# الموسودة الدالدلية

مَنَادِيُ الْمَلِيَّةُ الْاِدِرْنِيِّةِ الْمَلْيِّةِ وَفَتَادِي الْحِرْمَةِ الْمُمْرِيَّةِ مَنْامِ 1911 ـ وَهُوَارِهِ ١٩٨٨

المراث إلى المراث

المتازير العلماني

and which

المن الثالث والمشرية

الطبعة الأولى الماء - VAPI



ىلى الدارلونية للركوعات و**متطاعون المات** عادة وعاديمة وسيداراه في ۲۰۱۲ ما ۲۰۱۲

# الدار العربية للموسوعات

دسن الفکھانس ــ محام تاسست عام 1929

الدار الوحيدة التم تنصصت فنم أصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوس العالم البعريس

ص . ب ۵۶۳ ـ تليفون ۲۹۳۶۳۳۰

۲۰ شارع عدلی \_ القاهرة

# الموسوعةالإداريةالحيثة

متبادئ المحكمة الإداديّة العليّاً وفتاوى الجمعيّة العموميّة مندمام ١٩٤٦ - ومن <del>عام ١٩٨٥ . . . . .</del>

المرافك

الأستاوس للفكها في المامانام مكمة انقن الدكتورنعت عطي نائب دئيس مجلس الدفة

الجزع الثالث والعشرين

الطبعة الأولى 1987 - 1980

إمهدار ، الدار العربية للموسوعات القاهمة ، ب عادمال من ب ١٤٥٠ من ٢٥٦٦٣٠

بسماللة المحتمدة وقائدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة والمحتمدة ورسوله والمؤمنينون مردق الله العظيم

# تعتديم

الدار العتربية للموبسوعات بالمت اهمة المتى قدّمت خلال المتعارف ربع مترب مضرى العديد من الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدها أن تقدم إلى السادة رجال المقانون في مصروحي الدول العربية هذا العل المحديد الموسوعة الإدارية المحديد مشاملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا منذعام هه وفتاوى الجمعية العمومية منذعام ١٩٤٦ وذلك حتى عتام ١٩٤٨ ارجومن الله عزوج ل أن يحوز المقبول الرجومن الله عزوج ل أن يحوز المقبول الرجومن الله عزوج ل أن يحوز المقبول

وفقناالله جميعًا لما فيه خيراً مُستنا العربية .

حسالفكهالحت

### مغتبويات

## (الجزء النالث والعشرين)

مسئوليسة مدنيسة · ملهس · مستخدم خارج الهيشة · منجسم ومحجس ·

مستشفى • منحسبة الوفساة •

ه شروع استثماری • منسیون وقدامی موظفین

ورسوب وظیفی ۰

مسادرة ٠ ميزانيـــــة ٠

مصروفسات ادارية ٠ مهنسسسة ٠

مصلحة حكومية ٠ ملكية ٠

مصنع هربی ۰ مکانساة ۰

معونة فنيسة خارجيسة ٠ معهـــــــد ٠

معـــاش ٠ معـــايرة ٠

مطعو التربيسة البدنيسسة •

الدعوبه والمستولية فى المجموعة النوعية لفتات الوظائف المستنبية وقم أسل جميع المدرجات الفاسة والرابعة من عده المجموعة الى المجموعة النوعية تساعل المدمية خاصة على ان يتم المترقية النها من بين تساعلى الدرجة الخامسة بالمجموعة النوعية لعنات الوطائف المستنبية ه

كم حص غرار رفيس الجمهورية رقم ٢٥٦٥ لسنة ١٩٦٦ بربط ميزانيه الخدمات للسنه المسليم المجمهورية رقم ٢٥٦٥ لسنة السابعة على مريان احدام التنسيرات المعامه المطبقة بهذا القرار على كالله اقسام الميزاديب وفروعها ومن بين هذه التشيرات ما نص عليه في البند ، من ال الوخلائد المعمالية ادرجت في الجهات التي لم يتم توزيع الوضائف بها على المجموعات والفنات الوضيفية كمجموعة واحدة ويراعى توزيعها بناء على المتراح الجهة المختصة وموافقة كل من الجهال المركزي للتنظيم والادارة ووزارة الخزانة ،

وقد تم توزيع هذه الوخائف العملية طبقا لمنشور الجهاز المركزي سنخيم والأداره رفع 7 لسنة ١٩٦٥ ومنشور وزارة الخزانة رقم ١ لسنه ١٩٦٧ بادماج وخائف العمال المتابيين ضمن المجموعة النوعية لفتات الوخائف المحتبية دون الهراد التدمية خاصة بها •

ومن حيث أن نقل الدرجات الرابعة من المجموعة النوعية لفئات الوطائف المتنبية الى المجموعة النوعية لفئات الوطائف المتنبية الى المجموعة النوعية لفئات الوظائف المتنبية والادارية هو تحسين لهذه الوظائف برفعها من كادر آدنى الى كادر أعلى وقد تم هذا النقل بناء على ماروعي لصالح الممل من اعتبار الدرجة الخامسة هي أعلى مستويات المسئولية في السكادر الادنى وأن طبيعة المحمل في وظائف الدرجتين الرابعة والثالثة يجملهما من بين الوظائف التنظيمية والادارية ه

ومن ثم فان نقل شاغلى الدرجات المكتبية الى درجات الوظائف التنظيمية والادارية المنقولة هو من قبيل النقل الذى نصت عليه المقرة الاخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام

موظفى الدولة والتى تقضى بائه فى حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى المحادر العالى بميزانية احدى الوزارات والمسالح ، يجوز بترار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المتقولة من السكادر المانى فى نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها •

ومن حيث أنه ولنَّن كان الأمسل أن نقل الدرجمة في الميزانيمة لايسنتيم حتما وبقوة القانون نقل شاغلها بل أجيز لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل او عدم نقل كل موظف نقلت درجته من المددر المنوسط الى السكادر المعالى حسيما يتبين من جدارته وأهليته لهدا النقل ، فأدا لم ير نقل تساغلي الدرجه المنقولة الى السكادر العسالي وجبت تسوية حالته على درجة منوسطة خالية من نوع درجته ومعادله نها الا انه نظرا لأن جميع الدرجات الرابعة المكتبية ف اليزانيه قد منلت ألى نوع الوطائف التنظيمية والادارية وأصبحت تسوية حالة شأغلى هذه الدرجات على درجات متوسطة خاليسة من نوع درجاتهم ومعادلة نها مستحيلا بعد الغاء جميع الدرجات انرابعه المكتبية لاعتبار الدرجسة الخامسة ممشلة لاقصى مستويات الصعوبة والمسئوليسة ف الوظائف التنظيمية والادارية فى الجهاز الادارى للدولة كله غانه يتحتم نقل شــاغلي جميع الدرجات المنقولة الى مجموعة الوظائف التنظيمية والادارية اليُّها ، وَلَّا تَتَأْثُر أَمْدَمَيْتُهُمُ التَّى كَانْتُ لَهُمْ فَىالْدَرْجَاتُ الْمُنْقُولَةُ قبل نقلها بعد نقلهم الى درجات المجموعة الاخيرة مادام أن هذا النقل قسد تم تبعا لنقل الوظيفة بدرجتها تنظيما للاوضاع في الوزارة أو المملحة وهو ماسبق أن انتهى اليه رأى الجمعيسة العموميسة للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٦٠ مع افراد أقدمية خاصة بهم بالتطبيق لنشورى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ووزارة الخزانة سالف الذكر .

( ننتوی ۱۱۲۷ قی ۲۱/۱۰/۱۹۹۱ )

# قاعسدة رقم ( ٧٥٧ )

#### المسدأ:

نقل وظائف المعال الكتابيين الى مجموعة الوظائف المكتبية لا يتضمن رفعا أو تحسينا لها ــ أثر ذلك : نقل شاغلى هذه الدرجات لا يعدو أن يكون تنفيذا للميزانية ــ الاحتفاظ لهم باقدمياتهم دون أفراد أسمية خاصة بهم •

## ملخص الفتوى:

ان نقل وظائف العمال الكتابيين من مجموعة الوظائف العمالية الى مجموعة الوظائف الكتبية فان هذا النقل لم يتضمن رفعا لدرجات المجموعة المشار اليها أو تحسينا لها فى الكادر بل تم هذا النقل بذات الدرجات وفى ذات الكادر ولم يترتب عليه تغيير فى المركز القانونى للمنقولين بما يعتبر تحسينا لهم أو رفعا لمستواهم فى التدرج الادارى ومن ثم فان قرار الوزير أو من له سلطات بنقل شاغلى هذه الدرجات لايمدو أن يكون تنفيذا للميزانية مما لايحتاج الامر الى اعمال أية سلطة تقديرية فى النقل أو تحديد المركز القانونى لهـؤلاء المنقولين ويتمين استصحابهم لاقدمياتهم التى كانت لهم فى الدرجات المنقولة دون أفراد أقدمية خاصة بهم على نحو ما أشار به منشورا الجهاز المركزى المتنظيم والادارة ووزارة الخزانة سالفا الذكر ه

( نتوی ۱۱۲۷ فی ۱۹۲/۱۰/۲۹ )

# الفرع السادس لايجوز بعد الميزانية نقــل مدير مصلحة رفعت درجته الى مصلحة لم ترفع درجة مديرها

قاعسدة رقم ( ۷۵۷ )

: المسدا

اذا رفعت درجة مدير المصلحة من مدير عام (ب) الى مدير عام (1) غان اعطاء مرتب هذه الدرجة الاخيرة الشاغل الوظيفة يعتبر تتفيذا للميزانية لايحتاج الى مرسوم ولا يجوز بعد الميزانية نقل مدير مثل هذه المصلحة الى مصلحة لم ترفع درجة مديرها •

#### منخص الفتوى:

يتلخص الموضوع فى أن وزارة بها مصالح متعددة كان كل مدير من مديريها فى درجة مدير عام ب ثم رفعت الدرجات المخصصة لمديرى بعض هذه المصالح الى مدير عام أ وبقيت درجات مديرى المسالح الاخرى كما كانت ومطلوب الرأى فى أمرين:

۱ ــ هل يرتمى الديرون فئة ب فى المصالح التى رفعت درجات مديرها الى مديرين فئة أ بقرار من الوزير أو بمرسوم ؟

 ٣ ــ هل يجوز نقل المديرين من المالح رفعت درجات مديروها الى المالح الاخرى ليحل محلهم المديرون الآخرون الذين لم ترفح درجات مصالحهم ؟

وقد بحث قسم الرأى مجتمعا هذا الموضوع بجلسته المنعقدة فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ولا حظ بالنسبة الى الأمر الأول أن المرسوم الصادر فى ٨ من فبراير سنة ١٩٣٥ قد بين الموظفين السذين يعينون بمرسوم وذكر من بينهم « المسديرون العامون للمصالح وكل موظف لا يقل راتبه المسنوى عن ١٧٥٠ جنيه ٠

وبناء على هذا المرسوم يعين كل مدير مصلحة بمرسوم أيا كانت درجته كما أن المرسوم لازم للتعين فى الدرجة التى لا يقل الراتب المقرر نها عن ١٧٥٠ جنيه وهذه الدرجة هى درجة مدير عام المالية انتى خفض الراتب المقرر لها الى ١٢٠٠ جنيه و ١٣٠٠ جنيه ( مدير عام ب ومدير علم أ ) •

وعلى ذلك فانه اذا كان الموظف معينا بمرسوم مديرا لاحددي المسالح فى درجة مدير عام ب المالية تم رفعت الدرجة المخصصة للوذيت التي يشعلها الى مدير عام ا فان منحه المرتب المترر لوظيفته لا يلزم أن يصدر به مرسوم بل يكفى فى ذلك قرار من الوزير ومثل هذا القرار ليس الا تنفيذا للميزانية •

أما بالنسبة الى الامر الثاني فان الحال لايخرج عن أحد فرضين :

الأول: النقل تبل مدور الميزانية من مصلحة الى أخرى فانه وان اعتبر نقالا نوعيا الا أنه يدخل فى سلطة الادارة أن تجريه حد تحقيقا المصلحة العامة حدادا كانت الوظيفة المنقول اليها الموظف لاتختلف فى طبيعتها أو من حيث شروط انتعين فيها عن الوظيفة التي كان يشغلها •

ولكن نظرا الى أن النقل فى هذه الحالة يعتبر تعيينا فى وظيفة مدير مصلحة أخرى هانه يجب أن يكون بمرسوم •

الثانى : النقل بعد صدور الميزانية من وظيفة رفعت درجتها الى وظيفة أخرى لم ترفع فانه نظرا الى أنه بصدور الميزانية قد أصبح من حق الموظف أن يحصل على الدرجة المرفوعة اليها الوظيفة التى يشخاءا فان نقله الى وظيفة درجتها أدنى يعتبر تتزيلا له الامر الذى لا يجوز الاعن الطريق التأديبي •

لذلك انتهى رأى القسم الى أنه اذ! رفعت درجة الموظف الشاغل لوظيفة مدير احدى المسالح من درجة مدير عام ب التى كانت مخصصة لهذه الوظيفة الى درجة مدير عام ا التى رفعت اليها فى الميزانية فان اعطاءه مرتب الدرجة المرفوعة لا يعتبر تعيينا تنفيذا للميزانية يكفى أن يصدر به قرار من الوزير •

وأن نقل الديرين المينين فى المسالح التى رفعت درجات مديروها الى المسالح الآخرى التى لم ترفع درجات مديريها غير جائز قانونا بعد صدور الميزانية أما قبل صدورها فجائز بمرسوم اذا تم تحقيقا للمصلحة العامة وحسن سير العمل وكانت الوظيفة المنقول اليها لاتختلف فى طبيعتها ولا من حيث شروط التعيين فيها عن الوظيفة التى كان الموظف يشغلها من قبل •

( نمتوی ۲ فی ۱۹۵۱/۱۰/۳ )

الفرع السابع ادمـــاج الوظائف قاعـــدة رقم ( ۷۵۸ )

#### المسدا:

وظائف النسخ بوزارة العدل — ادماج وظائف النسخ في وظائف الكتاب اعتباره من أول يوليه ١٩٦٢/١٩٦٢ تاريخ العمل بميزانية ١٩٦٢/١٩٦٢ \_ رفع ٧٥ درجة من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة في ميزانية ١٩٦٤/١٩٦٣ \_ وجوب الترقية اليها من بين المستوفين لشروط الترقية من موظفى الدرجة الثامنة بصفة عامة سواء من كتبة النسخ او غيرهم من الكتبة — صلاحية الامتحان الذي ادام النساخ من الدرجة الثامنة للترقية الى الدرجة السابقة الكتابية ما دام قد أصبح داخلا في السلك الكتابي ٠

#### ملخص الفتوي:

ان وظائف النساخين بمحاكم الاستثناف تنقسم الى قسمين : وظائف النساخين المعينين على اعتماد مرَّقت غير مقسم الى درجات ؟

ووظائف النساخين الذين يعينون على الدرجات التاسعة والثامنة والسابعة.

وبالرجوع الى أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء بيين أن الشروط الواردة به للتعيين في وظائف الكتبة هي ذات الشروط التي كانت واردة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سواء بسواء وهي ذاتها الشروط التي يخضع لها التعيين في الدرجة الثامنة نسخ اذ لم ينص تانون نظام القضاء على شروط خاصة لتعيين النساخين في الدرجــة الثامنة ، فيما عدا الكتبة الذين يؤدون اليمين قبل مباشرة أعمالهم طبتا لما جاء به قانون نظام القضاء • والوظائف الكتابية تبدأ بالدرجة الثامنة وتنتهى بالدرجة الثالثة بالكادر التوسط، وكانت ترد في الميزانية منفصلة ومفعلة على حدة ، أما درجات النساخين غكانت تبدأ بالدرجة التاسعة وهي من الدرجات المؤقتة ، ثم الدرجات الثامنة والسابعة هي من النرجات الدائمة وترد منفصلة في الميزانية على حدة ، وقد استمرت وخانف الكتبة ووذاانف النسخ كل منها منفصلة عن الاخرى وذلك حتى ١٩٦٢/١/٢٠ ، واستمر الحال كذلك الى أن صدرت ميزانية ١٩٦٢/١٩٦٢ التي عمل بها اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩٢ ، وجاءت هذه الميزانية مدمجة وظائف النسنخ في وظائف الكتاب من النرجة الثامنة وما يعلوها ، واختلطت بعضها ببعض ، بحيث أصبح من المتعذر تبين الوظائف المخصصة لاى من الطائفتين ، واستمر النسآخون يختصون وحدهم بوظائف الدرجة التاسعة ووظائف الرواتب المقررة للنسخ .

وبيين من ذلك أن وظائف النسخ قد ادمجت في الوظائف الكتابية واصبح عمل النسخ عملا من الاعمال التي توكل الى الكتبة من الدرجات النامنة والسابعة مثله في ذلك مثل عمل الجلسات والحسابات والمفظ ، ولا يمكن القول بأن عددا ما من الدرجات الثامنة أو السابعة مخصص للكتبة ، وآخر مخصص للنساخين ، أذ أن هذا القول لا يجد سسندا من الميزانية ، وهي وان كانت عملا اداريا الا انها هي الاداء التي تقوم بتنظيم الوظائف وتفصيلها وبيان نوعها ، من حيث أنها من الباب الاول أو غيره من الابواب ، ومن الوظائف الدائمة أو غير الدائمة ، ومن وظائف الكادر الفنى المالى : والميزانية هي أي نالاداري أو الفنى المالى : والميزانية هي أيضا المرجع لجهة الادارة أو أية جهة ادارية أو قضائية للاستدلال

على ماهية أو نوع وظيفة ما والكادر الذي تقع فيه • وكما هو واضح أصبحت الوظائف التي تخص النساخين وحدهم هي وظائف الدرجية التاسعة ووظائف النساخين الذين يصرفون أجورهم من رواتب النسخ • وظل الامر كذلك في ميزانية ١٩٦٤/١٩٦٣ بحيث لم يحدث فيها تغيير بالنسبة الى هذا التفصيل سوى الغاء الرواتب المقررة النساخين وتحويلها الى درجات تاسعة وثامنة وادمجت الدرجات الاخيرة (الثامنة) في الوظائف من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة وهي درجات لا يمكن تبين عدد المحتابية والمكابئة و ولنما هي بحكم تسميتها باعلى الجده المرموع منها للنساخين أو الكتبة ، وإنما هي بحكم تسميتها باعلى الجده بانوخائف الكتابية تعتبر درجات كتابية ، ويتعين أن تجرى الترقية اليها من بين المستوفين لشروط الترقية من موضفي الدرجة الثامنة بصفة عامة سواء من بين كتبة النسخ أو كتبة الجلسات أو الحسابات والحفظ •

هذا ، ولا يقدح في هذا النظر ما قضى به حكم المحكمة الادارية الطيا الصادر بجلسة ٧ من يونية سنة ١٩٥٨ في القضية رقم ١٧٨٧ اسنة ٢ القضائية من أنه سديين من استقراء التطور التاريخي لتشريعات نظام القضاء قديمها وحديثها أنها لم تستلزم بالنسبة الى النساخين ما استلزمته فيما يتعلق بالكتاب فلا يمتحنون عند تعيينهم ولا عند ترقيتهم ولا يؤدون اليمين قبل معاشرة عملهم ، ومفاد ذلك أن وظائف الكتاب تختلف عنوظائف عن طلبعتها وفي شروط التعيين فيها ١٠٠٠ وذلك أن هذا الحكم مصدر كما سبق القول بجلسة ٧ من يونية سنة ١٩٥٨ تي حين كان للنساخين وظائف محددة بالعدد في جدول اليزانية الخادس بالوظائف الكتابية بمحاكم الاستئناف ، أما منذ أول يوليو سنة ١٩٩٦ تاريخ العمل بميزانية ١٩٦٣ ، هند أمد تحدول واحد دون تخصيص عدد لهؤلاء وآخر لاولئك ، الامر الذي يتمين معه القول بصارحية الكتاب جميعا ومن بينهم كتبة النسخ للترقية الى الدرجات السابعة متى استوفوا الشرائط القانونية لهذه المترقية ،

لذلك انتهى الرأى الى صلاحية الامتحان الذى يؤديه النساخ

من الدرجة الثامنة للترقية الى الدرجة السابعة الكتابية ما دام قد أصبح ينتظمه السلك السكتابي •

( ملف ۱۸۷/۳/۸٦ ــ جنسة ۱۹۶۱/۱۲/۱۹ )

الفرع الثامن المُعينون على ونئائف الباب الأول والمُعينون على وفائف المث الثالث

قاعدة رقم ( ٧٥٩ )

البسدا:

المركز المقانوني المعينين على وفائف الباب الأول من ابسواب المينين منهم على الباب الثانث الميزانية المثانفة عن المركز المقانوني المعينين منهم على الباب الثانث ـ اثر ذلك بقاء كل من البابين هاما بالوظفين لا يزاهمهم فيها المعينون على الداب الآث •

### ملخص الحكم:

سبق لهذه المحكمة أن تضت بأن المركز القانونى للموظفين المعينين على الباب الأول من أبواب الميزانية يختلف عن المركز القانونى للموظفين المعينين على الباب الثابث و فالباب الأول ينتظم الوظائف الداخلة فى الهيئة والخارجة عن الهيئة التى يحكمها القانون ٢١٠ لساء 1٩٥١ الباب الثالث يشترط القانون للتعيين فيها شروطا معينة و بينما وظائف الباب الثالث مؤقتة بطبيعتها أيا كان الاعتماد المعين عليه الموظف و ولا يشترط للتعيين المحالة شروطا معينة ما دامت هى بطبيعتها مؤقتة ويحكم الموظف فى هذه فيها شروطا عقد الاستخدام الذي صدر به قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥١ موما دام الركز القانونى للموظفين المهينين على الباب الآخر ، فان وظائف كل من البابين تبقى خاصة بالمؤطفين المهينين عليه لا يزاحمهم فيها الوظفون المعينيون على البابا الآخر و

( طعن رقم ١٦٠١ لسنة ٦ ق - جلسة ٦/١/١٩٦١)

## القصل الرابع

# الميزانيسة والدرجسات

. \_\_\_\_\_

## الفرع الأول

#### انشاء درحات الوظائف

قاعسدة رقم (٧٦٠)

#### المسدا:

الاصل أن أنشأء درجات الوظائف لا يكون الا بسبب حاجة الممل الى وظيفة ذات مسئوليات وواجبات واختصاصات استجدت الحاجة اليها لا أن يكون أنشأء الدرجات لتحسين أحوال العاملين •

#### ملخص الفتوي:

ومن حيث انه عن مدى انشاء درجة ٣ وكيل وزارة للترقية عليها بدلا من الدرجة التى شملها سيادته غان الاصل ان انشاء درجات الوطائف لا يكون الا بسبب هاجة العمل الى وظيفة ذات مسئوليات وواجبات الصاحة اليها : وان الترقية يجب أن تسكون المسلمها صلاحية العامل المراد ترقيته لشغل وظيفة أعلى علمت بنقل أو ترقية شاغلها أو انشئت استجابه المتضيات هاجة العمل لا أن يكون انشاء الدرجات لتحسين أحوال العاملين لادى ذاك الى تضغم في النشاء لا تعرره مصلحة عامة ، لهذا حردت التأشيرات العامة للديزانية الملحقة لا تعرره مصلحة عامة ، لهذا حردت التأشيرات العامة للديزانية الملحقة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٦٩ بربط الموازنة العامة توزيع الاعتماد الاجمالي الدرج بالباب الاول من الموازنة الجهاز توزيع الاحكومة بتخصيصة للاغراض الآتية :

- (أ) تكاليف انشاء وظائف من ادنى درجات التعيين بما فى ذلك درجات المكلفين طبقا للاحتياجات الفعلية للجهات وبناء على اقتراحها وموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ووزارة المخزانة •
- (ب) تكاليف تعيين فائض الخريجين على أن يتم التعيين عن طريق للجنة الوزارية للتوى العاملة ويتم انشاء هذه الدرجات بموافقة وزارة الضيز أنة •
- (ج) تكاليف انشاء درجات مدرسين وباحثين للمعيدين ومساعدى الباحثين الحاصلين على الدكتوراه والذين يحصلون عليها خلال السنة،
- (د) يشترط قبل الموافقة على انشاء الدرجات المشار اليها في جميع الاحوال السابقة عدم وجود درجات خالية يمكن وضعهم عليهم بالجهات التي تقتضى حاجة العمل تعيينهم فيها ه

ويجوز بناء على اقتراح الجهة وموانقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارة الخزانة استخدام تكاليف الوظائف الخالية الزائدة عن حاجة الجهات في انشاء درجات التعيين •

ومن حيث أن البند ١٩ من هذه التأشيرات ينص على أنه « يجوز انشاء درجات أو رفع درجات خصما على الاعتماد الاجمالي الزصلاح الوخليفي وذلك وفقا للقواحد التي تتترجها وزارة الخزانة والجهاز المركزي للتنظيم والادارة ومرافقة اللجنة الوزارية لنشؤن التشريعية والتنظيم والادارة والخدمات لمعانجة مشاكل العاملين أو لمواجهة طلبات الجهات التي تقتضيها الضرورة العاجلة » •

ومن حيث وان كان انشاء درجة وكيل وزارة للترتية عليها ليس من بين الاغراض التى يخصص لها الاعتماد الاجمالى الدرج بالباب الاول من الموازنة الجارية للجهاز الادارى للحكومة الا أنه يمكن انشاء هذه الدرجة خصما على الاعتماد الاجمالى للاصلاح الوظيفى وفقا للقواعد التى تقترحها وزارة الخزانة والجهاز الركزى لنتنظيم والادرة وموافقة اللجنة الوزارية للشئون التشريعية وانتنظيم والادارة والخدمات

اذا كان المهيف انشاء درجة وكيل وزارة العمل على معالجة مشاكل العاملين بهذه الوزارة .

وترتيبا على ذلك غان مبررات انشاء هذه الدرجة هو من اختصاص وزارة الخزانة والجهاز المركزى المتنظيم والادارة والموافقة على ذلك من سلطة اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والمتنظيم والادارة والخدمات ولا شأن للرأى التانوني فيه •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العموميسة لقسمى الفترى والتشريع الى :

أولا: صحة القرار الصادر من وزير العمل بشغل السيد ٠٠٠٠ درجة وكيل وزارة التي خلت باحالة شاغلها الى الماش باعتبارها الدرجة المعادلة لدرجة وزير مفوض المنقول منها ٠

ثانيا: أن مبررات انشاء درجة وكيل وزارة بوزارة العمل للترقية عليها هو أمر تستتل بتقديره وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة واللجنة الوزارية ننشتون التشريعية والتنظيم والادارة ولشمة ١٩٧٠/٤/٨ )

الفرع المثاني

فتح اعتماد لتمويل درجات

قاعسدة رقم ( ٧٦١)

المبدأ:

أن موافقة البريان على قانون اعتماد لتمويل درجات معينة بناء على بعض الاعتبارات تجعل هذه الاعتبارات واهمها تخصيص الدرجات لوظائف معينة ، عنصرا من عناصر القانون الذي قرر فتح الاعتماد ومن ثم فان هذا التخصيص يكون مازما للسلطة التنفيذية الزام القانون نفسـه ،

#### ملخص الفتوى:

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٤٩ و ٢١ من أغسطس سنة ١٩٤٩ موضوع توجيه درجة مدير عام ب الواردة فى التنسيق الخاص بالجامع الأزهر الذي يتخص فى أن الازهر كان به من الدرجات العليا قبل التنسيق درجة مدير عام (١) يشغلها فضيلة وكيل الازهر ، ودرجة مدير عام (ب) يشغلها مدير المعاهد الدينية ، ودرجة أولى يشغلها فضيلة شيخ كنية الشريعة الاسلامية وثلاث درجات ثانية يشغلها أصحاب الننسية سكرتير المعاهد الدينية وشيخ كلية اللغة العربية وشيخ كلية أصول الدين و

وعندما تقدمت الحكومة بمشروع التنسيق الى البرلمان اقترحت رفع درجة مدير عام (١) المفصصة لنضينة وكيل الازهر الى درجة وكيل رزارة مساعد ، ودرجة مدير عام (ب) التى كانت مخصصة فضيلة مدير المعاهد الدينية الى درجة مدير عام (١) وثلاث الدرجات الثنية التى كانت مخصصة الاصحاب النضيلة سكرتير المعاهد الدينية وشيخ كلية اللعة العربية وشيخ أصول الدين الى الدرجة الاولى .

ولما عرض الموضوع على مجلس النواب رأت اللجنة المائية رفع الحدى الدرجات الاربع الأولى الى درجة مدير عام (ب) وأقرت النجنه المللية بمجلس الشيوخ هذا الوضع غير أنها علقت في هامش تتريرها على رفع هذه الدرجة بقولها ، انتئت درجة مدير عام (ب) الشغلها بالسكرتير لانه يلى مدير المعاهد الدينية الذي هو في درجة مدير عام (١) وجعلت الدرجات الأولى ثلانا لشغلها بشيوخ الكليات الثلاثة و

ولما انتهى الامر من البرلمان ، اختلفت وجهة النظر بالازهر هيمن توجه اليه درجة مدير عام (ب) ، هل هو السكرتير العام كما جاء بهامش تقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ أم هو شيخ كلية الشريعة لانه فى الدرجة الاولى التى تلى درجة مدير عام (ب) وهى أقدم الدرجات الاولى بالازهر ، ولما عرضت المسألة على مجلس الازهر الاعلى رأى احالتها على لجنة مكونة من حضرات أصداب العزة وكلاء وزارات المالية والاوقاف والمدل لبحثها وابداء الرأى غيها وقد رأت اللجنة أن

درجة مدير عام (ب) السابق ذكرها من حق سكرتير المعاهد الدينية على اعتبار أنها قد خصمتا البرلمان لوظيفته ، ثم قرر مجلس الازهر الاعلى الحالة الموضوع على قسم الراق مبتمعا لابداء الرأى فيه ، وقد بحث القسم هذا الموضوع على مرحلتين •

الاولى ــ هل تملك السلطة التشريعية تخصيص أحدى الدرجات نوظيفة معينة بحيث تتقيد السلطة التنفيذية بهذا التخصيص •

الثانية ـ فى الحالة المعروضة ، هل خصصت السلطة التشريعية درجة مدير عام (ب) الواردة فى التنسيق لوظيفة سكرتير المعاهد الدينية.

أما فى المسألة الاولى فقد رأى القسم أن موافقة البرلان على المقانون بفتح اعتماد لتمويل درجات معينة بناء على الاعتبارات التى سوغت انشاء هذه الدرجات أو رفعها تجعل هذه الاعتبارات واهمها تخصيص الدرجات لوذان معينة عندسرا من عنادس القانون الذي ترر فتح الاعتماد ومن ثم فان هذا التخصيص يكون ملزما للسلطة التنايية الزام القانون نفسه •

أما فى المسألة الثانية فقد لاحنذ القسم أنه لكى يكون هناك تخصيص ملزم للسلطة التنفيذية يجب أن يكون هذا التخصيص قد تم بموافقة مجلسى البرنان كما هو التدان فى التانون ذاته •

وفى الحالة المعروضة ، الترحت الحكومة رفع ثلات الدرجات التي كنت موجودة اصاد فى الأرهر ومخصصة لسكرتير المعاهد الدينيسة وشيخ الله الدرجة الأولى بحيث يصبح فى الأزهر أربعة درجات أولى ثلاث جديدا ورأبعة قديمة كانت مخصصه الشيخ كلية السريعة الأسلامية ، ولكن اللجنه المالية بمجلس النواب رأب رسع احدى الدرجات الأربع الأولى الى درجة مدير عام (ب) دون أن تبين فى تقريرها أى النربات الاربع هى المقصوده أى دون تخصيص هذه الدرجة لونلية معينة ، أما اللجنة المالية بمجلس الشيوخ غانها اضافت فى هامش تقريرها ما يقيد أن هذه الوظيفة مخصصة الشيخاب بسكرتير المعاهد الدينية وعللت ذلك بأن السكرتير يلى مسدير عام ( أ ) •

وغضلا عن أنه يبدو أنه ليس هناك قرار بقيام سكرتير الماهد الدينية مقام مدير الجامع الازهر عند غيابه • وهذا يدعو الى الشك في صحة العلة التي آسست طيها اللجنة المالية رايها في التخصيص هانه من الواضح أن مجلس الشيوخ هو الذي انفرد دون مجلس النواب بالتخصيص •

لذلك انتهى رأى القسم الى أن العبارة الواردة فى هامش تقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ عن مقروع القانون الخاص بفتح اعتماد لتنسيق الدرجات لأيفيد ان السلحة انتسيعية عد خصصت درجة مدير عم رب) سكرتبر المعاهد الدينية تخصيصا يقيد ادارة المجامع الأزهر لان هذه العبارة لم تكن موضع اتفاق بين مجلس الشيوخ ومجلس النسواب •

( فتوی ۲۸/۳/۱۱/۳/۸۱ فی ۱۹۹۹/۹/۲۹ )

الفرع الثالث تعديل الدرجات انواردة في الميزانية

قاعسدة رقم ( ٧٦٢ )

السندا:

تعنيل الدرجات الواردة بميزانية ١٩٥٢/ ١٩٥٢ بقرار من مجلس الوزراء مـ مخالفته لقانون ربط الميزانية الذى لا يجيز بغير قانون تعديل درجات الوظائف المدرجة بها مـ تضمن الميزانية درجة وكيمل وزارة المنابقة مدير مصلحة الجمارات مـ تمين موضف في درجة مدير عام مديرا مصلحة الجمارات في درجة وكيل وزارة مساعد استنادا اللي قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٥٢/٨/١١ بتخفيض درجات وكلاء الوزارات مجلس الوزراء المنابر في المدرجة ، غير جائز مـ لا اثر لقرار مجلس الوزراء المنكور في تخفيض الدرجة ،

#### ملخص الفتوى:

بتاریخ ۱۹۵۲/۸/۱۱ صدر قرار من مجلس الوزراء یقضی بأن کل

درجة وكيل وزارة تخلو - غير درجة وكيل الوزارة الدائم - تخفض الي درجة وكيل وزارة مساعد ، وذلك أن استدعى الأمر الابقاء على الوذليا، وأن تكون كل التعيينات التي تحمسل بعد ذلك غيما عدا وننبغة وكبل لوزارة الدائم في درجة وكيل مساعد . وفي ١٩٥١/٥/٢٧ صدر قرار آخر من مجنس أنوزراء بعدم سريان التنفيض في عالة ما أذا كانت الوزارة بها وكيل وزارة واحد غير دأتم • وقرار مجلس الوزراء السالفا الذكر تد تاسمنا تعديات في دربات بعض الوظائف الواردة بالميزانية ، الامر الذي يتعارض مع أحكام اللهة الرابعة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٣ بريد ميزانية الدرلة عن السنة المالية ١٩٥٧/ ١٩٥٤ التي تقضى بأنه له يجوز بغير قانرن تعديل عدد الوخلائف الدرجة بالميزانيسة أو درجاتنا ، ومسؤدى ذك أن تعسديل درجات الوذائف يستزم حتما مدور قانون ، ولا يكفي فيه مجرد قرار من مجاس الوزراء ، وفضلاعن ذلك غان مجلس الرزراء قد استهدف بقراريه ساخى لذكر تضياس درجات وكالاء الوزارات الى درجات وكلاء وزارات مساعدين ، وذلك بعد أنشاء وظائف وكلاء الوزارات لدائمين ، كي لا شرهن الميزانية بوجود وذائف وكارَّء وزارات المي جانب وكناه الوزارات الدائمين في حوزارا الواحدة ، وهذه الفساية لا تستارم وجوب تخنيض درجات الوشائف الأخرى الخصص ليسا درجة وكياً، وزارة لي درجة وكيل وزارة مساعد ، ما دامت تلك الوظائف لا تزال تائمة ومضمس لها في اليزنية درجة وكيل وزارة ، وطالمها أن درجة وكيل الوزارة المخصصة لوغليفة منير عام مصلحة الجمارك وردت في ميزانية الدولة من السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥٨ دون تخفيض، فلا يكون هناك ثمة أثر الصدور قراري مجلس الوزراء المشار اليهما في تخفيضها الى درجة وكيل وزارة مساعد .

( فتوى ٥٦ في أغسطس سنة ١٩٥٥ )

# قاعدة رقم (٧٦٣)

#### المسدأ:

نص البند (٢٠) من التأسيرات المامة لميزانية السنة المالية محدد التخاليف الفعلية للدرجات او تعديل الدرجات القائمة في حدود التخاليف الفعلية للدرجات الخالية وبشرط عدم المساس بادني درجات اسعين الخالية سائماء أو تعديل الدرجات بالمخالفة لاى من القيدين المذين تضمنهما هدذا النمى سينطوى على انشاء درجات لم يعتمد تعويلها من السلطة المختصة باعتماد الميزانيسة سيطانه لمخالفة للك للميزانية في المحل سعدم تقيد سحب هذا التعديل بمواعيد الطعن بالالمغاء سائترقيسة الى الدرجات المصدلة تعتبر باطلة كذك لسكونها تحت على درجات غي خالية سعدم تقيد جهة الادارة في سحب الترقية بمواعيد الالفعاء واللهاء والمواعيد اللالمهاء والمواعيد اللهاء والمواعيد اللهاء والمواعيد اللهاء والمهاء والمواعيد اللهاء والمهاء والمها

#### ملخص الحكم:

ومن حيث أن التأشيرات العامة لميزانية السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٨ المست في البند ٢٠ على أنه يجوز انشاء درجات أو تصديل الدرجات القالية ولو كانت مشغولة في حدود التكاليف الفعلية للدرجات الخالية وبشرط عدم المساس بأدني درجات التعيين الخالية ، وذلك كله بغرض تحقيق الاصلاح الوظيفي وبناء على اقتراح الجهاز المركزي المتنظيم والادارة واشتراك أورارة الخزانة وموافقة اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والادارة ، واذ تضمن هذا النص قيسدين على ما مخص فيه لاصلاح التنظيم الوظيفي في الحكومة والمؤسسات العامة أولهما الا يترتب على تعديل الدرجات أو انشائها زيادة في التكاليف الفعلية للدرجات الخالية ، والشائق كل من القيدين مقاصد قدرت السلطة التعيين الخالية بنقص ، ويبتني كل من القيدين مقاصد قدرت السلطة المختصة بوضع الميزانية سبقها على دواعي الاصلاح ، في وظائف المؤسسة ، وتدور هذه المقاصد على التزام القصد في نفقات الوظائف والحفاظ على الغرص التي تتيحها الميزانية لالحاق من يبتغون العمل ،

ويفضى أعمال القيدين الى قصر مجال التعديل فى الوظائف فى حدود التكاليف الفعليه للدرجات الخاليه التى تحلو درجات بداية التعين ، ويكون التعديل الذى يشتمل على نقص فى ادنى درجات التعيين كالذى يجاوز التكاليف السكلية المدرجات الخالية منطويا على انشاء درجات لم يعاوز التكاليف السكلية المختصة باعتماد الميزانية فهو تعديل منهى عنه قانونا ومخالف للميزانية فى المحل ، فلا يتقيد بميعاد الطعن بالالغاء فى سحب قرار مثل هذا التصديل الذى آجرته الجهة الطاعنية فى فى سحب قرار مثل هذا التصديل الذى آجرته الجهة الطاعنية فى التانون ، وتعتبر باطلة كذلك الترقيه على شىء من تلك الدرجات غير الخالية ، لمخالفة القرار المسادر بها لقاعدة قانونية راسخة فى قوانين التوظف والميزانيات المتعاقبة ، نتهى بصفة مطلقة ، عن الترقيات الى درجات غير خالية ، ومن ثم فلا تتقيد الجهة الادارية فى سحب قرارها بمثل هذه الترقيات بميعاد الالغاء ، حيث وردت على درجات غير قائمة قانونا ،

( طعن رقم ٢٥٣ لسنة ١٨ ق ــ جلسة ٢٦/٦/١٩٧١ )

# الفسرع الرابع رفع الدرجة المالية الى درجة أعلى قاعسدة رقم ( ٧٦٤ )

# المسدأ:

رفع الدرجات المالية الى درجة أعلى ... شخل هذه الدرجات المرفوعة لا يتم بقوة المقانون تبعا لمسحور قانون الميزانية ... وجوب مدور قرارات ادارية فردية بالترقية على هذه الدرجات وفقا للقواعد القررة للترقيبة ٠

#### ملخص الحكم:

اذا صح أن قانون الميزانية قد اعتنق هقا مشروع الميزانية المقدم

من الطاعن ، وقصد من ثم الى رفع ثلاث من الدرجات الرابعة بالكادر الادارى الى الدرجة الثالثة الملاية تقديرا منه لاهمية وظائف المقتشين من الدرجة الثالثة فليس مقتضى ذلك أن الدرجات الرابعة المرفوعة قد تعينت من بين سائر الدرجات ، وليس مؤداه بالتالى أن يستتبع الرفع المذكور ترقية شاغلى هذه الدرجات حتما وبقوة القانون ذلك أن قانون الميزانية لا يسند الى الموظفين درجات أو وظائف وانما يقرر فحسب الاعتماد اللازم لمواجهة الانفاق على تعزيز الدرجات الثالثة المقررة فى الميزانية للمفتشين من طريق رفع بعض الدرجات الرابعة الادارية أما اجراء الترقية الى هذه الدرجات المرفوعة فلا يكون الا بقرارات فردية من جانب الادارة تقوضى فيها عند اتفاذ هذا أن تتم الترقية طبقا للقواعد العامة المدامت الدرجات الذكورة داخلة فى النسبة المقررة للترقية بالاقدمية وعلى ذلك لا يستحق الترقيبة الى هذه الدرجات الافواعد المات المناهدية من أصحاب الدور فى الترقيبة بصب المدرجات الافواعة أو من غيرهم، الاقدمية سواء أكانوا من بين شاغلى الدرجات المرفوعة أو من غيرهم، (طعن رقي 171/1/17)

# الفرع الفسامس نقل الموظف تبما لنقل درجته

# قاعسدة رقم (٧١٠)

المِسدا:

فصل ميزانية احدى وحدات الوزارة أو المسلحة وادماجها في ميزانية وزارة أو مصلحة أخرى — اثره نقل وظائف ودرجات هذه الوحدة — خروج الوظفين الذين نقلت وظائفهم ودرجاتهم من عداد موظفى الجهة الاولى ودخولهم فسمن عداد موظفى الجهة الثانيسة — شرط ذلك صدور قرارات شرحية بنقلهم تبعا لنقل وظائفهم ودرجاتهم مثال: الفعاء وزارة الصحة المركزية تبعا لمسدور القرار الجمرورى رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٦١ بتشكيل الوزارة وادماج الوزارتين المركزية والتنفيذية في وزارة واحدة — لايترتب عليه بذاته ادماج الميزانيتين —

ادماج الميزانيتين بعد ذلك في السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٢ اعتبارا من ١٩٦٢/١٩٦١ عنبارا من ١٩٦٢/٧/١ لا يترتب عليه بذاته نقل موظفي وزارة الصحة المركزية الى وزارة الصحة ودخولهم في كشف اقدمية واحددة مع موظفيها عدم ترتيب هذه الاثار الا نتيجة صدور القرار الوزاري رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٦٢ بنقلهم بدرجاتهم الى وزارة الصسحة اعتبارا من

#### ملخص الفتوى :

ان سلخ ميزانية احدى وحدات الوزارة أو المسلحة عنها وادماجها في ميزانية وزارة أو مصلحة أخرى ، يستتبع فصل وظائف ودرجات هذه الوحدة عن وظائف ودرجات الوزارة أو المصلحة الاولى ، وادماجها ضمن وظائف ودرجات الوزارة أو المصلحة الاخرى ، ويترتب على ذلك أن موظفى هذه الوحدة يخرجون من عداد موظفى الوزارة أو المصلحة التي نقلت وظائفهم ودرجاتهم منها ، ويشملهم كشف أقدمية واحد مع موظفى الوزارة أو المصلحة التي اندمجت فيها ميزانية هذه الوحدة ، وبالتالى فلا يجوز ترقيتهم على وظائف ودرجات الوزارة أو المصلحة الاولى ، وتكون ترقيتهم على وظائف ودرجات الوزارة أو المصلحة التي اندمجت فيها وظائفهم ودرجاتهم ،

غير أن نقل بعض الوظائف والدرجات من احسدى الوزارات أو المصالح الى وزارة أو مصلحة أخرى فى ميزانية احدى السنوات المالية، لا يترتب عليه بذاته اعتبار الموظفين الشاغلين لهذه الوظائف والدرجات منقولين الى الوزارة أو المصلحة الاخيرة ، وانما يتمين صدور قرارات فردية بنقلهم اليها ، تبعا لنقل وظائفهم ودرجاتهم ،

وبتطبيق ما تقدم على المالة المروضة ، غانه لما كانت ميزانية قسم تسجيل المستحضرات الصيدلية قسد قصلت عن ميزانية وزارة المحة ، وضمت الى ميزانية وزارة الصحة المركزية ، اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٠/١٩٦٠ تاريخ العمل بميزانية السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦٠ ، وترتب على ذلك نقلدرجات القسم المذكور الى وزارة الصحة المركزية،

كما قررت لجنة شئون الموظفين بوزارة الصحة - بالمصر المتمد من السيد الوزير بتساريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ - نقل موظفى ذلك القسم الى وزارة الصحة المركزية على نفس درجاتهم ، اعتبلرا من أول يوليو سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فان موظفى القسم المشار اليه يخرجون من عداد موظفى وزارة الصحة عداد موظفى وزارة الصحة المركزية ، ويشملهم مع موظفى هذه الوزارة الاخيرة كشف أقدميسة واحد ، وبالتالى فلا تجوز ترقيقهم على درجات وزارة الصحة ، انما تتم ترقياتهم على درجات وزارة الصحة ، انما

وقد صدر بعد ذلك القرار الجمهوري رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٦١ في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦١ بتشكيل الوزارة ، وترتب على هذا القرار الغاء وزارة المحة الركزية وأصبحت وزارة المحة وزارة واحدة ، يتبعها موظفو كل من وزارة الصحة المركزية ووزارة الصحة التنفيذية الا أنه رغم ذلك فقد خللت ميزانية كل من هاتين الوزارتين مستقلة بوظائفها ودرجاتها عن الوزارة الاخرى ، الى ابتداء السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٢ في أول يوليو سنة ١٩٦٣ ، اذ نقلت وظائف ودرجات وزارة ألصحة المركزية \_ ومن بينها وظائف ودرجات تسم تسجيل المستحضرات الصيدلية ـ الى ميزانية وزارة الصحة ، وصدر القرار رقم ١٣٤٧ لسنة ١٩٦٢ في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٢ بنقل موظفي وزارة الصحة المركزية بدرجاتهم ـ ومن بينهم موظفى القسم سالف الذكر ـ الى وزارة الصحة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٢ ، وأصبح يشملهم كشف أقدمية واحد مع موظفى وزارة الصحة • ومن ثم فآنه لا أثرُ لمسدور القرار الجمهوري رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٦١ المشار اليه في هذا الخصوص فهو لا يترتب عليه بذاته ادماج وظائف ودرجات وزارة الصحة المركزية\_ ومعها القسم المذكور \_ ضَمن وظائف ودرجات وزارة الصحة ، أو اعتبار موظفي وزارة الصحة المركزية ـ ومعهم موظفي القسم سالف الذكر \_ ضمن موظفى وزارة الصحة ، بحيث يشملهم جميماً كشف أقدمية واحد ، اذ أنه رغم صدور هذا القرار فقد ظلت وزارة الصمة المركزية وحدة قائمة بذاتها مستقلة بوظائفها ودرجاتهما عن وزارة الصحة • انما تترتب تلك الاثار على نقل وظائف ودرجات

وزارة الصحة المركزية الى ميزانية وزارة الصحة ، فى ميزانية السنة المالية ١٩٦٣/ ١٩٦٣ ، وصدور القرار المالية ١٩٦٣ / ١٩٦٣ ، وصدور القرار الوزارى رقم ١٣٤٧ لسنة ١٩٦٣ بنقل موظفى وزارة الصحة المركزية بدرجاتهم الى وزارة الصحة اعتبارا من التاريخ الاخير .

وبما أن الصيدلية ( ٠٠٠٠٠٠ ) كانت ضمن موظفي قسم تسجيل المستحضرات الصيدلية ، ونقلت بدرجتها الى وزارة الصحة الركزية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم تكون قد خرجت من عداد موظفي وزارة الصحة ، ودخلت في عداد وزارة الصحة الركزية ، اعتبارا من هذا التاريخ الأخير ، وظلت كذلك الى أن صدر القرار رقم ١٣٤٧ لسنة ١٩٩٢ مدخلت في عداد موظفي وزارة الصحة مرة ثانية ، وأصبح يشملها معهم كشف أقدمية واحد • وعلى ذلك فان الصيدلية المذكورة لم تكن داخلة في عداد موظفي وزارة الصحة في الفترة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٠ حتى ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٢ ، وبالتالي فانه لم يكن من الجائز ترقيتها خلال تلك الفترة على درجات وزارة الصحة • ولما كان القرار الصادر بترقية بعض موظفى وزارة الصحة الى الدرجـة الرابعة ــ والمتظلم منه ــ قد صدر في ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ ــ أي خلال الفترة سالفة الذكر \_ فانه لم يكن من الجائز قانونا ترقيـة الصيدلية المذكورة الى الدرجة الرابعة بمقتضى هذا القرار ، على درجات وزارة المسحة ، ولذلك فانه لا يجوز لهما التظملم منه أو النعي عليه ٠

ولا يسوغ القول بأنه لا دخل لارادة الصيدلية المذكورة فى نقلها من وزارة الصحة الى وزارة الصحة المركزية ، وانه يجب الا تضار من هذا النقل بسبب لا دخل لارادتها فيه ، ذلك أنعلاقة الموظف بالمحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومركز الموظف هو مركز قانونى عام يجوز تعديله وتغييره فىأى وقت، حسبما تراه جهةالادارة، وفقا لمقتضيات المملحة العامة ، ولا يجوز للموظف أن يحتج بأى حق مكتسب فى هذا الشأن ، ما دام أن القرار الادارى الصادر بتعديل

مركزه القانونى أو تغييره قرار سليم مطابق للقانون ، وليس من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تحققت لصالح الموظف فى الماضى ه

( غنوی ۱۱۹۲ فی ۱۹۹۲/۱۲/۲۲ )

الفرع السسادس اعتماد مقسم الى درجات قاعسدة رقم (٧٦٦)

: 12-41

الفصم بأجور العمال على اعتماد مقسم الى درجات مطابقة لعددهم - لا يكسب حقا في الاستفادة من أحكام الكادر الا بصدور قرار بالتعين على أحدى هذه الدرجات •

#### ملخص الحكم:

اذا كان الثابت أن ميزانية ادارة الكهرباء والغاز حتى نهاية عام ١٩٥٥/١٩٥٤ كانت تتضمن مبلغا اجماليا للصرف منه على أجور عمال اليومية وعندما نقل المدعى الى الادارة المذكورة كان يخصم بأجره على هذا المبلغ الاجمالى ، ثم تم اعداد ميزانية١٩٥٥/١٩٥٥ بحيث تضمنت درجات مطابقة لعدد العمال الموجودين بالخدمة فى ذلك الوقت ، ولكن الادارة المشار الميها لم تصدر قرارا بتعيين المدعى عليه على احدى هذه الدرجات بل كانت تخصص بأجره على احدى الدرجات الموازية له متخذة اياها مجرد مصرف مالى ،

متى كان ذلك ، وكان الثابت أن المسدعى لم يعين فى درجة من درجات كادر العمال ، وان كان قد اتخذ احداها مصرفا ماليا لاجره ، فانه لا تسرى فى حقه أحكام كادر العمال ومن بينهما أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى 73 من يونية سنة ١٩٥١ .

( طعن رتم ۷۷۶ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١١/١٢/١٢١١ )

## قاعدة رقم (٧١٧)

#### المسدا:

كتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بقواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والاجور الشماملة الى درجات مستطيق احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ على عمال وزارة الرى المعينين على بنسد غير مقسم الى درجات ما لا يكون الا بعد تنفيف المكتاب الدورى المشار اليمه في شمانهم مد خدمتهم السابقة في اقدمية الدرجات التي يوضعون عليها ما يكون الا بقانون ٠

#### ملخص الفتوى:

ان وزارة الخزانة قد أصدرت السكتاب الدورى رقم ٣٠ لسنة المعرف المجور الشاملة الى درجات وطلبت من الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات المامة الخراءات اللازمة لتحويل اعتمادات الكافات والاجور الشاملة المدرجة فى ميزانياتها الى درجات مع عرض مشروعات التقسيم والنقل المي الدرجات الجديدة على الجهاز المركزى للتنظيم والادارة لاعتمادها قبل اصدار القرارات الخاصة بذلك وبعد تنفيذ هذا التقسيم وانشاء الدرجات المذكورة فى الميزانية يمكن تطبيق أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ عليهم (عمال وزارة الرى المينون على بند غير مقسم الى درجات ) أما مالنسبة لضم مدد خدمتهم الطويلة غان حسابها فى أقدمية الدرجات التى يوضعون عليها بمقتضى استصدار قانون بذلك أسوة بما التبع فى شأن العمال الموسمين والمؤقتين الذين مسدر بالنسسة لهم القانين رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ٥

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اذا حولت الاعتمادات التى يخصم عليها العاملون بوزارة الرى المينون على بند غير مقسم الى درجات فى الميزانية فان حساب المدة التى قضوها فى حرفهم على غير درجة مدرجة فى الميزانية فى أقدمية الدرجات التى يوضعون فيها

بعد ادراجها فى الميزانية يقتضى استصدار قانون بذلك أسوة بالقانون رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ ٠

( نتوى ۲۲۲ في ۱۹۹۷/۳/۱۳ )

# قاعدة رقم (٧١٨)

البيدا:

عند نقل الماملين المعينين على بند المكافآت الشاملة الى الوظائف الدائمة بالمؤسسات العامة يراعى القياس بالزميل الذي يتماثل في مستوى المؤهل ومدة المفررة في العمل •

#### ملخص الحكم:

يقضى البند (د) من قواعد تقسيم اعتمادات المكافآت الشاملة بالمؤسسات العامة التى اعتمدتها اللجنت الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية بجلسة ١٩٦٥/١٩١٥ والصادر بهما كتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٣٣ لمنة ١٩٩٦ بنقل العاملين المعينين على بند المسكافآت الشاملة الى الوظائف الدائمة بالمؤسسة المناظرة لوظائفهم مع عدم جواز منح العامل فئة مالية أعلى من الفئة التى وضع عليها من يتساوى معه فى التأهيل والخبرة الشاغل لوظيفة معائلة و والمعول عليه فى القياس بالزميل ليس التطابق فى المؤهل والعمل بل التماثل فى مستوى المؤهل ومدة الخبرة فى العمل ه

( طعن رتم ۸۷۳ لسنة ۲۷ ق ــ جلسة ۲۹/۱/۱۹۸۱ )

# الفرع السسابع العبرة في اجراء الترقيسات بين هوظفي الوزارة أو المسلحة هو بوحدة اليزانية

قاعدة رقم (٧٦٩)

المِسدا:

العبرة في اجراء الترقيات بين موظفى الوزارة أو المسلحة هي بوهدة الميزانية — انقسام ميزانية الوزارة أو المسلحة الى عدة وهدات قائمة بذاتها مستقلة بوظائفها ودرجاتها — وجوب الترقيسة في هده الحالة بين موظفى كل وحدة على حدة ٠

# ملخص المنتوى :

ان العبرة فى اجراء الترقيات بين موظفى الوزارة أو المصلحة هى بوحدة الميزانية ، فاذا كانت ميزانية الوزارة أو الصلحة الواحدة مقسمة الى عدة وحدات قائمة بذاتها مستقلة عما سواها بوظائفها ودرجاتها • فان الترقية من درجة الى أخرى داخل هذه الوزارة أو الملحة انما تتم فحسب فيما بين موظفى كل وحدة من وحداتها ، بحيث لا يجوز استعمال وظيفة أو درجة فى احدى هذه الوحدات ، الترقية عليها من بين موظفى وحدة اخرى •

اغتوى ۱۱۹۲ في ۱۹۹۲/۱۲/۲۲)

# الغرع الثــامن الدرجة الأصلية والدرجة الشخصية

قاعسدة رقم ( ۷۷۰ )

المحدا:

أوجه التشابه والمفارقة بين الدرجة الأصلية والدرجة الشخصية ـ مناط تساويهما في المميزات والحقوق المترتبة على كل منهما ـ أن تكونا ضمن وظائف باب واحد في الميزانية ـ أساس ذلك ـ اختسلاف المصرف االلي والركز انتانوني لموظفي كل باب في الميزانية •

#### ملخص الحكم:

ان الدرجة الاصلية والدرجة الشخصية متساويتان ف كل الميزات والحقوق المترتبة على منحهما الاأن ذلك منوط بأن تكون تلك الدرجات الشخصية والاصلية ضمن وظائف الباب الاول من الميزانيسة ، أما اذا كانت احداها خممن وظائف الباب الاول والاخرى ضمن وظائف الباب الثالث فان الامر يصبح جد مختلف ، اذ أن الامر في هذه الحالة ليس قاصرا على مجرد اختلاف المصرف المالي وانما يتعلق بالركز القانوني المُ المُ خَلفين فالباب الأول ينتظم الوظائف الداخلة في الهيئة أو الخارجة عن الهيئة التي يحكمها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي يشترط القانون للتعيين فيها شروطا معينة منها ثبوت لياقة الموظف الصحية أو اعفائه من هذا الشرط بقرار وزارى ، بينما وظائف الباب الثالث مؤقتة بطبيعتها ايا كان الاعتماد المين عليه الموظف ولا يشترط للتعيين فيها شروط معينة ما دامت هي بطبيعتها مؤقتة ويحكم الموظف في هذه الحالة شروط عقد الاستخدام الذي صدر به قرار من مجلس الوزراء في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، فما دام أن المركز القانوني لمكل من هذه الوظائف يختلف عن الآخر فان وظائف كل من البابين الاول والثانى تبقى خاصة بالمعينين عليه لا يزاحمهم فيها المعينون على الباب الآخر لاختلاف الوضع القانوني لكل منهم • ( طعن رقم ٨٦ه لسنة ٥ ق -- جلسة ١٩٦١/١/٢١ )

#### الفمسل الخامس

ميزانيسسات متنوعسة

# الفسرع الأول اليزانيسات المستقلة واللحقسة

قاعسدة رقم ( ٧٧١)

#### البحدا:

التفرقة بين الميزانيات المستقلة والملحقة وبين ميزانيات الهيئات الاخرى ــ اجراء الاحكام الخاصة بالميزانية العامة على النوع الاول ( المادة ١٠٥٠ د) ترك الامر للقوانين المنظمة بالنسبة للنوع الثاني ( المادة ١٠٦٠ د ) ٠

#### ملخص الفتوى:

بيين من استعراض نصوص المواد من ١٠٠ الى ١٠٦ من الدستور التى تنظم رقابة مجلس الاصة على الميزانيسة العسامة للدولة وعلى الميزانيسة العسامة للدولة وعلى الميزانيسة المستقلة والملحقة وعلى حساباتها الختامية ، أن الدسستور قرر في المواد من ١٠٠ الى ١٠٤ القواعد والاحكام الخاصة بالميزانيسة مشروع الميزانيسة على مجلس الامة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر لبحثه واعتماده ، ثم تنساول في المسادين ١٠٠ و١٠٠ الاحكام الخاصة بالميزانيات المستقلة والملحقة ، وميزانيات الهيئات العسامة الاخرى وحساباتها الختامية ، فنص في المادة ١٠٠ على أن « الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية » تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة وحسابها الختامية » تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة وحسابها الختامية » تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة وحسابها الختامية » ونص في المسادة وحسابها الختامية » تجرى عليها الاحكام الخاصة

« ينظم القانون الاحكام الخصة بميزانيات الهيئات المامة الاخرى وحساباتها الختامية » •

وبيين من ذلك أن الدستور فرق فى الحكم بين الميزانيات المستقلة والمحقة وبين ميزانيات الميشات العسامة الاخرى ذلك أنه أوجب فى المادة ١٠٥ اجراء الاحكام الخاصة بالميزانيات العسامة على الميزانيات المستقلة والملحقة و وأهم هذه الاحكام وأبرزها هو وجوب عرضها على مجلس الامة لبحثها واعتمادها ، ثم تناول فى المادة ١٠٦ ميزانيات المهيئات العامة الاخرى ، فوضع لها حكما مغايرا ، اذا اجتزا فى شأنها بما تضعه القوانين المنظمة لهذه المهيئات من أحكام خاصسة بأوضاع ميزانيساتها ،

( نتوى ١١) في ١٤/٧٥٨ )

# قاعدة رقم (٧٧٢)

#### المسدا:

القصود بالميزانيات المستقلة والملحقة الواردة بالمادة ١٠٥ من المستور ــ هو ميزانيات المؤسسات العامة القومية ٠

#### ملخص الفتوى :

ثار الخلاف حول تحديد مدلول عبارة « والميزانيات السنقلة والمدادة بالواردة بالمادة ١٠٥ من الدستور ، هل تعنى نوعا واحدا من الميزانيات المستقلة وهى الميزانيات المستقلة المحقة ، أم تعنى نوعين من الميزانيات : ميزانيات مستقلة وأخرى ملحقة ، والواقع أن عبارة « الميزانيات : ميزانيات مستقلة وأخرى ملحقة ، والواقع أن عبارة الميزانيات المستقلة والملائة على أن الميزانيات التي تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة وحسابها الختامي ، انما هي الميزانيات المستقلة والميزانية المحقة بميزانيات المستقلة الدولة أو بميزانيات الوحدات الادارية، وليست الميزانيات المستقلة المحقة ، والمقصود بهدفه الميزانيات ميزانيات المستقلة المحقة ، والمقصود بهدفه الميزانيات ميزانيات المستقلة المحقة وهي مرافق عامة قومية ، مما تقوم عليها

الدولة أصلا بمفتضى وظيفتها الاساسية ، ولكنها تعهد بادارتها الى هيئات مسنفله تخولها الشخصيية المعتاوية ، وتعنجها نوعا من الاستخلال في شتونها الاداريه والمساليه كي تتحلل من قيود النظم الحكوميه ، وتؤدى رسالتها ـ وهي في غالب الأحيان رساله فنية على أكمل وجه • ويقتضي وضعها هذا أن تكون لها ميزانيسة مستقلة عن ميزانيه الدولة متميزه ايراداتها ومصروفاتها عنها و ولا يعنى استقلال المؤسسات العامة انقوميه على هذا النحو انقطاع الصلات والروابط التي تربطها بالدوله بذلك انه استقلال مفيد بضوابط وقبود اقتضاها انصالح العام ، فلا يزال للدولة أشراف محدود على ادارتها وشئونها المالية وكذلك لا يعنى استقلال نتك الميزانيات عن ميزانية الدولة ، سوى مجرد وضع ميزانيات خاصة بايراداتها ومصروفاتها متميزة عن ميزانية الدولة وآيراداتها ومصروفاتها على النحو المشمار اليه مع خضوعها لذات الاحكام والقواعد التي تخضع لها الميزانية العـــامة للدولة ، لأن أموالها كلها أو أكثرها أموال عامة مما يختص مجلس الامة برقابتها طبقا للاصول الدستورية المستقلة ، ومن ثم يجب عرض ميزانيتها على هذا المجلس أسوة بالمزانية العامة للدولة •

( نتوى ١١ } في ١٨/٧ه١٩ )

# قاعسدة رقم ( ۷۷۳ )

#### المسدا:

اليزانيات المستقلة واللحقة - الجمع بينهما في نص واحد وحكم واحد - أساسه دفع لبس مرده أن التشريعات المنتمة المؤسسات العامة لم تجرعلى نسق واحد في وصف ميزانياتها ، فتارة تصفها بانها مستقلة ، وطورا ملحقة •

#### ملخص الفتوى:

ان التشريعات المنظمة للمؤسسات العامة لم تجر على نسق موحد في وصف ميزانياتها ، فتارة تصفها بأنها ميزانيــة مستقلة ( المادة ١٠

من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات الصرية ، والمادة ٢١ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجمع اللغة العربية ، والمادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الازهر ) ، وطورا تصفها بأنها ميزانية ملعقة بميزانيية الدولة أو بميزانية احدى الوحدات الادارية مما حمل واضع الدستور دفعا للبس والغموض فى هذا الصدد على أن يجمع بينهما فى نصواحد ويجرى عليهما حكما واحدا وهو اخضاعهما لذات القواعد التى تخضع لها الميزانية المسامة للدولة ، لان مناط هذا الحكم متحقق فى كليهما ، وشأنهما فى ذلك شأن الميزانية العامة للدولة ،

(نتوی ۱۱۱ فی ۱۸/۷۵۲۱)

# قاعدة رقم ( ٧٧٤ )

#### : المسدا

المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ اسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة والمحقة ... نصها على عدم جواز امىدار المواقع المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانيات المستقلة أو الملحقة الا بعد موافقة وزارة المالية ... أثر ذلك وجوب موافقة وزارة المالية على الملائحة قبل المدارها حتى ولو لم تتضمن اعباء مالية على المذانة المامة ٠

#### ملخص الفتوي :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ نسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها فى الميزانيات المستقلة والملحقة تنص على أنه « لا يجوز اصدار اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانيات المستقلة أو الملحقة الا بعد موافقة وزارة الخزانة » ٠

وجاء بالذكرة الايضاحية لهذا القانون أنه « احكاما للرقابة المالية على تنفيذ ميزانيات الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، وحتى تستخدم الاعتمادات التى تدرج فى هذه الميزانيات فى أغراضها المخصصة من أجلها على النحو المرجو فقد نصت المادة الثالثة على ضرورة موافقة

وزارة الخزانة على اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانيات الملحقة أو المستقلة قبل اصدارها » •

ومفاد ما تقدم أنه يتعين الحصول على موافقة وزارة المالية قبل أصدار اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانيات الملحقة أو المستقلة .

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج على هذا الشأن بأن القانون رقم السنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة قد نص فى المادة ٢٧ منه على أن « الوزارات والمسالح والهيئات والمؤسسات وأية وحدات أخرى يجب أن تأخذ رأى وزارة المالية والتجارة الخارجية فى مشروعات القوانين قبل التقدم بهذه المشروعات الى الجهاز المختص ، الامر الذى يستفاد منه قبل التقدم بهذه المشروعات الى الجهاز المختص ، الامر الذى يستفاد منه عدم ضرورة أخذ رأى وزارة المالية بالنسبة للوائح المالية التى ليس من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزانة العامة ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ لم ينص صراحة على الغاء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ لم ينص صراحة على الغاء القانون رقم بها أنه لا يوجد تعارض بين أحكامهما فى هذا الشأن بالاضافة الى أنه جاء بكتاب الجهاز المركزى للمحاسبات المرفق بالاوراق أن اللائحة المالية للهيئة تضمنت كثيرا من الاحكام التى ترتب أعباء مالية على الخزانة العامة ،

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يتعين على هيئة الأثار المصرية الحصول على موافقة وزارة المالية قبل اصدار الائمتها المالية .

١ منف ١٢/١/١٠٢ -- جلسة ١٨/٥/١٨١)

# الفرع الثاني

# ميزانيات الهيئات العامة

# قاعدة رقم ( ۱۷۷ )

#### المسدا:

القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بانشاء الهيئة القومية الاتصالات السلكية واللاسلكية — الهيئة سلطة اعداد موازنتها دون التقييد بنوانين ولوائح أنظمة اعداد موازنة الدولة — حدود هذا الاستثناء أنه يتضمن اعداد الوازنة ولا يمتد الى بنقى الراحل التى يقتضيها اعتماد الوازنة و تتفيذها أو مراقبتها — اثر ذلك — لا يجوز للهيئة اصدار اللوائح المتعلقة بتنفيذ الميزانية الا بعد موافقة وزارة المالية كما يلتزم الجهاز المركزى للمحاسبات بمراجعة ميزانيتها وحسابها المفتامي — استقلال مجلس ادارة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بوضع الهيكل التنظيمي مجلس ادارة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بوضع الهيكل التنظيمي الاشرام المهاز المركزى للتنظيم والادارة في تلك المسائل قبل اقرارها والتزام الجهاز المذكور بالاشراف على تنفيذ هذه السائل — يجوز للهيئة أن تحدد مرتبات الماملين بها بمراعاة القواعد التى تضمنها قنونها بدون أن تتقيد في ذلك بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧ ٠

# ملخص الفتوي :

ان القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بانشاء الهيئة القومية للاتمالات السلكية واللاسلكية قضى فى المادة الاولى بمنحها انشخصية الاعتبارية وخولها فى المادة الثالثة مباشرة جميع التصرفات والاعمال اللازمة لتحقيق أغراضها ، دون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية ، وأدخل ضمن مواردها في المادة السادسة في المبالغ التى تخصصها لها الدولة فى الموازنة المامة ، واعتبر في المادة السابعة في أموالا عامة ، وأقر لها في المادة الثامنة في موازنة خاصة يتم اعدادها طبقا للقواعد التى تحددها اللوائح الداخلية دون التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة التي تحددها اللوائح المنظمة للمنات

لاعداد موازنة الدولة : وعهد الى مجلس ادارتها ... في المادة الثامنة عشرة ... بوضع هيكلها التنظيمي ولوائحها المتعلقة بالشؤون الفنية والمالية والادارية والمشتروات والمخازن وغير ذلك من اللوائد حمد التنظيميية العامة وباقتراح القواعد المتعلقة بتعيين العاملين وترقيتهم وتحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافاتهم وسائر شئونهم الوظيفية واقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة ومشروع حسابها الختامي ، وأسند في المادة ... السادسة والعشرين ... الى وزير المواصلات اصدار تلك اللوائح والقواعد دون التقيد بالنظم والوائح الحكومية مع مراعاة ربط الآجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات ادائه وعدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريم الانتقال التكاليف الفعلية ، واتباع قواعد النظام المحاسبي الموحد ،

وحاصل ما تقدم أن تلك الهيئة تدخل في عداد الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة ، والتي تعد أموالها أموالا عامة ، وان المشرع خولها اعداد ميزانيتها دون التقيد بقوانين ولوائح وأنظمة اعداد موازنة الدولة ، كما خولها وضع لوائحها المتعلقة بشئونها المالية وشئون المشتروات والمخازن وشئون العاملين وتحديد رواتبهم دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية ، واذ خول المشرع الهيئة سلطةً اعداد موازنتها دون التقيد بقوانين ولوائح وأنظمة اعداد موازنة الدولة فان هذا الاستثناء يقف عند مرحلة اعدآد الموازنة ولا يمتد الى باقى الراحل التي يقتضيها اعتماد الموازنة أو تنفيذها أو مراقبتها ، وتبعا لذلك تلتزم وزارة المالية بتقديم الموازنة التي تعدها الهيئة الى مجلس الشعب مشفوعة بما بتراءى لها من ملاحظات . حتى يكون مجلس الشعب حكما بين الجهة المتي خولها المشرع سلطة اعداد الموازنة وبين وزارة المالية التي تعتبر مهيمنة على النشاط المالي للدولة ، وهذا الاستثناء الذي خول الى الهيئة لا يمتد الى القوانين التي تحدد تنفيذ الموازنة أو تحقيق الرقابة عليها ، لذلك لا يجوز للهيئة اصدار اللوائح المتعلقة بتنفيذ موازنتها الا بعد موافقة وزارة المالية ، التي يتبعها مراقبوا ومديروا حسابات الهيئة تطبيقا لاحكام المواد ١ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد ألواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة ، وطبقا للمادتين ٣ و ١٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة المامة للدولة المعدل بالقانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٩ ، كما يلتزم الجهاز

المركزى للمحاسبات بمراجعة ميزانيتها وحسابها الختامى اعمالا لاحكام المادة ٣ والباب الرابع من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ، وكذلك بمراقبة حساباتها والقرارات المتعلقة بمستحقات عمالها المالية ، وبفحص لوائحها الادارية والمالية والمحاسبية ، وبالتطبيق لاحكام المواد ٢ و ٣ و ٢ من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٤ ٠

ولما كانت التأشيرات العامة الملحقة بموازنة الدولة ، تنطوى على قواعد تنفيذية ، فان الهيئة تلتزم باستطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى توزيع الاعتمادات الاجتماعية للاجور وبالعصول على موافقة وزارة المالية عليها ، وبالتطبقق للمادة السابعة من التأشيرات العسامة لموازنة الدولة للسنة المالية ١٩٨٢/١٩٨١ .

واذا كان مجلس ادارة الهيئة يستقل بوضع هيكلها التنظيمى ونظم العاملين بها بما فى ذلك تحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافاتهم فانها تلتزم باستطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى تلك المسائل قبل اقرارها ، كما يلتزم الجهاز بالاشراف على تنفيذها وبدراسة اعتمادات أجور العاملين بها اعمالا لاحكام المواد ٤ و و و ٢ من قانون الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٦٤ ، وليس معنى ذلك أن الهيئة تكون هى وحدها صاحبة الكلمة الاخيرة فى كل ما يتعلق بأمور العاملين بها ، وانما يكون مجلس الشعب حكما بين الهيئة والجهاز المركزى عند نظره موازنة الهيئة وما تضمنه من اعتمادات الاجور ،

ولما كان المشرع قد قيد مجلس ادارة الهيئة في صدد تحديد رواتب وبدلات ومكافآت العاملين بها بضرورة مراعاة ربط الاجور بنوع العمل وطبيعته ومعدلات ادائه ، وبعدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال التكاليف الفعلية ، وذلك اعمالا لحكم المادة ١٣٧ من الدستور التي أسندت الى القانون وحده تحديد قواعد منح تلك المستحقات المالية واذا لم يقيد المشرع الهيئة بنظم العاملين بالحكومة ، فانه يكون لها أن تحدد مرتبات العاملين بها بمراعاة القواعد التي تضمنها قانون الهيئة بغير أن تتقيد في ذلك بجدول المرتبات المامين بالدولة رقم ٤٧ السنة ١٩٧٨ ،

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الهيئة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ولرقابة وزارة المالية بالتطبيق لاحكام القوانين أرقام ٥٠ لسنة ١٩٦٨ و ١٩٣٩ لسنة ١٩٦٤ و ٥٣ لسنة ١٩٦٨ و ١٩٥ لسنة ١٩٣٨ بلتطبيق لاحكام القانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٦٤ ، وعدم تقيدها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ٥

( ملف ۱۹۸۱/۱۱/۱۸ - جلسة ۱۹۸۱/۱۱/۱۸۱۱)

# الغرع الثالث

#### ميزانية ادارة المنقل العام لمدينة الاسكندرية

## قاعدة رقم ( ۷۷۱ )

#### المسدا:

ميزانية ادارة النقل العام لمدينة الاسكدرية ــ الاداة التي تصدر بها هذه الميزانية ــ يتمين اعتمادها بقرار من رئيس الجمهورية فهى لا تفضع لاحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة بل لاحكام قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ٠

#### ملخص الفتوى:

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٤٠٦ لسنة ١٩٥٥ – بانشاء ادارة النقل العام لدينة الاسكندرية – على أن « يكون لدينة الاسكندرية وضواحيها ادارة لشئون النقل العام تسمى ( ادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية ) وتعتبر شخصا معنويا مقره مدينة الاسكندرية » وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على أن « مجلس الادارة هو السلطة العليا النهائية التى تفصل فى كل شئون الادارة وله على وجه خاص الموافقة على مشروع الميزانية وتعديلها » وعرضت المادة التاسعة من القانون للميزانية فنصت على أن « تكون

لادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية ميزانية مستقلة تشتمل على جميع أبواب الايرادات والمصروفات تبدأ سنتها المالية من أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر ، وقبل بداية السنة المالية بشهرين يرسل عضو مجلس الادارة المنتدب مشروع الميزانية الى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ليبدى ملاحظاته عليه فى مدة أقصاها شهر من تاريخ وصوله اليه والاعرض مباشرة على مجلس الادارة » •

ويخلص من النصوص السابقة أن مجلس ادارة المؤسسة المسار اليها هو الذي يعتمد الميزانية ويكون قراره فى ذلك نهائيا ، فى حين أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ ينص فى مادته الأولى على أن « تعد الهيئات العامة دات الميزانيات السنقلة أو الملحقة مشروعات ميزانياتها وحساباتها المتامية وتعرضها على وزارة الخزانة التى تتولى تقديمها الى السلطة التشريعية فى الموعد الذى حدده الدستور » •

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الفتوى والتشريع بجلستها آلمنعقدة في ٣١ من أكتوبر سسنة ١٩٦١ ، فاستبان لها أن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر ف ١٢ من مارس سنة ١٩٥٨ ينص في المادة ٣٢ منه على أنه « يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الامة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الاقل لبحثه واعتماده : وتقرر الميزانية باما باما ، ولا يجوز لمجلس الأمة أجراء أي تعديل في المشروع الا بموافقة المكومة » وتنص المادة ٣٣ من هذا الدستور على أنه « يجب موافقة مجلس الامة على نقل أي مبلغ من باب الى باب آخر من أبواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وارد فيها أو زائد على تقديراتها » وتنص المادة ٣٤ على أن « الميزانيات المستقلة تجرى عليها الاحكام الخاصة مالمزانية العامة » أما المادة ٣٥ فتنص على أن « ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانية الهيئات العامة الاخرى » وقد سبق للجمعية العمومية أن انتهت بصدد تفسير عبارة « الهيئات العامة الأخرى » الواردة في الفصل الاخير ــ الى أن مدلول هذه العبارة ينصرف الى الوحدات الادارية المحلية والمؤسسات العامة المحلية وبعض أنواع أخرى من الهيئات التي نمارس نشاطا خاصا أو مهنيا ، وعلى ذلك تندرج ادارة النقل المسترك

لمنطقة الاسكندرية تحت تلك العبارة باعتبار أن هذه الادارة تقوم على شئون مرفق النقل العام لمدينة الاسكندرية الامر الذى تعتبر معه مؤسسة عامة محلية .

وترتيبا على ماتقدم — تكون ميزانية ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية ، غير مستقلة بالمنى الذي تقصده المادة ٣٤ من الدستور ، ومن ثم فهى لا تخضم للتشريعات التى تصدر تنفيذا لتلك المادة ومن بينها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ — بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة — والذي أشار في ديباجته صراحة الى المادة المحتور دون غيرها من المواد والاحكام الواردة غيه ٠

وفضلا عن ذلك فقد صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ تنفيذا للمادة ٥ من الدستور ، وينص هذا القانون في مادته الاولى على أن « تعتمد ميزانيات البلديات والمجالس البلدية ومجالس المديريات واللجنة العليا للاصلاح الزراعي ، كما يعتمد فتح الاعتمادات الاضافية في هذه الميزانيات والنقل من باب الى آخر فيها بقرار من رئيس الجمهورية » ويستقاد من هذا النص أن المشرع أخضع ميزانية المجالس البلدية لاعتماد رئيس الجمهورية ، فلم يعد يكفي لنفاذها أن تعتمد من الجهات القائمة عليها، وقد أكد المشرع هذا الوضع في قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٩٠ حين نص في المادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون على انه « لا تصبح ميزانية مجلس الماغظة نافذة المفعول الا بعد اعتمادها بقرار من رئيس الجمهورية » ه

ولما كان مرفق النقل العام لمنطقة الاسكندرية تابعا لمجلسها البلدى (مجلس المحافظة ) ، وتبدو هذه التبعية والاشراف واضحة جلية اذ ينص القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٤ - بانشاء ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية - في مادته التاسعة على أنه « ١٩٠٥ قبل بداية السنة المالية بشهرين يرسل عضو مجلس الادارة المنتجب مشروع الميزانية الى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ليبدى ملاحظاته عليه في مدة أقصاها شهر من تاريخ وصوله اليه والا عرض الامر مباشرة على مجلس الادارة » نكما أنه طبقا للمادة الماشرة من القانون ذاته ، تؤول حصيلة استغلال المرافق الى المجلس البلدى ،

ومن المقرر أن ما يسرى على الاصل يسرى أيضا على فروع هذا الاصلويترتب على ذلك أن الاداة التى تعتمد بها ميزانية مجلس بلدى مدينة الاسكندرية ( مجلس المحافظة ) هى ذات الاداة اللازمة لاعتماد ميزانية ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية ، وتلك نتيجة مقبولة لان ميزانية تلك الادارة — اذ تؤثر في ميزانية المجلس البلدى — هانه يتمين أعمال رقابة رئيس الجمهورية بشأنها هى الاخرى وعلى النحو الذى تتم به تلك الرقامة على ميزانية المجلس ذاته •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية القسم الاستشارى الى أن ميزانية ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية لا تخضع لاحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وأنه يتمين اعتماد هذه الميزانية بقرار من رئيس الجمهورية ٠

( نتوى ۸۸۳ في ۱۹۳۱/۱۱/۱۱ )

# الفرع الرابع ميزانية مصلحة السكك الحديدية قاعدة رقم ( ۷۷۷ )

#### المسدا:

مصلحة السكك الحديدية — تقسيمها في الميزانية الى وحدات تستقل كل منها بدرجاتها وموظفيها واقدمياتهم — اعتبار الادارة العامة احدى هذه الوحدات المستقلة — تقسيمها الى فروع داخلية تشمل مراقبات الميزانية والمشتريات والمباحث والايرادات والمحروفات والمفازن والادارة الطبية — لايعدو مجرد تنظيم للعمل يمكنها من النهوض بالعبه في كل قسم منها — انتظام موظفى فروع الادارة العامة كشف اقدمية واحد حسب الاسبقية في الحصول على الدرجة المالية — ترقية الاقدم منهم الى درجة اعلى في فرع آخر من فروع الادارة العامة — صحيحة لاوجه للطعن عليها بحجة استقلال كل فرع عن الآخر •

#### ملغص الحكم:

بيين للنظر الفاحص لميزانية وزارة المواصلات في مجلد ميزانيــة الدولة المصرية لعام ( ١٩٥٤/١٩٥٤ ) ــ صفحة ١٨٨ ــ وهي السنة السابقة مباشرة للسنة التي صدر فيها القراران المطعون عليهما بالالغاء وكذلك لميزانية عام ١٩٥٦/١٩٥٥ ــ صحفة (٩٥٤) ــ وهي الميزانيــة التي صدر فيها القراران محل الطعن ، وكذلك لميزانية عام ( ١٩٥٦/ ١٩٥٧ ) صفحة (٦٠٩) وهي السنة المالية اللاحقة مباشرة للميزانية التي صدر في ظلها القراران . بيين من الاطلاع المقارن على هذه الميزانيات الثلاثة أنها جاءت فيما يتعلق بنقاط هذه آلمنازعة ، صورة مطابقة لأصل واحد لا خلاف فيه • ففي ميزانية ( ١٩٥٥/١٩٥٥ ) لوزارة المواصلات وردت السكك الحديدية تحت فرع (٢) ومقسمة ألى سبعة فصول : الفصل الاول من ميزانية السكك الحديدية خاص بالادارة العامة ويندرج فيها المراقبة العامة للميزانية والمشتريات ثم ادارة المباحث ، ثم المراقبة العامة للايرادات والمصروفات ، ثم ادارة عموم المفازن ، ثم الادارة الطبية ، ويأتى بعد ذلك تسم آخر هو الفصل (٧) وهو خاص بالمروفات العامة للفروع ، ثم يأتى الفصل (٣) وهو خاص بقسم هندسة السكك، ثم الفصل (٤) خاص بقسم القاطرات والعربات ، ثم الفصل (٥) خاص بأدارة عموم المفازن والمستريات (صفحة ٦٣٨) ثم الفصل (٦) الخاص مقسم الحركة ثم الفصل (٧) خاص بأعمال جديدة وبذلك تنتمى ميزانية السكك الحديدية التي جاءت تحت فرع(٢) وبيدا الفرع (٣) من ميزانية التلفرافات والتليفونات و ومعنى هذا الوضع أن ميزانيسة مصروفات مصلحة السكك الحديدية كانت في تلك السنة وفي السنة السابقة عليها والسنة اللاحقة لها مقسمة الى وحدات مستقلة لكل وحدة منها كيان مستقل بها من حيث المروفات بمختلف أنواعها ومنها الاجور والماهيات والمرتبات التى توضع بشأنها الدرجات الدائمة والمؤقتة والخارجة عن الهيئة وعمال اليومية م وفي مقدمة هذه الوحدات المستقلة تأتى وحدة ( الادارة المامة ) قرين عبارة فصل واحد وتحت البند (١) ماهيات وأجور ومرتبات وتأتى المراقبة العامة للميزانية والمستريات وغيها درجتان أولى ادارية ثم تتسلسل درجات وظائفها نزولا الى الدرجة السادسة ــ ثم تأتى ادارة المباحث ونجد أن أعلى درجة فيها هي الدرجة الثالثة

ثم درجات رابعة وخامسة وسادسة \_ ثم تأتى بعد ذلك المراقبة العامة للأبرادات والمصروفات ، ونجد أن أعلى درجة في وظائفها هي الدرجة الثانية وهي درجة واهدة فقط ثم درجات ثالثة ورابعة وخامسة وسادسة ــ وتأتى بعد ذلك ادارة المخازن وأعلى درجة فيها هي درجة واحدة لمدير عام (ب) لوظيفة مدير عام المضازن ــ وبعد ذلك تأتى الادارة الطبية وأعلى درجاتها مدير (ب) لوظيفة مدير القسم الطبي • وبذلك ينتهى البند رقم (١) الخاص بالماهيات والاجور والرتبأت ويدخل تحت هذا البند ، كما اتضح من الاطلاع ، مراقبة الميزانية والمستريات ثم المباحث ثم الايرادات والمصروفات ثم المخازن ثم الادارة الطبية . ولا شُكُ أن هذا الوضع الذي جَاء به الميزانية ، والذي يبدو منه جليا نعدام كل تشكيل هرمي لاي فرع من هذه الفروع الداخلة في البند واحد وفي الفصل واحد الذي تحيط به جميعا حلقة الادارة العامة ، هذا الوضع يقطع في الدلالة على أن هذه الفروع ليست الا فصولا متراصة في غبُّر انتظَّام أو انسجام داخل دولاب الآدارة العامة وفروعها • وهو وضع لا يغيب عن ادراك المدعى ومصلحة السكك الحديدية ، لأن المدعى كان بشغل وظيفة مساعد مراقب الحسابات في الدرجة انشائثة (٧٢٠/٥٤٠) جنيها بالراقبة العامة للايرادات والمصروفات ، فلما أن خلت درجةً ثانية بأقلام الادارة العامة رقى اليها المدعى ووافق مجلس ادارة السكك الحديدية بجاسته المنعقدة ف٢٩ من كتوبر سنة ١٩٥١ على ماأوصت مه مذكرة المصلحة رقم (٦٩) بترقيات الاداريين بأقلام الادارة العامة . وجاء بها في شأن المدعى « يرقى ٥٠٠ و٠٠٠ ترقية قانونية من الدرجــة الثالثة بمراقبة الايرادات والمصروفات الى الدرجة الثانية بميزانية أقلام الادارة العامة بالديوان العام مع استمراره في عمله الاصلى وهو يشغل الدرجة الثالثة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ وهو أول من عليه الدور للترقية من موظفى الدرجة الثالثة بأقلام الادارة العامة وقائم بعمله بحالة مرضية · امضاء مدير عام السكك الحديدية » · ومفاد هذا القرار أن المصلحة تعتبر درجات الوظائف الادارية بالادارة العامة وفروعها حتى منذ عام ١٩٥١ وحدة واحدة يربط بين موظفي فروعها كشف أقدمية واحد ترتب عليه أن رقى المدعى من الدرجة الثالثة بمراقبة الايرادات والمصروفات الى الدرجات الثانية بالديوان العام لأنه كان أقدم موظفى الدرجة الثالثة بالادارة العامة التي تضم في طياتها كلا من مراقبة

الميزانية ومراقبة الايرادات و وأقطع من ذلك كله في الدلالة على رسوخ هذا الوضع واطراد المصلحة عليه منذ تنظيم ميزانيتها وتقسيم وظائفهآ أنها لما فكرت ، ولاول مرة عند اعداد ميزانيتها لعام ( ١٩٥٥/١٩٥٥ ) فى أن تقلع عما جرت عليه فى الماضى ، وأن تخلق من كل هذه النصوص المتداخلة وحدة قائمة بذاتها يكون لها درجاتها ووظائفها في كشف واحد خاص بأقدمية موظفيها هي وحدها ، صرحت بذلك في مشروع ميزانية ( ١٩٥٦/١٩٥٥ ) وجاء في مذكرتها تنحت عنوان الادارة العامة وفروعها ما يأتى : « كانت ميزانية الادارة العامة فصل واحد لغاية السنة المالية الحالية ( ١٩٥٥/١٩٥٤ ) تشمل مصروفات أقسام الادارة العامة ، والمخازن ، والمراقبة العامة للايرادات والمصروفات ، والقسم الطبي ، ونظرا لما استقر عليه الرأى من جعل كل من هذه الاقسام بمثابة وحدة مستقلة ، فقد رئى تخصيص ميزانية خاصة لكل منها حتى يمكن حصر كل قسم على حدة ، كما وقد نقلت الى ميز انية هذه الاقسام الاعتمادات التي تخصها وكانت تدرج ضمن فصل (٢) مصروفات عامة الفروع ». ولكن السلطات الرسمية المختصة ، كما هو واضح من الاطلاع على الميزانيات المتعاقبة رغضت الاخذ بهذا الاقتراح أآذى جاء مؤكدا أن الراقبة العامة للميزانية والمشتريات انما تدخل ، هي وزميلتها المراقعة العامة للايرادات والمصروفات ، في زمرة الادارة العامة وفروعها بميزانية المصلحة يؤلف بين درجاتها ووظائفها الادارية في غير ما تزاحم بين شاغليها ، كشف أقدمية واحد تكون العبرة فيه بالاسبقية وحدها في تاريخ الحصول على الدرجة المالية •

وبتطبيق ما تقدم على خصوصية الطلب الاصلى من هذه المنازعة، بعد اذ تحددت السلطة التى انعقدت عندها فى الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر ولاية الترقية الى الدرجات من الثالثة الى العليا سواء على أساس الاقدمية وحدها أم بالاختيار ، كما وقد تلاشى كل خلاف كان يدور حول وحدة الادارة العامة وفروعها بميزانية السكك للحديدية قد التزم حدود العديدية قد التزم حدود التانون واللوائح عندما أصدر بجلسته المنعقدة فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٥ قراره بترقية السيد / ٠٠٠ ٥٠٠ الشاغل للدرجسة الثانية بميزانية مراقبة الايرادات والمصروفات ترقية قانونية الى الدرجة الاولى المخصصة

لوظيفة مراقب عام الميزانية والمستريات بميزانية الادارة العامة و ومادام يثبت أن المدعى وهو الاحدث فى الاقدمية ، أكفا من الاقدم وأجدر منه حقا فان ترقية الاقدم والحالة هذه ، تكون أمر مقضيا ، والطعن فيه لا يجد له سندا من القانون و واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ويتمين الغاؤه ،

( طعن رقم ۲۲۷ لسنة ؟ ق ــ جلسة ۲۰/۵/۲۰ )

# الفرع الخسامس ميزانيسسة الأزهس قاعسدة رقم ( 278 )

المحدا:

تقسيم الازهر في الميزانية الى وحدات مستقلة: الادارة العامة ثم المكليات ثم المعاهد الدينية ثم المجلة \_ نتيجة ذلك \_ نقل الموظف من احدى هذه الوحدات الى الاخرى يسرى عليه الحظر الوارد بالمادة ٢/٤٧ من قانون موظفى الدولة ٠

## ملخص الحكم:

ان المناط في تطبيق المادة ٢/٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة بحظر ترقية المنقول من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة آخرى الا بعد مضى سنة على الاقل مالم تكن الترقية في نسبة الاختيار أو في درجات المصالح المنشأة حديثا ، هو النقل من وحدة الى آخرى مستقلة مراجعتها في ترقياتها ، والمرد في هذا هو الى أوضاع الميزانية ، وبيين من مراجعتها أن الادارة العامة للازهر ثم الكليات ثم المعاهد الدينية ثم المجلة كل منها وحدة قائمة بذاتها فيما يتعلق بتدريجها الوظيفي المنتظم المحادرات الثلاثة : الفنى المعالى والادارى والفنى المتوسط والكتابي ، ولا أدل على ذلك من الملاحظة التي درجت في الميزانية المذكورة ( ١٩٥٧/ ١٩٥١ ) عن وظائف من الكليات والمعاهد والتي نصت على ما يأتى : ( نقلت الوظائف من الكليات والمعاهد لتكون وحدة واحدة تلكون بتدرجها الوظيفي، وعلى ذلك غانه يجب في تطبيق المادة ٧٤ عن الاخرى بتدرجها الوظيفي، وعلى ذلك غانه يجب في تطبيق المادة ٧٤

من قانون نظام موظفى الدولة اعتبارها كذلك ، ومما يؤكد هذا النظر ما ورد فى الذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ فيما يتعلق بتعديل المادة ٤٧ من القانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥١ فقد جاء فيها : ولما كانت بعض الادارات بالمصلحة الواحدة تعتبر كل منها وحدة مستقلة بدرجاتها وترقياتها مما يكون معه النقل من اعداها الى الاخرى ممثابة النقل من وزارة أو مصلحة الى أخرى مفوتا على الموظف دوره فى الترقية ، فقد أدمجت الفقرتان حتى ينسحب حكم الفقرة الثانية على الاولى » ، كما أوضحت الذكرة ما هدفت اليه من نص الفقرة التي تتضى بعدم جواز النظر فى ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة تضى بعدم جواز النظر فى ترقية الموظف سنة على الاغل من الربع نقله ولو حل دوره فى نسبة الترقية بالاقدمية فى المصلحة المنقول اليها ، فقالت « وقد قصد بهذا النص عدم التحايل بنقل الموظفين من وزاراتهم فو مساحة مدرى » •

( طعن رقم ٨٣٦ لسنة } ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢١ )

# الفرع السادس

### ميزانية مصلحة الصحة الوقائية

# قاعــدة رقم ( ۷۷۹ )

#### المبسدا :

مصلحة الصحة الوقائية - استقلالها بونائفها ودرجاتها عن المصالح التابعة للديوان العام بوزارة الصحة منذ ميزانية السنة المالية ١٩٥٢/١٧/١ - استقلال الوظائف الكتابية تبعا اذلك في ١٩٥٢/٧/١ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ٠

#### ملخص الحكم:

أن مصلحة الصحة الوقائية فصلت فيهيز انية السنة المالية ١٩٥٠/١٩٤٩ واستقلت بوظائفها ودرجاتها منذ ذلك التاريخ عن المسالح التابعة

للديوان العام بوزارة الصحة ، وأن الوظائف الكتابية بمصالح الوزارة كانت موزعة تبعا لتقسيم الوزارة الى مصالح مستقلة منفصلة بميزانياتها ووظائنها ودرجاتها وذلك اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وأن الوزارة كانت في السنة المالية ١٩٥٣ /١٩٥٣ مقسمة إلى:

( ۱ ) فرع «۱» الديوان العسام «۲» مصلحة الطب العلاجى «۳» مصلحة الصحة الوقائية ٥٠٠٠ بما يجعل هذه الاخيرة وحسدة مستقلة بذاتها عن الديوان العام ٠

ا طعن رقم ٧٦٨ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٢/١٢/١٢/١١ )

# الفرع السابع

ميزانية مصلحة مصائد الاسماك ومصلحة خفر السواحل

قاعسدة رقم ( ۷۸۰ )

المسدا:

مصلحة مصائد الاسماك ومصلحة خفر السواحل ... قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بالوافقة على ضمهما بميزانيتهما وتبعيتهما الى وزارة الحربية ... اثر ذلك ... اندماج المسلحتين في أقدمية واحدة تجرى الترقية على اساسها •

# ملخص الحكم:

فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ أصدر مجلس الوزراء قرارا نص فى المادة الأولى منه على «ضم مصلحة مصائد الأسماك بميزانيتها الى مصلحة خفر السواحل وتبعيتها الى وزارة الحربية والبحرية » ونص فى المادة الثانية منه على انشاء لجنة فنية لرسم السياسة الفنية لتنمية الثروة المائية •

وقد ثار النزاع منذ ذلك الحينحول ما اذا كان هذا القرارمن مقتضاه

أن يندمج موظفو المسلحتين فى وحدة واحدة ويضمهم جميعا كشف القدمية واحد يكون أساسا للترقيات وغيرها لا فرق فيه بين موظفى هذه المسلحة وبين موظفى تلك أم أن من مقتضى القرار أن يظل موظفو كل مصلحة مستقلين فى الواحدة عنهم فى الاخرى ويكون لكل مصلحة كشف أقدمية بموظفيها ويكون أساسا لترقياتهم •

ويتضح من الاوراق وبصفة خاصة ملف المصلحة رقم ١٩/٣٠/١٩ الخاص بادماج أقدميات السواحل والمصايد أنه عقب صدور قرار مجلس الوزراء المشار اليه استطلعت المصلحة رأى ديوان الموظفين فى الامر فأجابها فى ٧ من يولية سنة ١٩٥٣ باستقلال موظفى كل مصلحة عنهم فى الاخرى من حيث الاقدمية وبناء على هذا الرأى أجرت المصلحة حركة ترقيات بين موظفى مصلحة السواحل وحدهم • ثم اعادت المسلحة عرض الامر على ديوان الموظفين فأجابها بالكتاب المؤرخ ٨٠ من يولية صنة ١٩٥٤ بوجوب توحيد أقدميات موظفى السواحل والمصايد معا •

وعليه ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن جرت المملحة على مبدأ ادماج موظفى المملحتين في أقدمية واحدة واصدرت على هذا الاساس العديد من حركات الترقيات •

ولما كانت ميزانية الدولة عن سنة ١٩٥٨/١٩٥٧ التي صدر في ظلها القرار المطعون فيه يبين منها في صفحة ٧١٨ تابع قسم ١٨ وزارة الحربية فرع ٤ أن ميزانية مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك قد وردت مندمجة بعضها في بعض بدون فصل ميزانية احدى هذه المسالح عن ميزانية المسلحتين الآخريين ومن ثم فان هذه المسالح الثلاث تعتبر وحدة مالية واحدة ويشمل موظفيها جميعا كشف أقدمة واحد ٠

( طعن رتم ٨٦٠ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٦١/٤/٢٩ )

# الفرع التسامن

#### موازنات مسناديق التمويل

# قاعدة رقم ( ٧٨١)

#### البسدا:

الآنار التى رتبها القانون رقم ٥٣ لمنة ١٩٧٣ بشان الموازنة المامة للدولة على انشاء الصناديق بالنسبة للايرادات العامة لاتتطلب أن يكون انشاء هذه الصانديق في صورة هيئة عامة وفقا لأحكام القانون رقم ٢١ لمسنة ١٩٦٣ ـ أساس ذلك أن الهيئة المامة أسلوب من اساليب التمويل لها آثارها القانونية التى حددها القانون رقم ٥٣ لمسنة ١٩٧٣ المسار اليه بحيث يمكن أن تتحقق هذه الآثار دون حاجة الى انشاء هيئة عامة ٠

#### ملخص الفتوى:

من حيث أن المادة ١١ من الدستور تنص على أن « يحدد القانون طريقة اعداد الموازنة العامة للدولة » كما أن القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ بشان الموازنة العامة للدولة ينص فى المادة (٩٠) منه على أن « يتم تقدير الايرادات دون أن تستنزل منها أية نقلات كما لايجوز تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام معدد الا فى الاحوال الضرورية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » فى الاحوال الضرورية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » المجزز لكل موازنات الجهاز الادارى للحكومة والهيئات العامة وما فى حكمها سنويا ويؤول الفائض للخزانة العامة كما تتحمل باعانة العجز ومع مراعاة القرارات المنظمة لعمليات التمويل يسوى فائض المؤسسات العامة وصناديق التمويل وما فى حكمها طبقا لأحكام قانون المؤسسات العامة والقرارات المادرة فى هدذا الشأن » • وتنص المادة (٢٠) منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء

صناديق تخصص فيها موارد معينة لاستخدامات محددة • وتعدد للصناديق موازنه خاصة بها طبقا للقواعد والاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ويسرى بشأنها فيما يتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون القواعد الخاصة بالمؤسسات العامة » •

وتنص المادة (٢) من قانون أنهيات العامة رقم ٦١ لسنة المعادة (٢) من قانون أنهيات العامة رقم ٦١ لسنة المعهورية انشاء هيئة عامة الاحداد مرفى عام يحوم على مصلحه او حدمة عامه وتكون لها الشخصية الاعتباريه » كما تنص المادة (١٥) من هذا القانون على أنه « تسكون للهيئه ميزانية خاصة وتحدد بقرار من رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المهيئة طريقة وضع الميزانية والقواعد التي تحكمها » •

ومفاد ما تقدم آن الاثار التي رتبها القانون رقم (٥٣) اسنة المهر بشان الموازنة العامة للدولة على انشاء المساديق بالنسبة الايرادات العامة لا تتطلب أن يكون انشاء هذه الصناديق في مسورة هيئة عامة وفقا لاحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ذلك أن الهيئة المامة اسلوب من أساليب ادارة المرفق العام وله كيانه القانوني المستقل أما المصناديق فهي أسلوب من أساليب التمويل لها آثارها القانونية انتي حددما القانون رقم الهامة الى انشاء هيئة عامة وحيث يمكن أن تتحقر هذه الاثار دون حاجة الى انشاء هيئة عامة و

لذلك انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يلزم أن يكون انشاء الصناديتي وفقا لحكم المادتين ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ من خلال انشاء هيئة عامة وفقا لقانون الهيئات المعامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ٠

( ملف ۱۹۸۳/۲/۷ ــ جلسة ۲/۲/۳۸۱ )

# الفرع التساسع الوهسسدة الواهسدة قاعسدة رقم ( ۷۸۲ )

#### البسدا:

وظائف ادارية ، اعتبار المسلحة وحدة واحدة بالنسبة لها الا اذا انضح ان الميزانية قد أفردت لبعض اقسام المسلحة الواحدة أو اداراتها عددا من الوظائف والدرجات ورتبتها في تسلسل هرمي دوظائف فنية ، تعدد اقسام الدرجات الفنية في المسلحة الواحدة والقسم الواحد بحسب نوع الوظائف المخصصة لها هذه الدرجات •

#### ملخص الفتوى:

ان الرأى الذى كان سائدا فيما قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو وجوب التزام تقسيم الميزانية لدرجات المطحة الواهدة ، واعتبار كل قسم وهدة مائمة بذاتها مع عدم الاخلال بحق الادارة في النقل من قسم الى آخر تمهيدا للترقية بشرط القيام بعمل الوظيفة المخصصة لها الدرجة ، وفي حدود حسن استعمال السلطة ، أما فيما يتعلق بالرأى الواجب الاتباع الان فى ظل أحكام القانون سالف الذكر ، فانه بيين من استقراء هذه الاحكام أن المادة ٢٧ تنص على أنه « تنشأ فى كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين ويجوز أن تنشأ لجنبة مماثلة في كل مصلحة ٠٠ » ، كما تنص المادة ٠٠ مكررا على أن « تخمص ثلث درجات الاقدمية في كل وزارة أو مصلحة لتسوية الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق أحكام هـ ذه المسادة » والمستفاد من هذين النصين أن القانون سالف الذكر قصيد الى معالجة الترقيات على أساس أن المطحة هي الوحدة الادارية دون اعتبار التقسيماتها الداخلية الواردة في الميزانية ، ويتضح ذلك جليا من نص المادة ٧٤ الذي يجرى كالأتي : « يجوز نقل الوظف من ادارة (93.1-377)

الى أخرى ويجوز نقله من مصلحة أو وزارة الى مصلحة أو وزارة الترى اذا كان انفقل لا ينوت عليه دوره فى الترقية بالاقدمية أو كان بناء على طلبه و ومع ذلك لا يجوز الغظر فى ترقية الموظف المنقول من مصلحة أو وزارة أخرى الا بعد مضى سنة على الاقل من تاريخ نشله ما لم تكن الترقيمة فى نسبة الاختيار أو فى درجات المسالح المنشأة حديثا ٥٠٠٠ » •

ومؤدى هذا النص هو أن أقدمية الموظف ينظر في تحديدها الى مركزه بين موظفى المصلحة الواحدة • وبالتالى فقد رتب القانون حمايه معينة لضمان عدم اهدار أقدميته في المسلمة بأن حرم نفله اذا كان من شأنه هدذا النقل أن يغوت عليه الترقية الا اذا كان ذلك بناء على طلب ، أما النقل من ادارة الى ادارة أخرى داخل الصلحة الواحدة غالمنهوم من مقدمة النص أنه جآئز دون أى تيد أو شرط ، أذ لم ير المشرع في هدذا النقل ما يضر بمركز الموظف مادامت أشدميت تتحدد بالمقارنة بزمانه في المصلحة فلا نتاثر بنقله من أدارة الى آخرى • أن الأخذ بمفهوم هذه النصوص يصطدم مع تقسيم الميزانية وما يرن هيــه من ترتيب الوظائف والدرجات في بعض المصالح على نحو يكفل حسن أداء العمل الذي يفوم عليه كل تسم من أقسام المصلحة ذاواحدة، الامر الذي لا يتأتى الا اذا توافر لهذا القسم عدد معين من الوظائف والدرجات التي تنسق في ترتيب تصاعدي مرسوم ، ولا شك ان ادماج هذه الدرجات مع غيرها من الدرجات المخصصة لباقى أقسام المصلحة عند اجراء الترقيات يؤدى الى الاخلال بهذا الترتيب المقصود لذاته ، اذ يكون من شأنه أن تمنح بعض الدرجات المخصصة لقسم بعينه الى موظفين فى أقسام أخرى • وبيين هذا التعارض بوضوح تام فيما يتعلق بالوظائف الفنية ، اذ ولو أن المفهوم من حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ٢١٠ أن الدرجات الفنيسة في المسلحسة الواحسدة لا تتنوع ، فانه مما لا جدال فيه أن هذه الدرجات توزع في المصلحسة الواهدة على أنواع مفتلفة من الوظائف ، بحيث لا يَجُوز منح درجة مخصصة لنوع معين منها الى موظف فنى يشغل وظيفة فنية من نوع آخر ، كما لو كانت هناك درجات مخصصة في الميزانية لاطباء مثلًا

فلا يجوز منحها لمهندسين ، بل أن وظائف المهندسين تتنوع داخل المصلحه الواحده أو داخل القسم الواحد بحسب النوع الهدسي الذي خصصت له هذه الموظائف كاستهرباء والميدانيذا والبادي وعير دلك ، ومما لا شك فيه أنه يتمين التزام توزيع الميزانيه الدرجات على خل نوع من أنواع الوظائف المفنية ، ومن دلك يبين أن القواعد المستفادة من احدام قامون التوظف تصطدم مع قواعد واعتبارات اساسية لايمكن أعدارها ، الأمر الذي رأى القسم ازاءه أن علاجه يتطلب شسيتا من الاجتهاد للتوفيق بين الاعتبارات المختلفة ، وقسد انتهى رأيه الى ما ياتي :

١ ـ تتعدد اقسام الدرجات الفنية فى المسلحة الواحسدة بل وفى التسم الواحد بحسب نوع الونائث المخصصة لها هبذه الدرجات و ٢ ـ اما الوظائف الادارية فانه لما كانت طبيعتها واحدة ، فان الاصل هو اعتبار المصلحة وهدة واحدة الا اذا بان من توزيع الميزانية للوظائف والدرجات أنها أفردت لبعض أقسام المسلحة الواحدة أو اداراتها عددا معينا من هذه الوظائف والدرجات ، ورتبتها فى تسلسل هرمى ينتظم عددا من كل درجة يرى أن النهوض بالعمل يحتاج الى موظفين من هدذه الدرجة ، ففى هدذه الحالة يعتبر كل قسم وحدة واحدة من حيث الترقيات و

على أنه لما كان هذا الرأى مبنيا على اجتهاد فى التوفيق بين شتى الاعتبارات فان القسم يشسير بعلاج هذه المسألة عن طريق التشريع و وبتطبيق المبادئ المقدمة على مصلحة السكك الحسيدية نجد أن كلا من الادارة العامة ومراقبة الايرادات والمصروفات وادارة المخازن وادارة التحقيقات يعتبر بذاته وهذة مستقلة اذ انتظام عددا من الدرجات فى تسلسل هرمى و أما قسم الحركة وقسم القاطرات فلا يجوز اعتبار أيهما وحدة مستقلة ، اذ لايشتمل الاول منهما الا على درجة ادارية واحدة ، أما ثانيهما فيشتمل على ثلاث درجات ادارية تلغى احداها عند خلوها من شاغلها الحالى و

#### قاعدة رقم ( ٧٨٣ )

#### المسدا:

نقسيم ميزانية الوزارة الى فروع — انعدام التناسق والانسجام المرمى بين هذه الفروع وبين درجات الفرع الواحد — عدم اعتبار هذه الفروع وحدات مستقلة قائمة بذاتها — جواز نقل موظفى احد الفروع الى فرع آخر وترقيتهم على درجات هذا الفرع — مشال ( ميزانية وزارة التربية والتعليم ) •

# ملخص الحكم:

ييين من الاطلاع على ميزانية وزارة التربية والتعليم عن السنة المسالية ١٩٥٤/١٩٥٣ أنصا مقسمة الى فروع عشرة ، الفرع الاول ويشمل الديوان المام والمناطق ، والفرع الشاني ويشمل معاهد المعلمين والمعلمات ، والفرع الشالث ويشمّل التعليم الفني ، والفرع الرابع ويشمل التعليم الثانوي ، والفرع الخامس ويشمل التعليم الابتدائي ، والفرع السادس ويشمل الثقافة العامة ، والفرع السابع ويشمل الصحة المدرسية ، والفرع الثامن ويشمل البعثات العلمية والفرع التاسع ويشمل مصلحة الآثار ، والفرع العاشر ويشمل مجمع فؤاد آلاول للُّمَّة العربية ــ ويتضح من استعرآض كل من هذه الفروع ــ عدا الفروع التي لا تتصل بمرفق التعليم وهي الفروع ٧ و ٩ و ١٠ انها لا تعتبر وحدات قائمة بذاتهما مستقلة عما سموآها بوظائفهما ودرجاتها فى تدرج هرمى بحيث تسمح بالترقية من درجة الى أخرى دون حاجة الى الآستعانة بالدرجات الآخرى الواردة في باقى الفروع، ذلك لان ميزانية هذه الفروع أبعد ما تكون عن التناسق والانسجام الهرمي ، بل ان التناسق منعدم في الدرجات داخل حدود الفرع الواحد اذا نظر الى كل فرع منهسا على أنه وحدة مستقلة بذاتها ومتى كان الامر كذلك وكانت هذه الفروع ليست وحدات مستقلة قائمة بذأتها فلا تشريب على الوزارة اذا ما نقلت بعض موظفى أحد الفروع الى

فرع آخر ، ورقتهم على درجات فى هـذا الفرع أو ذاك الاستكمال النقص •

( طمن رتم ۷۳۵ لسنة ۳ ق ــ جلسة ۱۹۰۹/۱۲/۱۳ )

# قاعدة رقم ( ٧٨٤ )

#### المسدأ :

ميزانية السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ وضعها بالنسبة الى الوظائف الادارية هو أبعد ما يكون عن التناسق التدريجي والانسجام الهرمي المتجانس من القاعدة الى القمة وذلك لاية ادارة من ادارات الهيئة ـ هذا التناسق والتسلسل الهرمي لا يوجد في الحقيقة الا في ميزانية الهيئة ككل باعتبارها وحدة واحدة ـ تخصيص الميزانيسة وظائف معينة لمسكل ادارة لا يكفى في حد ذاته لاعتبارها وحدة مستقلة وقائمة بذاتها ـ هذا لا يعدو أن يكون مجرد بيان وتوزيع للوظائف والراتب على نواحى النشاط المختلفة بالهيئة ،

#### ملخمي الحكم:

ان الوضع الذي جاءت به ميزانية الهيئة العامة للسكك العديدية عن السنة المالية ١٩٩٦/ ١٩٩١ بالنسبة الى الوظائف الادارية حو أبعد ما يكون عن التناسق التدريجي والانسجام الهرمي المتجانس من التعادة الى القمة وذلك لاية ادارة من ادارات الهيئة أو أي فرع من ميزانية الهيئة ككل باعتبارها وحدة واحدة تتدمج فيها جميع المرات الادارية اذ هذه الادارات أو تلك الفروع ليست في الواقع الانصوصا متراصية في غير انتظام أو انسجام داخل دولاب الهيئسة ذاتها وأن تخصيص الميزانية و فيلا أنهيئة وقائف معينة لسكل ادارة لا يكفى في حد ذاته لاعتبارها وحدة مستغلة وقائمة بذاتها لان هذا التخصيص لا يعدو أن يكون مجرد بيان وتوزيع للوظائف والمراتب على نواحي النشاط بالهيئة المتضاء حسن سير العمل وحتى تكون الميزانية في شكل بسهل

معه مراجعتها عند غصصها وغنى عن البيان أن الوظائف الادارية فى أغلب ادارات الهيئة وفروعها المختلفة هى من طبيعة واحدة وبخاصة الادارتين اللتين يعمل فيهما كل من المدعى والمطعون فى ترقيته ولا يتطلب فيمن يشغلها ويقوم باعمالها أن يتوفر فيه شروط معينة على التحلي خاص أو مسلاحية معينة وأن وضع الوظائف الادارية بالهيئة على النحو المبين سابقا يبرره أن الموظفين الاداريين بالهيئة يشكلون فئة قليلة بالنسبة الى باقى الموظفين الفنين الذين يمثلون الاغلبية المطلقة وذلك بالنظر الى أن طبيعة العمل بمرفق السكة الحديد يغلب عليه الطابع الفنى وأن هدؤلاء الموظفين الاداريين يتوقف تصديد عليه المسابع الفنى وأن هدؤلاء الموظفين الاداريين يتوقف تصديد احتياجاتها لمفدماتهم ها

( دامن رقم ۱۵۷۵ لسنة ۱۰ ق ـ جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۹۹۹ )

قاعدة رقم ( ٧٨٠ )

#### : 12-41

تخصيص وظاتف معينة بالميزانية لمسكل ادارة لا يكفى في هسد داته لاعتبارها وحدة مستقلة عائمة بذاتها مدا التخصيص لا يعدو أن يكون مجرد بيان وتوزيع للوظائف والدرجات على نواهى النشاط المختلفة يقتضيه حسن سير العمل وهتى تكون ميزانية الهيئة في شكل يسهل معه مراجعتها عند فحصها ميزانية الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية لعام ١٩٦٨/١٩٦٧ تعتبر وحدة واحدة بموظفيها ودرجاتها واقدمياتها بالنسبة لمجموعة الوظائف التخصصية و

#### ملذس الحكم:

ومن حيث أن مثار المنازعة العالية ينصرف الى تبين ما اذا كانت الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية في ميزانية عام ١٩٦٨/١٩٦٧ التي تعتبر بالنسبة الى الوظائف التخصصية العالية وهدة واحدة تربطها أقدمية واحدة

لجميع شاخلى هذه الوظائف ، اذ أن ادارات الهيئة وفروعها فى الميزانية تمتبر وحدات مستقلة من حيث الدرجات والاقسدميات ، ولا يجوز بالتالى ترقية موظفى أحد هذه الفروع على درجسة أعلى من درجات الفرع الاخر .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع الى ميزانية الهيئة المذكورة عن عام ١٩٦٨/١٩٦٧ أنه ورد بها تحت مفردات الباب الاول الخاص بالرتبات والاجور ، تقسيم الوظائف على النحو الاتى :

١ - أنوفائف العليا ويندرج تحتها وظائف رئيس مجلس الادارة « ممتازة » والعدد (١) ، ومدير قطاع « وكيل وزارة » والعدد ٢ ومدير عام « أولى » والحدد (١٠) وتسكون جملة الوظائف العليا (٢٠) ، ومجموعة الوظائف التخصصية ( أ ) ويندرج تحتها وظائف العليا كبير اخصائيين أول - مراقب عام ( هندسة - حركة - مخازن - لاسلكي - مناطق ) ثانية والعدد (٣٠) ، ووظائف كبير اخصائيين ثان - مراقب ثالثة والعدد (٣٠) ووظائف أخصائي ثان رئيس قسم أعمال رابعة والعدد (٣٠) ووظائف أخصائي ثان رئيس قسم محدلة - حركة - مخازن ) ووظائف أخصائي ثان رئيس قسم أخصائي ثائب ، ووظائف أخصائي ثائب ، ووظائف أخصائي ثائب - مهندس أول سادسة والعدد (٣٠) ، ووظائف أخصائي رابع - مهندس سابعةوالعدد (٣١) ، ومجموع هذه الوظائف التخصصية «أ» (٣٢٣) ،

مجموعة الوظائف التخصصية (ب) ويندرج تحتها وظائف كبير الخصائين ثان مراقبة ثالثة والعدد (٣١) واخصائي أول مدير أعمال رابعة والعدد (١٣٩) ورئيس فنين أول رئيس قسم ، ووظائف أخرى حتى الدرجة الحادية عشر وجاء في الميزانية أن « هذه الوظائف أصلها في الكادر الفني المتوسط وتقرر لها أقدمية خاصة وتكون الترقية اليها من بين شاغلي مجموعة الوظائف الفنية » و

العمال المهنيون ويندرج تحتها وظائف رئيس فنيين ـ ملاحظ (سائق كهربائي ميكانيكي ، عامل خطوط هوائية ) سادسة والعدد

(٤٠٠) ، ووظــائف أخرى حتى الدرجة الثانية عشر وذكر تحت هذه الوظائف أن أصلها فى كادر عمال اليومية وتقرر لها أقدمية خاصة .

وورد فى ميزانية الهيئة لمام ١٩٦٨/١٩٦٧ تحت عنوان « توزيع الوظائف على الادارات المختلفة » ، ببيان هذه الوظائف والدرجات المقررة لما سسواء بالنسبة للوظائف العليا ، أو مجموعة الوظائف التخصصية (ب) أو مجموعة الوظائف التخصصية (ب) أو مجموعة الوظائف المنطئف المنانية تحت المنوان الوظائف المنانية المنانية تحت المنوان المنكور أعداد الوظائف فى كل من المواصلات السلكية ( رئاسة الهيئة والمناطق المندسة الحركة ) والمواصلات اللاسلكية ( الهندسة الحركة ) والمواصلات اللاسلكية ( الهندسة الحركة ) وادارة المفازن والمستريات ه

وبمقارنة الوظائف التخصصية (١) المقرر لها الدرجات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة وألسابعة تبين للمحكمة أن ادارة المخازن والمشتريات لا توجد بها درجات لوظائف أخصائى رابع ( الدرجة السابعة ) أو وظائف أخصائي ثالث ( الدرجة السادسة ) أوَّ وظائف أخصائي ثان ( الدرجة الخامسة ) أو وظائف أخصائي أول ( الدرجة الرابعة ) ويوجد بها درجتان ثالثة لوظيفة كبير أخصائي ثان ودرجتان ثانيسة لوظيفة كبير أخصائي أول • والوضع الذي جاءت به ميزانية الهيئة المذكورة على هذا النحو بالنسبة الى كل من ادارات المواصلات السلكية واللاسلكية \_ مواصلات ادارة المفازن والمشترمات، هو أبعد ما يكون عن التناسق التدريجي والانسجام الهرمي المتجانس من القاعدة الى القمة ، فهذا التناسق لا يوجد في الحقيقة الا في مجموعة الوظائف التخصصية (١) ككل باعتبارها وحدة واحدة تندمج فيها جميع درجاتها ، ولا يوجد هذا التناسق بالنسبة لكل فرع من الفروع ، وأن تخصيص الميزانيــة وظائف معينــة لــكل ادارةً لا يكنى في حد ذاته لاعتبارها وحدة مستقلة وقائمة بذاتها ، لان هـذا التخصيص لا يمـدو أن يكون مجرد بيان وتوزيع للوظــاتف والدرجات علىنواحي النشاط المختلفة بالهيئة اقتضاه حسن سير العمل وهتى تكون الميزانيسة في شكل يسعل معه مراجعتها عند فحصها ، وغنى عن البيسان أن الوظسائف التخصصية (١) في ادارات الهشسة

وفروعها هى من طبيعة واحدة ، ولم يتبين من الاوراق أنه يتطلب فيمن يشغلها أو يقوم بأعمالها فى بعض هذه الادارات ضرورة توافر شروط معينة كتأهيل خاص أو حسلاحية معينة ، وما يقطع بذلك أن الميزانية حرصت على الاشارة بالنمبة المي مجموعة الوطائف التخصصية (ب) أن أصلها فى الكادر الفنى المتوسط ومفرد لها أقدمية خاصة أى لا ترتبط أقدمية شاغلى هذه الوظائف بشاغلى وظائف مجموعة الوظائف التخصصية (أ) ، وكذلك العال بالنسبة لوظائف الممال المهنين فأصلها فى كادر عمال اليومية ، ومفرد لها أقدمية الممال المهنين فأصلها فى كادر عمال اليومية ، ومفرد لها أقدمية الخاصة أى على خلاف أقدمية شاغلى مجموعة الوظائف التخصصية (أ) ككل ه

ومن حيث أنه لا وجه بعد ذلك لاستناد الهيئة المطعون ضدها في دفاعها الى ما قضى به الحكم الصادر من دائرة فحمل الطعون بهذه المحكمة في الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٧ عليا بجلسة ٢٥ من يناير سسنة ١٩٦٤ من أن ميزانياة الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية اشتملت على أربعة وحدات كل منها مشتملة بوظائفها ودرجاتها وأقدمياتها وأن هــذه الدرجات وردت فى تدرج هرمى يسمح بالترقية من درجة الى أخرى دون حاجـة الى الاسـتعانة بالدرجات الاخرى الواردة في باقى الفروع ، ذلك لأن الحكم المسذكور كان بصدد بحث أوضاع ميز أنيـة السنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٩ وهي مختلفة عن أوضاع ميزانية السنة المسللية ١٩٦٨/١٩٦٧ الصادر في ظلها القرار المطعون فيــه ، اذ أنه بالرجوع الى ميزانية السنة المالية ١٩٦٠/١٩٥٩ تبين أن الدرجات التي وردت فيهما مقسمة على فروع الهيئمة المختلفة وأن كل فرع اشتمل على درجات تبدأ من الاولى حتى السادسة في تناسق وتدرج هرمى يسمح بالقول باستقلال كل فرع عن الفروع الاخرى وبامكان ترقيب موظفي الفرع على الدرجات الواردة به دون حاجة الى الاستعانة بدرجات باقى الفروع الامر غير المتوافر فهميزانية السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٧ •

ومن حيثَ أنه متى تبين مما تقــدم أن ميزانية الهيئــة العـــامة للمواصلات السلكية واللاسلكية لعام ١٩٦٨/١٩٦٧ تعتبر وحدة واحدة بموظفيها ودرجاتها وأقدمياتها بالنسبة لمجموعة الوظائف التخصصية (أ) ، وتكون العبرة في تحديد أقدمية المدعى في الدرجمة الثالثمة التخصصية (أ) هي بكشف الاقدمية الشامل لشاغلي وظائف مجموعة الوظائف التخصصية ( أ ) ككل ، وكان الثابت أن المسدعي أقسدم في الدرجية الثالثية التخصصية (١) من المنسدس ٠٠٠٠ الرقى الي الدرجة الثانية ( أ ) بالقرار الطعون فيه اذ ترجع أقدمية المدعى في الدرجة الثالثة التخصصية ( أ ) الى ١٩٦٣/٧/٢١ بينما ترجع أقدمية المهندس ٥٠٠٠٠ الى ٣٠/٤/٤٠ ، وكأنتُ الترقيــة المطعون فيهــا قسد تمت بالاختيار للسكفاية الى الدرجة الثانية التخصصية ( أ ) من ١/١٢/١٤ طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المسدنيين بالدولة المطبق على الهيئسة المطعون ضدها وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧٦ لسينة ١٩٦٦ ، وتنص المادة (٢١) من القانون المشار اليه على أن « الترقيات من الدرجة الثالثة وما فوقها فكلها بالاختيار للكفاية مم التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية » ، وكان الثمايت أن كلا من المهدعي والمهندس ٠٠٠٠٠ حاصل على مرتبة ممتازة في تقرير السكفاية عن سنة ١٩٦٦ السابقة على الترقية ، ولم تبد الجهة الادارية أي سبب أو مبرر لترك المدعى في الترقية فيما عدا ما يتعلق بميزانية الهيئة عن عام ١٩٦٨/١٩٦٧ ، لذلك يكون المدعى أحق بالترقيبة من زميله الذكور بالقرار المطعون فيه ، ويكون هــذا القرار اذ تضمن تخطيه في الترقية قد صدر مخالفا للقانون ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فانه يكون قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وتأويله وتعين الحكم بالغائه والقضاء بالغاء القرار المطعون فسنه فيما تضمنه من تخطى الموندس وووو في الترقيبة الي الدرجة الثانية التخصصية (١) مع الزام الجهة الادارية المصروفات •

(طعن رتم ٥٠٦ لسنة ١٧ ق ــ جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠)

الفرع الأول: مهنة المساسبة والراجعة

الفرع الثساني: الهن الهنسيسية والتطبيقيسة

الفرع الثالث: مهنة العلاج النفسي

الفرع الرابع: مهنة المسيدلة

الفرع الخامس: مسائل متنوعـــة

# الغرع الأول

# مهنة المحاسبة والراجعسة

# عامسدة رقم ( ۷۸۹ )

المسدا:

محاسبة ... القانون رقم ١٣٣ أسنة ١٩٥١ بتنظيمها ... حظر قيد الوظف بجدول المحاسبين وأو كان معاراً ٠

# ملخص الفتوى :

ان مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها المضور ومباشرة الاجراءات أمام الجهات الحكومية كمصلحة الضرائب ولجان الطعن في أوقات العمل الرسمية ، فضلا عن أن مجرد مباشرة الموظف لهذه المهنة يتضمن القيام بأداء أعمال للغير والجمع بين أعمال الوظيفة وأعمال أخرى لاتتفق مم مقتضيات الوظيفة ، وفي هذا كله خروج على أهكام المواد ٧٣ و ٧٨ و ٧٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة آ٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، اذ تنص المادة ٧٣ على أنه « على الوظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به ، وأن يؤديه بدقة وأمانة ، وأن يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته » ، وتنص المادة ٧٨ على أنه « لايجوز للموظف أن يؤدى أعمالا للغير بمرتب أو بمكافاة ولو في غير أوقات العمل الرسمية ، على أنه يجوز للوزير المختص أن يأذن للموظف في عمل معين بشرط أن يكون ذلك في غير أوقات العمل الرسمية » • وتنص المادة ٧٩ على أنه « لايجوز للموظف أن يجمع بين وظيفته وبين أي عمل آخر يؤديه بالذات أو بالوساطة اذاكان من شأن ذلك الاضرار بأداء واجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها ٥٠ وهذه الاحكام متعلقة بالنظام العام سواء بالنسبة الى علاقة الموظف بالحكومة أو بالنسبة الى علاقته بالغير ، فهي تنطوى على قواعد آمرة لا تسوغ مذالفتها ، ومن ثم فانه لايجوز قيد الموظف بجدول المحاسبين والمراجعين • ولما كانت اعارة الموظف لاتقطم صلته بالحكومة ، بل تظل

هذه الصلة قائمة ، فتحسب مدة اعارته في المعاش أو المكافأة كما تحسب في استحقاق العلاوة وفي الترقية ، شأنه فيذلك شأن باقي موظفي الدولة ، لذلك فانه لايجوز قيد الموظف بجدول الماسبين ولو كان معارا .

( غتوی ۷۲۲ فی ۱۱/۱۱/۱۳ه۱۱ )

# قاعدة رقم ( ۷۸۷ )

#### المسدأ:

مهنة المحاسبة أو المراجعة — الجمع بينها وبين مهنة أخرى أو القيام بعمل تجارى — محظور وفقا للمادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الا بترخيص من لجنة القيد في السجل العام — اصدار هذه اللجنة قرارا بتطبيق هذه المادة في الفقرة (ب) منه على الجمع بين هذه المهنة وبين مزاولة الاعمال التجارية أذا كان الجمع حاصلا قبل العمل بالقانون — اشترطها أن تكون هذه الاعمال في مستوى خاص والا تؤثر على نشاط المهنة — تمتع اللجنة بسلطة تقديرية في تقدير توافر هذه الشروط بلا معقب عليها مادام قرارها لا يتسم بسوء استعمال السلطة — سريان ذلك على من كان يجمع بين المهنة ووظيفة باحدى المؤسسات الاطلية قبل العمل بالقانون •

# ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩٥١ فى شأن مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة على أنه « لا يجوز ان قيد اسمه فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين الاشتغال بمهنة أخرى أو القيام بأى عمل تجارى الا بعد العصول على ترخيص بذلك من لجنة القيد » وقد وضعت لجنة القيد بعض قرارات فى شأن تطبيق القانون المذكور ومن بينها القرار المخاص بتطبيق المادة ٢٧ سالفة الذكر فقد وضعت اللجنة هذا المقرار تحت عنوان « اشتغال المحاسب أو المراجع بمهنة أخرى أو قيامه بعمل تجارى » ونصت فى الفقرة ( أ ) من ذلك القرار على سبعة أعمال معينة ذكرت أن مزاولتها لا تتعارض مع مهنة المحاسبة والمراجعة شم

نصت فى الفقرة (ب) من ذات القرار على أذه « اذا قدم المحاسب أو المراجع للجنة القيد الدليل على أنه — قبل تاريخ العمل بالقانون — كان يجمع فعلا بين مهنة المحاسبة أو الراجعة وبين مزوالة الاعمال التجارية فان لجنة التيد تدغظ للطالب حقه المكتسب على شرط أن تكون الاعمال التجارية التي يزاولها فى مستوى خاص والا يؤثر نشاطها على نشاط مهنة المحاسبة أو المراجعة وفى غير هذه الحالة لا ترخص لجنة القيد للمحاسب أو المراجعة وفى غير هذه الحالة لا ترخص لجنة القيد من ذلك القرار على أن: « يسرى الحكم الوارد فى الفقرة السابقة على من يشخل وظيفة لدى احدى المؤسسات الاهلية وقدم الدليل على من يشخل وظيفة لدى احدى المؤسسات الاهلية وقدم الدليل على من المحتم المحتم المناسبة المخلوبة وبين الوظيفة وبين الوظيفة وبين من المحتم المحتم المالية وبين الوظيفة وبين الوظيفة وبين من المحتم المحتم المالية وبين الوظيفة وبين الوظيفة وبين من المحتم المحتم

ومقتضى نص الفقرة (ب) هو أنه اذا كان المحاسب أو المراجع يجمع غعلا قبل العمل بالقانون بين مهنة المحاسبة أو الراجعة وبين مزاولة الاعمال التجارية فان لجنة القيد تحفظ له هقه الكتسب وانما مشروط معينة متروكه لتقدير اللجنة وهي أن تكون الاعمال التجارية التي يزاولها فى مستوى خاص والا يؤثر نشاطها على نشاط مهنة المحاسبة أو المراجعة بمعنى أنه لا يكفى أن يقدم المحاسب أو الراجع الدليل على أنه قبل صدور القانون كان يجمع بين المهنة وبين مزاولة الاعمال التجارية حتى تُترَم اللجنة بالترخيص له في الاستمرار في هذا الجمع وأن سلطة اللجنة فى ذلك كما ذهب المدعى ــ مقيدة ومقصورة على تقدير الدليل المقدم من الطالب بحيث اذا أقتنعت بصحة هذا الدليل وجب عليها حتما أن ترخص في الجمع ــ نيس هذا هو القصود بالنص بل أن الامر متروك أولا وآخرا لتقدير اللجنة ، فتن تقتدم بالنايل الذي يقدمه الطالب على أنه قبل صدور القانون كان يجمع بين آلمهنة وبين مزاولة الاعمال التجارية ومع ذلك ترغض اللجنة الترخيص في هذا الجمع لانها ترى أن الاعمال التجارية التي يزاولها الطلب ليست في مستوى يسمح بحسب تقديرها بهذا الجمع وكذلك الحال اذا رأت اللجنة أن نشاط الطالب في الاعمال التجارية قد يؤثر على نشاطه في مهنة المحاسبة أو المراجعة \_ ونصت اللجنة أخيرا في ذات الفقرة على أنها لا ترخص للمحاسب أو المراجع بمزاولة أي عمل تجاري الا في هذه الحالة وهي حالة ما اذا رأت أنّ العمل التجارى فى مستوى خاص وأن مزاولته لا تؤثر على نشاط المهنة وتقدير ذلك كله متروك للجنة وحدها ه

واذا كانت الفقرة (ج) من ذات القرار نصت على سريان حكم الفقرة (ب) على من يشغل وظيفة لدى احدى المؤسسات الاهلية وقدم الدليل على أنه قبل تاريخ العمل بالقانون \_ كان يجمع فعلا بين الوظيفة وبين مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة \_ وهذا النص خاص بمن كان يجمع قبل القانون بين مهنة المحاسبة أو الراجعة وبين شغل وظيفة لدى أحدى المؤسسات الاهلية غانه في الحالة يسرى حكم الفقرة (ب) سالفة الذكر أى أنه لا يكفى أن يقدم الطالب الدليل على أنه كان قبل صدور القانون يجمع بين مزاولة المهنة والوظيفة حتى تلتزم اللبنة بالترخيص له في الاستمرار في الجمع ، وأن سلطة اللجنة في ذلك متيدة ومقصورة على تقدير الدليل المقدم من الطالب بحيث اذا اقتنعت بصحة هذا الدليل وجب عليها حتما الترخيص في الجمع \_ ليس هذا هو المقصود بل أن السلطة التقديرية المتروكة للجنة في ألفقرة (بُ) كما سلف البيان متروكة للجنة في الفقرة (ج) أيضا فقد ترى أن الوظيفة ليست من مستوى خاص بحيث يجوز الجمع بينها وبين مهنة المحاسبة أو المراجعة وكذلك قد ترى أيضا أن نشاط الوظيفة قد يؤثر علىنشاط المهنة فان للجنة أن ترفض الترخيص ومن ثم فان الامر في الحالتين الفقرة (ب) والفقرة (ج) مرجعه السلطة التقديرية الجنة ورأيها فى ذلك نهائى بلا معقب عليها ما دام لم يثبت أن قرارها قد صدر مشوبا بسوء استعمال السلطة .

وبناء على ما تقدم فاذا كان الثابت أن اللجنة قد رأت بحسب سلطتها التقديرية المخولة لها في القانون عدم الترخيص للمدعى في الجمع مين المهنة وبين وظيفته كوكيل لادارة قضايا بنك باركليز ولم يقدم المدعى ما يثبت أن هذا القرار معيب بسوء استعمال السلطة فيكون قرار اللجنة صحيحا وفقا للقانون •

( طعن رقم ٩٧٤ لسنة ٥ ق - جلسة ٢٩/١/٢٩ )

# الفرع الثاني

## المهن الهندسية والتطبيقية

# قاعسدة رقم ( ٧٨٨ )

المسدا:

الاعمال الهندسية التي يجوز مباشرتها لقير الهندسين والهندسين تحت التمرين والهندسين المساعدين حسد تحديدها بقرار وزير الاشغال رقم ١٩٧١ اسنه ١٩٥٤ الصادر تطبيقا لنص المسادة ٧١ فقرة ٣ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٦ حسول مهندسي الخبرة غير المؤهلين مندوبي المقررة غير المؤهلين مندوبي المقررة بن تحييم بهذه الاعمل حامر جوازي تلجهة الادارية تترخص في تحسيره بسميه الملاعمال المطلوب اجراؤها في دائرة المتصاصها بما يضمن سلاحديا وحسن أدافها على هدى المسلحة أنعامة حاليس مفاد هذا الجواز المثار مهندسي المخبرة ذانيا بهذه الاعمال او جملها مقاد هذا الجواز المثار مهندسي المخبرة ذانيا بهذه الاعمال او جملها حدم موافقته وزارة استشفال على انفيد في المسجل الخص بقيد مهندسي مقاوليها من غير الموقتين كنتكيم داخلي خص بها وبقروعها الدين تستند في المسجل حدا المسجل حدال المسجل حدال المستند في المسجل حدالة المسجل المسجل المسجل المستند في المسجل عنائية المستند في مهندسية المسجل حداله المناف الذكر ما

# ملخص الحكم:

ان قرار السيد وزير الاشغال العمومية رقم ١٩٠٨ لسنة ١٩٥٤ الصادر تطبيقا لنص المادة ٧١ فقرة ثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بانشاء نقابة المهن الهندسية ــ وهو الذي يحكم الحالة المروضة عناول في مادته الاولى الإحالة الى الجداول المرافقة له فيما يختص بتحديد الاعمال الهندسين والمهندسين والمهندسين والمهندسين التصديل بالسجل أي التي يجوز أن يباشرها مهندسو الفبرة وهم مندوبو المقاولين غير المؤهلين في آية جهة من الجهات لا في وزارة الاشغال فحسب ، وذلك تطبيقا لحكم المادة ٧١ من الجهات لا في وزارة الاشغال فحسب ، وذلك تطبيقا لحكم المادة ٧١

من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ، ولم يتضمن لا هو ولا هذا القانون الزاما على الوزارة المذكورة أو على غيرها من الجهات الاخرى بقبول هذه الطائفة من المهندسين حتما للقيام بما قد يكون لديها من هذه الاعمال أو قصرها عليهم دون سواهم بل جعل الامر في ذلك جوازيا مرده الى رأى الجهة صاحبة الشأن التي تترخص بما هي اقدر على وزن ملاءمته فنيا وعمليا في تقدير صلاحية أو عدم صلاحية المهندس الشخصية للقيام بالاعمال الهندسية المراد اجراؤها في دائرة اختصاصها بما يضمنُ سلامة هذه الاعمال ويحقق حسن ادائها على هدى المسلحة العامة ، ومفاد الجواز المعنى بنص الفقرة الثالثة من المسادة ٧١ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ليس ايثار مهندسي الخبرة ذاتيا بالاعمال الهندسية التى فوض القانون وزير الاشغال العمومية في تحديدها بقرار منه أو جعلها حقا لهم أو وقفا عليهم بل اباحـة مزاولتهم هذه الاعمال وحظر مباشرتهم لما عداها ، أي تحديد موضوعي لنشاطهم الفني الهندسي وقيد على هذأ النشاط في الوقت ذاته • فاذا كَانت وزارةً الاشغال العمومية قد انشأت منذ سنة ١٩٣٩ وقبل صدور هذا القانون سجلا خاصا بها منبت الصلة بالقانون المذكور ومقصورا عليها لقيد مهندسي المقاولين غير المؤهلين به ، نظرا الى طبيعة أعمالها الهندسية وما تقتضيه من دقة خاصة وذلك كتنظيم دأخلي خاص بها وبفروعها للرجوع اليه في أعمالها الهندسية العديدة ، وكان هذا السجل من ابتكارها ولا يقيدها أو يقيد سواها من وزارات الحكومة الاخرى أو مصالحها أو الهيئات والافراد ولم يقض القانون بانشائه أو يتصدى لتنظيمه وتحديد شروط القيد به ، وكان امساك هذا السجل أو اقفاله ــ وهو أمر خاضع لرغبتها وتقديرها اذ لايحكمه القانون ولا صلة له به ــ لا يؤثر بصفة عامة على حق هذه الطائفة المستمد من نص المادة ٧١ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ومن قرار وزير الاشعال رقم ٨٠٠١ لسنة ١٩٥٤ فان عدم موافقتها على قيد المدعى بسجلها بعد اقفاله وهو تنظيم عرض داخلي خاص بها لم يتعلق به حقه ، لا يعنى حرمانه بصفة مطلقة من مباشرة الاعمال المندسية التى حددها القرار الوزارى آنف الذكر بتغويض من الشارع بما يمكن أن يعتبر مصادرة لهذا الحق أو مانما له من ممارسته ۰

# قاعسدة رقم ( ۷۸۹ )

#### المسدأ:

المهندسون من غير نوى المؤهلات حسقيدهم بسجل خاص لدى وزارة الاشغال حسقبل العمل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ حسروطه حساتحقق من سبق قيامهم باعمال هندسية بفروعها تثبت توافرهم على اكتساب الخبرة والمسلاحية واكتساب الران الكافي للاضطلاع بها ، وتوصية التفتيش المفتص بالقيد حسائر هذا القيد حسترخص الوزارة في قبول المهندس المقيد الذي يرشحه المقاول لعملية معينة بحسب تقديرها ولها استبدال غيره به حسائر صدور المقانون سالف الذكر على هذا النظام هو النظام هو المناسلة المناسلة المناسلة المناسلة المناسلة النظام هو المناسلة ال

# ملخص الحكم :

أنشأت وزارة الاشغال العمومية في سنة ١٩٣٩ وقبل صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بانشاء نقابة المن المندسية سجلا داخليا خصصته لقيد مهندسي المقاولين القدماء وهم القائمون بالاعمال الهندسية من غير ذوى المؤهلات ، ودرجت على أن تراعى فيمن يقدم اسمه بهذا السجل لاعتماده كمهندس مقاول أن يكون تحقق له سابقة فيامه بأعمال هندسية بفروع الوزارة تثبت توافره على الخبرة والصلاحية اللازمين واكتسابه المرآن الكافى للاضطلاع ببعض الاعمال الهندسية التي لاتتطلب تأهيلا خاصا ، وأن يومى التفتيش المختص أو الملحة صاحبة الشأن بقيد اسمه في هذا السجل في ضوء التقارير المقدمة عنه • ومتى تم القيد كان للوزارة حرية قبول أو رفض أي مهندس من المقيدين بهذا ألسجل يرشحه المقاول لعملية معينة بحسب تقديرها لصلاحيته الشخصية للقيام بأعباء هذه العملية أو عدمها ولو كان مستوفيا الشروط المطلوبة ، كما أنها في أي وقت اذا رأت عدم صلاحية المهندس المقيد للعمل أن تطلب من المقاول استبدال غيره به ممن تأنس فيه الكفاية من بين المندسين المقيدين الامر الذي جرت على النص عليه عادة في العقود التي تبرمها مع المقاولين ، وقد استمر العمل بنظام القيد مهذا السجل على الاسس التقدمة حتى صدر القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بانشاء نقابة

المهن الهندسية الذي نص في الفقرة الثالثة من المادة ٧١ منه على أنه « لايجوز لغير المهندسين والمهندسين تحت التمرين والمهندسين المساعدين المقيدين بالسجل أن يباشروا من الاعمال الهندسية الا الاعمال التي يحددها وزير الاشمال بقرار يصدره بعد أخذ رأى مجلس النقابة »• « وتطبيقا لهذا النص أصدرت وزارة الأشغال القرار الوزاري رقم ٨٥٢٨ في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ الذي حدد الاعمال الهندسية التي يجوز لغير المهندسين مباشرتها الا أن هذا عدل بالقرار رقم ٨٧٠١ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٧ من يولية سنة ١٩٥٤ وذلك بناء على المحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ في الدعوى رقم ٢١٨ لسنة ٤ انقضائية الذي قضى بنلغاء القرار الوزاري السابق ميماً تضمنه من تقييد الاعمال الهندسية التي يجوز لغير المهندسين مباشرتها بقيد عدم زيادة قيمتها على قدر معين من المال أو الافدنة وبقيد موافقة المصالح والهيئات الهندسية • وفي اوائل عـــام ١٩٥٤ تجه رأى الوزارة الى الغاء نظام القيد في سجلها الخاص واقفال هذا السجل نهائيا وهو الذي كان الغرض منه تحديد عدد أفراد هذه الطائفة من مهندسي المقاولين القدماء غير الحاصلين على مؤهلات هندسية ، وحصرهم الى أن ينقرض هذا النظام تدريجيا سواء لوفاة المقيدين باسجل أو بثبوت عجزهم عن العمل ، وتحقيقا لهذا الاتجاه حررت الوزارة في ١٢ من ابريل سنة ١٩٥٤ الى جميع تفاتيش الري للافادة عما اذا كان ثمة مندوبو مقاولين سبق لهم العمل بالتفاتيش من غير المقيدين بانسجل وتنطبق عليهم شروط العيد به . مع بيان العمليات التي قاموا بها لعرض أمرهم على السيد الوزير للنظر في اضافة اسم من يكون مستوفيا الشروط بالسجل واقفاله بعد ذلك نهائيا ، وقد قامت تفاتيش الرى باخطار الوزارة بجميع الحالات التي لديها من هذا القبيل.

( طعن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٢ ق سر جلسة ٢٠٢٠/١٢/١١ )

#### قاعـدة رقم ( ۷۹۰ )

#### البسدا:

شهادة مهندس في النسيج من مدرسسة مونشن جلاد باخ تؤهل للقيد بنقابة التطبيقيين •

# ملخص الحكم:

شهادة مهندس ف النسيج من مدرسة مونشن جلاد باخ بألمانيا الغربية معادلة لبكالوريوس كلية الفنون التطبيقية قسم النسيج بقرار وزير التعليم الحائى رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٧٤ و ومن ثم فان حامل هذه الشهادة يعتبر مستوفيا لشرط المؤهل الذي تطلبت القسانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين التطبيقيين للقيد بالنقابة •

( طعن ١٢٢٦ لسنة ٢٦ ق \_ جلسة ١٢٢٤ )

# الفرخ الثيالث مهنــة المـــــلاج النفسي قاعـــدة رقم ( اُلُالاً)\*

#### البيدا:

عبارة « اساتذة علم النفس » الواردة بالمادة ١٢ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم هذه المهنة ـ شمولها الاساتذة ذوى الكراسي والاساتذة المساعدين والدرسين •

# ملخص الفتوي :

تنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مهنة الملاج النفسى على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة المفاصة بامتحان الطالب أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية يجوز لوزير الصحة أن يعفى من هذا الامتصان أساتذة علم النفس في المامد المرية — كما يجوز أن يعفى من هذا الامتحان أساتذة علم النفس السابقين بالماهد المرية أو الاجنبية » — وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون أن الهدف الرئيسي من اصداره هو اقصاء فئة الدجالين والمسعوذين وادعياء المالاج النفسي من التصدى لهذا الضرب من ضروب الملاج وحملية المرضى النفسيين من عبثهم وسوء استغلالهم ، كما جاء في موضم آخر أن مشروع القانون وعيتفيه أحكام الضرورة منحيث التسامجيمض الشيء فيالاعتبارات والشملية الخاصة بالمؤهلات العلمية والى الحد الذي لا يخشى منسه الشماد الماسلحة المامة بسبب ندرة المتخصصين للملاج النفسي في الوقت الحاضر و

وبيين من هـذا النص في ضـوء المذكرة الايضاهية للقانون أن

الهدف الاصيل لهذا التشريع هو القصاء فئة الدجالين والمشعوذين وأدعياء العلاج النفسى عن هذا الميدان •

ولما كان المتخصصون للعلاج النفسى من الفنيين ذوى المؤهلات لا بيلغون من المكثرة الحد المكافى لمواجهة حاجات العلاج النفسى ، فقد تسامح المشرع بعض الشيء فى الاعتبارات الشكلية الخاصة بالمؤهلات العلمية الى الحد الذى لايخشى منه الاضرار بالمطحة العامة ،

ويتعين تحديد مدلول عبارة « أساتذة علم النفس بالجامعات أو المعاهد المصرية » في ضوء المعنى المتقدم ذكره المستفاد من نص المادة الاولى والمذكرة الايضاحية للقانون فلا يقتصر مدلول هذه العبارة على الاساتذة ذوى السكراسي دون غيرهم من أعضاء هيئة التدريس وذلك تحقيقا لهدف المشرع من التسائح بعض الشيء في الاعتبارات الشكلية فى هــذا الصدد لتوفير العدد اللازم لمارسة هذا النوع من العلاج ، ويؤيد هذا النظر أن المسادة ١١ من القانون المشار اليه تنص على أنه استثناء من أحكام الفقرة الاولى من المادة الاولى يجوز للاشخاص المستغلين بالعلاج النفسى حاليا ممن لا تتوافر لديهم هذه المؤهالات ويكون قد أمضوا في ممارسة هده المهنة خمس سنوات على الاقل أن يتقدموا الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية خلال سنة من تاريخ مسدور هذا القانون لتنظر في الترخيص لهم في الاستمرار فى مزاولة العلاج النفسي بعد التثبت من خلوهم من الموانع المنصوص عليها في الفقرتين ثانيا وثالثا من المادة المذكورة ومن مسلاحيتهم فنيا في هذا النوع من العلاج ، وظاهر من هذا النص أن المشرع أجاز لن لا تتوافر لديهم المؤهلات المطلوبة لمارسة مهنة العلاج النفسي أن يستمر في مزاولة هـــذه المهنة متى توافرت فيهم الشروط المسار اليها ــ وغنى عن البيان أن أعضاء هيئة القدريس بالجامعات أو الماهد

المصرية يحملون أرقى المؤهلات العلمية فليس معقولا ولا مقبولا أن يكون وضعهم أسوأ من العاطلين عن هذه المؤهلات الذين يجوز لهم ممارسة مهنة العلاج بمجرد التثبت من صلاحيتهم لهذا النوع من العلاج ه

لهذا انتهى رأى الجمعية الممومية الى أن عبارة « أساتذة علم النفس »الواردة بالمادة ١٩ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مهنة العارج النفسى تشمل الاساتذة ذوى الكراسي والاساتذة الساعدين والدرسين •

( نتوی ۲۹ه فی ۱۹۲۰/۲/۱۹۱ )

الفسرع الرابع

مهنسة المسيعلة

قاعسدة رقم ( ۷۹۲ )

المسدا:

يجوز احتفاظ المسيادلة غير المشتغلين بملكية الصيدليات ومن حقهم الجمع بين ملكية الصيدلية والماش المستحق لهم من النقابة •

# ملخص الفتوى:

حدد المشرع فى القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٥ المحدل بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٨ النشاط الذى يعد مزاوله ممارسا لمهنة الصيدلة و محصره فى تجهيز وتركيب وتجزئة الدواء والعقاقير والنباتات الطبيعة والمواد الصيدلية لاستخدامها فى الوقاية أو العلاج من الامراض ، ولم يدخل فى هذا النشاط تملك الصيدلية ذاتها ، وانما المسترط لمنح الترخيص بانشاء صيدلية أن يكون طالب القرخيص مرخصا له فى مزاولة المهنة ، وأجاز المشرع للصيدلى أن يطلب نقله الى جدول غير المشتفلين والتوقف عن مزاولة المهنة وفى هذه المالة خوله حقا فى تقاضى مماشا من النقابة وأجاز له الجمع بين هذا المساش وأى دخل خاص أو أى معاش يتقاضاه من جهة أخرى وقضى باسسقاط حقه فى الماش اذا ما عاد لمزاولة المهنة على أى صورة من الصور و

وبناء على ذلك فان تملك الصيدلية لا يمد مزاولة لمهنة الصيدلة لان المشرع حدد مسور مزاولة هذه المهنة على سسبيل الحصر ولم يعتبر تلك الصيدلية مسورة مزاولة المهنة ، ومن ثم فانه يحق للصيدلي المتوقف عن مزاولة المهنة أن يحتفظ بملكية الصيدلة بمد نقله لمحدول غير المشتفلين بغير أن يؤثر ذلك فى استحقاقه معاشا من النقابة طالما لم يثبت من قرائن الحال أنه يمارس المهنة فعلا كأن يعتنع عن تعيين مدير للصيدلية من بين المسيادلة المرخص لهم فى مزاولة المهنسة أو

أن يثبت أنه يقوم بعمل من الاعمال التي تعد ممارسة للمهنة في صيدليته ، ولا يغير من ذلك أن المشرع اشترط لمنح الترخيص بانشاء الصيدلية أن يكون طالب الترخيص مرخصا له في مزاولة المهنة ذلك لان المترط لمنح الترخيص بانشاء الصيدلية بداءة ولم يشترط لاستمرار الترخيص بانشائها فضللا عن ذلك فان الصيدلي المتوقف عن مزاولة المهنة لا يفقد الترخيص بمزاولتها بل يظل محتفظا به بحيث يحق له في أي وقت أن يطلب العودة الى جسدول المشتغين وممارسة المهنة بالفعل ه

( مك ٢٨/٢/٦٣ \_ جلسة ٢١/٤/١٨٦ )

# قاعدة رقم (٧٩٣)

المسدا:

يجب ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها واقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر ــ تحدد المسافة على اساس المسافة الفطيسة التي يسلكها الجمهور في سعيه الى المسيدلية حسب خط السير المبيعي للمشاة في الطريق المسام وبمراعاة المواضع المحسددة لمبور المشاة فيه تبعا المتضيات حالة المرور وما الى ذلك من اعتبارات واقعيسة حسب ظروف كل حالة ــ كيفية حساب بعسدى المسافسة تحسب المسافة القانونية بمقدار البعد بين محورى منظلى الصيدليتين ــ أساس ذلك م منظل الصيدلية دون غيره هو الذي ينفذ منه طالب الدواء الى الصيدلية لشرائه من المكان المخصص ابيعه م

# ملخص الحكم:

ان مؤدى حكم المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بثان مزاولة مهناة الصيدلة التى تضمنت الشروط الواجبة للترخيص بانشاء الصيدليات العامة ، ومنها أن يراعى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر الن تحدد المسافة الفعلية التي يسلكها الجمهور في سعيه

الى الصيدلية حسب خط السير الطبيعى للمشاة فى الطريق العام ، وبمراعاة المواضع المحددة لعبور المساة فيه تبعا لمقتضيات حالة المرور ، وما الى ذلك من اعتبارات واقعية حسب ظروف كل حلة ، كما محورى مدخلى الصيدليتين باعتبار أن مدخل الصيدلية دون غيره هو أنه من طبائع الامور أن تحسب المسافة القانونية بمقدار البعدين الذى ينفذ منه طالب الدواء الى الصيدلية لشرائه من المكان المخصص لمعسده .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيسه أخذ بهذا النظر وجرى على مقتضاه في واقعسة الدعوى التي صدر فيها فاعتد في حساب مسافسة المعدين الصيدلية التي طلبت المدعية الترخيص لها بها وبين أقرب صيدلية اليها بمقدار البعد بين مدخلي كل منهما الذي خصص لدخول المجمهور بقصسد شراء الدواء وبقيامها عبر الطريق العمومية ، واستظهر توافر هذا الشرط من واقع الأوراق ، لما تبينه من صحة ما أوردته المدعية من أن المسافة على هذا الاساس تجاوز مائة متر المبدى المودع حافظة مستنداتها وهو ما كان أساس دعواها ، مصالم تجادل الطاعنة فيها ووقف دفاعها عندئذ أنه لا اعتداد بأساس هذا القياس دون انكار لنتيجته تلك ، كما أنها اذ جادلت في ذلك في تقرير طعنها لم تقدم دليلا يثبت ما اتجهت اليه أو يغير من سالمة تقرير طعنها لم تقدم دليلا يثبت ما اتجهت اليه أو يغير من سالمة النتيجة التي خلص اليها المكم ،

ومن حيث أنه متى كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد وافق القانون فيما أورده في أسبابه وصادف الصدواب فيما انتهى الله تفساؤه بالغاء القرار برفض طلب المدعية الترخيص لها بالصيدلية الذي اقتصر سببا على عدم توفر شرط المسافة الذي تطلبته المادة ٣٠/ب من القانون المشار اليه و وغنى عن البيان أن أثر حكم الالماء هو اعدام القرار في الخصوص الذي حدده الحكم وأن مداه يتحدد بطلبات الخصوم وما انتهى اليه الحكم فضللا عن المسألة الاساسية التي ثار حولها النزاع وكانت هي أساس طلبات المعية وأنه

على ذلك غلا يتجاوز أثره الى مسائل لم تثر فى النزاع ولم يغصل فيها الحكم فى منطوقه وأسبابه من مثل ما أوردته مذكرة ادارة المصيدليات بالوزارة حول سائر الشروط ، مما لم تبحثها اكتفاء بما تجهت اليه خطأ من عدم توفر شرط المسافة ، اذ يبقى ذلك على خاله والمبرة فيه بمدى توفر تلك الشروط ،

( طعن رتم ۲۵ لسنة ۲۹ ق ــ جلسة ۲۰/٥/٥٨١ )

الفرع الخــامس مســاثل متنوعــــة قاعــدة رقم ( ۷۹۲ )

الفيدا:

هيئات النمثيل المهني توافر مقومات المؤسسات العامة باعتبارها من السناص السنون العسام •

### يناص الحكم:

ان التانون أخدى على كانة ديات التمثيل المهنى شخصية معنوية مداملة مخوا. حقود من بوح ما تحتص به الهيئات الادرية العامة، فضرب حق حتكر الهنة وتصرها على اعضائها دون سواهم > كمساخر بالمحتلف خرف رسوم ماليسة على صورة أشتر كت جبرية تحصل في مو نيد دورية ، ثم سلطة أحسدار قرارات واجبة التنفيذ في شئون أعاد سائه وتنابيهم ، وسلطة تشريع بوضع اللائمة الناخلية ولائمسة التنايد ، مما يدل على أنها تسد جمعت بين مقومات المؤسسة للما مع وعنساصرها ، ومن ثم فهى شسخص أدارى من أشسخاص الماذون المسام ،

( طعن رقم ٨٠١ لسنة ٨ ق سد جلسة ٢٧/٣/٢٧ )

قاعدة رقم (٧٩٥)

#### البسدا:

تتظیم المهن الحرة كالطب والهندسة والمحاماة ــ الهتصاص الدولة به بحسبانها القوامة على المرافق العامة ــ تخويل أعضاء المهن الحرة بعض ذلك التنظيم تحت اشراف الدولة ــ لا يغير من التكيف القانوني لها ، بوصفها مرافق عامة •

# ملخص الحكم:

ان تنظيم المن الحرة كالطب والمحاماة والهندسة دخل أمسلا فى مميم اختصاص الدولة بحسبانها قوامة على المرافق العامة وتخليها عن هذا لاعضاء المهنة انفسهم وتخويلهم نصيبا فى السلطة المسامة لتأدية رسالتهم تحت أشرافها ، فأن ذلك لا يغير من التكييف القانونى لهذه المهن بوصفها مرافق عامة •

( طعن رقم ٨٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧ )

# قاعدة رقم (٧٩٦)

#### المسدا:

رئيس الجمهورية هو المختص بتقرير البدلات المهنية - تقويضه رئيس مجلس الوزراء هـذا الاختصـاص - قرارات رئيس مجلس الوزراء الرقعية ١٧٤ و٢١٦ و٢١٣ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بـدلات لبعض المهنين سليمة قانونا - اعلان رئيس الجمهورية عـدم مرف بدلات تفرغ لاى من قطاعات المهنين مجرد توصـية أو توجيه لايغي من اهكام قرارات رئيس مجلس الوزراء المذكورة الا اذا أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار في هذا المقام باعادة تنظيم منح البدل و

#### ملخص الفتوى:

ان قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٧٤ و٢١٨ و٢١٨ و٢١٨ و٢١٨ لسنة ١٩٧٦ بمنح الاطباء البيطريين والمهندسين الزرانيين والاخصائيين التجاريين على التوالى بدلات تفرغ قرارات صدرت من سلطة مختصة وفقا القانون و ذلك أنه ولئن كانت السلطة المختصة طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار قرارات البدلات المهنية ومنها قرارات بدلات التفرغ هو رئيس الجمهورية الا أن رئيس الجمهورية قد أصدر قراره رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٥ بتقويض رئيس مجلس قدد أصدر قراره رقم ١٩٧٩ لسنة ١٩٧٥ بتقويض رئيس مجلس

الوزراء فى مباشرة بعض اختصاصاته ومنها اختصاصاته المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومناط استحقاق بدلات التفرغ المسار اليها هو أن يكون المستحقون لها شاغلين لاحدى الوظائف التى تقتضى التفرغ لمزاولة المهنة والتى يصدر بتحديدها قرار من الوزير المفتص بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة • ولا ينال من القاعدة المتقدمة ماجاء بمحضر جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/١/١٤ من التأكيد على ماسبت أن أعلنه رئيس الجمهورية من عدم صرف بدلات تفرغ لأى من قطاعات المهنيين • وذلك لأن هذا التأكيد لا يعتبر من قبيل القرارات التنظيمية ولا يعدو أن يكون من قبيل التوصيات أو التوجيهات ، ويظل ساريا من قرارات رئيس مجلس الوزراء بمنح بدل التفرغ ما كان مستوفيا للاوضاع الواردة بهذه القرارات ، وذلك لحكامه •

( ملف ٩٤٧/٤/٨٦ ــ جلسة ٢١/١٢/٢١ )

قاعدة رقم ( ۷۹۷ )

الجددا:

الترخيص باعمال الاستشارات والخبرة • لايبيح لعضو هيئة التدريس الانقطاع عن العمل كلية •

# ملخص الحكم:

ان الترخيص بمزاولة اعمال الاستشارات والخبرة فى غير اوقات العمل الرسمية لا يبح لعضو هيئة التدريس بالجامعة الانقطاع عن العمل كلية دون الترخيص له فى اجازة معن يملك ذلك قانونا .

( طعن رقم ٦٠ لسنة ٢٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/٢٢ )

#### منهج ترتيب معتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادىء القانونية التى قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الرأى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ٠

وقد رتبت هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التى أرستها ترتبيا أبجديا طبقا للموضوعات وفى داخل المؤسسوع الواحد رتبت البادىء وملخصات الاحكام والفتاوى ترتبيا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب و

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدى - قدر الامكان - برصد المبادى التى تضمنت قواعد عامة ثم أعتبها المبادى التي تضمنت تواعد عامة ثم أعتبها المبادى التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات و كما وضعت المبادى التقدارية جنبا الى جنب منطلق الترتيب المنطقى للمبادى فى اطار الموضوع الواحد ، أن توضع منطلق الترتيب المنطقى للمبادى فى اطار الموضوع الواحد ، أن توضع بينها دون غصل تحكمى بين الاحكام فى جانب والفتاوى فى جانب تخرب بينها دون غصل تحكمى بين الاحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر، بينها دون غصل تحكمى بين الاحكام فى جانب المتكلة التى يدرسها والوصول وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المتكلة التى يدرسها والوصول بأقصر السبل الى الالمام بما أدلى فى شأنها من حلول فى أحكام المحكمة الادارية المعليا أو فتاوى الجمعية المعومية نقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء وكثيرا ما نتلاقى الاحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها غمن المفيد ان يتعرف القارىء على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة المعومية فى ناحية أخرى ،

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادى، عديدة ومتشعبة أرساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادى، وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارى، الرجوع الى المسدأ السذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تسبيل على الباحث الرجوع اليها فى الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى داب الكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وإن كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحى متعذرا التوصل اليها لتقادم المهد بها ونفاذ طبعاتها ، كما أن الصديث من الاحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن فى مجلدات سئوية ، مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما ارسساه مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريم من مبادىء يهتدى بها ،

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فقد وى بتاريخ المجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت المفتوى من الجمعية المعومية أو من قسم الرأى مجتمعا بشأنه ، وان تندر الاشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهسة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير ،

وفى كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر المتاوى بين هذين البيانين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الصادر وتاريخه ٠

# ومنسال نلك :

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٧/٤/١٣ )

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ السنة ٢ ق الصادر مجلسة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ ٠

#### مشال ثان :

( المن ١٩٧٨/٦/١٦ جلِسة ١٩٧٨/٦/١٦ )

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العصومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشان الملف رقسم ٧٧٦/٤/٨٦ ٠

#### مثال آخر ثالث :

نتوی ۱۳۸ فی ۱۹۷۸/۷/۱۹ )

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ متاريخ ١٩ من يولية ١٩٧٨ ٠

كما سيجد القارى، تعليقات تزيده الماما بالموضوع الذى يبحثه و وبعض هذه التعليقات يتعلق بقتوى أو حكم و وعددًذ سيجد التعليق عقب الحكم أو الفقوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بلكثر من فقوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارى، هذا التعليق فى نهاية الموضوع ، وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما مسلسلة كما هو متبع بشأن المبادى، المستظمة من الفتاوى والاحكام المنشورة ،

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارىء المنهج الذى يجدر ان

يتبعه فى استفراج ما يحتاجه من مبادى، وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة ، ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارى، بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام باكثر من موضوع ، فاذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملاممة الا أنه وجب أن نشير اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التى تمسمها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد ،

والله ولى التسونيق

حسن الفكهائي ــ نميم عطيــة

#### مسئولية مننية

#### الفصل الأول: أركان المستولية •

الفرع الأول : مناط المسئولية قرار ادارى غي مشروع وليس حكما قضائيا أو قانون ·

الفرع الثانى: لاتسأل جهة الادارة عن قراراتها المشروعة •

الفرع الثالث: تبعة المخاطر كأساس لمسئولية جهة الادارة •

الفرع الرابع: مدى جواز جبر الاضرار الناجمة عن الحرب •

الفرع الخامس: مسئولية الادارة عن قراراتها الخاطئة مصدرها القانون ·

الفرع السادس: اركان مسئولية جهة الادارة الفطـــا والفرر وعلاقة السببية •

الغرع السابع: يتوافر الخطأ اذا كان الترار الادارى مشوب بميب أو اكثر من عيوب عدم المدروعية •

الفرع الثامن: انتفاء الخطأ عند وجود سبب أجنبي •

النرع التاسع: لا اعتداد بالباعث على الخطأ في انعقاد المسئولية.

الفرع الماشر : الخطأ في تفسير القانون ، متى يرتب مسئولية الادارة -

الغرع الحادىعشر: مسئولية الادارة عن قراراتها في الظروف الاستثنائية ·

النرع الثاني عشر: تعدد الاسباب الداخلة في اهداث الفرر •

الفرع الثالث عشر: انتفاء علاقة السببية بين الخطأ والضرر.

الفرع الرابع عشر: انتفاء المسئولية الجنائية لايعنى انتفاء المسئولية التقسيمية لزاما •

- الغرع المفامس عشر: وجوب ارتباط الخطأ بالفرر ارتباطـــا مباشرا •
- الغرع السادس عشر: انتفاء المسئولية بانتفاء رابطة السببية الفرع السابع عشر: خطأ المفرور ، والخطأ المشترك الفرع الثامن عشر: النواع المفرر
  - الفصل الثاني: الخطأ الشخصي والخطأ الرفقي أو المملعي •
- الفرع الأول : التمييز بين الخطأ المسلحي أو المرفقي وبين الخطأ الشخصي •
  - الغرع الثاني: مسئولية الوظف عن الخطأ الشخصي •
  - الغرع الثالث : الخطأ الشخمي الذي يسال عنه المرطف •
- الفرع الرابع: رجوع جهة الادارة على الموظف اذا ارتكب خطساً شخصًا و
  - الفصل الثالث: صور من الاخطاء التي يجوز التعويض عنها
    - الفرع الأول: أحسكام عامسة •
- أولا: عيب الاغتمام أو الشكل لا يرتب الحق في التعويض لا أما -
  - ثانيا: التعويض ليس من مستلزمات الالغاء -
  - الفرع الثاني: الامتناع عن تنفيذ هكم بالالفاء
    - الفرع الثالث: التجنيد الخاطىء •
    - الفرع الرابع: العدول عن منح الترخيص •
  - الفرع الخامس : التراخى في تسليم الموظف عمله الفرع السادس : الحرمان من الراتب •

- الفرع السابع: التسبوية •
- الفرع الثامن: الترقيـة •
- اولا ـ التغطى في الترتية •
- ثانيا ــ تفويت فرصة الترشيح للترقية بالاختيار الفرع التاسع: الفصل •
- الفرع العاشر: الاحالة الى المعاش قبل السن القانونية الفرع الحادي عشر: الاعادة الى الخدمة كتعويض •
  - الفصل الرابع: مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه
    - الفرع الأول: عسلاقة التبعية •
- الفرع الثانى: ليس بلازم أن يكون التابع محددا لشخصية أو معرفا بذاته •
  - الفرع الثالث: الشروط التي يجب توافرها في خطأ التابع
    - الفرع الرابع: الضرر الذي يسأل المتبوع عن تعويضه -
      - النرع الخامس: رجوع الادارة على تابمها ٠
        - الفصل الخامس: السئولية عن هوادث الاشياء •
        - الفرع الأول: تحديد مفهوم حارس المشيء •
- الفرع الثانى : ما يعد من الاشياء التي تتطلب هراستها عناية خاصة المدوية عند عودات الاشباء مسئولية مفترضة ،
- لاتدرا الا باثبات القوة القاهرة أو السبب الأجنبي ·
  - الفصل السادس: المسئولية عن هوادث البناء •

الفصل السابع: مستولية امناء المفازن وارباب المهد •

الفرع الأول : مسئولية صاحب العهدة مسئولية مفترضة •

الفرع الثاني : دفع مسئولية أمين المفزن او صلحب العهدة عن الفقد او التلف بالقوة القاهرة •

الفرع الثالث: يجب ان تكون لامين المهدة المسيطرة الكاملة على عهدته •

الفرع الرابع: الصندوق كفيل متضامن مع الموظف المضمون • الفرع الخامس: المبرة في الخصم من المهدة بالقيد في الدفتر المحد لذلك •

الفرع السادس : مليجب على أمين العهدة اتباعه عسد تسليم الفرع المهدة الى شخص آخر •

الفرع السابع : جواز الخصم من مرتب الوظف بقيمـة المجز عن عهـدته ·

الفصل الثامن: دعسوى التعويض •

الفرع الأول: مدى اختصاص كل من القضائين العادى والادارى بنظر دعاوى التمويض •

الفرع الثاني : دعوى الالغاء ودعوى التعويض ٠

الفرع الثالث: ستوط دعوى التعويض بالتقادم •

النرع الرابع: تضامن المسئولين المحكوم عليهم •

الغصل التاسم : مسائل متنوعة •

الفرع الأول: اداء التعويف والرجوع على المازم به أصلا • الفرع الثانى: الحفاظ على معتلكات الاشفاص الذين يتخذ التنفيذ التنفيذ الباشر في مواجهتهم •

الفرع الثالث: تحمل المسئول التعويضات والمساريف •

الفرع الرابع : اثبات الخطأ ليس بلازم اهيانا • الفرع الخامس : انتفاء القطأ من جانب الادارة •

الفرع السادس : حالات يكون فيها التعويض جـــوازيا ومن ملاعمات الادارة •

الغرع السابع : هفظ التحقيق لايحوز حجبة في المسئولية المنية أو المسئولية الجنائية •

الفرع الثامن: التامين ضد المسئولية • الفرع التاسع: تحمل الوظف الذي يقوم بالعمل مقسمام زميله

بمسئولياته ٠

الغرع العاشر : مسئولية الطبيب •

الفرع الحادي عشر : مسئولية المستمير ٠

الفرع الثانى عشر: مسئولية المستاجر عن رد المين المؤجرة في حالة حسنة •

الفرع الثالث عشر: تعويضات الحرب • الناء الدارة عشر: الإعفاء من السئولية •

الفرع الرابع عشر: الاعفاء من المسئولية •

#### الفصل الأول

# اركان المسئوليسة

# الفرع الأول

# مناط المسئولية قرار ادارى غير مشروع وليس حكما قضائما أو قانون

# قاعدة رقم (١)

#### : المسحدا

موظف - وقفه نتيجة المكم بعزله ، لا يرتب حقا له في التعويض - مناط التعويض أن يكون عن قرار اداري غير مشروع وليس عن قانون أو حكم •

#### ملخص الفتوي :

ان الوقف الذي جرى في حق الموظف المروضة حالته ، انصا هو وقف بقوة القانون نتيجة صدور الحكم بالعزل ، ولايرتب هذا الوقف حقا للموظف الموقف في مرتبه خلال فترة وقفه الحتمى ، كما أن فصله الصادر به حكم مجلس التأديب ، لايمكن أن يرتب له حقا في التعويض، أذ المناط في التعويض أن يكون عن قرار ادارى غير مشروع وليس عن قانون أو حكم صادر من محكمة أو من مجلس تأديب .

لذلك انتهى رأى الجمعية الممومية الى ان الموظف المعروضة حالته لا يستحق مرتبه عن مدة وقفه ما دام هذا مترتبا بصفة حتمية \_ وبقوة القانون \_ على صدور حكم المجلس التأديبي بعزله من وظيفته ٠

( ملف ۲۸/۱۲/۱۱ - جلسة ۲۱/۲/۵۲۱۱ )

# عاعسدة رقم (١)

#### المسدا:

وجوب توافر الخطأ حتى نسال الادارة عن القرارات التى تصدر منها ... يتوافر الخطأ حين يمسدر القرار منسوبا بعيب أو أكثر من المتموم عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لمسنة ١٩٥٠ ... أذا برأ القرار من حذه العيوب انتفت المسؤولية مهما بلغت جسامة الممرر ، أذ يتحمل الافراد في سبيل المصلحة العامة نتائج نشاط الادارة المطابق القيون .

# ملخص الحكم:

ان الادارة لا تسأل عن القرارات التي تصدر منها الا في حالة وقوع خطأ من جانبها ، بأن تكون هذه القرارات غير مشروعة ، أي مشوبة بعيب أو اكثر من العيوب النصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ ألخاص بمجلس الدولة وفي المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تتغليم مجلس الدولة ، وهذه العيوب هي عسدم الاختصاص ووجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو اساءة استعمال السلطة ، بشرط أن يتحقق الضرر الناجم عنها ، وأن تقوم رابطة السببية بين الفطأ والضرر ، فاذا برأت من هذه العيوب كانت سليمة مشروعة مطابقة القانون ، فلا تسأل الادارة عن نتأتجها مهما بلفت جسامة الضرر المترتب عليها لانتفاء ركن الفطأ ، أذ لا مندوحة من أن يتحمل الأفراد في سبيل المسلحة العامة نتائج نشاط الادارة المشروع أي المطابق للقانون ،

( طعن رتم ١٧٥٥ لسنة ٢ ق -- جلسة ٢٩/٦/١٥٥ )

# الغرع الثالث تبعة المفاطر كأساس لمسئولية جهة الادارة

# قاعدة رقم (٥)

البدا:

ان مسئولية الادارة عن القرارات الادارية رهين بان يكون القرار مسيا وان يترتب عليه ضرر وان تقوم علاقة سببية بين عدم مشروعية القرار وبين الضرر الذى أصاب الفرد لله تقوم المسئولية الحكومية كاصل علم على أساس تبعة المخاطر التي بمقتضاها تقوم المسئولية على ركنين هما الضرر وعلاقة السببية بين نشاط الادارة وبين الضرر •

# ملخص الحكم:

ان مسئولية الادارة عن القرارات الادارية رهينة بأن يكون القرار ممييا وأن يترتب عليه ضرر وأن تقوم علاقة سببية بين عدم مشروعية القرار وبين الضررالذي أصاب الفرد فاذا كان القرار الاداري سليما مطابقا للقانون فلا تسأل الادارة عن نتيجته مهما بلفت جسامة الضرر الذي يلحق الفرد من تنفيذه ، اذ لا تقوم مسئولية الحكومة كأصل عام على أساس تبعه المخاطر التي بمقتضاها تقوم المسئولية على ركنين هما الضرر فلاقة السببية بين نشاط الادارة وبين الضرر ذلك أن نصوص قانون مجلس الدولة قاطعة في الدلالة على أنها عالمبت المسئولية على أساس مجلس الدولة قاطعة في الدلالة على أنها عالمبت المسئولية على أساس الخطأ فصدت أوجه الخطأ في القرار الاداري بأن يكون معيبا بعيب عدم الاختصاص أو وجوذ عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو المخطأ في تطبيقها وتأويلها أو اساءة استعمال السلطة .

( طعنی رتبی ۶۱) ، ۵۰ لسنة ۹ ق - جلسة ۲۲/۲/۱۹۸۸ )

# قاعــدة رقم ( ٢ )

المسدا:

الاصل أن تقوم مسئولية المكومة على أسامي القطا ... عسدم قيامها على أساس تبعة المفاطر الا بنمي استثنائي .

# ملخص الحكم :

ان القول باقامة مسئولية الحكومة على أساس تبعة المخاطر ، لايمكن الاخذ به كأصل عام ، اذ مقتضاه أن تقوم المسئولية على ركتين فقط ، هما الضرر وعلاقة السببية بينشاط الادارة فى ذاته وبينالضرر حتى ولو كان هذا النشاط غير منطو على خطأ ، ولكن نصوص القانون المدنى ونصوص قانون مجلس الدولة المرى قاطعة فى الدلالة على انها عالجت المسئولية على أساس قيام الخطأ ، بل حددت نصوص القانون الاخير أوجه الخطأ فى القرار الادارى ، بأن يكون معييا بعيب عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو اساءة استعمال السلطة ، فلا يمكن والحالة هذه ـ ترتيب المسئولية على أساس تبعة المخاطر كأصل عام ، بليزم لذلك نص تشريعي خاص ، وقد قالت الذكرة الايضاحية للقانون بلدنى فى هذا الخصوص « أما المسئولية على أساس تبعة المخاطر المستحدثة فلا يوجد بشأنها سوى تشريعات خاصة تناولت تنظيم مسائل بلغت من النضوج ما يؤهلها لهذا الضرب من التنظيم » •

١ طعن رتم ١٥١٩ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥١/١٢/١٥ )

قاعسدة رقم (٧)

البسدا:

سرد لبعض النصوص التشريعية التي أخذت استثناء بفكرة المفاطر وتحمل التيمة •

### ملخص الحكم:

أخذ التشريع المصرى \_ على سبيل الاستثناء وبقوانين خاصة \_ ببعض التطبيقات آفكرة المفاطر وتحمل التبعة كالقانون الخاص ماصامات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ، والقنون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ــ الذي حل محله \_ الذي يقضى بأن لكل عامل يصاب اثناء العمل وفي أثناء تأديته الحق في الحصول من صاحب العمل على تعويض مقدر فى القانون بحسب جسامة الاصابة ، والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة على أساس قدره ألقانون ، والقانون المؤقت رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بشأن التعويض عن التلف الذي يصيب المباني والمسائع والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب • وفي مجال القانون العام أخَّذ المشرع بهذه الفكرة على سبيل الاستثناء بنصوص خاصة ف بعض القوانين كما غط في المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ في شأن غصل الوظفين بغير الطريق التأديبي ، وهو قانون مؤقت ، اذ قرر تعويضا على أساس قدره هو « أن تضم الى مدة خدمة الموظف المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش بحيث لا تجاوز سنتين وأن يصرف له الفرق بين الرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية ، فان لم يكن مستحقا لماش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية > وقد جاء في المذكرة الأيضاهية لهذا القانون « ونظرا الى أن هذا الفصل لا يمتبر في ذاته عقوبة تأديبية وانما قصد به تطهير الاداة الحكومية ، فقد رئى الا يحرم الموظف المفصول من هقه في المعاش أو المكافأة ، وأن تسوى حالته على أساس آخر مرتب حصل عليه ، وأن يعطى - كتعويض جزافي عن فصله \_ بعض الزايا المالية ، كأن تضم الى مدة خدمته المدة الباقية له لبلوغه سن الاحالة الى المعاش بحيث لا تجاوز سنتين كما مصرف له الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية فان لم يكن مستحقا لماش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أتساط شهرية تعويضا له عن هذا الفصل المفاجيء وروعي في تحديد المدة منحه الفرصة الكافية للبحث عن عمل آخر » وغنى عن البيان أن تلك النصوص التشريعية الخاصة قد وردت على سبيل الاستثناء فلايجوز التوسع في تطبيقها ، كما لا يجوز - من باب أولى - اعتبار فكرة المخاطر التي أخذت بها تلك النصوص ، على سبيل الاستثناء ، بعثابة أصل عام مقرر •

<sup>(</sup> طعن رقم ۱۹۱۹ لسنة ۲ ق -- جلسة ۱۹۵۹ ( م ۲ -- ۲ ۲ )

# الغرع الرابع

#### مدى جواز جبر الاضرار الناجمة عن الحرب

# قاعدة رقم (٨)

: المسدا

الاضرار المادية الناتجة عن الحرب ... لاتسال عنها الدولة ... تدخل المشرع بالنص على مسئوليتها أو تقدير تعويض عنها في حالات معينة على سبيل الاستثناء ... سرد لبعض حالات هذا التدخل في غرنسا ومصر ... التعويض في هذه الحالة في حقيقته ضرب من التأمين ، ولا يلزم أن يكون جابرا مقدار المشرر الفطى ... مثال بالنسبة لعدم مساطة الدولة عن الحرمان من الانتفاع من التعاقد معها بسبب الحرب .

# ملخص الحكم:

نصت المادة ١٩٥ من القانون المدنى على أنه « اذا اثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه ، كحادث مفاجي أو قوةً قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من المير ، كان غير مازم بتعويض هذا المصرر ، مالم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك » . واذا كان المادث المفاجىء في الفقه الادارى في مجال السئولية على أساس المخاطر هم الحادث الداخلي المجهول السبب غير المتوقع الذي لايمكن دمعه والذي يرجع مصدره الى نشاط الادارة فى ذاته أو آلى شىء تملكه أو تستعمله، وكانت القوة القاهرة ، وأن التحدث مع الحادث المفاجىء في طبيعتها الذاتية ، انما ترجم الى أمر خارج عن نشَّاط الادارة أو عنَّ الاشياء التي تملكها أو تستعملها ، فإن الاجماع على أن هذه الاخيرة من تطبيقاتها العملية الحرب بما ينجم عنها من آحداث مادية ، حتى في مذهب القائلين بمسئولية الدولة على أساس المخاطر ، أو التضامن الاجتماعي ، يترتب عليها انعدام علاقة السببية التي هي أحد ركني هذه المستولية التي ركنها الثاني هو الضرر مجردا عنَّ الخطُّأ ، وبالتاليُّ عدم تحقق المسئوليَّةُ وقد يتدخل الشرع في حالات معينة من هذا القبيل فينص على مسئولية الدولة وبيين كيفية التمويض كما فعل المشرع الفرنسي فيقانون ١٦من ابريل

سنة ١٩١٤ الخاص بعسولية البلديات والدولة عن الاضرار الناجمة عن الثورات والعياج الشعبي ، وفي قانون ١٧ من أبريل سنة ١٩١٩ ، و ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ الخاصين بتعويض الاضرار التي خلفتهما الهربان العالميتان الاولى والثانية ، وعليه فلا تتقرر المسئولية الا بالنص الصريح الذى ينشئها ويغرضها فرهسا على سبيل الاستثناء وتكون معدومة بغيره • والواقع انها في هذا المقام ليست في حقيقتها مسئوليه بل هي ضرب من التأمين ، ومثل هذا التأمين يجب أن يكون مرجعه الى القانون ، ومن ثم لزم تدخل الشارع للنص على التويض في هذه الحالة وبيان حدوده وقواعد تقديره الأمر الذي لايمكن أن يكون مرده الى نظرية تضائية غامضة المالم تأسيسا على قواعد العدالة المجردة ، لما في ذلك من خطورة تبهظ كاهل الخزانة العامة وقد تؤدى بميزانية الدولة الى البوار • وقد أخذ الشارع المصرى فالتقنين المدنى الجديد بما جرى عليه القضاء في ظل التقنين المدنى السابق من أن ترتيب مسئولية الحكومة على هذه النظرية ينطوى على انشاء لنوع من المستولية لم يقره الشارع ولم يرده ، فنص صراحة في المذكرة الأيضاحية على أن ﴿ المُستُولَيُّةُ على أساس تبعة المخاطر المستحدثة لا توجد بشأنها سوى تشريعات خاصة تناولت تنظيم مسائل بلغت من النضوج ما يؤهلها لهذا الضرب من التنظيم » ، و في مجال القانون الادارى لا يمكن ترتيب السئولية على أساس تبعة المخاطر كأصل عام مقرر ، بل يلزم لذلك نص تشريمي خاص ، وقد أخذ التشريع المصرى في حالات معينة على سبيل الاستثناء وبقوانين خاصة ببعض التطبيقات لهذه الفكرة ، كالقانون رقم ٨٨ لىسنة ١٩٤٢ بشأن التعويض عن التلف الذي يصيب المباني والمُصانع والمعامل والالات الثابتة بسبب الحرب ، وهو قانون مئبقت يخصص للتعويض رأس مال يتكون من موارد متعددة أهمها ضريعة تجبى من المنتفمين بهذا القانون ، نعو بمثابة تأمين اجبارى ، ومبلغ من الميزانية العامة معادل لما يجبى من هذه الضريبة ، وكالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٤ بشأن تعويض أفراد طاقم السفن التجارية ضد أخطار الحرب ، والامر العسكري رقم ١٠ الصادر في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ باعانة المصابين بأغرار الحرب بمناسبة الاعتداء الثلاثي على مصره كالقرارين الصادرين من وزير الشئون البلدية والقروية والشئون الاجتماعية والعمل في ٢٢من ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ بالاسس والقواعسد

الخاصة بتقدير التعويضات عن اضرار الحرب التي وقعت على النفس والمال بمدينة بورسعيد وبالمحافظات والمديريات ، وكالقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٦ بشمان المعاشمات التي تصرف لاسر الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية . وقد جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون الاخير مستوحى من المادتين ٢٥ ، ٢٥ من الدستور اللتين تنص أولاهما على أن « تكفل الدولة وفقا للقانون تعويض المصابين باضرار الحرب » وتنص الثانية على أن « تكفل الدولة وفقا للقانون تعويض المصابين بسبب تأديتهم واجباتهم العسكرية ٥٠ وأنه بهذا القانون يكون الشارع قد كفل تعويض المصابين بأضرار الحرب هم وذيهم سواء في ذلك من توفوا أو فقدوا أو أصبيوا باصابات تجعلهم عاجزين عن الكسب بسبب الاعمال الحربية • وظاهر من نص المادتين ٢٤ ، ٢٥ من دستور ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ آنفي الذكر انهما تشترطان لكفالة تعويض المصابع باضرار الحرب أوبسبب تأدية واجباتهم العسكرية صدور قانون بذلك • وقد جرى الشارع المصرى على أن يعالج كلحالة من هذا القبيل بقانون يصدره بمناسبتها خاصا بها يحدد فيه مدى التعويض بما تحتمله ميزانية الدولة وأسس تقديره • وقد حرص الشارع على أن بيين في الامر العسكري رقم ١٠ لسسنة ١٩٥٦ ، وفي المذكرة الايضاهية للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن عدم جواز الطعن في القرارات الصادرة من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣ من الامر المسكرى المشار اليه أن المبالغ التي تصرف لمسحايا الاعتداء الثلاثي بناء على القانون الذي قررها هي : (١) من قبيــل المنحــة ، وانهــا (٢) اذ تعطى المصابين بأضرار الحرب على سبيل الاعانة ، وانهـــا (٣) تقدير بحسب قدرة الدولة المالية ، اذ جاء فيها « في حدود القواعد التي وردت بالقرارين الشار اليهما تألفت لجان للنظر في منح اعانات مستهدية فى ذلك بقواعد تقرير التعويض واضعة نصب اعينها قدرة الدولة المالية لمواجهة هذه التكاليف التي جاءت عبنًا لم يكن في الحسبان، وما دام قد أحيط منح هذه الاعانات بتلك الضمانات ، وما دام قد روعي فى منحها قدرة الخزآنة على مواجهة تكاليفها فقد رئى للصالح العام أن يناى بقرارات الاعانات عن مجال الطعن أمام أية جهة قضائية » • وما دام مناط الاعانة التي تمنح في هذه الحالة هو امكانيات الخزانة العامة وقدرة الدولة المالية على مواجهة تكاليفها وليس مقدار الضرر الفعلى

الذى أصاب صاحب الشأن فى نفسه أو ماله ، غانها لايلزم أن تكون جابرة لهذا الضرر كله .

ومتى انتفت مسئولية الدولة على الوجه المتقدم عما يصيب الافراد من اضرار الحرب ، فانها لا تسأل عما يتحمله المتماقد معها من الحرمان من الانتفاع بسبب الحرب بوصفه من قبيل هذه الاضرار ، مادامت الملاقة المقدية ماتزال قائمة لم تنفصم .

( طعن رقم ٣٤٨٧ لسنة ٦ ق \_ جلسة ١٩/٥/١٩١ )

### النرع الخامس

مسئولية الادارة عن قراراتها الخاطئة مصدرها القانون

## قاعبدة رقم (٩)

البسدا:

مسئولية المكومة عن القرارات الادارية ... نسبتها الى المسدر المخامس من مصادر الالتزام وهو القانون لا المسدر الثالث وهو العمل غير المشروع ... أساس ذلك أن القرارات الادارية تصرفات قانونية وليست افعالا مادية ٠

#### ملخص الحكم:

لئن كانت مسئولية الحكومة عن الاعمال المادية قد ينسب فى مفهومات القانون المدنى الى المصدر الثالث من مصادر الالترام وهـو العمل غير المشروع فليس من شك في أن مسئوليتها عن القرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين انما ينسب الى المصدر الخامس وهو القانون باعتبار أن هذه القرارات هى تصرفات قانونية وليست أفعالا مادية طالما أن علاقة الحكومة بموظفيها هى علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين واللوائح ه

( طعن رقم ۱۲۹۰ لسنة ۸ ق ــ جلسة ۱۹۹۰/۹/۱ ) ملحوظلة في نفس المعنى طعنان رقم ۹۸ لسنة ۲ ق ــ جلسسة ۱۹۰۲/۱۲/۸

## الغرع السادس اركان مستولية جهسة الادارة الخطسا والغرر وعلاقة السببية

قاعد رقم (۱۰)

الجسدا:

أن مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية التي تصدرها في تسييرها المرافق المامة ـ قيام خطأ من جانبها وأن يحيق بصاحب الشان ضرر وأن تقوم السببية بين الخطأ والضرر

## ملخص الحكم:

ان مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية التى تصدرها في تسييرها للمرافق المسامة هو قيام خطأ من جانبها بأن يكون القرار الادارى غير مشروع لميب من العيوب المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة ، وأن يحيق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ الادارى والضرر •

( طعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٦ ق -- جلسة ١٩٦٤/٦/١٤ )

الفرع السابع يتوافر المفطأ اذا كان القرار الادارى مشوب بعيب أو أكثر من عيوب عدم المشروعية

قاعسدة رقم (١١)

المسدا:

مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية توافر المفطأ والفرر وعلاقة السببية ـ يتوافر الخطأ اذا كان القرار الادارى غير مشروع لاصابته بعيب أو اكثر من العيوب المنصوص عليها بالمادة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥٥ اسنة ١٩٥٠ ٠

#### ملخص الحكم :

ان مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية التى تصدرها في تسييرها للمرافق العامة هو قيام خطأ من جانبها ، بأن يكون القرار الادارى غير مشروع لميب أو أكثر شابه من العيوب المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة وفي المادة الثامنة من القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٥ بشان اعادة تنظيمه ، وأن يلحق صاحب الشأن ضرر ، وأن تقوم عالاقة السببية بين الخطأ والضرر على القرار غير المشروع .

( طعن رقم ۱۸۲۱ لسنة ۲ ق - جلسة ۱۹۵۷/۲/۲ )

## قاعسدة رقم ( ۱۲ )

#### : المسدا

مدور قرار ادارى بالمخالفة لاحكام القانون يكون ركن الخطا في مسئولية الادارة •

#### ملخص الحكم:

ان مسئولية الادارة عن القرارات الادارية منوطه بأن يكون قد شابها أحد عيوب المشروعية المنصوص عليها فى المادة الثامنة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وأن يترتب عليها ضرر وأن تقوم علاقة سببية بين خطأ الادارة وهذا الضرر ٥

ولما كان القرار الذى يطالب المدعى بالتعويض عنه قد صــــدر بالمخالفة لاحكام القانون ويتوافر بذلك ركن الخطأ فأنه بحق للمدعى أن يطالب بالتعويض عن الاضرار التي حاقت به بسبب هذا القرار ٠

( طعن رقم ٢٦٨ لسنة 11 ق جلسة ٢٩٨/٢/٢ )

## قاعسدة رقم ( ١٣ )

المحدا:

انعقاة مسئولية الادارة عن القرار الادارى المسادر منها أن يكون في مشروع •

### ملخص الحكم:

أن مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها ، بأن يكون القرار الادارى غير مشروع ويلحق صاحب الشأن ضررا وان تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرره ولما كان القرار المطمون فيه قد شابه عيب من العيوب المنصوص عليها فى القزار المجلس الدولة فانه يحق للمدعية أن تطالب برفع الضرر المترتب على هذا القرار ، هذا الضرر الذى يتمثل فى التزام المدعية سنويا والى نهاية مدة الربط ، بأداء ضرائب غير مقررة قانونا نشأت عن تلك الزيادة الخاطئة فى وعاء الضريية ،

( طعن رقم ۸۷۹ لسنة ۱۲ ق ــ جالسة ، ۱۹۷۱/٤/۱ )

الغرع النسامن

انتفاء الخطأ عند وجود سبب أجنبي

قاعــدة رقم (١٤)

المسدا:

اركان المسئولية هي الفطأ والفرر وعلاقة السببية بينهما ـ الفطأ ـ تعريفه الحالل بواجب قانوني مع ادراك المفل اياه ـ انتفاء الفطأ عند وجود سبب اجنبي ـ اثر ذلك ـ عدم الالتزام بتعويض الافرار •

## ملخص الفتوى:

ان المسادة ( ١٦٣ ) من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلتزم من ارتكبه بالتعويض » •

ومن حيث أنه بيين من ــا النص أنه يشترط لقيــام المسئولية توافر أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما •

ومن حيث أنه بالنسبة الى الركن الأول من أركان المسئولية وهو الخطأ هانه اخلال بواجب قانوني مم ادراك المخل اياه •

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن انحراف سائق الونش جهة اليسار كان بسبب خارج عن ارادته هو وجود سيارة تابعة للجيش على يعينه ، ولم يكن بوسمه تغادى وقوع الحادث ، ومن ثم فانه لا يكون قد انحرف عن السلوك الواجب ، ولا يكون قد اقترف ثمة خطأ ، وآية ذلك أن أمر الحفظ المسادر من وكيل نيسابة الدرب الأحمر الذى قرر حفظ الأراق لعدم الجناية لان انحراف الونش جهة اليسسار « كان لسبب خارج عن ارادته هو وجود عسربة جيش على اليسسار « وترتيبا على ذلك فان هيئة المساحة الجيولوجية لا تلتزم بعويض وزارة الداخلية عن الأضرار التي لحقت بالسيارة رقم ٢٨١٢ شرطة التابعة لها » ه

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعيب المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم التزام الهيئة العامة للمساهة الجيولوجية بتعويض وزارة الداخلية عن الأضرار التى لحقت السيارة رقم ٢٨١٧ شرطة التابعة لها •

( ملف ۲۲/۲/۸۵ - جلسة ۲۱/۵/۸۲۲ )

## الفرع التساسع

## لا اعتداد بالباعث على الخطأ في انعقاد المسئولية

## قاعسدة رقم (١٥).

#### المسدا:

مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية التي تصدرها هو ان تكون القرارات معيية وأن يترتب عليها ضرر وأن نقوم علاقة سببية بين عدم مشروعية تلك القرارات وبين خطا الادارة والشرر المترتب عليها حتطبيق : سحب الجهة الادارية قرار تعيين المامل المدم اجتيازه الامتحان المقرر الشغل الوظيفة الذي عين بها حصدور حكم نهائي بالفائه لمخالفته القانون لورود السحب على قرار التعيين بمد تحصنه بعضى الميعاد المقرر قانونا السحبه حشوت ركن الخطأ في بعد تحصنه بعضى الميماد المقرار المخالف للقانون حد مسئولية الادارة عن تعويض المصرر الناشيء عنها بقطع النظر عن الباعث طي الوقوع في هذا المفطأ حد لا ينال من ذلك أن القرار قدد صدر في موضوع تباينت فيه الآراء واغتلفت حد المفطأ في فهم الواقع أو المتلون ليس عدرا مانعا المسئولية و

## ملخص الحكم:

ومن حيث أن قرار الجهة الادارية الصادر ف ٢٩٥من بولية سنة المحت عرار تعيين المدعية لمدم اجتيازها الامتحان المقرر بشخل الوظيفة التى عينت بها قد حكم نهائيا بالفائه لمخالفته المقانون لورود السحب على قرار التعيين بعد أن كان هذا الأخير قد تحصن لمفى المياد المقرر قانونا لسحبه ، ومن ثم يثبت ركن الخطا فى جانب الادارة باصدارها ذلك القرار المخالف المقانون ، ولا ينال من ذلك أن القرار المشار اليه قد صدر فى موضوع تباينت فيه الآراء واختلفت؛ ذلك أن الخطأ هو واقعة مجردة قائمة بذاتها ، متى تحققت أوجبت

مسئولية مرتكبها عن تعويض الضرر الناشيء عنها ، بقطع النظر عن الباعث على الوقوع في هذا الخطأ ، اذ لا يتبدل تكييف الفطأ بحسب فهم مرتكبه للقاعدة القانونية وادراكه فحواها ، فالخطأ في فهم الواقع أو القانون ليس عذرا مانما للمسئولية • ولا حجة كذلك فيما ذهبت اليه جهة الادارة من أنها أصدرت قرارها بعد أن استطاعت رأى الجهات القانونية المختصة ، اذ أن ذلك كان ينفى عن الجهة الادارية شعهة اساءة استعمال السلطة ، الا أنه لا ينفي عنها الخطأ في اصدار قرارها ، ذلك أن الرأى الذي تبنته كان قد تفرقت فيه وجوه الرأي واختلفت فيه وجهات النظر على نحو لا يمكن معه القول بأن الرأى الذي اعتنقته جهة الادارة عند اصدارها قرارها هو ما استقر بين رجال المهنة ولم يعد معلا لناقشتهم وأصبحت جمهرتهم تسلم به ، وليس أدل على ذلك من أن المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر فى الطعن رقم ١١٣٨ لسنة ٩ القضائية سالف الذكر قد أهدرت هذا الرأى ولم تأخذ به بمسا منساده أن الجهة الادارية قد أخطأت فيما ذهبت اليه ، ولا مناص والأمر كذلك من التسليم بهذا النظر والالتزام به احتراما لحجية الأحكام •

ومن حيث أنه وقد ثبت خطأ الادارة فى اصدار قرارها بسحب قرار تعين المدعية وقد ترتب على هذا الخطأ ضرر للمدعية يتمثل فى اقصائها عن وظيفتها وحرمانها من مرتبها ، وتأثر مركزها القانونى بانفصام رابطتها الوظيفية لمدة زادت على أربع سنوات ، ومتى كان هدذا الضرر نتيجة مباشرة لخطاً الادارة ، فمن ثم تكون شروط مسئولية الادارة قد توقرت ، وبالتالى يكون طلب التعويض قائما على أساس سليم من القانون ،

ومن حيث أن المدعية طلبت الحكم بتعويض قدره ١٨١٠٧٣٦ جنيه و متمثلا في جملة ما كانت تستحقه من مرتب واعانة غلاء الميشة وأقساط المساش خلال المدة التي أبصدت فيها عن العمل بصدور القرار الساحب لقرار تعيينها و ولما كان الحكم الصادر من المحكمة الادارية مثار هذا الطمن قد قدر التعويض الذي يستحق للمدعية بمبلغ خصمائة جنيه غان المحكمة تأخذ بهذا التقدير بعراعاة أن

المدعية لم تقم خلال مدة ابعادها عن العمل بأى عمل لدى جهة الادارة تستدى عنه مرتبها ، وبمراعاة ظروف وملابسات اصدار القرار الصادر بابعاد المدعية عن وظيفتها وما حاق بها من أضرار نتيجة صدور هذا القرار ، وعدم التحاقها بأى عمل آخر تتقاضى عنه أجرا خلال مدة أقصائها عن وظيفتها ، ومن ثم يكون الحكم الصادر من المحكمة الادارية بتعويض المدعية بمبلغ خصصائة جنيه قد صادف الصواب فيما انتهى اليه ، ويتمين لذلك القضاء بتأييده ،

واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا الذهب فانه يكون قد جانب الصواب ويتعين لذلك الحكم بالفسائه وبقبول الطعن رقم ٢٧ لسنة ٧ القضائية الذي أقامته الحكومة أمام المحكسة الاستثنافية في الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم شكلا وبرفضه موضوعا والزمت الحكومة مصروفات هذا الطعن •

( طعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٠ ق ــ جلسة ١٢٤٨ /١٩٧٨ )

الفرع المساشر الخطأ في تفسي القاتون متى يرتب مسئوليــــة الادارة ماعــدة رقم (١٦)

البسدا:

الخطأ الموجب للمسئولية - واقعة مجردة لايعتد غيها بالباعث - وقوع الادارة في خطأ غنى أو قانوني في تفسير القاعدة القانونية - غير مجد في اعفائها من المسئولية - الخطأ في فهم الواقع أو القانون ليس عذرا دافعا للمسئولية •

#### ملخس الحكم:

لا يشفع في اعداء الادارة من المسئوليسة وقوعها في خطأ فني

أو قانونى فى تفسير مدلول المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ ، ذلك أن الخطا هو واقعة مجردة قائمة بذاتها ، متى تحققت أوجبت مسئولية مرتكبها عن تعويض الضرر الناشىء عنها ، بقطم النظر عن الباعث على الوقوع فى هذا الخطأ ، اذ لا يتبدل تكييف الخطأ بحسب فهم مرتكبه للقاعدة القانونية وادراكه فحواها ، فالخطأ فى فهم الواقع أو القانون ليس عذرا دافعا للمسئولية ،

( طعن رقم ۹۷ه لسنة ۳ ق ــ جلسة ۱۹۵۸/۷/۱۲ )

## قاعدة رقم (١٧)

#### البسدا:

قيام مسئولية الادارة على خطأ ثابت محقق - الخطأ في تفسير القوانين وتطبيقها - لا يرتب مسئولية الادارة : اذا كان الأهر مما تتغرق فيه وجوه الرأى وتختلف فيه وجهات النظر - ويرتب مسئوليتها اذا خالفت رايا مستول بين رجال المهنة أو الفن - يستوى في ذلك الخطأ الجسيم أو اليسي •

# مدادت المكم :

ان مسئولية الادارة لا تترتب الا على خطأ ثابت محقق يسيرا كان أو جسيما ، اذ الأحكام لا تبنى الا على اليقين لا على الغان أو التأويل أو الاحتمال ، فاذا كان الأمر فى التأويل القانوني مما تتفرق فيسه وجوه الرأى وتختلف فيه وجهات النظر ، وكان لكل رأى ماييررم بحيث لا يمكن القطع بأى الآراء أصح أو على الأقسل الأرجح قبولا عند جمهرة رجال المهنية أو الفن ، وكان عمل الحكومة عند أصدار القوانين وتطبيقها ، فانها لا تعتبر قد ارتكبت خطأ الا اذا خالفت ما استقر عليه الرأى ، ولم يعد محلا للمناقشة بين رجال المهنة أو الفن ، وأصبحت جمهرتهم تسلم به ، فمندئذ بيدو الخروج على هذا الرأى المستقر يرتب المسئولية ، جسيما كان هذا الخروج أو يسيرا ، (طمن رقم ٢٩٩ السنة ٤ ق سجلسة ١٩٦٥/١١)

## الغرع الحادى عشر مسئوليــة الادارة عن قراراتهــا في الظروف الاستثنائية قامــدة رقم (۱۸)

البدا:

مسئولية الادارة عن قراراتها ... شروطها بالنسبة للقرارات التى نصدر في ظروف عادية ... شروطها بالنسبة للقرارات التي تصدر في ظروف استثنائية ٠

## ملخص الحكم:

يتعين التفرقة في مسئولية الدولة بين ما يصدر من السلطة العامه من تدابير وتصرفات وهي تعمل في ظروف عادية تتاح لها فيها الفرصة الكافعة الفحص والتبصر والرومة ، وبين ما تضطر الى اتخاذه من قرارات واجراءات عاجلة تمليها عليها ظروف طسارئة ملحة غير عادية لا تمهل للتدبير ولا تحتمل التردد كالحرب والفتنة والوباء والكوارث، ففى الحالة الأولى تقوم مسئوليتها متى وقع ثمة خطأ من جانبها ترتب عليه ضرر للغير وقامت بين الخطأ والضرر رابطة السببية ، وتتراوح هذه المسئولسة تبعا لجسامة الخطأ والضرر • أما في الحالة الثانيسة فالأمر جد مختلف ، اذ يوزن الخطأ بميزان مغاير ، وتقدر السئولية على هذا الأساس . فما يعد خطأ في الأوقات العادية قد يكون اجراء مباحا في أحوال الضرورة الاستثنائية ، وتتدرج السئولية على هــذا الأساس ، فسلا تقوم كاملة الا اذا ارتكبت الآدارة خطأ استثنائيا جسيما يرقى الى مرتبة العسف المتعمد المصطحب بسوء القصد ، وتتخفف هذه المسئولية في حالة الخطأ غير المالوف الذي يجاوز الخطأ ولا يرتكن على مبرر يسوغه ، وتنعدم كلية في حالة الخطأ العادي المتجرد عن التعسف في استعمال السلطة الذي تحمل الادارة على

الوقوع فيه ظروف عبير عادية تبتغي به مصلحة عامة تعلو على المصلح الفردية لا تتوازي مع المصلحه المصلحة توازي مع المصلحة العامة توازي مصلحة الفرد مع الفرد ، وليس يسوغ أن تقوم الخشية من المسئولية عائقا للسلطة العامة عن القيام بواجبها الأسمى في اقرار الأمن والمحافظة على كيان المجتمع وسلامة البلاد .

( طعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٧/٤/١٣ )

## الفرع المثانى عشر تعدد الأسباب الداخلة في احداث المثرر

قاعسدة رقم (١٩)

المسدا:

في حالة تعدد الأسباب التي تتدخل في احداث الفرر بين السبب المتارض غير المالوف ــ وجوب الاعتداد بالأول وحده •

#### ملخص الفتوى:

ان القاعدة المستقرة ، حين تتعدد الأسباب التي تتدخل في الحداث الضرر ، هي التعييز بين السبب المنتج المألوف الذي يحدث عادة هذا الضرر ، والسبب العارض غير المألوف الذي لايحدث عادة مثل هذا الضرر ، والوقوف عند السبب المنتج باعتباره وحده السبب في احداث الضرر دون السبب العارض غير المنتج ، واعتبار صاحب السبب المنتج من الضرر دون السبب العارض ، وذلك لقيام علاقة السببية بين الخطأ والضرر في حالة السبب المنتج ، وانعداهها في حالة السبب العارض ،

ومن حيث أن اهمال الخفيرين المذكورين فى حراسة الجرن لا يحدث عادة مثل ما أصاب الدولة من ضرر من جراء نشوب الحريق، اذ ليس من المآلوف أن يؤدى الأهمال فى المراسة الى اهتراق الشيء معل العراسة ، ومن ثم غان الأهمال يعتبر سببا عارضا فى هذه الحالة ، أما القاء عقب السيجارة أو عود الكبريت المشتعل قربيا من جرن معصول الفول الجاف ، غانه لا شك يعدث عادة الضرر المشار اليه ، اذ أن المآلوف أن يؤدى ذلك الى اغتراق الجرن ، وبالمالى فان القاء عقب السيجارة أو عود الكبريت المشتعل فى هذه الحالة يعتبر السبب المنتج لما أصاب الدولة من ضرر ، وعلى ذلك غان علاقة السببية انما تقوم بين ماارتكبه الشخص المجهول من خطأ بالقائق عقب السيجارة أو عود كبريت مشتعل قريبا من جرن الفول ، وبين عا أصاب الدولة من ضرر وتنعدم هذه العلاقة بين ما وقع من الخفيين ما أصاب الدولة ،

ومن ثم فانه يكون قد انحدم أحد أركان المسئولية التصمينية وأهمها ، وبالتالى فان المسئولية لا تتحقق فى هذه الحالة ، وعلى ذلك فان الخفيرين المذكورين لا يكونان مسئولين عن الخسائر التي أهبابت الدولة من جراء الحريق المسار اليه ، ولا يجوز الزامهما بتعويض المحكومة عن الخسائر سالفة الذكر ولا يجوز من ثم الرجوع عليهما بقيمة هذه الخسائر ،

وبما أن صاحب السبب المنتج في هذه الحالة ـ والمسئول عن الخسائر المشار اليها ـ هو الشخص المجهول ، ومن ثم غانه يكون من المتعذر الرجوع عليه بقيمة هذه الخسائر ، ولذلك غانه يتمين حساب هذه القيمة على جانب الحكومة ، وذلك باتباع الاجراءات وفي المحدود المقررة قانونا في هذا الشأن ه

( نتوی ۸۵۸ فی ۱۹۹۲/۶/۱

## الفرع الثالث عثىر

### انتفاء علاقة السببية بين الخطأ والضرر

قاعسدة رقم (٢٠)

المسدا:

لا وجه النعى على الحكم المطعون فيه أن غصل في عدم وجود رابطة سببية بين الخطأ النسوب للشركة والفرر الذي أصاب الطاعن بعقولة أن ذلك يتعلق بمسألة غنية ٠

## ملخص الحكم:

لا وجه للنعى على الحكم المطعون فيه أن فصل فى عدم وجود رابطة سببية بين الخطأ المنسوب للشركة والضرر الذي أصاب الطاعن بمقولة أن ذلك يتعلق بمسألة فنيسة كان يتمين على المحكمة أن تتفذ ماتراه من وسائل لتحقيقها ذلك لأنه من المستقر أن محكمة الموضوع الحجة الحق الأصيل فى التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وهى التي تقدر بمطلق احساسها وكامل تقديرها مدى حاجتها الى الركون الى أهل الخبرة من عدمه و وفى ذلك الوقت غان رأى أهل الخبرة لا يقيد المحكمة ولها أن تتبذه أن رأت مسوعًا لديها فى ذلك الوقضى بما تستظهره هي من عناصر الدعوى وأوراقها ه

( طعن رقم ۹۳۳ لسنة ۲۹ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٢ )

# المغرع الرابع عشر

## انتفاء المئولية الجنائية

## لايعنى انتفساء المسئولية التقصيرية لزاما

قاعدة رقم ( ٢١ )

#### الجنسدا:

تقوم المسئولية التقسيرية على اركان ثلاثة هى الفطا والفرر وملاقة السببية بينهما ... التزام المتبوع بتعويض الفرر الذى يحدثه تابعه متى وقع منه النساء قيامه بعمله ... ولنن كان للحكم الجنسائى حجية في المسائل المنية فيما قضى به الا أن هذه الحجية تتعقد وفقسا لحكم المسادة ٢٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية على ما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانوني ... اثر ذلك ... ان انتفاء المسئولية الجنائية لا يعنى نفى المسئولية التقصيرية .

## ملخص القتوى:

ان المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هى الخطأ والممرر وعلاقة السببية بينهما وان المتبوع يلتزم بتعويض الضرر الذى يحدثه تابعه بخطئه متى وقع منه أثناء قيامه بأعمال وظيفته •

ولما كان خطأ تابعى المجلس القروى ثابتا من محضر الشرطة المحرر عن الحادث ومن دفاع العامل الذي قسدم للمحاكمة والمتضمن اعترافه باتلاف عمال المجلس لمنشئات الهيئة فان المجلس القروى يلتزم بجبر الضرر وذلك بأن يؤدى قيمة التكاليف الفعلية التي تكبدتها الهيئة وقدرها ٧٤٧م، جنيها دون المصاريف الادارية التي ينمدم مبرر المطالبة بها فيما بين الجهات الادارية •

ولا يغير مما تقدم صدور حكم جنائي ببراءة أهد عمال المجلس

من تهمة اتلاف منشئات الغير ذلك لأنه ولئن كان للحكم الجنائي حجيته في المسائل المدنية فيما قضى به الا أن هذه الحجية تقتصر وفقا لحكم المسائل المدنية فيما قضى به الا أن هذه الحجية تقتصر وفقا لحكم الحريمة وبوصفها القانون الاجسراءات الجنائية على ما يتعلق بوقوع للحكم الحسادر بالبراءة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة و واذ ـ أقام حكم البراءة في الحالة الماثلة ـ قضاءه على أسساس أن المتهم لم يكن يعلم بوجود السكابل ولم ينف الواقعة ونسبتها الى العاملين بمجلس المدينة فان انتفاء المسئولية الجنائية في هذه الحالة لا يعنى نفى السئولية المجنية ه

لذلك انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام مجلس قروى طوخ بأن يؤدى الى هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ٧٤٤٧م جنيها •

( ملف ۲۲/۲/۳۲ ـ جلسة ٥/٥/٢٨٢ )

## الغزع المضامس مصر وجوب ارتباط الخطأ بالضرر ارتباطا مباشرا

قاعدة رقم (٢٢)

المسدا:

ارتباط الفطا بالفرر ارتباطا مباشرا بحيث يكون بذاته ومجردا عن اية ملابسات أخرى السبب المنتج في احداث الفرر د الثر قلك اهمال الخفير المخصص الحراسة لا يصلح أساسا للمسئولية التقصيرية لأن الاهمال ليس من شانه أن يحدث بذاته الفرر الناجم عن السرقة •

### ملخص الفتوى:

ان المادة ١٦٣ من القانون المدنى تقص على أن « كل هطأ سبب ضرا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » • ومفاد ذلك النص أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، والعبرة في ذلك بارتباط الخطأ بالضرر ارتباطا مباشرا بحيث يكون بذاته ومجردا من أية ملابسات أخرى السبب المنتج في احداث الضرر .

وبناء على ذلك ، فانه لما كانت الخطوط التليغونية في الحسالة الماثلة قد أتلفت بسبب سرقة مجهولين لها ، فان السرقة تكون السبب المباشر الذي ألحق المضرر بهيئة المواصلات وبالتالي لا يكون ثمسة أساس لمطالبتها وزارة الداخلية بالتعويض ،

واذا كان الخفير المخصص للحراسة التابع لوزارة الداخلية قد عوقب انضباطيا بالحبس ١٦٨ ساعة لاهماله غان ذلك لا يصلح أساسا للمسئولية التقصيرية ، لأن هذا الاهمال ببغرض وقوعه ما يس من شائه أن يحدث بذاته الضرر الذي لحق بهيئة المواصلات ،

لذلك انتهت الجمعيسة العموميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض طلب الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

( الملت ۱۹۸۲/۱۲ ــ جلسة ١/١/٢٨٢ )

## قاعدة رقم (٢٣)

#### المسدا:

عدم رفع دعوى الالغاء في المعاد أيس الا مسببا غير مباشر لا تنقطع به علاقة السببية بين الخطأ الذي وقع من جهة الادارة وبين الخمار التي لحقت المطعون غسده من جراء تراخيها في اتفاذ الاجراءات اللازمة لحساب مدة خدمته •

#### ملقس الحكم:

ييين من الاطلاع على أوراق الطعن أن المطعون ضدها تقدمت بطلب لحساب مدة خدمتها السابقة بالتعليم الحر مدعما بالمستندات

السكافية بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ولما لم تجبها جهة الادارة الى طلبها ، تظلمت من التأخير في اجراء التسوية بتظلم بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ثم توالت تظلماتها الى جهة الادارة ، وبتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥١ أرسلت ادارة المستخدمين الأوراق الى مراقب عام منطقةالقاهرة الشمالية للتحرى عنمدة الخدمة السابقة واعتمادها ، وقد تأشر من تلك الجهة على الأوراق بتداريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥١ بأن المدة صحيحة وتعتمد ، ومن هذا يتضح أنه لو بادرت جهة الادارة الى التحرى عن مدة خدمة المطعون ضدها السابقة منذ تقديم طلبها الأول ، لاستوفيت الأوراق والاجراءات قبل اصدار حركة الترفيات التي تمت في أول فبراير سنة ١٩٥١ بوقت كاف ، ولرقيت المطعون ضدها بالأقدمية بموجب ذلك القرار وعلى دُلك مَان تراخى جهة الادارة ، في اتخاذ الاجراءات اللازمة لمساب تلك المدة كان هو السبب البهاشر والمنتج فيما أصاب المطعون ضدها من عدم ترقيتها ، وأما عدم قيامها برفع دعوي الالفاء في المعاد ، فليس الا سببا غير مباشر لا تنقطم به علاقة السببية بين الخط الذي وقع من جهة الادارة وبين الأضرار التي لحقت بالمطعون صدها من جراء ذلك •

ا طعن رتم ٦٨٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٧ )

## الفرع السادس عشر

### انتغاء المسئولية بانتفاء رابطة السببية

قاعدة رقم ( ۲٤ )

المحدا:

انتفاء المسئولية بانتفاء رابطة السببية بين الفطأ المنسوب للشركة وعدم لياقة الطاعن طبيا للطيران •

## ملخص الحكم :

ان حالة ارتفاع ضغط الدم عند الطاعن صاحبته منذ أمد بعيسد وانه عولج منها مرارا دون جدوى مما يفيد أن تصلب الشرايين لدى الطاعن وما حساحبه من ارتفاع فى ضغط الدم عن المسدل الطبيعى والتغييرات فى رسم القلب مردها الى حالة مرضية سابقة على تشغيل الطاعن ساعات طيران اضافية زائدة عن الحد الأقصى المقرر للطيران الأمر الذى يقطع بانتقاء رابطة السببية بين الخطأ المنسوب للشركة والماثل فى تشفيل الطاعن هذه الساعات الزائدة وبين ماتكشف عن عدم الماتية بصفة مستديمة للطيران •

قاعسدة رقم (٢٥)

المسطاة

الفرر الناشىء من اهتيار الجهة الادارية الرمز الأرنب الرشح في الانتفابات المطلة ـ وجوب وجود رابطة السببية بين الفرر وهطأ جهة الادارة ـ متى ثبت أن الفرر لم ينشأ نتيجة المتيار جهة الادارة لرز الأرنب ولسكته نشأ نتيجة فعل الغر للأرف المارك الانتفابية

واستغلال النسافسون والمعارضون صفات الرشح أو الرهز المخصص له في الانتخابات النيل منه \_ متى ثبت انتفاء علاقة السببية بين خط الجهة الادارية في اختيار رمز الأرنب والمرر الذي امساب المرشح فان المسئولية الادارية تنتفى ـ لا محل للحكم بالتعويض ـ انتخابات عضوية مجالس الوحدات المعلية \_ القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ... ابداء الرأى على اهتيار الرشمين أو على موضوع الاستفتاء لرئاسة الجمهورية بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك ... ألمادة العاشرة من قرار وزير الداخلية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن أجراءات ترشيح وانتخابات أعضاء مجلس انشعب المعطة بالقرار رقم ٢١٥٣ لسنة ١٩٧٥ هددت الرموز التي تقترن ببطاقة الانتخابات على سببيل الحصر على أن يراعي تسلسل هذه الرموز بالبطاقة وفقا لعدد الرشحين في كل دائرة انتخابيـة على أن بيداً بالرشحن من العمال والفلاحين ــ الجهة الادارية مقيدة في اختيارها لرموز المرشحين للانتخابات بالرموز المصددة على سبيل الحمر في قرار وزير الداخلية - اختيار جهة الادارة رمز « الأرنب » لأحد المرشحين وهو من غير الرموز التي حددها قرار وزير الداخلية يتوافر معه ركن الخطأ في المسئولية الادارية •

# ملخص الحكم :

من حيث أن عناصر المنازعة حسبما تبين من الأوراق تخلص في أن السيد / ٥٠٠٠٠٠٠ أقام الدعوى رقم ١٧٤ لسنة ٣١ قضائيـة امام محكمة القضاء الادارى بالقاهرة في ١٩٧٦/١١/١٩ ضد لجنة اختسار رموز المرشحين لانتخابات اللجان المطيعة ومدير أمن الغربية المشرف على هذه اللجنة ووزير الداخلية الرئيس الأعلى لهم ، وطلب فيها الحكم بتعويضه عن الضرر الأدبي الذي لحق به وبأولاده بمبلغ شالاتة آلاف جنب والمروفات ، وقال شرها لدعوه أنه من بين المرشمة بالمجلس المحلى بقرية دفره مركز طنطا عام ١٩٧٥ وأن لجنة اختيار رموز المرشحين في الانتخابات اختارت له رمز الأرنب الذي أساء اليه وألحق به ضررا أدبيا جسيما يتمثل في الشائعات التي

تحيظ به وبأبنائه فالمدعى يقيم في قرية يرتبط فيها الأهالي بعضهم بعضا والشائع في القرى المصرية أن الأرنب يضرب به المثل في التحقير والمفوف والجبن الذي يجب أن يبتعد عنه المرشح وما كان يغيب عن ادراك اللجنة المذكورة ما ينطوى عليه الرمز من معانى الذلة والمهانة حتى لاتكون هناك فرصة للتهكم والسخرية سواء من جانب الناخبين آو المرشحين ، وقد إمند الضرر الى أبنائه واعتاد أحدهم الهروب من مدرسته من جراء ذلك • وردت وزارة الداخلية على الدعوى بأن اختيار الرمز الانتخابي لايتم بقرار اداري وانما هو عمل مادي يخرج عن أختصاص المحكمة طلبُ الفائه والتعويض عنه ودفعت بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى كما دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة بالنسبة للتعويض الذي طلبه المدعى لأولاده وطلبت الوزارة الحكم برفض الدعوى لأنها لم ترتكب خطأ فاختيار الرمز يقصد به اعانة من لايعرف القراءة والكتابة ، ورمز الأرنب يرُّخذ بالجدية التي تتناسب مع المواقف الجدية التي يستخدم فيها، ولو كان الأمر كما يصوره المدعى لما نجح في الانتخابات فعلا وفيها يمثل المواطنين الذين يختارونه ولا يقبل مخلوق أن يختار نائبا عنم تنقصه الصفات الحميدة وفي العصر الجاهلي شسبه الشعراء بعض كبارهم فى مجال المدح ببعض الحيوانات وفى الولايات المتحدة الأمريكية اختار أكبر أحزابهم الحيوان رمزا له وفي مصر اختار تبعض المحافظات الحيوان رمزا لها ثم ان الضرر غير ثابت في هـذه الدعوى حيث تم انتخاب المدعى عضوا بالمجلس الحلي عن قريتمه وهو مايقطع بأنه لم يلحق ضرر من اختيار رمز الأرنب • وبجلسة ١٩٨١/٣/٢٢ أددرت المحكمة حكمها المطعون غيمه وأسسته على أن الجهمة الادارية اذ اختسارت للمدعى رمز الأرنب فان ذلك يكون تجاوزا منها للحدود التي يجب أن تقف عندها من ناحية الابتعاد عن كل ما يمس كرامة المواطن لأن المعروف أن هـذا الحيوان وان كان من الحيوانات الداجنة المغيدة الا أنه يتصف بالجبن ، ولا يغير من ذلك أن يكون واردا ضمن الرموز الانتخابية المحددة في قرار وزير الداخلية رقم ٢٠٣١ لسنة ١٩٧٠ لأن الخطأ سواء استند الى هــذا القرار أو الى اللجنسة التي اختسارت الرمز لا تتغير طبيعته ولا معنى لاستشهاد البهة الادارية بما كان يحدث في العصر الجاهلي لأن العبرة بما هو سائد في الزمان الحاضر ، وأضافت المحكمة أن الفرر الادبي ثابت بمجرد اسناد الرمز للمدعي بما يقيد في نظر القروبين من معاني ، ولا ينفي هدذا الفرر أن نجاح المدعي في الانتخابات و لأن هذا النجاح يقوم على عناصر آخري قوامها قوة شخصية المرشح وصسلاته العائلية وانتماؤه الحزبي ولا ينفي أن رذاذا قد آصابه من اختيار الرمز ، وقد تكون المحركة الانتخابية أكثر يسرا لو اختير له رمزا آخر مناسب ، الأمر الذي ترى معه المحكمة تعويض المدعى عن هدذا الضرر بمبلغ ثلاثمائة جنيسه مراعية في ذلك فوز المدعى في الانتخابات وان حكم التعويض في ذاته فيسه جبر للضرر الى حد كبير و

ومن حيث أن الطعن المسائل يقوم على أن الحكم المطعون فيسه أخطأ فى تطبيق القانون لأن رمز الأرنب من الرموز المنصوص عليها فى لائدة الانتخابات وقد سبق أن أختير لمرشدين آخرين ولم يستاءوا منه كما أن المطعون ضده نجح فى الانتخابات ، وبفرض خطأ اللجنة فى اختيار الرمز الانتخابى للمدعى غانه لم يعترض عليه مما يعد قبولا منه للرمز ، من جهة أخرى فان المدعى لم يصبه ضرر مادى أو أدبى حتى يحكم له بالتعويض ،

ومن حيث أن المادة ٨٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحلى تنص على أنه مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية تجرى وزارة الداخليسة عملية الانتضاب لعضوية المجالس للوحدات المحلية طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسسية وتنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ المسار اليه على أن ( يكون ابداء الرأى على ختيار المرشحين أو على موضوع الاستفتاء أو في خانة الاستفتاء لرئاسسة الجمهورية بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك ٥٠٠٠ وضمانا لسرية الانتخابات أو الاستفتاء تصد البطاقات

بهيث يقترن اسم كل مرشح فيها أو موضوع مطروح للاستفتاء بلون أو رمز على الوجه الذي تبينه اللائحة التنفيذية ٠٠٠٠ ) وتنص المسادة العاشرة من قرار وزير الداخلية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن اجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب ، المعدلة بالقرار رقم ٢١٥٣ لسنة ١٩٧٥ على أن ( تعد بطاقة انتخاب بيضاء ٠٠٠٠ وتشمل البطاقة على رمز خاص يسهل تمييزه قرين اسم كل مرشح ٠٠٠٠٠ وتحدد الرموز الواردة بالبطاقة على الوجه الآتي : هلال ـ نخلة ـ جمل \_ مفتاح \_ كف \_ ساعة \_ سيارة \_ قارب شراعي \_ مظلة \_ فانوس \_ سلم نقسالي \_ مسدس \_ سمكة \_ نجمسة \_ ميزان \_ زهرة ـ دراجه ـ سيف ـ قلة ـ تليغون ـ قطار سكة حديد ـ طیارة \_ طبق فنجان \_ كرسى \_ كتاب مفتوح \_ وابور جاز \_ كنكة \_ مئذنة \_ نظارة \_ معلقـة \_ ابـة \_ ورقـة شجرة \_ حمامة ـ أبو قردان ـ عين ـ مضرب ـ مكتب ـ عنقود عنب ـ زجاجة \_ براد شاى \_ حنفية \_ دبابة \_ زهر طاولة \_ ترابيزة \_ هدهد \_ بطة \_ شـوكة \_ تليفزيون \_ فيل \_ سبحة \_ عنكبوت \_ ذيل \_ مدفع \_ مشط \_ برج حمام \_ شادوف \_ موسى \_ فرشة \_ كأس ــ كور ذرة ـ الشمس غزالة ـ بكرة خيط ــ هرم ـ شمعة ــ جمجمة \_ فأس \_ سهموقوس \_ الهلب \_ الحدوة ، ويراعى تسلسل هذه الرموز بالبطاقة وفقا لعدد المرشحين في كل دائرة انتخابية على أن بيدأ بالمرشحين من العمال والفلاحين ) .

ومن حيث أن المستفاد من النصوص المتقدمة أن الجهة الادارية مقيدة فى اختيارها لرموز المرشحين للانتخابات بالرموز المحددة على سبيل الحصر فى قرار وزير الداخلية المسار اليه ، عاذا كانت قدم اختارت للمطعون ضده رمز الأرنب وهو من غير الرموز التى حددها وزير الداخلية فى قراره ، عانها تكون قد خالفت القانون ، الأمر الذى يتوافر به ركن الخطأ فى المسئولية الادارية ،

ومن حيث أنه عن الضرر الذي لحق المطعون ضده من الهتيار الجهة الادارية لرمز الأرنب له في الانتخابات المطلية ، فان هذا الشرر

بفرض حدوثه كما أوضحه المطعون ضده ، لم ينشأ عن خطأ الجهة الادارية في اختيسار رمز الأرنب له في الانتخابات ، فالأرنب شسان الرموز الأخرى المنصوص عليها في قرار وزير الداخلية المسار اليه . قصد به اعانة الناخيين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة على اختيار المرشح الذي يريدون انتخابه من خلال التعرف على الرمز المخصص له وهو في العسادة يكون حيوانا أو طيرا أو شيئًا من البيئة المحليسة يكون معلوما لجمهور الناخبين ولكنه ضرر نشأ عن فعل الغير وهو ظروف المسارك الانتخابية وما تقتضيه من وجود مؤيدين ومنافسين أو معارضين لكل مرشح ، فمن الطبيعي أن يستغل المسافسون والمعارضون صفات المرشح الطبيعية أوعمله أو اسمه الحقيقى أو اسمه المشهور به أو الرمز المخصص له في الانتخابات عادة للنيال منه عن طريق التهكم عليه أو السخرية منه ، وعادة ما يتحملها المرشح لأنها قد تفيد في تعرف كثير من الناخبين عليه ولأن فوزه في الانتخابات أو فشله فيها يرتبط برصيد الرشح أو الحزب الذي ينتمى اليه من الحب والثقة والتقدير وفقا لنظام الانتخابات المعمول به ، وهــذا ما يفسر فوز المطعون ضده في الانتخابات رغم الضرر الذي قد يكون لحق به •

ومن حيث أنه وقد انتفت علاقة السببية المباشرة بين خطأ الجهة الادارية فى الختيار رمز الأرنب للمطعون خده فى الانتخدابات وبين الضرر الذى أصابه من اختيسار هذا الرمز ان المسئولية الادارية تنتفى تبعا لذلك اتخلف أحد عناصرها القانونية ، ولا يكون ثمة محل للحكم المطعون خده بأى تعويض ه

ومن حيث أنه وقسد أخذ الحكم المطعون فيه بغير ذلك وقضى للمطعون ضده بتعويض عن خطأ الجهة الادارية فى اختيار رمز له فى الانتخابات دون استظهار علاقة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذى لحق بالمطعون ضده ، فانه يكون قسد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالغائه وبقبول دعوى التعويض شكلا ورفضها موضوعا مع الزام المطعون ضده بالمصروفات عن درجتى التقاضى طبقا للمادة مهم الفسات ه

( طعن رقم ١٢٢٥ سنة ٢٧ ق ــ جلسة ٢٣/٤/١٩٨٥ )

# المفرع المسابع عشر خطساً المضرور والفطأ المشسسترك تاعسدة رقم (٢٦)

#### : أعسدا :

اساس مسئولية الحكومة عن القرارات الادارية المسادر، سها هو وجود الخطأ من جانبها بان يكون القرار غير مشروع أى يشوبه عيب أو اكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وان يحيق بمساحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقسة السببية بين الخطا مستوفيا شروط الليساقة الطبية مع أنه فاقدها سمرده مسمى الطالب نفسه واخفاؤه حالته المرضية رغم علمه بأن اصابته تعتبر سسببا من أسباب عدم لياقت الطبية سيخطأ الادارة في هذا الشأن جاء نتيجة خطأ الطالب المسئولية ساقرار المسادر بشطب اسم الطالب المنكور ولا يتحقق في جانب الجهسة الادارية الفطالوب للمسئولية ساقرار المسادر بشطب اسم الطالب المنكور من عدم عداد طلبة السكلية بعد أن ظهرت أمسابته متفق والقسانون سعدم الاحقية في التعويض •

## ملخص الحكم:

ومن حيث أن أساس مسئولية الحكومة عن القرارات الادارية المسادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القسرار غير مشروع أى يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، وأن يحيق بمساحب الشأن ضرر ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر ،

ومن حيث أن اللائحة الداخلية للسكلية الحربية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٦٣ حددت في المادة الأولى شروط القبول بالسكلية ومنها أن يجتاز الطالب بنجاح امتحان اللياقة البدنية حسب القواعد الواردة فى الجدول رقم (١) الملحق باللائحسة ، وأن يكون مستوفيا شروط الليساقة الطبية الواردة فى الجسدول رقم (٢) ويتولى المجلس الطبى العسسكرى المفتص التحقق من توافر حدة الشروط ، كذلك تضمنت المادة (١) المشار اليها النص على أنه يجب أن يفل الطالب مستوفيا الشروط طوال مدة التحاقه بالسكلية ، وقد بين للجسدول (٢) المشار اليه أسباب عدم اللياقة الطبية ونص البند (ب) من المفترة (٣) على أن من بين أسباب عدم اللياقة الطبيسة « ضمور العضلات أو العظام أو سوء التعذية ٥٠ » ٥

ومن حيث أنه ليس صحيحا ما ذهب اليه المدعيان من أن الطالب المدكور لم يكن يعلم باصابته بضمور بعضـ التفخذ ، بل الصحيح أنه كان يعلم بها بدليل أنه قرر أمام مجلس تحقيق الاصابة أن اصابته المذكورة كانت موجودة قبل التحاقه بالكلية وأنه يجهل سببها ، كما أن صحيفة الدعوى تضمنت أن هذه الاصابة قديمة وكانت موجودة قبل التحاقه بالمكلية وأنها كانت ظاهرة ليس من المستطاع اخفاؤها ، ومن ثم فان علم الطالب المدكور باصابته بضمور في العضلات هو أمر ثابت فعلا وليس مفترضا ،

ومن حيث أن طلب الالتحاق الذى قسدمه الطالب الذكور تضمن النص على أن مقدمه مقر بأنه اطلع على دليل القبول بالكليات المسكرية وقو ابني وشروط الالتحاق الواردة بقوانين ولوائح كل كلية عسسكرية ويقبل معاملته وفقا لأحكامها ويلتزم بها ، كذلك غان الطالب الذكور لم يثبت فى استعارة السكشف الطبى التساريخ المرضى الشفصى له والاصسابات التى أصيب بها فى الجزء المخصص لذلك من الاستعارة الشار اليها .

ومن حيث أن القومسيون الطبى وان كان قد انتهى الى لياقة الطالب المذكور طبيا للالتحاق بالكلية بما يفيد أنه لا يوجد فيسسبب من أسباب عدم اللياقة المينة بالجدول رقم (٢) المحق باللائحة ، مع أنه كان فاقدها ، لأن كتمان الطالب اصابته بضمور ف

العضلات ــ وهو أمر جوهرى يتوقف عليه عدم استيفائه لشرط اللياقة الطبيسة مع أنه كان يعلم باصابته وأنه يفترض علمه بأن هدده الاصابة تمنع التحاقه بالكلية الحربية من واقع اقراره في طلب الالتحاق بأنه أطلع على قوانين ولوائح السكلية وشروط الالقحاق بهسا يعد غشا منه أثر على احسدار القرآر ، ولا شك أن هذه الاصابة لم تكن ظاهرة والالحسم القومسيون الطبى العسكرى منذ البداية الأمر وقرر عدم لياقة الطالب طبيا ، ولا ينسال مما تقدم ما ذهب اليه المدعى من أن هدده الاصابة كانت ظاهرة عند التعاقه بالمكلية ذلك لأنه لم يقم ثمة دليل على ماتقدم ، علاوة على أنه لا يتصــور ظهور هذه الاصابة ويحجم القومسيون الطبي عن اثباتها ، يضاف الى ذلك أن الطالب المذكور أبلغ بمرضم عقب التحاقه بالكلية بثلاثة أسابيع تقريبا ، وقسد تم الكشف عليه ولم يتبين الطبيب هذه الاصابة ثم كشف عليه ثلاث مرات ولم تظهر هذه الاصابة الا في المرة الأخيرة عندما قرر القومسيون في سبتمبر سنة ١٩٧٢ إصابته بضمور في العضلات ، ولا وجه بعد ذلك للحجاج بما قرره الخبير الذي ندبته محكمة القضاء الادارى من أنه تبين له من الكشف على الطالب المذكور أن اصابته واضحة من الكشف الظاهري ، ذلك أن الخبير انما قرر ما تقدم بعد أن كشف على الطالب في ١٠ أبريل سنة ١٩٧٧ ولم يذكر الخبير أن هذه الامسابة كانت كذلك واضحة عند توقيع الكشف على الطالب وقت التحاقه بالكلية لأنه ليس في ظهور الاصابة ووضوعها فى عام ١٩٧٧ ما يؤدى الى الجزم بأنها كانت واضحة منذ خمس سنوات سابقة وقت التحاقه بالكلية .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم ، فان ماشاب قرار قبسول الطالب الذكور بالكلية الحربية من أغطاء تتمثل في اعتباره مستوفيا شروط الليساقة الطبية مع أنه فاقدها ، انما مرده مسعى الطالب نفسه واخفاؤه حالته المرضية رغم علمه بأن اصسابته تعتبر سببا من أسباب عدم لياقت الطبية : ومن ثم فان خطأ الادارة جاء نتيجة لخطأ الطالب المحدور : وبذلك لا يتحقق في جانب الجهة الادارية الخطأ الوجب للمستولية ، كما يكون القرار الصادر بشطب اسسم الطالب

المذكور من عداد طلبة السكلية بعد أن ظهرت اصابته متفق والقانون ، ومن ثم لا يستحق المدعيان ثمة تعويضا عن هذين القرارين أو أيهما ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المسذهب يكون قسد خالف القانون ويتمين لذلك القضاء بالغائه والحكم برفض الدعوى والزام المدعين المصروفات ،

( طمن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٣ ق ـ جلسة ٢٠/٥/١٩٧١ )

## قاعسدة رقم (۲۷)

المسدا:

الاهمال الجميم والتسلاعب يشكل خطأ شخمسيا - الخطا المشترك - متى يتوافر ومتى لا يتوافر ·

## ملخص الحكم :

ان الضرر الذى لحق بالجهة الادارية كان نتيجة الأخطاء التى الرتكبها المدعى وما انطوت عليه من اهمال جسيم يتمسل فى البيات بيانت غير صحيحة فى استمارة الصرف واحتفاظه بأوراق الحاجزين وتلاعبه فى سجلات الحجوز ولا شك أن هذه الأخطاء التى نتابعت وبلنت حدا من الجسامة انما تشكل خطأ شخصيا يسأل عنه وحده فى ماله الخاص ومن ثم يكون للجهة الادارية أن ترجم عليه بقيمة الضرر الذى لحقها كاملا وليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن جهة الادارة قد شاركت فى هذا الخطأ بعدم اقامتها دعوى ضد المحجوز عليه لاسترداد ما دفع له دون وجه حق ومن ثم تشترك مع المدعى فى المسئولية عن الضرر الذى ترتب نتيجة خطئها صمع المدعى فى المسئولية عن الضرر الذي ترتب نتيجة خطئها حدم التنبيب الى وجود الحجز مما نجم عنه كنتيجة مباشرة اضطرار الجهة الادارية الى أن تصرف مبلغ ١٤٧٨م ١٤٧٠ جنيها مرتين الأولى للحاجز والثانية المحجوز عليه وهو الضرر المطالب بالتعويض عنسه ولئن جاز القول بأن الادارة كان فى وسعها أن تتدارك نتيجة خطأ المدعى لو أنها المول بأن الادارة كان فى وسعها أن تتدارك نتيجة خطأ المدعى لو أنها المولية المحكورة كلية وسعها أن تتدارك نتيجة خطأ المدعى لو أنها المولي المولية المول ال

رجعت على المحجوز عليه بدعوى استرداد ما دفع بدون وجه حق خلال مده معينة وأنها وقد قعدت عن هذا التدارك نتيجة الخطأ الذي هو خطأ المدعى وليس خطؤها ــ فانها تكون قد أخطأت بدورها ـــ فانه مع التسليم فرضا بوقوع هذا الخطأ من جانب الادارة فلا ينطوى ذلك على مسورة من صور الخطأ المشترك المطالب في هذه الدعوى بالتعويض عنه ، لأن لكل من الخطأين - خطأ المدعى الذي نتج عنه الدفع مرتين ، وخطأ الحكومة بتفويت ميعاد الرجوع على المحجوز عليه لتدارك خطأ المدعى - لكل من هدنين الخطأين موضوعه ونطاقه الزمنم المستقل عن الآخر ، ومن المسلم أن الخطأ المشسترك ينتفي اذا كان ثمة خطآن متميزان كل منهما أهدث أثرا مستقلا عن الآخر كما هو الحال في هذه الدعوى ٥٠ وفضلا عن ذلك فان جهــة الادارة فيما تعمد اليه من وسيلة للحصول على التعويض عن الضرر الذي لحق مهسا نتبجة لخطأ الوظف الشخصي قد تكتفي بالرجوع على هـذا الموظف من مستحقاته لديها عن طريق التنفيذ المباشر مؤثرة ذلك على سلوك سبيل المطالبة القضائية للمحجوز عليه لاسترداد مادفع اليه بدون وجه حق وهي لا شك تترخص في اختيار الطريق الذي تحمل به على دينها الذي ثبت لها بيتين في ذمة الدعى •

١ طعن رقم ٢٤٥ لسنة ١٦ ق ــ جلسة ١٩٧٣/٣/١٠ )

## قاعدة رقم ( ۲۸ )

#### : ألم الم

اذا كان الممرر الذي لحق بالتعاقد مع الادارة اساسه خطا مشترك وقع من الادرة والتعاقد به فللقاضي أن يقدر نصيب كل من السئولين عن الخطأ في التعويض •

## ملخص الحكم:

انه متى تقرر بطلان العقد بطلانا مطلقا على الوجه التقدم فان المؤسسة يصبيها كاثر حتمى لتقرير البطلان ضرر يتمثل في قيمة الأدوات التى قامت بتصنيعها والتى تبين أنها غير قابلة للتمسامل وليس من سبيل الى استردادها لمخسسالفتها لأحكام مرسسوم الأوعيسة •

ومتى كان الضرر الذى أصاب المؤسسة جاء نتيجة خطأ كل من الادارة والمؤسسة معا غالفرض أن المؤسسة عليمة بأحكام مرسسوم الأوعية علمها بالقانون الذى لا يعسذر أحسد بالجهل به ، وكان من المتمين عليها والحالة هذه أن تتثبت من مطابقة ما تصنعه لأحكامه ، ويتمثل خطأ الادارة فى كونها طرحت المناقصسة على أساس عينة نموذجية لأحكام مرسوم الأوعية مع ما يتوافر لديها من الامكانيات المنيسة التى تكفل لها الوقوف على حقيقة المواد الداخلة فى تركيها، واذ كان الخطأ خطأ مشتركا وكان للقاضى أن يقدر نصيب كل من السئولين عن الخطأ فى التعويض وقتا لأحكام المادين 194 ، ٢١٦ من القانون المدنى غان المحكمة تقدر التعويض المستعق للمؤسسة فى ذمة الادارة مدى جسامة الخطأ الذى ارتكبه كل منهما ،

( طعن رتم ۱۳۰۳ لسنة ٨ ق ــ جلسة ١٣/١١/١٢ )

<sup>(48 - 3 77)</sup> 

الغرع المتامن عشر الغرد المسيسالي قاعسدة رتم ( ۲۹ )

#### المستدأ :

قد يكون الفرر الموجب للتعويض اخلالا بحق مالى أو شخصى ـ قـد يكون اخلالا بمصلحة مالية للمضرور ـ قيسام المتبوع بأداء مرتب لتابعه النساء غترة علاجه ألتى لم يكن يمارس فيها عملا ضرر حاق بمصلحة مالية للمتبوع يوجب التعويض •

## ملخص الفتوى :

ان السئولية التقصيرية تقوم على الاخلال بالتزام قانونى هو عدم الاضرار بالغير وان أركان السئولية التقصيرية ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن مسئولية المتبوع عن أغمال تابعيه غير المشروعة تقوم متى صدرت هذه الأغمال عن التابع أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بدبيها •

ولما كان خطأ سائق سيارة الأتوبيس ثابت في حقب بالمحكم المبنائي بحبسه شهر مع الشغل ، وترتب على هذا الخطأ ضرر لحق حى شمال المقاهرة يتمثل فيما أداه للعامل المساب من مرتب أثناء فترة علاجه وقدره ٢٩٦ مليم و٢٩ جنيه ، وقامت علاقة سببية مباشرة بين هذا الخطأ والضرر الذي نتج عنه ، قان المسئولية التقصيبية تكون قد تحققت وبالتالي نسأل هيئة النقل العام عن خطأ سائق الاتوبيس التابع لها ، وتلتزم بتعويض حى شمال القاهرة عن الضرر الذي لحقه والمتمثل فيها أداه الحى للمصاب من راتب أثناء فترة علاجه من أثار الحادث وقدره ٢٩٦ مليم و٢٩ جنيه •

ولا يغير من ذلك أن الضرر الذي حاق بالحي قدد لحق بعصلحة مالية له ، اذ كما يكون الضرر الموجب للتعويض اخلالا لحق مالي أو شخصى ، قد يكون اخلالا بمصلحة مالية للمضرور وذلك يتمثل فيما يحكسه الفعل الضار على المصالح المالية المشروعة من آثار ، ولقد حرك الفعل الضار في الحالة المائلة المتزام حي شمال القساهرة بأداء المرتب للعامل التابع له أثناء فترة علاجه التي لم يمارس فيها عملا، وعليه يكون هذا المفعل الضار هو السبب المباشر فيما تحصله حي شمال القاهرة من غرم مالى ،

لذلك انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة النقل العام بالقاهرة بأن تؤدى الى حى شمال القساهرة مبلغ ٦٨٦ مليم و٣٩ جنيه كتعويض •

( ملف ۲۲/۲/۳۲ ـ جلسة ۱۹۸۱/۰/۱۳ )

## الغصل الثاني الخطأ الشخمي والخطسا المرفقي أو المسلحي

## الغرع الأول

التمييز بين الغطأ المسلحي أو المرفقي وبين الغطأ الشخصي

قاعدة رقم ( ۳۰ )

البسدا:

التمييز بين الخطأ المملحى والخطأ الشخصى ـ فيصل التفرقة بين النوعين ـ مسئولية الادارة عن اخطاء الموظف المملحية دون اخطائه الشخصية •

#### ملخص الحكم :

ان القاعدة التقليدية فى مجال قيام مسئولية الادارة على أساس ركن الفطأ قد حرصت على التمييز بين الفطاً المصلحي أو المرفقي الذي ينسب فيه الإهمال أو التقصير على المرفق المسامة الآولى الفطأ الشخصي الدي ينسب الى الوظف ، ففي المسالة الأولى تقع المسئولية على عانتي الادارة وحدها ، ولا يسأل الموظف عن أغطائه المصلحية والادارة هي التي تدفع التعويض ، ويسكون الاختصاص بالفصل فى المنازعة قاصرا على القضاء الاداري وفى الحالة الثانية تقع المسئولية على عانتي الموظف شخصيا ، فيسأل عن خطئه الشخصي ، وينفذ الحكم في أمواله المخاصة ، ويعتبر الخطأ شخصيا اذا كان الممل المضار مصطبعا بطابع شخصي يكثيف عن الانسان بضعفه ونزواته وعدم تتبصره ، أما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي ويتم عن موظف معرض للخطأ وللصواب فان الخطأ في هذه الحالة يكون مصلحيا، فالعبرة بالقصد الذي ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبات وظيفته ،

فكلما قصد النكاية أو الاضرار أو تغيا منفعته الذاتية كان خطؤه شخصيا يتحمل هو نتائجه و وفيصل التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطا المسلحي يكون بالبحث وراء نية الموظف ، فاذا كان يهدف من القرار الاداري الذي اصدره تحقيق الصالح العام ، أو كان قد تصرف ليحقق أهد الاهداف المنوط بالادارة تحقيقها والتي تدخل في وظيفتها الادارية فان خطأه يندمج في أعمال الوظيفة بحيث لايمكن فصله عنها ويعتبر من الاخطاء المنسوبة الى المرفق العام ، ويكون خطأ الموظف هنا ملموعيا به أما اذا تبين أن الموظف لم يعمل للصالح العام أو كان يعمل معدوعا بعوامل شخصية أو كان خطؤه جسيما بحيث بصل الى حدد ارتكاب جريمة تقم تحت طائلة قانون المقوبات ، كالموظف الذي يستعمل سطوة وظيفته في وقف تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة ( المادة سخصيا ويسأل عنه الموظف الذي وقع منه هذا الخطأ في ماله الخاص،

١ طعن رتم ٩٢٨ لسنة } ق -- جلسة ٦/٦/١٥٥١ )

## قاعدة رقم ( ٣١ )

#### الجسدا:

مسئولية — الخطا الشخص والخطا المرفقى — فيصل التفرقة بينهما يكون بالبحث وراء نية العامل واستهدافه الصالح العام — ثبوت خطأ العامل بمقتضى حكم جنائى لا يستتبع بالضرورة مسافته مدنيا عن هذا الخطأ الشخصى له — المساطة الجنائية لا تتوقف على جسامة الخطأ او يسره — بيان جسامة الخطأ في الحكم الجنائي لا يقيد القاضى الحنى ما لم تكن هذه الجسامة ضرورية لقيام الحكم الجنائي — الخطأ الجسيم من الناحية الجنائية ليس هو حتما الخطأ الجسيم من الناحية المناحية الحنية ،

#### ملخص الفتوى:

ان المادة (٤٥٦) من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام الماكم المدنية في الدعاوي ستى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها المناونى ونسبتها الى فاعلها و ويكون للحكم بالبراء هذه القوة سواء بنى على انتقاء التهمة أو على عدم كفاية الادلة و ولا تكون له هذه القوة ادا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون »، وتتون المادة (١٠٣) من القانون (رقم ٢٥ المنافع لا يعاقب عليه القانون الاثبات في المواد المدنية من القانون رقم ٢٥ المنائى الا في الواد المدنية على أن « لايرتبط القاضى المدنى بالمحكم الجنائى الا في الوقائع لتى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » ... ويبين من هذه النصوص أن القاعدة أن الحكم الجنائى يقيد القاضى المدنى فيما يتعلق النصوص أن المحكم الجنائى يقيد القاضى المدنى فيما يتعلق يوقوع الجريمة ووصفها القانونى ونسبتها الى فاعلها ، على أن هذه الحجة مقصورة على ما فصل فيه الحكم وكان فصله فيه ضروريا و

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك ، واذ تقوم المسئولية المدنيسة للماملين بالدولة على أساس التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي، وتقتصر مسئولية العامل مدنيا — في العلاقة بينه وبين الجهة التي يعمل بها — على الخطأ الشخصي دون الخطأ المرفقي ، وهذا ما أخذ به المشرع في قانون هيئة السرطة الصادر بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ اذ نص في المادة (٧٧) على أنه « لا يسأل الضابط مدنيا الا عن الخطأ الشخصي ونصت المادة (١٩٦) على سريان هذا الحكم على ضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى ومن ثم فان ثبوت خطأ العامل بمقتضي حكم جنائي لا يستتبع بالضرورة مساءلته مدنيا عن هذا الخطأ أمام الجهة التي يعمل بها ، وانما يتمين النظر في طبيعة هذا الخطأ ومدى توافر وصف الخطأ الشخصي له ، ولا يخل ذلك بحجية الحكم الجنائي ما دام الامر لا يتملق الشغام الخيا الجنائية ، وانما يتعلق بوصفه الذي

ومن حيث انه من المسلم أن خطأ العامل يعتبر خطأ شخصيا اذا العمل الضار مصطبعا بطابع شخصى يكشف عن الانسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره ، أما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن عامل معرض للخطأ والصواب فان الخطأ فى هذه المالة يكون مرفقيا ، وفيصل التغرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى يكون بالبحث وراء نية العامل ، فاذا كان يستهدف المصلحة العامة ، أو كان قد تصرف ليحقق أحد الإهداف المنوط بالادارة تحقيقها والتى تدخل

فى وظيفته الادارية ، فان خطأة يندمج فى أعمال الوظيفة بحيث لايمكن فصله عنها ويمتبر من الاخطاء المنسوبة الى الرفق العام ، أما اذا تبين ان العامل لم يعمل للمسالح العام ، أو كان يعمل مدفوعا بموامل شخصية بقصد النكاية أو الاضرار أو لتحقيق منفعة ذاتية ، أو كان خطؤه جسيما فانه يعتبر خطأ شخصيا ، يسأل عنه فى ماله الخاص ،

ومن حيث انه بالتطبيق لما تقدم ، واذ بيين من وقائس الصالة الموضة أن الحكم الجنائي الصادر من محكمة عابدين قد أدان العريف سائق ١٠٠٠ واقامت المحكمة قضاءها على أن « التهمة ثابته قبل المتهم وثابت ذلك مما جاء بالماينة ومن شهادة ١٠٠٠٠٠٠ الذي شهد بأن المتهم كان مسرعا وصعد أفريز الطريق وصدم المجنى عليها وما ظهر من المعاينة من أن المتهم صمد أفريز الطريق وصدم المجنى عليها التي كانت واقفه على الافريز والتي شهدت أن المتهم كان مسرعا كما يؤكد ثبوت الخطأ قبل المتهم أن ثابت من تقرير المهندس أن المتهم كان يعرف ثبوت الذهلة قاولا : فرملة اليد تالفة ، كما أن فرملة القدم كذلك، ولما كان ذلك وكان قد توافر ركن الخطأ قبل المتهم أذ انه لو لم يكن مسرعا لكان قد تحكم في السيارة وأوقفها ، ومن ثم يتوافر ركن الخطأ » .

ومن حيث أنه بيين من ذلك أن الفطأ المنسوب للسائق المذكور لا تتوافر له وصف الفطأ الشخصى بالمفهوم الذى تقدم بيانه ، (أولا) لانه لم يرتكب هذا الفطأ مدفوعا بدافع شخصى أو بقصد الاضرار بالمجنى عليها والا لثبت ذلك فى المكم الجنائي لان وصف الفطأ الجنائي بأنه عمد عو أو غير عمد يؤثر فى وصف الجريمة (ثانيا ) لانه ليس خطأ جسيما فالثابت من المكم أن الخطأ المنسوب للسائق هو انه قاد السيارة نموع القيادة المسرعة لاتعتبر خطأ جسيما الا أذا كانت مجاوزة المسرعة تفوق الحدود المألوفة بما يكشف عن طيش السائق ونزقه وعدم تبصره، وهذا مالايتوافر فى الحالة المعرفة ذلك أنه ولئن كان الحكم لم بيين يجاوز المدود المألوفة ، فالتلفيات المحدودة بالسيارة ، وعدم اصابة يجاوز المحدود المألوفة ، فالتلفيات المحدودة بالسيارة ، وعدم اصابة سائقها أو مستقليها ، وعدم احداثها تلفيات بالعامود الذى اصطدمت به ، كل ذلك يكشف عن انها لم نكن تسير بسرعة غير مألوفة والا لاهدشت صدمة عنيفة ولكانت أضرار الحادث أكثر شدة ، هذا فضلا عن

أن القيادة السرعة فى حد ذاتها لم تكن منتجه فى احداث الاضرار التى وقعت ، لانه أيا كانت السرعة التى تسير بها السيارة غانه كان يتعذر ايقافها بغير استعمال الاداة المعدة لذلك ، وهى الفرامل ،

أما فيما يتعلق بما ورد في الحكم من ان السائق كان يعلم أن فرامله تالفة فالواضح أن الحكم قد أشار أليه على سببيل الاستطراد تأكيدا نتبوت الخطأ قبل السائق الذي يتعثل في قيادته المسرعة ، فبعد ان بين ان خطأ السائق انه قاد السيارة مسرعا أضاف انه « كما يؤيد ثبوت خطأ المتهم انه ثابت من تقرير المهندس ان المتهم كان يعرف ان فرامله تالفة هَاُولاً : فرملة اليد تالغة ، كما ان فرملة القدم كذلك ٥٠ » ولما كان ذلك. وكان قد توافر ركن الخطأ قبل المتهم اذ انه لو لم يكن مسرعا لكان قد تحكم في السيارة وأوقفها ٥٠٠ ومن ثُم فان المحكمة لم تقطع بثوت علم السائق بتلف فرامل القدم وتعرضها له من تبيل التريد الذي لايحوز حجية أمام القضاء المدنى ، هذا فضلا عن أن القول بعلم السائق بتلف غرامل القدم يتناف مم ما جاء في التقرير الفني من أن « غرملة القدم تالفة بسبب قطع خرطوم الباكم للعجلة اليمني الامامية هجاة ، امسأ غرملة اليد فتالفة من الأصل ٠٠٠٠ وهو ما يتفق مع تصوير الحادث ، لانه ليس متصورا أن تقطع السميارة المساغة من كليسة الشرطة حتى شارع الساحة بغرامل تالفة دون أن تقع حادثة ، وانما المتمسور ان الفرآمل تلفت فجأة قرب مكان الحادث ه

ومن حيث انه يخلص من ذلك ان الخطأ المنسوب للسائق المذكور ليس خطأ جسيما ، ولايخيمن ذلك انه أدين عنه جنائيا ، ذلك ان المساءلة الجنائية لا تتوقف على جسامة الخطأ أو يسره ، بل أن المستقر عقها وقضاء أن بيان جسامة الخطأ في الحكم الجنائي لا يقيد القاضي المدنى مالم تكن هذه الجسامة ضرورية لقيام الحكم الجنائي فاذا وصف الحكم الجنائي الخطأ بأنه جسيم أو يسير ، فان هذا ليس من شأنه أن يؤثر في الحكم الجنائي وان أثر في تقدير العقوبة ، فلا يتقيد به القاضي المدنى ، لان الخطأ الجسيم من الناحية الجنائية ليس هو حتما الخطأ الجسيم من الناحية الجنائية ليس هو حتما الخطأ الجسيم من الناحية المدنية ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السائق / •••• لايتحمل بالتعويض المحكوم به للسيدة / •••• ( مك ١٩٧٢/٥/٣١ )

# قاعسدة رقم ( ٣٢ )

البسدا:

مسئولية الوظفين عن اعمالوظائفهم ... هي مسئولية ادارية يفتلف نطاقها عن نطاق المسئولية المدنية ... اركان المسئولية الادارية ، هي الخطا ، والضرر ... وعلاقة السببية بين الخطا والضرر ... استقرار القضاء الادارى لركن الخطا ، على التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى ، ومساعلة الموظف عن النوع الاول دون الاخر ... بيان المقصود من هذين النوعين من الخطأ ... تطبيق ذلك على ما ارتكبه بعض موظفى وزارة المعزلة ضرر .

#### ملخص الفتوى :

اذا ثبت أن ثمة ضرر لحق بوزارة الخزانة هو تحملها الفرق بين سعر الاسهم وقت الاكتتاب وسعرها وقت البيع وهو مبلغ ٣٠ جنيها و٣٠ مليما ورأت وزارة الخزانة تحصيل هذا المبلغ من الموظفين المسئولين من وزارة المحل ، ولما كان تحميل هؤلاء الموظفين بهذا المبلغ هو فى الواقع تعويض لوزارة الخزانة عن الضرر الذى لحقها ـ فانه ينبغى ان تتوافر عناصر المسئولية ( وهى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر ) وذلك اعمالا لنص المادة ١٦٣ من القانون المدنى التى تقضى بأن ـ كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ،

وفى خصوص الركن الأول من أركان المسئولية \_ الخطأ \_ فقد استقر القضاء الأدارى فى صدد مسئولية الموظفين عن اعمالهم ، على التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى وسامل الموظف عن النوع الأول دون الأخير \_ والعمل الضار الصادر من الموظف يعد خطأ شخصيا قد يستتبع مساطته مدنيا اذا كان مشوبا بسوء النية أو كان بالغاهد الجسامه \*\*\* ومثل الأولى أن يصدر خطأ الموظف عن عهوامل شخصية ، أو أن يقصدالنكاية والأضرار أو أن يستهدف منفعته الذاتية \*\*\* ومثل المائنية أن يبلغ حد ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون ، وفى غير هاتين المالتين يكون عمل الموظف الضار خطأ مصلحيا يسأل عنه ذات المرفق المسام \*\*\*

وبتطبيق هذه القواعد على الحالة المعروضة بيين أن الخطأ الذي مدر من الموظف الاول لا يشوبه سوء النية ولا يمكن أن يرقى الى مرتبة الجسامة ه

وبالنسبة الى الموظف الثانى فقد وجه اليه الانذار لانه لم ينبه الى وجود طلب باسم ٥٠٠ ٥٠٠ دون وروده بالكشف ، وورد اسمم ٥٠٠ منه بالكشف دون أن يكون له طلب ، وهمو خطماً يسير لايرقى الى مستوى الخطأ الشخصى ٠

أما بالنسبة الى الموظف الأخير فان ما صدر منه لايشوبه سوء النية ، بل ان حسن النية والحرص على مصلحة وكيل النيادة الذى اعتقد أنه مكتتب حسب ما ورد اليه فى الكشف هما اللذان دفعاه الى تحرير النموذج حتى لا تضيع على وكيل النيابة فرصة الاكتتاب ــ والخطا الذى وقع فيه لا يبلغ حد الجسامة ويخفف منه كثيرا شرف القصد ونبل الباعث ،

وفى ضوء ما تقدم بيين أن عنصر الخطأ الشخصى منتف فى حق هؤلاء الموظفين ، وليس ذلك بمتعارض مع ما انتهت اليه النيابة الادارية من توافر الخطأ فى جانبهم ٥٠ ذلك أن الخطأ الذى نمنيه هو الخطأ المدنى ونطاق المسئولية المدنية يتميز عن نطاق المسئولية الادارية من حيث الطبيعة والاحكام ، وحيث لاخطأ فلا مسئولية ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز تحمل موظفى وزارة العدل المذكورين بالفرق بين سعر الاسهم وقت الاكتتاب وسعرها عند البيع ، وذلك لعدم ارتكابهم خطأ شخصى مما يمكن أن يكون محل مساءلته مدنيا •

( منتوى ٧٨٣ في ٦/١/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٣ )

#### : المسدا

قرار رئيس الجمهورية بانهاء خدمة احد العاملين — الخطا في اصدار القرار لقيامة على اسباب غير صحيحة تبرره — طلب المسدى مساعلة رئيس الجمهورية شخصيا في ماله الخاص عما اصابه من ضرر من جراء انهاء خدمة سالخطا المنسوب لرئيس الجمهورية في اصداره لقرار انهاء خدمة المدعى لايرقى الجمهورية لم يصدر هذا القرار بصفته في ماله المخاص — رئيس الجمهورية لم يصدر هذا القرار بصفته رئيسا للجمهورية وحال استعماله الواجبات والسلطات التي خوله القانون اياها بصفته هذه وبناء على طلب الجهات الادارية المختصسة لتحقيق مصلحة عامة ولم يقم دليل في الاوراق ان رئيس الجمهورية قد استهدف غي هذه المسلحة أو انه كان مدفوعا بعوامل شخصية بقصد النكاية أو الانتقام •

## ملقص الحكم :

ومن حيث انه عن طلب الزام ورثة رئيس الجمهورية السابق ف ماله الخاص عن الاضرار التي اصابت المدعى من القرار الصادر باحالته الى الماش بمقولة ان هذا القرار — مع مخالفته للقانون — اصطبغ بخطأ شخصى من مصدره هانه واجب الرفض ذلك ان مساءلة الماملين المدنيين بالدولة في أموالهم الخاصة عن الاخطاء التي يرتكبونها في دائرة اعمالهم الرسمية مناطها على ما استقر عليه الفقه والقضاء الادارى وما اخذت به قوانين الماملين بالدولة فيما بعد مقصورة على مساءلة الماملين عن اخطائهم الشخصية دون الاخطاء المفقية وذلك ابتغاء خلق جو من الطمآئينه والاستقرار يتاح للمامل في ظله أن ينشط دون خوف أو وجل من المسؤولية الى اتخاذ افضل الحلول التي يرى سلطته التقديرية المامة وعليه فإن القاعدة المذكرة لذات الحكمة التي قامت عليها تكون هي الواجبه الاتباع في المنازعة المائلة دون قواعد المسؤولية التقصيرية المصوص عليها في القانون المدنى •

ومن حيث ان خطأ العامل يعتبر خطأ شخصيا اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصى يكشف عن الانسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره أما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن عاصل معرض للخطأ والصواب فان الخطأ في هذه الحالة يكون مرفقيا وفيصل التقرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى يكون بالبحث وراء نية العامل المنوط بالادارة تحقيقها والتي تدخل فيوظيفته الادارية كانخطأه يندمج المنوط بالادارة تحقيقها والتي تدخل فيوظيفته الادارية كانخطأه يندمج في اعمال الوظيفة بحيث لايمكن فصله عنها ويعتبر من الاخطاء المنسوبة الى المرفق العام ، اما اذا تبين أن العامل لم يعمل للصالح العام أو كان عمل مدفوعا بعوامل شخصية بقصد النكاية أو الاضرار أو لتحقيق منفعة ذاتيه أو كان خطرة جسيما أو يصل الى حد ارتكاب جريمة تقع منفصيا ويسال عنه العامل الذى وقع منه هذا الخطأ في هذه الحالات يعتبر خطأ شخصيا ويسال عنه العامل الذى وقع منه هذا الخطأ في مله الخاص ه

ومنحيث انه وان كانت هذه المحكمة قدخلصت الىخطأ جهة الادارة في اصدار قرار انهاء خدمة الدعى لقيامه على اسباب غير صحيحة تبرره الا ان هذا الفطأ لايعتبر بحال خطأ شخصيا باية صورة من الصور السالف الاشارة اليها ذلك أن رئيس الجمهورية لم يصدر هذا القرار بصفته فردا حتى يسأل عنه مدنيا باعتباره كذلك وانما اصدره بصفته القانون اياها بصفته هذه \_ في شأن فصل العاملين واحالتهم الى المهات التى خسوله القانون اياها بصفته هذه \_ في شأن فصل العاملين واحالتهم الى المهات الادارية المختصبة لتحقيق المسلحة العامة التى استهدف القانون تحقيقها ولم يقم في الاورق انه قد استهدف رئيس الجمهورية غير هذه المصلحة أو انه كان مدفوعا بعوامل شخصية بقصد النكاية أو الانتقام على حسب قول الطاعن في مرسل لم يؤيده بدليل يستقى منه قصد الاضرار والنكاية ومن ثم غان مرسل لم يؤيده بدليل يستقى منه قصد الاضرار والنكاية ومن ثم غان الخطأ المنسوب لرئيس الجمهورية في اصداره لقرار انهاء خدمة الدعى الخيرقي الى مرتبة الخطأ الشخصى الذي يسأل عنه في ماله الخساص

وبالتالى يكون طلب المدعى مساطة رئيس الجمهورية السابق شخصيا فى ماله الخاص عما اصابه من ضرر من جراء انهاء خدمته » غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون حقيقا بالرفض -

( طعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٤ ق \_ جلسة ١٩٨١/٦/١٣ )

## قاعدة رقم ( ٣٤ )

#### : 12-41

البضائع المحملة بتطار لا تصد عهدة بالنسبة لحارس القطار ، الذي تقتصر مسئوليته على الحراسة الخارجيسة القطار — لا يجوز المتراض مسئوليته في حالة المقسد — الاحسال في الحراسة على هذا النحو لا يعتبر خطا شخصا عادام لم يثبت في حقه التواطؤ أو لاشتراك في السرقة ،

### ملخص الفتوي :

حاصل الوقائم أنه بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢ اكتشف عجز ف شحنة دخان مصدرة الى نجم حمادى وأدفو ، وأجرى تحقيق عن الواقمة مم كمسارى القطار والحارسين التابعين لوزارة الداخلية بواسطة لجنة مشكلة من مندوبى الوزارة والهيئسة وأسغر هذا التحقيق عن صدور قرار من الهيئسة بمعاقبة الكمسارى وعن مصدور قرار وزير الداخلية بمعاقبة الكمسارى وعن مصدور قرار وزير الداخلية المنطأ الشخصى الذى يسأل عنه الموظف في ماله الخاص فقسد طالبت قيمة حصتها من العيثة القومية لسكك حديد مصر بأداء مبلغ ٥٠٥٠ه وزارة الداخلية الهيئة القومية لسكك حديد مصر بأداء مبلغ ٥٠٥٠ه حوالتى تحمل السكمسارى ثاثها وذلك باعتبارها متبوعة لهما وليكونهما قسد ارتكبا هسذا الخطأ الشخصى أثناء ممارستهما لإعمال وظيفتيهما ، الا أن الحارسين اداريا عما نسب اليهما من أهمال ولأن هذا الأهمال ليس المارسين اداريا عما نسب اليهما من أهمال ولأن هذا الأهمال ليس مهمتهما تنصب على الحراسة الفارجية للقطار ه

وقد عرض الموضوع على الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع فتبين لها أن المادة (١٦٣) من القانون المدنى تنص على أنه «كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » وأن المادة (١٧٤) من ذات القانون تنص على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان وأقصا منه في حال تأدية ٥٠٠٠٠٠ » •

ومفاد ذلك أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقةالسببية بينهما وأن المتبوع يلتزم بتعويض الضرر الذي يترتب على خطأ تابعه ان وقع منه هذا الخطأ أثناء ممارسته لأعمال وظيفته ١٠ إذ يكفى مجرد وقوع خطأ من التابع بل يتعين أن يكون هذا ، الخطأ هو السبب المنتج في احداث الضرر قان تعددت الأسباب التي أدت الى الضرر وجب طَرح خطأ التابع ( ٠٠ ) جانبا ان لم يكن هو السبب المباشر في وقوع الضرر لانعدام علاقة السببية في هذه الحالة بين خطئه والضرر الذي لحق بالغير ، ولما كان أهمال المارسيين الذي ثبت في المالة الماثلة من التحقيق الأداري الذي أجرى معهما ليس هو السبب الباشر في مقد جزء من شحنة الدخان وفي ما أصاب هيئسة السكك الحديدية من ضرر ومن ثم غانه يعد سببا عارضا غير مباشر في تلك الحالة لايجوز أن يترتب عليه ألتزام وزارة الداخلية التي يتبعانهما بالتعويض ذلك لأن السبب المبماشر والذي يرتبط بالضرر الواقع في هذه الحالة بعلاقة السببية انمسا هو فعل السارق أو فعل من تولَّى تحميل الشحنة بالعربات أو من تولى اغلاقها ه

ولما كانت مسئولية الحارسين تجد حدها عند الحراسة الخارجية للقطار فان البفسائع المحملة به لاتعد عهدة بالنسبة لهما وبالتالى لا يجوز افتراض مسئوليتهما في حالة الفقد كما لا يجوز النظر الى الخطأ غير المباشر الذي وقع منهما والمتمثل في الاهمال في الحراسة على أنه خطأ شخصى الا أذا ثبت تواطئهما أو اشتراكهما في سرقة الشحنة أو الافادة من فقسدها على أي وجه من الوجوه وهو مالم يثبته التحقيق الذي أجرى ممهما ه

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة الهيئة القومية للسكك الحديدية الزام وزارة الداخلية بأن تؤدى مبلغ ٥٠٠٠ م •

( ملف ۲۲/۲/۲۸ ـ جلسة ۲/۲/۲۸۱ )

## قاعدة رقم ( ٣٥ )

المسدا:

في التعويض عن خطأ الموظف يتعين التفرقة بين الخطا المرفقي والخطأ الشخصي .

## ملخِص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على التمييز بين الخطأ المسلمى أو المرفقى الذي ينسب فيه الأهمال أو التقصير الى الرفق العام ذاته وبين الخطأ الشخصى الذي ينسب الى العامل ، ففي المسالة الأولى لا يلزم العامل بتعويض الأضرار الناجمة عن أخطائه المسلمية بينا يسأل في ماله الخاص عن تعويض الضرر المترتب على خطئه الشخصى و ويعتبر الخطأ شخصا إذا كان العمل الفار مصطبغا بطابع شخصى يكشف عن الأنسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره و

أما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن موظف معرض للخطأ والصواب فان الخطأ في هذه الحالة يكون مصلحيا فالمبرة بالقصد الذي ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبات وظيفته، فكلما قصد النكاية أو الأضرار أو تغيا منفعت الذاتية كان خطؤه شخصيا يتحمل هو نتاثبه و وفيصل التعرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المصلحي يكون بالبحث وراء نية الموظف و فاذا كان قسد تصرف ليحقق أحد الأهداف المنوط بالادارة تحقيقها ، والتي تدخل في وظيفتها الادارية فان خطؤه يندمج في أعصال الوظيفة بحيث لايمكن فصله عنها ويعتبر من الأخطاء المنسوبة الى المرفق العام ، ويكون خطأ الموظف لم يعمل للمنالح

العام أو كان يعمل مدفوعا بعوامل شخصية أو كان خطؤه جسيما فان الخطأ ف هاذه الحالة يعتبر خطأ شخصيا ويسأل عنه الموظف الذي وقع منه هذا الخطأ في ماله الخاص •

( طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٤ ق سـ جلسة ١٩٨٣/٢/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٣٦ )

#### المستدا:

القرارات الادارية التى تصدرها الادارة في تسييها للمرافق الممامة حقيامها على خطا من جانبها سبب ضررا لصاحب الشان يرتب مسئوليتها عن تعويضه حسلال حفطا مسجل كلية الطب بالاسكندرية بتدوينه ، بالمفالفة المحقيقة تقديرات المرشحين للتعيين في وظيفة معيد بقسم الهستولوجيا وصدور قرار بتعيين أحدهم بالمفالفة للقانون لهذا السبب حسحب هذ القرار صحيح ، غير أنه لا ينفى قيام خطا مرفقي من جانب الحكلية لما أنبني عليه من أنتهاء خدمة الوظف بالصحة المدرسية ليعين بها تعيينا خاطئها حامنتاع المصحة المرسية من اعادته المخدمتها ليس هو القرار محل التعويض، اذ لا أزام عليها في اعادة تعيينه بها حفطا الجامعة هو الذي تسبب عنه فقد الموظفة عون ثنب منجانبه فوجب عليها تعويضه بمراعاة ظروف التحاقه بعمل آخر في دولة أخرى .

## ملخص الحكم:

انه والتن كانت جامعة الاسكندرية ، قد أصابت وجه الحق فيما بادرت الى اتخاذه من سحب قرار تعين الطاعن بوظيفة معيد بقسم الهستولوجيا بكلية الطب ، بعد اذ ثبت لها من التحقيقات أنه قرار خاطى، قائم على غير سببه ، هذا الاجراء الادارى اللاحق من جانب الجامعة صحيح قانونا ، الا أن هدذا لا ينفى أن خطأ مرفقيا قد وقع من جانبها في سبب قرار التعيين على يد موظف التسجيل بكلية الطب

فيما قام بتدوينه بكشف الترشيح من بيانات خاطئة تخالف المقيقة عن التقديرات التي حصل عليها ثلاثة عشر مرشحا في مادة الهستولوجيا التي هي مادة التخصص معل المساضلة بين المتقدمين ، ولا خلاف في أن الخطأ الذي وقع من موظف التسجيل يعتبر من قبيل الأخطاء المملحية المنسوبة ألَّى المرفق العام ذاته • خاصة وقد تبين صدق ما أبداء ذلك الموظف من أن القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٤ نص في الجدول رقم ٢ منه على أن امتحان الرحلة المتوسطة يشمل مادة التشريح وعلم الأنسجة والخلايا ( المستولوجيا ) كما أوضح الدكتور حسن الكاشف ف التحقيق الاداري الذي أجرته الجامعة في شأن هذا الخطأ الذي وقع من موظفها في أثناء تأدية عمله الرسمي أن مادة المستولوجيا تم الامتحان فيها في عام ١٩٥٦ وفي يناير سنة ١٩٥٧ ضمن مادة التشريح فى ورقة امتحان واحدة وأصبح تقديرها ودرجاتها ضمن مادة التشريح في نهاية السنة الثانية طب بشرى • الأمر الذي من شأنه أن يجعل تصرف المسجل المذكور غير مصطبغ بطابع شخصى أو نفع ذاتى ، وانما هو على كل هال خطأ مصلحى من جانب الادارة، يكون الركن الأول من اركان المسئولية التضمينية لَجهة الادارة • ومن المسلمات قضاء وفقها أن مناط مسئولية الادارة عن القررات الادارية التي تصدرها في تسبيرها للمرافق العامة هو قيام خطأ من جانبها ، وأن يلحق صاحب الشأن ضرر ، وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر بأن يترتب الضرر على القرار الميب •

واذا كان ذلك كذلك ، وكان خطأ الجامعة على يد موظفها المسجل المذكور ، فى سبب قرار تمين الطاعن قدد انبنى عليه انتهاء خدمة هذا الأخير بالصحة المدرسية ليعين تعيينا جديدا فاطئا وعلى غير سند سليم ، بكلية الطب بجامعة الاسكندرية ، فانه لا محل والحالة هذه للقول بأن امتناع الصحة المدرسية من اعادة الطاعن اليها هو القرار محل التعويض ، اذ لا الزام على الصحة المدرسية فى أن تعينه من جديد فى خدمتها بعد أن انقطعت صلته الوظيفية بها نهائيا لتعيينه بالجامعة وهى ذات استقلال عن وزارة الصحة ، وبهذه المسابة يكون خطأ الجامعة المشار اليه هو الذى تسبب عنه فى الواقع من الأمر

تخلى الطاعن عن وظيفته وفقدانه لها دون ذنب من جانب وبذلك يتمين أن تسأل جامعة الاسكندرية عن خطأ موظفيها ويترتب على ذلك تعويض الطاعن عما أصابه من ضرر يدخل فى تقديره ما أحاط الطاعن من ظروف التحاقه بعمل آخر فى دولة أخرى كما هو ثابت من أصول الأوراق ، على اثر سحب قرار تميينه الخاطئء بالجامعة •

ا طعن رقم ۱۵۹ لسنة A ق ـ جلسة ١٩٩٣/٤/٢٠ ا

# قاعسدة رقم (٣٧)

المحدا:

الخطأ المرفقى - تعريفه - الأخطاء المرفقية والشخصية التى ساهمت فى احداث الفرر ، وتفاوت درجاتها - اثره : تقسيم الفرر ( المسؤلية ) بين المرفق العام لتاديت الفدمة على وجهة تمىء ، والوظف الذى ثبت تقصيره ، وقامت علاقة السببية بين هذا التقصير والفرر ، ولم تنتف بسبب أجنبى أو بفعل الفي .

#### عُلَمُس المكم :

بيين من مساق الوقائم ومن تقرير اللجنة الفنية أن هناك أخطاء عديدة فى ادارة هذا المرفق وأنه ينسب اليها الضرر الذى وقع ولم يوجد من بينها الخطأ الذى يجب الآخر بل كلها ساهمت فى انتساج الضرر وان تفاوتت درجاتها وهذه الأخطاء بعضها مرفقى وبعضها شخصى ومنها ما عرف الشخص الذى اقترف الخطأ ومنها من لم يعرف مقترفه •

ومن حيث أنه لا يمكن نسبة الخطأ الذي ولد الضرر الى المرفق وحده واعتباره خطأ مرفقيا ، اذ الخطأ المرفقي هو ما لا يمكن اعتباره خطأ شخصيا ومن ثم تسأل عنه ادارة المرفق وحدها .

ومن هيث أنه من جهة أخرى قام الدليل على أن الطاعن لم يؤد واجبه دون تقصير ومظهر تقصيره أنه وقع على استلام العلبة الفاقدة دون آن يتأكد من محتوياتها ولم يكن دقيقا في استلامه وتسلمه لها وفي التوقيع على الأوراق الخاصة بها وتم ما فيها من عديد الأخطاء ولم يجر عليه مطابقة رقم الايمال الذي استلم به المصوغات الفاقدة المدون بالاستمارة ، واجراؤها أمر لازم وجوهرى ، ولا يقبل منسه المقول ان كانت الأخطاء الواردة بهذه الأرقام تمنع من اجراء المطابقة اذ أن كثرتها لا تحول دون اجراء عملية المناهاة ، وكان عليه أن يصوب هذه الأرقام أو يطلب تصويبها أو يمتنع عن التوقيع ، كما يصوب هذه الأرقام أو يطلب تصويبها أو يمتنع عن التوقيع ، كما لا يقدح في دفع المسئولية عنه الظروف التي ذكرها وهي ضغط الممل وتزاهم أصحاب الشأن اذ لو قيل بأن هذه الظروف من شانها أن تعدم ألمسئولية لأضحى الأمر فوضى ولا ضابط له ولضاعت ثقة الناس في أمانة هذا المرفق بحجة هذه التعللات التي يلجأ اليها كل من يباشر عملا في مثل هذه الظروف ه

ومن حيث أن المحكمة تستنتج من مساق هذه الوقائم أن الطاعن لم يكن حريصا كل الحرص على أداء واجبه بل وقع منه تقصير ساهم في انتساج الضرر ، كما يوجد تقصير آخر بعضه مرفقى والآخر شخصى ، ومن ثم كان الحكم المطمون فيه على صواب في تقسيمه الضرر وتحميله المرفق العبء السكبير من الضرر لتأديته هذه المخدمة على وجه سىء ، بعضه مرفقى والبعض الآخر شخصى ، لما كشف عنه المتحقيق وتقرير اللجنة الفنية كما كان هذا الحكم موفقا في القاء أجانب يسير من المسئولية على عاتق الطاعن وقد ثبت تقصيره وقامت علاقة السببية بين هذا التقصير والغمرر الذي حدث ولم تنتف هذه المسلسة بين هذا التقصير والغمر الذي حدث ولم تنتف هذه المسلسة بين هذا التقصير والغمر الذي حدث ولم تنتف هذه الساس ويتمين القضاء برفضه ه

( طعن رقم ۱۲۷۳ لسنة ۷ ق ــ جلسة ١٩٦٤/١٢/٥ )

### الفرع النساني

# مسئولية الموظف عن الخطأ الشخمي

قاعدة رقم ( ٣٨ )

#### البسدا:

عدم قيام مسئولية الوظف عما لحق الخزانة من ضرر الا اذا كان الفطا الواقع منه خطأ شخميا لا مرفقيا ،

# ملخص الفتوى:

اذا كان المستفاد من الوقائع أن الموظفين المتهمين لم يرتكبوا الخطأ النسوب اليهم بسوء نيسة بل ان وقوعه كان نتيجة كثرة الأعمال التي كانوا مكلفين بها (بالنسبة الى الأول والثاني) وعدم الدقة فى أداء هدذه الأعمال (بالنسبة الى الثالث والرابع) ومن ثم فان ماوقع منهم يعتبر خطأ مصلحيا ولا يرقى الى مرتبسة الخطأ الشخصى الذي يستوجب مسئوليتهم المدنية ه

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مسئوليسة الموظفين سالفي الذكر عما لحق الخزانة من ضرر •

ا نتوی ۲۹۳ فی ۲۹/۱۹۹۲/۱

#### الغرع المثالث

#### الغطا الشخمي الذي يسال عنه الموظف

### قاعسدة رقم ( ۲۹ )

المسدا:

المادة ٥٠ من قانون نظام العاهلين الدنيين بالدولة ... نصبها على عدم مسئولية العامل مدنيا الا عن الخطأ الشخصى ... ادلاء المهندس المختص ببيان غير صحيح عن منطقـة معينة بأن أقر كتابة بخلوها من المختص ببيان غير صحيح عن منطقـة معينة بأن أقر كتابة بخلوها من الترافيص المغير مما أدى الى أشهار مزايدة عنها المغيت بعد ذلك عندما تبين عدم خلوها ... كون هذا ألبيان مما يدخل في حسود الواجبات الوظيفية الاولية المامل المذكور وكون الخطأ فيه ينطوى على الحسلال جسيم بهذه الواجبات بوصفه خطأ في تحرى الواقع لا عذر له فيه وليس خطأ في التقدير ... مسئولية المامل المذكور مدنيا عن غطه هذا باعتباره خطأ شخصيا ... لاتماك الادارة بتخفيف الجزاء الادارى أو بسحبه اعفاء المخالف من المسئولية المدنية ... اساس ذلك أن فيه نزولا عن مال من الموال الدولة في غير الاحوال والشروط المنصوص عليها في القانون رقم 190 لسنة 1904 ...

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٨ من تانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان « لا يسأل العامل مدنيا الا عن الخطأ الشخصى » ومؤدى ذلك ان المسئولية المدنية لا تقسع على عاتق المامل عن الاخطاء التي رتكبها اثناء قيامه بتأدية أعمال وظيفته الا عندما يكون الفعل أو الاهمال الواقع منه ايجابا أو سلبا مما يصدق عليه وصف الخطأ الشخصى ، الذي تقع تبعاته على عاتقه ه

وبتطبيق ما تقدم على الوقائع المعروضة فى ضوء التحقيق الذى أجرته المراقب ة العامة للشئون القانونيسة بالوزارة يبين أن السيد • • • • • ومصفه المهندس المفتص بأعمال الرسم وتوقيع المناطق

على الخرائط بمراقبة المناجم قد ثبت اهماله وعدم دقته في عمله حيث أدلى في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٣ ببيان غير صحيح عن منطقة الطينة الدياتومية بالكيلو ٦٦ بطريق مصر ــ الفيوم ، اذ أقر كتابة بخلو هذه المنطقة من التراخيص للغير مما أدى الى أشهار مزايدة عنها الغيت بعد ذلك عندما تبين عدم خلوها وانها مشغولة بالعقد رقم ٣١ المصرح به لشركة الطوب الرملي ، حالة كون مثل هذا البيان مما يدخل ف حدود الواجبات الوظيفية ألاولى للعامل المذكور ويعتبر من صميم اختصاصه، وكون الخطأ فيه ينطوى على اخلال جسيم بهذه الواجبات بوصفه خطأ فى تحرى الواقع وفى تقريره لا عذر أه فيه وليس خطأ فى التقدير مما يمكن اغتفاره بسبب احتمال اختلاف وجه الرأى في شانه وغني عن البيان أن تقرير الواقع أمر يمكن أن يناط به أى عامل متوسط الكفاية وعندئذ تلزمه الدقة فيَّه وتوخى الصحة في ايراده والا كان مسئولا عن أى تفريط في ذلك طالما أن هذا التقرير يدخل في حدود اختصاصه هـذا الى أن الخطأ الذي من هذا القبيل أن هو في صحيح تكييفه الا صورة من صور عدم تقدير المسئولية في دراسة المشروعات الجديدة تنطوى على انحرافه في أداء الواجب مسار بالمسلحة العامة ـ وهو في الخصوصية المعروضة واقع من موظف لم يقدر المسئولية في دراسة موضوع أحيل عليه مع انه هو الستحوذ على عناصره المطلع عليها الذي كان يجب بحكم اختصاصه أن يكون ملما بكل وقائعه وتفاصيله والذي يترتب على ما يبديه فيه منبيان ابرام عقد مع احدى الشركات لاستغلال منطقة وفقا لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالناجم والمحاجر ، وهو عقد لو أبرم لجاوزت الاضرار التي كانت لتصيب المصلحة منه تبديد الوقت والجهد الذي بذلته اللجان التي انعقدت للاشهار عن هذه المنطقة والبت في مزايدة استغلالها والنشر عنها في الصحف اليومية الى مطالبة مصلحة المناجم والوقود بالتعويض سواء من الشركة التي سبق أن تعاقدت على المنطقة المذكورة أو من تلك التي كان سيرسو عليها مزاد استغلالها مرة أخرى بسبب الخطأ في البيان الذي أدلى به الموظف المسئول عن ذلك .

هذا ولا تملك الادارة بتخفيف الجزاء الادارى أو بسحبه اعفاء مرتكب المخالفة من السئولية المدنية عن فعله الخاطيء لانها بذلك انما تنزل عن مال من أموال الدولة ومثل هذا النزول لا يجوز الا بالشروط التى نص عليها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن التصرف بالمجان فى أموال الدولة وهو الذى يتطلب فى التنازل عن هذه الاموال أن يكون بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام ، ولا يتحقق وجه النفع المام فى اعفاء الموظف من المسئولية المدنية الناجمة عن تقصيره فى اداء واجبات وظيفته .

وتأسيسا على ما تقدم فان الخطأ الذي وقعمن المهندس المذكور هو خطأ شخصى بحسب ما يؤخذ من الظروف التي ارتكبت فيها وما هيو ثابت من التحقيق الذي أجرته المراقبة العامة للشئون القانونية بوزارة الصناعة ، ومن ثم فان تبعته المدنية تقع على عاتق العامل المذكورشخصيا ويسأل عنه في ماله الخاص •

لذلك انتهى الرأى الى أن خطأ السيد المذكور على ما سلف بيائه هو خطأ شخصى يمال عنه في ماله الخاص بقيمة الضرر الذي نتج عنه،

ا بك ١١٢/٨٦ \_ جلسة ٢٩/٢/١٩٦١)

# قاعسدة رقم ( ٤٠ )

#### : 12-41

تقيد المسئولية المدنية للعاملين في الدولة بنوع الفطأ الصادر من العامل ـ عدم مسئولية العامل مدنيا الاعن الخطأ الشخصي ـ اعتبان الخطأ شخصيا متى قصد العامل النكاية أو الاضرار أو منفعته الذاتية أو متى كان الخطأ جسيما •

#### ملخص الفتوى:

لئن كانت القاعدة الاساسية في المسئولية المدنية ماتنص عليسه المادة ١٩٣٣ من القانون المدنى من ان كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض الا ان هذه القاعدة ليست على اطلاقها في فق اللقانون الادارى بالنسبة لمسئولية العاملين في الدولة مدنبا عن الاضرار التى قد تلحق بالجهات التى يعملون فيها نتيجة لخطأ وقع منهم اثناء

تأدية وظائفهم فهم لايسالون عن تعويض الضرر الذى ينشأ عن خطئهم الا اذا كان هذا الخطأ شخصيا كما اذا كان العمل الضار مصطبعا بطابع شخصى ، أو كان الخطأ جسيما اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن موظف معرض للخطأ والصواب ، كذلك ان كان الخطأ يسيرا فان الخطأ في هذه الحالة يكون مصلحيا فانه وان جاز مؤاخذته عنه اداريا بتوقيع جزاء عليه الا انه لايستتبع المسئولية المدنية فالمبرة بجسامة الخطأ أو بالقصد الذى ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى ولجبات وظيفته ، فكلما قصد الذكاية أو الاضرار أو تفيا منفعته الذاتية كان خطؤه شخصيا متحمل هو نتائجه ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الاخطاء النسوية الى كل من ٥٠٠٠ و ٥٠٠٠ لاترقى الى مرتبة الخطأ الشخصى ولا يسألون عنها مدنيا وعلى ذلك غلا بمكن الزام أى منهم بقيمة الآلة الحاسبة التى سرقت من الهيئة المامة للتأمينات الاجتماعية يوم ١٩٦٣/٢/١٦٠

( نتوی ه ۸۹ فی ۱۹۳۷/۷/۱۸ )

# قاعدة رقم ( ٤١ )

البدا:

الخطأ الشخصى الذي يسال عنه الموظف ــ مخالفة لموائح الرور وادانة الموظف جنائيا ــ خطأ جسيم يسال عن نتائجه مدنيا ·

#### ملخص الحكم:

اذا كان الحكم المطعون هيه قد اقام قضاء على نفى وقوع خطأ من جانب المدعى يعد خطأ جسيما ، واسناد هذا الخطأ الى المرفق ذاته، مع أن المدعى قد قدم للمحاكمة الجنائية عن الخطأ الذى نسب اليه والذى وقع منه بالمخالفة لاوامر قيادة البحرية ولوائح المرور . وقضى بادانته من أجله جنائيا باعتباره خطأ شخصيا جسيما بلغ حد الجريمة التى تقع تحت طائلة قانون العقوبات ـ فانه يكون قد جانب الصواب •

ز طعن رقم ١٤٤٨ لسنة A ق -- جلسة ١٩٦٧/١١/١٢ )

## قاعسدة رقم ( ٤٢ )

#### المسدا:

اذا كان الاهمال والنفلة هما السبب المباشر فيما هو منسوب الى الموظف ـ فانه يكون قد اخطأ خطأ شخصيا يسال عن نتاتجه مدنيا

#### ملخص الحكم:

ولئن كانت هذه التحقيقات جميعا ، قد قصرت عن تجميع الادلة الكافية التي تدين المتهم بتهمة الاختلاس ، الا أنها قد اجمعت على أن اهماله وغفلته كانا السبب المباشر في فقد المؤمن ، ذلك أن الثابت من التحقيقات أنه وقع الاستمارة رقم ٣٥ ح بما يدل على تسلمه خطابين مؤمن عليهما من مساعده السيد معمومة ، دون أن يطابق بين ما تسلمه فعلا وبين ما وقع بتسلمه ، وعندما تكشف له فقد المؤمن الذي وقع بتسلمه أمعن في الخطأ بأن مزق الاستمارة ١٥ ح الثابت بها وصول المؤمن المفقود وتسلمه له واستبدل بها استمارة أخرى غير ثابتة بها هذه البيانات ، كما غير في البيانات المدونة في الدفتر رقم ٣٨ ح بأن عداما على النحو الذي لابيين منه وصول هذا المؤمن أو تسلمه اياه ، وهو بهذه الأخطاء المتلاحقة أنما يخل بكيان العمل ذاته ، ويزعزع الثقة في مرفق البريد الذي يعمل به ، ذلك ان عملية تسليم وتسلم الطرود والخطابات المؤمن عليها قوامها مطابقة الطرود والخطأبات المسلمة على تلك التي يوقع الموظف المستول بتسلمها ، وبدون انتظام هذه المطابقة تفقسد العملية كيانها ، وتصبح مائعة لاضابط لها ، وتضيع في غمار ذلك مصالح الجمهور ، كما تنهار سمعة المرفق وتختل الثقة فيه ، ومن ثم فان الاخلال بهذا الاجراء الجوهري يشكل بذاته خطأ شخصيا جسيما ، طالا كان تحقيق هذا الاجراء أمرا في مقدور أي موظف متوسط الكفاية يوجد في الظروف ذاتها التي وجد فيها المدعى ، وطالما لم يثبت أن ثمة اعذار أو ظروفا تعرر الاخلال بالاجراء الشار اليه •

ومن هيث أن المدعى ساق اعذارا واهية ، لتبرير اخلاله بهذا الاجراء الجوهري ، منها عدم أمانة مساعده السيد •••••• ومنها تلاهستي

وصول القطارات في وقت الظهيرة ، وهذه الاعذار التي ساقها لتبرير اهماله هي في حقيقتها ظروف تشدد مسئوليته ، وتجسم خطأه ، ذلك ان علمه بأن مساعده السيد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ تحوطه الريب ، وتلاحقه الشكوك والتهم ، كان يقتضى منه مزيدا من الحرص فىالتعامل معه ، ومن اليقظة في تسليمه الطرود والخطابات المؤمنة وفي تسلمها منه ، ولا سيما في فترة الظهيرة التي يتلاحق فيها وصول القطارات والتي قد تسنح فيها الفرصة للعبث بمثل هذه الخطابات ، فاذا كان الامر كذلك، وكانت الخطابات التي سلمها السيد المذكور للمدعى في هذه الفترة لم يجاوز عددها خطابين ، لا يحتاج تسلمهما منه الى جهد يجاوز الطاقة العادية ، التي يتعين توفرها في آي موظف متوسط الكفاية منوط به مثل هذا العمل ، وانه اذا ما أهمل في ذلك ، وأدى اهماله الى فقد أحد هذين الخطابين يكون قد أخطأ \_ بغير عذر أو مبرر مقبول \_ خطأ شخصيا جسيماً في حق المرفق الذي يعمل به بحيث لا يسوغ بعد ذلك ، أن يتحمل عنه المرفق ، مستولية هذا الخطأ لخروجه عن نطآق الاخطاء المرفقية ، وانعصاره في دائرة الاخطاء الشخصية التي تقع مسئوليتها على عاتق مرتكبها وحده ذلك انه لا توجد ثمة قاعدة عامةً مجردة تضع ضوابط محددة ، تفصل بوجه قاطع بين الاخطاء المرفقية وبين الاخطاء ألشخصية وأنما يتحدد كل نوع من هذه الاخطاء في كل حالة على حده تبعا لما يستخلصه القاضي من ظروفها وملابساتها مستهديا في ذلك بعديد من المعايير منها نية الموظف ومبلغ الخطأ من الجسامة والدافع الى ارتكابه فاذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى بل ينم عن موظف معرض للخطأ والصواب ، كأن يهدف من التصرف الذي صدر منه الى تحقيق أحد الاغراض المنوط بالادارة تحقيقها والتي تدخل وظيفتها الادارية فان خطأه يعتبر في هذه الحالة مرفقيا . أما اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخى يكشف عن الانسان بضعفه وشسهواته ونزواته وعدم تبصره ويقصد من ورائه النكاية أو الاضرار أو ابتعاء منفعة ذاتية فأن الخطأ في هذه الحالة يعتبر خطأ شخصبا ، وهو يعتبر كذلك أيضا \_ ولو لم تتوفر في مرتكبه هذه النية \_ اذا كان الخطأ جسيما وتحديد درجة جسامة الخطأ مسألة نسبية تتفاوت تبعا للظروف المختلفة ويستهدى فيها بقدرة الموظف المتوسط الكفاية الذي يوجد في غروف مماثلة لتلك التي كان فيها الموظف المخطىء ، ويدخل في نطاق المخطأ الجسيم الاخلال بأى اجراء جوهرى يؤثر فى كيان العمل المنوط بالموظف أداؤه •

> ( طعن رقم ۱۱۸۳ لسنة ۱۰ ق – جلسة ۱۹۹۹/۳/۳۰ ) قاعدة رقم (۲۶)

#### المسدأ:

الفطا الذى يصل الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون المعقوبات ـ يعتبر خطأ شخصيا ـ صدور حكم جنائى بادانة العامل فى جريمة قيادة السيارة بسرعة ـ يعتبر حجة فيما فصل فيه بحيث لايجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ـ تقيد القضاء المدنى بمعناه الواسع بالحكم الجنائى ـ مقتضى ذلك الرجوع على السائق بقيمة التعويض الذى تدفق جهة الادارة الى المضرور ٠

### ملخص الفتوى:

بتاريخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ صدمت السيارة رقم ١١٢٥ شرطة التابعة لوزارة الداخلية السيده /١٠٠٠٠٠ فلحدثت بها معض الاصابات، فقدمت النيابة العامة سائق السيارة العريف ٢٠٠٠ للمحاكمة الجنائية ، كما ادعت المجنى عليها مدنيا قبل السائق ووزارة الداخلية بالتعويض عما اصابها من أضرار ٠

وبجاستها المنعقدة في ٩ من مايو سنة ١٩٦٨ حكمت محكمة عابدين بتغريم المتهم عشرين جنيها مع الزامه والمسئول عن الحقوق المدنية ( السيد وزير الداخلية بصفته ) بأن يدفعا للمدعية بالحق المدني مبلغ ثلاثة الأف جنيه والمصروفات المدنية المناسبة وجنيهين اتعاب محاماه • وايدت المحكمة الاستثنافية هذا الحكم •

وقد رأت اللجنة الأولى لقسم الفتوى ان تتحمل جهة الادارة — دون السائق المذكور — بقيمة التعويض المحكوم به ، ومن ثم طلبت وزارة الداخلية من وزارة الفزانة حساب مبلغ ٣٠٣١ جنيها ( قيمة التعويض والمصروفات ) على جانب الحكومة ، فطلب السيد سكرتير عام اللجنة المالية ابداء الرأى في هذا الموضوع •

ومن حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون هيئة الشرطة ينص فى المادة ٥٧ منه على أنه « لايسأل الضابط مدنيا الا عن الخطأ الشخصى » كما ينص فى المادة ١٦٦ على أن يسرى هذا الحكم على ضباط الصف وعساكر الدرجة الاولى ومن بينهم العريف المذكور ومن ثم فان تحديد من يتحمل نهائيا بقيمة التعويض المحكوم به للسيده ٥٠٠٠ يرتبط بتحديد وصف الخطأ الذى أدى الى وقوع الحادث ، وما اذا كان خطأ شخصيا ينسب الى السائق المذكور ، ام أنه خطأ مرفقى يسند الى وزارة الداخلية فى مجموعها ،

ومن حيث أن خطأ العامل يعتبر خطأ شخصيا بصفة عامة اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصى يكشف عن الانسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره ، اما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى وينم عن عامل معرض للخطأ و الصواب قان الخطأ في هذه الحالة يكون مرفقيا، فاذا تبين أن العامل لم يعمل للصالح العام أو كان يعمل مدفوعا بعوامل شخصية أو كان خطؤه جسيما بحيث يصل الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات ، فان الخطأ في هذه الحالات يعتبر خطأ شخصيا ويسأل عنه العامل الذي وقع منه هذا الخطأ في ماله الخاص •

ومن حيث ان حكم محكمة عابدين سالف الذكر ـ والمؤيد استثنافا السبابه ـ أقام قضاء بادانة السائق المذكور وبالتعويض ، بناء على ما اثبتته المحكمة من أنه كان مسرعا وصعد الى أفريز الطريق وصدم المجنى عليها ، وإن فرامل السيارة كانت تالفه ، وأنه لولم يكن مسرعا لكان قد تحكم في السيارة واوقفها • ولما كان قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصدر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يندس في المادة التى فصل على أنه « لايرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائي الأ في الوقائع التي فصل فيها هذا المحكم وكان فصله فيها نسروريا » • وكان حكم محكمة عابدين المشار اليها قد حسم في الوقائع التي تشكل خطأ السائق المتهم وكان فصله في ذلك ضروريا ، أذ هو أسساس المسكم بالادانه والتعويض عفمن ثم يكون هذا الحكم النهائي الحائز قبة الأمر المقفى حجة بما فصل فيه بحيث لايجوز قبول دليل ينقض هسدذه القرينة ، وبالتالى غانه يقيد القضاء المدنى بمعناه الواسع الذي يشمل القضاء المدنى والقضاء المدنى والقضاء الدنى والقضاء الدني والقضاء الدنى والقصاء المدنى والقصاء الدنى المراح المدنى والقصاء الدن والقصاء الدنى والقصاء الدنى والقصاء الدنى والقصاء الدنى والقصاء الدنى المدنى والقصاء الدنى المدنى والقصاء الدن والقصاء الدنى المدنى والقصاء الدن والقصاء الدني الدنى والقصاء الدني الدني الدني الدني الدني المدنى والقصاء الدني الدني ا

ومن حيث انه وقد ثبت أن السائق المذكور ارتكب اخطاء جسيمة بلغت حد الجريمة التي تقع تحت طائلة قانون العقوبات وادين عن هذه الاخطاء جنائيا ، غانه يتمين القول بأن ما وقع منه يعتبر خطأ شخصيا يتحمل هو وحده نتائجه ، ويسأل مدنيا عن تعويض الاضرار التي نشأت عنه ، مما يثبت الحق لوزارة الداخلية في أن ترجع عليه بما دفعته تنفيذا الحكم سالف الذكر ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السائق هو الذى يتحمل مبلغ التعويض المحكوم به للسيدة ٥٠٠ ولوزارة الداخلية ان ترجع عليه بما دفعته الى السيدة الذكورة ٠

( ملف ۲۰۹/۲/۲۲ ــ جلسة ۱۲/۰۱/۱۲۱۱ )

# قاعسدة رقم ( ٤٤ )

#### المسدأ:

قيادة المسائق لمسيارة حكومية برعونة واهمال نجم عنه مقتل احد المارة لايعتبر خطأ مرفقا بل خطأ شخصيا •

#### ملخص الفتوى:

وتتحصل وقائع الموضوع فى ان السيد / ٥٠٠٠٠ السائق بمنطقة كهرباء الوجه القبلى اثناء قيادته سيارة رقم ٢٠٣١ نقل القاهرة بتاريخ كهرباء الوجه القبلى اثناء قيادته سيارة رقم ٢٠٣١ نقل القاهرة بتاريخ أن يتنبه لخلو الطريق من المارة قصطدم المواطنة ٥٠٠٠٠٠ وتسبب خطا فى موتها وكان ذلك ناشئا عن رعونته واهماله وقد حكم عليه فى المبنحة على المنة ١٩٧٦ قسم الفيوم بالحبس شهرا وكفائة ٥ جنيه ١٥ جنيه على سبيل القمويض المؤقت ، وفى الاستثناف ٩٥ لسنة ١٩٧٤ حكم بجلسة ٣٠/١/ ١٩٧٤ بالغاء الحكم المنائف غيما قضىيه من عقوبة الحبس بجلسة متخريمة خمسين جنيها ويتأييد الحكم فيما عدا ذلك ثم استحدر السيد / ٥٠٠٠٠ والد المجنى عليها حكما فى الدعوى رقم ١٩٧٤ لسنة السيد / ٥٠٠٠٠ والد المجنى عليها حكما فى الدعوى رقم ١٩٧٤ لسنة السيد / مدنى كلى الفيوم بجنسة ١٩٧٥/١١/١٥ بالزام السائق المذكور

والهيئة متضامنين بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويضا والمصاريف ومقابل اتماب المحاماة وتأيد الحكم فى الاستئناف رقم ٢٨٢ لسنة ١٥ قى بجلسسة ١٩٠٤ ، وقد قامت الهيئة بتنفيذه و وقد انتهت الادارة العامة للشئون القانونية بمنطقة كهرباء وجه قبلى الى تحميل السائق بقيمة التعويض المحكوم به باعتباره خطأ شخصيا يسأل من مرتبه ولهذا طلبتم الرأى فيمن يتحمل قيمة التعويض و

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية اقسمى الفتوى والتشريع فانتهت الى أن حكم التعويض قد استند فى ثبوت خطأ المذكور للحكم الجنائى الذى قرر أنه كان يقود الصيارة برعونة واهمال بحالة ينجم عنها الخطر بسرعه كبيرة دون أن يتنبه لخلو الطريق من المارة فصدم المجنى عليها وقتلتها خطأ ولهذا انتهى الى الزامة والهيئة التى يتبعها وتسأل عن المماله مسئولية المتبعها وتسأل عن الممالة مسئولية المتبوع عن اعمالتابعة بالتعويض المحكوم به طبقاً لاحكام المواد ١٩٣٧، ١٧٥، من القانون المدنى واذ قامت، الهيئة بتنفيذ هذا الحكم ودفع قيمة التعويض الى المحكوم له فيكون لها ان ترجع على تابعها بقيمة التعويض الذى دفعته والناشى، عن خطئة،

ولا يجدى في هذا الشأن الادعاء بأن الخطأ الذي وقع فيه المذكور خطأ مرفقيا لان الخطأ المرفقي على ما استقر عليه الفقه والقضاء هو الخطأ الذي يثبت فيحق المرافقيفسه بسبب سوء تنظيمة أو ادارته وإياكان المعيار الذي يؤخذ به في تحديد ذلك ، غالثابت أن الخطأ في الحالة المعروضة يتمثل فيما اتسم به سلوك السائق من رعونة واهمال في قيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر و ولا تثبت الرعونة والاهمال في قيادة السيارة الا في حق قائدها نفسه وهي التي ادت الى الحادث و وانتهى الى الحكم المدنى بالتعويض ولم يثبت أن للمرفق دخلا في حدوث الجمال والرعونة في القيادة وبذلك يكون الخطأ المنسوب الى المذكور خطأ شخصيا بحتا يؤكد حق الهيئة في الرجسوع عليه بالتعويض على السائق نزولا على الحكم والسائق نزولا على الحكم و

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار خطأ المامل المذكور شخسيا يتحمل التعويض عنه •

<sup>·</sup> مك ٢٨١/١٠/١٧ ــ جلسة ١٩٨١/١٠/١٧ ،

# الغرع الرابسع

# رجوع جهة الادارة على الموظف اذا ارتكب خطا شخصيا

قاعدة رقم ( ٥٥ )

المحدا:

تعريف الخطأ الشخصي ٠

## ملخص الحكم:

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لايجوز للادارة ان ترجع على أى من تابعيها فى ماله الخاص لاقتضاء ما تحملته من اضرار عن أخطائهم الا اذا اتسم هذا الخطأ بالطابع الشخصى وان الخطأ يعتبر شخصيا اذا كان الفعل التقصيرى يكشف عن نزوات مرتكبه وعدم تبصره وتغييه منفعته الشخصية أو قصد النكاية أو الاضرار بالغير أو كان الخطأ جسيما ه

ومن ثم لما كان ما نسب الى المدعى ينحصر فى أنه أهمل الكتابة الى مستشفى الامراض المقلية بالخانكة لموافاة لجنة المقود بوزارة الصحة بسعر الشراء المحلى واكتفاؤه بالرجوع فى هذا الشأن الى السعر المقدم من المتعهد ٥٠٠٠٠٠٠ وفى انه أغفل ابلاغ المتعهد بالتوريد بالنسبة لوحدات مستشفيات الامراض الصدرية بالعباسية والمنيرة والمبتديان وحميات العباسية ومستشفى الكلب ومستوصفات المبتديان والخليفة وباب الشعرية مما أدى الى تمسك المتعهد بانتهاء المدة،

ولما كان يبين من الاوراق أنه ليس ثمة اهمال ينسب الى الدعى فى صدد عدم قيامه بتبليغ المتمهد ٥٠٠٠٠٠٠ فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أو بالنسبة الى سقوط العطاء المقدم منه اعتبارا من ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥١ كما أن ما نسب الى المدعى من أنه أهمل الكتابة الى مستشفى الامراض المقلية بالخانكة لموافاة لجنة المقود بوزارة الصحة بسعر

الشراء المعلى ـ على غرض صحته لايمثل بالنسبة اليه خطأ شخصيا يجعله مسئولا عما ترتب من اضرار بسبب سقوط العطاء المسيدم من المتمهد المذكور ، ومن ثم يكون الثابت أن المدعى لم يقع منه خطأ شخصى يوجب مسئوليته المدنية قبل وزارة الصحة عن الاضرار التى لحقتها بسبب سقه ط العطاء .

ا طعن رتم ۱٤٣٧ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ٢٠/٥/٢٠ )

## قاعدة رقم ( ٢٦ )

#### المحدا:

لايجوز لجهة العمل ان ترجع على اى من تابعيها في ماله الخاص لاقتضاء ماتحملته من اضرار على اخطائهم الا اذا انسم هذا الخطا بالطابع الشخمى ـ يعتبر الخطأ شخصيا اذا كان المعل التقصيري يكشف عن نزوات مرتكبه وعدم تبصره وتغييه منفعته الشخصية او قصد النكاية أو الاغرار بالغي أو كان الخطأ جسيما .

### ملخص الحكم:

ان قضاء هذه المحكمة يجرى على أنه لايجوز لجهة العمل ان ترجع على أى من تابعيها في ماله الخاص لاقتضاء ما تحملته من اغرار عن اخطائهم الا اذا اتسم هذا الخطاء بالطابع الشخصى وأن الخطأ يعتبر شخصيا اذا كان الفعل التقصيري يكشف عن نزوات مرتكبة وعدم تبصره وتغييه منفعته الشخصية أو قصد النكاية أو الإضرار بالفير أو كان الخطاء جسيما ه

ومن حيث انه لما كان ذلك ، فإن الطاعن ولئن كان قدار تكبيتقصيره ثمة خطأ نجمعنه الحاق ضرر مالى للشركة المطعون ضدها على النحوالسالف بيانه الا أن ما أتاه لايصل الى حد ارتكابه نزوه أو استهدافه منفسه شخصية كما أنه لم يتبين أن قصده كان منصرها النكاية أو الإضرار بالشركة كما أن هذا الخطأ الذي يتمثل في مخالفته للتعليمات السارية لايتسم بالجسامة التي من شأنها اعتبار مخطأ شخصيا يسأل عنه في ماله

الخاص • وترتبيا على ذلك غان النتيجة التى انتهى اليها قرار الشركة المطعون ضدها بتاريخ ١٩٧٦/٨/٧ فيما تضمنه من تحميل الطاعن بجز • من قيمة المجز البالغ ١٣٦٤ جنيها و ٣٦٥ مليما تكون غير مستخلصه استخلاصا سائمًا من اصول تنتجها ماديا أو قانونيا ومن ثم يكون هذا القرار قد وقع مخالفا المقانون متمين الالماء •

ومن حيث أنه على اساس ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه ، وقد ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب ومن ثم يتعين الحكم بالفائه .

( طعن رقم ۱۹۹۱ لسنة ۲۷ ق سـ جلسة ۱۹۸۸/۱۸۸ )

<sup>(</sup> o f = 3 77 )

#### الغصل الثالث

# صور من الاخطاء التي يجوز التعويض عنها

### المفرع الأول

### احكام عامية

أولا: عيب الاختصاص أو الشكل لايرتب الحق في النعويض لزاما:

# قاعسدة رقم ( ٤٧ ) :

المسدا:

عيب عدم الاختصاص أو الشكل الذى يشوب القرار الادارى لا يصلح حتما وبالضرورة أساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار ·

## ملخص الحكم:

النائب من استقراء الاوراق ان المدعى كان يعمل أمينا لتسونة المنشى وقد تكشف عند نقله من هذه الشونة وجسود عجز كبير ف عهدته قدر ابتداء بعبلغ ٥٨٥ مليم و ١٦٩٩ جنيه وجسال هذا المجز قدرا ليس باليسير من الكسب والقمح والسماد والمبيدات والاذرة ، وقد أقر المدعى في محاضر التسايم بهذا العجز ، وأقسام دفاعه في التحقيقات التي أجريت على أن هذا العجز كان نتيجة المعرامل الطبيعية وحققت النيابة العامة هذا الدفاع وخلصت الى مسئوليته عن العجز في كميات القمح والسسماد والمبيدات البالغ قيمتها ٩٥٢ منيم ١٩٦ جنيه ورأت الاكتفاء بمحاكمته تأديبيا تجنبا لمحاكمته جنائيا نظرا لتجاوزه سن الخيسين وقضى مدة طويلة في خدمة البنك وقد تكتبف للبنك من المواجعة النهائية أن حقيقة المجز في عهدة المدعى بلغ ٥٨٥ مليم و ٢٣٣٨ جنيه جنيه قيمة ١٣١٤ منا من الكسب و ٢٣٣ جوال سماد و ٣١١ أردب

قمع و ۳۷۸ و ۳۳ كيلو جرام مبيدات حشرية و ۱۰۰ كيلو جرام ذرة وذلك فضلا عن مبلغ ۲۰۰ جنيها قيمة ۲۳۷ عرق خشب و ازاء جسامة هذه المخالفات قرر البنك فصله من الخدمة اعتبارا من ۱۹ يناير سسنة ۱۹۲۹ بدون مكافاة أو تعويض و وق ۳ من يولية سسنة ۱۹۷۲ قضت المحكمة التأديبية لوزارتي الزراعة والاصلاح الزراعي في الدعوى رقم ۱۷ لسنة ۽ القضائية بالغاء قرار فصل المدعى لصدوره من غير السلطة المختمة قانونا ، وهي المحكمة التأديبية ، بالمخالفة لاحكام القانون رقم ۱۹ لسنة ۱۹۰۹ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات المسامة والشركات والجمعيات الخاصة و واستند الحكم المطعون فيه للقضاء بالتعويض ، على أن قرار الفصل صدر من غير السلطة المختصة قانونا وان القضاء بالغائه لهذا السبب يشكل ركن الخطأ الموجب للمسئولية و

ومن حيث ان الاسباب التى قام عليها قرار فصل المدعى لمها أصل ثابت فى الأوراق على ما سلف بيانه فقد أقر المدعى بالمجز الذى تكشف فى عهدته وقد تجاوز هذا المجز المحد المسموح به عرفا بعد استبعاد ما يمكن أن يكون نتيجة لعوامل طبيعية كالجفاف وما اليه الامر الذى يثير الشك فى أمانته ويزعزع الثقة فيه وبناء عليه يكون القرار المطعون فيه قائما على سببه المبرر له قانونا ه

ومن حيث أن عيب عدم الاختصاص أو الشكل الذي قد يشوب القرار فيؤدى إلى الفائه لا يصلح حتما وبالضرورة أساسا للتعويض مالم يكن العيب مؤثرا في ه صوع القرار ، فاذا كان القرار سليما في مضمونه محمولا على أسبابه المبررة رغم مخالفة قاعدة الاختصاص أو الشكل فانه لا يكون ثمة محل اساءلة الجهة التي أصدرت هذا القرار عنه والقضاء عليها بالتعويض ، لان القرار كان سيمدر على أي حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت ، ولما كان القرار المسادر بفصل المدعى صحيحا في مضمونه لقيامه على السبب المبرر له ، فانه لا يستحق تعويضا عنه لمجرد كونه مشوبا بعيب عدم الاختصاص واذ أخذ الحكم المطمون فيه بعير هذا النظر فانه يكون قد خالف حسكم القصادن ،

طعن رتم ۱۰۰۱ لسنة ۲۰ ق ــ جلسة ۱۰۰۲ اسنة ۱۹۷۵/۳/۲۲

### قاعــدة رقم ( ٤٨ )

#### البسدا:

عيب عدم الاختصاص انالشكل الذي قد يشوب القرارفيؤدي الى الفائه لايصلح حتما وبالضرورة اساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار للهذا كان القرار سليما في مضمونه محمولا على اسبابه المبررة له رغم مخالفة قاعدة الاختصاص أو الشكل فانه لايكون ثمة مجال للقضاء بالتعويض نظرا لان القرار كان سيصدر على اى حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت •

### ملخص الحكم:

من حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالماء وأن لكل من القضائين اساسه الخاص الذي يقوم عليه ، وأن عيب عدم الاختصاص أو الشكل الذي قد يشوب القرار فيؤدى الى المائه لايصلح حتما وبالضرورة اساسا لتعويض مالم يكن الميب مؤثرا في موضوع القرار ، فاذا كان القرار سليما في مضمونه محمولا على أسبابه المبررة له رغم مخالفة قاعدة الاختصاص أو الشكل فانه لا يكون ثمة مجال للقضاء بالتعويض لان القسرار كان سيصدار على أي حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت مسيصدار على أي حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت مسيصدار على أي حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت

ومن هيث ان قرار وقف المامل احتياطيا لصلحة التحقيق وان اتسم بطابع التآقيت الا أن ذلك لا ينفى عنو وصف القرار الادارى النهائي، ومن ثم يسرى فى شسأنه ما يسرى على القرارات الادارية بالنسبة لاختصاصها بدعوى الالغاء والمطالبة بالتعويض عن الاضرار التى تلحق صاحب الشأن بسسببها وبالقالى فانه يتعين بحث مدى أحقية المطون ضده للتعويض عن القرار الصادر بوقفه عن العمل فى ضوء ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة على النحو السالف بيانه ه

ومن حيث ان الثابت من الاوراق أن المطعون ضده نسب اليه عدة مخالفات تقصل بأدائه لاعمال وظيفته تنطوى على اخلال خطير بواجبات تلك الوظيفة وما ينبغى أن يتحلى به من أمانة وسلوك قويم ، تتحصل في اعتياده التلاعب في بعض عقود الزواج التى كان ييرمها والتزوير في بياناتها مع علمه بذلك والتراخى في تسجيل وتسليم بعض اشهادات الطلاق دون مبرر معقول واثبات بعض البيانات الخاصة بالبرائيات كود ثبت من التحقيق الذي أجرى في شأن هذه المخالفات صحة اسناذها للمطعون ضده ومن ثم أصدرت دائرة الاحوال الشخصية بالمسكمة الابتدائية بالزقازيق المختصة قانونا بالتطبيق لحكم المادة الثانية من لائحة والمعدلة بقراره الصادر في ٢٩ من ديسمبر سسنة ١٩٥٥ قرارها بعزل المطعون ضده من وظيفته بسبب ارتكابه هذه المخالفات وصدق عليه الوزير اعمالا لحكم المادة ٤٦ من لائحة المأذونين المشار اليها ، وانتهى المحكم المطعون فيه بحق سالاسباب التى قام عليها والتي تأخذ بها الحكم المطعون فيه بحق سالاسباب التى قام عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة الى سلامة قرار العزل لقيامه على أسباب تبرره في الواتم والقانون بما لا محل معه للقضاء للمطعون ضده بتعويض عن هذا القرار والقانون بما لا محل معه للقضاء للمطعون ضده بتعويض عن هذا القرار والقانون على المطعون عنه هذا القرار المغرك المطعون ضده هذا القناء ولم يطعن غيه و

ومن حيث ان مخالفات على هذا الجانب من الخضورة والاهمية يقتضى تحقيقها ولا ربيب أبعاد المطعون ضده عن عمله : وغل يده عن اعمال وظيفته لحين الانتهاء من هذا التحقيق : وأن الدائرة سالفة الذكر والتى تختص فقا لمحكم المادة ٤٤ من اللائحة المشار اليها بوقف المأذونين وتأديبهم ، والتى انتهى قرارها الى ادانة سلوك المطعون ضده وعزله من وظيفته بسبب المخالفات التى كشف التحقيق عن صحة نسبتها اليه كانت ستوافق حتما على وقفه عن العمل ضمانا لحسن سير هذا التحقيق اذا ما عرض عليها الامر في حينه ،

ومن حيث انه متى كان ذلك يكون قرار وقف المطعون ضده رعم صدوره من رئيس المحكمة الابتدائية وليس من دائرة الاحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية التى ناطت بها لائحة المأذونين اصدار مثل هذا القرار بما يجمله مشوبا بعيب عدم الاختصاص الا أن هذا القرار وقد صدر صحيحا في مضمونه لقيامه على السبب المبرر له على النحو السالف بيانه لا يسوغ القضاء مالزام الجهة الادارية بتعويض المطعون ضده عن الاضرار التي أصابته نتيجة صدوره ، واذ ..هب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله متعين الالغاء ه

( طعن رقم ٢١) لسنه ٦٥ ق ــ جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥

ثانيا : التعويض ليس من مستازمات الالغاء :

قامسدة رقم ( ٤٩ )

#### : المسمدا

القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء ــ لكل من القضائين اساسه الذي يقوم عليه ــ عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل الذي قد يشوب القرار الادارى ليؤدى الى الغائه لا يصلح حكما ويالضرورة اساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار،

#### ملخص الحكم:

ان القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالماء بل لكل من القضائين أساسه الخاص الذي يقوم عليه ، كما أن عيب عصدم الاختصاص أو عيب الشكل الذي قد يشوب القرار الادارى فيدِّدى الى المائه لا يصلح حتما وبالضرورة أساسا للتعويض مالم يكن العيب مؤثرا أله موضوع القرار فاذا كان القرار سليما في مضمونه معمولا على أسبابه المبررة رغم مخالفة قاعدة الاختصاص أو الشكل فانه لا يكون ثمة محل أسناطة الجهة الادارية عنه والقضاء عليها بالتعويض لان القسرار كان سيصدر على أي حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت سيصدر على أي حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت والماكان القرار الصادر بفصل المدعى صحيحا في مضمونه لقيامه على السبب المبرر له قانونا سفانه لا يستحق تعويضا عنه لمجرد كونه مشوبا بعيب عدم الاختصاص •

( طعنی رقبی ۷۲۳ ، ۷۲۸ لسفة ۹ ق ــ جلسة ۱۹۹۱/۱۱/۱

## الفرع الثاني

## الامتناع عن تنفيذ حكم بالالفاء

### قامىدة رقم (٥٠)

#### المحدا:

حكم بالالغاء - امتناع الجهة الادارية عن تنفيذه - تمسكها بالقرار المقضى بالغاته الغاءا مجردا بما يخالف صراحة قضاء حسكم الالغاء - قيام عنصر الخطأ الوجب لمساءلتها عن تعويض ما نجم عنه من اضرار مادية وادبية •

# ملخص الحكم:

من حيث أنه عن السبب الاول للطعن فانه مسردود بمسا ثبت بالاوراق من أن وزارة الحربية تلقت كتاب الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع بمجلس السدولة المؤرخ ١٩٧٥/٥/٣٨ بلارد على استفسارها عن كيفية تنفيذ حكم الالفاء الصادر في ١٩٦٩/٣/١ ، وقد تضمنت الفتوى شرعا مفصلا للمفهوم القانوني لاحكام الالفاء وحبيتها على الكافة ، وبيان الاثار المترتبة على الحكم بالالفاء المجرد من اعدام القرار المقضى بالفائة ومن المترام الجهة الادارية بالامتناع مستعبلا عن أعمال أي أثر له . كما أوضحت الفتوى الاجراءات والقرارات التي يتعين اتخاذها في صدد تنفيذ الحكم ، الا أن الجبة الادارية قد تراخت رغم ذلك في تنفيذ الحكم مدة جاوزت الاربع سنوات دون مبرر من الواقع أو القانون حيث لم تصدر قرار التنفيذ وما صاحبه من تعديل الاوضاع والمراكز القانونية الا في ١٩٧٣/٨/٧ ، بل أن البادي من الاطلاع على أوراق الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ١٨ ق.ع سالف الذكر أن الجهة الادارية جاوزت مجرد التراخى في المتغيذ الى حد الاستمساك المقصود بالقرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٨ ق.ع دا الاستمساك المقصود بالقرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٨ المقنى بالغائه الفاء مجردا : بأن الصدور والمورد المراخور المتنافية ١٩٠ المقضى بالغائه الفاء مجردا : بأن الصدورت

القرارين رقمى 30 و ١٣٠ لسنة ١٩٧٠ بترقية بعض العاملين مستندة الى الاقدميات الواردة بالقرار رقم ١٢٥٥ لسنة ١٩٦٤ المذكور ، بمسا يخالف صراحة قضاء حكم الالغاء سالف الاشارة ــ وعلى ذلك تكون الجهة الادارية قد تمادت في الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي الامر الذي يقع بقيام عنصر الخطأ الموجب لمساءلتها عن تعويض ما نجم عنه من اضرار .

ومن حيث انه عن السبب الثانى هانه مردود كذلك بما ثبت من فحوى القرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ البادى ذكره ، من أن تنفيذ حكم الالعاء قد اسفر عن تقرير مركز قانونى ذاتى للمدعى فى الترقية وفى تصحيح الاقدمية فى الدرجتين الرابعة والثالثة على التفصيل السابق ايراده ، وإن امتناع الجهة الادارية عن تنفيذ الحكم فى الوقت المناسب كان السبب فى حرمان المدعى من الحصول على المركز القانونى المذكور وما ترتب عليه من اثار مالية ووظيفية طوال مدة امتناع الادارة عن التنفيدذ ،

ومن حيث انه عن السبب الثالث والأخير غانه مردود بدوره لمخالفته لواتع ما قضى به الحكم المطعون فيه ذلك أن الحكم لم يقض للمدعى بتعويض يعادل الفروق المالية التى كانت ستترتب على تنفيذ حكم الالغاء على ما ذهب اليه تقرير الطعن ، واناه قضى بأن من بين عناصر التعويض عن الاضرار المادية حرمان المدعى من الانتفاع فى الوقت المناسب بالمزايا والاثار المالية التى كان سيحصل عليها لو أن الادارة بادرت الى تنفيذ حكم الالغاء ، واشار الحكم الى ان هذه الاثار لو تحققت لبلغت ما يقرب من خصصائة جنيه •

ومن حيث ان الحكم المطمون هيه قد أصاب صحيح القانون في تضائه بتحديد عناصر الضرر المادي والادبي الذي اصاب المدعى ، وذلك للاسباب سالغة البيان التي استند اليها والتي تأخذ مها هذه المحكمة وتضيف اليها ان ما ثبت عند نظر الطمن من ان الجهة الادارية جاوزت مجرد التراخي في تنفيذ حكم الالماء المجرد الى حد التمسك المتصود بالقرار الملغي ، كان من شائه ان يضاعف شعور المدعى بالحزن والاسي على حرمانه من حق ثابت مشروع ، بل وأن يزعزع عقيدته في جدوى

الانتصاف الى القضاء ، بحسبان ان الجهات الادارية يجب أن تكون سباقة الى الالتزام باهكامه قوامة على تنفيذها .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون قد اصاب صحيح القانون فى قضائه ، ومن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا مع الزام الجهة الادارية الطاعنة بالمصروفات .

( طعن رقم ١٠٧٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ٢/٢/٢٧١)

القرع الثالث

التجنيد الخاطىء

قاعدة رقم ( ٥١ )

: المسدا:

قرار التجنيد الخاطىء يرتب حقا في التعويض اذا كان قد اصاب المجند ضرر التجنيد في ذاته شرف لا يسوغ المطالبة بالتعويض عنه المتعويض لا يستحق الا اذا ترتب على تجنيد غير اللائق طبيا اضرار محية الا يكفى القول بان التجنيد فوت عليه فرص الكسب •

### ملخص الحكم :

ان المادة السامعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة المسكرية والوطنية تقضى بأن يعفى من الخدمة المسكرية والوطنية من لا تتوافر فيه شروط اللياقة التى تعين بقرار من وزير الحربيسة من لا تتوافر وزير الحربية تنفيذا لحكم هذه المادة القرار رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن مستويات اللياقة الطبية للخدمة المسكرية وحدد في المادنية منه الامراض والعيوب التى يعتبر معها المجند غير لاكن للخدمة العسكرية والوطنية ونص على أن يعفى منها من يتضح للهيئة الطبية المختصة عند الكشف عليه أن به مرضا أو عيبا منها و وتضمنت الفقرة أللختصة عند الكشف عليه أن به مرضا أو عيبا منها و وتضمنت الفقرة ألا من البند ثالثا من هذه المادة أن تسطح احدى القدمين أو كليهما بدرجة

شديدة مشوهة أو المسحوب بتييس كلى أو جزئى بمفاصل القدم من المعيوب الخلقية التى يعتبر معها المجند غير لائق للخدمة المسكرية والوطنية ويعفى منها ولما كان الامر كذلك وكان مفد الوقائع أن المدى كان مصابا قبل تجنيده في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ بتسطح شديد مشوه بالقدمين وضمور غفروفي بمفاصل القدمين غير قابل للشفاء فانه كان يتعين اعتباره غير لائق طبيا للخدمة واعفاؤه منها وهو ما دعا جهة الادارة في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٨ الى اصدار قرارها بانهاء خدمة المدعى لمدم اللياقة الطبية اعتبارا من الاول من سبتمبر سنة ١٩٦٨ المدعى بحد أن تكشف لها أنه كان من المتعين اعفاء المدعى من الخدمة العسكرية والوطنية لعدم توافر شروط اللياقة الطبية فيه عند تجنيده و وبهذه المثابة والوطنية لعدم توافر شروط اللياقة الطبية فيه عند تجنيده و وبهذه المثابة عين قرار تجنيد المدعى في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ ــ بالرغسم من الصبته التى كان من شأنها أن تعفيه قانونا من الخدمة العسكرية حمن مغلويا على مخالفة قانونية تصمه بعدم المشروعية و

ومن حيث ان مثار المنازعة الماثلة تتحدد في طلب التعويض عن قرار تجنيد المدعى المشوب بعيب مخالفة القانون .

ومن حيث ان مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية التى تصدرها فى تسييرها للمرافق العامة هو قيام خطأ من حانبها بأن يكون القرار الادارى غير مشروع لمبيب من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، وأنه يلحق صاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر بأن يترتب الضرر على القرار غير المشروع .

ومن حيث ان الخدمة العسكرية والوطنية وفقا نحكم القانون رقم همه لمنة ١٩٥٥ سالف الذكر فرض على كل مصرى متى بلغ السن القررة قانونا التزاما بما للوطن من حقوق فى عنق كل مواطن تقتضى منه بذل الروح والمال فى سبيل وطنه وذلك بالانخراط فى سلك الخدمة المسكرية والوطنية لاداء ضريبة الدم وتقديم ضريبة من وقته وكده تتمادل مع ما يقدمه الوطن له من أمن وخدمات ولما كانت الخدمة المسكرية والوطنية شرفا لا يدانيه شرف وضريبة على المجند نحو وطنه وكان القانون يرتب للمجند بالاضافة الى المزايا المينية التى يتمتع بها خلال مدة خدمته مرتبات وعلاوات وبدلات عسكرية كما يقرر له مكافات

نهاية خدمة غانه يتأبى مع نصوص القانون وروحه القول بأن النجنيد في ذاته يغوت على المجند كسبا ييرر طلب التعويض عنه و ويستوى في ذاته يغوت على المجند كسبا ييرر طلب التعويض عنه و ويستوى في ذلك أن يكون من جند لائقا للخدمة طبيا أو غير لائق وذلك لاتحاد العلة في الحالين وهي أن كلا منهما قد شرف بالخدمة العسكرية أو الوطنية وردى بعض حق الوطن عليه ونال ما قرره القانون للمجند من مزابا عينية ونقدية خلال مدة الخدمة وبعد انتهائها وبهذه المثابة ينتفى ركن المطالبة بما فات المجند من كسب بسبب تجنيده رغما عن عدم لياقته المطالبة بما فات المجند من كسب بسبب تجنيده رغما عن عدم لياقته بليا للخدمة شأنه في ذلك شأن من جند وكان لائقا طبيا أما أذا لحق بالمجند ضرر من جراء تجنيده وهو غير لائق صبيا بأن ترتب على تجنيده أن المطالبة بما حاق به من الاضرار الناجمة عن تدهور حالته الصحية وازديادها سواء بسبب تجنيده وهو غير لائق طبيا بالمخالفة للقانون وذلك لتوافر سواء بسبب تجنيده وهو غير لائق طبيا بالمخالفة للقانون وذلك لتوافر سواء بسبب تجنيده وهو غير لائق طبيا بالمخالفة للقانون وذلك لتوافر الكان المسئولية وهي الفطأ والضرر وقيام علاقة السببية بينهما والكان المسئولية وهي الفطأ والضرر وقيام علاقة السببية بينهما والكان المسئولية وهي الفطأ والضرر وقيام علاقة السبية بينهما و

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم وكان المدعى يؤسس دعواه على ان تجنيده فوت عليه ما كان يكسبه من تجارة الطيور ولم يدع ان حالته الصحية التى كانت توجب اعفاءه قانونا من الخدمة العسكرية أو الوطنية قد ساءت بسبب تجنيده وكان قد أكد فى التحقيق الذى أجرى سابقة على تجنيده وأنها ظلت بنفس الدرجة بالرغم من التدرييسات العسكرية ولم تزد سوءا هو ما خلص اليه الفحص الضبى فان دعوى المدعى تكون على غير أساس من القانون متعينة الرفض ذلك أن تجنيده بالرغم من عدم لياقته طبيا لا يبرر قانونا للاسباب المتقدمة بالرغم من عدم لياقته طبيا لا يبرر قانونا للاسباب المتقدمة تعويضه لما يكون قد فاته من كسب بسبب تجنيده . شأنه في ذلك شأن تجنيده وهو غير لائق طبيا ه

# الفرع الرابع العدول عن منح الترخيص قاعـــدة رقم ( ٥٢ )

#### المحسدا:

مسئولية جهة الادارة تتقرر اذا ماعدات عن السي في اجراءات الترخيص دون وجود اسباب جديدة تبرر ذلك •

### ملخص الحكم:

متى اصدرت الجهة الادارية قرارا بالموافقة على موقع المحل وتنفيذ الاشتراطات المطلوبة فانها اذا عدلت عن السير في اجراءات الترخيص رغم عدم وجود اسباب جديدة تبرر ذلك ، وبعد أن استقر أمرها بسلطتها التقديرية على أنه ليس ثمة ما يمنع من الموافقة على موقسع المحل تكون قد سلكت مسلكا انطوى على مخالفة للقانون ومن ثم تحقق الخطأ الذي تتوافر به مسئولية هذه الجهة عن تعويض الاضرار المترتبة على ذلك ،

ا طعن رتم ۷۲۹ لسنة ۲۱ ق ... جلسة ۱۹۸۰/۰/۲ ،

# الفرع الفامس التراخى في تصليم الوظف عمله

قاعسدة رقم ( ٥٣ )

البسدا:

اذا تراخت الادارة في تسليم الموظف عمله من التاريخ الذي وضع نفسه فيه تحت تصرفها ، دون أن يقوم به سبب من الاسباب الموجبة قانونا المحيلولة بينه وبين اداء عمله فانها تكون قد تسببت في هرمان الموظف من راتبه عن هذه المدة دون سند من القانون ــ حق الموظف في اقتضاء التعويض عما اصابه من المرار نتيجة خطا الادارة •

### ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من الاوراق انه لم يقم بالدعية سبب من الامباب الموجبة قانونا للحيلولة ببينها وبين اداء عملها ، ومن شمفان الادارة اذ تراخت في تسليمها عملها طوال هذه الفترة من التاريخ الذي وضحتفيه نفسها تحت تصرف الجهة التي تعمل بها مع انه ليس في الاهر اية مسألة قانونية يمكن أن يدور أو يختلف وجه الرأى فيها تكون بذلك قد تسببت بتراخيها هذا في حرمان المدعية من راتبها عن هذه المدة دون سند من القانون : ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى للمدعية بما يقابل هذا الراتب كتعويض لها عما أصابها من اضرار نتيجة خطأ الادارة قد أصاب الحق في قضائه ه

( طعن رقم 10 السنة ٩ ق ــ جلسة ١٩٦٩/٣/٨ ا

الفرع السائس الحرمان من الراتبَ قاعـــدة رقم (٥٤)

المسدا:

ان هرمان الموظف من راتبه وهو مورد رزقه الوهيد بغير مقتض وأثر رفعه لتقرير هدف من ورائه الى تحقيق مصلحة عامة يصيبه حتما بضرر مادى محقق بالاضافة الى الاضرار النفسية -

### ملخص الحكم :

ان حرمان المدعى من راتبه - ولم يثبت أن له مورد رزق آخر - يترتب عليه ضرر مادى محقق اذ أن الراتب هو مورد رزقه الذى يقيم أوده فكان حرمان الجهة الادارية من راتبه يصيبه حتما بضرر مادى محقق هذا بالاضافة الى الاضرار الادبية التى تتمثل فى الآلام النفسية التى المابته بسبب توقيع مثل هذا الجزاء عليه بغير مقتض وأثر رفعه لتترير هدف من ورائه الى تحقيق مصلحة عامة ه

· طعن رقم ۱۹ السنة ۱۵ ق ــ جلسة ۱۹۷۰/۱۸ ،

### قاعسدة رقم (٥٥)

#### المِسسدا:

قيام وزير التربية والتعليم بوعد حكومة المغرب بابتاء بعض المدرسين منتبين بمدارس المغرب سنة آخرى بصفة استثنائية ـ عدم اصدار القرار الادارى النهائي بابقائهم هذه السنة يشكل عنصر الخطأ في جانب الحكومة ـ التزامها بجبر الفرر المترتب على حرمان الدعى من مرتباته في الفترة التي استغرقتها محاولات الحكومة المغربية لتنفيذ الوعد المشار اليه ٠

### ملخص الحكم:

ان بقاء المدعى في المغرب بعد انتهاء نديه للعمل بحكومتها وتعسك هذه الحكومة به كان يستند في الواقع من الأمر الى الوعد الذي اعطاء لها وزير التربية والتعليم الاسبق بابقآء بعض المدرسين منتدبين بمدارس المغرب سنة أخرى ، ولتن كان هذا الوعد لا يعتبر قرارا اداريا باتا من السلطة الادارية المختصة بمد ندب المدعى سنة أخرى حسبما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه بحق ، الا أنه يشكل خطأ اداريا في حق هدده السلطة التي ما كان لها ان تصدر مثل هذا الوعد لحكيمة أجنبية دون ان تعمل على تنفيذه باصدار القرار الادارى النهائي به . وقد ترتب على هذا الخطأ ضرر للمدعى يتمثل في حرمانه من راتبة المستحق لــه سجمهورية مصر عن المدة من ١٩٦١/٩/١ حتى ١٩٦٢/٦/٩ وهي الفترة التي استغرقتها محاولات الحكومة المعربية حمل الحكومة المصرية على تنفيذ الوعد الذي اصدره وزير التربية والتعليم بها . مما بخول للمدعى حقا في التعويض عن الضرر الذي اصابه من جرا، هذا الخطأ ، ومما لا وجه معه للتحدي بالقاعدة الاصولية التي تقضي بأن الاجر مقلبل العمل ما دام أن ما يستحقه المدعى ليسس أجرا بل تعويضا حسبما سبق بيانه ، وترى المحكمة أن أنسب تعويض للمدعى في هذا الشأن هسو ما يعادل مرتبه بجمهورية مصر في الفترة المذكورة ، ومتى كان التعويض يقدر بمقدار الضرر فقد وجب أن يخصم من هذا أأبلغ ما يكون ألمدعي قد تقاضاه من راتب مؤقت من حكومة المغرب عن شهور أبريل ومليو ويونية ويوليه من عام ١٩٦٢ حسبما هو ثابت في التحقيق الذي أجرته النبابة الادارية ٠

رطعن رقم ٧١٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١/٥/٧١٠ ،

الغرع السابع

التسسوية

قاعسدة رقم (٥٦)

#### المسجا:

أن التعويض لا يكون عن مجرد التأخي في التسوية •

#### ملخص الحكم:

ان التعويض لايكون عن مجرد التاخير في التسوية ، اذ ان التأخير أو الاهمال في اجرائها لا يعتبر قرارا اداريا ، ومادام القانون لم يحدد وقتا لاجرائها ، فان واجب الموظف أن يسعى في تقديم المستندات المؤيدة لطلب ضم مدة خدمته ، وعندئذ يستطيع محاسبة جهة الادارة على تراخيها وتقصيرها في ضم مدة خدمته تقصيرا أدى مباشرة الى تغويت حقه في الترقية عند اجرائها ،

( طعن رقم ١٠٦٣ لسنة ١١ ق ـ جلسة ١٠٦٣ )

### قاعسدة رقم (٥٧)

#### المحدا :

التعويض عن القرارات الادارية ــ التلفي في حساب مدة سابقة للموظف أو الاهمال فيه ــ لا يعتبر قرارا اداريا يجوز طلب التعويض عنــه •

### ملغس الحكم :

ان مجرد التأخير أو الاهمال في حساب ضم مدة خدمة سابقة لايعتبر قرار! اداريا يجوز طلب التعويض عنه •

ا طعن رقم ۱۲۱۷ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١/١/١/١١ ا

### قاعــدة رقم ( ۵۸ )

# البسطا

عدم جواز الماللبة بالتعويض متى ثبت ان العلمل هو الذي فوت على نفسه الترقية لاته لم يطلب تصوية هالته الا بعد تعلم الترقية ــ كما أنه لم يطعن في الترقية بعد انفساح مجال الطعن أمامه للطعن فيها ــ كما أن مجرد التراخى في اجراء التسوية لايرتب هقا في التعويض ٠

### ملخص الحكم:

بيين من الاطلاع على الاوراق أن ألمدعى لم يتقدم بطلب تعديل أقدميته في الدرجة السادسة ( قديم ) الى تاريخ تعيين زمسلائه في التخرج من الناجحين في مسابقة ديوان الموظفين رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ استنادا الى حكم المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة د١٩٥٥ اذ في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ أى فى تاريخ لاحق على صدور القرار رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٦٣ في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦١ بترقية السيد / ٠٠٠٠٠٠٠ الى الدرجة الخامسة قديم وهو القرار المطعون فيه ، وان أقدمية المدعى ف هذا التاريخ لم تكن تسمح بأن تشمله الترقية الى هذه الدرجة ، اذ الثابت أن الترقية شملت من ترجع اقدميته في الدرجة السادسة الي ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٠ في حين أن أقدمية المدعى في هذه الدرجة كانت ترجع في ذلك الوقت الى ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٦١ . واذا كان المدعى لم يتقدم بطنب تسوية هالته الابعد صدور قرار الترقية المطعون فيه ، فانه ينتفي القول بأن تراخى جهة الادارة في تسوية حالته هــو الذي أدى الى تفويت حقه في الترقية . اذ أن استجابه جهة الأدارة لطلبه لم تكن حتى لو أجريت في ذات اليوم الذي تقدم غيه بهذا الطلب. لتغير من الامر شيئًا . بعد أن كانت الترقية المطعون فيها قد تمت ، وبالتالي لا يكون هناك ثمة خطأ يمكن نسبته الي جهة الادارة . واذا كان

هناك ضرر قد أصاب المدعى بعدم ترقيته الى الدرجة الخامسة قديم مع زملائه ممن يتساوون معه أو يلونه في الاقدمية مان مرده الى خطأ المدعى نفسه الذي لم يتقدم بطلب تسوية هالته الا بعد اجراء الترقية المطعون غيها ثم ترديه في الخطأ مرة ثانية بعدم تقدمه بطلب الماء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية - بعد أن تحدد مركزه بتسوية حالته وانفتح أمامه ميماد جديد للطعن في هذا القرار ... في المواعيد القانونية المقررة وبذلك فوت على نفسه فرصة الطعن فيه ، هذا فضلا عما بيين من الاطلاع على الاوراق من أن الجهة الادارية لم تتوان في اتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقق من صحة البيانات التي أوردها المدعى فى طلب تسوية حالته ، وبعد أن ثبتت صحتها أصدرت قرارها رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٤ في ٩ من يونيه سنة ١٩٦٤ بتسوية حالته وارجاع أقدميته فى الدرجة السادسة ( قديم ) الى التاريخ الذى يستحقه وأخطرته به فى ذات اليوم ، الامر الذي ينتغى معه القول بأن الادارة تراخت في تسوية حالته ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن التعويض لا يكون عن مجرد التأخير في التسوية اذ أن التأخير أو التقصير في اجرائها لايعتبر قرارا اداريا ما دام أن القانون لم يحدد وقتا لاجرائها ، وانه لايسوغ محاسبة الادارة عن تراخيها أو تقصيرها الا اذا كان هدذا التراخى أو التقصير هو الذي أدى مباشرة الى تغويت الحق في الترقية عند اجرائها ، وهو أمر منتف في خصوصية هذه المنازعة •

( طعن رتم ۱۵۸ لسنة ۱٦ ق ـ جلسة ١١/١٢/١٢ )

### قاعدة رقم (٥٩)

#### المحدا:

طلب التعويض عن عدم أجراء الادارة تسوية حالة الوظف ... غير جائز ... أساس ذلك : عدم لجراء التسويات لايعتبر قرارا اداريا يجوز طلب التعويض عنه ... دعاوى التسوية من دعاوى الاستحقاق التي يستمد المدعى حقه من القانون مباشرة دون تدخل من جهة الادارة لاعمال سلطتها التعديرية .

### ملخص الحكم :

لاوجه لما يطلبه المدعى من تعويض قدره جنيه واحد لعدم اجراء التسوية الادارة التسوية موضوع الدعوى فى حقه ذلك ان عدم اجراء التسوية \_ حسبما جرى قضاء هذه المحكمة \_ لايمتبر قرارا اداريا يجوز طلب التعويض عنه • وانما تكون الدعوى من دعاوى الاستحقاق التي يستمد المدعى حقه من القانون مباشرة دون ان تتدخل جهة الادارة فى ذلك مسلطتها التقديرية •

( طعن رتم ۷۸۲ لسنة ۲۶ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۸ )

## الفرع الثامن

#### الترقيسة

#### أولا ... التفطى في الترقيـة:

قاعــدة رقم ( ٦٠ **)** 

المسحا:

تخطى العامل في حركة الترفيات بدون وجه هست يوجب التمويض حتى ولو كانت دعوى الالغاء قد رفعت بعد غوات المواعيد القانونية ساساس ذلك ساولية التقصيبية في جانب جهة الادارة •

#### ملخص الحكم:

من حيث أن الهيئة الطاعنة تنعى على الحكم الطعين مخالفته للقانون اذ أخطسا في تطبيقه وتأويله حينما قضي بالزامها بالتعويض متيما تضاءه على أن جهة الادارة تخطت المدعى في الترقية في وظيفة وكيل قسم مع أنه أقدم من المرقين وغاب على المحكمة ان الترقيــة بالميئة لم تكن تتم الا بالاقدمية قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ أسنة ١٩٦٣ اذ كان للهيئة قبل نفاذ احكام هذا القرار لائحة خاصة صادرة في سنة ١٩٥٤ متميزة عن قانون التوظف وكانت الترقيه نتم وفقا لاحكامها على أساس الجدارة والاختيار ولوظائف ذات مرتبات شاملة وان اساس الجدارة والاختيار وفقا لهذه اللائحة متروك تقديره لجهة الادارة تستقل به ولا يستخلص من التقارير السرية وحدها بل يتم تقدير جداره الموظف المطلوب ترقيته لما تراه جهة الادارة ميه من كفأءة بمراعاة شتى الاعتبارات وما يتجمع لديها من نشاط في الماضى والحاضر وأمر تقدير الموظف هو من الملاءمات التي تترخص فيها جهة الادارة طالما لم يتسم تصرفها بضرب من ضروب الانحراف وقد ظل الامر على ذلك الحال الى أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦١ بشأن اللائحة الداخلية للهيئة العامة للاصلاح ألزراعي

واذ كانت القرارات المطلوب التعويض عنها قد صدرت فى سفة ١٩٥٧، سنة ١٩٥٨ فلا يجوز للمدعى سنة ١٩٥٨ فلا يجوز للمدعى أن يؤسس دعواه على أنه أقدم من المرقين الى درجة مدير قسم واذ اجابه الحكم المطعون فيه الى طلب التعويض غانه بذلك يكون قد جانب صحيح حكم القانون •

وانتهت جية الادارة في تقرير الطمن الى طلب الغاء الحكم والزام المدعى المصروفات عن الدرجتين •

ومن حيث أن الحكم المطمون فيه قد قضى بالتعويض للمدعى عن خطأ جهة الادارة حينما تخطته فى الترقية فى القرارين الصادرين فى ١٩٥٧/٦/١ لانه يسبق المرقين بالقرارين المذكورين فى ترتيب الاقدمية هذا ولم تقدم جهة الادارة أى رد على الدعوى ٠

ومن حيث ان العاملين بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي كان يطبق في شأنهم لائحة خاصةصادرة في سنة ١٩٥٤ وهي اللائحة التي صدر في خللها القرارين المطلوب التعويض عنهما — وكانت تنص في المادة ١٦ منها على انه « يجوز ترقية الموظف المعتاز في عمله الى درجة أعلى مع استمراره في اداء عمله بنفس الوظيفة التي يشخلها وامتاز فيها على أن يتقاضي في هذه الحالة المرتب الاعلى أو مرتبه الاصلى طالما أن ذلك المرتب كان يزيد عن أول الربط المالي لوظيفته الجديدة » ويستفاد من هذا النص انه يجيز لجهة الادارة أن ترقى الموظف الممتاز بالاختيار وستند جهة الادارة في طعنها الى أن ترقية المطعرن فيهم قد تمت لامتيازهم وغقا لاحكام هذا النص •

ومن حيث ان جهة الادارة لم تقدم أى دليل على صحة ما ذهبت أيه من دفاع سواء أمام محكمة القضاء الادارى أو أمام هذه الحكمة رغم ان المحكمة قد أفسحت صدرها بتأجيل الدعوى العديد من المرات لتقدم ملفات خدمة المطعون فى ترقيتهم أو تقديم ما يدل على امتيازهم عن المدعى بل اجدبت الاوراق من أى دليل يساندها فى هذا الادعاء واذ كان الحكم الطعين قد أصاب الحق وصحيح حكم القانون حينما يقلى بتوافر المسئولية التقصيرية فى جانب جهة الادارة غانه يكون

بمنأى عن الانماء ويكون الطعن غير مستنند الى أساس صحيح من القانون أو الواقع خليقا بالرفض.

( طعن رقم ٢٣٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٨ )

### قاعسدة رقم ( ٦١ )

#### المسلما:

تخطى فى الترقية - خطاً يرتب ضررا يستوجب التعويض - عناصر التعويض - لا محل فى الحق فى التعويض على أساس تغويت ميماد الالفاء -

#### ملخص الحكم:

اذا كانت الدعوى ذات شقين احدهما بالالفاء والآخر بالتعويض فان الطعن فى شق منهما يثير المنازعة برمتها مادام الطلبان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا باعتبارهما يقومان على أساس قانونى واحد وهو عدم مشروعية القرار الادارى وأن الطعن بالالفاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق المباشر وطلب التعويض عنه هو طعن فيه بالبطلان بالمطريق غير المباشر ه

ومن حيث ان مسئونية الادارة عن القرارات الادارية منوطة بان يكون القرار ممييا وأن يترتب عليه ضرر وأن تقوم علاقة سببية بين عدم مشروعية القرار – أى بين خطأ الادارة – وبين الضرر الذي أصاب العامل و ولا كان الثابت من الاوراق أن الوزارة المدعى عليها استمرت تنازع المدعى غيما يطالب به من أحقيته في التميين في الدرجة الثامنة أعتبارا من ١٩٥٢/٩/١/١٨ من قرار تميينه في الدرجة التاسعة ورفضت الوزارة طلبه فرفع دعواه رقم ٢٤٢ لسنة ٣ القضائية المشار اليها في ١٩٥٦/٣/١/١ وقضى لصالحه فطمنت الوزارة في هذا الحكم ولكن المحكمة الادارية العليا رفضت هذا الطعن و ولما كانت وزارة التربية والتعليم قد أصدرت في ١٩٥٩/١/٢٠ القرار رقم حسم ٢٤٠ المنة المدورة المدية المدرجة المدار رقم حسم عاسنة ١٩٥٩ بالترقية الى الدرجة السابعة متخطية المدعى رغم حسم عسمة المدينة المدار وقم حسم عسمة المدينة المدارة المدينة المدعن وقم حسم عسمة المدينة المدينة المدعن وقم حسم عسمة المدينة المدينة المدعنة المدينة المدينة المدعنة المدينة المدينة المدعنة المدينة المدينة

النزاع فى شأن أقدميته فى الدرجة الثامنة بحكم المحكمة الادارية لوزارة انتربية والتعليم في الدعوى المذكورة والذي تأيَّد بحكم المحكمة الادارية العليا في ٢٩/١/١٠/٢٩ مما كشف عن خطأ الوزارة في منازعة المدعى فى أقدميته على الوجه المتقدم ومن ثم يكون قرار تخطى المدعى فىالترقية الى الدرجة السابعة الشار اليه قد صدر مخالفا للقانون فيما تضمنه من تخطيه الى هذه الدرجة وقد ترتب على هذا القرار الخاطئ ضررا اصابه يتمثل في حرمانه من علاوة الترقية والزيادة في الرتب حنى تاريخ ترقيته الى هذه الدرجة في ١٩٦٢/٥/١٠ وكذلك تخلفه عن زملائه في الترقية الى الدرجة السادسة القديمة من ٢٠/١١/٣٠ بموجب القرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بما يستتبع ذلك \_ حرمانه من المرتبات المتعلقسة بالترقية والتخلف عن زملائة وتأسيسا على ما تقدم فقد توافرت أركان مسئولية الادارة عن هذا القرار الخاطيء مما يرتب أحقية المدعى في المطالبة بالتعويض عن الاضرار التي حاقت به من جراء هذا التخطى مما تقدره المحكمة بتعويض جزافي قدره أربعمائة جنيه يجبر ما أصابه من اضرار مادية وأدبية على السواء نتيجة تخطيه فى الترقية الى الدرجتين السامعة والسادسة بالقرارين الشار اليهما ولأوجه لما جاء يتقرير الطمن من أنه وان كان من حق المدعى الطعن بالغَّاء القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لكنه غوت على نفسه ميعاد هذا الطعن مما يسقط هقه في التعويض ذلك لأن انتضاء ميماد الطعن حسيما استقر عليه تضاء هذه المحكمة لأ يحول دون مطالبة المدعى بالتعويض عما لحق به من ضرر بسبب تخطيه في الترقية بمتتضى قرار خاطئء صدر مخالفا للقانون •

( طعن رقم }}} لسفة ١٦ ق ــ جلسة ١٧٤/٣/١٧ )

#### ثانيا ـ تفويت غرضة الترشيح للترقية بالاختيار:

### قاعدة رقم ( ٦٢ )

المحدا:

ان تفويت غرصة ترشيح الوظف الترقية بالاهتيار حسب نص القائون ووفقا للمعليم التى وضعتها لجنة شئون المؤففين غيما لو رأت ترقيته يلحق به الضرر في هذه العدود استعقاقه التعويض عن هذا الغرر •

### ملخص الحكم:

ان كانت المادة ٤٠ من قانون نظام موظفى الدولة معدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، التي كانت سارية وقت صدور قرار الترقيسة المطُّمون هيه لم تلزم لجنة شئُّون الموظفين عند اجراء الترقية في النسبة المضصة للترقية بالاختيار ، بمراعاة الاقدمية بين الرشحين الحاصلين على ذات مرتبة الكفاية المؤهلة للترقية بالاختيار ، الامر الذي كان يجمل ترقية المطعون ضده فيما لو لم يرق الموظفون الاربعة المطعون فيترقيتهم أمراً احتماليا ، اذا ما دخل في المفاضلة مع باقى شاغلى العرجة الخامسة الادارية الذين كانوا سيرشحون للترقية الى الاربع درجات ، غير انه لا يوجد أيضا ثمة دليل على أن لجنة شؤون الوظفين لم تكن سترقى المطعون ضده الى الدرجة الخامسة ، اذا ما أجرت الترقية على الوجه المطابق للقانون ، أي باستبعاد الاربعة المطعون في ترقياتهم من كشف المرشحين ، خاصة وقد كان المطعون ضده حاصلا على ٥٥ درجة فمكك من تقريري الكفاية عن سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، أي على درجة الامتياز وهي الدرجة التي تؤهله للترقية بالاختيار حسب نص القانون ، ووفقا للمعايير التي وضعتها لجنة شئون الموظفين في صدر محضرها ، ويترتب على ذلك أن القرار المطعون فيه اذ تضمن ترقية الموظفين الاربعة المطعون في ترقياتهم يكون قد فوت على المطعون ضده فرصة الترشيح للترقية المي الدرجة الاعلى وفرصة الترقية الى هذه الدرجة فيما لو رأت لجنة

شئون المونافين ترقيت ، غيكون قد لحق به الضرر في هذه الحدود ، ويستحق التعويض عن هذا الضرر ه

( طعن رقم ٣٣١ لسنة ١١ ق \_ جلسة ١٩٧٠/٦/١٧ )

الغسرع التساسع الغصسسل

قاعسدة رقم (٦٣)

#### المسدا:

موظف ... فصل من عمله ، أثر سحب قرار الفصل أو الفاء عودة الرابطة الوظيفية واعتبار مدة الخدمة متصلة ... استحقاق الرتب منوط بالقيام بالعمل لا بمجرد قيام الرابطة الوظيفية ... استحقاق التعويض عن القرار الادارى الباطل الصادر بالفصل لا يتم الا اذا انعقدت شروط قيام المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .

#### ملخص الفتوى:

ان القرار الصادر بغصل الموظف انما ينهى خدمته وتنفصم تبعا لذلك الرابطة الوظيفية القائمة بينه وبين الدولة ، غاذا ما صدر بعد ذلك قرار بالفاء قرار الفصل أو سحبه ، غان الرابطة الوظيفية تعود من جديد ، فيعود الموظف الى عمله وتعتبر مدة خدمته متصلة ، وتعود اليه جميع حقوقه الوظيفية ، أما حقه في المرتب فهو حتى يقابله واجب هو أداؤه العمل ،

فالمرتب أو الأجر انما يكون لقاء العمل ، فاذا كان الموظف للمنزة القافة أو فصله للم يؤد للجهة الادارية عملا ، فلا يتأتى القول باستحقاقه لمرتبه لمجرد الغاء قرار الفصل ، لأن هلا الاستحقاق ليس أثرا من آثار الغاء قرار الفصل ، وانما هو مقابل

التيام بالعمل وأدائه ، فحين يقوم الموظف بأدراء العمل يستحق عنسه الأجر ولو كان موظفا فعليا ، وحين لا يقوم به لا يستحقه ، حتى لو كان موظفا قانونيا اللهم الا في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك، كالأجازات ، أي أن حق الموظف في اقتضاء المرتب لا يعود تلقائيا بعودة الرابطة الوظيفية بعد انفصالها ، بل المرتب لا يعود تلقائيا اممها ان حدذا الحق يقابله واجب هو أداؤه العمل ، وقدد يقوم عنه الذي يحال ببنسه وبين أداء العمل ، حق آخر هو حقه في أن يموض عن الأضرار التي تلحقه من جسراء ذلك ، اذا كان القرار الاداري المسادر بفصله ، قرارا باطلا ومخالفا للقانون ، ومتى توافرت الشروط اللازمة لقيام المسئولية ، أي يجب أن يكون شمت خط وضرر وعلاقة سببية مابين الخطاء والضرر ، ويكون التعويض بقدر الضرر ،

( فتوی ۱۹۱ فی ۱۹۲۵/۱۲۷ )

### قاعسدة رقم ( ٦٤ )

#### المحدا:

الحق في تقاضى المرتب عن مدة فمسل الموظف في حالة الحكم بالفائها لل لا يترتب تلقسائيا كاثر من آثار الفسار قرار الفمسل للماحب الشأن اذا ما حيل بينه وبين اداء العمسل أن يرجع بدعوى تعويض عن قسرار الفمسل غسر المشروع متى توافسوت عسامرها ومقوماتها ٠

### ملخص الحكم :

ان الحق فى المرتب لا يعود تلقائيا كاثر من آثار الفار قرار الفصل بل يخضع لاعتبارات أخرى أهمها ان هذا الحق يقابله واجب هو أداء العمل ونظرا لأن الطاعن قد حيل بينسه وبين أداء عمله وحرمت الجهة الادارية من خدماته طيلة مدة قصله غانه لا يكون من حقه المطالبة بصرف مرتب عن هذه المدة كأثر من آثار الالفاء وله اذا شاء أن يرجع على الوزارة بدعوى تعويض عن قرار المفصل غير المشروع متى توافرت عناصرها ومقوماتها ه

( طعن رقم ١٠ لسنة ١٠ ق \_ جلسة ١١/٢/٢/١٢ )

### قاعدة رقم ( ۱۰ )

البسدا:

فصل الوظف لعدم المياقة الطبية قبل استنفاده عدد مرات المكثف الطبى - لا تتحقق معه مسئولية الادارة الاحيث يتاكد القاضى ان احتمال النجاح كان كبرا - يقدر القاضى الى أى مدى كان الأمل قويا في ذلك النجاح ٠

### ولخص الحكم:

ان كل ما يمكن نسبته الى الوزارة من تقصير هي أنها فوتت على الدعى فرصة اعادة السكشف الطبى عليه مرتبن أخريين كان يحتمل فيهما نجاهه أو رسوبه وغنى عن البيان أنه لا تتحقق المسئولية في هذه الحالة الاحيث يتأكد للقاضى أن احتمال النجاح كان كبيرا فهو يقدر الى أى مدى كان الأمل قويا في ذلك النجاح المزعوم أما اذا اتضح على العكس أن المرض الذي كان سببا في رسوب الحدى في السكشف الأول هو من الأمراض التي لا شسفاء منها عنها الوزارة لا تكون قد أضاعت عليه عنديد فرصة في النجاح في السكشف الطبى وتنتغى بذلك مسئوليتها ه

( طعن رقم ١٩) لسنة ٩ ق -- جلسة ١٩٦٧/١/٧ )

### قاعدة رقم ( ٦٦ )

#### المسمدا:

المغاء قرار الغصل المطلوب التعويض عن الأضرار التي نتجت عن صدوره ، ونفاذ الحكم بالفائه والعودة الى العمل وضمم هدد المدمة والترقي من الاضرار المادية والادبية .

### ملخص الحكم:

اذا ما روعى أن القسرار الذى يطلب المسدى بالتعويض عن الإضرار التى لحقته نتيجة صدوره قسد ألغى ونفذ الحكم المسادر بالغائه . وعاد المسدى الى عمله فعلا ، وضمت الى مدة خسدمته بالوزارة مدد عمله وهو خارجها فى حسدود ما يقضى به القسانون ، وسويت حالته بعد هذا الضم ومنح عدة ترقيسات كان فى هسذا خير تعويض له عن الأضرار المسادية والأدبية التى لحقته نتيجة مسدور هسذا القرار .

( طعن رقم 11) لسنة ١٢ ق ــ جلسة ٢١١/١/١١ )

### قاعسدة رقم (٦٧)

#### المسجدا :

الاقرار بالتمهد بعدم المطالبة بحقوق سابقة على توقيعه لا يجمل ثمة سند في المطالبة بالتمويض عن قرار الفصل المسادر قبل الاقرار،

#### ملخص الحكم:

بالنسبة الى طلب التعويض عن قرار فصل المدعى الأول ، فالثابت أنه وقع فى ١٧ من يونية ١٩٥٠ اقرارا تعهد فيه بعدم المطالبة بحقوق سابقة على توقيع هذا الاقرار ، ولما كان حق المدعى فى

التعويض عن قرار فصله الصادر في ١٩٤٦ - ان كان له وجبه حق فيه - هو من الحقوق السابقة التي يشملها هذا الاقرار ، بل ان هذا الحق هو الذي استهدفه الاقرار أساسا ، غانه تأسيسا على ذلك لا يكون للمدعى ثمت سند في الماللبة بالتعويض عن هذا القرار بعد أن تنازل عن حقه في هذا التعويض ، ولا محل بعد ذلك للبحث عما اذا كان قرار فصل المدعى في ١٩٤٦ قد قام على أسسباب تبرره أم لا ،

( طعن رقم 113 لسنة ١٢ ق ــ جلسة ١٩٧٠/١/٣١ )

### قاعدة رقم (٦٨)

#### البسدا:

قرار فصل - سحبه مع حرمان المامل من مرتبه خلال مدة المصل مصبح ما دام سحب قرار الفصل لا يستند الى تبرئة ساحة المامل معا نسب اليه - عدم استحقاق تعويض عن الفصل اذا كان المامل قسد دفع الادارة الى اصدار قرار الفصل كما تراخى في تنفيذ قرار اعادته للخدمة بحجة واهية ٠

#### ملخص الحكم:

ان قرار فصل المدعية قد صدر لما نسب اليها من عدم انتظامها في العمل وبقائها بالهيئة مددا طويلة بدون اذن ، وارتكابها عملا غير لائق بعودتها الى مقر مبيتها بوحدة بسنديله مساء يوم ٧٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ بصحبة ثلاثة أشخاص ، وقد صدر قرار الفصل بعد اجراء تحقيقين : أولهما خاص بعدم انتظامها في العمل سممت فيه أقوالها وحقق دفاعها ، أما التحقيق الثاني وهو الخاص بالواقعة الأخيرة فقد منتست فيه المدعية عن الاجابة على ما وجه اليها من أسئلة وأصرت على موقفها رغم أنه لا يوجد في الأوراق ما يفيد تعنت جهة الادارة معها في التحقيق أو خروج ما وجهه اليها من أسئلة عن حد اللياقة أو المالوق ، وقد اتخذت المدعية مسلكا آخر في

التحقيق الأخير الذى اجرته الادارة بناء على النظام المقدم منها بالطعن فى قرار فصلها غبررت تصرفها يوم ٧٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ وأوضحت علاقتها بمرافقيها والظروف والملابسات التي دفعتها الى حدا التصرف على نحو رأت معه الادارة أن الاتهام الموجه اليها عن هذه الواقعة يفتقر الى اليقين وان سوء الظن فيه أغلب الأمر الذى لا يستأهل توقيع عقوبة الفصل ومن شم إنتهت الى سحب قرار فصل الدعية من الخدمة مكتفية بحرمانها من مرتبها خلال مدة المفصل و

( طعن رقم ١٥٧ لسفة ١٦ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧٤)

### قاعــدة رقم ( ٦٩ )

#### الجسدا:

التعويض عن الفصل لا يلزم أن يكون في جميع الأحوال مساويا المرتب الذي لم يحصل عليه مدة أبعاده عن الوظيفة - تقديره تبعا الملوف كل حالة على حددة - انقاص التعويض في حالة المطال المشترك - المادة ٢١٦ من القانون المدنى - ارتكاب العامل ننبا ادريا ادى الى محاكمته ومشاركته في تهيئة الفرصة لمسدور القرار الميب - انقاص التعويض لهذا المبب •

#### ملخص الحكم:

انه بيين من مطالعة الأوراق وأخصها المحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بجلسة ٢٥ من مليو سسنة ١٩٩٣ فى الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢ القضائية أن الواقعة التي أدت الى تقديم المدعى للمحاكمة التأديبية تحصل فى أن النيابة العامة اتهمت المدعى بأنه (١) فى ١١ من فبراير وه من أبريل سنة ١٩٥٣ بدائرة مركز دشسنا محافظة قنسا ، اشسترك بطريق المساعدة مع موظف عصومى هسسن النيسة هسو السيد / ٥٠٠٠٠٠ ( المدعى )المحضر بمحكمة دشنا فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو محضر تسليم أرض زراعية حرر تنفيسذا للحكم الصاهر فى القضية رقم ١٨٤ لسنة ٥٠ مدغى دشنا ، بأن جعل واقعة

مزورة في صورة واقعمة صحيحة مع علمه بتزويرها ، فاتفق مع امرأة مجهولة تقدمت الى المضر منتطة شخصية السيدة / ٠٠٠٠٠٠٠ المطلوب مباشرة اجراءات التنفيذ في مواجهتها ، وبصمت على المضر الشار اليه بصمة مزورة نسبتها اليها ، فوقعت الجريمة بناء على تلك المساعدة (٢) استعمل محضر التسليم سالف الذكر بأن قسدهه في القضية رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٥٣ مدنى دشنا مع علمه بتزويره ، وقد تمت احالة المتهم المذكور الى محكمة جنايات قنا التي قضت بمعاقبت بالحبس ستة شهور ، ونصت المحكمة في أسباب حكمها على حسن نيسة المضر ( المدعى ) اذ جاء بالأسسباب « ٠٠٠ ومتى ثبت ذلك فقد توافر اشتراك المتهم في مقارفة هـذه الجريمـة التي ارتكبها المحضر بحسن نيسة » كمأ جاء بمسفكرة نيسابة اسستثناف أسيوط المحررة في ١٢ من ديسمير سنة ١٩٥٧ والرسلة الى السيد رئيس محكمة قنا للنظر اداريا في أمر المدعى أنه « أخل بواجبات وظيفت اذ أنه وقد رفض شيخ البلد ٥٠٠٠٠ التوقيع على المضر لشكه في شخصية السيدة التي وقعت على المحضر كان يتعين عليه الامتناع عن تنفيذ التسليم والتحقق من شخصية السيدة التي وقعت على المحضر أو على الأقل أن يثبت ذلك في محضره » وقد نص القرار الصادر من السيد رئيس محكمة قنا في ٣ من يونية سنة ١٩٥٨ باحالة المدعى الى المحاكمة التأديبية على وصف المخالفة بما وصفتها به مذكرة النيابة العامة سالفة الذكر مع التنويه بأن ما أثاره يعتبر اخلالا شديدا بواجبات وظيفت، وبجلسة ١١ من مارس سنة ١٩٥٩ قرر مجلس التأديب الابتدائي معاقبة المدعى عن هذه المخالفة بخصم شهر من مرتبه ، الا أن وزارة العدل استأنفت القرار فقضى مجلس التأديب الاستثناف في ١١ من يناير سنة ١٩٦٠ بتشديد الجزاء الي العزل من الوظيفة فأقدام قراره على أنه قدد ثبت في حق المدعى ثبوتا قاطما مشاركته في التزوير في أوراق رسمية وقد جاء بأسباب حكم المحكمة الادارية العليا سالف الذكر أنه « بيين من الأوراق والتحقيقات المختلفة التي أجريت عند ضبط واقعة التزوير وما أجرته النيابة المامة ومحكمة الجنايات أن ما انتهى اليه القرار المطعون فيه ، من أنه قد ثبت في حق المدعى ثبوتا قاطعا مشاركته في

لتزوير في أوراق رسمية هذه النتيجة ليست مستقاة من أصول تنتجها ماديا وقانونا وانه ولئن كان ثابتاً من عيون الأوراق سالفة الذكر أن المدعى قد أخل بواجبات وظيفت عند التنفيذ بالتسليم بالمحضر المحرر في ١١ من غبراير سنة ١٩٥٣ اذ أنه وقد رغض شيخ البلد المرافق له في التنفيذ التوقيع على المحضر لشكه في السيدة التي وقعت بصمتها وثبت تزويرها كان يتمين عليه الامتناع عن التنفيذ بالتسليم والتحقق من شخصية انسيدة التي وقعت بصمتها أو على الأقل اثبات ذلك بمحضره الا أنه من الوضوح بمكان أن درجة خطورة هذا الذنب الادارى لا تتناسب البتة مع الجزاء الذي قدره القرار المطعون فيه مشوبا بالغلو الذي يخرج به عن نطاق المشروعية معا يتمين معه الفاؤه مشوبا بالغلو الذي يخرج به عن نطاق المشروعية معا يتمين معه الفاؤه وتوقيع الجزاء النساسب وانتهى الحكم الى الغاء القرار المطعون فيه وتوقيع جزاء على المدعى بالخصم شهرا من مرتبه ه

ومن حيث أنه بيين مما تقدم أن قرار عزل المدعى قد شسابه عيب مخالفة القانون بأن قام على سبب غير مستعد من الأوراق هو انتهام المدعى بالمساركة فى تزوير محضر التسليم ثم قرر الجراء على أساس ثبوت هذد التهمة كما بيين فى الوقت عينه أن المدعى ارتكب ذنبا اداريا جسيما بأن أهما التحقق من شخص من اتخذ فى مواجهته اجراءات محضر التسليم على الرغم من أن شيخ البلد المرافق له أفصح عن شكه فى أن الشخص الذكور هو المقصود بالاجراء وبلغ تشككه حد الامتناع عن التوقيع على المحضر ومع ذلك استمر المدعى فى الإجراءات وأتم المحضر فى مواجهة هذا الشخص المجهول ولا شبهة فى أن مسلك المدعى على هذا النحو انما ينطوى على اهمال جسيم وتهاون بالغ فى أداء واجبات وظيفته بل لقد أدى بالفعل الى تمكين الجانى من الحصول على محضر تسليم مزور ثم استعماله بعد ذلك

ومن حيث أنه وان كانت شروط المسئولية الموجبة للتعويض قد تهيأت بالنسبة الى قرار عزل المدعى وذلك لما شابه من عيب موضوعى فى سببه أدى الى المكم بالفائه ولما ترتب عليه مباشرة من ضرر

مادى بالمدعى بحرمانه من وظيفته مدة تقارب أربع سنوات وهو الضرر الذى يطلب فى دعواه التعويض عنه بما يصاحل المرتب الذى كان يستحقه لو أنه لم يبعد من وظيفت ه ان كان ذلك الا أنه لما كان الأمل ان الأجر مقابل العمل وان الموظف المبعد لم يؤد عملا يستحق عنه أجمرا الذلك فانه لا يلزم أن يكون التعويض فى جميع الأحوال مساويا للمرتب الذى لم يحصل عليه مدة ابعاده عن وظيفته بل يتم تقديره تبعا لظروف كل حالة على حدتها وبمراعاة سن الموظف وتأهيله ونشاطه وما اذا كان قد زاول عملا أثناء مدة فصله أو كان استطاعته مزاولته الى غير ذلك من الاعتبارات والمتعاربة على المتطاعة من الدينة المن غير ذلك من الاعتبارات

ومن حيث أنه يتمين كذلك عند تقدير التعويض تقصى وجود الخطأ المشترك وأثره وذلك عملا بالقاعدة الواردة فى المادة ٢١٦ من القانون المدنى والتى تأخذ بها هذه المحكمة فى مجال التعويض عن القرارات الادارية المعيسة وهى تنص على أنه « يجوز للقساضى أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما اذا كان الدائن بفطئه مقدد اشترك فى احداث الضرر أو زاد فيه » و ولما كان مؤدى هذه القاعدة أن المضرور لا يتقاضى تعويضا كاملا بل يتحمل نصيبه من المسئولية ، فانه يلزم أن تأخذ المحكمة فى الاعتبار درجة الخطأ الذى شاب القرار المعيب وما اذا كان هذا الخطأ قد وقع من جهة الادارة شاب القرار المعيب وما اذا كان هذا الخطأ من جانبه بحيث هيا للادارة فرصة اصدار ذلك القرار وذلك لما لهذه الأمور من أثر عانونى فى تقدير التعويض على أساس سليم يطابق حكم القانون ه

ومن حيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قدر تعويض الضرر المادى عن ابعاد الدعى عن وظيفته بكامل مجموع المرتبات التى حرم منها طوال فترة ابعاده بينما الثابت على ماسلف الايضاح أن المدعى ارتكب ذنبا اداريا جسيما أدى الى احالتسه الى المحاكسة التأديبية فشارك بخطئه فى تهيئة الفرصة لصدور الترار المعيب الذى يطلب التعويض عنه ، غانه يظلس من ذلك أن الحكم المدخور قسد خالف القانون بأن أغفل تطبيق قاعدة الفطأ المشترك وذهب على خلاف الواتم الى أن الخطأ جميعه قائم فى جانب جهة الادارة وحدها

ومن ثم الزمها بالتعويض كاملا عن الضرر الشار الله بينما أنه كان يتمين طبقا للقاعدة القانونية سالفة البيسان أن ينزل بمقدار التعويض بما يقابل خطأ المدعى و هذا بالاضافة الى أن الحكم انطوى على مطالفة أخرى للقانون وهى أنه قضى للمدعى عن هذا العنصر من المضرر بمبلغ خمسمائة جنيه أى بأكثر مما طلبه اذ حدد المدعى طلباته في هذه الخصوصية بمبلغ ٤٧٣ جنيها فقط و

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب التعويض المتعلق بالمصروفات القضائية وأتعاب المحاماة وبذلك انحصر النزاع في تقدير التعويض المادى عن حرمان المسدعى من عمله خلال فترة عزله من وظيفت ولمسا كانت هذه المحكمة تقدر هذا التعويض على أساس اشتراك المدعى في الخطأ بمبلغ ١٠٥ ( مائة جنيه ) فقط لذلك يتعين تعسديل الحكم الطعون فيه بالزام وزارة العسدل بأن تؤدى المبلغ المذكور الى المدعى على سبيل التعويض ورفض ماعدا ذلك من طلباته مع الزامه ثلثى المصروفات و

اً طعن رقم ٢٧٤ لسنة ١٥ ق \_ جلسة ٢٧١/١/٢٩ ١

### قاعدة رقم (٧٠)

المسسدان

تقديرُ التمويض في ضوء ظروف العامل ونوع عمله \_ الأخذ في الحسبان امكانه مزاولة السمل علال مدة الفصل •

#### ملخص الحكم:

انه عن طلب الحكم بالزام الجمعية المدعى عليها بأن تؤدى للمدعى أجره من تاريخ الفصل من الخدمة ، فانه ولئن كان من متضى الناء قرار الفصل أن تصبح الرابطة الوظيفية وكأنها لا تزال تقامة ، بكافة آثارها ، الا أن ذلك ليس من شأنه أن يعود للمامل حقه في المرتب طوال مدة الفصل تلقائيا ، ذلك أن الأصل في المرتب أنه مقابل المعل ، ولما كان قدد حيل بين العامل وبين أدائه المصل

المنوط به بالفصل غير المشروع ، فان العامل ينشأ له مجرد الحق فى التعويض عن فصله غير المشروع اذا ما توافرت عناصره ومقوماته •

ومن حيث أن الجمعية المدعى عليها قد أخطأت باصدار قرار فصل المدعى دون مسوغ من القانون على ما سلف بيانه ، وقد ترتب على ذلك ولا ربيب الاضرار بالمدعى المتمثل في حرمانه من مرتبه، فمن ثم تتوافر أركان المسئولية الموجبة للتعويض وتقدر المحكمة التعويض المستحق للمدعى عن فصله غير المشروع بمبلغ مائتى جنيسه بعزاعاة أن حرفت كبراد كانت تتيح له فرصة ألعيش الشريف المجزى خلال فترة فصله وأن الجمعية المدعى عليها لم تقدد من خدماته طوال مدة الفصل ه

( طعن رتم ١٠ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩/٣/٣٢٢ )

### قاعسدة رقم ( ٧١)

#### البسدا:

المحكمة التأديبية تختص بالتمويض عن قررات الفصل التأديبي من الخدمة •

### ملفص الحكم :

اقامة المدعى دعوى مطالبة بالتعويض عن قرار فصله تأديبيا من المخدمة ، وتسلب كل من المحكمة الادارية والمحكمة التأديبية ومحكمة القضاء الادارى من الاختصاص بنظر الدعوى ، تنازع سلبى للاختصاص لا تختص المحكمة الدستورية العليا بغضه لأنه تغازع بين محاكم تابعة فضائية واحدة ، وتختص بغضه المحكمة العليا التى تتبعها هذه المحاكم ، واذ قضت المحكمة الادارية العليا باختصاص المحكمة التأديبية في هذا الشأن لعدم القصار المتصاهما على طلب الغاء الجزاء المطعون فيه بل يشمل كذلك طلب التعويض على طلب الغاء الجزاء المطعون فيه بل يشمل كذلك طلب التعويض المترتب عليه ، اذ يستند كل من الطلبين الى أساس قانوني واحد هو

عدم مشروعية القرار المطمون نيه ، يكون هكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه قو طبق مقتضى القانون ه

( طعن ٧٢٥ لسنة ٢٦ ق ــ جلسة ١٢/١٢/١٨ )

قاعدة رقم ( ۷۲ )

#### المحدا:

القرار المشهوب بعيب عدم الاختصاص لا يرتب الحق في التعويض لزاما •

#### ملخص الحكم:

ف ظل البند ثالثا من المادة ٤٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العسام رقم ١١ لسنة ١٩٧١ تكون سلطة توقيع جزاء الفصل من الخدمة للمحكمة التاديبية المختصة على العاملين شاغلى الوظائف من المستوى الشانى وما يعلوه و ومن ثم فان صدور قرار الغصل من نائب رئيس مجلس ادارة الشركة يجعله مشوبا بعيب عدم الاختصاص فاذا صدر حكم القرار المذكور لما شابه من عيب عدم الاختصاص لايترتب على ذلك استحقاق العامل المفصول للتعويض و بل له المطالبة بذلك على ضوء مايتم عليه التصرف في أمره من جديد و

( طعن رتم ٧٩٥ لسنة ٢٤ ق ــ جلسة ٢١/٢/٢١١ )

### قاعدة رقم ( ۷۳ )

#### المِستدا :

الحق في التعويض عن كامل الفرر يكفله القانون · ولا يجوز الانتقاص منه باداة تشريعية ادنى ·

#### ملخص الحكم:

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٧ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لن يعادون الى الفحمة بعد صحور قرار العفو عنهم لم يتضمن في أحكامه ما يشير الى أنه قصحد به أن يكون تعويضا نهائيا عن خطأ الادارة بالنسبة لمن يعاد الى الفحمة من العاملين المنصولين بعير الطريق التساديبي و وآساس ذلك أن الحق في التعويض عن كامل الفرر يكفله القانون ولا يصح الانتقاص منه بأداة تشريعيسة أذني مرتبة و قصد قصرت أحكام قصرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ عن جبر كلفة الأضرار التي أصابت العامل نتيجة فصله بغير الطريق التأديبي و

( طعن رقم ۷۳٤ لسنة ۲۳ ق ــ جلسة ۲۹۸۳/۱/۲۹ )

قاعدة رقم ( ۷٤ )

#### البسدا:

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لم يقرر التبويش للمعادين الى الخدمة ٠

#### ملخص الحكم:

ان اعادة المامل الى الخدمة وفقا لأحكام القانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٤ لايرتب للمامل حقا في التعويض عن مدة فصله ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون المذكور قضت بعدم صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به وقد قضت المحكمة العليا في الدعاوى أرقام ١٤ و١٥ لسنة ٥ ق وسلمة ٧ و و١٠ لسنة ٥ ق لسنة ٧ ق بجلسة ١٩٧٦/١٢/١١ بدستورية نص الفقرة الثانية المشار اليها ٥

( طعن رقم ) ٩٣ لسنة ٢٠ ق ــ جلسة ١٩٧٩/١٢/٨ )

### قاعسدة رقم ( ٧٠)

#### البسطاة

عدم تطبيق الأحكام العامة في المسئولية الواردة بالقانون الدني في حالة وجود احكام خاصة بالسئولية في قانون من القوانين ·

### ملقص الحكم :

القواعد العامة فى المسئولية تجبها النصوص الواردة فى القوانين المخاصة مثل القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ الذى تضمن أحكاما خاصة المتعويض عن قرارات الفصل بعير الطريق التأديمي و وقد قصرت هذه الأحكام التعويض على العودة الى العمل مع تسوية أوضاع العامل من تاريخ المودة و

ومن ثم يحظر أى تعويض عن المدة السابقة على العودة • وتعتبر الأحكام الخاصة الواردة بالقانون رقم ٢٨ سنة ١٩٧٤ بشأن تعويض هؤلاء المنصولين المعادين الى الخدمة هى الواجبة التطبيق وحدها دون القواعد العامة فى المسئولية المنصوص عليها فى القانون المدنى •

( طمن رقم ۲۹۳ لسفة ۲۵ ق ــ جلسة ۲۸/۲/۱۱ ۱

### قاعسدة رقم (٧١)

#### البسدا:

القسانون رقم ٢٨ سنة ١٩٧٤ بشسان اعادة العساماين الدنيين المنصولين بغير الطريق التساديين الى وظائفهم أتى بما يعتبر تعويضا عينيا يغنى عن التعويض النقدى •

### ملخس الحكم:

لا يترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن

اعادة العاملين المسدنيين المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم 
لايترتب على ذلك صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن الماضى • 
وتعتبر عودة المفصول الى عمله من قبيل التنفيذ العينى ، والتعويض 
نوع من التنفيذ بمقابل • والتنفيذ العينى حسب الأصول القانونية 
العامة أولى من التنفيذ بمقابل • وقدم المشرع بالقانون رقم ٢٨ لسنة 
١٩٧٤ ماهو أولى ، واستعاض به كطريق لجبر الضرر عن أسلوب 
التنفيذ بمقابل الذي يتمثل في التعويض •

( طعن رقم ١١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٧ )

### قاعسدة رقم ( ٧٧ )

البسدا:

احالة العامل المساب باحد الامراض الزمنة الى الاستيداع أمر مغالف ويستوجب التعويض ·

#### ملخص الحكم:

احالة جهة الادارة للعامل المساب باحد الامراض الزمنة المنصوص عليها بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٣ الى الاستيداع يشكل مسلكا خاطئاً حتى لو كانت تلك الاحالة بناء على طلب العامل • ويستوجب المكم بالتعويض للعامل لقاء حرمانه من مزايا ذلك القانون •

( طعن رقم ۱۸۸ لسنة ۲۶ ق -- جلسة ۱۹۸۱/۱/۱۲ )

### قاعدة رقم (٧٨)

#### المسدأ:

الحق في تقاض الرتب عنهدة النصل في حالة المكمب الفاء الترار الخاطىء بالنصل من الفدمة لا يترتب تلقائيا كاثر من آثار الحكم ــ أساس ذلك: الاجر مقابل العامل ــ حق الموظف في تعويض الفرر لا يستازم أن يكون مساويا المرتب ــ وجوب بحث كل حالة على حده وفقا الطرونهـــا

وملابساتها بمراعاة سن الموظف وتأهيلة ونشاطه ومزاولة العمل اثناء مدة الفصل وغيها من الاعتبارات ــ تطبيق ·

### ملخص الحكم:

ان الحكم المطعون فيه قد اثبت في قضائه ان القرار الجمهوري رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٩ الصادر بفصل الطاعنه بغير الطريق التأديبي اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٥٩ قد جاء مشوبا بعيب مخانفة القانون يؤكد ذلك أنه لم يثبت من الأوراق ارتكاب المدعيه الطاعنه أيا من المحظورات التي نصت عليها المادة ٧٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام الدولة وكل مانسب اليها هو اعتناقها لفكر سياسي أدى الى اعتقالها وقد اعادتها وزارة التربية والتعليم الى عملها بمجرد الافراج عنها ولم يقم دليل على أن هذا الفكر قد اثر على عملها والا لما أعادتها الوزارة ألى عملهما ، وإذا كان اسماس مسئولية الأدارة عن القرارات المادرة منها هـ و وجـ و خطـ أ من جانبهـ بأن يكون القرار غمير مشروع مشموب بعيب من العيموب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يلحق بصاحب الشأن ضرر وتقوم علاقه السببيه بين الخطأ والضرر ، أما وقد ثبت عدم مشروعية القرار الجمهوري رقم ٧١ه لسنة ١٩٥٩ بفصل المدعيه من وظيفتها فان ركن الخطأ اللازم لقيام مسئولية الجهة الادارية يكون قد توافر ولما كان من شأن مصل المدعيه في الاول من ابريل سنة ١٩٥٩ واعادة تعيينها في ٧ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ بذات مرتبها ودرجتها قبل الفصل أن يلحق بها اضرارا مادية تتمثل في حرمانها من راتبها طوال مدة فصلها من الخدمة وعدم منحها العلاوات الدورية المستحقة لها خلال هذه الفترة وتأخير اقدميتها وما ينجم عن ذلك من آثار على ترقياتها في الدرجات الاعلى الامر الذي تستوجب معه الحكم بتعويض عن هذا الضرر ، ولايجبر به هذا الضرر مجرد اعادتها الى الخدمة على الوجه الذى تدت به هسذه الاعاده ، ويكون ما ذهب اليه الحكم المطمون فيه في هذا الخصوص من أن المدعيه والطاعنه ، يكون بعودتها على هذا الوجه قد نالت من الادارة التعويض الذي تستحقه عن فصلها من الخدمة بغير الطريق التأديبي على الوجه السالف • قول لايتفق وصحيح هكم القانون ويتعين تعديل المكم في هذا الشق ه

ومن حيث انه لما كان الاصل أن الاجر مقابل العمل وان الموظف المبعد لم يؤد عملا يستحق عنه اجرا ومن ثم فلا يلزم أن بكون التعويض في جميع الحالات مساويا للمرتب الذي لم يحصل عليه مده ابعساده عن وظيفته ويتم التقدير حسب ظروف خل حالة على حده بمراعاة سن الموظف وتأهيله ونشاطه ومزاولته العمل اثناء فصله التي غير ذلك من الاعتبارات وترى المحكمة بمراعاة الظروف والملابسات التي احاطت بالموضوع أن التعويض المناسب الذي يجبر كافة الاضرار التي أصابت المدعية نتيجة لعدم مشروعية قرار فصلها من الخدمة حدو مبلية خميمائة جنيه و

( طعن رقم ۲۸ اسنة ۲۱ ق \_ جلسة ١٩٨٢/١١/٦ ،

### قامىدة رقم ( ٧٩ )

المسحدا :

المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاملين المدنيين المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم بنص على انه يشترط للاعادة الى القدمة ماياتي : ١ ـ عدم بلوغ العامل السن المقررة للتقاعد قانونا وقت اعادته الى الفدمة ٢٠ ــ ثبوت قيام انتهاء الخدمة بغي الطريق التاديبي على غي سبب محيح ٠٠٠» وتنص المادة السادسة على أن تحسب المدة من تاريخ انهاء الضَّدمة حتى تاريخ الاعادة اليها في تحديد الاقدمية أو مدة الخبرة واستحقاق الملاوات والترقيات بالاقدمية التي تتوفر فيه شروطها بافتراض عدم تركه الخدمة ٠٠٠٠ « وتنص المادة العاشرة منه على انه ٠٠٠ ولا يترتب على تطبق أحكام هذا القانون صرف أي فروق مالية أو تعويضاً عن الماضي ٠٠» كما تنص المادة الثالثة عشر على أنه تطبق أهكام الواد ٢ ، ٧ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، علىمن رفعوا دعاوى من الخاضعين لاحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ولم تصدر فيها احكام نهائية قبل نفاذه ... من هذه النصوص يبين أن المشرع هدف الى حبر بعض الاضرار التي حاقت بالعاملين الذين انهيت خدمتهم بغير الطريق التأديبي بتصحيح أوضاعهم طبقا لقواعد موضوعية محدّدة ولم يرتب لهم الحق في اقتضّاء اية غروق مالية أو أية تعويضات عن الماضي وفقا لصريح نص المادة الماشرة \_ عبارة الماضي

تنصرف الى الفروق المالية أو التعويضات عن المدة منتاريخ انهاء المخدمة حتى تاريخ العودة اليها وهى المدة التى تناولها التنظيم نتيجة ذلك ــ تكون الدعوى بالماللة بالتعويض غر قائمة على اساس •

### ملخص الحكم:

ان المشرع هدف الى جبر بعض الاضرار التي حاقت بالعاملين الذين انهيت خدمتهم بغير الطريق التأديبي وذلك بتصحيح أوضاعهم طبقا لقواعد موضوعية موحدة واختص العاملين الذين لجآوا الى القُفـاء طالبين الغاء قرارات انهاء خدمتهم بقواعد معينة ولم يطبق كل احكام ذلك القانون في شانهم بل اقتصر الامر على مواد معينة من بينها المادتين السادسة والعاشرة ، وقد تناولت المادة السادسة وضع هؤلاء العاملين واتت بنظام متكامل سويت بمقضاة حالاتهم خلال المدة من تاريخ انهاء خدمتهم حتى تاريخ عودتهم الى العمل فقضت بحساب هذه المدة في تحديد الاقدمية أو مدة الخبرة على حسب الاحوالكما قضت باستحقاتهم العلاوات والترقيات التى تتم بالاقدمية واعتبرت تلك المدة كأنها مدة خدمة بانتراض عدم تركهم أياها وكذلك فقد حسبت هذه الدة ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المماش دون ان يدفع أي مقابل من جانب هؤلاء العاملين ، وبذلك يكون المشرع بهذه المثابة قد عوضهم عن أنهاء خدمتهم الذى تم بعير الطريق التأديبي واعادتهم حقوقهم الوظيفية وكانهم لم يفصلواً غير انه في ذات الوقت لم يرتب لهم الْحق في اقتضاء ايةً فرُوق مالية أو أية تعويضات عن الماضي وذلك وفقا لصريح نص المادة العاشرة سالفة الذكر • وغنى عن البيان ان عبارة الماضي تتصرف بطبيعة المحال الى الفروق المالية أو التعويضات عن المدة من تاريخ انهاء المخدمة حتى تاريخ العودة اليها وهي المدة التي تناولها التنظيم . اذ مادام المشرع قد تناول هذه المدة باكملها بهذا التنظيم المتكامل مقواعد موهدة وباقتراض عدم ترك الخدمة خلالها فانه يعدو من الطبيعي وانساقا لاحكام النصوص ان تنصرف عبارة الماضي الى تلك المدة ذاتها أي من تاريخ انهاء الخدمة حتى تاريخ العودة اليها .

ومن هيث انه تأسيسا على ذلك واذ كان الثابت من الاوراق ان المدعى قد انهيت خدمته بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٠٦ اسنة ١٩٦٩ ثم مسدر قرار جمه ورى باعدة تعيينه وبالتسالى غانه لايستحق اية فروق مسالية أو أية تعويفسات ايا كان نوعها حيث وردت عبارة الماضى فى صورة مطلقة عامة وذلك عن المسدة من تاريسخ انهاء خدمته حتى تاريخ اعادته اليها ومن ثم تكون الدعوى بالمطالبة بالتعويض غير قائمة على سند صحيح من القانون واجبة الرفض ه

ا طعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٩ ق \_ جلسة ٢٣/٥/١٩٨٥)

### الفرع الماشر

الاحالة الى الماش قبل السن القانونية

قاعدة رقم ( ۸۰ )

المحدا:

احالة الموظف الى الماش قبل بلوغ سن الاحالة المقرر قانونا ــ المقيته في التعويض عن الاضرار التي حاقت به نتيجة هذه الاحسالة المكرة •

#### ملخص الحكم:

متى كان الثابت أن السبب فى اصدار القرار الذى يطالب المدى بالتعويض عنه هو بلوغه سن الستين حال أن السن التى يحال فيهسا الى المعاش هى الخامسة والستين فان قرار احالتته الى المعاش يكون قد صدر والحالة هذه مخالفة القانون ويحق للمدعى من ثم ان يطالب بالتعويض عن الاضرار التى حاقت به من جراء هدده الاحالة المبكرة الى المعاش ه

( طعن رقم ۱۲۵ لسنة ۸ ق سـ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۹۹۰)

#### قاعدة رقم ( ۸۱ )

#### المسدا:

علماء مراقبة الشئون الدينية بالاوقاف ــ احالة المدعى الى المماش عند بلوغه سن الستين خلافا لحكم القانون رقم 374 لسنة 1907 ــ هقه في التعويض عن الاضرار التي حاقت به •

### ملخص الحكم :

انه بالنسبة لطلب التعويض فانه طبقا التفسير السليم لحكم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ آنف الذكر الذي انتهت اليه المحكمة ، يكون المدعى محقا في تعويضه عن الاضرار التي حاقت به نتيجة لاحالته الى الماش في سن الستين بالمخالفة لاحكام القانون ويتعين لذلك اجابته الى طلب الحكم له على الوزارة بأن تدفع له قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مم الزامها بمصروفات هذا الطلب •

ا طعن رتم ۱۲۲۵ لسفة ۸ ق سـ جلسة ۱۹۹۲/۱/۱۱

الغرع المحادي عشر

الاعادة الى الخدمة كتعويض

قاعدة رقم ( ۸۲ )

: أيسل

اعادة تعين بعض رجال الهيئات القضائية مع النص على عسدم مرف فروق لهم عن الماضى سد عدم جواز تعويضهم في هذه الحالة سعودتهم الى المفدمة غير تعويض ادى لهم •

### ملغم الحكم:

أن الثابت من مطالعة الاوراق انه تنفيذا لاحكام القرار بقانون

رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن اعادة تشكيل الهيئات القضائية ، صدر في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٦٩ القرار الجمهوري رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٦٩ باعادة تعيين أعضاء مجلس الدولة دون أن يشمل الطاعن الذي كان يشغل وظيفة مستشار ، وبذلك اعتبر محالا الى المعاش بحكم القانون ، وسوى معاشه على هذا الاساس وفقا لحكم المادة الثالثة من القرار بقانون المتقدم ذكره ، وتطبيقا لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ في شأن اعادة بعض الهيئات القضائية الى وظائفهم الاصلية ، اصدر السيد رئيس الجمهورية قرارا باعادته الى الخدمة ،

ومن حيث ان الطاعن قد قصرطلباته على طلب التعويض عن الاضرار الادبية والمادية التى لحقت به نتيجة صدور القرار الجمهورى رقم ١٦٠٤ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر فيما تضمنه من اعتباره محالاً الى المعاش ٠

### ومن حيث أن طلب التعويض استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث انه باستقراء أحكام القرار بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بجواز اعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية ، والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ في شان اعادة بعض اعضاء الهيئات القضائية الى وظائفهم الاصلية ، والاطلاع على الاعمال التمضيية لها ، يبين أنَّ المشرع قد أفصح عن انه تأكد له مما أسفر عنه البحث أن بعض العلومات والبيانات التي أدت الى اغفال اعادة تعيين بعض اعضاء الهيئات القضائية بالتطبيق لاحكام القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشان اعادة تشكيل الهيئات القضائية مشكوك في مصدرها وغير جادة وغير محيحة في مضمونها مما الحق ظلما بينا وحيفا أكيد ببعض اعضاء الهيئات القضائية لا سبيل الى رفعه الا برد اعتبارهم اليهم ومن أجل ذلك صدر القرار بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بجواز أعادة تعيين بعض اعضاء الهيئات القضائية • ثم رؤى تحقيقا لاعتبارات العدالة والمساواة والحرص على أن يكون الانصاف شاملا للجميع ، صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ، باعادة باقى أعضاء الهيئات القضائية الذين عزلواً أو نقلوا الى وظائف أخرى تنفيذا للقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الى وظائفهم الاصلية اذا أبدوا رغبتهم فى ذلك خلال الاجل المحسدد قانونا ، وحساب المدة السابقة عند تحديد المرتب والاعدمية واستحقاق

الملاوة والمعاش ، وترقية العضو الى درجة أعلا اذا كان زملاؤه التالون له في الاقدمية قد رقوا اليها ، متى كان المضو مستوفيا لدرجة الاهلية اللازمة للترقية ، وعلى ذات الاسس تحسب هذه المدة في تقدير معاشات من بلغ منهم سن التقاعد أو معاشات المستحقين عنهم في حالة الوفاة قبل العمل بالقانون ، وذلك مع الاعفاء من رد ما قد يكون العضو **قـــد** حصل عليه من مكافأة ترك الخدمة والاعفاء كذلك مما يكون مستحقا على العضو من اشتراكات التأمين والمعاش عن المدة من تاريخ احالته الى المعاش . ونص المشرع في القانونين ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، ٤٣ لسسنة ١٩٧٣ الشار اليهما على الا يترتب على تطبيق أحكامهما صرف أية فروق عن الماضي مراعاة لتوزيع أعباء التسوية بين أصحاب الشان وبين الدولة • وجاء في تقرير آللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن مشروع القانون الاخير « ان اللجنة رأت بعد أن درست أحكامه انه قد قام بتصحيح كافة الاوضاع المترتبة على صدور القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه » وقد ردد وزير العدل في مناقشاته أمام مجلس الشعب هذا المعنى في قوله ، وبهذا فنحن نعطى لرجل القضأء الذي فصل كافة حقوقه ، ردا لهذه الحقوق الني حسرم منها فيما سبق » • وكان أحد اعضاء المجلس قد اقترح حذف عبارة « ولايترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية فروق عن الماضي» • واضافة عبارة جديدة الى اللادة تقضى بصرف الفروق المالية للمعادين من القضاة حيث أنهم استبعدوا ظلما ومن العدل أن ينالوا حقهم ، ولكن المجلس لم يوافق على هذا الاقتراح .

ومن حيث ان دلالة ماتقدم ان المشرع حدد الحقوق والتعويضات التى رآها مناسبة لاعضاء الهيئات القضائية الذين اعتبروا محالين الى المعاش بالتطبيق لاحكام القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ تحديدا جامعا ومانعا معا . طبقا لقواعد خلصة دون ثمة التزام بالقواعد العامة في المسئولية لدى توافر اركانها في كل حالة على حدة ، ويتجلى ذلك فيها قضى به المشرع من اعادة اعضاء الهيئات القضائية الى وظائفهم الاصلية وتسوية معاشات من كان قد بلغ منهم سن التقاعد أو توفاه الله تبل اعادته الى وظيفته الاصلية ، وعدم صرف أية فروق عن الماضى ، والاعفاء من رد ما قد يكون العضو قد حصل عليه من مكافأة ترك الخدمة،

والاعفاء كذلك مما يكون مستحقا على العضو من اشتراكات التأمين والمعاش عن المدة من تاريخ احالته الى المعاش واذ حدد المشرع على هذا النحو ما يحق للاعضاء وما لايحق لهم ، فانه يكون بذلك قد قدر ما لهؤلاء الاعضاء من حقسوق وتعويضسات يمتنع معهسا المطالبة أو الحكم بما سواها ، بمراعاة انه وقد امتنع صرف أية فروق عن الماضي بوصفها كذلك هانه يمتنع بالضرورة الحكم بها في صورة تعويض ، وذلك لاتحاد العلة في المالتين ، واذ كان الأمر كذلك وكان المشرع قد أقر بأن احالة هؤلاء الاعضاء الى المعاش كانت ظلما وحيفا وانه تدخل لرد اعتبارهم اليهم على النحو السالف البيان فان في هذا ما ينطوي في ذاته على خيرً تعويض أدبى يرد اليهم اعتبارهم بين الناس ويمسح عنهم ما أصاب نفوسهم من الآم ، نتيجة احالتهم الى الماش ، وليس أدل على أن المشرع قد استهدف من القواعد التي تننها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ أن تجبر كل الاضرار المادية والادبية وتستوعب كل التعويضات التي قد تستحق للاعضاء المذكورين ، ما تضمنه تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب وما قرره وزير العدل أمام هذا المجلس من أن مشروع هــذا القانون قد قام بتصحيح كافة الأوضاع المترتبة على صدور القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الذكور ، وما انتهى اليه المجلس من رفض الاقتراح الذى كان قد أبداه أحد أعضائه بأن تصرف للمعادين الفروق المالية عن الماضي .

ومن حيث أن الاصل أن القواعد العامة في المسئولية — ادارية كانت أو مدنية — تجبها النصوص الواردة في القواعد الخاصة ، وهو الامر الذي ردده القانون المدني في المادة ٢٢١ منه بالنص على أن يقدر القاضي التعويض أذا لم يكن مقدرا في المقد أو بنص في القانون و ومن ثم غان المشرع أذا ما تدخل وقدر التعويضات المستحقة عن نوع خاص من الضرر – أيا كان هذا التعويض عينا أو نقدا غانه يتمين على القاضي أن يتقيد به ولا يخرج عليه حتى ولو لم يكن من شأنه جبر كافة الاضرار التي لحقت بالمضرور و واذ تدخل المشرع بمقتضي القانونين ٨٥ لسنة التي لمنانه الموضع القواعد التي ارتاى أن من شأنها تصحيح كافة الاوضاع التي ترتبت على تطبيق القرار من شأنها تصحيح كافة الاوضاع التي ترتبت على تطبيق القرار من شأنها تصحيح كافة الاوضاع التي ترتبت على تطبيق القرار من شأنها تصحيح كافة الاوضاع التي ترتبت على تطبيق المقاني ، أيا

كان نوعها أو أساسها ، على ما يستفاد من اطلاق هذه العبارة دون 
ثمة تخصيص ، وكان هذا الحظر لاعتبارات تتصل بالصالح العام متمثلا 
فى توزيع اعباء التسوية بين أصحاب الشأن وبين الدولة ، فان المشرع 
يكون بذلك قد قدر التعويضات الناجمة عن الاضرار التي ترتبت على 
تطبيق القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٦ السالف الذكر ، ومن ثم 
فلا محيص عن التقيد بها وعدم الخروج عليها ، وبالبناء على ذلك فانه 
لا يحق المطالبة بأية تعويضات أخرى أدبية كانت أو مادية ،

ومن حيث ان الحكومة قد اعادت الطاعن الى الخدمة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ الامر الذى طلب معه الطاعن اعتبار الخصومة منتهية بالنسبة لطلب الالغاء ، بما مفاده أن هذا القانون قد طبق فى شأنه تطبيقا سليما لا مطعن له عليه ، فان الطاعن يكون بذلك قد حصل على التعويض الذى قدره القانون ، بما لا يحق له المطالبة بما يجاوزه ، ويكون طلب التعويض والامر كذلك حريا بالرفض •

ا طعن رقم ٢٩ لسنة ١٩ ق سـ جلسة ١٩٧٤/٣/٢٣ ا

# قاعدة رقم ( ۸۳ )

#### المسدا:

اعادة العامل الى الخدمة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لا يرتب له حقا في التعويض عن مدة غصله سلس ذلك الفقرة الثانية من المادة الماشرة من القانون رقم ٢٨ لمنة ١٩٧٤ التي تقضى بعدم صرف اية فروق مالية او تعويضات عن مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به وحكم المحكمة العليا في الدعاوى ارقام ١٤، ١٥ المنة ٥ ق ، ٣ لمنة ٧ ق الصادر بجلسة ١٣/١/ ١٢/١١ والذي قضى بدستورية نص المقرة الثانية المشار اليها ٠

### ملخص الحكم:

من حيث انه بالنسبة لطلب المدعى القضاء له بتعويض مؤقف عن

الاضرار الادبية التي لحقته من القرار المطعون فيه ، فقد سبق البيان بأن احكام الاسس والقواعد الموضوعية التي أوردها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه تقفى معدم صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به حيث تنص المادة العاشرة منه في نقرتها الثانية على أنه « لآيترتب على تطبيق احكام هذا القانون صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن الماضي ولا رد أيَّة مبالغ تكونُ قد حصلت قبل العمل باحكامه » وقد قضت المكحمة العليا بجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ في الدعاوي ارقام ١٤ ، ١٥ لسنة ٥ القضائية ورقم ٣ لسنة ٧ القضائية « دستورية » برفض الدفع بعدم دستورية الفقرة المذكورة وجاء بأسباب حكمها « أن تقدير التمويض على النحو الذي أورده القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ أمر تملكه السلطة التشريعية بما لها من سلطة فى تقدير ما تراه مجزيا فى تعويض العاملين المفصولين بعير أسباب تبرر مصلهم عما أصابهم من اضرار بسبب هذا الفصل » ، وعلى ذلك يكون طلب المدعى القضاء له بالتعويض على غير أساس سليم من القانون حقيقا بالرفض ويكون الحكم المطمون فيه قد أصاب صحيح حكم القانون اذ قضى برفض هذا الطلب استنادا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه •

ومن حيث انه بالنسبة لما دغم به المدعى من عدم دستورية القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بدعوى مصادرته حقه فى التعويض غان المحكمة ترى الالتفات عنه لعدم جديته ازاء ما قضت به المحكمة العليا من رغض الدغم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون المذكور على النحو السالف بيانه •

( طمن رقم ١٩٣٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٨ )

### الغصل الرابع

# مستولية المتبوع عن اصال تابعه

. الفرع الأول

علاقة التبعية

قاعسدة رقم ( ۸٤ )

#### البسدا:

مناط مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه الرقابة والاشراف ... مساطة وزارة الداخلية دون السكك المديدية عما يرتكبه عساكر الحراسة .من الخطاء .

### ملخص الفتوي :

طبقا للمادة ٨٨ من كتاب نظام البوليس يكون تمين قوة عساكر المراسة بمصلحة السكك الحديدية بمعرفة واغتيار الحكمدارية ، كما تتولى العكمدارية ـ بالنسبة لهم ـ سائر مايتعلق بالجزاءات والترقيات، ويشرف عليهم ضابط الحكمدارية من الوجهة النظامية ، وتقتصر علاقتهم بمصلحة السكك الحديدية على صرف المرتبات والمكافآت ، وكل مايتعلق بالوجهة المالية -

ومفاد ذلك ان مصلحة السكك الحديدية ليس لها حق الرقابة والاثراف على الهراد القوة ، وانما يكون ذلك من اختصاص ضباط المحكمدارية التابعين لوزارة الداخلية ، ومن ثم فان هذه الاخيرة هى المسئولة عن الاخطاء التي يرتكبها هؤلاء المساكر ، وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٧٤ من القانون المدنى التي تقضى بأن تقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه \_ متى كان له عليه سلطة فعلية

فى رقابته وفى توجيهه • ويكفى لترتيب مسئولية المتبوع أن يثبت حصول الفعل الضار من التابع دون استلزم صدور حكم بعا فى المتبوع •

( نتوی ۲۵۷ فی ۷/۱/۱۹۵۱ )

# قاعسدة رقم ( ٨٥ )

المسدا:

مسئولية المتبوع الدنية عن الممال تابعه المسارة منوط بقيام السلطة المعلية للاول على المثنى .

### ملخص الغتوى:

من حيث أن المادة ١٧٤ من القانون المدنى القلمت مسئولية التبوع عن أعمال تابعه ، وأوضحت أن قيلم علاقة التبعية مناطه أن يكون للمتبوع سلطة فعلية في رقابه وتوجيه التلبع ، وأنه يلزم لقيلم مسئولية المتبوع عن المضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن يقع خطأ التابع التناء ويسبب تأدية أعماله وأنه يلزم "ن يقيم المضرور الدليل على خطأ التسابع فيما عدد الحالات التي تتحقق فيها مسئولية التابيع تأسيسا على الخطأ المفترض ، ومن بين هذه العالات عللة مسئولية عارس الاشياء التي تتحلق عسقولية فامن الخطأ المفترض بعيث لا ينتقى مسئوليته الا باثبات التبع عن أساس الخطأ المفترض بحيث لا ينتقى مسئوليته الا باثبات السبب الاجنبي أو القوم القاهرة ،

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، غانه لما كان الثابت من الأوراق أن قائد السيارة قد تسبب بخطئه الثابت بالأمر البهنائي الصادر ضده في وقوع الحادث باهماله وعدم اتباعه تعليمات المرور السذى تنسج عنسه احداث التلفيات بسيارة الشرطة ، وكان هسسذا الخطأ هو السبب المباشر في احداث هسذا الضرر وبذلك تكون اركان المسئولية التصيرية قد تكاملت وثبتت في جانب قائد السيارة ،

ولما كان الجندى قائد السيارة الذكورة قد ارتكب هدذا

المفطأ اثناء وبسبب تأدية واجبات وغليفته ، فمن ثم تكون القوات المسلحة مسئولة مسئولية المتبوع عن أفعال التابع .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام القوات المسلحة بأن تدفع لوزارة الداخلية قيمة التلفيات التي اصابت سيارة الشرطة ٠٠٠٠ في حادث التصادم المصرر عنسه المصر رقم ( ٠٠٠٠٠ الاسكندرية ) •

( ملف ۲۲/۲/۲۲ - جلسة ۱۹۷۸/۱۲/۸۲۲ )

قاعدة رقم ( ٨٦ )

المسدا:

نس المانتين ١٦٣ ، ١٧٤ من القانون الدنى منادهما أن المسئولية التقسيرية تقوم على أركان ثلاثة هى الفطأ والفرر وعلاقة السببية بينهما وأن المتبوع يسأل مدنيا عن تعويض الفرر الذى يحدثه تابعه بعمله في المشروع متى وقع منه اثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها رابطة التبعية لا تتحقق الا أذا وجد شخص في حالة خضوع الشخص آخر يكون له حق رقابته وتوجيهه قيما يقوم به لمسابه من عمل محدد حده السلطة بشقيها هى التى تجمل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه اعتصام سائقى أحدى الهيئات العامة ــ انفصام التبعية بينهم وبين الهيئة أبان الاعتصام ـ عدم مسئولية الهيئة عن الافعال التى اقترفوها المسئولية عن الافعال التى اقترفوها المسئولية عن الافعال التى اقترفوها المسئولية عن فعل التابع ـ تطبيق ـ عدم احقية وزارة الداخليــة في الرجوع على هيئة النقل العام بقيمة القانف الرباعي الذي تلف نتيجة تصدى قواتها للعمال المتصمين •

### ملخص الفتوي :

ان المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » . وتنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على أن : ١ - يكون التبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله
 غير الشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسنبها

٢ -- وتقوم رابطة التبمية ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه
 متى كانت له عليه سلطة فعلية فى رقابته وفى توجيهه •

ويستفاد من هذين النصين أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وان المتبوع يسأل مدنيا عن تعويض الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى وقع منه اثناء قيامه باعمال وظيفته أو بسببها ، وان رابطة التبعية لانتحقق الآ اذا وجد شخص في حالة خضوع اسلطة شخص آخر يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد ، فتلك السلطة بشقيها هي التي تجمل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه وهي حجر الزاوية في الرجوع على المتبوع .

ولما كان اعتصام السائقين هو عصيان موجه ضد نظام الهيئة ينبى، على خروجهم على مقتضى الملاقة القانونية التى تربطهم بها وعدم خضوعهم لرقابتها ويكشف عن انهم يعملون لحسابهم الخاص عملا منبت الصلة بالوظيفة ، غمن ثم تنفصم رابطة التبعية بينهم وبين الهيئة ابان الاعتصام خلا تسأل عن افعالهم التى اقترفوها خلاله لزوال سلطتها فى الرقابة والتوجيه التى هى أساس المسئولية عن خط التابع •

وفضلا عن ذلك فانه لما كانت مسئولية المتبوع لا تقوم متى كان المضرور يعلم أو وكان فى امكانه ان يعلم بمجاوزة التابع لحدود وظيفته، وكانت قوات الامن تدرك ان العمال باعتصامهم قد تجاوزوا حدود وظائفهم ، فانه لايجوز لوزارة الداخلية الرجوع على هيئة النقل العام بقيمة القاذف الرباعى الذى تلف نتيجة تصدى قواتها للعمال المعتصمين،

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية وزارة الداخلية في اقتضاء تعويض عن تلف القاذف الرباعي رقم ١١٠ الخاص بقوات الاحتياطي المركزي •

( بلف ۲/۲/۲/۱۱/۱۲ - جلسة ۱۹۷۲/۱۱/۱۲ !

# قامسدة رقم (۸۷)

المسدا:

التزام المتبوع بتعويض الضرر الذي يقع بخطا من تلبعه ... شرط ذلك أن يقع الخطأ أثناء تأدية التابع للاعمال المسندة اليه من المتبوع ... يكفى لقيام علاقة التبعية أن يكون المتبوع سلطة فعلية في توجيه التابع ورقابته .

### طخص الفتوى:

ان ألمادة ١٩٣٣ من القانون المدنى تنص على أنه ( كل خطأ سبب ضررا اللمير يازم من ارتكبه بالتعويض) وأن المادة (١٧٤) منذات القانون تنص على أنه ( يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حالة تأدية وظيفته أو بسبها وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه ) •

ومفاد ذلك ، أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن المتبوع يلتزم بتعويض الضرر الخدى يقع بخطأ من تابعه متى وقع منه أثناء تأديته للاعمال المسندة اليه من المتبوع وأنه يكفى لقيام علاقة التبعية أن يكون للمتبوع السلطة الفعلية فى توجيه التابع ورقابته ،

ولما كان الثابت من محضر الشرطة المحرر عن الواقعة أن تلف الكابل وقع بسبب أعمال مشروع كوبرى السكك الحديدية بامبابة الذي نتولى هيئة السكك الحديدية انشاؤه بواسطة عمال خاضمين الاشرافها نانها تلتزم باداء التكاليف الفعلية التى تكبدتها هيئة الاتصالات وهى بسبيل جبر الضرر ومن ثم يتمين على هيئة السكك الحديدية أن تؤدى الى هيئة المواصلات مبلغ ١٠١ جنيه و ٢٠٠ مليما كتعويض دون المصاريف الادارية التي ينعدم مبرر المطالبة بها فيما بين الجهات الادارية و

ولا يغير مما تقدم أن أعمال الحفر كانت تتم داخل أملاك هيئسة

السكك المديدية وأن هيئة المواصلات لم تضع علامات تدل على وجود كابل بمنطقة الحفر أو أن العمال القائمين بالحفر جلبوا بواسطة أحسد متاولى الانفار ذلك لأن أهلاك هيئة السكك المعتبدية تعد من الاملاك الماماة التي يحق لهيئة المواصلات اجراء انشاءات بها ولانه كان يتمين على هيئة السكك المديدية أن تتخذ الحيطة عدد اجراء أعمال الحفر حتى لا تؤدى تلك الاعمال الى اتلاف المنشآت الاخرى الموجودة بالمنطقة وكذلك فانه لما كانت مهمة مقاول الانفار تقتصر على تقديم العمال وكذلك فانه لما كانت مهمة مقاول الانفار تقتصر على تقديم العمال ولا تمتد اليهم فان هيئة السكك المديدية تعتبر متبوعة بالنسبة لهم وبالتالى عن الاعمال غير المشروعة التي يرتكبونها أثناء أدائهم للمهام التي تسندها اليهم و

لذلك انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة القومية لسكك هديد مصر بأن تؤدى الى الهيئة القومية الاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ١٠١ جنيه ٧٠٦ مليما كتعويض ٠

( ملف ۲۲/۲/۴۴ - جلسة ۱۹/۲/۲۸۴۱ )

# قاعدة رقم ( ٨٨ )

#### المسدا:

المسئولية التقصيرية توامها الخطأ والضرر وعسلاقة السببية - مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة مسئولية مفترضه -

### ملخص الفتوي :

فى خلل المواد ١٦٣ و ١٧٤ و ١٧٥ من المقانون الدنى ، غان المسئولية التقصيرية توامه: الخطسا والضرر وعسسلاقة السببية • وهسفه المقومات يجب أن يقوم مدعى التعويض باثبات توافرها على ان مسئولية المتبوع عن غمل تابعه مسئولية مفترضة • ويكفى ان يثبت ان الفعل الضار قد وقع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية في تقابته وتوجيهه •

( بلك ۱۰۹۲/۲/۳۲ ــ جلسة ۱/۱۱/۱۹۸۲ )

# الغرع الثاني

# ليس بلازم أن يكون التابع معروفا معدد

# الشغمية أو معروفا بذاته

قاعسدة رقم ( ۸۹ )

المسدان

مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة — لا يحول دون قيامها كون التابع غير معروف بذاته أو محدد بشخصه ما دام هو أيا كان شخصه لم ينتف عنه صفته كتابع للمتبوع — لا يحول كذلك دون قيامها هفظ الدعوى الجنائية لعدم كفاية الادلة — أساس ذلك — مثال: بالنسبة لتصادم سيارة المبيش بقائم ترياس بوابة القناة الخاص بالهيئة العامة للسكك الحديدية •

### ملغص الفتوى :

اذا كان الثابت أن الضرر الذى أصاب قائم ترباس بوابة القناة قد وقع بسبب تصادم سيارة البيش به ومن ثم تلتزم وزارة الحربية أداء التعويض عن هذا الضرر ويقوم التزامها على أساس مسئوليتها بصفتها متبوعة عن الضرر الذى أحدثه تابعها بعمله غير المشروع حال تأدية وظيفته ( مادة ١٧٤ مدنى ) •

ولا يحول دون قيام هذه المسئولية كون هذا التابع غير معروف بذاته أو محدد بشخصه ما دام أيا كان شخصه لم ينتف عنه صفته كتابع لادارة البعيش المسئولة عن التعويض على هذا الاساس ، كما لايحول حون ذلك أيضا أن سلطة التحقيق رأت حفظ الدعوى الجنائية السنائق ٥٠٠٠ ٥٠٠٠ لعدم كفاية الادلة لان حفظ الدعوى الجنائية لعدم كفاية الادلة لا منفى المشؤلية المدنية ما دام الفعل الضار الذى اقترفه التابع وأن كان لا يصل الى حد اعتباره جريمة فى نظر القانون

الجنائى الا أنه سبب ضررا للغير وهو يكنى فى نطاق المسئولية المحنية لاستيفاء ركن الخطأ السبب للضرر والموجب للتعويض .

( نتوی ۹۳۱ فی ۱۹۹۸/۸/۱۸ )

# قاعسدة رقم ( ٩٠ )

#### المسدا:

القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى لعدم معرفة الفاعل لا يحول دون مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه ــ اختلاف مجال المسئولية المدنية عن المسئولية الجنائية عدم معرفة الفاعل على وجه التحديد لا يمنع من قيام المسئولية المدنية بالنسبة للعمال الذين تسببوا في الضرر يخطئهم عنهم او بعضهم .

### ملخص الفتوى :

ومن حيث أن الثابت من الوقائع انه بتاريخ ١٩٧٣/٣/٧ تسبب عمال مجلس مدينة رأس البر في تمطبل كوابل البحر برأس البر وذلك نتيجه قيامهم بدق شنابر حديدية في الماء لاقامة كازينو عليها ٠

ومن حيث أنه لما كان هؤلاء العمال تابعين لمجلس المدينة وكانوا قد كلفو بالقيام بهذا العمل من قبله فانه يكون مسئولا عما أحدثه فعلهم من ضرر للغير حتى ولو لم يعلم على وجه التحديد من منهم الذي وقع منه الفعل الضيار •

ومن حيث أنه لايمير من ذلك صدور قرار من النيامة العامة بحفظ الدعوى لعدم معرفة الفاعل ذلك لأن مجال المسئولية المدنية يختلف عن مجال المسئولية المجائية فقد لا تتوافر أركان الجريمة الحنائية بينما تقوم أركان المسئولية المدنية كما في الحالة المعروضة ومن ثم غانه على

الرغم من أن النيابة العامة لم تطغر بمعرفة الفاعل على وجه التحديد الا أن عمال المجلس جميعهم أو بعضهم قد تسببوا فى الضرر بخطئهم وهو ما يكفى لقيام مسئولية مجلس المدينة قبل الهيئة .

ومن حيث أن هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية تكبدت في سبيل اصلاح الاضرار التي أصابت منشآتها مبلغ ٢٠٥٣ جنيه فان مجلسمدينة رأس البر يكون ملزما بأداء هذا المبلغ كتعويض للهيئة ٠٠

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى الزام مجلس مدينة رأس العبر بأداء مبلغ ٢٠٥٣ لهيئة المواصلات السلكبة واللاسلكية كتعويض •

( ملت ۲۲۲/۲/۳۲ ــ جلسة ۲/٥/۲۲۲ )

الغرع الشسالث

الشروط الواجب توافرها في خطأ التسابع

قاعسدة رقم (٩١)

البسدا:

المتبوع يسال مدنيا عن تعويض المصرر الذى احساب المصرور نتيجة خطا تابعه \_ يشترط في خطأ التسابع أن يكون أثناء تادية الوظيفة أو بسببها ولو لم يكون هذا التسابع معددا بشخصه \_ انتفاء السئولية أذا ثبت تقطاع رابطة السببية بين الخطأ الواقع من التابع والمصرر الذي لحق بالمصرور \_ عند ثبوت المسئولية تلتزم الادارة بالتعويض والمصاريف الادارية \_ اساس ذلك نص المادة ٢٦٤ من لائحة المخلان المستريات •

### ملخص الفتوى:

ان المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا المغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ـ كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على آن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حالة تأدية وظيفتــه آو بسببها » •

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن المتبوع يسأل مدنيا عن تعويض المرر الذى أصاب المصرور نتيجة خطأ تابعه الواقع حال تأدية الوظيفة أو بسببها ولو لم يكن هذا التابع محددا شخصه ٤ وتكون المسئولية في هذا الشأن بالتضامن بين المتبوع والتلبع المفطى ويجوز للمضرور الرجوع على المتبوع لتعويض ما أصابه من ضرر نتيجة خطأ التسابع ، ويكون حدذا التعويض شاملا ما لحق المضرور من خسارة وما ماته من كسب طالما كان ذلك نتيجة طبيعية لخطأ التسابع في مدنى ) ولا يعفى المتبوع من هذه المسئولية الا اذا أثبت انقطاع علاقة السببية بين الخطأ الواقع من التابع والضرر الذى لحق بالمضرور ، كما أنه ليس للمتبوع المطالبة بتحمل المضرور جزما من التعويض اذا أثبت وقوع خطاً من حدذا المضرور ساهم في احداث الخمرور ،

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن تلف السكابل المشار اليه نجم عن عدم احتراز أحد عمال هيئة السكك الحديدية أثناء قيامه بالحفر ، وقد أقر بذلك صراحة رئيس العمال والمشرف عليهم أثناء الحفر ، كما أكدت معاينة الشرطة لمكان الحادث ذلك ، الأمر الذي يتمين معه الزام هيئة المسكك الحديدية بتكاليف اصلاح السكابل ،

ومن حيث أنه لا يغير هذا النظر عدم قيام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بوضع لافتات تشير الى وجود معتلكات لها ببالهن الأرض في مكان الحفر ، اذ أن اعتبارات الأمن تحول دون ذلك عفضلا

عن أنه كان يتمين على هيئة السكك الحديدية المطار هيئة المواحسلات السلكية واللاسلكية بعزمها على القيام بأعمال الحفر •

ومن هيث أنه فيما يتعلق بالتزام هيئة السكك المديدية بالمصاريف الادارية المنسافة الى تكاليف الامسلاح فان المادة ٣٦٤ من لاتصة المخازن والمشتريات تنص على أنه « يجب أن يراعى فى عمل المقايسة، أن تضم على التكاليف المقيقية نسبة مئوية ( للمصاريف المعومية ) نظير الوقود واستهلاك المعدد والآلات والملاحظة والمياه والنور ويدخل فى ذلك أجور المعال المتى لا يمكن احتسابها على عمل معين ٥٠٠ و

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام هيئة السكك الحديدية بقيمة تكاليف اصلاح كابل مصر ــ اسكندرية البالغ قدرها ١٤ جنيها و٢٧٥ مليما شاملة المصاريف الادارية ٠

١ ملف ٢/٢/٨٥٥ - جلسة ١/٢٧٧١)

قاعسدة رقم ( ۹۲ )

المسدا:

مسدور قرر حفظ من النيابة المسامة لعدم الجناية لا يعنع من تحقق المسئولية المسنية سعدم وجود حجية لقرار الحفظ بالنسبة الدعوى المدنية •

### ملخص الفتوى :

متى كان سائن سيارة القوات الجوية قد أخطأ أثناء تأدية وظيفته خطأ ترتب عليه الاضرار بسيارة المخابرات المسامة ، فان مسئوليت التقصيرية تكون قد تحققت ، ولمسا كان المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفت أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه —

وهذا ما تقضى به المسادة ١٧٤ من القانون المدنى ٠٠٠ ومن ذلك بيين أن القوات الجوية مسئولة باعتبارها متبوعة عن خطأ السائق التسابع لها وعن تعويض الضرر الناجم عن خطئه ٠

ومن حيث أنه ( ولا يقدح في هذا النظر ولا يغير منه صدور قرار حفظ من النيابة العامة لعدم الجناية ، ذلك أن حفظ النيابة لعدم الجناية ، ذلك أن حفظ النيابة لعدم الجناية يقيد النيابة العامة فلا تستطيع رفع الدعوى من جديد الا لأسباب معينة ، ولكن لا يترتب على حفظ الدعوى العمومية جنائيا منع حق المدعى المدنى في الادعاء مدنيا ، أذ لكل من المسئولية الجنائية والمسئولية الدنية مجالها ، هذا ولا تسرى حجة الحكم الجنائي الا بالنسبة الى الأحكام الجنائية وحدها اذا توافرت شروط حده أيا كانت صورتها لا تؤثر على الدعوى المدنية ، ومرد ذلك أنها لاتعتبر المعتبر المنائية أحكاما جنائية وبالتالي لا يسوغ أن تلحقها حجية الأحكام الجنائية بحفظ الدعوى المنائية مدنيا تألي الدعاوى المدنية ، وحاصل ذلك أن قرار النيابة بحفظ الدعوى الجنائية المحكرى من عدم الوقائع ذلك ، خلافا لما ارتأته ادارة القضاء المسكرى من عدم مسئولية مدنيا تأسيسا على الحفظ جنائيا لعدم الجنائية ،

وفى ضوء ما تقدم وترتبيا عليه ، تكون القوات الجوية مسئولة عن خطأ سائق السيارة التابعة لها وعليها دفع قيمة ماتكبدته المخابرات المسامة فى احسلاح سيارتها باعتبارها مسئولة عن خطأ تابعها ، وللقوات الجوية الرجوع على هذا التابع بما تدفعه خصما من راتبه فى الحدود المقررة ) •

( ملف ۱۹۲/۲/۳۲ ـ جلسة ۱/۱/۵۲۳ )

# عاصدة رخم ( ۹۳ )

#### المحدا:

لا يكفى وقوع خطا من التابع حتى بلتزم المتبوع بتعويض الممرر بل يتعين أن يكون الخطأ هو السبب المنتج في اهدات الممرر — اهمال المارس ليس هو السبب المساشر في فقد جزء من شحنة لمدفان وهو ما أصاب السكة المحديد باضرار — أثره — لا تأزم وزارة الداخليسة التي يتبعها بالتعويض •

#### ملخص الفتوي :

ان المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقمة السببية بينهما وان المتبوع يلتزم بتعمويض الضرر الذي يترتب مباشرة على خطأ تابعه ان وقع منه هذا الخطأ أثنساء ممارسته لأعمال وظيفته • اذ لا يكفى مجرد وقوع خطأ من التابع بل يتعين أن يكون هــذا الخطأ هو السبب المنتج في أحــداث المضرر فان تعددت الأسباب التي أدت الى الضرر وجب طرح خطــ التــابع جانب ان لم يكن هو السبب الجساشر في وقوع الضرر لانعدام علاقة السببية في هذه الحالة بين خطئه والضرر الذّي لحق بالغير ، ولما كان اهمال الحارسين الذي ثبت في الحالة الماثلة من التحقيق الاداري الذي أجرى معهما ليس هو السبب الباشر في فقد جزء من شحنة الدخان وفيما أمساب هيئة السكك الحديدية من ضرر ، ومن ثم فانه يعد سببا عارضا غير مباشر في تلك الحالة لا يجوز أن يترتب عليه التزام وزارة الداخلية التي يتبعها بالتعويض ذلك لأن السبب المباشر والذي يرتبط بالضرر الواقع في هذه الحالة بملاقة السببية أنما هو فعل السارق أو فعل من تولّى تحميل الشحنة بالعربات أو من تولى اغلاقها .

ولما كانت مسئولية الحارسين تحددت عند الحراسة الخارجيسة للقطار فان البضائم المحملة به لاتمد عهدة بالنسبة لهما وبالتالي لايجوز إفتراض مسئوليتهما فى حالة الفقد كما لا يجوز النظر البي المخطأ غير المساشر الذى وقع منهما والمتمثل فى الاهمال فى الحراسة على أنه خطأ شخصى الا اذا ثبت تواطئهما أو اشتراكهما فى سرقة الشحنة أو الافادة من فقدها على أى وجه من الوجوه وهو مالم يثبته التحقيق الذى أحرى معهما ه

لذلك انتهت الجمعيسة العموميسة لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة الهيئة القومية للسكك الحديدية الزام وزارة الداخليسة بأن تؤدى مبلغ ٥٠٥٠ جنيه ٠

( ملك ٢٣/٢/٢٨٩ ــ جلسة ٢/٢/٢٨٩١ ،

المُوع الرابع المُشرر الذي يسأل المتبوع من تعويضه تاعــدة رقم ( ٩٤ )

المحدا:

نص المادين ١٦٣ ، ١٧٤ من القانون الدنى يستفاد منهما أن السئولية التقصيرية تقوم على الاخلال بالتزام قانونى هو الالتزام بعدم الاضرار بالغير واركلنها ثلاثة هى الفطأ وللفرر وعلاقة السببية بينهما وان مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه غير الشروعة تتحقق متى مسدرت عفده الاغمال عن التابع أنشاء قيامه باعمال وظيفته أو بسببها الفرر الموجب التعويض يشمل الاخلال بالحق المالى أو مصدرها القانون ولم تنشأ مباشرة عن المصل المنسار ساتبيق مصدرها القانون ولم تنشأ مباشرة عن المصل المسار ساتبيق عسبب احدى سيارات وزارة للدفاع في اصابة أحد العاملين بالدواة يترتب عليه التزامها باداء جميع الحقوق القررة المصلب التي ادتها له المهية التنامها باداء جميع الحقوق القررة المصلب التي ادتها له الوزارة المسلب من حق قبل الوزارة المسلب من حق قبل الوزارة المسلب من حق قبل الوزارة المسلب من حق قبل

### ملخص الفتوى:

المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن «كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتــكبه بالتعويض » وتنص المادة ١٧٤ على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غيرالمشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها » •

ويبين من هذين النصين أن المسئولية التقصيرية تقوم على الاخلال بالتزام قانوني هو الالتزام بعدم الاضرار بالفير ، وان أركان المسئولية التقصيرية ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وان مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأعمال من التابع أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها .

ولما كان سائق سيارة الجيش التابع لوزارة الدفاع قسد أخطأ أثناء تأدية وظيفت وثبت هدذا الخطأ في حقمه من محضر ضبط انواقعه والأمر الجنائي الصادر ضده وترتب عليه ضرر لحق بحي شمال القاهرة يتمثل فيما أنفقه في سبيل علاج المسابة ولما أداه لها من مرتب وتعويض وقامت علاقة سببية مباشرة بين هذا الخطأ والضرر الذي نتج عنه فان السئولية التقصيرية تكون قسد تحققت وبالتالي تسأل وزارة الدفاع عن خطأ سائق السيارة التابع لها وتلزم بتعويض حي شمال القاهرة عن الضرر الذي لحقه والذي يقدر بمجموع ماأداه المصابة أي بمبلغ ١٩٥٤ جنيها ١٥٥٠ مليما و

ولا يغير من ذلك أن الضرر الذي حاق بحى شمال القاهرة قد نحق بمصلحة مالية له اذ كما يكون الضرر الموجب للتعويض اخلالا بحق مالى أو شخصى قد يكون اخلالا بمصلحة مالية للمضرور وذلك يتمثل فيما يعكسه الفعل الفسار على المصالح المالية المشروعة من آثار و ولقد حرك الفعل الضار في الحالة الماثلة المتزام حى شمال القاهرة بأداء المرتب للعاملة أثناء فترة علاجها التي لم تمارس فيها عملا والزمه بأداء تعويض الاصابة لها وعليه يكون هذا الفعل الضارهو السبب المباشر فيما تحمله حى شمال القاهرة من غرم مالى و

ولا وجه للقول بأن هذه الالتزامات مصدرها القانون ولم تنشأ مباشرة عن الفعل الضار لأن تقرير المشرع لنوع من الضمان للموظف من مقتضاه استحقاقه راتبه خلال فترة الملاج واستحقاقه تعويضا عما لحقه من احسابة والزام الجهة التي يعمل بها العامل المصاب ، ومن انعا يؤدى الى الحاق غرم بالجهة التي يعمل بها العامل المصاب ، ومن شم يتعين تحديد دائرة ذلك الغرم ليغطى الغاية الأساسية منسه وهي تأمين الموظف ضد ما يلحق به من احسابات ولا ينبغى أن يعتسد ذلك الضمان ليحقق تأمينا للغير الذي يتسبب بخطئه في تصريك التزام الادارة بأداء مرتب وتعويض ونفقات علاج للمصاب ،

ولما كانت المادة 11 من قانون التأمينات الاجتماعية الملغى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى أديت مستحقات المابة فى ظله ومن بعدها ولادة ٣٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعمول به حاليا يقضيان بوجوب أداء جيع الحقوق المقررة للمصاب ولو كانت الاصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ودون اخلال بما يكون للمصاب من حق قبل الشخص المسئول ، فان اقامة المابة فى الحالة المائلة دعوى بعمائية وزارة الدفاع بتعويض قدره ٥٠٠٠ مجنيه ليس من شانه الانقاص من حقوقها التي تقاضتها من حي شمال ليس من شانه الانقاص من حقوقها التي تقاضتها من حي شمال القاهرة وبالتالي فانه لا يؤثر على التزام وزارة الدفاع بتعويض حي شمال القاهرة عن الغرم الذي لحقه بسبب خطأ تابع الوزارة والمقدر بمبلغ ١٨٩٤ جنيه و١٠٥ مليم ٠

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى المفتوى والتشريع الى الزام وزارة الدفاع بأن تؤدى لحى شمال القاهرة مبلغ ١٨٩٤جنيه وو١٠٥ مليم كتعويض •

( ملف ۲۲/۲/۳۲ ــ جلسة ۲۷/۱۰/۲۲ )

# قاعــدة رقم (٩٥)

#### المسدا:

ثبوت خطا سائق تابع لاحدى الوزارات أثناء قيامه باعمال وظيفته ترتب عليه الضرر بسيارة لاحدى الهيئات -- مسئولية الوزارة التابع لها عن تعويض هاذا الفرر التعويض لا يستحق الاعن ضرر فعلى -- استخدام سايارة أخرى أثناء فترة تعطل السايارة المابة لا يدخل في تقدير التعويض ولا يعد عنصرا من عناصره •

### ملخص الفتوى :

ان المسادة (١٦٣) من القسانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » وتنص المادة ( ١٧٤) من ذات القسانون على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المسروع متى كان واقعا منسه حال تأدية وظيفته أو بسببها » وهفاد ذلك أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان المثقة هى الخطأ والضرر وعلاقة المسببية بينهما وأن مسئوليسة المتبوع عن أهمال تابعه غير المشروعة متحقق متى صدرت هسذه الأهمال عن التابع أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها ، ولما كان سائق صيارة وزارة الرى قسد أخطأ أثناء تأدية وظيفته ، وثبت هسذه الفطأ فى الاضرار بسيارة رئاسة الجمهورية وقامت علاقة سببية بين هذا الخطأ والمضرر الذى نتج عنه قان المسئولية التقصيرية ترشسا ، وترتب عليه والمضرر الذى نتج عنه قان المسئولية التقصيرية تكفأ السائق التابع وبالتالى تسأل وزارة الرى باعتبارها متبوعة عن خطأ السائق التابع لها ومن ثم تلتزم بتعويض رئاسة الجمهورية عن المضرر الذى لحق بسيارتها نتيجة لخطئه وبلذى قدر بمبلغ ٣٣ جنيه و٣٣٧ مليم •

ونيما يتعلق بطلب رئاسة الجمهورية مبلغ ٤٠ جنيه كتعويض عن استخدامها سيارة أخرى من الاحتياطى المتوفر لديها أثناء فترة تعطل السيارة المصابة فإنه لما كان استخدام هذه السيارة البديلة لم ينتج عنه سسوى استهلاك لها كان سيلحق حتما السيارة المسابة و بلا كان التعويض لايستحق الا عن ضرر فعلى فان استخدام السيارة البديلة هنا لا يدخل فى تقدير التعويض ولا يعد عنصرا من عناصره لتخلف ركن الضرر ه

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الرى بأن تدفع لرئاسة الجمهورية مبلغ ٦٣ جنيه و٣٣٠ مليم كتعويض ٠

( بلف ۱۹۷۲/۱۱/۱۲ ــ جلسة ۱۱/۱۱/۱۲/۱۱ )

الفرع المضامس

رجوع الادارة على تابمها قاعدة رقم (٩٦)

: المسدا

الحكم النهائى الصادر باثبات مسئولية الوزارة عن التقصير المنسوب الى تابعيها بصفة عامة لله يحول دون مسئوليلة الوزارة وتعين المقمر من تابعيها وتحميله نمسيبا عادلا من التعلويض المقضى به •

# ملخص الحكم:

ان حجية حكم محكمة الاستئناف النصائى عند حد تحقيق مدى الضرر واثبات مسئولية الوزارة المتبوعة عن التقصير المنسوب الى تابعيها بصفة عامة وهو الأمر الذى كان وحده موضع الجدل والتدافع بين طرف الخصومة والاحترام الواجب لهذا الحكم فى حدود هذه الحجية ليس من شائه أن يمنع الوزارة من تعيين المقصر من تابعيها تعيينا تتصم على موجبه علاقة الرجوع القانوني فيما بين المتبوع والتابعين لأن هذه العلاقة لم تكن موضع تنازع بين وزارة الداخلية

وموظفيها المتصرين بل ان مسئولية المدعى عن خطئه الذي أثبته التحقيق الادارى لم يكن محل بحث الحكم النهائي المذكور لأنه كان خارجا عن المخصومة التي فصل فيها هدذا الحكم و واذن فلا تتاقض البتة بين مقتضى حكم محكمة الاستئناف وبين التصرف الادارى بتحميل المدعى نصيبا عادلا من التعويض المقضى به ، وبهذه المثابة غان الدعوى الماضرة التي يثار فيها الضمان الفرعى الموجه الى التابع المخطىء من جراء التنفيذ الادارى المساشر تختلف عن الدعوى المدنية السابقة موضوعا وخصوما وسببا .

١ ملعن رتم ١٧٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ٦/٦/١٩٦٥ ١

# قاعدة رقم (٩٧)

#### المسحا:

استناد الوزارة الى التحقيق الادارى الذى أجرته وثبت منه أسهام المدعى بخطئه الواضح في الغرر الذي ترتب عليه مستوليتها بالتعويض كمتبوعة واعتبارها المدعى مدينا بحصة من هذا التعويض مطيم لا تثريب عليه •

# ملخص الحكم :

لا تثريب على وزارة الداخلية لو اعتبرت المدعى مدينا بحصة من التحويض المحكوم به استنادا ألى التحقيق الادارى الذى أجرته وثبت منه أنه أسهم بخطئه الواضح فى الفرر الذى قامت عليه المسئولية الادارية التى أثبتها الحكم النهائى سالف الذكر الأمر الذى اتبعه معه مجلس التحقيق الى خصم قيمة التمويض المتفى به من مرتبى المدعى ومأمور المركز مناصفة والى الاستفناء بذلك عن مجازاتهما عما فرط منهما وخاصة وقد مفى على الحادث زمن ينبغى معه اسسدال الستار عليه ه

( طعن رقم ۱۷۷۲ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٧٨/١٩٦١ )

### قاعدة رقم (٩٨)

#### المسدا:

تصرف الوزارة باستقطاع ربع راتب الدعى استيفاء لنصف مبلغ التعويض المقضى به عليها باعتبارها متبوعة ... استناد الوزارة فى ذلك الى مقدد ر الخطا الذى اسهم به التابع فيما أصاب المضرور ... لا تثريب عليه .

### ملخص الحكم:

اذا كان التصرف الادارى باستقطاع ربع راتب المدعى استيفاء لنصف مبلغ التعويض المقضى به على وزارة الدَّاخلية ومأمور المركز هو نتيجة متفرعة عما استغلوره الحكم النهائي الصادر منمحكمة الاستئناف من أن الوزارة المذكورة والمامور مسئولان عن تعويض الصرور ، الأولى باعتمارها متبوعة والثاني بوصفه رئيسا مباشرا مفرطا في واجب الاشراف على مرءوسيه ، وكان الحكم المسار اليه الحائز لقوة الأمر المقضى قد فصل في مسألة أساسية استقرت حقيقتها بين المضرور وبين المتبوع وهي وقوع ضرر بالأول من جراء الخطأ المنسوب الى تاسم, الوزارة عامة ، وكان مؤدى ذلك كله أن هذا الحكم النهائي لم مفصل في تحديد العلاقة فيما بين وزارة الداخلية والمأمور من جانب وبين التابعين من جانب آخر ولم يحدد أى التابعين الذي يتعين مساءلته عن الفعل التقصيري الذي قارفه وأفضى الى حصول التلف بالسيارة وأنه بنهفي أن يتحمل حصة عادلة من هذا التعويض كما تحمله مأمور الركز ، فإن التصرف الأداري الذي تكفل بتحديد هذا الضمان فيما مين وزارة الداخلية وأحد التابعين جاعلا المناط فيه مقدار الخطأ الذي أسهم به فيما أصاب المضرور يكون تصرفا سليما لأنه لم يخالف ما قضى به الحكم النهائي بل جاء متفقا مع مقتضاه متسقا مم مؤداه ٠

( طعن رتم ۱۷۷۲ <mark>لسنة ٦ ق -- جلسة ١/١/١٩٦٥</mark> )

### قاعدة رقم (٩٩)

#### المسدأ:

نحقق المحصر من حصول النشر في الجريدة عن الاشياء المحجوز غليها قبل تنفيذ اجراءات بيمها وفقا لحكم الملاة ٥٢٢ مراهمات يمتبر من اوليات المسائل التي يجب مراعاتها عند عبول اورأق تتفيذ الأهكام ـ فيام محضر أول المحكمة ـ رغم خبرته ودرايتـة ـ بقبول اوراق التنفيد دون ان يكون مرفقا بها الجريدة الدالة على النشر وترك الامر لمصر حسديث العهد بالوظيفة ليتصرف في الأمسر دون أن يؤشر له على الاوراق بعسدم اجرأء البيع الا بعد حصسول النشر يعتبر خطأ جسيما في حق محضر أول المحكمة ينحدر الى مرتبعة الخطا الشخمي فيسال عن التعويض عنه في ماله الخاص ... مسدور حكم بالتعويض عن هذا الفطأ لمسالح من أضب من تنفيذ الحكم المشار اليه ضد الواطنين الثلاثة الذين قاموا باتفاد اجراءات البيع ، وكذا وزارة العدل ، وقلم محضرى المحكمة - قيام وزارة العدل بسداد قيمة التعويض مع رجوعها على المكوم ضدهم وفقا لحكم المادة ٢٩٧ مدنى - عدم جوآز رجوعها على محضر أول المحكمة بأكثر من ربع قيمة التعويض المحكوم به والذى قامت بسداده وعلى أن تقوم بمطالبة المواطنين الثلاثة كُل بحسب همئه في مقدار التعويض باعتبار أن عدد المحكوم عليهم بالتعويض أربعة فقط بعد استبعاد قلم محضرى المحكمة لعدم تمتعه بشخصية اعتبارية مستقلة اذ لا يعسدو أن يكون احسدى ادارات وزارة العل التي ينوب وزيرها عن الدولة في هذه الخصومة وبالتمالي فان حكم التعويض ينصرف الى المدولة التي يتبعهما قلم المحضرين وباقى المصالح دون أن يكون هدذا القلم مدينها او مازما بالتعويض ٠

### ملخص الحكم:

ومن حيث أن التحقق من حصول النشر عن الأشسياء المحجوزة الذي توجبه المسائل التي يجب مراعات هو من أوليات المسائل التي يجب مراعاتها عند قبول أوراق تنفيذ الأحكام ، ومن ثم فان قبول المسدعي لأوراق التنفيذ بوصفه محضرا أول للمحكمة له من الدراية والخبرة في

نتك المسائل دون أن يكون مرفقسا بها الجريدة الدالة على النشر ، وترك الأمر لمحضر حديث العهد بالوظيف ليتصرف فى الأمر دون أن يؤشر له على الاوراق بعدم اجراء البيع الا بعد حصول النشر ، يعتبر خطأ جسيما ينحدر الى مرتبة الخطأ الشخصى فيسأل عن تعويض جهة الادارة عنه من ماله الخاص •

ومن حيث أن الحكم الصادر بالتعويض قد قضى بالزام المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٥٠٠جنيه والمصروغات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقد صدر هذا الحكم مسد ٠٠٠٠ و ٠٠٠٠ و ٠٠٠٠ وقلم محضرى محكمة الزيتون الجزئية ووزارة العدل ، وقد وفت وزارة العدل بالبلغ المحكوم به ، ولما كان مقتضى حكم المسادة ٢٩٧ من القانون المدنى أنه اذا وفي أحد المدينين المتضامنين كل الدين فسلا يجوز له أن يرجع على أى من الباقين الا بقدر حصت في الدين وينقسم الدين اذاً وفاه أحد المدينين حصصا متساوية من الجميع ، ومن ثم كان لوزارة العدل أن ترجع على باقى المحكوم عليهم بحصَّة كل منهم في المبلغ الذي وفته ، الآ أنه لم تثبت أنها قد التخذت أي اجراء في هــذا آلشأن حتى الآن ، ومن ثم تتخذ مسئولية المدعى من تعويض وزارة العدل عن الضرر الذي لحقها نتيجة خطئه الشخصي ف حدود ربع المبلغ الذي وفته وذلك باعتبار أن المحكوم عليهم متضامنين بالتعويض أربعة بعد استبعاد قلم محضرى محكمة الزيتون الجزئية حيث أنه لا يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ولا يعدو أن يكون أحدى ادارات وزارة المدل التي ينوب وزيرها عن الدولة في هذه الخصومة وبالتسالى فان حكم التعويض ينصرف الى السدولة التي يتبعهسا قلم المصرين وباتمي المسالح دون أن يكون هذا القلم مدينا أو ملزما بالتعويض ٠

( طعن رقم ۲۰۵ لسنة ۱۰ ق ــ جلسة ۲/۲/۲۷۱ )

### قاعدة رقم ( ۱۰۰ )

#### : أعسدا

حق المتبوع الذى أدى التعويض في الرجوع على التابع في حدود مسئولية الاغير عن تعويض الفرر ـ نص المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة بمنعمسئولية العامل مدنيا الا عن الخطأ الشخصي ـ مثال للخطأ الشخصي الذي يؤدي الى مسئولية مرتكبه عنه في ماله وبجيز الرجوع عليه بما يكون المتبوع قد أداه من تعويض ٠

### ملخص الفتوي :

ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٤ من القانون المدنى تنص على أن «يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله عيرالمشروع، متى كان واقما منه في حالة تأدية وظبفته أو بسببها » وأن المادة ١٧٥ من القانون ذاته تقضى بأن « للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر » •

كما ان المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين مالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « لا يسأل العامل مدنيا الا عن الخطأ الشخصي » •

ومؤدى ما تقدم أنه اذا قام المتبوع بأداء التعويض ، كان له أن يقتضيه معن تسبب بخطئه فى احداث الضرر ، لكونه ملزما بهذا الدين الزاما مبتدئا على أن حق الرجوع على من وقع منه الفعل الضار لايتقرر الاحيث يكون من وقع منه ذلك الخطأ مسئولا عن تعويض الضرر ، ولا يسأل العامل مدنيا الاعن الخطأ الشخصى .

ويؤخذ من وقائع الخصوصية المعروضة ان محكمة قصر النيل الجزئية أصدرت بجلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ حكمها فى القضية رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٧٥ جنح قصر النيل قاضيا بحبس المتهم ٠٠٠٠٠ سنة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات مع الزامه والمسؤل بالحق

المدنى السيد وزير الشئون البلدية والقروية بأن يدمعا على وجه التضامن فيما بينهما للمدعيين بالحق المدنى مبلغ ١٠٥٠ ج تعويضا لهما .

وقد تأيد هذا الحكم من محكمة الجنح الستأنفة في قضية النيابة المامة رقم ٨٩١ لسنة ١٩٦١ مع تعديل حبس المتهم الى شهر واحد مع الشغل وتاييده فيما عدا ذلك والزام والمسئول عن الحقوق المدنية بالمصروفات المدنية الاستثنافية ه

وقد بنت المحكمة حكمها فى ذلك على ما استخلصته من أقوال الشهود ومعا جاء بتقرير الصفة التشريحية من خطأ المتهم لاعتدائه بالضرب على المجنى عليه ومطاردته اياه محاولا اللحاق به فى غبر حيطة حتى سقط فى الطريق العام المعرض لمرور السيارات والمركبات فصدمته سيارة صدمة نجمت عنها وفاته ه

ومن حيث أنه بيين من الوقائع ومن اسباب الحكم الجنائى الذى قضى بالادانة وبالمسئولية المدنية والذى أصبح نهائيا حائزا توة الامر المقضى أن الخطأ المتقدم الذكر وقع من العامل الذكور اثناء تأدية عمله وبمناسبته وأنه ثابت فى هقه وقد بلغ حدا من الجسامة لا يمكن ممسه الا نسبته الى مرتكبه واعتباره خطأ شخصيا تقع مسئوليته على عاتق هذا العامل شخصيا فيسأل عنه فى ماله الخاص •

لذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن خطأ السيد / ٠٠٠٠ هو خطأ شخصى يسأل عنه فى ماله الخاص ومن ثم يرجم عليه بقيمة التعويض المحكوم به ٠

( لمك ١١١/٢/٨٦ \_ جلسة ١/١١/٥٢٨ )

#### الغصل الخامس

### المسئولية عن حوادث الاشياء

# الفرع الأول تعديد مفهوم حارس الشيء قاصدة رقم ( ١٠١ )

### المسدا:

هارس الاشياء الذي يغترض الخطا في جانبه على مقتضى نص المدة ١٧٨ من القانون المنى هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي نكون له السلطة النطية على الشيء قصدا واستقلالا ــ العبرة في قيام الحراسة الموجية للمسئولية على أساس الخطأ المغترض هي بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه ــ عدم انتقال المسئولية من الحارس المتبوع الى تابعة •

# ملخص الفتوى :

أن المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن «كل من تولى حراسة اشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لايد له فيه ، هذا مع عدم الاخلال بما ورد ف ذلك من أحكام خاصة » •

ومن حيث أن حارس الاثنياء الذي يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى هذا النص ، هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالا ، ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء لانه وأن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله ، الا أنه اذ يعمل لحساب متبوعة

ولصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته ، فانه يكون خاضعا للمتدوع مما يفقده العنصر المنوى للحراسة ويجمل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ، ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هي يسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه »

ومن حيث أن الجرار المسبب في الحادث تابع لجلس مدينة دمنهور وعهد الى السائق و و و و و و و و و و و و و و و و و و الاتربة الردم ترعة الخندق ، وأنه بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٧ قطع سلاح الجرار الكابل المخلف بيانها أن الحراسة على الجرار وقت حدوث المعطل تكون معتودة للمجلس باعتباره صاحب السيطرة المعلية على الجرار ، وبالتالى يكون مسئولا عن الضرر الذي لحق بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية مسئولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى ، ولا تنتفى عنه هذه المسئولية الا اذا أثمت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه •

ومن ليث أد لا يسوغ الاحتجاج في هذا الصدد بعدم قيام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بوضع لافتات تشير الى وجود كاملات لها بباطن الارض في مكان المعل ، اذ أن اعتبارات الامن تحول دون ذلك ، فضلا عن أن المجلس لم يقدم ما يثبت اخطار هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية معزمه على تشعيل الجرار في نقل الاتربة اردم ترعة الخندق •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الزام مجلس مدينة دمنهور بقيمة تكاليف اصلاح كابل التليغونات المعتد مشارع قراقص بدمنهور ومقدارها تسعة وستون جنيها وخمسون مليما •

( الم ۲۲/۲/۸۲۵ - جلسة ۲۱/۲/۲۲۷ )

# قاعدة رقم (۱۰۲)

#### البسدا:

المادة ۱۷۸ من المانون المدنى حدارس الاشياء الذي يفترغى المطا في جانبه على مقتضى نص هذه المادة هو الشخص الطبيعي او المعنوى الذي تكون له السلطة الفطية على المشيء قصدا واستقلالا للمراسسة لا تنتقل منه الى تابعه المنوط به استعمال المشيء ٠

### ملخص الفتوي:

أن المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مستولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم شت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يدله فيه ، هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة » •

ومن حيث أن حارس الاشياء الذي يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى نص هذه المادة هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالا ، ولاتنتقل الحراسة الفعلية الى تابعه المنوط به استعمال الشيء و لانه وأن كان للتابسع السيطرة الفعلية على الشيء وقت استعماله الا أنه يعمل لحساب متبوعه ولمساحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته منه غانه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده المنصر المعنوى للحراسة ويجمل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ، ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمستولية على أساس الخطأ المفترض هو بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه ه

ومن حيث أن الثابت من أقوال الشهود بمحضر الشرطة رقم ١٠ ادارى عسكرى قسم الأهرام وما اثبتته الماينة التى قام بها محقق المحضر أن تلفيات قد أصابت كابل هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وأن سبب هذا التلف يرجم لقيام الوحدة ٥٠٠٠٠٠٠٠ محفر في المنطقة

لد كابل بين الكيلو ٦٩ والكيلو ٧٠ في انتجاء مصر ... اسكندرية ٠

ومن حيث أنه حسبما ورد بأقوال الشهود فمان تلك الوحدة كانت تستخدم فى عملها جرارا ، والجرار من الآلات الميكانبكية التي ينطمق عليها حكم المادة ١٧٨ مدنى المسار اليها .

ومن حيث أن تلك الوحدة بما فيها من أفراد من الجهات التابعة لوزارة الحربية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الترام وزارت الحربية بالتعويض •

( ملف ۲۲/۲/۲۰ ــ جلسة ۲۰/۲/۳۲ )

# قاعدة رقم ( ۱۰۳ )

#### البـــدا :

مسئولية هارس الاشياء المتصوص عليها في المادة ١٧٨ من القاتون المنى حدرس الاشياء الذي يفترض الفطا في جانبه على مقتضى نصر هذه المادة هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي تكون له السلطة الفطية على الشيء قصدا واستغلالا للدراسة لا تنتقل منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء و

### ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٦٥/٤/١٧ حدث اثناء مرور الجرار رقم ٧ التابع للجبش برصيف ٤٦ الجمارك عند مزلقان الفحم التابع للهيئة العامة للسكك المحديدية قاطرا خلفه عربتين أن اصطدمت العربة الاخيرة بشادوف المزلقان من الجهة الغربية وأحدثت به تلفيات بلغت تكاليف اصلاحها ١٨٠٨ جنيه ، وقد تم تحقيق الواقعة بمعرفة شرطة ميناء الاسكندرية وقيدت برقم ٣٣٤٠ لسنة ١٩٦٥ ادارى الميناء وصدر قرار النيابة المامة بحفظها اداريا في ١٩٦٥/١٢/١٨ وتبين من أقاوال السائت

مجدد هم بالوحدة رقم ١٣٠٥ ع و العربيق متطوع ٥٠٠ انها اعترفا بأنه أنناء مرورهما بالجرار المذكور والعربين القطورتين به على مزلقان الفحم اختكت العربة الاغيرة التي يقطرها الجراب بشادوف الم القان فنجم عن ذلك شرخه ٥ كما ثبت من معاينة الشرطة ان شادوف مرلقان الهدم من الجهة العربية عبارة عن « عرق خشب » طوله حوالي خمسة امتارومثبت من أحد الاطراف في «بكرة» وله تاعدة في نهاية الطرف الثاني ووجد به شرح دائري عمقه حوالي ١١ سم تقريبا ، وقد طالبت هيئة السكة الحديد القوات المسلمة وديا بسداد قيمة اصلاح هـذا التلف فلم تستجب لها ، ولما طلبت الهيئة الذكورة من ادارة الفتوي لوزارة النقل عرض هذا النزاع على الجمعية المعومية اعدت الادارة المشار اليها فتوي في الموضوع انتهت فيها الى مسئولية القوات المسلحة عن تعويض الهيئة عن الاضرار التي أصابتها ، وبابلاغ هـذا الرأى الى القوات المسلحة رفضت اداء التعويض وأفادت بأنها عرضت الموضوع على ادارة الفتوى لوزارة الحربية والقوات المسلحة التي انتهت الى عدم مسئولية القوات المسلحة التي تعويض هذه الاضرار و

ومن حيث أن الثابت من محضر الشرطة ومعاينتها ومن أقوال سائتى الجرار عسكرى مجند ٥٠٠ بالوحدة رقم ٤٣٧٠ ج ٢٧٠ وزميله العريف سائق متطوع ٥٠٠ انهما اعترفا في هذا المحضر أنه أثناء مرور الجرار رقم ٧ على مزلقان الفحم قاطرا عربتين حسدت أن اصطدمت عربة منهما بشادوف المزلقان مما أدى الى شرخه ٠

ومن حيث أن الجرار والعربتين اللحقتين من الآلات المكانيكة وتنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن « كل من تولى حراسة اشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه مع عدم الاخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة » •

ومن حيث أن حارس الاشياء الذي يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى هو ذلك الشخص الطبيمي أو المعنوى الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستغلالا

ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء لانه وان كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله الا أنه يعمل لحساب متيوعه ولمسلحته ويأتمر بأوامره فيتلقى تطبعاته منه هانه يكون خاضعا للعتبوع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ، ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمستولية على اسساس الخطأ المقترض هو بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلبة لحساب نفسه ه

ومن هيث أنه على هدى ما تقدم غان القوات المسلحة تاعتبارها حارسة على الجرار والعربين القطورتين فيه التى احتكت احداهما بشادوف البوابة واحدثت به التلفيات المشار الذيا تكون مسئولة عن تعويض المبرر الذي أصاب الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ، ولا يغير من ذلك أن القوات المسلحة لا تقر بمسئوليتها عن هذا الحادث لان ثبوت المسئولية أو نفيها لا يتوقف على اقرارها أو عدم اقرارها طالما أن الثابت من الاوراق أن سبب الضرر الذي أصاب الهيئة هنو الجرار التابع للقوات المسلحة والعربتين الملحقتين به وهي جميعا من الآلات الميكانيكية التي يكون الحارس عليهم مسئولا مسئولية شخصية مفترضة عما تحدثه للغير من ضرر ، كما لا يرفع هذه المسئولية أن تكون النيابة العسامة قد حفظت التحقيق اداريا ذلك أن قرار الحفظ لا يحول دون المسئولية المذية المترتبة على الحادث ،

هذا مع ملاحظة أن التقسادم المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى لا يسرى فى هذه الحالة حيث استقر المتاء الجمعيسة المعومية على عدم سريان التقادم بين الجهات الحكومة والهيئسات المامة التي لا تكون المطالبة بينها عن طريق الدعاوى أجام الجهسات القضائمة ه

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى الترام القرات السلحة بتعويض الهيئة العامة اشئون السكك الحديدية عن الإضرار التى اصابتها نتيجة تصادم الجرار رقم ٧ جيش بشادوف بوابة مزلقان الفحم في ١٩٦٥/٤/١٧ •

( بلك ۲۲۸/۲/۳۲ ــ جلسة ٥/٤/۲۲۲ )

# المغرع الثاني

### مايعد من الاشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة

# قامسدة رقم ( ۱۰۶ )

#### المسطا:

المسادة ۱۷۸ من القانون المسدنى ... مسئولية حارس الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه ... الكابلات الكبرياتية هى من الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة ... سسقوط الامطار من الامور المتوقعة لاسيما في زمن الشتاء وبالتالى لايمتبر من تبيل القوة المقاهرة أو السبب الاجنبى الذى تدفع به المسئولية ... التقادم لا يمرى بين اشخاص المقادن المسلم .

### ملخص الفتوي :

من حيث ان المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن «كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه هذا مع عدم الاخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة » •

ومن حيث أن الحادث بحسب ظروف وقوعه على النحو المشار الله في معرض تحصيل الوقائع وما نتج عنه من اضرار بالكابل التليفيني يرتب مسئولية هيئة الكهرباء عنه على أساسس الخطأ المفترض في جانبها طبقا لنص المادة ١٧٨ المشار اليها ، وذلك بحسبانها الحارسة على الكابلات الكهربائية وهي من الاشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة، وانها كذلك صاحبة السلطة الفعلية على المنشآت الكهربائية الموجودة بمنطقة الحادث ، ولا يعنى هيئة الكهرباء من هذه المسئولية ما ساقته من دغاع بشأن اعتبار سقوط الامطار من قبيل القوة القاهرة أو السعب

الاجنبي الذي تدفع به السئولية ذلك أن سقوط الامطار من الامور المتوقع لا سيما في زمن وقوع الحادث وبالتالي كان يمكن تفادي الآثار الضارة التي تحدث بفعلها أذا ما راعت هيئة الكيرباء ما تقتضيه الاصول الفنية في وضع الكوابل الكيربائية في أرض رملية وصيانتها من أمطار الشتاء على الوجه الذي يحول دون حدوث الضرر المتوقع بفعل تلك الامطار ومن ثم ينتفي وصف القوة القاهرة أو السبب الاجنبي عن تلك الواقعة كذلك فانه لا وجه للدفع بالتقادم في هذا الصدد أذ التقادم لا يسرى بين الهيئات العامة أو أشخاص القانون العام عموما لامتناع وسيلة الدعوى كاداة للمطالبة بالحق بين هذه الهيئات .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى مسئولبة هيئة كهرماء مصر عن الحادث المشار المه •

( ملف ۲۲/۲/۸۲۰ - جلسة ۱۹۷۲/۱۱/۲۷ )

# قاعدة رقم ( ۱۰۵ )

#### المسدا:

مسئولية حارس الاشياء التى تتطلب حراستها عنابة خاصة ــ المادة ١٧٨ من القانون المدنى ــ مواسع الماز تعد من الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة ٠

### ملخص الفتوي :

ان المادة ١٧٨٥ من القانون المدنى تنص على أن « كل من تولى حراسة اشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقدوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه هذا مع عدم الاخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة » •

ومن حيث أن مواسير الغاز هي من الاشياء التي تقطلب حراستها عناية خاصة فان الفطأ هنا مقترض ، ولا يجوز لهيئة كهرماء مصر ان

(م 11 - ج 77)

تنفى عن نفسها الخطأ استنادا الى القول بأنها أصدرت تعليمات الى هيئة المواصلات تقضى بعدم اشعال أى نار داخل حجرة التفتيش الا بعد التأكد من عدم تسرب الغاز تقاديا لحدوث آية أخطار مثل الحريق أو الاختناق و ذلك أن مسئولية حارس الثىء تقوم على أساس الخطا المفترض ولا يكفى التخلص منها أن يثبت المسئول أنه قام مما ينبغى من العناية حتى لا يفلت زمام الشىء من يده ، ومن ثم غلا يجدى هيئة كهراء مصر التمسك بالتعليمات السالقة فهذه المسئولية لا يجوز دفعها الا بنفى علاقة السببية بين فعل الشىء والضرر و

( ملف ۲۲/۲۲ ــ جلسة ٥/١٢/٢٢ )

# قاعسدة رقم (١٠٦)

#### المسدا:

المستفاد من المادة ١٧٨ من المتانون المدنى أن مسئولية حارس الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة عما تحدثة عده الاشياء من ضرر تقوم على اساس الخطأ المفترض ـ عدم جواز اعفائه من المسئولية الا أذا اثبت أن وقوع الضرر كان لسبب اجنبى ـ المسئول والترع المامة من الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة ـ مسئولية وزارة الرى عن حراستها ٠

### ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانبكبة يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر مالم يثبت أن وقسوح المضرر كان بسب أجنبى لا يد له فيه هذا مع عدم الاخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة » •

ويستفاد من نص المادة ١٧٨ مدنى المشار اليها أن حارس الاشياء التى تتطلب فى حراستها عناية خاصة يكون مسئولا عما تحدثه همذه الاشياء من ضرر وأن مسئولية حارس تلك الاشياء تقوم على الخطأ المفترض فى جانب الحارس ولا يعفى من المسئولية الا اذا اثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه ٠٠٠

ومن حيث ان المسارف والترع العامة من الاشياء التي تتطلب في حراستها عناية خاصة والثابت من الوقائع ان خطأ وزارة السرى في تصميم مشروع توسيع وتعميق مصرف الشيخ زياد بدائرة مركز مغاغة هو السبب الرئيسي والمباشر في سقوط القطار وما نتج عن ذلك من تلفيات بالقطار ومنشآت السكة المحديد ووفاة ثمانية ركاب واصابة أربعة آخرين وهذا ثابت من تقرير اللجنة الفنية المنتدبة بمعرفة النيابة العامة والمشكلة من أساتذة كلية المغدسة بجامعة القاهرة م

ومن حيث ان الثابت من الوقائم أن مصلحة السكة الحديد قسد ارسلت الكتاب رقم ( ١٥٠١/١٠٠١ ) المؤرخ ١٩٥٦/١/٣٠ ــ الى مفتش مشروعات رى أسيوط تطلب منه وقف حفر المصرف لما ينضمنه من تعدى على ممتلكات المصلحة وتهديد سلامة السكة الحديد مع موافاتها برسم تفصيلي عن هذا المشروع لعرض الامر على الجهات المختصة لابداء الرأى ولم يرد بالوقائع أو ملف الموضوع ما يفيد أن مصلحة الرى قد ردت على هذه المكاتبة أو اتخذت بشأنها أى اجراء ، ومن ثم فان عدم الرد أو اتخاذ أي اجراء ، بشأن تلك المكاتبة يمثل خطأ واهمالاً من جانب وزارة الري كما أن هذه المكاتبة فيها الدليل على معارضة السكة الحديد لتنفيذ المشروع والتنبيه من جانبها الى خطورته فليس من المتصور مين المصالح الحكومية أن تستخدم القوة المادية لمنع التعدى على المتلكات أو وقف بعض الاعمال لما سوف ينتج عنها من ضرر ويعتبر التخاطب الرسمي السابق كافيا في هذا المجال ولا سيما اذا لاحظنا ان هذا التنبيه قد تم في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٦ أي قبل وقوع الحادث بنحو خمسين يوما كما أنه قد وصل لمملحة الرى بعد البدء في التنفيذ بفترة وجيزة حيث أن الثابت من الوقائع أن بداية العمل في المشروع كانت في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ولم تكن مصلحة السكة الحديد لديماً أي علم عن المشروع أو النية في القيام به قبل ظهور الاعمال المادية في موقع العمل •

ومن حيث أن ما نسبته اللجنة الفنية من مسلك سلمى للسكة الحديد يتمثل في عدم انتخاذ اجراءات حاسمة وسريعة لوقف المشروع الذى قامت به وزارة الرى ، غان هذا المسلك قد استغرقه خطأ وزارة الرى ، ومن ثم غانه وفقا لاحكام القواعد العامة فى القانون المسعنى لا يسأل صاحب الخطأ المستغرق عن خطئه .

ومن هيت ان ما اشارت اليه وزارة المالية من قيد المبلغ في حساب المهدد تحت التحصيل ليس دليلا ولا سندا في مجال تحديد المسئولية كما أن تلك الوزارة ليسبت جهة تحقيق أو قضاء وانما يقتصر دورها على اعداد الموازنة المالية للدولة من حيث ايراداتها ومصروفاتها مع القيام بدور الرقابة السابقة على الصرف ومن ثم فلا يمتد اختصاصها الى تحديد المعلوبة عن الحادث المعروض و

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم النزام الهيئة العامة نسكك حديد جمهورية مصر برد المبالغ السابق لها خصمها بحوافظ خصم ملحق ٣ مايو سنة ١٩٥٨ من حساب وزارة الرى مقابل التعويض عن حادث القطار رقم ٨٨ مساء يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٥٦ •

( ملف ۲۲/۲/۵۷۵ \_ جلسة ۱۹۷۸/۱۰/۸۲ )

# قاعسدة رقم (١٠٧)

### المحدا:

مسئولية حارس الاشياء طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى — ظهور نحر في جسر السكة الحديد المجاورة لترعة الابراهيمية — المياه المجارية في هذه الترعة تعد شيئا تتولى وزارة الرى حراسته كما أن الفظ الحديدي يعد بدوره شيئا تتولى حراسته الهيئة العامة لشئون السكك المحديدية — المياه احدثت بفعل نحرها ضررا في الجسر ، والفط الحديدي نتيجة مرور القطارات فوقه ساهم في احداث الفرر وفي تحديد نسبته — مقدى تطبيق المادة ١٧٨ المشار اليها على هدنه المالة انما يعنى مسئولية كل من الوزارة والهيئة عن الضرر الذي حاق بالجسر — تحمل كل منهما بنصف تكاليف اصلاح الجسر .

### ملخص الفتوى:

بتاريخ ٢/٦/٦/٢ قامت هيئة السكة الحديد باخطار مفتش عام رى الوجه القبلي بوجود نحر في جسر السكة العديد المجاور لترعية الابراهيمية في المسافة من كيلو متر ٣٩٠ر٢٩٤ الى كيلو متر ١٩٤ر٢٩٤ ( بطول مائة متر ) ومن كيلو متر ٢٠٠١/٨٠٠ الى كيلو متر ٢٠٠٠/٣٠٠ ( بطول ١٣٠ متراً ) وطلبت الهيئة لمنع انزلاق الجسر ان يملا النحر الموجود بكسارة الأحجار اليحين حلول السدة الشتوية فتقوم وزارة الري بعمل تكسيه بالمونة لهاتين المنطقتين على ان يتم ذلك في أقرب وقت ، غير ان الوزارة المذكورة رفضت طلب الهيئة ودارت عدة مكاتبات بين الجهتين بصدد المسئولية عن الموضوع الا انه نظرا لظروف الاستعجال فقد قامت هيئة السكة الحديد بعمل التكسيات المطلوبة حيث تكلفت مبلغ ١٨٦٠٠ جنيه وعادت العيئة الى مطالبة تفتيش رى الوجه القبلي بالمبلغ المذكور لكن دون جدوى كما أن اللجنة المشتركة التي شسكلت لهــذآ الغرض لم تنته الى نتيجة محددة • وقامت هيئة السكك الحديدية بعرض الموضوع على ادارة الفتوى لوزارة النقل فانتهت بتاريخ ٢٨/٩/٢٨ الى احقية الهيئة في استرداد قيمة المصروفات التي تكبدتها في سسبيل القيام بالاعمال المشار اليها ، ولما عرض هذا الرأى على وزارة الرى لم توافق على ماانتهي اليه وكتبت الى الهيئة في ١٩٧٠/٥/٥ تنفطرها بتمسكها بموقفها وبعدم تحملها بالتكاأيف سالفة البيان ٠

ومن حيث ان وجهة النظر التى ذهبت اليها ادارة الفتوى لوزارة النقل تقوم على أساس ان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف يعطى وزارة الرى الهيمنة التامة والاشراف المطلق على الاملاك المامة ذات الصلة بالرى والصرف ومن بينها جميع الترع والمارف المامة وجسورها وجميع الاراضي والمشآت الواقعة بين الجسور ويجوز لوزارة الرى أن تعهد بأى جزء من هذه الاملاك العامة الى اية جهسة حكومية أو أية هيئة عامة أخرى بناء على طلبها و والثابت ان جسر ترعة الابراهيمية يستخدم فى ذات الوقت كجسر للسكة الحديد ، ولا يوجد ثمة اتفاق بين وزارة الرى والسكة الحديد فى شأن صيانة هذا الجسر ، لكن الاسس الهندسية والفنية تمنع هيئة السكة الحديد من القيام بأية اعمال فى المجرى المنات الهندسي المقرس المالة والمال فى المجرى المناتى للترعة وذلك حفاظا على التصميم الهندسي المقرس المعالية و

له والمعموليمعرفة وزارة الرى، كما ان هذه الوزارة لاتستطيع القيام بأى نوع من الاعمال في جسر السكة المديد وذلك محافظة على التصميم المهندسي المقرر لهذا الجسر والمعمول بمعرفة الهيئة ، وقد ترددت هذه المانى في منشور الوزارة المسادر بتاريخ ٢٩٥٦/٥/١٠ في شأن تصميم أو تعديل أو تطهير مجارى المياه المحازية لمخطوط السكك المديدية ويخلص هذا الرأى الى انه مراعاة للاسس الهندسة والفنية المشار اليها قانه يكون من الاوفق والاصلح أن تلتزم وزارة الرى بجميع الاعمال الملازمة لمسيئة ووقاية المجرى المائي للترعة تحت منسوب المياه ، في حين تلتزم هيئة السكك المديدية بكافة الاعمال اللازمة لمسيئة ووقاية المجسر فوق منسوب المياه ونظرا لان الهيئة قد قامت فعلا بالاعمال سالفة الذكر من باب الفضالة ومحافظة على الارواح والاموال ، فان وزارة الرى من باب الفضالة ومحافظة على الارواح والاموال ، فان وزارة الرى من باب الفضالة ومحافظة على الارواح والاموال ، فان وزارة الرى من باب الفضالة العتية منسبيل القيام بتلك الاعمال ،

ومن حيث ان وجهة نظر وزارة الرى تخلص في ان هيئة السكك المديدية قامت في حالات مماثلة وخاصة بترعة الابراهيمية ذاتها باجراء الاصلاحات اللازمة على نفقة الهيئة وان موقف الوزارة من هذا الامر قد أوضحته الوزارة للهيئة في ١٩٧٢/٣/٥ حين قررت ان مصلحة السكك الحديدية قامت بوضع خط سكة حديد وجه قبلي على جسر ترعة الابراهيمية ، ومنذ ذلك الحين اسبحت اهميته كجسر من جسور السكك الحديدية تغوق كثيرا أهميته كجسر للترعة ولذلك أخذت مصلحة السكك الحديدية على عاتقها مهمة صيانته شأنه فى ذلك شأن جميع الخطوط الاخرى ، ولما كانت مصلحة السكك الحديدية قد درجت على صيانة خطوطها بمعرفتها دون أن تسمح لاية مصلحة أخرى أن تمس هذه الخطوط أو تقوم بأى عمل بالقرب منها • حتى أن مصلحة السرى ما كانت تستطيع أن تقوم بأى عمل أو صيانة داخل أى مجرى تابع لها يكون مجاورا لخط حديدى ما لم تحصل على موافقة مصلحة السكك الحديدية حتى ولو كان هذا العمل خارج أورنيك جسر السكة الحديد لذلك فان مصلحة الرى كانت تقوم باطلاع السكك الحديدية على تخطيط مشروعات الرى التي تنشأ مصاورة لخطوط السكك الحديدية ٠٠ وخلصت الوزارة من ذلك الى تحمل السكك الحديدية تكاليف التكسيات اللازمة في الاجزاء التي يظهر غيها الرشح . ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن اللجنة المستركة التي تم تشكيلها من الجهتين المتنازعتين لم تصل إلى نتيجة محددة بخصوصه ، كما أن السوابق التي تسوقها وزارة الرى في معرض التدليل على عدم تحملها بالتكاليف المشار اليها : هي أمر غير مسلم به من هيئة السكك المديدية التي تقرر أن تلك السوابق مازالت موضع مطالبة حتى الان •

ومن حيث أن النزاع المعروض يدور حول ضرر أصاب الجسر المشار اليه بفعل الميام الجارية في الترعة ، وقد ساعدت طبيعة استعمال الجسر حس كشريط للسكك العديدية – في تحديد نسبة الضرر ، بمعنى أن أضرار الجسر نتيجة مرور القطارات فوقه كان لها هي الاخرى اثرها في زيادة مفعول نحر المياه من جانب هذا الجسر ، ومن ثم يثور التساؤل عن المجهة المسئولة عن تحمل التكاليف الخاصة باصلاح هذا الضرر ،

ومن حيث ان المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على ان « كل من تولى حراسة اشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات مكانيكية يكون مسئولا عما تعدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه • هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من احكام خاصة » •

ومن حيث ان المياه الجارية في الترعة المشار اليها شيء تتولى حراسته وزارة الري كما أن الخط المحديدي شيء تتولى حراسته الهيئة العامة لمشؤن السكك الحديدية ، وقد أحدثت المياه — بغمل نحرها — ضررا في الجسر ، كما ان الخط المحديدي — نتيجة مرور القطارات فوقه — قد ساهم في احداث الضرر وفي تحديد نسبته لانه من الواضح ان اهتزازات الجسر اثناء مرور القطارات غوقه ، من مأنها ان تخلفل الى حد ما من تماسك تربته ، وتزيد بانتالي من مفعول نحر النهر في جزئه الملاصق للمياه ، وفي ضوء ذلك غان تطبيق المادة ١٧٨ من القانون المدنى على هذا النزاع انما يعنى مسئولية كل من الهيئة العامة المشؤن السكك المحدية ووزارة الري عن الضرر الذي حاق بالجسر الذكور»

ومن حيث ان المادة ١٦٩ من القانون المدنى تنص على أنه « اذا تعدد

المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين فى النترامهم بتعويض الضرر وتكون المسئولية نيما بينهم بالتساوى الا اذا عين القاضى نصيب كل منهم فى التعويض » •

ومن حيث انه ازاء اخفاق اللجنة الفنية المشتركة من كلتا الجهتين المتنازعين في الوصول الى نتيجة محددة أو وضع معايير وأضحة بخصوص الموضوع المعروض • فانه لامناص من تحمل كل جهة منهما بنصف التكاليف التي يدور النزاع الماثل حولها •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام كل من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ووزارة الرى بقيمة اصلاح نحر البر الايمن لترعة الابراهيمية المجاور لجسر السكة الحديد فى المسافة بين ديروط وملوى وذلك مناصفة بينهما •

( ملف ۲۲/۲/۰۲۲ ــ جلسة ۲۲/۳/۲۷۲۱ )

الغرع الثالث المسئولية عن هوادث الاشياء مسئولية مفترضه لاتدرا الا باثبات القوة القاهرة أو السبب الاجنبي

قاعدة رقم (١٠٨)

المِسدا :

مسئولية هيئة مديرية التحرير باعتبارها حارسة على سيارة مدمت بوابة مزلقان تابع للهيئة العامة الشئون السكك الحديدية عن تعويض الضرر الذى اصاب الهيئة العامة الشئون السكك الحديدية لليعفيها من هذه المسئولية أن يكون الضرر ناشئا عن خطأ سائق السيارة مسئول عن تعويضه — كما لا يعفيها من هذه المسئولية أن لهذا السائق أن يدغع بسمقوط الحق في مطالبته بالتعويض بالتقادم اسستنادا الى المادة ١٧٧ من القانون المدنى — اساس ذلك أن التقادم لا يسرى بين المجهات المحكومية والهيئات العسامة التي لا تكون المطالبات بينها عن طريق الدعاوى اعام جهات القضاء •

### ملخص الفتوى:

ان المادة ١٧٨ من القانون المدنى ننص على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له نميه هذا مع عدم الاخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة ه

ومن حيث انه طبقا لما قضت به محكمة النقض بجلستها المنعقدة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ في الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ قضائية فان حارس الأشياء الذي يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا وأستقلالا ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء لانه وان كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله ، الا أنه اذ يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته منه ، فانه يكون خاضعا للمتبوع مما يغقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ، ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمستولية على أساس الخطأ المفترض هو بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة غطية لحساب نفسه وقد رتبت محكمة النقض على هذا البدأ أنه « اذا كانت الوزارة الطاعنة هي المالكة للطائرة وقد أعدتها لتدريب طلبة كلية الطيران وعهدت الى مورث المطعون ضدها وهو تابعها بمهمة تدريبهم واختيارهم وانه في يوم الحادث حلق بها مصطحبا أحد الطلبة لاختباره فسقطت بهما ولقيا مصرعهما فان الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الحادث معقودة للطاعن ( الوزارة ) باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل لمورث المطعون ضدها وبالتالي تكون الطاعنة مسئولة عن الضرر الذي لحق به مسئولية مبنية على خطأ مفترض وطبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى ٠٠٠ ٥ ٠

ومن حبث انه على هدى هذه البادىء التي قضت بها محكمة النقض واستقرت عليها فتاوى الجمعية المعومية فان هيئة مديرية التحرير باعتبارها حارسة على السيارة رقم ١٤٣٥٧ ملاكى اسكندرية التي

صدمت بوابة مزلقان الهرم وأحدثت به الاضرار المسار اليها تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذي اصاب الهيئة العامة للسكك الحديد مسئولة أصيلة استنادا الى المادة ١٩٧٨ من القانون المدنى ولا يعفيها من هذه المسئولية أن يكون الضرر ناشئا عن خطأ سائق السيارة الملاكي الذي ثبت بالحكم الجنائي الصادر بادانته في هذا الحادث وتغريمه مائة قرش ، ذلك أن هذا السائق كان تابعا لها حين وقوع العادث وانه مسئول عن تعويضه وقد يدفع ضدها بالتقادم أن أرادت الرجوع عليه ذلك انه ولئن كانت الملادة عن القانون المدنى تنص على أن «تسقط بالتقادم ولئن كانت الملادة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات دعوى التعويض النائشة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه، وتسقط هذه الدعوى في كل هال بمضى حمسة عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع » •

ولئن كان لسائق السيارة ١٤٣٥٧ ملاكى اسكندرية التابع لديرية التحرير أن يتمسك بهذا التقادم ، الا أن هذا التقادم لايسرى بينالجهات الحكومية والهيئات العامة التى لاتكون المطالبة بينها عنطريق الدعاوى أمام جهات القضاء وفقا لما سبق أن انتهت اليه الجمعية المعومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٤ من يناير سنة ١٩٦١ وفضلا عن ذلك عان الثابت من الاوراق أن الهيئة المامة للسكك الحديدية قد طالبت مديرية التحرير بكتبها المؤرخة ٢٥ /١٩٦٧ مديرية التحرير بالتقادم الثلاثى والتحرير بالتقادم الثلاثى و

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع للى أن مديرية التحرير مسمئولة عن الضرر الذى لحق الهيئة العامة لشئون المسكك الحديدية نتيجة لكسر بوابة مزلقان الهرم بالعامرية بسبب تصادم سيارة المديرية بالبوابة المذكورة ولا يغير من ذلك جواز الدفع قبلها بالتقادم عند الرجوع على تأثد السيارة •

( نعتوى ٧٠ في ٢٩/١/٤/٢٩ )

# قاصدة رقم (١٠٩)

#### : المسدا

مسئولية الشخص الطبيعي أو المعنوى عن الشيء الذي يلتزم بحراسته وله مكنة السيطرة عليه - أثر ذلك - الالتزام بتعويض المعر عن المرر الناشيء من الشيء الخاضع لحراسته ٠

### ملخص الفتوي :

ان المادة ۱۷۸ من القانون المدنى تنص على أنه « كل من تولى حراسة اشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع المضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيها ، هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة » •

ومفاد هـذا النص أن الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير فاذا أخل بهذا الالتزام الهترض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الفير عما يلحته من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراست ولا يعفيه من هذا الالتزام الأ أن يثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما يبذله من عناية في الحراسة .

ولما كانت مواسير الصرف من الاشسياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة غان مرفق الصرف الذي تخضع تلك المواسير لحراسته يلتزم بصيانتها حتى لا تحدث للغير ضررا ، واذا أخل المرفق بالتزامه في المحراسة مما أدى الى تسرب مياه الصرف الى غرف التغتيش التابعة لميئة المواصلات الامر الذي ترتب عليه تلف الكابلات في الحالة المائلة غان المرفق يلتزم بأداء تكاليف اصلاح تلك الكابلات للهيئة كتعويض •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام

هرفق الصرف الصحى بالاسكندرية بان يدفع للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ١٢٧ مليم و ٢١٠ جنيه كتعويض ٠

( ملف ۲۲/۲/۳۲ ــ جلسة ۱۹۸۱/۲/۱۲۲ )

# قاصدة رقم ( ۱۱۰ )

المسدا:

مفاد نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن المشرع الزم من كانت له السيطرة على الاشياء بحراستها حتى لا تحدث اضرارا بالفير اذا كانت حراسة تلك الاشياء تتطلب عناية خاصة ــ افتراض الخطأ متى احدثت تلك الاشياء ضررا بالغير ما لم يكن وقوع الضرر بسبب اجنبى ــ سقوط الامطار لا يعد من تبيل القوة القاهرة أو السبب الاجنبى ــ اسلس ذلك ــ اثره ــ مسئولية مرفق المرف المسحى عن الاضرار التى امابت هيئة الاتصالات اللاسلكية نتيجة لتسرب مياه المرف الم

### ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على انه ( كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضررما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له غيه ٥٠٠ ) -

ومفاد ذلك أن المشرع الزم من كانت له السيطرة على الاشياء بحراستها حتى لا يحدث أضرارا بالغير اذا كانت حراسة تلك الاشياء تتطلب عناية خاصة وافترض الخطأ في جانبه متى أحدثت تلك الاشياء ضررا بالغير ه

ولما كانت مواسير الصرف الصحى تعدد من الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة فان مرفق الصرف الصحى يلتزم بتعويض هيئة الاتصالات عما أصابها من ضرر نتيجة تسرب مياه الصرف الى منشآتها على أساس خطأ المرفق المفترض ولا يعفى المرفق من تلك المسئولية ما ساقه من دفاع يتمثل في اعتبار هطول الامطار من تبيل القوة القاهرة والسبب الاجنبي ، ذلك أن سقوط الامطار من الامور المتوقعة لاسيما في زمن وقوع الحادث ، وبالتالي كان يمكن تفادى الآثار الضارة التى تحدث نتيجة لها اذا ما تابع المرفق صيانة مواسير الصرف على الوجه الذي يحول دون تسرب المياه منها ، ومن ثم ينتغي وصف القوة القاهرة أو السبب الاجنبي عن تلك الواقعة ، كما وانه لا يعفى المرفق من المسئولية ادعاء مأن هيئة المواصلات لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لتفادى تسرب مياه الصرف الى منشاتها ذلك لان المرفق هو الذي يلتزم بصيانة مواسير الصرف حتى لاتتسرب المياه منها فتتلف منشات الغير ، وبالتالي منشاته من المياه التي تتسرب من المواسير نتيجة لتقصير المرفق في مناتها ، ومن ثم يلتزم المرفق بأن يؤدى الى هيئة الاتصالات مبلغ مانساتها دون المصاريف الادارية التي ينعدم مبرر المطالبة بها فيما بين الحاءت الادارية و التي الدارية ه

اذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام مرفق مياه الصرف الصحى بالاسكندرية بأن يؤدى الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ٩٦٠ جنيه و ٧٠ مليما كتعويض٠

( ملف ۱۱۲/۲/۳۲ ــ جلسة ۱۱۸۲/۲/۳۲ )

### قاعدة رقم (١١١)

### البسدا:

ان من له السيطرة الفطية على شيء ينطلب بحسب طبيعته أو وضعه عناية خاصة ملزم بحراسته ويتعويض ما ينتج عنه من ضرر للفي \_ الاعفاء من ذلك منوط باثبات أن الضرر وقع بسبب أجنبى لا يد له فيه وليس باثبات أنه لم يرتكب خطأ •

#### ملخص الفتوي:

ن المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أنه ( كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشسياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ٥٠٠٠ ) •

ومنساد ذلك أن من له السيطرة الفعليسة على شيء معا يتطلب بحسب طبيعتسه أو وضعه عنساية خاصة حتى لا يحدث بالغير ضررا ملزم بحراسته والالتزام بتعويض ما ينتج عنسه من ضرر للغير ولا يعفيه من ذلك أن يثبت أنه لم يرتكب خطأ وانعا يتعين عليه أن يثبت أن المضرر وقع بسبب أجنبى لا يد له فيه •

ولما كانت مواسير المياه من الأشياء التى تقطلب بحسبطبيعتها عناية خاصصة فان مرفق الميساء الذى يسيطر عليها سيطرة فعلية يلتزم بحراستها وبالتالى بتعويض الأضرار التى تحدثها للغير عند انفجارها واذ نتج عن انفجار ماسسورة المياه فى الحالة المائلة أضرار بمنشآت هيئسة الاتصالات بلغت تكاليف اصلاحها الفعلية ٢٣٣٧ جنيها و٣٨٩ مليما فان المرفق يلتزم بأن يؤدى اليها هذا المبلغ كتعريض دون المصاريف الادارية التى ينعدم مبرر المطالبة بها فيما بين الجهات الادارية ه

لذلك انتهت الجمعيـة العموميـة لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام مرفق مياه القاهرة بأن يؤدى الى هيئة الاتصالات ٢٣٣٢ جنيها هرمه مليها كتعويض •

( بلف ۲۲/۲/۵۲۸ ــ جلسة ٥/٥/۲۸۳۲ )

### قاعدة رقم (١١٢)

### المسدأ:

مسئولية المتبوع عن اعسال التابع — مسئولية بلاية التساهرة باعتبارها هارسة على سيارة أوتوبيس صدحت سيارة تابعة لوزارة الرى عن تعويض الضرر الذى أصساب وزارة الرى — لا يعنيها من مسئولية المتولية أن الضرر الذى أصساب وزارة الرى نشأ عن خطا سائق سيارة الاوتوبيس — اساس ذلك أن هذا السائق كانتابعا للبلاية وقت وقوع المحادثوكذلك السيارة الاوتوبيس التي وقع منها المحادث كما لا يعنيها من هذه المسئولية أن لهذا السائق أن يدفع بسقوط المحق في مطالبته بالتعويض بالتقسادم استنادا الى المسادة ١٧٣ من القانون في مطالبته بالضرر مسئولية أصلية مصدرها خطأ هفترض نص عليه القياون ٠

### ملخص الفتوى:

ان المادة ١٧٤ من القانون المدنى تنص على أن :

 ١ ــ يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حال تأدية وظيفته أو بسببها •

٢ ــ وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا فى الحتيار
 تابعه ، متى كانت له عليه سلطة غطية فى رقابته وفى توجيهه ٠

ومن حيث أن المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، هذا مع عدم الاخلالي بما يرد في ذلك من أحكام خاصة •

ومن حيث أنه طبقا لما قضت به محكمة النقض بجلستها المنعقدة في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ في الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٠ قضائية فان حارس الأشياء الذي يفترض الخطأ ف جانب على مقتضى نص المادة ١٨٧ من القانون المدنى هو ذلك الشخص الطبيعي أو المنسوى الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالا ، ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء ، لأنه وأن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله ، الا أنه أذ يعمل لحساب متبوعه والصلحت، ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته منه ، فانه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ، ذلك أنّ العبرة في قيسام الحراسة الموجبة للسمئوليسة على أسساس الخطأ المفترض هو بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة معلية لحساب نفسه وقد رتبت محكمة النقض على هذا البدأ أنه « اذا كانت الوزارة الطاعنة هي المالكة للطائرة وقد أعدتها لتدريب طلبسة كلية الطيران وعهدت الى مورث المطعون ضدها وهو تابعها بمهمة تدريبهم واختيارهم وأنه في يوم الحادث حلق بها مصطحبا أحد الطلبة الاختباره ، فسقطت به ولقى مصرعه فان الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الجادث معقودة للطاعنة ( الوزارة ) باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل لمورث المطعون ضدها ، وبالتالي تكون الطاعنة مسئولة عن الضرر الذي لحق به مسئولية مبنية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى ولا تنتفى عنها هذه المسئولية الا اذا ثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه » • « وأنه يشترط أن يكون السبب الذي تسوقه لدفع مسئوليتها محددا لاتجهيل فيه ولا ابهام سواء أكان ممثلا في قوة قاهرة أم حادث فجائي أم خطأ الماب أم خطأ الغير » •

ومن حيث أنه على حدى هذه المبادى، التى قضت بها محكمة النقض غان بلدية القاهرة باعتبارها حارسة على سيارة الأوتوبيس التى صدمت سيارة وزارة الرى وأحدثت بها الأضرار المشار الميها تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذى أصاب وزارة الرى ولا يعفيها من

هذه المسئولية أن يكون الضرر الذى أصاب وزارة الرى ناشئا عن خطأ سائق سيارة الأوتوبيس ذلك أن هذا السائق كان تابعا لبلدية القاهرة حين وقوع الحادث وكذلك السيارة الأوتوبيس التي وقع منها المادث فهي مسئولة عنه بصفة أصلية طبقا لما تقضى به المادة ١٧٤ من القانون المدنى سائفة الذكر ه

ومن حيث وأنه وان كان من المكن أن يدفع سائق الأوتوبيس التام لها بسقوط الحق فى مطالبته بالتعويض بانقضاء أكثر من ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وبالفصل نهائيا فى قضية المخالفة التى أدين فيها عن هذا الحادث وذلك استندا الى المسادة ١٧٧ من القانون المدنى فسلا تستطيع البلدية فى هذه الحالة أن ترجع عليه بما تدفعه لوزارة الرى تعويضا عن الضرر فان هسذا لا يعفى البلدية من المسئولية عن الحادث ولا يغير من الأمر شيئا ما سبق أن انتهت اليه الجمعية المعومية للقسم الاستثمارى بجلستها المنعدة فى ٤ يناير سنة ١٩٦١ من عدم سريان الاستثمارى بجلستها المنعدة فى ٤ يناير سنة ١٩٦١ من عدم سريان المالبات بينها عن طريق الدعاوى أمام جهات القضاء فان مسئولية المالية قبل وزارة الرى عن تعويض الضرر تبقى قائمة لا تتفك عنها اذ هى مسئولية أصلية أصلية مصدرها خطأ مفترض نص عليه القانون و

لهذا انتهى رأى الجمعية الععومية الى أن بلدية القاهرة ملزمة قبل وزارة الرى بقيمة احسلاح السيارة التابعة للوزارة من الأضرار التى حدثت لها نقيجة لمسادمة السيارة الأوتوبيس التابعة للبلدية •

١ ملت ٢١٣/٢/٣٢ ــ جلسة ١٩٦٨/١٢/٢ )

# قاعسدة رقم (١١٣)

المسدا:

مسئولية المتبوع عن اعمال التابع — مسئولية الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية باعتبارها حارسة على « مسارة أوتوبيس » عن تعويض المصرر الذى أصاب الهيئة العامة للبريد نتيجة اصطدام سيارة الاتوبيس بموتوسيكل تابع للهيئة العامة للبريد — لا يعفيها من هذه المسئولية أن يكون الفرر ناشئا عن خطا سائق السيارة — أساس ذلك أن هذا السائق كان تابعا لها وقت وقوع الحادث وكذلك السيارة التي وقع منها الحادث •

### ملخص الفتوى:

بتاريخ ٢٤ من يوليو سنة ١٩٦٣ مدمت سيارة الاوتوبيس رقم ٣٣٧ خط ٣٣ قيادة السائق ٥٠٠ ٥٠٠ موتوسيكل رقسم ٣٣١ بريد قيادة ٥٠٠٠ ٥٠٠ مما أدى الى اصحابة الاخير واحداث تلفيات بموتوسيكل هيئة البريد بلغت تكاليف اصلاحها ٣٧ مليم و ٧٥ جنيه ، وقد قسدم سائق الهيئة العمامة لنقل الركاب بالاسكندرية للمحاكمة الجنائية في الجنحة رقسم ٣٠٥٣ لسنة ١٩٦٣ جنسح باب شرقى حيث قضت المحكمة بتغريم السائق الذكور خمسة جنيهات وبالزامه بأن يدغم للمدعى المحدى ا

وبعطالبة هيئة النقل العام لمدينة الاسكندرية بقيمة اصلاح التلفيات التى لحقت بموتمسيكل هيئة البريد أحالت الموضوع الى شركة الشرق للتأمين التى دفعت بأن حق الهيئة في المطالبة بقيمة التعويض قد سقط بمضى ثلاث سنوات اعمالا لحكم المادة ١٧٧ من القانون المدنى •

ومن حيث أن المادة ١٧٤ من القانون المدنى تنص على أن :

 ١ ـــ يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حال تأدية وظيفته أو بسببها • ٢. وتقوم رابطة التبمية ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه
 متى كانت له عليه سلطة فعلية فى رقابته وفى توجيعه

كما أن المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن كل من تولى حراسة أشياء يتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة .

ومن حيث أنه طبقا لا قضت به محكمة النقض بجلستها المنعقدة في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ في الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ قضائية فسان حارس الاشياء الذي يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالا ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء لانه وان كان للتابع السبطرة المادية على الشيء وقت استعماله ، الا أنه اذ معمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته منه ، فانه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ، ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هو بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه وقد رتبت محكمة النقض على هذا البدأ أنه « اذا كانت الوزارة الطاعنة هي المالكة للطائرة وقد أُعدتها لتدريب طلبة كلية الطيران وعهدت الى مورث المطعون ضدها وهو تابعها بمهمة تدريبهم واختيارهم وانه فى يُوم الحادث هلق بهـــا مصطحبا أحد الطلبة لاختباره فسقطت بهما ولقيا مصرعهما فان الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الحادث معقودة للطاعن ( الوزارة ) باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل لمورث المطعون ضدها، وبالتالي تكون الطاعنة مسئولة عن الضرر الذي لحق به مسئولية مبنبة على خطأ مفترض وطبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى ٠٠٠ » •

ومن حيث أنه على هدى هذه المبادىء التى قضت بها مصكمة النقض ، فان الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية باعتبارها حارسة

على سيارة الاوتوبيس التى صدمت موتوسيكا هيئة البريد وأحدثت به الاضرار المشار اليها تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذى أصاب الهيئة العامة للبريد ولا يعنيها من هذه المسئولية أن يكون الضرر ناشئا عن خطأ سيارة الاوتوبيس ذلك أن هذا السائق كان تابعا لها حين وقوع المحادث وكذلك السيارة الاوتوبيس التى وقع منها الحادث فهى مسئولة عنه بمسفة أصلية طبقا لما قضت به الماده ١٧٨ من القانون المدنى وذلك فضلا عن مسئوليتها عن خطأ تابعها طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدنى ه

( فتوى ٨٥ في ١٩٦٩/١/٢٥ )

### القصل السادس

### المستولية عن حوادث البناء

\_\_\_\_

# قاعسدة رقم ( ١١٤ )

: المسدا

مسئولية ـ تعويض ـ المادتان ١٩٢ و ١٧٧ من القانون المدنى ـ مسئولية هارس البناء ـ التزام وزارة الرى بان تؤدى الى الهيئة العامة للسكك الحديدية قيمة تكاليف اصلاح جسر سكة هديد تهدم نتيجة انهيار أحد الجسور التابعة للوزارة المذكورة ـ اساس ذلك ٠

### ملخص الفتوي :

ان الماده ١٩٣٩ من القانون المدنى تنص على أن كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ــ وأن المادة ١٧٧ من هذا القانون تنص على أن حارس البناء ولو لم يكن مالكا له مسئول عما يحدثه انهدام البناء من ضرر ولو كان انهداما جزئيا ما لم يثبت أن الصاحث لا يرجع سببه الى أهمال فى الصيانة أو قدم فى البناء أو عيب فيه ه

ومن حبث أن مسئولية حارس البناء تتحقق فى حالة تهدم البناء تهدما كليا أو جزئيا متى الحق تهدمه ضررا بالمعير ــ وحارس البناء هو من له السيطرة الفعلية على البناء ه

والبناء هو مجموعة من المواد مهما كان نوعها شيدتها يد انسان لتتصل بارض اتصال قرار •

ويستوى أن يكون البناء معدا لسكنى انسان أو لايواء حيوان أو لايداع أشياء ، بل لا يكون البناء معدا لشيء من ذلك ، فالحائط المقام بين حدين بناء والقناطر والخزانات والسدود والجسور تعد كذلك بناء ،

ومن حبث أن الثابت من معاينة الشرطة للحادث ومن التقرير المدم من اللجنة التي شكلت بهيئة السكة الحديد ، ومن تقرير مهندس السكة الحديد بمنطقة قنا أن انهيار جسر السكة الحديد يرجع الى أن أحد الجسور العادية من الجهة الشرقية انهار لضعفه نتيجة لنفاذ المياه فيه وقد أدى ذلك الى ازدياد منسوب المياه بالجهة الشرقية عنه بالجهسة الفربيسة ه

ومن حبث أن الجسر المنهار من الاموال العامة التي تشرف عليها وزارة الري •

ومن حيث أن انهيار هذا الجسر أدى الى قطع جسر السكة الحديد ولم تقم هذه الوزارة باثبات أن انهيار الجسر لا يرجع سببه الى اهمال فى المسانة أو قدم فى البناء أو عيب فيه • فمن ثم فان مسئولية وزاره الرى باعتبارها حارسة للجسر المذكور تقوم على خطأ مفترض من جانبها هو الأهمال فى صيانة الجسر أو تجديده أو اصلاحه حتى تداعى وتهدم فأصاب الهيئة بضرر مادى فى أموالها •

ولما كان الخطأ سالف الذكر هو السبب الماشر فيما لحق الهيئة من ضرر فعن ثم تكون علاقة السببية قائمة بين الخطأ والضرر المسار اليهما سد ويترتب على ذلك مسئولية وزارة الرى عن تعويض الهيئة عن المصاريف الفعلية التى تكدتها في سبيل اعادة بناء جسر السكة الحديد •

ولا يدفع هذه المسئولية ما ذكره السيد مفتش عام رى وجه قبلى من أن قطع جسر الحواشة وقع بفعل فاعل وذلك لعدم قيام هذا القول على سند يؤيده قانونا ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن وزارة الرى مسئولة عن تعويض الهيئة العامة للسكك الحديدية عما أصابها من ضرر فى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ نتيجة لقطع جسر الحواشة التابع للوزارة المذكورة ومن ثم تلترم بأن تدفع للهيئة قيمة تكاليف اصلاح جسر السكة الحديد الذى تهدم عند الكيلو ٩٧٥ خط القاهرة انشلال بين الجزيرة وأولاد عمر،

( نعتوی ۲۰۷ فی ۲۰/۳/۳/۱ )

### القصل السايع

# مسئولية امناء المفازن وارياب المهد

### الغرع الأول

### مسئولية صاحب المهدة مسئولية مفترضة

قاعسدة رقم ( ١١٥ )

#### المسدأ:

يلتزم صندوق التامين الحكومي لارباب المهد بدفع التعويض دون حاجة لاثبات مسئولية الموظف الجنائية أو التاديبية ، لان مسئولية صلحب المهدة مسئولية مفترضه ما لم يتحقق سبب اجنبي ينفي هذه المسئولية ،

# ملخص الفتوى :

يين من نص المادين السابمة والثامنة من قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ بانشاء صندوق تأمين حكومي لضمانات ارباب المهد والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة الإسماد ان مناط تحقق مسئولية الصندوق أن يلحق بمهدة الموظف خسارة أو عجز وأن يكون ذلك ناشئا عن فعل الموظف سواء وقع منه هذا الفعل عمدا أو كان راجما الى مجرد اهماله ويلتزم الصندوق باداء التعويض دون انتظار ثبوت مسئولية الموظف الجنائية أو التاديبية وهو ما مؤداه أن صاحب المهدة هسئول مسئولية مفترضة ما لم يتحقق سبب اجنبي ينفى هذه المسئولية ٠

( لمك ٢٣/٢/٣٢ \_ جلسة ٢١/١/٨٠٢ )

### قاعسدة رقم (١١٦)

#### المسدا:

ان مناط تحقق مسئولية صندوق التامين الحكومى لارباب المهد أن يلحق بمهدة الوظف المضمون خسارة أو عجز • وأن يكون ثلك ناشئا عن غط المؤظف ، سواء وقع منه هذا الفعل عمدا أو كان راجعا الى مجرد أهماله ، ويلتزم الصندوق باداء التعويض دون انتظار ثبوت مسئولية المؤظف الجنائية أو التاديبية •

### ملخص الفتوى:

ان مناط تحقق مسئولية الصندوق \_ وفقا لحكم المادتين السابقة والثامنة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٢/٨ بانشاء مندوق التأمين الحكومي لضمانات ارباب العهد (معدلا بالقرار الصادر من رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣) ان يلحق بمهدة الموظف المضمون خسارة أو عجز وان يكون ذلك ناشئا عن غمل الموظف سواء وقع منه هذا الفعل عمدا أو كان راجما الى مجرد اهماله ، وان الصندوق يلتزم باداء التمويض دون انتظار ثبوت مسئولية الموظف الجنائية أو التأديبية ،

وعلى ذلك فلا يكون صحيحا ، ماذهب اليه الصندوق من أنه لم يثبت بالدليل القاطع مسئولية صاحب المهدة عن المجز ، ذلك أن مقتضى حكم المادة الثامنة من قرار انشاء الصندوق سالفة الذكر . انه يلتزم بدفع التعويض دون حاجة لاثبات مسئولية الموظف الجنائية أو التأديبيه لان مسئولية مفارضة ما لم يتحقق سبب أجنبى ينفى هذه المسئولية ه

وقد استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان أمين المخزن ... فى الحالة المائلة ... قد ارتكب اهمالا بمخالفة حكم المادة ٣٧ من لائحة المخازن والمستريات التي تنص على أنه « عند تميين أو نقل أمناء المخازن ، أو قيامهم بالاجازات السنوية يندب مدير المخازن أحد الموظفين لمراقبة عملية التسليم والتسلم والتوقيع على المحاضر ولايجوز

التصريح باجازة لاحد الامناء الا اذا ندب مكانه موظف مستوف اشروط الضمان و واذا كان لامين المخزن مساعد مضمون فعند قيام احدهما بالاجازة ، يجوز الاستغناء عن عملية التسليم والتسلم ، بشرط أن يوقع المتسلم اقرارا معتمدا من مديرى المخازن بان المخزن بعهدته وويتمثل هذا الاهمال في حصول أمين المخزن على اجازته السنوية بتاريخ المعمل في المعمل في المخزن على المخازن وويتمثل المخازن ورون المعالم والتي قام بعمله خلالها زميله أمين المخازن ورون المسلم توقيع اقرار يفيد ان المخزن بعهدته ومن ثم يكون قد اخل بواجبات وظيفته بتقاعسه في تنفيذ التعليمات الخاصة بعمله كامين مخزن وقصر في الحفاظ على ما بعهدته ، الامر الذي ترتب عليه ضياع المهمات مع عدم المكان تحديد وقت فقدها و

أما القول بأن حكم المادة ٣٧ سالفة الذكر انما يخاطب فقط مديرى المخازن فردت عليه الجمعية العمومية بأن حكم المادة المذكورة انما يوضح فقط اختصاصهم في تنفيذ حكم هذه المادة ، أما أمناء المخازن فهم المخاطبون بحكمها في المقام الأول ، ومن المسلم به أن المسئولية المدنية في حالة الخطأ تتسم لمخالفة المقوانين واللوائح ، ومن ثم تكون مخالفة أمين المخزن المذكور لحكم المادة ٣٧ المنوة عنها ، خطأ أو اهمالا نتج عنه عجز في المعهدة على النحو السالف بيانه ، مما يلتزم معه صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب المعهد بقيمة هذا العجز وهو ما سبق أن انتهت اليه المجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بتاريخ ٣٠/١/١٨٠ م

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها السابقة بجلسة ١٩٨٠/١/٣٣ : والزام صندوق التأمين المكومي لضمانات أرباب المهد باداء مبلغ ١٩٨٥/٢٥٥ج الىتفتيش الري المحرى باسوان كتعويض ٠

ر ملف ۲۲/۲/ ۷۱ \_ جلسة ۲۳/۱/۰۲۳ ؛

# الفرع الثاني

# دفع مسئولية أمين المفزن أو ماهب المهدة عن الفقد

### أو التلف بالقوة القاهرة

قاصدة رقم (١١٧)

: 12-41

مسئولبة امناء المفازن وارباب المهد عن فقد الاشياء الممهود بها اليهم أو تلفها — بيان أحكام لائحة المفازن والمشتريات في هذا الشأن — دفع هذه المسئولية برد السبب في الفقد أو التلف الى قوة قاهرة •

# ملخص الحكم:

ان لائحة المفازن والمستريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٣ من يونية سنة ١٩٤٨ قد نظمت الاجراءات التي تتبع في حالة فقد أو تلف أو اختلاس الاصناف في المواد ٢٣٩ وما بعدها ، ومن ذلك مانصت عليه المادتان ٣٤٣ ، ٣٤٣ ــ من أن الاصناف التي تفقد أو تتلف بسبب الاهمال أو سوء الاستعمال يحصل ثمنه: الاصلى أو سعرها في السوق وقت الفقد أو التلف أيهما أكثر مضافا اليه ١٠٪ مصاريف ادارية ـــ والمادة ٣٤٦ ــ من أن رئيس المملحة هو المختص بتحصيل الثمن من المسئول ... وأن المادة ٣٤٩ قد رسمت حدود المسئولية الإدارية في هذا المجال اذ نصت على أن الاصناف المفقودة أو التالفة لا تخصم قيمتها على جانب الحكومة الا اذا ثبت أن فقدها أو تلفها نشأ عن سرقة باكراه أو بالسطو أو عن حريق أو سقوط مبان او عوارض خارجة عن ارادة أو مراقعة صاحب العهدة • أما الأصناف التي تفقد أو تتلف بسبب سرفة أو حريق أو أي حادث آخر كان في الأمكان منعه فيسأل عنها من كانت في عهدته تلك الاصناف حين حصول السرقة أو التلف ، وأن المستفاد من هذا النص الاخير أن السئولية في هذا المجال لا تخضع خضوعا مطلقا لقواعد المستولية كما رسمها القانون المدنى ٥٠ ذلك أنّ صاحب العهدة لا يمكنه دفع مسئوليته عن الفقد أو التلف الا باثبات القوة القاهرة كأن تقع سرقة باكراه أو سطو أو حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن ارادته ومراقبته ١٠٠ أما اذا كان سبب الفقد أو التلف حريقا أو حادثا آخر كان فى الامكان منعه فان ذلك لا يعفيه من المسئولية كصاحب عهدة ٠

ا طعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٢٠٠/١٢/٢٠)

# قاعسدة رقم ( ۱۱۸ )

### المسدا:

مسئولية أمين المخزن - سندها الاقرار الصادر منه بالتسليم على الوجه المبين بنصوص اللائحة - لايكفي توفر المسبب الاجنبي بصفة علمة لاعفاء الامين من المسئولية بل يتعين أن يكون السبب الاجنبي ناشئا عن ظروف قاهرة لم يكن في وسع الامين الاحتراز منها أو التحوط لها - الفرق بينها وبين مسئولية المودع لديه في عقد الوديعة -

### ملخص الحكم:

ان المواد 20 و 20 و 00 من لائحة المخازن والمستريات اذ توجب على أمين المخزن تسلم الاصناف تسليما دقيقا مفرزا يتحق فيه من مواصفات كل صنف كما ونوعا ومقاسا ووزنا وترسم له السبيل الذي يسسلكه في حالة الخلاف عند عملية التسليم والتسلم ، تحمله بعد ذلك المسئولية الكاملة عما أقر بتسلمه ولا تدفع هذه المسئولية عن كاهله الا اذا أثبت أن التلف أو الفقد قد نشأ عن ظروف قاهرة خارجة عن ارادته لم يكن في مقدوره الاحتراز منها أو توقيها .

ولما كانت مسئولية أمين المخزن – والحالة هذه يكون سندها الاقرار الصادر منه بالنسليم الذي يفترض فيه مطابقته لحقيقة الواقع من حيث تحديده للاصناف المسلمة كما ونوعا ومقاسا ووزنا واذ تترتب على اقرار التسلم براءة من قام بالتسليم ومسئولية من قام بالتسلم غان المشرع، رغبة منه فى أسباغ أكبر قدر من الحملية على الاموال التى يؤتمن عليها أمناء المخازن: خرج فى نطاق الاعناء من المسئولية فى هذا الخصوص سعى القواعد العامة التى تحكم مسئوليه المودع لديه غلم يكتف بتوافر السبب الاجنبى لاعفاء الامين من المسئولية باعتباره نافيا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر كما هو الشأن بالنسبة الى المودع لديه فى عقد الوديمة سبل استلزم للاعفاء أن يكون السبب الاجنبى ناشئًا عن ظروف قاهرة ولم يكن فى وسم الامين الاحتراز منها أو التحوط لها ه

( طعن رتم ۸۹۳ لسنة ۷ ق ... جلسة ۱۹٦٨/٢/۱۸ ؛

# قاعدة رقم (١١٩)

المحدا:

التمييز بين الخطأ المسلحى أو المرفقى الذى ينسب فيه الاهمال أو التقصير إلى المرفق العام والخطأ الشخصى الذى ينسب الى الوظف سد لا مجال لاعمال هذه القاعدة في حالة وجود نصوص خاصة تحسكم مسئولية الموظف سـ مثال ذلك : ما جاء باحكام لائحة المخازن والمستريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٣ من يونيه سنة ١٩٤٨ عن مسئولية أمين المؤزن سـ لا تخضع هذه المسئولية خضوعا مطلقا لقواعد المسئولية كما رسمها المقانون المدنى سـ الاصل فيها هو قيام مسئولية أمين المخزن عن الاصناف ألتى في عهدته سـ لا يمكنه دفع مسئوليته الا أذا اثبت أن عن الاصناف أو فقدها كان لاسباب قهرية أو لظروف خارجة عن أرادته ولم يكن في مقدوره الاحتراز منها أو توقيها •

# ملخص الحكم :

أنه ولأن كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القاعدة التقليدية فى مجال مسئولية الادارة على أساس ركن الخطأ تقوم على التمييز بين الخطأ المملحى أو المرفقى الذى ينسب فيه الاهمال أوالتقصيرالى المرفق العام وبين الخطأ الشخصى الذى ينسب الى الموظف فى الحالة الاولى التى تقع المسئولية على عاتق الادارة وحدها ولا يسأل الموظف عن أخطائه المصحية وفى الحالة الثانية تقم المسئولية على عاتق الموظف

شخصيا فيبسأل عن خطئه الشخصى فى ماله الخاص الا انه يحد من تطبيق هذه اانظرية أن توجد نصوص خاصة تحكم مسئولية الموظف ففى هذه الحالة يكون من المتمين تطبيق هذه النصوص .

ومن حيث أن لائحة المخازن والمستريات المحدق عليها من مجلس الوراء في ٦ من يونيه سنة ١٩٤٨ هي انتي تحكم واجبات أمناء المخازن وارباب العهد وتبين مسئوليتهم وقد نصت المادة ٤٥ من اللائحة المذكورة على أن «أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصيا عن الإصناف التي في عهدتهم ، وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وعددها ومقاسها ونوعها ، وعن نظافتها وصيانتا من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفتد ، ولا تخلى مسئوليتهم الا اذا ثبت المصلحة ان ذلك قد نشأ عن أسباب تهرية أو ظروف خارجة عن ارادتهم ولم يكن في الامكان التحوط لها والمستفاد من هذا النص ان مسئولية أمين المخزن لاتخضع خضوعا مطلقا لقواعد المسئولية كما رسمها القانون المدنى ، لان الاصل خضوعا مطلقا لقواعد المسئولية كما رسمها القانون المدنى ، لان الاصل مسئوليته الا اذا ثبت أن تلف هذه الاصناف التي في عهدته ولا يمكنه دفع مسئوليته الا اذا ثبت أن تلف هذه الاصناف أو فقدها كان لاسباب تهريه أو لظروف خارجة عن ارادته لم يكن في مقدوره الاحتراز منها أو توقيها والتحوط لها ه

ومن حيث أنه متى كان الواضح من تقرير اللجنة المشكلة بمنطقة الزراعة بالبحيرة لفحص أسباب الزيادة والعجز بمخزن المنطقة بالقرار الوزارى رقم ٣٤٤٥ لسنة ١٩٦٣ بتاريخ ١٩٦٣/٤/١ أن مخزن المنطقة الوزارعية العام الذي كان المدعى يعمل أمينا له لم يكن يصلح من الوجهة المخزنية للتخزين لوجود مناور وفتحات مه وله ١١ بابا وللاسباب الاخرى التي فصلها تقرير اللجنة على الوجه السابق بيانه ، فان ذلك من شأنه أن يخلى مسئولية المدعى عن المجز في ماله الخاص لان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لكى يصدق على أحد الامناء أنه صاحب عهدة أصلا يتعين أن تكون له السيطرة الكاملة على المهدة أثناء ممارسته العمل : وأن تكفل النظم السائدة المحافظة على هذه المهدة وعدم المساس بها فحاوقات العمل فذا كانت الحالة التي عليها المخزن تحول بين صاحب المهدة وبين السيطرة على عهدته أو لا تتواغر معها وسائل المحافظة على المهدة كما هو واضح في المنازعة المائلة . فانه لا يمكن بعد ذلك مساءلة المدعى عن

قيمة العجز فى ماله الخاص بعد أن تبين أن هذا العجز ــ بفرض صحة قيامه ــ ليس فقط عجز نشأ عن ظروف خارجة عن ارادته لم يكن فى وسعه الاحتراز منها أو التحوط لها ، بل أكثر من ذلك فهو عجز يخرج عن وصف العهدة والمسئول عنها المدعى •

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم غان الثابت من الاوراق أنه طوال موسم دودة القطن في عام ١٩/٦ اضطر المسئولون الى ارسال المبيدات وتوزيعها بكميات كبيرة وفى صورة عاجلة دون انتظار لاستيفاء اجراءات التسليم والتسلم ، وهي الاجراءات التي لا تقوم مسئولية أمين المخزن الا باكتمالها ، وقد اقترن ذلك بتقصير الكاتب الاول السيد ١٠٠٠٠٠ المسئول عن الاشراف على أعمال المدعى فى تنفيذ أحكام المادة ١٤٨ من الاتحة المخازن والمشتريات فى شأنه اجراء عمليات الجرد فى أوقاتها : وأن الدعى تقدم بشكاوى عديدة عن حالة العمل بالمخزن أثناء موسم مقاومة دودة القطن ونبه أكثر من مرة الى هذه الحالة دون أن يستجيب اليهادي وقد أثبتت اللجنة المشكلة لفحص أسباب الزيادة والمجز السابق الاشارة اليها أن المنطقة الزراعية بدمنهور تعتبر مسئولة عن عدم تنفيذ أحكام مرفقيا لا يسأل عنه المدعى فى ماله الخاص ،

ومن حيث أنه بالأضافة الى ما تقدم فان ما ثبت من المسئولية الادارية للمدعى ، لاهماله فى قيد مستندات الصرف أولا بأول وتسديد دفاتر المخازن الامر الذى ساهم فى ارتباك المهدة لا يؤدى بذاته الى مسئولية المدعى مدنيا عن العجز فى ماله الخاص ، بعد أن تبين انتفاء علاقة السببية بين الاهمال وال جز لى الوجه السالف بيانه ه

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى بطلان الخصم الجارى من راتب المدعى استيفاء لقيمة العجز ورد ما سبق خصمه منه اليه وما يترتب على ذلك من آثار يكون قد أصاب وجه الحق فى قضائه ويكون الطعن فيه على غير أساس سليم من القانون متعين الرفض مم الزام الجهة الادارية المصروفات •

<sup>(</sup> طعن رقم ٣٦٣ لسنة ١٧ ق ــ جلسة ١/١/١٧٧١ ؛

### قاعدة رقم (١٢٠)

#### المسدا:

لائحة المفازن والشتريات نظمت مسئولية أمناء المفازن وأرباب المعد تنظيما خاصا ــ لا يجوز الرجوع في شأن هذه المسئولية بصفة عامة ومطلقة إلى القواعد التي تقوم على أساس التفرقة بين المطالشفصي والمفطأ المرفقي ــ أساس هذه المسئولية من نص الماستين على وهادي من اللائحة ــ قيامها على خطأ مفترض من جانبهم وعدم جواز الاعفاء منها للسبب الأجنبي ما لم يكن ناشئًا عن ظروف قامرة لم يكن في وسع الأمين الاحتراز منها أو التحوط لها .

# ملخص الحكم:

ان مسئولية أمناء المخزن وأرباب المهد انما تنظمها لائحة المخازن والمستريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يوليسة سنة ١٩٤٨ التي قررت قواعد خاصة في هذا الشأن ، فمن ثم لايجوز الرجوع بمسفة عامة ومطلقسة الى القواعد التي تقوم على أسساس التغرقة في مسئولية الموظف المدنية بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى • وبالرجوع الى أحكام اللائحة المذكورة بيين أن المادة (٤٥) منها تنص على أن « أمناء المضازن وجميع أرباب المهد مسئولون شخصيا عن الأصناف التي في عهدتهم ، وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وعددها ومقاسها ونوعها ، وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد ، ولا تخلى مسئوليتهم الا اذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن ارادتهم ولم يكن في الامكان التحوط لها • كما تنص المادة (٣٤٩) من هذه اللائمة على أن « الأصناف المفقودة أو التالفة لا تخصم قيمتها على جانب الحكومة الا اذا ثبت أن فقدها أو تلفها نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو أو عن حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن ارادته أو مراقبسة صاحب العهدة ، أما الأصيناف التي تفقد أو تتلف بسبب سرقة أو حريق أو أي حادث آخر كان في

الأمكان منعه : فيسأل عنها من كانت في عهدته تلك الأصاف حين حصول السرقة أو التلف » • ويستفاد من النصين السابقين أن المشرع رسم عدود المسئولية الادارية لأمناء المضازن وأرباب العهد فأقام مسئوليتهم عن كل ما يؤدى الى فقد أو تلف الأصناف التى فى عهدتهم بحيث يتحمل من كانت في عهدته تلك الأصناف من أمناء المخازن وأرباب المهد قيمة هذه الأشياء المفقودة أو القالفة ، وتقوم مسئوليتهم على أساس خطأ مفترض في جانبهم افترضه المشرع رغبة منه في اسباغ أكبر قدر من الحماية على الأموال التي يؤمن عليها أمناء المضازن وأرباب المهد . ولذلك خرج المشرع في نطاق الاعفاء من المسئولية في هذا الخصوص على القواعد العامة التي تحكم مسئولية المودع لديه فنم يكتف بتوافر السبب الأجنبي لاعفاء الأمين من المسئولية باعتباره نافيا لعارقة السببية بين الخطأ والضرر \_ كما هو الشأن بالنسبة الى المودع لديه في عقد الوديعة - بل استلزم للاعفاء أن يكون السبب الأجنبي ناشئًا عن ظروف قاهرة لم يكن في وسع الأمين الاحتراز منها أو التحوط لها ، على أن هذا الخطأ المفترض ليس قرينة قاطعة غير قابلة لاثبات المكس . انما هو كما يبين من النصين المسار اليهما قرينية يجوز نفيها باقامة الدليل على أن تلف الأصناف أو فقدها كان نتيجة فلروف قاهرة لم يكن في وسع الأمين الاحتراز منها أو انتحوط لها •

طعن رقم ۲۱ لسنة ۱۸ ق سـ جلسة ۲۲/٥/۲۲ :

### الغرع الثالث

# يجب أن تكون لأمين المهددة

# السيطرة الكاملة على عهدته

قاعسدة رقم ( ۱۲۱ )

المسدا:

يتعين لكى يصديق على أحد الأمناء أنه صاحب عهدة أن تسكون له السيطرة الكاملة على عهدته أثناء ممارسة العمل وأن تكفل له النظم السائدة المحافظة على هذه المهدة وعدم المساس بها في غسر أوقات العمل .

### ملخص الحكم:

يتمين لكى يصدق على أحد الأمناء أنه صاحب عهدة أن يكون له السيطرة الكاملة على عهدته وأن تكفل النظم السائدة المحافظة على هذه العهدة وعدم المساس بها فى غير أوقات العمل ، غاذا كانت النظم المعمول بها تحول بين صاحب العهدة وبين السيطرة على عهدته أو لا تتوفر معها وسائل المحافظة على هذه المهدة ، وتتيح أن تتداول المهدة أيد كثيرة لاتكون مسئولة عنها هان الأمر لا يعدو أن يكون نوعا من المسئولية الشائعة يصحب معها تحديد من هو صاحب العهدة ومن هو السئول عنها .

( طعني رتبي ٧١٣ ) ٧٦٧ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ٢٣/٥/١٩٧ )

# الفرع الرابع

# الصندوق كفيـل متضامن مع الموظف المضمون

قاعسدة رقم ( ۱۲۲ )

### المسسدا :

اعتبار الصندوق كغيلا متضامنا مع الوظف المضمون ــ اثر ذلك بالنسبة الى الدفع بالتجريد وحق الرجوع على الموظف بما يوغيه عنه المسندوق •

### ملخص الحكم:

ان المركز القانوني لصندوق التأمين الحكومي لضمان أرباب المهد هو مركز كفبل متضامن يلتزم الموظفون من أرباب المهد بتقديمه طبقا لمتضيات علاقتهم الملائمية بالحكومة و وهذا التضامن يسلبه من التجريد، ويرتب له في حالة وفائه بالدين حق الرجوع على الموظف المدين والحلول محل الحكومة الدائنة في جميع مالها من حقوق قبله بتوة القانون و

ا طعن رهم ۱۰۱۲ لسنة ۸ في سـ جلسة ۱۹۹۷/٦/۱۱

# الغرع الخامس

# العبرة في الخصم من المهدة بالقيد في الدغتر العدد لذلك

# قاعسدة رقم ( ۱۲۳ )

### المحدا:

العبرة في الخصم من المهدة هو بالقيد بالدفتر الذي أعد لهدذا الغرض ( ١٨ ع ٠٠ ) شهريا — عدم جواز الاعتداد بغيره من الدفاتر التي تعد بالمخالفة التعليمات — لا يجدى القول بأن الجرد قد تم مغاجاة مما لم يتسنى معه القيد في الدفتر الرسمي نظرا الحول المدة التي لم يتم فيها القيد والتي بلغت حوالي سنتين — نتيجة ذلك مسئولية العامل عن العجز في العهدة وسلامة اتخاذ اجراء الخصم بقيمة العجز من مرتبه متى كان العجز ثابتا ولا يرجع الى اسباب قهرية أو ظروف خارجة عن ارابته بالتطبيق لاحكام المادة ٤٥ من لائحة المخازن والمستريات ٠

# ملخص الحكم:

ان البلغ الذي حمل به المدعى يشمل قيمة العجز في عهدته من أدوية بما فيها دواء الطرطير وقد ثبت من التحقيق عدم صحة ما ذكره المعرض من أنه قد سلم زميليه بعض الادوية كما أنه بالنسبة لدواء الطرطير فان العبرة في الخصم من العهدة هو بالقيد بالدفتر الذي أعده لهذا العرض رقم ١١٨ ع ح شهريا وذلك بقصد أحكام الرقابة على الصرف وضبطه ومن ثم فلا يعتد بالدفتر الذي أعده المدعى بنفسه لذلك بالمخالفة للتعليمات ولا يجدى المدعى نفعا في هذا الشأن أنه قد فوجيء بالجرد فلم يتسنى له القيد في الدفتر الرسمى نظرا لحلول المدة التي لم يتم فيها القيد والتي بلغت حوالي سنتين كان لديه خلالها الفسحة لاجراء قيد المنصرف من هذا الدواء اذا كان الصرف قد تم فعلا كما أنه ليس صحيحا ما ذكره المدعى في عريضة دعواه من أن الدواء الذكور قسد استعمل فعلا في علاج الرضى لان الثابت من التحقيق أن لجنة الجرد عد قامت بمراجعة كافة التذاكر الخاصة بالمرضى وخصمت ما ورد بها قد

من أدوية من عهدة المدعى ومتى كان ذلك وكانت لائحة المخازن والشتريات تنمر. في المادة 20 على أن (أمناء المخازن وجميع أرباب المهد مسؤلون شخصيا عن الاصناف التي في عهدتهم وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وعددها ومقاساتها وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد ولا تخلى مسؤليتهم الا أذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن أسبب قهرية أو ظروف خارجة عن ارادتهم ولم يكن في الامكان التحوط لها فأن المدعى وقد ثبت المجز في عهدته دون أن يكون راجعا الى أسباب تهرية أو ظروف خارجة عن ارادته فانه يكون مسؤل عنه ويكون خصم قيمة هذا العجز من مرتب المدعى سليما وبالتالى تكون الدعوى بطلب الحكم ببطلان هذا الخصم على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضها وأذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا الذهب يكون عد جانب الصواب ويتمين من ثم الحكم بالغائه وبرفض الدعوى مم الزام المدعى المصروفات و

ا طعن رقم ٢٢٠ لسفة ١٦ قي سـ جنسة ٢٢/١٩٧٥ .

# الغرع السادس ما يجبعلى امن العهدة اتباعه عند تسليم المهدة الى شخص آخر

قاعسدة رقم ( ۱۲۶ )

#### المسدا:

لائحة المخازن والمستريات وضعت بعض الضوابط والاجراءات التى يجب على أمين المهد اتباعها عند تسليم المهدة الى شخص آخر حتى لا تضمع المسئولية من كثرة الايدى التى تعتد اليها وهى اجراءات جوهرية قصد منها اسباغ أكبر مند من الحماية على الاموال المسامة اغفال هذه الاجراءات أو تجاهلها أمر بالغ الخطورة من شأنه اهدار المضمان المقرر للصالح العام ولتحديد المسئول عن هذه المهدة بجميع انواعها ـ هـذا الاهمال يعتبر اهمالا جميعاً ينحدر الى مرتبة الخطأ الشخصى الذي يسأل العامل عن نتائجه مدنيا في ماله الخاص ـ تدالم

ناظرة مدرسة عهدة الدرسة من ناظرتها السابقة دون ان تقوم باسناد هذه المهدة الى اربابها ليتولوا المحافظة عليها مما ادى الى وجود عجز بها يعتبر بمثابة المخطأ الشخصى الذى تسأل عنه في مالها الخاص ومن ثم يتمين خمم قيمة المجز من راتبها •

### ملخص الحكم:

ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على الاوراق وخاصة التحقيقات التي اجريت في شأن العجز في الأصناف الذي قامت الادارة بخصم قيمته من مِرتب المدعية . أن المدعية قد تسلمت عهدة المدرسة من ناظرتها السابقة الا انها لم تسند هذه العهدة أنى اربابها ليتولوا المحافظة عليها ويكونوا مسئولين عنها وذلك بالمخالفة لاحكام لائحة المخازن والمستريات مما أدى الى وجود عجز في عهدة المدرسة بلغت قيمته ١٣٦ر١٣٦٠ جنيها ولما كانت لائحة المفازن والمشتريات قد وضعت ضوابط واجراءات يجب اتباعها في هذا الشأن حتى لا تضيع المسئولية من كثرة الايدى التي تمتد الى هذه المهد وهي اجراءات جوهرية قصد منها اسباغ أكبر قدر من الحماية على الاموال العامة . واغفال هذه الاجراءات آو تجاهلها أمر بالغ الخطورة من شأنه اهدار الضمان المرر للصالح العام ولتحديد المسئول عن هذه العهدة بجميع أنواعها ومن ثم فان أهمال المدعية في عدم اتباع هذه الاجراءات بعدم اسناد عهدة المدرسة الى أصحابها يعد اهمالا جسيما ينحدر الى مرتبة الخطا الشخصى تسأل عن التعويض عنه والمتمثل في غيما أصناف العجز في العهدة والبالغ غيمتها ١٣٠٦/٣٠٣ من مالها الخاص ، ونيس صحيحا ما ساقته المدعية في طعنها من أن العجز فى تلك الاصناف عجز وهمى ونشأ نتيجة اثبات عجز فى أصناف رغم رجود زيادة في ذات الاصناف ولكن بمسميات أخرى . وذلك لأن الثابت من الأوراق أن قيمة الأصناف المتماثلة قد خصمت فعلا من قيمة ألعجز لذي تقرر الزامها به ومتى كان ذلك يكون الزام المدعية بقيمة العجز قد قام على سبيه المبرر له وبما لا وجه للنعى عليه ومن ثم تكون دعواها وأجبة الرفض ، وأذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فيكون الطمن غير قائم على أساس سليم من القانون متعين الرغض ٠

# الفرع السابع

# جواز الغمم من مرتب المونك بقيمة المجز في عهدته

قاعسدة رقم ( ١٢٥ )

### الجسدا:

مسئولية الوظف عن العجز في عهنته ــ عــدم التزام الادارة بالرجوع بتيمة العجز على صندوق التآمين الحكومي ابتداء ــ جواز المصم من مرتب الموظف بهذه القيمة •

# ملخص الحكم:

لا تتريب على الجهة الادارية متى ثبت لها مسئولية الموظف عن العجز في عهدته أن تقتضى حقها منه بالتنفيذ الادارى المباشر الذى تملك الحق فيه بمقتضى القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٦ في صورة الخصيم بجزء من راتب مدينها الاحلى دون الرجوع على كفيله لعدم التزامها بهذا الرجوع أو هى استعملت حقها قبل هذا الكفيل بداءة لتساوى الوسيلتين في خيار الرجوع وفي النتيجة ه

١ طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٨ ق ــ جلسة ١٠١١/١/١١

الفصل الثامن

دعسوي التعويض

\_\_\_\_

الفرع الأول

مدى اختصاص كل من القضائين العادى والادارى

بنظر دعاوى التعويض

قاعدة رقم ( ۱۲۲ )

: 12-41

مدى اغتصاص كل من القضائين العادى والادارى بنظر قضايا التعويض القواعد التى تطبقها المحاكم العادية في هذا الشان الملادارة الرجوع على الموظف التابع بما تؤديه من تعويض للغير نظي مايحدثه من ضرر له •

#### ملخص الفتوى:

يستفاد من نص المادتين ١٦ و ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ٨ و ٩ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ان القضاء العادى يختص أصلا بنظر قضايا التعويض التي ترفع ضد الحكومة عن أعمال مادية ويدحل في ضمن هذه الاعمال حوادث السيارات التي يرتكبها سائقو الحكومة ويترتب عنيها اضرارا بالغير أو بالحكومة ٠

أما القضاء الأدارى فانه يختس بنظر دعوى التعويض التي يقيمها الأفراد ضد الصكومة عما يصيبهم من اضرار بسبب قرارات ادارية خاطئة .

ولما كانت المحاكم العادية تطبق التنانون المدنى على هذا النوع من الدعاوى عند نظره والفصل فيه فانه متعين التزام احكام هذا القانون عند ابداء الرأى في هذه المسائل ه

ولما كان القانون المدنى ينص فى المادة ١٦٣ على أن « كَلَ خَطَا سَبِب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » • وينص فى المادة ١٧٥ على أن « للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر » •

وتطبيقا لهذه النصوص يكون للادارة ان تلزم الموظف تعويض ما يلحقه بها من ضرر بخطئه واهماله ، كما يكون لها أن ترجع على الموظف الذي يتبعها مما تؤديه للغير من تعويض نظير الضرر الذي يحدثه ذلك الموظف وفى المدود التي يكون فيها مسئولا عن تعويض هذا الضرر •

( غتوي ۷۲۳ في ۱۹۳۰/۹/٤ )

# قاعدة رقم ( ۱۲۷ )

#### : المسلما

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر كل ما يدخل في عداد المنازعة الادارية ... ومن هذه دعوى التعويض عن اهمال جهه ادارية في تسيير المرفق العام الذي تقوم عليه ٠

#### ملخص الحكم:

يفتص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر كل ما يدخل فى عداد المنازعات الادارية ، ومن هذه المنازعات الدعاوى التى تقام بطلب التعويض عن اهمال جهة من جهات الادارة فى تسيير المرفق العام الذى تقوم عليه ،

ولئن كان القضاء الادارى لايختص أصلا بدعاوى المسئولية عن الاعمال المادية الضارة التي تصدر من الجهة الادارية أو من أحد موظفيها

الا أنه اذا تم هذا العمل المادى عن اهمال الجهة الادارية فى ادارة تسيير المرافق العامة ، فان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يختص بنظر دعوى المتعويض باعتبارها منازعه ادارية .

ا طعن ٦٤٧ لسنة ٢٣ ق ــ جلســة ١٩٨٠/٢/٩ وطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٤ ق ــ جلسة ١٩٨١/٤/٢٥

# قاعدة رقم ( ۱۲۸ )

#### المسدا :

مدى اختصاص المحكمة التاديبية بتحميل الموظف السذى يتقرر مجازاته تاديبيا بجزء من قيمة العجز الذى اسفر عنه اهماله في عهدته •

#### ملخص الحكم:

تمتد ولاية المحكم ةالتأديبية الى طلب التعويض عن الضرر الناتج عن المخالفات التأديبية التى تختص بتوقيع الجزاء عنها أو بالطمن فى المجزاءات الموقفة عنها ، وذلك باعتبار أن نظر طلب التعويض فى هذا الخصوص يعتبر فرعا من اختصاص المحكمة التأديبية الاصلى •

فاذا كان الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة قد برأ العامل من تهمة الاختلاس عن عجز العهدة لعدم نبوت الجناية ، فان هذا الحكم لاينفي عن المطعون ضده مخالفة الاهمال الذي ادى الى عجز العهدة ، ومن ثم فان انجزاء وتحميله نصف قيمه العجز يعتبر صحيحا من جانب المحكمة التأديبية المختصة . وذلك باعتبار قرار تحميل المذكور نصف قيمة العجز تعويضا مدنيا عن المخالفة ، وقد تحققت عناصر المسئونية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ،

١ طعن ٢٠ لسنة ٢٤ ق ــ جلسة ٢٧/١٢/٢٧

# الغرع الثاني

# دعوى الالغاء ودعوى التعويض

# قاعدة رقم ( ۱۲۹ )

المسدا:

دعوى التعويض ـ عدم سريان ميعاد السنين يوما في شانها ـ جواز رفعها طالا لم يسقط الحق في اقامتها •

# ملخص الحكم:

ان ميعاد الستين يوما المنصوص عليه فى المادة ١٩٥ من القسانون رقم ١٩٥ لسسنة ١٩٥٥ بشسأن تنظيم مجلس الدولة والذى رددته المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية المربية المتحدة ، أن هذا الميعاد خاص بطلبات الغاء القرارات الادارية دون غيرها من المنازعات غلا يسرى على طلبات التعويض التى يجوز رفعها ما دام لم يسقط المحق فى اقامتها طبقا للاصول العامة وذلك للاعتبارات الآتية :

أولا: لأن عبارة المسادة ١٩ من القسانون رقم ١٩٥٥ لسسنة ١٩٥٥ القطاف تقصيص حكمها بطلبات الما القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) تقطع في تقصيص حكمها بطلبات الماء القرارات الادارية دون غيرها من المنازعات اذهى قد جعلت مبدأ سريان الميعاد من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المسالح أو اعلان صاحب الشأن به و كما قضت بوقف سريان هذا الميعاد في حالة التخلم الى الهيئة الادارية التي الصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية ، وبانه يعتبر في حكم ترار بالرفض فوات ستين يوما على تقديم التقلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة و ومفاد ذلك أن المادة المذكورة اذ تحدد ميعاد الستين يوما لا تتحدث الاعن الدعوى الخاصة بالماء قرار ادارى ، ومن هنا جعلت اعلانه أو نشر، مبدأ لسريان اليعاد والتظلم موقفا لهذا السريان و

ثانيا: لأن الميعاد السابق ذكره مأخوذ عن القانون الفرنسي وترديد الاحكامه وهذا القانون يقصر هذا الميعاد على طلبات الالغاء دون طلبات التعويض •

ثالثا: لأن طلب التعويض منوط بحلول الضرر وهذا لا يترتب حتما على اعلان القرار الادارى أو نشره بل يترتب في الغالب على تنفيذ القرار فلو أن ميعاد الستين يوما يسرى على طلب التعويض لكان مقتضى هذا أنه يلزم رفعه حتى لو لم يحل الضرر بصاحب الشأن ، مما تأباه البداهة القانونية •

رابعا: لان الحكمة التشريعية لقصر رفع الدعوى على ستين يوما هي استقرار القرارات الادارية حتى لا تكون مستهدفة لخطر الالفاء وقتا طويلا . وهذه الحكمة أن كانت متوافرة فيما يتعلق بطلبات الغاء القرارات فانها منعدمة بالنسبة الى دعاوى التعويض اذ هذه لا تخرج عن كونها دعاوى عادية ه

خامسا: أن المشرع عندما تكلم على طلبات الالفاء في المسادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ (وفي المسادة ٢٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) بأن نص على أن ميماد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتملق بطلبات الالفاء ستون يوما بينما اطلق المشرع في المادة ٩ من القانون رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٥) لم يحدد ميماد الدعوى التعويض تاركا ذلك المقواعد العامة سـ بأن قال « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره في طلبت التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المادة السابقة أذا رفعت اليه بصفة أصلية أو تبعبة » •

: المعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٥ ق سـ جلسة ١٩٣٦/١١/١٢

# قاعسدة رقم ( ۱۳۰ )

#### المسدا:

مدور حكم نهائى برغض طلب الغاء قرار · يوجب رغض طلب المعويض عن ذات القرار استنادا الى ثبوت مشروعية القرار وبالتالى فلا وجه لمساعلة الادارة ·

# ملخص الحكم:

متى كان طلب المدعى فى الدعوى رقم ٣٩٧ لسنة ٢٥ ق أحقيته فى الترقية الى الدرجة الرابعة من تاريخ صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٢٨ اسوة بزهلائه الذين رقوا به هو طلب لالفاء ذلك القرار وقسد صدر حكم نهاتى برغض هذا الطلب فان طلب التعويض عن هسذا القرار وان اختلف موضوعا عن الطلب الأول ولكنه بعثته على القول بعدم مشروعية ذلك القرار لمخالفته للقانون ما يقتضى مساءلة الادارة عنه بالتعويض عما أصاب المدعى بسبب ذلك من ضرر وهو على ذلك الرفض لان الحكم فى المدوى رقم ٢٩٧ لسنة ٢٥ وهو حائز لقوة الشيء المقضى به قد قطع بالاسباب التى بنى عليها والمرتبطة بمنطوقه بان هذا القرار صحيح ولما اعتمد عليه من الاسباب وهى كافية لحمله باعتبار أن المدى غير حاصل على مايعادل الشهادة الابتدائية سولا محل والامر المدى غير حاصل على مايعادل الشهادة الابتدائية سولا محل والامر لمساءلة الادارة عنه ولاوجه لطلب المدى التعويض تبعا لعدم قيام خطأ من جانعها في اصداره وهو مناط المسئولية اساسا ومن ثم يتعين القضاء برفض هذا الطلب ه

١ منص رتب ١١٥٠ لسنة ٥٠ ق لما جلسة ١١٥٠/١/١١

# الفرع الثالث

# سقوط دعوى التعويض بالتقادم

# قاعسدة رقم ( ١٢١ )

#### المسدا:

مسئولية تقصيرية — دعوى التعويض عنها — سقوطها بالتقادم — نص المادة ١٧٢ من القانون الحنى على سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من يوم علم المضرور بحدوث المشرو وبالشخص المسئول عنه — الاقرار المريح أو المضمني المسادر من المسئول عن الممرر في التعويض — اثره — انقطاع التقادم وسريان تقادم جديد مساو في المدة للتقادم الاول ، أي ثلاث سنوات •

# ه**لخ**ص الفتوي :

انه ولئن كانت المادة ١٩٧٣ من القانون المدنى تنص على أن «تسقط بالتقادم دعرى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ٥٠٠ » الا أنه يبين من الاطلاع على أوراق هذا الموضوع أن وزارة الحربية لم تنكر حق شركة أراضى الدلتا المصرية في قيمة التعويض الذي قدرته هذه الشركة ــ وهو عبارة عن قيمة تكاليف اصلاح عامود النور ــ ل أن الادارة المالية بوزارة الحربية وافقت صراحة على صرف قيمة التكاليف المشار انيها وذلك بموجب كتابها المؤرخ في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٥ ، والمرسل صورة منه الى الشركة المذكورة المعلم والاتصال مادارة التعيينات بالوزارة في كل ما يتعلق بهذا الموضوع ، والاتصال مادارة التعيينات بالوزارة في كل ما يتعلق بهذا الموضوع ، وهذه الموافقة على المصرف تعتبر اقرارا صريحا من جانب وزارة الحربية وهذه الموافقة على المصرف تعتبر اقرارا صريحا من جانب وزارة الحربية انقطاع التقادم وذلك طبقا لحكم المادة ١٨٤٤ من القانون الدنى ، وبيدا سريان تقادم جديد ، مدته هي مدة التقادم الأول ، ثلاث سنوات ، وبذلك وفقا لنص المادة ٣٨٥ من القانون المدنى ومن ثم يستمر سريان وذلك وفقا لنص المادة ٣٨٥ من القانون المدنى ومن ثم يستمر سريان

مدة التقادم الى ٢٤ من ابريل سنة ١٩٦٣ الا أنه خلال هذه المدة قامت الشركة المذكورة بالتنبيه على وزارة الحربية (انذارها) بأداء قيمة التعويض المشار اليه وذلك بالطريق الرسمى على يد محضر، بتاريخ ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦١ ، وبالتالى يكون التقادم قد انقطع بهذا التنبيه، طبقا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى، وتسرى مدة تقادم جسديد لدة ثلاث سنوات أيضا، تنتهى فى ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٤ ،

ا تنوی ۹۷۷ فی ۱۹۹۱/۱۹۹۱ ا

# قاعسدة رقم ( ۱۳۲ )

#### المسدا:

تقادم دعـوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ علم المشرور بحدوث الفيرر وبالشخص المسئول الدفع بهذا التقادم ليس من النظام العام ــ تطبيق ذلك على مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة ــ اذا دفع المتابع بالتقادم ــ يجوز للمفرور ، اذا كان الفرر ناجما عن شيء أو آلة ميكانيكية ، الرجوع على اساس مسئولية حارس الاشياء ــ تحقق هذه المسئولية في جانب المتبوع دون التابع ــ التابع ، وان كانت له السيطرة الأدية على الشيء وقت استعماله الا أنه يعمل لحساب المتبوع ولمسكته ويأتمر باوامره ــ التبوع وحده هو المحارس على الشيء كما أو كان هو الذي يستعمله ــ العبرة في قيام المراسة الموجبة للمسئولية هي بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة علية المساب نفسه ــ لا وجه للتمسك بالتقادم غيما بين الجهـــات

#### ملخص الفتوي :

ستبن للجمعية العموميه للقسم الاستشارى من الاطلاع على منف الموادع انه بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٥٩ حرر محضر المخالفة رشم ٢٣ حقيق بسبب حصول كسر بمبانى كتف كوبرى المباسسية نتيجة لاسطدام السيارة جرار رقم ١٠/١٠٥ قوات جوية رقيد هذا المحضر برقم ١٠/١٠٥ فند ٥٠٠ قائد هذه السيارد لانه

في يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٥٩ بمركز أبو حماد قاد السيارة بحالة خطر حتى اصطدم بالكوبرى وحكم عليه غيابيا بجلسة ٢١ من ابريل سنة ١٩٦٠ بغرامة قدرها خمسون قرشا ولم ينفذ هذا الحكم حتى سقط بالتقادم ٥

ولما كانت المادة ١٧٤ من القانون المدنى تقفى بمسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، ومن ثم فان القوات الجوية تكون مسئولة عن تعويض الاضرار التى احدثها تابعها السائق ٥٠٥٠ اثناء قيامه بتأدية وظيفته ٠

ولما كانت المادة ١٧٢ منه تقضى بأن دعوى انتمويض انناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه الا أن الدفع بالتقادم ليس من النظام العام ويجب أن يتمسك به صاحب الشأن •

ومن حيث أنه ولئن كان حق المؤسسة المصرية العدمة للطرق والكبارى قىل السائق المذكور قد يدفع بسقوطه بالتقادم استنادا المي المادة سالفة الذكر الا ان حقها في الرجوع بالتعويض عن هذه الاضرار على القوات الجوية له سند آخر غير مسئوليتها عن أعمال تابع وهــو مستوايتها طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى بوصفها مالكة للسيارة وباعتبارها حارسة عليه استنادا الى المادة ١٧٨ من القانون المدنى التي تقضى بمسئولية حارس الاشياء والآلات المكانيكية عن الاضرار تحدثها هذه الأشياء وذلك لأن هارس الشيء هسبما عرفته محكمة النقض في الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ قضائية هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالا ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به آستعمال الشيء. لانه و ن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله . الا انه أذ يعم. لمساب متبوءه ولماحته ويأتمر بأوامره ويتاقى تعليمته غانه يكور خاضعا للمتعرع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على النبيء كما لو كان هو الذي يستعمله ، ذلك أنَّ العبرة في قبام الحراسة الموجبة للمستولية على أساس نخطأ المنترض

هى بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه و ولا محا، في هذه الحالة ــ مادامت مسئولية القوات الجوية عن التعويض باعتبارها حارسة على السيارة التي تسببت في انضرر ــ المتمسك بالتقادم اذ ان التقادم لانتمسك به جهة حكومية في مواجهة جهة حكومية أخرى وفقا لما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بفتواها الصادرة بجلسة أول بوليو سنة ١٩٦٤ ه

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى انه ولئن كان حق المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى فى الرجوع بالتعويض المدنى على ٠٠٠ سائق السيارة رقم ١٠٠/١٠٥٩ التابعة للقوات الجوية عن الاضرار التي احدنها بهذه السيارة بسبب اصطدامه بكوبرى المباسية قد يدفسع لسقوطه بالتقادم ، الا ان حق هذه المؤسسة فى الرجوع على القوات الجوية بتعويض عن هذه الاضرار يقوم لا باعتبار ان هذا السائق تابع لها وانما باعتبارها حارسة على هذه السيارة بوصفها مالكة لها وكان يقوده تابعها وذلك وفقا لما تقضى به المادة ١٧٨ من القانون المدنى ه

ولا محل فى هذه الحالة للدفع بالتقادم اذ ان التقادم لا تتمسك به جهة حكومية فى مواجهة جهة حكومية أخرى وفقا لما انتهى اليه رأى الجمعية الممومية للقسم الاستشارى بفتواها الصادرة بجلسة أول يوليو سنة ١٩٦٤ ٠

، نتوی ۷ فی ۱۹۹۷/۱/۱

# قاعسدة رقم ( ۱۳۳ )

المحدا :

التعويض عن الاضرار المترتبة على قرار غصل الموظف بدون وجه حق هو مقابل حرمان الموظف من مرتبه مدهذا الحق في التعويض يسقط بمضى مدة التقادم المسقط للمرتب ذاته ٠

#### ملخص الحكم:

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن لتعويض المترتب على.

الأخلال بالالتزام هو من طبيعة الحق الناشيء عن هذا الالتزام لانه المقابل له فيسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم التي تسرى بالنسبة للحق الاصلى و وترتبيا على ذلك فان التعويض عن الاضرار المترتبة على قرار فصل الموظف دون وجه حق ، وهو مقابل حرمان الموظف من مرتبه يسقط الحق فيه بعضى مدة التقادم المسقط للمرتب ذاته ، وقد نصت المادة ،ه من القسم الثاني من اللائحة المالية للميزانية والحسابات على أن ( الماهيات التي لم يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة ) وهذه المادة ، بما قررته من حق الحكومة في المرتبات التي لم يطالب بها اصحابها خلال المدة المذكوره ، وقد تضمنت قاعدة قانونية يطالب بها اصحابها خلال المدة المذكوره ، وقد تضمنت قاعدة قانونية واجبه التطبيق في علاقة الحكومة بموظفيها تقوم على اعتبارات تنظيمية نتعلق بالمصلحة العامة استقرارا للاوضاع الادارية ، وهو ما يقتضى تمعلق بسقوط حق الموظف في المرتب أو التعويض بمضى المدة ما لم يكن شمة اجراء قاطع أو سبب موقف لسريان هذه المدة في حقه طبقا للقواعد المسامة ،

( الطعنان رتبا ١٨٨ ، ٢٣٧ لسنة ٢٤ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٤ )

# قاعسدة رقم ( ۱۳۶ )

#### المسدا:

سقوط الدعوى التاديبية لايستتبع سقوط دعوى المسئولية الدنية لزامسا •

#### ملخص الفتوي :

تضمن نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في الفقرة الأغيرة من الماده ٧٨ منه حكما مفاده ان العامل يسأل مدنيا عن خطئه الشخصى • ومؤدى ذلك ان سقوط الدعسوى التأديبية عن المخالفة المنسوبة الى العامل بالتقادم لايستتبع لزاما سقوط دعوى المسئولية المدنية لاستقلال كل منهما عن الاخرى •

١ مك ٢٢/٢/٥٥١ -- جلسة ١٨/٥/٢٨٢ /

# قاعدة رقم ( ١٣٥ )

#### المسدا:

رفع دعوى الالفاء يقطع سريان ميماد دعوى التعويض عن ذات القرار الذي وصمه عيب عدم المشروعية •

#### ملخص الحكم:

ان كلا من طلب الغاء القرار غير المشروع وطلب التعويض عنب يقوم على اساس قانونى واحد ، هو عدم مشروعية القرار الادارى و وعلى ذلك ، فان القرار غير المشروع يعطى لذى المصلحة الحق فى رفع أحد دعوبين ، دعوى الالغاء أو دعوى التعويض ، ومن ثم فان رفم دعوى الالغاء يقطع سريان المواعيد بالنسبة لدعوى التعويض ، اذ انه مما يتنافى مع طبائع الاشياء ان يبقى الحق فى طلب الالغاء قائما أمام المحكمة بينما يكون طلب التعويض ، وهو الالغاء غير المباشر قد سقط بالتقسادم ،

ا طعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٦ ١

# قاعسدة رقم ( ۱۳۳ )

#### المسدا:

مسدور حكم محكمة القضاء الادارى بالفاء ترار فصل مدرسة رفضت المحكمة الادارية العليا الطعن في الحكم وصيورته نهائيا مسئولية المجهة الادارية مدنيا عن تعويض الأضرار التي ترتبت على القرار حدده السؤلية لا تنسب الى المعل غير المشروع كمصدر من مصادر الالتزام وانما تنسب الى القانون مباشرة الساس ذلك: القرارات الادارية تصرفات قانونية وليست اعمالا مادية الاتسقط مسئولية جهة الادارة الا بعدة التقادم الطويل اى بمدة خمسة عشر سنة م

## ملخص الحكم:

ومن حيث أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ١٣٧٨ لسنة ٢١ قضائية بجلسة ١٩٦٨/٣/٥ بالغاء قرار الفصل من السدرسة ، قسد هاز حجية الأمر القضى بعد رفض المحكمة الادارية العليا للطعن الذي أقيم في هذا الحكم ، سواء في كون القرار المطعنون فينه قرارا اداريا أو في اختصناص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر دعوى الغاء هذا القرار وما يتفرع عنها من دعوى التعويض عن هذا القرار ومن ثم تكون الجهة الادارية مستولة مدنيسا عن تعسويض الأضرار التي ترتبت على القرار دون مساس بحقها في الرجوع به على المدرسة التي أصدرت قرار الفصل، وهذه المسئولية حسبما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة ، لا تنسب الى العمل غير المشروع كمصدر من مصادر الالتزام ، وانما تنسب الى القانون مباشرة باعتبار أن القرارات الادارية تصرفات قانونيسة ولست أعمالا مادية ، فلا تسقط مساعلة الإدارة عنها بثلاث سينوات مثل التقادم المقرر في دعوى التعويض عن العمل غير المشروع ، وانما تسقط كأصل عام بالتقادم الطويل أي بمدة خمسة عشر سنة ، ولا بغير من ذلك القول بأن المستولية الادارية أساسها المستولية التقصيرية لأن المقصود بذلك أنها تقوم على أساس الخطأ وليس على أساس تحمل تبعية المخاطر والخطأ في القرار الاداري لا يتحقق الا اذا كان القرار مشوبا بعيب من العيوب التي تبرر طلب الفيائه طبقها للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة وهي عيوب عدم الاختصاص والشكل ومخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة •

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا وقد ألفت الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى دائرة التعويفات بجلسة ١٩٧٦/٣/١٤ في الدعوى رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ قضائية وأهرت باعادة الدعوى الى المحكمة المنكورة للفصل فيها من جديد ، وذلك بحكمها الصادر في الطعنين رقم ٢٣٤ لسنة ٢٢ قضائية ورقم ٨١٤ لسنة ٢٤ قضائية ، فإن الحكم الملفى يزول من الوجود وتبقى الدعوى قائمة بما تضمنته

من طلبات أصلية ، ويحق للمدعية أن تعدل طلباتها فى أى وقت قبل اعادة الفصل فيها من جديد طالما لم يسقط الحق فيها بالتقادم •

ومن حيث أنه عن عناصر المسئولية الادارية ، فان خطأ الجهسة الادارية ثابت من حكم محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٣٧٨ لسنة ٢١ قضائية بالناه القرار المطعون فيه ، ذلك الحكم الذى أصبح نهائيا برفض الطعن المقسام عنه ، وحاز قوة الشيء المقضى به ، ومن ثم فلا تجوز المجادلة فى ثبوت هذا الفطأ ، أما الفرر فقد لحق الطالبة بمجرد مسدور قرار فصلها من المدرسة بغض النظر عن عدمه ورغم مايكون لهدذه العنساصر من تأثير فى تقدير التعويض المستحق ، وقد توافرت علاقة السببية بين الفطأ والضرر ، وتحققت المشرر الذى لحق بالطالبة بعبلغ ثلاث آلاف جنيه ، وهو تقدير مقبولى، فلا ينسال منه القول بأنه قد خالى فى التقدير بعا يفوق الطاقة المادية المدرسة ويفل بعيزانيتها وبرسالتها فى التعليم ، لأن تقدير التعويض المدرسة ويفل بعيزانيتها وبرسالتها فى التعليم ، لأن تقدير التعويض المدرسة ويظل بعيزانيتها وبرسالتها فى التعليم ، لأن تقدير التعويض المدرسة ويظل بعيزانيتها وبرسالتها فى التعليم ، لأن تقدير التعويض لا يتأثر بالحالة المادية المحكوم عليه أو مدى يسره أو عسره ،

ومن هيث أنه عن مسئولية الجهة الأدارية عن التعويض ، فقد شاركت الجهة الادارية فى الضلا باعتمادها قرار الفصل رغم مقالفته القانون ، ولذا فانها تكون مسئولة عن التعويض بالتضامن مع المدرسة دون الخلال بحقها فى الرجوع على المدرسة بعد ذلك بالتعويض كليا أو جزئيا .

( طعن رتم ۹۲۹ اسنة ۲۷ ق ــ جلسة ۹۲۹ /۱۹۸۰)

#### تطيــق:

سبق أن أوضحنا تحت موضوع تقادم أن المحكمة الادارية العليا بالدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم١٣٦ لسنة ١٩٨٤ حكمت في الطلب رقم ٦ لسنة ١ ق بشأن الطمن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٩٨٥/١٢/ ١٩٨٥ بأنه « اذا كانت المنازعة المطروحة تتمثل ف تعويض عن قرار ادارى مضالف القسانون غان مسئوليسة الجهة الادارية عن مثل هددا القرار انما تنسب الى المسدر الخامس من مصادر الالترام المنصوص عليها فى القانون المدنى وهو القانون وذلك بحسب أن تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونيسة وليست أفمالا مادية مما لا يسرى فى شسأنها حكم المسادة ١٠٧٠ من القانون المدنى التى تتكلم عن التقسادم الشسائي بالنسبة الى دعوى التعويض عن الممل غير المشروع والتيوردت بخصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث ، وعلى ذلك تخضع تلك المسئولية فى المسازعة المطروحسة فى النائل المام المقرر فى المادة ٢٧٤ من القانون المدنى ،

ومن حيث أنه ليس صحيحا في هدذا القام الاستناد الى نص المادة ٢٧٥ من القانون المدنى التي تتناول حالات التقادم الخمس كالمهايا والأجور لأن حكمها بصريح النص لا يصدق الا بالنسبة الى الحقوق الدورية المتجددة بالمعنى المتقدم • كما لايجوز الارتسكان الى نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تقضى بأن الماهيات التي لم يطالب بها مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة لأن مدلولها لا يسرى الاعلى ما ينعت بالمهيآت مصبب دون ماتوسم أو قياس ، وغنى عن البيان أن التعويض عن القرار الأدارى المخالف للقانون ليس بمرتب بل هو التزام بمبلغ تصدره المحكمة جزاها ليس له باية حال صفة الدورية والتجدد ويراعى عند تقديره عدة عناصر أخرى غير المرتب كالأضرار الأدبية والمعنوية • كما أنه أي التعويض ليس في حكم المرتب اذ أنه فضلا عن التباين الواضح في صيعة وجوهر كل منهما واختلاف أسس وعناصر تقدير أيهمآ عن الآخر فقد وردت النصوص التشريعية بمدد تقدم الحق في المطالبة بالمرتب واضحة صريحة مقصودة المدلول والما التعويض المنوه عنه فيرجع في شانه لتقادم الحق في المطالبة به الى الأصل المام في التقادم ومدته خمس عشرة سنة ٠

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بسقوط دعوى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة القانون بمضى خمس عشر سنة •

# الفرع الرابع المسئولين المحكوم عليهم

قاعدة رقم (١٣٧)

#### المسدا:

المحكم المسادر بالزام هيئسة النقل العسام والمعافظة باداء التعويض متضامنين بالتساوى بينهما سلحكوم له بالتعويض بالخيار أن يطالب أيا منهما باداء المبلغ المحكوم به جميعه سلا يجوز لطرف أن يدفع في مواجهة المحكوم له بالرجوع على الطرف الآخر سلن يقوم بالوفاء الرجوع على المتضامن معه بقيمة نصيبه في التعويض •

# ملخص الفتوى :

ان القانون المدنى ينص فى المادة ١٦٩ على أنه « اذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين فى التزامهم بتعويض الضرر، وتكون المسئولية فيما بينهم بالقاوى ، الا اذا عين القاضى نصيب كل منهم فى التعويض ، وينص فى المادة ١٩٠٥ على أنه « يجوز للدائن مظالبة الدينين المتضامنين بالدين مجتمعين أو منفردين ٥٠٠٠ » وينص فى المادة ٢٩٧ على أنه « اذا وفى أحد المدينين المتضامنين كل الدين، غلا يجوز له أن يرجع على أى من الباقين الا بقصد حصيته فى الدين ٥٠٠٠ » .

واذ قرر الحكم في الحالة المائلة الزام كل من الهيئة والمحافظة باداء التعويض متضامنين بالتسوية بينهما ، غان المحكوم له بالتعويض له الخيار في أن يطالب أيا منهما بأداء المبلغ المحكوم به جميعه دون أن يكون له أن يدفع في مواجهته بالرجوع على الآخر ، ولن يقسوم بالوفاء أن يرجع على المتضامن معه بقيمة نصيبه في التعويض .

ولمأ كانت الهيئسة قد أدت القعويض والمصاريف والأتعساب

المكوم بها جميعا ، غانه يحق لها أن ترجع على المحافظة بنصف، قيمتها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام محافظة القاهرة بأن تؤدى لهيئة النقل العام مبلغ ٥٠٠٣٢٠ جنيها ٠

( الملف ۲/۲/۲۸۸ - جاسة ۲/۲/۱۲۸۱ )

# قاعسدة رقم ( ۱۲۸ )

المسدا:

المستفاد من المادين ١٦٩ من القانون الدني انه اذا تعدد المستولون عن عمل ضار ولم يعين القاضي نصيب كل منهم في التعويض كانوا متضامنين في تعويض الضرر بقوة القانون — يحق لن وقع عليه الضرر أن يرجع على المدينين المتضامنين مجتمعين أو منفردين بكامل التعويض دون أن يكون لأى منهم أن يدفع بتقسيم الدين — المدين الذي أدى التعويض كاملا حق الرجوع على كل من الباقين بقدر هصته في التعويض — التضامن كما يكون في تقسيم التعويض يكون في مصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة .

#### ملخص الفتوى :

المادة ١٦٩ من القسانون المدنى تنص على أنه « اذا تعسدد المسئولين عن عمل ضار كانوا متضامنين في الترامهم بتعويض الضرر ، وتكون المسئولية غيما بينهم بالتساوى ، الا اذا عين القساضى نضيب كل منهم في التعويض و وتنص المادة ٢٩٧ من القانون المسدني على أنه اذا وفي أحد المدينين المتضامنين كل الدين ، غلا يجوز له أن يرجع على أي من الباقين الا بقدر حصقة في الدين ،

وينقسم الدين اذا وفاه أحد المدينين حصصا متساوية بين الجميع مالم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك •

وتنص المسادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه « ٥٠٠٠٠٠ ويحكم بعصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليسه فيها ويدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة » ٥

واذا تعدد المحكوم عليهم جاز الحكم بقسمة المساريف بينهم بالتساوى •••••• ولا يلزمون بالتضامن الا اذا كانوا متضامنين في أمل التزامهم المقضى فيه » •

وحيث أن مفاد هذه النصوص أنه اذا تعدد المسئولون عن عمل ضار ولم يعين القاضى نصيب كل منهم فى التعويض كانوا متضامنين فى تعويض الضرر بقوة القانون وانه يحق لمن وقع عليه الضرر أن يرجع على الدينين المتضامنين مجتمعين أو منفردين بكامل التعويض دون أن يكون لأى منهم أن يدفع بتقسيم الدين غاذا أدى أحدهم التعويض كاملا كان له أن يرجع على كل من الباقين بقدر حصته فى التعويض حكما أن هذا الحكم يسرى أيضا على مصاريف الدعوى ومقابل أتماب المحاماة طالما أنهم متضامنين فى أصل التعويض •

وحيث أن الثابت من الأوراق أن السيد / •••••• قد حصل على حكم في الدعوى رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٣ ق من محكمة القضاء الادارى بالزام المدعى عليهم ( وزارة الصحة \_ وزارة الداخليسة \_ وزارة المحدل ) بأن يدفعوا المدعى مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض والزامهم بكامل مصروفات الدعوى بغير أن تحدد نصيب كل منهم في التعويض وقد طعن كل من المدعى والمسدعى عليهم في الحكم فقضت المحكمة العليا في الطعنين بقبولهما شكلا ورفضهما موضوعا والزمت كل من الطاعنين بمصروفات طعنه وأمرت بمصادرة الكفالة •

ولما كان السيد المذكور قد تقدم الى وزارة الصحة بالمصورة التنفيذية للحكم للقيام بالتنفيذ في خانها تكون ملزمة بأداء التعويض المحكوم به كاملا بما فى ذلك المساريف ومقابل أتعاب المحاماة ويكون له أن ترجع على كل من وزارتى الداخلية والعدل بقدر نصيب كل منهما بما أدته من المبالغ المحكوم بها ه

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الى أنه يتمين على وزارة الصحة أن تؤدى التعويض المحكوم به والمصاريف ومقابل أتماب المحاماة للمحكوم له ولها أن ترجع على كل من وزارتى المحل والداخلية بئلشى المبالغ المحكوم بها •

ا بلف ۲۲/۲/۱۲ -- جلسة ۱۱۹۷۸/٤/۱۸ ،

## الفصل التاسيع

# ممسائل متنوعسة

# الفرع الأول

# اداء التعويض والرجوع على الملزم به اصلا

قاعسدة رقم ( ۱۲۹ )

#### المسدد :

مدور الحكم بالتعويض في مواجهة المحافظة ـ يمكنها الرجوع الى هيئة المجارى بصفتها المتبوعة الحقيقية لمرتكب الحادث ـ اسس فلك ـ ان الهيئة اثرت بمقدار قيمة التعويض وملحقاته ·

#### ملخص الفتوي :

واذ تتس المادة ١٧٩ من القانون المدنى على أنه « كل شخص ولو غير مميز يثرى بدون سبب مشروع على حساب شخص آخر يلتزم في حدود ما أثرى به بتعويض هذا الشخص عما لحقه من خسارة ويبقى هذا الالتزام قائما ولو زال الاثراء فيما بعد » ولما كانت الهيئة المذكورة قد أثرت بمقدار قيمة التعويض وملحقاته التي أدتها المحافظة للمحكوم له في حين اقتصرت المحافظة بذات القيمة فان الهيئة تلتزم بان تدفع للمحافظة قيمة ما أدته للمحكوم نه تنفيذا للحكم سالف الذكر و

ولا يغبر مما تقدم أن الحكم بنى فى مجمله على أن السيارة وسائقها وهيئة المجارى تابعين جميعا لمحافظة القاهرة لأن المجية انما تثبت المنطوق والاسباب المرتبطة به ، ولما كان السبب المرتبط بالمنطون فى حكم التعييض فى الحالة المائلة يقتصر على الضرر الذى حساة، بالمحكوم له والذى استظهره الحكم فى اسبابه وكان الحكم بالتعويض.

على تحقق هذا الضرر وحده بغير أن يتأثر بتبعية السيارة وسائقها. و ومن ثم فان صدور الحكم القاضي بالتبويض في مواجعة المحافظة لايمنعها من الرجوع على أساس الاثراء بلا سبب على الهيئة بصفتها المتبوعة الحقيقيسة لمرتسكب الصادث المسئولة بالتسالي عن تعويض الأضرار الناجمة عنسه •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى بأن تؤدى لحافظة القاهرة قيمة المبائخ التى ادتها تنفيذا للحكم الصادر فى الاستثناف رقم ١٣٣٤ لسنة ٩٤ ق لحالح السيد / ٠٠٠٠٠٠٠

( ملف ۲۲/۲/۸۲۸ - جلسة ۲۷/۵/۱۸۸۱ )

#### الغرع للثاني

الحفاظ على ممتلكات الاشخاص الذين يتخذ التنفيذ

#### المباشر في مواجهتهم

قاعسدة رقم ( ۱٤٠ )

#### المحدا:

قيام جهة الادارة بازالة منشآت مدينة الملاهى اعمالا المروط الترخيص الصادر منها في هذا الشان واستيلائها على ما بها من منقولات مرورة هذه المنقولات في حوزتها وبالتالى مسئوليتها عما يصيبها من تلف أو فقد ـ اساس ذلك ـ أن مقتضيات النظام العام التى تبرر سلطة الادارة في التنفيذ المباشر هي بذاتها التي توجب على الاداره الحفاظ على معتلكات الاشخاص الذين يتخذ التنفيذ المباشر في مواجهتهم

#### ملخص الحكم :

اذا كان التنفيذ المباشر بواسـطة الادارة يستمد شرعيتــه من اعتبارين أساسيين هما ضرورة سير المرافق العامة بانتظام . ووجوب

رقابة النظام العام ورعاية مقتضياته العاجلة الا أن ذلك لا يتعارض مم واجب الادأرة في المفاظ على ممتلكات الافراد وصونها وهو واجب لا يعوزه السند المقلى أو القانوني اذ أن سلطة جهة الادارة في التنفيذ الماشر \_ أيا كان الرأى في مداها \_ ترتكز أساسا على متتضيات النظام العام ، وهذه المقتضيات ذاتها توجب على الادارة الحفاظ على ممتلكات الاشخاص الذين يتخذ التنفيذ المباشر وسيلة لقسرهم على تنفيذ أوامر الجهة الادارية في الحالات التي تبرر ذلك ، غاذا كان ألثابت من الاوراق أن جهة الادارة لجأت الى التنفيذ الماشر وقامت مازالة منشآت مدينة الملاهى واستولت على ما بها من منقولات وقامت بجردها ثم أجرت تشوينها وتحريزها حسبما هو ثابت بالمعضر في ١٧ من ابريل سسنة ١٩٦١ فان ذلك يعنى أن هذه المنقولات أصبحت في حوزة جهة الادارة ، وبالتالي مسئولة عنها وعما يلحقها من تلف أو فقد ولا حجة في القول بأن المدعى كان عليه المبادرة باستلام ملك المنقولات اذ غضلا عن أنه لم يوجه اليه ثمة المحطار بذلك تنفيذا لما ورد بمحضر ١٧ من ابريل سنة ١٩٦١ فان جهة الادارة تركت تلك المنقولات في العراء وبدون حراسة الامر الذي نتج عنه نسياعها فقد بلنم عدد هذه المنقولات ٤٣٤ قطعة في جرد ١٧ من ابريل سنة ١٩٦١ ثم تتاقمن هذا المدد الى ٤٩ قطمة في جرد ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦٢ ثم الى ١٠ قطع فقط في جرد ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ .

<sup>(</sup> طعنی رقبی ۲۵۰۱ ، ۳۹۳ لسنة ۱۱ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۲۱ )

#### الغرع الثالث

# تعمل المثول التعويضات والمماريف قاعدة رقم ( ۱٤١ )

#### المسحدا :

انفجار ماسورة مياه تابعة لمسلحة الرى مما ادى الى غمر شريط السكة الحديد بالياه ـ تكاليف الحراسة التى غرضتها هيئة المسكة الحديد لضمان سلامة القطارات ـ تتحمل بها مصلحة الرى حتى تاريخ الملاح الماسورة دون الفترة التالية ٠

#### ملخص الفتوي :

لما كانت المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض مد وعلى ذلك فسان المسئولية التقصيرية تتحقق اذا كان هناك خطأ وضرر تقوم بينهما علاقة سببية أى أن الضرر يكون قد لحق الدائن نتيجة الخطأ الواقع من المسئول •

ولما كان الثابت من وقائع الموضوع المعروض انه ترتب على انفجار ماسورة المياة المذكورة أن غمرت المياه شريط السكك المحدد القريب منها مما ترتب عليه أن فرضت هيئة السكة الحديد حراسة – من جانبها – على مكان الحادث لاتخاذ الاجراءات الفنية العاجلة التي تلزم لتحقيق سلامة القطارات في حالة حدوث خطر وذلك ضمانا لارواح المسافرين •

ولما كانت حراسة السكة الحديد لازمة حتى تمام اصلاح الماسورة غان مصلحة الرى هي التي تتحمل بتكاليف هذه الحراسسة حتى ذلك التاريخ دون الفترة التالية لتمام اصلاحها وزوال الخطر الناشيء منها .

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى عدم التزام مصلحة الرى بأجرة الحراسة التى تطالب بها هيئة السكة الحديد عن الفترة التالية لتمام اصلاح الماسورة •

ا تتوی ۱۵ قی ۱۹۹۷/۲/۱۸ ا

# قاعشدة رقم ( ۱۹۲ )

#### المسدا:

خطأ الادارة يتمثل في القرار الأدارى غير المشروع الذي اصدرته ــ التزام الادارة بتعويض الاضرار المادية الناشئة عنه وكذلك الاضرار الادبيــة -

#### ملخص الحكم: "

ان أساس مسئولية الادارة عن القرارات الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع لميب من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، وأن يحيق بصاحب الشأن ضرر وتقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر ه

ومن حبث أن خطأ الجهة الادارية ثابت قبلها على ما سلف الايضاح باصدارها القرار رقم ٧٤١ لسنة ١٩٩٦ بالمخالفة للقانون ، وقد لحق بالمدعى اضرارا مادية وأدبية ، وقامت علاقة السببية بين المخطأ الادارى المشار اليه والضرر الذى لحق بالمدعى ، فمن ثم يكون المدعى محقا فى المطالبة بالقعويض الذى يجبر تلك الإضرار المادية والادبية ،

واذ كان المدعى قد اصابه علاوة على الاضرار المادية المشار اليهاء اضرار أدبية تتعمل في المدوان على أهواله دون مسوغ من القانون ومالحقه من تشهير وزراية بين ذويه والمتصلين به غانه يستحق تعويضا عن تلك الاضرار . وترى المحكمة تقدير التعويض بعبلغ قدره ٥٠٠٠ جنيها شاملا ما أصاب المدعى من الاضرار المادية السالف بيانها . والاضرار الادبية التي لحقته ٥

؛ سمن رقم ۲۷۷ لسفة ۲۰ ق سـ جلسه ١٩٧٥/١/٥

# قاعدة رقم ( ١٤٣ )

#### : المسمدا

المادة ١٧٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ــ الالتزم باداء المساريف لا يثور غيما بين الجهات الا بمناسبة تبادل الخدمات بينها •

# ملخص الفتوى:

ان المسئولية تتحقق بتواهر أركان ثلاثة هى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن المتبوع يسأل عن تعويض الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى وقع منه أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها .

ولما كان خطأ سائق سيارة وزارة الدفاع ثابت بالامر الجنائى المصادر ضده وترتب على خطئه ضرر لحق بسيارة رئاسة الجمهورية فان وزارة الدفاع تلتزم بصفتها متبوعة لهذا السائق باداء تكاليف اصلاح سيارة الرئاسة وقدرها ٩٠ ج ولا وجه لما تطالب به الرئاسة من الزام وزارة الدفاع باداء مبلغ ١٩٠٥، جم كمصاريف ادارية ذلك لان الالتزام باداء تلك المصاريف لا يثور فيما بين الجهات الادارية الا بمناسبة تبادل الخدمات بينها وفقا لحكم المادة ( ٥١٧) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ،

ا ملف ۲۲/۲/۸۸ \_ جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥ ·

# قاعــدة رقم (١٤٤)

#### المحدا:

التعويض العادل للمرخص له في حالة سحب رخصة البنساء أو تعديلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد ــ تقرير القانون هذا الجداد دون قيد أو شرط ــ أثر ذلك ــ مخالفة الرخص له بعض احكام القانون ليس من شانه أن يهدر هقه في التعويض •

#### ملخص الحكم:

ان المادة التاسعة من القانون رقم 80 لسنة 1937 قد أرست مبدأ منح التمويض العادل لمرخص له فى حسالة سحب رخصة البناء أو تمديلها بما يتفق مع خط التنظيم الجديد دون قيد أو شرط وسواء شرع المرخص له فى القيام بالاعمال المرخص بها أو لم يشرع ، ومن ثم غانه لايسوغ القول بأن مخالفة المرخص له بعض احكام قانون تنظيم المبانى وقيامة بالبناء دون طلب تحديد خط التنظيم من الجهة المختصة أو قيامه بالمناء ليلا ، من شسانه أن يهدر حقة فى التعويض اذ أن اثر ذلك مقصور على مجرد وقوع المخالف تحت طائلة المقاب الجنائى ه

( طعن رقم ٩٨ه لسنة ١٢ ق ــ جلسة ١٩٦٩/١/٤ )

# الفسرع الرابع اثبات المحطا ليس بلازم أحيسانا

قاعسدة رقم (١٤٥)

المسدأ:

نفقات المسلاح كابل تليفوني اتلفت كراكة كانت تعلكها شركة لقساة السويس عن أدائها الى هيئة السويس عن أدائها الى هيئة المواسلات السلكية واللاسلكية حدفع الهيئة مسئوليتها بعدم مسئولية الشركة عن الأضرار التي تصيب الكابلات البحرية متى كان ذلك راجعا الى تنفيذ أعمال متعلقة بالملاحة في القناة على نحو ما تقضى به كتب متبادلة بين مصلحة التليفونات والشركة ، ودفع الهيئة هذه المسئولية بوجوب اقامة الدليل على أن ثمت خطا وقع من تابعي الشركة الذين يتولون ادارة السكراكة تسبب عنه وقوع الفرر المطالب بالتعويض عنه حق في معلهها ،

#### ملخص الفتوى:

تسببت احدى كراكات شركة قنساة السسويس في اتلاف كابل

وضعته مصلحة التلغراف والتليفونات فى قاع قناة السويس فى المنطقة الواقعة بين حوض شريف والجزيرة رقم ٢ ببورسعيد ، وبلغت تكاليف اصلاح هذا الكابل ١٩٩٤ جنيها ، وبمطالبة شركة قناة السويس بأداء البلغ المذكور ، رفضت ذلك ، واحتجت بأنها لا تسأل عما يحدث للكابلات البحرية من أضرار ، وبخاصة متى كان ذلك يرجع الى تنفيذ أعمال متعلقة بالملاحمة في قنماة السويس ، ولمما عرض الموضوع على ادارة الرأى لمصلحة التلغرافات والتليغونات لابداء الرأى فيه احالته الى قسم الرأى مجتمعا ، فبحثه بجلسته المنعقدة في ١٩ من مارس سنَّة ١٩٥٢ ، وانتهى رأيه الى أن شركة قناة السويس مسئولة عما يصيب كابلات التليفونات الموضوعة في قاع القنساة من أضرار اذا كان ذلك راجعا الى خطأ من جانب الشركة المدكورة أو أحد تابعيها . وتنفيذا لهذه الفتوى عادت مصلحة التليفونات الى مطالبة الشركة بأداء المِلغ المشار اليه ، ثم اضطرت آخر الأمر الى مقاضاتها، فرفعت ضدها الدّعوى رقم ٣٦٩٠ لسنة ١٩٥٣ كلي القاهرة ، ونظرت القضية في عدة جلسات ، دون أن يفصل فيها ، الى أن صدر القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة وترتب على مسدوره تعثيسل ادارة القضايا لطرق الخصومة • ولذلك انسحب معثلهما من الجلسة تاركا الدعوى للشطب ، ومسدر بذلك حكم من المحكمة في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ــ وقد عادت هيئة الموأصلات السلكية واللاسلكية الى مطالبة هيئة قناة السويس وديا بأداء المبلغ المسار اليه ، غامتنعت عن أدائه ، وبعثت الى هيئة المواصلات السَّلكية واللاسلكية بكتب عديدة ، ذهبت فيها الى أنها لا تسلم بأهقيسة الهيئسة فيما تطالب به ، وأنها ترى أن يعرض الموضوع على الجمعيـــة العمومية للقسم الاسشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة لابداء الرأى فيهء والى أن يتم ذلك ، فانه لا محل لاجابة الهيئــة الى ما تطــالب به ، اذ أن هيئة قناة السويس تتمسك بكل ماسبق أن أوردته الشركة السابقة أمام القضاء من أوجه دفاع •

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى المنتوى والتشريع بجلستها المنعقسدة فى ٣١ من هايو سسنة ١٩٦٠ ماستبان لها أن هيئة قناة السويس تستند فى دفع مسئوليتها عن

<sup>1 44 = - 10 0)</sup> 

الحادث موضوع النزاع الى سببين ، يتحصل أولهما فى أن شركة قناة السويس التي حلت العيئة مطها كانت لا تسأل عن الأضرار التي تصيب المكابلات البحرية وبخاصة متى كان ذلك يرجع الى تنفيذ أعمسال متعلقة بالملاحة في منساة السويس ، على نحو ما تقضى بذلك السكتب المتبادلة بين الشركة الذكورة وبين مصلحة التليغونات في ١٦ من أغسطس و ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ ، وفي ١٢ و١٧ من نوهمبر سنة ١٩٣٧ ، وفي ١٥ من غبراير سنة ١٩٣٨ ــ وانه اعمالا لما جاء في هذه الكتب لاتكون الشركة مسئولة عن الحادث الذي أسفر عن اتلاف الكابل المشار اليه ، حتى ولو كان ناشئًا عن غش أو خطأ جسيم من أحد تابعيها ، ويتحصل السبب الثاني منهما ، في أن مجرد وقوع الضرر الذى تطالب هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بالتعويض عنه ، لا يكفى لاجابتها الى طلب التعويض عنمه ، ذلك أن قيام الكراكة بالعمل في الميناء لايعتبر خطأ في حد ذاته ، ومن ثم يتعين على الهيئة أن تقيم الدليل على أن ثمت خطأ قد وقع من تابعي الشركة الذين كانوا يتولون ادارة السكراكة المسار اليها ، تسبب عنه وقوع المضرر المطالب بالتعويض عنه ، واذا عجزت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية عن تأييد دعواها في هذا المدد فان طلبها يكون على غير أساس •

أما عن السبب الأول فان الكتب المتبادلة بين شركة قناةالسويس وبين مصلحة التليفونات في هذا الصدد وان كانت تفيد المعنى الذي انتهت اليه شركة قنداة السويس الا أنها تتضمن قواعد تخالف الاتفاقيات المبرمة بين الشركة وبين الحكومة في ابرام اتفاقيات معسادرة ممن لا يملك قانونا تمثيل الحكومة في ابرام اتفاقيات مع الشركة المذكورة ، فإنها تكون غير ذات أثر ، ومن ثم لايصح الاستناد اليها لتقرير أحكام تخالف الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة وبين الشركة أو تخالف القواعد المائة في القانون ، وقد سبق لقسم الرأى مجتمعا أن عرض لبحث هذه المائة بالذات في جلسته المتعدة في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٧ ، وانتهى رأيه الى أن « الاتفاقيات التى كانت مبرمة بين الحكومة وبين شركة قناة السويس ، ومنها اتفاقية ٣٣ من أبريل سنة ١٩٥٧ ، لا تتضمن من الأحكام ماينتقص من حق الحكومة أبريل سنة ١٩٥٩ ، لا تتضمن من الأحكام ماينتقص من حق الحكومة

فى وضع كابلات التليفون والتلغرافات فى قاع قناة السويس وأن المسئولية عن تلف هذه الكابلات يرجع فيها الى القواعد القانونية العامة المتعلقة بالمسئولية التقصيرية ، ومن ثم تعتبر الشركة مسئولة عن هذا التلف اذا ماثبت أنه نتج عن خطأ وقع منها أو من تابعيها » ، وهذا الذى قرره قسم الرأى مجتمعا صحيح لأسبابه التى بنى عليها، والتى تأخذ بها الجمعية •

وأما عن السبب الثاني فقد نصت المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لايد له فيه \_ وهذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصــة ، ، ومنهوم هــذا النص أن الشرع في تنظيم السئولية عن الأضرار المترتبة على الآلات الميكانيكية والأثنياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة قسد خرج على الأصل العام في ترتيب السئولية فافترض الخطأ في جانب من يقوم بمعرفة المضرور على نحو مايقضى به الأصل المسام المشار اليه . وقرينة الخطأ المفترض في الحالة المنصوص عليها بالمادة ١٧٨ من القانون المشار اليه هي من القرائن التي لا تقبل اثبات عكسها فسلا يستطيع حارس الآلة الميكانيكية أو غيرها من الأشسياء الواردة بهدذا النص وهو في الغالب مالكها أن يدفع عن نفسه مستولية مايحدثه من أضرار ينفى وقوع خطأ من جانبة وسبيله الوحيد لدرء هده المسئولية هو نفى علاقسة السببية بين فعل الآلة الميكانيكية أو الشيء ومِين الضرر الذي وقع وهو لايستطيع ذلك الا اذا أثبت أن وقــوع الضرر كان بسبب أجنبي لا دخل له نيسه مثل قوة قاهسرة أو حادث مفساحی، ۰

وبتطبيق هذه القاعدة على الواقعة مثار الفلاف بين هيئة قناة السويس وهيئة أن الكراكة وهي السويس وهيئة أن الكراكة وهي دون ثبك آلة ميكانيكية مملوكة لشركة القناة وفي حراستها لأن حراسة عمالها وموظفيها حراسة عارضة لاينفى عنها هذه الصيفة كما أن

خروف الحادث وملابساته لاتدل على أن الضرر الذي أصاب السكابل التليفوني بغمل السكراكة يرجع الى سبب أجنبي عنها ، ومن ثم تكون شركة قناة السويس مسئولة عن تعويض هيئة المواصلات السلسكية واللاسلكية عما أصابها من ضرر بفعل السكراكة .

ولما كانت كافة حقوق شركة قناة السويس وأموالها وكذلك ماكان عليها من التزامات قد انتقل ، طبقا للقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ لبتأهيم همذه الشركة الى الدولة معثلة في هيئة قناة السويس ، وبهذه المثلبة عان الهيئة تنتزم قانونا أداء التعويض عن الحادث المشار اليه الي الهيئة العامة للعواصلات السلكية واللاسلكية باعتباره التزاما من التزاماتها التي انتقلت اليها بعوجب هذا القانون ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن هيئة قناة السويس مسئولة عن أداء نفقات اصلاح الكابل المشار اليه الى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية و

۱ تتوی ۷۱ه فی ۱۹۳۰/۱۲ ۱

# قاعسدة رقم (١٤٦)

#### المسدا:

مسئولية المقاول وفقا للمادة ٦٥١ من القانون الدنى ـ لا يلزم لقيامنا اثبات وقوع خطأ من جانبـه ـ خطأ رب العمل يرفع المسئولية المنكورة بشرط أن ينتفى وقوع الخطأ من جانب المقاول •

# والغص الحكم:

انه ولئن كان لا ينزم لقيام مسئولية القاول وفقا المادة ٢٥١ من القانون المدنى ( والتى تحيل البها المادتان ٤٥ . ٧٠ من العقد ) انه ولئن كان لا يلزم لقيام هذه المسئولية البسات وقوع خطأ من جانب القاول . الا أنه من المسلم أن خطأ رب العمل يوغم المسئولية الذكورة عن المقاول بشرط أن ينتغى وقوع الخطأ من جانب المقاول .

ومن أمثلة ذلك أن يكون لرب العمل من الخبرة فى فن البناء ما يفوق خبرة المقاول الذى تعاقد معه ويتدخل رب العمل بغرض تصميم معيب على المقاول فينبه المقاول الى مافى التصميم من عيوب ، فيصر رب العمل على المضى فى العمل وفقا لهذا التصميم المعيب ، فيدخن المقاول لمشيئة رب العمل الدفى له الصورة ترفع المسئولية عن المقاول : لأن اذعانه لتعليمات رب العمل الذى له تلك الخبرة الايعتبر خطا منه ،

ا طعن رقم ١٥٠٢ لسفة ٦ ق ــ جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤

# الفرع الخنامس

انتفاء الخطأ من جانب الادارة

#### قاعدة رقم (١٤٧)

#### : 12-41

السير في اجراءات معاينة المحل المراد نقل المسيدلية اليه وما اقتضاه ذلك من طلب اخلائه عن شاغليه وما جره هسذا الاخلاء على الطالب من نفقات تحملها سه حصسول ذلك نتيجة لطلبه الذي أصر عليه في الانذار الموجه منه للوزارة بعد أن أوضح في طلب الترخيص انه يظلب المعاينة تحت مسئوليته سه تيامه بالاخلاء والنقل في هذه الطروف مع علمه بأنه لم يكن قد صسدر قرار بالترخيص له في هسذا النقل سانتفاء الخطا من جأنب جهة الادارة •

#### ولغمن الحكم:

ان السير فى اجراءات معاينة المحل رقم ١٧ بميدان السيدة زينب للتحقق من استيفائه للشروط وما اقتضاه ذلك من طلب اخلائه من شاغليه وما جره هذا الاخلاء على المدعى من نفقات تحملها : كل ذلك كان نتيجة لطلب المدعى الذي أصر عليه فى الانذار الذي وجهسه الى الوزارة فى ٣٣ من مايو سنة ١٩٥٠ بعد أن كان قد بين فى الطلب المتاهدة منه للترخيص بنقل صيدليته انه انما طلب اجراء الماينة تحت مستوليته واذ قام المدعى بعد ذلك وفى الظروف السابق بيانها والتى كان على علم تام بها باخلاء المحل المذكور وينقل صيدليته اليه رغم انه لم يكن قد صدر قرار بالترخيص له فى هذا النقل لله عانه لايكون هناك خطأ من جانب الوزارة فيما اتضدته من اجراءات تمهيدية نلبت فى طلب الترخيص المقدم منه والتى انتهت بعدم حصوله على هذا الترخيص ولا يكون هنا محل لالزامها بأن تؤدى له تحويفا هذا الترخيص مسبق خطئه وتعجله بنقل صيدليته دون أن يحصل على ترخيص مسبق بهدذا النقل واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب غانه يكون قدد جانب الصواب فيما قضى به من الزام الروارة بالتعويض •

(طعني رتبي ٢٥ ، ١١٦٢ لسنة ١١ ق ـ جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٨)

# قاعدة رقم (١٤٨)

#### المسدا:

مدى مسئولية لجنة الاستلام عن ثقوب في خيزانات الوقود ــ مضى مدة طويلة بين استلام الخزانات واكتشاف الثقوب ــ انتفاء المسئولية •

#### ملخس الحكم:

ان لجنة الاستارم النهائى للمرحلة الأولى قد أجرت الاختبار على الخزانات وذلك بمائها بالوقود وأثبتت سلامتها و بلا كان الثابت من الأوراق أن الخزانات قد استلمت ابقدائيا فى ٧ من أبريل سنة ١٩٦٥ وانتهائيا فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٠ وقد تركت طوال هدن المدة بدون استعمال حتى بدء فى تنظيفها فى مارس ١٩٦١ ثم ملئها فى أبريل سنة ١٩٦١ ، مما يعرضها للصدأ فى تلك المنطقة القربية من البحر الأحمر المشبعة بالرطوبة وقدد يؤدى الى حدوث ثقوب بها

حسبما قرره أعضاء اللجنة ومن ثم فان مما نسب الى أعضاء اللجنة من اهمال بمدم اجراء التجارب على الخزانات بملئها بالوقود أو بالماء أو بطريق الضغط بالهواء لا يستند الى أى أساس من الواقع ما دامت التجربة قد تمت بملئها بالوقود حسبما قرر أعضاء اللجنة وخلت الأوراق من الدليل الذي يدحض أقوالهم وبالتالى فلا محل لتقرير مسئوليتهم عن الوقود الفاقد بسبب وجود ثقوب بالخزان رقم م ما دام لم يوجد الدليل على أن هذه الثقوب كانت قائمة عند الاستلام .

( طعن رقم ۸۷۷ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ٥/٥/١٩٧٤ )

الفرع السادس حالات يكون فيهـا التعويض جوازيا رمن ملاعمات الادارة تاعــدة رقم (189)

#### الجسدا:

التعويض المتصوص عليه في الفقرة الأفيرة من المسادة ١٠ من المتانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ أمر جوازى الوزير المفتص ــ ثبوت حسن نيـة المستورد ليس العنصر الوحيد الذي بتحققه يستعد المستورد حقا في التعويض ــ هذا التعويض يدخل في نطاق الملاءمة التقديرية التي تملكها الادارة بغير معقب عليها من القضاء الادارى ٠

# ملخص الحكم:

ان نص الفقرة الأخيرة من المسادة العساشرة قسد جعل الأمر بالتعويض جوازيا للوزير المختص واعتبر أن ثبوت حسن نية المستورد هو مجرد عنصر يتمين توفره قبل استخدام الرخصة في التعويض وليس العنصر الوحيد الذي بتحققه يستمد المستورد حقا في التعويض

مباشرة من القانون ، ومتى كان الوضع كذلك فان الأمر بالتعويض المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة سالفة الذكر انما يدخل فى نطاق الملاءمة التقديرية التى تملكها الادارة بغير معقب عليها فيها من القضاء الادارى الذى ليس له الطول محلها فيها هو داخل فى صميم اختصاصها وتقديرها : ولا يدى له بالتبعية مراجعتها فى وزنها لمناسبات قرارها وملاءمة اصداره .

ا طعن رقم ١٤٦٧ لسنة ١٢ ق ـ جلسة ١٩٦٩/٥/٣ :

# الفرع السأبع

حفظ التحقيق لا يحوز حجية في المسئولية المنية او

المسئولية الجنائية

قاعدة رقم ( ۱۵۰ )

#### البسدا:

حفظ اوراق التعقيق اداريا لا يؤثر على المسئولية المدنية ... قرار النيابة بحفظ الاوراق ... ليس قرارا قضائيا ... لا يحوز حدية سواء في المسئولية الجنائية .

#### ملخص الفتوى:

ان الفقرة الخامسة من البند ٢٥ من تعريفة نقل البغسسائم والحيوانات بغير المستعجل الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٣٠ تندس على أن « يكون الشحن والتفريغ بمعرفة المرسل اليهم وعلى نفقتهم و وحت مسئوليتهم » •

ومن حيت أنه يخلص من محضرى المعاينة الخاصين بالعربة المشار اليها في ١٩٦٢/٨/١٢/١ أن سبب سقوط العربة يرجع الى سوء توزيع الشحنة بها غقد وجدت الشحنة في مؤخرة العربة وفي جانب واحد منها الامر الذي يدل على أنها كانت مركزة في هذا الجانب عند الشحن مما افقد العربة توازنها وترتب عليه خروجها عن القضيان ثم ميلها على جانبها. خاصة وان الشحنة عبارة عن ٥٠ جوالا من الدقيق زنتها ٥ طن وهي بطبيعتها مما لا يسهل زحزحته نتيجة الحادث في الظروف التي حصل فيها وهي المناورة بسرعة بطيئة ٠

ولما كانت القوات المسلحة هي التي قامت بشحن العربة المشار البيها على الوجه السابق بيانه والذي ينطوى على خطأ من جانبها تسأل عما ترتب عليه من ضرر ومن ثم تكون مسئولة عن تكاليف اصسلاح العربة ،

ولا يؤثر في مسئولية القوات المسلحة عدم حضور مندوب الوحدة الشاحنة عند المعاينة الاولى مادام الثابت من الحضر المحرر في ١١/٨ سنة ١٩٦٣ أن مندوب الوحدة كان موجودا وقت المعاينة ولكنة رفض التوقيع على المحضر ، كما أن مندوب التشهيلات أشر على هذا المحضر بما يفيد أن العربة فنحت أمامه وأقفلت وختمت بمعرفة مندوب المخازن الرئيسية للتعيينات ، والشابت من المحضر المحرر في ١٩٦٨/٧/١٣ مضور مندوب تشهيلات العباسية ومندوب المخازن الرئيسية للتعيينات ولم يكن هناك خلاف بين المعاينتين الاولى والثانية ، كما لا يؤثر في مسئولية القوات المسلحة حفظ أوراق التحقيق اداريا لان من المسلم أن قرار النيابة بحفظ الاوراق ليس قرارا قضائيا ولا يحوز أي حجية سوا، في المسئولية المدنية أو المدنية المدنية أو المدنية المدنية أو المدنية المدنية أو المدنية أو المدنية المدنية أو المدنية المدنية أو المدنية أو المدنية المدنية أو المدنية أو المدنية المدنية أو المدنية المدنية أو المدنية المدنية أو المدنية أو المدنية المدنية المدنية المدنية أو المدنية المدنية

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القوات المسلحة مستولة من تعويض الهيئة العامة للسكك الحديدية عن الضرر الذي اصابها نتيجة سقوط العربة رقم ٢٥٨٢٣ على سكة التموين بحوش محطة العباسية .

، ملف ۲۲/۲/۳۲ ــ جلسة ۱۹۷۰/۱/۲۱ د وبذات المعنی ملف ۲۹/۲/۳۲ ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۹

# قاعدة رقم ( ١٥١ )

#### المسدا:

مسئولية مدنية ــ لا يدرؤها حفظ التحقيق ، الذي اجرته النيابة العامة ، اداريا ــ قرار الحفظ هذا لا يحوز قوة الامر المقضى قبــل المضرور .

#### ملخص الغتوى :

وليس يدرا عنه هذه المسئولية حفظ التحقيق الذي أجرته النيابة المامة في هذا الخصوص اداريا لأن ذلك . على ما يبين من محضر هذا التحقيق انما تم على أساس أن الخطأ الذي وقع منه ، لا يكون جريمة جنائية ، ومن ثم فهو لا يتضمن التقرير بمدم وقوع خطأ منه ، تترتب عليه مسئوليته ، بما ثبت من أنه كان سببا في وقوع الضرر المسار اليه هذا الى أن قرار الحفظ الذي تصدره النيابة المامة أيا كان سسببه لا يحوز قوة الامر المقضى قبل المضرور من الحادث ، فلا يحول بينه وبين الدعوى المدنية يقيم فيها الدليل على الخطأ ونسبته الى المدعى عليه ،

۱ نتوی ۲۱۰ فی ۲۱/۱/۱۹۹۱ )

# الفرع الثامن التامين ضسد المسئولية قاعسدة رقم ( 107 )

### المحدا:

مسئولية الهيئة المامة انقل الركباب بالاسكندرية عن تعويض الاضرار التى أحدثتها السيارات الملوكة لها ببعض الاموال الملوكة الحافظة الاسكندرية نتيجة لفعل تابعيها سائقي هذه السيارات حدم سريان أحكام عقد التأمين المبرم بين الهيئة وشركة الشرق للتأمين في مواجهة المحافظة سالا يجوز الهيئة أن تدفيع مسئوليتها عن تعويض الاضرار استنادا الى التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني لمدم سريانه في مواجهة المحافظة ٠

# ملخص الفتوى:

احدثت بعض سيارات الاتوبيس الملوكة للهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية اضرارا ببعض الاموال العامة الملوكة لحافظة الاسكندرية نتيجة لفعل تابعيها سائقى هذه السيارات وقد قدم بعض مرتكبي هذه الحوادث الى المحاكمة الجنائية حيث قضى بادانتهم فى بعضها وذلك على النحو التالى ٥٠٥ ( الحوادث من ١ — ١١) ٠٠

وكانت محافظة الاسكندرية تقوم باخطار الهيئة العامة لنقل الركاب بوقوع الحادث وتطالبها بموجب خطابات عادية باداء قيمة الاضرار التي احدثتها سيارات النقل العام التابعة لها وذلك خلال المواعيد القانونية ، الا ان الهيئة كانت تحيل هذه الطلبات الى شركة الشرق للتأمين التي كانت تنتهى دائما الى عدم سداد قيمة الاضرار وذلك عن طريق منازعتها في قيمة التمويضات المطلوبة ثم تتعمد عدم الرد على مطالبات المحافظة تنم المتكرة في هذا الشأن الى أن تمضى ثلاث سنوات أو تتقاعس عن الرد على مكاتبات المحافظة ثم تدفع بالتقادم وكانت توهم المحافظة بأنها

(أي الشركة) بصدد بحث المطالبة وذلك بطلب موافاتها بالمستندات الخاصة بهذه الحوادث ثم تخطر المحافظة بانها ستحفظ المظالبة لحين المصل في الدعوى الجنائية وغير ذلك من الوسائل التي تغيد في مجموعها ان الشركة المذكورة لم يكن لديها نية الوفاء بالمتزاماتها على الرغم من مطالبة المحافظة لها في المواعيد المقررة، وعندما كانت المحافظة ترجع على الهيئة العامة لنقل الركاب بصنتها المسئولة أمامها كانت الهيئة تتبنى وجهة نظر شركة التأمين وتزيد عليها بانها لاتسطيع الصلح مع المضرور طبقا لشروط عقد التأمين ه

ومن حيث ان الهيئة انعامة لنتن الركاب ترفض اداء التعويض المستحق عن الاضرار التي أصابت بعض معتلكات المحافظة بفعل سائقي سياراتها وذلك على أساس أن عقد التأمين المبرم بين الهيئة وشركة الشرق للتأمين لا يجيز لها أن تتمسالح مع الفير المضرور من جزاء الحوادث الناجمة عن مصادمات سيارات الاوتوبيس الملوكة للهيئة .

ومن حيث أن المحافظة كانت تكتفى بمطالبة شركة التأمين المشار البها وديا بقيمة الاضرار التى احدثتها السيارات التابعة للهيئة ، وهو أمر طبيعى لأنه لم يكن لها أن تقيم دعوى مباشرة على هذه الشركة ذلك أن الملاة الخامسة من القانون رقم ٢٥٠ لسناء في شأن التأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد نصت على أن « ينتزم المؤمنية علما المسئولية المدنية الناشئة عن الوغاة أواصابة مدنيه تلحق أى شخص من حوادث السيارات أذا وقعت فجمهورية مصر، وذلك فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون رقم ٢٩٩ لسنة الإضرار التى تنتج عن الوغاة أو أية اصابة بدنية تلحق المضرور . فا الاخترار التى تنتج عن الوغاة أو أية اصابة بدنية تلحق المضرور . فا تتحداها الى الانسار التى تصيب المعتكنة .

ومن ثم قان المحافظة لم يكن أنها أن تقيم دعوى القعويض على هذه الشركة وأنما يقتصر حقها في مطالبة هيئة النقل العام .

ومن حيث ان المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن « كل من تولى حراسة أشباء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسمة الآت

ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لايدله فيه هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة » و وتنص المادة ١٦٥ على أنه « أذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبى لايد له فيه : كحادث فجائى أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغيركان ملزم بتعويض هذا النصر ، مالم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك » و المستقاد من هذين النصين أن مسئولية حارس الاشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة أو حارس الاشياء الميكانيكية بومنها سيارات الاتوبيس به تقدوم على أساس الخطأ المقترض والفرر وأنه أذا لم يكن بمكنه المارس أن ينفى ركن الخطأ باعتباره مفترضا لدفع مسئوليته عن الضرر ألواقع الا أنه يستطيع أن ينفى رابطة السببية أذا ما أسعفه وجود السبب الاجنبى كالحادث المفاجىء أو القوة القاهرة أو خطأ المضرور ، أو خطأ الحسير ،

ومن حيث انه بانزال الأحكام المتقدمة على الحوادث المسار اليها .
يبين انه بالنسبة الى الحوادث من رقم ١ الى رقم ١١ لا يمكن نفر.
رابطة السببية بين خطأ السائقين المفترض والضرر الناتج عن مصادماتهم
بممتلكات محافظة الاسكندرية : ذلك أن المحاكمة الجنائية في هذه الحوادث
قد انتهت الى ادانتهم سواء بالحكم بالعرامة أو بالحبس أو بهما معا .
ومن ثم يتمين الالتزام بهذه الاحكام وتقرير مسئولية هؤلاء السائقين
تأسيسا على ماتقفى به القاءدة الأصولية من انه اذا أصدر حكم نهائم
في الجريمة من محكمة جنائية فان هذا الحكم يقيد القاضى المدنى بالنسبة
الى الدعوى المدنية ومن ثم تقوم مسئولية سائقى الهيئة عن تعويض

أما باننسبة الى الموادث من رقم ١٢ الى رقم ١٤ منانه وان كان لم يتم التحقيق في هذه الحوادث الثلاث سواء بمعرفة الشرطة أو النيابة العامة الا انه يبين من مذكرات الاحوال المحرمة في شأنها أن الذين المبغوا بوقوع هذه الحوادث من الموظمين العموميين الذين يعتبر من صميم عملهم التبليغ والارشاد عن مرتتبى الحوادث التي من شأنها الاضرار باموال الدولة ، والذين يتعين اعتبار شهادتهم صحيحة الى ان

يثبت عكسها ، الامر الذى لم يتحقق من واقع أوراق النزاع ، ويبين من شهادة هؤلاء الموظفين ان مرتكبى هذه الحوادث الثلاث هم سائقى الميئة وذلك كما يبين مما يلي :

الحادث رقم ١٦ : ورد بالذكرة ٥٦ أصبوال المنشية المؤرخسة المرام ١٩٦١/٩/١٠ أن الخفير المنوط به حراسة ميدان التحرير ابلغ شرطة المنشية انه شاهد سيارة الاتوبيس رقم ٢٩١ عند قدومها من شارع النصر متجهة الى محطة الاتوبيس بالمنشية تصعد فوق احد الارصفة وكسرت اربع قطع حديد من الحاجز الحديدى الموجود على الرصيف •

الحادث رقم ۱۳ : يبين من الاطلاع على مذكرة الاحوال رقم ۸۱ احوال شرطة المرافق المؤرخة ١٩٦٢/٧/٧ ان الخفير المنوط به حراسة حديقتي سعد زغلول والخالدين ، ابلغ الشرطة بانه اثناء مروره شاهد سيارة الاتوبيس رقم ۲۲ خط ۲ تصدم سور الحديقة الكائنة أمام القنصلية مما ادى الى كسر السور ، وانه حرر ايضا المذكرة رقم ۱۲۹ حوال شرطة المسلة في ذات اليوم ،

الحادث رقم 18: الثابت من الاطلاع على المذكرة رقم ٣٦ احوال شرطة المنشية المؤرخة في ١٩٦٤/٩/٢٧ بان الشرطى المين بتقاطع شركة البلاستيك وميدان التحرير ابلغ بأنه شاهد سيارة الاوتوبيس رقم ٣٥٣ تصدم سياج الحديقة الكائنة بدائرة عمله وتكسر منه حوالى ٥٠ سم اثناء قدومها من المحطة •

اما الحادثتين رقم ١٥ - ١٦ فالمستفاد من انتحقيقات التي اجريت في شأنها ان اقوال الشهود تنحصر في ان السبب في وقوع الحادث رقم ١٥ هو انفجار المجلة الخلفية اليسرى للسيارة - وان السبب في وقوع الحادث رقم ١٦ هو ( تقويت ) عجلة القيارة فجأة . والواقع ان هذه الاقوال لاتكفى لدفع مسئولية سائقى هاتين السيارتين لقيام الخطأ المفترض في حقهما لمحدم وجود السبب الاجنبي الذي ينفيه كالحادث المفاجى، أو القوة القاهرة أو خطأ الفير أو خطأ المنرور ، اذ يشترط في الحادث المفاجى، وهو العنصر الذي قد يثار بسبب هاتين الحادثتين الدي عجلات ان يكون غير منتظر الحدوث ومستحيل مفاداته ، فانفجار احدى عجلات

السيارة أو حدوث علل بعجلة القيادة يعتبر من الأمور اللصيقة باستعمال السيارات والتي يتعين على سائقيها حساب حدوثها اثناء قيادتهم ، خاصة في المدن ، اذ يتعين ان يضعوا سياراتهم في مركز من السرعة والمكان يؤدى الى تلافي الحوادث التي قد تترتب على حدوث مثل هذه الامور كانفجار احد الاطارات أو تفويت عجلة القيادة اثناء السيره

أما بالنسبة الى الحوادث الاخيرة الواردة انفا تحت أرقام ١٧٠ . ١٩ ، ١٩ فالثابت من التحقيقات التي اجريت في شأنها ان مرجمها الى عنصرين من عناصر السبب الاجنبي وهما خطأ الغير بالنسبة الى الحالتين رقمي ١٧٠ ، ١٩ وخطأ المضرور بالنسبة الى الحادث رقم ١٨٠ ه

خلاصة ما تقدم اذن ان سائقى الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية يعتبرون مسئولين عن الاضرار التى لحقت بأموال محافظة الاسكندربة نتيجة الحوادث الواردة تحت أرقام من ١ الى ١٦ المسار اليها انفا وغير مسئولين عن الاضرار الناجمة عن الحوادث ارقام ١٩ ١ ١٨ ، ١٩ ٠

ومن حيث انه عن مسئولية هيئة النقل عن الاضرار التي ثبتت مسئولية سائقيها عنها فان المادة ١٧٤ من القانون المدنى تنص على أن :

 ١ ـــ يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حالة تادية وظيفته أو بسببها •

٢ ــ وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تامعه
 متى كانت له عليه سلطة فعلية فى رقابته وفى توجيهه •

ومن حيث ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق ان رأت انه اذا ماثبتت مسئولية التابع عن الحوادث التى تقع منه وتؤدى الى اضرار بالغير فيكون المتبوع مسئولا أيضا عن اعمال تابعه تأسيسا على ان حارس الاشياء الذى يفترض الخطأ فى جانبه على مقتضى نص المادة ١٧٧٨ من القانون المدنى هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستقلالا ولا تنتقل الحراسة منه الى تابعه المنوط به استعمال الشيء : لانه وان

كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله ، الا انه يعمل لحساب متبوعه ولصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته منه ، غانه يكون خاضعا للمتبوع مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ، وذلك أن العبرة في قيام الحراسة المرجبة للمسئولية على أساس الخطاب المفترض هي بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه ومن ثم فقد انتهت الجمعية العمومية الى ان المتبوع يكون مسئولا عن الاضرار التي يحدثها تابعة بصفة اصلية طبقا لما نصت عليه المادة ١٧٨ من القانون المدنى فضلا عن مسئوليته عن خطأ تابعة طبقا لنص المادة ١٧٤ من هذا القانون .

ومن حيث انه \_ تأسيسا على ما تقدم \_ فان الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية باعتبارها حارسة على سسيارات الاوتوبيس التي احدثت اضرارا بممتلكات المحافظة في الحوادث المشار اليها ( من رقم الى رقم ٢٦) تكون مسئولة عن تعويض هذه الاضرار بصفتها مسئولة عنها بصفة أصلية وبصفتها مسئولة عن خطأ تابعيها •

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ١٧٧ من القانون المدنى تنص على ان « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم غيه المضرور بحدوث المضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع» : الا ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق ان انتهت الى ان هذا التقادم لايسرى بين الجهات الحكومية والهيئات العامة التى لاتكون المطالبات بينها عن طريق الدعاوى أمام جهات القضاء و ومن ثم غانه لايجوز لهيئة النقل العام ان تدفع مسئوليتها عن تعويض الاضرار التى لحقت بممتلكات الماهان التحدم مالندو سالف الذكر استنادا الى التقادم المنصوص عليه فى المادة ١٧٧ من القانون المدنى ، لمدم سريانه فى مواجهة المحافظة •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

أولا: عدم سريان احكام عقد التأمين المبرم بين الهيئة العامة لنقل

الركاب بالاسكندرية وشركة الشرق للتأمين في مواجهة معافظة الاسكندرية •

ثانيا: التزام الهيئة المذكورة بتعويض المحافظة عن الاضرار التى المسابت ممتلكاتها بفعل سائقى سيارات الهيئة فى الحوادث المسار اليها آنفا والواردة تحت ارقام من ١ الى ١٦ وعدم التزامها بتعويض الاضرار الناجمة عن الحوادث ارقام ١٧ ، ١٩ ، ١٩ •

ثالثا : عدم سريان التقادم المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى في مواحهة المحافظة •

( ملغ ۲۲/۲/۲۸۳ - جلسة ۱۹۷۲/۱/۲۷۲ ،

# الفرع التاسسع

تحمل الموظف الذى يقوم بالعمل مقام زميله بمسئولياته

قاعسدة رقم ( ۱۵۲ )

### المسدأ:

قيام الموظف بالمعل طواعية واختيارا مجاملة لزميله اثناء غيابه يلقى تبعات هذا المعل ومسئولياته كاملة •

# ملخص الحكم:

ان المدعى وان لم يكلف بصفة رسمية الحلول محل زميله بالاشراف على المنحل مدة غيابة الا أنه قد قام بهذا العمل فعلا باختياره مجاملة منه لهذا الزميل ، ولم تعترض ادارة المدرسة على ذلك لان وجود المدعى أو زميله يحقق الفرض الذى من أجله وزع العمل عليهما خلال العطلة باعتبارهما مختصين بتدريس غلاحة البساتين وبالتالى بالاشراف على المنحل وقيام المدعى بالاشراف على المنحل وقيام المدعى بالاشراف على المنحل محل زميله المذكور فى العطلة الصيفية طواعية واختيار يلقى على المدعى تبعات هذا العمل ومسئولياته

(م 11 - ع 17)

كاملة ولا يحله من المتراهه بالعناية به ، كما لا يعفيه من وجوب قيامه بالاشراف الفعلى المنتج دون تراخ أو اهمال ، ذلك أن المسئولية الادارية انما ترتبط بالاخلال بالواجب وتعولد عنه فتتحقق بوقوع الاهمال ، بوصفه السبب المنشىء لها ولا يتوقف كيانها وجودا أو عدما متى توفرت أركانها المادية والقانونية على أن الموظف الذى وقع منه الاخلال بالواجب يقوم بالعمل طواعية واختيارا بدلا من زميل له اذ يجب على الموظف أن يولى المعل الذى يقوم به ، المعناية الكافية لتحقيق المرض منه بصرف النظر عن ظروف اسناده اليه ه

﴿ طَعِنَ رَمِّم ٢٣٣ لَسَفَةً ٩ ق \_ جَلْسَةً ٢٧ / ١٩٦٨ )

الغرع الماشر

مسئولية الطبيب

قاعدة رقم ( ١٥٤ )

المسدا:

التزام الطبيب هو التزام ببذل عناية ــ مسؤليته عن كل خطـاً يقع منه جسيما كان او يسيرا ·

### ملخص الحكم:

ان القرام الطبيب هو القرام ببذل عناية ، فيسأل عن كل خطساً يقع منه جسيما كان أو يسيرا . طبقا للاصل العام الذي رددته المادة من القانون المدنى و وهو أن يسأل الشخص عن خطئه اياكانت درجته دون تفرقة بين درجة هذا الخطأ ، وانما المعيار في تقدير خطساً الطبيب وتمين مدى واجباته يكون اما بمقارنة مسلك طبيب عادى اذا وجد في مثل ظروفه الظاهرة ، أو بمقارنة مسلك طبيب الخصائي مثله اذا وجد في مثل هذه الظروف ، لأن الاخصائي محل ثقة خاصة لها وزنها عند تقدير معيار الخطأ نظرا لتخصصه ، كما أنه اذا كانت الحكمة تتطلب من القاضي الا يوغل بنفسه في غحص النظريات العلمية المختلف عليها

ومناقشتها ، وأن يوازن هو بينها ويرجح احداها على الاخرى ترجيحا ينبنى عليه حكمه فى خطأ الطبيب ومساطته عن هذا الخطأ ، إلا انه ليس معنى هذا أن القاضى معنوع عن تقدير الخطأ بمعياره القانونى الواجب، أو أن الطبيب لا يسأل عن خطأه الثابت ولو كان يسيرا ، بل المقصود من ذلك أن القاضى يجب أن يستخلص الخطأ بمعياره المحدد آنفا من وقائع واضحة ثبت منها أن مسلك الطبيب \_ عاديا كان أو الخصائيا بحسب الاحوال \_ كان مسلكا يتنافى مع الاصول الثابتة المقررة فى المهنة، والتي لا يحتاج القاضى فى التثبت منه الى الفوض فى مناقشة نظريات علمية أو أساليب مختلف عليها ، غاذا ماثبت خطأ الطبيب على هذا النحو، وجبت مساطته عنه ، إيا كانت درجته جسيما كان أو يسيرا ،

( طعن رقم ۱۸۲۱ لسنة ۲ ق ... جلسة ۱۹۵۷/۳/۲ )

الغرع الحادي عشر مسئولية المستمي قاعسدة رقم ( ۱۵۵ )

### : المسدا

الستفاد من المادة ٦٤١ من المقانون المسدنى وجود التزام على المستمر بان بيدل في المحافظة على الشيء المار المعناية التي بيدلها في المحافظة على ماله بشرط الا يقل عن عناية الرجل المعتاد ــ الاخسلال بهذا الالتزام بيرتب مسئولية المستمر عن تعويض أي هلاك أو تلف يحدث للشيء المعار ــ الاهمال في القيادة وعدم الاكتراث بقواعد المرور يمثل اخلالا بواجب المعناية الملازمة للمحافظة على السيارة المعارة . السيارة المستمرة عن قيمـة التلفيات التي لحقت السيارة .

### ملغص الفتوى:

ان المادة (٩٣٥) من القانون المدنى تنص على أن « العارية عقد

يلتزم به المعير أن يسلم المستعير شيئًا غير تنابل للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لدة معينة ، أو في غرض معين على أن يرده بعد الاستعمال » •

وتنص المادة ٦٤١ (أ) من هذا القانون على انه « على المستعير ان يبذل فى المحافظة على الشيء المناية التي يبذلها فى المحافظة على ما له دون أن ينزل فى ذلك عن عناية الرجل المعاد » •

كما تنص المادة ٦٤٣ (أ) من القانون المذكور على أنه « متى انتهت المارية وجب على المستمير ان يرد الشىء الذى تسلمه بالحالة التى يكون عليها وذلك دون اخلال بمسئوليته عن الهلاك أو التلف » .

ومفاد هذه النصوص وجود التزام على الستعير بأن يبدل فى المحافظة على الشيء المصار العناية التى يبذلها فى المحافظة على ماله بحيث لا تقل هذه العناية عن العناية الني يبذلها الشخص المحادى ، هان قصر فى المحافظة على هذا الشيء عما يبذله من عناية للمحافظة على ماله الخاص أو كانت عنايته به أدنى من تلك التى يبذلها الشخص المحادى ، قامت مسئوليته عن تعويض أى هلاك أو تلف يحدث للشيء المحار .

ومن حيث ان التابت من الاوراق ان سيارة رئاسة الجمهورية رقم ٢٠٢ رئاسة مسارة للحرس الجمهوري التابع لوزارة الدفاع • لذلك كان يتعين على الحرس الجمهوري ان يبذل بواسطة العاملين فيه المناية الواجبة للمحافظة على السيارة التي يستميرها ، وهي على مساسبق القول العناية التي يبذلها كل منهم في المحافظة على ماله الخاص دن أن تقل عن العناية التي يبذلها الشخص العادي في المحافظة على ماله •

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ومن اقوال كل من سائق السيارة رقم ١٣٨٥ ملاكى القاهرة الجندى / ٥٠٠٠٠٠ ، وسائق السيارة رقم ١٣٨٥ ملاكى القاهرة ومن معاينة الشرطة ، خطأ و اهمال الجندى المذكور أثناء قيادته للسيارة المذكورة بانحرافه المفاجىء الى يسار الطريق معا تسبب فى وقوع التصادم بين السيارتين المشار اليهما ، وتأييد هذا

الخطأ بالامر الجنائى رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٣ الصادر من نيابة غرب القاهرة المسكرية ضد الجندى المذكور بتغريمه خمسون قرشا ه

ومن حيث انه قد ترتب على هذا الاهمال حدوث تلفيات بالسيارة المعارة للحرس الجمهورى الذى يتبعه السائق المذكور بلغت تكاليف اصلاحها ١٩٤٤م ٢٦٩ جنيه ، وكان هذا الاهمال سن جانب السائق يمثل اخلالا بواجب المعانية اللازمة للمعافظة على السيارة المعارة اذ أن عنابة الشخص العادى بملله الخاص لا تنزل الى درجة الاهمال فى القيادة ، وعدم الاكتراث بقواعد المرور ، وبالتالى فان مسئولية المستمير عن اصلاح التلفيات التى لحقت بالسيارة المستمارة تقوم فى جانب الحرس الجمهورى ،

ولما كان الحرس الجمهورى تابعا لوزارة الدفاع باعتباره غرعا من فروعها غانه يتعين الزام وزارة الدفاع بقيمة التلفيات المشار اليها وقدرها ٢٩٩٨، ٣٦٩ جنيها طبقا للكشف التفصيلي المقدم من رئاسة الجمهورية ٠

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الى الزام وزارة الدفاع بدفع مبلغ ٢٩٩٥٨٤٤ جنيها لرئاسة الجمهورية •

١ ملف ٢/٢/٥٥١ \_ جلسة ١٩٧٩/٥/١٦ .

# الفرع الثاني عثر مسئولية المستاجر عن رد العين المؤجرة في حالة حسنة

# قاعسدة رقم ( ١٥٦ )

المسا:

المادة ٩٩١ من القانون المدنى ... الزامها المستاهر برد المين المؤجرة بالحالة التى تسلمها عليها الا ما يكون غد اصلب المين من هلاك أو تلف لمبب لا يد له فيه ، فأذا كان تسليم المين المستأجر قد تم دون كتابة محضر أو دون بيان باوصاف هذه المين المترض ، حتى يقوم الدليل على المكس ، أن المستاجر قد تسلم المين في حالة حسنة ... مسئولية جامعة الاسكندرية قبل وزارة الاسكان عن قيمة التلفيات المادثة بالشقق التى كانت الوزارة تؤجرها للجامعة .

### ملقص الفتوي :

ان المادة ٥٩١ من القانون المدنى تنص على انه و على المستأجر أن يرد المين المؤجرة بالحالة التي تسلمها عليها الا ما يكون قد أصاب المين من هلاك أو تلف لسبب لا يد له فيه .

فاذا كان تسنيم المين للمستأجر قد تم دون كتابة محضر ، أو دون بيان بأوصاف هذه المين افترض ، حتى يقوم الدليل على المكس ، أن المستأجر قد تسلم المين في حالة حسنة » •

ومن حيث أنه يؤخذ من هذا النص أن المشرع الزم الستأجر برد المين بالحالة التي تسلمها بها ، وأنه أذا لم يكن هناك ما يثبت حسالة المين وقت تسلمها ، افترض أن المستأجر قد تسلمها في حالة حسنة غاذا كان بالمين تلف يسأل عنه المستأجر ، ما لم يثبت أن هذا التلف لم يكن بخطأ منه ،

ومن حيث أن انتابت من البند السابع من عقدى الايجار المحررين عن الشقتين رقم ١٠ - ١١ أنه جاء به « أقر المستأجر بمعاينة المصل

المؤجر له وصلاحيته وأنه كامل من أبواب وشبابيك ومفاتيح وكوالين وترابيس وكل ذلك صالح للاستعمال •

كما أضاف المقد الخاص بالشقة رقم ١١ بيانا تفصيليا للشقة المؤجرة ومحتوياتها تضمن أنها « تحتوى على تسمة حجرات وحمامين ومطبخ وأربعة طرقات والحجرات أرضيتها بالخشب واحداها مبطنة بالخشب الابلكاش المدهون جوزى على شكل مربعات والاكر الموجودة بالابواب من المنطس وأحد الحمامين أرضيته رخام وبه حوض صيني وصبانتين صيني والحوائط بالبلاط الزلزى الى نصف الصوائط وبه حولابين صغيرين من الخشب العادة داخل الحائط كل منهما ٥٠٠ الغ ٥٠ ومن حيث أن هذا البيان على الرغم من كثرة التفاصيل التي وردت

به لم يتضمن الاشارة الى أى نقص أو تلف فى الشقة ، ومن ثم يكون ما ورد فى البند السابع من عقدى ايجار الشقتين ١٠ و ١١ وما أضافه البيان الخاص بالشقة ١١ من تفاصيل محتويات

الشقة مساندا للقرينة القانونية التي وضعتها المادة ٩٩١ من القانون المدني والتي تفترض متى تم تسليم المين للمستأجر دون كتابة محضر تسليم ، أن المستأجر قد تسلمها في حالة حسنة حتى يقوم الدليل على المكس ، وتكون الجامعة مسئولة عما لحق بالشقتين آنفتى الذكر من تفيات بينها المحضر المؤرخ في ١ من أغسطس ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه ثبت من محضر استلام الشقة رقم ٤ جميع التلفيات التى كانت بالشقة عند استلام الجامعة لها هما زاد فى هذه الشقة من تلفيات عما ثبت فى محضر الاستلام الذكور فان الجامعة تكون مسئولة

عن قيمة اصلاحه •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن جامعة الاستكندرية مسئولة قبل وزارة الاسكان عن قيمة التاغيات الحادثة بالشتتين رقم رقم ١٠ ، ١١ من العمارة رقم ٢٤ شارع محطة مصر والتي كانت الجامعة قد استأجرتهما من دائرة طوسون باشا ومن ادارة تصفية الاموال المسادرة وكذلك عن التلفيات الحادثة بالشقة رقم ٤ بالعمارة المذكورة والتي لم ترد في محضر استلام الجامعة لهذه الشقة •

الفرع الشسالث عشر تعويضات الحرب قاعسدة رقم (107)

المحدا:

التزام الجهة الادارية بدفع التعويض مقابل اتفاذ التدابي اللازمة للمجهود الحربي ·

### ملخص الفتوي :

بمقتضى القسانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠ وضع المشرع فسوابط تحديد مسدور قرارات لاتخاذ التدابير اللازمة للمجهود الحربى ومن بينها الاستيلاء على العقارات أو شغلها وذلك مقسابل تعويض عادل . وأناط بلجان يمسدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية تقدير هذه التعويضات والاثمان على أن تعقد هذه اللجان بناء على طلب الجهسة الادارية التي مسدر أمر الاستيلاء لحالها .

وبنا، على ذلك صدر القرار الجمهورى رقم ٧١٥٧ لسنة ١٩٦٠ وقضى فى المادة الثالثة منه بأن انعقاد تلك اللجان رهين بطلب الجهسة التى صدر أمر الاستياء لصالحها ٠

ولما كانت الجبة الادارية تنازع فى التعويض وعلى ذلك لم تقم بدعوة اللجنة الى الاجتماع طبقا للنص الذكور ، وهو بفعلها ذلك تمنع اللجنة من ممارسة اختصاصها فى بحث طلب التعويض مما يعطله وهو فى موقف مخالف للقانون ، فمن ثم يتمين الزام الجهة الادارية بدفع التعويض وذلك باتضاد الاجراءات المقسررة فى القسانون والقسرار الجمهورى المشار اليهما ،

( ملف ۲۳/۲/۳۲ ــ جلسة ۱۹۷۹/۳/۷ )

# قاعدة رقم (١٥٨)

المسدا:

جواز الجمع بين اكثر من نوع من التعويضات النصوص عليها بالقسوانين أرقام ١٩٧١/٤٤ ، ١٩٧١/٣٩ ، ١٩٧١/٣٩ متى توافرت شروط استحقاقها ،

### ملخص الفتوى :

سن المشروع ثلاثة أنواع من التعويضات لمواطنى القناة وسيناء بمقتضى القوانين أرقام ؟ لسنة ١٩٧٧ ، ٩٧ لسنة ١٩٧٤ الذى الغي وحل محله القسانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٩ أولها التعويض عن الخسارة في المال الذي وضع لم حدا أقصى قدره ١٩٠٠ ٥٠٠ جنيه وثانيهما التعويض عن فقد الأجر أو الدخل الذي كان يحصل عليه المواطن مقابل عمل كان يؤديه وحالت الأعمال الحربية بينه وبين أدائه والحصول على ما كان يوره عليه من أجر أو دخل و وثالثهما التعويض عن القيمة الأبجارية التي يتقاضاها مالك العقسار الواقع في احدى هذه المحافظات من مستأجريه حتى نهاية عام ١٩٧٤ و

ولما كان المشرع قد خص كل من هدد التعويضات باهكام وقواعد فانه لا يجوز حرمان المواطن من احداها مع توافر شروط الاستحقاق بحجة حصوله على تعويض من نوع آخر اذ لو قصد المشرع ذلك لجمع تلك التعويضات الثلاثة فى نوع واحد ، ولوضع له شروطا واحدة لا تختلف بسبب تغيير مناط الاستحقاق ، أما وقد حدد المشرع لسكل نوع من هذه التعويضات مناطه المفاص فانه لا وجسه للقول باستقران احداهما للاخر ، ومن ثم يحق لمن يتوافر فيه سبب استحقاق أى منها ، أن يجمع بينه وبين غيره أن توافسرت شروط استحقاته هو الآخر ،

( لمك ٢٢/٢/٨٤٢ ــ حلسة ١٩٨٠/٢/١١ )

# الفرع الرابع عشر الاعنساء من المسئوليسة العنساء من المسئوليسة العنساء من (١٥٩)

### المسدا:

مسئولية \_ مسئولية تعاقدية \_ جواز الاعفاء منها •

الزام الناقل بالتمويض رغم اشتراطه عدم مسئوليت، في حالة الغش والخطأ الجسيم من جانبه ـ أساس ذلك ـ تطبيق •

# ملخص الفتوي :

ان المادة (٣١٥) من القانون المدنى تتص على أنه « اذا استعال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لمدم الوفاه بالتزامـه ٥٠٠٠٠ ه •

وتندل الفقرة الثانية من المادة (٢١٧) من ذات القانون على أنه « ٠٠٠٠٠٠ يجوز الاتفاق على اعفاء المدين من أية مسئولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدي الا ما ينشأ عن غشمه أو خطئمه الجميم ٠٠٠٠٠٠ » •

ومفاد ذلك أن المسئولية التعاقدية تقوم بعجرد الاخلال بتنفيذ الالتزام فيفترض الخطأ فى جانب الدين ويلتزم بأداء التعويض بغير أن يلزم الدائن باقامة الدليل على هذا الخطأ ، بيد أنه يجوز للمدين أن يشترط اعفياته من المسئولية وفى تلك الصالة لا يسال عن اخلاله بتنفيذ التزامه الا اذا كان هذا الاخلال راجم الى غشه أو خطئه الجسيم مد فعندئذ يلزم بالتعويض رغم اشتراطه الاعفاء من المسئولية .

رلما كانت مسئولية النساقل في حالة تلف البضاعة هي مسئولية تعاقديه تنشأ عن عقد النقل هان القواعد العامة في المسئولية التعاقدية تطبق في شأنه فيفترض خطئه في حالات التلف ولا يلزم المرسل باقامة الدليل على حسدا الخطأ ولسكن يكون للناقل أن يشترط ابتداء عسدم مسئوليته الا أن هذا الشرط لا يسرى في حالات الغش والخطأ الجسيم من جانيسه ه

وتطبيقا لما تقدم على الحالة المائلة هانه ولئن كانت هيئة السكك الحديدية قد اشترطت عدم مسئوليتها عما يلحق الرائمة الملوكة للقوات البحرية اثناء نقلها حسيما هو ثابت بوثيقة الصدن الا أن ما لحق بالرائمة من تلف انما نتج عن خطأ الهيئة الجسيم في تقدير ارتفاع الرائمة الأمر الذي أدى الى اصطدامها باحد الكبارى العلوية في كفر الدوار ومن ثم فانها تلتزم بجبر النسرر الذي لحق بالقوات البحرية المتخل فيما تكبدته من نفقات غطية لامسلاح الرائمة على الرغم من اشتراطها الاعفاء من المسئولية ه

واذ بلغت نفقات اصلاح الرافعة ٣٧٥ جنيها غان الهيئة تلتزم بأداء هذا المبلغ كتعويض وليس للقوات البحرية أصل حق فى المطالبة باضافة ٥٠٠ هليم و٣٧ جنيه كعصاريف ادارية الى مقدار التعويض لانعدام الأساس فى المطالبة بتلك المصاريف فيعا بين فروع الدولة وهيئاتها ٥٠

نذلك انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة السكك الحديدية بأن تدفع للقوات البحسرية مبلغ ٣٧٥ جنيها كتعويض •

( نتوی ۲۲۸ فی ۱۹۸۱/۷/۷ )



# . قاعسدة رقم ( ۱۹۰ )

### المسدأ:

الستخدمون الظهورات هم المعينون على وفورات الميزانية بصفة مؤقتة غير دائمة خارجة عن جدول الوظائف المقررة للمصلحة غلا يندرج في هذه الفئة الموظفين المعينون في وظائف دائمة وأو كانوا غير مثبتين — أن الاحسكام الخاصة بتاديب الوظفين تسرى على جميع الموظفين والمستخدمين المثبتين وغير المثبتين المعينين على درجات دائمة غلا يجوز بالنسبة اللهم جميعا توقيع جزاءات تأديبية تجاوز الانذار وقطع المرتب عن مدة تزيد على خمسة عشر يوما الا بناء على قرار من مجلس التاديب،

# ملخص الفتوى :

طلب الرأى فى هل يتساوى الموظفون غير الدائمين مع الموظفين الدائمين فى ضرورة صدور قرار من مجلس التأديب عند توقيع جزاءات تأديبية تجاوز الانذار وقطع المرتب عن مدة تزيد على خمسة عشر يوما فان كانوا لا يتساوون معهم فى ذلك فهل يملك الرئيس الاعلى للمصلحة توقيع تلك العقوبات عليهم •

بحث قسم الرأى مجتمعا هذا الموضوع بجلسته المنعدة فى ٢٠ من يونية ١٩٤٩ وقدفهم من المذكرة المقدمة مع طلب الرأى أن المقصود بالسؤال هم الموظفون غير المثبتين المعينون على درجات دائمة كما لاحذ أن المعمل جرى على عدم تقديم هؤلاء الموظفين الى سجالس التساديب استنادا الى المادة ١١٤ من « قانون المسلحة المالية » التي تنص على أن « التلاميذ والمستخدمين الظهورات والمستخدمين الخرجين عن هيئسة المعمال لايحالون على مجالس التأديب » وعلى اعتبار أن الموظفين غير المثبتين وان كانوا معينين فى وظائف دائمة داخل الهيئة غانهم يعدون من المستخدمين الظهورات ه

ولما كان « قانون المعلمة المللية » ليس الاكتابا جمعت غيه أحكام مستخلصة من القوانين والاوامر المسلمة وقرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية وأطلق عليه تجاوزا اسم القانون كان متعينا لمرغة من هم الموظفين الظهورات الرجسوع الى مصدر السحكم الوارد في المسادة ١١٤ ٠

وهذا المصدر لا يعدو أن يكون نص المادة ٣٩ من الامر المسالى الصادر فى ١٠ ابريل سنة ١٨٨٦ على أن احكام هـذا الامر لاتسرى على « من تمينهم الحكومة بوجه استثنائي فى وظائف خارجة عن جدول الوظائف المقررة للمصلحة « مفهوما فى ضوء المادة ٢٦ من الامر المالى المصادر فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١ التي تنص على أنه يسوغ لرؤساء المصالح الحكومية تعيين مستخدمين ظهورات اذا وجد لديها بمتوسط عموم الترتيب من بعد تنزيل أدنى غئة فى الوظائف الخالية وفركاف لمصرف ماهية هؤلاء المستخدمين » •

وواضح من هذين النصين أن المستخدمين الظهورات في معنى المادة الما المم أولئك المبينون على وفورات الميزانية بصفة مؤققة غير دائمة خارجة عن جدول الوظائف المتررة للمصلحة ولا يندرج في هذه المفئة الموظفون المبينون في وظائف دائمة ولو كانوا غير مثبتين لانهم معينون على درجات مقررة في الميزانية في وظائف داخلة في جدول وظائف المصلحة و

وهؤلاء الوظفون شانهم فى التأديب شأن زهلائهم المتبتين لان أحكام الأوامر العامة الصادرة فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٥٥ و ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ أم تفرق فى خصوص التأديب بين الموظفين المثبتين وغير المبتين متى كانوا معينين على درجات دائمة بل أن المادة ٢٠ من الامر العالى الصادر فى ١٠ ابريل سنة ١٨٨٨ استثنت الموظفين المعينين بعقود من حكم المادة ١٣ المواصة بالمكافآت التى تعطى عن الفصل لالفاء الوظفية أو لاسباب غير سوء السلوك أو التقصير دون غيره من أحكام هذا الامر العالى فدلت أبلغ الدلالة على أن هؤلاء الموظفين غير المثبتين يتساوون مع الموظفين المثبتين في سائر أحكامه بما فيها الاحكام المخاصة بالتأديب و

فلهذه الاسباب انتهى رأى القسم الى أن أحكام الاوامر المالية الصادرة فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٦ و ٢٤ مايير سنة ١٨٥٥ و ٢٣ مايس سنة ١٩٠١ الخاصة بتساديب الموظفين تسرى على جميسع الموظفين والمستخدمين المبتين وغير المبتين على درجات دائمه وعلى ذلك فانه لايجوز سالنسبة اليهم جميعا ستوقيع جزاءات تأديبية تجاوز الانذار وقطع المرتب عن مدة تزيد على خمسة عشر يوما الابناء على قرار من مجلس التاديب •

ا غنوی ۱۹۲/۲/۲/۱۲ فی ۱۹۲۲/۷/۲۲۱)

قاعسدة رقم ( ۱۹۱ )

المسدأ:

ادماج قانون نظام موظفى الدولة لدرجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة وقصرها على درجتين بدلا من أربع حد جعله الترقية من الدرجة الثانية الى الاولى بالاقدمية واشتراطه مضى عشر سنوات في الدرجة الثانية ( ١٣٣) حده الدة تبدأ من تاريخ الالتحاق بالخدمة في الدرجات المحجة ( الثانية والثالثة والرابعة ) لا وجه للقول بقصرها على الدة التي تقضى في الدرجة الثانية القديمة والحديثة م

### ملخص الفتوى:

ان درجات الستخدمين الخارجين عن الهيلة كانت مقسمة عبل العمل بالقانون رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٩٥١ الى أربع درجات ، وقد أدمج هذا القانون الدرجات الرابعة والثائثة والثانية معا ، وجعلها درجة واحدة. هي الدرجة الثانية بربط تدره من ٣٠٠ – ٧٧ جنيها ، وبذلك أحبحت درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة المنسمة اليدرجتين هي ادرجة الاولى والدرجة الثانية واسترط القانون أن تكون الترقية الى الدرجة الاولى بالاقدمية المطلقة (م ١٣٣٣) وبمضى عشر سنوات في الدرجة النانية ،

وقد انقسم الرأى بشأن بدء ميعاد العشر السنوات « غثمه رأى يقول ، أن العشر السنوات المشار اليها هي مدد صلاحية لجو ز الترقية من الدرجة الثانية الى الدرجة الأولى ، ولذلك تصعب من تاريخ شغل

<sup>(</sup>م ۱۷ سے ۲۳ ۱

الدرجة الثانية القديمة أو من تاريخ النقل الى الدرجة الثانية الجديدة غير أن ادارة الفتوى والتشريع لوزارة المدل ترى ان هذه الحدة يتوفر شرطها اذا امضاها المستخدم في الدرجات المدمجة بالكادر القديم ، استنادا الى أن القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أدمج الدرجات الرابعة والثائلة والثانية القديمة في الدرجة الثانية الجديدة ، وقضى بنقل المستخدمين الى الدرجة الجديدة كل بمرتبه ، على أن يوضعوا في كشف الاقدمية في الدرجة الثانية الجديدة حسب الترتيب المين بالمادة ١٠٥ — ويتوفر كذلك شرط هذه المدة اذا امضاها المستخدم في الدرجة الثانية الجديدة .

وازاء هذا التمارض فى الرأى ، عرض الموضوع على الجمعيسة العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع ، فاستبان لها أن القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥١ يتضمن حكما مماثلا للمادة ١٣٥٠ منه بالنسسبة للمستخدمين الخارجين عن الهيئة ليكون لمن يقل مرتبه عن بداية ربط الدرجة الجديد ، الخيار بين النقل بمرتبه مع الاحتفاظ بميعاد الملاوة الاعتيادية المقبلة ، وبين النقل مع منح ربط الدرجة الجديدة أو علاوة من علاواتها ، وعلى هذا الاسساس لم يترتب على نقلل المستخدمين الخارجين عن الهيئة تحسين في مرتباتهم . وقد احتفظ لهم بالمرتبات التي كانوا يتقاضونها قبل العمل بقانون التيظف ،

وقد جاء هذا القانون خلوا من النص على تحديد الاقدمية فى الدرجات الجديدة ولم يرتب على النقل أى أثر من حيث الاقدمية فى الدرجات السابقة أو الدرجات الجديدة بالنسبة للموظفين أو المستخدمين الخارجين عن الهيئة واقتصرت أحكامه فى هذا الخصوص على الاحتفاظ للمستخدمين الخارجين عن الهيئة بترتيب اقدميتهم فيما بينهم ، على أن نكون الاولوية لمن نقل الى الدرجة الثانية الجديدة للمستخدمين الذين كانوا بالدرجة الثانية القديمة ، يليهم مستخدمون السدرجة الثالثة ثم الدرجة الرابعة ، ولم يتضمن أحكام القانون تاريخا معينا خاصا بتحديد الاتدمية فى الدرجة الثانية الجديدة •

وقد تبين من الاطلاع على الربط المالى للدرجة الثانية الجديدة بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، أنها تجمع بين ربط الدرجات القديمة

الثانية والثالثة والرابعة مع رفع بداية ونهاية ربط هذه الدرجات ، بحيث أصبح ربط الدرجة الجديدة يطو ربط الدرجات المندمجة .

ولحا كانت الدرجة الرابعة والثائثة والثانية بالمتخدمين الخارجين عن الهيئة ، جملها درجة واحدة هي الدرجة الثانية بالسكادر القائم ، يعتبر قرينة قانونية على تكافؤ الاعباء بالدرجة الجديمة . مما دعسا المشرع الى بالدرجة الجديمة . مما دعسا المشرع الى بانه أنه لو كانت أعباء الدرجة الجديدة تزيد عن أعباء الدرجة القديمة لوجه عن الدرجات القديمة لوجه عن المسرعات الى تلك الدرجة تمسيا مع سياسته ، وكان من واجب المشرع أن يجعل شغل الدرجة الجديدة بطريق التمين أو الترقية . لا أن يطبق عليها المبدأ الذي وفقا لاحكام قانون التوظف والقواعد المعمول بها قبل هذا القانون وفقا لاحكام قانون التوظف والقواعد المعمول بها قبل هذا القانون وفقا للى وظيفة تختلف في طبيعة عملها عن عمل الوظيفة السابقة مما ينبني عليه وجود سند قانوني لتجديد الاقدمية في الدرجة المائية بكادر ينبني عليه وجود سند قانوني لتجديد الاقدمية في الدرجة الدرجة ،

ومن جهة أخرى غان تسمية الدرجات المندمجة بالدرجة الثانية و أمر تقتضيه القواعد المادية و أد تميزت الدرجات بالارقام الصابية و ومادام المشرع قد أطلق على أعلى الدرجات بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة الدرجة الأولى و غيجب أن تسمى الدرجة التي تليها للدرجة الثانية ويلاحظ أن الاعمال التي يقسوم بها المستخدمون في الدرجات الثانية والثالثة والرابعة قبل توحيدها في درجة واهدة و الدرجات الثانية والثالثة والرابعة قبل توحيدها في درجة واهدة المفاذ ما أريد أن تتخذ الخبرة أساسا للترقية ، فأن هذا المرطيقتقق بأداء لمواز الترقية الى الدرجة الأولى بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة لمجوز الدة في الدرجة الجديدة وفي الدرجت الذمجة على حد سواه و وعلى هذه المدة في الدرجة الأولى بأدرجت الذمجة على حد سواه و وعلى هذا الاساس و فان القول بأد يبدع عند الترقية الى الدرجة الأولى بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة هذا الاساس و فان القول بأنه يجب عند الترقية الى الدرجة الأولى بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة و أن يمضى المستخدم بالدرجة الثانية و أن يمضى المستخدم بالدرجة الثانية النانية و المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، أن يمضى المستخدم بالدرجة الثانية المنانية المنانية المنانية المنانية المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، أن يمضى المستخدم بالدرجة الثانية النانية المستخدم بالدرجة الثانية المنانية الم

الجديدة أو الثانية القديمة عشر سنوات استثادا الى أنها مدة صلاحية - هذا القول مردود عليه أن طبيعة العمل واحدة فى الدرجات القديمة المندمجة والدرجات الجديدة -

ولا يجوز الاستناد الى زيادة الربط المقدر للدرجة الثانية الجديدة، فبدايته ونهايته عما كان عليه ربط الدرجات الثلاث المندمجة ، المقول باختلاف طبيعة العمل بهذه الدرجات عن العمل بتلك الدرجة : اذ ان الزيادة فى المرتبات . من المبادىء الاسسية التى اتخذها القانون رقم الامام ، المامية التى المعشة بين طبقات الوظفين والمستخدمين بالمراقبة العامة : أسوة بالاجور والمرتبات التى تمنح للقائمين بالخدمات فى الهيئات الاحرى ،

لذلك غان مدة العشر السنوات الواجب تعضيتها لجواز الترقية من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى بكادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة. تبدأ من تاريخ الالتحاق بالخدمة في الدرجات المندمجة •

ز غتوی ۷۲۳ فی ۱۹۵۷/۱۱/۱۹ ،

# قاعسدة رقم ( ۱۹۲ )

: المسلما

وظيفة شيخ مسجد ذات الربط الثابت ــ عدم اندراجها ضمن الوظائف الخارجة عن هيئة العمال ·

### ملخص الحكم:

ان وظائف خارجی الهیئة ــ وهی تنتظم صناعا وغیر صناع ــ وهی ادنی الدرجات فی السلم الوظیفی ویعین فیها عادة من غیر ذوی المؤهلات ولها درجات معینة تتناسب وحالة هذه المالئفة تبدأ من الدرجة الثانیة وراتبها من ٢٦ ــ ٧٧ جنیها سنویا وتنتهی بالدرجة العالیة ومرتبها من ٨٤ ــ ١٥٨ جنیها سنویا ولیس هذا نمان المدعی الحاصل علی شهادة العالمیة و الذی کان یشغل الدرجة السادسة بمرتب ٢١ جنیها شـــمریا

ثم نقل الى وظيفة شيخ مسجد السلطان الحنفي بمرتب ٢٥ جنيها شهريا ولهى وظيفة لمها من الاهمية والمكانة ما استلزم صدور أمر ملكي بالتعيين خيماً ومثل هذه الوظيفة لا يستطيع العقل نعتما بأنها من وظائف خارج الهيئة وأغلب الظن أن مرد هذا ألاستناد الى معم خاطئ سقيم لممَّ ورد بميزانية وزارة الاوقاف قسم ٢ فرع ١ مصروفات المساجد ومكافحة الامية ( انظر على سبيل المثال ص ٣٢٥ من ميزانية الوزارة عن السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٥ ) فقد ورد في تفصيل بند ١ ــ ماهيات واجــور ومرتبات ما يأتى : (ب) الوظائف المؤتمتة \_ وهى تنتظم وظائف المُمــه وخطباء ومدرسي المساجد وخصصت نهم الدرجات من السادسة الى الرابعة ثم (ج) الوظائف الخارجة عن هيئة العمالوتنتظم وخائف ملاحظي الساجد وغيرهم وخصص لهم الدرجة الثانية سايرة . ثم (ج) وظائف ومكافات ذات ربط ثابت وهمي تنتظم مشايخ المساجد وعددها سسبع وشبيخ المقارىء ثم بعض الوظائف الاخرى • وواضح من هذا البيان أن الوظائف ذات الربط الثابت لا تندرج في ضمن الوظائف الخارجة عن هيئة العمال وانما في صنف اخر ونوع مختلف عن وظائف خارج الهيئة وان كانت قد وردت تحت رج) أسوة بالوضائف الخارجة عن هيئة العمال وهي ليست منها .

( طعن رقم ۷۷۳ لسنة ٥ ق ــ جلسة ٢١/١٢/٣١ )

# قاعــدة رقم ( ۱۹۳ )

الجسسدا:

موظفو هيئة السكك الحديدية ومستخدموها ــ شغل أحـدهم الدرجة الخصوصية ( ١٠٨/٧٢ جنيه ) واقتران التسمية بوصف انها خارج الهيئة ــ اعتباره من طائفة المستخدمين الخارجين عن الهيئة ــ اساس ذلك هو دخول هذه الدرجة في نصاب مرتب الدرجة المماليسة المنصوص عليها في البند (ثالثا) المستخدمون الخارجون عن الهيئسة (الصناع) الواردة في الجدول الملحق بقانون موظفى الدولة ٠

# ملخص الحكم:

أنه ولئن كانت الدرجة التي يشغلها المطعون عليه بالهيئة انعـــامة

السكك الحديدية قد اطلق عليها فى قرار التعيين رقم ٥٨ بتساريخ المساد الا ١٩٥٩/٨/٣١ اسم الدرجة الخصوصية ( ١٠٨/٧٢ ) جنيها فى السنة الا أن هذه التسمية قد جاء قرينها فى جميع المكاتبات الرسسمية وصف ( انها خارج الهيئة ) وهى هئة تدخل فى نصاب مرتب الدرجة (عاليسة) فى المبند ( ثالثا ) المستخدمون الخارجون عن الهيئة ( الصناع ) الواردة فى جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٢٥٠ السنة ١٩٥١ ،

ا طعن رقم ۱۲۷۸ لسنة ۲ ق \_ جلسة ۱۹۲۱/۳/۲۳ )

# قاعدة رقم ( ١٦٤ )

### المسدا:

هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ... مستخدموها المينين بالدرجات الخصوصية خارج الهيئة .. اعتبارهم من المستخدمين الخارجين عن الهيئة في حكم تطبيق احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ •

### علقص الحكم :

اذا كان الثابت بعد انشاء هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية أن المدعى عن بوظيفة معاون تليفون ومراجعة بالدرجة الخصوصية (٢٠-٩٦ جنيها ) خارج العيئة الخالية بالميزانية بماهية قدرها ستون جنيها فى السنة ، ومن ثم فلا شبهة فى انه يعتبر من الستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وذلك أنه ولئن كانت الدرجة التى يشغلها قد سميت فى قرار التعين بالدرجة الخصوصية الا أن هذه التسمية قد قرنت بوصف أنها خار جالهيئة وأنها من الفئة ( ٢٠ - ٣٩ جنيها ) وهى فئة تتفق مع الدرجة الاولى من درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة الواردة فى جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٥ السنة ١٩٥١ و

( طعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٨ ق ــ جلسة ١٠٧١/١١/١١ )

# قاعسدة رقم ( ١٦٥ )

### المحسدا:

ان مساحدات المرضات ومساحدات الولدات اللاتى كن يشغان فى الميزانية درجات في صناع بكادر المستخدمين الفارجين عن الهيئة يوضعن فى الدرجة ٢٠٠/٢٠٠ مليما مستخدمين المشاة فى كادر الممال بالقاتون رقم ١١١ لمسنة ١٩٦٠ – حساب اقدمياتهن فى الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم اللاتى عين عليها فى ١٩٦٣/١٠/٣١ عن تاريخ مسدور قرار تميينهن لا قبل ذلك ٠

### ملخص الفتوي :

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ بسريان أحكام كادر العمال على المستخدمين الخارجين عن الهيئة وتحسبن حالتهم نص في مادته الاولى على أن « ينشأ في كادر الممال درجة جديدة تحت اسم « مستخدمون » بالمنسة من ٢٠٠ سـ ٣٣٠ مليما يوميا بعلاوة قدرها ٣٠ مليما عن كل سنتين » •

ونصت المادة الثانية على أن « ينقل الى كادر الممال الستخدمون والمستخدمات غير الصناع المعينون على درجات بالميزانية ، ويمنحون بداية مربوط الدرجة المنشأة طبقا للمادة الاولى أو مرتباتهم الحالية مقسومة على ٢٠ أى القيمتين أكبر ، وبحتفظ لهم بمواعيد علاواتهم السابقة ومدة خدمتهم وأقدميتهم فى وظائف المستخدمين الخارجين عن المبيئة ، وترتب أقدميتهم فى الدرجة البديدة على أساس أن من يشخلون الدرجة الأولى يسبقون من يشخلون الدرجة الثانية ، وترتب الاقدمية بين كل فئة على أساس أقدمية المستخدم فى درجته التى كان يشغلها قبل النقل » ،

ونصت المادة الثالثة على أن « ينقل الى كادر الممال المستخدمون المناع المعينون على درجات بالميزانية ويوضعون على الدرجات المقررة لحرفهم فى كادر الممال بصفة شخصية ويعندون فيها مرتباتهم متسومة على 70 أو بداية الدرجات المنقولين اليها بكادر العمال أيهما أكبر ويحتفظ لهم بمواعيد علاواتهم وأقدمياتهم فى كادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة ويمنحون العلاوات التى تستحن لهم بعد النقل بفئسة العلاوة المقررة للدرجات المنقولين اليها •

أما المستخدمون المصناع الذين لا توجد حرف مماثلة لحرفهم فى الكشوف الملحقة بكادر العمال فتحدد درجاتهم وحرفهم فى كادر العمال بقرار من ديوان الموظفين ويمنحون بداية الدرجة اذا كانت مرتباتهم مقسومة على 70 تقل عن هذه البداية ويحتفظون بميماد عادواتهم وأقدمباتهم فى كادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة » •

ونصت المادة الرابعة على أن « تسرى القواعد المتقدمة على جميع المستخدمين والمستخدمات الخارجين عن الهيئة فى الهيئات العامة ذات الهيزانيات المستقلة أو الملحقة ٠٠٠ » .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوصان المشرع غرق بين ثلاث صوائف من المستخدمين أنحارجين عن الهيئة (الأولى) فقة المستخدمين غيرالمناع فانشأ لهم درجة بكادر العمال هي الدرجة ١٩٠٠/٣٣٠ مليما مستخدمين بنقلهم لى هذه الدرجة واحتفظ لهم فيها باقدمياتهم (الثانية) فقسة المستخدمين الصناع ولحرفهم درجات في كادر العمال فنص على نقلهم الى هذه الدرجات واحتفظ لهم فيها باقدمياتهم (الثالثة) فئة المستخدمين الصناع الذين لاتوجد لحرفهم درجات في كادر العمال فاناط تحديد درجاتهم في كادر لعماليقرار من ديوان الموظفين مع احتفاظهم باقدمياتهم درجات لي كانت لهم في وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة و

ومن حيث انه لكل من الغشات انثلاث السابقة وضعها القانونى المتميز ومركزها القانونى الذي حدده القانون سالف الذكر بما يمتنع معه الخلط بين هذه الفئات أو تطبيق الاحكام التى نص عليها القانون بالنسبة لبعضها على البعض الآخر ه

ومن حيث ان تحديد ديوان الموظفين لدرجات المستخدمين الصناع الذين لاتوجد لحرفهم درجات لا يكون الا بالنسبة لمن كانسوا معينين صناعا في كادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة دون غيرهم فلا يجوز

أن يمتد هذا الحكم الى عنه المستخدمين غير الصناع الذين انشأ لهمم المشرع درجة في كادر العمال هي درجة مستخدمين .

ومن حيث ان مساعدات المرضات لم يشتفلن فى كادر المستخدمين الخارجين عن الهيئة درجات حناع غانه منطبق عليهن حكم المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ وينقل الى درجة مستخدم ٢٠٠/٣٠٠ مليما المنشأة بكادر الممال يحتفض فى هذه الدرجة بالاقدميات التيكانت لهن فى وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة •

ومن حيث انه لا يؤثر فى ذلك صدور قرار ديوان الموظفين رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٩٧ باضافة مهنة مساعدة مولدة ومساعدة ممرضة الى وظائف الكشف رقم ه من الكسوف الملحقة بكادر العمال فى الدرجة ٢٤٠٠/٥٠٠ مليم ببداية ٢٤٠ مليما حيث ان هذا القرار يعتبر تقويما جديدا لهذه المهنة لا يسرى الا اعتبارا من هذا التقدير ولا ينشأ لصاحب هذه المهنة الحديدة الا بالقرار الادارى الصاحر بالتعيين ميها،

ومن حيس ن الهيئة العامة للسكة الحديد قسد احسسدرت في الارما/ ١٩٦٣/١٠/ عراراً بتعيين مساعدات المرضات والمولدات بها في الدرجة من المرمون عربي من علي عيل مده الدرجة من تاريخ التعيين دون الارتداد الى تدريخ تسطين حرفين لان تسطين هذه الدرجة لم يتم استنادا الى نص الفقرة الثانية من المادة من القانون رقم ١١١ نسنة ١٩٦٥ حيث استنفذ هذا القانون أثره بالنسبة لهن بوضعين على الدرجة معروم عليه وانما كان شخين هذه الدرجة بموجب غرارات تعيين ومن المقرر ان الاقدمية تحسب من تاريخ صدور قرار التعيين ومن المقرر ان الاقدمية تحسب من تاريخ صدور قرار التعيين و

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مساعدات المرضات ومساعدات الولدات اللاتى تن يشغلن فى الميزانية درجات غير صناع بكادر المستخدمين الخارجين عن الميئسة يوضعن فى الدرجة ٣٢٠/٢٠٠ مليما مستخدمين المنشأة فى كادر العمال بالقانون رقم ١١١ لمسنة ١٩٦٠ ٠

على أن تحسب لهن أقدمياتهن في الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم اللاتى عين عليها في ١٩٦٣/١٠/٣١ من تأريخ مسدور القسرار بتعيينهن لا قبل ذلك ٠



### قاعدة رقم ( ١٦٦ )

### المسطا:

الوزير المختص بتحديد الجهات الادارية التي تتولى المشاركة في تقدير الاجور التي تتقاضاها المستشفيات والمستوصفات والمسلامي، والمرات الملوكة للجمعيات الفرية والاجتماعية توصلا لاستيفاء شروط النمتع بالاعفاء من الفريية على المقارات المبنية المروضسة بمتتفى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وذلك وفقا لنص الفترة ( د ) من المادة ١٢ من ذلك القانون سد هو وزير المسئون الاجتماعية وليس وزير المسحة لان اساس التقدير ليس قياس الاجر بنفقة المفدمة ، بل هو قياس عبء الاجر على المستفيد .

### ملخص الفتوي :

تنص المسادة ٢١ من القسانون رقم ٥٦ لسسنة ١٩٥٤ المشار اليه على أن : تعفى من اداء الضربية :

ا ــ • • • • ب ــ • • • • • • • • المستوصفات والمستوصفات والملاجى، والمبرات الملوكة للجمعيات الخيرية والاجتماعية المعدة لقبول جميع المرضى والملاجى، بصرف النظر عن الدين والجنس ، ولا تكون منشأة لفرض الاستثمار ، ويشترط بالاعفاء أن تكون تلك الجمعيات مسجلة وفقا للقانون ولا تتقاضى من المرضى أو اللاجئين أية أجور الا اذ والمقت على ذلك وشاركت في تحديد تلك الاجور الجهات الادارية التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

ولما كانت الشئون الاجتماعية هي الجهة الادارية القوامة على الجمعيات والمؤسسات الخاصة وما تمتلكه من أوجه النشاط الضيري والاجتماعي وذلك عملا بأحكم قانون انجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ الذي ناط بتلك الوزارة ولاية

الاشراف العامة على تلك الهيئات وما تعتلكه من أوجه النشاط الخيرى والاجتماعى مما بتمثل فى اتمامة مستشفيات ومستوصفات ومسلاجى، ومبرات ه

وتبعا لذلك تكون وزارة الشئون الاجتماعية أصلاهي صاحبة الاختصاص بالاشراف على جميع تلك الهيئات واليها وحدها يوجه الخطاب في أمورها ومنها وجدها يصدر التوجيه والتنظيم في تلك الامور،

واذا كان القانون رقم ٤٩٠ اسبة ١٩٥٥ بتنظيم ادارة المؤسسات العلاجية قد ناط بوزارة المحة اختصاصا بالاشراف على الستشفيات والمستوصفات والمبرات حتى لو كانت معلوكة لجمعيات أو مؤسسات خدمة : فانه يبين من الاطلاع على احكام القانون المذكور وخاصة المواد ٢ ٣٠٤ ١٧٠ منه أن اختصاص وزارة الصحة بالنسبة الى المؤسسات العلاجية هو اختصاص محدد بالاشراف على توافر الاشتراطات الطبية المنة بهذا القانون والجدول الملحق به ه

ويترتب على تحديد ذلك الاختصاص انه فى خارج نطاقه تتخلف ولاية وزارة الصحة على المؤسسات المذكورة وينعقد الاشراف لجهة الاصل وهى وزارة الشئون الاجتماعية اذا كانت هذه المؤسسات معلوكة لحمعات خبرية •

ولايتعلق الاختصاص المنصوص عليه بالفقرة «د» من المادة ٢١من المادة ٢١من المادة ٢٠من المادة ٢٠من المادة ٢٠من المادة ١٩٥٤ الآنف ذكرها بالاشتراطات الصحيسة بالمؤسسة العلاجية ومن ثم لا يكون لوزارة الصحة شأن به وانما يندرج فاختصاصات جهة الولاية العامة على الجمعيات الخيرية وأوجسه نشاطها وهي وزارة الشئون الاجتماعية - وعلى ذلك يكون الوزير المختص في تطبيق الفقرة «د» المشار اليها هو وزير الشئون الاجتماعيسة ــ لا وزير الصحة ه

ومما يؤكد ذلك ان المقصود بتدخل البهة الادارية فى تحديد الاجور للتمتع بالاعقاء الضريعي المنصوص عليه بالمادة ٢١ المذكورة ليس قياس مناسبة الاجور للخدمة الصحية حتى يبرر تدخل وزارة الصحة فى هذا المضوص ، وانما المقصود ... تبعا لمحكمة نص تلك المادة وغايته ... وهو استظهار مدى مناسبة عبء الأجر على المستغيد بالخدمة للتوصل الى ماذا كانت الجمعية رغم تقاضيها لجرا عن المخدمة التى تبذلها المبرة أو المستشفى أو المجا أو المستصفى "ذى تملكه تعتبر ما زالت قائمة بغناط اجتماعى أم انها قد تخطت ذلك وبالتانى تستحق اعفاء ضريبيا بمناسمة نشاطها الاجتماعى أو لا تسنحقه لتعدى هذا "نشاط الوجهة الاجتماعية ، ولا شك فى أنه ليس أقدر على ذلك من وزارة الشؤن الاجتماعية القائمة بحكم مسئولياتها على النشاط الاجتماعى فى البلاد. الاجتماعية القائمة بحكم مسئولياتها على النشاط الاجتماعى فى البلاد فعى وحدها التى تملك اجراء القياس المقصود من تحديد الاجور لان الامر فى هذا التحديد ليس قياس الاجر بنفقة الخدمة وانما قياس عبء الاجر على المستغيد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية أنى أن المقصود بعبارة « الوزير المختص » فى تطبيق الفقرة « د » من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ السنة ١٩٥٤ هو وزير الشئون الاجتماعيسة •

( نتوى ۱۷۷ في ۱۹۹۲/۴/۱۳ )

## قاعسدة رقم ( ۱۹۷ )

#### المسدا:

مستشفى المواسسة بالاسكندرية ... تسكيفها القانونى ... هى مؤسسة خاصة ذات نفع عام لها شخصية معنوية مستقلة ... خضوعها بهدده الشابة لاحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصسة رقم ١٨٥٢ لسنة ١٩٥٦ ٠

### ملخص الفتوى :

فى أواخر عام ١٩٣٥ افتتحت جمعيه المواسساة الاسمسلامية مستشفى المواساة بالاسكندرية من حصيلة أموال خاصمة جمعت من التبرعات الخبرية ، وفى ٥ من مايو سنة ١٩٣٠ قرر مجلس الوزراء أن

يسك مجسس داره للمستشفى تتون للمكومة أغلبية فيسه كتبرط للنمه عانه سنويه مقدارها ٢٠ أنف جنيه ، وتنفيدا لدلك اصدر وزير الصحه مرارا ف ۱۹ من يونيسه سنة ۱۹۳۷ بتشكيل مجلس اداره المستشفى مدوما من ١٧ عضموا منهم عشرة عينتهم الحكومة من بينهم الرئيس وسبعه اعصماء عينتهم الجمعية من بينهم الوكيل ثم قررت وزارة الصحة بعد ذلك تعديل تشكيل مجلس الادارة بما يكفل حسن سلير لعمل بالمستشغى وضمان صرف الأعانة التي تصرفهما الحكومة في وجوهها الصحيحة ، ثم صدر الرسوم بقانون رقم ١٣٩ لسنة١٩٣٩ بالموافقسه على نظام معهد مستشفى فؤاد الأول بالاسكندرية المرفق به . وأذنت لَسادة التانية من المرسوم لوزير المسحة في منح اعانة سنوية الى هسذا المعهد مقدارها ٢٠ ألف جنيه ، وتضمن نظام المعهد أن جمعيلة المواساة الخيرية الاسلامية بالاسكندرية ووزارة الصحة وبلديه الاسكندرية اتفقت على جعل مستشفى فؤاد الأول معهدا خيريا قائما بذاته خانسعا لأحكام ذلك النظام وانه تحقيقا لهذا الغرض تقدم الجمعية عمعهد الذكور مبنى المستشفى باثاثه وأجهزته مع توكيد أنه مماوك الجمعيسه أنشساته بأموالها الخاصة على أرض منحتها الحكومة والبلدية وتقدم وزارة الصحة اعانة سنوية مقسدارها ٢٠ ألف جنيسه كما تقدم البلدية مبلغا لا يقل عن خمسة آلاف جنيه اعانة سنوية وعدل ف تشمكيل مجلس الادارة ونص على أن تعمرض قراراته على وزير الصحه غاذا عارض قرارا امتنع عن تنفيده الا أذا أقره المجلس مرة أخرى بأغلبية ثلثي الأعفساء وف ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ صدر مرسوم بتعديل النظام الأساسي للمستشفى ، وبتاريخ ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ مسدر الرسوم بقسانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٢ بالغساء المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٣٩ المشار اليها ، وفى ذات التاريخ عدل النظام الأساسي للمستشقى بمرسوم جعل مجلس الادارة مشكلا من عشرة أعضاء يعين وزير الصحة أربعة منهم وتعين الجمعية أربعمة آخرين وتعين بلدية الاسكندرية اثنين ، وجاء في السادة ١٥ ألا يتحمل أي من جمعية المواساة ووزارة الصحة وبلدية الاسكندرية أى الترام أو مسئولية تنتج عن عمل أو ترك من جانب المستشفى أو النائمين عنه أو الوظفين التأبعين له .

ويخلص من العرض السابق أن المستشفى أنشأتها جمعية المواساة الخيرية من أموال خاصية على أرض منجتها الدولة وكانت تقوم باعانتها مالييا وحرصت نذلك على التسدخل فى تشكيل مجلس ادارة المستشفى لضمان صرف الاعانة فى وجوهها الصحيحة ، وأبقت الحكومة اشراقها على المستشفى بعد جعله معهدا خيريا قائما بذاته . وذلك كله دون أن تتضمن التنظيمات المتعاقبة للمستشفى ما يفيد أنه مؤسسة عامة . بكل ما أسفرت عنه هدده التنظيمات أن المستشفى أضحى ذو سخصة اعتبارية مستقلة عن الجمعية التى أنشأتها من بادىء الأمر واذ كانت هذه الجمعية مؤسسة خاصة فان ما يتولد عنها يكون مؤسسة خاصة أيضا ،

والأصل في أي جهة تنشأ بأموال خاصة أن تعتبر جهة خاصسة ما لم يضف المشرع عليها صفة عامة ، ومشال ذلك الفرفة التجارية المنشأة بأموال خاصسة التي اعتبرها القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ مؤسسة عامة ، في حين لم ينص قانون تنظيمها السابق رقم ٣٠ لسنة ١٩٤١ على اعتبارها كذلك ٠

ومما يؤكد اعتبار المستشغى مؤسسة خاصة أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ سنة ١٩٦١ بانشاء المجاس الأعلى للمؤسسة العامة القابعة العسامة نم يدرج المستشفى أو المهد ضمن المؤسسة العامة التابعة لوزارة الصحة ، وإذا كان النظام الأساس لمهد مستشفى الملك فؤاد الأول بالاسكندرية وقوامه المستشفى حقد نص على اعتباره ، « معهدا قائما بذاته به فان ذلك لا يعنى أكثر من تمتمه بالشخصية الاعتبارية المستقلة وإنما لمؤسسة خاصة ذات نفع عام رؤى لاعتبارات عامة تتظيمها بقانون واعانتها في مقابل الاشراف عليها ، دون أن يصل الأمر الى حد اسباغ صفة المؤسسة العامة على هذا المهد أو خلق مصلحة عامة منه باضفاء الشخصية الاعتبارية عليه ،

واذ كانت طريقة تشكيل مجلس ادارة المستشفى لا يكفى بذاته لاسباغ صفة المؤسسة العامة عليها ، بل لابد من مراعاة جميع الظروف والملابسات التي تصاحب نشأة ووجود المستشفى وكيفيسة سيرها وتنظيمها وكلها واضحة فى اعتبار المستشفى مؤسسة خاصة ذات نفع عام لها سخصية اعتبارية مستقلة تخضع الأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٣٨٤ اسنة ١٩٥٧ ٠

نهدد انتهى الرأى الى أن مستشغى المواسساة تعستبر مؤسسة خاصة ذات نفع علم •

۱ منتوی ۷۵۰ فی ۱۹۹۳/۷/۱۸ ۱

## قاعسدة رقم (١٦٨)

### المحداث

مستنفى المواساة — تكييفها المتلنونى — هى مؤسسة خامسة ذات نفع عام — خفسوعها القسانون رقم ٢٨٤ لمسنة ١٩٥٦ بشان الجمعيات والمؤسسات الخاصة دون احكام المتانون رقم ٤٩٠ لمسنة ١٩٥٠ بتنظيم ادارة المؤسسة الملاجيسة ، والمتوانين المسدلة — اثر ذلك — وجوب شهرها وفقا لأحكام القسانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٦٦ مالف الذكر — لا يفير من ذلك مسدور المتانون رقم ١٣٥ لمسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات الملاجية ،

### **ملغمي الفتوي:**

ان المسادة الأولى من القسانون رقم ٩٠٠ لسسنة ١٩٥٥ ورقم ادارة المؤسسات العلاجية ، المعدل بالقانون رقم ١٩٠٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه ﴿ في تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر مؤسسة علاجية كل مكان أعسد للعلاج أو التعريض أو السكتيف على المرضى أو اقامة الناقهين منهم أو ايوائهم أيا كان الاسم الذي يطلق عليه سواء كان بالأجر أو بالمجسان ، ويستثنى من حكم هسذا القانون العيادات الخاصة بالأطبساء التي ليس فيهسا أكثر من سرير واحد » وتتم المسادة (١) مكررا من هسذا القانون على أنه ﴿ يشترط فيمن يرخص له في انشاه أو ادارة مؤسسة علاجية أن يكون طبيبا مرخصا يرخص له في انشاه أو ادارة مؤسسة علاجية أن يكون طبيبا مرخصا

له فى مزاولة المهنة ويجوز الترخيص فى انساء أو ادارة المؤسسة أو لجمعية خيرية مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية أو لهيئة معترف بها يكون من بين أغراضها انشاء وادارة هذه المؤسسة او انشركة لملاج عماله ومستخدميها ويجب أن يكون ادارة المؤسسة فى جميع الأحسوال لعبيب مرخص له فى مزاولة المهنة ٥٠ وااذ توفى مساحب المؤسسة أذا كان غردا جاز ابقاء الرخصة لصالح الورثة مدة اقصاها عشر سنوات بشرط أن يتقدم الورثة بطلب ذلك فى خلال ستة انسهر من تاريخ الوفاد وأن يعينوا وكيلا عنهم ٥٠ وتفلق المؤسسة اداريا بعد انقهاء هده المدة ما لم تنقل ملكيتها الى طبيب مرخص له فى مزاولة المهنة أو الى أية هيئسة من المشار اليها فى الفقرة المئانيسة » ٥

وبيين من ذلك أن قانون المؤسسات العلاجية المشار اليه ، يتناول كل ما يصدق عليه وصف المؤسسة العلاجية ، حسبما أوردته المادة (١) منه ، وهو كل مكان اعد للعلاج أو التمريض أو الكشف على المرضى أو قامة الناقهين منهم ، على أن يستثنى من ذلك العيادات الخاصة بالأطباء . المشار البها في هذه المادة • وطبقا للمادة (١) مكررا المكملة لتمسريف المؤسسات العسلاجية المنصوص عليها في المسادة (١) قان المؤسسة . في نصاق تصبيق هذا القانون ، تكون كل مكان أنشىء لأحد الأغراض المسار اليها في المادة (١) ولا يكون له بذاته شخصية مستقلة متميزة عن شخص من أنشأه . سسواء كان شخصا طبيعها أو شخصا اعتباريا ممن يجوز له الترخيص بانشاء مؤسسة علاجية . ويستفاد ذلك . مما ورد في المادة (١) مكررا من أن المؤسسة العلاجية، تكون مملوكة لشخص من أنشأها ، ويصدر باسمه الترخيص بها • وبهذا يخرج من نطاق تطبيق أحكام هذا القانون ، المؤسسات العلاجية التي تعتبر بذاتها شخصا من أشخاص القانون ، مستقلا عن شخص من أنشأها ، كالمؤسسات العلاجية ، التي تعتبر من المؤسسات الخاصة، بالمعنى المقرر لذلك في القانون الخاص والمؤسسات العلاجيــة ، التي تعتبر من المهيئات العامة ، فهذه المؤسسات العلاجية التي يكون لها الشخصية الاعتبارية والتي تنشأ لمباشرة أعمال العلاج والتمريض وما

الى ذلك تبساشر هذه الأعمال دون حاجة الى ترخيص بذلك لأن ادارة انشائها غانونا هى بداتها عرخيص بعبساشرة ما أنشقت من أجله من أغراض •

وعلى مقتضى ذلك حد فان مستشفى المواساة وهى على ما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية القسم الاستشارى ، مؤسسة خاصة ذات نفع عام ، تضرح من نطاق تطبيق أحكام قانون المؤسسات العاجبة المشار اليه •

ومع ذلك عن القول بخضوع مستشفى الواسساة الأحكام قانون لمسات العلاجية المشار اليه آنفا — لا يؤدى الى القول بعدم سريان أحكام قانون الجمعيات و المؤسسات الخاصة فى شأنها ؛ اذ ليس شمت فى القانون الأول ما يقتضى ذلك أو يدل عليسه ، فليس شمت فى احتامه ما يستبعد تطبيق القوانين الأخرى التى تسرى فى شسأن أية مؤسسة علاجية تتوافر فيها منساط تطبيق هذه القوانين ، وقانون المؤسسات العلاجية لا يتضمن الا أحكاما خاصسة بتنظيم الرقابة على المؤسسات الخاضمة حكمه ، فيما يتطويادا، رسالتها العلاجية ولا شأن له بما عدا ذلك من أحكام تتطلبها القوانين الأخرى ، كقانون المؤسسات الخاصسة ،

وغنى عن البيان أن مقتضى اعتبار مستشفى المواسساة مؤسسة خاصة هو ألا تعتبر مملوكة لجمعية المواساة الاسلامية ، ولا لغيرها من الجهات التى أسستها ابتداء ، أذ هى منذ أنشئت قسد اعتبرت قائمة بذاتها ، وما خصص للفسرض الذى أنشئت من أجله من أموال ، لا يعتبر بعد ذلك ملسكا لن أسهموا به فى انشائها ، وأذ كان لها الشخصية الاعتبارية منذ انشائها ، فأن ذمتها المالية الخاصة بها هى التي تتلقى بعد ذلك ما يرد لها من حقوق ، وتتحمل بما يقع عليها من المتزامات ،

ومتى تقرر لما تقدم من أسباب مستشفى المواساة الأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، غانه من ثم اذا ماتطلب

هذا القانون أن تعيد كل مؤسسة قائمة وقت العمل به تنظيم أوضاعها وفقا لأحكامه ، وأن تطلب بعدئذ شهرها طبقا لهذه الأحكام خان ذلك ما يجب على « المستشفى » اتباعه \_ ولهدذا كان يتعين على هدده المستشفى أن تعدل نظامها وتطلب شهرها ، طبقا لحكم المادة ٢ من التابون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ، بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة. التي كانت تنص على أن « تسرى أحكام القانون الرافق على الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون ، ويجب عليها تعديل نظامها وحلب شهرها بالتطبق الأحكامه خلال سنة من تاريخ عمل به والا جاز حلها بقرار من الوزير المختص » • وذلك لأن هدا النص يتنساول كل مؤسسة خاصة قائمة وقت هذا القانون . دون نظر ني ما اذا كانت قد نظمت وفقا لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الحاصة سيابق عليه . أو نظمت وفقا لأحكام خاصة بها ، أذ متى ورد حكم النص ، عاما ، على النحو الذي جاء عليه نص المادة (٢) سالفة الذكر . فانه ينتاول كل ما يصدق عليه تعريف المؤسسة الخاصة . الا من استثنى بنص مقارن . أو الاحق • ولهذا أيضا يتعين على نستشفى أن تجرى تعديل نظامها ، وتطلب شهرها ، وفقا المكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي مسدر في ١٢ من فيراير سنة ١٩٦٤ ، وهو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٤ المعمول به من تاريخ نشره في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ ، اذ أن المادة ٢ منه نصت على أنه : مع عدم الاخلال بأهكام القوانين رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٤ ( بنظام جمعية الرشدات المصرية) ورقم ٣٢٣ أسنة ١٩٥٥ ( بنظام جمعية الكشافة المصرية والمجلس الأعلى للكشافة ) ورقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٩٣ ( بنظام اللجنة الأوليمبية واتحادات اللعبات الرياضية ) المشار اليها، تسرى أحكام القانون المرافق على الجمعيات والمؤسسات الخامسة القائمة وقت العمل بهذا القانون ، ويجب غليها تعديل نظمها وطلب شهرها بالتطبيق الأهكامه خلال سنة أشهرها بالتطبيق العمل به ٥٠ وبذلك يخضع لقاعدة وجوب تعديل النظام والشهر طبقا لأحكام هسذا القانون كل الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهددا القانون فيما عدا الجمعيات التي تتظمها القوانين المسار اليها في هذه المادة ٠

ومما تجدر الاشارة اليه بعد ذلك ، انه قد صدر أخيرا القانون رقم ١٩٦٥ نسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات المسلاجية ، الممول به من تاريخ نشره في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ وقضى هذا القسانون بأيلولة ملكية المستشفيات المبينة بالمجدول المرفق به ، ومنها مستشفى المواساء ، الى الدولة ، ونظم كيفية الاستيلاء عليها ، والتعويض عنها ، وغير ذلك من مسائل ، وليس ثمت في أحكام هذا القانون أيضا، ما يعفى ما يكون من هذه المستشفيات مؤسسة خاصسة من المخضوع المحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ،

لهذا انتهى الرأى الى خضوع مستشفى المواساة لأهكام قانون المجميات والمؤسسات الخاصة ووجوب شهرها وققا لهذه الأهكام .

ا ندیی ۱۱۱ فی ۲۱/۵/۲۱ ا

## قاعسدة رقم ( ۱۹۹ )

#### المحدا:

تسوية عالات العاهلين بمستشفى شبرا العسام ومستشفى دار السلام الى الملام سايلولة مستشفى شبرا العسام ومستشفى دار السلام الى المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة ، الأولى بطريق التأميم ، والثانية بطريق الهبة من احدى الشركات البريطانية سسقيام المؤسسة المذكورة بتاجي هاتين المستشفين الى وزارة المسحة مع اعتبار المساملين بهسا القرار رقم ٩ لمسنة ١٩٦٩ بلائحة تسويات هالات العاملين بالمستشفيات القرار رقم ٩ لمسنة ١٩٦٩ بلائحة تسويات هالات العساملين بمستشفى والوحدات التابعسة المؤسسة سسوية حالات العساملين بمستشفى من أول مايو سنة ١٩٦٩ ، طبقسا للائحة التسويات المسار اليها سمور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٩ لمسنة ١٩٦٩ ناما في مادته الأولى على ان تلحق بوزارة المسحة مستشفى شبرا العام اعتبارا من ١٩٦٨/٧/١ تاريخ

استلام وزارة المسعة لمسكل منهما — نقل هؤلاء المساملين الى وزارة المسعه اعتبارا من ١٩٧٠/٢/١١ طبقا للقرار الوزارى رقم ١٩٧٤ منا المستفين في تسوية عالاتهم المبت ١٩٧٠ — احقية الماملين بهساتين المستشفين في تسوية عالاتهم طبقا للائحة التسويات المسادرة عن الموسسة الملاجية المقاطنة القاهرة واحقيتهم في المسلاوة الدورية التي منحها لهم مجلس ادارة المؤسسة المنكورة اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٩ أثناء انتسدابهم لوزارة المسحة — استصحاب هؤلاء الماملين مراكزهم المقانونية التي تحديث مرتاتهم وموعد علاواتهم الدورية عند نقلهم الى الوزارة بالقرار الوزارى رقسم ١٣٣٤ لمسنة ١٩٧٠ — تحمل الوزارة مرتبسسات هؤلاء المساملين بما فيها المسلاوة الدورية المستفين تلفيزارة ٠

### ملخص المنتوى:

ان ترار رئيس الجمهورية رقم ١٣١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء مؤسسة علاجية الحافظة القساهرة ، ينص فى مادته الأولى على أن « تنشأ بمحافظة القاهره مؤسسة علاجية تطبق عليها أحكام القرار الجمهورى رقم ١٣١٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه » وتنص المسادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١٠ لسنة ١٩٦٤ فى شسأن انشاء مؤسسات علاجية بالحافظات ، على أن « تنشأ بالمحافظات التى يصدر بتحديدها تتون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مركزها عاصسمة المحافظة القاهرة ، يستفاد من هذين النصين أن المؤسسة المسلجية لمحافظة القاهرة ، يستفاد من هذين النصين أن المؤسسة المسلجية لمحافظة القاهرة في شأن الهيئات العامة الخاضمة لأحكام القانون رقم ٢١ استه١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة ، والذي تتص المسادة ١٩ منه على أن « تسرى على موظفى وعمال الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيها لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بانشاء الهيئة أو اللوائح التى يضمها مجلس الادارة » •

ومن حيث أن مجلس ادارة المؤسسة العلاجية لمحافظة القاحرة

أصدر القرار رقم ٩ نسنة ١٩٩٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٩ بلائحة تسويات لعامدين باستنفيات والوحدات التابعه للمؤسسة وقسد عمل بهده اللائحة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/٢/٩ طبقسا حكم المسادة ١٨ منها وقد نصت المادة الأولى منها على أن « تسوى حالات جميع العاملين بالمستشفيات والوحدات الأخرى التابعة للمؤسسة المتابعية والموجودين بالحدمة عند العمل بهذه اللائحكم طبقسا للاحكام التالية أو أول مربوط الدرجة التي ينقلون اليها بالتسوية طبقا للقواعد المحالمية أو أول مربوط الدرجة التي ينقلون اليها بالتسوية طبقا للقواعد المحتمدة أيهما أكبر ولا تصرف غروق عن الماضى ، ويعتبرون شاغلين للدرجات المشار اليها من التاريخ الفرضي لترقية كل منهم مع عدم الدرج المرتبات بالملاوات ٥٠ » وبنساء على ذلك أصدر مجلس الادارة القرارين رقمي ١٠٤ و١٠٥ اسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/٨/١٤ بتسوية عصدر القرار رقم ١١٨ اسنة ١٩٦٩ بمنح هؤلاء العاملين علاوة دورية اعتبارا من أول مابو سنة ١٩٦٩ بمنح هؤلاء العاملين علاوة دورية اعتبارا من أول مابو سنة ١٩٦٩ و١٠٠٠

ومن حيث أن العاملين بكل من مستشفى شبرا العام ومستشفى هار السلام . قبل نقلهم الى وزارة الصحة اعتبارا من ١٩٧٠/٣/١١ بموجب القرار الوزارى رقم ١٩٧٤ لسسنة ١٩٧٠ بكانوا منتسديين للوزارة بموجب المستدة الثالثسة من قرارى المؤسسة بتسأجير هاتين المستشفين والتى نصبت على أن توالى وزارة الصحة دفع مرتبسات العاملين بالمستشفى خصما على ميزانيتها مع اعتبارهم منتدبين للوزارة بتن يتم نقلهم ، ومن المسلم أن النسدب اجرا، موقوت بطبيعته ولا يترتب عليه أن ينتظم العامل النتدب في سلك وظائف الجهة المنتسب مركزا في احدى وظائفها المخصصة ليا ما دامت اليها ولا يكتسب مركزا في احدى وظائفها المخصصة ليا ما دامت علاقته بها لمجرد النسدب بل تبقى علاقته بوظيفته الأصلية قائمة ويعتبر من عداد العاملين بالمجهة التى يتبعها . ومن ثم تسرى على العاملين بالمستشفين المذكورين لاتحدة التسويات الخاصسة بالمؤسسة المعاملين بالمستشفين المذكورين لاتحدة التسويات الخاصسة بالمؤسسة المعاملين بالمستشفين المذكورين لاتحدة التسويات الخاصسة بالمؤسسة المعاملين بالمستشفين المذكورين لاتحدة التسويات الخاصة بالمؤسسة المعاملية الماهني المعاملة التاهرة والتي عمل بها من ١٩٦٩/٣/٩ وكدذلك

مرارات مجلس اداره انوسسه المدخوره بتسویه حالات العاملين بهدین المستشفین ومنحهم علاوه دوریه من اول مایو سسنه ۱۹۹۹ ، ویکون نغلهم الی الوزاره بحالتهم بعد هذه التسویه وهذه العلاوه تطبیقا للماده الفائله من عقد تاجیر المستشفیین والتی تنص علی نقل العاملین بالمستشفی الی وزارة الصحه بعد تسویه حالاتهم علی اساس القواعد التی سبق آن وافق علیها مجلس ادارة المؤسسه بعد اعتمادها من المجهات المختصه ، وتطبیقاً لما استقر علیه الرأی من استصحاب العامل المنقول مرکزه الوظیفی فی الجهة المنقول المیها .

ومن حيت انه لا يعير مما تقدم تحمل وزارة الصحة مرتبات هؤلاء العاملين مدة الندب أو صرف هذه المرتبات من اعتماد الكافآت الشاملة المدرج لهم بميزانية الوزارة أو عدم تقسيم هذا الاعتماد الى درجات أو عدم كفايته لهذ لغرض أو خروج أحكام لائحة التسويات أو قرار مجلس الادارة بمنح علاوه ١٩٦٩ على أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدر نعام العمين المدنيين بالدولة وخاصة المادة ٣٥ منه المعطة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٠ ، ذلك أن تحمل وزارة الصحة بمرتبات العاملين بالستشفيين مدة ندبهم للوزارة ليس غيسه مخالفة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اذ لم يرد به تحديد لن يتحمل مرتب العامل المنتدب كما فعل بالنسبة لمرتب العامل المعار . كما أن تأخر تقسيم الاعتماد المخصص لمرتبات هؤلاء العاملين الى درجات أو عسدم كفايته لذلك يعتبر عقبة مادية لا يضار هؤلاء العاملين منها ولا يترتب عليها تعطيل أحكام لائحة التسويات وقرار مجلس الادارة بمنح العلاوة المسار اليها خاصة وانها تحجب عن التطبيق ما يخالفها من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عملا بحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة السالف ذكرها .

ومن حيث أنه لايحول دون تسوية حالة العساملين بمستشفى شبرا ومستشفى دار السلام على الوجه السابق بيانه صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢ بالحاق كل من المستشفيين المذكورين بوزارة الصحة بكافسة ما تضمناه من

مبان وأثاث وآلات ، ذلك أن القصد منهذا القرار اخراجالستشفيين المذكورين من الذمة المالية للمؤسسة العملاجية لمحافظة القساهرة واضافتهما الى الذمة المالية للحكومة ، وهو أمر يدخل في اختصاص رئيس الجمهورية طبقا لمفهوم المادة الثانية من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العسامة والتي تنبس على أن « يتضمن القرار الصادر بانشاء الهيئة العامة البيانات الآتية : - بيان بالأموال التي تدخل في الذمة المالية للهيئة » • ذلك أن من يملك ادخال بعض الأموال الى الذمة المالية للهيئمة يملك من باب أولى اخراج بعض الأموال من ذمة الهيئة . وليس من مقتضى القرار الشار آليه نقل العاملين بالسنشفيين الى وزارة الصحة كأثر مترتب على الحاق الستشفيين بالوزارة اذ لو كان ذلك مقصودا لنص عليه صراحة قرار الالحاق كما خعمل بالنسمية للعباني والأثاث والآلات ، وعلى ذلك فان قرار الالحاق المسار اليه لا يؤثر في أوضاع العاملين بالستشفيين المذكورين من حيث تبعيتهم للمؤسسة العلاجيسة لمحافظة القساهرة واعتبارهم منتدبين للوزارة ألى أن يتم نقلهم اليها بعد تسوية حالاتهم تنفيذا لاتفاق التأجير وهو ما تتم فعملا بقرار وزير الصحة رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٧٠ ٠

ومن حيث أنه وقد سويت حالات الماملين بالمستشفيين المسار اليهما طبقا لأحكام التسويات التي أحسدرتها المؤسسة الملاجيسة لمعافظة القاهرة ومنحوا علاوة دورية في أول مليو سنة ١٩٦٩ أشساء انتدابهم لوزارة الصحة فان هذه المسلاوة تعتبر جزءا من مرتبساتهم وتتحمل بها الوزارة تبعا لتحملها بمرتباتهم مدة الندب طبقا لاتفساق التأجير ، ويستصحبون عند نقلهم الى الوزارة بعد ذلك مراكزهم التي تحددت بموجب لاتحة التسويات المشار اليها كما يستصحبون مرتباتهم وموعد علاواتهم الدورية ،

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أحقية الماملين بمستشفى شبرا العام ومستشفى دار السلام فى تسوية حالاتهم طبقا للائحة التسويات الصادرة عن المؤسسة العلاجية لمحافظة القساهرة وأحقيتهم فى العلاوة الدورية التى منحها لهم مجلس ادارة المؤسسة المذكورة

اعتبارا من أول هايو سنة ١٩٦٥ أنساء انتدابهم لوزارة الصحة على أن يستصحب العاملون المذكورون مراكزهم القانونية التى تحددت طبقا للائحة التسويات المسار اليها ( الدرجة والأقدمية فيها ) وكذلك مرتباتهم وموعد علاواتهم الدورية عند نقلهم الى الوزارة بالقرار الوزارى رقم ١٩٣٤ لسسنة ١٩٧٠ وتتحمل الوزارة مرتبات هؤلاء المساملين بما فيها العلاوة الدورية المذكورة تنفيذا لاتفاق تأجير الستشفين للوزارة و

( ملت ١٩١١/١٨٥٦ \_ جلسة ١١٩٧١/١٧١١ )

## قاعـــدة رقم ( ۱۷۰ )

### المحداد

مستشفى الهلال الأحمر بالسويس - ورد ضمن المستشفيات المستولى عليها المدرجة بالسكت المرفق للقانون رقم ١٢٥ سنة١٩٦٤ بشأن تنظيم المؤسسات الملاجية - الأرض والمبلتي المخاصة بهذا المستشفى معلوكة للدولة الفرنسية - ومن ثم يضحى المستشفى مستأجرا من الحراسة ولا يمتد الاستيلاء أو التاميم الى الأرض والمباني لملكيتها للفي وفقا للقواعد العامة و

### ملخص الفتوى:

تثول ملكية المستشفيات البينة بالكشف المرفق للقانون رقم المدن المستشفيات البينة بالكشف المرفق للقانون رقم ويشمل الاستيلاء السندات والمبانى والأراضى الفضاء الموقوفة على المستشفى وينتقل كل ذلك الى الهيئة الصامة للتأمين الصحى ، بما لها أو عليها ، وفقا للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ ، على أنه بالنسبة لمستشفى الهلال الأحمر بالسويس فانه ولئن وردت هذه المستشفى ضمن السكشف المرفق بقرار وزير الصحة الا أنه وقد ثبتت ملكية الدولة الفرنسية للأرض والمبانى الخاصة بالمستشفى فان ذلك يجعل المستشفى مستأجرا بعوجب عقد مبرم بين ادارة الحراسة وجمعية

الهـــلال ، ولا يتعير الوضع القـــانوني لملـــكية المستشفى بصـــدور القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ ،

ان المستشفيات المنيسة بالقسانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ هي المستشفيات التابعسة المستشفيات التابعسة المحميات مصرية ، أما المستشفيات التابعس المجمعيات المجانية ، ومنها مستشفى الهلال الأهمر بالسويس نعى مستثناة من أحكام القانون المذكور ، ومن ثم ، غان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ وان كان يمس مستشفى الهالال الأهمر بالسويس وبمقوماته كمستشفى الا أنه لا يمس ملكية أرض ومبانى المستشفى المذكور ، ذلك أن الأموال المملوكة للفير تخرج عن نطاق التأميم حتى ولو كانت تلك الأموال تستفدم في تبسير المنشأة ،

( المله ۲۰/۲/۳۰ ـ جلسة ۲۱/۲/۲۱ )



### قاعدة رقم ( ۱۷۱ )

البسدا:

القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والخبني والمناطق المرة معدلا بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ سالة جالقت المسود بالمسروع الاستثماري سيتمن لاعتبار المسروع من مشروعات الاستثمار المفاصعة لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ أن يوافق عليه ابتداء مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق المرة سيتفيذ المشروع يتم على أساس ماتتضمنه هذه الموافقة وطبقا شروط سالبدء في تنفيذ المشروع يكون تاليا لصدور الموافقة وطبقا للشروطها سمخالفة ذلك سائرها سسقوط الموافقة ساساس ذلك: المدرو ٣٤ لساس ذلك:

## ملخص الحكم:

ومن حيث ان المادة (١) من نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق انحرة المسادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ - تنص على أنه « يقصد بالمسروع فى تطبيق أحكام حدد القانون كل نشاط يدخل فى أى من المجالات المقررة فيه ووافق عليه مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمساطق الحرة » و وتنص المسادة (٣) على أن « يكون استثمار المسال العربي في جمهورية مصر العربية في المجالات الآتية : -

١. مشروعات الاسكان ومشروعات الامتداد العمرانى ، ويقصد بها الاستثمارات فى تقسيم الأراضى وتشييد مبان جديدة واقامة المرافق المتعلقة بها ، ولا يعتبر شراء مبنى قائم فعلا أو أرض فضاء مشروعا فى مفهوم أحكام هذا القانون الا اذا كان ذلك بقصد البناء أو اعادة البناء ٥٠٠ » ، وتنص المادة (٧٧) على أن « تقدم طلبات الاستثمار الى الهيئة ويوضح فى الطلب المال المراد استثماره وطبيعته وسائر البيانات الأخرى التى من شأنها ايضاح كيان المشروع المقدم بشأنه الطلب ، ولمجلس ادارة الهيئة على طلبات

الاستثمار التى تقدم اليه . وتسقط هذه الموافقة اذا لم يقم المستثمر باتخاذ خطوات جديه بتفيذها خلال ستة أشهر من صدورها مالم يقرر المجلس تجديدها للمدة التى يراها ه

ومن حيث أن المستفاد من النصوص سالفة الذكر أنه يتعين لاعتبار المشروع من مشروعات الاستثمار الخاضعة لأحكام قانون بظام استثمار المسال العربي والأجنبي والمنساطق الحرة أن يوافق عليه سابتدا، حجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بحيث يجرى تنفيذ المشروع على أساس ماتتضمنه هذه الموافقة من شروط، ويقضى ذلك بالمضرورة سان يكون البدء في تنفيذ المشروع تاليا لصدور الموافقة وطبقا لشروطها ويبدوا ذلك واضحا من قرار الهيئة الصادر ف ١٩٧٧/٢/٢٧ بالموافقة على الطلب المقدم من قرار الهيئة الصادر في ١٩٧٧/٢/٢٧ بالموافقة على الطلب المقدم بالتزام المستثمر (الطاعن) باتخاذ خطوات تنفيذية جديدة خلال ستة شهر من تاريخ صدوره ويكون من بينها تقديم الرسومات النهائية المعمارتين للحصول على ترخيص البناء ، وتقديم الفواتير المبدئية المخاصة بمستلزمات البناء الملازمة للعمارتين من الخارج لاعتمادها، اذ أن لازم مفهوم ذلك هو أن اتخاذ الخطوات التنفيذية المجدية المنوء عنها يتم بعد الموافقة على المشروء تنفيذا لهذه الموافقة على المشروء تنفيذا لهذه الموافقة ه

ومن حيث أنه بحسب الظاهر من الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فان الطاعن كان قد حصسل على تداخيص بناء العمارتين وتعليتهما في عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ . واستورد بعض مسئلزمات البناء بموجب موافقات استيرادية من نجنة التيسيرات الاستيرادية بوزارة التجارة خلال عام ١٩٧٦ ، وتسلم عام ١٩٧٠ ، وقام بتأجير بعض شقق العمارتين خلال عام ١٩٧٦ مهوجب عقود ايجار مبرمة وفقا لأحكام قانون ايجار الأماكن، والبادى كذلك من الوقائع أنه كان قد شرع فعلا في اقامة مهاني العمارتين فلاك كله وأنجز جزءا منهما قبل بداية عام ١٩٧٧ ، ثم تقدم سبعد ذلك كله سفره على المهروع على مشروع في المهراتين على مشروع في المهراتين المهراب بطلب الى هيئات الاستثمار للموافقة على مشروع في مشروع في المهراب بطلب الى هيئات الاستثمار للموافقة على مشروع

انشاء العمارتين المذكورتين ، وفقا لبيانات يفهم منها أن هذا المشروع جديد لم يخرج الى هيز التنفيذ الفطى ، ومدر قرار الهيئة بالموافقة على المشروع في ١٩٧٧/٣/٣٧ وذلك استنادا الى تلك ألبيسانات التي دونها الطاعن والتي لمُ يكن من شأنها الايضاح والتبصير مِكيان المشروعُ المقسدم عنسه الطلب ، بابراز كل مايقطق به من ظروف وملابسات أهمها سبق الحصول على تراخيص البناء من مديرية الاسكان والرافق بمعافظة الاسكندرية ، واستيراد مستلزمات البناء بالوافقات السابق محورها من لجنة التيسيرات الاستيرادية بوزارة التجسارة ، وتسلم كميات الأسمنت المسدعم ، والبدء في أقامة المبساني ، وأبرام عقودُ الايجار الخامة ببعض الشقق ، ولذلك فان قرار الميئسة المادر في ١٩٧٧/٣/٢٧ بالوافقية على المشروع يكون قيد بني على بيانات ومعلومات غير صحيحة ولا تعبر عن حقيقة الأمر الواقع • هذا فضلا · عن أن الطاعن لم يقم بتنفيذ الشروط التي تضمنتها موآفقة الهيئسة ، ومنها تقديم الرسومات النهائية للممارتين للحصول على ترخيص البناء والغواتير البدئيسة الخاصة بمستلزمات البناء من الخارج لاعتمادها ، وما كان ليتسنى له أن يقوم بذلك لسبق هموله على تراهيص البناء واستيراد مستلزمات البناء قبل تقدمه بطلب الموافقسة على المشروع وصدور قرار الهيئة بالموافقة عليه ، ولم تكن الاجراءات التي اتخذها الطاعن في هذا الخصوص تنفيذا لقرار الموافقة ، الأمر الذي كان من شأنه سقوط هذه الوافقة طبقها لنص المادة (٧٧) من قانون نظهام الاستثمار المشار اليه ، وبالتالي لهان القرار الصادر في ١٩٧٨/٤/٣٧ بسحب موافقة الهيئة على المشروع ما أو بتقسرير ستوط هذه الموافقية ــ هو قرار سليم يتفق وأحكام القيانون ، ويكون القرار المسادر في ١٩٧٨/١١/١٤ بالغاء قرار سعب الموافقة وهو القرار المطعون فيسه \_ قد جاء مظلفا للقانون ، الأمر الذي يرجح معه الحكم بالغاثه عند الغمل في موضوع الدعوى ، ومن ثم قان ركن المدية قد توافر في طلب وقف تنفيذ هذا القرار .

ومن هيث أنه بالنسبة الى ركن الاستعجال فى طلب وقف تتفيد القرار المطمون قيسه ، فان البادى من الأوراق أنه متوافر أيضا ، ذلك أن الاستعرار فى تتفيد القرار المطعون فيه يترشيه عليه نشائج

<sup>(</sup>م 19 = ع ۱۲ )

يتعذر تداركها هيما لو قضى في موضوع الدعوى بالغاء هذا القرار ، اذ أنه طبقها لنص المهادة (٢٩) من قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الشار اليه ، لاتخضع مباني الاسكان فوق المتوسط المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون لنظام تصديد القيمة الأيجارية المنصوص عليها في القوانين الخاصة بايجارات الأماكن ، ومقتضى ذلك أنه يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه اخراج العمارتين المذكورتين ــ بوصفهما عمارتين استثماريتين ــ من نطآق قوانين ايجارات الأماكن ، وانفراد المالك ( الطاعن ) بارادته الحرة الطليقة من كل قيد في تقدير القيمة الايجارية التي يراها محققة لملحت الشخصية ، دون نظر الى وضع وظروف المستأجرين ، ( المعون ضدهم ) الذين تعاقدوا معه على أساس قيمة ايجارية محددة سلفها وقابلة التخفيض وفقا لقرارات لجنة تقدير الايجار ، الأمر الذي قد يحملهم بما ينوء عنه كاهلهم ، قضلا عما قد يطالبهم به الطاعن من مبالغ المسافية زيادة على القيمة الايجارية ودون سسند من قوانين ايجارات الأماكن ، وغير ذلك مما يترتب عليه الاخلال بجوهر الملاقة الايجارية التي تربط المؤجر بالستأجر •

ومن حيث أنه لذلك يكون قد توافر في طلب وقف تنفيذ القرار المطمون فيه ركنا الجدية والاستمجال ، الأمر الذي يتمين معه الحكم بوقف تنفيذ هذا القرار ، ولما كان الحكم المطمون فيه قد قضي بوقف تنفيذ القرار المطمون فيه استنادا الى الأسباب سالفة الذكر فانه يكون قد جاء متفقا مم أحكام القانون ه

ا طعن رقد ۲۶۳ لسنة ۲۷ ق -- جلسة ۱۹۸۵/۹/۸ ،

# مّاعدة رقم (۱۷۲)

المسلالة:

مسدور احكام جنائية او مدنية استندت أسبابها الى وجود قرار مسادر من هيئة الاستثمار بالوافقة على المشروع باعتباره مشروعا استثماريا دون أن تتعرض تلك الاحكام لدى مشروعية القرار سخروج بحث مشروعية القرار عن نطاق الاختصاص الولائي للمحاكم

الجنائية أو المسنية سهجية تلك الأحكام فيما فصلت فيه من مسائل تدخل في نطاق الاغتصاص الولائي المحاكم العادية ولا تعوز قسوة الأمر المقنف فيما يتعلق بعشروعية قرار الهيئة والتي يختص التفاء الاداري وحده بالفصل فيها •

### ملخص الحكم:

ان الأحكام التى أسار اليها الطاعن – وهى اما جنائية أو مدنية – استندت فى أسبابها الى وجود قرار صادر منهيئة الاستثمار بالموافقة على مشروع انشاء الممارتين المذكورتين باعتباره مشروعا استثماريا يخضع لقانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى ، دون أن تتعرض تلك الأحكام لمدى مشروعية هذا القرار ، وما كان ينبغى لها أن تتعرض لذلك ، لفروجه عن نطاق الاختصاص الولائي للمحاكم الجنائية والمدنية ، ومن ثم غان حجية تلك الأحكام فيما فصلت فيه من مسائل تدخل فى نطاق الاختصاص الولائي للمحاكم من مسائل تدخل فى نطاق الاختصاص الولائي للمحاكم المادية ، ولا تعوز قوة الأمر المقنى فيما يتعلق بمشروعية قرار الهيئة المشار اليه، والتي يختص القضاء الادارى وحده بالفصل فيها ، وطي ذلك فائه لم يكن من المتعين على الحكم الملمون فيه أن يتقيد بما فصلت فيه له إلاحكام المذكورة على نحو ماورد بتقرير الطمن .

( طعن رشم ٢٤٣ لسنة ٢٧ ق \_ جلسة ١٩٨٥/٩/٨ )

# قاعدة رقم (١٧٢)

المِسسدا :

الاعضاء الفريبي المترر بالقانون رقم ٢٢ لمنة ١٩٧٤ بشسان استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق المعرة يسرى منسلة أول سنة مالية تالية للانتساج أو مزاولة النشاط ولدة خمس مسنوات وقبل أول تلك المنة المالية لا تستحق الفريبة أيضا .

### ملغم الفتوي:

ان مفاد المسادة ١٦ من القسانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشسان

استتعار المسلل العربى والأجنبى والمناطق الحرة معدلا بالقانون رقم المسنة ١٩٧٧ أن الاعفاء الضريبي بيدا من أول سنة عالية تاليسة للانتاج أو عزاولة النشاط ولمدة خمس سنوات و ولا تستعق ضرائب تعلى بداية هسذه السنة المالية ، ويغل الاعفاء قائما لمدة خمس سنوات مناسلة وتحسب السنة المالية على أساس اثنى عشر شهرا باعتبار أن تلك المدة هي مدة السنة الضريبيسة ، غلا تتعداها الى أكثر من ذلك ولو نس نظام الشركة الأساسي على خلاف ذلك ،

( ملك ٢٥/٢/٨٥٢ - جلسة ٢١/١٢/١٨٢١ )

## تاحبدة رقم ( ۱۷٤ )

#### المسجدا :

الاعتساء المفرييي المقرر بالقسانون رقم ٢٢ اسنة ١٩٧٤ معدلا بالقسانون رقم ٢٢ اسنة ١٩٧٧ يسرى في شسان هالات التوسيع في المصروحات القائمة ، اذ قرن المصرع بين تنفيذ المصروع والتوسع فيه،

### علقص الفتوي :

ان الشرع قد واجه فى القانون رقم 47 لسنة 1974 بشأن نظام استثمار المسأل العربى والأجنبى والمناطق الحرة معدلا بالقانون رقم 47 لسنة 1979 سعالة التوسع فى المشروعات القائمة و اذ اعتبر الما مستثمرا النقسد الأجنبى الحر المستقدم سواه فى تنفيذ أحسد المشروعات أو القوسع فيها و وقسد قرن المشرع تتفييذ المشروع بالقوسع فيه و واذا كان كل ما يصدق عليه ومسف المشروع يتمتم بالاطاء الضريبى ، فلا يجوز قصر حسذا الوصف على عالة المشروع المجديد وحده ، وانما يسرى خسذا الوصف على نشاط يمثل اضافة جديدة تعتبر فى حكم المشروع سواه كان نشاطا جديدا أو توسعا فى نشاط عالى من طريق زيادة رأس المال الأصلى و

١ بلف ٢١/٢/١٧ ـ جلسة ٢١/١١/٢٨١ )



### قاعسدة رقم (١٧٥)

#### المسحدا :

عقوبة المسادرة سا اعتبارها منفذة بصدور الحكم النهائي سم صدور غانون بعد حكم نهائي يجعل العمل الذي هكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه سوقف تنفيذ الحكم وانتهاء آثاره الجنائية سالا محل لرد ما هكم بمصادرته •

#### علفص الفتوى:

المسادرة هي نزع لملكية المال جبرا عن مالكه واضافته الي ملك الدولة بغير مقابل و هي عقوبة مالية كالغرامة ، ولسكتها تختلف عنها في كونها نتمثل في نقل ملسكية شيء من المحكوم عليه الى الدولة ، أما الغرامة فتتمثل في تحفيل ذمة المحكوم عليه بدين لها • ويترتب على المسادرة نقل ملسكية الأشياء المحكوم بمصادرتها للدولة بمجرد أن يصبح المحكم نهائيا بغير حاجة الى اجراءات خاصة ، فهي لا تحتساج الى اجراءات لتنفيسذها ، ومن أجل ذلك لا تسقط هذه المقوبة بمضى المدة لأنها تعد منفذة بصدور الحكم بهسا ، أما التصرف في الأشسياء المسادرة فقدر زائد على تنفيذ المقوبة ،

ومدار البحث هو الوقوف على مدى تأثر عقوبة المصادرة بصدور تانون جسديد يجمل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله نهائيا غير معاقب عليه ه

تندر انفترة الثالثة من المادة الخامسة من قانون المقوبات على انه اذا دسدر قانون بعد حكم نهسائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيسذ الحكم وتنتهى آثاره المبنائية ، وهسذا النص اسستثناء لبدأ من المسادى، الأساسية فى القانون الجنائى وهو المروف بعدم رجعية القوانين الجنائية ، ومن

مقتضى هذا النص أن يستفيد المحكوم عليه نهائيا بالادانة تحت سلطان القانون القديم من الماء عقوبة ترى الهيئة الاجتماعية الا غائدة من توقيمها و ويترتب على صدور القانون الجديد بصد حكم نهائي يجمل الفعل الذي حكم على الجرم من اجله غير مماقب عليه النتائج الآتية : ١ ـ ان الحكم الجنائي لا ينفذ اذا لم يكن قد بدى، في قاذاً كان المحكوم عليه في السجن مثلا أخلى سبيله ، وإن كان قد دعم قسطا من العرام في السبحن مثلا أخلى سبيله ، وإن كان قد دعم قسطا من العرامة في السجن مثلا أخلى سبيله ، وإن كان قد دعم قسطا من العرامة سبيله على الحكم تتنهد الباغي ويزول مفعولها فلا يعتبر سابقة في العود ولا يتخذ سببا لالماء الأمر بايقاف تنفيذ عقوبة أخرى ، ويخلص من ذلك أن مجال تطبيق المقترم المنائق من المادة الخامسة هو عدم تنفيذ الحكم الجنائي اذا لم يكن قد بدىء فيه ، أما اذا كان الحكم قد تم تنفيذه قبل صدور القانون الجديد فلا محل لاعمالي أحكام الفقرة الذكورة ،

لمساكان ذلك وكانت عقوبة المسادرة كما قدمنا تعتبر قسد تم تنفيذها بمجرد مسدور الهكم دون حاجة الى اتخاذ أى اجراء لاحق، غانه لا محل لرد ما حكم بممسادرته الى المحكوم عليهم ، واذا كانت الجهة الحكومية قسد ردت بعض الأشياء المسادرة الى المحكوم عليهم غان لها الحق في استردادها منهم ،

نتوی ۱۹ه فی ۱۹۵۲/۸/۷ ؛

ماعدة رقم ( ۱۷۱ )

المسدان

الاموال المسادرة من محكمة الثورة وأموال الاحزاب المنطة 
سالقانون رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٥٣ المتفسمن النمي على سريان احكام 
المقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشان أموال أسرة محمد على ، على 
هذه الاموال ساللجنسة المنمسومي عليها في المسادة ٩ من المقانون 
بالاخير ساختمامها ابتداء بالنظر في أي نزاع يتعلق بهذه الاموال سادة عرض أي نزاع مما ذكر على اللجنة العليا المنمومي عليها في المسادة عرض أي نزاع مما ذكر على اللجنة العليا المنمومي عليها في المسادة

(۱۱) ، دون سبق عرضه على اللجنة الأولى وصدور قرار منها فيه ــ اثره ــ انعدام القرار الصادر من اللجنة العليا المشار اليها •

### دلحس الفتوى:

أن المسادة السادسة من القسانون رقم ١٤٨ نسنة ١٩٥٣ بشان الأموال المصادرة من محكمه الثورة واموال الاحزاب المنطة ، تنص على انه : « مع عدم الاخلال باحكام المواد السابقة تسرى أحكام انقابون رقع ٨٩٥ لسنة ١٩٥٣ بشان أموال أسرة محمد على المسادرة المشار انيب على الأموال المسادرة بموجب الأحكام المسادرة من محدّمة النورة وكذا أموال الأحزاب المنطة وذلك عدا أحكام المواد ٤ وه و ٦ وعلى ان يستبدل في تطبيق أحكام هذا القسانون بعبارة ( ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ) في المواد ٧ و٨ فقرة ثانية و٩ فقرة ثالثة و١٤ فقرة تانيسة عبارة ( تاريخ نشر الاعلان المسادر بمصادرة أموال الأحزاب أو التاريخ الذي نشر فيه الحكم بالمسادرة بحسب الأحوال ) » \_ وكانت المادة ١/٧ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المسادرة ( بمراعاة التعديل الشار اليه ف النص المتقدم ) تنص على أنه : م اذا كان أحد الأشخاص الذين يمتلكون الأموال المسادرة شريكا متضامنا أو موصيا في شركة أشخاص اعتبرت الدولة مند تاريخ نشر الاعلان المسادر بممسادرة أموال الأحزاب أو التاريخ الذي نشر فيه الحكم بالمسادرة بحسب الأعوال دائنة نباتى الشركآء بقيمة حصته في الشركة •

د وعلى هؤلاء أن يقدموا لادارة التصفية بيانا عن قيمة المحصة المذكورة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة لرسمية عن أسماء الأشخاص الذين يمتلكون الأموال المصادرة ، هاذا لم يقدم هذا البيان أو لم تقره ادارة التصفية تولت هذه الادارة تقدير قيمة الحصلة المتقدمة الذكر متبعة في ذلك أحكام عقد الشركة فان خلا منها جرى التقدير وفقا لحكم القانون والعرف القجارى المتبع وتبلغ الادارة المدذكورة قرارها في هذا الشأن المشركاة بكتاب موصى عليه مصدوب بعلم وصول ولهؤلاء رفع الأمر الى اللجنة المينسة في

المادة به خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغهم بالتقسدير بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصسول وذلك للفصل فيه والاكان تقدير ادارة التصفية نهائيا » •

وتنص المسدة التاسعة من القانون رقم ٥٩٨ اسنة ١٩٥٣ على ان : « تشكل بقرار من وزير العدل لجنة أو اكثر برياسة اهد رجال النقضاء الوطنى بدرجة مستشار وعفسوية اثنين أهدهما يكون نائبا بمجلس الدولة وثانيهما أهسد رجال القضاء الوطنى بدرجة وكيل محكمة ٥٠ وتفتص هذه اللجنة بالفصل فى كل طلب بدين أو ادعاء بحق شخص ممن شعلهم قرار ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وفى كل منازعه خاصة بأى تصرف من التصرفات التى يكون الأشخاص الذين شعلهم القرار الذكور طرفا فيه ٥٠٠ كما تختص بنظر كل طلب خاص بتنفيذ حكم نهائى صدر ضد أحد من هؤلاء الأشسخاص ٥٠٠ وبوجه عام تختص هذه اللجنة بالنظر فى كل نزاع يتعلق بالأموال المصادرة » ٥٠

وتتص المادة العاشرة على أنه « تقدم الطلبات الى اللجنة المشار اليها فى المسادة السابعة خلال ٢٠ يوما من تاريخ النشر فى الجريدة المسمية عن أسسماء الأشسخاص الذين يمتلكون شسيئا من الأموال المسادرة ٥٠٠ » ـ وتنص المادة ١١ على أنه : « يحال قرار هذه اللجنة خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره الى لجنة عليا تشكل بقرار من مجلس قيادة الثورة ، ولهذه اللجنة العليا أن تصدر قرارا بتأمين قرار اللجنة الابتدائية أو بتعديله أو بالمائه ويكون قرارها غير قابل طمن ٥٠٠ » •

ربيين من مجموع أحكام النصوص المتقدمة أن اللجنة الابتدائية هي لجنة ذات اختصاص قضائي : بل انها أقرب الى المحكمة الخاصة منها الى اللجنة باعتبار أن تشكيلها كله من عناصر قضائية و ولا تعتبر اللجنة العليا لللجنة العليا للمنصوص عليها في المادة ١١ للجنة الابتدائية ، ذلك درجة ثانية من درجات التقاضي بالنسبة الى اللجنة الابتدائية ، ذلك أن الاستثناف لا يترتب بحسب أصله وبحكم طبيعته تلقائيا ، انما يناط أمره برغبات الخصوم ، والحال ليس كذلك بالنسبة الى اللجنة الى اللجنة

العليا حيث يوجب القانون بيغير توقف على طلب احالة قرارات اللجنة الابتدانيه اليها خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها اسابيد القرارات أو تعديلها أو الغائها ، الأمر الذي يجعل من اللجنة العليب بالنسبة الى اللجنة القانونية الابتدائية جهة رئاسية ناط بها القانون المتصديق والمراجعة •

وهذه المراجعة وان كانت تعتبر احدى مراحل قضاء على درجسة واحدة . الا أن هذه المراجعة يجب أن تلحق قرارا صدر من المحكمة أو اللجنة المختصة بعد استنفاد مرحلة طرح النزاع عليها وهى مرحلة أساسية وضرورية تلزم لمارسة ساحلة التصديق والمراجعة . بحيث اذا اتصل النزاع باللجنة العليا عاحبة تلك السلطة دون استنفاد مرحلة المعرض على اللجنة الابتدائية . كان قرار اللجنة العليا في النزاع معييا الى درجة الانعدام لاتسامه عندئذ بعيب عدم الاختصاص الجسيم . وكان في ذلك \_ في نفس الوقت \_ تفويت لسلوك طريق التنازع السليم ما رسمه القانون ه

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار ادارة التمسفية بأن حصسة السيدة ٠٠٠٠٠ فى الشركة المشار اليها خاضعة للمصادرة على أساس أن قيمتها ١٦٦٩٩/٧٦٣ ج . يعتبر قرارا نهائيا وواجب التنفيذ .

ر ملک ۲/۱/۹۵ - جلسة ۱۹۹۱/۱۱/۱۱ ؛ فهر دایمته

قاعــدة رقم ( ۱۷۷ )

المسدا:

القانون ٨٠ لمسنة ١٩٤٧ – المسادرة التي يمسدر بها قرار من المؤرير المفتص أو مندوبه طبقا لاحكامه – تعد جزاءا أداريا له طبيعة عقابية أذ هو بديل عن أقامة ألدعوى الجنائية ٠

### ملخص الحكم:

لئن كانت المادرة التي يصدر بها قرار من الوزير المفتص أو

مندوبه وفقا لحكم الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٧ جزاءا اداريا الا أن لهذا الجزاء طبيعة عقابية اذ هو بديل عن اقامة الدعوى الجنائية تلجا اليه الجهة الادارية اذا قسدرت أن المغروف المضففة والملابسات التي أحاطت بالحادث تقتضي الاكتفاء به كما أن المسادرة بطبيعتها عقوبة ولو صدر بها قرار من الجهسة الادارية متى انصبت على أشياء معا ييساح حيازته وتداوله فلا يجوز توقيعها اذا لم يكن الفعل مكونا لجريعة معا نصت عليه المواد الأولى والثانية والثائثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ كما لا يجوز توقيعها اذا كانت الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم اذ يترتب على التقادم معو كل صبغة جنائية للفعل وأن يعدو كأنه لم يكن معاقبا عليه وتنقضي سلطة الدولة في المقاب نتصبح المسادرة الادارية بما لها من طبيعة عابية غير جائزة ٠

ا طعن رقم ۱۱۲۱ لسنة ١٠ ق -- جلسة ١٢٢/٣/٨٢ )

## قاعسدة رقم ( ۱۷۸ )

#### البسدا:

### الاتفاق طي المادرة الادارية ليس فيه مخالفة للدستور •

### ملغص المكم:

ان قرار وزير التجارة رقم ١٥٧٨ لسنة ١٩٧٥ المعدل للقرار رقم ٢٨٦ سنة ١٩٧٤ قسد نص فيما يختص بالشروط الخاصـة باستيراد سيارات النقل على أن يصرح باسستيراد سيارات النقل المستعملة بالشروط الآتيـة : ( أ ) ٠٠٠٠٠ (ب) ٥٠٠٠٠ (د) أن يستورد مع السيارة موتور جديد أو مجدد الى جانب قطع غيار جديدة لاستخدامها للسيارة بما لا يقل عن خمسمائة جنيه مصرى و وقد أوجب القرار الوزارى المسار اليه في حالة استيراد السيارة دون استيراد الموتور المذكور أو قطع الغيسار المنصوص عليها تقسديم خطاب ضمان بعبلغ

الفين من الجنيهات يلتزم المستورد بمقتضاه استيراد المواد الناقصة خلال ثلاثة شهور للافراع عن السيارة •

ولا يتضمن هذا الاجراء مخالفة للقانون • كما أن مصادرة تبيعة خطاب الضمان لعدم الاستيراد ليس فيسه مخالفة للدستور • فقسد استقر قضاء المحكمة الدستورية العليسا على أن المسادرة التي تتم بالاتفاق بينالجهة الادارية والمخالف مقابلة تنازلها عن اتخاذ الاجراءات القانونية قبله لا تتضمن مخالفة للدستور •

: طعن رقم ۲۲۰۰ لسنة ۲۷ ق - جلسة ۱۹۸٤/۲/۱۸ ؛

## قاصدة رقم ( ۱۷۹ )

#### المسدا:

عظرت الدسساتي المصرية المتعاقبة نزع الملكية المفاصة جبرا عن مساحبها الا المنفعة العسامة ومقابل تعويض سنص دستور سسنة ١٩٧١ على حظر التاميم الا لاعتبارات المسالح العام ويقانون ومقابل تعويض سدخلر المسادرة المامة حظرا مطلقا سلا تعوز المسادرة الفاصة الا بحكم قضائل ٠

### ملخص المكم:

ان الدساتير المصرية المتماقية قسد حرصت جميعها منذ دستور المركة الخاصة ، وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي المحدود وبالقيود التي أوردتها ، ومن أجل ذلك حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفمة المسامة ومقابل تعويض وققا للقانون « المسادة به من كل من دستور سنة ١٩٥٣ و المادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٩ ، والمسادة ١٦ من دستور المتقلم مراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات المالح العام وبقانون القائم مراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات المالح العام وبقانون

ومقابل تعويض وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ولم يجيز المصادرة انخاصة الا بحكم قضائى .

ومن حيث أن مفاد ماتقدم أنه كان يتعين على جهة الادارة بعد أن عامت تنفيذا لمحكم محكمة الثورة الصنادر في ١٩٥٤/٥/٤ ولأحكام القانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن ادارة التصفية — بالتحفظ على كافسة أموال وممتلكات المرحوم ٥٠٠٠٠٠٠ والتصرف في جبزه منها . واستيفاء المبلغ المحكوم بمصادرته فضلا عن كافة الالتزامات والديون المارضة المبلغ المحكوم بعمالدته فضلا عن كافة الالتزامات ذلك — مابقى من هذه الأموال والمعتكات الى أصحاب الحق فيها ، لينتفعوا بها ويعارسوا عليها حقوق الملكية الخامسة التي كفلتها لينتفعوا بها ويعارسوا عليها حقوق الملكية الخامسة التي كفلتها وصانتها المبادىء الدستورية العامة ونصوص الدساتير المتعاقبة وكافة شرائع العدل ومن بينها دستور سنة ١٩٥٨ ودسستور سنة ١٩٥٨

ومن حيث أن حبس جهة الادارة للأموال والمعتلكات المتبقيسة واستمرار التحفظ عليها وحرمان أصحاب الحق فيها من الانتفاع بها أو التصرف فيها دون سبب مشروع أو مبرر سائغ لا يفرج في الحالة المعروضة عن فرضين : \_\_

ا — أن تكون جهة الادارة قد أضمرت مصادرة هذه الأموال مصادرة عامة وفى هذه الحالة تكون قد خالفت أحكام الدساتير المتعقبة والمبادي الدستورية العسامة التي حظرت المسادرة العسامة عظرا مطلقا . ولم تجز المسادرة الخاصة الا بحكم قضائي و وتكون في ذات الوقت قد خالفت صريح حكم محكمة الثورة الصادر في ١٩٥٤/٥/٤ جمم من أموال الذي لم يقض الا بمعسادرة مبلغ ١٩٨٤/٣٥٨٣ جمم من أموال المرحوم ••••••••

٣ ـــ أو أن تـــ كون جهة الادارة قـــد اتجهت ارادتهـا ـــ دون قصد الممادرة ـــ الى مجرد حبس هذه الأموال تحت يدها وحرمان أسحاب الحق غيهـا من الانتفاع بهـا ، وفي هـــذه الحالة فانه مع

عياب صدور حكم قضائى أو قرار من سلطة مختصة بفرض الحراسة على تلك الأموال ، يعيت ذلك التصرف من جهة الادارة فاقدا لأى مبرر أو سبب قانونى مشروع .

وعلى أى من هذين الفرضين ، فان امتناع جهة الادارة عن رد تنك الأموال والمتلكات الى اصحاب الحق فيها ، واستمرار حبسها عنهم منفذ ذلك الحين ، يشكل ب ولا ريب ب قرارا اداريا سلبيا بالامتناع ، يدخل فى عداد القرارات الادارية التى أشسارت اليهما المقرة الأخيرة من المسادة الماشرة من قانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بنمسها « ويعتبر فى حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح » ، وهذا القرار بالكل ما اعترره من عيوب سبق ذكرها بعيب عدم المشروعية الجسيم الذي بنحدر به الى درجة الانعدام ،

هدا واذا كان هـذا القرار قـد تحققت أركانه وتبلور قـوامه منذ نهاية عام ١٩٥٦ ـ كما سلف القول ــ واستمر قائما منذ ذلك الحين ــ الا أنه قـد تأكد وجوده واشـتد عيبه بمـد أن أقام المدعون دعواهم الماثلة بتـاريخ ١٩٠٢/١/٢٧ . مطالبين بأموالهم وممت كاتهم التى آلت اليهم عن مورثهم . سيما وأن جهات الادارة المدعى عليها لم تقدم في الدعوى دفاعا موضوعيا تبرر به حبس تلك المحول عن أصحاب الحق فيها . وانما كل مافعلته هو أن دفعت بعدم جواز نظر الدعوى استفادا الى حكم المادة ١٩٥١ من دسـتور سنة ١٩٥٦ : والتزمت هذا المنهج أيضا في الطمن أمام هذه المحكمة : ثم لاذت بالصمت عن التحقيب على تقـدير لجنـة الخبراء المشـكلة بقرار المدعى العام الاشتراكي المشار اليه والذي أعدته نخبة من كبار موظفى الدولة المتخصصين بناء على ترشيح من وزير المالية ه

ومن حيث أنه عن الدفع المبدى من الحكومة بعدم جواز نظر الدعوى استنادا الى حكم المادة ١٩٦١ من دستور سنة ١٩٥٦ ـــ وهو الدفع الذى قام عليه طعن الحكومة الماثل رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٥ ق علياء

غمردود عليه بأن هذه المسادة وان كانت قد أضفت حصانة دستورية نهائية على جميع قرارات مجلس قيسادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التي تتمسل بها ومسدرت مكملة أو منفذة لها وجميع الاجراءات والأهكام والتصرفات التي مسدرت من الهيئات التي أمر المجلس المدذكور بتشكيلها أو الهيئات التي أنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم الا أن القرار السلبي معل هذه المنازعة وهو قرار تحقق بعد مسدور دستور سنة ١٩٥٦ واستعر قائما الى الآن يناى عن مجال حكم المادة ١٩١ من هذا الدستور لأنه لم يدع أحد أن ثمة قرارا أو هكما مدر عن مجلس قيادة الثورة أو مقكمة الثورة أو احدى الهيئات المشار اليها في هذه المادة قبل العمل بدستور سنة ١٩٥٦ ــ يقضى بحبس جميع أموال وممتلكات الرحوم ..... والتحفظ عليها وعدم ردها الى أصحابها فيما عداً المِلغ الذي حكمت محكمة الثورة بتاريخ ١٩٥٤/٥/٤ بمسادرته من هذه الأموال ، ولقد سبق القول بأن هــذا الحكم وهــده هو الذي ينطوى تحت الحصانة القررة في حكم المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٥٦ المشار اليها وبناء عليه يكون هذا الدفع غه ١٩٥٦م أ الماس سليم من القانون حقيقا بالرفف : رف من التانون حقيقا بالرفف : رف من التانون حقيقا بالرفف ٢٥ ق عليا المقام من الحكوث الدوره ٠

ومن حيث أنه متى كان ماتقدم فان القرار السلبى بالامتناع عن رد باقى الأموال والممتلكات المستحقة للطاعن عن مورشهم ، باعتباره من القرارات المستمرة لا يتقيد فى الطمن عليه بمواعيد دعوى الالمناه، وانما يجوز الطمن فيه ماظل الاستمرار قائما ، ومن ثم تكون الدعوى المتامة من الورثة بتاريخ ١٩٧٢//٣٧ مقبولة شكلا ،

الطعنان رتبا ه. ١ و ٩١٥ لسنة ٢٥ ق سـ جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠ ؛

## مصروغات ادارية

177 = -7. 4)

# قاعدة رقم ( ۱۸۰ )

#### المسدا:

المادة ١١٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسلبات بشان استحقاق مصروفات ادارية على التكاليف الاصلية للاصناف التي تشتريها مصلحة لاخرى ــ مفهوم ذلك وجوب تحصيل هذه المصروفات اذا كانت كل من المجهنين تتمتع بشخصية مستقلة عن الاخرى ــ عدم تحصيلها اذا كانت المجهنان تكونان شخصا اعتباريا واعدا ٠

#### ملخص الفتوى:

ان المادة ١٥٧ من اللائحة المسائية للميزانية والحسابات تقضى بعدم اضافة مصروفات ادارية على التسكاليف الاصلية للاصناف التى تشتريها مصلحة لمصلحة أخرى ما لم تكن احدى المسلحتين خارج الميزانية العامة فتضاف هذه المصروفات ، ويؤخذ من هذا النص ان المصروفات الادارية لا تستحق لفروع السلطة المركزية قبل بعضها البعض باعتبار انها جميعا تكون شخصا اعتباريا واحدا بتمتع بذمة مالية واحدة ، وتجب هذه المصروفات اذا كانت كل من الجهتين تتمتع بشخصية مستقلة عن الاخرى مما يقتضى انفصال ذمتيهما الماليتين تطبيقا للقواعد العسامة في فقه القانون الادارى ،

وبناء على ما تقدم فانه اذا قامت وزارة الاشغال بتنفيذ مشروع مد الكهرباء من خطوطها لحساب وزارة الشئون البلدية والقروية التى عهدت اليها بذلك فى حدود اختصاصاتها وخصما على ميزانيتها التى تكون جزءا من الميزانية العامة للدولة ، فلا محل لالزامها اداء مصروفات ادابية عن الاعمال التى يقتضيها تنفيذ هذا المشروع •

۱ غنوی ۱۲۸ فی ۳/۳/۲۵۹۱ ن

## ماعسدة رقم ( ۱۸۱ )

#### المسدا:

استحقاق مصلحة المكانيكا والكهرباء 1٠/ من ثمن النيار الكهربى كمصاريف ادارية حد جواز مطالبة مجلس بلدى مدينة المنصورة بهده المصاريف نظرا لتمتمه بشفصية معنوية مستقلة وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة •

## ملخص الفتوى:

اتفق مجلس بلدى المنصورة مع وزارة الاشغال (مصلحة الميكانيكا والكعرباء) فى سنة ١٩٣٦ ، على مد مدينة المنصورة بما تحتاجه من التيار الكهربائى من المحطات التابعة للوزارة المذكورة . بسعر ٧٦٧ مليما للكيلووات الواحد ، ونظرا لارتفاع سعر الوقود بعد توقيع الاتفاق — وتعشيا مع قرار مجلس الوزراء الصادر فى أول يناير سنة ١٩٣٦ والذى أجاز توريد التيار الكهربائى للهيئات البلدية والخصوصية من شبكات وزارة الاشغال ، وحدد شروط هذا التوريد ، وقضى برفع السعر كما الوزراء الاشغال ، وحدد شروط هذا التوريد ، وقضى برفع السعر كما الوزراء تطلب فيها اقرار زيادة سعر اننيار الكهربائى المغذى لدينسة المنصورة من شبكة شمال الدلتا وذلك بالموافقة على رفع سعره من ٧٦٧ الميما الى السعر الذى يتفق مع زيادة سعر الوقود وهو ٥ره مليما . مليما الى السعر الذى يتفق مع زيادة سعر الوقود وهو ٥ره مليما . منابريا سنة ١٩٥٧ ، وقد وافق مجلس الوزراء على ما تضمنته الذكرة المشار اليها فى ٨٥ من ابريل سنة ١٩٥٤ ،

وفى سنة ١٩٥٩ طلبت مصلحة الميكانيكا والكهرباء اضافة ١٠٠٠ على ثمن بيع التيار الكهربائي المورد لمجلس بلدى مدينة المنصورة . بصفة مه اريف ادارية . الا أن المجلس المذكور رفض ذلك . استنادا الي ما انتهت اليه الجمعية العمومية بجاستها المنعقدة في ١ من مارس سنة ١٩٥٩ ــ من عدم استحقاق مصاريف ادارية عن مشروعات توصيل الميار الكهربائي من خطوط وزارة الاشغال الي المدن التي بها مجالس

بلدية ، وكذلك استنادا الى أن سعر التيار الكهربائي محدد بعقد وبقرار من مجلس الوزراء .

وقد عرض هذا الوضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة فى ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٧ - فاستبان لها ان المادة ١٩٥٧ من المراحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن « تسرى القواعد المتقدمة ( وهي القواعد التي تضمنتها المواد ١٩٥٠ • ١٩٥٥ أن شأن تأدية الخدمة بين المسالح ) على ثمن التوريدات التي تصرفها أو توردها مصلحة الى مصلحة أخرى ، أذا كانت المصلحة الموردة ليس من اختصاصها تعوين مصالح الحكومة بمثل هذه الاصناف وفي هذه الصالة تحسب الاصناف بتكاليفها الاصلية دون اضافة مصروفات ادارية ، الا اذا كانت احدى المصلحتين خارج الميزانية العامة فتضاف هذه المصروفات » •

ومن حيث ان مقتضى هذا النص ان المناط فى تحمل المساريف الادارية عن تأدية الخدمات بين المسالح المامة ، هو مبدأ وحدة الميزانية أو تعددها ، فاذا كانت الملحة التى تؤدى الخدمة تجمعها بالملحة التى تؤدى لها هذه الخدمة ميزانية واحدة ، فانه لا محل لتحميل الملحة اللتى تؤدى لها الخدمة من المسالح التى تتوتع بشخصية مستقلة ولها ميزانية مستقلة فان هذه من المسالح التى تتمتع بشخصية مستقلة ولها ميزانية مستقلة فان هذه المسلحة تتحمل بالمساريف الادارية المسار اليها ، ومن ثم فان المساريف الادارية لاتستحق لفروع السلطة الركزية قبل بعضها البعض باعتباء ها الادارية لاتستحق هذه المساريف اذا كانت كل من الجهتين ( التى تؤدى الخدمة تتخم بشخصية مستقلة عن الاخرى ، ما يقتضى انفصال ذمتيهما الماليتين ــ تطبيقا للقواعد العامة فى فقه القانون الادارى ،

ولما كانت شخصية مجلس بلدى مدينة المنصورة مستقلة عن شخصية الدولة وله ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية لفروع السلطة المركزية ــ ومنها وزارة الاشغال ومنهم فانه يجوز لهذه الوزارة الاخيرة ( مصلحة الميكانيكا والكهرباء ) ان تضيف مصاريف ادارية الى قيمة تكاليف الخدمة التى تؤديها للمجلس المذكور ، وهى امداد مدينة المنصورة بالتيار الكهربائى اللازم من المحطات التابعة لها ، وذلك طبقا لحكم المادة ١٧٥ من اللائمة المالية للميزانية والحسابات سالفة الذكر ،

ولا يسوغ الاحتجاج بما انتهت اليه الجمعية المعومية بجلستها المنعقدة في ١ من مارس سنة ١٩٥٩ - من عدم استحقاق مصاريف ادارية عن مشروعات توصيل التيار الكهربائي من خطوط وزارة الاسخال الي المدن التي بها مجالس بلدية - ذلك أن الجمعية العمومية كانت قد استندت - فيما انتهت اليه - الى ان وزارة الاسغال قد قامت بتنفيذ مشروع الكهرباء من خطوطها لحساب وزارة الشئون البلدية والقروية التي عهدت اليها بذلك في حدود اختصاصاتها ، وخصما على ميز انيتها التي تكون جزءا من الميزانية العامة للدولة ، ولذلك غانه لم يكن ثمت محل لالزامها بأداء مصاريف ادارية عن الاعمال التي يقتضيها تنفيذ هذا المشروع ه

كما أنه لايسوغ الاحتجاج بأن سعر التيار الكهربائي محدد بعقد وبقرار من مجلس الوزراء ، ذلك أنه من الاطلاع على نصوص الاتفاق المعتود في سنة ١٩٣٦ بين وزارة الاشغال ومجلس بلدى مدينة المنصورة، انه لم يرد فيه ذكر للمصاريف الادارية المشار اليها • وبالرجوع الى المقايسات التي كانت قد أجرتها وزارة الاشمال ... قبل ابرام هذا الاتفاق ــ لتحديد سعر التيار الكهربائي الذي ستقوم بتوريده الى المجلس البلدى المذكور يتضح أن التكاليف الحقيقية لتوريد التيار الكهربائي تزيد على السعر الذي حدد في الاتفاق سالف الذكر ، وهو ما يكشف عن ان السمر المشار اليه انما يعثل الخدمة التي تؤديها وزارة الاشغال. بما يوازي \_ على وجه التقريب \_ تكاليف ادائها مما دعا الى رفع هذا السعر بقدر ارتفاع تلك التكاليف نظرا لارتفاع سعر الوقود بمقتضى قرار مجلس الوزرآء الصادر ٢٨ من ابريل سنة ١٩٥٤ ، وفي هذا مايدل دلالة واضحة على ان المصاريف الادارية المشار اليها لم تحسب عند تقدير سعر التيار الكهربائي المتفق عليه • هذا من ناحية • ومن ناحية أخرى فان اضافة المصاريف الادارية المذكورة لا يعتبر رفعا لسحر التيار الكبربائي المحدد بالاتفاق وبقرار من مجلس الوزراء • ومن ثم

غلا يعتبر تعديلا لهذا السعر من جانب وزارة الاشغال ، وانعا تضاف تلك المصاريف بصفتها هذه ، وطبقا لحكم المادة ١٧٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات سالفة الذكر ،

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أحقية مصلحة الميكانيكا والكهرباء بوزارة الاشغال فى مطالبة مجلس بلدى مدينة المنصورة بمصاريف ادارية عن التيار الكهربائي الذى تقوم بتوريده لهذا المجلس من محطات التوليد التابعة لها •

( نتوی ۲۳) فی ۲۱/۲/۱۹۹۱ )

# قاصدة رقم ( ۱۸۲ )

#### المسدا:

مصروفات حفظ المنقول ــ مرتبة امتياز هذه المروفات تأتى بعد المتروفات القضائية وامتياز البالغ المستحقة للغزانة المامة من ضرائب ورسوم وحقوق أغرى ــ أساس ذلك ــ نص المادتين ١١٣٩ و ١١٤٠ من المتقنين المدنى ــ مثال ــ لا حق لهيئة تناة السويس في استيفاء نفقات انتشال سيارة من القنال من ثمنها الا بعد أن تستوفي محافظة بور سعيد من هذا اللمن الرسوم المستحقة على المبيارة •

#### ملخص الفتوى:

تنص المادة ١١٣٩ من القانون المدنى على أن المسالغ المستعقة للخزانة العامة من ضرائب ورسم وحقوق أخرى من أى نوع كان ، يكون لها المتياز بالشروط المقررة فى القوانين والاوامر الصادرة فى هذا الشأن وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الاموال المثقلة بهذا الامتياز فى أية يدكانت قبل أى حق آخر، ولو كان ممتازا ومضمونا برهن رسمى : عدا المصروفات القضائية ،

وتنص المادة ١٩٤٠ على أن المبالغ التي صرفت في حفظ المنقول ، وفيما يلزم له من ترميم يكون لها امتياز عليه كلية ، وتستوفي هـذه المبالغ من ثمن هذا المنقول المثقل بحق الامتياز بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة مباشرة ، أما فيما بينها فيقدم بعضها على بعض محسب الترتيب المكتبي لتواريخ صرفها .

ومفاد هذين النصين أن امتياز البالغ المستحقة للخزانة بما لها من الولاية العامة مقدم على امتياز مصروفات حفظ المنقول ، من ثم غانه يتعين أن يستوفى من ثمن الشيء الضرائب والرسسوم المستهقة عليه ثم يستوفى مما يتبقى نفقات هفظه وترميمه و ولا بد وفقا لنص المادة ثم يستوفى مما يتبقى الذكر ) لحفظ حقوق الخزانة العامة التى ثبت لها هذا الامتياز من الرجوع الى القوانين الخاصة التى تفرض هذه المقوق على المولين غير أنه يجب ملاحظة أن الامتياز الذى تقرره القوانين مبنى على اعتبار أن المسلحة العامة تقتضى ضمان تحصيلى مطلوبات المحكومة التي تكون مستحقة لها باعتبارها صاحبة الولاية العامة فلا يدخل فيذلك ما تستحقه الحكومة قبل احد الافراد اذا ما كانت المبالغ ليست مستحقة لها بعذه الصفة المسابق الاشسارة اليها كما اذا كانت تلك

ولما كانت النفقات التي تتحملتها هيئة قناة السويس في سبيل انتشال السيارة من المعروفات الضرورية للمحافظة على تلك السيارة ولولاها لمتلفت تلفا تماما من مناه القناة المحة فانه وفقا لما تنص عليه المدادة 1180 مدنى سالف الذكر يثبت لهذه التفقات المسار اليها الامتياز على غيرها من الميوق وققا للمرتبة التي يقررها لها القانون ولما كان القانون قد هدد لامتياز مصروفات الحفظ والترميم المرتبة الثالثة أي بمسد امتياز المصروفات القضائية وامقياز الخزانة العامة فان المبالغ التي تطالب بها محافظة بورسعيد باعتبارها رضوما يكون لها الاولوية على النفقات التي تحملتها الهيئة •

لذلك يحق لهيئة كاة السويس الاتفاق مع معافظة بورسعيد على بيع السيارة وسداد الرسوم المستعقة على السيارة للمحافظة ثم تستوف مطلوبها مما يتبقى من الثمن •

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن هيئة تناة السويس لا تستوف نفقات انتشال السيارة رقم ٢٦١٢١ ملاكى القاهرة من ثمن هذه السيارة الا بعد ان تستوفى معافظة بهيسميد من هذا الثمن الرسوم المستحقة على السمارة •

ا غُنوی ۱۲۲ فی ۱۲/۲/۲۱)

## قاصدة رقم ( ۱۸۳ )

#### المسطا:

ان المالغ في تعمل المساريف الإدارية من تأدية المسحمات بين المساقح العامة هو مبدأ وهدة الميزانية أو تصدها •

## ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة سبق أن نظرت الخلاف بين وزارة الاشخال وبين مجلس مدينسة المنصورة هسول استعقاق مصاريف ادارية بواقع ١١٠ على قيمسة التيسار الكهربائي الورد ، وانتهت في جلستها المنعقة في ٢٩٦٣/٥/٣٠ الي أحقية الوزارة في تحصيل هذه المساريف الادارية طبقا لنص المادة ١٧٥٠ من اللائمة المالية للميزانية والحسابات وذلك على أساس أي المناط في تممل المناريف الادارية عن تأدية الخدمات بين المنالح المامة هــــ مبدأ وهدة اليزانية أو تعددها ، فاذا كانت الملطة التي تؤدي الخدمة تجممها بالمملحة التي تؤدي لها هذه الضحمة ميزانية واهمدة غانه لا معلى لتعميل الملحة الأخيرة بمصاريف ادارية أما اذا كانت الملحة التي تؤدي لها الخدمة من الصالح التي تتمتم بقيضية مستقلة فان هذه المطمة تتعمل بالمساريفة الادارية الشار النها غير أنه نظرا لانه اللائمة المالية للميزانية والصبابات كانت تطبق في المؤسسة المرية العامة للكهرباء الى أن صعرت اللائحة المالية الخاصة بالمؤسسة خلوا من النص على تحصيل مصاريف ادارية ، ومن ثم غان المصاريف الذكورة لا تستحق الاعن الفترة السابقة على العمل باللائمة المالية الخامسة بالمؤسسة •

ومن حيث ان البند الثانى من عقد التوريد المبرم سنة ١٩٣٦ ينص على أن « يحمسل التوريد عند الماتيح ذات الفسسخط الواطى و ٣٠٠٠ نولت متردد ) مباشرة حيث توضع العدادات » ، كما ينص البند ثانيا من قواعد نظام توريد التيار الكوربائى للهيئات الاتليمية والبلدية التي أقرها مجلس الوزراء في أول يغلور سفة ١٩٩٣ على أن

« تكون المحاسبة بالجملة عند العدادات الموضوعة في محطة المحولات» وقد أوضعت المؤسسة أن لكل معطة ضغطان ، ضغط الدخول وهيو عال وضغط الخروج وهو والمى وانه فى الحالة المعروضة مان الضغط المالى مو ضغط التيار الداخل لمحطة محولات المنصورة التابعة للمؤسسة وهو سم الف فولت والضغط الواطي هو ضغه التيهار الخارج من المحطة المذكورة وهو ٣ آلاف طولت ، وأنه بالنسبة لمحطبة التوزيع التابعة لمجلس مدينة المنصورة فان الضغط العالى الداخل لها أقل من ٣ آلاف فولت بنسبة الفاقد وتقدر بـ ٥/ والضَّغط الواطي الخارج منها ٢٢٠ فولت ــ ويستفاد من كل ذلك ان المحاسبة تكون على الكميات التى تسجلها العدادات الموضوعة بمعطة المعولات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للكهرباء ، ويؤكد هذا المعنى ما نص عليه البند التاسع من العقد الميرم سنة ١٩٣٧ من أنه ( ليس للحكومة أن تورد التيار الكهربائي الى مدينة طلخا من الوصلة بين الشبكة الكهربائية ومدينة المنصورة الا بعد الاتفاق على ذلك مع المجلس ) فلو كان التيار بين الشبكة الكهربائية والمدينة لا يخص المجلس لما كانت هناك حاجة الى اشتراط موافقته المنصوص عليها في البند التاسم من عقد التوريد .

> من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى ما يأتى : فيما يتعلق بالخلاف حول المساريف الأدارية :

تأييد رأى الجمعية المعومية السابق بجلسة ١٩٦٢/٥/٣٠ وبالتالى التزام مجلس مدينة المصورة بأداء المساريف الادارية للمؤسسة المصرية المامة للكعرباء طبقا لاحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات وذلك حتى تاريخ العمل باللائحة المالية الخاصة بالمؤسسة والصادرة سنة ١٩٦٧ ٠

١ ملف ٢١٦/٢/٢ - جلسة ١٩٧٠/٢٢ )

## قاعسدة رقم ( ۱۸۶ )

#### المسدا:

مفاد نص المادة ١١٥ من اللائحة المالية الميزانية والحسابات انه في هاته تادية الفدمات بين المسالح المامة المفتلفة تضاف نسبة ١٠٪ الى تكاليف المفدمة كمصاريف ادارية ــ نص هذه المادة يتحدد بامكان تطبيقه بالفدمات التى تتم بين المسالح المامة ولا محل لاعماله اذا كانت المفدمة تؤدى الى احد اشخاص القانون الخاص حيث يتنفى الوضع عندئذ الرجوع الى الاتفاق المبرم بين الطرف الذى يؤدى المفدمة والطرف الآخر الذى تؤدى المفدمة لصالحه ــ مثال ٠

#### ملخص الفتوي :

ان المادة ١٩٥٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تقضى بأن دخضاف مصاريف ادارية بواقع ١٠/ الى تكاليف الخدمات متى كانت احدى الجهتين المتماملتين خارجه عن موازنة الخدمات » ومفاد ما تقدم أنه في حالة تأدية الخدمات بين المصالح العامة المختلفة تضاف نسبة ١٠/ الى تكاليف المخدمة كمصاريف ادارية ، غير أن نص المادة ١٩٥ المشار اليه يتحدد بامكان تطبيقه بالخدمات التى تتم بين المصالح العامة ولا محل لاعماله اذا كانت الخدمة تؤدى الى أحد اشخاص القانون الخاص حيث يقتضى الوضع عندئذ الرجوع الى الاتفاق المبرم بين الطرف الذي يؤدى الخدمة والطرف الآخر الذي تؤدى الخدمة لصالحه والذي يؤدى الخدمة والطرف الآخر الذي تؤدى الخدمة لصالحه و

وحيث أن الهيئة العامة للاصلاح الزراعى قد أبرمت العقد نيامة عن الجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى وهو أحدد أشخاص القانون الخاص وأموالها أموال خاصة : فمن ثم لا محل للاحتجاج على الجمعية بنص المادة ١٩٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات لطالبتها بسداد ١٠/ من قيمة تكاليف انشاء مبنى مجمع الاصلاح الزراعى بسوهاج وذلك كمصاريف ادارية مقابل اشراف مديرية الاسكان على القامة هذا المبنى وانما الذي يعتد به هو الاتفاق المبرم في هذا الشأن و

ومن حيث أن الاتفاق المنوه عنه يقضى بأن تستحق مديرية الاسكان نسبة ١/ من قيمة تكاليف المجمع مقابل اشرافها على اقامته ، ولقد قامت هيئة الاصلاح الزراعي بصرف النسبة المتفق عليها الى مديرية الاسكان،

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى عدم أحقية مديرية الاسكان والتعمير بصوهاج فى المطالبة بسداد ١٠٪ من قيمة تكاليف مبنى مجمع الاصلاح الزراعى بسوهاج كمصاريف ادارية نظير اشرافها على اقامة المجمع •

( ملف ٢/٢/٥٧١٧ ــ جلسة ١٤/٤/١٢٧١ )

# قامسدة رقم ( ۱۸۰ )

المسدا:

الاصل في تعمل المساريف الادارية عن تادية الخدمات بين المسالح المامة انه منوط بوحدة الميزانية او تصدها ــ المادة ١٩٥ من اللائمة المالية الميزانية والحسابات ــ اذا كانت الجهة التي تؤدى لها الخدمة من المسالح التي تتمتع بشقمية معنوية مستقلة ولها ميزانية مستقلة غانها تتحمل المساريف الادارية ــ يستثنى من هذا الاصل حالة اداء المفدمة بمقتضى الزام تشريص •

#### ملخص الفتوي :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بانشاء الهيئة المامة للسلع التموينية تنص على أن « تنشأ هيئة عامة تتبع وزير التموين والتجارة الداخلية تدعى الهيئة المامة للسلع التموينية ويكون مركزها مدينة القاهرة » وان المادة السابعة منه تنص على أن « تتبع الهيئة في أنظمتها المالية والادارية طرق الادارة والاستعلال المناسب لمرفق التموين وفقا للائحة التي يضعها مجلس الادارة ويكون المهيئة ميزانية خاصة يتم وضعها دون التقيد بالمواد ٢ - ٣ - ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ وكل ذلك مع عدم الاخلال برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات على الحساب الختامي والميزانية الخاصة بالهيئة » ومؤدى ذلك أن ميزانية الهيئة مستقلة عن ميزانية الدولة •

ومن حيث أن المادة ١٥/ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن « تضاف مصاريف ادارية بواقع ١٠٪ الى تكاليف الخدمات متى كانت احدى الجهتين المتعاملتين خارجة عن ميزانية الخدمات ويستثنى من ذلك الجهة التى تؤدى خدمات عامة عن طريق الالزام التشريعي اذا كانت تلك الخدمات مدرجا بها اعتمادات في ميزانية الجهة الستفيدة تقابل تكاليفها بالكامل » . ومقتفى ذلك كأصل عام هو أن المناط في تحمل المصاريف الادارية عن تأدية الخدمات بين المسالح العامة هو وحدة الميزانية أو تعددها ، فاذا كانت الجهة التى تؤدى لها الخدمة من المصالح التى تتمتم بشخصية معنوية مستقلة ولها ميزانية مستقلة منا هذه المصاحة التي تتحمل المصاريف الادارية المشار اليها و

ومن حيث أن الهيئة العامة للسلم التعوينية لها ميزانية خاصة أى مستقلة عن الذمة المالية لفروع السلطة المركزية ومنها مصلحة الرقابة الصناعية ، ولم يصدر الزام تشريعي لمصلحة الرقابة الصناعية بتحصيل اتاوة الاستبارين غضلا عن أنه مصدرج بميزانية الهيئة في جانب الاستخدامات ما يلزمها لمباشرة مهامها ، ومن ثم غانه يجوز لمصلحة المقابة الصناعية أن تحصل على قيمة المصاريف الادارية مقابل الخدمة التى تؤديها للهيئة المذكورة وهي اصدار اذون توزيع الاستبارين لمانع الصابون وتحصيلها اتاوة الاستبارين وتوريدها للمبالغ المحصلة في نهابة كل شهر الى الهيئة العامة للسلم التعوينية ،

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية مصلحة الرقابة الصناعية في اقتضاء ١٠/٠ من الاتاوة التي تحصلها لحساب الهيئة العامة للسلم التموينية ٠

١ المك ٢٠/٢/١٠/٥ ـ جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٠

## قامسدة رقم ( ۱۸۲ )

#### المسدا:

المناط في استحقاق المعروفات الادارية اداء خسدمة تسستاهل المطالبة بهسا ٠

## ملخص الفتوي :

ان المطالبة بالمساريف الادارية فيما بين الجهات الادارية لايثور الا بمناسبة تأدية الخدمات فيما بينها • ومن ثم فان المناط الاول فى استحقاق تلك المسروفات على جهة ادارة لسالح جهة ادارية أخرى ، أن تكون الجهة الادارية المطالبة بقيمة المسروفات الادارية قد أدت للجهة الادارية المطالبة خدمة تستأهل مصروفا اداريا •

١ ملف ١٠٩٦/٢/٣٢ ــ جلسة ١٠٩١/١١/٣٢ ١

مصلحة كومية

الفرع الأول: ماهية المملحة الحكومية .

- الغرع الثاني : مصلحة غفر السواحل · الفرع الثالث : مصلحة الطيران المسنتي ·
- الفرع الرابع: مصلحة الاملاك الامرية •
- الفرع الخامس: مصلحة المواني والناثر •

## الغرع الأول

## ماهيسة المملحة الحكومية

# قاعسدة رقم ( ۱۸۷ )

: المسحدا

المسالح العامة او الحكومية وحدات ادارية تتكون منها الدولة ... استقلال كل منها بمجموعتها الوظيفية وميزانيتها •

## ملخص الفتوي :

من حيث أن المشرع فى قانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية قد الحق ميزانيات الوحدات المحلية بموازنة المحافظة ولم يخص كل منها بمجموعة وظيفية مستقلة ، وانما ادمج وظائف المحافظة ، الدواوين العامة بهذه الوحدات فى مجموعة واحدة فى نطاق المحافظة ، كما ادمج وظائف العاملين بكل مديرية من المديريات العامة فى وحدة واحدة وادرج موازنة المحافظة شاملة لموازنات الوحدات المحلية بالموازنة المحامة للدولة ،

ولما كانت المسلحة العامة هي احدى الوحدات الادارية التي تتكون منها الدولة ، وكان من أهم ما يميز المسلحة العامة هواستقلالها بمجموعتها الوظيفية وميز انيتها ، ومن ثم فان الوحدات المحلية سواء كانت مراكز أو مدن أو قرى لا تعتبر مصالح عامة لتخلف عنصرى المجموعة الوظيفية المستقلة والميزانية المستقلة اللذان يميزان المسلحة العامة وعليه فان رؤساء تلك الوحدات لا يستحقون بدل التعثيل المقرر لرؤساء المسالح الحكومية بمقتضى قرار رئيس الوزراء المشار اليه ه

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق رؤساء المراكز والمدن من شاغلى الوظائف العليا لبدل التمثيل طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ •

1 ملف ۲۸/٤/۱۷۸ ــ جلسة ۸/۱۹۸۱ <sup>۱</sup>

(77 = - 77 )

# الفرع الثاني مصلحة خفر السواحل تاعـدة رقم ( 188 )

#### المحدا:

مسلحة خفر السواحل - الراحل التيهرت بها منذ نشاتها - اضفاء المسغة العسكرية عليها - قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٦ من يونبة مناط بعماملة فباط هذه المسلحة بقانون الماشات العسكرية وكادر ضباط الجيش وسريان القوانين والقواعد والنظم الخاصة بخسباط الجيش عليهم - تاييده غيما يتعلق بسريان قانون الماشات العسكرية عليهم بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٠ - القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٠ في شأن اعتبار ضباط مصلحة خفر السواحل والمسايد وحرس الجمارك من ضباط القوات المسلحة من المسالح وضما قانونيا جديدا غيما يتعلق باعتبار هذه المسلحة من المسالح العسكرية - قصد به المساواة بين ضباط القوات المسلحة في الماهيات ضباط القواعد الاقدمية ،

## ملخص الحكم:

أنه بتقضى الراحل التى مرت بها مصلحة خفر السواحل مسخ انسائها فى اطار التنظيم الادارى للدولة بيين انها كانت من المسالح التابعة لوزارة المالية ثم صدر مرسوم فى ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٣٨ بسلخها من الوزارة المذكورة والحاقها بوزارة الحربية وفى ١٦ من يونيه سنة ١٩٤٥ وافق مجلس الوزراء على معاملة ضباط خفر السواحل بقانون الماشات العسكرية وكادر ضباط الجيش وأن تسرى عليهم القوانين والقواعد والنظم المعمول بها بالنسبة لضباط الجيش و ومفاد النصوص المتعدمة أن فصل مصلحة خفر السواحل من وزارة المالية والحاقها بوزارة الحربية لم يكن مقصودا لذاته وانما استهدف به اضغاء الصغة العسكرية على المصلحة المذكورة لما تتميز به اختصاصاتها من طبيعة خاصة تغاير على المصلحة المنكورة لما تتميز به اختصاصاتها من طبيعة خاصة تغاير

المسالح المدنية العادية وآية ذلك أنه عندما اعترض على مدى دستورية قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من يونيه سنة ١٩٤٠ سالف الذكر لمخالفته لاحكام المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية الذي اعتبر مصلحة خفر السواحل من بين المصالح المدنية استمدرت الحكومة القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٣ بمعاملة ضباط مصلحة خفر السواحل بأحكام المرسوم رقم ٥٩ اسنة ١٩٣٠ المسار اليه اقرارا وتأكيدا للصفة العسكرية لهذه المصلحة وهي التي سبق أن اسبغها عليها مجلس الوزراء حسيما سلف البيان • وعلى هذا فلا حجة للمدعى فيما ذهب اليه مؤيدا بالحكم المطعون فيه من أن القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن اعتبار ضباط مصلحة خفر السواحلو المصايد وهرس الجماوك من ضباط القوات السلحة هو الذي أنشأ بأثره المباشر وضعا قانونيا جديدا للمصلحة المذكورة لم يكن له وجود من قبل انخرطت بمقتضاه فى القوات المسلحة وانما يكون الفهم الصحيح للغاية التي استهدمها استصدار القانون المذكور حسيما أمصحت عن ذلك مذكرته الايضاحية أن هذا القانون أنما قصد به اخضاع الضباط بهذه المطحة للقواعد التي يعامل بها زملاؤهم من ضباط القوات المسلحة الاخرى من حيث الماهيات والمرتبات وقواعد الاقدمية تحقيقا للمساواة بينهم من جميع الوجوه •

# الفرع الثالث مصلحة الطيران المدنى تاعـــدة رتم ( ۱۸۹ )

#### المسجا:

مصلحة الطيران الدنى ـ القرار الوزارى رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٥٩ الصلات المسلد باعادة تنظيمها ـ لا يغل يد الرئيس الادارى بمقتضى السلطات المفولة له في أن يصدر أوامر داخلية بنظام سير العمل في مختلف فروع المسلحة التي يقوم على رئاستها ـ لا وجه للاعتراض على مشروعية قراره الصادر بتفويل مدير المطار سلطات المدير المحلى بالنسبة الى جميع موظفى المطار ٠

## ملغس الحكم :

ان القرار الوزارى رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٥٨ قد صدر ليميد تنظيم مصلحة الطيران المدنى بالجمهورية العربية المتحدة يعد ادماج مصلحتى الطيران فى الاقليمين الجنوبى والشمالى دون أن يمالج الاوضاع الداخلية المتعلقة بسير المعل فى كل من الاقليمين غان مثل هذا التنظيم لا يفل يد الرئيس الادارى بمقتضى السلطات المخولة له فى أن يصدر أوامر داخلية بنظام سير العمل فى مختلف غروع المصلحة التى يقوم على رئاستها على الوجه الذى يغرضه نوع وطبيعة العمل المنوط بها بما يكفل حسن سير العمل وانتظامه وذلك كله ما دام ليس فى هذه الأوامر ما يتعارض مع اللوائح الصادرة فى شأن تنظيم وترتيب المصلحة ، ومن ثم لا وجه للاعتراض على مشروعية الامر رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٩ الصادر من السيد مدير المصلحة بتخويل السيد مدير المطات المدير المحلم من السيد مدير المصادر على اعتبار أنه بحكم اتمساله المباشر بموظفيه وقربه منهم أقدر من يستطيع الاشراف عليهم وتقدير مبلغ كفايتهم وتحرى سلوكهم ه

١ طعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١١/١/١٩٦٦ ؛

# المفرع الرابع

## مصلحة الاملاك الامرية

## قاعسدة رقم ( ۱۹۰ )

الجسندا:

مصلحة الاملاك الحكومية - شخصية معنوية - صفة - مصلحة الاملاك الحكومية ليست شخصا من الاشخاص الاعتبارية العامة وليس لها استقلال ذاتى وانما هي فرع من وزارة الاصلاح الزراعي تابع لها - ليس لدير الاملاك الحكومية النيابة عنها قانونا وتعثيلها في التقاضى وانما يمثلها في ذلك وزير الاصلاح الزراعي .

## ملغص الحكم:

ان مصلحة الاملاك الاميرية ليست شخصا من الاشخاص الاعتبارية المامة ، بل هي في تقسيمات الدولة مصلحة الحقت بالقرار الجمهورى رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ بمكتب وزير الاصلاح الزراعي ، أي انها فرع من وزارة الاصلاح الزراعي تنابع لهذه الوزارة ، ليس لها استقلال ذاتي ولم يعندها القانون شخصية اعتبارية تخسول مديرها النيابة عنها قانونا وتمثيلها في التقاضي وانما يعثلها في ذلك وزير الاصلاح الزراعي باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته وفروعها والهيئات التامعة لها ومن ببنها هذه المسلحة ،

ر طعن رتم ۸۹۲ لسفة ۷ ق سـ جلسة ١٩٦٢/١/٥

قاعدة رقم ( ۱۹۱ )

المِسدا:

مصلحة الاملاك الحكومية ــ الحاقها بوزارة الزراعة بمقتض قرار رئيس الجمهورية الصادر ف١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ ثم بوزارة الاصلاح الزراعي بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المحل للقرار الاول ٠

## ملخص الحكم:

ان مصلحة الاملاك الاميرية كانت ملحقة بوزارة الزراعة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية الصادر ف ١٥٥ من مارس سنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والمتجارة واحخال بمض التمديلات على اختصاصات الوزارات فى الاقليم المصرى • ثم صدر ف ٢ من غبراير سنة ١٩٥٩ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤٤ لسنة ١٩٥٩ بتعديل القرار الجمهورى آنف الذكر وقضى بأن تلحق مصلحة الاملاك الاميرية بمكتب وزير الاصلاح الزراعى على أن يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية الحاصل فى ٧ من غبراير سنة ١٩٥٩ •

۱ طعن رقم ۸۹۲ لسنة ۷ ق ــ جلسة ٥/١/١٩٦٢ ،

الفرع الخامس مصلحة المواني والخائر قاعدة رقم ( ۱۹۲ )

المسدا:

مصلحة الموانى، والمنائر لا تعتبر شخصا من الاشخاص الاعتبارية العامة — هى من تقسيمات الدولة الادارية التابعة لوزارة الحربيسة ومركزها الرئيسى مدينة الاسكندرية — القوانين التى ناطت بالمحكمة الادارية بالاسكندرية اختصاص المصل في المنازعات التى تقوم بين نوى الشان ومصالح الحكومة ذات المراكز الرئيسية في مدينة الاسكندرية قد انطوت على معنى الاقرار لهذه المصالح باهلية التقاض •

# ملخس العكم :

ان مصلحة الموانى، والمنائر ولئن كانت لا تعتبر شخصا من الاشخاص الاعتبارية العامة بل هي من تقسيمات الدولة الادارية التابعه لوزارة الحربية، والمجردة من الشخصية المعنوية التي تسمح باختصامها

أمام القضاء ، الا أنه لما كان المركز الرئيسى للمصلحة المذكورة موجودا بمدينة الاسكندرية طبقا للمادة الثانية من قرار وزير الحربية رقم ٣٣٨٥ مكررا لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم مصلحة المواني، والمنائر للجمبورية المتحدة الصادر في ٣٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ ، وكانت القوانين التى ناطت بالمحكمة الادارية بالاسكندرية ، اختصاص الفصل في المنازعات التى تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الصكومة ذات المراكز الرئيسية في مدينة الاسكندرية فانها تكون قد انطوت على معنى الاقرار لهذه المسالح بأهلية التقاضى في شأن ما يشجر بينها وبين أولى الشأن من منازعات ،

؛ طعن رقم ٧٢٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٦ ،

# قاعسدة رقم ( ۱۹۳ )

#### : المسحدا

القواعد التى كانت سارية على ملاحظى المنائر قبل المعل بقانون نظام موظفى الدولة — اشتمالها على بعض المزايا المادية والعينية ، وبخاصة فيما يتطق بالدرجة وبالرتب اللذين يعينون به ابتداء — علة تقرير هذه المزايا حسبما بينها قرار مجلس الوزراء الصادر في شانها في ١٩٣٨/٨/٢٣ — تقنى استاط هذه المزايا متى نقل الملاحظ الى وظيفة الحرى — تقنين المبادىء المتقدمة بالقانون رقم ١٩٨٩ لمسنة ١٩٥٤ — القانون المذكور ليس له أثر رجعى ٠

# ملخص الحكم :

أن اللجنة المالية رفعت الى مجلس الوزراء في ٩ من أغسطس سنة ١٩٣٨ مذكرة جاء فيها « اقترحت وزارة المواصلات بكتاب تاريف ٨ من ابريل سنة ١٩٣٨ رفع الماهية الاولية لحراس المنائر المصربين عند تعيينهم في الدرجة السابعة الفنية من ٩٦ ج الى ١٣٠ ج سنويا ٤ مع منح الموجودين منهم في الخصدمة زيادة قصدرها ٢٤ ج وحفظ حقهم في علاواتهم القادمة في تواريخها : وتقول الوزارة المذكورة تبريرا لاقتراحها هذا أن حراس المنائر المصربين يعانون صعوبات جمة في سبيل

القيام بأعمالهم ، اذ أنهم بحكم وظائنهم مضطرون لأن يعيشوا عيشة منعزلة بعيدة عن مناطق العمران والاقامة مدة طويلة في البحار على انفراد محرومين من التمتع بالمناخ المعتدل ومعرضين دائما للجو الرطب وملزمين بتناول المأكولات المدخرة التي تؤثر كثيرا في صحتهم ، كل ذلك مضاف الى ما يترتب على انفصالهم عن عائلاتهم من الزيادة في المساريف المنزلية ، لذلك نعمي ترى أن هذه الطائفة جديرة بكل تعضيد لا سيما اذا قارنت بين ماهياتهم المبدئية والماهية المبدئية التي يتمتع بها زملاؤهم الاجانب وقدرها ٢٤٠ ج سنويا • وقد بحثت اللجنة المالية هذا الانتراخ فرأت الموافقة عليه ، على أن تسرى الماهيات الجديدة من أول أبريل سنة ١٩٢٨ • • « وبجلسة ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٣٨ وافق مجلس الوزراء على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة ، وقد جرى العمل على معاملة ملاحظى المنائر طبقا لنظام خاص يختلف عن الكادر المام وعن النظم المتبعة في شأن سائر موظفي الدولة ، وهذا النظام يقوم على عدم التقيد مالشروط والاوضاع المتطلبة في تعيين غيرهم من الموظفين بوزارات الحكومة ومصالحها وعلى منحهم مزايا لا تتحقق لسواهم من الموظفين ، وذلك تعويضًا لهم عن المصاعب والمشقات التي يلاقونها ومن هذه المزايا تعيينهم ابتداء في الدرجة السابعة الفنية بأول مربوطها وقدره عشرة جنيهات شهريا • مع التجاوز عن شروط حماولهم على مؤهلات دراسية ، فضلا عن آلمزايا المادية والعينية الاخرى التي انفردوا بها ، كمرتب الاقامة وبدل الغذاء والملاج المجاني في المستشفيات الحكومية أو المستشفيات الخاصة أو لدى الاطباء الخصوصيين ، وعلة منحهم هذه المزايا استثناء من أحكام الكادر العام هي ماكشفت عنه اللجنة المالية فهذكراتها التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره المتقدم ذكره وهي علة مستمدة من طبيعة عملهم في المنائر ومرتبطة به . مردها الى ما يتكدونه من مشاق في سبيل تأدية واجبات وظائفهم . ومن أجل هذا جرت مصلحة المواني والمنائر على قاعدة مقتضاها اسقاط هذه المزايا الاستثنائية ، ومن بينها الدرجة والمرتب ، عن ملاحظ المنائر ، متى زالت علة منحه اياها . بأن ترك وظيفته ونقل منها الى وظيفة أخرى لا تتحقق فيها هذه العلة ، وذلك باعتباره معينا في الدرجة وبالرتب المقررين للمؤهل الدراسي الذي كان يحمله عند تعيينه في وغليفة ملاحظ منائر ، واعتبار أقدميته فيها من تاريخ تعيينه بهذه الوظيفة مع منحه الرتب الذى كان يصل اليه فى تاريخ تعيينه لو أنه عين ابتداء فى العرجة وبالرتب القررين المؤهله الدراسى ، وهذا كله ابتفاء تحقيق العسدالة والمساواة بين من عين ابتداء فى وظيفة ملاحظ منائر ثم تركها الى وظيفة أخرى ، وبين زميله الحاصل على مثل مؤهله وعين ابتداء فى غير وظيفة ملاحظ منائر ، لكن لا يتخذ التميين فى وظائف ملاحظ المنائر وسيلة لتعيين الموظف بعد ذلك فى وظيفة آخرى فعدرجة وبمرتب أعلىمن العرجة والمرتب المحددين للمؤهل الدراسى خريحمله ، ولا يكون سببا لايجاد تقاوت لا مسوغ له بين موظفين تماثلت مراكزهم القانونية ، وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن مأمورى وملاهظى المنائر مرددا لهذا المعنى فى نصوصه وفى مذكرته الايضاحية ومقننا لما درجت عليه مصلحة الموانى والمنائر وان كان هذا القانون غير ذى أثر رجعى ،

ا طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢ ق <u> جلسة ٢١/٥/٨٥٥١ ؛</u>

# قاعدة رقم ( ١٩٤ )

#### المحداة

استثناء ملاحظ المنار من الخضوع للقواعد السارية في شأن موظفي الدولة غيما يتعلق بشروط التعين أو الدرجة أو المرتب وما ألى ذلك ب نقلهم بحالاتهم في المسلحة من حيث الدرجة أو المرتب الى ساتر مسالح الحكومة واداراتها ب يعتبر بمثابة استثناء يجب لاقراره صدور قرأر لاستصدار مثل هذا القرار متى كانت حالة الموظف المتقول لا تتضمن أي استثناء من القواعد المامة ب تمام النقل في حالة عدم صدور قرأر مجلس الوزراء المذكور على أساس اعتبار الموظف المتقول معينا في مجلس المرجة والمرتب اللذين تقررهما القواعد المامة عند تعيينه في وظيفة ملاحظ منائر والمنائر وا

## ملخص الحكم:

ييين من استظهار نصوص الفصل الثانى الخاص بالستخدمين من قانون الملحة المالية انها -- بعد أن تحدثت عن ترتيب درجات

المستخدمين والطوائف التي يجوز الاختيار منها وشروط التعيين في الوظائف والترقية اليها وغير ذلك من الشروط العامة ... نصت في المادة ٥١ منها على أنه « لا تسرى هذه اللائحة على الوظفين المعينين بأمر عال كذلك لا تسرى احكامها على خفراء فنارات البحر المتوسط والبحر الاحمر، فهؤلاء يعينهم ناظر المالية بناء على طلب مدير عمسوم المنسسارات والفنارات » أ، كما نصت في المادة ٥٠٠ على مسا يأتي « مُثمنو وكشافو ومخزنجية الجمارك المصريون وخفراء الفنارات وكتاب المحاكم الشرعية الذين دخلوا في الخدمة بعد ٧٤ يونية سنة ١٩٠١ ، لا يجوز نقلهم الى مصالح وادارات الحكومة السارية عليها هذه اللائحة الا اذا كان ذلك بقرار خصومي من مجلس النظار بعد أخذ رأى اللجنة المالية ما لم تكن متوفرة فيهم جميع الشروط المقررة في اللائحة » ، كذلك نصت في المادة ٥٥ على أي تعيين مخالف للاحكام المدونة بهذه اللائحة يجب أخذ رأى اللجنة المالية عنه أولا والتصديق عليه من مجلس النظار » · ومغاد هذه النصوص هو أن خفراء الفنارات في كل من البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر لا تسرى في حقهم أحكام اللائحة العامة المطبقة في شأن موظفي الحكومة الآخرين من حيث شروط التعيين أو الدرجة أو المرتب أو الترقية أو ما الى ذلك ، وانه يجب \_ عند نقلهم الى مصالح الحكومة واداراتها التي تسرى على موظفيها أحكام اللائحة المشار اليها \_ أن تتوافر فيهم جميع الشروط المقررة في هذه اللائحة . فان تخلفت فيهم هذه الشروطُ كان نَقلهم بحالتهم منطويا على استثناء يقوم على مخالفةً أحكام اللائمة المذكورة . ولزم لاقرار هذا الاستثناء أن يصدر بالموافقة عليه قرار من مجلس الوزراء بعد أخذ رأى اللجنة المالية ، أما أن كان تعيينهم بجهة حكومية أخرى لاينطوى على أى استثناء من الاحسكام العامة . سواء من حبث شروط التعبين أو الدرجة والمرتب المقررين للمؤهل الدراسي الذي يحملونه ، فلا يكون ثمت محل لاخذ رأى اللجنة المالية واستصدار قرار من مجلس الوزراء ، وعليه غما لم يصدر قرار من مجلس الوزراء باقرار حالة ملاحظ النائر استثناء عند نقله الى وظيفة أخرى تزيد في درجتها ومرتبها على ما هو مقرر لمؤهله الدراسي بحسب أحكام اللائحة العامة . وأن كانت مماثلة لوظيفته كملاحظ منائر \_ ما لم يصدر هذا القرار ، فانه يلزم أن يكون تعيينه في الدرجة وبالمرتب المتفقين مع احكام هذه اللائحة بقطع النظر عن درجته الاعلى ومرتبها في وظيفة ملاحظ منائر ، وهما اللذان كان حصوله عليهما رهينا بوجود هذه الوظيفة بسبب ما يعانيه فيها من صعوبات وعزلة وحرمان : التى تزايله بانقطاع صلته بهذا العمل ، ما لم تتوافر له شروط الابقاء عليهما في وظيفت المجديدة ، أي أن نقله ينبني عليه أن يرتد الامر في شأنه الى القواعد المامة ، ولا توجد ثمت قاعدة نفرض على الادارة تعيينه في هذه الحالة في درجة معينة خلاف تلك التي تتفق ومؤهله ، أو تلزمها باستصدار قرار من مجلس الوزراء بالاحتفاظ له بدرجته ومرتبه اللذين كانا مزية المدارة معينة على المدارة على ا

استثنائية لصيقة بوظيفته كملاحظ منائر لاحقا أصيلا لشخصه ٠

ا طعن رقد ۱۹۵۸/ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۲۱/۵/۱۹۵۱ -



## قاعدة رقم (١٩٥)

#### المسدأ:

الاعمال الفنية والادبيسة والطمية التي يقوم بها الوظف وتمتبر ممنفات في مفهوم البساب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لمنة ١٩٥٤ في شأن حمساية حق المؤلف ما اعتبسار العمل ممسنفا جديرا بحماية هذا المقانون اذا توافرت فيسه الشروط المقررة ما الأجر الذي يستأديه الوظف في مقابل الحق في استفلال هدا المصنف مساعده خضوعه لمدكم المقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الوظفون العموميون علاوة على مرتبساتهم الأصلية ،

## ملخص الفتوى:

انه باستقراء أحكام القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٤ يبين أنه نصى في المادة الأولى منه على أنه « يتمتع بحماية هدذا القانون مؤلف المسنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أيا كان نوع هده المسنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الفرض من تصنيفها : ويعتبر مؤلفا الشخص الذي نشر المسنف منسوبا اليه سواء كان ذلك ويعتبر مؤلفا المصنف أو بأية طريقة أخرى الا اذا قام دليل على عكس ذلك » •

والمسنف سواء كان أدبيا أو علميا أو هنيا هو كله انتاج ذهنى جديد أيا كان ممسدر التبير عنه ( السكتاب أو الموت أو التصوير أو المركة ) • وكما وصفته المذكرة الايضاهيسة للقانون رقم ٢٠٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه هو ثمار تفكير الانسسان ومهبط سره ومرآة شخصيته بل هو مظهر من مظاهر هذه الشخصية ذاتها يعبر عنها ويغصح عن كرامتها ويكشف عن فضائلها أو نقائصها • فحق المؤلف على مصنفه من هذه الناهية متمل أشد الاتمسال بشخصيته والمؤلف على مصنفه مقوق معنوية أو أدبيسة وحقوق مادية • واذا توافر في

انعمان الفنى أو الأدبى أو العلمى الذى يقدوم به الموظف الشروط السالف ذكرها اعتبر مصنفا وكان جديرا بحصاية القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ • كما أن الأجر الذى يستأديه من أية جهة نظير الحق في استفلال هذا المسنف لا يخضع لحكم القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ من حيث العد الأقصى وهذا مقتضى صريح نص المادة الأولى من هذا القانون •

( نتوی ه ۱۰ ق ۲۷/۱۰/۱۱ )

# قاعدة رقم ( ۱۹۹ )

#### المسدأ :

المسنف الجماعى — المتصود به — اعتبار المؤلف في هذه الحالة هو للشخص الطبيعى أو المعنوى الذي وجبه ابتكاره ، وله الحق في مباشرة حقوق المؤلف — اساس ذلك : المسادة ٢٧ من القسانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ — مثال بالنسبة للابحاث العلمية التي يقوم بهاا عضاء هيئة التدريس بالجامعة بشركة السكر تحسينا لانتاجها وزيادته اثناء مدة ندبهم بها — خضوع الأجور التي تعنح لهم لمقاء هسذا الممل لحكم المنقرة الأولى من المسادة الأولى من القسانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ المقرل الجمهوري رقم ١٩٥٧ المعلوري لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهوري

# والخص الفتوى:

اذا كان هذا هو الحكم بالنسبة الى الممنف ، الا أن هذا الحكم لا يمسدق على الممنف الجماعى و وهو المسنف الذى يشترك فى وضعه جماعة بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى يتكفل بنشره تحت ادارته وباسمه ويندمج عمل المشتركين فيه فى الهدف المسام الذى قصد اليه هذا الشخص الطبيعى أو المعنوى بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتعييزه على حدة و وفى هذه الحالة يعتبر الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه

مؤلفا ويكون له وحده الحق فى مباشرة حقوق المؤلف ، وهذا ماتقضى به المسادة ٧٧ من القانون رقم ٣٥٤ السنة ١٩٥٤ ،

فاذا كان الثابت أنه قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦١ بنسبب بعض أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسسيوط للعمل فى شركة السكر والتقطير المصرية فى غير أوقات العمل الرسمية ، وبتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ تقدم هؤلاء الأعضاء طالبين استثناءهم من أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ على أساس أن مايقومون به من أعمال فى شركة السكر والتقطير المصرية يعتبر من قبيل المسنفات المنصوص عليها فى الباب الأول من المعانون رقم ٢٥٠٤ لسنة ع١٩٥٥ فى شأن حماية عق المؤلف و التقانون رقم ٢٥٠٤ لسنة عقوا المنافوة عقوا المؤلف و المنافوة عقوا المؤلف و المنافوة عقوا المؤلف و المنافوة عقوا المؤلف و المنافوة عنوا المنافوة عقوا المؤلف و المنافوة عنوا المؤلف و المنافوة عنون رقم ٢٥٠٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن حماية عقوا المؤلف و المنافوة عنوا المؤلفة و المنافوة عنوا الم

وقد أفادت شركة السكر أن طبيعة عمل الأساتذة المذكورين هي التعاون مع الشركة في القيام ببحوث علمية تهدف الى التغلب على بعض الصعوبات التي تعترض زراعة القصب « زراعيا وصناعيا » ، والمعمل على تربية جيل من مهندسي الشركة الزراعيين للمماونة في أبحاث القصب والمعاونة في اقامة محطات البحوث التي تزمع الشركة اقامتها بمصانعها ، وذكرت الشركة الأبحاث التي قام بها كل عضو في هيئة التدريس ، وكذا الأبحاث التي تولاها مهندسو الشركة وأشرف عليها هؤلاء الأعضاه ، كما أفادت الشركة أن هذه الأبحاث مازالت في دور البداية وأن نتائجها لم تنشر بعد ، ومن ثم لا يمكن تحديد أثرها على تحسين الانتاج أو زيادته الا بعد تعليقها عمليا ، وان هذه الأبحاث مشتركة بين الشركة والجامعة وسوف تنشر باسم مهندس الشركة القائم والأستاذ المشرف عليه ،

من حيث أنه في خصوصية الحالة المروضة غانه بيين من الأوراق أن الملاقة القائمة بين الشركة وبين أولئك الأساتذة هي علاقــة عمل مصــدرها القراران الجمهوريان رقم ٢٠٥٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٣٢٠٧

<sup>(477 - 377)</sup> 

لسنة ١٩٩٣ سالفا الذكر و وتوجد علاقة تبعية بين الشركة وبين الإساتذة المذكورين فالشركة هي التي تحدد لهم ساعات العمل التي يمملونها و كما تحدد لهم موضوع أبحاثهم ودراستهم ، وتشترك ممهم فيها و وبطبيعة الحال لها أن توجههم أثناء عملهم ، بل أن لها أن تعنمهم من استكمال هذه الأبحاث وتكليفهم بغيرها و هذا فضلا عن أن هذه الأبحاث لم تستكمل بعد و ومن ثم فلا يمكن القول بأنها ممنفات ، لأن شرط الابتكار وهو الميز لسكل مصنف لم يتحقق بعده وهي لا تعدو بعد تمامها أن تكون مصنفات جماعية ينطبق عليها الباب الثامن من القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه و وعلى هذا فان الأجور التي تمنح لهم لقاء هذه الأعمال تخضع لحكم الفقرة الأولى من القانون رقم ١٩٥٧ المدل بالقانونين رقم ١٩٥٧ المدل بالقانونين رقم ١٩٥٧ و المدر المدر ١٩٥٨ و المدر المدر

( ملك ٢٨/٤/٨٠ - جلسة ١١٠/١/١٢ )

# عاصدة رقم (١٩٧)

#### المسدا:

أحقية كل من جمعية مؤلفي السيناريو وجمعية مؤلفي الوسيقي في تحصيل نسبة من الأداء الطني التي تستحق لأعضاء كل منهما -

#### **الفص الفتوى:**

وحاصل الوقائم فى أن وزارة الثقافة سبق أن استطلعت بكتاب وكيل أول الوزارة رقم ١٥ المؤرخ ١٩٨٣/٩/١٩ الرأى فى شأن تحديد من له الحق فى المحسول على نسبة من الايراد المسافى كحق أداء علنى عن عرض الأفلام السينعائية فتم عرض الموضوع على اللجنسة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة التى ارتات بجلسة ١٩٨٣/٣/٨

أن صاحب الحق في تحصيل حق الأداء العلني عن عرض المسنف السينمائي هو مؤلف السيناريو ذاته وعن المسنفات الموسسيقية هو مؤلف اللحن ذاته طبقا للقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن حماية حق المؤلف . وان نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية من بين أهدانها طبقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ العمل على كفالة حقوق أعضاء النقابة في الأداء الطني وضمان حصولهم على هذه الحقوق : وقسد قرر اتحاد النقابات الثلاث بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٨ انشاء جهاز تحت اشرافه يتكون من عضوين من كل النقابات الثلاث ويتولى تحصيل حقوق الأعضاء نيابة عنهم بما فى ذلك حق الأداء العلني وقد اعتمد وزير الثقافة هدذا القرآر بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٢ كما انتهت اللجنة الى أن مؤلفي السيناريو ومؤلفي الموسيقي وقسد كونوا جمعيتين من بين أغراضها تحمسيل مقسابل الأداء العلني عن المصنفات التي يؤلفها أعفساؤها فان هاتين الجمعيتين يكون من حقهما تحصيدل مقيابل الأداء الملنى بالنسبية لأعضائها فقط وبقياريخ ١٩٨٣/٣/١٤ ورد لادارة الفتوى لوزارة الثقافة كتاب المجلس الأعلى للثقافة رقم ٦٥ المؤرخ ١٩٨٣/٣/١٣ والذي تضمن أن ثعة صعوبات عملية تعترض شركة مصر للتوزيع ودور العرض وهي بعسدد تتغيذ ما انتهى اليه رأى اللجنة الثانية فأعيد عرض الموضوع على اللجنة الثانية فانتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧/٤/٣٧ الى أن الجهاز المنبثق عن الاتحاد العام للنقابات الفنية هو الجهة التي يحق لها تحصيل نسبة حق الأداء الطنى ليوزعه الجهاز المذكور على أعضائه الذين لم ينضموا الى كل من جمعية مؤلفى السيناريو وجمعية مؤلفى الموسيقي : على أن يؤدى الجهاز الى هاتين الجمعيتين الباقي مما حصله من نسبة حق الأداء العلني •

الا أن جمعية المؤلفين والملحنين والناشرين نعت على هذه الفتوى مخالفتها لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ في شسأن نقابات المهن التعثيلية والسينمائية والموسيقية الذي لم يتضمن نصا صريحا يخول النقابات الفنية الحق فى القيام بعملية تحصيل مقابل حق الأداءالعلنى نيابة عن أعضاء النقابات لذلك تطلبون الرأى •

ونفيد بأن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعدة بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٣١ فاستعرضت فتوى اللجنة الثانية بقسم الفتوى الصادرة بجلسة ١٩٨٣/٢/٨ المؤيدة بفتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٣/٤/٣٠ .

كما استعرضت نصوص القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حماية حق المؤلف ونصوص القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ فى شأن نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية وتبين لها أن المادة (١) من هـذا القانون تنص على أن « تضم نقابة المهن التمثيلية جميع المشتغلين بفنون التمثيل للسسينما والمسرح والتليف زيون والاذاعة والاخراج المسرحى وادارة المسرح ٥٠٠ وتضم نقابة المهن السينمائية جميع المشتغلين بفنون الاضراج والسيناريو والتصوير وادارة المن الرسسيقية جميع المشتغلين بفنون الانتاج ٥٠٠٠ وتضم نقابة المهن الموسيقية جميع المشتغلين بفنون النساء بأنواعه المختلفة والعزف بأنواعه المختلفة والتأليف الموسيقى والتلحين والتوزيم الموسيقى و٠٠٠٠ »

ونصت المادة ٩ من ذات القانون على أن « تهدف كل نقابة من النقابات سالفة الذكر تحقيق ما يخصها فيما يأتى :

العمل على كفالة حقوق أعضاء النقابة فى الأداء العلنى وضعان حصولهم على هذه الحقوق فى الداخل والخارج والسعى لدى الجهات المختصة لاستصدار التشريعات اللازمة لذلك ، كما نصت المادة ه من القانون المذكور على أنه ٥٠٠ ولا يجوز لأحد أن يشتغل بغنون المسرح أو السينما أو الموسيقى على النحو المنصوص عليه فى المادة ٢ من هذا القانون ما لم يكن عضوا عاملا بالنقابة ٥٠ » ٠

ومفاد ماتقدم أن المشرع أضفى حمايته على صاحب الحق الأدبى باعتباره نمار تفكير مساحبه فأعطى المؤلف ففسلا عن حق نشره ونسبته اليه ، حق استفلاله ماليا وتحصيل مقابل هسذا الاسستفلال

وذلك على النحو المفصل في القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ المسار اليه ، بيد أنه سكت عن تنظيم أسلوب تحصيل مقابل هذا الاستغلال المسمى بحق الأداء العلنى تاركا ذلك للقاعدة العامة التي تحكم اقتضاء الحقوق واذا كان المشرع قد كفل حق انشاء النقدابات ـ لحماية حقوق بعض الفئات وجعل عضوية بعض النقابات شرطا لازما لمارسة بعض المهن كما هو الحال في القيانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ سيالف البيان ، الا أن ذلك لا يخل بحق الأصيل عضو النقابة في حماية حقم واقتضائه بنفسه أو بمن يفوضه في ذلك ولما كان من المسلم به في خصوصية الحالة المعروضة أحقيمة مساحب حق الأداء العلني في الحصول على نسبة من ايراد استغلال مصنفه الفنى أو الأدبى بيد أن الخلاف بنحصر في تحديد من له الصفة في تحصيل هذا الايراد نيابة عن صاحب الحق ، لما كان الثابت من الأوراق أن الاتحاد العام للنقابات الفنية والمشار اليها في المادة (١) من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ قد وافق بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٨ على انشاء جهاز تتحت أشرافه يتكون من ممثلي النقابات الثلاث تكون مهمته اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق أعضاء هذه النقابات في الملكية الأدبية لانتاجهم والمطالبة بهذه الحقوق وتحصيلها نبابة عنهم بما في ذلك حق الأداء العلني الا أن هــذا الأسلوب الذي استنه الاتحاد المذكور للمحافظة على حقوق أعضاء النقابات المذكورة وتحصيل مقابلها نيابة عنهم يجب للقول بمشروعيته ومن ثم الزامه أن يلقى قب ولا من جميع أغضاء النقابات المذكورة طالما أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ لم يعهد الو. النقابات الفنية التيام بعملية تحصيل الحقوق المالية لأغضائها ولم يغرض على أعضائها ذلك ولا تتوم مثل هذه النيابة في الحالة المعروضة الا بنص في القانون أو برضاء صريح من صاحب الحق نفسه أي من كل واهد من أصحاب الحقوق ه

ولما كان مؤلفو السيناريو والموسيقى قد كونوا جمعيتين من بين أغراضهما تحصيل مقابل حق الأداء العلنى عن المصنفات الفنيسة التى يؤلفها أعضاء كل منهما ، فان هاتين الجمعيتين و وقد وفضستا نيسابة النقابات المشار اليها عن أعضاء كل منهما في تحصيل مقابل الأداء العلنى المستحق الأداء العلنى المستحق

لأعضائهما اذ أن هؤلاء الأعضاء بانضمامهم لاحدى هاتين الجمعيتين قسد قبلوا باختيسارهم انابة الجمعية التي تنظمهم في ممارسة حقهم الأصيل في تحصيل مقابل الأداء الملني بطريق مباشر ومن ثم يتمين احترام هذه الانابة لقيامها على أساس قانوني سليم .

لذلك انتهت الجمعية المغومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية كل من جمعية مؤلفى السيناريو وجمعية مؤلفى الوسيقى في تحصيل نسبة حق الأداء الملنى التي تستحق لأعضاء كل منهما •

١ ملف ٣٠/١/٨٨ ــ جلسة ٢١/١٠/١١)

# مّاعسدة رقم ( ۱۹۸ )

#### المسطأ

الوسيقى التصويرية التى تتوافر فيها شروط المسكية الأدبية والنفنية القررة والولفها حق الأداء المعنى القانون تتمتع بالحمساية المقررة والولفها حق الأداء والتنسيق بين صامر الهنت من مؤلفات الولفين آخسرين ، كان على مؤلف المعل المقتبس مع ثبوت حقه عليه في الملكية أن يحمسل على موافقة المؤلف الأسلى بكل من عنامر الاقتباس ، على اختيساره أو انتباسه جزءا من عمل المؤلف الأصلى — والا كان لهذا الأخير انيستعمل ازاءه حقوقه المقررة قانونا في ملكية مصنفه — اذا كان المؤلف الأصلى المد تنازل عن حقه في استغلال عمله الأصلى المقتبس منه الى الفي، فليس لهسذا الفي علاقة مباشرة بالمقتبس أو المنتقب ، انما تنحصر علاقتيه على المؤلف الأصلى وحده ، اذا كان سكوته عن حماية حقه المتنازل عله ازاء المقتبس قد الحق ضررا بالمتنازل اليه .

#### ولقص الفتوي :

طلب رئيس تليفزيون جمهورية مصر المربيسة من مجلس الدولة الافادة بالراع عن :

أولا: الجهة التي يحق لها تحصيل نسبة أو مقابل حق الأداء الطني فيما لو ثبت قانونا هذا الحق .

نانيا: مدى خضوع الموسيقى المكونة لمجزء من الألهلام الأجنبية والمربيه او البرامج أو المسلسلات العربية المتعاقد عليها طبقا لمعقود المتنبغزيون لحق الاداء العلني ه

وتخلص وقائع الموضوع في أن وزارة الثقلفة سبق أن استطلعت بنتاب وكيل أول الوزارة رقم ١٥ المؤرخ في ١٩٨٢/٩/١٩ رأى ادارة المنتوى أوزارة الثقافة بشان تحديد من له الحق في الحمسول على نسبة من الايراد الصاف كحق أداء علني عن عرض الأغلام السينمائية، فتم عرض الموضوع على اللجنة الثانية لقسم الفتوى التي ارتأت بجلسة ١٩٨٣/٢/٩ أن مساحب الحق في تحصيل حق الأداء العلني عن عرض الصنف السينمائي هو مؤلف السيناريو ذاته ، وعن المسنفات الموسيقية هو مؤلف اللحن ذاته طبقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٣ في سَان حماية حق المؤلف . وأن نقابات المهن التعثيلية والسينمائيسة والموسيقية من بين أهـــدانمها العمل على كفالة حقوق أعضاء النقابة في الأداء العلني . وقد قرر اتحاد النقابات الثلاث بتاريخ ١٨٥/٨/١٨ انشاء جهاز تحتاشرافه . يتكون من عضوين من كل من النقابات الثلاث يتولى تحصيل حقوق الأعضاء نيابة عنهم بما فى ذلك حق الأداء العلني • كما انتهت اللجنة الى أن مؤلفي السيناريو ومؤلفي الموسيقي وقد تنونوا جمعيتين من بين أغراضهما تحصيل مقابل الأداء العلتي عن المصنفات التي يؤلفها الأعضاء فإن هاتين الجمعيتين يكون من حقهما تحصيل مقابل الأداء العلني بالنسبة لأعضائهما فقط وف تاريخ ١٩٨٣/٣/١٤ ورد لادارة الفتوى لوزارة الثقافة كتاب المجلس الأعلى المثقافة رقم ٦٥ المؤرخ ف١٩٨٣/٣/١٣٥ والذي تضمن أن ثمة صعوبات عملية تعترض شركة مصر للتوزيع ودور العرض وهي بصدد تتفيسذ ما انتهى اليه هذا الرأى . ماعيد عرض الموضوع على اللجنة الثانيــة غانتهت بجاستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٣/٤/٣٧ آلى أن الجهاز المنبثق عن الاتحاد المام للنقابات الفنية هو الجهة التي يحق لها تحصيل نسبة حق الأداء الطنى ليوزعه الجهاز على أعضائه الذين لم يتضموا

الى كل منجمعية مؤلمى السيناريو وجمعية مؤلمى الوسيقى، على أن يؤدى الجهاز الى هاتينالجمعيني الباقى مما حصله من نسبة حق الأداء العلني و وقد راى رئيس التليفزين أن هذه الفتوى تتمارض واحكام القابون رئيم و المسنة ١٩٧٨ والنظام الأساسى لجمعيسة المؤلفين والمناشرين فضلا عن أنها ألقت على التليفزيون عبئا جديدا يتمثل في الزامه بسداد المقابل لحق الأذاء العلني للجهاز المنبئق عن الاتعاد المام للنقابات الفنية دونما مسوغ قانوني وبالمخالفة للعقد البرم مم جمعية المؤلفين والمحنين والمناشرين في هذا الشأن و

كما أن العقود انتى ييرمها التليغزيون والخاصة بالأغلام الأچنبية والعربية وتاليف الموسيقى تتضمن تنازل المتماقدين صراحة عن حق الاستغلال وفقا لنص المادة ٣٥ فقرة ٢ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم فقد تنازلوا عن حقوقهم المتعلقة بالأداء العلنى ، الا أن هذا الأمر يثير التساؤل عما اذا كانت الموسيقى المكونة لجزء من الأفلام الأجنبية والعربية أو البرامج أو المسلسلات العربية والمتماقد عليها طبقا لمقود التليفزيون تخضع لحق الأداء العلنى ،

وقد عرض الموضوع على الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت فتواها المسادرة بجلستها المعقودة بتساريخ المدراء / ١٩٨٤/١٠/٣١ والتى انتهت الى أحقية كل من جمعية مؤلفى السيناريو وجمعية مؤلفى الموسيقى في تحصيله نسبة حق الأداء الملنى التى تستحق لأعضاء كل منهما تأسيسا على أن هؤلاء الأعضاء بانضمامهم لاحدى هاتين الجمعيتين قسد قبلوا باختيسارهم انابة الجمعيسة التى تنتظمهم في معارسة حقهم الأصيل في تحصيل مقسابل الأداء الملنى بطريق مباشر ، ومن ثم يتمين احترام هدده الانابة لقيسسامها على أساس قانونى سليم ،

كما استعرضت نصوص القانون رقم ٢٥٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن حماية حق المؤلف وتنص المسادة ١ منه على أن « يتمتع بحماية هذا القانون مؤلف المصنفات المبتكرة فى الآداب واللنون والعلوم أيا كان نوع هسذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تمنيغها ••• » وتنص المسادة ؟ على أن د تتمل هسده الحماية بصفة خاصة مؤلفى المسنفات الموسيقية سؤاء اقترنت بالألقاظ أو لم تقترن بها ••• » كما تنص المادة ٥ من ذات القانون على أنه «المؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تميين طريقة هذا النشر » وله وحده الحق في استملال مصنفه ماليا بأية طريقة من طرق الاستملال ولا يجوز لميره مباشرة هسذا الحق دون اذن كتابي سسابق منه أو معن يخلف •

وتقضى المسادة ٢٩ بانه « في حالة الاشتراك في تأليف مصنفات الموسيقى المنائيسة يكون الؤلف الشطر الموسسيقى وحسده الحق في الترخيص بالأداء العلنى للمصنف كله » وتنص المسادة ٣٠ على أنه « في المسنفات التي تنفذ بحسركات مصحوبة بالموسسيتى وفي الاستعراضات المصحوبة بموسيتى وفي جميع المصنفات المشابهة يكون الإلف الشسطر غسير الموسسيتى الحسق في الترخيص بالأداء العلنى للمصنف ٥٠٠ ويكون اؤلف الشطر الموسيقى هق التصرف في الموسيقى وحسدها » ٥٠

كما تنص المادة ٣١ من القانون الذكور على أن « يعتبر شريكا في تأليف الممنف المسحد للاذاعة أو التليفزيون و رابعها) واسع الموسيقى اذا قام بوضها خصيصا للمنصسنف السينمائي ٥٠٠٠ » وتقضى المسادة ٣٧ بأنه « المؤلف أن ينقلى الى المير الدي في مباشرة حقوق الاستملال المنصوص عليها ٥٠٠ ويشتره لتيهم التمرف أن يكون مكتوبا وأن يحدد فيه مراحة وبالتفصيل كل حق على حده يكون محل التمرف مع بيان مداه والعرض منه ومدة الاستملال ومكانه وعلى المؤلف أن يمتنع عن أي عمل من شأنه تعطيل استمال الدي المتمرف فيسه » و وتنص المسادة ٣٩ من ذات القانون على أن « تصرف المؤلف في حقوقه على المسنف سواء كان كاملا أو جزئيا يجوز أن يكون على أساس مشاركة نسبية في الايراد النساتج من الاستغلال أو بطريقة جزافيسة » و

ومفاء ذلك أن العماية المقررة لحق الؤلف في العانون الشار اليه

تقتصر على المصنفات المتكرة في الآداب والفنسون والعلوم أيا كان نوعها أو طريقة التعيير عنها او اهميتهما أو الغرض من تصمنيفها، ويندرج فى ذلك الممنفات الموسيقية سوءا اقترنت بالالفاظ او لم تقترن ، وفي حالة الاشتراك في تاليف مصنفات الموسيقي العنائيسة يكون لمؤلف الشطر الموسيقي وحده الحق في الترخيص بالأداء العلني المصنف كله ، وبالنسبة للاستعراضات المصحوبة بموسيقي والمصنفات التي تنفذ بحركات مصحوبة بها يكون اؤلف الشمطر الموسسيتي حق التصرف في الموسيقي وحددها ، كما يعتبر واضم الموسيقي شريكا في المسنف السينمائي أو المسنف المعد للاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون وللمؤلف وحده الحق في استفلال مصنفه ماليا بأي طريقة من طرق الاستفلال وله أن ينقسل الى الغير هسذا الحسق على أن يكون ذلك بتمرف مكتوب يعدد الحق معل التصرف مع بيان عناصر الغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه ويجوز أن يكون تصرف المؤلف في حقه على المصنف على أساس مشاركة نسبية في الايراد الناتج من الاستغلال أو بطريقة جزائية ، فاذا ما تصرف المؤلف في حقه على النحو السابق امتنع عليه اتيان أي عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف فيه أو المطالبة بحقه في الأداء العلني بعد أن يكون قسد تنسازل عنه بمقتضى هذا التصرف ،

وهيث أن الستقر فقها وقضاء أن المصنف الذي يتمتع مؤلفه بالحملية القانونية المقررة للملكية الأدبية والفنية يجب أن يستوفى ركنا شكليا بمعنى أن يكون قدد أفرغ في صورة مادية يبرز بها الى الوجود وركنا موضوعيا يتمثل في كون المصنف قد انطوى على شيء من الابتكار مهما تكن قيمته و وليس من الضرورى أن يستحدث الابتكار جديدا : فيكفى أن يضفى المؤلف على فكرة ولو كانت قديمة شخصيته، وان تتميز بطلبعه حتى يكون هناك ابتكار يحميه القانون ، وسواه أكان العمل كله من مبتكرات المؤلف أم منتخبا من عناصر مختلفة جمعها ورتبها بشكل خلص ، اذ التأليف لا يعنى خلقا من عدم ، والفيصل ورتبها بشكل خلص ، اذ التأليف لا يعنى خلقا من عدم ، والفيصل في تحقق ذلك في مصنف يعدد مسألة واقع ينفرد بتقديرها قاضي الموضوع ، غاذا ما اشتق مؤلف مصنفا أو

مصنفات موسيقية سابقة بطريق التحويل أو التنويع فان له حق المؤلف على المصنف القائم على الانتخاب والاختيار والتنسيق ويتمتع بالنسبة له بالحماية المقررة للملكية الأدبية والفنية ولا شك أن عليه أن يستأذن كلا من مؤلفي المصنفات الأصلية التي استمان بها واختسار منها في تأليف عمله أو خلفاء أيهم متى كان المؤلف الأمسلي لازال متمتعا بالحماية القانونية ولم يؤول الى الملك العام . الا أن هذه العلاقــة بينه وبين كل من هؤلاء هي علاقة خامــة بينهما لا تعس حقه الخاص في الملكية الأدبية والفنية على عمله المستق ولا تؤثر على الحماية المقررة لهذا العمل ، فاذا كان أي من المؤلفين الأصلفين تتنازل عن حقه المالي الي الغير كناشر أو سواه فليس لهذا المتنازل الله صلة بمؤلف المنتخب : وانما صلته بالمتنازل وحده • فله أن بيين للمتنازل أن التصنيف والانتخاب قد أثر على استعماله للحق الذي تنازل عنه بما يضره ويطلب منه المصنف من استعمال الحق المتنازل عنه في عملة التصنيفي وأما أن نشر العمل التصنيفي أثر على استعماله للحق المتنسازل عنه والحق به ضررا فيطلب منه تعويضه • ولكن لا تعامل مباشرة بين التنازل اليه وبين مؤلف المصنف ، بل كل ماله أن يعود على المؤلف الأصلى المتنازل - فاذا ما توافرت للموسيقي المكونة لجزء من الأفسلام الأجنبية والعربية أو البرامج أو السلسلات العربية المروفة بالموسيقي التصويرية على ما ورد بكتابكم الشروط السابق بيانها غانها تعد من قبيل المصنفات الغنية التي يتمتع مؤلفها بالحماية المقررة لمن الملكية الفنية والتي تبرز في حماية حقه في الأداء العلني كما تبرز في حقه المالي المتمثل في امكانه استغلال ملكيته ، خاذا كان من بين المناصر الداخلة في هذا المصنف الذي يتمتع بالحماية عناصر من مؤلفات أخرى وكان مؤلف هذه الأخيرة قد تتأزل عن حقه في الأداء الملنى عنها . فإن حقه الأصلى في الملكية الأدبية والفنية يظل قائما . والذي انتقل اليه هو حق التصرف المالي فيها . وبذلك فان ادخال المؤلف المقتبس أو المنتخب مثل هذه العناصر في عمله أذا مامثل اعتداء أي ما يكون ذلك بحق المؤلف الأصلى في الملكية الأدبية والذي لايخضع للتنازل ، ولــكن اذا ما مثل سكوت المتنازل على الاعتــداء الذي وقع على هقه الأدبى مساسا بالحق المالي الذي تنازل عنه بما يؤشر عليه كان للمتنازل اليه أن يرجع على المتنازل بحقه الناشي، في وقف هــــذا الاعتداء أو التعويض عنه ، وتظل المـــلاقة قائمـــة بين المؤلف المقتبس دون تدخل المتنازل اليه عن الممل الأصلى أو ناشره في حقوق الملكية الأدبية والفنية ، ولا صلة مباشرة بين الناشر أو المتنازل اليه وبين المؤلف المقتبس ه

والواقع أن عقود التليفزيون قاطعة في هذه الدلالة ، فعقد شراء حق استعلال أغلام ٣٥ مللي لعرضها للتليفزيون محله الفيلم وأغانيه ( بند ثانيا وثالثا ) محق استغلالها هو محل التنازل ، الأول لدة خمس سنوات من تاريخ أول عرض بالتليفزيون والثانية بصفة مستمرة من بدء هذا العقد ، ولسكن هذا التنازل مقصور على العرض والاستغلال ف النطاق التليفزيوني في مصر بأية صورة من الصور فلا يشمل غير ذلك من صور العرض ، كما أنه مقصور على الغيلم بأكمــــله ثم على أغانيه ، فلا يشمل العناصر المختلفة المسكونة للفيلم اذا ما نظر الى كل منها استقلال على حدة • ويقر المتنازل ( في البند العاشر ) بضمانه ومستوليته وحده عن أى ادعاء أو مطالبة توجيه الى الطرف الأول نتيجة استعلال المواد موضوع العقد ( وهذه المواد كما تضمنها البندان ٣ و٣ هي الفيلم ذاته ثم أغانيه ) ، ويرجع الطرف الأول عليه بكافـــة التعويضات والمبالغ الناتجة عن هذه الادعاءات أو المطالبات • كما ينص عقد الأفلام الأجنبية على توريد أفلام أو مسلسلات أو برامج ويقر الطرف الثانى بأنه يملك حق استغلالها وأنه يتنازل للطرف الأولّ عن حق استغلالها في النطاق التليفزيوني أي عرضها واستغلالها في تليفزيون جمهورية مصر العربية على ألا تزيد مرات العرض على مرتين خلال ١٢ شهرا تبدأ بعد مضى ٣ أشهر من تاريخ التوريد والطرف الثاني ضامن ومسئول وحده عن أي ادعاء أو مطالبة توجه للطرف الأول عن عــرض المواد التي تم توريـــدها ويلزم بجميـــع المتعويضات والمبالغ التي تنتج عن هذه الادعاءات أو المطالبسات -وكذلك عقد التأليف الموسيقي يشمل التنازل الى التليفزيون عن الحق بجميع صوره بما في ذلك اذاعة واستغلال الموسيقي في أي غرض وعلى أى مسورة من الصور وأنه صاحب الحق في نشر واستغلال الموسيقي فى مطبوعاته ومجلاته ومجموعاته وفى التصريح للغير بما فى ذلك الطرف الثانى مباشرة هذا النشر فى أى وقت يشاء ، والحق هنا محله العمل الموسيقى الكامل ويكون الطرف الثانى مسئولا وهده عن أى ادعاء أو مطالبة توجه الى الطرف الأول اذا كانت ناتجة عن تأليف أو اذاعة أو نشر هذه الموسيقى وللطرف الأول أن يخصم من أى مبلغ يكون مستحقا للطرف الثانى المبلغ الذى يراه كافيا لمواجهة الادعاءات أو المطالبات الموجهة الله ، فالتليفزيون يقوم هنا بدور الناشر المتنازل المه فى النطاق محل التنازل بالنسبة للمقدين الأولين ، وبكافة وسائل النشر بالنسبة للمقد الثانى ويقر بأن علاقة المؤلف بالفير تخصه وهده، ولا شأن للمتنازل الله بها اذا لحق الأخير ضررا كان له أو يعود به على المتنازل الله بها اذا لحق الأخير ضررا كان له أو يعود به على المتنازل الله أو يعود به

ومن ناحية أخرى فان محل التنازل هو الفيلم الكامل أو أغانيه أو القطعة الموسيقية ، وادخال عناصر من هذه المؤلفات في عمل موسيقي مستقل لا يمس بحق الناشر المتنازل اليه مباشرة لأن حقه هو في استعلال العمل الفني الكامل المتنازل عنه برمته ، أما استعمال عناصر منها في تصنيف يقوم على الاختيار والانتخاب والاقتباس ، فقد يكون مساسا مباشرا بحق الملكية الأدبيسة والفنية المؤلف الأصل ، ولا يمس حق الناشر أو المتنازل اليه مباشرة ، وتكون العلاقة بين المصنف وبين المؤلف الأصلى ، ولا صلة للناشر المتنازل اليه بالمستقبل ويعود المتنازل اليه على المؤلف الأصلى المتنازل اذا كان لذلك وجه ما ويعود المتنازل اليه على المؤلف الأصلى المتنازل اذا كان لذلك وجه ما

ومن حيث أنه بالنسبة لتحديد الجهة التي يحق لها تحصيل نسبة أو مقابل حق الأداء الملني فيما لو ثبت قانونا هذا الحق ، فقد سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن قطعت برأى في هـذا الشأن بفتواها الصادرة بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٣١ والسالف الاشارة اليها ، ولم يجد مليرر اعادة النظر في ذلك •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفقسوى والتشريع الى :

(۱) تأييد فتوى الجمعيةالمعومية السابقة بجلسة ١٩٨٤/١٠/٣١ فيما يتعلق بالجهة المختصة بتحصيل مقابل حق الأداء العلني • (٢) الموسسيقى التصويرية التي تتوافر فيها شروط المسكنة الأدبية والفنية المقررة في القانون تتمتع بالحماية المقررة ، ولؤلفها حق الأداء العلني واذا قامت الموسيقى التصويرية على الاقتباس أو الانتخاب والتنسيق بين عناصر أحدت من مؤلفات المؤلفين آخرين كان على مؤلف العمل المقتبس مع ثبوت حقه عليه في الملكية أن يحصل على مرافقة المؤلف الأصلى لسكل من عناصر الاقتباس ، على اختياره أو اقتباس مجزءا من عمل المؤلف الأصلى والا كان لهذا الأخير أن يستعمل ازاءه حقوقه المقررة قانونا في حهاية عمله ، واذا كان المؤلف الأصلى انتازل عن حقه في استغلال عمله الأصلى المقتبس منه الى الغير ، فليس لهذا الغير علاقة مباشرة بالمقتبس أو المنتخب ، وانما تقتصر علاقته على المؤلف الأصلى وحده اذا كان في سكوته عن حماية حقه المتنازل عنه أو المقتبس منه قد ألحق ضررا بالمتنازل اليه ،

ر بك ۱۹۸۰/۱/۲۳ مـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۸۲ :

ممستع هسسريي

## قامسدة رقم ( ۱۹۹ )

المسدا:

سريان احكام القسانون رقسم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفي المسانع الحربية ـ مناطه ألا يكون ثمت حكم مخالف في القرار رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٣ المسادر من مجلس ادارة المسانع الحربيسة بشان نظام موظفي تلك المسانع ٠

#### ملخس الحكم:

ان القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ بانشاء مجلس ادارة المسانع الحربيسة ومصانع الطائرات نص في مادته الثالثة على أن « مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على المسانع التابعـــة لوزارة الحربية وهو المشرف على تصريف الأمور طبقا لهذآ القانون دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة في مصالح الحكومة ، وبينت المادة الرابعة منه اختصاصات مجلس الادارة ، ومن بينها ما نص عليه في الفقرة ١٥ منه ، وهي احدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي المسانع الحربية ومصانع الطائرات ومستخدميها وعمالها وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم ونصلهم وتصديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ، دون التقيد بالقوانين واللوائح والنظم الخامسة بموظفى الحكومة ، وكذا اصدار اللوائح الخاصة بتنظيم أعمال المخازن والمشتريات واللوائح المسالية » . واستنادا الى الفقرة ١٥ من المادة الرابعسة من القانون المشار اليه أمسدر مجلس ادارة المسانع العربية القرار رقم ١٥٩ م لسنة ١٩٥٣ بنظام موظفي تلك الصانع وقد نص في المادة الأولى منه على أنه « نميما عدا ما هو منصوص عليه في المواد التالية تسرى على موظفى المانع الدربية ومصانع الطائرات أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له الخاص بنظام موظفى الدولة » • ومفاد هذه المسادة أن الأصلُ أن تسرى أهكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بصفة عامة على جميع موظفى الممانع الحربية أسوة بباقى موظفي الدولة ، باعتبار أنه القانون المام المنظم لمالاتة الحكومة بموطفيها ، كل ذلك ما لم يتضمن القرار الذكور تنظيما خاصا ، ففي

(م ۲۳ سے ۳۳ ۱

هذه الحالة يطبق الحكم الخاص الوارد بالقرار ، وأن تصارض مع ما ورد بهذا القانون ، وذلك المظروف الخاصة بالعمل فى المصانع الحربية التى تختلف تماما عن ظروف العمل بالوزارات والمسالح من هيث ضرورة احاطتها بكثير من السرية التى تقضى بسسط يد ادارة المسائع فى شئون موظفيها وعدم تقييدها بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ غيما يتعارض مع ظروف العمل بالمسانع ه

( طعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤ ق ــ جلسة ٢/٢/١٩٥١ )

## قاعدة رقم (۲۰۰)

#### المسمدان

موظفو المسائع الحربية ... سلطة التعقيب على تقديرات الرؤساء ... هى للشخص الذى له صفة الدير بالنسبة للوهدة التى يعمل بهسا الموظف ... أساس ذلك مستمد من المسادة ١٠ من قرار وزير الحربية رقم ١٩٥٩ لسنة١٩٥٣ التى نصت على عرض تقدير الرئيس عنالموظف، على « مديره المقتص » لابداء ملاحظاته ٠

### ملقص الحكم :

ان موظفى المسانع الحربية لهم وضع خاص بحسب طبيعة العمل فى الذى يعارسونه وتعدد الشعب فى المنع الواحد وما يتطلبه العمل فى المسانع من قدرات قد تختلف عن القدرات اللازمة للوظائف الأخرى وهذا يستلزم رقابة فعلية ونواهى متعددة من السكفاءة ولا يمكن الحكم على كفاءة الموظفين حكما صحيحا الا من الرؤساء الذين لهم بحكم عملهم اتصال وثيق بهولاء الوظفين د وبالرجوع الى النعوذج الذى على أساسه توضع تقديرات الكفاءة المختلفة بيين أنه يختلف اختلافا كليا عن النموذج الخاص بالوظفين الذين يخضعون للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأن القصد من تعقيب المدير على الرئيس المباشر هو مراقبة الشطط سدواء كان لصالح الوظف أو ضوء الوضع الخاص بالوظفين الذين يعملون فى المانع ضده ، وعلى ضوء الوضع الخاص بالوظفين الذين يعملون فى المانع

المربية غان تعقيب نائب المدير - السلطة الأعلى من الرئيس المباشر ف التدرج الاداري والمشرف على الادارة التي يعمل بهسا الدعي -يكون قد تحقق به الهدف من التعقيب ، ونائب المدير يعتبر في هذه المالة « مديره » وهي العبارة التي وردت في المادة (١٠) من القرار سالف الذكر ونصها « تقديم التقارير خلال شهر ينسأير من كل عام عن الموظف من رئيسه ثم تعرض على مديره المفتص ٥٠ ﴾ وليستُ العبرة بالألفاظ وانما العبرة بالقاصد والمعانى - وما دأم القصد هو أن يكون التعقيب للشخص الذي له صحفة المدير بالنسبة للوحدة التي يممل بها الموظف قان توقيع نائب المسدير على التقرير وتعقييسه على تقديرات الرئيس المساشر أنما هو اجراء صميح ينطوى على قصد الشارع من التعليب ، هذا الى أنه لم يذكر سواء في القرار أو في النموذج أن يكون التمتيب لمدير عام المنع فاذا ما اقتضى نظام المعل والاشرآف عليه بالدقة اللازمة توزيع العمل بين المدير ونائب ألمسدير وكان من اختصاص الأخير الاشراف على ادارة المقود التي يعمل فيها المسدعي فانه يكون من سلطة هذا الأخير التمقيب على التقدير وليس في ذلك أي خروج على القانون نصا وروها ومن ثم فان النعي بالبطلان على التقسرير السرى بمقولة أن الذي عقب على تقسديرات الرئيس المباشر هو نائب المدير لا المدير ، همذا الوجه غير قائم على سند صحيح ٠

( طعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٧ )

## قاعـدة رقم ( ۲۰۱)

الجسدا:

لائحة عمال المسانع العربية ومصانع الطائرات الصادرة طبقا المادة الثانية من القسانون رقم 111 لسنة 1907 باتشاء مجلس ادارة المسانع الحربية ومصانع الطائرات عن مجموعات عمالية مضائة طبقا لأحكام اللائحسة المسار اليها عرار وضعهم في هسنده المجموعات هو قرار اداري بالتمين اكتسب همسانة تحول دون صحبه أو الفائة عدم اهتيسة

هؤلاء العمال في المطالبة بتعديل قرارات تعيينهم على أساس اعتبار الأجر الشامل الذي حدد لهم عند التعيين المؤقت مرتبا أصليا يعتد به في تحديد المجموعات التي عينوا عليها •

#### ملخمي الفتوي :

ان القانون رقم ٦٩٩ اسنة ١٩٥٣ بانشاء مجلس ادارة المسانع المحربية ومصانع الطائرات نص فى مادته الأولى على أن « ينشأ لحصانع وزارة الحربية مجلس ادارة مكون من ٥٠٠ » كما نص فى مادته الثانية على أن « يختص مجلس ادارة المسانع الحربية ومصانع الطائرات بما يأتى : ٥٠٠٠٠٠ (١٩) احسدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المسانع الحربية ومصانع الطائرات ومستخدميها وعمالها وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم دون التقيد بالقوانين واللوائح والنظم الخاصسة بموظفى

وتطبيقا لهذا النص أصدر مجلس الادارة القرار رقم ٣٩ ط لسنة ١٩٥٤ بلائحة عمال المسانع الحربية ومصانع الطائرات ، وهي اللائحة التي صدر قرار تعيين العمال المروضة حالتهم أثناء نفاذها ،

وقد نصت المادة الأولى من تلك اللائمة على أن تسرى أحكام هدذا القرار على العمال الدائمين • وقضت المادة الثانية بأنه فيما عدا ما هو منصوص عليه فى المواد التالية تسرى على عسال المسانع الحربية ومصانع الطائرات القوانين والتعليمات المالية المتبعة فى المالح الحكومية •

ونصت المبادة ٨ على أن « يعقد امتحان لشمَّل الوظائف الخالية بالمسنم ٥٠٠ »:

وقضت المسادة ١٢ بأن « تنقسم طوائف العمسال الي قسمين : (١) عمال الانتساج والصيانة وهم الذين يقومون بالعمل في الورش

وأقسام الانتاج (ب) عمال النفدمة العامة وهم الذين يقوهون بأعمال ذات صفة عامة ويعددون بقرار من مدير المصنع » •

ونصت المادة ١٣ على أن « تندرج جميع مهن عمال الانتاج والصيانة في اثنتي عشرة مجموعة بحسب طبيعة العمل المعيزة لمكل مهنة وعلى أساس مجموع النقط التي تحصل عليها المهنة في كل عنصر من عناصرها طبقا لخطة تقدير قيم المهن ، وبيين الجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار حدود وفئات هذه المجموعات » ،

وقضت المادة ١٤ بأن « يمنع العامل عند تعيينه الحد الأدنى لأجر المجوعة التى تضم المنة التي سيشطها ويجوز منحه أجرا يتراوح بهن الحد الأدنى والحد الأوسط المجموعة تبعا لدرجة استعداده للقيام بأعمال المهنة من واقع نتيجة امتحانه » •

ونصت المادة ١٨ على أن « تندرج مهن عمال الخدمة العامة في ثلاث مجموعات بحسب طبيعة العمل الميزة لمسكل مهنة وعلى أساس مجموع النقط التي تحصل عليها المهنة في كل عنصر من عناصرها طبقا لخطة تقدير قيم المهن • وبيين الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القرار حدود وفئات هذه المجموعات » •

ومن حيث أن الواضح من نصوص اللائمة ، وعلى الأجمس نص المادتين ١٣ ، ١٨ أن مجموعات الانتاج والصيانة ومجموعات الخدمة المامة هي في الواقع من الأمر درجات مالية ، ومن ثم غان وضع أشد الأشخاص في مجموعة ما هو الا تعيين له في هذه المجموعة سبواء عين غيها مباشرة من الخارج أو كان عاملاً مؤقتا في ذات الجهة ،

وبناء على ذلك ، فالقرار الصادر عام ١٩٦٢ ليس الا تعيينا لعمال مؤقتين فى مجموعات عمالية مختلفة ، أى أن جهة الأدارة اصدرت قرارات ادارية بالتعيين ولم تقم باجراء تسويات ، فليس كل اجراء يتخذ فى شأن الحالة الوظيفية يعتبر من قبيل تسوية الحالة اذ للتسوية مفهوم معين لا يسوغ إن تطلق على سواه ، فهى لا تكون الا اذا كانت ثمة قاعدة تنظيمية عامة تعرض على جهة الادارة اتخاذ

اجراء معين ، خالمم فيها هو أن صاهب الشأن يستمد حقب من تاك القاعدة التنظيمية وليس من قرار ادارى تترخص الجهسة الادارية ازاءه بسلطة تقديرية .

وليس من شك ف أن القرار الصادر بالتميين لا يعدد من قبيل تسوية العالة أذ ليس ثمة قاعدة تنظيمية عامة تلزم جهة الادارة بتميين شخص معين فى وظيفة ممينة ، وأنما تجرى ذلك حسبما تراه محققا للصالح الغام وفى الوقت الذى تراه مناسبا .

ولا محل للاحتجاج في هذا العسدد بعبارة «تسوية الحالة » المواردة بمعضر لجنة شئون العالمين حيث يتمين عدم الوقوف عند المعنى الحرف لملالقاظ واعطاء القرار تكييفه العسميح ووصفه القانوني الحق و ولقد جاء قرار التعمين ، وهو ما يجب الاعتداد به صريصا وقاطما في هذا الشأن فنص على أنه « اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ يمين المعال المذكورون فيما بعد بالمن والأجور والمجموعات الموضحة قرين أسمائهم وذلك لمدة سنة تحت اللاختبار » •

ولا يفسير من اعتبار القرار محل البحث قسرارا بالتعين على مجموعات أن يكون العمسال الذين شملهم القسرار قائمين بالممل فى المسانع بصفة أخرى و قليس ثمة ما يعنع من تعين العامل فى وظيفة أخرى ف ذات البجة وقسد تصورت اللائمة المسال اليها هذا الوضع فنصت فى المسادة ٨ على أن « يعقد امتحان لشغل الوظائف الخالية بالمسنع ويسمح بالتقسدم اليبه للعمال الموجودين بالمسنع أو من خارجه و و من وتشغل الوظائف الخالية بالكثر العمال تفوقا من بين الناجعين فاذا تساوت السكفايات يفضل منهم عمال المسنع و و ٥٠٠ كما نصت فى المسادة ٩ على أن « يكون التعيين تحت الاختبار لمدة سنة فاذا لم تثبت صلاحية العامل لعمله خلال مدة الاختبار قصل من وظيفته اذا كان من المينين من الخارج فاذا كان من العمال الموجودين أصلا بالمسنع أحيد الى عمله السابق » و

ومن حيث أنه متى كان القرار المسار اليسه هو قرارا اداريا بالتميين في المجموعات عمن شم يكون قسد اكتسب حصائة تحول دون سحبه أو الملقه ه ولا محاجة فى القول بأن هذا التمين تم بالمخالفة لأحكام اللائمة لأن قاعدة تحصن القرارات الادارية تقوم اساسا على افتراض أن القرار حسدر مشوبا بعيب من العيوب التي تصمه بالبطان و ومن المسلم أن عسدم آداء الامتحان ليس من شانه اعتبار القرار معدوما وانما باطلا فصحب وبالتالى خضوعه لقاعدة تحصن القرارات الادارية وامتناع سحبه بعد مضى ستين يوما على صدوره و

وترتبيا على ذلك فلا يجوز لجهة الادارة أن تمس قرار التميين الصادر عام ١٩٦٢ بمقولة عدم لجراء الامتحان قبل التميين ، كما لا يقبل من العمال الطمن عليه بدعوى أنه حدد لهم مجموعات أقل مما يستحقونه ، اذ أن هذا القرار بجميع عناصره أصبح غير قابل للصحب أو الالغاء .

وغضلا عما تقدم ، غان ما يطالب به العمال فى الحالة المروضة لا يقوم على سند بيرره ، فليس ثمة قاعدة تتظيمية تعرض على الادارة التخاذ الاجر الشامل أساسا لتحديد الدرجة أو المجموعة التى يوضع عليها المامل المؤقت ، بل ان الغالب الأعم أن يجاوز ما يتقاضاه صاحب الأجر الشامل ، أو المسكافأة الشاملة ، ما يتقاضاه نظيره المعين على احدى الدرجات ،

وقد راعى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ بشأن منح المعينين بصفة غير منتظمة اعانة غلاء معيشة راعى المحقة التحقيقة فقضى « بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة على اعتمادات مؤقتة بالميزانية اعانة غلاء معيشة بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم على أساس ماهياتهم أو أجورهم فى اليوم التسالى لمضى سنة عليهم فى المخدمة ٥٠٠ بشرط ألا تكون الماهية أو الأجر الذى يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد عما هو مقرر لمبقا لقواعد التعيين » ٠

لله ومن هنا غلا تتربب على المسلك الذي اتخذته ادارة المسانع عندما اعتدت بالأجر الذي يتقاضاه العامل مجردا عن القدر الذي يمثل اعانة الغلاء وهي بصدد تعييف تعييفا جديدا منبت الصلة بوضسمه

السابق كعامل مؤقت طالما انه لم تكن ثمة قاعدة قانونية تازمها بالاعتداد بهذا الأجر الشامل •

وبعبارة أخرى ، لا جناح على جهة الادارة أن استرشدت في تحديد المجموعة التي يتم التميين عليها بأجر المامل مجردا عن اعانة الفسلاء حيث لم يكن له أصل حق في التعيين على مجموعة معينة أذ الأمر متروك لجهة الادارة في أجراء التعيين بمقتضى سلطتها التقديرية سواء من ناحية مبدأ التعيين أو من ناحية تحديد المجموعة و وبالتالي فلا تثريب عليها أن حددت المجموعة بمراعاة تجسريد الأجر من اعانة الغلاء حيث لا توجد قاعدة توجب عليها لا أذا لم تجر امتحانا أن اراعي الأجر شاملا عند تحديد المجموعة التييين عليها واراعي الأجر شاملا عند تحديد المجموعة التي يتم التميين عليها و

بل انه لا أحقية للعامل فى التمسك بالأجر الذى كان يتقاضاه بوصفه علملا مؤقتا سواء قبل تجريد هذا الأجر من اعانة الفسلاء أو بمسد تجريده من هذه الاعانة وانمسا يقتصر حقسه على الأجر المقرر للمجموعة التى عن عليها والمحددة بقرار التميين سفالذى يحدد مركز العامل بالنسبة للمجموعة التى يشغلها هو القرار الصادر بتميينه فيها، فيهذا القرار وحده لا بغيره يكون انزال حكم القانون عليه ه

ومن حيث أنه لا محل للاحتجاج بفتوى الجمعية العمومية بجلسة المراما أو حكم المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية والمؤسسات والهيئات العامة في القضية رقم ٣٦٥ السنة ١١ قضائية ، أو كتاب ديوان الموظفين الدورى رقم ٥١ لسنة ١٩٦١ فكلها خامسة بمجالات أخرى ولا تتصل بالموضوع المعروض للاسباب السابق ايرادها والتي مجملها أننا بصدد قرار بالتعين وانه لا الزام على جهسة الادارة بالاعتداد بالأجر الشامل عند تحديد المجموعة التي يتم تعيين العامل المؤقت عليها ه

واذا كانت الجمعية العمومية قسد انتهت فى فتواها آنفة الذكر الى وجوب الاعتداد بالمكافأة الشاهلة باكملها عند حسساب أقسساط المعاش والاجور الاضافية بالنسبة للمعينين بمكافآت شاهلة بالهيئسة المعاشة للطيران سد فان هذه الفتوى ، وحسبما يبين من استقرائها ،

خاصة بالوضع بعد ١٩٦٤/٧/١ ، تاريخ الفساء اعانة علاء الميشسة وضمها الى المرتب بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦ دون مساس بما كان عليه الوضع قبل هذا التاريخ .

والاستناد الى الحكم الصادر من المحكمة الادارية فى القضية المشار اليها هو استناد فى غير موضعه ، اذ كان الحكم خاصا بضم مدة خدمة سابقة ، وهو مجال مختلف عن المجال محل البحث سيما وأن ضم مدة الخدمة السابقة يتعلق بقاعدة من قواعد التسويات التى لا تخضع لمعاد ما • وهذا الحكم على أية خال ليست له سوى حجية نسبية لا يتعدى أثرها طرفى الدعوى •

وأخيرا غان كتاب ديوان الوظفين الدورى رقم ٥١ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر جاء خاصا بكيفية حساب الاجر الاضاف لاصحاب المكافآت الشاملة ، ولم يتضمن أية أحكام تنظم كيفية تميين صاحب المسكافاة الشاملة على احدى الدرجات ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية العمال المروضة حالتهم في المطالبة بتعديل قرارات تعيينهم على أساس اعتبار الأجر الشامل الذى حدد لهم عند التعيين المؤقت مرتبا أصليا يعتد به في تحديد المجموعات التي عينوا عليها •

( ملف ۱۹۷۱/۱۸۶ - جلسة ۲/۲/۱۷۹۱ )

# قاعسدة رقم (۲۰۲)

: المسدا

التكييف القانوني لملاوة المسانع للعاملين بمصانع الانتاج الحربيء

#### ملخص الفتوى:

يتبين من ظروف منح علاوة المانع وأسباب منحها أنهسا تقطع بكونها بدل طبيعة عمل تقرر لواجهة الجهود والمخاطر التي يبذلها ويتعرض لها عمال المسانع بسبب طبيعة الأعمال الوكولة اليهم • واذ كانت حقيقة علاوة المسانع انها بدل طبيعة عمل غانه يكون من الجانز ضعها لمرتب التسوية ف ١٩٦٤/٧١ لأنه كان قرار رئيس الجمهوريه رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٣ قضى بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للعؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٢٥٠٣ لسنة ١٩٦٦ على العاملين بالمؤسسات العامة مع الفاء القرار رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦١ عان القرار رقم ٢٥٠٣ لسنة ١٩٦١ لم يضم ف مادتيه ٢٣ ، ١٤ الى المرتب سوى اعانة غلاء الميشة فقضى باستمرار مرفوسا كجزء من المرتب كما وان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام لم يضف الى مرتب التسوية المشار اليها بموجب المادة ٥٠ منه الا المتوسط الشهرى للمنح التي مرغت في الثلاثة سنوات السابقسة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ٢٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ٢٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات المسامة ٥٠

وبناء على ذلك غان علاوة المسانع التي تقررت للعاملين بالمسانع الحربية اعتبارا من ١٩٥٤/١/١ والتي تعد من قبيل بدلات طبيعة العمل تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ المعل به كما أنها تخضع لأحكام المسادة ٤٠ من القانون رقم ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التي خولت مجلس الادارة المختص فى كل شركة سلطة منح بدل المخاطر فى حدود ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر الموظيفة بمراعاة القواعد التي يضعمها رئيس مجلس الوزراء ، ومن ثم فانه لا يجوز الجمع بينها وبين أى بدل طبيعة عمل تمن عبد ويكون لمجلس الادارة أن يصدر قرارا بالغائها و وتبعما لذلك يتمين اعادة تصوية وتدرج مرتبات العاملين اعتبسارا من ١٩٧١/١٩٦٤ بعد تجنيب تلك المسلاوة منها وكذلك يتمين اعادة حساب مستحقات العاملين من المنح والمكافآت والأرباح وهوافز الانتاج وغيرها وكذلك الشركاتاتهم فى المتامين الاجتماعى على هذا الإساس مع مسراعاة مدة التقادم المقررة و

لذلك انتهت الجمعيسة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن

علاوة المصانع تعد بدل طبيعة عمل لم يلف قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ لفروجه عن نطاق تطبيقه وانه لا يدخل ضمن

مرتب التسوية في ١٩٦٤/٧/١ ويتعين لسذلك اعادة تسسوية وتدرج مرتبات العاملين ومستحقاتهم ١٩٦٤ واشتراكاتهم في التأمين الاجتماعي على هسذا الأساس مع مراعاة مدة التقادم المقررة ، ولا يجوز الجمع بينه وبين أي بدل طبيعة عمل آخر ، كما أنه يخضع لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة١٩٧٨ فيكون لمجلس الادارة المختص حق المائه ،

( ملف ۸۵۲/۶/۸۱ ــ جلسة ،۱۹۸۰/۲/۲ )

# قاعسدة رقم (٢٠٣)

البسدا:

علاوة المسانع في حتيقتها بدل طبيعة عمل وبالتألى لا تدخل ضعن المرتب المستحق العاطين بالشركة ... التسوية التي تقوم بها الشركة باضافة علاوة المسانع للعرتب هي تسوية باطلة ... تص المسانة الارتب من القانون المدني على سقوط دعوى البطلان بعضي ١٥ سنة من وقت المستحقة بتاريخ ١٩٢١/٧/١ المساملين بشركة حلوان للمسناعات غي المستحقة بتاريخ ١٩٦٤/٧/١ المساملين بشركة حلوان المسناعات غي المديدية والذين مازالوا في المضعة وانه لا مسبيل الى علاج الفروق التي ننجت عن خفض مرتبسات هؤلاء المساملين من جسراء تصسويب تصويات باطلة الا باستصدار قانون يعتد بما تم من تسويات خاطئة الساملين بالشركة والذين احيلوا الى المساش ٠

#### ملخص الفتوى:

تظمن وقائع الموضوع فى أنه بتاريخ ١٩٥٤/٥/٦ وافق مجلس ادارة المسانع العربية ومصانع الطائرات على منع علاوة ممسانع للماملين بشركات الانتاج العربى ومنها الشركة سالفسة الذكر ، وذلك

اعتبارا من أول بيناير سنة ١٩٦٤ وظلت هذه الملاوة تصرف لمستمقيها كمكافاة تشجيعية الى أن قامت المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية ومصانع الطائرات بوضع قواعد تسوية مرتبات العاملين بها وبالشركات التابعة لها حدد تبعقتضاها مرتب التسوية ف١٩٦٤/٦/٣٥ بالمرتب الأصلى مضافا اليه علاوة المضانع ، وتبعا لذلك أصبحت تلك العلاوة جزء من المرتب اعتبارا من ١٩٦٤/٦/٣٠ ٠

وبتاريخ ٧١/٤/٤٧١ تقدمت اللجنة النقابية للمساملين بالشركة المشار اليها لعيئسات التحكيم المنصوص عليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بطلب تضمن عدم ضم علاوة المسانع لمرتب التسسوية التي تمت في ١٩٧١/ ١٩٩٤ واستعرار صرفها بالفئسات المنصوص عليها بقرار مجلس الادارة المسادر في ١٩٥٤/٥/١ ، فقضت هيئة التحكيم في الطلب ١٩٠٩/٧٩٠ بأحقيسة العاملين بالشركة المذكورة في تجنيب بدل المسانع عند حساب تسوية مرتباتهم في ١٩٦٤/٢/٣٠ مع استعرار محمد ملهم والتدرج المنصوص عليه بقرار مجلس الادارة المسادر في مصرفه لهم والتدرج المنصوص عليه بقرار مجلس الادارة المسادر في مصرفه لهم والتدرج المتصوص عليه بقرار مجلس الادارة المسادر في سنوات كاملة من تاريخ استحقاقها الى تاريخ تقديم طلب التحكيم مسنوات كاملة من تاريخ استحقاقها الى تاريخ تقديم طلب التحكيم م

وقد أيدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعدة فد ١٩٨٠/٧/٣٠ عندما طلب منها ابداء الرأى في هذا الموضوع ماقضى به حكم هيئة التحكيم ، حيث ذهبت الى أن علاوة المسانح تعد بدل طبيعة عمل ، ومن ثم فانه لا يسدخل في مرتب التسسوية في ١٩٦٤/٧/١ ، ويتعين لذلك اعادة تسوية وتدرج مرتبسات المساملين ومستحقاتهم واشتراكاتهم في التأمين الاجتماعي على هسذا الأساس ، مع مراعاة مدة التقادم المقررة ،

وعند قيام الشركة بتطبيق ما انتهت اليه هيئة التمكيم وفقوى الجمعية المعومية ظهرت بعض المسارقات والمتمثلة في أن بعض الماملين تأثرت مرتباتهم بالخفض عما كانت عليه قبل اعادة التسوية ومن هؤلاء من هو بالخدمة عتى الآن ومنهم من انتهت خدمته بسبب ( الاستقالة ، الوفاة ، الفياب بدون اذن ، النقال داخال نطاق

شركات الانتاج الحربي أو خارجه ، بلوغ السن القانونية ) وقد تم ربط معاشاتهم على المرتب قبل اعادة التسوية .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ، فاستعرضت المسادة (١٤) من القانون المدنى التي تنص على « سقوط دعوى البطلان بمضى خمسة عشر سنة من وقت العقد والمادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتداعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانونين رقمي ٢٥ لسنة ١٩٧٢ ، ١٣ لسنة ١٩٨٠ وهي تنص على أنه « مع عــدم الاخلال بأحكام المــادتين ٥٦ ، ٥٥ لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة أباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بنساء على قانون أو حكم قضائي وكذلك الاخطاء المادية التي تقع في العساب عاد التسوية ، كما لا يجوز للهيئة المختصة المنازعة في قيمة المقوق المشار اليها بالفقرة السابقة ف حالة مسدور قسرارات ادارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة بالنسبة للماملين المشار اليهم بالبند «أ» من المسادة / ٢ يترتب عليها خفض الأجور أو المدد التي انتخذت أساسا لتقدير قيمة تلك الحقوق كما استعرضت الجمعية العمومية التشريعات الصادرة بتنظيم شئون العاملين بالقطاع العام وآخرها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ حيث تنص المادة الأولى منه على أنه « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين بشركات القطاع العسام وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون » .

ومن حيث أن علاوة المسانع طبقها لما انتهت اليه الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٨٠/٧/٣٠ ــ تعد في حقيقتها بدل طبيعة عمل وبالتالى لاتدخل ضمن مرتب التسوية المستحق للماملين بالشركة في ١٩٧٤/٧/١ وبناء عليه غان ما قامت به هذه الشركة من تحديد مرتب التسوية في التاريخ المشار اليه على خلاف ذلك باضافة علاوة المسانع الى الرتب الأصلى يعد تسوية باطلة ه

ومن حيث أن التشريعات المنظمة لشئون العاملين بشركات القطاع

المام قد خلت من أى نص يعالج التسويات التى تتم بها مخالفة لأحكامها ، ومن ثم يتعن ... ف هذا المسدد ... الرجوع الى قانون العمل وشريعته العامة التى احتواها القانون المدنى وذلك اعمالا لحكم الاحالة الواردة بتلك التشريعات وعلى ذلك فان القاعدة الواجبة التطبيق في شأن حصائة التسويات التى تتم بالمخالفة الخالم العاملين بشركات القطاع العام هى تلك التى تضعنتها المادة (١٤١) من القانون المدنى سالفة الذكر بحيث لاتكتسب القرارات الصادرة بهذه التسويات أية حصانة تحميها من الالماء ويتمنى لذلك عدم الاعتداد بها والمنائها، وحق الشركة فى ازالة ماشاب هذه التسويات من بطلان لاينقضى الا بعضى المدة الطويلة (خصة عدم عاما) .

ومن حيث أنه بالبناء على ماتقده يتمين سحب التسويات البطلة التى تمت بتساريخ ١٩٦٤/٧/١ فى شأن مرتبسات المساملين بشركة حلوان للمسناعات غير الحديدية والذين مازالوا بالخدمة واعادة تسوية حالاتهم بتجنيب علاوة المسانع عند حسساب الرتب المستمق لهم فى التاريخ المذكرر ، حيث أنه لم ينشأ لهم أصل حق فيما وصلوا اليه من مرتبات بعوجب هذه التسويات الخاطئة كما لم تتحصن بمغى المدة المطويلة لما مسادفها من زعزعة بعوجب طلب التحكيم المقدم فى ١٩٧٤/٤/١٩ الأمر الذى يجملهسا بمنسأى عن الاسستقرار الذى يجملهسا بمنسأى عن الاسستقرار الذى يستوجب التحصن اذا ما استكملت فى شأنه مدة التقسادم و وليس هناك من سبيل لعلاج الفروق التى نتجت عن خفض مرتبات الماملين مناشركة المذكرة والذين مازالوا بالخدمة نتيجة لتجنيبها علاوة المسانع بالشركة المذكورة والذين مازالوا بالخدمة نتيجة لتجنيبها علاوة المسانع ويضغى الحصانة على ماشابها من بطلان و

ومن حيث أنه وان كانت القاعدة سابقة الذكر تنطبق في شسأن الماملين الذين مازالوا في الخدمة ، الا أنه بالنسبة للماملين السابقين بالشركة الذين أحيلوا الى المساش ، فانه ينطبق في شأنهم القاعدة الواردة بالمادة (١٤٣) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لمسنة الواردة بالمافة الذكر والتي يبين منها أن المشرع سـ ضمانا لاستقرار الأرضاع وحماية لحقوق أصحاب الماشات والمستحقين عنهم سحظر

على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنازعة فى قيمة الحقوق المغررة بهذا القانون وذلك فى حالة صدور قرارات أو تسويات لاحقة لتاريخ تركهم الخدمة ويكون من شأنها تخفيض الأجور أو المدة التى اتخذت لتقدير قيمة تلك المحقوق ، وبعباره أخرى فأن المسرع قد أورد بحكم تلك المادة حصائة من شأنها اقرار ماتم من تسويات باطلة فى شأن العاملين السابقين بشركات القطاع العام ، وذلك اعتبارا من تاريخ تركهم الخدمة بهذه الشركات ، بحيث لا يجوز القول باعادة تسوية حالاتهم — بعد تركهم الخدمة — وتخفيض مرتباتهم التى اتخذت أساسا لتقدير الحقوق المقررة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٠٠٠

اذلك انتهى رأى الجمعيدة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مايلى: --

أولا: عدم حصانة التسويات الخاطئة التي تمت بشأن المرتبات المستحقة بتاريخ ١٩٦٤/٧/١ للمساملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية والذين مازالوا في الخدمة وانه لا سسيل الى علاج الفروق التي نتجت عن خفض مرتبات هؤلاء المساملين من جراء تعسويب التسويات البساطلة الا باستمسدار قانون يقسر ماتم من تعسويات خاطئسة ،

ثانيا : عدم جواز تخفيض معاشات العاملين السابقين بالشركة المذكورة والذين أحيلوا الى المعاش ·

، ملف ۲۸/٤/۰۲ <u>– جلسة ۲۸/۱۲/۲۸۱</u>۱

بطسسار

1 77 = - 78 61

### قامــدة رقم ( ۲۰۶ )

#### المسدا:

ليس للسلطات البريطانية أن تستعمل المطارات الموجودة بمنطقة قناة السويس كمنافذ دهول أو هروج وأن استعمال هذه الطارات مقصور على التدريب فحسب •

ان دخول هذه التوات وخروجها من الارضى المعرية انما يكون عن طريق المداخل العادية لمعر وهيئنّد تخضع للضبط البوليسي والجمركي والصحي من جانب السلطات المعرية •

اذا اننت الحكومة المحرية - استثناء وعلى خلاف الاصل المقرر بالماهدة - السلطات البريطانية في استعمال المطارات الكائنة بمنطقة مثال السويس كمنافذ دخول وخروج لقواتها غانها تكون هتما خاضمة لاجراءات المبط البوليسي والجمركي والمسحى من جانب السلطات المعرية .

#### ملخص الفتوى:

أن مصر كانت تابعة للدولة العثمانية وكانت متعتعة باستقلال داخلى تام ضمنته الدول ومنها انجلترا بمقتضى معاهدة لندن المبرمة فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٥ وقد استمرت مصر متعتعة باستقلال فعلى تام لاتشوبه سوى سيادة اسمية للدولة العثمانية حتى دخلت القوات البريطانية الاراضى المصرية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٧ رغم تعهد بريطانيا فى مؤتمر ترابيا تبل ذلك بأيام ( ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٧ ) بعدم القيام بعمل منفرد فى مصر وبعدم السعى للحصول على أى امتياز أو مركز خاص فيها •

وقد أكدت انجلترا مرارا أن هذا الاحتلال ما هو الا اجراء مؤقت الفرض منه حماية الخديو من الثوار وأعلنت أنها ستفادر مصر بمجرد أن يستتب غيها الأمن والنظام على أن هذا الاحتلال غير المشروع لم يغير المركز الدولى لممر من الوجهة القانونية و ولما قامت الحرب العالمية الأولى و دخلهتا الدولة المثمانية الى جانب المانيا أعلنت وزارة الفارجية البريطانية في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ أنه بالنظر الى حالة الحرب التي سببها عمل الدولة الشمانية قد وضيعت مصر تحت الحمياية الريطانية م

على أن مصر لم تقبل قط هذه الحماية التى فرضت عليها كضرورة حربية مؤقتة بزوالها وقد أكدت ذلك الرسالة التى وجهها جلالة ملك انجلترا الى عظمة السلطان حسين وقت اعلان الحماية أذ جاء فيها أن جلالته مقتنع أن عظمة السلطان قادر بمعونة وزرائه وحماية بريطانيا المعظمى على النجاح في القضاء على العوامل التى تسعى لهدم استقلال مصر وثروة أهلها وحريتهم وسعادتهم ه

فالحماية البريطانية ــ كما وصفتها بريطانيا ذاتها ــ كانت وسيلة الى حفظ استقلال مصر وحريتها • فلا يمكن اذن أن تمس هــــذا الاســتقلال •

وعلى ذلك فان مصر بعد زوال السيادة الاسمية التى كانت لتركيا واعتراف تركيا بذلك فى معاهدة لوزان ــ قــد أصبحت مستقلة استقلالا تأما وبذلك اعترفت الحكومة البريطانية فى تصريح أعلنته من جانبها وهدها للدول فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٣٧ اذ جاء فى البند الأول منه قولها ٥

« انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة » •

ثم احتفظت فى هذا التصريح - الى مغاوضات مقبلة - بأربعة أمور وصفتها بأنها وثيقة الصلة بما للاهبراطورية البريطانية من مصالح وما عليها من الترامات وهذه الأمور هى المروفة بالتحفظات الاربعة هى:

١ ــ تأمين مواصلات الامبراطورية في مصر -

 ٢ — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة •

٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الاقليات .

٤ \_ السودان ٠

لكن مصر لم تعترف بهذه التجفظات واستموت فى الاعتراض علمها وعلى الاحتلال غير المشروع •

ثم صدر الدستور المصرى فى سنة ١٩٢٣ ونص فى المادة الأولى منه على أن مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة وهو نصلم يستحدث جديدا بل قرر وضعا كان من قبل قائما ومن المسلم أن سيادة الدولة تشمل الفضاء الذى يعلو اقليمها ويترتب على دنك أنه لايجوز للطائرات التامعه لدولة ما أن تطير نوق اقليم دولة أخرى الا بترخيص منها وأن للدولة أن تضع من قواعد الضبط الجوى ما تراه لازما لوقاية مصالحها المالية والامن العام والصحة غيها •

ومن فروع الضبط البوليسى الذى للدولة بمتتضى سيادتها على جوها الضبط الجمركي وقد أقرت ذلك معاهدة باريس فى سنة ١٩٩٩ اذ نصت على أنه يجب على الطائرات أن تخضع للقواعد الجمركية التي تضمها الدول و وقد بين الملحق ج من هذه المعاهدة بعض قواعد الضبط الجمركي ومنها أن كل طائرة تقصد الى خارج الدولة أو تأتى من خارجها يجب أن تبدأ طيرانها أو تهبط فى مطار جمركي وهو مكان معد للطيران تعده الدولة لذلك وأنه يجب على الطائرات أن تنفذ اشارات رجال الضبط الجمركي وغيرهم من رجال الضبط عضوما الذين لهم فى كل مكان زيارة الطائرات للتحقق من تنفيذ القوانين والموائح و

وفى ضوء هذه المبادى، صدر الرسوم بتانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥ فى شأن الملاحة الجوية مقررا فى المادة الأولى أن للدولة كامل السيادة المطلقة على القضاء الجوى الذى يعلو أراضيها وأن كلمة أراضى تشمل المادرة ٠

وبناء على التقويض النصوص عليه فى المادة الثانية من هذا المرسوم بتنظيم الملاحة المرسوم بتنظيم الملاحة الجوية ونص فى المادة الحادية عشرة منه على سريان القوانين واللوائح المعمول بها بشأن دخول الاشخاص فى القطر المصرى أو خروجهم منه واستيراد البضائع أو تصديرها بطريق البحر أو البر •

قالاصل أن الملكة المرية تتمتع بسيادتها الكاملة على اقليمها الجوى ومن عناصر هذه السيادة الضبط البوليسى والضبط الجمركى والضبط الصحى ولا يبقى الا البحث فيما اذا كانت نصوص الماهدة التى أبرمت بين الحكومتين المصرية والبريطانية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بغض النظر عن الخلاف بين الحكومتين في قيام هذه المعاهدة أو عدم قيامها حدة أوردت قيدا على هذا الاصل ه

وقد نصت المادة الاولى من هذه المعاهدة على انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة القوات البريطانية ه

ونصت المادة الثالثة على اعتراف الحكومة البريطانية بأن مصر دولة مستقلة ذات سعادة .

## ثم نصت المادة الثامنة على ما يأتى :

« بما أن قنال السويس الذي هو جزء لايتجزا من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسي للمواصلات بعن الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فالى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتماقدان على أن الجيش المصرى في حالة يستطبع ممها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع في الاراضي المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها » •

« ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حسال من الاحوال » •

« كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بعقوق السيادة المعرية ع٠

وقد حددت المادة الثانية غقرة ب من ملحق هدده المادة الاماكن المصصة للقوات الجوية فنصت على أنها تقع على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد السويس من القنطرة شمالا الى ملتقى سكة حديد السويس القاهرة والسويس الاسماعيلية جنوبا مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية القاهرة بحيث تشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير وما يتبعها من الاراضى المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التى قد يقتضى الامر انشاؤها شرقى القنال لاطلاق النار والمتاء القنال من الطائرات

ونصت المادة الرابعة عشرة من هذا الملحق على أنه نظرا لان سلامة الطيران تتوقف على اعداد كثير من الاماكن لنزول الطائرات فان المحكومة المعربية ستنشىء وتعد على الدوام المنازل والراسي الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الاراضي والمياه المعربة وستحقق المحكومة المعربة أي طلب يقدم من القوات البريطانية لاعداد المنازل والمراسي الاضافية التي تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا للحاهات الحليفتين و

كما نصت المادة الخامسة عشرة على أن الحكومة المحرية ستأذن القوات الجوية البريطانية في استخدام منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية السالفة الذكر وفي ارسال مقادير الوقود والمهمات الى البعض منها لخزنها في سقائف تقام عليها لمهذا المفرض وفي القيام في أحوال الاستعجال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات و

ثم نصت المادة التاسعة من المعاهدة على أن يحدد باتفاق خاص ماتتمتم به من اعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية القوات البريطانية التي تكون موجودة في مصر طبقا لاحكام هذه المعاهدة •

وينص اتفاق الاعفاء والميزات الشي تتمتع بها القوات البريطانية

الموجودة في مصر على أن عبارة القوات البويطانية تشمل كل شخص خاضع لقانون نظام البحرية أو قانون الجيش أو قانون سلاح الطيران في المملكة المتحدة ويكون مقيما مع القوات البريطانية الموجودة في مصر وكل موظف مدنى بريطاني الجنسية مرافق للقسوات السسالفة الذكر الموجودة في مصراً وعامل معها ٥٠٠ المخ ٠

وبين البند الرابع ما تتمتع به هذه القوات من اعفاءات تضائية .

ثم نص في البند الخامس من هذا الاتفاق على أنه .

 فير اخلال بالحقيقة المقررة من أن المسكرات البريطانية هي أرض مصرية الاينبغي انتهاك حرمة هذه المسكرات ويجب أن تبقى خاضعة لرقابة ونفوذ السلطات البريطانية وحدها » .

وبين البند السادس الميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية ومن هذه الميزات الميزتان المتصلتان بالموضوع المعروض وهما المنصوص عليها في ( أ ) و ( ز ) :

(أ) حرية الانتقال بين المسكرات البريطانية وبين المداخل العادية الى الاراضى المصرية من طريق البر والبحر والهوا، و وسوف يجرى بالطبع التشاور مع السلطات المصرية فى شأن تحركات الاتسام الكبيرة من الجنود أو المقادير العظيمة من العتاد (المهمات) أو المجلات بالسكك المديدية أو فى الطرق المستخدمة للمرور العام •

(ز) دخول أفراد قوات مساهب الجسلالة الى القطر المرى وخروجهم منه فى أى وقت بلا تأخير ولاعائق و بشرط واحد وهو ابراز شهادة تدل على عضوية هؤلاء الافراد المقوات البريطانية فى الحالات التي لا ينزلون فيها البلاد أو يعرحونها على سفينة حربية بريطانية أو نقالة من طائرات السلاح أو نقالة من نقالات الجيش أو فى الاحوال التي لاياتون فيها الى القطر أو مفادرونه بصفة قسم مشكل تحت أمرة ضابط أو صول أوصف ضابط برى أوصف ضابط بحرى » و

وبين البند السابع من الاتفاق الاعفاءات المالية التى تتمتع بها القوات البريطانية ونص فى الفقرة ه منه على أن الاتفاق المقود بين المحكومة المصرية والسلطات البريطانية بشأن الواردات والصادرات الخاصة بالقوات البريطانية وكذا الواردات الخاصة بالافراد التابعين لهذه القوات وهو الاتفاق المؤرخ ١٤ يوليو سنة ١٩٣١ يبقى بأكماله نافذ المفعول ه

ونصت المادة السابعة من الماهدة على أن يعين صاحب الجلالة مالئمصر لبريطانيا في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها معونة تنحصر في أن يقدم التي صاحب الجلالة الملك والامبر الحور داخل حدود الاراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات و

ومؤدى هذه النصوص مايأتي :

أولا: أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة كاملة ( المادة الثالثة من المساهدة ) •

ثانيا: أن القوات البريطانية التي رخصت مصر بوجودها فالنطقة المحددة لها بجوار القنال العرض منها معاونة القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال وليس لها صفة الاحتلال بأي حال من الاحوال (المادة الثامنة) •

ثالثا: أن وجود هذه القوات لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة الممرية ومن هذه الحقوق حقها فى الضبط الجوى بعناصره الثلاثة الامن العام والصحة العامة • والجمارك ( المادة الثامنة ) •

رابعا: أن الاعفاءات والميزات المنوحة للقوات البريطانية مقصورة على القوات الموجودة فى مصر والمقيمة فيها وهى منحصرة فى مسائل قضائية ومالية مذكورة على سبيل الحصر تخرج منها المسائل الادارية وخاصة ما يتعلق منها بالسيادة كالضبط الجوى ( المادة التاسعة ) •

خامسا : أن التزام الحكومة المرية بتقديم المساعدة لبريطانيا

هتى فى هالة الحرب وما يماثلها مشروط بمراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع ( المادة السابعة ) •

سادسا: أن المطارات البريطانية الموجودة فى منطقة القنال هى مطارات معدة للتدريب على اطلاق النار والقاء القنابل من الطائرات فقط وفيما عدا هذه الاغراض يجب الحصول على اذن للقوات الجوية باستعمال المطارات البرية ومراسى الطائرات البحرية المملوكة للدولة المصرية والخاضعة بسلطتها الضابطة (المادتان الرابعة عشر والخامسة عشر من ملحق المادة التاسعة من المعاهدة) •

سابعاً : ان عربة الدخول الى الاراضى المصرية والخروج منهسا التى وانمقت الحكومة المصرية على تمتع القوات البريطانية بها مشروطة بأن يكون ذلك عن طريق المداخل العادية للاراضى المصرية .

وقد ذكر ذلك بصريح النص فى البند السادس من اتفاق الاعفاء والميزات و ولا شك أن الحكمة فى وضع هذا الشرط هى أن يخضع أفراد القوات البريطانية للاجراءات الجمركية والمسحية والبوليسية التى تقتضيها سلامة الدولة المصرية ويؤكد دلك ما نص عليه فى الفقرة (ز) من البند ذاته من اشتراط ابراز شهادة تدل على عضوية الشخص الراغب فى الدخول أو الخروج للقوات البريطانية مالم يكن ضمن تشكيلات عسكرية ( اذ فى هذه الحالة يكون من الواضح أنه عضو فيها ) وطبيعى أن هذه الشهادة انما تقدم لرجال الضبط المصرى :

ثامنا : أنه ليس فى المعاهدة أو ملحقها أو الاتفاق الخاص بالاعفاء والميزات أى نص يعفى القوات البريطانية من الاجراءات البوليسية أو المحمدية أو الجمركية وعبارة دخول أفراد القوات البريطانية وخروجهم بلا تأخير أو عائق الواردة فى الفقرة ز من البند السادس من اتفساق الاعفاء والميزات لا تشمل الاعفاء من هذه الاجراءات لانها لاتعتبر عائقا للدخول أو الخروج ،

تاسعا: انه اذا أذنت الحكومة المصرية للقوات البريطانية في استخدام مطاراتها المضصة للتدريب منافذ دخول وخروج للقوات البريطانية غليس يحول دون استعمال المكومة المصرية لحقها فى الضبط الجوى بكافة أنواعه مانص عليه فى البند الخاص من اتفاق الاعفاء والميزات من أن المسكرات البريطانية وان كانت أرض مصرية غانه لا ينبغى انتهاك عرمتها بل يجب أن تكون خاضعة لرقابة ونفوذ السلطات البريطانيية وحدها للان ممارسة هذه السلطات لرقابتها ونفوذها هذين ، ومداهما فى قصد الطرفين المتماهدين منوطة باستخدام هذه المسكرات غيما أعدت له ، لا يتعارض مع ممارسة الدولة المصرية لمقوق السيادة التى تقتضيها استخدام المسكرات الذكورة فى غير ما أعدت له :

( نتوی ۱۹۶ فی ۱۸/ه/. م۱۹ )

# قاصدة رقم ( ۲۰۰ )

#### المسدا:

اشغال الهيئة المحرية للطران الدنى لبعض الادوار بعبنى هيئة ميناء القاهرة المبوى أمر يستازمه ضرورة قيامها على حسن اداء المهام الموكلة اليها وهي بصدد قيامها على شئون مرفق الطران المدنى صحم التزام الهيئة المحرية العامة للطران المدنى في هذه المائة بدفع مقابل شغل العاملين بها بعض ادوار المنى المشار اليه .

## ملخص الفتوي :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٠ بشأن احتكار المحكومة للمطارات كانت تتص على أن « يكون انشاء المطارات في القطر المصرى احتكار المدولة ٥٠ وبانشاء مصلحة الطيران المدنى بالمرسوم المصادر في ٣٣ من ابريل سنة ١٩٤٥ أصبحت هى المختصة بجميسح الشئون المتعلقة بالطيران المدنى ومن بينها انشاء واعداد المطارات المدنية وتحصيل كافة رسوم الطيران المدنى نظير استعمال المطارات وخدمات الطيران المدنى المختلفة ومنها مقابل اشغال الاماكن بالمطارات طبقال للقانون رقم ١٠٥٠ لسسنة ١٩٥٩ وقد آل اختصاص هذه الصلحة الى الميئة العامران المدنى المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٤٣

ومن حيث انه بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ مدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣١ لسنة ١٩٧١ بانشاء الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى والفاء الهيئة العامة للطيران المدنى المنشأة بالقرار رقم ١٧٤٣ لسنة ١٩٦٨ ونصت المادة ٢ من قرار انشاء الهيئة الجديدة على أن تهدف الهيئة المصرية المامة للطيران المدنى عن طريق اجهزتها وقطاعاتها الى تحقيق الاغراض الآتية :

١ ـــ ادارة مرفق الطيران المدنى بجمهورية مصر العربية بقصد تأمين سلامة الطيران وتتظيم حركة الملاحة الجوية في المجال الذي تحدده الاتفاقيات الدولية ٥٠٠ كما نصت المادة ٣ على أن « المهيئة أن تجرى جميع التمرغات والاعمال في سهيل تحقيق أهدافها ولها على الاخص « انشاء واعداد وتشغيل وصيانة المطارات ٥٠٠ ٠٠٠

اجراء التعاقدات الخاصــة بشــخل الاماكن المختلفة بالموانى والمطارات التابعة للهيئة واللازمة لاوجه نشاط الشركات والهيئات العاملة بها مع مراقبة تنفيذ هذه التعاقدات بعا يحقق الصالح العام » •

ونصت المادة ٩ كذلك على أن تتكون موارد الهيئة من العنساصر التالية : الأيرادات الناتجة من مباشرة نشاطها في حدود الاختصاصات المنوطة مها •••••

ونصت المادة ١١ منه ايضا على ان يحدد وزير الدولة لتستون الطيران المدنى الرسوم التى يجوز للهيئة تحصيلها طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ٠

ومن حيث انه وفى ذات التاريخ المتقدم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣٣ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة ميناء القاهرة الجوى ونصت المادة ٣ منه على أن تختص الهيئة العامة المشار اليها بادارة ميناء القاهرة المجوى والتنسيق بين انشطة الاجهزة التي تباشر الخدمات والاجراءات فيه ولها في سبيل ذلك اتخاذ ما قراء مناسبا من اجراءات وعلى الاخص ما ماتني :

 ٢ ــ القيام باعمال الصيانة اللازمة للمنشآت والمعدات والطرق داخل الميناء •

 ٣ ــ مباشرة عمليات الانشاءات والتعديلات الخامسة بمبانى وطرق الميناء ومرافقة وملحقاته •

٤ ـــ توفير الاجهزة والمعدات اللازمة لعملية وسلامة المنشــآت
 ولمواجهة حوادث الطيران •

هـ تنسيق العمل بين كافة الاجهزة التابعة للجهاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة التى تعمل داخل الميناء بما يعقق تبسيط الاجراءات وحسن اداء الخدمات كما نصت المادة ٤ منه على أن يكون مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المختصة برسم السياسة العامة التى تسير عليها الهيئة واقرار الخطط التى تحكم سير العمل واتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق أهدافها والتنسيق بين انشسطة القطاعات المختلفة وله في سبيل ذلك اتخاذ ما يلى :

١ - ٥٠٠٠ م ـ تنظيم تحصيل جميع الفرائض ومقابل الايجارات التى تستأديها الهيئة نظير استعمال ميناء القاهرة الجوى ومنشاته وجميع معداته وذلك وفقا للسياسة العامة التى يضعها المجلس الاعلى للطيران وبالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى •

كما نصت المادة ٨ منه على أن تتكون موارد الهيئة من :

...... \_ \

٧ \_ الایرادات التی تحصل علیها الهیئة من مباشرة نشاطه ف حدود الاختصاصات المنوطة بها ٥٠٠ واضافت المادة ١٠ بأن (یحدد وزیر الدولة لشئون الطیران المدنی الرسوم التی یجوز للهیئة تحصیلها وفقا لاحکام القانون رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار الیه ) ٠

ومن حيث أنه يبين من استعراض النصوص المتقدمة أنه ولئن ناط

المشرع بكلتا الهيئتين تحصيل الرسوم المسار اليها الا أنه يتمين التفرقة بهن الاختصاص بتحصيل الرسوم والاختصاص باستئداء مقابل السغال الأماكن المختلفة بالموانى والمطارات اذ أن الثابت من نص المادة الثالثة من قرار انشاء الهيئة المصرية المامة للطيران المدنى والمادة الرابعة من قرار انشاء هيئة ميناء القاهرة الجوى المشار اليهما أن لكلتا الهيئتين تحصيل مقابل السغال الاماكن التابعه لها بالتنسيق بينهما وذلك استئداء من الشركات والهيئات العامة المختلفة بالميناء أو بالمطار والهيئات العامة المختلفة بالميناء أو بالمطار و

ومن حيث انه بالنسبة لملاقة كل من هاتين الهيئتين بالاخرى فان انشاء هيئة ميناء القاهرة الجوى وتخصيص مبنى لها باليناء لا ينفى أن الميناء برمته مال عام مخصص لخدمة عامة تتسبع لشمول كافة الاختصاصات اللازمة لادارة وتسيير مرفق الطيران المدنى وفي حدود هذا الغرض المخصص من أجله يتقرر حق الدولة بمصالحها وهيئاتها المختلفة في استعمال هذا الميناء بلا مقابل ، ولما كان اشسفال الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى لبعض الادوار بمبنى هيئة الميناء أمرا تستنزمه ضرورة قيامها على هسن اداء المهام الموكولة اليها وهي بصدد تقيامها على هشؤن مرفق الطيران المدنى تاك الشؤون التي ترتبط أونق ارتباط بما نيط بهيئة ميناء القاهرة الجوى القيام به من اختصاصات وفي صدد ادارة الميناء ، ومن ثم لا تلتزم الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى في هذه الحالة بدفع مقابل شغل العاملين بها بعض أدوار المبنى المسار الهيه و

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى عدم استحقاق الهيئة العامة لميناء القاهرة الجوى أى مقابل عن الاماكن التى تشغلها الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى •

١ بلت ٢٢/٢/٥٨٦ ـ جلسة ١/١٠/١٧٢١ ،

### ممساش

الفصل الأول: التثبيت •

الفصل الثاني: حساب المد السابقة في الماش •

الفرع الأول: مسدد الخدمة المؤمنة ٠

الفرع الثاني : مدد المدمة باليومية ٠

الفرع الثالث: مدد الخدمة بالكادر المتوسط ثم الكادر المسالي دون وجود فاصل زمني •

الفرع الرابع: المد التي قضيت على الوظائف المتصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٣٩٤ لمسنة ١٩٥٦ •

الفرع الخامس: مــد الخدمة السابقة بالتطبيق للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ -

الفرع السادس: مدد الخدمة السابقة بالتطبيق لقرارات مجلس الوزراء ف٨/٧ و٢/٩/٦/١ و١٩٤٣/٩ و ١٩٤٣/١٠/١٢

الفرع السابع: مدة خدمة رخص فيها الجمع بين المعاش والمكافاة • الفرع الثامن: مدد الخدمة السابقة السابق حسابها في المعاش •

الفرع التاسع: محد افتراضية •

الفرع الماشر: مدد الاختبار والبعثات ٠

الفرع الحادي عشر: مسدد التكليف •

النرع الثاني عشر: مدد الغياب بدون مرتب •

الفرع الثالث عشر : مدد الفصل من الخدمة •

الفرع الرابع عشر: مدد خدمة عضو هيئة التدريس •

الفرع الخامس عشر: مدد الاشتغال بالمحاماة •

الغرع السادس عشر: مدد عمل سابقة قضيت بالصحافة •

الفرع السابع عشر : مدد هدمة سابقة بالهيئة الممرية الامريكية لاصلاح الريف ·

الغرع الثامن عشر : مدد خدمة سابقة بديوان الاوقاف الخمومسية الغرع التاسع عشر : مدد خدمة سابقة في بعض النساطق تحسب مضاعفة •

الفرع العشرون: مدد خدمة سابقة مقضاة بالسودان ٠

الفرع الحادى والعشرون : حساب مدد المخدمة السابقة منوط بأن تؤدى عنها اشتراكات •

الغرع المثاني والعشرون: طلب خصم عدد الخدمة السابقة فالمعاش

الفصل الثالث: كيفية حساب المعاش -

الفرع الأول: يسوى المعاش على اساس القانون السارى وقت الاحالة الى المعاش .

الفرع الثاني : حساب المعاش على اساس متوسط المرتبات خلال الفرع الشنتين الاخرتين .

الفرع الثالث: الاجر الذي يحسب عليه المعاش •

الفرع الرابع: تحديد مستحقى المعاشات ونسب استحقاقهم على نصو يفاير احكام المواريث في الشريعة الاسلامية ·

الفرع الخامس: استحقاق المعاش أو المسكافاة لن يرفت بسبب الفاء الوظيفة أو الوفر أو بامر ملكى أو بقرار من محاسى الوزراء •

الفرع السادس: تسوية معاش من تضم اليه سنوات استثنائية. الفرع السابع: تسوية معاش من سبق تسوية معاشه باهسكام المعاشات العسكرية ·

الفرع الثامن: تاريخ بدء استحقاق تسوية الماش •

الفرع التاسع: اعادة تمسوية الماش على اساس المركز القانوني المليم للموظف •

الفصل الرابع: المستحقون في المعاش •

القرع الأول: معاش الارملة •

الفرع الثاني: معاش البنت أو الاغت •

الغرع الثالث: معاش الابن أو الاخ •

الغرع الرابع: معاش الوالدين •

الفصل الخامس: معاش أسر المفقودين والشهداء •

الفصل السادس : الاحالة الى الماش والاعادة الى الخدمة ومدها بعـــد السن القانونية للتقاعد •

الفرع الاول: سن الاحالة الى الماش -

الغرع الثاني: الاهالة الى المعاش البكر •

الغرع الثالث: مد الخدمة بعد سن التقاعد •

الفرع الرابع: الاعادة الى الخسمة •

الفصل السابع: مدى جواز الجمع بين المعاش والرتب أو بين أكثر من معاشى •

الفرع الاول: الجمع بين المعاش والمرتب •

أولا: القاعدة الاصلية عدم جواز الجمع بين المعاش المستحق للموظف وبين الرتب الذي يتقاضاه أذا عاد المعل بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة •

ثانيا: علة عدم جواز الجمع ٠

ثالثا: وقف الماش بالنسبة أن اشتغاوا بالهن التجارية أو غير التجارية المنظمة بالقوانيناواللوائح مدة همس سنوات رابعاً : عدم سريان قاعدة هظر الجمع بين الرتب والمعاش على صاهب المعاش الذي يعين في الغرفة التجارية ·

خامسا : مناط حظر الجمع بين المائس والرتب وجود عـلاقة عقد عمل مع الجهة التي عاد صاحب المائس يعمل فيها،

سادساً: جواز الجمع بين الرتب والماش استثناء بالقانون رقم 70 اسنة ١٩٥٧ -

سابعا: مدى الخطر الوارد بالقانون رقم ٧٧ لمنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم غيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التمين غيها •

ثامنا : الترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش أو المكافأة •

(1) مدور الترخيص للموظف في الجمع بين المعاش والاجر٠

(ب) المرخص له في الجمع بين المرتب والمكافأة أو المساش يعطى البدلات والاجسور الانسسانية وفقسا الشروط استحقاقها •

(ج) اختصاص مصدر القرار بالترخيص في الجمع بين الرتب
 في المؤسسات العامة والمعاش يتميز عن اختصاصه في الجمع بين المرتب في الشركات التي تساهم فيها الدولة والماشي .

الفرع الثاني: الجمع بين اكثر من معاش ٠

أولا : حظر الجمع بين اكثر من معاش من صندوق التأمين والماشات واستحقاق المعاش الاكثر فائدة في هــده الحالة •

ثانيـــا : عدم سريان حظر الجمع بين معاشين أو أكثر على من يستحق عماشا بالتطبيق لاحكام قوانين المعاشات الحكومية وآخر من صندوق المعاشات المحاماة المقتلطة • ثالث...! : معاش العجز الجزئي المستديم لا يخضع لقاعدة حظر الجمع بين اكثر من معاشين .

رأبه نظر القانون رقم ٢٧ اسنة ١٩٢٩ حظر الجمع بين اكثر من معاش قاصر على المعاشات المستحقة من خزانة النولة -

خاسا : عدم جواز الجمع بين الماش المستحق من خزانة الدولة والماش المستحق من هيئة قنات السويس.

سادسا: في ظل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حظر الجمسع بين اكثر من معاش مقصود به أكثر من معاشي يستحق وفقاً لقانون التأمينات الاحتماعية ٠

سابعــا: للموظف المجند الذي يصاب اثناء الخدمة وبسببها أو بسبب المعليات الحربية الجمع بين المعاش المقرر بالقانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٩ والمعاش المقرر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ ٠

الغصل الثامن: تسوية المعاش نتيجة لاصابة عمل -

الغمل التاسع: الحد الاقمى للمعاش •

الفصل الماشر: مكافأة نهاية الخدمة •

الفصل الحادي عشر: التأمين الستحق عند الوفاة •

الفصل الثاني عشر: استبدال الماش -

النصل الثالث عشر: معاشات ومكافآت استثنائية ٠

الفرع الاول: مناط اعتبار المعاش استثنائيا .

الفرع الثاني : الماش طبقاً للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لســـنة ١٩٥٢ ليس معاشاً استثنائياً ٠ الفرع الثالث: الفرق بين المعاش القانوني والمعاش الاستثنائي. الفرع الرابم: من يجوز منحهم معاشات استثنائية .

الغرع الخامس : سلطة مجلس الوزراء في منح معاشات ومكافات استثنائية •

الغرع السادس: لجنة النظر في المعاشات والمكافات الاستثنائية • الفرع السائدائي • الفرع السائدائي •

الفرع الثامن: عدم جواز الجمع بين الماش الاستثنائي والمكافاة الفرع التاسع: عدم استحقاق امائة غلاء مميشة على المساش الاستثنائي •

النمل الرابع عشر: طوائف خاصة •

الفرع الاول: القضاة •

النرع الثاني : مجلس النولة وادارة قضايا الحكومة •

الفرع الثالث: هيئة الشرطة •

الغرع الرابع: افراد قوات السواهل ٠

الفرع الخامس: الموظفون فوو الاصل السوداني ٠

الغرع السادس: امراء دارغور واقاريهم وانباعهم •

الفرع السابع: اعضاء المجمع اللغوى •

الفرع الثامن: رجال التطيم الاولى •

الفرع التاسع: العلماء والمدرسون والعلماء الموظفون في الازهر.
الفرع العاشر: العلماء والموظفون بمراقبة الشئون الدينية بوزارة
الاوقاف.

الفرع الحادى عشر: ائمة المساجد بوزارة الاوقاف وخطباؤها ومدرسوها ·

الفرع الثاني عشر: مرشدو هيئة قناة السويس •

الفرع الثالث عثر : هيئة السكك العديدية ، وهيئة الوامسلات السلكية واللاسلكية •

الفرع الرابع عشر: مؤسسة مندوق طرح النهر واكله ، والهئية المناعة المنا

الفرع الخامس عشر: اتحاد مصدري الاقطان -

الفرع السادس عشر: موظف كل الوقت وموظف نصف الوقت •

الفرع السابع عشر: الموظفون والمستخدمون الذين انتهت خدمتهم قبل اول اكتوبر ١٩٥٦ ولم يحصلوا على مصائل •

الفرع الثامن عشر : من انتهت خدمتهم من بعض الطوائف قبـل ا ١٩٦٣/٣/١١

المنصل الخامس عشر: الحجز والخصم من المعاش أو الكافأة •

الفصل السادس عشر : المنازعة في المعاش -

الفرع الأول: تقيد المنازعة في المعاش بالمعاد الذي هدده القانون الذلك •

الفرع الثاني : امتناع قبول دعوى المنازعة في الماش بعد مضى المياد الذي حدده القانون لهذه المنازعة ·

الفرع الثالث: عدم المنازعة في المعاش في المدة المقررة لذلك يقيم قرينة قانونية قاطعة على صحة ربط المعاش •

الفرع الرابع: تحديد ميماد لقبول دعوى المنازعة في المماش يشمل طلب التسوية وفقا للقانون رقم ١٢٠ أسنة ١٩٦٠

الفرع المفامس : طلب التعويض عن ربط المعاش بالفطأ بعد مرور المدة المتررة للمنازعة فيه غير مقبول • الغرع السادس : تاريخ بدء المدة المقررة للمنازعة في المعاش أو المسكلفاة .

الفرع السابع: منازعات الماش وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يجب أن يبدأ بعرضها على لجأن فحص هذه المنازعات •

الفرع الثامن : ظهور الحطاء مادية في المعاش يجيز اعسادة ربط المسائل •

الفرع التاسع: اعادة ربط الماش هتى بعد فوات ميعاد النازعة فيه اذا ظهر مستجقون جدو •

الفرع العاشر: المحكومة أن تزيد المساش بعد المسدة المقررة المقررة المنازعة فيه •

الفرع الحادى عشر: امكان المنازعة بعدد غوات الميعدد المقرر المنازعة في الزيادة التي طرأت على المعاش •

الفرع الثانى عشر : استرداد ماصرف بصفة معاش بغي هسف لايتقيد بميعاد سقوط دعوى المنازعة في المعاش •

الفرع الثالث عشر: لايجوز المطالبة باسترداد مبالغ معاشين صرفت دون وجه هق بعد ان نحقها التقادم •

الفرع الرابع عشر: المتازعة في اعانة غلاء المعيشة المستحقة عن معاش مربوط لايتقيد بميعاد المنازعة في ذلك المعاش •

القصل السليم عشر: مسائل متنوعة -

الفرع الاول: الالتزام باداء المعاشات والمكافآت .

الفرع الثاني : معاش الشهر الذي وقعت غيه الوغاة •

الفرع الثالث: معاش الوزير ، كيفية حسابه -

الفرع الرابع: المجند .

الغرع الخامس: العاملون بصندوق التامين والمعاشات • الغرع السادس: رفع المعاشات •

الفرع السابع: جواز الجمع بين العلاوة الاجتماعية والزيادة في المساشر •

الغرع الثامن: اعانة غلاء المعيشة لارباب الماشات · الغرع التاسع: مواغقة وزارة المالية على التصرف في منازعات

المساش ٠

الفرع العاشر: بعض القوانين والقرارات المتعلقة بالماشات • أولا: المرسوم بقانون رقم 181 لسنة ١٩٥٢ •

ثانيا : القانون رقم ۲۰۰ لسنة ۱۹۰۳ ٠

ثالثاً : قرار مجلسُ الوزراء في ١٩٥٣/١١/٢٥٥٠ .

رابعا: القانون رقم ۱۷۳ لسنة ۱۹۰۵ باعتبار بعض دعاوى الماش منتهية -

الفصل الثامن عشر: معاشات سورية ٠

### القصل الاول

التثبيست

قاعسدة رقم ( ۲۰۲ )

المسدان

الوظف الدائم والوظف المؤقت ... مناط التفرقة بينهما في توانين الماشات هوالتثبيت ... المناط في النوط المناصلة ودائمية الوظيفة بحسب وصفها الوارد في الميزانية أو عسم دائميتها بصرف النظر عن التثبيت وعدمه .

### ملخص الحكم:

انه وان كانت قوانين المعاشبات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٢٢ لسنة ١٩٢٢ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاصة بالماشات اللكية تقيم التفرقة \_ بحسب مصطلحاتها ومفهوماتها \_ بين الموظف أو المستخدم الدائم أو المقيد بصفة دائمة . بين الموظف أو المستخدم غير الدائم أو المؤقت ، على أساس جريان حكم استقطاع احتياطي المعاش على رواتبهم أو عدم جريانه ، فالموظف أو المستخدم الدائم .. بحسب تنك القوانين .. هو المقيد على وظيفة مدرجة في سلك الوظائف الدائمة ، إذا جرى على رأتبه حكم الاستقطاع ، أي كان الموظف الدائم في مفهوم من كان مثبتا ، والموظف غير الدائم من كان غير مثبت ، ( الذي لا يستقطع منه للمعاش ) ، ولكن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظَّفي الدولة قد نعد هذا المناط في التفرُّقة بين الموظف الدائم (أي المعين بصفة دائمة ) وبين الوظف المؤقت ، (أي المعين بصفة مؤققة ) ، فلم يعد يلزم ــ لكي يعتبر الموظف دائما ــ أن يكون مثبتا ، وآية ذلك انه نص في مادته الأولى على سريان أحكام الباب الاول منه على الموظفين الداخلين في الهيئة سواءً اكانوا مثبتين أو غير مثبتين ، ونص في مادته الرابعة على أن الوظائف الداخلة في الهيئة اما دائمة أو مؤقتة حسب وصفها الوارد في الميزانية، وبهذه المثابة جعل مناط التفرقة هو دائمية الوظيفة بحسب وصفها الوارد في الميزانية أو عدم دائميتها ، لاتثبيت الموظف أو عدم تثبيته ، وأكد ذلك في المادة ١٦ منه ، اذ جعل الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة خاضعين في توظيفهم وتأدييهم وفصلهم للإحكام التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته النعقدة فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ على صيغة لعقد الاستخدام الذي يوقعه من يمين من هؤلاء في ظل القانون المشار اليه ، والعلاقة \_ على مقتضاه وبحسب صيغة العقد .. هي علاقة مؤققة لمدة محدودة ، هذا ويجب التنبيه الى أن الموظفين الذين كانوا قد عينوا في وظائف دائمة قبل نفاد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تبرم ممهم وقتذاك عقود استخدام لمدة محدودة اذا كانوا غيرمثبتين ، ولكنهم لما كأنوا قد انخرطوا ـــ طبقاً القانون الذكور ــ في عداد الموظفين الدائمين بحكم دائمية وظائفهم حسب وصفها في الميزانية ، فقد عنى الشارع \_ ازالة لأي لبس في هذا الشان \_ بالنص في صدر المادة ٢٦ من القانون المذكور على أنه تسرى عليهم جميع الاحكام الواردة فيه ، أي أكدا اعتبارهم من الموظفين الدائمين .

( طعن رقم ٥٧ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٦/٢/٢٥١ )

## قاعدة رقم ( ۲۰۷ )

#### المسدا:

ترخص الادارة في تقدير ملاءمة التثبيت بلا معقب عليها مادام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة ـ القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ ـ النص فيه على عدم جواز التثبيت •

### ملخص الحكم:

ييين من استقراء نصوص قرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن جواز تثبيت الموظفين أنها جعلت التثبيت جوازيا للادارة ، لاحقا للموظف المؤقت ، وعلى ذلك تترخص الادارة في تقدير ملائمة التثبيت بحسب امكانيات الميزانية وصالح العمل على هدى المصلحة العامة في هذا الشأن بلامعقب عليها ، مادام تصرفها قد خلا من اساءة استعمال السلطة ، وفوق ذلك فان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ نصت على أنه « لا تسرى الاحكام الخاصة بالتثبيت وتقرير وربط الماشات ومكافآت ترك الخدمة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٤٩ و ١٩٠٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩٠٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩٠٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٩ و و ١٨٠٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩٠٠ لسنة ١٩٤٠ و المرسوم بقانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها بالنسبة الى الموظفين المدنين ، والعسكرين الذين يعينون ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون، وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام الخاصة بمكافآت ترك الخدمة للموظفين وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام المخاصة بمكافآت ترك الخدمة الموظفين الذين لم تشملهم أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والقوانين

ولا يجوز تنبيت أى موظف من الموظفين الطلبين غير المثبتين ولو كانوا من الطوائف المشار اليها فى الفقرة السابقة » و عنى عن البيان ان دعوى المطعون عليه قد أصبحت \_ والحالة هذه \_ غير ذات موضوع بعد صدور هذا القانون •

( طعن رقم ۲۲ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۱۹۵۲/۲/۱۸ )

## قاعسدة رقم ( ۲۰۸ )

#### المحدا:

موظف ... نقله مزوظيفته فالكادرالتوسط الى وظيفة أخرى بالكادر المالى ... يعد في مجال تطبيق قواعد ضم مدد الخدمة المسابقة وتحديد الرتب أو الملاوة تعيينا مبتدا ... وفي مجال تطبيق قانون الماشات يعد نقلا ... لا أثر له في استمرار الهادة الوظف من صفة التثبيت .

#### ملخص الفتوى:

ان المادة الرابعة من قانون الماشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ تقضى بأن الموظفين والمستخدمين الدائمين الذين ينقلون من وظائفهم نتأدية أعمال وظائف مؤقته ، تحسب لهم في تسوية الماش مدد الخدمة التي يقضونها بهذه الصفة على أساس الماهية التي كانت تعطى لهم في وظائفهم الدائمة مع ادخال العلاوات والترقيات التي قد تمنح لهم في تلك الوظائف لو أنهم بقوا فيها طبقا للقواعد المعمول بها • كما أن المادة الخامسة من قانون نظام موظفى الدولة تنص على أنه « اذا انتقل الموظف المثبت من وظيفته الى وظيفة مؤقتة يظل تثبيته منتجا الآثاره مالم يختر الموظف انهاء خدمته في الوظيفة الدائمة والخضوع المحكام الوظيفة الموقتة » • ويخلص من ذلك أن الموظف الذي ينقل من وظيفة دائمة الى وظيفة مؤقتة يستمر متعتما بصفة التثبيت •

ولما كان تعيين موظف كان مقيدا على الدرجة السادسة بالكادر المتوسط في وظيفة من الدرجة السادسة بالكادر العالى بعد اجتيسازه لامتحان مسابقة واستيفائه شروط وأوضاع التعيين ومسوغاته الاخرى بمتبر تعيينا جديدا يطبق عليه مايطبق على التعيين الجديد من أحكام بيد أن هذا التعيين ، وأن لم يعتبر بمثابة نقل من الكادر الآخر ـ في مجال قواعد ضم مدد الخدمة السابقة أو تحديد المرتب والعلاوة - الا أنه يمكن اعتباره بمثابة نقل في مجال تطبيق قانون المعاشات الذي اعتبر ترك الوظيفة الدائمة والتعيين على وظيفة مؤقتة بمثابة نقل من وظيفة الى أخرى ، وهو نقل معظور أصلا ، ولذلك يمكن اعتبار تعيين الموظف على وظيفة جديدة في الكادر العالى بمثابة نقل في مجال تطبيق قانون المعاشات ، وذلك عن طريق القياس من باب أولى على النقل ﴿ الوظائف المؤققة ولاتحاد العلة في كل من الحالتين وهي عدم الاضرار بالموظف الثبت ، ولما كانت السياسة التشريعية فبما يتعلق بالماشات ، قد درجت وبصفة منتظمة على تمييز الموظفين المعاملين بقانون سابق للمعاشات أن بختاروا البقاء على وضعهم الاول ، أو المعاملة بأحكام القانون الجديد كلما صدر قانون جديد في هذا الشأن . لذلك مان مركز الموظف القانوني فيما يتعلق بتطبيق نظم المعاشات هو مركز من نوع خاص ، له صفة الثبات نسبيا في حدود جواز تعديله اصلحة الموظف ، وبشرط موافقته على الانضمام لاحكام الركز المعدل ، مما يدل على مراعاة ثبات مركز الموظف المستجد من نظم الماشات التي يعامل على أساسها ، ومن ثم غان نقل الموظف المثبت من وظيفته في الكادر المتوسط الى وظيفة أخرى ف الكادر العالى لايؤثر ف استمرار افادته من صفة التثبيت .

( نتوى ١٠ أه في ١٥/٨/١٥ )

## قاعــدة رقم ( ۲۰۹ )

#### المسدأ:

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٦/١٠/١٦ ــ وضعه قاعدة تنظيمية في شأن موظفى المجالس البلدية المتقول لادارة البلديات على الباب الاول من الميزانية والمعين قبل ١٩٣٥/١/ ١٩٣٠ ــ اعتباره مثبتا اذا كان قد ثبت في المجالس البلدية هتى تاريخ نقله ، أو كان مشتركا في مندوق الادخار ممن تعادل درجاتهم الدرجة الثامنة عما فوقها ــ كيفية حساب المعاش مبائسبة لمدة الخدمة السابقة على انشاء مندوق الاحجار .

# ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ قد وضع قاعدة تنظيمية عامة في شأن موظفي المجالس البلدية المنقولين الى ادارة البلديات على الباب الاول من الميزانية والمعينين قبل ١٦ من يناير سنة ١٩٤٥ ، من مقتضاها انه يعتبر مثبتا منهم حدون كشف طبي من كان مثبتا في المجالس حتى تاريخ نقله ، ومن كان مثبتركا في مندوق الاحذار ممن تعادل درجاتهم الدرجة الثامنة الحكومية فما فوقها ، وتسترد منه المكافأة التي استولى عليها ويطالب بدفع فرق الاحتياطي عن مدة الخدمة بالمجلس والاحتياطي عن مدة الخدمة بالمجلس والاحتياطي عن مدة الخدمة بالحكومة ، أما عن مدة خدمتهم بالمجالس السابقة على انشاء صندوق الادخار فتحسب لهم في الماش على أساس تطبيق القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٣ ، ويدفعون الاحتياطي عنها طبقا للقواعد المقررة في المقانون الذكور ،

( طعن رقم ١٠٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٠٢/٢)

### قاعسدة رقم (۲۱۰)

#### المسطا:

القانون رقم ٦٢ أسنة ١٩٥٥ بتسوية حالة الوظفين المنقولين من المجلس المجلس المجلس للمنعدية الى المجلس المجلس استعرار تثبيت الموظف المنقول أيا كانت الوظيفة التي نقل اليها •

### ملخص الفتوي:

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدي لمدينة الاسكندرية الى الحكومة أو منها الى المجلس . ومنتوى الجمعية العمومية الصادرة في ١٩٥٦/٨/٧ باستمرار تثبيت موظف نقل من وظيفته في الكادر المتوسط الى وطيفة أخرى بالكادر العالى . أن نصوص القانون المشار اليه لم تغرق بين التعيين والنقل. فحكمهما وأحد مادام يستتبع ذلك التعيين نقَل الموظف . ولايهم بعد ذلك اذا كان التعيين في وظيفة تغايرً أو تتفق في طبيعتها والوظيفة المنقول منها . وكل مايشترط في هذا الصدد هو أن يصحب التعيين نقل الموظف . أى أن يكون النقل نوعيا وليس تعيينا جديدا مبتدا لاول مرة أو بعد انقطاع الرابطة الوظيفية بسبب من أسباب ترك الخدمة . يدل على ذلك عنوان القانون ذاته فهو لم يذكر سوى النقل ، ثم نص المادة الأولى التي فرقت بين التعييزوالنقل فقالت « موظفو الحكومة ومستخدموها وعمالها الذين يعينون في المجلس البلدي لدينة الاسكندرية ينقلون اليه ٠٠ » فيكون مفهوم ذلك سريان الحكم على النقل العادي البحت والنقلاالنوعي . أي الذي يتم نتيجة تعبين في وظيفة جديدة بالجهة التي نقل اليها ، وفي ضوء هذا التفسير للمادة الأولى بجب أن تفسر المادة الثالثة من القانون التي تقضى بأن « تسرى أحكام المادتين السابقتين على الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلوا من المُجلس البلدي لدينة الاسكندرية الى الحكومة ، وكذا على من سبق نقله من موظفي ومستخدمي وعمال هذا المجلس الى الحكومة اذا طلب ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون » وذلك بحيث يشمل حكم هذه المادة النقل بنوعية العادى والنوعى على غرار المسادة الاولى و وقد جاءت الذكرة الايضاحية مؤيدة لهذا النظر بقولها : «٥٠٠ ورغبة في تمكين المجلس البلدى لدينة الاسكندرية من مباشرة اختصاصاته المتسعبة التى قد تقتضى الاسستعانة بالموظفين ذوى الخبرة والمران السابق ، ترى وزارة الشئون البلدية والقروية تيسير نقال موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة الى المجلس البلدى المذكور على أن توضع قواعد خاصة بنقلهم وتسوية مكافآتهم ه

وقد أوضح قسم التشريع بمجلس الدولة أنه روعى فى تحديد هذه القواعد اعتبار موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها الذين يعينون فى مجلس بلدى الاسكندرية منقولين اليه بالحالة التي يكون عليها كل منهم، ونص على أن تسرى هذه القواعد أيضا على الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى المذكور الى الحكومة وكذا على من سبق نقله ه

ولعل فيما ذكرته الجمعية العمومية في فتواها المشار اليها من أن « • • • • • السياسة التشريعية فيما يتعلق بالمعاشات قد درجت وبصفة منتظمة على تخير الموظفين المعاملين بقانون سابق المعاشات أن يختاروا البقاء على وضعهم الاول أو المعاملة بأحكام القانون الجديد كلما صدر تما يتعلق بحديد في هذا الشأن • • • • • • • أن مركز الموظف القانوني سفيما يتعلق بتعليق نظام المماشات سهو مركز من نوع خاص له صفة الثبات نسبيا في حدود جواز تعديله لصلحة الموظف ، وبشرط موافقته على الانتضمام لاحكام المركز المعدل ، مما يدل على مراعاة ثبات مركز الموظف المستجد من نظم المعاشات التي يعامل على أساسها » سلم المناسم والنصوص لا نقطم بذلك •

(نتوی ۱۰۵ فی ۲/۲/۷۰۱۱)

### فاعسدة رقم ( ۲۱۱ )

#### المسدا:

المرسوم بقانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٢٩ بشان الماشات ـ عدم ترتيبه للموظف مركزا ذاتيا في التثبيت يستمد منه مباشرة ـ وجوب مدور قرار فردي بالتثبيت ـ ترخص الادارة في تقدير ملاءمته بسلطة تقديرية،

### ملخص الفتوى :

ان الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالماشات قسد القتصر على تحديد القواعد الخاصة بالماشات التي تمنع للموظفين ، وكل ما أورده في هذا الخصوص هو بيان الشروط الواجب توافرها لامكان استحقاق الموظف المعاش أو المكافأة . وأهم هذه الشروط مانصت عليه الملاتان ٢ و ٩ من أن الموظفين الذين يفيدون من أحكامه هم الموظفون المقيدون بصفة دائمة . دون الموظفين المعينين بعقود أو بصفة مؤقتة . وقد خلا هذا القانون مما يفيد صراحة أو ضمنا أن من توافرت فيه الشروط ينشأ له مركز ذاتي في التثبيت يستمده من القانون مباشرة .

ويبين من استقراء نصوص قرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن جواز تثبيت الموظفين أنها جعلت التثبيت جوازيا للادارة لاحقا للموظف المؤقت وحيث لا ينشأ للموظف حق في اعتباره موظفا مثبتا الا اذا صدر القرار الفردي بتثبيته ، دون الزام على الجهة الادارية و وعلى هدى ماتقدم تترخص هذه الجهة في تقدير ملاءمة التثبيت بحسب امكانيات الميزانية وصالح العمل ، ولا معقب عليها ما دام قراراها خلا من اساءة استعمال السلطة ، وهذا النظر يتقق مع حكم المحكمة الادارية العليسا الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ٣٣ لمسنة ٢ ق و

( نتوی ۲۱۲ فی ۲۵/۱/۷۵۲ )

# قاعسدة رقم (۲۱۲)

#### الجسدا:

قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٥/١/١٦ ــ قضاؤه بان يكون التعيين في الوظائف الخالية بصفة مؤقتة بعوجب عقود قابلة للتجديد ــ قرار مشروع ٠

### ملخص الفتوي :

ان مجلس الوزراء باعتباره السلطة المهيمنة على شئون الوظائف ، اذ قرر بجلسته المنعقدة فى ١٩ من يناير سنة ١٩٣٥ أن الوظائف الخالية التى يرخص فى شغلها لا يكون التحيين فيها الا بصفة مؤقتة بموجب عقود قابلة للتجديد وبحسب الشروط التى تضمها وزارة المالية لهذا الغرض ، لايكون مجاوزا سلطته ، اذ أنه يملك بما له من الهيمنة على شؤن الموظفين تحديد كيفية شغل الوظائف العامة ، وهل يكون شغل هده الوظائف بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة ، دون النعى عليه بالبطلان بمقولة أنه منع المركز القانوني للموظف فى التثبيت المستمد من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، وذلك لسببين :

الأول ـ ان التثبيت ليس حقب للموظف ، بل أنه أمر جوازى تترخص الأداره في تقدير ملاءمته بلا معقب عليها في ذلك ، مادام تصرفها قد خلا من اساءة استعمال الساطة ،

الثانى ــ أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ لم يمنع التثبيت ، وانما قضى بأن يكون التميين فى الوظائف الخالية بصفة مؤقتة بموجب عقود قابلة نأتجديد ، وبذلك لم يعد للموظفين الحق فى مماش أو مكافأة بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٧ لا لأن قرار ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ قد قضى بمنع التثبيت ، بللان الموظفين ممينون بعقود أو بصفة مؤقتة ، وهؤلاء الموظفون لايفيدون

من أهكام المرسوم بقانون سالف الذكر الذي يقتصر نطاق سريانه على الموظفين المعينين مصفة دائمة .

ا غتوی ۲۱۲ فی ۲/۱/۷۵۴۱

قاعدة رقم ( ۲۱۳ )

المسدا:

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٣/١ ــ لايكسب الوظفين الذين يغيدون منه حقا في التثبيت ــ نشوء هذا الحق بقرار من الجهة الادارية مسلطة تقديرية •

#### ملخص الفتوي:

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ فيما تضمنه من بقاء الحق في التثبيت لسكم موظف غير مثبت بالوزارات والمصالح يكون قد استوفى جميع شروط التثبيت حتى ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ سنة القرار لم ينشئ الموظفين الذين يفيدون من أحكامه مركزا ذاتيا في التثبيت مستمدا من نصوصه مباشرة ، بل كل مارتبه لهم من حق انما هو اجازة تثبيت هذه الطائفة من الموظفين ، أما نثبيتهم بالفمل فانه مايزال، بعد صدور هذا القرار كما كان قبله ، أمرا جوازيا تجريه جهة الادارة بما لها من سلطة تقدير ملاءمة قراراتها بلا معقب عليها في خلك ، ما دام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

١ منتوى ٢١٢ في ٢٥/١/٧٥١ ١

قاعسدة رقم ( ۲۱۴ )

المسدا:

القانون رقم ٣٣١ اسنة ١٩٥٣ ... نصه على عدم جواز التثبيت الموظفين الذين يعنون بعد ١٩٥٣/٧/١ والمينين منهم قبل ذلك اذا لم يكونوا قد ثبتوا قبل هذا التاريخ ٠

### ملخص الفتوى:

ان المادة ٤ من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ نصت على أن «لاتسرى الاحكام الخاصة بالتنبيت وتقرير ربط الماشات ومكافات ترك الخدمة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ و القوانين رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٣٩ و ١٩٣٩ لسنة ١٩٤٩ و ١٩٣٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩٣٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩٠٨ لسنة ١٩٥٩ والمرسوم بقانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٥٠ الشمار اليها بالنسبة الى الموظفين المدنين والعسكريين الدنين والعسكريين الدنين الموظفين البذين الموظلا مع عدم الاخلال بالاحكام الخاصة بمكافآت ترك الخدمة للموظفين السذين لم تشملهم بالاحكام المرسوم بقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له ولا يجوز تثبيت أى موظف من الموظفين الحالين غير المبتين ولو كانوا من الطوائف المشار اليها فى الفقرة السابقة » و

ويبين من هذا النص أنه قد حنر تثبيت طائفتين من الموظفين وهم الذين يعينون ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٣ وهو تاريخ العمل بهذا القانون ، ولو كانوا معاملين قبل نفاذ هذا القانون بمقتضى تشريعات أخرى تجيز تثبيتهم •

( المنوى ٢١٢ في ١٩٥٧/٤ )

### قاعسدة رقم (۲۱۰)

#### المحدا :

قرار مجلس الوزراء في ۱۹۶۶/۷/۱۸ ــ شروط تثبیت المولدات أعمالا لمهذا القرار منشورا المالية رقعاً ۲ و ۲۹ لسنة ۱۹۳۹ ·

### ملقص الحكم:

بيين من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من يولية سنة ١٩٤٤ أنه وافق على اعتبار وظائف المولدات وظائف دائمة لتطبيق قواعد التثبيت التى نص عليها منشورا المالية رقما ٢ و ٢٩ لسنة ١٩٣٥ ، بمعنى

ان تثبت منهن من تستوفى شروط التثبيت من حيث قضاء مدد معينة على هذه الوظائف باعتبارها وظائف دائمة و وقد نص هذان المنشوران على وجوب قضاء الموظف ست سنوات فى الخدمة فى وظيفة دائمة قعل ٢٩ من يناير سنة ١٩٣٥ ٠

( طعن رقم ٣٢١ لسفة ٣ ق ــ جلسة ٥/٤/٨٥١ )

# قاعسدة رقم (٢١٦)

#### الجسدا:

المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ ... من مقتضاها نهى الادارة عن تتبيت أى موظف من الموظفين المدنيين الموجودين بخدمة المحكومة عند العمل بلحكام القانون المذكور في أول يولية سنة ١٩٥٣ ... سريان هذا المحظر على جميع الموظفين غير المثبتين عند العمل بهدذا القانون ولو كانوا معاملين بقوانين أو فواعد تتظيمية سابقة تجيز تثبيتهم عادام لم يتم تثبيت أحد منهم قبل العمل بالقانون ... مثال بالنسبة لطائفة سائقي القطارات .

### ملقص الحكم:

لا شبعة فى ان القاعدة الواردة فى الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٣ تنهى الادارة عن تثبيت أى موظف من الموظفين المدنين الموجودين بخدمة الحكومة عند العمل باحكام القانون المذكور فى أول يولية سنة ١٩٥٣ ، وهـذا النهى بما فيه من العمـوم والاطلاق يتناول حكمه كافة الموظفين غير المثبتين عند العمل بالقانون المشار اليه ، ولو كانوا معاملين بقوانين أو قواعد تنظيمية سابقة كانت تجيز تثبيتهم أو مستثنين من احسكام وقف التثبيت ومن الخفـوع لنظام الادخار ما دام لم يتم تثبيت أحد منهم قبل العمل بهذا القانون، كمائفة سائقى القطارات التى ينتمى اليها المطمون لصالحة و فهى قاعدة مطلقة ناهية ، أهلاها حرص الشارع على اصابة اهداف مالية رمى البها المنابة الم المه مالية رمى البها المنسبة الى كافة الموظفين المدنين والعسكريين الذين لم يدركهم التثبيت والعسكريين الذين لم يدركهم التثبيت

غملا عند العمل بلحكام القانون المشار اليه ، ويؤكد هذا المعنى ما ورد في المادة الأولى من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ اذ جرى نصيها بما يأتى : « يستبدل بالواد ١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ (فقرة أولى) من المرسوم بقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه النصوص الآتية : « مادة ١ ينشأ فى وزارة المالية والاقتصاد صندرق التأمين لجميع موظفى الدولة المنين والعسكريين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة ضمن المبنب الأول فى الميزانية المامة للدولة ٥٠ أو غيرها فى الميزانيات التى تعبن بقرار من مجلس الوزراء ، ولو كانوا معينين قبل العمل بأحكام هذا القانون ٥ كما ينشأ صندوق آخر للادخار يخصص لغير المثبتين من هؤلاء الوظفين » ٠

( طعن رقم ٣٢ لسنة } ق - جلسة ١٩٣٠/٢/١٢ )

# قاعسدة رقم ( ۲۱۷ )

#### المسدا:

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ باشاغة طائفة ساتقى القطارات بمصلحة السكك الحديدية الى الطوائف المستثناة من وقف التثبيت حصور القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ بحظر التثبيت حسريانه على أفراد تلك الطائفة ما دام لم يصدر في شانهم قرارات بالتثبيت حصور قرار بتثبيت أحدهم بعد المعل بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ حقيام الادارة بسحب هذا القرار بعد مفى ستين يوما على صدوره حجائز باعتباره هذا القرار مجرد تسوية ٠

# ملخص الحكم :

لا جدوى من التحدى بفوات ميماد الستين يوما على التسوية التي اجرتها الادارة في حق المدعى بالتطبيق للقرار الصادر في ٢٠ من بناير سنة ١٩٥٧ ، مادامت هذه النسوية قد تمت بعد العمل بالقانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٣ الذي حظر التثبيت حتى بالنسبة الى من كان يجوز تتبيتهم استثناء قبل نفاذه ، ذلك أنه ولئن كان جواز أو عدم جواز تتبيت من كان من غئة سائقى القطارات متروكا زمامه لتقدير الادارة طبقا

لقرار مجلس الوزراء المسار اليه المجيز لهذا التثبيت أو عدمه مما كان يضفى بالتالى على تصرف الادارة — أن قدرت التثبيت فى حق موظف من هذه الفئة — صفة القرار الادارى فى هذا الخصوص فيسحب على مثل هذا المؤظف المركز الذاتى الخاص مالافادة من أحكام التثبيت ومما كان يستتبع حصانة القرار من فوات ميعاد الستين يوما ، الا أنه بعد ان صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٣ حاظر التثبيت بصفة آمرة ناهية ، أصبح مثل هذا التثبيت فى خل انقانون الأخير لا يعدو أن يكون مجرد تسوية عادية لمعاش لا ينشأ ولا يكتسب المركز القانونى فيه بالاجراء تسوية عادية لمعاش لا ينشأ ولا يكتسب المركز القانونى فيه بالاجراء وتكون المنازعة والحالة هذه من المنازعات التي يستعد اصل الحق فيها من القوانين واللواتح دون أن يلزم لنشوء هذا الحق صدور قرار ادارى خاص بذلك ، وبهذه المنابة ينظرها انقضاء الادارى دون التقيد بميعاد خاص بذلك ، وبهذه المنابة ينظرها انقضاء الادارى دون التقيد بميعاد الستين يوم المددة اطلب الالفاء ، ولا تشريب على الادارة أن رجعت في التسوية اذا تبين لها أنها محظورة على مقتضى حكم القانون الأخبر ون أن تلتزم فى ذلك ميعاد الستين يوما المقررة لسحب القرار الادارى دون أن المدرة المحتب القرار الادارى دون أن المدارة المحتب القرارة السحب القرارة المحتب المحتب

ا طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤ ق ــ جلسة ١٩٦٠/٢/١٣ ،

# قاعدة رقم (۲۱۸)

#### المسدا:

تثبيت الموظفين المعينين على اعتمادى تنفيذ المشروعات والتفتيش المالى والمستخدمين وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٦/١٠/١٦ المتبارهم في حكم الموظفين السابقين الذين يعادون الى الخدمة في تطبيق حكم المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٩ ــ أساس نلك واثره ــ وجوب مراعاة المواعيد الواردة فيها لرد المسكافاة التي تقسيطها .

## ملغص الحكم:

وردت في معرض لاينطبق على واقعة الدعوى بذريعة انهما تتحدثنا عن الموظفين والمستخدمين السابقين الذين يعادون الى الخدمة الحكومية والمدعى بحكم خدمته المتصلة لا يعد دمادا الى خدمة الحكومة ، اذ لم بكن كذلك لم يصح أن تجرى عليه مواعيد السقوط الواردة في المادة ٥١ المسار اليها لا حجة في كل ما تقدم أذ يكفى لتنفيذه أن يلاحظ أن رد المكافأة لا يتصور الا بالنسبة الى الموظفين الذين كانت لهم خدمة سامقة في الحكومة استولوا على مكافأتها ثم رغبوا عند اعادتهم الى خدمتها في حساب هذه المدة السابقة في المعاش ، ومن عجب ان يسلم المطعون عليه بمبدأ رد الكافأة ــ وهو ليس الا نتيجة محتمة لاعتباره معـــاد الى خدمة الحكومة ــ ولا يسلم بميعاد ردها المبين في المادة ٥١ أنفة النكر ، فكأنه يقر بصفته كموظف معاد في رد المكافأة ، ولا يسلم بها في ميعاد هذا الرد وهذا منطق غير مستقيم ، على أن الموظف الذي تنقب وظيفته الى الباب الاول بميزانية وزارة الشئون البلدية والقروية . ويصفى حقوقه في الصندوق عند النقل ثم يخول المطالبة بحساب تلك المدة التي اشترك خلالها في صندوق الادخار هو أشبه ما يكون بالموظف المعاد الى خدمة الحكومة لانه فارق وضعا طويت صفحته بتصفية حقوقه فى صندوق الادخار وانخرط فى مركز قانونى جديد يخضع لنظام التثبيت مع حسبان المدة السابقة في المعاش ، فهو يعتبر في حكم الموظف المعاد الى الخدمة ، والذي انشأ له هذا الحق واشترط لتولده أن يقوم بأداء فروق الاهتياطي عن الخدمة السابقة وبرد المكافأة التي استولى عليها هو قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بل لقد سارت مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء لاستصدار قراره المذكور الى أن « هؤلاء الموظفين ــ ومنهم المدعى يلتمسون أن يكون نقلهم الى الباب الاول بالحالة التي كانوا عليها قبل النقل من حيث الدرجة والماهية والاقدمية طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من يولية سنة ١٩٣٩ واسوة بزملائهم الذين صدر بشأنهم قرارا مجلس الوزراء المؤرخان ٨ يولية سنة ١٩٣٩ و ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، واعتبار من كان مشتركا في صندوق الادخار مثبتا ( داخلا هيئة العمال ) عند نقله الى خدمة الحكومة » • كما اشارت هذه المذكرة الى ما طلبه نظراء المدعى من نقلهم الى الباب الاول بالميزانية ومساواتهم بموظفي الصحة القروية المنقولين من مجلس المديريات الى الحكومة وطبقا لقرار مجلس

الوزراء في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ فقالت و ونتيجة هذا القرار يعتبر مثبتا دون كشف طبى من كان مثبتا بمجالس الديريات حتى نقله ومن كان مشتركا في صندوق الادخار من الموظفين الذين تمسادل درجاتهم الدرجة الثامنة الحكومية فما فوقها وتسترد منه المكافأة التي استولى عليها ٥٠ » •

( طعن رتم ۸۸۷ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٦ )

### قاعدة رقم ( ۲۱۹ )

#### المسدا:

الهيئة العامة للسكك الحديدية ... مدة الخدمة السابقة على تثبيت الموظف بهذه الهيئة ... سقوط حقه في المكافاة المستحقة له عنها طبقا للائحة مكافات السكك الحديدية ... يستوى في ذلك أن يكون الموظف فد أدى الشتراكات عن هذه المدة أو أختار عدم الاشتراك عنها .

### ملخص الفتوي :

انه عن مدى سقوط حسق الموظف فى مسكافاة مدة خدمته السائة طبقا للائحة مكافات السكك الحديدية بعد تثبيته وعند عدم اختياره حساب هذه المدة فى المساش بأن من لم يؤد اشتراكه من موظفى المهيئة العامة السكك الحديدية عن مسدة خدمته السابقة كمن أدى هذا الاشتراك اذ أن كليهما قسد فقد الحق فى المزايا المقررة للائحة مكافآت السكك الحديدية وقد ثبت طبقا لأحكام القسانون رقم ١٩٩٤ لمسافة مدة الخدمة وذلك عن الحة المحسوبة فى الماش وقد رددت ومكافأة نهاية مدة الخدمة وذلك عن الحة المحسوبة فى الماش وقد رددت الماشات المتعاقبة بمن ذلك المادة ١٩٥٤ من قسانون رقم ١٩٩٩ الماشات المتعاقبة من المرسوم بقسانون رقم ١٩٩٩ الماشة ١٩٥٩ من المرسوم بقسانون رقم ١٩٩٩ لمن القانون رقم ١٩٩٩ لمن القانون رقم ١٩٩٩ لمن القانون رقم ١٩٩٤ لمن القانون رقم ١٩٩٩ المؤلفة قد تقاضى مكافأة أو ما أدته الخزانة العامة أو الهيئات ذات المؤلفة قد تقاضى مكافأة أو ما أدته الخزانة العامة أو الهيئات ذات

التى يجوز حسابها في الماش طبقا لهذا القانون ، تعين لحساب هذه الدد في الماش أن يطلب الموظف ذلك في موعد غايته ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٨ ويتمين عليه في هذه المحالة رد ما تقاضاه من تلك المالغ محسوبة عليها فئدة بواقع ٢/ سنويا من تاريخ حصوله عليها حتى تاريخ الاداء • كما قضت المادة ٣٤ من هذا القانون على أنه اذا أعيد الموظف الى وظيفة من الوظائف المنصوص عليها في هذا القانون وكان قد حصل على مكافاة أو أموال مدخرة عن مدة خدمته السابقة جاز له الانتفاع بحكم الماده السابقة من حكم القانون بالنسبة الى هذه المدة بشرط أن يؤدى الكافاة أو الامرال المدخرة التي حصل عليها عن مدة خدمته السابقة محسوب عليها فوائد بمعدل مرد إسنويا من ناريخ حصوله عليها حتى تاريخ الاداء •

ولما كانت مدة الخدمة السابقة على التثبيت طبقا لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ـ ستدخل حتما أو حساب المدة المحسوبة في المعاش سواء أدى الموظف اشتراكات عن هذه المدة أو اختار عدم الاشتراك عنها وذلك لان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن انشاء صندوق للتأمين والمماشات قد أقام نظامه على أسس فنية جديدة وقواعد قانونية تختلف عما صارت عليه انظمة المماشات السابقة ووزع الاعباء الملابق اللازمة بمواجهة التأمينات والمعاشات التى قررها بين الموظفين والهيئات المامة وحدد في نصوصه القانونية نصيب كل منهم في الموظفين والميئات المامة وحدد في نصوصه القانونية نصيب كل منهم في الماشات السابقة والتي كانت تقضى بعدم حساب أي مدة في المعاش الالماشات السابقة والتي كانت تقضى بعدم حساب أي مدة في المعاش الا

وقد قضت المادة ١١ من القانون الذكور على أن تتكون أمسوال صندوق المعاشات من اشتراكات تقتطع شهريا بواقع ١٠ / من مرتبه ومبالغ تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بحيث لاتقل عن جملة الاشتراكات المحسلة لحساب كل صندوق • كما نصت المادة ٢٧ من القانون المذكور على تسوية معاش الموظف باعتبار جزء واحد من خمسين جزءا من متوسط المرتبات عن كل سسنة من سنوات المخدمة المحسوبة في المعاش •

هذا عن مدة خدمة الموظف من ناريخ تثبيته طبقا لقانون الماشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أما عن مدة خدمته السابقة على تاريخ تثبيته طبقا لاحكام القانون المذكور فقد أوجبت المادة ٥٠ من القانون على الخزانة العامة أو الهيئات دات الميزانبات الستقلة آداء مبالغ عنها من تاريخ دخول الموظف الخدمة مع استنزال المالغ التى ادتها من تاريخ انتفاعهم لصناديق الادخار من البالغ المستحقة عن هذه المدد طبقا المادة ٥٠ ، كما جازت المادة ٥١ للموظف اداء اشتراكات عن مدة خدمته السابقة تعادل ما أدته المغزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة عنها والمهادي المستقلة عنها والمهادي المستقلة عنها والمهادية المستقلة عنها والمهادي المستقلة عنها والمهادي المستقلة عنها والمهادية المستقلة عنها والمهادية المهادية المهادية

وبذلك تكون مدة الخدمة السابقة قد حسبت فى الماش لن ادى اشتراكه عنها ولمن لم يختر الاستراك عن هذه المدد بحسبان أن الخزانة المامة تؤدى نصيبها عنها فى جميع الاحوال وكل مافى الامر أن المشرع فرق بين أن يؤدى الموظف اشتراكه عن مدة المخدمة السابقة فيسوى مماشه عن هذه المدة على أساس جزء واحد من خمسين جزءا من متوسط المرتبات و أما الموظف الذي لا يشترك عن مدة خدمته السابقة فيسوى مماشه عن هذه المدة باعتبار جزء واحد من مائة جزء من متوسط المرتبات المحسوبة فى المعاش و فقد عدم جواز الجمعيين المكافآة والمعاش عندات المدة المتانون رقم ١٩٥٤ اسنة ١٩٥٩ فى المكافأة المقررة طبقا للائحة مكافأت المتديدية سواء من كان منهم قد اشترك عن مدة الخدمة السابقة المرام لم يشترك عن هذه المدة و

۱۹۹۳/٥/۲۹ )

قاعسدة رقم ( ۲۲۰ )

المحدا:

القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل القانون رقم ٣١٦ لسسنة ١٩٥٢ باتشاء صندوق التامين وآخر للادخار والمعاشات لوظفي الحكومة — نمه على عدم سريان قواعد التنبيت وتقرير المعاشات ومكافآت ترك الغدمة على كل من يعين ابتداءا من تاريخ الععل به من الفشات التي استثنيت من قاعدة وقف التثبيت الواردة بقرار مجلس الوزراء في الارم/١/١٦ ... نصه كذلك على عدم جواز تثبيت أى موظف غير مثبت وقت العمل بهذا القانون ولو كان من الطوائف التي استثنيت من قاعدة وقف التثبيت - عموم هذا المحكم يشمل من يقوم به هذا الوصف من رجال الازهر علماء حقرار المجلس الاعلى لملازهر في رجال الازهر علماء بعض العلماء غير المثبتين هو قرار مخالف المقانون محم تحمن هذا القرار بمضى مواعيد سحب أو المضاء القرارات الادارية - أساس ذلك أنه في حقيقته تسوية ... صدور القانون رقم الادارية - أساس ذلك أنه في حقيقته تسوية ... صدور القانون رقم الادارية المنازة المنازة رقم ١٦ المنة ١٩٢٦ بتعديل لائحة قواعد العلماء المصادرة بالارادة المنية رقم ١٦ المنة ١٩٢١ ... انظواء أحكامه على تصحيح تشريعي للتثبيت الذي تم بقرار المجلس الاعلى الملازهر أو قرارات شيخ الازهر المنفذة الهذا القرار ه

### ملخص الفتوى:

ان المادة الرابعة عن القانون رقم ١٣٣١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٥٣ بانشاء صندوق للتأمين و آخر للادخار والمعاشات لوظفى الحكومة تتص على أن « لاتسرى الاحكام الخاصة بالمتبيت وتقرير المعاشات ومكافآت ترك الخسدمة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٤٩ والقوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ ورقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٩ ورقم ١١١ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٢٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رفم ١٨٨ لسنة ١٩٥٠ المشرر اليها بالنسبة الى الوظفين المدنين والعسكريين المنين ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام الخاصة بمكافآت ترك الخدمة للموظفين المذين لم تشملهم أحكام المرسوم بقانون رقسم ٣١٣ لسسنة ١٩٥٦ والقوانين المعدلة له و

ولا يجوز تثبيت أى موظف من الوظفين الحاليين غير المبتين ولو كانوا من الطوائف المشار اليها في الفقد فالسابقة •

ويؤخذ من هذا النص حكمان ، أولهما عدم سريان القواعد الخاصة

بالتثبيت وتقرير المماشات ومكافآت ترك الخدمة على كل من يمين ابتداءا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٣ من الفئات التي استثنيت من قاعدة وقف التثبيت التي قررها مجلس الوزراء في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ ، وثانيهما عدم جواز تثبيت أي موظف من الموظفين غيرا لثبتين وقت العمل بهذا القانون ولو كان من الطوائف التي استثنيت من قاعدة وقف التثبيت وهذا الحكم الاخير لما أنطوى عليه من عموم واطلاق يتناول جميع الموظفين غير المثبتين ومن ثم يشمل من يقوم به هذا الوصف من رجال الازهر علماء وغير علماء • وترتبيها على ذلك فأن القرار الصادر من المجلس الاعلى للازهر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بتثبيت بعض العلماء غير المثبتين يكون غير صحيح لوقوعه على خلاف أحكام القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٣ الشار اليه بصبان أنه صدر بعد نفاذ هذا القانون الذي عمل به اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٣ ، ولاتلحق مثل هذا القرار آية حصانة بمضى المواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية أو الغائها اذ أنه فى تكييفه الصحيح تسوية عادية لمعاشات لاينشأ المركز القانوني فيها ولا يكتسب بالقرآر ذاته بل المرد في المن وعدمه الى القانون ، ومنهم لايتقيد الرجوع في هذه التسوية بمواعيد السحب أو الالفاء متى تبينُ انها محظورة على مقتضى حكم القانون •

ومن حيث أنه فى الاول من سبتمبر سنة ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٩٣ بتمديل لاثحة تقاعد العلماء الصادرة بالارادة السنية رقم ١٩٦١ لنصا فى المادة الاولى منه على أن « يسرى حكم هذا القانون على العلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية الذين فاتهم الانتفاع بحكم المادة ٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ سواء من صدرت فى شأنهم قرارات بالتثبيت من المجلس الاعلى للازهر أو شيخ الازهر بعد صدور القانون المذكور أو غيرهم من الماملين بلائحة التقاعد ولو كانوا قد اختاروا المعاملة بقانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٠ الشار اليه ﴾ وقد نصت المادة الثانية من القانون داته على أن « يعامل انعلماء المذكورون بالمادة السابقة بأهكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه المعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٣ اذا قدموا طلبا بذلك خلال سنة أشهر من تاريخ بدء العمل بهذا القانون على أن يقوموا بأداء

غرق الاحتياطي بين ٥/ و ٥/٧/ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ أو من تاريخ قرار التتبيت أيهما أقرب حتى أول يونية سنة ١٩٩٣ أو ٥٠ قد ورد في المذكره الإيضاحية المفاصة بهذا القانون و ان سياسة الدولة في شئون المعاشات تتجه حاليا الى تصحيح أوضاع الماضي ومعالجة القصور والنقص في النظم التي كانت قائمة وما يترتب على التدابير السابقة وأهمها قرارات وقف التتبيت من أضرار بمصالح الموظفين و وتحشيا مع هذا الاتجاه وحماية لاستقرار الاوضاع وتحقيقا للمساواة وللاعتبارات التي أملت على الازهر اصدار القرارين المشار اليهما رؤى تقنين هذه القرارات واجازة معاملة من ثبتوا بموجبها بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ ٠

ويؤخذ من استظهار احكام القانون رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر في ضوء مذكرته الايضاحية أن المادة الاولى منه قد تناولت تحديد نطاق المستفيدين من احكامه بأنهم هم الذين غاتهم الانتفاع بحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ واعتبرت ممن يلحقهم هذا الوصف من صحرت في شأنهم قرارات بالتثبيت من المجلس الاعلى للازهر أو من شيخ الازهر في تاريخ لاحق لمصدور القانون المسار اليه وكذلك العلماء الماملون بلائحة تقاعد العلماء ولو كان هؤلاء قد اختاروا المعاملة بقانون التأمين والمعاشات لوظفي الدولة و ولما كانت المادة ٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ لا يصدق حكمها الا في حق المثبتين من العلماء ، غان اطلاق وصف من غاتهم الانتفاع بحكم هذه المادة على من صدرت في شأنهم قرارات التثبيت المخالفة لاحكام القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ ينطوى في قرارة مفهومه على تصحيح تشريعي لهذا التثبيت يضفي عليه ملفة المشروعية و

هذا على أن المادة الثانية من القانون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٦٣ قررت المستفيدين من أحكامه الجينة أوضاعهم فيما تقدم حق طلب المعاملة بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن الماشات الملكية خلال الميماد الذى حددته ، وقد كانت المادة الثانية من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ تعطى هذا الحق للمثبتين من العلماء وفقا لملائحة التقاعد الامر الذى يستخلص منه أن المعاملة باحكام المرسوم بقانون سالف

الذكر قد تنطوى على مزية لصاحب الشأن أفضل من المعاملة بلائحة تقاعد الملماء يستقيم معها هن الاختيار ومتى كان الامر كذلك غان عدم تقديم طلب للافادة من هذه المزية لا يظم عن العالم مركزه القانوني بوصفه مثبتا وفقا للائحة التقاعد ، اذ أن تقديم هذا الطلب ليسرهو شرط التثبيت بحصب هذه اللائحة ، فالتثبيت واقعة يلزم بالضرورة أن تسبق تقديم تقديم الطلب وآية ذلك أن المادة الشانية من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٣٣ حين بقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ هذا المتبيت بالفعل في بقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ هذا التثبيت بالفعل في تقديم سابق اذا اعتدت بأمرين : (أولهما) اداء الاحتياطي وفقا لاحكام طالب الانتفاع بأداء الفرق بين هذه النسبة ألتي قررتها هذه اللائحة فالزمت طالب الانتفاع بأداء الفرق بين هذه النسبة وبين نسبة الاحتياطي القررة وفقا لاحكام المرسوم بقانون سالف الذكر و (ثانيهما) انها اعتدت في الالزام بأداء هذا الفرق بتاريخ قرار التثبيت اللاحق للعمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ و

وهذا التفسير هو الذي يتفق مع الراحل التحضيية التي عربها القانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣ حتى اصداره اذ اعترض ديوان المحاسبات على قرار المجلس الاعلى للازهر وقرارات فضيلة الامام الاكبر شيخ الازهر الصادرة تنفيذ له لمخالفتها لاحكام القانون رقم ١٩٣١ اسنة ١٩٥٣ مبديا أن السبيل الوحيد لتحديجها هو استصدار تشريع مذلك وعلى هذا أعد مشروع القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٣ الذي صدر لتحقيق هذا الغرض •

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية الى ان قرار المجلس الاعلى للازهر الصادر في ٢٩ من سبتهبر سنه ١٩٥٤ بتثبيت العلماء السذبن التحقوا بالخدمة قبل ٢٩ من يناير سنه ١٩٥٥ والقرارات الصادرة من غضيلة الامام الاكبر شيخ الازهر تنفيدا له هى قرارات غير صحيصة لصدورها بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ ولاتتحصن بغوات المواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية أو العائما ، الا أنه بصدور القانون رقم ١٣٩١ لسنة ١٩٦٣ تكون هذه القرارات قد لحقها التصحيح بهذا القانون ويتعين أعمال أكرها ،

<sup>،</sup> ملف ۱۹۲۸/۱ ــ جلسة ۱۹۲۵/۱۲/۱۵ ۱

# قاعدة رقم ( ۲۴۱ )

#### المسدا:

الغوائد المقررة على المتجمعة بالمادة ٥١ من القانون رقم ٢٩٤٠ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه المتزام الموظف بهذه الفوائد مجسوبة على متجمد احتياطي المعلس كله حتى تاريخ بغاذ اشتراكه في صندوق التامين والمعاشات ولو كان صاحب هني في الارادة من قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ سالف البيان -

# منخص الحكم :

الموظف المتبت بالماش بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٩٤ لسنة الوزراء المين آنفا حتى لو كان لصاحبه حق فى الافادة من قرار مجلس لوزراء الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ سالف البيان ، يكون ملزما بالمغوائد المقررة بالمادة ١٥ المشاراتيها محسوبة على متجمد احتياطى المعاش كله حتى تاريخ بالمغاذ اشتراكه فى صندوق التأمين والمعاشات لانه فضلا عن أن هذه المغوائد تعتبر جزءا لايتجزأ من متجمد احتياطى المعاش مان استبعاد نصف الفرق بين المكافئاتين من متجمد احتياطى المعاش المتابيق لقرار مجلس الوزراء المذكور و لايمجد مجالا لاعماله قبل ذلك التاريخ الذكور كالمائدة من قرار مجلس الوزراء آنف الذي المائدة من قرار مجلس الوزراء آنف الذي بين المكافئاتين من المرارء آنف الذكر بأية قوائد عما يعادل نصف الفرق بين المكافئاتين من متجمد احتياطى الماش اعتبارا من التاريخ المشار اليه و

(طعن رقم ۱۲۳۲ لسخة ۱۳ ق - جلسة ١٥/٥/١٠ )

# عاعسدة رقم ( ۲۲۲ )

البسدا:

متجمد احتياطي المعاش القرر عن مدة المضمة السابقة على التثبيت طبقا للقانون رقم 397 لسنة 1907 المشار اليه ــ لا يستحق على الوظف الاحين يعتبر الشتراكه عن هذا نافذا منتجا لاثره .

### ملخص الحكم :

انه يخلص من حكم المادة ٥١ من القانون رقم ١٩٥٣ من محدد احتياطي بادى الذكر معدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ ، أن متجمد احتياطي الماش عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت لا يستحق على الموظف ، الاحين يعتبر اشتراكه عن هذه المدة في صندوق التأمين والمعاشات نافذا منتجا لاثره ، وأن الاشتراك عن المدة المذكورة في هذا الصندوق، جوازى الموظف ، ولايد لتحققه من أن يحدد الموظف رغبته وطريقة الاداء في ميعاد نهايته ٣٠٠ من يونية سنة ١٩٥٨ ، ولا يعتبر اشتراكه نافذا منتجا لاثره ، الا في التاريخ الذي يؤدي فيه كل أو بعض الاشتراكات ، اذا اختار أداءها كلها أو بعضها دفعة واحدة خلال فترة الاختبار ، أو عند البدء في تحصيل الاشتراكات المسطة في أول أغسطس سنة ١٩٥٨ ، اذا اختار أداءها على أقساط شهرية للعده المتبقية من مدة الخدمة حتى بلوغ سن الستين ،

ا طعن رقم ۱۲۳۲ لسنة ۱۲ ق ـ جلسة ١٩٧٠/٥/١ )

# قاعسدة رقم ( ۲۲۳ )

#### المِسدا:

استبعاد نصف الغرق بين المكافاتين من متجعد احتياطي المعاش طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ لا يجد مجالا لاعماله في تاريخ التثبيت طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ هـ فكرة الفوائد منتفية في تحويل قيمة هذا المتجعد الى المساط دورية تدفع مدى المياة ٠

### ملخص الحكم:

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن اعمال قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ باستبعاد نصف الفرق بين المكافأتين من متجمد احتياطى المعاش انما يجد مجاله يوم يستحق على الموظف صاحب الحق في الافادة من هذا القرار متجمد احتياطى معاش عن مدة خدمته السابقة على تثبيته في المعاش ه

ومن حيث انه يخلص من احكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ اسنة المخاص بالمعاشات وهي الاحكام التي طبقت على حالة المدعى في خصوص تثبيته في المعاش أن هذا التثبيت لا ينشأ عنه في ذاته استحقاق متبعد احتياطي معاش عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت ومن ثم غلا مجال لاعمال قرار مجلس الوزراء المشار اليه في تاريخ التثبيت الذي يتم طبقا لاحكام المرسوم بقانون سالف الذكر •

ومن حيث انه يخلص من احكامه القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ وهي الاحكام التي طبقت على حالة المدعى في خصوص حساب مدة خدمته السابقة على تثبيته فالماش ـ ان ادخالمدة الخدمة السابقة في حساب المماش كامله جوازي للموظف ولابد لتحققه أن يقدم طلبا بذلك كتابة في الموعد المنصوص عليه في المادة الرابعة من التانون المذكور بعد أن يتعهد بأن يدفع للخزانة طبقا للمادة الثالثة من القانون المشار اليه متأخر احتياطي المعاش عنها على اساس الماهيات الفعلية التي استولى عليها أثناء تلك المدة مضاف اليها فائدة مركبة عن متأخرات الاحتياطي الستحقة عن كل سنة حتى تاريخ انقضاء الموعد المعدد لابداء الرغبة وأن تحويل قيمة هذا المتجمد الى أقساط دورية تدنع مدى الحياة أى يوقف دفعها عند وغاة الموظف انما مؤداه اقتضاء الخرآنة في هذا التحويل مقامل الخطر الذي تتعرض له عند وفاة الموظف قبل اقتضاء كامل المتجمد عنه فهو ليس اقتضاء لفائدة تقسيط كما هو الحال في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المُعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ وانه عند سداد بُعض الاقساط يخفض مقدار القسط الواجب دفعه بعد ذلك بنسبة ما دفع وفقا للجدول المرفق بالقانون • ومن حيث انه بناء على ما تقدم يكون الوظف الثبت بالماش طنقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والذي حسبت له مدة خدمته السابقة على تتبيته في الماش كاملة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ المبين آنفا يكون ملزما بالفوائد القررة بالمادة الثالثة من لسنة ١٩٣٧ المبين آنفا يكون ملزما بالفوائد القررة بالمادة الثالثة من في الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ سالف البيان لانه غضلا عن أن هذه الفوائد تعتبر جزءا لا يتجزأ من سالف البيان لانه غضلا عن أن هذه الفوائد تعتبر جزءا لا يتجزأ من متجمد احتياطي المعاش طبقا لقرأر مجلس الوزراء المذكور لايجد مجالا لاعماله في تاريخ التثبيت كما سلف البيان ، ولما كانت غكرة الفوائد مناه منتفية في تحويل قيمة هذا المتجمد الى أقساط دورية تدفع مدى الحياة على النحو الذي سبق ايضاحه غان الدعوى ـ وهي مقصورة على طلب استرداد ما حصلته الهيئة المدعى عليها من المدعى من الفوائد على جزء من متجمد احتياطي الماش يعادل الفرق بين المكافأتين ــ تكون غير قائمة من الساس سليم من القانون ،

؛ طعن رقم ٩٢٤ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٩٧٤/١/١٣

### قاعدة رقم ( ۲۲۶ )

#### المسدا:

الوظف الثبت بالماش والذي حسبت له مدة خدمة سابقة على تثبيته ملزم بالفوائد المقررة بالقانون رغم 17 لسنة 1977 ... عدم جواز المقاصة بين هذه الفوائد وبيننصف الفرق بين الكافاة المستحقة طبقا للائحة السكك الحديدية وبين الكافاة بحسب قانون الماشات •

### ملغص الحكم:

ان الثابت من الاوراق أن الدعى نبت فى المعاش طبقا لاهــــكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ وليس طبقا لاهكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ـــ كما ذكر المدعى فى عريضة دعواه وسايره فى ذلك

الحكم المطعون عليه — والثابت أيضا أن مدة خدمة المدعى السابعة على تنبيته حسبت في العاش وفقا لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ وقرار محلس الوزراء الصادر في ٢١ من بونية سنة ١٩٥٨ واستحق عليه عنها متجمد احتياطي معاش حولت تعبعته الى أقساط شهرية لدى الحياة، وعندما صدر للمدعى حكم بأحقبته في التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة المستحقة له طبقا للاثمة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد احتياطي المعاش بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء المصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم المصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم المصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم المصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم المصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم المسادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم المسادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم المسادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم المسادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم المسادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم المسادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم المسادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت الهيئة بتنفيذ هذا الحكم المسادر في ١٩٠٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ قامت المسادر في ١٩٠٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ من سبتمبر سنة المناء من سبتمبر سنة ١٩٤٨ من سبتمبر سنة المناء من سبتمبر سنة المناء من سبتمبر سنة ١٩٤٨ من سبتمبر سنة المناء من سبتمبر سنة المناء ال

ومن هيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن اعمال قرار مجلس الوزراء في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ باستبعاد نصف الفرق بين المكافأتين من متجمد احتياطي المعاش انما يجد مجاله يوم يستحق على الموظف صاحب الحق في الافادة من هذا القرار متجمد احتياطي معاش عن مدة خدمته السابقة على تثبيته في المعاش •

ومن حيث انه يخلص من أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات وهي الاحكام التي دلقت على الله المدعى في خصوص تثبيته في المعاش أن هذا التثبيت لا ينشأ عنه في ذاته استحقاق متجمد احتياطي معاش عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت ومن ثم فلا مجال لاعمال قرار مجلس الوزراء المشار اليه في تاريخ التثبيت الذي يتم طبقا لاحكام المرسوم بقانون سالف الذكر •

ومن حيث أنه يخلص من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٣ وهى الاحكام التي هبقت على حالة المدعى في خصوص حساب مدة خدمت السابقة على تثبيته في الماش — أن ادخال مدة الخدمة السابقة فيحساب الماش كاملة جوازى للموظف ولابد لتحققه أن يقدم طلبا بذلك كتابة في الموعد المنصوص في المادة الرابعة من القانون المذكور بعد أن يتمهد بأن يدفع للخزانة طبقا للمادة الثالثة من القانون المسار اليه مقاهر احتياطى بأن يدفع المعنى أساس الماهيات الفعلية التي استولى عليها أثناء تلك الماش عنها على أساس الماهيات الفعلية التي استولى عليها أثناء تلك المدة مضاف اليها فائدة مركبة عن متأخرات الاحتياطى الستحقة عن كل سنة حتى تاريخ انقضاء الموعد المحدد لابداء الرغبة وأن تحويل قبمة

هذا المتجمد الى أقساط دورية تدفع مدى الحياة أى يوقف دفعها عند وفاة الموظف انما مؤداه اقتضاء الخزانه فى هذا التحويل مقابل الخطر الذى تتعرض له عند وفاة الموظف قبل اقتضاء كامل المتجمد منه ه فهو ليس اقتضاء المائدة تقسيط كما هو الحال فى القانون رقم ٢٩٥٨ لسسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ وأنه عند سداد بعض الاقساط يخفض مقدار القسط الواجب دفعه بعد ذلك بنسبة ما دفع وفقا للجدول المرافق بالقانون ه

ومن حيث انه بناء على ما تقدم يكون الموظف المثبت بالمعاش طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والذى حسبت له مدة خدمته السابقة على تتبيته في المعاش كاملة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٢ المبين آنفا يكون ملزما بالفوائد المقررة بألمادة الثالثة من القانون رقم ٢٢لسنة ١٩٢٢ سالف الذكر ، حتى ولو كان صاحب حق في الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ سالف البيان لانه فضلا عن أن هذه الفوائد تعتبر جزاء لايتجزأ من متجمد احتياطي المعاش فان استبعاد نصف الفرق بين المكافئتين من متجمد احتباطي المعاش طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور لا يجد مجالا لاعماله في تاريخ التثبيت كما سلف البيان ولما كانت فكرة الفوائد منتفية في تحويل قيمة هذا المتجمد الى أقساط دورية تدفع مدى الحياة على النحو الذي سبق ايضاحه فان الدعوى \_ وهي مقصورة على طلب استرداد ما حصلته الهيئة المدعى عليها من المدعى من فوائد على جزء من متجمد احتياطي المعاش يعادل الفرق بين المكافأتين \_ تكون غيرقائمة علىأساس سليم من القانون ، ويتمين - والحالة هذه - القضاء بالغاء الحكم الطعون فيه وبرفض الدعوى مع الزام ورثة المدعى بالمصروفات في حدود ما آل اليها من تركة مورثها •

( طعن رقم ٧٧٣ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ٢٨/٤/١٩٧٤ )

#### الغصل الثاني

#### حساب المد السابقة في المعاش

\_\_\_\_

الغرع الأول

محد الغدمة المؤتنة

قاعسدة رقم ( ۲۲۰ )

#### المحدا:

القانون رقم ٢٢ اسنة ١٩٢٢ ـ اشتراطه لعساب مدة الفدمة المؤقتة فالماشأن تكون قد دغمت ماهيتها مشاهرة ـ المقصود بالمشاهرة أن يدغع الموظف راتب ثابت بتمامه في مواعيده الدورية دون انتقاص ايام منه بسبب غياب أو عطلة أو عيد ودون اخلال بالدورية •

# ملخص الحكم:

نص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ فالفقرة الأولى من مادته الأولى على أنه « ابتداء من نشر هذا القانون كل موظف أو مستخدم من موظفى المكومة ومستخدميا يكون مقيدا من قبل أو يعين فيما بعد فى سلك المستخدمين الدائمين الذين يجرى عليهم حكم استقطاع الخمسة فالمائة من ماهيتهم يجوز أن يدخل فى حساب معاشه طبقا لأحكام المواد الآتية أن تكون تلك المدد قد دفعت ماهيتها مشاهرة ، وأن يكون قد قام بتلك المخدمات فى السن المشترطة فى المادة ٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩، ١٠ واستلزام الماهية الشهرية معناه تطلب وجود درجة محدد لها فى الميزانية أجره باليومية وتقوم علاقته بالمكومة على أساس آجر محدد عن كان يتقاضى مرتب شهرى ، فانه يخرج من نطاق تطبيق هذا الحكم من كان يتقاضى أجره باليومية وتقوم علاقته بالحكومة على أساس آجر محدد عن كلبيم بدأته يؤدى فيه عملا اسند اليه باعتبار اليوم هو الوحدة الزمنيسة

لاستعقاقه هذا الاجر ، والمناط في تحديد مدى العسلاقة التي تربطه بالحكومة وهي العلاقة التي قد تتجدد بعد ذلك بالمثل يوما بيوم الامر الذي يتنافر مم طبيعة المشاهرة ويسم هذا الوضع بطابع التوقيت المفاير لسا انصرف اليه قصد الشارع في حساب مدد الخدمة السابقة . ومقتضى المشاهرة أن يدفع للموظف رأتب ثابت بتمامه في مواعيده بصفة دورية دون انتقاص أيام منه بسبب عياب أو عطلة أو عيد ودون اخلال بهذه الدورية • كما أن الراتب الشهرى يختلف في طبيعته عن الاجر اليومي • وحكمة اشتراط الماهية الشهرية هي الاستيثاق من أن المدة التي ستحسب في المعاش هي مدة خدمة حقيقية مستمرة لها صهة الثبات والاستقرار ومن أن عمل الوظيفة الذي أدى خلالها هو بطبيعته عمل دائم لا طارى، ولا منقطع • أما دفع مقابل الخدمة على غير هذا النحو فيفقده الخصائص المتطلبة لضم مدة هذه الخدمة ، ويخرجه من عداد المرتب الشهرى الى صفة المكافأة أو الاجر عن الخدمة المؤداه بوجه عارض أو لاجل مسمى أو على اعتماد غير دائم . ومن ثم يتخلف فيه الشرط المنصوص عليه في المسادة سالفة الذكر ، اذ هذأ الشرط يستلزم أمرين : ( أولهما ) أن تكون هناك ماهية دفعت . بتشخيصها القانوني الصحيح ، فيخرج بذلك الاجر والمكافأة وكل ما لا تتوافر فيه صفات الماهية ومُقوماتها • ﴿ وَالنَّانِي ﴾ أن يكون الدفع قد تم مشاهرة ، وهذا تأكيد للمعنى الاول من وجوب أن يتعلق الدفع بماهية لا بأجر ولا بمكافأة أو ما أشبه • ومدلول هذا وذاك أن تكون هناك درنجة محدد لها في الميزانية مرتب شهرى ثابت باستبعاد العلاقة القائمة على أجر يومي وأن تجدد ه

ا طعن رقم ٨٥ لسفة ١ ق ــ جلسة ١٩٥٥/١٢/١٧ )

### قاعدة رقم ( ۲۲۲ )

#### : ألم

الشروط اللازم توافرها لاحتساب مدة الخدمة المؤقتة في المعاش طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ ــ وجوب أن يكون صاحب الشأن موظفا وقت نفاذ القانون ، ومثبتا قبل الفاء احكامه ، وأن تتوافر في مدة خدمته الشروط الموضحة به ، وأن تستوفي الاوضاع الشكلية الخاصة بميعاد الطلب المقدم في هذا الشأن .

### ملخص الحكم :

ف ١٥ من أبريل سنة ١٩٠٩ صدر القسانون رتم ٥ لسسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية ونص في الفقرات الأولى من مادته التاسعة على أنَّ الخدمات التي لم يجر على مرنبها حكم الاستقطاع لا تحسب ف تسوية المعاش في أي حال من الأحوال • ويكون الاستقطاع للمعاش شهريا • ولا يجوز توريد أي مبلغ كان عن مدد خدمة سابقة لم يجر عليها حكم الاستقطاع بقصد حسبان هذه المد فى تسوية الماش أو المكافأة . وفي ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ بوضع القواعد الواجب اتباعها فى دفع الاحتياطي المتأخر عن معاشات الموظفين الذين يجوز أن تحسب مدة خدمتهم المؤقتة في المعاش ، اذ نص فى مادته الاولى على ان كل موظف أو مستخدم من موظفى الصكومة ومستخدميها يكون مقيدا من قبل أو يعين فيما بعد في سلك المستخدمين الدائمين الذين يجرى عليهم حكم استقطاع الخمسة فى المائة من ماهيتهم يجوز أن يدخل في حساب معاشه طبغا لأحكام المواد الآتية مدد خدماته السابقة التي لم يستقطع عنها شيء مما ذكر على شرط أن تكون تلك المدد قد دفعت ماهيتها مشاهرة وأن يكون قد قام بتلك الخدمات في السن المشترطة في المادة (٨) من القانون رقم (٥) لسنة ١٩٠٩ ٠ ونص في مادته الرابعة على أنه يجب اكي ينتفع الموظف من هذه الاحكام أن يقدم طلبا كتابيا بذلك الى رئيس السلحة أو القسم التابع له فهيماد لا يزيد على سنة أشهر من تاريخ العمل بالقانون المذكور ، هذا اذا كان

مقيدا في سلك المستخدمين الدائمين ، وفي ميعاد لا يزيد على ٢٨ يوعا ابتداء من تاريخ ابلاغه تعيينهم ، وقد الغي هذا القانون بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ ، واصبح لا يجوز بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ على الماهية فيها حكم الاستقطاع الا فالحدود وبالشروط المبينة فيهماء ومن هذا يبين أن الافادة من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٣ منوطة بأن يكون صاحب الشأن موظفا وقت نفاذ هذا القانون ، وأن يسكون مثبتا قبل الغاء احكام القانون الذكور، وأن تتوافر فهمدة خدمته الشروط المبينة به ، وأن تكون الاوضاع الشكلية من حيث تقديم طلب الانتفاع به في الميعاد المحدد قد استوفيت ،

ا طعن رقم ۷۸۰ لسنة ۲ ق ــ جلسة ،۱۹۵۷/۱۱/۳۰ )

# قاعدة رقم ( ۲۲۷ )

#### البدا:

توافر شروط ضم مدة الخدمة المؤقتة للمدعى في الماش بالتطبيق للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ دون القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ لسبق الحالت المعاش قبل صدوره ... قضاء الحكم المطعون في... باستحقاق المدعى لفسم مدة خدمته المؤقتة في حساب المعاش طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ ... خطا ٠

### ملخص الحكم:

اذا توافرت في حق المدعى شروط انطباق احكام منشور المالية رقم ٨ لسنة ١٩٤٠ غانه يحق له بناء على ذلك طلب ضم مدة خمدمته المؤقتة من ٢٣ مايو سمنة ١٩٢٠ ضمناية ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٦ ضمن مدة خدمته المحسوبة في الماش ، وذلك اعمالا للمادة الاولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ ، الذي لا ينطبق في حقه لسبق احالته الى المعاش قبل صدوره حسبما يتضح من الاوراق ، وتأسيسا على ما تقدم يكون الدكم المطعون غيه ما اذ

قضى باستحقاق الدعى لضم مدة خدمته المؤقتة فى حساب المعاش طبقا الاحكام القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ ، وبعد جواز حساب هذه المدة طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ للاسباب التى استند اليها ، يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ، ويتمين من ثم القضاء بالمائه، وبحساب هذه المدة المؤقتة ضمن خدمته المحسوبة فى المحاش طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ مقابل توربد قيمة الاستقطاع الخاصة بها طبقا للقانون .

( طعن رقم ١٩٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩/١١/٢٩ )

# قاعدة رقم ( ۲۲۸ )

#### المسدا:

وقف دغع اقساط احتياطى الماش بالنسبة للموظفين الذين رخص لهم باحتساب مدد خدمتهم المؤقنة بالماش طبقا للمادة ٥ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وذلك عند الوفاة \_ سريان هذا الوقف حتى على ما يستحق من هذه الاقساط حال حياة الموظف أو المستخدم أو صاحب الماش ٠

#### ملخص الفتوى:

تنص المادة ٥ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٣ بوضع القواعد الواجب اتباعها فى دفع الاحتياطى المتأخر من معاشات الموظفين الذين رخص لهم باحتساب مدة خدمتهم المؤقتة فى الماش على أن « يوقف دفع الاقساط عند وفاة الموظف أو المستخدم الدين ولا يستقطع أى مبلغ عن معاش ارامله أو اولاده » وتنص الفقرة الاخيرة من المادة ٥ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ الخاص بوضع قواعد لدفع احتياطى المماش الذى حل محل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٢ المشار اليه على أن « يوقف دفع الاتساط عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش الدين ولا يستقطع أى مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين عنه » ٥

وبيسين من استقراء القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ان الموظف يلتزم بسداد اقساط احتياطي المعاش عن الماهيات الفعلية التى استولى عليها اثناء مدد الخدمة السابقة التى يطلب حسابها فى معاشه ويؤدى هذا الاحتياطى المتأخر على أقساط سنوية تدفع مدى الحياة بمقتضى استقطاعات شهريا من ماهية أو معاش الموظف أو المستخدم المدين مساوية لجزء من أثنى عشر جزءا من كل قسط وذلك ابتداء من تاريخ دخوله سلك الموظفين الدائمين •

ويبين من ذلك أن المشرع قد وضع استنناء على القواعد العامة التى تقضى بأن ينتقل الالتزام بسداد أقساط احتياطى المعاش الى المستحقين بعد وفاة الموظف فقرر أن يوقف دفع الاقساط عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المدين ولا يستقطع أى مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين عنه • والحكمة من ذلك كما هو واضح من سياق النص هى التخفيف عن كاهل المستحقين الذين نكبوا ولا شك بفقد عائلهم غلا أتل من أن يعفيهم المشرع من هذا الالتزام •

ومقتضى اعمال هذا الاستثناء أن يعفى الورثة من دفع الاقساط المشار اليها بغض النظر عما اذا كانت هذه الاقساط مستحقة على مورثهم تبل وفاته أو استحقت عليهم بعد الوفاة •

ويؤيد ذلك أن المشرع استعمل عبارة ( يوقف دفع الاقساط عند وفاة الموظف ٥٠ الخ ) ولم يستعمل عبارة . ( لاتستحق اقسساط بعد وفاة الموظف ٥٠ الخ ) مما يكشف عن قصده من جعل منساط تطبيق هذا الحكم هو دفسع الاقسساط لا استحتاقها فينصب الايقاف على مالم يدفع من الاقسساط ولو كان مستحقا ويؤكد ذلك أنه أردف هسده المبارة بعبارة اخرى قاطعة الدلالة هي عبارة ( ولا يستقطع أي مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين عنه ) وهذه العبارة من المعوميه والاطلاق بحيث لاتحتمل التغرقة بين الاقساط ألتي استحقت على الموظف قبل وفاته وقائه التي استحقت على الموظف قبل

هذا الى ان القول بغير ذلك من شأنه ان يجعل نص الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة سواء من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٢ أو القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٦ أو القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليهما لغوا فقد نصت الفقرة الاولى من كل من هاتين المادين على أن هذه الاقساط سنوية تدفع مدى الحياة والمقصود

ولا شك هو مدى حياة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ، فاذا توفى الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش فان هذه الاقساط لاتستحق أصلا ، ومن ثم لم يكن المشرع في حاجه الى ايراد نص الفقرة الاخبرة التى تقضى بأن « يوقف دفع الاقساط عند وفاة الموظف ٥٠ المخ» فبما لم قصد اعفاء المستحقين من الاقساط المستحقة بعد الوفاة دون المستحقة تعد الوفاة لاتستحق أصلا ٠

ومما يؤيد هذا انتظر أن الشرع مراعاة نظروف المستحقين من الموظف أو المستخدم أو صاحب الماتس قد اعفاهم من التزام آخر رغم استحقاقه حال حياة المورث و فقد نصت المادة ٣ من القانون رقم ٣٨ استة الخاص بستيد، المعاشات على أنه « لايكون الاستيدال اجباريا بالنسبة للحكوم ولا بالنسبة لاحجاب المعاش ولايؤثر الا على حقوقهم الشخصية وعلى دلك المستحقون من صاحب المعاش الذي استبدل معاشه طبق لاحكام هذ القانون يبتى نهم هذا الحق في المعاش الذي كان يترتب لهم نو انه م يسترد نسينا و ويبين من ذلك أن المشرع قد اعفى المستحقين من صداد دين مستحق فعلا على مورثهم نتيجسة استبدال جزء من معاسه وهو مايكشف عن أنه قد سار في نفس الاتجاه بالنسبة إلى القانون رقم ٣٩ سنة ١٩٣٢ المتسار اليه غاعفى المستحقين المضاع من دين كان مستحق على مورثهم و

لهذا انتهى رأى الجمعيه العمومية الى أن وقف دفع الاقساط الخاصة باحتياطى المعاش وفقا لحكم المادة ٥ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ المشار الميه يسرى على ما يستحق من هذه الاقساط حال حياة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ٠

ر نتوی ۱۳۱ فی ۱۹۳۱/۹/۱ ۱

قاعــدة رقم ( ۲۲۹ )

المحدا :

المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ - مدد الخدمة المؤقتة التييجوزحسابها في المعاش على موجبها - ليسيشرط غيها أن تكون ماهية المستفيد من المعاش قد دفعت مشاهرة •

### ملخص الحكم:

انه فى تطبيق أحكام المادة الأولى من القانون رقم 70 لسنة ١٩٦٥ لايشترط لحساب مدد الخدمة المؤقتة فى الماش أن تكون ماهية المستفيد من المعاش قد دفعت مشاهرة وأنما يكمى أن يحصل الموظف خلالها على أجر مقابل عمله على اعتمادات مدرجة بالميزانية أيا كانت طبيعة هـذا الممل أو الاجر أو الاسم الذى يطلق عليه مادام أن العمل ذاته تغلب عليه صفة الدوام والاستمرار ه

( طعن رقم ۱۱۵۸ لسنة ۷ ق - جلسة ۱۹۳۲/۳/۱۳ )

الغرع الثاني

محد الغدمة باليومية

قاعدة رقم ( ۲۳۰ )

#### المسدا:

حساب مدة خدمة باليومية في المعاش ... قوانين المعاشات ماكانت تجيز ذلك الا في الحدود التي رسمتها ... مسور قرارات عديدة من مجلس الوزراء بالمخالفة لهذه القوانين ... تصحيحها بالقانون رقم ٨٦ اسسنة ١٩٥١ ... عدم امتداد التصحيح الى ما يصدر من قرارات بعد العمسل بهذا القانون .

#### ملخس الحكم:

بيين من استقراء نصوص القوانين المتعاقبة الخاصة بالماشات الملكية انها ما كانت تجيز حساب مدد خدمة باليومية في المعاش الا في الحده د التي رسمتها ، ومع ذلك درج مجلس الو: راء على اصدار قرارات مختلفة المعامن أو فردية مستقضي و المحدمة في المعاشما كانت تجيزها تتك القوانين ، فلم يكن محيص من العمل على تصحيحها ، ولذلك صدر القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥١ ونص في المادة الاولى منه على أن « تعتبر

ى حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ من يونية سنة ١٩٢٩ الى تاريخ العمل بهذا القانون البينة بالكشف المرافق لمهذأ ألقانون وكذلك القرارات الني تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش سواء أكان ذلك بالاستثناء من أحكام القاندن رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أم الرسوم بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٩ أم من احكام القانون رقم ٢٢ لسنَّة ١٩٢٢ أو الرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وتظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها ، وقد ورد بالاعمال التحضيرية لهذا القانون أنه مما يهدف اليه وقف مجلس الوزراء في المستقبل عن اصدار مثل هذه القرارات والا تصبح ماطلة ولا يترتب عليها أي أثر في التنفيذ • ومن هدى هذه الاعمال التحضيرية ببين أن الحكم المطعون فيه ـ اذ ذهب الى ان المادة الاولى سالغة الذكر قد تضمنت الأرار حالتين : أولاهما خاصة بما صدر من مجلس الوزراء من قرارات في المدة من ٤ من يونية سنة ١٩٣٩ الى تاريخ العمل بذلك القانون أى فى ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ ، وهذه اعتبرها القانون صحيحة نافذة منتجة لآثارها ، والثانية خاصة بالقرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاشي ، وهذه تظل نافذة وصحيحة وتعتد الي كل ما يصدر من قرارات مماثلة ما دام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ قائما ــ أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب ألى ذلك يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه مُ

( طعن رقم ٢٩ لسنة ١ ق ــ جلسة ١٩/١١/١٥ )

# قاعسدة رقم ( ۲۲۱ )

#### المحدا:

قرار مجلس الوزراء في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بحساب مدة خدمة باليومية في المعاش لثلاثين موظفا بوزارة المدل لله يقرر قاعدة تتظيمية بل صدر لحالات فردية ٠

## ملقص الحكم :

فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على هساب المدد التى قضيت فى وظيفة مندوب محضر فى المعاش لمعدد من موظفى وزارة المدل بلغ ١١٣ ، وعلى أثر صدور هذا القرار تقدمت وزارة العدل الى وزارة المعدل الى وزارة المالية بطلب الوافقة على تصبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر على طائفة من موطفى وزارة العدل عددهم ثلاثون لهم مدة خدمة سافقه بالميومية وتماثل حالتهم حالة من شملهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من مأيو سنه ١٩٥٠ • معرض الامر على اللجنة المالية فوافقت عليه شم تقدمت وزاره المالية الى مجلس الوزراء بطلب الموافقة على راى اللجنة المالية فوافق عليه بجلسته المتعددة في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ وهذا القرار الاخير قد صدر في حالات غردية لموظفين أو مستخدمين بغواتهم ، فلا يجوز التحدى بغادة غيرهم منه ، كما لا يجوز التحدى كذلك بأنه قرر قاعدة تنظيمية عامة تصبى في الحالات المائلة ، أذ فضلا عن أنه لم يصدر على هذا النحو غانه لايملك تقرير مثل هذه القساعدة العامة المجردة ،

( طعن رتم ٢٩ اسنه ١ ق - جلسة ١١/١١/١٥٥١ )

### الغرع المثالث

مسدد الخدمة بالكادر المتوسط ثم الكادر العالى دون وجود فامسال زمني

قاعسدة رقم ( ۲۳۲ )

المسدأ:

الموظفون الذين كانوا في الكادر المتوسط وحصلوا على مؤهلات عالية وتم تعينهم بالكادر المالى دون وجود فاصل زمنى بين مسدتى خدمتهم في كل من الكادرين المذكورين ساعتبار الخسدمة متصلة في غصوص تسوية معاشاتهم وتسوى هذه المعاشات عند انتهاء خدمتهم على اساس اعتبار مدتى المخدمة في الكادر المتوسط والكادر المالى مدة خدمة واحدة دون تجزئة ، ودون اعتداد بمسدور قرار بغصل الموظف من فريفته بالكادر الادنى لاتقطاعه عن المعل خمسة عشر يوما متتالية دون افذن ، وذلك متى الحق بالمعل في الكادر الادنى ، أى دون غاصل زمنى بين مدتى الخدمة ون المعل في المعل في الكوم التالى لانتطاعه عن المعل في الكوم التالى لانتطاعه عن المعل في المعل في بين مدتى الخدمة ون المعل في الكوم الكادر الادنى ، أى دون غاصل زمنى بين مدتى الخدمة و

#### ملخص الفتوى:

يييي من استقصاء القواعد المنظمة لموضوع تسوية معاشات الموظفين السابقين الذين يعودون الى الخدمة أن المادة عه من القانون رقم ه لسنة ١٩٠٩ تنص على أن : « أرباب المعاشات والقدماء من الموظفين والمستخدمين الذين يعودون الى الخدمه يسرى عليهم هذا القانون دون سواه فيما يختص بتسوية معاشهم أو مكافأتهم تسوية نهائبة مهما كان قانون المعاشبات الذي كان جاريا العمل به وقت دخولهم في الخدمة لاول مرة ، وتكون هذه التسوية النهائية عن مجموع مدد خدمتهم السابقة لعودتهم الى الخدمة واللاحقة لهــا » ومع ذلك فأرباب المعاشات الذين يعودون الى الخدمة لهم الحق في ان يطلبوا بعد انفصالهم منها اعادة ترتيب معاشهم السابق مجردا كما كان ، وان المادة ٥١ من المرسموم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ تنص على أن « أصحاب المعاشات ٠٠٠، الذي سوى معاشهم بمقتضاه وقت خروجهم من الخدمة ، وفي حالة شمر من عودتهم بين قبول هذا القانون وبين المعاملة طبقا لقانون المعاشات الذي سوى معاشهم بمقتضاه وقت خروجهم من المخدمة ، وفي حسالة عدم الاختيار فالميماد المذكور يعتبرون أنهم قبلوا المعاملة بهذا القانون» وان المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسبنة ١٩٥٦ في شأن التأمين والمعاشات تنص على أنه « إذا أعيد إلى الخدمة صاحب معاش سبقت ا معاملته بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى قوانين معاشات أخرى عومل بموجب القانون الذي ربط المعاش على اساسه وتعتبر كل فترة من فترتى الخدمة قائمة بذاتها \_ ويحسب المعاش المستحق عنها دون تقيد بالحد الادنى المشار اليه في الفقرة الاخيرة من المادة ٤٢ ــ ويضم المعاشان بعضهما الى بعض ويربط لصاحب المعاش معاش بيلغ مجموعهما ، وذلك دون مجاوزة الحدود القصوى المنصوص عليها في المَّادة ٢٤ غاذا كانت الوظيفة الجديدة ليست من الوظائف التي تسرى عليها أحكام قوانين المعاشات المعمول بها عند صدور هذا القانون وكانت من الوظائف المنصوص عليها في المادة الاولى اعتبرت المدة الجديدة فترة ضمن المدد التي تحسب في المعاش ، وربط معاشه عن كل فترة على أساس القانون الذي كان يعامل بمقتضاه قبل عودته الى الخدمة » •

ويستفاد من ذلك ان التشريعات الاولى المنظمة لموضوع المعاشبات

كانت تجرى على قاعدة تسوية الماش على اساس اعتبار مدتى الخدمة السابقة واللاحقة مدة واحدة الا اذا رغب صاحب المعاش في اعتبار خل مدة منهما مدة مستقلة قائمة بذاتها ، وقد خرج المسرع على هذه القاعدة في القانون رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن التأمين والمعاشبات حيث نص في الملادة ٤٢ منه «على اعتبار كل فترة من فترتى الخدمة السابقة واللاحقة قائمة بذاتها ويحسب المعاش المستحق عن كل فترة دون تقيد بالحسد الادنى المقرر في المادة ٢٤ من القانون ذاته ، شم يضم كلاالمعاشين بعضهما الى بعض ويربط المعاش على أساس مجموعهما دون مجاوزة الحدود القصوى للمعاش » •

ويسرى هذا الحكم الجديد الذي استحدثه المشرع في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ على الموظفين الذين كانوا في الحدمة ثم انقطعت صلتهم بالحكومة نهائيا ، بسبب من اسباب انتهاء الخدمة وزالت عنهم بذلك صفة الموظف العمومي وقطعت مرتباتهم ورتبت لهم معاشات ، ولا ينصرف هذا الحكم الى الموظف الذي لم تنقطع علاقته بالحكومة لان خدمته تعتبر متصلة ، بل يسوى معاشه في نهاية خدمته على أساس اعتبار مدة خدمته فترة واحدة وذلك بغض النظر عما اذا كان قد امضى بعض مدة خدمته في كادر متوسط والبعض الآخر في كادر عال ، ويؤيد هذا النظر نص المادة ٤٢ من القانون سالف الذكر على أنه « اذا أعيد الى الخدمة صاحب معاش سبقت معاملته بمقتضى هذا القانون الذى ربط المعاش أو بمقتضى قوانين معاشات اخرى ، عومل بموجب القانون الذي ربط المعاش على أساسه » ، اذ يستفاد من هذا النص انه يسرى على من ترك الخدمة فعلا ، وسوى معاشه عن مدة خدمته ، فأصبح صاحب معاش ثم عاد الى الخدمة بعد فترة طالت أو قصرت منذ تركه اياها ، أي أنه يتعين ان تكون ثمت فترة فاصلة بين مدة الخدمة السابقة والتي سوى معاشه عنها وبين المدة اللاهقة التي تبدأ بعودته الى الخدمة وقد اعتبر الشارع كل فترة قائمة بذاتها مستقلة عن الاخرى في حساب الماش عند نهاية الخدمة •

ا ومن حيث انه وان كان النقل من الكادر المتوسط الى الكادر المالى أو من الكادر العام الى الكادر الخاص ، يعتبر فصلا من الخدمة بالكادر الأول ، وتعيينا جديدا بالكادر الثانى ، الا ان المشرع فى مجال تتظيم الماشات لايعتد بمثل هدذا التغيير الذى يطرأ على الحالة القانونية للموظف ، عند تسوية معاشه ، مادامت خدمة الموظف بالحكومة بصفة عامة ظلت مستمرة دون انقطاع ، ومن ثم غان الموظف يعامل فى تسوية معاشه على اساس مدة خدمة وأحدة هى مجموع مدد خدمته بالكادرات المختلفة التى تنقل بينها اثناء خدمته دون غاصل زمنى يفصل بينها •

ولكن الحكم يختلف اذا لم يقف الامر عند حد تغيير الوضع أو المالة القانونية للموظف على النحو المتقدم ، بل انتهت خدمته بالحكومة لسبب من أسباب انتهاء الخدمة واستحق معاشا عن مدة خدمته ذلك انه يعتبر عندئذ صاحب معاش في مفهوم الفقرة الاولى من المادة ٤٢ من المتانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المتقدم ذكره فاذا عاد بعد ذلك الى خدمة الحكومة فان الفترة السابقة التي استحق عنها معاشا تعتبر مستقلة عن المفترة الثانية ويسرى في شأنه حكم النص سالف الذكر ه

وعلى هدى ماتقدم تكون علاقة الموظف الذى يترك الخدمة فى اهدى مهاتها فى اليوم التالى مهاشرة تكون علاقة هذا الموظف بالحكومة متصلة غير منقطمة وخدمته مهاسرة تكون علاقة هذا الموظف بالحكومة متصلة غير منقطمة وخدمته مها مستعبره ولا يؤثر فى هذا النظم محدور قرار من البجهة الأولى بفصله من المخدمة باعتباره مستقيلا حكما تطبيقا المعادة ١٩١٧ من القانون رقم شأنه شأن أى قرار ادارى آخر يجب أن يقوم على سبب صحيح بيره ، فى الواقع وفى القانون فاذا انتفى هذا الركن كان القرار معدوما غير ذى أثر ولما كان السبب الذى يقوم عليه قرار الفصل من الخدمة فى هذه الحالة هو انقطاع الموظف عن عمنه غشر يوما متتالية دهن اذن وقد تبين أنه غير صحيح لانه لم ينقطع عن عمله بل استأنفه فى خدمة الحكومة فى جهة أخرى غير التى كان يعمل بها ، فان القرار المصادر خدمة له يعوزه ركن السبب المحيح ، ومن ثم يكون قرارا معدوما غير خدمة له يعوزه ركن السبب المحيح ، ومن ثم يكون قرارا معدوما غير ذى أثر قانونى ،

لهذا انتهى الرأى الى ان مدة خدمة الموظفين الذين عينوا فى الكادر المنتى المالى المتوسط ثم حصلوا على مؤهلات عالية وعينوا فى الكادر الفنى المالى (م ٢٨ - ج ٢٣)

دون فاصل زمنى بين مدتى الخدمة فى كل من الكادرين ، هذه المعدمة تمتبر متصلة فى خصوص تسوية معاشاتهم ، وتسوى هذه المعاشات عند انتهاء خدمتهم على أساس اعتبار المدتين مدة خدمة واحدة دون تجزئة ودون اعتداد بصدور قرار بفصل الموظف من وظيفته بالكادر الادنى لانقطاعه عن العمل خمسة عشر يوما متتالية دون اذن متى شين انه الحق بالعمل فى الكادر الاعلى فى اليوم التالى لانقطاعه عن العمل فى الكادر الاعلى فى اليوم التالى لانقطاعه عن العمل فى الكادر الاحتى بين مدتى الخدمة •

( منتوی ۱۹۲۰/۱۱/۱۷ فی ۱۹۳۰/۱۱/۱۱ )

الفرع الرابع المسدد التى قضيت على الوظائف المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦

قاعدة رقم ( ۲۳۳ )

#### البسدا:

حساب مدة خدمة سابقة في الماش طبقا لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ـ تثبيت جميع الموظفين غير المثبتين عند العمل بذلك القانون بمقتضى نص المادة الاولى منه متى كان هؤلاء الموظفون يشغلون وظيفة من الوظائف المنصوص عليها في هذه المادة ـ حساب جميع المدد التى قضيت على تلك الوظائف قبل العمل بذلك القانون بالنسبة لمؤلاء الذين كانوا في الخدمة عند العمل به بالذات ٠

### ملخص الحكم:

أصدر المشرع القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ الذي بدا العمل به من أول الكتربر سنة ١٩٥٦ ، ثم عدل هذا القانون أولا بالقانون ١٩٥١ لسنة ١٩٥٧ ، ثم عدل هذا القانون أولا بالقانون ١٩٥١ ، وقضى الأخير بتعديل ألمواد ١٩٥ ، ٢/٤٠ ، ٢/٥٠ ، ١٩٥١ ، وجعل تاريخ العمل بالقانون

الاصلى ، وقد أورد نصا في المادة الاولى يقضى بانشاء صندوق للتأمين والمعاشات لجميع موظفي الدولة المدنيين غير المثبتين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة ، أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة اللي درجات ف الميزانية المامة للدولة ، أو في الميزانيات الملحقة بها كما يقضى بانشاء صندوق آخر للتأمين والمعاشات يخصص للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائنت خارج الهيئة ٥٠ كما نصت المادة ١٩ المعدلة اخيرا مالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ على أن تحسب في المعاشر بالنسبة للمنتفعين باحكام هذا القانون وقت العمل به ، وكذلك بالنسبة للفئات التي يصدر قرار من رئيس الجمهورية بضمها الى أى من مندوقي التأمين والمعاشات طبقا للفقرة الثالثة من المادة الاولى من هذا القانون ، ومدد الخدمة السابقة التي قضيت فيوظائف خارج الهيئة أو باليومية أو بمربوط ثابت أو مماغاة في الحكومة أو في الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو في الخاصة الملكية السابقة ، أو في الاوقاف الخصوصية الملكية السابقة ، بشرط أن تكون مدد فعلية لم يتقاضى عنها الموطف أية مكافأة أو أموال مدخرة وكذلك مدد الفصل ألسياسي التي قرر حسابها في المعاش بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة من مجلس الوزراء وتؤدى عن هذه المدد الاشتراكات الموضحة في المادتين ٥٥ ، ٥٩ ٠

وييين من نصوص القانون رقم ٣٩٤ اسنة ١٩٥٦ ، أن المشرع قصد الى اخضاع موظفى الدولة غير الثبتين عند العمل به ، الى نظام المعاشات ليؤمن الجميع بهذا النظام بدلا من قصر التأمين على طوائف من الموظفين ليؤمن الجميع بهذا اللذة الاولى من ذلك القانون بانشاء صندوق التامين والمعاشات أولهما لجميع موظفى الدولة المدنيين غير المبتين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية ٥٠ المخوالات يخصص الموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية ٥٠ المخوالة على درجات شخصية ، يخصم بها على وظائف خارج الهيئة ١٠٠٠ المخان هذا النص هو بمثابة تثبيت لجميع الموظفين غير المبتين عند العمل بذلك القانون متى كانوا يشعلون وظيفة من الوظائف المنصوص عليها في المادة الاولى منه وذلك يقتضى بطبيعه الحال حسبان جميع المدد التي

قضوها على تلك الوظائف والدرجات قبل سريان أحكام ذلك القانون وقد راعى القانون حق كل من الصندوقين اللذين انشأهما بالمادة الأولى منه فنص فى المادة ٩٩ منه على أن تنتقل البهما حقوق والتزامات صناديق التأمين والادخار المنشأة بمقتضى احكام المرسوم بقانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٠ ورقم ١٨٥٠ لمن أن المشرع أوجب فذلك على الوجه المبين فى تلك المادة بل أكثر من ذلك فان المشرع أوجب فى المادة ١٥٠ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٠ على الخزانة المسامة والهيئات ذات الميزانيات المساحقة أن تؤدى الى صندوقى التأمين والهيئات مبانع عن مدة الخدمة السابقة للموظفين غير الثبتين المشتركين فى الصندوقين ، وذلك من تاريخ دخولهم الخدمة فى احدى الوظائف فى المذكورة بالمادة الأولى وكذلك عن مدة خدمتهم بالخاصة الملكية السابقة المذكورة بالمادة الأولى وكذلك عن مدة خدمتهم بالخاصة الملكية السابقة عتى تاريخ انتفاعهم بأحكام صناديق الادخار المشار اليها فى المادة ٩٤٠

( طعن رقم ۱۰۳۶ لسنة ۷ ق <u> جلسة ۱۹۹۳/۱/۱۳</u>

# قاعسدة رقم ( ۲۳٤ )

#### المحدا:

حساب مدد الخدمة السابقة في الماش وفقا لاحكام القانون رقم ٣٩٤ أسنة ١٩٥٦ ــ لا تفرقة في هذا بين ما اذا كانت المدة السابقة على الممل بهذا القانون منفسلة أو متصلة ما دام نص المادة ١٨ منسه قد ورد خاليا من اشتراط اتصالها •

#### ملخس الحكم:

ان المشرع قد قرر فى المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ حتم استحقاق المعاش من حيث مدة الخدمة فجعلها عشرين سنة على الاقل - ومن حيث الاساس الذي يقوم عليه حساب المساش فجعله مسرسط المرتبات الامسلية التي حصل عليها الموظف خسلال السنتين الخيريين ٥٠٠ الخ ، وهنا تجب المبادرة الى القول بأن هذه المسادة الم تشتمل على أية اشارة فيما اذا كان يتمين أن تكون مدة الخدمة متملة بل جرى النص مطلقا مما يستلزم القول بأنه يستوى بالنسبة للموظفين

الذين تم تثبيتهم بمقتضى أحكام ذلك القانون أن تكون مدة خدمتهم السابقة على العمل بتلك الاحكام متصلة أو غير متصلة ، وهذا أمرطبيعى ومنطقى فى هذه الحالة لان صندوقى التأمين والمعاشات المشأر اليهما فى المادة الاولى من القانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد استوفيا حقوقهما عن تلك المدد على الوجه المبين فى المادتين ٤٤ ، ٥٠ منه غلا محل والحالة هذه للخوض فيما اذا كانت المدة متصلة أو منفصلة وانما يثور ذلك اذا أعيد الى الخدمة موظف من اصحاب المعاشات أو موظف كانت له خدمة سابقة كان قد حصل منها على مكافأة أو أموال مدخرة وهسدا ما نظمته المادتان ٤٢ و ٤٣ من القانون الذكور فشرط اعمالهما هو اعادة هذا الموظف فى ظل الممل بأحكام القانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٦ ٠

فاذا كانت المدة التى قطعت فيها خدمة الموظف سابقة على العمل بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، فلا محل لمعاملته عند ربط معاشه باحكام المادتين ٤٢ ، ٣٤ من القانون المذكور ، ويتمين حساب معاش المطعون ضده على أساس أن مدة خدمته متصلة ه

ا طعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٠٣١/١/١٣ )

### الفرع الخامس

مدد الخدمة السابقة بالتطبيق للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧

قاعسدة رقم ( ٢٣٠ )

المسدا:

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ ــ شروط حساب مدد الخدمة أثى مقسيت على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات دائمة أو شخصية يضمم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المسمة الى درجات في الماش بالتطبيق لاحكامه •

### ملخص الحكم:

ان القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن حساب مدد الخدمة

التي قضيت على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات فالماش قد نص في المادة الأولى منه على أنه «يجوز للموظفين الموجودين فنخذمة الحكومة وقت العمليهذا القانون والثبتين طبقالاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه حساب مدد الخدمة التي قضيت على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات في المعاش أذا تدموا طلبا بذلك كتابة الى الجهة التابع لها الموظف خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وقاموا بأداء احتياطي المعاش دفعة واحدة أو على أقساط سهرية بالكيفية المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ • • • • ومفاد هذا النص أنه يتمين للافادة من حكمة توافر شروط عدة هي أن تكون المدد التي يجوز حسابها فالمعاش قد قضيت ف خدمة الحكومة على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أوعلم اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات . ممالاوجودله الا في الميزانية العامة للدولة أو في الميزانيات المحقة بها أو في الميزانيات المستقلة كميزانية الجامعات ، وأن يكون الموظف موجودا فيخدمةالحكومة : وقت العمل بهذا القانون ، وأن يكون مثبتا طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمعاشات المدنية ، وأن يقدم طلبا بذلك كتابة الى الجهة التابع لها ، وأن يتم تفديم هذا الطلب خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ ، وأن يقوم بأداء احتياطي المعاش بالكيفية التي نص عليها هذا القانون ٠

ا طعن رقم ۷۳۲ لسنة ۲ ق - جلسة ۲۱/۵/۱/۱۱

# الفرع السادس مدد الخدمة السابقة بالتطبيق لقرارات مجلس الوزراء فی ۷/۸ و ۱۹۶۳/۹/۲ و ۱۹۶۲/۱۰/۱۱ فاعــدة رقم ( ۲۳۲ )

المسدا:

قـــرارات مجـلس الوزراء في ١٩٤٣/٧/٨ و ١٩٤٣/٩/٢ و ١٩٤٦/١٠/١٦ ــ نصها على حساب مدد خدمة في المعاش بالمخالفة للقانون ــ تصحيح هذا الخطأ بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ ٠

# ملخص الحكم :

انه ولان كانت قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ منيونية و٣ منسبتمبرسنة ١٩٤٣ قد تضمنت احكاما منسبتمبرسنة ١٩٤٣ قد تضمنت احكاما تقضى بحساب مدد الخدمة في الماشي ما كان يجيزها قانونا المهاشات رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٩٩ ، الا أنه في مايو سنة ١٩٥١ مصدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ ، ونص في المادة الأولى منه على أنه د تعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ منفبراير سنة ١٩٥٩ الى تاريخ الممليهذا القانون المبينة بالكشف المرافق لهذا القانون وكذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في الماش سواء أكان ذلك بالاستثناء من أحكام بجواز احتساب مدد في الماش سواء أكان ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ١٩٧٩ أم من أحكام القانون رقم ١٩٧٩ أم من أحكام وتظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها » ، وقد تضمنت الكشف المرافق المقانون المهار اليه قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ و ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ و ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ و وذلك اصبحت تلك القرارات صحيحة منتجة لآثارها ،

ر طعن رتم ۱۰۲ لسنة ۲ ق - جلسة ۱۹۵۷/۲/۲ )

### قاعدة ركم ( ۲۳۷ )

#### المسدا:

خلو قرارات مجلس الوزراء الصادر ف١٩٤٣/٧/٥ و٥/٣٠١ التعليم و ١٩٤٣/٧/٨ بقواعد ضم مدة الخدمة والتثبيت لوظفى التعليم الحر من الاجراءات والاحكام الاخرى الخامة بهذا التثبيت – وجوب تطبيق الاحكام الواردة في قوانين الماشات باعتبارها القاعدة التنظيمية الطيا التي يتعين الرجوع اليها لاستكمال كل نقص في قاعدة أو تشريع يتصل بالماشات – مثال بالنسبة لوجوب مراعاة الميماد المقرر في المادة والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لرد المكافأة عن مدة المفدمة السابقة لوظفى التعليم الحر

# ملخص الحكم :

بيين من استعراض قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ٨ منيونبة سنة ١٩٤٣ و ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ و ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ و ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ و ١٩ من الكتوبر سنة ١٩٤٦ و ١٩٠ من الحدود بيين انها باءت بقواعد جديدة لضم مدد الخدمة السابقة لبعض موظفى المدارس عند تعيينهم فى الحكومة مع تثبيت طوائف منهم دون حاجة الى كشف طبى وحساب المدة المضمومة فى المعاش بشرط رد المسكافاة المصروفة الى الموظف عن مدة خدمته السابقة دون ذكر أية اجراءات أو احسكام أخرى خاصة بهذا التثبيت و

ومن مقتضى التثبيت أن تطبق على الموظف اجراءات واحكام لبيان المبلغ الواجب استقطاعه منه والمدة التى يسوى المعاش على أساسها وطريقة هذه التسوية ومن المستحق لهذا المعاش وبيان نصيب المستحقن عن الموظف في حالة وهاته وكيفية الحصول عليه وغير ذلك من الاحكام التى لم تتعرض لها قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر ، فمثل هذه الاحكام والاجراءات لابد لها من قواعد وضوابط تحددها وتحكمها ولا يمكن أن تكون هذه الاحكام والضوابط الا الاحكام التى تسرى على كافة موظفى الدولة وهى الاحكام الواردة فحقوانين المعاش، بل أن مورث

المدعين عندما كان يطالب بحساب المدد السابقة على تثبيته فى أول يناير سنة ١٩٤٦ فى المعاش انما كان يطالب بها للحصول على معاش مقرر بموجب القانون المخاص بذلك وهو قانون المعاشات لا بموجب قرارات مجلس الوزراء سالف الإشارة اليها ، واذن فقانون المعاشات هو القساعدة التنظيمية العليا التى يتمين الرجوع اليها لاستكمال كل نقص فى قاعدة أو تشريع يتصل بالمعاشات ،

وتأسيسا على ذلك فانه يتمين الرجوع الى احكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فى كل ما سكنت عنه قرارات مجلس الوزراء سالف الاشارة اليها ، ومن بينها حكم المادة ٥١ من هذا القانون ٠

ا طعن رقم ١٦٨٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٠ ا

# قاعسدة رقم ( ۲۳۸ )

#### المسدا:

الموظفون المينون على اعتمادى تنفيذ المشروعات والتفتيش المالى والمستخدمون المنتولة وظائفهم الى الباب الاول بالميزانية ، والمثبتون وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١/١٠/١٠١ – شروط حساب مدة خدمتهم السابقة ، التى قضوها مشتركين في صندوق الادخار ، في المعاش – وجوب مراعاة الميماد المنصوص عليه في الفقرتين ٥٠٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لمسنة ١٩٢٩ في رد المكافأة المقبوضة عزهذه المدد أوطلب تقسيطها – اعتبارهذا الميماد ميمادسقوط يجرى من تاريخ ابلاغ الموظف بقرار التثبيت – تأخر ادارة الماشات في المبت في استمارة حساب فرق الاحتباطي ومقدار الاحتباطيءن هذه المدة لايعفي من الالتزام بالرد أو طلب التقسيط في هذا الميماد – أساس ذلك واثر عدم مراعاة هذا الميماد – مساس ذلك واثر عدم مراعاة هذا الميماد – سقوط عدة المخدمة السابقة من المدة المحسوبة في المعاش ،

### ملخس الحكم:

ان المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخساص

بالماشات الملكية قد نصت في فقرتها الرابعة والخامسة على أنه « اذا كدن أهد الوظفين أو المستخدمين السابقين قد أخذ مسكافأة عند تركه الخدمة ، فيكون مخيرا عند عودته اليها بصفة نهائية بين عدم رد هدذه الكافأة وفي هذه الحالة لا تحتسب نه مدة خدمته السابقة في تسوية ما يستحقه من المماش أو الكافأة عن مدة خدمته الجديدة وبين الكافأة بأكماها في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر أو على أقساط شهرية بشرط أن لا يقل كل قسط في هذه الحالة عن ربع ماهيته وعندئذ تحسب عليه فوائد التأخير بواقع أربعة في المائة سنويا ، فاذا رد الموظف أو المستخدم الكافأة بأكماها تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية الماش أو الكافأة من المادة آنفة الذكر بعا يأتي « أما اذا توفى الوظف أو المستخدم أو من المادة آنفة الذكر بعا يأتي « أما اذا توفى الوظف أو المستخدم أو فصل من الخدمة قبل رد المبلغ المطلوب بتمامه فعند تسوية الماش أو من المكافأة المطلوبة عنها ما لم يدفعها هو أو المستحقون عنه في ميعاد ستة أشهر من تاريخ تقاعده أو وفاته » ،

ونص هذه المادة معكم لا يعتمل التأويل وحكمه عام لا يقبل أى تخصيص فالمدعى ــ وهو خاضع للمرسوم بقانون المتقدم الذكر ــ كان عليه ، اذا طلب ان تحسب له فى المعاش مدة خدمته التى تخسساها فى مصلحة البلديات مشتركا فى صنحوق الادخار قبل نقل وظيفته الى الباب الأول من الميزانية وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من أكتوس سنة ١٩٤٦ أن يراعى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٥ المشار البها لرد المكافأة أو تقسيطها وهو ميعاد سقوط يجرى من تاريخ ابلاغه بقرار التثبيت فى ٩ من يونية سنة ١٩٤٩ ، وهذا الميعاد هو ثلاثة اشهر بالنسمة لرد المكافأة التى قبضها وشهر واحد اذا اختار تقسيطها بشرط أن يطلب ذلك كتابة فى الميعاد الذكور ، وكلا الميعادين اذا لم يراعه المدعى حق عليه تحمل معبة تقصيره ونتيجة تفريطه وهى اسقاط مدة استراكه فى عليه تحمل معبة تقصيره ونتيجة تفريطه وهى اسقاط مدة استراكه فى صندوق الادخار من المدة المحسوبة له فى المعاش .

وتأخيرالبت من جانب ادارة الماشات فالاستمارتين اللتين اعدتهما ادارة البلديات بمقدار فرق الاحتياطي وبمقدار الاحتياطي على المدة السابقة مباشرة على التثبيت ، ليس من شأنه أن يعفى المدعى من التزام رد المكافأة التى قبضها المدعى من حسابه فى صندوق التوفير فى ٣٠ يولية سنة ١٩٤٦ بمناسبة نقل وظيفته الى الباب الاول من الميزانية و طلب تقسيط سدادها فى ميعادها اذا اراد حقا حساب تلك المدة التى قبض عنها تلك المكافأة ، ذلك أن وزاره المالية لاتملك المجادلة فيحسبان تلك المدة بعد أن أجاز حسابها قرار مجنس الوزراء ، كما أن رد المكافأة لم يكن فى ذاته مثار منازعة بعد أن أوحبه كل من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ والمادة ٥١ من المرسوم بقانون الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ والمادة ٥١ من المرسوم بقانون المبالغ التى يلتزم بردها لان هذه المكافأة لم يكن مختلفا على قدرها ، كما لم يكن متصورا أن يجهل مقدارها بعد اذ قبضها ، وسقوط حق المدعى له صاب المدة المشار اليها انما بنى وفقا لنص الحكم الذى أوردته لا على عدم رد المكافأة فى ميعاد السقوط المنصوص عليه فيها لا على عدم رد فروق الاحتياطى أو مقدار الاحتياطى بفرض التسليم جدلا بقيام منازعة حول هذه المفرق ه

( طعن رقم ۸۸۷ لسنة ٥ ق ... جلسة ١٩٦٣/١/٦ ١

# الفرع السابع مدة خدمة رخص فيها بالجمع بين المعاش والمكافاة قاعدة رقم ( 277 )

#### المحدا:

جواز ضم مدة خدمة الوظف التي رخص له فيها بالجمع بين المعاش والكافاة الى مدة خدمته المحسوبة في المعاش اعتباراً من تاريخ المعل بالقانون رقم 77 لسنة 1970 •

#### ملخص الفتوى:

كان السيد / ٥٠٠ ناظرا لمدرسة الزراعة الثانوية بجرجا حيث أحيل الى المعاش من أول يناير سنة ١٩٥٤ ، واستحق معاشا قدره ٢١٨٤١ جنيها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ ٠

وفى ٥ من يونيو سنة ١٩٥٦ التحق بخدمة الهيئة العامة الاصلاح الزراعي بمكافأة سنوية قدرها ٤٠ جنيها ، وصرحت له وزارة الخزانة بالجمع بين المعاش والمكافأة الى ان بلغ سن الثانية والستين فى ٥ من يناير سنة ١٩٦٣ فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٣ فسنة ١٩٦٤ بالتصريح له بالجمع بين المعاش والمكافأة ، وانهت خدمته بالهيئة فى ١٥ يناير سنة ١٩٦٤ ٠

ومن هيث ان المادة الاولى من قانون التأمين والمعاشات الصادربه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنصعلئ فن ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات الآتية :

١ -- موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات اللحقة بها أو فى ميزانيات الهيئات التى انتفعت بقانون التأمين والماشسات لموظفى الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار أخرى غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما كما تنص الملدة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٠ بامدار قانون التأمين والماشات على أنه « فى تطبيق أحكام المقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ بمربوط ثابت أو بمكافأة شاملة فى الميزانيات المنموص عليها فى القانون بمربوط ثابت أو بمكافأة شاملة فى الميزانيات المنموص عليها فى القانون المذكور وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بأحكامه » ٥

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن مدة خدمة السيد ٥٠٠٠ بمكافأة شاملة بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى يجوز ضمها للمدة المحسوبة في المعاش بالتطبيق لاحكام القانون رقدم ٥٠ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠

( نتوى ١١٤٤ في ١٩٦٦/١٠/٣١ )

### الفرع الثامن

# مدد الخدمة السابقة السابق حسابها في المعاش

تاعسدة رقم ( ۲٤٠ )

#### البسدا:

الرسوم بقانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٢٩ الفام بالماشات المكية سنصه على ضم مدة خدمة الوظف السابقة المصوبة في الماش عند اعادته الى الخدمة وذلك الى مدة خدمته المجديدة متى كانت من المدد التي تحسب في الماش سستسوية المعاش عند تركه المخدمة ثانية على اساس مجموع المدتين معا سليس في نصوص المرسوم بقانون المشار اليه ما يفيد ربط معاش عن كل عدة على استقلال ومنح الموظف مجموع المعاشين سسالاستناد في ذلك الى احكام القانون رقم ٢٩٢ السنة ١٩٥٦ لا محل له بالنسبة الى الموظف المبت الذي عومل بالمرسوم بقانون المشار اليه سلاستناد الى احكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ لا يكون المانسبة الى من اعيد الى الخدمة في ظل العمل به ٠

### ملغمن الفتوى:

ان الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمعاشات الملكة تنصان على أنه « اذا كان أحد الموظفين أو المستخدمين السابقين قد أخذ مكافأة عند تركه الخدمة أحد الموظفين أو المستخدمين السابقين قد أخذ مكافأة عند تركه الخدمة من الحالة لاتحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية مايستحقه من المعاش أو المكافأة عن مدة خدمته الجديدة وبين رد المكافأة بأكملها في ميعاد ٥٠ ٥ ماذا رد الموظف أو المستخدم المكافأة بأكملها تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية المعاش أو المكافأة طبقا القانون الذي مدة خدمته السابقة في تسوية المعاش أو المكافأة طبقا القانون تنص مختار المعاملة بمقتضاه » وأن المادة ٣٥ من هذا المرسوم بقانون تنص على أن « صاحب المعاش الذي يعود الى خدمة المحكومة بصفة دائمة أوبصفة مؤقتة أوبصفة مستخدمخارجين هيئة العمال بحدأي يكون قداستعدل

معاشه كله أو بعضه له أن يختار فى مدة شمر من تاريخ اعادته الى الخدمة المعاملة بأحد الوجهين الآتيين :

- (١) أن يستقطع من ماهيته مبلغ يعادل قيمة المعاش المستبدل ٠٠٠
  - (٢) أن يرد رأس مال المعاش المستبدل ٠٠

# ففى الحالة الأولى:

۱ ــ اذا كانت مدة خدمته الجديدة بصغة دائمة فيسوى معاشه عند رفته طبقا لاحكام القانون الذي اختار الماملة به عند عودته الى الخدمة على أساس مجموع مدة خدمته كأنه لم يستبدل معاشه » •

ويؤخذ من مطالعة هاتين المادتين أن القاعدة في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه هي ضم مدة خدمة الموظف السابقة المحسوبة في المعاش عند اعادته الى الخدمة من جديد ، الى مدة خدمته الجديدة متى كانت من المدد التي تحسب في المعاش ، ومن ثم يسوى معاشه عند تركه الخدمة ثانية على أساس ربط معاش واحد له عن مجموع المدتين معا ذلك ان المادة ٤٤ من هذا المرسوم بقانون اذ قضت بأن تسوية المعاشات أو المكافآت تكون على حسب مدة خدمة الموظف أو المستخدم انما تكون قد عنيت بمدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش، فالموظف صأحب المعاش الذي يعود الى الخدمة ثانية ، وننتهى خدمته الثانية هذه ، يسوى معاشة على أساس مجموع مدد خدمته كلها ، بحيث تحسب له في تسوية الماش مدة خدمته السابقة مضافة الى مدة خدمته الجديدة ، ويقدر معاشه على هذا الاساس ، اذ ليس في نصوص الرسوم مقانون آنف الذكر ما يؤخذ منه ان الموظف صاحب المعاش الذي يعود الى الخدمة يسوى معاشه عند تركة الخدمة من جديد على أساس اعتدار مدة خدمته الجديدة قائمة بذاتها ومستقلة عن مدة خدمته السابقة بما بنبنى عليه ربط معاش له عن كل مدة على استقلال ومنحه مجمــوع المعاشين على نحو ما فعلت بعض القوانين التالية كالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وهذا هو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة في أول بنابر سنة ١٩٦٤ ٠

ولا يقدح في هذا النظر كون السيدة المعروضة حالتها قد أعيدت الى الخدمة في سنة ١٩٤٥ أي بعد العمل بقرار مجلس الوزراء المصادر في ١٩ من يناير سنة ١٩٣٥ بوقف التثنيت بمقولة انها قد خضعت لتطبيق القانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٥٠ بانشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين و آخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة الذي تتص المادة ٢٢ منه على أنه « اذا أعيد الى الخدمة صاحب معاش سبقت معاملته بمقتضي هذا القانون أو بمقتضي قوانين معاشات أخرى ، عومل بموجب القانون الذي ربط المعاش على أساسه ه

وتعتبر كل فترة من فترتى الخدمة قائمة بذاتها ويحسب الماش المستحق عنها • • • • ويضم المعاشان بعضهما الى بعض ويربط لمساحب الشأن معاش بيلغ مجموعهما • • • • » وأنها تسرى فى حقها أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ فى شأن التأمين والمعاسات لموظفى الدولة المدنين الذى تنص المادة ٣٤ منه على أنه « اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة فى احدى الوظائف التى ينتغع شاغلها بأحكام هذا القانون يوقف صرف معاشه طيلة مدة استخدامه ويعامل وفقا لاحكام القوانين الآتية :

وفى تسوية معاش كل هؤلاء تعتبر كل فترة من فترتى الخدمة 
قائمة بذاتها ويحسب الماش عنها ٥٠ ويضم المائسان بعضهما الى بعض 
ويربط لصاحب الشأن معاش يبلغ مجموعهما ٥٠٠٠ • اذ أن نطاق تطبيق 
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ مقصور على من وقف تثبيتهم منذ سنة 
١٩٣٥ فيخرج منه الموظفون المثبتون الدين عوملوا بقانون من قوانين 
المائسات ومنها المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٦ الذي عوملت به 
السيدة المذكورة ، كما أن القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٠ انما يتناول حالة 
اعادة صاحب المائس الى الخدمة التي تتم بعد العمل به وذلك بمقتضى 
الاثر المباشر له لعدم رجعية احكامه •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلسة أول يناير سنة ١٩٦٤ ، والى تسوية معاش السيدة المذكورة على الاساس المين فيما تقدم •

( ملف ۲۸۰/٤/۸۲ ــ جلسة ١٩٦٦/٦/١٥ )

الفرع التاسع

مسدد اغتراضية

قاعسدة رقم ( ۲٤١ )

المسدا:

كيفية حساب الماش طبقا لاحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بالنسبة اوظف ترك الفدمة ، ثم اعيد اليها وربط له معاش في المرة الاولى على اساس ضم سنتين فرضيتين بمقتضى قرار من مجلس الوزراء، ثم ضمت له سنتان فرضيتان اخريان على المدة الثانية بمقتضى قرار جمهورى صدر في هذا الخصوص — حساب الماش عن المدتين الاثنتين مما وليس على اساس كل مدة وهدها مع ضم المدتين الافتراضية بكل مدة من مدتى الخدمة — عدم اعتبار المدة الافتراضية المضمومة من قببل مدد الخلو التي لا تحسب في الماش ،

#### ملخص الفتوى:

اذا كان الثابت انه ضم الى مدة خدمة الوظف الأول مدة سنتين ، بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من فبسرابر سنة ١٩٤٤ فإن هذه المدة تعتبر جزءا من المدة المحسوبة فى معاشسه بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات ، تأخذ حكمها اعتبارا ، ويجرى فى شأنها قاعدة الاستقطاع من المعاش ، اعمالا المقتضى القرار المسار اليه سومن ثم تحسب هذه المدة ضمن المدة المحسوبة فى المعاش شأنها شأن أية مدة خدمة محسوبة للموظف فيه ، ولذلك وتضم الى المدة البحديدة التى قضاها السيد المذكور فى الحكومة مضافا السيد المذكور فى الحكومة مضافا اليها أيضا مدة البحدوبة فى المعاش، طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٨ أضطس سنة ١٩٥٨ ويجرى طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٨ أضطس سنة ١٩٥٨ ويجرى حسا بالماش على أساس مجموع كل ذلك ، وغنى عن البيان أن المده

ضمن الدة المحسوبة فى الماش ، اذ أن المتصود بهذه المدد ، هو تلك الحد التى لا تعتبر المدد التى تعتبر المدد التى لا تعتبر القضائون ، أو بقرار من مجلس الوزراء ، بمقتضى نص كذلك بنم القانون يخوله ذلك ، فلا تعتبر هذه مدد خلو ، ومن ثم لاتعتبر مدد غلو ، ومن ثم لاتعتبر مدد غلو المدد التى تضم الى مدة خدمة الموظف بمقتضى قرارات صادرة من مجلس الوزراء ، بما له من سلطة فى ذلك طبقا للمادة ٣٨ من المرسوم بقائون رقم ٣٧ لسئة ١٩٧٩ ،

( منتوى ١٢ قى ١٩٩٤/١/٦٤١ ١

# المغرع العاشر

مسدد الاغتبار والبطات

قامدة رقم ( ۲٤۲ )

#### المسدا:

لايجوز - طبقا لقانون الماشات رقم ٥ لمنة ١٩٠٩ والمقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٠٩ - احتساب مدد المحدمة التي لم يجر على ماهياتها حكم الاستقطاع في الماش او المكافأة فيما عدا مدد الاختبار ومسدد البعثات التي ترسلها الحكومة الى المفارج - سلطة مجلس الوزراء المقررة بالمادة ٢٨ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٩ في تقرير معاشات أو مكافآت المتثنائية أو زيادة الماشات والمكافآت لا تخوله حساب مدد الخدمة التي لميجر عليها حكم الاستقطاع - استعمال هذه السلطة لايكون الافي المالات الفردية ومن ثم لا يجوز لمجلس الوزراء اصدار قرارات عامة بتقرير معاشات أو مكافآت استثنائية لموظفين غير معينين توافرت غيم شروط معينة ٠

#### ملخص الفتوي :

بحث قسم الرأى مجتمعاً موضوع تفسير المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمعاشات المكية بجلسته المنعقدة في ٢٥ من

(م ۲۹ - ج ۲۲ ؛

يونية سنة ١٩٥٠ وتبين أن مجلس الوزراء قد أصدر قرارات كثيرة فى سنين مختلفة بالمواققة على حساب مدد خدمة فى الماش سواء كانت هذه المدد قد قضاها الموظف باليومية أم كانت مدد خدمة مؤقتة أو دائمة لم تقدم طلبات بحسابها فى الموعد القانونى كما وافق المجلس فى حالات كثيرة على حساب مدد خدمة قضيت فى مجالس الديريات والمجالس البلدية أو فى جهات غير حكومية كالجمعية الزراعية الملكية وبنك مصر أو قضيت فى خدمة حكومة السودان وقد وافق المجلس أيضا على حساب مدد الفصل فى الماش بالنسبة الى المفصولين لاسباب سياسية مع اعنائهم من دفع الاحتياطى عن هذه المدد وعلى اعتبار مدد الدراسة خارج البلاد من المدد التى تحسب فى الماش كل هذا استندادا الى المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧ لسسنة ١٩٢٩ الخاصر بالماشات الملكية ومايقابلها فى معشات استثنائية أو يزيد معاشات بصفة استثنائية وذلك على اعتبار المؤوج من الخدمة ه

وفي ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أصدر مجلس الوزراء قرارا جاء فيه:

- (١) أن حساب مدد الخدمة المؤقتة فى المماش أمر لاتجيزه قوانين المعاشات المعمول بها الآن وبناء على ذلك قرر المجلس ألا تقدم اليسه طلبات من هذا القبيل •
- (٧) أن التجاوز عن التأخير في تقديم الطلبات للانتفاع بأحكام قانون الماشات لسنة ١٩٧٩ أمر لا يملكه المجلس اذ ليس في هذا القانون ما يخوله هذه السلطة وقرر المجلس ألا تقدم اليه طلبات من هذا القبيل،
- (٣) أن حساب مدد الانفصال لبعض الموظفين في المعاش ليس في قوانين المعاشات المعمول بها مايجيزه وقرر المجلس ألا تعرض عليسه مسائل من هذا النوع •

غير أنه حدث بعد ذلك أن أصحد، مجلس الوزراء في أول فبراس سنة ١٩٥٠ قرارا في شأن المفصولين لاسباب سياسية قضى باعادتهم الى الخدمة وحساب مدد فصلهم في الماش كما أصدر قرارا في ٨ من مارس سنة ٩٨٥٠ بالوافقة على ضم مدد غستمة في مجلس بلدى في المسائس .

وقد طلبت وزارة المالية الرأى القانوني في مدى سلطة مجلس الوزراء في هذا الشأن .

ويتبهن من الاطلاع على القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الفــاص بالماشات الملكية أن الفقرة الثانية من المادة الثانية منه تقول :

الموظفون والمستخدمون الذى يجرى على ماهياتهم حكم هــذا الاستقطاع لهم دون سواهم الحق فهماش أو مكافأة بمقتضى الحكام هذا القانون ه

وتنص المادة التاسعة منه على أن:

« الخدمات التي لايجرى على ماهيتها هكم الاستقطاع لاتحسب ف تسوية المعاش أو المكافأة في حال من الاهوال •

ويكون الاستقطاع شهريا ولا يجوز توريد أى مبلغ كان عن مدد خدمة سابقة لم يجر عليها حكم الاستقطاع بقصد حسبانها في تسوية الماش أو المكافأة » •

وقد ورد فى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالماشات الملكية نصان مماثلان لم يستثن عن حكمهما سوى عساب مدد الاختبار وأضاف القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ استثناء آخر هو حساب مدد البعثات التي ترسلها المكومة الى الخارج ،

وواضع من هذه النصوص أن مدد الخدمة المؤقتة التي لايجرى على مرتباتها حكم الاستقطاع لايجوز حسابها في الماش كما لا يجوز دمع أي مبلغ عنها بقصد حسابها فيه الا أن تكون مدد اختبار أو مدد بعثات ترسلها المكومة الى الخارج •

ومما يؤكد ذلك أن العكومة عند ما أرادت الخروج على هسده

الأحكام لم تجد سبيلا سوى استصدار القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٧ بلجازة حساب المدد المؤقتة فى المماش بشرط أن يكون الوظف قد تقاضى مرتبه عنها مشاهرة، ثم استبدلت بهذا القانون القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ الذى ضيق من نطاق القانون السابق باشتراط أن يكون الوظف قد شغل وظيفة دائمة مدرجة بهذه الصفة فى الميزانية فأخرج بذلك مدد المخجمة على اعتمادات مؤقتة أو على أعمال جديدة أو على الوفورات و

وأخيرا صدر المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥ مبطلا العمل بالمرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٥ وبذلك لم ييق سوى العمل بأحكام قانونى المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على ماسبق الميسان ٠

أما سلطة مجلس الوزراء فى تقرير معاشات استثنائية فقد وردت فى المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ التى تنص على أنه :

يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولاسباب مكون تقديرها موكولا الى المجلس ه

منح معاشات استثنائية أو زيادات فى المعاشات أو منح مكافات استثنائية للموظفين والمستخدمين المحالين الى المعاش أو الذين يفصلون من خدمة الحكومة أو المائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم فى المخدمة أو بعد احالتهم الى المعاش ه

وتجرى أحكام هذا القانون على هذه المعاشات والمكافآت الاستثنائية المنوحة بمقتضى هذه المادة مع عدم الاخلال بما يقرره مجلس الوزراء من الاحكام الخامسة ه

وبيدو واضحا أن هذا النص ينطوى على استثناء من الاصول المقررة بأحكام قانون المعاشات وهو من أجل هذا يجب أن يفسر بدقة ودون توسم •

ومقتضى هذا النص أن سلطة مجلس الوزراء فى منح معاشات أو مكافآت استثنائية أو زيادتها لايمكن أعمالها ألا بالنسبة الى :

- (١) الموظفين المحالين الى المعاش .
- (٢) الموظفين الذين يفصلون من المحدمة •
- (٣) عائلات الموظفين الذين يتوفون وهم فى الخدمة •
- (٤) عائلات الموظفين الذين يتوفون وهم في المعاش .

يخرج بذلك الموظفون الذين لا زالوا فى الخدمة فهؤلاء لايجوز أن يقرر لهم مقدما معاش استثنائي أو يزاد معاشهم استثنائيا وحكمة ذلك أن تقرير المعاش الاستثنائي أو زيادته انما تكون بعد بحث حالة الموظف عند خروجه من الخدمة وبحث حالة عائلته عند وفاته لتقدير ما اذا كانت حالتهم تقتضى منصهم معاشسا استثنائيا أو زيادة معاشهم أم لا ه

كما أن هذه السلطة المفولة لمجلس الوزراء لايمكن استعمالها الا بالنسبة الى حالات فردية أذ تبحت وزارة المالية حالة الموظف المحال الى المعاش أو المفصول من الخدمة أو عائلة الموظف المتوفى في المخدمة أو المعاش شم تعرض الأمر على مجلس الوزراء ليقدر حسا أذا كانت الاسباب التي تستند اليها وزارة المالية تبرر منح الماش الاستثنائي أو زيادته أم لا و وبذلك لايجوز لمجلس الوزراء أن يصدر قرارا عاما يمنح معاشات استثنائية لموظفين غير معينين سلم تعرض حالاتهم عليه عرضا فرديا ساذا توافرت فيهم شروط معينة و

( نتوی ۳۳۰ فی ۷/۱۰ ۱۹۵۰)

قاعدة رقم (٢٤٣)

#### البسدا:

حساب مدة الاختبار في المعاش بشروط معينة استثناء من هسكم المادة الرابعة من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ ــ سريان هذا الاستثناء متى قام موجبه حتى بعد قرار وقف التثبيت المسادر في سنة ١٩٣٠ ٠

## ملخس الحكم :

ان مدة الاختبار ، سواء تضاها الموظف بعقد أو بصفة مؤقتة ، تحسب فى المساش مقابل توريد قيمة الاستقطاع الخاصة بها ، متى قضاها الموظف بصفة مرضية وعين بعد انتهائها بصفة دائمة وثبت فى وظيفته ، وهذا استثناء بالنص الصريح من حظر الاستقطاع من ماهيات الموظفين والمستخدمين المينين بعقود أو بصفة مؤقتة ، وغنى عن البيان أن هذا الاستثناء يجرى حكمه متى قام موجبه وبالنسبة لفترة الاختبار، حتى بعد قرار وقف التثبيت الصادر فى سنة ١٩٣٥ السذى لا يجرى اعماله الا فى المجال المنى بتطبيقة ،

( طعن رقم ٩٣١ لسنة ٣ ق \_ جلسة ١١/٨/١/١ )

الغرع المحادى عشر

محد التكليف

خاصدة رقم ( ۲۹۴ )

البسدا:

حساب مدة خدمة سابقة في الماش — القانون رقم • 0 اسنة ١٩٩٣ بامسدار قانون التامين و الماشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المنين — هدة الخدمة التى تحسب في المساش هي تلك التي تحسب في اقدمية الدرجة بصرف النظر عن تاريخ تسلم العمل — تكليف احد خريجي الجامعة بالعمل في وظيفة معيد بها ثم مسدور قرار بتعيينه في هذه الوظيفة و انتهاء خدمته بالاستقالة — حساب المسكافاة المستحقة له على اسساس مدة خسدته ابتسداد من تاريخ مسدور الأمر بتكليفه معيدا •

#### ملقص الفتوى:

اته في ٢ هن سبتمبر سنة ١٩٦٤ معر القرار الوزاري رقم ١٠٢

بتكليف السيد / ٠٠٠٠٠ بالعمل فى وظيفة معيد بكلية علوم اسكندرية وف ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ صدر القرار الوزارى رقم ٣٣٨ بنقله الى كلية علوم القاهرة وقد صدر قرار بتميينه معيدا بالكلية اعتبارا من ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ وتسلم العمل فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ وفي ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ انتهت خدمته بالاستقالة ٠

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليبا قضت بحكمها المسادر بجلسة ٧٦ فبراير سسنة ١٩٦٨ في الطعن رقم ١١٦ لسنة ١١ ق بأن التكليف أداة استثنائية خاصة للتعين في الوظائف العامة وفقا لأحكام القوانين واللوائح المسادرة في هذا الشأن غاذا تم شعل الوظيفة على المكلف العامة بهذه الأداة انسحب المركز الشرطي الخاص بالوظيفة على المكلف بجميع التزاماتها ومزاياها في المحدود التي نصت عليها القوانين المسال المها وأصبح بهذه المثابة وفي هذا الخصوص شأنه شسأن غيره من الوظهين ه

ومن حيث أن المسادة ١٦ من نظام العساملين المدنيين في الدولة الصادر به القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ تنص في الفقرة الثانية منهسا على أن تعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها وتنبس المسادة المورة على أن يمنح العاملون عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة وفقا للجدول المرافق لهذا القانون و وتنس في الفقرة الثانية مها على أن العامل يستحق مرتبه من تاريخ تسلمه العمل و

وينبنى على ذلك أن الرابطة الوظيفية تبدأ من تاريخ التعيين فى الوظيفية سواء كان ذلك بقرار تعيين أو بقرار تكليف ومن تاريخ هـذا القرار ينشاً المركز القانونى للموظف ويترتب عليه الآثار الوظيفية كافة فيما عـدا استحقاق المرتب غانه لا يستحق الا من تاريخ تسلمه العمل •

ومن حيث أن المسادة ١٧ من تانون التأمين والماشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « مدة خسدمة المنتفع المصوبة في المعاش هي التي تفضيت في احدى الوظائف المنصوص عليهسا في المادة (١) بعد استيماد مدد الوقف عن العمل التي يقرر الحرمان من المرتب أو الأجر المستحق عنها ه

وتدخل ضمن مدة خدمة المنتفع المصوبة في الماش الحد التي يتقرر ضمها طبقا لأحكام الشانون رقم ٢٥٠ اسنة ١٩٥٩ المسار اليه » •

ومن حيث أنه وإن كان الأصل في المدة التي تحسب في المساش هي تلك التي يدفع عنها اشتراك ، ويصدق ذلك حتى على مدد الخدمة الاعتبارية التي يتقرر ضمها طبقسا لأحكام القسانون رقم ١٥٠٠ لسنة ١٩٥٩ اذ تنص المسادة الثالثة من هسذا القانون معسدلة بالقانون ١٥ لسنة ١٩٩٣ على كيفية أداء المنتفع لمتجمد اشتراكه عن مدد الخسدمة الاعتبارية التي يتقرر ضمها طبقسا لهذا القانون الأ أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ نص في المسادة الماشرة منه على أنه أذا خفض المرتب أو الأجر لأى سسبب كان فيكون الاقتطاع على أسساس المرتب أو الأجر المخفض ولا تؤدى أية المستراكات عن المسدد التي لا يستحق فيها مرتب أو أجر ٠

ومفاد ذلك أن استحقاق المرتب أو الأجر ليس شرطا لازما لاحتساب مدة ما فى المعاش ولا أدل على ذلك من اعفاء المدد التى لا يستحق عنها مرتب أو أجر من أداء الاشتراكات .

وعلى ذلك ولما كانت مدة الفدمة السابقة على تسلم العمل هي مدة خدمة تحسب في اقدمية درجة العمامل وأن عدم استحقاق مرتب أو أجر عنها وان كان ينهض سببا لعدم أداء اشتراكات عنها الا أنه ليس سببا لعدم احتسابها في الماش كلية ولا يصح قياسها على حالة الوقف عن العمل التي تقرر الحرمان من المرتب أو الأجر المستحق عنها المنصوص على استبعادها في المادة الا من هذا المقانون وشسأن المدة السابقة على تسلم العمل شأن الاجازات بدون مرتب التي تحسب في الماش دون دفع اشتراكات عنها ه

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مدة الفدمة التي

تحسب فى المعاش هى تلك التى تحسب فى المسدمية الدرجسة بصرف النظر عن تاريخ تسلم العمل .

وعلى ذلك فان المسكافأة المستحقة للسيد •••••• تحسب على أساس مدة خدمته ابتداء من تاريخ صدور الأمر بتكليفه معيدا • ( فنوى ٢٦ في ١٩٦٩/٤/٢٢ )

> الفرع الشاتى عشر مدد الفيساب بسدون مرتب قاعسدة رقم ( ۲۶۰ )

#### : المسمدا

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التامين والماشات لوظفى الدولة ومستفدميها وعمالها الدنين — لا تلازم طبقا لاحكام هذا القانون بيناداء الاشتراكات وبين حساب مدد الخدمة في المعاش حديد الحد التي تحسب في المعاش واداء أو عسدم اداء الاشتراكات عنها مرجعه الى النصوص الخاصة بذلك — القاعدة طبقا لهذه النصوص ان كل مدة محسوبة في المعاش ولم يتقاش المنتفع عنها مرتبا ، لاتؤدى عنها اشتراكات سواء من المنتفعاو من الخزانة عدا الحد التي استثنيت من هذه القاعدة — مدد الغياب بدون مرتب — عدم استبعادها من مدة المخدمة المحسوبة في المعاش — اثر ذلك — حسابها في المعاش دون اداء اشتراكات عنها ٠

#### ملخص الفتوى :

ان المسادة ١٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التسامين والماشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين تنص على أنه ( اذا خفض المرتب أو الأجر لأى سبب فيكون الاقتطاع على أساس المرتب أو الاجر المضفض ولا تؤدى أية اشتراكات عن المدة التي لا يستعق نهها مرتب أو أجر ) •

وتتمى المادة ١٧ من القانون الذكور على أن مدة الخدمة المحسوبة في المساش هي المسجة التي قضيت في المسدى الوظائف المنصوص عليها في المادة (١) بعد استبعاد مدد الوقف عن العمسل التي يقسرر المرمان من المرتب أو الأجر المستحق عنها وتدخل ضمن مدة خدمة المنتفع المصوبة في الماش المدد التي يتقرر ضمها طبقا لأحكام القانون رقم ٢٥٠٠ لسنة ١٩٥٩) .

وتنص المادة ١٨ من القانون المذكور على أنه ( استثناء من أحكام المادتين ١٠ و١٧ تدخل مدة الاعارة والأجازات الدراسية بغير مرتب أو أجر وكذا مدد التجنيد والتكليف والأجازات الاعتيادية الاستثنائية بدون مرتب التى تلى تاريخ التميين في المدد المصوبة في المعاش ، وتؤدى عن هذه المدد فيما عدا التجنيد الاشتراكات المضحة في المادة ٨٠٠

وتسرى أحكام الفقرة السابقة على مدة البعثة التى تلى التعليم الجامعي أو العالى والجائز حسابها ضمن مدة الخدمة ) •

ومن حيث أنه يستفاد من النصوص المتقدمة مايلي :

١ ــ أنه لا تلازم بين أداء الاشتراكات وبين حساب مدة الشدمة
 ف المعاش والــكل منهما أحكامه الخاصة ٠

٣ ــ أنه بالنسبة الى المدد التى تحسب فى الماش فالمرجع الى النص الذي يحدد مدة خدمة المنتفع المحسوبة فى الماش •

٣ ــ أنه بالنبية الى أداء الاستراكات أو عسدم أدائها عن مدة المحموبة فى المعاش غالرجع الى النصوص الخامسة بذلك ، والمقادة طبقا لهذه النمسوص ان كل مدة منصوبة فى المساش ولم يتقاض المنتفع عنها مرتبا غلا تؤدى عنها اشتراكات سواء من المنتفع أو مع المغزانة المسامة ، واستثناء من هذه القاعسدة تؤدى عن مدد

الاعارة والأجازات الدراسسية والتسكليف والأجازات الاعتيساهية الاستثنائية والبعشة الاشتراكات المقررة لامكان هسابها في المساش فيما عددا مدة التجنيد فقد طبق فيها المشرع القاعدة العسامة وهي عدم أداء اشتراكات ٠

ومن حيث أن مدد الفياب بدون مرتب لم يقرر الشرع استبعادها من مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش ومن ثم غانها تحسب فى المعاش ويطبق فى شأنها القاعدة العامة الواردة فى المادة ١٠ سالفة الذكر فلا تؤدى عنها اشتراكات اذ لم يوردها المشرع فيما اسستثناه من هكم المادة المذكورة وقرر أداء اشتراكات عنه ٠

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن مدد العياب التى لا يستحق عنها مرتب أو أجر تحسب فى المعاش ولا تؤدى عنها اشتراكات التامين والماشات طبقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ٠

( بلف ٨٦/١١/١٦ - جلسة ١٩٦٤/٨٢ )

# عاصدة رقم (٢٤٦)

المسمدا :

انقطاع العامل دون انن لفترة قصيرة قسد تكون يوما أو بضعة -أيام دون أن يستوجب ذلك انهساء خدمته قانونا سـ هسساب المسدد المشار اليها في المعاش رغم عدم تقاضيه أجرا عن أيام الغياب تلك •

#### ملخص الفتوى :

عند انقطاع المسامل عن العمل بدون اذن أو عذر مقبول مدة قصيرة لا توجب انهساء خدمته بالتطبيق للمادة ٩٨ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ تظل علاقة العامل الوظيفية بجهة الادارة ـ خلالها حقائمة لم تنفصم ولا يمكن افتراض عدم قيامها أثناء هذه المدة ، اذ أن القانون لم ينص على ذلك وكل مانصت عليه المادة ٧٤ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٨ هو حرمان العامل من أجره عن هذه المدة ـ وطالما أن

علاقة العامل قائمة على هذا النحو ، غان مدة خدمته تعتبر متصلة ، ومن ثم لايجوز اسقاط مدة الانقطاع النوه عنها منها ، ولا يسوغ أن تتمدى غير ذلك من حجب الترقيسه عنه أو منع العلاوة الدوريه منه أو غير ذلك من الآثآر القانونية أو المالية التي تنتقص من مدة خدمته دون نص صريح في القانون وفي غير الأحوال المحددة الواردة به ،

ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك أن القانون اللغى رقم ٥٠ اسسنة ١٩٦٣ قسد استبعد فقط مدد الوقف عن العصل من مدة الضدمة المصوبة في الماش بينما جاء المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ للد ولم ينص على استبعاد آية مدة من حساب المعاش ، وقرر دخول المدد التي لم يحصل فيها المؤمن على أجر في حساب المتوسط الشهرى للأجر طبقا للمادة ١٩ منه ، بل لقسد قضت المادة ١٩٥ من حذا القانون بعدم أداء آية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق عنها أجر أو تعويض ومن ثم يبين القول بأن المشرع الستهدف رعاية أكبر للمستفيدين من أحكام هذا القانون حين قرر عدم تحصيل آية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق المؤمن عليه عنها أجر أو تعويضا ، ومع ذلك فانه في مجال تحديد الماش قرر حساب المتوسط على أسساس كامل الأجر وان تخللت فترة المتوسط مدد لم يحصل فيها المؤمن عليه أجره كله أو بعضه وعلى هذا فان مدة الانقطاع التي لا يستحق العامل عنها أجرا وان لم يحصل عنها اشتراكات تدخل في حساب المعاش ،

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حساب المدد المشار اليها ضمن خدمة المسامل بما يترتب على ذلك من آثار ه

( مك ٢٨/٢/١٦ \_ جلسة ٢١/٢/٢٨١ )

شور د

3

# الفرع الثـالث عثر مدد الفصيل من الشـدمة

قاعسدة رقم (٢٤٧)

البدا:

اعادة أحد الوظفين المحكوم عليم من محكمة الشعب الى المفدمة طبقا لاقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ – وضحه فى الدرجة التى كان عليها قبل فصله وفى اقدميته فيها – طلبسه حساب مدة الفصل فى الماش – أمر غير جائز لتخلف الشروط التى يستلزمها القسانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٩٧ ومنها أن تكون المدة المطلوب حسابها مدة خدمة غطيسة أو فرضسية ، وأن يتقرر ضمها فى تقدير الدرجة ومدة الفصل ليست كذلك .

#### ملخص الفتوى :

من الشروط الجوهرية التى نص عليها القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ لحساب مدد العمل السابقة فى المساش المسدل بالقانون رقم ١٩٥٩ لحسنة ١٩٩٣ أن تكون المدة المراد ضمها فى المعاش مدة خدمة فعلية أو مدة خدمة فزضسية وأن يتقرر ضم المدة فى تقدير الدرجة والمرتب طبقا لقرار رئيس الجمهورية فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨ أو طبقا لأى قوانين أو قرارات أخرى ٠

ومن حيث أن مدة فصل السيد / ٥٠٠٠٠ التى يطلب حسابها فى الماش يتمين اسقاطها وعدم حسابها فى أقدمية الدرجة والمرتب ومن ثم فهى لا تدخل ضمن مدة الخدمة الفعلية أو الفرضية للسيد الذكور، وبالتالى لا يتوافر بشأنها أحد الشروط الجوهرية اللازمة لضمها فى الماش ، ولذلك يمتنم حساب هذه المدة فى مماشه ،

( نتوی ۸۷۱ فی ۱۹۹۳/۸/۱۰ )

## قاعسدة رقم (٢٤٨)

البسدا:

وجوب التقدم بطلب الى الوزير المفتص لحساب هدة الفصل في المسائر .

#### طخم الفتوى :

ان الشرع اشترط فى المادة ٧ من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٧٤ بسأن اعادة العاملين المدنيين المقصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم لحساب الدة المتبقية لبلوغ العامل سن الستين ضمن مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش أن يتقدم صاحب الشأن أو المستحقين عنه بطلب بذلك الى الوزير المختص خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بالقانون ، كما اشترط المشرع فى المسادة ٧ من القانون رقم ٧٩ سنة بالما لضم مدة المخدمة من تاريخ الفصل بغير الطريق التأديبي حتى بلوغ سن الماش أن يكون الفصل قد تم قبل تاريخ معين ه

( ملف ۲۸/۳/۳۲۸ \_ جلسة ۱۹۸٤/۶/۱۸ )

الفرع الرابع عشر مدد خدمة عضر هيئة التدريس

قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

المسبدا:

حساب مدة المدمة بالماش استنادا للمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ السنة ١٩٥٨ السنة ١٩٥٨ السنة ١٩٥٨ السنة ١٩٥٨ بلمدار قانون تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة ... عدم الباعه بقانون ينظم حسساب مدد المساش لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات الذين ينقلون من جامعة الى أخرى في الاقليم الاخسر

\_ ليس من شأن ذلك أن تنقطع المسدة التي تحسب في معاش مفسو التدريس المنقول رغم أدائه احتياطي المساش في الاقليم الذي نقل السيه \_ نصوص الرسوم بقانون رقم ٢٧ لمنة ١٩٢٩ تسمع بحساب مدد خدمة عضو هيئة التدريس المنقول الى جامعة عمشق كاهسدي جامعات الجمهورية العربية في معاشه •

#### ملخص الفتوى:

تنص المسادة ١٤ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بامسدار قانون تنظيم الجامعات في الجمهورية العربيسة المتحدة على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليمي الجمهورية عن تاريخ نشره ، وهو ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ و وتنص المسادة ٢ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليسه على أن الجامعات بالجمهورية العربيسة المتحدة هي جامعة القاهرة ومقرها القساهرة وجامعة دهشق ممس ومقرها القاهرة وجامعة أسيوط ومقرها الاسكندرية وجامعة على شمس ومقرها القاهرة وجامعة هله ومقرها على أن « وزير شمس ومقرها القاهرة وجامعة المدورية والتعليم هو الرئيس الأعلى للجامعات بحكم منصبه ١٠٠٠ كما تنص المسادة ١٠ من القانون المسنكرر على أنه « يجوز ثقل أعقساء هيئة التحريس من جامعة الى أخرى بقرار من وزير التربية والتعليم بعد موافقة المحلس الأعلى للجامعات وبعد أخذ رأى مجلس الجامعة بالمتور المنا والمتول منها » •

ويؤخذ من هدده النصوص أن أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ويؤخذ من هدده النصوص أن أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ باصدار قانون تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة بالليميهاء وفقا للتحديد الوارد بالمادة الثانية منه وأن وزير التربيبة والتعليم هو الرئيس الأعلى للجامعات ، وأن من بين الاختصاصات المخولة له معتشى هذا التانون التميين فى وظلتف هيئة التدريس ونقل أعضائها من جامعة الى أخرى وفقا للاوضاع المتررة فى هذا الشأن و

ومن هيث أنه ولئن كنت الأوراق تشير الى أن القرار الصادر من

وزير التربية والتعليم في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ بنقل الدكتور / • • • • • • المعرس بجامعة القاهرة الى وظيفة مدرس في كلية العلوم بجامعة دمشق براتب شهرى مقطوع قدره ٩٢٠ ليرة سورية مع اعتبار تاريخ أول يونية سنة ١٩٥٩ مبدآ لعسلاواته المقبسلة ، هو بعثسابة تعيين جديد للسيد المذكور ، بما قسد يستبيح القول بنشوء رابطة جديدة بينه وبين جامعة دمشق تختلف عن تلك التي كان معاملا بها بجامعة القاهرة وما يترتب على ذلك من عدم اعتبار مدة خدمته متصلة وبالتالي عدم احتسابها في المساش وفقا لأحكام القسانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذي كان معاملا به أثناء عمله بجامعة القاهرة الا أن المسادة ٢ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه « الى أن يتم توحيد الرتبات بين اقليمي الجمهورية تحدد مرتبات أعضاء هيئة التدريس فى كل اقليم بالجدول الملحق بالقانون ٠٠٠ وتحدد بقرار من رئيس الجمهورية ألملاوة الاضافية التي يتقاضاها من يقيم من الأعنساء المعينين في أي من الاقليمين بالعمل في الاقليم الآخر كما تسرى عليهم القواعد الخاصة ببدل السفر » • وينص البند ٣ من قواعد تطبيق جدول المرتبات على أعضاء هيئة التدريس بجامعات الاقليم الشمالي ، على أن تسوى حالة الأستاذ الساعد بمنحه مرتبا قدره ستمائة ليرة من تاريخ تعيينه في وظيفة أستاذ مساعد ويسلسل الرتب على حسب الجدول اللحق بهذا القانون •

واذا كان قرار تعيين السيد المذكور بجامعة دهشق قسد حدد له مرتبا يتفق وما تبلغه هسذه التسوية المالية ، وقد جاء هذا التعيين عقب اعارته لتلك الجامعة من جامعة القساهرة ، وبعد أن أصبحت الجامعات في الاقليمين المحرى والسورى ، وحدة واحدة بالنسبة الى سلظة وزير التربية والقطيم في النقل من احداها الى الأخرى ، ولم يثبت أن السيد المذكور قسد استقال من خسدمة جامعة القساهرة أو انقطعت مدة خدمته لسبب آخر قبل الحاقه بجامعة دمشق ، كما لم يشر قرار الحاقسه الى اعتباره معينا مبتداً حسب مدة خدمته السابقة ، ومن ثم فان هذا القرار يكون في حقيقته قسد نقل السسيد المذكور من جامعة القاهرة الى جامعة دمشق ، وسوى مرتبسه على

ولما كانت المادة ٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمساشات تنص على أن الموظفين الدائمين ، أي الذين يفيدون من هذا القسانون ، الذين ينقلون من وظائفهم لتأدية أعمال وظائف مؤقتة والذين ينقلون لوظائف مديري التعليم بمجالس المديريات أو لوظائف نظار للمدارس الحرة الخافسعة لتغتيش ومراقبة وزارة المعارف وكذلك من تعيره المكومة للخدمة في احدى المسالح غير المكومية أو في اهدى الحكومات الأجنبية لمدة معينة تحسب لمهم فى تسوية المعاش مدد الخسدمة التي يقضونها بهذه الصفة على اسساس الماهية التي كانت تعطى لهم في وظائفهم الدائمة ، كما نصت المادة ٦٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ أيضاً على حساب مدة الاعارة في المعاش بشرط أن يؤدى عضو هيئة التدريس احتياطي المساش عنها ، ويعامل فيما يتعلق بأقدميته ومرتبعه كما لو كان في الجامعية ، ومفياد هده النمسوس أن مدة خمدمة الموظف المصوبة فئ المسماش لا تنقطم اذا ترك وظيفته الدائمة التي وظيفة مؤقته أو أعير الى حكومة أجنبيسة ، لأن هــذا الترك موقوت بطبيعة الوظيفة المؤقتة أو الاعارة التي لا تكون الا لمدة معينة ، كما لا تنقطم مدة المعاش اذا كان ترك الوظيفة الدائمة الى وظائف معيناة تقوم على التعليم في مجالس الديريات أو المدارس الحرة مما لا يفيد شساغلها أصلا من الماش .

واذا كان توحيد الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٤٤ لسنة ١٩٥٨ لم يتبعسه قانون ينظم حسساب مدد المساش لأعضاء هيئسة التدريس الذين ينقلون من جامعة الى أخرى فى الاتليم الآخر ، فانه ليس من شأن عسدم مسدور مثل هسذا القسانون أن يضار المفسو من نقل قسد يتم بغير موافقته ، فتنقطع المدة التي تتصب له فى معاشسه ، رغم أدائه هذا المساش فى الاقليم الذى نقل اليه ، خاصسة وأن دور مثل هسذا القسانون لايمدو تسوية مما تتحمله خزانة كل من اقليمي الجمهورية من معاش المفسو الذى ينقل بينهما فى مجموعه ، مما يخص الحكومة المركزية ، ولابد لمساهب المساش

فيه ، ولا يجوز أن يؤثر ارجاء مسدوره فى استمرار مدة خدمته المصوبة فى المساش ، بعدما ثبت أن مدة الخدمة متصلة فعلا فى جامعتين تتبعان الجمهورية ، وإن السيد المذكور ظل جائزا نقله الى احدى جامعات الاقليم المصرى بقرار من وزير التربيبة والتعليم وقيد نقل فعلا الى جامعة أسسيوط ، مما ينهى أى انقطاع فى مدة الخدمة ، بما يتبعها من نقل متكرر بين جامعات تجمعها وحدة مكرنة واحدة ،

وعلى ذلك فان المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ – الذي يمامل به السيد المذكور – وان لم تعرض نصوصه لحكم حالته ، التي لم يكن مقتضاها قائما وقت اصدار هذا القانون قبل الوحدة ، الا أن هذه النصوص لا تقطع باستبعاد مدة خدمة السيد المذكور بجامعة دمشق ، كاحدى جامعات الجمهورية العربية المتصدة في مداشه ، بل في دلالتها ما يبيح حساب هذه المدة في المساش اذا مافسرت في ضوء القانون الذي وحد تلك الجامعات ،

( غنوی ۱۸۹ فی ۵/۳/۱۹۹۱ )

# الفرع الفسامس عشر . مدد الاشتغال بالمحاماة في المعاش

تاعدة رقم (٢٥٠)

المسدا:

حساب مدة الاشتغال بالمحاماة في المساش ... مشروط بان تكون هدفه المدة مساوية لدة خدمة الوظف الفطية ... مدة الخدمة التي تضم في حساب معاش الوظف الفصول من الخدمة بالتطبيق للقانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٩٣ ... مدة المتراضية لا يجوز ضم مثلها من مدة الاشتغال بالمحاماة الى المساش ٠

#### ملخص الحكم:

أن مؤدي نص المسادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠

بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمساماة في معساش الموظف الفني ، ألا تحسب للموظف في المساش من مدة الاشتغال بالماماة الا مدة مساوية لمدة خدمته في الوظيفية • والمقصود من ذلك هو مدة الخدمة الفعلية التي تضاها في احدى الوظائف المسار اليها في هذه المادة ، ذلك لأن شرط ضم المدة في نطاق تطبيق هذا القانون هو الخدمة في الوظيفية ، أي يُجِب أن تكون هذه المدة مدة خيدمة نعلية ، أما مدة الخدمة التي لاتجاوز السنة والتي تضم في حسساب معاش الموظف المفصــول من الخدمة على مقتضى القــانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٣ فهي ليست مدة خدمة فعليسة في الوظيفسة ، وانما هي مدة خدمة اعتبارية تضم فرضا في حساب المساش ، على أن يؤدى خلالها \_ مشاهرة \_ الفرق بين المرتب مضافا اليه اعانة الغــــلاء ، والمعاش مضــــاها اليه اعانة الغلاء مع عدم ادخال العلاوات التي تستحق أثناء المدة المسافة في حساب المساش ، وعلى الا يقل مجموع ما يصرف للموظف عما كان يصرف له قبل اهالته الى المساش ، فهي بمشابة تعويض عن الفصل لعدم الصلاهية قبل بلوغ السن المقررة لترك الخدمة ، ومن ثم فانها تخرج عن نطاق تطبيق القــانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ السالف الذكر ، والقول بغير ذلك يخالف صريح النص عن قصد الشارع ويؤدى الى ازدواج هساب مدة السنة المضمومة فرضا بموجب القانون رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٥٣ عن طريق هساب ما يقابلها من مدة الاشتغال بالمعاماة استقادا الى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ، بينما القانون الأغير لا يتخذ أساساً لضم المــدة المقاملة الا اذا قضبت في الخدمة في الوظيفة •

( طعن رقم ۷۷۹ لسنة ۳ ق سـ جلسة ۲/۱/۸۰۸۱ /

## قاعسدة رقم ( ۲۰۱)

المسدا:

مدة الاشتقال بالمحاماة ـ حسابها في ضمن مدة المُدمة المحسوبة في الماش في المدود وبالقبود الواردة بالقانون رقم١١٤ لسنة١٩٥٠ ــ حساب مدة الاشتقال بالمحاماة الن يمين في وظيفة محام بقسم قضايا البنك العقارى الزراعى ــ لا يغير من هذا الحكم عدم سريان قانون الماسات على شاغل هذه الوظيفــة ــ الاكتفاء بتوافر هــذا الشرط بعد التعين ــ أساس ذلك ٠

#### منَّغُص الفتوي :

ييين من الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشان وجوب احتساب مدة الانستقال بالمحاماة في معاش الموظف الفني أن المادة الأولى تنص على أنه « استثناء من حكم المادتين ١٩٥٣ و١٤ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمعاشات الله كية تحسب في الماش مدة الاشتقال بالمحاماة لهكل من سبق له الاشتقال بهذه المهنة اعن في احدى الوظائف الآتية : أ ١٠٠ ب ١٠٠ م ١٠٠ د ١٠٠ مل ادام قضاء المحل ادام قضايا الحكومة ١٠٠٠ وذلك على أن تكون المدة المخصومة في المحاش مساوية لمدة خدمته الفعلية في الوظيفة بشرط ألا تتجاوز في المحاش مساوية لمدة خدمته الفعلية في الوظيفة بشرط ألا تتجاوز عشر سنوات ٤٠ وإن المادة الأولى من المرسوم الصادر بتاريخ عشر سنوات ٤٠ وإن المادة الأولى من المرسوم الصادر بتاريخ المكومة تنص على أن يعتبر عمل الموظفين المبينين فيما يلى نظيرا لعمل ادارة قضايا الحكومة تنص على أن يعتبر عمل الموظفين المبينين فيما يلى نظيرا لعمل ادارة قضايا الدارة قضايا الدكومة الدى الاسكندرية والبنك العقاري الزراعي المصرى وبنه التسليذ الزراعي التعاوني المصرى والبنك الصناعي وبنك مصر والتسليذ الزراعي التعاوني المصرى والبنك الصناعي وبنك مصر والتسليذ الزراعي التعاوني المصرى والبنك الصناعي وبنك مصر والمناك المتسليذ الزراعي التعاوني المصرى والبنك الصناعي وبنك مصر والمناك المتاعي وبنك مصر والمناك المتاعية وبنك مصر والمناك المتاعي وبنك مصر والمناك المتاعية وبنك مصر والمناك المتاعية وبنك مصر والمتاك المتاعي والمناك المتاعي وبنك مصر والمتاك المتاعي وبنك مصر والمتاك المتاعية وبنك مصر والمتاك المتاعي وبنك مصر والمتاك المتاعي وبنك مصر والمتاك المتاعي وبنك مصر والمتاك المتاعية وبنك مصر والمتاك المتاعية وبناك المتاع وبناك المتاك المتاك المتاع وبناك المتاك المتاك وبناك المتاع وبناك المتاع وبناك المتاع وبناك المتاع وبناك المتاك وبناك المتاك وبناك المتاك وبناك المتاك المتاك وبناك المتاك وبناك المتاك وبناك المتاك وبناك وبناك وبناك المتاك وبناك وبناك وبناك

وبيين من هذين النصين أن عمل المحامى بقسم تفسايا البنك المقارى الزراعى المصرى يعتبر نظيرا للعمل فى ادارة تضايا المحكومة ، ومن ثم تحسب مدة الاشتغال بالمحاماة لمن يمين فى هدف الوظيفة ( وظيفة محام بقسم تفسايا البنك المذكور ) فى الحدود وبالقيود البينة فى المسادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشسان وجوب حساب مدة الائستغال بالمحاماة فى معاش الموظف الفنى ولا يغير من هذا النظر أن تلك الوظيفة لم يكن يسرى على شاغلها تانون الماشات ذلك لأن نص المسادة الأولى المشار اليها لم تشترط فى شاغل هدف الوظيفة أن يكون خاضما لأحكام هذا القانون ابتداء

عند تعيينه ومن ثم غليس ثمت مايمنع من الاكتفاء بتوافر هذا الشرط بعد التعيين ، ولما كانت مدة خدمة السيد و التعيين ، ولما كانت مدة خدمة السيد بالقرار المادر العقاري الزراعي المصري قد حسبت في معاشمه بالقرار المادر من مجلس الأوقاف الأعلى سنة ١٩٤٥ غان مقتضى ذلك اعتبار هذا الشرط متوافرا في شأنه و

( نتوى ١٦٦ في ١٩٦١/٢/٢٠ )

# قاعسدة رقم ( ۲۰۲ )

المسدأ :

القانون رقم ٢٥٠ لمسنة ١٩٥٩ سـ جواز حساب جزء من مسدة الاشتغال بالمحاماة في معاش رجال القضاء والنيابة العامة دون حسابها كاملة أو عدم حسابها أذا ما رغب في ذلك القاضي أو عضو النيابة ٠

#### ملخص الفتوي:

سين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة فى المماش ومذكرته الايضاحية أن المشرع يسته بن بهذا القسانون تقرير مزايا جديدة لبعض غشات موظفى الدولة ممن الهم مدد خدمة سابقة فى غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيسات المستقلة غاجاز حساب مدد العمل السابقة التى قضيت فى غير الحكومة والهيئات ذات الميزانيسات المستقلة والتى يتقرر ضمها فى تقسدير الحمورية والمرتب وأقسدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية المسادر فى ٢٠ من غيراير سنة ١٩٥٨ أو طبقا لأية قوانين أو قرارات الخرى سنة ١٩٥٩ أو طبقا لأية قوانين أو قرارات عوانين المساشات أرقام ٥ لسنة ١٩٥٩ ، ١٩٧٩ لسنة ١٩٥٩ ، ١٩٧٩ لسنة ١٩٥٩ ، ١٩٣٩ المستقدت عليه قوانين المساشات الشار اليهسنا ، والذى يقضى بأن المستقاص الادارية المساشات الميزانيسات الملحقة أو المستقلة ، الاشخاص الادارية المسامة ذات الميزانيسات الملحقة أو المستقلة ، ذلك لأن استبعاد المسدد التى قضيت فى غير الحكومة أو الاستقلات

الادارية المشار اليها من حساب المسائل يلحق أكبر ضرر بتلك الفئسات من الموظفين ، وقسد لا يكفل للسكتيرين منهم أى حق في المسائر. •

وعلى مقتضى ماتقدم من اجازة حساب مدد العمل السابقة فى غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ... فى المساش ... على الوجه السابق ... طبقا لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ ، فانه يكون لأى موظف من المسار اليهم حق الأفادة من هذه الميزة بأن يطلب من الجهة التى يتبعها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر أو من تاريخ الالتحاق بالخدمة حساب مدد العمل سالفة الذكر فى معاشه ، كما يكون له أن يغفل الافادة من هذه الميزة بعسدم طلبه المشار اليه فى ميعاده المقرر قانونا .

ومتى كان للموظف حق الافادة من تلك المزية لضم مدة العمل السابقة كاملة أو عدم الافادة منها حسبما يتفق ومصلحتك فانه يجوز له الاكتفاء بطلب حساب جزء من هذه المدة في المساش دون حسابها كاملة ، وذلك حسبما يستبين له وجه مصلحته في حساب تلك المدة في معاشه ، لأن من يملك السكل يملك الجزء ،

وانه وان خلت نصوص القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ ونصوص قوانين المعاشات المتقدم ذكرها من نص صريح يجيز حساب جزء من هذه المدد دون حسابها كاملة فانها خلت كذك من نص مريح يوجب حساب المدة كاملة فانها خلت كذك من نص مريح قانوني يحول دون حساب جزء فقط من مدة الخدمة السابقسة ف المعاش ٥٠ واذا كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٩ فنان ذلك لا يحمل معنى الالزام بحساب كامل هذه المدة في الماش مانند لله لا يحمل معنى الالزام بحساب كامل هذه المدة في الماش الادارية التابع لها الموظف بحساب مدة عمله السابقة في معاشه ، اذا ما توافرت في شسأنه الشروط التي نصت عليها هذه المادة وطلب اذا ما المعاد المقرو و

لهذا انتهى الرأى الى جواز حساب جزء من مدة الاشستفال بالمحاماة فى معاش رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة - دون حسابها كاملة - اذا مارغب فى ذلك القاضى أو عضو النيابة ه

( نتوى ٣٣٥ في ٢٠/٦/٠١ )

# الفرع السادس عشر مدد عمل سابقة قضيت بالصحافة

## قاعدة رقم ( ۲۰۳ )

المسدا:

المانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المساس – تحديد الرتب الذي يتخذ أساسا لحساب الاشتراكات المستعقة عن مدد عمل سسابقة تضيب بالصحافة محسوبة في الماش طبقا للقسانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه – عبسارة « المرتب الشهرى عند الالتحاق بالفدمة » التي ورنت بالجدول المرافق للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ تنصرف الي المرتب الاسلمي الذي حدده القانون للوظيفة التي عين فيها العامل والذي يقوم بمرفه فملا عند التحاقة بالخدمة – لا يغير من هذا الرأي القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بعض إحكام القسانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ – القول بحساب الاشتراكات المستعقة عن مدة العمل السابقة التي تحسب في الماس المرتب الفرضي ٠

#### ملخص الفتوى:

ارتأت الجمعية العمومية القسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجاستها المنعدة في ١١ من سبتمبر سينة ١٩٦٨ أن الاشيتراكات الستحقة على السيد / ٥٠٠٠٠ عن مدة اشتغاله بالصحافة المصوبة في المياش تحسب على أساس المرتب الذي عين به في وظيفة وكيل وزارة مساعد قسدره ١٩٦٦ ج و ١٩٦٦ م وذلك تأسيسا على أن المادة الأولى من القيانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديلها بالقانون رقم

المسنة ١٩٦٧ كانت تقص على أن لا تصبب فى المساش بالنسبة الى الموظفين الذين تصرى عليهم أهكام القوانين أرقام ٥ لسنة ١٩٠٩ اللي الموظفين الذين تصرى عليهم أهكام القوانين أرقام ٥ لسنة ١٩٠٩ المتسال اليها مدد العمل السابقة التى تضيت فى غير المحكومة أو الهيشات ذات الميزانيسات المستقلة والتى يتقرر ضمها فى تقسدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة طبقسا لقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ٢٠ فبزلير سنة ١٩٥٨ المشار اليه أو طبقا لأية قوانين أو قرارات أضرى ولا تحسب مدة العصل السابقة قبل من الثامنة عشرة ٥٠٠٠ ٥ ٠

وان المادة الثالثة من هذا القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٥١ السنة ١٩٦٢ كانت تنص على أن « يؤدى الموظف عن مدة الممسل السابقة التى تحسب فى المعاش مبالغتعدد باحدى الطريقتين الآتيتين:

(أولا) اما دفعة واحدة تؤدى فى موعد لا يجاوز تسمة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو التصاقه بالخسدمة وتشمل المبلغ الذي يحدد وفقا للقسم (أ) من الجدول المرافق ٥٠٠ » •

( ثانيا ) على أقساط شهرية تحدد وفقسا للقسم (ب) من الجدول المرافق » ه

وقد جاء في مسدر الجدول المشار اليسه تحت القسسم (1) العبارة التالية « لحساب الدفعسة الواحدة المشار اليها في المادة ٣ (أولا) من القانون وذلك عن كل جنيسه من المرتب الشهرى عند الالتحاق بالخسدمة لسكل سنة عن المسدة المراد حسابهسا كما جاءت تحت القسم (ب) العبارة التالية « لحساب الاقساط الشهرية المسار اليها في المسادة ٣ ( ثانيا ) من القانون وذلك عن كل جنيه من الدفعة الواحدة المصوبة وفقا للقسم (أ) •

وان المسادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية فى شأن حساب مدد الممل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة المسادر فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ تتم على أن يراعى فى تقدير الدرجسسة والمرتب عند حساب مدد المعلى السابقة المؤهل العلمي للموظف وطبيعة

الوظيفة ويجوز عند التمين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المددة المصوبة اعتبارا من التاريخ الفرضي للتميين ويدرج مرتبه بالعلاوات على هذا الأساس مع عدم صرف فروق عن الماضي ه

وان عبارة المرتب الشهرى عند الالتصاق بالفدمة الواردة بالجدول المرافق للقانون المشار اليه انما تنصرف الى المرتب الأساسي الذى حدده القانون للوظيفة التى عين فيها العامل والذى يقوم بصرفه فعلا عند التحاقه بالخدمة ه

أما المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ السنة المسالف الذكر فان حكمها لا يطبق الا عند تعيين المسامل اذ أجازت للجهسة الادارية عند تعيينسه افتراض ترقيت كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرغي للتعيين وتدرج مرتب بالملاوات على هذا الاساس وبذلك يصبح هذا المرتب هو المرتب الذي يحق له أن يتقاضاه وهذا جوازي لجهة الادارة فاذا رأت تعيين العامل في فئسة أو بمرتب أدني أو أعلى من القدار الجمهوري الفشة أو المرتب المقرر وفقا للمادة الرابعسة من القرار الجمهوري سالف الذكر فان المرتب الذي يعين به يكون هو المرتب الشهري عند التحاقه بالخدمة الذي يسرى عليه أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة المدار اليه ٠

وان الثابت من الأوراق أن السيد / ٥٠٠٠٠٠ عين وكيلا مساعدا لوزارة الثقافة والارشاد القومى فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٩ بمرتب مقداره ١٩٦٦ ج و ١٦٦٦ م شهريا فان ههذا المرتب هو مرتبه الشهرى عند الالتماق بالخدمة الذي يتعين الاعتداد به فى حساب الاشتراكات الستحقة عن مدة اشتغاله بالمسطفة المحسوبة فى المعاش •

وليس من شسأن التمسديل الذي تضمنه قرار رئيس الجمهورية بالتانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ لبعض أحكام القسانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة أن يغير من هذا الرأى ٠

وقد ناقشت الجمعية العمومية عند اعادة عرض الموضوع عليها

وجهة نظر الوزارة التى أبداها مندوباها والتى تخلص فى أن المذكرة الايضاحية للقسانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ جاء بها « نظرا الى أن مدة خدمة هؤلاء الموظفين فى غير الوظائف المكومية تسد قضيت فى خدمة الاقتصاد القومى أو فى أداء خدمات عامة للبلاد لاتقل أهمية عن الخدمة فى وظائف المكومة •

رأت وزارة الخزانة حرصا على صالح هؤلاء الموظفين ورغبة في التسوية بينهم وبين نظرائهم ممن قضوا مدة خدمتهم جميسا في الوظائف الحكومية اعداد مشروع القانون المرافق بحساب مدد العمل السابقة ضمن مدد الخدمة المحسوبة في المعاش » •

واستخلص مندوبا الوزارة من هذا النص الوارد في المذكرة الايضاحية أن الهدف الذي تغياه المشرع وهو التسوية بين مختلف فشات العساملين لا يمكن تحقيقه الا اذا حسبت اشتراكات المساش المستحقة عن مدد الخدمة السابقة على أساس المرتب الذي كان يتقاضاه الموظف لو فرض أنه عين بالحكومة منذ بداية المدة المراد ضمها •

وأغساف المندوبان المذكوران أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد نصت على عدم حساب مدد الخدمة السابقة على سن الثامنة عشرة على حين حدد القسم أ من الجدول المرافق للقانون المبالغ المستحقة عن مدد الضدمة السابقة على أساس غشات تتغير بحسب السن عند الالتحاق بالخدمة وتبدأ من الماتحاق بالخدمة وتنتهى بسن الستين : ومعنى ذلك أن المقصدود بالالتحاق بالفدمة هو الالتحاق الفطى ، بالالتحاق بالفدمة هو الالتحاق الفطى ، وانتهيا من ذلك الى القول بأن هذا التفسير هو وحده الذى يستقيم مع تحديد غشة المبالغ المستحقة عن مدة الخدمة السابقة على أساس سن الثامنة عشرة ، لأنه قبل هذا السن ليست هنساك مدة محسوبة في المحاش وانه في حساب السن في هذا الجسدول تعتبر كسور السنة سنة كاملة ، وانه لو قيل بغير هذا المحسدول تعتبر المالغ المستحقة لن كان سنه عند الالتحاق بالخدمة ١٨ سنة هو حكم مستحيل التطبيق ،

وأضافا أنه لا يعقل أن يكيل المشرع بكيلين فى موضوع واحد ، فيكيل بكيل عند حساب مدد الخدمة السابقة فى تقدير الدرجه والمرتب والمستحمية الدرجة ثم يكيل بكيل آخر عند حساب هدذه المدة ذاتها فى المساش ، وأن الهيئة المسامة للتأمين والمعاشات تجرى على حسساب الاشتراكات عن المدد المحسوبة فى الماش على أساس المرتب الفرضى لو كان أكثر من المرتب الفطى الذى حصل عليه العامل .

وانه سبق أن عرض على اللجنة الأولى للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ موضوع يخص السيد / وكيل وزارة العدل المساعد لشئون مصلحة الشهر المعارى وقد كانت له مدة خدمة سابقة بالمحاماة بالبنك الزراعى العقارى ، وانتهت اللجنة الى أن تكون العبرة بحقيقة المرتب الذى تتاضاه عملا اعتبارا من تاريخ تميينه فى وظيفة مدير عام بمصلحة الشهر المقارى ،

ومن حيث أن ما ارتآه مندوبا الوزارة مردود بأنه وأن كان القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ قد أحال في شأن المدد الاعتبارية التي تحسب في المساش الى تلك المدد التي يتقرر ضمها طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة الا أنه باستعراض نصوص القرار الجمهوري رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ بيين أن لكل منهما مجاله فالقرار الجمهوري رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ على المابقة في الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة منص في المادة الأولى منه على أنه « في تطبيق أحكام المادتين ٣٣ و ٢٤ من القانون رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٥١ المثار اليه يكون حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة المثار اليه يكون حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة مقصورا على المدد التي تقضي في الجهات الآتية : ثم بين بعد ذلك الجهات التي تصب مدة العمل فيها و

وبين في المادة الثانية منه الشروط والاوضساع التي تراعى في
 حساب مدد العمل السابقة •

ونص بعد ذلك فى المادة الرابعة على أن « يراعى فى تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمي للموظف وطبيعة الوظيفة ويجوز عند التعيين افتراض ترقيت كل خمس سنوات على الأقل من المددة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضي للتعيين ويدرج مرتبه بالمالوات على هذا الأساس مع عدم صرف فروق عن المسافى » واشترط فى المادة الخامسة منه ألا يترتب على ذلك الضم أن يسبق زملاءه ممن يعملون معه فى المسلحة أو الوزارة المعين فيها « فى حين أن القسانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ خاص بحساب مدد الخسدمة التى يتقرر ضمها طبقسا لأحكام القرار الجمهورى سالف الذكر فى المحاش ه

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ قد أحال ف تحديد المسدد الاعتبارية التي يجوز حسابها في الماش المدد التي يتقرر ضمها طبقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الا أن هذه الأحالة انما هي خاصة بتحديد المدة ولا شأن لها بطريقة حساب الاشتراكات التي تؤدي عنها ذلك لأن العبرة في حساب الاشتراكات عن مدد الخدمة السابقة التي تحسب في الماش بالرتب الذي يتقاضاه المامل فعلا عند تعيينه ، سواء كان هذا الرتب هو أول مربوط الدرجة المقررة لمؤهله أو كان المرتب الفعلى الذي تقاضاه المامل عند الالتحاق بالخدمة اذا كان زائدا على أول مربوط الدرجة أو كان العامل تسد عين فعسلا لا فرضا في درجة أعلى من الدرجة المقررة لمؤهله بالتطبيق لأحكام القرار السابق وهذا هو الحكم أينما بالنسبة لن يعين بقرار من رئيس الجمهورية في درجة تعلو تلك التي كان يجوز تعيينه فيها طبقا لقواعد مدد العمل السابقة المبنة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ • فان المرتب الذي يتقاضاه فعلا بعد التعيين هو المرتب الذي منح له غمسلا اذ ليس في القانون مرتب فرضى وآخر فعلى فاذا منح الموظف المرتب الذي تؤهله له مدة عمله السابقة طبقا لأحكام القرآر الجمهوري سالف الذكر أصبح هو مرتبه الفعلى وهو الذي تحصل على أساسه اشتراكات المساش وكذلك اذا منح راتبا يزيد أو يقل عما تجيزه تلك القواعد غان المرتب الذي يمنح له فعلا هو الراتب الذي يحسب على أساسه اشتراكات المعاش والقول بعير ذلك يؤدى الى أن يكون هناك أساسان لحساب مرتب المامل أحدهما فعلى يتقاضاه من غزانة الدولة والآخر فرضى تؤدى عنه اشتراكات المساش وعند حساب المعاش يتقاضاه على أساس المرتب الفعلى وهذا ما لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد اليه •

ولا حاجة فيما ذهب اليه منصدوبا الوزارة من أن المسذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥٠ اسنة ١٩٥٩ أسارت الى أنه قصصد باصداره التسوية بين الموظفين الذين لهم مدة عمل سابقصة وبين نظرائهم من قصوا خدمتهم في الحكومة فان ذلك مردود بأن ذلك منوط بأن يكون قصد روعيت في قرار التميين أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٨ بالشروط والأوضاع المبينة فيه فاذا عين عامل في درجة تعلو تلك التي تؤهله لها مدة عمله السابقة ومنح راتبا يزيد عن المستحق له وفقا لتلك القواعد أو عين في درجة تقل عن تلك التي كان يمكن تميينه فيها لو طبقت عليه أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في هدذا الشأن فانه لا يكون ثمة وجه للتحدي بما أوردته المذكرة الايضاحية من التسوية بين من لهم مدة عمل سابقسة وبين من كانوا يعملون فسلا في خصدمة الحكومة لأن التسوية انما تسكون في المراكز المتساوية و

أما ما جاء في الجدول المرافق لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة المرام من تحديد سن الالتحاق بالخدمة ابتداء من الثامنة عشر ، فانه يبدو أن هذا الجدول قد جرى وضعه على نسق الجداول المرافقة لقوانين حساب مدد العمل المؤقتة بالحكومة في المعاش كالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ ورقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ والتي كانت تجيز حساب المددة المؤقتة التي قضيت خلال السنة الثامنة عشرة من سن الموظف ومعاملته في الجدول على أساس تلك السنن مادام لم يبلغ التاسعة عشر ، ولئن كانت كسور السنة تجبر الى سنة في تطبيق أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ الأمر الذي كان لا محل معه لايراد سن الشامنة عشرة الا أن ما فات الشرع في هدذا الشائن

لا يصلح جمل مقتضاه دليلا يعدل به عن صريح ما نص عليه فى القانون من الاعتداد بسن الموظف يوم يلتحق بخدمة الحكومة وبمرتبه الذى يحدد له فعملا فى حساب ما يؤديه لقاء ضم مدة عمله فى غير الحكومة الى مدة المساش لأن القاعدة الأصولية هى تقديم دلالة المعارة على دلالة الاقتضاء •

ومن حيث أن ما ذهب اليه مندوبا الوزارة من أن الهيئة المامة للتأمين والمعاشات تمتد بالمرتب الفسرخى اذا كان يقل عن المرتب الفعلى الذى يتقاضاه العسامل فانه ان صبح يكون مخالفا الأحكام القانون لأن العبرة هى بالمرتب الفعلى زاد أو قسل عن المرتب الذى يمكن أن يحصل عليه لو طبقت عليه أحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ مادام أن تمين المامل فى درجة تعلو الدرجسة المقررة للمؤهل بافتراض ترقيته كل خمس سنوات درجسة هو رخصسة لللادارة ٥٠

أما بالنسبة للفتوى الصسادرة من اللجنسة الأولى للقسم الاستشارى في حالة الاستاذ وكيل وزارة العدل السابق فان الاستناد الى هذه الفتوى في غير محله اذ ورد فيها عدم الاخلال بحقيقة المرتب الذي تقاضاه السيد وكيل وزارة العدل فعلا اعتبارا من تاريخ تعيينه في وظيفة مدير عام •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتواها السابقـــة الصادرة بجلسة ١١ سبتعبر سنة ١٩٦٨ ٠

( نتوی ۱۹۹۳ فی ۱۹۹۹/۱۹۹۹ )

## قاعسدة رقم ( ۲۵٤ )

#### : المسحا

القانون رقم ۲۰۰ اسنة ۱۹۰۹ بحساب مدد العمل السابقة في الماش العمل بالقانون الا اسنة ۱۹۹۳ سـ تحديد الرتب الذي يتخذ اساسا لحساب الاشتراكات المستحقة عن مدة عمل سابقة قضيت بالمسحافة عمدسوبة في الماش طبقا المقانون رقم ۲۰۰ اسنة ۱۹۰۹ المشار اليه عبارة « الرتب الشهري عند الالتحاق بالخدمة » التي وردت بالجدول الرافق المقانون رقم ۲۰۰ اسنة ۱۹۰۹ تنصرف الى الرتب الاساسي الذي حدده القانون الوظيفة التي عين فيها المامل والذي يقوم بصرفه خملا عند التحاقه بالخدمة ،

### ملغص الفتوي :

ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في الماش تنص على أن « تحسب في المعاش بالنسبة الى الموظفين الذين تسرى عليهم أحكام القوانين أرقام ٥ لسنة ١٩٠٩ / ١٩٣٩ لسسنة ١٩٥٦ المشار اليها مدد العمل السابقة التي قضيت في غيرالحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة والتي يتقرر ضمها في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ٢٠فبراير سنة ١٩٥٨ المشار اليه أو طبقا لاية قوانين أو قرارات أخرى ولاتصسب مدة العمل السابقة قبل سن الثامنة عشره ٥٠ » ٥

ومن حيث ان المادة (٣) من هذا القانون تنص على أن « يؤدى الموظف عن مدة العمل السابقة التي تحسب فى المعاش مبالغ تحسد باحدى الطريقتين الآتيتين :

(أولا) أما دغعة واحدة تؤدى فى موعد لا يجاوز تسعة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو التحاقه بالخدمة وتشمل الملنع السذى يحدد وفقا للقسم (1) من الجدول المرافق » •• ( ثانيا ) على أقساط شهرية تحدد وفقا للقسم (ب) من الجدول المرافق » •

وقد جاء في صدر الجدول المسار اليه تحت القسم ( أ ) العبارة التالية « لحساب الدفعة الواحدة المسار اليها في المادة ٣ « أولا » من القانون وذلك عن كل جنيه من المرتب الشهرى عند الالتحاق بالمخدمة لكل سنة عن المدة المراد حسابها » كما جاء تحت القسم (ب) العبارة التالية « لحساب الاقساط الشهرية المسار اليها في المادة ٣ « ثانيا » من القانون وذلك عن كل جنيه من الدفعة الواحدة المحسوبة وفقاللقسم ( أ ) » •

ومن حيث أن المادة (٤) من قرار رئيس الجمهورية في شان حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والرتب واقدمية الدرجة الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ تنص على أن يراعى في تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمي للموظب وطبيعة الوظيفة ويجوز عند التعيين اغتراض ترقيته كل خمس سنوات على الاتل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضي للتعيين ويدرج مرتبه بالعلاوات على هذا الاساس مع عدم صرف فروق عن الماضي،

ومن حيث أن عبارة « المرتب النموى عند الالتحاق بالخدمة » انواردة بالجدول المرافق للقانون المشار اليه انما تنصرف الى المرتب الاساسى الذى حدده القانون للوظيفة التى عين فيها العامل والذى يقوم بصرفه فعلا عند التحاقه بالخدمه ه أما المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لمسنف ١٩٥٨ سالف الذكر فان حسكمها لا يطبق الا عند تعيين العامل اذ اجازت للجهة الادارية — عند تعيينه سافترا من القاريخ الفرضى للتعيين وتدرج مرتبه بالعلاوات على هذا الاساس وبذلك يصبح هذا المرتب هدو المرتب الذى يحبق له أن بتقاضاه وهذا جوازى لجهة الادارة فاذا رأت تعيين العامل فى فئة أو بمرتب ادنى أو أعلى من الفئة أو المرتب القرر وفقا للمادة الرابعة من القرار الجمهورى سسالف الذكر فان المرتب الذى يعين به يكون هو المرتب الشهرى عند الالتحاق بالخدمة الذى يسرى عليه أحسكام هو المرتب الشهرى عند الالتحاق بالخدمة الذى يسرى عليه أحسكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار أليه ه

ومن هيث أن الثابت من المذكرة المرافقة لكتاب الوزارة أن السيده و من يونية عين وكيلا مساعدا لوزارة الثقافة والارشاد القومي في ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٩ بمرتب مقداره ١٩٦٦ جنيه شعريا فان هذا المرتب هو مرتبه الشعرى عند الالتحاق بالخدمة الذي يتمين الاعتداد به في حساب الاشتراكات المستحقة عن مدة اشتغاله بالصحافة المحسوبة في المعاش و

وليس من شدأن التعديل الذي تضمنه قدرار رئيس الجمهورية. العربية المتحدة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ لبعض احكام القدانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المعاش أن يعبر من هذا الرأي .

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن الاشتراكات المستحقة على السيد ••• عن مدة اشتغاله بالصحافة المحسوبة في الماش تحسب على أساس المرتب الذي عين به في وظبفة وكيل وزارة مساعد وقدر • ١٩٢١/١٣٦ جنيه •

( نتوی ۸۰۸ فی ۱۹۹۸/۹/۱۱ )

الفرع المسابع عشر مدة خدمة سابقة بالهيئة المعرية الأمريكية لاحسسلاح الريف

قاعسدة رقم ( ۲۵۰ )

المسدا :

اهتية العاملين بهيئة التنمية والتعمير للبهرة والغيوم في هساب مدد هدمتهم السابقة التي قضوها بالهيئة المرية الأمريكية لاصلاح الريف ضمن مدة هدمتهم المصوبة في المعاش دون التزامهم باداء أية اشتراكات منها للهيئة العامة التامين والمعاشات •

#### ملخص الفتوي :

فيما يتعلق بالاستفسار الثانى الخاص بأحقية هؤلاء العاملين ( م ٣١ - ج ٣٢ ) ف ضم مدة خدمتهم السابقة بالهيئة الى مدة خدمتهم الحاليسة المتسوية في المعاش ومدى التزامهم بسداد اشتراكات نظير ذلك ، فان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمساشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ــ الذي طبق على العاملين بهيئة التنمية والتعمير للبحيرة والفيوم اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١ بعد تسوية حالاتهم على درجات بالميزانيسة \_ يقضى في المسادة ٧ من مواد اصسداره بأنه « في تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ الشار اليه يعتبر منتفعا بأحكامه الموظفون المعينون بمربوط ثابت أو بمكافأة شاملة في الميزانيات المنصوص عليها في القانون المذكور وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بأحكامه » ومقتضى ذلك انطباق القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من تاريخ العمل به في ١٩٦٠/٥/١ على الموظفين المعينين بمكافآت شــاملة على احدى الميزانيــات المنصوص عليها نهيه ، وهي تشبعل حسبما بيين من المادة (١) منه ــ الميزانية المـامة للدولة والميزانيات المحقة بهما والميزانيات المستقلة المبينة في المادة (٣) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والتي تضم ميزانيـــة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية والجامعات والمجالس البلدية ومجالس المديريات وادارة النقل العام لنطقة الاسكندرية •

وحيث أنه ولمن كان لهيئة التنمية والتعمير للبحيرة والهيدوم ميزانية مستقلة باعتبارها مؤسسة عامة . الا أن ميزانية هذه الهيئة لم ترد ضمن الميزانيات المستقلة المصوص عليها في المادة (٣) من القيانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ومن ثم فقد كان مقتضى ذلك عدم سريان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ على العاملين بالهيئة ، الا أنه لما كانت المسادة ٣٤ من دستور عام ١٩٦٨ الذي صدر في ظله القانون رقم ٣٧ لمشنة ١٩٦٠ المشار اليه تقضى بأن « الميزانيسات المستقلة والمحقة تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة » ولقد سبق للجمعية المعومية أن انتهت وهي في صدد تفسير هذه المسادة الى نا عبارة الميزانيسات المستقلة والمحقة الواردة بها قاطعة الدلالة على أن الميزانيسات المي تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانيسة العامة أن الميزانيسة العامة وهسابها الختسامي هي الميزانيات المستقلة والمحقة بميزانيسة الدولة أو بميزانيسة الوحدات الادارية ، ويقصد بها ميزانيات المؤسسات الموسات المو

المسامة وهي مرافق عامة قومية تعهد الدولة بادارتها الى هيئسات مستقلة تتمتع بشخصية معنوية وبقسدر من الاستقلال في سيئونها الادارية والمسالية كي تتطل من قيسود النظسام الحكومي ، وان التشريعات المنظمة للمؤسسات العامة لم تجر على نسق موحد في التشريعاتها فتارة تمسفها بأنها مستقلة وأخرى تصفها بأنها ملحة بميزانية الدولة أو بميزانية احدى الوحدات الادارية مما حمل واضع الدستور دفعا للبس والمعموض في هذا المحد على أن يجمع بينهما في نص واحد ويجرى عليهما حكما واحدا هو اخضاعها لذات القواعد التي تخضع لها الميزانية العامة للدولة لأن مناط هذا الحكم يتحقق في كليهما ، ويستفاد مما انتهت اليه الجمعية المعومية في هذا الخصوص أن الميزانية المستقلة تجرى عليها ذات الأحكام التي تجرى على الميزانية الملحقة ، وأن ميزانية المؤسسة العامة قد توصف في قرار انشائها بأنها مستقلة أو ملحقة دون أن يكون القصد من ذلك المغايرة في الأحكام المطبقة عليها ،

وأخذا بهذا النظر فان العاملين بهيئة التنميسة والتعمير للبحيرة يفيدون من احكام القانون رقم٣٧ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا مناريخصدوره

وحيث أنه بالرجوع الى القسانون رقسم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بيبن انه ينص في المادة (٢) من مواد اصداره على أنه « استثناء من الحكام المادة ٧ من القانون المرافق تدخل مدة الخدمة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون في وظيفة مستخدم أو عامل ضمن المدة المحبوبة في المساش بالنسبة الى المستخدمين والعمسال الدائمين الموجودين بالخدمة في التاريخ المذكور » • كما تنص المادة (٣) على أن « تلتزم الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بأن تسدد الى أي من الصندوقين المنصوص عليهما في القانون المرافق مرة كل ثلاثة أشمس قيمة ما يؤديه الى المستخدمين والعمال الذين مرة كل ثلاثة أشمس قيمة من مماشات أو مكافآت وفقا الأحكام المادة يتركون الخصدمة من مماشات أو مكافآت وفقا الأحكام المادة المسابقة ••• » وبيين من هذين النصيين أنه يحق المستخدم أو المامل الذي كان موجودا بالضدمة وقت العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة •٩٠ وطبقت عليه أحكامه ، أن يطالب بحساب مدة خدمت

السابقة على انتفاعه بهذا القانون دون أن يؤدى عنها أى اشتراكات منما من ارهاقه بأعباء مالية ضخمة ، وتتعمل الخزانة العامة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة باقساط مدة الخدمة السابقة التي تحسب للعامل في المعاش .

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم فى خصوص العامين بهيئة التنمية والتممير للبحيرة والفيوم غانه يحق لهم حساب مدد خدمتهم السابقة التى تضوها بالهيئة المصرية الامريكية لاصلاح الريف ضمن مدة خدمتهم المصوبة فى المعاش دون أن يلزموا بسداد أية مبالغ عنها •

# من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى مايلى :

أولا: انه لا يحق للعاملين بهيئة التنمية والتعمير للبحير قوالفيوم التى أدمجت في المؤسسة الممرية العامة لاستفلال وتنمية الاراضي أن يطالبوا بمكافأة ترك الخدمة عن مدة عملهم بالهيئة المذكورة •

ثانيا: أنه يتمين حساب مدة الخدمة السابقة التى قضاها هؤلاء العاملون بالهيئة المرية الامريكية لاصلاح الريف كاملة ضمن مدة خدمتهم المحسوبة فى المعاش وذلك دون التزامهم بأداء أية اشتراكات عنها للرئة العامة للتأمين والمعاشات ه

١ ملف ٨٩/٤/٨٦ \_ جلسة ١٩٧٤/٣/١٣ )

# الفرع النسسامن عشر

## مدة خدمة سابقة بديوان الأوقاف الخصوصية

## قاعسدة رقم (٢٥٦)

#### المحدا:

مدة الخدمة السابقة بديوان الأوقاف المصومسية عدم جواز حسابها في المساش بلا محل القياس في هذا المصوص على الأحكام الواردة في القسانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ــ حسساب مدة المسدمة في ديوان الأوقاف المصومسية طبقا لاحكام القسانون الأخير مستحدث بالتعديل الذي أدخل عليه بالقرار بقانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ و

# ملخص الحكم :

ان ديوان الأوقاف الخصوصية كان يتعتع بذاتيسة مستقلة ، وينحصر نشاطه في تولى ادارة الأوقاف الغيرية المختلفة المصدادر الواقعة تحت نظارة الخديوى ومن خلفوه من بعده ، وكان ينفرد بميزانيسة خاصسة مستقلة لا صلة لها بميزانية الدولة العامة ، وبهذه المتسابة كان يرعى مصالح خاصسة معينة ، ولم يتوافسر له من المتومات والمخصائص ما يجعله فرعا من المحكومة أو مصلحة تابعسة لها أو مؤسسة من المؤسسات العمامة ، ولا يغير من طبيعته القانونية هذه صدور أوامر أو لوائح تقضي بأن تطبق على موظفيه ومستقدميه النظم والقواعد المتبعة في بعض مصالح الحكومة في شأن موظفي الدولة ومستخدميها ، ولا يجوز مجاوزة القصد منها بالخروج من المراها المحدد نطاقه الى اعتبسار الديوان هيئة حكومية ، ومن ثم مان الشرط الأول لجواز الاغادة من أحكام القرار بقانون رقسم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ سوه أن تكون المدد الجائز ضمها في حساب الماش تضيت في خدمة الحكومة سيكون غير متحقق في حالة المسدعي

بالنسية الى مدة خدمته التي قضاها بالديوان المذكور ، واذا كان القرار بقانون المسار اليه قد نوه في مذكرته الايضاحية بأن القانون رقع ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المسدنيين وآخر لموظفي الهيئسات ذات الميزانيسات المستقلة قد أجاز للموظف حساب مدد الخدمة التي قضيت على وظهائف دائمة أو مؤققة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات ف المساش ، وانه رؤى « تحقيقا لما تستهدفه الحكومة من امسلاح شئون الموظفين وتعميما لمبدأ المساواة اصدار القرار بقانون الجديد لغئسة الموظفين المثبتين طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ » ، فإن هــذا لا بيرر أعمـال القياس بين القانونين ، لمــدم اتحاد وجه هذا القيساس ، ولاختلاف الوضع والاعبسساء والمزاياً والموازنات المسالية في كل منهما . وعلى أن القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ لم يكن يتضمن وقتذاك نصا على ضم مدد الخدمة السابقة التي قضيت في الأوقاف الخصوصية اللكية السابقة ، وانما استحدث هــذا النص في التعديل اللاحق الذي أدخل على هذا القانون بكل من القرار بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ والقسانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ اللذين أنشأ للمعاملين بأحكامهما حقا في حساب ألمد المذكورة في المعاش لم يكن قائما ولا مقررا لهم من قبل والمدعى ليس منهم ، وآية ذلك أن ألامر اقتضى اصدار تشريع لامكان حساب هذه المد، ومعنى هــذا التشريع أنهـا لم تكن لتحسب لولا صدوره ، وأن الحق الستحدث في حسابها أنما هو مستمد منه ، ولم يورد الشرع مثل لهذا النص في القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ أو يدخله عليه ٠

<sup>(</sup> طعن رقم ۷۳۲ لسنة ۳ ق ـ جلسة ۲۱/۱/۸۹۲۱ ا

# الفرع التساسع عشر

#### مدد خدمة سابقة في بعض المناطق تحسب مضاعفة

### قاعسدة رقم (۲۵۷)

#### المسحدا :

المادة ٥٥ من الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الفاص بالمعاشات المسكية - نصبها على حساب مدد الفسدمة في بعض المساطق مضاعفة في المساش - شروط انطبساق هدده المسادة - سريان احكامها على حالة الادارة ٠

#### ملخص الفتوى:

بتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٨٩ لسنة ١٩٦٢ باعارة الاستاذ المستشار ٥٠٠٠٠ للعمل بحكومة الكونغو بوظيفة مستشار بمحكمة الاستثناف ادة سنتين • ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ بتجديد الأعارة لمدة سنة أخرى ، وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ تقسدم السيد المستشار بطلب لحساب مدة الاعارة مضاعفة في الماش موضحًا أن المادة ٥٥ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المسكية تحدد بعض الاماكن التي تحسب فيها مدة الضدمة في المعساش بضعف مدتها الحقيقية اذا توافرت شروط معينة وتجيز لمجلس الوزراء اصدار قرارات باضافة مناطق أخرى الى هذه الاماكن • وقد أصدر مجلس الوزراء في ١٩٥١/٦/١٠ قدرارا بسريان أحكام تلك المادة بالنسبة الى مدد الخدمة التي تقضى في الاملكن الواقعة بين خط الاستواء وخط العرض ٩٢ جنوبا • وأضاف سيادته في طلب أن الجهة التي أمضى بها مدة الاعارة تقع في المنطقة التي حددها قرار مجلس الوزراء آنف الذكر ومن ثم فأنها ثخضم لحكم المادة ٥٥ سالفة البيان • ولما استطلعت الأمانة العامة للملس الدولة رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية في هذا الطلب أفادت بأن اللجنة الأولى انتهت بجلستها المقودة في ٢١ من مايو سنة ١٩٦٨ الى عدم انطباق حكم المسادة 18 المسار اليها على حالة الاعارة م غير أن السيد المستشار ١٩٠٠ تقدم مرة أخرى في ١٩٧١/٥/١٢ بطلب الى السيد المستشار رئيس المجلس لمرض هذا الموضوع على الجمعية المعمومية وأرفق به مذكرة عقب فيها معلى الرأى الذي ذهبت اليه اللجنة في هذا الخصوص وفند الاسباب التي يقوم عليها م

ومن حيث أن المادة 60 من المرسوم بتانون رقم ٣٧ لسنة المادي بالماسات الملكية تنص على أن « مدد الضدمة في السودان يضاف اليها نصف مقدارها و ويضاف مقدار النصف ايضا الى مدد الخدمة في فنسار أبى السكيزان وفنار الاخرين وفنسار الاشرق وفنسار سنجانيب و وتحسب مدد الخدمة التي تؤدى جنوبي الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالي ومركز الدلج وبجهتي الاجنية وأبي زيد باعتبار ضعف مدتها الحقيقية بشرط أن يكون النقل أو الذهاب بمأمورية الى جنوبي هذا العرض أو تلك الجهات قد حصل بمقتضي أمر مكتوب من رئيس الملحة وبشرط أن كل مدة خدمة فيها لا تقل عن ثلاثة أشهر بلا انقطاع ٥٠ يجوز لمجلس الوزراء أن يمين عدا الجهات السالف ذكرها الجهات النائية الاخرى التي تصبير عدد المؤلف أو المستخدم فيها موجبة لتقرير مدة اضافية وأن يحدد كذاك مقدار هذه الحد الاضافية و

وبجلسة ٩٠١/٦/١٠ وافق مجلس الوزراء على مذكرة اللجنة المسالية جاء بها « نظرا لأن الجهات التى تقع شمال خط الدرجة الثانية عشر من العرض الجنوبى تعامل المنطقة التى تقع جنوب خط الدرجة الثانية عشر من العرض الشمالي لتساوى بعدهما عن خط الاستواء • تقترح وزارة المالية استصدار قرار من مجلس الوزراء طبقا للسلطة المخولة بمقتضى المسادة ٥٤ سالفة الذكر بالوافقة على حسساب مدة الشدمة التى تؤدى شمال الدرجة الثانية عشرة من العرض الجنوبى باعتبار ضعف مدتها مع مراعاة الشروط الواردة فى قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩) » •

ومن حيث أنه بيين من استقراء نص المادة في المشار اليها ان الافادة من حكمها منوط بتوافسر شروط ثلاثة : (أ) أن يكون الموظف من المعاملين بالرسوم بقانون رقم ٣٧ لمسنة ١٩٢٩ (ب) أن يكون قسد أمضى مدة خدمة في احدى المهات التي حددها النص أو صدرت بها قرارات من مجلس الوزراء ولا تقل هذه المسدة عن ثلاثة آشهر (ج) أن يكون النقل أو الندب الى تلك الجهات قسد تم بناء على أمر مكتوب من رئيس المسلمة ، أي أن يكون وجود الموظف فيها بناء على ارادة جهة الادارة ،

وليس من شك فى تواقر هدده الشروط فى الاعارة طالما كانت لاحدى الجهات المسار اليها ولمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ه فذهاب الموظف المعار الى جهة منها انما يتم بمقتضى القرار الصادر بالاعارة وهو بمثابة الأهر المكتوب وعبارة « الذهاب » الواردة فى النص المسندي من المعوم بحيث تتسم لمن يذهب عن طريق النسدب أو طريق الاعارة فمسكلاهما يكون بامر مكتوب و والقول بغير ذلك فيسه تخصيص للنص بلا مخصص و وفضلا عن ذلك غان نظام الاعارة لم يكن شائما فى المكومة وقت صدور المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة يكن شائما فى المكومة وقت عدور المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة باصطلاح « الذهاب » «

ولا يغير من ذلك كون الاعارة لا تتم الا بموافقة الموظف ذلك أن الموظف المنقول الى احدى هذه الجهات يغيد من حكم المادة ها المشار اليها اذ كان النقل بناء على طلبه و كما لا يغير من ذلك أيضا القول بأنه يشترط للافادة من الحكم المشار اليه أن يكون الموظف قد أدى العمل لحساب الحكومة ، لأن هذا القول لايسنده نص ، بل ان قرار الاعارة شأنه شأن قرار النقل وغيره من القرارات الادارية انما يستهدف المسالح المسام ، وهو كما يتحقق في حالة المعل لحساب الحكومة يتحقق أيضا وبصورة أجدى في بعض الصالات لى الموافقة على اعارة الموظف لحكومة أجنبية ومن ثم يتساوى الموظف المار مع الموظف المنقول أو المنتدب الى الجهات النائية آنفة الذكر عند تطبيق حكم المادة ها المسار اليها و

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى حساب مدة الاعارة الى جكومة السكونغو مضاعفة في معاش السيد المستشار و٠٠٠٠٠

( ملف ۱۹۲/۲/۸۱ ــ جلسة ۱۹۲/۲/۸۸ )

# قامسدة رقم (۲۰۸)

#### البسدا:

نص المسادة ١١ من قانون المساشات رقم ٣٧ سنة ١٩٣٩ على هساب مبد المخدمة التي يقضيها الموظفون الملكيون في المناطق الحربية النساء الحرب مضاعفة في المعاش أو المسافاة سيكفى لاقادة المعام من هبذا الحكم أن يكون قدد الحق بالعمل في منطقة هربية انتساء الحرب مناط الاقادة هو قضباء المسدة في منطقة هربيسة سالاختصاص لوزير الحربية بتعين أسماء الوظفين المسنين الذين النين ينتعون بهذا الحكم شأن ماهو جبع بالنسبة للمسكريين وفقا لحكم المدة ٩ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٠ بشأن الماشات المسكرية ٠

### ملخص الحكم :

ومن هيث أن قانون الماشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ المسامل به المسدعى نجل في المسادة ١٩ منه على أن المسدة التي تقضى في الحرب سواء كانت في المسكرية البرية أو البحسرية أو قسوة طيران الحربي تحسب في تسوية الماشات أو المسكانات بالسكينية المقررة في قانون المساشات المسكرية ويعملي حكم المسدة التي تقضى في الحرب كل أنساء الحرب ونص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالماشات المسكرية في المسادة ٩ فقرة أولى على أن « تحسب مدة المسدمة في الحرب باعتبار ضعف مقدارها الحقيقي في تسوية المساش أو المسكلاة ويكون اثبات وجود زمن الحرب في تطبيق هده المسادة المسكنة ومود زمن الحرب في تطبيق هده المسادة بمعقني أم ملكي ، ومن المتصاص وزير الحربيسة تعيين رجال

العسكرية الذين يكونون اشتركوا مباشرة فى الأعمال الحربيسة بحيث ينتعمون بأحكام هذه المسادة » ه

ومن حيت أن الواضح من هذين النصين أن مدة الضدمة في زمن الحرب تحسب طبقا المقانونين سالفي الذكر الله قسوية المباش الم المحافاة باعتبار ضعف مقدارها الحقيقي ويثبت زمن الحرب بإمر ملكي أو يقرار من رئيس المجمهورية الأ أن المسرع غاير في تحديد المنتفعين بهذا الحكم بين أفراد القوات المسلحة وبين العساملين المسنوبين فبالنسبة المؤتفية الأولى ، استلزم الاعادتيم أن يصدر قرار من وزير الحربية بتعيين الانسخاص الذين يكونون اشتركوا مباشرة في الاعمال الحربية أما بالنسبة للفئة الثانية غانه اكتفى يالنسبة المم بأن يكونوا قد الحقوا بالمعل في منطقة حربية أثناء الحرب والا الختصاص لوزير الحربية في تعييز أسماء الموظفين المدنين الذين ينتفعون بهذا الحكم الأن المناط تطبيقه عليهم أن يتحقق في أنهم قضاء المدنة في منطقة حربية أثناء الحرب و

ومن حيث أن الثابت أنه صدر عن الحرب العالميسة الثانية في الفترة من ١٩٣٧/٩/٣ عتى ١٩٤٥/٨/١ الأمر الملكى رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ في ١٩٥٢/٥/١ باثباتها ، كما صدر عن حرب فلسطين الواقعة في الفترة من ١٩٥٨/٥/١ متى ١٩٤٩/٢/٢٤ الأمر الملكى رقم ٥٠ لفترة من ١٩٤٨/٥/١ حتى ١٩٥٩/٢/٢ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٤ من ١٩٥٨/١/١٥ وأنه ولئن لم يصدر قرار من وزير الحربية بتمين أفراد القوات المسلحة الذين يكونون قد اشتركوا مباشرة في الاعمسال الحربية الا أنه صدر قرار وزير الحربية برقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٧ بانتفاع جميع الفسياط المسلمة النين بقانون المساشات المسكرية الذين كانوا في خدمة القوات المسلحة اثناء فقرة الحرب العالمية الثانية ، كانوا في خدمة القوات المسلحة اثناء فقرة الحرب العالمية الثانية ، اشتركوا مباشرة في الاعمسال الحربيسة كما أغنى عن امسدار قرار بتحديد مناطق معينة باعتبارها جناطق حربية ٠

ومن حيث أن الهيئة المـــامة للسكك الحــديدية تذكر بالنسبة

للمدعى أنه عن المسدة من ١٩٣٩/٩/٣ الى ١٩٤٥/٨/١٥ مدة الحرب العالمية الثانية ) فقد وافق رئيس مجلس ادارة الهيئة على حسابها مضاعفة في المساش لأن أعمال المدعى كانت خلالها متصلة اتصالا مباشرا بالأعمال الحربيسة ، وعن المسدة من ١٩٤٨/٥/١٥ حتى ٢٤/٢/٢٤ ( مدة حرب فلسطين ) غلم يتقدم المدعى بطلب لحسابها وعن المسدة من ۲۸/ ۱/ ۱۹۵۲ الى ۱/۳/۷۰۱ ( الاعتداء الثلاثي ) غلم يوافق على حسبابها رئيس مجلس أدارة الهيئة لانه رأى أن أعمال المدعى عير متصلة اتصالاً مباشراً باعمال الحربية - ومتى كان المنساط في حساب مدد الحرب مضاعفة في المساش بالنسبة للعاملين المدنيين جو تضاء هذه الدد ف منطقة حربية اثناء الحرب كما سبق البيان • هو وانه ولئن كان لم يصدر قرار بتحديد هده المساطق في خلال المدد المطلوب حسابها مضاعفة في المعاش الا أن ذلك ليس من شانه أن يضيع حق المدعى في الانتفاع بهذا الحكم أذا كانت الادارة لا تنكر عليه أنه ألحق بالعمل في مناطق حربية أثناء هذه المسدد ، أو في بعضها ومتى كانت الادارة قسد سلمت بأن أعمال المدعى في فترة الحرب المسالمية قد قضت في منطقة حربية أثناء الحرب بل أنها متصلة اتصالا مباشرا بالأعصال الحربية ، وانه بالنسبة لدة حملة فلسطين لم يتقدم المدعى بطلب لضمها مما يفيد أنها لا تنازع في قضاء المدعى هذه المدة في منطقة حربية وقد قررت وزارة الحربية أنه لم يصدر قرار من قيادتها بتعيين رجال القوات المسلحة الذين يكونوا قد اشتركوا مباشرة ف الأعمال الحربية اكتفاء بتقرير قادة جميع الفهاط الذين كانوا في خهدمة القوات المسلحة أثناء فترة الحرب العالمية الثانية وأن ذلك أغنى عن اصدار قرار بتحديد مناطق معينة باعتبارها مناطق حربية فانه يكون من حق المدعى أن تحسب مدة خدمته في هاتين الفترتين مضاعفة في المساش ، أما بالنسبة لمدد العدوان الثلاثي فانه مادام أن جهسة الادارة قد قررت صراحة أن أعمال المدعى خلالها غير متمسلة اتصالا مباشرا بالأعمال الحربية ولم يقدم المدعى دليل ينفعه ذكرته الادارة أو يثبت قيامه بالعمل في منطقة هربية غانه لا صحة لحسابها مضاعفة في المعاشر، •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه يكون على مقتضى ماتقدم قد أصاب وجه الحق فيما قضى به من حساب مدتى الحرب المالية الثانية وحملة فلسطين مضاعفة في الماش بالنسبة للمدعى بينما أخطأ في تطبيق القسانون فيما قضى به من حساب مدة العدوان الثلاثي مضاعفة في المساش مما يتمين معه الحكم بالفسائه في هذا الخصوص وتأييده فيما عدا ذلك مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات ه

( طعن رقم ۳۰۷ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ٢٠١١/١١١)

# قاعسدة رقم ( ۲۰۹ )

#### البسدان

عدم جواز حساب مدة الخدمة التي يقضيها العامل المندب كل الوقت او المسار للعمل بجهاز المخابرات العامة مضاعفة في المساش ساسس ذلك: ان المشرع حدد في المسادة ١٨ من قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٧١ الذين ينطبق عليهم قوانين المعاشسات العسكرية في خصوص حساب مدة الخدمة بالمخابرات المسامة مضاعفة من نطاق تطبيق هذا الحكم ساقصود بالزايا التي تمنح للمعسارين والمتررة لافراد المخابرات العمامة الزايا المسامة طول مدة التي يتمتع بها نظراتهم من افراد المضابرات العسامة طول مدة اعدبهم كل الوقت المخابرات العسامة سيفرج من عداد اعلى الزايا حسابه مدة المضابرات العسامة مضاعفة في الماش تلك الزايا حساب مدة المضدمة بالمخابرات العسامة مضاعفة في الماش عليها ميزة استثنائيسة لافراد المخابرات العسامة لا يجوز القيساس عليها أو التوسع في تفسيرها و

# ملخص الحكم:

ومن حيث أنه بالأطلاع على قانون المفابرات العامة - العادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧١ - تبين أنه ينص في المادة ٣٥ منه على أنه « يجوز اعارة أو ندب المساطين بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها للعمل في المخابرات العامة ولا يكون للجهات المسارين أو المنتبدين منها عسكرية أو مدنية أي اشراف أو سيطرة عليهم خلال فترة انتسدابهم أو اعارتهم ويكون للمعارين أو المنتسديين كل الوقت جميع الملاوات والبدلات والزايا المقررة لأفراد المخابرات المسامة وذلك بشرط ألا يتجاوز ما يتقاضاه الفرد المعار أو المنتدب من وظيفته الأصلية ومن وظيفته المعار أو المنتدب اليها مجموع ما يستحق عند النقل بمقتضى هما القمانون » وتنص المادة ٦٨ من القانون المذكور ــ معدلة بالقــانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ ــ على أن « تطبق قوانين المعاشات المسكرية على رئيس المغابرات العامة ونائب وسائر أفراد المخابرات المامة الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون في المسائل الآتية : ( أ ) ••••• (ه) حساب مدة الخدمة بالمضابرات المامة مضاعفة في ألماش وينتفع بحكم هذا البند أفراد المخابرات العامة ممن خدموا بالجمهورية العربية اليمنية اعتبارا من٧٧/٩/٢٧ وذلك وفقسا لقسرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٩٥ لسنة ١٩٦٥ ومعن خدموا بالمفابرات الممامة أثنماء الاعتداء الثلاثي أو منذ عموان يونيو سنة ١٩٦٧ « ويتضح من المسادة ٦٨ المسذكورة أنها هددت على سبيل الحصر الذين تنطبق عليهم قوانين المساشات المسكرية في خصوص حساب مدة الخدمة بالمخابرات العدامة مضاعفة في الماش وهم رئيس المخابرات العسامة ونائبه وأفراد المفسابرات العسسامة الموجودين في الخدمة وقت العمل بالقـــانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ وأفراد المخابرات المامة الذين خدموا بالجمهورية العربية اليمنية اعتبارا من ٢٧/٩/٢٧ أو بالمخابرات المامة أثناء الاعتداء الشائش أو منذ عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ ومن ثم يخرج عن نطاق هذا الحصر المسارون والمنتدبون كل الوقت للمضابرآت العسامة باعتبارهم ليسوا أفرادا بالمخابرات العامة في مفهوم النص المذكور .

ومن حيث أنه ــ من ناحيــة أخرى ــ فان هؤلاء المعـــارين والمنتدبين كل الوقت لا تطبق عليهم المــادة ٦٨ من قانون المخابرات المساهة استتادا الى ما ورد في المــادة ٣٥ من القانون المــذكور من

أن تكون لهم « جميع المسلاوات والبسدلات والمزايا المقررة لأقراد المسابرات المسامة » لأن المشرع أردف قسوله « وذلك بشرط ألا يتجاوز مايتقاضاه المسار أو المنتدب من وظيفت المسار أو المنتدب اليها مجموع ما يستحق عند النقل بمقتضى هذا القسانون « فعدلا المشرع بذلك على أن المقصود بالمزايا التى تمنح للمعسارين نظراؤهم من أغراد المخابرات العسامة طوال مدة اعارتهم أو ندبهم كل الوقت للمخابرات العسامة طوال مدة اعارتهم أو ندبهم كل الوقت للمخابرات العسامة من عدد تلك المزايا ميزة لفرد المخابرات العسامة ومن ثم يخسرج من عدد تلك المزايا ميزة لفرد المخابرات العسامة مضافة الى ما بعد انتهاء الخدمة هذا ميزة لفرد المخابرات العسامة مضافة الى ما بعد انتهاء الخدمة هذا الذى يقضى بأن مدد الضدمة الفعلية هي التي تحسب في المساش الذى يقضى بأن مدد الضدمة الفعلية هي التي تحسب في المساش ومن المقرر أن القواعد الاستثنائية لايجوز القياس عليها أو التوسع في تفسيرها «

ومن حيث أنه يخلص مما تقــدم أن الطعن المــائل يكون قائما على غير أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفضه ٠

( طعن رقم ١٤٩ لسنة ٢٤ ق ــ جلسة ١٤٧٤/١٤ )

# الفسرع العشرون

### مدد خدمة سابقة مقضاة بالسودان

# قاعسدة رقم ( ۲۹۰ )

المسدا:

يين من استعراض اهكام قوانين الماشات رقم ٢٩٤ استه ١٩٥٠ ورقم ٢٦ اسنة ١٩٦٠ ان هذه القوانين قد خلت من اى نص يتعلق بعدد المخدمة التى تقضى بالسودان سواء من حيث الاشتراكات التى تقدى صنها او من حيث افسافة مدد اليها عند حسابها في المعاش مسمقتضى ذلك انه اعتبارا من أول اكتوبر سنة ١٩٥٠ ( تاريخ المعل بالقسانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥١ ) فان مدد المخدمة التى تقضى بالسودان تحسب في المعاش على اساس المسدد التى تقضى فصلا دون زيادة المسافغ التى تؤديها المغزانة المسامة بعقدار النصف يكون فقط بالنسبة لمسدد المخدمة التى يقضيها الوظفون بالسودان في ظل العمل باحكام القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٢ بانشاء صندوق للتامين وآخر للادخار وفقا لأحكام المادة ١٩٥٠ منه ٠

# مأحص الحكم:

ان القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق للتأمين و آخر فلاحذار والمساشات لوظفى الحكومى المعدل بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ قسد نص في المسادة ١٣٠ على أن الاشتراكات التي تقتطع من مرتبات الوظفين تكون بنسبة ١٩٠٥ شسمريا ونص في المسادة ١٤ على أن تكون المسالة التي تؤديها الخزانة العسامة لحسساب المسندوق ممادلة للمبالغ المقتطمة من مرتبات ٥٠٠٠ « ونص في المسادة ١٥ على أنه استثناء من أحكام المسادة ١٤ يكون المبلغ الذي تؤديه الخزانة العسامة الى الصندوق زائدا بمقسدار النصف عن الاشتراكات التي يؤديها الموظفون وذلك بالنسبة الى مدد الخسدمة التي يقضونها في المسودان ٥٠ ونص في المسادة ١٦ على أن يكون المسال المدخر الذي

يؤديه المسندوق للموظف مسادلا لجملة الاشتراكات التى اقتطعت من مرتبسه والمبالغ التى أدتها الخزانة المسامة لحسابه وفقسا للمواد ١٣٠ مع فائدة مركبة سمرها ٣/ سسنويا الى حين الوفاء ونص فى المسادة ٢٥ على أن تؤدى الخزانة المامة الى صندوق الاحفار مبالغ تصادل ٥/٠/ من مرتبات الموظفين المساليين غير المبينين المنصوص عليهم فى المسادة الأولى وذلك من تاريخ دخولهم المخدمة فى الوظيفة المدنية ٥٠٠٠ وتزاد المبالغ التى تؤديها المخزانة المسابقة فى المسادر النصف بالنسبة الى مدة الضدمة السابقة فى السودان ٥

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن الأصل وفقسا لأحكام القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ أن تكون المبالغ التي تؤديها الغزانة العامة الى صندوق التأمين والادخار معادلة للمبالغ التي تقتطع من مرتبات الموظفين واستثناء من هذا الأصل نص القانون على أن تزاد المبالغ التي تؤديها الغزانة العامة بمقدار النصف بالنسبة الى مدد الفحمة التي يقضيها الموظفون بالسودان ومن ثم فان المبالغ المدخرة التي يؤديها المصندوق للموظف ولورثته عند انتهاء خدمته تكون زائدة بمقدار النصف بالنسبة الى المدد التي تقضى بالسودان ه

ومن حيث أنه فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ عمل بأحكام القسانون رقم ١٩٥٤ بانشاء مسندوق المتامين والمعاشسات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئسات ذات الميزانيات المستقلة وتناول فى الباب السادس الخاص بالأحكام الانتقالية الأحكام الخاصة بمسدد الفسية على تاريخ العمل به غنص فى المسادة ٤٤ على أن تنتقل حقوق والتزامات كل من مسندوق التأمين والادخار المنشأين القسانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه الى مسندوق التأمين والمساشات الخساص بموظفى الحكومة والمنشسا بهذا القانون ودم ونص فى المسادة ٥٦ على أن تلفى أحكام القسانون رقم ٢٣٦ لسنة ٢٩٥٦ المنسبة الى الموظفين غير رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ ها يأتى ٥٠٠٠ وتنساول المشرع فى الأحكام الانتقسالية المسنة ١٩٥٦ ما يأتى ٥٠٠٠ وتنساول المشرع فى الأحكام الانتقسالية للسنة ١٩٥٦ ما يأتى ٥٠٠٠ وتنساول المشرع فى الأحكام الانتقسالية

<sup>(</sup>م ۲۲ - ج ۲۲ ۱

الاجراءات الخاصة بالأموال المستحقة عن مدد الضدمة السابقة للعمل به فقضى بانتقال حقوق كل من صناديق التأمين والاحخار والتزاماتهما لحساب الموظفين الحالمين المنتفعين بأحكامه الي صندوق القامين والمعاشات على أن تعتبر الاشتراكات التي أديت الى الصناديق الأولى كأنها أديت الى الصناديق الثانية (م ٤٩) أما مدد الخدمة السابقة على انشاء مسناديق التأمين والادخار فقد عالجها المشرع ف المواد من الخمسين الى الثانية والخمسين ٠٠٠ » وقد صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ونص في المادة ٢ على أن تنتقل حقوق والتزامات مسندوق التأمين والمصاشات المنشأين بالقسانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه الى مسندوق التامين والماشات الخاص بموظفي الاقليم المصرى ٠٠٠ ثم صــدر قانون التأمين والمعــاشـات لموظفي الـــدولةُ ومستخدميها وعمالها المسدنيين بالقسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ونص ف المادة ٧٧ على أن تنتقل حقوق والتزامات مسندوق التسامين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين المنشأ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٠ الى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ .

ومن حيث أنه باستعراض أحكام قوانين المسائدات رقم ٢٩٥٩ لسنة ١٩٥٣ تبين أنها أخضمت الوظفين المنتفعين بأحكامها لنظام المائسات وحسددت مدد الخسدمة التى تحسب فى المسائل والاشتراكات التى يؤديها الوظفون للخزانة العسامة وكيفية حساب المسائل وخلت هذه القوانين من أى نص يتعلق بمدد الخسدمة التى تقضى بالسودان سسواء من حيث أى نص يتعلق بقدد اليها عند الاشتراكات التى تؤدى عنها أو من حيث اضافة مدد اليها عند حسابها فى المسائل وبنساء على ذلك فانه اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ قان مدد الخسدمة التى تقضى بالسودان تحسب فى المسائل على أساس المسدد التى تقضى فسالا دون أية زيادة ومن ثم فان مدة خسدمة التى تقضى فسالا دون أية زيادة ومن ثم فان مدة خسدمة المدى التى تقضى عالسودان من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ الى ١٩ المدى المدى التى تقضى مالسودان من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ الى ١٩ مدة في سبتمبر سنة ١٩٥٧ تحسب فى معاشه دون أية زيادة أما مسدة

خدمته التي قضاها بالسودان من ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ الى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ مان المسدعي قسد اكتسب حقساً في أن تزاد المبالغ المسدخرة التى يؤديها اليه صندوق التأمين والادخار المنشأ بالقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ عن هذه المدة بواقع النصف وقد آلت التزامات الصندوق المذكور الى مسندوق التأمين والمساشات المنشأ بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ قصب هذه المدة في العماش واعتبرت الاشمتراكات التي أديت الى المسندوق الأول كأنها أديت الى الصندوق الثاني ومن ثم مان حق المسدعي قبل الصندوق الأول يكون قسد انتقل الى مسندوق التأمين والمساشات المنشأ بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ويترتب على ذلك زيادة مدة خدمة المدعى التي تضيت بالسودان في ظل العمل بالقسانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بواقع النصف عند حسابها في المماش واذ كانت حقوق والتزامات الصندوق المنشأ بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ قد آلت الى المسندوق المنشسأ بالقسانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ثم قسد آلت عقوق والتزامات هسذا الصندوق الى المندوق المنشأ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذي انتهت خدمة المسدعي في ظل العمل به فانه يحق له تسوية معاشه على أساس زيادة مدة خدمته التي قضاها بالسودان من ١٩ منسبتمبر سنة ١٩٥٣ الى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ بواتم النصف واذ أخــد المكم المطعون فيه بهذا النظر يكون قد أصاب وجه الحق ويتعين من ثم القضاء بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا مع الزام الحهة الادارمة المروفات •

١ طعن رقم ١٤٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٧٠ )

# الغرع الحادى والمشرون حساب مدد الخدمة السابقة في الماش منوط بان تؤدى عنها اشتراكات

# قاعسدة رقم ( ٢٦١ )

#### المحدا:

القانون رقم ٣٩٤ اسنة ١٩٥٦ بانشاء مندوق المامين والماشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة حساب مدد المخدمة السابقة في المعاش طبقا له منوط بان يؤدى عنها الاشتراكات المؤضحة في المادين ٥٠ و ١٥ و وجوب رد الموظف ماتقاضاه من المغزانة المامة أو الهيئة العامة ذات الميزانية المستقلة بصفة مكافاة أو ما ادته لحسابه في الاموال المدخرة وفوائدها للنمومي عليها في المادة ١٠ المنتراكات المنصوص عليها في المادة ١٠ اذا كان ما يرده الموظف اقل من تلك الاشتراكات للمسمدة الموظف برد ما تقاضاه مقصود به مواجهة النزام الموظف بالرد في حالة زيادة ما تقاضاه مع الفائدة على حصة الخزانة العامة أو الهيئة العامة المنصوص عليها في المادة ما تقاضاه مع الفائدة على حصة الخزانة العامة أو الهيئة العامة المنصوص عليها في المادة ١٠ مضافا اليها الفائدة ... يكون مقصورا في هذه الحالة على رد هذه المالغ الاخيرة غصب ٠

### **ماخص الفتوي :**

ان المادة ١٩ من القانون رقم ١٩٥٤ اسنة ١٩٥٦ سابنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانية المستقلة ـ تنص على أنه « يقصد بمدة خدمة الموظف المحسوبة فى المعاش المدد التي قضاها فى احدى الوظائف المنصوص عليها فى المادل الاولى بعد استبعاد المدد الاتية : ٠٠٠٠٠ وتحسب فى المعاش بالنسبة للمنتقعين بأحكام هذا القانون وقت العمل به وكذلك بالنسبة للمنشآت التى يصدر قرار من رئيس الجمهورية بضمها الى أى من صندوقى التأمين

ويستفاد من هذا النص أن المشرع شرط لحساب مدد الخسدمة السابقة فى الماش ، أن تؤدى عن تلك المدد الاشتراكات الموضحة فى الماتين ٥٠ ، ٥١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، وأن يرد الموظف ما تقاضاه من الخزانة المامة أو الهيئة العامة ذات الميزانية المستقلة بصفة مكافاة أو ماادته لحسابه فى الاموال المدخرة وفوائدها ، وأن تؤدى المغزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة مبالغ تكمل الاشتراكات المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من القانون المذكور ، اذا كانت المكافأة أو ما ادته لحسساب الموظف فى الاموال المدخرة وفوائدها تقل عن تلك الاشتراكات ه

ومن حيث ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المسار اليه ، تنص على أن « تؤدى الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة الى كل من صندوقى التأمين والمماشات مبالغ عن مدد الخدمة السابقة التى تدخل في حساب المماش الموظفين غير المثبتين المشتر بن في الصندوقين وذلك من تاريخ دخولهم الخدمة حتى تاريخ انتفاعهم بلحكام مناديق الادخار المشار اليها في المادة السابقة ، أو بأهكام هذا

القانون حسب الحال و وتقدر هذه المالغ بالنسبة الى كل موظف بواقع ٩/ من متوسط ما حصل عليه من مرتبات فعلية ، من تاريخ دخوله الخدمة حتى تاريخ انتفاعه بأحكام صناديق الادخار أو بأحكام هدذا القانون حسب الحال ، مضروبا في مدة المخدمة المذكورة ، وتحسب عليها القانون حسب الحال ، مضروبا في مدة المخدمة المذكورة ، وتحسب عليها فأدة بواقع ٥٠٠/ سنويا ٥٠٠ وتنص المادة المانون على المبتن المنتفعين بأحكام هذا القانون اداء اشتراكات في كل من الصندوقين عن مدد خدمتهم السابقة التي تدخل في حساب الماش وذلك وفقا لاحكام الفقرة انثانية من المادة السابقة في حساب الماش وذلك وفقا لاحكام الفقرة انثانية من المادة السابقة مدد الخدمة السابقة في احدى الوظائف المنصوص عليها في الفقرات مدد الخدمة السابقة في احدى الوظائف المنصوص عليها في الفقرات من متوسط المرتبات المشار اليها في المادة ١٨ عن كل سنة من سنوات هذه من متوسط المرتبات المشار اليها في المادة ١٨ عن كل سنة من سنوات هذه المادة ، وذلك اذا لم يؤد الوظف المتراكا عنها طبقا للمادة السابقة ٥٠» والمناف المتراكا عنها طبقا للمادة السابقة ٥٠» والمائية مدراك المنافق المتراكا عنها طبقا للمادة السابقة ٥٠» والمناف المتراكا عنها طبقا للمادة السابقة ٥٠» والمناف المتراكا عنها طبقا للمادة السابقة ٥٠» والموافي المتراكا عنها طبقا للمادة السابقة ٥٠» والمناف المتراكا عنها طبقا للمادة السابقة ٥٠» والمناف المتراكا عنها طبقا المتراكا عنها طبقا للمادة السابقة ويوناكل المتراكا عنها طبقا للمادة السابقة ويوناكا المتراكا عنها طبقا المتراكا المتراكا عنها طبقا المتراكا المتراكا عنها طبقا المتراكا عنها طبقا المتراكا ا

ومغاد هذه النصوص أن الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة تلتزم بأداء اشتراكات عن مدة الخدمة السابقة التى تدخل فى حساب المعاش للموظفين غير المبتين المشتركين فى الصندوقين ويدخل فى حساب تلك المبالغ ما يرده الموظف من المبالغ التى تقاضاها عن مدة المدابقة بصفة مكافأة أو ما أدنه الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة لحسابة فى الأموال المدخرة وفوائده و ويجوز لاولئك الموظفين اداء اشتراكات عن مدة خدمتهم السابقة المحسوبة فى المعاش ، المؤظفين اداء اشتراكات عن مدة خدمتهم السابقة ، ويستحق الموظف معاشا عن مدة خدمته السابقة المحسوبة فى المحاش ، والتى لم يؤد اشتراكا عنها سطبقا للمادة ١٥ ساس جزء من مائة جزء ، لاعلى الساس جزء من مائة جزء ، لاعلى الساس جزء من خمسين جزءا ه

وتفريعا على ذلك فان مدد الخدمة السابقة المنصوص عليها ف المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه و تدخل في الماش على أساس جزء من مائة جزء و متى روعيت الشروط والاوضاع المبينة في تلك المادة ، ومن ضمنها رد ما تقاضاه الموظف من مكافأة أو ما أدته المخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة لحسابه في الامسوال

المدخرة وفوائدها عن تلك المد بالطريقة الموضحة فى المادة المذكورة ، وتدخل فى الماش على أساس جزء من خمسين جزءا متى أدى الموظف اشتراكا عنها طبقا للمادة ٥٩ سالفة الدكر .

ومن حيث انه لما كان القصد من رد ماتقاضاه الموظف من مكافأة أو ما أدته الخزانة المامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة لحسابه في الاموال المدخرة وفوائدها ، هو مواجهة الالتزام الواقع على عاتقها طبقا للمادة ٥٥ ، فانه لايجوز مطالبة الموظف بالرد الا بمقدار الاشتراكات التي تلترم الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة بأدائها ، مضافا اليها فائدة تحسب بواقع ٥٠ // سنويا \_ وفقا لنص المادة ٥٠ أو ماتقاضاه من المبالغ المذكورة مصافا اليها فائدة تحسب بواقسم ٥ر٣٪ سنويا ــ وفقا للمادة ١٩ ــ أيهما أقل • ذلك أن الغرض الذي عالجته المادة ١٩ المذكورة ، في خصوص رد المكافأة أو المبالغ المدخرة ، هو غرض يقوم على تصور مؤداه أن المكافأة أو البالغ المدخرة مضافا اليها فائدة مصوبة بواقع ٥ر٢/ سنويا ، تقلعن قيمة الاشتراكات التي تلتزم الخزانة العامة أو آلهيئة ذأت الميزانية المستقلة بأدائها طبقا للمادة ٥٠ ، مضافا اليها محسوبة بواقع ٥ر٦/ سنويا ، ومن ثم فقد استازمت المادة ١٩ تبعا لذلك أن تكمل الَّخزانة ألعامة أو الهيئة ذات الميزانيسة المستقلة حصتها المذكورة ، غير أن هذا التصور الذي اغترضه نص المادة ١٩ تصور غير لازم ، اذ قد يحدث أن تزيد المكافأة أو الاموال المدخرة التي تقاضاها الموظف مع الفائدة المستحقة عليها ، بواقع ٥ر٣/سنويا، على حصة الخزانة العامة أو العيئة ذات الميزانية المستقلة المنصوص عليها في المادة ٥٠ مضافا اليها الفائدة المستحقة عليها بواقع ٥ر٦ // سنويا ، وفي هذه الحالة ، فإن الترام الموظف بالرد انما يقتصر على هذه المالغ الاخيرة فحسب ، فيلتزم برد قيمه الاشتراكات التي كانت تلتزم بأدائها الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة مضافا اليها لهائدة تصب بواقع ٥ر٦/ سنويا \_ طبقا للمادة ٥٠ ٠

ومن حيث أنه في الحالة المروضة بلغت حصدة البنك العقاري الزراعي المعرى ( الهيئة ذات الميزانية المستقلة ) ... من المالغ التي يلترم بأدائها عن مدة المحدمة السابقة التي تدخل في حساب معاش السيد .... طبقا المادة ٥٠ ... ، متضمنة فائدة مصوبة بواقع ٥٠٠/

سنويا - مبلغ ٣٧٣٧ جنيها و ٢٥٩ مليها وهو مبلغ يقل عما نقاضاه السيد المذكور من البنك سالف الذكر كمكافأة وفائدتها مواقع ٥ ٢ / سنويا ، ومن ثم فانه يلتزم بأن يرد من هذه المكافأة - طبقا للمادة ١٩ - المبلغ المشار اليه ، بمعنى أنه يلتزم بأن يرد قيمة الاشتراكات التي كان يلتزم البنك بأدائها - طبقا للمادة ٥٠ - مضافا اليها فائدة تحسب بواقع ٥ ٥ ٢ / سنويا ، وليس له - في هذه الحالة - أن يلقى على عانق البنك أية أعباه مالية ، مما يتمين عليه هو ان يؤديه اذ سبق للبنك أن أو في - ضمن ما اداه له ٥ كامل النزاماته التي تحددها المادة ٥٠ ٥

لذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن السيد ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ يلتزم بأن يرد من المكافأة التى تقافساها من البنك المقارى الزراعى المحرى ، المبلغ الذى كان يجب على البنك أن يؤديه طبقا لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، متفسمنا فاشدة محسوبة بواقع ٥٢٥ / سنويا ، طالما أن هذا المبلغ — بما فيه الفائدة المذكورة — يقل عما سبق أن تقاضاه من البنك مضافا اليه الفائدة بواقع ٥٧٠/ سنويا طبقا المادة ١٩ من القانون سالف الذكر ، ولا يتحمل البنك في هذه الحالة بأية أعباء مالية ٠

( ملف ٢٨/٤/٢٦ - جلسة ٢١/٤/٥٢١ ا

الفرع المثانى والعشرون طلب ضم مدد المقدمة السابقة في المعاش

عاصدة رقم ( ۲۹۲ )

الجسدا:

طلب الوظف حساب مدة خدمته التي قضاها في مصلحة الاملاك الاميه ووزارة الزراعة طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لمسنة ١٩٥٦ ـ شرطه ـ أن يقوم برد المكافاة التي استولى عليها عن مدة خدمته السابقة طبقا للائحة تفاتيش مصلحة الاملاك الاميهة المادر بها قرار مجلس الوزراء في ٥ من سبتمبر سنة ١٩١٧ كاملة دون تبعيض

- لا يحق له الاحتفاظ بالفرق ما بين ما تقدره هذه اللائحة من مكافأة وبين مثيلتها القررة المستخدمين عموما بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ٠

### ملخص الحكم:

ان مغاد نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ معدلة بالقانون رقم ٨ لُسنة ١٩٥٩ أن الالتزام برد البالغ السابق تقاضيها بصفة مكافأة أو أموال مدخرة هو في داته عنصر جوهري لنشوء الحقف الماش عن مدة الخدمة السابقة من المدة بما لا مندوحة معه في حسالة تظف هذا العنصر من اسقاط مدة الخدمة السابقة من المدة المصوبة فى المعاش ، وينبنى على ذلك أن المدعى حاضع لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ آنف الذكر حتما عليه وقد طلب أن تحسب له مدة خدمته التي قضاها في مصلحة الاملاك الاميرية ووزارة الزراعة قبل نقله الى درجة دائمة في الميزانية اعتبار من أول أبريل سنة ١٩٤٨ أن يقوم برد المكافأة التي استولى عليها كاملة بدون تبعيض ، ذلك أن نص المادة ١٩ المتقدم ذكره الذي أنشأ للمدعى الحق في حساب مدة خدمته السابقة في المعاش واشترط لتولد الحق أن يقوم برد المكافأة التي استولى عليها نص قاطم لا يحتمل التأويل وحكمه عام لا يقبل أى تخصيص لقيام هذا النص على أصل طبيعي رددته قوانين المعاشات المفتلفة مبناه عدم جواز الجمع بين المكافأة والماش للموظف عن مدة الخدمة الواحدة ولا صحة في القول بأن المدعى بوصفه من الستخدمين الخاصعين لاحكام لائعة مستخدمي تفاتيش مصلحة الاملاك الاميرية سسالفة الذكر التي المُتمتُ هُولاء المستخدمين بمكافأة عند نهاية الخدمة أسخى من مثيلتها المقررة للمستخدمين عموما بالقانون رتم ٥ لسنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات الملكية اكتسب حقا في الفرق بين هاتبن المكافأتين يكون له الاحتفاظ بهذا الفرق بحيث يقتصر التزامه بالرد المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ آنف الذكر على قدر من المكافأة مساو للقدر الذي يلتزم برده سائر الستخدمين •

١ طعن رتم ١٤٢٣ لسنة ٨ ق -- جلسة ١٩٦٧/١٢/١

#### قاعدة رقم ( ۲۲۳ )

#### البسدا:

طلب ضحم محدة الفحده المسابقة في المساش وجوب تقديمه في ميماد سنة اشهر من تاريخ الممل بالقرار بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٧ - عدم سريان هذا المعاد في هالة القوة القاهرة باعبار الاعارة للممل خارج الوطن في حكمها - سريان المعاد في هذه المالة بعد العودة الى الاقليم المعرى - اساس ذلك - مثال •

### ملغص المنتوى :

انه وان كان الغياب عن الولمن لا يسوغ في الاصل ان يكون عذراً للجهل بالقانون ذلك أنه لا يدخل في عداد آلاحوال التي اصطلح على اعتبارها قوة قاهرة ، الا أنه في خصوص الحالة موضع النظر حيث استحال على الطالبين العملم بالقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٧ الدي يفيدان من احكامه والذي حدد ميمادا موقوتا مداه ستة أشسهر من تاريخ نفاذه لاتخاذ اجراء معينوهو تقديم طلب ضممدة الخدمة السابقة آستحال عليهما العلم به لانهما كانا معارين للعمل بالملكة اللبيية المتحدة حيث لأتصل الجريدة الرسمية وهي الوسيلة الوحيدة للعلم بالقانون \_ في هذه الحالة \_ ليس ثمت مايحول قانونا دون قياسها على حالة القوة القاهرة لاتحاد الملة في كليهما وهي استحالة وصول الجريدة الرسمية التي تعتبر الوسيلة الوحيدة للعلم بالقانون • يؤيد هذا النظر: أن نطاق تطبيق قاعدة افتراض عدم الجهل القانون، لايتناول الا القوانين المتعلقة بالنظام العام وعلى وجه الخصوص ماتعلق منها بالمسائل الجنائية أما اذا جاوز الامر هذا النطاق جاز الاعتذار بالجهل بالقانون متى توافرت اسبابه ، ولما كانت مخالفة القانون في الحالة المشار اليها لانتعلق بحكم من أحكام القانون الموضوعية وانما تتناول ناحية شكلية تنظيمية وهي تقديم طلب ضم مدة الخدمة خلال ميعاد محدد فانها لا تدخل في النطاق الشار اليه ، وعلى مقتضى ماتقدم بنهض عذر الطالبين في عدم العلم بالقانون في هذا الصدد ويتعين قبول طلبيهما متى كان تقديمهما خلال الميعاد المحدد بالقرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ وهو ستة أشهر محسوبا من تاريخ عودتهما الى الاقليم المصرى .

( فتوی ۸۸۸ فی ۱۱/۱۱/۱۹ه۱۱ )

# قاعسدة رقم ( ٣٦٤ )

#### : المسدا

طلب الوظف تقسيط المكافاة التي قبضها عن مدة خدمته السابقة وفقا لنص المادة ٥١ من المرسوم رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — ورود الخصم الناشيء عن التقسيط على الراتب وحده وفي حدود الربع — عدم وروده على معاش التقاعد ٠

### ملقص الحكم :

ان الروح المستفادة من المادة ٥١ من المرسوم بقسانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٩ قاطعة في ان معاش التقاعد لا يصبح أن يرد عليه الخصيم الناشيء عن تقسيط المكافأة ، بلُّ لقد تشدد هذا الرسوم بقانون في هذا المعنى الى حد اشتراطه الايفاء ببقية المكافأة غير المدفوعة برمتها ، خلال ستة أشهر من تاريخ تقاعد الموظف الذي منح التقسيط أو وفاته والاسقط حقه في حساب المدة السابقة في المعاش وذلك كله على الرغم من سبق هصوله على قرار بتقسيط الكافأة في هدود ربع راتبه بعد طلبه ذلك ف الميعاد المنصوص عليه ف الفقرة الدابعة من المادة ٥١ من المرسوم بقانون المشار اليه ، وليس أدل على ذلك من أن المشرع لم يرد أن يجعله معاش الموظف ضامنا لسداد المكافأة المستحقة عليه بسبب ضعف ضمان الحكومة بالنسبة الى المعاش ورجحان احتمال عدم استحصالها على أن استحقاق المعاش في ذاته متوقف على رد المكافأة برمتها واذا امتنم على الموظف المعال آلى المعاش طلب استمرار سريان التقسيط ف معاشة رغم وروده من قبل على راتبه ، فإن وضع المدعى يكون بالأولى أشد تأبيا لهذا التقسيط المطلوب أجراؤه ابتداء على المعاش وخاصة وأن هذا المعاش لا يمكن تقريره بغير حساب المدد التي قبض عنها مسكافأته ، ولايصح هساب هذه المدد بغير رد هذه المكافأة برمتها غالمعاش لايتولد للمدعى حق فى تقريره الا بعد رد الكافأة بتمامها طبقا لروح المرسوم بقانون المسار اليه ودلالة الحال فيه ، ومن ثم يمتنع منطقيا نشو ، هقه فى المماش ثم الترخيص فى جملهذا الماشروعاء لتقسيط الكافأة المستحقة عليه اذ لا تصح النتيجة قبل أن تتحقق المقدمة وهى الرد الكامل للمكافأة الذى يتوقف عليه حساب المدة فى الماش وفى القول بغير ذلك ترتيب لحكم قانونى قبل تحقق عناصره واستيفاء أوضاعه وهو ماتأباه الاصول المنطقية الصحيحة ،

ا طمن رتم ۸۸۷ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١١٩٦٢/١/٦

### قاعدة رقم ( ۲۹۰ )

البسدا:

خلو قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٤٦/١٠/١٦ بتثبيت المسلمين على اعتمادى تنفيذ المشروعات والتفتيش المسالى والستخدمين من نمى على ميعاد رد المكافاة التي قبضت عن هذه الدة وجوب هراعاة الميعاد المقرر في المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٢٩ ٠

# ملخص الحكم:

لا مقنع فى القول بأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ بلجازة تثبيت الموظفين المنقولين لى الباب الاول بميزانية وزارة الشئون البلدية والقروية وحساب مدد خدمتهم السابقة اذا كانزا مشتركين فى صندوق الادخار قبل١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ لم ينس على ميماد رد المكافآت التى قبضوها . لان هذا القرار التنظيمي المام لم يقصد لبيان هذا الميماد ولا حاجة به الى ذلك بعد أن نص عليه المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات الملكية . وهو القانون الذي يحكم حالة المدعى وليس ثمة شك فى أن هذا التنظيم الملائمي الماشات المشار اليه . لابد أن يراعي قسواعد المروعية التى ارساها هذا المرسوم بقانون غيما يتملق بشروط الانتفاع بصاب المدد السابقة فى المعاش واوضاعه اذا الملب الموظف عند تثبيته

حساب تلك المدد بعد أن قبض مكافاته عنها بمناسبة انسلاخه من خدمة مصلحة البلديات وانتهاء اشتراكه في صندوق الادخار ، اذ لابد ان يرجع في ذلك المقواعد العليا التي نظمت أوضاع هذا الانتفاع وشروطه ، ومواعيده وهي لاتلتمس في غير صلب المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة المكية ،

ا طعن رقم ۸۸۷ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٦٢/١/٦ )

### قاعدة رقم ( ۲۲۱ )

#### المسدا:

ميعاد رد الكافاة المنصوص عليه في المادة ٥١ من المرسوم بتانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ـ سريلنه على الموظفين المكومين السابقين الذي عادوا الى المخدمة ، وكذلك على الوظفين الذي كانوا يعملون غارج المحكومة ثم عينوا بها بعد ذلك ... مثال بالنسبة لوظفى التعليم المرافين ثبتوا وفقا لقرارات مجلس الوزراء المسادرة في ١٩٤٣/٧/٨ و ٥/٥/٤/١ و ١٩٤٠/١/١٦ .. وجوب مراعاتهم المواعيد الواردة في المادة سالفة الذكر ... القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤٩ الذي هدد مواعيد جديدة لمطلب ضم مدة المفدمة السابقة ورد المكافاة ... لا يفي من وجوب اتباع المحكم المتقدم ٠

# ملخس الحكم :

يثور التساؤل فيما اذا كانت احكام المادة ٥١ من المرسوم بقانه ن رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ تنطبق على الموظف الذي كان يعمل خارج الحكومة ثم التحق بخدمتها بعد ذلك أم انها لا تطبق الاعلى الموظف الحكومي الذي ترك العمل بها ثم عاد اليه مرة آخرى وليس من شك في ان المدد التي تحسب في المعائن هي المدة التي يقضيها الموظف في الحكومة وانها لا يمكن أن تحسب عن مدة عمل خارج الحكومة الا اذا اعتبرت هذه المدة في حكم المدة التي يقضيها الموظف في الحكومة بضمها الى مدة خدمته في الحكومة وانه الحكومة وانه على مدة عمل الموظف خارج الحكومة الى مدة عمل عمله في الحكومة وانه تغريق بينهما

في هذا المجال ، وعلى هذا فان نص المادة ٥١ سالفة الذكر والتي جاء فيها ، اذا كان أحد الموظفين أو المستخدمين السابقين قد أخذ مكافأة عند تركه الخدمة فيكون مخيرا عند عودته البها ، هذا النص بنصرف الم الموظفين الذين خرجوا من خدمة الحكومة ثم عادوا اليها والى الموظفين خارج الحكومة الذين يعينون فيها وتضم لهم مدة خدمتهم السابقة لان هذه آلمدة تعتبر في حكم العمل الحكومي في خصوصية هذا النص لايخرج الامر في هذه الحالة على أن موظفا في حكم الموظف المحكومي قد تركُّ هذا العمل وعاد الى عمل فعلى في الحكومة ، ويؤكد هذا النظر قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٩٤٣/٧/٨ و ١٩٤٥/٣/٥ و ١٩٥٦/١٠/٦ بقواعد ضم المدة والتثبيت لموظفي التعليم الحر قد الزمت الموظف الذي يريد ضم مدة خدمته السابقة الى مدة عمله الحكومي بأن يرد المكافاة التي حصل عليها مكان ضم هذه المدة وحسابها في المعاش ولم تترك الا تحديد المدة التي يتمين ميها على الموظف رد هذه المكافأة وهذه المدة ستمين الرجوع فيها الَّى القواعد الأساسية في قانون المعاشات ، ولا يقدح ف ذلك أن القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤٩ قد حدد مددا جديدة لطلب الضم ورد المبالغ اذ ان هذا القرار جاء لتعطية خطأ سارت عليه وزارة المعارف مدة من ألزمان وهو استمرارها في ضم المدد رغم غوات مواعيد رد المكافأة على خلاف القانون ... الأمر الذي اعترض عليه ديوان الماسبة والذى أبدى فيه قسم الرأى مجتمعا فيما بعد رأيه بخطأ وزارة المعارف فيما سارت فيه ٥

١ طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٦٢/٦/١٠ )

# قاعسدة رقم ( ۲۹۷ )

#### الجسدا:

القانون رقم ٣٩٤ لمنة ١٩٥٦ بانشاء مندوق للتأمين والماشات لموظفى الدولة المدنين وآخر لوظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة الميماد الذى عدده فى المادة ٥١ منه لميدى الموظف المنتفع باحكامه رغبته فى ضم مدة خدمته السابقة وطريقة ادائه للاشتراكات المستعقة عنها ــ هو ميماد سقوط لا يقبل الانقطاع أو الوقوف ــ ابداء الرغبة فى ضم المدة يجب أن يكون صريحا غير معلق على شرط ٠

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنين وآخر لموظفى المهيئات ذات الميزانيات المستقلة معدلة بالقانون رقم ٨ لسسنة ١٩٥٨ على أنه يجوز الموظفين غير الثبتين المنتفعين بأحكامه أداء اشتراكات في كل من الصندوقين عن خدمتهم السابقة التي تدخل في حساب المعاش على أن يحدد الموظف رنجته وطريقة الاداء في موعد نهايته ٣٠٠ يونية سنة ١٩٥٨ ٠

وأنه يعين مما تقدم أن الميعاد الذي هددته هذه المادة البرءاء الرغبة في الاشتراك عن مدد الخدمة السابقة هو ميعاد سقوط لانه يقوم على أجل قانوني يتناول الحق في الاشتراك عن مدد الخدمة السابقة ولايعتبر الموظف مشتركا عن مدة خدمته السابفة طبقا لاحكام هـذا القـانون الا بابداء هذه الرغبة في ذلك الميعاد أي أن الحق في ضم مدة الخدمة السابقة لايتم وجوده وتكوينه الا بابداء الرغبة في الميعاد المنصوص عليه في حكم المادة المذكورة و ومن ثم لا يجوز القول بأن هذا الميعاد قد انقطع أو أوقف بسبب منازعة الحكومة لهؤلاء الموظفين في الهادتيم من قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٤٧/٩/١٦ واستحقاقهم لنصف الفرق المساد الي أن بعض هؤلاء الموظفين قد علقوا ابداء الرغبة في الميعاد المرابعة في الميعاد على المدد على المدت على المدد على المدت على المدت على المرابعة في الميعاد الرغبة في الميعاد الرغبة في الميعاد الرغبة في الميعاد الرغبة في الميعاد المرغبة في الميعاد الذكور لان اجراء ابداء الرغبة في الميعاد المذكور «

( نتوی ۵۹۹ فی ۲۹/۵/۲۹۱ )

### قاعدة رقم ( ۲۲۸ )

#### المسطا:

حساب مدة المشدمة السابقة على تاريخ المعل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ ضعن الدة المحسوبة في المساش بالنسبة الى المستخدمين والعمال الدائمين الموجودين بالخدمة في التاريخ المذكور حدم تناول القانون رقم ٢٧ لمسنة ١٩٦٠ بيان الاوضاع أو تحديد المواقيت التي يجب اتباعها لطلب ضم مدد الخدمة السابقة حسيتين اعمال الاهسالة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من هذا القانون حد أثر ذلك حدوجوب الاعتداد بما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٠ خاصا ببيان كيفية تقديم طلب الضم وميعاد تقديمه ٠

# ملخص الحكم:

يتبين من مطالعة نصوص القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات وعلى وجه الخصوص المادة الثانية من قانون الاصدار ــ التي يجرى نصها كما يلى:

« استثناء ، من أحكام المادة ٧ من القانون الرافق تدخل مدة الخدمة السابقة على تاريخ العمل بأحكام هذا القانون فى وظيفة مستخدم أو عامل دائم ضمن المدة المحسوبة فى المماش بالنسبة الى المستخدمين والعمال الدائمين الموجودين بالخدمة فى التاريخ المذكور حديدسبه اليه فى المادة ٢ من القانون المرافق وذلك عن كل سنة من سنوات مدة السابقة - فاذا استحق المستخدم أو العامل مسكافاة حسبت مكافأته عن مدة خدمته السابقة بواقع نصف النسب الموضحة فى المادة ٥ من القانون المرافق بواقع نصف النسب الموضحة فى المادة ٥ من القانون المرافق » ان الأصل أن تسرى احكامه على مدد الخدمة التي يقضيها مستخدموا الدولة ، وعمالها الدائمون فى الخدمة ابتداء منتاريخ العمل بهذه الاحكام أول مايو سنة ١٩٦٠ وذلك بشرط أن يكون هؤلاء العمال أو المستخدمين موجودين فى الخدمة فى هذا التاريخ غيرأن المشرع واجه بعض حالات تخرج عن هذا الاحل وقرر لكل منها حكما خاصا

ومن بين هذه الحالات ما نصت عليه المادة الثانية سالفة الذكر من قانون الاصدار والتي أوجبت حساب مدد الخدمة السابقة من تاريخ العمل باحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وبالنسبة للمستخدمين أو العمال الذين كانوا موجودين بالخدمة في تاريخ العمل بهددا القانون أي في ١٩٦٠/٥/١ وتضمنت المادة الثانية كيفية حساب المدة في المعاش على أساس جزء من مائة من الاجر عن كل سنة من هذه السنوات السابقة فاذا استحق المستخدم أو العامل مكافأة حسبت مكافأته عن هذه الدة السابقة أيضًا بواقع نصف النسب الوضحة في المادة ٩ من القانون • ولم يفرق حكم المادة ألثانية من مدد الخدمة السابقة المتصلة ومدد الخدمة السابقة المنفصلة اذ ورد النص مطلقا بدون تقييد أو تخصيص ولما كانت هذه المادة أو غيرها من مواد القانون لم تتناول بيان الاوضاع أو تحديد المواقيت التي يجب اتباعها لطلب ضم مثل هذه المدد فيستدعى الامر اعمال الاحالةُ المنصوص عليها في المادةُ ٢٠ من القانون والتي تنصُّ على أن تسرى على المستخدمين والعمال المنتفعين بأهكام هذا القانون سائر الاحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بأصدار قانون التأمين والمعاشأت لموظفي الدولة المدنيين فيما لم يرد من نص خاص في هذا القانون • وعلى ذلك فيطبق المادة ٤٦ من هذا القانون الاخير لانها هي التي تكفلت ببيان كيفية تقديم الطلب وحددت لذلك موعدا غايته ستة أشهر من تاريخ الانتفاع بأحكام القانون مع وجوب رد ما تقاضاه العامل أو الستخدم من مكافأة عن هذه المدة مصوبا عليها فائدة بمعدل هر ٤/ز سنويا من تاريخ حصوله عليها حتى تاريخ الاداء ويؤدي هذه المبالغ أما دنعة واحدة خلال الموعد المتقدم أو على أقساط شهرية متساوية تخصم من مرتبه خلال المدة الباقية لبلوغه سن الستين ويستحق على المِالغُ المقسطة فائدة بنفس المدل السابق عن مدة التقسيط وبيدا في اقتطاع الاقساط اعتبارا من مرتب الشهر التالي لانتهاء فترة الاختبار كما تكفلت المادة ببيان ما يتبع في حساب المبالغ المستحقة وطريقة ادائها الى المندوق وفي كيفية تسوية المعاش أو الكافأة •

ا طعن رتم ٨٦ه لسنة ٨ ق ــ جلسة ٢١/٢/١٩٦٤ ٢

### قاعسدة رقم ( ۲۹۹ )

#### البسطا:

الموظف الذي اختار سداد متأخر اهتياطي الماش بطريق التقسيط لا يجوز له ان يعدل عنه الى طريق الدفعة الواحدة ــ تعجيل سداه بعض الاقساط ولو جاوزت متأخر الاهتياطي كله لا يترتب عليه انتضاء الدين،

### ملخس المكم :

بيين من مطالعة جدول دفع متأخر الاحتياطي على أقساط شهرية لدى الحياة المرفق بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه أن المشرع قد راعى عند وضع هذا الجدول حكم الفقرة الاخيرة من المادة المخامسة سالفة الذكر والتي تنص على أن « يوقف دمم الاقساط عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المدين ولايستقطع أي مبلغ من معاش ومكافأة المستحقين عنه » ولذلك فانه لم يعب عن ذهن المشرع عند وضم هذا الجدول أن الموظف الذي يختار الدفع على أقساط مدى الحياة قد يدمع أكثر مما يختار دمع مناخر الاحتياطي دمعة واحة مورا كما أنه قد يعلَّم أقل بل ربما أقل بكثير اذا عاجله الموت وتوقف تبعسا لذلك دمم الاقساط اعمالا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة سالفة الذَّكر ومن ثم فان مقدار المبلغ الذي تكون الخزانة قد حصلته من الموظف الذي اختار الدفع على اتساط مدى الحياة ليس بدى أثر في وقف الدفع ولو جاوز هذا البلغ مقدار متأخر الاحتياطي بأكمله بل يظ خصم هذه الاقساط مستمرا حتى يقف برفاة الموظف الدين ذلك انه ف حالة الدفع على أقساط مدى الحياة يكون هناك قدر من المخاطرة من جانب كل من الطّرفين على السواء الحكومة في حالة وفاة الموظف مبكرا عند بداية خصم الاقساط وكذلك الموظف اذا ما استطال أمد الخصم طالما لايزال على قيد الحياة • ذلك ممناه انه يجمع الموظف الذي يختار الدفع على أقساط مدى الحياة بين مزايا الدفع دفعة واحدة فورا ومزايا الدفع على أقساط معا أو بمعنى آخر أن يفيد من وقف دفع الاقساط وعدم الاستقطاع من معاش المستحقين عنه في حالة وفاته حتى ولو لم يكن قد دنع شيئاً يذكر من الاقساط الطلوبة منه وفي نفس الوقت يستفيد من

وقف دفع الاقساط اذا بلغت الاقساط المدفوعة ما يعادل المبلغ الذي يكون مستحقا عليه لو أنه اختار الدفع دفعة واحدة فورا وعندئذ تتحمل الخزانة العامة وحدها المخاطر في جميع الاحوال وهذا قول لايجد له سندا من النصوص ولا من احكام الجدول ذاته الملحق بالرسوم بقانون رقم ٣٧ أسنة ١٩٣٩ فضلا عن أنه يتنافى مم قواعد العدالة التي تقضى بأن الغرم بالغنم ومن ثم مان المعهوم السليم لحكم المادة السادسة من الرسوم بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٩ التي أجازت للموظف في أي وقت كان أن يسدد الاقساط الستحقة عليه للخرانة من متأخر الاحتياطي أو بعضا منه ، هو ان الرخصة المخولة بمقتضى هذا النص لاتعنى أن يكون دفع الاقساط المستحقة كلها أو بعضها على أساس أصل البلغ الذي كانَّ مستحقاً في حالة الدفع دفعة واحدة فورًا ـــ كمَّا يذهب المدعى ــ وانعا يكون الدفع طبقا للقاعدة والاسس التريني عليها الجدول الملحق بذلك المرسوم بقانون والذى يحدد قيمة أقساط متأخر الاحتياطي الواجب سدادها عند ابداء الرغبة في تعجيل سدادها كلها أو بعضها على أسس روعي فيها سن صاحب الشأن وقت تعجيل السداد وتناقص القيمة المقدرة لكل جنيه من القسط السنوى المستحق عليه بما يتناسب مسم الزيادة في عمره ويؤكد هذا المفهوم النص الفرنسي للمادة المذكورة والذي عبر عنسه تعجيل السداد باللفظ الذي يفيد شراء الدين ثانيا أو استبداله بمبلغ يدنمع دنمعة واحدة • وبذلك بيين أن طلب المدعى تسوية متأخر اهتياطي معاشه تطبيقا لحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بناء على طلبه المقدم في ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ لايعنى انقضاء دينه قبل الحكومة في هذا التأريخ على أساس أنه سدد ما يجاوز أصل الدين الذي كان مستحقا في حالة آختياره من مبدأ الامر دفع هذا الدبن دفعة واحدة فورأه

### قاعسدة رقم ( ۲۷۰ )

#### البسدا:

عدم جواز العدول عن طلب حساب مدد الخدمة السابقة في الماش بعد أن تقرر ضمها وبدا استقطاع احتياطي الماش عنها فعلا ــ شروط الاكراء المستد للرضا في هذه الحالة •

# ملغس الحكم :

بيين من الأوراق أن المدعى قد التحق بخدمة الحكومة في عام ١٩٢١ ثم فصل من الخدمة في عام ١٩٤٤ وتقرر له معاش شهرى قدره ٥٠٥ر ٩ جنيها ثم أعيد الى الخدمة في عام ١٩٥٣ بالحالة التي كان عليها ، وطلب ضم مدة خدمته السابقة في المعاش باعتبار أن خدمته متصلة مع اسقاط مدة الغمل ، كما طلب في ١٦ من يونية سنة ١٩٥٣ حساب مدة خدمته أثناء الحرب العالمية الثانية مضاعفة في المعاش وقدرها ٢ يوم و ٧ شهور و ٢ سنة ، ولقد ثار الجدل ، أثناء وجوده بالخدمة ، حول مدى أحقيته في تسوية معاشه على أساس مجموع مدتى خدمته الفعلية . وكذلك حول مدى أحقيته في حساب مدة خدمته في الحرب مضاعفة في المعاش ، وقد كان الرأى في بادى، الامر هو حساب كل من مدتى الخدمة على حده ، ولم بيت في طلبه الخاص بمدة الحرب ، فتقدم في ٣٠ مننوفمبر سنة ١٩٥٩ بطلب حساب ثلاثة أرباع مدة خدمته الأعتبارية بشركة الاوبرج المساهمة في المعاش وهي ٣ يوم و ١٠ شهور و ٢ سنة ، وتقرر ضمها بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٠ طَبقا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ وقدر عنها احتياطي معاش ١٥٨ر١٥٨ جنيها وبدى، في استقطاعه من مرتبه على أقساط شهرية ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٦٠ ثم من معاشه بعد خروجه من الخدمة . وفي ١٥ من اكتوبرسنة ١٩٦٢ وافقتُ ادارة المعاشات بوزارة الخزانة على اعتبار مدتى خدمته متصلتين مع حساب معاشه على هذا الاساس ثم تقدم بعد ذلك لوزارة الحربية بطلب وقف استقطاع أقساط المعاش المستحقة عن مدة العمل السابقة بشركة الاوبرج المساهمة ورد المالغ السابق استقطاعها من مرتبه . مستندا في ذلك الَّي احتمال حساب مدة خدمته العسكرية أثناء الحرب العالمية مضاعفة ، وأنه بحسابها

سيزيد مجموع مدد خدمته المحسوبة في الماش ثلاث سنوات ، ومن ثم فهو راغب عن حساب مدة خدمته الاعتبارية في الماش ، لان حساب مدة خدمة الحرب مضاعنة فيه المناء ، فضلا عن أن القسط المستمق عليه عن المدة الاعتبارية كبير لايحتمله ، وباستطلاع رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة رأت رفض هذا الطلب في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، ورغم ذلك استمر المدعى يوالى استمجال حساب مدة الحرب مضاعفة في الماش حتى أجيب الى طلبه في ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٣ ، وهذه الدة لايسدد عنها احتياطي معاش ، وقد ترتب على ذلك أن أصبح مجموع مدد خدمته المحسوبة في الماش و تدرها و ٢ شهور و ٥٠ سنة وهي تزيد على أقدى مدة تحسب في الماش وقدرها ١٩٧٥ سنة ،

ومن حيث أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدة العمل السابقة في المعاش تتص على أنه « لايجوز لمن اشترك عن مدة عمله السابقة في المعاش تتص على أنه « لايجوز لمن اشترك عن مدة أن يمعل عن هذا الاشتراك وانما يجوز لم تعديل رغبته في طريقة الاداء من المتقسط حتى سن الستين الى الاداء بطريق الاستبدال أو دخمسة واحدة نقدا » و ولما كان طلب المدعى عدم الاعتداد بحساب مدة خدمته السابقة بشركة الاوبرج ورد الاحتياطي الذي استقطع من مرتبه عنها لا يعدو أن يكون عدولاً عن اشتراكه في هذه المدة ، وهو ما لا يجوز لمريح نص المادة المذكورة •

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطمون فيه من أن المدعى عند تقديمه لطلب ضم مدة خدمته الاعتبارية بشركة الاوبرج كان مكرها وذلك اذ فضلا عن أن القانون كفل للمدعى الوسائل بما فيها الالتجاء الى القضاء للحصول على حقه فى المدد التي كانت مثارا للنزاع فان الكراه الذى يفسد الرضا لله كما سبق أن قضت هذه المحكمة للم يجب أن تتوفر عناصره . بأن يقدم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة بعثتها الادارة فى نفسه دون حق . وكانت قائمة على أساس ، بأن كانت ظروف الحالم تصور له أن خطرا جسيما محدقا يهدده هو أو غيره فى النفس أو الجسم أو الشرف أو المال ، ويراعى فى تقدير الاكراء جنس من وقع عليه هدا الاكراه وسنه وهالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن

يؤثر في جسامته ــ والثابت أنه لم يصدر من جهة الادارة أي تهديد وقع على المدعى ، كما لم تبحث في نفسه رهبة تضغط بها على ارادته فتنسدها بحيث تجمله مسلوب الحرية لا اختيار له هيما أراد ، بل ان الدعى قد قدم طلبه بضم الدة المذكورة عن ارادة حرة سليمة ورضا صحيح بقمد تحسين معاشه ، وبمجرد أن قدم طلبه هذا لم تمانع جهة الآدارة في تلبيته واجابته اليه هو وغيره من ألزملاء الذين لتقدموآ بطلبات ضم مدد الخدمة السابقة فى الماش طبقا لاحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٥ ، وصدر للجميع القرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٠ ــ وقد اعترف المدعى في مذكرته الاخيرة أن هدمه الحقيقي من العدول عن الاشتراك عن مدة خدمته الاعتبارية التي قضاها بشركة الاوبرج المساهمة ــ التي يستقطع علها احتياطي معاش - هو أن تحل محلها مدة الحرب التي تحسب في المعاش مضاعفة والتي لايستحق عنها احتياطي معاش ، وتصادف أن كانت المعتان متساويتين تقريبا ، اذ بحساب مدة الحرب مضاعفة لم تعد له مصلحة في الابقاء على المدة الاعتبارية ، لأن استبعادها لن يؤثر على بلوغ مجموع مدده الاخرى أقصى مدة تحسب في الماش ، ولذلك لم يجد جدوى منها ، طالما أنه لايستفيد منها شيئا ولن يترتب عليها أية زيادة فى الماش اللهم تحمله عبه الاحتياطي الستحق عنها ،

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم خان المدعى وقد تقدم بطلب ضم مدة خدمته بشركة الاوبرج فى المحاش ، وقررت الادارة ضمها وفقا لقاعدة قانونية معينة ، وبدأت فعلا فى استقطاع احتياطى المحاش، فانه لايجوز للمدعى بعد ذلك العدول عن الاشتراك عن هذه المدة مناه على مشيئته حتى ولو لم تكن له مصمحة فى ضمها وأيا كانت الاسباب والدواعى الى هذا المدول . وذلك تطبيقا لصريح نص الفقرة الثانية من المادة (٤) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بمض أحكام القانون رقم ١٥ لشاء ومادام أن طلبه ضم هذه المدة قد مع بارادة حرة ورضاء محيح حسبما سلف البيان ٠

( طعن رقم ۲۸۳ لسنة ۱۷ ق ـ جلسة ۲۲/۱۲/۲۳ ،

### قاعدة رقم ( ۲۷۱ )

#### المحدا:

دفع اهتياطى الماش المستحق عن حساب مدد الخدمة السابقة في المعاش ــ المبلغ الذي يستحق على الموظف طبقا الأحكام القــاتون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ يختلف باختلاف طريقة الدفع التي يفتارها

### ملخص الحكم:

بيين من مطالعة الجداول الملحقة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ المسذكور أن المبلغ الذي يستحق على الموظف ، في حالة اختيساره الدفع بطريقة ما من الطرق المشار اليها في المادة الثالثة من القانون سالف الذكر يختلف عن المبلغ الذي يستحق عليه في حالة اختيسار الدفع بطريقة أخرى من تلك الطرق وأن الاختسلاف ليس مقصورا على قيمة القسط بمراعاة مدة التقسيط وانما تختلف البسالغ المستحقة فى كل حاله عن الأخرى وبديهي أن يقترن هـذا الاختـلاف بالمتلاف البلغ الذي يدفع دفعسة واحدة فورا عن المسالغ التي تدفع مقسطة ف مدة معينة أو لمدى الحياة والحكمة التشريعية من هذا الاختلاف واضحة فقسد راعى المشرع عند وضسعه الجداول الملحقة بالقانون حكم الفقرة الأخيرة من المآدة الثالثة منه التي تقضى بأن « يوقف دفع الأقساط عند وفاة المستخدم أو الوظف أو مساحب المساش المدين ولا يستقطع أي مبلغ من معاش أو مكافأة المستحقين عنه » ولم يعب عن ذهن آلشرع أنّ الموظف الذي يختار الدفع على أقساط شهرية قد يدفع مبالغ آكثر من الموظف الذي يدفع دفعية واحسدة فورا ، وان الذَّى يختُّسار الدفع على أقسساط شهرية لمسدى الحياة قد يدفع أكثر ممن يختار الدفع على أقساط شهرية في مدة معينة اذا مد الله عمره ، كما أنه قد يدفع أقل ، وربما أقل بكثير اذا اعجله الموت . وتوقف تبعسا لذلك دفع الأقساط ، مقدار المِلغ المتحصل في أحوال الدفع على أقساط ليس بذي أثر في وقف الدفع أو الاستمرار فيه لأن دفع أكثر من المستحق بالقيساس على

حالة الدغم دغمة واحدة غورا ، كذلك دغم أقل من همذا المستحق همــا أمرآن متوقعــان ويتفقــان مع طبيعــة الدفع على أقساط طالما أن حصيلة همهذا الدفع تتوقف على آمر ليس في الأمكان تحديده وقت اختيار احدى طرق الدنهم على اقساط وهو عمر الموظف ، فقى أحوال الدمع على أقساط يكون حنساك قسدر من المخاطرة في جانب كل من الطرَّفين الحكومة والمُوظف على السواء كمسا تسكون الحكومة عرضه لوغاة الموظف في الشهر التالي لبدء الدمع ومن ثم لتوقف هـ ذا الدفع ، فان الموظف يكون عرضه كذلك لتحمل مخاطرة مماثلة: اذا أطال الله في عمره فيدفع كل الأقساط المطلوبة منه في حالة الدفع على أقساط في مدة معينة ، أو أن يظل يدفع القسط الملطوب منه مدى حياته في حالة الدفع على أقساط لمدى الحياة ما لم يضم الشارع حدودا قصوى للوقاء ف حالة الدهم على أقسساط لمدى الحياة كما فعل في الجدول حرف (ه) الملحق بالقانون والقول بغير ذلك معناه أن يجمع الموظف الذي يختار الدفع على أقساط بين مزايا الدغم دغمسة واحدة فورا ومزايا الدغم على أقساط ممسا أو بمعنى آخر أن يكون له وقف دفع الأقساط ومنع الاستقطاع من مماش المستحقين عنه في حالة وماته حتى ولو لم يكن قسد دَمَع شبيًّا يذكر من الاقساط الملطوبة منه ، وفي نفس الوقت يكون له وقف دفع أقساط اذا بلغت الأقساط المدفوعة المبلغ الذي يكون مستحقا عليه لو أنه اختسار الدفع دفعسة واحسدة فورا ، وأن تتحمل الخزانة المسامة المخاطر في جميع الأحوال وهذا قول لا يجد له سندا من النصوص ولا تقره قواعد العدالة التي تقضي بأن الغرم بالغنم •

( طعن رقم ٨٦٨ لسنة ١٣ ق -- جلسة ١١/١١/١١/١ )

#### الغمسل الثسالث

# كيفيسة حسباب العسباش

# الفسرع الأول

# يسوى المساش على أساس القانون المبارى وقت الاهالة الى المساش -

قاعسدة رقم ( ۲۷۲ )

#### البسدا:

تنقطع بقرار الاحالة على الماش ، علاقة الموظف بالوظيفة ، أما ما قسد يتضمنه من دفع الفرق وحساب الدة فانما يقصد به رفع مماش الموظف على أساس ما لمجلس الوزراء من سلطة منح مماشات استثنائية طبقا للمادة 70 من قانون المماشات ، وما دام الأمر كذلك ، فان المساش يسوى على أساس القانون المسارى وقت الاحالة ولا يؤثر فيسه ماقد يمسدر بعسد ذلك من قوانين ولو قبل التسوية .

#### ملخص الفتوى:

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ طلب أحد مديرى المعوم السابقين بوزارة الداخليسة حساب مدة اشستغاله بالمحاماه فى المساش وتبين أن حضرته أحيل المي المساش بقرار مسادر من مجلس الوزراء فى ٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ مع تسوية معاشسه على أساس ماهية قسدرها ١٩٥٠ جنيها سنويا وصرف الفرق بين الماهية والمساش اليه لمساية تاريخ بلوغه السن القانونيسة فى ١٣ من مارس سنة ١٩٥٣ مع ضم المدة الباقية

على بلوغه هذه السن الى مدة خدمته ، وقسد قامت وزارة المسالية بتسوية معاشه على هذا الأساس .

وفى يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ نشر فى الجريدة الرسمية القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ فى شأن وجوب حساب مدة الاشتغال بالمحاماء فى معاش الموظف الفنى .

فتقدم حضرته بطلب حساب الدة التي قضاها في المداهاه طبقا الأحكام هذا القانون واستنادا الى أن مقتضى قرار مجلس الوزراء أنه يمتبر باقيا في الخدمة حتى تاريخ بلوغه السن القانونية ومن ثم ينطبق عليه القانون سالف الذكر •

وبالاطلاع على أحكام القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ يتبين أنه نص فى المادة الأولى منه على أن تحسب فى الماش مدة الاشتغال بالمحاماء لسكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة اذا عين فى احدى الوظائف المسنكرة فى هذه المادة ومنها وظائف القضاء من وظيفة وحكيل نيابة درجة سادسة غما غوق ٠

شم تصت المسادة الثانية على سريان حكم المسادة الأولى على كل من يشقط الآن (أى ف تاريخ العمل بالقسانون) وظيفة من الوظائف سالفة الذكر أو كان شاغلا لها من الموظفين الحاليين .

ونظرا الى أن حضرة الطالب كان يشغل وظيفة تاضى وهى من الوظائف المذكورة فى المسادة الأولى فان مناط البحث فى هذا الموضوع ينحصر فيما اذا كان حضرته يعتبر من الموظفين الحالمين عند صدور القانون سالف الذكر أم لا ؟

وبانرجوع الى أحكام قانون المساشات والأحكام المسامة فى شئون التوظف يتضع أن علاقة التوظف تنتهى بقسرار الاحالة الى المساش و وبهذا القرار ينقطع استحقاق الموظف لمرتبه ويترتب له حق المعاش و لا يكون له أن ييساشر أى عمل من أعمسال الوظيفة من هسذا التاريخ حتى فى مدة الشهر الذى يعطى له لتسليم مابعهدته

( المسادة ٤٨ من القسانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخساص بالمساشات اللسكية ) •

ولا عبرة في هسذا الشأن باتمام تسوية المعاش . لأن المسائس يستحق من تاريخ قطع الماهية من تاريخ الاحالة الى المسائس ، أما التسوية غاجراء تنفيذي للوغاء بحق الموظف في المعاش ،

وما دام الأمر كذلك خان المعاش يسوى على أسساس القسانون السارى وقت الاحالة الى المعاش ولا يؤثر نبيسه ماقد يصدر بعد ذلك من قوانين ونو قبل اتمام انتسوية .

ولا وجه لما يستند اليه حضرته من أن الدة المضافة الى مدة خدمته هى مدة خدمة حقيقة يترتب عليها اعتباره من الموظفين الماملين حين انتهائها ، ذلك لأن قرار الاحالة الى الماش يقطع علاقة التوظف أما دفع الفرق وحساب المدة فانما يقصد به رفع معاشسه على أساس ما لمجلس الوزراء من سلطة منح معاشات استثنائية طبقا للمادة مس من قانون الماشات اللكمة ،

على أن القسم يلاحظ أن حضرة الطالب قسد أحيل الى الماش في وقت كان فيسه مشروع القانون الخاص بحساب مدة الاشستغال بالمحاماء في المساش معروضا على البرلان وأنه لم يعمل به الا بعد فترة وجيزة من تاريخ حسدور قسرار مجلس الوزراء بالإحالة الى المسائل وقسد يكون في هاذه الظروف مايدعو مجلس الوزراء الى النظر بعين العطف الى طلب حساب المدة المشار اليها في معاش حضرته اذا ما عسوض الأمسر عليسه بما له من سلطة في تقرير معاشات استثنائية ه

لذلك انتهى رأى القسم الى أن حضرة الطالب لا يستحق قانونا حساب مدة المستفاله بالمجاماه فى المدة المصوبة فى المساش لانتهاء علاقة التوظف بالنسبة اليه قبل العمل بالقانون ١٤٥٤ السنة ١٩٥٠ و

ا نتری ه.۷ ق ۲/۱۲/۲۳ )

# قاعسدة رقم (۲۷۳)

#### البسدا:

لایجوز لمجلس الوزراء عند تسویة معاشات أو مكافآت موظفین غصلوا بغی الطریق التادیش أن یقرر منحهم علاوات یحل موعدها ف تاریخ لاحق علی خروجهم من الخدمة ·

# ملخص الفتوي :

بالرجوع الى المرسوم رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بغمسا الموظفين بغير الطريق التاديبي يتبين أنه نص فى مادته الثالثة على أنه لا يترتب على غمسل الموظف طبقاً لأحكام هذا القانون حرمانه من المساش أو المسكافأة وتسوى حالته على أسساس آخسر مرتب حمسل عليه •

وتضم الى مدة خدمة الموظف المدة الباقيسة لبلوغه سن الاهالة الى المساش بحيث لا تجساوز سنتين ويصرف له الفرق بين المرتب والمساش عن هذه المسدة على أقساط شهرية • فان لم يكن مستحقا لماش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية •

ومن حيث أنه ييسدو مما تقسدم أن مجلس الوزراء رأى وهو في مسدد تسوية حالات موظفين فمسلوا من الخسدمة ونقا لأحكام المرسوم بقانون رقسم ١٨١ لمسنة ١٩٥٧ أن يستعمل سلدت الاستثنائية المرسومة حدودها في المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة أنوراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية والأسباب يكون تقديرها موكولا الى المجلس منح معاشات استثنائية أو زيادات في الماشات أو منح مكافات استثنائية للموظفين والمستخدمين المصالين المحالين من الموظفين أو الذين يقصلون من خدمة المحكومة أو لمسائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم في الخسدمة أو بعسد احالتهم الى المساش و

ومن حيث أنه لابداء الرأى فى مدى جواز استعمال هذه الرخصة يتعين البت فيما اذا كان المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٣ اذ نص فى المسادة الثالثة على أن تسسوى حالة الموظف المفسول على أساس آخر مرتب حصل عليه قسد قصد الى أن يكون هسذا حسدا أقصى للتعويض الذي يمنح للموظف المفصول لا يملك مجلس الوزراء أن يجاوزه أم أن التسسوية المقسررة بعوجب تلك المسادة لا تمطل الرخصة الاستثنائية المقررة بالمادة ٣٨ من قانون المساشات اذا رأى أن ظروف المفصل في بعض الأحوال تقتضى استعمال هذه الرخصة ه

ومن حيث أن النص على تسوية معاش الموظف المقصول بسبب من الأسباب المبنة في المرسوم بقانون رقم ١٨١ على أساس آخر مرتب حصل عليه مع ضم المسدة الباقية بحيث لاتجاوز السنتين انما بهاء على خلاف الأحسول المقررة في تسوية المساشات وفقا للقواعد العسادية وذلك تعويضا لمؤلاء الموظفين عن فصلهم بغير الطريق التأديبي و

واذا كانت تسوية المساش أو المسكلة على النحو البين فى المسادة الثالثة من الرسوم بقسانون ١٨١ تعتبر فى ذاتها استثناء من القواعد العسامة روعيت فيسه طبيعة هذا القانون الاستثنائية غانه القواعد العسامة روعيت فيسه طبيعة هذا القانون الاستثنائية غانه بينها وبين السلطة الاستثنائية الأخرى القررة له بعوجب المادة ٣٨ معاشات سالفة الذكر و فانه فضلا عن أن الاسستثناء لايجوز التوسع في تطبيقه بل يتمين التزام حدوده ، فان المفروض أن السلطة المخولة لمجلس الوزراء في تسوية المساشات والمسكلةات الاستثنائية انما أعطيت له لتمكينه من مكلفات المولف المسالح الذي تسكون الدولة أفادت من جهوده وتقصر القواعد العادية عن تمكينها بمناسسية تركه المخدمة من تقسدير خدماته بما يجمل استعمال مجلس الوزراء هذه الرخصة في خصوص تسوية معاشسات موظفين غير مسالحين رؤى المخووجه على الأحداف التي تصديه الى تحقيقها والمخالفا للقسانون الخروجه على الأحداف التي تصديه الى تحقيقها والمناسسة التي تحديقها والمناسفات المناسبة التي تحديقها والمناسفات المناسبة التي تصديه الى تحقيقها والمخالفا المناسبة المناسبة

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أنه لايجوز لمجلس الوزراء عند تسوية معاشات أو مكافآت موظفين فصلوا بغير الطريق التأديبي وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ أن يقرر منحهم علاوات يحل موعدها في تاريخ لاحق على خروجهم من المخدمة ه

۱ نتوی ۱۷۹ فی ۱۸/۱/۲۵۲۱ )

# الغوع الشـــانى حساب المعاش على أساس متوسط المرتبات خلال المسنتين الأخبرتين

قاعدة رقم ( ۲۷٤ )

#### المسدأ:

تسوية معساش الموظف أو المستفدم المعسال الى الماش خلال السنتين المالييين ١٩٥٤/١٩٥٣ - تكون على اساس المرتب المففض تطبيقا لاحكام القسانون رقم ٣٢٥ لمسنة ١٩٥٣ أو القانون رقم ٣٥٣ لمسنة ١٩٥٣ أو القانون رقم ٣٥٣ لمسنة ١٩٥٤ أو وعلاوات الاعتيسادية وعلاوات الترقية بنسب معينة •

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمسائدات الملسكية تتص على أن « تكون تسوية المسائدات بمغة عامة باعتبسار متوسط المساهيات التي يستولى عليها الوظف أو المستخدم في السنتين الأغيرتين ، على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معائسه باعتبسار متوسط الماهية في السنة الأخيرة ٥٠٠ ، وينبني على ذلك أن الموظف أو المستخدم السذى يحال الى المعاش خلال السنتين الماليتين ١٩٥٥/١٩٥٣ و ١٩٥٤/١٩٥٧ و ١٩٥٤/١٩٥٥ سواء في ظل القسانون رقم ٣٥٧ سواء في ظل القسانون رقم ٣٥٧ سواء في ظل التسانون رقم ٣٥٧ سنة ١٩٥٣ أو القسانون رقم ٣٥٧

لسنة ١٩٥٤ اللذين نصبا على تخفيض الملاوات الاعتيادية بعسلاوات الترقيسة بنسب معينسة خلال هاتين السنتين ، يسوى معاشسه على أسساس المرتب المخفض طبقا لأحكام القانونين سالفى الذكر . وذلك تطبيقا للعادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ سالفة الذكر .

۱ نتوی ۲۸۹ فی ۱۸/۵۵/۱۱

# قاعدة رقم ( ۲۷۰ )

#### المسلاا:

السادة ١٨ من القانون رقم ٢٩٤ اسنة ١٩٥٦ بشان معاشسات مرظفى الدولة المدنين — نصبها على حساب المساش على اسساس متوسط الرئيسات الأصلية خلال السنتين الأخيرتين دون تفرقسة بين انفصسال مدة الخدمة أو اتمسالها — تطبيق هذا الأصل على الموظف الذي يحال الى المساش ولم يسبق مصاملته باحد قوانين الماشات السابقة ولم يحمل على مكافأة أو أموال مدخرة — عدم انطبساق ما نصت عليه المسادتان ٤٢ ، ٤٣ من هسذا القسانون على مثل هذا الوظف .

# ملخص الحكم:

ان المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن معاشلت موظفى الدولة المدنيين جملت مدة المخدمة التى يستحق بها الماش عشرين سنة على الأتمل كما جملت الأساس الذى يقوم عليه حساب الماش هو متوسط المرتبات الاصلية التى حصال عليها الموظف خلال السنتين الأفيرتين ولم تأت بأى ذكر عن انفصال المخدمة أو اتصالها واذا كان المطلق يجرى على الملاقات فلا محل لعمل هسده التعرقة ، وإذ كفلت المادة ٤٩ وه لمسندوق التامين والماشات حقسه فى المدد المصوبة على التفصيل الوارد بهما فسلا محل لعمل معل تعرقة بين فترة المحكومة المتملة أو المنفصلة فى حساب الماش و تعرقة بين فترة المحكومة المتملة أو المنفصلة فى حساب الماش و

غاذا كان فصل المطعون ضده من الحكومة صابقا على العمل بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ولم يفضع لأى قانون من قدوانين المساشات ، ومن ثم فلا يمكن تطبيع حكم المادتين ٤٤ ، ٤٣ من القانون آنف الذكر على حسباب معاشعه اذ تنص أولاهما على الحالة التي يعود فيها الى الضدمة صاحب معاش سبقت معاملته بمقتضى هذا القانون أو قانون آخر من توانين المساشات وتنص ثانيتهما على الحالة التي يعود فيها الى الحكومة موظف كان ف الضدمة وحصل على مكافأة أو أموال مدخرة عن مدة خدمته السابقة طالما أن المطعون ضده لم يكن من أحسحاب المساشات كما لم يحصل على مكافأة عن مدة خدمته السابقة فلا يمكن اعمال حكم يحصل على مكافأة عن مدة خدمته السابقة فلا يمكن اعمال حكم المادتين السابقتين على حالته ، ومن ثم يتمين حساب معاشمه على أساس مدة خدمته كلها دون تفرقة ه

ا طعن رقم ۱۰۲۲ لسفة ۷ ق - جلسة ۲۹/۱۲/۱۲۳۱ ،

# قاعدة رقم (۲۷۱)

#### المحددا :

الموظفون المساملون بالقسانون رقم ٧٧ أسنة ١٩٣٩ ـ تسوية معاش الموظف الذي ينتهى خسدمته بقرار من رئيس الجمهورية على أساس متوسط المساهية في السنتين الأخيرتين من المخدمة ـ أسساس نلك ـ القاعدة المسامة المنسوص عليها في المسادة ١٥ من القانون المسار اليه ٠

#### ملخص الفتوى :

ان القسرار الجمهورى رقسم ١١٦٥ لسنة ١٩٦٨ نص فى مادته الأولى على انهاء خدمة بعض الماملين بوزارة التربية والتعليم ونصت المسادة الثانية منه على أن « تحسب المسدة الباقيسة على انتهساء مدة الخسدمة الأصلية للسادة المسفكورين فى المساش الستحق لهم » وقسد قامت الوزارة بتسوية معاش المسفكورين معاملون بقسانون

المساشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وطبقا لأحكامه يسوى معاشهم على أساس متوسط المرتب فى السنتين الاخيرتين ، واسستندت الوزارة فى ذلك الى رأى ادارة الفتسوى لوزارة الضرانة رقم ١٩٢٩/١/١٤٢ بأن من تمت احالته الى التقاعد بموجب قرار جمهورى ينسدرج تحت حكم الرفت بسبب صدور أمر ملكى أو قرار مجلس الوزراء ويسوى معاشسه طبقا المقاعدة العامة الواردة فى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ على أسساس متوسسط ماهيته فى السنتين الاخيرتين من خدمته ،

وتبدى وزارة التربيــة والتعليم أنه بالرجوع الى المــادة ١٥ سالفة الذكر بيين أنها تنص على أن ( تكون تسوية المساش بصفة عامة باعتبار متوسط الماهيات التي استولى عليها الموظف أو المستخدم في السنتين الاخيرتين من خسدمته على أن من يغصس من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معاشه باعتبار متوسط الماهية في السنة الاخيرة ، أما معاشات الموظفين المرفوتين بسبب الفساء الوظيفة أو الرفت فتكون تسويتها على أساس الماهية الأخيرة وكذلك الحال في المساشات التي تمنح لعائلات من يتوفى من الموظفين والمستخدمين تمكون تسويتها على أساس الماهية الاضيرة التي كان يستولى عليها الموظف أو المستخدم يوم وفاته ) وجاء في المسذكرة الايضاحية للقانون ما يلي : يسوى ألمسأش طبقا للقانون الحالي على أسساس متوسط الماهية التي كان يستولى عليها الموظف أثنساء السنتين الاخيرتين من سنى خدمته في جميع الاحسوال الا في حالة الوفاة أو عدم اللياقة للخدمة طبيها بسبب حادث وقم له أثناء تأدية وظيفته وبسببها فان المعاش يسوى فيها على أسآس آخر ماهية للموظف وقد رؤى من المدل أن يضاف الى الماملين السابقين حالة المخروج من النصدمة بسبب المرض أو المساهة وحالة الغاء الوظيفة والوفر لأن ترك الضدمة في هذه الأحوال يكون لاسباب خارجة عن ارادة الموظف » ويخلص من نص القانون ومذكرته الايضاهيــة أنه يفرق بين انهاء الضحمة بسبب مرده للموظف كالاستقالة فيسوى معاشب على أساس متوسط الماهية في السنتين الأخيرتين من خدمته وبين انهاء الخدمة بسبب خارج عن ارادة الموظف فاذا كان لبلوغ

<sup>( 5 37 = 3 77 )</sup> 

السن فيسوى المساش على أساس متوسط الماهية فى السنة الاخيرة واذا كان للوغاة أو المرض أو الوفر أو العاء الوظيفة فيسوى المماش على أسساس الماهية الاخيرة ، ونظرا لأن انهاء خدمة المذكورين كان بسبب خارج عن ارادتهم ، فان معاشهم يسسوى على أسساس الماهية الأخيرة ،

ومن حيث أن المسادة ١٥ من القسانون رقم ٣٧ لمسمنة ١٩٢٩ بشأن المساشات تنص على أن « تكون تسوية الماشات بصغة عامة باعتبار متوسط الماهيات التي استولى عليها الموظف أو المستخدم في السنتين الاخيرتين من خدمته ، على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معاشب باعتبار متوسط الماهية في السينة الأغيرة ٥٠ أما معاشمات الموظفين المرفوتين بسبب الفساء الوظيفية أو الوفر فيكون تسويتها على أساس الماهية الاخيرة وكذلك الحال في المعاشات التي تمنح بسبب العامة أو المرض والمعاشات الخاصة أيضًا ﴾ وتنص المادة ٢٠ من القيانون المنذكور على أن « من يرست من خدمة الحكومة من الموظفين أو المستخدمين الدائمين بسبب الغساء الوظيفة أو الوفر أو بأمر ملكي أو بقرار خاص من مجلس المزراء مكون له الحق في المساش أو المكافأة ، ويكون حساب المعسلش أو المسكلفاة بمقتضى القواعد الآتية : ١ ــ ٢٠٠٠ ــ ٥٠٠ ٣ -- ٥٠٠ ٤ -- ٥٠٠ اذا كانت مدة خسدمته خمس عشر سنة أو أكثر من خمس عشرة سمة يعطى معاشا يعادل جزءا من خمسين جزءا من ماهيتمه الأخيرة أو من متوسط الماهية حسب الحالة عن كل سنة من سنى خسيدمته مع عسيدم تجساوز النهسايات العظمي المقررة ف المادة ١٧ ،

وهن حيث أنه يخلص من النصين المذكورين أن القاعدة العامة في تسموية معاشمات التقاعد هي حسابهما على أسماس متوسما الماهيات في المستتنى الأغيرتين من الخمسدمة ويستثنى من همذه القاعدة العامة مليلي:

١ ــ معاشات المرفوتين بسبب بلوغ سن الستين ، وتسوى على

أساس متوسط الماهيات في السنة الاخيرة من الخدمة .

 ٣ - معاشسات المرفوتين بسبب الغساء الوظيفة أو الوفر والمعاشات التى تعنج بسبب العاهمة أو المرض والمعاشات الخاصة ، وتسوى على أساس الماهيات الالهيرة .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٩٨ بانهاء خدمة بعض العاملين بوزارة التربية والتعليم صدر استنادا الى المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص على أن ( تنتهى خدمة العامل الأحد الأسباب الآتية :

# ١ ــ بلوغ السن المقررة لترك المحدمة •

٧ - الفصل بقرار من رئيس الجمهورية ٥٠ ) وهذه المادة تقابل المادة ١٩٥١ في شان نظام موظفى الدولة التي تتص على أن من أسباب انتهاء الخدمة (الفصل بمرسوم أو أمر جمهورى أو بقرار خاص من مجلس الوزراء ) ولذلك فانه في تطبيق أحكام قانون المعاشات المحاملين به وهو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٩ يعتبر هؤلاء الماملين مرفوتين من الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية وهو الأداة القانونيسة التي حلت محل الأمر الملكي أو قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن وتسوى مماشاتهم تبعا لذلك على أساس القاعدة العامة سالفة الذكر أي على أساس متوسط الماهيات في السنتين الأخيرتين من الخدمة ٥

ومن حيث أنه لا يجوز قياس حكم الرفت بقرار جمهورى على حكم الرفت بسبب العاء الوظيفة أو الوقر ، بدعوى أن الجامع بينهما هو الرفت بسبب خارج عن ارادة المسامل وذلك لأن حكم الرفت بسبب الفاء الوظيفة أو الوفر يعتبر استثناء من القاعدة العامة في تسوية المساشات كما سبق بيانه والمسلم أن الاستثناء لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه ، كما أن المسلم في فقه وقضاء القانون الادارى أن القياس غير جائز في المسائل المالية .

ومن حيث أنه لا يغير مما تقدم مانصت عليه المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٨ المسار اليه من أنه (تحتسب المددة الباقية على انتهاء مدة الخدمة الاصلية للسادة المدخورين في المساش المستدق لهم ) وذلك لأن حكم هذه المادة جاء تطبيقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شمأن منح معاشمات ومكافات استثنائية ، باعتباره ميزة اضاغية لمؤلاء الماملين قصد بهما زيادة معاشماتهم دون ان تؤثر في التكييف القانوني الصحيح لسبب انتهاء المخدمة ٠

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المساش الستحق للعساملين بوزارة التربية والتعليم الذين انهيت خدمتهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٥ لسنة ١٩٦٨ يسوى على أساس متوسط الماهية في السنتين الاخيرتين من الخدمة طبقا للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن المعاشات •

١ ملك ١٩٧٠/٢/١ ــ جلسة ٢٨/٤/٨١ ١

# قاعسدة رقم ( ۲۷۷ )

#### : المسمدا

احالة المدعى الى الماش بقرار من رئيس الجمهورية ... تسوية معاشه على أساس متوسط الماهيات في السنتين الاخيرتين من الخدمة ... دور قرار لاحق من رئيس الجمهورية بضم سنة الى خدمة المدعى المحسوبة في المعاش ... عدم جواز اعتبار هذه السنة احدى السنتين الخيرتين من الخدمة ... اقتصار اثر قرار رئيس الجمهورية على زيادة عدد سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش بمقدار سنة واحدة دون مراعاة مرتب المدعى خلال السنة المضمومة .

# ملخص المكم:

ان مناط الفصل في المنازعة الراهنة هو تبين الاثر القانوني المترتف على قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥٣ لسنة ١٩٦٨ بضم سنة الى مدة

خدمة المطعون ضده المحسوبة في المعاشى ، وما اذا كان من مقتضى الضم ان يؤخذ في الاعتبار عند تسوية معاش المدعى على اساس متوسط الماهبة في السنتين الاخيرتين ان تكون السنة المضمومة هي احدى هاتين السنتين فيراعى مرتبه خلالها والذي كان سيصل اليه بالعلاوات وما يترتب على ذلك من اعادة تسوية معاشه على هذا الوضع ، ومن ثم صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك في الفترة التالية لتاريخ احالة المدعى الى المعاش في ١٥/٦/٦/١٥ حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، وفي هذه الحالة يقضى برفض الطعن مع الزام الجهسة الادارية المصروفات ، أم أن أثر الضم مقصور على مجرد زيادة عدد سنوات الخدمة المصوبة في المعاش وتسوية معاش المدعى تبعا لذلك على أساس متوسط السنتين الاخيرتين دون النظر الى المده المضمومة وبغيراخلال باحقية المدعى في تسوية معاشه طبقا للقانون وقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ الذي ادركه بعد رفع الدعوى ، وفيما نص عليه في المأدة ٧ من اعادة تسوية المعاش لن بلغ سن التقاعد قبل العمل به على أساس مرتب الدرجة أو الفئة التي يتقرر الحقيته في العودة اليها لولا بلوغ سن التقاعد ، وفي هذه الحالة يقضى بالغاء الحكم المطعون فيه وبانقضاء الدعوى بدون رسوم طبقا لهذا القانون ٠

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن المدعى بعد حصوله على بكالوريوس كلية الهندسة بجامعة القاهرة علم ١٩٣٠ تدرج فى سلك الوظائف الهندسية بالهيئة العامة السكك الحديدية حتى وصلالى الدرجة الثانية (كادر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨) بمرتب مقداره ١٩٦٨/١١ج وكان يبلغ السن القانونية للاحالة ألى المعاش ف٢١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ وكان يبلغ السن القانونية للاحالة ألى المعاش ف٢١٥ من رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٦٨ باحالته الى المعاش مع ستة من زملائه من العاملين بهيئة السكك الصديدية ، وفى ٢٥ من يوليسة سنة ١٩٦٨ سنة ١٩٦٨ سنة ١٩٦٨ المستقد ١٩٦٨ المستقد ١٩٦٨ المستقد ١٩٦٨ المستقد ١٩٦٨ المستقد المعاشات ومكافات المتثنائية ناصا على « ضم سنه الى مدة المخدمة المحسوبة فى المعاش أو الكافاة لسكل من السادة الموضحة اسماؤهم فى القرار » ومن بينهم المدور. •

ومن حيث ان قانون الماشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المامل به المدى نمى فى المادة ١٥ على أن « تكون تسوية الماشات بصفة عامة باعتبار متوسط الماهيات التى استولى عليها الموظف فى السنتين الاخيرتين من خدمته ، على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معاشه باعتبار متوسط الماهية فى السنة الاخيرة سه ويجب ان تكون مدة السنة أو السنتين مدة خدمة حقيقية ٥٠٠ أما معاشات الموظفين المرفوتين بسبب الماء الوظيفة أو الوفر فتكون تسويتها على أساس الماهية الاخيرة وكذلك الحال فى الماشسات التى تمنح بسبب الماهه أو المرض والماشسات الماامة أيضا ٥ كما نص القانون السالف الذكر فى المادة ٢٠ على أن المفاصة أيضا ٥ كما نص القانون السالف الذكر فى المادة ٢٠ على أن أو الوفر أو بأمر ملكى أو بقرار خاص من مجلس الوزراء ( يقابله قرار من رئيس الجمهورية ) يكون له حق فى الماش أو المكافأة ٥ ويكون حساب الماش أو المكافأة مهتغفى القواعد الاتية :

... \_ ٣ ... \_ 7 ... \_ 1

٤ — اذا كانت مدة خدمة الموظف خمس عشرة سنة أو أكثر من خمس عشرة سنة يمطى معاشا يعادل جزءا من خمسين جزءا من ماهيته الأخيرة أو من متوسط الماهية حسب الحالة عن كل سنة من سنى خدمته مع عدم تجاوز النهايات العظمى المقررة فى المادة ١٧ » •

ومن حيث انه يخلص من النصوص المتقدمة ان القاعدة العامة في تصوية معاشات التقاعد هي حسابها على أساس متوسط الماهيات في السنتين الأخيرتين من الخدمة ويستثنى من هذه القاعدة : ١ \_ معاشات المرفوتين بسبب بلوغ سن الستين فتسوى على أساس متوسط الماهيات في السنة الأخيرة من الخدمة ٢ \_ معاشات المرفوتين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر والمعاشات التي تمنح بسبب العاهة أو المرض والمعاشات الخاصة وتسوى على أساس الماهيات الأخيرة ه

ومن هيث أنه متى كان المدعى قد أحيل الى الماش بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٥ لسنة ١٩٦٨ ــ قبل بلوغه السن القسانونية ــ استنادا الى المادة (٧٧) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام

العاملين المدنمين بالدولة والتي تنص على أن « تنتهى خدمة العامل لاحد الاسباب الآتمة :

١ - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة ٢ - الفصليقرار من رئيس الجمهورية » فأن معاشه يسوى على أساس القاعدة العامة سالفة الذكر، أى على أساس متوسط الماهيات في السنتين الاخيرتين من الخدمة ... ولايغير مما تقدم صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٩٨ بضم سنة الى مدة خدمة الدعى المسوية في الماش ، فلا تعتبر هذه السنة احدى السنتين الاخيرتينمن الخدمة اذ يقتصر أثر القرار الجمهوري السالف الذكر على زيادة عدد سنوات الخدمة المصوبة فالمعاش بمقدار سنة واهدة دون مراعاة مرتب المدعى خلال السنة المضمومة وآية ذلك أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ جعل من بين مقومات القاعدة العامة المشار اليها أن تكون مدة السنة أو السنتين مدة خدمة حقيقية أي مدة خدمة فعلية تقاضى عنها المدعى مرتبا جرى عليه حكم الاستقطاع للمعاش الامر غير المتوافر في حالة الدعى ، فضلا عن أن نص قرآر رئيس الجمهورية رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٦٨ ، قد اقتصر على ضم سنة الى مدة خدمة المدعى المسوبة في الماش ولم ينص على حساب مدة الخدمــة الباقية على انتهاء مدة الخدمة الاصلية للمدعى أو على مدة سنة منها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية المدعى فى أن يسوى معاشه على أساس متوسط الماهية في السنتين الاخيرتين مم اعتبار مدة السنة المضمومة احدى هاتين السنتين ومراعاة مرتبه خلال هذه السنة قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتعين الغاؤه ٠

( طعن رقم ۱۰۰۸ لسنة ۲۰ ق ــ جلسة ۱۹۷۷/٤/۳ )

## الغرع الثالث

# الاجر الذي يحسب عليه المعاش

قامندة رقم ( ۲۷۸ )

المِــدا:

الاجر الذى كان يتقاضاه المطعون ضده عن عمله ... يدخل تحت معلول لمغذ المكافاة الوارد في المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لمسنة ١٩٦٠ ... المؤلى عليه مكافاة عن القطعة ٠

# ملخس الحكم :

ان الآجر الذي كان يتقاضاه المطعون ضده عن عمله وقد أطلق عليه اسم مكافأة عن القطعة يدخل تحت مدلول لفظ « المكافأة » الوارد فى المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ والذي ورد على وجه من المعوم والاطلاق بحيث ينصرف أثره الى كل أجر يتقاضاه الموظف نظيرعمله سواه أكان هذا الأجريصرف عن الشهر أو اليوم أوالقطعة طالما أن الممل المنوط به له صفة الدائمية على ما سلف بيانه ه

( طعن رتم ۱۱۵۸ لسنة ۷ ق ــ جلسة ۱۹۳۲/۳/۱۳ )

قاعسدة رقم ( ۲۷۹ )

#### الجسدا:

العبرة في تسوية الحقوق المعاشية بالرتب المستحق قانونا للمامل مبالغ تجاوز ما هو مستحق له قانونا للا اثر لها في تسوية حقوقه المعاشية أو حقوق المستحقين عنه للقانون رقم ١٥٣ أسنة ١٩٢١ لل مقتضاه عدم جواز تعيين أي شخص في الهيئات المامة أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة التي تساهم غيها السولة بمكافاة سنوية أو بعرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فاكثر الا بقرار من

رئيس الجمهورية — مرف مبلغ الى العامل بيلغ هذا الحد رغم محور قرار من رئيس الجمهورية — لا اعتداد بذلك في تسوية الحقوق الماشية — وجوب أجراء التسوية على أساس الرتب القانوني وهده •

#### ملخص الفتوى:

بتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ عين المرحوم ٥٠٠ عضوا بمجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة المسينما بمكافأة مقدارها مائة جنيه شهريا، وبتاريخ ٢ من فبراير سنة ١٩٦٣ طلبت المؤسسة من السيد وزير الثقافة والارشاد القومي منحه سلفة مقدارها مائة وخمسون جنيها شهريا لحين تحديد مرتبه ووافق سيادته على ذلك ، وعلى أساس هذا المبلغ الاخير كانت تؤدى الاستراكات المستحقة لصندوق التأمين والمعاشات وافادت المؤسسة المصرية العامة المسينما أنها كانت تعتبر أن المبلغ الذكور هومن تعيل المرتب وأنها اعدت عدة مشروعات لقرارات جمهورية بتحديد مرتبه بهذا المبلغ ، ولكن وفاته حالت دون ذلك ،

ومن حيث أن قانون التأمين والماشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ينص فى المادة ١٥ منه على أن « يسوى المعاش على أساس المتوسط الشهرى للمرتبات أو الإجور المستحقة للمنتفع خلال السنتين الاخيرتين من مدة خدمته المحسوبة فى المعاش وفقا لاحكام هذا القانون ٥٠٠ » كما أنه طبقا لنص المادة ١٢ من المقانون ذاته يكون مبلغ التأمين الذي يؤديه الصندوق معادلا لنسبة من المرتب أو الإجر السنوى ٥

ومفاد ذلك ان العبرة فى تسوية الماش والتأمين طبقا لهذا القانون هى بالمرتب المستحق للعامل ، وبديهى ان المرتب انما يقصد به المبلغ المستحق قانونا للمامل طبقا لقرار تعيينه أو طبقا للنظام القانونى الذى ينظم وظيفته ويحدد المزايا المقررة اشاغلها ، فاذا منح العامل مبالم تجاوز هذا المستحق له قانونا ، لم يكن لذلك أثر فى تسوية المحقوق الماشية المقررة له أو للمستحقين عنه ه

ومن حيث ان القانون رقم ١٥٣ نسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أي

شخص فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم غيها المولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية معدلا بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٧ ينص فهادته الاولى على أنه « لايجوز تعيين أى شخص فى الهيئات أو المؤسسات المامة أو الشركات المساهمة المتى تساهم غيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية ،

ويقع بالهلا كل تعيين يتم على خــــلاف ذلك ويلزم المخالف بأن يؤدى المكافآت أو المرتبات التي حصل عليها الى خزانة الدولة ٥٠ ، ٥

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « على الجهات المشار اليها فى المادة الاولى ان تطلب اصدار القرارات الجمهورية اللازمــة لتطبيق اهكام المادة للسابقة على الموظفين الحاليين ومن يبلغون المرتب المنصوص عليه فى المادة الاولى » •

وطبقا لهذا القانون غانه لايجوز معين أى شخص بعد تاريخ المطل به فى الهيئات والمؤسسات العامة وما اليها بعرتب سنوى أوبعكافاة سنوية مقدارها ١٩٠٠ جنيه فاكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية ، كما انه بالنسبة الى المعينين وقت المعل به فان من يبلغ مرتبه هذا القدر يتمين استمدار قرار جمهورى بمنحه هذا المرتب علغ أو يجاوز ١٩٠٠ جنيه الادارة المقررة والملازمة قانونا لمنح مرتب يبلغ أو يجاوز ١٩٠٠ جنيه في السنة ، فاذا انتفت هذه الاداة امتنع استحقاق هذا المرتب اصلا ، ولا يغير من ذلك ان يصرف الى العامل مبلغ يزيد على الحد المذكور ، فذلك لايعدو أن يكون أما اجراء مؤقتا ريثما يصدر القرار الجمهورى الملازم ، واما اجراء مخالفا للقانون ، وكلاهما لايرتب حقا فى المبلغ الذى يتم صرفه بالفعل ولا يحوله الى مرتب مستحق قانونا ،

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم غان مرتب المرحوم ٥٠٠٠٠٠٠٠ كان مائة جنيه فقط ، ولا يمكن اعتباره مائة وخمسين جنيها على اسلس ما كان يصرف له باعتباره سلفة لحين تحديد مرتبه ، طالما انه لم يصدر قرار جمهورى بذلك ، وبالتالى لم يثبت له أصل حق فى مرتب بهذا القدر الأخير ، ومن ثم يتمين تسوية المقوق الماشية المستحقة عنه على اسلس

مرتبه القانونى وهو مائة جنيه ، ولا يغير من هذا النظر أن الاشتراكات المستحقة لصندوق التأمين والماشات كانت تؤدى على اساس السلفة التى كانت تصرف الى السيد المذكور ، وذلك لان المسألة تتملق بتسوية الحقوق المعاشية ، وقد حددها القانون رقم •ه لمسنة ١٩٦٣ سالف المذكر على اساس نسب معينه من المرتب ، ومن ثم يجب أن يلتزم هذا الحد وهو المرتب المستحق قانونا دون نظر الى ما تقاضاه الصندوق من معالم قد تريد وقد تنقص عما هو مفروض بحكم القانون •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تسوية الحقوق المعاشية المستحقة عن المرهوم ٥٠٠ على أساس مرتب شهرى مقداره مائة جنيه،

( ملف ۸۱/۱۲/۱۱ ــ جلسة ۱/۱۲/۱۲۷۱ )

# قاعسدة رقم ( ۲۸۰ )

#### المسدا:

الاجر في مفهوم عانون التامين الاجتماعي المسادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ معدلا بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٧ هو كل ما يتقاضاه المامل لقاء عمله الاصلى \_ ضم أجور أيام الجمع الى مرتبات العاملين الذين كانوا يتقاضونها وجعلها جزءا من الرتب طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٥ بضم أجور أيام الجمع الى المرتب \_ فقد هذه الاجور لطبيعتها كاجر أضافي باندماجها في المرتب \_ اثر ذلك \_ خضوعها لما يخضع له المرتب من استقطاع اشتراك التامين والمعلس ٠

# ملخص الفتوي :

ان المادة الخامسة منقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المحل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ المحل على أنه (في تطبيق احكام هذا القانون يقصد ٢٠٠٠ ط بالاجر: ما يحصل عليه المؤمن من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء أكان هذا المقابل محددا بالمدة أم بالانتاج أم بهما مما ، ويدخل في حساب الاجر المعولات والوهبة متى كانت تستحق طبقا لقواعد منضبطة وفقا لما يحدده وزير التأمينات وكذلك

البدلات التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير التأمينات ولاتدخل في حساب الاجر الاجسور الاضافية والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه في الارباح ، وتتص المادة اللولى من القانون رقم ١٩٠٣ لمناه بضم أجور أيام الجمع الى المرتب على أنه « مع عدم الاخلال بقواعد صرف الاجور الاضافية تشم الجور أيام الجمع الى مرتبات العاملين الذين كانوا يتقاضون عند تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يزالون يتقاضونها حتى الآن ، مع منحهم راحة أسبوعية خلال الاسبوع ، وتحسب هذه الاجور على أساس مرتبات شهر يونيو سنة ١٩٦٧ ، كما ننص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تستهلك هذه الاجور مستقبلا من علاوات الترقية بواقع ٥٠٪ من قيمة هذه العلاوات اعتبارا من الترقيات التي تتم ابتداء من ديسمبر سنة ١٩٧٥ » ٠

ويستفاد من هذه النصوص أن الاجر فى مفهوم تانون التامين الاجتماعى يشمل كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله الاصلى ، وأن المسرع ضم أجور أيام الجمع الى مرتبات العاملين الذين كانوا يتقاضونها وجعلها جزءا لا يتجزأ من المرتب ، وبذلك فانها تفقد طبيعتها كاجر أصافي وتعدم فى المرتب ، وهو ما أكده المسرع عندما نص على أن الضم لايخل بأحكام الاجور الاضافية التى تمنح للعاملين مقابل ما يؤدونه من أعمال أضافية ومن ثم غان تلك الاجور تخضع لما يخضع له المرتب من استقطاع استراك التأمين والمعاش ولا يغير من ذلك خضوع هذه الاجور للاستهلاك استقبلا وفقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٥ لان الاستهلاك لا يغير من الطبيعة التى أكتسبتها تلك الاجور بضمها الى المرتب ،

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أجور أيام الجمع التى ضمت الى مرتبات العاملين بموجب القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ تدخل في مدلول اجر الاشتراك •

( ملف ۸۲۱/۱/۱۸ ـ جلسة ۱۹۷۹/۱۰/۱۳ )

# الغرع الرابع

# تصديد مستحقى المعاشات ولنسب استحقاقهم على نحو يغساير أحسكام المواريث في الشريعة الاسلامية

قاعدة رقم ( ۲۸۱ )

#### المحدا:

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن الماشات المنية ــ تحديده لمستحقى المعاشات ولنسب استحقاقهم على نحو يغاير احكام المواريث في التشريعة الاسلامية ــ ذلك لايعنى اطراح المفاهيم الشرعية للزواج والطلاق ــ وجوب تطبيق احكام هذا القانون في هدى هذه المفاهيم ٠

# ملخص الحكم:

أنه ولئن كان قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ قد أورد وو بصدد بيان المستحقين للمعاشات التي تمنح الى عائلات الموظفين رالمستخدمين وأرباب المعاشات وتحديد نسب استحقاقهم - أحكاما معايرة لتلك الخاصة بالارث في الشربعة الا أن ذلك لايعنى أن هذا القانون قد استهدف اطراح المقاهيم الشرعية للزواج والطلاق والتي يتعين الرجوع في شأنها الى أحكام الشرعية الغراء باعتبارها القانون يتعين الرجوع في شأنها الى أحكام الشرعية الغراء باعتبارها القانون المعام في كل ما يتملق بالاحوال الشخصية ومنها الزواج والطلاق : ومن ثم فان تطبيق أحكام قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في هدى المفهوم الشرعي للزواج والطلاق - دون ما اخلالهما عينه من مستحقين أو حدده من أنصبة لهم - لايعد بحال خلطا بين القانون والشريعة حكم تذهب الطاعنة - وانما هو اعمال سليم لكل منهما في مجاله م

١ طعن رقم ٢٣٧ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ ،

# الغرع الخامس

استحقاق المماش او المكافاة لمن يرغت بسبب الغاء الوظيفة أو الوغر أو بامر ملكي أو بقرار من مجلس الوزراء

قاعسدة رقم ( ۲۸۲ )

#### المستدا :

معاملة أحد الموظفين الخاضعين لاحكام التاتون رقم ٣٧ اسسنة ١٩٢٩ عند تعييزهم الانتفاع باحكام المرسوم بقانون رقم ٩ اسسنة ١٩٢٩ حدم أهمال نصوص القانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٢٩ حدم أهمال نصوص القانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٢٩ حلى المستقاتي من مواده التي وربت أرقامها في المادة الاولى من القانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٣٩ على استحقاتي من عبسب الماء الوظيفة أو الوفر أو بامر ملكي أو بقرار من مجلس الوزراء ، المعاش أو المكافأة حدا اعتبار هذا النص قائما بالنسبة لمن قبل المعاملة بالقانون رقم ٩ اسنة ١٩٥٧

# ملخص الفتوى :

وييين من هذا النص ، ومن استقراء سائر احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ أن الشرع لم يقصد استيعاد احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ۱۹۲۹ برمته واستبدال أحكام القانون رقم ۹ لسنة ۱۹۵۷بها وذلك بالنسبة الى من يقبل المعاملة بهذا القانون وانما قصد استبدال بعض مواده فحصب وهي المواد التي وردت أرقامها بنص المادة الاولى من القانون رقم ۹ لسنة ۱۹۵۷ المسار اليه دون سائر احكام القانون رقم ۲۷ لسعة ۱۹۲۹ فتبقى هذه الاحكام قائمة ومعمولا بها بالنسبة الى من قبل المعاملة بالقانون رقم ۹ لسنة ۱۹۵۷ الى جانب احكام ذلك القانون .

كما نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ وهى ليست من المواد الواردة فى المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ على أن « من يرفت من خدمة الحكومة من الموظفين أو المستخدمة فن المائمين بسبب الماء الوظيفة أو الوفر أو بأمر ملكى أو بقرار خاص من مجلس الوزراء يكون له الحق فى المعاش أو المكافأة ويكون حساب المساش أو المكافأة بمقتضى القواعد الآتية : (١) اذا كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم المرفوت لا تزيد عن خمس سنوات يعطى مكافأة تمسادل ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل سنة من سنى الخدمة ٢ ستحسب المكافأة ماعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الاخيرة عن سنة من السنوات الخمس الأولى وباعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته من السنية المنفسة شهر واحد من ماهيته من كل سنة من السنوات الخمس الاولى وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة من السنين التالية » •

- (٧) إذا كانت مدة خدمته أكثر من عشر سنوات وأقل من خمس عشرة سنة تحسب المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل سنة من السنوات الخمس الاولى وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية وباعتبار ماهية ثلاثة أشهر عن كل سنة بعد السنة الماشرة •
- (٣) اذا كانت مدة خدمته خمس عشرة سنة أو أكثر من خمس عشره سنة يمطى معاشا يعادل جزء من خمسين جزء من ماهيته الاخيرة أو من متوسط الماهية حسب الحالة عن كل سنة من سنى خدمته مع عسدم تجاوز النهايات المظمى المقررة فى المادة ١٧٠ •

ولما كان نص هذه المادة قائما ومعمولاً به بالنسبة الى من قبل الماملة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ اذ لم ترد هذه المادة ضمن المواد الواردة فى المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ كما لم تشتمل أحكام هذا القانون على تعديل لتسوية الماش فى حالة الفصل بقرار جمهورى ومن ثم يكون هذا النص واجب التطبيق فى حالة من تنتهى خدمته لتعيينه بقرار جمهورى •

( نتوى ٤١ه في ١٩٦٣/٥/١٨ )

# القرع المنابس

تسوية معاش من تضم اليه سنوات استثنائية

قاعسدة رقم ( ۲۸۳ )

البسدا:

تسوية معاش الوظف مع اضافة سنتين استثنائيتين الى مددة خدمته بقرار من مجلس الوزراء سنة ١٩٤٤ – عودته الى الفدمة ثم غروجه منها سنة ١٩٥٨ مع ضم سنتين جديدتين الى خدمته بقرار من رئيس الجمهورية – معاملته بالنسبة للفترتين بقانون المعاشات الذى عومل به بعد انتهاء خدمته لاول مرة – تسوية معاشه عن كل فترة على حدتها وربط معاشه الجديد بما يعادل مجموعها – عدم جواز المنازعة في مدد المعاش الاستثنائية وما ربط على اساسها من معاش – خطا اعتبارها مدد خلو من الخدمة •

#### ملخص الفتوى:

ان المسادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ تنص على أنه:

« لايجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أي معاش نم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن » • وتنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ على أنه : ـــ

« اذا أعيد الى الخدمة صاحب معاش سبقت معاملته بمقتضى هذا المقانون أو بمقتضى قوانين معاشات آحرى ، عومل بموجب القانون الذى ربط المعاش على أساسه ،

وتعتبر كل فترة من فترتى الخدمة قائمة بذاتها وبحسب الماش المستحق عنها دون تقيد بالحد الادنى المشار اليه فى الفقرة الاخيرة من المادة ٢٤ ويضم المعاشان بعضهما الى بعض ويربط لصاحب الشان معاش يبئغ مجموعها • كما تنص المادة ٤٤ من القانون المذكور على أنه « يجوز لمصلحة صناديق التأمين والمعاشات ولا لصاحب الشأن المنازعة فى قيمة المعاش أو المكافأة بعد مضى سنه واحدة من تاريخ تسليم بطاقة المعاش أو حرف المكافأة بعد مضى سنه واحدة من تاريخ تسليم بطاقة

ولما كان الوظف قد منح عن مدة خدمته الاولى بالحكومة التى بدأت فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٢٧ معاشا استثنائيا مع ضم سنتين لف دمته وذلك بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة فى ١٦ من فيراير سنة ١٩٤٤ عملا بالسلطة المخولة به بالمادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ ولم تنازع فيه الحكومة أو صاحب الشأن خلال الميعاد الذى عينته المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ومن ثم يصبح ربط المعاش عن هذه الفترة ربطا نهائيا لاتجوز المنازعة فيه بعد ذلك بمناسبة ربط المعاشعن فترة خدمته الثانية بالحكومة التى بدأت فى أول أغسطس سسنة ١٩٥٠ وانتهت فى ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠

ومناقضة ديوان المحاسبات في ربط المعاش عن فترتى خسدهته بالحكومة تقوم على اعتبار مدة السنتين المضمومتين بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦٨ عن فيراير سنة ١٩٤٤ الى فترة خدهته الأولى من مدد المخلو التي لايجوز حسابها في المعاش ، وبهذه المثابة تعتبر مناقضة الديوان منازعة في ربط المعاش الاستثنائي الذي منح للسيد المذكور عن فترة خدهته الاولى بينما هذا الربط أصبح نهائيا لاتجوز المنازعة فيه طبقا لحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على

ماسلف بيانه \_ ومن ثم ينبغى الالتفات عن مناقضة ديوان الماسبات في هذا الصدد •

وترتبيا على ذلك يتعين فى حساب المعاش المستحق للسيد المذكور أن يضم المعاش الاستثنائي السابق ربطه عن فترة خدمته الاولى المي المعاش المستحق له عن فترة خدمته انثانية ويربط للمذكور معاش بيلغ مجموعها •

( نتوی ۸۹ه فی ۱۹۲۳/٦/۸ )

# قاعسدة رقم ( ۲۸۶ )

#### المحدا:

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والماشات ــ سريان المحامة على من انتفوا بأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ وذلك فيمن عدا المعاملين قبله بقوانين معاشات أخرى غير القانون رقم ٣٦ لسسئة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ \_ استفادة هؤلاء المستثنين (مثل المعاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ) باحكام المادتين ١٤ و ٣٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٠ \_ شرط ذلك أن يكونوا موجودين بالمخدمة وقت العمل بهذا القانون في أول يونية سنة ١٩٦٣ \_ عدم انطباق هاتين على المنتفعين باحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ الذي قرر معاشات لن انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥١ ولم يحصلوا على معاش ٠

## ملخص الفتوى:

أن المادة 12 من قانون التأميزوالماشات لوظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنين الصادر به القانون رفم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « يستحق المنتفع معاشا عند انتهاء خدمته متى بلغت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش عشرين سنة على الاقل ومع ذلك فاذا كان انتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بلوغ سن التقاعد ، فيستحق المنتفع معاشا متى بلغت مدة خدمته

المصوبة فى الماش خمس عشر سنة على الأقل » ، وأن المادة ٢٠ من القانون ذاته تنص على أن « يسوى الماش فى حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة الصحية نتيجة لاصابة عمل على أساس أربعة أخماس المرتب أو الاجر الشهرى الاخير مهما كانت مدة الخدمة ويدخل فى ذلك المرتب أو الاجر ما استحق للمنتفع من زيادة فيه ولو لم يكن قد حل موعد صرفها ٥٠٠ » •

والاصل فى الاحكام التى تضمنتها هاتان المادتان أنها تسرى على العاملين المنصوص عليهم فى المادة الايلى من هذا القانون ، وهم من عنتهم هذه المادة بقولها « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات الآتية:

(أ) موظنى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين الربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافأتهم في الميزانية المعامة للدولة أو الميزانيات الملحفة بها أو في ميزانيات المهيئات التي انتفعت بقانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وذلك فيمن عدا المعاملين قبل العمل بهذا القانون بقوانين معاشات أخرى غير القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ه

- (ب) ۰ ۰ ۰ ۰ ۰
- (ج) ۰۰۰۰۰۰

ويؤخذ من هذا النص أن الماملين قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ بقوانين معاشات آخرى غير القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٥ بلصدار قانون التأمينات والمعاشات لوظفى الدولة المدنيين والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ باصدار قانون التأمينات والمعاشات لستخدمى الدولة وعمالها المدنيين ، كالمعاملين بلحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، الاتسرى عليهم فى الاصل احكام التأمين والمعاشات لوظفى الدولة ومستخدميها وعمالها الا أنه استثناء من ذلك نصت المدة المثالثة من قانون اصدار هذا القانون الأخير على من ذلك نصت المواد ٥٠ و ١٤ و ٥٠ من القانون المرافق على جميع المرجودين فى الخدمة وقت العمل بهذا القانون المعاملين باحكام جميع المرجودين فى الخدمة وقت العمل بهذا القانون المعاملين باحكام

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ».

ومفاد هذا الاستثناء سريان بعض مواد القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر ومن بينها المادتان ١٤ و ٢٠ سالفتا الذكر على المعاملين باحكام الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الموجودين في الخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في اول يونيه سنة ١٩٦٣ ، ولما كان الاستثناء لايجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه ، فانه لايسوغ اجراء حكمه على فئات أخرى من المعاماين بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ممن انتهت خدمتهم قبل أول يونيه سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة عليه ١٩٦٣ ، ولاسيما أن تطبيق احكام المواد المشار اليها في المادة الثالثة من قانون اصداره على المعاملين باحكام الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ منوط بتنفيذ ما تنص عليه الفقرة الثانية من هذه المادة من أن « يقتطع من المرتبات الاصلية لاولئك الموظفين لمحساب الجهات الملتزمة بمعاشاتهم ومكافآتهم طبقا للقوانين المذكورة اشتراكات تأمين ومعاشات قدرها ١٠/ مدلا من الاشتراكات المقررة قبل الممل بهذا القانون » • وغنى عن البيان أن أعمال حكم هذه الفقرة بالنسبة الى من انتهت خدمتهم قبل المعل بالقانون المذكور غير متصور تحققه ، مما يخرج هؤلاء من مجال تطبيقه وليس بسائغ تحميل الميزانية اعباء مالية جديدة حيال موظفين انتهت خدمتهم قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سواء سويت معاشاتهم وربطت قبل هذا التـــاريخ أو بعده ، وحسب الميزانية ما ستتحمله من أعباء التسوية بالنسبة الى الموجودين في الخدمة وقت العمل بالقانون المذكور وأن كان تحملها اياها مقابل النز امهم بأداء اشتراكات جديدة غير تلك التي كانت تقتطع من مرتباتهم من قبل ، وهو ما لا يمكن أن يازم به من انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون المشار اليه ومما يغزز هذا النظر أن المادة الرابعة من قانون اصدار القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد عددت المواد التي تطبق في حق اصحاب المعاشبات المعاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، وتلك التي تسرى على المستحقين من المعاملين باحكام هذا القانون ولم تورد من بينها المادتين ١٤ و ٢٠ المشار اليهما ، الامر الذي يستبعد تطبيقهما على غير الموجودين في الخدمة في أول بونيه سنة ١٩٦٢ •

ولما كان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ فيشأن منح معاشات للموظفين

والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول اكتوبر سنة ١٩٥٦ ولسم يحصلوا على معانس نتيجة وقف التثبيت وقتذاك كما هو واضحح من تسميته ومما نصت عليه مادته الأولى من أن «يمنح الموظفون والمستخدمون غير المبتين الذين كانوا شاغلين لدرجات دائمة في الميزانية العامة للدولة أو في ميزانية ٥٠٠ وانتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ المعاشات خدمتهم قبل أول اكتوبر سنة ١٩٥٦ ، عان المنتفعين به لايفيدون بداهة من أحكام المادتين ١٤ و ٢٠ آنفتى الذكر اللتين يرتبط تطبيقهما بعامل زمني غير متحقق في المذكورين هو الوحود في الخدمة في أول يونيه سنة ١٩٥٧ على ما سلف البيان ٠

لذلك انتهى الرأى الى أن المادتين ١٤ و ٢٠ من قانون التامين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين المسادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ انما تسريان في حق الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون في أول يونيه سنة ١٩٦٣ ، من المعاملين بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ ، ومن ثم لا تنطبقان على المنتفعين بأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٦ في شأن منح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سسنة ١٩٥٦ ولم محصلوا على معاش ٠

( ملف ۲۸/۱/۲۲۱ – جلسة ۲۸/۱/۲۲۲۱ )

# الغرع السابع تسوية معاش من سبق تسوية معاشه باحكام المعاشات العسسكرية

قامسدة رقم ( ۲۸۵ )

#### الجسدا:

نص المادة }} من القانون رقم ٣٦ لهنة ١٩٦٠ الخاص بالتامين والماشات لموظفى الدولة المنيين على أنه : ( إذا كان صاحب المعاش غد سبق معاملته باحكام قوانين المعاشات العسكرية عومل فيما يختص بعدة خدمته المدنية المجديدة بعوجب الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ــ اعتبار مده خدمة الوظف في القوات المسلحة بعد تعيينه في الهيئة العامة للبترول متصلة في خصوص تصوية المعاش تطبقا لنص المادة ؟} من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ٠

#### ملخص الفتوي :

فيما يتعلق بطلب المماملة بقانون الماشات واستقطاع احتياطى الماش عن مدة الخدمة بالهيئة المامة بابترول ، فان المادة ٤٤ من القانه ن رقم ٣٦ اسنة ١٩٩٥ الخاص بالتأمين والماشات لوظفى الدولة المدنين تتص على أنه « اذا كان صاحب المعاش قد سبق معاملته بأحكام قوانين المعاشات العسكرية عومل فيما يختص بمددة خدمته المدنية المجددة بموجب المرسوم بقانون رقم ٢٧ السنة ١٩٢٩ » ، واذا كانت هذه المجمعية قد استقر رأيها على أن موظفى الحكومة الذين ينقلون الى أحدى الهيئات العامة متصلة وذلك في خصوص تسوية معاشاتهم فان مدة الخدمة فى المامة متصلة وذلك في خصوص تسوية معاشاتهم فان مدة الخدمة فى بتسوية الماش ولذلك يتمين استقطاع احتياطى المساش من المرتب عن مدة الخدمة بالهيئة من تاريخ التمين فيها ، وتكون الماملة عن هذه المدة الاخيرة بموجب أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ نظرا

لسبق معاملة هذا الموظف بأحكام قوانين المعاشات العسكرية باعتبار أنه كان ضابطا بالجيش قبل تعيينه بالهيئة ــ وذلك تطبيقا لحكم المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ٠

( نتوی ۱۹۱ فی ۱۹۲۲/۱۰/۲۳ )

# الفرع التامن

# تاريخ بدء استحقاق تسوية المعاش

# قاعدة رقم ( ۲۸٦ )

المسطا:

قانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اعتبر بلوغ من التقاعد وغير خلك من اسباب انتهاء الخدمة اسبابا لاستحقاق الماش من أول الشهر الذي تتحقق فيه أي من تلك الوقائع القانونية ــ قرار أنهاء الخدمة له طبيعة كاشفة ولا يغير تاريخ مسدوره من بسدء استحقاق المساش •

#### ملخص الفتوى:

ان المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٥ قررت استحقاق المعاش فى حالات انتهاء الخصدمة بسبب بلوغ سن التقاعد أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو الفصل بسبب الماء الوظيفة أو الوفاة أو العجز الكامل أو المجز الجزئى المستديم أو انتهاء الخدمة لفير تلك الاسباب متى كانت مدة الاشتراك فى التأمين ٢٤٠ شهرا على الاقل ٠

ونصت المادة (٣٥) على أن «يستحق الماش من أول الشهر الدى نشأ فيه سبب الاستحقاق فيما عدا الماش المخفض فيستحق فى أول الشهر الذى انتهت فيه خدمة المؤمن عليه ما لم يكن قد طلب الصرف على أساس نسبة تخفيض أقل فيستحق من أول الشهر الذى ستحدد على أساسه نسبة التخفيض » •

كما نص فى المادة ١٠٤ على أنه « اذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معساش وفقا للانصبة والاحكام المقررة بالمجدول رقم (٣) المرافق من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة » •

وحاصل تلك النصوص أن المرع اعتبر بلوغ سن التقاعد والفصل بقرار من رئيس الجمهورية والفصل بسبب الماء الوظيفة والوفساة والعجز الكامل والعجز الجزئى المستديم وغير ذلك من أسباب انتهاء الخدمة اسبابا لاستمقاق الماش وقرر استحقاق الماش من أول الشهر الذي تتحقق فيه أي من تلك الوقائع القانونية بالنسبة المؤمن عليسه كما قرر استحقاق الماش من أول الشهر السذى يتوفى فيسه المؤمن عليه بالنسبة للمستحقين من بعده ومن ثم فان استحقاق الماش يرتبط ببتك الاسباب وهدها فيتحقق مناطه بمجرد وقوعها دون أن يلزم لذنك أي اجراء آخر وبالتالي يستحق الماش في أول الشهر الذي يتحقق فيه السبب ولو كان ذلك قد تم في آخر يوم من أيامه ه

ولايجوز الربط في هذا المجال بين استحقاق وصدور قرار بانهاء الخدمة لأن المشرع لم يجعل لصدور مثل هذا القرار من أثر في بسدء استحقاق المعاش وانما جعل من جميع اسباب انتهاء الخدمة اسبابا في ذات الوقت لاستحقاق المعاش . فضلا عن ذلك غان الطبيعة الكاشفة لقرار انهاء الخدمة تمنع بذاتها من التعويل عليه في تحديد تاريخ هذا الاستحقاق الذي حدد المشرع اسبابه صراحة بغير أن يربط بينها وبين صدور مثل هذا القرار وبناء على ذلك غان من يتواغر لديه سبب من اسباب الاستحقاق في آخر يوم من أيام الشهر يستحق المعاش في أوله،

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق الماش في أول الشهر الذي يقع بسبب الاستحقاق في آخر يوم من أيامه •

١ بلف ٨٨١/١/٧٨ ــ جلسة ١٩٨١/١/١٨١ )

# الخرع التساسع الحساس طى اسساس المدة تسسوية المسساس المركز القانوني السليم للمونك قاعدة رقم (۲۸۷)

المسدا:

معاش ... تسويته على أساس الترقية اللغاة ... اعادة النظر فيها على أساس ماكان يستحقه الموظف من مركز قانونى عند احالت. الى المساش ... عدم الاعتداد في هذا الشأن بنص المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء مسندوق للتأمين والمعاشات على عدم جواز النازعة في قيمة المساش بعد مفى سنة واهدة من تاريخ الاخطار بربطه .

#### ملخص الفتوي :

ان الفاء قرار الترقيسة الى الدرجة المرقى اليها يستتبع الفاء كل ما ترتب على هدذا القرار من آثار ومنها القرارات التي صدرت مستندة اليه •

ولما كانت تسوية معاش الموظف على أساس الدرجة المرقى اليها ، قد تمت مستندة الى قرار الترقية فى هذه الدرجة الذى تفى بالمائه بعد ذلك ، ومن ثم تكون هذه التسوية أثرا من آثار القرار الملمى وعلى مقتضى ماتقدم يتمين الفاء هذه التسوية واعادة النظر فيهما من جديد فى ضموء المركز القانوني الذى كان يفترض وجود الموظف المحال الى المحاش فيه لو لم يعسدر شرار الترقية الملفى، وذلك بتسوية المحاش وفقها لهذا المركز واستنادا اليه هاذا كان يستحق الترقيب الى الدرجة المرقى اليهما فى تاريخ معين اعتبر مرقى اليها فى هذا التاريخ وسوى هعاشه على هذا الإساس ،

وان لم يكن يستحق الترقية الى هذه الدرجة قبل تاريخ احالته الى المعاش سوى معاشه على أساس الدرجة المرقى اليها •

ولا يعتد في هذا الصدد بما نصت عليه المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق للتامين والماشات لوظفي الدولة المدنيين والمدل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ من عدم جواز المسازعة في قيمة المساش أو المكافأة بعد مفي سنة واحدة من تاريخ الاخطار بربط المساش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة م مع استثناء الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية ذلك لأن هذا النص انما يعني الحالات التي تضطىء الادارة فيها في تسوية المساش سواء بالزيادة أو النقص بسبب الخطأ في تطبيق قواعد قانون المساشات ، وغني عن البيان أن اعادة تسوية معاشات الوظفين المشار اليهم انما تتم تنفيذا لحكم قضائي نهائي حاز قوة الشيء المحكوم فيه فهي حالة تخرج عن نطاق تطبيق هدذا النص .

( ختوی ۱۹۵۸ فی ۱۹۵۹/۱۲/۷ )

# قاعدة رقم ( ۲۸۸ )

#### البسدا:

علاوة دورية - تأجيلها طبقا للمادة ٤٤ من القانون رقم ٢١٠٥ لسنة ١٩٥١ - ورود هذا التأجيل على اساس استحقاق المسلاوة لا على صرفها - اثر ذلك - انتهساء خسدمة الموظف في فترة التساجيل يمنع من حسساب هذه العلاوة في متوسط الماهيات في السنة الأخيرة عند تسوية معاشه - اعادة تسوية المساش اذا تم على خلاف ذلك - شرطها أن تكون المسازعة في ربطه قد تمت في الميساد المنسوم بقانون رقم ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ المنة ١٩٥١ ٠

#### ملقص الفتوى:

ان المادة ٤٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ف شأن نظام موظفى الدولة كانت تنص على أنه « لا يجوز تأجيل الملاوة الاعتيادية أو الحرمان منها الا بقرار من لجنة شئون الموظفسين وتأجيل هذه الملاوة يمنع من استحقاقها فى مدة التأجيل المبينة فى القرار الصادر به ولا يترتب على التأجيل تغيير موعد استحقاق الملاوة التالية •

أما الحرمان من هذه العلاوة فيسقط حق الموظف فيها .

ويؤخذ من هذا النص أن المسلاوة المؤجلة لاتدخل في المرتب الذي يستحقه الموظف طيلة فترة التأجيل اذ أن التأجيل لايرد على صرف العلاوة وانما على أساس استحقاقها ومن ثم لايجوز حساب العلاوة المؤجلة على هذا النحو الى ما بعد انتهاء خدمة الموظف في متوسط الماهيات التي حصل عليها في السنتين الأخيرتين من مدة خدمته أو في السنة الأخيرة عند تسوية معاشب وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ التي تنص على أن « تكون تسوية الماشات بصفة عامة باعتبار متوسط الماهيات التي استولى عليها الموظف في المسنتين الأخيرتين من خدمته على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معاشب باعتبار متوسط الماهية في السنة الأخيرة » و

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المروضة يبين أن العلاوة الدورية التى كانت للموظف المعروضة حالته قدد صدر قرار من لجنسة شئون الموظفين بتأجيل استحقاقها من أول مايو سسنة ١٩٦١ الى أول نوفمبر سنة ١٩٦١ عير أن المذكور انتهت خدمته لبلوغه السن القانونية اعتبارا من ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ فلم يستحق هذه المسلاوة ولم يستول عليها ضمن ماهيته ومن ثم ما كان يجوز حسابها ضمن متوسط المساهية التى استولى عليها فى السنة الاخيرة عند تسوية معاشسه ، واذ تعت تسوية المساش على خلاف ذلك فانه يتمين اعادة تسوية هذا المساش على خلاف ذلك فانه يتمين اعادة تسوية هذا المساش على الاسساس الصحيح اذا كانت المنساش على تسوية هذا المساش على الاسساس الصحيح اذا كانت المنساش على الاسساس الصحيح الذا كانت المنساش على المنسونية عليه المنساش على المنساش على المنساش على المنساش على المنسونية عليه المنساش على المنساش على المنساش عليه المنساش على الاسساس الصحيح الذا كانت المنساش على الاسساش على الاسساش على الاسساش على الاسساش على الاسساش على المنساش على الاسساش على المساش على المساس على المساس على المساش على المساس على المساس على ا

ربعه قد تمت في الميصاد القانوني المنصوص عليه في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالماشات المسكية معدلاً بالقانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٣ ٠

لذلك انتهى الرأى الى أن العسلاوة الدورية المؤجلة للموظف المستخور من أول مايو سنة ١٩٦١ الى أول نوقمبر سنة ١٩٦١ لاتحظ فى متوسط ماهيته فى السنة الأخيرة من مدة خسدمته التي انتيت فى ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ عنسد تسوية معاشسه ، ويتعبن اعادة تسوية هسذا المعاش على الأساس المسميح اذا كانت المنازعة فى ربطه تسد تمت فى المياد المنصوص عليه فى المادة السادسة من المسسوم بقسانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ معسدلا بالقسانون رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٥٣ م

١ ملك ٢٨/٤/٣٥ ـ جلسة ١٩٦٦/٣/٦ ناه ١

الفصسل الرابع الستحقين في المسائس

الفسرع الأول ممساش الأرملة قاعسدة رقم ( ۲۸۹ )

#### المحدا:

معاش الأرملة ... الأصل هو استحقاق الارملة التي يتوفى عنها زوجها وهي في عصمته في معاشه هي وأولادها المزوقين منه ... خروج المترع على هــذا الأصل بنص المادة 70 من القانون رقدم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ المفاص بالماشات على حرمان الأرملة من الماش حال تمام الزواج بعد بلوغ مساحب المعاش المفاصسة والمفسين وكذا ألادها المرزوقين منه ... حكمة هــذا الاستثناء ... عدم انطباق هــذا الحكم اذا ما أعاد الزوج الى عصمته بعد المخامسة والمفسين زوجت السابقة ولو تمت المعودة بعقد ومهر جديدين من طلاق بائن ... أسابقة ولو تمت المعودة بعقد ومهر جديدين من طلاق بائن ...

# ملغس الفتوي :

تنص المادة ٢٨ من المرساوم بقانون رقم ٣٧ لمنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات على أنه « لا حق للاشخاص الآتى بيانهم في الماش أو الماكافة:

١ ـــ ارام اصعاب المسائمات اذا كان الزواج على بعد الاحالة الله المسائم وبعد أو يكون البعا بلخ مساحب الشان خدما وخدمين

سنة وكذلك الأولاد المرزوقون من هذا الزواج ٥٠٠٠ وجاء في المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء بخصوص هذا النص أن التصديلات التي أدخلت في هدده المدادة تتحصر فيما يأتي : أولا \_ تقرير حق أرملة وأولاد صاحب المساش المرزوقون له منها عن زواج تم وهو في المساش قبل أن يبلغ الخامسة والخمسين من عمره ، وهذا الحق لم يكن مقررا في القانون الحالي والحكمة في النص الجسديد راجعة الى مسراعاة حالات بعض الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة قبل سن الخامسة والخمسين ، على أن هذا التسديل لن يكون له أثر في زيادة النفقات \_ وليس هذا بجديد في قوانين المساشات المصرية فقد نص قانون سسعيد باشا لمسنة ١٨٥٤ على وقانون اسماعيل باشا لسنة ١٨٥٦ على حق الأرامل والأولاد في الماش عن مورثهم سسواء أتم الزواج في الخسدمة أم بعد الاحالة على الماش ومهما كانت سن المورث .

والأصل هو استحقاق الأرملة التي يتوفى زوجها وهي في عصمته في معاشب ، هي وأولادها المرزوةين منه ، وقد خرج المشرع على هـذا الأصل بنص المادة ٢٨ الشار اليها بتقريره حرمان الأرملة من المعاش اذا تم الزواج بعد بلوغ صاحب المماش الخامسة والخمسين وكذلك أولادها المرزوةين منه . وهــذا الاستثناء يجب أن يفسر في أضيق الحدود وفي ضوء الحكمة التي تغياها الشارع منه وهو التــــلاعب في المعاشــــات بزواج متأخر ، وحدا للنفقـــات التي تتحملها الدولة في هددا المجال ، وهي حكمة لا تتحقق اذا أعاد الزوج الى عصمته \_ بعد الخامسة والخمسين \_ زوجتــه السابقــة سواء أعادها الى عصمته برجعة بعد طلاق رجعي ، أم بعقد ومهر جديدين بعد طلاق بائن • والقول بغير ذلك قد يؤدي الى نتيجة غير مقبولة وهي التفرقة في المساملة بين أولاد الزوجة الواحدة ، اذ يستحق أولادها الأول نصيبا في المساش ، بينما يحرم أولادها الرزوقون من الأب ذاته بعد عودة والدتهم الى أبيهم بعد سن الضامسة والخمسين ، وهو مالا يعقل أن يكون الشسارع قسد قصد اليه ه

وينطبق هذا التفسير على خصوصية الصالة المعروضة ، يتمين القول بأن كون السيدة صاحبة الشأن قسد عادت الى زوجها بعقد ومعر جديدين بعد بلوغه الخامسة والخمسين ، لا يحرمها من حقها في معاشه بعد وفاته طالما أنها كانت زوجة له قبل بلوغه هذا السن لذ تعتبر عودتها اليه ، بعشابة استعرار لزواجها السابق منه ، كما لا يحرم من حقسه في المساش ابنها حسن الذي رزقت به بعسد عودتها الى زوجها ،

( نتوى ١٩٦ في ١٩٦٤/٣/١٢ )

# قاعسدة رقم ( ۲۹۰ )

المسدا:

التانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الفاص بالماشات \_ نص المادة ٢٨ منه على حرمان الأرملة من المساش اذا كان الزواج قد تم بعد الاحالة على المساش وبعد بلوغ مساهب الماش الفامسة والفمسين وحرمان أولادها من هذا الزواج من المساش \_ وجوب تفسير هذا الاستثناء في أضيق الحدود \_ عدم شمول الحرمان حالة من عادت الى زوجها بعقد ومهر جديدين بعد بلوغه الفامسة والفمسين أولادها \_ التول بالحرمان في هذه الحالة يترتب عليه التفرقة بين أولاد الزوجة الواحدة \_ تأكيد هذا الاتجاه بالنص عليه صراحة في القسانون رقم ٥٠ لمسنة ١٩٢٦ مع تعديل المسن الى ستين سنة ، والنص على سريان هذا الحكم على المساملين بالرسوم بقسانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩ ٠

### ملخص الفتوى:

ان المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالماشات تنص على أنه ، لا حق للاشمخاص الآتي بيمانهم في الماش أو المكافأة :

١ \_ ارامل أصحاب المساشات اذا كان الزواج عقد بعد الاحالة

الى المساش وبعد أن يكون قد بلغ مساهب الشأن خمسا وخمسين سنة وكذلك الأولاد المرزوقين من هذا الزواج ٥٠٠٠ و وجاء في المستذبرة المرفوعية الى مجلس الوزراء بخصوص هسنذا النص لا التعديلات التى ادخلت في هذه المسادة تتحصر فيصا يأتى: أولا ستقرير حق أرملة وأولاد صباحب المعاش المرزوقين له منهسا عن زواج تم وهو في المساش قبل أن يبلغ الضامسة والخمسين من عمره ، وهذا الحق لم يكن مقررا في القسانون الحالى والحكمة في النص البحديد راجعة الى مراعاة حالات بعض الموظفين الذين يتركون له أثر يذكر في زيادة النفقات ، وليس هذا بجديد في قوانين لن يكون له أثر يذكر في زيادة النفقات ، وليس هذا بجديد في قوانين الماشات المصرية فقد د نص قانون سسعيد باشا لسنة ١٨٥٤ وقانون السماعيل باشسا لسنة ١٨٧٦ على حق الآرامل والأولاد في المساش عن مورشهم سسواء أتم الزواج في الخدمة أم بعد الاحالة على المعاش ومهما كانت سن المورث » »

ومن حيث أن الآصل هو استحقاق الأرملة التي يتوفى زوجها في عصمته في معاشسه ، هي وأولادها المرزوقين منه ، وقسد خرج المشرع على هذا الأصل بنص المسادة ٢٨ المشار اليها بتقريره حرمان الأرملة من المساش اذا تم الزواج بمسد بلوغ مساحب المساش المخاصة والخمسين ، وكذلك أولادها المرزوقين منه ، وهذا الاستثناء بيب أن يفسر في أغيق المحدود ، وفي ضوء الحكمة التي تعياها الشارع منه وهي منع التسلاعب في المساشات بزواج متأخر ، حدا المنقات التي تتحملها الدولة في هذا المبال وهي حكمة لا تتحقق اذا أعاد الزوج الى عصمته سبعد الخامسة والخمسين سروجته السابقة ، سواء أعادها الى عصمته برجمة بعد طلاق رجمي ، أم بعقد ومهر عبر مقبولة وهي التغرقة في المساملة بين أولاد الزوجة الواحدة ، اذ يستحق أولادها الأول نمسييا في المساش ، بينما يصرم أولادها المرزوقين من الأب ذاته بعد عودة والدتهم الى أبيهم بعد سن الخامسة والخصين ، وهو مالا يعقل أن يكون الشارع قد قصد اليه ،

وبتطبيق هذا التفسير على خصوصية الحالة المعروضة ، يتمين القول بأن كون السيدة قد عادت الى زوجها بعقد ومهر جديدين بعد بلوغه الخامسة والخمسين ، لا يحرمها من حقها فى مماشه بعد وفاته ، طالما أنها كانت زوجة له قبل بلوغه هذا السن ، اذ تعتبر عودتها اليه ، بمثابة استمرار لزواجها السابق منه ، كما لا يحرم من حقه فى المعاش ابنها الذى رزقت به بعد عودتها الى زوجها ،

ولا وجه للاستناد الى ما سبق أن قررته الجمعية المعومية من أن القاعدة هي استحقاق الأرملة في معاش زوجها مهما كانت سنه وقت الزواج • وان المشرع خرج على هــذه القاعدة في المــادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ ، فوضع استثناء من شسأنه حرمان الأرملة التي يتم زواجها بعد الاهالة الى المعاش وبعد بلوغ سن الخامسة والخمسين من المساش ، وأن هذا الاستثناء مجب أنَّ يفسر ف أضيق الحدود ـ لا وجه للاستناد الى ذلك للقول بأن القاعدة العامة هي أن الاستثناء لا يجوز التوسع في تفسيره ، بل يحمل على ما يشير به ظاهر النص ، وأن ظاهر نص المادة ٢٨ الذكورة لم يغرق بين زواج جديد واعادة زوجة سابقـــة ، ذلك أن مقتضى قاعدةً أن الاستثناء لا يجوز التوسع في تفسيره ، أنه اذا ثار شك حول خضوع احدى الحالات للاستثناء أو للقاعدة العامة ، فانه يتعين استبعادها من نطاق الاستثناء والفضاعها للقاعدة العسامة . والتفسير الذي سبق أن أخذت به الجمعيــة العمومية لنص المادة ٢٨ سالفة الذكر ، لايترتب عليه استبعاد حالة من نطاق القاعدة العامة والخضاعها للاستثناء ، حتى يقال بأنهسا قسد توسسعت في تفسسير الاستثناء ، وانما على العكس من ذلك ، فقد ترتب عليه استبعاد حالة اعادة الزوجة السابقة الى عصمة مساحب المساش من نطساق الاستثناء ... وهو الحرمان من الماش ، والعودة بها الى نطاق القاعدة العمامة مدوهي استحقاق المسائس • واذا كان ظاهر نص المــادة ٢٨ لم يفرق بين زواج جديد واعادة زوجــة سابقـــة • فانه كذلك لم يمنع هـذه التفرقة ، التي تؤيدها الحكمة التي تغياها الشرع من هذا النص ، وهي منع التلاعب في المساشات بزواج متأخر للحد من النفقات التي تتحملها الدولة في هذا المجال .

ولا يسوغ الاستناد الى المسادة ٣٠ من قانون التأمين والمعاشات المسادر بالقسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، التي تنص على أنه « لا تستحق أرملة مساهب العساش التي تم زواجه بهسا بعسد الاحالة الى المعاش وبعد بلوغه سن الستين ، وكذلك الأولاد المرزوقين من هدذا الزواج أي معاش ، ولا يسرى الحكم المتقدم على مطلقة مساحب العاش التي عقد عليها بعد سن الستين و. أنت في عصمته قبل بلوغ هــذه السن ، وكذلك أولاده المرزوقين من هسذا الزواج » ، للقول بأن هسذا النص قسد أورد حكما جديدا فعما يتعلق بالمطلَّقة التي تعود الى عصمة مطلقها ، وسحبه على المساملين بالمرسسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، والقول بأنه لو أن هـذا الحكم كان قائما أصلاً لما كانت هناك حاجة للنص عليه \_ ذلك أن هــذا القول غير صحيح في القانون ، لأن المشرع في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الشار اليه ، قسد اتجه الى حسم أغلب المسائل التي أثير حولها الخالف ، وقنن كثيرا من الآراء التي استقرت في هــذا المجــال ، وعلى الأخص الآراء التي أبدتهــا الجمعية العمومية للقسم الاستشاري ، بل وتصدى كذلك لكثير من المسائل التي كانت لاتزال معروضة على القسم الاستشاري ، فوضع لها حلولا تتمشى مع الاتحاه الذي التزمه ، وهو التوسع في منح الماشات ، ومن ثم خليق أن يحمل الحكم الذي تضمنته هذه المادة على أنه تفسير وتأكيد للمعنى الذي كان يقصده المشرع والذي سبق أن اتجهت اليه الحمسة العمومية •

واذا كانت هذه المادة من الواد التى نص على سريانها على المعاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، فان ذلك ليس معناه أنه قصد أن يسرى هدذا الحكم بالذات بأثر مباشر عليهم ، مما يقطع بأن هدذا الحكم لم يكون له وجود قبل ذلك ، اذ أنه فضلا عما تقدم، فان المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ لم تقتصر على الضافة هدذا الحكم ، بل عدلت كذلك الحكم الأصلى الذي تضمنته

المسادة ٢٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ • بأن رفعت السن التى لا يعترف بعدها بزواج صاحب المعاش الى سن الستين ، بعد أن كان الخامسة والخمسين ، وهسذا مايقتضى حتما النص على سريانه على المساملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ تحقيقا للمساواة بينهم وبين المعاملين بقوانين المماشات اللاحقة •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السنابق ابداؤه بجاستها المعقودة فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٩٤ فى خصوص هذا المخسوع ٠

( ملك ٢٨/٤/٧٦ ــ جلسة ٢٢/١/٥٢١١ )

## قاعدة رقم ( ۲۹۱ )

#### المسدا:

القيانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ الضامع بالتامين والماشات 

تعديده في الجدول رقم ٦ الرافق أنصبة المستعقين به تعديد نصيب 
الارملة بنصف الماش دائما الا أذا وجد معها أكثر من ولد وولدان 
مستحقان به استحقاقها الثلث في هذه المسالة واعطاء الوالدين 
السدس به النص على رد الفرق الى الارملة في حالة حصول الوالدين 
على اقل من السدس نتيجة وجود دخل به تطبيق ذات الحكم قياسا 
في حالة حصول الوالدين على معاش ٠

## ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٩ من قانون التأمين والمساشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين المسادر بقرار رئين الجمهورية العربية المتحدة بالقسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ نصت في مسدرها على أنه « اذا توفى المنتخم أو مساحب الماش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشسات وفقا للانصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتسارا من أول الشهر الذي حسدت فيه الوفاة » • ومعد

أن بينت المقصود بالستحقين فى المعاش نصت فى نهايتها على أنه « يشترط لاستحقاق الوالدة ألا تكون متزوجة من غير والد المتوفى كما يجب ألا يكون للاخوة والأخوات والوالدين وقت الوفاة دخل خاص يعادل قيمة استحقاقهم فى المعاش أو يزيد عليه فاذا نقص عما يستحقونه أدى اليهم الغرق ويثبت عدم وجود دخل وتحدد قيمته ان وجد باقرار المستحق مع شهادة ادارية تؤيد اقراره » •

وبيين من الجدول رقم ٣ المسار اليه أن نصيب الأرملة نصف المحاش دائما فيما عدا حالة واحدة تلك هي المنصوص عليها تحت رقم ٤ من همذا الجدول وهي حالة وجود أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وأكثر من ولد ووالدين مستحقين وفي همذه المالة وحدها ينقص عييها الى الثلث لله وأنه اذا قل ما يمنح للوالدين في همذه الحالة عن السدس نتيجة وجود دخل يرد الباقي الى الأرملة •

والعلة التى من أجلها رد المشرع البساقى من نصيب الوالدين المستحقين اذا قل عن السدس الى الأرطة هى أن هذا السدس انتقص فعلا من نصيب الأرطة نتيجة لوجود الوالدين المستحقين فاذا قل ما يستحقه الوالدان عن السدس فانه يعود الى الأرطة التى انتقص من نصيبها واذا كان المشرع قد نص صراحة على الدخل كسبب لانقاص نصيب الوالدين ورد البساقى المنقوص الى الأرطة فان الماش يأخذ ذات الحكم لاتحاد العلة التى شرع من أجلها الرد •

وبناء على ما تقدم فانه ولئن كان قانون المساشات قد ابن بين الدخل والمساش الا أنه في مسدد تطبيق البند ٢ من الملاحظات الواردة في الجدول رقم ٣ المرافق للقانون فان هذه المرقة تتجافي مع الحكمة التي قام عليها انتقاص حق الأرملة في المساش الى الثلث بدلا من النصف في حالة وجود والدين مستحقين (أي ليس لهما دخل يعادل قيمة المساش) وأكثر من ولد ومنح ما انتقص ي الأرملة الى الوالدين ورده اليها كاملا في حالة وفاتهما ورد ما يتبقى منه اذا قل نصيبهما عن السدس نتيجة لوجود دخل لهما .

وليس من المقبول ولا من المعقول أنه فى حالـــة ما اذا أصـــبع الوالدان غير مستحقين لــــا انتقص من نصيب الأرملة بسبب وجـــود معاش لهما أن لا يرد اليها ما انتقص منها الا فى حالة وفاتهما •

لذلك أنتهى رآى الجمعية الى أنه اذا قل نصيب الوالدين فى المحاش عن السدس بسبب وجود معاش لهما فى الحالة الواردة فى البند (٣) من الملاحظات الواردة فى الجدول رقم (٣) المرافق لقانون التأمين والمعاشات الصحادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩١٣ غان الباقى يرد الى الأرهاة ٠

( نتوی ۱۹۳ فی ۱۹۳۸/۲/۲۰ ؛

## قاعبدة رقم ( ۲۹۲ )

#### البسدا:

نصيب الأولاد في المسائس في حالة زواج الأرملة أو وفاتها القصود بالمسائس في تطبيق البند رقم (۱) من الملاحظات الواردة في الجدول رقم (۲) المنحق بقانون التامين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو المسائس المستحق للمورث بعد رقصه الى الحد الادني ولبيان مجاوزة نصيب الأولاد للنسبة المنصوص عليها في هذا المبند ينظر الى نصيب كل منهم والى نصيب الأرملة مجردا عن الزيادة بمقدار المثلث المقرد بالمادة ٨ من هذا المقانون ٠

### ملخص الفتوي :

ان المرحوم ٥٠٠٠٠ توفى ف ١٩٥٩/١١/١٥ فاستحق ورثت م معاشا مقداره ٧٧٧٦ع جنيه رفع الى الحد الأدنى وهو خمسة جنيهات خص منه الأرملة ١٨٥٥ ج٠م وخص كل ولد من أولاده الثلاثة مبلغ ٢٥٥ مليما أصبح بعد رفعه الى الحد الأدنى جنيها واحدا ، ثم زيد معاش الورثة بمقددار الثلث وفقا لحكم المادة ٨ من قانون التأمير والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١ تزوجت الأرملة فثار البحث حول اعادة توزيع معاسسها على الاولاد ومدى تاثير ذلك على الزيادة التي تقررت في معاساتهم بمقدار الثلث ٠

ومن حيث أن المادة ٨ المسار اليها تنص على أنه « • واستثناء من احدّام المسادة ٤ تزاد اعتبارا من أول الشهر التالى لانقضاء شهرين على تأريخ العمل بهذا القانون أنصبه المستحقين عن المصاطين بقوانين المعاشات المشار اليها في المادة ٤ بمقدار الثلث دون أن يترتب على هذه الزيادة أي تغيير في قيمة اعانة غلاء المعيشة التي كانت تعنع لهم • • » •

كما ينص البند رقم (١) من الملاحظات الواردة فى الجدول رقم ٣ المحق بهدذا القانعون على أنه « فى حالة زواج أو وفاة أرملة بعد استحقاقها معاشا يؤول نصيبها الى أولاد صاحب المساش الذين يتقاضون معاشات وقت زواجها أو وفاتها ، ويوزع بينهم بالتساوى وبشرط ألا يجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم ٣ ٠٠ » •

والمسالة رقم ٦ آنفسة الذكر تصدد نصيب الأولاد بشالاتة أرباع المسائس ٠

ومفاد هــذا النص أن نصيب الأرملة فى حالة زواجها أو وفاتها يؤول الى أولاد حساهب المساش الذين يتقافسون معاشات وقت الزواج أو الوفاة بشرط ألا يجاوز مجموع المستحق الله الماش •

ومن حيث أن المشرع حرص دائما على أن يضع حدا أدنى لمتدار المعاش ضمانا لجديت ولكفالة قدر معين من مستوى المعيشة فمن ثم فان المقصود بالمعاش في مفهوم البند رقم (١) من الملاحظات المسار اليها هو معاش الورث بعد رفعه الى الصد الأدنى •

ولما كانت قوانين المماشات السابقة على القانون رقم ٥٠

لسنة ١٩٦٣ تقضى بتوزيع ثلاثة أرباع المساش لا كله على المستحقين بينما يوزع المساش بالسكامل طبقا للقانون المسذكور ولذلك تفى المشرع ، رغبة منه فى تحقيق المساواة بين المستحقين عن أصحاب المساسات ، زيادة أنصبة المستحقين عن المساملين بتلك القوانين السابقة بمقدار الثلث •

وتأسيسا على ذلك غانه عند حساب مدى مجاوزة نصيب الأولاد للنسبة الواردة فى البند المشار اليه يتمين النظر الى نصيب كل منهم مجردا عن الزيادة بمقدار الثلث باعتبار أن هذه الزيادة هى ميزة قررها المشرع للورثة بقصد تحسين مراكزهم المالية • كما يتمين أيضا النسر الى نصيب الأرملة الذى يوزع على الأولاد مجردا عن تلك الزيادة حتى يكون القياس قائما على أساس واحد •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن المقصود بالماش فى تطبيق البند رقم (١) من الملاحظات الواردة فى الجدول رقم ٣ الملحق بقانون التأمين والماشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو المساش المورث بعد رفعه الى الحد الأدنى و وينظر عند بيان مدى مجاوزة نصيب الأولاد للنسبة المنصوص عليها فى هذا البند ألى نصيب كل منهم وكذلك نصيب الأرملة مجردا عن الزيادة بمقددار الثلث و

( ملف ۲۸/٤/۸۹ ــ جلسة ٤٧٠/٢/٨ )

تاعسدة رقم ( ۲۹۳ )

البسدا :

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بشان الماشات المدنية من على أنه لا حق لزوجة الموظف أو مساحب الماش التي تكون مطلقة عند وفاة زوجها في المساش ميقصد بالطلاق في هذا المجال الطلاق البات لا الرجعي •

## منخص الحكم:

من المقرر شرعا أن الطلاق الرجعي لا يرفع قيد الزوجية ولا يزيل مسحا ولا حلا مادامت العدد قائمه فلا يجعل المطلقة محرمة على مطلقها ، فيحل له الاستعتاع بها طالما هي في العدة ويصير بدن مراجعها لها ، وإذا مات احدهما قبل انقضاء العدة ورثه الأخر ونفقته واجبة عليه ، ولذلك فإن الزوجية بعد الطلاق الرجعي تخل قائمة حكما حتى تاريخ انقضاء العدة ،

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقسدم فان لفظ « المطلقة ﴾ الوارد في الفقرة الخامسة من المسادة ٢٨ من قانون المماشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ينصرف الى المطلقسة طلاقا يقطع قيود الزوجية ويرفع أحكامها وهو يتحقق في الطلاق البائن لا الرجعي •

( طعن رتم ٣٣٧ لسفة ١٣ ق \_ جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ )

قاعدة رقم (۲۹۴)

#### البسدا:

نص المادة ٢٦ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٢٩ على حساب حمسة في المساش الزوجة مساهب الماش التي طلقت أو توفيت النساء حياته وافسافة هذه الحصسة الى نصيب أولادها مدذا الحكم عدل بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ ومن ثم فالا يحسب الزوجسة المنكورة نصيب في المساش سعند وفاة أرماة مساهب المساش يوزع نصيبها على جميع أولاده مسواء كانوا من أولادها أو من أولاد زوجة غيرها ٠

## ملخص الحكم :

لما كانت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مواد اصدار القسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قسد قضت بأن تسرى بعض أحكامه ومنها المادة ٢٩ والملاحظات المتطقة بالجدول رقم ٣ المرفق بهدذا

القسانون على المستحقين من المعاملين ببعض قوانين المعاشات السابقة ومنهسا المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، فان أحكامهسا هي التي تحكم المنسازعة الراهنة المتعلقسة بحصتى زوجته التي توفيت حال حياته وأرملته التي توفيت في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن المادة ٢٥ المشار اليها نتص على آنه « اذا توفى المنتفع أو مسلحب المساش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشسات وفقا لملائصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة .

ويقصد بالستحقين في المساش :

- (١) أرملة المنتفع أو صاحب المساش ٠
  - (٢) أولاده ٠٠٠٠٠

كما تنص أول الملاحظات المذيل بهما المجدول رقم ٣ المسار اليه على أنه « في حالة زواج أو وفاة أرملة بعد استحقاقها معاشا يؤول نصيبها الى أولاد صاحب المماش الذين يتقاضون معاشات وقت زواجهما أو وفاتها ويوزع بينهم بالتساوى ، وبشرط ألا يجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالمسالة رقم (٦) ٥٠ » ولم يتضمن هذا القانون نصا معائلا لنص البند الثالث من المادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لمسنة ١٩٣٩ في شأن حصة من تتوفى من زوجات الموظفة قبل وفاته ٠

ومن حيث أنه يبين من الأحكام المتصدمة — الممول بها بأثر مباشر من أول يونية سنة ١٩٦٣ — أنها تفاير الأحكام التي وردت بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن توزيم حصاحب المعاش التي تتوفى في حياته ، وفي شأن توزيم حصة أرملة صباحب المعاش ، فالزوجة المذكورة لا يستحق أولادها منه مماشا في ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٣ ، كما توزع حصة أرملة صباحب المعاش في ظل هذا القانون على جميع أولاده المستحقين معاشا سواء كانوا من أولادها أو من أولادها أذرى ، ومقتضى العمل بهذه الأحكام في المنازعة الراهنة ،

ألا تستمق المرحومة ٥٠٠٠٠ التى توفيت حال حياة صاحب الماش نصيبيا في المساش وأن يكون نصيبها اعتبارا من أول يونية سنه ١٩٦٣ من حق السيدة ٥٠٠٠٠ حتى اذا ما توفيت وزع كل نصيبها في المساش على جميع أولاد صاحب الماش ٠

ومن حيث أن صساحب الماش ، توفى فى ١٧ من أكتوبر سسنة ١٩٦٢ ، وربط المساش ، وتم تسليم السركى فى ١٥ من مايو سسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم فقسد كان يتمين على الطاعنة اعمال أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ السالف ذكرها أو المنازعة فى هدذا الربط ، أما وقد انقضى ميصادها دون أية منازعة من الطاعنة أو أصسحاب المسلحة فى المنازعة فان هدذا الربط قسد أصبح غير قابل لأية منازعة طالما بقيت السيدة ٥٠٠٠٠ على قيد الحياة ٠

ومن حيث أن السيدة / ٥٠٠٠٠٠ المسذكورة ، قسد توميت فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٧ ، وأقيمت الدعوى الراهنة منازعة فى توزيع حصتها فى المعساش على كل أولاد صاحب المعاش فى الميعاد المقرر للمنازعة بـ تأسيسا على أن هـذا التوزيع يخل بالمساواة فى الأنصبة بين أبناء صاحب المعاش •

ومن حيث أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد حدد نصيب الأرملة الذي يجرى توزيعه عند وفاتها بين جميع أبناء صاحب المعاش - سواء كانوا من أولادها ، أو من أولاد غيرها بأنه كامل نصيب الأرملة التي كانت على قيد الحياة وقت وفاة عساحب المعاش والذي لا تشاركها فيه الزوجة التي توفيت قبل وفاته ، ولا يؤول شيء منها الى أولادها وحقق بذلك المساواة بين جميع أبناء صاحب المعاش ، وتبعا لذلك فان النصيب السالف الذكر هو الذي يجرى توزيعه بين أولاد المرحوم / ٠٠٠٠٠٠ عند وفاة أرملته / ٠٠٠٠٠٠

ومن حيث أن أبنساء المرحومة وود حصلوا من قبسل على حصدة والدتهم في المساش ، التي أصبحت اعتبسارا من تاريخ الممل بالقسانون رقم وه لسنة ١٩٦٣ من حق أرملة صاحب الماش ،

وحال دون حصولها عليها فى ذلك التاريخ ، انقفساء ميماد المنازعة فيها حسيما سلف بيانه ومن ثم غانهم بذلك يكونون قد حصلوا على نصيبهم فى معاش أرملة والدهم ويكون البساقى الخوتهم أولاد المرحومة / ٠٠٠٠٠ وحدهم من تاريخ وقاتها ٠

( طعن رقم ۱۸۱ لسنة ۱۱ ق ــ جلسة ۲۱/۱۲/۲۷۲ )

الفرع التسساني

معـــاش البنت أو الأخت

قاعسدة رقم ( ۲۹۰ )

: المسدا

معاش — انقطاعه بزواج البنت أو الأخت وزهال هذا الانقطاع بالطلاق أو الترمل وفقها لحكم المهادة ٣٧ من القانون رقم ٥٠ لمنة ١٩٦٧ هم قتضاه هو عدم سقوط حقها في المسائش بالزواج ثم نشوه حق جديد لها ، وإنما يظل الحق قائما وثابتا لها طيلة الزواج ولمسكنه ينقطع هم مقدار المسائش الذي يعود الحق فيه في هذه الحالة صعو المسائش الذي كان يستحق لها فيما لو لم تتزوج — خضوع هذا المسائش للظروف التي وقعت خلال انقطاعه كافة ، فيعود بالقدد الذي تطور اليه خلال فترة انقطاعه كافة ، فيعود بالقدر المبائل الزمني لسريان حكم نص المسادة سائفة الذكر — مثال بالنسبة المبائل الزمني لسريان حكم نص المسادة سائفة الذكر — مثال بالنسبة المبلئة تطبيقها المادة ٣٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة المبلئة والمسائدة ٣٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من قانون النسامين والمسائسات المسادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من المرسوم والمسائلة ١٩٦٠ ٠

### ملخص الفتوي :

تنص الممادة ٣٧ من قانون التمامين والمعماشات الصمادر

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أن « يقطع معاش الأرامل والبنات والاخوات عند زواجهن والامهات اذا تزوجن من غير والد المتوفى ، وتمنح البنت أو الأخت ما كان يستحق لها من مسائس اذا طلقت أو ترملت خلال عشر سنوات على الاكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ وفاة المنتفع أو مساحب المساش أيهمنا انحق ، ذلك دون اخلال بحقوق باقى المستحقين عن مساحب المساش ، غاذا كان للبنت أو الأخت دخل خاص خصام من معاشسها ما يعسادل مبلغ الدخل ويسرى حكم الفقرة السابقة على حالات الترمل أو الطائق التى ويسرى حكم الفقرة السابقة على حالات الترمل أو الطائق التى أن يقسدم طلب بذلك في خلال سنة ، ويربط المساش في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون » . •

ومقتضى هدذا النص آن الحق فى المساش لا يستقط بزواج البنت أو الأخت ، ينشأ لها حق جديد فى المساش اذا طلقت او ترملت ، وانما يظل الحق قائما وثابتا لها طيلة الزواج ، غاية الأمر أنه ينقطع فاذا انتهى الزواج زال الانقطاع عن الحق فى المعاش . ويكون المساش الذى يعود الحق فيه للبنت أو الأخت المطلقة أو الأرملة هو المساش الذى كان يستحق لها فيما لو لم تتزوج ، يؤكد ذلك مريح ما قضى به النص المشار اليه ، من منح البنت أو الأخت ماكان يستحق لها من معاش اذا طلقت أو ترملت ، ويستتبع ذلك أن يضمع هذا المساش لكافة الظروف التي وقعت خلال انقطاعه أن يخصد جالدى تطور اليه خلال فترة انقطاعه ، كما لو كان لم يقطع أصلا ،

وكما تسرى أحكام المادة ٣٣ سالفة الذكر على حالات الطلاق أو الترمل التي تتم في ظل العمل بأحكام قانون التأمين والماشات المادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فانها تسرى كذلك على حالات الطلاق أو الترمل التي وقعت خلال العشر سنوات السابقة على تاريخ العمل بهدذا القانون ، بشرط أو يقدم طلب بذلك خلال سنة من هذا التاريخ الأخير ويربط الماش اعتبارا من هدذا التاريخ أيضا •

ومن حيث أن السيدة ٥٠٠٠ أبنة صاحب المعاش المرحوم ٥٠٠٠٠ طلقت في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، أي خلال العشر سنوات السابقة على تاريخ العمل بقانون التأمين والمعماشات الصادر بالقمانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وتقدمت بطلب لتقرير معاش لها عن والدها طبقاً الأحكام القانون المشار اليه ، بتاريخ ٢٩ من يونية سنة ١٩٦٣ أي خلال سنة من تاريخ العمل بهدا القانون ، ومن ثم فانه طبقا لنص المادة ٣٢ من القانون سالف الذكر ، تمنح السيدة المذكورة ماكان يستحق لها من معاش عن والدها فيما لو لم تتزوج ويخضع هـذا المعاش لكافة الظروف التي وقعت خلال انقطاعه ، ويعود الى السيدة المذكورة بالمقدار الذي تطور اليه خلال فترة انقطاعه ، كما لو كان لم يقطع أصلا هذا مع مراعاة أنه اذا كان للسيدة المذكورة دخل خاص خصم من معاشها ما يمادل مبلغ الدخل ، كما يراعي أن المساش يصرف لهده السيدة اعتبارا من تاريخ العمل بقانون التامين والمعاشات المسادر بالقانون رقع ٥٠ لسنة ١٩٩٣ فحسب ، دون صرف أية مبالغ عن المدة السابقة على همدا التاريخ الأخير •

ومن حيث أن المسادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ اسسنة المدكور معاملا به ستنص على أن يرحص المستحتين للمعاش المستقطع لأى سبب من الأسباب لا تؤول الى باتى المستحتين ، الا حصة الأرملة ، غانها تؤول الى أولاد الموظف أو المستخدم أو صساعب المساش الرزوقين له منها ، بشرط أن سنده الاضسافة لا تجعل حصة الولد أو الأولاد تزيد على الحصة المنصوص عليها في المسادة ٣٦ » ومفاد هسذا النص أنه اذا قطع المساش تؤول الى أولادها من صاحب المهاش ، فان حصتها في هسذا المساش تؤول الى أولادها من صاحب المهاش ، بشرط ألا يؤدى ذلك الى زيادة حصة الولد أو الأولاد على الحصة المنص عليها في المسادة ٣٦ من المرسوم بقانون المشار اليه و ولا المساش المساش ، كان المساش المستحق للسيدة ووقعت عن والدها المذكور ، يعود لها بلقسدار الذي تطور اليه خلال فترة انقطاعه عنها و كما لو كان لم يقطع أصسلا ، ويخضع لكانة الظروف التى وقعت خلال فترة

انقطاعه و وكانت والدة السيدة المذكورة ( أرملة مسلحب الماش ) قسد توفيت بتساريخ ١٠ من هايو سنة ١٩٥٣ ، ومن ثم غان هذه السيدة تفيد من حكم المسادة ٣٧ من المرسوم بقسانون رقم ٣٧ ليسنة ١٩٢٩ النشاص بايلولة حصة الأرملة فى المعاش الى أولادها من صاحب المساش ، وبالتالى غان المعاش الذى يعود للسيدة ٥٠٠٠ يشمل كذلك ما آل اليها من حصة والدتها المتوفاة فى المساش مع مراعاة المصد الاقصى المنصوص عليه فى المسادة ٢٧ من المرسوم بقسانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ المسادر اليه ، ودون أن يترتب على ذلك الاخلال بحقوق باقى الأولاد المستحقين عن صاحب المعاش ، فى حصة والدتهم المتوفاة من المساس وذلك طبقات النص المسادة ٣٧ من المساد والدتهم المتوفاة من المساس وذلك طبقات النص المسادة ٣٧ من المساور التأمين والماشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٣٧٩٠ ٠

( نتوى ۸۸۰ في ۱۹۹۱/۱۱/۱۱ )

## قاعسدة رقم (۲۹۲)

#### المحدا:

الحق في زيادة المسائس بمقدار الثلث طبقا لنص المسادة ٨ من المسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التسامين والمماشات سريان هذا الحكم بالنسبة للمستحقين عن المساملين بقوانين المساشات السابقة على هدذا القسانون بشرط أن يكون استحقاقهم قد نشأ قبل الممل بهدذا القانون — وفاة مساحب المماش تنشىء الحق فيه المستحقين عنه بما فيهم ابنته المتزوجة انما ينقطع صرفه لها بسبب الزواج ويزول المسانع بالطلاق والترمل فيعود اليها الحق فيه — استفادتها من الزيادة في المماش اعمالا لنمى المادتين ٨ و ٣٢ من القانون سائف الذكر ٠

### ملخص الفتوى:

تنص المسادة ٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ باصدار قانون

التأمين والمساشات ، على أن « • • • تراد اعتبارا من أول الشهر التسالى لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون ، أنصبة المستحقين عن المعاملين بقوانين المساشات المشار اليها فى المادة ٤ بمقددا الثلث ، دون أن يترتب على هذه الزيادة أى تفيير فى قيمة اعانة غلاء المعيشة التى كانت تمنح لهم ، كما يخصم من الزيادة مايكون قدد منح لهم من معاشات استثنائية ، ولا يسرى هذا الحكم الا بالنسبة للمستحقين بقوانين المعاشات المسار اليها ، الذين نشا استحقاقهم قبل العمل بهذا القانون » و ومقتضى هذا النص أن أنصبة المستحقين من المساملين بقوانين المهاشات السابقة على القانون رقم المستحقين من المساملين بقوانين المهاشات السابقة على القانون رقم م المسنة ١٩٦٣ ـ تراد بمقدار الثلث ، وذلك بشرط أن يكون استحقاقهم قدد نشأ قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ـ الشار اليه •

ومن حيث أن الحق في المعاش انما ينشأ للمستحقين عن صاحب المساش بوفاته بمعنى أن وفاة صاحب المساش هي الواقعة النشئة لحق المستحقين عنه في المعاش ، فاعتبارا من تاريخ وفاة صاحب المعاش ينشأ الحق للمستحقين عنه في المعاش ، بما فيهم ابنت المتزوجة ، غاية الامر أن معاشها ينقطع صرفه لها بسبب زواجهما ، فاذا ما انتهى هــذا المـانع ــ بأن طلقت أو ترملت ــ عاد اليها الحق في المساش . وعلى ذلك فأنه اذا كانت المسادة ٣٢ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ قضت بأن تمنح البنت ما كان يستحق لها من معاش أذا طلقت أو ترملت ، نصت على سريان هذا الحكم على حالات الطلاق أو الترمل التي وقعت خلال العشر سنوات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، فان حكم المادة ٣٧ المسار اليه قد اعاد للبنت التي كانت متزوجة وقت وفاة والدها صاهب المعاش، ثم طلقت أو ترملت بعد ذلك ... وفي خلال العشر سنوات السابقة على تأريخ العمل بالقانون المذكور ـ استحقاقها في معاش والدها ، بمعنى أن هذا الحكم لم ينشىء حقا جديدا البنت المطلقة أو الارملة في هذه الحالة. ومن ثم يكون استحقاقها في معاش والدها قد نشأ قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ٥ وبالتالي يزاد نصيبها الذي كانت تستحقه في معاش والدها قبل العمل بهذا القانون بمقدار الثلث ــ تطبيقا لنص المادة ٨ من هذا القانون ٠

ومن حيث انه لذلك هان السيدة ٥٠٠٠ ــ وقد عاد اليها استحقاقها في مماش والدها الذي كان معاملا بالرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ طبقا لنص المادة ٣٣ من قانون التأمينو المعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٣ ــ يكون استحقاقها في معاش والدها قد نشأ قبل الممل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، وبالتالي يزاد نصيبها الذي كانت تستحقه في معاش والدها قبل العمل بهذا القانون بمقدار الثلث،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه طبقا لنص المادة ٣٦ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يعود الى السيدة ٥٠٠٠٠٠ ما كان يستحق لها من معاش والدها فيما لو لم تتزوج ، وذلك بالمقدار الذي تطور اليه خلال فترة انقطاعه ، فيشمل ما آل اليها من حصة والدتها المتوفاة في المعاش المستحق لها عن والدها حكما لو كانت غير متزوجة وقت وفاة والدتها حكما يزاد بمقدار الثلث طبقا انص المادة ٨ من القانون رقم ٥ اسنة ١٩٦٣ المشار اليه ٠

( ملف ۲۸/۱/۱۱ ـ جلسة ۲۸/۷/۱۲۲۱ )

## قاعسدة رقم ( ۲۹۷ )

#### الجـــدا:

القانور رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التامين والماشات لموظفى الدولة المدنيين ـ بنات والحوت المنتفع المستحقات في معاشمه واللاتى تقطع عنهن المعاش بسبب زواجهن وانقضى عشر سنوات على هذا الزواج أو الوفاة ايهما الحق ـ عودة الحق في المعاش اليهن عند طلاق أو ترمل لم تنقض به عشر سنوات على زواج جديد ٠

### ملخص الفتوى:

ان المادة ٢٩ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين

الصادر به التانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه 3 اذا توفى المنتفع أو صاحب المعاش فان للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشات وفقا للانصبة والاحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ••••• » •

ومن بين المستحقين الذين حددتهم هذه المادة الارامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته والخواته ٠

وتنص المادة ٢٣ من هذا القانون على أن « يقطع معاش الارامل والبنات والاخوات عند زواجهن ٥٠٠ وتمنح البنت أو الاخت ما كان يستحق لمها من معاش اذا طلقت أو ترمنت خلال عشر سنوات على الاكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ وفاة المنتفع أو صاحب المساش أيهما الحق » ٥

ومن حيث أن مفاد ماتقدم أن الاصل هو استحقاق بنات والخوات المنتفع الارامل والمطلقات وغير المتروجات عند وفاته معاشا وفقا للانصعة المقررة في المجدول رقم ٣ المرافق للقانون رقم ٥٠ لمسنة ١٩٦٣ وأن هذا الاصل هو الذي يتفق مع طبيعة المعاشات وانها معولة من اشتراكات يؤديها المنتفع طوال حياته من مرتبه وتؤدي الحكومة جزءا منها يدخل في مرتبه بالمعنى الواسع أي مرتبه هو الذي يتحمل بأعباء المعاشسات والمزايا التي تصرف للمستحقين عنه في حالة وفاته ٠

وأن ما تنص عليه احكام القانون من قطع معاش الارامل والمنات والاخوات عند زواجهن هو استثناء من الاصل السابق وهـو عارض لا يؤدى الى سقوط الحق فى المعاش اذ الحق قائم وثابت علية الزواج فيعود اذا زال العارض بطلاق أو ترمل البنت أو الاخت خلال عشر سنوات على الاكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ وفاة المنتفع أو صاحب المعاش ايهما الحق ، ولا يسوغ أن يؤدى عارض الزواج الى سقوط الحق فى المعاش حتى ولو انقضت عشر سنوات على هذا الزواج لم يقم خلالها طلاق ه

ومن حيث أن كل واقعة زواج مستقلة ينفسها عن وقائع الزواج ( م ٣٧ – ج ٢٣ ) الاخرى بمعنى ان كل منهما يرتب اثره فاذا زال المارض منح المستحق ما كان يستحقه من معاش لولا هذا العارض .

وترتيبا على ذلك فان زواج البنب أو الاخت المطلقة أو الارملة الثانى اذا تم بعد مضى عشر سنوات على الزواج الاول أو على الوفاة أيهما المحق انما يكون ( والحق فى المماش قائم لم يسقط ) فاذا وقع طلاق أو ترملت البنت أو الاخت خلال أقل من عشر سنوات على الزواج الجديد منحت البنت أو الاخت ما كان بستحق لها من معاش •

ويتفق هذا مع ما استهدفه المشرع من توسع في هذا الحصوص با عانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ اذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من الماتون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق التأمين والماشات لوظفى الدولة المدنين تنص على أنه « وتمنح البنات ما كان يستحق لهن من ماش اذا طلقن أو ترمان لاول مرة بعد وفاة الوظف أو صلحب المماش خلال خمس سنوات على الاكثر من تاريخ الزواج سواء كان هذا الزواج تبل وفاة المورث أو بعدها ٥٠٠ غجاءت أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ متحرة من قيدين ورد بهما القانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٩٣ أن يكون الطلاق أو الترمل لاول مرة غاعتد القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ لبي طلاق أو ترمل يقطع طالما كان خلال المدة التي حددها من تاريخ الزواج أو الوفاة أيهما الحق ثانيهما أن يقع الطلاق أو الترمل خالال خمس سنوات من تاريخ مما المدة التي حددها من تاريخ خمس سنوات من تاريخ عشر سنوات من دارة بأن جملها عشر سنوات ٥

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن بنات وأخوات المنتفع المستحقات فى معاشه اذا قطع عنهن المعاش بسبب زواجهن وانقضت عشر سنوات على هذا الزواج أو الوفاة أيهما الحق ، يعود اليهن الحق فى المعاش عند طلاق أو تزمل لم تنقض مه عشر سنوات على زواج جديد ،

١ مك ٢٨/٤/٨٦ ــ جلسة ٢/٢/٤ مك

## قاعدة رقم ( ۲۹۸ )

#### المسدا:

استعقاق ابنة أحد العاملين معاشا شهريا عن والدها المسامل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ المفاص بالمعاشات العسكرية سـ قطع هذا المعاش في ١٩٥١/٥/٣ للعقد عليها للزواج سـ اعادة هذا المعاش اليها بعد طلاقها بصفة استثنائية وبقسرار خساص من مجلس الوزراء في ١٩٥١/١١/٨ سعدم جواز زيادة المعاش المستحق لها بمقدار الثلث بالتطبيق لاحكام المادة ٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بامسدار عنم المائمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المنيين سعم الهادتها كذلك من حكم المادة ٣٣ من قانون التامين والمعاشسات المشار اليه ٠

### ملخس الفتوى :

ان المادة ٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والماشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين تنص على أن سرى احكام القانون المرافق على المستحقين عن المعاملين باحسكام القوانين رقم ١٩٦٤ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها ٥ وتسرى احكام المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٥٠ من المتانون المرافق والملاحظات المتعلقة بالمجدول رقم ٣ المرفق بالقانون المذكور على المستحقين عن المعاملين باحكام القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٣٩ للمسنة ١٩٠٩ ورقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ورقم ٣٨ الموافين بالازهر المساراليها»،

وتنص المادة ٢/٨ من هذا القانون على أنه « واستثناء من احكام المادة ؟ تزاد اعتبارا من أول الشهر التألى لانقضاء شهرين على تاريخ المعلم بهذا القانون انصبة المستعين عن المعاملين بقوانين المعاشات المشار اليها في المادة ؟ بمقدار الثلث دون أن يترتب على هذه الزيادة أي تغيير في قيمة اعانة غلاء المعيشة التي كانت تمنح لهم ، كما يخصم من الزيادة ما يكون قد منح لهم من معاشات استثنائية ٥٠ » •

وتقضى المادة ٣٣ بأن « يقطع معاش الارامل والبنات والاخوات عند زواجهن والامهات اذا تزوجن من غير والد المتوفى، وتمنح البنت أو الاخت ما كان يستحق لها من معاش اذا طلقت أو ترملت خلال عشر سنوات على الاكثر من تاريخ الزواج أو منتاريخ وفاة المنتفع أو صاحب المعاش ايهما الحق ٥٠٠ ويسرى حكم الفقرة السابقة على حالات الترمل أو المطلاق التى وقعت خلال العشر سنوات السابقة على العمل بهذا القادن » ٠

وواضح من نص المادة ٤ المشار أليها أن حكمها انما يسرى على المستحقين عن الماملين بالقوانين الواردة فيها ، ومنها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٣ ، بمعنى أنه يتعين أن يكون سند الاستحقاق هو أحد هذه القوانين بما تضمنته من أحكام عامة ومجردة من وقائم كل حالة على حده بحيث تشمل كل من كان في مركز قانوني معين يتيح له الإفادة من تلك الاحكام العامة — أما من كان في مركز لا يتيح له تطبيق أحد هذه القوانين عليه وانما نشأ حقه بمقتضى قرار خاص من الجهات المختصة وبالنظر الى مركزه الخاص وظروفه واحواله فان استحقاقه للمعاش عندئذ لا يكون طبقا لاحد القوانين المشار اليها في المادة آنفة الذكر ، وبالتالي لا ينطبق عليه الحكم المقرر في الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ ولا يزاد معاشه بمقدار الثلث ٠

وبعبارة أخرى ، فان الماشات المادية وحدها هى التى تخضع لحكم الزيادة دون الماشات الاستثنائية ، ويقصد بهذه الاخيرة الماشات التى لا ينشأ الحق فيها بقوة القانون وبمجرد تكامل المركز القانونى للمنتقع ، كما هو الحال فى الماش المادى ، وانما يحتاج نشوء الحق الى قرار فردى خاص يصدر من الجهة المختصة بمنح الماش الاستثنائى أو الزيادة الاستثنائية فى الماش الى شخص لم يكن له أصل حق فى ذلك الماش أو فى تلك الزيادة ،

ومن حيث ان الثابت أن السيدة المروضة حالتها كانت تستحق معاشا عن والدها المعامل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية • من حيث أن المادة ٣٦ من القانون سسالف الذكر تتص على أن « يقطع معاش الاشخاص الآتي بيانهم وهم : ٥٠٠ ثالثا سلبنات متى عقد عليهن للزواج » كما تتص المادة ٣٧ على أن « لايعاد المعاش الى الارامل اللواتي يطلقن بعد الزواج أو يترملن مرة ثانية • وهذا الحكم يسرى أيضا على البنات اللواتي يتروجن ثم يطلقن أو يترملن » •

وتقضى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من هذا القانون المسافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٢ بأنه « وفيما عدا ذلك وعدا الاحوال التي قررتها المادة الخامسة والمشرون وما يلبها الى المادة الثلاثين من هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء دواما أن يقرر ، بناء على اقتراح وزيرى المالية والحربية ولاسباب يكون تقديرها موكولا الى المجلس ، منسح مماشات خاصة أو زيادات مماشات أو مكافآت خاصة الى ضباط المجيش المحالين على الماش أو الذين يفصلون من خدمة الحكومة أو لماثلات من يتوفى من أولئك الضباط قبل فصلهم من الخدمة أو احالتهم على الماش أو بعد ذلك ،

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن معاش البنت يقطع في حالة المقد عليها للزواج ، ولا يعود اليها هذا المعاش مرة ثانية عند طلاقها أو ترملها ، وأنه يجوز لجلس الوزراء لاسباب يقدرها منح معاشا خاصة أو زيادة في المعاشات المستحقة ،

ومن حيث انه بتطبيق هذه الاحكام على حالة السيدة المذكورة بيين ان حقها في ١٩٥١/٥/٣ ، ثم اعيد اليها هذا المعاش بعد طلاقها بصفة استثنائية وبقرار خاص من مجلس الوزراء .

ومن حيث انه متى كان ذلك غانها لا تكون من بين المستحقين المشار اليهم فى المادة ٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وبالتالى لايزاد معاشها بمقدار الثاث بالتطبيق لاحكام المادة ٨ من هذا القانون ٠

ومن حيث ان واقمة الطلاق قد تمت بتاريخ ١٩٥١/٩/١٠ ، أي

قبل عشر سنوات سابقة على العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فمن ثم لا تنطبق أحكام المادة ٣٣ من هذا القانون ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم زيادة المعاش المستحق المسيدة ٥٠٠٠ يمتدار الثلث ٠

( ملف ۱۹۷۱/۲/۱ ــ جلسة ۲۸/۱/۱۲۷۱ )

# عامسدة رقم ( ۲۹۹ )

#### البسدا:

منحة الزواج المقررة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، تستحق عند قطع المماش عن البنت بسبب زواجها دون اى سبب آخر – قطع المماش بسبب التحاق البنت بخدمة الحكومة لا يستوجب تقرير هذه المنحة لها – لا وجه للتفرقة في هذا المجال بين قطع الماش ووقفه – هذه التفرقة لم يكن لها صدى في التشريع المقرر لمنحه الزواج •

## ملخص الفتوي :

ان المادة (٢٩) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات وهو القانون الذي كان صاحب الماش في الحالة المعروضة معاملا به ستنص على أن « يقطع معاش الاشخاص الآتى بيانهم وهم : ٥٠٠٠ (٣) البنات والأخوات متى عقد عليهن للزواج على أن يعطى لهن مبلغ يساوى المعاش المقرر لهن في مدة سنة ومع ذلك فحق البنات في الماش يعود اليهن الى سن ٢١ سنة اذا انتهت هذه الزوجية قبل بلوغهن هذا السن، المين الى سن ٢١ سنة اذا انتهت هذه الزوجية قبل بلوغهن هذا السن، رفتوا من خدمة الحكومة على أنه اذا (٤) الابناء والبنات المستخدمون بماهية في مصالح الحكومة على أنه اذا للشروط المنصوص عليها في الفقرتين ( ١ و ٣) من هذه المسادة « وتنص للشروط المنصوص عليها في الفقرتين ( ١ و ٣) من هذه المسادة « وتنص المقترة الثالثة من المادة (٥٠) من ذلك القانون على أن « مستحقو الماش عن صاحب المعاش أو الموظف أو المستخدم الذين يعينون في احدى وظائف المحكومة يكون لهم الخيار في طلب المحكومة يكون لهم الخيار في طلب المخذ المعاش الذي ال اليهم وفي حالة رة تهم يكون لهم الخيار في طلب

ما يستحقونه من المعاش أو المكافأة على حسب مدة خدمتهم أو المعاش الآيل لهم » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع حين نظم أحوال علم الماش في المادة (٢٩) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشاراليه فرق بين قطع المعاش عن البنت عند زواجها ، وبين قطع عنها عندالتحاقها بخدمة الحكومة فنص على استحقاقها الجلغ يساوى معاش سنة في الحالة الأولى دون الحالة الثانية والحكمة من ذلك واضحة وهي أن قطع المعاش عن البنت في حالة زواجها يؤدى الى انقطاع مورد رزقها فجأة رغم حاجتها اليه لمواجهة نفقات الزواج وهو ما استوجب تقرير هذا الملغ لها لمواجهة هذه النفقات ، أما فيحالة قطع المعاش عند التحاقها بخدمة المحكومة غان مرتب الوظيفة يعتبر بديلا عن المعاش المستحق لها عن ابيها فلا يستوجب تقرير هذه المنحة لها ، ومن ثم غان مناط استحقاق هذه المنحة هو قطع المعاش عن البنت بسبب زواجها دون أي سبب آخر ،

ومن حيث انه بتطبيق ذلك على الحالة موضع النظر ، بيين انه وان كانت السيدة ٠٠٠٠٠ قد نتروجت في ١٢ من مارس سنة ١٩٧١ الا أن هذا الزواج لم يكن سببا في قطع المعاش عنها لأنه كان مقطوعا من يوم تقريره أسبب أآخر هو الالتحاق بخدمة الحكومة ، ولذلك لايتحقق في شأنها السبب الموجب لاستحقاقها منحة الزواج ، ولا وجه للتفرقة في هذا المجال بين قطع المعاش ووقفه والقول بأن معاش السيدة المذكورة كان موقوها بسبب التحاقها بخدمة الحكومة وأنه لم يقطع عنها الاعند زواجها فيكون قد تحقق في شأنها شرط استحقاق المنحة ، لا وجه اللقول بذلك لانه فضلا عن أن التفرقة بين وقف المعاش وقطعه لم يكن له صدى في التشريع المقرر لمنحه الزواج وهو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، اذ عبر هذا القانون عن انقطاع المعاش عن البنت في حالتي زواجها أو التحاقها بخدمة الحكومة بالقطع دون الوقف ، فإن كلا السببين يستويان ف أشرهما على المتن في الماش ، فكل منهما لا يسقط الحق في الماش بصفة نهائية وانما يعتبر مانعا عارضا يحول دون صرفه ويزول هدذا المانع بزوال سببه فيمكن أن يعود البنت معاشها المقطوع بسبب الزواج في الحكومة عند انتهاء هذه الخدمة •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى انه لاحسق للسيدة / ٠٠٠٠٠٠٠ فى منحة الزواج المقررة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه ٠

( ملف ۱۱/۱/۷۱ ــ جلسة ١٤/١/٢٧٢ )

قاصدة رقم ( ٣٠٠ )

الجسدا:

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالماشات الدنية ... نص المادة ٢٠ منه في فقرتها الثالثة على أن مستحقى الماش عن صاحب الماش أو المستخدم الذين يعينون في احدى وظائف الحكومة لهم الخيار في الاستيلاء على ماهية وظيفتهم أو الاستعرار في أخذ الماش الذي آل اليهم ... تحديد المقصود بعبارة ماهية الوظيفة ... عدم شمولها ما يكون مقررا من بدل انتقال ثابت أو بدل طبيعة عمل أو أجر أضافي ... حق المستفيد من الماش الذي أختار الاستعرار في أخذ الماش في الحصول على البدل أو الإجر الاضافي الى جانب الماش .

## ملخص الفتوى:

ان الفترة الثالثة من المادة رقم ٩٠ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات المدنية والذي كان والد الآنسة المذكورة معاملا به والذي تستحق الماش طبقا لاحكامه تنص على أنه « ومعذلك فمستحقوا المعاش عن صاحب المعاش أو الموظف أو المستخدم الذين يعينون في احدى وظائف الحكومة يكون لهم المفيار في الاستيلاء على ماهية وظيفتهم أو الاستمرار على أخذ المعاش الذي آل البهم ٥٠٠ » •

ويؤخذ من هذا النص أن المشرع رخص لن يمين من مستحقى الماشات من أصحاب الماشات المعاملين بهذا القانون فى أحدى وظائف المحكومة فى تقاضى « ماهية الوظيفة » أو فى استمرار الحصول على الماش الذى آل اليه ، والمقصود بماهية الوظيفة الوارد ذكرها فى النص القانونى سالف الذكر هو المبلغ المحدد أساسا وبصفة أصلية للدرجة

التى يشطها العامل متدرجا بالعلاوات الدورية التى يحصل عليها غيها غلام غلام يتناول ما تقرر لوظفى مصلحة الضرائب الفنيين والمفتشين الاداريين ومندوبي الحجز والمحصلين بها من مرتب انتقال ثابت بقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ والذي عدلت تسميته بعد ذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦٧ لسنة ١٩٦٣ بما يجمله بدل طبيعة عمل يعمم صرفه الهذه الفئات وبالنسبة للفنيين لغاية درجة مدير عام سواء من يعمل بالماموريات أو بالادارات والمراقبات المسامة و

وظاهر أن تقرير هذا البدل تم اصلا مقابل ماينفقه العاملون بهذه المسلحة والمشار اليهم من نفتات انتقال فعليه ، فحرمان المستحق عن صاحب المعاش منه يجافى الحكمة من تقريره وتحمله نفقات انتقال الامر الذي لايسوغ تبريره باستحقاقه لمعاش ، ولعل الحكمة من تقرير مرتب الانتقال الثابت هي التي حدت بالمشرع الى النص على عدم جواز الحجز عليه لاى دين ولو كان لوفاء نفقة محكوم بها أو لاداء مايكون مطلوبا للحكومة من الموظف بسبب يتعلق بأداء وظيفته وهذا مانصت عليه المادة الثانية من القانون رقم 111 لسنة 1901 التي قضت بأنه « لايجوز توقيع الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال ومرتب النقل المستحق من المهيئات المشار اليها في المقترة الاولى من المادة السابقة (وهي الحكومة والمسالح العامة ومجالس المن والمجالس الفرعية والمؤسسات العامة) وأي رصيد من هذه المبالغ ،

وقد أخذ المشرع بالدلول السابق للماهية الاصلية عند حساب الاجور الاضافية من أنه « لاتحسب في تقدير الماهية الاصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية »،

وكذلك لايدخل الاجر الاضاف في مفهوم ماهية الوظيفة بالمغنى الذي عناه الشارع منها في المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ المشار اليها ، ذلك أن هذا الاجر ليس ثابتا ودائما بل يتقرر لقاء تكليف جهة الادارة للعامل باعمال اضافية في غير اوقات العمل الرسسمية وتقرره الادارة للعامل بموجب سلطتها التقديرية و ومقيدة بالاعتمادات المانية المقررة وبحدود قموى لا تتعداها سواء فيما تقرره لكل عامل شهريا

أو بالنسبة لجموع الماملين الذين يستحقون هذا الاجر فى الوزارة أو المسلحة أو بالنسبة للدرجات التى يشغلها هؤلاء الماملون فضلا عن أنه مقرر لوظائف بعض المسالح دون المسالح الاخرى وذلك لدواعى الممل وهى خصائص تختلف عن خصائص الرتب المقرر أساسا للوظيفة ومن ثم فانه لا يدخل فى مفهوم ماهية الوظيفة .

وفضلا عن ذلك فان بدل طبيعة العمل والاجر الاضافي لايدخلان في المرتب الذي يجرى عليه حكم الاستقطاع للمعاش المبرر للحرمان منها اذا عين المستحق عن صاحب المعاش في احدى وظائف الحكومة •

ومن ثم تستحق الانسة المذكورة بدل طبيعة العمل وكذا الاجر الاضافي علاوة على المعاش المستحق أبها •

لذلك انتهى الراى الى أحقية الآنسة المذكورة فى تقاضى بدل طبيعة العمل المقررة لموظفى مصلحة الضرائب الفنيين وغيرهم بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٩٣ وكذا ما تقرره جهة الادارة نها من أجر اضافى عما تكلف به من أعمال اضافية فى غيرأوقات العمل الرسمية على المعاش المستحق لها عن والدها •

( ملف ۲۸/۱/۲۵۱ ــ جلسة ۲۱/۲/۲۲۱۱ )

الفرع الثالث

معاش الابن أو الاخ

قاعسدة رقم ( ٣٠١)

الجسدا:

القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التامين والماشسات لوظفى الدولة ومستفدميها وعمالها الدنيين سسياته على المستحقين من المعاملين بالقوانين رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ سنة ١٩٦٠ ورقم ١٩٦٠ سنة ١٩٦٠ سنة وفاة المنتفع أو صاحب المساش سارتباط هسنا التوزيع بواقعة الوفساة ووقت وقوعها سعدم جواز اعادة تسوية معاش تمت وفقا لتنظيم سابن كان موجودا وقت الوفاة ستضمن الملدة ٣٦ حكما آخر خاصا باعادة تسوية المعاش وتوزيعه على باقى المستحقين الذين كانوا موجودين وقت الوفاة وذلك عند قطع استحقاق الطالب الذي يبلغ سنا معينة او تنتهى دراسته سد مناط تطبيق هذا الحكم هو تحقق واقعة قطع المعاش في ظل المعل به بغض النظر عن تاريخ الوفاة ولو كان سابقا على العمل بهذا المساون ٠

### ملخص الفتوى:

ان المادة الرابعة من قانون اصدار القانون رقم ٥٠ لسسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموطعى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنين تنص على أن « تسرى احكام القانون المرافق على المستحقين عن المعاملين باحكام القوانين رقم ٣٩٤ لسنه ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها ٠

وتسرى احكام المواد ٢٧ و ٣٦ و ٣٦ و ٤٦ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٥ و ٥٥ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٣ و ٣٠ و ١٨ من القانون المرافق على أصحاب المعاشات المماملين بقوانين المعاشات المشار اليها في الفقرتين السابقتين » •

ومفاد هذا أن أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قسد أصبحت هي الواجبة التطبيق على المستحقين عن المعاملين بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وأن المواد التي عددها المشرع في المادة الرابعة آنفة الذكر ومن بينها المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تسرى على أصحاب المعاشات المعاملين بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « أذا توفى المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشات وفقا للانصبة والاحكام المقررة بالجدول رقم ٢ المرافق اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ٠

## ويقصد بالمستحقين في المعاش :

(١) أرملة المنتفع أو صاحب المعاش •

 ( ٣ ) أولاده ومن يعولهم من أخوته الذكور الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين قبل وفاته ٠

فاذا كانوا قد جاوزوها وكانوا في احدى مراحل التمليم التي لاتجاوز النعليم الجامعي أو المالي اعتبروا ضمن المستحقين للمعاش بصفة مؤقتة بوذلك الى أن يبلغوا السادسة والعشرين أو تنتهي دراستهم أي التاريخين أترب وفي الحالة الاخيرة يستمر الصرف حتى نهاية شهر اكتربر من السنة التي انتهت فيها الدراسة •

ويستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية وذلك حتى نهاية شهر يونية من تلك السنة .

وعند قطع استحقاق الطلبة في الحالات المتقدمة يعاد تسوية المعاش على باقى المستحقين الذين كانوا موجودين وقت الوفاة » •

ومن حيث أنه يؤخذ من استقراء هذه المادة أنها تضمنت حكمين منغصلين ، أولهما خاص بكيفية توزيع المعاش عند وفاة المنتفع أو صاحب المعاش وهذا الحكم يتناول واقعة وفاة المنتفع أو صاحب المعاش ويوتمط تطبيقه بوقت وقوع الوفاة ، ومن ثم فانه يسرى بأثر حال مباشر على حالات الوفاة التى تتم بعد الممل به دون ما وقع منها قبل ذلك لعدم رجعية أثره ، فلا تجوز بناء عليه اعادة تسوية معاش تمت وفقا لاحكام تنظيم سابق كان معمولا به وقت الوفاة ، أما الحكم الثانى وهو خاص باعادة تسوية المعاش وتوزيعه على باقى المستحقين الذين كانوا موجودين وقت الوفاة عند قطع استحقاق الطالب الذى يبلغ سنا معينة أو تنتهى دراسته ، فان مناط تطبيقه هو تحقق واقعة قطع الماش فى ظل العمل بالقانون رقم ، ٥ لسنة ١٩٦٣ بعض !!نظر عن تاريخ وفاة المنتفع لانه لا يرد على توزيع الماش عن وفاة المنتفع وانما يتناول اعادة توزيعه عند قطعه عن الطالب وذلك بأثر حال مباشر ما دامت واقعة بلوغ السن أو انتهاء الدراسة قد تمت فى ظله ،

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم لما كان قطع معاش أحد أولاد المرحوم مده الذي توفى فى ظل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ قد تم بانتهاء دراسته فى ظل الممل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فانه يتمين اعادة تسوية المعاش على المستحقين الذين كانوا موجودين وقت الوفاة على مقتضى احكام هذا القانون الأخير ٠

لذلك انتهى الرأى الى ان مقتضى اعمال احكام القانون رقم ٥٠ السنة ١٩٩٣ آنف الذكر هو اعادة تسوية معاش المرحوم ١٩٩٠٠٠٠ على المستحقين عنه الذين كانوا موجودين وقت وفاته ، وذلك بعد قطع معاش احدهم وهو ابنه الذي كان طالبا وانتهت دراسته في ظل العمل مهذا القانون ٠

( ملف ۲۸/۱/۲۳۳ ــ جلسة ۱۳/۱/۲۲۳۲ )

## قاعسدة رقم ( ۲۰۲ )

#### المسلاا:

المادتان ٢٩ و ٣١ من قانون التأمين والماشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ــ الاصل استحقاق الأولاد والاخوة الذكور معاشا الى أن يبلغوا سن الحادية والمشرين فيقطع المعاش ــ استثناء الطلبة واستمرارهم بصفة مؤقتة في صرف المعاش الى أن تنتهى دراستهم أو يبلغوا سن السادسة والمشرين أى الاجلين اقرب ــ ترديد ذات الحكم في القرار الجمهوري رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المعاشات الاستثنائية تلطلبة ٠

### ملخص الفتوي:

ان المادة ٢٩ منقانون التأميزوالماشات لموظفى الدولة ومستخدمها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « اذا توفى المنتفع أو صاحب الماش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات وفقا للانصبة والاحكام المقررة ٥٠٠٠٠ ويقصد بالستحقين فى الماش :

... ( \ )

 ( ۲ ) أولاده ومن يعولهم من أخوته الذكور الذين لم يجساوزوا الحادية والعشرين وقت وفاته •

فاذا كانوا جاوزوها وكانوا فى احدى مراحل التعليم التى لاتجاوز التعليم الجامعى أو المعالى اعتبروا ضمن المستحقين للمعاش سهمفة مؤقتة سه وذلك الى أن يبلغوا السادسة والعشرين أو تنتهى دراستهم أى التاريخين أقرب وفى الحالة الاخيرة بيستمر الصرف حتى نهاية شهر اكتوبر من السنة التى انتهت فيها الدراسة ه

ويستمر صرف المعاش للطلبة الذين بيلغون سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية وذلك حتى نهاية شهر يونية من تلك السنة ٥٠٠٠

وان المادة ٣١ من القانون الذكور تنص على ان « يقطع المعاش المستحق للذكور من الأولاد والاخوة اذا جاوزوا الحادية والعشرين واستثناء مما تقدم يستمر صرف المعاش بالنسبة الى هؤلاء المستحقين في الاحوال الآتية :

(۱) أذا كان مستحق الماش طالبا في احدى مراحل التعليم التي الاتجاوز التعليم التجاوز التعليم الجامعي أو العالى ، أدى اليه المعاش وذلك الى أن يتم السادسة والعشرين أو تنتهى دراسته أى التاريخين أقرب ويسرى هذا الحكم على من قطع معاشه من الاولاد والاخوة الذكور قبل العمل بهدا القانون بسبب بلوغ السن المقررة لقطع المعاش اذا كان طالبا في احدى مراحل التعليم المذكور وقدم طلبا بذلك ، وفي هذه الحالة يعود اليه حقه في المعاش اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون الى أن يتم السادسة والعشرين أو تنتهى دراسته أى التاريخين أقرب ه

وكل ذلك مع مراعاة الاحكام الخاصة باستمرار صرف معاشات الطلبة المنصوص عليها في البند (٢) من المادة ٢٩ ٠٠٠ » ٠

وان المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن الماشات الاستثنائية للطلبة تنص على أن « يعتمد قرار لجنسة الماشات الاستثنائية الخاص باستمرار صرف معاش الطلبة الذي قطع أو يقطع لبلوغهم السن المنصوص عليه في قانون الماشات الممامل به مورثهم والذين يتلقون العلم بأحد الماهد الدراسية التي لاتجاوز التعليم الجامعي أو المالي لحين تخرج كل منهم أو بلوغه سن ٢٠ عاما أيهما أقرب ، وذلك بالشروط الموضحة بالمذكرة المرافقة لهذا القرار »،

وقد جاء فى المذكرة الايضاهية للقرار الجمهورى آنف الذكر أنه « رغبة فى مساعدة هؤلاء الطلبة حتى يتفرغوا لتحصيل العلم ، لذلك فانى اتشرف برفع الامر لسيادتكم للتفضل بالموافقة على اسستصدار قرار يجيز استمرار صرف معاش الطائب بشرط:

(١) أن يقدم الطالب طلبه بذلك خلال سنة من تاريخ معاشه أو

سريان هذا القرار أيهما أبعد تاريخا . (٢) يرفق بطلبه شهادة من المعهد الذي يتلقى العلم به تغيد التحاقه به .

ومقتضى هذه النصوص أن الاصل هو أن الاولاد والاخوة الذكور يستحقون فى المعاش الى يبلغوا سن الحادية والعشرين غاذا جاوزوا هذه السن قطع عنهم المعاش المستحق نهم وقد استثنى المشرع من هذا الاصل الطلبة الذين لايزالون فى مراحل التعليم التى لاتجاوز التعليم المامعى أو العالى ، اذ قرر انهم يستمرون فى صرف المعاش المستحق لهم بصفة مؤقته الى أن تنتهى دراستهم أو يبلغوا سن السادسة والعشرين أى الاجلين أقرب ، وفى الحالة الاولى يستمر صرف المعاش حتى نهاية شهر أكتوبر من السنة التى انتهت فيها الدراسة أما فى الحالة الثانية فيستمر الصرف حتى نهاية شهر يونيه من السنة الدراسية التى الثانية فيستمر الصرف حتى نهاية شهر يونيه من السنة الدراسية التى المئون خلالها سن المسادسة والعشرين ،

( نتوی ۷۳۰ فی ۱۹۲۲/۷/۱۳ )

# قاعسدة رقم (٣٠٣)

#### المسدا:

خريجو كلية الطب — تكيف وضعهم اثناء السنة التدريبية ومدى اعتبارهم طلابا في حكم قوانين الماشات — اعتبارهم في الفترة السابقة على القرار الجمهوري رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ طلابا بوصف ان السنة التدريبية هي امتداد لدراستهم اللازمة لنيل درجة البكالوريوس — تغير وضعهم ابتداء من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري المنكور واعتبارهم خلال السنة التدريبية من المحاصلين على درجة بكالوريوس لا من المطلاب — اثر ذلك أنه لا تسرى من هذا التاريخ في شانهم الاحكام الخاصة بطلاب الجامعات ومن يقطع المعاش المستحق لهم — تاكد هذا الوضع من تاريخ العمل بالقانونين ٢٦ و ٧٤ لسنة ١٩٦٥ لاعتبارهم من هــذا التاريخ عاملين بالنولة ،

### ملخص المنتوى:

سبق للجمعية العمومية في خصوص تحديد المركز القانوني لخريجي

كليات الطب في اثناء السنة التدريبية أن انتهت بجلستها المنعقدة في ٣١ من مارس سنة ١٩٦٠ الى أنه في ظل العمل باللائحة التنفيذية لقانون متنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦١ السسنة المحلاب السنة ١٩٦١ في شسأن الترخيص الحلاب السنة التدريبية بكليات الطب في مزاولة المهنة بصفة مؤقتة في المستشفيات الجامعية ومستشفيات وزارة الصحة ، كان طلاب السنة التدريبية بكليات الطب لا يفرجون عن كونهم من طلاب الجامعات وأن المشرع قد خصهم سعاملة خاصة من الناحية المالية والمينية ، وأنه ليس من شأن هذه المعاملة أن تضفى عليهم صفة المؤلف العام ، وانه يترتب على تحديد المركز القانوني لهؤلاء الطلاب قاعدتان رئيسيتان : وراد الاولى ) أن تنطبق على الطلاب المذكورين جميع الاحكام العامة التي تسرى في شأن طلاب الجامعات الام يستثنون منها بنص صريح (الثانية) أن لاتسرى في حقهم الاحكام التي تسرى في شأن الموظفين الآفي حدود المعاملة المالية والمينية لاطباء الامتياز فقط ه

كما سبق للجمعية العمومية أيضا أن رأت بجلستها المنعقدة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ أن قرار رئبس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيهم الجامعات واللائصة التنفيذية لنظام الدراسة والامتحان بكليه الطب فئ جامعة أسيوط الصادر في ١٥ من قبر أير سنة ١٩٦٥ قد العي السنة التدريبية من سنوات الدراسة اللازمة للمصول على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة ، وذلك باسقاط النص على هذه السنة التي كانت معتبرة ضمن سنوات الدراسة، بحيث أصبح الخريجون يمنحون درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة دون توقف على قضاء السنة المذكورة ، كما قضى بالفاء كل نص يخالف احكامه اعتبارا من تاريخ صدوره في ١٥ من نبراير سنة ١٩٦٥ ، واذا كان هذا القرار قد نص على أنه لايجوز أن يزاول خريجو كليات الطب مهنة الطب الا بعد أن يؤدوا التدريب الاجبارى الذي يتطلبه القانون لزاولة المهنة عيرانه لميكن مة \_ فعاريخ العمليه نص يوجب التدريب الاجباري المشار اليه الى ان صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ فيشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب ، المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٢٥ من يولية

زم ۲۸ - ع ۱۲۲

سنة ١٩٦٥ ، وهو القانون الذي أوجب على خريجي كليات الطب قضاء سنة شمسية في التدريب الأجباري قبل القيد بسجل وزارة الصحة ومن ثم فانه لا يتسنى اعتبار هؤلاء الخريجين خلال الفترة من ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ من العاملين بالدونة الماملين بالكادر العام أو بالكادرات اخاصة طالما لم تصدر في شأنهم قرارات بالتعيين في الوظائف العامة بالدولة أو بأحد اشخاص القانون العام الاخرى ، وطالما لا توجد قواعد قانونية خلال هذه الفترة تسبع عليهم صفة العاملين العموميين ، أما استمرارهم بالسنة التدريبية بعد تخجهم غلا يعدو أن يكون حالة واقعبه لاتصلح لانشاء مركز وظيفي لهسم .

ويخلص مما تقدم أنه في خلال المدة السابقة على تاريخ العمال بالقرار الجمهورى رقم ٣٩٣٩ لسنة ١٩٦٥ في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ ميث كان خريجو كليات الطب يعتبرون في أثناء السنة التدريبية طلابا لم تزايلهم هذه الصفة شأنهم في ذلك شأن سائر طلاب الجامعات الدس لايزالون في مراحل التعليم الجامعي بوصف هذه السنة امتداد الدراستهم اللازمة لنيل درجة البكالوريوس في الطب والجراحة فانه طبقا لاحكام قانون التأمين والماشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والقراء الجمهورى رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والقراء المستمر الذكورون في صرف المعاش المستحق لهم عن مورشهم وذلك بصفة مؤقتة حدتى نهاية شهر اكتوبر من السنة التي انتهت فيها السنة التدريبية ، أو حتى نهاية شهر يونيه من تلك السنة بالنسبة الى من بلغ منهم خلالها سن السادسة والعشرين ٠

كل أولئك مع مراعاة ما قضت به المادة ٣٤ من قانون التأمين والماشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ من أحكام خاصة بوقف صرف المعاش الى المستحقين عن صاحب الماش فى الحالات وبالشروط والاوضاع المنصوص عليها فيها ٠

أما في خلال المدة التي تبدأ من ١٥ من نبراير سنة ١٩٦٥ تاريخ الممل بالقرار الجمهوري رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ وتنتهي في ٢٥ من يوليه سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بالقانونين رقمى ٤٦ و ٤٧ لسنة ١٩٦٥ سحيث يعتبر طلبة السنة التدريبية من الخريجين الحاصلين على درجة بكالوريوس في الطب والجراحة لا من الطلاب ، فإن المذكورين يعتبرون بهذا الوصف أنهم قد اتموا مراحل دراستهم الجامعية — وبهذه المثابة لا تسرى في مقهم الاحكام التى تسرى بالنسبة الى طلاب الجامعات ، ويترتب على خلك قطع المعاش المستحق لهم اذا كانوا قد جاوزوا سن الحادية والعشرين، وذلك اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ ، وهو أول الشهر التالى للتاريخ الذى وقع فيه سبب القطع — وهو تغير وضعهم القانوني من طلبة الى خريجين في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى مرقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى التأمين والماشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، لفروجهم من مجال الاستثناء الخاص بالطلبة بزوال صفتهم هذه ٥٠

وأما اعتبارا من ٢٥ من يوليه سنه ١٩٦٥ تاريخ الممل بالقانونين رقمى ٤٦ و ٤٧ لسنة ١٩٦٥ فان المركز القانوني لخريجي كليات الطب غلال السنة التدريبية قد تحدد بكونهم أصبحوا عاملين بالدولة وليسوا طلابا ، ومن ثم غلا تسرى في شأنهم الاحكام التي تسرى في حق طلاب المجامعات ، ويترقب على ذلك انقطاع الماش المستحق لهم اذ يقوم في خصوصهم المانع من صرفه ،

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الوضع القانونى لطالب الطب خلال السنة التدريبية من حيث احقيته أو عدم أحقيته فى صرف الماش المستحق له عن مورثه يتحدد فى كل من المراحل الزمنية المقدم ذكرها على مقتضى التفصيل السائف بيانه ه

# المفسرع المرابع

### معـــاش الوالدين

# قاعــدة رقم ( ٣٠٤)

المِسدا:

شرط استحقاق الوالدين في الماش - وغاة أهد الوالدين قبل وغاة المنتفع - أثره استقلال الوالد الموجود على قيد الحياة بالنصيب المقرر للوالدين - وغاة أحد الوالدين بعد وغاة المنتفع أو قيام مانع يعول دون مرف نصيبه في المداش اليه لا يمنع من اعتباره مستحقا ابتداء - أثر ذلك - أيلولة نصيب هذا الوالد الى الأرملة •

### ملخص الفتوي :

ان المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر تنص على أنه و اذا توفى المنتفع أو صلحب الماش كان المستحقين عنه المحق فى تقانص معاشات وفقا الانصبة والأحكام القررة بآجدول رقم ٣ المرافق اعتبارا من الشهر الذي حدثت فيه الوفاة، ويقصد بالمستحقين فى الماش (١) أرملة المنتفع أو صاحب الماش (٢) أولاده ومن يعولهم من الموته الذكور الذين لم يجاوزوا المادية والمشرين ٥٠٠ (٣) أولاده ومن يعولهم من الموته الذكور الذين بمجزز المادية والمشرين وكانوا وقت الوفاة مصابين بعجز صحى يمنعهم عن المحب ٥٠٠ (٤) الأرامل والمطلقات وغير المتروجات من بناته والحواته (٥) الوالدان ٥ ويشترط لاستحقاق الوالدة ألا تحكن متزوجة من غير والد المتوفى ٥ كما يجب ألا يكون للاخوة من غير والد المتوفى ٥ كما يجب ألا يكون للاخوة فى المحاس أو يزيد عليه ، غاذا نقص عما يستحقونه أدى اليهم المؤقى ٥٠٠٠ » ٥٠٠ » ٥٠٠ » ٥٠٠ » ٥٠٠ » ٥٠

وتقضى المادة ٣٤ من همدًّا القانون بأن يقف صرف العماش

الى المستحقين عن المنتفع أو المستحقين عن صاحب المساس أذا ستخدموا في أى عمل وكان دخلهم منه يعادل المساس أو يزيد عليه ، فاذا نقص الدخل عما يستحقونه من معاش أدى اليهم الفرق ، ويعود حق هؤلاء في صرف المساش كاملا أو جز، منه أذا انتقط عسدا الدخل كله أو بعضه و ويقف صرف المساش بالنسبة الى من اشتغلوا بالمن التجارية أو غير التجارية المنظمة بقوانين أو لوائح متى ثبت مزاولتهم المهنة مدة خمس سنوات ويعود حقهم في صرف المساش متى ثبت تركهم المهنة وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لتريخ ترك المهنة و ولا يجوز الحصول على أكثر من معاش من السندوق والخزانة العامة فاذا استحق شخص واحد أكثر من معاش من هاتين الجهتين أو احداهما أدى اليه الماش الإكثر وو

وتنص المادة ٢٥ على أنه « استثناء من أحكام حظر الجمع بين المماش والدخل أو بين معاشين أو أكثر المنصوص عليها في المواد ٢٩، ٣١، ٣٠، ٣٠، ٣٠ يجوز الجمع في الطالتين الآتينين ٠٠

وجاء بالجسدول رقم ٣ المرافق للقسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمائسات ٥ تحت رقم ٤ مايلي :

المستحقون : أرملة أو أرامل أو زوج مستحق أو أكثر من ولد ووالدين مستحقين •

الأنصبة المستحقة في المساش:

الأرامل  $_{\gamma}$  ( ثلث ) الأولاد  $_{\gamma}$  ( نصف ) الوالدين  $_{\gamma}$  ( سدس ) للواحد أو الآثنين •

كما جاء فى الملاحظات المنصوص عليها فى هذا الجسدول تجت رقم (٢) أنه اذا قل ما يمنح للوالدين فى الحالة رقم (٤) عن السدس نتيجة وجود دخل يرد الباقى الى الأرملة • وتحت رقم (٣) أنه مند وفاة أحد الوالدين فى الحالة رقم (٤) يؤول نصيبه الى الأرملة • فاذا كانت قد توفيت أو تزوجت آل هذا النصيب الى الأولاد على

الا يجاوز مجموع الستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) .

ان شرط استحقاق الوالدين في المساش طبقا المادة ٢٩ من القانون هو آلا تكون الوالدة متزوجة من غير والد المتوفى ، وآلا يكون الموالدين وقت الوفاة دخل خاص يعادل قيمة استحقاقها في المساش أو يزيد عليه ، وعلى ذلك يتحدد هنا لسكل من الأب والأم نصف السدس ،

غير أن نصيب أحد الوالدين قد لا يصرف اليه تطبيقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ الخاصة بحظر الجمع بين معاشين أو أكثر و وعدم صرف هدذا النصيب لا يحول دون اعتبار صاحبه مستحقا ابتداء و ومن ثم لا يجوز أن ينفرد الشريك الآخر بالسدس كاملا والا كان من مقتضى ذلك مخالفسة ما جاء بالملاطة رقم ٢ الواردة بالجدول آنف الذكر والتي تقضى بأنه اذا قل ما يمنح المواردة بالجدول آنف الذكر والتي تقضى بأنه اذا قل ما يمنح الى الأرامة و واذا كان الجدول قد تضمن النص على تحديد نصيب الوالدين بالسدس لا للواحد أو الاثنين ﴾ فليس مؤدى ذلك أنه في حالة وجود الوالدين معا وقيام مانع من صرف الماش بالنسبة لأحدهما يستقل الشريك الآخر بنصيب السدس، وانما المقصود بعبارة لا الواحد أو الاثنين ﴾ انه في حالة عدم وجود أحد الوالدين على قيد المياة وقت وفاة المنتفع يستقل الآخر بالنصيب المقرر الموالدين على قيد المياة بالسدس كاملا و

وبحسارة أخرى هان القول بأن المقصود بعبارة « الواحد أو الأثنين » الواردة فى الجسدول أن يكون السحس مخصصا فى كل الأحوال للوالدين كليهما أو أحدهما مؤداه قيام عسارض بين نص الجدول وبين ماتقضى به الملحوظتان رقم ٣ ، ٣ من أيلولة نصيب الوالدين أو أحدهما الى الأرملة فى حالة وغاتهما أو وغاة أحدهما أو فى حالة عدم استحقاق أحدهما المعاش كله أو بعضه بسبب وجود دخل و ورغم هذا التعارض لا يكون الا بالقول بأن المقصود بعسارة « الواحد أو الاثنين » هو الوضع عند وغاة

المنتفع من حيث وجود الوالدين على قيد الحياة كليهما أو احدهماه أما حالة وفاة أحد الوالدين بعد ربط الماش ، أو قيام مانع به يحول دون استحقاقه للمساش كوجود الدخل فيطبق فى شانها أحكام المحوظتين ٢ ، ٣ المشار اليهما ه

وعلى ذلك فان أعمال ارادة المشرع كاملة لا يتأتى الا بالتفرقة بين حالتين : الأولى : حالة وفاة أحد الوالدين قبل وفاة المنتقع وهنا يستقل الموجود منهما على قيد الحياة بنصيب السحس كاملا والثانية حدالة وفاة أحد الوالدين بعد وفاة المنتقع أو قيام مانع ، كالدخل ، يحول دون صرف المحاش اليه ، وعندئذ يؤول النصيب الى الوالد الآخر ،

انه ولئن كان المشرع قد نص على الدخل كسبب الانقاص نصيب الوالدين ورد الباقى الى الأرملة ـ الا أن المعاش يأخذ ذات الحكم الاتحاد العلة التي شرع من أجلها الرد •

ومن ثم فانه وان كان الأب فى الحالة المروضة موجودا على قيد الحياة : الا أنه قام به سبب يحول دون صرف نصييه فى المحاش اليه وهو استحقاقه لمحاش باعتباره منتفعا يزيد على هذا النصيب ، فمن ثم لا تستعق الوالدة سوى نصف السدس ، على أن يؤول النصف الآخر الى الأرملة و

لهذا انتهى رأى الجمعية الى استحقاق السيدة والدة المرحوم المستشار ١٠٠٠ لنصف سدس المعاش فقط ، وأيلولة النصف الآخر الى السيدة أرملته •

( ملف ۲۸/٤/۵۰ \_ جلسة ٢٠/١/١٢٠ )

#### الغمسل الخامس

### ممساش اسر المفقودين والشسهداء

# ماعدة رقم ( ٣٠٥)

#### المِـــدا :

معاش المفقود الذي حكم بعوته • وضعه القانونى : يعتبر المفقود هيا باستصحاب الحال التي كان عليها قبل فقده • تترتب آثار الموفاة من تاريخ صدوره • استحقاق المفقود المعاش مدة المفيية باعتباره حيا • استحقاق ورثته يتجمد المماش مدة المفية اعتبار المفيية حادثا قهريا يعنع سقوط الحق في المساش • ربط الماش على الزوجة والأولاد من تاريخ المكم بالموت •

### ملخص الفتوى :

ان المفقود هو المائب الذي انقطعت أخباره ، ولا يعرف مكانه ولا يدرى أهو هي أم ميت و ويعتبر المفقود هيا ، باستصحاب الحال الذي كان عليها قبل فقده ، وان كانت هياته هينئذ غير مؤكدة ، وهذه الحال مؤقتة بطبيعتها ، فأما أن يظهر المفقود هيا ، واما أن تستمر غيبته هتى يحكم باعتباره ميتا ، بعد مضى المدة السلازمة النونا لله وقت النونا لله المنافقة النص المحادة ٢١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ويعتبر الحكم بموت المفقود حكما منشئا لحالة قانونية جديدة هي ويعتبر الحكم بموت المفقود حيا حال فقده أن أمواله وكل مستحقاته ذلك ، وعلى اعتبار المفقود هيا حال فقده أن أمواله وكل مستحقاته للوجودون وقت الحكم ، كما تبقى زوجته على عصمته ما لم يحكم القانونية ، كذلك فانه تجب عليه في ماله نفقة زوجته وأقاربه مدة النسبة ،

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، يعتبر المفقود ٠٠٠٠ حيا مدة فقده ( غيبته ) ولا يعتبر ميتا الا اعتبارا من صدور الحكم بموته في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١ ، باعتباره الحكم النشيء لصاله الوفاة • ومن ثم فانه يتعمين ربط المعمسائس المقرر قانونا لزوجته وابنت ، اعتبارا من تاريخ صدور الحكم المسار اليه ، ما دام أنهما قد تقدمتا بطلب في المواعيد التي نص عليها المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمساشات • كما يكون من حقهما أيضا صرف متجمد المساش الستحق لمورثهما عن مدة غييته اعتبارا من شهر يناير سنة ١٩٥٦ الى تاريخ الحكم باعتباره ميتا ف ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١ ، وذلك باعتبار أن هذا المتجمد من أموال مورثهما التي تؤول الى ورثت بموته ، بشرط أن يتقدما باعلام شرعى يفيد انحصار ارث المذكور فيهما . هذا بصرف النظر عمــا تقضى به أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المســار اليه ، من سقوط الحق في المساش اذا استمرت عدم المطالبة به ثلاث سنوات من تاريخ آخر صرف ذلك أنه اذا ثبت أن عدم المطالبة كان ناشئًا عن حادث مهرى ، فإن الحق في المعاش لا يسقط ، ولما كان المسذكور قسد تغيب اعتبسارا من يناير سنة ١٩٥٦ غيبة يغلب عليه فيها الهلاك ، استطالت حتى حكم بموته في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١ ، ومن ثم فان هذه الغييـــة تعتبر حادثا قهريا مانمــا من المطالبة بمستحقاته في المساش ، وبالتسالي فانه لا مصل القول بسقوط هذه الستحقات ،

( نتوى ٧٥٦ في ١٩٦٥/٧/١٢ )

## قاعدة رقم (٣٠٦)

المصدا:

القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن الماشات التى تصرف لأسر الشهداء والمفقودين الثناء العمليات الحربية قد خول أحد الوالدين اذا لم يترك الشهيد أرملة أو أولادا الاستثثار بالتسبة المسررة الكليهما معا في حالة عدم وجود أحدهما أو قيام ماتع دون صرف

المساش اليه في حالة وجوده سه مناط استحقاق المسكافاة المسوص عليها في المسادة م مكررا من القانون سسالف الذكر أن يكون أحسد الأفراد الذين ورد نكرهم في المسادة م من هذا القانون لم يستحق عن الشهيد معاشا أو استحق عنه معاشا وأوقف مبرغه .

### ملخص الحكم:

يبين من نص البند (٧) من المادة ٥ من القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ أن هذا البند قد حدد نسبة الماش الستحق لوالد الشهيد أو لوالدته ، أو لهما معا \_ في حالة عدم ترك الشهيد أرملة أو أولادا ، بثلاثة أسداس المساش بالتساوي بينهما ، واذ كان هذا النص قد خول أحد ألوالدين الاستئثار بالنسبة المقررة لكليهما معا ، في حالة عدم وجود أهدهما أو قيام مانع يحول دون صرف المساش اليه في حالة وجوده فانه يكون قسد اعتبرهما في خصوص الاستحقاق في هــذه الحالة وكأنهما مستحق واحد ، ولمــا كان منساط استحقاق المكافأة المنصوص عليها في المادة ٥ مكررا من القانون السالف الذكر أن يكون أحد الافراد الذين ورد ذكرهم في المادة ه من هذا القانون لم يستحق عن الشهيد معاشا أو استحق عنه معاشا وأوقف صرفه ، وكان الشابت من الأوراق أن الشهيد ابن المسدعي قرك أيضها والدته ولم يترك أرملة أو أولادا ، فاستهاثرت الوالدة بكامل نسبة المعساش القسرر بالبند ٧ من المادة ٥ من القسانون ، لسكون المدعى موظف بهيئة البريد فان المدعى لا يكون قد توفرت فيه شروط استحقاق المكافأة التي مطالب بها . ذلك أن المساش المقرر للوالدين قد صرف كاملا لأحدهمسا طبقا لأحكام القانون ، وبذلك لا يدخل المدعى \_ بعد صرف المساش على هذا النحو سفى عداد غير المستحقين للمعاش الذين عنتهم المادة ٥ مكررا السالفة الذكر ٥ كما لم ييق بعد صرف الماش المستحق كاملا لوالدة الشهيد ثمة مماش آخر مستحق للمدعى ، يرد عليه وقف الصرف والقول بعير ذلك يؤدى الى أن تكون أسرة الشهيد التي يكون الوالد فيها موظفا من ذوى الكسب ، أحسن حالا من الأسرة التي يكون فيها الأب عاطلا ، اذ تتقاضى الوالدة الماش كاملا في الحالة الأولى ثم يتقاضى الأب القادر على الكسب مكافأة في حين أن الماش من في الحالة الثانية وهو تول يجافى يقسم مناصفة بين الوالدين ولا يستحق أيهما مكافأة وهو تول يجافى قصد المشرع ،

( طعن رقم ٣٦٢ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ٢/١/١٩٧٠)

# الغمسال المادس الاهالة الى المساش والاعادة الى المغدمة ومدها بعد السن القانونية للتقاعد

الفسرع الأول من الاحالة الى المسسائس قاعسدة رقم (٣٠٧)

#### المسدا:

لا يجوز الطعن في تقدير السن بمعرفة القومسيون الطبي بحال من الأهوال على أن يكون هذا التقدير مقصودا بالذات •

### ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا موضوع تقدير سن ١٩٤٨ وانتهى رأيه الى أنه بجاسته المنعقدة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وانتهى رأيه الى أنه يؤخذ من نص المسادة الثامنة من قانون المساشات المسكرية رقم ٢٧ يؤخذ من نص المسادة ٢٤ من قانون المساشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والظروف التي أدت الى اضافة فقرة جديدة سالى النص اخذى كان موجودا في القانونين السابقين عليهما رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٨٨ لسنة ١٩١٣ سـ تقضى بعدم جواز الطعن في تقدير السن بمعرفة القومسيون الطبى بحال من الأحوال أن المشرع تعمد أن يجمل تقدير السن قائما على أسساس ثابت يجمل العسلاقة بين الحكومة وعمسالها مستقرة منذ بدئها بحيث اذا قسدرت السن مرة بالطريقة المنصوص عليها في القانون كان هذا التقدير في خصوص العستدام نهائيا غير قابل لاعادة النظر فيه ولا يجوز العدول عنه الاستخدام نهائيا غير قابل لاعادة النظر فيه ولا يجوز العدول عنه

الى غيره حتى اذا ثبت خطؤه بيقين كما لو قدمت شمهادة ميلاد تخالفه ه

هذا ما أخذت به محكمة النقض والابرام فى حكمها المدادر بجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ فى الطعن رقم ١٤٥ لسنة ١٦ القضائية، بعد أن ترددت المحاكم فى الأخذ به طويلا •

هـ ذا فيما يتعلق بالبـ دأ العـام •

أما فى خمسوص حالة حضرة ووصوص من الثابت أن المكومة بالاتفساق مع ادارة الرأى لوزارة المسلية سبق أن استبعدت تقدير القومسيون الطبى لسنه عند دخول الخسمة باعتبار أن هذا التقدير كان خارجا على ما طلب من القومسيون الطبى بحثه غير مقصود لذاته ورأت أنه ليس هنساك تقسدير للسن فى هسذه الحالة سوى التقدير المستند الى شسهادة الميلاد الثابت فيها أن حضرته مولود فى ٣ من ينساير سنة ١٨٩٠ فلا مانع اذا من بقائه فى الخسدمة الى بلوغه السن القانونية للاحالة إلى المعاش طبقا لما هو ثابت بشهادة الميلاد و

( نتوی ۸۱/۵/۸۲ فی ۱۹٤۸/۱۱/۱۰ )

### قاعدة رقم (٣٠٨)

#### المِــدا:

الرجع في تقدير سن الموظف هو شهادة ميلاده أو المستفرج الرسمى منها الشان بالمستفرج الرسسمى في هذا الشان بالمستفرج المستفرج المستقى من البيانات المونة في دفتر المواليد بناء على حكم جناتي أو أمر حفظ عن تهمة الاهمال في التبليغ عن الميلاد بيقوم مقام شهادة الميلاد •

### ملخص النتوى:

ان تعيين سبن الموظف في مسائل التوظف والمساشات يتعلق

بالنظام العام نظرا للصلة الوثيقة بينسه وبين حقوق الموظف وواجباته ، فمتى تم تجديد هذا السن بالطريق الذى رسمه القانون استقرت الأوضاع القانونيية على مقتضاه ، وأن المول عليه قانونا في هذا الصدد هو شسهادة الميلاد أو المستخرج الرسمى لهامن دغتر الموالييد ، فالمادة الثانية من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه « تثبت سن الموظف عند التميين بشسهادة الميلاد أو بصورة رسمية منها مستخرجة من سجلات المواليد والا حددت السن بقرار القوصيون الطبى المسام ، ويكون هذا القرار غير قابل للطمن حتى ولو قددت بعد ذلك شسهادة الميلاد أو صورتها الرسمية » •

四號

كما تنص الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون رقم هُ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالماشات المادنية على أنه « يمتعد في تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة الماللاد أو على شهادة رسمية مستخرجة من دفتر قياد المواليد ، وفي حالة عادم أمكان المحصول على احدى هاتين الشهادتين يمتعد على تقادير القومسيون الطبي بالقاهرة أو بالاسكندرية أو على تقادير طبيين مستخدمين في المحكومة منتدبين لهذا الغرض في المديريات وفي المحافظات » •

كما تنص المادة الشامنة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات الملكية على أنه « يمتمد في تقدير سن الوظفين والمستخدمين على شسهادة الميالاد أو على مستخرج رسمى من دفتر قيد المواليد ، وفي حالة عدم امكان الحصول على احدى هاتين الشهادتين يكون تقدير السن بمعرفة القومسيون الطبي بالقاهرة أو بالاسكندرية أو بمعرفة طبيين مستخدمين في الحكومة مندوبين لهذا الفرض في المديريات وفي المحافظات ، ولا يجوز الطعن في التقدير بهذه الطربقة بحال من الأحوال » •

كما ينص قسرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٢٧/١/٢٠ على أنه « عند تقسدير السن بواسطة القومسيون الطبى المام لعدم تقسديم شهادة المسلاد يكون التقدير المذكور نهائيا ولا يمكن الرجوع فيسه

بأية حال • أما فيما يتعلق بالموظفين الموجودين الآن بالخدمة والذين لم يقدموا شهادة الميلاد ـ وكان تقدير سنهم بواسطة القومسيون الطبى ـ فيمطون مهلة ستة أشهو لتقديمها اذا تيسر لهم ، وبعد هذا الميماد يعتبر تقدير القومسيون الطبى نهائيا » •

وطبقا لهذه النصوص هان المرجع فى تعيين سن الموظف هو مايثبت بطريقة القيد فى دفتر المواليد حين الولادة بواسطة الموظف المختص بناء على تبليغ من الاشخاص الذين أوجب عليهم القانون ذلك •

ولاثبات هذا القيد تحرر الوثيقة الدالة على اجرائه وهي ماتعرف بشهادة الميلاد ويقوم مقسامها في هسذا الصدد المستخرج الرسمي من دفتر المواليد •

والمقصود بالمستخرج الرسمى فى هذه الحالة هو الوثيقة التى تقوم مقام شهادة الميلاد ، وهسذا يقتضى أن يكون المستخرج الرسمى وشهادة الميلاد مستقاة من أصل واحد وهى البيانات المقيدة فى دفتر المواليد حين الولادة بواسطة الموظف المختص بتلقى هذه البيانات •

أما اذا كان المستخرج الرسمي مستقى من البيانات المدونة في دفتر المواليد بناء على حكم جنائي بادانة من أهمل التبليغ عن الولادة في حينها أو بناء على أمر من النيابة المامة اذا قررت حفظ التحقيق مع الشخص المحكف بالتبليغ عن الولادة ، فانه لايقوم مقام شاهدة الميلاد ، لأن تعيين السن في هذه الحالات يتم عن طريق التحريات ولذلك يجيء تقريبا وليس حقيقيا الأمر الذي يجمل حجية هذا المستخرج الرسمي قاصرة لا ترقى الى حجية شهادة الميلاد أو المستخرج الرسمي من دفتر المواليد من واقع البيانات المقيدة حين الولادة بمعرفة الموظف المفتص بناء على تبليغ أحد الاشخاص المحكفين بذلك ه

( نتوى ۲۰۹ في ۱۱/۲/۱۱/۷ )

### قاعسدة رقم ( ٣٠٩ )

#### المحدا:

لايعتبر الوظفون غير المثبتين المبنون بعقسود على ربط وظائف دائمة في الميزانية من الوظفين المؤقتين ومن ثم يتقاعدون في سن الستين،

### ملخص الفتوى:

يتبين من استعراض نصوص القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٠٩ الخاصين بالمعاشات الملكية أن قانون سنة ١٩٠٩ يتضمن أحكاما خاصة بفريقين من الموظفين والمستخدمين وهسم الموظفون الدانمون والمؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال ، وذلك من حيث اثبات سن الموظف وتحديد سن تقاعده واستحقاقه للمعاشات أو المكافآت بأنواعها المختلفة وغير ذلك ،

فبالنسبة الى سن التقاعد نصت المادة الرابعة عشرة على أنه «متى بلغت سن الموظفين أو المستخدمين ستين سنة وجب احالتهم على المعاش حتما مالم يصدر قرار خاص من مجلس النظار بابقائهم في الخدمة لدة معينة بناء على طلبهم ولا يجوز مطلقا أبقاء أى موظف أو مستخدم في لخدمة بعد سن السبعين » •

### « لاتسرى أحكام الفقرة السابقة على نظار النظارات » .

يرفت المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال متى بلغو! الخامسة والستين من سنهم ما لم يرخص لهم ناظر المالية فى ابتقاء فى الخدمة لدة معينة بناء على طلبهم • ومع ذلك فلا يجوز فى أى حال ابتقاؤهم فى الخدمة بعد سن السبعين سنة » •

وفيما يتعلق بالماشات والمكافئات التي تستحق عند انتهاء الخدمة يميز أحكام هذا القانون بين معاشات التقاعد التي تستحق لمن يجرى على رواتبهم حكم الاستقطاع وبين المكافئات التي تمنح الى الموظفين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال ه أما المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ غلم ينظم سوى معاشات ومكافآت المستحقة للموظفين الدائمين دون الكافآت المستحقة للموظفين الدائمين دون الكافآت المستحقة للموظفين الوائمين حن الهيئة — وبالنسبة الى سن المعظف أو المتحدم ستين سنة وجبت احالته الى المعاش متما مالم يصدر قرار المستخدم ستين سنة وجبت احالته الى المعاش متما مالم يصدر قرار ابقاء أى موظف أو مستخدم فى الخدمة بعد سن السبمين » • واذ لم يتناول هذا القانون شئون الموظفين المؤقتين والفدمة الفارجين عن يتناول هذا القانون شئون الموظفين المؤقتين والفدمة الفارجين عن هيئة الممال فقد بقيت الاحكام الخاصة بهم الواردة فى قانون المعاشات سنة ١٩٠٩ قائمة لم تنسخ بصدور قانون سنة ١٩٢٩ ومن ثم تكون سن تتاعدهم هى الخامسة والستين •

ومدار البحث هو تحديد المراد بالموظف المؤقت والموظف الدائم وتطبيق ذلك على الموظفين غير المثبتين الشاغلين لوظائف دائمة للبت فيما اذا كانوا يحالون الى المعاش عند بلوغهم سن الستين أو سن المغامسة والستين تبعا لاعتبارهم موظفين دائمين أو مؤقتين •

والذى يبين من مجموع الاحكام التى اشتمل عليها القانونان المشار اليهما أن الموظف الدائم هو المعين على وظيفة مدرجة في الميزانية بصفة دائمة سواء كان مثبتا أم غير مثبت ه

وأن الموظف الذي يشغل وظيفة دائمة بما يضطلع به من مسئوليات جسام يجب أن يكون له مركز خاص متميز بالنسبة لتعيينه فى خدمة المحكمة ثم فى نشاطه فى وظيفته من حيث مدة أجازته السنوية وتأدبيه ثم فى انتهاء خدمته و وقد كان هذا الأصل فى بعض تطبيقاته غائبا عن أصحاب الرأى المكسى منذ صدور الأمر المالى فى ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٨ حتى سنة ١٩٤٩ ذلك أن المعل كان جاريا باضطراد منذ صده ر ذلك الأمر المالى على أن الموظفين غير مثبتين المينين على درجات دائمة لايقدمون الى مجالس التأديب استنادا الى المادة ١١٤ من قانون المصلحة المالية الذى تنص على أن:

« التلاميذ والمستخدمون الظهورات والمستخدمون الخارجون عن ( م ٣٩ – ٣٣ )

هيئة العمال البحالون على مجالس التأديب » • وذلك على أساس أن الموظفين غير المثبتين وان كانوا معينين فى وظائف دائمة فأنهم يعدون من الستخدمين الظهورات فلما عرض الامر على قسم الرأى مجتمعا أفتى فى ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٩ بأنه يجب الرجوع في تفهم كلمة الظهورات للامر العالى سالف الذكر وللامر العالى الصادر في سبنة ١٩٠١ وأن قانون المصلحة المالية ليس الا مجموعة قسواعد وقرارات تستند الى تلك الاوامر العالية والمادة ٢٦من الامر الاول تنص على أن أدكامه تسرى على من تعينهم الحكومة بوجه استثنائي في وظائف خارجة عن جدول الوظائف المقررة للمصلحة والمسادة ١٦ من الامر العسالي الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩١٠ تنص على أنه « يسوغ لرؤساء المالح تعيين مستخدمين ظهورات اذا وجد لديها بمتوسط عموم الترتيب من بعد تنزيل أدنى فئة في الوظائف الخالية وفر كاف لصرف ماهية هؤلاء المستخدمين » وانه واضح من هذين النصين أن المستخدمين الظهورات في معنى المادة ١١٤ انما هم أولئك المعينين على وفورات الميزانية بصفة مؤقتة في وظائف غير دائمة خارجة عن جدول الوظائف المقررة للمصلحة ولا يدرج في هذه الفئة الموظفون المعينون في وظائف دائمة ولو كانوا غير مثبتين لانهم معينون على درجات مقررة فى الميزانية وفى وظائف داخلة في جدول وظائف المصلحة ، وهؤلاء الموظفين شأنهم في التأديب شأن زملائهم المثبتين لأن أحكام الاوامر العالية الصادرة في ٢٠ أبريل سنة ۱۸۸۳ و ۲۶ مايو سنة ۱۸۸۵ و ۲۳ مايو سنة ۱۹۰۱ لم تفرق في خصوص التأديب بين الموظفين المثبتين وغير المثبتين متى كانوا معينين على درجات دائمة بل أن المادة ٢٥ من الامر العالى الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ أذ استثنت الموظفين المعينين بعقود من حكم المادة ١٢ الخاص بالمكافآت التي تعطى عن الفصل لالغاء الوظيفة أو لأسباب غير ســـو، السلوك أو التقصير دون غيره من أحكام هذا الامر العالى ... ذات أبلغ الدلالة على أن هؤلاء الموظفين غير المثبتين يتساون مع الموظفين المثبتين فى سائر أحكامه بما فيها الاحكام الخاصة بالتأديب •

هذا ما انتهى اليه قسم الرأى مجتمعا فى بيان القصود بالموظفين الدائمين والمؤقتين وهو تطبيق للاصل المتقدم بالنسبة الى تأديب الموظفين المينين على وظائف دائمة مثبتين كانوا أو غير مثبتين فاذا واجهنا تطبيق هذا الاصل بالنسبة الى سن تقاعد الموظف المعين على وظيفة دائمة أو كما سبق أن عبرت الاوامر العالية الموظف المعين على وظيفة داخلة فى جدول وظائف المصلحة نجد أن مقابلة المادة ٢٤ من قانونى معاشات سنة ١٩٣٩ والمادتين الثانية والرابعة من هذا القانون ومن قانون سنة ١٩٣٩ لايمكن الا أن تؤيد هذا الاصل ه

فالمادة ١٤ من قانون سنة ١٩٠٩ يجرى نص الفقرة الثالثة منها كالآتى:

« يرفت الستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجين عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم مالم يرخص لهم ناظر المالية فى البقاء فى الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم ومع ذلك فلايجوز فى أى حال ابقاؤهم فى الخدمة بعد سن السبعين » •

والمادة الثانية من كلا القانونين تقضى بأن يستقطع احتياطي الماش من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين الملكيين المقيدين بصفة دائمة ولايجوز رد هذا الاستقطاع فى أية حال من الاحوال •

كما تقضى المادة الرابعة من قانون سمنة ١٩٠٩ بأن لايستقطع احتباطي المعاشر, من :

۱ ــ ماهيــات الموظفين والمستخدمين المعينين بموجب عقــود
 تخولهم مزايا خصوصية في صورة مكافأة و

ماهيات الموظفين والمستخدمين المعينين بصفة وقتية أو الى أجل مسمى •

أما المادة الرابعة من قانون سنة ١٩٢٩ فيقضى بعدم استقطاع هذا الاحتياطي من الموظفين والمستخدمين المعينين بعقود أو بصفة مؤقتة،

ويستخلص من هذه النصوص مايأتي :

١ ــ ان عبارة الموظف المؤقت التي وردت بالفقرة الثالثة من المادة
 ١٤ من قانون سنة ١٩٥٩ يجب لتحديد مدلولها ودائرة تطبيقها الرجوع

الى المادة الرابعة من قانونى سنة ١٩٠٩ و ١٩٢٩ لان أحكام هذه المواد متصلة اتصالاً لا يقبل التجزئة بالنسبة لفهوم العبارات المستركة الواردة فيها من حيث من هو على وجه التحديد الموظف الذي يتقاعد عند بلوغه الخامسة والستين غااادة ١٤ في فقرتها انشائة تنص على أن الذي يتقاعد في هذه السن هم الموظفون المؤقتون والخدمة الخارجون عن الهيئية والمادة الرابعة تقضى بعدم الاستقطاع من ماهيات الموظفين والمستخدمين المينين بعوجب عقود تخولهم مزايا خصوصية في صورة مكافأة والموظفين والمستخدمين المينين بصفة وقتية أو الى أجل مسمى وبمقابلة هدذين النصين مستخلص منها:

(١) أن الموظفين بعقود الذين لايجرى عليهم حكم الاستقطاع فى تطبيق حكم المادة الرابعة من قانون المعاشات هم الموظفون بعقود على وظائف دائمة لا على وظائف مؤقتة لانه لا شبعة في أن الموظفين بصَّفة وقتية أو لاجل مسمى المستثنين أيضا من حكم الاستقطاع منهم من يعينون بعقود وقد قصد المشرع الى استثناء هؤلاء من الاستقطاع سواء كانوا معينين بمقود أم بغير عقود واعتبرهم دون غيرهم موظفين مؤقتين وبذلك لم يدخل في عداد الموظفين المؤقتين في هذا الصدد كل الموظفين المعينين بعقود سواء أكانوا معينين على وظائف دائمة أم على وظائف غير دائمة لانه لو كان قد اتجه الى ذلك لنص بعد ذكر الوظفين بعقود بعبارة « وغيرهم من الموظفين المؤقتين » وعلى مقتضى ماتقدم لايدخل الموظفون المعينون بعقود على وظائف دائمة ضمن الموظفين المؤقتين الذين نصت الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون معاشات ١٩٠٩ على أنهم يتقاعدون في سن الخامسة والستين لانه مادام قانون واحد قد المصح نص من النصوص على أنه لايعتبر الوظف بعقد ( وهو الموظف بعقد على وظيفة دائمة ) في عداد الموظفين المؤقتين فانه يجب التزام هذا المعنى في باتني النصوص والتسليم بأن هذا الموظف المعبن معقد على وظيفة دائمة لايدخل في عداد الموظفين المؤقتين الذين يتعاقدون في سن الخامسة والستين وفقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ سالفة الذكر •

(ب) يؤكد النظر المتقدم أن قانون المعاشات وهو يعدد الموظفين الذين لايجرى عليهم حكم الاستقطاع قد راعى فى هذا التعداد أن كل

حالة من الحالات التي استثناها من ذلك الحكم ترتد الى علة منطقية ـــ هبالنسبة الى الموظف بعقد ( وهو كما قلنا الموظف بعقد على وظيفية دائمة ) ذكرت العلة بصراحة في قانون سنة ١٩٠٩ وهي اشتراط الموظف للالتحاق بالوظيفة أن يعامل معاملة خاصة قدتكون ارحب من المعاملة المترتبة على الاستقطاع غليست العلة في هذه الحالة هي أن الموظف لابيقي في المدمة للسن التى يتقاعد فيها وي نحق عندبلوغها للمكافأة أو المعاش لوخضع لنظام الاستقطاع وليست العلة هي عدم اخضاعه لنظام التأمين بل على العكس قصد من الاستثناء تحقيق العلة من الاستقطاع ولكن على صورة أخرى • أما بالنسبة الى الموظف المعين بصفة وقتية كالمعين على اعتماد أو لاجل مسمى فان علة عدم الاستقطاع هنا هي أن الموظف يعين بصفة وقتية على اعتماد أو لاجل مسمى وفي الحالتين فانه لاييقى في المدمة لسن التقاعد بما تنتفى معه علة من علل اخضاعه لنظام التأمين الذي يقتضى الاستقطاع من الرتب وهي التسامين على حيساة وظيفة يضطلع فيها صاحبها بمهام جسام مسدة طويلة يستهاك معها في سن أقل من السن التي يستهلك فيها من يضطلعون بأعباء وظائف أقل مسئولية بطبيعتها كالموظفين الخارجين عن الهيئة أو باعباء جسيمة ولكن بصفة وقتية لاتبرر اخضاعه لنظام التأمين سالف الذكر ٠

(ج) أنه لايجوز عند تحديد معنى عبارة الموظفين المؤقتين عند تطبيق أحكام التشريعات القديمة وهى الواجبه التطبيق ، لايجوز الرجوع في هذا التحديد الى أحكام قانون نظام الموظفين الصادر سسسنة ١٩٥١ ولا للمشروعات التى وضعت تمهيدا له اذ يبين من تتبسع أحكامها أن واضعيها قد لازمتهم الحيرة عند تحديد من اعتبر موظفا مؤقتا ومن لايعتبر والسلامة في تجنب هذا التعييز ه

(د) التمييز بين السن المقررة لنقاعد غريق من الموظفين وبين السن المقررة لتقاعد غريق آخر منهم يرند الى أمر متعلق بالوظفة ذاتها وطبيعتها وأعبائها لا بصفة لصيقة بالوظف ذاته كالتثبيت أو عدمه منانه لما كان شاغلوا الوظائف الدائمة هم القائمون بأكبر وأهم قسط في العمل مما يتطلب منهم بذل جهود عقلية وذهنية ترهقهم وتستهلك قواهم على مر السنين فقد قدر المشرع أن تضعف قدرتهم على الانتاج

ف سن أدنى من غيرهــم الموظفين الشاغلين لوظائف غير دائمــة اذ لايقتضى منهم القيام بأعباء وظائفهم الاجهدا يسيرا بالقياس الى من يشغلون وظائف دائمة ، ولذلك ميز المشرع بين هؤلاء وأولئك من حيث السن التي يتقاعدون فيها ، كما أنه أوجب الاستقطاع من ماهيات الموظفين الدائمين حماية لهم فأنشأ نظاما التأمين على حياتهم مراعيا في ذلك أنهم يستهلكون في سن أدنى من السن من التي يستهلك فيها غيرهم. ولا يمكن أن يفهم التمييز بين هؤلاء الموظفين وغيرهم الا مرتبطا بهذه العلة وقائما عليها لانه لوقيل بأن العبرة في تحديد سن التقاعد هي بكون الموظف مثبتا أو غير مثبت لانتفت الحكمة من هــذا التمييز وانعدمت مبرراته اذ لابختلف معيار القدرة على الاستمرار في العمل بعد سن معينة بحسب كون الموظف مثبتا أو غير مثبت ولاارتباط بين الاستقطاع من المرتب وبين الانتاج في الوظيفة حتى يقال بأن الموظف الذي يتحمل هذا الاستقطاع هو الذي يتقاعد في سن الستين دون غيره • والواقع أن القائلين بهذا الرأى الآخير انما يعتمدون في تأييد رأيهم على اعتباراتُ والمعية تجافى الاوضاع القانونية السليمة ، اذ يفترضون أن القانون يرتب للموظف المثبت مركزا قانونيا مغايرا لمركز الموظف غيرالمثبت ولوكان شاغلا لوظيفة دائمة ، ولا شك أن أصحاب هذا الرأى قد جانبوا المواب فى تفهم أحكام قانون المعاشات واحكام الاوامر المالية الخاصة بنظام التوظف فيما جاء منها معالجا للمركز القانوني للموظف المعين على وظيفة دائمة اذ فاتهم أن يستخلصوا من تلك الاحكام الاصل القانوني الذي بنيت عليه حتى يرتد اليه الامر نيما يعترضهم بعد ذلك من تطبيقات تغصيلية لم ترد بشأنها نصوص خاصة ٠

٧ — ان التثبيت هو أثر من آثار دائمية هذه الوظيفة وليس ركنا من أركان هذه الدائمية لان القانون يستوجب الاستقطاع من مرتب الموظف الدائم لينشأ له نظاما للتأمين حماية له غاذا لم يصبح هـــذا الاستقطاع من الموظف الدائم واجبا زال التثبيت وبقيت الدائمية التى هى وصف للوظيفة لاوصف للموظف الذي يشغل هذه الوظيفة ب واذا كان التثبيت واجبا بحكم المادة الثانية من قانون الماشات سالف الذكر لكل موظف دائم غانه مما لاشك فيه أن هذا التلازم بين الامرين كان قائما فى ذهن الشارع وهو يضع أحكام هذين القانونين مما جعله يعبر

أحيانا عن هذا الموظف بالموظف الدائم وأحيانا أخرى بالموظف الثبت • هاذا هصل بعد ذلك أن انقطع هذا التلازم فان الموظف يبقى مع ذلك دائمــــا •

فاذا كان مجلس الوزراء في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ قد أوقف تثبيت الموظفين الشاغلين لوظائف دائمة تنضيفا عن أعباء الميزانية على أن يكون التميين في الوظائف الخالية بصغة مؤقتة وبموجب عقود قابلة للتجديد وفقا للشروط التي تضعها وزارة المالية فان كل ماترتب على هذا القرار وهو انقطاع التلازم بين الدائمية والتثبيت فبقيت الدائمية منتجة لكل أثارها التي رتبها عليها القانون والتي لايجوز تعديلها بقرار من مجلس الوزراء ومنها التأديب والتقاعد فلا يجوز الا بقانون تعديل تلك الآثار بحيث يكون حرفا ميتا كل مايرد بالمقود المبرمة مع هذه الطائفة من الموظفين مخالفا للاحكام المتقدمة ولاشك في أن مجلس الوزراء لم يقصد الا الى ذلك غانه بعد أن تضخمت المعاشات نتيجة لتطبيق قانون سنة ١٩٢٩ ووجد أن استمرار هذا التضخم من شأنه اختلال ميزاية الدولة لم يفكر مجلس الوزراء أن يفعل شيئًا الا أن يجنب الدولة هذا الخطر الداهم دون أن يفكر الهلاقا في تعديل مراكز الموظفين الدائمين بالنسبة لتأدييهم وتقاعدهم وغير ذلك مما هو ملازم لتلك المراكز من أحكام • والذكرة التي تضمن القرار الوافقة على ماجاء فيها صريحة في هذا المعنى فهي تقول:

أنه كان من بين الاسباب التى رأت وزارة المالية أنها تؤدى الى تضخم المعاشات ازدياد عدد الوظائف الدائمة التى تخول شاغلها حقا فى المعاش \_ ولما كن الحق فى المعاش لايترتب لشاغلى هذه الوظائف الا اذا عينوا تحت الاختبار أو بصفة مؤقتة ثم ثبتوا بعد ذلك فى وظائفهم مقد بحثت اللجنة التى صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٣٤/١٢/١٢ بتاليفها نبحث السباب تضخم المعاشات وايجاد وسائل للتخفيف منها هذا الموضوع واقترح على الوزارة التدابير الآتية :

١ — ان الوظائف الخالية التي يرخص في شغلها لايكون التعيين فيها الا بصفة مؤقتة بموجب عقود قابلة للتجديد وبحسب الشروط التي تضعها وزارة المالية لهذا الغرض •

٢ – أن الموظفين المينين الآن تحت الاختبار طبقا لاحكام المادة
 ١٣ من الدكريتو الصادر بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٥١ لايثبتون الا بعد
 قضائهم سنتى التجربة المنصوص عليها فى تلك المادة .

٣ ــ ان الموظف في المؤقتين في الموقت الحاضر الميثنتون كائنا ماكانت صفتهم •

وترى وزارة المالية الموافقة على الاقتراحات المتقدمة كتدبير عاجل مؤقت الى أن توضع أحكام ثابتـة تعالج هـذه الحالة وتكفل للموظفين وعائلاتهم ما يحل محل المكافأة أو المساش المستحق لهم عن مدة خدمتهم المؤقتة .

أما ما ورد بالمذكرة بالبند الأول من أن التميين يكون بمسفة مؤقتة غان القصود به أن يكون بلا تثبيت وهذا مليفهم من سياق العبارات الواردة بالبندين الشانى والشالث من تلك المذكرة بوضوح و وأيا كان المعنى الذى يمكن أن تؤديه هذه العبارة غان مجلس الوزراء لا يستطيع بقرار منه أن يحول الموظفين الدائمين الى موظفين مؤقتين تسرى عليهم أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المساشات الصادر سنة ١٩٥٩ لأن هؤلاء الموظفين أصبحوا بعد صدور قرار مجلس الوزراء بوقف التثبيت شأنهم شأن الموظفين المهنين على عقود المستثنين من حكم المادة الرابعة ولا يدخلون فى الموظفين والمستخدمين المهنين بمسفة مؤقتة أى على أجل مسمى لأن هؤلاء دون غيرهم هم الذين يسرى عليهم حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون الماشات الصادر سنة ١٩٥٩ لما تقدم من

ومن هذا يتضح أن الفكرة التي تغلغلت في المحيط الاداري وقتا ما والذي مؤداها أن الموظف الدائم هو المثبت انما تأثرت بالأوضاع الفعلية التي نشأت عن قرار مجلس الوزراء بوقف التثبيت والتي ترتب عليها انقسام الموظفين المقيدين بصفة دائمة الى فريقين أحدهما له حق في معاش تقاعد والآخر ليس له حق فيه ومن هنا استقر ى الأذهان خطأ أن انقواعد الواردة فى قانون مماشسات سنة ١٩٢٩ انما قصد بها الى تنظيم الأوضاع القانونية الموظفين المبتين فصلا دون غيرهم • وغاب من اصحاب هدذا الرأى أن حرمان بعض الموظفين الشاعلين لوخلاف دائمة من المتبيت كان نتيجة لقرار تحكمى من مجلس الورراء نزولا على ظروف خاصة بحالة الخزانة العامة ، من مجلس الورراء نزولا على ظروف خاصة بحالة الخزانة العامة ، المبعة التى أصدرته بل ابعد مما تملكه • لأنه اذا كان القانون قد رتب للموظفين الشاغلين لوظائم دائمة والذين افترض أنهم سيثبتون متما سم راكز قانونية معينة منها أن يتقاعدوا عند بلوغهم سن الستين لل غلايمك أن يترتب على حدرمان فسريق منهم من مزايا التثبيت أن يصبحوا فى مراكز قانونية معايرة لزملائهم عن الفريق الآخر الا من حيث عدم استحقاقهم معاشات التقاعد وما يترتب على ذلك من حقوق • أما فيما عدا ذلك فيظل هؤلاء وأولئك خاضعون طي كذاك من موحدة منها التقاعد فى سن الستين •

فاذا كان الأمر قد اختلط على الباحثين ف أول الأمر فجرى الاصطلاح على تعريف الموظف الدائم بأنه هو الذي يجرى على راتبه حكم الاستقطاع واذا كانت محكمتنا الادارية العليا قد سايرت هذا الاتباء فى مبدا الأمر فانها قد عدلت عنه فيما قضت به بعض دوائرها بأن الموظف الدائم هو المعين على وظيفة ذات مرتب مقرر فى الميزانية المامة للدولة وأنه لا ينفى عن الموظف صفة الموظف الدائم دخوله فى خدمة المحكومة بعقد مادام يتقاضى راتب وظيفة دائمة ( ٢٤ يونية سنة ١٩٤٢ المجموعة الثالثة ص ١١١٦) •

### ٣ ــ وأنه ليؤكد النظر المتقدم ما يأتى :

(۱) ان المشرع عند وضع المرسوم بقانون رقم ۲۱۲ لسنة اموم ۱۹۰ بانشاء مسندوق للتامين وآخر للادخار والمعاسات لموظفى المحكومة قسد ساير هذا الفهم فاغترض هذا السن المقررة أصلا لتقاعد الموظف غير الثبت هي ستون سنة اذ نص فى المسادة الأولى على أن ينشأ فى وزارة المسالية والاقتصاد صندوق ادخار لغير المنبتين

من موظفى الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقت و ثم نص فى المهادة الرابعة عشرة على الا تؤدى الخزانه العامة اشتراكا لمعندوق الادخار الخاص بغير المثبتين عن المدد التي يبقى فيها الوظف بالخصدمة بعد سن الستين و فكان المشرع افترض أن سن التقساعد بالنسبة الى الموظفين غير المثبتين هى ستون سسنه فاذا بقى فى الخصدمة بعدها فلا تؤدى الدولة نصيبها فى المستراك الصندوق عما جاوز هذه السن و

(ب) ان السلطة المختصة بمد مدة الخدمة استثناء بعد بلوغ السن المقررة بالنسبة الى الموظفين الذين يتقاعدون في سن الستين هى مجلس الوزراء بينما يختص وزير المالية بابقاء المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال في الخدمة استثناء بعد بلوغهم سن الخامسة والستين ، فلو أن الأمر في تحديد سن التقاعد وهل هي ستون سنة أو خمسة وستون مرهونا بكون الموظف مثبتا أو غير مثبت لما كان منهوما أن تكون السلطة المختصة بالمدة هي مجلس الوزراء للمثبت في ووزير المالية لغير المثبتين لأن كلا الفريقين معين على وظائف دائمة ولا اختسلاف بينهما في الشروط والضمانات المقررة من حيث التعيين والتأديب والعزل • والمعقول أن يكون لوزير المسالية سلطة استثنائية بالنسبة الى المعينين على وظائف مؤقته فهم يكونون الفئسة الخاضمة لرؤساء المصالح فيما يتعلق بالتميين والعزل وأن يكون مجلس الوزراء هو المختص في مد خــدمة الموظفين على وظائف دائمة لأن هؤلاء يقوم بلوغهم سن الستين قرينة على استهلاكهم للاسباب المتقدمة فوجب لنفى هذه القرينة لملحة الدولة أن يتولى بحث الأمر مجلس الوزراء بصفته المهمن على شئونها •

لسكل ما تقسدم انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أن الموظفين غير المثبتين بمقود على ربط وظائف دائمة فى الميزانية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى سسنة ١٩٣٥ بوقف التثبيت لا يعستبرون من المؤظفين المؤقتين فى حكم الفقسرة الثالثة من المسادة ١٤ من قانون

معائىــــات سنة ١٩٠٩ ومن ثم يتقاعدون فى سن الستين وفقــــا لحكم المـــادة الرابعة عشرة من قانون معاشات سنة ١٩٤٩ •

( غتوی ۱۷۷ فی ۱۹/۳/۳۵۱ )

# قاعسدة رقم ( ۳۱۰ )

#### البسدا:

وظائف الخبراء المحلفين هي بحسب ومسفها الوارد في الميزانية وظائف مؤقت م تقاعدهم في سن الخامسة والسنين طبقا لأهكام قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠١ ـ عدم خفسوعهم لأحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالتامين والادخار أو قانون المعاشات الجديد ٠

### ملخص الفتوى:

تنص المادة ٤ من القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ على أن «الوظائف الداخلة فى الهيئة اما دائمة واما مؤققة بحسب وصفها فى الميزانية » ومؤدى ذلك أن العبرة فى تحديد نوع الوظيفة هى بومسفها الوارد فى الميزانية دون نظر الى طبيعة الوظيفة ذاتها ، وما اذا كانت تؤدى بصفة دائمة أو مؤققة ،

وهذا المسار هو الذى أطرد عليه قضاء المحكمة الادارية العليا وعبرت عنه في حكمها فى القضية رقم ٢٥٠ لسنة ٢ قضائية بقولها أن « المناط فى دائمية الوظيفة – التى تضفى بدورها صفة الدائمية على الموظف – هو بحسب وصفها الوارد فى الميزانية فى سلك الدرجات الداخلة فى الهيئة من الأولى الى التاسعة ، لا أن يكن مثبت » •

ووظائف الخبراء الملحفين ومساعديهم هى وظائف مؤقتة بحسب ومسفها الوارد فى الميزانيسة ، ولا يغير من ذلك استمرار ادراجها فى الميزانيسة ، اذ أن تكييف دائمية الوظيفة انما يكون بحسب ومسفها ألوارد في الميزانيسة و ويؤيد هدا النظر ماجرى عليه العمل في وزارة التجارة منذ مسدور القانون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ ، من استقالة الموظفين الذين يعينون في وظائف الخبراء المحلفين ومساعديهم من وظائفهم الأصلية ، ثم ابرام عقود استخدام مؤقتة معهم طبقا لقرار مجلس الوزراء المصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ استنادا أنى المسادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاصة بالوظفين

ولما كانت المسادة ٣/١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالعائات اللكية تنص على أن « يرفت ألستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجين عن هيئسة العمال متى بلغوا الخسامسة والستين من سنهم ما لم يرخص لهم ناظر المالية بالبقساء في الخدمة لمدة معينة . كما تنص المسادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ على أن « ينشأ في وزارة المالية والأقتصاد صندوق للتامن لجميع موظفى الدولة المثبتين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤمَّقة ضمن الباب الأول في الميزانية العامة للدولة أو ميزانيات الجامعات والمعاهد الدينية أو غيرها من الميزانيات التي تعين بقرار من مجلس الوزراء ، ولو كانوا معينين قبل العمل بهذا القيانون ، وصندوق آخر للادخار يخصص لغير المثبت من هــؤلاء الموظفين . ومؤدى ذلك أن الموظفين المعينين بمكافأة لا تسرى في شأنهم أحكام المرسوم بقسانون رقم ٣١٦ سنة ١٩٥٢ ، ولم يخرج قانون المعاشات الجديد عن هذه القاعدة ، ومن ثم قان الخبراء المحلفين ومساعديهم يعتبرون من الموظفين المؤقتين وتطبق في شأنهم أحكام العقود الخاصة بهم ، ويتقاعدون عند بلوغ سن الخامسة والستين ، ولا يسري عليهم قانون التأمين والادخار ولآ قانون المعاشبات الجديد .

### قاعسدة رقم ( ٣١١)

#### المسدا:

المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ المنته ١٩٦٣ - تضمنت أصلا عاما يسرى على المنتهين باحكام هدذا القانون مؤداه انهاء خدمتهم عند بلوغهم سن السنين - تقريرها استثناء على هذا الاصل بالنسبة العاملين الذين كانوا بالمخدمة وقت العمل بالقانون الذكور في أول يونية منة ١٩٦٣ - هذا الاستثناء أنشأ للعاملين المذكورين مركزا ذاتيا يخولهم الحق في البقاء بالمخدمة حتى يبلغوا السن المقررة في لوائح توظفهم - احتفاظ عمال اليومية الموجودين بالمخدمة في تاريخ المعل بالقانون سالف الذكر الذين تقضى لوائح وظفهم بناهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والسنين بالميزة التي كانت تقررها لهم هذه اللوائح عند نقلهم الى درجات وفقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ - مناط الاحتفاظ بتلك الميزة هو بقاؤهم في وظائفهم العمالية من النقل الى وظائف اخرى ما كان شاغلوها يفيدون من هذه الميزة من شانه خضوعهم للاصل العام بانهاء المخدمة عند بلوغ سن الستين من شانه الستين من الهستين من المستين المستين من المستين من المستين المستين من المستين المستين المستين المستين المستين المستين المستين المستون المستونون الم

### ملخص الفتوي :

أصدرت الادارة المركزية للعاملين بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة الكتاب رقم ٣٦-٢ المؤرخ في ١/١/١٤ ــ ملف رقم ٣٦-٢ المؤرخ في ١/١/١٤ ــ ملف رقم ٣٦-٢ المؤرخ في ١٩٦٥ ــ ملف رقم ٣٦-١٠ المؤرخ في عمرت الدين نقلوا التي وظائف فنيت أو مكتبية التي مجموعة الوظائف العمالية التي كانوا يشغلونها قبل نقلهم متى رغبت الوزارة في ذلك و وبناء على هذا الكتاب تقدم السيد / ٠٠٠٠ الذي كان يشغل وظيفة مساعد معمل من الدرجة السادسة الفنية سبطلب الذي كان يشغلها قبل بتقس ميه اعادته التي مجموعة الوظائف المهنية التي كان يشغلها قبل نقله التي الوظائف الفنية وقد استطلمت الوزارة رأى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة في جواز نقل العامل الذكور التي مجموعة الوظائف المهنية موضحة انه عين باليومية بتاريخ ١٩٤٠/٨/١٥ بوظيفة مساعد معمل ثم بالدرحة الأولى خارج الهيئة من ١٩٤١/٨/١٨ ومنح الدرجة الثامنة الفنية بالخبره اعتبارا من ١٩٤٢/١٠/١٨ وتدرج في الترقيات حتى

الدرجة السادسة الفنية و وراى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة سردا على ذلك سان اعادة السيد المذكور للمجموعة المهنية في حالة وجود درجة خالية من صميم اختصاص الجهة الادارية التابع لها وهي سلطة تقديرية لها ، ولما كانت توجد درجة سادسة خالية بالمجموعة المهنية عرض أمر العامل المذكور على لجنة شئون العاملين ووافقت بمحضرها المعتمد من السيد الوزير في ١٩٦٥/٩/١٥ على نقله لتلك الوظيفة ، ثم استطلعت الوزارة رأى ادارة الفتوى للجهازين المركزيين المتنظيم والادارة والمحاسبات فيما اذا كانت احالة العامل المذكور الى الماش تكون في سن الخامسة والستين تأسيسا على أنه كان بكادر المعال اصلا ثم اعيد اليه وجاء رأى ادارة الفتوى المذكورة بفتواها رقسم ١٩٧٥ في اساس اليه وجاء رأى ادارة الفتوى المذكورة بفتواها رقسم ١٩٧٥ في أن شغله لوظيفة مهنية من الدرجة السادسة هو بمثابة تعين في هذه الدرجة وليس نقلا علاوة على أنه لم يكن من عداد العمال وقت نفاذ التانون رقم ٥٠ السنة ١٩٧٣ طبقا للمادة (١٣) منه ٥

ومن حيث ان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ينص فى المادة (١٣) على أن « تنتهى خدمة المنتفعين باحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك :

١ - المسنخدمون والعمال الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظفهم بانهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين ه

٢ – الموظفون الموجودين وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى
 لوائح توظفهم بانهاء خدمتهم بعد السن المذكورة ٠٠

ومفاد هدا النص ان المشرع قرر اصلا عاما يسرى على المنتفعين باحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه مؤداه انهاء خدمتهم عند بلوغهم سن السنين الا انه خروجا على هذا الاصل واستثناء منه انشا للعاملين الذين كانوا بالخدمة وقت العمل بهذا القانون فى أول يونية سنة الماملين مرزا ذاتيا يخولهم الحق فى البقاء بالخدمة حتى بيلفوا السن

المقررة في لوائح توظفهم وينيد من هذا الاستثناء عمال اليومية الموجودون بالمخدمة في تاريخ العمل بالقانون سالف المذكر الذين تقضى لوائح توظفهم بناء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين • كذلك فانه طبقا لاحكام المادة (۱۳) من القانون رقم • ٥ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر فان المستخدمين والعمال المعينين قبل أول يونيه سنة ١٩٦٣ الذين تقضى لوائح توظفهم بانها خدمتهم بعد بلوغ سن الستين يحتفظون بالميزة التى كانت تقررها لهم لوائح توظفهم عند نقلهم الى درجات وفقال المقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الا ان مناط احتفاظهم بهذه الميزة هو بقاؤهم في وظائفهم العمالية بحيث اذا نقلوا منها الى وظائف أخرى ما كان شاغلوها يفيدون من هذه الميزة فانهم يخضعون للاصل العام لانهاء الخدمة عند بلوغ سن الستين وسواء فانهم بناء على طلبهم أو اقتضته أوضاع الميزانية •

ومن حيث ان الثابت في هالة السيد/٠٠٠٠ انه عين اعتبارا من ١٩٤١/٨/٠٨ في وظيفة مساعد معمل بكادر العمال وفي ١٩٤١/٨/١٨ عين بالدرجة الاولى خارج الهيئة ثم حصل على الدرجة الثامنة الفنية في ١/٠١/١٩٤٣ بذات الوظيفة وظل على هذا الوضع الى أن منح الدرجة السادسة الغنية ثم تقرر وضعه على الدرجة السادسة بمجموعة الوظائف المهنية بناء على طلبه وموافقة لجنة شئون العاملين المعتمدة من السيد الوزير في ١٩٦٩/٩/١٥ ومؤدى ذلك أن هذا العامل خرج عن نطاق تطبيق كادر العمال منذ تعيينه في وظيفة خارج الهيئة أعتبارا من ١٩٤١/٩/٣٨ وخفسع من همذا التساريخ لأهسكام كادر سسمنة ١٩٣٩ ثم احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظـمام موظفي الدولة ولم يكن من عداد العمال المعاملين بكادر العمال في تاريخ العمل بالقانون رُقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فلم يتقرر وضعه في وظيفة مهنية الا اعتبارا من ١٥/٩/٩/١٥ وبهذه المثابة فقد تخلف في حالته مناط تطبيق الاستثناء من قاعدة انهاء الخدمة في سن الستين فتنهى خدمته ف سن الستين طبقا للاصل العام المنصوص في المادة (١٣) من القانون سالف الذكر •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان خدمة السيد/٠٠٠ تنتهى

فى سن الستين طبقا للمادة (١٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليسه ٠

١ ملف ٢٦/١/٨٦ -- جلسة ٢٣/٢/٢٧١ )

قاعدة رقم ( ۳۱۲ )

المحدا:

سن الاحالة الى معاش بالنسبة لعمال اليومية الذين كانوا موجودين بالفدمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو خمسة وستين سنة ولو لم يستعروا فى درجاتهم العمالية ونقلوا منها الى وظيفة فنية او مكتبية – اساس ذلك – مثال – العامل الموسمى الموجود بالخدمة فى تاريخ العمل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والذى سويت حالته على درجة مهنية فى تاريخ لاحق لهذا القانون مع رد اقدميته فيها الى تاريخ التحاقه بالخدمة يحال الى الماش عند بلوغه سن الخامسة والستين ٠

### ملخص الفتوى:

ان المادة (1) من مواد اصدار القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المعول به اعتبارا من أول يونية سسنة ١٩٦٣ تنص على أن « يعمسل فيما يتعلى بنظام التأمين والمعاشات لوظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدين بأحكام القانون المرافق » كما تنص المادة (١٣) من هذا القانون على أن تنتهى خدمة المنتفين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك ( أ ) المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت انعمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين ٥٠٠ وتنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون نظام العاملين المدنين بالدولة على أنه « مع مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات لوظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٣ الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ باصدار نظام العاملين بالدولة عمد الماد بالادا باصدار نظام العاملين بالدولة تقضى بأن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن السائين العاملين المدنين بالدولة العاملين بالدولة تقضى بأن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن العاملين المدنين بالدولة تقضى بأن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن العاملين المدنين بالدولة تقضى بأن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن العربة على العاملين المدنين بالدولة تقضى بأن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن العربة على المدنين بالدولة تقضى بأن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن العربة على المدنين بالدولة تقضى بأن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن

الستين دون اخلال بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المسدنيين ٥٠ والمستفاد من النصوص المتقدمة أنَّ المشرع قرر أصلا عاما يسرى على المنتفعين بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه مؤداه أنهاء واستثناء منه أنشأ للعاملين الذين كانوا بالخدمة وقت العمل بهذا القانون فى أول يونية سنة ١٩٦٣ مركزًا ذاتيا يخولهم الحق في البقاء بالخدمة هتى يبلغوا السن المقررة في لوائح توظفهم ويفيد من هــذا الاستثناء عمال اليومية الموجودون بالخدمة فى تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر الذين تقضى لوائح توظفهم بانهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين ، كذلك مانَّه طبقاً لأحكام المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر غان المستخدمين والعمال المعينين قبل أول يونيسة سنة ١٩٦٣ الذين تقضى لوائح توظفهم بانهاء خدمتهم بعد بلوغ سن الستين يحتفظون بالميزة التي كانت تقررها لهم لوائح توظفهم عند نقلهم الى درجات وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٤ بأصدار قانون نظسام الماملين المدنيين بالدولة ، ولم يجمل المشرع انتفاع هؤلاء الممالجالميزة المتقدمة منولها ببقائهم شاغلين وظائنهم الممالية بحيث اذا نقلوا منها الى وظائف أخرى ماكان شاغلوها يغيدون من هذه الميزة فانهم يخضعون للاصل العام وتنتهى خدمتهم عند بلوغ سن الستين ، يؤكد ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨١ لسنة ١٩٦٩ في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ بتنظيم تواعد مد مدة خدمة بعض طوائف العاملين بالدولة حيث نصت المادة (١) منه على أن « تمد حتى ١٩٧٠/٧/١ أو بلوغ سن الخامسة والسِّتين أيهما أقرب مدة خدمة العاملين الذين بلغوا سن آلستين وقت العمل بهذا القرار أو بيلغونها قبل ٧/١/١٥٧٠ من الفئتين الآتيتين:

(۱) العاملين المعينين بمكافأة أو أجر شامل ثم وضعوا على درجلت وفقا للتأشيرات الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۲۰۱۰ لسنة ١٩٦٥ ورقم ۲۰۱۱ لسنة ۱۹۲۵ المشار اليهما • (ب) العاملين السذين كانوا يشخلون وظائف عمالية ونقلوا الى مجموعتى الوظائف الفنية أوالمكتبية»•

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧٣ لسنة ١٩٧١ وقضى في

المادة (١) منه بأن « تمد خدمة العاملين المعاملين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الذين استمروا بالخدمة بعسد سن السنين وأنتهت خدمتهم قبل ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ ٠

١ ــ العاملون ممكافأة أو أجر شامل ٠

٣ - الماملون على درجات نقلا من نظام المكافأة أو الاجر الشامل.

٣ ــ العاملون على درجات فنية أو مكتبية نقلا من وظائف عمالية.

وكل ذلك مما يفيد ان سن الاحالة الى المعاش بالنسبة الممسال اليومية الذين كانوا موجودين بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو خمسة وستون سنة ولو لم يستمروا فى درجاتهم العمالية ونقلوا منها الى وظائف غنية أو مكتبية ٥

وحيث أن الثابت فى خصوص الموضوع المروض أن السيد /٥٠٠ من من كان عاملا موسميا واذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٠ لسنة ١٩٦٠ يحظر فصل هؤلاء العمال سويت حالته على درجة مدنية اعتبارا من تاريخ دخوله الخدمة فى ١٩٦٠/١/١٧ ، وبهذه المثابة فان سن احالته الى الماش تتحدد ببلوغه الخامسة والستين أسوة بزملائة من عمال اليومية الموجودين بالمخدمة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ،

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن السيد / ٠٠٠٠ الموجود بالخدمة كعامل موسمى فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ نـ المعين على درجة فى تاريخ لاحق لهذا القانون مع رد أقدميته فيها الى تاريخ التحاقه بالمخدمة بيحال الى المعاش عند بلوغه سن الماسة والستين ٠

( ملف ۱۹۷۵/۱/۲۹ - جلسة ۱۹۷۵/۱/۸۲ ؛

### قاعدة رقم ( ٣١٣ )

#### المِسدّا:

جواز استصحاب ميزة البقاء في الخدمة بعد سن الستين ٠

### ملخص الفتوي :

ان العاملين الذين يطبق في شأنهم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والماشات لوظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المنبين ثم نقلوا الى شركات القطاع العام واستمرت خدمتهم حتى سريان قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يحق لهم استصحاب ميزة البقاء في الخدمة إلى سن الخامسة والستين ٠

( بلف ۱۹۸۳/۱/۵ -- جلسة ٥/١/٣٨٨ )

الغرع الثاني

الاحالة الى الماش الميكر

قاصدة رقم ( ٣١٤ ).

#### المسدا:

الاحالة على المعاش التي تتم بناء على الاقرار الكتابي ، الذي درجت وزارة الحربية والبحرية على اخذه من بعض الضبط على أسلس المترقية والاحالة على المعاش لعدم امكان ابقائه في الدرجة الرقي اليها لا تعدو أن تكون احالة الى المعاش بناء على طلبه أو استفناء عن المخدمة وفي هذه الحالة يعتبر تسوية معاشه على أساس الدرجة الرقي اليها استثناء اذا لم يعض فيها مدة سنة ـ وهذا الاستثناء لا يعلم على الوزراء •

### ملخص الفتوي :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعدة فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥١ موضوع معاشات الضباط الذين يرقون الى رتب اعلى من رتبهم ثم يحالون الى المعاش فى اليوم التالى وتبين أنه بمقتضى المادة الثانية من الامر العسكرى المضوصى رقم ١٩٤١ الصادر فى ٧ نوفعير سنة ١٩٥٠ تراعى فى ترقية الضباط من رتبة صاغ نما فوق الاقدمية المامة والسكفاءة والمقدرة والمعارف وحسن القيادة فى الميدان عمليا والترقى المعتاز وباقى الصفات الحميدة المدونة بالتقارير السنوية مع ملاحظة تاريخ أول عريضة عند التكافؤ فى جميع ماذكر ٥

وتتس الفترة ( ه ) من المادة الذكورة على أنه « منما لايقاف حركة الترقى فى الجيش يجوز للجنة ترقى الضباط عند الضرورة القصوى أن تسمع بترقى زمنى لدره ماعساه أن يعصل من هذا القبيل غاذا قضى القائمقام أربع سنوات وكل من الأميرالاي واللواء ثلاث سنوات فى الربية من تاريخ الترقى ولم يبلغ أحدهم خلال مدة الاحالة الى الماش ولم يرق فى نهابتها الى رتبة أعلى جازت احالته الى الاستيداع لاخلاه ممله لمن يستحق الترقى بعده غان خلا محل بالجيش لرتبة أعلى من رتبته وكان مستحقا المترقى فيها يجوز اعادته الى الخدمة وترقيته فيها والا بقى فى الاستيداع الى أن يحال الى الماش بمقتضى السن مالم يرغب هو فى الاصالة الى الماش قبل ذلك وعندما يوضع ضابط من هؤلاء فى الاستيداع بعد اتمام السنين المبينة بهذه الفقرة غللجنة الضباط أن تخبره بما ينتظر أن يكون له فى المستقبل ه

ويحدث أن تتوافر فى الضابط الاقدمية فى الرتبة ولسكن وزارة الحربية والبحرية لا تأنس فيه الكلاية للترقية الى الرتبة الاعلى ويترتب على عدم ترقيته المالته الى الاستيداع لاستيفائه المدد المنصوص عليها فى الفقرة ( ه ) ، ولكن قد يكون من مصلحته الاحالة الى الماش لا الى الاستيداع خصوصا اذا قررت لجنة الضباط آلا أمل فى الترقى مستقبلا لذلك جرت الوزارة على أن تتفق مع الضابط على أن ترقيه الى الرتبة الاعلى من رتبته ثم تحيله الى الماش فى أى وقت تراه بنطق ملكى على أن يسوى معاشه على أساس هرتب الرتبة المرقى اليها ولو لم يقفس أن يسوى معاشه على أساس هرتب الرتبة المرقى اليها ولو لم يقفس

بها سوى يوم واحد ، وتأخذ منه اقرارا كتابيا بذلك ينمن هيه على أنه في هالة ترقيته الى الرتبة الاعلى من رتبته وتسوية معاشة على أساسها فانه لايطالب ماليقاء في الخدمة لحين بلوغه سن التقاعد وللوزارة الحق المطلق في أن تحيله الى الماش بعد ترقيته في أى وقت تشساء مادام معاشة سيسوى على ماهية الرتبة الاعلى وذلك دون أن يكون له أى حق في مطالبة الحكومة بأى تعويض كان ولاى سبب كان عن احالته الى الماش قبل بلوغه سن التقاعد على الاساس المتقدم م

وبناء على ذلك تقوم الوزارة بترقية النسابط ثم تحيله الى الماش ف اليوم التالى بنطق ملكى ويسوى معاشمه على ماهية الرتبة الرقى اليهاء

وقد اعترض ديوان المحاسبة على تسوية حالة ثلاثة من الضباط على أساس أن اهالة كل منهم الى الماش كانت بناء على طابه وعلى ذلك تطبق المادة ١٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الفاص بالماسسات العسكرية ومن ثم كان يجب تسوية معاش كل منهم على أساس ماهية الرتبة التى تكون سابقة مباشرة دون الرتبة الحائز لها لانه لم يعض سنة في الرتبة الاغيرة ، وأضاف الديوان أن تسوية الماش على الصورة التى تمت بها تعتبر استثناء لا تعلكه وزارة الحربية والبحرية وانعا يختص به مجلس الوزراء طبقا للمادة ٣٧ من القانون المذكور ٥

وبالرجوع الى اهكام القانون رقم ٥٥ لمسنة ١٩٣٠ الفساص بالماشات المسكرية يتبين أنه طبقا للفقرة الأولى من المادة الرابعة عشرة تكون تسوية الماشات بصفة عامة على أساس الماهية المقررة للرتبسة التي يكون الضابط هائزا لما عند رفته ٠

على أن هذه القاعدة العامة لاتنطبق فى هالة ما اذا تمت اهسالة الضابط الى المماش بناء على طلبه قبل أن تمضى عليه فى الرتبة البديدة سنة على الاقل غان معاشه يسرى عندئذ على اساس ماهية الرتبة التي تكون سابقة مباشرة دون الرتبة الحائز عليها وذلك طبقا للفقرة الثانية من المادة ذاتها •

كما لاتنطبق هذه القاعدة أيضا على الضباط الذين يقصلون من

خدمة الجيش قبل بلوغهم السن المحددة للرتبة للاستفناء عن خدماتهم أو يعزلون دون سقوط حقوقهم في الماش أو المكافأة ، وفي هذه الحالة يسوى المعلش على أساس القواعد المقررة في الفقرة الثانية من المادة ١٤ السابق الانسارة اليها ه

والواضح من القواعد المروضة أن الاحالة الى الماش لايعتبر أنها قد تمت بناء على طلب الضابط ، لأن الضابط لم يكن يقصد أن يحال الى الماش وانما كان يهدف الى الحصول على الترقية ، وحسما للنزاع وافق على أن تحيله الوزارة الى الماش فى أى وقت تراه دون أن يكون له حق المارضة فى ذلك هاذا استعملت الوزارة بعد ذلك خيارها غلايمكن أن يكون دلك بناء على طلب الضابط ومن ثم لانتطبق الفقرة الثانية من المادة ١٤٤ .

على أن الوزارة اذا ما أحالت الضابط الى الماش بعد ترقيته انما تكون قد استفنت عن خدماته ، فيكون الضابط محالا الى الماش للاستفتاء فتطبق المادة ١٨ من القانون وتجب تسوية معاشه على أساس ماهية الوتبة السابقة لرتبته الاخيرة مادام لم يمض فيها سنة على الاكل.

والواقع أن احالة الضابط الى المعاش فى الحالات المعروضة لاتعدو أحد هذين الفرضين الاحالة الى المعاش بناء على طلب الضابط والاحالة الى المعاش للاستغناء عن خدماته ، والنتيجة واحدة فى الحالتين .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن تسوية معاشات الضباط الذين يحالون الى الماش على الوجه السابق بيانه تكون على أساس ماهيسة الرتبة التى تكون سابقة مباشرة دون الرتبة الحائزين عليها وقت الاحالة الى الماش ماداموا لم يمضوا سنة على الاقل فى الرتبة الاخيرة غاذا مارات الوزارة تسوية معاشهم على أساس ماهية الرتبة الاخيرة كان ذلك استثناء يختص به مجلس الوزراء طبقا للمادة ٣٧ من القانون رقم السنة ١٩٣٠ من القانون رقم المنازية ال

( نتوی ۱۹۵۱/۱۰/۲۵ فی ۱۹۵۱/۱۰/۲۵ )

# قاعبدة رقم ( ٣١٥.)

: أ

العودة الى العمل باحكام الاحالة الى العاش المكر لن بلغ سن العاملين المنين سن الخامسة والغمسين القانون رقم 110 لسنة 1100

### ملغس الفتوي :

ان القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل بعض احكام عانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد اعاد في المادة (٩٥) منه الاحالة الى المعاش بالنسبة للعاملين الذين بلغوا سن الخامسة والخمسين ويرغبون في الاحالة الى المعاش بناء على طلبهم ، وبذلك تكون قد نسخت ضعنيا احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٠ معدلا بالقرار رقم ١٨٥ لسنة ١٩٧٣ في شأن تغويض الوزراء ومن في حكمهم في قبول طلبات الاحالة للمعاش ومن ثم لامحل لاستمرار العمل باحكم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٠ في ظل العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٠ وعدم استفادة العاملين بالقطاع العام من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٠ في ظل العام من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٠ في طل العام من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ في طله العام من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ في طله العام من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ و

( ملك ٢٨/٣/٧٤٢ \_ جلسة ١٩/١/١٨٨١ )

# عاصدة رقم ( ٣١٣ )

### المسدا:

جواز تبول طلب الاحالة الى الماش المكر المقدم من عامل معال الى الماكمة التأديبية •

### ملغص الفتوى:

ان قوانين العاملين السابقة على القانون الحالى رقم 27 لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين الدنيين بالدولة لم تعتبر الاحالة الى الماش سببا لانتهاء المخدمة الا اذا كانت صادرة كقرار تأديبي . وقد كيفت المحكمة الادارية العليا طلب الاحالة الى المعاش بأنه طلب استقالة .

أما القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٨ فقد خرج على هذا النظر فاعتبر الاحالة الى الماش ولو لم تكن قرارا تأديبيا سببا لانتهاه الخدمة ومؤدى ذلك أن طلب الاحالة الى الماش الذى يقدم فى ظل هذا القانون طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٠ لايعتبر طلبا بالاستقالة ، ولا تسرى عليه احكامها ومايترتب على ذلك من عدم جواز قبول استقالة المامل المحال الى المحاكمة التأديبية ، ومن ثم يجوز قبول طلب الاحالة الى المعاش المبكر المقدم من عامل مصال الى المحاكمة التأديبية ،

( ملف ۱۹۸۶/۶/۸۱ ــ جلسة ۱۹۸۳/۳/۱۱ )

الغرع المثالث

مد الفدمة بعد سن التقاعد

قامــدة رقم (٣١٧)

البسدا:

موظف — مد مدة خدمته بعد بلوغه السن المتررة لترك الخدمة وفقا للمادة ١٠٨ من قانون نظام موظفى الدولة — التكيف القانونى لموسعه فى فترة الامتداد — اعتباره موظفا تسرى عليه أحكام القوانين واللوائح التي كانت ننظم مركزه القانونى قبل انتهاء المخدمة — المتزام بما تفرضه عليه من وإجبات وأفادته مما تخوله من مزايا عدا ما استثنى منها بنص خاص — لاعبرة بتاريخ صدور قرار المخدمة — مثال بالنسبة لاستحقاقه الترقية والملاوة خلال فترة المد متى توافرت فيسه شروط استعقاقها الم

#### ملقس الفتوي :

بيين من استقراء نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن

نظام موظفى الدولة أن المشرع لم يحدد السن التى تنتهى عند بلوغها خدمة الموظف ، بل ترك ذلك للقوانين التى تنظم مركز الموظف من الناحية المالية وتحدد حقه فى المعاش أو المكافأة بعد ترك الخدمة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ ( المادتان ١٤ ، ٣٣) والقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات الملكية ( م ١٤ ) والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشساء صندوق الميزانيات المستقلة ( م ١٧ ) •

ويستفاد من ذلك أن المشرع قد هدد سننا معينة يعتزل الموظف الوظيفة متى بنفها ، وهذه السن تختلف باختلاف نوعا وطبيعة وعملا ، ولكن الاصل المقرر في هذا الصدد أن خدمة الموظف أو الستخدم تنتمي بقوة القانون متى بلغ هذه السن ويرد على هذا الاصل استثناء يجيز مد هذه الخدمة بعد بلوغ السن المقررة وذلك في حالة الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية ( آلادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ) ومقتضى ذلك أن يستأنف الموظف خدمته ويستمر خلال فترة مد الخدمة فى ذات المركز القانوني الذي كان يشمّله من قبل دون تغيير في هذا المركز من هيث صفته كموظف عام وخضوعه تبعا لذلك للقوانين واللوائح التى تحكم وضعه بهذه الصفة ، واذ كانت هذه القوانين واللوائح لاتتضمن احكاما خاصة تنظم وضعه خلال فترة مد خدمته بنصوص استثنائية تخرج عن القو عد العامة ، قان مقتضى هذا هو خضوع الموظف للقوانين واللوآئح القائمة سواء فيما يتعلق بما تفرضه عليه من واجبات أو بعا تقرره له من مزايا مرتبطة بالوظيفة العامة ، ومن ثم فانه يفيد من جميع تلك المزايا ومن بينها الترقيات والعلاوات والاجازات الا ما استثنى بنصوص خاصة صريحة كما هو الحال بالنسبة الى حساب هذه المدة في الماش أذ تقضى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق للتأمين والماشات بعدم حساب مدد الخدمة بعد سن الستين في المعاشى ، وهذا الاستثناء يؤكد القاعدة العامة وهي أغادة الموظف خلال غترة مد خدمته من باقى المزايا التي تقررها القوانين واللوائح هــذا مايستثنى منها بنص خاص ٠

ولا تجوز التفرقة في هذا الشان بين من تتم اجراءات مد مدة خدمته قبل بلوغه السن المقررة لترك الخدمة وبين من تتم اجراءات مد خدمته بعد هذه السن بحيث يعتبر في الحالة الأولى موظفا ، وفي الحالة الثانية معينا بمكافأة لان هذه التغرقة لاتقوم على أساس من التقاعد يكون فضلا عن أن قرار مد الخدمة الذي يصدر بعد بلوغ سن التقاعد يكون ذا أثر رجعى ، ومن المسلم فقها وقضاء سريان القرارات الادارية بأثر رجعى كلما اقتضى ذلك سير المرافق العامة ومن هذا القبيل رجعية قرارات تعين بعض الموظفين اذا ماتأخر صدورها عن يوم تسلم العمل فاذا ما اقتضى سير المرفق العام ابقاء الموظف في وظيفته بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة واستمر قائما بعمله دون انقطاع وتراخت الادارة بعض الوقت في اتفاذ الاجراءات اللازمة لد مدة خدمته فانه لايجوز أن يضار من هذا الوضع بل يجب عندئذ تطبيق قاعدة الرجعية واعتبار ان مثل هذا الوظف لم تنته خدمته بعد ، شأنه في ذلك شأن من تحد خدمته قبل بلوغه هذه السن ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الموظف الذى تمد خدمة بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة بالتطبيق للمادة ١٠٨ من قانون نظام موظفى الدولة يعتبر خاضما لاحكام القوانين واللوائح التى كانت تنظم مركزه قبل انتهاه خدمته ، فيلتزم بما تفرضه عليه من واجبات ويفيد معا تخوله من مزايا عدا مااستتنى منها بنص خاص وبغض النظر عن تاريخ صدور قرار مد الخدمة ويترتب على ذلك أنه يستحق الترقية والملاوة خلال فترة المد متى توافرت فيه شروط استحقاتها ،

( نتوی ۲۰۰ فی ۲۱/۲/۱۹۳۱ )

قاعسدة رقم ( ۲۱۸ )

الجسدا:

القانون ٢٧ اسنة ١٩٢٩ الفاص بالماشات المنية ــ خلوه من النص على حساب مدد الخدمة بعد سن الستين في الحالات التي يجوز لها مد الخدمة بعد هذا السن ــ مد الخدمة وفقا لنص المادة ١٠٨ من قانون التوظف ــ لايمنع من تسوية مماش الموظف على أساس متوسط الماهية التي كان يتقاضاها في السنة الاخيرة عن مدة خدمته كلها بما فيها المدة المحددة بقرار مد الخدمة ٠

### ملخص الفتوي:

بيين من استقراء نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى الدولة أن المشرع لم يحدد السن التي تنتهي عند بلوغها خدمة الموظف بل ترك ذلك القوآدين التي تنظم معاش الموظف أو مكافأته بمد ترك الخدمة ، وقد جددت هذه القوانين سنا مبينة يعتزل فيها-الموظف الوظيفة متى بلغها تختلف باختلاف الوظائف نوعا وطبيعة وعملا ولكن الاصل المقرر في هذا الصدد أن خدمة الوظف أو الستخدم تنتهي بقوة القانون متى بلغ هذه السن ويرد على هذا الاصل استثناء يجيز مد هذه الخدمة بعد بُلُوغ السن المقررة وذلك في هالة الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية ( المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١). ومقتضى ذلك يستأنف الموظف خدمته ويستمر خلال فترة مد الخدمة فى ذات المركز القانوني الذي كان يشغله من قبل دون تغييره في هذا المركز من حيث صفته كموظف عام وخضوعه تبعا لذلك للقوانين واللوائح التي تحكم وضعه بهذه الصفة ، واذ كانت هذه القوانين واللوائــــح لاتتضمن احكاما خاصة تنظم وضعه خلال مده خدمته بنصوص استثنائية تخرج عن القواعد المامة ، فأن مقتضى هذا هو خضوع الموظف للقوانين واللوآئح القائمة سواء نيما يتعلق بما تغرضه عليه من واهبات أو بعا تقره له من مزايا مرتبطة بالوظيفة العامة ، ومن ثم غانه يفيد من جميع تلك الزايا ومن بينها الترقيات والعلاوات الا ما استثنى منها بنصوص خامة مريعة •

ولما كان المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ قد خلا من النص على حساب مدد الخدمة بعد سن الستين فى الماش ومن ثم فانه اذا مدت خدمة الموظف المعامل باحكامه الى ما بعد هذه السن وجب تسوية معاشه على أساس متوسط الماهية التي كان يتقاضاها في السنة الاخيرة من مدة خدمته كلها بما غيها المدة المحددة بقرار مد الخدمة •

(نتوی ۱۱۸۰ فی ۱۹۹۳/۱۰/۱۹۹۳)

# ماعسدة رقم (٢١٩)

#### المسطا:

المتانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ... من متتفده عدم ابقاء أى موظف بعدد بلوغ سن التقاعد ، كأصل عام ، بغير قرار جمهورى ... سريان هدذا الحكم سواء اتخذ هدذا الابقاء طريق مد مدة الخدمة أو اتخذ شكل تعين بمكافاة شداملة ... أساس ذلك ... احكام المتانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ لا تغير من هدذا النظر لأن القدانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ لاعفي من هدذا النظر أيضا ما قفى به المقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من وقف معاش من يعود إلى المضدمة للان هذا الحكم يواجه من يعود إلى المضدمة قبل بلوغه هذه السن ٠٠ لان هذا الحكم يواجه من يعود إلى المضدمة قبل بلوغه هذه السن ٠٠

### ملغص الفتوي :

ان المسادة ١٣ من القسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تنتهى خدمة المنتفعين بأعكام هدذا القانون عند بلوغهم سسن الستين ، ويستثنى من ذلك :

- (۱) المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقفى لوائح توظفهم بانهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين ٠
- (٢) الموظفون الموجودون وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظفهم بانهاء خدمتهم بعد السن المذكورة ٠
- (٣) المنتفعون الذين تقفى لوائح توظفهم بانهاء خدمتهم قبل السن المذكورة •
- (\$) العلماء الموظفون بمراقبة الشئون الدينية بوزارة الأوقاف والعلماء الموظفون والعلماء المدرسون بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ووعاظ مصلحة السجون الموجودون بالمسحمة وقت العمال بهذا القانون فتنتمى خدمتهم عند بلوغ من الخامسة والستين •

ولا يجوز فى جميع الأحوال بنير قرار من رئيس الجمهورية ابقاء أى منتفع فى الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد •

ولا تسرى أهكام هدذه المادة على نواب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الرياسة والوزراء ونواب الوزراء ه

ويؤخذ من هذا النص أن الأمسل المسام أن كل منتفع بأهكام القسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لا يجوز ابقاؤه فى الخدمة بصد بلوغ سن التقاعد بعير قرار يمسدر من رئيس الجمهورية وقد جات عبارة النص فيما قضت به من عدم جواز « ابقاء » أى منتفع فى الخدمة بعد بلوغ من التقاعد مؤكدة شمول حكمه لجميع الصالات التى تم فيها اسناد مركز قانونى الى الوظف فى الوظيفة المامة بعد بلوغه سن الستين ، سواء تم ذلك بطريق مد مدة خدمته أو اتخذ شكل سن الستين ، سواء تم ذلك بطريق مد مدة خدمته أو اتخذ شكل عداد المنتمين باحكام القسانون رقم ٥٠ لسسنة ١٩٦٣ طبقا المادة الأولى التى تنص على أن « ينشسا مسندوق للتسامين والمساشات الآتية :

(١) موظفى ومستخدمى وعمال السدولة المستنبغ الربوط مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات ٥٠٠٠ ، •

ولا يغير من هذا النظر ما ورد فى القانون رقم 70 لسنة 190٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة المسامة وبين المعاش المستحق قبسل التميين فيها من تنظيم الأحكام الجمع بين المرتب والمساش وحالاته وشروطه يستشف منسه جواز هدذا الجمع وبالتسائى جواز القسين بعد سن الستين ، ذلك أن القسانون رقسم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لمين لاحق يعتبر مقيدا للحكم الوارد فى القسانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ سسالف الذكر فى هدذا الخصوص باشستراط مسدور قرار من رئيس الجمهورية الإبقاء المنتفع فى الخسدمة بعد بلوغه سن التقاعد كما لا وجه للتحدى بما نصت عليه المسادة ٣٩ من القانون

رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من حكم خاص بحالة ما ﴿ اذا أعيد صلحب معاش الى الضدمة في الحكومة أو في احسدى الهيئات أو المؤسسات العسامة أو الشركات التى تساهم فيها السدولة ٥٠٠ ٤ وذلك أن هدذا النص انها يواجه الحسالة التى تنتهى فيها خدمة الموظف قبل سن الستين ثم يعاد الى الضدمة قبسل بلوغه هذه السن ، أما من بلغ سن الستين فسلا يجوز طبقا المادة ١٣ آنفة الذكر ابتاؤه في الشدمة أو اعادته اليها ولو بصفة مؤقتة أو بمكافأة الا بقرار المسادر بغير المؤداة التانونية الصحيحة باعادة تعيين السسيد الدكتور ٥٠٠٠٠٠ بعد بلوغه السن القانونية للإهالة الى المساش يكون قد وقع مظالفا الاحكام القسانون ، وبهذه المشابة لا تترتب عليه أية آثار من حيث المزرة للموظفين بأنواعها ،

لذلك انتهى الرأى الى أن اعادة تعين المامل بعد بلوغه المسن القانونية للاهالة الى الماش لا تكون الا بقرار من رئيس الجمهورية فى ظل أحكام القسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ المشار اليه ، ومن ثم فان تمين السيد المروضة حالته بمكافأة بمد بلوغه سن التقاعد بغير قرار من رئيس الجمهورية يكون قد جانب صحيح حكم القانون ولا يترتب عليه تبعا لذلك أية آثار قانونية من حيث الزايا الوظيفية موضوع الاستفسار •

( المف ٢٨٦/٧/٦ - جلسة ٢٣٧/٤/٨٦ )

قاعدة رقم ( ٣٢٠)

البسدا:

مسدور قرار من السلطة المفتصة بمسد خسدمة المنتفع بمسد بلوغه سن التقاعد سدساب المسدة التالية لبلوغه هسده المس ضمن مدة الخدمة المجسوبة في المساش ·

### ملخص الفتوى:

ان العساملين بالمؤسسة المسذكورة سبق لهم الانتفساع بقوانين العساشات السابقة على قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من ثم تسرى فى شأنهم أحكام هذا القانون بالتطبيق لنص المسادة الأولى منه التى قضت بأن « ينشأ مسندوق للتأمين والمعاشات للفئات الآتيسة ( أ ) موظفى ومستخدمي وعمسال الدولة المدنيين المربوطة أو مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانيسة المسامة للدولة أو الميزانيسات المحقسة بها أو فى ميزانيسات الهيئسات التى انتفعت بها أو فى ميزانيسات الهيئسات التى انتفعت بقسانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٠ » ٥

ولما كانت المادة ١٣ من القانون الشار اليه تنص على أن « تنتهى خدمة المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سان الستين ويستثنى من ذلك ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ولا يجوز في جميع الأحوال بغير قرار من رئيس الجمهوربة ابقاه أي منتفع في المخدمة بعد بلوغ سن التقاعد » •

ومفاد ذلك أن قانون التأمين والماشات لا يسرى على المنتفعين بأحكامه متى بلغ المنتفع سن الستين وذلك باستثناء الفئات المشار اليها في المادة ١٣ منه والمنتفعين الذين يمسدر قرار من رئيس الجمهورية بالابقاء عليهم في الخدمة بعد تلك السن اذ تعتبر هذه الصالات بمثابة استثناءات فردية بجانب الاستثناءات التنظيمية العسامة التي عددتها المادة المذكورة •

ولئن كان ما تقدم — الا أنه اذا قضت القواعد المنظمة اشئون طائفة من العاملين بجواز مد خدمتهم بعد بلوغ سن الستين بقرار من سلطة معينة بخلاف رئيس الجمهورية كالوزير المختص أو مجلس ادارة المؤسسة فان هدده القواعد تكون واجبة الاتباع بحيث اذا ما صدر قرار من هده السلطة بالابقاء على المنتفع بعد بلوغ سن التقاعد فان مدة خدمته خلال فترة الابقاء تحسب في الماش

شائها فى ذلك شأن مدة الابقاء التى تتم بقرار من رئيس الجمهورية وفقا لحكم المادة ١٣ آنفة الذكر ٠

ومن حيث أن المادة ٧٥ من الآجة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « تنتهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية (١) بلوغ الستين » ٥٠ كما تنص المادة ٧٠ على أنه لا يجوز مد خدمة المسامل بمد بلوغه السن المقررة الا اذا دعت حاجبة المعلى اليه ويكون ذلك بقرار من الوزراء غيما الوزير المختص لمدة أقصاها سنتان وبقرار من رئيس الوزراء غيما حاوز هذه المدة ٥٠

واستنادا الى هذا النص أصدر السيد وزير الصحة قرارا بعد خسدمة الطبيسة ٠٠٠٠٠ لمسدة سنتين اعتبارا من تاريخ بلوغها سن الستين ٠

وبالتطبيق للقواعد السابق ايضاحها غان صدور القرار الوزارى بالابقاء على الطبيية المذكورة بعد بلوغ سن الستين من شدانه حساب المدة التالية لبلوغ تلك السن ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المماش •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى انتفاع الطبيبة و و و و التأمين و الماشات رقم و و لمنة ١٩٦٣ خلال فترة مد خدمتها بعد سن الستين بالتطبيق للمادة ٧٦ من التحة نظام الماملين بالقطاع المام و

( بلف ۸۱/٥/۱۲ ... جلسة ۲۱/٥/۲ )

# قاعسدة رقم ( ۲۲۱ )

#### البسدا:

الأداة اللازمة لابقاء المنتفع في الخدمة بعد بلوغ من التقاعد هي قرار من رئيس الوزراء ، مسواء أخد الابقاء مسورة مد مدة السخدمة أم اعادة التعين بعد بلوغ هدد المن ـ الحكم الوارد في المقرة الثانية من المسادة ٧١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في المان المساملين المدنيين بالدولة يعتبر ناسخا للحكم الوارد في المسادة ١٩٣ من قانون التامين والماشات المسادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فيما يتطق بالأداة الملازمة بقاء المنتفع في الخدمة مواء عن طريق مد الخدمة أو اعادة التعيين بعد بلوغ من التقاعد ٠

### ملخص الفتوى:

ان الجمعية العمومية سبق أن قررت في جلستها المعقدة في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ أن الأصل العسام ان كل منتفع بأحكام القسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، لا يجوز ابقاؤه في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد بغير قرار يصدر من رئيس الجمهورية وقد جاءت عسارة نص المادة (١٣) من هذا القانون ميما قضت به من أنه « لا يجوز ف جميع الأحوال بغير قرار من رئيس الجمهورية ابقاء أي منتقم في الضدمة بعد بلوغ سن التقاعد > مؤكدة شمول حكمة لجميع الحالات التي يتم فيهما اسناد مركز قانوني الى الموظف في الوظيفة المسامة بعد بلوغه سن التقاعد ، سسواء كان هذا الابقاء بطريق مد مدة الخدمة أو أعادة التعبين في الوظيفة العامة ، وكان هذا الأصل قد تأكد بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام الماملين المدنيين بالدولة حيث نص في المادة ٧٨ منه مع مراعاة الاستثناءات الواردة في المسادة ١٣ من القسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنتبي خدمة المعاملين بأحكام القسانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عند بلوغهم سن التتعين • ولا يجوز مد خدمة المامل بعد بلوغه السن المقررة الا في هالة الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية .

(م 13 - چ ۲۲)

ومن حيث أنه مسدر بعد ذلك التسانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٧١ في شأن العساملين المدنيين بالدولة ، ونص في المسادة ٧١ منه على أنه « ٥٠٠٠ ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة الا في حالة الضرورة وبقرار من رئيس الوزراء ». •

ومن هيث أن مؤدى هسذا النص الفساء شرط استصدار قرار من رئيس الجمهورية فى حالة ابقساء المنتفع فى الخسدمة بعسد بلوغه سن التقاعد والاكتفاء من هسذا المسسدد بقرار من رئيس الوزراء ، أى أنه ألمى الحكم الوارد فى المسادة ١٣٠ من القانون رقم ٥٠ لمسسنة الى الأداة اللازمة للابقساء فى الخسدمة ، سسواء أخذ هسذا الابقساء صورة مد مدة الضدمة أى استمرارها بعسد سن الستين ، أو أخسذ مسورة اعادة التميين بعد بلوغ سن التقاعد ه

ولا حجة للقول الذي يذهب الى التفرقة بين مد مدة الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد ، وهذه يكفي لها قرار من رئيس الوزراء ، واعادة التعيين بعد هدده السن ، وهذه يازم لها قرار من رئيس الجمهورية، ذك أن الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٧١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ا١٩٧١ المسار اليه يعتبر ناسخا للحكم الوارد في المادة ٣. من قانون التسأمين والماشات فيما يتعلق بالأداة اللازمة لابقساء المنتفع في الخدمة في كلا المنبين الذين استقرت عليهما الجمعيسة العمومية ، وهما مد الخدمة واعادة التعيين بعد بلوغ سن التقاعد وليس ثمة ما يبرر أن تكون الأداة اللازمة لمد الخدمة هي قرار من رئيس الوزراء ، وتكون الأداة اللازمة لاعادة التعيين بعد بلوغ سب التقاعد من رئيس الجمهورية لأن كلا الحالتين يحملا معنى الآبقاء في الخدمة ، فلا يعقل أن يكون المشرع قد قصد التغرقة بينهما دون هاجة ماسة اليها تتضح من أهمية خاصة لأى منهما كما أن المشرع وهو بصدد تعديل آلأداة اللازمة لاستمرار خدمة العامل بمد بلوغ سن التقاعد بجعلها بقرار من رئيس الوزراء بدلا من قرار من رئيس الجمهورية \_ لم يكن في ذهنه التعبيرات المختلفة التي استعملها

فى القوانين المتعددة للسكفاية عن استمرار المسدمة بعد سن الستين ، فاستعمل أكثرها شسيوعا وهي عسارة « مد الفسدمة » للدلالة على المعنى الذي يقصده ، وهو استمرار المفدمة الى مابعد سن التقاعد، بحيث تشمل اعادة التعيين بعد بلوغ هذه السن ، كما تشمل مد مدة المدمة الى ما بعد هذه السن ،

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الأداة اللازمة لابقساء النتفع فى الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد هى قرار من رئيس الوزراء ، سواء أخذ هذا الابقاء مسورة مد مدة الخدمة ، أم اعادة التعيين بعد بلوغ هذه السن ه

( ملف ٢٨/٤/٧٣٦ \_ جلسة ٢٧/١١/٢٧٢ )

# قاعدة رقم (٣٣٢)

المسدا:

جواز مد خدمة المامل المعامل بقوانين أو قرارات خاصة بعد بلوغه سن الاحالة الى المعاش ، وذلك في ظل أحكام القسانونين رقمي ٧٤ لسنة ١٩٧٨ ، ٨٤ لسنة ١٩٧٨ •

### ملخص الفتوى:

وضع المشرع قاعدة جديدة واجبسة السريان اعتبارا من المهريان اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ ( تاريخ العمل بأحكام القانونين ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨) هذه القساعدة مقتضاها عدم جواز مد خدمة العسامل بعد بلوغه السن المقررة للتقاعد ، وقسد استثنى المشرع فى المسادة مسئون توظفهم الماملين المدنيين بالدولة ، العساملين الذين تنظم هسئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات من الخضوع الأحكام قانون نظام المساملين المدنيين بالدولة ، وقيد عدم الخضوع المذه الأحكام بعسارة « فيما نصت عليه هذه القوانين أو القرارات » ، ومن ثم غانه يتمين لمدم خضوع المعاملين بقوانين أو القرارات خاصسة لهذا الحكم سوبالتالى استعرار القرارات الصادرة قرارات خاصسة لهذا الحكم سوبالتالى استعرار القرارات الصادرة

بمد خدمتهم بعد بلوغهم سن الأحالة الى الماش سارية المقعول بعد المرادة الخاصة تسد نصت ١٩٧٨/٧/١٠ ألا تكون تلك القوانين والقرارات الخاصة تسد نصت مراحة على عدم جواز مد الخدمة أو البقاء في الخدمة بعد السن المقررة للتقاعد أو الاحالة الى الماش •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن قاعدة عدم جواز مد الخدمة تنطبق على العاملين الخاضمين لقوانين خاصة اذا كانتٍ لا تتضمن نصا خاصا يجيز مد الخدمة بعد هذا السن .

( ملف ۲۸/۱۱۲۸ ــ جلسة ۲/۲/۱۷۷۱ )

الفسرع الرابع الاعادة الى الخسسمة قاعسدة رقم (٣٢٣)

#### المسدا:

المادة ٥١ من قانون المساشات رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ سـ تقاضى الموظف مكافاة عند تركه الفسيمة سـ اعادته سـ شرط هسساب مدة هدمته السابقة في تسوية المساش أو المسكفاة سـ أن يرد المسكفاة في موعد لا يجاوز ثلاثة اشهر أو على اقساط شهرية وأن يقدم طلبساكتابيا بذلك في مدى شسهر من تاريخ عودته سـ عسدم صرف الموظف مكافاته وتقديمه طلبسه في الميمساد سـ مؤداه أنه ترك الوزارة أن تستعمل هقه في المفيار بين عدم صرف المسكفاة أو صرفها وتقسيطها طيه سـ اتفاذ الوزارة موقفا سلبيا لايسوغ متوط هقه ٠

# ملخص الفتوي :

ان المادة ٥١ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات

اللسكية تنص على أنه « إذا أعيد مساحب الماش إلى الخدمة سواء كان بمسغة نمائية أو وقتية أو بمعقة مستخدم خارج عن هيئة المعال يوقف صرف مماشه ٥٠٠ أذا كان أحد الوظفين أو المستخدين السابقين قد أخذ مكافأة عند تركه الضدمة فيكون مخيرا عند عودته اليها بصفة نمائية بين عدم رد هذه المكافأة ، وفي هذه المحاش أو المكافأة عن مدة خدمته السبقية ق مسوية ما يستحقه من المحاش أو المكافأة عن مدة خدمته المسديدة ، وبين رد المكافأة بأكملها في ميصاد لا يتجاوز ثلاثة أشسهر أو على أقساط شسهرية ، باكملها في ميصاد لا يتجاوز ثلاثة أشسهر أو على أقساط شسهرية ، وبشرط أن يقدم طلب كتابيا بذلك في خلال شهر من تاريخ عودته ، وبشرط ألا يقل كل قسط في هدذه المالة عن ربع ماهيت وعندئذ تصب عليه فوائد التأخير بواقع أربعة في المائة سسنويا • فاذا رد في تسوية الماش أو المكافأة طبقا القانون الذي اختسار المعاملة في تسوية الماش أو المكافأة طبقا القانون الذي اختسار المعاملة معتضاه •

أما أذا توفى الموظف أو المستخدم أو غمل من الخصدمة قبل رد المبلغ المطلوب بتمامه • فعند تسوية المساش أو المسكافأة المستحقة له أو المستحقين عنه لا تحسب له مدة الخدمة التي لم يرد المسكافأة الملابة عنها ، ما لم يدفعها هو أو المستحقون عنه في ميماد ستة أشهر من تاريخ تقاعده أو وفاته •

وبيين من هذا النص أنه يخول الوظف حق ضم مدة ضدمته السابقة الى مدة خدمته المسوبة فى المعاش ، بشرط أن يقدم طلبا بذلك خلال شهر من تاريخ عودته الى الخدمة وأن يرد المكافأة بأكملها فى موعد لا يجاوز ثلاثة أشهر أو على أقساط شهرية لا يقل كل منها عن ربع راتب ه •

فاذا كان الثابت أن الموظف لم يكن عند اعادته الى الحدمة فى ١١ من مارس سنة ١٩٤٣ قد حرف مكافأة عن مدة خدمته السابقة ، ولمكنه استعمل حقه المخول له قانونا وطلب احتساب مدة خدمت السابقة خلال الميعاد القانونى ، اذ طلب في ١٩٤٣/٤/١ احتساب

هذه المدة مع رد ما يصرف اليه من مكافأة عنها بالطريقة التي تراها الوزارة ، لأن المحافأة لم تكن وقتئذ قدد صرفت اليه ، فصا كان يستطيع آئئذ ردها أو تقسيطها وهي لم تصرف اليه ، ومن ثم فقد ترك للوزارة أن تستعمل حقسه في الخيسار بين عدم صرف المحافأة اليه وبين صرفها وتقسيطها عليسه ، وقد كان يتعين على الوزارة أبتداء ألا تصرف المحافأة اليه ، أو أن تخصسم منسه ربع المرتب شهريا مادامت قد صرفتها ولم تحبسها لديها ، وذلك بعد أن تبين له المبلغ الواجب خصمه شدهريا ، الا أن الوزارة اتخذت موقفا سلبيا حيال الطلب الذي تقدم به وأفصح فيسه عن ارادته ، ولا يسوغ أن يترتب على هذا الموقف السلبي الذي لا دخل له فيسه سسقوط حقه في احتساب مدة خدمته السابقة ،

( نتوی ۲۵۱ فی ۲/۱۲/۲ ۱۹۵۹ )

# قاعسدة رقم ( ٣٢٤ )

### المحسدا :

ضم مدد الخسمة السابقة في حساب المساش — اعتبار الدة السابقة والمسدة اللاحقسة فترة واحدة اذا لم يوجد فاصل زمني بين هاتين المستين — تكفي فيه أية مدة دون اشتراط مقدار مخصوص من الأيام ·

### ملخص الفتوى :

ان الحكم الذي استحدثه القانون رقم ٢٩٥٤ اسنة ١٩٥٠ وهو اعتبار كل من مدة الخدمة السابقة والدة اللاحقة مستقلة عن الأخرى في خصوص تسوية المسائل ، هذا الحكم يسرى على الموظفين الذين كانوا في الخدمة ثم انقطمت صلتهم بالحكومة نهائيا وزالت عنهم بذلك صفة الموظف المعومي وقطمت مرتباتهم واستحقوا معاشات ثم عادوا بعد ذلك الى الخدمة وخلمت الجمعيسة الى صريان المادة ٤٢ من القانون المشار اليه في هذه الحالة .

ومن حيث أن القانون قسد خلا من أى نص يحدد الفترة التى تنقضى بين مدتى الخسدمة السابقة واللاحقة لاعتبار كل منهما مسنسلة عن الأخرى فى خصوص تسوية المساش وقياس هذه الحسالة على حالة الاستقالة الضمنية المنصوص عليها فى المسادة ١١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة بحيث تحدد تلك الفترة بخمسة عشر يوما ، لا يقوم على أساس من القانون ولتحديد مثل هذه الفترة بفترة معينة يتعين تعديل التشريع على هذا النحو ه

لهذا ، انتهى رأى الجمعية الى أن مدة الخدمة السابقسة تعتبر منفصلة وصتقلة عن مدة الخسدمة اللاهشة فى خصوص تسدوية المساش متى فصلت بينهما أية مدة طالت أو قصرت على الوجه المبن بفتوى الجمعية السابقة فى ذات الموضوع •

( منوی ۱۵۸ فی ۱۹۲۱/۱۱/۱۹ )

# قاعسدة رقم ( ۳۲۵ )

#### الجسدا :

معاش - كيفية حسابه وفقا المرسوم بقانون رقم ٧٧ اسنة العاص بالماشات - ضم مدة خسدمة الوظف السابقات المحسوبة في المساش عند اعادته للفسمة من جديد الى مدة خدمته المحسوبة متى كانت ضمن المسدد التى تحسب في المساش ويسوى معاشه عند ترك الخدمة ثانية على أساس مجموع المدتن معا ٠

### ملخص الفتوى:

بيين من المرسوم بقسانون رقم ٣٧ لمسنة ١٩٢٩ الفساص بالمساشات ، أنه اذ قضى في المسادة ٤٤ منه بأن تسوية المساشات أو المستخدم فانه أو المستخدم فانه بذلك يكون قسد عنى بعدة خسدمة الموظف ، تلك المدة المحسوبة في المساش ، ومن ثم فانه بالنسبة الى الموظف مساهب المعاش يعود

ثانية الى الضحمة ، وتنتهى خدمته هذه الثانية ، يسوى مماشه على أساس مجموع خدمته كلها ، فتحسب له مدة خدمته السابقة فى تسوية المحاش وذلك بافسافتها الى مدة خدمته الجديدة ، ويقدر المحاش على أساس ذلك ، وليس ثمت فى نصوص المرسوم بقانون سالف الذكر ، ما يستفاد منه أن الموظف صحاحب المحاش الذي يعود الى الخدمة يسوى معاشمه عند تركه الخدمة من جديد ، على أساس اعتبار مدة خدمته الجديدة قائمة بذاتها مستقلة عن مدة خدمته السابقة ، فيحسب المحاش الذي يستحق له عن المدة الجديدة على استقلال ثم يضاف الى المحاش السابق حسابه عن المدة السابقة ، ويأخذ الموظف مجموع المحاشين ، على نحو مافعات بعض القوانين التالية ، كالقسانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٠ ، والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٠ ، والقانون

ويؤخذ مما سلف أن القاعدة فى الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٩ ، هى ضم مدة الموظف السابق المصوبة فى الماش عند اعادته الى الخدمة التى كانت ضمن المدد التى تحسب فى الماش ، وبذلك يسوى معاشه عند تركه الخدمة ثانية على أساس مجموع المدتين معا .

( نتوی ۱۲ فی ۱۹۹۱/۱/۲۸ )

# قاعدة رقم ( ٣٢٩ )

### المحدا:

القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التامين والماشسات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ما المددة ٥٠ من هذا القانون من نصها على أنه أذا أعيد عمله المساش الى الخدمة في أحدى الوظائف التى ينتفع شاغلوها باحكام هذا القانون عومل عن مدة خدمته الجديدة وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٧ اسنة ١٩٢٩ بالنسبة الى من سبقت معاملته باحكامه أو باحكام القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٠٩ أو أحد قوانين الماشات العسكرية ما أثر ذلك م

استقطاع النصبة التصوص عليها في المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ٢٧ أسنة ١٩٢٩ من مرتبات أصحاب المائسات العسكرية صد اعدامهم الديمة التي ينتفع شاغلوها باحكام القانون رقم ٥٠ أسنة ١٩٦٣ المشار اليه ٠

# ملخص الفتوى:

ان المادة ١٠ من قانون التامين والماشات المسادر به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « اذا أعيد صاحب الماش للى الضحمة في احدى الوظائف التي ينتفع شاغلها بأحكام هذا القانون عومل عن مد خدمته الجديدة وغقا لأحكام القوانين التسانون عومل عن مد خدمته الجديدة وغقا لأحكام القوانين

١ — المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه بالنسبة الى من سبقت معاملت بأحكامه أو بأحكام القانون رقم ٥ لسنة١٩٥٩ المشار اليه أو أحد قوانين المساشات المسكرية أو الأحة التقاعد للطماء المرسين والعلماء الموظفين بالازهر المشار اليه ٥

٢ أحكام هذا القانون بالنسبة الى من سبقت معاملته بأحكامه أو بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أو القسانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ أو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المسار اليها •

وفى تسوية معاش أى من هؤلاء تعتبر مدة خدمتهم متصلة أو منفصلة أيهما أصلح له •

ومن حيث أن مفاد هذا النص أن أصحاب الماسات من المسكريين الماملين بقوانين الماشات العسكرية اذا أعيدوا الى الخدمة في احدى الوظائف المدنية التى ينتقع شاغلها بأهكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فانهم يعاملون بأهكام المرسوم بقانون رقام ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات الملكية عن مدة خدمتهم الجديدة ٠

ومن هيث أن المسادة الثانية من المرسسوم رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩

المشار اليه تنص على أن « يستقطع سبعة ونصف فى المائة من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين الملكيين المقيدين بصفة دائمة » •

فان مؤدى هذا أن يستقطع من مرتبات أصحاب المساشات المساشات المساطين بقوانين المساشات المسكرية عند اعادتهم الى الخدمة فى احسدى الوظائف التى ينتفع شساغلها بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ النسبة المنصوص عليها فى المسادة الثانية من المرسسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ٠

( نتوی ۱ نی ۱۹۷۰/۱/۱۲ )

# قاعدة رقم (٣٢٧)

#### البسدا:

صاحب المعاش الذى انتهت خدمته ببلوغه سن النقاعد واستحق معاشسا ثم أعيد الى الخسمة — عسدم حساب مدة خدمته اللاهقة للمامل بعدة المستقاد في المساش — حساب هده المسدة بالنسبة للعامل الذي مدت خدمته بعد بلوغه سن التقاعد باداة قانونية سليمة •

### ملخص الفتوى:

أصدرت وزارة الخزانة السكتاب الدورى رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٩ بناء على فتوتين صادرتين من الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ و٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ و و٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ و و٣٠ من سبتمبر سالة القسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذين أعيد تعيينهم بمكافات شاملة تحسب لهم مدد خدمتهم الجسديدة في المساش ويلتزمون بأداء احتياطي المساش عنها ، على أنه اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٦٣ تاريخ المعل بالقسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سلامتهي بعد سن الستين الا اذا كان الابقاء في الفدمة أو اعادة المتمين قد تم بقرار من رئيس الجمهورية ٠

ولدى تطبيق هسدا المنسور ، اثارت وزارة الرى أن حالات أرباب المسائلات الذين استعانت بهم بعد بلوغهم سن الستين تنحصر في أربع فشات : ( فئسة عينت بمكافاة تمادل الفرق بين المسائل والمرتب أو ما يزيد على ذلك ومسدرت بتعيينهم قرارات من رئيس الجمهورية وفئسة عينت بمكافأة شساملة مع وقف مصرف ممائساتهم ومسدرت قساملة مع وقف مرف ممائساتهم والم تصدر بتعيينهم قرارات من رئيس الجمهورية ، وأفادت وزارة الرى أنه عند تنفيذ خصم احتياطي المسائل من المكافأت المقررة لن أعيد تعيينهم بقرارات من رئيس الجمهورية ، وجميعهم معاملون بقانون المائدات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ سائم لا يرخبون في هساب مدد خسدمتهم بعد بلوغم سن الستين في المعاش ،

ومن ثم طلبت الهيئة العامة للتأمين والماشات الرأى فيما اذا كان يتعين استقطاع احتياطى الماش من أرباب الماشات الشار اليهم ساواء رغبوا في حساب المدة اللاحقة لبلوغهم سن المستين أو لم يرغبوا ، وما اذا كان يتم الاستقطاع من جميع الفئات الشار اليها أو أنه يقتصر على من عيناوا بمكافأت شاملة مع وقف صرف معاشاتهم ساواء أعيد تميينهم بقرار من رئيس الجمهورية أو بأداة أخرى ، وما هو تاريخ هذا الاستقطاع ،

ومن حيث أنه بيين من تقصى المراحل التشريمية للقواعد المنظمة للمماشسات المدنية أن المشرع حرص فى جميع قوانين المساشات المتماقبة على تحديد سن للتقاعد ، فقد نصت المادة ( ١٣ ) من قانون المساشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ على أنه « متى بلغ سن الموظفين والمستخدمين المسكين ستين سنة وجب احالتهم على الماش حتما مالم يصدر قرار من مجلس النظار بابقائهم فى الخدمة لمدة ممينة » ٥

كما نصت المادة (١٤) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ على أنه و متى بلغت سن الموظف أو المستخدم ستين سنة وجبت احالته الى الماش حتما ما لم يمسدر قرار خاص من مجلس الوزراء بابقائه

في الخدمة لمدة معينة ولا يجوز مطلقا ابقاء أي موظف أو مستخدم في الخدمة بعد سن السبعين » ثم اشتمل كل من القانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٦ ( المادة ١٩) لسنة ١٩٥٦ ( المادة ١٩) على مثل هذا المحكم ، الى أن نص آخيرا القبانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في المادة ( ١٣) على آن: « تنتهى خدمة المنتفعين بأحكام هدذا القانون عند بلوغهم سن الستين ٥٠ ولا يجوز في جميع الأحوال بغير قرار من رئيس الجمهورية ابقاء أي منتفع في الخدمة بعدد بلوغ سن التقاعد » ٥٠

ومن حيث أن الواضح من هـــذه النصوص أن المشرع يرمى من وراء تصديد سن للتقاعد لا يجوز تجاوزه الا بأداة خاصة وبضوابط محددة \_ أن يضع حدا للانتفاع بقوانين المعاشات ، ذلك أن نظام المساشات ، وهو يقوم على أسس اكتوارية \_ يقتفى تحديد السن التى ينتهى عندها الانتفاع بهذآ النظام حتى يمكن تقدير موارده وتكاليفه ، ومن ثم مان المنتفع الذي انتهت خدمته ببلوغه سن التقاعد التي حددها نظام الماشات واستحق معاشا وققا الأحكامه متي توافرت فيه شروط هذا الاستحقاق ، يصبح في مركز قانوني جديد يختلف عن مركزه القانوني أثناء الخدمة ، قلا يظل منتفعا بنظام الماشات وانما يصبح صاحب معاش ، فاذا ما أعيد تعيينه بعد ذلك بصفة مؤققة في أى ظرف من الظروف سسواء بمكافآت شاملة مع وقف معاشم ، أو بترخيص في الجمع بين الممساش والمرتب ، فآنه لا يعود منتفعا بنظام الماشات بحيث يلتزم بأداء الاشتراكات ويفيد من حساب مدة خُدمته الجديدة في المسأش، وانمسا يظل محتفظا بمركزه القانوني كصاحب معاش • ولا يعدو عمله الجديد أن يكون عارضا يقف به صرف المعاش ، أو يرخص له في الجمع بينـــه وبين المرتب ، وهـــذا يختلف ولا شك عن الحالة التي تمد ميها خدمة المامل بمد بلوغه السن في الحالات الاستثنائية التي حددها القانون وبالأداة التي عينها ، نفى هـنده الحالة الأخيرة لا ينتهى انتفاع العامل بنظام المساشات ببلوغه السن فيصبح مسلحب معاش ، وانما يظل منتفعا بهذا النظام حتى التاريخ الذى مدت اليه خدمته كاستمرار

لمركزه القانوني السابق ، وتعتبر مدة خدمته السابقة لبلوغه سن التقاعد واللاهقة لها وهدة واحدة تدخل جميعها في هساب المعاش ه

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، ولما كان بيين من الوقائع التي عرضتها وزارة الرى أن جميع أرباب المعاشات فى الطالة موضع النظر سبق أن أحيلوا الى المعاش عند بلوغهم سن الستين ، وربطت لهم معاشات وفقا لأحكام القانون رقم ٣٧ لمسنة ١٩٧٩ ، ثم رؤى اعادة تعيينهم بمكافآت للاستفادة بخبراتهم ، ومن ثم فانهم لا يفيدون من قوانين المساشات بعد عودتهم الى المخدمة على همذا النحو ولا يلتزمون باداء احتياطي معاش عن المسكافأة المقررة لهم سواء كان معاشمه موقوفا أو كان مرخصا لهم فى الجمع بينه وبين المكافأة ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن صاحب الماش الذى انتهت خدمته ببلوغه سن التقاعد واستحق معاشا ، ثم أعيد الى الخدمة و لا تحسب مدة خدمته اللاحقة لبلوغ سن التقاعد في المعاش ، أما العامل الذى مدت خدمته بعد بلوغه سن التقاعد ببلداة تانونية سليمة تحسب له المدة اللاحقة لهذه السن في المعاش و

( ملف ۸۱/٥/۲۲ ــ جلسة ۲۲/٥/۲۲ )

# قاعدة رقم (٢٢٨)

#### المحدا:

المادة ٢٩ من قانون التامن والماشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لمنة ٢٩٦٣ ــ نصها على قاءة وقف صرف الماش في حالة اعادة مساحب معاش الى المستحدة في الحكومة أو في الشركات التي تساهم فيهما الدولة ــ منساط انطباق هذه القاعدة أن يكون المائد الى المستحدة مرتبطا بالجهة التي عاد الى العمل بها بعلاقة عمل ــ معيار التعييز بين عقد العمل وغيره من العقود كعقد القاولة ٠

### ملغس الفتوى:

ان السيد المهندس ٥٠٠٠٠ وهو من أصحاب الماشات المساملين بقانون التسأمين والمماشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تعاقد مع الشركة المسامة للمشروعات السكوربائية وهي احدى شركات القطاع المسام على أن يقوم بالاشراف على تنفيد المشروعات الخاصة بالشركة وتقديم الخبرة الفنيسة لها وذلك لمسدة سنة تبسدا من أول مارس سنة ١٩٧٠ تابلة للتجديد في مقسابل مبلغ اجمسالي مقسداره ١٠٠٠ جنيه تدفع على أقساط شهرية ٠

وقد استطلعت الهيئة العامة للتأمين والمائسات رأى أدارة الفتوى لموزارة الخزانة فى مدى أحقية السيد المسذكور فى الجمع بين معاشه وبين المسكلفاة التى تصرف له من الشركة فرأت الادارة أنه لايجوز له الجمع بينهما الا بترخيص يصدر له من الجهة المفتصة ه

وتبدى الهيئة المامة للتأمين والمساسات أن السيد المذكور لايتقاضى راتبا شهريا ، وانما يتقاضى أتمابا سنوية ، كما لايخضع لأى اشراف من الشركة وانما يقدم لها الخبرة الفنية من خلال مكتبه الهندسى الخاص الذى يمارس فيه مهنة حرة ، ومن ثم لايعتبر من الماملين بالشركة ولا يخضع لقاعدة حظر الجمع بين المساش والمرتب ،

ومن حيث أن المادة (٣٩) من قانون التأمين والمماشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه: « اذا أعيد صاحب مماش الى الخدمة فى الحكومة أو فى الشركات التى تساهم فيها الدولة بحدد الممل بهذا القانون وقف صرف مماشد طوال مدة استخدامه ، ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب أو المكافئة وبين الماش وفقا للاوضاع والشروط التى يمسدر بها قدرار من رئيس الجمهورية » •

ومن حيث أنه بيين من هدذا النص أن مناط انطباق قاعدة

حظر الجمع بين المساش والمرتب أن يكون العائد الى الخدمة مرتبطا بالجمهة التى عاد الى العمل بها بعلاقة عمل ، وقد مسبق لهذه الجمعية المعرمية أن بينت بجلستها المنعدة فى ٧٧ من يونيو سسنة ١٩٦٨ المعيار الذى يميز عقد المعل عن غيره من العقود كعقد المقاولة وهو معيار التبعية القانونية التى تتمثل فى قيام رب العمل بتأدية عمله لحساب رب العمل وتحت اشرافه ه

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الحالة موضع النظر ، يبين أنه ولئن كان العقد المبرم بين السيد المهندس ٠٠٠٠٠٠ والشركة العامة للمشروعات الـــكهربائية قـــد أطلق عليه « عقــد تقديم خبرة فنية » الا أنه في واقع الأمر لا يعدو أن يكون عقد عمل غقد تضمن هــذا المقد حق الشركة في تكليف المهنــدس المذكور بتقديم الخبرة فى أية مشروعات مسندة أو تسند اليه خلال مدة سريان العقد دون أن يكون له حق الاعتراض على ذلك ( البند ١ ) ، وأن يؤدى ما يعهد اليه من أعمال وفقا للنظام والبرامج التي يحددها رئيس مجلس الادارة أو من ينييه ( البند ع ) ، ويتقاضى في نظير ذلك مبلغ اجمالي مقداره ١٠٠٠ جنيه تدفع على أقساط شهرية بواقع القسط ٨٣ جنيه و ٣٣٣ مليم ويجوز للشركة تأجيل صرف أي قسط متى تبين لها أن سير العمل لايتم بنجاح ( البند ه ) : \_ فسكل ذلك يكشف عن أن هــذا العقد لايعدو أن يكون عقد عمل ، : لأن المتعاقد يضم نفسه تحت تصرف رب العمل خلال مدة معينة يلتزم فيها بالقيام بأى عمل يسند اليه وفقـــا للبرامج والنظم التى يضعها رب العمل ، وهي خصائص عقد العمل التي تختلف عن خصائص عقد المقاولة حيث تحدد الاعمال التي تسند الى المقاول سلفا ويصبح حرا في تنفيذها خلال مدة يحدد المقد حدها الأقصى ولا يلتزم آلا بنتيجة عمله ، هــذا غضلا عن أن طبيعــة العمل السند الى المهندس الذكور في الحالة المعروضة وهو الاشراف الفنى الدقيق على المسروعات الكهربائية \_ على ما جاء بمقدمة العقد \_ تكشف عن أنه عقد عمل وليست عقد خبرة ٠

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، يعتبر المهندس المذكور عائدا

للخجمة بالشركة المسار اليها ، ومن ثم يخضع لقاعدة حظر الجمع بين المساش والمرتب فسلا يجوز له الجمع بين المساش الستحق له والمافاة التي يتقاضاها من الشركة الا بترخيص من الجهسة المنتصة ه

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أنه لا يجوز للسيد المندس / ٥٠٠٠٠٠ الجمع بين معاشه وبين المكافأة التى يتقاضاها من الشركة العمامة للمشروعات المكهربائية الا بترخيص من الجهة المنتصة .

( ملف ۲۸/٤/٥١٥ \_ جلسة ۲۲/۳/۲۲۲ )

# قاعسدة رقم ( ۲۲۹ )

#### المسما:

أن هكم المادة ٥١ من قانون الماشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ مؤداه انه اذا علد صلحب الماش الى خدمة الحكومة وقف صرف معاشه حالة الحكم يسبرى في جميع الاحوال حسرياته على حالة الحكوم عليه في جريمة من الجرائم التي تقرر المستحقين عنه معاشا باغتراض وفاته وذلك طبقا لحكم المادة ٥٦ من قانون الماشات المشار اليه عدم جواز الاستمرار في صرف المعاش الى المستحقين عنه بعد عودته الى المخدمة حالمال بقانون الماشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ عند عودته الى المخدمة يعامل بالقانون ذاته على أن تسرى في شأنه بعض احكام قانون المعاشات رقم ٥٠ لمنة ١٩٣٣ المتصوص عليها في المادة ٣ من قانون الاصدار ٠

# ملخص الفتوى:

ان المادة (٥٦) من قانون الماشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن « كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم فى جريمة غدر أو اختلاس أموال أو رشوة أو تزوير فى أوراق رسمية تسقط حقوقه فى المعاش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة وفى هذه الحالة أذا كان يوجد أشخاص بستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يعنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذى كانوا يستحقونه فيما لو توفى عائلهم » • وتنص المادة (٥١) من ذلك القانون على أنه « اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء كان بصفة نعائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال يوقف صرف معاشه •

ومن حيث أنه ولئن كان بيين من نص المادة (٥٦) المشاراليها أن المشرع وضع قاعدة خاصة للمحكوم عليهم في جرائم العدر والاختلاس والرشوة والتروير مؤداها حرمانهم من الماش أو الكافأة ، على أن يربط للمستحقين عنهم نصف جزء المعاش أو المكافأة الذي كانوا يتقاضونه فيما نو توفى عائلهم ، الا أن هذه القاعدة الخاصة ليس من شأنها تعطيل الحكم العام الذي أوردته المادة (٥١) ومؤداه أنه اذا عاد صاحب المعاش الى خدمة الحكومة وقف صرف معاشه فهذا الحكم يسرى في جميع الاحوال التي يعود فيها صاحب المعاش الى الخدمة ، ومنها حالة المحكوم عليه في جريمة من الجرائم المشار اليها الذي تقرر للمستحقين عنه معاشا بافتراض وفاته ، لانه هو صاحب المعاش الاصلى ، واذا كان المشرع قد حرمه من المماش وقرر جزءا منه للمستحقين عنسه مراعيا أن صاحب المعاش في الاغلبُ الاعم مسجون تنفيذا للحكم ، وان المستحقين عنه في حاجة الى المصدر للدخل يتعيشون منه بعد أن انقطع عائلهم عن الكسب ، فان ذلك ليس معناه أنهم أصبحوا أصحاب المعاش دونه بحيث أذا عاد ألى الخدمة لا يؤثر ذلك في المعاش المقرر لهم ، وانما يظل هو صاحب المعاش الذي تقرر لهم المعاش على أساس مدة خدمته بالحكومة ، فاذا عاد الي الخدمة انقضت حاجتهم الى المعاش فيقف صرفه ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يتمين صاحب المعاش المحكوم عليه في جريمة من جرائم المدر أو الاختلاس في مزيد المعاش من صاحب المعاش غير المحكوم عليه ، لأن الاول لا يقف صرف معاشه بعودته الى الخدمة انما الثاني فيقف صرف معاشه بعودته الى الخدمة •

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، غانه ما كان يجوز الاستعرار فى صرف الماش الى المستحقين عن السيد/ ٥٠٠٠ بعد عودته الى خدمة الحكومة بضم العاملون بالتعليم الحر الى وزارة التربية والتعليم اعتبارا من أول

ديسمبر سنة ١٩٥٠ وانما كان يتمين في هذا التاريخ وقف صرف المماش الى المستحقين ، واذ تم هذا الصرف خلافا لحكم القانون فانه يتمين استرداد ما تم صرفه ما لم يكن قد سقط بالتقادم .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى جواز معاملة السيد المذكور بقانون المعاشات الصادر بالقنون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فان المادة (٤٠) من هذا القانون تنص على أنه اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة في أحدى الوظائف التي ينتفع شاغلها بأحكام هذا القانون تسوى عن مدة خدمته الجديدة وفقاً لاحكام المقوانين الآتية : (١) المرسوم بقانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٢٩ المسار اليه بالنسبة الى من سبقت معاملته وبأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المشار اليها وأحد قوانين المعاشات العسكرية أو لائحة التتاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر المسار اليهاء (٢) أحكام هذا القانون بالنسبة الى من سبقت معاملته بأحكامه أوبأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أوالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها . وفي تسوية معاش أي من هؤلاء تعتبر مدة خدمته متصلة أو منفصلة أيهما أصلح ، ومن ثم واذ كان السيد٠٠٠ معاملا بقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أثناء مدة خدمته بوزارة المدل غانه يعامل بالقانون ذاته أثناء مدة خدمته بوزارة التربية والتعليم، على أن تسرى في شأنه بعض أحكام قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وهي الاحكام التي نصت المآدة (٣) من قانون الاصدار علي سريانها على الموجودين في الخدمة من العاملين بالقانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٢٩ ٠

ومن حيث أنه عن مدى أحقيته في معاش عز عدة خدمته في وزارة المحل ، فان المادة (٣٩) من قانون المعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة لايجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش أو المكافأة الا بحكم تأديبي وفي حدود الربع ، وتسرى الاحكام المتحدة على من حرم من المعاش أو سقط كل أو بعض حقه فيه قبسل العمل بأحكام هذا القانون وتسوى استحقاقاته واستحقاقات المستفيد عنه وفقا للقانون الذي كان معاملا به على أساس ثلاثة أرباع المستحق غيما لو لم تعلق عليه أحكام السقوط أو الحسرمان المقررة بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة وذلك بناء على طلب يقدم من أصحاب الشأن

ومع عدم صرف فروق عن الفترة السابقة على العمل بأحكام هــذا القانون » •

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، كان للسيد ٠٠٠٠٠ أن مطلب اعادة تسوية معاشه عن مدة خدمته بوزارة العدل على أساس حكم المادة (٣٦) المشار اليها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فيستحق معاشا يوازى ثلاثة أرباع الماش الستحق له عن هذه المدة ، على أن يقف صرفه لعودته الى الخدمة ، واذ لم يتقدم بهذا الطلب في الموعد الذي حدده القانون في المادة (٣٧) التي تنص على أنه « يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة أو التأمين أو أية مبالغ مستحقة لدى الصندوق في ميعاد اقصاه سنتان من تاريخ صدور قرار انهاء خدمة المنتفع أو وفاة صاحب المعاش أو استحقاق المبالغ حسب الحال والا انقضي الحق في المطالبة به » \_ فان حقه يكون قد انقضى ، الا أنه يجوز لمدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التجاوز عن التأخير في تقديم هذا الطلب ومُقا لاحكام المادة (٥٩) من ذلك القانون التي خولته التجاوز عن الأخلال بالمواعيد المنصوص عليها في القانون اذا كان ذلك ناشئًا عن أسباب تبرره ٠ وفي هذه الحالة يعاد تسوية معاشه في تاريخ تركه الخدمة بوزارة التربية والتعليم لبلوغ سن التقاعد تطبيقا لحكم المادة (٤٠) من من القانون الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ منفصلة أو متصلة أيهما أصلح له ويربط معاشه على هذا الاساس من التاريخ المسار اليه ، فتحسب مدة خدمته بوزارة العدل ووزارة التربية والتعليم ، ثم يعاد ربطه للمستحقين عنه من تاريخ وفاته .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه:

(۱) لا أحقية للمستحقين عن السيد ٥٠٠٠٠٠٠ في الاستعرار في صرف المعاش المقرر وفقا لحكم المادة (٥٦) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٩ بعد عودة عائلتهم الى خدمة الحكومة ، فيسترد منهم ما تم صرفه خلافا لحكم القانون ما لم يكن قد سقط بالتقادم ٠

(٢) ان السيد ٥٠٠٠٠ يعامل بقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ عن مدة خدمته بوزارة التربية والتعليم ٥  (٣) أنه يستحق ثلاثة أرباع المعاش المقرر عن مدة خدمته بوزارة المدل اذا ما تم التجاوز عن التأخير في تقديم الطلب الخاص به على أن يقف صرف هذا المعاش لعودته الى الخدمة .

فاذا ما تم هذا التجاوز يعاد تسوية معاشه على اساس حكم المادة (٠٠) من قانون المعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ويربط له المعاش على هذا الاساسى اعتبارا من تاريخ تركه المخدمة بوزارة التربية والتعليم ، ثم يعاد ربطه للمستحقين عنه من تاريخ وفاته ، ويستحق المستفيدون عنه الفروق الناشئة عن هذه التسويات غيما عدا ما سقط منها بالتقادم .

( ملف ٨٦/٥/٨٦ \_ جلسة ١٩٧٢/١١/١٥ )

قامسدة رقم ( ۳۳۰ )

#### المسطأ:

صاحب المعاش الاستثنائي المائد الى المخدمة تطبق عليه ذات الاحكام الخاصة بعودة اصحاب المعاشات العادية الى المخدمة — قانون الماشات الاستثنائية اشتمل على قاعدة مقتضاها أن تسرى على المعاشات الاستثنائية احكام قوانين المعاشات العادية فيما لم يرد فيه نمى خاص في قرار منح المعاش الاستثنائي — المادة و و منقائد الى المخدمة بالقانون الماشات رقم الذي كان معاملا به وتعتبر مدة خدمته متصلة أو منقصلة أيهما أصلح له سخده القاعدة تسرى على صاحب المعاش العادى وصاحب المساش الاستثنائي سواء بسواء — المعاش الذي يسوى وفقا المادة و المساش اليها على اساس حساب مدد المخدمة متصلة باعتباره أصلح للمنتفع يعتبر في هذه الحالة معاشا عاديا لا معاشا الستثنائيا — استحقاق صاحب الماش اعانة غلاء دون تفرقة بين جزء مقابل الماش الاستثنائي أو جزء مقابل الماش العادى و

### ملخص الفتوى:

ان المادة (٤٠) من قانون الماشات المسادر بالقانون رقه ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « اذا أعيد صاهب معاش الى الخدمة في اهدى الوظائف التى ينتفع شاغلها بأحكام هذا القانون عومل عن مدة هذه الخدمة وفقا لأحكام القوانين الآتية : ٥٠٠٠٠٠ » •

 (٢) أحكام هذا القانون بالنسبة الى من سبقت معاملته بأحامه أو بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها

وفى تسوية معاش أى من هؤلاء تعتبر مدة خدمة متصلة أو منفصلة أيهما أصلح له •

وتنص المادة (٣) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الماشات والمكافآت الاستثنائية على أنه « تسرى على الماشسات الاستثنائية الممنوحة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المامل بها الوظفون والمستخدمون الذين منحت لهم ، وذلك مع عدم الاخلال بما قد تقرره اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة بحسب الاحوال من أحكام خاصة أما المعاشات التى تمنع لعير الموظفين فتكون شخصية وتتعم بوفاتهم » •

كما تنص المادة (٣) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شان الماشات والمكافات الاستثنائية على أنه «تسرى على الماشات والمكافات الاستثنائية القررة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين الماشات المامل بها من منحت له ولاسرته هذه الماشات والمكافات ٥٠٠٠ وكل ذلك مع عدم الاخلال بما يتضمن القرار المادر بمنع الماش أو المكافأة الاستثنائية في بعض الاحوال من أحكام خاصة » ٥

ومن حيث أنه سبق لهذه الجمعية العمومية أن رأت بجلستها المنعدة في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٨ أن « المادة ٤٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه اذ تناولت تنظيم حالة الموظفين ذوى الماشات الذين يعودون الى الخدمة بعد تركها قد جاءت عباراتها مطلقة دون تخصيص أو تفرقة بين طائفة وطائفة ، ومن ثم يتمين أعمال حكمها سواء أكان المعاش الذى حصل عليه من ترك الخدمه ثم عاد اليها معاشا عاديا أم استثنائيا ••• > — ومن ثم طبقت الجمعية العمومية على صاحب المعاش الاستثنائي العائد الى الخدمة ذات الاحكام الخاصة بعودة أصحاب المعاش العادية الى الخدمة •

وهذا النظر يتفق والقاعدة التي استمل عليها قانون الماشسات الاستثنائية ومقتضاها أن تسرى على المعاشات الاستثنائية أحكام قوانين المعاشات العادية فيما لم يرد فيه نص خاص في قرار منح المساش الاستثنائي ، ومن ثم فاذا خلا قرار منح المعاش الاستثنائي من حكم ينظم عودة صاحب المعاش الاستثنائي الى الخدمة ، فانه يتمين الرجوع في هذا الخصوص الى الاحكام المتعلقة بعودة أصحاب المعاشات العادية ألى الخدمة ، وهو ما يقتضى أن يعامل صاحب المعاش الاستثنائي العائد الى الخدمة معاملة صاحب المعاش العائد الى الخدمة ، وهذا أن يفيد من كل الوجوه ، وهذا ممناه أن يفيد من كل ميزة مقررة لصاحب المعاش العائد الى الخدمة ، ومن ثم واذ يقضى حكم المادة (٥٠) من قانون الماشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المثار اليه بان يعامل صاحب الماش العائد الى الخدمة بالقانون الذي كان معاملا به » ، وتعتبر مدة خدمته متصلة أو منفصلة أيهما أصلح له معادب المعاش العادى وصاحب المعاش الاستثنائي سواء بسواء ،

ولا وجه للقول بأن مناط حساب مدد الخدمة متصلة في الماش أن تكون الماشات المستعقة عنها معاشات مدة ، والماش الاستثنائي ليس معاش مدة ، أو أن حساب الدة المقرر عنها المعاش الاستثنائي متصلة في المعاش فيه اهدار للقرار الجمهوري المقرر لهذا المعاش ـ لا وجسه لهذا القول لان مقتضي أحكام القانون رقم مه لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، أنه بعودة صاحب المعاش الى الخدمة \_ سواء كان معاشا عساديا أو استثنائيا \_ يقف صرف معاشه طيلة مدة استخدامه ، ثم عند انتها خدمته يعاد النظر من جديد في تسوية معاشه حسبما يكون محققا لمسلحته ، وهو قد وهي هذا الاساس غاذا كان المعاش الاستثنائي معاش مدة \_ وهو قد يكون كذلك كما هو الشأن في الحالة المروضة \_ وكان حساب هذه المدة

ف الماش متصلة يحقق مصلحة لصاحب الماش ، فانه ليس ثمة مايمنع من تطبيق حكم القانون وحسابها متصلة في معاشه ، وليس في ذلك اهدار لقرار الجمهوري المانع للمعاش الاستثنائي قد انتج هذا القرار أثره بأن سوى بين صاحب المعاش الاستثنائي وصاحب المعاش العادى ، ولولاه لاعتبر صاحب مكافأة ولما استحق معاشا عن جميع مدد خدته أما اذا كان المعاش الاستثنائي ليس معاش مدة كما لو كان صاحب المعاش قد منحه لقاء خدمةجليلة قدمها للبلاد ، أو لو كان المعاش يزيد كثيرا عن المعاش المستحق عن مدة الخدمة ، ففي هذه الحالة لا تكون ثمة مصلحة لصاحب المعاش في حساب المدد متصلة ، فيفضل أن يتقاضي المساش لاستثنائي مستقلا عن المعاش المقرر عن سائر مدد خدمته ،

ومن حيث ان الماش الذى يسوى وفقا لاحكام المادة (٥٠) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، على أساس حساب مسدد الخدمة متصلة باعتباره أصلح للمنتفع ، يمتبر فى هذه الحالة معاشسا عاديا لا معاشا استثنائيا ، ومن ثم يستحق عنه صاحب المعاش اعانة غلاء دون تفرقة بين جزء مقابل للمعاش الاستثنائيأو جزء مقابل للمعاش المادى ، غباعادة تسوية المعاش وفقا لهذه المادة تسقط جميع المعاشات المقررة عن المدد الحسوبة وفقا لاحكامها سواء كانت معاشات عادية أو استثنائية ويستحق المنتفع بدلا منها جميعا المعاش المسوى وفقا لهذه المادة ه

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه :

يجوز حساب مدد خدمة السيد ووجه بالاذاعة المرية متصلة في معاشه بما غيها المدة التي منح عنها معاشا استثنائيا ، ويسوى عنها جميما معاش عادى واحد وفقا لاحكام المادة (٤٠) من القانون رقم و لسنة ١٩٩٣ المشار اليه و

( ملف ۷۹/٤/۸۷ ــ جلسة ۲۱/۳/۳/۲۱ )

# قاعدة رقم ( ٣٣١ )

#### المسدا:

مفاد نصى المادة ١٣ من المتانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التامين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمائها المدنيين ، التغرقة بين حالة الموظف الذي يعاد الى المحدمة بعد احالته الى المعاش ببلوغه سن المتعامد والموظف الذي يستبقى في المخدمة بقرار من رئيس الجمهورية بعد بلوغه سن التقاعد — الموظف الذي يعاد الى المخدمة بعد احالته الى المعاش لمبلوغه سن التقاعد لا تدخل مدة خدمته الملاحقة في حساب معاشه — لا يغير من هذا النظر ما ورد من أحكام بشأن المودة الى المخدمة في المضل المخامس من الباب الرابع من القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ لمضار المهاس ناك أن الأحكام الواردة في المضل المذكور أنما المساس بالحكم الوارد في المادة ١٩٦١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يماس بالحكم الوارد في المادة ١٩٦١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المساس بالحكم الوارد في الماد المهادي يقضى بعدم جواز أبقاء أي منتفع في المخدمة بعد بلوغه سن التقاعد الا بقرار من رئيس الجمهورية ٠

# ملقص الحكم :

ان المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والمامل به المدعى قد نصت على أن تنتهى خدمة المنتفيخ باحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ٥٠ ولا يجوز في جميع الاحسوال بنسير قرار من رئيس الجمهورية بابقاء أي منتفع في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد، ومفاد هذا النص أنه مالم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بابقاء الموظف بالخدمة بعد بلوغ سن التقاعد فأنه لا ينتفع بأحكام القانون المشار اليه في شأن حساب مدد الخدمة التي تدخل في تقدير المعاش وانما تنتهى مدة خدمت بحكم القانون ببلوغه سن التقاعد ويسوى معاشه على هذا الاساس ففمة اختلاف بين حالة الموظف الذي يعاد الى الخدمة بعد احالته الى الماش ببلوغه سن التقاعد وبين حالة الموظف الذي يستبقى في الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية بعد بلوغه سن التقاعد ، اذ بينما أن الموظف الذي بالخدمة يستمر في تقاضى مرتبه مخصوما منه قسط الماش

وذلك على أساس ان خدمته قد امتدت ولم تنته ببلوغه سن التقاعد ، فان الموظف الذي يعاد تعيينه بعد انتهاء خدمته ببلوغه سن التقاعد يربط معاشه على أساس المدة التي قضاها بالخدمة قبل بلوغه سن التقاعد ولهذا غانه يتقاضى مقابل عمله في صورة راتب أو مكافأة شاملة دون أن يستقطع منها قسط المعاش وذلك اعتبارا بأن خدمته قد انتهت بحكم القانون ببلوغه سن التقاعد ولهذا مان مدة خدمته اللاحقة لا تدخل في حساب معاشه ، أما العودة الى الخدمة الواردة أحكامها في الغصل الخامس من الباب الرابع من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ السالف الذكر فهي العودة الى الخدمة بمعناها المام وبعد انتهاء خدمة الموظف وربط معاشه سواء كانت العودة الى الخدمة قبل بلوغ الموظف المعاد ( سن التقاعد ) أو بعد بلوغها وقد انتظمت المواد الواردة تحت الفصل المشار اليه الأحكام الخاصة بالجمع بين المعاش وبين الراتب أو المكافأة التي يتقاضاها الموظف المعاد عن عمله الجديد وكذلك الاحكام الخاصة بحساب مدة الخدمة الجديدة في المعاش ، وليس ثمة شك في أن الأحكام الواردة في الفصل المذكور انما يعمل بها حيث تتوافر الشروط والاوضاع الخاصة بكل حكم من هذه الاحكام ودون المساس بالحكم الوارد في المادة ١٣ من القانون والذي يقضى بعدم جواز ابقاء أي منتفع في الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد الا بقرار من رئيس الجمهورية وذلك على نحو ما سلف بيانه في معنى الابقاء في الخدمة -

<sup>(</sup> طعن رقم ۲۵۸ لسنة ۱۸ ق -- جلسة ۲۲/۲/۲۲۲۱ ا

### الغصل السابع

# مدى جواز الجمع بين المعاش والمرتب أو بين أكثر من معاش

# الغرع الأول

### الجمع بين المرتب والمعاش

أولا: القاعدة الاصلية عدم جواز الجمع بين الماش المستحق للموظف وبين الرتب الذي يتقاضاه اذ عاد للمعل بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة:

# قاعدة رقم ( ۳۳۲ )

#### المسدا:

ان توانين الماشات لا تحيز كقاعدة عامة الجمع بين المساش المستحق للموظف وبين المرتب الذي يستحق له اذا عاد المعلم بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة — لا يخضع لقاعدة حظ الجمع بين المرتب المواش الورثة المستحقون معاشا عن مورثهم ، وانما تنظم قوانين المعاشات الخاضمين لها أحوال قطع معاشاتهم حالة حصولهم على مرتبات المعاشات الخاصمة في الحكومة أو في غيرها — أساس ذلك نص المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالماشات الملكية ونص المادة ٣٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٠ باصدار قانون التاميزوالمعاشات الملغية ولفي المولة المدنين ٠

#### ملخص الفتوي :

ان قوانين المعاشات لا تجيز كقاعدة عامة الجمع بين المعاش المستحق للموظف وبين المرتب الذي يستحق له اذا عاد للعمل بالحكومة أو المهات أو المؤسسات العامة ، أما الورثة المستحقون معاشا عن

مورشهم غلا يخفعون لقاعدة حظر الجمع هذه وانما تنظم قوانين الماشات الخاضعين لها أحوال قطع معاشاتهم حالة حصولهم على مرتبات نتيجة استخدامهم سواء في الحكومة أو في غيرها .

ومن ذلك أن المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية قد نصت على أنه اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء بصفة نهائية أو وقتية أو بصنة مستخدم خارج عن هيئة المعال يوقف صرف معاشه ونصت المادة ٢٩ على أن « يقطع معاش الاشخاص الآتي بيانهم وهم ٥٠ (٤) الابناء والبنات والاخوة والاخوات المستخدمون بماهية في مصالح الحكومة » ٥٠٠

كما نصت المادة ع؛ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمماشات لوظفى الدولة المدنيين على أنه أذا أعيد صاحب مماش الى الخدمة في أحدى الوظائف التي ينتفع شاغلها بأحكام هذا القانون يوقف صرف معاشه طيلة مدة استخدامه • وقضت المادة ٣٧ بأن يقف صرف المعاش الى المستحقين عن الموظف أو المستحقين عن صاحب المعاش اذا استخدموا في أي عمل ••

ويستفاد من هذه النصوص أن قوانين الماشات قد ميزت في الحكم بين الموظفين المستحقين لماش وبين خلفائهم المستحقين لماش عنهم فجعلت الاصل بالنسبة الى الطائفة الاولى عدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب المستحق من الحكومة أو أحدى الهيئات أو المؤسسات المامة عند عودتهم للخدمة م أما المائفة الثانية فقد تكفلت أحكام قطع المعاش الواردة في قوانين المعاشات المعاملين بها ببيان حكم هذه الحالة .

ر نتوی ۱۹۲۸ فی ۲۹/۱۰/۱۹۹۱ ۱

# قاعــدة رقم ( ٣٣٣ )

المحدا:

قاعدة عدم الجمع بين الرتب والمعاش ــ سريانها على من يعين أو يعاد الى المفدمة بالمؤسسات العامة ــ تطبيقها على موظفى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي •

### ملخص الفتوي :

ان المؤسسات العامة طبقاً للتكييف القانونى الصحيح هي مصالح عامة خولها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة عن شبخصية الدولة ويبين من هذا التعريف أن المؤسسات العامة تقوم على عنصرين : أولهما عضر المرفق العام أو المصلحة العامة ، والثاني عنصر المسخصية الاعتبارية المستقلة التي يستهدف المشرع من منحها تمكين المؤسسة من أداء رسالتها على أحسن وجه في المؤسل المؤسسات العامة أنها مرافق عامة لا تختلف عن غيرها من المرافق التي تقوم عليها السدولة بطريق مباشر ، وموظفوها في الأصل موظفون عموميون يخضعون لاحكام بالقانون رقم م ٢٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فيما لم يرد بسأنه نصل في القوانين أو القرارات الصادرة بانشائها : وقد أخض بشأنه نطام المؤسسات العامة على نطاق واسع غاضفي على كثير من المرافق العامة التي كانت المحكومة عند صدور قوانين الماشات في سنة المرافق العامة التي كانت المحكومة عند صدور قوانين الماشات في سنة مؤسسات عامة مستهدفا افساح المجال لها لتحقيق اهدافها بايسر السبل وعلى خير الوجوه و

ويلخص من ذلك أن شأن ذوى الماشات عندما يعودون الى الخدمة في المؤسسات العامة أو يلتحقون بها كشأنهم عند عودتهم الى الخدمة في احدى مصالح الحكومة ، ومن ثم غلا يجوز لهم الجمع بين معاشاتهم وبين مرتباتهم التى يتقاضونها من هذه المؤسسات ، يؤيد هذا النظر ان المادة الاولى من القانون رقم 70 لسنة ١٩٥٧ المشار اليها قد أجازت للوزير أو الرئيس المختص بعد موافقة وزير المالية والاتتصاد الترخيص يعود نلعمل في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانية المستقلة أو الملحقة في مما يدل على أن المشرع يسوى في الحكم في هذا الخصوص بين المؤسسات العامة والمصالح العامة ، اذ اجساز في هذا الخصوص بين المؤسسات العامة والمصالح العامة ، اذ اجساز الاستثناء من قاعدة عدم الجمع بين المرتب والمعاش بالنسبة الى من يعود الى العمل أو يعين في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، والتسوية في الحكم يعود الاستثناء يقتضى التسوية في الحكم العامة ، والتسوية في الحكم

فى شأن القاعدة الاصلية التى تقضى بعدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش بحيث تسرى هذه القاعدة على من يعود الى الخدمة من ذوى المعاشات أو يعين فى المصالح العامة والمؤسسات العامة على السواء .

ولما كانت الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة الاساسية وهو مرفق الاصلاح الزراعي على النصو المفصل بقانون انشائها ، كما خولها هذا القانون شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة . ومن ثم فانها تعتبر مؤسسة عامة في هذا الخصوص ويسري على موظفيها نص المادة ، ٢٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات الملكية القاضي بعدم جواز الجمع بين الماش والمرتب ،

١ ملف ٢٨/٤/٥٣١ ــ جلسة ٢٢/٢/١٥٥١ ،

ثانيا: علة عسم جواز الجمع:

قاعسدة رقم ( ٣٣٤ )

المحسدا:

عسلة عدم جواز الجمع كون المعاش والرتب مربوطين في ميزانية الحكومة ·

### ملخص الفتوى:

لاحظ القسم أن نص المادة ٦٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة المربح في أن أحسكامه لاتسرى الا على الموظفين والمستخدمين المربوطة ماهياتهم في ميزانية الحكومة العمرمية ، ويفهم من هذا النص أن حظر الجمع بين مرتب ومعاش أو بين معاش ومعاش آخر سطبقا لحكم المادة ٦٠ من القانون ذاته سلايتناول الا الحالات التي تكون فيها الماهية والمعاش مربوطين في ميزانية الحكومة العمومية تؤكد ذلك المادة المذكورة التي تحظر الجمع بين المعاش والمرتب ، والتي لايدع

نصها مجالا للشك فى أن المقصود بالماش فيها هو الماش المرتب على خزانة الدولة وأن المقصود بالماهية فيها هى الماهية التى يتقاضاها المعينون فى احدى وظائف الحكومة فاذا كان أحدهما مربوطا فى ميزانية الدولة العمومية والآخر فى ميزانية أخرى مستقلة فان الحظر لايسرى أولا لانتفاء علته وهى عدم تحميل ميزانية الدولة مرتبين لشخص واحد لان الماش لايخرج عن أن يكون مرتبا مؤجلا وثانيا لان حظر الجمع من النصوص الضيقة التى لايصح التوسع فيها أو القياس عليها •

واذا كانت وزارة الاوقاف قد اتخذت من المرسوم بقانون المشار البه قانونا له قانونا على وجبه مبدأ عدم الجمع المنصوص عليه فى ذلك المرسوم بقانون على وجبه يجعله ينطبق على الحالات التى يكون فيها أحد المرتبين ( وهو الماش) مربوطا على ميزانيتها والآخر مربوطا على الميزانية المعومية للدولة لان الاخذ بهذا التأويل هو بمثابة حكم جديد لا يكون الا بقانون ه

ذلك أن وزارة المالية فى تطبيقها لاحكام ذلك المرسوم بقسانون على موظفى الحكومة انما تجيز الجمع بين المعاش المرتب على خزانتها والماهية المستحقة من خزانتها وارارة الاوقاف كما تجيز أصلا الجمع بين المعاش المرتب على غير خزانتها والماهية المستحقة من خزانتها ووهى المعاش المنترة الرابعة من الملادة ١٩ المشار اليها وهى عدم تحميل ميزانية الدولة المعومية مرتبين نشخس واحد و ولائك فى أن قصد المشرع من نص الفقرة الرابعة من المادة ٢٩ المنتلف باختلاف الجهة التى تطبق حكم ذلك النص من المادة ٢٩ لايختلف باختلاف الجهة التى تطبق حكم ذلك النص ه

وبالتالى يتعين على وزارة الاوقاف فى تطبيقها لاحكام ذلك القانون على موظفيها أن تلتزم ذلك القصد غلا تجيز الجمع بين معاش مرتب على خزانتها وماهية مستحقة من خزانتها أيضا وفيما عدا ذلك يكون الجمع بين معاش مرتب على خزانتها وماهية مستحقة من خزانة الحكومة المعومية أو العكس أمرا جائزا أصلا لا يعدل عنه الا بنص تشريعي صريح و

يؤكد هذا النظر ويدل عليه أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٢٣ .

فقد جاء هذا القانون بقواعد خاصة لتسوية معاشات ومكافات الموظفين والمستخدمين الذين لهم مدد خدمة دائمة فى الحكومة أو فى وزارة الاوقاف وتناول فى مادته الاولى حالة الموظفين والمستخدمين الداخلين فى هيئة العمال الذين ينقلون من وزارة الاوقاف الى وظيفة دائمة فى وزارة أو مصلحة أخرى من وزارات الحكومة ومصالحها ونص على أن هؤلاء لايستولون على مايستحقون من معاش أو مكافأة عن خدمة فى وزارة الاوقاف وانما تحسب تلك الخدمة لتسوية ما قد يستحقونه فيها بعد من معاش أو مكافأة م

كما أن المادة الثانية تناولت حالة الموظفين والمستخدمين الداخلين في هيئة العمال الذين سبق لهم مدة خدمة في وزارة الاوقاف ويوجدون الآن في وظيفة دائمة في وزارة أو مصلحة أخرى من وزارات الحكومة أو مصللحها ونصت على أن لهؤلاء حق الخيار في طلب المعاملة بمقتضى ذلك القانون ه

والمفهوم من ذلك أنهم اذا لم يختاروا المعاملة بأحكام القانون الجديد غانهم يستمرون في الجمع بين المعاش المرتب لهم من وزارة الاوقاف والمرتب الذي يتقاضونه من الحكومة •

لذلك انتهى رأى القسم الى جواز الجمع بين معاش مقرر من وزارة الاوقاف ومرتب من الحكومة •

ا عنوی ۲۲/٤/۸۱ فی ابریل ۱۹۵۱ ا

# قاعدة رقم ( ٣٣٥ )

#### المحدا:

المادة ٢٥ من لاثمة بلدية الاسكندرية الصادرة في سنة ١٩٣٠ ــ النص غيها على قطع معاش البنات المستخدمات بماهية في مصالح المكومة ــ قصد الشارع من هذه المادة ــ هو ترديد القاعدة المامة المائدة في قوانين المعاشات المختلفة دون اشتراط وهدة المرف المالي

لتعريم الجمع بين المعاش والرتب ـ أثر ذلك ـ عدم جواز الجمع بين معاش البنات من البلدية ومرتباتهن من مصالح الحكومة •

### ملخص الطعن:

بينت المادة الخامسة والعشرين من لائحة معاشات بلدية الاسكندرية الصادرة فى سنة ١٩٣٠ الاسباب التى تقطع المعاش فقالت يقطع معاش الاشخاص الآتى بيانهم وهم :

١ ــ الارامل والامهات اذا تزوجن ٠

٧ — الابناء والاخوة الذين بلغوا احدى وعشرين سنة كاملة الا اذا
 كانوا مصابين بعاهات تمنعهم قطعيا من كسب عيشهم ، ففى هذه الحالة
 يستمر صرف المعاش لهم الى يوم وفاتهم طبقا لاحكام المادة السابقة .

البنات والاخوات متى عقد عليهن للزواج على أن يعطى لهن مبلغ يساوى المعاش المقرر لهن فى مدة سنة ، ومع ذلك محق البنات فى المعاش يعود اليهن الى سن الحادية والعشرين اذا انتهت هذه الزوجية تبل بلوغهن هذه السن .

لابناء والبنات والاخوة والاخوات المستخدمون بماهية فى مصالح الحكومة ، على أنه اذا رغتوا من خدمة الحكومة يعود حقهم فى المعاش - وذلك فى الحدود وطبقا للشروط المنصوص عليها فى الفقرتين - - - من هذه المادة -

ونص المادة ٢٥ صريح العبارة ، وهو فضلا عن ذلك نص خاص فلا مساغ للانحراف عنها عن طريق تفسيرها بحجة البحث عن ارادة المشرع ومعرفة القصد الحقيقى الذى كان يتمياه من هذه العبارة الصريحة أو احلال عبارة أخرى محلها ، كما ذهب الحكم المطعون فيه به بمقولة ان عبارة « فى وظائف البلدية » هى التى كان يتمياها المشرع ولكنه تنكب المصوال الوصول اليها وأوردها عبارة « فى مصالح الحكومة » سهوا أو عن طريق الخطا المادى ، اذ هذا القول يتجافى والعبرة بمعوم النص فى المتفسير اذ الاصل فى النص الصحة لا الخطأ ، والعبرة بمعوم النص

لا يخصوص السبب ، كما أن هذا النص أورد المبارة مرتين ليعالسج حكمين مختلفين الحكم الاول في صدر البند الرابع من المادة الخاصة والعشرين والحكم الثاني في عجز هذا البند ومن ثم يكون القول باحتمال الخطأ المادي بعيدا عن صحة الصواب .

ولما كانت الاحكام التى قررتها هذه المادة تعتبر أحكاما خاصة فلا محل اذن لقارنتها بالاحكام العامة وأعمال الاخيرة وهجر الاولى اذا تمارضت معها ، اذ الخاص يقيد العام ولا عكس ، وبخاصة اذا كان الحكم الخاص يستند فى وجوده الى قاعدة عامة هى عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش سواء التحد المصدر أو اختلف كما هو الشأن فى هذه الدعوى ، والشارع بايراده حكم المادة ٢٥ على هذا النحو لم يكن تعنيه الدعوى ، والشارع بايراده حكم المادة و٢٥ على هذا الاتجاه وقرر حكم وحدة المصدر أو اختلافها بقدر ما عناه حكم القاعدة المامة التى كانت هذه القاعدة ومن شأن اعماله عدم الجمع بينهما سواء كان المصدر متحدا أم مختلفا اذ رأى فى أحدهما الكفاية وبه يضمن صاحبة وسيلة العيش فى الحياة ، ومن ثم يكون الاعتماد على وحدة المصدر للقول بعدم جواز فى الجمع وعلى اختلاف المصدر للقول بجواز الجمع بمفهوم المخالفة قولا غير سديد ، لان مفهوم المخالفة أضعف طرق الدلالة على تعبير الشارع، ولائف لا يساغ الاجتهاد واعمال قواعد التفسير اذا كان النص صريحا لاخفاء فيه ،

ولا يقدح فى ذلك الحجة التى أوردها الحكم المطمون فيه المستمدة من نص المادة ٥٦ من اللائحة الذى يقول « اذا استمر صاحب المعاش بمد عودته الى الخدمة بصفة نهائية أو بصفة وقتية أو بصفة مستخدم خارج هن هيئة العمال على الاستيلاء على معاشه مع ماهية وظيفته يعزل من الخدمة وتسقط حقوقه فى الماش نهائيا .

وكذلك الحكم فيما يختص بمستحقى المعاش عن صاحب المعاش أو الموظف أو المستخدم الذين يعينون فى أحدى وظائف البلدية ويستمرون على الاستيلاء على معاشهم أو ماهية وظيفتهم لا يقدح فى ذلك القول بأن المادة ٢٥ يجب أن تقرأ على غرار المادة الاخيرة ، أذ أن المادة ٢٥من تبيل ذكر الخاص بعد العام وليس فى النصين من تعارض ولكل منهما

<sup>(</sup>م ٢٢ = - ١٣ ١

مجال اعمال غير الآخر فالمشرع لم يتحدث بصراحة فى المادة ٢٥ عن عودة صاحب المعاش أو من يتلقى الحق عنه الى خدمة البلدية و ومن ثم رأى أن ينص فى المادة ٥٦ عسمالكل خلاف وقطعا لكل شك يثار عن حكم موظف البلدية السابق أو من تلقى الحق عنه اذا ما عاد الى خدمتها بالذات واعتبر ذلك سببا لقطع معاشه بل ولعزله ، ومن ثم لا يستساغ القول بعد ذلك أن عبارة « فى مصالح الحكومة » الواردة فى المادة ٢٥ خطأ والصواب « فى وظائف البلدية » حتى تتطابق العبارتان فى المادتين آنفتى الذكر ، اذ فى ذلك تحكم فى عبارات المشرع وانحراف بما هدفه الى غير ما استهدفه دون مقتضى يبرر ذلك ٠

( طعن رقم ۲۰۷ لسنة ٥ ق -- جلسة ١٩٦٠/١١/٢٦ :

# قاعسدة رقم ( ۳۲۲ )

#### المسدا:

قاعدة عدم الجمع بين الرتب والماش — علة عدم الجمسع هي مباشرة صاحب المعاش احدى الوظائف الواردة في المادة ٤٥ من المقانون رقم ٥ لمنة ١٩٠٩ على سبيل المصر وليست اتحاد المصرف المسالي — اثر ذلك حد جواز جمع عامل اليومية بين أجره ومعاشه الاستثنائي،

## ملخص الحكم :

ان نص المادة ٥٥ من القانون رقم ٥ لسسنة ١٩٠٩ التى وردت و الباب السابع تحت عنوان سـ أرباب المائسات والقدماء من الموظفين أو المستخدمين الذين يعودون الى الخدمة يقضى بأنه « اذا أعيد صاحب المائس الى الخدمة سواء بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال فيتوقف صرف مماشه » ويبين من صراحة هذا النص ومن عنوان هذا الباب أنه لم يذكر عمال اليومية ذلك لان هذا القانون لا يسرى أصلا على العمال ، ومن ثم غلم يرد الشارع داعيا للتحدث عنهم ولو أراد أن يجعل من عودة الموظف أو المستخدم الىخدمة الحكومة كمال باليومية سبعا لسقوط المائس انتحتم عليه ذكر ذلك ، أما ولم يفعل وهذا نص استثنائي غلا يتوسع في تفسيره طبقا للاصول المرعية في

قواعد التفسير ، ويضاف الى ما تقدم حجة أخرى تنبثق من بيان هذه المادة للوظائف التي تمنع العودة اليها من الجمع بين الماش والرتب الذي يتقاضاه المائد الى الخدمة اذ أن هذا البيان جاء على سبيل الحصر لا التمثيل — كما قال الحكم المطعون فيه — ولم يرد فيه ذكر لممال البومية لانهم يخرجون عن مجال تطبيقه ولا تسرى عليهم أحكاهه ، وانه لو كان في مراد الشارع أن يكون هذا البيان المتمثيل لاورد ما ينم عن ذلك ، وبهذه المثابة تكون علم عدم الجمع حسبما يستفاد منه ليس اتحاد أو اختلف المصدر الذي يأخذ منه المائد راتبه أو معاشه وانما مباشرته الوظائف التي حددها القانون على سبيل الحصر سواء اتحد المسدر أو اختلف ،

وبناء على ماتقدم يكون للمطعون ضده ، وهو صاحب الماش الاستثنائي، ان يجمع بينه وبين أجره كعامل باليومية وذلك فينطاق أحكام قانون المعاشات رقم ه لسنة ١٩٥٩ ولا تعتبر مباشرته هذا العمل سببا من اسباب سقوط حقه في هذا المعاش الاستثنائي ه

( طعن رقم ١٣٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٥١/١/١١ )

ثالثا : وقف المعاش النسبة لمن اشتظوا بالمن التجارية أو غير التجارية المنظمة بالقوانين أو اللوائح مدة خمس سنوات :

قاعدة رقم ( ۲۲۷ )

المسدأ:

وقف صرف المساش بالنسبة الى من اشتفاوا بالمن التجارية او غير النجارية المنظمة بقوانين او لواقح متى ثبت مزاولتهم المهنة مسدة خمس سنوات طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦١ باصدار قانون النامين والمعاشات اوظفى السدولة ومستخدميها وعمالها الدنيين ــ القصود بالمهن غير التجارية المنظمة بقوانين أو لوائح ــ زراعة الارض بواسطة مالكها أو مستاجر ــ اعتبارها من الاعمال المدرة وليست من المهن المنظمة بقانون أو لائحة ــ أشر ذلك أنه لايسرى

## طيها حكم الملدة ٣٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الشار اليه ٠

### ملخص الفتوى:

ان الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون التأمين والمعاشات لوظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به قرار رئيس الجمهورية المحرية المتحدة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن يقف صرف المحاش بالنسبة الى من اشتطوا بالمين التجارية أو غير التجارية المنظمة بقوانين أو لوائح متى ثبت مزاولتهم المهنة مدة خمس سنوات ويعود حقهم في صرف المعاش متى ثبت تركهم المهنة وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ ترك المهنة •

ولما كان المقصود بالمهن غير التجارية المنظمة بقوانين أو لوائح هو أن يكون التنظيم القانوني أو اللائحي يتناول المهنة ذاتها وممارستها والشروط الواجب توافرها فيمن يزاولها ومراقبة أداء ابناء المهنسة لواجباتهم المهنية ووضع جزاءات على مخالفة قواعد وآداب المهنة •

ولما كانت القوانين أو اللوائح التيصدرت في الزراعة لم تنظم الزراعة كمهنة وانما نظمت الملكية الزراعية وموقف المزارع في علاقاته مع الجهات المختلفة من حيث نوع زراعته ومسلحة ما يزرع من كل محصول وما يجب عليه توريده منه ، كما نظمت الملاقة بين مالك الارض ومستجرها على أساس من العدل والنصفة وحماية الطرف الضعيف من استغلال الطرف القوى مستهدفة تحقيق آثار معينة اقتصسادية واجتماعية وسياسية •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن زراعة الارض بواسطة مالكها أو مستأجرها هى من الاعمال الحرة وليست من المهن المنظمة بقانون أو لائحة غلا يسرى عليها حكم المادة ٣٤ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ٠

( غنوى ، ه) في ٧/٥/٨١٨ )

رابعا : عدم سريان قاعدة هظر الجمع بين الرتب والمعاش على صاهب الماش الذي يعين في الغرفة التجارية :

# تامـدة رقم ( ۳۲۸ )

#### : 12-41

الاصل وفقا لاحكام المرسوم بتانون رقم ۱۹۲۷ بشان المسلت الدنية حفل الجمع بين الرتب والمائل اذا أعيد صاهب المائل الى الفدعة — يستوى في ذلك أن يكون المرتب مستعقا عن الحكومة أو من الميئات المامة أو المؤسسات المامة ذات الميزانيسات المستقة أو الملحقة — المغرف التجارية تعتبر مؤسسات عامة — القانون رقم ۱۸۹ لسنة ۱۹۰۱ بشان الغرف التجارية قرر اهكاما غاصة بميزانية المولة — خروج الغرف التجارية من حداد المؤسسات المامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة في خصوص تطبيق قاعدة المؤسلم عبن الرتب والمائل — الا دام عدم مريان قاعدة هظر الجمع بين الرتب والمائل — المائلةي يعين في المرتب والمائل — المائلةي يعين في المرتب والمائل — المائلةي يعين في المؤمة التجارية من

### منخص القتوي :

ان السيد / ٥٠٠٠ كان يعمل بالجهاز ، ثم انتهت خدمته اعتبارا من ١٧ يناير سنة ١٩٦١ ، واستحق معاشا طبقا — لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المعامل به بلغ ٢٣,٤٣٦ جنيها ، وقد تقدم بالاستمارة رقم ٣٠ أ مكرر عن سنة ١٩٦٨ بمرتب مقداره ٥٣ جنيها المغرفة التجارية بالقاهرة منذ سنة ١٩٦٦ بمرتب مقداره ٥٣ جنيها شهريا ، ومن ثم استطلع البهاز رأى وزارة الخزانة في مدى أهيته في الجمع بين هذا المرتب والمعاش سالف الذكر ، فأهادت الوزارة أنه يتمين الرجوع الى الغرفة التجارية لبيان ما اذا كانت من المؤسسات العامة من عدمه ، وردا على استفسار الجهاز في هذا الشأن أوضحت الغرفة التجارية أنها مرسسة عامة بحكم قانونها ، وان العاملين فيها يخضمون لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٩٦٥ اسنة ١٩٦٦ العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٣٥٩ السنة ١٩٦٦ المامين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٣٧٩ السنة ١٩٦٦ المامين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٣٧٩ السنة ١٩٦٦ العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٣٧٩ السنة ١٩٦٦ العام المامين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٣٧٩ السنة ١٩٦٦ العام العام المامين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٣٧٩ العرب ١٩١٨ العرب القطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٣٧٩ المامين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٣٧٩ العرب المورد المامين بالقطاع العام العرب القرارة الشعرية بالقطاع العام العرب القرار المعاملين بالقرار الجمهوري رقم ١٣٠٩ العرب القرار المعاملين بالقرار المعاملين بالقرار المعاملين بالقرار العرب القرار العرب العرب العرب العرب القرار العرب العرب القرار العرب العر

وبناء على ذلك قام الجهاز بوقف صرف المعاش المقرر للسيد الذكور ، ثم طلب ابداء الرأى في هذا الموضوع .

ومن حيث أن المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن الماشات المدنية — وهو الذي ينطبق على السيد المذكور — ينص فالمادة ١٥ منه على أنه ﴿ اذا أعيد صاحب المعاش الى المخدمة سواء كان بصفة نهائية أو وقتية ••• يوقف صرف معاشه ﴾ • وقد صدر استثناء من حسكم هذا النص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العلمة وبين المعاش المستحق قبل التعيين غيها ، ونص في ملاته الأولى على أنه ﴿ استثناء من أحكام المواد ٤٥ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩ و ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٣ و ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٩ و ١٥ من المرسوم يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين الماش وبين المرتب الذي يعاد للعمل في الحكومة أو أحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانية المستقلة أو الملحقة ٠

ومفاد ماتقدم أن المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ يحظر الجمع بين المرتب والمعاش في هالة ما اذا أعيد صاحب المساش الى المخدمة ، وقد أفصح المسرع باصداره القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ عن المحتمدة من تحديد نطاق هذا الحظر ، فساوى بين المرتبات المستحقة من المحكومة من جهة وتلك المستحقة من الهيئات العامة والمؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة من جهة أخرى ، وذلك بحسبان أن هذه الهيئات والمؤسسات العامة لاتعدو أن تكون مصالح عامة منحت الشخصية المعنوية لتتمتع بقدر من الاستقلال في ممارسة النشاط المرفقي الذي تخصصت للقيام عليه ، فهي من اجهزة الدولة الادارية وموظفوها المرتبات التي تصرف من خزانتها تعتبر مصروفة من خزانة الدولة ،

ومن حيث انه وقد استبان أن مناط حظر الجمع بين المرتب والمعاش أن يكون المرتب مستحقا من الحكومة أو من احدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ذات الميزانيسات المستقلة أو الملحقة ، غانه يتمين الوقوف على حقيقة التكييف القانوني لميزانية الغرفة التجارية ، وما أذا كانت تعد من الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، أو أنها ليست كذلك ، فى نطاق تطبيق حكم المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر .

ومن حيث أن الدستور ينص فى المادة ٨٠ منه على أن « الميزانيات المستقلة والمحقة وحساباتها الختامية ، تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحسابها الختامى » ، كما ينص فى المادة ٨٨ منه على أن «ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الاخرى وحساباتها الختامية » ،

ومن حيث أن القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية قرر فى المواد ٢٨ ــ ٣٣ منه أحكاما خاصة بميزانية الغرفة التجارية وحسابها المتامى ، وهى أحكام تختلف اختلافا جوهريا عن الاحكام المتطقة بميزانية الدولة والتي تسرى على الميزانيات المستقلة والملتقة،

ومن حيث أن الغرف التجارية هي مؤسسات عامة مهنية أوطائفية، اذ هي الهيئات التي تمثل في دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية الاقليمية لدى السلطات العامة ﴾ وذلك حسبما تنص عليه المادة الاولى من القانون رقم ١٩٨٩ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ، وقد قرر هذا القانون أحكاما خاصة لميزانية الغرفة التجارية فلا تتبع فيتحضيرها أو اعتمادها القواعد والاحكام المتطقة بالميزانية العامة للدولة ، وليس لها أي ارتباط بها ، ومن ثم تخرج الغرف التجارية من عداد المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة والملحقة في تطبيق قاعدة حظر البعم بين المرتب والمماش ، ويساند ذلك أن هذا الحظر انما تقرر حكما سلف بين المرتب والمماش ، ويساند ذلك أن هذا الحظر انما تقرر حكما سلف والمحقة تعتبر من أجهزة الدولة الادارية وموظفوها موظفون عموميون وأموالها مملوكة للدولة ، وتتحمل الدولة ما يظهر بميزانيتها من عجز ، كما يؤول اليها فائض تلك الميزانيات ، مما يجعل المبالغ المنصرفة من الحكومة ، وهذه جميمها اعتبارات تنتفى بالنسبة الى الغرف التجارية ،

ومن حيت انه يخلص مما تقدم أن قاعدة حظر الجمع بين المرتب

والماش المنصوص عليها فى المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة الإمام لله المرى المرى المرى المرى المرى المرى المرى المرى المرى المراكب المر

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيد / ٠٠٠٠ في الجمع بين المرتب والمعاش .

( ملف ۱۰۳/۲/۲۱ ــ جلسة ۱۸۷۱/٤/۱٤ )

خامساً : مناط حظر الجمع بين الماش والرتب وجود علاقة عقد عمل مع الجهة التي عاد صاحب الماش يعمل فيها :

# قاعسدة رقم ( ٣٣٩ )

المسدا:

معاش — المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التامين والماشات لموظئى الدولة ومستخدميها وعمالها الدنيين — نصها على أنه إذا أعيد صاحب معاش إلى المخدمة في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات المعامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بعد المعل بهذا القانون يوقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه — تعاقد الهيئة المامة للتأمين المسحى مع الاطباء وفقا لمقود الملاج الطبى آنفة الذكر — عدم اعتبار المتعاقد معهم عائدين للخدمة في حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وعدم جواز وقف صرف معاشاتهم من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وعدم جواز وقف صرف معاشاتهم

#### ملخص الفتوى:

ان المادة ٣٩ من قانون التأمين والمائسات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة في الحكومة أو في احدى الميئات أو المؤسسات المسامة أو لشركات التي تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف ، رف معاشه طوال مدة استخدامه ٠

ومن هيث أنه لكى يعتبر الشخص موظفا عاما يجب أن تكون علاقته بالحكومة لها صغة الاستقرار والدوام فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر أو بالخضوع لاشرافها وليست علاقته عارضة تعتبر فى حقيقتها عقد عمل يندرج فى مجالات القانون الخاص ( حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٩٥٧/١١/ بعشر سنوات صحيفة ١٩٥٧))، مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا فى عشر سنوات صحيفة ١٩٣٧)،

ومن حيث أن تعاقد الهيئة مع الاطباء وفقا لعقود العلاج الطبى آنفة الذكر لا يعتبر اعادة للخدمة فى مفهوم قانون التأمين والمعاشات المشار اليه ولا يعتبر الطبيب فى هذه الحالة موظفا عاما أو شاغلا لوظيفة عامة فى الدولة وعلى ذلك فلا يترتب على ابرام هذه العقود وقف صرف الماشات المستحقة لهم ه

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العقود التى تبرمها الهيئة العامة للتأمين الصحى مع الاطباء المارسين والاغصائيين هى من العقود غير السماة ولا يترتب عليها اعتبار المتعاقد معهم عائدين للخدمة في حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ولا يترتب عليها وقف صرف معاشهم ٥٠

( نتوی ، ۱۷ فی ۱۹۲۸/۱/۲۷ )

# قاعدة رقم (٣٤٠)

#### المسدا:

المادة ٥١ من قانون المساشات المدنية رقم ٢٧ لمسنة ١٩٣٩ والادة ٨٦ من قانون المعاشات والمسكانات والتأمين والتعويض للقوات المسلحة القسانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة المسامة وبين المساش المستحق قبل التعيين فيها حقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥٠ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو ١٨٠١ عندا المسلمة ١٩٧٠ ما المسنة ١٩٧٠ ما المسنة ١٩٧٠ ما المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلمة المسلم المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلم المسلمة ال

حظر الجمع بين المساش والرنب أن يكون المسائد الى الخدمة مرتبطا بلجهة التى عاد الى المعمل بها بعقد عمل المعيار الذى يميز عقد المعمل عن غيره من المعود الاخرى هو التبعية التعلقات معهد ناصر للبحوث وانعلاج مع انتين من ارباب الماشات وجعل المسكافاة المقررة للبحوث وانعلاج مع انتين من ارباب الماشات وجعل المسكافاة المقررة المسام لمحدير المعهد يؤكد أن المسلاقة التى تربخهما بالمهد هى علاقة المسلام لمسحد المهد المسلامة المسكل منهما بالمسلامة المسلامة المسكل منهما حرار مجلس ادارة المهد بتعيينها بعدد اعتماده من المسكل منهما المسلامة المسلامة المسلامة المسلامة والمسلام ، يعتبر بمشابة المسلامة من الجمع الذي شرط المانون صدوره من الجهة المختصة والترخيص في الجمع الذي شرط المانون صدوره من الجهة المختصة و

### ملخص الفتوي :

ان المسادة ٥١ من قانون المعاشات المسدنية رقم ٣٧ لشنة ١٩٣٩ المسامل به السيد / ٠٠٠٠٠٠ تنص على أنه « اذا اعيد مساهب المعاش الى انضدمة سواء كان ذلك بصفة نهائية أو وقتيسة أو بصفه مستخدم خارج عن هيئة العمال يوقف صرف معاشه » كما تنص المسادة ٨٦ من قانون المساشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقدوات المسلحية رقيم ١١٦ لسينة ١٩٩٤ المسيامل به العميد متقاعد / ٠٠٠٠٠ على أنه « اذا عين مساحب معاش في الحكومة أو ف احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة : أوقف صرف معاشم طوال مدة اسمتخدامه ومع ذلك يجوز الجمع بين الراتب أو المكافأة وبين المعاش بالأوضاع والسروط التي يدسدر بها قرار من الجهات المختصة ، وتنص المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشـــأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفــة العامة وبين المعاش المستحق قبل القعيين فيها على أنه « استثناء من أحكام المواد ٤٥ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و٥٠ من القانون رقم ۲۸ أسنة ۱۹۱۳ و ٥١ من الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ٠٠ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعساد للعمل في الحكومة أو في احدى الهيئسات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة وتنص المادة (٢) من هذا القانون على أنه « اذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنيه في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند أعادته سن الثانية والستين فيصدر القرار المنصوص عليه في المسادة السابقة من رئيس ألجمهورية ، ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الأعمال العرضية التي لا يستغرق انجازها مدة ستة أشهر لا تتجدد » ، وأخيرا فان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المسكافأة وبين المعساش المعدل بالقرارين رقمي ٨٥٠ لسنة ١٩٧٠ وه ١١٥٥ لسنة ١٩٧٤ ينص في المسادة (١) منه على أنه « لا يجوز الجمع بين المحــاش وبين المــكافأة أو المرتب المقرر للوظيفة » وتنص المادةً (٢) من هــذا القرار على أنه « اذا أعيــد تعيين صــاحب معــاش تقل سنه على الستين وينتفع بأحد قوانين المساشات المدنية أو العسكرية أو بنظام التامينات الاجتماعية الى الخدمة في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العبامة أو الوحدات الاقتصادية التابعية لها يمنح المرتب المقرر للوظيفة التي عين فيها طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها » وتقضى المادة (٣) منسه بأنه « اذا كان المرتب السابق للمعاد الى الخدمة وغقا لحكم المادة السابقة يجاوز المرتب المستحق له في الوظيفة المساد تعيينه فيها وفقها للقوانين واللوائح ، جاز بقرار من رئيس الوزراء الترخيص له في الجمع بين المرتب الستحق وبين المعاش كله أو بعضه بما لايجاوز نهاآية مربوط درجة أو فئسة الوظيفسة التي أعيد تعيينه فيها أو مرتبه السابق أيهما أقل ـ على أن يخفض المعاش الرخص به بمقدار مايحصل عليه مستقبلا من علاوات الترقية والعلاوات الدورية » .

ويين من النصوص التقدمة أن مناط انطباق قاعدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب أن يكون العسائد الى الخدمة مرتبطا بالجهة التى عاد الى العمل بها بعسلاقة عمل ، ولقد سبق للجمعية العمومية أن انتهت في فتواها رقم ٧٧٠ العسادرة بجلسة ٢٦ من يونية سنة ١٩٦٨

الى أن الميار الذى يميز عقد الممل بحسبانه المقد الذى يتمهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خدمة المتعاقد الآخر وتحت ادارته أو اشرافه مقابل أجر يتمهد به المتعاقد الآخر عن غيره من المعقود الأخرى التى تشتبه به كمقد المساولة عو التبعية ، أى التبعية القانونية التي يفرضها القانون والتي تتمثل فى قيام المامل بأداء عمله لحساب رب المعمل وتحت ادارته أو اشرافه ممتشلا لأوامره ونواهيه ه

وحيث أن التابت من الأوراق حسيما سبق تفصيله في معرض تحصيل الوقائع أن المقابل المسادى الذي حسدد للسيدين / ٠٠٠٠٠٠ • • • • • • وهو ستمانة جنيه سنويا يدفع على أقساط شسهرية سلم يتحدد استحقاقه بواقع الأعمال انتى يتمها كل منهما بحيث تتخد آساسا للمحاسبة وانما يستحق هسذا البلغ بصسفة دورية ولو لم يقم أيهما بعمل ما . وهــذه سمة من سمات عقود العمل حيث يضع العامل نفسه تحت تصرف رب العمل ويستحق الأجسر اعتبسارا من تاريخ استلامه العمل ولو لم يوكل اليه عمل يقوم به ، وفضاد عما تقدم مَان مدة العقدين البرمين معهما هي سنة تتجدد تلقائيا لمدد مماثلة . بمعنى أن هذين العقدين محددان بفترة زمنية معينة وهو ما يخالف طبيعة عقسد المقساولة الذى يرتهن استمراره بحجم العمسل دون الوقت ، وأخيرا غان الشابت أنهما ملزمان بدراسة مايعهد اليهما مع تقديم توحسياتهما بشأن أي عمل آخر يسند اليهما في المجالين المالي والادارى ، وهذا من شأنه تأكيد مسفة التبعية التي تربطهما بالمعهد حيث يعمسلان تحت أشراف وأمرة المستولين فيسه ولا يغير من هــذه الصفة ما نص عليه في العقــدين من انتفاء صفة التبعية الادارية لأن العبرة في العقود بالمقامد والمعاني لا بالألفاظ والماني •

وحيث أنه متى كانت المسكافأة المقررة للسيدين / ٠٠٠٠٠٠٠ من معهد ناحر للبحوث والعسلاج ترتبط بعنصر الوقت والمدة دون حجم العمل ، وان مدة العقسدين المبرمين معهما تحددت بسنة تتجدد تلقائيا لمدد مماثلة وان عطهما يخضم للاشراف العسام لمسدير المعهد فمن ثم فان العسلاقة التي تربطهما بالمهسد هي علاقة عمل ويحظر عليهما

بالتالى الجمع بين معاشبهما وبين المكافأة القررة لكل منهما ما لم يكن قد توفر بالنسبة لهما ما تتطلب قواعد الجمع بين المساش والمكافأة المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ أو فى القرار الجمهورى رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٦٨ بحسب قانون الماشسات المامل به كل منهما و

وحيث أن الثابت فى خصوص الطالة المعروضة بالذات بوضعها السالغ، ايفساحه أن قرار مجلس ادارة معهد ناصر للبحوث والعلاج المسادر بجلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧١ بتعيين كل منهما وهما من بين أصحاب المساشات ــ قسد اعتمد من رئيس الجمهورية بالتطبيق لما تقضى به أحكام القرار الجمهوري رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٠ بانشاء معهد ناصر للبحوث والعسلاج ، فمن ثم فان ذلك معا يعد فى صدد الجمع بين معاشهما والمسكافة المقررة لهما من المعهد ــ وهى لاتجاوز نصف المسائل الستحق لسكل منهما ــ بعشابة الترخيص الذي شرط القانون صدوره من الجهة المختصة •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيدين / ٥٠ مه مه في الجمع بين معاشهما والمكافأة المقررة لهما من معهد ناصر للبحوث والعلاج ٠

١ المك ١١٣/٢/٢١ \_ جلسة ٢١/١/٥٧١)

# قاعسدة رقم ( ٣٤١)

#### المسلما:

السادة (۱) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ــ تعظر الجمع بين المساش وأرتب في الشركات التي تساهم فيهسا الدولة في هالة وجود علاقة عمل بين مساحب المساش واحدى هذه الشركات ــ يستوى في ذلك أن يعين مساحب المساش على وظيفسة من وظائف الشركة او يتعاقد معهسا بمكافاة لاداء عمل موقوت يستغرق اكثر من مستة أشسه .

### ملخص الحكم:

ان المادة ١ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين في هذه الشركات ٥٠ ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الأعمال العرضية التي لا يستعرق الجازها مدة ستة أشهر لا تتجدد » ويبين من هذا النص أن حظر الجمع بين المعاش والمرتب اللذين يعنيهما يناط بوجود علاقة عمل بين صاحب المعاش واحدى تلك الشركات ، ويستوى في ذلك أن يعين صاحب المعاش على وظيفة من وظافة من الشركة ذات فله معينة وأن يتعاقد بمكافأة لأداء عمل موقوت بالشركة يستعرق انجازه أكثر من ستة أشهر ، وانما تستثنى وظمال العرضية التي لا تستعرق مثل تلك المدة .

ومن حيث أن التكييف الصحيح لتعاقد مورث المطعون ضدهم مع الشركة المشار اليها يجب أن يستمد من حقيقة ما تضمنته نصوص العقد ، ولا يقف الأمر عند ظاهر الألف اظ التي يطلقها طرفاه كما لا يتوقف على ما يسلكه غيرهما في اعتباره للعقد بما لا يتفق وصحيح ومسفه ـ اذ يبين من نصوص ذلك العقد أن المورث قد التزم أن يعمل لدى ملك الشركة المستغلة بالنشاط الهنديسي فيما تقوم عليه من أعمال فنية تتعلق بتخصصه وأن يدرس النواحي المكانيكية والكهربائية ويشرف على تنفيذها في مشروعات العمليات التي تتولاها الشركة عن طريق المنساقصات أو غيرها وقد التزم في سبيل ذلك أن يحضر الى مقر الشركة كلما كلفته هــذا وأن يمكث فيــه حتى يفرغ من الأعمال التي تعهد اليه ، ويتقاضى عن كل ذلك مثوبة قدرت سنويا وأتبح له استيفاؤها منجمة كل شهر ، والعقد من واقع تلك الأحكام يذر مورث المطعون ضدهم فى تبعيـة قانونية للشركة التي ينفذ أعمالها خاضما لأوامرها في هدذا التنفيذ، ويكون العقد من عقود العمل ، واذا استمر تنفيذه سنين فيخرج من الأعمال العرضية التي أشار اليها نص الحظر الشار اليه ، وينطبق عليه ذلك الحظر من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ، ويكون مورث المطمون ضدهم قد قبض المساش بغير وجه حق منذ تملكت الدولة الشركة التي يعمل لديها بالتأميم •

( طعن رقم ٧٦٧ لسنة ١٨ ق ــ جلسة ١٩٧٧/٦/١٩ )

# قاعدة رقم ( ٣٤٢ )

#### الجسدا:

المادة ٣٩ من قانون التامين والمعاسات لموظفى الدولة ومستخدميها المسدنين رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ ــ استهدفت الحيلولة بين ان يجمع العسامل المعساد للخدمة بين ما تقرر له من معساس وما قسد يصرف اليه من الجهة المساد للعمل فيها من مرتب او مكافاة ــ ما يوقف مرفه من المعساش في هذه العسالة هو القسدر الذي يتحقق بوقف عسدم الجمع بين المرتب والمعساش ــ تعاقد المعسامل بعد احالته الى المعساش مع المحافظة للانتفاع بخبرته يدخله في دائرة المائد المغدمة بالتطبيق لنص المادة ٣٩ المشار اليها ٠

# ملخص الفتوي :

ان المهندس / ووصوره كان مدير! عاما نالاسكان بمحافظة سوهاج وأحيل للمعاشر بتساريخ ١٩٧٣/١٠/٧ وقسد تعاقد معه السيد / محافظ سوهاج للانتفاع بخبرته في المشروعات الاستثمارية التي قامتها المحافظة وعلى الأخص وحدة الصيانة بأخميم ومركز توزيع السلع مقسابل ٤٥ جنيها و و٧٥ مليما شهريا منها ٢٢ جنيها و و٥٠٠ مليما بدل اغتراب . ٨ جنيهات و و٥٠٠ مليما بدل تقرغ ؛ ١٥ العقد على أن مدته سنة قابلة للتجديد ؛ قامت الهيئة العسامة التأمين والمساشات بخصم ما يصرف اليه طبقها لمساتقدم من معاشد استنادا الى أنه لا يجوز له الجمع بين هذه المبائغ والماش المقرر له، ومن ثم مالمد ومن شم مامت المالخة والماش المقرر له، تضم مثلك المبائغ والماش المقرر بطلب تضرر فيه من خصم تلك المبائغ و

ومن حيث أن المسادة ٣٩ من قانون التأمين والمساسات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المسدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ والذي يحكم المسألة المطروحة تنص على أنه « إذا أعيد صاحب مماش الى الخسدمة في الحكومة أو في الشركات التي تساهم فيها الدولة بعسد العمل بهذا القسانون وقف صرف معاشسه طوال مدة استخدامه ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب أو المسكلفاة وبين الماش وفقا للاوضاع والشروط التي يصسدر بها قسرار من رئيس الجمهورية » ٥

ومن حيث أن المشرع استهدف أساسا مما تقسدم الحيلولة بين أن يجمع المسامل المساد للخدمة بين ما تقرر له من معاش وما قسد يصرف اليه من الجهة المساد للعمل فيها من مرتب أو مكافأة ، ومن ثم غان ما يوقف صرفه من معاش في هذه الحالة هو المقدار الذي يتحقق بوقفه عدم جمع بين هذا وذاك ه

ومن حيث أن تصاقد المدذكور مع محافظة سوهاج للانتضاع بخبرته فى المشروعات الاستثمارية التى أنشأتها وعلى الأخص مركز الصيانة بأخميم ومركز توزيع السلع بالمقابل السالف بيانه يعتبر عقد عمل مما يدخل المتصاقد فى دائرة العائد للخدمة بالتطبيق لنص المادة (٣٩) المشار اليه مما يستتبع خصم المبالغ التى صرفت اليه تنفيدا لذلك العقد من معاشده وبالتسالى وقف صرف ما يوازى قيمة هذا المبلغ من المعاش ه

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز جمع المهندس / •••••• بين المسائس والمبسالغ التى صرفت اليه على الوجه المتقدم •

١ ملف ١١٨/٢/٢١ ــ جلسة ١١٨/١١/١١ ،

# قاعــدة رقم ( ٣٤٣ **)**

## المِسدا:

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ يقضى بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين الماش السندق قبل التعبين فيها ومع ذلك يجوز لمجلس الادارة بعد موافقة وزير المذانة ان برخص في الجمع بينهما بشروط معينة واستثنى القانون من هذا الحظر الاعمال المرخسية التي يستغيق انجازها مدة سنة اشهر لا تتجدد ــ سريان هذا الحكم على رئيس مجلس ادارة الشركة والعفسو المنتدب واعفساء مجلس الادارة المحيين وكذلك على اعفساء مجلس الادارة الآخرين طالما أن قسرار تعيينهم قسد تضمن اعضم مرتبات وبدلات تمثيل أو تضمن النص على تفرغهم مما يعنى مناسم رابطة عمل بينهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من عداد الماماين بها •

# ملخص الحكم :

ومن حيث أن النزاع في هذا الطمسن ينحصر فيمسا اذا كان المطمسون ضده يستحق أن يجمع بين معاشسه ومكافأته طوال مدة عمله ببنسك القساهرة حتى تاريخ تفرغه للعمل بهدذا البنك بعوجب القرار الجمهوري رقم ١٩٤٣ استو ١٩٩٧ وكذلك ما أذا كان حق الجهة الادارية في استرداد ما دفع للمطعون ضده من معاش دون وجسه حق قسد سقط بعضي ثلاث سسنوات عمسلا بحكم المسادة ١٨٧ من القانون المدنى أذا لم يكن للعطعون ضده أصل حق في أن يجمع بين معاشه ومكافأته خلال المدة سالفة الذكر و

ومن حيث أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ بمدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين الماش المستحق قبل التعبين فيها قد نص في مادته الأولى على أنه « لأيجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة

وبين المساس الستحق من الحكومة أو المؤسسات المسامة قبل التعين في هذه الشركات ومع ذلك يجوز لمجلس الادارة سبعد موافقة وزير الخزانة سأن يقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف عند المتركة ، فاذا جاوز مجموع المساش والمرتب ماكان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على مهور (مائة جنيه) في الشيعر أو كان سن الموظف قسد جاوز عند تعيينه في الشركة سن الثانية والستين فيصدر القرار المشار اليه من رئيس المجمهورية ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الاعمال المرضسية التي لايستغرق انجازها مدة ستة أشهر لاتتجدد » •

ومن حيث أن لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمعمول بها اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سسنة ١٩٦٢ قسد اعتبرت عمل رئيس مجلس ادارة الشركة وظيفة من وظائفها يتقاضى صاحبها أجرا أساسيا وبدل تمثيل ومهدده المشابة يكون قد دخل منذ التساريخ المذكور في زمرة العاملين بالشركة وانه ولئن كانت اللائحة سالف أأذكر قد وردت خلوا من أي نص في شأن أعضاء مجلس الأدارة غير المديرين ، اذ أن الأعفساء المديرين من العاملين أصلا بحكم وظائفهم كمديرين الا أنه بمكن استصحاب المعيار الجديد الذي قام على مقتضاه حكم اعتبار رئيس مجلس ادارة الشركة وموظفيها وهو معيار الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة غاذا تبين من الظروف أن قسرار رئيس الجمهورية المسادر بتشكيل مجلس ادارة الشركة قد تضمن تعيين أحدد الاشخاص عضوا منتدبا في الشركة مع منحه مرتبا سنويا وبدل تعثيل أو تعيين بعض الاشكاص بالمجلس مع منحهم مرتبات وبدلات تمثيل أو النص على تفرغهم فإن ذلك يعنى قيسام رابطة عمل ويهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من عداد العاملين بها لأن الأصل ف بدل التمثيل أن يقرر الواجهة أعباء وظيفة معينة •

ومن حيث أن المعنون ضده قد عين عضوا بمجلس أدارة بنك القدام الجمهوري ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٤ بمرتب سنوى قدره ٢٠٠٠ جنيه وبدل تمثيل مقدداره ١٥٠٠ جنيه سدنويا وكان مستحقا

لماش بعد انتهاء خدمته بوزارة الخارجية ، ومن ثم يعتبر - وفقا الما سبق بيسانه من عداد موظفي بنك القساهرة وبالتسالي ينطبق ف شأنه حكم المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر بعدم جواز الجمع بين معاشسه وبين مرتب طوال مدة عمله بالبنسك حتى تاريخ تفرغة للعمل بالبنك المذكور بعوجب القسرار الجمهوري رقم ١٣٤٣ لسنة ١٩٦٧ مما يتعين معه استرداد ماصرف اليه من معاش بدون وجه حق ، ولا حجية لما دفع به المطعون ضده من ستوط حق الجهة الادارية في استرداد مادفع له بغير حق لانتضاء ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق في الاسترداد الى وقت مطالبته به عملا بحكم المادة ١٨٧ من القسانون المدنى ، ولا حجية لما آثاره المطمون ضده خاصا بهذا الدفع الأنه لما كان نص المادة المذكورة قسد جرى كالآتى « تسقط دعوى استرداد مادفع بغير عق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيسه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد وتسقط الدعوى كذلك في جميم الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشسا فيسه هذا الحق ، وكانت جهمة الادارة لم يتأكد علمها بواقعة تعيين المطعون خسده فى بنك القاهرة وبالتسالي بحقها في استرداد مادفعته له بغير حق الا عندما تقدم لها في ع من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بطلب ايقساف صرف معاشه وعندئذ قامت الجهة الادارية في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ بخصم المبلغ عندما حولت احتياطي معاشم الى هيئة التأمينات الاجتماعية بناء على طلبه وعنسدما عسدل عن تحويل احتيساطي المعاش أرسلت اليه الجهة الادارية بتساريخ ٧ من اغسطس سنة ١٩٦٨ و١٨ من فبراير سسنة ١٩٦٩ تطالب، برد مادفع اليه بغير حق في المساش . لما كان ذلك فلا يكون قسد مضى ثلاث سنوات من اليوم الذي علمت فيسه جهسة الادارة بحقها في استرداد مادفعت للمطعون ضده بغير حق وتاريخ مطالبتــه برد ما دفع بغيرحق وبالتالى يكون الدفع الذى أثاره المطعون ضده غير قائم على أساس قانوني سليم ·

( طعن رقم ٧١٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٩/٣/٢٩ )

سادسا : جواز الجمع بين المرتب والمعاش اسستثناء بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٥٧ :

## قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

الجسدا:

قاعدة عدم الجمع بين الرتب والمعاش ... هى الأصل العدام في قدوانين المعاشدات المختلفة ... اجازة المشرع الجمع بين الرتب والمعاش استثناء بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ .

### ملخص الفتوى:

بيين من استعراض التشريعات المتعاقبة المنظمة لموضوع المساشات المسدنية أن المشرع أقر أمسلا عاما في هــذا الموضــوع يقضى بعدم جواز الجمع بين آلمرتب والمساش ... بدأ بالنص عليه في المادتين ٤٥ ، ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الأحكية ، أذ تقضى المسادة ٥٤ من هددا القانون بوقف صرف المعاش عند العودة الى الخدمة كما تنص المادة على أنه « اذاً ارخمر مساهب المساش بعد عودته الى الضدمة بصفة نهائيسة أو بمسغة وقتيمة أو بصغة مستخدم خارج عن هيئمة العمال على الاستيلاء على معاشه مع ماهية وظيفته يعزل من الخدمة وتسقط حقوقه في المساش سقوطا نهائيسا ، وكذلك الحال فيما مختص بأرامل وأولاد أو أبنساء مساحب المعاش أو الموظف أو المستخدم الذين يعينون في احدى وظائف الحكومة ويستدرون على الاستيلاء على معاشهم مع ماهيــة وظيفتهم » ولمــا صدر الرسوم بقــانون رقع ٧٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمساشات المسكية معدلا لأحكام القانون السابق ردد هذا الأصل في المادة ٥١ منه كما نقل نص المادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الى المادة ٦٠ منه م وأخسيرا صدر القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق للتأمين والماشات لموظفي السدولة المسدنيين وآخر الوظفي الهيئسات ذات المزانسات

المستقله ، ونصت المادة ٤١ منه على أنه « اذا أعيد موظف سبقت معاملته بهدذا القانون الى الخدمة وكان قد استحق معاشا فيب صرفه » • وقد ظل هذا الاصل العام نافذا بمقتضى تشريعات المساشات المتواليسة المشار اليهسا حتى أقتضى نمو المرافق واطراد التقدم في مجالات الخدمة العامة ، الافادة من خبرة الموظفين السابقين وتجاربهم فأجاز المشرع الجمع بين المعساش وراتب الوظيفة بقبود خاصة استثناء من الاصل السابق ، وذلك ترغيبا لهؤلاء الوظفين وتشجيعا لهم على المساهمة في الخدمة العامة وصدر بهذا الاستثناء القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ وتنص المادة الاولى منه على أنه « استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و٥٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ و٥١ من المرسوم بقسانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ و٠٥ من المرسسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المساش وبين الرتب الذي يتقاضساه الموظف الذي يعساد الى ألعمل ف الحكومة أو في احدى الهيئسات أو المؤسسات العسامة ذات الميزانية الستقلة أو اللحقة ، •

وبيين من هدده النصوص أن المرتب الذي يقصد المشرع الى حظر الجمع بينه وبين المعاش أنما هو المرتب الذي يتقاضاه الموظف عند عودته الى خدمة الحكومة في احدى وزاراتها أو مصالحها المسامة أو المرتب الذي يتقاضاه مستحقو المعاش عنه من زوجات أو أولاد عند تميينهم في احدى وظائف الحكومة •

ر بلف ۱۲۰/٤/۸۲ ــ جلسة ۱۲۰/۲/۲۹۱۱

قاعدة رقم ( ٣٤٥ )

المسطأ:

جواز جمع الموظف بين الرتب والمعاش استثناء وفقا لاهكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ - المقصود بالموظف في هذا الشأن ·

#### ملخص الفتوى:

بيين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشان جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها أن المادة الاولى منه تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد ٤٥ من القانون رقم ٥ لَسنة ١٩٠٩ و ٥٠ منالقانون رقم ٢٨ لُسنة ١٩١٣ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ و ٥٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ و ٤١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥١ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد مواغفة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين الماش وبين الرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في المكومة أو في اهدى العيئات أو المؤسسات العسامة ذات الميزانيات المستعلة أو الملحقة ، و وتقضى المادة الثانية من هذا القانون بصدور القرار المنصوص عليه في المادة السابقة من رئيس الجمهورية « اذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ماكان يتقاضاه عند أعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنيه في الشهر أو كان سن الموظف عند اعادته قد جاوز سن الثانية والستين ، وظاهر من هذين النصين ان المشرع قد قصد استثناء الموظف الذي يعود من المعاش الى الخدمة من الاصلُّ العام المقرر بالنصوص المشار اليها في المادة الأولى منه ، ويقضى هذا الاصل بعدم جواز الجمع بين المرتب وبين المعاش -

ورغم سكوت القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ والقوانين التى أشارت اليها المادة الاولى منه عن بيان المقصود بالموظف الذى تسرى عليه احكامها الا أن من المسلم فقها وقضاه ان الموظف العام هو من يقوم بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام ويستفاد من هذا التعريف أنه يشترط فى الموظف العام ثلاثة شروط : أولها أن يقوم بعمل دائم على وجه مستقر مطرد ، وثانيها أن يؤدى هذا العمل فى خدمة مرفق عام تديره أو تشرف عليه الدولة أو أحسد اشخاص القانون العام وثالثها ، أن يشغل منصبا يدخل فى التنظيم الادارى للعرفق ه

( نتوی ۸۸۱ ق ۱۹/۱۲/۱۹)

## قاعسدة رقم ( ٣٤٦ )

#### المسدا:

الجمع بين المعاش وراتب الوظيفة العامة ـ اجازته استثناء بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشرط موافقة وزير الفزانة ـ مدى سلطة الوزير في هذا الشان ـ هو مجرد الوافقة على صرف المعاش او رفض ذلك دون تعديل مقدار الراتب أو المكافاة ٠

## ملخص الفتوى:

ينص القانون رقم ٢٥ اسسنة ١٩٥٧ فى المادة الاولى منه على أنه « استثناء من اهكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من الرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٩ و ٥٠ من الرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٩ و المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٤٩ من القرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٥٦ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المساش وبين المرتب الذي يعاد للممل فى المحكومة أو فى أحدى المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد الممل فى المحكومة أو فى أحدى المعتال أنه « اذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ماكان يتقاضاه الموظف عند اعتراله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ جنيه فى الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعادته سن الثانية والستين فيصدر القرار المنصوص عليه فى المادة السابقة من رئيس الجمهورية » فيصدر القرار المنصوص عليه فى المادة السابقة من رئيس الجمهورية »

وبيين من هذين النصين ان المشرع اجاز الجمع بين المعاش والرنب استثناء من أصل عام قررته نصوص قوانين المعاشات المشار اليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ويقضى هذا الأصل بوقف حرف المعاش اذا أعيد صاحب المعاش الى المخدمة وبذلك يتجه هـذا القانون بحكمه ، الى المعاش الذى صرف للموظف لذى يعاد الى المخدمة فى جهة من الجهات المشار اليها ـ فيجيز استثناء من أحكام قوانين المعاشات أن يستعر صرف المعاش الى الموظف بعد اعادته الى المخدمة بعيث يجمع بينه وبين المرتب الذى يتقاضاه فى وظيفته الجديدة على أن

يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية أو من الوزير أو الرئيس المختص حسب الحال بعد موافقة وزير الخزانة ، ومن ثم فان ماهو مقرر لوزير الفزانة فى هذا المصوص لايعد مجرد الموافقة على صرف الماش أو رفض ذلك ، أى أجازة الجمع بين الماش وبين الراتب أو رفضه دون أن يتناول بالتعميل مقدار الراتب أو المكافأة التي تقرر للموظف ، يؤيد هذا النظر أن المرد فى تحديد الراتب أو المكافأة التي تمنع الموظف هو الى الاحكام المتعلقة بالتعمين فى وظائف الحكومة أو الهيئة التي يتم التعمين التعمين فيها حيث تجيزهذه الاحكام المجهة المختصة بالتعمينان تترخص فى التعمين مقدار الراتب أو المكافأة فان هذه السلطة تكون لها وحدها فتجرى في هذا الشأن ماتراه متفقا وصالح العمل نيها ، وقدخلت نصوص القانون في هذا الشأن ماتراه متفقا وصالح العمل نيها ، وقدخلت نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة مصدودا مطوما وهو تقرير الخزانة سلطة مشاركة الجهة النصوص هدفا محدودا مطوما وهو تقرير استعرار صرف المعاش أو رفضه ، ومن ثم قلا يجوز تعدية حكم القانون الى غير هذا الهدف ،

والقول بأن وزير الخزانة يملك تقرير الجمع بين المانس وبين المرتب أو المكافأة ، ومن ثم مانه يملك من باب أولى تقرير الجمع مسع تخفيض مقدار المرتب أو المكافأة ، هذا القول مردود بأن تقرير الاستمر أو في صرف المعاش وتعديد مقدار المرتب كل منهما اختصاص مستقل عن الآخر ويتكفل القانون وحده بتحديد شخص من يعارسه ، وغنى عن البين أنه في صدد تحديد الاختصاص المقرر بقانون لايجوز الرجوع أو الالتجاء الى القياس ه

والاستدلال بما جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم 70 لسنة الموات المخالف مردود بأن هذه المذكرة لم تتضمن مايفيد أن لوزير المخزانة وهو ببدى موافقته على الجمع بين المرتب وبين الماش سلطة تحديل مقدار المرتب وتقرير الجمع بينه وبين الماش على أساس من خفض المرتب الى قدر معين ، وما ورد فى المذكرة الايضاحية من أن المراد من اجازة الجمع بين الماش وبين المرتب هو التخفيف من الاعباء المالية المقاة على عاتق الجهة أو المؤسسة التى يماد تعيين الموظف فيها حتى تستطيع هذه الجهات المتخدام موظفين بمرتبات تقل عما يحق لهم اقتضاؤه مراعية فى ذلك مجموع المرتب والماش معا هذا الذى ورد فى

المذكرة الايضاحية لايفيد بحال أن لوزير الفزانة وهو يقرر موافقته على الجمع بين المرتب والمعاش أن يضغض من مقدار الاول لان مرد الامر فى ذلك هو الى الجهة التى يتم التعبين فيها ، ولهذه الجهة ، ولوزير الفزانة فى هذا اختصاص محدود معلوم لايجوز مخالفته واختصاص الوزير يقف عند حد الموافقة على صرف المعاش مع الراتب أو المكافأة . فيجمع الموظف بينهما أو رفض ذلك فيقف صرف المعاش للموظف أعمالا للاصل العام المقرر فى تشريعات المعاشات .

۱ منتوی ۷۵۲ فی ۱۹۳۰/۹/۱۹ ۱

# قاعسدة رقم ( ٣٤٧ )

### المسدا:

الجمع بين المرتب والمعاش — عدم جوازه الا استثناء طبقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ الفاص بجواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها — أنطباق هذا القانون على من يعود الى الخدمة في الحكومة أو المؤسسات والهيئات المسامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة — انطباقه كذلك على موظفى صندوق دعم صناعة المغزل والمنسوجات القطنية المنشا بالقانون رقم ٢٥١ مستحة المناد ١٩٥٣ م

### ملخص الفتوى:

يبين من استقصاء التشريعات المنظمة لموضوع المعاشات المدنية انها أقرت مبدأ عدم جواز الجمع بين المعاش والرتب اذ نص عليه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية فى المادة ٥٥ منه كما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمعاشات الملكية فى المادة ١٥ منه والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق المتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة فى المادة ١٦ منه واستمر العمل بهذا المبدأ حتى صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بجواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين الماش المستحق قبل التعيين فيها غأجاز فى مادته الأولى استثناء من احكام قوانين الماشات المشار اليها الجمع بين المعاش وبين المعاش وبين

الرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد الممل في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة واخيرا صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين فردد في المادة ٣٣ منه مبدأ عدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب كما ردد في المادة ٥٥ منه الاستثناء الوارد على هذا المسلما بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ اذ اجازت هذه المادة الجمع بين المعاش وبين المرتب عند المودة الى الخدمة في الحكومة أو في احدى الهيئات ذات الميزانية المحقة أو المستقلة أو في المؤسسات العامة في غير الوظائف الخاضعة لاحكام ذلك القانون ٥

ويستفاد مما تقدم أن المشرع منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ السالف الذكر قد خرج على مبدأ حظر الجمع بين الماش وبين المرتب وأجاز استثناء من هذآ المبدأ الجمع بين المرتب والمعاش في الحدود والقيود التي تضمنها هذا التشريع كمآسوى في الحكم في هذا الصدد بين من يعود من أصحاب المماشات الى الخدمة في مصــالح الحكومة وبين من يعود منهم الى الخدمة في الهيئات والمؤسسات المامة ذات الميزانيات الستقلة أو اللحقة ، تؤكد هذا النظر ماجاء في الذكرة الايضاحية لذلك القانون من أن « بحث قرارات صدرت بتعيين بعض أصحاب المعاشات في المؤسسات التي انشئت اخيرا ولها ميزانيات مستقلة أو ملحقة ٠٠٠ وأنه يجب تطبيق أحكام المواد المبينة في صدر المذكرة بوقف صرف معاشات من عينوا في تلكُ المؤسسات بمرتب علاوة على المعاش غير أنه لما كان القصد من تعيين اصحاب المعاشات في هـذه المؤسسات هو الانتفاع بخبرتهم وكان منح المرتب علاوة على المعاش فيه تخفيض من الاعباء المالية الملقاة على الجهات المستقلة حيث أن معظم هذه المرتبات لاتفطى قيمة المعاش بل تقل كثيرا عنمه ولممكى لاتنوء ميزانيات هذه الجهات فتنهض برسالتها بالقيدد والشروط الواردة مالقانون » •

ويتمين بعد ذلك تحديد التكييف القانونى لمؤسسة سندوق دعسم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية لتحديد المركز القانونى لموظفية في ضوء هذا التكييف .

وقد سبق ان انتهت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٦ من

ابريل سنة ١٩٦٠ بعد استعراض نصوص التشريعات المنشئة والمدلة لنظام هذا الصندوق الى أنه يعتبر مؤسسة عامة وذلك استنادا الى توافر عنصرى المؤسسات العامة فى شأنه وهما قيامه على مرفق عام يتمثل فى دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ثم الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة واستنادا الى ادماجه فى الهيئة العامة لدعم الصناعة المنشأة بقرار جمهورى تنفيذا للمادة ٢٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاتليم المصرى تلك الهيئة التى أضفى عليها المسرع وصف المؤسسة العامة بنص صريح فى المادة الاولى من القرار الجمهورى سالف الذكر و

ويترتب على ذلك واعمالا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه في ضوء مذكرته الايضاهية الخضاع موظفي هذا الصندوق باعتباره مؤسسة عامة لقاعدة عدم جواز الجمع بين الماش والمرتب مع جواز الاستثناء من هذه القاعدة واباحة الجمّع بينهما في المحدود وبالقيود المبينة فهذا القانون ، ولايقدح فهذا النظر أن المشرع أغفل النص في القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ الصادر بانشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية على اعتبار ميزانيته ميزانية مستقلة أو ملحقة من نوع الميزانيات المشار اليها في المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ السالف الذكر • ذلك أن طبيعة المؤسسات العامة ومنحها الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة يقتضى استقلالها بذمة مالية وميزانية مستقلة عن ذمة الدولة وميزانيتها دون حاجة الى نص صريح من المشرع ، وقد اشارت الى هذا المنى المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العسامة وجاء في المذكرة الأيضاحية لهذا القانون تعلقيا على ذلك النص أن المادة ١٥ نصت على استقلال ميزانية المؤسسة العامة عن ميزانية الدولة وذلك كنيتجة طبيعية لكون المؤسسة ذات نظام لأمركزى للادارة يقتضى استقلالها من الناهية المالية حتى يكفل لها قدرا من المرونة تتيح لهـــا فرصة أداء غرضها على أتم وجه ·

ويخلص من كل ماتقدم ان موظفى صندوق دعم صناعة العيزل والنسوجات القطنية من ذوى الماشات يخضعون لقاعدة عدم جواز الجمع بين الراتب الذي يتقاضونه من الصندوق وبين المعاش وذلك منذ انشاء هذا الصندوق بالتانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ وينللون خاضعين لهذه القاعدة بعد ادماج الصندوق فى الهيئة العامة لدعم الصناعة شأنهم فى ذلك شأن من يعود من أصحاب الماشنات الى الخدمة فى احسدى وزارات الحكومة أو مصالحها ه

لهذا انتهى الرأى الى ان موظفى صندوق دعم وصناعة الغزل والمنسوجات القطنية يخضعون منذ تاريخ انشائه بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ الى الآن لقاعدة عدم جواز الجمع بين الرتب الذي يتقاضونه من الصندوق وبين المعاشات مع جواز استثنائهم من هذا المبدأ في المعدود وبالقيود والشروط المبينة في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه شأنهم في ذلك شأن من يعود من ذوى المعاشات الى الخدمة في وزارات الحكومة ومصالحها •

(غتوی ۱۰۲۹ فی ۱۹۳۰/۱۱/۲۸)

# قاعسدة رقم ( ٣٤٨ )

## الجسدا:

حظر الجمع بين الماش والمكافاة باطراد في التشريع حتى صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ فاجاز الاستثناء من هذا الفطر بشروط مخصوصة ــ شروط هذا الاستثناء وتطبيقها على اصحاب الماشسات الذين يعينون بالحراسة العامة على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين ــ يجوز لهؤلاء الجمع بين معاشاتهم وبين مرتباتهم أو مكافاتهم التى يتقاضونها من الحراسة ٠

## ملخص الفتوي :

يبين من استقصاء التشريعات المنظمة لماشات الموظفين أن المشرع قد استقر على مبدأ عدم جواز الجمع بين الراتب والماش وذلك متى أعيد صاحب المعاش الى خدمة المحكومة سواء أكانت اعادته بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال ، تضمنت هذا المبدأ المادة عن من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بالماشات المدنية والمادة ٥٠

من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ بالماشات المسكرية ، والمادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات المدنية ، والمادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالماشات المسكرية والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٢٩٩٩ السسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق للتأمين والماشات لوظفى الدولة المدنيين و آخسر لوظفى الميئسات ذات الميزانيات المستقلة ، وحكمة هذا المبدأ عدم تحميل ميزانية الدولة مرتبين لشخص واحد لان المعاش لايخرج عن أن يكون مرتبا مؤجلا ،

وقد ظل هذا المبدأ نافذا دون استثناء حتى صدر القانون رقم ٢٥ السنة ١٩٥٧ ناصا في المادة الأولى منه على أنه « استثناء من احسكام المواد ٤٥ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ و ٥٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ و ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ و ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٣٩ و ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٠ ، يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المحاش وبين المرتب الدى يتقاضاه الموظف الذى يعاد للمعل في الحكومة أو في احدى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميز انيات المستقلة أو المحقق » وناصا في المادة الثانية منه على انه « اذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ماكان يتقاضاه الموظف عند اعتراله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ جنيه في الشهر أو كان سن الموظف قسد جاوز عند اعادته سن الثانية والستين فيصدر القرار المنصوص عليه في المادة السابقة من رئيس الجمهورية » •

## وبيين من هذين النصين:

أولا: \_ ان المشرع أجاز الجمع بين المعاش وبين الراتب استثناء من الاصل العام الذي اقرته قوانين المعاشات المشار اليها ، وقيد هذا الاستثناء بقيدين \_ أولهما \_ أن يصدر قرار الجمع من الوزير أوالرئيس المختص بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد \_ وثانيهما \_ أن يصدر هذا القرار من رئيس الجمهورية اذا جاوز مجموع المحاش والرتب ماكان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ادا بهنيه ، أو كان الموظف قد جاوز عند اعادته الى الخصدمة سن النانعة والستين •

ثانيا: ... ان المشرع حسم الخلاف الذي كان قائما حول سريان مبدأ حظر الجمع بين المرتب والمعلق على حالات العودة الى المعل في المؤسسات أو الهيئات العامة ، وهل يكون حكمه حكم العودة الى العمل المحكومة فيمتنع الجمع بين المعلق وبين المرتب الذي يتقاضاه صاحب المعالى من المؤسسة أو الهيئة المعامة أم أن مصطلح الحكومة الذي تردد في نصوص قوانين المعاشات سالفة الذكر لايعني سوى الحكومة بمدلولها الضيق فلا يتناول الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية والذمة الماللية المستقلة عن شخصية الدولة وذمتها ، وقد حسم المشرع مبدأ الفلاف فأعمل هذا المبدأ على حالات العودة الى الخدمة في المؤسسات العاملة ، وبذلك أصبح حكمها حكم العودة الى الخدمة في المؤسسات المؤخف من هذه المؤسسات والهيئات ... على أن المسرع قد شرط لاعمال البدأ في هذه المالة أن تكون المؤسسة أو الهيئة العامة التي يعود صاحب المالس الى العمل فيها ذات ميزانية مستقلة أو ملحقة ،

ولما كانت الميزانية السنقلة هي ميزانية منفصلة عن الميزانية المامة للحولة يختص بها بعض المسالح المعومية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة ، أما الميزانية الملحة فهي ميزانية منفصلة عن الميزانية المامة للدولة تتضمن ايرادات ونفقات بعض المسالح المامة التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة وتسرى عنى هذا النوع من الميزانيات القواعد والاحكام المقررة في شأن الميزانية المامة للدولة ويظهر رصيدها دائنا أم مدينا في هذه الميزانية وينشرمها في وثيقة واحدة أو في وثيقة منفصلة وغني عن البيان ان كلتا الميزانيتين المستقلة والمحقة تتناول أموالا عامة شأنها في ذلك شأن الميزانية المياسات الميزانية المياسات الميزانية والمامة للدولة و

واذا كانت الحراسة انعامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين هيئة عامة على نحو ماانتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الاأنها ليست ذات ميزانية مستقلة أو ملحقة بالمفهوم المتقدم ذكره وانما يعد لها حساب ختامى يتضمن ايراداتها ومصروفاتها، ومصدر هذه الايرادات نسبة معينة مقدارها (عشرة في المائة من الاموال

الخاصة الموضوعة تحت الحراسة ترصد لتغطية اتماب الحراس ومرتبات الموظفين ومصروفات الحراسة ــ المادة الثامنة من الامر العسكرى رقمه المستة ١٩٥٦ المفاص بالاتجسار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم وقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٩٥٧ لمسنة ١٩٥٧) أى أن أموالها أموال خاصة ولا تعد لها ميزانية تقديرية على غرار الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، وعلى مقتضى ذلك فان الحراسة العامة على أحسوال الرعسايا البريطانيين والفرنسيين لاتعتبر من الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة في مفهوم المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لمسنة ومرتباتهم أو مكافاتهم التي يتقاضونها منها . ذلك لان الموظف لن يتقاضى في هذه الحالة مرتبين من الاموال العامة في آن واحد وانصا يتقاضى معاشا من خزانة الدولة ومرتبا أو مكافأة من أموال خاصة ، ومن ثم ينتفى حكمه حظر الجمع مين المعاش والمرتب التي تقدم ذكرها ومن شعر يتقدم ذكرها ومن شعر يتقدي المعاش والمرتب التي تقدم ذكرها ومن شعر يتقدي المعاش والمرتب التي تقدم ذكرها ومن شعر يتقدي المعاش والمرتب التي تقدم ذكرها ومن شعر يتقون المعاش والمرتب التي تقدم ذكرها ومن المعاش والمرتب والمرتب المعاش والمرتب المعاش والمرتب المعاش والمرتب والمعاش والمرتب والمعاش والمرتب والمرتب والمرتب والمرتب والمرتب المعاش والمرتب المعاش والمرتب والمرتب المعاش والمرتب والمرتب والمرتب والمرتب والمين المعاش والمرتب والمرتب والمرتب والمرتب والمرتب والمرتب والمعاش والمرتب والمعاش والمعرب والمعاش والمرتب والمعاش والمرتب والمعرب وال

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز لاصحاب المعاشات الذين يعينون فى الحراسة العامة على أموال الرعسايا البريطانيين والفرنسيين الجمع بين معاشاتهم وبين مرتباتهم أو مكافآتهم التى يتقاضونها من الحراسة •

ا نتوی ۱۹۹۱ فی ۱۱۹۲۱/۷/۱۰ ا

# قاعدة رقم ( ٣٤٩ )

المحدا:

الجمع بين راتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعين فيها طبقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ــ سريان احكام هذا القانون على موظفى البنك المركزى المحرى والبنك الاهلى المعرى لكون كل منهما مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة ٠

## ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه

على أنه \_ « استثناء من احكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٩ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ و المادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ و المادة ٤١ من القرار بقانون رقم ١٩٥٩ لمشار اليها \_ يجوز الموزي أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للمعل في المكومة أو في احدى المهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المحساش أو المرتب هو أن يعود صاحب المعاش المعامل باحد قوانين المعاشات المسال والمرتب هو أن يعود صاحب المعاش المعامل باحد قوانين المعاشات المسال المعامل في الحكومة أو في أحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المسات المامة ذات

ومن حيث أن كلا من البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى يعتبر مؤسسة عامة أذ تنص المادة ٥ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى على أن « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزى المصرى ٥٠٠٠ » وتنص المادة ١ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الاهلى المصرى الى الدولة على أن «يعتبر البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة على أن «وسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة م٠٠٠» •

والمؤسسات المامة أما أن تكون ذات ميزانية مستقلة وأما أن تكون ذات ميزانية ملحقة . ولا يحول دون اعتبار ميزانية المؤسسة المسامة ميزانية مستقلة أن تعد في شكل ميزانية تجارية لا في شكل ميزانية تقديرية . اذ أن استقلال الميزانية عن ميزانية الدولة معناه انقمسال ايراداتها ومصروفاتها عن الايرادات والمصروفات العامة للدولة ، أمسا طريقة تحضير الميزانية واعدادها في شكل ميزاية تقديرية أو في شكل ميزانية تجارية فلا أثر له في هذا الاستقلال . اذ أجاز المشرع للمؤسسة العامة أن تستقل بتحضير ميزانيتها فنصت المادة ١٥ من قانون المؤسسات العامة المسادر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ على أن « يكون للمؤسسات انعامة ميزانيات خاصة بها و ويبين القرار الصادر بانشائها نظامها المالي وكيفية تحضير ميزانيتها وتنفيذها ومراجعتها ومدى ارتباطها بميزانية الدولة ، كما وأن اعداد ميزانية تجارية للمؤسسة العامة لايحول

دون اعداد ميزانية تقديرية لها اذ نصت المادة ١٧ من القانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى على أن « يمد مجلس ادارة كل مؤسسة ميزانية المؤسسة وحساب الارباح والخسائر عن كل سنة مالية ٢٠٠٠٠ ونصت المادة ١٨ على أن « يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتماد ميزانية كل مؤسسة وحساب الارباح والخسائر ويئول ما في الارباح الى الخزانة العامة للدولة ٢٠٠ ٠

ويخلص من ذلك أن كلا من البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى يعد مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة ، ومن ثم يخضم موظفوه لاحكام القانون رقم ٢٥ لمسنة ١٩٥٧ المشار اليه ه

( غنوی ۲۴ فی ۱۹۹۲/۱/۱۳ )

# قاعسدة رقم ( ۲۵۰ )

#### : المسدا

الجمع بين الماش والرتب ونقا لاحكام القانون رقم ٢٥ السنة المامة ١٩٥٧ ــ سريان هذه الاحكام على رئيس مجلس ادارة المؤسسة المامة للثروة المائية الذي كان وزيرا المولة ــ عدم جواز جمعه بين الماش والكافاة ــ اساس ذلك هواعتباره موظفا عاما ٠

### ملخص الفتوي:

ان الاصل الذى استقرت عليه قوانين الماشات المتعاقبة هو حظر النجمع بين المعاش والمرتب الذى يتقاضاه من يعود الى الخدمة العامة ، الا أن الشارع أجاز استثناء من هذا الاصل الجمع بين المعاش والمرتب بقيود وشروط حددها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ أد نص فى مادته الاولى على أنه « استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٠ و ٥٠ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٠ المسنة ١٩٥٠ المسنة ١٩٥٠ للمسنة ١٩٥٠ المشار اليها ، يجوز والدة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٠ المشار اليها ، يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد

<sup>(</sup>م 10 = ج ۲۲ ا

الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد الممل في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » كما نص في المادة الثانية على أنه « اذا جساوز مجموع المعاش والمرتب ماكان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان سن المجموع يزيد على ١٠٠٠ جنيه ( مائة جنيه ) في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعادته سن الثانية والستين ، فيصدر القرار المنصوص عليه في المادة السابقة من رئيس الجمهورية و ويستتنى من المنصوص عليه في المادة السابقة من رئيس الجمهورية و ويستتنى من أشهر لاتتجدد » ويبين من هذين النصين انهما يسريان على كل موظف سابق من دوى الماشات متى عاد الى الخدمة في الحكومة أو في احدى الميئات والمؤسسات المعامة المشار اليها غيجوز له استثناء مما قررته الميئات والمؤسسات العامة المشار اليها غيجوز له استثناء مما قررته المرتب الذي يتقاضاه عن عمله المجديد و وذلك في الحدود وبالشروط المنا الميها فيها تقدم ه

وحيث أن مثار النزاع في هذه الخصوصية ينحصر في مسالتين ، الاولى هي ما أذا كان منصب رئيس مجلس أدارة المؤسسة العامة للثروة المئية يعتبر من الوظائف العامة ومن ثم تسرى على شاغلها أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ، والثانية هي ما أذا كانت المكلفاة التي يتتاضاها رئيس مجلس أدارة هذه المؤسسة تدخل في مفهوم النظر المرتب الوارد بالنصين السابقين •

وأنه بالنسبة الى المسألة الاونى فان تعريف الموظف العسام على نحو ما استقر عليه الفقه الادارى هو من يقوم بعمل دائم على وجسه مستقر مطرد في خدمة مرفق عام تديره وتشرف عليه الدولة أو أحسد أشخاص القانون العام ويدخل منصبه في التنظيم الادارى للمرفق •

هذه العناصر جميعها متوافرة فى رئيس مجلس ادارة المؤسسة المامة لشروة المائية ، ذلك أنه يؤدى عملا دائما على وجه مستقر ومطرد فى مرفق عام تشرف عليه الدولة وهو مرفق استعلال الثروة السائية كما أن منصبه هذا يدخل فى التنظيم الادارى للمرفق بل هو على قمة هذا التنظيم ولا وجه للقول بأن وظيفة رئيس مجلس ادارة المؤسسة

المامة لم ترد ضمن جدول الوظائف بالترسات الملدق بالقرار رقسم 107۸ لسنة 1971 ومن ثم لا يعتبر هذا المنصب داخلا في التنظيم الادارى للمرفق الا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم 1040 السنة 1971 الذي أدخل هذه الوظيفة ضمن جدول الوظائف بالمؤسسات العامة \_ لا وجه لهذا القول اذ ليست العبرة بورود المنصب أو عدم وروده بجدول الوظائف ما دام المنصب يدخل فعلا في التنظيم الادارى المؤسسة بل هو في قمة هذا التنظيم وليس ايراد هذه الوظيفة بجدول الوظائف عد ذلك بالقرار رقم 1040 لسنة 1977 الاكشفا عن هذا الامر الواقم وتقريرا له ه

وبالنسبة الى المسألة الثانية بيين من نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليهما أن لفظ المرتب الوارد له قد قصد به الأجر الذي يتقاضاه من يعاد الى العمل فى الحكومة أو أحدى الهيئات أو المؤسسات العامة المشار اليها غيه ، فهو يشمل كل مايمتبر أجرا أو مقابلا للعمل دون اعتداد بما يطلق عليه من تسمية ، وعلى ذلك فان ما يتقرر لرئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للثروة المئية من مكافأة يمتبر من قبيل المرتب الذي لا يجوز الجمع بينه وبين الماش الا بالقيود الواردة بالقانون سالف الذكر ه

وعلى مقتضى ما تقدم ، غان أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ تسرى على حالة السيد ٥٠٠ و٠٠٠ ، ومن ثم لا يجوز له الجمع بين المعاش والمكافأة المقررة عن رئاسة مجلس الادارة الا بالقيود الواردة بهذا القانون ، غاذا كان الثابت أن مجموع الماش والمكافأة يتجاوز مائة جنيه غان الجمع بينهما يكون مشروطا بصدور قرار جمهورى بدلك وفقا لنص المادة الثانية من القانون المذكور ، وما دام لم يصدر هذا القرار الجمهورى غانه يمتنع عليه الجمع بين المعاش والمكافأة سواء في ذلك عن المدة السابقة على القرار الجمهورى رقم ١٩٥٠ لسسنة ١٩٦٧ أو المدة اللاحقة عليه ،

# قاعسدة رقم ( ۲۰۱)

## الجسدا:

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ في شسأن عسدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة المسامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين — انصراف احكامه الى امسحاب المساش لا الى المستحقين عنهم من ورثتهم — الآرارات الجمهورية بالترخيص بالجمع بين المساش والمرتب الصادرة تطبيقا له — تحديد احكامها بنطاق هذا القسانون — اثر ذلك — وتف المساش الموروث اذا اشتغل مساحبه بالمكومة أو المؤسسات والهيئات المسامة — مشال بالنسجة اوظفى البنسك الأعلى الممرى ،

## ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين الماش المستحق قبل التعين فيها على أنه ، استثناء من أحكام المواد ٥٥ من القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٢٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يجوز الموزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المساش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يتعانف أو المؤسسات يعاد للعمل فى الحكومة أو فى احسدى الهيئات أو المؤسسات العامة ووصحت المادة المثانية من هذا القانون العالات لتى يتعين فيها استصدار قرار من رئيس الجمهورية للترخيص بهذا الجمع و

ويخلص من أحكام النصوص المتقدمة أن حكمها انما ينصرف الى أصحاب المساش لا الى المستحقين عنهم من ورثتهم • يؤيد ذلك أن الاسستنناء المسار اليه ورد طبقا للمادة الأولى من أحكام مواد قوانين المسائدات التى تقرر وقف معاش الموظف في حالة عودته الى الخدمة لا المواد التى تقرر ذلك للمستحقين عنه ، كما أن المسادة الأولى صريحة في أن الجمع للموظف الذي يعاد للعمل وليس ذلك في شأن صاحب المعاش الموروث •

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ اسنة ١٩٦٣ بالترخيص لبعض موظفى بنك مصر والبنك الأهلى المصرى بالجمع بين الماش والرتب أنسار في ديباجت الى القائون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم غان أحكامه يجب أن تتحدد بنطاق هدذا القانون وبالتطبيق له لا ينصرف هدذا القرار الا الى أصحاب المساشات دون ورنتهم المستحقين عنهم الذين يظلون مصاملين بقسانون الماشات الذي يحكم استحقاقهم وقوانين المساشات المسدنية تجمع على وقف المساش الموروث اذا اشتغل صاحبه بالحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة المادوث

ومما يعزز عدم سريان قرار رئيس الجمهورية المشار اليه على أصحاب المحاش الموروث أن أيا من قوانين المعاشات المدنية حين نص على وقف صرف المحاش الموروث المستحقه أذا اشتغل بالحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة ، لم يرخص لأى سلطة بالاستثناء من ذلك والترخيص في الجمع بين المرتب والمعاش الموروث ومن ثم لايجوز تقرير مثل هذا الاستثناء الا بقانون ه

لهذا انتهى الرأى الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٧ لا يسرى على موظفى البنك الأهلى المصرى الذين صدرت فى شأنهم ، والستحقين لماش موروث ،

( نتوی ۱۳۱۵ فی ۱۲/۱۱/۲۳ )

# قاعسدة رقم ( ۲۵۲ )

## المسدا:

الجمع بين المساش والرتب — الاصل هو حظر هسذا الجمع — جوازه استثناء وبشروط معينة طبقسا للقسانون رقم 70 لمسنة 190٧ بالنسبة لمن يعساد للعمل في الحكومة أو احدى الهيئسات أو المؤسسات المسامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة — مثسال بالنسبة لتعين أحد اصحاب المسائسات في الغرفة التجارية المعرية — مريان الحظر طيه باعتبساره عمينا في مؤسسة علمة ما لم يرخص له بالجمع طبقسا لاحكام القانون رقم 70 لسنة 190٧ •

## ملخص الفتوى:

ان المادة رقم ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ المخاص بالمماشات المسكرية ، تنص على أنه : « إذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة الممال يوقف صرف معاشه ٥٠٠٠

كما أن المسلدة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشان عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعين فيها ، تتم على أنه : « اسستثناء من أحكام المواد ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المسالية والاقتصاد الجمع بين المساش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعساد للعمل في المكومة أو في احسدى الهيئات أو المؤسسات المساقة أو الملحقة ٤ و وتتص المادة الثانية من هذا القانون على أنه : « أذا جاوز معجوع المعاش والمرتب ماكان بتقاضاء عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنيه في الشهر أو كان سن الموظف قسد جاوز عند اعادته سن الثانية والستين فيصدر القرار المنصوص عليسه في المسادة السابقسة من رئيس الجمهورية ٤ ٠

ومن حيث أن الظاهر من أحكام النصوص المتصدمة أن القانون رقم 70 لسنة ١٩٥٧ يعتبر من القوانين المحكمة لقوانين الماسات المشار اليها في مادته الأولى و ومبنى هذه الأحكام هو جواز الجمع بين المرتب والمحاش في حدود وبشروط معينة ، الأمر الذي يفهم منه أن الاصل هو عدم جواز هذا الجمع ، مع ملاحظة أن القانون الذكور سوى في الجكم في هذا الصدد بين من يعود من أصحاب المحاشات الخدمة في مصالح الحكومة وبين من يعود منهم للخدمة في المهينات المسامة ، يؤيد هذا النظر ما جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون من أن « عددة قرارات صدرت بتميين بعض الصحاب المحاشات في المؤسسات التي أنشئت أخيرا ولها ميزانيات

مستقلة أو ملحقة وانه يجب تطبيق أحكام المواد المبينة فى صدر المذكرة بوقف صرف معاشسات من عينوا فى تلك المؤسسات بمرتب علاوة على المماش ٥٠٠ » .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك أن الأصل في مساحب الماش الذي يمين بمرتب في احسدي المؤسسات أو الهيئسات ، أن يوقف صرف مماشسه ، مع جواز الترخيص له في الجمع بين الماش والمرتب طبقا للاحكام الواردة في المسادتين الأولى والثانية من القسانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ آنف الذكر •

ومن حيث أن الغرف التجارية تعتبر مؤسسات عامة ذات شخصية اعتبارية ، عملا بأحكام المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ، وهو ما انتهت اليه الجمعية المعمومية للقسم الاستشاري بجلستها المعقودة في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ،

ومتى كانت الغرف التجارية مؤسسات عامة فانها تسكون ذات ميزانيات مستقلة في تطبيق أحكام القانون رقم ٢٥ أسنة ١٩٥٧ ، بصرف النظر عن الأحكام والاجراءات التي تفضسع لها هدده الميزانيات .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك ، واستنادا الى أن العرف التجارية المحرية تعتبر مؤسسات عامة ذات ميزانيات مستقلة على النحو المتقدم بيانه ، غان تعيين السيد ١٠٠٠٠ مديرا عاما للعرفة التجارية بالاسكندرية يترتب عليسه وقف صرف معاشسه مع جواز الترخيص له في الجمع بين المرتب والمساش في حدود أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان أحكام القيانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ على حالة السيد / ٠٠٠٠٠ و وبالتيالي لا يجوز له الجمع بين معاشب والمرتب المقرر له فى الغرفة التجارية الا وفقيا لأحكام هذا القانون ٠

( المف ۲۱/۲/۲۱ - جلسة ١١/٢/٢١ )

# قاعدة رقم ( ٣٥٣ )

## : المسدا

الاصل هو حظر الجمع بين الماش وبين الرتب الذي يتقاضاه ملحب الماش الذي يعاد تعيينه في الحكومة أو في احدى الهيئات او المؤسسات العامة — سريان الحظر على صلحب المعاش الذي يعين في المغفة المتجارية المصرية باعتبارها مؤسسة عامة وذلك إلى كان تسانون المعالمات الذي يعيرى عليه — جواز الجمع استثناه وفقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ بالنسبة لاصحاب الماشات المساملين باحسكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٠٠ ورقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٠٠ ورقم ١٩٠٤ لسنة ١٩٠٠ للماشات المهموري رقم ١٩٠٠ للسنة ١٩٠٠ ورقم ١٩٠٠ للمناة ١٩٠٠ ورقم ١٩٠٠ للمناة ١٩٠٠ ورقم ١٩٠٠ للمناة ١٩٠٠ ورقم ١٩٠٠ المناة المناة المعاملين باحكام قانون التامينات الاجتماعية رقم ١٩٠٠ المناة ١٩٠٠ المناة ١٩٠٠ المناة ١٩٠٠ المنات الاحكام قانون التامينات الاجتماعية رقم ١٩٠٠ المناة ١٩٠٠ المناة ١٩٠٠ المناة ١٩٠٠ المناة ١٩٠٠ المناة ١٩٠٠ المناة المنات الاحتماعية رقم ١٩٠٠ المناة المنات الاحتماعية رقم ١٩٠٠ المنات المنات ١٩٠٠ المنات الم

# ملخص الفتوى:

ان المادة ٤٥ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بشأن المائسات المكية تنس على أنه « اذا أعيد صاحب المائس الى الخدمة سواء بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة الممال فيوقف صرف مماشه » ، وقد رددت المادة ٥١ من الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسسنة ١٩٣٩ بشأن الممائسات الملكية النص السابق ، كما تضمنت المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٥ الخاص بالمعائسات العسكرية ذات النص ٠

وقد نصت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى المهيئات ذات الميزانيات المستقلة ـ على أنه « اذا أعيد موظف سبقت معاملته بهذا القانون الى الخدمة وكان قد استحق معاشا فيتوقف صرفه » •

ومن هيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن عدم جواز الجمم بين مرتب الوظيفة العامة وبين الماش المستحق قبل التمين فيها ، تنص على أنه « استثناء من احكام الواد ٥٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من المرسسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من المرسسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ و ٥٠ من القرار بقانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٠ الشار والمادة ١٤ من القرار بقانون رقم ١٩٥٩ للشار بحد موافقة وزير المالية والاقتصاد المجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في المحكومة أو في أحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ٥٠ كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه اذ جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله المخدمة ، وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنيه في الشهر ، أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعادته سن الثانية والستين ، فيصسدر القرار المنصوص عليه في المادة السابقة من رئيس الجمهورية » ٥

بيين من النصوص آنفة الذكر أن الاصل — وفقا لقوانين الماشات المشار اليها — هو عدم جواز الجمع بين المعاشس والرتب ، وأن صاحب المعاش الذي يعاد تعيينه في الحكومة او في احدى الهيئات أو المؤسسات العاش ، يوقف صرف معاشه ، مع جواز الترخيص له في الجمع بين المعاش والرتب ، طبقا للاحكام الواردة في المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المذكور ، يستوى في ذلك أن يكون صاحب الماش معاملا بقانون المعاشات الحسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ ، أو بأحد قوانين المعاشات المعنية (الملكية) أرقام ٥ لسنة ١٩٥٩ و ٣٧ لسنة ١٩٥٩ سنة ١٩٥٠ سالفة الذكر ٠

ولما تقدم غان الفتوى الصادرة من الجمعية العمومية القسسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٠ من غبراير سنة ١٩٦٥ — والتى انتهت فيها الجمعية الى سريان أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ على حالة السيد المقدم التقاعد المعامل بقانون الماشات المسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ ، وأنه لايجوز له الجمع بين معاشه والمرتب المقرر له فى الغرفة التجارية الا وفقا لاحكام هذا القانون … هذه الفتوى لا تقتصر خصس على من يعين فى الغرف التجارية من أصداب الماشات المعاملين بقانون الماشات المعاملين بقانون الماشات المعاملين بقانون

يعين من أصحاب المائسات العاملين بقوانين المائسات المدنية أرقام ٥ لسنة ١٩٠٩ و ١٩٠٩ لسنة ١٩٠٩ آنف الذكر ، فلايجوز لسنة ١٩٠٩ و ١٩٠٩ لسنة ١٩٥٠ آنف الذكر ، فلايجوز لهم الجمع بين معائساتهم وبين المرتبات القييتقاضونها من الغرف التجارية ـ باعتبارها مؤسسات عامة ـ وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧

أما بالنسبة الى أصحب المعاشات المعاملين بأحكام القوانين أرقام ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فان المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه « اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة في احدى الوظائف التي ينتفع شاغلوها بأحكام هذا القانون يوقف صرف معاشه طيلة مدة استخدامه ٠٠٠» ، كما تنص المادة ٥٥ مل القانون ذاته على أنه « اذا كان صاحب المعاش قد آعيد الى الخدمة فى الحكومة أو فى احدى الهيئات ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة أو ف المؤسسات العامة في غير الوظائف الخاضعة لاحكام هذا القانون ، جاز له الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتتاضاه ، وذلك بقرار من الوزير التابع له وبعد موافقة وزير الخزانة ، فاذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة أو كان هذآ المجموع يزيد على مائة جنيه في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوزت عند اعادته سن الثانية والستين ، فيصدر القرار المنصوص عليه في الفقرة السابقة من رئيس الجمهورية ، ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الاعمال العرضية التي لا يستغرق انجازها مدة ستة أشهر لاتتجدد » • كذلك تتص المادة ١٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ على أنه « اذا أعيد الى الخدمة صاحب معاش سبق معاملته بأحكام هذأ ألقانون يوقف صرف معاشه ٥٠٠ » ، وتنص المادة ٢٠ من القانون ذاته على أن « تسرى على المستخدمين والعمال المنتفعين بأحكام هذا القانون سائر الاحكام الواردة ف القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الشار اليه ، فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون » • كما تنص المادة ٣٩ من القانون رقم • ٥ أسنة ١٩٦٣ على أنه « اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة في الحكومة أو في أحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون ، وقف صرف معاشه طوال مدة أستخدامه ، ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش وفقا لملاوضاع والشروط التي يُصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » . وتنص المادة

٨٧ من هذا القانون على أن « يستمر العمل بالقواعد والقرارات واللوائح القائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه ، وذلك لحين صدور القواعد والقرارات واللوائح المنصوص عليها فيه » .

ويخلص من هذه النصوص أن الاصل وفقا لاحكام القوانين سالفة الذكر هو عدم جواز الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه صاحب المعاش الذي يعاد تعيينه في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، وانما يجوز طبقا للمادة ٥٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الجمع بين المعاش والمرتب بالشروط الواردة في هذه المأدة ، وبالنسبة الى المعاملين بأحكام هذا القانون ... كما يجوز ذلك بالنسبة الى المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، وفقا لحكم المادة ٢٠ منه التي أحالت ألى احكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لم يرد به نص خاص اذ خلا القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ من نص يمنع من تطبيق الحكم الوارد في المادة ٥٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في خصوص جواز الجمع بين المعاش والمرتب ، أما بالنسبة الى المعاملين بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فلما كانت المادة ٣٩ من هذا القانون قد أجازت الجمع بين المعاش والمرتب وفقا للاوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وكان هذا القرآر لما يصدر بعد ، قانه طبقا لنص المادة ٨٧ من القانون المذكور ، يرجع في شأن شروط وأوضاع الجمع بين المعاش والمرتب الى حكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠، وذلك اليحين صدور القرار ألجمهوري المساراليه.

وأما فيما يتعلق بأصحاب الماشسات المعاملين بأحكام قسانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ — ومن بينهم المساملون بأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ فان المادة ١٩٠٥ من القانون المذكور بنص على أنه « اذا أعيد صاحب المعاش الى المخدمة في الحكومة أو في أحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو في احدى الوظائف المخاضسة لاحكام هذا القانون ، وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ، ومع ذلك يجوز الجمع بين الاجر والمعاش وفقا للاوضاع والشروط التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » و وتنفيذا لهذا النص صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٦٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن أوضاع وشروط الجمع بين الاجر والمعاش المستحق طبقا الآنون التأمينات الاجتماعية والمجمع بين الاجر والمعاش المستحق طبقا الآنون التأمينات الاجتماعية والمجمع بين الاجر والمعاش المستحق طبقا الآنون التأمينات الاجتماعية وشروط

ومن ثم فانه ولئن كان الاصل ـ طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية \_ هو عدم جواز الجمع بين الماش والاجر ، الا أنه يجوز هذا الجمع وققا للاوضاع والشروط المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقسم ٢٦٢٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ،

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الاصل \_ وفقا لاحكام وقوانين الماشات آنفة الذكر \_ هو عدم جواز الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه صاحب المعاش الذي بعاد تعيينه في الحكومة او في احدى العيثات أو المؤسسات العامة \_ ومن بينها الغرف التجارية ، الا أنه يجوز لاصحاب المعاشات المعاملين ماحكام القوانين أرقام ه لا أنه يجوز لاصحاب المعاشات المعاملين ماحكام القوانين ألماش والمرتب ، وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٧ حكم يجوز هذا الجمع بالمعاملين بأحكام القوانين أرقام ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٢٠٠٠ مليقا لحكم المادة ٥٥ من القانون وحمد الاول وذلك الى أن يصدر القرار الجمهوري المنظم لاوضاع الجماعية وشروطه ، أما بالنسبة الى المعاملين بأحكام تانون التأمينات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ \_ ومن بينهم المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ \_ ومن بينهم المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ \_ ومن بينهم المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة المعاري رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ \_ ومن بينهم المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ \_ ومن بينهم المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة المقادر الجمهوري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ صابع المعاملين المعاملين المالك الذكر ،

( ملف ۲۱/۲/۱۱ ـ جلسة ۱۹۲۰/۱۲/۱ )

# قاعــدة رقم ( ۳۰۴ )

## المحدا :

القانون رقم 70 لسنة ١٩٥٧ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعشى المستحق قبل التعيين فيها — أن احكام هذا القانون فيما قضت به من عدم جواز الجمع بين المرتب والماش جاءت تأمرة على الموظفين أرباب المعاشات الذين يعودون للعمل بالحكومة أو باهدى الهيئات أو المؤسسات العامة دون المعاشى المستحق لخلفائه • ملخص الفتوى :

أصدر المشرع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن عدم جسواز

الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها وقضت المادة الاولى منه بأنه « استثناء من أحكام المواد 20 من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٥٠ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٠٥ يقون رقم ١٩٠٤ والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٠ يجوز لسنة والمادة ٤١ من القرار بعقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ يجوز الوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين الماش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ٠

ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أنه اذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٥ ( مائة جنيه ) فى الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعادته سن الثانية والستين فيصدر القرار المنصوص عليه فى المادة السابقة من رئيس الجمهورية ه

ويتضع من ذلك أن أحكام القانون آنف الذكر فيما قضت به من عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش جاءت قاصرة على الموظفين أرباب المعاشات الذين يعودون للعمل بالحكومة أو باحدى الهيئات أو المؤسسات العامة على النحو السابق ايضاحه دون المعاش المستحق لخلفائهم ، ( نتوى 318 في 1971/1//١٤)

# قاعدة رقم ( ۳۵۵ )

## البسدا:

قواعد تعين الموظفين في المؤسسات العلاجية وتحديد مرتباتهم التى وضعتها اللجنة المشكلة طبقا أنس المادة الماشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية ـ أذا كانت هذه اللجنة قد قررت تعين أحد العاملين بالكافاة التى كان عليها قبل العمل بهذا القانون وأوست بالترخيص له بالجمع بين هذه الكافاة وبين الماش الذى كان يتقاضاه فان حق هذا العامل قبل الجهة الادارية التى يعمل بها يكون مقصورا على الكافاة التى قررت له ـ خضوع الترخيص في الجمع بين المكافاة والماش للقواعد والاجراءات المنصوص عليها بالقانون

رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسئة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين الرتب أو الكافأة وبين الماش معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٧٠ هـ ليس هناك الزام أو مسئولية على الجهة الادارية التي يعمل بها المامل في اصدار هذا الترخيص من عدمه،

# ملخص الحكم:

ان المدعى كان يعمل بالقوات السلحة واستحق معاشا بعد انهاء خدمته بها مقداره ١٩٥٠، وعمل بمستشفى الجمهورية بقرار مجلس ادارتها المسادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٧ بمكافأة وصلت الى ١٩٠٠، جنيها ثم صدر القانون رقم ١٩٣٥ لسنة ١٩٩٤ في شأن تنظيم المؤسسات الملاجية ونص في المادة ١ على أن تؤول المستشفيات المبينة في الكشف المرافق لهذا المقانون الى الدولة ٠

وقد تضمن الكشف المذكورمستشفى الجمهورية التي يعملهها المدعى.

ونص القانون في المادة ٧ على أنه يجب على القائمين بالعمــل في المستشفيات المستولى عليها طبقا الاحكام هذا القانون الاستمرار ف اداء أعمالهم وعدم الاقتناع بأية هجة كانت عن العمل مالم يصدر قرار سابق من وزير الصحة أو من ينييه بالاعفاء من العمل ٠٠ ، ونص فالمادة ١٠ على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المساراليه يعين في المؤسسات الملاجية ووحداتها الموظفون القائمون بالعمل في النشاط المذكور الذين يتم اختيارهم وتحدد مرتباتهم بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، وقد وضعت اللجنة المشكلة طبقا لنص المسادة العاشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قواعد تمسيين الموظفين في المؤسسات ألعلاجية وتحديد مرتباتهم وتضمنت ما يأتى ورأت اللجنة بالنسبة للموظفين الذين تقل سنهم عن ستين سنة ويتقاضون معاشسا تتحمل المستشفيات بمرتباتهم ( مكافأتهم ) كامله مع وقف الماش اذا كانت ميزانية هذه المستشفى في حالة تسمح بتحمل هذه الرتبات أمسا اذا لم تكن تسمح بذلك فتوصى اللجنة باستصدار قرار بالجمع بسين المعاش والمكافأة آلى أن تسمح الميزانية وهذا الحل موقوت الى أن يتم التقييم . وبناء على هذه القواعد قررت اللجنة المذكورة تعيين الدعى

بالكافأة التي كان يتقاضاها ومقدارها ٥٠٥ر٥٠ جنيها شهريا مع التوصية بالجمع بين هذه المكافأة والمعاش وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٢١٨٦ لسنة ١٩٦٦ بالترخيص للمدعى بالجمع بين الرتب ومقداره ٥٠٥ر٥٠ جنيها والمعاش ومقداره ٥٠٠ر٤١ جنيها وفي أول فبراير سنة ١٩٦٨ صدر القرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش ونص في المادة ١ على أن « يعمل بالقواعد المرافقة في شأن الجمع بين المكافأة أو المرتب المقرر للوظيفة وبين المعاش المستحق قبل آلتعيين فيها ويلغى كل حكم يخالف هذه القواعد ونص في المادة ٢ على أن « يعاد النظر في القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية الصادرة على خلاف القواعد المرافقة وتعدل بما يتفق مع هذه القواعد في خلال فترة تنتهي في آخر يونيه سنة ١٩٦٨ والا اعتبرت لاعية بانقضاء هذه الفترة وقد نصت قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش المرافقة للقرار الجمهوري رقم ١٨٥٠ لسنة ١٩٦٨ في المادة ١ على أنه « يجوز الجمع بين المعاش وبين ألكافأة أو المرتب المقرر للوظيفة » ونصت في المادة ٢ على أنه « اذا أعيد تعيين صاحب معاش يقل سنة عن الستين وينتفع باحد قوانين المعاشات المدنية أو العسكرية أو بنظام التأمينات الاجتماعية الى الخدمة في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها يمنح المرتب المقرر للوظيفة التي عين بهاطبقا للقوانين واللوائح المعمول بها ﴾ ونصت في المادة ٣ على أن « اذا كان المرتب السابق للمعاد الى الخدمة وفقا لاحكام المادة السابقة يجاوز الرتب القرر للوظيفة جاز بقرار من رئيس الوزراء الاحتفاظ للعامل بالفرق بصفة شخصية بما لا يجاوز نهاية ربط الوظيفة المعين عليها على أن يستهلك هذا الفرق من علاوات الترقية أو العلاوات الدورية التي يحمل عليها » وقد مسدر القرار الجمهوري رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش واستبدل بنص المادة ٣ من القواعد المرافقة للقرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ النص الآتي « اذا كان المرتب السابق للمعاد الي الخدمة وفقا لحكم المادة السابقة يجاوز الرتب الستحق في الوظيفة المعاد تعيينه فيها وفقا القوانين واللوائح جاز بقرار من رئيس الوزراء الترخيص له بالجمع بين الرتب الستحق وبين الماش كله أو بعضه بما لا يجاوز

نهاية مربوط درجة أو فئة الوظيفة التي أعيد تعيينه فيها أو مرتبه السابق أيهما أقل على أن يخصص المعاش المرخص بمقدار ما يحصل عليه مستقبلا من علاوات الترقية والعلاوات الدورية ونص القرار رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٧٠ في المادة ٣ على أن يعمل به من تاريخ العملبالقرار الجمهوري رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٩٨ ٠

ومن حيث أنه بيين مما تقدم ان اللجنة المشكلة بالتطبيق لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ قد قررت تعيين المدعى بالمكافأة التي كان يحصل عليها قبل الممل بهذا القانون ومقدارها ٥٠٥ر٥٠ جنيها شهريا وأوصت بالترخيص له بالجمع بين هذه المكافأة وبين المعاش الذي كان يتقاضاه عن مدة خدمته بالقوآت المسلحة ومن ثم فان حقه قبل الجهة الادارية التي يعمل بها يكون مقصورا على المُكافأة التي تقررت له أما الترخيص له بالجمع بينهما وبين معاشه فانه يخضم للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ومؤداها أن يكون الترخيص خاضعا ، لتقدير السلطة التي ناط بها القانون الذكور هذا الاختصاص وهي رئيس الجمهورية أو وزير الخزانة حسب الاحوال وذلك وفقا للقواعد والضوابط التي يضعها في هذا الشأن ومن ثم فلا يكون هناك ثمة الزام أو مستولية على الجهة الادارية التي يعمل بها المدعى في اصدار هذا الترخيص من عدمه ولما كان قد صدر القرار الجمهوري رقم ٢١٨٦ لسنة ١٩٦٦ بالترخيص للمدعى بالجمع بين المكافأة أو المعاش واستمر العمل بهذا القرار الى أن صدر القرار الجمهوري رقم ١٨٥ أسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش واعتبر القرار رقم ٢١٨٦ لسنة ١٩٦٦ ملميسا اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٨ لمخالفته للقواعد التي تضمنها القرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ وذلك بالتطبيق لنص المادة الثانية من القرار المذكور فان حق المدعى قبل الجهة الادارية التي يعمل بها يكون مقصورا على المكافأة المقررة لوظيفته ولا يجوز له المطالبه بزيادتها بمقدار المعاش الذي كان يرخص له بالجمع بينه وبين الكافأة المقررة لمخالفة ذلك للقرار الصادر بتعيينه وتحديد مكافأته ولما كان المدعى قد سويت هالته ووضع على الدرجة الثانية اعتبارا من ٨ من أغسطس سنة ١٩٦٩ ومنح أول مربوط هذه الدرجة ومقداره ٧٣ جنيها شهريا فان هذا القرار يكون قد جاء سليما ومتفقا مع القواعد الوظيفية العامة المقررة

أو مطالبته بمنحه مرتبا بزيد عن هذا القدر استنادا الى أنه كان بستحق مكافأة تزيد على أول مربوط الدرجة التي عين فيها فانها لا تستند الى أى أساس من الواقع أو القانون وفضلا عن ذلك فانه بفرض ان المدعى كان يتقاضى فعلا مكافأة تزيد على أول مربوط الدرجة التي وضع عليها مان ذلك لا يخوله الحق في المصول على مرتب يزيد على أول مربوط هذه الدرجة وانما بنحصر حقه في نطاق ما رسمته المادة ٣ من القواعد الخاصة بالجمع بين المرتب أو المكافأة وبين العاش المرافقة للقرار الجمهوري رقم ١٨٥ أسنة ١٩٦٨ المعلة بالقرار الجمهوري رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٧٠ ومؤدي هذه القواعد أن يرخص له بقرار من رئيس ألوزراء بالجمع بين مرتبه وبين جزء من معاشه يعادل الفرق بين أول مربوط الدرجة المعين عليها وبين ما قد يكون قد حصل عليه من مكافأة تزيد على ذلك بما لا يجاوز نهاية مربوط الدرجة ، وهذا الاجراء منوط برئيس الوزراء بمقتضى السلطة المفولة له قانونا دون مسئولية على الجهة الادارية التي يعمل بها المدعى ف هذا الشأن ، وبناء على ذلك ومتى كانت الجهة الأدارية قد منحت المدعى المكافأة المقررة لوظيفته اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٨ كما منحته أول مربوط الدرجة الثانية التي عين فيها فتكون قد أعملت في حقه صحيح حكم المقانون ويكون طلب المدعى الحصول على مبالغ تزيد على القدر الذي منحته له الجهة الادارية على غير أساس سليم من القانون • ( طعن رقم ١٢٨٥ لسنة ١٨ ق -- جلسة ٢٩/٦/٥٧٥)

سابعا : مدى الحظر الوارد بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عسم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التميين فيها :

قاعدة رقم ( ٣٥٦ )

المسسدا :

القرار الجمهورى رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٦٥ الذى تضمن تصحيح ما تم من جمع رؤساء مجالس الادارة فى المؤسسات والهيئات المسامة بين مرتب الوظيفة وبين الماش المستحق قبل التعين فيها سـ استفادة المجمع بين المرتب والماش من تصرف جهة الادارة بتحرير شبك بقيمة الماش بعد موافقة الجهات المفتصة على صرفه سـ تحرير الشيك الشار

اليه وارساله لصاهب الشان يعتبر صرفا للمعاش ــ لا يغير هن ذلك امتناع صاهب الشان عن قبض قيمة الشيك ثم تطيته بحساب الامانات على ذمتــه •

## ملخص الفتوى :

ان الدكتور ٠٠٠٠٠ كان استاذا بكلية الهندسة ورفع اسمه من سجلات الخدمة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٤٧ لاستقالته واستحق معاشا شهريا قدره ٣٢ر٢٣٣ جنيها وغلاء معيشة ٢١١٦ جنيه ثم صدر القرار الجمهوري رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٦١ بتعيينه رئيسا لمجلس ادارة الربسية المصرية العامة للصناعات المعدنية واستلم العمل بها اعتبارا من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١ - وقد أوقف صرف معاشه في الفترة من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١ هتى ٨ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ نشر القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ــ وبعرض الامر على الادارة العامة المعاشات بوزأرة الخزانة رأت بكتابها رقم ٥٠٠ ــ ٢٩/٨ م ١ ف ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ انه يجوز صرف معاشات رؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة في الفترة المشار اليها ــ وقد وأفق الاستاد الدكتور مدير الجامعة في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ على صرف المستحتى للدكتور عن المدة المذكورة وتحرر له شيك رقم ٨٣٦٨٣٦ بمبلغ ١٨٥ر٥٥٥ جنيها الا انه رفض استلامه واعاده للجامعة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ فقامت ادارة الصمابات بتعلية المبلغ بالامانات واخطرته بالكتاب رقم ٢٧١ المؤرّخ ١٥ من يناير سنة ١٩٦٤ بأن هذا المبلغ صرف له بناء على الكتاب الدوري لوزارة الخزانة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ وبعد استطلاع رأى الادارة العامة ( للمعاشات ) بوزارة الخزانة وموافقة مدير الجامة •

ولما كان تصرف جبة الادارة على النحو المتقدم يتضمن أنها جمعت للدكتور المذكور بين المعاش والمكافأة وأن تعفقه عن تبض قيمة الشيك المحور به هذا المعاش قبل أن يستبين أحقيته فيه وتعلية قيعت في الامانات على ذمته لايضيع حقه في هذا المبلغ المودع على ذمته بعد أن استبان حقه فيه ب وأن تحرير شيك بقيمة المعاش وارساله لصاحب الشأن يعتبر صرفا للمعاش المستحق وتعلية المبلغ بعد ذلك بالامانات على ذمته يجمل حقه متعلقا به ويحق له صرفه •

ولما كان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٣٦ لسبة العربية المتحدة رقم ١٩٣٠ لسبة العربية المتحدة منصحح ماتم في جمع رؤساء مجالس الادارة واعضائها المتحق قبل في المؤسسات والميئات المامة بين مرتب الوظيفة والماش المستحق قبل المعربية به ومنها الفترة السابقة على ١٩٩٣/١/١ بالنسبة لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات الملعة ه

ولما كان السيد الدكتور يعتبر جامعا بين معاشه ومكافأته في الفترة من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ حتى ٨ من مايو سنة ١٩٦٣ ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية القسم الاستشارى الى استحقاق الدكتور ١٠٠٠ الاستاذ السابق بكلية الهندسة بجامعة القاهرة صرف متجمد مماشه الذى حرر به شيك أرسل له ثم عليت قيمته بالامانات على ذمته ٥

( مُتوى ١١١٣ في ٢٦/١٠/٢٦ )

# قاعبدة رقم ( ۳۵۷ )

#### المسدا:

الاعضاء المتفرغون لمجالس ادارة الشركات التي تساهم غيب الدولة ... مركزهم القانوني ... اعتبارهم من العاملين بهذه الشركات ... ولا عدم جواز الجمع بين المعاش والرتب طبقا لاحكام القانون رقم الا منت عدم جواز الجمع بين المعاش والرتب بالنمبة للرؤساء والاعفساء باقرار ماتم من جمع بين المعاش والمرتب بالنمبة للرؤساء والاعفساء المتفرغين لمجالس ادارة المؤسسات والهيئات المسامة والشركات التي تساهم غيها الدولة ... المقصود بهؤلاء هم اولئك الذين لم يكونوا معتبرين من موظفيها والذين لم تكن نتطبق عليهم احكام المقانون رقم ١٩٦٧ اسنة موظفيها والذين لم تكن نتطبق عليهم احكام المقانون رقم ١٩٦٧ اسنة المامة غانطبقت عليهم احكام القانون المنوسات التابعة للمؤسسات العامة غانطبق القرار الجمهوري رقم ١٩٦٧ المنة مناك بالنسبة إلى الطباقة على العاملين اصلا في الشركات المنكور ... عدم انطباقة على العاملين اصلا في الشركات المنكورة وجمعوا بين وظائفهم غيها وبين عضوية مجالس ادارتها و

## ملخص الفتوى:

ف ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ونص فى المادة الاولى منه على أنه «لايجوز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين الماش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التميين فى هذه الشركات ومع ذلك يجوز المجلس ادارة الشركة بعد موافقة وزير الخزانة أن يقرر الجمع بين الماش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف عند التميين فى الشركة — فاذا جاوز مجموع الماش والمرتب ماكان يتقاضاه الموظف عند اعتراله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٠ (مائة جنيه) فى الشيخ أو كان سن الوظف قد جاوز عند تميينه فى الشركة سن الثانية فى الشيخ آو كان سن الوظف قد جاوز عند تميينه فى الشركة سن الثانية والستين فيصدر آلقرار المشار اليه من رئيس الجمهورية » ٠

ونصت المادة الثانية منه على أن « تسرى احكام هذا القانون على موظفى الشركات الموجودين وقت العمل به على أن يستمر صرف الماشات المستحقة لهم بصفة شخصية لمدة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » •

ويبين من الذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣٦ المسار اليه انه كان ثمة خلاف حول تحديد المركز القانونى لاعضاء مجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها الحولة وهل يعتبرون من الماملين بالشركة فتسرى عليهم القواعد الخاصة بالماملين ومنها عامدة عدم جولز الجمع بين الماش والمرتب بالقواعد والشروط الواردة بالقانون رقم ٧٧لسنة ١٩٦٣ سالف البيان أم انهم لايعتبرون كذلك فلا تسرى عليهم هذه القواعد وكان العمل قد جرى في غالبية الشركات على اعتبارهم من غير الماملين بالشركة ومن ثم جمعوا بينهم تباتهم ومعاشاتهم دون ترخيص وقد خلل وضمهم القانوني غير مستقر الى أن صدرت فترى الجمعية المعومية للقسم الاستشارى بأن التعيين في عفسوية مجلس الادارة يقتضى ان يتقرغ المين تقرغا كاملا لمضوية المجلس محيث يكون نشاطه خالصا لمجلس الادارة والهيئة التى تقوم عليها المجلس و ويعد هذه الفترى اوقف صرف معاشاتهم اعتبارا من المجمورية هذه المعتبرية المعتبرية هذه المعتبرية المعتبرية المعتبرية هذه المعتبرية المعتبرية المعتبرية عديد المعتبرية الم

المذكرة يطلب فيها اقرار ماتم من جمع بين الماش والرتب في الفترة السببةة على ايقاد مرف معاش فئة منهم وقد صدر بناء على ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣٥ لسنة ١٩٦٥ فى ٧ من يونيه سنة ١٩٦٥ ونص في المادة الاولى منه على ان يعتبر صحيحا ماتم من جمع رؤساء مجالس الادارة واعضائها المتفرعين في المؤسسات والميثات المسامة والشركات التيتساهم فيها الحكومة بهزمرتب الوظيفة والمعاش المستحق قبل التميين بها عن الفترات الآتية:

١ -- عن الفترة السابقة على ١٩٩٣/١/١ بالنسبة لرؤساء مجالس
 ادارة المؤسسات العامة •

 ٢ ــ عن الفترة السابقة على ١٩٦٣/١/١ بالنسبة لرؤساء مجالس ادارة الشركلت التى تساهم فيها الحكومة •

٣ من الفترة السابقة على ١٩٦٤/١١/١ بالنسبة لاعضاء مجالس الادارة المتفرغين في المؤسسات والعيثات المامة والشركات التي تساهم فيها الحكومة .

وللا كان القرار الجمهورى رقم ١٩٣٥ اسنة ١٩٦٥ قد صدر لكى يسرى على حالة الاعضاء المتدفين الذين لايشخلون وطيفة أخرى بالشركة غير عضوية مجلس الادارة أذ أن هذه الطائفة من أعضاء مجلس الادارة هى التى ثار المخلاف حول تحديد مركزها القانونى وتترتب على ذلك أن جمع معظمهم بين معاشه ومرتبه أما غيرهم من موظنى الشركة غان صفتهم كماماين بالشركة محددة بالوظيفة التى يشغلونها ولم يكن ثمة خلاف على حظر الجمع بين المعاش والرتب في شأنهم ه

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاى للفتوى والتشريع الى ان المقصود برؤساء مجالس الادارة واعضائها المتفرعين في المؤسسات والهيئات المامة والشركات التى تساهم فيها السدولة والمتموم عليهم في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٣ لسنة ١٩٦٥ هم أولئك الذين لم يكونوا معتبرين من موظفيها والذين لم تكن تتطبق عليهم احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ واعتبروا كذلك بعد صدور

القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ اسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة غانطيقت عليهم بذلك احسكام القانون المذكور و

وعلى ذلك فلا ينطبق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ على الماملين اصلا في الشركات وجمعوا بين وظائفهم فيها وبين عضوية مجالس ادارتها ،

( نتوی ۱۹۳ فی ۲۵/۵/۱۹۳۷ )

# قاعسدة رقم ( ۳۵۸ )

### البسدا:

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين الماش ومرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة ـ سريان هذا الحظر على رئيس مجلس الادارة أيضا واعضاء المجلس المتفرغين اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ ـ حملك احدى المؤسسات المساممة الحسدى الشركات المساممة التابعة للقطاع الخاص أو لجزء منها ـ سريان الحظر على رئيس واعضاء مجلس الادارة من تاريخ هذه التبعية ـ تاخر صدور القرار الجمهورى بتشكيل مجلس الادارة لايمنع من اعتبارهم موظفين خطين بالشركة يسرى عليهم الحظر المتقدم •

### ملخص الفتوى:

أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من القسانون رقم ٧٧ لسنة المرحد تنص على أنه لا يجوز الجمع بين مرتب الموظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة والمؤسسات العامة قبل التعمين في هذه الشركات •

وربما أن رئيس مجلس الادارة وأعضاءه المتفرغين فى الشركات التى تتبع المؤسسات العامة يعتبرون من عــداد العاملين فى الشركات المذكورة اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالاشـــة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر مها القرار الممهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ٠

وأنه لئن كان رئيس وأعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة التابعة للقطاع الخاص يعتبرون وكلاء عن حملة الاسهم الا أن هدفه الصفة تزول عنهم حتما ويقوة القانون بمجرد أن تصبح هذه الشركات تابعة للدولة أو لاحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، ويتمين علبقا لما يقضى به القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١ المدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ أن يكون تميينهم بقرار من رئيس الجمهورية .

ولئن كانت المؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير قد تعاكت جزءا من رأس مال شركة الادارة العقارية فى أول مارس سنة ١٩٦٤ وبذلك أحبحت هذه الشركة تنبعة لها منذ ذلك التاريخ ، لئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٥ لم يصدر الا فى تبرايربتشكيل مجلس ادارة هذه الشركة الا أن الثابت من الاوراق أن السيد ١٠٥٠٠ استمر يزاول عمله فى هذه الشركة بعد أن أحبحت تابعة للمؤسسة وحتى صدر القرار الجمهورى بتشكيل مجلس ادارتها وبهذه المسفة يصبح السيد المذكور موظفا غطيا فى الشركة ويكون ما تناوله أثناء عمله راتبا للوظيفة التى باشر بصفة غملية مهامها مما يمتنع معه أن يجمع بين راتبه من الوظيفة التى باشر بصفة غملية مهامها مما يمتنع معه أن يجمع بين راتبه من الوظيفة الذكورة وبين معاشه وذلك اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ تملك المؤسسة المصرية للاسكان والتعمير لجزء من رأس مال شركة الادارة المقارية وذلك اعمالاً لما يقضى به القانون رقم مه لسنة ١٩٦٣ مسالف الذكر ه

لذلك انتهى رأى الجمعية الى انه طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ تعتبر وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة التى تتبم احدى المؤسسات العامة من وظائف الشركة •

وعلى ذلك غان السيد ٥٠٠ يعتبر شاغلالوظيفة فح مركة من الشركات التابعة لاحدى المسسات العامة اعتبارا من تاريخ تملك المؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير لجزء من رأس مسأل شركة الادارة

العقارية في أول مارس سنة ١٩٦٤ ، ولايجوز له اعتبارا من هذا التاريخ الجمع بين معاشه وبين راتب وظيفته فى الشركة المذكورة .

( نتوی ۲۵۲ فی ۲/۳/۸۲۹۱ )

# قاعدة رقم ( ۲۰۹ )

### المسدأ:

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها — لم يقصد المشرع في هذا القانون مجاوزة النطاق الذي حدده القدون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ من قصر احكامه على المساش الستحق للمؤلفة ٠

## طخم الفتوى:

لما كانت قاعدة عدم جواز الجمع بين المعاش المستحق للموظف وبين المرتب الذي يتقاضاه عند التحاقه بعمل لا تنطبق اذا كان هــذ؛ الالتحاق بخدمة الحكومة أو احدى الهيئات أو المؤسسات العامة حسبما سبق البيان •

ونظرا لاخذ الدولة بالمبدأ الاشتراكي وما يترتب عليه من اتساع نطاق القطاع العام وشموله كثيرا من الشركات التي انتقلت ملكيتها تماما الى الدولة أو ساهمت غيها فقد التجه المشرع الى التسوية في الحكم بين المرتب المستحق للموظف صاحب المعاش من الحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة وبين المرتب الذي يستحق له من احدى الشركات التي تساهم فيها الدولة بحيث يحظر الجمع بين أي من الرتبين وبين المساشر، •

وبناء على ذلك صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بعدم جسوار الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات انتى تساهم فيها الدولة وبين الماش المستحق قبل التميين فيها الذي نصت المادة الاولى منه على أنه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات المامة قبل التميين في هذه الشركات و ومع ذلك يجوز لمجلس اداة الشركة بعد موافقة وزير الخزانة \_ أن يقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاة الموظف عند التميين في الشركة و فاذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على يتقاضاه الموظف عند اعتزاله الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على الشركة من الثانية والستين فيصدر القرار المسار اليه من رئيس المجمهورية و ٠٠٠ » •

ومن حيث أن هدف التشريع وروحه يستوجبان القول بأن الشرع لم يقصد في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٣ مجاوزة النطاق الذي حدده القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٧ مجاوزة النطاق الذي حدده القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٧ مجاوزة النطاش المستحق للموظف فقط وانما قصد اقرار قاعدة حظر الجمع بين المساش وبين المرتب سواء أكان مستحقا من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات المامة أم كان مستحقا من احدى الشركات التي تساهم فيها السدولة وبالتالي يكون المقسود بعبارة « المعاش المستحق من المسكومة أو المؤسسات المامة » الواردة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٦ هو المعاش المستحق للموظف فقط دون المساش المادة الأولى ذاتها من جواز الجمع بين المرتب والمعاش المستحق للموظف في حالات معينة استثناء من قاعدة عدم جواز الجمع و الأمر الذي يفهم منه أن الأصل المقرر في الفقرة الأولى أنما يقتصر على المعاش المستحق للموظف وحده ه

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الحكم الوارد في الفقرة الاولى من المادة الاولى من المقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ والذي يتضى بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين الماش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة تبل التعيين في هذه الشركات ينطبق على الموظفين أرباب الماشات وحدهم،

أما المماشات المستحقة عن هؤلاء من المعاملين بالمرسوم بقانون رقسم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ فلا يسرى عليها هذا الحكم ٥٠٠٠

( ملف ٢١ – ٢٨/١٠ – جلسة ٢٢/١٠/١٩٢١ )

تامدة رقم ( ۲۲۰)

### المسدأ:

المادة ٢٩ من قلنون التسامين والمساشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - تضمنت أصلا عاما يقضى بحظر الجمع بين المساش وبين الرتب أن يعداد تعيينه من أصحاب المساشات في الشركات التي تساهم فيها الدولة ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ أسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المسكافاة وبين المساش - تنظيمه لحسالة أعادة صاحب الماش الذي يقل سنه عن السبتين الى العمل في وحسدة اقتصادية تابعة لاحدى المؤسسات العامة - ليس كل شركة تساهم فيهما الدولة تعتبر من الوحدات التابعمة للمؤسسات العمامة على حُين أن الشركات التابعية للمؤسسات العيامة تساهم فيها الدولة ـ تعبى الوحدات التابعة للمؤسسات العامة الواردة بالمادة الثانيسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ لا يتضمن تحسديدا لاصطلاح الشركات التي تساهم فيها الدولة الواردة بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ـ الشركات التي تساهم فيها الدولة لا تعتبر من الوحدات الاقتصادية ــ العمل فيها يخضع للأصل الذي أوريته السادة ٢٩ من قانون التأمين والعساش رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٦٣ ويقسى بعدم جواز الجمع بين المعاش وألرتب •

### ملخص الفتوي:

ان القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٣ رخص للسيد وزير المسناعة بالتعاقد مع شركة فيلييس للبترول والمؤسسة المصرية العامة للبترول في البحث عن البترول واستغلاله بالصحراء الغربية ، ونصت المسادة ١١ من الاتفاقية المرخص في ابرامها على انشاء شركة بترول للصحراء الغربية ويرمز لها بلفظ ويبكو تكون مهمتها القيام بالعمليات اللازمة نفسادا للاتفاقية وذلك بالوكالة عن المؤسسة وفيليبس ، وقد نصت المفترة الأولى من المادة 11 المشار اليها على استثناء الشركة المذكورة من الخضوع لأحكام كل من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بتعميلاته اللاحقة والقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٣ اللاحقة والقانون رقم ٢٠٤٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمؤسسات العامة والقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٣

وقد اقتضى انشاء شركة ويبكو اعادة تمين بعض العاملين ذوى الخبرات الفنية والادارية العالية ممن سبق استحقاقهم للمعاش، ونتج عن ذلك وجوب النظر في تطبيق حكم المادة ٢٩ من القانون رتم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من القانون و أدا اعيد صاحب المعاش الى الخدمة في الحكومة أو في احسدى المهيئات أو المؤسسات المعامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف حرف معاشه طوال مدة استخدامه ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب أو المحكافأة وبين المعاش وفقال لاوضاع والشروط التي يحدر بها قرار من رئيس الجمهورية » وقد حدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد من المتانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ بسألة الذكر ٥

وتظلم موظفو الشركة من تطبيق حظر الجمع بين الرتب والماش عليهم تأسيبا على أنه وان كانت المؤسسة تساهم فى رأس مال الشركة الا أنهما تعتبر شركة من نوع خاص وليست من الشركات التابعمسة للمؤسسة وقسدمت الشركة مذكرة لتأييد وجهة نظر العاملين بها وكان ضمن ما استندت اليه فتوى من ادارة المفتوى لوزارات النقل والسناعة والسكيرباء مسسادرة فى ١٩١/١١/١٦ انتهت الى أن شركة وبيكو لا تعتبر من الشركات التابعة المؤسسة المصرية المعامة للبترول وان كانت تساهم فى تأسيسها ويترتب على ذلك أنه لا تثبت لرؤساء مجلس ادارة المؤسسة المؤسسة المؤسسة دارة المؤسسة و

ان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ باصدار التأمين والمعاشسات

لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين بينص فى المادة ٢٩ منه على أنه ﴿ أَذَا أَعِيدَ صَاحِبَ مَعْاسُ اللَّي الضَّدِمة فى الحكومة أو فى احدى الهيئات أو المؤسسات العسامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشسه طوال مدة استخدامه ، ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب والمسكافاة وبين المساش وفقا للأوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المسكلفاة وبين المعاش ينص فى المسادة الثانية منه على أنه « اذا أعيد تميين مساحب مماش يقل سنه عن الستين وينتفع بأحد قوانين المساسات ٥٠ الى الخدمة فى الحكومة أو في احدى الهيشات أو المؤسسات المسامة أو الوحدات التابعة لها يمنع المرقب المقراد للوظيفة التى عين بها طبقها للقوانين واللوائح بالمقرف بهما » ٥٠

ومن حيث أن اصطلاح الشركات التى تساهم فهما الدولة الوارد في المسادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسفة ١٩٦٣ المسار اليه له مدلول يختلف عن مدلول المطلاح الوحدات التابحة للمؤسسات المسامة الوارد في المسادة الثانيسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليسه ٠ فلك أنه ليس كل شركة تساهم فيها الدولة تعتبر من الوحدات التابعة للمؤسسات العامة ، في حين أن كل الشركات التابعة للمؤسسات العامة .

ومن حيث أن الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه واضحة في حظر الجمع بين المعاش وبين المرتب لن يصاد تعيينه من أصحاب المساشات في الشركات التي تساهم فيها الدولة •

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه لا يقيد من الأصل العام الذى تضمنته المقرة الأولى من المسادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ٠ والذي يقضى بوقف معاش من يعساد استخدامه في احدى الشركات التي تساهم فيهما الدولة بأى نصيب طوال مدة استخدامه ، طالا أن حسذه الشركة لا تعتبر من الوحدات التابعة للمؤسسات العمامة طبقا لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العمام ه

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج في هدذا الشأن بأن المدة الثنائية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه قد حددت القصود باصطلاح الشركات التي تساهم فيها الدولة والذي تضمنته الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر و بأن الوحدات التابعة للمؤسسات المسامة ، ومن ثم فان الشركات التي تساهم فيها الدولة ولا تعتبر من الوحدات التابعة للمؤسسات المسامة تضرج عن نطاق حظر الجمع بين الماش والمرتب الذي نصبت عليه المادة ٢٩ المشار اليهما ، ولا يجوز الاحتجاج بذلك لأن من الأمسول المسامة في تفسير القوانين انه لا يجوز لتشريع في مرتبة أدنى أن يقيد من تشريع في مرتبا أعلى ، ولما كان من المسلم أن قرار رئيس الجمهورية في مرتبة أدنى من القسادون في مراتب التسدرج التشريعي ، فان عسارة الوحدات من المبادون في مراتب التسدرج التشريعي ، فان عسارة الوحدات التي تساهم فيها الدولة المنصوص عليها في المادة و من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لايجوز للدكتور ٠٠٠٠ رئيس مجلس ادارة شركة وبيكو الجمع بين المعاش والمرتب ، ويتعين وقف صرف معاشه طوال مدة خدمته بالشركة المذكورة ،

( ملف ۲۰۰/۲/۱۱ ـ جلسة ۲۰۰/۲۲/۱۹۱ )

## قاعدة رقم ( ٣٦١)

### البدا:

شراء احدى المؤسسات العامة بعض أسهم شركة قطاع خاص وتغويضها احد المساهمين في ادارة الشركة — المغوض في الادارة لا يعدد موظفا بالشركة ولا تسرى في شانه أحكام القانون رقم الا يعدد موظفا بالشركة ولا تسرى في شانه أحكام القانون رقم التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعين فيها المؤمن يقوم بعمل لحساب المؤسسة ولمصلحتها ويعتبر وكيلا عنها في الادارة — عدم خضوعه لحكم القانون رقم 100 لسنة 190٧ يشان جواز الجمع بين مرتب الوظيفة المامة وبين المعاش المستحق قبل التعين فيها — تغير المؤسسة لاسم الشركة المشاتراه السهما والماجها في غيرها وتشكيل لجنة مؤقتة لادارتها برئاسة السيد المذكور — رئيس هذه اللجنة في حكم رئيس مجلس الادارة ويعس هوظفا بالشركة — خضوعه للحظر المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة 1977 من

### ملخص الفتوى:

ان المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير الساترت بعض رأس مال شركة أراضى القبارى وذلك بتاريخ أول مارس سنة ١٩٦٤، وكان السيد الدكتور وووود الحسد المساهمين في هذه الشركة ورئيس مجلس ادارتها وقد فوضته المؤسسة في ادارتها و وبتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٦٥ غيرت المؤسسة اسم الشركة وأدمجت فيها عدة شركات أخرى وأصبح اسمها الشركة المتحددة لملاسكان والتعمير وأصدت قرارها رقم ١١ لسنة و١٩٦٠ بتشكيل لجنة مؤقت الادارة هدذه الشركة برئاسة السيد المنفكور ، ونص هذا القرار في مادته الثانية على أن تتولى اللجنة المؤقتة ادارة الشركة وتكون لها في مباشرة هدذه المهمة سلطات مجلس الادارة كما تخضم قراراتها المتصديق من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة أو من المجلس المتصديق من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة أو من المجلس

نفسه ونقا للقوانين واللوائح السارية ، ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقسم ١٦٥٥ لسنة ١٩٦٨ بنشسكيل مجلس ادارة للشركة ٠

ومن حيث أنه في المدة التي تولى نيها السيد المذكور ادارة الشركة ، يمكن التمبيز من فترتين ، أو لاهما كان متولى الأدارة وهده وقبل تشكيل اللجنة المؤققة ، وثانيهما بعد تشكيل هذه اللجنة ، وفى الفترة الأولى كان السيد المدذكور يتسولى الادارة بتفويض من المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة ، ويقوم بها لحساب المؤسسة والصلحتها ، ومن ثم فان المسلاقة تقوم بينه وبين المؤسسة ، ولا يعد موخلف بالشركة ، وبالتالي لا تسرى في شأنه أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين غيهسا ، والذي ينص في مادته الأولى على أنه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحتى من الحكومة والمؤسسات العلمة قبل التعيين في همده الشركات » • كما أنه لا يخضع لحكم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشان جواز الجمع بين مرتب الوظيفة المامة وبين المعاش الستحق قبل التعيين فيها والذي ينص في مادته الأولى على أنه « ٠٠٠ يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعماد للعمل في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات المزانسات المستقلة أو المحقسة » . وذلك لأن هسذا القانون يسرى على الموظف الذي يماد تعيينه في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات المسامة ، والسيد المذكور وهو مغوض من قبل المؤسسة المامة في ادارة الشركة ، لم يعين بهدده المؤسسة وانما يعتبر وكيسلا عنها في ادارة الشركة خلال هذه المدة التي فوض فيها ، ومن ثم فانه يحق له الجمع بين معاشم وبين ما تقاضاه مقابل عمله في ادارة الشركة .

أما بعد تشكيل اللجنة المؤقتسة برئاسة السيد المذكور ، فان هذه

اللجنبة تأخيذ حكم مجلس ادارة الشركة طبقا لما عهد اليها من مهام في قرار انشاقها الصادر من المؤسسة برقم ١١ لسنة ١٩٦٥ والمشار اليه سلفا ، ويكون رئيسها في حكم رئيس مجلس الادارة ، فهو يعد موظفا في الشركة ولذلك يخضع للحظر المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، فالا يجوز له الجمع في هدده الفترة بين مرتبعه الذي تقاضاه من الشركة وبن المساش المستحق له من قبل ،

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن الذكور يعتبر مغوضا في ادارة الشركة المذكورة من تاريخ مساهمة المؤسسة في راسمالها وحتى تاريخ تعيينه رئيسا للجنة المؤقتة لادارة الشركة ، وفي هذه الادارة بيحق له الجمع بين معاشه وما تقاضاه لقاء هذه الادارة ، أما بعد تعيينه رئيسا للجنة المؤقتة غانه يعتبر موظفا في الشركة ويضضع للحظر المنمسوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم٧٧ لسنة ١٩٦٧ ومن ثم فسلا يجوز له الجمع بين المسائس والمرتب في هذه الفترة ،

٠ ملك ١٨/٢/٦٢ ــ جلسة ١/١/١٧١ )

# قاعدة رقم ( ٣٦٢ )

## المِسدا:

عدم جواز الجمع بين المساش المستحق من الحكومة وبين مرتب الونفية في الشركات التي تسامم فيها الدولة — هذا الحظر يسرى على المسكريين والمسنين — يجوز استثناء من هذا الحظر الجمع بين المرتب والمساش في الأحوال المنصوص عليها في القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ كما يحق لن انتهت خسمته المسكرية بسبب عدم اللياقة الطبيسة الجمع بين المساش المستحق له وبين ما يتقافساه من راتب نظير عمله في الحكومة أو القطاع المسام أو الخاص ما لم تضف مدة خدمته المنية فيقطع الماشي المسكري و

## ملخص الفتوى:

ان السيد / ٠٠٠٠٠ كان قسد أصيب وهو برتبة النقيب بتآكل غضروف مفصلي ما بين الفقرة الرابعة والخامسة القطنية ولما عرض على لجنة التعويضات في سنة ١٩٥٨ قررت لياقتسه طبيا للضحمة المسكرية واستمر في خدمة القوات المسلحة الى أن انتهت خدمته وهو برتبة المقيد في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ بقوة القانون تطبيقا

وقد عين سديادته بتداريخ ١٩٦٧/١٢/٣٨ فى شركة النيسل المامة لاتوبيس شرق الدلتا وظل يصرف معاشه ومرتبه الى أن أوقفت الادارة المركزية المتأمين والماشات بالقوات المسلحة معاشسه فتقدم بطلب الجمع بين المرتب والمعاش استتادا الى المسادة ١١٠ من المتانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ٠

ومن حيث أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ بمدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين الماش الستحق قبل التعيين فيها ينص في مادته الأولى على أنه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المساش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين في هذه الشركات •

ومن ذلك يجوز لمجلس ادارة الشركة - بعد موافقة وزير الخزانة أن يقرر الجمع بين المائس والمرتب الذي يتقاصاه الموظف عند التميين في الشركة •

فاذا جاوز مجموع المساش والرتب ما كان يتقافساه الوظف عند اعتزاله المخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٥ ( مائة جنيسه ) في الشهر أو كان سن الموظف قسد جاوز عند تعيينه في الشركة سسن الثانية والستين فيصدر القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية • (م ٧٤ — ٣٢)

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الأعمال العرضية التي لا يستغرق انجازها مدة سنة أشهر لا تتجدد » •

وينص القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٦٤ في نسان المساشات والمكافآت والتامين والتمويض للقوات المسلحة في المادة ١١٠ على أنه « يحق المصابين بسبب الخدمة أو في العمليات الحربية أو في احدى الحالات المنموص عليها في المادة ٣١ الجمع بين معاشاتهم وما يتقاضونه من راتب أو أجر أو مكافأة أو خلافها نظير عملهم في احدى وظائف الحكومة أو القطاع العام أو الخاص » •

ثم مسير القانون رقم ٩٠ اسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٦٨ وتضمن تعديل الفقرة الثانية من المادة ١٩٦٩ وتضمن تعديل الفقرة الثانية من المادة ١٩٠٠ بعيث أصبح نصها يجرى على أنه « كما يحق لمن انتهت خدمته لمدر اللياقة الجمع بين معاشبه وما يتقاضاه من راتب أو أجر أو مكافأة أو خلافه نظير عمله في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص واذا ما أضيفت مدة خدمته المسكرية الى مدة خدمته المدنية قطع الماش العسكرى » •

ويعمل بهذا التعديل اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القسانون رقم ١١٦٦ لسنة ١٩٦٤ طبقسا للمادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ سالفة الذكر ٠

ومن حيث أن مفاد النصوص المتقدمة أن الأصل أنه لا يجوز الجمع بين المساش المستحق عن الحكومة وبين مرتب الوخليفسة في الشركات التي تساهم فيهما السدولة وأن هذا الحظر يسرى على العسكريين كما يسرى على المساش والمرتب في الاحوال وبالشروط المنصوص عليهما في القانون رقم ٧٧ لسنة١٩٦٧ كما يحق لمن انتهت غدمته من العسكريين ما الليساقة الطبيسة الجمع بين المساش المستحق له وبين ما يتقاضاه من راتب نظير عمله في الحكومة أو القطاع المسام أو الخاص ما لم تضاف مدة خدمته المسكرية اليامش المسكري ولخاص ما لم تضاف مدة خدمته المسكرية الى مدة خدمته الدنية فيقطم الماش العسكري و

ومن حيث أن السيد / ••• قد انتهت خدمته فى ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ بقوة القالون طبقا الفقرة (ب) من المادة ٢١ من المقانون رقم ٢٣٣ لمسنة ١٩٥٩ فى شان شروط الخدمة والترقيا لفباط القوات المسلحة التى تنص على أنه « اذا حل دور الترقيا على المقادم تام التأهيل ولم يشمله الاغتيار أو بلغ سن معاش رتبته قبل ذلك ، يحال الى الماش برتبة عقيد بقوة القانون •

ويسرى معاشه على أقصى معاش رتبة العقيد .

ومن ثم لا يغيد من الاستثناء المنصوص عليه في المادة ١١٠ من القانون رقم ١٩٦ معدلا بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ م

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعيـــة المعوميـة لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يجوز للسيد / ٠٠٠٠٠ الجمع بين المعاش المستحق له وبين الراتب الذي حصل عليه من عمله بشركة النيل العامة لاتوبيس شرق الدائــ •

( ملغ ۲/۲/۲۱ ــ جلسة ۲۱/۲/۲۱ )

## قاعدة رقم (٣٦٣)

#### البسدا :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ــ نصه على قاعدة هظر الجمع بين الرتب القرر للوظيفــة في الشركات التي تساهم غيها الدولة وبين المساش المستحق من الحكومة أو المؤسسات المسلمة قبل التعيين في هدده الشركات ــ هددا القانون لم يلغ أو يعدل بصدور القانون رقم هده السنة ١٩٦٣ م المتلاف مجال كل من القانونين ٠

# مأخس الفتوي :

نظم القسانون رقم ٧٧ لسمة ١٩٩٢ الجمع بين مرتب الموكلتين

بالشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المه ساش المستحق قبل التعيين فيها ، ثم أعاد القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التامين والماشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنين تنظيم هدف المسألة فى المادة (٣٩) كما مسدر تنفيدذا لها قرار رئيس الجمهورية زقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بدين المرتب والمسكلفاة وبين المعاش ٥٠ ومن ثم يثور التساؤل حول ما اذا كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار البه قد نسخ أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ المشار البه قد نسخ أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ أم أنه لا يزال معمولا به ٥

ومن حيث أنه بيين من تقصى الراحل التشريعية للقواعد النظمة للمعاشات ، أن المشرع أقر أصلا عاما في هذا المجال يقضى بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيهدا ، وقد رددت هدا الاصل جميع قوانين المداشات السابقة على سنة ١٩٥٧ وهي القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و٣٧ لسنة ١٩٢٩ و٣٩٤ لسنة ١٩٥٩ ، وكان الحظر في هذه القوانين مقصورا على الجمم بين المساش وبين المرتب المستحق من الحكومة ، أما الجمع بين المسآش وبين المرتب في شركة من الشركات التي تساهم فيهسآ الدولة غلم يكن خاصعا لهذا العظر • وهين دعت العاجسة الى الاستعانة بخبرات بعض أمنعاب المساشات نتيجة نمو الرافق العامة واطراد التقدم في مجالات الخدمة العامة ، أجاز الشرع الجمم بين العاش والرتب المستحق من الحكومة بقيود خاصة استثناء من الأصل السابق ، ومسدر بهذا الاستثناء القانون رقم ٢٥ لسنة١٩٥٧ بشان جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش الستمق قبل التعيين فيهمآ منظمًا أحوال الجمع بين المساش والرتب ، وظل الجمع بين المساش وبين المرتب المستحق من الشركات التي تسساهم فيها الدولة بمساى عن هذا التنظيم لأنه لم يكن خاضعا أمسلا للقاعدة القررة للمغار • واستمر المال كذلك في ظل قانوني العاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ حيث ردد المسرع قاعدة الجمع بين الماش والرتب الستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة والاستثناءات التي يمكن أن ترد على هذه القاعدة ٠٠

... ومن ثم • إزاء اتساع نطاق العمل بالشركات التي تساهم فيها الدولة م وافساح المحال فيها للاستعانة بخبرات أصحاب المعاشات من موظفى الحكومة السابقين ، فقسد كان من اللازم أن يتدخل الشرع لينظم الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين الماآس الستحق قبل التميين فيها حتى يقضى على التفرقة بين من يعاد تعيينه ب من أصحاب المعاشات . في المكومة أو المؤسسات العسامة ، وبين من يعساد تعينسه منهم في الشركات التي تساهم غيهما الدولة ، ولذلك صدر القمانون رقم ١٠٧٠ لسنة ١٩٦٢ ونص في مادته الأولى على أنه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المساش المستحق من المكومة أو المؤسسات المامة قبل التعيين في هذه الشركات ، ومع ذلك يجوز لمجلس ادارة الشركة ــ بعد موافقة وزير الخزانة أن يقرر الجمع بين المساش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف عند التعيين في الشركة • فاذا جاوز مجموع المساش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عنـــد اعتزاله الخـــدمة وكآن هـــذا المجموع يزيد عن ١٠٠ ج ( مائة جنيه ) في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند تعيينه في الشركة سن الثانيسة والسبتين فيصحر القسرار الشار اليسه من رئيس الجمهورية •• » ــ ومن ثم شــمل المشرع بقاعــدة حظر الجمع بين المعاش والمرتب ، المرتب المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة • ونظم الاحوال الاستثنائية التي يجوز فيها هذا الجمع ٠

وحين مسدر قانون العاشات رقم ٥٠ اسنة ١٩٩٣ ردد قاعدة عدم الجمع بين المساش والرتب فى مسورتها الأخيرة بمسدما أمسابها من تطور فنص فى المسادة (٣٩) على أنه « اذا أعيد صاحب معساش الى الخسدمة فى الحكومة أو فى احدى الهيئات أو المؤسسات المسامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشسه طوال مدة استحقاقه ، ومع ذلك يجوز الجمع بين الرتب أو المسكافاة وبين الماش وفقا للاوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ».

وقد مدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ اسنة ١٩٦٨ بشأن قواصد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المساش وأشسار في ديياجته إلى القوانين رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ و٧٧ لسنة ١٩٦٧ ووه لسنة ١٩٦٧ ليشار اليها ثم نص في مادته الأولى على أنه يعملل بالقواعد المرافقة في شأن الجمع بين المكافأة أو المرتب المقسر للوظيفة وبين المساش المستدق قبل التميين فيها ، ويلغى كل حكم يخالف هذه القواعد » ونص في المادة الثانية على أن « يعاد النظر في القرارات الجمهورية والقسرارات الوزارية المسادرة على خلاف في القرارات الجمهورية والقسرارات الوزارية المسادرة على خلاف القواعد المرافقة وتعدل بما يتفق مع هذه القواعد في خلال فترة بنتهى في آخر يونيسة سنة ١٩٦٨ والا اعتبرت لاغيسة بانقضاء هدده المسدة » و

وأخيرا ، حين تبين أن قواعد حظر الجمع بين الماش والمرتب المتحق من الوحدات لا تنمل احوال الجمع بين الماش والمرتب الستحق من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات الماسامة والتي لا تعتبر من الشركات التي تساهم فيها الدولة ، صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠ ونص في المادة الأولى على أن « تسرى أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المساش المستحق قبل التعيين فيها على العساملين المنشآت والجمعيات التعاونية التي تعلكها أو تساهم فيها الدولة ،

ومن حيث أنه بيين من هذه النمسوص جميما أن ثمة قوانين متحددة تنظم حظر الجمع بين المساش والمرتب والاستثناء من هذا الحظر : ولسكل من هذه القوانين مجاله الخاص من حيث الأشخاص الخاضمين له ، أو من حيث الجهات التي يعملون بها ، فالقانون رقم 7 لسنة ١٩٥٧ ينظم الجمع بين الماش والرتب المستحق من الحكومة أو الهيئات المسامة بالنسبة الى أهسحاب الماشات المماملين بقوانين المساشات السابقة على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، كما ينظم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ الجمع بين الماش والمرتب المستحق من الشركات التي تساهم غيها الدولة بالنسبة الى ذات أصحاب المساشات الشار اليهم ، أما القسانون قم ٥٠ لسنة دات أصحاب المساشات الشار اليهم ، أما القسانون قم ٥٠ لسنة

١٩٦٦ غينظم الجمع بين المساش والرتب السيتحق من الحكومة أو الهينسات العامه أو المؤسسات العامه أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بالنسبه الى اصحاب الماشات الماملين باحكامه ، ولا وجه المقول بأن هــذا القانون يعد ناسخا أو معــدلا لأحكام أي من القانونين رقم مع لسنة ١٩٥٧ او ٧٧ لسنة ١٩٩٢ الشار اليهما لان هــذين القانونين يحكمان \_ كما قــدمتا \_ أصحاب الماشات مقوانين معاشبات سلهقه على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣، وهؤلاء لايخضعون لأحكام هذا القانون الأخير الأف حدود المواد التي عددتها المسادة (٣) من قانون الاصدار وليس من بينهسا المادة (٣٩) ، ومن ثم يكون لسكل من هذه القوائين مجاله الخاص • ولا يكون منها ناسخا أو معدلا للآخر ، أما قرار رئيس التجمهورية رقسم ١٨٥ لسنة ١٩٩٨ فسلا يعدو أن يكون قرارا منظما الاستعمال سلطة الترخيص في الجمع بين المعساش والمرتب التي أناطهسا المشرع في كل من القوانين المشار اليها برئيس الجمهورية أو بالوزير المفتص بحسب الأهوال • ولا يمكن القول بأن هــذا القرار يعد معدلا أو ناسخا للقـانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ لأنه في مرتبسة أدنى منه ، وانما يعد هذا القرار منفسذا له كما هو منفذ الأحكام القوانين الأخرى التي حظرت الجمع بين العساش والمرتب ٠

ومن حيث أنه مما يؤيد هذا النظر ويقطع بصحته أن المشرع أحسدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠ المسار اليه في تاريخ لاحق على حسدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وقضى فيه بسريان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ على الماملين بالمنشآت والجمعيات المسار اليها من أصحاب المعاشات المساملين بكافة قوانين الماشات سواء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أو القوانين السابقة عليه ٥٠

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه لم يلغ أو يعدل بصدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وانما لكل من القانونين مجاله ٠

( ملف ۲۸/٤/۲۶ه \_ جلسة ۸/۲/۲۷۲۱ )

## تامِــدة رقم (٣٦٤)

### البيسط :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ - التكييف القانوني الرؤساء واعشاء مجالس ادارة الشركة التي تساهم فيها الدولة - اعتبارهم من المساهلين بهذه الشركات - غضوعهم لقاعدة حظر الجمع بين الماش والمرتب - عسدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٦٠ بتصديح ما تم مرف عن الفترة السابقة على أول نوفمبر سائة ١٩٦٨ - حكمه يقتصر على التجاوز عن استرداد ما عرف للمامل ولا يمتد الى رد ما سبق تحصيله منه •

## مَلْخُصُ الحكم :

بيين من استعراض الوقائع المتعقبة بالدعوى الماثلة والنصوص التشريعية أنه صحر ف ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٦ في شأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين الماش المستحق قبل التعيين فيها ناصا في مادته الاولى على أنه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين الماساش المستحق من يجوز لمجلس ادارة الشركة – بمد وافقة وزير الخزانة أن يقسرر الجمع بين المساش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف عند التعيين في الشركة – فاذا جاوز مجموع الماش والمرتب ما كان يتقاضاه الموظف عند التعيين في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند تعيينه في الشهرة وكان سن الموظف قد جاوز عند تعيينه في الشركة سمن عند اعتراله المحموم القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية ٥٠ ي الثانية والستين فيصدر القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية ٥٠ ي ونصت المادة الماثية على أن تسرى أحكام هذا القانون على موظفى الشركات الموجودين وقت الممل به ٠

وقد ثار الخلاف حول تكييف المركز القانوني لرؤساء وأعضاء

مجالس أدارة الشركات التي تساهم فيها الدولة وهل يعتبرون من العاملين بالشركة فتسرى عليهم قاعدة عدم الجمع بين المساش والمرتب الا بموافقة الجهة المختصة أم أنهم ليسوا كذَّلك فسلا تسرى عليهم هذه القاعدة وقد جرى العمل على اعتبارهم من غير العـــاملين بالشركات ومن ثم جمعوا بين معاشاتهم ومرتبأتهم دون حاجسة الى ترخيص الى أن مسدر القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٩٢ بلائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة فعرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة ورأت أن التعيين في عضوية مجلس الادارة يقتضي التفرغ الكامل بحيث يكون نشاط العضو خالصا لمجلس الادارة والهيئك التي يقوم عليهما المجلس وبهمذه المثابة يعتبر أعضاء مجالس الادارة من الموظفين الذين يخضعون لنظام الماملين بالشركات وبناء على هذه الفتوى أوقف صرف معاشاتهم اعتبارا من أول نوفمبر سنة١٩٦٤ وقامت الجهات الادارية بمطالبتهم برد ما حصلوا عليه من معاشسات دون وجه حق ، والكن نظرا لأن هذه المساشات قسد صرفت اليهم دون سعى من جانبهم وان المبالغ الواجب استردادها كانت بالضخامة بحيث ينوء بأعبائها كاهلهم وتؤثر تأثيرا بالغا في أمور معيشتهم لذلك رفعت وزارة الخزانة الى رئيس الجمهورية مذكرة مؤرخسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٥ طلبت فيهسا للاعتبارات السابقة الموافقة على اقرار ما تم من جمع بين المعاش والمرتب في الفترة السابقة على تاريخ وقف مرف المساش ومسدر القرار الجمهوري رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٩٥ ف v من يونية سنة ١٩٦٥ نص في المادة الأولى منه على أن « يعتبر صحيحا ما تم من جمم رؤساء مجالس الادارة وأعضائها المتفرغين في المؤسسات والميئات والشركات التي تساهم فيها الحكومة بين مرتب الوظيفة والمعاش المستحق قبل التعيين بها عن الفترات الآتية :

•••••--

٣ ــ عن الفترة السابقة على أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ بالنسبة الأعضاء مجالس الادارة المتنزغين في المؤسسات والهيئات المسامة والشركات التي تساهم فيهنا الحكومة ، ونص في المسادة الثانية منه

على أنه « لا تصرف فروق مالية عن الفترة السابقة على تاريخ الممل بهذا القرار »

ومن حيث أن الأصل طبقــا لأحكام القــانون رقم ٧٧ لســنة ١٩٦٢ المسار اليه هو حظر الجمع بين مرتب الوظيف في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين الماش الستحق من الحكومة أو المؤسسات العبامة قبسل التعيين في هدده الشركات الا أنه يجوز استثناء من هــذا الأصل أن تستصدر الشركة ترخيصا بهــذا الجمم من وزير الخزانة اذا كان مجموع المعــاش والمرتب لا يزيد على مائةً جنيه فاذا زاد على ذلك أو كان سن الموظف قد جاوز عند تعيينه في الشركة الثانية والستين فيصدر هدذا الترخيص بقرار من رئيس الجمهورية • ولما كان المدعى قد تقاضى معاشا من وزارة الحربية عن مدة خدمته السابقة فيها كضابط بالقوات السلحة ثم عين بعد ذلك عضوا منتدبا بمجلس ادارة شركسة مصر لأعمسأل الأسمنت المسلح انتابعة للمؤسسة المصرية العسامة لمقاولات الاعمال المدنية في أبريل سنة ١٩٩٢ ، ولم يصدر ترخيص له في الجمع بين معاشسه والمرتب الذي يتقاضاه من الشركة فان المبالغ التي حصل عليهما خلال الفترة من تاريخ تميينه بالشركة حتى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ تكون قد صرفت اليه دون وجه حق ويتعين لذلك ردها الى وزارة الحربيسة ، لأن مقتضى عدم الترخيص له في الجمم بين المرتب والمساش أن يوقف صرف المساش اليه فورا وبقوة القانون ، ومن ثم فان ما قامت به الشركة من سداد المبالغ المشار اليها الى ادارة التأمين والمساشات بالقوات المسلحة بالخصم من مستحقات المدعى لدى الشركة يكون تصرفا سليما ومطابقا للقانون •

ومن حيث أنه اذا كان القرار الجمهورى رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٦٥ قسد نص في مادته الأولى على أن « يعتبر صحيحا ما تم من جمع أغنساء مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الحكومة بين مرتب الوظيفة والمساش المستحق لهم قبل التعيين بها عن الفترة السابقة على أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، فإن ما أضفاه هذا القرار من مشروعية على الجمع الذي تم خطأ بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة

يدون ما أورده في المسادة الثانية منه من قيد هو عدم الترام الجهه الادارية بصرف فروق مالية عن الفترة السابقة على تاريخ العمل الادارية بصرف فروق مالية عن الفترة السابقة على تاريخ العمل به لا يعنى - في التفسير السليم - سوى عدم استرداد ماسبق تحصيله من هؤلاء الاعفساء قبل العمل بهدذا القرار ، وذلك اعمالا لمتنفى نص هدده المسادة ، فضلا عن أن القرار الذكور أنما مسدر في الحقيقة ليواجه المسالغ التي كانت لاتزال في ذمتهم نتيجة لهذا الجمع الخاطىء ، وذلك ليرفع عن كاهلهم عبه سدادها مستقبلا كي يتلقى ما قد يصيبهم من اضطراب في حياتهم المعشسية ، وهي يتلقى ما قد يصيبهم من اضطراب في حياتهم المعشسية ، وهي الحكمة التي أفصحت عنها مذكرة وزير الخزانة التي على اسساسها سحور هذا القرار ، أما ما تم تحصيله فعلا منهم قبل العمل به فانه لا يجوز رده اليهم لانتفاء هذه الحكمة ه

ومن حيث أنه لا وجمه بعمد ذلك لمما أثاره الممدعي من أن ما استهدفته المادة الثانية هو الحيلولة دون أن يطالب من لم يجمع بصرف معاش له بعد تصحيح الجمع الخاطئ بالنسبة لن جمعوآ معسلا ــ لا وجسه لذلك لأن القرار الجمهوري سالف الذكر قد صدر فى الحقيقة ليواجه فقط حالة من جمعوا فعسلا وتقاضوا المعاش ، وذلك بغية تخفيف العبء عن كاهلهم في حسدود ما لم يتم تحصيله منهم ، أما من لم يجمعوا غالقرار لا يخاطبهم أو يعنيهم ، ومن ثم لا يسرى عليهم ، اذ لم تتحقق في شانهم الحكمة التي تغياها الشرع من أمسدار هسذا القرار ، كما أنه ليس صحيحا استناد المدعى الى نص المادة ١٨٢ من القانون المدنى بقوله بأن الالتزام بالرد بعد أن تحقق سببه بالجمع الضاطئ قد زال هذا السبب باقرار هذا الجمع واعتبره صحيحا ، وبالتالي فان ما حصل منه أصبح غير مستحق ويكون له الحق في طلب رده اليه ، اذ أن القرار الجمهوري حينما نص في المسادة الثانية على عسدم صرف فروق مالية عن المساضي يكون قد أقر ما سبق تحصيله قبسل ألعمل بهذا القرار واعتبره وفاء صحيحا قام سببه تنفيدا الأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم لا يجوز استرداده ٠ ومن حيث أن الشابت أن الشركة التي يعمل بها المدعى قد مامت بسداد ١٤٣٠،٣٤٦ جنيها الى وزارة الحربية ، وهو عبارة عن المساش الذي سبق أن تقاضاه دون وجه حق ، وقد تم هذا السداد في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ و٢٨ من قبراير سنة ١٩٦٥ أي قبل العمل بالقرار الممهوري رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٧ من يونية سنة ١٩٦٥ ، وعلى ذلك غان طلب المدعى رد هذا المبلغ اليه يكون غير قائم على أساس سليم من القانون ، واذ قضى الحكم المطعون فيسه برفض دعواه يكون قد صادف الصواب ، ويتمين لذلك القضاء برفض العلمن مع الزام الطاعن بالمصروفات ،

( طعن رقم ۱۲۲ لسنة ۱۹ ق - جلسة ۱۲/۱۲/۱۲/۱۲)

## قاعدة رقم (٣٦٥)

#### البحدا:

سلطة وزير المزانة في الترخيص في الجمع بين المساش والمرتب في الشركات التي تسساهم فيهسا الدولة لا تقتصر على مجرد الانن بالجمع وانما له تحسيد مدى هسذا الجمع ساعدم جواز زيادة المرتب عن الرخص به من وزير المزانة .

### ملخص الحكم:

ان الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيسه قسد جاء على غير أساس صحيح من حكم القسانون وذلك لسببين: أولهما أن السلطسة المخولة لوزارة الخزانة بمقتضى القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٦ انما تقتصر على أحد أمرين أن تأذن بالجمع بين الرتب والمعاش أو لا تأذن به اما أن تحسده دخل الموظف نتيجة لهذا المجمع فهو أمر خارج عن اختصاصها ولا يجوز في هذه الحسالة الاستتاد الى قاعدة أن من يملك السكل يملك الجزء لأن اختصاص وزير الخزانة لا قسان له بتحديد الرتب والمساش والماش والماش والمعاش والماش عن يملك أن يأذن بالجمع بين المرتب والمساش من ناعية المبدأ فقط هو يملك أن يأذن بالجمع بين المرتب والمساش من ناعية المبدأ فقط

وقوام هــذا النظر أن هــذا الاذن كما هو مقصود به صــالح الموظف فهو مقصود به أيضا مسالح الشركة التي يعمل بها لأن فكرة اجازة الجمع بين المساش والرتب تقوم على أسساس التخفيف من الاعباء المالية المقاة على عاتق الشركات اذا ما أرادت الامادة من ذوى الخبرات الخاصة بأن تسهم الخزانة العامة في أن تتحمل جزء من مرتبسات ذوى الخبرة الذين يعسادون للخسمة بهذه الشركات عن طريق استمرار صرف معاشهم الذي يعد في هذه الحالة جزء من المرتب الذي يستحقونه لقاء عملهم في الشركة وذلك بدلا من أن تتحمل الشركة مرتبساتهم كاملة من ميزانيتهسا أما تقييسد الاذن بالجمع في حدود مبلغ معين فان أثاره تنصرف الى الموظف الذي تتجمد حالته تجمدا نهائيا بحيث يقضى بقية حياته يحصل على مبلغ معين لايتغير ولا تلحقه أية زيادة مهما زادت أعساؤه الوظيفية ومهما أمسابه من ترقيات في عمله مع أنه لو لم توافق الوزارة على الجمع أصلا لمُما لَحَق بالموظف مثل همذا الغبن والسبب الشماني أنه مع التسليم الجدلى بأن لوزير الخزانة سلطة تقديرية في شأن تقدير المساش والمرتب اللذين يرخص فى الجمع بينهما فان هذه السلطة التقــديرية لا يجوز أن تمارس الا وفقا لحدود وضوابط معينة تنسأى بهسا عن التحكم أو الاعتساف بحيث يجيء قرار الوزارة في هذا الشأن قائما على سبب صحيح ينتجه ويؤدى اليه وخاليا من اساءة استعمال السلطة فاذا كان الشابت أن ما قررته الوزارة من الانتقاص من معاش الطاعن بقدر ما يطرأ على مرتب من زيادة مؤداه تجميد وضعه طوال حياته فان ذلك بيدو آية في التعسف لما فيه مصادرة لحق الموظف في الحصدول على العلاوات والترقيبات على نحو يناهض كلفة أحكام التوظف في الدولة ، ولا شك أنه من المعايير التي يلزم الاستهداء بها ألا يكون ما يحصل عليه الموظف من مرتب ومعاش أقل مما يستحقه من أجر لقاء الوظيفة التي يعمل بها في الشركة والا كان هنساك غبن واقع عليه فاذا كان الثــابت أن وظيفــة الطاعن في شركة المقاولين العرب قدر لها أصلا الفئة الثانية التي يهدأ مربوطها بمبلغ ٧٧ جنيها شهريا وضح مدى الغبن الذي أمابه من جراء تحديد الوزارة ارتب ومعاشه بمبلغ ١٤ جنيها شهريا

وعدم تجاوز مجموعهما هـ ذا الرقم ومصادرة أية زيادة لحسابهما مع أنه لو لم توافق على الجمع أصـلا لـكان قد عين في الوظيفة بمرتب ٢٧ جنيها الأمر الذي بيين منه مدى الخطأ الذي وقعت فيه الوزارة بقرارها المطعون فيه ه

وحيث أن التـــابت من الاطــلاع على الأوراق أنه بتــاريخ ١٩٦٦/١/١٥ أرسلت شركة المقاولون العرب الى وزارة الخزانة كتاباً طلبت فيه الوافقية على الترخيص للطاعن في الجمع بين المرتب والمعاش وذلك لحاجة الشركة لخدماته علما بأن مجلس أدارة النركة قد وأفق على ذلك وأن الطاعن يتقاضى المرتب والماش ف حدود مائة جنيه وأرفقت الشركة بيانا بحالة الطاعن جاء فيه أنه من مواليد ١٩١٣/١٠/٣١ وكان يعمل ضابط شرطة بوزارة الداخلية وكان آخر مرتب يتقاضاه قبل اهالته الى المساش في ١٩٦٣/٧/٢٠ هو ١٩٦٨ر٢٤ جنيها من ذلك ٥٠٥ر٥٥ جنيها مرتب أساسى والباقي علاوة غلاء معيشة وبدلات مختلفة وأن قيمة المعاش ٣٤/٢١٠ جنيها وأن تاريخ تعيينه بالشركة هو ٢٦/١٥/١٠ وأن مرتب الحالى بها هو ثلاثون جنيها شهريا شاملاً جميع البدلات وأن مجموع المعاش والمرتب ٢٤/٢١٠ جنيها ــ وبتاريخ ١٦/١/١٦ أرسل وكيل وزارة الخزانة الى الشركة كتابا جاء فيه أنه بالأشارة الى طب الموافقة على أن يجمع الطاعن بين المساش المستحق له وقدره ٣٠ ر٢١٠ جنيها ومرتبسة من الشركة وقدره ٣٠ جنيها فان وزارة الخزانة توافق على هــذا الطلب لمــدة سنة واهدة اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل وبتساريخ ١٢/٢/٢٢ أرسلت الشركة الى وزارة الخزانة كتابا جاء فيه أن مرتب الطاعن أصبح ٣٥ جنيها شهريا اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ وبذلك ببلغ مجموع مرتبه ومعاشه ٦٩ر٢٠ جنيها وطلبت الشركة التصريح للطّاعن بالجمع بين المعاش والمرتب بعد التعديل وبتاريخ ٢٦/٢/٢٦ أرسل وكيل وزارة الخزانة كتابا الى الشركة جاء فيه : أنه لا يجوز تعديل الترخيص السابق مسدوره في ١٩٦٦ طوال مدة الترخيص ويعمل به حتى نهاية مدته وأن الوزارة تأسف لمسدم الموافقة على هسذا الطلب وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٢ أرسلت الشركة كتابا الى وزارة الخزانة جاء فيه أن

المرتب العالى للطاعن هو ٣٥ جنيها تسهريا ومعاشسه ٢٥,٣١٠ جنيها وانه سبق أن صدرت له موافقة بالجمع بين المعاش والرتب لدة سنة من تاريخ تسلمه العمل تنتهى في ١٩٦٧/١٠/١٥ وأن الشركة لا تمانع فى تجديد الترخيص له وبتاريخ ١٩٦٧/٣/١٦ أرسل وكيل وزارة الخزانة كتابا الى الشركة جاء فيه أن الوزارة توافق على أن يجمع الطاعن بين مرتبه الحالى فى الشركة وقدره ٣٥ جنيها وجزء من المساش المستحق له وقدره ٢٥,٧١٠ جنيها وذلك اعتبارا من التاريخ التالى لانهاء الترخيص السابق وحتى بلوغه سن الستين وأنه على الشركة اخطار جهة صرف المساش بأية زيادة تطرأ على مرتبع من بلعاش الجارى صرفه ه

وهيث أن المادة (١) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركة التي تساهم فيهما الدولة وبين المسآش المستحق قبل التعيين فيها قسد جرى نصها بأنه لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المساش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعبين في هذه الشركات ومع ذلك يجوز لمجلس ادارة الشركة \_ بعد موافقسة وزير الخزانة ــ أنّ يقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف عند التعيين في الشركة فاذا جاوز مجموع الماش والمرتب ما كان يتقافساه الموظف عند اعتزاله الخسدمة وكان هسذا المجموع يزيد على مائة جنيــه في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند تعييف في الشركة سن الثانية والستين فيمسدر القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية ٠٠٠٠٠ » وفي ضدوء الغاية التي تغيهاها القانون ـ وهي تخفيف الاعباء المالية على الشركات التي تبغى الافادة من ذوى الخبرات الخاصة من أرباب المعاشات غان مفاد هذا النص هو أن الاصل أن التعيين في احدى الوظائف بالشركات التي تساهم فيها الدولة يترتب عليه بحكم القانون وقف صرف المعاش الذى يتقاضاه الموظف من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل تعيينه فى الشركة غاذا ما ارتأت الشركة أن يجمع الموظف بين معاشه وبين المرتب الذي تقرره له عند التعيين فيها وجب عليها الحصول على موافقية وزير الخزانة وللوزير سلطة تقديرية في منح الاذن بذلك طالمًا كان مجموع المصاش والمرتب لا يزيد على مائة جنيه في الشهر أو لا يجاوز ما كَان يتقامَـــاه الموظف عند اعتزاله الـخدمة والسلطة التي ناطها المشرع بالوزير في هــذا الشأن ــ وهي تشكل استثناء من القاعدة القانونية العامة التي تقضى بعدم الجمع بين المعاش والمرتب الجديد لم يقيدها المشرع بأي قيد وانما وردت مطلقة على نحو يجيز للوزير أن يمارسها على النحو الذي يراه متغقا مم مسالح الخزانة العسامة فكما يترخص الوزير في الموافقة على الجمم بين المساش والمرتب الجديد فهو يترخص أيضا في تحديد مدى هــذا الجمم وذلك بأن يرخص في الجمع بين المرتب والمعــاش كاملا أو منقوصاً ولا يحد سلطته في هذا الشأن الا أن يصدر قراره مشوبا بعيب التمسف أو الانحراف في استعمالها \_ واذ كان الشابت في خصوص النازعة الراهنة أن وزارة الخزانة شد رخصت للمدعى في الجمع بين معاشم من الحكومة ومرتبع في الشركة في حدود مبلغ ٣٠٠ر٢٤ جنيهــا منهــا مبلغ ٢١٠ر٣٤ جنيهــا قيمة معاشه ومبلغ ٣٠ جنيها قيمة مرتب في الشركة وقد جاء ترخيصها في باديء الأمر لمدة سنة انتهت في ١٩٦٦/١٠/٣٥ ثم لمدة أخرى تنتهي ببلوغه سن الستين وفي حدود مبلغ ٢١٠ر٦٤ جنيها السالف الذكر ، هذا وليس ثمة ما يقوم عليه ادعاء الطاعن من أن وزارة الضرانة قد تعسفت في استعمال سلطتها في هـذا الشأن ، فمن ثم يقتضي الأمر أن تخصم كل زيادة تطرأ على مرتب الطاعن من المساش الستحق له من الخزانة العمامة لبيتي مجموع الماش ٦٤٫٢١٠ جنيهما وذلك ما لم تحصل الشركة على موانقة جديدة من وزارة الفزانة بالجمع بين المسائس كاملا والمرتب بعد الزيادة .

١ طعن رقم ٣٨١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٧ )

ثامنا: الترخيص بالجمع بين الرتب والمعاش أو المكافاة:

أ ـ مدور الترخيص للموظف في الجمع بين الماش والاجر:

قاعسدة رقم ( ٣٦٦ )

المسطا:

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشان جواز الجمع بين مرتب الوظيفة المامة وبين المعاش ــ صدور الترخيص طبقا لاحكام هذا القانون للموظف في المجمع بين المعاش والاجر حوث ألماش بالاضافة الى الاجر دون أن يكون للجهة الادارية سلطة تقديرية في هذا الشأن ــ عدم صدور الترخيص ــ من مقتضاه وقف صرف المعاش دون المساس بالاجر ٠

### ملخص الحكم:

أنه باستظهار نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين الماش المستحق قبل التعييز فيها وهو النافذا اعتبارا من ٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ ومذكرته الايضاحية بيين أن المشرع ارتأى توخيا للصالح العام عدم حرمان صاحب المعاش من أن المشرع ارتأى توخيا للصالح العام عدم حرمان صاحب المعاش من أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو المحقة سواء بمكافأة أو بمرتب أو بأجر ، فأجاز خروجا على الاصل المقرر بموجب قوانين المعاشات في هذا الشأن ، للوزير أو الرئيس المفتص بعد موافقة وزير وبين المكافأة أو الاجر أو المرتب اذا كان مجموعها لا يزيد على مائة جنيه ، أما اذا جاوز المجموع عذا القدر أو جاوزت سن الموظف ٢١ سنة فان الترخيص في الجمهومية المحادر الترخيص للموظف ١٤ سنة فان الترخيص في المجموع عدا المدر الترخيص للموظف الماد الى المخدمة وترتبيا على هذا غانه اذا ما صدر الترخيص للموظف الماد الى المخدمة في المجمع بين الماش والاجر مستكملا شرائطة على النحو المتقدم ، لزم في المحمور معاشه الى جانب استحقاقه للاجر الذي قدر مقابل الاستمرار في صرف معاشه الى جانب استحقاقه للاجر الذي قدر مقابل

عمله دون أن تكون لجهة الادارة أية سلطة تقديرية في هذا الشسأن ، أما اذا لم يصدر مثل هذا الترخيص فانه يكون من المحتم وقف صرف مماش الموظف نزولا على الاصل العام المقرر بقوانين المعاشات وذلك دون المساس بالاجر الذي يستحقه مقابل العمل .

( طعن رقم ۱۵۰۷ لسنة ٨ ق ــ جلسة ١٩٦٨/١/٧ )

ب ـ الرخص له في الجمع بين الرتب والمكافاة أو المحاش يعطى البدلات
 والاجور الاضافية وفقا لشروط استحقاقها:

## قاعسدة رقم ( ۳۱۷ )

المسدا:

حفر الجمع بين الرتب والمعاش — المقصود بالمرتب في تطبيق هذه القاعدة هو المرتب الاصلى ولا ينصرف باية حال الى البدلات والرواتب الاضافية — المرغص له في الجمع بين المكافأة والمعاش يتمين أن تعطى له كافة البدلات أو الاجور الاضافية وفقا للشروط المقررة لاستحقاقها — في حساب هذه الاجور والبدلات يتمين التعويل على ما يتقضاه من مرتب مقابل عمله وقيامه باعباء الوظيفة التي اعبر اليها — تطبيق نلك بالنسبة لبدل طبيعة العمل والمكافأة عن المجهود غير العادي المتربين للعاملين بمصطحة الضرائب •

### ملخص الفتوى:

أنه ولئن كانت القاعدة ان المرخص له فى الجمع بين الماش والمرتب الايجوز له أن يتقاضى مرتبا يزيد على المرتب المرخص لسديه ، الا ان المقصود بالحظر فى هذا الخصوص هو المرتب الاصلى دون البدلات أو المرواتب الاضافية التى تقرر للوظيفة ، ذلك أنه على ما سبق أن الماتب به هذه الجمعية العمومية \_ يتعين التسوية بين صاحب الماش الماد الى الخدمة وبين سائر الماملين من حيث استحقاقهم للمزايا المقررة للوظيفة اذ ليس من شأن واقعة استحقاقه للمعاش عن مدة خدمة سابقة ان تغير من حدى على غيره كافة احكام ان تغير من حرى على غيره كافة احكام

الوظيفة العامة وما ترتبه هذه الاحكام من مزايا ، وعلى ذلك يتعين ان تعمل المحافة البدلات أو الاجور الاضافية وفقا للشروط المقررة لاستعقاقها، ولايجوز القول بحرمانه منها اصلا مطلقا ما دام لم يقم بالنصوص دليل على حرمانه منها ، على أنه فيحساب هذه الاجور والبدلات يتعين التعويل على ما يتقاضاه من مرتب مقلبل عمله وقيامه باعباء الوظيفة التى اعيد اليها ، ولا شك انه لايدخل في هذا المرتب ما يصرف له من معاش ، لان الاخير لا يستحق له بوصفه اجرا من وظيفته التى أعيد اليها ، وانما عن مدة خدمة سابقة على شغله هذه الوظيفة ه

ولا يغير من هذا النظر الاستناد الى النصوص المقررة لحظر الجمم بين الماش والرتب التى تضمنتها قوانين الماشات لان هذه القوانين فى تقريرها لقاعدة عدم جواز الجمع بين الماش والرتب لم تمن بهدذه القاعدة المساس بحق صلحب الماش فى تقاضى مرتبه وملحقاته متى أعيد الى المخدمة وانما قصد بها المساس بحقه فى الماش بتقرير وقفه ، ولا حجة فى القول بان منح مثل هذا المامل البدلات والرواتب الاضافية المقررة للوظيفة يترتب عليه مجاوزة حدود الترخيص الصادر له فى الجمع بين الماش والمرتب ذلك أن هذا الاحتجاج مردود بأنه كما لاتثور شبهة فى أن عبارة الماش فى تطبيق قاعدة حظر الجمع مين الماش والمرتب لايقصد بها سوى الماش مجردا مما يستحق عنه من اعانة غلاء ، فكذلك لايقصد بها سوى الماش مجردا مما يستحق عنه من اعانة غلاء ، فكذلك الامر بالنسبة الى المرتب الاصلى ولا ينصرف باية حال الى البدلات أو الرواتب الاضافية ،

ومن حيث انه تطبيقا لذلك ، ولما كان الماملون بمصلحة الفرائب يتقاضون بدل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٢ ، كما يتقاضون مكافآت عن المجهود غير المادى بواقع ٢٥٪ من المرتب بحد أقصى ثمانية جنيهات شهريا غانه لايجوز حرمان السيد/ ٠٠٠٠ من تقاضى هذا البدل أو تلك المكافأة متى توافرت غيه شروط استحقاقهما على أن يعول فى حسابها على المكافأة التى يتقاضاها دون المساش ٠٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان السيد /٠٠٠ يستحق

بدل طبيعة العمل والمكافأة عن المجهود غير العادى المقررين للعاملين بمصلحة الضرائب متى توافرت فيه شروط استحقاقهما .

( ملف ۲۸/٤/۸۱ - جلسة ۱۹۷۲/٥/۲۷ )

# قاعدة رقم ( ۳۱۸ )

#### البسطا:

جمع بين الماش والرتب ... عدم جواز منح المامل مبالغ تزيد عن الرخص في الجمع بينه وبين الماش ... التزام المامل برد ما زاد على المبالغ الرخص له بها ... شمول الرتب الاساس لبدل الضيافة ... عدم جواز خصمه .

## ملقص الحكم :

ان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ قد نص على أنه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم غيها الدولة وبين المساش الستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين في هسدن الشركات ومع ذلك يجوز لجلس ادارة الشركات سبعد موافقة وزير الغزانة له نيقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقلضاه المؤلف عند عنز أن الشركة و فاذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما كان يتقلضاه عند اعتزال الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنيه في الشهر أو كان سن المؤلفة قد جاوز عند تميينه في الشركة سن الثانية والستين كان سن المؤلفة قد جاوز عند تميينه في الشركة سن الثانية والستين يصحدر القرار المشسار اليه من رئيس الجمهورية وو يه ومفساد ذلك أن لوزير المؤزانة سلطة تقديرية في الترخيص في الجمع بين المبالغ التي يتقاضاها الموظف في الشركات التي تساهم فيها السدولة وبين الماش المستحق له من الحكومة أو المؤسسات العامة في حدود مائة جنيه عن المجموع و

ومن حيث انه بيين من مساق الوقائع السابق عرضها أن وزارة المخزانة كانت قد وافقت على أن يجمع المدعى بين معاشسه المستحق له عن مدة خدمته السابقة كضابط بالقوات المسلحة وقدره ٣٣٣٧١٦ وما

يتقاضاه من الشركة وقد حددته بعبلغ ٥٥٥/٣٠ شهريا وقد ثمت هذه الموافقة فى حدود الرخصة المخولة لوزير الخزانة فى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، والمبلغ الشهرى الذى رخص له فى الجمع بينه وبين معاشه هو عبارة عن ٤٢ ح كمرتب أساسى ، ١٢ ح اعانة غسلاء معيشة ، ٥ ح بدل ضيافة ، ٥٠٥ر ؛ القسط الشهرى للمنحة السنوية وقدرها ٥٤ ح ، ومن ثم فانه ما كان يجوز منحه مبالغ أخرى تزيد على تلك المرخص له فيها ٥ ولما كان المدعى قد حصل من الشركة على عبالغ تزيد على ما تمت الموافقة عليها من وزارة الخزانة غان الشركة بناء على ما أشارت به على هذه الوزارة سهد قامت بخصمها من مستحقات على ما يديها سداد لهذه المبالغ الزائدة ٠

ومن حيث انه لما كان الثابت أن مرتب الوظيفة الاساسى والبالخ الاخرى الذى تمت موافقة وزارة الخزانة على الجمع بينهم وبين المعاش كان يشمل بدل الضيافة وقدره خمسة جنيهات ، ومن ثم فانه عنسد حساب المبالغ الزائدة التى قامت الشركة بخصمها من المدعى لم يدخل هذا البدل ضمن هذه المبالغ ، واذ فات الحكم المطعون فيه ذلك وقضى بعدم جواز الخصم نظير بدل الضيافة يكون قد جانب الصواب ، ويتعين والحالة هذه سلة القضاء بالمائه فيما قضى به فى هذا الخصوص •

( طعن رقم ٩٣٧ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ١٩/١١/١١ )

ج ـ اختصاص مصحد القرار بالترخيص في الجمع بين الرتب في المسات العامة والمعاش يتميز عن اختصاصة في الجمع بين الرتب في الشركات التي تساهم فيها الدولة والمعاش:

قاعسدة رقم ( ٣٦٩ )

البسدا:

اختلاف احكام القانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها عن احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين الماش المستحق قبل

التعين فيها ... صدور قرار بالترخيص لرئيس مجلس ادارة شركة فى الجمع بين معلشه ومرتبه استنادا لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ... عدم امتداد اثر هذا القرار عند تعيينه مستشارا لاهدى المؤسسات العامة ... اساس ذلك أن اختصاص مصدر القرار بالترخيص فى الجمع بين المرتب فى المؤسسات العامة والمعاش يتميز عن اختصاصه بالترخيص فى الجمع بين المرتب فى الشركات التى تساهم فيها السدولة والمعاش فى الاساس القانونى الذى يستند اليه .

## ملخص الفتوى:

ان المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع مين مرتب الوظيفة العامة وبين الماش المستحق قبل التعيين فيها تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ١٥ من المرسوم بقانون ٢٧ لسنة ١٩٣٩ و ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٩ و المادة ١٤ من القرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقور بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين الماش وبين المرتب الذي يتقاضاه الموظف الذي يعاد للعمل في الحكومة أو في أحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » ــ وتنص المادة ٢ من هذا القانون على أنه « اذا جاوز مجموع المحموع يزيد على ١٥٠ ( مائة جنيه ) في الشهر أو كان سن الموظف قد جاوز عند اعادته سن المانية والستين فيصدر القرار المنصوص عليه في المدة السابقة من رئيس الجمهورية ٠

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الاعمال العرضية التي لايستعرق انجازها مدة ستة أشهر لاتتجدد » •

وتنص المادة (١) من القانون رعم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جسواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم غيها الدولة وبين المعاش المستحق.قبل التعيين غيها على أنه « لايجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من المكومة أو المؤسسات العامة قبل التميين في هذه الشركات •

ومع ذلك يجوز لمجلس ادارة الشركة ... بعد موافقة وزارة الفزانة ... أن يقرر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضاه الموظف عند التميين فى الشركة و عاذا جاوز مجموع المعاش والمرتب ما يتقاضاه الموظف عند اعتراله المخدمة وكان هذا المجموع يزيد على ١٠٥٠ جنيه فى الشهر أوكان سن الموظف قد تجاوز عند تعيينه فى الشركة سن الثانية والستين فيصدر القرار المشار اليه من رئيس الجمهورية و

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الاعمال العرضية التي لايستغرق انجازها مدة ستة أشهر لا تتجدد ٠

ومن حيث أن الاصل هو عدم جواز جمع العامل الذي يعاد تعيينه بين مرتبه ومعاشه واستثناء من هذا الاصل العسام يجوز هذا الجمع بالشروط والاوضاع التي يحددها القانون \_ وهذا الاستثناء يعتمد أساسا \_ حسبما هو واضح من النصوص القانونية السالفة البيان \_ على حالة العامل المطلوب الترخيص له بالجمع من حيث سنه ومرتبه ومقدار معاشه وما اذا كانت الاعمال المسنجة اليه أعمالا دائمة أو مؤقتة ومدى الهاجة الى خدماته وتقدير ذلك كله للجهة الادارية المختصسة باصدار قرار الترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش ه

ومن حيث أن اختصاص مصدر القرار بالترخيص في الجمع بين المرتب في المؤسسات العامة والمعاش يتميز عن اختصاصه بالترخيص في الجمع بين المرتب في الشركات التي تساهم فيها الدولة والمعاش ، في الاساس القانوني الذي يستند اليه ، ذلك أن كلا من الاختصاصين يستند الي قانون خاص به كما تختلف الجهة التي تعرض هذا الجمع حين يجاوز القدر الذي تختص بالموافقة عليه وهي تستقصي مبررات هذا الجمع لديها مما قد لا يعتد به لدى جهة أخرى تختلف عنها ،

ومن حيث أن القرار الجمهورى رقم ١٣٢٩ لسنة الدي رخس للسيد/ ٠٠٠٠ في الجمع بين معاشه ومرتبه المحدد له قد أشار في ديباجته

الى القرار الجمهورى رقم ١٣٦٩ اسنة ١٩٦٤ وهو الخاص باحالته الى الماش مع منحه أقصى معاش رتبته والى القرار الجمهورى رقم ١٣٢٠ لسنة ١٩٦٤ وهو الخاص بتعيينه رئيسا لمجلس ادارة الشركة المتحدة لتجارة المنسوجات بالجملة والعضو المنتدب بها و فان القرار الجمهورى رقم ٧٧ لسنة ١٣٦٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه و وعلى ذلك فلا يمتد أثر هذا القرار عند الحاقه كمستشار للمؤسسة المصرمة الاستهلاكية العامة و

ومن حيث أن اللجنة الثالثة للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع قد انتهت بجلستها في ٢٧ من نوهمبر سينة ١٩٦٧ الى ذات النتيجية سالفة العمان •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتوى اللجنة الثالثة الصادرة بجاستها المتعددة في ٧٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ٠

( نتوی ۷۳ فی ۲/۲/۱۹۹۸ )

## الغرع الثاني

### الجمع بين أكثر من معاش

أولا : حظر الجمع بين اكثر من معاش من صندوق التأمين والمعاشات وأستحقاق المعاشات الاكثر غائدة في هذه الحالة :

قامسدة رقم ( ۳۷۰ )

#### البسدا:

استحقاق معاشين او اكثر لوظف واحد ــ حظر الجمع بين اكثر من معاش من صندوق التامين والمعاشات المثما بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ ــ استحقاق المعاش الاكثر فائدة في هذه الحالة ــ سريان ذلك على استحقاق معاشين من المندوق او من المندوق والفزانة العامة او الهيئات ذات الميزانيات المستقلة •

## ملخص الفتوى:

تنص الفقرة الخامسة من المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة على أنه « ولا يجوز المصول على أكثر من معاش من الصندوق فاذا استحق للشخص أكثر من معاش أدى اليه المعاش الاكثر فائدة » والمستفاد من هذا النص هـــو حظرً الحصول على أكثر من معاش من الصندوق أخذا بالقاعدة التي قررتها قوانين المعاشات السابقة بمقتضى الفقرة الاخيرة من المادة ٦٠ من كل من المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢١ الخاص بالمعاشات الملكيــة والمرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشبات العسكرية آلتي تنص على أنه « لايجوز بحال من الاحوال الاستيلاء على اكثر من معاش واحد من خزانة الدولة ، فاذا كان لشخص حق في أكثر من معاش فله أن يختار المعاش الأكثر فائدة له » ومقتضى هذه القاعدة أن حظر الجمع بين أكثر من معاش لا يسرى الا في المالات التي يستحق فيها لشخص أكثر من مماش واحد من خزانة الدولة ، فاذا كان أحدهما مستحقا فيميزانية الدولة والآخر في ميزانية أخرى مستقلة فان الحظر اليسرى النتفاء علته وهي عدم تحميل ميزانية الدولة مرتبين لشخص واحد لان المعاش لايعدو أن يكون مرتبا مؤجلا ــ لهذا عمد الشرع الى تعديل الفقرة الخامسة من المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها بمقتضى القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٧ فأصبح نصها يجرى على النحو التالي «ولايجوز الحصول على أكثر من معاش ، فاذا استحق لشخص أكثر من معاش من الصندوق أو من الصندوق والخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أدى اليه المعاش الاكثر فائدة ﴾ • وأشارت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الى أن أحكام الفقرة الخامسة من المادة ٣٤ تقضى بعدم جواز الحصول على أكثر من معاش من الصندوق ومؤدى ذلك جواز الجمع بين المعاش الذي يستحق من الصندوق والمعاش الذي يستحق من الخزآنة العامة أو الهيئات المستقلة ، وللقضاء على هذه التفرقة طالما أن الحكمة هي عدم جواز الحصول على أكثر من معاش واحد في الحالتين ، فقد عدل نص الفقرة المذكورة بحيث لايقتصر المنع على المعاشات التي تستحق منه ومن الخزانة العامة أو الهيئات العامة الستقلة ، ومن ثم فقد

أه بع من المحظور الحصول على أكثر من معاش سواء من الصندوة. ؟ من الخزانة العامة أو من احدى الهيئات المستقلة ، فاذا ما استحذ لشخص واحد معاشان أو أكثر من احدى هذه الجهات أدى اليه المعاش الاكثر فائدة .

( منتوی ۸۹۱ فی ۱۹۵۹/۱۲/۱ ر

ثانيا : عدم سريان حظر الجمع بين مماشين أو أكثر على من يستحق معاشا بالتطبيق لاحكام قوانين الماشيات الحكومية وآخر من مندوق الماشات المحاماة المقتلطة :

قاعدة رقم ( ۲۷۱ )

المسدا :

الحظر الوارد في الفقرة الاخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ بعدم الاستيلاء على أكثر من معاش واحد من خزانة الدولة ــ لا يقع حكمه الا اذا كانا الماشان كلاهما مستحقين بالتطبيق لقوانين الماشات الحكومية الخامسة بموظفى الحكومة أو المستحقين عنهم ــ عدم سربان هذا الحظر على من يستحق معاشا بالتطبية الاحد قوانين الماشات الحكومية وآخر بالتطبيق للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ قوانين الماشات الحكومية وآخر بالتطبيق للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤

### ملخص الحكم:

لاوجه لتطبيق الحظر الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠٠٠ من قانون المماشات المسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ في حق المدعى ، مادام أحد المماشين مستحقا بالتطبيق لاحد قوانين المماشات الحكومية والآخر مستحقا من صندوق المماشات والمرتبات للمحاماة المختلطة ، لان الحظر لا يقع حكمه الا اذا كان الماشان كلاهما مستحقين بالتطبيق لقوانين المماشات الحكومية الخاصة بموظفى الحكومة أو المستحقين عنهم حسبما سلف ايضاحه ، ومن ثم يتمين استحقاق المدعى للمماش الثانى بالتطبيق للقانون رقم مم لمسنة ١٩٤٤ بانشاء صندوق المماش والمرتبات للمحاماة المختلطة نزولا على حكم القانون رقم ١٩٧٧ الذي يلزم وزارة

المالية والاقتصاد في مادته الثانية بالقيام مقام الصندوق في الوفساء بالتراماته .

( طعن رقم ۸۵۹ لسنة ۳ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٥ )

ثالثا : معاش العجز الجزئى المستديم لايخضع لقاعدة حظر الجمع بين اكثر من معاشين :

قاعدة رقم ( ۲۷۲ )

المسدا:

معاش العجز الجزئى المستديم — هذا المعاش في حقيقته لا يعدو ان يكون تعويضا للعامل المساب عن اصابة العمسل التي لحقت به — معاش العجز الجزئى المستديم المقرر بالمادة (٢٨) من قانون التامينات الاجتماعية لا يفضع لقواعد حظر الجمع بين أكثر من معاشين — جواز الجمع بينه وبين المعاش المقرر وفقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣٠

#### ملخص الفتوي:

ان المادة (٣) من قانون التأمينات الاجتماعية المسادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تلتزم المحكومة والهيئات والمؤسسات المامة ووحدات الادارة المحلية بعلاج المسابين من العاملين فيها وبدفع التعويضات المقررة لهم وفقا لاحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون أفضل للمصاب » وتنص المادة (٢٨) على أنه « اذا نشأ عن الاصابة عجز مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٠/ أو أكثر من العجز الكامل وتنص المادة (٢٩) على أنه « اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئى مستديم لا تصل نسبته الى ٣٥٠/ من العجز الكامل المستحق المساب تعويضا معادلا لا تعجز الكامل عن أربع سنوات لنسبة ذلك العجز مضروبة في قيمة معاش العجز الكامل عن أربع سنوات ويؤدى هذا التعويض دفعة واحدة » وتنص المادة (١٠١) على أن «يقف صدف الماش الى المستحقين عن المؤمن عليه أو المستحقين عن صاحب

الماش اذا استخدموا في أي عمل ولا يجوز الحصول على أكثر من معاش وفقا لاحكام هذا القانون أو قوانين معاشات أخرى فاذا استحق لشخص واحد أكثر من معاش أدى اليه المعاش الاكبر » — كما تنصالات (٣٤) من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أنه « لايجوز الحصول على أكثر من معاش من الصندوق والخزانة العامة فاذا استحق لشخصواحد ولايترتب على الجهة التي يستحق منها المعاش الاتما أي التزام قبل الجهة الاخرى ٥٠٠٠٠٠٠ وينص القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦١ بقواعد جمع المستحقين عن المنتفع أو صاحب المعاش بين الدخل والمعاش او بين معاشين على أنه «لايجوز للمستحق عن المنتفع أو صاحب المعاش انجمع معاشين المعاش المستحق من الميئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة المامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة المامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة المامة المتأمينات الاجتماعية أو الخزانة العامة بين معاشينمن هذه الجهات المامة الآتية : (١) اذا لم يزد المجموع على عشرة جنيهات شهريا (٧) اذا كان المعاشين مستحقين عن والدين ٥٠٠٠ ٠٠

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع الزم الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية بتعويض العاملين بها عما يلحقهم من اصابات العمل وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية مادام ليس لهم قانون أغضل وقد نظم هذا القانون التعويض الذي يؤدى الى العامل المصاب ففرق بين الاصابة التي ينشأ عنها عجز جزئي مستديم تقل نسبته عن ٣٠/ من العجز الكامل فاوجب أن يؤدى عنها التعويض دفعة واحدة ، وبين الاصابة التي ينشأ عنها عجز جزئي مستديم تصل نسبته الى ٣٠/ من العجز الكامل أو تزيد عليها ، فأوجب مستديم تصل نسبته الى ٣٠/ من العجز الكامل أو تزيد عليها ، فأوجب التعويض عنها بمعاش يوازى نسبة ذلك العجز الى معاش العجز الكامل،

ومن حيث أنه يستفاد من ذلك أن معاش العجز الجزئى المستديم المنصوص عليه فى المادة (٢٨) من قانون التأمينات الاجتماعية وأن وصفه المشرع بأنه معاش الا أنه فى حقيقته لا يعدو أن يكون تعويضا للعامل المساب عن اصابة العمل التي لحقت به ، يؤدى اليه مقسطا فى صورة معاش ، ذلك أن الاساس فى منحه هو الالتزام بتعويض العامل الذي لحقته اصابة العمل عن الضرر الناشىء عن هذه الاصابة وقتا لنظرية

تحمل المخاطر ، وهو يختلف بذلك عن الماش العادى الذى يجد أساسه فى مدة الخدمة التى قضاها العامل ، وأقساط العتياطى المعاش التى أداها خلالها ، ومن ثم غانه ولئن كانت القاعدة هى حظر الجمع بين معاشين أو أكثر ، الا أن معاش العجز الجزئى المستديم المقرر بالمادة (٢٨) من قانون التأمينات الاجتماعية لايدخل فى نطاق هذه القاعدة ، من ثم غانه يجوز لصاحب المعاش أو المستحقين عنه أن يجمعوا بين المعاش العادى والمعاش المستحق عن اصابة العمل •

يؤيد هذا النظر أن العامل الذى يصاب بعجز تقل نسبته عن ٣٠/ من العجز الكامل يستحق التعويض عنها دفعة واحدة ، وهذا التعويض لايخل بطبيعة الحال بحقوقه فى معاش التقاعد فيجمع بين التعويض والمعاش بعير قيود ، ومن ثم فلا يصح أن يكون العامل المساب بعجز أكثر جسامة فى مركز أدنى منه فينحرم من الجمع بين معاش الاصابة ومعاش التقاعد •

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الحالة موضع النظر هانه يحق للسيد . . . . . المامل السابق بمحافظة القاهرة أن يجمع بين المعاش المقرر وفقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ومعاش الاصابة المقرر وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية ٠

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن معاش العجز الجزئى المستديم المقرر بالمادة (٢٨) من قانون التأمينات الاجتماعية لا يخضع لقواعد حظر الجمع بين أكثر من معاشين ، فيجوز للسيد •••• الجمع بينه وبين المعاش المقرر وفقا لاحكام القانون رقم •٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه •

( ملق ۲۱/۲/۱۹۰۱ ــ جلسة ۲۷/۱۲/۱۷۷۱ )

رابعاً: في ظل القانون رقم ٣٧ أسنة ١٩٢٩ حظر الجمسع بين اكثر من معاش قاصر على الماثنات المستحقة من غزانة الدولة:

قاعدة رقم ( ۳۷۳ )

البدا:

حظر الجمع بين اكثر من معاش واحد طبقا للقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ متصور على الماشات المستحقة عن خزانة الدولة - المعاشات المستحقة طبقا للتوانين اللاحقة لهذا القانون والتي تؤديها جهة مستقلة عن خزانة الدولة لا تخضع لهذه القادة - القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يجيز هـذا الجمع في حدود عشرة جنيهات اذا كان الماشان يستحقان عن الوالدين،

#### ملخص الفتوي :

ان القانون رقم ٣٣ اسنة ١٩٦٤ لم يتضمن نصا يجيز الجمع بين الماش المقرر طبقا لاحكامه وأى معاش آخر أو يحرمه ، الا أنه طبقا لنص المادة الثانية من هذا القانون يتعين الرجوع الى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ الذى قضى فى المادة ٢٠ منه بعدم جواز الجمع بين أكثر من معاش واحد مستحق من خزانة الدولة ، والمشخص أن يختار الماش الاكثر فائدة له ، على أنه لما كان حظر الجمع بين أكثر من معاش سالمولة على المديح نص هذه المادة سالم المخر بالمادة ٢٠ المذكورة سمصور سطبقا لصريح نص هذه المادة سعى حالة الجمع بين أكثر من معاش مستحق من خزانة الدولة ومن ثم فانه لايسرى على حالات الجمع بين معاش مستحق من خزانة الدولة ، ومعاش مستحق من جهة أخرى ، كالهيئة المامة المتأمين والمعاشات التي تتمتع بشخصية مستقلة عن شخصية الدولة ، وعلى ذلك غان الماشات الستحقة وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة غان الماشات الستحقة وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة للدولة ، تضمع لقاعدة حظر الجمع المقررة بالمادة ٢٠ من المرسوم بقانون و والتي تؤديها جهة أخرى مستقلة عن الخزانة العامة للدولة ،

فلا تخضع لهذه القاعدة ، وانما تخضع لما تقوره أهكام تلك القوانين من قواعد في هذا الخصوص .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ قضي في المادة ٣٧ منه بعدم جواز الجمع بين أكثر من معاش من الصندوق والخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانية المستقلة ، ويؤدى الشخص المستحق الماش الاكثر فائدة ، ثم أجاز الجمع بين معاشين أو أكثر اذًا لم يزد المجموع على خمسة جنيهات ، أو اذا كان المعاشان يستحقان عن والدين ، وقد تضمن قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، وذلك في المادتين ٣٤ ، ٣٥ منه ، فبعد أن قضت المادة ٣٤ بعدم جواز الجمع بين أكثر من معاش من الصندوق والخزانة العامة ، ويؤدى للشخص المساش الاكبر ، جاعت المادة ٣٥ واجازت الجمع بين معاشين أو أكثر اذا لم يزد المجموع على عشرة جنيهات شهريا ، أو آذا كان المعاشان يستحقان عن والسدين، ولما كانت المادة ؛ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات المشار اليه تنضت بسريان أحكام هذا القانون ــ ومنها أحكام المادتين ٣٤ ، ٣٥ سالفتي الذكر \_ على الستحقين عن المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، فانه يجوز لهؤلاء المستحقين أن يجموا بين معاشين أو أكثر ــ طبقا للمادة ٣٥ المذكورة ــ اذا لم يزد المجموع على عشرة جنيهات شهريا ٠

لذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى أنه يجوز للسيدة ٠٠٠٠٠ أن تجمع بين المعاش المستحق لها عن ابنها طبقا لاحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ ، والمعاش المستحق لها عن زوجها طبقا لاحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ ، ما دام أن مجموعهما لا يزيد على عشرة جنيهات شهريا٠

( ملف ۲۱/۲/۲۱ ــ جلسة ۲۱/۵/٥/۲۱ )

## قاعدة رقم ( ۲۷۶)

المسدا :

نص المادة ٦٠ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لمنة ١٩٢٩ بشان الماشات المدنية ما انطباق قاعدة عدم جواز الجمع بين اكثر من معاش أو مكافاة على المعاشات المستحقة لدى مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة ٠

### ملخص الحكم:

ان المسادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ بشسان المعائسات المدنية والتي يسري حكمها على المدعى تنص على أنه « لا يجوز بحال من الاحوال الاستيلاء على أكثر من معاش واحد من خزانة الدولة ، فاذا كان لشخص حق في أكثر من معاش فله أن يختار المساش الأكثر فائدة له » • ويبين من هــذا النص أن المضاطبين بحكمه هم الموظنون أو المستحقون عنهم الذين يتقاضون معاشات أو مكافآت بمقتضى أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فيعتنع عليهم الجمع بين هددا المساش أو المكافأة وبين أي معاش أو مكافأة مرتب على خزانة الدولة أيا كانت القاعدة التنظيمية التي تقرره وذلك ما لم ينص قانون لاحق أو خاص على اجازة مثل هــذا الجمع • واذ كانت عارة النص واضحة غانه لا يجوز الانحراف عنها عن طريق تأويل النص بدعوى أنه من القيود التي ترد على أصل الاستحقاق والتي يلزم عــدم التوسم في تفســيرها وذلك توطئــــــة للقول بأن المقصود به انما هو تحريم الجمع بين معاشات أو مكافآت مرتب بمقتضى قوانين المساشات الحكومية دون غيرها ، وأنه من ثم يجوز الجمع بين المساش الستحق من الحكومة بمقتضى أحكام القانون ٣٧ اسنة ١٩٢٩ وبين الماش أو المكافأة الستحقة لدى مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة - ذلك التأويل هو تخصيص بغير مخصص من النص أو حكمة التشريع ، اذ أن المؤسسات والهيئات العامة لا تعدو أن تكون مصالح عامة منحت الشخصية المعنوية .

١ طعن رقم ١٥٧١ لسنة ٧ ق \_ جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧ )

## قاعدة رقم ( ٣٧٠)

#### المسدا:

اذا اتحدت المدة التى يستحق عنها الوظف أكثر من مماش أو مكافأة مدخر الجمع يكون من المسلمات التى لا تحتاج الى نص بتقريره •

## ملخص الحكم:

اذا كان الأصل الوارد بالمادة ١٠ من المرسوم بتانون رقم لله المستة ١٩٧٩ أنه لا يجوز الجمع بين أكثر من معاش مرتب على خزانة الدولة بمسورة مطلقة وبصرف النظر عن اتحاد أو اختلاف المددة التي يستحق عنها الموظف أكثر من مماش أو مكافأة اتحدت المحدة التي يستحق عنها الموظف أكثر من مماش أو مكافأة غان حظر الجمع يكون من المسلمات التي لا تحتاج الى نص بتقريره ، فما دامت الفترة الزمنية التي يستحق عنها كل من الماشين واحدة لم يعد ثمة موجب للنص على حظر الجمع بينهما لأن هذا الحكم يكون تطبيقا للقواعد المسامة من حيث عدم الاثراء على حساب المعر بدون سبب ولأنه يتناق مع الأصول المقررة في منح الماشات ،

( طعن رتم ۱۷۱۱ لسنة ۷ ق - جلسة ۱۹۲۲/۱۲/۱۷ )

خامسا : عسدم جواز الجمع بين المساش المستحق عن خزانة الدولة والماش المستحق من هيئة قناة السويس :

## قاعدة رقم ( ۳۷۹ )

#### المسحا:

المسائدة ١٠ من الرسسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشسان المسائدة المسئنية — نصبا على انه لا يجوز الاستيلاء على أكثر من مماش واحسد من غزانة الدولة — واذا كان للشخص حق في اكثر من مماش فله ان يغتسار الماش الاكثر فائدة له — اثر نلك — عسدم جواز الجمع بين المسائص المستحق من غزانة الدولة والماش المستحق من هيئسة قنساة السويس بالنمبة للموظفين أو المستحقين عنهم الذين يتقافسون معاشات أو مكافات بهقتضي أحكام المرسوم بقانون المشالاء – اساس نلك أن الهيئات العامة هي في حقيقتها ليست الا مسائح في معارسة نشاطها الا أن الموالها معلوكة للدولة — مدة خسمة وفحده — في معارسة نشاطها الا أن الموالها معلوكة للدولة — مدة خسمة المتراكات سد لا يجوز الاشتراك في مدة خسمة واهدة في نظامين المعاشات المدهما يحكمه المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشان الماشات المنبة والآخر تحكمه لاحمة هيئة قناة السويس •

## ملخص الفتوي :

أن السيد / ••••• كان يممل بوزارة التعوين خلال المدة من ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، وفي هذا التاريخ سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، وفي هذا التاريخ الأخير عين في هيئة قناة السويس وظل بها الى أن انتهت خدمته في أول يناير سنة ١٩٧٨ ، وقد استحق معاشا عن مدة خدمته الحكومية بلغ مقداره ١٣٩٨ جنيها طبقا لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ المعامل به •• كما أنه طلب من هيئاة قناة السويس أن تضم الى مدة خدمته بها عشر سنوات عن مدة خدمته السويس أن تضم الى مدة خدمته بها عشر سنوات عن مدة خدمته

بالحكومة ، وبذلك بلغت مدة خــدمته فى العيئــة تسم عشر ســنة وثلاثة شهور وبضعة أيام ، استحق عنها معاشا بلغ ٧٧,٧٠٠ جنيها ٠

وقد طلبت العيدة من ادارة الفتوى لوزارة الخزانة الرأى فى مدى جواز أن يجمع السيد المذكور بين المعاشين المشار اليهما ، وعرض الموضوع على اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣٣ من فبراير سنة ١٩٧٠ حيث رأى أن له أن يختار معاش هيئة قناة السويس باعتباره المعاش الأكثر فائدة له وفقا لحكم المسادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ .

وترى الهيئسة العامة للتأمين والمائسات أن حظر الجمع بين اكثر من معائس طبقا لنص المادة ٢٠ سالغة الذكر مقصور طبقا لصريح نص هدفه المدادة على حالة الجمع بين أكثر من معائس مستحق من خزانة الدولة ، ومن ثم لهانه لا يسرى على حالات استحقاق معائس من خزانة الدولة ، وكفر من خزانة جهة أخرى تتمتع بشخصية مستقلة عن شخصية الدولة ، ومن ثم طلبت الهيئسة اعادة النظر في هذا المؤضوع كما طلبت ابداء الرأى في مدى جواز الاشتراك عن مدة خدمة واحدة في نظامين للمعائسات أحدهما يحكمه القانون رقم لسنة ١٩٧٩ والآخر تحكمه لائحة هيئة قناة السويس و

ومن حيث أن المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بشان المسانة المسدنية ينص فى الففرة الأخيرة من المادة ٥٠ منه على أنه « لا يجوز بحال من الأحوال الاستيلاء على أكثر من معاش واحد من خزانة الدولة و فاذا كان الشخص حق فى أكثر من معاش فله أن يخترا المحاش الاكثر فائدة له » ويبين من هذا النص أن المخاطبين بحكمه هم الموظفون أو المستحقون عنهم الذين يتقاضون معاشات أو مكافأت بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة مماش أو مكافأة وبين أى مماش أو مكافأة وبين أى مماش أو مكافأة وبين أى مماش أو مكافأة مرتب على خزانة الدولة أيا كانت القاعدة التنظيمية التى تقرره و وذلك ما لم ينص قانون لاحق أو خاص على اجازة مثل هذا الجمع ، وإذ كانت عبارة النص واضحة فانه لا يجوز هدذا الجمع ، وإذ كانت عبارة النص واضحة فانه لا يجوز

الانحراف عنها عن طريق تأويل النص بدعوى أنه من القيود التي ترد على أصل الاستحقاق والتي يازم عدم التوسع في تفسيرها وذلك توطئــة للقول بأن المقصود به انما هو تحريم الجمع بين معاشسات أو مكافآت مرتب بمقتضى قوانين المساشات الشكومية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وبين المساش المستحق لدى هيئة عاملة أو مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة - ذلك التأويل هو تخصيص بغير مخصص من النص أو حكمة التشريع • أذ أن المؤسسات العامة والهيئات المامة لا تعدو أن تكون مصالح عامة منحت الشخمسية المعنوية لتتمتع بقدر من الاستقلال في ممارسة النشاط المرفقي الذي تخصصت للقيام عليه فهي من أجهزة الدولة الادارية وموظفوها موظفون عموميون وأموالها معلوكة للدولة ، وعلى ذلك فان المعاشبات أو المكافآت التي تصرف من خزانتها تعتبر مصروفة من خزانة الدولة فالا يجوز الجمع بينهما وفقسا للنص المشار اليه ، يساند ذلك أن المادة ٥١ من المرسوم بقانون المشار اليه نصت على أنه اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة يوقف صرف معاشه • وقسد صدر استثناء من حكم هذا النص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ الذي نصت المادة الاولى منه على أنه استثناء من أحكام قوانين المساشات ومنها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ - يجوز الترخيص في الجمع بين الرتب والمساش ألذي يتقاضساه الموظف السابق الذي يعود للعمل في الحكومة أو في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانية الستقلة أو الملحقة ، وبهذا التشريع يكون المشرع قسد أفصح عن مقامسده في تصديد نطاق تطبيق حكم حظر الجمع بين المعاشات والمرتبات مساوى بين الرتبسات المستحقة عن الحكومة من جهة وتلك المستحقة من الهيئسات العامة والمؤسسات العامة من جهة أخرى . وهو ما يتعين الاخذ به في مجال الحكم الخاص بحظر الجمع بين المعاشات أو السكافات باعتبار أن الماشات هي في الواقع من الأمر مرتبات آجله ٠

ومن هيئ أنه اذا كان الاصل الوارد فى المسادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أنه لا يجوز الاستيلاء على أكثر من مماش مرتب على خزانة الدولة بصسورة مطلقسة وبصرف النظر عن اتحاد أو اختلاف المسدة التى يستحق عنها كل من الماشين الا أن الواقع أنه اذا اتحدت المسدة التى يستحق عنها العسامل أكثر من معاش غان حظر الجمع يكون من المسلمات التى لا تحتاج الى نص بتقريره ، فما دامت الفترة الزمنية التى يستحق عنها كل من الماشين واحدة ، لم يعد ثمة موجب للنص على حظر الجمع بينهما لانه يتجافى مع الاصول المقررة فى منح المساشات ،

ومن حيث أنه ترتبيا على ماتقدم فانه يعظر على السيد / ٠٠٠٠ الجمع بين المساش المستحق له من الحكومة والمعاش المستحق له من هيئة قنساة السويس وانما له أن يختار المساش الأخير باعتباره اكثر فائدة له ٥٠٠ ولما كانت هذه النتيجة تتفق مع ما انتهت اليسه اللبنة الثالثة لقسمى الفتوى ، فمن ثم يتمين تأييد ما رأته اللبنة في هذا الشائي ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى الموافقة على ما انتهت اليه فتوى اللجنة الثالثة .

( ملف ۱۰۲/۲/۲۱ ــ جلسة ١١/٤/١٢١ )

سادسا : في ظل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٣ لسسنة ١٩٦٤ حظر الجمع بين أكثر من معاش مقصود به أكثر من معاش يستحق وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية :

## قاعدة رقم ( ٣٧٧ )

#### المسدا:

نص المادة ٣٧ من قانون التامينات والمائسات المسادر به القسانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ على حظر الجمع بين معاش الحكومة ومعاش الهيئات ذات الميزانيات المستقلة \_ عدم سريان هذا المخطر على المعاشات المستعقة طبقا لقانون التامينات الاجتماعية غيجوز الجمع بينهما وبين المائس الحكومي لايفي من هذا النظر صهورة الجمع بينهما وبين المعاش الحكومي لايفي من هذا النظر مهرورة الجمعة القائمة على تطبيق قانون التامينات الاجتماعية مؤسسة عامة ٠

## ملخص الفتوى:

عرض على الهيئة العامة للتأمين والماشات هالتان ، تتحصل الأولى منهما فى أن السيد ١٩٦٠/ ١٠٠٠ وعند تسوية ما يستحق عن العمومي الى أن توفى فى ١٩٦٢/ ٢/٥ وعند تسوية ما يستحق عن مدة خدمته هدفه تبين أنه كان يعمل كذلك بشركة النصر للاسمدة وبذلك استحق عنه ، معاش ، تؤديه مؤسسة التأمينات الاجتماعية الى المنة ووالديه و وذلك بالاضافة الى الماش الذي يستحق عنه ، عن مدة خدمته بمعمل تكرير البترول و وتتحصل الثانية ، فى أن السيد ١٩٥٠/ ١٩٥٠ غاستحق له من الهيئة العامة للتأمين والماشات ، ماش عن مدة خدمته بها معاش عن مدة خدمته هذه ، وقد عين السيد المذكور ، بعد ذلك فى مماش عن مدة خدمته هذه ، وقد عين السيد المذكور ، بعد ذلك فى شركة شل ، وعمل بها الى أن توفى فى ١٩٦٢/ ٧/٦٩ وعند تسوية شركة شل ، وعمل بها الى أن توفى فى ١٩٦٢/٧/٢٩ وعند تسوية

معاش المستحقين عنه تبين للهيئسة أن أرملته تحصل على معساش من مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، عنه •

ولذلك ثار التساؤل ، عن جواز الجمع بين معاشين ، فى المالتين سائفتى الذكر ، فى ضوء ما تنص عليه المادة ٣٧ من القانون رقم.٣٣ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمساشات من حظر الجمع بين أكثر من معاش من مسندوق المعاشات ، أو منه ومن الغزانة المامة أو الهيئات ذات الميزانية المستقلة ، واختلف الرأى ، فى شمول هذا المعظر ، للمعاش الذى يصرف من مؤسسة التأمينات الاجتماعية عن مدة خدمة، قضيت فى احدى الشركات ،

وقد عرض هــذا الموضــوع على الجمعيــة العمومية للقسـم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس النولة ، بجلستها المنعقدة ف ع من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، غاستبان لها أن المسادة ٣٧ من قانون التأمين والمعساشات ، الصسادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، كانت تنص ف المقرة الثالثة منها ، على أنه « لا يُجوز الحصــول على أكثر من معاش ، غاذا استحق لشخص واحد أكثر من معاش من الصندوق أو من المسندوق والخزانة العامة أو الهيئات ذأت الميزانيات المستقلة أدى اليه المعاش الاكثر فائدة ، ولا يترتب على الجهة التي يستحق فيها المعاش الاقل أي التزام قبل الجهة الأخرى ، على أنه يجوز الجمع بين الدخل الناتج عن الاستخدام وبين المعاش وبين معاشين أو أكثر في الحالتين الآتيتين : (١) اذا لم يزد المجموع على خمسة جنيهات شهريا (٢) اذا كان المساشان يستحقان عن والدين خاضمين لاحكام هـــذا القانون أو قوانين معاشات أخرى وكان مجموع استحقاقه في المعاشين لا يجاوز ٢٥ جنيها شهريا • غاذا زاد المجموع على القسدر المنصوص عليه في البندين السابقين ربط المعاش الاخير بالقدر الذي يكمل المجموع المذكور ، •

وييين من هذا النص أن الشارع يحرم أن يحصل الشخص على آكثر من معاش ، ويقرر أنه في حالة استعقاق شخص الأكثر من معاش، من مسندوق المخزانة العامة ، أو من المستدوق والمخزانة العامة ، أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، يمنح هذا الشخص الماش

الأكثر فائدة وذلك فيما عدا حالتين أجاز الشارع فيهما أن يجمع شخص بين اكتر من معاش هما حالة عسدم زيادة مجموع المساشين على خمسة جنيهات شهريا ، وحالة استحقاق المعاش عن الوالدين ، اذا لم يزد مجموع الاستحقاق في المساش على خمسة وعشرين جنيها مصريا شهريا .

ومنهوم هذا النص أن الراد باستحقاق شخص لماش من الميئات ذات الميزانيات المستقلة ، هو استحقاق الماش ، وفقا للقوانين المنظمة لأحكام المساشات في هذه الهيئات اذا كانت تخضع في هذه المسائد ويقوم الاستحقاق في هذه المالة بحسب الأصل على أساس أن يكون لمستحقة الأصلي، مدة عمل بهذه الهيئات ، مما ينتفع من يؤديه من قوانين المساشات التي تحكم الماملين فيها ه

وعلى مقتضى ذلك ، لا يتناول العظر المنصوص عليه فى المادة من القانون سالف الذكر حالة استحقاق معاش من جهة ، لا تندرج ضمن الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة كمالة استحقاق الماش عن مدة خدمة باحددى الشركات ، مما يجكم العاملين فيها قانون الممل ويفيدون تبعا لذلك من قانون التأمينات الاجتماعية ، الذى ينظم أحوال استحقاق الخاف عنى لقانون العمل لماشات عن مدد عملهم فى الجهات التى يطبق على العاملين فيها أحكام هذا القانون .

ولا يغير من هذا النظر ، أن تكون الجهة القائمة على تطبيق عانون التامينات الاجتماعية قد أصبحت بمقتضى القانون رقم ، ه لمسنة ١٩٦١ ، مؤسسة عامة ، اذ أن ذلك لا يستتبع القول بأن الماش الذي يستحق طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية ، يعتبر مستحقا من هيئة التأمينات المستقلة هي هيئة التأمينات الاجتماعية ، اذ المساش في هذه الحالة ليس مستحقا لموظف فيها ، أو عن عمل بقدمتها ، وفقا للقوانين المنظمة لمساشات موظفيها ، وانما هو يستحق ، لعامل في جهة غيرها ، ليست هيئست عامة ذات

ميزانية مستقلة ، ولا يعدو دور الهيئة المامة للتأمينات الاجتماعية، في هذا الخصوص ، أن يكون مجرد القيام على تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية ، وجمع الاشتراكات التي يؤديها العمال وأرباب الأعمال ممن يلزمون بالاشتراك في المؤسسة ، اداء المكافأت أو المعاشات،الى العمال وفقا لأحكام استحقاقها المنصوص عليها في هذا القانون ، وشأن الهيئة حين تؤدى هذه المعاشات الى العمال ، شأن أى شركة تأمين ، حين تؤدى الى العمال المشتركين في عقود تأمين جماعية أو في نظم ادخار خاصة ، ما يستحقونه من ذلك ،

ولـكل ما تقدم ، غانه يجوز الحصول على الماش المستحق من صندوق المعاسات والمساش المستحق ، طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية ، اذ أن المعاش الأخير لا يعتبر مستحقا من الصندوق أو من الخزانة العامة أو من هيئة ذات ميزانية مستقلة ، ومن ثم يمكن للمستحقين ممن تقرر لهم كل من المعاشين ، الجمع بين المعاشين ، لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز الجمع بين المعاش المستحق من صندوق المعاشات وبين المعاش المستحق ، طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية ،

( نتوى ۱۲۳۱ في ۱۲۳/۱۲/۱ )

# قاعــدة رقم ( ۳۷۸ )

#### المحدا:

المادة ٢ من قانون اصدار قانون التأمينات الاجتماعية المسادر بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ تقفى بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تقفى بأن يكون للمؤمن عليه الحق فى الاستمرار بالعمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على ادائه اذا كان من شأن ذلك استكمال مدة الاشتراك الفطية الموجبة للاستحقاق فى الماش سالمقصود بعدد الاشتراك فى مفهوم هذه المادة هو مسدة الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية وليس مدة الاشتراك فى التأمين والماشات ساذا توافرت شروط الافادة من المادة السابقة غلا يجوز الامتناع عن تطبيقها بحجة استحقاق المستفيد منها معاش حكومى سحظر الجمع بين اكثر من نوح

واهد من الماشات المنصوص عليه في المادة ٩٣ من القانون رقم ٦٣ السنة ١٩٦٤ المشار اليه ــ المقصود به اكثر من معاشيستحق وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية ٠

### ملغص الفتوى:

ان المادة السادسة فقرة أولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تقضى بأن يكون للمؤمن عليه الحق فى الاستمرار بالعمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على ادائه اذا كان من شأن ذلك استكمال مدة الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق فى الماش وقدرها مائة وثمانون شهرا على الاقل ، ولا يسرى حكم هذه المادة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ •

والمغهوم من هذه المادة انها أعطت نلمؤمن عليه الحق فى الاستمرار فى العمل اذا لم يكن قد استكمل مدة الاشتراك الموجبة للاستحقاق فى المماش والمقصود بمدد الاشتراك فى مفهوم هذه المادة هو مدة الاشتراك فى المائمين والمعاشات غاذا فى التأمين والمعاشات غاذا توافرت شروط الاغادة من المادة السابقة غلا يجوز الامتناع عن تطبيقها بحجة استحقاق المستفيد منها لمعاش حكومي والاكان فذلك أضافة لحالةمن حالات عدم الافادة من غير نص فى هذه المادة والقول بغير ذلك يؤدى حالات عدم الافادة من غير نص فى هذه المادة والقول بغير ذلك يؤدى الى تقييد مطلق النص وتخصيص لعمومه ، ويؤكد هذا النظر أن المادة الماشات الجمع بين أكثر من نوع واحد من المعاشات التى تسستحق الماشات التى تسستحق ومفهوم ذلك أن المحظور هو الجمع بين أكثر من معاش يستحق ومفهوم ذلك أن المحظور هو الجمع بين أكثر من معاش يستحق وفقالا القانون التأمينات الاجتماعية ومن ثم غلا بحظر الجمع بين معاش حكومى ومعاش من هيئة التأمينات الاجتماعية و

وهيث أن مدة المخدمة السيد / ٥٠٠ ٥٠٠ في الغرفة التجسارية تبلغ في آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ أربعة عشر سنة وتسعة شهور وأربعة عشر يوما فانها تجبر الى خمس عشرة سنة طبقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة ٧٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وطالما أن المذكور قادر على الاستمرار فى العمل فانه يستفيد من الرخصة التى أوردتها المادة ٢ المشار اليها وهي استمراره فى العمل بعد بلوغه سن الستين ٠

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن السيد / ٠٠٠ و٠٠٠ يستفيد من حكم المادة ٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٤ اذا ظل قادرا على العمل واستكمل مدة الاشتراك الفملية المحتمقات في المعاش ٠

## ( ملك ٨٦/٤/١١ ـ جلسة ١/١١/٢٧٢١ )

سابعا : الموظف المجند الذي يصاب الناء الضحمة ويسببها أو بسبب العمليات المربية الجمع بين المعاش المقرر بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ والماش المقرر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ :

# قاعــدة رقم ( ۳۷۹ )

#### المسحا:

جواز الجمع بين الماش المترر بمقتضى القانون رقم ٣٦ لمسنة المهدار قانون التامين والماشات لموظفى الدولة المنيين والماش المترر بمقتضى القانون رقم ٣٦٦ لمسنة ١٩٥٩ في شأن الماشات والمكافآت والتامين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والمساكر بالقوات المسلمة •

### ملخص الفتوى:

تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لوظفى الدولة المدنيين على أن « تدخل مدة الاعارة والاجازات الدراسية بغير مرتب وكذا مدة التجنيد والتكليف التى تلى تاريخ التعين ضمن المدة المحسوبة فى لماش » ، وتنص المادة ٣٣ من المقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين

والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة على أن « من يصاب من ضباط الصف والعساكر والمجندين ومن في حكمهم أثناء المخدمة وبسببها فى غير العمليات الحربية بجروح أو عاهات أو أمراض تكون من شأنها أن تجعله عاجزا عجز كليا يمنح معاشا شهريا مقداره جنيهان أما من يصأن منهم بسبب العمليات الحربية اصابة تجعله عاجزا عجزا كليا فيمنح معاشا شهريا مقداره مصسة جنيها ما لم يكن المصاب من المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم العامة ففى هذه الحالة يمنح معاشا شهريا يعادل محسة اسداس راتبه المدنى مضافا اليه جنيه بشرط الا يقل جملة معاشه فى هذه الحالة عن خمسة جنيهات واذا كانت بشرط الا يقل جملة معاشه فى هذه الحالة عن خمسة جنيهات واذا كانت الاصابة تجعله عاجزا جزئيا يمنح معاشا شهريا مقداره جنيها ونصف»

وبيين بحسب ظاهر النصين سالفى الذكر أن الجند يستحق معاشا وفقا للمادة ٥٣ من القانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، كما يستحق معاشا عن نفس الفترة اذا ما كان موظفا طبقا لاحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ المذكور •

والمجند لا يستحق ـ في واقع الامر ـ معاشا وفقا للقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، وانما يستحق نوعـا من التعويض عن الاصابة التي تلحقه ، ذلك أنه يبين من استقراء نصوص هذا القانون أن المجند لا يلتزم بأداء احتياطي معاش عن مدة تجنيده وانما يؤدي اشتراكات عن نظام التأمين فحسب ، فقد عددت المادة الاولى من ذلك القانون طوائف المنتفعين به ومن بينهم ضباط الصف والعساكر المجندين ومن فى حكمهم الذين نصت عليهم الفتّرة (ب) من تلك المادة • ثم بينت المادة ٣ طوائف المنتفعين بذلك القانون الذى يجرى الاستقطاع للمعاش شهريا من راتبهم ، ولم تشمل المجندين وانما اقتصرت على آلائسخاص المذكورين في البند « أ " من المادة الاولى ، خلافا للمادة ٦٩ من ذلك القانون التي نصت على أن يجرى الاستقطاع للتأمين شهريا بواقع واهد في المائة من راتب جميع الافراد المذكورين في المادة الاولى • وعلى ذلك فان المجند لا يؤدي أحتياطي معاش وفقا لاحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فهو في الاصل لا يستحق معاشاً وفقا الاحكام ذلك القانون وانما يستحق مكافأة بواقع ٥٠٠ مليم عن كل شهر من شهور التجنيد طبقا للمادة ٥٠ من القانون المذكور - فاذا كان المشرع قد خرج

على هذا الاصل فقرر للمجند معاشا في أحوال خاصة هي الاحوال التي يصاب فيها على النحو الوارد في المادة ٥٣ غان هذا المعاش يعد من قبيل التعويض عن الاصابة اذ لا يستحق الا بوقوع حادث معين شأنه في ذلك شأن التأمين الذي يؤدى 1/ من راتبه كمقابل له .

ولهذا غان المعاش الذي يمنح للموظف المجند طبقا للمادة ٥٣ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ يختلف في طبيعته وفي أسباب منه وفي المقابل الذي يؤدى عنه عن المعاش الذي يستحقه وفقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ اذ أن سبب هذا المعاش الأخير هو الفصل من المخدمة وأساس منحه لميس التمويض عن الإصابة وانما كفالة مورد الرزق له ، كما وأنه قد أدى عن هذا المعاش اقساطا طوال مدة خدمته ، ومن ثم فانه لميس ثمت ما يمنع قانون من أن يجمع الموظف المجند بين المعاشين المقررين بمقتضى القانونين المساسر اليهما ،

ولا يسوغ القول في هذه الحالة بأن ثمت أصلا عاما يقرر عدم جواز الجمع بينهماشين أو أكثر ، ذلك أن مجال هذا الاصل مع التسليم به سهو اتحاد طبيعة المعاشين وتماثلهما أساسا وسببا وهو ما لايتوافر في خصوص الحالة المعروضة ، كما لا يجوز التحدى بنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٣٣٦ لسنة القانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٠ ذلك أن كلا النصين قد ورد في خصوص صرف الماش الى الستحقين عن الموظف أو المستحقين عن صاحب الماش ومن ثم فلا انطباق لاى منهما على المعاش المستحق للموظف ذاته ، هذا فضلا عن أن المقصود بحظر الجمع في هذه الحالة هو الجمع بين معاشين تتوافر فيهما صفة المعاش على ما تتدم ، فاذا كان أحد المعاشين يغلب عليه صفة التأمين الماش على ما تتدم ، فاذا كان أحد الماشين يغلب عليه صفة التأمين وانما يؤدى عنه استراكات تأمين فلا مانع من الجمع بينه وبين معاش وانما يؤدى عنه المتراكات تأمين فلا مانع من الجمع بينه وبين معاش يختلف عنه في طبيعته وفي أساسه ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز الموظف المجند ـــ الذى يصاب أثناء الخدمة وبسببها أو بسبب العمليات الحربية ـــ أن يجمع بين المعاش المقرر بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ والمعاش المقرر بالقانون رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٠ والمعاش المقرر

( نتوى ۲۷۱ في ۹/٥/۱۹۹۲ )

### الغصل الثامن

# تسوية المعاش نتيجة لاصابه عمل

# قاعدة رقم ( ۲۸۰ )

#### المسدا:

اصابات — التعويض عنها — القواعد التي تطبق في هذا الشان هي احكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية بالنسبة للاصابات التي تقضى الى الوفاة أو العجز عن أداء المعل ، وهي احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات المعل بالنسبة للاصابات التي لاتبلغ ذلك المدى هن الجسامة سـ وجوب تدارك نقص التشريع في هذا الخصوص بالنسبة لعمال الحكومة والمؤسسات الغاصة ٠

### ملخص الفتوي:

أن أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالماشات الملكية ، انما تنظم موضوع تعويض موظفى الحكومة المؤقتين ومستخدميها وعمالها عما يصييهم من أصابات تفضى الى وفاتهم أو الى عجزهم عن الاستعرار في النهوض بأعباء وظائفهم ، وذلك بتحديد مكافات تصرف لهم ، أو لمن يستحقها عنهم على الوجه المين بنصوص هذا القانون وذلك على نحو ماانتهت اليه الجمعية في فتواها بجلستها المنعقسدة في ٨ من اكتربر سنة ١٩٥٨ ،

أما موضوع تعويض هؤلاء الموظفين والعمال عما يصيبهم من الصابات لاتبلغ ذلك المدى من الجسامة ، أى لاتسفر عن الوغاة ، أو ترك المخدمة بسبب العجز عن القيام بأعمال الوظيفة ــ فان المشرع لم يعرض له ولم ينظمه ، لا فى القانون المشار اليه ، ولا فى أى تشريع آخر ، مما حمل وزارة المالية على اذاعة كتاب دورى فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ على وزارات الحكومة ومصالحها ، توجه النظر فيه الى تطبيق أحسكام

القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٤٦ بشأن اصابات العمل الذي كان ساريا وقنتذ على حالات تعويض عمال اليومية الذين يصابون أثناء قيامهم بأعمال وظائفهم باصابات لاتؤدى الى وفاتهم ولا تعجزهم عن النهوض بأعمالهم وقد أصبحت هذه الاحكام بمثابة العرف الادارى الملزم على نحو ماجاء بكتاب الديوان المتقدم ذكره ه

أنه ولئن كان الاصل هو تطبيق قواعد القانون العام على روابط هذا القانون ومسائله ، الا أنه متى خلا ذلك القانون من قواعد تحكم روابطه ومسائله ، فليس ثمة مايحول قانونا دون تطبيق قواعد القانون الخاص وذلك بالقدر الذى لايتعارض مع سير المرافق العامة ، ولا يحول دون تحقيق الاغراض التى تستهدفها هذه المرافق ولا يعوق نشاطها بأى وجه وبخاصة فان مسئولية الادارة عن اصابات العمل قوامها التعويض عن وأقمة مادية لايختص بنظره مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، وانما يختص به القضاء العادى الذى يطبق قواعد القانون الخاص المنظمة للمسئولية عن الاعمال المادي بلا تمييز بين الحكومة والافراد ،

ومن حيث أن تطبيق احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل وهو قانون خاص ينظم علاقة مدنية بين العمال وارباب الاعمال ، لايتعارض مع حسن سير المرافق العامة ولا يعوق نشاطها ولا يحول دون تحقيق أغراضها ، بل أنه يحقق المساواة بين طوائف المستخدمين والعمال المشار اليهم وبين زملائهم من موظفى وعمسال المؤسسات الخاصة ، وعلى هدى ماتقدم لايكون ثمة مانع يحول قانونا دون تطبيق أحكام هذا القانون على عمال الحكومة على نحسو ماجرى عليه العمل تنفيذا لكتاب وزارة المالية الدورى سالف الذكر المسادر بشأن تطبيق أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٦ الذي حل محله القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٠ ا

لذلك انتهى الرأى الى أنه ليس ثمت مانع يحول قانونا دون افادة عمال الحكومة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل وتعويضهم وفقا لاحكامه عما أصابهم من اصابات وقعت فى ذلك ، ولم تفض الى وفاتهم أو تؤد الى تركهم الخدمة لعجزهم عن الاستمرار فى النهوض بأعباء وظائفهم •

ولما كان التشريع ناقصا في هذا الخصوص ، اذ اغفل الشرع 
تنظيم موضوع تعويض موظفي الحكومة المؤقتين ومستخدميها وعمالها 
عما يصيبهم من أصابات اثناء تأدية أعمال وظائفهم ولا تبلغ من الجسامة 
حدا ينتهي بوفاتهم أو تركهم الخدمة لمجزهم عن الاستمرار في القيام 
بأعمال وظائفهم ، فان الجمعية توصى بتدارك ذلك القص بتنظيم هذا 
الموضوع بنصوص تشريعية صريحة تكفل توحيد الاحكام والنظم في 
هذا الموضوع وتحقق المساواة بين جميع العمال ، سواء في ذلك من يعمل 
منهم في خدمة الحكومة ، ومن يعمل في خدمة المؤسسات والهيئات

( نتوی ۱۳ نی ۱۹۳۰/۱/۲۰ )

# قاعدة رقم ( ٣٨١ )

#### المسدا:

انتحار العامل اثناء ادائه العمل ــ لا يعد اصابه عمل في مفهوم المادة ٢٠ من المانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ التي تنظم تسوية الماش في حالة الوفاة نتيجة اصابة عمل ٠

### ملغص الفتوى:

ان استحقاق العامل أو المستحقين عنه تسوية معاشهم وفقسا لنص المادة ٢٠ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أن يكون الفصل أو الوفاة ناشئا عن الاصابة باصابة عمل ولا تعتبر كذلك الا اذا كانت بسبب مرض من الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية أو ناشئة عن حادث وقع أثناء العمل أو بسببه ولا تعتبر كذلك الا اذا كانت قد مست جسم العامل أو احدثت به ضررا بفعل قوة خارجية ٠

ولما كان الانتحار هو ازهاق انسسان لروحه بنفسه وبارادته ولم تتسبب فيه أية قوة خارجية فلا تعتبر الوفاة ناتجة عن اصابة عمسل فى حكم المادة ٢٠ سالفة الذكر ، ولا يغيد من ذلك أن يكون الانتحار قد وقع أثناء تأدية العمل ه

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن انتحار العامل أثناء ادائه العمل لا يرتب للمستحقين عنه حقا في تسوية الماش المستحق لهم طبقا للعادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . ( نتوى ١٩٦١ في ١٩٦٧/١٢/٤)

# قاعدة رقم ( ۳۸۲ )

#### المسدا:

المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ــ تنظيمها تسبوية الماشى في حالة الوغاة نتيجة اصابة عمل ــ تعريف اصابة الممل الارهاق الشديد في الممل الذي يساهم في هدوث الوغاة لايعتبر اصابة عمل ولو هدئت الوغاة أثناء تأدية الممل ٠

#### ملخص الفتوى:

ان استعقاق العامل أو المستعقين عنه تسوية معاشهم وفقسا للمادة ٢٠ من قانون التأمين والمائسات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٩٩٣ أن تكون الوفاة أو الفصل ناشئا عن الاصابة باصابة عمل ولا تعتبر كذلك الا اذا كانت بسبب مرض من الامراض المهنية المبينة بالمجدول رقم (١) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية ، أو ناشئة عن حادث وقع فجأة بغمل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومست جسم العامل واحدثت به ضررا أما الامراض الاخرى غير المبينة في المجدول المذكور فانها لا تعتبر من اصابات العمل ما دام أنها ليست ناشئة عن حادث وقع فجأة بغمل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه حتى وان كان العمل قد ساهم في هذا المرض الذي أدى الى الوفاة أو عدم اللياتة الصحية ،

فاذا كان الثابت من الأوراق بالنسبة للمرهوم ٥٠ الطبيب السابق ( م ٥٠ – ج ٢٣ )

بوزارة الصحة أن الهيئة قامت بربط المعاش المستحق لورثته باعتبار أن وفاته عادية ثم صدر قرار من وزارة الصحة بتعديل أنهاء خدمته يجعله بسبب وأثناء العمل كما ورد قرار قومسيون طبى السمويس مفيدا أنه من الاطلاع على تقرير الطبيب المعالج وعلى صورة ما جاء بشهادة الوفاة رأت اللجنة أن المسئولية الكبرة التي حملها والإرهاق الذي تعرض له والجهد المضنى الذي بذله أثناء تأدية العمل م تنطبة ارتباطا مباشرا باصابته الرضية التي تسببت في وفاته ( الوفاة كانت نتيجة لانسداد الشريان التاجي بالقلب ) وكان الثابت من الاوراق بالنسبة للمرحومة ٥٠ الموظفة السابقة بمديرية بنها التعليمية أن الهيئة قامت بربط المعاش المستحق لورثتها باعتبار أن وفاتها عادية ثم ورد للهيئة من منطقة بنها قرار بتعديل أنهاء خدمتها وجعله بسبب الوفاة أثناء العمل وبسببه مرفقا به تقرير من الادارة التعليمية بشبرا الخيمة مبينا به أنها كانت مجهدة جسميا وعقليا قبل وفاتها وكانت تعد سجلاتها للتفتيش الاداري كما كانت تجهز سجلات أربعة غصول زائدة على مدرستها الاصلية وهذا زيادة على عملها الاصلى ــ كما ورد من قومسيون طبى القليوبية ما يفيد أن وفاتها بسبب انفجار في شراين المخ هدئت أثناء تأدية عملها والمعروف فنيا أن انفجار شرايين المخ يحدث أصلا نتيجة لحالة مرضية بجدار الاوعية الدموية وهي حالة ولو أنها مرضية اصلا الا أن هناك تأثيرا للمجهود الجسماني والعقلي في أحداثها . وكان الثابت من الأوراق أيضا بالنسبة للمرحدوم ٥٠ الطبيب السابق بوزارة الزراعة أن الهيئة قامت بتسوية مستحقات ورثته باعتبار أن وفاته عادية ثم ورد للهيئة مذكرة من مصلحة الطب البيطري اتضح منها أنه كان يقوم بالكشف على جلود الذبائح بالمجزر يوميا والتي يزيد عددها على الالف وأن هذه العملية تتم وسط المياه الناتجة عن رشح الجلود والمياه التي تعمر عناير سلخ الجُّلود ونظراً لكبر سنه فهذا عملُّ شاق بالنسبة اليه فقد أرهق أرهاقًا شديدا في العمل في المدة الاخيرة حيث كان لا يقوم بأجازاته الاعتيادية كثيرا كما أنه كان يقوم بأعمال رئيس التغتيش أثناء غيابه ... كما أضيف الى أعماله في الفترة الاخيرة اعمال الدكتور ٠٠٠ وقد قرر قومسيون طبى القاهرة بكتابه المؤرخ ١٨ مارس سنة ١٩٩٧ أن المعروف فنيا أن الالتهاب الكلوى المزمن يحصل أصلا نتيجة لحالة مرضية الا أنه لايمكن اخلاء الاجهاد في العمل وتعرضه

للرطوبة الموجودة بالمجزر أثناء عمله طوال ساعات اليوم من تدخله في تمجيل حصول فشمل الكليتين والتي سببت الوفاة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ ٠

متى كان الثابت هو ماتقدم فان الوفاة فى هذه الحالات جميعا لم تنشأ عن اصابة من اصابات العمل المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ولم تنشأ نتيجة لحادث وقع غجأة وبفعل قوة خارجية ولا يعير من ذلك أن يكون العمل أو الارهاق فيه قد ساهم فى الاصابة بهذه الامراض وبذلك فان وفاتهم لا ترتب المستحقين عنهم معاشا قانونيا وفقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وذلك ما لم تكن هذه الامراض من الامراض المهنية المبينة فى الجدول رقم ١ المشار اليه والرجوع فى ذلك الى الجهة الطبية المختصة ٠

لذلك انتهى رأى الجمعية المعومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن المقصود باصابة العمل الواردة فى المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ـ عدا الامراض المهنية المبيئة فى الجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية \_ الاصابة الناشئة عن حادث وقع فجأة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومست جسسم العامل واحدثت به ضررا ٠

وعلى ذلك غان وغاة المرحومين الدكتور الطبيب بوزارة المسحة والدكتور الطبيب البيطرى بوزارة الزراعة والسيدة الموظفة بمديرية التربية والتعليم ببنها لا تعتبر ناتجة عن اصابة عمل وان ساهم العمل في احداث المرض الذي أدى الى الوغاة مما يكون محلا النظر عند تقدير معاش استثنائي للمستحقين عنهم ه

(نتوى ١٢٦٣ في ٥/١٢/١٢)

# قاعــدة رقم ( ۳۸۳ )

#### المحدا:

المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ باصدار فانون التأمين والماشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنين ــ تنظيمها تسوية المماش في حالة الوفاة بسبب اصابة عمل وتحديد المقصود باصابة الممل ــ وفاة المامل بسبب اصابته في حادث اثناء فترة ذهابه الى القومسيون الطبى لتوقيع الكشف عليه أو عودته منه ــ اعتبار هذه الوفاة ناشئة عن اصابة عمل في حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ ٠

# ملخص الفتوي :

ان المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر تنص على أن « يسوى المعلش في حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة الصحية نتيجة لاصابة عمل على أساس أربعة أخماس المرتب أو الاجر الصحية نتيجة لاصابة عمل على أساس أربعة أخماس المرتب أو الاجر الشهرى الأخير مهما كانت مدة الخدمة ويدخل في ذلك المرتب أو الاجر ما استحق للمنتقع من زيادة فيه ولو لم يكن قد حل موعد صرفها • كما يمنح المنتقعون الذين يقصلون بسبب الظروف المشار اليها أو المستفيدون عنهم في حالة وفاتهم تعويضا أضافيا قدره ٥٠٪ من قيمة التأمين الدي يستحق لهم وفقا لاحكام المادة ١١ • ملاتسرى الاحكام الخاصة بتأمين يستجق لهم وفقا لاحكام المادة أن قانون التأمينات الاجتماعية على من تنتعى خدمتهم للرسباب المتقدمة ويقصد باصابة العمل الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدوليةم ١ الملحق القانون التأمينات الاجتماعية أو الاصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمنتفع خلال فترة ذهابه لباشرة العمل وعودته منه » •

ومن حيث أن توجه العامل الى القرمسيون الطبى لتوقيع الكشف عليه يدخل فى نطاق الواجبات التى يفرضها عليه نظام العمل ، اذ أن توجه العامل الى مقر القومسيون الطبى عند استطاعته الانتقال لتوقيع الكشف عليه والنظر فيما اذا كانت حالته تستدعى منحه أجازة مرضية انما يتم وفقا لنظام العمل فاذا أصيب فى حسادثة أثناء ذهابه الى

القومسيون أو عودته منه فى هذه المظروف فان هذه الاصابة تكون قد لحقته بسبب العمل وفقا للفقرة الاخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ٠

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن مديرية التربية والتعليم بكفر الشيخ التي يعمل بها المرحوم ٥٠٠٠٠٠٠ أفادت بكتابها رقم ١٢٠٩٨ المؤرخ ١٩٦٨/١٠/٩ بأن السيد المذكور كان قد أبلغها بمرضه وطلب تحويله الى القومسيون الطبى العام بالقارة لتوقيع الكشف الطبى عليه فأخطرت القومسيون للانتقال وتوقيع الكشف عليه بالمنزل و

ومن حيث أن منطقة شرق القاهرة الطبية التى تعمل بها أرملة المرحوم و و تقت اشارة تليفونية من الارملة المذكورة فى الساعة الثامنة صباح يوم ١٩ غبراير ١٩٦٦ تعتذر فيها عن الحفسور لذهابها مع زوجها الى القومسيون الطبى العام لتوقيع الكشف عليه ، كما أنه ثابت أيضا من الاوراق أن السيد المذكور قد توفى في هذا اليوم نتيجة الاصابة التى لحقته من جراء وقوع مظلة الاوتوبيس التى كان يقف تحتها وهو في طريقه مع زوجته الى القومسيون الطبى العام بسبب الصطدام الاوتوبيس بها و

ومن حيث أن القومسيون الطبى العام بالقاهرة الهاد بكتابه رقم موهم المؤرخ ٢٦/٩/٢٦ بأنه يمكن للمريض أن يتوجه الى مقرر القومسيون الطبى للكشف عليه ولا داعى للانتظار بالمنزل مادام قادرا على الانتقال •

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الاصابة التى لحقت المرحوم ٠٠٠ أثناء توجهه الى القومسيون الطبي المام لتوقيع الكشف عليه والتى نتجت عنها وغاته تعد اصابة عمل فى حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيحق للمستفيدين عنه طلب تعسوية المعاش المستحق لهم على هذا الاساس ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن وفاة المرهوم ••••• الموظف السابق بمديرية التربية والتعليم بكفر الشيخ بسبب اصابته

بحادث سيارة بالقاهرة عند توجهه الى القومسيون الطبى لتوقيع الكشف الطبى عليه لمد أجازته المرضية تعتبر ناشئة عن اصابة عمل فى تطبيق المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ٠

( ملف ١٩٤/٦/٨٦ \_ جلسة ١/١٢/٨٦ )

# قاعدة رقم ( ٣٨٤ )

#### المحدا:

المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنين ــ تنظيمها تسوية المعاش في حالة الوفاة بسبب اصابة عملوتحديدها المقصود باصابة الممل ــ وفاة عامل مصابا بابتلاع مادة كاوية في أثناء العمل ودون أن يكون له دخل في ذلك ــ اعتبار هذه الوفاة ناشئة عن اصابة عمل في حكم المادة دفل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ــ اساس ذلك ٠

## ملخص الفتوى:

ان المادة ٢٠ من قانون التأمين والماشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « يسوى المعاش في حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة المصحية نتيجة لاصابة عمل على أساس أربعة أخماس الرتب أو الاجر الشهرى الأخير مهما كانت مدة الخدمة ويدخل فى ذلك المرتب أو الاجر ما استحق للمنتفع من زيادة فيه ولو لم يكن قد حل موعد صرفها ٥٠

كما يمنح المنتفعون الذين يفصلون بسبب الظروف المشار اليها أو المستفيدين عنهم فى حالة وفاتهم تعويضا اضافيا قدره ٥٠/ من قيمة التأمين الذى يستحق لهم وفقا لأحكام المادة ١١٠ ٠

ولا تسرى الاحكام الخاصة بتأمين اصابة العمل المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية على من تنتهي خدمتهم الاسباب المتقدمة • ويقصد باصابة العمل الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالمجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية أو الاصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسبه ، ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع المنتفع خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه ه

ويعين وزير الخزانة بقرار هنه الاجراءات الواجب انتباعها لاثبات أن الاصابة اصابة عمل .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المشرع أخذ بمدلول واسع لاصابة العمل فاشترط في اصابة العمل أن يكون أما اصابة بأحد الامراض المهنية التي حددها أو نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو نتيجة حادث في اصابة العمل وان لم يكن أثناء تأدية العمل ، وقد اكتفى المشرع في اصابة العمل أن يكون هناك تلازم زمنى بين أداء العمل ووقوع الحادث منترضا أنه مادام الحادث قد وقع أثناء العمل فانه لابد أن تكون له صلة بالعمل ولم يشترط المشرع علاقة سببية بين تأدية العمل ووقوع الحادث الذي تنشأ عنه الاصابة .

ومن حيث الثابت من كتاب كبير أطباء الممنع رقم ٣٣٣ الحربى المؤرخ ٢٤ يناير سسنة ١٩٦٨ المرسل لرئيس الشؤن القانونية أن مستشفى هليوبوليس قد أفادت بأن المرحوم ٥٠٠٠٠٠ قد حضر مصابا بابتلاع مادة كاوية بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٦ وقد قبل بالمستشعى للملاج وتوفى أثو هبوط حاد بالقلب بتاريخ ١٩٦٦/٦/١ ٠

ومن حيث انه ولئن كان التحقيق الجنائي قد فقدت أوراقه ما بين مستشفى هليوبوليس ومستشفى مصر الجديدة حسبما ورد في كتاب مدير عام مصنع ٣٣٣ الحربي رقم ٢٨٥٠ المؤرخ ٣٣٧ المرسل الميلة العامة للتأمين والمعاشات الا أن ماورد في التحقيق الاداري يكفى لاعتبار وفاة المذكور نتيجة لاصابة عمل اذ ثبت وقوع الحادث في الساعة الماشرة والنصف صباحا أي بعد حضوره الى المصنع واستلامه العمل بثلاث ساعات ولم يثبت من هذا التحقيق الاداري أن العامل المذكور قد قصد احداث هذه الاصابة بنفسه أو أن الحادث قد وقع على غير النحو الذي أورده في التحقيق الاداري مما يستفاد منه أن الحادث قد

وقع أثناء العمل ودون أن يكون للمصاب دخل فى حسدوثه مما يجعله اصابة عمل طبقا للمادة ٢٠ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن وفاة العامل المرحوم ٥٠٠ تعتبر ناشئة عن اصابة عمل في حكم المادة ٢٠ من القسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ٠

( نتوى ٩٩٥ في ٢٧/٥/١٩٦١ )

قاعسدة رقم ( ٣٨٥ )

المسدا:

الفجائية هي ما يميز امسابة العمل عن الرض المهني •

# ملخص الحكم:

الاصابة الناشئة عن الأجهاد أو الأرهاق فى العمل متى كان ارهاقا غجائيا يعزى الى واقعة محددة أو وقت محدد تعتبر اصابة عمل عنصر الفلجأة هو ما يعيز احسابة العمل عن المرض المهنى الذى لا ينشأ نتيجة حادث فجائى وانما بسبب طبيعة العمل وظروفه خلال فترة من الزمن ومن ثم ففى حالة اجتماع العامل برئيسه وآخرين لمنساقشة العمل واحتياجاته ووقوعه مفشيا عليه بسبب ارتفاع مفلجى، فى ضغط الدم واصابته بشلل بمنتصف الجسم الايسر تعتبر الأصابة فى هذه الحالة اصابة عمل ، طالما أن الشلل النمفى القومسيون الطبى قد أفاد بأنه من المعروف فنيا أن الشلل النمفى مصلة المحبد تتيجة تبطط الأوعية الدموية بالمخ وهى حالة ولو أنها مرضية الا أن هناك تأثيرا للمجهود الجسماني والعقلى فى احداثها م

( طعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٥ ق . ـ جلسة ١٩٨١/١/١٩ )

# الفصيل التاسع

### المحد الأقمى للمعاش

## قاعدة رقم ( ٣٨٦ )

#### المحدا :

تقاضى الستحق للمعاش للحد الأقمى المقرر للمعاشات المنصوص عليه في المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل أحكام قانون التامين الاجتماعي عدم احقيته في تعديل معاشه بما يجاوز الحد الاقمى المقرر للمعاشات ٠

## ملخص الفتوى :

ان قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ينص في المادة ١٦٨ منه على أنه « يجوز لأصحاب المعاشات الذين انتهت خسدمتهم قبل العمل بهذا القانون أو المستحقين عنهم بحسب الأحوال طلب الانتفاع بما يأتي :

أولا ــ اعادة تسوية المعاشات دون صرف فروق مالية عن الماضى وذلك بمراعاة الأحكام الآتية :

ان الفقرة الأخيرة من المادة (١٩) لن انتهت خدمتهم من الذين كانوا معاملين بالقانون رقم ٦٣ السنة ١٩٦٤ باصدار قانون الشامينات الاجتماعية في الفترة من ١٩٧٥/٩/١ الى ١٩٧٥/٩/١ ٠

- ٢ ... الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة (٢٠)
  - ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ \_ ۴
  - ..... t

ومن حيث أن المستفاد من حكم هذه المادة أنه أجاز لجميع أصحاب المساشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون الذكور ، وكذلك للمستحقين عنهم ، طلب اعادة تسوية المساش المستحق له أو المستحق لهم ، وذلك بمراعاة بعض الانستراطات التي نصت عليها الفقرة أولا من المادة ١٩٨ المشار اليها ، وقد نص البند الثاني من تلك الفقرة على مراعاة الحد الأقصى للمساش المنصوص عليه في المادة (٢٠) ،

ومن حيث أن المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي قد نصت على أن « يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من الأجر المنصوص عليه في المادة السابقة عن كل سنة من سسنوات مدة الاشتراك في التأمين ، وذلك بحد أقصى مقداره ٨٠/ من هذا الأجر .

وفى جميع الأحوال يتعين ألا يزيد الحد الأقصى للمعاش الشهرى على (١٩٦) جندها و ( ٩٧٠ ) مليما ( مائة وستة وستون جنيها وستمائة وسبعون مليما ) ٠

وان كان الثابت أن سيادته يتقاضى معاشا شسهريا مقداره ١٦٦ جنيها و ١٩٧٠ مليما اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ الخاص بزيادة المساشات بواقع ١٠٠ في فانه يكون قسد وصل الى الحد الاقصى المقرر للمعاشات ، وبالتسالى لا يجوز زيادة معاش سيادته عن هذا الحسد ٠

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم أحقية السيد الاستاذ المستشار / ٠٠٠٠٠٠ رئيس مجلس الدولة السابق فى تعديل معائسه ٠

( ملف ۲۸۱/۱/۷۷ ــ جلسة ۱۹۷۷/۱۱/۱۲ )

# قاعسدة رقم ( ٣٨٧ )

#### : ألمسدأ

المقورة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لمسنة ١٩٧١ منديل بعض أحكام قسوانين الماشات والتي تقفى بأنه اذا قل معاش من استحق الحد الاقصى للمعاش وفقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ بعد الزيادة المنصوص عليها في الفقرة السابقة عن الحد الاقصى للمعاشات المنصوص عليه بالمادة ٢١ من القانون سالف الذكر رفع معاشه الى هدذا القدر ما المستنيد من هذا الحكم هو مساحب المساش أى من طبق في شافه حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٦ من المستحق عنه متى توفى قبل المعمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ مـ أساس ذلك أنهم غير مخاطبين بحكم تلك المادة اذ يربط معاشهم طبقا المواد ٢٩ وما بعدها من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ مـ

### ملخص الفتوى:

ان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ على أنه « يجب ألا يجاوز الحد الأقصى للمعاش فى الشهر ما يلى : الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ١٢٥ جنيها ٥٠ النخ ٠

وان المادة ٢٣ منه تنص على أنه « يستحق الوزير عند تركه المدمة الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه فى المادة ٢١ متى بلغت مدة خدمته المصوبة فى المعاش عشرين سنة من بينها سنة على الأقل كوزير أو نائب وزير أو المنصبين معا أو عشر سنوات من بينها سنتان على الأقل كوزير أو نائب وزير أو المنصبين ٥٠٠ المخ والمادة ٢٩ منه تنص على أنه « اذا توفى المنتفع أو صاحب الماش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات وفقا للانصبة والأحكام المقررة بالمحدول رقم ٣ المرافق اعتبار من أول الشهر الذي حدثت

غيب الوفاة ٥٠) وبمقتضى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ الضاص بتعديل بعض أحكام قوانين المساشات المسدنية استبدل بنص المادة ٢١ من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ النص الآتى « يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للمعاش في الشهر بما في ذلك الاضافات مايلي :

الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ١٥٠ جنيها ٥٠ الخ ٠

ونصت المادة الثانية من هذا القانون الأخير على أنه « مع مراعاة أحكام الحد الاقصى المنصوص عليها في المسادة ٢١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الشار اليه ترفع المسساشات المستحقة لأصحاب المماشات المعاملين بأحكام قسوانين المماشات المسدنية الذين انتهت خدمتهم قبل العمل مهددا القسانون والمستحقين عنهم بنسبة ١٠/ من معاشاتهم دون أن يترتب على هذه الزيادة أى تعديل في اعانة علاء المعيشة التي كانت تمنح لهم ، فاذا قل المساش بعد هذه الزيادة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ رفع المعساش الى هذا القدر واذا قل معاش من استحق الحد الأقصى للمعساش وغقا للمادة ٢٢ من القسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بعد الزيادة المنصوص عليها في المقرة السابقة عن الحسد الأقصى للمعاشسات المنصوص عليه بالمادة ٢١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ مو صاحب المعاش أي من طبق في شأنه حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بعد الزيادة المنصوص عليها في الفقرة السابعة عن الحد الأقصى للمعاشات المنصوص عليسه بالمادة ٢١ من القانون سالف الذكر ــ رفع معاشه الى هذا القدر .

وبهذه المثابة فان الستفيد من حكم الفقرة الثالثة من المسادة ٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ هو صاحب المعاش أى من طبق في شأنه حكم المسادة ٢٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليسه بعد الزيادة المنصوص عليها في الفقرة السابقسة عن الحد الأقصى للمعاشات ولا ينصرف الى المستحقين عنه متى توفى قبل الممل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ لأنهم غير مخاطبين بحكم تلك المادة اذ

يربط معاشمهم طبقاً للمواد ٣٩ وما بعدها من القانون رقم ٥٠ المنية ١٩٦٣ ٠

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية ورثة المرحوم الدكتور / ٠٠٠٠٠٠ فى رفع معاشهم الى مائة وخمسين جنيها .

( ملك ١٩٧٥/٥١٦) \_ جلسة ٢١/٥/٥٧٢١ )

قاعسدة رقم ( ٣٨٨ )

#### المسدا:

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٦٤ مسدر لاقرار الرتبات التي يتقاف العاملون في المؤسسات والشركات العامة محاوزة ١٥٠٠ جنيه سنويا \_ لا سند في القول بأن المرتب السنوي لرئيس مجلس ادارة الشركة لا يجوز أن يتحدد بعد العمل بلائهــة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما يجاوز ألفي جنيه وأن هذه القاعدة تقيد سلطة رئيس الجمهورية الستمدة من القانون رقم ١٥٤ أسنة ١٩٦١ ــ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشان تحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل أرؤساء مجالس ادارة المؤسسات المسامة والشركات التابعة لها أقر بالدي الكتسب عن سبق تحديد مرتبه وبدل التمثيل المقرر له بميا لا يجاوز ثلاثة آلاف جنيه وفي مجال تحسديد هسذا الحد أدمج القرار الرتب وبدل التمثيل مما دون تخصيص أو قيد على الرتب عند النظر اليه على انفراد ــ رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص في تعين رؤساء وأعضاء مجالس ادارات الشركات ويملك تحديد مرتباتهم استنادا الى أحكام القاتونين رقمي ١٣٧ أسنة ١٩٦١ و١٥٣ أسنة 1971 ــ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ أسنة ١٩٦٧ حدد مايجوز أن بتقاضاه رئيس مجلس الادارة من مرتب ويدل تمثيل ٠

### ملخص الفتوى:

ان الشابت من الاصلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٤ لسنة ١٩٦٤ آنه قضى بتصديد مرتب السيد وودود بسومه جنيه سنويا بصفة شخصية ولقد صدر هذا القرار الاقرار الرتبات التى يتقاضاها العاملون في المؤسسات والشركات العامة مجاوزة ١٥٠٠ جنيه سنويا ، يؤكد ذلك أنه تضمن أسماء عاملين يتقاضون فعلا مرتبات تجاوز ١٥٠٠ جنيه سنويا في حين أن المرتبات المحددة لوظائفهم تقل عن هذا المبلغ ، ولو كان القرار يقصد منح هؤلاء العاملين المرتبات المقررة لوظائفهم لما تضمن أسماءهم خصوصا وأن قرارات تعيينهم كانت قد صدرت من الجهة المختصة وهي جميعا قسرارات جميورية ،

ومن حيث أنه عالما كان ذلك فمن ثم يكون المقصود بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٦٤ هو تحديد الرتبات الحاليــة التي يتقاضاها كل من ورد اسمه بالكشف المرفسق بالقرار ، أما ما جاء بهددا الكشف من ذكر المرتبات المقررة للوظائف فقد كان ذلك على سبيل البيان . ولا سند في القول بأن المرتب السنوي لرئيس مجلس ادارة الشركة لا يجوز أن يتحدد بعد العمل بلائصة نظام العاملين بالشركات التابعية للمؤسسات العيامة المسادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما يجاوز الفي جنيب وأن هنده القاعدة أصبحت تقيد سلطة رئيس الجمهورية المستمدة من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المسدل بالقسانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ ثم بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، ذلك أن القانون الذي يحكم الموضوع هو القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩١ الذي قضى بعدم جواز تعيين أي سنخص في العيئات أو المؤسسات العامة أو شركات الساهمة بمكافأة سنوية أو مرتب سنوى مقداره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية ، ولقد أوجبت المادة الثانية من هــذا القــانون على الجهات المشار اليها أن تتقدم بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام هــذا القــانون على الموظفين الحاليين ، وتنفيذا لذلك أعدت المؤسسات والشركات القرارات اللازمة وصدر القرار

الجمهوري رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٦٤ بالتطبيق لأحكام القانون سالف الذكر حيث أشار اليه في دبياجته • الأمر الذي يقطع بعدم جواز الاستناد فى هذا الخصوص الى أحكام لائحة الشركات المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ذلك أن هـــذه اللائحة انما تضـــم كادرا معينا لايمكن أن يمس بحقوق الموظفين القائمين بالعمل وقت مدورها ، يؤكد ذلك ماورد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تدديد فئات ومرتبات وبدلات التعثيل لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة والشركات التابعية لها حيث نصت المادة الرابعة منه على أنه « بالنسبة لرؤساء مجالس الادارات الذي سبق تعديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرار من رئيس الجمهورية ولو في وظائف سابقسة على هذه الوظائف بما يجاوز ما هو محدد لوظائفهم ف الجدول المرافق ، يحتفظون بالزيادة بصفة شخصية » ومؤدى هــذا القرار أنه أقر بالحق المكتسب لن سبق تحديد مرتب وبدل التمثيل المقرر له بما لا يجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، وفي مجال تحديد هــذا الحد الاقصى فلقــد أدمج القرار المرتب وبدل التعثيل معا دون تخصيص أو قيد على المرتب عند النظر اليه على انفراد ، وفضلا عن ذلك فقد ربط هذا القرار بين الوظيفة السابقة والعمل المالي بحيث يكفي أن يكون تمديد المرتب قد تم في ظل الوظيفة السابقة •

وحيث أن مؤدى ما تقددم جميعة أن رئيس الجمهورية هو مساحب الاختصاص في تعيين رؤسساء وأعضاء مجالس ادارات الشركات ويملك تحديد مرتبساتهم أو مكافآتهم وان ذلك من مطلق سلطاته استنادا الى أحكام القانون رقم ١٣٧٧ السنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥٧٣ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥٧٣ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥٣٣ حيث انتهت الى الاستشارى بجلستها المنعقدة في ١٩٦٤/١١/١٨ حيث انتهت الى أن رئيس الجمهورية هو مساحب الاختصاص في تحديد مرتبسات رئيس وأعضاء مجلس الادارة كنتيجة مرتبطة باختصاصه في تعيينهم و

وهيث أنه ولما تقدم فانه ينبغى القول بأن المرتب المستحق للأستاذ ••••• عند صدور القرار الجمهوري رقم ١٩٦٤ لسنة١٩٦٤

عر 2000 جنيه بصفة شخصية وهذا الملغ بأكمله يعتبر مرتبسا أساسيا ولقد استمر سيادته يتقاضى هذا المرتب حتى بعد صدور الجمهوري رقم 8019 لسنة 1977 بتعيينه رئيسا لمجلس ادارة المؤسسة المحرية العسامة للصناعات الغذائية بالفئه المعتازة بمرتباته الحالية اعتبارا من 1977/17/77 ، ذلك أن هذا القرار صدر استنادا الى نص المادة 1977 باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، ويعتبر رئيس الجمهورية بعوجب هذا النص هو جهة الاختصاص في تعين رئيس وأغضاء مجالس ادارات المؤسسات العامة وتحديد الأحكام الخاصة بمرتباتهم ومكاناتهم ،

ومن حيث أنه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ قصد قضى فى المادة الخامسة منه بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة من مرتب وبدل تمثيل على ثلاثة آلاف جنيسه سنويا ، فمن ثم يتعين القول بأنه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار فى أول يناير سنة ١٩٦٨ يتحدد المرتب السنوى للأستاذ ٥٠٠٠٠ بثلاثة آلاف جنيه فقط ويتمين تسوية معاشه على أساس هذا المرتب و

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الرتب الستحق قانونا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ للاستاذ ٠٠٠٠٠٠ رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية (سابقا) هو ٣٠٠٠ جنيه سنويا وهو الذي يتمين على أساسه تسوية معاشه ٠

( ملف ۲۸/۲/۱۹۷۱ ــ جلسة ۲۷/۱۲/۲۷۱ )

# الغمسل المساشر

### مكافاة نهاية الخسمة

قاعــدة رقم ( ۳۸۹ )

المسدأ:

الستخدمون المؤقنون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال حصولهم على المكافأة عن مدة الخدمة \_ اعادتهم الى الخدمة بعد ذلك باليومية المؤقتة بدون كشف طبى \_ عدم استحقاقهم لاية مكافأة عن المدة الأخرة \_ المادة ٢٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالماشات ٠

## ملخص الحكم:

ان المادة ٣٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالماشات الله كية ( معدلة بالقانون رقمي ٢٩ لسنة ١٩٠٩ و١٤ لسنة ١٩١٣) مني د المستخدمون المؤقتون والمضدمة الخارجون عن منيئة العمال المدرجون في المحدول حرف «أ» الذين يرفتون بمقتضى الفقرة الثالثة من المسادة ١٤ أو بسبب المساهة أو المرض أو كبر السن مما يجعلهم غير لائقين للضدمة بموجب شسهادة من طبيين تعينهما الحكومة ، تعطى لهم مكافأة ممسادلة لمساهية نصف شسهر واحد من ماهيتهم الأخيرة عن كل سنة من سنى خدمتهم وبشرط ألا تتجاوز هذه المحافاة سنة واحدة ٥٠٠ » ، كما نصت هذه المادة على المنه « ومع ذلك متى بلغ المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن أنه و ومع ذلك متى بلغ المستخدمون المؤقتون والخدمة الخبر سنهم ويكون لهم الحق في المحكولة بدون لزوم لاجراء المحكيد سنهم ويكون ثم نصت فيما نصت عليه على ما يأتى « المستخدمون المؤقتون والخدمة ثم نصت غيما نصت عليه على ما يأتى « المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال الذين يمينون فيما بعد بمسفة لايجوز الخارجون عن هيئة العمال الذين يمينون فيما بعد بمسفة لايجوز

لهم في أي حال من الاحوال أن يطلبوا المكافأة المنصوص عليها في الفترة الاولى عن مدة خدمتهم السابقسة ٥٠٠ »، ونصت كذلك على ما يلى « ولا تسرى أحكام هذه المهادة على الممال باليومية ، ولا تمنح أية مكافأة على مقتضى نص هذه المهادة الى الاشخاص الآتى بيانهم وهم : (أولا) ٥٠٠٠ (ثانيا) المستخدمون المؤقتون الخارجون عن هيئة العمال الذين نالوا من احدى مصالح الحكومة مكافأة أو مساعدة بمناسبة رفتهم » ويبين من هذه النصوص بما لايدع مجالا لأى شك أنه لايجوز منح مكافأة عن مدة خدمة لاحقة لرفت المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال الذين نالوا مكافأة عن خدمتهم السابقة على رفتهم ،

( طعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣ ق ــ جلسة ١٩٥٨/٧/١ ،

# قاعسدة رقم (٣٩٠)

#### المسدا:

اعانة قانونية ـ قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١٢/١٧ بشانها ـ انطباقه على الموثلف والمستخدم المين بعقد على ربط وظيفة دائمة •

### ملخص الفتوي :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١٧/١٧ بشأن الاعانة القانونية ، انما صدر مكملا لنظام المكافآت المقرر في قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، وفي لائحة عمال المياومة الصادرة في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ ، نظرا لأن هذا النظام لم يعد يتفق والتطور الاجتماعي ، ولا يتناسب مع ارتفاع تكاليف الحياة ، ولأنه كان مثار شكوى مستمرة من ذوى الشأن لما فيه من شدة واجحاف وصرامة، ولا شك أن الحكمة التي توخاها هذا القرار متوافرة بالنسبة الى الموظين والمستخدمين المينين بعقد على ربط وظيفة دائمة مادامو يعاملون أيضا بنظم المكافآت المشار اليها ،

ولما كان قانونا الماشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٢٧ لسنة ١٩٠٩ ، قصد نصا على عدم استقطاع احتياطي الماش من ماهيات الوظفين والمستخدمين المينين بمقود أو بمسفة مؤققة ، فلا يكون لهم أي حق فى المساش ، وانما يقتصر حقهم على الحصول على الكافات المبينة فى قانون الماشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، واذا كان الشرع قسد افترض وقتشد وجوب تثبيت الموظفين المينين على ربط وظائف دائمة ، فان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من يناير سنة ١٩٣٥ بوقف التثبيت قسد عدل هسذا الوضع ، وأصبح التميين على ربط الوظائف الدائمة بمقود ، ولم يعد بذلك لهؤلاء الوظفين المينين بعقود على ربط الوظائف الدائمة أى حق فى الماش ، وانما تصرف لهم مكافات طبقا لأحكام قانون المهنين بعقود أو بصفة مؤقتسة على غير وظائف دائمة ،

وقد اتبه الرأى \_ اثر صدور القرار المسار اليه \_ الى أن الوظف المعين بمقد على وظيفة دائمة يمتبر موظفا مؤقتا ، وظل هدذا الرأى سائدا الى مابعد صدور قرار مجلس الوزراء الخاص بالاعانة المالية فى ١٩٤٤/١٢/١٧ ، أى أن هدذا القرار قد صدر في ظل ذلك الرأى الذى ظل شائما سائدا حتى أصدر قسم الرأى مبتما فى ٢٥ من غبراير سنة ١٩٥٣ فتوى باعتبار هؤلاء الوظفين موظفين دائمين ، ولما تن هدذه الفتوى لم تغير من نقائم قرار وقف التثبيت على معاشسات التقاعد لمؤلاء الموظفين ، وما ترتب على هذا القرار من عدم استحقاقهم لهذه المساشات واستبدالها بمكافات

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ، أن الرأى السائد عند صدور قرار مجلس الوزراء في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، كان يتجه الى اعتبار الموظف المعين بعقد على ربط وظيفة دائمة موظفا مؤققا ، ومن ثم يجب تفسير القرار على ضوء هذا الرأى ، وقد نحت مذكرة اللجنة التشريعية التى صدر على أساسها قرار مجلس الوزراء المشار اليه هذا النحو ، يؤيد هذا النظر ويؤكده أن قرار مجلس الوزراء لو أراد غير ذلك المعنى لما كان في حلجة الى أن يستثنى من أحكامه بعض طوائف الموظفين الدائمين ، اذ نص على عدم سريان أحد بنوده على الماملين بالشحة مصلحة الأملاك الدائمين ،

( نتوی ۲۱۷ فی ۲۰/۵/۲۰۱۱ )

## الغصل الحادي عشر

## التأمين السنحق عند الوغاة

\_\_\_

# قاعسدة رقم ( ۲۹۱ )

المسحا:

مبلغ التامين المستحق عند الوفاة يخص العامل بوجه ما على الرغم من انه لا يملكه ... تفسير عبارات الافراد المنسوب الى العامل بتحديد المستفيدين من هذا المبلغ ... وجوب المحث عن النية المحقيقية لمصدر الاقرار ... الاقرار المنسوب الى العامل بايلولة كل ما يخصه في هسالة وفاته الى زوجته ... مقتضاه صرف مبلغ التامين الى الزوجة ٠

## ملخص الفتوي :

توفى ٥٠٠ العامل السابق بالمؤسسة المصرية العامة لاستفلال وتتمية الاراضى أثر حادث وقع له أثناء الخدمة يوم ١٩٦٧/١/٣٢ وبعد وفاته تقدمت أرملته باقرار منسوب اليه مؤرخ ١٩٦٢/٨/٣٨ يتضمن أنه أوصى لها بكل ما يملك بحيث يؤول اليها كل ما يخصه في حالة وفاته ٠

وقد نازعت شقيقة المتوفى صدور هذا الاقرار من شقيقها وفى شمول صيغته لمبلنم التأمين ، وأنذرت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بعدم صرف أية مبالغ الى الارملة أعمالا لمقتضاه .

وقامت الهيئة بعرض هذا الاقرار على الطب الشرعى فأفاد بتقراره المؤرخ ١٩٠/١٠/١٧ انه صادر هقا عن المتوفى الذي كتب الاقرار صلبا وتوقيعا •

وباستطلاع رأى ادارة الفتوى لوزارة الخزانة فيما اذا كانت صيغة الاقرار المشار اليه تشمل مبلغ التأمين انتهت هذه الادارة بكتابها المؤرخ ١٩٦٧/١٢/٢ الى اعتبار الاقرار تحديدا للمستفيدة من مبلغ التأمين • غير ان شقيقة التوفى رفعت الامر الى القضاء بالدعوبين رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٦٨ أهور مستعجلة ، ورقم ١٣٣٣ لسنة ١٩٦٨ كلى مدنى ضد الهيئة والمؤسسة والارملة طالبة فيهما الحكم ببطلان الاقرار المشاراليه مع مايترتب على ذلك من آثار ، وازاء هذا قامت الهيئة بصرف الجزء غير المتنازع عليه من مبلغ التأمين سافقراض عدم الاخذ بالاقرار سالى الارملة تعليقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٥٠ من قانون التأمين والماشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ مع ايقاف صرف الباقى لحين الفصل فى الدعوبين ،

وفى ١٩٧١/١/٣٦ تقدمت الارملة بشهادة مؤرخة ١٩٧١/١/٣٦ صادرة من محكمة الامور المستعجلة بالقاهرة متضمنة أنه حكم بجلسة ١٩٧١/١/١٥ بشطب الدعوىالاولى ، وكذا شهادة مؤرخة ١٣/١/١/١١ من محكمة القاهرة الابتدائية تغيد أنه حكم بجلسة ١٩٦٩/١٢/١ بشطب الدعوى الثانيه ، مع التنويه في الشهادتين الى عسدم تجديد أى من الدعويين حتى تاريخ تحريرهما •

وبتاريخ ٢٨/٢/٢٨ ارسلت الهيئه الى الشقيقة الكتاب رقم ٢٣٥٠ تخطرها فيه انها سوف تصرف مبلغ التأمين الى الارملة اذا لم تتقدم خلال خمسة عشر يوما بما يغيد وجود مانع قانوني من الصرف،

وتبدى الهيئة انها لم تتلق ردا على كتابها آنف الذكر و وان المادة من من الموافقة المنتقل الموافقة المنتقل المنت

وترى الهيئة انه فى ضوء الاحكام المتقدمة ، وازاء عدم علمها بما اذا كانت المدعية قد اصابها عارض من عوارض الاهلية خلال الستين يوما المنصوص عليها فى المادة ٨٦ مرافعات ، يمكن انتخاذ احد اجراءات علاقة :

الاول ــ تكليف المدعى عليها ، الارملة ، برفع دعوى بطلب الحكم بسقوط الخصومة حتى تقوم الهيئة بصرف باقى مبلغ التأمين اليها .

الثانى - أن تنتظر الهيئة لحين انقضاء ثلاث سنوات على آخر اجراء محيح اتخذ في الدعويين المشار اليهما حتى تنقضى الخصومة قانونا ، ويمكن بالتالى صرف باقى مبلغ التأمين الى الارملة ،

الثالث ... أن تقوم الهيئة باعلان الشقيقة اعلانا رسميا على يد محضر بانها ستقوم بصرف باقى مبلغ التأمين الى الارملة اذا لم برد منها ما يفيد ان ثمة مانما قانونيا يحول دون هذا الصرف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان •

ومن حيث أن المادة ١١ من قانون التأمين والماشات المسادر بالقانون رقم ٥٠ لمسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تستحق مبالغ التأمين الى يؤديها الصندوق الى المنتفعين باحكام هذا القانون أو المستحقين عنهم فى الحالتين الآتيتين : أولا \_ وفاة المنتفع وهو بالمخدمة ، وفى هذه الحالة يؤدى مبلغ التأمين الى الورثة الشرعيين الا أذا كان المنتفع قد عين مستفيدين آخرين قبل وفاته فيؤدى مبلغ التأمين اليهم ٥٠٠٠ ،

ومفاد ذلك أن الاصل هو ان يؤدى مبلغ التأمين المستحق عند وفاة المنتفع الى ورثته الشرعين مالم يعين مستفيدين آخرين قبك وفاته فيؤدى مبلغ التأمين اليهم •

ومن حيث أن المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، تنص على أنه أذا لم يرغب الموظف في مبلغ التأمين الذي يستحق فيحالة وفاته وهو بالخدمة الى ورثته الشرعيين وفقا للانصبة الشرعية فعليه أن يبين المستفيديين من هذا المبلغ وانصبتهم على الاستمارة رقم فعليه أن يبين ومعاشسات المرفق نعوذجها • وتقضى المادة ٥٧ من هسذه (٦) تأمين ومعاشسات المرفق نعوذجها • وتقضى المادة ٥٧ من هسذه

اللائحة بأن يحرر الموظف الاستمارة أمام رئيسه المباشر الذي يتعين عليه توقيع الاستمارة كذلك بما يفيد صحة توقيع الموظف وتختم بخاتم الجمهورية (٢) .....

ومن حيث أن المقصود من القواعد والاجراءات التي تضمنتها المادتان سالفتا الذكر لتعيين المستفيد من مبلغ التأمين هو ضمان التأكد من قيام الموظف بالتعبير عن ارادته في تعيين المستفيد بشكل يضمن وصول ارادته الى علم الادارة . ومن ثم غان المراغ ارادة الموظف في هـــذا الشكل الذي لم يفرضه نص في القانون ذاته ليس أمرا حتميا • ومما يؤكد هذا النظر أن قرار وزير الخزانة رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ بشان الاحكام التي تتبع والمستندات اللازمة لتسوية وصرف المستحقات المنصوص عليها بقوانين المعاشات نص في مادته الاولى على أنه « على ادارات شئون العاملين بالوزارات ٠٠٠٠ أن تنشى، ملفًا خاصا بالمعاش لكل عامل منتفع بلحكام القوانين سالفة الذكر يحفظ بجهة الادارة التابع لها المنتفع وتوضّع به المستندات الآتية : (١) ٥٠٠٠ (٣) ٥٠٠٠ الاستمارة رقم 7 تأميزومعاشات أو مايقوم مقامها أن وجدت التي ابدى بهما المنتفع أخر رغبة له في تحمديد مستفيدين بمبلغ التأمين ٠٠ وتقضى عبارة ﴿ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامُهَا ﴾ أنه لبس بأمر لازم أن يَفرغ الموظف ارادته في تحديد المستفيدين من مبلغ التامين بالاستمارة رقم (٦) تامين ومعاشات ، وانما يسوغ أن بيدى رُّغبته فى أى شكل آخر ْ

ومن حيث أن الثابت بالنسبة الى الحالة المعروضة أن المرحوم ١٠٠٠ لم يغرغ اراحته فى تحديد الستفيديين فى مبلغ التأمين بالاستمارة رقم (٢) تأمين ومعاشات ــ الا أن أرملته تقدمت بعد وفاته باقرار منسوب اليه نصه « أقر أنا ١٠٠٠ اننى وأنا فى كامل وعيى وادراكى أوصيت بكل ما أملك لحرمى السيدة ١٠٠٠ بمعنى أن يؤول لها كل ما يخصنى فى حالة وفاتى وهذا اقرار منى بذلك » وقد قامت الهيئة بعرض هذا الاقرار على الطب الشرعى فأفاد بأنه صادر حقا عن المتوفى وانه هو الكاتب له صلبا وتوقيعا و وعلى ذلك فلا شك فى صدور هذا الاقرار عن الموظف، وانما شار النزاع حول امكان حمله على أنه تحديد للزوجة كمستفيدة من مبلغ التأمين بحيث تستأثر به دون باقى الورثة الشرعين ٠

ومن حيث ان مانتيره الهيئة بمناسبة نسطب الدعوبين استغادا الى الحكام قانون المرافعات لا يؤدى الى القيل مأن الحق فى مبلغ التأمين لم يعد متنازعا فى أمره ذلك أنه سواء قبل بسقوط الخصومة أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، فان هذا لايمنع صاحب الحق من الالتجاء الى القضاء مرة أخرى بدعوى جديدة طالما أن الحتى ذاته لم يسقط بالتقادم،

ومن حيث أنه متى كان ماتقدم ، فمن ثم فان البت في هذا الموضوع يدور حول حمل الاترار الصادر من المتوفى على أنه تحديد المزوجة كمستفيدة من مبلغ التأمين .

ومن حيث أن الاقرار المسار اليه تضمن صيفتين في التعبير عن الارادة ، أولاهما خاصة وثانيهما عامة تشمل الاولى وتستغرقها • أما الصيفة الاولى فهى « أوصيت بكل ما أملك لحرمى » فهذه وصية الزوجة تنصرف الى الاموال التى تدخل فى ذمة المتوفى فعلا ويرجع فى صحتها وحدودها الى قانون الوصية • ولو اقتصر الاقرار على هذه الصيفةوحدها لم هنها مبلغ التأمين موضع البحث ، ولكنه اشتمل بالاضافة اليها ميفة ثانية نصها « بمعنى أن يؤول اليها كل مايخصنى في حالة وفاتى» صيفة ثانية نصها « بمعنى أن يؤول اليها كل مايخصنى في حالة وفاتى» أن ما يخصه أسمل مها يمتلك ، ومبلغ التأمين و أن كان لا يدخل فى ذمة الم المؤفف المتوفى أثناء الخدمة بل يستمد المستفيدين حقهم فيه من القانون المؤفف المتوفى أثناء الخدمة بل يستمد المستفيدين حقهم فيه من القانون مبشرة ــ الا أنه يخص الوظف بوجه ما على الرغم من كونه لايملكه، ووجة اختصاصه به أنه يصرف بسبب خدمته و أن القانون جعله بحسب الاصل لورثته بوصفهم هذا وأجاز له تحديد من يحصل عليه من غيرهم عدواته ه

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما تقدم . فان قواعد التفسير التى تستلزم البحث عن النية الحقيقة لمصدر الاقرار توجب الاخذ بهذا النظر • ذلك أنه اذا كانت عبارة الاقرار واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على ارادة مصدر الاقرار أما اذا كان هناك مقتضى لتفسير الاقرار فيجب البحث عن النية الحقيقية للمقر دون الوقوف عند المعنى الحرف للالفاظ التى وردت فى اقراره مع الاستهداء فى ذلك بطبيعة الموضوع محل الاقرار • وليس من شك فى أنه يبين

من مجموع عبارات الاقرار فى الحالة مجل البحث ان المقر قصد ايثار زوجته بكل مايخصه ، وقد وقر فى ذهنه ان مبلغ التأمين هو مما يخصه ويتعلق به ، ومن ثم نيته تكون قد اتجهت الى تحديد زوجته كمستفيدة من مبلغ التأمين ، ولا يقدح فى ذلك أن يمتبر القانون مبلغ التأمين حقا مباشرا للمستفيد يستمده رأسا ومباشرة من القانون دون أن يمر يذمة المتوفى ، ذلك أن المسألة لاتدور حول بيان التكييف القسانونى الصحيح لمبلغ التأمين ومدى اعتباره تركه ، وانما تدور حول التعرف على ارادة المقر المحقيقية واستظهار مضعونها وما اتجهت اليه وذلك عن طريق استخلاص قصد المقر من مجموع عبارات الاقرار ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الاقرار المسادر من المرحوم ٥٠٠٠ ينطوى على تحديد ازوجته باعتبارها مستفيدة من مبلغ التسامين ٠

وبناء على ذلك يتمين على الهيئة صرف باقى مبلغ التـــأمين الى السيدة المذكورة ٠

( ملك ١٨٨/٦/٨٦ ــ جلسة ١/١٠/١٠/١١ )

# المفصسل المثانى عشر استبدال المعساش

\_\_\_\_

# قاعسدة رقم ( ٣٩٢ )

#### المبدأ:

وقف مرف المساش في حالة عودة صاحب المساش للفسدة بالمحكومة أو احدى المهيئات أو المؤسسات المسامة طبقها للقسانون رقم 70 لسنة 1907 — حق المهيئة العسامة للتسامين والمعاشات في خصم أقساط الاستبدال من الرتب الذي يتقاضاه من الجهة التي اعيد تعيينه من البهات أن احدى الشركات التي تساهم فيها الحكومة سلابيا المساشات في احدى الشركات التي تساهم فيها الحكومة سلابيق قاعدة وقف صرف المساش في هذه المسالة كذلك بمقتفى القانون رقم ٧٧ لسينة 1977 يؤدى الى انتقسال حق الادارة في التنصاء أقساط الاستبدال من المرتب المستحق بالشركة — الأخذ بذات الحكم بالنسبة لاقتضاء أقساط مدد الخدمة المضمومة في الماش بالنسبة لرد المكافاة — عدم تقيد جهة الادارة باجراءات الحجز القضائي أو يكون الاقتطاع في حدود الربع ٠

# ملخص الفتوى :

بيين من نصوص المواد ٥١ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المماسات الملسكية و٥٣ من ذلك القانون و٨ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ لسنة نام ١٩٦٠ لسنة نام شأن لائحة استبدال المعاشات \_ أن القاعدة هي وقف صرف المعاش في حالة عودة صاحب المعاش للخدمة بالحكومة أو باحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ( القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ) غاذا كان صاحب المعاش قد استبدل جزءا من معاشه غان لجهة الادارة

اقتضاء أقساط الاستبدال المستحقة من الرتب الذي يتقاضاه من الحكومة أو من احدى الهيئات أو المؤسسات العامة •

أما بالنسبة الى من يعاد تعيينه من أرباب المعاشات في احدى الشركات ألتى تساهم فيها الحكومة فان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٣ فى شأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركة التي تساهم فيها الدولة وبين الماش المستحق قبل التعيين بها .. هذا القانون قد سن قاعدة جديدة مؤداها وقف المساش المستحق طبقا لاحد قوانين المساشات السارية في شان موظفي الدولة ، وذلك في حالة عودة مسلحب المساش للعمل في أحدى الشركات التي تساهم فيهسا الدولة ، مسويا بذلك بين حالة عودة صاحب المعاش للعمل في الحكومة أو في المؤسسات أو الهيئات العامة وبين حالة عودة مساحب المعاش للعمل في احدى الشركات التي تساهم فيها الدولة ، وما دام المرتب يقوم مقام المساش في حالة العودة اللي الخدمة ، فانه يكون من حق جهة الادارة أن تقتضى أقساط الاستبدال المستحقة من المرتب الجديد المقرر بالشركة وذلك قياسا على خصم هدده الاقساط من مرتب صاحب المساش الذي يعاد تعيينه بالمكومة أو باهدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، ولأن التجاق صاحب المعاش بالعمل في احدى الشركات التى تساهم فيها الدولة يعتبر عودة الى الخسدمة في مفهوم قوانين المماشات يترتب عليه وقف صرف المعاشات والزام صماحب الماش المستبدل أداء أقساط الاستبدال أثناء مدة عمله بالشركة • ومما يعزز ذلك أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قسد جاء متضمنا نص المادة ٣٩ التي سوت بين التعيين في احدى المسركات التي تساهم فيها الدولة وبين التعيين في احسدى الهيئسات أو المؤسسات العمامة من حيث وقف صرف المعاش .

وبالنسبة الى مدى جواز تحصيل أقساط مدد الخدمة السابقة من أصحاب المساشات الذين يعينون فى احدى الشركات التى تساهم فيها الدولة ، فالقاعدة طبقسا لقوانيز المساشات هى أنه لكى تضم مدة الضدمة السابقة للموظف الى مدة خدمته المصوبة فى المساش سيتعين على الموظف سداد اشتراكه عن هذه المدة ورد المسكافة التى

يكون قد حصل عليها عنها ، ويكون ذلك بمسفة أصلية أما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية تخصم من مرتبه ، وفى هذه الحالة الاخيرة أذا أحيل الى المعاش يكون للهيئة العامة للتأمين والمعاشات الحق فى الحصول على هذه الاقساط خصما من المعاش الذى يربط أو خصم قيمة هذه الاقساط من المحافأة التي قد تستحق له على حسب الاحوال ، وأخذا بما تقرر فيما سبق ، وهو جواز اقتضاء أقساط الاستبدال ممن يعاد تعيينه فى الشركات التي تساهم فيهسا الدولة ، فكذلك يجوز تحصيل أقساط مدد المخدمة من هؤلاء الذين يعاد تعيينهم من أرباب المعاشات فى خدمة الشركات العامة ، ويتبع معهم نفس الحكم فيما يتعلق برد المحافة ،

هذا وان هيئة التأمين والماشات من حقها أن تحصل على الاقساط المشار اليها من مرتبسات أصحاب الماشات الذين يعساد تميينهم فى الشركات التى تساهم الدولة فيها دون التقيد بحدود ممينة ودون حاجة الى اتخاذ اجراءات الحجز القضائى ، وذلك تطبيقا لقوانين المساشات وأخذا بفتوى الجمعية العمومية بجلستها المقودة فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ اذ قررت جواز خصم قسط مدة الخدمة السابقة من مرتب الموظف ولو جاوز المبلغ المخصوم حدود ربع هذا المرتب ،

وفيما يتعلق بأقساط الاستبدال ، فان الاستبدال نظام قانونى نظمته قوانين المسائمات المتعلقبة وبينت أحكامه ، وبتمام عملية الاستبدال يكون المستبدال في مركز تنظيمي تحكمه القوانين واللواقح المسادرة في شأن الاستبدال دون غيرها ، ولما كانت همده القوانين تجيز للموظف أن يستبدل أكثر من ربع معاشه ، فالامر العالى المسادر في ٩٠٥ مايو سنة ١٩٠٦ كان ينص المعاشى ، وكذلك الدكرية المسادر في أول مايو سنة ١٩٠١ كان ينص على أن المهاشات البالغ قدرها عشرة جنيهات تسمستبدل بأكملها ، أما المساشات التي يزيد مقدارها على همذا القدر فيستبدل بأكملها ، أما والامر العالى الصادر في ٢٠٥ من مايو سمنة ١٩٠٩ يقضى بأن يكون المستبدال المعاشات لغاية ثلاثة أرباعها ، والقانون رقم ٣٨ لمنة ١٩٧٩

تأن يجيز استبدال ثلاثة أرباع المعاش على ألا يقل مع ذلك المقدار الذي يبقى مقيدا باسم صاحب الماش عن خمسة جنبهات مصرية في الشهر و والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ قضى بأن لا تستبدل المعاشات الا في حدود نصفها فقط ، كذلك قضى المقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وواضح أن كل هذه القوانين أجازت استبدال أكثر من ربع الماش وقضت بخصم قسط الاستبدال من المعاش بالكامل ودون التقيد بحدود الربع ، فكذلك الامر في حالة عودة صاحب الماش الى الخدمة في المكومة أو احدى الابيات أو المؤسسات العامش ، فقد أوجبت على صاحب الماش من ماهيته واما رد رأس مال المعاش المستبدل ، وأوجبت على الدي المبيئة والما رد رأس مال المعاش التطاع قسط الاستبدال من ماهيته واما رد رأس مال المعاش التطاع أقساط الاستبدال وتوريدها في المواعيد المحدة ، ولم تقيد تأك القوانين خصم هذه المربق الحجز طبقا لأحكام تانون المراقعات .

ومن حيث أنه على الوجه المتقدم تكون قوانين العمل أو المرافعات غير واجبة التطبيق في هذا المجال ، وانما قوانين المعاشات هي التي تحكم اجراءات استيفاء هذه المبالغ ، وهذه القوانين على ما سبق البيان سلا تشترط اتخاذ اجراءات الحجز القضائي كما أنها توجب خصم قيمة الاقساط بالكامل من مرتب الموظف ولو زاد الملغ المخصوم على ربع المرتب وذلك بشروط معينة .

ومن حيث أنه يخلص مصا سبق أنه يجوز تحصيل أقساط الاستحقة بالحكامل من مرتب صاحب المعاش الذي يعدد تعيينه في احدى الشركات التى تساهم فيها الدولة ولو زاد الملخ المخصوم على ربع المرتب ، وبالشروط المقررة في قوانين المعاشات وكما يجوز تحصيل أقساط اشتراك مدة الخدمة السابقة وأقساط المكافأة التي حصل عليها الموظف اذا ما عين في احدى الشركات التي تساهم فيها الدولة دون التقيد بحدود ربع المرتب ، ودون وجه لاعمال أحكام قوانين الممل أو قوانين المرافعات في هذا المضوص و

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لهذا يجوز تحصيل أقساط الاستبدال كما يجوز تحصيل أقساط الستراك مدد الخدمة السابقة وأقساط المسكافأة التى حصل عليها الموظف ، اذا ماعين في احدى الشركات التى تساهم فيها الدولة ، وذلك دون التقيد بحدود ربع المرتب ودون وجه لاعمال أحكام قوانين العمل أو المرافعات في هذا المجال ،

( ملف ۲۸۱/۱/۵۲ ــ جلسة ۲۷/۱/۵۲۷ )

# قاعــدة رقم ( ۳۹۳ )

#### المحدا:

استمرار صاحب الماش في صرف معاشه كاملا لفاية اليوم السابق لتاريخ تسليمه الاطيان أو الارض التي استبدلها بمعاشه \_ المتصود بالتسليم الاستلام الفعلى الذي لا يعكره تعرض قانوني يستند الى حق سابق ويتمكن المستبدل بمقتضاه من حيازة المبيع والانتفاع به دون عائق •

## ملخص الحكم:

تنص المادة التاسعة من لائحة الاستبدال المقسارى المقسدة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٤٥ على أن تخطر وزارة المالية مصلحة الاملاك الاميرية بقبول طالب الاستبدال قيمة رأس مال المعاش عن الجزء المستبدل للسير في اجراءات الاستبدال المعقارى ولا يسلم شيء من رأس مال المعاش نطالب الاستبدال ويستمر صرف مماشه اليه كاملا لفاية اليوم السابق لتاريخ تسليمه الاطيان أو الارض من الثمن ويربط له مماش جديد بقيمة الجزء الذي لم يسستبدل من الثمن ويربط له مماش جديد بقيمة الجزء الذي لم يسستبدل والمتصود بالتسليم كما جاء بهذا النص هو الاستلام الفعلى الذي لايمكره أي تعرض قانوني يستند الى حق سابق ويتمكن المستبدل بمقتضاه من حيازة المبيع والانتفاع به دون عائق حتى تتحقق الفائدة المرجوة من الاستبدال وحتى يسوغ للادارة صرف الباقي من رأس مال الماش بعد

خصم المجمل من الثمن مع ربط معاش جديد بقيمة الجزء الباقى الذي لم يستبدل •

( طعن رقم ١١٥١ لسنة ٩ ق \_ جلسة ١١٨/١١/٢٧ )

# قاعسدة رقم ( ٣٩٤ )

#### المسدا:

القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ الفاص بالتامين والمعاشات ــ حظره اجراء الاستبدال لاكثر من مرة كل سنتين ــ اجازته طلب وقف المعل بالاستبدال في أى وقت ــ لايترتب على الوقف الغاء أثر الاستبدال من تاريخ اجرائه ــ بقاء الاستبدال الاول رغم وقفه مانما من اجــراء استبدال آخر قبل مضى سنتين عليه ٠

### ملخص الفتوي:

ان المادة ٤٩ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بقرار رئيس الجمهورية المربية المتحدة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن تستبدل المعاشات في حدود نصف قيمتها ويشترط ألا يقل ما يتبقى من المعاش بعد الاستبدال عن ستة جنيهات ٠

ولا يجوز اجراء الاستبدال لاكثر من مرة كل سنتين من تاريخ آخر استبدال ولو كان سابقا على تاريخ العمل بهذا القانون •

وتحدد لائمة الاستبدال الجزء المستبدل في المرة الواحدة •

كما تقضى المادة ٥٤ من هذا القانون على أنه يجوز للمستبدل فى أى وقت أن يطلب وقف العمل بالاستبدال ويصدر بالشروط المتعلقة بذلك وبالمبلغ التى ترد الى الصندوق فى هذه الحالة قرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ه

ويبين من هذه النصوص أن المشرع حظر جراء الاستبدال لاكثر

من مرة كل سنتين وفى الوقت ذاته أجاز للمستبدل ان يطلب فى أى وقت وقف العمل بالاستبدال ولايترتب على هذا الوقف الغاء أثر الاستبدال من تاريخ اجرائه وعلى ذلك فانه يعتبر مانعا من اجراء استبدال آخر قبل مضى سنتين من تاريخ اجراء الاستبدال الاول – وقد أخذت بهذا الرأى اللجنة الثالثة للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعدة فى ٣٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ فى حالة السيد المذكور •

ومن حيث أن السيد المقدم متقاعد ٥٠ قد أجرى فى ١٩ من يولية سنة ١٩٦٧ استبدالا لمبلغ ثلاثة جنيهات ونصف من معاشه فانه يمتنع عليه اجراء استبدال آخر قبل مضى سنتين من تاريخ هذا الاستبدال ولا يعتبر من ذلك وقف العمل بهذا الاستبدال ٠

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى تأييد الفتوى الصادرة من اللجنة الثالثة بجلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ ٠

( نتوى ١٥٦٤ في ٢١/١/١١ )

# قاعدة رقم (٣٩٥)

#### : 12.41

القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ بامسدار قانون التامين والماشات لموظفى الدولة المسنين عدم جواز خصم أقساط الاستبدال بعسد وفاة مساحب المساش من المساش المقرر المستحقين عنه حتى ولو كانت الاقساط قسد تجمعت هال حيساة المورث سسوية معاشهم على أساس أن عائلهم لم يستبدل شيئا من معاشه سالا صلة لمعاش الورثة بعملية الاستبدال ٠

#### ملخص الفتوى:

تنص المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليم على أن « المستمقين عن الموظف أو عن مساهب المعاش الذي استبدل

(م ٥٦ - ج ٢٣)

جزءا من معاشم بسوى استحقاقهم على أساس أن عائلهم لم يستبدل شيئًا من معاشه ويخصم من معاشهم ما يكون قد استحق على مورثهم من أقساط استبدال قبل وفاته » •

كما أن المادة ٧٧ من هذا القانون كانت تنص على أن « لمسلحة التأمين والمماشات الحق في اقتضاء ما يكون قد استحق لها من مبالغ على الموظف مما يستحق له أو لورثتسه من معاش أو تأمين أو مكافأة تصرف لهم من الصندوق أو الخزانة العامة » •

ومفاد ذلك أن المسرع قد ميز بين عملية تسوية معاش المستحقين عن مساحب المعاش وبين عملية الخصم من هذا المساش اذ بينما تتم الأولى على أساس أن عائلهم لم يستبدل شيئا من معاشه تتم الثانية على أساس أن يخصم من معاش الورثة ما يكون قسد استحق على مورثهم من أقساط استبدال قبل وفاته ويسستوى فى ذلك أن تكون الأساط المستحقة قبل الوفاة موزعة على فترات دورية أو أن تكون قسد تجمدت نتيجة عسدم السداد فى المواعيد المقررة لأن طبيعة المبالغ فى الحالتين واحدة لا تخرج عن كونها أقساط استبدال ه

كما يستفاد من النصين السابقين أيضا أن الشرع وضع حكما خاصا بشأن الخصم من المساش المستحق لورثة المستبدل وفاء لما يكون مستحقا عليه من أقساط استبدال لم تسدد حال حيساته و ولم يكتف المشرع في هذا الصدد بالحكم المسام الذي قرره في المادة ٦٧ الفسة الذكر مما يستفاد منه أن هسذا التخصيص أمر يعينه المشرع ويحرص على النص عليه ه

ثم مسدر بعد ذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المسدنيين الذى حل محل القانون السابق فقضى فى المسادة ٥١ منه بأن « المستحقين عن المنتفع أو عن مسلحب المعاش الذى استبدل جزءا من معاشمه يسوى استحقاقهم على أسساس أن عائلهم لم يسستبدل شسيئا من معاشمه » •

ويتضح من هذا النص أن المشرع أغفل ايراد الحكم الفاص بخصم أقساط الاستبدال المستحقة على المورث من معاش ورثت ، ولا شك أن هذا الاغفال انما يعنى العدول عن الحكم السابق الذي كان مقررا في نهاية المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ويستتبع بالقالى عدم جواز ذلك الخصم قانونا حتى ولو كانت الأقساط قد تجمدت حال حياة المورث ، اذ لا صلة لمعاش الورثة في نظر هذا القانون بعملية الاستبدال التي أجراها مورثهم ،

ويظص مما تقدم عدم جواز خصم الأقساط التي استحقت قبل وفاة المستبدل من معاش المستحقين عنه ه

ولا يغير من مدذا النظر ما قضت به المدادة ٦٤ من القانون رقم و لمسنة ١٩٦٣ من أن « للهيئة العامة للتأمين والمساشات الحق في اقتضاء ما يكون قد استحق لها من مبالغ على المنتفين أو أصحاب المحاشات أو المستفيدين عنهم نتيجة تطبيق أحكام هذا القانون مما يستحق لهم من معاش أو مكافأة أو مبلغ تأمين » ذلك أن مناط تطبيق أنفسهم وأن يكون ثمة مبالغ قد استحقت للهيئة على المستفيدين أنفسهم وأن يكون استحقاق تلك المبالغ نتيجة تطبيق هذا القانون وليس الأمر على هدذا النحو في الحالة محل البحث لأن المبالغ التي تطالب بها الهيئة لم تستحق على الورثة الذين هم دائما بعيدون عن عملية الاستبدال التي يجريها مورثهم ولا شأن لهم بها ، وبالتالي فلا يرتب الاستبدال في ذمتهم بصفة مباشرة حقا للهيئة العامة للتأمين والماشات ، فضللا عن أن متجمد الأقساط سالفة الذكر لم يكن نتيجة تطبيق أحكام القانون المذكور الذي يسرى وحده في شمان حقوق والتزامات هؤلاء المستحقين ،

ولا وجه للاستناد الى مانصت عليه المادة ٨٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من أن « لاتسرى الأحكام الخاصة بالاستبدال المنصوص عليها في هذا القانون على طلبات الاستبدال التي ووفق عليها قبل نشره وتسرى في شسأنها الأحكام المعمول بها عند تقديمها » للقول بسريان أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٠ على حالة الاستبدال

المروضة التي تمت وقائمها في ظل العمل به ومن بين هذه الأحكام ما قضت به المادة ٥٠ من خصم أقساط الاستبدال التي استحقت على المورث قبل وفاته من محساش الورثة ــ ذلك لأن نص المادة ٨٢ المذكورة لا ينطبق الا بصفة مؤقتة على طلبات الاستبدال و أما مايترتب على ذلك من آثار تتعلق بحقوق والتزامات المستحقين عن صاحب المعاش فان أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هي التي تسرى في شائها على أساس أن مركزهم في المعاش هو مركز قانوني عام وليست عملية الاستبدال عملية تماقدية ياتزمون بآثارها خلفا لمورثهم وبالتالي فلا محل لتطبيق حكم المادة ٥٠ المشار اليها و ويؤيد لذك أن المادة ٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على سريان أحكامه على الستحقين عن المامالين بأحكام القانون رقم ١٩٥٠ وسنة ١٩٥٣ ورقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ و

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز خصم أتساط الاستبدال التى لم تدفع حال حياة المرحوم ••••• من المعاش المستحق لورثته •

( ملف ۸۸/٤/۲۱ ... جلسة ۲۱/۱/۱/۱۱ )

# الفمسل الثالث عشر معاشسات ومكافآت استثنائيسة

# الفرع الأول مناط اعتبسار الماش استثناتيا قاعسدة رقم ( 377 )

البسدا:

مناط اعتبسار المساش استثنائيا لا يكون بالتحرى عن البساعث على منحه •

# ملخص الحكم :

ان المنساط فى تعرف ما اذا كان المساش استثنائيا من عسدمه ، لا يكون بتحرى البساعث على منحه ، وانما يكون بالبحث فيما اذا كان ذلك المنح قسد روعيت فيسه سلامة تطبيق القواعد الخاصة بتقسدير مبلغ المعاش أم أنه وقع استثناء من تلك القواعد والأحكام ،

فاذا كان الثابت أن المدعى ما كان يستحق أمسالة معاشا قانونيا يتفق وأحكام قوانين المساشات ولوائحها ، فلا مشاحة بمدئذ ، فى أن المساملة التى قرر مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ تسوية حالته على مقتضاها عند فصله من الخدمة ، انما هى معاملة استثنائية ترتب عليها انشاء معاش استثنائي المدعى ما كان له أصل حق فيه لو أنه فصل من الخدمة دون اجراء هذه التسوية التى أقرها فى شأنه ، لا على أساس أنه صاحب حق فيها ، بل رفقا بحالته وتخفيفا من وطأة فصله من الخدمة قبل أن يقضى فيها المددة القانونية التى كانت تسمح له بربط مماش قانونى ،

( طُعن رتم ۲۸۹ أسنة ه ق ــ جلسة ۲۹/۱۰/۱۹۱۰)

# قاعسدة رقم ( ۲۹۷ )

#### البدا:

القرارات الصادرة بمنح معاشات استثنائية في غير حالتي أداء خدمات جليلة للبلاد أو الوفاة نتيجة حادث يعد من قبيل السكوارث المسامة حد تسكون مشوبة بمخالفة قانونية حدده المخالفة لا تبلغ من المسامة حدا ينحدر بها الى درجة العدم ساتحون هذه القرارات بعد ستين يوما على تاريخ صدورها •

### ملخص الفتوى:

ان القرارات الصادرة بمنح معاشات استنتائية في غير حالتي أداء خصدمات جليلة للبلاد أو الوفاة نتيجة حادث يعتبر من قبيل السكوارث العسامة ، وان كانت مخالفة للقانون ، الا أن هذه المخالفة لا تبلغ حسدا من الجسامة ينحدر بهدف القرارات الى درجة العدم ، ومعنى ذلك أن هدف القرارت قابلة للسحب والطعن عليها بالبطلان خلال الستين يوما التسالية لمصدورها ، وتعتبر بفوات هذه المدة في حكم القرارات الصحيحة قانونا منتجة لكافة آثارها ، ومن ذلك تتحمل مائر المعاشات الاستنائية ، ولا وجه للاحتجاج بأن شركات القطاع سائر المعاشات الاستنائية ، ولا وجه للاحتجاج بأن شركات القطاع المعام مستقلة حسابيا عن ميزانيسة الدولة وان هيئة التأمينات الاجتماعية تتحمل بالمساش العادى فقط دون الماش الاستثنائي أو الزيادة الاستثنائية في المعاش ، لأن هذا هو حال المؤسسات العامة التي لها ميزانيسة مستقلة عن ميزانيسة الدولة ويخضع بعضها لقانون المامينات التأمينات الاجتماعية ومع ذلك يفيد الماملون بها من قانون المعاشات الاستثنائية و تتحمل وزارة الخزانة معاشاتهم الاستثنائية و

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرارات الصادرة بمنح العاملين بشركات القطاع العام أو أسرهم معاشات أو مكافآت استثنائية على خلاف أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٩٤ تتحصن

بفوات مدة ستين يوماً على صدورها ولا يجوز بعد غوات هذه المدة سحبها أو الغاؤها وتتحمل وزارة الخزانة بالمعاشات المحددة بها مثل سائر المعاشات الاستثنائية •

( ملف ۲۸/۱/۵۱ ــ جلسة ۱۹۷۰/۱۸۳ )

# الغرع الثسائي المعاش طبقا للعرسوم بقانون رقم 181 لسنة 1902 ليس معاشسا استثنائيا

# قاعسدة رقم (٣٩٨)

#### المبدأ:

المسائل القرر بالاستناد الى الرسسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٠ هـ المام ١٩٥٠ المنة الدعى المتحق الدعى المائة غلاء مميشة عليه ٠

# ملخص الحكم:

ان المعاش الذي قرر بالاستناد الى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٦ الذي فصل المدعى من المخدمة بالتطبيق لأحكامه حو معاش قانوني ، ذلك لأن الوظف المفصول بعير الطريق القادييي بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون سالف الذكر تنقطع صلته بالحكومة من يوم صدور القرار القاضي بفصله ولما كان هذا الفصل ليس عقوبة تأديبية في ذاتها فان الموظف المفصول لا يحرم من حقه في المعاش أو المحكافاة وانما رأى المشرع أن يمنحه تمويضا جزافيا عن فصله وهذا التعويض ينحصر في بعض المزايا المالية التي تقوم على ضم المددة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المسائس الى مدة خدمته بشرط ألا تجاوز سنتين وعلى صرف الفروق بين مرتبه وتوابعه غربين معاشده عن هذه المددة غير أن هذا الفرق لا يصرف مقدما

دفعة واهدة بل مجزء على أقساط شهرية فان لم يكن الموظف مستعقا لمساش منح ما يعسادل مرتبع عن المسدة المضافة على أقساط شهرية أيضا وذلك على سبيل التعويض عن هدذا الفصل المفاجى، و ولما كان من عناصر التعويض اعانة علاء الميشة طبقا للمعيار الذى قدر الشارع التعويض على آساسه فانها تأخذ حكمه ، وغنى عن البيان أن القواعد التي تضمنها المرسوم بقانون رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٥٣ تعتبر تعديلا لأحكام قوانين المساشات ، فقد نصت المادة الرابعة من هذا المرسوم بقانون على أنه « استثناء من أحكام المادتين السابقتين تتبع فى شأن الموظفين الآتي ذكرهم الأحكام المبينة فيما يلى :

(أ) يفصل رجال القوات المسلحة بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها قرار القائد العلم للقوات المسلحة •

(ب) يفصل رجال قوات البوليس المدنية والنظامية بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الداخلية وتكون تسوية حالة هؤلاء جميعا وفقا للقواعد التي يقررها مجلس الوزراء » ومن ثم فان القواعد التي يضعها مجلس الوزراء طبقا لهذه الأحكام في شأن المعاشات المستحقة لرجال القوات المسلحة ورجال الشرطة تكون قد مدرت طبقا للتفويض المخول له بالمادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ولا يعتبر المساش المقرر بمقتضاها معاشا استثنائيا ولو تضمنت أهكاما تختلف عن القواعد المستمدة من قوانين الماشات ذلك لأنها لم تصدر بالاستناد الى قوانين المعاشات بل بناء على التفويض المشار اليه • وبما أنه لا نزاع بين الطرفين فى أن معاش المدعى قد قرر له أثر فصله طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ووفقا للقواعد التي أمسدرها مجلس الوزراء استنادا الى هـــذا المرسوم بقانون وتنفيذا لأحكامه وبـــذلك لا يكون هذا المساش حسيما انتهت اليه المحكمة ــ معاشا استثنائيا وانما هو مماش قانوني وبهده المسابة يستحق المدعى اعانة غلاء المعيشة عليه طبقا للنسب والفئات المقررة قانونا ٠

( طَعَن رقم ٨١٧ لسنة ٨ ق ـ جلسة ١٩٦٧/٤/١١ )

# الفرع الثــالث الفرق بين المعاش القانوني والمــاش الاستثنائي

# قاعسدة رقم ( ۳۹۹ )

المحدا:

الماش القانونى والماش الاستثنائى ... المعاش القانونى يتقرر بالتطبيق لقواعد قانوني... آمرة ولمساحب الشان أن يقتضيه قانونا ... المعاش الاستثنائى يتقرر استثناء من القواعد العامة للمعاشات ويعتبر منحة •

### ملخص الفتوى:

ان المعاش الاستئنائي كما بيين من المواد ٣٨ ، ٣٨ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن المعاشات المسدنية و٣٧ : ٢٧ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٥ : ﴿ المعاش المحاشات المسكرية ، والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ : ﴿ المعاش الذي كان يختص مجلس الوزراء بتقريره استثناء من القواعد العامة للمعاشات ، يختلف : المعاش الذي يخضع في تحديده وتنظيمه سواء من حيث الواقعة المنشئة له ، والمستحقن فيه لقواعد قانونية تضمنها تشريع خاص : ذلك لأن استحقاق المعاش في هذه الحالة الأخيرة انما يكون بالتطبيق لقواعد قانونية آمرة بحيث اذا لم يقرر المعاش وفقا لها بقرر المعاش اذي كان المتحمورية غانه لا يعتبر حقا ، وانما هو منحة يراعى في منحها ظروف خاصة تقتضى تقرير المعاش ، فاذا لم يجب يراعى في منحها ظروف خاصة تقتضى تقرير المعاش ، فاذا لم يجب يراعى في منحها ظروف خاصة تقتضى تقرير المعاش ، فاذا لم يجب طالب هذا المعاش الى طالب لم يكن له حق في اقتضائه قانونا ،

( مُتوى ٢٢٤ في ٥/٤/١٩٥١ )

# الفرع الرابع

# من يجوز منحهم معاشات استثنائية

قاعسدة رقم (٤٠٠)

البسدا:

المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ المعدل للمرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٣ بانشاء صندوق للتامين وآخر للادخار الفاؤها احكام التثبيت وأحكام ربط وتقدير المعاشات والمسكافات المنصوص عليها في قوانين المساشات عدم انسحاب هذا الأثر الى المساشات الاستثنائية هـ جواز منح معاشات استثنائية للموظفين الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٣ ٠

# ملخص الفتوى :

تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ المدل كلامسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٧ بانشاء صندوق للتأمين و آخر للامسوم بقانون رقم ٣٣١ لبنشاء صندوق للتأمين و آخر للادخار على أنه « لا تسرى الأحكام الخاصة بالتثبيت وتقرير وربط المعاشات و مكافات ترك الخدمة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٩٤٧ والقوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٥ ، ١٩٤١ المسنة ١٩٤٠ م ١٩٤٠ من ١٩٤١ والموطقين المدنية ١٩٥١ المشار اليها بالنسبة الى الوظفين المدنين والمسكريين الذين يعينون ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون و ذلك مع عدم الاخلال بالأحكام المخاصة بمكافات ترك الخسمة ١٩٥٢ والقوانين المعتملهم أحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٣ والقوانين المعدلة له و ولا يجوز تثبيت أى موظف من الموظفين الحالين غير المبتن ولو كانوا من المواقف الشار اليها في الفقرة السابقة » و وهذا النص وان تضمن الغاء أحكام المتبيت وأحكام ربط وتقرير الماشات والمكافات المنصوص عليها في القوانين

المستكورة ، ألا أن أثره لا ينسحب الى المعاشات الاستثنائيسة التى يجوز لمجلس الوزراء تقريرها استنادا الى الملدين ١٢ من القانون رقم مهلسة ١٩٠٩ و ٣٨ من القانون رقم مجلس الوزراء فى تقسدير هذه المعاشات هو حق أصيل آساسى يقتضيه اشرافه على شئون السلطة التنفيذية وأعنسائها من الموظفين ، وهو بهذه المشابة ليس مرتبطا بنظم المعاشات العادية ، لأنه استثناء يرد عليها ، وليس هناك ما يربطه بها الا مجرد وروده معها فى قانون واحد ، ومن ثم فان الغساء هذه النظم بالنسبة الى طوائف معينة من الموظفين لا يسستتبع الفاء حق مجلس الوزراء فى تقرير معاشسات الوزراء الا بنص صريح ، وما دام القانون رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٥٧ لم يتضمن مثل هسذا النص غان حق مجلس الوزراء فى منح معاشسات يتضمن مثل هسذا النص غان حق مجلس الوزراء فى منح معاشسات يتضمن مثل هسذا النص غان حق مجلس الوزراء فى منح معاشسات يتشمن مثل هسذا النص غان حق مجلس الوزراء فى منح معاشسات

ولما كان هذا الحق قد انتقل الى لجنة الماشات والمحافات الاستثنائية بمقتفى القانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٤ ، فأن القرارات الصادرة من هذه اللجنة بمنح معاشات استثنائية للموظفين المماملين بأحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ تكون مطابقة للقانون وصحيحة نافذة •

ا غتوی ۷۸۰ فی ۱۲/۲۳/۲۵۱۱)

قاعدة رقم (٤٠١)

المِــدا:

معاش استثنائي \_ المادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ المنة ١٩٢٩ \_ جواز منحه للموظف غير الدائم وعامل اليومية ٠

## ملحص الحكم:

باستعراض القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المعدل بالرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ التي تحدثت عن أنواع المعاشات بتضبح أنها تقرر المعاشات بسبب عاهات أو مرض أو بسبب حوادث تقع فى أثناء تأدية الوطيفة أو بسببها ، للموظفين والمستخدمين الدائمين ، وهو ما يبين من نص المسادتين ٢٢ ، ٣٢ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة١٩٢٩ ، حيث تنص المادة الأولى على أن ( كل موظف أن مستخدم دائم أصبح غير قادر على خدمة الحكومة بسبب عاعة أو أمراض اصابته فى أثناء خدمته له الحق فى ذات المعاش أو المسكافأة التى كان ينالها لو رفت بسبب العساء الوظيفة ) وتنص المادة الثانية على أن ( تمنح المائمات الخاصة للأشخاص الآتي بيانهم : الموظفون والمستخدمون الدائمون الذين يصبحون غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث وقعت أثناء تأدية أعمال وظيفتهم أو بسببها ) ولسكنها لم تستلزم صفة الدائمية في الموظف أو المستخدم عندما تحدثت عن المعاش الاستثنائي اذ تنص المسادة ٣٨ من المرسوم سالف الذكر على أنه ( يجوز لمجلس البرزراء أن يقرر بناء على المتراح وزير المالية ولأسباب يكون تقديرها موكولا الى المجلس منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين المحالين الى المعاش أو الذين يفصلون من خدمة الحكومة أو لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم في الخدمة أو بعد احالتهم الى المعاش ) ، ومن ثم يسوغ لمجلس الوزراء استنادا الى هذا النص أن يقرر معاشا استثنائيا لغير الموظف الدائم وللعامل الذي يتقاضى أجره يوميا •

( طعن رقم ٩٢٤ لسنة ٦ ق سـ جلسة ١٩٦١/٤/١٥ )

## قاعدة رقم ( ٤٠٢ )

#### : المسدا :

منح أبنة أحد المعاملين بقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ معاشا استثنائيا بعد وغاته بمقتضى قرار من مجلس الوزراء نظرا لمدم استحقاقها معاشا عاديا بسبب زواجها في حياة أبيها عدم جواز نقل معاش أرملة المتوفى بعد وغاتها الى ابنتها منه طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٧ في شان منح معاشات ومكافآت استثنائية بخلاف ما كان منصوصا عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ٠

#### ملخص الفتوى:

كان المرحوم ( ٠٠٠٠٠٠٠ ) الموظف السابق بمصلحة الاموال المقررة معاملا بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمعاشات الملكية ولم يستحق عنه في المعاش بعد وفاته سوى أرملته ( ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ) التي تقرر لها معاشا قانوني قدره ١١ جنيبه ٨١٢ مليم ٠

وقد تقدمت السيدة ( ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ) كريمة المتوفى المذكور بطلب جاء فيه أنها تزوجت فى حياة والدها ثم طلقت بعد عامين من الزواج ولذلك فانها لم تستحق معاشا قانونيا عن والدها بعد وغاته على والتصت منحها معاشا استثنائيا ٠

وقد أجبيت السيدة المذكورة الى طلبها وصدر ف ٣١ ابريل سنة ١٩٥٩ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٩ بمنحها معاشا استثنائيا مقداره خمسة جنيهات شهريا وذلك بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ٠

وفى ١٨ من ابريل سنة ١٩٦١ توفيت الارملة وقطع معاشها من هذا التاريخ ، فتقدمت ابنتها المذكورة بطلب تلتمس فيه تعديل معاشها

الاستثنائي وذلك باضافة معاش والدتها الى المعاش الاستثنائي تطبيقا للمادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه •

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى اللفتوى والتشريع بجاستها المنعقدة فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٩٦ فاستبان لها أن القانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٥٧ فى شأن منح معاشات ومكافات استثنائية – والذى صدر القرار الجمهورى بمنح السيدة كريمة المتوفى معاشا استثنائيا بالتطبيق لاحكامه تنص المادة الاولى منه على أنه « يجوز منح معاشات استثنائية أو زيادات فى الماشات أو منح مكافات استثنائية للموظفين والمستخدمين ٥٠ أو لعاثلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين ٥٠ كما يجوز أيضا منحها لغير الموظفين من يؤون خدمات جليلة للجمهورية وينص فى المادة الثالثة منسه على انه لا تسرى على المعاشات والمكافات الاستثنائية المنوحة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها الموظفون والمستخدمون الذين منحت لهم أما المعاشات التى تمنح لغير الموظفين فتكون شخصية الذين منحت لهم أما المعاشات التى تمنح لغير الموظفين فتكون شخصية

وتنص المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمعاشات الملكية على أن « حصص المستحقين للمعاش التي تقطع لاى سبب لا يؤول الى باقى المستحقين الا حصة الارملة غانها تؤول الى أولاد الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المرزوقين له منها بشرط أن هذه الاضافة لا تجعل حصة الولد أو الاولاد تزيد على الحصة المنصوص عليها في المادة ٢٦ » •

وقد اقتصر نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر في الاحالة الى احكام قوانين المعاشات ــ فيما يتعلق بالمعاشات الاستثنائية على معاشات الموظفين أو المستخدمين ذاتهم دون معاشات عائلات من يتوفى منهم ، مما ينفى الاحالة في شأن هذه المعاشات الاخيرة الى قوانين المعاشات العامة . ويؤيد هذا النظر اختلاف الصياغة بين نص المادة الثالثة السابق والنص القديم الوارد في الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٩ اذ تنص المادة ٣٨ من القانون الاخير على أنه

« يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر ٠٠ منح معاشات استثنائية للموظفين والستخدمين المحالين الى المعاش أو الذين يفصلون من خدمة الحكومة أو لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين ٥٠ وتجرى أحكام هذا القانون على هذه المعاشات أو الكافآت الاستثنائية المنوحة بمقتضى هذه المادة مع عدم الاخلال بما يقرره مجلس الوزراء من الاحكام الخاصة » • ومقتمى هذا النص أن أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ تسرى على المعاشات الاستثنائية المنوحة بمقتضاء للموظف أو المستخدم ذاته أو عائلته بعد وفاته ، وذلك على خلاف الوضع فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ حيث اقتصرت الاحالة الى توانين المعاشات العامة على المعاش الاستثنائي الذي يمنح الى الوظف أو المستخدم ذاته ، دون ما يمنح لعائلته بعد وفاته من معاش ومن ثم فلا محل للرجوع الى قوانين الماشات فيما يتعلق بالمعاش الاستثنائي الذي منح للسيدة ابنة المتوفى بالتطبيق للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ وباعتبارها أهد أفراد عائلة موظف متوفى ، وكذلك فلا محل للرجوع الى ما أورده المرسوم بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ في المادة ٣١ منت ف شأن انتقال حصص المعاشات من مستحق الى آخر •

هذا من ناهية ، ومن ناهية أخرى فان الاصل ــ تطبيقا لحكم المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر ــ هو حظر انتقال الماش الممنوح الى عائلة الموظف بين المستحقين فيه ، والاستثناء جوازه في حالة واحدة هي انتقال حصة الارملة في هذا الماش الى أولادها منه بشرط أن يكونوا مستحقين أصلا في هذا الماش ، ذلك ان صدر المادة ٣١ من المشرا اليها يتكلم عن حصص المستحقين التي تؤول الى باقي المستحقين، فضلا عن أن هذا مستفاد من عجز المادة المذكورة حيث تشرط الا يترتب على هذه الايلولة زيادة حصة الاولاد على حصتهم المقررة وفقا للمادة ٣٦ من المرسوم بقانون المشار اليه ومن ثم فانه لايجوز اعمال حكم المادة ٣٦ من المرسوم بقانون المشار اليه ومن ثم فانه لايجوز اعمال حكم مستحقين أصلا في معاش والدهم طبقا لحكم المادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ ه

ومن حيث أنه بالنسبة الى حالة ابنة صاحب المعاش المتوفى فانها

لم تكن مستحقة فى المعاش عن والدها ... اذ كانت متزوجة حال حياته ... كما وان تقرير المعاش الاستئنائي لها لايجعلها من الستحقين وفى مركز مساو لمركز الابنة التي تستحق معاشا وفقا للمادة ٢٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ولذلك فلا يسرى حسكم الملدة ٣١ من المرسوم بقانون سالف الذكر فى شأنها ومن ثم فان هذه السيدة لاتستحق فى معاش والدتها المتوفاة ،

( غتوی ۲۰۰ فی ۱۹۳۲/۸/۱۵ ،

# قاعدة رقم ( ٤٠٣ )

#### : المسدا

انطباق الاحكام الواردة في قوانين الماشات المعامل بها الوظف أو المستخدم على المعاشات الاستثنائية التي تمنح له أو لعائلته بمقتضى القانون رقم ٥٨ أسنة ١٩٥٧ في شأن المعاشات الاستثنائية \_ استثناء وحيد من هذه القاعدة \_ هو عدم انطباق تلك الاحكام على المعاشات الاستثنائية التي تمنح لغير المؤطنين ممن أدوا خدمات جليلة للجمهورية ٠

#### ملخص الفتوى:

عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى المغتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٥ من ابريل سنة ١٩٦٤ فاستبان لها أنه يتضح من استقراء نص المادة ٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاشات الاستثنائية الذى يجرى بما يلى :

« تسرى على المعاشات والمكافأت الاستثنائية المنوحة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المحامل بها الوظفون والمستخدمون الذين منحت لهم وذلك مع عدم الاخلال بما قد تقرره اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة بحسب الاحوال من أحكام خاصة و التي تمنح لغير الموظفين فتكون شخصية وتنتهى بوفاتهم » •

يتضح من استقراء هذا النص أن الاهالة الواردة فيه الى قوانين المعاشات تشمل المعاشات الاستثنائية التى تمنح للموظفين والمستخدمين، وتشمل كذلك المعاشات الاستثنائية التى تمنح لمائلات من يتوفى من هؤلاء الموظفين أو المستخدمين •

والدليل على ذلك أن صدر المادة قضى بأن تسرى على المعاشات والكافآت الاستثنائية المنوحة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها الموظفون والمستخدمون الذين منحت لهم ١٠٠٠٠ ولا يستثنى من هذه الحالة الا المعاشات التى تمنح لغير الموظفين فتكون شخصية وتنتهى بوفاتهم ١٠٠٠ فسكل معاش استثنائى ممنوح بمقتفى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ تسرى عليه باقى أحكام قوانين المعاشات المعادية وذلك فيما عدا المعاش الاستثنائى الذى يمنح لغير الموظفين ممن يؤدون خدمات جليلة للجمهورية ٠

ولا يغير من ذلك ما ورد بعبارة النص ، من سريان باقى أحكام قوانين الماشات المعامل بها الموظفون والمستخدمون الذين منحت لهم دلك أن الموظف أو المستخدم هو المعامل بقوانين المعاشات ، أما عائلته فهى التى تستحم حالته ، ٥٠ فهى لا تنفرد بقانون معاشات خاص بها ، وانما هى تتلقى الحق في المعاش عن الموظف أو المستخدم أساسا ، وهى تمنح المعاش الاستثنائي عن هذا الموظف أو المستخدم ، فلا يتصور القول بأن عائلة الموظف أو المستخدم تعامل بقانون معاشات خاص ، وانما هى تفيد من أحكام قانون المعاشات الذى يعامل به من تتلقى الحق عنه وبسببه ، موظفا كان أو مستخدم الذى يعامل به من تتلقى الحق عنه وبسببه ، موظفا كان أو مستخدم المناشات المعامل بها الموظف أو المستخدم والى عائلة كل منهما المستخدم والى عائلة كل منهما بالتبعية ،

ورات الجمعية العمومية انه اذا صح أن تمتنع الاحالة بالنسبة الى المعاش الاستثنائي الذي يمنح لغير موظف حال تأديته خدمة جليلة للجمهورية الى قوانين المعاشات المادية ما دام هو في الاصل غيرمعامل بها ولا تسرى في شأنه ، فلا يتصور عدم الاحالة بالنسبة الى عائلة الموظف أو المستخدم المتوفى ، فهذه الاخيرة تعتبر في الواقع معاملة

بقانون المعاشات الذي يعامل به من تسنعق عنه من الموظفين أو المستخدمين و ومتى كان ذلك فان كل حكم ورد في قوانين المعاشات المستخدمين و ومتى كان ذلك فان كل حكم ورد في قوانين المعاشات المستثنائية التي تمنح له أو لمائلته بمقتضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن المعاشات الاستثنائية ، ويترتب على ذلك أن تسرى أحكام ضم معاش الارملة الى معاش أولادها في حالة زواجها كما تسرى أحكام قطع الماش في حالة زواج البنت أو بلوغ الابن سنا معينة \_ وذلك ما لم تقرر الاجنة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون المذكور أحسكاما

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الفتوى والتشريع الى أن الاحالة الواردة فى نص المادة س من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المعاشات والمكافات الاستثنائية ــ تشمل المعاشات والمكافات الاستثنائية المنوحة للموظفين أو المستخدمين أو لعائلات من متوفى من هؤلاء .

( نتوی ۲۵۷ فی ۲۰/٤/۱۹۹۱ )

# قاعــدة رقم ( ٤٠٤ )

#### المحداد:

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية \_ أعضاء مجلس الامة الذين تقررت لهم معاشات استثنائية بمقتضى قرار من رئيس المجمهورية بالتطبيق لهذا القانون \_ استحقاقهم لها من تاريخ صدور القرار المذكور \_ أثر ذلك \_ وجوب استرداد ما صرف لهم من معاشات استثنائية قبل هذا التاريخ \_ لا يغير من ذلك الاستناد للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور ٠

## ملخص الفتوى:

تقضى المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح

معاشات ومكافآت استثنائية بأنه يجوز منسح معاشات استثنائية أو زيادات فى المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين المدنيين والمسكريين المحالين الى المعاش ، أو الذين يتركون خسدمة المحكومة أو لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم فى خدمة المحكومة أو بعد احالتهم الى المعاش ، كما يجوز أيضا منحها لغير الموظفين ممن يؤدون خدمات جليلة للجمهورية ، وتنص المادة الثانية على أن تؤلف لجنة بقرار من رئيس الجمهورية للنظر فى المعاشات الاستثنائية بنساء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد ، ولا تكن قرارات اللجنة نافسذة الا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية ،

واضح من هذين النصين ، أن الحق فى الحصول على معاشات استثنائية فى حال عدم استحقاقها أصلا طبقا لقوانين المعاشات الاصصول على زيادة فى مقدار ما يستحق من معاش ... فى حال ثبوت أصل الاستحقاق ... انما يستمد من القرار الذى يصدر بتقرير هذا الحق ، ذلك أن هذا الحق لاينشأ رأسا من نص قانوني معين يقرره ويقرر شروطا معينة لاستحقاقه ، بحيث يكون لذى الشأن ، ممن تتوافر غيه هذه الشروط ، أن يطالب به ، بالاستناد الى هذا النص مباشرة ، وانما الامر فى منح تلك المعاشات أو الزيادة فيها ، موكول الى تقدير الجهة المختصة ، حسبما تراه فى كل حالة ، ووفقا للاسباب الخاصة التى يترك لها تقديرها ، ومن ثم يكون القرار الصادر فى هذا الشأن هو بذاته ، المنشىء للحق فى المعاش أو الزيادة فيه ، وبعبارة أخرى ، فان هدذا القرار هو الذى يكسب الموظف الحق فى المعاش أو على الماش أو على الماش أو على الزيادة فى مقداره ،

ولما كانت القاعدة هى أن القرار الادارى المنشىء أنما ينتج اثره اعتبارا من تاريخ صدوره ، دون أن يرتد بهذا الاثر الى الماضى، الا فى حالات خاصة ليست من بينها الحالة محل البحث ، ومن ثم ، فأن القرار الصادر بمنح المعاش الاستثنائي أو الزيادة فى المعاش ينتج أثره اعتبارا من تاريخ صدوره ، وهو تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية بالموافقة على ما قررته لجنة المحاسات الاستثنائية ،

ولا يسوغ الاستناد الى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون

رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ... عن أنه تسرى على المعاشات والمكافات الاستثنائية المنوحة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعائسات المامل بها الموظفون والمستخدمون الذين منحت لهم ، وذلك مع عدم الاخلال مما تقرره اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة بحسب الاحوال من أحكام خاصة - ذلك أن هذا النص لايعنى بأى حال سريان الاحكام المتعلقة بأستحقاق المعاشات وكيفية تسويتها ما ورد في قوانين المعاشات على المعاشات الاستثنائية ، ذلك أن هذه الاحكام لا تؤدى الى استحقاق الموظف معاشا أصلا ، أو الى استحقاقه قدرا أقل من المعاش الاستثنائي ، والمعاش الاستثنائي انما يتقرر على سبيل الاستثناء من هذه الأحكام فالمقصود اذن بباقى الاحكام الواردة في قوانين المعاشات هي تلك الأحكام التي تعالج أمر المعاش بعد أن يتقرر، وهي الاهكام الخاصة بمن يستحق المعاش من الموظف بعد وفاته وشروط هذا الاستحقاق ومدته والاسباب المؤدية الى وقف صرف المساش الى هؤلاء المستحقين ، كذلك الاحكام المتعلقة بسقوط الحق في المعاش في حالة الحكم في جريمة مما تسقط الحق ، أو وقف المعانس في حالة الحكم بعقوبة جنائية ، والاحكام المتعلقة بوقف صرف المعاش عند الاعادة الى المخدمة ، وأيضا الاحكام الخاصة باستبدال نقود بالمأشات ، وغير ذلك من أحكام تعالج أمر المعاش بعد تقريره • ولما كان المعاش العادى يتفرر الحق فيه وفقاً لنصوص قوانين المعاشات ، وكانت هذه النصوص هي التي يتقرر المعاش الاستثنائي على سبيل الاستثناء منها ، ومن ثم فلا وجه للقول بسريان المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ التي تقضى بأن يستحق الموظف معاشا عند انتهاء خدمته ... في شأن المعاش الاستثنائي اذ أن هذه المادة بالذات ، متعلقة بالمعاش العادي وحسده وهي بالذات التي يتقرر المعاش الاستثنائي على سبيل الاستثناء منها ، لانه أما أن يكون معاشا غير مستحق أصلا ، حيث لا تكون للموظف مدة تجمل له الحق في المعاش ، أو يكون اضافة الى المعاش ، حيث يمنسم الموظف استثناء اضافات الى المعاش العادى الذي يسوى بمراعساة مرتبه في السنتين الاخيرتين ، ان كان له أصلاحق في المعاشى •

ومن حيث أنه لما تقدم ، فان المعاشات الاستثنائية التي تقررت للسادة اعضاء مجلس الامة المذكورة اسماؤهم في قرار رئيس الجمهورية

رقم ۱۳۸ نسخه ۱۹۵۸ ، انما تستحق لهم من تاريخ تقريرها ، وهـو تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه بالموافقة على ما قررته لجنة المعاشات الاستثنائية ، وليس تاريخ انتهاء خـدمة السسادة المحدورين ه

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن تكون مبالغ المعاشات الاستثنائية التي صرفت قبل تاريخ تقريرها بقرار رئيس ألجمهورية رقسم ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ ، قد أديت للسادة الذين تناولهم هذا القرار ، دون وجه حق ، مما يتمين معه استردادها منهم . وهذأ الاسترداد واجب قانونا لايجوز التجاوز عنه طبقا لاى قانون قائم ، وبالذات طبقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين أ والعمال من مرتبات وأجور ، ذلك لأن المادة الأولى من القانون المذكور تنص على أنه « يتجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذا لحسكم أو فتوى ٥٠٠ وذلك اذا الغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات » • وظاهر بوضوح من هذا النص أن التجاوز طبقا له يكون عما صرف الى موظف أو عامل من مرتب أو أجر. و فالحالة المعروضة تم الصرف الى أعضاء بمجلس الامة وهم ليسوا موظفين ولا عمالا ، وكان ما صرف هو معاش استثنائي لا مرتب ولا أجر ، ومن ثم لا ينطبق القانون المذكور بأى صور على هذه الحالة ولايمكن التجاوز عن استرداد ما صرف من هذه المعاشات الاستثنائية بغير وجه حسق الا بمقتضى قانون يصدر بذلك •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن استحقاق السادة أعضاء مجلس الامة المذكورة أسماؤهم فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ أسنة ١٩٥٨ ، للمعاشات الاستثنائية التى حددها لهم هذا القرار ، يكون عن تاريخ صدوره و ويتعين استرداد ما صرف من هذه المعاشات قبل ذلك التاريخ ، الا اذا صدر قانون يقضى بالتجساوز عن هذا الاسترداد ،

( مُتُوى ٧٧٥ في ١٩٦٤/١) )

## قاعدة رقم ( ٤٠٥ )

#### المسدا:

نص المادة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشت ومكافأة استثنائية للعاملين السابقين المسابقين الموامة أو المؤسسات العامة سدا التعداد ورد على سبيل الحصر ولا يشمل العاملين السابقين بشركة القطاع العام •

## ملغص الفتوى:

ان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح مماشات ومكافآت استثنائية ينص فى مادته الأولى على أنه « يجوز منح مماشا ومكافآت استثنائية أو زيادات فى الماشات للموظفين و المستخدمين والعمال المدنين الذين انتهت خدمتهم فى المكومة أو الهيئات المامة أو المؤسسات العامة أو لاسر من يتوفى منهم فى حادث يعتبر من قبيل خدمات جليلة للبلاد أو لاسر من يتوفى منهم فى حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة » وتنص المادة الثالثة منه على أن « تسرى على الماشات والمكافآت الاستثنائية المقررة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين الماشات والمكافآت الاستثنائية الاخرى المقررة لاشخاص غيمعاملين بأحد قوانين الماشات المكافآت الاستثنائية الاخرى المقررة لاشخاص غيمعاملين بأحد قوانين الماشات المكومية أوقانون التأمينات الاجتماعية أولاسرهم فتسرى عليها باقى أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الشار اليه ، وكل ذلك مع عدم الاخلال بما يتضمنه القرار الصادر بمنح الماش أو المكافأة الاستثنائية فى بعض الاحوال من أحكام خاصة ٠

وأن صريح نص المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر يجيز منح معاشات استثنائية للعاملين السابقين بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ، وهذا المتعدد ورد على سبيل المحصر ، ولا جدال في أن مدلول كل من الاصطلاحات الثلاثة التي عددها المشرع لايشمل شركات القطاع العام التي تتميز عن الحكومة المركزية بوزاراتها ومصالحها ووحداتها المختلفة ، كما تتميز عن الهيئات العامة

الاقليمية بمفهومها الذي حدده قانون الادارة المحلية رقم ١٧٤ اسنة ١٩٦٥ والهيئات العامة المصلحية بمفهومها الذي حدده القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ وتتميز كذلك عن المؤسسات العامة بمفهومها الذي حدده القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ القائم وقتئذ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ القائم وقتئذ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ الذي تلاه ، واذ تعتبر النصوص المتعلقة بالمعاشات من النصوص المالية الذي يتعين تفسيرها تفسيرا ضيقا دون توسع أو قياس ، هان العاملين بشركات القطاع العام لا يفيدون من أحكام قانون المعاشات الاستثنائية بشركات القطاع العام لا يفيدون من أحكام قانون المعاشات الاستثنائية الله كالتي تأدية خدمات جليلة المبلاد أو الوفاة بسبب كارثة عامة ،

وانه لا وجه للاستناد الى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر التي أشارت الى قانون التأمينات الاجتماعية للدلالة على أن المشرع قصد أن يشمل العاملين بشركات القطاع العام والا ما أشار لهذا القَّانون ، ذلك أن بعض العاملين بالهيئات العـــامة والمؤسسات العامة يخضعون لقانون التأمينات الاجتماعية ، لأن قانون المعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ مقصور انتطبيق على العاملين بالهيئات العامة التي تطبق قانون العاملين بالدولة أو الذين يصدر قرار من وزير الخزانة بانتفاعهم به ( مادة ١ فقرة ب و ج ) ومعنى هذا أن العاملين بالمؤسسات العامة أو الهيئات العسامة التي لا تطبق قانون العاملين والتى لم يصدر قرار من وزير الخزانة بانتفاعهم بقانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لا يفيدون من أحكام هذا القانون ، واذ يسرى قانون التأمينات الاجتماعية على العاملين بتلك الجهات مالم يكونوا خاضعين لقانون المعاشات الحكومية ( مسادة ١ من قسانون التأمينات الاجتماعية ) لذلك فان بعض العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة يخضعون لقانون التأمينات الاجتماعية ، ومن ثم تكون الاشارة الى هذا القانون في قانون المعاشات الاستثنائية في محلها ولا تحمل معنى ضم فئة أخرى الى الفئات المحددة بالنص •

( نتوی ۱۳٤٥ فی ۱۳۷۰/۱۰/۲٤ )

## قاعدة رقم (٤٠٦)

المحدا:

جواز مرف معاش استثنائي للعاملين السابقين اصحاب المعاشات والنين سبق لهم مرف تعويض الدفعة الواحدة •

### ملغص الفتوى:

تنص المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له التي تنص على أن « يسرى الماش بواقع جزء واحد من خمسة واربعين جزءا من الاجر المتصوص عليه في المادة السابقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التامين ٥٠٠٠ وفي جميع الاحوال يتعين الا يزيد الحد الاقصى للمعاش الشهرى على مائتي جنيه شهريا ٥ كما تنص المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر على أنه « إذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب استحق المؤمن عليه تعويضا من دفعة واحدة يقدر بواقع ١٥/ من الاجر السنوى عن كل سنة من السنوات الزائدة ٥

ويجوز لصاحب المعاش والمستحقين أن يستبدلوا بكلمبلغ التعويض أو جزء منه معاشا يحسب بواقع ٧٥/١ عن كل سنة من السنوات الزائدة ويضلف المعاش المستحق ويعتبر جزءا منه مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاش الحد الاقصى المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة ٢٠٠

ولا يجوز تقرير معاش استثنائي في حالة صرف هذا التعويض دون استبداله كاملا •

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ، أنه يترتب على زيادة الاشتراك فى التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الاقصى اللمعاش الذى يتحمله الصندوق أيهما أكبر استحقاق تعويض للمؤمن عليه عن كل سنة من السنوات الزائدة تقدر بواقع ١٠/ من الاجر السنوى ويجوز لصاحب المعاش وللمستحقين استبدال مبلغ التعويض أو جزء منه معاشا يضاف للمعاش المستحق ويعتبر جزءا منه مع مراعاة عدم تجاوز

مجموع المعاشين الحد الاقصى للمعاش المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة ٣٠ سالفة الذكر ٠

ومن حيث أنه ــ بتطبيق ذلك على المروضـــة حالتهم ، فانه باستحقاقهم معاشا يقدر بالحد الاقصى للمعاش المنصوص عليه فى المادة ٢٠ المذكورة ، يكون قد امتنع عليهم استعمال الحق المقرر بنص الفقرة الاخير من المادة ١٦ سالفة البيان والذى من مقتضاء الاستبدال بمبلغ التعويض معاشا وهو الشرط الذى بنى عليه المشرع الحرمان من تقرير المالس الاستثنائى و ومن ثم يجوز منحهم المعاش الاستثنائى لتخلف شرط الحرمان الذى ورد بقانون المعاش و وبمراعاة عدم تجاوز مجموع الماشين المد الاقصى المنصوص عليه و

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح الماش الاستثنائي لن يكون قد صرف التعويض ، وكان باب الاستبدال مغلقا بالنسعة اليه •

( مك ٢٨/٤/٦٢ - جلسة ١/٢/٢٨٨١ )

الغرع الخامس

سلطة مجلس الوزراء في منح معاشات ومكافآت استثنائية

قاعــدة رقم (٤٠٧)

المحدا:

سلطة مجلس الوزراء في منح معاشات أو مكافآت استثنائية أو زيادة في المعاشات ــ يقصر اعمالها على حالات فردية ــ لاتمند الى هد تقرير قواعد تنظيمية بذلك •

# ملغص الحكم:

نصت المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالماشات الملكية على أن « الخدمات التي لا يجرى على ماهيتها حكم الاستقطاع لاتحسب في تسوية الماش أو المكافأة في حال من الاهوال ٥٠» واستثنت المادة من ذلك « مدة الاختيار المقررة في اللائحة القبول وترقية الستخدمين الملكيين وكذلك المدة التي تقضى في البعثات التي ترسلها الحكومة الى الخارج ٥٠٠» ونصت المادة الثامنة والثلاثون على أنه «يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولاسباب يكون تقديرها موكولا الى المجلس منح معاشات أستثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافأت استثنائية للموظفين والمستخدمين المحالين الى المعاش أو الذين يفصلون من الخدمة » و وهذه المادة الاغيرة انما خولت المجلس تلك السلطة الاستثنائية لاعمالها في حالات فردية بالنسبة لوظفين أو مستخدمين انتهت مدة خدمتهم ويرى ، لاسباب خاصة قائمة بهم يكون تقديرها موكولا اليه ، منحهم تلك المعاشات أو الزيادات في المعاشات أو المكافأت الاستثنائية ، ولا يمكن أن ترقى هذه السلطة في الماشات أو الكافآت الاستثنائية ، ولا يمكن أن ترقى هذه السلطة الصكم التشريعي المنصوص عليه في المادة التاسعة من القانون المشار اليه والحكم التشريعي المنصوص عليه في المادة التاسعة من القانون المشار اليه و حسة معردة يكون من مقتضاها نسب

# الفرع السايس

لجنسة النظر في الماشات والكافات الاستثنائية

# قاعــدة رقم ( ٤٠٨ )

#### المسدا:

القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شان منحمه شات ومكافات استثنائية 
النص في المادة الثانية منه على تشكيل لجنة تختص بالنظر في المعاشات 
والمكافات الاستثنائية على الا تكون قرارتها نافذة الا بعد اعتمادها من 
رئيس الجمهورية ـ القرارات الصادرة دون العرض على هذه اللجنة 
ـ قرارات مشوية بعيب في الشكل ـ تحصن هذه القرارات ضد السحب 
و الالفاء بمضى ستين بوما على صدورها •

## ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح

معاشات ومكافآت استثنائية على أنه يجوز منح معاشات ومكافآت استثنائية أو زيادات في المعاشات للموظفين والستخدمين والعمال المدنيين الذين انتهت خدمتهم في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو لاسر من يتوفى منهم ، كما يجوز منحها أيضا لغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد أو لاسر من يتوفى منهم وكذلك لاسر من يتوفى في حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة كما تنص المادة الثانية على أن يختص بالنظر في المعاشات والكافآت الاستثنائية لجنة تشكل برئاسة وزير الخزانة وعضموية رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين ، ولا تكن قرارات اللجنة نافذه الا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية ، ويستثنى من ذلك الموظفين والمستخدمون والعمال الذين يتقرر انهاء خدمتهم قبل بلوغ السن القانونية فيجوز منحهم معاشات استثنائية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص. وتبدى وزارة الخزانة أنها قد تلقت بعض القرارات الجمهورية بمنح معاشات استثنائية لم يسبق عرضها على لجنة المعاشات الاستثنائية بالمخالفة لاحكام المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، وأنها لأهظت خروج بعض هذه المعاشات عن القواعد التي سارت عليها اللجنة المشار آليها لذلك طلبت ابداء الرأى فى النقاط الآتية:

أولا : مدى قانونية القرارات الصادرة عن طريق لجنة المعاشات الاستثنائية •

ثانيا : في حالة ما اذا انتهى الرأى الى عدم قانونيتها ، هل تتحصن هذه القرارات ضد السحب أو الالغاء بمضى ستين يوما من تاريخ صدورها .

ومن حيث أنه بيين من نص المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، انه في غير حالة العاملين الذين يتقرر انهاء خدمتهم قبل بلوغ السن القانونية التى يجوز فيها منح معاشات أو مكافات استثنائية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص ، يتعين العرض على لجنة المعاشات الاستثنائية المسكلة برئاسة وزير الخزانة وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس الجهاز المركزي

للتنظيم والادارة التى تختص بنظر الحالات التى تعرض عليها وبحثها فى ضوء الظروف المحيطة بكل حالة وفى حدود الاعتمادات المالية المسموح بها ، ثم تعرض قراراتها على رئيس الجمهورية لاعتمادها .

ومن حيث أنه بيين من ذلك أن عرض حالات المعاشات والكافات الاستنائية على اللجنة المشار اليها يعد اجراء جوهريا يتعين اتباعه قبل تقرير المعاش أو المكافأة بقرار من رئيس الجمهورية ، ومن ثم فان اغفال اتباع هذا الاجراء الجوهرى يجعل القرار الصادر بمنع المعاش أو المكافأة مشوبا بعيب في الشكل وبالتالى يكون قرارا غير مشروع ،

ومن حيث أنه ولئن كانت القرارات الصادرة بمنح معاشمات استثنائية دون عرضها على اللجنة المختصة فى الحالات التى يوجب القانون فيها هذا العرض غير مشروعه لما شابها من عيب فى الشكل و الا أنه يمتنع سحبها أو الغاؤها بعد فوات المواعيد المقررة ذلك أن المخالفة التى تشوب هذه القرارات لاتبلغ حدا من الجسامة ينحدر بالقرار الى مرتبه العدم لان المستقر فقها وقضاء أن عيب الشكل لايؤدى الى انعدام القرار ، وإنما يؤدى الى ابطاله بحيث تلحقه الحصانة اذا ما انقضت مواعد السحب والإلغاء و

ولقد أخذت الجمعية العمومية بعثل هذا النظر فى جلستها المنعدة بتاريخ ٧ من اكتوبر سنة ١٩٧٠ أذ رأت أن القرارات الصادرة بمنح معاشات استثنائية فى غير حالتى أداء خدمات جليلة للبلاد أو الوفساة نتيجة حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة ، وأن كانت مخالفة للقانون، الأ أن هذه المخالفة لا تبلغ حدا من الجسامة ينحدر بهذه القرارات الى مرتبه العدم ، ومعنى ذلكأن هذه القرارات قابلة للسحب والطمن عليها بالبطلان خلال الستين يوما التالية لصدورها ٥ تعتبر بفوات هذه المدة فى حكم القرارات الصحيحة قانونا منتجه لكافة آثارها ٥

لهذا انعمى رأى الجمعية العمومية الى أن قرارات رئيس الجمهورية بمنح معاشات أو مكافآت استثنائية بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تعتبر قرارات غير مشروعة يتعين سميعا أو الغاؤها خلال ستين يوما من تاريخ صدورها ، والا اعتبرت صحيحة ومنتجة لكافة أثارها .

( ملف ۲۸/۱/۱۵۵ ــ جلسة ۸/۳/۲۷۲ )

الفرع السابع آثار تترتب على منح الماش الاستثنائي

قاعدة رقم (٤٠٩)

#### المسدا:

# ملخص الحكم:

ان تقرير معاش استثنائي للمطعون ضده بعوجب قرار رئيس المجمهورية رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من تاريخ صدوره في ١٨ من مارس سنة ١٩٦٠ لا يغير مركزه الوظيفي وقت انتهاء خدمته ولايجعله موظفا مثبتا ولا في حكم المثبت عند تقاعده حيث تقرر هذا المعاش من تاريخ صدور القرار ولم ينص القرار على انعطاف أثره الى تاريخ انتهاء خدمة المطعون ضده وقت انهاء خدمته مثبتا ولافي حكم الوظف المثبت وظل لايتقاضي معاشا من تاريخ انتهاء خدمته الى أن تقرر المعاش الاستثنائي له في ١٨ من مارس سنة ١٩٦٠ وان أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٦٠ قد وردت مطلقة وهدفت أساسا الى تقرير مكافأة تعويضية خص بها هذه الطائفة من الموظفيندون نظر الى مدد خدمتهم وتستحق هذه الكافأة متى توافرت غيهم شروط تطعيقه و

( طعن رقم ۹۲۲ لسنة ١٠ ق -- جلسة ،٩٢٦ ١٩٦٩ )

## الفرع الثامن

# عسدم جواز الجمع بين المعاش الاستثنائي والمكافاة

# قاعــدة رقم (١٠٤)

#### المحدا:

موظف ــ معاش استثنائي ــ مكافأة ــ الجمع بين المعاش الاستثنائي والكافأة المستحقة طبقا لاحكام قانون المعاشات رقم 77 لسنة 1979 ــ غير جائز •

## ملخص الفتوى:

ان الفاية التى يستهدفها المشرع من منح مكافات أو معاشات ، انما هى تأمين حياة الموظف عند اعتزاله خدمة الحكومة لشيخوخته أو مرضه، وهذه الغاية تتحقق فى منح الموظف مكافأة تحققها فى منحه معاشا ، ومرد التقرقة بين الموظفين فيما يتعلق بمنح المكافأة أو المعاش انما هو مسدة خدمة كل منهم ومدى ما استقطعته الحكومة من مرتبه كاحتياطي للمعاش على ما بينته تفصيلا المادة ٢٥٠ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ ميزيد هذا النظر أن ذلك القانون حينما نظم منح المعاشات والمكافآت لم يجمع بينهما ، وانما كان يفرق بينهما بحرف « أو » ، فقسد عرض فى الباب الثانى منه لدة الخدمة التى تعطى الحق فى المعاش أو المكافأة » ، وتكلم فى الباب الرابع عن « طلب المعاش أو المكافأة » ، وتكلم فى الباب التاسع عن « سقوط الحق فى المعاش أو المكافأة » ، مما يدل على أن موظف الحكومة حينما تسوى حقوقه لمناسبة ترك خدمة الحكومة ، انما يمنح اما معاشا أو مكافأة تبعا لمدة خدمته ه

وفضلا عما تقدم فان المادة ١٦ من القانون المشار اليه حينما بينت أنواع المعاشات والمكافآت التي ينظمها القانون المذكور لم تنص على جواز الجمع بينهما . كما ذكرت من هذه الانواع في البند « سادسا » الماشات والمكافآت الاستثنائية التي تمنع بقرار من مجلس الوزراء .

الأمر الذي مفاده أن المعاش لاستثنائي انما يستحق هو الآخر طبقا لاحكام قانون المعاشات شأنه في ذلك شأن المعاش العادي ، وأنه وان كانت المادة ٣٨ من القانون المذكور قد خيات سلطة منح المعاش لمجلس الوزراء ثم للجنة التي حلت محله بمقتضي القانون رقم ٧٦١ اسسنة ١٩٥٤ ، الأ أن اختصاصها في هذا الشأن الاصل فيه أن يكون مقصورا على تقدير ملاءمة منح المعاش الاستثنائي وتقديره ، فلا يتناول انشاء الحق في المعاش الاستثنائي طبقا لاحكام قانون المعاشات الذي قرر مبدأ منحه في البند سادسا من المادة الثانية عشرة ونظم أحكام منحه تفصيلا في المادة الثامنة والثلاثين ،

ولما كانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة تنص على أن تجرى أحكام هذا القانون على هذه المعاشات والمكافآت المنوحة بمقتضى هذه المادة مع عدم الإخلال بما قد يقرره مجلس الوزراء من الاحكام الخاصة ، فان أحكام قانون المعاشات تسرى على المعاش الاستثنائي و ولهذا فلا يجوز الجمع بين المكافأة والمعاش الاستثنائي و

( نتوى ٧٥ ) في ١٩٥٧/٨/٧٥ )

# الغرع التاسع عدم استحقاق اعانة غلاء معيشة على المعاش الاستثنائي

قاعدة رقم ( ٤١١ )

المحدا:

منح الموظف معاشا استثنائيا بقرار من مجلس الوزراء ــ عــدم استحقاقه لاعانة غلاء المعيشة عن هذا المعاش ــ أساس ذلك ــ قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ و ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ و ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ٠

# ملخص الفتوى:

يبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شان

اعانة غلاء المعيشة أن هذه الاعانة قد تقررت بفئات معينة ثم زيدت هذه الفئات عدة مرات حتى رأت وزارة المالية أن اطراد الزيادة في اعانة الغلاء يحمل الميزانية عبئًا تنوء به ، فتقدمت بمذكرة الى مجلس الوزراء ف هذا الصدد لوقف تلك الزيادة وافق عليها في ١١ من يولية سنة ١٩٤٤، أقترحت فيها تثبيت هذه الاعانه بمعنى الا تزيد الاعانة نيما للزيادة الطارئة على الراتب لاي سبب من الاسباب ، مع تخفيض الاعانة الحالية لغلاء المعيشة بالنسبة الى كل موظف نال ــ منذ تقرر نظام اعانة الغلاء ترقية استثنائية أو علاوة استثنائية • وتخفيض الاعانة الحالية على الاساس عينه بالنسبة إلى طوائف الموظفين الذين حسنت حالهم أو رفع مستوى كادرهم • كما اقترحت اللجنة المالية تطبيق هذه القواعد على المعاشات ، بمعنى أنه في حالة تقرير معاش استثنائي تحتسب اعانة الغلاء على أساس المعاش القانوني دون المعاش الاستثنائي ، أما المعاشات الاستثنائية التي رتبت منذ الاخذ بنظام اعانة الغلاء فتخفض معدار زيادة الاعانة التي منحت بسبب الاستثناء ، ويعفى من هــذاً التخفيض المعاشات التي آلت بعد تتريرها لذوى الشأن الى ورثتهم بالطريق القانوني • الا أنه نظرا لما لاحظته الحكومة من استمرار موجة الغلاء في الارتفاع ، فقد رفعت اللجنة المائية مذكرة الى مجلس الوزراء فى فبراير سنة ١٩٥٠ اقترحت فيها رفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة ، وبذلك تمنح الاعانة لجميع الموظفين والمستخدمين والعمال باليومية على أساس الماهية الفعلية التى يتناولها كل منهم مع زيادة فئات الاعانة على الاساس الوارد بالمذكرة • وقد وافق مجلس الوزراء على ماجاء بهذه المذكرة بجلسته المتعقدة في ١٩ من غبراير سنة ١٩٥٠ • وفي أواخر سنة ١٩٥٠ رفعت اللجنة المالية الى مجلس الوزراء مذكرة ثالثة فى هذا الموضوع ضمنتها المراحل المختلفة التيمرت بها اعانة غلاء المعيشة منذ تقريرها لآول مرة على النحو المشاراليه ، وانتهت الى طلب تثبيت اعانه غلاء المعيشة على الماهيات والرتبات والاجور والمعاشات الستحقسة للموظفين والمستخدمين والعمال وأرباب المعاشات فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وذلك نظرا لما طرأ على رواتب الموظفين والمستخدمين من ارتفاع أثر تطبيق قرار التيسير في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ ، وقد بحثت اللجنَّةُ المالية الموضوع ورأت الموافقة على هذا الاقتراح وأقره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ • وبيين من الاطلاع على

مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها المجلس في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أن المشرع قد أفصح عن نيته في سريان مبدأ تثبيت اعانة الفلاء رجوعاً لاحكام القرار الصادر في ١٩٤٤/٧/١١ ، الذي نص صراحة على عدم منح اعانة غلاء معيشة على المعاشأت الاستثنائية أن كان المعاش بأكمُله قد منح استثناء ، وقصر منح اعانة الغلاء على المعاش القانوني فقط أن كان قد تقرر رفعه بصفة استثنائية • فاذا كان الثابت فىالمالة المعروضة أن القرار الصادر من مجلس الوزراء في ١٤ من يناير سنة ١٩٥٣ بتقرير معاش للورثة انما صدر من هذا المجلس اعمالا لحقه في منح معاشات استثنائية ، ولما كان المتوفي لايستحق معاشا أصلا طبقا للقانون فان المعاش المنوح لورثته من مجلس الوزراء يعتبر معاشك استثنائيا لا تستحق عنه اعانة غلاء معيشة . يؤيد هذا النظر أن تطبيق قاعدة تثبيت اعانة الفلاء على المعاشات ـ هسبما جاء بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ــ لا يتصور الا على النحو الذي جاء بقرار ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ من تطبيق القواعــد عينها على المعاشات ، بمعنى أنه في حالة تقرير معاش استثنائي تحسب اعانة الغلاء على المعاش القانوني دون المعاش الاستثنائي ، ذلك أن المعاشات لاتتدرج بالزيادة كالمرتبات التي تزيد بالعلاوات والترقيات ، فاذا جاء قرار ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ونص على تثبيت الاعانة بالنسبة الى أرباب المعاشات ، فهو انما يرمى الى التثبيت الذي عناه قرار ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ وبغيره لايفهم تثبيت الاعانة بالنسبة الى الماشات. ( نتوی ۲۵۱ فی ۱۹۵۲/۱۲/۷ )

# عاعــدة رقم ( ٤١٢ )

البسدا:

اجراء خفض نسبى في اعانة غلاء الميشة بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ - وجوب الاعتداد عند اجراء هذا الخفض بالماش القانوني وهده دون الماش الاستثنائي،

#### **ەلخص الفتوى :**

ان وزارة المالية والاقتصاد تقدمت الى مجلس الوزراء بمذكرة جاء بها ما يأتى : « مدرج فى ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ تصت القسم ٢٧ اعتماد قدره ٢٠٠٠ر ٢٩٠٠ جنيه لصرف اعانة غلاء الميشة للموظفين والمستخدمين والممال وأرباب الماشات ، وتصرف هذه الاعانة طبقا للفئات والقواعد التى قررها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات ٠

« وبما ان الحالة المالية تقتضى تخفيض الاعتماد المقرر لصرف الاعانة المسار اليها » ه

 « تقترح وزارة المالية والاقتصاد تخفيض مقدار ما يصرف من اعانة لكل موظف ومستخدم وعامل وصاحب معاش على أن يكون الخفض بنسبة مئوية من المبلغ الذي يتقاضاه بالفعل كل واحد منهم من علاوة الغلاء » •

« ورعاية لن يتناولون مرتبات أو معاشات صغيرة ترى الوزارة ان تكون النسبة صغيرة لمؤلاء ، وتزاد كلما كبرت الماهية أو الاجر أو الماش على النحو التالى فيخفض ما يتقاضاه بالفعل من علاوة الملاء كل واحد ممن ذكروا بالنسب التالية وذلك اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٧ : —

١٥٪ ممن يتناولون ماهية أو اجرا أو معاشات لا يزيد على ١٠ج شهريا .

٥ر ١٢٪ ممن يتناولون ماهية أو اجرا أو معاشا أكثر من ١٠ ج الي ٢٠ شهريا ٠

۱۵٪ ممن یتناولون ماهیة أو اجرا أو مماشا أكثر من ۲۰ ج الی ۳۰ معریا ۰

۲۰/ معن یتناولون ماهیة أو اجرا أو معاشا أكثر من ۳۰ ج الی
 ۶۰ ج شهریا ۰

٢٥/ ممن يتناولون ماهية أو اجرا أو معاشا أكثر من ٤٠ ج الى
 ٥٠ ج شهريا ٠

٥٠ من يتناولون ماهية أو اجرا أو معاشا أكثر من ٥٠ ج الى ٧٠ ج شهريا ٠

٥٠ / ممن يتناولون ماهية أو اجرا أو مماشا أكثر من ٧٠ ج
 شهريا ٠

وبجلسة ۳۰ من يونية سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على ماتضمنته هذه المذكرة .

ومن حيث ان قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى شأن قواعد اعانة غلاء المعيشة يكمل كلا منها الآخر ، فمن ثم ينبغى ان يؤخذ فى الاعتبار عند تفسير احداها ما قضت به القرارات الاخرى •

واخذا بهذا النظر غان اعانة غلاء المعيشة التى لحقها التخفيض النسبى وفقا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه هى تلك التى تصرف طبقا للقرار الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات و وهذا المعنى واضح تماما من استقراء عبارات المذكرة التى صدر القرار الذكرة بالموافقة عليها ٠

وبالرجوع الى قرارات مجلس الوزراء المنظمة لصرف اعانة غلاء المعيشة بيين أنه بتاريخ ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ أصدر المجلس قرارا بتثبيت اعانة غلاء المعيشة بصفة عامة وتخفيضها فى بعض الاحوالوتضمن أن « المعاشات التى تراد بصفة استثنائية تحسب اعانة الملاء لاربابها على واقع المعاش القانونى ، ومن لم يكن له معاش قانونى اصلا ورتب له معاش استثنائى لاتصرف له اعانة غلاءاطلاقا » •

وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء الميشة و وهذا القرار لم يمس فى شيء القاعدة التي نص عليها قرار ١١ يولية سنة ١٩٤٤ فيما يتعلق بالماشات الاستثنائية وبالتالي ظلت قائمة ونافذة المفحول و ثم صدر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قرار مجلس الوزراء الذي قضى بتثبيت اعانة غلاء الميشة على اساس مقدار الاعانة التي استحقت للموظف أو المستخدم أو العامل في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وانصحت مذكرة اللجنة المالية

التي صدر هذا القرار بالموافقة عليها عن نية المشرع في ستمرار العمل بمبدأ تثبيت اعانة العلاء رجوعا الى احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في 11 يولية سنة ١٩٤٤ •

ويتضح من ذلك فى جلاء أن اعانة غلاء الميشة لاتمنح على المعاشات الاستثنائية وفقا للقرارات الصادرة فى هذا الشأن وان المشرع لم يدخلها فى اعتباره سواء عند تقرير اعانة غلاء أو زيادتها وكذا عند تخفيضها بنسبة مئوية وفقا للقرار الصادر فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ ٠

وينبنى على ذلك نتيجة هامة محصلها أنه طالما أن الخفض النسبى المقرر في اعانة غلاء المعيشة ينصرف الى اعانة الغلاء التى تصرف طبقا الفئات والقواعد التى قررها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات وطالما أن هذه القرارات لاتسمح بمنح اعانة غلاء معيشة على المهاشات الاستثنائية وانما تقضى بأن يكون المنع على أساس المعاش القانونى وحده ، فمن ثم يتمين استبعاد الماش الاستثنائي عند تطبيق قواعد التخفيض النسبى فى اعانة الغلاء وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ ٠

ولا يسوغ الاحتجاج في هذا الصدد بأن عبارة « مايتقاضاه بالفعل » الواردة في القرار آنف الذكر تعنى وجوب اجراء الخفض في اعلقة الملاء على أساس ما يتقاضاه صاحب المعاش بالفعل من معاش بما في ذلك الزيادة الاستثنائية لا يسوغ الاحتجاج بذلك لان هذه المبارة ، حسبما هو واضح من سياق النص ، وردت في القرار منسوبة الى غلاء المعيشة وليس الى المعاش •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه عند اجراء الخفض النسبى في اعانة غلاء المعيشة بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣ يتمين الاعتداد بالماش القانوني وحده دون الماش الاستثنائي ٠

١ نتوي ٤٤] في ١٩٧١/٥/١٩ :

# قاعدة رقم ( ١٣ )

البسدا:

تقرير معاش استثنائي لاحد الوظفين بقرار من مجلس قيسدة الثورة ومجلس الوزراء ـ عدم استحقاقه اعائة غلاء المعيشة عن هذا المعاش ما لم ينص على ذلك القرار المعادر بالماش الاستثنائي ٠

### ملخص الحكم :

اذا كان قرار مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء الذي أحيل بمقتضاه الموظف الى المعاش لم يتعرض لموضوع اعانة غلاء المعيشة ، فتظل هذه الاعانة محكومة بالقواعد المقررة في شأنها • وهذه القواعد صريحة فى أنها لاتسمح بصرف اعانة غلاء المعيشة عن المعاشات التي تقرر بالمعايرة لاحكام قوانين المعاشات ، فكتاب وزارة المالية الدورى رقم ( ف ۲۳۶ – ۱۹۷۶) الصادر فی ۱۹ من أغسطس سسنة ۱۹۶۶ بشأن تثبيت اعانة غلاء الميشة بصفة عامة وتخفيضها في بعض الاحوال والمتضمن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ يقرر ف الفقرة الرابعة منه « المعاشات التي تزاد بصفة استثنائية تحسب اعانة الغلاء لاربابها على واقع المعاش القانوني ــ ومن لم يكن له معاش قانوني أصلا ورتب له معاش استثنائي لا تصرف له اعانة غلاء الهلاقا \_ ويدخل في ذلك المعاشات التي كانت تقل عن خمسمائة مليم شهريا وزيدت الى هذا القدر » • وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برنم القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة ، وهذا القرار لم يمس في شيء القاعدة التي نص عليها قرار ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ بل ظلت قائمة نافذة المفعول ، ثم صدر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قرار من مجلس الوزراء الذي قرر تثبيت اعانة غلاء الميشة على أساس مقدار الاعانة التي استحقت للموظف أو المستخدم أو العامل في يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد أفصح المشرع في مذكرة اللجنة الماليسة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عن نيته في أستمرار العمل بمبدأ تثبيت اعانة الغلاء رجوعا الى احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ وهو القرار الذي ينهى عن صرف اعانة غلاء اطلاقا لمن لم يكن له أصل معاش تقرره القوانين وانما رتب له معاش استثنائي .

وف اكتوبر سنة ١٩٥٢ استفسرت الادارة العامة لماشات الحكومة من اللجنة المالية عن الامر فيما يتعلق بتسويات حالة الضباط الذين المتضت اعادة تنظيم الجيش ابعادهم عن القوات المسلحة ، فقررت اللجنة المالية بجلستها المنعقدة في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ردا على هذا الاستفسار بأنه : « تمنح اعانة الغلاء على أساس المعاش القانوني فقط ولاتمنح اعانة عن الزيادة التي نالها الضباط في الماش نتيجية التسوية » • وهذا الذي قررته اللجنة المالية صريح في عدم استحقاق اعانة غلاء الميشة على الماشات التي تتقرر بالمثالفة لاحكام قوانين الماشات العامة المعابط المفصولين أو المحالين الى المعاش •

( طعن رقم ۲۸۹ لسنة ٥ ق ــ جلسة ٢٩/١٠/١٠)

الفصل الرابع عشر

طوائف خامسة

ألفرع الأول

التفياة

قاعسدة رقم ( ١١٤ )

#### البسدا:

معاشات القضاة حال الاستقالة طبقا لحكم المادة ٧٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ــ سريان حكم هــذا النص على الاستقالة المريحة وكذلك الاستقالة الضمنية ــ أمــاس ذلك ــ ورود النص عاما مطلقا ٠

#### ملغص الفتوي :

تنص المادة ٢١ من قانون اصدار قانون السلطة القضائية على أنه «يجوز خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر هذا القانون تثبيت قضاة الحكم وأعضاء النيابة العامة بالاقليم السورى فى وظائف القضاة وأعضاء النيابة العامة بذلك الاقليم والمبينة فى هذا القانون دون التقيد بالراتب والدرجات الحائزين عليها ، ويكون التثبيت بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى وزير العدل فى الاقليم السورى » وقد صدر استقادا الى هذا النص قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٩ بتثبيت بعض القضاة فى الوظائف القضائية ووظائف النيابة العامة ، وكان من بينهم الاستاذ ٥٠٠ الذى ثبت رئيسا للمحكمة الابتدائية فى طرسوس •

ولما كان تثبيت قضاة الحكم واعضاء النيابة العامة في الاقليسم السورى هو بمثابة تعيين لهم في الوظائف التي ثبتوا فيها ولكنه لايعتبر تميينا مبتداً ، بل استمرارا للملاقة الوظيفية القائمة بينهم وبين الدولة ومقتضى ذلك أنه متى صدر قرار بتثبيت القاضى أو عضو النيابة استقر له مركز قانونى مصدره القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ السالف الدكر وما يستتبع ذلك من الحقوق والمزايا المقررة بهذا القانونومن هذه المزايا ملجاء بالمادة ٧٥ منه التى تنص على أنه « استثناء من احكام موظفى الدولة وقوانين الماشات ( التقاعد) لايترتب على استقالة القاضى سقوط حقه في الماش أو التقاعد أو المكافأة أو التعويض •

وف هذه الحالة يسوى معاش أو مكافأة القاضى على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه » •

وهذا النص اذ عرض لبيان حكم استقالة القضاة والاثر المرتب عليها وقضى بعدم سقوط حقهم فى المعاش أو الكافأة بسبب الاستقالة، فقد جاءت عبارته عامة عند اللزوم حيث تشمل فى معناها الاستقالة الصريحة والحكمية (الضمنية) المستفادة من انقطاع الموظف مدة خمسة عشر يوما عن مباشرة اعمال وظيفته دون عذر بيرر ذلك و ويؤثر هذا النظران الحكمة التى تغياها المشرع من تقرير هذا الحق القضاة استثناء من قوانين المعاشات هى انيكفل المقاضى حريته كاملة فى النهوض باعباء وظيفته السامية فلا يكره على البقاء فيها ، ومن ثم كان من الطبيعى أن يقرر له القانون من بين ضمانات اشتغاله ضمان حريته فى العمل وذلك بتقرير حقه فى اعتزال الوظيفة وقتما يشاء وهو آمن على معاشه أو مكافأته ، يستوى فى ذلك أن يفصح عن ارادته فى صورة صريحة بأن ينقطع عن عمله الدة التى افترض القانون معها انصراف ارادة القاضى الى اعتزال العمل و

لذا انتهى الرأى الى أن المادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية تسرى فى شأن الاستاذ ٥٠٠ ، ومن ثم يسوى معاشه وفقا لاحكامها ٠

( نتوی ه۹۱ فی ۱۹۳۱/۷/۱ )

# الفرع الثانى مجلس النولة وادارة قضايا الحكومة

قاعسدة رقم (١٥٥)

#### المحدا:

تسوية معاشات رجال مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة الذين يتركون الخدمة قبل ١١ من فبراير سنة ١٩٥٩ تاريخ نفاذ القانون رقم ٨٥ لمسنة ١٩٥٩ ـ يكون على أساس الرواتب المستحقة وقت ترك المخدمة وليس على اسس أخرى تستمد من قوانين لاحقه على هذا الترك ٠

### ملخص الفتوى :

ينص قرار رئيس الجمهورية باصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ ف شأن تنظيم ادارة قضابا الحكومة في المادة الثالثة منه على أنه « الى ان بتم توهيد نظام المرتبات بين اقليمي الجمهورية يعامل أعضاء ادارة قضايا الحكومة وموظفوها ومستخدموها طبقا للقواعد المالية التي تطبق بالنسية الى مجلس الدولة » وينص في مادته الرابعة على أن « ينشر هــــذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وقد تم نشره فعلا بالجريدة الرسمية في ٢١ من غيراير سنة ١٩٥٩ وينص قرار رئيس الجمهورية باصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، ف مادته السابعة على أنه « الى أن يتم توحيد النظام النقدى فى اقليمى الجمهورية تحدد مرتبات اعضاء المجلس فى كل اقليم طبقا للجدول الملحق بهذا القانون ٥٠ ويسرى الجدول المسار اليه على اعضاء مجلس الدولة ... من وقت نشرهذا القانون دون حاجة الي اجر اءات أخرى» وينص في المادة ٧٧ منه على أنه « حددت مرتبات أعضاء مجلس الدولة وفقا للجدول الملحق بهذا القانون » وتنص القاعدة الاولى من قواعد هذا الجدول بأنه « تسرى فيما يتعلق بتحديد الوظائف وتعيين الرتبات والمعاشات وكذلك بنظامهما جميع الاحكام والقواعد المقررة أو التي تقرر في شأن رحال القضاء » كما تقضى القاعدة السادسة من قواعد جدول

مرتبات أعضاء السلطة القضائية بأنه « يسرى ( جدول المرتبات الملحق بالقانون ) على رجال القضاء والنيابة العاملين وقت صدور هذا القانون دون حاجة الى اجراء آخر » ه

وبيين من مجموع هسده النصوص انها تعنى أعضاء مجلس الدولة وأعضاء ادارة قضسايا الحكومة ورجال القضاء الموجودين فعلا فى الخدمة فى تاريخ نفاذ القوانين المسار اليها أما من زايلته صفة العضوية باحدى هذه الهيئات قبل هذا التاريخ فانها لاتسرى عليه ولا تتناوله وهذا المحكم تطبيق للاصل العام الذى يقضى بأن قوانين التوظف لاتسرى الا على من توافرت فيهم صفة الموظف فى تاريخ نفاذها غلا يفيد منها من ترك الخدمة فى تاريخ سابق على هذا التاريخ •

( نتوی ۹۸ فی ۱۹۲۱/۲/۱ )

# قاعدة رقم ( ٤١٦ )

#### البدا:

غترة بقاء عضو مجلس الدولة في الخدمة بعد بلوغة سن الستين ولحين انتهاء السنة القضائية — لا تحسب في المعاش ولا تدخل بالتالي ضمن مدد الاشتراك في التامين — نتيجة ذلك ان الطلب الذي يقسدم خلالها لحساب مدد العمل بعد سن العشرين ضمن مسدة الاشتراك في التامين يعتبر مقدما بعد اليعاد تطبيقا لنص المادة (٣٠) من قانون التامين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ٠

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب أي عدد من السنوات الكاملة من المدد غير المحسوبة ضمن مدة اشتراكه في التأمين التي قضاها في أي عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكه في التأمين ويتمين عليه في هذه الحالة طلب الضم أثناء أي مدة من مدد اشتراكه في التأمين واداء مبلغ يقدر وفقا المجدوليرقم (٤) المرافق

وعلى أساس سنة فى تاريخ تقديم الطلب وأهِره فى تاريخ بدء مـــدة الاشتراك فى التأمين التى قدم الطلب خلالها » •

ومن حيث أنه يلزم للافاده من أحكام هذه المادة أن يتقدم صاحب الشأن بطلبه أثناء أى مدة من مدد أشتراكه في التأمين ه

ومن حيث أن فترة بقاء عضو مجلس الدولة في الخدمة بعد بلوغه سن الستين ولحين انتهاء السنة القضائية لاتحسب في المعاش ولاتدخل بالتالى ضمن مدد الاشتراك في التأمين وذلك بصريح نص المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ والمسدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ اذ قضت بأنه « استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى أو يعين عضو بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية ومع ذلك اذا بلغ العضو سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر الى أول يولية فانه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة » فان الطلب الذي يقدم خلالها لحساب مدة خدمة سابقة على مقتضى نص المادة ٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي يعتبر غير مقدم في الميعاد ، كما أنه لايحق لصاحب الشأن حساب هذه المدة ذاتها في المعاش بصريح النص كما سلف البيان، ولا وجه للقول بأن النقاء في الخدمة بعد سن الستين على النحوالمتقدم بمثابة مد للخدمة طوال هذه الفترة بما يترتب عليه من آثار وذلك لسببين: الاول \_ هو أن المادة ١٢٣ المشار اليها قررت صراحة في نهايتها عدم حساب تلك المدة في تقدير المعاش أو المكافأة والثاني ــ أن المادة ٣٦ من قانون التأمين الاجتماعي بعد ان اشارت الى أن احكام التأمين يقف سريانها على المؤمن عليه ببلوغه سن الستين واستثنت من ذلك من تمد خدمته فقد حددت من يستفيد من هذا الاستثناء وهو المؤمن عليه الذي تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة من الماملين بالجهاز الاداري للدولة وبالهيئات العامة والمؤسسات العامة أو الوهدات الاقتصادية التابعـــة اليهما وذلك وفقا الاحكام كل من المادتين ٧١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ و ٦٥ من نظام العاملين بالقطاع المام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وفي كلتا الحالتين لا يجوز مد الخدمة الا بعد بلوغ السن المقررة للتقاعد وبقرار من الوزير المفتص أو رئيس الوزراء حسب الاهوال وذلك في حالة الضرورة ،

ولا وجه كذلك للقول بأن الحكم الوارد في نهاية المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة بعدم حساب مدة بقاء عضو المجلس في الخدمة على النحو المتقدم في تقدير الماش أو الكافأة قد نسخ وألعى بصدور قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي حلمحل القوانين الخاصة بالمعاشات المدنية والعسكرية طبقا لنص المادة الثانية منه وألغى كل حُكم يخالف أحكامه تطبيقا لحكم المادة ٦ منه وذلك لأن الحكم الوارد في المأدة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة هو من الاحكام الخاصة التي لايلغيها قانون عام وأنما تبقى قائمة ومعمولا بها وفقا للقاعدة الاصولية التي تقضى بأن الخاص مقدم على المعام ، كذنك غانه لا وجه المتحدى بأن المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئـــات القضائية ومنها قانون مجلس الدونة تقضى بأن يطبق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة على الباقين ف الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ وتسوى معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين ، لان ذلك لأيستفاد منه أن اعضاء الهيئات القضائية ومنهم أعضاء مجلس الدولة تسرى في شأنهم قوانين الماشات أثناء فترة بقائهم في الخدمة بعد بلوغهم سن التقاعد أو أن هذه المدة تدخل في المسدة المصوبة في المعاش ، أذ أن هذا القانون لم يقرر سوى استفادة هؤلاء من تعديل مرتباتهم طبقا لاحكام الجداول المرفقة به وتسوية معاشاتهم على أساس هذه الرتبات بعد تعديلها دون أدنى تعديل في المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقسدم على وقائع الحسالة المعروضة فان السيد الاستاذ المستشار وووجه انتهت خدمته ببلوغه سن الستين في ١٩٧٥/١١/٢١ ومن ثم فان الطلب المقدم منه لحساب مدة خدمة سابقة له طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ متدما بعد الميعاد كما أنه لايحق له كذلك حساب المدة من تاريخ بلوغه سن الستين حتى نهاية السنة القضائية في المعاش وذلك وفقا لصريح نص المادة ١٢٠ من قانون مجلس الدولة و

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية السيد

الاستاذ المستشار / ٠٠٠٠٠٠٠ في ضم مدتى خدمته المشار اليهما الى المدد المصوبة له في المعاش .

( نتوی ۷۳۸ فی ۱۹۷۲/۱۲/۳۰ )

الفرع الثالث هيئــة الشرملة

قاعدة رقم ( ٤١٧ )

المسدا:

تحديد التاريخ الذى تستقطع اعتبارا منه أقسساط الاشتراك في الماش على أساس اجر الاشتراك المنصوص عليه في ألمادة ١١٤ مكرر (٥) من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ ٠

### ملغص الفتوى:

بيين من النصوص (۱) ان المشرع قرر تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على ضباط وافراد هيئة الشرطة فيما لايتمارض مع احكام قانون هيئة الشرطة رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٧١ وعدل اهبر اشتراكهم في المماش والتأمين فجمله شاملا للاجر الشهري مضافا اليه بدلات السكن والملابس والمراسئة وذلك بأثر رجعي يرتد الى ١٩٧٥/٩/١ تاريخ المعل بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على الا تصرف فروق لاصحاب المعاشات منهم عن فترة سابقة على الا ١٩٧٨/٧/٢ تاريخ نشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ ٠

ولما كانت القاعدة العامة تستوجب تطبيق القانون بأثر فورى مباشر

 <sup>(</sup>۱) قانون رقم ۱۰۹ لسنة ۱۹۷۱ المصدل بالتسانون رقم ۶۹ لسنة ۱۹۷۸ الخاص بهيئة الشرطة : المادة ۱۱۶ مكررا (٥)

\_ قانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعسدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧: المادة ١٩٠٠ -

دستور سئة ١٩٧١ : المادة ١٧٨ ٠

من تاريخ نفاذه غلا يرتد اثره الى الماضى الا على سبيل الاستثناء وبنص صريح فى القانون اعمالا لحكم المادة ١٨٧ من الدستور المسلمادر فى الامرام وعلى ذلك غالاثر الرجعى الذى تضمنته المادة المخامسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه باعتباره استثناء من تلك المتاعدة يقدر بقدره غلا يتوسع فى تفسيره ومن ثم غانه يمكن أن يستشف تصد المشرع من صريح عبارة النص التى قصرت الاثر الرجعى على التعديل الذى احظه المشرع على مدلول اجر الاشتراك ولا يمتد الى أقساط الاشتراك فى المعاش التى تم تحصيلها طبقا للقواعد التى كانت سارية قبل المتعديل فى المعاش التى تارتد اليها تعديل اجر الاشتراك و

وبالاضافة الى ما تقدم فان سكوت المسرع عن تحديد مدى شمول الاثر الرجعى لاقساط الاشتراك في التأمين (الاجتماعي) رقم ٧٩ لسنة الاثر الرجعى لاقساط الاشتراك في التأمين (الاجتماعي) رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها الشريعة المامة الواجبة التطبيق عند خلو القوانين والنظم الخاصة من النص ، طالما انها لا تتمارض معها ، ولما كانت الفقرة الاخيرة من المادة ١٩٥١ لسنة ١٩٧٧ يستفاد منها أن المشرع وضع حكما عاما تتحمل الخزانة العامة بموجبه بالاثار المترتبة على زيادة أجر الاشتراك بأثر رجعى دون أن يحمل المؤمن عليه الموجود بالخدمة أو صاحب المعاش الذي يركع باي فرق في أقساط الاشتراك وذلك استثناء من الاصل العام الذي يربط بين اجر الاشتراك والاقساط ومن ثم غانه لا يجوز تحصيل فروق لاقساط التأمين نتيجة لتعديل اجر اشتراكهم في المعاش باثر رجعي وفقا لاحكام القانون رقم ولا المبدد المبدلات المضافة لالمجورهم بالتطبيق لحكم المادة ١٩١٤ مكرر (٥) من قانون هيئة الشرطة رقم ١٩٧٩ لسنة ١٩٧١ الذي اضاف تلك المادة الى قانون هيئة الشرطة والتاسطة ٥

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى ادارة الفتوى لوزارة الداخلية بجلسة ١٩٧٩/١/٢ ( ملف مدر ١٥٠٠ - ١٩٧٩/١٠ ) بعدم جسواز تحصيل أقسط

التأمين من البدلات التي اضافها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ الى اجر اشتراك ضباط وأفراد هيئة الشرطة في المعاش باثر رجعى • ( مك ١٩٥٠/٨٦ )

### قاعــدة رقم ( ٤١٨ )

#### المسدا:

نص المادة ١٧٦ من قانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يستفاد منه أن المشرع قرر اعادة تسوية معاشات غباط الشرطة وغيهم من أصحاب الرتب الذين فصلوا بغي الطريق التأديبي قبل ٢٥/١٣/٣/١١ بقرات غير مستندة الى سبب صحيح على أساس الرتبة التي كانت تنهي بها خدمتهم بفرض عدم فصلهم ــ توقف المشرع عند هذا الحد ــ عدم اعماله جميع الاثار المترتبة على عدم صحة قرار الفصل وابقاءه عليه دون المفاء ــ اثر ذلك ــ عدم جواز منح رتبة «الملواء » لفساط الشرطة الذين أعيدت تسوية معاشاتهم وفقا لحكم المادة ١٧٧ المشار اليها •

#### ملخص الفتوى:

ان المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن ( مع عدم الاخلال الاحكام القضائية النهائية الصادرة قبل ١٩٧١/٣/١١ يكون لاصحاب المعاشات الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي قبلهذا التاريخ وللمستحقين عنهم طلب اعادة تسوية المعاش استنادا الى عسدم صححة قرارات فصلهم ومناترم الجهة المختصة بتسوية المعاش باعادة تسويته وفقا للقواعد الآتية:

الرتبة وقل تاريخ العمل بهذا القانون تعاد تسوية معاشه على أساس مرتب الرتبة التي كان يصل اليها في تاريخ الوفاة ) •

والمستفاد من هذا النص ان المشرع اسبغ رعاية خاصة على ضباط الشرطة وغيرهم من اصحاب الرتب الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي قبل ١٩٦٣/٣/١١ بقرارات غير مستفده الى سبب صحيح فقرر اعادة تدوية معاشاتهم على أساس الرتبة التي كانت تنتهى بها خدمتهم بفرض عدم فصلهم ، الا أن المشرع توقف عند هذا الحد فلم يعمل جميع الآثار المتربة على عدم صحة قرار الفصل وأنم أبقى عليه دون الغاء واقتصر على أعادة تسوية المعاش على اساس الرتبة التي كانت تنتهى بها خدمتهم دون أن يقرر أعادتهم اليها . ومن ثم فانه لايجوز منحهم هذه الرتبة فعال اذ لو أراد المشرع ذلك لنص صراحة على اعادتهم للخدمة أسوة بمن فصلوا بعد ١٩٣٤/٣/١١ واعيدوا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ الى وظائفهم بهية الشرطة مع منحهم الرتب التي وصل اليها زملاؤهم ه

ولما كان منح رتبة ( اللـواء ) أو عيرها من الرتب مرتبطة بعودة المفصول الى الخدمة ووجوده فيها غانه لا يجوز منحها لضباط الشرطة المخاطبين بنص المادة ١٩٧٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ ه

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى الى عدم جواز منح رتبة ( اللواء ) لخباط الشرطة الذين أعيدت تسوية معاشاتهم وفقا لحكم المادة ١٧٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

<sup>(</sup> ملف ۱۸۰/۲/۸۱ ـ جلسة ۱۲/۱۲/۱۲ )

# الغرع الرابع اغراد قوات السواحل

# قاعسدة رقم (١٩٤)

#### المحدا:

قرار جمهورى بتسوية معاش عامل هـو قرار ادارى فردى ــ لا يترتب عليه اثر الا من تاريخ صدوره ــ تضمنه زيادة استثنائية في المعاش طبقا للقانون ــ يعمل القرار اثره من تاريخ صدوره لا من تاريخ الحالم للمعاش طالما ينص صراحة على أثر رجعى •

### ملغس الحكم :

ان افراد قوات السواهل الذين اصيبوا بمرض الدرن الرئوى وانتهت خدمتهم لعدم اللياقة الصحية قبل ١٩٦٩/١/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ قد تم تسوية معاشات فريق منهم على أساس حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باعتبارها أصابةً عمل استنادا الى فتوى اللجنة الثالثة • والفريق الآخر ـــ ومنهم المطعون ضده ... تم تسوية معاشاتهم على أساس حكم المادة ١٩ من القانون المذكور استنادا الى فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريم. وقد رؤى الهادة المطعون ضده بمعاش يزيد على ما تقرره المادة ١٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ الذي انتهت خدمته في ظله فعرض الامر على الجهة ألمختصة وصدر قرار من رئيس الجمهورية رقم ١٣٠٣ لسنة ١٩٧٢ في أول اكتوبر سنة ١٩٧٢ باعتماد تسوية معاشه بصفة استثنائية على أساس المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . وهذا القرار الجمهوري باعتباره قرارا اداريا يسرى من تاريخ صدوره ، ولا يرتد المركز القانوني الذي أنشأه هذا القرار بتقرير معآش استثنائي للمطعون ضده الى الماضي ، لانه لم يتضمن نصا على سريانه بأثر رجعى ومن ثم فلا يجوز القول بأن الزيادة المترتبة على هذا المعاش الاستثنائي تسرى من تاريخ ترك المطعون ضده الخدمة في ١٩٦٨/١١/١٦ ، لان هذا يعني

سريان هذا القرار بأثر رجعى دون نص صريح على ذلك • ولا يبين من الاعمال التحضيرية التي بنى عليها القرار الجمهورى رقم ١٢٥٣ لسنة الإعمال التحضيرية التي بنى عليها القرار الجمهورى رقم ١٢٥٣ لسنة ولا ضمنا أن يكون سريان هذا القرار من تاريخ سابق على صدوره • واذا كانت قد وافقت على رأى اللجنة التحضيرية باعادة تسوية المستحق لافراد قوات السواحل الذى انتهت خدمتهم لمدم اللياقة المسحية والمبينه اسماؤهم بالكشوف المرفقة بصفة استثنائية ، فهذه الاعادة لم يقصد بها الا أن تكون من تاريخ صدور القرار الجمهورى باعتماد هذه التسوية الاستثنائية •

وعلى ذلك فان المطعون ضده انما يستفيد من احكام القرار الجمهورى رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمنه من زيادة فى المعاش من تاريخ المعلى به دون أن يرتد أثر ذلك الى تاريخ تركه الخدمة لما فى ذلك من سريان هذا القرار على الماضي دون نصصريح ، ولتعارض ذلك مع كون الماش الذي تقرر المطعون ضده منذ تركه الخدمة طبقا المادة ١٩٦٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو المعاش المتفق مع القانون ، وكل زيادة فى هــــذا المعاش تكون انشاء لركز قانونى جديد لا يتأتى الا من تاريخ صدور القرار المنشى، له وهو فى هذا المقام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٧ الصادر طبقا السلطة التى خولها له القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الماشات والكافات الاستثنائية ٠

( طعن رقم ۸۹۷ لسنة ۲۵ ــ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۰ ) ( وفي ذات المشي طعن رقم۸۹۸ لسنة۲۵ ــ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۰ )

# الغرع الخامس

# الموظفون نوو الأصل السوداني

# قاعسدة رقم ( ٤٢٠ )

#### الجسدا:

الموظفون نوو الاصل السوداني ــ مدى استحقاتهم للمعاش او المكافاة عند تركهم المخدمة ــ يعاملون عن مدد خدماتهم التي تسبق اول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ استقلال السودان معاملة المسرين في هذا الصدد اما بعد هذا التاريخ فلا يستحقون معاشا او مكافاة •

### ملخص الفتوى :

تشترط المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة فيمن يعين فى احدى الوظائف أن يكون مصريا ، وذلك تطبيقا للمبدأ الدستورى الاصيل الذى يقصر حق شغل الوظائف المامة على المصريين دون سواهم باعتباره أحد المعقوق العامة الخاصة بالمصريين .

واستثناء من هذا الاصل الدستورى العام أجاز المشرع فى المرسوم بتانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ توظيف الاجانب فى المحكومة المصرية ونصت المادة ١٣ من ذلك القانون على أنه «لايمنح الموظف الاجنبى أى معاش أو أى مكافأة عن مدة خدمته » ومن ثم غلا يجوز منح الموظف الاجنبى ولو على سبيل الاستثناء أى معاش أو مكافأة عن مدة خدمته وييقى هذا الحسق باعتباره أثرا من آثار رابطة التوظيف محصورا على من يتمتم بالجنسية المصرية طبقا للقوانين

ومن حيث ان استحقاق المعاش أو المكافأة عن مدة الخدمة منوط بتوافر الجنسية المحرية في الموظف ، طبقا للقوانين المنظمة لها بغض النظر عن أى قانون آخر، اذ أنه عند التنازع بين قانون الجنسية المرية وأى قانون الجنسية المرية وأى قانون أجنبى تكون العبرة بالقانون المرى طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من القانون المدنى التى تقضى بأن الاشخاص الذين تثبت لهم فى وقت واحد بالنسبة الى مصر الجنسية المصرية وبالنسبة الى دولة أجنبية أو عدة دول أجنبية جنسية تلك الدولة فالقانون المصرى هو الذى يجب تطبيقه ٠

واذا كان السودان قبل اعلان استقلاله فى أول يناير سنة ١٩٥٦ يعتبر جزءا من مصر وكان السودانيون يتمتعون بالحقوق العامة المقررة المصرين واخصها حق التوظف ، غلم يخضعوا لاحكام قانون توظيف الاجانب عند تعيينهم فى خدمة الحكومة المصرية ، وكان يجسرى على مرتباتهم حكم استقطاع احتياطى المعاش أسوة بغيرهم من الموظفين المصريين ، ومن ثم غانهم كانوا يستحقون معاشا أو مكافأة عند انتهاء خدمتهم فى الحكومة المصرية طبقا للقوانين المعمول بها فى هذا الشان ،

ولما كانت الجنسية أثرا من آثار سيادة الدولة تلحق الشعب الذي تتكون منه الدولة طبعاً للقوانين التي تصدرها تنظيما لها ، ومن ثم فان قيام السودان كدولة جديدة لها شخصية دولية مستقلة يستتبع زوال الصفة المصرية عن السودانيين وتعتمهم بجنسية خاصسة متميزة عن الجنسية المصرية من تاريخ استقلال السودان فيعتبرون من الإجانب ولا يجوز توظيفهم في الحكومة المصرية الافي الحدود وبالقيود المقررة بمقتضى قانون توظيف الإجانب ه

الا انه لما كانت صفة الاجنبى لم نلحق السودانيين الا من تاريخ استقلال السودان فى أول يناير سنة ١٩٥٦ وكانوا تبل ذلك يعتبرون من المربين فانهم يستحقون المعاش أو المكافأة بمقتضى القوانين المرية عن مدة خدمتهم السابقة على تاريخ استقلال السودان ، أما مدة خدمتهم اللاحقة على هذا التاريخ — فتسرى عليها احكام قانون توظيف الاجانب فالإ يستحقون أى معاش أو مكافأة عنها طبقا للمادة ١٩٥٢ معاش أو مكافأة عنها طبقا للمادة ١٩٥٢ معاش أو مكافأة عنها طبقا للمادة ١٩٥٤ معلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ معلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ معلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤

# الفرع السادس امراء دارفور واقاربهم واتباعهم

قاعسدة رقم ( ٤٢١ )

المسلدا :

طبيعة المعاش المقرر لاقارب واتباع امراء دارفور تختلف عن طبيعة المعاشات المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ·

### ملخص الحكم :

تبين من تصفح المذكرة ، التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٨ من يناير سنة ١٩٢٨ ، أن طبيعة المعاش موضوع النزاع تختلف عن طبيعة المعاشات المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، ذلك أنه تولد من المرتبات التي ربطت لامراء دارفور وأقاربهم واتباعهم ، بسبب العادهم عن دارفور على أثر فتحها سنة ١٨٧٣ وانزالهم بمصرتم استمر صرفها من بعدهم الى ورثتهم ، فهو في الاصل من قبيلُ الاعانات المالية التي تمنحها الدولة لبعض الافراد لاعتبارات سياسية أو اجتماعية ، وغنى عن البيان أنه ليس كل من تمنحه الدولة مرتبا يعتبر موظفا عاما ، فان صفة الموظف العام لاتقوم بالشخص ، ولا تجرى عليه بالتالي احكام الوظيفة العامة ، الا اذا كان معينا في عمل دائم في خدمة مرفق عام تدس م الدولة أو السلطة الادارية بالطريق المباشر ، وهو أمر لم يكن أصلا سببا لربط هذه المرتبات لن ربطت لهم ، واذا كانت المرتبأت المذكورة قد سميت فيما بعد معاشات وأجريت عليها بعض احكام قانون المعاشات فان ذلك لم يكن الا تنظيما وضعه مجلس الوزراء في شأن صرف المرتبات. المشار اليها ، واستعار له بعض احكام قانون المعاشات ، بقصد اتخاد اجراء حاسم في موضوع استمرار صرفها ، حتى التبقى عبدًا على خزانة الدولة تتحمله الى ما لا نهاية فهو تنظيم لا يغير من طبيعة المرتبات سالفة الذكر شيئًا ، ومن ثم فانه ينتفى عن المعاش موضوع النزاع أنه معاش مستحق لاحد الموظفين المموميين أو ورثته ٠

( طعن رقم ٣٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٣/١٢/١٣ )

# الفرع السابع اعضاء المجمع اللغوى قاعسدة رقم ( ۲۲۲ )

#### المحدا:

اعضاء المجمع اللغوى ... معاش ... جواز جمع الموظف بين المرتب والمعاش استثناء وققا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ... عدم اعتبار أعضاء المجمع اللغوى موظفين عموميين في منهوم المادة الاولى منه ... عدم سريان احكامه عليهم ٠

# ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ١٣٤ لسمنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجمع اللغة العربية في المادة الاولى منه على أن « مجمع اللغة العربية هيئسسة مستقلة ذات شخصية اعتبارية مقره القاهرة ، ويكون وزير التربية والتعليم رئيسا أعلى للمجمع بحكم منصبه » • وتحدد المادة الثانية اغراض المجمع وهي المحافظة على سلامة اللغه وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر ٥٠٠ ووضع معجم تاريخي للغة العربية ونشر بحوث دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وما لهرا على مدلولاتها من تغيير ٥٠٠ وننظيم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة ٥٠٠ وبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية ٥٠٠ واصدار مجلة تنشر بحوث المجمع ٠٠٠ انخ ٠٠ وتنَّص في المادة الثالثة على أن « يؤلف المجمع من اربعين عضوا على الاكثر من بين العلماء في اللُّمَّة العربية وآدابها وفي العلوم والفنون • ويجوز أن يكون من بين هؤلاء الاعضاء عدد لايجاوز اثنى عشر عضوا من غير المصريين ٠٠٠ » وتبين المادة الخامسة الهيئات القائمة على ادارة المجمع والاشراف عليه. وهي رئيس المجمع ، ومجلس ادارة المجمع ، ومجلس المجمع ، ومؤتمر المجمع ، وتحدد ألواد من ١١ الى ١٥ اختصاص هذه الهيئات تفصيلاه وتبين المادة ١٩ حالات سقوط العضوية وهي صدور حكم ماس بالنزاهة

والشرف ضد العضو أو فصله بقرار مسبب من مجلس المجمع أو عجزه عن مباشرة أعماله لمرض أو لظروف أخرى أو قبول استقالته • وتنص المادة ٢٥ على أن تحدد مكافآت العضوية لاعضاء المجمع بقرار من رئيس المجمعورية عثم تناولت المادتان ٢٦ و ٢٧ الاحكام المنظمة لشئون موظفى المجمع هنصت المادة ٢٦ على أن يمين بالمجمع عدد كاف من الموظفين الاداريين والمستخدمين خارج الهيئة والعمال ونصت المادة ٢٧ على أن يسرى على هؤلاء الموظفين والمستخدمين والمعمال جميع القوانين واللوائح الخاصة بموظفى الحكومة ومستخدميا وعمالها •

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن القائمين على شئون المجمع اللغوى طائفتان ميز المشرع بينهما تمييزا بينا وخص كل طائفة منهما بتنظيم قانونى يفتلف عن التنظيم الذى خص به الطائفة الاخرى ، الماطئفة الاولى هي أعضاء المجلس الذين يقومون بالتوجيه ورسم السبيل الى تحقيق اهداف المجمع وهؤلاء لا يشغلون مناصب تدخل فى التنظيم الادارى للمجمع ولايقتمى عملهم فيه التفرغ والانقطاع كما انهم لايخضعون لاى نظام من نظم التوظف ه اما الطائفة المائفة المثانية فهي طائفة الموظفين والمستخدمين والمعال وهؤلاء يقومون بوظائف ويشغلون درجات تدخل فى التنظيم الادارى للمرفق وتنظم قواعد توظفهم الاحكام التى تسرى فى شأن موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها وهى أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وكافة التشريعات المكملة له ه

وعلى مقتضى ماتقدم لايعتبر اعضاء المجمع اللغوى موظفين عموميين فى مفهوم المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ومواد قوانين الماشات المشار اليها فى هذه المادة ، ومن ثم فلا تسرى عليهم أحكام هـذه المادة .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق تبلنا التعيين فيها لا تسرى على أعضاء مجمع اللغة العربية ٠

( نتوي ١٨٨ في ١٩/١٢/١٩ )

الغرع الثامن

رجسال التعليم الأولى

قاعــدة رقم ( ۲۳ )

#### المسدا:

لتحقق شروط التثبيت بالماش طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء المصادرين في ٨ من يولية سنة ١٩٤٥ و ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ وكتاب وزارة المالية الدورى رقم ٢٢/١/٧٨ مؤقت المؤرخ ٢٠ من غبراير سنة ١٩٤٠ يكون المدعى من رجال التعليم الاولى القديم ومثبتا في مجلس مديرية المنيا حتى تاريخ نقله الى وزارة المتربية والتعليم واشتراكه في مسندوق الادخار — لا وجه المتحدى بنص المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ المخاصة بالمعاشات — لا وجه كذلك للتحدى بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ المتى تثبيت المعلف من الموظفين المدنين الموجودين بخدمة الحكومة عند المعلى بهذا القانون — اساس ذلك ٠

# ملخص الحكم:

ان المدعى كان من رجال التعليم الأولى القديم ، وأنه كان مثبتا في مجلس مديرية المنيا حتى تاريخ نقله الى وزارة التربية والتعليم كما كان مشتركا في صندوق الأدخار ومن ثم فيو قد استوفى شرائط التثبيت طبقا لأحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ م كتاب وزارة المالية الدورى رقم ١٩٤٨ ٢٢/١/٣٨ وقت ، المؤرخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٧ ، وعليه يكون التثبيت والحالة هذه حدكما سبق أن قضت هذه المحكمة من حقه ما دام قد استوفى شرائطه في هذا الخصوص ، ولا وجه لتحدى الوزارة بنص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات الملكية ، ذلك أن نص هذه المادة أنما يتناول حكم الموظف الذي كان قد ترك الخدمة وتبض مكافأته ثم عاد الى الخدمة السابقة وطلب حساب مدة خدمته السابقة

فى تسوية ما يستحقه من معاش أو مكافأة عن مدة خدمته الجديدة • اذ يتعين عليه \_ بالتطبيق لحكم المادة المذكورة \_ لحساب مدة خدمته السابقة رد الكافأة بأكملها التي كأن قد قبضها في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ عودته أو على أقساط شهرية بشرط أن يقدم طلبا كتابيا بذلك في خلال شهر من التاريخ المذكور فاذا فصل من الخدمة أو توفي قبل ود مبلغ المكافأة بتمامه ، فانه لحساب مدة الخدمة السابقة في تسوية المعاشي أو آلمكافأة يتعين عليه أو على المستحقين عنه رد المكافأة في ميعاد ستة أشهر من تاريخ تقاعده أو وفاته ، وغنى عن البيان أن التزام الميماد المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر لرد المكافأة لا ينبغي أن يكون الا في الحالة التي أوردتها ، وهي حالة حساب مدة خدمة سابقة في المعاشر أو المكافأة لموظف مفروض أنه أعيد الى الخدمة ، وانه في مدة خدمته الجديدة في حالة حساب مدة خدمته السابقة ، في تسوية ما يستحقه من معاش مثبت بالفعل بالمعاش ، وأن الميعاد المذكور لايكون ملزما في غير هذه الحالة • بيد أن الفارق واضح بين الحالة المذكورة وبين حالة الموظف الذي تنازعه الحكومة في أصل حقه في المعاش ذلك أن الموظف في حالة المنازعة في أصل حقه في المعاش لم يثبت سعد بالمعاش . فلا يسوغ بداهة أن تحمل منازعته على محمل طلب حساب مدة خدمة سابقة في الماشي. ومن ثم لا يجرى حكم المادة سالفة الذكر على حالة المنازعة في أصل الحق فالمعاش لانها من جهة ليست الحالة التي تحكمها ولأن انز الحكمها عليها. من جهة أخرى ممكن • واذ الميعاد المقرر لرد المكافأة بالتطبيق لحكم المادة المشار اليها يبدأ اما من تاريخ العودة الى الخدمة ، وليس ثمة عودة في حالة المنازعة في أصل الحق في المعاش واما من تاريخ التقاعد أو الوفاة وليس ثمة مكافأة يمكن أن تكون قد قبضت قبل التقاعد أو الوفاة في حالة المنازعة في أصل الحق في المعاش حتى يمكن أن ترد خلال الميعاد المذكور اذ أنها انما تصرف بعد التقاعد أو الوفاة وقد تقبض المكافأة \_ ف هذه الحالة بعد انقضاء الميعاد المشار اليه فالفرض في أعمال حكم المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، والقواعد المنصوص عليها فيها ، وهي التي وردت في الباب السابع من هذا المرسوم بقانون الذي عنوانه « أصحاب المعاشات والموظفون والمستخدمون السابقون الذين يعودون الى الخدمة » • هو أن يكون الموظف أو المستخدم قسد ترك الخدمة ثم أعيد اليها ، وليست هذه حالة المدعى •

ولا وجه للتحدى بنص المادة ٤ من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ التى تنهى الادارة عن تثبيت أى موظف من الموظفين المدنين الموجودين بخدمة الحكومة عند العمل بأحكام القانون المذكور في أول يولية سنة ١٩٥٣ ، ولو كان معاملا بقوانين أو قواعد تنظيمية سابقة تجيز تثبيته ذلك أن المفهوم الواضح لنص هذه المادة هو تعلق حكمها بحالات التثبيت التى تترخص فيها جهة الادارة وتعمل فيها سلطتها التقديرية و وهذا على حين أن التثبيت الذى شرعته أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ ، ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ لا تترخص فيه المهمة الادارية متى استوفى الموظف شرائطه وقد استوفاها المدعى كما سلف المدان ٥

( طعن رقم ۱۱۲۷ لسنة ۷ ق - جلسة ۱۹۲۷/۱/۱

# الفرع المتاسع العلماء والمدرسون والعلماء الموظفون في الازهر

قاعــدة رقم ( ٢٢٤ )

#### المحدا:

المتانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والماشات ــ المادة الثالثة من هذا المتانون ــ هذه المادة تتضمن حكما وقتيا يقتصر على طائفة مسينة من العاملين هم النبن كانوا موجودين في الخدمة وقت العمل بهذا المتانون ومعاملين بأحكام المتانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٠٩ والرسوم يقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٠٩ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والطماء الموظفين في الازهر ــ اثر ذلك ــ عدم شمول حكمها من يعاد الى الخدمة بعد أول يونية سنة ١٩٦٣ معن ينص المتانون على معاملته عن مدة غدمته المجديدة بأحكام الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ ٠

#### ملخص الفتوي :

ومن حيث أن ما تنص عليه المادة الثالثة من القمانون رقم

 ه لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات من أن « تسرى احكام المواد ١١ و ١٢ و ١٤ م من القانون المرافق على جميع الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون المعاملين بأحكام القانون رقم ه لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين في الازهر المشار اليها .

ويقتطع من المرتبات الاصلية لاولئك الموظفين لحساب الجهسات الملتزمة بمعاشاتهم ومكافآتهم طبقا للقوانين المذكورة اشتراكات تأمين ومعاشات قدرها ١٠/ بدلا من الاشتراكات المقررة قبل العمل بهذا القسانون ٠

وتلتزم هذه الجهات بأداء المعاشات والمكافآت ومبالغ التأمين الى مستحقيها •

أن ماتنص عليه هذه المادة من أحكام انما تتعلق بمن كان موجودا في المخدمة معاملا بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فحكمها حكم وقتى يقتصر تطبيقه على طائفة معينة من العاملين الذين كانوا موجودين في المخدمة في تاريخ معين ومعاملين بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ٠

وذلك مقابل المزايا التي سيخولها لهم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بتطبيق أحكام مواده التي نصت المادة الثالثة منه على تطبيقها عليهم ، فلا يشمل هذا الحكم بأى هال من الاحوال من يعاد الى الخدمة بعد أول يونية سنة ١٩٦٣ ممن ينص القانون على معاملته عن مدة خدمته الجديدة بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولا يفيد من مزايا القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ كما هو الحال بالنسبة الى أصحاب المعاشات الذين سبق معاملتهم بأحكام قوانين المعاشات العسكرية ، الذين اعيدوا الى الخدمة في احدى الوظائف التي ينتفع شاغلها بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بعد أول يونية سنة ١٩٦٣ والذين لا يفيدون من أية مزايا ينص عليها هذا القانون الأخير ٠

ومن حيث أن الثابت ان السادة / ٠٠٠٠ كانوا معاملين بأحكام

تانون المعاشات العسكرية واستحدا معاشد طبقا له أوقف صرفه بمجرد تعيينهم في الوظائف التي عينوا بها في الجهاز وهي من الوظائف التي ينتقع شاغلها بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وقد تم تعيينهم في عام ١٩٦٣ أي بعد العمل بأحكام هذا الفانون ، ومن ثم استحقوا ان يعاملوا عن مدة خدمتهم الجديدة بأحكام الرسنوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ ملشا الممادة ٥٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار الميها دون المزايا المنصوص عليها في هذا القانون الاخير وانتي نصت عليها المدة المائلة أو النسبة التي نصت عليها هذه المادة لاستقطاعها من مرتباتهم ، وعلى ذلك يتعين أن يستقطع من مرتباتهم النسبة التي حددها المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ في المادة الثانية منه وقدرها سبعة ونصف في المائة ٠

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الممومية لقسمه الفتوى والتشريع الى أن السادة / •••• بالجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء يعاملون عن مدة خدمتهم الجديدة بالجهاز بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ وتستقطع من مرتباتهم النسبة التى حددتها المادة من هذا المرسوم ومقدارها سبعة في المائة •

١ ملف ٨٦ \_ ٤/٤٥٤ \_ جلسة ١٩٦٩/٢/١٩٦١ )

قاعسدة رقم ( ٤٢٥ )

المحدا:

القانون رقم 6 المنة 1978 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 19 لمنة 1977 بتحديد سن التقاعد العلماء خريجى الازهر ببلوغهم سن الخامسة والستين ــ المستفاد من نص المندة (۱) منه أنه يشترط لافادة علماء الازهر من الحكم الوارد به أن يكون المالم حاصلا على ثانوية الازهر ــ المحصول على حذا المؤهل علة تقرير الحكم ومناط انطباقه ــ هذا المحكم ينحسر عمن تتخلف في شأنه علة تقريره ــ أساس ذلك ما أغصح عنه المشرع من أنه يلزم للحصول على الثانوية الازهرية أن يقضى الطالب عددا من السنوات تقوق مايلزم قرينه في التعليم العام على الثانوية اللازمة لاولئك

وهؤلاء للحصول على معاش كامل وهذا ما حدا به الى النص صراحة على النفرة بالنسبة لخريجى دار العلوم والآداب بين حملة انثانوية الازهرية والثانوية المامة ومن ثم يكون الحكم قد تقرر أصلا لحملة الثانوية الازهرية للاحجة في القول بأن النص جاء مطلقا بالنسبة لملماء الازهر خلوا من هذا الشرط •

#### ملخص الفتوى:

ان المادة الاولى من القانون رقم 60 لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم 19 لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجى الازهر ومن فى حكمهم تنص على أن « يستبدل بنص المادة الاولى من القانون رقم 19 لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجى الازهر ومن فى حكمهم النص الآتى:

### مادة (١) :

استثناء من أحكام القوانين التى تحدد سن الاحالة للمعاش تنتهى خدمة العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والهيئات القضائية والمجامد العلماء والمعاهد العلماء فريجى الازهر وخريجى دار العلوم من حملة الثانوية الازهرية أو تجهيزية دار العلوم وخريجى كلية الآداب من حملة ثانوية الازهر ببلوغهم سن الخامسة والستين •

ويستفاد من هذا النص أن مناط انطباق المكم الوارد به على أفراد أى طائفة من الطوائف المسار فيه أن يكون العامل حاصلا على الثانوية الازهرية فيما عدا خريجي دار العلوم الذين يستوى بالنسبة اليهم الحصول على الثانوية الازهرية أو تجهيزية دار العلوم ، علة ذلك حسبما أفصح عنه المشرع انه يلزم للحصول على الثانوية الازهرية أن يقضى الطالب عددا من السنوات تقوق ما يلزم قرينه في التعليم العام للحصول على الثانوية العامة ، غقرر هذا الحكم لتقريب بين مدد المخدمة اللازمة لاولئك وهؤلاء للحصول على معاش كامل ، وهذا ما حدا به الى النص صراحة

على التفرقة بالنسبة لخريجي دار العلوم والآداب بين حملة الثانوية الأزهرية والثانوية العامة ، ومن ثم يكون المكم قد تقرر أصلا لحملة الثانوية الازهرية ويكون الحصول على هذا المؤهل هو علة تقرير الحكم ومناط انطباقه ، وبالتالي فان هذا الحكم ينحسر عمن تتخلف في شأنه عله تقريره ، وعلى هذا مانه يشترط لامادة علماء الاز هرمنه أن يكون العالم حاصلًا على ثانوية الأزهر ، وذلك ما كشفت عنه الاعمال التحضيرية للقانون ومذكرته الايضاحية من أن «الاساس الذي قدم من أجله الاقتراح بمشروع القانون برتكز على أن هؤلاء الناس يقضون في التعليم بالازهر سنوات كثيرة حتى يحصلون على ثانوية الأزهر ثم يلتحقون باحدى كليات الازهر » ، وهذا المعنى وأضح أيضا فيما دأر في مجلس الشعب مان مشروع القانون كان مقدما أصلا اصالح خريجي الازهر والكن المناقشة عن أن بعض خريجي دار العلوم وكلّية الآداب يتساوون معهم في الحصول على ثانوية الازهر أو على شهادة معادلة لها من حيث المؤهل والمواد الدراسية وسنوات الدراسة وهي تجهيزية دار العلوم ، غرأى المجلس مساواتهم في سن الاهالة الى المعاش مع علماء الازهر حتى لا يفرق في المعاملة بين من تساوت مراكزهم ، فعلَّة تشبيههم بخريجي الازهر في حصولهم على نفس المؤهل وهو ثانوية الازهر ، فلأ يقبل بعد ذلك اغفال هذا الشرط في المشبه بهم أنفسهم •

ومن حيث انه لا حجة فى القول بأن النص جاء مطلقا بالنسبة لملماء الازهر خلوا من هذا الشرط ، مادام هذا الشرط هو فى حد ذاته مناط الحكم وعلة تقريره بل الاساس الذى يرتكز عليه القانون ، فايراد الشرط بالنسبة لعلماء الازهر لن يكون الا من قبيل تحصيل الحاصل باعتبار أن المغرض الاعم الاغلب بالنسبة لعلماء الازهر هو سبق حصولهم على الثانوية الازهرية ، ومن ثم يخرج عن مجال تطبيق الحكم من لم يكن قد حصل على هذا المؤهل ،

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم فان العامل المعروض حالته وهــو حاصل على العالمية المؤقتة غير المسبوقة بثانوية الازهر يكون قد تخلف عنه شرط الافادة من هذا الحكم ه

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أهقية السيد / من أجل ذلك انتهى رأى الجدمة لسن الخامسة والستين • ( ملك ٢٧/٥/١٦) )

#### الغرع المساشر

العلماء الموظفون بمراقبة الشئون الدينية بوزارة الاوقاف

### قاعدة رقم ( ٢٦٤ )

#### المحدا:

المادة ١٧ من القانون رقم ٣٩٤ اسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق التامين والماشات لوظفى الدولة المنبين وآخر اوظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة حددت استثناء من الاصل العام السن التى يحال عند بلوغها العلماء الوظفون بمراقبة الشئون الدينية بوزارة الاوقاف بالخامسة والستين ـ الهدف من ذلك مساواتهم في هذا الشان بالمعاء المدرسين والعاماء الموظفين بالازهر والمعاهد الدينية المعاملين بلائحة المتقاصد الخاصة بهم المحلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ ـ عدم جواز تفسي هذه الملدة بما يخل بهذه المساواة بذريعة أن الامر في ذلك جوازى المجهة الادارية تبقى منهم من ترى ابقاءه وتخرج منهم بعد سن الستين من ترى الخراجه ـ قرار الاحالة الى المساش لبلوغ سن الستين يكون قد صدر والحالة هذه مخالفا المقانون ويحق المطالبة بالتعويض عن الاضرار التى نجمت من جرائه ٠

### ملخص الحكم :

ان نص المادة ١٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق للتأمين والماشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة قد حدد استثناء من الاصل العام السن التى يحال عند بلوغها العلماء الموظفون بمراقبة الشسئون الدينية بوزارة الاوقلف بالخامسة والستين ليكون شأنهم في ذلك شأن العلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر والمعاهد الدينية الذين يحالون الى المعاش في هذه السن محكم لاتحة المتقاعد الخاصة بهم معدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، وأنه لايقبل بعد ان سوى القانون في المعاملة بين الطائفتين وطبق عليهما الحكم ذاته ، أن يفسر النص آنف الذكر معا يخل بهدذه

المساواة القائمة بينهما بذريعة أن الأمر في ذلك ... مع أنه بطبيعته مما ينأى عن مجال السلطة التقديرية ... جوارى للجهة الأدارية تبقى منهم من ترى ابقاءه في الخدمة وتخرج منهم بعد سن الستين من ترى اخراجه، من ترى اخراجه واذ كان ذلك هو التنسير السليم لحكم القانون وكان السبب في اصدار القرار الذي يطالب المدعون بتعويض مورثهم عنه هو بلوغه سن الستين على حين أن السن التي يحال قانونا عند بلوغها الى المعاشهي الخامسة وانستون غان قرار احالة المذكور الى المعاش لبلوغه سن الستين يكون قد مصدر والحالة هذه مخالفا للقانون ويحق للمدعين من ثم أن يطالبوا بالتعويض عن الاضرار التي لحقت به من جراء هذه الاحالة المبكرة •

١ طعني رقبي ٧٥٩ - ١١٧٩ لسنة ٩ ق سـ جلسة ١٩٦٩/٥/١٧ ؛

# قاعــدة رقم ( ٤٢٧ )

البدا:

الملماء الموظفون بمراقبة الشئون الدينية بوزارة الاوقاف بباؤهم في المخدمة حتى سن الخامسة والستين باسساس ذلك من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق التأمين والماشات لموظفى الدولة المنيين بنشر هذا القانون في ١٩٥٦/١٢/١٥ بالمعمل به اعتبارا من أول اكتوبر سنة ١٩٥٦ - احالة المدعى الى الماش عند بلوغه سن الستين في ١٩٥٦/١٠/١٢ - وجوب سحب قرار الاحالة الى المعاش اساس ذلك أنه غقد بصدور القانون المشار الميه قيمته القانونية وأضعى غير مشروع بحكم الاثر الملازم لرجعية القانون و

#### ولخص الحكم:

واضح من صياعة نص المادة ١٧ من القانون رقم ٢٩٤ اسنة المدة في ضوء ما جاءت به المذكرة الايضاحية للقانون من تفسير أن واضع التشريع قد حدد استثناء من الاصل العام السن التي يحال عند بلوغها العلماء الموظفون بمراقبة الشئون الدينية بوزارة الاوقاف بالخامسة والستين ليكون شأنهم في ذلك حسبما حاء بالمذكرة الايضاحية شسأن العلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر الذين يحالون على المعاش في

هذه السن ، وهذا القانون وان نشر في ١٩٥٦/١/٢٥ أى بعد تاريخ احالة المدعى الى المعاش عند بلوغه سن الستين في ١٩٥٦/١٠/١ الآ أنه نص فى المادة ٢٦ منه على أن يعمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، فكان متعينا على الادارة نزولا على مقتضى أحكامه أن تسحب القرار السابق صدوره منها باحالة المدعى الى المعاش بعد أن فقد هذا التصرف بصدور القانون المذكور قيمته القانونية وأضحى بصدوره قرارا غير مشروع بحكم الاثر الملازم لرجمية القانون ،

( طعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٨ ق ــ جلسة ١٢١٤/١١ )

# الفرع الحادى عشر ائمــة المساجد بوزارة الاوقاف وخطباؤها ومدرسوها قاعــدة رقم ( ٤٢٨ )

#### المسدا:

أئمة المساجد بوزارة الاوقاف وخطباؤها ومدرسوها ... سرد للقوانين واللوائح المنظمة لتقاعدهم حتى صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق للتامين والماشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ... تطبيق هذا القانون على افراد هذه الطائفة ولو تجاوز الموظف السن المحددة به للاهالة على الماش ما دام موجودا فعلا في المفدمة وقت صدوره وتوافرت فيسه شروط المادة الاولى منه ... عدم احتساب المدة الزائدة على سن الاهالة المتررة في المادة ١٧ من القانون ٠

### ملخص الحكم :

ييين من استعراض القوانين واللوائح المنظمة لتقاعد ائمة المساجد بوزارة الاوقاف وخطبائها ومدرسيها أنه في ١٥ من أبريل سنة ١٩٠٩ صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بشأن المائسات الملكية وقد نص في المادة ٢٧ منه على أنه « لاتسرى أحكام هذا القانون الا على الموظفين

والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئــة العمال باليومية المربوطة ماهياتهم وأجرهم في ميزانية الحكومة العمومية ، على أن هذه الاحكام تسرى بصفة استثنائية على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئًا العمال والعمال باليومية في المصالح الآتية غير المندرجــة في ميزانية الحكومة • سادسا : مدير عموم ووكيل عمــوم وباشمهندس ديوان الأوقاف » ، كما تضمنت المادة ٩٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ نصا مماثلا قضى بعدم سريان أحكامه ألا على الموظفين والمستخدمين المربوطة ماهياتهم فى ميزانية الحكومة العمومية وبسريان أهكامه بصفة استثنائية على موظفي بعض المصالح ومن بين هـــــؤلاء الموظفين وزير ووكيل وباشمهندس وزارة الاوقاف ، أي أن أحكام القانونين المذكورين لا تسرى على ائمة المساجد بوزارة الاوقاف وخطبائها ومدرسيها تلك الاحكام التي تضمنت احالة الموظف أو المستخدم الدائم انى المعاش متى بلغ سن الستين ورفت المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين ما لم يرخص له ناظر المالية بالبقاء في الخدمة لدة معينة بناء على طلبهم ، ومع ذلك فار يجوز في أي حال من الاحوال ابقاؤهم في الخدمة بعد سن السبعين ، ومفاد ذلك أنه ليس هناك سن معينة لأنتهاء خدمة الطائفة المذكورة ، وهذا هو ما جرت عليه وزارة الاوقاف من ابقاء هذه الطائفة في الخدمة مدى الحياة مادامت حالتهم الصحية تمكنهم من أداء عملهم ، وفي ابريل سنة ١٩٣٨ أصدر مجلس الأوقاف الاعلى لائحة النذور للمساجد والاضرحة التابعة للوزارة على أن يعمل بها من أول يناير سنة ١٩٢٨ ، وقد جاء بالمادة الثامنة من تلك اللائحة ما يأتى : « ينشأ بالوزارة صندوق توفير لستخدمي المساجد جميعا يودع فيه ما يرد من النذور النقدية وما في حكمها لتصرف منه مكافآت لهؤلاء الستخدمين عن مدد خدمتهم بحسب النظام الذي يقرر له ٠٠٠٠ » ثم أصدرت الوزارة المنشور العام رقم ٣٦ لسنة ١٩٢٨ في ١٥ ابريل سنة ١٩٢٨ متضمنا أحكام اللائحة المذكورة، وقد نص في البند الثالث منه على مايأتي : « يتبع في صرف المسكافآت لمستخدمي المساجد ما يأتي : (أ) كل مستخدم بالمساجد والزوايا الخيرية التابعة للوزارة أمضى في الخدمة سنة فأكثر وفصل لوفاته أو لمجزه عن القيام بعمله لشيخوخته أو مرضه يستحق مكافأة عن مددة خدمته تصرف له أو لورثته الشرعيين • (ب)تحتسب هذه المكافأة باعتبارها

ماهية نصف شهر من آخر ماهية شهرية للمسخدم عن كل سنة قضاها المقدمة ٥٠ (ج) أذا مضت مدة ستة أشهر فأكثر على فصل المستفدم ولم يطلبها هو ولا أحد من ورثته سقط حقه فيها » • وواضح من اللائمة والمنشور أن ليس ثمت سن معينة تنتهى عندها خدمة الامام أو الخطيب، وانما تنتهي خدمته بوفاته أو لعجزه عن اداء عمله . وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٥١ أصدر المجلس الاعلى لوزارة الاوقاف القرار رقم ٢٢٨ مشأن بلوغ السن الذي يفصل فيه ائمة المساجد وعلماؤها وخطباؤها ومدرسوها الذين يعينون على درجات بميزانية الاوقاف الخيرية والحرمين الشريفين وبشأن مقدار الكافأة التي تمنح عند الفصل وشروط منحها • وقد جاء بالبند (أولا) من هذا القرار مآيأتي : (أ) يفصل المذكورون من الخدمة لبلوغ ألسن في الخامسة والستين ٥٠ (ب) يعامل المذكورون عند الفصل بالنسبة لمقدار المكافأة التي تمنح لهم هم وورثتهم من بعدهم وكذلك بالنسبة لشروط منح هذه المكافأة بمثل ما يعامل به الموظفون المؤقتون المعينون على ميزانية الادارة العامة أو ورثتهم » ، ونص البند الثالث من القرار المشار اليه على أن « الائمة والعلماء والمدرسون الحاليون تسرى عليهم القواعد التي نص عليها في البند (أولا) اذا أعطوا اقرارا كتابيا بقبولهم أياها ، ومن لم يعط منهم هذا الاقرار الكتابي يستمر في معاملته بالنسبة للمكافأة طبقاً لاحكام لأنَّحة النذور الصادرة في ٢٥ من ابريل سنة ١٩٢٨ » ، وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بانشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشسات لموظفي الحكومة المدنيين ، ولم يشملهذا القانون موظفي وزارة الاوقاف، وانما صدر لهؤلاء قانون مماثل هو التانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وقد نص في مادته الاولى على أنه « ينشأ في مصلحة مناديق التأمين والادخار الحكومية بوزارة المالية والاقتصاد صندوق للتأمين للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة ضمن الباب في ميزانية وزارة الاوقاف ( الادارة العامة والاوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين الشريفين والاوقاف الاهلية ) ولو كانوا معينين قبل العمل بأحكام هذا القــانون وصندوق آخر للادخار يخصص لغير الثبتين من هـؤلاء الموظفين ، ولا تسرى أحكام هذا القانون على الموظفين الذين تزيد سنهم عند العمل به على السن المعينة لتقاعدهم في الحكومة » ومؤدى ذلك أن الموظفين الموجودين بالخدمة حاليا من ذوى الاعمال الذين تزيد سنهم على سن

التقاعد لايتمتعون بنظام الادخار ، أما من تقل أعمارهم عن هذه السن فانهم يتمتعون بأحكام هذا القانون بشرط أن يتركوا الضدمة في سن التقاعد المقررة قانونا وذلك ما لم يقرر مجلس الاوقاف الاعلى حرمانهم من الاشتراك في هذين الصندوقين طبقا للمادة ٢٨ منه » وفي ١٦ من يناير سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائمة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر ناصا في مادته الاولمي على أنه « يستبدل بالبند (أولا) من المادة الاولى من لائحة التقاعد المسار المها النص الآتي : ( أولا ) من بلغ سن الخامسة والستين ميلادية ( وكان البند الأول من لائحة التقاعد سالفة الذكر رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ ينص على أن يحال على التقاعد من العلماء من بلغ من العمر سبعين سنة شمسية ) كما نص فى المادة الثانية منه على أنه « فيما عدا مانص عليه البند (أولا) من المادة الاولى من لائحة التقاعد المسار اليها تسرى أحكام قوانين المعاشات الخاصة بموظفى الدولة على علمساء الازهر وموظِّفيه من العلماء متى طلبوا ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يعفى من يطلب منهم ذلك من اداء الفرق بين ما استقطع منه للمعاش عن المدة السابقة وما تقضى به أحكام قوانين المعاشات بالنسبة الى الاستقطاع » وقـــد تقدمت وزارة الاوقاف الى مجلس الوزراء بمذكرة بشأن مماملة ائمة المساجد بالوزارة وخطبائها ومدرسيها معاملة علماء ومدرسي الازهر الذين صدر في شأنهم القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ ، استعلتها الوزارة بذكر ما جرى عليه العمل منتطبيق قواعد اعتزال الخدمة بالنسبة للعلماء والمدرسين بالازهر على ائمة ومدرسي المساجد بها بأن تستغنى عن خدماتهم متى بلغوا سن السبعين وتصرف لهم مكافآتهم طبقا للائحة النذور وهي لاتزيد على ثلاثين جنيها عن طوال مدة خدمتهم ثم قيام بعض الاثمة الذين فصلوا من الخدمة برفع دعوى ضد الوزارة بمحكمة القضاء الادارى يتظلمون فيها من هذا الوضع وصدور حكم لصالحهم يقضى بابقائهم في الخدمة مدى الحياة متىكانوا قادرين على العمل . ثم قيام الوزارة بعد ذلك بتعديل لائحتها الداخلية وقد سبق بيان ذلك \_ وعملت اقرارات التوقيع عليها من هؤلاء الائمة بتخييرهم بين أمرين : أما البقاء في الخدمة مدى الحياة وفي هذه الحالة تصرف لهم المكافأة طبقا للائحة النذور ، وأما الفصل عند بلوغ سن الخامسة والستين وفي هذه الحالة تصرف لهم

المكافأة طبقا لما يعامل به الموظفون المؤقتون بالحكومة ، ونظرا لأن بعض الائمة الذين اعطوا اقرارا بقبولهم البقاء في الخدمة مدى الحياة عادوا وطلبوا التصريح لهم بالخروج في سن الخامسة والستين على أن يمنحوا الكافأة طبقا للائحة الماشات ، كما أن بعضا ممن طلب البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين عاد وطلب البقاء في الخدمة مدى الحياة ، فقد استطلعت الوزارة رأى الشعبة الثقافية والاجتماعية بمجلس الدولة في هذا الموضوع فأشارت بأن الائمة ومن اليهم يعتبرون من موظفي الدولة ويسرى عليهم ما يسرى على سائر الموظفين في شأن تحديد سن تقاعدهم بحسب حالتهم سواء من قبل منهم البقاء مدى الحياة ومن لم يقبلُ ، وأشارت على الوزارة بأن تلغى الاقرارات السابق القوقيع عليها منهم ، ثم أشارت الوزارة في مذكرتها الى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ والى أن أئمة المساجد ومن اليهم ينقسمون الى قسمين : الاول وهم الذين دخلوا الخدمة قبل سنة ١٩٣٠ وحرموا من الامتيازات التي كان يستفيد منها جميع موظفى الحكومة ، ومنها التثبيت وهؤلاء ترى الوزارة أن العدالة تقتضى النظر ف حالتهم وتثبيتهم في الخدمة مع ربط معاشات استثنائية لهم على حساب وزارة الاوقاف على أساس ما وصلت اليه ماهياتهم في سن الخامسة والستين مع اعفائهم من دفع احتياطي المعاش عن مدة خدمتهم السابقة أسوة بعلماء ومدرسي الازهر مع انهاء خدمة من وصلت سنهم الخامسة والستين فأكثر ، وأما القسم الثاني وهم الذين عينوا في الخدمة سنة ١٩٣٥ فيكون شأنهم شأن باقى موظفى الدولة من حيث الانتفاع بقانون التأمين والادخار وأنتهاء مدة الخدمة، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ على ما ورد بهذه الذكرة الا أن وزير الاوقاف عاد ورأى تأجيل التنفيذ نظرا الى أن الرغبة في وظائف الامامة والخطابة غير متوافرة لــــدى الموظفين ولا يمكن شمل هذه الوظائف فيما لو نفذ هذا الآن ، وفي ٢٥ من نوهمبر سنة١٩٥٦ صدر القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صغدوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة وآخر لموظفي العيئات ذأت الميزانيات المستقلة ونص في المادة الاولى منه على أنه « ينشأ مسندوق للتأمين والمماشات لجميع موظفي الدولة المدنيين غير المثبتين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤمّة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج العيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات

فى الميزانية العامة للدولة أو فى الميزانيات اللحقة بها ، كما ينشأ صندوق آخر للتأمين والمعاشات يخصص للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤققة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات في الميزانيات المستقلة وهي ميزانية الجامعات وميزانية الجامع الازهر والمعاهد الدينية وميزانية وزارة الاوقاف وميزانية المجالس البلدية ومجالس الديريات ٠٠٠ ونصت المادة ١٧ على أنه « مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليهما تنتهى خدمة الموظفين المنتفعين بأحكام هذا القانون عنسد بلوغهم سن الستين فيما عدا الوزراء ونواب الوزراء ويستثنى من ذلك العلماء الموظفون بمراقبة الشئون الدينية بوزارة الاوقاف فيجوز مقاؤهم هتى سن الخامسة والستين » ، وبينت المادة ١٨ كيفية حساب المعاشر ونمت المادة ١٩ على أنه « يقصد بمدة خدمة الموظف المصموبة في لماش المددالتي قضاها في احدى الوظائف المنصوص عليها بعد استبعاد المدد الآتية : (١) ٥٠٠ (٢) ٥٠٠ (٣) مدد الخدمة بعد سن الستين ويستثنى منذلك المدد التي يقضيها الوزراء ونواب الوزراء في المناصب المذكورة بعد السن المشار اليها والمدد التي يقضيها العلماء والمدرسون والعلماء الموظفون بالازهر والمعاهد الدينمة العلمية الإسلامية والعلماء الموظفون فى مراقبة الشئون الدينية بوزارة الاوقاف حتى الخامسة والستين فيؤدى عنها اشتراك بواقع ٩/ من كل من المذكورين والخزانة لعامة والازهر ومعاهده الدينية ووزارةُ الاوقاف » • ونص آخيرا في المادة ٦٦ على أن يعمل به من أول اكتوبر سنة ١٩٥٦ .

ويتضح من مطالعة أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ الشار اليه أن مناط الافادة منه أن يكون الموظف ممن توافرت فيه شروط المادة الاولى وأن يكون موجودا فعلا فى المخدمة وقت مدوره ووان كان قد جاوز وقتذاك السن المحددة فى المادة ١٧ للاحالة الى المعاش وفى هذه المالة يستبعد من المدة المحسوبة فى المعاش المدد التى تقضى بعد السن المحددة للاحالة الى معاش وفقا لاحكام المادة ١٩ من القانون و

وقد قررت وزارة الاوقاف في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٧ معاملة المدعى

طبقا للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ فأحالته الى المعاش اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٧ ــ تاريخ بلوغه سن الخامسة والستين ــ مع خـم ٩ / من ماهيته الاصلية لحساب صندوق التأمين والادخار من ذلك التاريخ ، ولما تبين لها بمد ذلكأنه كان قد بلغ سن الخامسة والستين في أول يناير سنة ١٩٥١ عادت فسحبت قرارها الأول وقررت صرف مكافأة له عن مدة خدمته ، ظنا منها أنه وقد بلغ سن الخامسة والستين قبل صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ غانه لايفيد من أحكامه ،

ولكن لما كان مناط الافادة من أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه أن يكون الموظف موجودا فى الخدمة فعلا وقت صدوره مع توافر شروط المادة الاولى من القانون ، فاذا كان قد جاوز السن المحددة فى المقانون للإحالة الى المعاش استبعدت المدة التي قضاها بعد السن المذكور من المدة المحسوبة فى المعاش ، ولما كان الثابت أن المدعى كان فى خدمة وزارة الاوقاف عند صدور القانون سالف الذكر واحيل الى المعاش بالتطبيق لاحكامه فانه يتمين ربط معاش له وفق أحسكام ذلك القانون عن مدة خدمته السابقة من ٧ من يونية سنة ١٩٣٠ الى أول يناير سنة ١٩٥٩ المعانون كافة،

( طعن رتم ۲۲ه لسنة ٥ ق - جلسة ٢٦/١/٢٦ )

الفرع الثانى عشر مرشدو هيئة قناة السويس

قاعسدة رقم ( ۲۹۹ )

المبسدا:

بدل الارشاد والبدل التعويضي يحسب ضعن الاجر الذي يسوى على اساسه معاش المرشسد •

### ملخص الحكم:

ان الاجر الذي تؤدى عنه الاشتراكات ألى هيئـــة التأمينات

الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٩٣٢ هو كل ما يعطى للمامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه العلاوات أيا كان نوعها ، مما له صفة الثبات والاستقرار و وقد خول القانون رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس مجلس ادارة الهيئة اصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذه و وقد نصت المادة ٥٠ من لائحة البدلات التي وضعها مجلس الادارة بصرف مكافأة ارشساد أو بدل تعويض في حالة فقد مكافأة الارشاد و ويعتبر بدل الارشاد أو مكافأة الارشاد الذكورة المقررة بالمادة ٥٠ جزءا من مرتب المرشد ولاينفى عن هذا البدل صفته كجزء من المرتب تغير مقدار ما يقبضه المرشد بالزيادة أو النقصان و وأساس ذلك استمرار صرف هذا البدل للمرشد تحت مسمى بدل تعويض في حالة انقطاعه عن العمل أو تعطل الملاحة مؤقتا و

( طعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٤ ق ــ جلسة ١٩٨٣/٣/٠ )

# قاعدة رقم ( ٣٠٤ )

#### البسدا:

المنح السنوية المنوحة لمرشدى هيئة قناة السويس لايجسوز حسابها ضمن الاجر الذي يسوى على اساسه معاش المرشد •

### ملخص الحكم :

ان مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المفاص بالتأمينات الاجتماعية والمادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعمل انه يشترط لحساب المنح السنوية ضمن الاجر الذى تؤدى عنه اشتراكات التأمينات الاجتماعية أن تكون هذه المنحة مقررة في عقود العمل أو الانظمة الاساسية ومن ثم فان خلو نظام الهيئة مما يفرض صرف هذه المنحة بصفة منتظمة ومستقرة وثابتة يترتب عليه عدم حسابها ضمن الاجر ٥ كما أن صدور قرار خاص بها كل سنة يؤكد عدم الالتزام بها اصلا وعدم خضوعها لنظام ثابت ودائم واساس كل ذلك ان الدائم لايحتاج الى قرار خاص به كل سنة ٥

( طعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٤ ق \_ جلسة ٢٠/٣/٣٨١ )

### الغرع الثالث عشر

# هيئة السكك العديدية ، وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية

قاعدة رقم ( ٤٣١ )

البدا:

موظفون السكة الحديد المؤقتين والمخدمة الخارجون عن الهيئة — مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٩/١١ بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافاة بحسب قانون الماشات وقرار مجلس الوزراء الصكك الحديدية والمكافاة بحسب قانون الماشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١٢/١٧ واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه • متجمد احتياضي المعاش الواجب على هؤلاء الموظفين أداؤه عند تثبيتهم — تقريره قاعدة تنظيمية عامة تسرى على جميع موظفي المصلحة المبتين ، سواء من عسين منهام بمقتضي قرار جميع موظفي المصلحة المبتين ، سواء من عسين منهام بمقتضي قرار

### ملخص الحكم :

أن المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء والتى وافق عليها فى المديدية من حيث نظام مكافآتهم طبقا للائحة الخاصة بالمؤقتين منهم الحديدية من حيث نظام مكافآتهم طبقا للائحة الخاصة بالمؤقتين منهم والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وسخاء هذه اللائحة بالمقاربات المائحة بالمتافقة بالتطبيق لقانون الماشات الصادر سبعة العمل بمصلحة أسباب هذا الفرق بين المكافأتين انما يرجع الى طبيعة العمل بمصلحة المسكك الحديدية ، فهو شاق مضن وأن موظفى هذه المسلحة قد المسكك الحديدية و المرق بين المكافأتين ( المكافأة المقررة بمقتضى لائحسة السكك الحديدية و المرق بين المكافأتين ( المكافأة المقررة بمقتضى لائحة السكك الحديدية و المرة بمقتضى قانون الماشات سنة ١٩٠٩) ، وان المديدية حتى يفصل الموظف فتصرف اليه ، وذلك طبقا للائحة المسلحة الملاكورة الخاصة بالمكافآت ، الا أنه طبقا لقرار مجلس الوزراء المسادر في سبتمبر سنة ١٩٤٧ يصير القباوز عن استرداد نصف الفرق

بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٤٤/١٢/١٧ والخاص بالاعانة الاضافية عن سنى الخدمة الزائدة على ٢٤ سنة واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد الاحتياطي بحيث يخفف عب، اقساطه عن هؤلاء الموظفين على أن تتحمل مصلحة السكك الحديدية نصف المتجاوز عنه بالخصم على ميزانيتها • ومن ثم تكون القاعدة التنظيمية مطلقة غير مقصورة التطبيق على طائفة دون أخرى . وأن العلة في تقرير القاعدة الواردة بمذكرة اللجنة المالية هي سخاء مكافآت مصلحة السكك الحديدية بسبب مشاق أعمال موظفيها . وأنهم كسبوا هذا الحق فلا يجوز اهداره عند تثبيتهم والاخلال بمراكزهم السابقة على التثبيت ، وهذه العلة متوافرة في موظفي المصلحة سواء من ثبت منهم بمقتضى ترار ٢١ من يونية سنة ١٩٣٨ أو ١٦ من يونية سسنة ١٩٤٣ أو ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٧ بشأن جواز تثبيت الموظفين ، اذ الخلاف في هذه القرارات انما هو في شروط التثبيت وحساب الماهية وحساب المدة السابقة على التثبيت ، وهو خلاف غير ذي شأن أو موضوع بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ألذي صدر بعد هذه القرارات جميما وصدر مطلقا عاما غير مقيد . وانبني على سبب واحد هو حق موظفي مصلحة السكك الحديدية في مكافأة أسخى من المكافأة المقررة لموظفى الحكومة المؤقتين والخارجين عن هيئة العمال بالتطبيق لقانون المعاشات الصادر سنة ١٩٠٩ وهذا السبب قائم بالنسبة للموظفين المثبتين بقرار ٢١ من يونية سنة ١٩٣٨ أو ما تلاه من قرارات ، وكلها سابقة على قرار مجلس الوزراء الصادر سنة ١٩٤٧ المسار اليه ٠ وأما ما ورد في مذكرة اللجنة المالية من الاشارة الى قرار ٢١ من يونية سنة ١٩٣٨ فهو على سبيل الرواية وسرد الوقائع باعتباره أول قرار صدر يفتح التثبيت بعد وقفه طبقا لقرار مجلس الوزرآء الصادر في ١٦ من يناير سنة آ ١٩٣٥ ، فهو أول مناسبة لاثارة المنازعات الخاصة بمتجمد الاحتياطي والفرق بين الكافأتين ، فلا يعتد بهذه المناسبة لقصر تطبيق قسرار سنة ١٩٤٧ السابق الاشارة اليه على من ثبت بمقتضى قرار سنة ١٩٣٨، ما دام الهدف الذي قصد اليه مجلس الوزراء هو التخفيف عن كاهل موظفي مصلحة السكة الحديد لسخاء مكافآتهم ، وهي حق لهم كانوا سيتقاضونه عند احالتهم الى المعاش طبقا للائحتهم ، وانما عجل بالتجاوز

عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين واستبعاده من متجمد الاحتياطي تخفيفا عن كاهل هذه الطائفة من الموظفين بلا تمييز بين من ثبت منهم بقرار ۲۱ من يونية سنة ۱۹۳۸ أو قرار ۱٦ من يونية سنة ١٩٤٣ أو قرار ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ ، اذ الجميع يشتركون تماما في علة احسدار القرار ، وينتفعون منه بناء على عموم القاعدة التنظيمية التي حددت بمقتضى قرار مجلس الوزراء سنة ١٩٤٧ المشار اليه مفسرة بما جاء في مذكرة اللجنة المالية • وأما الاستناد في قصر تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار اليه على من ثبتوا طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من يونيه سنة ١٩٣٨ الى القول بأن اللجنة المالية \_ اذ طلبت بيانا بجملة الاحتياطي المستحق على المثبتين طبقا لقرار سنة ١٩٣٨ ، وجعلة المكافآت التي يستحقونها على أساس قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٤ ، وعلى أساس لائحة مكافآت السكك الحديدية ، والفرق بين الكافأتين لتحديد جملة البالغ اللازمة لتنفيذ القاعدة المقترحة \_ قد عنت هؤلاء دون غيرهم فهي مردودة ، (أولا) : بأنه لم يرد في المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء السابق الاشارة اليها مايدل على أن اللجنة المالية طلبت بيان جملة الاحتياطي المستحق لموظفي ومستخدمي المملحة المثبتين بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى سنة ١٩٣٨ . بل أن المذكرة في هذا الصدد أشارت الى أن اللجنة المالية طلبت الى مصلحة السكك الحديدية موافاتها بجملة الاحتياطي المستحق على هؤلاء المستخدمين وكذلك جملة المكافآت التي يستحقونها على أساس قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٤ وعلى أساس نظام مصلحة السكك الحديدية • وهؤلاء المستخدمون هم المثبتون من موظفى المصلحة الذين يعاملون بالاثحة مكافآتها ، على ما سبق ايضاحه • ( ثانيا ) بأن هذا البيان انما هـو للاستئناس فقط ، لأن المصلحة ما كانت لتدفع أو لتفتح اعتمادا لتعطية نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء المشار اليه ، بل أن الامر لايعدو مجرد التعجيل بصرف نصف فرق المكافأة من باب التيسير بدلا من بقائه معلى لحسابهم لدى المصلحة لحين بلوغهم السن المقررة لترك الخدمة ف الوقت الذي ينوء فيه كاهلهم بأقساط متجمد احتياطي المعاش .

( طعن رتم ٥٢ لسنة } ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٢ )

#### البدا:

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالتجاوز لوظفى السكك الحديدية عن أسترداد نصف الغرق بين المكافأة بحسب تانون المعاشات بحسب لاتّحة مكافآت السكك الحديدية والمكافأة بحسب تانون الماشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ – سريان احكتمه على كل من تنطبق عليه شروطه ممن انتفعوا باحكام المقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥١ – تكاليف نفاذ هذا القرار والجهة التي تتحمله – هي الخزانة المامة دون الهيئة المسامة للسكك الحديدية نظرا لنفاذ القرار وقت اندماج ميزانية السكك الحديدية في ميزانية الدولة ٠

### ملخص الفتوى:

يبين من استعراض الشروط الواجب توافرها لتطبيق قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٧/٩/١٦ أن واقعة التثبيت طبقا لقانون معين هي الفصل في انطاقه وتحديد مدى الحقوق التي يرتبها ، ومن ثم يتعين في حساب نصف الفرق بين المكافئاتين الذي يتجاوز عنه طبقا لهذا القرار وتحديد المدة التي تقدر على أساسها المكافئاتان بالنسبة الى من طبق في حقهم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ الوقوف عند تاريخ العمل بهذا القانون أي عند أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ومن ثم ينبغي الاعتداد بهذا التاريخ في تحديد الجهة التي تتحمل تكاليف تطبيق هذا القرار •

ومن حيث ان استقلال الهيئة المامة للسكك الحديدية والهيئة المامة للمواصلات السلكية واللاسلكية بميزانية خاصة منفصلة عن ميزانيت الدولة لم يكن فى ذلك التاريخ قد تحقق بعد ، اذ يبين مع نتبع التطور التاريخى لصلحة السكك الحديدية والتيفونات والتلفوراغات أن ميزانية هذه المصلحة انفصلت عن الميزانية المامة للدولة منذ سنة ١٩٣٤/١٩٣٣ بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٤/١٩٣٠ ، ولما قسمت هدف المامة للدولة اعتبارا من سنة ١٩٤٠/١٩٤٠ ، ولما قسمت هدف المصلحة فى سنة ١٩٥٣ الى مصلحتين هما مصلحة السكك الصديدية

ومصلحة التليفونات والتلغرافات ظلت مصروفاتهما وايراداتهما مندمجتين فى الميزانية المعامة كفرعين من فروع وزارة المواصلات الى أن صدر على التوالي بتاريخ ١٤ من أكتوبر سنَّة ١٩٥٦ و ٢٦ من أغسطس سينةً ١٩٥٧ القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بانشاء هيئة عامة لشئون السكك الحديدية بجمهورية مصر ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسسنة ١٩٥٧ ، بانشاء مؤسسة عامة لشئون ألواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر ، وقضت المادة التاسعة من كل منهما بأن توضع للهيئة ميزانية سنوية مستقلة تلحق بميزانية الدولة ويراعى في وضعها القواعد المتبعة في المشروعات أو الهيئات التجارية ، وبينت المذكرة الايضاحية ان المشرع استهدف من وراء ذلك تحقيق استقلال مالي لكل من الهيئتين يضمن الى حد كبير التخفيف عن ميزانية الدولة ، هذا وقد وضعت أول ميزانية مستقلة لكل من الهيئتين في السنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٨ اذ استمر العمل بالاعتمادات الخاصة بمصلحتى السكك الحديدية والتليفونات والمدرجتين بالميزانية العامة للدولة حتى أول يولية سنة ١٩٥٨ طبقا للمادتين ١٣ من القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦ و ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ ٠

وبيين مما تقدم أن استقلال الهيئة العامة للسكك الحديدية ، والهيئة العامة أشئون المواصلات السلكية واللاسلكية على نحو ما سلف ، انما تحقق في تاريخ تأل لتثبيت موظفى السكك الحديدية والتليفونات طبقا القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ أي في تاريخ تأل لانتفاعهم بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٧/٩/١٦ ومن ثم ينبغي أن تتحمل الميزانية العامة في اجراء هذا التنفيذ هذا القرار اذ ليس من شأن تراخى جهة الادارة في اجراء هذا التنفيذ الى حين استقلال كل من الهيئتين بميزانية منفصلة، أن يغير من تاريخ استفادة الموظفين من القرار المذكور الذي تولدت حقوقهم عنه مباشرة ، كما أن هذا التراخى ليس من شأنه تغيير الجهة التي تتحمل تكاليف التنفيذ ، ويؤيد ذلك أن المشرع حين أصدر القانون رقم ١٣٩١ لسنة ١٩٥٣ سبندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين وأضاف حكما مشابها لحكم قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، حمل الخزانة العامة بالفرق ، اذ نصت المادة ٢٥ مكررا المضافة اليه ، حمل الخزانة العامة بالفرق ، اذ نصت المادة ٢٥ مكررا المضافة

بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ على أنه « اذا انتهت خدمة احد الموظفين الموجودين حاليا بالخدمة وكانت الحصة التي أدتها الحكومة لحسابه مع مائدتها تقل عن المكافأة التي كانت تستحق له طبقا للقواعد المعمول بها قبل العمل بهذا القانون فيكون للموظف أو للمستحقين عنه حسب الأحوال الحق فى اقتضاء الفرق من الخزانة العامة « وأوردت المذكرة الايضاحية لهذا القانون شرحا لذلك » نظرا لانه فيما يتعلق بالموظفين الذين تكون لهم مدد خدمة كبيرة وقت العمل بالمرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ فان مقدار ما تؤديه الخزانة اليهم في صندوق الادخار وفوائده المركبة ٣/ سيقل في بعض الحالات عما يستحق لهم بمقتضى القواعد التي كان معمولاً بها حتى تاريخ سريان احكام هذا المرسوم بقانون ، وحتى لا تضار هذه الفئة من الموظفين آلذين اكتسبوا حقوقا واجبة الاحترام ف خلل هذه القواعد ، لذلك فقد نص المشروع على أن تؤدى الخزانة العامة لن يترك الخدمة من هؤلاء الموظفين أو لورثتهم حسب الاحوال الفرق بين ما يستحقونه من مكافأة وبين ما ادته لحسابهم في صندوة الادخار مع فوائده » • كل ذلك على الرغم من أن المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ تقضى بسريان أحكامه على هيئات ذات ميزانيات مستقلة ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الفتوى وانتشريع الى تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ على كل من تتوافر فيه شروطه من الموظفين الذين انتفعوا بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ وذلك دون حاجة الى استصدار حكم بأحقيته فى الافادة من هذا القرار و والتزام الخزانة العامة بتكاليف تطبيق هذا القرار فى شأن موظفى الهيئة ٠

( نتوی ۷۲۱ فی د/۱۹۹۲/۱۱ )

# قاعدة رقم ( ٢٣٣ )

#### المسدا:

قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٤٧/٩/١٢ بالتجاوز الوظفى مصلحة السكك الحديدية عن استرداد نصف أنفرق بين المكافات بحسب لائحة مكافآت السكك الحديدية والمكافآة بحسب قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٤٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤، واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد احتياطى المائس المستحق على هؤلاء الموظفين ــ شروط الاستفادة من هذا القرار ــ سريان احكامه بالتجاوز عن الفروق على هوظفى الهيئة العامة للسكك الحديدية حتى بعد صدور قانون المعاشات رقم ٢٩٥٤ لسنة ١٩٥٦ حتى لو لم يستصدر الموظف عكما قضائيا بذلك ٥

# ملخص الفتوى:

يبين من مذكرة اللجنة المالية رقم ٢٠٠/٣٠ مواملت في ١٣٧/١/٢٣٤ المرفوعة الى مجلس الوزراء في ١٩٤٧/٩ أن طبيعة العمل بمصلحة السكك الحديدية وظروفه الشاقة قضت بأن تسن لائحة خاصة لحافات موظفيها الخارجين عن هيئة العمال تبلغ المحافأة التي تمنح طبقا لها ٤٢ شهرا في حين أن مكافأة موظفي المصالح الاخرى لم تكنُّ تجاوز ماهية ١٢ شهرا ، وبمناسبة تثبيت بعض موظَّفي مصلحة السكك الحديدية والتليفونات طبقا لقانون المعاشات ، استحق عليهم متجمد احتياطي كبير عن مدد خدمتهم فطالبوا بصرف الفرق بين المكافأتين وخصمه من أصل متجمد الاحتياطي المستحق عليهم ، فصدر قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٧/٩/١٦ بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين وخصمه من متجمد الاحتياطي • وقد استثر القضاء الاداري على أن القاعدة التي تضمنها هذا القرار وردت عامة مطلقة يفيد منها كل من توافرت له شروطها وهي (أولا) التوظف بمصلحة السكك الحديدية والتليفونات والتلغرافات قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ أذ أن ذلك هــو المناط في استحقاق المكافأة طبقا للائحة مكافآت السكك الحديدية التي والفق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٣ من أبريل سنة ١٩٢٤

( ثانيا ) التثبيت طبقا لاحد قوانين الماشات اذ أن ذلك من شأنه أن يفقد الموظف المزايا التي كانت مقدرة له بمقتضى لائحة مكافات المصلحة ( ثالثا ) استحقاق مكافات عن مدد الخدمة السابقة على التثبيت طبقا للائحة مكافات السكك الحديدية تفوق ما هو مقرر لمثيله من موظفى الحكومة طبقا للقوانين واللوائح • للهن استوفى هذه الشروط كان له أن يفيد من القرار المذكور دون حاجة الى استصدار حكم قضائى بلنك •

۱ غتوی ۷۲۱ فی ۱۹۹۲/۱۱/۵ ا

# قاعــدة رقم ( ٢٣٤ )

#### المبددا:

الاحكام المسادرة باحقية من رفض الاشتراك عن مدة خدمته السابقة في الافادة من قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٤٧/٩/١٦ ح. وجوب احترام حجيتها ومن ثم التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافاة المقررة بلائحة مكافات المسكة الحديد وتلك المقررة بقانون المعاشات حد تنفيذ هذه الاحكام على من صدرت لصالحهم ولو لم يكن مستحقا عليهم متجمد احتياطي معاش •

#### ملخص الفتوى :

أنه عن مدى حجية الاحكام النهائية الصادرة باحقية من رفض الاشتراك عن مدة خدمته السابقة فى الافادة من قرار مجلس الوزراء الاستراك عن مدة خدمته السابقة فى الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٧/٩/١٣ فانه بيين من المادة ٥٠٥ من القانون المدنى انها تنص على أن « الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من حقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة • ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الافى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتمير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا » وان مفاد هذه القاعدة ان الاحكام التى حازت قوة الشىء المقضى به تكون حجة فيما فصلت فيه من حقوق بحيث يصبح من غير الجائز قبول أى دليل ضدها —

وان هذه الحجية تقوم بتوافر ثلاث شروط وهي وحدة الخصوم فلا تتعدى حجية الاحكام غير اطراف المخصوم المثلين في الدعوى ووحدة المحل وهو الحق المطالب به في الدعوى أو الميزة القانونية التي يرمى المدعى الى تحقيقها ووحدة السبب وهو الواقعة القانونية أو المادية التي نشأ عنها الحق المطالب به .

واذا كانت الاحكام الصادرة بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين والمشار اليُّها سلغا قد قررت الحق المتنازع عليه في مدى أحقية من صدرت لهم في التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين الكافأتين طبقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٩/١٦ والزمت هيئة السكك الحديدية وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية الذي تقرر ذلك المركز القانوني الذي كشف الحكم عن نياته فقد فصلت في خصومة بعد تحقيق المحكمة لادعاء المحكوم لهم والحكم بما يثبت هذا الادعاء وبكون ما قضت به قد حاز قوة الشيء القضى ولا محل للمنازعة في شأنه بين الخصوم أنفسهم وفي ذات الحتى محلا وسببا بعد أن استنفدت هذه الاحكام طرق الطعن وأصبحت أحكاما نهائية لاتقبل الطعن بالطرق العادية أو بالطرق غيرالمادية • والقول بأن هذه الحجية قاصرة على الشروط التي وردت في أسباب الحكم وقطعت المحكمة بتوافرها في حق رافع الدعوى، ولاتمتد حجية الاحكام المذكورة الى شرط متجمد احتياطي المساش المستحق عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت الذي لم تعرض له المحكمة الطلاقا في هذه الأحكام ، هذا القول فيه اهدار لهذه الحجية وأثاره المنازعة منجديد فيما قطعت فيه هذه الاحكام وحسمته بين ذات الخصوم فى ذات الحق محلا وسببا .

ومرضوع المنازعة الذي فصلت فيه هذه الاحكام هو طلب التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة مكافآت السكة المديد والمكافأة بحسب قانون المعاشات لازال هو موضوع المنازعة التي يثيرها الرأي الاول ٠

والسبب هو قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٩/١٦ لازال هو السبب في المنازعة الجديدة ، والعبرة في وحدة السبب بوحدته في مجموعه ، فاذا قبل بأن شرطا من شروط قرار مجلس الوزراء المسار اليه قد تظف في حق المدعى ولم تعرض له المحكمة في أسباب حكمها فنيس فيذلك اخلال بوهدة السبب لانالسبب وهو قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٩/١٦ قد تناولته الدعوى المرفوعة بطلب التجاوز عن اسرداد نصف الفرق بين المكافئين برمته ، فتناولته أولا حمن هيث السروط التي يتظلبها لانطباقه فاستخلصت هذه الشروط وهددتها وانتهت الي توافرها في حق المدعى فالمحبية شاملة للقرار كله وما يستخلص بعد ذنت من شروطة المجديدة باعتبار أن القرار في مجموعه كان هو الواقعة القانونية انتى نشأ عنها الحق المطالب به واستخلاص المحكمة شروط القرار من عباراته انما جاء على سبيل المحمر لا المثال و وهو الستفاد مما جاء في هذه الاحكام من «أن القاعدة التي قررها مجلس الوزراء انما جاءت عامة ومطلقة ويفيد منها كل من توافرت له شروطها وهي (أولا) التوظف بالسكك المحديدية (ثانيا) التنبيت (ثالثا) استحقاق عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت تفوق ما هو مقرر لمثيله عن موظفى عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت تفوق ما هو مقرر لمثيله عن موظفى المحكومة طبقا القوانين واللوائح العامة و

فان مفاد ذلك أن هذه الشروط هي وحدها التي استخاصتها المحكمة من بحثها لهذا القرار ولايجوز القول بأنها لم تتعرض لشرط رابع هو شرط استحقاق متجمد احتياطي الماش وقد كانالنزاع معروضا عليها برمته وكان انطباق هذا القرار بكامل شروطه على المدعى بسبب المنازع الرد المقنع الوحيد على هذا فان هذا الشرط لم تستشفه هذه الاحكام من قرار مجلس الوزراء المشار اليه وبذلك تكون قد قطمت في أن هذه الشروط ليس شرطا من شروط هذا القرار حاز الحكم حجيته من حيث استبعاد هذا الشرط من شروط القرار ه

وقد تناولت المحكمة هذا السبب ثانيا منحيث توافر هذه الشروط في حق المدعى فقطمت بتوافرها اذ جاء في أسباب أحكامها « ومنحيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى قسد توافرت له هذه الشروط فيتمين الحكم له بالأفادة من الحكم الوارد بقرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٤٧/٩/١٦ » وهذا دليل آخر على أن الشروط التي استخلصتها المحكمة وحدها كافية للافادة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه لما كان توافر

هذه الشروط وحدها في حق المدعى سببا في الحكم بأحقيته في الانمادة من هذا القرار •

وفضلا عن ذلك فان القضاء الوارد فى المنطوق هو وحده الذى يحوز حجية الشىء المقضى به دون أسبابه الا ما كان من هذه الاسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا ومكونا لجزء منه مكمل له ، أى أن الاصل أن الحجية تلحق المنطوق وحده ولا تلحق الاسباب الا استثناء ،

وبيين من الاطلاع على منطوق هذه الاحكام انها جرت جميعا على القضاء بما يلى « حكمت المحكمة بأحقية المدعى في التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة مصب لائحة مكافآت السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ مع استبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه في متجمد احتياطي المعاش المستحق عليه وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ وما يترتب على ذلك من آثار » ومنطوق هذه الاحكام صريح في القضاء بأحقية المدعين في التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكآفأتين مم استبعاد القدر المتجاوز عنه من احتياطي الماش المستحق عليهم ، فهو قد فصل في شقين لا ارتباط بينهما (الأول) قضى بأحقية المدعى في التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين (الثاني) قضى بحق الحكومة في استخدام نصف الفرق باستبعاده من متجمد الاحتياطي بدلا من صرفه لهم نقدا لان التثبيت غالبا يصحبه استحقاق متجمد أحتياطي معاش كبير عن مدد الخدمة السابقة وهي المناسبة التي صدر فيها قرار مجلس الوزراء المشار اليه غير أنه لأتلازم بين ثبوت الحق في نصف فرق المكافأتين وبين استبعاد نصف الفرق من متجمد الاحتياطي اذا لم يكن مستحقا على الموظف متجمد احتياطي اذ ان الاساس القانوني للحق في صرف نصف فرق الكافأتين خلاف الاساس القانوني لاستحقاق متجمد احتياطي معاش على الموظف ه

واذا كانت الحجية تلحق الاسباب استثناء بالقدر الذى ترتبط غيه الاسباب بالمنطوق ارتباطا جوهريا فمن باب أولى لاتلتحق الحجية ما لم يرد فى الحكم من اسباب اذ يبين من أسباب الحكم التى كتبت فى مايقرب

من خمس عشرة صفحة أن الحكم كان نتيجة أسباب معينة واضحة محصورة أسغر عنها تمحيص مزاعم الخصوم ووزن ما استندوا اليه من أدلة واقعية وحجج قانونية وكانت الاسباب تعليلاسائها لقضائهافيهمن الادلة مايكفى لحمله ٥ ولم يكن بالاسباب قصور أو تهاتر، وبفرض هذا فنا اهدار حجية هذه الاحكام انما يكون بالطعن فيها بطرق الطعن التي استنفذت عن آخرها بالنسبة لهذه الاحكام ٥

فلا يجوز أن تهدر الحجية لأن الحكم لم يتناول بالتمحيص ما فاته الخصوم من دفاع وهو ما يثيره الرأى الأول من أنه يشترط في هذا القرار أستحقاق متجمد احتياطي معاش وهو الامر الذي لن تتعرض له المحكمة ، كما ينبغي الا يسند آلى المحكمة مالم تؤدى اليه البادي، الاصلية في الحكم ولا تفترض للمحكمة نية ارادة لاتنبع صراحة وعلى وجه دقيق من منطوق وأسباب الحكم ولايشفع في هذا أنَّ أحكاما صدرت بذات المحكمة برفض دعاوى التجساوز عن أسترداد نصف الفرق بين الكافأتين حين استبآن لهذه المحكمة أنه لم يستحق على المدعى متجمد احتياطي معاش لان النزاع قد خرج من ولاية المحكمة بالنسبة للاحكام الصادرة بالاحقية وبالنسبة للاحكام الصادرة بالرفض فان حجيتها نسبية لاتتعدى اطراف الخصومة المثلين في الدعوى فلا يجوز أن يتعدى أثرها الاحكام المادرة بالاحقية لان المحكمة لاتملك تعديلها بعد أن خرجت من ولأيتها ولا تملك أن تضيف الى شروط القرار في هذه الاحكام شرطا رابعاً • وفضلاً عن ذلك فانه بيينمنَّ الاطلاع علىالاحكام الصادرةُ بالرفض أنها تهاترت في أسبابها تهاترا وأضحا أذَّ جاء بها ما أستخلمت أحكام الاحقية من شروط ثلاث لانطباق قرار مجلس الوزراء هي التوظف ف السكة الحديد والتثبيت واستحقاق مكافأة عن مدة الخدمة طبقا للائحة مَــافات السكة الحديد تفوق ما هو مقرر لمثيله من موضَّفي الحكومة •

وعند تطبيق هذه الشروط تناقضت فى أسبابها اذ جاء بها « من حيث أن المدعى لايفيد من قرار مجلس الوزراء ٥٠٠٠٠٠٠ اذ أن مناط الافادة من هذا القرار ٥٠٠ أن يكون مستحقاً على الموظف متجمسد احتياطي فاذا كان الثابت أن المدعى لم يستحق عليه متجمدا احتياطيا عن مدة الخدمة السابقة اذ لم يختر دفع الاقساط عن مدة خدمته السابقة

ولذلك يكون قد فقد شرطا من شروط الافادة من القرار المشار اليه ٥٠

وخلاصة ما تقدم أنه يتمين احترام حجية الاحكام الصادرة بالتجاوز عن مدة استرداد نصف الفرق بين الكافاتين ولو لم يكن مستحقا على من صدرت لصالحهم متجمد احتياطى معاش .

( نتوی ۹۵ فی ۲۹/۵/۲۹ )

قاعدة رقم ( ٤٣٥ )

المحدا:

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٩/١ في شأن التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لاثحة مكافأت السكك الحديدية والمكافأت بحسب قانون المعاشات \_ الموظفون المستفيدون من أهكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ولم يستحق عليهم متجمد احتياطي بسبب عدم اشتراكهم عن مدة خدمتهم السابقة \_ استفادتهم من قرار مجلس الوزراء المذكور شانهم شأن من اشتركوا عن مدة خدمتهم السابقة \_ أساس ذلك •

### ملخص الفتوى :

أنه عن مدى افادة الموظفين المنتفعين بالقانون ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٦ الذين لم يستحق عليهم متجمد احتياطي من قرار مجلس الوزراء المسادر في مثان التجاوز عن استرداد في مثان التجاوز عن استرداد نصف الفرق بحسب لاتحة مكافآت السكك الحديدية والمكافأة بحسب عن مدة الخدمة السابقة واستحق عليه متجمدا (احتياطي معاش) وذلك لان من لم يشترك عن مدة الخدمة السابقة كمن اشترك عنها فكلاهما قد لمن في المكافأة المقررة بمقتضي لاتحة مكافأت السكك الحديدية عن مدة الخدمة السابقة أد دخلت هذه المدة ضمن مدد الخدمة المسوبة في المعاش بأداء الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة المستراكها فيها طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩٥٤ لسنة ١٩٥٦ سواء اشترك عنها أو لم يشترك وبذلك يسقط حقهم في المكافأة عنها طبقا

لقاءدة عدم جواز الجمع بين الماش والكافأة عن ذات مدة الفدمة المحسوبة فى المعاش و وانه تفريما على ذلك فان مناط الافادة من قرار مجلس الوزراء المسار اليه قائم بالنسبة لمؤلاء الموظفين شأنهم شأن من اشتركوا عن مدة الخدمة السابقة اذ أن الجميع فى مركز قانونى مماثل من حيث فقدان المكافأة القررة بمقتضى لائحة مكافآت السكك الحديدية و

ويؤيد ما سبق ما جاء في مذكرة اللجنة المالية التي صدر بها قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٧/١/١٦ من أن وزارة المالية تلاحظ أن هناك فرقا بين موظفى السكة الحديد وموظفى مصالح الحكومة الاخرى في الاستفادة من التثبيت لأن موظفى السكة الحديد اذا استمروا خارج الهيئة يستولون على مكافأة ممتازة عن زملائهم بالمصالح الاخرى فاذا قبل هؤلاء الآخرون استقطاع الاحتياطي المتجمد فانهم الرابحون لان الكافأة التي كانوا يحصلون عليها بعد انتهاء خدمتهم سنيلة جدا وان الطلب المقدم من موظفى السكة الحديد باحتساب ألفرق بين المكافأة الخاصة بهم والمكافأة المقررة بمقتضى قانون المعاشات من أصل متجمد الاحتياطي المستحق عليهم هو طلب لايرمي الى اعفائهم من دفسم الاحتياطي عن مدة خدمتهم الوقتية والخارجية عن هيئة العمال التي حسبت في المعاش بل يرمى ألى حفظ حقهم في الامتياز الذي كسبوه من جراء تطبيق لائحة المكافآت وهو أسخى من القانون العام الذي ينطبق على سائر الموظفين في المصالح المختلفة ــ وان امتياز مُوظفى السكك المديدية من حيث نظام مكافآتهم قبل التثبيت بالنسبة لسائر موظفى المسالح الاخرى والذي كسبوه ويطلبون حفظ حقهم فيه هو عبارة عن الفرق بين المكافأة اذا حسبت طبقا للائحة مصلحة السكك الحديدية والمكافأة اذا حسبت طبقا لقانون المعاشات ، فبدلا من صرف هذا الفرق اليهم فهم يطالبون خصمه من متجمد الاحتياطي المستحق عليهم من جراء حساب مدة خدمتهم في ــ الماش ــ وان مرجع هذا الامتياز هو نوع العمل الذي يؤديه موظفو السكة الحديد وهو تساق مضني يعانون من أجله السهر في ساعات الليل والعمل باستمرار وهم وقوف ساعات طويلة ويتحملون بسببه متاعب الشتاء وبرده القارس ومتاعب الصيف وهره الشديد خصوصا وانه بعد دخولهم في سلك الموظفين الدائمين لم يغيروا هذا النوع من العمل بل هم مستمرون فيه ه

ولما كان موظفي السكة الحديد المثبتون طبقا لاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ سواء من اشترك منهم عن مدة الخدمة ألسابقة أو من لم يشترك اذ أنهم في مركز قانوني مماثل من حيث الامتياز الذي كسبوه من جراء تطبيق لائحة للمكافآت اكثر سخاء من القانون العام الذي ينطبق على سائر الموظفين ــ وهم سواء أيضا من حيث علَّه هذا الامتياز ومرجعه غانهم لايختلفون من حيث افادتهم من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٩/١٦ وقد استقرت احكام القضاء الاداري على أن القاعدة التي تضمنها قرار مجلس الوزراء المتقدم الفكر جاءت عامة مطلقة يغيد منها كل من توافرت شروطها ... ولم تتغير الاحكام الصادرة بالاحقية استحقاق متجمد الاحتياطي شرطا من شروط تطبيق قرأر مجلس الوزراء اذ لا يجوز قصر تطبيق القرار على احدى مناسباته وهي عبارات عارضة وردت في مذكرة اللجنة المالية وهددت المناسبة من اصدار القرار وهي التي تتحصل في تثبيت موظفي السكة الحديد بمقتضى قرار مجاس الوزراء الصادر في ١٩٣٨/٦/٢١ واستحقاق متجمد احتياطي معاش كبير عن مدة خدمتهم السابقة مما دعاهم الى تقديم شكوى يطلبون فيها حفظ حقهم فى الامتياز المقرر بمقتضى لائحة مكافاتهم وخصسمه من متجمد الأحتياطي المستحق عليهم ــ وذلك لأن النص يدور وجودا وعدما مع علته وهدفه دون مناسبة اصداره .

وخلاصة ما تقدم أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٩/١٦ بالتجاوز عن استرداد الفرق بين الكافاتين لم يكن الا اعترافا من المشرع بالفارق بين موظفى السكك الحديدية والمسالح الأخرى في الاستفادة من التثبيت وهو فارق من ناحية واحدة وهو الامتياز الذي كسبوه من جراء تطبيق لأتحة مكافآت أسخى من القانون العام الذي ينطبق على باقى الموظفين وأن العلة في اصدار هذا القانون هو سخاء تلك الكافأة بسبب مشاق الاعمال التي يؤديها موظفو السكك الحديدية وانهم كسبوا هذا الحق فلا يجوز اهداره عند تثبيتهم والاخلال بمراكزهم القانونية السابقة المي المتنبيت وان هذا القرار جاء عاما مطلقا غيرمقيد وغيرمقصور التطبيق على طائفة دون أخرى من موظفى المسلحة ولا يجوز قصره على احدى مناسباته أو الربط بين الافادة فيه واستحقاق متجمد احتياطي وان القول بغير ذلك فيه اضافة بمعنى آخر لمن لم يشترك عن مدة خدمته يضاف

الى الغين الذى لحقه من جراء نقده الكافأة المتازة عن مدة خدمته السابقة وحساب معاشه عن مدة الخدمة السابقة على أساس  $^{\prime}/_{...}$  بدلا من  $^{\prime}/_{...}$  ومن ثم فان القرار على هذا النحو يفيد منه كل من توافرت فيه شروطه وهي التوظف بالسكة الحديد والتثبيت واستحقاق مكافأة مدة الخدمة السابقة على التثبيت طبقا للائحة مكافأة السنكة الحديد تفوق ماهو مقرر اثلة من موظفى الحكومة طبقا للقوانين واللوائح العامة،

( مُتوى ٩٥٥ في ٢٩/٥/١٩٦٢ )

# قاعدة رقم ( ٤٣٦ )

#### المسدا:

قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالموافقة على التجاوز لموظف السكة الحديد من استرداد نصف الفرق بين الكافاة بحسب لائحة السكة الحديد والكافاة بحسب قانون المعاشات ، واستبعاد الجزء المتجاوز عنه من متجمد الاحتياطي — اعمال هذا القرار يجد مجاله يوم يستحق على الموظف صاحب الحق في الافادة من القرار المذكور ، متجمد احتياطي معاش عن مدة خدمته السابقة على التثبيت — أثر ذلك مبائسبة الى المبتين بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق للتأمن والمعاشات لموظفي الدولة المدنين وآخر لموظفي المهاتات ذات الميزانيات المستقلة ،

### ملخس الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سسنة ١٩٤٧ قد تضمن ﴿ الموافقة على التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكة الحديد والمكافأة بحسب قانون المعاشات ، واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد الاحتياطى » ومؤدى ذلك ، أن أعمال هذا القرار باستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد احتياطى الماش، انما يجد مجاله يوم يستحق على الوظف صاحب الحق في الافادة من القرار المذكور ، متجمد احتياطى معاش عن مدة خدمته السابقة على تثبيته بالماش ،

ومن حيث ان تثبيت الموظف بالماش ، وان يكن يتم بقوة القانون. بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق التآمين والمعاشات لموظفى الدوظفى الدينيات ذات الميزانيات المستقلة ، فى تاريخ العمل به ، أى فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، الا أن هذا التثبيت . لا ينشأ عنه فى ذاته ، استحقاق متجمد احتياطى معاش عن مدة الخدمة السابقة على التثبيت ، ومن ثم غان لا مجال سفى أول تكتوبر سنة ١٩٥٦ ، تاريخ التثبيت . لاعمال قسرار مجلس الوزراء المشار اليه ، فى خصوص استبعاد نصف الفرق بين المكافاتين من متجمد احتياطى المعاش .

؛ طعن رقم ۱۲۳۲ لسنة ۱۳ ق ـ جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ ،

# قاعدة رقم ( ٤٣٧ )

#### : I

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبرسنة ١٩٤٧ بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافاة بحسب لائحة مكافآت السسكك المديدية والمكافاة بحسب قوانين المعاشات وقسرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ الخاص بالاعانة المحتمية عن المدة الزائدة على ٢٤ سنة ، واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد الاحتياطي المستحق على موظفي مصلحة السكك المديدية ــ مناط الافادة من هذا القرار ٠

### ملفص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ينص على التجاوز على استرداد نصف الفرق بين الكافاة بحسبةوانين الماشات وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ الخاص بالاعانة الحتمية عن المدة الزائدة على ٢٤ سنة ، واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد الاحتياطى ، وذلك بمرض تخفيف عب، أقساط هذا المتجمد عن كاهل موظفى مصلحة السكك الحديدية على أن تتحمل المصلحة النصف المتجاوز عنه بالخصم من ميزانيتها ،

ومناط الافادة من هذا القرار بحسب أحكامه أن يكون المونف بالسكك الحديدية قد ثبت في المعاش طبقا لاحد قوانين المعاشات وأن يستحق عليه نتيجة لذلك متجمد احتياطي معاش عن مدة خدمته السابقة على هذا التثميت •

ز ملعن رقم ۱٤٣ لسنة A ق ـ جلسة ١٩٦٧/٢/٢٦ )

# قاعسدة رقم ( ٤٣٨ )

#### البدا:

الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية — المواد ١٩ ، ٥٠ ، ٥٠ من القانون رقم ٢٩ ، ١٥ ابانشاء صندوق للتأميزو المعشات اوظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة — المستفاد منها ان الموظف يلتزم باداء متجمد الاشتراكات المستحقة عن مدة خدمته السابقة على التثبيت — الموائد التى نص المشرع على حسابها على هذا المتجمد هي من توابعه — اثر ذلك — المتزام الموظف بقيمة الموائد ايضا — علة ذلك — تحقق هذه العلة بالنسبة الى موظفى الهيئة العامة المشؤن المسكك الحديدة •

#### ملخص الفتوى:

ان القانون رقم ٣٩٤ نسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق للتأمين والماشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة مدلا بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ قد نص فى المادة ١٩ على أن « يقصد بعدة خدمة الموظف المحسوبة فى الماش المدد التى قضاها فى احدى الوظائف المنصوص عليها فى المادة الاولى بعد استبعاد المدد الآتية :

وتحسب فى المعاش بالنسبة للمنتفعين بأحكام هذا القانون وقت العمل به وكذلك بالنسبة للفئات التى يصدر قرار من رئيس الجمهورية مضمها الى أى من صندوقى التأمين والمعاشات طبقا للفقرة الثالثة من

المادة (١) من هذا القانون : مدد الخدمة السابقة التي قضيت في وظائف خارج الهيئة أو باليومية أو بمربوط ثابت أو بمكافأت في الحكومة أو في الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو في الخاصة الملكية السابقة أو في الخاصة الملكية السابقة أو في الخاصة ملكون مدد خدمة عفية لم يتقاض عنها الموظف أية مكافأة أو أموال مدخرة وكذلك مدد الفصل السياسي التي قرر حسابها في المعاش بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة من مجلس الوزراء وتؤدى عن هذه المدد الاشتراكات الموضحة في المادين ٥٠ و ٥١ » »

كما ندل في المادة ٥٠ على ان « تؤدى الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة لى كل من صندوقى التأمين والعائمات دبالغ عن مدد المخدمة السابقة التي تدخل في حساب المعائس للموظفين غير المئتركين في الصندوقين وذلك من تاريخ دخرل المصدمة حتى تاريخ انتفاعه باحكام صناديق الادخار المشار اليها في المادة السابقة أو بأحكام هذا القانون بحسب الحال ٥

وتقدر هذه البالغ بالنسبة الى كل موظف براتم ه. من مقوسط ما حصل عليه من مرتبات نعلية من تاريخ دخوله اخدمة حتى تاريخ انتفاته بأحدام صنادين الادخار أو بأحكام هذا القانون حسب الحسال مضروبا فى مدة الخدمة المذكورة وتحسب عليها غائسدة بواتم مروبا منويا » •

وتنص المادة ٥١ منه على أن « يجوز للموظنين غير المبتين المنتفيمن بأحكام هذا القانون أداء استراتات في كل من الصندوقين عن مد خدمتهم السابقة التي تدخل في حساب المعاش وغقا لاحكام اخترة الثانية من المادة السابقة ما عدا سعر الفائدة فيحسب بواقع ٥٢ / سنويا ، وتؤدى هذه الاشتراكات أما دفعة واحدة خلال فترة الاختبار أو على أقساط شهرية للمدة المتبقية من مدة الخدمة حتى بلوغ سن الستين واما بأداء بعضها دفعة واحدة خلال فترة الاختبار والباقي على أن يحدد الموظف رغبته وطريقة الاداء في موعد نهايته ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٨ » •

ومن حيث ان المستفاد من أحكام هذه النصوص أن ثمة التراما

بأداء متجمد الاستراكات المستعقة عن مدة خدمة الموظف السابقة على التثبيت ، وهذا الالترام يقع على عاتق الموظف ويؤدى الى الهيئة المامة للتأمين والمماشات ، وقد بعدد المقانون مقداره وفقا لقواعد معينة وقرر طريقة الوفاء به وفقا لاختيار الموظفسواء بسداده دفعة واحدة خلالفترة الاختيار أو على أقساط شهرية للمدة المتبقية من مدة الخدمة حتى بلوغ سن الستين واما بأداء بعضها دفعة واحدة خلال فترة الاختيار والباقى على أقساط شهرية على أن يحدد الموظف رغبته وطريقة الاداء في موعد نهائته ٣٠ بونية سنة ١٩٥٨

ومن حيث ان المشرع قد نص على أن تحسب على هذا المتجمد فوائد سعرها ورج / سنويا •

ومن حيث أنه من المسلم أن الفوائد هي من توابع الدين الاصلى ، فيتحملها من يلتزم أسلا بالدين المستحقة عنه الفوائد ، ولما كان الموظف الذي يشترك عن مدد خدمته السابقة هو الذي يتحمل بقيمة الاشتراكات المستحقة عن هذه المدد ، ومن ثم يكون هو الملتزم أيضا بقيمة الفوائد المستحقة عن هذه الاشتراكات ، ويؤيد هذا أن هذه الفوائد حلى في حقيقتها فوائد تأخيرية قررها القانون لصالح صندوقي التأمين والمعاشات على اعتبار أن هدذه الاشتراكات كان ينبغي في الاصل استقطاعها من مرتب الموظف عن تلك المد شهريا ، وأن هذا المضم لو تم في حينه شهريا لآلت الاشتراكات المستقطمة الى الخزانة ولامكن استغلالها تأخير سداد هذه الاشتراكات في حينها حرمان الخزانة من استغلالها تأخير سداد هذه الاشتراكات في حينها حرمان الخزانة من استغمار هذه الاشتراكات كتمويض للخزانة عن حرمانها من الانتفاع بقيمة على هذه الاشتراكات كتمويض للخزانة عن حرمانها من الانتفاع بقيمة الاشتراكات السابقة مي المسلة من تقرير المشروكات السابقة م

ومن حيث أن هذه العلة متحققة بالنسبة الى موظفى الهيئة العامة السكة الحديد الذى ثبتوا طبقا الاحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه وكانت لهم مدة خدمة صابقة على التثبيت استحقت عليهم اشتراكات عنها •

( منوی ۷۳۱ ق ۱۹۷۰/۱/۱۱ )

# الفرع الرابع عشر مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله ، والهيئة العامة ابرنامج السنوات الخمس للصناعة

قاعــدة رقم ( ۲۹۹ )

#### المسدا:

قوانين المعاشات الخاصة بموظفى مؤسسة صندوق طرح النهر واكله ــ تطبيق احكام قوانين المعاشات التي كانت مطبقة على المتولين منهم من الوزارات والمصالح قبل نقلهم اليها ــ معاملة المعينين بهده المؤسسة ابتداء طبقا لاحكام قوانين الماشات القائمة ــ تطلب الامر بالنسبة لهزّلاء الاخرين تدخلا تشريعيا حتميا أما بانشاء صندوق خاص بهم واما باشراكهم في صندوق التأمين والمعاشات الخاص بموظفى الدولة

### ملخص الفتوي :

يبين من استمراض نصوص القرار الجمهورى رقم ١٣٨٤ اسنة ١٩٥٨ الصادر بانشاء مؤسسة طرح النهر وأكله تنفيذا للقانون رقم ١٩٥٨ السنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله ان هذه المؤسسة تعتبر مؤسسة عامة ذلك لانها تقوم على مرفق قومى عام وهو ينظم التصرف فى طرح النهر وتوزيعه توزيعا عادلا و قد عين فى وظائف المؤسسة بعض موظفى الحكومة معن كانوا يشعلون وظائف فى مرافقها العامة التى تقوم عليها العام الذى نقلوا اليه الا أنه فى خضوص تسوية معاشهم يعتبر نقلا من مرفق عام الى مرفق آخر لايتاثر به مراكزهم القانونية الذاتية التى مرفق عام الى مرفق آخر لايتاثر به مراكزهم القانونية الذاتية التى التصوها فى ظل القواعد التنظيمية المهول بها بالنسبة الى موظفى الحكومة ومستخدميها ومن ثم تسرى على هؤلاء الموظفين أحكام قوانين الماشات التى كانوا معاملين بها قبل نقلهم الى المؤسسة شأنهم فى ذلك شأن موظفى الاذاعة وموظفى الهيئة العامة لتتفيد نبرنامج السنوات

الخمس للصناعة الذين رأت الجمعية العمومية للتسم الاستشارى أحقيتهم في المعاملة على هذا النحو .

أما الموظنون الذين عينوا ابتداء بمؤسسة طرح النهر واكله فى ظلا القانون رقم ٣٩٤ نسنة ١٩٥٦ فى شأن صناديق التأمين والماشات أو القانون رقم ٣٩٤ نسنة ١٩٥٠ فى شأن المعاشات ، فقد نصت المدة (١) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار أليه على أن ينشا صندوق للتأمين والمعاشات لجميع موظفى الدولة المدنيين وغير المدنيين المربوطة ماهياتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة وعلى درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات المباب الثالث المقسمة الى درجات فى الميزانية العامة أو فى الميزانيات الملحقة بها ١٠٠ الخ . كما تضمن انقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه نصا مماثلا ٠

ولما كانت ميزانية مؤسسة طرح النهر وأكله ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتنشر منفصلة عنها وتبدأ سنتها المالية وتنتهى فى غير الموعد المحدد لبداية ونهاية السنة المالية لميزانية المدولة فى مفهوم قوانين فهى لاتعتبر من الميزانيات الملحقة بميزانية المدولة فى مفهوم قوانين المماشات ولا تسرى هذه القوانين على موظفى تلك المؤسسة ه

واذا كانت المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فى شان المؤسسات العامة قد حددت اختصاصات مجلس ادارة المؤسسة ونصت فى البند ٣ منها على أنه يختص بوضع اللوائح المتعلقة بتمبين موظفى المؤسسة وعمالها وترقيتهم ونقلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافاتهم ومعاشاتهم وفقا الاحكام القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة و شم صدرت اللائحة الداخلية لنظام موظفى المؤسسة ومستخدميها ونصت الملاة ٧٥ منها على أن « تسرى الاحكام والقواعد التي تضعها مصلحة التأمين والماشات على موظفى هذه المؤسسة» الا أن تلك الملائحة لم تنشىء صندوقا خاصا لتأمينات ومعاشات موظفى المؤسسة الامر الذي يتطلب تدخلا تشريعيا أما باشراك موظفى مؤسسة طرح النهر وأكله فى صندوق التأمين والماشات لوظفى الدولة وأمسا بانشاء صندوق خاص لتأمين ومعاشات موظفى المؤسسة ه

لهذا انتهى الرأى الى أنه بالنسبة الى موظفى مؤسسة طرح النهر واكله ، المنقولين اليها من مصالح المكومة ووزاراتها تستمر معاملتهم بأحكام قوانين المعاشات التى كانوا معاملين بها قبل نقلهم الى المؤسسة،

وبالنسبة الى موظفى المؤسسة المعينين بها ابتداء غانهم يعاملون بقوانين المعاشات القائمة ، بيد أنهم لايشتركون فى صندوق التأمين والمعاشات الخاص بموظفى الدولة ويتطلب الامر تدخلا تشريعيا أها باشراك موظفى المؤسسة فى صندوق التأمين والمعاشات الخاص بموظفى الدولة وأما بانشاء صندوق خاص بهم وان كان الاول هو الاولى بالاتباع حتى توحد معاملة الموظفين المنقولين الى المؤسسة من وزارات الحكومة ومصالحها والمعينين بها ابتداء •

ا غنوی ۲۲ فی ۱۹۳۱/۱/۲۳ ،

# قاعدة رقم (٤٠) )

#### البيدا:

القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاصان بالتامين والمعاشات ــ مدى سريانهما على الموظفين المحكوميين المعاملين بمقتضاهما والذين ينقلون الى المؤسسات العامة ــ مثال بالنسبة لمؤسسة مندوق طرح النهر وأكله والهيئة العامة لبرنامــج السنوات الخمس للمناعة ٠

### ملخص الفتوي :

اذا كان المهندس ٠٠٠ من يشغل وظيفة مراقب عام بمصلحة الاموال المقررة وكان معاملا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ثم عين بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٨٦٥ لسنة ١٩٥٦ وكيلا لؤسسة صندوق طرح النهر وأكله اعتبارا من ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ ومن ثم فهو بهذه المثابة يعتبر موظفا عاما ، ذلك أنه يقوم على سبيل السدوام بأعماله في خدمة مرفق عام متفرغا لهذه الاعمال كما يشغل وظيفة تدخل

فى التنظيم الأدارى للمرفق: ويترتب على ذلك أن تعيينه فى هذا المنصب يعتبر فى خصوص تسوية معاشه بمثابة نقل من مرفق عام الى مرفق عام آخر ويقتضى ذلك أن تعتبر مدة خدمته بالحكومة وبالمؤسسة المسار اليها متصلة فى خصوص تسوية معاشه ه

ولما كان المذكور خاصما قبل نقله الى مؤسسة طرح النهر وأكله للقانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق التأمين والماشات لموخلفي الدولة المدنيين ثم نقل بعد ذلك الى مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله وهى مؤسسة عامة صدر بانشائها القرار الجمهورى رقم ١٣٨٤ لمسنة ١٩٥٨ الذي ينص في المادة الاولى منه على أن « تنشأ مؤسسة عامسة تلحق برئاسة الجمهورية تسمى صندوق طرح النهر وأكله وتكون لهذه المؤسسة الشخصية الاعتبارية » •

وقد خلاهذا القرار كما خلت اللائحة الداخلية للصندوق من نصوص تنظم موضوع معاشات موظفيها تنظيما معايرا للقواعد العامة المقررة في شأن موظفي الدولة ، بل نصت المادة ٥٣ منها على أن «تسرى الاحكام والقواعد والقوانين التي تضعها صناديق التأمين والمعاشات بشأن التأمين والمعاشات بشأن التأمين في خصوص تسوية معاشه بالقانون رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، وهذا الرأى يتفق مع رأى سابق لقسم الرأى مجتمعا يقضى باستمرار تنطيق القانون رقم ٩٣٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، تنظيق القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الماشات الملكية على موظفي الاذاعة معن كانوا معاملين بمقتضاه قبل نقلهم من الحكومة الى الاذاعة وهي مؤسسة عامة كما هو معلوم ، كما يتفق مع الرأى السذى أبدته الجمعية اخيرا ويقضى بخضوع موظفى صندوق طرح النهر وأكله المنقولين من وزارات الحكومة ومصالحها لقوانين المعاشات التي كانوا معاملين بها قبل نقلهم اليها •

أما فيما يتعلق بموظفى الحكومة الذين عينوا فى الهيئة المسامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة ، فانه يتعين التفرقة بين من عين منهم فى وظيفة رئيسية يعتبر شاغلها موظفا عاما ، ومن ثم ينتفع بأحكام قانون الماشات الذى كان معاملا به قبل نقله ، ومن عين فى وظيفة لاترقى الى مرتبة القرجيه والادارة فلا يعتبر شاغلها موظفا عاما ،

ولا ينتفع بأحكام قانون المعاشات الذي كان معاملاً به قبل نقله الى الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة .

لهذا انتهى الرأى الى ان السيد المهندس المذكور يستمر منتفعا بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الذي كان معاملا به قبل نقله الى صندوق طرح النهر وأكله ه

وأن انتفاع موظفى الحكومة المنقولين الى الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة بقوانين الماشات التى كانوا معاملين بها قبل نقلهم الى الهيئة المذكورة يتوقف على نوع الوظيفة التى يشغلها كلمنهم فبتلك الهيئة ، على التفصيل المتقدم ، ويحسن عرض هالمكلمنهم على ادارة الفتوى والتشريع المفتصة لابداء رأيها فيها في ضوء الموضوع الخاص بكل موظف ه

ا غنوی ۲۰۱ فی ۲/۱/۱۲/۱ )

الفرع الخامس عشر اتحساد مصدري الاقطان

قاعسدة رقم ( ٤٤١ )

المسدا:

العاملون باتحاد مصدرى الاقطان ــ حساب مدة خدمة سابقة في المعاش للماش ــ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ في شسان خم مدة الخدمة السابقة المحسوبة طبقا القوانين المعاشات الحكومية أو طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية في المعاش ــ سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على العاملين في اتحاد مصدرى الاقطان اذا توفرت في شائهم الشروط الاخرى التي نص عليها هذا القرار ٠

#### ملخص الفتوى:

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ ( م ٥٥ -- ج ٣٢ ) يندى فى مادته الاولى على أن « تحسب فى معاش المؤمن عليهم الماملين بحكام قانون التأمينات الاجتماعية مدة خدمتهم المحسوبة فى المعاش طبقا لقوانين المعاشات الحكومية بالنسب التى كانت تحسب على أساسها دون أداء أية أعباء مالية بالنسبة الى الفئات الآتية :

(أ) ٠٠٠٠٠ (ب) ٥٠٠٠٠ (ج) العاملون بالهيئات والمؤسسات العامة والشركات والوحدات التابعة لها الخاضعون لقانون التأمينات الاجتماعية المنقولون أو المعينون من احدى الجهات الخاضعة لقوانين الماشات الحكومية بعد تاريخ العمل بهذا القرار » ٠

وجاء في المذكرة الابضاحية لهذا القرار أنه « لما كانت القواعيد السارية لتحويل احتياطى المعاش وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٩٠١ لسنة ١٩٦٤ ( وقد حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ ) تقضى بحساب المبالغ المحولة من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لحساب العاملين الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعيسة على أساس الرتب الاصلى بينما تقدر تكلفة المدة السابقة المضمومة وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية على أساس الاجر الشامل لذلك فانه يترتب على هذا الأجراء أما أن يحصل من العاملين فروق هذه الاشتراكات عن كامل مدة خدمتهم السابقة وهي تشكل عبئًا كبيرًا ليس من الميسور على العاملين تحمله ، وأما أن يضم لهم جزء من مدة خدمتهم السابقة التي كانت مصوبة في المعاش مالكامل وفقا لقانون المعاشات الحكومي الذي كانوا معاملين به • ولما كان تعديل الشكل القانوني للمؤسسات العامة وتتعويلها الى شركات أو خروج الهيئة أو المؤسسة العامة على نظسام الماملين بالدولة أو تعيين العاملين أو نقلهم من القطاع الحكومي الى القطاعات الاخرى في الدولة انما هي أوضاع تقتضيها المصلحة العامة ولا وجه لان يرتب علمها أي اضرار بحقوق العاملين أو تحميلهم بأعباء اضافية ما كانوا يتحملونها لو انهم ظلوا بأوضاعهم السابقة • لذلك اعدت وزارتا الخزانة والعمل مشروع القرار الجمهورى المرافق لعلاج هذه الحالات وذلك بضم مدد الخدمة السابقة لبعض فئات العاملين الذين سبق خضوعهم لأحد قوانين المعاشات الحكومية المختلفة ثم خَسُوعهم بعد ذلك لقانون التأمينات الاجتماعية أو سبق خضوعهم لهذا

القانون الاخير ثم خضوعهم بعد ذلك لاحد قوانين المعاشات الحكومية دون أداء أعباء مالية ٠٠٠ » ٠

ومفاد ما تقدم ان الاصل طبقا لقواعد تحويل احتياطي المعاش أن يستخدم الاحتياطي المحول في حساب مدة الخدمة السابقة أو جزء منها طبقا لأحكام القانون الذي أصبح المنتفع خاضعا له ، فاذا لم يكف المبلغ المحول لحساب المدة السابقة بالكامل فللمحول لحسابه الأحتياطي ان شاء حساب باقى المدة الحق ف تكملة فرق الاحتياطي ( المادتان ٦ و ٧ من القرار الجمهوري رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ ) غير أن المشرع قرر \_ استثناء من هذا الاصل \_ للعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة والشركات والوحدات التابعة لها الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية المنقولين أو المينين من احدى الجهات الخاضعة لقوانين الماشات الحكومية بعد تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٩٦ - قرر لهم ميزة مقتضاها أن تحسب لهم مدة خدمتهم السابقة في معاشهم طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية كاملة دون أداء أية أعباء مالية ٥٠٠ ومن ثم يتعين لتحديد مدى انتفاع العاملين باتحاد مصدرى الاقطان المنقولين أو ألمينين من جهات حكومية من هذه الميزة ، تحديد التكييف القانوني لاتحاد مصدري الاقطان وما اذا كان يندرج ضمن الجهات التي نص عليها القرار الجمهوري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ في البند (ج) من مادته الاولى أم أنه لا يعتبر من هذه الجهات ه

ومن حيث أنه بتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ صدر القان نون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٩ باصدار اللائحة العامة لاتحاد مصدرى الاقطان ، ونصت المادة الأولى من اللائحة المرافقة لهذا القانون على أن « يتألف التحاد مصدرى الاقطان من التجار المصدرين للقطن المقيمين فى الاقليم المصرى فى الجمهورية العربية المتحدة وتكون الشخصية الاعتبارية ويمثله رئيس لجنة الادارة المنصوص عليها فى المادة الثامنة ويكون مركزه مدينة الاسكندرية ولا يجوز لغير أعضاء الاتحاد مزاولة تجارة تصدير القطن » •

ونصت هذه اللائحة في مادتها الثانية على أن « الغرض من اتحاد مصدري الاتطان هو العمل على تنمية تجارة القطن بين الاتليم المرى والدول المستهلكة له فى الخارج • ويهدف الاتحساد الى تنظيم المسائل المتصلة بتجارة القطن مع الخارج وله فى هذا السبيل التوسط بكالهة الطرق بين مصدرى الاقطان والغزالين فى كل ما ينشأ بينهم من خلاف».

وبينت اللائحة فى مادتها الثالثة الشروط الواجب توافرها فيمن يقبل عضوا بالاتحاد ، كما نصت فى المادة السادسة على الزام كل عضو أداء رسم قيد واشتراك سنوى فضلا عن دفع حصة عن كل بالة يقوم بتصديرها ٥٠ ونظمت المادة السابعة انتهاء العضوية ٠

ونصت المادة الثامنة من اللائحة على أن « يدير الاتحاد لجنة تسمى لجنة الادارة وتشكل من ١٥ عضوا تنتخب الجمعية العمومية اثنى عشر عضوا منهم ، ويعين وزير الاقتصاد الثلاثة الاعضاء الباقين ٠٠ » .

ونصت المادة ٢٠ من هذه اللائحة على أن « يعين وزير الاقتصاد مندوبا أو أكثر لدى الاتحاد لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح • ويجب أن يدعى مندوب الحكومة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية وجلسات لجنة الادارة ومجلس التأديب واللجان الفرعية المختلفة • ولا يكون له صوت في المداولات» • وجملت المادة ٢١ «لندوب الحكومة حق الاعتراض على جميع قرارات لجنة الادارة ولجانها الفرعية اذا صدرت بالمخالفة للقوانين المعول بها أو اللوائح أو الصالح العام • وكل اجراء يتضف رغم اعتراض مندوب الحكومة يكون باطلا ولا يترتب عليه أي أثر » •

ونظم الباب الرابع من اللائحة مجلس التأديب فنصت المادة ٣٧ على تشكيله ، ونصت المادة ٢٤ على أن « يختص مجلس التأديب بالفصل فيما ينسب الى الاعضاء من مخالفات ٥٠٠ » ثم نصت المادة ٢٩ على أن المقوبات التأديبية هي (١) الانذار • (٣) الغرامة من ٥٠٠ جنيه الى ٥٠٠٠ جنيه ه

ومن حيث أنه فى ضوء النصوص المتقدمة نمان الاتحاد بحسب تشكيله المذكور واختصاصاته كان مؤسسة عامة مهنية فهو هيئة شسبة رسمية كما وصفته المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٩ وهو يتكون من التجار المصدرين للقطن، ويستهدف تنمية تجارة تصدير القطن وتنظيمها ، ويدار أساسا بواسطة المستغلين بهذه المهنة وله عليهم فى مجال المهنة سلطة التاديب ، كما يخضع لرقابة السلطة الإدارية ه

ومن حيث أن المؤسسات العامة خضعت فى تنظيمها لتشريعات متعاقبة فكان أول تشريع متكامل صدر ليحكم المؤسسات العامة هـو قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الرأى الراجح فى خلل هذا القانون أنه يسرى على جميع أنواع المؤسسات العامة سواء كانت مؤسسات عامة ادارية ، أو كانت مؤسسات عامة مهنية ، وعلى ذلك فقد كان اتحاد مصدرى الاقطان فى ظل هذا القانون يعتبر مؤسسة عامة تخضع لاحكامه شـأن غيرها من المؤسسات العامة المختلفة ، ويؤيد ذلك أن القانون رقم ٣٣ سنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة .

ومن حيث أنه تلا صدور القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ تشريعات متعددة تتاولت بالتنظيم تجارة تصدير القطن ، وكان من شأن هذه التنظيمات التأثير في مع بنيان اتحاد مصدري الاقطان وفي اختصاصاته تأثيرا له صداه في تكييفه القانوني ، فقد صدر القانون رقم ٧١ لسنة تأثيرا له مشأن تنظيم منشآت تصدير القطن ، ونص في مادته الاولى على ان « كل منشأة تزاول تجارة تصدير القطن في الاقليم المصري يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأس مالها عن ٥٠٠٠ من مناهمة ذات الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٥٣٠ من رأس المالي الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٣٠٠ من رأس المالي مصدري الاقطان في الاقليم المصري أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون ٥٠٠ ي ٥ ثم نصت المادة الخامسة على أن يستبدل بنص المادة القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ النص الآتي : يشترط فيعن يطلب قيده عضوا بالاتحاد :

(1) أن يكون من الشركات المساهمة المتمتمة بجنسية الجمهورية

العربية المتحدة والتي يتوفر فيها الشروط الآتية . ٠٠٠ » .

وقد عدل هذا القانون ( ٧١ لسنة ١٩٦١ ) بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ تعديلات من بينها زيادة مساهمة الدولة فى رأس مال الشركات التى تزاول تجارة تصدير القطن الى حصة لا تقل عن ٥٠٪

وبعد ذلك صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت ونص في مادته الأولى على أن « تؤمم منشأت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة ، وتؤول ملكيتها الى الدولة وتكون المؤسسة المصرية العالمة للقطن الجهة الادارية المختصة بالاشراف على تلك المنشآت » ، وجاء في المذكرة الايضاحية لهذا المقانون المصلح العام يقتضى تأميم هذه المنشآت تأميما كليا حتى يكون للدولة الاشراف الكامل على تصريف محصولها الرئيسي » كما تضمنت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ من قبل أنه « لما كان محصول التهلن يمثل دعامة ثروتنا النقدية من المملات الحرة التي هي بمثابة هو المورد الذي تتدفق منه هذه الثروة الى اقليمنا المصري على صورة تتزايد اذا ما حسن توجيه شؤون هذه التجارة وارتبطت بوشسائح المسلحة القومية ١٠٠٠ لذلك كان لابد أن يتدخل القطاع العام في نطاق المدوق الحيوي » ،

ومن حيث أنه طبقا لهذه التنظيمات فقد أصبح تصدير القطن بعيدا كل البعد عن أن يكون مهنة يمكن ان يمتهنها أأسخاص عاديون تتألف منهم مؤسسة عامة مهنية ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتمثلهم لدى السلطات العامة ، وتحافظ على أصول المهنة وتتسلط بالتأديب على الخارجين عليها ، وانما أصبح تصدير القطن مرفقا عاما اتتصاديا بحتا تتولاه الدولة بما انشأته وما تنشئه لذلك من أجهزة تمثلت في شركات معينة أولتها مهمة تصدير القطن تحت اشراف مؤسسة عامة هى المؤسسة المصرية العامة للقطن ، وقد صدر فيها بعد قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٦٥ باعادة تنظيم الهيئات العاملة في قطاع القطن ونص في هادته السابعة على أن تختص المؤسسة المصرية

العامة للقطن بتنفيذ السياسة العامة فى مجال تسويق القطن ، وعلى الأخص : (أ) ..... (ب) النفيذ أهداف التصدير ، (ج) الاشراف على شركات تصدير وحلج وكبس القطن التابعة لها ، (د) الاضطلاع بمهمة الدعاية للقطن المصرى بكافة الوسائل والاساليب الاعلامية بما يمقق المحافظة على سمعته فى الخارج ويعاون على تنمية مبيعاته » ، كما صدر كذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٦ اسنة مبيعاته » ، كما صدر كذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٦ السنة للتون ونص فى مادته الاولى على أن « تتكون شركات تصدير القطن التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن من ٥٠٠٠» ( وذكرت هذه المادة ست شركات ) .

فهذه التنظيمات لتجارة تصدير القطن أثرت في البناء العضوى لاتحاد مصدرى الاقطان ، فعدلت شروط العضوية فيه بقصرها على الشركات التي تتوافر فيها شروط معينة ، وذلك بنص المادة الخامسة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، ثم عدلت العضوية لتقتصر على شركات القطاع العام العاملة في هذا المجال ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد . وانما أصبحت نصوص كثيرة في اللائحة العامة للاتحاد معطلة لا تجد لها مجالا للتطبيق ، ومن ذلك مثلا جميع النصوص الخاصة بالتأديب ، اذ لا يتصور تأديب شركة من شركات القطاع العام ، أو توقيع عقوبة عليها بشطبها مثلا من عضوية الاتحاد وحرمانها بالتألى من مزاولة تصدير القطن ، ولذلك كان من المتوقع بعد أن خرج تصير القطن من دائرة النشاط الخاص الى مرفق تتولاه الدولة ، ان يلغى اتصاد مصدري الاقطان كليه ، ويعهد باختصاصاته الى المؤسسة المرية العامة للقطن ، ولكن ذلك لم يحدث وانما رؤى الابقاء عليه لاعتبارات أوضحتها المذكرة الايضاحية للقرار الجمهوري رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر، فقد تضمنت أنه نظرا لاستقرار اوضاغ الاتحاد كمنظمة تخدم علاقات المصدرين بالمستوردين في الخارج على الصورة التي درجت عليها تجارة تصدير القطن في الماضي وحازت ثقة عملائنا من المزالين هيما تنتمي اليه نتائج التحكم في الخلافات الخاصة بنوع القطن ٥٠٠ ولذلك فمن الصالح الابقاء على المورة التقليدية لاتحاد مصدرى الاقطان بالاسكندرية حفاظا على السمعة العالمية التي يتمتع بها الاتحاد •

وبذلك غانه منذ صدور علك التنظيمات لتجارة تصدير القطن والتى اكتملت بصدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ ، لم يعسد الاتحاد مجرد مؤسسة بمعنية ، اذ لم تعد ثمة مهنة اصلا يعمل فيها تجار يمكن أن تتألف منهم هذه المؤسسة ، وانما عسار الاتصاد مؤسسة عامة تقوم على مرفق اقتصادى من المرافق الحيوية الهامة فى الدولة ويؤيد ذلك أن جهه الادارة تفكر فى اعادة تتنظيم هذا الاتحاد . وأعدت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالفعل مشروع قانون باصدار اللائحة العامة لاتحاد الايضاحية لهذا المشروع أنه ترمية المتحدة ، وأوردت فى المذكرة الايضاحية لهذا المشروع أنه ترتب على التغييرات الجوهرية التى حدثت في قطاع القطن ، وبصفة خاصة فى قطاع التصدير ، أن غدت اللائحة العامة للاتحاد غير متلائمة مع الاوضاع الجديدة ، وجاءت نصوص المشروع على أساس من الاوضاع القائمة التى يقتصر فيها تصدير القطن على شركات القطاع العام ، ولا يعقل والحالة هذه أن يقال أن الاتحاد لا يزال مؤسسة عامة مهنية تقوم على مصالح طائفة المصدين .

فاتحاد مصدرى الاقطان صار بعد هذه التنظيمات مؤسسة عامة اقتصادية ، وظل محكوما بقانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ .

فلما صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ باصدار قانون المؤسسات المامة والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٣ باصدار قانون الميئات المامة ، وجدت تفرقة لم تكن موجودة من قبل بين المؤسسات المامة والهيئات المامة ، وأمبح لكل من التبيرين مدلول محدد ، فالمؤسسة المامة بناء على هذه التفرقة هي شخص من أشخاص القانون العام يمارس نشاطا على هذه التجاريا أو زراعيا أو ماليا ولها ميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية ، أما الهيئة المامة فهي شخص اداري عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية الادارية المتابعة لها ( الذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٥ لسسنة الجهة الادارية التغرة من بين الهيئات والمؤسسات المسامة القائمة ، والمؤسسات المسامة القائمة ،

على ان تعتبر المؤسسات العسامة ذات الطابع الاقتصادى القائمة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة في تطبيق المكام هذا القانون كما نصت المادة ٣٥ من القانون ذاته على أن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو المؤسسات العامة ( ١٦ السنة ١٩٦٣ ) على أن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون » ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ونص في مادته الخامسة على أن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ العامة وقت العمل بهذا القانون » كما نص في مادته التاسعة على الغاء القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ ٠

وبذلك فان المؤسسات العامة ذات الطابم الاقتصادي اعتبرت مؤسسات عامة بحكم القانون ، أما ما عداها فأن البت في تكييفه ... وما اذا كانت من المؤسسات العامة أو الهيئات العامة متروك لرئيس الجمهورية ، واذ لم يكن اتحاد مصدرى الاقطان من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي كما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتباره مؤسسة عامة أو هيئة عامة ، فانه لا يمكن القطع بتكييفه والقول بأنه يعتبر على وجه التحديد مؤسسة أو هيئة عامة ، وانما يظل معلقاً ، فلا يخضع لاى من قانوني المؤسسات العامة والهيئات العامة ، وانما يذلل محكوما بنظمه الخاصة حتى بيت في تكييفه بقررار من رئيس الجمهورية . ولا يمكن القول بتطبيق الاحكام الشمستركة في نظامي المؤسسات العامة والهيئات العامة على الاتحاد المذكور ، لأن ذلك يتضمن تطبيقا لاحد القانونين في شأنه قبل أن يتحدد وضعه بالاداة القانونية المقررة ، ولكن ذلك يصدق فحسب بالنسبة الى تطبيق قانوني الهيئات العامة والمؤسسات العامة : أما بالنسبة الى القرار الجمهوري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ فان احكامه تسرى على الماملين بجميع الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات والوحدات التابعة لها ، ولذلك فانه سواء انتهى الامر الى اعتبار اتحاد مصدرى الاقطان هيئة عامة أو مؤسسة عامة . غانه في الحالتين كلتيهما يندرج ضمن الهيئات المنصوص عليها في

البند (ج) من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة المحمد القرار مؤسسة على الفكر ، طالما أنه لم يكن وقت صدور هذا القرار مؤسسة علمة مهنية على النحو السابق تفصيله ، ومن ثم غان العاملين في هذا الاتحاد يفيدون من حكم البند (ج) المشار اليه اذا توافرت في شأنهم الشروط الاخرى التي نص عليها هذا القرار .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر يسرى على العاملين في اتحاد مصدرى الاتطان اذا توافرت في شأنهم الشروط الاخرى التي نص عليها هذا القرار •

( ملك ١٩٧١/٦/٢٦ ــ جلسة ٢٦/١/١٨٦ ر

الفرع السادس عشر موظف كل الوقت وموظف نصف الوقت

قاعدة رقم ( ٤٤٢ )

#### : 12-41

لاخيار للموظف بين المادتين ١٥ و ١٦ من قانون الماشات حسبما يراه محققا لصالحه •

#### ملخص الفتوي :

لاخيار للموظف بين المادتين ١٥ و ١٦ من قانون المهاشات حسبها يراه محققا لصالحه ، اذ أن حكم المادة الاخيرة مقصور على فئة معينة من الموظفين هم الذين تحوى مدة خدمتهم مددا كانوا فيها موظفين نصف وقت ، ومن شأن هذا الحكم الخاص أن يقيد من اطلاق الحكم المام الذي تضمنته المادة (١٥) لأن العام لايحمل على عمومه الا اذا لم يوجد مامخصه .

( نتوي ٦١} في ١٩٥٢/١٢/٢٥ )

## قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

#### المحدا:

معاشات ــ المقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شانها ــ المقصود من الموظف نصف الوقت في حكم المادة ١٦ ــ العبرة بالوقت الذي يكرسه الموظف لاداء الوظيفة ٠

## ملخص الفتوى:

الموظف نصف الوقت المقصود في حكم المادة ١٩ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ هو الموظف الذي يخفض وقت عمله الى النصف ، أما ان كان وقت عمله كاملا فهو موظف طول الوقت ، دون ان يقدح في صفته هذه التصريح له بمزاولة مهنته بالخارج في أوقات فراغه ، اذ أن هذه ميزة قد ترى الادارة منحه اياها لاعتبارات وظروف تقدرها ، فالمبرة اذن هي بمقدار الوقت الذي يكرسه الموظف لاداء وظيفته ، وهل هو كل الوقت المقرر لها أم نصفه فقط ،

( نتوی ۲۱ فی ۱۹۵۲/۱۲/۲۲ ا

قاعسدة رقم ( ١١٤٤ )

#### المسدأ:

معاشات الوظفين الذين تشمل مدة خدمتهم مددا خفضت فيها أوقات العمل الى النصف ــ تسويتها وفقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ على اساس تجزئة مدة خدمتهم الى شطرين وحساب الماش المستحق عن كل منها ــ تحديد صفة الوظف في هذا الشان ــ الميرة فيه بالوضع القانوني للوظيفة ذاتها وبالظروف والملابسات التي تحدد بها جهة الادارة نوع خدمته ــ لااعتبار بالرتب الذي يتقاضاه أو بالترخيص له في مزاولة مهنته في الخارج ٠

#### ملغص الفتوى:

ان بعض الأطباء من أعضاء هيئة التدريس بكنية الطب بجامعة القاهرة ، ممن اعتزلها ، تظلموا من القاهرة ، ممن اعتزلها ، تظلموا من تسوية معاشاتهم على أساس تجزئة مدة خدمتهم باعتبار شطر نصف الوقت والشطر الآخر كل الوقت ، مما أدى الى تخفيض معاشاتهم عما لو حسبت مدة الخدمة كلها على أنها وقت كامل ،

وقد ثار الخلاف حول هذا الموضوع منذ سنة ١٩٤٦ في صدد تسوية معاشي الدكتورين ٥٠٠ و ٥٠٠ و ٥٠٠ و وعرض الامر على لجنة قضايا الحكومة في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٦ . فرأت تسوية معاشيهما وفقا لاحكام المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن المعاشات. التي يجرى نصها على النحو الآتي :

« تكون تسوية المعاشات بصفة عامة باعتبار متوسط الماهيات التى التى استولى عليها الموظف أو المستخدم فى السنتين الاخيرتين من خدمته. على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معاشه باعتبار متوسط الماهية فى السنة الاخيرة » •

وقد استندت اللجنة في فتواها هذه الى أن العبرة في اعتبار الموظف نصف الوقت أو كامل الوقت هي بمزاولة أو عسدم مزاولة مهنته في الخارج •

وثار الخلاف مرة أخرى لمنابسة تسوية معاش الدكتور ٥٠٠٠. وعرض أمره على ادارة الرأى لوزارة المالية ف ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠. فرأت تسوية معاشه وفقا لاحكام المادة المشار اليها ، وبنت فتواها على أن ما جاء بهذه المادة انما هو حكم عام ، لكل موظف حق الافادة منه عند تسوية معاشه ، وأن ما ورد في المادة ١٦ من قانون المعاشات من فصل مدة الخدمة نصف الوقت وحساب المعاش المستحق عنها مستقلا أيضا ، فهذه قاعدة خاصة ، تطبق متى كان لصاحب المعاش مصلحة في تطبيقها ، وذلك قد يكون في حالة ما اذا أنهى الموظفة خدمته الحكومية في وظيفة من وظائف نصف الوقت وكانت له مدة خدمة سابقة كل الوقت،

وأخيرا عرض الأمر على قسم الرأى مجتمعا بمجلس اندولة فى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بمناسبة تسوية معاش الدكتور ٥٠٠ وقسد رأى القسم أن تكون تسوية معاشه طبقا للمادة ١٦ من القانون المشار اليه التي يجرى نصها على النحو الآتى:

يسوى معاش أو مكافأة الموظفين والمستخدمين الدائمين الذين تشمل مدة خدمتهم مددا خفضت فيها أوقات العمل الى النصف وهم المعروفون بالموظفين ( نصف الوقت ) حسب القواعد الآتية :

١ - يحسب الماش الذى يستحقه الموظف فى كل مدة على حدة . على أساس الماهية الكاملة أو المخفضة ، طبقا للقواعد المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتضم قيمة معاشات هذه المدد بعضها الى معض، ويكون مجموعها المعاش الذى يعطى للموظف أو المستخدم ٥٠٠ » .

وعرض القسم فى فتواه هذه الرأى لجنة قضايا الحكومة المسار اليه: فلاحظ أنه يتعارض مع ما يستفاد من نص المادة ١٦ من قانون المعاشات من أن الموظف نصف الوقت هو الذى يخفض وقت عمله الى النصف ، أما اذا كان وقت عمله كاملا فهو موظف طول الوقت ، ولا ينفى عنه هذه الصفة التصريح له بمزاولة مهنته فى أوقات فراغه ، اذ أن هذه ميزة قد ترى الادارة منحة اياها لاعتبارات وظروف خاصة • فالعبرة اذن هى بمقدار الوقت الذى يكرسه الموظف لاداء الوظيفة • وهل هو كل الوقت القرر لها أم نصفه فقط •

ثم عرض لفتوى ادارة الرأى لوزراة المائية سالفة الذكر، ورأى أنه لاسند لها من القانون ، ذلك أن نص المادة ١٦ من قانون المعاشات لايفيد الخيار المقول به لصاحب المعاش فى التعسك بالمادة ١٥ أو بالمادة ١٦ الحيام المادة ١٥ التي تضمنت احكاما عامة فى تسوية المعاش و وحكم المادة ١٦ خاص بالموظفين الذين تشمل مدة خدمتهم مددا كانوا فيها موظفين نصف الوقت ، ومن شأن هذا الحكم الخاص أن يقيد من اطلاق الحكم العام الذي تضمنته المادة ١٥ وان العام الايحمل على عمومه الا أذا لم يوجد مايخصصه ، وتكون المادة ١٦ استثناء من المادة السابقة عليها و

وقد أثير موضوع الخلاف مرة أخرى لناسبة تظلم أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب بجامعة القاهرة الذى سلف ذكره ، فأعد المكتب الفنى للمجلس الاعلى للجامعات مذكرة انتهى فيها الى وجوب تسوية معاشات الأطباء غير المتفرغين ، على أساس المدة كاملة والمرتب كاملا ، قد أحيلت هذه المذكرة الى القسم الاستشارى لابداء الرأى فالموضوع ،

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، فاستعرضت مـذكرة المكتب الفنى للجامعات سالفة الذكر كما استعرضت الفتاوي والآراء التي سبق ابداؤها في هذا الخلاف ، ورأت أن العبرة في تحديد صفة الموظف في هذا الصدد، وهل هوموظف نصف الوقت ، أم كل الوقت هي بالوضع القانوني للوظيفة ذاتها التي يشغلها وبالظروف والملابسات التي تحدد بها جهة الادارة نوع خدمته ، فتعتبرها كل الوقت أم نصفه ، وذلك بغض النظر عن الاعتبارات الاخرى مثل المرتب الذي يتقاضاه أو الترخيص له في ذلك ، أو قيامه بأعمال الموظفين من فقة كل الوقت رغم أنه من موظفي نصف الوقت و

ولهذا انتهى رأى الجمعية الى تأييد فتوى قسم الرأى مجتمعا الصادرة بجلسته المنعقدة فى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ للاسباب التى بنيت عليها ، اما الاعتبارات التى تضمنتها مذكرة المكتب الفنى للمجلس الاعلى للجامعات ، فانها وان قامت على أساس من الاعتبارات العملية ، الا أنها لا تتفق وأحكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات طبقا للتفسير القانوني السليم ،

<sup>،</sup> نتوی ۲۲۱ فی ۱۹۵۷/۵/۱

## قاعدة رقم ( ٥٤٤ )

#### الجسدا:

المواد ۲ ، ۱۰ ، ۱۰ من القانون رقم ۳۷ لسنة ۱۹۲۹ في شــان الماشات المدنية – مؤداها في ضوء ما ورد بالذكرة الايضاحية للقانون – جريان استقطاع احتياطي المعاش على الماهية الكاملة للموظف باعتبار المدة مدة كل الوقت – تسوية معاشه في هذه الحالة وفقا لحكم المادة ۱۰ من القانون المشار اليه – الموظف الذي يحصل على ماهية مخفضة لاعتبار وظيفته نصف وقت – يجرى استقطاع احتياطي المعاش بالنسبة اليه على الماهية المخفضة ويسوى معاشه وفقا لحكم المادة ۱۲ من القانون – اعتبار خدمة الموظف كل الوقت – شرطاه : حصوله على الماهية المقررة لوظيفته كاملة وجريان استقطاع احتياطي المعاش منها كاملا – لا يغير من ذلك حرمانه من بدل التفرغ – لا شأن لهذا المبدل في تطبيق قانون المعاشات و تطبيق قانون المعاشات و

#### ملخص الفتوي:

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ فشأن الماشات المدنية تقضى باستقطاع سبعة ونصف فى المائة من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين الملكيين المقيدين بصفة دائمة وان لمؤلاء الذين يجرى على ماهياتهم حكم الاستقطاع دون سواها الحق فى المعاش أو المكافأة بمقتضى احكام هذا القانون ه

وتنص المادة التاسعة على أن الخدمة التى لايجرى على ماهياتها حكم الاستقطاع لاتحسب فى تسوية المعاش أو المكافأة وقد بينت الفقرة الاولى من المادة ١٥ كيفية تسوية المعاشات بأن تكون التسوية بصفة عامة باعتبار متوسط الماهيات التى استولى عليها الموظف أو المستخدم فى السنتين الاخيرتين من خدمته على أن من يفصل من الخدمة لبلوغه سن الستين يسوى معاشه باعتبار متوسط الماهية فى السنة الاخيرة • كما بينت المادة ١٦ كيفية تسوية المعاش بالنسبة للموظفين عن المدد نصف الوقت بأن يسوى معاش أو مكافأة الموظفين والمستخدمين الذين تشمل مدد خدمتهم مددا خنصت فيها أوقات العمل إلى أن لف وهم المروفون بالموظفين « نصف الوقت » ويحسب الماش الذي يستحقه الموظف في كل مدة على حده على اساس الماهية الكاملة أو المخفضة طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون •

وبينت المذكرة الايضاحية الهذا المرسوم بقانون قصد المشرع من هذا النص الأخير فورد فيها ان هذه المادة تتضمن القواعد التى تسوى على اساسها مكافآت ومعاشات الوظفين الدائمين الذين تخلت مدد خدمتهم مدد خفضت فيها أوقات العمل الى النصف : وهم الموظفون المعروفون بالموظفين نصف الوقت ، وهذه الفئة من الموظفين لم تكن موجودة قبل سنة ١٩٢٩ ، وقد أوجدتها لجنة تعديل الدرجات التى صرحت لبعض الموظفين لاسيما الأطباء منهم بمزاولة مهنتهم فى الخارج على أن يتنازلوا فى نظير ذلك عن نصف المرتب المقرر لهم ،

ويؤخذ من النصوص المتقدمة وحسب قصد المشرع الذي أورده في المذكرة الايضاحية انه وقد عنى المشرع في قانون المعاشسات بتنظيم استقطاع احتياطي الماش من ماهيات الوظفين وجعل هذا الاستقطاع شرطا أساسيا لاستحقاق المعاش أو المكافأة وله اثره ف تسويتها . فالموظف الذي يحمث على ماهيته كاملة باعتبار مدة خدمته مدة كل وقت يجرى على هذه الماهية الكاملة استقطاع احتياطي المعاش ويبسوى معاشه ونمقاً لحكم المادة ١٥ . أما الموظف الَّذي يحصل على ماهية مخفضــة لاعتبار وظيفته وظيفة نصف وقت فان استقطاع احتياطي المعاش يجرى على هذه الماهية المخفضة ويسرى معاشه وفقآ لحكم المادة ١٦ ، وعلى ذلك فان خدمة الموظف تعتبرانها كل الوقت متى كان الموظف يحصل على الماهية المقررة للوظيفة كاملة ويجرى استقطاع احتياطي المعاش منها كاملا سواء في جريان الاستقطاع أو تسوية المعاش ، وقد تحقق هذان الشرطان في المرحوم الدكتور ••••• عن المدة التي قضاها معيدا مكلية الطلب من أول مارس سنة ١٩٢٨ الى ٨ فيراير سنة ١٩٣٠ اذ أنه تقاضى مرتبا كاملا عنها وأدى احتياطي الماش عنها كاملا عند تثبيته في أول مادو سنة ١٩٤٢ •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان تعيين الدكتور ٠٠٠ معيدا

لقسم التشريح بكلية الطب في الدة من أول مارس سنة ١٩٢٨ الى ٧ فيراير سنة ١٩٣٠ بماهية كاملة أدى عنها احتياطي الماش كاملا عند تثبيته في وظيفته في أول مايو سنة ١٩٤٢ يتحقق معه اعتبار وظيفته خلال هذه المدة وظيفة كل الوقت في مفهوم قانون المعاشات مما يتتبع تحديد معاشه على هذا الاساس •

( نتوى ١٠ في ١٩٦٧/١/٧ )

الفرع المسابع مشر الموظفون والمستخدمون الذين انتهت خدمتهم قبل أول اكتوبر 1907 ولم يحصلوا على معاش

قاعدة رقم (٢٤٦)

المسحا:

القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين النين انتهت خدمتهم قبل اول اكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على المعاش المعلى بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ ــ استحقاق المعاش طبقا لهذا القانون معلق على توافر الشروط المقررة في القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات الملكية غيما عدا شرط التثبيت ومع مراعاة بعض احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ٠

## ملخص الحكم:

ان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ قد نص فى المادة الأولى منه على منح « الموظفين والمستخدمين من غير المثبتين الذين كانوا شاغلين لدرجات دائمة فى الميزانية العامة للدولة أو فى ميزانية وزارة الأوقاف أو الجامع الأزهر أو فى ميزانية المؤسسات أو الهيئات العامة الأخرى منذ ١٦ يناير سنة ١٩٥٥ وانتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ المعاشسات القررة وفقا لأحكام هذا القانون » ونص فى المادة الثانية منه على أنه « مع عدم الاخلال بالاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون تسرى

الاحكام الواردة في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقوانين المعدلة له على المعاشات التي تقرر للموظفين والستخدمين المشاراليهم في المادة السابقة وكذلك على ورثة من توفي منهم » وقد أشارت المذكرة الميضاحية لهذا القانون الى أن الهدف منه هو منح معاشات للموظفين غير المبتين الذين كانوا على درجات دائمة في تاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ أو بعد هذا التاريخ وأوقف تثبيتهم بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من مناير سنة ١٩٥٥ على أن يكون تقريرها وفقا للإحكام الواردة في المرسوم متانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له في شأن المعاشات ومن بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٤ والقوانين المعدلة له في شأن المعاشات ومن توفر شروط استحقاق الموظف للمعاش وفقا للمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٤ في منا المعاشات المكية فيما عدا شرط التثبيت ولسنة ١٩٧٩ في شأن المعاشات الملكية فيما عدا شرط التثبيت و

ا طعن رقم ۲۲۰ اسنة ۱۹ ق ــ جلسة ۱۹۷۱/۱۱/۲۸ ،

## قاعسدة رقم ( ٤٤٧ )

المبدأ:

الافادة مزاحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ مناطه توافر شروط استحقاق الماش وفقا للمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فيما عدا شرط التثميت •

#### ملخص الحكم:

ان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنحماشاتالموظفينو الستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول اكتوبر سسنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على مماش نص في مادته الثانية على أنه «مع عدم الاخلال بالاحكام المنصوص عليها في هذا القانون تسرى الاحكام الواردة في المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له على المعاشسات التي تقرر الموظفين والمستخدمين المشار البهم في المادة المسابقة وكذلك ورثة من توفى منهم» وقد أشارت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الى أن الهدف منه هو منح معاشات للموظفين غير المثبتين الذين كانوا على درجات دائمة في تاريح معاشات للموظفين غير المبتين الذين كانوا على درجات دائمة في تاريح الموزراء الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ وتركوا الخدمة في الفترة ما بين هذا التاريخ وأول أكتوبر سنة ١٩٥٠ على أن يكون تقريرها وفقا للاحكام الواردة في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسسنة ١٩٦٩ والقوانين المعدلة له ومن ثم يكون القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ قد جعل منع المعاش معلقا على توغر شروط استحقاق الموظف للمعاش وفقا للمرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ قد جعل منع الماش معلقا على توغر شروط استحقاق الموظف للمعاش وفقا للمرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ قد جعل منع الماش ومقا المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٩ في شأن الماشات الماكية فيها عدا شرط التثبيت ورقم ٣٣ لسنة ١٩٦٩ في شأن الماشات الماكية فيها عدا شرط التثبيت و

( طعن رقم ٩٩٥ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ )

## قاعدة رقم ( ٤٤٨ )

#### المحدا:

يستفاد من المفايرة في الفترة المحددة لترك الفحدة في كل من القانونين رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشسات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول اكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصسلوا على معاش ، ورقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ بتحسين معاشات بعض المعاملين بالقاتون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ • ومن الاسس التي أوردها القانون الاخم لميعاد تسوية المعاش انه لم يطلق احكامه لتنطبق على جميع أرباب المعاشات المعاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بل حصرها في المعاملين بهسندا القانون الذين تركوا الخدمة في الفترة المحددة به وفيمن يتوافر في شانهم الاسس الواردة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ الذي يعاد تسوية المعاش

على أساسها وسريان أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٨ على طائفــة معينة من العاملين هم العاملون الذين طبق عليهم القانون رقم ١٩٦٠ أسنة ١٩٥٨ في شان ابقاء الموظفين المؤقتين المعينين على وظائف دائمة في الخدمة بعد سن الستين ٠

## ملخص الحكم:

ومن حيث ان الثابث من الاوراق ان مورث الدعية المرحوم / ٥٠٠٠ كان من الموظفين غير المبتين بمصلحة الشركات التابعة لوزارة الاقتصاد، وقد الحق بالخدمة في ١٩٣٧/٣/٣٠ وترك الضدمة اعتبارا من ١٩٥٤/١/١ بيسير اعترال المجلس الوزراء المسادر بجلسة ١٩٥٢/١٢ بتيسير اعترال الفدمة للموظفين المشتركين في صندوق الادخار ، واستنادا التي أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنسح معاشات لنموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول اكتوبر سنة ١٩٥٠ ولم يحصلوا على معاش . ربط لزوج المدعية معاش قدره مهرر ج أضيف اليه اعانة غلاء قدرها ٥٠٥/٣ ج . وكانت مدة خدمته التي استحق عنها المعاش هي من ٣٠/٣/٣ التي ١٩٣٢/١٢٥٣ الي ١٩٣٧/١٢٥٣ التحدمة ١٩٥٣ يـوم التي ١٩٣٠/١٢ الله ١٩٥٣ المنسور و ٥٠ سنة وكانت سنه وقت ترك الخدمة ١٢ يـوم و شهور و ٥١ سنة وكانت سنه وقت ترك الخدمة ١٢ يـوم و ٣٠ شهور و ٥١ سنة و

ومن حيث انه بيين من استعراض الوقائع المتقدمة أن مقطع النزاع في اطعن المعروض ينحصر فيما اذا كان القانون رقم ١٩٦٧ السنة ١٩٦٨ يسرى على جميع المعاملين بانقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ ولم يحصلوا على معاش ، أم يقتصر سريانه على طائفة منهم ٥ و في هذا بيين من الرجوع الى القانون رقم ٣٣ نسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش انه ينص في المادة (١) منه على أن « يمنح الموظفون والمستخدمون غير المثبتين الذين كانوا شاغلين لدرجات دائمة في الميزانية المعامة للدولة أو في ميزانية وزارة الاوقاف أو الجامع الازهر أو في ميزانيات المؤسسات والمهيئات العامة الاخرى منذ ١٦ يناير سنة د١٩٠٠ وانتيت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة

الإيضاحية آنه «بتاريخ ١٩٥١/١٩٣١ اصدر مجلس الوزراء قرارا ينص على ايقاف تثبيت الموظفين وعلى أن يكون انتمين فى الوظائف الخالية على ايقاف تثبيت الموظفين وعلى أن يكون انتمين فى الوظائف الخالية بصفة موققة بموجب عقود قابلة المتجديد . وقد ترتب على هذا القرار الن من التحق بالخدمة بعد ١٩٣٥/١/١٣ لا يجوز تثبيته ، ثم مسدر القانون رقم ١٩٥٤ اسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق التآمين والمعاشات اوظفى الدولة فعالج حدذا الاثر بالنسبة للموظفين الموجودين بالخدمة وقت صدوره غثبت من لم يكن مثبتا منهم وآمن مستقبلهم ومستقبل عاقلاتهم الا أن الموظفين الذين تركوا الخدمة فى الفترة من ١٩٥١/١/١٢ حتى يستفيدوا من احكام هذا القانون ء ولذك صدر القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٦ ـ لم

ومن حيث أن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ بتحسين معائسات بعض المعاملين بالقسانون رقم ٣٣ لسسنة ١٩٦٤ بمنح معائسات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم تبل أول أكتوبر سسنة ١٩٥٦ ونم يحصلوا على معائل وقد أشار في ديباجته إلى القانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن ابقاء الوظفين المؤقتين المعينين على وظائف دائمسة في الخدمة بعد سن الستين و والى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٨ السانف الذكر ، ونص في المادة (١) منه على أن « تعاد تسوية معائسات المعاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٦ السانف بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ الله الذين تركوا الخدمة في المدة من أول فبراير سنة ١٩٥٦ على الاسس من أول فبراير سنة ١٩٥٦ على الاسس

 ١ ــ تضاف الى مدة الخدمة التى حسبت فى المعاش المدة المتممة لبلوغ صاحب المعاش سن الخامسة والستين •

٧ ــ يضاف الى الرتب الذى سوى على أساسه المعاش ما كان يستحقه صاحب المعاش خلال الفترة المنصوص عليها فى البند (١) من علاوات دورية طبقا اللقواعد التى كان معاملا بها وقت تركه الخدمة ولو جاوز مرتبه بعد اضافة تلك العلاوات نهاية مربوط الدرجة التى كان عليها » • وبيين من هذا النص مقارنا بنص المادة (١) من القانون رقم عليها » • وبيين من هذا النص مقارنا بنص المادة (١) من القانون رقم

٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أنه وأن كان قد قضى باعادة تسوية معاشات المعاملين بالقانون المذكور ، الآ أن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ قد غاير في تحديد بدء المدة المعينة لترك الخدمة للمخاطبين بأحكامه أذ جملها من أول غبرير سنة ١٩٥٣ بينما حددها القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ بـ ٢١ يناير سنة ١٩٥٥ ، وكما قضى بأن تتم اعادة تسوية معاشات المعاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ على الاسس الواردة في المادة (١) منه السبق الاشارة اليها ، ويستفاد من المفايرة في المفترة المحددة لترك الخدمة في كل من القانونين ومن الاسس التي أوردها القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ ليهاد تسوية المهاش على أساسها ، أن القانون الآخير لم يعلق أحكامه لتنطبق على جميع أرباب المعاشات المعاملين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بل حصرها في المعاملين بهذا القانون الذين تركوا الخدمة في الفترة المحددة به ، وفيمن تتوافر في شأنهم الاسس الواردة بالقانون رقم كل المنترة المحددة به ، وفيمن تتوافر في شأنهم الاسس الواردة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ التي يعاد تسوية المهاش على أساسها ،

ومن حيث ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٨ المشار اليه قد جاء بها أنه « بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ مسدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم في أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش على أن يعمل به اعتبارا من أول يوليهسنة ١٩٦٣ . وقد تقدم بعض أصحاب المعاشات من المعاملين بالقانون سالف الذكر الذين تركوا الخدمة خلال الفترة من أول فبراير سنة ١٩٥٣ حتى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ بطلب الى وزارة الخزانة يلتمسون نميه تعديل القانون بحيث تحسول معاشاتهم على أساس ضم المدة المتممة لاحالتهم على المعاش في سن الخامسة والستين نظرا لضآلة المعاشات المقررة ألهم لصفر مرتباتهم وتركهم الخدمة قبل بلوغ سن الخامسة والستين تنفيذًا للقانون رقم ١٣ \$ لسنة ١٩٥٣ الذي قضي بفصل الموظفين المؤقتين الشاغلين لوظائف دائمة الذين تزيد سنهم في ١٩ يوليه سنة ١٩٥٣ على التاسمة والخمسين بعد مضى سنة من هذا التاريخ أو عند بلوغهم سن الخامسة والستين أى التاريخين أقرب وذلك بدلآ من بقائهم حتى سن الخامسة والستين طبقا للقواعد التي كانت سارية عليهم قبل ذلك مما حرمهم من ضم المدة الباقية لهم عند حساب معاشاتهم بالاضافة الى ما كانوا يستحقونه

خلالها من علاوات دورية أو ترقيات ، وقد رأت وزارة الخزانة رفعا للغبن الذي لحق هذه الفئة من العاملين السابقين أنه يمكن تحسين معاشاتهم باعادة تسويتها على أساس اضافة المدة المتممة لبلوغ العامل سن الخامسة والستين بالاضافة الى ما كان يستحته خلالها من علاوات دورية ، وتحقيقا لذلك أعدت وزارة الخزانة مشروع القانون المرافق » ويستفاد مما تقدم أن القانون رقم 17 لسنة ١٩٦٨ أنما يقتصر تطبيقه على طائفة معينة من العاملين هم العاملون الذين طبق عليهم القانون رقم ١٣٠٤ لسنة ١٩٥٣ في أن ابقاء الموظفين المؤقتين المعينين على وظائف دائمة في الخدمة بعد سن الستين ، والذي تنص المادة (١) منه على أنه لسنة ١٩٥١ المشار اليهما ، يبتى في خدمة الحكومة الموظفون المؤقتون المساغلون لوظائف دائمة الذين تزيد سنهم في ١٩ يونية سنة ١٩٥٣ على التاسعة والخمسيين على أن يضطوا بعد مفى سنة من هذا التاريخ أو التاسعة والخمسين على أن يضطوا بعد مفى سنة من هذا التاريخ أو عند بلوغهم سن الخامسة والستين في أي التاريخين أقرب » و

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم ، واذ كان الثابت من اوراق الطعن أن زوج المدعية ترك خدمة وزارة الاقتصاد في ١٩٥٤/١/١ في بمحض رغبته واختياره بالاستقالة طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/١٢/١٦ بشأن قاءد تيسير اعتزال الخدمة للموظفين المستركين في صندوق الادخار ، فانه لايعامل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨ لان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه لم ينطبق عليه ، ولذلك تكون دعوى المدعية عن نفسها وبصفتها غير قائمة على سند سليم من القانون، واذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فقد أصاب الحق في قضائه ، ويكون الطعن قائما على غير اساس من القانون متعينا رفضه مع الزام المديه المحروفات ،

( طعن ، قم ٧٦٤ لدمنة ١٨ ق ــ جلسة ٢٠/٣/٣٠ )

## الفرح الشامن عشر من انتهت هدمتهم من بعض الطوائف قبل 1977/3/11

قاعسدة رقم (٤٩١)

المسدا:

اعضاء السلكين الدبلوهاسي والقنصلي الماهلين بمقتضي القسانون رقم ١٦٦ لسنه ١٩٠٤ باهسدار قانون نظام السلسكين الدبلوهاسي والسملي سعدم استفادتهم من حكم الفقرة الأولى من المسابقة الاوبي من الفانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المساس نظرا الاشتراط هسنه الفقرة ان تضم المسدة في تقسير الدرجة والرتب واقدمية الدرجية طبقا الاحكام ضم مدد الخدمة ، وهو غير جانز بالنسبة الاعتساء السلسكين الدبلوهاسي والقنصلي ساستفادة هؤلاء من حكمي الفقرة الثانية والاخية من هذه المادة فقسد خلت من الشرط السابق •

#### ملخص الفتوى:

تستفسر وزارة الخارجية عن مدى جواز استفادة أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى من أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة المحساب مدد العمل السابقة فى المعاش • وبعبارة أخرى مدى جواز حساب مدد الخدمة السابقة التى سبق أن قضاها هؤلاءالاعضاء فى المعاش الذى يتقرر لهم •

وبالرجوع الى أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه يبين أن مادته الاولى ، معدلة بالقسانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ ، تنص على أن « تحسب فى المساش بالنسسبة الى الموظفين الذين تسرى عليهم أحكام القوانين أرقام ه لسنة ١٩٠٩ و ٣٧ لسسنة ١٩٦٩ و ٣٦ لسنة ١٩٦٠ مدد العمل السابقية التى يتقرر ضيمها فى تقدير الدرجية والمرتب وأقسدمية الدرجية طبقيا لقرار رئيس الجمهورية الدرجية والمرتب وأقسدمية الدرجة طبقيا لقرار رئيس الجمهورية

الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير مسنة ١٩٥٨ أو طبقا لأية قوانين أو قرارات اخرى والتى قضيت فى غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ٠

كما تحسب فى المعاش مدد الخدمة التى قضيت فى الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بدون اجر أو التى قضيت فى خدمة قوات الاحتياط قبل التعيين فى وظائف الحكومة •

ويجوز ان نم يطب الانتفاع بقرار رئيس الجمهورية المسار اليها في الموعد المصدد أن يطلب حساب مدد العمل المسار اليها في هذا القرار كلها أو بعضها في المسائل وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون •

كما يجوز لن كانت تنطبق عليه أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ( بشأن حساب مدد المحاماة فى المحاش ) ولم يطلب حسابها فى الموعد المحدد من المسادة ٢ منه أن يطلب حسابها فى الماش طبقا لأحكام هـذا القانون على أن يبدى رغبته فى ذلك خلال الميساد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة ٠

وقد تضمنت هذه المادة ثلاث فقرات تعرض كل منها لنوع معين من مدد العمل انسابقة التى تحسب فى المعاش • فالفقرة الأولى تتعلق بالمدد التى قضيت فى غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة والتى يتقرر ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة قوانين أخرى • والفقرة الثانية تعرض للمدد التى قضيت فى الحكومة أو للهيئات ذات الميزانيات المستقلة بدون أجر أو التى قضيت فى خدمة قوات الاحتياط قبل التعيين فى وظائف الحكومة • أما الفقرة الاخيرة فهى خاصة بمدد المحاماة التى كان يجوز حسابها طبقا لأحكام القانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٠ ولم يطلب حسابها فى الموعد الذى حدده هذا القانون •

والشرط الأساسي لحساب المدد الشار اليها في الفقرة الأولى من

المادة الأولى سالفة الذكر ، هو أن يتقرر ضمها فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة باحدى وسيلتين : أما طبقا لقرار رئيس الجمهوريه رقم ١٥٩٨ اسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، أو طبقا لأيه بقوانين أو غرارات اخرى •

ولم يتحقق الضم بأى من هاتين الوسيلتين بالنسبة الى أعضاء السلكين الديلوماسى والقنصلى ، ذلك أن احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وفقا لما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى في فتواها الصادرة بجلسه ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ لا ينحيق على أعضاء السلكين المحاملين بآحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون نظام السلكين المداملين الديلوماسى والقنصلى . ( فتواها في هذا الشأن منف رقم ١٨/٨ المهلكين العارجية في ع من ينساير سنة ١٩٥٠ ) و حذلك المناه من تصدر آية قوانين او قرارات آخرى تجيز أن تحسب لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى مدد العمل السابقة في درجاتهم أو أحدمياتهم أو مرتباتهم في هذين السلكين و ونتيجة هذا الوضع أن الفقرة الأولى المشار اليها لا تنطيق بالنسبة الى هؤلاء الأعضاء و

ومن حيث وان تقرر ماتقدم - الا أنه مما تجب ملاحظت من المادة الأولى من القانون رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد أصبحت بعد تعديلها بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٣ تتضمن فقرتين مستحدثتين . هما الفقرة المانية التي تنص على أن تحسب في الماش مدد المدمة التي قضيت في الحكومة أو الهيئات ذات الميانيات المستقلة بدون أجر أو التي قضيت في خدمة قوات الاحتياط قبل التميين في وظائف الحكومة و والفقرة الأخيرة التي تجيز لن كانت تنطبق عليه أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن حساب مدد المحاماة في المحاش ولم يطلب حسابها في الموعد المحدد في المادة ٢ منه أن يطلب حسابها في المحاش طبقاً لأحكام هذا القانون ٥

ومن حيث ان هاتين الفقرتين تجيزان ان تحسب في الماش بعض مدد الخدمة السابقة ، وذلك بحسورة مبساشرة ودون أن تتطلب بعكس مافعلت الفقرة الاولى من المادة الاولى المشار اليها لن تكون هذه المدد قد تقرر ضمها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٨ أو طبقا لأية قوانين أو قرارات أخرى و ومؤدى ذلك أنه يحق لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الافادة من حكم الفقرتين المسار اليهما متى تحققت الشروط المتطلبة ومع مراعاة المواعيد المقررة ، ومثلهم في هذا مثل سائر موظفي الدولة الذين تحق لهم تلك الافادة و

## لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى مايأتى :

أولا ... أن حكم الفقرة الأولى من المسادة الأولى من القسانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المحاش لا ينطبق على أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعاملين بأحكام القسانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار الله

ثانيا \_ أنه يصحح متى توافرت الشروط المتطلبة أن يفيد هؤلاء الأعضاء من حكم الفقرتين الثانية والأخرية من المادة الأولى المسار اليها •

( نتوی ۲۸۱ فی ۱۹۳۲/۱/۱ )

قاعدة رقم (٤٥٠)

#### البسدا:

اقامة الدعوى يغنى عن تقديم طلب اعادة تسوية المساش طبقا للمادة ١٧٦ من قانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٠ •

#### ملخص المكم:

تقضى المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة الموائف العادة تسوية المعاشات لن انتهت خدمتهم من بعض الطوائف قبل ١٩٧٥ باعادة تسوية المعاشات لن انتهت خدمتهم من بعض الطوائف تقديم طلب بدلك الى وزير الخارجية خلال ٩٠ يوما من تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعى • غاذا كان أحد أعضاء السلك المذكور قد أقام هعوى أمام القضاء قبل صدور القانون الشار اليه طالبا عادة تسوية المعاش على أساس ضم المدة الباقية على بلوغ سن المعاش ، غان رفع الدعوى فى هذه الحالة يغنى عن تقديم الطلب المشار اليه •

٠ طعن ٥٠٤ لسنة ٢٣ ق ــ جلسة ٢٢/٢/١٩٨١)

# الفصل الخامس عشر الحجز والخصم من المعاش أو المسكافاة

## قاعدة رقم ( ٥١ )

المسدأ:

الفرامة المحكوم بها على مساحب الماش في احسدى الجرائم المنصوص عليبا في المفقرة / أ من المسادة ٥٦ من القسانون رقم ٢٧ أسنة ١٩٢٩ في شسأن الماشات المكية سد جواز تحصيل قيمتها بطريق الخصم من المعاش المفوح للمستحقين عنه في حدود الربع •

### ملخص الفتوي :

تنص المادة ٥٦ من القسانون رقم ٣٧ ليسنة ١٩٢٩ في شيأن المعاشات النسكية على أن دكل موظف أو مستخدم أو صاهب معاش صدر عليه حكم في جريمية غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوران رسمية تسقط هقوقه في الماش أو المكافأة ولو بعد قيد المساش أو تسوية المسكافأة • وفي هذه الحالة اذا كان بوجد أشخاص بستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاة الوظف أو الستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذي كانوا يستحقونه فيما لو توفى عائلهم • فاذا كان الموظف أو الستخدم أو مساحب المعماش المحكوم عليمه في احسدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة مدينا للحكومة من جراء ارتكابه الانعال المكونة للجريمة ، يخصم من المعاش أو المكافأة المنوحة للمستحقين عنه جزء حتى وفاء الدين ، ولا يجوز في هال من الاحوال أن يتجاوز هــذا الاستقطاع ربع المحاش أو المـكافأة » • ويؤخذ من هـ ذا النص أن الشرع أجاز الخصم في حدود الربع من المعاش أو المكافأة المنوحة للمستحقين عن الوظف أو الستخدم أو صاحب الماش المحكوم عليه في احدى الجرائم النصوص عليها في الفقرة

الأولى منها ــ ومنها جريمة الرشوة ــ وذلك وفاء لما يكون المحكوم عليه مدينا به للحكومة من جراء ارتكابه الافعال المكونة للجريمة •

ولما كانت المادة ٢٣ من قانون العقوبات قسد عسرفت عقوبة الغرامة بأنهما الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقسدر فى الحكم ، وظاهر من هذا التعريف أن الغرامة عقوبة ذات طابع مالى ، تتمثل فى مبلغ من المال يقدره الحكم الصادر بها ، وهى وان كانت جزاء جنسائيا يقصد به الايلام مجسردا من كل معنى من معانى التعويض : الا أنها تصبيح بمجرد الحكم النهائى بها دينا للحكومة فى ذمة المحكوم عليه ـ شأنها فى ذلك شأن التعويض ـ ومن ثم يجوز التنفيذ بها على أمواله وعلى تركته بعد وفاته ه

وعلى مقتضى ماتقدم يستحيل الحكم بالغرامة على الوظف أو المستخدم أو صحاحب المعاش في احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القدانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ المذكور دومنها جريمة الرشوة هدفه الى دين في ذمة المحكوم عليه للحكومة و ولما كان هذا الدين ينشأ فيذمة الحكوم عليه بسبب ارتكابه الاقعال الكونة للجريمة، فانه يجوز استيفاؤه بطريق الخصم من المساش أو المحكوم عليب لمستحق عن الموظف أو المستخدم أو صاحب الماش المحكوم عليب في حدود الربع دوشان الغرامة في هذا الصدد شان التعويض الذي يقضى به للحكومة لجبر ما أصابها من ضرر بسبب ارتسكاب الجريمة ، فسكلاهما يمثل دينسا للحكومة في ذمة المحكوم عليبه ،

Man ...

لهذا انتهى الرأى الى جواز تحصيل قيمة الفرامة المحكوم بها على صاحب الماش ــ فى جريمة رشوة ــ بطريق الخصم من الماش المنوح للمستحقين عنه ــ فى حدود الربم ــ تطبيقا للمادة ٥٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الماشات الملكية ٠

( نتوی ۹۹ فی ۱۹۳۰/۱/۳۰ )

## قاعسدة رقم (٤٥٢)

#### المحدا:

القانون رقم 70٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر بشان حساب مدد العمل السابقة في المساش ، والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بشان التامين والماشات لونلفي الدولة المسدنيين مستظيمها لمسكيفية خصم اقساط مدد الخصدمة السابقة من مرتب الوظف مس عدم اندراج هسنة الاقساط ضمن حالات الخصم التي عددها القانون رقم ٣٤ لمسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١١ لمنة ١٩٥١ في شسان عددم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين الا في أحوال خاصة ما اثر ذلك مسجواز خصمها لو زادت عن ربع المرتب ٠

## ملخص الفتوى :

ان المادة ٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المسادر بشأن حساب مدد العمل السابقة في المساش تنص على أن « يؤدى الموظف عن مدد العمل السابقة التي تصبب في المساش مبالغ تحدد باحدى الطريقين الآتيتين :

أولا ــ أما دفعة واحدة تؤدى فى موعــد لا يتجاوز تسعة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو التحاقه بالخدمة •

ثانيا : على أقساط شهرية تحدد وفقا للقسم (ب) من الجسدول المرافق ، وبيدأ تحصيل هذه الاقساط من ماهية الشهر التالى لانتهاء مدة التسعة أشهر المسار اليها » •

وبالرجوع الى الجدول حرف (ب) المشار اليه يبين أنه قد حدد الاقساط الشهرية التى يرديها الموظف الذى طلب حساب مدة خدمته السابقة فى المسابق و وقسد ربط الجدول بين قيمة هذه الاقساط وبين سن الموظف عند بدء أدائها ولم يتقيد المشرع فى تحديد قيمة الاقساط

بحدود ربع مرتب الموظف أو معاشه • ولو أراد ذلك لنص عليه صراحة في القانون •

كذنك من القانون رقم ٣٦ اسنة ١٩٦٠ بسأن التأمين والماشات لموشقى الدولة المسداره بأن المسادة ٣ من مواد امسداره بأن الرقت الاقتساط المستحقة عن مدة الخسمة السابقية حتى بلوغ عليها في هذا القساط المستحقة عن مدة الخاء الاقساط المسوص عليها في هذا القسادن كاملة اقتطعت الاقساط الباقيسة من مماشه ، أما اذا استحق مكافأة منحصم القيمة الحاليسة من الاقساط عند ترك الخسمة من مكافأته ، وإذا حكم على الموظف في احسدى الجسرائم المنصوص عليها في المواد ٣٨ و٣٥ ووع من القانون المرافق وسقط حقة في المساش أو المسكفة ولم يكن قسد أدى الاقساط المذكورة عنه وذلك في حدود ربع هذا المساش ، أما اذا منحوا مكافأة فتخصم عنه وذلك في حدود ربع هذا المساش ، أما اذا منحوا مكافأة فتخصم حدود ربعها ،

وطبقا لنص انفقرة الاولى من هذه المادة – الذي ورد مطلقا دون قيد – فان أقساط مدد الخدمة السابقة تخصم بكاملها من مرتب الوظف أو معاشب و لا يتقيد خصم هذه الاقساط بحدود ربع هذا الرتب أو المساش ه ويؤكد هذا النظر أن المشرع اذ قصد أن يعامل المستحقون عن الوظف المحكوم عليه بعقوبة جنساية أو جريمة غدر أو اختلاس أموال أميرية أو رشوة أو غيرها من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٩ و ٣٥ من قانون المعاشات المسار اليه – والذي سقط حقه في المساش أو المكافأة – معاملة خاصة ، فقد نص على نظف الفقرة الثانية من المسادة سالفة في هذه الحالة في حدود ربع المعاش أو المسابقة في هذه الحالة في حدود ربع المعاش أو المسابقة في هذه الحالة في حدود ربع المعاش أو المساملة لنص على خصم قسط مدة الخدمة السابقة في هذه الحالة في حدود ربع المعاش المحساملة لنص على ذلك في الفقرة الأولى من ذات المادة ه

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فانه لا وجه لانطباق القانون

رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبسات الموظفين والمستخدمين أو معاشساتهم أو مكافأتهم أو حوالتها الآف أحوال خاصسة ، على حالة الخصم من مرتب الموظف أو معاشه نظير أتساط مدد الخدمة السابقة ، ذلك أن هذا القانون انما يتعلق بجواز الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشساتهم في أحوال خاصسة محددة في نصوصه وهي ثلاثة :

Ball of

 ١ ــ وفاء نفقــة محكوم بهـا على الموظف أو المـامل من جهة الاختصاص •

 ٢ ـــ أداء ما يكون مطلوبا للحكومة أو المسالح العسامة أو المؤسسات أو مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية بسبب يتعلق بأداء وظيفته •

٣ \_ استرداد ما يكون قد صرف من هذه الهيئات للموظف أو
 العامل بغير وجه حق •

ولما كان قسط مدة الضحمة السابقة لا يدخل فى أى من حالات الخصم التى عددها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ غانه لا مجال للقول بتطبيقه ، وانما تطبق فى هذا الشأن قواعد القانونين رقمى ٥٠٠ لسنة ١٩٥٩ و٣٦ لسنة ١٩٦٠ اذ هى التى نظمت خصم أقساط مدد الخدمة السابقة ، وقسد جاءت هذه القواعد عامة مطلقة ولا وجه لتقييدها بأى قيد لم ينص عليه فى القانون ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز خصم قسط مدة الخدمة السابقة من مرتب السيد المظف بالادارة المسامة للاموال المستردة بالسكامل ، ولو جاوز المبلخ المخصوم حدود ربع هذا الرتب ،

١ غتوى ١٣٢ في ١٩٦٣/١/٢٩ !

## قاعدة رقم ( ٥٣ )

#### المسدا:

المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الضاص بالما على موظف أو صاحب معاش في احدى الجرائم الحسيدة في النص ـ خصم الديون المستحقة للحكومة الناشئة بسبب الخريمة التي ارتكبها من معاش أو مكافأة الستحقين عنه في حدود انربع ـ جريان القانون رقم ٣٩٤ لسنة١٩٥٦ بانشاء صندوق للتأمين والمساشات اوظنى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات اليزانيات المستقلة ، والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بامدار قانون التأمين والعاشات لموظفى الدولة المدنيين ، على ما جرى عليه اارسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ - مدور القيانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باميدار قانون التيامين والعاشيات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنين وخلوه من النص على خصم الديون الناشئة عن ارتكاب الوظف الافعال المكونة للجريمة من الماش أو المكافأة ما يجوز في ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة١٩٦٣ الشار اليه خصم الغرامة الجنائية المحكوم بها على الموظف بسبب جريمة تتعلق بأداء الوظيفة من المساش الستحق المحكوم عليسه في حدود ما نص عليه القانون رقم ١١١ أسنة ١٩٥١ بشأن عدم جواز توقيم الحجز على مرتبات الموظفين أو المستخدمين أو معاشساتهم أو مكافأ تهم أو حوالتها الا في أحوال خاصة المحدل بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ ــ عدم جواز خصم هذه الغرامة من المساش الستحق عنه ٠

#### ملخص الفتوي:

ان المادة ٥٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذي كان السيد / محمده معمده بأكامه تقضى بأن « كل موظف أو مستخدم أو مساحب معاش حسدر عليه حكم في جريمة غسدر أو اختسلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية تسقط

حقوقه فى المساش أو المسكافاة ولو بعد قيد المساش أو تسوية المسكافاة وفى هدده الحالة اذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المساش أو المسكافأة الذي كانوا يستحقونه فيما لو توفى عائلهم » •

ونصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه « فاذا كان الموظف أو المستخدم أو صاحب المساش المحكوم عليه فى احسدى الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة السابقة مدينا المحكومة من جراء ارتكابه الأفعال المسكونة للجريمة يخصم من المساش أو المسكافأة الممنوحة للمستحقين عنه جزء حتى وفاء الدين ولا يجوز فى حال من الاحوال أن يتجاوز هذا الاستقطاع ربع الماش أو المسكافأة » •

ويبين من هذا النص أن المشرع أجاز ف حالة الحكم على الموظف أو صاحب المسائس في احدى الجرائم المحددة في النص خصم الديون الناشئة للحكومة بسبب الجريمة التي ارتكبها ، من معسائس أو مكافأة الستحتين عنه في حدود الربع •

وقد جرى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق التأمين والماشات لموظفى الدولة المدنيين والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٠ على ما جرى عليه القسانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٩ من جواز خصم الديون الناشئة بسبب الجريمة التى حكم على الموظف من أجلها من الماش أو المستحقين عنه في حدود الربع ، الى أن صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فنص في المسادة ٣٣ على أنه « استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من الماش أو المكافأة الا يجوز حرمان المنتقع أو صاحب الماش من المعاش أو المسكافة الا بحكم تأديبي وفي حدود الربع ،

ولا يجوز الحكم بحرمان صاحب الماش وفقا لحكم الفقرة الاولى الاعمال التي وقعت منه قبل تركه المخدمة •

وتنظم اللائحة التنفيذية اجراءات صرف المعاش أو المكافأة

ومن تصرف اليهم في حالة وجود المنتفع صاحب المعاش في السجن •

وتسرى الاحكام المتقدمة على من حرم من المساش أو سقط كل أو بعض حقسه فيه قبل العمل باحكام هذا القسانون ، وتسوى استحقاقاته أو استحقاقات ألمستفيدين عنه فى حالة وفاته وفقا للقانون الذى كان معاملا به على أساس ثلاثة أرباع المستحق فيما لو لم تطبق عليه أحكام السقوط أو الحرمان المقررة بمقتضى تسوانين أو قرارات سابقة ، وذلك بناء على طلب مقدم من أصحاب الشأن مع عدم صرف فروق عن الفترة السابقة على العمل بأحكام هذا القانون » •

ومن حيث أنه بيين من هــذا النص أن المسرع أجــرى أحكامه استثناء من أحكام جميم القوانين والقرارات القررة لقواعد الحرمان من المساش أو المسكافآة ، ومن ثم لم تعسد أحكام هده القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة تطبعن فيما يتعارض مع أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذي جاء خلوا من النص على خصم الديون الناشئة عن ارتكاب الموظف الافعال المكونة للجريمة من المعاش أو المكافأة ومن ثم لا تطبق أحكام القوانين والقرارات السابقة في هذا الشأن ، ويتعين للتنفيذ بهذه الديون الرجوع الى أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بشان عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين أو المستخدمين أو معائباتهم أو مكافاتهم أو حوالتها الاف أحوال خاصة وتنص الفقرة الأولى من المسادة الأولى منه معدلة بالقسانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢ عنى أنه « لا يجوز اجراً، خصم أو توقيع هجز على المبالغ الواهبــة الأداء من الحكومة والمصالح العامة ومَجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العسامة للموظف أو للعامل مدنيا كان أو عسكريا بمسفة مرتب أو أجسر أو راتب انساق أو حق في مسندوق ادخار أو معساش أو مكافأة أو أي رمسيد من هذه المبالغ الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لأداء مايكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف أو المامل بسبب يتعلق بأداء وظيفت أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بسدل تعشيال أو نمن عهدة شخصية وعند التراحم تكون الأولوية لدين النقسية » •

كما تنص المادة الثالثة على انه « لا يجوز توقيع المجز على البالغ الواجبة الأداء من الهيئات المسار اليها في الفقارة الأولى من المادة الأولى للارامل او الايتام أو لفيرهم من المستحقين بصفة معاش أو مكافأة أو حق في صندوق المخار أو اعانة أو ما يمائل ذلك أو اى رصيد من هذه المبالغ الا غيما لا يجاوز الربع وفاء ننفقة محكوم بها على هؤلاء الاشخاص من جهة الاختصاص » •

وبيين من هذين النصين أن المشرع يفرق بين المساش المستحق لصاحب المعانس ومعانس المستحفين عنه فمعانس صاحب المعساش يجوز الخصم منه وفاء ندين يتعلق باداء الوظيفة في حدود ربع المساش أما معائس المستحق عنه غلا يجوز الحجز عليه الا وفاء لنفقة محكوم بها على هؤلاء المستحقين وليس على مورثهم •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يجوز خصم الغرامة الجنائيــة المحكوم بهـا على الوظك بسبب جريمــة تتعلق بأداء الوظيفــة من المساش المستحق للمحكوم عليه فى حدود مانص عليه القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ معدلا بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ ولا يجوز خصمها من الماش المستحق للمستحقين عنه ه

( نتوی ۹۷ه نی ۲۷/٥/۱۹۹۱ )

## قاعـــدة رقم ( ٥٤ )

#### المسدأ:

حكم المادة ١٤٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ في شأن التأمين الاجتماعي الذي يقضى بعدم جواز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب الماش أو المستفيد لدى الهيئة المختصة الا لدين النقة أو لدين الهيئة وبما لا يجاوز الربع — يعتبر تعديلا للاحكام الواردة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الوظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأتهم أو حوالتها الا في أحوال خاصة — اثر ذلك — لا يجوز أجراء خصم أو توقيع حجز على مستحقات المامل لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وفاء لما يكون مستحقا على العامل للدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وفاء للحجز والخصم على تلك المستحقات للوفاء بما عليه من دين نفقة أو دين للهيئة أو للوفاء بالتزامات المحكوم بها عليه بعد احالته للمعاش — تطبيق •

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأتهم أو حوالتها الا فى أحوال خاصة المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ ينص فى الماده الاولى منه على أنه « لايجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ المواجبة الاداء من الحكومة والمصالح المامة والمحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحسدات الاقتصادية التابعة لها الى العامل مدنيا أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافى أو حق فى صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو تأمين

مستحق طبقا لقوانين التأمين والماشات أو أى رصيد من هذه المبال الا بمقدار الربع وذلك وهاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوبا لهذه الجهات من العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سف أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية وعند التراحم تكون الاولوية لدين النفقة » •

وان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بنص في المادة ١٤٤ منه على أنه لايجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أوصاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة المختصة الالدين اننفقة أو لدين الهيئة وبما لايجاوز الربع وعند التراحم يبدأ بخصم دين النفقة في حدود الثمن ويخصص الباقى للوفاء بدين الهيئة المختصة ٥

وللبيئة المختصة حجز ما يكون قد استحق على المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل وفاته من مبالغ خصما من مستحقات المستفيدين في حدود ربع هذه المستحقات ٠

وتخول المادة ٨٨ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدونة المحكمة التاديبية حق توقيع عقوبة غرامة لا تقسل عن خمسة جنيهات ولا يزيد على الأجر الاجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر عند انتهاء خدمته ، وتنص في فقرتها الاخيرة على أنه (واستثناء من أحكام المادة ٤٤ من تقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المحدلة نه تستوفى المغرامة من تعويض الدفعة الواحدة أو المبلغ المدخر أن وجد عند استحقاتها وذلك في حدود الجزء الجائز الحجز عليه أو بطريق الحجز الادارى على أمواله ) .

والمستفاد من هذه النصوص أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشر اليه تد تضمن تنظيما عاما للاهوال التي يجوز فيها اجراء الخصم وتوقيع الحجز على المبالغ المستحقة للعامل مدنيا أو عسكريا لدى احدى الجهات المنصوص عليها فيه على سبيل الحصر مع بيان هذه المبالسخ والديون التي يجوز الخصم والحجز بمقتضاها ومقدار هذا الخصس

والديون التى لها الاولوية فى حالة التراحم وبمقتضى هذا التنظيم أجاز المشرع اجراء الخصم وتوقيع الحجز على المبالغ التى لدى الهيئة المامه للتأمين والماشات فى حدود الربع شهريا وفاء لنفقه محكوم بها فى جهة الاختصاص لاداء ما يكون مستحقا للجهة التى كان يعمل بها •

ثم جاء نص المادة ١٤٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المسار اليه وتضمن تنظيما خاصا لاحوال الخصم والحجز على المبائع المستعقة لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات حظر بمقتضاه توقيع الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة المذكورة الا للوفاء بنوعين من الديون الاول هو دين النفقة والثانى الديون المستحقة للهيئة ولم يستثن المشرع من هذا الحكم الخاص الا انفرامات التى يحكم بها على صاحب العاش طبتاً لنص المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين الدنيين الجديد وعلى ذلك فان النص المشار اليه باعتباره تنظيما خاصا يكون تد نسخ الحكم الوارد في انقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ نسخا جزئيا فلم يعد من الجائز اجراء خصم أو توقيع حجز على مستحقات العامل لدى الهيئة لاداء ما يكون مستحقا للجهة التى كان يعمل بها ه

وبنساء على ذلك فانه لايجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على مستحقات العامل لدى الهيئة المامة للتأمين والمعاشات وفاء لما يكون مستحقا على العامل للجهة التى كان يعمل بها وانما يقتصر الحجز والخصم على تلك المستحقات للوفاء بما عليه من دين نفقة أو دين للهيئة أو الوفاء بالمرامات المحكوم بها عليه بعد احالته للمعاش ه

ومن ثم لايجوز استيفاء دين العجز فى المهدة الذى استحق على العامل فى الحالة المعروضة لجامعة طنطا ابان عمله بها عن طريق الخصم من مستحقاته لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بعد احسالته الى المساش .

#### - 904 -

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اجراء خصم أو توقيع حجز على مستحقات السيد/ • • • • • دى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وفاء لدين العجز في العهدة المستحق عليه لجامعة طنطا •

( ملف ۸۲۱/۱/۲۸۱ ــ جلسة ۱۹۷۹/۱۲/۱۲ ) ( وفي ذات المعنى ملف ۸۲۸/۱۶/۱۵ ــ جلسة ۱۹۷۸/۸۷۲ )

# الفصل السادس عشر المنازعة في المصــاش

الفرع الأول تقيد المنازعة في المعاشي بالميعاد الذي حدده القانون لذلك

قاعدة رقم (٥٥)

البسدا:

أصرار أندعى على تسوية حانته حبقاً لاحكام القرار بقانون رفم المنة ١٩٦٠ بعد ان تخشف وضعه عن احقيته فلترقية إلى الدرجة الرابعة بصفة شخصية قبل تأريخ احسانته ألى المسأش لبلوغ السن القانونية — منازعته في ذلك أنما تنصب اساسا على مقدار المساش المستحق له — تقيدها بابيعاد المصوص عليه في المادة ٤٤ من القرار بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعشات والتامينات الاجتماعية و

## ملخص الحكم:

ان اصرار المدعى عنى تسوية حاته حبت لاحكام القرار بقانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ لا يخرج فى نطاق الملابسات التى أحاطت به من كونه منازعة فى المعاش المستحق له اذ هو بهدف بطبه الى تسوية معاشه يضم مدة سنتين الى مدة خدمته الحسوبة فيه والى منحه علاوتين من علاوات درجته وما يترتب على ذلك من آثار واليس من شك فى أن منازعته هذه انما تنصب أساسا على مقدار المعاش المستحق له وتنطوى من جانبه على الرغبة الجادة السافرة فى طلب تعديل وزيادة مقداره استنادا الى استحقاقه للانتفاع بأحكام القانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ بعد اذ تشكف استحقاقه للترقية الى الدرجة الرابعة بصفة شخصية قبل تاريخ احالته الى المعاش و وأن قضاء هذه المحكمة جرى فى تطبيق حكم المادة السادسة من قانون المعاشات رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٩ التى تعتبر المادة

§§ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ترديدا لها على أن كل دعوى يراد بها أو بوسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها لايجوز قبولها بعد مضى الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت ولاى سبب كان وتحت أية حجة كانت و وهذا النص من الاطلاق والشمول بحيث تندرج فيه منازعته في المعاش أصلا ومقدارا مهما كان سسببها ومناطها وذلك حتى يستقر الوضع بالنسبة للموظف والصكومة على السيواه .

( طعن رقم ۱۱۲۲ لسنة ٩ ق ــ جلسة ٢٦/١١/٢٦ )

## قاعسدة رقم ( ٥٦ )

#### البـــدا :

القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ــ الهدف من اصداره هو التخلص من الدرجات الشخصية ــ طلب تسوية الحالة طبقا لاحكام هذا القانون أو التعويض من عدم الاستجابة الى اجراء هذه التسوية لا تعدو أن تكون منازعة في المحاش •

## ملخس الحكم:

ان المشرع قد هدف من اصدار القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن نظام موظفى الدولة الى علاج وضع الموظفين الشاغلين لدرجات شخصية ــ شان المدعى ــ بايجاد وسيلة التخلص من درجاتهم الشخصية قدر المستطاع، المدعى ــ بايجاد وسيلة التخلص من درجاتهم الشخصية قدر المستطاع، قانونية تعبر بذاتها عن مصلحة عامة تقوم عيها قريئة قانونية الموظفين خدمة التكومة ، لما في ذلك من العاء لدرجاتهم الشخصية ، دون المؤتفية بينهم بسبب السن أو بدءوى مصلحة العمل ما دام القانون لم يقض بهذه التفرقة وتقرها نصوصه ، ومن ثم غان الامر في قبول أو رفض الطلبات التي تقدم من شاغلى الدرجات الشخصية ــ شأن المدعى ــ لاعتزال الخدمة طبقا لاحكام القانون الذكور ليس مرده الى تقدير جهة الادارة واختيارها وانما مرده في الحقيقة الى أحكام القانون ذاته

الذي رتب حقوقا معينة متعلقة بالمعاش أن يطلبون اعتزال الخدمة من ذوى الدرجات الشخصية الذين تتوافر فيهم شروط القانون السالف الذكر وبهذه المثابة فان الدعوى التي تقام بطلب تسوية الحالة طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ أو التعويض عن عدم الاستجابة الى اجراء هذه التسوية لا تعدو ان تكون في حقيقتها منازعة في المعاش المستحق ووجوب أن يكون عني أساس ضم مدة سنتين الى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ومنح علاوتين من علاوات الدرجة • ولما كان الامر كما تقدم وكان المدعى قد أقام الدعوى رقم ١٢٨ لسنة ١٩ القضائية أمام محكمة القضاء الأدرى طانبا الحكم باحتيته في سويه معاشه طبف لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على إساس منحه عسلاوتين من علاوات الدرجة وضم سنتين الى مدة خدمته المحسوبة في المعاش . وما ان قضى فيها بعدم القبول لرفعها بعد الميعاد حتى نشط الى اقامـــة الدعوى مثار الطعن الماثل طالبا الحكم بتعويضه عن رغض اجابته الى طلب ترك المخدمة الذي تقدم به بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٩٠ المذكور . لما كان الأمر كذلك وكان عنصر الفصرر الوحيد الــذي استند اليه المدعى في صب المتعويض المذكور يتمثل في حرمانه من الفرق بين المعاش الذي ربط له وذلك الذي كن يستحقه غيما لو سوى معاشه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ . فأن الدعوى مثار هذا الطعن تكون في الواقع من الامر منازعة في المعاش ومتفرعة عنه •

١ طعن رقم ٦٢١ لسنة ١٦ ق ــ جلسة ١٩٧٥/١/٤ )

# الفرع الثانى المنطقة المنطقة

قاعسدة رقم ( ٥٥٧ )

المسدا:

حظر المنازعة في أي معاش تم قيده متى مضت سنة من تاريخ تسلم السركى البيئة مقداره – المادة السادسة من قانون الماشسات المكية رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ – الدعوى التي يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار معاش تم قيده أو مكافأة تم صرفها – امتناع قبولها أمام أية محكمة بعد مفى الميعاد الذكور – المحكنة أن تثير ذلك من تلقاء نفسها – مجال اعمال هذا الحظر – يجد شده الطبيعي فيما لا يعتبر مصادرة لدعاوى الالمفاء – انتهائية قيد الماش بانقضاء سنة على تسليم السركى المفاص به – لا يصادر حق الحكمة التي تبحث موضوعا في دعسوى اللالمفاء يترتب على الفصل فيه اعادة ربط الماش تنفيذا للحكم السدى تصدره في شأن القرار المتماق بالترقية الى الدرجة التي يتم على مقتضاها ربط المساش •

#### منخص الحكم:

ان هذه المحكمة ليست ممنوعة من أن تثير من تلقاء نفسها ما ورد في المادة السادسة من القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالماشات الملكية والتي يجرى نصبا بأنه « لايجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أي معاش تم قيده متى مضت سنة من تاريخ تسليم السركي المبين فيه مقدار الماش الى صاحب الشأن وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بو سطتها تعديل مقدار الماش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها لايجوز قبونها بعد منى الميعاد الذكور أهام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لاي سبب كان وتحت أية حجة كانت ولايجوز أينا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها و

ومن حيث أن اعمال نص المادة السادسة سالفة الذكر بالوضع السابق ايضاحه لا يصادر حق المحكمة التي تبحث موضوعا في دعوى الالغاء يترتب على الفصل فيه أعادة ربط المعاش تنفيذا للحكم الذي تصدره في شأن القرار الاداري المتعلق بالترقية الى الدرجة التي يتم على مقتضاها تحديد مقدار ألمعاش وبالتالي ربطه وفي هذا الضموء لا يسوغ انقول بانتهائية قيد المعاش بانقضاء سنة على تسليم السركى الخاص به ما دام أن مركز الوظف لم يستقر بصورة نهائية يدور معها استحقاقه المعاش على أساس درجة لايزال النزاع شاجرا في شأنها ، ولا يفوت هذه المحكمة التنويه بأن المشرع عندما وضع المادة ٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات الدنية لم يكن قضاء الالغاء قد استحدث بعد ، أما وقد أنشىء هذا القضاء منذ عام ١٩٤٦ فان اعمال المادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ يجد حده الطبيعي فيما لا يعتبر مصادرة لدعاوى الألفاء ، وهذه الحكمة تتمشى مع العدالة وما أقره الشارع في المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بانتأمين والمعاشآت لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين والتي استثنت من السقوط حالات اعادة تسوية التأمين أو المعاش أو المكافأة بالزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي ، ويؤيد ذلك أن قضاء الالفاء مرتبط بالعلم بالقرار المطعون نيه بينما تطبيق المادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسينة ١٩٦٩ مجاله التسويات التي تستمد حكمها من القيانون مباشرة وأمره معلوم للكافة من تاريخ اصداره ونشره ويترتب على ماتقدم عدم اعمال حكم المادة السادسة للقانون سالف الذكر في صدد هده المنازعة .

١ طمن رقم ١٠٠٠ لسنة ٨ ق ــ جلسة ٢٢/٥/٥/٢١ ١

قاعدة رقم ( ۱۹۸ )

البسدا:

عدم جواز المنازعة في قيمة المعاش أو الكافاة بعد مضى سنة واحدة من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف الكافاة بالتطبيق لاحكام المادة ؟؟ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المعلة بالقانون رقم ١٦٠ لمسنة ١٩٥٧ سـ ينصرف الى كل من المنازعة الادارية والقضائية - تقديم صاحب الشأن تظلما اداريا خلال المعاد - لا يغنيه، اذا لم يحسم التظلم الخلاف ، من اقامة دعواه خلال مدة سنة والا كانت غي مقبولة لرفعها بعد الميصاد •

## ملخص الحكم:

ان المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ معدلة بالقانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥٧ معدلة بالقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٧ معدلة التأمين والمعاشات ، ولا لصاحب الشأن ، المنازعة فى قيمة المعاش ، أو المكافأة بعد مخى سنة واحدة من تاريخ الاخطار يربط المعاش بصفة نهائية ، أو من تاريخ صرف المكافأة وتستثنى من ذلك الاخطاء المادية ، التى تقم فى الحساب عند التسوية » •

ويبين من مقارنة نص المادة \$؛ المذكورة . بنص المادة ٩ المقابلة لها في كل من قانون المعاشات الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ معدلة بالقانون رقم ٩٥٠ لسنة ١٩٠٩ الخاص ملماشات الملكية معدلة بالقانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٣٩ ، والمتى تنص على أنه لا يجوز للحكرمة ، ولا لصلحب الشأن ، المنازعة في أي معاش تم قيده ، متى مضى اثنا عشر شيرا من تاريخ تسليم السركى المبين فيه مقدار المعاش الى صلحب الشأن ،

كذلك لا يجوز للحكومة ، ولا لصاحب الشأن ، المنازعة في مقدار المكافأة التي دفعت الا اذا قدمت المعارضة الى الجهة التي قامت بتسوية المكافأة خلال النبي عشر شهرا من تاريخ صرفها •

وبناء على ذلك ، فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها ، تعديل مقدار المعاش ، الذى تم قيده ، أو الكافأة التي تم صرفها ، لا يجوز قبولها بعد منى الميعاد المذكور ، أمام أية محكمة كانت ، لا على الحكومة ولا على مصالحها لاى سبب كان ، وتحت أى حجة كانت ، ولا يجوز أيضا قبول هذه المدعوى من الحكومة أو مصالحها ، يبين من هذه المقارنة أن المشرع لم يضمن المادة ٤٤ المشار اليها نصا مماثلا لنص الفقر تين الثانية والثالثة من المادة ٢٠ آنفة الذكر ، مما يثير التساؤل عما اذا كان قصد من عدم

ايراد هاتين الفقرتين في المادة ٤٩ الى مغايرة في المعنى والحكم ، من مقتضاها أن ينصرف لفظ « المنازعة » الى « التظلم الادارى » والى « الدعوى » بحيث اذا قدم صاحب الشأن تظلما خلال مدة السنة من تاريخ ابلاغه بربط معاشه بصفة نهائية غانه يكون قد قدم منازعة في الميعاد تفتح له باب التقاضى ، دون التقيد بأية مدة ، أم أن قصده لم يخرج عن حكم المادة ٢ في مفهوم عبارته ،

وقد جرى تضاء هذه المحكمة على أن مقاد نص المادة ٢ سالفة الذكر ٤ والنصوص الأخرى الخاصة بالطلبات المتعلقة بالمعاشات ، هو انها تهدف الى كف المنازعات من حيث الاحقية فى المعاش أو مقداره لاعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة استقرارا للاوضاع المالية والادارية ، وضبطا لتقديرات الميزانية ، وذلك بالمسحبة الى كل من الموظف والخزانة على السواء ، وهذه الاعتبارات ذاتها المتعلقة بالمصلحة المعامة ما تزال قائمة ، ومتحققة فى ظل القانون رقم ١٩٥٤ الساخة بعنب التقاضى فيشأن المعاش على الوجه السائف بيانه حتى لا تهدر حكمة انتشريع ، أو تتفاوت من تشريع الى آخر على الرغم من اتصاد الاساس والعلة فيهما ، ولا سيما أن المنازعة القضائية ، لا الادارية هي التي تفصى الى تحديد المراكز وحسم الاوضاع، وهى المعينة بميعاد السنة الذي لا يسوغ قصره على التظلم الادارى دونها والا كان ثمة تخصيص بغير مخصص ينبو عن سياق النص و ومقتضى حكمه وحكمته ه

وفى ضوء ما تقدم يلزم أن تكون اقامة المنازعة فى الماش أمام الفضاء خلال السنة المنصوص عليها فى المادة 22 من القانون رقم ٣٩٤ لمسنة ١٩٥٦ غاذا اختار صاحب السان أن يقدم تظلما اداريا ، فان عليه اذا لم يحسم هذا التنالم الخلاف \_ أن يقيم دعواه خلال مدة السنة والاكانت دعواه غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد •

ا بلعن رقم ١٦٤ لسنة ٩ ق ــ جلسة ١٩٦٨/٣/٣ ١

## قاعدة رقم ( ٥٩ )

#### البسدا:

عدم جواز المتازعة في الماش الذي تم قيده بعضي منة وفقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ – يجد حده الطبيعي في استقرار الربط الحاصل في الماش بعد قيام النزاع بشانه لاي سبب كلن في النطاق الزمني الذي حدده المشرع – رفع دعوى بالفاء قرار ترقية المحال الى المعاش خلال هذا الميعاد يقطع سريانه – اساس ذلك – المفصومة في دعوى الالفاء عينية تلحق بالقرار المطعون فيه ، والحكم الصادر فيها حجة على الكافة – تعديل الماش بعد صدور حكم الالفاء المجرد أثر لازم لتتفيذه لقيام ربط المعاش وتحديد مقداره اساسا على عصري المدة والرتب – لا مناص من اعمال النص المتقدم على الوجه الساك الذكر بعد استحداث قضاء الالفاء منذ عام ١٩٤٦ هـ الساك

## طقس الحكم:

ان اعمال نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات الملكية انما يجد حده الطبيعى فى اسستقرار الربط الدامس فى الماش بعدم قيام النزاع بشانه لاى سبب كان فىالنطاق الزمنى الذى حدده المسرع وهو ما لم يتوافر للمدعى ما دام الثابت من الإدراق ، انه رقى الى الدرجة الأولى بالقرار المسادر فى ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ ، ثم أحيل للمماش فى ١٤ من غبراير سنة ١٩٥٤ ، وتسلم مركى المعاش فى أول مارس سنة ١٩٥٤ ، وأن السيد / ٥٠٠ ٥٠٠ ٥٠٠ أتام الدعوى رقم ٢٧٠ لسنة ٧ القضائية بتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٥٤ طمنا على قرار الترقية الذكور طالبا الحكم بالمائه فيها تضمنه من تخطيه فى الترقية الى هذه الدرجة و والستفاد من ذلك أن حدد من تنظيه التى العرجة الأولى التى المعاش عليها وقد بدأت بترقية المدى المدرجة الأولى التى العماش عليها وقد بدأت بقضون الثلاثة أشهر التالية لتسلمه سركى المماش هى معا يقطع سريان فى غضون الثلاثة أشهر التالية لتسلمه سركى الماش هى معا يقطع سريان المعاش على أساسه سر واذا كان من القرار أن الخصومة الاحالة الى الماش على أساسه سرواذا كان من القرار أن الخصومة الاحالة الى الماش على أساسه سرواذا كان من القرر أن الخصومة

فى دعوى الالغاء هي خصومة عينية تلجق بالقرار الادارى المطعون فيه بما لا يدع حاجة لاقامتها ضد الستفيد من القرار ، كما أن الحكم الذي يصدر فيها يكون حجة على الكافة بمجرد صيرورته نهائيا فانه متى كان الامركذاك بالنسبة للدعوى المرفوعة من السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ وكان مفاد حكم الالعاء المجرد الذي صدر فيها أنه بمثابة أعسدام للقرار الاداري المطعون فيه ومن ثم تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل صدوره وهو مما يستتبع أن تصبح ترتية السبد / ٠٠٠ ٥٠٠ الى الــدرجه الاولى ملغاة من وقت حصولها وبالتالي ينال مركزه القانوني محددا ف الدرجة الثانية ما لم تتم ترقيته من جديد الى الدرجة الاولى بأداة صحيحة لا مطعن عليها وتأسيسا على ذلك فان تعديل معاش المسدعي معد مسدور حكم الالغاء المجرد بالوضع السابق تفصيله في معرض تحصيل الوقائم انما هو أثر لازم لتنفيذ هذا الحكم باعتبار أن ربسط الماش وتحديد مقداره يقوم أساسا على عنصرين هما مدة الخسدمة والمرتب الذي يتقاضاه الموضف و عنى عن البيان أن النزام كلمن صاحب المعاش وجهة الادارة بمقدار المعاش الذي تم ربطه في حدود ما قضت به المادة السادسة سالفة الذكر لا يصادر حن المحكمة التي تبحث موضوعا أصليا في دعوى الالغاء يترتب على الفصل غيه اعادة ربط المعاش تنفيذا للحكم الذي تصدره في شأن القرار الإداري المتعلق بالترقية الى الدرجة التي يتم على مقتضاها استجقان المعاش وبالتالي ربطه ، وفي هسذا الضوء لا يسوغ القول بنتهائية قيد المعاش بانقضاء سنة على تسليم، السركي الخاص بهما ما دام أن مركز الموظف لم يستقر بصورة نهائية يدور معها استحقاقه الماش على أساس درجة لا يزال النزاع قائما في شأتها من الغير م يؤيد ذلك أنه من المفرر أن للجهة الأدارية سلطة سحب انقرارات الادارية طالما أن ميعاد الطعن فيها لايزال قائما ويتفرع على ذلك أن الحكومة كانت في خلال نظر دعوى الالغاء المقامة من السيد/ ٠٠٠ ومن تستطيع أن تسحب قرار الترقية المطعون فيه اذا تكشفت لها قبل المكم في الدعوى الشائبة التي تعلق به مما يترتب عليه وقف سريان أثر سركى المعاش ، فاذا كانت الحكومة قد فضلت الانتظار حتى يقول القضاء كلمته في الدعوى غليس ذلك مما يعزز القرار المطعون غيه ولا ما يعزز ربط المعاش الذي قامت المنازعه في شأنه وفي شأن الاساس الذي قام عليه في خلال سنة من تاريخ تسليم السركي والمسألة تصبح

واضحة مستقيمة باجراء المقارنة مع الصورة العكسية كما لو كان الموظف قد أحيل الى الماش على درجة معينة وكانت له منازعة ادارية مسع المحكومة قبل الاحالة الى الماش ثم قضى بأحقيته للترقية الى درجة أعلى وكان الحكم قد صدر بعد مغى أكثر من سنة من تاريخ تسليمه المعاش، ومع ذلك لا يفوت المحكمة أن تنوه الى أن المسرع عندما وضع المادة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالماشات المدنية لم تكن تدور في ذهنه هذه الصورة وذلك لان قضاء الالغاء لم يكن قد استحدث بعد، أما وقد استحدث هذا القضاء منذ عام ١٩٧٩ وكان هناك مجال لاعمال القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ فلا مناص من أعمال النصوص على النسق السابق بيانه ه

ا طعن رتم ١٦٦٩ لسنة ٦ ق ــ جلسة ٢٠/١/١١١١ )

## قاعسدة رقم ( ٤٦٠ )

#### المحدا:

عدم قبول المنازعة في الماش اذا قدمت بعد المعاد المحدد لذلك في قوانين الماشات - لا محل للتفرقة في هذا الصدد بين منازعة في أصل الماش أو في مقداره •

#### ملغص الحكم:

تنص المادة السادسة من الرسوم بقانون رقم (٣٧) الفاص بالماشات الملكية الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٢٩ على أن « لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أى معاش تم قيده متى مضت سنة أشهر من تاريخ تسليم السركي المبين فيه مقدار العاش الى صاحب الشأن ٥٠٠ ولا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في مقدار المكافأة التي دفعت الا اذا قدمت المعارضة لوزارة المالية في الاشهر السنة التالية لتاريخ صرف المكافأة ، وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذكور أمام أية محكمة كانت تم صرفها ، لا يجوز قبولها بعد مضى الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ، ولا على مصالحها لاى سبب كان وتحت أية حجة كانت

ولا يجوز أيضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها » • وليس هذا النص الا ترديدا لنص المادة السادسة من القانون رقم (٥) الصادر في ١٥ من ابريل سنة ١٩٠٩ بشأن الماشات الملكية • كما أنه مطابق لنص المادة (٤٦) من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية أما المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ فتجرى بدورها بالآتي : « يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة مع جميع المستندات في ميعاد ستة أشهر بيندىء من اليوم الذي يفقد فيه المونلف أو الستخدم حقه في ماهية وظيفته ٥٠٠ وكل طلب يتعلق بالماش أو المكافأة بيجب تقديمه من مستحقى المعاش الى وزارة المالية مباشرة أو بواسطة رئيس المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم » والمادة (٤٠) من ذات هذا التمانون تنص عَلَى أنه : « كُلُّ طلب يتعلُّق بالمعــاش او بالكافأة يقدم بعد انقضاء المواعيد المقررة في المسادة السابقة يكون مرفوضا ويسقط كل حق للطالب في المعاش أو المكافأة » • ومفاد هذه النصوص وما يقابلها في التشريعات المنظمة لاحكام المعاشات هو أنها تهدف الى كف المنازعات من حيث الاحقية أو المقدأر لاعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة استقرارا لملاوضاع المالية والادارية ٥٠ وظاهر من النصوص المتقدمة انها جاءت من الاطلاق والشمول بحيث يدخل في مجال تطبيقها أي منازعة في المعاش أصلا ومقدارا . حقا أم قدرا لكي بستقر الوضع بالنسبة لكل من الموظف والخزانة على السواء .

ا منعن رقم ۸۸۵ لسنة ۸ ق ــ جلسة ۱۹۹٤/۱۱/۲۸

## قاعدة رقم (٤٦١)

#### المسحا:

حنار المادة السادسة من الرسوم بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٩ على الحكيمة ومساحب الشأن المنازعة في أي معاش أذا انقضت سنة اشهر من تاريخ تسليم السركي المين به مقدار المعاش الى مساحب الثمان سد شعول هدذا المعاش أي منازعة في أصل المعاش ومقداره سقم الحفار على حالة المغال المادي في المعاش غير مسحيح و

#### ملخص الحكم:

ان نص المادة السادسة من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يجرى حالاتي : « لا يجوز للحكومه ولا لمساحب الشان المنازعة في اى معاش تم قيده متى مضت ستة أشسهر من تاريخ تسليم السركى المين فيه مقدار المعاش الى صحاحب الشأن ٠٠٠ ولا يجوز للمكومه ولا لصاحب الشأن المنسازعة في مقدار المسكافأة التي دفعت الا اذا قدمت المعارضة لوزارة المبالية في الاشهر الستة التالية لتساريح صرف المسكافاة ، وبناء على ذلك فسكل دعوى يراد بها أو بواسمتها تعديل مقدار المساش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفهما لا يجوز قبولها بعد مضى اليعاد الذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومه ولا على مصالحها لاى سبب كان وتحت أى حجة كانت ، ولا يجوز أيضًا قبول هـ ذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها » • وهذا النص من الاطلاق والشمول بحيث يدخل فيه أى منازعة في المعساش أصلا ومقدارا ، وذلك حتى يستقر الوضع بالنسبة للموظف والحكومة على السواء ومن ثم يكون قصر النص على هالة الخطأ المادي تخصيصا بغير مخصص من ألنص ولا من الحكمة التي استهدفها الشارع في تنظيم المعاشات وترتبيها وثبات أوضاعها ، هذا فضلا عن أن المنازعة في أصل المعاش هي منازعة في مقداره . فالحكم واحسد في الحالتين •

١ طعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤ ق ... جلسة ٤/٤/١٩٥١ )

## قاعسدة رقم ( ٦٢٤ )

#### المسدا:

حظر المادة السادسة من الرسوم بقانون رقم ٧٧ أسنة ١٩٢٩ على الحكومة ومساحب المساش النسازعة في أي معاش أذا انقضت سنة أشسهر من تاريخ تعليم السركي المبين به مقسدار المعاش الي مساحب الشأن وفي أية مكافأة بعسد مضى سنة أشهر على صرفها سشمول هسذا الحظر أية منازعة في أصل المساش ومقسداره سقمر الحظر على حالة الحطا المادي في المعاش سفير مصيح و

#### ملغمن العكم:

ان نص المادة السادسة من قانون المساشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يجري كالاتي: « لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة ف أي معاش تم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركي المين فيه مقدار المساش الى مساحب الشان ٥٠٠ ولا يجوز للحكومه ولا لصاحب الشان المنازعة في مقدار المكافأة التي دفعت الا اذا قدمت المارضة لوزارة المالية في الأشهر الستة التالية لتاريخ صرف المكافأة وبنماء على ذلك فمكل دعوى براد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضى الميساد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لأى سبب كان وتحت أى حجة كانت ولا يجوز أيفسا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها » وهدذا النص من الاطلاق والشدول بحيث يدخل فيه أي منازعة في المساش أمسلا ومقدارا وذلك حتى يستقر الوضع بالنسبة للموظف والحكومة على السواء ومن ثم يكون قصر النص على حالة الخطأ المادي تخصيصا بغير مخصص من النص ولا من الحكمة التي استهدفها الشمارع في تنظيم المماشات وترتيبهما وثبات أوضاعها هذا فضلا عن أن المنسازعة في أصل المعساش هي منازعة في مقداره فالحكم واحد في الحالتين ه

( طعن رقم ۱۵۷۲ لسنة ۸ ق — جلسة ۲۰/۱/۱۹۳۰ )

قاعدة رقم (٤٦٣)

#### البسدا:

المسازعة في استحقاق الماش من حيث الأصل لا تصدو في ذات الوقت أن تكون منازعة في المسكافاة التي تم مرفها لل وجوب الالتزام فيهما بالمعاد المتصوص عليه في المادة السادسة من قانون الماشات سالف البيان •

#### ملحص الحكم:

النسازعة في استحقاق المساش من حيث اصله لاتعدو ان تكون في الوقت ذاته منسازعة في المسكافاة التي تم صرفها باعتبار أن صاحب انشان لا يستحق مكافاة وانما يستحق معاشا طبقا المقانون اذ لا يتصور خروج الحال عن امرين اما ان صاحب الشان يكون نه الحق في المتابيت بالمساش وبالتالي فلا تتقرر له المسكافأة ، واما آلا يكون له حق في المتابيت بالمساش ومن ثم يقتصر حقه في المكافأة ، ولا يتقرر نه معاش ، فنذا ما تقررت لصاحب الشان مكافأة ثم طالب بتثبيته في المعاش فان هذه المطالب قتضمن منسازعة في استحقاقه المسكناة اعتفاد! منه بأنه صساحب حق في التثبيت بالمعاش ومن ثم يتعين عليه الانتزام بالمعاد المنصوص عليه في المسادسة من التعدين رقم ٢٧ أسنة ١٩٧٩ الخاص بالمعاشات و

ا المن رقم ۱۵۷۲ لسنة ٨ ق ــ جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠

## قاعدة رقم ( ١٦٤ )

#### المسحدة :

حساب مدة خدمة سابقة في المساش بالتطبيق للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ ـ وجوب تقسديم طلب العاملة بهذا القانون خلال ميعاد معين ... هو سنة شهور بالنسبة للمقيدين في سلك المستخدمين الدائمين عند مسدور القانون وثمانية وعشرون يوما من تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعينون بعسد ذلك ... عسدم تقديم المطلب خلال هدفه المواعيسة سيقط حق الموظف في الاستفادة من أحكامه ... القول بأن هذا القانون لم يحدد ميهادا للمطالبة بالانتفاساع به فيبقى حق الموظف في الافادة منه تألما لا يسقط الى أن يحال الى المساش أو تتقفى مدة خمس عشرة سنة على تثبيته غير صحيح ...

#### ملذمن الحكم:

اذا كان الحكم المطمون فيه قبد قضى بحساب مدة خدمة المدعى

من ٢٦ من يولية سنة ١٩٢٢ الى ٣١ من يناير سنة ١٩٢٤ في الماش، بالتطبيق لاحذام القانون رقم ٢٢ لسنه ١٩٢٢ الخاص بوضع القواعد الواجب اتبساعها في دفع الاحتياطي المتاخر عن معاشات الموظفين الذين رخص لهم باحتساب مدة خدمتهم ى المساش \_ وبالشروط الوارده فيسه ، وتسويه معاش المدعى على هذا الأساس مستندا ي ذلك الى ان الشروط الواردة في ذلك القانون ( الذي الغي فيما بعد ) كانت تنطبق على مدة خدمة المدعى خلال الفترة المدكورة ، وان القانون لم يحدد ميمادا للمطالبة بالانتفاع به ، ومن ثم فييقى حق المومنف بالافادة منه قائما لا يسقط الى أن يحال الى الماش أو تنقضي مدة خمسة عشر عاما على تثبيت، ، وأن المدعى وقد طالب في سنة ١٩٣٨ بحساب مدة خدمته السابقة في المساش ، فيكون حقه في الافادة من ذلك القانون لم يسقط ، فان هذا الذي استند اليه الحكم المطمون يخالف الحقيقة ، ذلك أن المادة الرابعة من المقانون المذكور نصت على أنه « يجب على الموظفين الذين يرخبون في الانتفساع باحكام هذا القانون أن يقدموا طلبهم بذلك كتابة ، وينبغى بالنسبة بن كانوا مقيدين في سلك المستخدمين الدائمين تسلم هذا الطلب الى رئيس المسلحة أو القسم التابع له الموظف أو المستخدم في ميماد لا يزيد على ستة أشهر ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون، وبالنسبة لن يعينون فيما بعد في ذلك السلك في ميساد لا يزيد على ٨٨ يوما ابتداء من تاريخ ابلاغهم تعيينهم ، ويجب أن بيين في الطلب جليا ما اذا كان مساهب الشأن يرغب في احتساب ثلثي مدة خدمته فقط طبقا للمادة الثانية أو مجموع مدة الخدمة طبقا المادة الثالثة ، وبعد انقضاء ميماد الستة آشهر أو الثمانية والعشرين يوما بحسب الاحوال لا يجوز مطلقا ولأى علة أن يرجع فىخيارهم الموظفون والمستخدمون الذين يكونون قسد اختاروا المعاملة باحسدى الطريقتين المنصوص عليهما في المسادتين ٣ ، ٣ من هــذا القسانون ــ أما الذين لا يختارون المساملة بهذا القانون فلا يجوز لهم بعد ذلك الاستفادة منه الا اذا كان الذي حال دون الاختيار قوة قاهرة ولوزير المالية وحده تقدير ذلك » •

فاذا كان الثابت أن المسدعى عين في سلك المستخدمين الدائمين في

أول فبراير سنة ١٩٢٤ فسكان يتمين عليه للانتفاع بأحكام ذلك القانون أن يتقسدم بذلك خلال ثمانية وعشرين يوما من هذا التاريخ ، أما وهو لم يفعل فيكون حقه في الافادة منه قد سقط ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون مما يتمين معه العاؤه في هذا الشطر منه .

( طعن رقم ۸۷۷ لسنة ) ق ــ جلسة ۲۱/۵/۲۱ )

# الفرع الثــالث عدم المنازعة في المعاش في المدة المقررة لذلك يقيم قرينة قانونيــة قاطمــة على صحة ربط المــاش

قاعدة رقم ( ٩٥٤ )

#### المسدا:

المسازعة في الماش الذي تم قيده ـ عسدم جوازها متى مضت منة من تاريخ تسليم السركي البين فيسه مقداره الى مساحب الشان وفقا لنص المادة المسادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ـ اساس ذلك ـ اعتبار مضى هذه المدة قرينسة قانونية قاطعة على صحة ربط المساش ـ عمومية النص وشموله هالة الفطا المسادى والمنازعة في الماش أو مقداره ٠

#### ملحص الحكم :

ان المادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمعاشات الملسكية تقضى بأنه لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشان المنسازعة في أي معاش تم قيده متى مضت سسنة من تاريخ تسليم السركي المبين فيسه مقدار المسائل الي صاحب الشأن وبناء على ذلك فسكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده أو المسكلفاة التي تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضى الميعاد المسخور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لاي

سبب كان وتحت اية حجة كانت ولا يجوز أيضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها وورود هذا النص على النحو الشار اليه يجعل من مضى السنة على تسليم رب المساش للسركي قرينسة على صحة ربط المعاش ، وقسد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن هدد النص من الاطلاق والشمول بحيث يدخل فيه أي منازعة في المعاش أحسلا ومقدارا وذلك حتى يستقر الوضع بالنسبة للمموظف والحكرمة على السواء ، وان في قصر النص على حالة الخطأ المسادي تخصيصا بغير مخصص من النص ولا من الحكمة التي استند فيها الشارع في تنظيم المعائمات وترتيبها وثبات أوضاعها فضلا عن أن المذرعة في أصل الحق في المعاش هي منازعة في مقداره ،

ا طعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٦ ق ... جلسة ١٩٦٢/٤/٢١ :

## الفرع الرابع تحديد ميعاد لقبول دعوى النازعة في المعاش يشمل طلب التسوية وفقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠

## قاعسدة رقم ( ٤٦٦ )

المسلالة:

المادة ٦ من القانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٣٩ - تحديدها ميعادا لقبول دعوى النازعة في المعاش - شمولها لأى منازعة في المعاش اصلا ومقدارا بطريق مباشر أو غير مباشر - شمولها لطلب التسوية وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ المتعويفي عن رفض اجرائها - اعادة ربط المساش لا يؤثر في ميعاد المنسازعة لا تتطق بالربط الجديد ٠

#### ملخص الحكم:

ان قانون المسائسات رقم ۳۷ لسنة ۱۹۳۹ معدلا بالقسانون رقم ۵۶ لسنة ۱۹۳۳ الذي عومل به المسدعي ــ يقضي في المادة السادسة

منه بانه « لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أي معاش تم قيده متى مضى اثنسا عشر شهرا من تاريخ تسلم السركى المبين فيه مقدار المسانس الي مساحب الشان ٥٠٠ وبنساء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المساش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفهما لا يجوز قبولها بعد مضى الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لأى سبب كان وتحت أية حجة كانت ، ولا يجوز أيضا قبول هذه الدعاوي من الحكومة أو من مصالحها » وورود هاذا النص على النحو الشار اليه يجعل من مضى السنة على تسليم مساحب المعاش للسركي قرينة قانونية قاطعة على صحة ربط المأش ، وقد جاءت صياغة هذا النص على نحو من الاطلاق والشمول بحيث يدخل فيه أي منازعة في المساش أصلا ومقدارا مهما كان سببها ومناطها وسواء كانت المنازعة ف المساش بطريق مباشر أو غير مباشر تحقيقا لاستقرار أوضاع الموظفين والحكومة بعد مضي المدة المشار اليها ولمساكان الامسر كذلك وكانت مطالبة المدعى بالتعويض عما أصابه من نقص في معاشسه بسبب عسدم اجابته الى ما طالب به من ترك الخدمة وتسوية معاشه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الاشارة اليسه ليس الا معاولة في المنسازعة بطريق غير مباشر في المعاش الذي ربط له . وهو الامر الذي حظر قانون المعاشات في المسادة السادسة منسه آنفة الذكر . المنازعة فيه بعد مضى اثنى عشر شهرا من تاريخ تسليم السركي المبين به مقدار المعاش الى صاحب المعاش •

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المدعى أحيل الى المساش اعتبارا من ٢٧ من نوقمبر سنة ١٩٦٠ وربط معاشه وسلم اليه السركى المبين به مقدار المعساش في ٢ من فبراير سسنة ١٩٦١ ولم يثر ثمة منازعة في المساش الذي ربط له الآ في الاول من يوليسة سنة ١٩٦٣ عندما تقسدم بتظلمه في هدذا الشسأن الى السيد مفوض الدولة ثم أقام دعواه رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩ القضائيسة المشار اليهسا آنفا التي اتبعها بالدعوى مثار هدذا الطهسن ، ومتى كان الاهر كذلك وكانت دعوى المسائلة تستهدف المنازعة في المحاش الذي ربط له على

النحو السالف البيان ، فانها تكون مقامة بعد الميماد القرر فى المادة ، السادسة من قانون المساشات آنفة الذكر ، مصا يتعين معه الحكم بعدم قبولها لرفعها بعد الميساد المقرر قانونا و لا ينسال من ذلك أن الجهة الادارية أعادت ربط معاش المدعى من جديد اعتبارا من الاول من يولية سنة ١٩٦٥ بمناسبة منحه علاوة استثنائية تطبيقا للقرار الجمهورى رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٤ ذلك أن المدعى لا ينسازع فى صحة المساش الذى استحدثه له القرار الجمهورى رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٤ ذلك أن المدعى لا ينسازا من المجمورى رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بعد تاريخ انها خدمته، وانما تنصب المنازعة على صحة المساش الذى ربط له اعتبارا من وفحمر سنة ١٩٦٠ بمناسبة انهاء خدمته لبلوغه سن الستين ، وضد تحصن هذا الربط من كل منازعة غيب بطريق مباشر أو غير مباشر على ما تقدم بيانه بعد مضى أكثر من أثنى عشر شهرا من تاريخ تسلم المدعى السركى الخاص به فى ٢ من فبراير سنة ١٩٦١ دون ثمة منازعة ،

١ طعن رقم ٦٢١ لسنة ٦٦ ق ــ جلسة ١٩٧٥/١/٤

الفرع الخسامس طلب التعويض عن ربط الماش بالخطأ بعد مرور المدة المقررة للمنازعة فيه غير مقبول

قاعدة رقم ( ٤٦٧ )

المسدا:

طلب التعويض عن ربط المساش بالخطأ بعد مرور سنة على هذا الربط \_ يعتبر منازعة بطريق غير مباشر في المساش \_ يتعين عسدم قبولها الرفعها بعد الميعاد •

#### ملقص الحكم:

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد،

فالملاحظ في هذا الصدد أن قانون التأمين والمعاشسات لموظفي الدولة المدنيين المسادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ــ الذي عومل به المدعى ما ينص في المادة (٥١) منه على أنه « لا يجوز لكل من مصلحة التأمين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة في قيمة المساش أو المكافأة بعد مضى سنة واحدة من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المسكافأة • وتستثنى من ذلك الاخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية • وبناء على ذلك نسكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضى المعساد المدكور أمام أنة محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لأي سبب كان وتحت أية هجة كانت ، ولا يجوز أيضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو مصالحها » • وورود هذا النص على النحو المتقدم يجعل من مضي سنة على تسليم صاحب المعاش للسركي قرينة قانونية قاطعية على صحة ربط المساش ، وقد جاءت صياغة هيذا النص على نحو من الاطلاق والشمول بحيث يدخل فيه أية منازعة في المعاش أصلا ومقدارا مهما كان سببها ومناطها ، وسواء كانت المنسازعة في المعاش بطريق مباشر أو غير مباشر تحقيقا لاستقرار أوضاع العاملين والحكومة بعد مضى المدة المشار اليها • ولما كان الأمر كذلك وكانت مطالبة المدعى بالتعويض عما أصمابه من نقص في معاشه بسبب عدم اجابته الى طلبه ترك الخدمة وتسوية معاشه بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ليس الا محاولة في المنازعة بطريق غير مباشر في المعاش الذي ربط له ، وهو الأمر الذي حظر قانون المعاشات المسمار اليه في المسادة (٥١) منه المنسازعة فيسه بعد مضى سسنة من تاريخ تسليم السركي المبين به مقدار المعاش الى صاحب المعاش •

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الدعى أحيل الى الماش اعتبارا من ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ وربط معاشه وسلم له السركى ف ٨ من مارس سنة ١٩٦١ وصرف اليه فعالا ، ولم يثر ثمة منازعة فى المعاش الذى ربط الا فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٣ عندما تقدم بطلب للجنة المساعدة القضائية بالمحكمة الادارية للتربيسة

والتعليم لاعفانه من مصروغات الدعوى رقم ٩١،٥ لسنة ١٠ق على ماسلف البيان ، وكانت دعوى المدعى المسائلة تستهدف المنسازعة في المعاش الذي ربط له على ماسبق دكره ، فانها تسكون مقامة بعد ميعاد السنة المتررة في المسادة (٥١) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ البشار اليه ، مما يتمين معه الحكم بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد ،

( طعني رتبي ٢٠٣ ، ٤٤٨ لسنة ١٦ ق -- جلسة ٢٠١/١/٢٠ )

# الفرع السسادس تاريخ بسدء المسدة القررة للمنازعة في المصاش أو المسكافاة

قاعدة رقم ( ٤٦٨ )

#### : المسلما

ميعاد الستة الأشهر المحدد في المادة ٢٩ من الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بشان المعاشات المدنية البدء هذا الميعاد مند انتضاء رابطة التوظف لأى سبب من اسباب انتهاء المخدمة التضاء مده الرابطة في حالة فصل الوظف بسبب الحكم عليه في جناية أو جريمة مخلة بالشرف \_ يكون من تأريخ الحكم المسادر بادانته في الجريمة الا أن مركز الوظف لا يتصدد على وجه حاسم قاطع الا بالقرار الذي يصدر بانهاء خدمته فيحتسب ميصاد تقديم الطلب اعتبارا من تاريخ صدور القرار وليس من تاريخ صدور الحكم .

## ملخص الفتوى :

اتهم السيد ، ووصوره الوظف بوزارة الداخلية ف ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ بالاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه الحصول على أسرار خاصة بالدفاع عن البيلاد بقصد تسليمها الى دولة أجنبية ووصور وقد قبض عليه منذ ذلك التاريخ ، وأوقف عن

عمله ، ثم قدم الى محكمة أمن الدولة مع آخرين ، في الجناية رقم السنه ١٩٥٧ ورقم النيابة العمومية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٧ ورقم ورقم كلى جنوب القباهرة سنة ١٩٥٧) وصدر الحكم عليه في ٢٢ من يونيسه سنة ١٩٥٧ بحبسه ثلاث سنوات مع الشغل وتغريمه مائتى جنيه ، وبعد انفضاء مدة العقوبة أفرج عنه في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ وتقسدم الى وزارة الداخلية طالبا النظر في أمره من الناحية الوظيفية فأصدرت هذه الوزارة بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ تاريخ الرار المصله من الخدمة اعتبارا من ٢٢ من يونية سنة ١٩٥٧ تاريخ الحكم عليه مع حرمانه من مرتبه عن مدة وقفه عن العمل ، وعلى أمر ذلك تقدم في ١٨٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ بطلب تسوية معاشه ،

وضد عرض حسنا انطلب على ادارة الفتوى وانتشريع لوزارة الدنية فرات أن حقب في المساش لم يسقط وأن المادين ٥٥ و٥٥ من القائرن رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٩٩ الخاص بالمعاشات المدنية لاتنطبقان على حالته ، وبنساء على ذلك قامت ادارة المستخدمين بوزارة الداخلية بتصوية المساس المستحق له ولسكن ادارة المسابات بالوزارة رفضت عصرفه استنادا إلى أن طب المساش قدم بعد الميساد المحدد قانوناه والهدذ استطلعت ادارة المستخدمين رأى ديوان الوظفين في الامر ، فاجابها بكتابه المؤرخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٩٠ بأن طلب المساش مقدم في الميساد ، الآ أن ادارة الحسابات بالوزارة لم تأخذ بهدذا الرأى ، وعرضت الامر ثانية على ادارة الفقسوى والتشريع لوزارة الداخلية ، فرأت حدده الادارة بكتابها المؤرخ ١٢ من يونية سنة ١٩٦٠ أن طلب المساش قدم بعد المساد وان تقدير ما اذا كان لصاحبه غذر في تقديمه بعد المهاد متروك لوزارة الخزانة ،

وقد عرض هدا الوضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة ف ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ من المستبان لها أن المسادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٨ بشأن المساشات اللسكية تنص على أن « يجب تقسديم طلب المعاش أو المسكافات مع جميع المستندات في ميعاد سنة أشهر تبتدىء من اليوم الذي يفقسد فيسه المونف أو المستخدم حقسه في ماهيسة

وظيفته » وأن المسادة ه؛ من القانون ذاته تنص على أن « كل طلب يتعلق بالمساش أو بالمسكافأة يقدم بعد انقضاء المواعيد المقررة فى المسادة السابقة يكون مرفوضا ويسقط كل حق للطالب فى المماش أو المسكافأة » ه

ويؤخذ من هذين النصين أن ميعاد الستة الأشهر الذي حسده المشرع لتقسديم طلب المساش أو المسكافأة يبدأ منذ انقضاء رابطة التوظف لأى سبب من أسباب انهاء الخدمة ويترتب على عدم مراعاة هذا المبعداد سقوط حق الموظف في المعاش أو في المسكافأة م

وتنص المادة ١٠٥٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشمان نظام موظفي الدولة على أن « تنتهى خدمة الموظف المعين على وظيفةً دائمة لاحد الاسباب الآتية : (٨) الحكم على الموظف في جناية أو في جريمة مخلة بالشرف » • وذل أهر من هذا النص أن من أسباب انتهاء خدمة الموظف مدور حكم عليه ف جناية أو ف جريمة مخلة بالشرف وانهاء خدمة الموظف لهددا السبب يتم بقوة القانون ، كأثر حتمى للحكم عليه دون أن يكون لجهة الادارة أي سلطة في الترخيص في هذا الشأن ، ومن ثم فان القرار المسادر بغصل الموظف للسبب المتقدم ذكره هو في حقيقت اجراء منفذ المتضى الحكم • وبهذه الثابة فهو يعد قرارا كاشفا عن مركز قانوني نشأ بقوة القانون من تاريخ الحكم، فيرجم أثره الى هــذا التاريخ ، على أن مـركز الموظف الذَّى يحكم بادانته فى جريمة مخلة بالشرف لايتحدد على وجسه قاطع حاسم الأ بالقرار الذي يمسدر بانهاء خدمته لهذا السبب ، ذلك أنه أذا كان من المسلم أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظسام موظفى الدولة لم يبين مايعتبر من الجنح مضلا بالشرف على نحو جامع مانع وترك تقدير هذا الامر الى جهة الادارة فلها تقدير ما اذا كانت الجنهة ماسة أم غير ماسة بالشرف لترتيب الحكم القانوني المقرر لكل حالة ممسا يقتضى تدخلها بقرار يقر الامر في نصابه في هـذا الخصوص ويتحدد على مقتضاه مصير رابطة التوظف التي تربط الموظف بالدولة •

وعلى مقتضى ماتقدم فان ميماد الستة الاشهر الذي حدده المشرع

فى المسادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ لتقديم طلب المماش أو المسكافأة لايسرى الا ابتداء من تاريخ صدور قرار الفصل المبنى على صدور الحكم المشار اليه ضده باعتباره مسادرا فى جنحة مظة بالشرف •

واذا كان تطبيق المبادىء المتقدمة على السيد / ••••• تنتمي الى اعتبار طلب تسوية معاشسه مقدما في المعاد القانوني ، ومن ثم يستحق مرف هذا الماش مادام القانون لايرتب على الحكم عليه في الجريمة التي اقترفها سقوط هقه في المعاش ، الا أنه بيين من الأطلاع على الحكم المسادر في الجناية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ المسار النها أنه كان يشخل وظيفة سكرتير لرؤسساء مجلس الشيوخ المتعاقبين وقد هيات له هذه الوظيفة الانتصال بالساسة الذين تداولوا المكم في البسلاد قبسل الثورة ثم ببعض من ولوا طرفا من مقاليد الامور في السنة الاولى لقيامها فاستغل هذه الصلة في استراق المعلومات المتعلقة باتجاهات القائمين على المكم فى البلاد وبخاصة مايتملق منها بالملاقات بين مصر وانجلترا وكان يدلى بهذه الملومات الى عملاء انجلترا نظير مقابل نقدى ، ذلك لأنه خان عهد الوقاء لوطنه واستخل وظيفت لا في خدمة هــذا الوطن وهو أول واجب طي كل موظف بل في العمل على الأضرار به عن طريق التجسس لصالح العدو وتلك أمور تنطوى على الهلال خطير بواجبات الوظيفـــة مما يبرر مؤاخذته تأديبيا للنظر في أمره واسقاط حقه في الماش كله أو بعضه،

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن طلب تسوية الماش المتدم من ٥٠٠٠٠٠ مقدم أن المساد ، ومن ثم غانه يستحق بحسب الاصائل ، الا أنه يجوز لجمة الادارة المالته الى المحاكمة التاديية للنظر في هرمانه من معاشه كله أو بعضه جزاء له طيجريمته التى تنطوى على المالان علمي بواجبات وغليفته .

( ننتوی ۲۴ فی ۱۹۹۱/۱/۲۲ )

## الفرع البسسايع

منازعات الماش وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

يجب أن يبدأ بعرضها على لجان محص هذه المسازعات

قاعدة رقم ( ٤٦٩ )

#### المسدا:

المائدة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ الزمت اصحاب الماشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين بتقديم طلب الى الهيئة المامة للتأمين والماشات لعرض منازعاتهم الناشئة عن تطبيق احكام القانون على اللجان التى نتشا بها لفحص هذه النازعات \_ الاثر الترتب على ذلك: لا يجوز رفع الدعوى قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب \_ اقامة الدعوى دون النجوء الى هدده اللجنة \_ عدم قبولها شكلا .

#### ملقص الحكم:

ن أو تع من الامر على ماهو ثابت من أوراق الدعوى أن العاعن بعد أن أحيد كما أورد في مذكراته وفي حافظة مستنداته بما انتهت اليه الهيئة العامة لنتأمين والماشأت و في ١١ من يونية ١٩٧٧ بتسوية المساس المستحق المستحق له على الاسساس الوارد به ومن أن مدة المخدمون المحسوبة له في المساش هي خمس وثلاثون سنة وخمسسة وعشرون يوما و المسائم) وأنه لم تحتسب له غيرها مما قال أنه طلب ضمه كمدة عمل أو نشاط خاص بعد سن العشرين و وأن مستحقاته حسبت بمسا ذكر في كتاب الهيئة اليه في التاريخ سالف الذكر على أساس استبعاد ذكر في كتاب الهيئة اليه في التاريخ سالف الذكر على أساس استبعاد المددة المضافة و بما هو مؤداه عدم أحقيته في تعويض الدفعسة الواحدة محل دفعة حيث لم تبلغ الدة التي تدخل عند حسابه ست وثلاثين سنة طبقسا للمادة ٢٦ معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧

\_ لم يتقدم الى الهيئة بمنازعة فى ذلك أو طلب لعرض الامر على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من القانون ، كما أن الشابت أن الورقسة العرفيسة المقدمة منه في الحافظة ذاتها ( وهي صورة مصررة بالآلة الكاتبة ودون توقيع لما ذكرته مسدر من مدير المستخدمين بالوزارة ف ٨/٥/٧/٥ وتسلمته الهيئــة في ١٩٧٧/٥/٩ تتضمن أنه مرفق بها ملف معاشه حيث انتهت خدمته في ١٩٧٧/٤/٥ لبلوغه السن رجاء موافاة الوزارة بمبلغ ٩١٦ جنيها صرفت له كسلفة معاش وكادخار من حساب المدينين طرف الهيئة - وبأسلفها بيان بمرتبه السنوى الاخير والمدة الزائدة ، تسم سنوات وثلاثة أشهر ـــ وأن المكافأة عنهما تبلغ ٢٥١٠ ج تقريبهما ) - سابقة ، كمما هو واضح ، في تاريخهـ آ على كتاب الهيئــــة اليــه في ١٩٧٧/٦/١١ بما انتمى اليه من عدم أحقيت في ذلك التعويض وهي لاتقوم \_ على هـذا الوجـه \_ مقـام مايجب عليه المنازعة في تحـديد مستحقاته تلك باخطار الهيئة بذلك ثم بطلب عرض المنازعة عند اصرارها على مسلكها على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥٧ لفحص النازعات قبل اللجوء الى القضاء ، ولا تشتمل على شيء من ذلك ، لما كان ذلك وكان القانون قد الزم في المادة ١٥٧ هذه أصحاب الماشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، بتقديم طلب الى الهيئة لعرض منازعاتهم الناشئة عن تطبيق أحكام القانون على اللجان التي تنشأ بها لغمص هذه النازعات ، ورتب على ذلك أنه لايجوز رقم الدعوى قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المسار اليه ، وهو ما يجعل الدعوى التي يقيمها أحدد هؤلاء دون اللجوء الى تلك اللجنة أولا غير مقبولة ، فإن دعوى الطاعن تكون كذلك •

ومن حيث أنه لما تقدم ، يكون الحكم المطعون فيه ذهب الى اعتبار الدعوى مقبولة غير صحيح ويتعين لذلك الغاؤه والقضاء بعدم قبول الدعوى ، ولا محل والحالة هذه للبحث في موضوعها ،

( ملمن رقم ٤٤ه لمنة ٢٧ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٣/١٨ )

# الفرع الشيامن ظهور أخطأء مادية في المسياش يجيز اعادة ريط المسياش

## قاعدة رقم (٧٠)

#### المسدأ:

جواز النازعة في الماش بعد مضى سنتين من تاريخ الاخطار بربطه في حالة وقوع اخطاء مادية في الحساب عند تسوية المساش د القصدود بالاخطاء المادية في هذا الخصوص الاخطاء المكتابية أو الحسابية التي تقع بفي قصد عند تسوية المساش والتي يمكن كشفها عن طريق المراجمة أو المقارنة المادية للاوراق الخطا في حساب مدة خدمته على أساس اعتبارها مدة حرب مضاعفة ليس مجرد خطا مادى وانما كان على أساس فهم معين المواقع والقانون مجرد خطا مادى وانما كان على أساس فهم معين المواقع والقانون المرتبط في الماش عدم جواز تصحيح هذا الخطأ بعد مضى المدة المقررة المنازعة في الماش •

#### ملخص الفتوى :

أن الحادة (٢٠) من قانون المعاسات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « لا يجوز لكل من الهيئة المامة المتأهين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة في قيمة مبلغ التأهين أو المعاش بصسفة المسكافاة بعد مضى سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصسفة نهائية أو من تاريخ صرف المسكافاة أو مبلغ التأهين ، وذلك فيما عدا حالات اعادة تسوية التأمين أو المعاش أو المسكافاة بالزيادة نتيجسة حكم تفسائي نهائي ، وكذلك الاخطاء المسادية التي تقع في الحساب عند التسوية » ويبين من هدذا النص أن المشرع ضمانا لاستقرار الاوضاع وحماية لحقوق أصسحاب المساشات والمستحقين عنهم منم المسازعة في المعاش بعد مضى سنتين من تاريخ الاخطار بربطه ، ولم

يستثن من هذه القاعدة الا حالات محددة على سبيل الحصر من بينها حالة وقوع أغطاء مادية في الحساب عند تسوية المعاش .

ومن حيث ان المقصود بالاخطاء المسادية فى هسذا الخصوص - الاخطاء السختابيه او الحسابيه التى تقع بغير قصد عند تسوية الماس والتى يمنن نشفها عن طريق المراجعة او المقسارنة الماديه الاوراق او هى كما عبرت المسادة (١٣٣) من القانون المدنى « مجرد العلم فى الحساب ، او غلطات القلم » و ومن ثم يخرج عن نطاقها العلم فى انوقائم أو فى تطبيق القانون •

ومن حيث أنه تاسيسا على ذلك . ولما كان يبين من وقاتم الحاله المعروضة أن الخطا الذي شاب تسوية معاش السيد ٠٠٠٠٠ ليس مجرد خصا كتابى او حسابى وقع عند تسوية المعاش ، وانما هو غلط فى واقعمة من الوقائع التي تمت على أساسها تسويه المعاش . فقد جاء في الاستمارة المعتمدة من وزارة انحربية في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ . في شأن بيان مدد انخدمة المحسوبة في معاش السيد المذكور أن المدة المضاعفة ٦ سنوات و٤ شهور و١٧ يوما وبيانها أنهب من ١٣ من مايو سنه ١٩٤٠ ألى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٥ ومقدار ذلك د سنوات و٣ شهور و٣ يوما ثم من ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ الى ٢٤ من فيراير سنة ١٩٤٩ ومقدار ذلك ٩ شهور و١٠ أيام ثم من ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى أول مارس سنة ١٩٥٧ ومقدار ذلك ٤ شمهور ، ه أيام ، كما ورد بالاستمارة ٣٣٣ ع.ع المؤرخــة في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ ان مدة الحرب المضاعفة هي ٦ سنوات و٤ شهور و١٧ يوما . وقد ورد بكتاب ادارة السواحل المؤرخ في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ أن « الرقيب أول سابقا ٠٠٠٠٠ المنتهية خدمت البلوغ المسن القانونية اعتبارا من ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ سبق أن ضمت له مدة حرب مضاعفة عند استيفاء ملف معاشه وقدرها ٦ سنوات وع شهور و۱۷ يوما وصرف له معاش شهري مقداره ۲۸۰ و جنيهات بالاضافة الى ١٧٥٠ جنيه طبقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ و ٣٠٣٠م جنيه اعانة غلاء معيشة ونظرا لأن المذكور اتضح أنه من قوة حرس الجمارك التي لم تضم للسواهل الا سنة ١٩٤٧ فلا يستمق

مدد الحرب الا عن حملة فلسطين والاعتداء الثلاثي وقسدرها سنه وسهر و10 يوما ويرجى التنبيب باعده تسويه حاله المسدور على هدا الاساس وخصم ما صرف اليه بدون وجه حق ٥٠٠ سـ ومن تم فان ما وقع من خطا في حساب مدد الحرب المسار اليها لم يكن مجرد خطا مادى واتما كان على اساس فهم معين للواقع والقانون وهو اعتبار السيد ٥٠٠٠٠٠ من قوة السواحل قبل سنة ١٩٤٧ فحسبت له معدد حرب سابقة غلى هذا التاريخ ، فلما اتضح لوزارة الحربيه انه كان من قوة حرس الجمارك التي لم تضم للسواحل الا في سنه ١٩٤٧ ومن من قوة حرس الجمارك التي لم تضم للسواحل الا في سنه ١٩٤٧ ومن من مان هدا التاريخ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الععومية الى أنه لا يجوز تصحيح الخطأ الذي وقع في تسوية معاش السيد •••••• بعد مضى المدة القررة للمنازعة في المعاش •

( ملف ۷۸/٤/۸۷ ـ جلسة ۲۷/۲/۲۷۲۱ )

الغرع التساسع اعادة ربط المعاش حتى بعد غوات ميعاد المنازعة غيه اذا ظهر مستحقون جدد

قاعدة رقم ( ٧١)

المسلال:

اثر الحكم القضائي الصادر بعد ربط المساش ، باثبات وراثة أرملة أخرى لصاهب الماش ، على ربط هذا الماش واعادة توزيعه •

#### ملخص الفتوي :

اذا كان الثابت أن السيدة صاحبة الشأن أخطرت الأدارة العامة

المعاشات ف ۲۲ من نوفمبر سنة ۱۹۰۹ ــ أى بعسد وفاة صاحب الماس بعده وجيزة ــ بانها اقامت دعوى باتبات وراتتها آمام محكمه القاهره للاحوال الشخصية ، وأنه محدد لنظر هذه الدعوى جلسه ۱۳ من ديسمبر سنة ۱۹۰۹ وظلبت حفظ حقها فى المساش ، وعدم صرف أية مبدئ لنزوجة الاخرى أرملة صاحب المعاش المذكور ، ثم تقدمت فى ۱۸ من أبريل سنة ۱۹۲۰ بالحكم الصادر بجلسة ؛ من مارس سنة ۱۹۹۲ فى القضية رقم ۱۱۸ أبنة ۷۸ قضائية سائفة الذكر ، والذى تقنى باشات وفاة السيد / ۱۹۰۰۰۰ فى ۱۸ من سبتمبر سنة ۱۹۹۹ وبان من ورثته السيدة ۱۹۰۰۰۰ التى تستدى فى تركته نصف ثمنها غرصاً ، ومن ثم فانه تنفيذا لهدا الحكم فان السيدة الذكورة تستدى نصيها فى المائس نصيها فى المائس فى المائس عنه ٠

ومن حيت أن أستحقاق السيدة المذكورة نصيبها في المعساش يستتبع أعادة توزيعه توزيعا جديدا على أساس استحقاقها فيه . مع مايترتب على ذلك من نقص انصبة بعض المستحقين الاخرين • ولاّ يحتج ... في هذا النبأن ... بما تقضى به المسادة السادسة من المرسوم بفانون رقم ٣٧ لسنه ١٩٢٩ معدلة بالقانون رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٥٣ . من أنه لا يجوز الحكومة ولا لصاحب المعاش المنازعة في أي معاش تم قيده متى مضى اثنا ضر شهرا من تاريخ تسليم السركي المبين غيه مقدار المعاش الى مماحب الشأن - باعتبار أن المعاش قد ربط بالنسبة الى الورثة المذكورين في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ ــ ذلك أن أعادة توزيع المساش هي نتيجة حتمية يقتضيها تنفيذ الحكم القضائي الصادر باثبات وراثة السيدة الممذكورة واستحقاقها نصيبا في تركة مساحب المعاش ، اذ أن هذا الحكم من شسأته أن يؤثر في أساس ربط المعاش ، مما يتعين معه اعادة ربطه وفقا للاساس الجديد الذى مسدر به الحكم ، هذا فضلا عن أن السيدة الذكورة كانت قسد أخطرت الادارة المامة للمعاشات بحفظ حقها في المعاش وبدعوى أثبات الوغاة والوراثة التي اقامتها ، والتي صدر فيها الحكم المشار اليه ، وذلك بعد وفاة مساحب المعاش بعدة وجيزة ، وقبل: أصدار اذن ربط الماش للمستمتين الأخرين ، ثم تقدمت الى

الادارة المامة للمماشات بصورة العكم الصادر باثبات وراثتها عقب مسدور هذا العكم ، ومن ثم تكون السيدة المذكورة قد نازعت في المساش قبل ربطه ، واستمرت هذه المسازعة قائمة بمسد ربط المساش ، والى أن مسدر العكم سالف الذكر ، وتقدمت به السيدة المذكورة الى الادارة العامة للمساشات ، ، مطالبة بالنصيب المستحق لها في الماش .

( المتوى ١٩٦ في ١٩٦٤/٣/١٢ )

## الغرع المساشر

للمكومة أن تزيد الماش بعد الدة المتررة للمنازعة ميه

## قامسدة رقم (٧٧٤)

#### المسيدا:

المادة ٦ من القانون ٢٧ اسنة ١٩٢٩ الفاص بالماشات الدنية معدلة بانقانون رقم ٤٥٠ اسنة ١٩٦٩ -- نمسها على عدم جواز المنازعة في أي معاش تم قيده بعد أثني عشر شهرا من تاريخ تسليم السركي المفاص بالمساش الي ماحب الشأن -- المقسود بذلك هو تقلل باب التقاشي أمام المتسازعين في تقدير المساش بعد هذه المدة -- لا مانع من أن تزيد الحكومة مقدار المساش أذا تبين لها أن الماش المقرر يقل عن المقرر قانونا ولو كان ذلك بعدد غوات المدة المسلكورة ٠

## طفص الفتوي :

اذا أعيد تسوية هالة مساهب الشأن بعد مضى اثنى عشر شهرا على تسليم سركى المساش فانه اذا ترتب على التسسوية الجسديدة زيادة مرتبسه سد فان المسادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ معدلة بالقسانون رقم ٤٥٥ لمسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « لا يجوز للحكومة ولا لصناحب الشأن النسازعة فى أى معاش تم قيده بعسد مضى اثنى عشر شهرا من تاريخ تسليم السركى الجين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن ٥٠ » ٠

وبناء عليه غلك دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المساش الذي تم قيده ٠٠٠٠ لا يجوز قبولها بعد مضى الميساد المذكور أمام أية ممكمة كانت لا على المكومة ولا على مصالحها لأى سبب وتحت آية حجة كانت ولا يجوز أيضا قبول هذه الدعوى من المكومة أو من مصالحها •

ومن حيث أنه وان كان المستفاد من هـذا النص أن المشرع يمنع المحاكم من قبول دعوى تعسديل المساش زيادة أو نقما بعد مضى سنة على ربطه الا أن المقصود بذلك هو تفل باب التقاضى أمام الطرفين المتنازعين وليس هناك ما يمنع من أن تزيد الحكومة مقدار الماش اذا استبان لها أن هـذا المقدار يقل عن المقرر قانونا وهى بذلك تعتبر موفية بدين واجب الأداء وان منع المشرع وسيلة المطالبة به قضاء و

ولا يغير من هذا النظر ما ورد فى مسدر المادة المسار اليها من عسدم جواز المسازعة فى مقدار المسائس بعد انقضاء سنة على تسلم مساحب الشأن سركى المسائس ، ذلك لأن المسازعة لا تقوم الاحين ينكر أحد الطرفين على المرف الآخر ادعاءه أما اذا رغب فى الاستجابة الى ادعائه غلا تكون ثمت منازعة بالمنى المقصود فى هذه المادة .

( نتوی م۱۱۸ فی ۱۹۹۳/۱۰/۳۱ ا

# الفرع المحادى عشر امكان المنازعة بعد فوات الميعاد المقرر للمنازعة في الزيادة التي طرات على المعاش قاعـــدة رقم ( ٤٧٢ )

#### المسدا:

ستوط الحق في المسازعة في المماش بمضى المسدة المقررة قانونا من تاريخ تسلم سركي المماش — لا يفي من ذلك اعادة تسوية المماش — أثر هسذا التعديل ينحصر في المسازعة في الزيادة التي طرأت على المماش دون أن يمتد الى فتح باب المنازعة في أصل المماش •

## ملخص التكم :

ن المدعى كان معساملا باحكام انقسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالماشات الملكية واحيل الى الماش من أول يولية سنة ١٩٥٩ وتسلم سركى الماش الخساص به ف ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٩ ومن تم كان يتعين أن يقيم دعواه خلال سنة من تاريخ استلام سركى المعاش بالتطبيق لأحكام المسادة السادسة من المانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ فيكون حقه في المسازعة في المساش قدد سقط مما يتعين معه القضاء بعدم قبول حذا الطلب ولا يضير من ذلك ما تم من عادة تسوية معاشسه تنفيسذا الحكم المسادر لصالحه في المدعوى رقم ٢٣١ لسنة ٢٩٦٩ فيكون حقة في المسادر لصالحه في المدعوى رقم ٢٣١ لسنة ٢١ لسنة ١٩٥٠ ألما المسادر لصالحه في المعوى وقد المساش المدل ف ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ من المسادى الخاص بالمساش المدل ف ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ حق المدعى حق المسادى في المساش على سقوط حق المدعى في المسائن بقد المساش في الميعاد الذي شرطه الشارع و وكل ما يرتب ه هذا التعديل من حقوق انما ينحصر في المساش بقدر الزيادة التي طرات عليه وف نطاق القواعد

التى قررت هـذه الزيادة دون أن تمتـد الى فتح باب المنـازعة فى أصل المساش الذى استقر الوضع بالنسبة اليه نهائيا بعد ان سقط حق المدعى فى المنازعة فيه بعضى المدة القانونية •

( طعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۱۶ ق ــ جلسة ۱۹۷۳/٥/۲۷ )

# الغرع الشسان*ي عشر* استرداد ما صرف بصفة معاش بغير حق لا يتقيسد بميعساد سقوط دعوى المنازعة في المعاش

## قاعسدة رقم ( ٤٧٤ )

المسدأ:

دعوى استرداد ما صرف بصفة معاش أسقوط الحق فيه الدفع بعدم قبولها لغوات اكثر من سنة على ربط المعاش الاستثنائي استنادا الى نص المادة ٦ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المعدل بالرسوم رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في غير محله ٠

## ملفص الحكم:

ان دفع المعون ضده بعدم قبول الدعوى لفوات أكثر من سنة على ربط المساش استنادا الى نص المسادة ٦ من القسانون رقم ه لسنة ١٩٠٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ الذى يقول « لا يجوز للحكومة ولا لمساحب الثان المنازعة فى أى ممساش تم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى المين فيه مقدار المساش الذى تم قيسده ٥٠٠ » لا سند له ، اذ أن هسذا النص يعدف الى كف المنازعات من حيث الأحقية أو المقدار ، بيد أن المنازعة الحالية تدور حول توافر أو عدم توافر سبب سقوط المعاش الذى تقرر فعلم ، والفارق واضح بين الصالتين ، ومن ثم يكون هذا الدفع قد أثير في غير مجال اعماله فهو جدير بالرفض ٠

ا طمن رقم ۹۲۶ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٤/١٥ ١

# الفرع الثالث عشر لا يجوز المطالبة باسترداد مبالغ معاش صرفت دون وجه حق بعد أن لحقها التقادم

## قاعسدة رقم (٤٧٥)

المسحان

الوفاء بالمبالغ المستحقة كمعاش بعد أن انقضت في شسانها مدة التقادم دون التمسك به لا يعتبر وفاء بغي حق ساعدم جواز المطالبة برد هسذه المبالغ •

## ملخص الفتوى:

ان المادة (١٦) من القانون رقم ٣٧ لمنة ١٩٧٩ المشار اليه تنص على آن « كل صاحب معاش لا يطالب به فى ميعاد ثلاث سنوات تمضى من تاريخ آخر صرف يسقط حقه فى ذلك المساش ، وفى هذه الحالة يشطب من السجلات الا اذا ثبت أن عدم المطالبة كان ناشئا عن حادث قهدرى » وتنص المادة (٢٧) على أن « كل مبلغ مستحق كمعاش لم يطالب صاحبه به فى ميعاد سنة واحدة من تاريخ استحقاقه يصبح حقسا للحكومة الا اذا ثبت أن عسدم المطالبة كان ناشئا عن حادث قهرى » •

ومن حيث أنه بيين من هذه النصوص أن الحق فى تقاضى أى مبلغ مستحق كمعاش يسقط بعضى سسنة من تاريخ الاستحقاق ، أما الحق فى أصل المساش ذاته فيبقط بعضى ثلاث سسنوات من تاريخ تخر صرف . وهذه المواعيد مواعيد تقادم وليست مواعيد سسقوط ذلك أنها ليست عنصرا من عناصر الحق فى المعاش لا يتكامل بدونها . وانما هى مواعيد ترد على حق كامل التكوين يتقادم بانقضائها .

ومن حيث أنه من المسلم أنه اذا اكتملت مدة التقادم فان انتضاء

الالتزام لا يقع بقوة القانون ، وانما يتعين أن يتمسك المدين به ذا التقادم ، غاذا أوفى به رغم مفى مدة التقادم يكون قد أوفى بالتزام قانونى ، فالا يجوز له بعد ذلك أن يطالب باسترداد ما أوفى به باعتباره دفع غير المستحق ، لأن التقادم لا يبرى الا المدين الذى دفع به •

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، فانه ولئن كانت المسالغ المستحقة للمرحوم ••••• كمعاش قسد انقضت في شأنها مدة التقادم . كما انقضت مدة تقسادم المعاشي ذاته دون أن يتقسدم أحد للمطالبة به . ومن ثم كان من حتى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تتمسك بتقادم هسذا الحتى وتمتنع عن الوغاء به . الا أنها وقسد أوفت به سبعد انقضاء هذه المسدد — الى الوارث الوحيد لصساحب المعاش فانها تكون قسد أوفت له بما هو مستحق له قانونا ، غلا يجوز لها بعسد ذلك أن تتمسك بانتقادم أو أن تعتبر ما أومته له قسد تم وفاؤه بغير حق . ومن ثم لا يجوز لها أن تحالبه برد هذه المبالغ •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يحق للهيئة العامة للتأمين والمائسات أن تطالب السيد / ••••• باسترداد ما أوفته له من مبالغ مستحقق لشقيقه كمعاش بعد أن تقادم الحق فيها •

١ ملف ٢٨/٤/٢٨٥ - جلسة ٧/٣/٣٧٢ )

## الفرع الرابع عشر المنازعة في اعانة غلاء الميشة المستحقة عن معاش مربوط لا تتقيد بميعاد المنازعة في ذلك المعاش

قاعدة رقم (٧٦)

#### المحدا :

النص في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٧٧ اسنة المرع المرادة التي عدم قبول دعوى المنازعة في الماثي بعد مضى الدة التي هددها - لا يسرى حكمه على اعانة غلاء المعيشة المستحقة على المسائل -

#### ملخص الحكم:

ان المرسوم بقسانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ اذ نص فى المسادة السادسة منه على عدم قبول دعوى المنازعة فى المعاش بعد مضى المدة التى حددها والتى عدلت فيما بعد الى اثنى عشر شهرا لله يسرى حكمه سوى على المبالغ المستحقة كمعاش والتى يكون أساسها القواعد المسادر بها هدذا القانون أما اعانة غلاء المعيشة فتحكمها قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى شأن اعانة غلاء المعيشة ، وليس فى هذه القرارات نص مماثل لحكم المادة السادسة المشار اليها ومن ثم يظل بالمنازعة فيها مفتوحا و

٠ طهن وقد ٨١٧ لسفة ٨ قي ــ جلسة ٢١/١٤/١٦ ١

# الفصل السابع عشر سقوط الحق في المعاش

الغرع الأول

سقوط الحق في المعاش لارتكاب الموظف جريمة تمس أمن الدولة ومصالحها وأموالها العامة

قاعــدة رقم ( ٤٧٧ )

#### المسدا:

متى كان العزل عقوبة تبعية لحكم جنائى يكون مبدأ المعاش من تاريخ هذا الحكم لا من تأريخ الوقف •

### ملخص الفتوى:

قد استورض قسم الرأن مجتمعا موضوع الماش المستحق لاسرة موظف كان معاونا للادارة بوزارة الداخلية بجلسته المنعقدة في ١٩ من يونيو سنة ١٩٤٨ وانتهى رأية الى أنه في الحالات التي يكون فيها العزل عقوبة تبعية لحكم جنائي يكون مبدأه من تاريخ هذا الحكم لا من تاريخ الوقف وأن ختصاص المجلس المخصوص في هذه الحالات مقصور على تقرير العزل وتحديد حقون المراف أو المستحقين عنه في المساش أو المكافأة ، وليس نه أن يرجم أثر العزل اليتاريخ سابق على الحكم الجنائي الذي استتبعه ه

وعلى ذلك يعتبر عزل الموظف المذكور من تاريخ الحكم الجنائي وليس من تاريخ الوقف •

ا غنوی ۱۹۸/٤/۱۷ فی ۱۹۸/٤/۱۷/۱ ا

### قاعسدة رقم ( ۲۷۸ )

#### المسدا:

يسقط الحق في المعاش بالحكم على الموظف جنائيا في جريمتي المتلاس أموال أميية وتزوير في أوراق رسمية ولو لم ينعى المسكم الجنائي على ذلك •

#### ملخص الفتوي:

باستعراض نصوص قانون المعاشات الملكية وقانون المعوبات في هذا الشأن يتبين أن المادة ٥٠ من القانون الاول تنص على أن :

« كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسسمية تسقط حقوقه في المعاش أو الكافأة واو بعد قيد المعاش أو تسسوية الكافأة و

وعند وضع هذه المادة فى سنة ١٩٢٩ كان تحت نظر المشرع قانون لعقوبت الصادر سنة ١٩٠٤ وهذا القانون ــ والقانون الحالى كذلك ــ جمل جرائم الرشوة ( الباب الثائث من الكتاب الثانى ) والمختلاس الاموال الاميية والمغدر ( الباب الرابع من الكتاب الثانى ) والمتزوير فى الاوراق الرسمية ( الباب السادس من الكتاب الثانى ) جنايات ه

وما دام الامر كذلك خاما أن يحكم فى هذه الجنايات بعقوبة جنائية ، وفى هذه الحالة يكون الفصل عقوبة تبعية للعقوبة الاصلية طبقا للماده ٢٥ من قانون العقوبات وأما أن يحكم فيها بالحبس طبقا للمادة ١٧ ففى هذه الحائة يجب الحكم بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مسدة الحبس الحكود بها وذلك طبقا للمادة ٣٧ من ذلك القانون ،

فالمشرع عند وضع المادة ٥٦ من قانون المعاشات كان يعلم أن الحكم جنائيا بالادانة في أية جريعة من الجرائم سالفة الذكر سسوف يعقبه العزل حتما أما بقوة القانون أو بقضاء القاضي • فلا يمكن القول والامر كما قدمنا أن المادة vo تطبق في حالة صدور حكم جنائي بالادانة في جريمة من الجرائم سالفة الذكر ولم يترتب عليه العزل و لأن هذه حالة مستحيلة الحدوث قانونا و فلا يمكن أن يضع المسرع حكما ينظمها و كما لا يمكن أن يعالج المشرع حالة مخالفة القاضي للقانون و

فالمادة ٥٧ اذن لا تقصد الحالة السابقة • بل انها تفترض حاله أخرى هي حالة موظف لم يحكم بادانته جنائيا لسبب ما • كما اذا رأت النيابة الاكتفاء بالجزاء الادارى أو حفظت الدعوى لعدم كفاية الادلة أو قضى بالبراء فلهذا السبب ثم حكمت عليه تأديبيا في احدى هذه البرائم ففى هذه الحالة وحدها يطبق الحكم الوارد في هذه المادة ونصها مريح في ذلك اذ جاء في الفقرة الرابعة منها أنه « اذا كان الموظف أو المستخدم المحكوم عليه تأديبيا بسبب ارتكابه احدى الجرائم المنصوص عليها في المدة السابقة • • • الخ » •

وفى الحالة المعروضة صدر على الموظفين المذكورين حكم جنائى بالادانة فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٥٦ ومن ثم لايمكن أن تطبق عليها المادة ٥٧ بل يجب تطبيق المادة ٥٦ بصرف النظر عما وتمت فيه المحكمة من خطأ فى القانون بعدم قضائها بالعزل •

لذلك انتهى رأى القسم الى أن الفقرة الرابعة من المادة ٥٧ من قانون المعاشات الملكية انما تطبق فى حالة الحكم على الموظف تأديبيا بالعزل لارتكابه جريمة غدر أو اختلاس أموال أميرية أو رشوة أو تزوير فى أوراق رسمية اذا لم يكن قد صدر عليه حكم جنائى بالادانة • فان كان قد صدر عليه مثل هذا الحكم سقط حقه فى المائس أو المكافأة طبقا للمادة ٥٦ •

ا تناوی ۱۹۳ فی ۱۹۵۱/۳/۳ ا

### ماعسدة رقم ( ٤٧٩ )

#### المسدأ:

أثر الحكم برد الاعتبار على الماش — الحكم على موظف معامل بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات في جريمة بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات في جريمة الحكم عليه وحرمانه من كامل معاشه ، ومنح عائلته نصف الماش الذي كان يؤول اليها فيما لو توفي عائلهم — اعادة تسوية المعاش المستحق لمائلته بمنحهم ثلاثة أرباع الماش طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التامين والمعاشات الوظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنين — صدور حكم برد الاعتبار اليه — اثر ذلك زوال كل اش ترتب على صدور الحكم في جريمة الرشوة التي ارتكبها — احتيبة الستحقين عنه في استعادة ربع الماش الذي حرموا منه بسبب الحكم المنكم .

### ملخص الفتوي :

ان وقائم الموضوع تتحصل فى أن المرحوم ٥٠٠٠٠ كان يعمل مفتشا بوزارة التموين وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لارتكابه جريمة رشوف، ثم صدر قرار المجلس المخصوص باعتباره معزولا اعتبارا من ١١/١٥٠/١٥/١٩٠٠ تاريخ الحكم عليه وحرمانه من كامل مماشه . وطبقا للمادة ٥٦ من قانون المائت رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الذي كان معاملا به السيد المذكور، منحت عائنته نصف المعاش الذي كان يؤول اليها فيما لو توفى عائلهم ، وتم ربط معاش شهرى قدره ٥٠٥ مليم ٣ جنيه ٥

وفى ٢٤ مايو ١٩٦٤ تقدم السيد المذكور بطب تسوية الماش الذى ربط معائلته طبقا لما تتنص عليه المادة ٣٦ من قانون المعاشات رقم ٥٠ نسنة ١٩٦٣ م فصدر اذن فى ٣ ديسمبر بربط معاش مقداره ٣٧ مليم و ٦ جنيه اعتبارا من أول يونية ١٩٦٣ ٠

وبتاريخ ١٥ يونية سنة ١٩٦٠ صدر حكم محكمة جنايات القاهره

فى القضية رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٩ باعادة الاعتبار الى ٥٠٠٠٠ فتقدم فى اسبتمبر ١٩٦٥ يطلب عدم خصم ربع معاشه تأسيسا على أن الحكم يسقط العقوبة التى وقعت عليه بحرمانه من ربع المعاش ، غير أن الادارة المعامة للمعاشات رفضت هذا الطلب استنادا الى أن الحرمان من ربع المعاش يعتبر عقوبة تم تنفيذها فلا يؤثر عليها الحكم باعادة الاعتبار ، وبعد أن توفى المذكور فى ١٩٦٨/٢/١٦ تقدمت ارملته فى ١٩٦٨/٣/٥ تتعمس اعادة النظر فى خصم ربع المعاش وتسوية المعاش كاملا على اسس أن الحكم الصادر باعادة اعتبار زوجها قد ازال كل أثر للحكم الجنائى الذى سبق أن صدر ضده •

ومن حيث أن المادة ٣٣٥ من قانون الأجراءات الجنائية تنص على أنه « يجوز رد الاعتبار الى كل محكوم عليه في جناية أو جنحة ، ويصدر الحكم بذلك من محكمة الجنايات التابع لها محل اقامة المحكوم عليه وذلك بناء على طلبه » ه

وبعد أن بينت المواد التالية اجراءات رد الاعتبار وشروطه نصت المادة ٥٥٢ منه على أنه يترتب على رد الاعتبار محو الحكم المقاضى بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ه

ومن حيث أن المادة ٥٦ من قانون الماشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذي كان نافذ المقعول حين الحكم على السيد ٥٠٠٠٠ تتص في فقرتها الأولى على أن « كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية تسقط حقوقه في الماش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة وفي هذه الحالة اذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب الماش يعندون نصف جزء المعاش أو المكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب الماش يعندون نصف جزء المعاش أو المكافئة الذي كانوا يستحقونه فيما لو توفي عائلهم » •

وتنص الفقرة الاولى من المادة ٥٧ على أنه «لايجوز الحكم بسقوط الحق فى كل أو بعض المعاش أو المكافأة فى حالة العزل التأديبي الا من مجلس التأديب المخصوص أو الهيئة التأديبية المختصة بذلك » •

وتنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين على انه « استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة لايجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة الا بحكم تأديبي وفي حدود الربع ٠

ولا يجوز الحكم بحرمان صاحب المماش وفقا للفقرة الاولى الا عن الاعمال التي وقعت منه قبل تركه الخدمة .

وتسرى الاحكام المتقدمة على من حرم من المماش أو سقط كل أو بعض حقه فيه قبل العمل بأحكام هذا القانون وتسوى استحقاقاته أو استحقاقات المستقدين عنه في حالة وفاته وفقا للقانون الذي كان معاملا به على أساس ثلاثة أرباع المستحق فيما لو لم تطبق عليه أحكام السقوط أو الحرمان المقررة بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة وذلك بناء على طلب يقدم من أصحاب النان ومع عدم صرف فروق عن الفترة السابقة على العمل بأحكام هذا المقانون » •

ومن حيث أنه وان كان الحكم الصادر من محكمة الجنايات برد اعتبار المحكوم عليه من الحكم أو الاحكام الجنائية الصادرة ضده انما يقتصر أثره على هذا الحكم أو هذه الاحكام ولا يمتد الى الاحكام التأديبية أثره على هذا الحكم أو هذه الاحكام ولا يمتد الى الاحكام التأديبية المحتمة ولو كانت مترتبة على الجريمة ذاتها التي كانت موضوع الحكم الجنائي ولا يترتب على الحكم برد الاعتبار من الاحكام الجنائية زوال أثر الاحكام التأديبية الا أنه بالنسبة المحتوط الحق في الماش المنصوص عليه في المادة ٢٥ من التأديبية الا أنه بالنسبة المجنائي يقم تعبيقا لنص المادة الذكورة ولا يعدو أن يكون الحكم التأديبي الذي يصدر بعد ذلك بالحرمان من الماش أن يكون تنفيذا لحكم القانون الذي يصدر بعد ذلك بالحرمان من الماش أن يكون تنفيذا لحكم القانون الذي قضي بسقوط الحق في الماش بالنسبة أن يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر . فسقوط الحق في الماش طبقان الماحة التأديبي إذ كل ما تملكه السلطة التأديبية في هذه الحالة انما هو التيقن من صدور الحكم ما تملكه السلطة التأديبية في هذه الحالة انما هو التيقن من صدور الحكم الجرائم المدائم المداة أنما هو المدادة الذكورة ومتى الجرائم المداه المدادة الذكارة ومتى

استبان لها ذلك طبقت حكم القانون القاضى بسقوط الحق فى الماش والذى أصبح بعد صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ربع الماش وينبنى على ذلك انه اذا قضى برد اعتبار المحكوم عليه من الحكم الجنائى الصادر ضده والذى بسببه سقط حقه فى ربع الماش زوال ما كان للحكم من أثر بالنسبة للمستقبل فتعود الى المحكوم برد اعتباره تلقائيا كافة المقوق التى حرم منها نتيجة للحكم الذى قضى برد اعتباره منه ومن بينها ربع المعاش الذى كان قد سقط كاثر من آثار الحكم الجنائى وذلك اعتبارا من تاريخ الحكم برد العتبارة مدد الاعتبارا من تاريخ الحكم برد الاعتبارا من تاريخ الحكم برد الاعتبارا من

ومن حيث أن محكمة جنايات القاهرة اصدرت في ١٥ يونيو ١٩٦٠ حكمها في التضية رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٠ باعادة الاعتبار إلى السيد ١٩٥٠ فانه بصدور هذا الحكم يزول كل أثر ترتب على صدور الحكم في جريمة الرشوة التي ارتكبها المذكور ويحق للمستحقين عنه استعادة ربع المعاش الذي سبق أن حرموا منه بسبب الحكم المذكور ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يترتب على صدور الحكم برد اعتبار ٥٠٠٠٠ أحقية المستحقين عنه لاستعادة ربع المعاش الذى حرموا منه بسبب الحكم على مورشهم فى جناية الرشوة ٠

ا ملف ٢٨/٤/٣٦ - جلسة ٢/١١/٨٢١١ ١

# قاعدة رقم ( ٤٨٠ )

#### البسدا:

ان نص المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات المنية واضح وصريح في ان صدور حكم على الوظف أو الستخدم أو صاحب الماش في جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه يترتب عليه سقوط حقه في الماش — عبارة النص لم تفرق بين الحالات التي يرتكب فيها الموظف هذه الجرائم في أعمال وظيفته وبين الحالات التي يكون ارتكابه اياها منبت الصلة باعمال هذه الوظيفة •

### ملخص الحكم:

ان المادة ٥٦ من المرسوم بتانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية تنص على أن «كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في جريمة غدر أو اختلاس أموال حكومية أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية تسقط حقوقه في المعاش أو المكافأة وأو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة ، وفي هذه الحالة أذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذي كانوا يستحقونه فيما لو توفي عائلهم ه

ونص هذه المادة واضح وصريح ، فى أن صدور حكم على الوظف أو المستخدم أو صلحب الماش فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه ، يترتب عليه سقوط حقه فى الماش أو المكافأة ، وقد جاءت فيسه عبارة « فى جريمة غدر أو اختلاس أموال حكومية أو رشوة أو تزوير فى أوراق رسمية » عامة مطلقة فلم تفرق فى خصوص الجرائم التى يترتب على صدور حكم فى احداها على الموظف أو المستخدم أو صاحب للماش ، سقوط حقه فى الماش أو المكافأة ، بين الحالات التى يرتكب فيها هذه الجرائم فى اعمال وظيفته وبين الحالات التى يكون ارتكابه اياها منبت الصلة بأعمال هذه الوظيفة ، ولو قصر المسرع اجراء مثل هذه التفرقة لما أعوزه الافصاح عن قصده ، فالقول مع صراحة النص وعمومه للتك نحو ما توضح بقصر تطبيق الحكم الذى تضمنته المادة المذكورة على الحالات التى يرتكب فيها الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش الجرائم المذكورة فى أعمال وظيفته ، تخصيص للنص بغير مخصص •

( بلعن رقم ۹۲۳ لسنة ٩ ق - جلسة ۹۲۸ (۱۹۷۱ )

# قاعسدة رقم ( ٤٨١ )

#### الجسدا:

الحكمة من تفصيص نص المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الفاص بالماشات للجرائم المتصوص عليها فيه — هذه الجرائم تمس مباشرة امن الدولة ومصالحها وأموالها العامة •

### ملخص الحكم:

أن الحكمة التي تغياها الشرع من تخصيص النص لهذه الجرائم دون غيرها من الجرائم التي تقع على النفس أو المال ، هذه الحكمه التشريعية ظاهرة من أن هذه الجرائم تمس مباشرة أمن الدولة ومصالحها وأموالها العامة ، فرأ ى المشرع بحق ، أن الموظف أو المستخدم أوصاحب المعاش الذي يقدم على ارتكاب جريمة تهدد أمن الدولة أو مصالحها أو أموالها العامة لا يستحق أن يتقاضى منها معاشا .

( طعن رقم ۹۳۲ لسنة ۹ ق --- جلسة ۹۳۲/۳/۲۸ ،

# الفرع الثاني

سقوط الحق في الماش بعدم المطالبة في المعاد

قاعدة رقم ( ٤٨٢ )

#### البسدا:

المعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩ من المرسوم بتانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات المدنية بوجوب تقديم طلب الماش او المكافاة مع جميع المستندات في ميعاد سنة أشهر تبدأ من اليوم الذي يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقه في ماهية وظيفته سد هو من مواعيد السقوط التي لا تقف ولا تنقطع ولا تنقضي ولا تؤجلها المتوة المتاهرة غاذا لم تستعمل الرخصة خلال هذا المعاد سقط الحق في الماش الا اذا تجاوز الوزير المختص عن التلخير بسبب اعذار متبولة أبديت ٠

### ملخص الفتوي:

كان السيد ٥٠٠٠٠٠ مندوبا للحكومة لدى بورصة مينا البصل بالاسكندرية ثم صدر قرار وزير الاقتصاد الوطنى بوقفه عن العمل اعتبارا من ٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ وذلك لما نسب اليه من قصرفات غير سليمة ثم نقل الى المطبعة الاميرية بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٥٢

مع استمرار وقفه عن العمل ، وفى ٢ من مارسسنة ١٩٥٥ أصدرمجلس الوزراء قرارا بفصله من الخدمة اعتبارا من تاريخ وقفه عن العمل مع حرمانه من الماهية عن مدة الوقف وقد طعن أمام القضاء الادارى فى هذا القرار كما طالب بماهيته عن مدة الوقف ، ولم يفصل بعد فى هذا الطعن •

ونظرا الى أن السيد المذكور لم يتقدم بطلب تسوية معاشه الأ فى ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ لذلك ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٥ لذلك تطلبوا الرأى فيما اذا كان يمكن اجابته الى هذا الطلب الذى لم يقدم فى موعده القانونى ومع مراعاة أن الخصومة ما انفكت مستمرة فى الطعن الذى لقامه بشأن فصله من الخدمة •

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الفتوى والتشريع بجاستها آلمنعدة في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ غاستبان لهاأن المآدة ٣٩ من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٣٩ والخاص بالمعاشات الملكية المعامل به الموظف المذكور ـــ والمعدلة بالقانون رقم 6ؤه لسنة ١٩٥٣ تقضى بأنه « يجب تقديم طلب المعاش أو الكافأة مع جميع المستندات في ميعاد ستة أشهر تبتديء من اليوم الذي يفقد فيه الموظف أو الستخدم حقة في ماهية وظيفته ٠٠٠ » كما تقضى المادة ١٠ من هدا المرسوم بقانون بأن كالمطلب يتعلق بالمعاش أو المكافأة يقدم بعد انقضاء المواعيد المتررة في المادة السابقة يكون مرفوضا ويسقط حق في المعاش أو المكافأة ، ومع ذلك فللوزير المختص أورئيس الجهة التابع لهــــا الموظف أو المستخدم التجاوز عن هذا التأخير لأسباب جدية يبديها الطالب • وبيين من ذلك أن الميعاد المشار اليه في المادة ٣٩ هو من قبيل مواعيد السقوط التى حددها المشرع ليتم خلالها استعمال رخصسة قررها القانون للمطالبة بحق وباستعمال هذه الرخصة يثبت الحق ، غان لم تستعمل في خلاله أدى ذلك الى سقوط الحق ، وهي بهذا لا تقف ولاتنقطع ولا تمتد ولا تنقضي و لاتؤجلها القوة القاهرة ، والهيرا فهي انما تتناول الحق نفسه فعدم الطالبة به خلالها يسقطه •

ولما كان السيد وووه قد أوقف عن العمل اعتبارا من ؟ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ثم صدر قرار مجلس الوزراء في ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ بفصله من الخدمة اعتبارا من تاريخ وقفه عن العمل مع حرمانه من الماهية عن مدة الوقف - واذ كانت القاعدة العامة التى تحكم سريان القرارات الادارية هي أن هذه القرارات تنفذ وتنتج آثارها القانونية فور صحورها ومن ثم فان القرار الصادر بفصله يعتبر نافذا منسد تاريخ صحوره رغم الطمن فيه أمام محكمة القضاء الاداري - لان مجرد الطمن لا يوقف تنفيذ القرارات الادارية ما لم تقض المحكمة بذلك واذ يترتب على صحور قرار الفصل وتنفيذه منع الموظف من مباشرة اعمال وظيفته وبالتالى يفقد منذ ذلك التاريخ حقه في ماهية وظيفته ، ومن ثم فان ميعاد المطالبة بالمعاش بيدا اعتبارا من تاريخ صدور انقرار طبقا لنص ميعاد المطالبة بالمعاش بيدا اعتبارا من تاريخ صدور انقرار طبقا لنص كما تقدم فلا يوقفه أو يمده الطعن في قرار الفصل الاداري و

ولم يتقدم السيد المذكور بطلب تسويه معاشه الا فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ رغم صدور قرار فصله فى ٢ من مارس سنه ١٩٥٥ ومن شم يكون قد تقدم بهذا الطلب بعد أنقضاء الميعاد المقرر قانونا نتتديمه ومن ثم يسقط حقه فى المعاش نعدم الطالبة به خلال الميعاد القانونى وفقا لحكم المقرد الاولى من المادة ٤٠ من ألمرسوم بقانون سالف الذكر •

وتطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون المسار اليه يجوز للوزير المختص أن يتجبأوز عن تأخير الموظف في تقديم طلب تسوية معاشه اذا ما ابدى من الاسباب الجدية التى يقبلها الوزير ما يبرر هذا التأخير . ومن ثم غانه يجوز للسيد ٢٠٠٠٠ أن يلتمس من وزير الخزانة باعتباره الوزير المختص في هدذا الشأن أن يتجاوز عن تأخيره في تقديم طلب تسسوية معاشسه خلال الميساد القانوني . وللوزير أن يتجاوز عن هذا التأخير ، وفي هدذه المالة لا يكون ثمة مانع من تسوية معاشدة أو الصرف على الحساب ؛ وذلك بغض النظر عن استمرار نظر الدعوى المقامة منه أمام القضاء الادارى طعنا في قرار غصله من المخدمة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن حق السيد المذكور في الماشي قد سقط لحدم المطالبة

به خلال المساد القانوني القرر ، ومع ذلك يجوز لوزير الخزانة بناء على التماس الموظف المذكور ... أن يتجاوز عن تاخيره في تقديم طلب تسوية مماشه ، اذا ما أبدى أسبابا جدية تبرر هذا التأخير ، وفي هذه الحالة يسوى معاشه أو يصرف له على الحساب ، دون انتخلال الفصل في الدعوى المشار اليها ،

رغتوی ۱۹۲۲ فی ۱۹۲۲/۱۰/۲۳ )

# قاعسدة رقم ( ٤٨٣ )

### المسدا:

سقوط البائغ المستحقة كمعاش بعدم المطالبة بها في ميصاد سنة - منازعة المدعى في عدم تمكينه من الانتفاع بالأطيان موضوع الاستبدال وملاحقته الحكومة والمتعرض بالظلامات المتتالية والمقافساة - اثرها - امساكه عنالمطالبة باقساط المعاش المقتطعة نظير الاستبدال لا يعني سقوط حقه فيها - ليس من المقبول أن يكلف بالمطالبة بالتمكين من الانتفاع بالأطيان المستبدلة وباقساط المعاش المقتطعة في آن واحد - حساب مدة سقوط الحق في المعاش ابتداء من تاريخ انتهاء المنازعة المنية بينه وبين المتعرضين له .

### ملخص الحكم:

اذا استبان من ملابسات الدعوى أن الدعى لم يكف عن المنازعة في عدم تمكينه من الانتفاع بالأطيان موضوع الاستبدال وأنه ظل يلاحق المحكومة والمتعرض بالتظلمات المتتالية والمقاضاة وأنه لم يفرغ من ذلك العناء الا بعد أن طال أمد المنزاع المدنى حتى صدر فيب أخيرا حكم نهائى ف ٤ من يناير سنة ١٩٦٦ وتبين له عندئذ وجه الحق ف ملكية الارض وحيازتها واتضح له أنه قد حيل بغير حق بينه وبين الانتفاع بالأطيان المستبدلة مع كونها المقابل لما حرم منه من معاش وأن عدم تمكنه من هذا الانتفاع مرده الى تعرض سابق على تاريخ البيع الحاصل بينه وبين مصلحة الاملاك فلا وجه بعد كل ذلك لاستصحاب أصل النزاع من مبدئه لغرض

محاسبته على ميماد سقوط الحق فى المطالبة بالمساش وحرمانه من هدذا المساش المقتطع بذريعة أنه أهمل فى المطالبة به من بدء المسازعة أذ ليس من المقبول أن يكلف الطالبة بالتمكين من الانتفاع بالاطيان المستبدلة وباقساط المعاش المقتطعة فى آن واحد أو آن يستنتج من أمساكه عن المطالبة بهذه الاقساط من بادىء الامر أنه أسقط حقه فيها مع كونها المقابل الطبيعي لمحدم انتفاعه بتلك الاطيان ورغم أنه كان جادا بالفعل فى المطالبة بتمكينه من الارض ادريا وقضائيا طوال السنوات التي مضت قبل حدور الحكم النهائي كل ذلك غير معقول ولا مقبول ، وأذن فسلا يبقى الا أن يحاسب على عدم المطالبة بحقه فى المعاش المقتطع منه اعتبارا من انتهاء المسازعة المدنية بينه وبين التعرضين ،

( طعن رقم ١١٥١ لسنة ٩ ق ــ جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧ )

# قاعدة رقم ( ٤٨٤ )

#### المحدا:

وجوب تقديم طلب صرف المساش أو المكافأة في الميصاد المحدد بالمسادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والا سقط المقفيهما - مصدر الحق في المساش أو المسكافاة هو القانون ذاته وليس الطلب - جواز التنفيذ على المعاش أو المسكافاة مادام المحق فيهمسا قاتما وفي الحسدود المقررة قانونا - سلطة المسدير العام المختص في التجاوز عن التسافير في تقديم الطلب تنصرف الى تأخير مساحب المحق في المساش أو المسكافاة وليس تأخسج دائنيه - أثر ذلك : يمتع على الدائن التنفيذ على المساش أو المسكافة بعد أن سقط الحق فيهما بعدم المطالبة في المساش المددد •

### ملخص الفتوي :

ان مصدر الحق في المسائس أو المسكافأة هو القانون ويستحق المطالبة به وصرفه بعد انتهاء الخسدمة وان تقسديم الطلب المنصوص

عليه فى الماده ٤١ من القانون رغم ٣٦ أسنة ١٩٦٠ خلال الميعاد الذى حددته لا ينشىء هذا الحق وأن دان يستنط حق المطالبــــة به أذا لم يقدم الطّلب خلال هذا الميعاد ه

وعنى ذلك غما دام الحق فى المعاش او المسكلفاة قائما غانه يمكن التنفيذ عليهما وفى الحدود المقررة قانونا لذلك بالتطبيق لأحكام غانون المسائسات والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأتهم أو حوالتها الا فى حوال خاصة والمعدل بالقامون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٩ .

وان ماورد فى عجز الفقرة الاولى من المادة ٤١ سائفة الذكر من أن للمدير العالم المختص التجاوز عن التأخير فى تقديم الطب المشار اليه أذا تبين أن لهذا التأخير أسبابا تبرره فان هذا التجاوز فى المعاد رخصة استثنائية تقررت للمدير العام المختص وقد قصد به التجاوز عن تأخير أصحاب الحن فى المائس أو الماكافاة لا تأخير من لهم حتى التنفيذ من الدائنين أذ أن توانين المائسات أنما تنظم حقوق أصحاب المائسات دون من لهم حق التنفيذ عليها •

وبما أن اليمدد المحدد في المددة ٤١ من قانون المعاشات كان قدد انقضى قبل آن تطلب وزارة الخارجية التنفيذ على المكافأة المستحقة للسيد وودود سقط حقه في المطالبة بمكافأته فليس نفوزارد أن تطب دينها خصما من هذه المكافأة التي سقط حق صاحبها في المطالبة بها و

لغذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تقديم الطلب طبقها لنفقرة الاولى من المهادة 21 من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ لاينشى، الحق في الماش أو المهائة أذ أن مصدر الحق فيهما هو القانون ذاته ويستحق أى منهما عند انتهاء الخدمة والمطالبة بهما تسقط بعدم تقديم الطلب المنصوص عليه في المهادة المذكورة خلال الميها المحدد فيها و

وهذا المن يمكن التنفيذ عليه مادام قائما فى الاحوال التى يجيز فيها القسانون ذلك وفى الصدود المفررة قانونا والنص فى عجز المفترة لاونى من المسادة 11 سالفة الذكر على سلطة المسدير العام المختص فى التجاوز عن انتأخير فى تقديم الطلب انما قصد به تأخير أصحاب لحق فى المساش أو المسكلفاة فى تقسديمه وليس تأخير دائنيه ممن لهم حن المنفيذ على الماش أو المسكلفاة فى اتخاذ اجراءات التنفيذ .

ونى ذلك غليس أوزارة الخارجية أن تطلب خصم مستحقاتها خبل السيد / ٠٠٠٠٠٠ من مكافأته بعد سقوط حق المطالبة بها ويمكنها استرداد حقوقها قبله من جميع أمواله بعد اتخاذ الاجراءات التي يستلزمها القانون •

ا غنوی ۱۱۸۱ فی ۱۱۲۱/۱۱۱ ا

# قاعدة رقم ( ۱۸۵ )

#### المسدا:

سقوط الحق في مبائغ المعاش وفقا لحكم الماده ٢٦ من القانون رقم ٢٧ نسنة ١٩٢٩ من القانون رقم ٢٧ نسنة ١٩٢٩ من العقوط الحق مد سقوط الحق في وذه البسالغ بعدم المطالبة بها في ميعاد سنة واحدة من تاريخ المستحقاقها ، وفي حالة انقضاء سسنة دون تجديد المطالبة السابقة .

### ملخص الحكم:

ان سقوط الحق فى مبالغ المسائس التى أشسارت اليه المادة ٦٣ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ لا يعدو أن يكون نوعا من التقسادم المسقط للحق تناوله المشرع بنص خاص وحدد له مدة خاصة ٠

واعمالا للحكم الذي أوردته هذه المادة يكون حق المدعية في المطالبة بمبالغ المماش التي تجمدت لها منذ تاريخ وغاة زوجها

حتى تاريخ صرف المعاش الستحق لها فعسلا قد سسقط بالنسبة الى كل مبلغ لم تطالب به فى ميعاد سنة واحدة من تاريخ استحقاقه صبقا لما تقضى به المادة أو طالبت به ثم انقضت سنة من تاريخ هذه المنالبة دون أن تقوم بتجديدها •

( طعن رقم ١٠٤٤ لسفة ١٢ ق ــ جلسة ١٠٤١ )

ماعدة رقم ( ٤٨٦ )

المحدا:

الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات المدنية — المسالغ التي تستحق لأمسحاب المساشات طبقها لأحكام هذا الرسوم بقانون — سقوطها بمضى سنة واحدة — هذا السقوط حتمى نبائى ولو أقرت بهذا الحق الجهة الادارية •

# ملخص الحكم:

ن المعاش ونئن كان من الحقوق الدورية المتجددة التى تسقط بمضى خمس سنوات الا أن المشرع قد أفرد له حكما خاصا فى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمعاشات المدنية و وهو التشريع المصامل به زوج المدعية حيث نص فى المادة ٦٣ منه على أن : «كل مبلغ مستحق كمعاش لم يطالب صاحبه به فى ميماد سنة واحدة من تاريخ استحقاقه يصبح حقا للحكومة الا اذا ثبت أن عدم المطالبة كان ناشئا عن حادث قهرى » ومفاد هذا النص أن المبلغ التى تستحق لاصحاب المعاشات تسقط بمضى سنة واحدة وسقوط التى نيها أمر حتمى ونهائى حتى ولو أقرت بهذا الحق الجهة الحارية ، ولا ينقطع سريان مدة السنة هذه الا اذا أثبت صاحب الحق أن ثمة حادثا قهريا قد حال دون المطالبة بها ومرد ذلك الى اعتبارات المصلحة العامة التى تهدف الى استقرار الاوضاع الادارية والمسالية وعدم تعرض الميزانية — وهى فى الاصل سنوية — للمغاجات والاصطراب : ومن ثم غان القاعدة التى أنت بها المادة سالفة

الذكر هى قاعدة تنظيمية عامة يتمين على الحكومة التزامها وتقضى بها المحاكم من تلقاء نفسها بحكم كونها قاعدة قانونية واجبة التطبيق ه

( طعن رقم ٥١١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١ )

# قاعدة رقم ( ٤٨٧ )

#### البسدا:

نص المادة ٦٢ من قانون المساشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على ان كل مبلغ مستحق كمعاش لم يطالب به مساحبه في ميعاد سنة واحدة من تاريخ استحقاقه يصبح حقا المحكومة الا اذا ثبت ان عدم المطالبة به كان ناشئا عن حادث قهرى \_ صورة من صور التقادم المسقط \_ امتناع وزارة الفزانة عن الاستمرار في صرف المعاش نتيجة فهم خاطىء انص في القانون \_ لا يعتبر حادثا قهريا يحول دون المطالبة بالماش .

# ملخص الحكم:

ان القاندن رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ ينص فى المادة ٢٣ منه على أن 
« كل مبلغ مستحق كمعاش لم يطالب مساحب به فى ميعاد سسنة 
واحدة من تاريخ استحقاقه يصبح حقا الحكومة الا اذا ثبت أن 
عدم المطالبة به كان ناشئا عن حادث قهرى » وسقوط الحق فى المعاش 
الذى أشارت اليه هذه المادة لا يعدو أن يكون نوعا من التقادم 
المسقط المحق تساوله المسرع بنص خاص وحدد له مدة خاصة ، 
ولاا كانت المدعية لم تطالب بصرف الماش المستحق لها عن زوجها 
منذ أن توقف صرفه اليها فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ الا فى مايو سسنة 
١٩٩٣ فانه اعمال المحكم الذى أوردته المادة ٢٣ من المرسوم 
بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ يكون حق المدعية فى المطالبة بعبالن 
المعاش التي لمتصرف لها من تاريخ قطم صرف المعاش اليها فى نوفمبر 
سنة ٥٠ حتى تاريخ اعادة صرفه اليها اعتبارا من شهر أبريل سنة 
المعاش التي لمتصرف الها من تاريخ الهاسا العن شهر أبريل سنة ١٠٠ حتى تاريخ اعادة صرفه اليها العشر المن شهر أبريل سنة

الم 199٢ قسد سقط بالنسبة الى كل مبلغ لم تطالب به فى ميعاد سسنة واحدة من تاريخ استحقاقه طبقا لما تقضى به المادة المشار اليها أو طالبت به ثم انقضت سنة من تاريخ هسده المطالبة دون أن تقوم بتجديدها ، وغنى عن البيان أن فهم وزارة الخزانة الخاطى، لنص من نصوص القانون رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٣٩ وامتناعها استفادا الى هدذا الخيم ساح عن الاستمرار في صرف مصاص المسدعية من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يعتبر حادثا تهريا يحول دون مطالبة المدعية بحقها في صرف ذلك المعاش واللجوء في شأنه عند الاقتضاء لساحة القضاء هـ

ا طعن رند ٥٠٠ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ١٩٧٣/١/٢١ ا

# قاعدة رقم ( ٤٨٨ )

#### المسدا:

تقديم الموظف لطلب المعاش المستحق له يستلزم أن يتوافر لديه السند القانوني لانتهاء خدمته ومن ثم فان ميصاد تقديم الموظف لطلب المساش لا ييسدا الا من تاريخ علم الموظف بصحور القرار باعتباره مستقيلا وبانهاء خدمته لانقطاعه عن العمل حسقتفي ذلك أن نص المادة ٣٩ من القانون رقم٣٧ لسنة ١٩٢٩ حسائم أو المسائمات اللسكية الذي يقفى بوجوب تقديم طلب المسائم أو المسكافاة مع جميع المستندات في ميصاد سنة أشهر تبتدىء من اليوم الذي يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقبه في ماهية وظيفته انما يعنى في الحالة المروضة وجوب تقديم الطلب في ميعاد سنة أشهر من تاريخ العلم بالقرار المسادر بانهاء المخدمة حديم نص المسادة ٣٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يتمشى ايضا مع حكم نص المسادة ٣٧ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٩ الشار اليه من حيث سريان ميعاد السقوط ٠

#### ملخص الحكم:

انه وان كان القرار الذي يصدر عن الجهة الادارية باعتبار الموظف مستقيلاً يرتد أثره الى تاريخ انقطاعه عن العمل وبالتالى ينهى

خدمة الموظف منذ ذلك التـــاريخ الا أن القانون لا يرتب هـــذا الأثر تلقائيا بمجرد انقضاء خمسة عشر يوما على انقطاع الموظف عن العمل وأنما يقتضى الامر الايقدم الموظف خلال الخمسة عشريوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان الأسباب مقبولة وأن يصدر قرار الجهة الادارية بأعمال الاثر القانوني للانقطاع والادارة في اصدارها القرار باعتبار الموظف مستقيلا انما تمارس سلطة تقديرية في وزن مبررات الانقطاع فاما أن تقبلها فييقى الموظف في الخدمة واما أن ترفضها وتأخد الموظف بالقرينة القانونية الستفادة من الانقطاع عن العمل فتعتبره مستقيلا من تاريخ ذلك الانقطاع ومتى كانذلك وكان تقديم الموظف لطلب المعاش المستحق له يستلزم أن يتوافر لديه السند ألقانوني لانتهاء خدمته فان ميماد تقديم طلب الماش لا يبدأ الا من تاريخ علم الموظف بصدور القرار باعتباره مستقيلا وبانهاء خدمت وتأسيساً على هذا النظر قان نص المسادة ٣٩ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات اللكية والمامل به الطاعن أمسلا وهو النص الذي يقضى بوجوب تقديم طلب المعاش أو المسكافأة مع جميع المستندات في ميعاد ستة أشهر بيتدى، من اليوم الذي يفقد فيه الوطف أو الستخدم حقه في ماهية وظيفته انمها يعنى في الحالة المروضة وجوب تقديم الطلب في ميعاد ستة أشمهر يسدأ من تاريخ العلم بالقرار المسادر بانهاء الخدمة وآية ذلك أن الموظف انما يفقد راتب من يوم انهاء خدمته ولا سبيل أمام الموظف لكي يتقدم بطلب المساش الأبعد علمه بانهاء خدمته ومن ثم تمتد بداية الميماد القانوني لسقوط الحق في المماش الى ذلك التماريخ واذ كان القرار الذي صدر مانها، المحدمة قد مسدر في ٢٩/٣/ ١٩٦٥ وعلم به الطاعن في ٥/٥/٥١٥ بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ أسنة ١٩٦٣ واذ كان نص المادة ٣٧ من القانون الذَّكور يوجب تقديم طلب المساش في ميماد اقصاه سنتان من تاريخ صدور قرار انهاء الخدمة فان هــذا النص يتمشى أيضًا مم حكم النص الوارد في الــادة ٣٩ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ السالف الذَّكر من حيث سريان ميماد السقوط من تاريخ العلم بالقرار الصادر بانهاء الخدمة •

وحيث أنه متى كان ذلك وكان الطاعن بعد أن أخطر فيه/٥/٥١٩

تقدم بطلب المعاش في ١٩٦٥/٩/٢٠ غانه يكون قد تقدم بطلبه هذا في المعاد القانوني وبالتالي فلا يسقط حقه في المعاش .

( طعن رقم ١١٥٦ لسنة ١٨ ق \_ جلسة ٢٩/٥/٦/٢٩ ؛

الفرع الثسالث

الحرمان من المساش كجزاء تاديبي

قاعسدة رقم ( ٤٨٩ )

#### المسدا:

المسادة ٢١ من القانون رقم ١١٧ السسنة ١٩٥٨ - نصبها على الجزاءات التاديبية التى توقعها المحاكم التاديبية ومن بينها العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في الماش او المسكاناة او مع الحرمان من كل او بعض الماش او المسكاناة - نص المسادة ٥٠ من المرسوم بقسانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على سقوط الحق في الماش او المكاناة في حالة الادانة في الجرائم المنصوص عليها فيها - تضمن المسادة ١٣ المشار اليها حكما عاما مقتضاه تخويل المحاكم التاديبية سلطة تقديرية في تقدير سقوط الحق في المحاش او المسكاناة عند المزل - تخصيص المسادة ٥٦ المشار اليها هذا الحكم العام وجطها سسقوط الحق في المحاش او المسكاناة فيها - حجة ذلك ٠ النصوص عليها فيها - حجة ذلك ٠

#### ملحص النكم:

نثن كانت المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تتخليم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية \_ اذ عددت الجزاءات التاديبية \_ ذكرت تحت (٩): « العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في الماش أو المافاة أو مع الحرمان من كل أو بعض الماش أو المافاة » . الا أن المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة

١٩٢٩ الخاص بالمساشات المسكية تنص على أن « كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش مسدر عليه حكم في جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية تسقط حقوقه في المعاش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة ، وفي هــذه الحالة اذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذي كانوا يستحقونه فيما لو توفى عائلهم » • وظاهر من المقابلة بين النصين أن الاول وان ترك التقدير بوجه عام للمحاكم التأديبية في تقرير سقوط الحق في المعاش أو المكافأة عند العزل الا أن النص الشاني خصص هذا الحكم وجعل سقوط الحق في المعاش أو المسكافأة أمرا محتوما بقوة القانون عند صدور حكم على الموظف أو الستخدم أو صاحب المعاش في جريمة غدر أو اختالس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية ، وهذا حكم خاص استثناء من الاصل الاول ، والخاص يقيد العام ، والحكمة التشريعيةُ لهذا الحكم الخاص ... اذا اقتضت التشديد على الموظف ... وأضعة ، لاقترافه جرائم مضرة بأموال الدولة والمصلحة العسامة ، يقطع ذلك كله أن المسادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذَّكر لم تأت بجديد ، بل هي ترديد للمادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وهي بدورها ترديد للجزاءات التي كان منصوصا عليها في القوانين السابقة الخاصة بتاديب الموظفين ، كما أن المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ هي الأخرى ترديد للمادة ٩٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات اللكية • ويستفاد من ذلك كله أن لهــذا الحكم الخاص مجاله وقــد كان معمولاً به فيما مضى مع قيام النص الآخر الذي يردد الاصل المسام من حيث ترك التقدير الهيئة التأديبية ، مجلسا كان أو محكمة ، في تقرير سقوط أو عدم سقوط الماش أو المكافأة كله أو بعضه ٠

( طعن رقم ه ۹ لسنة ه ق ــ جلسة ۱۹۵۹/۲/۱٤ )

# قاعــدة رقم ( ٤٩٠ )

المسدأ:

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ـ نص المادة ٣٦ منه على عدم جواز الحرمان من الماش أو المكافاة الا بحكم تأديبي وفي حدود الربع ـ افادة الطاعن في الحكم التأديبي بحرمانه من نصف مكافاته ، من هذا النص المستحدث ، والذي لحق طعنه قبل الفصل فيه ٠

# ملخص الحكم:

انه ولئن كان الحكم التأديبي المطعون فيه قد صدر بجلسة ٢٢ من نوقمبر سنة ١٩٦٠ الا أنه قد جد بعد ذلك جديد في أحكام القانون من شأنه أن يؤثر فيما قضى به الحكم المطعون فيه في خصوص حـــرمان ٥٠٠ ٥٠٠ من نصف مكافأته ؛ ذلك أنه قــد صــدر ونشر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٣ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصــدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المسدنيين • وقسد نص في المسادة ٣٦ من هسذا القانون على أنه ( استثناء من القوانين والقرارات المقسررة لقواعسد الحرمان من المعاش أو المكافأة لا يجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من المعاش أو المسكافأة الابحكم تأديبي وفي حدود الربع ٠٠) كما تنص المادة الثالثة من قانون اصداره على سريان أحكام مواد معينة منها المادة ٣٦ سالفة الذكر على جميع الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المعاملين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، وتأسيسا على ذلك يفيد الطاعن من هذا النص الستحدث والذي لحق طعنه قبل الفصل فيه قاصبح لا يجوز حرمانه من نصف مكافأته ، على النحو الذي قضى به الحكم التأديبي المطعون فيسه ومسار الحرمان لا يمكن أن يجرى الا في حدود الربع وحده. ومن ثم يتعين الغاء الحكم المطمون فيه في هذا الخصوص على متتضى ماتقدم .

۱ طعن رقم ۸۷ه لسنة ۷ ق ــ جلسة ۱۹۹۳/۱۱/۲۳ ،

### قاعدة رقم ( ٤٩١ )

#### : المسدا

نص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يقضى بعدم جواز الحرمان من الماش أو الكافأة الا بحكم تأديبي وفي حدود الربع سريان هذا الحكم على جميع الوجودين في الخدمة وقت العمل بالقانون المذكر المعاملين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ سالحكم التاديبي المصادر على أحسد الموظفين الخاضعين لهذا النص بالعزل من الوظبفة وحرمانه من المعاش أو المكافأة سس مخالفا للقانون فيمسا قضى به من الحرمان من المعاش أو المكافأة سستعين تعديله بما يجعل هذا الحرمان غير متجاوز لحدود الربع ٠

### ملخص الحكم :

أن قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، والمعمول به ( فيما عدا المادتين ٦٢ - ٣/١ ) اعتبارا من أول الشهر القالي لتاريخ نشره في ١٩٦٣/٥/٢ أي أعتبارا من١/٦/٦/١ قد نص في المادة ٣٦ منه على ما يأتى : « استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة لا يجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من المعاشر أو المكافأة الا بحكم تأديبي وفي حدود الربع • ولا يجوز الحكم بحرمان صاحب المعاش وفقاً لحكم الفقرة الاولى الآعن الاعمال التي وقعت منه قبل تركه الخدمة ٠٠٠ » وقد قضت المادة ٣ من قانون الاصدار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المتقدم الذكر بسريان أحكام المادة ٣٦ المشار اليها على ا جميع الموجودين في الخدمة وقت العمل بالقانون المعاملين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ومنهم الموظف المتهم كما هو وارد بخطاب مراقبة التظلمات الادارية والمقود المؤرخ ٥/٩/٣/٩١ والمودع بملف الدعوى التأديبية رقم ٧٣ لسنة ٥ ق تحت رقم ٥ ، ونزولا على هذه الاحكام فانه ما كان يجوز عند الحكم تأديبيا في ١٩٦٣/١٠/٦ على المتهم الذكور بالعزل من الوذليفة ، القضاء بحرمانه من العاش أو الكافأة الا في حدود الربع ، واذ نحى الحكم الطعون فيه غير هذا المنحى بما قضى به من

حرمان المتهم من المعاش أو المكافأة غانه يكون ... في هذا الخصوص ... قد خالف القانون وقامت به لذلك حالة من حالات الطمن أمام المحكمة الادارية العليا مما يتمين معه تعديله فيما قضى به من حرمان المتهم من المعاش أو المكافأة بما يجمل هذا الحرمان غير متجاوز لحدود الربع .

( طعن رقم ٥٨ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٠/٦/١٢ )

قاعدة رقم ( ٤٩٢ )

#### البسدا:

الفصل من الوظيفة اذا اقترن بجزاء الحرمان من المعاش أو المكافاة ... لا يقع الحرمان الا في حدود الربع ٠

# ملخص الحكم:

وفق حكم المادة (٣٦) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمعاشات وهو ذات الحكم الذي ردده القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة في مادته ( ٦٦ و ٦٧ ) فان الفصل من الوظيفة أذا اقترن بجزاء الحرمان من المعاش أو المكافأة فلا يتم ذلك الأفي حدود الربع نزولا على حكم القانون ٥٠

( طعن رقم ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق -- جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧ )

الفصل الثامن عشر

مسسائل متنوعة

.

# الفرع الأول

الالتزام بأداء المعاشات والمكافآت

قاعدة رقم ( ٤٩٣ )

المسدأ:

موظف ... معاشات ومكافآت ... التزام صندوق التامين والمعاشات بادائها ... يكون فقط في حالة تقريرها بمقتضى قانون انشائه ... التزام المغزانة باداء ما يستحقه الموظف زيادة على هذا القدر تطبيقا لقوانين أو قرارات اخرى ... أساس ذلك •

### ملخص الفتوي :

ان المشرع قد نظم مدى التزام صندوق التأمين والمعاشات بأداء المعاشات أو الكافات التى تستحق لذوى الشأن طبقا لاحكامه فنصت المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ٢٩٥٦ المشار اليه على أن « المعاشات والمكافأت التى تسوى طبقا لاحكام هذا القانون هى وحدها التى يلتزم صندوق التأمين والمعاشات أداءها أما ما يمنح الى الموظف زيادة عليها تطبيقا لقوانين أو لقرارات خاصة فتلتزم الخزانة العامة اداء » و ومفاد النس أن الصندوق يلتزم بأداء المعاشات أو المكافأت المستحقة لذوى الشأن طبقا لاحكامه بعض النظر عن المعاشات أو المكافأت التى قسد يستحقونها بمقتضى أى قانون أو قرار آخر ، فاذا كان المعاش المستحق به من الخزانة منالمندوق آخر من المعاش المستحق له من الخزانة العامة أو من احدى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة فانه لايصرف اليه سوى المعاش المترر من الصندوق تطبيقا للحظر الوارد بالفقرة الخامسة من المدتوق أن يطالب الجهة المستحقة من المدتوقة من المدتوقة أن يطالب الجهة المستحقة

لديه المعاش الاقلجاداء هذا المماش اليه لان سبب التزامه بالمعاش طبقا لقانون انشائه هو حصوله على الاشتراكات التى تقتضع من مرتبات الموظفين الخاضعين لاحكامه والمبالغ التى تؤديها الخزانة المامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة والتى تحدد بقرار من وزير الغزانة بحيث لاتقل عن جملة الاشتراكات المصلة لحساب الصندوق أما ما يمنح الى الموظف زيادة على التزام الصندوق سواء أكان ذلك تطبيقا لقوانين خاصة تقرر معاشات استثنائية هانه معاشات عادية أو تنفيذا لقرارات خاصة تقرر معاشات استثنائية هانه بيقوم على سبب آخر يختلف عن سبب التزام الصندوق أداء المعاش المستحق طبقا لقانون انشائه ، ومن ثم تلتزم الخزانة المامة باداء هذه الزيادة ، ومعنى هذا انه في حالة تقرير معاش أو مكافأة تزيد على مايلتزم به الصندوق ، فان التزام الصندوق لايسقط أو ينقضى بل يظل ملتزما أداءه ويقتصر التزام الخزانة العامة على اداء الزيادة فحصب •

والخزانة العامة هي التي تقوم بأداء الماشات المقررة بمقتضي قوانين المعاشات العادية سواء أكانت تنظم معاشات الموظفين المدنين أو غيرهم ، كما انها هي التي تقسوم بأداء الماشسات الاستثنائية التي تقرر طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافات استثنائية ، وذلك في حالة ما اذا كانت هذه الماشات أكثر فائدة لذوى الشأن من المعاشات المستحقة لدى المسندوق رغم أن المتزامها بأداء تلك المعاشات يقتصر على مايمنع الى الموظف اداء المعاش المستحق لدى الصندوق وبيقى القرام الصندوق اداء المعاش المستحق لديه قائما ومن ثم يتعين على مصلحة صناديق التأمين والمعاشات وهي تتمتع بشخصية مستقلة عن شخصية السدولة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العاملة الاخرى ، أن تؤدى الى الخزانة العامة المكافئة أو المعاش المقرر بمقتضى أحكام قانون انشاء صندوق التأمين والمعاشات لذوى الشأن ممن يستحقون معاشات أخرى بمقتضى قوانين أو قرارات خاصة ه

( غنوی ۱۲۸ فی ۱/۱۲/۱۹ه)

# الغرع المثاني

### مماش الشهر الذي وقعت غيه الوغاة

### قاعدة رقم ( ١٩٤ )

المسدا:

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التامين والماشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ـ سريان حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه على جميع حالات قطع الماش أو وقفه ـ عدم امتداد حكم الفقرة الاولى من الماده ٢٩ من القانون المذكور الى حالة قطع الماش بسبب وفاة المستحقى عن المنتفع أو عن صاحب الماش ـ اثر ذلك أن ورثة المستحقين عن المنتفع أو عن صاحب الماش يؤدى لهم معاش مورثهم عن الشهر الذي وقعت غيه الوفاة على اساس شهر كامل باعتباره تركة ٠

## ملخص الفتوى :

ان الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون التأمين والمائسات لوظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر به قرار رئيس الجمهورية المربية المتحدة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه اذا توفى المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقانى معاشت وفقا للانصبة والاحكام المقررة بالمجدول رقم ٣ المرافق اعتبارا من أولى الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ٥

وتنص المادة ٤٧ من هذا القانون على أنه فى حالة وقف المعاش أو قطعه يؤدى المعاش المستحق عن الشهر الذى وقع فيه سبب الوقف أو القطع على أساس شهر كامل وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠٠

وفى حالة رد معاش بعض المستحقين على غيرهم من المستحقين يعاد ربط المائس من أول الشهر التالى لتاريخ واقعة الاستحقاق ٠٠٠٠

ومن حيث أن حكم الفترة الأولى من المادة 19 الذكورة يشمل جميع حالات وقف المعاش أوقطعه أيا كان السبب في ذلك ، وهو يقرر استحقاق المعاش عن الشهر الذي وقع فيه سبب الوقف أو القطع على أساس شهر كامل وذلك عدا حالة واحدة هي التي أشارت اليها المادة 74 سالفة الذكر وهي حالة مستثناه بنص القانون فلا يجوز القياس عليها ولا التوسع في تقسيرها وعلى ذلك فانه في حالة وفاة المستحق عن المنتفع أو عن صاحب المعاش فان معاشه عن كامل الشهر الذي وقعت فيه الوفاة وقطع بسببها يؤدي الى ورثته باعتباره تركه ويطبق في شأنه أحكامها ،

ولا حجة فيما ورد في كتاب الهيئة المامة للتأمين والمماشات رقم م/م/٨ ( ١٠٥٤ ) المسؤرخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦٨ والمرسل لاداره الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة من أن المشرع في القانون ١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المنحة قرر أن كل ما تجمد لصاحب الشأن قبل وفاته يؤدى الى مستحق المنحة لا الورثة الشرعيين ذلك أن حكم هذا القانون خاص بالموظف أو بصاحب المهاش الذي تجمد له استحقاق قبل وفاته فأخرجه عن اعتباره تركه ولا يمتد هذا الحكم الى المستحق عنهما في حالة وفاته لان هذا استثناء من الاصل بنص خاص في القانون فاليجوز القياس عليه ه

لهذا انتهى رأى الجمعية انعمومية الى أن حكم الفقرة الاولى من المدة ٤٧ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يسرى على جميع حالات قطع المعاش أو وقفه ٥ ولا يمتد حكم المفترة الاولى من المادة ٢٩ منه الى حالة قطع المعاش بسبب وهاة المستحق عن المنتقع أو عن صاحب معاش ٥

وعلى ذلك فان ورثة المستحق عن المنتفع أو عن صاحب المعاش يؤدى لهم معاش مورثهم عن الشهر الذى وقعت فيه الوفاة على أساس شهر كامل باعتباره تركه ه

١ ملف ٢٨/١/٢٦ ــ جلسة ٢٢/١/١/٢١ ،

# الفرع الشالث معاش الوزير ، كيفية حسامه قاعدة رقم ( ٩٩٠ )

#### المسدأ:

قانون التامين والمساشات المسادر بالقسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ سيين من نمسوصه أن المشرع وضع قاعدة لتسوية المعشات مقتضاها أن تحسب هذه المعاشات على اساس نسبة معينة من الأجر عن كل سنة من سنى الخسدمة بعراعاة الحد الاقصى للمعاش الذي عينته المسادة ٢١ س افراده تنظيما خاصا للوزراء ونوابهم يختلف عن التنظيم المسام لمعاشات سائر المنتفعين سمقتضى هذا التنظيم الخاص أنه متى توافرت في الوزير أو نائب الوزير الشروط التي حديثها المسادة ٢٢ من القانون ربط له الماش بمقدار الحد الاقصى المعاض عليه في المادة ٢١ من القانون ربط له الماش بمقدار الحد الاقصى المعاش ٠ عليه في المادة ٢١ من المعاش عن مدة خدمته المحسوبة في المعاش ٠

قانون التسامين والمسساشات المسادر بالقسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سرفع الحد الأقصى لماش الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة الى ١٥٠ جنيها شهريا بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ سرؤساء محكمة النقض السابقين الذين كانوا في تاريخ المعل بالقانون المنكور يتقاضون معاشات شهرية مقدارها ١٢٥ جنيها ترفع معاشاتهم الى ١٥٠ جنيها شهريا ساساس فلك ٠

# ملخص الفتوى :

ان السادة رؤساء محكمة النقض السابقين الذين تركوا الخدمة قبل تاريخ الممل بأحكام القسانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ في شأن تعديل بعض أحكام قوانين المعاشات المدنية حكانوا يتقاضون الحد الأقصى المقرر للمعاش في المسادة ٢٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك تنفيذا لمسا نص عليه في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥

ف شأن السلطة القضائية بالنسبة الى رئيس محكمة النقض من أنه « يمامل معاملة الوزير من حيث المعاش » و وتنفيذا لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه زيدت معاشات السادة رؤساء محكمة النقض السابقين سالفي الذكر الى الحد الأقصى البعديد ومقداره مائة وخمسون جنيها الا أن الهيئة العامة التأمين والمعاشات أخطرت مراقبة حسابات وزارة المعدل ، بكتابها رقم ٥٠٥ – ١٣/١٤ م ٣ المؤرخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧١ بأن رفع المعاش الى الحد الأقصى المقرر في القيانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ مقصورا على من كان يشغل منصب الوزير بالفعل ، أما من كان يتقاضى مرتبا مماثلا لمرتب الوزير فيكتنى برفع معاشه بنسبة ١٠٠٪ ٠

ومن حيث أن المادة (١٦) من قانون التأمين والمماشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ كانت تنص على أنه: « تسوى الماشات بواقم جزء واحد من خمسين جزءا من متوساط المرتبات والاجور المصوبة ونقا لأحكام المادة السابقة وذلك عن كل سنة من سنوات المحدمة المصوبة في الماش ٥٠ » كما كانت المادة (٢١) من هذا القانون تنص على أنه:

مايلى :	« يجب ألا يجاوز الحد الأقصى للمعاش في الشهر
جنيــه	
140	الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة
1	نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة
90	من يتقاضون ١٨٠٠ جنيه سنويا
4.	ماق أنتفحت

وتنص المادة (٣٣) من هـذا القانون على أنه: « يستحق الوزير عند تركه الخدمة الحد الأقصى للمعاش المنصوص فى المادة ٢١ متى بلغت مدة خدمته المحسوبة فى المداش عشرين سنة من بينها سنة على الأقل كوزير أو نائب وزير أو المنصبين معا أو عشر سسنوات من بينها سنتان على الأقل كوزير أو نائب وزير أو المنصبين أو أحدهما القدر تبلغ مدة الضحية التى قضاها في هدذين المنصبين أو أحدهما القدر

الشار اليه استحق معاشا يحسب وفقا لدة الفدمة الفعلية المحسوبة في المساش وعلى أساس آخر مرتب تقاضاه و واذا قل المساش عن عشرين جنيها خير بين المعاش أو المكافأة التي تستحق عن مدة خدمته ويستحق من يتولى منصب الوزير أو نائب الوزير أو المنصبين معسا ثلاث سنوات متصلة ولو لم تتوافر فيسه المشروط المشسار اليها في الفقرة السابقة نصف المحد الأقصى المقرر بالمادة ٢١ ماذا عين الوزير أو نائب الوزير في منصب آخر غلا يترتب على هذا التعيين انتقساص حقوته في المعاش التي كانت مقررة له وفقا للإحكام المتقدمة قبل التعيين في المنصب الأخير و وتسرى الأحكام المتقدمة على نواب رئيس الجمهورية وعلى أعضاء مجلس الرياسة ٥٠ » ٥

وقد عدل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بالقانون رقم ٢٠ اسسنة ١٩٧١ الذي اسستبدل بحكم المسادة (١٩٩) النص الآتي : « تسوى المساشات براقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من متوسط الرتبات أو الأجور المحسوبة وفقا لأحكام المادة السابقة وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في المساش ٥٠٠ » كما استعدل محكم المادة (٢١) النص الآتي :

« يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للمعاش في الشهر بما في ذلك الإضافات ما على :

انوزرا، ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ١٥٠ جنيها نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ١١٠ جنيها باقى المنتفعين

وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم 17 لسنة 1971 المسار اليه على أنه « مع مراعاة أحكام الحد الأقصى المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المسار الله ترفع المعاشات المستحقة لأصحاب الماشات الماملين بأحكام قوانين المعاشات المدينة الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين عنهم بنسبة ١٠٪ من معاشاتهم دون أن يترتب على هذه الزيادة أي

تصديل في اعانة غلاء المعيشة التي كانت تمنع لهم • غاذا تل الماش بعد هذه الزيادة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة (٢١) من القانون رتم •٥ لسنة ١٩٦٣ رفع المعاش التي هذا القدر • واذا تل مماش من استحق الحد الأقصى للمعاش وفقا للمادة ٢٢ من القسانون رقم •٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بعد الزيادة المنصوص عليها في الفقرة السابقة عن الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه بالمادة (٢١) من القانون سالف الذكر رفع معاشه التي هذا القدر •

ومن حيت أنه بيين من النصوص المتقدمة أن المشرع وضع قاعدة نتسرية المساشات مقتضاها أن تحسب هذه المعاشات على أسساس نسبة معينة من الأجر عن كل سنة من سنى الخدمة بمراعاة الحد الأقصى للمعاش الذي عينته المادة (٢١) والذي يتدرج تبعا لتدرج الرتب . الا أنه لم يخضع كافة المنتفعين لهذه القاعدة العامة • وانماً أفرد تنظيمها خاصه للوزراء ونوابهم يختلف عن التنظيم العهام لعاشات سائر المنتفعين • فمقتضى القاعدة العامة في تسوية المعاشات أن معاش المنتفع يحسب أولا على أساس مقدار المرتب وعدد سنى الخدمة المصوبة في المساش ، قان جاوز المساش المصوب على هذا الأساس الحد الأقصى الذي عينته المادة (٢١) انتقص الى هذا الحدد ، أما اذا كان مساويا لهذا الحد أو يقل عنه فانه لا يرفع اليه ، أما مقتضى القاعدة الخاصة بالوزراء ونوابهم التي نصت عليها المادة (٢٢) فانه متى توافسرت في الوزير أو نائب الوزير الشروط التي حددتها تلك المادة ربط له الماش بمقدار الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة (٢١) وبغض النظر عن مدة خدمته المصوبة في المعاش والتي قد لاتمل به الى هذا الجد الأقصى أو حسب معاشه وفقا للقاعدة العامة .

من حيث أنه بيين مما تقدم أن ثمة غريقين يتقاضون معاشات شهرية مسارية للحدد الأقصى المنصوص عليسه فى المادة (٢١) من القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، فريق خاضم القاعدة العامة فى تسوية الماشات فيصب معاشه على أساس مقدار مرتبسه ومدة خدمتسه ثم خفض الى الحد الأقدى المنصوص عليه فى المادة (٢١) ، فريق آخر

لا يخضع للقاعدة العامة في تسوية الماشات المنصوص عليها في المادة (١٦) وانما يخضع للقاعدة الخاصة المنصوص عليها في المادة (٢٦) وهذا يستحق معاشا مساويا للحد المقرر في المادة (٢٦) بعض النظر عن مدة خدمته المحسوبة في المعاش •

ومن حيث أنه لا جدال في أن حكم الفقرة الثالثة من ألمادة (٢) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ وهو الخاص برفع الماشات الى الحد المقرر بالمادة (٣) من القمانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ المسار اليه ٠ لا جدال في أن همذا الحكم مقصور التطبيق على الفريق الثاني دون الفريق الأول و وعبارة النص قاطعة في هذا الخصوص لأنها حددت المستفيد من همذا الحكم بأنه « من استحق الحد الأقصى للمعاش وفقا للمادة (٢١) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ٥٠ » ومن استحق مماشا وفقا لحكم المادة (٢٢) هو من توافرت فيه شروط هذه المادة فالمستحق الحسد الأقصى المقرر في المادة (٢١) بغض النظر عن مدة خدمته المحسوبة في المساش ٥٠ وليس من كان يتقاضى مرتبا مماثلا لمرتب الوزير فربط معاشه وفقا لمرتبه ومدة خدمته فوصل به الى الحد المنصوص عليه في المادة (٢١) ٥٠

ومن حيث أنه بتصبين ذلك على السادة رؤسساء محكمة النقض السابقين و بيين أنهم ليسوا من الخاضعين للقاعدة العامة في تسوية المعاشات المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ٥٠ لسنة المعاشات المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ٥٠ لسنة ثم طبق عليهم الحد الاقصى للمعاش فاستحقوا معاشا مقدداره ١٩٥٧ ثم طبق عليهم الحد الاقصى للمعاش فاستحقوا معاشا مقدداره ١٩٥٠ جنيها شهريا كسائر المنتفعين الذين يتقاضون من مرتبات معائلة الرتبات الوزراء و وانما هم من الخاضعين للقاعدة الخاصة لتسوية معاشسات الوزراء المنصوص عليها في المادة (٢٧) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ و فيمة نص في قانون السلطة القضائية يقضى بأن « يعامل رئيس محكمة النقض معاملة الوزير من حيث المعاش » ومقتضى هذا النص مرئيس محكمة النقض الذي تتوافر فيشأنه الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٧) يسوى معاشه بالتطبيق المباشر لهذه المادة على أساس الحدد الأقصى المنصوص عليه في المادة (٢١) دون التفسات

لرتب آو لمدة خدمته المحسوبة فى المعاش والقول بعير ذلك من شائه أن يجعل هدذا الحكم لغوا لأنه لو اقتصر الأمر على مجسرد الافادة من الحدد الاقصى المقرر للوزراء ومن يتقاضسون مرتبات مماثلة لما كانت ثمة حاجة لنص خاص يقضى بمغاملة رئيس محكمة الوزير لأنه يتقاضى مرتبا مماثلا لمرتب الوزير و

وعلى ذلك غان رئيس محكمة النقض الذى كان يتقاضى معاشا شهريا مقداره ١٢٥ جنيها بالتطبيق لحكم المادة (٢٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يصدق فى شأنه وصف « من استحق الصد الأقمى للمعاش وغقا للمادة (٣٣) » فى مفهوم حكم الفقرة الثالثة من المسادة ١٥٠ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ غيرفع معاشه الى ١٥٠ جنيها شهورا ٠٠

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن رؤساء محكمة النقض السابقين الذين كانوا ــ فى تاريخ العمل بالقــانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٩١ ــ يتقاضون معاشات شهرية مقدارها ١٣٥٥ جنيها بالتطبيق لحكم المادة (٣٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ • ترفع معاشاتهم الى ١٥٠ جنيها شهريا •

١ ملف ٢٨٦/٢/٨٦ ــ جلسة ١٩٧٤/١٩١١

الفرع الرابع المجند قاعدة رقم ( ٤٩٦ )

: المسدا

موظف ــ معاش شاغل وظيفة المجند بصفة مؤقتة ــ عدم استفادته من نظم التامين والادخار أو المائسات ــ عدم جوار الاستقطاع من راتبه اثناء شظه المؤقت لوظيفة المجند ــ اساس نلك •

### ملخص الفتوى:

ينص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فى المادة ٥٣ منه على ماياتي :

« تحفظ على سبيل التذكار لاعضاء البعثات من الموظفين والمجندين منهم وظائفهم بميزانيات الوزارات والمصالح المختلفة ، ويجوز شفل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودتهم ٥٠ وتدخل مدة البعثة الرسمية والتجنيد في حساب المائس أو المكافآت وفي استحقاق الملاوة والترقية بالنسبة للمبعوثين من الموظفين والمجندين ٥٠٠ وعلى الموظفين الدائم دفع الاحتياطي القانوني لنمعائس عن مدة البعثة أو التجنيد » ٥٠

ويستفاد من هذا النص أن المونلف الذي يحل محل الموظف المجند في وظيفته انما يشغل هذه الوظيفة بصغة مؤقتة وتنتهى خدمته بعودة المجند الى وظيفته وان مدة التجنيد تحسب في الماش أو الكافأة ويدفع عنها الموظف الدائم الاحتياطي القانوني للمعاش •

ومن حيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٣١٦ لسمنة ١٩٥٢ بانشاء صندوق للتأمين وآخر للادغار والمعاشات لموظفي الحكومة تنص

(م ٥٥ - ج ٢٢)

على أن «ينشأ فى وزارة المالية والاقتصاد صندوق التأمين لجميع موظفى دولة المدنيين والعسكريين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة ضمن الباب الاول فى الميزانية العامة للدولة » • • كما نصت المادة الاولى من القانوز, رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٦ على أن ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات لجميع موظفى الدولة المدنيين غير المثبتين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية تخصم بها على وظائف خارج الهيئة » •

ويستفاد من هذين النصين أن المقصود بالموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مرَّقتة والذين يجرى على رواتبهم حكم الاستقطاع ومن ثم يستحقون معاشات أو مكافآت طبقا لاحكام القانون المقصوب بهرًلاء هم الموظفين الدائمون الذين يعينون في هذه الوظائف الدائمة أو المؤقتة بحسب وصفها الوارد في الميزانية ولم يقصد الشرع أن ينظم حالات الذين يشغنون الوظائف الدائمة أو المؤقتة شغلا مؤقتا على النحو الوارد بالمادة ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ نسنة ١٩٥١ المشار اليها والورد بالمادة ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ نسنة ١٩٥١ المشار اليها

ومن حيث أن حلول موضف آخر محل الموظف المجند فى وظيفته التي خلت بسبب تجنيده انما كان حسبما تقدم بصفة مؤقتة ولفترة التجنيد فقط مما يقتضى انهاء خدمته بعودة المجند الى ومنيفته الاصلية واعتبار تعيينه على اعتماد النسخ غير المقسم الى درجات تعيينا جديدا ، والادخار أو المعاشات سواء عند تعيينه الأول فى أول سبتمبر سسنة والادخار أو المعاشات سواء عند تعيينه الأول فى أول سبتمبر سسنة المناني المبتدأ فى أول مايو سنة ١٩٥٧ مادام أن تعيينه كان فى وظيف ثنانى المبتدأ فى أول مايو سنة ١٩٥٧ مادام أن تعيينه كان فى وظيف نساخ على اعتماد غير مقسم الى درجات ، ذلك انه لايدخل فى كلت المالتين فى عداد الموظفين الذين يسرى عليهم حسكم المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٠ لسنة القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٠ المناه المؤلف المذكور أثناء شغله الموقت لوظيفة المجند أثناء تجنيده ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الموظف شاغل وظيفة المجند لايفيد من نخام التأمين والادخار والمعاشات بالتطبيق لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ ، أو المادة الاولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما ، ومن ثم يتعين رد ما استقطع من راتبه اليه خلال شغله وظيفة زميله المجند .

( نشوى ٥٠١ في ١٩٦٠/٦/١٥ )

### الفرع الخامس

### الماملون بصندوق التأمين والماشات

## قاعسدة رقم ( ٤٩٧ )

المحدا:

الوظفون المنسوط بهم تنفيذ احسكام القسانون رقسم 198 لسينة 1901 بانشساء مسندوق التامين والمعاشسات لوظفى الدولة المنبين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ــ التزامهم برد المبالغ التى ضاعت على الصندوق نتيجة امتناعهم أو اهمالهم فى التنفيذ مع غائدة مركبة بنص المادة 17 من هذا القانون معدلة بالقانون رقم 110 لسنة 190 ــ تأخرهم فى سداد الاشتراكات المستحقة للهيئة المامة للتأمين والمعاشات لا يلزمهم باداء هذه الفوائد المركبة ــ أساس نلك ــ مثال .

### ملخص الفتوى:

ان المادة ٦٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاء صندوق التأمين والمعاشات لوظفى الدولة المدنيين وآخر لوظفى الهيئات ذات الميزانيات ااستقلة ، معدلة بالقانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٧ ، وهى المادة التي وقعت المخالفات محل هذا الموضوع فى ظل العمل بها ، تنص على أنه : « لوزير المالية والاقتصاد بصنته رئيسا لمجلس الادارة أن يطلب الحالة كل موظف منوط به تنفيذ أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له الى المحاكمة التأديبية اذا المتنع عن التنفيذ أو أهمل فى ذلك ،

وفى جميم الاحوال يلتزم الموظف المسئول برد المبالغ التي ضاعت

على الصندوق نتيجة امتناعه أو اهماله مع فائدة مركبة بواقع هر ٤ / سنويا » ه

والظاهر من نص الفقرة الثانية من المادة السابقة أنه يشترط لاعمال حكمها الشروط التالية :

١ – أن تكون ثمة مبالغ ضاعت على الصندوقين ، لأن النص عبر
 عن « رد المبلغ » والرد لا يتصور الا حيث يتحقق الضياع .

يزيد من هذا النظر أن قانون المائسات الأخير رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ بعد أن نص في مادته السادسة والستين على « رد المبلغ التي لم تؤد الى الصندوق مع فائدتها » \_ أفرد حكما لحالة التأخير بعبارة مستقلة تجرى بأنه ٥٠ كما يلتزم أداء الفائدة المذكورة عن المبالغ التي تأخر أداؤها الى الصندوق في المواعيد ٥٠٠ » \_ وهذا يؤكد اختلاف حالة رد المبالغ التي تؤد عن حالة المبالغ التي تؤد عن حالة المبالغ التي تأخر اداؤها ، فالحالة الاولى تواجه ضياع مبالغ على الصندوقين ، وهي الحالة التي وردت وحدها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ الآنف نصها ومن ثم ينصرف حكمها الى حالة الضياع دون حالة التأخير ،

ت تتوافر لدى الموظف مسئولية ، بأن يتحقق فى شأنه فعل امتناع أو اهمال ، مما جرى به صريح ذلك النص .

 ٣ ــ أن تقوم علاقة سببية بين الاهمال أو الامتناع وبين النتيجة التي نص عليها القانون وهي تحقق النسياع •

وباستظهار هذه الشروط من واقع النص بيين أن الموظف لايلتره. برد المالغ مع الفائدة المركبة الى الصندوقين ، الاحيث يثبت قب الموظف امتناع أو اهمال ، ويتحقق ضياع مبالغ على الصندوقين ، وتقوم علاقة سببية بين المقدمة والنتيجة ،

وانه بتطبيق ذلك على الحالة المعروضة . يبين أنه لم يتحقق هيها ضياع على الصندوق . وان ما تحقق هو مجرد التأخير طبقا للثابت من الوقائع مستقاة من الاوراق ــ ومن ثم يمتنع شرط تطبيق حكم الفقرة المشار اليها غلا يلتزم الموظف برد شيء ولا يلتزم بأداء غائدة ما • وذلك دون وجه لبحث باقى شروط أعمال ذلك الحكم ، لأن تخلف أحد الشروط يكفى لامتناع تطبيق الحكم •

وترتيبا على ما تقدم انه لا وجه لالتزام الموظف ـ طبقا للنص المذكور ـ بأداء فائدة للصندوق دون أن يلتزم بالرد ، طالما لم يتحقق ضياع في حالة التآخير ، لاوجه لذلك لان الجزاء الوارد بالنص لا يقعل التجزئة ، وهو ما يتضح من عبارته التى « ٥٠٠ يلتزم الموظف المسئول برد المبالغ ٥٠ مع فائدة مركبة ٥٠٠ » ـ وكما أنه لا يمكن في ظل هذا النص اذ تحققت شروطه ، الالزام بالرد دون الفوائد ، فانه لايمكن أداء الفوائد بدون الرد ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن موظفى وحدة جامعة عين شمس الحسابية الذين جوزوا اداريا عن التأخير فيسداد الاستراكات المستحقة للهيئة العامة للتأمين والمعاشات . لايلتزمون بأداء فوائد مركبة عن هذا التأخير ، وذلك طبقا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٧ ممدلة بالقانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٧ ، نعوى ٨٥١ في ٨٥١ /١٩٦٤ )

الفرع السادس رفسع الماشسات

قاعسدة رقم ( ٤٩٨ )

الجسدا:

الماملون المدنيون بالدولة — معاش — رفع الماشات طبقا لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ في شأن تعديل بعض احكام قوانين الماشات المدنية — مقتضى احكام القانون ، اعادة تصوية المعاش بنسبة ١٠٪ من مقداره الاصلى على الا يجاوز مقدار المعاش بعد اعادة التسوية ، بعا في ذلك الاضافات — الحد الذي عينه المشرع — عبارة «الاضافات » الواردة في النص تتصرف لا شك الى اعانة غلاء المعيشة التي يصدق عليها وصف الاضافة الوحيدة اليه — لا يغير من ذلك ما نص عليه هذا

القانون من أنه لا يترتب على زيادة المعاش الى تعديل في أعانة غلاء المعشة ـ أساس ذلك ·

#### ملخص الفتوى:

ان المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ في شأن تعديل معض احكام قوانين المعاشات المدنية تنص على أن « يستبدل باللدتين ١٦ ، ٢١ والفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه النصوص التالية :

مادة ۲۱ — « يجب ألا يجاوز الحد الاقصى للمعاش فى الشهر بما فى ذلك الاضافات ما يلى : الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ۱۵۰ جنبه •

نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ١١٠ جنيه • باقو. المنتفعين ١٠٠ جنيه •

وتنص المادة الثانية من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على الله « مع مراعاة أحكام الحد الاقصى المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ترفع الماشات المستحقة لاصحاب المعاشات الماملين بأحكام قوانين المعاشات المدنية الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحق عنهم ١٠ ٪ من معاشاتهم دون أن يترتب على هذه الزيادة أي تعديل في اعانة غلاء المعيشة التي كانت تمنح لهم ٠

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع ضمن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حكمين : (أحدهما) يتعلق بزيادة المماشات بنسبة ١٠٠٪ (وثانيهما) يتعلق بوضع حد أقصى للمماش بما في ذلك الانشافات ١٠٠٠ جنيه شهريا ، ومقتضى الحكم الأول اعادة تسوية المعاش بنسبة ١٠٠٪ من مقداره الاصلى ، ومقتضى الحكم الثانى ألا يجاوز مقدار المعاش بعد اعادة تسوية ـ بما في ذلك الاضافات \_ الحد الذي عينه المشرع ، وعبارة « الاضافات » الواردة في النص تنصرف

ولاشك الى اعانة غلاء المعيشة التى يصدق وصف الاضافة الى المعاش بل لعلها الاضافة الوحيدة مالية - ولا يغير من ذلك ما نص عليه هذا القانون من أنه لايترتب على زيادة المعاش أى تعديل فى اعانة غسلاء المعيشة لأن المقصود بذلك هو أنه اذا تعت زيادة المعاش بنسبة ١٠. فان هذه الزيادة لا يترتب عليها الساس بمقدار اعانة غلاء المعيشة الستحقة فلا يعاد حسابها على أساس القدار الجديد للمعاش وأنما يظل مقدارها ثابتا ، على أن تكون محكومة فى النهاية بالاضافة الى المعاش الاحلى بالحد الاقصى الذى عينه المشرع ه

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك تكون تسوية معاش السيد ٠٠٠ على أساس زيادة مقداره بنسبة ١٠ ثم اضافة اعانة غلاء المعيشه مراعاة الا يجاوز مجموع المعاش واعانة الفلاء ١٠٠ جنيه شهريا تكون هذه التسوية مطابقة للقانون ولا يكون ثمة حق للسيد المذكور في المطالبة باعدة تسوية معاشه على النحو المتقدم ميانه ٠٠

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تسوية معاش السيد ووود ووود على التى أجرتها وزارة الرى تعد مطابقة لحكم القانون. ولا حتى له فى الاعتراض عليها و

١ ملف ٢٨/٤/٢٥٥ \_ جلسة ١/١١/٢٧٢١ ١

# الفرع السابع

جواز الجمع بين الملاوة الاجتماعية والزيادة في المعاش

قاعــدة رقم ( ٤٩٩ )

: المسدا

جواز الجمع بين الزيادة في المعاش المقررة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ والعلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ •

#### ملخص الفتوى:

بتاريخ ٣٣/٦/٦٨ صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ متضمنا زيادة في الماشات ثم صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة

اجتماعية والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ بمنح علاوة اجتماعية اضافية . وبتاريخ ٥//٥/١٩ أصدرت وزارة المالية المنشور رقم ٢ لسنة ١٩٨٣ نص على أن العُلاوة الاجتماعية والاضافية التي تصرف الماملين الذين بعصلون بالاضافة الى مرتباتهم على معاشات عجز نتيجة الاصابة وكذلك الذين يتقاضون معاشات عسكرية ويعملون بجهات مدنية تصرف لهم كأصحاب معاش مع مراعاة عدم الجمع بينهما وبين أي علاووة مماثلة • ` وقد تضرر هؤلاء ألعاملين من عدم صرّف العلاوة المذكورة بالاضافة الى الزيادة المقررة في المعاشات ، فطلب رأى ادارة الفتوى لوزارة المالية التي قامت بعرض الموضوع على اللجنة الثالثة لقسم الفتوى فانتهت بجلستها المعقودة بتاريخ ٩/٤/٤٨ الى أن زيادة المعاشات المقررة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٦ لَا تُماثل العلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ ويجوز الجمع بينهما في الحدود المقررة في قوانين المعاشبات • ولما كان لقطاع الموازنة العامة للدولة بوزارة المالمية رأى غير ذلك فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، فاستبانت ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي قرر زيادة المعاشات بنسبة معينة وفقا للقواعد التي حددها ومنها استحقاق المستحقين لها في حدود الجمع بين المعاش والدخل أو بين المعاشات بما لا يجاوز الحد الاقصى للزيادة . واعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش تسرى بشأنها جميع أحكامه ونص القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة اجتماعية علَى منح العاملين بالدولة والقطاع العام ومن تنظم شئون توظفهم قوانين خاصة علاوة اجتماعية بواقع جنيهين شهريا علاوة زواج وجنيهان شهريا عن اعالة كل ولد بحد أقصى أربعة جنيهات شهريا ونصت المادة ٤ من ذات القانون على عدم جواز الجمع بين أكثر من علاوة طبقا لاحكام هذا القانون من أكثر من جهة أو بينها وبين أي علاوة مماثلة • كما قضت المادة ٥ منه بأن تمنح هذه الملاوة على أساس الحالة الاجتماعية للعامل وتعدل تبعا لتغير هذه الحالة وتصرف أو يوقف صرفها اعتبارا من أول الشهر التالي لتغيرها ه

ومن حيث أنه بيين مما تقدم أن لكل من القانونين الشار اليهما أهكامه المستقلة والمنايرة عن الأخرى ، وأن ما قررة القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ من زيادة في المعاشات بنسبة معينة يعثل زيادة في المعاش

تعنع للمستحقين له بغض النظر عن حالاتهم الاجتماعية عند تقرير هذه الزيادة التى اعتبرها المشرع جزءا لايتجزء من المعاش تسرى عليها جميع أحكامه • في حين أن أسلس منح العلارة الاجتماعية المقررة بالمقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ هو الحالة الاجتماعية للعامل وما يواجهه من ننقات نتيجة الزواج أو اعالة أبناء لا يتكسبون بحيث تعدل هذه العلاوة تبعا لتغير المحالة الاجتماعية للعامل ، وتصرف أو يوقف صرفها اعتبارا من أول النسير التالي لتاريخ تغير هذه الحالة • ومن ثم لا يمكن القسول بوجود تماثل بين هذه العلاوة الاجتماعية والزيادة في المعاشنات المقررة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وعلى ذلك يجوز الجمع بينهما بالنسبة للعاملين الذين يحصلون على معاشات بالاضاغة الى مرتباتهم بالنسبة للعاملين الذين يحصلون على معاشات بالاضاغة الى مرتباتهم في الحدود المقررة في قوانين المعاشات و

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز الجمع بين الزيادة فى الماشات المقررة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ والعلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسسنة ١٩٨١ المشار المهما ه

ا من ١٩٨٥/٦/٢٦ ـ جلسة ٢٦/٥/٨٦ ،

الفرع الثامن اعانة غسلاء المعيشة لارباب المعاشات

قاعــدة رقم ( ٥٠٠ )

المِــدا :

الراحل التشريعية المنظمة لقواعد منح اعانة غلاء المعيشة لارباب الماشات ـ عدم استحقاق من يزيد معاشه على تسعين جنيها لاعانة غلاء المعيشة •

#### ملخص الفتوى :

يتضع من تقصى المراحل التشريعية المنظمة لقواعد منح اعانة غلاء معيشة لارباب المعاشات أنه :

- (۱) بتاريخ ۲۹ من سبتمبر سنة ۱۹۹۱ واغن سجلس الوزراء على صرف اعانة غلاء معيشة لصغار مستخدمي الحكومة وعمالها بجميع جهات القطر بمقدار ۱۰ ٪ من الماهية أو الاجر الشهرى ، وقضى بأن تمنع هذه الاعانة لارباب الماشات الصغيرة الذين لا تتجاوز معاشاتهم عشرة جنيهات في انتسهر ، على أن يمنع من يتقاضون معاشا اكثر من عشرة جنيهات ويقل عن أحد عشر جنيها أعانة تجعل مجموع ما يتقاضونه أحد عشر جنيها في الشهر ،
- (۲) وفي أول ديسمبر سنة ١٩٤١ واغق مجلس الوزراء على قواعد جديدة في شأن منح اعانة غلاء معيشة الا انه بالنسبة لارباب المعاشات فقسد قضى بأن تستمر معاملتهم بمقتضى أحسسكام قسرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤١ غلا يمنح لهم اعانة غلاء الا من كان معاشه لا يتجاوز عشرة جنيهات في الشهر وتكون الاعانة الا من كان معاشه لا يتجاوز عشرة جنيهات في الشهر وتكون الاعانة الحدام لا ٥٠ / سواء أكان له أولاد أم لا ٥٠
- (٣) وفى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٤٢ عد مجلس اليزراء تنظيم اعانة غلاء المعيشة فنص بالنسبة لارباب المناشات بأن تمنح اعانة غلاء المعيشه لارباب المعاشات على أساس المعاش الاصلى قبل الاستبدال لن استبدلوا جزءا من معاشهم ويعاملون على الوجه الآتى :

من تكون معاشاتهم ١٠ جنيهات فأتل في الشهر يمنحوا ١٥٪ من المسائس .

من تكون معاشاتهم أكثر من ١٠ جنيهات ولا تزيد عنى ٢٠ جنيها في الشهر يمنحون ١ جنيه و ٥٠٠ مليم في الشهر ٠

وأها المعاشات التى تزيد قيمتها على ٢٠ جنيها ونقل عن ٢١ جنيها و ٥٠٠ مليم فيكون مقدار الاعانة . المبلغ الذي باضافته الى قيمة المعاش يكمل ٢١ جنيها و ٥٠٠ مليم ٠

(٤) وفى ١٧ من نوهمبر سنة ١٩٤٢ اعادة مجلس الوزراء تنظيم قواعد اعانه غلاء المعيشة وبالنسبة لارباب المعاش تضى بالأتى : من لا يجاوز معاشه ٣ جنيهات في الشهر يمنح ٣٠٠ من المعاش.

ومن يكون معاشه أكثر من جنيهين ولا يزيد على ١٠ جنيهات في الشهر يمنح ٢٠, من المعاش ٠

ومن یکون معاشه آکثر من ۱۰ جنیهات ولا یزید علی ۲۰ جنیها بمنح ۱۵٪ من المعاش ۰

ومن يكون معاشه اكثر من ٢٠ جنيها ولايزيد على ٣٠ جنيها في الشهر يمنع ١٠/ من المعاش ٠

ومن يكون معاشه ٣٠ جنيها ولا يزيد على ٦٠ جنيها في الشهر يمنح ٥/ من المعاش ٠

- (٥) و في ٢١٥ من نوغمبر سنة ١٩٤٤ وافق مجلس الوزراء على زيادة اعانة غلاء المعيشة لارباب المعاشات ورفع الحد الاعلى الذي يمنح صاحبه الاعانة فقضى بمنح ما تجاوز معاشه ٣٠ جنيها ولا يزيد عن ٩٠ جنيها أعانة قدرها ٧/ز ٠
- (٣) وفى ١٩ من نونمبر سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على زيادة اعانة غلاء المعيشة لارباب المعاشات المرة الاخيرة ، ولكنة بالنسبة الن بزيد معاشهم عن ٤٠ جنيها ولا يزيد عن ٩٠ جنيها ، ابقى الاعانة كما هي ( ٧ / / ) •

ويبين من ذلك أن اعانة غلاء الميشة منذ تقريرها لم تكن تمنح لارباب الماشات آيا كان مقدار معاشاتهم ، بل اتجهت تلك القواعد أول الامر الى عدم صرف الاعانة متى تجاوز المعاش قدرا معلوما ، وفرقت الامر الى عدم صرف الاعانة متى تجاوز المعاش قدرا معلوما ، وفرقت حرص المشرع ابتداء من القرار الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩٤١ أن يترك الشريحة الاخيرة مفتوحة بحيث أن من يتجاوز مرتب تلك الشريحة يمنح الاعانة المقررة للحد الاقصى للشريحة ، ووضحت نية المشرع فى قراره الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، وما تلاه من قرارات ، اذ نص فى قراره المار الله على أن « من تكون ماهيته ٠٠٠٠ من الماهية أو الاجر بحد أقصى

••••• جنيها شهريا » : كذلك فى القرار الصادر فى ٣٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ اذ نص على منح اعانة غلاء معيشة لمن يبلغ مرتبه أكثر من وع جنيها بنسبة ١٤٪ من المرتب بحد أقصى ١٤ جنيها لسكل طوائف الموظفين مهما اختلفت حالتهم الاجتماعية كذلك كان الامر فى قرارمجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ اذ نص على منح اعانه غلاء معيشة لمن يبلغ ماهيته أو أجره أكثر من مائة جنيه بنسبة ١٥ / بحد أقصى ١٥ جنيها شهريا وأما بالنسبة الى الماشات غالمكم مختلف، اذ لا تمنح هذه الاعانة طبقا لقرارات مجلس الوزراء المتعاقبة لمن يجاوز معلمه قدرا معلوما حدد فى قرار مجلس الوزراء الاخير بمبلغ ٩٠ جنبها شهريا ٥

ولا مجال الاحتجاج بما قضى به حكم المحكمة الادارية العليسا الصادر في القضية رقم ١٤٥ لسنة ٣ القضائية اذ يبين من الأطلاع على هذا الحكم أنه قضى باستحقاق الموظفين الذين تعلو درجتهم على الدرجة السادسة أبدل العدوى المقررة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر ف ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ بالفئة المقررة لموظفي الدرجة السادسة تأسيسا على أن قرار مجلس الوزراء المذكور نص في فقرته العاشرة على منح مرتب بدل عدوى الى الموظفين والمستخدمين الاداريين والكتابيين بالمعامل ومستشفى الكلب وهذه الفقرة وقد عممت صرف مرتب بدل العدوى لجميع الموظفين والمستخدمين دون تحديد درجة معينة للمكمه التي قام عليها القرار وهي تعرضهم جميعا لخطر العدوي ، فأصبح لهم مذلك حق ثابت في هذا الرتب لاسبيل الى منمه عنهم بحجة ان آلقرار المشار اليه قد خلا من تحديد فئة الرتب لن هم في درجة أعلى من الدرجة المسادسة من غير الاطباء اذ لا يتصور مع اطلاق الذم أن يكون القرار قد قصد الى حرمانهم من هذا المرتب . ما دام الصرف كان لوجب معين فيهم كما توافر فبالقي ملائهم من الدرجات الأدنى ، ومن ثم فلامندوهه لَنْ تُعلو درجته على السادسة أن يمنح المرتب بالقدر المتيقِّن أي بفئة الدرجة الادنى وهي فئة الدرجة السادسة بمراعاة الصالح للخزانة عند الغموض أو الشك أو السكوت .

وبيين من ذلك أن المحكمة الأدارية العليا حينما قررت منح الموظفين الذين تعلو درجاتهم على الدرجة السادسة بدل العدرى المقرر لموظفى الدرجة السادسة استندت فى ذلك الى أن تقرير هذا البدل كان لحكمه معينة لتعرض موظفى المعامل الرئيسية والاقليمية ومعهد الابحاث بوزارة الصحة على اختلاف درجاتهم لخطر العدوى ومن ثم ورغم سكوت القرار عن تحديد مقدار البدل لمن تزيد درجاتهم عن الدرجة السادسة ، غان هؤلاء يمنحون البدل المقرر لخطر العدوى •

وبالنسبة للحالة موضع النظر وهي منح من تزيد المعاشات المقررة لهم عن ٩٠ جنيها شهريا اعانة غلاء المعيشة المقررة لمن يتقاضون معاشات هدرها ٩٠ جنيها ، فأنه واضح من قرارات مجلس الوزراء المتعلقية أن المحكمة التي تقررت من أجلها أعانة غلاء المعيشة هي زيادة وطأة المغلاء على الموظفين وأرباب المعاشات بحيث أصبحت مرتباتهم ومعاشاتهم الاصلية لاتكفى لمجابعة الزيادة في تكاليف المعيشة ، ولهذه الحكمة حرص المشرع على أن يقصر هذه الاعانة على من لا تجاوز مرتباتهم أو معاشاتهم قدرا معينا ، ثم فرق بعد ذلك – وكما سبق القول – بين المرتبات والمعاشات على أساس أن الموظفين الموجودين المخدمة يضطرون لمواجعة أعباء لا يتعرض لها أرباب المعاشات أذا بلغت معاشاتهم قدرا معينا ، وعلى أساس هذه النظرة ترك الشريحة الاغيرة بالنسبة للمرتبات مفتوحة بعيث بتقاضي الحد الاقصى للاعانة من يتجاوز مرتبه هذه الشريحة ، في الشهر يكفى مستحقه للاضطلاع بمسئوليات معيشة ،

وأيا كان وجه الرأى فى مدى ملائمة هذه النتيجة التى افترضها المشرع خاصة وقد زادت أعباء المعيشة بالنسبة للجميع من موظفين وأرباب معاشات الا أنه وقد وضح أن نية المشرع قد انصرفت الى عدم منح ارباب المعاشات الذين يجاوزون تسعين جنيها اعانة غلاء معيشة فانه لا يمكن ازاء هذه النية الواضحة من المشرع منحهم هذه الاعانة ما لم يصدر تعديل من المشرع يقضى بمنح أرباب المعاشات المذكورين اعانه غلاء معيشة حتى ولو تجاوزت معاشاتهم تسعين جنيها شهريا •

ومما سبق يبين أن حكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه لايصلح أن يكون سندا لمنح من تزيد معاششهم عن ٩٠ جنيها شهريا اعانة الفلاء المقررة لمن تبلغ معاشاتهم ٩٠ جنيها غقط ٠ غاذا كان المعاش المستحق للسيد الاستاذ (٠٠٠٠) يجاوز ٩٠ جنيها شهريا ومن ثم فانه ــ تطبيقا لما تقدم ــ لا يستحق اعانة غلاء معيشة عن هذا المعاش ٠

ولما كانت المادة 11 من القانون رقم 12 لسنة 1979 بغرض ضريبه على ايرادات رؤوس الاموال المنفولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل معدلة بالقانون رقم 197 لسنة 1970 تنص على أن «تربط الضريبة على مجموع مايستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافأت وأجور ومعاشات وايرادات مرتبة لمدى الحيساة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا ، وكذلك مدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » •

ومفاد هذا النص أن المعاشات تخضع للضربية على كسب العمل بصريح النص ومن ثم غلا محل الاجتهاد ، والقول بأن صاحب المعاش لا يقوم بعمل ما يمكن أن يفرض عليه الضربية .

لهدذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى عسدم استحقاق السيد الاستاذ ( ٠٠٠٠٠) اعانة غلاء معيشة عن معاشه الذى يزيد على ٩٠ جنيها شهريا بالمالم يتام تعديل الجسداول النتامة لاعانة غلاء المعيشة بما يسمح لارباب المعاشات البالغة أكثر من تسعين جنيها في الشهر تقاضى اعانة غلاء معيشة بالنسبة لها سوان المعاش المستحق له يخضع لضربية كسب العمل المقررة بالقانون رقم المستحق له يخضع لضربية كسب العمل المقررة بالقانون رقم المستدة له يخضع لضربية كسب العمل المقررة بالقانون رقم المستدة له يكسب العمل المقررة بالقانون رقم المستدة الم

، نتوی ۸۲۳ فی ۱۹۹۲/۱۲/۱ ،

قاعدة رقم (٥٠١)

المسجا:

أحقية الموظف الذي يجمع بين الماش والرتب طبقا للقانون رقم رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ في الحصول على اعانة غلاء معيشة عن مرتبه الساس خلك أن استحقاق الاعانة يدور مع استحقاق الرتب وجودا وعدما ويتبعه زيادة ونقصا - عدم وجود مانع قانوني من صرف أجر عن الاعمال الاضافية للموظف الذي يجمع بين الماش والرتب - أساس خلك جميعا

عدم مساس القانون رقم 70 لسنة ١٩٥٧ أو غيره من قوانين المعاشات بحق صاهب المعاش في الرتب وملحقاته متى أعيد الى المخدمة وانما بالحق في المعاش ما لم يتقرر له الجمع ــ حساب الاجر الاضافي على أساس مرتب الوظيفة وحده دون مقدار المعاش •

#### ملخص الفتوى:

بيين من الاطلاع على نتاب المالية الدورى رقم ٢٣٤ - ٢٧/١٣ المؤرخ في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنه ١٩٤٦ وبناء على انتفويض المنصوص عليه في الماده الخامسة من هذا اغرار – أنه يقضى في مادته السادسة بأن و التبع الاعانة الماهيه نتصرف كاملة أو منقوصة أو لا تصرف » •

ومن هذ النص يتذمح ان الاصل هو استحقاق اعانة غلاء المعشة تبعا لاستحقاق الرتب الاصلى ، وانها تدور في استحقاقها وجودا وعدما مع هذا الرتب ، وعلى مقتضى هذا الاصلى غان من يعاد الى الخدمة من اصحاب المعاشات ، تستحق له اعانة الملاء عن مرتب الوظيفة التي اعيد اليها ، ويزيل كل سُك في هذا الصدد أن قرارات مجلس الوزراء الخاصة باعانة الملاء غد تضمنت من النصوص ما يفيد تطبيق الاصل المشار اليه في حق من يعاد الى الخدمة من ارباب المعاشات ، فقضت الققرة ب من البند الاول من كتاب المالية المؤرخ في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ . بأن ارباب المعاشات انذين ، أعيدوا أو يعادون للخدمة من معمونة أو بآجر غون المعاش القرار لهم تحسب الاعانة بالنسبة نهم على أساس مجموع المعاش مع المعية أو المكافأة أو الأجر ، وتتولى الوزرات ناتي يتبعونها حرف الاعانة ،

ومن كن ذلك يبين أهقية صحب المعنس متى أعيد الى المحدمة ورخص له فى الجمع بين المعاش والمرتب ، فيتقاضى اعالة الغلاء عن مرتبه طبقاً للقواعد والشروط المقررة فى هذا الصدد .

أما عن استحقاقه للاجر القرر عن ساعات العمل الاضافية ، فانه

وان كان منح هذا الأجر طبقا للمادة ٤٥ من قانون نظام موظفى الدولة هو من الأمور التقديرية ، الا أن هذا لأيمنى أن يمامل من يعاد الى الخدمة من أصحاب الماشات فى صدد استحقاق هذا الآجر معاملة خاصه بل يتعين التسوية بينه وبين سائر الوظئين فى هذا الشأن اذ ليس من شأن واقمة استحقاقه للمعاش عن مدة خدمة سابقة ، ال تغير من مركزه باعتباره موظفا تسرى عليه كما تسرى على غيره كافة أحكام الوظيفة المامة ، وما ترتبه هذه الاحكام من مزايا و وعلى ذلك فيتمين ان يعطى له هذا الآجر أو يمنع عنه طبقا لتقرير الجهة الادارية وفيما عدا ذلك فلا يجرز القول بحرمانه منه أصلا ومطلقا مادام لم يقم بالنصوص دليل عرمانه من مثل هذا المرتب ،

هذا أما فى حساب الآجر عن ساعات العمل الأضاف ، فيتعين التعويل فى ذلك على ما يتقاضاه من مرتب مقابل عمله وقيامه بأعباء الوظيفة التى أعيد اليها ، ولا شك أنه لا يدخل فى هذا المرتب مايصرف له من معاش، لان الآخير لايستحق له بوصفه أجرا عن وظيفته التى أعبد اليها ، وانعا عن مدة خدمة سابقة على شعله لهذه الوظيفة •

ولايغير من هذا النظر سواء بالنسبة الى استحقاق الاعانة أو الاجر الاضافى الاستناد الى نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ الخاصة بجواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش ، أو غيره من قوانين المعاشات ، ذلك أن هذه القوانين فى تقريرها لقاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش لم تعن بهذه القاعدة الاساسية بحق صاحب المعاش فى تقاضى مرتبه وملحقاته متى أعيد الى الخدمة ، وانما قصد بها المساس بحقه فى المعاش بتقرير وقفه ( م ٥٤ من القانون ٥ سنة ١٩٥٩ و م ٥١ من القانون رقم ١٩٥٩ و م ٤١ من القانون رقم ١٩٥٨ و م ٤١ من القانون رقم ١٩٥٠ النشار اليه ، هنصوص الأمر بالنسبة الى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، هنصوص الأمر بالنسبة الى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، هنصوص هذا القانون غيما تضمنته من تنظيم لم تستحدث قاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والماش ولم تأت بقيد يرد على استحقاق صاحب الماش لرتبه بعد أن يعاد الى الخدمة ، اذ كل ما اضافه هذا القانون ، هم وتقرير امكان الاستثناء من قاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والماش ، وبذلك هو تقرير امكان الاستثناء من قاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والماش ، وبذلك هو تقرير امكان الاستثناء من قاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والماش ، وبذلك ما الماش ، وبذلك ما الماش ، وبذلك ما الماش ، وبذلك و مدال الماش ، وبذلك و المعرب المعرب المقال ، وبذلك و المعرب المعرب المعرب المعرب المعرب المعرب و وبذلك و المعرب المعرب المعرب المعرب و و المعرب و المع

بتجه هذا القانون بحكمه الى المماش الذى يصرف الموظف الذى يعاد الى الخدمة ، دون أن يتناول بالتعديل أو التصديد مقدار الراتب أو المكافأة التي تمنح للموظف ه

ولا حجة في القول بأن منح مثل هذا الموظف اعانة غلاء أو أجرا المافيا قد يترتب عليه مجاوزة مجموع ما يتقاضاه للحدود التي تدخل في اختصاص وزير الغزانة طبقا القانون ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المسار اليه مما يجعل الترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش من اختصاص رئيس يكون الترخيص فيها قد صدر من الجهة المذكورة وذلك أن هذا الاحتجاج يكون الترخيص فيها قد صدر من الجهة المذكورة وذلك أن هذا الاحتجاج مردود بأنه كما تثور شبهة في أن عبارة المعاش في تطبيق نصوص القانون المشار اليه المتعلقة ببيان السلطة المختصة بالترخيص بالجمع بين المرتب المعاش مجردا مما يستحق عنه من اعانه غلاء ، فكذلك الامر بالنسبة الى المرتب ، فانه لا يقصد به في تطبيق هذه النصوص سوى المرتب الاصلى ولا ينصرف بأية حال الى اعانة الملاء أو المكافأة عن ساعات العمل الاضافية ه

ومن حيث أنه يخلص مما سبق أن قوانين الماشات بما فى ذلك القانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٥٧ قد خلت من كل قيد فى صدد استحقاق صاحب الماش القابل عمله متى أعيد الى الخدمة سواء فى صورة مرتب أصلى أو تبعى ، ومتى كان الامر كذلك فان هذا الاستحقاق يبقى على الاصل وهو عدم التمييز بينه وبين سائر موظفى الدولة فى صدد استحقاق اعانة الملاء والاجر الاضافى ، فتستحق له هذه أو تلك طبقا للقواعد والشروط المقررة قانونا ،

لذلك انتهى رأى الجمعية الى استحقاق من يعاد الى الخدمة من أصحاب المعاشات لاعانة الغلاء وللاجر المقرر عن ساعات العمل الاضافية، على أن ينسب هذا الاجر في تقديره الى مرتب الوظيفة التى عين بها دون الماش وذلك وفقا للشروط والقواعد المقررة قانونا في هذا الشأن ه

( نتوي ۸۸۷ فی ۱۹۹۳/۱/۸ ۱

### ماعدة رقم (٥٠٢)

#### البسدا:

جواز الجمع بين الماش المستحق طبقا للقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والماش المستحق طبقا لقانون التامينات الاجتماعية رقم ٣٣ لمسنة ١٩٣٩ استثناء في حدود عشرة جنيهات ــ الماش الحكومي طبقا للقانون ٥٠ لسنة ١٩٣٣ لا يشمل اعانة غلاء الميشة ــ اعانة غلاء الميشة لاتعتبر دخلا في تطبيق قوانين الماشات ــ سند ذلك : لو كانت دخلا لما جاز مرفها مع الماش ٠

#### ملخص الفتوى:

أنه وان كان يجوز طبقا للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ الجمع بين المعاش المستحق طبقا له والمعاش المستحق طبقا القانون التأمينات الاجتماعية ، ألا أنه طبقا للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ لايجوز هـذ الجمع الا استثناء في الحالة التي لايزيد نيها مجموع المعاش على عشرة جنبهات .

ومن حيث أن المشرع، وان لم يحدد المقصود بالماش من حيث شمولة اعانة غلاء المعيشة الا أن المعاش الحكومي وفقا الاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يحسب استقلالا طبقا للجداول المرافقية له ثم يضاف اليه ماتقضي به القوانين والقرارات التنظيمية من الاعانات والملاوات، ومن ثم يكون المفهوم من لفظ « المعاش » الوارد في هذا القانون هو المعاش الاهلي دون اعانة غلاء المعيشة، ويتمين الاهذ بهذا المفهم في تحديد مجموع المعاشين عند تطبيق المادة ١٩٦٧ من القانون رقم المسئة ١٩٦٤ م

ومن حيث أنه من ناحية أخرى فان اعانة غالاء المعبشة لاتعتبر دخلا فى تطبيق قوانين المعاشات . ذلك لان هذه الاعانة تضاف الى المعاش بمقتضى قرارات مجلس الوزراء التى فرضتها وترتبط بالمسأش فى استحقاقه وانقضائه ، ولو كانت دخلا فى أحكام تلك القوانين لما جاز صرفها مع المعاش لأن الدخل يجب خصمه من المعاش في هدود النصوص التي توجب ذلك ، وفي خصم الاعانة من المعاش الذي يستحق عليه ما يؤدي الى عدم صرف شيء منها ، وهو ما يخالف منح هذه الاعانة لارباب المعاشات ، فضلا عن أنه يؤخذ من مجموع النصوص التشريعية لكل من قانون المعاشات الحكومية وقانون التأمينات الاجتماعية أن المعاش ذاته ليس دخلا في مفهوم تلك القوانين التي تحرص على التفريق في التعبير والحكم بين الدخل والمعاش ،

ومن حيث انه يخلص مما تقدم آنه يجوز الجمع بين المساش المستحق طبقا للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ والماش المستحق طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية اذا كان مجموع المعاش الاصلى المقر طبقا للقانون الاول: دون اعانة غلاء المعيشة • لايجاوز مع المساش الاجتماعي عشرة جنيهات ، اذ عندئذ يجوز الجمع بين المعاشين على ان تضاف للمعاش الحكومي اعانة الغلاء القررة •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن للسيدة المذكورة أن تجمع بين المماش المستحق لها عن والدها من الحكومة والمعاش المستحق لها عن زوجها من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •

( ملف ۲۱/۲/۲۱ ــ جلسة ۲۱/٥/٥/۲۱ )

# قاعسدة رقم ( ٥٠٣ )

المسدا:

المعاش قد أصبح بعد تقرير اعانة غلاء المعيشة يتكون من عنصرين متكاملين ، المعاش الاصلى واعانة غلاء المعيشة التى اضيفت اليسه سلماش الذى يستحق للابناء والذى يخصم منه ما يكون لهم من ايرادات لا يمكن أن ينصرف الى المعاش الاصلى وحده سالقصود به المساش الاصلى وملحقاته -

## ەلخص الحكم:

ان المرتبات والمعاشات قد أصبحت بعد تقرير اعانة غلاء المعيشة

لواجهة الزيادة فالنفقات تتكون من عنصرين متكاملين: المرتب أو المعاش الذى الاصلى واعلنة غلاء المعيشة التى أضيفت اليه ومن ثم فان «المعاش الذى يستحق » للابناء والذى يخصم منه ما يكون لهم من ايرادات • لايمكن أن ينصرف الى المعاش الاصلى وحده ، انما يجب أن يفسر المتصود من عبارة المعاش الذى يستحق بأنه المعاش الاصلى وملحقاته أى مضافا اليه اعانة غلاء المعيشة وترتبيا على ذلك فانه يتمين قبل اجراء خصم الايراد من المعاش ، أن يحدد أولا مبلغ الماش سباضافة اعانة غلاء المعيشة الى المعاش الاسلى ثم يجرى بعد ذلك خصم الايراد من مجموعها •

ولو قلنا بغير ذلك ، لانتهى بنا هذا القول ، الى استبعاد اعانة غلاء المعيشة — وهى جزء متمم للمعاش الذى يستحق — من حساب المعاش الذى يرتب للمستحق الذى له ايراد ، وحرمان صاحب الايراد الذى يكون ايراده ، مساويا للمعاش المستحق أصلا دون اضافة اعانة غلاء المعيشة ، من هذه الاعانة كلية ، وحرمان صاحب الايراد الذى يكون ايراده أقل من ذلك من جزء من هذه الاعانة وفى كلا الحالتين سيكون صاحب الايراد أسوأ حالا من لا ايراد له ، وسيختلف « المعاش الذى يستحق » للإبناء والمفروض انه غير متغير بالنسبة اليهم جميعا — لانه خلاف المعاش الذى يرتب لن كان له ايراد منهم — باختلاف احوالهم من حيث استحقاقهم لايراد من عدمه ، وهو ما لا يحقق الحكمة التى قصد اليها الشارع ،

( طعن رتم ١٤٤٤ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ )

### الغرع التاسع

## موافقة وزارة المالية على التصرف في منازعات الماش

قاعدة رقم ( ٥٠٤ )

#### المسدا:

التصرف في شأن المنازعات الخاصة بالماشات تقتضى موافقة وزارة المالية \_ صدور حكم جهة الادارة في منازعة خاصة بمصاش \_ موافقة جهة الادارة على الحكم دون وزارة المالية \_ الطعن في الحكم \_ الدغع بعدم تبول المعن لسبق تبول الحكم \_ في عجر محله •

## ملخص الحكم:

ان رئيس مجلس الدولة لا يملك التصرف في شأن المنازعات الخاصه بمعاشات موظفى المجلس ، بل لا بد من موافقة وزارة المالية على ذلك ، ماعتبارها صاحبة الاختصاص الاصيل في هذا الشأن ، فان هي لم توافق على الحكم الصادر لصالح احد موظفى المجلس في منازعة خاصة بمعاشه، فان موافقة رئيس مجلس الدولة على المحكم المذكور لاتمنع من استثنافه ، وبالتالى فان الدقع بعدم قبول الاستثناف لسبق قبول الحكم من رئيس مجلس الدولة يكون مبنيا على غير اساس سليم من القانون متعينا رفضه ،

( طعن رقم ٩٣١ لسنة ٣ ق ... جلسة ١٩٥٨/١/٤ )

# الغرع المساشر بعض القوانين والقرارات المتعلقة بالماشسات

أولا: الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢:

قاعسدة رقم ( ٥٠٥ )

البسدا:

الاحالة الى الماش بالتطبيق لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ مع ضم مدة خدمة لا تجاوز سنتين ... خضوع هذه المدة المشافة لحكم استقطاع احتياطي الماش ... لاتعارض بين هذا الاستقطاع وفكرة تعويض الموظف عن الفصل المفاجيء •

### ملقص الحكم:

تنص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ على أنه « لايترتب على فصل الموظف طبقا لاحكام هذا القانون حرمانه من المعاش أو المكافأة وتسوى حالته على أساس آخر مرتب حصل عليه وتضم الى مدة خدمة الموظف المدة الباتية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش بحيث لاتجاوز سنتين ويصرف له الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية ، فان لم يكن مستحقا لمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المضافة على أقساط شهرية » •

وتنص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ على أنه « ويستقطع سبمه ونصف فى المسائة من ماهيات جمسع الموظفين والمستخدمين الملكيين المعينين بصغسة دائمسة ولايجوز رد قيمسة هذا الاستقطاع فى أية حال من الاحوال سالموظفون والمستخدمون الذين يجرى على ماهياتهم حكم هذا الاستقطاع لهم دون سواهم الحق فى معاش أو مكافأة بمقتضى أحكام هذا القانون » •

وتنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ على

أن « الخدمة التى لا يجرى على ماهياتها حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية الماش أو المكافأة في أية حال من الاحوال » •

وعلى ضوء هذه النصوص فان البلغ الذي يدفع للموظف الفصول بالتطبيق لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٧ انما هو تعويض جزافى عن الفصل المفاجىء يصرف اليه على أقساط شهرية وانه روعى في تحديد مدته منح الموظف المفصول الفرصة للبحث عن عمل آخر وهو ماكشفت عنه صراحة المذكرة الايضاحية حيث جاء فيها «نظرا الى أن هذا الفصل لايعتبر فى ذاته عقوبة تأديبية وانما قصد به تطهير الاداة المحكومية تسوى حالته على أساس آخر مرتب حصل عليه وأن يعطى كتعويض جزافى عن فصله بعض المزايا المالية كأن تضم الى مدة خدمته المدق البالقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش بحيث لاتجاوز سنتين كما يصرف له المقرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة المضافة على أقساط شهرية تعويضا له عن هذا الفصل المفاجىء وروعى فى تحديد المدة منحة الفرصة الكافية للبحث عن عمل آخر » •

فالغرض من صرف التعويض على النحو المقرر فالمرسوم بقانون المدنة ١٩٥٢ هو كما أقصحت عنه المذكرة الأيضاحية ، تمكين الموظف المفصول من الاستمرار في حياته المعيشية على النحو الذي كانت تسير عليه قبل صدور هذا القرار فترة من الزمن يستطيع خلالها أن يدير أهور حياته عن طريق آخر \_ والامر على هذا الوجه لايخرج عن اعتبار قرار الفصل مؤجلا تنفيذه الى نهاية الوقت المحدد لصرف التعويض المقسط مع اعفاء الموظف من اداء العمل المنوط به ليتفرغ للبحث عن عمل يواجه به نفقات حياته ، وهو بهذه المثابة يتقاضى ذات المبلغ الذي كان يتقاضاه أثناء العمل لا زيادة فيه ولا نقصان ، وهو ما عنته المسادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٣ حيث تتص على أن « يصرف له \_ أي للموظف \_ الغرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية » ه

ومن ناحية أخرى فان المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ لايجيز حساب مدة في المعاش دون أن يجرى عليها حكم الاستقطاع • ومادامت المدة التى يصرف عنها التعويض تدخل فى حساب الماش فلابد طبقا لاحكام هذا القانون أن يخصم عنها احتياطى الماش سواء انفصمت رابطة الموظف بالحكومة أو اتصلت بها ، اذ أن هذا الحكم يجرى فى مجال قانون الماشات لا فى مجال قانون الموظفين و لا يمكن أن تقاس هذه الحالة بحالة الموظف الذى تسوى حالته طبقا لاحكام المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ لا نلكل حالة منهما مجالا خاصا علاوة على أن الموظف فى نطاق أحساق أحسات ١٩٥٢ لم يتقاضى على والبه عن المدة التى تضم الى مدة خدمته فى المعاش على خلاف الحال فى المادة ٣٣ سالفة الذكى والحال فى المادة ٣٣ سالفة الذكى و

( طعن رقم ۱۱۲۳ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٣١/١٢/٢٣ )

# قاعــدة رقم ( ٥٠٦ )

#### المسحا:

غصل الموظف بغي الطريق التاديبي وفق الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ــ استحقاته للفارق بين المرتب والمعاش خلال المدة الباقية لبلوغه سن المعاش بحيث لا تجاوز سنتين ــ يعنى تقاضيه ذات المبلغ الذي كان يتقاضاه ــ اثناء المعل بلا زيادة أو نقصان ٠

### ملخص الحكم:

واضح من نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة الماد ومما جاء بمذكرته الايضاحية ان المبلغ الذي يدفع للموظف المصول مالتطبيق لاحكام هذا القانون متمثلا في الفارق بين المرتب والمعاش عن مدة ممينة انما هو تعويض جزافى عن المصل المفاجىء يصرف اليه على أقساط شهرية ، وانه روعى في تحديد مدته منح الموظف المصول المفرصة للبحث عن عمل آخر ، فقد راعى المشرع تمكين الموظف المصول من الاستمرار في حياته المعيشية على النحو الذي كانت تسير عليه قبل مصله فترة من الزمن يستطيع خلالها أن يدبر أمر معيشته عن طريق آخر يخفف عنه البلبلة والاضطراب والامر على هذا الوجه لا يخرج عن اعتبار قرار المضل مؤجلا تنفيذه الى نهاية الوقت المحدد لصرف التعويض المسط

مع اعناء الموظف من أداء العمل المنوط به ليتفرغ للبحث عن عمل يواجه به نفقات حياته وهو بهذه المثابة يتقاضى ذات المبلغ الذى كان يتقاضاه أثناء العمل لا زيادة فيه ولا نقصان وهو ما عنته المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٦ بنصها على أن « يصرف له \_ أى الموظف لما المقرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية » وعلى هذا يستحق الموظف المصول خلال المدة المذكورة صرف الماهية التى كان يتقاضاها أى صرف صافى راتبه بعد خصم احتياطى المعاش ه

( طعن رقم ۱۲۲۰ لسنة ۷ ق -- جلسة ۱۲۲۸/۱۹۲۰ )

## قاعدة رقم ( ۵۰۷ )

المحدا:

الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ - النصبه على ان تضمالى مدة خدمة الموظف المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى الماش بحيث لا تجاوز سنتين - اجراء الاستقطاع لحساب المعاش على تلك المدة شرط لازم لامكان ضمها ضمن مدته - اساس ذلك واضح من قانون المعاشات رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ وان الرسوم بقانون سالف الذكر لم يقصد الى الخروج عليه •

#### ملخص الحكم:

تنص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن الماشات على أن « يستقطع سبعة ونصف فى المائة من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين المعينين بصفة دائمة • ولا يجوز رد قيعة هـذا الاستقطاع فى آية حال من الاحوال • والموظفون والمستخدمون الدين يجرى على ماهيتهم حكم هذا الاستقطاع لهم دون سواهم الحق فى مماش أو مكافأة بمقتضى أحكام هذا القانون » • كما نصت المادة التاسسعة من هذا القانون على أن « الخدمات التي لا يجرى على ماهيتها حكم الاستقطاع لاتحسب فتسوية الماش أو المكافأة فى أية حال من الاحوال واذ نص المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٧ ــ حسبما سلف ايضاحه على أن يضم الى مدة خدمة الموظف المدة الباقية بلوغه سن الاحالة الى المعاش

بحيث لاتجاوز سنتين ـ وقد نص قانون الماشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ على نحو ما سبق ايراده على أن الخدمات التي لايجرى على ماهيتها حكم الاستقطاع لاتصب في تسوية الماش فياية حال من الاحوال ، بمعنى أن الاستقطاع هو شرط لازم لحساب المدة في الماش فانه لاسبيل المي الخروج على هذه الاحكام الصريحة ويتميز لضم المدة المضافة للموظف المفصول في حساب الماش اجراء حكم الاستقطاع عليها هـذا وان الموسوم بتانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ وقد نص على ضم مدة الى مدة الماش الفعلية التي يستحقها الموظف المفصول دون أن يتعرض لحكم الاستقطاع وهو قائم أمامه ، فانه يكشف عن أنه لم يقصد الى الخروج على الحكام قانون المعاشات ، ولو أنه كان في مراده عدم اخضاع المذ المضمومة لها لجاء بنص صريح يقرر ذلك ه

( طعن رتم ۱۳۲۰ لسنة ۷ ق ــ جلسة ۲۸/۱۹۲۰ )

## قاعــدة رقم ( ۵۰۸ )

#### المسدا:

المعاش المقرر وفقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - تكييفه - معاش قانوني - اعتباره تعويضا جزافيا عن الفصل المفاجىء - استحقاق اعانة غلاء معيشة عنه •

## ملخص الحكم:

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الماش الذى قرر بالاستناد الى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن فصل الموظفين بعير الطريق التأديبي الذى فصل المدعى من الخدمة بالتطبيق لاحكامه ، هو معاش قانونى ، ذلك لان الموظف المفصول بغير الطريق التأديبي بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون سالف الذكر تنقطع صلته بالحكومة من يوم صدور القرار القاضى بفصله ، ولما هذا الفصل ليس عقوبة تأديبية فى خدور القرار المقاضى بفصله ، ولما هذا الفصل أو المكافأة ، وانما ذاتها غان الموظف المفصول لايحرم من حقه فى الماش أو المكافأة ، وانما رأى المشرع أن يمنحه تعويضا جزافيا عن فصله وهذا التعويض ينحصر أفى بعض المزايا المالية التى تقوم على ضم المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة

الى المعاش الى مدة خدمته بشرط ألا تجاوز سنتين وعلى صرف الفرق بين مرتبه وتوابعه وبين معاشه عن هذه المدة غير أن هذا الفرق لايصرف مقدما دفعة واحدة بل مجزءا على اقساط شهرية فان لم يكن الموظف مستحقا لمعاش منح ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية أيضاء ، وذلك على سبيل التعويض عن هذا الفصل المفاجى، و ولما كان من عناصر التعويض اعانة غلاء المعيشة طبقا للمعيار الذي قدر الشارع التعويض على أساسه فانها تأخذ حكمه ه

( طعن رشم ۱۰۲۲ لسنة ۱۳ ق ــ جلسة ،۱۹۷٤/۱/۲ :

ثانيا : القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ :

قاعسدة رقم (٥٠٩)

المحدا:

احالة الموظف الى المعاش طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٦٠٠ لمسنة ١٩٥٣ مع ضم مدة خدمة لا تجاوز السنة - خضوع هذه المسدة المضافة لاستقطاع مقابل المعاش - لا تعارض بين هذا الاستقطاع وفكرة تعويض الموظف عن الفصل المفاجىء ٠

#### ملخص الحكم:

تنص المادة الثانية من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على أنه « يستقطع سبعة ونصف فى المائة من ماهيات جميع الوظفين والمستخدمين المكين المعينين بصفة دائمة • ولايجوز رد قيمة هذا الاستقطاع فى أية حال من الاحوال للوظفون والمستخدمون الذين يجرى على ماهياتهم حكم هذا الاستقطاع لهم دون سواهم الحق فى معاش أو مكافأة بمقتضى أحكام هذا القانون » • ويجرى نص المادة التاسمة على النحو الآتى : « الخدمات التى لايجرى على ماهياتها حكم الاستقطاع لا تصبب فى تسوية المعاش أو المكافأة فى أية حال من الاحوال » • وتنص المادة الاولى من القانون رقم • • ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٣ على الدوال » • وتنص المادة الاولى من القانون رقم • • ١ لسنة ١٩٥٣ على أنه « يجوز لمجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة وزارية يشكلها أن

يحيل الى المعاش من تبين عدم صلاحيته لوظيفته من الموظفين من الدرجة الثامنة غما فوقها قبل بلوغ السن المقررة لترك الخدمة على أساس ضم مدة خدمة لا تجاوز السنة مع أداء الفرق بين الرتب والمعاش مشاهرة وذلك خلال مدة تبدأ من ٣ من يناير سنة ١٩٥٤ وتنتهى في ١٤ من يناير سنة ١٩٥٤ » •

ويبينهن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أن الاستقطاع شرط لازم لاحتساب المدة فى المعاش وأن المادة التاسسعة تقرر بصراحة أن الخدمات التى لا يجرى بها الاستقطاع لا تحسب فى الماش ولا سبيل للخروج على أحكام هذه النصوص الصريحة .

ولما كان القانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٣ لم يخرج على هذه الاحكام مل أنه نص على ضم مدة الى مدة الماش الفعلية التى يستحقها الموظف المفصول دون أن يتعرض لحكم الاستقطاع وهو قائم أمامه ولو كان في مراده عدم اخضاعها لحكمه لجاء بنص صريح يقرره ، أما انه لم يفعل فلا يجوز الخروج على هذه الاحكام الصريحة بطريقة القياس على الحالة الواردة بالمادة ٣٠ من المرسوم بقانون آنف الذكر كما ذهب الحكم المطعون فيه ، وهي التي تقول « الموظفون والمستخدمون الجارى عليهم حكم الاستقطاع اذا أصبحوا غير قادرين على الخسدمة في الظروف المنصوص عليها في المادة ٣٠ يرتب لهم معاش على أساس مدة الخدمة الفطية مضافا اليها نصف الفرق بين هذه المدة والمدة التي تخول للموظف الحق في ثلاثة أرباع المعاش » • اذ أن هذا القياس مصادرة على المطلوب الحق في ثلاثة أرباع المعاش » • اذ أن هذا القياس مصادرة على المطلوب الحق في ثلاثة أرباع المعاش » • اذ أن هذا القياس مصادرة على المطلوب المعاق المعالم الموطف المورق الموطف المورق ال

هذا ولا تعارض البتة بين تعويض الموظف عن الفصل الفساجي، واجراء خصم مايقابل احتياطي الماش اذ يقوم التعويض باضافة هذه المدة الى مدة خدمة الموظف المفصول بعد اجراء الاستقطاع وهو أمر واجب لحساب المدة في المعاش وفائدة الموظف محققة اذ به تزيد مدة خدمته وتتحقق فكرة التعويض أو الميزة المالية له عن هذا الفصل ، أما القول بعدم الاستقطاع على مجرد فكرة التعويض فقط مع صراحسة النصوص التي تستلزمه ففيه اهدار لها وتمييز لمدة الخدمة الاعتبارية عن مدة الخدمة الاعتبارية عن مدة الخدمة الفعلية دون نص صريح يقرره أو قيام مبرر يستوجبه،

( طعن رقم ۱۹۲۱ لسنة ٥ ق ١٩٦١/١/٧ )

### ثالثا : قرار مجلس الوزراء في ٤ و ١٩٥٣/١١/٢٥ :

# قاعدة رقم ( ٥١٠ )

المحدا:

احالة الموظف الى المعاش بناء على طلبه طبقــا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٤ و ٢٥ من نوغمبر سنة ١٩٥٣ مع ضم مدة خدمة لا تجاوز السنتين ــ خضوع هذه المدة المسلفة لاستقطاع مقابل المعاش٠

## ملخص الحكم :

أن مجلس الوزراء أصدر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرارا يقضى مضم مدة خدمة لا تجاوز السنتين مع أداء الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة لموظفي الدرجة الثانية فأعلى الذين يقدمون طلبا في خلال ستين يوما باعتزال الخدمة متى أجاز المجلس ذلك ، وذلك « رغبة في افساح مجال الترقى أمام العناصر المتازة » من موظفى الحكومة وفتح باب التوظف أمام المتفوقين من خريجي الجامعات والمعاهد العلمية « ثم أصدر المجلس الذكور في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرارا مكملا لقراره الأول جرى نصه بما يلى « الموافقة على منح الموظفين الذين يعتزلون الخدمة طبقا لقرار مطس الوزراء الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ الفرق مشاهرة عن المدة المضافة على أساس المرتب مضافا اليه اعانة الفلاء والمعاش مضافا اليه اعانة الغلاء خلال تلك المدة مع مراعاة عدم ادخال العلاوات التي تستحق أثناء المدة المضافة في حساب المعاش ، هذا مع مراعاة ادخال ماهيات المدة المضافة في حساب المتوسط الدي يتخد أساسا لتسوية المعاش » وقد أجريت أحكام هذين القرارين على موظفى الدرجة الثالثة غما دونها بموجب قرار ثالث صدر في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ •

ويخلص من استظهار نصوص القرارين المتقدمي الذكر أن كن ما قصد اليه مجلس الوزراء في شأن ذلك « الفرق » الذي قرر اداءه للموظفين معتزلي الخدمة مشاهرة هو أن يؤدي اليهم ماطراً من نقص بسبب اعتزالهم الخدمة حلى ما كانوا يتقاضونه شهريا من قبل وذلك ابتاء لحالهم على ما كان عليه لو كانوا مستمرين في الخدمة طوال السنتين

المصومتين اللتين قدر انهما كافيتان لاعداد أنفسهم لمواجهة ذلك النقص فى المستقبل ، وبهذه المثابة - لا يدخل فى حساب الفرق الذى قصد اداؤه للموظف ما لم يكن يتقاضاه من قبل أى ما كان يقتطع من مرتبه لاحتياطى المعاش ، يعزز هذا النظر أن القانون رقم ١٩٠٠ لمسنة ١٩٥٣ الذى شرع لتحقيق الغاية ذاتها من اصدار قرارى ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وجاء مكملا لهما قد استعمل عبارة « الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة الواردة » بذاتها فى القرارين المدكورين وتضمنت مذكرته الايضاحية صراحة انه سيراعى « ألا يقل مجموع ما يصرف الموظف عما كان يصرف اليه قبل احالته الى المعاش » •

ومن حيث أنه من ناحيــة أخرى فان ما نص عليه قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من نوهمبر سنة ١٩٥٣ من عدم ادخال العلاوات التي تستحق أثناء المدة المضافة في حساب المعاش ومن مراعاة ادخال ماهيات هذه المدة في حساب المتوسط الذي يتخذ أساسا لتسوية المعاش ، يكشف عن أنه اعتبر هذه المادة المضافة ملحقة بمدة الخدمة الغملية وآخذه حكمها ، ومن ثم نص على مراعاة ادخالها في حساب المتوسط الذي يتخد أساسا لتسوية الماش نفاذا للحكم المقرر لمدة الخدمة الفعلية في المادة ١٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالماشات ، وافترض أن ثمت علاوات تستحق خلالها ولكنه استبعد بصريح النص ادخال هذه العلاوات في حساب المعاش ، وأذ كان من بين الاحكام الجاربة على مدد الخدمة الفعلية حكم اقتطاع احتياطي المعاش الذي فرضته المادة التاسعة من القانون المذكور كشرط لازم لحساب أية مدة فيتسوية المعاش، فان سكوت مجلس الوزراء عن حظر تطبيق هذا الحكم \_ على خلاف مافعل في شأن العلاوات \_ يعنى اتجاه قصده الى وجوب سريانه والخضوع له . والاقتطاع في هذه الحالة يكون محله أو أساسه المرتعات التى كانت تستدى للموظفين معتزلي الخدمة خلال المدة المضافة لوبقوا فعلا في الخدمة ، وهي بذاتها المرتبات التي نص قرار ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ على ادخالها في حساب المتوسط الذي يتخذ أساسا لتسويه المعاش ، وليس ثمت اقتطاع من المبالغ المصروفة لمؤلاء الموظفين والتي لا محادلة في أنها لا تعد مرتبا .

ا شعن رقم ٢٥٢٩ لسنة ٦ ق ساجلسة ٢٥٢١/١١/٢١

رابعا: القانون رقم ۱۷۲ است ۱۹۰۵ باعتبار بعض دعاوى الماش منتها:

### قاعسدة رقم (١١٥)

#### المِسدة:

قسرارات مجلس الوزراء التى تنص على أنه لا يجوز أن يقل ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع اعانة غلاء المعشه الى موظف أو مستخدم أو مساحب معاش عن جملة ما يتقاضاه من يقل عنه ماهية أو أجرا أو معاشا الغاء هذه القرارات باثر رجعى سريان هذا الالغاء على الطعون المنظورة أيا كان مثار النزاع فيها ، وسواء تعلق بالشكل أو الموضوع •

### ملخص الحكم :

صدرت بعض قرارات من مجلس الوزراء مقررة أنه لا يجوز أن تقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع اعانة غلاء المعيشة الى موظف أو مستخدم أو صلحب معاش عن جملة مايقاضاه منها من يقل عنه ماهية أو أجرا أو معاشا • ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ فالغى بنص صريح وباثر رجمى تلك القرارات من وقت صدورها فى الخصوص الذى عينه وما ترتب عليها من حقوق كانت لذوى الشأن بمقتضاها ، فتعتبر هذه الحقوق وكأنها لم تسكن • كانت لذوى الشأن بمقتضاها ، فتعتبر هذه الحقوق وكأنها لم تسكن • محكمة القضاء الادارى أو قرارات نهائية من اللجان القضائية أو أحكام نهائية من اللجان القضائية أو أفصح عنها فى المستخدم الادارية التى علت محلها ، المحكمة التى تشريعى حكما قضائيا • ولسكن الشارع من ناحية أخرى نص فى الوقت ذاته على أن يسمى الحكم الذى استحدثه بأثر رجعى على الدعاوى المنظورة وقت نفاذ ذلك القانون • ثم أصدر القانون وأن الدعاوى المنقوة القانون وأن

ترد الرسسوم المصلة عليها ، كل ذلك بغير حاجة الى احسدار حكم فيها باعتبار الخصومة منتهية ، وبيين من ذلك أن المقصود بالاحكام التي لا يمسها الاثر الرجمي هو تلك التي ما كانت وقت نفاذ القانون التي لا يمسها الاثر الرجمي هو تلك التي ما كانت وقت نفاذ القانون بشأنها فيسرى عليها الحكم المستحدث ذو الاثير الرجمي باعتبار الطعن فيها فيها ، وسواء تعلق بالشكل والدفوع أو بالموضسوع ، ولا مندوحة من اعتبارها منتهية بقوة القانون دون فصل فيها ، سواء في شكلها أو في دفوعها أو في مؤسوعها .

( طعن رتم ١٩٥٢ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٨/١/٨٥ )

خامسا : القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ :

قاعسدة رقم (١١٥)

البسدا:

مناط ضم مدة السنتين الى مدة الخدمة المحسوبة في الماش طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ــ الا تجاوز مدة الخدمة المحسوبة في الماش نتيجة لذلك سبعة وثلاثين سنة ونصف سواء بلغ مقدار الماش ثلاثة أرباع الرتب أم لم يبلغه ــ اساس ذلك وضوح النص وضوحا يغنى عن البحث عن حكمة التشريع ودواعيه •

## ملخص الحكم:

ان ما ذهب اليه المسدعى من أن من حقه وفقا لاحكام القسانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ أن تضم سنتان الى مدة خسدمته المحسوبة فى المسائس والتى كانت تبلغ فى تاريخ تقسديم طلبسه حوالى التسمة وثارثين عاما وذلك تأسيسا على أن الحكمة من نص القانون المذكور على الا تجاوز مدة الخدمة المحسوبة فى المسائس نتيجة لضم مدة السنتين سبما وثلاثين سنة ونصف هى ألا يجاوز المعائس ثلاثة أرباع المرتب

وأنه نظرا الى أنه معامل بقانون المائسات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ فانه لن يترتب على ضم مدة السنتين المشار اليهما الى مدة خدمته أن يجاوز معائسه ثلاثة أرباع المرتب وما ذهب اليه المدعى في هذا الشأن مردود بأن نص المسادة الاولى من القسانون رقم ١٦٠ لسسنة ١٩٠٠ صريح وقاطع في أن مناط ضم مدة السسنتين الى مدة الفسدمة المحسوبة في المحساش هو ألا تجاوز هدذه المدة نتيجة لهذا الضم سسبعا وثلاثين سنة ونصف ومتى كان النص واضحا جلى المعنى غلا مقتضى البحث عن حكمة التشريع ودواعيه اذ أنه لا يكون الا عند غموض النص أو وجود لبس فيه ٥

( طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٧ ق \_ جلسة ١٩٦٤/١/٢ )

## قاعسدة رقم (١١٥)

#### المسدأ:

زيادة مدة خدمة المسدعى المحسوبة في المعاش على سبع وثلاثين سنة ونصف في تاريخ تقديم طلب وفقا للقسانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ سـ لا تحول دون الهادت من العلاوتين اللتين أجازهما هـذا القانون وأن حالت دون ضم سنتين الى مدة خدمته ٠

## ملخص الحكم:

ان مجرد زيادة خدمة المدعى المصوبة فى الماش على سبع وثلاثين سنة ونصف فى تاريخ تقديم طلب وان كانت تحول دون المادت من ضم مدة سنتين الى تلك المدة الا أنها لا تحول دون المادت من الملاوتين اللتين أجاز القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٩٠ منحهما له بشرط ألا يجاوز بهما نهاية مربوط الدرجة الرابعة •

( طعن رتم ۱۲۷۱ لسنة ۷ ق ــ جلسة ۱۹۹۲/۱/۲۱ )

( م ۱۷ - ج ۲۲ )

## الغمسل الثسامن عشر

معاشسات سورية

## قاعسدة رقم (١٤٥)

#### البحدا :

المساواة بين المسوريين والفلسطينيين في جميع الحقوق والمزاية المترتبة على الوظيفة المعامة ، مع الاحتفاظ بالجنسية الاصلية الكل سفول الافادة من نظم التقاعد متى توافرت في حق صاحب الشأن شروطها ساس فلك سالرسومان التشريعيان رقما ٣٣ بتساريخ ١٩٤٩/٩/١٧ والقسانون رقم ٢٦٠ المسادر في ١٩٥٦/٧/١٠ و

## ملخص الحكم:

ان ما نصت عليه المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم ١٩٦٩ الصادر في ٤ من تشرين الشاني ( نوغمبر ) سنة ١٩٣٥ من حصر الاغادة من أحكامه في الموظفين الملكين والمسكريين المتمتمين – وأفراد أسرهم – بالجنسية السورية قبل الاحداث الخاصة بالفلسطينيين العرب وبأوضاعهم في الاقليم السوري ، وما قضت به المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم ٣٤ بتاريخ ٢٧ من نيسان ( أبريل ) سنة ١٩٤٨ الخاص بنظام الرواتب التقاعدية من تطبيق أحكامه على موظفي الجمهورية السورية وذويهم الحائزين على الجنسية السورية انما يتناول الاحكام المنظمة لأوضاع السوريين فيما يتعلق بافادتهم من حقوق التقاعد ، بجمل الجنسية السورية شرطا لهذه الافادة ، وذلك من عادة الفلسطينيين أن كانوا يفيدون من تلك الاحكام بنصوص تشريعية لاحقة لتلك الاحداث سوت بينهم وبين السوريين أصلا في هذا الخصوص هذا الخصوص ه

وقد راى أنشارع لحكمة عليا سياسية وقومية امتها الخروف الاستعانيه التي يمر بها الفلسطينيون العرب ان يسسوى بينهم وبين السوريين في الحقوق والمزأيا المخاصسة بالوطيقة ، فاصدر لهدا الغرض المرسوم انتشريعي رهم ٣٣ بتاريخ ١٧ من ايلول ( سبتمبر ) سنه ١٩٤٩ باعفامهم من شرط الجنسيه المنصوص عليمه في الفقرة الأولى من المسادة ١١ من قانون الموظفين الاساسي عند طلبهم انتوخلف في ادارات الدولة والمؤسسات العامه ، وقضى بمعاملتهم كالسوريين من هذه الوجهه مع احتناهم بجنسيتهم الاصليه من اجل الاوضاح المسياسية والدولية • وبازاله عارق الجنسية ، وتقرير المساواة بينهم وبين السوريين يصبح نسان هؤلاء أنفنسطينيين بعد ذلك تسان السوريين فيما يتعلق بباغى السروط والمسفات الاخرى اللازم توافرها لامكان الأنخراط في سلت الوضيفة انعامة ، والخضوع للنظم التي تحكمها ، بما في ذلك ما تفرضه على شاغلها من واجبات وما ترتبه له من مزايا ، ومنها حقوق التقاعد متى تحققت للشخص الشروط المتطلبة قانونا لاكتساب المركز القانوني الذاتي نيها • وقــد أكد المرســوم التشريعي رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر بتسوية اوضاع الفلسطينيين هـذا المعنى فيما نص عليه من تنظيم تثبيت الفلسطينيين المتماقد معهم في وزارة التربية والتعليم في الملان الذي ينتمون اليه ( الابتدائي أو النَّانوي ) بالطرق • ووفقا للمباديء التي بينها • كما أقر صراحة بحق هؤلاء الفلسطينيين في التقاعد فيما قضى به من اعتبار بدء حساب الخدمات الفعلية من أجل التقاعد للفلسطينيين الذين يدخلون فى ملاك التعليم الشانوى أو الابتــدائى بموجب أحكامه من تاريخ صدور المراسميم أو القرارات التضمنة دخولهم في هـذا الملاك . ويتضح من هددا بما لا يدع مجالا للشك أن الشارع قد اعتبر المساوآة بين السموريين أصلا وبين الفلسطينيين في جميع الحقوق والمزايا المترتبــة على الوظيفــة العامة بمــا في ذلك الانهادة من نظم التقاعد متى توافرت في حق صاحب الشأن شروطها ، أمرا مسلما مفروغا منه من حيث البدأ ، ولذا صدرت التنظيمات التشريعية الخاصة بموظفى وزارة العارف من الفلسطينيين من حيث التثبيت والتقاعد على هذا الاساس ، ثم أكد ذلك القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ الصادر

بعد ذلك في ١٠ من تموز ( يولية ) سنة ١٩٥٦ ، والذي نص في عبارة قاطعة على المساواة التسامة بين هؤلاء وأولئك في جميع ما نصت عليه القوانين والانظمة النافذة المتعلقة بحقوق النوظف والعمل والتجارة وخدمة العلم ، مع احتفاظ الفلسطينيين بجنسيتهم الاصلية • وهاهر من ذلك أنه اعتبر الذكورين كالسوريين تماما في كلُّ ماتقدم من حقوق وهي التي تندرج فيما يسمى في الدساتير بالحقوق العامة المواطنين ، وان كان قد آحتفظ بالجنسية الاصلية لكل • وغنى عن القول أنه يقصد بالحقوق المتعلقة بالوظيفة الحقوق والمزايا المترتبسة على النظام القانوني للوظيفة بمعناه العام بغير تخصيص أو تمييز أو المتفرعة منه ، والمطلق يجرى على الهلاقه ما لم يقيد أو يخصص بنص خاص ، ويدخل في النظام القانوني العام للوظيفة الاحكام والمزايا الخاصة بالتقاعد ، لأنه فرع من النظام المذكور ، فيفيد منه السورى والفلسطيني سمواء بسواء متى توافرت في حقه الشروط القانونيسة المتطلبة لذلك ، وكون المشرع قسد يعالج نظام التقاعد بقانون خاص مستقل عن قانون الموظفين الاساسى ليس معناه أن النظام المذكور منفصل عن النظام القانوني للوظيفة ، بل هو فرع منه في المفهومات القانونية الادارية العامة كما سلف البيان ، وغاية الامر أن المشرع يغصــل هــذا النظام بقانون خاص كما يحدث في أمور أخرى خاصة بالوظيفة المامة فيما يتعلق بقواعد التميين أو الترفيع أو التأديب ، أو بالنسبة الى فئسات أو هيئسات خاصسة من الموظفين كالقضاة أو العسكريين أو الشرطة أو موظفى الجمارك أو غيرهم ، كل هــذا مع التسليم بأنها جميعا تشريعات تتعلق بالوظيفة بمعناها العام ، كما أن كون الموظف لا يفيد أحيانا من مزايا التقاعد لا يرجع الى أن نظام التقاعد في الفهم القانوني منفصل عن نظام الوظيفة العام ، بل قد يرجع الى عدم توافر الشروط الواجب تحققها لاستحقاق التقاعد، والسوريون والفلسطينيون في ذلك على حد سواء .

( طعن رتم ٢ لسنة ٢ ق \_ جلسة ٢٣/٤/١٩٦ )

## قاعدة رقم (١٥٥)

المسدا:

ثبوت الاقامة بالجمهورية السورية عند نشر القانون رقــم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ وشغله وظيفة داخله في الملاك الدائم وادائه خدمة تدخل في مبعاد الخدمات المتبولة في حساب التقاعد ــ افادته من احكام المرسوم التشريمي رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٩ بنظام الرواتب التقاعدية ٠

## ملغص الحكم:

اذا كان الثابت أن المدعى من الفلسطينين العرب المقيمين بأراضى الجمهورية السورية عند تاريخ نشر القانون رقم ٢٦٠ لمسنة ١٩٥٦ ، وكان يشغل وظيفة داخلة في الملاك الدائم ويؤدى خدمة تدخل في عداد المخدمات المقبولة في حساب التقاعد ، فانه يفيد من أحكام المرسسوم التشريعي رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام الرواتب التقاعدية .

( طعن رقم ٢ لسنة ٢ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٦ )

## قاعـــدة رقم ( ٥١٦ )

البسدا:

موظف او مساعد — تثبيته في وظيفة ملاك الدولة الدائم — ضم مدة غدمته في حساب النقاعد — المادة الثامنة من المرسوم التشريعي رقم ١٩٦١ السنة ١٩٣٥ الفاص بالرواتب التقاعدية تقصر مدة المغدمة في الوظائف المؤقدة او المساعدة على بعض هذه الوظائف على سبيل الحصر — تعميم الافادة من مزية الفسم على جميع الموظفين المؤقدين والمساعدين بالمرسوم التشريعيرة م ٦٦ أس الصادر في ١٩٤٣/٣/٣١ المحل المادة الثامنة سالفة الذكر — شرطه التثبيت في ملاكات الدولة الدائمة — المرسوم الاشتراعي رقم ١ مس تاريخ ١٩٤١/٥/٢١ بتشكيل دائرة الاعاشة ، والمرسوم التشريعي رقم ١٥٠ تاريخ ١٩٤٢/٨/١٠ بتنظيم وزارة الاعاشة ، وتحديد ملاكها — وضعهما نظاما خاصا لموظفي الاعاشسة المعينين من خارج ملاك الدولة — اعتبارهم موظفين مؤقدين — النص صراحة على انهم ليسوا في ملاكات الدولة ، وانهم يتقاضون تعويضات غي تابعسة للعائدات التقاعدية ـ عدم المادتهم من تعميم مزية ضم مدة الخدمة التعديل السالف الذكر •

### ملخص الحكم:

ولئن كان التعديل الذي ادخل على الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم التشريعي رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٣٥ بمقتضى المرسوم التشريعي رقم ٢٢ أس تاريخ ٦ من أذار (مارس) سنة ١٩٤٣ قد قضى بأن الموظفين المساعدين الذين عينوا بمرسوم أو قرار وزارى أو قرار من المحافظين وثبتوا خلل استخدامهم في ملاكات الدولة الدائمة ضمن الشروط وهدود السن المنصوص عليها فهنظام الموظفين العام ونظام الملاك الخاص يمكنهم الطالبة بادخال خدماتهم الذكورة ، في مدة خدمتهم الفعلية بقرار من وزير المالية على أن تؤدى العائدات التقاعدية عن هذه الخدمات ، وبذلك عمم الافادة من تلك المزية على الموظفين المؤقتين المساعدين كافة بعد أن كانت مقصورة على بعض الموذفين المؤقتين على سبيل الحصر، الا أنه بيين من الاطلاع على المرسوم الاشتراعي ١ • س تاريخ ٢١ من أيار ( مايو ) سنة ١٩٤١ بتشكيل دائرة الاعاشة ، والرسوم التشريعي رقم ١٥٠ تاريخ ٥ من آب ( أغسطس ) سنة ١٩٤١ بتنظيم وزارة الاعاشة وتحديد ملاكها ، أن لوظفي وزارة الاعاشة المعينين من خارج مارك الدولة ـ كما هي الحال في شأن الدعي \_ نظامهم الوظيفي الخاص بهم فيعتبرون بمثابة موظفين مؤتتين ، ويتقاضون فقط تعويضات اسأسية يضاف اليها عااوات غلاء المعيشة والتعويضات العائلية ، وتكون غير تابعة للمائدات التقاعدية ، كما ان لوزارة الاعاشة موازنتها الخاصة المستقلة عن الموازنة العامة للدولة ولها مواردها الخاصة بها ، ومن ثم فلا يفيد هؤلاء الموظفين من التعديل الذن أدخل على الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم التشريعي رقم ١٦١ لسنة ١٩٣٥ ، بعد اذ نص صراحة في القوانين الخاصة بوزارة الاعاشة ، على أنهم ليسوا في ملاكات الدولة ، وأنهم لا يتقاضون مرتبات شهرية ، وانما يتقاضمون تعويضات غير تابعة للمائدات التقاعدية •

ا طعن رقم ٥٢ لسنة ٢ ق - جلسة ٢١/١/١١٠ ١

# قاعدة رقم (١٧٥)

#### المحدا:

تسوية الرواتب التقاعدية وفقا لقانون تقاعد الجيش الموظفين المعودين من رجال الشرطة في مفهوم القانون رقم ١٤ لسفة ١٩٥٨ - تحديد المادة ٣٨ من هذا القانون من يعتبر ضابطا وفق أحكامه - شرط السفاء صفة الضابط على من عينوا خلال فترة الانتقال أن يتم تدريبهم نظاميا - لا محل لاضفاء هذه الصفة على من سرح قبل أن يتم تدريبه نظاميا - عدم استفادته من قانون التقاعد المسكرى وخضوعه لقانون تقاعد الوظفين المنبين -

### ملخص الحكم:

ان قانون تقاعد الجيش انما ينطبق على الموظفين المعدودين من رجال الشرطة في مفهوم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ وقد نصت المادة ٢٨ من هذا القانون على أن يعتبر ضابطا وفق احكام هذا القانون (٢) الضباط الذين في الخدمة عند صدور هذا القانون (٢) الضباط الذين في وظائفهم خلال فترة الانتقال بعد أن يتم تدريبهم نظاميا وفقا للنظم التي يصدر بشأنها قرار من وزير الداخلية (٣) خريبو كلية اللبوليس ، وعلى ذلك فان المدعى وان كانت وظيفته وهي صدير ناحية قد نقلت الى ملاك الشرطة ، الا أنه سرح من وظيفته قبل أن يتم تدريبه نظاميا ، ومن ثم لا محل لاضفاء صفة الضابط عليه ولا يخضع لتانون التقاعد العسكرى ، وانما يعامل في تصفية حقوقه التقاعدية وفقا لتانون تقاعد الموظفين المدنين ،

(طعن رتم )ه لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٠/٩/٢١)

## قاعسدة رقم ( ٥١٨ )

#### : المسدا :

نص قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٤٧ المؤرخ ١٩٣٩/٧/٦ والمرسوم التشريعي رقم ١٩١ المؤرخ ١٩٣٥/١١/٤ — المقال تعديل على هذا المرسوم التشريعي رقم ١١٩ تاريخ ١٩٣٥/٢/٣٠ — عسمتم انطاق المرسوم الاخير الا على من كان على راس المعل حين نشره اعتبارا من ١٩٤٢/٢/١ — لا يمنع من حساب المدد التي كانت تدخل في حساب المتعاد طبقا للتشريع السابق — تأكيد المرسسوم التشريعي رقم ٣٤ المصادر في ١٩٤٩/٤/٢٧ لهذا المحكم ٠

# ملخص الحكم:

تنص المادة ٦٠ من الرسوم التشريعي رقم ٣٤ الصادر ف ٢٧ من نيسان ( ابريل ) سنة ١٩٤٩ على ( خسدمات المستفيدين من التشريع السابق وحقوقهم عن المادة السابقة لتاريخ نشر هذا المرسوم التشريعي تقبل ضمن الشروط وبمقتضى الاحكام التي كانت سسارية عليهم ) ومفاد هذا النص أن مدة خدمات المستفيدين من تشريع سسابق تحسب لهم ه

وفى ٢ من يولية سنة ١٩٢٩ صدر قرار مجلس الوزراء ذو الرقم ١٣٠٢ ثم صدر المرسوم التشريعي رقم ١٩٦١ فى ٤ من نوفمبر سسنة ١٩٣٥ ثم عدر المادة ١٠٥ من القرار الأول استفادة من خدم الدرك من مماش التقاعد وتقرر المادة ٣١ من الثاني استفادته كذلك أذ يجري نصها كما يلي : (أن الوكلاء وأفراد الدرك الذين بلفت خدمتهم عشرين عاما يستفيدون من راتب تقاعد شهرى مدى الحياة على الا ينتقل للورثة بعد وفاة صاحبه) •

وقد عدل النص السابق بالرسوم التشريعي رقم ١١٩ المسادر بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٢ وأصبح النص الجديد كما يلى : «يستفيد الدركيون المحترفون والرقباء والوكلاء من معاش تقاعد يحسب عن مجموع خدماتهم ضمن الشروط الآتية — الافراد الدنين لم يكونوا خاضمين لحسميات التقاعد يخضعون لها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٠ فيؤدون المائدات التقاعدية بنسبة ٧/ وتقبل فى التقاعد خدماتهم المؤداة بدءا من هذا التاريخ على أساس جزء من ستين من راتب الرتبة المتخذه أساسا لحساب التقاعد •

أما خدماتهم التى أدوها قبل تاريخ أول يناير سنة ١٩٤٠ دون أن يؤدوا عنها المائدات التقاعدية فتحسب لهم فى التقاعد على أساس جزء من مائة من نفس الراتب » •

على أن هذا المرسوم وان لم ينطبق على المطمون ضده اذ المادة و منه تنص على أن احكامه تطبق على الموجودين على رأس العمل حين نشره اعتبارا من واحد من كانون الثانى سنة ١٩٤٢ الا أنه مع ذلك لم يلغ نظام التقاعد السابق على هذا المرسوم بل أخضع لحسميات التقاعد طائفة أخرى لم تكن فيما مضى خاضعة لها — ولم يلغ أيضا ضم محدد الخدمة السابقة الى المدد اللاحقة لصدور القانون المذكور في حساب الحقوق التقاعدية للموظف •

فاذا بان مما تقدم ان المطعون ضده كان خاضعا لقانون يعطيه الحق فى راتب تقاعدى عن مدة خدمته السابقة فيما لو أكمل عشرين عاما ولكنه اذا كان لم يكمل المدة المطلوبة بسبب المرض الذى طرأ عليه والذى كان من أثره فصله من العمل سنة ١٩٣٦ فان ذلك لا يفقده حقبه فى كان من أثره خدمته السابقة عند تسوية حقوقة التقاعدية ما دام أن هذه المدة كانت بحسب التشريع السابق من المدد التى تدخل فى حساب حقوقه التقاعدية ، ومن ثم غهر من المستفيدين من التشريع السابق وبالتالى يكون له الحق فى حسابها فى تسوية هذه الحقوق اذا ما قام بالالترام الذى وضعته على كاهله المادة ٣٣ من المرسوم رقم ٣٤ لسنة بعويض تسريح ثم أعيد الى خدمة مؤهلة للحقوق التقاعدية أن يعيد الى الغزينة التعويض كاملا) ،

( طعن رقم ۸۷ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۱۹۹۱/٥/۱۹۹۱ )

## قاعسدة رقم (١٩٥)

#### البسدا:

الموظفون المحليون الاصليون بحكومة جبل الدروز — استحقاقهم تعريض تسريح وفقا للقرار رقم ٢٤١٦ الصادر في ٢١ من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٦ لا راتبا تقاعديا — عدم التفرقة في هذا الشأن بين المطفين المسكريين في الدرك — المرسوم رقم ١٤٢ المطار بالقانون رقم ٢١٣ المصادر في ١٤ من شباط (فبراير) سنة ١٩٣٩ المعل بالقانون رقم ٢١٣ بتاريخ ٢ من آب (أغسطس) سنة ١٩٥٤ لا يقرر كذلك معاشات تقاعد للموظفين المبينين به — عدفه ضم المدة التي بقى فيها هؤلاء خسارج الوظيفة في عهد الاحتلال الى مدة خدمتهم السابقة بما يستنبعه من المادة التي من نفادة التي منهم على أساس هذا الفسم — بيان ذلك •

### ملخص الحكم:

ان القرار رقم ٢٤١٦ المتضمن نظام صرف تعويض الخروج من الوظيفة أو التسريح المتوجبة للموظفين من أهالي البلد الاصليين التابعين لحكومة جبل الدور الصادر في ١٦ من تشرين الثاني ( نوفمبر ) سمنة ١٩٣٦ والمصدق عليه في ٧ من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ قد جرى نص المادة الأولى منه بما يلى : (كل موظف محلى أصيل مسرح لسبب غير تأديبي يأخذ تعويض تسريح مصوبا على أساس نصف راتبه الشهرى الاخير لكل سنة خدمة فعلية ، ان تعويض التسريح لا يمكن بأى هال ومهما كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم المسرح ، لا يمكن أن يقل عن راتب شهر عن كل شهر أو جزء من الشهر الزائد على مجموع عدد أعوام الخدمة ، تخصص علاوة قدرها ١ على ١٢ من التعويض المائد لسنة كاملة •• ) كما جَرى نص المادة الاولَى من المرسوم رقم ١٤٢ بتاريخ ١٤ من شباط ( فبراير ) سنة ١٩٣٩ المحلة بالقانون رهم ٢١٣ بتاريخ ٣ من آب ( أغسطس ) سنة ١٩٥٤ بما يلي : ( أن الموظفين . الملكيين والعسكريين والمتقاعدين الذين سبقت لهم خدمة في وظيفة من وظائف الدولة أو المؤسسات العامة واشتركوا فى ثورة ١٩٢٠ وثورة ١٩٢٥ و ١٩٣٦ أو اشتركوا في خدمة القضعة الوطنية ، واستشهدوا أو

حكم عليهم من أجلها بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ولم بستخدموا من بعد الحكم عليهم حتى مبدأ الدور الوطنى تضم الى مدة خدمتهم السابقة المدة التي بقوا خارج الوظيفة في عهد الاحتلال حتى مبدأ العهد الوطني ) ، ونصت المادة الثانية من القانون ١٤٢ سالف الذكر على أنه « يعاد النظر في حسابات معاشات التقاعد للمتقاعدين من هؤلاء على أساس هذه الاضافة وأساس الراتب المحدد ٠٠٠ » ويبين من مطالعة هذه النصوص أن القرار رقم ٢٤١٦ لا يمنح رواتب تقاعدية بل انه قد هددف أساسا الى تقرير تعويض تسريح للموظفين المحليين بفئات معينة عن مدة خدمتهم الفعلية ، ويستوى في مجال تطبيقه الموظفون المنيون والموظفون العسكريون في الدرك لان نصوصه في هذا الخصوص جاءت مطلقة غير مقصورة على المدنيين من الموظفين ، أما القانون رقم ١٤٢ الآنف الذكر فكان يهدف الى أن تضم الى مدة خدمة الموظفين المبينين به المدة التي بقوا فيها خارج الوظيفة في عهد الاحتلال حتى مبدأ المهد الوطني لا ألى تقرير معاشآت تقاعد لهؤلاء الموظفين ، وانما يستتبع هذا الضم بطبيعة الحال اعادة النظر في حسابات معاشات التقاعد للمتقاعدين من هؤلاء الموظفين على أساس هذه الاضافة .

( طعن رقم ۷۷ لسنة ۲ ق - جلسة ۲۱/۹/۲۱ )

# قاعسدة رقم ( ٥٢٠ )

#### المسدأ:

موظفی البلدیات — سریان قانون الوظفون الاساسی رقم ۱۹۲۰ الخاص المدنة ۱۹۶۹ الخاص التشریعی رقم ۱۹ اسنة ۱۹۶۹ الخاص بالتقاعد علیهم من تاریخ نشر القانون رقم ۲۰۸ اسنة ۱۹۶۹ المتعب باثر حال ومباشر — عصدم جواز المساس بالحق المختصب أو المركز القانونی الذی یکون قد ترتب لهم فی ظلل انظام القدیم الذی کانوا یعاملون به قبل نفاذ القانون رقم ۲۰۸ اسنة ۱۹۰۶ — أثر ذلك — احالة موظف البلدیة ، المستمر فی المخدمة بعد بلوغه سن المستین طبقا لاحصاء نفوس سنة ۱۹۳۳ بسبب حصوله علی حكم سن المستین عبد مولده ، علی التقاعد من تاریخ نفاذ الاحكام الجدیدة علیه ولیس قبل ذلك ای من ۱۰ من آب ( أغسطس ) سنة ۱۹۵۶ وتسویه حقوقه التقاعدیة علی هذا الاساس — اساس ذلك ،

## ملخص الحكم:

اذا كان الثابت أن المدعى حتى تاريخ نفاذ أهكام القانون رهم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ كان خاصعا \_ بوصفه من موظفى البلديات \_ لنظام معين ليس فيه ما يمنع من قبول أحكام بتغيير السن الثبت ف سجلات قيد النفوس ، وهذا ببخلاف ما هو متبع بالنسبة لموظفي الحكومة فقد كان القانون المطبق عليهم يحظر الاخذ بغيّر السن المثبت في قيد النفوس، وعلى ذلك فقد حصل المدعى على حكم فى سنة ١٩٣٦ ــ بالطريق الذى رسمه القانون ــ بتغير مولَّده من سنَّة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٢ وعومل في البلدية بحسب هذا التعديل وأقرته وانه بحسب سنه المثبت في قبد نفوس سنة ١٩٥٢ كما يبلغ الستين من عمره في سسنة ١٩٥٢ وهسو سن الاحالة على التقاعد بحسب نظام البلدية التي كان تابعا لها المدعى، فاذا ما أبقت عليه البلدية بعد ذلك في الخدمة فانها تكون قد أخذت مغبر السن الوارد في قيد النفوس • والموظفون سواء أكانوا في خــدمة الحكومة أو المؤسسات أو الاشخاص الاعتبارية العامة غانهم يخضعون لنظام لائمي عرضة للتغيير ، فمركزهم من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، ويتفرع على ذلك أن تنظيم جديد يستحدث يسرى على الموظف بأثر حال مباشرٌ من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر رجعي من شأنه أهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت له نتيجة لتطبيق التنظيم القديم عليه قانونا كان أو لآئحة الا بنص خاص في قانون .

وعلى هدى ما تقدم غان القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ بنظام تقاعد موظفى بلديات المدن الكبرى قد نص فى مادته الاولى على أن (يطبق على موظفى البلديات بالمدن الكبرى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ المتضمن نظام الموظفين الاساسى وتعديلاته الممول بها بتاريخ نشر هذا القانون على أن يفول محافظ مدينة دمشق الممتاز ورؤساء بلديات المسدن الكبرى السلطات المعنوحة بموجبه الى الوزراء والامناء العاملين ويخول وزير الداخلية السلطات الاخرى) •

ونص في مادته الخامسة على أن « يطبق على موظفى بلديات المدن الكبرى المعرفة بالمادة الثانية من هذا القانون قانون التقاعد المنشور

بموجب المرسوم التشريعي رقم ٣٤ في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ وتصفى حقوق هؤلاء الموظفين من تقاعد أو تسريح بقرار من وزير الداخلية » • ويبين من الاطلاع على المرسوم التشريعي رقم ٣٤ المشار اليه أنه نص في مادته السادسة على أن «يعتبر فيتطبيق أحكام هذا المرسوم التشريعي تاريخ الولادة المثبت في احصاء سنة ١٩٢٢ أو في أول تسجيل لسدى دوائر الأحوال المسدنية اذا كانت الولادة بعد سسنة ١٩٢٢ ولا عبره للتعديلات اذا كانت طارئة بعد التاريخين المذكورين • وتعتبر هذه المادة نافذة في تطبيق الاحكام المتعلقة بالسن الواردة في قانون الموظفين الاساسى اذا كان يوم الولادة مجهولا يحسب السن من اليوم الأول في شهر كانون الثاني من سنة الولادة » ونص في مادته ١٢ على أنه «يتحتم على الادارة احالة الموظف على التقاعد حين اكماله الحد الاقصى السن وهو ستون سنة أو الحد الاقصى للخدمة الفعلية وهو أربعون سنة من الخدمة الفعلية المؤداة بعد بلوغ الثامنة عشر من سنى العمر ، واذ لم يصدر مرسوم أو قرار بالاحالة خلال شهرين من تاريخ انقضاء احدى المدتين المذكورتين يعتبر الموظف محالا على التقاعد حكما ويوقف راتبه حتما ولا تدخل مدة الشهرين المذكورين في عداد الخدمات المقبولة » ، كما نص في مادته ١٩ على أن « تسرى أحكام هذا القانون على موظفى البلديات القائمين على الخدمة بتاريخ نفاذ أحكامه وعلى جميع الموظفين الذين يعينون بعد صدوره ٤٠

وطبقا للقاعدة القانونية السالفة الذكر فان التنظيم الجديد الذي طرأ على حالة المدعى بتطبيق قانون نظام الموظفين عليه وكذلك بتطبيق أحكام المرسوم التشريعي المشار اليه انما يسرى عليه بأثر حال مباشر من يوم اعتباره نافذا على موظفى بلدية دير الزور دون مساس بالحق المكتبب أو المركز القانوني الذي يكون قد ترتب للمدعى فى ظل النظام القديم الذي كان معاملا به قبل المعل بأحكام القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ ، ومن مقتضى ذلك وأخذا بما ورد فى المرسوم التشريعي من الاعتداد فقط بالسن الواردة فى قيد النفوس – أن يحال المدعى الى التقاعد من تاريخ نفاذ الاحكام البديدة عليه وليس قبل ذلك أى من ١٠ الب (أغسطس) سنة ١٩٥٤ تاريخ نشر القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ وسوى حقوقه التقاعدية على هذا الاساس ٠ وأن الاخذ بالنظرية التي

تقول بها البلدية من أن القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ وما تضمنته من أحكام خاصة بسريان قانون الموظفين وسريان المرسوم التشريعي رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ على موظفي البلديات لا يسرى في حق الدعى لانه بحسب النصوص التي تضمنها هذا المرسوم التشريعي من الاخد فقط بالسن الوارد في قيد نفوس سنة ١٩٢٢ دون الاحكام يعتبر المدعى محالا على التقاعد منذ سنة ١٩٥٢ أى قبل صدوره ، الأخذ بهذا القول فيه رجوع بالقانون المذكور الى الرجعية دون نص ، ذلك أنه في سنة ١٩٥٢ لم يكنُّ المدعى ــ كما سبق القول ــ يخضع لقانون الموظفين أو المرسـوم التشريعي المشار اليهما وانما كان خاضعا لنظام لا يمنع من تصحيح السن الوارد في قيد النفوس وهذا فضلا عن النتأعض الذَّى وقعت فيَّهُ البلدية بسبب اعتناق النظرية التي تقول بها لانها في الوقت الذي تقول فيه أن القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ الذي أوجب تطبيق المرسوم التشريعي على موظفي البلديات الكبرى ومنها بلدية دير الزور لا ينطبق على المدعى ، فانها في الوقت ذاته تطبق أحكام المرسوم التشريعي بما تضمنه من وجوب الاخذ بقيد نفوس سنة ١٩٢٧ - على المدعى وتحيله على التقاعد اعتبارا من سنة ١٩٥٢ حسب سنه الوارد في قيد النفوس المذكور •

( طعن رقم ٧٦ لسنة ٢ ق -- جلسة ١٩٦١/٥/١٥

# قاعدة رقم ( ٢١٥)

#### المحدا:

الوكيل ــ اعتباره موظفا عاما ــ اتصاف خدمته بصفة التاقيت ــ تقاضيه تعويضا لا راتبا وفقا للمادة ٩٣ من قانون الوظفين الاساسى رقم ١٢٥ لمنة ١٩٤٥ ــ عدم حساب مدة خدمته في انتقاعد ــ أساس ذلك ٠

#### ملخص الحكم:

ولئن كان الوكيل يعتبر موظفا عاما ، وله بهذه المثابة ممارسة جميع صلاحيات الاصيل ، وأنه نظام يتصف بصفة التأقيت بالنسبة الى الشاغل للوظيفة ، الا أنه يجب الا يغرب عن البال أنه يبين من مراجعة المود A م وما بعدها من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ ويوجه خاص المادة ٩٣ التي تتم على أنه « يحق للمتقاعد أو الفرد الذي يدعى للقيام بوكالة وظيفة أن يتقاضى تعويضا لا يتجاوز مقداره الراتب المقطوع للدرجة الاخيرة من مرتبه الاصلى » أن الدة التي تقضى في المقطوع للدرجة الاخيرة من مرتبه الاصلى » أن الدة التي تقضى في خلالها تعويضا لا راتبا ، ومن ثم فان خدمة الموظف بصفة وكيل لا تعد خلالها تعويضا لا راتبا ، ومن ثم فان خدمة الموظف بصفة وكيل لا تعد طبقا لقانون الموظفين الاساسى من الخدمات التي تدخل في حساب التقاعد اذ أن ما يتقاضاه الوكيل في مثل هذه الحالة وطبقا لما نصت عليه المادة الدوسافة الذكر ، لا يتسم بصفة الراتب الشهرى ، بل يعد تعويضا •

# قاعدة رقم ( ۲۲ه )

#### المسدا:

القانون الصادر في ١٩٢٣/١/٢١ في شأن تصنيف كتاب العدل — قصره حساب مدة المخدمة بكتابة العدل على المدة التي قضيت فيها قبل المدفول في خدمة الملاكات به الفاؤه بمقتفى المرسوم التشريمي رقم مدور قانون في ١٩٣١ بتعديل نظام الرواتب التقاعية الملكية والمسكرية بصدور قانون في ١٩٣٧/١/١ و بعد المخدمة في الملاكات بنفاذ من تاريخ نفاذ القانون المادرف١٩٣/١/١٢ بالقول بتمر الافادة منه على من انتهت فدمة عباللغاء قانون سنة ١٩٣٣ تخصيص بغير مخصص باستفادة من كان موجودا في المحدمة وقت سريان قانون سنة ١٩٣٣ سواء انتهت خدمته قبل الفائه أو بعد ذلك بقبول خدمات المستفيدين من هذه التشريعات وحقوقهم وفقا لاحكامها التي كانت سارية عليهم قبل نفاذ المرسوم الاشتراعي رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٤٩ بيان هذا المرسوم الاشتراعي على الحقوق المتوادة منه من تاريخ نشره فقط بيان ذلك والاشتراعي على الحقوق المتوادة منه من تاريخ نشره فقط بيان ذلك والاشتراعي على الحقوق المتوادة منه من تاريخ نشره فقط بيان ذلك والاشتراعي على الحقوق المتوادة منه من تاريخ نشره فقط بيان ذلك والاشتراعي على الحقوق المتوادة منه من تاريخ نشره فقط بيان ذلك والاشتراعي على المتوادة منه من تاريخ نشره فقط بيان ذلك والاشتراعي على المتوادة والمدهدة والمدادة والمدهدة والمدهدة

### ملخص الحكم:

فى ٢١ من كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٣ صدر قانون فى شأن تصنيف كتاب العدل نص على ما يأتى « الموظفون الذين سبق لهم القيام بوظائف كتابة العدل بالمائدات تحسب لهم المدة الذي وجدوا فيها بوظيفه كتابة العدل في تصفية رواتب تقاعدهم على شرط أن يسددوا العائدات التقاعدية عن المدة المذكورة على أساس أول راتب يتقاضونه من الخزينة بعد العائدات » • فحكم هذا النص مقصور على من اشتغل كاتب عدل ثم عين فى خدمة الملاكات •

وفى ٤ من تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٣٥ صدر المرسوم التشريمي رقم ١٩٦١ بتعديل نظام الرواتب الملكية والعسكرية ، ونص فى المادة ٣٣ منه على أن « تلغى كافة الانظمة القديمة المفتصة بالتقاعد مع ملاحقها بما فى القانون الصادر فى ٢١ من كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٣٣ المتعلق بالخدمات المؤداة من قبل الموظفين الذين شغلوا سابغا وظيفة كاتب عدل ٥٠٠ الخ » وبهذا النص الغي قانون سنة ١٩٣٣ المشار الميه في المفترة السابقة ،

وصدر بعد ذلك فى أول حزيران (يونية) سنة ١٩٣٧ قانون « ذيل للمادة القانونية الصادرة من المجلس النيابي بتاريخ ٢١ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٧ الملحقة بقانون التقاعد » : وقد نصت المادة الاولي منه على أن « المدة التي يقضيها الموظف فى كتابة المعدل بعد ترك الوظبفة هي مثل المدة التي يقضيها فى كتابة المعدل أو تحرير القالات قبل دخيله فى الوظيفة ، وتحسب له فى تصفية راتبه التقاعدي على شرط أن يسدد المائدات التقاعدي على شرط أن يسدد المائدات التقاعدي على شرط أن يسدد كر وظيفة تركها » واعتبر نافذا من تاريخ نفاذ القانون الأول الصادر فى ٢١ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٣ ، ومن ثم فان كاتب المعدل أن يكون قد ظل فى الوظيفة بعد الغائه فى سنة ١٩٣٥ بتوله أن الأفادة أن يكون لهذا الالغاء ، اذ لايجوز أن يكون لهذا الالغاء مساس بالحقوق المكتسبة التي نشأت لذويها قبسل الغائه ــ كما أن القول بأن تقصر الافادة على من تكون خدمته قد انتهت

قبل هذا الالغاء ، فضلا عما فيه من تخصيص بلا مخصص ، فانه ينطوى على تمييز فى المعاملة بين موظفين تماثلت أوضاعهم القانونية وقت الالغاء اذ كانوا جميعا فى الخدمة لدى نفاذ القانون فى سنة ١٩٣٣ ، فنشأ لهم جميعا بذلك هن مكتسب فى الافادة منه ، ولا يجوز أن يمامل من استمر فى الخدمة بعد ذلك معاملة أدنى ممن تركها ،

ولما كان المرسوم التشريعي رقم ٣٤ الصادر في ٢٧ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٩ قد نص في المادة ٢٠ منه تحت عنوان (أحكام شتى وأحكام انتقالية) على أن « خدمات المستفيدين من التشريع السابق وحقوقهم عن المدة السابقة لتاريخ نشر هذا المرسوم التشريعي تقبل ضمن الشروط، وبمقتضي الاحكام التي كانت سارية عليهم » • ثم نصت المادة ٢٦ منه على أنه «مع مراعاة أحكام المادة ٢٠ منه على أن « يطبق هذا المرسوم التشريعي على الحقوق المتولدة اعتبارا من تاريخ نشره » فنه طبقا لهذه النصوص يكون حق كاتب العدل ، المعين قبل الفاء القانون المصادر في سنة ١٩٣٣ ، حساب مدة خدمته في وظيفة كاتب عدل في سنة ١٩٣٧ ، مقصورا على المدة من تاريخ تعيينه في هذه الوظيفة حتي تاريخ صدور المرسوم التشريعي رقم ٣٤ في ٢٧ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٩ المشار اليه آنفا ، وبشرط أن يسدد العائدات التقاعدية عنها ، وفقا لاحكام قانون سنة ١٩٤٧ المثادات التقاعدية

١ طعن رقد ٧٩ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢١/٠/٩/٢١

قاعدة رقم ( ٥٢٣ )

البسدا:

المرسوم التشريعي رةم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ بتقريره ـ اسستفادة مستخدمي ادارة مشروع الغاب متى توافرت غيهم شروط استحقاقه ٠

( n N - 3 77 )

### ملخص الحكم:

ان قول ادارة مشروع الفاب بعدم استحقاق المطعون ضده المتعويض العائلي المنصوص عنه في المرسوم التشريعي رقم ١٤٦ لسنة ١٩٩٢ لان وظيفته في المؤسسة هي وظيفة عامل لا مستخدم مما يمتنع معه قانون وظيفته في المؤسسة هي وظيفة عامل لا مستخدم مما يمتنع معه قانون الاستفادة من هذا التعويض ، مردود بأن الثابت من الاوراق أن المطعون ضده من طبقة المستخدمين الذين يعملون في المؤسسة بصفة دائمة ومنتظمة وأن خدمته فيها عند رفع هذه الدعوى قد بلغت حوالي الثماني السنوات، وأن تعيينه كان بقرار من مدير عام المؤسسة بمرتب شعرى لمدة غير محدودة واستمر كذلك حتى ثبت في وظيفته على النحو السالف بيامه فهو على هذا المؤسع يعتبر في نظر المرسوم رقم ١٩٣٢ لسسنة ١٩٥١ المادر تنفيذا للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ بانشاء ادارة مشروع الغاب يصدر بتعيينهم قرار من مدير عام المؤسسة هذا فضلا عن أن وظيفته قد وردت في ملاك مستخدمي الدولة والمؤسسات العامة الصادر به المرسوم وردت في ملاك مستخدمي الدولة والمؤسسات العامة الصادر به المرسوم التنظيمي رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٠ بنظام المستخدمين الاساسي و

١ طعن رقم ١١٧ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢٠/٥/٢٠ ١



## ماعسدة رقم ( ٢٤٥ )

المسطاة

قسرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٤٧/٣/٩ سسريانه على جميع أنواع الألعاب الرياضية التي بياشرها معلمو التربيسة البدنيسة بالسدارس التابعسة لوزارة التربيسة والتعليم سالا وجه لقصره على الألعاب التي لها نظير في التعليم الحراس انطباقه على لعبة التنس •

### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ قد قصد الى تحسين حال جميع معلمي القربية البدنية بالدارس التابعة للوزارة على اختلاف أنواع الالعاب الرياضية التي يعلمونها ، لا فرق في ذلك بين لعبة وأخرى ، وليس من شك في أن لعبة التنس من الالعاب المنظمة بقوانين دولية ، ومن خيرها في تربيسة النشء بدنيسا ، وهم يتعلمونها في مختلف مراحل التعليم ، وبهذه المنسسة يدخل معلموها ومدربوها في عداد معلمو التربية البدنية بحسب مقصود قرار مجلس الوزراء المشار اليه الذي جاء من العموم بحيث يشمل جميع هؤلاء بغير تخصيص مدلوله بقسة دون أخرى ، ما لا وجه لقصره على من كان معلم لعبة لها نظير في التعليم الحر ،

ا طعن رقم ۷۸٦ لسنة ۲ ق ... جلسة ۱۹۵۹/۲/۳۵۱ (

قاعسدة رقم ( ٥٢٥ )

: المسلا

تسوية حالة مطمى التربية البدنية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ ــ منوطة بصدور قرار بتعيينهم في وظيفة مطم العاب رياضية \_ القيام باعباء هذه الوظيفة دون صدور قرار بالتعيين فيها ــ لا يكسب حقا في التسوية وفقا لاهكام هذا القرار،

### ملقس الحكم:

بيين من عبارة مذكرة اللجنة المالية التي أقرها مجلس الوزراء في همن مارس سنة ١٩٤٧ في شأن معلمي التربية البدنية ومنطوق هـدا القرار أن القصد منه هو انصاف معلمي التربية البدنية في وزارة المعارف ومساواتهم بمعلمي التربية البدنية في المدارس الحرة على الاتما وهم الذين عينوا بهذه المثابة بأداة التمين الخاصة ، اذ المبرة في تحديد وظيفه المعامل أو المستخدم هو ما يرد في قرار تميينه وفقا المقواعد التنظيمية بسرف النظر عما يقوم به من أعمال أخرى ليست مسندة اليه أمسلا في قرار التمين كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة ، ولو أراد واضم المذكرة تطبيق القرار على كل من يمارس مهنة مدرب العاب رياضية لنص على ذلك صراحة سواء في المذكرة أو في منطوق القرار ه

فاذا اتضح من ملف خدمة المطمون ضده أنه عين أولا في مهنة خادم 
« فراش » ثم منح لقب مدرب تنس وجاء هذا المنح مقرونا بعدم توفر 
آثار مالية ، فانه يكون قد تخلف في شأنه شرط من شروط اعمال حكم 
القرار الذي يتمسك به ، وهو تميينه في وظيفة معلم العاب رياضيه 
بالاداة المختصة ووفقا للقواعد التنظيمية الموضوعة للتمين في هذه 
الوظيفة ، ومن ثم تكون دعواه على غير أساس خليقة بالرفض •

( طعن رقم ۷۰۸ لسنة ٦ ق ــ جلسة ۲۰۸/۱۲/۲ )

# قاعسدة رقم ( ٥٣٩ )

المحدا:

مناط استحتاق مطم التربية البدنية الدرجة الثامنة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ ــ قضاء همس سنوات في تطيم الرياضة البدنية بمصلحة حكومية ــ عدم اشتراط قضاء هذه المدن في مدارس وزارة التربية والتطيم •

### ملقص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ في شأن

معلمى التربية البدنية - حسبما جاء فى مذكرة اللجنة المالية التى أقرها - 
قاطع فى اطلاق حكمه وتعميمه من جهة أنه اشترط قضاء خصن سنوات 
فخدمة حكومية لاكتساب الخبرة الفنية المطلوبة دون تخصيص المن تقضى 
هذه المدة فى مدارس وزارة التربية والتعليم بالذات ، ومن ثم يكفى 
للافادة من حكم هذا القرار التنظيمى انعام أن يقضى معلم التربية البدنية 
بوزارتى المعارف المعمومية خمس سنوات فى تعليم الرياضة البدنيسة 
بمصلحة حكومية ، حتى تتهيأ له الخبرة الفنية التى تؤهله لاستحقاق 
الدرجة الثامنة بماهية قدرها ٦ ج شهريا بحسب مقصود قرار مجلس 
الوزراء الصادر فى ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ ، وذلك تمثيا مع الحكمة 
التشريمية التى قام عليها هذا القرار ،

( طعن رتم ٨٦ لسنة } ق ــ جلسة ٤/١٩٥٩/١ )

# قاعسدة رقم ( ٥٢٧ )

#### المسجدا:

تسوية حالة مطمى التربية البدئية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء المادر في ١٩٤٧/٣/٩ ــ نص هذا القرار على اعتبار كل هن أمضو، خمس سنوات في الخدمة في الدرجة الثامنة ــ شرط الافادة من هــذا القرار ــ أن يمضى معلم التربية البدنية مدة الخمس سنوات بخــدمه الحكومة قبل العمل بقانون نظام موظفى الدولة ــ اساس نلك : هو اعتبار هذا القرار منسوخا هن تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ٠

## ملخص الحكم :

ان وزارة المالية « اللجنة المالية » تقدمت الى مجلس الوزراء فى ٢ من مارس سنة ١٩٤٧ بمذكرة قالت غيها ان معلمي التربية البدنيه بالمدارس الأميرية كثيرا ما تقدموا بالشكوى من وضعهم الشاذ بالنسبة لزملائهم المينين بالتعليم الحر وطلبوا مساواتهم بهم من حيث القواعد التي تطبق فى تحديد المرتبات والدرجات حتى يستقيم الحال ، وهذه القواعد تقضى باعتبار كل من أمضى خمس سنوات فى الخدمة فى الدرجه الثانمة بماهية سنة جنيهات شهرية وبمالاوة قدرها ٥٠٠ مليم شهريا

كل سنتين وباعتبار من أمضى خسس عشرة سنة فى الدرجة الثامنة منسيا ونقله الى الدرجة السابعة وأن وزاره التربية والتعليم توصى باجراء هذه المساواة بينهم ، وقالت اللجنة المسالية بعد أن استعرضت هذا منتراح بالتفصيل أنها توافق عليه وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك فى ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ •

ييين مما تقدم أن شرط الافادة من أحكام هذا القرار أن يمضى معلم نتربية البدنية خمس سنوات فى خدمة الحكومة اعتبارا بأن هذه المده تنل مدة الخبرة الفنية ه

أن المعون ضده وأن كان قد أمضى فى خددة المحكومة خمس سنوات لا أن هذه المده لم تتكامل قبل العمل بقانون نظام موظفى الدولة و أذ نظم هذا القانون أحكام التعيين على أساس الخبرة الفنيه النظاما عاما وشاملا في المادة ١٣ منه التي يجرى نصها بالآتى : يجوز أعناء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلى اذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الاقسال المحالح المحكومية إعمالا فنية مماثلة لاعمال الوظيفة المرشح لها و

هذا نتنظيم العام من شأنه أن ينسخ ضمنيا الاحكام الواردة فى ترار المسادر بتاريخ ٩ من مارسسة ١٩٤٧ فى شأن الترقية على أساس الخبرة وذلك أعمالا للاثر الحال الاحكام تنانون نظام موظفى الدولة الذى تقضى المادة الاولى من قانون اصداره بأن تسرى احكامه على موظفى الدولة وموشفى الاوقاف والجامع الازهر والمعاهد الدينية وأن يلفى كل حكم يضاف هذه الاحكام ٥

وبما أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موضفي الدولة اصبح أعمل به واجبا من أول يوليو سنة ١٩٥١ واذ عين المطعون ضده في ١٩٥١/١٢/١٩ فانه لا يكون قد أمضى مدة الخمس سنوات قبل لعمل بقانون نظام موضفي الدولة بحيث يتعين أن يدركه الحكم العام لوارد في المادة الثانية عشرة من هذا القانون بأثره الحال وليس ثمت مبرر قانوني لاستثناء أفراد هذه الطائفه من سريان هذا الحكم العام عليهم وهو المطبق خرورة على سائر موظفي الدولة ه

وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن الترقية إلى الدرجة الثامنة الفنية طبقا لقرار ١٩٤٧/٣/٩ تستلزم قضاء خمس صنوات في خدمه المحكومة قبل أول يولية سنة ١٩٥٧ ، ومن ثم يكون المدعى قد عين قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يكون المدعى قد عين قبل متواليات في خدمة المحكومة غاذا ما صدر حكم عام ينظم الترقية على اساس الخبرة الفنية أدركه هذا الحكم بأثره المباشر ومن ثم الايسوغ له الافادة من أحكام قرار مجلس الوزراء الذي زال أثره مالعمل بقانون نظام موظفى الدوله على ما سلف البيان واذ قضى المسكم بأحقيت المترقية المحادجة الثامنة طبقاً لاحكام هذا القرار غانه يكون حكما مظالفا للقانون وخليقا بالالماء وتكون الدعوى على غيراساس حقيقة بالرفض،

( طعن رتم ١٢٤٦ لسنة ٨ ق ... جلسة ١٩٦٤/٥/٢ )

## قاعسدة رقم ( ٥٢٨ )

#### المسدا:

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٧ في شان مطمى التربية البدنية بالمدارس التابعة لوزراة المعارف العمومية ... نصه على منح الدرجة الثامنة المنتية لكلمن أمضيخمس سنوات في تعليم التربية البدنية في أحدى المسالح الحكومية ... التطوع في خدمة الجيش لايكسب المغيرة التي عناها القرار المنكور ، لاختلاف التسدريب العسكرى عن التربية البدنية من ناحية طبيعة كل منهما .

# ملخص الحكم:

حيث ان المناط فى تطبيق أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى المدرة الفنية فى أى مصلحة المدرم المدرمة الفنية فى أى مصلحة حكومية كمعام للتربية البدنية ، ولما كان المدعى لم يغض الخمس سنوات كمعلم للتربية البدنية بل أنه قضاها متطوها بخدمة الجيش فلا يمكن أن بعتبر خلال هذه المدة أنه قام بتعليم التربية البدنية لانه كان يتعلم فعلا التدريب العسكرى ولا جدال فى أن تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار

اليه بشروط تحقيق الخبرة التى يكتسبها المطم من تدريس الماب التربية البدنية فاذا ادخل فى الاعتبار قيام الاختلاف المبنى بين التربية البدنية والتدريب العسكرى من ناهية طبيعة كل منهما والفاية المستقاة من هذا المران عن كل منهما ، لم يستقم القول باتفاقهما من ناهية اكساب الخبرة الفنية الملازمة للقيام بوظيفة معلمى التربية البدنية هو المناط فى استحقاقه الدرجة الثامنة عند تحقق شرط الخبرة المكتسبة من سبق تعليم التربية البدنية مدة خمس سنوات بمصلحة من مصالح الحكومة ه

ا طعن رشم ۱۳۲۱ لسفة A ق ـ جلسة ۲۷/۲/۱۹۹۰ )



# عاعسدة رقم ( ٥٢٩ )

المسدان

رسم الدمغه الذي يجبى عند اجراء القحص الفنى للسيارات المؤلته لحساب رسوم الدمغة بمصلحة الفرائب باعتباره غريبة مركزية عامة مقررة بالقانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته – رسم معايرة عدادات سيارات الاجرة – ايلولة حصيلته الى مصلحة دمغ المسوغات والموازين بحسبانها الجهة ذات الاختصاص الاسيل في معايرة ودمغ الجهزة والآت الوزن والقياس والكيل وتقاشى الرسوم المقررة لذلك طبغا للقانون رقم ١٩ أسنة ١٩٧١ – رسوم الشهادات التي تعلى من واقع الاوراق والدفاتر الرسمية المتطقة بالسيارات – ايلولتها لحساب مديرية الامن بوزارة الداخلية – أساس ذلك – الرسوم المذكورة لاتندرج تحت ضرائب ورسوم السيارات التي تعد من موارد المحافظات طبقا القانون المحكم المحلى باعتبارها غرائب مركزية وفقا القوانين المقررة لها و

## ملغص الفتوي :

من حيث أن القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل معمى أحكام القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والقاييس والمسكنين ينص فى المادة ٢ منه على أن «٠٠٠٠٠٠٠٠ وتتخذ أدارة المرور بوزاره الداخلية معيارا رسعيا لعدادات سيارات الاجرة لمايرة هذه العدادات ويكون القرار المسادر بالمايرة نهائيا » وجاء بالذكرة الايضاحية لهذا القانون أن عملية معايرة عدادات سيارات الاجرة ، وأن كانت تدخل فى اختصاص مصلحة الموازين الا أنه رؤى أن يعهد بها الى ادارة المرور موزارة الداخلية تحقيقا للصائح العام ، لما لها من هيمنة على شئون السيارات ه

ومن حيث أن قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ينص في المادة ١١ منه على أنه « يشترط للترخيص بتسيير المركبة ما يأتي :

١ ــ الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون •

٣ ــ استيفاء المركبة لشروط المتانة التي يعددها وزير الداخلية ٥٠٠ وتحدد اللائحة التنفيذية شروط واجراءات ومقابل الفهص الفني والجهات التي تتولاد ٥٠٠٠ » •

كما تقضى المادة على منه بانه يشترط للترخيص بمركبات النقب البطيء ما يأتي :

١ ـــ الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون ٠٠٠٠٠ وتحدد اللائحــة التنفيذية اجراءات الترخيص والجهــة التي تتولاه والنماذج اللازمة ٠

وتنص المادة ٣٣٨ من اللائمة التنفيذية للقانون المذكور على ان « ••• يكون رسم الفحص الفنى •• قرشا ، ويدفع طلب الفحص الفنى بما يعادل قيمة هذا المبلغ •••• » •

ومن حيث أن قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ يقضى فى المادة ٣٥ منه بان تشمل موارد المحافظات ضرائب ورسوم السيارات والموتوسيكلات والعربات والدرجات ووسائل النقل المرخص بها من المحافظة ٠

من حيث أن مفاد ذلك أن الشه ع: أولا: اشترط للترخيص بتسيير المركبات استيفاءها لشروط المتانة والصلاحية التي يحددها وزير الداخلية ويتم ذلك باجراء فحص فنى يحصل عنه رسم بطلب مدموغ بقيمة هذا الرسم ، ومن ثم فان حصيلة هذا الرسم تؤول لحساب رسوم الدمفة بمصلحة الفرائب ، بحسبان أن ضريبة الدمفة ضريبة مركزية عامة مقررة بالقانون رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته •

ثانيا: بالنسبة لمايرة عدادات سيارات الاجرة ، فقد اناط المشرع بادارة المرور بوزارة الداخلية معايرة عدادات السيارات نيابة عن مصلحة دمغ الموازين ، ومن ثم فان رسوم هذه المعايرة تؤول هصيلتها الى مصلحة دمغ المصوغات والموازين ،

ثالثا: بالنسبة لرسوم الشهادات التي تعطى من واقع الأوراق

والدفاتر الرسمية المتعلقة بالسيارات ، التى تقوم باعطائها ادارة المرور بمديرية الامن من واقع الاوراق والدفاتر الرسمية الموجودة لديها ، فتؤول حصيلتها لحساب مديرية الامن بوزارة الداخلية ،

ولا وجه للاحتجاج بالحكم الوارد بالمادة ٣٥ من قانون نظام الحكم المحلى المشار اليها ، ذلك أن الرسوم المذكورة لاتندرج تحت ضرائب ورسوم السيارات التي تعد من موارد المحافظة وفقا لهذا القانون ، لانها جميما ضرائب مركزية وفقا للقوانين المقررة لها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية محافظة القاهرة فى الرسوم التى تجبى عند الفحص الفنى للسيارات ورسوم معايرة عدادات سيارات الأجرة ، ورسوم الشهادات التى تقوم ادارة المرور بمديرية الامن باعطائها من واقع الدفاتر الرسعية المجودة لديها •

( مك ۲۲۰/۲/۲۷ ـ جلسة ۱۹۸۳/۱/۲۷ )

النصل الأول: كليات ومعاهد عالية مختلفة •

الفرع الأول: اكاديمية الفنون.

النرع الثاني : اكاديمية البحث الطمي •

النرع الثالث: الكليات والماهد العالية المتفذة نواة لجامعة هلوان.

الفرع الرابع: معاهد علمية •

أولا: معهد الارمساد ٠

ثانيا : معهد المسحراء •

ثالثا : مركز البحوث الماثية •

الفرع الخامس : معاهد تجارية •

أولا: المعهد القومي للادارة العليا •

ثانيا: اكاديمية السادات للطوم الادارية •

ثالثا : معهد الادارة العامة -

رابعا: المعهد العالى التجارى •

الفرع السادس: الركز القوم للبحوث الاجتماعية والجنائية • الفرع السابم: المهد العالى للمسحة العامة •

الفرع الثامن: معاهد أزهرية •

الغمل الثانى : تنظيم اعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد العالية.

الفرع الأول: الاحكام الانتقالية عند بدء تطبيق القانون رقم ؟؟ لسنة ١٩٦٣ في شان تنظيم الكليات والمساهد الطبيسا .

الفرع الثاني : التعيين •

الغرع الثالث : الاقدمية • الفرع الرابع: العلاوة الدورية •

الغرع الغامس : الماجستي •

الفرع السادس: النكتوراه • الغرع السابع: معادلة الدرجات العلمية •

الفرع الثامن: الاستاذ •

الفرع التاسع: الاستاذ الساعد •

النرع الماشر: القاتمون بالتدريس من غارج هيئة التدريس • الفرع الحادي عشر: التساديب

الفرع الثاني عشر: التراخي في التسوية والفروق المللية •

# الفصل الأول كليات ومعاهد عاليه مختلفه

\_\_\_\_

الفرع الأول اكاديمية الفنسون

قاعدة رقم ( ٥٣٠ )

البسدا:

عدم جواز تعيين من لم يشغل وظيفة استاذ بالاكاديمبة او احدى الكليات او المعاهد العالية للفنون خمس سنوات في وظيفة نائب رئيس اكاديمية الفنون •

## ملخص الفتوى:

من حيث أن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم اكاديمية الفنون والذى ينص في المادة ١٨ منه على أن « يكون للاكاديمية نائب لرئيسها يعاونه في ادارة شئونها العلمية والادارية والمالية ويقوم مقلعه عند غيابه ويكون تعين نائب رئيس الاكاديمية بقرار من رئيس الجمهورية مناء على عرض وزير الثقافة بعد أخذ رأى رئيس الاكاديمية ويشترط أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الاقل وظيفة استاذ مالاكاديمية أو باحدى الكليات أو المعاهد العالية للفنون ويكون تعيينه لمدة أربم سنوات قابلة للتجديد ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا ارظبفة استاد على سنوات قابلة للتجديد ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا ارظبفة استاد على سعيل التذكار ٥٠٠ » •

ومن حيث ان مغاد هذا النص ان المشرع قد حدد ثروطا معينة ينبعى توافرها فيمن يشغل وظيفة نائب رئيس اكاديمية الفنون من بينها ان يكون قد شغل وظيفة استاذ بالاكاديمية أو باحدى الكليات أو المعاهد المالية للفنون لمدة خمس سنوات على الاقل ، الامر الذي يتعين ممه توافر هذا الشرط فيمن يشغل هذه الوظيفة سواء اشغلها بطريق التعيين أم بطريق الندب لاسبما وان القواعد العامة تقضى بتوافر الشروط

اللازمة لشفل الوظيفة فيمن يشغلها ، يستوى فى ذلك أن يكون شغل الوظيفة بطريق التعيين الجتدأ أو بطريق النقل من وظيفة أخرى او عطريق الندب .

ومن هيث أن الثابت من الأوراق أنه قد صدر القرار رقم 10 لسنه المدت المدتوب المروضة حالته لوظيفة نائب رئيس اكاديميه الفنون في حين أنه لم يشخل وظيفة استاذ لمدة خمس سنوات وتخلف في حقه شرط من شروط شغل الوظيفة المذكورة ، ومن ثم يكون ندبه البها قد وقع مخالفا لمحيح حكم القانون و

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ندب السيد / الدكتور •••••• المعروضة حالته لشغل وظيفة نائب رئيس اكاديمية الفنون •

ا ملف ۱۹۸۲/۱۰/۲ -- جلسة ۲۰/۲/۱۰/۲ )

## قاعسدة رقم ( ۹۴۱ )

#### المسطا:

لا يجوز اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بانشاء اكاديمية الفنون شغل وظائف هيئة التدريس بمعاهدها الا بمن تتوافر غيه الشروط التي تطلبها هذا القانون •

#### ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع عندما اصدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٩ بنشاء أكاديمية الفنون قضى بالماء كل ما يخالف أحكامه ولم يجز العمل بأحكام اللوائح والقواءد التي كانت تتناول بالتنظيم الماهد الفنية التي تتبع الأكاديمية الا في الحدود التي تتفق فيها أحكامها مع أحكامه ، وسن المشرع بموجب هذا القانون تنظيما لتلك الماهد يماثل التنظيم المعول به في الجامعات وعلى ذلك خول الأكاديمية حق منح البكالوريوس والملجستير والدكتوراه في الفنون واشسترط لتمين المعدين بمعاهدها المصول على تقدير جيد جددا على الأتل في

درجمة البكالوريوس كمما ألزمهم باجراء دراسات علمية أوعطيسة والمصول على الدرجات العلمية اللازمة لتأميلهم لوظائف هيئسة التدريس على أن تحدد اللوائح الداخلية للمعاهد تلك الدراسات وكذلك الحد الأقصى لمدة البقاء بوظيفة معيد التي يتعين خلالها الحمسول على الدرجة العلمية المطلوبة والا تعين ابعـــاده عن الوظيفة واشترط المشرع للتميين بوظيفة مدرس بمعاهد الأكاديمية الحصول على أعلى الدرجات التي خول الأكاديمية منحها أي على الدكتوراه واسترط للتعيين بوظيفة أستاذ مساعد أن يكون للمرشح انتلجا وأعمالا فنية وبحوثا تؤهله لشغل تلك الوظيفة ووضع للقائمين بالتدريس بمعاهد الأكاديمية في تاريخ العمل بالقــانون والَّذين لا تتوافر فيهم شروط شغل وظائف حكما وتتيا أمهاهم بمقتضاه خمس سنوات تبدأ من هذا التاريخ للحصول على الدرجات العلمية التي أشترطها ، غاذا انقضت تلك المهسلة بغير أن تتوافر لهم الشروط التي تطلبهما أوجب ابعادهم عن تلك الوظائف ، ومن ثم فلا يجوز اعتبسارا من تاريح العمل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بانشاء أكاديمية الفنون ، شمل وظائف هيئة التدريس بمعاهدها الابمن تتوافر فيه الشروط التي تطلبها هذا القانون ومن بينها الحصول على أعلى درجة علمية قررها القانون أي الحصول على الدكتوراه ، ولا يجوز في هذا الصدد اعمال الأعكام التي تضمنتها اللوائح القديمة المسادرة بتنظيم معاهد الأكادميية لأن الشرع اشترط لتطبيقها عدم تعارض أحكامها مع أحكام القانون ، ولا يغير مما تقدم أن الاكاديمية أو معاهدها لم ينشأ بعاً درجات علمية تعلو درجة البكالوريوس أو انها لم تنظم دراسات المصول على درجة الملجستير ودرجــة الدكتوراه ، لأن ذلك يمثل في المقيقة عجزا عن تطبيق نصوص القانون ليس من شانه أن يبرر تعطيل أحكامه ، كما أنه لا يعنى عــدم وجود تنظيم لتلك الدراسة ، لأن الشرع تناولها مملا بالتنظيم والتقنين بنصوص صريصة فى القــانون ٧٨ لسنة ١٩٦٩ وليس من شــك فى أن الاكتفــاء بدرجـــة البكالوريوس للتعيين بوظ ائف هيئة التدريس انما يعنى الاكتفاء بأدنى المؤهلات لشغل الوظائف التي اشترط القانون لشغلها أعلى المؤهلات ، ولمساكان شرط المصول على المؤهل العلمي يعد شرطسا

من شروط المسلاحية لشخل الوظيفسة فان عدم توافره من شسانه اعدام القرار المسادر بتعيين من يتخلف فى حقسه حسذا الشرط وعليه يتعين سحب القرار المسادر بتعيين كلا من السيدين ٥٠٠٠٠٠ بوظيفة مدرس دون التقيد بعيعاد لعدم حصولهما على الدكتوراه و

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يشترط الحصول على الدكتوراه لشمل وظائف هيئة التدريس بالماهد التابعة لأكادميية الفنون وأنه يتمين سحب القرار المسادر بتعيين السيدين المعروضة حالتهما دون التقيد بميعاد .

( ملف ۲۸/۳/۲۶ه - جلسة ٤/٢/١٨٨ )

# قاعسدة رقم ( ٥٣٢ )

: المسدا

وفقا لأحكام المقانون رقم١٥٨ لمنة ١٩٨١ بشان تنظيم اكاديمية المنون يشترط حصول المرشح للتعين من خارج الاكاديمية في احدى وظائفها على درجة الدكتوراه و ولا يشترط ذلك فيمن يمين بوظائف الاساتذة والاساتذة والاساتذة المساعدين من داخل الاكاديمية • كما لا يشترط الاعلان عن الوظيفة الشاغرة بالنسبة للتعيين من داخل المهد وانعا يشترط ذلك بالنسبة للتعيين من خارجه •

#### ملخص الفتوى :

بعد أن اشترط المشرع فى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليب الحصول على الدكتوراه للتمين فى وظائف هيئة التدريس بالأكاديمية المذكورة استثنى من هدذا الشرط التمين بوظيفة مدرس فى التخصصات التى لم تنظم فى اسائها دراسات عليا واشترط بصفة عامة للتميين فى تلك الوظيفة مضى ست سنوات على العصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس واكتفى للتميين من داخل الأكاديمية فى وظيفة أستاذ مساعد باشتراط السخل وظيفة مدرس لدة خمس سنوات وللتمين بوظيفة أستاذ شاخل وظيفة استاذ مساعد مدة

خصس سنوات فاذا كان التعيين في وظائف هيئة التسديس من بين الماملين بذات المهد تم التعيين دون اعلان وان كان من خارج المهد وجب اجراء الاعلان سسواء كان المعين من داخل الأكاديميسة أو من الخارج ، وبالنسبة للتعيين من الخسارج أوجب الشرع مضى خمس سنوات على الحصول على درجة الكتوراه المنصوص عليها في البند سنوات على المصول على حسذا المؤهل عند التعيين بوظيفة استاذ مساعد ومضى عشر سنوات على المصول على حسذا المؤهل عند التعيين بوظيفة الستاذة المساعدين والأساتذة من داخل الاكاديميسة من شرط المصول على الدكتوراه واستبعد الاعلان عند التعيين من بين العاملين بذات المهد وأوجبه عند التعيين من داخل الأكاديمية في معهد آخر واشترط المصول على عند التعيين من داخل الأكاديمية في معهد آخر واشترط المصول على الدكتوراه والأعلان للتعيين بوظائف الأساتذة المساعدين والأساتذة من خارج الأكاديمية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : انه لا يشترط الحصول على الدكتوراه للتميين بوظائف الاساتذة المساعدين والاساتذة من داخل الاكاديمية .

ثانيا: أن التعيين من داخل المهد ذاته يتم بغير أعدان وأنه يجب الأعلان عند التعيين من خارج المهدد سدواء كان من داخل الأكاديمية بمعهد آخر أو من خارج الأكاديمية ،

ثالثا : انه يشترط للتميين من خارج الاكاديمية أن يكون المرشح حاصلا على الدكتوراه •

( ملك ٢٨/٢/٥٨٥ -- جلسة ١١/٢/٢٨١ )

قاعسدة رقم ( ٥٣٣ )

المسدا:

عدم صحة الترار الصادر بتعين غير الحاصلين على الدكتوراه في وظيفة مدرس باكاديمية المنون في ضوء احكام القسانون رقم ١٥٨ أسنة ١٩٨١ بتنظيم اكاديمية الفنون ٠

#### ملتص الفتوئء:

وتخلص وتأثيم هذه المسالة في أنه لما كانت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع قسد انتهت في فتواها السابقة بجلسسة الإمرام الى أنه يشغرط العصول على الدكتوراء لشغل وظائف هيئية التدريس بالماهد التابعة لاكاديميه الفنون بالتعليق لأحكام المسادة ٢٦ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بانشاء اكاديميه الفنون وبناء على ذلك يتعين سحب القرار الصادر بتعيين السيدين الذكورين دون التقيد بميماد و الأأنه وقد ألفي القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٩ الذي صدرت الفتوى الشار اليها بالاستناد الى احكامه بعوجب المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨١ الذي لم يشترط الخصول على الدكتوراه للتعيين في وظيفة مدرس بالنسبة للتخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا للماجستير أو الدكتوراة و فطيفة مدرس بالتسبين الذكورين في وظيفة مدرس باكاديمية الفنون وذلك في ضوء أحكام القانون الجديد رقم ١٩٨٨ السنة ١٩٨١ القانون وذلك في ضوء

عرض الموضوع على الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت فتواها السابقة بجلسة 1/4/2 الشار اليها وأحكام القانون رقم 100 لسنة 104 واستبان لها أنه اعصالا لقاعدة الأثر المباشر لحكم القانون أصبح من الجائز اعتبارا من 1/4/1/4 على الدكتوراه بوظيفة مدرس بالأكاديمية في التخصصات التي لم يتم في شأنها تنظيم دراسات عليا بشرط أن يكون المرشح حاصلا على اعلى درجة علمية في التخصص وأن يكون قد مارس المصل الفني فيسه لدة ست سنوات وأسهم فيسه بعمل فني أو بحث علمي، ومن ثم فان قرارات التمين المنحدة لتخلف شرط الصلاحية المتعلى ومن ثم فان قرارات التمين المنحدة تتخلف شرط الصلاحية المتعلى والا يمون رقم المعمل المحل المحمول على الدكتوراه والتي صدرت في ظل القانون رقم 1979/4/4 المحمول كان ذلك اعمالا للقانون وعلى الوقائم السابقة بأثر رجمي بغير والا كان ذلك اعمالا للقانون وعلى الوقائم السابقة بأثر رجمي بغير

نص يقرره ، وبالتالى يجب لشغل السيدين فى الحالة الماثلة لوظيفة مدرس بالاكاديمية امسدار قرار جسديد بذلك على أن يتوافر فيهما الشروط المقررة فى الفقرة ٣ من المادة ٣٦ من القانون ١٩٨١/١٥٨ ٠

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن انعدام القرار المسادر بتعيين السيدين المروضة حالتهما بوظيفسة مدرس فى ظل القسانون رقم ١٩/٧٨ لا يصححه مسدور القانون ٨١/١٥٨ وانه يجب لتعيينهما فى تلك الوظيفة بالتطبيق الأحكام القانون الأخير مسدور قرار جديد وفقا لحكم الفقرة ٢ من المسادة ٣٦ من القانون رقم ١٩٨١/١٥٨ •

( بلت ۲۸/۲/۱۸۵ - جلسة ۲۰/۱/۲۸۱ )

# قاعــدة رقم ( ٥٣٤ )

المسدا:

مشروعية القرار الصادر من رئيس اكاديمية الفنون بتشكيل لجنة للمنح والاجازات الدراسية خاصة بالأكاديمية ·

#### ملخص الفتوى:

من حيث أن المادة ٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شعون البعثات والاجازات الدراسية والمنح تنص على أنه « مع عدم الاخلال بما تنص عليه المادتان ٢٩٥ من هذا القانون و ٢٤ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات لا يجوز لأى وزارة أو مصلحة أو جامعة أو هيئة أو مؤسسة عامة ايفاد بعثاتها الا بموافقة اللبعنة التنفيذية للبعثات ٥٠٠ » وقضت المادة ٨ من ذات القانون بأنه « على الوزارات والمصالح والادارات العامة والجامعات والهيئات والمؤسسات العامة أن تتقدم الى ادارة البعثات ٥٠٠٠ » وتنص المادة ١٤ على أنه لا يجوز لأى فرد أو وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة قبول منح للدراسة أو التخصص ٥٠٠ الا بعد موافقة أو مؤسسة المهاليات المعاليات ١٩٥١ على أن ينشأ

فى كل وزارة وكذلك فى كل جامعة لجنة للاجازات تشكل بقرار من الوزير المختص او من مدير الجامعة يكون من اختصاصها النظر فى الطلبات ا التى يتقدم بها الموظفون للحصول على اجازات دراسية بمرتب او بدون مرتب وفقا للقواعد المقررة » ه

ولما كان الجمع بين نصوص القانون الذكور يوجب القول بأن عبارة « كل وزارة وكدلك كل جامعه » قد وردت لتبيان الجهات التي يحق لها تشكيل لجان الاجازات الدراسية على سبيل المثال لا الحصر، لان عبارة النص لا يمكن حملها من الناحية اللغوية على سبيل المصر القاطع اذ أن لفظ ( كذلك ) يحمل على الاستطراد غير المتوقف ولا يتضمن جمعا غير متكرر ، ومن ثم فان الاختصاص بشئون البعثات ولا يتضمن جمعا غير متكرر ، ومن ثم فان الاختصاص بشئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ليس مقصورا على الوزارات والجامسات وانما هو موكل أيضا الى كل جهة لها كيان مستقل ، وبالتالى يتمين التسليم للهيئات وما شابهها من الجهات المستقلة والتي لا تتبع وزارة بالمعنى العضوى بالحسق في تشسكيل لجنة خاصة بها للاجازات الدراسة ،

ولما كان القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بانشاء أكاديمية الفنون بنص فى مادته الأولى على أن « تنشا أكاديمية للفنون يكون لها الشخصية الاعتبارية ٥٠٠ » فانه يحق لها تشكيل لجناة للاجازات الدراسية خاصة بها ، ومن ثم يكون قرار تشكيل هذه اللجنة الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١١/٣٧ قد وافق صحيح حكم القانون ٠

لذلك انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يحق لأكاديمية الفنون تشكيل لجنة خاصة بها للاجازات الدراسية •

( المك ١٩٨١/١٥٦ - جلسة ١١/١١/١٨٠ )

# الغرع المثاثى

#### اكاديمية البحث العلمى

## قاعسدة رقم ( ٥٧٥ )

#### المحدا:

اكاديمية البحث الطمى والتكتولوجيا الصادر بتنظيمها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ باعتبارها هيئة عامة ... شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة عامة ولها شخصية اعتبارية مستقلة وميزانية خاصة تعد على نمط ميزانية الدولة ويمين رئيسها بقرار جمهورى كما أن نواب رئيس الاكاديمية والامين الصام يعينون بدورهم بقرار من على المؤسسات التابعة للاكاديمية ومنها المهد القومي المعايرة ... نقل بنائب رئيس الاكاديمية الى وظيفة استاذ بالمهد القومي المعايرة لا بعد تنزيلا في الوظيفة بل هو تنقل من بين الوظيف الادارية العليا الى الوظيف المنازة المياره تعيينا جديدا ... الوظيف المنازة على المبيل المنازع المائد المنازة المنازة التنازة على سبيل المنذكار فاذا عاد الى شغل وظيفة استاذ التي كان استئار الصلت مدت بها بغي انقطاع ...

# ملخص الحكم :

بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا فأن المادة الأولى منه تجرى على أن تكون أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا شخصية اعتباريه مستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء ومقرها مسدينة القاهرة وتنعى المادة الثالثة منه على أن يصدر بتعيين رئيس الاكاديمية وتصديد مرتبه قرار من رئيس الجمهورية ويتولى ادارة الاكاديمية وتصريف شئونها ورمثلها في صلاتها مع الغير وأمام القضاء ويكون مسئولا عن تنفيسنا السياسة العامة الموضوعية لتحقيق أغراضها ، وتكون له سلطات الوزير

المقررة فى القوانين واللوائح بالنسبة للاجهزة التابعة له والعبئات اللحقة برئيس الاكاديمية ، ويعاونه نواب للرئيس وأمين عام يصدر بتعيينهم وتحديد مرتباتهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس لاكاديمية وتتص المادة الرابعة على أن يكون للاكاديمية مجلس يسمى عشرة على ان يكون للاكاديمية موازنة خاصة تعد على نمط الموازنة العامه بالمدولة وتبدأ السنة المللية للإكاديمية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بالمدولة وتنتهى بالتهاتها ، والذى يبين من هذه النصوص جميعا ان اكاديمية الدحت العلمي تعتبر هيئة عامة ، نهى شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على العلمي تعتبر هيئة عامة ، نهى شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على معلمة عامة ولها شخصية اعتبارية مستقلة وميزانية خاصة تمد على معلمة ميزانية الدولة ، ويمين رئيسها بقرار جمهورى كما أن نواب رئيس الجمهورية،

ومن حيث ان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بنظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية ينص على سريان احكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرافق له، وكذلك العمل بالقواعد المعلمية حاليا في أن هذه المؤسسات فيما لا يتعارض مع احكامه ، وقد ورد المعمد القومى للمعايرة ضمن المؤسسات العلمية الواردة بالمجدول المشار اليه ،

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات غان المادة الرابعة مته تتصعلى اعتبار «الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمى وثقافى ، ولكل منها شخصية اعتبارية » وتنص المادة الثالثة منه على أن يكون لكل جامعة موازنة خاصة بها تعد على نمسط موازنات الهيئات المامة و وتنص المسادة الثانية عشرة بان المجامعات مجلس أعلى يسمى المجلس الاعلى للجامعات مقره القاهرة ، والمسادة الثالثة عشرة تقضى بأن يكون وزير التعليم المالى هسو الرئبس الاعنى المالة عشرة عامة ذات للجامعات سو المستفاد من ذلك جميعه أن الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمى وثقافى تتمتع كل منها بالشخصية الاعتبارية ، ومن ثم فان لكيمية البحث العلمى والتكنولوجيا بوصفها هيئة عامة ذات طابع علمى شأن الجامعات ، أولاها المشرع ذات الاهمية فنص القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بسريان احسكام قانون تنظيم الجامعات على

المؤسسات التابعة للاكاديمية ومنها المهد القومى للمعابرة و واذا كان قانون الجامعات قد اعطى سلطة التعيين في وظيفة استاذ لوزير التعليم العالى بعد موافقة مجلس الجسامعة ، فان المحاهد التابعة للاكاديمية تستصحب ذلك بالنسبة للاساتذه الباحثين بها فيكون تعيينهم في وظائفهم بقرار يصدر من الوزير المختص وهو طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧١ رئيس الاكاديمية ، وطبقا للاثمة الداخلية لماهد البحوث التابعه لرئيس الاكاديمية الصادرة بقرار رئيس الاكاديمية رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧١ يتولى رئيس الاكاديمية اختصاصات مجالس ادارة هسنة ١٩٧٠ الماهد ، كما نصت المادة ٢١ من هذه اللائحة على أن تعين رئيس الاكاديمية واعضاء هيئة البحوث بالماهد بناء على طلب مجلس اداره المحد المختص وترشيح مدير المهد ويكون التعيين من تاريخ موافقة المجلس ادارة المعد ، الامر الذي يتأكد معه أن سلطة تعين الاساتذة الباحثين تكون من اختصاص رئيس اكاديمية البحث الملمي والتكنولوجيا على الوجه السالف ،

ومن هنث أن المادة ٢٩ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنه ١٩٧٢ تنص بان « يكون تعيين نائب رئيس الجامعة عقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى بعد آغذ رأى رئيس الجامعة ، ويشترط فيه أن يكون قد شعل لدة خمس سنوات على الاقل وظيفة أستاذ ٥٠٠ يكون تعيينه لدة أربم سنوات قابلة للتجديد ، ويحبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفة استاذ على سبيل التذكار ، فأذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة عاد الى شغل وظيفة استاذ والتي كان يشغلها من قبل اذا كانت شاغرة ، فاذا لم تكن شاغرة شعلها بصفة شخصية الى أن تخلو ، وهذا النص مما يجب استصحابه في شسان اكاديمية البحث الطمى بالنسبة لنواب الرئيس بها مما متلاءم مم نظام الاكاديمية والماهد التابعة اذا كان التعيين لهذه الوظيفة قد تم من بين الاساتذه الباهثين ، بحيث لو ترك نائب رئيس الاكاديمية وظيفته قبل نهاية المدة عاد الى شغل وظيفة استاذ التي كان يشغلها من قبل وتكون عودته لشغلها بطريق التعيين من سلطة التعيين بالاكاديمية وهي رئيسها على أن تكون اقدميته في وظيفة استاذ العائد اليها من تاريخ شغله لها لاول مرة ، ولايجوز الجدل في أي من الوظيفتين أعلى من الآخرى وظيفة

استاذ بالجامعة أو استاذ باحث فهى من أعلى الوظائف شأنا واعزها قدرا وهرقمة الوظائف الغنية فى الجامعة أو المعاهد ، ووظيفة رئيس الجامعة أو الاكاديمية ونوابهما ، لاتعدو أن تكون قمسة الوظائف الادارية بهسا ، فكلاهما معا يجوز التنقل بينهما دون القول بان النقل من احداها الى الاخرى يرفع صاحبها أو يخفضه أو أن العوده من الوظيفة الادارية كتائب للرئيس الى الوظيفة الفنية كاستاذ مما يحد تنزيلا فى الوظيفة ، هذا ما أثبته بحق قانون تنظيم الجامعات ويسرى بدوره على المؤسسات العلمية التابعة لاكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ،

ومن هيث انه ومعا يؤكد هذا النظر ان وظيفة رئيس الجامعة راتبها هو ٢٥٠٠ جنيه عدا بدل التمثيل كما ان راتب نائب رئيس الجامعة ٢٠٠٠ جنيه عدا بدل التمثيل كذلك ووظيفة استاذ مرتبها من ١٤٠٠ / ١٨٠٠ جنيه عدا بعل التمثيل كذلك ووظيفة استاذ مرتبها من ١٤٠٠ جنيها ومع ذلك وجب القانون التنقل فيما بين هذه الوظائف ، تارة لكي يشغل الاستاذ الوظائف الادارية بالجامعة أو العلمية وثارة أخرى ليمود استاذا فنما بالكلية أو المعد ، والوضع بالنسبة للوظيفتين من ناحية تقديرها المالي واحد في المعاهد التابعة للاكايمية ذلك ان وظيفة استاذ وكذلك وظيفة نائب رئيس الاكاديمية التي كان يشغلها المطعون ضده كلاهما من ربط مالي واحد هو ١٤٠٠ / ١٨٠٠ جنيه سنويا ، فمن باب اولي لا يوصف النتقل فيما بينهما على انه تنزيل من احداهما الى الاخرى ،

ومن حيث أنه وان كانت سلطة تميين رئيس الجامعة أو نوابه أو رئيس الأكاديمية أو نوابه لرئيس الجمهورية ، فان هذه السلطة تكون لوزير التعليم العسالى أو لرئيس الاكاديمية أذا كان التعيين لوظيفة أستاذ ، كل يجرى في محور غير الذي يجرى فيه الآخر بحيث لو عاد الأستاذ الى وظيفت بعد شغله لنصب رئيس الجامعة أو الأكاديمية أو لذاتيهما التي كان معينا بها بقرار رئيس الجمهورية ، فان سلطة تعيينه أستاذا تكون لمساحبها وهو وزير التعليم المسالى أو رئيس الأكاديمية كل في حدود اختصاصه ،

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالأوراق

فأن المطعون ضده كان يشغل وظيفة أستاذ باحث اغتبارات الأمان وكيمياء المفرقعات بالمهد القومي للقياس والمعايرة وانه عين فيها نائبا لرئيس أكاديمية البحث العمى والتكنولوجيا ، وقد تقدم بطلب مؤرخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٧ ، طلب فيسه نقله أو اعادته للممل في وظيفة أستاذ باحث والتي كان يشغلها قبل تعيينمه كنائب لرئيس الأكاديمية مع تنازله عن بدل التعثيل المقرر للوظيفة التي يشغلها وأي بدلات آخري ، كما تقدم بطلب الى وزير الدولة للبحث العلمي والطاقة الذرية برجاء التفضل بأتخاذ ما يراه مناسبا لتحقيق رغبت ف العودة للعمل أستاذا بالمعهد القومى للمعسايرة وقيامه بالاجازة الخاصة الملاوية وقد عرض طلب نقله على مجلس ادارة المهد القومي للمعسايرة في ٢١/٩/٧١ ووافق على اعادة تعيينه أستاذا ماحثًا في مجال اختبارات الأمان بالمعهد وهو نفس المنصب الذي كان يشغله بالمهد قبل تعيينه نائب الرئيس الأكاديمية على أن تدبر له وظيفته بدرجتها الحالية ، وبتاريخ ١٩٧٧/٩/٢١ اعتمد رئيس الأكاديمية هــذا القرار ، الأمر الذي يتضح منه في جلاء أن النقسل الى وظيفة أستاذ كان بناء على طليه •

ومن حيث أنه لا يقدح فى النظر المتسدم أن طلب النقل كان بالنسبة لحصوله على اجازة خاصسة بدون مرتب ، وهو لم يتحقق ، ذلك أن طلب الإجازة الخاصسة يقسدم الى المعهد ولن يتأتى ذلك الا بمد النقل اليه ويكون الاختصاص فى البت فيه للمعهد المنقول اليه ، وهو وشأنه من بعد ذلك فى تقدير ما يراه محققسا لمسالح المعل فى منحه أو منصه طالما خلا هسذا التقدير من اساءة اسستعمال السلطة وهو الأمر الذى لم يقم عليه دليل فى الأوراق ،

ومن حيث أنه اذلك تكون اعادة المطمون ضده الى وظيفة أستاذ باحث فى معهد المسايرة قسد تم بنساء على طلبسه متفقا فى ذلك مع حكم القانون الذى يجيز النقل من وظيفة نائب رئيس الأكاديمية الى وظيفة أستاذ ، ولا يمتبر ذلك تنزيلا فى الوظيفة بل هو تتقل من بين الوظائف الادارية العليا الى الوظائف الفنية العليا معا أجازه القانون وليس مشوبا بسوء استعمال السلطة ، ومن حيث أنه بمراجعة قرار النقل تبين أن الجهة الادارية قد أخطات في تأويل القانون حين اعتبرت تعيينه في هذه الوظيفة أخلية التمين الجديد في وظيفة أستاذ ظنا منها أن قانون العاملين المدنية بالدولة هو الذي يحكم هذه الحالة ، مع أن قانون تنظيم الجامعات هو حاكمها على ما سلف ، من أنه اذا كان نائب رئيس الأكاديمية من بين الاساتذة الباحثين في الماهد التابعة للاكاديمية ، يعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفة أستاذ على سبيل التذكار مناذا عاد التي شغل وظيفة أستاذ التي كان يشعلها من قبل اتصلت محته بها يغير انقطاع ،

ومن حيث أن هذا الطلب يدخل في عموم طلباته التي قدمها التي محكمة القضاء الادارى ، ودارت المناقشات في شانه في كل مراهل الدعوى فانه يتعين على المحكمة أن تقضى له به وباعتباره أساذا بمعهد المسايرة اعتبارا من ٢٩/٥/٢٩ تاريخ شاله هذه الوظيفة لأول مرة ،

( طعنی رتبی ۲۹۳ ، ۷۰۰ استة ۲۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۰ )

# قاعدة رقم ( ٥٢٦ )

#### المسحدا :

تمين رئيس الجامعة او نوابه او رئيس الكاديمية او نوابه لرئيس الجمهورية ، ولسكن ملطة التمين بوظيفة اسستاذ فيما لو عاد ايهم الى وظيفة بعد شظه لتسب رئيس الجامعة أو الاكاديمية أو ناتبيهما تكون لوزير التطيم المسالى أو رئيس الاكاديمية كل في هدود اختصاصه •

## ملخص الحكم:

انه وان كانت سلطة تميين رئيس الجامعة أو نوابه أو رئيس أكاديمية البحث العلمي أو نوابه لرئيس الجمهورية طبقا لنص المادة ١٩٧٧ وطبقا المقانون

رقم ٦٩ نسنة ١٩٧٣ بسريان أحكام قانون تنظيم الجامعات على المؤسسات التابعة للاكاديمية ومنها المعد القومي للمعليرة ، فان هذه السلطة تكون لوزير التعليم العسالي أو لرئيس الأكاديمية اذا كان التعين بوظيفة أستاذ كل يجرى في محور غير الذي يجرى فيسه الآخر بحيث لو عاد الاستاذ الى وظيفته بعد شهله لمنصب رئيس الجامعة أو الأكاديمية أو نائبيهما التي كان معينا فيها بقرار رئيس الجمهورية ، فان سلطة تعيينه أستاذا تكون لصاحبها وهو وزير التعليم العسالي أو رئيس الأكاديمية كل في حدود اختصاصه و ولا يعتبر ذلك العالى أو رئيس الأكاديمية كل في حدود اختصاصه و ولا يعتبر ذلك الوظائف الفنية العليا الى الوظائف الفنية العليا الى الوظائف الفنية العليا الى المتعالى السلطة و

( طعنی رقبی ۲۰۰ ، ۲۹۳ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۰ )

# قاعسدة رقم ( ٥٣٧ )

#### : المسدا

استحقاق مساعدى البحوث والمسدرسين المساعدين واعضاء هيئة البحوث بمعاهد البحوث التابعة لأكاديمية البحث العلمى لبسدل تفرغ الهنسسين •

## ملخص الفتوى :

فى ظل القواعد العامة التى نص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٧ والتى من مقتضاها منح بدل تقرغ المهندسين بشرط الانتماء النقابة وشفل وظائف هندسية وأداء أعصال هندسية أو القيام بالتعليم الهندسيسى ، استثنى المشرع بعوجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٧ لسنة ١٩٦٥ المهندسين من أعضاء هيئة البحوث والوظائف المعاونة من الخضوع نتلك الشروط، وخصهم بغئات البدل ربطها بوظائفهم كباهثين ، ومن ثم فانهم يستمقون هذا البسدل بالفئات النصوص عليها بالقرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ كل بحسب

الوضيفة التى يشغلها اعمالا للاحكام الخاصة التى انتظمها هذا القرار ، وتبعا لذلك غان صدور قرار رئيس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ الذى تضمن ذات الأحكام العسمة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ لا يؤثر فى اعمال أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٥٧ نزولا على القاعدة العامة التى من مقتضاها ألا ينسخ نص عام الحكم الوارد بنص خاص ه

وبناء على ما تقدم فان الباحثين بالمعاهد والمراكز التابعة وكالديمية البحث العلمي يستحقون بدل التفرغ وفقا للفئات المنصوص عنيها بالقرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر في شأنهم خاصة ، وليس طبقا للفئسات التي تضمنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦٧ لسنة ١٩٧٧ ٠

كما وأنه لا وجه للفصل بين الأكاديمية من جانب والمعاهد والمراكز التابعة لمها من جانب آخر ، بقصر منح البدل على المهندسين العاملين مالأكاديمية ، ذلك أن القرار الجمهورى رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ في صحدر في ظل العمل بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٦٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن مسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمي الذي نص صراحة على تبعية تلك المراكز والمعاهد لوزارة البحث العلمي .

واذا كان المشرع قد منحهم هذا البدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦٦ لسنة ٦٥ في خلل العمل باحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٠ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا والذى طبق عليهم جدول المرتبات والمكافآت الملحق بقانون تنظيم الجامعات رقم ١٩٥٤ ، وكان من مقتضى ذلك جمعهم بين البدل والحقوق المالية المقررة لهم بكادر الجامعات نفان تطبيق جدول المرتبات والبدلات الملحق بقانون تنظيم الجامعات رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٧ عليهم اعمالا لأحكام المقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية لا يغير من الأهر شبيًا اذ يظل بهم بموجب الأحكام الخاصة المنصوص عليها في القرار رقم ٢٨٥٧ لمنذة ١٩٧٥ المشار اليه أن يجمعوا بين هذا البدل والمرتبات والبدلات

المنصسوص عليهما بالجسدول الملحق بالقسانون رقم 24 لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر ه

لذلك انتهت الجمعيات المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المهندسين من مساعدى البحاث والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة البحوث بمماهد البحوث التابعة لأكاديمية البحث الملمى لبسدل التفسرغ المسسوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقسم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥٠ .

( ملك ٨٤٨/٤/٨٦ ــ جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ )

الفرع الثــالث الكليات والماهد العالية المتذة نواة لجامعة حلوان

قاعدة رقم ( ٥٣٨ )

المسدا:

القسانون رقم ٩) لسنة ١٩٧٧ بشسان تنظيم الجسامعات معدلا بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ سنصه في المسادة ١٢٤ مكررا منه على استثناء وقتى مؤداه بقاء بعض غير الؤهلين لشغل وظسائف أعفساء هيئسات التدريس بالجامعات ، شاغلين لهذه الوظسائف خلال أجل محدود عليهم أن يستكملوا خلاله شرط الحصسول على المؤهل الملازم للشغل هدده الوظائف والا امتنع بقاؤهم في وظائفهم وتعين نقلهم الى وظائف اخرى بالسكادر العام سيتمين قصر هذا الاستثناء على نطاقه فلا يتحداه الى حد امكان الترقيسة من الوظيفسسة المحتفظ بهسا الى وظيفة أعلى على خلاف احكام قانون الجامعات ٠

ملغم الفتوي:

لما كان القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام القاندن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تتظيم الجامعات ، قد اخضم اعضاء هبئة

التدريس بالمعاهد والسكليات التى اتخذت نواة لجامعة حلوان لأحكام القانون رقمه، السنة ١٩٧٧ الذكور ، مع النص فى المادة ٢١٤ مكررا منه على أنه « استثناء من الاحكام المقررة فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ٠

(أ) يحتفظ أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون مالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزراة التعليم العالى وقت صدور هذا القانون والملبق عليهم جدول المرتبات الملحق بالقانون المشار اليه ، بوظائفهم وأقدمياتهم ، أما الذين لم يستكملوا شرط الحصول على المؤهل المنصوص عليه في القانون المشار اليه فيحتفظون بوظائفهم وأقدمياتهم لمدة سبع سنوات ، فاذا لم يستكملوا هذا الشرط خلال هذه المدة ، بنقلون الى وظائف أخرى بالكادر العام وفي الدرجات المعادلة لوظائفهم، وذلك بقرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجلس الجامعة ،

ولما كان هذا النص قد قرر استثناء وقتيا من أحكام قانون تنظيم الجامعات . مؤداه بقاء بعض غير المؤهلين لشخل وظائف أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، شاغلين لهذه الوظائف خلال أجل محدود عليهم أن يستكملوا خلاله شرط الحصول على المؤهل اللازم لشخل هذه الوظائف والا امتنع بقاؤهم في وظائفهم وتعين نقلهم الى وظائف الكادر العام ،

ولما كان الاستثناء انما يرد على خلاف الاصل غلا يجوز التوسع فيه ويتعين قصره على نطاقه ، غانه لا يجوز القول بأن الاحتفاظ بالوظيفة والأقدمية خلال أجل محدود يمكن أن يتعدى ذلك الى حد امكان الترقية من هذه الوظيفة المحتفظ بها على سبيل الاستثناء الى وظبفة أعلى على خلاف أحكام قانون تنظيم الجامعات ،

ولما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ بيشترط فى المواد ٢٩ ، ٢٧ ، ٩٩ ، ٥٧ منه فيمن يشخل وظيفة مدرس أو استاذ مساعد أو استاذ أها أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من احدى الجامعات المصرية فى مادة تؤهله لشغل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلا من جامعه أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمى معترف به فى مصر أو فى الخارج على درجة يعتبرها المجلس الاعلى للجامعات معادلة لذلك ، فانه لايجوز ترقية

اعضاء هيئة التدريس بالمعاهد والكليات التى اتخذت نواة نحامعة حلوان الى الوظائف الاعلى من تلك المحتفظ لهم بها دون توافر هذا الشرط، وذلك ما لم يتم استصدار تشريع يقرر حكما مخالفا ، اذا ما كانت ثمه اعتبارات تقتضى خلاف حكم التشريع القائم ،

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى عدم جواز ترقيه أعضاء هيئات التدريس بالمعاهد والسكليات التى اتخذت نواة لجامعة حلوان ، الى الوظائف الاعلى من تلك المحتفظ لهم دون توافر شرط المصول على المؤهل العلمى الذي يتطلبه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

( ملف ۱۹۷۲/۱۱/۳ ـ جلسة ۱۹۷۲/۱۱/۳ )

# قاعسدة رقم ( ٥٢٩ )

#### المسدان

لايجوز التعين في وظائف الاساتذة المساعدين بالكليات والمعاهد المتذذة نواة لجامعة حلوان الاطبقا لاحكام القانون رقم ٥٩ أسنة ١٩٧٧ . بشأن تنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٧٠ أسنة ١٩٧٥ .

#### ملخص الفتوي :

تفى المشرع فى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل احسكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ بشسأن تنظيم الجامعات بسريان أحكام القانون الاخير على اعضاء هيئة التدريس بالماهد والكلبات المتخذة نواة لبامعة حلوان ، وبذلك يتمين ان يسرى هذا القانون عليهم بأثر مباشر فيما عدا الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ والذى ينحصر فى احتفاظهم بوظائفهم التى يشغلونها فعلا لمدة سبع سسنوات دون المصول على الدكتوراه ، ومن ثم يتمين الالترام بتقديم الانتاج العلمي اللازم لشغل وظائف هيئة التدريس الى اللجان العلمية المنصوص عليها فى المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ دون الاعتداد بتقاربر اللجان المسكلة فى ظل القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ دون الاعتداد بتقاربر اللجان المشكلة فى ظل القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ دون الاعتداد بتقاربر

على الدكتوراه كشرط للترقية لوظائف هيئة التدريس لهبقا للمواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

وبناء على ذلك لا يجوز اتخاذ اجراءات تعيين المذكورين الاطبقا لاحكام القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات معددلا بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ ٠

( ملف ۲۸/۳/۸۱ ـ جلسة ۲۹/۱۱/۸۹ )

الفرع الرابع

ممساهد علميسة

أولا: معهد الأرصاد:

قاعدة رقم (٥٤٠)

المسدا:

معهد الأرصاد يعتبر من المؤسسات العامة التي تعارس نشاطا علميا وتسرى في شانه احكام القانون رقم ٧٩ أسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التي تعارس نشاطا علميا ، ومن ثم تسرى في شأن اعضاء هيئة التدريس به أحكام المواد ( ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٩٢ ، ٩٢ ، ٩٢ من القانون رقم ١٩٤ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات وجدول المرتبات الملحق به وظيفة « مساعد باحث » تعادلوظيفة « معيد » وفقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٩٣٩ أسنة ١٩٣٦ بتحديد المؤسسات العامة التي تعارس نشاطا علميا ويترتب على ذلك زيادة مرتب مساعد المباحث الذي يعين بالمهد المشار اليه من ٢٠ جنيه الى ٣٥ جنيه شهريا بعد سنة واحدة اسوة بالمهد — العبرة في حساب مدة السنة المشار اليه هي بتاريخ صدور قرار التعيين في وظيفة مساعد باحث حتى ولو تراخى استلام العمل الى تاريخ لاحق و

## ملخص الحكم:

من حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقهم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمي يقضى بأن معهد الارصاد من معاهد البحوث النوعية الملحقة بوزارة البحث العلمي ، وأن هذه المعاهد هيئات عامة تمارس نشاطا علميا ويسرى عليها أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا . ويقضى هذا القانون بأن يسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بهذه المؤسسات أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٦٢ و ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شسان تنظيم الجامعسات وجدول الرتبات الملحق به وقد صدر القرار الجمهوري ١٢٣٩ لسنة ١٩٩٢ متحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ونص فالمادة (٢) منه بأن تعادل وظائف هيئاد التدريس والبحوث والهيئات الفنية في المؤسسات العامة المشار اليها بما يقابلها من وظائف هبئة التدريس والمعيدين بالجامعات وفقا للجدول الملحق بهذا القرار ، ونص الجدول الملحق به على أن وظيفة « معيد » تقابل « باحث مساعد » وينص الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٤ أسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات معدلا مالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ على أن مرتب المعيد ٢٠ حنيه يزاد الم ٢٥ جنيه شهريا بعد سنة واحدة ٥

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على آن المركز الونليفي للموظف ينشأ من تاريخ صدور قرار التعيين في الوظيفة بالاداة القانونيه ممن يملك التعيين وتنشأ من ذلك الوقت الحقوق الوظيفة في حق من المفي عليه هذا المركز القانوني ، وأن الوظف لا يصرف راتب الوظيفة المعين عليها الا من تاريخ تسلمه العمل وليس من تاريخ صدور قرار التعيين ، غاذا كان قرار التعيين قد صدر ولكن الموظف لم يتسلم عمله الا بعد ذلك فلا يصرف مرتبه الا من التاريخ الاخير ، وأذ كان الثابت من الأوراق أن المسدعي عين « مساعد باحث » بمعهد الأرصاد بالادارة القانونية ممن يملك التعيين اعتبارا من ٣١/٥/٢٩٦١ ، غانه من هذا التوقق التاريخ يعتبر معينا قانونا بهذا المعهد وتنشأ له من هذا الوقت الحقوق الوظيفة المعين ، ومن ثم وتنفيذا لاحكام القانون رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٥٨ المشار

اليه يستحق الدعى أن يزاد مرتبه الى ٢٥ جنيه بعد سنة من تاريخ تعيينه أى من ١٩٦٧/٥/٣١ واذ لم يتسلم المدعى عمله بمعهد الارصاد الافى ١٩٦٧/٩/٢ نانه لا يصرف هذا المرتب الا اعتبارا من هذا التاريخ،

ومن حيث انه من ناحية أخرى ، فان الثابت من الاوراق أن خطأ مرفقيا كان قد وقع من جانب الجهة الادارية الطاعنة أذ تبين من التحقيق الادارى رقم ٧٣٨ لسنة ١٩٦٧ الذي أجراه معهد الأرصاد في هــذا البوضوع أن الموظف المختص بهذا المعهد قد أهمل في الخطار المسدعي بالقرار التنفيذي لتعيينه في وظيفة مساعد باحث بالمعهد من ١٩٩٦/٦/٧ تاريخ صدور هذا القرار حتى اخطاره به في ١٩٦٧/٨/٢٢ مما ترتب عليه تأخره في استلام عمله حتى ١٩٩٧/٩/٣ ونجم عن ذلك الحاق ضرر به تمثل في عدم صرفه الزيادة في مرتب وظيفة مساعد ماحث المعين فيها وقدرها خمسة جنيهات خلال الفترة من استحقاقه لهذه الزيادة في ١٩٦٧/٥/٣١ تاريخ مضى سنه على تعيينه حتى صرفه لهذه الزيادة من ١٩٦٧/٩/٢ ، مما يتمين معه مساءلة الجهة الأدارية عن الخطأ المشار اليه الذي وقع فيه الموظف المختص والذي يعد من الاخطاء المصلحية المنسوبة الى آلمرفق العام ويوجب الزام الجهة المذكورة بتعويض المدعى عن هذا الضرر ، واذ بينين من الاوراق آن المدعى كان يعمل في الفتره المشار اليها بوظيفة « جيوفيزيقي » بالمؤسسة العامة للابحاث الجيولوجية بمرتب قدره ٢٠ جنيه شهريا وهو ذات مرتب مساعد العاحث بمعهد الارصاد قبل انقضاء سنه على تعيينه ، فإن المدعى يستحق الفرق بين هذا المرتب ومرتب الـ ٢٥ جنية شهريا الذي يستحقه من ٣١/٥/٣١ وذلك عن الفترة من هذا التاريخ حتى ١٩٩٧/٩/٢ ، على أن يخصم من هذا الفرق ما قد يكون صرف له من مزايا مالية أخرى زيادة عن المرت المقرر لوظيفته بالمؤسسة المشار اليها في الفترة المذكورة .

ومن حيث أنه على مقتنى ما تقدم ، واذ أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فقد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالغائه مم الزام الجهة الادارية المصروفات ه

( طعن رقم ۲۷۵ لسنة ۱۸ ق ــ جلسة ۱۹۷۸/۳/۱۹ )

ثانيا: معهد المحراء:

قاعدة رقم (١٥٥)

المسدان

معهد المحراء ــ أدماجه في الهيئة العامة لتعمير المحارى بالقرار الجمهورى رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ بعد أن كان ملحقا بالركز القومي المبحوث بمقتضي القرار الجمهورى رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٥٧ ــ بقاء المهد متمتعا بكيان ذاتي مستقل عن الهيئة واقتصاد الادماج على جمله تابعا للها – أثر ذلك ــ عدم خضوع أعضاء هيئة البحوث بالمهد للائحــن نظام موظفي وعمال المؤسسات المعامة المسادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٦١ المفاضع لها موظفو الهيئة العامة لتعمير المسحارى بعد صيورتها مؤسسة عامة ذات طابعاتتصادى بموجب القرارالجمهورى رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٦١ ــ استمرار معاملة أعضاء هيئة البحوث بالمركز القومي المسحارء على اساس ما يعامل به أعضاء هيئة البحوث بالمركز القومي للبحوث في المفترة من تاريخ العمل باللائحة المذكورة حتى العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسة المعرية العامة لتعمير المتي حلت محل الهيئة و

#### ملذص الفتوى :

أن معهد الصحراء كان تبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم 1800 لسنة 1909 بادماجه فى الهيئة العامة لتعمير الصحارى معهدا علميا تأتما بذاته ، له من التميز والاستقلال ما جعله وحدة تأثمة بذاتها ، ومن مكونها ملحقة بالمركز القومى للبحوث ، بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٧ وقد اقتضت طبيعة الغرض الذى يقوم من أجله المعهد ، والنشاط الذى يباشره فى سبيل تحقيق غرضه — أن يسكون لاعضاء هيئة البحوث فيه نظام خاص بتوظيفهم ، فعومل هؤلاء فى هذا الخصوص المعامله التى يعامل بها أعضاء هيئة البحوث عالمركز القومى للبحوث ، وهذا مانصت عليه المادة (٥) من قرار رئيس الجمهوريه للبحوث ، وهذا مانصت عليه المادة (٥) من قرار رئيس الجمهوريه

رقم ٩١٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه و لما صدر قرار رئيس انجمهورية رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ – الذى قضى بادماج معهد الصحراء فى الهيئه المامة لتعمير الصحارى وأيلولة جميع موجوداته وأمواله الى هذه الهيئة، كما قضى بنقل موظفيه اليها – اختلف النظر فيما اذا كان المعهد المذكور بقد بقى بعد العمل بهذا القرار ، كما كان قبله ، معهدا علميا قائما بذاته و وغاية الامر أنه أصبح ملحقا بالهيئة المامة لتعمير المحارى بدلا من المركز القومى للبحوث – أم أن من أثر العمل بهذا القرار اعتبار المعهد جزءا من الهيئة المشار اليها لايمكن تمييزه عن سائر اجزائها المندمجة فيها والتى تكون بمجموعها كيان الهيئة ، بحيث يذوب اجزائها المندمجة فيها والتى تكون بمجموعها كيان الهيئة ، بحيث يذوب كل من هذه الاجزاء فيه ، فلا يكون لاى من افرادها كيان ذاتى يتمبز به ، ويستقل به عما عداه من اجزاء هى كل فلا يمكن فصل بعضه عن بعض ، بما يترتب على ذلك من آثار ه

والذي يبين من نصوص قرار رئيس الجمهورية رقسم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ الشار اليه ، أنه الحق أكثر من جهة ، لها كنانها الذاتي بالهيئة العامة لتعمير الصحاري ، ومن هذه الجهات معهد الصحراء ، ومشروع تنمية المراعي بالصحراء الغربية ، ــ ومشروع وادى النظرون - وكان المعهد قبل ذلك ملحقا بالركز القومي للبحوث على ما سلف البيان ، أما مشروع تنمية المراعى بالصحراء الغربية ، فقد كان ملحفا بوزارة الزراعة • وكان مشروع وادى النظرون تابعا للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي الذي آدمج في لجنة التخطيط القومي • ولئن كانت بعض نصوص القرار المشار اليه ، قد عبرت عن نعبير تبعيف كل من هذه الجهات ، على النحو المتقدم ، بأنه ادماج لها في الهيئة العامة لتعمير الصحارى ، الا أن هذا لأيغير من حقيقة الامر شيئا . بدليل مانصت عليه المادتان ٤ ، ٥ من القرار ذاته من أن الاختصاصات الادارية والمالية التي كانت تباشرها السلطات القائمة بادارة الجهات المسار اليها . بياشرها مدير عام الهيئة العامة لتعمير الصحاري . على أن يمدر مجلس ادارة الهيئة القرارات السلازمة لاعادة تنظيم الاختصاصات المشار اليها ، بما يتفق وتنظيم الهيئة المذكورة ، اذ أن مؤدى ذلك هو أن الشارع قد اعتبر كل جهة من الجهات المشار اليها وحدة قائمة بذاتها . لها كيانها الذاتي الخاص . وأن ما تضمنه القرار من احكام ، لا يبلغ حدد ادماج حدد الجهات فى الهيئة ادماجا كاملا ، تضيع معه معالم كل منها ، وينتهى به مالها من تعيز ذاتى ، بل أن كل ماقصد اليه القرار ، هو جمل هذه الجهات تابعة الهيئة ، مع بقاء كل منهما على ماهو عليه من حيث كون كل منها ذات كبان خاص ، وهذا ما يستتبع بقاء كل منهما بنظامها وموظفيها بأوضاعهم الخاصة الى أن يرد مليغير من هذه النظم ،

وعلى مقتضى ما سبق غان معهد الصحراء ، يبقى معد تبعيته الهيئة العامة لتعمير الصحارى ، بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، كما كان قبل ذلك ، معهدا علميا قائما بذاته ، له من طبيعة الغرض العلمى الذى يقسوم لتحقيقه ، مايجعله وحدة قائمة بذاتها ، لها كيانها الخاص ، ومن ثم يبقى نظامه ، والقواعد التى تحكم العاملين فيه ، على ماهى عليه ، الى أن يرد عليها بذاتها تغير ، أو الماه ،

ومتى تقرر ماتقدم ، فانه اذا ما طرأ تغيير فى النظم التى تحكم موظفى الهيئة العامة لتعمير الصحارى ذاتها ، وصدر فى شأن هؤلاء قواعد جديدة تنظم شئون توظفهم ، فان ذلك يسرى فى شأن موظفي الهيئة ذاتها ، أما من يعملون فى الجهات التابعة لها ، ممن تنظم شئون توظفهم قواعد خاصة غير تلك التى تنظم شئون توظف موظفى الهيئة نظمة تعرب علا المحكام الجديدة فى شأنهم الا بنص قاطم فى ذلك ،

وتطبيقا لذلك ـ فان الاحكام التى تضمنتها لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات المامة ، المسادرة بقسرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ ، والتى تسرى على موظفى وعمال المؤسسات المامة ذات الطابع الاقتصادى ، ومنهم موظفى المؤسسة العامة لتممير الضحارى ، التى اعتبرت مؤسسة عامة ذات طلبع اقتصادى ، بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٦١ ـ أن هذه الاحكام تذون بالنسبة الى الهيئة المذكورة ، غير سارية الا على موظفى الهيئة ذاتها ، دون غيرهم من موظفى الجهات التسابمة لها ، ممن تحكم شسئون توظفهم قواعد خاصة ، اذ مقتضى كون كل جهة من هذه الجهات ، ذات توظفهم قواعد خاصة ، اذ مقتضى كون كل جهة من هذه الجهات ، ذات كيان خاص ، وخضوع بعض موظفيها تبعا لذلك ، لاحكام توظف خاصه ،

غير تلك التى يخضع لها موظفوا الهيئة ذاتها ، استمرار معاملتهم بهذه الاحكام ، وعدم خضوعهم للاحكام التى تطبق فى شأن معظفى الهيئة ، الا بنص قاطع فى ذلك ، يستفاد منه فى وضوح اتجاه الشارع الى الخضاعهم للاحكام التى يخضع لها موظفو الهيئة ، والماء الاحكام الخاصه بهم و وليس ثمت مثل هذا النص ، لأن اللائحة الصادرة مها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، لم تتضمن مليفيد سريانها فى شأن الجهات التابعة للمؤسسات العامة ، مما لايكون لها كيان ذاتى خاص ، ومما تنفرد بأحكام توظف خاصة ، غير تلك التى تسرى فى شأن المؤسسة ذاتها ،

ويخلص مما سلف ، ان تطبيق لأحمة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة على موظفى وعمال المؤسسة العامة لتعمير الصحارى ، اعتبارا من ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ ، تاريخ نفاذها ، لايستتبع تطبيق هذه المؤسسة على أعضاء هيئة البحوث بمعهد الصحراء التابع لهذه المؤسسه ومن ثم يبقى هؤلاء خاضعين للإحكام الخاصة التي كانوا يخضعون لها من قبل ، مراعاة للطابع العلمي للمعهد . وهو الطابع الذي اقتضى معاملة هؤلاء معاملة نظرائهم من أعضاء هيئة البحوث بالمركز القومي للبحوث ه

وغنى عن البيان ، أن اتجاء الشارع الى استمرار معاملة اعضاء هيئة البحوث بمعهد الصحراء على أساس هايعامل به اعضاء هيئة البحوت بالمركز القومى للبحوث ، واضح من تتبع النصوص انظمة لذلك . الد هرص الشارع حين الحق المعهد بالمركز المذكور بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٥ لسنة ١٩٥٧ عن ايراد نص صريح في هسذا المضوص ، في المادة ٥ من القرار ، كما أنه حسين الحق المعهد بالهيئة المعامة لتعمير الصحارى ، بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه آنفا ، لم يغير من الوضع شيئا ، وقد أكسد مجلس ادارة الهيئة ذلك ، بقراره رقم ١ لسنة ١٩٥٩ الذي اصدره استنادا الى المادة «٥» من هذا القرار ونص فيسه على استمرار معاملة أعضاء هيئة البحوث بالمهد المذكور بلائحة المركز القومى للبحوث، معاهلة أعضاء هيئة البحوث بالمهد المذكور بلائحة المركز القومى للبحوث، معاهلة عناء المقدال المؤسسات المسامة الى المضاع اعضاء هيئسه معاطلة عناء المؤسسات المسامة الى المضاع اعضاء هيئسه

البحوث بالمهد المذكور لاحكام هذه اللائحة ، على ماسلف البيان ، اذ لم يتضمن القرار مليفيسد سريانها على من كان في مثل وضعهم ، وجاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١٧ لسنة ٢٩٦٧ بشأن المؤسسة المصرية لهيئة تعمير الصحارى ، فأكد استمرار اتجاه الشارع في هذا المنجى ، بما نص عليه من تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٩٦٧ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا على عضاء هبئة البحوث ومساعديهم بمعهد الصحراء ، ومعاملتهم معاملة زملائهم أعضاء هبئة البحوث المركز القومى للبحوث ، وهذا القرار الاخيرة المع فيقتر برماسلف من وضع خاص للمعهد ، بحكم كونه معهدا علميا قائما بذاته مما يمنم من القول باعتباره في حكم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من القول باعتباره في حكم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي أحكام اللائحة الصادرة به على موظفيها ٥٠ وليس يكفي مجرد تبعية أحكام اللائحة الصادرة به على موظفيها ٥٠ وليس يكفي مجرد تبعية المعهد الرسمة عامة ذات طابع اقتصادي ، لتقرير سريان أحكام اللائحة في شأن الاعضاء المذكورين ٥

ولكل ما تقدم ، فان أعضاء هيئة البحوث بمعهد الصحراء يعاملون في الفترة من ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ الى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ المشار اليها فيما سبق ـــ وفقا للاحكام السارية في شأن زملائهم أعضاء هيئة البحوث في المركز القومي للبحوث ٠

لهذا انتهى الرأى الى عدم سريان أحكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على أعضاء هيئة البحوث بمعهد الصحراء فى الفترة من تاريح العمل بهذه اللائحة ، حتى تاريخ العمل بقرار رئيس الحمهورية رقم ١٣٦٧ سنة ١٩٦١ ، واستمرار معاملتهم خلال هذه الفترة بالاحكام الخاصة بأعضاء هيئة البحوث والمركز القومى للبحوث و

( مُتُوى ١٥٢ في ١٩٦٤/٢/٢٣ )

ثالثاً : مركز البحوث المائية :

قاعسدة رقم ( ٥٤٢ )

المسدا:

انعدام القرارات الصادرة بمنح علاوات تشجيعية لاعضاء هيئة البعوث بمركز البحوث المائية ·

#### ملخص الفتوى:

أن يؤوى احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالسدولة رقم ٤٧ نسنة ١٩٧٨ عدم جواز منح العلاوة التشجيعية للعاملين غبر الخاضعين لنظام تقاير الكفاية • وأذ لايخضع اعضاء هيئة البحوث بمركز البحوث المائية لنظام تقارير الكفاية ، كما لاتقدر كفايتهم سنويا وانما يعرض انتاجهم العلمى عند الترقية الى الوظائف المختلفة على لجنة خصم الانتاج العلمى ، فان القرارات الصادرة بعنع هؤلاء الاعضاء علاوة تشجيعية تكون قد خالفت أحكام القانون مخالفة جسيمة تتحدر بهالى درجة الانعدام ولاتلحقها الحصانة •

وانه لما يؤكد عدم خضوع اعضاء هبئة النحوث بمركز البحوث المائية لنظام المكافآت التشجيعية ان لائدة مركز البحوث المائية المصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ سأنه في ذلك شأن الكادر النالخاصة عموما لاتعرف نظام الملاوة التشجيعية •

ا الله ۲۸/۱/۲۹۸ - جلسة ۱۹۸۲/۵/۱۸۱

ا وفي ذات المعنى ملف ٩٤٢/٤/٨٦ بالجلسة ذاتها )

# الفرع الخامس

## معاهد تجارية

أولا: المهد القومي للادارة الطيسا:

قاعسدة رقم ( ٢٤٥ )

المحدا:

المؤسسات العامة التي تعارس نشاطا علميا \_ اعضاء هيئات التحريس والبحوث والهيئات الفنية بها \_ المالاوة الاضافية المقررة للوظيفة بالحكم الوارد في جدول الرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لمنة ١٩٥٨ في خصوص اعضاء هيئة التدريس في جامعة اسيوط وفروع القاهرة بالمخرطوم \_ عدم استحقاقهم هذه الملاوة \_ اساس ذلك في ضوء احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ بنظام المؤسسات العامة التي تعارس نشاطا علميا ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٦٣ بتحديد هذه المؤسسات مثال بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس بالمهد التومى للادارة العليا المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٧ لسنة ١٩٦١ السنة ١٩٦٠ القومى للادارة العليا المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٧ لسنة التدرات عدم استحقاقهم العلاوة الإضافية المشار اليها \_ وجوب سحب القرارات الصادرة بمنحها مع ما يترتب على ذلك من آثار ٠

## ملخص الفتوي :

فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية العربيه المتحدة رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦١ بانشاء المعهد القومى للادارة العليا ، ونصت المادة الاولى منه على أن : « تنشأ مؤسسة عامة باسم « المعهد القومى للادارة العليا وتلحق برياسة الجمهورية ٢٠٠٠ » كما نصت المادة ٢١ على أن : « تحدد مرتبات ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الادارة بقرار جمهورى ، ويعد مجلس ادارة المعهد لائحة نتضمن التنظيم الداخلى وجدول ترتيب الوظائف وجدول المرتبات وتصدر اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية » وقد صدر قرار نائب رئيس الجمهورية الشؤون

المؤسسات العامة الانتاجية رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٦١ باللائدة العامة للمعهد القومى للادارة العليا وتناول الباب الثانى منها التنظيم الداخلى وحدد الشروط والمواصفات الواجب توافرها فى أفراد المعهد ( هيئة الأساتذة ــ هيئة الباحثين ــ هيئة الادارة العامة ) •

وبتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، وقد نصت المادة الاولى منه على أن :

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تعارس نشاها علميا ، ونصت المادة الاولى منه على سريان أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ المشار البه على بعض المؤسسات العامة ، وكان من بينها المهد القومي للادارة العلبا ، ونصت اادة الثانية على تعادل وظائف هيئة التدريس والبحوث ، الميئات الفنبه في المؤسسات العامة المشار اليها في المادة الاولى بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعدين بالجامعات وفقا للجدول المرافق لهذا القرار،

ومن حيث أن المادة ٥٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات نصت على أن : « تخفض المدد المنصوص عليها في المادة ٥٠ والبندين ١ - ٢ من المادتين ٥١ ، ٥٢ سنة واحدة بالنسمة لمن يعينون في جامعة القاهرة بالخرطوم ٥٠٠ كما ورد بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشا. الميه أن : « يمنح من يمين في وظيفة من ظائف هيئة التديس في جامعة

أسيوط أو فى فرع القاهرة بالخرطوم علاوة اضافية من علاوات الوظيفه الممين فيها » •

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، قد قضت بمراعاة تخفيض المدد اللازمة لاستنفاء شروط التعيين في وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنمة بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علمياً ، طبقا الحكام المادة ٥٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ، على نحو ما قررته هذه المادة الاخيرة بالنسبة الى من يعينون في جامعة أسيوط أو فى فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، وسوت بذلك بين من يعين في وظائف المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا وبين من يعين فبجامعة أسيوط أو في فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، الا أن هذه المساواة مقصورة ـــ فحسب \_ على تخفيض المدد اللازمة لاستيفاء شروط التعيين في تلك الوظائف ، ومن ثم فانها لا تمتد الى ما ورد بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الشار اليه بخصوص منح من يعين في وظيفة من وظائف هيئة التدريس في جامعة أسيوط أو في فرع القاهره بالخرطوم علاوة اضافية من علاوات الوظيفة المعين فيها • ذلك بأن المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ــ المذكورة ــ قد أحالت الى جدول الرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، وواضح أن هذه الاحالة قصد بها المرتبات الواردة بالجدول المذكور ، والمقرر لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات \_ بصفة عامة ، أما الحكم الوارد بهذا الجدول في شأن منح من يعين في احدى وظائف هيئة التدريس فى جامعة أسيوط أو في فرع القاهرة بالخرطوم علاوة اضافية من علاوات الوظيفة المعين فيها ، فقد ورد كنص استثنائي خاص بمن يعين في وظائف هيئة التدريس في الجهتين المذكورتين ، ومن ثم يقتصر تطبيقه على هاتين الجهتين ، دون غيرهما ، وبالتالي فلا يستفيد من هذا الحكم أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات المامة ألتى تمارس نشاطا علميا \_ ومن بينها المعهد القومي للادارة العليا ... اذ كان يازم لافادتهم من هذا الحكم ، الاحالة اليه صراحة في شأنهم •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز منح أعضاء هبئه ( م ٧١ - ج ٢٣) التدريس بالمعهد القومى للادارة العليا علاوة اضافيه من علاوات الوظيفه التي يعينون فيها ــ استنادا الى الحذم الوارد في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤٤ لسنة ١٩٥٨ في خصوص أعضاء هيئة التدريس في جامعة أسيوط وفرع القاهرة بالخرطوم ــ ومن ثم تكون القرارات التي صدرت في شأن منحهم العلاوة المشار اليها مخالفة للقانون ، ويتعين سحبها ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ،

( ملت ١٨٩/٣/٨٦ \_ جلسة ١١/١١/١١٦١)

ثانيا: اكاديمية السادات للعلوم الادارية:

قاعــدة رقم ( ١١٥٥ )

المحدا:

المهدد القومى للتنمية الادارية — معادلة وظيفة مدير المهدد بوظيفة نائب جامعة — ومنح شاغلها الراتب وبسدل التمثيل المقررين لهدف الوظيفة الاشرة — الفساء ونقسل كافة العاملن به الى الاكاديمية مع الاحتفاظ لهم باوضاعهم الوظيفية قبسل النقل وبمرتباتهم وبدلاتهم — أثره — احقية الشاغل لوظيفة مدير المهد قبل نقله الى الاكاديمية لبدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة بعد نقله الى الاكاديمية رغم تعيينه بوظيفة نائب رئيس جامعة أساس نلك — أن قرار انشاء الاكاديمية وبالغاء المهد احتفظ للعاملن بالمهد المتقولين الى الاكاديمية بكافة اوضاعهم الوظيفية بغي ان يعلق هذا الاحتفاظ على حكم آخر مثل اشتراط شغلهم لوظائف بالاكاديمية تعادل تلك التى كانوا يشطونها بالمهد قبل النقل ،

## ملخص الفتوي :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن انشاء اكاديمية السادات للعلوم الادارية ينص في المادة ١٨ على أن (يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨١ لسنة ١٩٧١ المسار اليه وتحل الاكاديمية محل المهدد القومى للتنمية الادارية فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار) •

ونص هذا القرار فى مادته رقم ٢٠ على أن ( ينقل الى الاكاديميه أعضاء الجهاز الفنى بالمهد القومى للتنمية الادارية وكذلك العاملون به من غير أعضاء الجهاز الفنى بذات أوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم وبدلاتهم) .

ومفاد ذلك أنه بعد أن قضى قرار انشاء الاكاديمية بالفاء المعهد القومى للتنمية الادارية قرر نقل كافة العاملين به الى الاكاديمية واحتفظ لهم بأوضاعهم الوظيفية التى كانوا عليها قبل النقل وكذلك بمرتباتهم وبدلاتهم بغير أن يعلق هذا الاحتفاظ على حكم آخر ومن ثم لايكون هناك مجال لاعمال النصوص المتعلقة بشغل الوظائف أو بتحديد المستحقات المالية بعد تركها على العاملين بالمعهد المنقولين الى الاكاديمية كما لايجوز اشتراط شغلهم لوظائف بالاكاديمية تعادل تلك التىكانوا يشغلونها بالمعهد قبل النقيال ه

ولمساكان الدكتور و و و و و م م عد شغل تبل نقله الى الاكاديمية وظيفة مدير معهد التنمية الادارية وكان يتقاضى بناء على ذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة غانه يتعين الاحتفاظ له مهذا البدل بعد نقله الى الاكاديمية وغم عدم تعيينه بوظيفة نائب رئيس الاكاديمية و

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الدكتور • • • • • • • • ف صرف البدل المقرر له وقت نقله الى الاكاديمية •

( ملف ١٩٨٢/٥/١٦ \_ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩ )

#### ثالثا: معهد الادارة العامة:

## قاعدة رقم (٥٥٥)

: المسدا

معهد الادارة العامة يعتبر من الهيئات العامة ولا مخرج عن كونه فرعا من الحكومة وجهازا من اجهزتها ينزع تمتعه بالشخصية المعنوية المستقلة ــ تسرى في شأن موظفيه أحكام موظفى الدولة ــ الحاق موظفى الحكومة به يعتبر نقلا لاتعيينا ــ سريان أحكام المادة ٤٧ من القانون رقم 110 لسنة 1901 عليهم •

## ملخص الفتوى:

أن معهد الادارة العامة يعتبر - طبقا للقرار الجمهري رقم ٣١٣٠ لسنة ١٩٦٣ ــ هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ، كما أن موظفيه \_ الاداريين والكتابيين \_ يعتبرون موظفين عموميين ، شأنهم في ذلك شأن سائر موظفي الدولة الذبن يعملون بوزارات الحكومة ومصالحها . بحيث كانت تسرى عليهم أحكام قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ــ ومن بينها حكم المادة ٤٧ من هذا القانون \_ وذلك طبقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، الذي قضى القرار الجمهوري رقم ٣١٣ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكامه على المعهد المذكور ، وكذلك طبقسا لنص المادة ١٣ من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ . ومن ثم فان هذا المعهد \_ على الرغم من تمتعه بشخصية معنوية مستقلة باعتباره هيئة عامة ـ لا يخرج عن كونه فرعا من الحكومه وجهازًا من أجهزتها . ويعتبر الحاق موظفي وزّارات الحكومة أو مصالحها بهذا المعهد . نقـــلا اليه . وليس تعيينا مبتدأ فيه . وتتحقق في هــــذا النقل الحكمة من عدم اجازة ترقية الموظف المنقول قبل مضى سنة على نقله . وفقا لنص المأدة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه و ولذلك فانه ما كان يجوز - طبقا لنص هذه المادة - ترقية الموظف المنقول من أحد وزارات الحكومة أو مصالحها الى المهد المذكور بالاقدمية . الا بعد مضى سنة على الاقل من تاريخ نقله اليه .

( ملك ١٩٧/٣/٨٦ ـ جلسة ٤/٥/٥١ )

رابعا: المهد العالى التجاري:

قاعسدة رقم ( ٥٤٦ )

المسدا:

اذا نقل المعيد بالمهد العالى التجارى الى وظيفة معاونة لاعضاء هيئة التدريس بكلية التجارة ، وحصل بعد نقله على درجة المجستير فانه يلزم الحصول على درجة المكتوراه خلال سبع سنوات وآلا نقل الى الوظيفة المعادلة لدرجته في الكادر العام ٠

#### ملخص الفتوي:

صدور قرار بتعيين بعض الميدين بالمهد العالى التجارى فى الوظائف الماونة لاعضاء هيئة التدريس بكلية التجارة أمر يترتب عليه ان يزيلهم وصف اعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية ، ويصبحوا خاضعين لاحكام عانون تنظيم الجامعات رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣ وتعديله بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ فاذا كانوا قد حصلوا على درجة الملجستير بعد صدور قرارات نقلهم الى الجامعة فانهم يخضعون لاحكام قانون تنظيم الجامعات المشار اليه ، ويسرى فى شانهم نص المادة ٤٠٥ مكررا وما يستتيمه من المتفاظهم بوظائفهم لمدة سبع سنوات ، فاذا لم يحصلوا على المؤهن العلمى « الدكتوراه » اللازم لشغل الوظائف التى احتفظ لهم بها فانهم ينقلون الى الوظائف المعادلة لدرجاتهم بالكادر العام ،

( ملف ۱۹۸۳/۱۲/۷ ــ جلسة ۱۹۸۳/۱۲/۷ )

# الفرع المسادس ابركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناتية

## قاعــدة رقم (٧٤٥)

الجسدان

القانون رقم 19 اسنة 19۷۲ في شأن نظام الباحثين العلميين في الموسسات العطميه حسريان احكام القانون رقم 5 اسنة 19۷۲ بشان سطيم المجامعات على المؤسسات العلمية حسوفي المحد المشترطة للحمين في الوفائف الاعلى بالنسبة أن يعينون في جامعات أسسيوط للحمين في الوفائف الحدة حامضات التي يوجد مقرها بالقامة والمنافي الموائف العلمية بالمؤسسات لا يغيدون من تخفيض المدد وكذلك شاغلى الوظائف العلمية بالمؤسسات التي يوجد مقرها بالقاهرة لا يغيدون بدورهم من تخفيض المحد حقرارات التعين والترقيبة بعراعاة المغفض بالمخالفة للقانون تنطوى على خروج سافر على احكام القانون ويجردها من صفتها كتمرفات قانونية وينحدر بها الى مجرد الفعل المادى المتعدم الاثر قانونا حالة المتين يوجد محبها في اى

## ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع لنصوص القانون رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة حيث كانت المادة ( ٥٣ ) منه تنص على أن « تخفض المدد المنصوص عليها فى المادة ٥٠ والبندين ١ ، ٢ من المادين ٥١ ، ٢ من المادين ٥١ ، ٢ من المادين ٥١ ، ٢ مسنة واحدة بالنسبة لمن يعينون فى جامعة أسيوط أو فى فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ٥٠٠ » واستعرضت الجمعية كذلك نصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس

كما استعرضت الجمعية المعومية القانون رقم 24 نسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات والذي ينص في المسادة ( ٢٠٤) و (٢٠) سنة واحدة المدد المنصوص عليها في المواد (٢٠) و (٢٠) و (٢٠) سنة واحدة بالنسبة لمن يعينون في جامعات اسسيوط وطنطا والمنصورة وفروع جامعتي عين شمس وأسيوط وذلك للمدة التي يحددها المجلس الأعلى المناعات بقرار منه ١٠٠٠ و كما استعرضت الجمعيسة المعومية كذلك الميانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلمين في المؤسسات العلمية حيث تنص المسادة الأولى منه على أن « تسرى المؤسسات العلمية المددة بالجسدول المرفق وذلك في حدود وطبقسا المؤسسات العلمية المواددة في المواد التالية ١٩٠٠ وتنص المسادة الثانيسة من المقانون على أن « تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على مايعرضه الوزير المختص وعلى مايقترحه المجلس الضاص بالمؤسسة العلمية الخاصمة الحامية المقانون المائحة التنفيذية لها والملمية الخاصمة المؤلمية الخاصمة المحامية المؤلمية الخاصمة الحكام هذا القانون اللائحة التنفيذية لها والملمية الخاصمة الحكام هذا القانون اللائحة التنفيذية لها والملمية الخاصمة المؤلمية الخاصمة الحكام هذا القانون اللائحة التنفيذية لها والمحامية المؤلمية الخاصة المحامية المامية الخاصة المؤلمية الخاصة المحامية المناعة المناعة المناعة المناعة المؤلمية الخاصة المحامية المؤلمية الخاصة المحامية المؤلمية الخاصة المحامية المؤلمية الخاصة المؤلمية المؤلمية الخاصة المؤلمية المؤلمية الخاصة المؤلمية الخاصة المؤلمية المؤلمية المؤلمية الخاصة المؤلمية المؤلمية

وتسرى فيما لم يرد فيه نص خاص فى هذه اللوائح التنفيذية على شاغلى الوظائف العلمية القواعد الواردة فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ٥٠٠٠ وتنص المسادة (٥) من ذات القانون على أن « يلغى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٢ المسسار اليه ومع ذلك يستمر العمل بالانظمة والقواعد المطبقة حاليا على هذه المؤسسات الى أن تحدد بصفة نهائية الاوضاع الخاصة بها وبالعاملين فيها » •

وبما أن مفاد ماتقدم أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه ولئن نصت على أن يراعى تخفيض المدة طبقا لاحكام المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الا أن مقتضى هذه الاحالة أن تسرى أحكام هذه المادة الاخيرة على شاغلى الوظائف العلمية بالمؤسسات العلمية فى الصحود التى تسرى فيها على أعضاء هيئسات التدريس بالجامعة والشروط والاوضاع التى تضمنتها وترتيسا على ذلك فاك لما كان أعضاء هيئات التدريس بالجامعات التى يوجد مقرها بالقاهرة لايفيدون من حكم المادة ٥٣ من القانون رتمى المادة ١٩٥٨ لمسنة ١٩٥٨ عون ثم فان شاغلى الوظائف العلمية بالمؤسسات العلمية التى يوجد مقرها بالقاهرة لايفيدون بدورهم من حكم هدف المادة أيضا » ه

ولا يسوغ الاحتجاج في هـذا الصسدد بأن الاحالة المنصوص عليها في المـادة الاولى من القـانون رقم ٧٩ لمنة ١٩٦٣ الى حكم المادة ٥٣ من القانون رقم ١٩٥٨ قـد جاءت عامة ومطلقة بحيث يفيد من حكم هذه المـادة الاخيرة شاغلو الوظائف العلمية بكافة المؤسسات العلمية التي يوجد مقرها المؤسسات العلمية لانه لا يتصور عقلا ومنطقا أن يجعل المشرعوهو بصدد مساواة شاغلي الوظائف العلمية بالمؤسسات العلمية التي يوجد مقرها بالقـاهرة كالمركز القومي للبحوث الاجتماعية العلمية في مركز أفضل من أعضاء هيئة التدريس بجامعـة القـاهرة مثلا على الرغم من تماثل ظروفهم جميعا » •

وتأسيسا على ذلك ، فانه لمسا كانت المسادة ٢٠٥ من القسانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد حلت محل المسادة ٥٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ غانه لا يفيد من حكمها هي الاخرى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات التي يوجد مقرها بالقساهرة ، ومن ثم فان شاغلي الوظائف العلمية بالمؤسسات العلمية التي يوجد مقرها بالقساهرة ، ومن بينها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية لا يفيسدون هم الاخرون من حكم المادة ٢٠٥٤ من القانون رقم 20 لسنة ١٩٧٧ .

وترتبيا على ماتقدم ، فان قرارات التعيين والترقيسة التى المحدها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيسة بالفعل بعراعاة الخفض المنصوص عليه فى المسادة ٢٠٥٤ من القسانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧

سالفة الذكر تنطوى على خروج سافر على أحكام القانون يجردها من صفتها كتصرفات قانونيسة وينحدر بها الى مجرد الفعل المادى المنعدم الاثر قانونا ، وبالتالى لا تلحقها أية حصانة ويجوز سحبها فى أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما ه

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية أعضاء هيئة البحوث بالمركز القسومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الافادة من حكم المادة ٢٠٤ من القانون رقم ٩٤لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات وعدم تحصن القرارات التي تصدرها المركز بالتطبيق لهذه المادة ،

( ملف ۲۸/۲/۸۷۲ ــ جلسة ۲/۲/۱۸۸۲ ۱

# قاعدة رقم (٥٤٨)

#### المسدأ:

قرار الترقيسة الى وظيفية استاذ ليس من القرارات المركبية وعلى ذلك فان هذه الترقيسة رغم وجوب مرورها بمراحل سابقة الا أنها لا تعتبر قسد اتخذت الا بمسدور قرار الوزير المختص بها وعلى ذلك فاذا صدر قانون جديد يشترط شروطا جديدة لهذه الترقية قبل صدور قرار الوزير بها وجب استيفاؤها والا كانت الترقيسة مخالفة للقانون مغالفة جسيعة •

## ملخص الفتوى:

من حيث أن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ يقضى بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المصددة فى الجسدول المرفق به ومن بينها المركز القومى للبحوث ٥

ولمسا كان المستفاد من نصوص هذا القانون أن عنساصر المركز

القانوني أن يرقى لوظيفسة أستاذ لا تكتمل الا بصدور قرار الترقيسة من الوزير المختص دون أن يغير من ذلك مرور القرار بعدد من المراحل قبل اصداره ، وذلك لأن كل من تلك المراحل لا تنشىء بذاتها مركزا قانونيا للمرشح للترقيبة اذ أن كل منها مرتبط بالاخرى ولا توجيد مستقلة عنها ، مقرار اللجنة العلمية لا يلزم مجلس القسم ولا ينتج أثر لديه الا اذا أقره ووافق عليه • وقرار مُجلس القسم لا ينتج أثراً أمام مجلس الكلية الا اذا أقره ، وبالمثل فان قرار مجلس الكلية لا يلزم مجلس الجامعة ، وطالما أن كل مرحلة من تلك المراحل لاتستتبم حتما المضى في بقية اجراءات الترقيبة ، والقول بغير ذلك مصادره لعق الجهات المختصة بالنظر في المراحل التالبة ، ولا بجوز ادخال قرارات الترقية لوظيفة أستاذ في عداد القرارات المركبة التي تتكون من عناصر متعددة يتقيد كل عنصر منها بالاخر ومستقل عنه بانشاء مركز قانوني لصساحب الشأن لا يتأثر بما يتلوه من عناصر لاحقة • وترتبيا على ذلك فانه أذا ما قرر المشرع تعديل شروط الترقية الى تلك الوظيفة فان هذا التعديل يسرى على من لم يصدر قرار بترقيت من السلطة المختصة اعمالا للاثر الباشر للقانون الجديد الذي يجب تطبيقه على المراكز القانونية التي لم تكتمل قبل العمل به •

ولما كانت قرارات ترقية الاساتذة الباحثين المساعدين المروضة حالاتهم لم تصدر حتى ١٩٧٤/١٠/٣ تاريخ العمل بالقسانون رقم ١٩٠ الذي اشترط اللترقية لوظيفة أستاذ بالمدد المستحدثة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٤ الاعلان عن تلك الوظيفة في جامعة اقليمية . فان هدذا الشرط يسرى في شأنها ومن ثم لا يجوز ترقيتهم بعد هذا التاريخ بتلك المسدد الا اذا أعلن عن وظائف الاسستاذية بالجامعات الاقليمية .

واذا كان قد صدر في ١٩٧٤/١٠/١٤ قرار بمنح الدكتورة المذكورة اللقب العلمي لوظيفة استاذ باحث فان هذا القرار لاينتج اثرا لممدور قرار بوقفه ، كما أن هذا القرار والقرار بمنح جميع الاساتذة المعروضة هالاتهم اللقب العلمي لوظيفة استاذ باحث لا يرد عليها التحصن بفوات الميماد المحدد للطمن في القرارات الادارية ، ذلك لان طريقة الترقية بمنح

اللقب العلمى طبقا للمادة ٧١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ انما تشكل سبيلا استثنائيا اختصه المشرع على خلاف الاصل العام الذي يوجب توافر درجة مالية خالية يمكن الترقية اليها ومن ثم فان عدم مراعاة شروط التعديل الجديد بعد نفاذه من شأنه أن يؤدى الى أن يصبح القرار الصادر بالترقية على خلاف الشروط المنصوص عليها فيه مخالفا للقانون مفالفة جسيمة تتحدر به الى درجة الانعدام وعليه فانه وقد صدرت القرارات المعروضة بالمخالفة لاحكام التعديل المشاراليه فانها تكون منعدمة ولا تتحصن سحبها فى أى وقت •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ترقية السادة المروضة عالاتهم •

( بلف ۲۸/۳/۸۲ \_ جلسة ۲۱/۲۱/۱۲۷۱ )

الفرع السابع

المهد المالى للصحة العامة

قاعــدة رقم ( ٥٤٩ )

المحدا:

المهد العالى للصحة العامة — العسلاوات السدورية المستحة للمعيدين به — كيفية حساب مواعيدها بعد نقلهم الى المهد — رفسع مرتباتهم الى ٢٤٠ جنيها سنويا أو أكثر طبقا للعادة ١٥ مكررا من قانون انشاء المهد — استحقاقهم العادوة الدورية بعد سنتن من تاريخ الرفع — أساس ذلك •

#### ملخص الفتوى:

طبقا لنص المسادة ١٥ من القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن انشاء المعهد العالى للمسحة العامة ٥٠ تسرى الاحكام المنظمة لمرتبات المعيدين بالجامعات على مرتبات معيدى المعهد ، وباستقراء هذه الاحكام يبين أن المشرع قد جعل تاريخ وصول مرتب معيد الجامعة الى ٢٤٠ جنيها سنويا اساسا لحساب موعد علاوته الدورية ، أى انه بيدا فى منح المعيد علاوة دورية على مرتبه ( مقدارها ٣٠ جنيها سنويا ) بعد مضى سنتين من تاريخ بلوغ المرتب ٢٤٠ جنيها سنويا • ولما كان ذات الحكم يطبق فى شأن معيدى المعهد : ومن ثم فانهم بدورهم يمنحون علاواتهم الدورية بعد مضى سنتين من تاريخ بلوغ مرتبهم ٢٤٠ جنيها سنويا • ولا عبرة عندئذ بتاريخ استحقاقهم للملاوة فى الجهات التى كانوا يعملون بها قبل التحاقهم بالمهد : لان مواعيد الملاوة فى هذه الجهات كانت تحسب من تاريخ بدء تعيينهم أو من تاريخ منح الملاوة السابقة . أما فى المعهد فان هذه المواعيد تحسب من وقت بلوغ مرتباتهم ٢٤٠ جنيها المعهد فان هذه المواعيد تحسب من وقت بلوغ مرتباتهم ٢٤٠ جنيها سنويا • ولما كان المعيدون تد نقلوا من هذه الجهات فانهم يخرجون من نظاق الاحكام المتى في شانهم وعلاواتهم فى المعهد •

وبما ان النقل من الكادر العام الى الكادر الخاص لايعتبر بمثابة تمين جديد فى خصوص استحقاق العلاوة الاعتيادية . ومن ثم لايكون لمئل هذا النقل أثر على موعد استحقاق العلاوة الدورية • على ان اعمال هذه القاعدة منوط بعدم تنظيم هذا الموضوع على نحو مغاير بنص خاص يحول دون تطبيقها •

ولما كان الكادر الخاص بالجامعات الذى يسرى على معيدى المعهد قد تضمن نصا خاصا يقضى باستحقاق العلاوة بعدد مضى سنتين من تاريخ بلوغ المرتب ٣٤٠ جنيها سنويا و ومن ثم لايكون ميعاد استحقاق الملاوة فى الكادر العام محلا للاعتبار عند تحديد هذا الميعاد بعد النقل الى الكادر الخاص وانما يعنى فحسب بالحكم الوارد فى هذا الكادر الخدر و

ولما كان معيدو المعهد قد رفعت مرتباتهم الى اكثر من ٣٤٠ جنيها سنويا بمقتضى قرار من وزبر الصحة تطبيقا للمادة ١٥ مكررا من قانون انشاء المعهد بعد تعديله فى سنة ١٩٥٦ • واعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٧ ، ومن ثم غانهم يستحقون أول علاوة دورية مقدارها ٣٠ جنيها

سنویا بعد انقضاء سنتین من تاریخ بلوغ مرتباتهم ۲۶۰ جنیها سنویا ( أو أكثر ) أى فى أول ابریل سنة ۱۹۰۹ ثم یمنحون علاوة الحرى بعد سنتین وهكذا الى أن يصل المرتب ۶۲۰ جنیها سنویا .

( نتوى ٢٤١ ق ٢٩٦٠/٣/١٩ )

الفرع الثامن معاهد أزهرية قاعدة رقم ( ۵۵۰ )

المحدا :

نجاح طالبة في مواد الشهادة الاعدادية العامة ورسوبها في المجموع الكلى للدرجات في العام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ ـ تقدمها للالتحاق بالمهد الثانوى الازهرى واجتيازها لامتحان المادلة بنجاح \_ قيدها بالصف الاول الثانوي ... علم ادارة المعهد برسوبها في المجموع الكلي للدرجات في الاعدادية العامة ولم تحرك سأكنا حتى وصلت الطَّالِبة إلى الصف الرابع الثانوي ـ القرار السلبي بمنعها من تحرير استمارة التقدم لامتحان الشهادة الثانوية الازهرية لعدم حصولها على الشهادة الاعدادية وانعدام قرار قبولها بالمهد ... عدم سلامة هذا القرار ... أساس ذلك : أن جهة الادارة كانت على بينة قاطعة من أمر الطالبة من واقع الشهادة الرسمية التي قدمها والدها ... مجازاة القائمين على المهد تأديبيا للاهمال وعدم مراعاة الدقة في اداء الواجب الوظيفي لايفيد على وجه اليقين أن ثمة تواطؤ \_ قرار قبول الطالبة بالمهد وانتظامها بالدراسة وانتقالها الى الصفوف الدراسية الاعلى ثم حصولها على الشهادة الاعدادية العامة ف ۱۹۸۰/٦/۱۷ يكون قد رتب لها مركزا قانونيا ذاتيا استقر لها ومن ثم لا يجوز لجهة الادارة وقد مضى على هذا القرار زهاء ثلاث سنوات ونصف أن تستأنف النظر في سلامة هذا القرار وأن تبنى على ذلك هرمان الطالبة من دخول امتحان الشهادة الثانوية الازهرية عن العام الدراسي · 19A · / V9

# ملخص الحكم:

ومن حيث أنه عن الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى الدعى عليه الثانى « شبيخ معهد فتيات سيدى بشير الازهرى» بمقولة أنه لاصفه له فى تمثيل الازهر وهيئاته لثبوت هذه الصفة الشيخ الازهر بمقتضى حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فانه لما كانت القاعدة الاصوليه طبقا لحكم المادة ٣ من قانون المرافعات أنه لا يقبل أى طلب أو دفع لاتكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ٥

ولما كان شيخ الازهر وهو صاحب الصفة فيتمثيل الازهرقد أختصم فى الدعوى كخصم أصلى وما كان اختصام شيخ المهد الا من قبيل أن يصدر الحكم فى مواجهته ومن ثم فلا مصلحة «لشيخ الازهر فى التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى شيخ المهد » ويعدوا هذا الدفع غير مقبول ه

ومن حيث أن المادة ٨٨ من القانون رقم١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر تنص على أن « الحاصلين على الشهادة الاعدادية من الماهد الاعدادية للازهر حق الدخول في الماهد الثانوية للازهر ، ولهم الى جانب ذلك فرص متكافئه مع نظرائهم للتقسدم الى المدارس الأخرى التى تجمل الشهادة الاعدادية شرط مقبول ••••••••

كما لايجوز للحاصلين على الشهادة الاعدادية من الدارس الاعدادية العامة أن يطلبوا الالتحاق بالمعاهد الثانوية للازهر الا بعد النجاح في امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الاعدادية من المعاهد الازهرية » وقد رددت ذات الحكم المادة ٦٣ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه ولئن كان مفاد ما تقدم أنه يشترط للالتحاق بالماهد الثانوية الازهرية أو الشهادة الاعدادية الازهرية أو الشهادة الاعدادية المامة مع اجتياز امتحان معادلة ــ الا أن الثابت من الاوراق في الحالة المعروضة أنه رغم علم ادارة المهد الازهري للفتيات بسيدي

بشر برسوب المطعون ضدها في المجموع الكلى لمواد الامتحان في الشهادة الاعدادية العامة للعام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ ــ وذلك من واقع ما أفادت به مديرية التربية والتعليم بمحافظة الاسكندرية - قسم الامتحانات \_ بكتابها رقم ٦٣٧ المرسل الى المعد بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٥ \_ فقد قبلت جهة الادارة طلب التحاق المطعون ضدها وسمحت لها بأداء امتحان المعادلة الذي اجتازته بنجاح ، ثم قبلت قيدها طالبة بالصف الاول بالمعهد الثانوي . كما وانه بتاريخ ٢/١/١٩٧٧ أرسلت منطقة شرق الاسكندرية التعليمية الى المعهد بكتابها رقم ١٠٨١ مرفقا به بيان درجات المطعون ضدها في مواد امتحان الشهادة الاعدادية العامة للعام الدراسي١٩٧٩/٧٥ وبيين منه رسوبها في المجموع الكلي للدرجات ، ومع ذلك فان ادارة المهد لم تحرك ساكنا ولم تتخذ قرارا في شأن استمرار قيد المطعون ضدها بالمهد ، بل استمرت الطالبة المذكورة منتظمة في دراستها واجتازت امتحانات النقل للصوف الدراسية الاعلى حتى وصلت الى الصف الرابع الثانوي ، كما ثبت من الاوراق أنها حصلت فعلا على الشهادة الاعدادية المامة في ١٢/٦/١٨٠ فسمح لها فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الازهر بتاريخ ٢٠/٢/ ١٩٨٠ باداء امتحان الشهادة الثانوية المحدد له يوم ١٩٨٠/١/٢١ وُذلكُ على نحو ما ورد بكتاب عام معافظة الاسكندرية رقم ٣٤٣/٢ الموجه الى وكيل الوزارة للمعــاهد الازهرية بتاريــخ · 19A./7/TI

ومن حيث انه لم يقم دليل من الاوراق على أن المطعون ضدها أو والدها قد أدخلا غشا أو تدليسا على جهة الادارة أدى الى اعتقادها سخطاً سبصول الطالبة على الشهادة الاعدادية العامة مما كان يسوغ ممه القول بانعدام قرار قبولها بالمهد وقيدها بالصفة الاول بالمسام الدراسي ١٩٧٧/٧٩ ، بل أن الثابت سحسيما تقدم سأن جهة الادارة كانت على بينه قاطعه بأن المطعون ضدها لم تحصل على الشهادة الاعدادية العامة في العام الدراسي ١٩٧٧/٧٥ لرسوبها في المجموع الكلى لمواد الامتحان المهدة الشهادة ، كما أن التعهد الذي حرره والد الطالبه بتاريخ الامتحان انما كان ينص على تعهده بتقديم مايثبت نجاحها في جميع الواد هذه الشهادة ، وقد قدم هذا البيان فعلا وثابت به نجاحها في جميع المواد ، ولكنه لم يقرر في تعهده أن ابنته حصلت على الشهادة الاعدادية المواد ، ولكنه لم يقرر في تعهده أن ابنته حصلت على الشهادة الاعدادية

العامة ، أو تعهده بتقديم هذه الشهادة ، وما كان له أن يتعهد بذلك لأن الملوم لدى جهة الادارة أن الطالبة راسبه في المجموع الكلي للعواد •

ومن هيث أن مانسب الى شيخى المهد اللذين تعاقبا ولاية مشيخة المهد في الفترة التى قبلت غيها المطعون ضدها بالمهد واستمرت مقيده به حد من أهمال وعدم مراعة الدقة في أداء واجبات أعمالهما ومجازاتهما تأديبيا عن ذلك ، لايفيد على وجه اليقين أن ثمة تواطر أسراه مع والده المطعون ضدها لقبول ابنته بالمهد بالمفالفة للقانون ، الامر الذي لو كان قد ثبت لاستقام رمى الوالد بالمش والتدليس ه

ومن حيث أنه متى استبان ما تقدم فان قرار جهة الادارة بقبول المحاق المطعون ضدها بالمعهد وقيدها بالصف الأول الثانوى ، وما يترتب عليه من انتظامها بالدراسة وانتقالها الى الصفوف الدراسية الاعلى حاله مصولها فعلا على الشهادة الاعدادية المامة فى ١٩٨٠/٦/١٨ يكون قد رتب لها مركزا قانونيا ذاتيا استقر لها ومن ثم لايجوز لجهة الاداره وقد مضى على هذا القرار زهاء ثلاث سنوات ونصف أن تستأنف النظر فى سلامة هذا القرار وأن تبنى على ذلك حرمان المطعون ضدها من دخول امتحان الشهادة الثانوية الأزهرية عن العام الدراسي ١٩٨٠/٧٩ بدعوى عدم حصولها على الشهادة الاعدادية العامة قبل التحاقها بالمعهد و

ومن حيث أنه وقد أخذ الحكم الطعون فيه بهذا النظر ، فقضى بالغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار ، ويكون قد أصاب وجه الحق والقانون ، ويعدو الطعن عليه غير قائم على سند صحيح حقيقا بالرفض ،

ا شعن رقم ٢٣١٢ استة ٢٧ ق سـ جلسة ١٩٨٤/١/١٤ ،

#### الغصل الثاني

# تنظيم اعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد العالية

الغرع الأول

الاحكام الانتقالية عند بدء تطبيق القانون رقم 23 لسنة 197٣ في شان تنظيم الكليات والماهد العليا

قاعدة رقم ( ٥٥١ )

#### المسدا:

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكلبات والماهد العليا ـ تحديده لوظائف هيئة التدريس بها والشروط اللازم توافرها غيهم بعد نفاذه - المادة (٥١) من القانون تضع حسكما انتقاليا يتعلق بالقائمين بالتدريس عند بدء تطبيق القانون وتكليف وزير التعليم المالي بتحديد مراكزهم ووظائفهم وفقا لاحكامه في ذلك في مدة اقضاها سنة - الذي يعتد به في تحديد مراكزهم هو الحال التي كان عليها كل منهم في تاريخ نفاذ هذا القانون ٠

## ملخس الحكم:

من حيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ اذ نظم الكليات والماهد المالية قد حدد وظائف من يقوم بالتدريس فيها وبين الشروط التي يتطلبها فيمن يمين في كل وظيفة منها بعد نفاذه ، ووضع المشرع حكما انتقاليا في المادة (٥١) من ذلك القانون ليدخل في نطاق وظائفه القائمين بالتدريس في تلك الكليات والمحاهد عند بدء تطبيقه ، وكلف وزير التعليم المالي ان يحدد مراكزهم ووظائفهم وفقا لاحكامه وذلك في مدة أقصاها سنة ، فجاءت مدة السنة ظرفا تنظيميا يحث المشرع على أن يتم تحديد تلك المراكز خلاله ، ولم تزد تلك السنة أجلا ، أجل اليه النص لتنفيذ

(م ۲۷ = ج ۲۲)

ما فرضه القانون من ذلك التحديد من أول يوم عمل به ويكون الذي يعتد به في تحديد مراكز أولئك القائمين على التدريس هو الحال التي كان نيها كل منهم في تاريخ بد و نفاذ ذلك القانون ، ولا يعتبر نقلهم الى وظَائف هيئة التدريس مرجأ الى تاريخ صدور قرار تحديد الوظيفة . واذ نصت المادة (١٠) من القانون المشار اليه على أن وظيفة أسستاذ مساعد مقررة لها الدرجة الثالثة أو الثانية ، ونصت المادة (١٢) منه على انه استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يمنح من يعين في أية وظيفة من وظائف هيئة التدريس الدرجة المالية التالية لدرجته اذا كانت درجته أقل من ادنى الدرجات المالية المضمسة لهذه الوظيفة ، واذا كانت درجته تعادل الدرجات المخصصة أو أعلى منها احتفظ لمه بدرجته مع منحه علاوة من علاواتها دون أن يؤثر ذلك في موعد علاوته الدورية ، قانه طبقا لهذه النصوص لا يجوز أن يوضع على وظيفة أستاذ مساعد من القائمين بالتدريس الا من كان عند بدء العمل بالقانون في الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الاقل ولا يختلف عن ذلك في مؤداه ما اشترطته من أن المرسح لتلك الوظيفة قد أمضى سنة على الاقل في الدرجة الرابعة في ٢٨/٤/١٩٦٤ ، فانه مهذا الشرط يكون بالدرجة الرابعة من تاريخ مدور القانون • وأذ كان الثابت في الاوراق أن الطاعن كان بالدرجة الخامسة في ذلك التاريخ ولم يحدل على الدرجة الرابعة الا في ١٩٦٣/٩/٣٠ فما كان يجوز وضعه في أستاذ مساعد بكلية المعامين في التاريخ المعتبر قانونا في النقل الى الوظائف الجديدة . وتكون دعواه حقيقة بالرفض الذي قضى به الحكم المطعون فيه . ويتمين قبول طعن المدعى شكلا ورفضه موضوعا والزامة المصروفات •

( طعن رقم ٣٢ لسنة ١٨ ق ــ جلسة ١٢/٦/١٢١ )

# قاعدة رقم ( ٥٥٢ )

#### المسدا:

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى حدد الاحكام العامة التعلقة بتصديد اعضاء هيئة التدريس بها وترتيب وظائفهم وما يقابلها من درجات مالية من درجات الكادر العام وكذا شروط التعيين في كل منها – المادة ٤١ من القانون تضعنت حكما وقتيا يبين كيفية معاملة القائمين بالتدريس بتلك الماهد عند نفاذ احكامه سالقرار الصادر تنفيذا لذلك النص يعتبر قرارا اداريا مما يتقيد المطعن فيه بعواعيد دعوى الالفاء ٠

## ملغص الحكم:

ومن حيث ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الكليات والمعاهد المالية التابعة لوزارة التعليم العالى الذي يحكم واقعة الدعوى واليه استندت طلبات المدعى فيها نظم فيما ورد به من أحكام عسامة السائل المتطقة بتحديد أعضاء هيئة التدريس بها وترتيب ، وظائفهم وما يقابلها من درجات مالية من درجات الكادر العام وشروط التعيين في كل منها وذلك في المواد من ٩ الى ١٨ ثم بين انه يجوز تعيين مدرسين خارج هيئة التدريس تطبق عليهم الاحكام العامة المطبقة على موظفى الدولة ثم أورد في المادة ٤١ حكما وقتيا ببين كيفية معاملة القسائمين بالتدريس بها عندئذ وفقا لاحكامه • حيث نمت على أن « تتحدد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس وفقا لاحكام القانون بقرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى المجلس الاعلى المفتص ولا يترتب على تحديد هذه الراكز أي مساس بمرتباتهم أو تعديل فيها وذلك في مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز التجاوز عن شرط الحصول على درجة المآجستير عند تحديد مراكز القائمين بالتدريس الحالبين اذا ثبتت صلاحيتهم في عملهم بناء على تقرير من لجنة يصدر متشكيلها قرار من وزير التعليم العالى من بين أعضاء المجلس الاعلى المختص أو غيرهم ····» وتحديد الوزير لركز ووظيفة كل ممن كانوا قائمين بالتدريس ف المعاهد في تاريخ العمل بالقانون الذي نشر في ٢٨ من ابرايل سنة

١٩٦٣ ، وفقا لما جاء في أهكامه الخاصة بشروط التعيين ووظائفه ودرجاتها بعد أخذ رأى المجلس الاعلى المختص بالنسبة الى المستوفين منهم هذه الشروط أو مع التجاوز عن شرط الماجستير لن يثبت صلاحيته منهم لذلك بناء على تقرير اللجنة التي يشكلها الوزير من أعضاء المجلس الاعلى أو من غيرهم هو عمل قانوني يتم بصريح النص بقرار منه له كل مقومات القرار الأداري يتعين به المركز القآنوني الذاتي لكل من هؤلاء بعد تحديدهم ... من حيث الوظيفة والدرجة بعد التحقق من استيفاء ، شرائط شعل الوظيفة أو الاعفاء من الشرط الذي أجيز التجاوز عنه عند توفر الصلاحية بتقرير من اللجنة التي خصها القانون بذلك وكون هذا القرار يصدر تطبيقا للاحكام العامة فى القانون والحكم الوقتي المشار اليها وأعمالًا لها ــ لايقتضى اعتباره عملًا ماديا اذ هو ليس كذلك فهذه الاحنام مجرد قواعد تنظيمية عامة قد يتولد عنها مراكز قانونية عامة ولكنها لاتنشىء المركز القانوني الذاتي لكل من ينطبن عليه الحكم الوقتي اذ هذا المركز الفردي وان كان راجعا اليها شأن كل ، المراكز ألقانونية الفردية من حيث استنادها إلى مصادرها من نصوص القانون الا أنه متميز عنها ويجرى انشاؤه بالقرار الوزارى بتحديد هذه المراكز فهو الذى يمين من تنطبق عليه القاعدة ويحدد وظبفته ودرحته ضمن أعضاء هيئة التدريس ويضعه فيها اذا استوفى شرائطها أو تجاوز له عما لم ستوفه منها اذا تقررت له الصلاحية عوضا عنها من اللجنة المختصة وهذا القرار الفردي هو المصدر المباشر للمركز الوظيفي لمن يكون من أعضاء هبئة التدريس من مختلف النواحي القانونية ودون مساس بما وصل اليه قبله من مرتب يجب على الوزير اتخاذه واتباع ما يقتضيه من اجراء سابق على ذلك باشراك المجلس أو اللجنة المختصة فيما اختصها الفانون به وذلك خلال الميعاد الذي عينه أو في الوقت الذي يمكن فيه ذلك وبيعتبر في حكم المقرار الاداري رفض الوزير أو امتناعه وكذا لنجنة والمجلس الاعلى المذكور عن اتخاذ هذا القرار أو التقرير كل فيما اختص به ومثل هذا القرار يتقيد طلب الغسائه بالمراعيد والاجراءات المقررة لطلبات الماء القرارات الادارية الخاصة بالتميين في الوظائف في قائمان مجلس الدولة ويتحدد الميعاد من تاريخ افصاح الادارة عن موقفها هذا صراحة أو ضمنا •

ا شمن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١٨٠/٦/١٥

# . الفرع الثاني التعسيين

# قاعسدة رقم ( ٥٥٣ )

#### المحدا:

القرارات المبادرة بانشاء كليات جامعية واتضاد بعض المعاهد العالية أو شعبها نواة لهذه الكليات لاتؤدى الى ان يصبح أعضاء هيئة التدريس والدرسون الساعدون والمعيدون والقائمون بالتدريس بهذه الماهد اعضاء بهيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيدين بالكليات الحامعية التي انشاتها هذه القرارات ـ بقاء مراكزهم القانونية كأعضاء بهيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيدين أو قائمين بالتدريس بالماهد الطيا انتابعة لوزارة التعليم العالى خضوعهم لنقواعد والاحكام التي ننظم شئون اعضاء هيئة التدريس والدرسين المساعدين والمعدين والقائمين بالتدريس بتلك المعاهد ــ تطبيق جدول الرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجأمعات عليهم ومعادلة وظائفهم السمية بوظائف الجدول الملحق بهذا القانون القصود به تطبيق كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على شاغلي وظانف التدريس بالمعاهد والمقابلة بين شروط التعيين والترقيسة بهسا وشروط التميين والترقية بوظائف هيئة التدريس بالجامعة - لا يؤدى نلك الى اعتبار هذه الماهد من طبقة الجامعات وليس من شأنه التغير من شروط التمين بوظائف هيئة التدريس بالجامعات -

# ملخص الفتوى :

لا يسوغ القول بأن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ لايسرى على اعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالتدريس بألماهد التي اتخذت نواة لكليات جامعية بحجة أن هذا القانون اشترط في المادة الاولى للاستفادة من أحكامه أن يكون عضو الهيئة أو المدرس المساعد أو المعيد قائما بالتدريس في المعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم المالي فيحين أن المعاهد التي تبعت للجامعات لم تعد تابعة لوزارة التعليم العالى فيحين أن المعاهد التي تبعت للجامعات لم تعد تابعة لوزارة التعليم

العالى ولم تعد من المعاهد العالية باتخاذها نواة لكليات جامعية ، لايسوغ هذا القول طالما أنه قد جاءت في مجدال تعداد الطوائف التي يسرى عليها القانون لا لوصف الطوائف الاخرى ه

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم 20 لسنة ١٩٧٧ بسأن تنظيم الجامعات قد منحت رئيس الجمهورية سلطة انشاء الكليات وتعيينها بعد أخذ رأى مجلس الجامعة المختص وموافقة المجلس الاعلى للجامعات بعد أخذ رأى مجلس الجمهورية لايملك بموجب هذه المادة الا تقرير انشاء الكلية فلا تمتد سلطاته الى ما يجاوز ذلك من شئونها فليس له أن يمين أعضاء هيئة التدريس بها وانما عليه أن يترك ذلك للسلطات التى منحها المشرع هذا الاختصاص ومن ثم هان رئيس الجمهورية بانشاء كلية جامعية لا يترتب عليه أن يكتسب فرد أو مجموعة من الافراد صفة الاعضاء بعيئة التدريس أو صفة المدرس المناعد أو المعيد بالكلية الجامعية بطريقة تتقائية غذلك لا يكون الا وفقا للقواعد التي وضعها المشرع لتعيين أعضاء الهيئة والوظائف المعاونة بالكليات التابعة للجامعات الخاضعة للقانون رقم 20 لسنة ١٩٧٧ الذي نص على اجراءات وسلطات هذا التعيين في المادتين وي و ١٩٧٧ السابق ذكرها و

وبناء على ذلك فان القرارات الصادرة بانشاء كليات جامعية على أن تتخذ بعض المعاهد العالية أو شعبها نواة لهذه الكليات لا يؤدى الى أن يصبح أعضاء هيئة التسدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون أن يصبح أعضاء هيئة التدريس بهذه المعاهد أعضاء بهيئة التدريس أو مدرسين مساعدين أو معيدين بالكليات الجامعة التي أنشأتها هذه القرارات فذلك لا يتم الا بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها بالمادين ٥٠ و ١٣٣٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم تبقى لهم مراكزهم القسانونية كاعضاء بهيئة التدريس أو معيدين أو قائمين بالتدريس بالماهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى وبالتالى غانهم يخضعون للقواعد والاحكام التي تنظم شئون أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والقائمين بالتدريس بلماهد هيئة التدريس والمعيدين والقائمين بالتدريس بيتلا الماهد هيئة التدريس والمعيدين والقائمين بالتدريس بيتلا الماهد و

واذا كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات يسرى

على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والمدرسين المساعدين بالمعاهد العالية بالتطبيق للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ بتطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون الجامعات على هؤلاء ومعادلة وظائفهم العلمية بوظائف الجدول اللحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فان هذا التعادل ليس المقصود به اعتبار هذه المعاهد من طبقة الجامعات وانما المقصود فقط تطبيق كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على شاغلي وظائف التدريس بالمعاهد والمقابلة بين شروط التعيين والترقية بها وشروط التعيين والترقية بوظائف هيئات التدريس بالجامعة ومن ثم فليس من شأن هذا التعادل التغيير من شروط التعيين بوظائف هيئات التدريس بالجامعات أو من اجراءاته أو ضم مدد العمل بالمعاهد الى أقدمية الدرجة بوظائف هيئات التدريس بالجامعات لذلك يلزم لشغل وظائف التدريس بالجامعات انتباع الاجراءات ومراعاة الشروط المقررة لذلك وبالتالى فانه طالما لم تتبع تلك الاجراءات من الذي يعمل بالتدريس بالمعاهد محتفظا بمركزه وصفته كعضو بهيئة التدريس أو مدرسا مساعدا أو معيدا بها ولا يجوز القول بأن تلك الصفة وهذه الوظائف قد نزعت عن أصحابها بمجرد صدور قرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه بتحويل المعاهد الى كليات جامعية وليس من شك فى أن القول بغير ذلك انما يعنى بقاءهم بغير نظام وبغير وظائف فى الفترة من تاريخ نقل المهد الى تاريخ صدور قرار فردى لكل منهم بتعيينه بالجامعة أو بعدم صلاحيته وذلك غير جائز فى التفسير واذأ كانوا سيحتفظون بوظائفهم ونظامهم فانهم يخضعون لاى تعيير يطرأ على هذا النظام أيا كان أثره عليهم طالًا صدر به قانون كالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٤ ه

ومن حيث أنه بناء على ماتقدم فان أعضاء هيئة التدريس والمرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالتدريس بالشعبة الصناعية وبالشعبة الزراعية بالمعهد المالى التكنولوجي بالمنصورة وبالمعهد العالى التجارى بالمنصورة ومدرسة الالسن يخضعون لاحكام القانون رقم ٤٠ لسنة المهدار اليه بالرغم من جعل الشعبتين والمعهد والمدرسة نواة لانشاء كليات جامعية طالما أن هذا القانون قد عمل به قبل صدور قرارات فردية لكل منهم بنقله لوظائف هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين

بالجامعات التى تبعت لها معاهدهم وذلك الحكم ينطبق من باب أولى على من ثبت عدم صلاحيته لشفل وظائف التدريس بالجامعة •

ولما كانت الوزارة قد طلبت بكتاب مستقل برقم ٢٠٩٩ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٤ صالة مسألة تطبيق المادة العاشرة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ الخاصة بتحديد مراكز أعضاء هيئة التدريس والقائمين بالتدريس بالماهد العليا الذين كانوا في بعثات خلال فترة تحديد المراكز عام ١٩٦٤ صالى الجمعية فقيدت تحت رقم ١٠٠٨ اسنة ٢٩ ق بتاريخ ١٩٧٥/٦/٨ وكانت هذه المسألة منبتة المسلة بالمسائل التي تناولها البحث فيما سبق حان هذه الفتوى لن تتعرض لها باعتبار أنها ستكون موضوع بحث منفصل يصدر به رأى عن الجمعية المعومية ٠

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

أولا - اعتبار القائمين بالتدريس بالماهد المالية طائفة مستقلة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالكليات والمعاهد المائية التابعة لوزارة التعليم المالى •

ثانيا ــ تطبيق القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه على أعضاء هيئة التدريس بالماهد والكليات التى تحولت الى كليات جامعية مثل كلية الإلسن التى تبعت لجامعة عين شمس والماهد العالية المناعية والزراعية التى تبعت لجامعة المنصورة مع بقاء درجاتهم المالية ضمن موازنة وزارة التعليم العالى بعد العمل بالقانون المذكور وحتى أول يناير سنة ١٩٧٥ حيث تم نقل درجاتهم المالية الى جامعتى عين شمس والمنصورة •

ثالثا \_ تطبيق هذا القانون على أعضاء هيئة التدريس بالماهد المالية والكليات التى تحولت الى كليات جامعية كالمعد العالى التجارى بطنطا الذى تحول الى كلية التجارة بجامعة طنطا وتم نقل درجاتهم

قبل صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ثم اعيدوا الى الوزارة فى ١٩٧٥/١/١ للعمل بمعاهدها بذات درجاتهم بعد ان تم تقييمهم بالجامعة وثبت عدم صلاحيتهم لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ٠

( ملف ۲۹۸/۳/۸۱ \_ جلسة ٤/٥/٧١٥ )

# قاعسدة رقم (١٥٥)

#### المحدا:

نقل أعضاء هيئة التدريس بالكليات والماهد المالية التابعة لوزارة التعليم المالى الى كادر يعتبر بمثابة التعيين الجديد وتسرى عليــه أحكام ذلك •

## ملخص الحكم:

ان نقل اعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد المالية التابعة لوزارة التعليم المالى الى كادر الجامعات ، في ظل القانون رقم ٥٥ لسئة ١٩٦٩ بتطبيق النظام الخاص باعضاء هيئة التدريس والميدين بالجامعات الوارد بالقانون رقم ١٨٤٤ لسنة ١٩٥٨ على اعضاء هيئة التدريس والميدين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ــ هذا النقل يعتبر بمثابة التعيين المبتدأ نظرا لنشوء مراكز قانونية جديدة لهم تعاير المراكز التى كانت تنتظمهم من قبل ه

( طعن رقم ۱۷۹ لسنة ۲۲ ق ... جلسة ۱۹۸۰/۰۸۱۱ )

# الفرع الثالث الاقدميسة

# قامسدة رقم ( \*\*\* )

#### المسدا:

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق النظام الخاص باعضاء هيئة التدريس والميدين بالجامعات على اعضاء هيئة التدريس والميدين بالجامعات على اعضاء هيئة التدريس والميدين الجمهورية رقم ١٩١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق كادر الجامعات المنظم بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٩٩ في شأن تطبيق كادر الجامعات المنظم المالين بالكليات والماهد العالية التابعة لوزارة التطبيم العالى القدمية افضاء هيئة التدريس بالكليات والماهد العالية التابعة لوزارة التطبيم العالى المنظم العالى المنظم العالى المنظم العالى المنظم المنافق و المنافق و المنافق التابعة لوزارة التطبيم العالى طبيع المنافق التوريخ الذي يعتد به في تعديد هذه الاقدمية هو تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٢ المنافق طلى درجة الدكتوراه أو غير الحاصل طبيعا متى توفرت في شأنه بقية الشروط المنصوص طبيعا في القرار المذكور و

# ملغص الفتوى :

ان السيد الاستاذ ٥٠٠ يعمل أستاذا بكلية الفنون التطبيقية وغير هامل على درجة الدكتوراه وقد تقرر عرض انتاجه الفنى على اللجان التخصصة للنظر فى قيمتها الفنية وعما اذا كانت تؤهله لشغل وظيفة أستاذ من عدمه ، وقد انتهت اللجنة المختصة الى أن انتاجه يرقى به لشغل هذه الوظيفة واعتمد الوزير قرار اللجنة المذكورة فى ١٩٧٠/٩/٣ وبتاريخ ٢١/٥/٩/١٦ صدر القرار الوزارى رقم ٣٣٠ لسسنة ١٩٧٠ بسريان كادر أعضاه هيئة التدريس بالجامعات على سيادته اعتبارا من الاستاذ ٥٠٠ يعمل استاذا بالمكبة من هسذا التاريخ و وأن السيد الاستاذ ٥٠٠ يعمل استاذا بالمهد المالى للتربية الفنية وغير حاصل على الدكتوراه وقد طرح انتاجه الفنى على اللجان المتضصة غاقرت بأن

هذا الانتاج يرقى به لشخل وظيفة أستاذ واعتمد السيد الوزير قرارها في ١٩٧٠/١٠/١ وصدر القرار الوزارى رقم ٣٨٥ في ١٩٧٠/١/١٠ وبسريان كادر أعضاه هيئة التدريس بالجامعات على سبادته اعتبارا من ١٩٧٠/١٥/١٤ واعتباره أستاذا منهذا التاريخ و وان الاستاذ ٥٠٠ يعمل الستاذ المساعدا بكلية الفنون التطبيقية وقد عرض انتاجه الفنى على اللجان المتخصصة لتقييمه فانتهت الى أنه يرقى به لشخل وظيفة أستاذ المساعد واعتمد السيد الوزير قرارها بتاريخ ١٩٧٠/٩/٣ وصدر القرار الوزارى رقم ٣٨٠/١٠/١ وصدر القرار الوزارى رقم ٣٨٠/١٠/١ وعناره أستاذا التدريس بالجامعات على سيادته اعتبارا من ١٩٧٠/٩/٣ واعتباره أستاذا انتهى فيه الى طلب تعديل اقدميت في الوظيفية التي يشسطها الى مها التي التعمورية رقم ١٩٦٠ لسسنة التي شان تطبيق كادر الجامعات المنظم بالقانون رقم ١٩٦٨ لسنة العمالية التابعة لوزارة التعليم المالية التابعة لوزارة التعليم المالي والماهد المالية التابعة لوزارة التعليم المالي و

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم 30 اسنة 1979 فى شأن تعليق النظام الخاص بأعضاء هيئة التدريس والمبدين بالجامعات على أعضاء هيئة التدريس والمعدين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى تقضى بسريان بعض أحكام القانون رقم 184 لسنة 180 على وظائف أعضاء هيئة التدريس والمعدين بالكليات والمعاهد المذكورة وسريان جدول المرتبات والمكافآت الملحق به عليهم •

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ المسار اليه على تشكيل لجان تختص بفحصوتقييم الانتاج العلمى والفنى للمتقدمين لنسفل وظائف أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والماهد العالية المشار اليها من القائمين بالعمل بها و وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على أن يصدر رئيس الجمهورية قرارا يحدد فبه الشروط اللازمة في أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الحاليين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ونص في مادته الثانية على أن « يسرى على الاستاذ المساعد في الكيات والمعاهد العسالية كادر هيئة التدريس

بالجامعات بالشروط الآتية : (١) أن يكون حاصلا على درجة دكتور أو ما يمادلها أو أعلى مؤهل يمنح فى مادة تؤهله لشغل الوظيفة بحسب الاحوال • (٢) •••• (٣) ••• وبالنسبة لغير الحاصلين على المؤهل الوارد فى البند (١) يشترط أن تكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على الاقل على حصوله على درجة اليسانس على البكالوريوس على أن يعرض انتاجه العلمي أو الفني المنشور وغير المنشور على احدى اللجان العلمية أو الفنية التى يشكلها وزير التعليم العالى لهذا العرض للنظر فى القيمة العلمية أو الفنية لتلك البحوث والاعمال وعما اذا كانت تؤهله لشسفل الوظيفة ، وللجنة أن تستعين فى ذلك بالتخصصين من غير أعضائها » •

كما تنص المادة الثالثة على أن « يسرى على الاستاذ في الكليات والمعاهد العالية كادر هيئة التدريس بالجامعات بالشروط الآتية : (١) أن يكون حاصلا على درجة دكتور أو ما يعادلها أو أعلى مؤهل في مادة تؤهله لشغل الوظيفة بحسب الاحوال • (٣) •••• (٣) •••• وبالنسبة لمير الحاصلين على المؤهل الوارد في البند (١) يشترط أن تكون قد مضت ثمان عشرة سنة على الأقلى على حصوله على درجة الليسانسأو البكالوريوس على أن يعرض انتاجه العلمي أو الفني المنشور وغير المنشور على احدى اللجان العلمية أو الفنية التي يشكلها وزير التعليم العالى لهذا المرض لنظر في المقيمة العلمية أو الفنية لتلك البحوث والإعمال وعما اذا كانت تؤهله لشغل الوظيفة ، وللجنة أن تستمين في ذلك بالمتخصصين من غير أعضائها » •

وتنص المادة الرابعة من القرار الجمهورى المسار اليه على أن د تحدد أقدمية أغضاء هيئة التدريس والمعيدين ممن أفادوا من أحكام المواد السابقة بقرار من وزير التعليم العالى بمراعاة الاعتبارات الآتية: (١) تاريخ الحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها أو أعلى مؤهل في مادة التخصص • (٣) الدرجة المالية وقدميته فيها • (٤) تاريخ شغله لوظيفته في الكلية أو المهد العالى»

ومن حيث أن الاصل فى شمعل احدى وظائف هيئات التدريس بالكليات والمعاهد العالمية التابعة لوزارة التعليم المطبق عليهما كادر الجامعات أن يكون المرشح حاصلا على درجة الدكتوراه كما هو واضح من نص المادتين الثانية والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم 101۲ لسنة 1979 المشار اليه الآأن المشرع أجاز بعد توافر شروط معينة شغل هذه الوظائف لغير الحاصلين على هذه الدرجة من أعضاء هيئة التدريس الحاليين وهي أن يكون لهم انتاج علمي أو فني يرقى بصاحبه ويؤهله لشخل الوظيفة ، ويكون ذلك بقرار من احدى اللجان المتخصصة المنصوص عليها في القرار الجمهوري سالف الذكر •

ومؤدى هذا له عند استكمال الشروط التي نص عليها في القرار الجمهورى سالف الذكر فان غير الحاصل على الدكتوراه من أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم المالي يتساوى مع الماصل عليها حيث أن كليهما أهل لشغل الوظيفة ومن ثم فانة يكون لكل منهما الحق في الافادة من أحكام قرار رئيس الجمهوربة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر دون ما تفرقة ه

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر هو الاساس فى تطبيق كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى باعتبار ان القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٦٩ المشار اليه قد ناط برئيس الجمهورية اصدار قرار منه بتحديد الشروط اللازمة فى أعضاء هيئة التدريس المذكورين بسريان كادر الجامعة عليهم و فمن ثم غانه اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار تتحدد أقدمية أعضاء هيئة التدريس الذين توافرت فيهم شروط سريان كادر الجامعة عليهم و

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التاريخ الذى يعتد به فى تحديد أقدمية أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمماهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى المطبق عليهم أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ فى الحالات المعروضة هو ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٢ لسنة ١٩٦٩ ٠

ا الله ۱۹۷۱/۷/ بطسة ۱۹۷۱/۷/۷ ا

# الفرع الرابع المسلاوة الدورية قامسدة رقم ( ٥٩٠ )

#### البسدا:

المادد التابعة اوزارة التطيم المالي سن نصها على منح من يعين في اية وظيفة من وظائف هيئة التدريس الدرجة المالية التالية لدرجته اذا كانت درجته اقل من ادنى الدرجات المالية المفسسة لهذه الوظيفة ، واذا كانت درجته اقل من ادنى الدرجات المفسسة للوظيفة أو أعلى منها احتفظ له درجته مع منحه علاوة من علاواتها دون أن يؤثر ذلك في موحد علاوته بدرجته مع منحه علاوة من علاواتها دون أن يؤثر ذلك في موحد علاوته الدورية ساتبار الحالة الاولى تعيينا جديدا غلا تستحق له أول علاوة دورية الا في مايو التالى لاتقضاء سنتين على تاريخ تعيينه وفقا المقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ واعتبار الحالة الثانية نقلا يؤثر في مواهيد علاوته الدورية ٠

#### ملغمن الفتوي :

أن المادة ١٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تنص على أن يكون ترتيب وظائف أعضاه هيئة التدريس فى المعاهد العالية كمسا يأتى:

أستاذ • • • • • • • الدرجة الثانية أو الاولى أو مدير عام • أستاذ مساعد • • • • • الدرجة الثالثة أو الثانبة • مدرس • • • • • • الدرجة الخامسة أو الرابعة •

وتنص المادة ١٣ من هذا القانون على أنه « استثناء من أهــكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه يمنح من يمين في أية وظيفة من وظائف هيئة التدريس الدرجة المالية التالية لدرجته أذا كانت درجته

أقل من أدنى الدرجات المالية المخصصة لهذه الوظيفة ، واذا كانت درجته تعادل أدنى الدرجات المخصصة للوظيفة أو أعلى منها احتفظ له بدرجته مع منحه علاوة من علاواتها دون أن يؤثر ذلك في موعد علاوته الدورية ،

وبيين من استقراء نص المادة الاغيرة أنها تحكم حالة طائفتين من العاملين •

الطائفة الاولى: خاصة بالمامل الذي تقل درجته عن أدنى الدرجات المالية المخصصة لوظيفة هيئة التدريس التي يمين فيها • وفي هسذه الحالة يمنح العامل الدرجة المالية التالية لدرجته •

الطائفة الثانية: خاصة بالعامل الذي تعادل درجته المالية أدنى الدرجات المخصصة لوظيفة هيئة التدريس أو تعلو عليها و وهذا العامل يعتفظ بدرجته مع منحه علاوة من علاواتها دون أن يؤثر ذلك في مواعيد علاواته الدورية ه

والامر بالنسبة الى الطائفة الثانية لا يعدو أن يكون نقلا لا يؤثر في مواعيد الملاوات الدورية ، وقد جاء نص المادة المذكورة صريحا في منح العامل من أقراد هذه الطائفة علاوة من علاوات الدرجة دون أن يؤثر في موعد علاواته الدورية ،

أما فيما يتملق بالطائفة الاولى فانه ولئن كان المامل لم يرق ترقية عادية هيث لم تتبع في شأنه اجراءات الترقية وشروطها ــ الا أن الامر بالنسبة اليه لا يعتبر نقلا وانما هو في حقيقته تميين جديد منبت الصلة بالوظيفة السابقة •

ومن هيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق الملاوات الدورية تنص على أن يستبدل بالمفترة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المسار اليه النص الآتى: « ومع ذلك تستحق الملاوة الدورية في أول مايو التالى لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح الملاوة

السابقة ، ويعتبر التحاقا بالخدمة فى تطبيق هذا الحكم اعادة التعيين فى أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية فى أول مليو التالى لانقضاء سنة على الترقية » •

ويتضح من ذلك أن المشرع قضى بأن تستحق أول علاوة دورية للمامل عند تعيينه في أول مايو التالى لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة •

وتأسيسا على ما تقدم ، فإن عضو هيئة التسدريس بالكليات والمعاهد العالية الذي يمنح الدرجة المالية التالية لدرجته لا يستحق أول علاوة دورية بمد هذا التعيين الافى أول مايو التالي لانتهاء سنتين على تاريخ تعيينه .

ولايغير من هذا النظر أن يكون التميين قد تم فيغير أدنى الدرجات، ذلك أن التميين في أدنى الدرجات ولو كان نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة هو صورة من صور التميين التي حرص المشرع على ايرادها صراحة في المادة ٣٥ المشار اليها منعا لاى خلاف في شانها وليس هو الصورة الوحيدة للالتحاق بالخدمة الذي تقصده المادة المذكورة •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا: أن المامل الذي تعادل درجته المالية أدنى الدرجات المخصصة لوظيفة هيئة التدريس التي يعين فيها أو تعلو عليها يحتفظ بدرجته مع منحه علاوة من علاواتها دون أن يؤثر ذلك في مواعيد علاواته الدورية •

ثانيا: أن العامل الذي تقلدرجته المالية عن أدنى الدرجات المخصصة لوظيفة هيئة التدريس التي يعين فيها يمنح الدرجة المالية التالية لدرجته ولا يستحق أول علاوة دورية بعد تعيينه الا اعتبارا من أول مايو التالى لانقضاء سنتين على تاريخ التعيين بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ .

# قاعدة رقم ( ٥٥٧ )

#### المحدا:

المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ اسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية – المقصود بعبارة « بعد الالتحاق بالفدمة» الوردة بنص المادة المذكورة ، الالتحاق بخدمة الجهة ذات النظام والكادر المام سواء كانت مسبوقة بخدمة اخرى بالكادر العام أم لم تكن كذلك وسواء تم الالتحاق بالمخدمة في أدنى الدرجات أو في غيرها — تعيين بشانها جدول المرتبات والمكافآت المحقة بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بنظيم الجامعات يعتبر تعيينا جديدا منبت الصلة بوظيفته السابقة — المرتبلة عدم استصحابة عند تعيينا في هذه الوظائف بهذه المعاهد موعد علاوته الدورية السابقة بالكادر العام — استحقاق أول علاوة دورية بعد مفى سنتين على التعيين اعمالا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٩٦٧ — لا يسوغ الاحتجاج بحكم المادة الاولى من التفسي التشريعي رقم ٥ اسنة ١٩٦٥ ، ذلك أن حكم هذه المادة لا ينصرف الا الى الرتب وحده فلا يعتد الى العلاوة الدورية ٠

#### ملخص الفتوى:

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية تنص على أنه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة تمنح للعاملين المدنيين والمسكرين المعاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعسد المصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددا لاستحقاقها طبقا لاحكام تلك النظم والكادرات •

وييين من هذه المادة ان عبارة « بعد الالتحاق مالخدمة » الواردة بها يقصد بها الالتحاق بخدمة الجهة ذات النظام والكادر الخاص وسواء أكانت مسبوقة بخدمة أخرى بالكادر العام أم لم تكن كذلك وسواء أيضا أن يكون هذا الالتحاق قد تم فى أدنى الدرجات أم فى غيرها بمعنى أن

كل التحاق بخدمة الجهة ذات النظام والكادر الخاص من شـــانه في خصوصية العلاوات و تأجيل موعد أول علاوة .

ومن حيث أن تعين أحد العاملين بالكادر العسام في احدى وظائف هيئة التدريس يعد تعيينا جديدا منبت الصلة بوظيفته السابقة اساسه شروط وصلاحيات خاصة ويتم الالتحاق بتلك الوظائف بناء على اعلان ولا ينظر فيه الى التعادل بين درجة الوظيفة التى كان يشغلها العامل والدرجة المقابلة للوظيفة التى عين بها و ومن ثم فان الامر لا يكون في التكييف القانوني السليم نقلا من كادر الى آخر أو اعادة تعيين طالما أن العامل قد نشأ له بهذا التعيين مركز قانوني جديد غير المركز الذي كان ينتظمه في الجهة التي كان يعمل بها والذي انتهى بانتهاء خدمته منها ولا يجوز اعتبار هذا المركز الجديد امتدادا للمركز السابق خاصة مع اختلاف القواعد التي خضع ويخضع لها واختلاف الشخص المعنوي الذي التحق به عن ذلك الذي كان تابعا له من قبل و

ومن حيث انه متى كان ما تقدم فان العامل لا يستصحب عند تعيينه في احدى وظائف هيئة التدريس موعد علاوته الدورية السابقة بالكادر العام وانما بيدأ في حقه موعد جديد للعلاوات •

ومن حيث أن الاصل المترر وفقا لاحكام تانون تنظيم الجامعات أن الملاوة الدورية تستحق بعد مضى سنة من تاريخ التعين ومن ثم فان المامل فى الحالة المعروضة يستحق أول علاوة دورية له بالمعهد وفقسا لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بعد مضى سنتين على تاريخ تعيينه فى وظيفة هيئة التدريس بالمعهد ولا يسوغ الاحتجاج فى هذا الصدد بما قضت به المادة الاولى من التفسير التشريعي رقم ه لسنة ١٩٦٥ معدلة بالقرار رقم ٢٩ من أن « العامل الذي يعاد تعيينه فى الكادر العالى أو الكادر العالى أو الكادر العالى أو الكادر التوسط أو فى درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه فى الكادر أو الدرجة الادنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة الماد تعيينه غيها وبشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين الذين يتم تعيينهم فى احدى الوظائف التي تنظمها قوانهن خاصة مالم يكن هناك فاصل زمنى بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين فى الوظيفة المابقة والتعيين فى الوظيفة المابقة والتعيين فى الوظيفة المابقة والتعيين فى الوظيفة المابقة والتعين فى الوظيفة المابقة والتعين فى الوظيفة المابقة والتعين فى الوظيفة المورية من الماملة المورية المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة الموطهة المدينة مناه المورية المادة المادة المادة المادة المورة المادة المادة المدورة المادة والتعين فى الوظيفة المدورة مدورة المدورة الم

لا ينصرف الا الى المرتب وحده ولا محل للقول ونحن بصدد نص من النصوص المللية لا يجوز القياس عليه أو التوسم فى تفسيره \_ بأن هذا الحكم يمتد الى الملاوة الدورية بحيث يستصحب العامل موعد علاوته الدورية بالكادر العام •

وتأسيسا على ما تقدم انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المامل فى الحالة المعروضة لا يستصحب موعد علاوته الدورية السابقة بالكادر العام وانما بيدأ فى حقه موعد جديد للملاوات وتبعا لذلك يستحق أول علاوة بالمهد بعد مفى سنتين على تعيينه به أعمالا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ٠

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مساعدى البحاث والباحثين بمعاهد البحوث لا يحق لهم استصحاب مواعيد علاواتهم الدورية السابقة بالكادر العام ويستحقون أول علاوة دورية بالمعاهد المذكورة بعد مضى سنتين على تعيينهم بها اعمالا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه •

( ملف ۵۰/۱/۵۹ \_ جلسة ۱۹۷۲/۱۰/۱۸ )

# الفرع الخامس

### الماجستي

# قاعسدة رقم ( ٥٥٨ )

#### المحدا:

القانون رقم ٠٠ اسنة ١٩٧٤ في شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة باعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والقانمين بالتدريس بالكليات والمعاهد المائية التابعة لوزارة التعليم العالى — نصه في مادته الخامسة على تعين المدرسين المساعدين والمعيدين الحاصلين عند العمل بهذا القانون على درجة المجستي أو ما يعادلها في وظيفة مدرس وعلى سريان حكم هذه المادة على من يستوفي شروطها من المدرسين المساعدين والمعيدين غير الحاصلين على المؤهنات العلمية المتررة قانونا وذلك خلال مدة ثلاث غير الحاصلين على المؤهنات العلمية المتررة قانونا وذلك خلال مدة ثلاث سنوات — صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات — تقريره الاحتفاظ لاعضاء هيئات المتدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بالتكيات والماهد المنحول على المؤهل يحتفظون بوظائفهم واقدمياتهم لمدة سبع مسنوات المصول على المؤهل يحتفظون بوظائفهم واقدمياتهم لمدة سبع مسنوات — بقاء حكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ساريا بعد العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٠ ١

#### ملخص الفتوي :

تجمل وقائع الموضوع فى أن القانون رقم 20 لسنة 1978 فى شأن متعديل بعض الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والقائمين بالتدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى . قد نص فى المادة الخامسة منه على أن « يعين فى وظيفة مدرس، المدرسون المساعدون والمعيدون الحاصلون عند العمل بهذا القانون على درجة الملجستير أو ما يعادلها ٥٠ كما يسرى حكم هذه المادة على من يستوفى شروطها من المدرسين المساعدين والمعيدين غير الحاصلين على يستوفى شروطها من المدرسين المساعدين والمعيدين غير الحاصلين على

المؤهلات العلمية المشار اليها ، وذلك خلال مدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٨٠ أغسطس ١٩٧٥ » ثم صدر عقب ذلك القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتحديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٥٩ بشان تنظيم الجامعات ، مقررا في مادته الثانية أضافة جامعة حلوان الى الجامعات المخاطبة بأحكام هذا القانون الأخير وناصا في مادته الرابعة على أن « يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون » ومتضمنا النص في المادة ١٩٧٥ مكررا على أنه استثناء من الإحكام المقررة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المسار اليه بالكليات والماهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى وقت صدور هذا القانون والمطبق عليهم جدول المرتبات المحتبالقانون المشار اليه بوظائفهم وأقدمياتهم ، أما الذين لم يستكملوا شرط الحصول على المؤهل النصوص عليه في القانون المشار اليه ، فيحتفظون بوظائفهم وأقدمياتهم لدة سبع عليه في القانون المشار اليه ، فيحتفظون بوظائفهم وأقدمياتهم لدة سبع منوات ، فاذا لم يستكملوا هذا الشرط خلال هذه المدة ، ينقلون الى وظائف أخرى بالكادر العام وفي الدرجات المغادلة لوظائفهم وذلك بقرار وزير التعليم العالى وبعد أخذ رأى مجلس الجامعة » •

وقد طلب السيد وزير التعليم الرأى فيمدى استمرار الهادة المعيدين والمدرسين المساعدين المشار اليها بعد العمل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ المذكور ٠

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجاستها المعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩ غاستبان لها أن القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ لم يلغ القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٤ وانما العي منه كل نص يخالف أحكامه، وهو ما يقيد الابقاء على مالا يخالف هذه الاحكام من نصوص ٠

ولما كانت المادة (٥) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنت حكما وقتيا خاصا بالدرسين المساعدين والمعيدين مؤداه جسواز تعيين هؤلاء في وظيفة مدرس اذا ما مصلوا على الملجستير - دون الدكتوراه - خلال ثلاث سنوات ابتداء منه/٨/١٨٥٤ ، غان هذا الحكم لايتمارض مع حكم المادة ٢٠٥ مكررا التي أضافها القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠ الى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٧ والتي تشترط لاحتفاظ هؤلاء بوظائفهم أن يحصلوا على المؤهل المنصوص عليه في هذا القانون (الدكتوراه أو

ما يعادلها ) خلال سبع سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٠ لسنة المهدا المشار اليه ، وذلك هو ما استظهرت الجمعية العمومية أنه ما قصد الشارع الى تقريره من واقع مجمل ما تضمنته الاعمال التحضييه لهذا القانون ه

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى أحقية المعيدين والمدرسين الساعدين فى الافادة من حكم المادة (٥) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤، على أن يستوفوا شرط الحصول على المؤهل المشار اليه فى المادة ٢٠٤ مكررا من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ خلال الاجل المحدد فيها والا نقلوا الى وظائف أخرى بالكادر العام ٥

( ملف ۲۸/۲/۲۱ ــ جلسة ۲۹/۲۱/۲۷۱ )

# قاعــدة رقم ( ٥٥٩ )

البسدا:

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكلبات والمساهد المالية قضى في مادته المحادية والمحسين بأن يتم تحديد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس في المعاهد وفقا لاحكام القانون بقرار من وزير التعليم المالي بعد اخذ رأى المجلس الاعلى المختص ويجوز التجاوز من شرط الحصول على درجة المجستي عند تصديد مراكز القائمين بالتدريس وقت المعل بالقانون أذا ثبتت مسلاحيتهم في عملهم بناء على تقرير عن لمجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التعليم المالي من بين اعضاء المجلس الاعلى المختص أو من غيرهم سدور هذه اللجان يقتصر على اثبات ما هو قائم فعلا أو قانونا بمعنى مراجعة المؤهلات على ما هو صادر من تقييم لها من المجهات المنوط بها هذا التقييم وليس لها بأى حال من الاحوال تقييم أي مؤهل ابتداء أو قياسا على مؤهل آخر لدخول خلك ضمن اختصاص المجلس الاعلى للجامعات وفقا لحكم المادة الحادية عشر من القانون المشار اليه •

## ملخص الحكم :

من حيث انه يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٣

ان المواد من التاسعة الى الثامنة عشرة منه تضمنت بيان أعضاء هيئة التدريس وشروط واجراءات تعيينهم بما يكفل اختيار أفضل المرشمين لشغل هذه الوظائف من داخل المساهد أو خارجها فاشترط القانون الاعلان عن هذه الوظائف وقيام لجان لفحص حالة المرشحين وتقديم تقرير مفصل عن مؤهلاتهم وبحوثهم وخبرتهم وأعمالهم الانشائية وحسن قيامها بواهباتهم وعما اذا كانت تؤهلهم لشخل الوظائف التي تقدموا اليها ، وجاءت المادة الحادية عشرة وحددت الشروط الواجب توافرها فيمن يعين عضوا بهيئة التدريس بصفة عامة وهي أن يكون محمسود السيرة وحسن السمعة وحاصلا على درجة الماجستبر على الاقسل أو ما يعادلها من احدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة في مادة تؤهله لشغل الوظيفة أو ان يكون حاصلا من جامعة أجنبية أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به على درجة يعتبرها المجلس الاعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو أن يكون حاصلا على أعلى درجة أو شهادة تمنح في مادة التخصص ، ثم خصصت المواد الثالثة عشر والرابعة عشر والخآمسة عشر للشروط الواجب توافرها فيمن يعتبر مدرسا أو استاذا مساعدا أو أستاذا على التوالي ثم جرت اللَّه قَالَ المادية والخمسين تحت أحكام وقتية كالآتي : تحدد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس في المعاهد وفقا الأحكام هذا القانون بقرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى المجلس الأعلى المختص ولا يترتب على تحديد هذه المراكز أي مساس بمرتباتهم أو تعديل فبها وذلك في مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ويجوز التجاوز عن شرط الحصول على درجة الماجستير عند تحديد مراكز القائمين بالتدريس الماليين ، اذا ثبتت مالحيتهم في عملهم بناء على تقرير من لجنة يصدر بتشكليها قرار من وزير التعليم العالى من بين أعضاء المجلس الاعلى المختص أو من غيرهم ويجوز خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون التجاوز عن شرط الحصول على المؤهل العلمي عند التعيين في وظائف هيئة التدريس اذا اعلن عن الوظائف الشاغرة دوز أن يتقدم اليها أهد الهائزين على الماجستير أو ما يعادلها وذلك بشرط أن تثبت صلاهية المرشح بتقرير من اللجنة المشار اليها في الفقرة السابقة •

ومن حيث أن البادي من الأوراق أن المدعى كان وقت صدور

القانون رقم 20 لسنة 197٣ المشار اليه قائما بالتدريس بالمهد المالى الصناعى فمن ثم فانه عند تحديد مركزه ووظيفته انما تخضع لاحكام المادة ٥١ المشار اليها وهى تلك التي عالجت حالة القائمين بالتدريس عند صدور القانون •

ومن حيث أن الثابت كذلك من الاوراق أن وزير التعليم العسالى أصدر القرارات الوزارية بتشكيل المجالس العليا لكل مجموعة من الكليات والماهد العليا ، وبدأت هذه المجالس بحث تنفيذ ما نصت عليه المادة ١٥ من القانون لتحديد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس عند صدور القانون واتفقت على وضع قواعد عامة واقترحت تشكيل لجان لفحص الحالات واقتراح الوظائف المناسبة لكل من القائمين بالتدريس في المعاهد كما مصرت القرارات بتشكيل لجان المحصص بتنفيذ قرارات المجالس العليا ومهمتها مراجمة الشروط الواردة في القانون بالنسبة للمؤهل والمدد وكذلك القيام بعملية المفحص الكامل لحالات القائمين بالتدريس من غير الحاصلين على شهادة المجالس المحالين على شهادة المجالوريوس أو ما يعادلها أو أعلى شهادة في مادة التخصص واقتراح تحديد وظائفهم وقد أتمت هذه اللجان عملها واعتمدت قراراتها من وزير التعليم العالى في ١٩٦٤ من مارس سنة ١٩٦٤ ه

ومن حيث انه بيين مما تقدم ان اللجان المكلفة بفحص حالات القائمين بالتدريس قد قصدت بحث المؤهلات الدراسعة لفرورة ذلك عند تحديد مراكزهم باعتبارها أحدا الشرائط اللازم توافرها لامكان التمين على احدى الوظائف الداخلة ضمن أعضاء هيئة التدريس ويجب الايتمدى دورها في هذا الشأن سوى اثبات وتقرير ما هو قائم فعلا أو المنان بمعنى مراجعة هذه المؤهلات على هو صادر من تقييم لها من الجهات المنوط بها هذا التقييم قانونا وليس لها بأى حال من الاحوال تقييم أى مؤهل ابتداء أو قياسا على مؤهل آخر اذ ذلك يدخل ضمن نطاق التقدير لمؤهل ناط القانون الامر فيه الى المجلس الاعلى للجامعات طبقا لاحكام المادة الصادية عشرة في فقرتها الثانية من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الكليات والماهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى والتي المنا اليها ه

ومن حيث أن المدعى وقد تقدم بما يفيد حصوله على شهادة انترميديات فى العلوم من جامعة لندن سنة ١٩٥٤ فقد كان يتعين على المجلس الأعلى المجامعات تقييمها حيث أنها ذات أثر عند بحث مركزه الوظيفى باعتباره حاملا المؤهل الماجستير من عده اذ لكل منهما مجال عند تطبيق أحكام القانون عليه وبالتالى توافر شرائط التعيين ضمن أعضاء هيئة التدريس فى أي من وظائفها المتدرجة •

ومن حيث انه لاحجة في القول بأن هذه الدعوى هي من دعاوى الاستحقاق ، ذلك أن تنفيذ أحكام القانون على الوجه الذي ألمنا اليه يقتضى حتما صدور قرارات بالتعيين منشئة لمراكز قانونية ضمن أعضاء هيئة التدريس في الكليات والمعاهد العليا وهو ما حدى بالمدعى عند صدور القرار بتعيينه مدرسا أن يتظلم من هذا القرار ثم عند رفضه أن يتقدم بدعواه أمام محكمة القضاء الادارى ، وهو ما حدى مه الى القول حف مذكرته المقدمة بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ حو بأن الماء القرارى هذا المطمون فيه الماء مجردا هو ما أخذت به محكمة القضاء الادارى هذا القضاء بني على نظر سليم ه

ومن حيث انه لكل ذلك يكون الحكم المطمون فيه قد صادف صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه حين قضى بالغاء القرار محل الطعن الغاء مجردا • وبالتالى يكون الطعنان قد قاما على غير أساس من الواقع أو القانون حقيقان بالرفض مع الزام كل طاعن مصروفات طعنه •

( طعنی رقبی ۶۱م لسنة ۱۷ ق ، ۱۹۷ لسنة ۱۸ ق – جلسسة ۱۸۸/۱/۲۰

الفرع السادس

الدكتسوراه

قاعسدة رقم ( ٥٦٠ )

#### المحدا:

المستفاد من نصوص القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ سريان احكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم الجامعات على اعضاء هيئية التدريس بالماهد والكليات المتفذة نواة لجامعة حلوان باثر مباشر فيما عدا الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ والذي ينحصر في احتفاظهم بوظائفهم التي شغونها فعلالدة صبع صنوات دون الحصول على المحكوراه ب أثر ذلك بيتمين الالتزام بتقديم الانتاج العلمي واللازم لشغل وظائف هيئة التدريس إلى اللجان العلمية المنصوص عليها في المادة ٧٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه دون الاعتداد بتقارير اللجان المشكة في ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ كما يتمين الحصول على الدكتوراه كشرط للترقية لوظائف هيئة التدريس طبقا المقانون رقم على المستة ١٩٧٧ المشار اليه ٠

### ملخص الفتوي :

تتحصل الوقائع في أن الدكتور / ووصوص عين بوظيفة مدرس بالمعاهد المالية التابعة لوزارة التعليم العالى بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٢ ولما كان قد أهضى المدة التى تؤهله المتقدم لوظيفة استاذ مساعد طبقا للقواعد المطبقة على المعاهد العالمية ، فقد تقدم بانتاجه العلمى الى اللجنة العلمي الماهد المعالى المعاهد لفحص الانتاج العلمي طبقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٩ فوافقت اللجنة على انتاجه العلمي بتاريخ ١٩٧٧/٧/٣ وفي هذا التاريخ كان المهد الذي يعمل به قد ضم لجامعة حلوان بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٧٥ ولذلك عرضت الجامعة انتاجه العلمي على اللجان المشكلة طبقا لقانون المامات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٠ المامات رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٠ الانه طالب بتعيينه بوظيفة أستاذمساعد

بناء على تقرير اللجنة العلمية للمععاهد المشكلة في ظل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٩ ولدى استطلاع رأى ادارة الفتوى لوزارة التعليم ارتات بفتواها رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٥٧٦/١٢/١٥ انه يجب لترقية ألسيد المذكور الى وظيفة أستاذ مساعد أن يعرض انتاجه العلمي على اللجنة المختصة طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ انه لا يجوز ترقيته على أساس قرار اللجنة العلمية للمعاهد العالية الشكلة في ظل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ أما السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ مقد حصل على ليسانس آداب عام ١٩٤١ ودبلوم اللغة الفرنسية من مدرسة المعلمين بسأن كلو في الآدب الفرنسي من جامعة باريس عام ١٩٥١ ويعمل بوظيفة أستاذ مساعد من ١٩٦٠/٨/٧ وقد طبق عليه القرار الجمهوري رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٩ ف ُشأن تطبيق كادر الجامعات المنظم بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية التابعية لوزارة التعليم العالى ، وبناء على تقرير لجنة محص الانتاج العلمي مقد صدر القرار الوزاري رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٠٥ بتطبيق كادر الجامعات عليه بوضعه في وظيفة استاذ مساعد « كادر جامعي» اعتبارا من ١٩٦٠/٨/٧ وبتاريخ ٢١/٣/ ١٩٧٣ صدر القرار الوزاري رقم ٩٦٠ بتحديد مركزه في وظيفة أستاذ طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى وذلك اعتبارا من تأريخ حصوله على الدرجة الثالثة في ١٩٦٠/٨/٧ تنفيذا لحسكم المحكمة الادارية العليا الصادرة في ١٩٧١/٦/٦ ، ثم طلبت امانة المجلس الأعلى لمعاهد المعلمين انتاجه العلمي للنظر في تطبيق كادر الجامعات عليه فى وظيفة « أستاذ » وبعد أن عرض انتاجه على اللجنة العلمية الدائمة، انتهت الى منحه فرصة أخرى لتقديم انتاج جديد يؤهله لشغل وظيفة أستاذ لغة فرنسية نظرا لانه سبق أن رقى آدرجة أستاذ مساعد « كادر جامعي » بنفس الانتاج المقدم منه وبالتالي فلم يطبق عليه « كـادر الجامعات » « أستاذ » ثم تقدم بانتاج علمي جديد قدمه للجنة الماهد في ١٩٧٣/٣/١٠ وذلك في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٩ المسار اليه ، فوافقت اللجنة الدائمة للغة الفرنسية وآدابها بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٥ على ترشيحه لوظيفة استاذ لغة فرنسية « كادر جامعات » بكلية السياحة والفنادق ، ونظرا لأن انتاحه العلمي قدم للجنة القصص المشكلة في ظل القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ،

قبل انشاء جامعة هلوان بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ ، وضم كليسة السمياحة والفنادق الى هذه الجامعة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٣٤ بتاريخ ٢/١٥/١٥/٥ واعتبارا من هذا التاريخ الاخير اصبحت أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات هي وحدها الواجبة التطبيق على هيئات التدريس بالكليات التي تبعت لجامعة حلوان، ولما كانت أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تشترط الحصسول على شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها للتعيين في وظائف هيئة التدريس بالجامعات ، فقد استطلعت الجامعة رأى ادارة الفتوى لوزارة التعليم فى مدى جواز تعيين السيد / ٠٠٠٠٠ فى وظيفة أستاذ « كادر جامعي» فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه . وذلك بناء على تقرير اللجنة العلمية المشكلة في خلل القانين رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ ورغم عدم حصوله على شهادة الدكتوراة أو ما يعادلها رأت هذه الادارة بكتابها رملم ٣١٦ في ٩/٣/٣/٣ جواز انتخاذ اجراءات تعيينه في وظيفة أستاذ للفة الفرنسية بكلية السياحة والفنادق مع أحقيته في تطبيق كادر الجامعات عليه في تلك الوظيفة وتحديد أقدميته فيها تمعا لذلك اعتبارا من ١٩٦١/٨/١٨ للاسباب التي تضمنتها الفتوى •

# وتطلبون الرأى :

ونفيد بأن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٧٨/١/٣٩ فاستبان لها أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٠ لسنة ٧٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن « يضاف الى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات بند جديد برقم (ج) الى المادة (٢) فقرة أولى بانشاء جامعة حلوان ومادتان جديدتان برقمى ممرا مكررا و ٤٠٠ مكرر كالآتى: مادة ١٩٨ مكررا « تتكون جامعة حلوان من الكليات والماهد المالية التابعة لوزارة التعليم العالى التى يصدر بتعيينها وتحديد مقارها قرار من رئيس الجمهورية ومن الكليات والماهد الغنية الاخرى التى تتشعها الجامعة في المستقبل » و

مادة ٢٠٤ مكرر « استثناء من الاحكام المقررة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه : ( أ ) يحتفظ أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدون بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى وقت صدور هذا القانون والمطبق عليهم جدول المرتبات المستحق بالقانون المشار اليه بوظائفهم واقدمياتهم أما الذين لم يستكملوا شرط المصول على المؤهل المنصوص عليه فى القانون المشار اليه فيمتفظون بوظائفهم وأقدمياتهم لمدة سبع سنوات غاذا لم يستكملوا هذا المشرط خلال هذه المدة ، ينقلون الى وظائف أخرى بالكادر العام وفى الدرجات المادلة لوظائفهم وذلك بقرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجلس الجامعة ٥٠٠٠ وتنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المار اليه على أنه « يشترط فيمن يمين عضوا بهيئة التدريس ما يأتي:

١ — أن يكون هاصلا على درجة الدكتوراه أو مايعادلها من أحدى الجامعات المصرية فى مادة تؤهله لشغل الوظيفة أو أن يكون حاصلا من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمى معترف به فى مصر أو فى الخارج على درجة يعتبرها المجلس الاعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها و واشترطت المواد ٧٧ و ٩٩ و ٧٠ الحصول على الدكتوراه للتعيين فى وظائف مدرس وأستاذ مساعد وأستاذ ٥٠

كما نصت المادة ٧٧ منه على أن « تتولى لجان علمية دائمة فحص الانتاج العلمى للمتقدمين السك وظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين أو للحصول على القابها العلمية ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان لمدة ثلاث سنوات قرار من وزير التعليم العمالي بعد أخد رأى مجالس الجامعات » •

ويستفاد من النصوص المتقدمة أن القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ على أعضاء هيئة قضى بسريان أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ على أعضاء هيئة التدريس بهذه المعاهد والكليات المتخذة نواة لجامعة حلوان ، وبذلك يتعين أن يسرى هذا القانون عليهم بأثر مباشر فيما عدا الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ والذى ينحصر في احتفاظهم بوظائفهم التى يشملونها فعلا لمدة سبع سنوات دون الحصول على الدكتوراه ومن ثم يتعين الالتزام بتقديم الانتاج العلمي اللازم لشغل وظائف هيئة التدريس الى اللجان العلمية المنصوص عليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٧ في

المادة ٧٧ المشار اليه دون الاعتداد بتقارير اللجان المشكلة فى ظال القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ ، كما يتمين الحصول على الدكتوراه كشرط للترقية لوظائف هيئة التدريس طبقا للمواد ٦٦ و ٧٧ و ٦٩ و ٧٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ه

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الععومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اتخاذ اجراءات تعيين الدكتور / ٥٠٠٠٠ فى وظيفة استاذ مساعد بكلية التكنولوجيا ، والى عدم جواز اتخاذ اجراءات تعيين السيد / ٥٠٠٠٠٠ فى وظيفة استاذ بكلية السياحة والفنادق التابعتين لجامعة حلوان ، الا طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشسأن تنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ٠

( المك ٨٦/٧١)٢٥ ــ جلسة ٢٨/٣/٨٦ )

# الفرع السابع معادلة الدرجات العلمية قاعدة رقم ( ٥٦١ )

#### المحدا:

مناد نص المادة الثالثة من القانون ٧٠ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ ان المشرع عادل الدرجات العلمية التى كانت تمنحها المعاهد والكليات التابعة لوزارة التعليم المالى بالدرجات المناظرة التى تمنحها الجامعات ٠

### ملخص الفتوي :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٧٠ اسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات تنص على أن «درجات البكالوريوس والليسانس أو ما يعادلها والدرجات العلمية الاعلى المنوحة قبل العمل بهذا القانون من الكليات والمساعد العالية التابعة

لوزارة التعليم العالى تعادل الدرجات المناظرة لها المنوحة من الجامعات، وان المادة الخامسة من ذات القانون قضت بأعمال احكامة من تاريخ نشرة الذى تم فى ٣١ يوليو سنة ١٩٧٥ ٠

ومفاد ذلك أن المشرع عادل بنص القانون الدرجات العلمية التى كانت تمنحها المعاهد والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى بالدرجات المناظره التى تمنحها الجامعات وذلك اعتبارا من ١٩٧٥/٨/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه الموافق لليوم التالى لتاريخ نشره ٠٠٠٠٠

ولما كانت مدرسة الالسن قد حولت الى كلية تابعة لجامعة عين شمس بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٢ لسمنة ١٩٧٣ اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٧٧ وكان الحكم الذي تضمنته المادة الثالثة من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ قد جاء عاما مطلقا بحيث يشمل جميع الماهد التي كانت تابعة لوزارة التعليم المالي أيا كان تاريخ تحويلها الى كليات جامعية غانه يتمين اعتبار الليسانس الذي كانت تمنحه تلك المدرسة قبل تحويلها الى كلية معادلا الليسانس الذي تمنحه الجامعات المصرية بيد أن الاثر المترتب على تلك المعادلة لايمكن اعماله الا ابتداء من ١٩٧٥/٨/١

ر ملف ۲۸۲/۲۸۵ \_ جلسة ۱۱/۱۱/۱۸۸ )

الفرع الثامن الاسستاذ

قاعسدة رقم ( ٥٦٢ )

البسدا:

مدور قرار وزير التعليم المالى بتحديد مراكز ووظائف اعضاء هيئة التدريس بالماهد المالية الفنية استنادا الى نص المادة (٥١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الكليات والماهد المالية ... تضمن القرار أن المدعى يتحدد مركزه في وظيفة استاذ من ١٩٦٤/٣/١٣ ــ نص المادة (۱۰) من القانون المشار اليه على أن تكون وظيفة أستاذ من الدرجة الثانية أو الاولى أو مدير عام ــ استحقاق المدعى للدرجة الثانية اعتبارا من ۱۹۶۶/۳/۱۳ تاريخ شغله وظيفة أستاذ ٠

## ملخص الحكم:

من حيث أنه في ١٩٦٤/٣/١٣ اصدر وزير التطبم المالى القرار رقم ٢٨ بتحديد مراكز ووظائف السادة أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية الفنية ، واستند في اصداره الى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ونص في المادة (١) من ذلك القرار على أن : ( تحديد مراكز ووظائف السادة أعضاء هيئة التدريس بالماهد العالية الفنية على النحو التالى : ( وورد به تحت عنوان كلية الفنون التطبيقية ) الاساتذة :

وتحت رقم ۱۷ بالکشف السيد / ••••••• من ۱۹٦٤/ $\pi/\pi$  ۱۹۶۱ ( الاثاث والديکور ) •

ومن حيث ان المادة (١٠) من القانون رقم ٤٩ نسنة ١٩٦٣ المشار اليه تنص على أن : « يكون ترتيب وظائف أعضاء هبئة التدريس في المعاهد المالية كما يأتي » ٠

أستاذ: الدرجة الثانية أو الاولى أو مدير عام « ومقتضى ذلك أن المدعى وقد شغل وظيفة أستاذ اعتبارا من ١٩٦٤/٣/١٩ بستحق الدرجة الثانية ( من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٥) اعتبارا من التاريخ المذكور . ويكون ما طبه المدعى في حدود القانون ، ولا مقنع غيما تزعمه المجهة الادارية من أن نص المادة (١٥) سالف الذكر مقصور على من يعين من الخارج دون القائمين بالتدريس وقت صدور القانون ، وذلك لا هذا القول ينطوى على تفرقة بين ذوى المراكز المتماثلة ويعنبر خروجا على قاعدة المساواة . كما لا حجه في استنادها الى نص المدة ١٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر والواردة تحت عنوان ( أحكام وقتية) والتي تقضى بأن تحدد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس في الماهد وفقا لاحكام هذا القانون بقرار من وزير التعليم المالى بعد أخذ رأى

المجلس الاعلى المفتص ولا يترتب على تعديد هذه الراكز أى مساس بمرتباتهم أو تعديل فيها فى مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ذلك أن عبارة « أو تعديل فيها » تحمل على عدم المساس بمرتباتهم وهى من المرادفات المألوفة فى التشريع الوضعى •

( طُعن رقم ٧٦٧ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٢/١/١/١)

الغرع التاسع الاسستاذ المسساعد

قاعسدة رقم ( ٥٦٣ )

المسدا:

القتواعد التي اقرها وزير التطيم المالي في شأن تحديد مراكز القائمين بالتدريس بالماهد المالية تطبيقا للقانون رقم ؟ اسنة ١٩٦٣ في شأن الكليات والماهد المالية التابعة لوزارة التطيم المالي حقتهي هذه القواعد أن يوضع في وظيفة استاذ مساعد الحاصلون على مؤهل المجستي أو ما يعادلها أو على شهادة في مادة التخصص بشرط أن تكون و مفتت عشر سنوات على الاقل على الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها وان يكونوا في الدرجة الرابعة ( الخامسة طبقا للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ ) على الاقل من مدة امناها سنة به لا يغير من هذا النظر الاحتجاج بنص المادة ٥١ من القانون رقسم ٤١ لسنة ١٩٦٣ التي قيدت تحديد مراكز القائمين بالتدريس بقيد مؤداه عدم المسلمي بمرتباتهم أو تعديلها — أساس ذلك أن المقصود بهذا القيد هو أحترام المراكز القانونية الذاتية بحيث يمتنع في صدد تطبيقها المسلس بمرتبات هذه المئة بالتخفيض ٠

### ملغص القتوي :

يين من الاطلاع على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الكليلت والماهد المالية التابعة لوزارة التعليم المالى لنه ينص فى مانته التاسعة على أن اعضاء هيئة التدريس بالماهد العالية هم الاسسانذة

( m 3Y - 3 77 )

والاساتذة المساعدون والمدرسون « وان المادة الماشرة منه تقضى بان يكون ترتيب وظائف أعضاء هيئة التدريس فى الماهد المالية كما ياتى : استاذ العرجة الثانية أو الاولى أو مدير عام ماستاذ مساعد العرجة الثانية أو الرابعة كما نصت المادة (١١) على أنه استثناء من أحكام القانون ٢٠٠ لسنة نصت المادة (١١) على أنه استثناء من أحكام القانون ٢٠٠ لسنة العرب المسابر الله بمنع من يعين فى أية وظيفة من وظائف هيئة التدريس الدرجة المالية التالية الدرجته اذا كانت درجته اتمادل أدنى الدرجات المالية المخصصة لهذه الوظيفة ، واذا كانت درجته تعادل أدنى الدرجات المخصصة للوظيفة أو أعلى منها احتفظ له بدرجته مع منحه علاوتها دون أن يؤثر ذلك في موعد علاوته الدورية » •

وأخيرا نصت المادة (٥١) من هذا القانون على أن « تتحدد مراكر ووظائف القائمين بالتدريس فى الماهد وفقا لاحكام هذا القانون بقرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى المجلس الاعلى المختص ولا يترتب على تحديد هذه المراكز أى مساس بمرتباتهم أو تعديل فيها وذلك فى مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ٥٠٠٠ » •

وكذلك غانه يتضح من الاطلاع على القواعد التي أتبعت في شأن تحديد مراكز القائمين بالتدريس بالماهد المالية التي أقرها وزير التعليم المالي في يونيه سنة ١٩٦٣ أنها قضت في البند ثانيا منها بأن يوضع في وظيفة أستاذ مساعد الحاصلون على مؤهل الملجستير أو مايعادلها أو على شهادة في مادة التخصص بشرط أن يكون قد مضت عشر سنوات على الاقل على الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو مايعادلها وأن يكونوا في الدرجة الرابعة ( الخامسة طبقا للقانون ٢٦ لسنة ١٩٦٤) على الاقل من مدة أدناها سنة ه

ومن حيث أن السيد / •••••• حاصل على دبلوم المهدد العالى للمعلمين سنة ١٩٥٥ وعلى بكالوريوس العلوم سنة ١٩٥٥ وعلى درجة الملجستير سنة ١٩٦٦ ، وأنه كان يشغل الدرجة الرابعة (ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١) اعتبارا من ١٩٦٢/١١/١٨ من ثمفانه يكون قد توافرت نه الشروط اللازمة قانونا لاعتباره في وظيفة أستاذ مساعد من ١٣ مارس

1978 تاريخ صدور الحركة الخاصة بتحديد مراكز القائمين بالتدريس في الماهد ، ويعتبر القرار الصادر في هذا الصدد قرارا صحيحا ومطابقا للقانون ، ولما كان سيادته يشغل الدرجة الخامسة ( ق ٢٩١٤/٤٦) في هذا التاريخ طبقا لما سبق بيانه في معرض تحصيل الوقائع ، وهي تقل عن أدني الدرجات المقررة لوظيفته طبقا للمادة التاسعه من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ السالفة الذكر ، لذلك فأنه على مقتضي أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يتعين منحه الدرجة التالية لها من تاريخ تعيينه في الوظيفة ومن ثم يكون على حق في طلبه المتعلق بمنحه الدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٦٨ مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ اعتباره في وظيفة أستاذ مساعد ،

ومن حيث أنه لايغير من هذا النظر الاحتجاج بنص المادة ( ٥١ ) من القانون المسار اليه التي قيدت تحديد مراكز القائمين بالتدريس بقيد مؤداه — عدم المساس بمرتباتهم أو تعديلها — ذلك أن هذه المادة أوجبت أن يكون تحديد مراكز هذه الفئة عمل مقتضي أحكام القانون ومن جملة هذه الاحكام المادة ( ١٦ ) المنوه عنها آنفا وهي في خصوص الحالة المعروضه تقضي بمنحه الدرجة التالية لدرجته اعتبارا من تاريخ شغله الوظيفة ومايترتب على ذلك من آثار وبهذه المثابة غان مفاد القيد الذي تضمنته المادة ( ٥١ ) خاصا بعدم المساس بمرتبات القائمين هو احترام المراكز القانونية الذاتية ، بحيث يمتنع في صدد تطبيقها الساس بمرتبات هذه الفئة بالتخفيض ه

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيد / • • • • • الاستاذ المساعد بكلية الملمين بجامعة أسيوط فى ارجاع أقدميت فى الدرجة الرابعة الى ١٣ مارس سنة ١٩٦٤ •

( ملف ۲۵/۲/۲۸۱ \_ جلسة ۱۹۷۰/۱/۱۵ )

# الغرع الماشر القائمون بالتدريس من خارج هيئة التدريس

### قاعدة رقم ( ٧٦٤ ). .

#### المحدا :

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الاهسكام الخاصة باعضاء هيئة التدريس المدرسين المساعدين والمعدين والقائمين بالتدريس بالكليات والمعاهد المالية التابعة لوزارة التعليم المالي ــ تحديد المشرع الموائف المادر بشانها القانون عي النحو الوارد بعنوانه قاطع بانطباقه على طائفة القائمين بالتدريس من خارج هيئة التدريس •

#### ملغم الفتوي :

ان القسانون رقم ٤٩ لسسنة ١٩٦٣ فى شسأن تنظيم السكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى ينص فى المادة ٣٩ على أنه « يجوز تعيين مدرسين خارج هيئة التدريس بقسرار من وزير التعليم العالى وتطبق فى شأنهم الاحكام العامة المنطبقة على موظفى الدولة » •

وتتم المادة (٥١) من هذا القانون على أنه « تتحدد مراكز ووظائف القائمين بالتدريس فى المعاهد وفقا لاحكام هذا القانون بقرار من وزير التعليم العالى وبعد أخذ رأى المجلس الاعلى المفتص ٥٠ وذلك فى مدة القصاها سنة من تاريخ العمل باحكام هذا القانون »

وينص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات في المادة (٣) على أنه « تتكون كل جامعة من عدد من الكليات ويجوز أن تنشأ بها معاهد تابعة المجامعة ويكون تعيين وانشاء الكليات والمعاهد بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالى وبعد أخذ رأى مجلس الجامعة المختصة وموافقة المجلس الاعلى للجامعات ٥٠

وتنص المادة (٦٥) من هذا القانون على أنه « يعين وزير التعليم

المالى أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعد ومجلس القسم المختص •

ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة ، •

وتنص المادة (١٣٣) على أنه « يمين المعيدون والمدرسون المساعدون بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص ويكون التعيين من تاريخ صدور هسذا القار » •

وينص قرار نائب رئيس الوزراء المثقافة والاعلام رقم ١٨٤ لسنة الامورة ويكون المهد العالى التجارى بالمنصورة التابع لوزارة التعليم المنصورة ويكون المهد العالى التجارى بالمنصورة التابع لوزارة التعليم العالى نواة لكلية التجارة » ولقد صدر هذا القرار استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٣ الذى منح نائب رئيس الوزراء المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٧٣ الذى فوض رئيس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المالدة ١٣ في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المالدة ١٣ في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المهادة ١٣٠٧ بشأن تنظيم المجلمهات،

ونص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن انشاء كلية الالسن بجامعة عين شمس فى المادة الاولى على أنه « تنشأ كلية بجامعة عين شمس تسمى كلية الالسن وتنون نواتها مدرسة الالسن التابعة لوزارة التعليم المالى » •

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٧٤ بانشاء كليات بجامعتى الاسكندرية والمنصورة في المادة الثانية على أنه « تنشأ بجامعة المنصورة الكليتان الآتيتان :

- (١) كلية الهندسة وتكون نواتها الشعبة الصناعية بالمعهد العالى التكنولوجي بمدينة المنصورة ٠
- (٢) كلية الزراعة وتكون نواتها الشعبة الزراعية بالمعد العالى التكنولوجي بعدينة المنصورة ٠

وينص القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالتدريس بالكليات والماهد المالية التابعة لوزارة التعليم العالى فى المادة الاولى على أنه « تسرى أحكام هذا القانون على من تتوافر غيهم الشروط المبينة فى المواد التالية من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والمتابعة والقائمين بالتدريس عند المعل به فى الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى » •

وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على أنه « بعين فى وظيفة مدرس المدرسين الذين لم يطبق عليهم القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ولم يستفيدوا من حكم المادة السابقة ، وذلك اذا حصلوا خلال مدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا القانون على درجة الدكتوراه أو على أعلى مؤهل فى مادة تؤهلهم لشفل الوظيفة والا استمروا فى وظائفهم خارج هيئة التدريس أو نقلوا بناء على طلبهم الى وظائفه أخرى » •

ومن حيث أن المشرع قد عدد فى عنوان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ الطوائف الصادر القانون بشأنها على نحو يقطع بانطباقه على هائفة القائمين بالتدريس من خارج هيئة التدريس ، كما أنه حدد فى المادة الاولى من يسرى عليهم أحسكام القانون ونص صراحة على القائمين بالتدريس •

ومن حيث أنه لا يجوز القول بأن المشرع قد قصد من عبارة ( والقائمين بالتدريس ) وصف الطوائف الاخرى بأنهم ( القسائمون بالتدريس ) بالمعاهد وقت العمل مالقانون ، ذلك لان المشرع قد استخدم واو العطف لاضافة طائفة القائمين بالتدريس الى الطوائف الاخرى ، ولو قصد غير ذلك لكان قد اكتفى بالتعريف بذكر عبارة ( القائمي بالتدريس ) بغير واو العطف ،

فحقيقة الامر اذن أن المشرع قرر فى المادة الاولى من القسانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ تطبيق نصوص هذا القانون على أعضاء هيئة المتدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والقائمين بالتدريس الموجودين بالكليات والمعاهد العالية اذا توافرت فيهم عند العمليه الشروط المنصوص عليها في باقى المواد •

وهذا التفسيريتفق مع الواقع حيث تقوم طائفة (القائمين بالتدريس) بالتدريس بالمعاهد طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون المعاهد العالية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ التى أجازت تعين مدرسين خارج هيئة التدريس يضمون للاحكام المطبقة على سائر موظفى الدولة ،

يضاف الى ذلك أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٤ قد عنى فى مواده بتسوية حالة شاغلى وظائف المدرسين والاساتذة المساعدين والاساتذة والدرسين المساعدين والاساتذة المساعدين والمدرسين المساعدين والمعيدين طبقا لاحكام قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولم يتناول فى المادة الرابعة سوى طائفة محددة بذاتها هى طائفة القائمين بالتدريس من غير هؤلاء وهم شاغلو الوظائف خسارج هيئة التدريس فلقد خصتهم هذه المادة بحكمها ومنحتهم مهلة مدتها ثلاث سنوات للحصول على المؤهل العلمي وتسوية حالتهم والا فلوا بوظائفهم السابقة خارج هيئة التدريس أو نقلوا الى وظائف أخرى ومعا لا شك فيه أن القول بعدم انطباق القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٤ على القائمين بالتدريس بحجة أن هذه العبارة صفة وليست اسما لطائفة معينة سيغلق السبيل أمام تطبيق هذا النص وينزع عنه معناه ٠

ولا وجه للحجاج بأن المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ قد وصفت جميع المدرسين بالماهد بأنهم (قائمون بالتدريس) ذلك لان هذه المادة تضمنت حكما انتقاليا لتحديد مراكز جميع العاملين بالتدريس خلاله عام من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ومن ثم كان طبيعيا أن يوصف جميع العاملين قبل تحديد مراكز هم بأنهم (قائمون بالتدريس) ٤ ولكن حدد المادة لم تكن لتصف أو تؤثر في مسمياتهم بعد هذا التحديد ٤ فمن حدد مركزه داخل الهيئة تكون له صفة العضو بها وليس وصف القائم بالتدريس ٤ وعليه فان هذا المسمى لا يمكن أن يطلق الا على من لم تنطق عليه شروط تحديد المراكز ومن يمين بموجب المادة ٣٩ سالفة الذكر فهؤلاء هم العاملون بالتدريس من خارج الهيئة وهم من يصدق عليهم اسم القائمين بالتدريس دون غيرهم من الطوائف •

( نتوى ٣٦) في ١٩٧٧/٦/١٣ )

الغرع المحادى عشر

التساديب

قاعسدة رقم ( ١٥٥ )

الجسدا:

القانون رقم 69 لسنة 1977 في شان تنظيم الكليات والمساهد المالية لوزارة التمليم المالي ــ مجلس التاديب التصوص عليه في المادة 27 من هذا القانون هو الجهة الوحيدة المختصة بتأديب أعضاء هيئــة التدريس والمعيدين بالكليات والماهد المالية .

### ملخص الفتوي :

من حيث أن المشرع أورد في المادتين ٣٦، ٣٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكليات والمعاهد الطيا المتابعة لوزارة التعليم العالى الاحكام الخاصة بنظام تأديب أعضه هيئة المتدريس ، فقضت المادة ٣١ بأن « يكلف وزير التعليم العالى أحد الاساتذة بالمعاهد أو أحد موظلى الوزارة لا تقل درجته عن الدرجة الاولى بعباشرة التمقيق أو يطلب الى النيابة الادارية مباشرته ، ويقدم عن التحقيق تقرير الى الوزير ، ويحيل الوزير العضو المحقق معه الى مجلس التأديب اذا رآى محسلا لذلك » ،

ونصت المادة ٣٣ على أن « تكون محاكمة أعضاء هيئة التدريس بجميع درجاتهم أمام مجلس تأديب يشكل من ٥٠٠ وفيما عدا ما تقدم تسرى بالنسبة لنظم تأديب أعضاء هيئة التدريس وليقافهم عن المعل الاحكام العامة المطبقة على موظفى الدولة » ٥

وقضت المادة ٤١ من هذا القانون بأن تسرى أحكام المواد ٣٧ ، ٣٧ ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٢ على المعيدين ، وغيما عدا ذلك تطبق عليهم الاحسكام المامة لموظفى الدولة . ويستفاد من استقراء هذه النصوص أن الشرع قصد الى وضع نظام خاص لتأديب أعضاء هيئة القدريس والميدين بالكليات والماهد المالية التابمة لوزارة التعليم المالى ضعنه المادتين ٣٦ ، ٣٢ ، سالفتى الذكر تحت عنوان أورده بهذا المعنى و وقد تكلت المادة ٣١ ببيان المحقق معه الى مجلس التأديب بمعرفة الوزير اذا رأى محلا لذلك كما تكفلت المادة ٣٣ ببيان كيفية تشكيل مجلس التأديب الذي يحاكم أمامه أعضاء هيئة القدريس بجميع درجاتهم و وحرصت الفقرة الاخيرة من تلك المادة على ايضاح حدود نظام التأديب الذي يقصد المشرع أن يضم به أعضاء هيئة التدريس فنصت على أنه « وفيما عدا ما تقدم تسرى بالنسبة لنظم تأديب اعضاء هيئة التدريس وايقافهم عن المعلى الاحكام العامة المطبقة على موظفى الدولة » ه

وترتيبا على ما تقدم ، وازاء صراحة النصوص ، يكون مجلس التأديب المنصوص على تشكيله فى المادة ٣٦ آنفة الذكر هو الجهسة الوحيدة المختصة بتأديب أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالسكليات والماهد العالية ٥٠

وعلى ذلك فان التفسير السليم لمبارة « ويحيل الوزير المفسو المحقق معه الى مجلس التأديب اذا رأى محلا لذلك » الواردة فى المادة « وأن يرى الوزير أن المخالفة المنسوبة الى العضو المحقق معه معا يستأهل المؤخذة التأديبية لا الصفط و والمؤاخذة التأديبية لا تكون الا بالاوضاع التينص عليها القانون وهي الاهالة الى مجلس التأديب على ما نص عليه صدر المبارة داتها ، ومن ثم فليس مقصودا بهدند المبارة اعطاء الوزير سلطة تقدير المقوبة سلفا بحيث يجوز له توقيعها مباشرة اذا كانت في حدود معينة ، واحالة العضو الى مجلس التأديب اذا جاوزت المقوبة المقدرة تلك الحدود ،

ولا وجه للاهتجاج بما تضمئته المذكرة الايضاهية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩ من الاشارة الى أن المواد من ١٩ سـ ٣٣ قد أوردت الاحكام المفاصة بالنقل والندب والاعارة والمهمات العلمية والاجازات والواهبات والتأديب وانتهاء المفدمة على وجه يماثل المطبق في الجامعات

- ذلك أن ما جاء بالمذكرة الايضاحية مقصود به التشبيه من حيث وضع نظم خاصة فى هذه المجالات تفترق عن النظم العامة الممول مها بالنسبة الى كافة الموظفين و وليس القصد من ذلك هو الاحالة الى احكام قانون تنظيم الجامعات رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٨ فى هذه الخصوصيات أد لو أراد المشرع هذه الاحالة لضمنها نصوصا قانونية صريحة كما عدث فعلا بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٩ الذى قضى فى مادته الاولى بأن « تسرى فى شأن وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٠ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات بالجمهورية المربية المتحدة ، كما يطبق جدول المرتبات والمكافآت المحق بالقانون المشار اليه على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والماهد سالفة الذكر » و

يضاف الى ذلك أن أعمال قواعد التأديب فى الجامعات استنادا الى ما تضمنته المذكرة الايضاحية لقانون تنظيم الكليات والمعاهد العالية من شأنه اهدار حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٣٧ من القانون المذكور التى تنص على أنه « وفيما عدا ما تقدم تسرى بالنسبة لنظم تأديب أعضاء هيئة التدريس وايقافهم عن العمل الاحكام العامة المطبقة على موظفى الدولة » ذلك لأن نظام تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات تضمن نظما مفايرة وعقوبات مخالفة لما يجرى عليه العمل بالنسبة الى موظفى الدولة »

ومن حيث انه لامحل للقول بأن أعضاء هيئة التدريس بالكليات والماهد المالية سيتمتمون بحصانة أكبر من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اذ قيل باختصاص مجلس التأديب وحده بمحاكمتهم ، أو بأن سلطة وزير التعليم المالى ستكون أقل من تلك المعنوحة لمديرى اللمامات بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس بها ، أو بأن منح وزبر التعليم المالى سلطة توقيع الجزاء الى جانب مجلس التأديب من شأنه تلافى اجراءات المحاكمة التأديبية فيما يتعلق بالمخالفات البسيطة ٠٠٠ لا محل للقول بشىء من ذلك طالما أنه لا وجه للقياس أو اعمال ماتضعنه مانون تنظيم الجامعات ، لاستقلال كل من النظامين بنصوص وأحكام

تغاير النظام الآخر ومرجع الامر في النهاية الى التفسير السليم لاحكام القسانون •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ هو المختص وهسده بمحاكمة أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد العالية التامعة لوزارة التعليم العسالى ه

( ملف ۱۹۷۰/۲/۸۱ ــ جلسة ۱۹۷۰/۸۸ )

### قاعدة رقم ( ٥٦٦ )

#### البسدا:

القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ في شان تنظيم الماهد المالية والكليات التابعة لوزارة التعليم العالى أهال فيما يتعلق بنظام تأديب اعضاء هيئة التدريس الى الاحكام العامة المطبقة على العاملين بالدولة ... نظام العساملين المدنيين بالمحدولة المسادر بالقانون رفسم ٢٦ لمسنة العساملين بين الجزاءات التاديبية الابعاد عن عمل معين ... مجازاة عضو هيئة التدريس بالابعاد عن أعمسال التدريس والبحث العلمى ... اجراء مخالف للقانون .

#### ملخص الحكم :

بيين من الرجوع الى القابون رقم 28 لسنة 19٦٣ فى شأن تنظيم المالية والكليات التابعة لوزارة التعليم المالى أنه نص فى المادة المحتمة فيمة للمنافقة على التعليم المحتمة المتدريس على اتباع الاحكام المامة المطبقة على العاملين بالدولة ، قد أوردت المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين بالدولة الجزاءات التأديبية التى يمكن توقيعها على حولاء العاملين وليس من بينها ابعاد عامل عن عمل معين ، ومن ثم يكون القرار المطمون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون حين قضى بمجازاة المخالف بالإبعاد عن أعمال التدريس والبحث العلمى لانه بغلى مدة فيما يقال من بناك يكون قد قضى بعقوبة لم يتضمنها القانون ، ولا حجة فيما يقال من

أن قرار مجلس التأديب لا يعدو أن يكون قرارا اداريا ومن ثم غليس هناك ما يمنع من أن يتضمن توصية لجهة الادارة باتخاذ اجراء معين ، ذلك انه وان كان المجلس قد ذكر في أسباب قراره أنه يكتفى بمجازاة المخالف بالوقف عن العمل بغير مرتب لمدة ستة أشهر مع التوصية بابعاده عن أعمال التدريس والبحث العلمى الا أنه قضى في منطوق قراره بالإماد كجزء متمم للمقوبة التى قضى بها ، وقد قامت جهة الادارة على ما يبين من الاوراق ببتنفيذ قرار المجلس على هذا الاساس ،

( طعن رقم ٦٠٠ لسنة ١٤ ق \_ جلسة ١١/١٨/١١/١٨ )

### قاعــدة رقم ( ٥٦٧ )

#### المسدا:

شرط حسن السمعة - ضوابطة وشروطه - حق القضاء الادارى فى الرقابة عليه - مدى أثر الجزاء الموقع على الرشح لعضوية هيئة التدريس اذا حكم بالغائه - أثر الانذار على حسن السمعة هو مجرد تنبيه لكى لا يعود الى مثل هذا التصرف مرة اخرى - عدم التعاون المسوب الى المدى أساسه خلافات بينه وبين عميد المعد •

### ملخص الحكم:

ان المادة ١١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ فى شسأن تنظيم الكليات والماهد العالية تشترط فيمن يعين بهيئة التدريس أن يكون معمود السيرة وحسن السمعة وهذا الشرط ولئن كان يجب أن تتحقق منه الجهة الادارية عند النظر فى التعيين بعضوية هيئة التدريس أو فى أية وظيفة عامة الا أنها تعارس هذه السلطة تحت رقابة القضاء الادارى مادام الامر يتعلق بتوفير أحد الشروط القانونية التى استلزمها القانون وذلك نظرا الاهمية وخطورة الاثر المترتب على توافر أو عدم توافر هذا الشرط وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن حسن السمعة عبارة عن مجموعة من الصفات والخصال الحميدة التى يتعلى بها الشخص وتوحى بالثقة فيه وتدعو الى الاطمئنان اليه اذ بدون هذه الصفات لا تتوفر فى

الشخص الثقة والطمأنينة مما يكون له آثر بالغ على المسلحة العامة ه

ومن هيث أن الجهة الادارية قد وصمت الدعى بسوء السمعة قولا منه ( أولا ) بأنه قد سبق أن جوزى بخصم خمسة أيام من مرتبسه ( وثانيا ) لانذاره فى عام ١٩٥٧ ( وثالثا ) لعدم تنافه وعدم سماعه النصح والارشاد وقد اتخذت من ذلك كله سببا لقرارها المطعون في بعدم تعيينه فى عضوية هيئة التدريس بالماهد العالية التجارية ه

ومن حيث أنه عن الجزاء الذي وقع على المدعى في ١٩ من ينابر سنة ١٩٦٦ بخصم خمسة أيام من مرتبه فقد ثبت من ملف الدعوى رقم وهم لسنة ١٩٦٦ بخصم خمسة أيام من مرتبه فقد ثبت من ملف الدعوى رقم النه قضت بجلستها المنعقدة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بالغاء هذا الجزاء ولم تطعن الجهة الادارية في هذا الحكم فأصبح نهائيا ومن نم غدا هذا الجزاء عديم الاثر بالنسبة للمدعى وبالتالي لا يجوز الاحتجاج به في مواجهته أما عن الانذار الذي وقع عليه في عام ١٩٥٢ هناه غضلا عن أنه قد طال عليه الأمد هانه لايمس سمعته اذ هو لا يعدو أن يكون مجرد تنبيه له كي لايعود مرة أخرى الى مثل التصرف الذي انسذر من أجله ه

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما قيل عن المدعى من عدم تعاونه مم رؤسائه مما كان سببا في نقله فانه بيين من الاطلاع على ملف التحقيق الادارى — رقم 500 لسنة 197٣ والذي قدمته الجهة الادارية بناء على طلب المحكمة — أن المدعى قد نسب الى عميد المعدد العالى التجارى بالمنصورة بعض الامور تتعلق بادارته للمعهد وصرفه لنفسه مكافآت غير قانونية كما أسند المعيد أيضا الى المدعى بعد ذلك بعض التصرفات ثبت من التحقيق أنه لم يقم دليل على صحتها وبذلك يكون ما أثير من مسائل — كانت محل تحقيق — هو مجرد خلافات بين الاثنين لا ترقى الى مرتبه تسمح بأن يوصم المدعى ويدمغ بسوء السمعة ، أو من شأنه أن يؤثر على مركزه الوظيفى ٥

ومن حيث أنه مما تقدم يتبين أن بعض الاسباب التي ساقتها الجهة الادارية لاتنال من سمعة المدعى والبعض الآخر غير مستخلص استخلاصا سائما من الأوراق أو من أصول تنتجها ماديا أو قانونيا واذ صدر القرار المطعون فيه مستندا فقط الى فقدان المدعى لشرط حسن السمعة فان هذا القرار يكون غير قائم على سببه متعينا الماؤه فيما تضمنه من تخطية فى تحديد مركزه الوظيفى ضمن أعضاء هيئة التدريس بالماهد العالية التجارية مع ما يترتب على ذلك من آثار ه

( طعن رتم ٢٤٤ لسنة ١٤ ق \_ جلسة ٢٣/٢/٣١ )

# الغرع الثاني عشر التراخي في التسوية والغروق المالية غاصــدة رقم ( ٥٦٨ )

#### المسدا:

مفاد المادة الفامسة من القانون رقم ٠٠ لسنة ١٩٧٤ بشان بعض الاحكام الفاصة باعضاء هيئة التدريس والدرسين المساعدين والمعدين والمالية أنه أنشأ حقا في تسوية المدرسين المساعدين والمعدين والمعدين المساعدين والمعدين والمعدين المساعدين والمعدين والمعدين المساعدين المساعدين والمعدين والمعدين المائنه شروط انطباقه وقت العمل به في ١٩٧٤/٦/٦ ـ عدم جواز مرف أية فروق مالية مترتبه على تطبيق احكام هذا المقانون عن فترة مابقة على ١٩٧٤/٦/٦ ـ لا يضار الموظف من تراشي جهة الادارة في المدار القرار التنفيذي تطبيقا للقانون الذي يستعد الموظف حقه منه مياشرة ٠

#### ملخص الفتوي :

نص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن بعض الاحكام الخاصة باعضاء هيئة التدريس المدرسين المساعدين والميدين والقائمين بالتدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم فى المادة الاولى منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على من تتوافر فيهم الشروط المبينة فى المواد التالية من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين

القائمين بالتدريس عند العمل به فى الكليات والمعاهد العالية التابعـــة لوزارة التعليم العالى » •

وتنص المادة (١٦) منه على أن « لايترتب على تطبيق أحكام هذا القانون المساس بأوضاع من حدد مراكزهم قبل العمل به سواء فى الكليات والمعاهد العالية أم فى الجامعات ولايترتب على تطبيق أحكامه صرف أية فروق مالية عن الماضى » كما تنص المادة (١٦) من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر هذا القانون فى ٦ يونيه سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن مفاد ماتقدم أن القانون الذكور أنشأ حقا في تسوية حالة المدرسين المساعدين والمعيدين طبقا للمادة الخامسة منه وأن تطبق أحكامه على من تتوافر في شانهم شروط انطباته وقت العمل به أي في ٢ يونية سنة ١٩٧٤، أما من حددت مراكزهم وأوضاعهم الوظيفية قبل العمل به فانه لايترتب على تطبيق أحكامه المساس بهم وبأوضاعهم ، وقد رتب المشرع على تطبيق هذا القانون عدم صرف أية فروق مالية عن المساضي •

ومن حيث أن المقصود بعبارة « عدم صرف غروق مالية عن المامى» هو عدم صرف غروق مالية عن الفترة السابقة على العمل بهذا القانون؛ وليس المقصود عن الفترة السابقة على امدار قرارات تسوية حسالة هؤلا، الاعضاء ذلك أن هذا القانون قد صدر ليعمل به اعتبارا من ٢ يونيه ١٩٧٤ ، وبالتالى فان أحكامه تطبق على الخاضعين له ابتداء من هذا التاريخ بما فى ذلك التسوية وفقا لاحكامه والحق فى صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية منذ العمل به و وبداهة لايضار الموظف من تراخى جهة الادارة فى اصدار القرار التنفيذى اللازم تطبيقا للقانون الذي يستمد منه الموظف حقه مباشرة •

لذلك انتهى رأى الجمعبة العموميه لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية السادة المروضة حالاتهم الذين ينطبق فى شأنهم القانون رقم و لمسنة ١٩٧٤ فى صرف الفروق المالية المستحقة لهم اعتبارا من ١٩٨٤/٦/٦

( ملف ۲٤٩/٢/۸٦ \_ جلسة ١٩٨٤/٥/١٦ )

### معبونة فنيسة غارجيسة

### قاعسدة رقم ( ١٩٩ )

#### المسدا:

المونات الننيسة الخارجية ساسستقلال وزارة البحث العلمى بالاختصاص بشئونها منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم هذه الوزارة سائر ذلك سامتيار اختصاص وهدة المونة المنية الخارجية المنشاة بقرار وزير التخطيط رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بتلك الشئون ملغيا منذ هذا التاريخ •

#### ملخص الفتوي :

بيين من الرجوع الى كل من قرار وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ بانشاء وحدة آلمونة الفنية الخارجية ، والقرار الجمهوري رفع ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمي ، أن البندين (١) ، (٧) من المادة الأولى من ألقرار الجمهوري المذكور قد تضمنا جميسنع الاختصاصات المتعلقة بشئون المعونات الفئية الخارجية التي قضي قرار وزير التخطيط سالف الذكر باسنادها الى وحدة المعونة الخارجية . فالبند (٦) قد تضمن اختصاص وزارة البحث العلمي بوضع السياسة العامة للعلاقات العامية التي تنشئها الجمهورية مع الدول الاجنبية والهيئات الدولية ، والاتصال بالهيئات العلمية الدولية والاجنبية ، ورسم سياسة استقدام الخبراء لجميع قطاعات الدولسة والاشتراك والاشراف على مشروعات المعونات الفنية الخارجية والعلمية ، وتعيين المحقين العلميين بالخارج بالقواعد المقررة لنظرائهم ، كذلك اجراء الاتفاقيات الدولية أو الاقليمية العلمية بالاشتراك مع وزارة الخارجية • والبند (٧) تضمن اختصاص الوزارة بالاشراف على تنظيم وتوجيب وتخطيط الزيارات والمؤتمرات والبعثات العلمية والاجازات الدراسية والمنح ــ سواء في داخل الجمهورية أو خارجها ــ لجميع مصالح الدولة والعبثات المسامة و

ولاشك أن جميع الاختصاصات التي أسندها قرار وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ الي وحدة المعونة الفنية الخارجية انسا تتعلق

كلها بشئون المعونة الفنية الخارجيسة التي تختص بها وزارة البحث العلمي - السابق الاشارة اليها - فالنئد الأول من قرار وزير التخطيط المذكور يسند الى وحدة المعونة مهمة تجميع وتبويب البيانات التي ترد اليها من الوزارات والهيئات الحكومية من الخبرة الفنية طبقا أبرامج المبونة الفنية للامم المتجدة أو اتفاقات المعومات الفنية التبادلة مع الدول والهيئات الأجنبية ، وهذا البند انما يتبلق بوضع السيلبية المسامة للْعُلِاقِاتُ العلميةُ التي تنشِئُها الجمهورية مِم الدول الاجنبية والعبثات . الدولية والبند الثاني الخاص بتبليغ مايستقي عليه الراي بالنسسية لتوزيع المعونات الفنية الى المثل ألقيم اللامم المتحدة والبند الثلاث الخاص بتبليغ ما يتم اقراره من معوناتُ فنيسة الى وزارة الخارجية لابلاغها الى دمثلي الدولة البرمة معها اتفاقيات المعونات الغثية المتفادلة - هذان البندان يتعلقان بالاتصال بانهيئات العلمية الدولية والأجنبية والبئدان الرابع والسادس الخاصان بتجميع وتحليل تقارير الخبراء الذين يفدون الى مصر ووه واعداد تقاريز دورية الأعمال الخبراء الأجانب ــ منتعلقان برسم سياسة استقدام الضراء لجميع قطاعات الدولة • والبندان الخامس والسادس الخاصان بتجميع وتحليل تقارير الوظفن الموفدين في بعثات تدريبية واعداد تعارير ذورية للخبرة التي اكتسمها الموفدون الدكورين \_ يتطقان بالاشراف على تنظيم وتوجيه وتخطيط الزيارات والمؤتمرات والبغثات العلمية والاجازات الدراسية والمنح لجميع ممنالع الدولة والهيئات العامة ، وتعيين الملحقين العلميين بالخارج وأخيرا فان البند السابع الخاص بوضع الشروع السنوى عن الاحتياجات اللازُّمُةُ لِلدُولَةُ مَنَ المَعْوَنَاتَ العَنْمِةِ في ضَوْءُ الشَّطَّةُ العَامَةُ ومتابِعة البِّنفيد عتدما يبلغ المشروع نهايته \_ يتطق بوضع السياسة العامة للعلاقات العلمية وآجراء الاتفاقات الدولية أو الاقليمية العلمية ، وكل البنود سنالغة الذكر ب التي تضمنها قرار وزير التخطيط المشار اليه \_ وأنما تتعلق بالاشتراك والاشراف على مشروعات المعونات الفنية الخارجية والطفية ـ التي نص البند (٦) من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٣ بنتظيم وزارة البحث العلمي •

ويخلص معا تتجم أن وزارة البحث العلمي تختص بعقتضي قرار تنظيما رقم 23 إسنة 1377 مشكون المعرنات الفنية الخارجية ، التي

تختص بها وحدة المعونة الفنية الخارجية التابعة لوزارة التخطيط ـــ طبقا للقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ بانشائها ٠

ولما كان القرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ الذكور ينص فى المادة السادسة منه على أن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار» ومقتضى هذا النص هو الفاء قرار السيد وزير التخطيط رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، فيما تضمنه من أسناد الاختصاصات المحددة به لوحدة المعونة الفنية الخارجية ، وبالقدر الذي يتمارض مع ما تضمنه نص المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ في البند (٦) ، (٧) في شئون المعونات الفنية الخارجية ، وذلك لمخالفة أحكام قرار وزير التخطيط ــ في هذا الخصوص ــ لاحكام القرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ ، وهو اداة تشريعية أعلى مرتبة من القرار الوزارى المنذور ،

ويترتب على الفاء أحكام قرار وزير التخطيط المسار اليه فى شأن اسناد الاختصاصات المبينة به لوحدة المعونة الخارجية ، لمخالفتها لاحكام القرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى على الوجه سالف الذكر ها استقلال وزارة البحث العلمي بالاختصاص بشئون المعونات الفنية الخارجية ، المخول لها طبقا للبندين (٢)، (٧) من المادة الاولى من قرار تنظيم هذه الوزارة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ ، واعتبار اختصاص وحدة المعونة الفنية الخارجية فى تلك الشئون ملميا ، عتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وذلك تطبيقا لنص المادة السادسة من هذا القرار •

( نتوی ۱۳۹ فی ۱۲/۱/۱۹۳۳ )



### قاعسدة رقم ( ٥٧٠ )

#### المحدا :

القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشان غرض مقابل تحسين على المقارات المبنية الاراضى التي يطر المقارات المبنية الاراضى التي يطر على المقار الملوك الحكمة من غرض مقابل التحسين حاستحقاقه على المقار الملوك ملكية خاصة الشخص اعتبارى عام ليس هو الذي تسبب بفطه في تحسين عليه هو الذي يستادى مقابل التحسين •

### ملخص الفتوي :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن غرض مقابل تحسين على المقارات المبنية والاراضى التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة على أن « تفرض فى المدن والقرى التى مها بمياس بلدية مقابل تحسين على المقارات المبنية والاراضى التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ، ويتولى كل مجلس فى دائرة المتصاصة تحصيل هذا المقابل ويكون موردا من موراده » وحكمة هذا المتساصة تحصيل هذا المقابل ويكون موردا من موراده » وحكمة هذا النص تحقيق المسدالة الاجتماعية بفرض هذا المقابل نظير مايعود على أصحاب المقارات من نفع بسبب المشروعات العامة التى لم يساهموا فى اعبائها حتى لايشرى غرد على حساب الجماعة ، غضلا عما يؤدى اليه من مساهمة الاموال الخاصة مع الاموال العامة فى تعمير البلاد والنهوض مع رافقها ه

وعلى مقتضى الحكمة المشار اليها يتمين القول بعدم سريان أهكامه على العقارات التى أصابها التحسين كافة لتخرج عن نطاق العقارات الداخلة فى الدومين العام لانها بحسب أصلها غير قابلة للتعامل فيها ، أما اذا كانت العقارات التى أصابها التحسين مملوكة ملكية خاصة فان كام ملكيتها للشخص الاعتبارى العام الذى قام بالعمل الذى أثمر التحسين خرجت عن نطاق القانون سالف الذكر لان هذا المشخص هو الذى أنتج بفعله الزيادة فى قيمتها ولم يثر على حساب غيره ، كما تخرج عن هذا النطاق أيضا اذا كانت ملكيتها للشخص الاعتبارى العام الذى يستادى

مقابل التحسين ( المجلس البلدى ) لانقضاء الدين باتحاد الذمة • وفى غير هذه العالات يستحق المقابل المنصوص عليه فى القانون المشار اليه ، وعلى ذلك فاذا كان المقار الذى أصابه التحسين مملوكا ملكية خاصة نشخص اعتبارى عام ليس هو الذى تسبب بغمله فى تحسين قيمت وليس هو الذى يستأدى مقابل التحسين فانه يتمين عنسدئذ تحصيل مقابل التحسين عن هذا المقار ، وعلى مقتضى ذلك يتمين تحصيل هذا المقابل عن عقارات بنك التسليف الزراعى الواقمة بمنطقة ( محب ) بمدينة المحلة والتى أصابها تحسين بسبب أعمال المنفمة المامة فى هذه المنطقة أعمالا لاحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٥ •

: غتوي ٢٦] في ٢١/٥/١١ ،

# قاعدة رقم ( ٥٧١)

#### المسدأ:

مسح عقارات مناطق التحسين الذى تباشره مصلحة المساحة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ وتكاليف هذا المسح وحصر الملك ــ الجهة الادارية التى تتحمل عبء تلك التكاليف ــ هى مصلحة المساحة دون المجالس المحلية ٠

### ملخص الفتوى:

نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بسيان فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة على أن « تقوم مصلحة المساحة بجميع الاعمال الفنية اللازمة لمسح عقارات المنطقة المحددة في القرار المصوص عليه في المادة السابقة وحصر ملاكها •

ومتنفى هذا النص أن القانون قد أسند الى مصلحة المساحة مهمة التيام بالاعمال الفنية اللازمة لمسح العقارات وحصر ملاكها ، وهو مهذا يضيف اليها اختصاصا جديدا محدد المضمون ، والمصلحة عند ما تباشر هذا الاختصاص وتقوم باداء ما يقتضيه من أعمال ، انما تنفذ حكم القانون ولايمكنها الامتناع عن ذلك أو تعليق قيامها بالاعمال التي

أسندها اليها النص على طلب من جهة أخرى ، كما أنها تواجه النفقات التي تستلزمها هذه الاعمال بالصرف عليها من ميزانينها المادية المخصصة لمواجهة نفقات الاعمال التي اختصها القانون ، دون أن يكون لها حق في استرداد ماتنفقه من الجهات التي قد تفيد من هذه الاعمال .

أما بالنسبة الى المادة ١٤٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تنص على أنه : « عندما ترغب احدى المالح في أن تؤدى لها مصلحة أخرى خدمة يجب على المسلحة الأولى أن تطلب ذلك كتابة من الثانية وتطلب منها في الوقت نفسه الخصم عليها بتكاليف الخدمة عند أدائها ٠٠ » وكذلك المادة ١٩٥ من ذات اللائحة التي تنص على أنه: « عندما تعهد أحدى الجامعات المصرية أو الهيئات الحكومية أو الشمه حكومية ذات الميزانيات المستقلة الى المصالح الحكومية الداخلة في الميزانية العامة بتوريدات أو اصلاحات أو ترميمات أو نحوها ، يجب على هذه المصالح أن تحصل منها على تعهد كتابي بدفع الثمن ٥٠٠ فأن هاتين المادتين تنظمان حالات تختلف عن الحالة التي تنص عليها المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ذلك أنهما تعينان الحالات التي ترى ميها احدى المصالح او الهيئات المشار اليها ، اسناد أعمال أو خدمات الى مصلحة حكومية متخصصة حتى تفيد من خبرتها وكفايتها، دون أن تكون هذه الاخيرة منزمة قانونا بالقيام بهذه الاعمال ، غفي هذه الحالات تلتزم الجهات الطالبة أداء مقابل هذه الاعمال أو الخدمات من ميزانياتها الخاصة الى المملحة التي قامت بها ، غمناط تطبيق هاتين ف اختصاص المصلحة الحكومية التي أدتها ولا تلتزم القيام بها قانونا ولذلك تشترط المادتين أن يكون الطلب مكتوبا كي ينهض دليلا عملي الالتزام بدغع المقابل مما لا يتصور عندما يكون القيام بالاعمال أو الخدمات داخلًا بحكم القانون في اختصاص الصلحة التي بها •

ويخلص من ذلك أن مصلحة المسلحة فى قيامها بمسح عقسارات مناطق التحسين وحصر ملاكها ، انما تنفذ وتباشر اختصاصا أصيلا من اختصاصاتها أسنده اليها القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بمقتضى نص الملادة الخامسة منه ، تباشره وتنفق عليه من ميزانيتها دون أن يكون

لها حق في مطالبة المجالس المحلية بما تستلزمه هذه الاعمال من نفقات.

لهذا انتهى الرأى أن مصلحة المساحة تلتزم بنفقات مسح عقارات مناطق التحسين وحصر ملاكها من ميزانيتها ، ولا تسأل عنها المجالس المحلسة ه

( نتوی ۱۹ فی ۱۹۹۳/۱/۱ )

# قاعــدة رقم ( ٥٧٢ )

#### المسدا:

مقابل التحسين المنصوص عليه في القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٥ المترر عن العقار يعتبر من العناصر التي تراعي في تقسدير التعويض المستحق عن العقار عند نزع ملكيته للمنفعه العامة — اساس ذلك : ان مقابل المتحسين المشار اليه يختلف محلا وسببا عن التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته طبقا للقانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين — استحقاق هذا المقابل على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة مسواء نزعت ملكيتها أو بقيت على ملك أصحابها •

### ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٥ بئسان فرض مقامل التحسين على المقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ينص على أن يفرض في المدن والقرى التي غيها مجالس بلدمة مقابل تحسين على المقارات المبنية والاراضى التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة و ويتولى كل مجلس في دائرة اختصاصة تحصيل هذا المقابل ويكون موردا من موارده « مادة ١ » ، ويصدر وزير الشئون البلدية والقروية عن كل عمل من أعمال المنفعة العامة يرى أنه يترتب عليه تحسين قرار ببيان هذا المعل وتاريخ الانتفاع به أو بجزء منه به خرائط تبين حدود منطقة التحسين وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية « مادة ٤ » وتتولى تقدير قيمة المقار الداخل في هعود منطقة الرسمية « مادة ٤ » وتتولى تقدير قيمة المقار الداخل في هعود منطقة

التحسين قبل التحسين وبعده لجنة خاصة نص القانون على تشكيلها وتتظيم العمل نيها واجراءات الطعن في قراراتها « مادتان ٢ ، ٧ ٪ ، وقد شكلت لجان الطعن ونظمت اجراءاتها بصريح النص « مادتان ٨ ، ٩ ونص على أن يكون مقابل التحسين مساويا نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبعده « مادة ١٠ » ، وعلى أن الجلس البلدى المختص - في جميع الاحوال - أن يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق في ذمته لذوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين « ماده ١٣ » - كما نصت المادة ١٩ من القانون المشار اليه على العاء كل نص مخالف لاحكامه ... والثابت فيما تقدم أن القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ صدر بتنظيم متكامل لمقابل التحسين ناسع كل ما سعقه من الاهكام ومن بينها تواعد التحسين الواردة بالقانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين التي أغرد لها الباب الخامس منه تحبت عنوان « ف التحسينات التي تطرأ على المقارات بسبب أعمال المنفعة العامة » وانتظمتها المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ منه ، ومن ثم فانه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ لا يستقيم اعتبار مقابل التصيين المقرر عن العقار من العناصر التي تراعى في تقدير التعويض المتحق عنه لدى نزع الملكية للمنفعة العامة بحيث يجب التعويض مقابل التحسين المفروض على المقار وانما يتحقق تقدير التعويض المستحق عن العقار بمعزل عن مقابل التحسين الذي قد يكون مفروضًا عليه والذي لا ينشأ استحقاقه أصلا أو يستقيم على صحيح سنده الا بصدور قرار متميز من وزير الشئون البلدية والقروية ببيان أعمال المنفعة العامة التي يترتب عليها المتحسين وحدود منطقة التحسين وخرائطه ، والذي لا يتعين مقداره الا بعد أن تباشر تقديره لجان خاصه وفق قواعد معلومة واجراءات مرسومة لا يخلط بينها وبين أنظمة تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية ، ومن ثم لا يتأتى الظن بأن مقابل التحسين بنخرط عنصرا ضمن عناصر تقدير تعويض نزع اللكية وانما تنفرد بتقدير هذا القابل اذا ما بقيت منطقة التصين باداتها القانونية الصحيحة اللجان ذات الشأن التي ينبسط اختصاصها شاملا كافة العقارات التي يطرأ عليها التحسين سواء نزعت ملكيتها أو بقيت على ملك أربابها دون ما تفرقه بينها ــ ومن هنا نصت الملدة ١٣ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ على أن للمجلس

البلدى المختص في جميع الاحوال أن يحصل مقابل التصمين عن طريق خصمه مما يستحق في دّمته لذوي الشأن من تعويض عن نزع اللكية للمنفعة العامة أو التحسين ، كما صدر القانون رقم ١٣ لسمنة ١٩٦٢ باضافة مادة هديدة الى القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ برقم ٢١ مكررا تقضى بأن يص ف نصف قيمة العقارات المنزوعة ملكيتها والتي تدخس ضمن مناط التحسين ويعلى النصف الآخر بأمانات المصلحة الى حين تقديم ذوى الشأن شهادة من الجهة المختصة تفيد سداد مقابل التحسين عن هذه العقارات تقديرا من المشرع لأن مقابل التحسين يختلف محلا وسبباعن التعويض المستحق عن نزع الملكية فيما يقتضي بالتالي الخصم المقابل قبل أداء التمويض والاحتياط حين أداء التعويض الى أن مقامل التحسين قد تحقق سداده بذي قبل • هذا وقد جرى قضاء المحكمة العليا ف دعاوى تنازع الاختصاص على أن مقابل التحسين المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ يختلف محلا وسببا عن التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته طبقا للقانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بشان نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين وان هذا المقابل يستحق على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة سواء نزعت ملكيتها أو بقيت على ملك أصحابها ومن ثم فان مقابل التحسين المقور عن العقار لايعتبر من العناصر التي تراعي في تقدير التعويض الذى يستحق عن هذا العقار عند نزع ملكيته للمنفعة العامة بحيث يجب التعويض مقابل التحسين الذي قد يكون مفروضا عليه وانما يجرى تقدبر تعويض نزع الملكية دون مراعاة مقابل التحسين الذي قد يكون مغروضا عليه ويظل هذا المقابل التزاما في ذمة المالك حتى يتم الوفاء به « الدعوى رقم ۱۱ لسنة ؛ تنازع جلسة ۱۸ من يناير ۱۹۷۰ » •

ومقتضى ما تقدم جميعه أن الحكم المطعون فيه جانب حكم القانون فيما انتهى اليه من أن تعويض نزع الملكية يجب مقابل التحسين ويمتنع معه اصدار قرار لاحق بفرضه •

١ طمن رقم ٣٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٨ ١

### قاعدة رقم ( ٥٧٣ )

المسحأ :

مقابل التحسين الذي يتحدد وفقا للمادة ١٠ من القانون رقم ٢٢٣ لمسنة ١٩٥٥ بنصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة المقار قبل التحسين وبعده لا يقع الالتزام به على عاتق المدين الا بعد تقدير قيمة المقار قبل التحسين وبعده حـ نتيجة ذلك حـ لا يجوز التطل بسقوط مقابل التحسين بالتقادم قبل تقدير قيمة المقار وقبل اتباع الاجـراءات المتصوص عليها في القانون من اخطار الملاك بطريقة اداء مقابل التحسين؛

# ملخص الحكم :

من حيث أنه لا وجه لما ينعاه المدعى على أن القرار الطعين من أنه ما كان يتأتى درض مقابل تحسين علىموجبه مادام لم يصدر قرار وزارى منشور في الجريدة الرسمية بتحديد مناطق التحسين ، ذلك أنه من الثابت أن وزير الشئون البلدية والقروية أصدر بتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٥٨ قراره رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٥٨ باعتبار تخطيط منطّقة شمال شبرا ( الطريق الايمن للترعة الاسماعيلية وشارع مصنع السماد من اعمال المنفعة العامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ وتحديد المناطق التي طرأ عليها تحسين نتيجة هذا الشروع ، وقد نشر هـــذا القرار بالوقائع المصرية بعددها رقم ٤٨ الصادر في ١٩ من يونيو سنة ١٩٥٨ وهذا القرار هو الذي قدر مقابل التحسين المطمون نيسه تطبيقا لسه وبالاستناد اليه . كذلك فانه لا غناء فيما يتعلل به المدعى من أن مقابل التحسين سقط بالتقادم الثلاثى أو الخمسى ، ذلك أن مقابل التحسين والذي يتحدد وفق المادة ١٠ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بنصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة المقار قبل التحسين وبعده ولا يقع الالتزام به على عاتق المدين الا بعد تقدير قيمه العقار قبل التصمين وبعده ، لم يثبت في شأن المدعى أو تتحمل ذمته ــ مبدئيا ــ به الا منذ قررت لجنة تقدير مقابل التحسين في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٤ تقدير قيمة الأرض الملوكة له قبل التحسين وبعده واستحقاق نصف الفرق بين التقديرين كمقابل تحسين وهو القرار الذي اعتمد من مجلس المحافظة في ١٤ من

يوليو سنة ١٩٦٤ وأخطر به المدعى ف ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٤ الذى طمن عليه ف ٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ أمام لجنة الطمون التي أصدرت قرارها بشانه ف ٣٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ حيث لاحقه المدعى بالطمن أمام محكمة القضاء الادارى ٥٠٠ وفى ذلك كله لم يتحقق تقادم من أى نوع حتى الآن لمسلمة المدعى الذى لم يستظهر أركان هذا التقادم وموجباته قانونا على نحو يستوجب اطراح دعواه فى هذا الصدد ، المشأن فى ذلك أيضا لما يتملل به \_ فى غير دليل \_ من أن اجراءات القاتون رقم فى ذلك أيضا لما يتبعم أو آن الملاك لم يخطروا طريقة أداء مقامل التصيين ، وهو ما يبدو منبت الصلة بسلامة القرار الطعين وصحت قانونا ،

ومن حيث أنه بما سلف من أسباب يكون القرار الطمين والصادر في تقدير مقابل التحسين في ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ من الجنة الطمون ، في تقدير مقابل التحسين المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٥ باستخقاق مقابل تحسين عن الارض المنزوع ملكيتها من المدعى ، قد صدر صحيحا مبرئا من المبيب ، واذ ذهب الحكم المطمون فيه غير هذا المذهب فقضى بالماء هذا القرار فقد تعين الحكم بالمائه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات ،

( طعن رتم ۳۸۲ لسنة ۱۸ ق ــ جلسة ۱۹۷۸/٤/۸ )

### قاعسدة رقم ( ٥٧٤ )

#### المسدأ:

المحكمة المدنية لا ينعقد لها اختصاص في شان مقابل التحسب المتصوص عليه في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشان فرض مقابل تحسين على المقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ليس فيما قضت به جهة القضاء المدني في هذا المسدد في مقام تقدير تعويض نزع المكية ما يحجب اختصاص لجان التقدير أو الطمن فيه المنصوص عليها في القانون أو يعوز حجية تحد قانونا من ولاية القضاء الاداري في التعنيب على قرارات تلك اللجان بالالفاء أو التعنيف سن المقرر قانونا أن حجية الامر المقضى لا تثبت الا يكون جهة القضاء من المقرر قانونا أن حجية الامر المقضى لا تثبت الا يكون جهة القضاء من المقرر قانونا أن حجية الامر المقضى لا تثبت الا يكون جهة القضاء من المقرر قانونا أن حجية الامر المقضى لا تثبت الا يكون جهة القضاء

الولاية في الحكم الذي أصدرته غان انتفت الولاية لم يحسز حكمها

### ملخص الحكم:

من حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على ان القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ، صدر بتنظيم متكامل لمقابل التحسين ناسخ لكل ما سبق من الاحكام ومن بينها قسواعد التحسين الواردة بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن نزع ملكية العقارات المنفعة العامة أو التحسين التي افرد لها الباب الخامس منه تحت عنروان ( في التحسينات التي تطرأ على العقارات بسبب أعمال المنفعة العامة ) وانتظمتها المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ منه ومن ثم فانه منذ تاريخ العمسان بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ لا يستقيم اعتبار مقابل التحسين المقرر عن العقار من العناصر التي تراعى في تقدير التعويض المستحق عنه لدى نزع ملكنته للمنفعة العامة حيث يجب التعويض مقابل التصبين المفروض على العقار ، وانها يتحقق تقدير التعويض المستحق عن العقار بمعزل عن مقابل التصين الذي قد يكون مفروضا عليه والذي لا ينشأ استحقاقه أصلا أو يستقيم على صحيح سنده الا يصدور قرار متمنز من الوزير المختص ببيان أعمال المنفعة آلمامة التي يترتب عليها التحسين وحدود منطقة التحسين وخرائطه والذي لا يتعين مقداره الا بعد أن تباشر تقديره لجان خاصة وفق قواعد معلومة واجراءات مرسومة لايخلط بينها وبين أنظمة تقدير التعويض المستحق عن مزع المسكية ومن ثم لا يتأتى الطعن بأن مقابل التحسين بنخرط عنصرا ضمن عناصر تقدير تعويض نزع الملكية وانما تنفرد بتقدير هذا المقابل اذا ما تعينت منطقة التحسين بآداتها القانونية الصحيحة اللجان ذات الشأن التي ينبسط الهتصاصها شاملا كافة العقارات التي يطرأ عليها التصين سواء نزعت ملكيتها أو بقيت على ملك أربابها دون ما تفرقة بينها ، ومن هنا نصت المادة ١٣ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليها الى أن للمجلس البلدى المختص في جميع الاحوال أن يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه ما يستمَّق في ذمته لذي الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة

العامة أو التحسين كما صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ باضافة مادة جديدة الى القانون رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٥٤ برقم ٦١ دكرراً تقضى بأن يصرف نصف قيمة العقارات المنزوعة ملكيتها والبتى تدخل ضمن مناطق التحسين ويعلى النصف الآخر بامانات المملحة الى حين تقديم ذي الشأن شهادة من الجهة المختصة تفيد سداد مقابل التحسين عن هذه العقارات لأن متابل التحسين يختلف محسلا وسعبا عن التعمويض عن نزع الملكية مما يقتضى بالتالى الخصم بهذا المقابل قبل اداء التعويض والاحتياط حين اداء التعويض الى أن مقابل التحسين قد تحقق سداده من قبل \_ هذا كما ذهب قضاء المحكمة العليا فدعاوى تنازع الاختصاص الى أن مقابل التحسين المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ يختلف محلا وسبيا عن التعويض المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته طبقا القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والقصين وأن هذا المقابل يستحق على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة سواء نزعت ملكيتها أو بقيت على ملك اصحابها ومن ثم فان مقابل التحسين المقدر عن المقار لايعتبر من المناصر التي تراعى في تقدير التعويض المستحق عن هذا العقار عند نزع ملكبته للمنفعة العامة بحيث يجب التعويض مقابل التحسين الذي قد يكون مفروضا عليه وانما يجرى تقدير تعويض نزع الملكية دون مراعاة مقالل التحسين الذي قد يكون مفروضًا عليه ، ويظُّلُ هذا المقابل دينًا في ذمته للمالك حتى يتم الوفاء به \_ ومقتضىما تقدم جميعا أنه لاصحة للقول بأن تعويض نزع الملكية يجب مقابل التحسين على وجه يمتنع معه اصدار قرار لا حق بفرضه ٠

ومن حيث ان المحكمة الدنية لا ينمقد لها اختصاص فى شأن مقالل التحسين المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٥ والذى يناى تقديره ابتداء الطعن عليه عن ولاية المحكمة المدنية التى يقتصر اختصاصها فى هذا الصدد على تقدير تعويض نزع الملكية وفق قواعده المحدة وهو مثبت الصلة بمقابل التحسين على ما سبق ، ومن ثم فليس فيما قضت به جهة القضاء المدنى فى هذا الصدد وفى مقام تقدير تعويض نزع الملكية أيا كان الرأى فيما انتهت اليه ، ما يحجب اختصاص لجان التقدير أو الطمن فيه المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ أو يحوز

حجية تحد قانونا من ولاية القضاء الادارى فى التعقيب على قرارات تلك اللجان بالالعاء أو التعويض ، ذلك أنه من المقرر قانونا أن حجية الامر المقضى لاتثبت الا أن يكون لجهة القضاء الولاية فى الحكم الذى اصدرته فان انتلت الولاية لم يحز حكمها تلك الجهة •

ومن حيث أن الحكم المطمون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب فقضى بالفاء القرار الطمين بما يترتب على ذلك من اثار بمقولة أن حكام قانون نزع الملكية رقم ٧٧٧ السنة ١٩٥٤ هي الواجبة التطبيق وحدها في المنازعة المائلة وان تعويض نزع الملكية يجب مقابل التحسين وان حكم المحكمة الابتدائية يحسم أي جدل بشأن هذا التعويض على وجه يمتنع معه اصدار قرار لاحق بفرض هذا المقابل بما يمس من حجية هذا الحكم انعا خالف صحيح حكم القانون بما يتمين معه القضاء بالماء وبرفض الدعوى والزام المدعين المصروفات و

( طعن رقم ۸۹۲ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۹/۲۷ )

مــكاماة

\_\_\_\_\_

الفرع الأول: المكافأة التشجيعية • الفرع الثاني: المكافأة من الاعمال الانسافية •

الفرع الثالث: مكافاة الانتاج •

الفرع الرابع: مكافأة نهاية الخسمة •

الغرع الخامس: مسائل متنوعة •

## المفرع الأول

المكافأة التشجيعية

قاعسدة رقم ( ٥٧٥ )

### المسدأ:

القانون رقم ٦٧ أسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والكافات التي يتقاضاها الموظفون علاوة على مرتباتهم الاصلية ـ النص في المادة الرابعة على عدم احتساب المكافات التشجيعية في تقرير الماهية الاصلية ـ المراد بالمكافات التشجيعية ٠

### ملخص الفتوى:

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بسئر الأجور والكافات التى يتقاضاها الموظفون المعوميون علاوة على مرتباتهم الاصلية تقضى بأنه « فيها عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع مايتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافات علاوة على ماهيته أو مكافأته الاصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو الشركات أو المهيئات أو المجالس أو المؤسسات العامة أو المخاصة على نصف الماهية أو المكافأة الاصلية ، على الا يزيد ذلك على الماماة مناهائة جنيه سنويا » • كما تنص المادة الرابعة من هذا القانون على أن « لاتحتسب فى تقرير الماهية الاصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التى تعطى مقابل نفقات حفلات واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية • ولا تحتسب كذلك فى مجموع والمرتبات والمكافآت المشار اليها فى المادة ألاولى » •

والمكافآت التشجيعية التى أشارت اليها المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ سالفة الذكر هى المكافآت النى تمنح للموظفين مقازة ولقاء جهود استثنائية ملحوظه يستحقون عنها

تقديرا غير عادى ، حثا لهم على الاستمرار فى بذل هذه الجهود ، ومن ثم فان تقرير الكافأة التشجيعية يجب ان يكون لاحقا لاداء العمل ، فلا يتصور تقدير عمل الا بعد انجازه واتمامه ،

( نتوی ۱۸۸ فی ۲۸/۱/۸۵۴۱ )

# ماعدة رقم ( ٥٧٦ )

المسدأ:

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ ــ المقصود «بالسنة » التي لا يجوز منح الموظف خلالها مكافاة تزيد على مائة جنيه ــ هي سنة شمسية يبدأ حسابها من التاريخ الذي تمنع فيه المكافاة .

### ملخص الفتوي:

تنص الفقرة الثانية من المادة 20 من القانون رقم ٢٦٠ لسنة اعداد بشأن نظام موظعى الدولة على أنه « يجوز للوزير المختص منح مكافأة مائية مقابل خدمات ممتازة أداما وذلك طبقا للقواعد التى تحدد بقرار من مجلس الوزراء » وتنفيذا لهذا النص أصدر مجلس الوزراء في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ قرارا نص في المادة الثانية منه على أن « تكون المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 20 سالفة الذكر طبقا للقواعد الآتية :

- (أ) يكون منح المكافأة بقرار من الوزير المختص
  - (ب) تمنح المكافأة في حدود الاعتمادات المقررة •
- (ج) يكون الحد الاقصى للمكافأة مائه جنيه للموظف فى السنة »•

ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ــ
قد حدد فى المادة ١٣٣ منه طريقة حساب المدد المنصوص عليها فيــه
فنص على أن « يكون حساب المدد المنصوص عليها فى هذا القانون
بالتقويم الشمسى » فمن ثم تكون السنة التى أثمارت اليها المادة الثانية
من قرار مجلس الوزراء المشار اليه هى السنة الشمسية ،

على أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر لم يحدد مبدأ السنة التى نص عليها وهل هو أول يناير أو أى تاريخ آخر ، كما أن القرار لم يذكر أنها سنة مالية بل أطلق فى التعبير مما يفهم منسه أن السينة المصودة هى سنة شمسية يرجع تحديد بدايتها إلى التاريخ الذى يبدأ الشارع من وضع حد أقصى للمكافآة ، وهذا التحديد هو الذى يتقق وقصد خلال فترة معينة ، ذلك لان تعيين أى تاريخ تحكمي للسنة المشار اليها، بجعله أول ينابر وهو بداية السنة الميلادية أو أول يوليه وهو بدابة السنة المالية ، قد يترتب عليه منح الموظف مكافأتين مجموع كل منهما مائة جنيه فى تاريخين متقاربين ، وذلك فيما لو منحت المكافأة الأولى تبيل نهاية السنة المحددة على النحو السابق ثم منحت له الثانية فى أوائل السنة المتالية ، ولا شك أن هذه النتيجة تخالف مقتضى القرار سالف الذكر ، لانها تعنى حصول الموظف على أكثر من الحد الاقصى سالف الذكر ، لانها عن السنة ،

ولما كان هدف الشارع لا يتحقق في هذا الصدد الا اذا كان محل الاعتبار هو التاريخ الذي تمنح فيه المكافأة التشجيعية ذاتها ، فانه من هذا التاريخ تحسب السنة التي لا يجوز خلالها منح الموظف مكافآت تشجيعية الا في الحدود التي نص عليها القرار بحيث لا تجاوز في محموعها مائة جنبه •

ويخلص من هذا أن السنة التي لايجوز منح الموظف خلالها مكافآت تشجيعية تزيد على مائة جنيه ، هي سنة شمسية بيدأ حسابها من التاريخ الذي تمنح فيه الكافاة •

( نتوى ٦٣٠ في ١٩٥٨/١١/٤ ١

## قاعدة رقم ( ٥٧٧ )

#### : المسلا

المكافآت التشجيعية التى تمنح الموظفين لقاء الخدمات المتازة ـ الحد الاقصى لمقدار هذه المكافآت ــ هو مائة جنيه فى العام مهما تعددت الخدمات أو تتوعت ، والمقصود بالعام هو العام الحالى لا العام الشمس ــ تجاوز هذا الحد ــ لا يكون الا بقرار من رئيس الجمهورية،

## ملخص الفتوي :

وتنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه « يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يقررها مجلس الوزراء ٠

كما يجوز للوزير المختص منح الموظف مكافأة مالية تقالل خدمات معتازة أداها وذلك طبقا للقواعد التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء •

ولمجلس الوزراء فى ذلك تقرير رواتب اضافية للموظفين وتحديد شروط منحها » •

وقد صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ على أن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ونص فى مادته الثانية على مايأتى :

تكون المكافآت المنصوص عليها فىالفقرة الثانية من المادة ٥٥ سالغة الذكر طبقا للقواعد الآتية :

- ( أ ) يكون منح المكافأة بقرار من الوزير المختص .
  - (ب) تمنح المكافأة في حدود الاعتمادات المقررة •
- (ج) يكون الحد الاقمى للمكافأة مائة جنيه للموظف في السنة •

ونصت المادة الثالثة من هذا انقرار على أن « يجوز بقرار من مجلس الوزراء مجاوزة النسب المشار البها في المادتين السابقتين ، وذلك في حالات فردية » •

ويستفند من هذه النصوص أن الحد الاقصى للمكافات التى تمنح للموظف فى السنة لقاء الخدمات المعتازة التى يؤديها هو مائة جنيه ، سواء تعددت هذه الاعمال أو الخدمات خلال السنة الواحدة أم لسم تعدد ، ذلك أن عبارة نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥١ قد وردت بصيغة الجمع ولم ترد بصيغة المرد ، اذ قالت « مقابل خدمات ممتازة » ولم متاز » مثلا ،

ومن حيث أن تجاوز الحد الاقصى المقرر ينطوى على مخالفة لنص المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ التى تقصر هذا الحق فله دون سواه تجاوز الحسد الاقصى للمكافآت المشار المها ٠

وفيما يتعلق الوزراء بتحديد السنة المنصوص عليها فى المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء سائف الذكر فان الاصل فى المعاملات الادارية المالية هو السنة المالية باعتبارها سنة الميزانية ، ومن ثم يتعين الاعتداد بها احتراما لقوانين الميزانية ولقواعدها .

لهذا منتهى الرأى الى اعتبار الحد الاقصى للمكافآت التى تمنح الموظفين لقاء الخدمات المتازة التى يؤدونها مهما تعددت خلال السنة المالية الواحدة مائة جنيه بحيث لايجوز تجاوز هذا الحد الا بقرار من رئيس الجمهورية •

( منوي ٥٦٥ في ١٩٦١/٨/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٧٨ )

#### البسدا:

المكافأت التى تعنع لمبيارفة مصلحة الاموال المقررة عن الخدمات التى يؤدونها فى تحصيل مطلوبات بنك التسليف ... هى مكافآت تشجيعية لا تضع للقائون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٧ سواء قبل أو بعد العمل بالقرار المجمهورى رقم ١٤٨٣ لسنة ١٩٩٧ ... المكافآت الموقوف صرفها عن المدة السابقة على العمل بهذا القرار ... تقيد استحقاقها باحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/١٠/٣٠ .

## ملخص الفتوي :

تنص انادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ التسليف القاضى بالترخيص للحكومة فى الاشتراك فى انتساء بنك التسليف انراعى والتعاونى على أن يكون تحصيل المبائغ المطلوبة للبنك بطريق الحجز الادارى ، وبناء على اتفاق أبرم بين وزارة المالية والبنك بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣١ عهد الى مصلحة الاموال المقررة بأن تقوم بتحصيل مستحقات البنك مقابل أن تحصل ١/٠ / كعمولة تصرف لجهاز التحصيل بها ، وتنفيذا لهذا الاتفاق يقوم صيارف هذه المسلحة المحلحة الى مستحقات البنك ، وتضاف هـذه المستحقات بدف اتر المسلحة الى جانب المستحقات الأميرية ، ومن واقع المعولة التي يدفعها المبنك تقوم المحلحة بصرف مكافآت للصيارف والوظفين المشرفين عليهم طبقا للقواعد التي تضمها المصلحة بالاتفاق مع البنك وتعتمدها الوزارة بعد موافقة ديوان الموظفين ٥٠٠ ويراعى فيها أساسا المجهود الشخصى الذي يبذله كل منهم في هذا الشأن ،

وقد كان البنك يودع العمولة بحساب الامانات سنويا للصرف منها على هذه المكافأة لمستحقيها طبقا للقواعد التي كان معمولا بها ويسوى ما يغيض لحساب الايرادات الا أن وزارة المالية رأت فى سنة ١٩٥٠ أن يدرج مبلغ بميزانية المصلحة ( بند المكافآت ) للصرف على هذه المكافأة على أن يدرج ما يحصل من البنك من عصولة فى ايرادات

المسلحة • • • على أن يشترط فى الميزانية أن يكون الصرف على هدا الاعتماد فى حدود المحصل الفعلى من البنك ، وقد تم ذلك فعلا اعتبارا من مشروع ميزانية سنة ١٩٥٠/١٩٥٠ •

ولما صدر قرار مجلس الوزراء ف ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بتحديد القواعد الواجب اتباعها في صرف المكافآت تنفيذا لاحكام المادة ٤ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى الدولة وقضى بالغاء كل ما يتعارض مع أحكامه من تاريخ العمل به ف ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ استطلعت مصلحة الاموال المقررة رأى ديوان الموظفين في أثر هذا القرار على القواعد المنظمة لصرف مكافآت بنك التسليف الزراعي والتعاوني للصبارف والموظفين ، فأفاد الديوان بعدم سريان أحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه على هذه المكافآت نظرا لانها تصرف من المبالغ التي يرصدها البنك لهذا الغرض ، واستنادا الى هذا الرأى استأنفت المسلحة صرف الكافآت سنويا طبقا نلاحكام المنظمة لها ه

غير أنه نظرا لصدور القانون رفم ١٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفين العموميين علوة على مرتباتهم فقد انتهت ادارة الفتوى والتشريع لديوانى الموظفين والماسبات الى أن قيام الصيارف بعمليات تحصيل مطلوبات بنك التسليف الزراعى والتماونى هو عمل اضافى يقومون به لقاء مكافأة محدودة ، الامر الذى يخضع هذه المكافأة لحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧

وقد أثارت هذه الفتوى الجدل حول مدى تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ( المعدل بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ) على هذه المكافأة مما دعا المسلحة المذكورة الى ايقاف صرف هذا النوع من المكافآت الى أن يتم الفصل في هذا الخلاف •

وأخيرا حسما لكل خلاف حصدر قرار رئبس الجمهورية رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٣ باستثناء موظفى مصلحة الاموال المقررة من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر ف ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وذلك فيما يتعلق بالكافآت التي تمنح لهم مقابل الخدمات التي يؤدونها في تحصيل مطلوبات البنك •

ولما كانت المسادة الثانية من القرار الجمهورى رقسم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر قد حددت للعمل بأحكامه تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٢ ١٥من مايو سنة ١٩٦٦ ، لذلك تستطلعون الرأى في مدى جواز صرف الكافأة المستحقة عن المدة السابقة لتاريخ العمل بهذا القرار ومدى امتداد أثره الى المدة المشار اليها ه

وقد عرض الموضوع على الجمعيه العمومية لنقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجاستها المنعقدة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن أتفاق بنك التسليف الزراعي والتعاوني مع وزارة المالبة بتاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٣١ على قيام مصلحة الآموال المقررة بتحصيل مستحقاته عن طريق أجهزة التحصيل بها ، قد ناط بهذه الملحة هذا العمل بحيث أصبح من اختصاصها أن تتولاه كما تتولى تحصيل استحقاق الخزانة العامة عن طريق أجهزة التحصيل بها ، وفي أوقات العمل الرسمي ، وبذات الاجراءات ، بغض النظر عما اذا كان يعتمر عملا أصليا من أعمال المصلحة يدخل في حدود الغرض الذي من أجله أنشئت ، أم هو عمل تتولاه بطريق الانابة فهو يعتبر مالنسبة الى أفراد أجهزة التحصيل بالصلحة والموظفين المسرفين عليهم عملا أصليا يتولومه في أوقات العمل الرسمية ، يؤكد ذلك أن القواعد المقررة لمكافآت الصيارفة والموظفين المشرنمين على أعمالهم لاتأخذ في الاعتبار سوى فكرة الكفاية الانتاجية فتقدر المكافأة المستحقة لكل صراف بقدر مجهوده في التحصيل ولا تشترط في استحقاق المكافأة أن تكون ممارسة العمل في غير أوقات العمل الرسمية ، مما ينفى عن العمل الذي يستحق هذه المكافأة صوره العمل الاضافى ، باعتبار أن الشرط فى اعتبار العمل كذلك أن يتم في غير أوقات العمل الرسمية ، ومن ثم فان المكافآت التي تمنح للصيارف والمشرفين على أعمالهم وفقا للقواعد سالفة الذكر ، لا تعتبر من المكافآت من الاعمال الاضافية . وانما هي من قبيل المكافآت التشجيعية •

وقد كشف قرار رئيس الجمهورية رقدم ١٤٨٢ اسسنة ١٩٦٢ - صراحة سعن كون هذه المكافآت من قبيل المكافآت التشجيعية ، مما قرره من استثناء هذه المكافآت من أحكام المادة الثانية من قرار مجلس

الوزراء الصادر ف ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ التى تتعلق بالمكافآت التشجيعية والقيود الواردة في شأن تقريرها .

ومن حيث أن اعتبار هذه المكافآت من قبيل المكافآت التشجيعة يخرجها عن نطاق القانون رقم ٦٧ نسنة ١٩٥٧ بموجب المادة الرابعة من هذا القانون ، ومن ثم فان النص فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٩٧ على استثنائها من أحكام القانون المذكور ليس الا تقريرا الحكم هذا القانون ذاته و ولذلك فان أثر القرار المشار اليه ينصرف الى الماضى فيما يتعلق بعدم خضوع المكافآت السابق استحقاقها قبل العمل به لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ . فلا تخضع المكافآت المؤررة لاحكام هذا القانون سواء بعد العمل باحكام القرار الجمهورى رقم ١٤٨٢ أو قبل العمل بأحكامه ،

على انه لما كان قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر قضى باستثناء الكافات المشار اليها من أحكام المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، فان القرار الجمهورى المذكور يعتبر منشنا لحكم جديد تخضع له تنك المكافات باعتبارها مكافات تشجيعية به وهو عدم تقيدها بالقيود الواردة في المادة الثانية المشار اليها و ولما كان هذا القرار لم يتضمن النص على سريان أحكامه على الماضى . فان استحقاق المكافات أخوقوف صرفها عن المدة السابقة على العمل به ، انما يتقيد بالأحكام انواردة في المادة الثانية من قرأر مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

لهذا انتهى الرأى الى اعتبار المكافآت التى تمنح لموظفى مصلحة الاموال المقررة عن الخدمات التى يؤدونها لبنك التسليف الزراعى والتعاونى ، من قبيل المكافآت التشجيعية ومن ثم لا تخضع لاحكام القانون رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٥٧ ، سواء بعد العمل بأحكام القرار الجمهورى رقم ١٤٨٧ نسنة ١٩٦٣ أو قبل العمل بأحكامه ، الا أن استحقاق المكافآت الموقوف صرفها عن المدة السابقة على العمل بهذا القرار ، انما يقد بالاحكام الواردة في المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء المصادر في ٢٦٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

( نتوی ۱۹۹۳ فی ۲۲/۱۰/۱۹۹۳ )

## قاعدة رقم ( ٥٧٩ )

#### : المسدا

المكافآت النشجيعية التي يجوز منحها مقابل المدمات المتازة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ استنادا الى المادة ٥٠ من قانون التوظف لله يجوز أن تتجاوز مائة جنيه في السنة المالية الواحدة الا بقرار من رئيس الجمهورية سسواء اكانت ممنوحة من جهة واحدة أو أكثر من جهة ٠

### ملخص الفتوي:

تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على أنه :

« كما يجوز للوزير المختص منح الموظف مكافأة مالية مقابل خدمات ممتازة أداها ، وذلك طبقا للقواعد التي تحدد بقرار مجلس الوزراء » وقد أصدر مجلس الوزراء بهذه القواعد قرار بجلسته المنعقدة في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ حيث نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن « تكون المكافأة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٤٥ سالفة الذكر طبقا للقواعد الآتية :

- (1) يكون منح المكافأة بقرار من الوزير المختص
  - (ب) تمنح المكافأة في حدود الاعتمادات المقررة -
- (ج) يكون الحد الاقصى للمكافأة مائة جنيه للموظف فى السنة » كما نص القرار فى مادته الثالثة على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء مجاوزة النسب المشار اليها فى المادة السابعة وذلك فى حالات فردية •

ويخلص من الاحكام المتقدمة أن الحد الاقصى للمكافأة التشجيعية التي يجوز منحها للموظف عن خدمات ممتازة هو مائة جنيه في السنة الواحدة ( وهي السنة المالية ) ولرئيس الجمهورية تجاوز هذا الحد في حالات فردية •

ويستوى في حساب ذلك الحد الاقصى أن تؤدى الخدمات المتازة لجهة واحدة أو لاكثر من جهة ، ذلك لان الفقرة (ج) من المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء المشار اليه قد جاء حكمها عاما ومانعا في تحديد المتحى للمكافأة بمائة جنيه للموظف في السنة ، ومن ثم فانه طالما أنه نفس الوظف وفي نفس السنة فانه لا يجوز أن يتقاضى أكثر من مائة جنيه على سبيل الكافأة التشجيعية ولو تعددت الجهات مائحة الكافأة فهذه الفقرة قد وضعت حدا أقصى لكافأة الموظف لا يجوز تعديه لاى سبب الا أن يكون ذلك بقرار من رئيس الجمهورية كما سبق ه

لهذا وفي ضوء ما تقدم جميعه لا يجوز أن تتجاوز الكافأة التشجيعية المنوحة الموظف مقابل الخدمات المتازة ، مائة جنيه في السنة المالية الواحدة ، الا بقرار من رئيس الجمهورية ، سواء أكانت ممنوحة من جهة واحدة أو أكثر من جهة وذلك طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة وعن من قانون الموظفين والمادتين الثانية والثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ •

ا نتوی ۱۳۰۱ فی ۱۲/۱۱/۲۱ )

قاعسدة رقم ( ٥٨٠ )

البسدا:

مكافاة تشجيعية — قواعد منحها المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٠٥/١٠/٢٦ — تقيد الهيئة العامة المتامين والماشات بهذه القواعد ، وفقا المادة ٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخلص بالتامين والماشات قبل تعديلها بالقرار الجمهوري رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٠ باعتبار الهيئة ، في ظل نص المادة ١٨ من القرار الجمهوري رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي المعدل من ١٩٦٢/٣/٢ بالقرار الجمهوري رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٦١ ، بعنع المكافئة الشجيعية للغبراء بقواعد موظفي الدولة،

### ملخص الفتوى:

ان المادة التاسعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الفاص بالتأمين والمعاشات ، قبل تعديله بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٦٦ ، كانت تنص على أن : تختص اللجنة التنفيذية ٥٠ بالاشراف على مصلحة التأمين والمعاشات وعلى الاخص ماياتى : (١) ٥٠ (٢) ٥٠ (٣) منح مكافآت لموظفى الصندوق وغيرهم نظير ما يقومون مه من أعمال في حدود الانظمة المتبعة ٥ (٤) تعيين الخبراء وتصديد مكافآتهم ٥٠

وفى طل هذا النص ، ما كان يجوز للجنة التنفيذية أن تمنح موطفا لديها أو من حهة أخرى أو خبيرا ، مكافأة تشجيعية تجاوز مائة جنيه في المسنة ، طالما أنه لم يكن للجنة بمقتضى قانون تنظيمها أن تخرج في منح مثل هذه المكافأة على القواعد العامة المقررة في شأنها بالنسبة الى موظفى الدولة وقوامها الا تجاوز المكافأة مائة جنيه في السنة حلبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ تنفيذا للفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠٠ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أن المادة السابعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، بعد تعديله بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٦ الذي عمل به منذ ٦ من فبراير سحة ١٩٦٦ ، أصبحت تنص على أن : « تعتبر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى ومجلس الادارة هو السلطة العليا في ادارة شئونها ، وله على الاخص ما يأتى :

أولا: ••••• ثامنا: تعيين الخبراء وتحديد مكافاتهم دون التقيد بالقواعد الموضوعة لموظفى الحكومة • « وفى خلل هذا النص أصدر مجلس ادارة العيئة في ٢٦ من يوليه سنة ١٩٦٣ قرارا بمنح السيد / المذكور ، سنة فى المدة من ٢٣يونيه سنة ١٩٥٩ الى ٢٢ من يونيه سنة ١٩٩٥ الى ٢٢ من يونيه سنة ١٩٩٥ الى

ومن حيث أنه وان كانت الهيئة المذكورة قد اعتبرت مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى منذ ٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ على ما سبق ، وكانت المادة ١٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة

نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي المعدل اعتبارا من ٢٥ من مارس سنة ١٩٩٢ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه : « يجوز لمجلس ادارة المؤسسة أن يمنح مكافأة تشجيعية لن يؤدي خدمات ممتازة من الموظفين والمستخدمين والعمال وذلك وفقا للقواعد المقررة بالنسبة لموظفي الدولة وعمالها وكان النص المقابل لهذه المادة قبل ذلك التعديل لا يقيد ما تمنحه المؤسسة العامة من مكافآت تشجيعية بقواعد موظفى الدولة • أنه وأن كان ذلك الا أن الهيئة العامة للتأمين والمائسات تظلُّ ... في ظل هـــذا النص بعد تعديله \_ غير مقيدة في منح المكافآت التشجيعية للخبراء بقواعد موظفي الدولة وبيان ذلك أن نصّ المادة ١٨ المذكورة ، قبل تعديله ، كان يضع قاعدة عامة تتعلق بجميع موظفى وعمال المؤسسات العامة تجيز منحهم مكافآت تشجيعية دون قيود تتعلق بمقدار المكافأة أو بالجهة التي تختص بمنحها ، أما المادة السابعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٠ بعد تعديله فانها تتضمن في البند الثامن قاعدة خاصة بالخبراء بالهيئة وحدهم فأجازت تحديد مكافآتهم دون التقيد بالقواعد الموضوعة لموظفى المحكومة \_ واذا كانت القاعدتان بالمادتين تتلاقيان فى عدم التقيد في منح المكافآت ، الا أنهما لا تتلاقيان لاختلاف الحكمة في كل منهما عن الاخرى ، فالحكمة من نص المادة ١٨ من لائحة موظفى المؤسسات \_ كما يكشف عنها منطوق النص \_ هي حث الموظف على الاستمرار في بذل جهوده والمثابرة على أداء الخدمات المعتازة بقصد الوصول الى هدف زيادة الانتاج وتحسن نوعه وخفض تكاليفه أما الحكمة من نص البند الثامن من المادة ٧ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فهي تمكين الهيئة العامة للتأمين والمعاشات من الأفادة بخبرة الخبراء الاكتواريين وهم قلة محدودة يتنازعهم العملف أكثرمن جهة ، وخدماتهم لازمة للهيئة ، وانابتهم لديها بغير المكافآت المحررة غــير مقدورة ، ومن ثم كان عدم تقييد مكافآتهم هو وسيلة تمكين الهيئة من تعويضهم عن جهودهم لديها حتى لاينصرفوا عنها .

وفى ضوء ذلك فانه اذا كانت الحكمة من نص المادة ١٨ من لائحة موظفى المؤسسات قد تعدلت رنجة فى الحد من الاسراف وللمقابلة فى المعاملة بين موظفى المؤسسات وموظفى الحكومة ، مما اقتضى تعديل

هذه المادة ضمن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٠ لسنة ١٩٦٣ على ما سلف ، اذا كان ذلك فان الحكمة من المادة ٧ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ظلت قائمة دون تعديل لبقاء معطياتها ودوافعها التي حدت بشارع قانون المعاشات الجديد رقم ٥٠ لسسنة ١٩٦٣ الى تضمينه نصا يحرر مكافآت الخبراء الاكتواريين من كل القيدود التشريعية المفروضة على الاجدور الاضافية والمقررة لجميع موظفى المكومة والمؤسسات ٥٠

ومن حيث أنه يمين من ذلك أن انتفسير ينتج سريان حكم المادة ٧ المذكورة في بندها الثامن في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٩٢ ومما يؤيد هذا النظر أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٠ لسنة ١٩٩٦ الذي أخضع الهيئة للائحة موظفى المؤسسات هو بذاته الذي تضمن القاعدة الخاصه بعد تقيد مكافآت الخبراء بقواعد موظفى المحكومة ، وعند صدور هذا القرار كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ لم يعدل بعد بمقتضى نصا يحرر المكافآت التشجيعية لموظفى جميع المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى من قيود موظفى المحكومة ولا يمكن تبرير نص المادة السابعة في بنده الثامن المذكور ، ازاء وجود النص العام في القرار رقم ١٩٦٨ لمسنة ١٩٦١ ، الا على أساس أن ذلك النص يضع قاعدة خاصة للخبراء لا تعتبر تطبيقا للقاعدة العامة ولا يرتبط بها ، والا كان نصا عفويا بلا مقتضى والاصل و التفسير هو أعمال النص بدلا من اهماله ه

ومن هيث أنه يبدو من ذلك أنه لم يكن للهيئة العامة للتأمين والماشات في قرارها منح أحد الخبراء الاكتواريين مكافأة تشجيعية ، أن تتقيد في ذلك بالقواعد المقررة لموظفي الحكومة .

ومن حيث أنه عن مدى جواز ذلك القرار وهو يقرر لخبير مكافأه تشجيعية غير مقيدة عن خدمات أديت قبل العمل بالتعديل الذي نص صراحة على عدم تقييد مثل هذه المكافأة .

۱ نتوی ه۸۸ فی ۱۹۶۱/۸/۱ )

## قاعسدة رقم ( ۸۹ )

#### المسدا:

مكافاة تشجيعية \_ خضوعها للنظام القائم في تاريخ منحها \_ أساس فلك مستعد من أن الحق في المكافأة ينشأ من القرار المسادر بمنحها ، ومن أن الاختصاص الادارى يتحدد بالقائون القائم عند ممارسته .

## ملخص الفتوي :

أن المكافأة التشجيعية ، كأصل ، ليست حقا لن أدى الخدمة التي تقرر عنها المكافأة يستعده من القانون مباشرة بحيث يكون قرار منحها كشفا عن هذا الحق وتقديرا له وانما المكافأة التشجيعية لا تكون مضمون مركز شخصى أو حق فردى الا بصدور قرار ادارى من مختص بسند هذا المركز الى شخص ينشىء له الحق في المكافأة فيصبح صاحبا لمساحده له القرار وترتبيا على ذلك لا يتقيد مبلغ المكافأة بالنظام القائم في تاريخ أداء العمل لان هذا الاداء لا يولد بذاته مباشرة استحقاق المكافأة لترتبط ضوابطها بالنظام المعمول به حينئذ ، وانما تخضع المكافأة للنظام القائم في تاريخ صدور قرار منحها لانه الذي ينشىء الحق فيهاً، وضوابط الحق وحدود المركز الذي يونده يرتبط بالنظام المعمول به وقت انشاء الحق وهو ينشأ بقرار منح المكافأة كما سلف ،

وفضلا عنذلك غان العبرة فى تحديد الاختصاص الادارى بالقانون القائم عند ممارسته ، والقول بأن سلطة مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عندما يقرر مكافأة تشجيمية لخبير بعد العمل بالبند ( ثامنا من المادة السابعة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٦ بمعد تعديله بقرار رئيس الجمهورية رفم ١٩٧٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ، تتقيد بالنظام الذى كان يحدد مدى اختصاصه قبل ذلك وعند أداء الخدمة يغرض على المجلس أن يمارس اختصاصه الذى تم تعديله بعد هذا التعديل وهو يخالف القواعد المصرحة للاختصاص الادارى ، ومن الملوم بخما أن المعدود الزمنية للاختصاص تجمل سلطة صاحبه مقصورة على

المدى الوقتى الذى يحدده القانون فلا يجوز ممارسته خارج نطاقه الزمنى ، وبالمثل يكون لصاحب الاختصاص أو عليه \_ بحسب الاحوال \_ الا يمارس الا الاختصاص الذى يقرره له القانون من تاريخ تقريره له وهتى تعديله ، اذ بعد التعديل يمارس الاختصاص المعدل •

ومن حيث أنه يخلص من جميع ما تقدم أن مجلس ادارة الهيئة يملك تقدير مكافأة تشجيعية لخبير ، بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، دون أن يتقيد في منح هذه المكافأة بالقواعد الموضوعه لموظفى الحكومة حتى لو كانت الاعمال التي قررت منها المكافأة قد أديت قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه ،

( نتوی ۱۹۹۵ فی ۱۹۹۱/۸/۱

## قامدة رقم ( ٥٨٢ )

### المسيدا:

القانون رقم (۱) اسنة ۱۹۹۲ بشان صرف مرتب او أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الوظف أو المستخدم أو صاحب المعاش – صدور قرار في تاريخ لاحق لوفاة أحد العاملين بمنحه مكافأة تشجيعية عن مدة عمله السابقة على وفاته – اعتبارها من المبالغ التى استحقت للمتوفى قبل وفاته ولم تصرف المه خلال حياته – أثر ذلك أنه ينطبق عليها نص المادة الخامسة من القانون رقم (۱) لسنة ۱۹۲۲ التى تقضى بوجوب صرفها الى من صرفت اليهم المبالغ المنصوص عليها في المادتين ۱ ، ۲ من هذا القانون ٠

### ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو علماحب المعاش تنص على أنه « يصرف بالكامل الى من صرفت اليهم المبالغ المسار اليها في المادتين ١ ، ٢ ما يكون قد تجمسد من مبالغ

استحقت المعرفى قبل وفاته ولم تصرف اليه خلال حياته ولا تعتبر تلك المبالغ تركة » •

وأن مفاد المادة الخامسة سالفة الذكر أن ما استحق للمامل بسبب الرابطة الوظيفية سواء كان أجرا أو من ملحقات الاجر لا يعتبر تركه وانما يصرف الى من صرفت اليهم المبالغ المنصوص عليها فى الاين الاولى والثانية من هذا القانون وأن المكافأة التشجيعية تأخذ هذا الوصف ولو كان تقريرها لاحقا على وفاة العامل اذ أن سبب استحقاقها ناشئ تبل الوفاة عن الفترة التي عمل فيها المذكور بكفاية استحق عليها هده المكافأة كما أنه بالوفاة تنقضى أهلية الوجوب كما تنتفى الذمة كما عرفها الشرعيون فلا يستطيع الميت أن يكسب حقا جديدا أي حقا لم يكن سببه قد نشأ وقام قبل وفاته و

وأن العامل المتوفى •••••• كان قد أدى عملا للجهات التى كان يممل بها هو سبب المكافأة التشجيعية التى تقررت بعد وفاته ومن شم تعتبر من المبالغ التى استحقت للمترق قبل وفاته ولم تصرف الله خلال حياته وينطبق عليها نص المادة الخامسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ التى تقضى بوجوب صرفها الى من صرفت اليهم المبالغ المنصوص عليها في المادتين ١ ٢٠ من هذا القانون وتنظم المادة الأولى من هذا القانون الصرف لن يتوفى من العاملين وهو بالخدمة وتنظم المادة الثانية الصرف لن يتوفى من أصحاب المعاشات •

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « في حالة وفاة أحد المعاملين بقوانين المعاشات المشار اليها وهو بالخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صافى المرتب أو الأجر الشهرى الذي كان يصرف له بافتراض عدم وفاته ٥٠٠ ويتم هذا الصرف الى شخص واحد يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل فاذا لم يعين أحدا صرف الى الأرملة أن وجدت فان تعددن يقسم بينهن بالتساوى ومع ذلك ففى حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من عير الارملة يستحقون ما كان يستحق لوالدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق الى الولى الشرعى أو المتولى شئونهم،

ويسرى حكم الفقرة السابعة على من يكون في الخدمة من موظفي

وعمال الدولة المدنيين من غير المنتفعين بقوانين المماشات المشار اليها».

ومن حيث أن مقتضى هذا النص هو أن يتم الصرف الى الشخص الذى يعبنه الموظف أو المستخدم أو العامل قبل وفاته ، فاذا لم يعين أحدا صرفت المنحة الى الارملة أن وجدت فان تعددن يقسم بينهن بالتساوى غير أنه فى حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الارملة يستحقون ما كان يستحق لوالدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ، وهنا تصرف المنحة الى الولى الشرعى أو المتولى شئون هؤلاء القصر وفى حالة عدم وجود أحد ممن نصت عليهم المادة المذكورة صرفت المنحة لن يعولهم قبل وفاته وذلك تطبيقا لما انتهت اليه الجمعية المعومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ ه

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المكافأة التشجيعية التى قررها وزير الخزانة فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ للمرحوم ٥٠٠٠٠٠٠ عن مسدة عمله السسابقة لوفاته فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ تعتبر من المبالغ التى استحقت للمتوفى قبل وفاته وتصرف بالكامل الى من صرفت اليهم المبالغ المشار اليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٧

( بلف ۲۸/٤/۲۵ ـ جلسة ۲۲/۱۰/۱۲۲۱ )

قاعــدة رقم ( ٥٨٣ )

#### البسدا:

عدم احقية العامل للمسكافاة التشجيعية غسلال غترة الاجسازة الاستثنائية المنوحة له وفقا لاحكام القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٦٤ ف شأن اضافة حكم جديد الى قانون العمل المسادر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ لرعاية العمال المرضي الدرن والجزام والامراض العقلية والمزمنة.

## ملغص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوي والتشريع المادة

الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن اضافة حكم جديد الى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لرعاية العمال المرضى بالدرن والجزام والامراض العقلية والمزمنة والتى تنص على أنه «تضاف مادة جديدة برقم ٣٣ مكرر ساستثناءا من حكم المادة ٣٣ والفقرة الأولى من المادة ٨١ من هذا القانون بمنح العامل المريض بالدرن أو المجزام أو مرض عقلى أو بأحد الامراض المزمنة اجازة مرضية بأحر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا فى مزاولة أية مهنة أو عمل مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا فى مزاولة أية مهنة أو عمل

ويصدر بتحديد الامراض المزمنة المسار اليها في الفقرة السابقة قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة •

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٤٨ اسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام والذي تنص المادة ٤٩ منه على أنه « يجوز لرئيس مجلس الأدارة تقدير مكافأة تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو اعمالا أو بحوثا أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الاداء أو توفير في النفقات و

كما يجوز لرئيس الجمعية العمومية للشركة منح مكافأة تشجيعية لرئيس والاعضاء مجلس الادارة ولن يرى من العاملين على ضوء ما تحقق من أهداف •

وتنص المادة ٦٩ من ذات القانون على أنه « تسرى على العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن الامراض المزمنة » •

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ ومن بعده القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ سالفي الذكر قد سكنت عن ممالجة صرف المكافات والحوافز للخاضعين الاحكامهما واكتفت بصرف مرتب المريض كاملا ، ومن المستقر عليه أن المرتب السكامل الا يندرج تحته مكافات الجهود غير العادية والحوافز و والمكافات التشجيعية ذلك أن هذه المكافات هي نوع من التعويض عن جهود غير

عادية ميذلها العاملون فهى رهينة بتأدية هذه الاعمال فعلا ولا تستحق بمجرد شغل الوظائف القررة لها هذه المكافآت و ولهذا قان مناط استحقاقها هو الاداء الفعلى للعمل أما فى غير أوقات العمل بالاضافة الى ادائه فى أوقاته وأما على وجه يتسم بالتميز على ما عرفه النص، وتتمتع جهة الادارة بسلطة تقديرية فى تقدير الوجه غير العادى أو التميز فى الاداء ، ومن ثم فى منحها نتيجه لذلك وهذا هو ما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بفتواها الصادرة بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٥/ ١٩٨٤ حيث انتهت الى عدم أحقية العاملن المرضى بامراض مزمنة فى الحصول على مكافآت الجهود غير العادية وحوافز الانتاج والمكافآت التشجيعية خلال فترة الاجازة الاستثنائية المنوعة لهم طبقا للقانون رقم ١٩١٧ لسنة ١٩٨٣ ومن بعده القانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٣ فى صرف مكافآت الجهود غير العادية والحوافز والمكافآت التشجيعية وهى نصوص مماثلة لما ورد بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ من

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه لما كان العامل المعروضة حالته مريض بمرض مزمن وينطبق في شانه القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ لا يؤدى عمله الاصلى ومن ثم لايؤدى جهدا غير عادى ولا متميزا فانه يستحق المكافأة التشجيعية •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفنوى والتشريع الى عدم أحقية العامل المعروض حالته للمكافأة التشجيعية خسلال فترة الاجازة الاستثنائية المنوحة له وفقا لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ •

( ملف ۹۸۸/٤/۸٦ ــ جلسة ۱۹۸٤/۱۰/۱

## الفرع الثاني

## المكافأة عن الاعمال الاضسانية

## قاعدة رقم ( ۸۶ )

#### : المسدا

يستحق الوظف مكافاة عن العمل الافساق في غير أوقات العمل الرسمية متى كان مفتلفا عن العمل الاصلى من حيث نوعه أو خارجا عن اغتصاصه أو كان العمل الاضافي متفرعا عن العمل الاصلى ولكنه يستغرق زمنا يجاوز الحدود المعولة •

### ملخص الفتوي :

بالرجوع الى أحكام المكافآت عن العمل الاضافى فى مصر يتبين أنه فى ٧ من هايو سنة ١٩١٠ أصدر محلس الوزراء قرارا جاء فيه انه « لا يجوز مبدئيا لاى مستخدم كان من الداخلين فى هيئة العمال ان يحصل على مرتب أو منحة أو مكافأة من أى نوع كانت وأياكان مصدرها علاوة على ماهيته الاعتيادية ما لم يكن ذلك بموجب لاتمة وافق علبها مجلس النظار أو بمقتضى تصريح عام أو خاص من المجلس المشار اليه • أما ربط مبلغ فى الميزانية لصرف مرتب ما فهو لا يكفى بذاته ليجمل حقا بالحصول على هذا المرتب •

وفى ٣٦ من يناير سنة ١٩١٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا يقضى بمنح مرتبات أو مكافات عن الاعمال الاضافية •

وفى ٢ من فبراير سنة ١٩٢٤ صدر قرار مجلس الوزراء بعدم صرف أجر اضافى عن القيام بعمل يدخل فى طبيعة العمل الاصلى ٠

ومفهوم المخالفة من هذا القرار الاخير أن الوظف يستحق أجرا عن العمل الاضافي الذي لا يدخل عن طبيعة العمل الاصلي • والقرار على هذا الوجه قد تضمن قاعدة منطقية وعادلة لأنه اذا كان الموظف مطالبا بالتقرغ لعمله مهما اقتضاه ذلك من جهد ولو فى غير أوقات العمل الرسمية غان ذلك لايكون الا بالنسبة الى الاعمال التي تدخل فى طبيعة عمله الاصلى أما غير ذلك من الاعمال غالعدالة والمصلحة العامة تقضيان بأن يكافأ الموظف عليها والا كانت خبرته أو تخصصه وبالا عليه وأدى عدم مكافأته الى تثبيط همته مما يعود بالضرر على المسلحة العامة ه

وقد عاد مجلس الوزراء بعد ذلك وأصدر قرارا فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٣١ نص فيه على « أن الموظف مطالب بأن يضع \_ فى الحدود المعقولة \_ وقته وخبرته فيما يتعلق بمهام وظيفته تحت تصرف الحكومة ولا محل للمكافأة عن الاعمال الاضافية وان اقتضت تأديتها الاشتعال فى غير أوقات العمل الرسمية •

وفى الاحوال القليلة التي ترى وزارة المالية أن هناك ظروفا قوية تبرر صرف مكافأة يجب على الوزارات المختصة قبسل أن ترتبط بأى ارتباط مالى أن تطلب الترخيص المبدئي من وزارة المالية مع بيسان تلك الظروف والاعمال الاضافية ودرجة الموظف وماهيته ومقدار المكافأة المقترح صرفها والاساس الذي بنى عليه •

فهذا القرار يفرض على الموظف أن يضع تحت تحرف الحكومة وقته هو لا وقت العمل الرسمى فقط بدون مقابل غير مرتبه وذلك بقيدين:

الأول ــ أن يكون هذا التكليف في الحدود المعقولة .

الثاني \_ أن يكون التكليف في نطاق مهام الوظيفة •

ويستفاد من هذا القرار أن الوظف يستحق ، كافأة على العمل الاضافى اذا استدعى قيامه بمهام وظيفته أن يعمل فى غير أوقات العمل الرسمية بما يجاوز الحد المعقول بأن يقوم بذلك باضطراد ولمدة طوينة بحيث يصير العمل الاضافى الطارىء كالمعل الاصلى و أو اذا كان العمل الذي يقوم به فى غير أوقات العمل الرسمية خارجا عن مهام وظيفته الموكولة اليه أو بتمبير أوضح خارجا عن اختصاصه و

( نتوی ۳۳۰ فی ۲۳/۱۰/۱۰۰۱ )

## قاعدة رقم ( ٥٨٥ )

#### المسدا:

الحراسة على أهوال الرعايا البريطانيين والفرنسيين ــ هيئة عامة ــ المكافآت التي يتقاضاها الموظفون الذين يندبون للعمل بها ــ خضوعها لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧، لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧،

### ملخص الفتوي:

ان الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين في مصر قد تقررت بالامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الذي تضمن تنظيم التدابير والإجراءات الخاصة بادارة أموال الرعايا المذكورين تحقيفا لمالح الدولة العليا ، ومن ثم تكون الجهات القائمة على شئون الحراسة هيئات عسامة .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ بشمان مكافآت ومرتبات ممثلى المكومة ومندوبيها فى الشركات والهيئمات الخاصة تنص على أنه:

« مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة الموادية تؤول الى الخزانة العامة جميع المبالغ أيا كانت صورتها التى يستحقها ممثلو الحكومة والهيئات العامة ومندوبوها لدى الشركات أو غيرها من الهيئات ، على أن تحدد الكافات التى تصرف لهؤلاء الممثلين والمندوبين بقرار من الجهة المختصصة بتعيينهم »

وظاهر من هذا النص أن تطبيقه منوط بأن يكون الموظف ممثلا أو مندوبا للحكومة لدى الشركات أو الهيئات الخاصة •

ولما كانت الحراسة العامة على المدارس البريطانية والفرنسية هي من الهيئات العامة على ما سلف بيانه ، وليست من الهيئات الخاصة التي تعنيها المادة الاولى من القانون المشار اليه ، فانه من ثم لا يسرى هذا النص على وكلاء وزارة التربية والتعليم وغيرهم من موظفى الوزارة المندوبين للعمل بها ه

وبالرجوع الى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بئسان الاجسور والرتبات والمكافات التى يتقاضاها الموظفون العموميون عسلاوة على مرتباتهم الاصلية ، يبين أن المادة الاولى منه تتص على أنه :

« نعيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية ؛ لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقلضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو الشركات أو المهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات الخاصة على نصف الماهية أو المكافأة الاصلية على ألا يزيد ذلك على ثمانمائة جنيه سنويا » •

وييين من هذا النص أن حكمه يتناول من يعمل من موظفى الدولة أعمالا اضافية بالحكومة أو الشركات أو بالمجالس أو باللجيان أو بالمؤسسات الخاصة ، أى أنه يتناول من يعمل عملا اضافيا بالهيئات العامة أو الخاصة على السواء متى كان يتقاضى عن هذا العمل راتباً أو أجرا اضافيا ،

ولما كانت الحراسة العامة على الدارس البريطانية والفرنسية التى ندب لها وكلاء وزارة التربية والتعليم وغيرهم من موظفى الوزارة تعتبر من الهيئات العامة التى يعنيها هذا النص ، فان المكافآت التى يحصلون عليها نظير عملهم بها تخضع لاحكام القانون المشار اليه ٠

( نتوى ٤٠١ في ١٩٨٧/٥/١ )

## قاعدة رقم ( ٥٨٦ )

#### المسدا:

موظف - مرتب - المكافآت والرتبات التى يتقاضاها الوظفون المتدبون للعمل بالحراسة على أموال رعايا الاعداء - غضوعها لاحكام القانون رقم ٦٧ السنة ١٩٥٧ ٠

### ملخص الفتوى:

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ في شان الاجور والرتبات والكافات التي يتقاضاها الوظفون المعوميون علاوة على مرتباتهم الاصلية على أنه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج على مرتباتهم الاصلية على أنه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج المجمهورية لأيجوز أن يزيد مجموع مايتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافأت علاوة على ماهيته ومكافأته الاصليه لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو في المؤلفة أو المكافأة الاصلية على أن لايزيد ذلك على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة » و وقد جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون « تحديدا للاعمال الاضافية التي يجب أن يسير عليها العمل في تقدير الاجر عن الاعمال الاضافية التي يجب أن يسير عليها العمل في تقدير الاجر عن الاعمال الاضافية والفارجة عن نطاق الوظيفة الاصلية التي عين فيها الوظف روَّى وضع هذا المشروع » •

ويستفاد من هذا النص في ضوء المذكرة الايضاحية للقانون أن مكمه يتناول كافة المرتبات مهما اختلفت صورها التي يتقاضاها الوظفون المعوميون نظير أعمال يؤدونها في أية جهة خارج نطاق الوظيف الاصلية وقد أشار المشرع في النص على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر الى بعض جهات وهي المحكومة والشركات والهيئات والمجالس والمؤسسات العامة والخاصة بحيث يمتد مجال أعمال النص الى غير هذه الجهات متى أدى الموظف العام فيها عملا اضافيا يتقاضى عنه راتبا أو المجرا أو مكافأة ، وقد حرص المشرع في ايراد هذه الامثلة على أن

تكون جامعة بين جهات عامة وأخرى خاصة توكيدا لمدلول النص المشار اليه ، ذلك أن الجهات التي يؤدي فيها الموظف العام عملا اضافيا لاتخرج في الاصل عن هذين النوعين فهي أما جهات عامة أو خاصة فان كان ثمة هيئات تجمع بين الصفتين ، الصفة العامة والصفة الخاصة أى تأخذ من كل منهما بنصف غانها أولى بتطبيق النص وأعمال حكمه ، ولقد سبق للجمعية أن عرضت لتكييف الحراسة العامة على المدارس البريطانية والفرنسية التي ندب لها بعض كبار موظفي وزارة التربية والتعليم فرأت أن الحراسة تعتبر من الهيئات العامة المشار اليها في نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ استنادا الى انها اجراء تتخذه الدولة بمقتضى سيادتها وسلطتها العامة ، ومن ثم تخضع المكافآت التي بتقاضاها هؤلاء الموظفون نظير عملهم بها بأحكام القانون المتقدم ذكره - وغنى عن البيان أن حكم الحراسة على أموال الاعداء وتكييفها القانوني لايختلفان باختلاف المال الموضوع تحت المراسة فهي هيئة عامة ولو لم يضفعليها المشرع الشخصية الاعتبارية المستقلة. على أن حكم النص المتقدم بيانه شامل كافة الاعمال التي يؤديها الموظف خارج نطاق وظيفته نظير أجر وسواء أدى هذه الاءمال في هيئة عامة أو خاصة ، ومن ثم فانه يتناول الاعمال التي يؤديها الموظفين العموميون خارج نطاق وظائفهم في الحراسة العامة على أموال الاعداء مهما اختلف الرأى في تحديد تكييفها القانوني أي سواء اعتبرت هيئة عامة أم خاصة أم هيئة تجمع بين هاتين الصفتين .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن الموظفين المندوبين للعمل المدراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين يخضعون فيما يتقاضون من مرتبات أو أجور أو مكافآت نظير هذا العمل لاحكام القانون رقم ٦٧ السنة ١٩٥٧ المشار اليه ٠

( منتوى ۲۰۵ في ۲/۳/ ۱۹۹۰ )

## قاصدة رقم ( ۸۷ )

البسدا:

المكافاة عن الاعمال الاضافية ــ عدم تأثرها بزيادة راتب الموظف ــ سريان هذا الحكم سواء أكانت المكافاة مقدرة جزافا بمبلغ معين أو بنسبة معينة من الراتب ·

### ملخص الفتوى:

بيين من استقصاء النظم الخاصة بمنح المكافآت عن الاعمال الاضافية أن ثمت اعتبارات تراعى فى تقديرها أهمها هبيعة الممن الاضافى وما يقتضيه القيام بها من جهد والاعتماد المالى المقرر لهذا العمل و وهذه الاعتبارات أنما تتصل بالعمل ذاته دون الموظف القائم به ، ومردها الى المبدأ القاضى بأن يكون الاجر مقابل العمل وهو البدأ الاصيل الذى قام عليه قانون نظام موظفى الدولة و ومن ثم فان الاعتبارات المذكورة ، دون سواها تكون هى المرجع فى زيادة أو خفض المكافأة عن الاعمال الاضافية ، أما زيادة راتب الموظف او خفضه فلا أثر له فى تقدير المكافأة لان العمل الاضافى الذى يستحق من أجله المكافأة ثابت ومنفصل عن عمله الاصلى الذى قد يزيد أعباء وتبعات كلما تدرج الموظف فى سلم الترقى ه

وهذا النظر صحيح سواء أقدرت المكافأة تقديرا جزافيا أى بمبلغ معين دون نظر الى الراتب أم قدرت على أساس نسبة معينة من هذا الراتب .

لهذا انتهى الرأى الى أن زيادة راتب الموظف الاتؤثر فى مقدار المكافأة التى يستحقها عن عمل اضافى سواء أكانت مقدرة تقديرا جزافيا بعبلغ معين أم بنسبة معينة من راتبه الاصلى .

( نتوی ۲۱۸ فی ۲۱/۳/۱۹۱ )

( n AV = 3 77 )

## قامسدة رقم ( ٨٨٥ )

: المسمدا

مصروفات الانتقال ... جواز الجمع بين المكافأة عن الاعمال الاضافية وهذه المعروفات في طل لائحة بدل السفر الصادرة في سنة ١٩٢٥ ... عدم جواز الجمع منذ تاريخ العمل بلائحة بدل السفر الجديدة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

## ملخص الفتوى:

بيين من استقصاء النصوص التشريعية المنظمة الموضوع منح المكافات عن الاعمال الاضافية ومصروفات الانتقال أن المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص على أنه ... « يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف موكافأة عن الاعمال الاضافية التى يطلب المه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقا القواعد التي يحددها مجلس الوزراء » وأن المادة ٥٥ من القانون ذاته تنص على أن : «للموظف الحق في استرداد المصروفات التى يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية ، وذلك على الوجه والشروط والاوضاع التى يصدر بها قرار مجلس الوزراء بناء على القتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى حيوان الموظفين » •

وييين من استعراض نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة سنة ١٩٢٥ ان المادة الخامسة والمشرين منها تنص على ماياتى: « الوظفون والمستخدمون الذين يستدعون الى الحضور الى محال عملهم فى غير ساعات العمل المعتادة التى تقررها المصالح التابعون لها أو فى يومالمطلة الاسبوعى أو فى الاعباد الرسمية يجوز لهم أن ترد لهم مصاريف انتقالهم الفعلية اذا رأى رئيس المصلحة موجبا لذلك مع مراعاة أحكام الواد المتقدمة ه

ولاترد هذه المصاريف الا اذا كان محل اقامة الموظف على مسافة لاتقل عن كيلو متر ونصف كيلو متر من مقر عمله . ولا يجوز ف أى ظروف أخرى أن يسترد موظف أو مستخدم أى مبلغ للانتقال بين محل اقامته ومحل عمله » •

وقد عدل هذا النص فى لائعة بدل السغر الجديدة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسند ١٩٥٨ المنت المادة ٢٦ منه على مايأتى: « الموظفون الذين يستدعون للحضور الى مقر أعمالهم فى غير ساعات المعل المقررة أو فى أيام المطلة الاسبوعية أو فى الاعياد الرسمية يجور أن ترد لهم مصاريف انتقالهم الفعلية بشرط الا تقل المسافة بين السكن ومحل العمل عن اثنين كيلو متر على أنه لايجوز صرف أجور انتقال للموظفين الذين تصرف لهم أجور اضافية » •

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن للموظف كتاعدة عامة آن يسترد ماينفقه من مصروفات فى سبيل الانتقال لاداء مهمة حكومية ممينة تطبيقا للمادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وقد نظمت المادة ٢٥ من لائحة بدل السفر السابقة موضوع استرداد مصروفات الانتقال فى سبيل أداء الموظف أعماله المادية فأجازت استرداد هذه المصروفات بشرطين :

أولهما : أن يدعى الموظف لاداء عمله في غير وقته المقرر أو في يوم المطلة الاسبوعي أو في الاعياد الرسمية •

والثانى : أن يكون محل اقامة الموظف على مسافة لاتقل عن كيلو متر ونصف من مقر عمله •

ولم يقيد المشرع مصروفات الانتقال بأى شرط أو قيد آخر مما يدل على جواز رد هذه المصروفات التي ينفقها الموظف في سبيل الانتقال لتأدية اعمال اضافية في غير أوقات العمل الرسمية سواء تقاضى عن هذه الاعمال أجورا اضافية أم لم يتقاضى عنها شيئًا •

ولكن المشرع عدل عن هذا المبدأ في اللائمة الجديدة لبدل السفر الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ اذ نص في المادة ٢٦ من هذه اللائمة على أنه « لايجوز صرف أجور انتقال للموظفين الذبن يصرف لهم أجور الضافية » ومن ثم فقد أصبح معظورا أن يجمع الموظف بين الاجور الاضافية ومصروفات الانتقال وذلك من تاريخ العمل بالأثمة بدل السفر الجديدة المشار اليها •

لهذا انتهى الرأى الى أنه يجوز فى ظل لائحة بدل السفر السابقة الصادرة فى سنة ١٩٣٥ الجمع بين المكافأة عن الاعمال الاضافية ومصروفات الانتقال متى توافرت شروط استردادها الواردة فى المادة ٢٥ من اللائحة المسار اليها ، ولا يجوز ذلك منذ تاريخ العمل بلائحة بدل السفر الجديدة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ ٠

( نتوی ۱۹۸۸ فی ۱۹۲۰/۷/۱ )

## قاعدة رقم ( ٥٨٩ )

#### الجسدا:

حساب نسبة ال ١٠ ٪ من صد الوظفين طبقا لمكم المادة المثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشان الاجور الاضافية 
المقصود بكلمة « الادارة » الواردة في هذا النس ــ هي الوحدات الادارية الرئيسية التي تتكون منها الوزارات والمسالح بغض النظر عما يطلق عليها من أسماء ، وعما اذا كانت تخدص بفرع مستقل في الميزانية أم لا ــ تطبيق هذه القاعدة على الموظفين الاداريين والكتابيين بجامعة أسيوط ــ اعتبار الادارة العامة وجميع الكليات والاقسام بهذه الجامعة ادارة واحدة في مفهوم حكم المادة الثالثة سالفة الذكر فتحسب نسمة المرابية والكتابية بالادارة العامة والكليات واقسامها ،

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ اسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية على أنه « لا يجوز أن يزيد الحد الاقصى لمدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن الاعمال الاضافية في كل مصلحة أو ادارة على 1٠٪ من عدد الموظفين في المصلحة أو الادارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون » •

وقد سبق أن رأت الجمعية العمومية بجلستها المنعدة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٩ أن الادارة هي الوحدة الرئيسية التي تلي المصلحة في التنظيم الاداري ، فان لم توجد مصالح تكون هي الوحدة الادارية الرئيسية في الوزارة ، وذلك بغض النظر عن الاسماء التي تطلق على هذه الوحدات ، أي سواء سميت ادارة أو قسما أو فرعا فلن لم تكن الوزارة مقسمة الي وحدات ادارية رئيسية فانها تعتبر وحدة واحدة أي « ادارة واحدة » ، في مفهوم المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، عند تطبيق النسبة التي حددها المشرع لمدد الموظفين سالف الذكر ، عند تطبيق النسبة التي مددها المشرع لمدد الموظفين وانتهت الجمعية الي أن المقصود بكلمة « الادارة » هو الوحسدات الادارية الرئيسية التي تتكون منها الوزارات والمسالح ، وذلك بغض النظر عما يطلق عليها من أسماء ، وبغض النظر عما أذا كانت تختص بغرع مستقل في الميزانية أم لا •

ويتضح من استقراء نصوص كل من قرارى مدير جامعة أسيوط رقم ٣٤ لسنة ١٩٦١ ورقم ٧٧ لسنة ١٩٩٦ باعادة تنظيم المعل وتوزيع الاختصاصات بجامعة أسيوط أن الادارة العامة للجامعة تتكون من مراقبات عامة للخدملت وللشئون الادارية والمالية ولشئون الملاب، وتقوم هذه الادارات والمكاتب، وتقوم هذه الادارات والمكاتب، وتقوم هذه الادارات الكليات والاتسام التي تشملها الجامعة ، بمعنى أن الوظائف الادارية والفنية والكتابية للادارة المخافة ولجمسع والفنية والكتابية مركزه في الادارة المحامة للجامعة ، ومن ثم غنن الادارة العامة والكليات وأقسامها تعتبر ... فيما تعتبر ... فيما يتحقق بعند الوظائف ... وحدة ادارية رئيسية واحدة ، أي تعتبر ادارة واحدة في الوظائف عليه المناد والمدة المناد ا

وبيين من الاطلاع على ميزانية جامعة أسيوط للسنة الماليسة

19٦٢/٦١ أنه قد ادرج بها ١٩٥٣ وظيفة فنية عالية وادارية وفنية متوسطة وكتابية للادارة العامة بعد استبعاد ثلاث وظائف لمدير الجامعة ووكيلها وأمينها - ومن ثم غانه يتعين حساب نسبة الـ ١٠/ المسار اليها ، من مجموع عدد الوظائف السالفة الذكر ، بمعنى أنه يجوز منح مكافات عن الاعمال الاصافية لتسعة عشر موظفا من موظفى الادارة العسامة للجامعة ،

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبا. الادارة العامة وجميع الكليات والاقسام التى تشملها الجامعة ، ادارة واحدة فى مفهوم حكم المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ومن ثم حساب نسبة الـ ١٠/ المشاراليها بالمادة المذكورة من مجموع عدد الموظفين الذين يقومون بالاعمال الادارية والفنية والكتابية للادارة العامة والكليات واقسامها ، والمدرجة وظائفهم فى ميزانية الجامعة بالادارة العامة ،

( نتوى ٢٤٤ في ٢٥/٦/٦/٢١ )

# قاعدة رقم ( ٥٩٠ )

#### المِسدا:

الحد الاقصى للمكافأة التي يجوز منحها للموظف المنتب في غي أوقات المعل الرسمية \_ هو ٣٠ ٪ من مرتبه الاصلى أو ٥٠٠ جنبه أيهما أقل \_ عدم جواز حصوله على اعانة غلاء معيشة عن هذه المكافأة أو بدل طبيعة عمل أو منحة عشرة الايام أو بدل التمثيل \_ أساس ذلك أنه ليس موظفا أصليا بالمؤسسة بل هو منتدب بها في أوقات الممال الرساحية ٠

### ملخص الفتوى :

صدر بناريخ ٣٣ من ابريل سنة ١٩٦١ قرار من مجلس ادارة مؤسسة النقل العام يقضى بالموافقة على اعتبار المكافآت التي تمنح للموظفين المتدبين للعمل بالمؤسسة في غير الساعات الرسمية بواقع ٣٠٠/ من مرتباتهم الاساسية بالجهات المنتدبين منها ... بمثابة مرتب أساسى لهم بالمؤسسة ومنحهم توابع هذا المرتب الجائز منحها قانونا والتي أقرها المجلس أو يقرها ، ويعمل بهذه القاعدة اعتبارا من تاريخ موافقة المجلس •

والذى يستفاد من هذا القرار أن مناط استحقاق المنتدب الممل بالمؤسسة لتوابع المكافأة التى تصرف له من المؤسسة هو أن يكون منح هذه التوابع جائزا قانونا ه

ومن حيث أن المادة 60 من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص على أنه يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الوزراه ٠

وبتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا بشأن منح مكافآت عن الاعمال الاضافية ، ويقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ استبدل بنص المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء المشار اليه النص الآتى :

ثالثا : يكون الحد الاقصى للمكافأة فى الشهر ٣٥٪ من المرتب الشهرى أو ٨ جنيهات أيهما أقل ما لم تكن الاعمال التي يقوم بها الموظف من الاعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها كمودة بعض الاطباء الطلبة بالماهد والمدارس والتدريس والامتحانات والاعمال الهامة التي تقتضى صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تختلف حسب أهمية الممل وكفاية الموظف الذي المتير لادائه ، غفى هذه الحالة يجوز للوزير المختص أن يرخص فى المكافآت فى حدود ٣٠ / من المرتب الشهرى ٠

ونصت المادة ٢ من القرار الجمهورى المذكور على أنه « لايجوز تجاوز الحد الاقصى المشار اليه فى المادة السابقة الا بقرار من رئيس الجمهورية وذلك فى حالات فردية ولاسباب تستدعى ذلك » •

ويتفق هذان النصان في حكمهما مع أحكام القانون رقم ١٧ لسنة

المعوميون علاوة على مرتباته والكافات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية المعدل بالقانونين رقمى ٣٩ و ٩٨ لسنة ١٩٥٩ حيث تنص الملدة الاولى من القانون المذكور على أنه: « فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لايجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافأت علاوة على ماهيته أو مكافأته الاصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى المحكومة أو فى الشركات أو فى الهيئات أو المجالس أو اللجاسان أو المؤسسات العامة والخاصة على ٥٠٠ / عن الماهية أو المكافأة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه فى السنة » و

## وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أنه :

« يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لاسباب تستدعى ذلك زيادة النسبة المشار اليها فى المادة الاولى الى ما لا يجاوز ١٠٠ / من الماهية أو المكافأة الاصلية ، ويشترط فى هذه المالة ألا يزيد ما يعطى لموظف علاوة على ماهيته أو مكافأته الاصلية على ألف جنيه » •

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصوص أن الحد الاقصى للمكافأة التي يجوز منحها للموظف المنتدب في غير أوقات العمل الرسمية هو ٣٠ / من مرتبه الاصلى أو ٥٠٠ جنيه أيهما أقل ، وليس له أن يتقاضى مبالغ تجاوز هذه النسبة أيا كانت التسمية التي تعطى لهذه المبالغ ٠

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم بيين أن الموظف المنتدب للعمل فى المؤسسة فى غير أوقات العمل الرسمية ، هذا الموظف لا يجوز به أن يتقاضى سوى ٣٠/ من مرتبه الاصلى أو ٥٠٠ جنبه أيهما اقل وهو لايستحق اعانة غلاء المعيشة عن هذه المكافأة ، اذ أن اعانة غلاء المعيشة انما تمنح فقط بنسب معينة منالرتب الاصلى أو الاجرالاساسى ولا يستحق أيضا بدل طبيعة العمل اذ أنه مقرر لموظفى وعمال المؤسسة الاصليين ، كما لا يستحق منحة العشرة أيام فان الموظف المنتدب قد صرف هذه المنحة من جهته الاصلية ، فلا يجوز له أن يعود فيصرف منحة ثانية من المؤسسة المنتدب اليها ، ولو قيل بغير ذلك لادى هذا الى أن يتقاضى الموظف منحة تريد على مرتب أو أجر عشرة أيام

أو أن يجاوز مجموع ما يحصل عليه كمنحة الحد الاقمى المنصوص عليه فى القرارات الجمهورية الصادرة بهذه المنحة وهو ٢٥ جنيها ، وهو أمر ممنوع لمخالفته للقانون .

كما أن الموظف المنتدب فى غير أوقات العمل الرسمية لا يستحق بدل التمثيل المقرر الوظيفة التى هو مندوب اليها ، ما دام أنه غير متفرع لهذه الوظيفة وغير متحمل بكافة أعبائها وواجباتها وما تفرضه على شاغلها من مظهر اجتماعى ومتطلبات خاصة • بل أن ذلك يتحقق فقط بالنسبة الى وظيفته الاصلية التى لا يزال يشغلها ويمارس عملها ويتقاضى ما يمنحه القانون لشاغلها من مرتبات وما يقرره من مزايا ، وأنما يقتصر الامر بالنسبة اليه على قيامه بعمل اضافى يتقاضى عنسه مكافأة حددها القانون تحديدا قاطعا لا يسمح بتجاوزه الا فى الاحوال ووقا للاحكام التى نص عليها •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد ٠٠٠٠٠ لا يستمق اعانة غلاء المعيشة أو بدل طبيعة العمل أو منحة العشرة أيام أو بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب مدير عام المؤسسة التي كان مندوبا لشملها في غير أوقات العمل الرسمية وما يترتب على ذلك من آثار ٠

( ملف ٢٨٤/١٠/٢٦ ــ جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٤ )

قاعبدة رقم ( ٥٩١ )

#### المسدأ:

مكافأة عن الاعمال الاضافية سدساب هذه المكافأة طبقا لاحكام المادة ٥٥ وقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٥/٢٦ المعرل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦ اسفة ١٩٥٩ سالنص على حسابها بواقع الساعة من العمل الاضافي بساعة من العمل المادى على أساس أن ساعات العمل في اليوم الواهد ست ساعات سحساب أجر اليوم من الشهر بتقسيم الرتب على مجموع أيام الشهر بما فيها أيام الجمع والعطلات م

### ملخص الفتوي:

تتمن المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من الكتوبر سنة ١٩٥٥ فى شأن الاجور الاضافية على أن « تكون الكافات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، المسار اليها ، طبقا للقواعد الآتية :

- (أ) يكون منح المكافآت بقرار من الوزير المفتص •
- (ب) تمنح هذه المكافات للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستندمين الخارجين عن العيئة .
- (ج) تحسب المكافأة بواتع الساعة من الممل الاضافي بساعة من المعل العادى ، على أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست سساعات .
- (د) يكون الحد الاقصى المكافأة فى الشهر ٢٥ / من المرتب الشهرى أو ثمانية جنيهات أيهما أقل ــ ما لم تكن الاعمال التي يقوم بها الموظف من الاعمال التي لا يمكن تقديرها بمدد الساعات بالنظر الى طبيعتها ٠٠٠ » •

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ، مستبدلا بنص المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، النص الآتى :

تكون الكافآت المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٥٤
 من قانون نظام موظفى الدولة طبقا للقواعد الآتية :

أولا : يجوز بقرار من الوزير المفتص منح المكافأة المذكورة للموظفين الدائمين و المؤقتين و المستخدمين الخارجين عن العيئة •

ثانيا: تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الاضاف بساعة من العمل العادى ، وعلى أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات •

ثالثا: يكون الحد الاقصى المكافأة في الشهر ٢٥ / من المرتب الشهرى أو ٨ جنيهات أيهما أقل ما لم تكن الاعمال التي يقوم بها الموظف من الاعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الي طبيعتها كعودة بعض الاطباء الطلبة بالماهر والمدارس ، والتدريس ، والاعمانات والاعمال الهامة التي تقتضى صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تختلف حسب أهمية العمل وكفاية الموظف الذي اختير لادائه ، ففي هذه الحالة يجوز الموزير المختص أن يرخص في المكافأة في حدود / من المرتب الشهرى ،

رابعا : لا تمنح المكافأة الا للموظف الذي يقسوم بعمله أكثر من ثماني ساعات يوميا » •

ويبين من ذلك أن المكافأة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة (٥٥) من قانون نظام موظفى الدولة ، تمنح للموظف ، جوازا ، لقاء ما يؤديه من أعمال فى غير أوقات العمل الرسمية ، وأن هذه المكافأة ، تحسب وفقا للقواعد التى تضمنتها المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ السالف ذكرها ، وأن مؤدى هذه القواعد ، أن تحسب المكافأة المذكورة على أساس أن الساعة من العمل الذى يؤدى فى غير أوقات العمل الرسمية ، وهو العمل الذى اصطلح على تسمبته بالعمل الإضافى ، تساوى ساعة من ساعات العمل الرسمية ، فهمنح الموظف عنها ، أجرا يساوى شاجر الساعة من ساعات العمل المحدى، فهمنح الموظف عنها ، أجرا يساوى أجر الساعة من ساعات العمل المعدى،

ويؤخذ من ذلك ، أن الشارع يجعل الاساس ف حساب المكافأة عن الاعمال الاضافية هو الاجر الذي يمنح له عن عمله العادى ، بحيث يمنح عن كل يوم من أيام العمل الاضافى ، مليقابل أجره عن يوم العمل العادى ، وذلك بمراعاة أن ساعات العمل فى هذا اليوم الاخير ، ست ساعات ، وأنه اذا عمل الموظف فى غير أوقات العمل الرسمية ، مدة تساوى هذه المدة ، غانه يستحق له أجر يوم ، وأن عمل ثلاث ساعات حسب له أجر نصف يوم ، وهكذا ، وبمراعاة البند رابعا من المادة سافة الذكر ،

وفي ضوء ذلك ، لهانه لما كانت القواعد الخاصة بمنح المسكافات

الأضافية المشار اليها انما تطبق في شأن الوظفين الدائمين والمؤقتين ، ممن يتقاضون مرتبات شهرية ، وهؤلاء يتقاضون هذه المرتبات عن الشهر كله ، لاعن أيام معينة فيه ، فانه من ثم يجب التقرير بأن المرتب الشهرى ، الذى يمنح للموظف ، يستحق له عن مجموع عمله في كل شهر ، وأنه عند حساب أجر اليوم من الشهر ، يجب تقسيم مقدار المرتب على مجموع أيام الشهر ، بما فيما أيام الجمع والعطالات الرسمية ، لأن المؤظف الذى يتقاضى مرتبات شهريا يستحق أجسرا عن الأيام المشار اليها أيضا ، ولا يصح القول بغير ذلك ، والا اقتضى الامر اعادة والعطلات الرسمية المشار اليها خلاله أو نقصها ، والواقع من الأمر غير ذلك ، اذ أن الموظف الذى يستحق أجرا شهريا انما يستحق أجره ، على والعطلات الرسمية المشار اليها خلال الشهر ، وانه عند حساب الأجر ماسلف البيان ، عن مجموع عمله خلال الشهر ، وانه عند حساب الأجر ماسلف البيان ، عن مجموع عمله خلال الشهر ، وانه عند حساب الأجر المعلى المعلى ، تتحمل بأيام الجمع والعطلات الرسمية ، ويعامل المؤظف ، على أنه يستحق فى كل منها أجرا يساوى حاصل قسيمة مرتب الشهر على المؤم الشهر ، وهى ثلاثون يوما ،

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أنه عند تحديد أجر الساعة من الممل يتمين توزيع المرتب على عدد أيام الشهر كلها ، المحددة بثلاثين يوما ، ثم تسمة أجر اليوم الواحد على ساعات الممل نيه ، وهي ست ساعات ا

( مُتوى ٦١١ في ٦١/٦/٦٢ )

# قاعسدة رقم ( ٥٩٢ )

### المِسدا:

القرار الجمهورى رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٦١ بعنع السكرتيرين المامين والسكرتيرين المامين والسكرتيين الماعدين المحافظات مكافأة شهرية تعادل مكافأة رؤساء مجالس المدن من الموظفين ــ تكييف طبيعة هذه المكافأة ــ تقرير هذه المكافأة بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مؤداة عسدم اعتبارها مرتبات او علاوات ــ عدم اعتبارها كذلك من قبل المكافآت عن الاعمال

الاضافية — اعتبارها من البدلات التي تقرر لاغراض الوظيفة — اثر ذلك عدم استحقاقها عند عدم قيام الموظف بعمل هذه الوظيفة — اثل بالنسبة للسكرتيين المامين المحافظات المتعبن للمحافظات المتدين للعمل بديوان عام وزارة الادارة المعلية — عدم استحقاقهم هذه المكلفاة اعتبارا من تاريخ ندبهم وطوال فترة الندب •

## ملخص الفتوى:

أن القرار الجمهورى رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الاهكام الخاصة برؤساء مجالس المدن ، نص فى المادة الاولى منه على أن «يمنح رؤساء مجالس المدن من الموظفين ب بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم ب مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثون جنيها » ، كما ينص القرار الجمهورى رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٦١ بمنح مكافآت للسكرتيين العامين والسكرتيين المعامين المساعدين للمحافظات ب فى الملادة الاولى منه على أن « يمنح السكرتيون العامون والسكرتيون العامون المساعدون للمحافظات ب بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم ب مكافأة شهرية تعادل مكافأة رؤساء مجالس المدن من الموظفين » •

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم \$46 لسنة ١٩٦١ المشار اليه تقضي بمنح السكرتيرين العامين والسكرتيرين العسامين المساعدين للمحافظات ، مكافأة شهرية تعادل مكافأة رؤساء مجالس المدن من الموظفين سو ومقدارها خمسة والاثنين جنيها سو ذنك بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم و ولم يتضمن هذا القرار بيان التكييف القانوني للمكافأة المشار اليها ، كما وأنه لم تصدر مذكرة ايضاحية للقسرار الجمهوري المذكور و تفصح عن طبيعة تلك المكافأة ، وعن الحكمة من تقريرها و

ولما كانت المكافأة سالفة الذكر تعنج الى السادة السكرتييين العامين والسكرتييين العامين المساعدين للمحافظات بالاضسافة الى مرتباتهم وعلاواتهم سطيقا لمربح نص القرار الجمهورى رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٦١ سومن ثم فان هذه المكافأة لا تعتبر جزءا من مرتبات السادة المذكورين ، كما وانها ليست من بين المعلاوات التى تعنج لهم ، خاصة وانهم يشخلون درجات مالية في الكادر العام ( من الاولى والثانية

فى ظل قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ ) ويتقاضين مرتبات وعلاوات تلك الدرجات ٠

كما وأن المكافأة المشار اليها لاتعتبر من قبيل المكافآت عن الاعمال الاضافية التي يطلب من الموظف تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية . والتي تناول القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشان الاجور الاضافية – والقرارات الجمهورية المعدلة له بـ تنظيم قواعد منحها ، وبض كيفية حسابها ، ووضع حدا أقصى لما يجوز للموظف أن يتقاضاه منها في الشهر ، محددا بنسبة معينة من المرتب الشهري .

وعلى دلك فان المكافأة الشهرية التى قضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٤ اسنة ١٩٦١ بمنحها للسادة السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين ، تعتبر نوعا من البدلات التى تقرر لمواجهة ما يتكبده الموظف من أعباء ونفقات فى سبيل قيامه بتأدية واجبات وظيفته ، فهى من نوع البدلات التى تقرر لاغراض الوظيفة ، والتى يرتبط منصها بقيام الموظف فعلا بعمل الوظيفة المقرر لها البدل ، بحيث يترتب على عدم قيام الموظف بعمل هذه الوظيفة ، عدم استحقاقه للبدل المقررلها،

ولما كانت المكافأة المشار اليها مقررة لأغراض وظائف السكرتيبين العامين المساعدين للمحافظات ... بالبذات ب ولمواجهة ما يتكبده القائمون بأعمال هذه الوظائف من أعباء ونفقات في سبيل قيامهم بتأدية واجبات تلك الوظائف ، فانه يشترط لاستحقاق السادة السكرتيريين العامين والسكرتيريين العامين المساعدين للمحافظات للمكافأة الذكر ، أن يكونوا قائمين فعلا بأعمال وظائف سكرتيريين عامين وسكرتيريين عامين مساعدين بالمحافظات ، فاذا لم يكونوا قائمين فعلا بأعمال هذه الوظائف فانهم لا يستحقون تلك المكافأة ،

وعلى ذلك غان السكرتيرين العامين والسكرتيرين العاملين المساعدين المحافظات المتدبين المعلم بديوان عام وزارة الادارة المحلية ، لايقومون فعلا بأعمال وظائف سكرتيرين عامين مساعدين بالمحافظات ومن ثم غانهم لا يستحقون المكافأة الشهرية المشار اليها ، اعتبارا من تاريخ ابتدائهم للعمل في غير تلك الوظائف ، وطوال فترة انتدابهم .

# الغرع الثالث

## مكافأة الانتساج

# قاعدة رقم ( ٥٩٣ )

#### المسدا:

منحة الانتاج ... مدى استحقاق العاملين لها في الاجازات وفقسا القرارات منحها في سنة ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ... الاجازات التي يترتب عليها عرمان العامل من المنحة هي الاجازات الدراسية دون الاجازات الرضية والاعتيادية ... سريان ذلك على منحة سنة ١٩٦٤ وأن خلا قرارها من نص يقرر عرمان العاملين في اجازات من هذه المنح .

## ملخص الفتوى:

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٦٤ الذي ينطبق على الحالة المعروضة قد خلا من تنظيم لمسألة استحقاق العاملين في أجازات لهذه المنحة وعلى العكس من ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ بشأن منحة الانتاج الذي نصت الفقرة الثانية من مادته الثانية على أنه « ولا تصرف هذه المنحة المثانية المثانية على أنه « ولا تصرف هذه المنحة المنحة

#### • • • • — 1

ب \_ العاملون في أجازات أو منح دراسية أو بعثات طول العام • وكذا قرار رئيس الجمهورية رفم ٧٥٩٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن منحة الانتاج الذي تنص الفقرة الثانية من مادته الثانية على أنه « ولا تصرف هذه المنحة للفئات الآتية :

#### .....

ب \_ الماملون الموجودون بالخارج فى أجازات دراسية أو منح دراسية أو بمثات بنسبة المدة التى قضوها فى الاجازات أو المنحة أو البعثة خلال العام •

وتنص المادة الثالثة منه على أن « يمنح العاملون المرضى بأمراض مزمنة الذين منحوا أجازات استثنائية طبقا لاحكام الةانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ منحة الانتاج » .

ويؤخذ من هذه النصوص أن الاجازات التي يترتب عليها حرمان المامل من المنحة هي الاجازات الدراسية وليست الاجازات المرضية أو الاعتيادية واذا كان وصف الاجازة بأنها دراسية لم يرد في منحة سنة ١٩٦٥ علم يكن ذلك لانصراف المتحد الشارع الى معني معاير وانما سهوا واعتقادا من واضع هذا المشروع أن وصف الدراسية الذي اقترن بالمنح كلف في ذاته للدلالة على المعنى المقصود من الاجازات ، واذا كانت منحة ١٩٦٥ ومنحة ١٩٦٦ تتفقا في الطبيعة وفي التكييف فان منصة ١٩٦٥ تجرى مجراها من حيث تفسير نوع الاجازات التي يترتب عليها الحرمان من المنحة بقرينة من مناسبة تقريرها وتزايد مقدارها بزيادة الجهود وتحقيق الاهداف •

واذا كان الامر كذلك بالنسبة لمنحتى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ غانه أولى أن يكون بالنسبة لمنحة ١٩٦٨ التى خسلا قرارها رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه من تنظيم خاص يقرر حرمان العاملين في أجازات من هذه المنح والاصل في الاشياء الابلحة والاستثناء هو الحرمان •

( ملف ۲۸/٤/۸۷۳ ــ جلسة ۲/۸/۲۲۹۱ )

قاعسدة رقم ( ٥٩٤ )

الجسدا:

منعة الاثنى عشر يوما \_ تكييفها \_ ليست تبرعا وانما هي مكاناة انتاج للعاملين بالجهاز الادارى على ما اسهموا فيه من أعمال طوال السنة التي تغررت المنعة عند انتهائها \_ اثر ذلك \_ استحقاق هذه المنعة لكل عامل بنسبة ما أداه من عمل على مدار هذه السينة غلا تمرف كاملة الا لن قام بعمله طوال السنة \_ لا تدخل في حساب مدة العمل الفترة التي يستبقى فيها العامل لتسليم ما بمهدته •

### ملخص الفتوى:

ان المنحة التى صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٨ لم تكن أول منحة صرفت للعاملين بالدولة وليست الاخيرة فمن قبلها تقررت منحتان بقرارى رئيس الجمهورية رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٦٣ و ١٩٣٠ لسنة ١٩٣٠ منحتان بقرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٨٥١ سنة ١٩٦٠ و

ويبين من نصوص هذه القرارات ومناسبات تقريرها أن هذه المنحة ليست تبرعا من الدولة للعاملين بها وانما هي اثابة لهم ومكافأة عن أعمالهم خلال السنة المنقضية بقدر ما اسهموا بجودهم فيها لندقيق خطة الانتاج وأهدافها وحفزا لدوافع العاملين للانجاز وزيادة الانتاج،

ويترتب على اعتبار منحة عام ١٩٦٤ مكافأة انتاج الماملين بالجهاز الادارى الدولة على ما أسهموا به من عمل ومتساركة فى تنفيد مشروعات الدولة وانجاز أعمالها فى مختلف المرافق وتحقيق أهدافها خلال طوال السنة التى تقررت المنحة عند انتهائها وهى السنة المالية على مدار هذه المنحة المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المنفقة الم

( نتوی ۸۱۳ فی ۱۹۲۱/۸/۱ )

# قاعسدة رقم ( ٥٩٥ )

### المسدا:

خريجو كلية الطب ــ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ التعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ــ الفاؤه السنة اللتربيبية من سنوات الدراسة اللازمة للحصول على درجة البكاأوريوس في الطب والجراحة ــ حظره أن يزوال الخريجون مهنة الطبالا بعد أن يؤدوا التدريب الاجبارى الذى يتطلبه القانون أزاولة المهنة ــ وضع الفريجين في الفترة من صدور هذا القسرار في ١٩٦٥/٢/١٥ حتى المريب الاجبارى لدة سنة والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ الذى جمل التدريب الاجبارى لدة سنة والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥ الذى حدد قواعد معاملتهم أثناء التدريب وقضى بحساب مدة التدريب في أقدمية الوظيفة ومدة الخبرة في العمل ــ هم من الخريجين لا من العاملين في الدولة أو في آحد الشخاص القانون العام طالا لم تصدر قرارات بتعيينهم الدولة أو في آحد الشخاص القانون العام طالا لم تصدر قرارات بتعيينهم ــ أثر ذلك عدم استحقاقهم مكافأة الانتاج التي قررها القرار الجمهورى رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٦٥ المعمول به في ١٨٥/١/١٥٠ ــ صرف مكافأة الانتاج لهم خلافا لما سبق يوجب استرداد ما صرف منها ٠

### ملخص الفتوي :

فى ١٥ غبراير سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٥ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات واللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات واللائحة التنفيذية لنظام الدراسة والامتحان بكلية الطب فى جامعة أسيوط ونص فى المادة الاولى منه على أن « يستبدل بنص كل من المواد ( ٣٧٣ و ٣٧٣ و ٩٥٠ ) من القرار الجمهورى رقم ١٩١١ لسنة ١٩٩٠ المشار اليسه ( اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ) ونص المادة ٢ من القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه ( اللائحسة التنفيذية للدراسة لنيل درجة بكالوريوس فى الطب والجراحة خمس سسنوات تسبقها سنة اعدادية وتوزع هذه المدة على المراحل الآتية:

المرحلة المتوسطة : ومدتها سنتان جامعيتان ٠

المرحلة الاكلينيكية : ومدتها ثلاثة وثلاثون شهرا .

ويمنح الطلاب درجة البكالوريوس عقبنجاحهم فىالامتحان النهائى ولا يجوز أن يزاول الخريجون مهنة الطب الا بعد أن يؤدوا التدريب الاجبارى الذى يتطلبه القانون لمزاولة المهنه .

كما نص القرار ذاته فى المادة الثانية منه على أن يصدر وزير التمليم العالى قرارا بالاحكام الانتقالية اللازمة لتنفيذ هذا القرار وقد أصدر السيد وزير انتعليم المالى استنادا الى هذه المادة الاخيرة القرار رقم ١٥٤ فى ٢٩ من يولية سنة ١٩٦٥ فى شأن الاحكام الانتقالية اللازمة لتنفيذ القرار الجمهورى رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٥ ونص فيه على أن «يكون منح الطلاب الذين نجموا فى الامتحانات النهائية بكليات الطب التابعة لجامعات الجمهورية العربية المتحدة ولم يتموا المرحلة التدريبية حتى ام من فبراير سنة ١٩٦٥ درجة البكالوريوس من تاريخ اعتماد مجالس الكليات لنتائج هذه الامتحانات و

شم صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة الطب ومن بين النصوص التى تناولها نص المادة الثانية من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه التى أصبحت تجرى بالآتى: « يقيد بسجل وزارة الصحة من كان حاصلا على درجة بكالوريوس الطب والجراحة من أحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة وأمضى التدريب القرر •

ويتم التدريب الاجبارى بأن يقفى الخريجون سنة فى مزاولة مهنة الطب ٥٠٠ ويكون ذلك وفقا النظم التى يصدر بها قرار من وزير التعليم العالى بالاتفاق مع وزير الصحة حكما صدر القانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٦٥ فى شأن معاملة خريجى كليات الطب أثناء سنة التدريب ناصا فى المادة الاولى منه على أن يعامل خريجو كليات الطب بجامعات الجباري العربية المتحدة أو الجامعات الاجببية خلال سنة التدريب الاجبارى الماملة المالية والعينية التى يصدر بتنظيمها قرار وزير التعليم العالى بالاتفاق مع وزيرى الصحة والخزانة ناصا فى المادة الثانية على أن « تصب مدة التدريب الاجبارى بالنسبة الى خريجى كليات الطب فى أقدمية الوظيفة ومدة الخبرة فى العمل المنصوص عليها فى قوانين

ولوائح التوظف والمعاشات ( فقرة أولى ) كما تحسب هذه السنة أيضا بالنسبة الى الخريجين الذين اتموا المرحلة التدريبية قبل الحصــول على درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة ( فقرة ثانية ) •

وتتفيذا للمادة الاولى من هذا القانون الاخبر اصدر وزير التعليم العالى القرار رقم ١٧٠ ف ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٥ في شأن المعاملة المالية والعينية لخريجي كليات الطب خلال سنة التدربب الاجباري ٠

وقد خلصت الجمعية العمومية من استظهار النصوص المتقدمة الى قرار رئيس الجمعيرية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ آنف، الذكر قد ألني السنة التدريبية من سنوات الدراسة اللازمة للصول على درجية البكالوريوس فى الطب والجراحة وذلك باسقاط النص على هذه السنة التي كانت معتبرة ضمن سنوات الدراسة بحيث أصبح الخريجون يمنحون درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة دون توقف على قضاء السنة المذكرة كما قضى بالغاء كل نص يخالف أحكامه اعتبارا من تاريخ صدوره فى ١٥ من غبراير سنة ١٩٦٥ واذا كان هذا القرار قد نص على أنه لا يجوز أن يزاول خريجو كليات الطب مهنة الطب الا بعد أن يؤدوا التدريب الإجبارى الذى يتطلبه القانون لمزاولة المهنة الأ أنه لم يكن ثمة فى تاريخ الممل به نص يوجب التدريب الإجبارى المشار اليه ألى أن صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ المعول به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦٥ وهو القانون الذى أوجب على خريجي كليات الطب قضاء سنة شمسية فى التدريب الاجبارى

ومن ثم فانه لايتسنى اعتبار هؤلاء الخريجين خلال الفترة من ١٥ فبراير سنة ١٩٦٥ حتى ٢٥ يوليه سنة ١٩٦٥ من العاملين بالدولة المعاملين بالكادر العام أو بالكارات الخاصة طالما لم تصدر فى شأنهم قرارات بالتميين فى الوظائف العامة بالدولة أو بأحد أشخاص القانين االعام الاخرى وطالما لا توجد قواعد قانونية خلال هذه الفترة تسمخ عليهم صفة العاملين العموميين أما استمرارهم بالسنة التدريبية معد تخرجهم فلا يعدو أن يكون حالة واقعية لا تصلح أساسا لانشاء مركز وظيفى لهسم ،

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن منحة الانتاج المعمول به من تاريخ صدوره فى ٢٧ من يونية سنة ١٩٦٥ قد نص فى المادة الاولى منه على أن « يمنح العاملون بالدولة منحة انتاج تعادل مرتب خمسة عشر يوما ٥٠٥٠ كما نص فى الفقرة الاولى من مادته الثانية على أن «يسرى هذا الحكم على كافة العاملين المعاملين في ميزانية الخدمات وميزانيات وحدة الادارة المحلية ومبزانيات المهيئات والمؤسسات العامة » ونص فى مادته الثالثة على أنه « يخصم بالتكاليف اللازمة لصرف هذه المنحة على اعتمادات الباب الاول من ميزانية السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ » ٥

وكان مؤدى أعمال قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن طلاب السنة التدريبية من تاريخ نفاذه فى ١٥ من قبراير سنة وشأن طلاب السنة التدريبية من تاريخ نفاذه فى ١٥ من قبراير سنة ١٩٦٥ هر اعتبارهم من الخريجين لا من الطلاب ولا من العاملين فى الدولة و فى أحد أشخاص القانون العام الاخرى فانهم لا يتوفر فى شائهم والحالة هذه شرط الافادة من القرار الجمهورى رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ ولا يفير من هذا صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ الذى قرر نظام التدريب الإجبارى لخريجي كليات الطب أثناء سنة التدريب الإجبارى وقرار فى شأن معاملة خريجي كليات الطب أثناء سنة التدريب الإجبارى وقرار وزير التعليم العالى رقم ١٧٥ الصادر فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٥ فى شأن المعاملة المالية والمينية لخريجي كليات الطب خلال سنة التدريب الإجبارى — ذلك أن أحكام هذين القانونين انما عمل بها اعتبارا من ٢٥ يونية سنة ١٩٦٥ كما عمل باقرار رئبس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اعتبارا من ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ لا يعتبر خريجو كليات الطب أثناء السنة التدريبية من العاملين بالدولة طالما لم تصدر في شأنهم قرارات بالتميين في احدى الوظائف المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة الثانية من قدرار رئيس المجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ ومن ثم غانهم لا يفيدون من منحة

الانتاج الصادر بها هذا القرار • ويتمين استرداد المنح التي صرفت لهم بالمخالفة لذلك •

( بلف ۲۸/٤/۷۶۳ ــ جلسة ١٩٦٥/١١/٥٢١١ )

الفرع الرابع مكافاة نهاية الضدمة ماعدة رقم ( ٥٩٦ )

## البسدا:

فصل الموظف من الخدمة لجمعه بين وظيفته وعمل آخر دون اذن عدد من قبيل العزل المنصوص عليه بالأدة ٦١ من قانون المعاشات المكية رقم ٥ لمسنة ١٩٠٩ ـ سقوط الحق في مكافاة نهاية المسدمة تبعا الملك ٠

# ملقص الحكم:

على موجب المادة ٢١ من قانون المائدات رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ فان العزل بالكيفية المنصوص عليها فى اللوائح يوجب سقوط كل الحقوق فى الكافأة واذا أعيد الموظف أو المستخدم المعزول بهذه الكيفية الى المخدعة فان مدد خدمته السابقة لاتحسب فى تسوية المعاش أو المكافأة عن مدة خدمته الجديدة وغنى عن البيان أن فصل المدعى من الخدمة لجمعه بين وظبفته وعمل آخر دون اذن خروجا على مقتضيات الوظيفة وواجباتها هو من قبيل المزل الذى عنته المادة ٢١ سالفة الذكر ، ويؤكد هذا السقوط أيضا أن انتهاء خدمة المدعى على نحو ما ذكر يخرج بذاته عن الحالات التى جعلها الشارع فى المادة ٣٠ من قانون المعاشات المذكور موجبة لمنح المكافآت للمستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة المعال المندرجين فى الجدول عرف (أ) ومن بينهم المدعى باعتباره شاغلا لوظيفة مؤذن اذ قصر فى منح هذه المكافآت على حالات انتهاء الخدمة المؤلفية مؤذن اذ قصر فى منح هذه المكافآت على حالات انتهاء الخدمة

بسبب بلوغ السن بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١٤ أو بسبب الماهة أو المرض أو كبر السن مما يجعلهم غير لاتقين للخدمة وكلها حالات لم تتحقق بالنسبة الى المدعى عند انتهاء خدمته السابقة التي يطالب بالكالهاة عنها ٠

( طعن رقم ۷۲ لسنة ۷ ق ــ جلسة ۱۹۲٥/۱/۱۳ )

# قاعسدة رقم ( ۹۷۰ )

### المحدا:

سكوت المدعى عن تضمين ظلاماته المقدمة بخصوص اعادته للخدمة أية مطالبة للمكافئة عن مدة خدمته السابقة ــ سقوط هقه في المكافئة بانقضاء المواعد المقررة قانونا لطلبها •

# ملخص الحكم:

بالرجوع الى التظامات المتقدمة من الدعى بخصوص اعادته للخدمة فى ١٩٥١ وهى تحاوز الستة أشهر وبمطالعة الطلبات المقدمة منه بعد هذا التاريخ الى ١٩٥١ وهى تجاوز الستة أشهر وبمطالعة الطلبات المقدمة منه بعد هذا التاريخ الى ١٩٥٨/٥/١٧ وهى عديدة وجميعها مودع ملف خدمته لا يبين منها أن المدعى ضمنها مطالبة ما بمكافأة عن مدة خدمته ومن ثم هانه وقد قضت المادة ٤٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات الملكية بأنه يجب تقديم طلب المعاش أو الكافأة مع جميع المستندات في ميعاد في ماهيته ووخشفته ، ثم تكفلت المادى يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقه في ماهيته ووخشفته ، ثم تكفلت المادة ٤١ من القانون المذكور بالنص على أنه اذا قدم أي طلب يختص بالمعاش أو المكافأة بعد انقضاء المواعيد المقررة في المادة السابقة وبخلاف الشكل المقرر فيها فيكون مرفوضا الموسيق جميع حقوق الطالبة بمكافأة ما عن مدة خدمته السابقة •

( طعن رقم ۷۲) لسنة ۷ ق ـ جلسة ۱۹۲۵/۱۲ )

# قاعدة رقم ( ٥٩٨ )

### المسدا:

مكافاة نهاية الخدمة — عدم جواز منحها للموظف المار أو المنتدب من الجهة المار أو المنتدب اليها — وجوب استرداد ما صرفته لجنسة القطن الممرية من هذا القبيل — الاحتجاج بأن المبالغ صرفت بقرارات ادارية تحصنت بمرور ستين بوما — لا محل له طالاً أن منح المكافات قد تم بالمخالفة لقوانين المعاشات — جواز سحب هذه القرارات في أي وقد دون تقيد بميعاد الستين بوما طالما أن سلطة اللجنة في منح هذه المكافأت سلطة مقيدة لا ترخص فيها •

### ملقس الفنوي:

سبق أن انتهت الجمعية في فتواها بجلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٤ الى أنه لا يجوز للجنة القطن المرية منح مكافات ترك خدمة لموظفى المحكومة المعارين أو المنتدبين للعمل بها عند انتهاء مدة خدمتهم ، وأنه يلزم ترتبيا على ذلك استرداد ماصرفته اللجنة الى هؤلاء الموظفين من مكافات ، باعتبارها مبالغ غير مستحقة لهم ، وقد أيدت الجمعية العمومية هذا الرأى \_ عند اعادة عرض هذا الموضوع عليها بجلسة ١٨٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ \_ اذا انتهى رأيها إلى أنه لايجوز للجنة المذكورة منح مكافات ترك خدمة الموظفين المكومين المنتدبين أو المعارين الى اللجنة ، عند انتهاء مدة ندبهم أو اعارتهم وأنه يلزم تأسيسا على ذلك استرداد ما صرفته اللجنة منذ تاريخ اعادة تشكيلها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ الى هؤلاء الموظفين من مكافات اذ أنها مبالغ غير جائز صرفها اليهم ، على أن يتم الاسترداد ما النسبة الى كليماصرف وطبقا للقواعد والاجراءات المقررة فهذا الشأن،

ولا يسوغ الاحتجاج بأن المبالغ سالغة الذكر قد تم صرفها بمقتضى قرارات من لجنة القطن المصرية ، أنشأت مراكز قانونية لها كاملة المصانة ــ بمضى ستين يوما على صدورها ــ وأنه ليس في القانون مايسمح بالرجوع فيها ، لا يسوغ ذلك لان قوانين الماشات لا تجيز

الجمع بين أكثر من معاش أو مكافأة عن مدة خدمة واحدة ، ومن ثم فان منح موظفى الحكومة المنتدبين أو المعارين الى لجنة القطن المحرية مكافآت نهاية خدمة عن مدة ندبهم أو اعارتهم اليها ــ والتى يستحقين عنها معاشا أو مكافأة في جهاتهم الاصلية المنتدبين أو المعارين منها ــ يعتبر مخالفات لحكم الحظر المنصوص عليه في قوانين المعاشات المخاطب بها هؤلاء الموظفون ، والواجبة التطبيق في حقهم ولا يكون القرارات الصادرة من اللجنة المذكورة بمنح تلك المكافآت ــ بالمخالفة لاحكام توانين المعاشات ــ أى أثر قانونى ، اذ أن سلطة اللجنة في منح المكافآت منح المكافآت منح المكافآت منح المكافآت المناسبة على ذلك يجوز آنفه الذكر لهؤلاء هي سلطة مقيدة ، لا ترخص فيها ، بناء على ذلك يجوز سحب هذه القرارات في أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما المقررة السحب القرارات الادارية غير المشروعة ،

كما لاوجه للقول بعدم جواز استرداد المبالغ المذكورة لفوات ثلاث سنوات على صرفها طبقا المادة ١٨٧ من القانون الدنى و اذ بفرض انطباق حكم هذه المادة فانه لم تمض ثلاث سنوات على تاريخ علم لجنة القطن بحقها في استرداد هذه المبالغ علما يقينيا ، وهو تاريخ صمدور فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلسة ٢٦ من فيراير سنة ١٩٦٤ \_ وهى الفتوى التى أوضحت الوضع الصحيح للقاعدة القانونية التى أدت مخالفتها الى صرف المكافأت المشار اليها للموظفين المذكورين دون وجه حق \_ اذ في هذا التاريخ وحده يتحقق العلم الذي تصبح به اللجنة على بينة من أمرها : من حيث حقها في الاسترداد وواقع الحال أنه لم تمض خمس عشرة سنة على تاريخ صرف المبالغ سالفة الذكر الى هؤلاء الوظفين ، حتى يسقط حق اللجنة في استردادها والذكر الى هؤلاء الوظفين ، حتى يسقط حق اللجنة في استردادها و

وأخيرا لاصحة للزعم بأن تكييف المبالغ المذكورة بأنها مكافآت ترك خدمة يجاوز الواقع ، وأن حقيقتها أنها من قبيل الكافآت التشجيعية أو التقديريه التي لانتعارض مع أى نظام قانوني ، ذلك أنه سسبق للجمعية الرد على هذا الزعم لل فنواها الصادرة بجلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ وكذلك في فتواها الصادرة بجلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ للمتفاد بجلاء من قرار لجنة القطن الصادر في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٧ أن هذه المكافآت قد صرفت الى موظفى المكومة المنتدبين

أو المعارين الى اللجنة عند انتهاء مدة خدمتهم ، وكمكافآت ترك خدمة، وأن صرفها كان يتم طبقا لقرار اللجنة الصادر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ فى شأن مكافآت مدة خدمة المعارين أو المنتدبين بواقع مرتب شهر واحد سامل لاعانة غلاء المعيشة عن كل سنة خدمة .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية الى وجوب استرداد المبائغ التى صرفتها لجنة القطن المصرية الى موظفى الحكومة المعارين أو المنتدبين اليها ، كمكافآت ترك خدمة وذلك وفقا لما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية بجاستيها المنعقدتين فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٤ و ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ و ٢٨ من

( ولف ۲۱/۱/۸۷ - جلسة ۱۱/۱۱/۱۱/۱۱ )

# قاعدة رقم ( ٥٩٩ )

## المحدا:

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة الموظفين الذين قصلوا من المخدمة لبلوغهم سن الستين بعد ١٩٥٤/٧/١٩ وقبل ١٩٥٢/١٠/١ مناط تطبيقه أن يكون الموظف غير مثبت وقصل من المخدمة في المترة المنصوص عليها بالقرار المشار اليه •

## والخص الحكم:

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٦٠ هدف الى منح الموظفين غير الثبتين الذين فصلوا في سن الستين بعد ١٩ من يولبة سنة ١٩٥٤ مكافأة توازى مرتب سنة أشهر تعويضا لهم عن عدم بقائهم في الخدمة الى سن الخامسة والستين وذلك أسوة مالوظفين السذين فصلوا من المفدمة في ١٩ من يولية سنة ١٩٥٤ مكانت سسنهم في ١٩ من يولية سنة والذين منحوا مكافأة توازى مرتب الدة الباقية لبلوغهم سن الخامسة والستين بعد أقصى قدره سنة أشهر بموجب قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٤ من أغسطس و ٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ ، وقد جاءت أحكام هذا القرار مطلقة في منح

الموظفين غير المثبتين الذين فصلوا من الخدمة فى الفترة مز، ١٩ من يولية سنة ١٩٥٤ وقبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ لبلوغهم سن الستين المكافأة المنصوص عليها فيه ولم يورد القرار أى قيد لافادة هذه الطائفة من الموظفين من أحكامه ، لذلك فان هذا القرار يتناول بحكمه الموظفين المشار اليهم كافة ودون استثناء متى توافرت فيهم شروط تطبيقه ومناط هذا التطبيق أن يكون الموظف غير مثبت وفصل من الخدمة فى الفترة من ١٩ من يولية سنة ١٩٥٤ لبلوغه سن الستين م

( طعن رقم ۹۲ السنة ١٠ ق ــ جلسة ٣٠/٦/٦/١ )

# قاعــدة رقم ( ۲۰۰)

#### المحدا:

القاتون رقم ٥٠ أسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التامين والماشات لوظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنين ــ القانون رقم ١٣ أسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ــ نقل المنتفع باحسكام المقانون رقم ٥٠ أسنة ١٩٦٣ الذى لم تبلغ مدة خدمته القدر المدني يعطيه المدن في المعاش الى أحدى الجهات التي لا ينتفع الماملون فيها باحكاد، هذا المائون ولكنهم يخصعون لاحكام القانون رقم ١٣ أسنة بامالاً ١٩٦٠ ــ استحقاقه مكافاة نهاية المخدمة عند نقله اذا لم يطلب تحويل احتياطي معاشه الى الهيئة العامة المتامينات الاجتماعية ٠

## **ملخص الفتوى:**

ان المادة الثالثة من قانون التأمين والمائسات لوظفى السدولة ومستخدميها وعمالها المدنين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ تنص على أن « يقف سريان أحكام هذا القانون على المنتفع بأحكامه اذا نقل أو عين في احدى الهيئات أو المؤسسات العامة التي لا ينتفسع موظفوها بأحكام هذا القانون » ٠

وتنص المادة ٢٧ من هذا القانون على أنه « اذا التحق المنتنع باحدى الوظائف الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية فان له الخيار بين تسوية الكافأة أو المعاش المستحق وفقا لاحكام هذا القانون أو تحويل مبالغ لحسابه الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية مقابل تنازل المنتفع عن حقه في المعاش أو المكافأة » •

وتنص المادة ٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه « اذا كان المؤمن عليه في هذا التأمين مدة خدمة سابقة محسوبة وفقا لقوانين المعاشات المدنية أو العسكرية جاز له أن يطلب حساب تلك المدة أو أي جزء منها في معاشه وفقا لاحكام هذا القانون وله في هذه الحالة أن يطلب تحويل احتياطي معاشه من الخزانة أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » •

وتنص المادة ٢٥ من قانون التأمين والماشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أنه « اذا انتهت خدمة المنتفع ولم تكن مدة خدمته قد بلفت القدر الذي يعطيه الحق في المحاش وفقا الأحكام هذا القانون استحق مكافأة تحسب على أساس ١٥ / من المرتب أو الاجر السنوي عن كل سنة من سنوات المخدمة المشار اليها ولا يستحق أية مكافأة اذا قلت مدة المخدمة عن ثلاث سنوات » •

ومن حبث أنه بيين من المواد المتقدمة أنه اذا نقل المنتفع بأحكام قانون الماشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر الى جهة لا ينتفع العاملون فيها بأحكامه ولكنهم يخضعون فيها لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية ولم تكن مدة خدمته قد بلغت القدر الذي يعطيه الحق في المالم ، استحق المكافأة المنصوص عليها في المادة ٢٥ سالفة الذكر اذا لم تقل مدة خدمته عن ثلاث سنوات ، ويكون له في هذه الحالة الخيار بين تنازله عن المكافأة مقابل تحويل احتياطي معاشه من الخزانة العامة أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اذا رغب في حساب مدة خدمته السابقة بالحكومة وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية وبين صرف هذه المكافأة التي استحقها بخروجه من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ٥ وليس ثمة نص في القانون يحول دون صرفها لهم ٥٠

فاذا رؤى ان صرف هذه المكافأة الى العاملين المنقولين من المحكومة الى القطاع العام فى ظل العمل بلائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣٩ لسفة ١٩٦٦ التى اجازت هذا النقل يتعارض مع الرغبة فى زيادة المدخرات للتنمية القومية أو لا يتفق مع حدف حماية مستقبل العاملين وأسرهم أو قد يحول دون تشجيعهم على تحويل احتياطى المعاش الخاص بهم الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ورؤى ارجاء صرف مستحقاتهم عند نقلهم الى القطاع العسام لتاريخ ورؤى ارجاء صرف مستحقاتهم عند نقلهم الى القطاع العسام لتاريخ تقاعدهم و فان سبيل ذلك تعديل التشريع القائم بما يحقق هذا الهدف

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه فى حالة نقل أحدد المنتفعين بأحكام قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الى احدى الجهات التي لا ينتفع العاملون فيها بأحكام هذا القانون فانه يستحق مكافأة نهاية المخدمة عند نقله اذا لم يطلب تحويل احتياطى معاشه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ٠

( ملف ۲۰/۲/۷۹ ــ جلسة ٥/٢/٢٩٩ )

قاعــدة رقم ( ۲۰۱ )

المِسدا:

النظام الخاص للمماشات والمكافات المعول به في البنك الركزى المصرى — استمرار سريانه على العاملين بالبنك الذين التحقوا بخدمته قبل ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بقانون التامينات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ ـ صدور قرار جمهورى بتعيين موظف بالبنك استمرت خدمته به سنة عشر عما نائبا لمحافظ البنك عام ١٩٦٦ ثم صدور قرار آخر بتعينه محافظا له عام ١٩٦٧ لا يعتبر تعيينا مبتدا في الحالتين — اعتباره بمثابة ترقية في سلم الترقى الوظيفي للبنك — المادت من النظام المخاص للمعاشات والمكافات المعول به في البنك — التزام البنك طبقا للمدة ٨٩ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بقيمة الزيادة في مكافاة نهاية الخدمة المقررة وفقا لهذا النظام عن تلك القررة وفقا لاحكام حسنة التانون .

### هلخص الفتوى:

منهن حيث أن المادة الأولى من القانو رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك الركزي المصرى والبنك الاهلى المصرى تنص على أن « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى « البنك الركزي المصرى » • • • • و و ننص المادة الرابعة من هذا القانون على أن « يشكل مجنس ادارة البنك الركزي من محافظ يرأس المجلس ونائب محافظ وعدد من الاعضاء ٠٠٠ ويعين أعضاء مجلس الادارة وتحدد مكافآتهم بقرار من رئيس الجمهورية » • وتنس الله ق على أن « ييقى لن يلحق بالعمال في البنك المركزي من موظفي البنك الأهلى المصرى وعماله كافة الحقوق والمزايا المقررة لهم وفقا للانظمية المطبقة عليهم بالبنك الاهلى المصرى في تاريخ العمل بهذا القانون ، وتعتبر خدمتهم في البنك المركزي امتدادا لخدمتهم السابقة في البنك الاهلى المصرى » وتنص المادة ١٤ على أن « يصدر من رئيس الجمهورية قرار بالنظام الاساسي للبنك المركزي المصرى » وتنص المادة ١٩ من النظام الأساسى للبنك المركزي الصرى المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ على أن « يتولى ندارة البنك مجلس ادارة يشكل من محافظ يرأس المجلس ونائب محافظ وعدد من الاعضاء ٠٠٠ والمجلس أن يصدر القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بعملياته وبالشئون المالية والادارية ونظام موظفي البنك ٠٠٠ » وتنص المادة ٢٢ منه على أن « يعين المحافظ ونائبه وباقى أعضاء مجلس الادارة وتحدد مكافاتهم بقرار من رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات » وتنص المادة (٣) من لائحة الاستخدام والمكافآت والمعاشات للعاملين بالبنك المركزي المصري والتي وافق عليها مجلس ادارة البنك بجلسته المنعقدة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ على أن « ييقى الموظف في الخدمة الى سن الستين ولا يسرى هذا الحكم على وظائف المحافظ ونائبه ووكيل المحافظ ووكيل المحافظ المساعد » وتنص المادة (٤) من هذه اللائحة على أن « يستحق الموظف عند تقاعده مكافأة يبلغ مجموع قيمتها ٠٠٠٠ أما مكافأة المحافظ أو نائبه أو وكيله المساعد فتحسب وفقاً لما يأتى : \_ أ \_ عن مدة الخدمة السابقة لتعيينهم في احدى الوظائف المشار اليها بواقع ٥٠٠٠ وذلك على أساس المرتب الآخير الذي يتقاضونه قبل هذا التعيين • ب ـ عن مدة الخدمة

اللاحقة لتعيينهم فى أهدى الوظائف المذكورة بواقع ٠٠٠٠ وذلك على أساس المرتب الآخير الذى يتقاضونه فى كل وظيفة على حده » واخيرا تنص المادة (١٢) من هذه اللائحة على أنه « فى جميع الآحوال وبصرف النظر عن السن أو مدة المخدمة يستحق المحافظ أو نائبه أو وكيله أو وكيله المساعد المكافأة المقررة لهم طبقا للماده(ع) اذا استقالوا منوظيفتهم وكيله المستعد خدمتهم لاى سبب من الاسباب الواردة فى هذه اللائحة » ،

ومن حيث أن مثار النزاع فى الحائة المعروضة بنحصر فى تحديد قيمة المكافأة المستحقة للدكتور ••••• عن الفترة اللاحقة لتعيينه نائبا لمحافظ البنك فى يناير سنة ١٩٦٦ باعتبارها لاحقة على تاريخ العمل بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ •

ومن حبث أن شغل الدكتور ٠٠٠٠٠ وظيفة نائب محافظ البنك المركزي عام ١٩٦٦ ثم شعله لوظيفة محافظ البنك عام ١٩٦٧ لا يعتبر تعيينا مبتدأ وانما يعتبر بمثابة ترقية في سلم انترقى الونديني للبنك اذ جاء هذا التعيين بعد خدمة متصلة قاربت ستة عشر عاما ، وقد اتخذت هذه الترقية صورة التعيين بقرار جمهوري وغقا لنص المادة ٢٢ من النظام الاساسى البنك وهو أمر لا يغير من كونها ترقية باعتبارأن المشرع يقصد من ذلك تحقيق ضمانات معينة فدمن يشغل الوظائف الرئيسية بالبنك ، حقيقة أن رئيس الجمهورية - وهو السلطة المختصة بالتعيين في هذه الوظائف \_ ليس مقيدا باختيار الحافظ أو نائبه من بين العاملين في البنك بل في مكنت أن يشغل هنتين الوظيفتين من الخارج الا أنه طــالما أنه اختـــار الدكتور •••••••• لشعلها وهــو من بين العاملين بالبنك ، فإن ذلك يعد استمرارا لخدمته السابقة ولا يكون هناك غاصل بين خدمته في وظيفة وكيل البنك وخدمته في وظيفة نائب المحافظ ثم محافظ البنك ، ومن ثم فانه ليس ثمة شك فى أن الدكتور • • • • كان في خدمة البنك في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ وان خدمته استمرت دون انقطاع من ١/١/١٥٠ الى ١٩٧١/١/١٩٧١ تاريخ انتهاء خدمته الامر الذي يترتب عليه أستفادته من حكم المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ ووفقا لما انتهى اليه تفسير مجلس الوزراء لهذا النص من استمرار تطبيق النظم الخاصة التي

تقرر للماملين مزايا أغضل من تلك المقررة فى القانون المذكور بالنسبة الى مكافأة نهاية الخدمة أذا كان هؤلاء الماملون فى خسدمة أصحاب الاعمال فى ١٩٦٤/٣/٢٢ ٠

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مدة خدمة الدكتور ٥٠٠ منذ تعيينه سكرتيرا عاما للبنك الاهلى في ١٩٥٠/٦/١٨ وحتى انتهاء خدمته في وظيفته محافظ البنك المركزى في ١٩٧١/١/٣١ تعتبر مدة خدمة متصلة ومن ثم غانه يستفيد من الحكم الوارد في المادة ٩٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ فيلتزم البنك مقيمة الزيادة في مكافأة نهاية المخدمة القررة وفقا لاحكام لائحة الاستخدام والمكافأت والماشات للعاملين بالبنك المركزى المصرى عن مدة خدمته كاملة ، عن تلك المقررة وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار الميه •

( ملف ۲۷/۲/۷۱ ــ جلسة ۲۹/۲/۷۹ )

الفرع الخامس

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٢٠٢)

#### المسدا:

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والرتبات والكافات التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية للمالق سريانه للمصور على المتقاضاه الموظفون من الهيئات والمؤسسات المطلية للم عدم سريانه بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها الموظف من المهيئات الدولية •

### ملخص الفتوى:

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور

والمرتبات والكانمات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية تنص على أنه « فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية ، لايجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافات علاوة على ماهيته أو مكافأته الاصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة أو الخاصة على نصف الماهية أو المكافأة الاصلية على ألا يزيد ذلك على ثمانمائة جنيه سنويا » «

وتنص المادة السادسة من هذا القانون على أنه « لايجوز تميين الموظفين المنصوص عليهم فى المادة الأولى فى الشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات المشار اليها فى المادة المذكورة بأجر أو مرتب أو مكافأة تقل عما يتقاضاه من يقوم بعمل مماثل أو مشابه فى ذات الجهة ، وتقوم الجهات المذكورة الى يعمل بها الموظف بابلاغ الجهة التابع لها الموظف عن طبيعة العمل الذى يقوم به وما يتقاضاه عنه من أجور أو مكافآت وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ التحاقه بالعمل ، كما تنص المادة و على أن « كل مفالفة لاحكام المادة السادسة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لاتجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين المقوبتين ، هذا علاوة على استرداد الفروق المالية المترتبة على المخالفة،

ومن مجموع هذه النصوص يستفاد أن الهيئات والمؤسسات التى تعينها المادة الاولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليها انما هى الهيئات والمؤسسات المحلية الخاصعة لحكم التشريع الممرى – دون الهيئات والمؤسسات الدولية التى لايتناولها ولا يمتد اليها نطاق هذا انتشريع ، وانما تسرى عليها الاتفاقات الدولية المبرمة فى شأنها ، فان لم توجد فقواعد العرف الدولى ، يؤيد هذا النظر أن الالتزام المفروض فى المادة السادسة والجزاء الجنائى المقرر فى المادة التاسعة لا يمكن أعمالها فى نطاق الهيئات أو المؤسسات الدولية التى لا تخضم للتشريع المحلى ولهذا انتهى رأى الجمعية المعمومية الى أن أحكام القانون رقم ١٧ نسنة العموميون من الهيئات الدولية ومن بينها المركز الدولى للتعليم الاساسى بسرس الليان والتابم لهيئة الأمم المتحدة •

(نتوی ه۹ه فی ۱۹۵۷/۱۰/۲۸)

# قاعدة رقم (٦٠٣)

#### المسدا:

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ــ الاعاتة المسلية وتأخذ حكمها ــ الاعاتة المسلية وتأخذ حكمها ــ عدم استحقاق الوظف لهذه الاعانة اذا غصل لسبب بسقط حقــه في المكافاة الاصلية ٠

### ملخص الحكم:

ان الاعانة المشار اليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ لا تعدو أن تكون زيادة في المكافأة الاصلية ، فهي من طبيعتها وتأخذ حكمها ، وقد أكد ذلك قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، اذ نص على استحقاق هذه الاعانة اذا كان فصل الموظف مما يعطيه الحق في تلك المكافأة ، ولما كان المدعى نند فصل من الخدمة لانقطاعه عن العمل بدون عذر مقبول مدة تزيد على عشرة أيام ، وهذا من الاسباب التي تحرمه من المكافأة الاصلية ، فهي بالتالى من الاسباب التي تحرمه من المكافأة المقررة بقرار مجلس الوزراء السالف الذكر ،

( طعن رقم ٢ لسنة ٣ ق \_ جلسة ١٩٥٨/١١/١

قاعدة رقم ( ٦٠٤)

### المسدأ:

صدور قرار من عضو اللجنة المليا المنتدب للاصلاح الزراعى فى ١٩٥٨ من غبراير سنة ١٩٥٦ بمنح مهندس الاصلاح الزراعى مكانات شهرية ثابتة بفئات معينة فى ظل اللائحة الداخلية للهيئة العامة للاصدلاح الزراعى الصادرة بقرار اللجئة العليا فى ١١ من نونمبر سنة ١٩٥٤ ثم الماء هذه اللائحة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ الصادر باللائحة المجديدة — اعتبار قرار عضو اللجنة العليا بمنح

المكافآت ملغى بالغاء اللائحة القديمة التي صدر في ظلها وتطبق اللائحة الجديدة مكملة بقانون الوظائف العامة غيما لم يرد به نص فيها •

### ملخص الفتوي :

اصدر السيد عضو اللجنة العليا المنتدب للإصلاح الزراعى القرار رقم ٢٨٣ في ٢١ من غبراير سنة ١٩٥٦ بمنح المهندسين اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٦ مكافأة شهرية ثابتة تشمل بدل السكن ومرتب التفتيش وبدل الصعيد واعانة المغلاء والاعانة الاجتماعية ٥٠٠٠ النخ ، وذلك بواقع ٢ جنيهات للمهندسين بالقاهرة والجيزة والمرج ، ٩ جنيهات بالوجه القبلى حتى أسيوط ، ١٦ جنيها بالوجه القبلى حتى أسيوط ، ١٦ جنيها بمناطق الوجه القبلى بعد أسيوط وتضمن القرار أن هذه المكافأة ترتبط بالمجهة التى بمارس المهندس عمله فيها بحيث اذا نقل الى جهة عُثرى بعامل بقيمة المكافأة المقررة بها ،

ولما صدر القانن رقم ٦٧ اسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والكافات التي يتقاضاها الموظفون العموميون عسلاوة على مرتباتهم الاصلية ترتب على تطبيقه على هؤلاء المهندسين نقص فى مجموع ما يتقاضونه من الهيئة اذا قورنوا بعيرهم ممن يعملون فى الهيئسات الاخرى الامر الذى أدى بكثير منهم الى ترك العمل مالهيئه فى الوقت الذى تزداد فيه حاجتها اليهم نتيجة المتوسع فى عمليات استصلاح الاراضى •

فهل يجوز أن تستبدل بالكافأة المقررة لهم بمقتضى القرار ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ السالف الذكر بدل طبيعة عمل يمنح للمهندسين الشاغلين لوظائف هندسية بحتة ويتقاضون بدل تخصص وذلك حتى لا يضف ما يصرف اليهم بهذا الوصف لاحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليسه •

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٦٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ فاستبان لها أن المادة ١٢ من قانون الاصلاح الزراعي ناطت باللجنة

العليا للاصلاح الزراعى وضع لائحة داخلية تبين طريقة اعداد ميزانية الهيئة والقواعد التى تجرى عليها فى الادارة والمشتريات والعسابات وتحيين الموظفين وترقياتهم وتأديبهم ونظام المكافات التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعارون اليها • وبناء على ذلك اصدرت اللجنة العليا قرارا باللائحة الداخلية فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ • وقد نص فى البند الثانى من لائحة المستخدمين التى تضمنتها تلك اللائحة على أن يختص السيد عضو اللجنة العليا المنتدب بتقرير صرف مكافات وأجور أصافية للموظفين طبقا للقواعد التى تقررها اللجنة العليا وعلى أن تعديل هذه اللائحة يكون بقرار من اللجنة العليا • وقد أصدر السيد عضو اللجنة العليا المنتدب القرار رقم ٢٨٢ لمسنة ١٩٥١ المشار اليه متضمنا منح المهندسين بالهيئة المكافات المتقدم ذكرها •

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات المامة كما صدر القانون رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ١٣ من قانون الأصلاح الزراعي فنصت المادة الاولى من هذا القانون على أنه «يعد مجلس الادارة لائمة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن اعداد ميزانية الميئة وتنظيم علاقتها بصندوق الاصلاح الزراعي والقواعد التي تجرى عليها في الادارة والمشتريات والصابات وتعيين الموظفين وترقياتهم وتأديبهم ونظام المكافآت التي تمنح لهم أو لفسيرهم ممن يندبون أو يعارون اليها •

وبناء على ذلك أعد مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى اللائحة الداخلية وصدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧١ لسنة ١٩٦٠ وقد نص فى المادة الثانية منه على الغاء اللائحة الداخلية للهيئة المعامة للاصلاح الزراعى المؤرخة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ سالفة الذكر وكل قرار يخالف أحكام اللائحة الجديدة •

ويتعبن ابتداء تحديد مصير القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ لمرفة ما اذا كان لا يزال نافذا بعد الغاء اللائحة القديمة وعندئذ بيحث فيما اذا كانت المكافآت المقررة بمقتضاه تخضع لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ أم أن هذا القرار قد الغي بالغاء اللائحة القديمة التي صدر في ظلها وبناء عليها فلا يكون ثمت محل لهذا البحث •

وبيين من استقصاء النصوص السابقة أن القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه قد صدر في ظل اللائحة القديمة ( لائحة سنة ١٩٥٤ ) واعمالا لها وأن هذه اللائحة قد ألفيت بصدور القرار الجمهوري رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ ٠

يؤيد هذا النظر أن الشارع فى المدة ١٣ من قانون الاصلاح الزراعى قبل تعديلها قد ناط باللجنة العليا للاصلاح الزراعى وضع قواعد لتعيين الموظفين وترقياتهم ونظام المكافات التى تعنح لهم وقد عدل هذا النص على نحو يجعل اصدار هذه اللائحة بقرار من السيد رئيس الجمهورية،

وقد نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧١ لسنة ١٩٦٠ الذي صدر باللائمة الجديدة صراحة في المادة الثالثة منه على الماء اللائمة القديمة ، لذلك فان القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ المسار اليه وقد استند الى اللائمة القديمة يكون قد الني بالماء هذه اللائمة .

واذا كانت اللائحة الجديدة قد جاءت خلوا من أى نص بحكم الحالة المعروضة الا أن المادة ٢٠ منها قد جرى نصها بما يأتى: « تسرى على موظفى وعمال الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى اللائحة أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة »،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن قرار العضو المنتدب للهيئة العامة للاصلاح الزراعى رقم ۲۸۲ لمسنة ۱۹۹۰ المشار اليه قد ألغى منذ تاريخ العمل باللائحة المجديدة المادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۷۱ لمسنة ۱۹۲۰ المونث من ملا محل لتطبيق القانون رقم ۲۷ لمسنة ۱۹۵۷ على هؤلاء الموظفين ( المهندسين ) ويطبق عليهم أحكام قانون الوظائف العامة شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الموظفين •

( نتوی ۵۸ فی ۱۹۹۲/۱/۲۸ )

# قاعدة رقم ( ٦٠٥)

#### : المسدا

منحة الاثنى عشر يوما الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ حليمتها حليست تبرعا حدى مكافات للعاملين بالدولة عن أعمال السنة المتضية بالنسبة لتحقيق أهداف خطة الانتاج حديث المقرار الجمهورى رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ على عدم صرف المنحة للعاملين في اجازات أو منح دراسية أو بعثات او الذين قدم عنهم تقرير بمرتبة متوسط غاقل أو المحالين الى المحكمة التاديبية أو الجنائية أو الاستيداع حضحتا سنة ١٩٦٧ عنه ١٩٦٨ حريان مجرى منحة عام ١٩٦٠ حائد الذي ذلا يصرف أى من هذه المنح كاملا الا لمن قام بعمله طوال السنة المناقب المستحقاتها لمن ترك المخدمة أثناء السنة المذكورة بنسبة المدة التي قضاها في العمل دون مدة تسليم المهدة ٠

## ملخص الفتوى:

ان منحة الاثنى عشر يوما التى صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ لم تكن أول منحة صرغت لموظفى الدولة وعمالها فمن قبلها تقررت منحتان ، الاولى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٦٦ بمنح موظفى الدولة وعمالها الدائمين والمؤقتين مرتب أو أجر عشرة أيام بحد أقصى ٢٥ جنيها ، والثانية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفى الدولة وعمالها مرتب المجمهورية رقم ٢٢٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفى الدولة وعمالها مرتب ثلث شهر للموظفين وأجر عشرة أيام للعمال بحد أقصى ٢٥ جنيها ،

ومن حيث أن ظروف تقرير كل من منحتى عامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ف نهاية السنة المالية للعاملين المذكورين ، يكشف عن أنها لبست تبرعا من الدولة للعاملين بها ، وانما هى اثابة لهم ومكافأة عن أعمال السسنة المنقضية التى ساهموا بجودهم خلالها لتحقيق خطة الانتاج وأهدافها ، وآية ذلك أن المنحة التالية للمنحتين المشار اليهما ، وهى التى تم صرفها للعاملين فى الدولة بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسسنة للعاملين فى الدولة بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسانة

فى أجازات أو منح دراسية أو بعثات طول العام والعاملين الذين قدم عنهم تقرير سنوى عن سنة ١٩٦٤ بمرتبة متوسط فأقل والعاملين المحالين الى المحاكمة التأديبية أو الجنائية أو الى الاستيداع وغنى عن البيان أن حرمان هذه الطوائف من استحقاق المنحة له دلالته فى اعتبارها مكافاة انتاج عن جهود العاملين خلال السنة المالية المنقضية ، فمقتضى هذا الحكم لاتصرف المنحة لمن لم تسمم جهودهم فى أعمال تلك السنة .

واذا كانت منحة عام ١٩٦٥ انما هى مكافأة انتاج بالدليل السابق، فان كلا من منحتى عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٤ يجرى مجراها بقرينة من مناسبة تقريرها وترايد مقدارها بزيادة الجهود وتحقيق الاهداف ، في مجال يتصل بعلاقة عمل لا مناسبة به ،

ومن حيث أنه يترتب على اعتبار منحة عام ١٩٦٤ مكافأة انتاج لموظفى الدولة وعمالها لقاء مااسهموا به من عمل ومشاركة فى تتفيذ مشروعات الدولة وانجاز أعمالها فى مختلف المرافق وتحقيق أهدافها طوال السنة التى تقررت المنحة عند انتهائها وهى السنة المالية ١٩٦٣ مراء أن تستحق هذه المنحة لكل موظف وعامل بنسبة ما أداه من عمل على مدار هذه السنة ، أى بنسبة المدة التى قام خلالها بشعل الوظيفة التى اسندت اليه والقيام بأعبائها ، فلا تصرف كاملة الألمن قام بعمله طوال السنة المالية المذكورة ، ويستحق من التحق بالمخدمة فى بحر هذه السنة من المنحة بنسبة المدة التى عمل خلالها ، كما بستحق من ترك المخدمة أثناء السنة المذكورة جزءا من المنحة بنسبة المدة التى يستبقى فيها فى العمل قبل ترك الخدمة ، وذلك دون نظر الى المدة التى يستبقى فيها المؤطف لتسليم ما بعهدته لعدم حكمة منح المكافأة فيها ه

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان من التحقوا بخدمة مديرية الشئون الصحية بمحافظة سوهاج خلال السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ لايستحقون من المنحة الصادر بها قرار رئيس الجمهوربة رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ الا بنسبة المدة من هذه السنة التى عملوا خلالها دون مدة تسليم المهدة ، ويتعين استرداد ما صرف اليهم زريادة على ذلك ٠ (مك ٢٣٣/٤/٨٦)

# قاعدة رقم ( ١٠٦)

#### المحدا:

تفسير ـ ورود احد البنود في الميزانية متضمنا النص على أنواع متميز من المكافآت يجمع كل مجموعة منها جامع التجانس بما يفرقها عن الاخرى ـ تفسير عبارة ( مكافآت تدريس وتدريب وأشراف وامتحانات ) باعتبارها مجموعة متجانسة ـ وجوب مرفها الى الاعمال التى ترتبط بالضرورة بالتدريس والتدريب والامتحانات دون ما عداها ـ نفى صفة المعومية عن لفظ « الاشراف » بارتباط السياق الذي ورد فيه •

## ملخص الفتوى:

جاء فى البند (٥) الخاص بالمكافآت فى ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٥/٦٥ بالقسم ١٩ فرع الديوان العام لوزارة الثقافة والارشاد القومى ما يلني: :

- (١) مكافآت اضافية ٠٠٠
- (ب) مكافآت تشجيعية ٠٠٠
- (ج) مكافآت عن أعمال أخرى ٠٠٠
- نوع ٧ \_ مكافآت تدريس وتدريب واشراف وامتحانات
  - نوع ٨ ــ مكافآت حضور جلسات ولجان ٠
    - نوع ۹ ــ مكافآت أخرى ۰

ويؤخذ من هذا ان الفقرة آنفة الذكر قد تضمنت ثلاثة أنواع من المكافآت تتميز كل هئة منها باتحاد فى الطبيعة والخصائص مع جامع التجانس الذى ينتظم كل مجموعة ويفرقها عن الآخرى ، بما يقتضى منطق التفسير ازاءه صرف مفهوم الآشراف الذى تضمنته عبارة « مكافآت تدريس وتدريب واشراف واهتحانات » الواردة قرين النوع ۷ الى الاعال التى ترتبط بالضرورة بالتدريس والتدريب والامتحانات مسعقصره عليها دون ما عداها مما لا يدخل فى دائرتها لوجوب تجانس هذا الاشراف مع الاعمال التى اقترن بها بحكم تحديد معناه ونفى صفة

العمومية عنه بارتباط السياق الذي ورد فيه ، ولزوم أن يكون منصبا بالتبعية على تدريس أو تدريب أو امتحان ومتملقا بشيء من ذلك، اذ أن التدريس والتدريب صنوان والامتحان ختامهماه أما الاشراف على غير ذلك من الاعمال الاخرى التي تدخل في نشاط وزارة الثقافة والارشاد القومي فيخرج من نطاق مدلول لفظ اشراف الوارد في العبارة السالف ذكرها ، ولا سيما أن الامر يتعلق بمكافآت مالية وأن القاعدة العامة تقضى بعدم جواز التوسم في تفسير القواعد المالية .

لذلك انتهى الرأى الى أن مدلول لفظ الاشراف الوارد فى البند (٥) المتقدم ذكره يقتصر على الاشراف على أعمال التدريس والتدريب والامتحانات فحسب دون سواها من الاعمال الاخرى •

( ملف ۲۸۱/۱/۱۱ ــ جلسة ١/١/١٢/١١ )

قاعدة رقم ( ۲۰۷)

البسدا:

السكافات التى قررها مجلس ادارة مؤسسة أبنية التطيم في المرام/١٠ الماملين بالؤسسة بواقع ٤٠ ٪ من الرتب بحد اقصى ٢٥ جنيها شهريا — صحور القرار الجمهورى رقم ٨١١ لسنة ١٩٥٨ بانشاء مؤسسة البنبة المامة ونصه على استمرار المعل بقرارات مجلس ادارة مؤسسة البنية التعليم في شأن المؤسسة الجديدة — اصدار مجلس ادارة مؤسسة الابنية المامة قرارا في ١٩٠٨/١/١٨ بتخفيض قيمة الكافاة الى ٣٠ ٪ من الرتب — صحر القرار الجمهورى رقم ٨١٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسة المرية المامة للابنية ونصه على اسنمرار العاملين في تقاضى مرتباتهم الحالية حتى يتم تقييم وظائف المؤسسة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٣ — تحويل المؤسسة العامة للابنية الى شركة مساهمة ونقل العاملين بها الى الشركة بحالتهم الى أن يتم تقييم وتعادل الوظائف — عدم جواز ضم هذه المكافاة الى مرتباتهم عند اجراء التعادل — اساس خلك أن مرتباتهم قد حددها التنظيم اللائمي الذي يحكم مراكزهم الوظيفية وأن الضم يترتب عليه نعديل جدول الرتبات

### ەلخص ائفتوى:

يبين من تقصى التشريعات المنظمة لشؤون مؤسسة أبنية التعليم ومؤسسة الابنبة العامة والمؤسسة المصرية العامة للابنية العامة أن مجلس ادارة مؤسسة ابنية التعليم كان يملك بالتطبيق للمادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٢ بانشاء مؤسسة أبنية التعليم ، معدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٣ ، وضع نظام المكافات التي تمنح للموظفين والستخدمين والعمال أو لغيرهم ممن ينتدبون للعمل بالمؤسسة على أن يعرض هذا النظام على مجلسُ الوزراء لاقراره ، واستنادا الي هذا اصدر مجلس الادارة المذكور قرارا في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بمنح العاملين بالمؤسسة المشار اليها مكافأة بواقع ١٤٠/ من المرتب بحد أقصى قدره ٢٥ جنيها شهريا بالشروط التي نص عليها وما تناولها به فيما بعد من تعديلات وقد تقرر لجلس ادارة مؤسسة الابنية العامة ذات الحق في منح مكافآت لموظفي المؤسسة ومستخدميها ومن يندبون للعمل بها طول ألوقت أو يؤدون أعمالا لها الى جانب عملهم الاصلى من غير موظفيها ، دون التقيد بالقواعد العامة التعلقة بمكافات العمل الاضاف وبالمكافآت التشجيعية ، وذلك بمقتضى المادة العشرين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١١ لسنة ١٩٥٨ بانشاء مؤسسة الابنية العامة ، الذي نص في الفقرة الأولى من المادة ٣٥ منه على أن « تدكون القرارات الجمهورية والوزارية وقرارات مجلس ادارة مؤسسة أبنية التعليم والقرارات الصادرة منعضو مجلس الادارة المنتدب لمؤسسة أبنية التعليم واللجنة التنفيذية لها ومديرها العام التى سبق صــدورها من تاريخ انشاء مؤسسة أبنية التعليم سارية الفعول ويعمل مها في شئون « مؤسسة الابنية العامة » الى أن تصدر قرارات بالغائها أو تعديلها من الجهـة المختصة بمقتضى هذا القرار ، وبناء على هذا النص استمر العمل بقرار مجلس ادارة مؤسسة أبنية التعليم آنف الذكر الخاص بمنح هذه المكافات الى ان صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية الذي جعل الحد الاقصى للمكافأة في الشهر ٢٥/٠ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهات أيهما أقل ، وأجاز للوزير المختص أن يرخص في منح المكافآت في حدود ٣٠ ٪ من المرتب الشهرى بالنسبة الى الاعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها

وكذا الامتحانات والاعمال الهامة التي تقتضي صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفئات شهرية تختلف حسب أهمية العمل وكفاية الموظف الذي اختير لادائه - ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ، وعلى أثر هذا اصدر مجلس ادارة مؤسسة الابنبة العامة في ١٨ من يناير سنة ١٩٦٠ ترارا بتخفيض المكافأة من ٤٠٪ الى ٣٠٪ تمشيا مع السياسة العامة الاجور وقد ظَّل العمل جاريا بقرار منح المكافأة الى أن صدر قرار رئيس الجمعورية رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٦٥ بتتَّظيم المؤسسة المرية العامة للابنية العامة الذي نص في المادة السابعة منه على أن « يستمر العمل فيما يتعلق بشئون العاملين بالمؤسسة بقرارات مجلس الادارة المعمول بها حاليا ، وذلك الى أن تعدل هذه القرارات أو تلغى بقرارات من مجلس ادارة المؤسسة ، كما يستمر العاملون بالمؤسسة في تقاضى مرتباتهم الحالية حتى يتم تقييم وظائف المؤسسة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٩٣ المشار اليه والقواعد المنظمة لذلك » وأخيرا صدر خرار رئبس الجمهورية رقم ٤٤١٣ لسنة ١٩٦٥ بتحويل المؤسسة المصرية العامة للابنية العامة الى شركة مساهمة عربية باسم المكتب العربى للتصميمات والاستشارات الهندسية ونص في المادة السادسة منه على أن « ينقل جميم العاملين في المؤسسة المصرية العامة للابنية العامة الى هذه الشركة بحالتهم وذلك الى أن يتم تقييم وتعادل الوظائف ؟ •

ويؤخذ من مطالعة هذه النصوص أن الكافأة المشار اليها فيما تقدم انما كانت ذات طابع عينى لا شخصى ، أى أنها قررت الوظيفة ذاتها أو للعمل المنوط بالعامل القيام به ولم تقرر العامل شخصيا ، وعلة منحها الذى استطال ما تنفرد به أعمال مؤسسة أبنية التعليم ، ثم مؤسسة الإبنية العامة ، ثم الشركة المساهمة بالمكتب العربى للتصميمات والاستشارات الهندسية ، من طابع خاص يتمثل فى امتداد العمل الرسمى بكل منها الى ما بعد انتهاء ساعاته فى الجهات الاخرى ولما كان الركز القانونى للعاملين بمؤسسة أبنية التعليم ثم مؤسسة الإبنية العامة هو مركز ا تنظيميا لائحيا ، وكان القانون هو الذى ينشىء المراكز الوظينية التنظيمية ، وبهذه المثابة تظل هذه المراكز خاضعة لقواعد التحديل والتخيير ومن مقتضيات المصلحة العامة غقد خفض مجلس ادارة مؤسسة الإبنية

العامة بحق المكافأة آنفة الذكر من ٤٠/ الى ٣٠/ ، وكان يملك العاءها كلية دون أن يعترض عليه بوجود حق مكتسب أو لُقيام علاقة عقدية تعد شريعة المتعاقدين ، وآية ذلك أن المعاملين بمؤسسة الابنبة العامة كانوا خاضعين لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة طبقا للمادة ١٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه التي تنص على أنه « مع مراعاة أحكام هذا القرار تسرى على موظفى المؤسسة ومستخدميها أحكام القانون رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة » ، الأمر الذي يستبعد في خصوص وضعهم العلاقة العقدية التي لو صح قيامها لنص على سريان قانون العمل ازاءها ، هذا الى أن مرتبات هؤلاء العاملين قد حددها التنظيم اللائحى الذي يحكم مراكزهم الوظيفية ، ولو قيل بضم المكافأة موضوع البحث الى مرتباتهم هذه على زعم أنها جزء منها لأدى هذا الى تخويل مجلس الادارة سلطة ليست له واختصاصا لا يملكه وأفضى الى منحه رخصة لم يرد بها نص ، ولا ينبني على ذلك تعديل جدول مرتبات الماملين المذكورين الوارد بالميزانية على خلاف أوضاع هذه الميزانية ، وهو مالا يجوز ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المَّادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في فقرتها الاولى من أن « يراعي عند نحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أز, يضاف البها المتوسط الشهرى للمنح التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرآر رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للماملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة » أذ أن هذا الحكم انما يصدق على تحديد الرتبات في مفهوم المادة ٨٧ من النظام المذكور عند النقل المي الفئات الواردة بالجدول الرافق له •

لذلك انتهى الرأى الى أنه ليس من مؤدى استمرار صرف المكافأة موضوع المحث للعاملين بمؤسسة أننية التطيم المعروضة حالتهم بعد نقلهم الى مؤسسة الابنية العامة ثم الى المكتب العربى للتصميمات والاستثبارات الهندسية هو ضمها الى مرتباتهم لعدم جواز هذا الضم للاسباب المفصلة فيما تقدم ٠

( ملف ۲۸۱/٤/۸۳ ــ جلسة ۲۱/۱/۲۲۱ )

# قاعسدة رقم (۲۰۸)

### البسدا:

أحقية رؤساء وأعضاء لجان الفصل في المنازعات واللجان الاستثنافية في صرف مكافآت أو بدل حضور جلسات هذه اللجان •

# ملخص الفتوى:

أن القانون رقم ١٤٨ أسسنة ١٩٦٢ ومن بعده القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ قد خلا كلاهما من النص على صرف بكلفات أو بدل حضور جلسات لاعضاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية أو اللجان الاستثنافية حالاً أنه بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان و ونصت المادة الاولى من هذا القرار على أن « تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضورجلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات و المؤسسات لاعامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث و المعاهد وأعضاء اللجان الاخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهورى و ويجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لاعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية » ووزارية »

كما نصت المادة الثانية منه على أن لا تمنح الكافأة أو البدل المشار اليه فى المادة السابقة للاعضاء المدرجة وظائفهم فى الجهة التى ينعقد بخصوصها المجلس أو اللجنة أو التى يكونون منتدبين أو معارين لها ٠٠

ولما كانت لجان الفصل فى المنازعات الزراعية واللجان الاستثنافية قد شكلت بمقتضى القانون ذاته فمن ثم يستحق أعضاؤها صرف مكافآت أو بدل حضور جلسات فى ظل العمل بالقرار الجمهورى آنف الذكر دون أن يحتج فى هذا الصدد بأن تلك اللجان قد شكلت بقرار من الحافظ كا يعدو وهو سلطة أدنى من الوزير ، لان القرار الصادر من المحافظ لا يعدو فى حقيقة الامر أن يكون مجرد قرار تنفيذى سيما وأن القانون قد حدد أعضاء اللجان على سبيل الحصر واذا كان تعدد هذه اللجان وتشكيلها

على مستوى القرية والمركز قد استازم صدور قرار من المحافظ المختص بالتشكيل فان تلك المسألة التنظيمية البحتة لا تنفى عن اللجان وصف « التشكيل بمقتضى القانون » •

وبالنسبة الى الفقرة السابقة على صدور هذا انقرار الجمهورى فلم تكن ثمة قواعد قانونية تنظم صرف مكافات أو بدل حضور جلسات لاعضاء اللجان ومن ثم فان المصرف عن هذه الفترة يكون خاضعا لتقدير المجهة الادارية التي يجوز لها تقرير المنح أو عدم المنح فيحدود القواعد المنظمة لصرف الاجور والمكافأت الاضافية التي كان معمولا بها آنذاك و وغنى عن البيان أن الامر هن انما يقتصر على اللجان المشكلة طبقا للقانون رقم 184 لسنة ١٩٩٣ وحدها و

أما اللجان التي شكلت طبقا للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ فانها تخصم لاحكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه •

من أجِل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

(أولا) مشروعية القرارات الصادرة من المحافظين بتشكيل لجان الفصل في المنازعات الزراعية وبتحديد بدل حضور جلساتها بالنسبة الى أعضائها من غير رجال القضاء وانتيابة •

(ثانيا) أحقية رؤساء وأعضاء اللجان فى صرف بدل حضور جلسات اللجان منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ مع مراعاة حكم المادة الثانية منه • أما قبل العمل بهذا القرار فان منح هذا العدل كان أمرا جوازيا خاضعا لتقدير جهة الادارة •

(ثالثا) أن القرار الصادر من مجلس القضاء الاعلى بتحديد فئات المكافأة بالنسبة الى رجال القضاء والنيابة هو قرار ملزم للجهة القائمة بالمرف •

( رابعا ) الجهة الملزمة بصرف هذه المكافآت من ميزانيتها هي المحافظات ٥٠ ( ملك ١٩٧٠/٧٢٩ ) - جلسة ١٩٠٠/١/٢١ )

# قاعدة رقم (٦٠٩)

#### المسدأ:

قرارات مجلس جامعة اسيوط بشأن قواعد صرف مكافات عن الاشتراك في اعمال الامتحانات والمتضمنة عدم جواز صرغها للمستدعين للاهتياط مخالفة للقانون •

### ملخص الحكم:

انه ولئن كان لمجلس الجامعة طبقا المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنظيم الشئون المالية والادارية بالجامعة ، ووضع النظام المام لاعمال الامتحانات والانتدابات بها الا أنه ليس اجلس الجامعة فيما يجريه من تنظيم ويضعه من انظمة أن يخالف أحكام القانون و ومن ثم يكون المستدعى لخدة القوات المسلحة كضابط احتياط محقا فى تقاضى كلفة المقوق المادية والمعنوية بجهة عمله الاصلى ، ومنها مكافأة الامتحانات و وعلى ذلك فان قرارات مجلس جامعة أسيوط بشائ قواعد صرف مكافأت عن الاشتراك فى أعمال الامتحانات والمتضمنة عدم جواز صرفها المستدعين للاحتياط تكون مخالفة القانون و

( طعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٦/١٢/٢٨ )

الفصل الأول ــ السفينة •

الفرع الأول: تجهيز المسفينة •

الفرع الثاني: مصاريف انقاذ السفينة •

الفرع الثالث: طاقم السفينة •

الفرع الرابع: سفن المسيد •

الفصل الثاني: عقود بحرية •

الفرع الأول : عقد بناء السفينة •

الفرع الثاني: عقسد القطر •

الفرع الثالث: عقد بيسع السفينة •

الفرع الرابع: عقد النقل البحري •

الفرع الخامس: الوكالة البحرية •

الفصل الثالث : الملاحة الداخلية -

الفصل الرابع: شركات وهيئات الملاحة والنقل البحرى •

الفرع الأول: شركات الملاحة •

الفرع الثاني : هيئة النقل البحري ٠

الغصل الأول

السنينة

\_\_\_\_

الفرع الأول

تجهيز السنفينة

قاعدة رقم (٦١٠)

المسدا:

تجهيز صاحب السفينة للسفينة التي يستخدمها من الحقوق الخاصة له يجريه بمعرفته وهسب احتياجاته الخاصة ودواعي العمل وظروفه --لا يجوز اجباره على أن يلجأ ألى مجهز ليجهز له سفينته ... نص المادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بأنشاء المؤسسة المعرية العامة للنقل البحرى ، بعدم جواز هزاولة أعمال النقـل البحرى والشحن والتغريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها والتوريدات البحرية وغيها من الاعمال الرتبطة بالنقل البحرى الا لن يقيد في سجل يعد أذلك ... هذا النص ينصرف الى المجهز المعترف الذي يلجأ اليه اصحاب السفن لتجهيزها لهم « مشروعات النقـل البحرى » --نص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شان نظام الاستثمار باعفاء مشروعات النقل البحرى التي تنشأ طبقا لاحكام هذأ القانون في المناطق الحرة من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه - هذا النص ينصرف الى قيام المشروع الاستثماري بأعمال التجهيز لن يطلبها ــ قيام المشروع بتقديم الفدمات الملاحية للسفن الملوكة والمستأجرة لحسابه ليس نشاطا استثماريا بالمني القصود ف قانون الاستثمار \_ أساس ذلك \_ تجهيز السفينة في هذه العالة ليس غرضا مستقلا في ذاته وانما يجرى ليتمكن به القائم باستخدام السفيئة هن تشغيلها واستغلالها ·

## ملخص الفتوى:

ان الأصل في تجهيز صاحب السفينة للسفينة التي يستخدمها سسواء كانت مملوكة أو مستأجرة أو غير ذلك وهو من الحقوق الخاصه لصاحب السفينة يجريه بمعرفته وحسب احتياجاته الخاصة ودواعي العمل وظروفه ولا يجوز تفسير القانون ساعند الغموض سابنه يتضمن اجبار صاحب السفينة على أن يلجأ الى مجهز ليجهز له سفينته و

وتمشيا مع هذا الاصل فان نص المادة (٧) من القانون ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى اذ جاء على أنه : « ولا يجوز مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتغريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى الا لمن يقيد في سجل يعد لذلك » • انما يفهم منه .. ف خصوص الامر المعروض ... أنه ينصرف الى المجهز المحترف الذي يلجأ اليه أصحاب السفن لتجهيزها لهم • والقول بغير ذلك يؤدي الى التحكم في أصحاب السفن بصورة تعرقل أعمالهم وتعوقها ويخالف الاغراض التي تغياها القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المذكور ، والتي يتبين من نص المادة (٣) منه أنها أغراض تهدف الى تنمية الاقتصاد الوطنى ودعم النقل البحرى والنهوض بمرفق النقل مما يتنافى مع احتكار السفن للربح المجرد • وبذلك أيضاً ، فما دام أن تجهيز السفبنة وتقديم الخدمات آلملاحية اللازمة لها يدخل ضمن أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ غان المادة (١٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن نظام الاستثمار لا تتعلق بدورها بقيام صاحب السفينة بتجهيز سفنه •

ولما كانت المادة (٤٣) المذكورة تنص على أنه: « تعفى مشروعات النقل البحرى التى تنشأ طبقا لاحكام هذا القانون فى المناطق المرة • • من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى » ، غان اشتراط هذه المادة بأن تنشأ المشروعات « طبقا لاحكام هذا القانون » أى قانون الاستثمار انما ينصرف الى قيام المشرع الاستثمارى بأعمال التجهيز لن يطلبها أى الى مقاولات التجهيز

للغير ، فهذه المشروعات هى التى يكون ثمة محل لبحث توافر شروط قانون الاستثمار فيها ، كثبوت الشخصية الاعتبارية للمشروع وصحة الترخيص بالمنطقة الحرة الخاصة وغير ذلك مما أثير فى المسألة المعروضة •

أما اذا كان المشروع - كما في الحالة المعروضة - يقوم بتجهيز سفنه وكان الامر منحصرا في أحقية هذا المشروع في تقديم المخدمات الملاحية السفن الملوكة له والمستأجرة لحسابه غانه لا يكون ثمة محل للخوص في هذا البحث ، اذا أن حق التجهيز مقرر لمساحب السفينة فيما يتعلق بالسفن التي يستخدمها طبقا للقواعد العامة و وتجيز صاحب السفينة اللسفينة التي يستخدمها ليس غرضا مستقلا في ذاته وانما يجرى ليتمكن به القائم باستخدام السفينة من تشغيلها واستغلالها و

وهذا العمل ليس نشاطا استثماريا بالمنى المقصود من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حسيما نصت المادة (٣) من هذا القانون ٠

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية شركة الملاهين العرب فى تقديم جميع الخدمات الملاحية للسفن المعلوكة لها والمستأجرة لحسابها •

( مك ٤٤/٢/٣٤٣ ــ جلسة ٢٨/٢/٨٧٨ )

## تعقيب :

راجع في هــذا المعنى حكم المحكبة الادارية العليا في القضية رقم ٩٣١ جلســة ١٦٩ جلســة داتها القضية رقـم ٩٣٩ لسنة ٢١ ق .

## الفرع الثاني

#### مصاريف انقاذ السفينة

# قاعسدة رقم ( ٦١١ )

#### البسدا:

مصاريف تفريغ شحنة السفينة تدخل ضمن مصاريف الانقاذ طالما أن تعويم السفينة لا يتم الا بتخفيف حمولتها ... أثر ذلك ... دخسول هذه المصاريف ضمن مكافأة الانقاذ التي حصلت عليها مصلحة المواني في العواريه والمنظر من ملاك السفينة ... عدم اشتراك مصلحة المواني في العوارية العامة يفقدها الحق في المطالبة بلى مبالغ أخرى كان بتعين دخولها في مصاريف الانقاذ ... مساهمة هيئة السلع التموينية في العوارية العامة في مصاريف تفريغ الشحنة لما يتضمنه لمن تكرار للوفاء .

## ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٣٨ من النون التجارة البحرى حددت الخسارات العمومية ومن بينها مصاريف اخراج البضائع لتخفيف السفينة ودخولها فى الميناء والمصاريف المنصرفة المتحويم السفينة المشحونة وتنص المادة (٢٥١) من القانون المذكور على أن « وعلى أهل الخبرة المهينين حسب المادة ٢٤٩ أن يوزعوا قيمه ما هلك أو تلف ويكون التوزيع لدفع تلك القيمة على الاشباء التي القيت فى البحر أو تركت أو نجت وهى نصف السفينة ونصف أجرتها بنسبة قيمة كل واحد منها فى محل التغريغ » ه

ومن حيث أن مثار النزاع في هذا الموضوع ينحصر فيمن يلتزم بدفع مصاريف تفريغ شحنة الدقيق من السفينة ، ولما كانت مصاريف تقريغ السفينة هذه الشحنة تدخل ضمن مصاريف الانقاذ باعتبار أن تعويم السفينة لا يتم الا بتخفيف حمولتها ومن ثم تدخل هذه المصاريف

ضمن مكافأة الانقاذ التى حصلت عليها مصلحة الموانى والمنائر من ملاك السفينة ومقدارها ١٢ ألف جنيه استرلينى ولا يحق لها الرجسوع بعد ذلك على هيئة السلع التموينية لمطالبتها بهذه المصاريف ، فضسلا على أن عدم اشتراك مصلحة الموانى فى الموارية العامة يفقدها الحق فى المطالبة بأى مبالغ أخرى كان يتعين دخولها فى مصاريف الانتاذ وفى المعالبة المامة لتضم الى مجموع القيم الدائنة ، ومن ناحية أخرى منان مساهمة هيئة السلع التموينية فى العوارية العامة يتعارض مصع مطالبة المصلحة لها بمصاريف تقريغ الشحنة لما يتضمنه من ذلك من تكرار للوفاء ذلك لانه لو الزمت الهيئة بتلك المصاريف تكون قد افتدت بضاعتها مرتين وتكون المصلحة قد تقاضت مقابل التفريغ لمرتين أيضاء بضاعتها مرتين وتكون المصلحة قد تقاضت مقابل التفريغ لمرتين أيضاء

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الزام هيئة السلع التموينية باداء قيمة تفريخ شحنة الدقيق الواردة على السفينة سميث كروسيدر لمسلحة الموانى والمنائر •

( بلف ۲۲/۲/۳۲ ــ جلسة ۲۱/۲۱/۸۷۲ )

الغرع الثالث

طاقم السفينة

قاعسدة رقم ( ٦١٢ )

: المسدا

ان المشرع تناول بتنظيم خاص الشئون الوظيفبة لافراد اطقم السفن المجارية المصرية ـ يستوى فى ذلك أطقم السفن الملوكة للقطاع المفامس أو تلك الملوكة القطاع المام ـ مريان أحكام قانون التجارة المجمى والقوانين والقرارات المكملة له على شئونهم الوظيفية ـ استبعاد أحكام نظام الماملين بالقطاع العام ـ استبعاد أحكام هذا النظام الاخم ببقاتهم ضمن أفراد اطقم السفن ـ أثر زوال هذه المسفة صفوعهم لاحكام نظام العاملين بالقطاع العام •

## ملخص الفتوي :

انه بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ صدر أمر خال من خديوى مصر بسريان قانون أحكام التجارة البحرى الذي نظم في الفصل الرابع منه الاحكام المتجارة البحرى الذي نظم في الفصل الرابع المخاص منه الاحكام المتعلقة بتبودان السفينة في المواد ٣٥ الحي ١٤ ونظم في وأجورهم وذلك في المواد من ٢٥ الى ٨٩ ، كما صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لمسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم شئون أفراد طاقم السفن التجارية المصرية ونص في مادته الأولى على أن « يكون تنظيم أجور ومرتبات المصرية ونص في مادته الأولى على أن « يكون النظيم أجور ومرتبات يصدرها وزير المواصلات وصدر تنفيذا لذلك قرار وزير المواصلات ومدر المسئن البحرية التجارية » مرحم (١) أسنة ١٩٥٧ بتنظيم شئون أفراد السفن البحرية التجارية » محمدر القانون رقم ٩١ السفن المحدية التجارية » والمدر المنافق ونص في المدد المعالية عنوان « عقد العمل المفادى» على أن : يستثنى من تطبيق أحكام هذا الفصل :

....(1)

(ج) ضباط السفن البحرية ومهندسوها وملاحوها وغيرهم ممن يسرى عليهم قانون التجارة البحرى ، وبعد ذلك صدر القرار بقانون رقم ١٩٥٨ لمسنة ١٩٥٩ فى شأن عقد العمل البحرى مشيرا فى ديياجته الى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ونص فى المادة الاولى منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على كل عقد يلتزم شخص بمقتضاه ان يعمل لقاء أجر تحت ادارة أو اشراف ربان سفينة تجارية بحرية من سفن الجمهورية المربية المتحدة ،

وكذلك تسرى على كل عقد يلتزم ربان بمقتضاه أن معمل فى سفينة مما تقدم » وأخيرا صدر القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الامن والنظام وانتأديب فى السفن ونص فى مادته الأولى على أن « لربان السفينة على كل الموجودين بها السلطة التى يقتضبها حفظ النظام وأمن السفينة والاشخاص المسافرين عليها أو البضائع المسحونة بهسسا وسلامة الرحلة •

ويجوز له أن يتخذ وسائل القوة اللازمة لحفظ النظام والامن فى السفينة وأن يطلب لهذا الغرض المعونة من الاشخاص المسافرين عليها وعليه أن يعمل فى الموانى بمعونة مدير ادارة التفتيش البحرى أو القنصل العربى على حسب الاحوال ٥٠٠ » كما نصت المادة الثانية منه على أن « يعاقب بالحجز يوما الى أربعة أيام أو بغرامة تتراوح بين مرتب أو أجر يوم الى أربعة أيام كل فرد من الطاقم يرتكب أحدى المخالفات الآتية :

١ — عدم اطاعته أمر يتعلن بالخدمة ٥٠» وتنص المادة السادسة منه على أنه « مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها هذا القانون أو أي قانون آخر يعاقب تأديبيا باحدى الجزاءات الآتية : ٥٠٠٠٠ » كما تنص المادة السابعة من ذات القانون على أن « يختص بالنظر في الخطأ المشار اليه في المادة السابقة مجلس تأديب يصدر بتشكيله في كل حالة على حدة قرار من نائب المدير العام لمصلحة المواني والمنائر،

وبيين من استقراء مجموع هذه النصوص وغيرها مما تضمنته تلك القوانين أو القوانين الاخرى الصادرة بانضمام مصر الى معاهدات بحرية وأصبحت بمقتضى ذلك جزءا من القانون الدأخلي أن المشرع قد تناول بتنظيم خاص الشئون الوظيفية لافراد أطقم السفن التجارية المصربة يستوى في ذلك أطقم السفن الملوكة للقطاع الخاص أو تلك الملوكة للقطاع العام ومن ثم فان هذا التنظيم الخاص هو الذّى يحكم الشئون الوظيفية لافراد أطقم السفن العاملين على سفن مملوكة للقطاع العام وذلك دون الاحكام الواردة بنظام العاملين بالقطاع العام باعتبار أن أحكام هذا النظام الاخير هي القانون العام في صدد مسائل العاملين بهذا القطاع والقاعدة أن الخاص مقدم على العام خاصة وان تطبيق نظام العاملين بالقطاع العام على هذه ألطائفة من العاملين يتنافى مم طبيعه أعمالهم والتي أقتضت أفرادهم بقوانين خاصة \_ كما سلف البيان ــ منها قانون التجارة البحرى الصادر سنة ١٨٨٣ التي استقرت أحكام القضاء على سريان أحكامه في سأن السفينة والرحلة طبقا لحكم المادة الثالثة منه بغض النظر عن كون السفينة تجارية أو للصيد أو للنزهة ، ويؤكد ما تقدم أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٦ اسنة ١٩٧١ نص في مادته الاولى على سريان قانون العمل فيما لم يرد بشأنه نص فيه وقد استثنى قانون العمل من تطبيق أحكامه أغراد الطاقم البحرى ( مادة ٨٨) ولم يرد بنظام العاملين بالقطاع المام على أفراد الطاقم البحرى المنوكة لوحدات العاملين بالقطاع العام على أفراد الطاقم البحرى السفن الملوكة لوحدات انقطاع العام اذ يظل ذلك الاستثناء قائما ومنتجا الآثاره ، وهذا ما يتفن مع ما سلف بيانه من اصطباغ العمل على السفن بطبيعة خاصة حدت بالمشرع في كافة قوانين العمل التعاقبة الى اخراج أطقم السفن من أحكامها وما نظم العاملين بالقطاع العام الا فرع من تلك التشريعات العمالية .

وترتيبا على ما تقدم غان أفراد طاقم السفن الذين يعملون على سفن مملوكة لوحدات القطاع العام يخضعون فيما يتعلق بشئونهم الوخليفية لاحكام قانون التجارة البحرى الصادر سنة ١٨٨٣ والقوانين الملحقة به كالقانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٩ وكذلك أحكام المعاهدات البحرية التى انضمت اليها وأصبحت جزءا من القانون الداخلي وذلك كله دون أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٦ لسسنة أحكام ،

وغنى عن البيان أن عدم خضوع هؤلاء العاملين لاحكام نظام العاملين بالقطاع العام رهن ببقائهم ضمن أفراد أطقم السفن فاذا مازالت عنهم هذه الصفة أو نقلوا الى أى عمل بالوحدات التى يعملون بها خضعوا فيما يتعلق بشئونهم الوظيفية لاحكام نظام العاملين بالقطاع العام المشار أنيه شأنهم فى ذلك شأن باقى العاملين بالوحدة •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أفراد أطقم السفن الذين يعملون على سفن مملوكة للقطاع العام لا يسرى عليهم نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه وانما يحكم شئونهم الوظيفية قانون التجارة البحرى الصادر سنة ١٨٨٣ والقوانين والقرارات الكملة له ٠

( ملت ۱۸۷/٤/۸۱ - جلسة ۲۸۹/٤/۸۱ )

المغرع الرابع

سخن المسيد

قاعسدة رقم ( ٦١٣ )

: المسدا

سفن الصيد عامة وسفن صيد الاسفنج خاصة ليست من سفن أعالى البحار في مفهوم القانون البحرى •

## ملخص الفتوى:

ان المادة ٩ من اللائحة الجمركية الصادرة بالامر العالى المؤرخ ٢ من ابريل سنة ١٩٥٥ معدلة بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ تنص في البند « ثانيا » منها على أن « تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسوم القيمي والقيمي الاضافي ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم المبلدية ٥٠٠ ٠٠٠ :

••• ••• •••

( ه ) المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن اعالى البحار والطائرات المدنية وكذلك ما يلزم لاستعمال ركابها وملاحيها •

وقد عدلت الفقرة (ه) المشار اليها بالقانون رقم ١٩٩١ لسنة ١٩٥٨ على الوجه الآتى « المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعالى البصار والطائرات في رحلاتها الخارجية وكذلك ما يلزم لاستعمال ركابها وملاحيها • وتعفى كذلك مواد الوقود وزيوت التشحيم اللازمة للطيران الداخلي » •

ثم صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك --الذى حل محل اللاثمة الجمركية -- ونصت المادة ١١٠ من هذا القانون على أنه « مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة ، تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط الماسة :

( ٥ ) المؤن ومواد الوقود والمهمات الملازمة لسفن أعالى البحار والطائرات فى رحلاتها الخارجية وكذلك ما يلزم لاستعمال ركابها وملاحيها ، وكذلك مواد الوقود وزيوت التشحيم اللازمة للطيران الداخلى » •

١ — لم يرد فى القانون البحرى تعريف للسفينة ، ولقد عرفها فقهاء القانون البحرى بأنها هى كل منشأ تقوم أو تخصص للقيام بالملاحة البحرية عادة أى على وجه الاعتياد ، وفرقوا بينها وبين المركب وهى المنشأة التى تقوم أو تخصص للقيام بالملاحة النهرية أو الداخلية .

ولم يغرق القانون البحرى - كما لم يفرق الفقهاء - بين أنواع السفن فكل منشأة تباشر الملاهة البحرية تعتبر - في حكم القانون البحرى - سفينة وذلك بصرف النظر عن شكلها أو حجمها أو أبعادها أو طريقة بنائها ، وأبيا كانت أداتها المسيرة (شراعية أو بخارية) ، وسواء كانت تسير بوسائلها الخاصة أو بواسطة قاطرة ، وبصرف النظر كذلك عن نوع الملاحة البحرية التي تباشرها الا أنه لما كان وصف المنشأة بأنها سفينة ، انما يستند أساسا الى نوع الملاحة التي تباشرها ، وكأنها ملاحة بحرية - وهي التي تتم في البحر - ومن ثم فانه يمكن التفرقة بين أنواع السفن تبعا لنوع الملاحة البحرية التي تباشرها ،

ولما كانت الملاحة البحرية تنقسم حسب المكان الذي تتم فيه من البحر أو حسب طول الرحلة البحرية حلى ملاحة لاعالى البحار، وهي التي تتم في عرض البحر بين الموانى المحرية (الوطنية) وموانى الدول الاجنبية ، ملاحة سلحلية ، وهي التي تتم بين الموانى المحرية بعضها والبعض الآخر ، ويطلق عليها الملاحة السلحلية الاهلية ، فانه بمكن تقسيم السفن ح تبعا لذلك حلى سفن أعالى البحار ، وهي السفن التي تقوم بالملاحة في عرض البحر بين الموانى المحرية وموانى الدول الاجنبية ، وسفن سلحلية ، وهي السفن تقوم بالملاحة بين الموانى المحرية بعضها والبعض الآخر ،

كذلك فانه لا كانت الملاحة البحرية تنقسم ــ حسب موضوعها والمُرض منها \_ الى ملاحة تجارية \_ وهي التي يتعلق موضوعها بنقل البضائع والركاب بقصد تحقيق الربح - وملاحة صيد ، وملاحة نزهة، فانه يمكن تقسيم السفن ــ تبعا لذلك ــ الى سفن تجارية ، وهي التي تقوم بنقل البضائع والركاب وسفن صيد ، وسفن نزهة ، أما السفن التجارية فقد يتصور أن تقوم بنتل البضائع والركاب بين المواني المصرية وااواني الاجنبية ، وتعتبر بذلك من سَّفن أعالي البحار ، كما قد تقوم بنقل البضائع والركاب بين الموانى المصرية بعضها والبعض الآخر وفي هذه الحالة تعتبر من السفن الساحلية ، أما سفن الصيد فالمتصور بالنسبة اليها أنها تكون سفنا ساحلية ، اذ أن نوع الملاحة البحرية التي تباشرها على وجه الاعتباد هي ملاحة ساحلية ، لا تخرج عن نطاق المواني الوطنية ( المعلية ) ولا يتصور أن تقوم هذه السفن \_ وهي تباشر غرضها الاساسي وهو ملاحة الصيد \_ بالملاحة بين المواني الوطنية والمواني الاجنبية على وجه الاعتياد ، واذا قامت بتلك الملاحة ، فانما يكون ذلك كوسيلة للوصول الى المكان الذي تباشر فيه غرضها الاساسي ، ولا يغير ذلك من كونها تقوم أصلا بملاحة ساحلية ومن ثم فانه يمكن القول بأن سفن الصيد بصفة عامة ـ ومن بينها سفن صيد الاسفنج بصفة خاصة ليست من سفن أعالى البحار ، ف مفهوم احكام القانون البحرى .

( منتوى ٧٠٦ في ١/٨/١١٩١ )

الفصل الثاني

عتسود بحرية

\_\_\_\_

القرع الأول

عقد بناء سفينة

قاعدة رقم (٦١٤)

#### المسدا:

عقد بناء السفينة هو عقد يتعهد بمقتضاه أحد الطرفين ببناء سفينة بمواد من عنده على أن يقوم بتسليمها ونقل ملكيتها الى الطرف الآخر عند تعامها - تكييفه - عقد بيع لاشياء مستقبلة أو هو بيع تحت التسليم - البائع يظل مالكا أواد البناء فلا تنتقل الملكية الى المشترى الا بتمام صنع الشيء المتعاقد عليه وتسليمه - هلاك الشيء المبيع قبل تسليمه لسبب لا دخل للبائع فيه يترتب عليه فسخ المقد بتوة القانون واعادة المتعاقد الى المائة التي كان عليها قبل التعاقد متى كان خلك ممكنا - اثر خلك - لنمشترى الحق في استرداد المبائغ التي سبق أن دفعها على ذمة تصنيع السفينة •

## ملخص الفتوى:

ييين من الاطلاع على نصوص عقد بناء السفينة أنه قد تمهدت بمقتضاه هيئة قناة السويس ببناء سفينة بمواد من عندها على أن تقوم بتسليمها ونقل ملكيتها الى القوات البحرية عند تمامها ومن ثم فهو يعد ببعا لاشياء مستقبلة ينصب مصله على شيء غير موجود وقت ابرام المقد وانما سوف يوجد مستقبلا ، أو هو بيــع تحت التسليم يقوم البائم فيه بانشاء محل المقد بمواد من عنده ويواسطة عمال يخضعون لاشرافه مع تعهده بتسليمه بعد تمامه وبذلك يرد البيـع على الشيء

كاملا وليس على المواد المستخدمة فيه ويظل البائع مالكا لتلك المواد فلا تنتقل الملكية الى المسترى الا بتمام صنع الشيء المتعاقد عليسه وتسليمة .

ولا وجه للقول بأن العقد الملئل يعد من عقود المقاولة ذلك أن المواد المستخدمة في اعداد محله ليست مقدمة من طالب البناء وهي مملوكة بكاملها للهيئة المقائمة به ، كما أن قيمة تلك المواد تمثل الجانب الرئيسي في محل العقد وليست من توابع العمل في اعداده فضلا عن أن التزام الهيئة بالبناء تبعى لالتزامها بالتسليم ونقل الملكية •

ولما كانت المادة (١٥٩) من القانون الدنى تنص على أنه « فى العقود المازمة للجانبين اذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت ممه الالتزامات المقابلة وينفسخ العقد من تلقاء نفسه » وكانت المادة (١٦٠) من ذات القانون ، تنص على أنه «اذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان الى الحالة التى كانا عليها قبل التعاقد ، غاذا استحال ذلك جاز الحكم بالتعويض » كما تنص المادة (٤٣٧) من ذلك القانون على أنه « اذا المبيع قبل التسليم لسبب لايد للبائع فيه ، انفسخ البيع واسترد المشترى الثمن الا اذا كان الهلاك بعد إعذار المشترى بتسليم المبيع و استرد

ومفاد ما تقدم انه اذا استحال تنفيذ التزام أحد المتعاقدين انقضى تبعا لذلك التزام المتعاقد الآخر وانفسخ العقد بتوة القانون ، ويصبح من المتعين اعادة المتعاقدين الى الحالة التي كانا عليها قبل السامة متى كانذلك مكنا وانعقد البيع ينفسخاذا هلك الشيء المبيع قبل المسبد لا حفل للبائع فيه ، ويحق للمشترى أن يسترد الشن الا اذا كان الهلاك بعد اعذاره بتسليم المبيع ومقتضى ذلك أنه وقد استحال تنفيذ المترام هيئة قناة السويس ببناء السفينة وتسليمه الى القوات تنفيذ المترام بيبعه على ارادة الهيئة فن المترام المقوات البحرية بدفع الثمن ينقضى تبعا لذلك ويصبح العقد المبرم بينهما المعسوفا ، ويتعين عندئذ اعادة كل طرف الى الحالة التي كانا عليها قبل المتعاقد ه كما وان مؤدى انفساخ البيع في الحالة التي كانا عليها قبل هلاك السفينة تقع على عاتق الهيئة لكونها قد هلكت في حوزتها وقبل الانتهاء من تصنيعها وتسليمها الى القوات البحرية دون ثمة مجال

للقول باعذار الأخيرة من جانب الهيئة بالاستلام لوقوع الهلاك قبل اكتمال المناه •

ولا يؤثر في ذلك ما أبدته الهيئة في معرض دفاعها من أن القوات البحرية قد تراخت في توفير مبالغ النقد اللازمة ، ذلك لانه ولئن كان المعدد قد الزم القوات البحرية بتوفير مبلغ يعادل ٧٥٠ ألف جنيه مصرى بالعملات الحرة واقتصرت هي على تخصيص مبلغ أقل ، الا أن الثابت أن الهيئة لم تستخدم هذا المبلغ بكامله حتى تاريخ هلاك الناقله وبذلك على عدم توافر مبلغ النقد الاجنبي المتفق عليه كاملا لم يكن هو الحائل بين الهيئة وبين انهاء التصنيع واتمام التسليم قبل حدوث الهلاك ، يمن أنهئة في اتمام التنفيذ أذ أن المادة الخامسة من العقد قد خولتها نأخر الهيئة في اتمام التنفيذ أذ أن المادة الخامسة من العقد قد خولتها يكن من شأنه أن هذه الحجة لم يكن من شأنه أن هذه الحجة لم يكن من شأنها هي الاخرى تأخير التسليم لحين وقوع الهلاك ، الامر الذي يتمين ممه التقرير بأن تبعة هلاك الناقله نقع على عاتق هيئة قساة السويس وبالتالي التزامها بأن ترد الي القوات البحرية مبلغ الدمت منه الناقله ،

لذنك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة قناة السويس بأن تؤدى الى وزارة الدفاع المبالغ التى صبق للوزارة أن دفعتها للهيئة على ذمة تصنيع ناقله المبنود أسوان •

( ملف ۲۰۹/۲/۳۲ ــ جلسة ۱۹۷۹/۲/۳۲ )

الفرع الثاني عقسد القطر قاعسدة رقم ( ٦١٥ )

#### المسدأ:

عقد القطر هو عقد يتمهد بمقتضاه مجهز القاطرة بعمل معين وهو قطر أو جر السفينة مدة معينة أو مسافة معينة مقابل المصول على أجر معين ومن ثم غان مقابل القطر يعتبر أجرا بالمعنى الصحيم ولا يندرج تحت مدلول الفريية أو الرسم — أثر ذلك — أعفاء سفن الاتحاد السوفيتي التجارية من الرسوم المقررة بالقانونين رقمى ٩ لسنة ١٩٦٥ ، المسنة ١٩٦١ متى كانت هذه الرسوم قد استحقت عليها بسبب تنفيذ المقود المبرمة بين مصر والاتحاد السوفيتي لاغراض التسليح — هذا الاعفاء لا يشمل مقابل القطر لعدم اعتباره من عداد تلك الرسوم — المتزام وزارة الحربية بسداد أجور قطر تلك السفن الى الهيئة المامة لميناء الاسكندرية ٠

## ملخص الفتوي :

أن أجور عمليات قطر السفن لا تدخل فى عداد الرسوم الواردة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم الارشاد بميناء الاسكندرية ولا فى عداد الرسوم الخاصة بالوانى والمنائر والارصفة الواردة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٩ وانما يجرى تحصيلها على أساس تعريفة وضعتها مصلحة الموانى والمنائر بناء على قرار صادر من وزير المواصلات رقم ١٨ فى ١٩٤٧/٧/١٥ ، كما استبان للجمعية أن فتواها السابقة الصادرة بجلسة ٣٣/١/٧١٠ كانت خاصة باعفاء سفن الاتصاد السوفيتي بجلسة من رسوم الاشار المقررة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ ورسوم الموانى والمنائر المقررة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ متى كانت هذه الرسوم قد استحقت عليها بسبب عقود التسليح المبرمة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد السوفيتي ومن ثم فان أجور القطر تخرج عن

( n YA - 3 YY )

نطاق الفتوى الشار اليها ، ذلك لان عملية القطرمضتلفة تماما عن عملية الارشاد التي فرض عليها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ رسوما معينه اذ أن عقد القطر هو عقد يتمهد بمقتضاه مجهز القاطرة بعمل معين وهو قطر أو جر السفينة مدة معينة أو مسافة معينة أو الى جهة محددة في مقابل الحصول على أجر معين وهو من عقود المقاولة الرضائية الملزمة لطرفيها ومن ثم فان مقابل القطر هو أجر بالمنى الصحيح لهذه الكلمة ولا يندرج تحت مدلول الضريبة أو الرسم •

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن مقابل قطر سفن الاتحساد السوفيتي التجارية التي قامت بتنفيذ عقد التسليح ليس ضربية أو رسما وانما هو أجر مقابل عملية القطر ومن ثم فسلا تعفى السفن المشار البها من ادائه •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمىالفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٩/٢/٧ الى الزام وزارة الحربية بسداد أجور قطر سفن الاتحاد السوفيتى التجارية التى قامت تنفيذ عقود التسليح الى الهيئة العامة لميناء الاسكندرية •

( ملف ۲۲/۲/۱۹۶۲ - جلسة ۱۹۷۹/۲/۳۲ )

الفرع الثالث

عقد بيع السفينة

قاعدة رقم (٦١٦)

#### المسدأ:

عقد بيع السفينة ـ استحالة تنفيذه لسبب لا دخل لارادة البائم فيه ـ فسخ العقد ـ رد البائع المبائغ التي تتاضاها من المشترى على ذمة تصنيع السفينة لا يستتبع هتما التزامه باداء التعويض ·

## ملخص الفتوى :

ان المادة ٣١٥ من القانون المدنى تنص على أنه « اذا استمال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لمدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبى لا يد له فيه»،

ومفاد هذا النص أن الدين يلتزم بالتحويض أن لم ينفذ التزامه ولا يعفيه من ذلك الا أن تكون استحالة التنفيذ راجعة لسبب أجنبى لا يد له فيه •

ولما كان الثابت فى الحالة الماثلة أن التزام هيئة قناة السويس بتسليم الناقلة ، فان الهيئة لا تلتزم باداء تعويض عن النتائج المرتبة على هذا الملاك •

ولا يقدح فى ذلك ما انتهت اليه الجمعية من الزام الهيئة برد المبالغ التى تقاضتها من ثمن الناقلة اذ أن أساس هذا الالزام يقوم على الاصل العام الذي يقضى باعادة المتعاقدين الى الحالة التيكانا عليها قبال التعاقد نتيجة لانفساخ العقد لاستحالة تنفيذه ، اعمالا انص المادين ١٥٩ من القانون المدنى ، والذي اعمله المشرع فى خصوصية عقد البيع فى الحكم الذي تضمنته المادة ٤٣٨ مدنى ، وبالتالى فان التزام الهيئة برد ما تقاضته من الثمن لا يستتبع حتما المتزامها باداء تعويض عن

استحالة التنفيذ طالما لم تتوافر دواعية بتحقق الخطأ في جانبها لنسخة الاستحالة الى القوة القاهرة و وبيان ذلك أنه بفرض قيام خطأ في جانب الهيئة يتمثل في تأخير اتمام التتفيذ والتسليم في الفترة السابقة على نشوب الحرب في يونيه ١٩٦٧ ، فإن الوزارة وقد شاركتها الخطأ بالتراخى في توفير الاعتمادات اللازمة وبتقديم تصميمات غير متكاملة ، تتحمل معها مسئولية التأخير عن تلك الفترة وبنشوب تلك الحرب وما أدت اليه من تعطيل العمل في الترسانات البحرية وما نتج عن ذلك من عدم امكان الهيئة استكمال بناء الناقلة الى أن غرقت في المعارك الدائرة ، قامت قوة قاهرة من شأنها أن تستغرق ما يكون قد صاحبها من المطاء وقعت من أي من المتاقدين وأصبحت تمثل بذاتها السبب المسائر والوحيد في الحياولة دون اتمام بناء الناقلة ثم في هلاكها ،

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض طلب التعويض المقدم من القوات البحرية .

( ملف ۲۰۹/۲/۳۲ ــ جلسة ۲۱/۲/۲۲/۱۹۷۱ )

النرع الرابع

عقسد النقل البحري

قاعسدة رقم (٦١٧)

البسدا:

الطرود الزائدة عما ورد بمانيفستو الشحن ــ من له الحق في استردادها •

# ملخص الفتوي :

ان الطرود الزائده عما هو موضح بمانيفستو الشمن لايعدو الامر بالنسبة لها أحد فرضين : الاول ، وهو أن تكون هذه الطرود ناتجة من الرسالة الاصلية المرسلة الى القطر المصرى ، وذلك قد يحدث لانطماسي ممالم بعض الطرود الاصلية مثلا • والثاني ، أن تكون هذه الطرود

زيادة حقيقية تم انزالها بطريق الخطأ نتيجة لتغريغ جزء من رسالة أخرى وجهتها الى بلد آخر قبل وصولها اليه أو بعد تغريغها في جماركه مع تخلف هذا الجزء منها ، أو لغير ذلك من الاسباب •

وبالنسبة للفرض الاول فانه يسرى على هذه الزيادة ما يسرى على الرسالة الاصلية من أن التأخير « • • • في المضور لاستلام البضائع في خلال اثنى عشر شهرا من تاريخ تفريعها في الجمرك ، يخول المسلحة حق بيعها بالزاد الملني حسب الاصول الادارية بعد أن تعلن صاحب البضاعة مرة واحدة اذا كان معروفا لديها اما مباشرة واما بواسطة القنصلية التابع لها ، وأن لم يكن معروفًا لديها فبواسطة النشر في أحدى جرائد الجهة التي توجد فيها البضاعة أو الجهة الاقرب لها ٠٠٠٠ وعقب استبعاد رسوم الجمرك وعوائد الارضية والغرامات وسائر الرسوم والمساريف الأخرى مما تتحصل من البيع فالباقى يحفظ أمانة في خزينة الصلحة تحت أمر من يكون له الحق قيه ، واذا لم تطلب هذه الامانة في مدة ثلاث سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة ، وما دامت البضاعة باقية بدون بيع فلصاحبها حق سحبها بعد دفع الجمرك وسائر المصاريف بما فيه الدلالة والسمسرة عند الاقتضاء » (م ٢٠ من اللائحة الجمركية ). وعلى ذلك فلا يقبل من شركات الملاحة طلب استرداد هذه الزيادات • وفيما يتعلق بالفرض الثاني الذي توجد فيه الطرود الزائدة عن طريق الخطأ في التفريغ ، فانه لا يتصور اعمال المادة السابقة التي تتحدث عن بضاعة مرسلة الى مصر والشخص مقيم فيها ، ومن ناحية أخرى فان شركات الملاحة اذ تعتبر مسئولة أمام أصحاب البضائع عن توصيلها كاملة غير منقوصة الى الجهة المرسلة اليها ، فانه يكون لهذه الشركات الحق في استرداد الطرود الزائدة وذلك بعد انتهاء السفينة من رحلتها بعدة كافية من الوقت يتبين خلالها ما حدث من عجز في الرسائل التي فرغت فى الخارج ومقدار هذا العجز أن وجد •

لذلك فان شركات الملاحة ليس لها الحق فى استرداد الطرود الزائدة عن بيانات مانيفستو الشحن الا اذا ثبت بعد انتهاء الرحلة البحرية بمدة كافية أن هناك عجزا فى رسائل أخرى أفرغت فى الخارج وأن مقداره يعادل هذه الطرود •

( منتوى ٣٩٧ في أبريل سنة ١٩٥٥ )

## قاعدة رقم (٦١٨)

#### : ألم

تماقد أحدى الوزارات مع شركة مصر للتجارة الفارجيسة على استيراد صفقة من السكر الكوبى — تمام التعاقد على اساس ان السعر يشمل مصاريف الشحن والتستيف في الباخرة — مفاده — حلول الشركة محل الوزارة بالنسبة لمقد استئجار الباخرة من شركة الملاحة الذي تم لحساب الوزارة — أثره — النزام الشركة بغرامة التأخير قبل شركة الملاحة اذا تأخرت في الشحن عن المحدد كما تستحق كسب الوقت المقد النقل البحرى اذا انهت الشحن قبل موعده •

### ملخص الفتوى:

بتاريخ ١٩٦٧/١/١٨ تعاقدت وزارة التعوين مع شركة مصرالتجارة الخارجية على استيراد صفقة من السكر الكوبى على أن تشحن على دفعات شهرية حسب التفصيل الوارد بالعقد ، وأبرم العقد المذكور على أساس السعر ، أىأن السعر المتفق عليه يتضمن نفقات شدن السكر على ظهر الباخرة وتستيفه في عنابرها •

واذا كان عقد استثجار الباخرة المبرم لحساب الوزارة بين المؤسسة المامة للنقل البحرى وبين الشركة الناقلة قد تضمن شرطا مفاده استحقاق الوزارة لكسب وقت في حانة اتمام شحن السكر على الباخرة في مدة أقل من المدة المحددة في العقد لاتمام الشحن وتحملها بغرامة تأخير في حانة اتمام الشحن في مدة تزيد على المدة المحددة ، واذ كان قد ترتب على تنفيذ عقد البيم المبرم بين الوزارة وشركة مصر للتجارة الخارجية أن استحقت بعض البواخر الناقلة لهذه الشحنات غرامات تأخير في مواني الشحن بسبب تراخى الشركة البائعة في عملية الشحن وبقاء البواخر في تلك الموانى مدة تجاوز المدة المسموح بها في عقد استثجار الباخرة في تلك المواخر الناقلة كسب لاتمام عملية الشحن ، كما استحق على بعض البواخر الناقلة كسب وقت بسب الاسراع في شحن السكر بحيث تم الشحن في مدة أقل من المد المسموح بها لاتمامه ،

فقد ثار النزاع بين الوزارة وبين الشركة البائعة حول استحقاق كسب الوقت الذى وقعته البواخر التى تم شحنها فى مدة أقل من المدة المسموح بها ، فرأت الوزارة أنها تستحق كسب الوقت المذكور مستندة فى ذلك الى أن هذا الكسب ناشى، عن عقد النقل البحرى المبرم لحسابها بين المؤسسة العامة المنقل البحرى وبين ملاك البواخر ، وأن هذه العلاقة المتعقدية أثرها مقصور على طرفى المقد لا يتعداه الى غيرهما ومن ثم غلا شأن لشركة مصر المتجارة الخارجية بما يرتبه هذا العقد من آثار من بينها كسب الوقت الذى يستحق فى حالات الاسراع فى عملية الشحن أمام المتزام الشركة البائعة بفرامات التأخير ، فى الحالات التى استحقت فيها هذه الفرامات المبواخر الناقلة ، فأساسه فى رأى الوزارة هسو المسئولية المقدية الناشقة عن المقد المبرم بينها وبين الشركة المذكورة بسبب تأخرها فى التسليم ،

أما شركة مصر للتجارة الخارجية فقد تمسكت باستحقاقها لكسب الوقت مستندة فى ذلك الى أن موضوع كسب الوقت وغرامة التأخير انما تحكمه عقود استئجار البواخر التى قامت الوزارة باستئجارها عن طريق مؤسسة النقل البحرى وأنه لما كان التعاقد بين الشركة والوزارة من نوع ( • • • ) غان الشركة البائعة كما تتحمل غرامات التأخير فى موانى الشحن فهى تستحق أيضا كسب الوقت الذى يتحقق فى هذه الموانى •

وقد عرض موضوع النزاع على ادارة الفتوى والتشريع لوزارة التموين كما عرض على المؤسسة المصرية المامة للنقل البحرى فأيد كل منهما وجهة نظر الشركة البائعة •

ولذلك رأت الوزارة استطلاع رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع في هذا الخصوص •

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية القسم الاستشارى الفتوى والتشريع بجلسته المنعقدة في ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٤ فاستبان لها أن العقد المبرم بين الوزارة وبين شركة مصر المتجارة الخارجية قد أبرم على أساس السعر •

ومقتضى ذلك أن تتعاقد الوزارة على عملية النقل البحرى بمعرفنها وتلتزم الشركة البائعة بشحن السكر وتستيفه على نفقتها في البواخر التي تتعاقد معها الوزارة على أن تخطر الشركة البائعة بمواعد وصولها الى موانى الشحن في الوقت المناسب لاتمام الشحن ، وذلك اعتبارا بأن عملية الشحن والتستيف قد دخلت في حساب ثمن الشراء المتفق عليه في العقد المبرم بين الوزارة والشركة البائعة • وبمعنى آخر فان الالتزام المستحق والتستيف القائم أصلا فى ذمة الوزارة قبل شركة المسلاحة بمقتضى عقد استثجار الباخرة المبرم بين الطرفين ، هذا الالتزام نقلته الوزارة بجميع أحكامه وشروطه الى ذمة الشركة البائعة بابرامها معها عقد البيع من نوع ( ٠٠٠ ) ولذلك تحل الشركة البائعة محل الوزارة في جميع الآثار المالية المترتبة على ذلك سواء ايجابا أو سلبا ، فان أخلت الشركة بأحكام ذلك الالتزام وجاوزت المدة المسموح بها لاتمام عملية الشحن - والمنصوص عليها في عقد النقل البحرى - التزمت قبل شركة الملاحة بفرامة التأخير المترتبة على هذا الاخلال ، وأن قامت بمجهودات أضافية فحققت وفرافى الوقت المسموح به للشحن استحقت كسب الوقت الذي تدفعه شركة الملاحة والمسترط عليه في عقد النقل البحرى كحكم من أحكام الالتزام بالشحن والتستيف ــ فأسساس مستولية الشركة البائعة عن غرامة التأخير هو تأخرها عن الموعد المحدد لاتمام الشمن في مدة أقل من المدة المسموح بها لذلك ، والمسئولية في الحالة الاولى والاستحقاق في الحالة الثانية قائمان على أساس حلول الشركة المذكورة محل الوزارة - باتفاق بين الطرفين في الالتزام بشحن السكر وتستيفه في عنابر الباخرة ، ذلك الحلول الذي يستتبع لزاما اضافة النتائج المالية للالتزام الى ذمة الشركة البائعة سواء آيجابا أو سلبا ، ولا يستقيم في القول أن تتحمل الشركة البائعة غرامة التأخير اذا هي تراخت في تنفيذ الالتزام فجاوزت المدة المسموح بها للانتهاء من الشحن والتستيف ولا تتقاضى كسب الوقت أن هي بذلت مجهودات اضافيه فقامت بهذه العملية في مدة أقل عن المدة المسموح بها لذلك •

وغنى عن البيان أنه اذا كانت الشركة البائعة قد تأخرت في اعداد السكر للشمن في الميناء المتفق عليه فترتب على ذلك أن تأخرت في تسليم السكر عن الموعد المحدد في المقد المبرم بينها وبين الوزارة غان هذه مسألة أخرى تحكمها شروط العقد المبرم بين الوزارة والشركة الموردة .

لذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن شركة مصر التجارة الخارجية كما تلتزم بغرامات التأخير قبل شركات الملاحة في حالة تأخرها عن اتمام الشحن على ظهر البواخر في المدة المسموح بها لذلك والمنصوص عليها في عقد استئجار الباخرة ، فهى تستحق أيضا كسب الوقت الذي تدفعه تلك الشركات في حالة اتمام الشحن في مدة أقل من المدة المذكورة، (ننوى 110 في 1973/7/11)

# قاعدة رقم ( ٦١٩ )

#### المسدا:

البيع (سيف) المقصود به هو بيع البضائع تسليم ميناء الشحن مع التزام البائع بشحنها والتأمين عليها نظير ثمن اجمالي لقيمة البيع وأجرتي النقل والتأمين — تسليم المستندات الخاصة بذلك للمشترى أو لمن يمينه يعتبر تسليما للبضاعة •

## ملخص الفتوى :

ان المقصود بالبيع كاف « سيف » هو بيع البضائع تسليم ميناء الشحن مع التزام البائم بشحنها والتأمين عليها نظير ثمن اجمالى شامل بقيمة البيع واجرتى النقل والتأمين ، ويعتبر تسليم المستندات الخاصة بذلك للمشترى أو لمن يعينه المشترى لاستلامها تسليما للبضاعة .

وبالنسبة للمقد موضوع الفتوى فانه يبين من الاطلاع على المقد أن المادة الثانية تقضى في فقرتها الاولى بأن « تسليم المهمات المتماقد عليها يتم على ثلاث مراحل ٠

المرحلة الاولى من أول سبتمبر سنة ١٩٦٠ الى ٣٠ أبريل سنة ١٩٦١ •

المرحلة الثانية من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ الى ٣٠ أبريل سنة

المرحلة الثالثة من أول سبتمبر سنة ١٩٩٢ الى ٣٠ أبريل سسعة ١٩٩٣ ٠

وتنص الفقرة الرابعة من هذه المادة على أنه « اذا لم تحدد فى مالحق المكميات المقرر شحنها خلال فقرات التسليم المشار اليها فى الفقرة الاولى ، فانه يتم توريد المقادير الآتية ٥٠٠ » ٠

كذلك تنص المادة ١٥ منه على أنه « يجب الا يتجاوز التأخير فى تسليم المهمات المنصوص عليها فى هذا العقد مدة شهرين عن الموعد المحدد والا كان لوزارة الحربية حتى الماء العقد بالنسبة للمواد التي لم تنسحن حتى هذا التاريخ ، وفي حالة ثبوت أن التأخير مرجعه الى القوة المقاهرة غان للوزارة حتى رفع غرامة التأخير بشرط عسدم تجاوز التأخير لاكثر من خمسة أشهر ، والا كان لها حتى الماء العقد بالنسبة للمواد المتى لم تشحن حتى هذا التاريخ ،

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن البيع كاف « سيف » هو بيع البضائع تسليم ميناء الشحن مع التزام البائع بشحنها والتأمين عليها نظير ثمن اجمالى شامل بقيمة البيع وأجرى النقل والتأمين ويعتبر تسليم المستندات الخاصة بذلك للمشترى أو ان يعينه المشترى لاستلامها تسليما للبضاعة •

وباننسبة للعقد موضوع الفتوى فانه يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادة ١٥ منه أن المواعيد المنصوص عليها في المادة الثانية هي تواريخ الشمن •

( نمنوی ۱ فی ۱/۱/۱۹۳۷ )

# الفرع الخامس الوكالة البحرية

قأعسدة رقم ( ٦٢٠)

#### البسدا:

اعمال الوكالة البحرية التى ينهض بها الوكيل البحرى والذى يعبر عنه بأمين السفينة على الأعبال التي يمارسها الوكيل البحرى بصفته وكيلا عن مجيز السفينة ينوب عنه في تسليم البضاعة النويها وتحصيل الاجره وخددة أنسفينة ما بقيت في النياء وهي امر آخر غير تشغيل السمن التجارية بجميع أنواعها في أعالى البحار ويعنى به تجهيزها واستفلالها بحريا أو تسييها في أعالى البحار في خطوط منتظمة أو غير منتظمة ومجهز السفيئة ذاته سواء كن ماتكها أو مستأجرها هو الذي يباشر تجهيزها واستفلالها سواء كن ماتكها أو مستأجرها هو الذي يباشر تجهيزها واستفلالها سواء كن ماتكها الوكالة البحرية على شركات القطاع التام دون ما غيرها ساسس فلك حد تخبيق : استناد شركة في القول باحقيتها في أعمال الوكانة البحرية بدعوى أن أغراضها تشمل ما يعد متحاد لها ومرتبطا بها دون شاجة اللى نص خاص بتقريره حلا سند في المتول بذاتى لا سند في المتول التي تستفاد ضمنا .

# ملغص الحكم:

ومن حيث انه عن الدعوى موضوعا ــ فالثابت في هذا الشأن أن وزير النقل البحرى اصدر القرار المطعون فيه ــ بكتابه الموجه الى مدير عام مصلحة الموانى والمنائر رقم ٢٤٩/٤/٢/١٧١٢ المؤرخ في ٣من يوليو سنة د١٩٧ والمتضمن أنه ( الحاقا لكتاب الوزارة رقم ٢٤٩/٤/٢/١٧١٤ ( سرى وشخصى ) في ١٩٧٥/١/٢/٥ والذي تضمن السماح لشركة الاسكندرية للملاحة البحرية بالقيام بأعمال الوكالة البحرية للسفن الاجنبية بصفة مؤقته الى حين صدور تفسير من الجهات المختصة بيين مدى حقها في القيام بهذه الاعمال طبقا لقانون انشائها ــ يصير العدول عن الكتاب

سالف الذكر وابقاء الوضع على ما هو عليه من حيث قصر مزاولة أعمال الوكالة البحرية على شركات القطاع العام طبقا للقانون ، وعدم السماح لشركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية بالقيام بأعمال الوكالة البحرية للسفن الاجنبية وعلى المتضرر من ذلك الالتباء الى القضاء ومدار الخلاف في النازعة مدى توافق هذا القرار وحكم القانون أو مجانبته له ومدى أحقية الشركات المطمون ضدها ومن ثم في ممارسة أعمال الوكالة البحرية بالنسبة الى السفن الاجنبية ، وهو ما يقضى له بداءة استعراض نصوص القانون التى تحكم النزاع وما يرتبط من أعمالها التحضيرية والتي يستثيرها كل من الطاعنون والمطمون ضدها .

ومن حيث أنه في ١٥ من يوليو سنة ١٩٧٤ صدر القانون رقم ٢٥ السنة ١٩٧٤ بانشاء شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية والذي تجرى نصوصه بما يلى :

مادة (١) ــ يرخص فى تأسيس شركة مساهمة مصرية باسم شركة الاسكندرية للملاهة والاعمال البحرية تحت نظام المناطق الحرة ومقرها مدينة الاسكندرية ويجوز لها أن تنشىء فروعا وتوكيات داخل جمهورية مصر العربية أو فى الخارج ٠

# مادة (٢) ــ أغراض الشركة هي :

١ ــ شراء وبيع وايجار واستئجار وتشغيل السفن التجارية بجميع أنواعها في أعالى البحار دون التقيد بالأمر رقم ١٥ لسنة ١٩٣٩ بشأن بيع السفن البحرية التي ترفع العلم المحرى والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن استمرار العمل ببعض التدابير التي كانت مقررة في شأن الخدمات اللاسلكية وتحصيل رسوم المواني وبيع وتأجير السفن التي تحمل العلم المحرى ، وتباشر الشركة نشاطها على حدة أو بالاشتراك مع غيرها من الجهات والشركات التي تباشر ذات النشاط ،

٢ ــ أعمال الشحن والتفريغ للسفن الملوكة لها أو التى تعمــ للحسابها أو تحت ادارتها وتملك حيــازة المهمات والمعدات والعائمات اللازمة لذلك .

سلاح السفن الملوكة للشركة أو التي تعمل تحت ادارتها أما المعلوكة لشركات أجنبية فيتم اصلاحها متى تم التعاقد على اصلاحها بالخارج ولها في سبيل ذلك تعلك الاحواض العائمة ومستلزماتها والورش الفنية للإصلاح .

إلى القيام بأعمال صيانة الموانى وتعميق القنوات والاعمال المندسية والبحرية والاعمال المتصلة بها فى مصر والبسلاد العربيسة والاجنبية .

 مباشرة الانشطة السياهية سواء بذاتها أو بالاشتراك مع شركات أخرى بالداخل أو الخارج •

٦ مباشرة النشاط التجارى فى المناطق الحرة طبقا لاحسكام
 القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربى والمناطق الحرف

ويراعى قبل مباشرة الشركة لاغراضها في جمهورية مصر المنصوص عليها في البنود ٤ ، ٥ ، ٦ الحصول على موافقة الجهات المختصة ٠

مادة (٦) ــ يتم تسجيل السفن الملوكة للشركة بميناء الاسكندرية أو غيرها من موانى جمهورية مصر العربية ولا تسرى على الشركة أهكام القانون رقم ١٣٩ لمسنة ١٩٩٦ بشأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى وكذا أحكام المادتين ٢ ، ٧ من القانون رقم ١٢ لمسئة ١٩٩٤ بشأن انشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ويكون الشركة المحق في نقل البضائع بعد سفن الاسطوال المصرى المالى وتوسعاته المستقبلة وبما لا يتعارض مع اتفاقيات الشحن مع السدول الاجنبية ويصدر الوزير القواعد المنظمة للاولوية طبقا لاحكام هذا القانون •

ومن حيث أنه يبين من الرجوع الى مضبطة الجاسة الرابعة والثلاثين من جلسات مجلس الشعب المعقودة في ٨ من يونيو سنة ١٩٧٤ أنه لدى مناقشة مشروع قانون انشاء شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية ، اقترح أحد الاعضاء تعديل المادة الاولى باضافة عبارة

« لخدمة البواخر التي تمتلكها هذه التبركة فقط » بعد عبارة « ومجوز لها أن تنشىء فروعا وتوكيلات » ، وأبان أن هدفه من هذا التعديل هو « عدم حدوث لبس في التطبيق حيث أن الوكالات البحرية يقتصر القيام بها على كل من شركتي الاسكندرية التركيلات الملاهية والقناة للتوكيلات الملاحية الملوكة للقطاع العام » وما لم تضع هذا النص فقد يمكن للشركة الجديدة أن تحصل على توكيلات القطاح العام بينما اقترح عضو ثان حذف هذه المادة كلية مقدراً بأن الشركة شركة قطاع خاص فلا يجب أن تصدر بقانون ، في حين أبدى القرر أنه من البدهيات المسلم بها أن الشركات المراد ، استثناؤها من بعض اهكام القرانين يجب أن يصدر بها قانون على مثل ما اتبع بالنسبة ألى المصرف العربي الدولي والمصرف المصرى الدولي ، وقد عاد المعنسو الاول فأبدى أنه ﴿ أَنَّ الواقع متخوف من التحديد الوارد في الفقرتين الثانية والثالثة من السادة الثانية من المشروع بقانون المعروض ومحل هذا التخوف هو دخول هذه الشركة في مجال المنافسة مع القطاع العام خشية أن تدعل منه على التوكيلات وذلك بالنسبة لشركتي الاسكندرية ختركيات البحرية والنناة للتوكيلات البحرية » ، وقد رد رئيس الجلس بأن المجلس بصدد المادة الاولى التي أستوفيت مناقشتها ، ثم أخذ الرأن على اقتراح حذف المادة الاولى أو تعديلها فلم توافق على ذلك الا أقاية ، وبعد ذلك وافق المجلس على المادة الاولى بصيغتها المعروضة وعلى نحو ما قد صدرت عليه ، ثم انتقل المجلس الى مناقشة المادة الثانية حيث اقترح أحد الاعضاء اضافة عبارة فى المناطق الحرة الى البنود ١ ، ٢ ، ٣ منها وحذف البندين ٤ ، ٥ لانه من غير المعقول أن تقوم الشركة المقترحة مكل هذه الاعمال التي تحتاج المي جهد وامكانيات وزارتين أو ثلاثة ، في هين اعترض عضوا آخر علمي جميع الاستثناءات المعطاة لهذه الشركة على الرغم من وجود عدة شركات للنقل لدينا مستكثرا قدرة الشركة برأسمان قدره أربعة ملايين جنيه على النهوض بمختلف أنواع الانشطة الواردة في مشروع القانون المعروص من سياحة وتجارة وحفر قنوات وتشييد جسر عائم بيننا وبين دول العالم ، وبعد ذلك تحدث السيد وزير النقل البحرى فسأبدى أن « الأسطول المصرى حاليا يسهم فقط بنقل ١٠/ من حجم تجارتنا الخارجية ، وال ٩٠/ الباقية تنقل على سفن أجنبية ، فالقصود بانشاء الشركة الحديدة هو كسر احتكار شركات الملاحة الأجنبية ، فاذا ما أسهمت أحدى الشركات كالشركة المروضة علينا الآن باضافة جديدة للاسطول الوطنى المصرى فأهلا ومرحبا بها ، كما أود أن اطمئن السادة الاعضاء على أن الخدمات المتعلقة بالشحن أو التقريخ أو اصلاح السفن كلها تتصب على سفن هذه الشركة دون سواها ، وبالتالى لن يمس أحد نشاط باقى شركات القطاع العام الخاصة بالنقل البحرى ، كما أن الشركة المقترح انشاؤها ستنقل ما زاد عن حجم وطاقة الاسطول الوطنى حاليا وتوسعاته المستقبلة ، وسوف يأتى فى القريب — ان شاء الله — الوقت الذى تصل طاقة الاسطول الوطنى هذه الشركة المستقبل الوطنى الى الاكتفاء ، وبالتالى ستضطر هذه الشركة الى اللجوء الى السوق المالمية ، فليس هناك ما يخيف من قيام هذه الشركة على نشاط القطاع العام فى النقل البحرى » ، ثم وافق المجلس بعدئذ على المادة الثانية بصيفتها المعرضة على نحو ما هو وارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ الشار اليه ،

ومن هيث ان الثابت بتقرير اللجنة المشتركة من اللجنة الاقتصادية ومكتب لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب عن مشروع قانون انشاء شركة الأسكندرمة للملاحة والاعمال البحرية أن من « باكورة خيرات لقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ وميزاته أن يقوم بعض المستثمرين العرب باقتراح لانشاء شركة للملاحه والاعمال البحرية بهدف تشييد جسر عائم للنقل البحرى يربط ما بين مختلف البلاد العربية والعالم فضلا عن ممارسة أعمال صيانة الموانىء وتعميق القنوات على أن يكون للشركة بعض الزايا التي تعاون على تحقيق أغراضها ، ولا شك أن قيام هذه الشركة غضلا عما يحققه الاستثمار العربي في هذا النطاق من آثار اقتصادية بعيدة المدى ومفيدة لجميع الدول العربية يشكل في ذات الوقت معولا لكسر احتكار الشركات الاجنبية في هذا المجال ٥٠٠ » ، « وتقوم الشركة بشراء وبيع واستثجار وتشغيل السفن التجارية بجميع أنواعها فى أعالى البحار • كما تتولى أعمال الشحن والتغريغ واصلاح السفن الملوكة للشركة أو التي تعمل تحت أدارتها وكذلك مباشرة الانشطة السياحية سواء بذاتها أو بالاشتراك مع شركات أخرى بالداخل والخارج بالاضافة الى مباشرة النشاط التجارى في المناطق الحرة طبقا للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ . ومن أجل تحرير الشركة من كافة الاحكام التي قد تعوقها في مباشرة بعض أغراضها الاساسية ، قضت المادة السادسة

من مشروع القانون على ألا تسرى على الشركة أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة نلنقل البحرى في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى وكذا أحكام المادتين ٦ ، ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسة المصرية للعامة للنقل البحرى حتى لا يكون في ذلك أي أثر ضار على شركات القطاع العام التي تزاول نفس النشاط » • ( ملحق مضبطة الجاسة الرابعة والثلاثين بمجلس الشعب ٨ يونيو ١٩٧٤ ) ، كذلك فقد أشارت المذكرة الايضاهية لمشروع قانون انشاء الشركة الى « يقوم بعض المستثمرين العرب باقتراح لآنشاء شركة للملاحة والاعمال البحرية تحت لواء القانون المصرى بهدف تشييد جسر عائم للنقل البحرى يربط ما بين مختلف البلدان العربية والعالم بالاضافة الى ممارسة أعمال صيانة الموانى وتعميق القنوات على أن تقرر الشركة بعض الزايا التي تعينها على تحقيق أغراضها • ولما كانت الوزارة ترى ملاءمة استصدار مثل هذه الشركة لما يحققه الاستثمار العربي في هذا المجال من آثار اقتصادية منيده لجميع الدول العربية حيث ان في انشاء مثل هذه الشركة كسر لاحتكارات الشركات الاجنبية في هذا المجال ٥٠٠ » ، وتردد المذكرة الايضاهية في موضع آخر « ونظرا لان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه قد قرر عدم جواز مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتغريغ والوكالة البحرية وتموين السفنواصلاهها وصيانتها والتوريدات البحربة وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحري الالن يقيد في سجل معد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ، ولا يجوز أن يقيد في السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة والشركات التي لا تقل حصة الدولة في رؤوس أموالها عن ٢٥ / كما حظر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه في مادته السادسة على جميع الوزارات والمصالح العكومية والهيئات العامة والمؤسسات والشركات البينة في هذه المادة أن ترتبط على نقل البضائم والركاب بحرا الاعن طريق الشركات التابعة للمؤسسة ، كما تقرر الآدة السابقة من هذا القانون حكما مشابها للحكم الوارد في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ولما كان الالتزام بأحكام هذه القوانين يعوق الشركة في مباشرة بعض أغراضها الاساسية لذا فقد نصت المادة السادسة من المشروع على عدم سريان أحكام هذه القوانين

السابق الاشارة اليها على الشركة ، وحتى لا يكون فى ذلك أى أثر ضار على شركات القطاع العام التى تزاول نفس النشاط قضت هذه المادة أيضا على أن حق الشركة فى نقل البضائع يكون بعد سفن الإسطول المصرى الحالى وتوسعاته المستقبلة مباشرة وبعا لا يتعارض مع اتفاقيات الشحن مع الدول الاجنبية ، كما نصت هذه المادة على أن يصدر الوزير المختص القواعد المنظمة للاولوية طبقا لاحكام هذا القانون » •

ومن حيث أن المادة ٢ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقسل البحرى في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحري تنص على أنه «لايجوز مزاولة أعمال النقل البحرى والشهن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى الالن يقيد في سجل يعد لذلك بالمؤسسة المسرية العامة للنقل البحرى • وتصدر اللائحة المنظمة للقيد في هـ ذا السجل وشروطه واجراءاته بقرار يصدر من وزير المواصلات على أن تصدد اللائمة المهلة اللازمة لتنفيذ هذه المادة بشرط الا تجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون • ولا يجوز أن يقيد في السجل المشار اليه في الفقرة السابقة الا المؤسسات العامة والشركات التي لا تقل حصة الدولة في رؤوس أموالها عن ٢٥ / » ــ بينما تنص المادة ٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ مانشاء المؤسسة المصرية العامة للنقسل البحرى على أنه « يحظر على جميع الوزارات والمصالح الحكومية والعيئات العـــامة والمؤسسات والشركات التي تملك الحكومة أو احدى المؤسسات العامة ٢٥٪ من أسهمها أو أكثر أن ترتبط على نقل البضائع أو الركاب بحرا الا عن طريق الشركات التابعة للمؤسسة ، ويضع وزير المواصلات بقرار منه القواعد الخاصة بالاستثناء من حكم الفقرة السابقة كما يكون له عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الوزير المفتص أن يرخص في الارتباط على نقل البضائع والركاب بحرآ عن طريق الشركات المشار اليها » • في حين تقضى المادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بأنه ( لا يجوز مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتعوين السفن واصلاهها وصيانتها والتوريدات البدرية وغيرها من الاعمال الرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير الواصلات الا لن يقيد فى سجل يعد اذلك بالمؤسسة المصرية المامة للنقل البحرى ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء ــ وبالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام و ولا يجوز أن يقيد فى السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة أو الشركات التي لا تقل حصة الدولة فى رأس مالها عن ٢٥ / ٠

ومن هيث أنه عن قانون تأسيس الشركة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ ، فالبادى من نصوصه على ما تقدم بيانها أن المادة الاولى ترخص في تأسيس الشركة وتحديد مقرها بمدينة الاسكندرية وتجيز لها انشاء فروع وتوكيلات داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج \_ والواضح من ذلك أن هذه المادة لا شأن لها بأغراض الشركة ومدى شمولها أعمال الوكالة البحرية أو قصورها عنها ، فمقر الشركة وقد تحدد بمدينة الاسكندرية ، اقترن النص عليه باجازة الحق للشركة في انشاء فروع وتوكيلات داخل الجمهورية أو خارجها جنبا الى جنب مع مقرها الرئيسي، وليس في تخويل الشركة هذا الحق ما يغير من أغراضَها المسددة أو يضفى عليها اختصاصا ليس لها أو يسلبها اختصاصا تتمتم به ، فليست هذه الفروع والتوكيلات سوى مكاتب للشركة ووكالات عنها تنهض بذات الاغرآض المنوطة بها والمخولة لها ، ومثل هذا النص ثابت قائم ف شأن الشركات المساهمة عموما يردده نموذج عقدها الابتدائي المعتمد وقد تردد أيضا بالمادة ٤ من نموذج العقد الابتدائي للشركات المساهمة الخاصة بالشروعات المشتركة التي تنشأ وفقا لاحكام القانون رقم عه لسنة ١٩٧٤ ــ آنف البيان ، والصادر به قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ ــ ومقتضى هذا الشرط ولازمه أن الشركة اذ يتحدد مركزها ومحلها القانوني بمدينة بذاتها تعين بعقدها الابتدائي فليس من شأن هذا التحديد بعدئذ أن يسلب حق الشركة في انشاء فروع ومكاتب وتوكيلات الى جانب مركزها الرئيسي تنهض بذات أغسراض الشركة المعين لها ، ولا يستقيم الظن بأن فروع الشركة وتوكيلاتها ينفسح لها من الاغراض أو يطوع لها من الانشطة ما يقصر عنه مقر الشركة الرئيسي ، أو أنَّ تلك التوكيلات تنقلب وكالات عامة تمتين كل أعمال الوكالة على تنوعها \_ بصرف النظر عن غرض الشركة أصلا المحدد

بسند انشائها حتى ما كان منها من اعمال الوكالات المخصصة التى قصرت مزاولتها على مؤسسات وشركات بذاتها مثل الوكالة البحرية ٥٠٠٠ ومفاد ما تقدم أن المادة الاولى من قانون تأسيس الشركة المطمون ضدها يرتبط حكمها بدائرة ما شرع له وتثبت صلته بأغراض الشركة فسلا يستوى سندا فى استظهارها أو تفيها بحال من الاحوال ٠

ومن حيث أن أغراض الشركة المطعون ضدها تنظمها المادة الثانية من قانون تأسيسها والتى أوضحت عنها بالنص الصريح تحت عنوان أغراض الشركة ، وحاصلها ،

 ١ - شراء وبيع وايجار واستئجار وتشميل السفن التجارية بجميع أنواعها في أعالى البحار •

٢ ــ أعمال الشحن والتفريغ للسفن الملوكة لها أو التي تعمل لحسابها أو تحت ادارتها وتملك حيازة المهمات والمعدات والعائمات اللازمة لذلك •

٣ ـ اصلاح السفن المعلوكة للشركة أو التى تعمل تحت ادارتها
 أما المعلوكة لشركات أجنبية فيتم اصلاحها متى تم التعاقد على اصلاحها
 بالفارج •

إلى القيام بأعمال صيانة الموانى وتعميق القنوات والاعمال الهندسية والبحرية والاعمال المتصلة بها فى مصر والبلاد العربية والاجنبية .

 مباشرة الانشطة السياهية سواء بذاتها أو بالاشتراك مع شركات أخرى بالداخل أو الخارج ٠

٣ مباشرة النشاط التجارى فى المناطق الحرة طبقا الاهسكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة، والثابت من ذلك أن المشرع أبان أغراض الشركة وعينها بصريح النص وليس منها أعمال الوكالة البحسرية التى لم يسرد بشسأنها نص محدد ، والثابت فى ذلك أيضا أن المشرع ناط بالشركة بعض الاعمال

مما المختصت به شركات القطاع العام بموجب القانون رقمي ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ آنف البيان مثل الشحن والتفريغ وان اقتصر الامر فيه على السفن المملوكة للشركة أو التي تعمل لحسابها أو تحد، ادارتها ، وكذا اصلاح السفن والذي قصر حقها بشأنه على السفن الملوكة لها أو التي تعمل تحت ادارتها أما السفن الملوكة لشركات أجنبية فيتم اصلاحها متى تم التعاقد عليه بالخارج \_ وأما بالنسبة الى أعمال الوكالة البحرية ، وقد كانت ماثلة أمام الشرع لدى اصدار قانون الشركة وانظمتها صراحة نصوص القانونين رقمي ١٢٩ لسنة ١٩٩٢ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ آنفي البيان فلم تسند اليه الشركة على مثل ما أسندت اليها بعض أعمال الشمن والتفريغ واصلاح السفن بالقيود الموضحة فيما تقدم ، وعله الامر ف ذلك واضحة ترتبط بالغايات التي قامت من أجلها الشركة على ما أفصحت عنها المذكرة الايضاحية لقانون أنشائها وتقرير اللجنة المشتركة من اللجنة الاقتصادية ومكتب لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون فضلا عن تصريح وزير النقل البحرى أمام مجلس الشعب لدى مناقشة هذا المشروع بجلسة ٨ من يونيو سنة ١٩٧٤ من أنه قصد بانشاء الشركة كسر احتكارات شركات الملاحة الاجنبية مع عدم الاضرار بشركات القطاع العام الخاصة بالنقاء البحرى أو المساس بنشاطها في هذا المضمار ، وآذا كانت أعمال الوكالة البحرية وقفا على شركات القطاع العام ومجالا محظورا على الشركات الاجنبية فقد كان طبيعيا أن تظلل الوكالة البحرمة بمناى عن أغراض الشركة المستهدفه بقانون انشائها ٠

ومن حيث أن أعمال الوكالة البحرية التى ينهض بها الوكيل البحرى والذى يعبر عنه بأمين السفينة ، هى الاعمال التى يمارسها الوكيا البحرى بصفته وكيلا عن مجهز السفينة ينوب عنه فى تسليم البضاعة لذويها وتحصيل الاجرة وخدمة السفينة ما بقيت فى الميناء وهى أمر أخر غير تشفيل السفن التجارية بجميع أنواعها فى اعالى البحال المنصوص عليه بالبند الاول من المادة الثانية ضمن أغراض الشركة المحددة بقانون انشائها ، ذلك أن تشفيل السفينة انما يعنى تجهيزها واستغلالها بحريا وتسييرها فى أعالى البحار فى خطوط منتظمة أو غير منظمة ومجهز السفينة ذاته سواء كان مالكها أو مستأجرها هو الذى

بياشر تجهيزها واستغلالها ، الامر الذي يفسر الربط في البند المسار اليه بين «شراء وبيع وايجار واستئجار وتشغيل السفن التجارية بجميع أنواعها في أعالى البحار » ، فشراء واستئجار السفن ليس هدفا مجرداً في حد ذاته وانما بقصد تشغليها واستغلالها — وعلى ذلك فان ما اجيز الشركة المطعون ضدها من حق في تشغيل السفن التجارية في أعالى مملوكة أو مستأجرة ، ولا يتسع أبدا لاعمال الوكالة عن أصحاب السفن الاجنبية في تسليم بضائعهم وتحصيل أجرتها وخدمة عن أصحاب السفن وغير ذلك من أعمال الوكالة البحرية اذ لا يستقيم القول بأن تشميل السفن في أعالى البحار وهو ما ينهض به المجوز بالنسبة الى السفن الاخرى في تسليم بضائعهم اذويها وتحصيل أجرتها بالمونى و تسليم النائمية له ، يشمل أيضا وكالة عن أصحاب السفن الاخرى في تسليم بضائعهم لذويها وتحصيل أجرتها وخدمتها بالوانى •

ومن حيث أنه لا سند في القول بأن أعمال الوكالة البحرية هق ثابتالشركة المطعون ضدها لايحتاج الى نص خاص بتقريره بدعوى أن أغراض الشركة تشمل كل ما يعد مكملا لها ومرتبطا بها ، ذلك أن من الثابت أن المشرع أفصح دائما بصريح العبارة واللفظ عن أعمال الوكالة البحرية حيث عناها وهدف اليها ، اذ أن لها من الاهمية والكيان المتميز كمهنة قائمة بذاتها ما يقتضى هذا الافصاح ويحتمه فليست من الاعمال الثانوية التابعة التي تشتم ضمنا \_ وآية ذلك ما انتظمته نصوص القانونين رقمي ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما ، وقرار وزير النقل البحرى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٧٥ فحشأن الشركة الايرانية المصرية والذى خولها \_ بحسبان مشاركة الحكومة فيها \_ ممارسة أعمال الوكالة البحرية ، ولئن صح أن أغراض كل شركة تنبسط وتشمل كل ما يعد من مستلزمات ومكملات غرضها ومرتبطا به ارتباطا تابعا لا ينفصم ، فليس ذلك حال الوكالة البحرية التي لا تقوم بينها وبين أغراض الشركة المطعون ضدها مثل هذه العروة الوثقى ، لا تعد من مستلزمات ومكملاته التي لا غنى عنها ، مضافا اليه أن التوسع في أغراض الشركة لئن ساغ قبولها فى مجال بعض الاعمال المرتبطة والمكملة لغرضها الاصلى مان دائرة ذلك لا تتعدى بحال من الاحوال أو تمس حظرا قانونيا مفوضا بصريح نص القانونين رقمي ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ آنفي البيان يقضي أعمال الوكالة البحرية على شركات القطاع المام دون ما غيرها .

ومن هيث أن نص المادة السادسة من قانون انشاء الشركة المطعون ضدها على أن يتم تسجيل السفن الملوكة لها بميناء الاسكندرية أو غيرها من موانى جمهورية مصر العربية وألا تسرى عليها أهكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقسل البحرى في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال الرتبطة بالنقل البحرى وكذا أحكام المادتين ٦ و ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ٥٠ سايس من مفاده أن تغدو كافة الاعمال المقصورة على شركات القطاع العام بمقتضى هذين القانونين والمحظورة على غيرها \_ حقا مباحا للشركة سواء وردت ضمن أغراضها المحددة أم نأت عنها ، فلو شاء الشرع أن يثبت للشركة هــذا الحق المطلق لما أعوزه النص الصريح على مثل ما صدر به القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن المزايّا التي تتمتع بها الشركة العربية للملاهة البحرية التي نص صراحة على تمتعها بجميع المزايا والاولويات المقررة لشركات القطاع العام المصرية العاملة في مجال النقل البحرى، ولكانت قد انتفت تبما مبررات النص ضمن أغراض الشركة المحددة في المادة ٢ من قانون انشائها على بعض الاعمال التي اختصت بها شركات القطاع العام بموجب القانونين رقمي ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما مثل الشحن والتفريغ واصلاح السفن ــ والصحيح من الامر في هذا المعنى أن استثناء الشَّركة المطَّعون ضدها من بعضُّ أحكام القانونين المشار اليهما ليس استثناء مطلقا أو اعفاء بغير قيود وانها يجد هذا الاعفاء هده الطبيعي وضابطه الذي لاعني عنه في اطار أغراض الشركة المحددة لها والتي تعفى في مجالها وحدة من التقيد بهذين القانونين ، وقد ربطت المذكرة الايضاحية لقانون انشاء الشركة فى وضوح لا يحتمل اللبس وبين مباشرة الشركة لبعض أغراضهـــــا الاساسية - وبالمثل أيضا فان الاستثناء المقرر لمشروعات النقل البحرى التى تنشأ طبقا لاحكام قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق المرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمنصوص عليه في مادته الثالثة والاربعين ، من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ آنف البيان لا يعنى سوى تقرير هذا الاعفاء فيما يضتص بكل شركة بما يتفق وأغراضها المعينة لهم وفي أطار نتلك الاغراض دون ما غيرها •

ومن حيث انه عن الاعمال التحضيرية لقانون انشاء الشركة المطعون

ضدها رقم 70 اسنة 1978 ، فمن القرر في هذا الصدد كأصل عام أن الأعمال التحضيية لايتغيا بها تفسير النص الاحال غموضه أو البعامه ، فلا اجتهاد مع صريح المبارة والنص حد فاذا ما توصل بالاعمال التحضيية عند التفسير فان الاعمال التي يعتد بها في هذا الصدد ويتأتى التفسير على هدى منها حد هي تلك التي تعبر عن ارادة حقيقية للمشرع ، فلا يسوغ الوقوف عند رأى فردى عابر لمضو أو آخر من مجموع أعضاء المجلس النيابي لا يعبر الا عن مكنون اجتهاده أو فهمه المفاص واتخاذه ارادة حقيقية للمشرع وانما يتمين أن ينبثق التعبر المفسر النوس عن ارادة حقيقية ونية وأضحة مؤكدة يمكن أن تنسب الى المشرع ذاته ، هذا الى أن الاعمال التحضيرية وعلى أي حال لا تكسب شيمة تفسيرية الا بقدر اتفاقها مع ظاهر النص ه

ومن حيث انه لئن كان نص قانون انشاء الشركة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ على ما تقدم بيانه ، واضحا في موضوع المنازعة غير مبهم ، بينا ف غير غموض تنشد له الاعمال التحضيرية ، آلا أن الثابت حتى من تلك الاعمال على ما انف ذكرها ، ان المقصود بانشاء الشركة على نحو ما مرح به وزير النقل البحرى أمام مجلس الشعب ، وهو كسر اهتكار شركات الملاحة الاجنبية دون مساس بنشاط شركات القطاع المسام الخاصة بالنقل البحرى وأنه ليس هناك ما يخيف من قيام هذه الشركة على نشاط القطاع العام في النقل البحرى ، وقد تردد ذات المعنى بتقرير اللجنة المشتركة من اللجنة الاقتصادية ومكتب لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون وكذا بمذكرته الأيضاهية ، غلم يقصد أبدا أن تتراهم الشركة المطعون ضدها مع شركات القطاع العام في مجال تنفرد به وحدها بمناى عن نشاط الشركات الاجنبية مثلُّ أعمال الوكالة البحرية ، وهذا الذي بدأ مؤكدا من الاعمال التحضيرية هو ما يتفق مع ظاهر النص ومقتضاه الحتمى ــ أما ما تضمنته مناقشات مجلس الشعب من اقتراح أحد الاعضاء حذف المادة الاولى من قانون الشركة قدرا بأن الشركة شركة قطاع خاص لا يسوغ انشاؤها بقانون، واقتراح عضو آخر تعديل تلك المادة خشية هدوث لبس في التطبيق اذ قد يمكن أن تحصل الشركة على توكيلات للقطاع العام أو تخوف ذات العضو من التحديد الوارد في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية من مشروع القانون خشية دخول الشركة في مجال المناقشة مع القطاع

المام وأن تحصل على التوكيلات ، فلا ينبنى الا عن رضة هذا العضو في الاحتياط مسددا لصالح شركات القطاع العام الامر الذي أكده بعدئذ بذات الجلسة تصريح وزير النقل البحرى — وهو على أي حال لايكشف الا عن رأى فردى قوامه الخشية من الحامال قد يتحقق في تفسير الاولى أو الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية ، وهذا الرأى في التفسير الاحتمالي للنص لا يعبر الا عن فهم خاص واجتهاد فردى لصاحبه لم يشاطره فيه غيره من أعضاء المجلس ، وليس فيه ما يمكن أن ينسب الى المشرع أو يحمل كارادة حقيقية له يعتد بها عند الرجوع الى الاعمال التحضيرية والذي لم يكن ثمه ما يستوجبه أحسلا ازا، وضوح النص .

ومن حيث ان اختصاص وزير النقل البحرى باصدار القرار الطعين ثابت لا مرية فيه بما ينعقد له من الاختصاص العام في تنفيذ أحكام القانونين رقمي ١٢٩ لسنة ١٩٦٣ و ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما واصدارً ما ينبثق عنهما من لوائح وقواعد وما نيط به صراحة من صلاحيات الاستثناء من تلك الاحكام مضافا اليه أن وزارة النقل البحرى هي صاحبة الاختصاص الاصيل في هذا المنصى - وليس فيما وسد بعدئذ من اختصاص للهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة ف تنفيذ أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المسار اليه ما يجرد الوزارات والممالح من اختصاصاتها الثابتة أصلاوانما تتحدد اختصاصات تلك الهيئة بما تعين لها بالقانون المذكور وما ينبثق عنه مباشرة ويرتبط ارتباطا وثيقا بنظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة في ذاته \_ أما مختلف مناحى نشاط شركات الاستثمار في مجالاته المتنوعة فأمر لا معدى معه من استنهاض اختصاص الوزارات المعينة كلفي دائرتها المرسومة وبما ينعقد لها من وظيفة بحكم تخصصها الثابت أو بمقتضى القوانين واللوائح ٥٠٠ ، ومن ثم فلا وُجِه لما تنعاه الشركة المطعون ضدها من بطلان القرار الطعين بذريعة خروجه عن اختصاص وزير النقل البحرى \_ وبالمثل أيضا فان القرار الطعين الذي صادف صحيح حكم القانون الذي نأى بالشركة عن ممارسة أعمال الوكالة البحرية ولم يجانب روحه أو يتنكب غاياته بيرء من عيب اساءة استعمال السلطة المدعى به ، وليس في سابقة الترخيص مؤققا للشركة المطعون ضدها

بممارسة أعمال الوكالة البحرية ثم حجبها عنها بمقتضى القرار المطعون عليه ما يثبت هذا العيب لمخص أن رأيا غير ملزم لادارة التشريع بوزارة العدل ليس حقا للشركة في النعوض بتلك الاعمال بالمخالفة لحكم القانون وصريح نصه ، اذ لا تتريب على جهة الادارة ان هي عدلت عن ترخيص مؤقت وفاعت الى صحيح حكم القانون وأنفذت مقتضاه وموجبه بما لا يخرج عن أهدافه أو يتنكب روحه وغاياته بل هو واجبها الذي لامعدى عنه ولا فكاك لها منه •

ومن حيث أنه لما سلف من أسباب يكون القرار الطعين الصادرمن وزير النقل البحرى في ٣ من يوليو سنة ١٩٧٥ بعدم السماح للشركة المطعون ضدها بالقيام بأعمال الوكالة البحرية للسفن البحرية ، قد صدر صحيحا مبرئا من العيب ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فقضى بالماء هذا القرار فقد تعين الحكم بالمائه وبرفض الدعوى والزام الشركة المدعية المصروفات ،

( طعن رقم ٩٣١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١ )

قاعسدة رقم ( ٦٢١ )

البسدا:

المادة ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المحرية المامة للنقل البحرى تقفى بعدم جواز مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتغريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديدها قرار وزير المواسلات الا لن يقيد في سجل بعد لذلك المؤسسة المنكورة ولا يجوز أن يقيد في السجل الا المؤسسات المسامة أو الشركات التي لا تقل حصة الدولة في رأس مالها عن ٢٥٪ – عدم جواز اعتبار أعمال تعيين ورفت البحارة على السفن الإجنبية من أعمال المؤكالة البحرية للمؤلفة بالنقل البحرى رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ بتحديد الاعمال غير المرتبطة بالنقل البحرى والذي لم يشر به الى اعمال تعيين ورفت البحارة هاساس ذلك ٠

### ملخص الفتوى:

ان المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسسنة ١٩٦٤ بانشساء المصرية العامة للنقل البحرى تنص على أنه « لا تجوز مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتقريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المواصلات الالمان يقيد في سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء بالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام ولا يجوز أن يقيد في السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة أو الشركات التي لا تقل حصة الدولة في رأس مالها عن ٢٠٠/ » •

ويبين من هذا النص أن المشرع قصر مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتغريغ والوكالة البحرية وتعوين واصلاح وصيانه السفن والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص على المؤسسات المامة والشركات التي تملك الدولة ٢٠/ من رأسمالها على الاقل ومن ثم فانه يحظر على شركات القطاع الخاص والشركات التي تقل حصة الدولة في رأسمالها عن ٢٠/ ممارسة تلك الانشطة الواردة في النص على سبيل الحصر ٥

ولما كان هذا العظر ممثل قيدا على ممارسة أعمال النقال البحرى فانه يتمين أن يقدر بقدره فلا يتوسع فى تفسيره وعليه فان نطاقه يتحدد بالاعمال التى ذكرت فى النص صراحة ولا يمتد الى غبرها وبالتالى يخرج عن نطاقه تعيين ورفت البحارة طالما أن النص لم يتضمنها ه

ولا يجوز اخضاع أعمال تميين ورفت البحارة للحظر بحجة أنها من أعمال الوكالة البحرية ذلك لان تلك الوكالة التي يتولاها أمين السفينة أو الوكيل البحرى تقتصر على تنفيذ عقد النقل البحرى بتسليم البضاعة بعد تفريخها وحراستها والمحافظة عليها وتسليمها لاصحابها وتحصيل

أجرة النقل ولا يدخل في نطاقها استخدام رجال الطاقم ورفتهم •

ولا يسوغ أيضا أدخال تعيين ورفت البحارة فى نطاق الحظر على أساس أنها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى لان تلك الاعمال لا تدخل فى نطاق الحظر تلقائيا وانما يتعين أن يمسدر بحسب صريح النص قرار من الوزير المختص باعتبارها كذلك ومن ثم غان تعيين ورفت البحارة يظل خارج نطاق الحظر طالما لم يصدر بشأنها مثل هذا القراره

وان كان وزير النقل البحرى قد أصدر القرار رقم ١١٤ اسنة ١٩٧٥ بتحديد الاعمال غير المرتبطة بالنقل البحرى ، فان ذلك لايمنى اعتبار الاعمال التي لم ترد في هذا القرار ومن بينها تعيين ورفت البحارة مرتبطة بالنقل البحرى لان المسرع لم يعتبر ابتداء جميع الاعمال التي لها علاقة بالنقل البحرى مرتبطة به ، وانما على على تحديد الوزير لها وعليه فان الوزير بتحديده لتلك الاعمال بطريق الاستبعاد يكون قد سلك سبيلا مغايرا لذلك الذي رسمه المشرع ، وبالتالي فان هذا القرار لا يصلح أساسا لادخال تعين ورفت البحارة ضمن الاعمال المخلورة على شركات القطاع الخاص ممارستها والمقصورة على شركات القطاع الهام ها

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تعيين ورفت البحارة على السفن الاجنبية لا يدخل في مدلول الوكالة البحرية بذاتها •

( ملف ۲۸۱/۱۲/۲۱ ) جلسة ۲۱/۲/۸۲ )

# قاعدة رقم (٦٢٢)

### الجسدا:

أعمال الوكالة البحرية التى حددتها المادة السابعة من القانون رفم 17 لسنة 1975 بانشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى – مغايرتها لاحكام الوكالة المنصوص عليها في القانون المدنى – اثر ذلك أن رفت وتعين البحارة يخرج عن نطاق اعمال الوكالة البحرية – صدور قرار وزير النقل البحرى رقم ١٤ المنة ١٩٧٥ بتحديد الاعمال التي يمارسها القطاع الخاص لا يعنى أنه حدد الاعمال الرتبطة بالنقل البحرى في مفهوم المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ ٠

## ملخص الفتوى:

ان المادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى تنص على أنه « لا يجوز مزاولة أعمال النقل والنسحن والتفريخ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وسيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقال البحرى والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المواصلات الا لمن يقيد في سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة النقل البحرى ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء بالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام ولا يجوز أن يقيد في السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة أو الشركات التي لا تقل حصة الدولة في رأس مالها عن ٢٥ ٪ »

ويتضح من هذا النص أن المشرع وهو بصدد تمديد الاعمال البحرية التى تقتصر ممارستها على شركات القطاع المسام قسم تلك الاعمال الى مجموعتين وهدد الاعمال التى تدخل فى المجموعة الاولى مقصرها على النقل البحري والمشحن والتقريغ والوكالة البحرية وتموبن واصلاح وصيانه المسفن والتوريدات البحرية أما الاعمال التى تدخل فى المجموعة الثانية وهى المرتبطة بالنقل البحري فقد هو الوزير المختص اصدار قرار بتحديدها ومن ثم فان المشرع يكون قد حدد الاعمال التى تقتصر مزاولتها على شركات القطاع العام على سبيل الحصر لا التمثيل لانها أما أن تكون محددة بنص القانون أو أن يتناول تحديدها قرار بمدر من الوزير المختص و

ولما كان المستقر فقها وعرفا فى مجال تطبيق قواعد القانون البحرى أن رفعت وتعيين البحارة يعد من الاعمال التى تدخل فى دائرة تجهيز السفينة وكانت الوكالة البحرية تقتصر على تنفيذ عقد النقل بتسليم البضاعة وحراستها والمحافظة عليها وتسليمها الاصحابها فانه الأيجوز اعتبار رفعت وتعيين البحارة من أعمال الوكالة البحرية ، ولا وجه فى هذا الجمال المراتئاد الى أحكام الوكالة المنصوص عليها فى المواد ١٩٩٩ و ٢٠٧ من القانون المدنى والتى تدخل فى أعمال الوكالة العامة كل عمل

من أعمال التصرف تقتضيه الادارة ذلك لان مهمة الوكيل البحرى لاتبدأ الا بعد تفريخ البضاعة من السفينة وعندئذ ينحصر عمله فى كل ماهبو متطق ومرتبط بها فليس له أن يمارس أى شأن من الشئون المتعلقة بالسفينة ذاتها أو بطاقمها ، اذ هو ليس موكلا بتجهيز السفينة أو ممارسة أى عمل من أعمال التجهيز .

وترتبيا على ذلك فان رفت وتعيين البحارة يخرج من نطاق أعمال المجموعة الاولى سالفة البيان والتي حددتها المادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها من الاعمال التي تقتصر مزاولتها على شركات القطاع العلم ٠

ولما كان الشرع قد علق تحديد أعمال المجموعة الثانية وهي الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى على قرار يصدر من الوزير المختص وكان هذا القرار لم يصدر بعد غانه لا يجوز اعتبار رفت وتعين البحارة من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى ، ولا وجه للقول بأن المشرع جعل من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى معيارا عاما واسعا لتجديد نطاق الاعمال البحرية التى تقتصر ممارستها على شركات القطاع العام أذ لو اراد ذلك ما عهد بتحديدها للوزير المختص •

واذ دعى المشرع الوزير المفتص الى تمديد الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى بقرار صريح يصدره فانه لا يكون هناك محل للقول بأن المرف المستفاد من مسلك الوزارة قد حدد تلك الاعمال أو انها حددت بقرار ادارى ضمنى لأن المشرع عين أداة تحديدها ولم يدع ذلك للعرف أو للارادة الضمنية للوزارة وذلك نظرا لما يمثله تحديدها من قيد على حرية ممارسة الاعمال البحرية ، كما لا يمثل عن صدور تلك الاداة التي تقتصر مزاولتها على القطاع العام ، اصدار الوزير للقرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ الذى حدد الاعمال التي يمارسها القطاع الخاص ، ذلك لان المشرع حدد للوزير طريقة بيان الاعمال المرتبطة فأوجب عليه تعيينها بذاتها صراحة بقرار يصدره ولم يخوله سلطة تحديدها بطريق الاستبعاد ومن ثم فان سلوكه هذا السبيل لا يمنى أنه حدد الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى في مفهوم المادة (٧) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه (مانه ١٩٨٠/١٢/١)

# قاعدة رقم ( ٦٢٣ )

### البسدا:

المشرع نظم في القانون رقم ١٢ السنة ١٩٦٤ شئون النقل البحرى باعتباره مرفقا قوميا هاما — عدم جواز ممارسة اعمال النقل البحرى والاعمال المرتبطة بها ومن بينها التوكيلات الملاحية الا أن يقيد في سجل يعد لذلك — ولا يغير ذلك ما ورد بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية من احكام الذى لايعدو أن يكون قد منح اختصاص الشركات السياحية في حدود القوانين القائمة الامر الذي يتعين معه على هذه الشركات اذا ما أرانت ممارسة أيا من هذه الاعمال أن تلتزم الاحكام القانونية المنظمة لها وتترسم خطاها •

## ملخص الفتوى:

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى وتنص مادته السابعة على أنه « لا تجوز مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتغريغ والوكالة البحرية وتعرين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي بصدر بتحديدها قرار من وزير المواصلات الا لمن يقيد في سجل بعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ، ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الوزير المفتص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام ولا يجوز أن يقيد في السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة أو الشركات التي لاتقل حصة الدولة في رأسمها عن ٢٠٥٪ » وتقضى المادة ١٦ منه بأن «يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (٧) بالحبس مدة لاتجاوز سسته أشهر وبغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين ٥٠٠٠ » •

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية حيث تنص المادة الاولى منه على أن « تسرى

أهكام هذا القانون على الشركات السياحية ويقصد بالشركات السياحية الشركات التي تقوم بكل أو بعض الاعمال الآتية :

 ا ستنظيم رحلات سياحية جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها وفقا لبرامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل واقامة وما يلحق بها من خدمات .

٢ - بيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الامتمة وهجز الاماكن على وسائل النقل المخصصة وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الاخرى •

٣ ـ تشغيل وسائل النقل من برية وبحرى وجوية ونهرية لنقل
 السائحين • ولوزير السياحة أن يضيف الى تلك الاعمال أعمالا أخرى
 تتصل بالسياحة وخدمة السائحين •

ومن حيث أن الشرع قد نظم فى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر شئون النقل البحرى باعتباره مرفقا قوميا هاما وقضى فى المادة السابعة منه بعدم جواز ممارسة اعمال النقل البحرى والاعمال المرتبطة بها ومن بينها التركيلات الملاحية الالمن يقيد فى سجل يعدد لذلك بالمؤسسة المحرية العامة للنقل البحرى بالشروط والاوضاع الواردة بهذه المادة ه

ولاهمية الالترام بمراعاة احكام هذه المادة وعدم الخروج عليها فقد أورد المشرع في المادة ١٦ من ذات القانون عقوبة جنائية على من يخالف أحكامها \_ فهذا التنظيم والحالة هذه يعد القاعدة الواجبة التطبيق في مجال النقل البحرى سواء بالنسبة لاصدار التذاكر أو اعمال الوكالة المجرية باعتبار ان أصدار التذاكر أو أي عمل آخر يتم به التعاقد على نقل الركاب بحرا ويعتبر من تنظيم أعمال النقل البحرى ومن ثم فانه لا يجوز لفير الشركات المقيده في السجل المشار اليه طبقا لهذا القانون أن تباشر هذه الإعمال ه

ولا يعتبر من ذلك ما ورد بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياهية من أحكام تتعلق ببيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير

نقل الامتعة والوكالة عن شركات الملاحة ذلك أن المشرع لم يستهدف بهذا المتنظيم الغاء أو تعديل القاعدة الملزمة الواردة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر باعتباره القسانون الواجب التطبيق في مجسال النقل البحرى وباعتبار اهمية النقل البحرى ليس اجراء وقائى ، بل مجرد منح اختصاص لشركات السياحة في حدود القوانين القائمة الامر الذي يتمين معه على هذه الشركات اذا ما أرادت ممارسة ايا من هذه الاعمال ان تلتزم الاحكام القانونية المنظمة لها ، وتترسم خطاها ه

ومن حيث ان شركة « مينا تورز » للسياحة ليست من الشركات المقيدة فى السجل المام بوزارة النقل البحرى التى حلت محل المؤسسة العامة للنقل البحرى فى هذا الشأن لقيد الشركات التى تقوم باعمال النقل البحرى والاعمال المرتبطه بها ، وفقا لاحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ ٠

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على أنه لا يجوز لشركة « مينا تورز » للسياحة مزاولة أعمال النقل البحرى والاعمال المرتبطه بها •

( ملف ١١/١/٤٧ ــ جلسة ١٩٨٣/١١/٢ و ١٩٨٤/١)

#### الغصل الثالث

الملاحسة الداخليسة

قاعدة رقم ( ٦٢٤ )

#### : 12-41

المقانون رقم ١٠ أسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية ــ مــدى المتصاص ادارة الملاحة الداخلية بالاشراف على المديات وفقا لمهـذا المــانون ٠

## ملخص الفتوى:

ان المستفاد من نصوص القانون رقم ۱۰ لسنة ١٩٥٦ فى شبأن الملاحة الداخلية أن الشارع قد ناط بادارة الملاحة الداخلية مهمية منح التراخيص فى تسبير المعديات خارج حدود اختصاص مجلس بلدى القاهرة و واختصاص ادارة الملاحة الداخلية بالعمل المذكور قد تكاملت عناصره بما نص عليه فى المقرة الثانية من الملدة ١٣ من القيانون المسار اليه من أن تختص ادارة الملاحة الداخلية باجراء المزايدة وباعطاء الترخيص و

ولا يقدح فيما تقدم أن القانون قد أحال فى بيان اجراءات المزايدة وشروط منح الترخيص الى قرار يصدر من وزير الاشغال العمومية ، اذ أن ذلك ما كان ليحول دون مباشرة الادارة للاختصاص المنوط بها ، وذلك بأن تتولى الاشراف على المعيات التي رخص فى استغلااها قبل العمليالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ ، وتجرى المزايدات وتصدر التراخيص وفقا للقواعد العامة ، لذلك فان ادارة الملاحة الداخلية هى المختصة قانونا بالاشراف على المعديات منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة قانونا م، ١٥ من ثم يتمين تسليمها اليها ،

( منتوى ٧٥٧ في ١٩/٤/١٩ )

# قاعــدة رقم ( ٦٢٥ )

#### البسدا:

الاختصاص بانشاء وادارة وصيانة الراسى ووضع الشروط الخاصة بتنظيم الرسو عليها وتحديد أجور استخدامها ــ منعقد المهيئة المامة لشئون النقل الماتى وحدها سواء أكان انشاء الرسى داخل أو خارج نطاق اختصاص مجلس محافظة القاهرة •

# ملخص الفتوى :

ان جميع مرافق الدولة ملك للامة تتولى الدولة ادارتها والاشراف عليها نيابة عنها وان القوانين هى التى تحدد الجهة التى تتولى الاشراف عليها وادارتها سواء أكانت تلك الجهة مؤسسة عامة أم هيئة عامة .

وقد نصت المادة ٣ من القانون رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٥٧ فى شان المراسى وتنظيم الرسو فى المياه الداخلية على أنه « لايجوز لمركب أن يرسو فى المياه الداخلية على أنه « لايجوز لمركب أن الاشغال المعومية » ونصت المادة الثالثة منه على أن « يصدر وزير الاشغال العمومية قرارا بتظيم الرسو على المراسى المنصوص عليها فى المددة السابقة عدا ما يقع منها فى حدود اختصاص مجلس بلدى مدينة القاهرة فيصدر بتنظيم الرسو عليها قرار من وزير الشئون المبلدية والقروية » ه

وقد صدر بعد القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٨ بانشاء مؤسسة عامة لشئون النقل المائى الداخلى ونص فى مادته الثانية على أنه «تختص الهيئة بانشاء المراسى وتحديد مواقعها وصيانتها ووضع الشروط الخاصة بتنظيم الرسو عليها وتحديد أجور استخدامها ، وقد نسخت هذه المادة بناطيمها هذا الموضوع من المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٥٧ ما يتعارض معها من أحكام وبصفة خاصة الاختصاص فى انشاء وادارة المراسى العامة وتحديد أجور استخدامها وعلى ذلك تكون المؤسسة العامة لشئون النقل المائى الداخلى هى الجهة وعلى ذلك تكون المؤسسة العامة لشئون النقل المائى الداخلى هى الجهة المؤتمة بانشاء المراسى داخل وخسارج اختصاص مجلس محساهظة

القاهرة وادارة وصيانة المراسى ووضع الشروط الخاصة بتظيم الرسو عليها وتحديد أجور استخدامها ه

( نتوي ۹۹۲ في ۹۹۲/۹/۱۷ )

قاعدة رقم ( ٦٣٣ )

البدا:

رسوم الرسو على المراسى التي تقع داخل محافظة القاهرة ... ايلولتها لمجلس هذه المافظ دون الهيئة العامة لشئون النقل الماثي .

## ملخص الفتوى:

ان المادة الضامسة من القانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٧ نصت على أنه يؤدى لوزارة اشمال العمومية ( الهيئة العامة لشئون النقسل المالي الداخلى ) رسوم رسبو يعينه وزير الاشمال العمومية مقابل الرسو في المراسى الواقعة في حدود اختصاص المجالس البلدية الى حساب هذه المجالس عدا مجلس بلدى مدينة القاهرة فتؤدى اليه رسوم الرسو التي يعينها وزير الشئون البلدية والقروية بقرار منه بحيث لا تجاوز الحدود المنصوص عليها في هذه المادة ، ويفهم من هذه المادة أنها حسدت بصراحة المجهة التي تؤول اليها رسوم الرسو على المراسى التي تقم بصراحة المجهة القاهرة فذكرت أن الرسوم تؤول كاملة الى مجلس محافظة القاهرة بعد تحديدها من وزير الشئون البلدية والقروية ، يؤيد ذلك أن المادة الثانية من القسانون رقم ١٣٠١ لسنة ١٩٥٨ لم تتعرض في فقرتها التاسعة لبيان الجهة التي تؤول اليها رسوم الرسو على المراسى بنظل ساريا بما جاء بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٠٠ لسنة ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٠ التي تنظل ساريا بما جاء بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٠٠ لسنة ١٩٥٠ لسنة ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٠ لسنة ١٩٠٠ لسنة ١٩٠٠ لسنة ١٩٠٠ لسنة ١٩٠٠ لسنة ١٩٥٠ لسنة ١٩٠٠ لسنة ١٩

يؤيد ذلك أيضا ما نصت عليه المادة ١٢٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٠ بلصدار اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المطية من أنه مع مراعاة أحكام قانون الملاحة الداخلية والرسو في المياه الداخلية يكون تحديد رسوم الرسو على المراكب التجارية ومراكب الصيد والنزهة ومعادى النيل والعائمات على حسب نوعكل منها ونئات يراعى فى تقديرها حمولة المركة ويتولى هذا التحديد حمولة المركة ويتولى هذا التحديد مجلس المدينة • ويتضح من ذلك أن تلك المادة لم تتعرض لتحديد الجهة التى تؤول اليها الرسوم بل احالت الى أحكام قانون الملاحة الداخلية والرسو فى المياه الداخلية وهو القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧

ومن ثم فان احكامه ما نترال قائمة في هذا الشأن • ومؤدى ذلك أن مجلس محافظة القاهرة هو الجهة التي تؤول اليها رسوم الرسو على المراسي •

ومن ثم فان كامل الرسوم التي تفرض على الرسو على مرسى أثر النبي تضلف الى ايرادات مجلس محافظة القاهرة .

( نتوی ۱۹۳ فی ۱۷/۹/۱۲۲۲ )

## الغصل الرابسع

# شركات وهيئات الملاهة والنقل البحري

الفرع الأول

شركات الملاهبة

قاعسدة رقم ( ٦٢٧ )

البسدا:

الشركة العربية للملاحة البحرية طبقا لاتفاتية انشائها والنظام المحق بها شركة مساهمة عربية مقرها مصر آلا أنه وقد نص في اتفاقية انشائها على أن يكون مقرها الرئيسي في بلد العفسو الذي يساهم بالنصيب الاكبر في رأس المال وبالتالي فقد اتخذت الشركة مصر مقرا لها وكانت جميع السفن الملوكة لها مسجلة لدى مصر حتى الآن ولم يتم توزيمها على الاعضاء وترفع علم مصر غان مؤدى ذلك أنها تعد شركة مساهمة مصرية تخضع للقوانين ألمرية فيها عدا ما استثنى منها بنص القيانون ٠

## ملخص الفتوى:

من حيث أن المادة العاشرة من اتفاقية أنشاه الشركة المذكورة التي تنص على أن :

- (۱) يكون متر الشركة الرئيسى فى بلد المنسو الذى يساهم بالنصيب الاكبر من رأس المال ، وتمارس الشركة نشاطها لحبقا لقوانيين هذا المنسو •
- (٢) ترفع السنة علم العضو المسجلة في بلده ، ويراعى في تسجيل السفن التي تملكها الشركة التوزيع بقدر المستطاع على الاعضاء بنسبة اشتراكات كل عضو في رأس المالي ، كما تنص المادة (٧) من النظام

الاساسى للشركة الملحق بالاتفاقية المشار اليها على أن « الاسهم جميعا اسمية لايجوز ان يملكها الا الحكومات العربية أو الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين من مواطنى البلاد العربية » ونصت المادة (٢٠) من هذا النظام على أن « يقوم بادارة الشركة مجلس ادارة يكون من عضو عن كل حكومة عربية ساهمت مع رعاياها بنسبة لا تقل عن 1/ من رأس المال •

ومن حيث أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ فى شأن المزايا التى تتمتع بها الشركة المذكورة ينص فى المادة (٥) على أن « تعفى الشركة ورأس مالها واستثماراتها وتروضها وممتاكاتها وارباحها وتوزيماتها وجميع أوجه نشاطها ومعاملاتها من جميع أنواع الضرائب والرسوم بما فى ذلك رسم الدمغة بجميع أنواعها عدا ما كان منها مقابل خدمات للمرافق العامة ٥٠٠ كما تعفى الشركة من جميع الرسوم المفروضة بمقتضى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسمى التوثيق والشهر المستحق على المحررات الخاصة بالهيئة الملوكة لها » وتنص المادة (٦) من هذا القانون على أن ( ٥٠٠٠٠٠ ويعفى ما تستورده الشركة من هذا الاشياء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ٥٠٠) وهذه الاشياء من الضرائب والرسوم ٥٠٠)

ومن حيث أن مغاد ما تقدم أن الشركة المذكورة وطبقا لنظامها السالف ذكره تمد شركة مساهمة عربية مقرها مصر ، باعتبار أن أسهمها جميما اسمية ، ولا يجوز أن يملكها الا الحكومات العربية أو الاشخاص الطبيعية أو المعنوية من مواطنى البلاد العربية ، كما أن مجلس ادارتها يكون من عضو من كل حكومة عربية ساهمت مع رعلياها بنسبة لا تقل عنى أرض المال • ألا أنه وقد نص فى اتفاقية انشاء هذه الشركة على أن يكون مقرها الرئيسي في بلد العضو الذي يساهم بالنصيب الاكبر في رأس المال ، وبناء عليه فقد اتفذت هذه الشركة مصر مقرا لها كما أن في رأس المال ، وبناء عليه فقد اتفذت هذه الشركة مصر مقرا لها كما أن الثابت أن جميع السفن الملوكة للشركة مسجلة لدى مصر حتى الآن ولم يتم توزيعها على الاعضاء وترفع مصر علمها عليها طبقا للاتفاقية المشار اليها وعلى ذلك تعد هذه الشركة مساهمة مصرية •

ومن حيث أنه طبقا للمادة العاشرة من هذه الاتفاقية ، فأن الشركة المذكورة تعارس نشاطها طبقا لقانون البلد الذي يساهم بالنصيب الاكبر

فى رأسمالها ويكون مقرا لها ، ومن ثم غان هذه الشركة تخضع للقوانين المصري رقم 50 المصرية وليس أدل على ذلك من أنه قد صدر القانون المصري رقم 50 السنة ١٩٧٥ المشار اليه مقررا اعفائها من بعض المراثب والرسوم ، الامر الذي يؤكد بداءة خضوع هذه الشركة للقوانين المصرية ومن بينها قوانين المصرائب ،

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الشركة العربية للملاحة البحرية تعد شركة مساهمة مصرية تخضع للقوانين المصرية فيما عدا ما استثنى منها بنص القانون •

( ملف ۲۵۲/۲/٤۷ ـ جلسة ۲۸۲/۲/۱۱ )

قاعسدة رقم ( ۲۲۸ )

البدا:

في كيفية تطبيق أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافات ومرتبات ممثلي الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات على تعثيل رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة لهيئة القطاع العام للنقل البحرى وغيرهم من العاملين بها لشركاتهم في الشركات الاجنبية المنشأة بالخارج التي انشأتها أو تساهم غيها شركاتهم وعلى المكافآت المستحقة لهم ولمي تعثيل الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى في مجلس ادارة شركة المخدوية للنقل – ولا يسرى على تعثيل شركة المخديوية لندن في شركة المخديوية همبورج – وعلى تعثيل هاتين الشركة المحرية المحرية المحرية المحلس ادارة شركة المحرية المحلس ادارة شركة في مجلس ادارة شركة المحرية المحرية المحلس ادارة شركة المحدية المحرية لندن في مجلس ادارة شركة المحدية المحرية المحدية المحرية المحدية الم

#### ملخص الفتوى:

تخلص وقائع الموضوع في أن الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى

تملك بالكامل أسهم شركة الخديوية لندن وهى شركة ملاحية انجليزية الجنسية منشأة قبل صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والاجنبي • وقد أنشأت مدده الشركة الأنجليزية شركة وينفرو للملاحة بلندن وتلك جميع أسهمها وهي شركة انجليزية أيضًا ، كما تساهم بنسبة ٦٥ ٪ من رأسمال الشركة الخديوية بهاهبورج وهي شركة ألمانية • كذلك تملك الشركة المحرية للملاحة البحرية وحدها أسهم شركة اسكندرية لندن وهى شركة انجليزية لتقوم بأعمال الوكالة العامة عنها في لندن وقد قامت هذه الأخيرة بانشاء شركة اسكندرية نيوبورك فَ نيويورك الامريكية الجنسية للقيام بأعمال الوكالة العامة عن الشركتين المصرية للملاحة واسكندرية لندن في أمريكا • وقد ثار التساؤل حول كيفية تطبيق أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المسار اليه على تمثيل شركتي مصر لاعمال النقل البحرى والمصرية للملاحة البحرية في الشركات الاجنبية التي أنشأتها أو ساهمت فيها كل منهما بالخارج طبقا لاحكام القانون الاجنبي وعلى ما أنشأته هذه الشركات الاجنبية أو ساهمت فيه من شركات أجنبية أخرى بالخارج ، وكذلك على أيلولة المقابل الناشىء عن هذا التمثيل ، فطلب رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام للنقل البحرى رأى ادارة الفتوى لوزارة النقل البحرى والمصالح العسامة بالاسكندرية التي عرضت الموضوع على اللجنة الاولى لقسم الفتوى فانتهت بجلستها المعقودة في ١٩٨٤/٧/١٠ الى : أولا - قصر تمثيل رئيس أو عضو مجلس الادارة لاى جهة من الجهات المشار اليها بالمادة الرابعة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ الشار اليه على جهة واحدة منها وتحديد الجهات التي يتم التمثيل فيها بجهتين أو رئاسة أو عضوية مجلس ادارة جهة واحدة بالبنوك المستركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والعيئات والمنشآت ، ثانيا \_ سريان أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على الشركات الثلاث الخديوية لندن وينفرو والخديوية هامبورج العاملة بالخارج وخضوع تعثيل العاملين فيها طبقا للاحكام الواردة بآلمادة الرابعة من هذا القانون •

ثم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لابداء الرأى فى مدى أنطباق القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على الشركات الاجنبية المشار اليها ، فاستعرضت الجمعية العمومية

لقسمى الفتوى والتشريع مانصت عليه المادة الاولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه من أن « تؤول الى السدولة والاشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام ـ بحسب الاحوال - جميع المبالغ ايا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدى بها بما في ذلك مقابل الزايا العمومية التي تستحق لمثلى هذه الجهات مقابل تعثيلها بأية صورة في مجالس ادارة البنوك المستركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة في الداخل والخارج التي تساهم أو تشارك تلك الجهات في رأسمالها ٥٠ كما استعرضت ما نصت عليه المادة الرابعة من أنه « لا يجوز للشخص الواهد أن يكون ممثلا لاية من الجهات المنصوص عليها في المادة الاولم. من هذا القانون في أكثر من جهتين من الجهات المشار اليها • فاذا كان الممثل لشركة أو بنك القطاع العام رئيسا أو عضوا بمجلس ادارة تلك الشركة أو البنك غلا يجوز له أن يمثل الجهة التي يعمل بها أو من الجهات الشار اليها الا في مجلس ادارة شركة أو بنك آخر ، ويقع باطلا كل تعيين يتم بالمخالفة لذلك وعلى الجهات المشار اليها تعديل أوضاع ممثليها بما يتفق وأحكام هذه المادة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون» •

واستظهرت الجمعية أن القانون المذكور عالج تعثيل السدولة والاشخاص الاعتبارية العامة وشركات القطاع العام في مجالس ادارة الشركات والهيئات والهيئات العاملة في الداخل أو الخارج التي تساهم أو تشارك في رأسمالها: فوضع حدودا وقيودا لهذا التعثيل و كما قرر أيلولة مقابل هذا التعثيل الى الشخص الاعتبارى الذي يجرى تعثيله وأساس ذلك ما استظهرته الجمعية العمومية بجلسته ٤/٤/٩٨٣/ وأكدته بجلسة ١٩٨٥/٤/١٧ من أن عضو مجلس الادارة المقيقي في الشركة الممثل فيها هو الشخص المعنوى المساهم أو المشارك فيها و وما الشخص الطبيعي الذي يمارس أداء هذا التعثيل سوى أداة الشخص المعنوى الماطمو في ممارسة هذه العضوية عيكلفه بذلك لما يربطهما من رابطة عمل أو وكالة على حسب الأصول و

واستظهرت الجمعية أن مناط تطبيق القانون المشار اليه هو تحقق تمثيل الشخص المعنوى المصرى دولة أو شخصا اعتباريا عاما أوينكا

أو شركة قطاع عام في مجلس ادارة الشركة أو المنشاة العامة في الداخل أو الخارج التي يساهم أو يشارك في رأسمالها ولا يستحق هذا التبئيل الا بمشاركة أو مساهمة الاول في رأسمال الثاني ، فاذا انتفت المساهمة أو الشاركة في رأسمال الشركة أو المنشأة لم يكن ثمة أساس للتمثيل • وإذا انتفى التمثيل فلا محل النطباق قبوده أو أيلولة مقابلة • فمناط تطبيق القانون اذن هو تحقق مساهمة أو مشاركة شخص معنوى من المشار اليهم في رأسمال شركة أو منشأة ما ، وبهذه المساهمة يمثل في مجلس ادارتها ، فاذا تخلف المناط وانتفت الساهمة التي هي سبب التمثيل وأساسه ، انتفى أساس التمثيل وانحصر انطباق أحكام القانون المذكورة ويجب أن تكون هذه الساهمة أو الشاركة مباشرة من الشخص المعنوى الذي يجرى تمثيله في رأسمال الشركة أو المنشأة التي يجري فيها التمثيل ذاتها ، فاذا قامت الشركة التي يساهم الشخص المعنوي الاول في رأسمالها بانشاء شركة أخرى أو بالمساهمة في رأسمالها دون مساهمة أو مشاركة مباشرة من الشخص المعنسوى الاول في الشركة الاخيرة ، فلا يكون ذلك الشخص المعنوي مساهما أو مشاركا في رأسمال هذه الشركة الأخيرة ، فلا يمثل في مجلس ادارتها ، رغم أن الشركة الاولى التي يساهم فيها ويمثل في مجلس ادارتها هي المساهمة في الشركة الاخيرة وتمثل في مجلس ادارتها ، فلا صلة مباشرة بين الشخص المعنوى الاول والشركة الاخيرة اذ لامساهمة منه على الاطلاق في رأسمالها ، فالمساهم هو الشركة الاولى دونه ، وبذلك ينعقد لها التمثيل وهدها دونه كذلك ٠

واذا كان الاصل أن تحديد عضوية مجلس ادارة شركة ومقابل هذه العضوية ان تخضع للنظام القانونى الذى تخضع له هذه الشركة ذاتها ، الا أن تحديد كيفية ممارسة الشخص المعنوى العضو عضويته فى مجلس ادارتها وتحديد مآل ما يستحقه من مقابل العضوية يخضع النظام القانونى الذى يسرى على الشخص المعنوى ويحدد كيفية ممارسة عضويته فى الجهات التى يكون عضوا فيها ويبين مصير مقابل العضوية ، طالما لا تصطدم كيفية تمثيلة بالنظام القانونى الذى تخضع له الشركة الممشل فيها ، أما مقابل العضوية فمجرد استحقاقه يصبح من أموال الشخص المعنوى العضو فيخضع لقانونه وحده الذى ينظم تصرفه فى أموانه ويحدد المتراماته الناشئة عن روابط العمل أو الوكالة ،

يضاف الى ذلك أن جنسية الشركة تتحدد طبقا المادة 11 من التقنين المدنى و 71 من قانون التجارة بالوطن الذى تتخذ فيه مركز ادارتها ومن ثم فان الشركات الاجنبية المنشأة فى الخارج طبقا لقانون أجنبى المصرى عليها أو على نشاطها خارج مصر و وانما تخضع لقانون جنسيتها المصرى عليها أو على نشاطها خارج مصر و وانما تخضع لقانون جنسيتها وهو قانون الموطن الذى يتخذ فيه مركز ادارتها و فهو الذى يحكم تكوين مجالس ادارتها وكيفية تمثيل الشخص المعنوى المساهم فيها فى مجلس ادارتها وتحديد مقابل عضوية مجلس الادارة كما يحكم سائر أمورها الاخرى و أما كيفية ممارسة الشخص المعنوى عضو الادارة المدهن المعنوية فيحكمه قانونه اذا لم يتعارض مع قانون الشركة المثل فيها وهو كذلك الذي يحكم أيلوية مقابل عضوية هذا الشخص المعنوى في مجلس ادارة الشركة المثل فيها باعتباره من أموال الشركة و

وبتطبيق ذلك فان كلا من الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى والشركة المصرية للملاعة البحرية شركة مصرية تخضع لاحكام القانون المصرى • أما ماانشأة كل منهما من شركات في انجلترا أو المانيا وأمريكا طبقا لقانون أى من هذه الدول فهي شركات أجنبية في حكم القانون المصرى تخضع للقانون الانجليزي أو الالماني أو الامريكي على حسب الاحوال و فكيفية ممارسة الشركة المصرية لعضويتها في مجلس ادارة الشركة الاجنبية التي تساهم في رأسمالها بسبب هذه المساهمة وأيلولة مقابل هدذا التمثيل تخمسع لاحكام القانون المرى ، فتخضع لاحكام القانون رقم ٨٥ السنة ١٩٨٣ المسار اليه فيما يتعلق مقدود التمثيل وأبلولة مقابله « ويسرى هذا على العسلاقة بين الشركة المصرية لاعمال النقال البحرى وشركة الفديوية لندن الانجلتزية التي تساهم فيها الشركة الاولى • ويسرى كذلك على الملاقة بين الشركة المصرية للملاحة البحرية وشركة اسكندرية لندن الأنجليزية التي تساهم فيها ، فبسبب مساهمة كل من هاتين الشركتين المريتين في كل من الشركتين الأنجليزيتين مساهمة مباشرة يتم تمثيل كل منهما في مجلس ادارة الشركتين الانجليزيتين وتستحق كل منهما مقابل هذا التمثيل ويسرى على هذا التمثيل من حيث قيودة ، وأيلولة مقابلة أحكام القانون المصرى ومنها أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

أما ما أنشأته أو ساهمت فى رأسماله كل من هاتين الشركتين الانجليزيتين من شركات أجنبية لا حقه دون مساهمة مباشرة من أى من الشركتين الممريتين الام فيها ، فبسبب عدم مساهمة الشركة المصرية فى الشركة المجنبية التالية ، والمساهمة هى مناط عضوية المساهم فى مجلس ادارة المساهم فيها ، فلا تعثيل وذلك فلا محل لبحث التمثيل وقيوده ومال مقابله » فتضرج هذه الملاقة اذن عن تطبيق أحسكام القانون مهلسنة ١٩٨٣ المشار اليه ،

هذا بالاضافة الى أن الملاقة بين الشركة الاجنبية الاولى ( الخديوية لندن أو أسكندرية لندن ) والشركات الاجنبية التالية ( وينفرو شم الخديوية همبورج وكذلك اسكندرية نيويورك ) ، ولا تساهم شركة مصرية في هذه أأشركات التالية فتخضع تلك العلاقة للقانون الاجنبي المختص وحده ، ولا يمتد اليها القانون المصرى والقانون ٨٥ لسينة ١٩٨٣ لخروجها عن مجالها الاقليمي والشخصي ، ومساهمة الشركة المصرية في الشركة الاجنبية الاولى التي أنشأت أو ساهمت في الشركات الاجنبية التالية دون هذه الاخيرة بقصر علاقة الشركة المصرية الام بالشركة الاجنبية الاولى • وليس ثمة علاقة قانونية مباشرة بين الشركة المصرية الام والشركة الاجنبية التالية للاولى لعدم مساهمة الشركة المصرية في هذه الاخيرة ، التي تساهم فيها الشركة الاجنبية الاولى وحدها دون الشركة الام المصريةُ • بانتفاء مساهمة الشركة الام المصريةُ في الشركات الاجنبية اللاحقة الاولى وانتفاء أية رابطة قانونية بينها ، ينتغى وجود رابطة قانونية مصرية مباشره تتيح للقانون المصرى التزاحم في الانطباق عليها • ولا تكفي في هذا الشأن العلاقة الاقتصادية المادبة غير الباشرة المتمثلة في مساهمة الشركة المصرية الام في رأسمال الشركة الاجنبية الاولى التي تساهم وحدها دون الشركة الام المصرية \_ في رأسمال الشركة أو الشركات ألاجنبية اللاحقة ، فهذه العلاقة الاقتصادية المادية غير المباشرة ليس من شأنها أن تنشىء حق رابطة قانونية غير مباشرة بين الشركة المصرية الام والشركة الاجنبية التالية للاولى تصلح مبررا لتدخل القانون المصرى في التزاهم على التطبيق عليها • أذ العبرة ف مجال تطبيق القانون بالروابط القانونية التي تتخذها المسالح المادية والاقتصادية ، والعبرة بالروابط القانونية المباشرة التي تحدد

وحدها جنسية الرابطة و وتكفى المسالح المادية والاقتصادية مجردة عن الروابط القانونية وعلى خلاف الرابطة القانونية التي تقللها لاضفاء جنسية على هذه الملاقة تناقض جنسية الرابطة التى تتعلق به فانحسار القانون المصرى عن العلاقة بين الشركة المصرية الام والشركات الاجنبية التالية للشركة الاولى مع قيامة على أساس تخلف مساهمة الاولى في رأسمال هذه الشركات المالية ، الا أنه يجد أساسه كذلك في اقليمية كل من القانون المصرى والاجنبي بما يحول دون امتداد تطبيق القانون المصرى على شركة أجنبية أنشأتها شركة أجنبية أنشأتها شركة أجنبية أنشرى وان كانت هذه أنشأتها شركة مصرية لانتفاء الرابطة القانونية المباشرة في هذا المقام بين الشركة المصرية الام المخاضعة وحدها لاحكام القانون المصرى والمخاطبة بأحكامه ولا تمثل لها في تلك الشركة الاجنبية التالية لمدم مساهمتها مباشرة في رأسمالها و

وبذلك فان الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى هى عضو مجلس ادارة شركة المحديوية المدن وحدها دون شركتى وينفرو والمصديوية همبورج ، فعضو مجلس ادارة شركة المحديوية همبورج هسو شركة الخديوية المدن وينفرو الانجليزيتان بذلك ينطبق القانون المحرى على المشيل الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى في عضوية مجلس ادارة شركة المحديوية لندن من حيث التمثيل وأيلولة مقابله و ولكن الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى وهي لاتساهم مباشرة في شركتى وينفروا والمحديوية همبورج غلا تمثيل لها في مجلس ادارتها ، ومن ثم غلا رابطة قانونية بينها وبين أي منهما ومن ثم غلاينطبق القانون المصرى ولا القانون رقم مد لسنة ١٩٨٣ على تمثيل شركة المحديوية لندن في شركة وينفرو وعلى تمثيل شركة المخديوية همبورج و

وكذلك غان الشركة المحرية للملاحة البحرية تساهم في شركة اسكندرية لندن الانجليزية فهى عضو في مجلس ادارتها ، فيغضم تمثيلها في هذا المجلس للقانون المحرى والقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه من حيث قيود التمثيل وأيلولة مقابله ، أما شركة اسكندرية نيويورك الامريكية غالمساهم غيها هو شركة اسكندرية لندن الانجليزية وهي عضو مجلس ادارتها ، وتساهم الشركة المحرية للملاحة البحرية في شركة الاسكندرية نيويورك ولا تمثل في مجلس ادارتها ، غلا ينطبق في شركة الاسكندرية على على ينطبق المسلم الدارتها ، غلا ينطبق

القانون المصرى ولا القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على تمثيل شركة الاسكندرية لندن في مجلس ادارة شركة الاسكندرية نيويورك ٠

لذلك انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مناط تطبيق القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المسار اليه هو تحقق مساهمة أو مشاركة شركة القطاع العام المصرية فى رأسمال الشركة أو المنشأة العاملة فى الداخل أو الخارج مساهمة أو مشاركة مباشرة وتكون أساسا لتمثيلها فى مجلس ادارة هذه الشركة أو المنشأة و وبانتقاء المساهمة ينتفى التمثيل ويكون ثمة مجال لتطبيق القانون المذكور و وتنتفى المساهمة وكذلك التمثيل اذا قامت الشركة المساهم فيها والتى يجرى فيها التمثيل بالمساهمة فى شركة تألية دون مساهمة مباشرة من الشركة الام و ومن ثم فلا علاقة مباشرة بين الشركة الام والشركة الام والشركة التألية ، غلا مجال لتطبيق القسانون المذكور و كما أنه لا يسرى فى الملاقة بين الشركة الاولى التى أنشأتها المشركة الام والشركة الاملى التمبية خاضمة الشركة الاملى والشركة الاملى التطبيق القانون الشركة الاملى متخرج عن المجالين الاقليمي والشخصى لتطبيق القانون الممرى و

وفى الواقعة المعروضة ولهذه الاسباب يسرى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ على تعثيل الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى فى مجلس ادارة شركة الخديوية لندن فى شركة الخديوية لندن فى شركة وينفرو وعلى تعثيل هاتين الشركتين فى شركة الخديوية همبورج، كذلك يسرى القانون الذكور على تعثيل الشركة المصرية للملاحة البحرية فى مجلس ادارة شركة اسكندرية لندن ولا يسرى على تعثيسل شركة اسكندرية لندن فى مجلس ادارة شركة اسكندرية نيويورك و

( ملف ۲۰۹/۲/٤۷ ــ جلسة ۲۰۹/۲/٤۷ )

# الفرع الثانى هيئسة النقسل البحرى قاعسدة رقم ( ٦٢٩ )

#### البدا:

هيئة القطاع العام للنقل البحرى ليست من الهيئات العامة التى ينظمها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ــ العاملون بها يتم التامين عليهم لدى الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية ٠

## ملخص الفتوى:

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى • وتنص المادة الثانية على أن « تسرى أحكام هذا القانون على الماملين من الفئات الآتية :

١ ـــ العاملون المدنيون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لاى من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام وتنص المادة السادسة على أن ينشأ صندوقان للتأمينات المنصوص عليها فى المادة (١) على الوجه الآتى :

 ١ - صندوق للتأمينات للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة .

مندوق للتأمينات للعاملين بالمؤسسات العامة وبالوحدات الاقتصادية وبالقطاعين التعاونى والخاص •

وتنص المادة التاسعة منه على أن تتولى الهيئة المامة للتأمين والمعاشات ادارة الصندوق المشار اليه بالبند (١) من المادة (٦) كما تتولى

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ادارة الصندوق المشار اليه بالبند (٢) من المادة (٦) • • • •

كما استعرضت الجمعية القانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٨٣ باصدار قانون فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته وتنص المادة الأولى منه على أن يعمل باحكام القانون المرافق فى شأن القطاع العام وشركاته و ونصت المادة الخامسة على أن يلغى القانون رقم (١٩٠) لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام ٠

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « تنشأ هيئة القطاع العام بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية تعتبر من الشخاص القانون العام ويحدد القرار الصادر بانشائها (١) اسمها ومركزها الرئيسي (٢) الغرض الذي انشئت من أجله (٣) الوزير المشرف عليها (٤) مجموعة الشركات التي تشرف عليها ٥٠٠٠

وتنص المادة (١٤) منه على أن تبدا السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها ويكون للهيئة موازنة تخطيطية مستقلة تعد على نمط الموازنات التجارية وتعتبر أموال الهيئة من الاموال الملوكة للدولة ملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار المادر النشائها •

وتنص المادة ١٦ منه على أنه تسرى على العاملين بهيئات القطاع العام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ كما يسرى حكم المادة ٤٣ من هذا القانون على العاملين بهيئات القطاع العام التى تباشر النشاط بنفسها وفقا للضوابط التى يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراه ٠

ومن حيث ان المستفاد من التفرقة التي أوردتها المادة السادسة من تانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة للعاملين الذين يضمعون لاحكام هذا القانون والمسندوق الذي يتبعه كل من هؤلاء العاملين انها تقوم على اساس طبيعة علاقة العمل بين العامل والجهة التى يتبعها ، فاذا كان الاساس هو العلاقة التنظيمية ويحكمها الشريعة العاملين بالجهاز الادارى للدولة أى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى العي وحله ممله القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ فان الصندوق المختص يكون « صندوق التأمينات للعاملين بالجهاز الادارى للدوله والهيئات العامة » وتقوم عليه الهيئةالعامة للتأميزو المائسات، أما اذا كانالاساس هو العلاقة المتعاقدية بين العامل وجهة عمله ويحكمها قانون العمل ، فان الصندوق المختص يكون « صندوق التأمينات للعاملين بالؤسسات العامة وبالوحدات الاقتصادية وبالقطاعين التعاوني الخاص « وتقوم عليب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » ذلك أن المشرع يستهدف بهذه التفرقة قيام نوع من التجانس بين الوظائف وكيفية تقدير القابل » الامر الذي ييسر للصندوق المختص والهيئة القائمة على شئونه سبيل الرخدة على خير وجه •

ومن حيث أن الشريعة العامة التي كانت تحكم العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقانون العمل فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون وذلك طبقا للمادة الاولى من هذا القانون ، وعلى أثر العاء المؤسسات العامة بالقانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٧٥ محدر قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ متضمنا العاء القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر وسريان أحكامه على العاملين في شركات القطاع العام وبالتالي كان الصندوق المختص هو الذي تقوم عليه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية،

ومن حيث أن قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة المهم عراحة في المادة ١٦ منه بسريان قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بهيئات القطاع العام ومن نم العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بهيئات القطاع العام ومن نم المعام والماملين بها غان لم يوجد به نص غانه يرجع في ذلك الى قانون العمل عملا بالمادة الاولى من هذا القانون ، أى أن العلاقة بين العامل وهيئة القطاع العام هي ما كانت عليه بالوضع السابق على المساء المؤسسات فهي تخضع لذات الاحكام التي تخضع لها العلاقة بين شركات القطاع العام والعاملين بها وبالتالى تكون الهيئة المختصة بالتأمين على القطاع العام والعاملين بها وبالتالى تكون الهيئة المختصة بالتأمين على

العاملين في الحالتين واحدة وهي الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •

ومن حيث أنه مما يدعم هذا النظر ان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٣ فى النف الذكر لم يشر فى ديباجته الى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة ، بل اشار الى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام ، الامر الذى يغيد اتباع المشرع لمسلك جديد فى انشاء هيئات القطاع بعد الغاء المؤسسات العامة لتحل مطله وجعل أموالها أموال خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك فى قرار انشائها واخضع العاملين بها الى احكام قانون نظام العاملين بها الى احكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والذى يخضع العاملون غيه الى قانون العمل غيما لم يرد به نص فى هذا النظام م

ومفاد ذلك عدم اعتبار هيئات القطاع العام من الهيئات العامة المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة،

لذلك انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن هيئات القطاع العام ليست من الهيئات العامة التى ينظمها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وان العاملين بها يتم التأمين عليهم لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية •

( لمف ۲۸/۲/۲۷۷ ـ جلسة ۲۱/۲/۱۸۹۱ )

# ملسكية

\_\_\_\_

الفصل الأول: هــق الملكية ٠

المفرع الأول: الملكية الخاصة مصونة •

الفرع الثاني : الملكية على الشيوع •

الفرع الثالث: الملكية الزراعية •

الفرع الرابع: المتعدى على املاك الدولة •

الفرع الخامس: التحقق من صحة الملكية •

الفرع السادس: المتعويض عن اغتصاب الملكية .

الغرع السابع: العـوائد ٠

الغصل الثاني : اسباب كسب الملكية •

الفرع الأول : المسيرات •

الفرع الثاني الاستيلاء على ارض غير مزروعة ليس لها مالك • الفرع الثالث: التقاتم الكسب للملكية •

الفرع الرابع: نقل المشروع المؤمم الى ملكية الدولة •

الفرع الخامس: شهر التصرفات الناقلة للملكية •

李州级李

الفصل الأول

حسق المسكية

الفرع الأول

الملكية الخاصة مصونة

قاعسدة رقم ( ٦٣٠ )

## البسدا :

النص في الدستور على الملكية المفاصة مصونة ــ قرار المعافظ بالاستيلاء على القطن الملوك للمدعى دون مسوغ ــ قرار غير مشروع ــ الاقرار الصادر من المدعى وقع تحت اكراه •

# ملخص الحكم:

لا كان دستور سنة ١٩٦٤ ... هو الدستور الذي كان قائما عند التحفظ على أموال المدعى وصدور القرار ببيعها ... ينص فى المادة (١٦) منه على أموال المدعى وصدور القرار ببيعها ... ينص فى المادة (١٦) منه على أن الملكية الالمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفقا للقانون وقد ردد ذات الحكم دستور سنة ١٩٧١ فى المادة (٣٤) منه وزاد عليه انه لا يجوز فرض الحراسة على الملكية الخاصة الا فى الاحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى و وكان لا يوجد ثمة قانون يجيز للمحافظ التحفظ على أموال المواطنين والتصرف فيها بالبيع فى مثل الحالة المروضة ، على أموال المواطنين والتصرف فيها بالبيع فى مثل الحالة المروضة ، فان القرار رقم ٤١١ لسنة ١٩٦٦ الصادر من محافظ كفر الشيخ المتضمن وتسليم القطن الموجود بمخزن المدعى الى شركة مصر لتصدير الاقطان وتسليم الخشب والحديد الى الجمعية التعاونية للانشاء والتحمير بكفر الشيخ وعلى أن تقوم كل من الشركة والجمعية بمسداد ثمن الاصناف المشار اليها الى الجمعية الخيرية للنشاط الاجتماعي بكفر الاصناف المشار اليها الى الجمعية الخيرية للنشاط الاجتماعي بكفر

الشيخ ، هذا القرار يكون صدر بعيدا عن دائرة المشروعية ومخالف للقانون ، ولا اعتداد بدفاع الجهة الادارية الذي حاصله أن المدعى وافق كتابة على تفويض المحافظة في بيع القطن والمهمات الاخرى وخصم مبلغ ١٥٠٠ جنيها من ثمن القطن تبرعا منه للجنة الخدمات بالمحافظة ، مما يكون شأن المحافظة في هذا الصدد شأن الوكيل بالنسبة للموكل ، ذلك لأن المدعى قد نعى على هذا التفويض بما تضمنه من تبرع وعلى غيره من الاقرارات المنسوبة اليه بأنه اكره على توقيعها ، وهو نعى سديد وسانده أن شواهد الحال تدل على أن المدعى كان في مواجهة اجراءات تميزت بالعدوان سواء من واقع مظهرها أو سلطة القائمين بها بما أفقد المدعى - حسيما ذهب في مذكراته - الارادة المرة والاختيار فاستسلم لرغب تلك السلطات مضطرا ووقع الاقرارات المشار اليها ، ويؤكد مسا تقدم ويعززه أن تغويض المدعى للمحافظة في بيع القطن والمهمات والتبرع بمبلم ١٥٠٠ جنيها من ثمن القطن كان في ١٨ من يولية سنة ١٩٦٦ أي بعد أن كان قد صدر فعلا القرار رقم ٧٤١ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه في ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٦ متضمنا بيع القطن والمهمات على النحو السالف بيانه يضاف الى ذلك أن المدعى كان وقع اقرارا في ١٧ من يولية سنه ١٩٦٦ تبرع فيه بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لبناء مسجد أو غير ذلك من المشروعات ثم عاد في اليوم التالي ١٨ من يولية سنة ١٩٦٦ وزاد مبلغ التبرع الى ١٥٠٠ جنيها دون أن يكون لذلك مقتض اللهم الا أن يكون هناك أكراه قد وقع فاضطر المدعى مجبرا للاذعان الى طلب مصدر القرار

( طمن رقم ۳۷۷ لسنة ، ۲ ق ـ جلسة ٥/٤/٥٧٠ )

الفرع الثاني

الملكية على الشيوع

قاعسدة رقم ( ٦٣١ )

البسدا:

ملكية على الشيوع ... تمرف أهد الشركاء في همة مفرزة مسعيح،

#### ملغص الفتوي:

ان تصرف المالك على الشيوع فى حصة مفرزة صحيح ولا يكون تنابلا للابطال الا اذا كان المتصرف اليه يجهل أن المتصرف لا يعلك العين مفرزة الامر الذى لا يتوافر فى الهالة المعروضة .

( نتوی ۲۷ه فی ۴۲/۱۰/۱۹۱۱ )

المغرع المثالث

الملكية الزراعية

قاعسد رقم ( ۹۳۲ )

الجسدا:

الملكية الزراعية هق عينى يفول صاحبه مكنة الاستعمال والاستفلال والتصرف في ارض زراعية عند المشرع بما يعتبر ارضا زراعية ترد عليه قوانين الاصلاح الزراعي عن طريق تفسيرات تشريعية متتالية ــ قرار ادارة الهيئةالعامة للاصلاح الزراعي رقما ١ المئة ١٩٥٣ و(١) اسنة ١٩٦٣ جاءا بتعريف واضح لما لا يعد ارضا زراعية لكونه اراضي بناء ــ القاضي لايملك التوسع في تفسير التشريع المفسر ــ يجب أن تتوافر في الارض كي تعد من اراضي البناء وتفرج من استيلاء الاصلاح الزراعي شروط ــ اذا لم تتوافر هذه الشروط خضعت الارض للاستيلاء ٠ شروط ــ اذا لم تتوافر هذه الشروط خضعت الارض للاستيلاء ٠

# ملخص الحكم:

من حيث ان تقرير الطعن بستند الى ان القرار المطعون فيه يتسم ممذالفته للقانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن مقطع النزاع في الطعن الماثل يدور حول ما قصده المشرع بالملكية الزراعية وتحديد المعيار الذي تتحدد على أساسه متى تعتبر الأرض أرضا زراعية ومتى لاتعتبر كذلك فالملكبة الزراعية هي ذلك الحق العيني الاصلى الذي يرد على أرض زراعية ويخول صاحبه السلطات الثلاث من استعمال واستغلال وتصرف فكون الأرض زراعية هو الذي يؤدي الى وصف الملكية بهذا الوصف وعليسه يكون من الاهمية بمكان أن يوضح المعيار الذي تتحدد على أساسة متى تعتبر الارض زراعية ومتى لاتعتبر لتحديد محل الملكية الزراعية ذلك ان المشرع حين اصدر قوآنين الاصلاح الزراعي وضع حدا لما يجوز للفرد أن يتملكه من الاراضي الزراعية وما في حكمها من الاراضي البور والصحروية ، ففي مجال تطبيق أحكام هذه القوانين اعتبر المشرع الاراضي البور الصحروية في حكم الاراضي الزراعية بحيث يسرى عليها الحد الاقصى ، والخرج من مجال تطبيقه اراضي البناء ولقد وجه المشرع اهتمامه لبيان متى لاتعتبر الارض أرضا زراعية وذلك عن طريق تفسيرات تشريعية متتالية فأصدر مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بما كان له من سلطة بمقتضى المادة ١٢ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في تفسير أحكام هذا القانون تفسيرا تشريعيا \_ القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ ، كما أصدر القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتعـدبل القرار سالف الذكر ، ولقد جاء التفسير الأخير بوضع تعريف واضح لاراضي البناء يقوم على معايير موضوعية منضبطة ومتضمن تحديدا دقيقا شاملا لما يعد من أراضي البناء توصلا الى تحديد ما يدخل في نطساق الاستيلاء من الاراضي الزراعية وما في حكمها من الاراضي البور والصحراوية ، وما يستبعد من أراضي البناء مما يجوز تملكه زيادة عن الحد الاقصى للملكية الزراعية وذلك بعدما ثار في ظل أحكام التفسير الاول الصادر في سنة ١٩٥٣ من اوجه الخلاف حول ما اذا كان هــذا التفسير جامعا لكل الحالات التي تعتبر فيها الاراضي من اراضي البناء التي تخرج عن مدلول المادة الاولى أم غير جامع لها \_ كما أن القاضي يخرج عن حدود اختصاصه تفسيرالنصوص التشريعية ولايملك التوسع في

تفسيرالتشريعات المفسرة لهذه النصوص وانما يتقيد بتفسيرها عندتطبيق التشريع اللهم الا اذا اثارت هذه النصوص خلافا في التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها فان ذلك يدخل في اختصاص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالاجراءات المنصوص عليها في الماد ٣٣من قانون المحكمة الدستورية العليا ــ ولما كان ذلك وكان الثابت يتقرير الخبير المنتدب في الاعتراض محل الطعن أن أرض النزاع تقع داخل خط الكردون الصادر بشأنه القرار الجمهوري رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٩٦ بتاريخ ٢٣/٥/٢٣ وبالتالي فانها تخضع لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي المعدة للبناء ويترتب على ذلك أن حكم أى من الفقرتين الأولى والثانية من القرار التفسيري سالف الذكر يسري في شأنها بحسب ما يتوافر من شروطها • أما بالنسبة للفقرة الاولى من هذا التفسير فلم يبين من أوراق الاعتراض أن ثمة مرسوما بتقسيم أرض النزاع قد صدر طبقا لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ وبالتالي فليس هناك مجال لاعمال هذه المفقرة على واقعة النزاع أما بالنسبة للفقرة الثانية من هذا التفسير فقد استلزمت شروطا ثلاثة يلزم توافرها مجتمعه هي : (١) أن تكون هذه الاراضي عبارة عن قطعة أرض جزئت الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتمكين لاقامة مبان عليها (٢) أن تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى أو ثابت التاريخ قبل العمل بقانون الاصلاح الزراعي (٣) أن تكون أحد القطع الداخلة في تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل في التنظيم ومثل هذه القطعة وحدها هي التي تعتبر من اراضي البناء التي يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الاقصى الجائز تملكه قانونا \_ وقد اقامت اللجنة قرارها باسترداد المساهة مطالاعتراض باعتبار ان هذه الشروط متوافرة واخذبما اسفرت عنه ابحاث الخبيرمن ان أرضالنزاع تدخلضمن الارض الملوكة باسم فليكس دى منشا بناهية كنج مريوط وقد صار تجزئتها وتقسيمها لعدة قطع لاقامة المباني عليها وذلك قبل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن هذا التقسيم أجرى بمعرفة المهندس لوريا وأنه ثابت بالرسم المساحى المودع بمكتب الشهر العقاري بناحية الدخيلة التابع لها أرض النزاع ويتم على اساسه بحث الطلبات والعقود المسجلة فى عَقُود التَصرَفات المُسجلة والثابتة التاريخ الموضحة في ابحاث الخبير وان التقسيم قد أعد لاقامة الباني عليه ـــ بأن ما انتهت اليه اللجنة في هذا الشأن لانتفق وما عناه المشرع من هذه الشروط التي القي بها الضوء على نص قانون الاصلاح الزراعي ليكشف عن حقيقه ما قصده •

أما عن القول فان هذه الارض قد ثبت بوجه رسمى قاطع أى ثابت التاريخ قبل العمل بأحكام القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ انها جزئت الى قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو التحكير لاقامة مبان عليها التسليم جدلا وهو ما يخالف الحقيقة \_ أن أرض النزاع جزئت على النحو السالف بيانه فان هذه التجزئة لم يثبت تاريخها قبل العمل بهذا القانون ذلك أن المشرع هدد في المادة ١٥ من قانون الأثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ الحالات التي يكون فيها المحرر العرفي ثابت التاريخ وجاء هذا التصديد هصرا لها ، وإن اللجنسة في قرارها مصل الطعن واخذا بما ورد بتقرير الخبير تسررت ثبوت تاريخ التجزئة بايداع الرسم المساهى الخاص بالتقسبم لدى مكتب الساحة الملحق بمأمورية الشهر العقاري فضلا عن أن الايداع ليس طريقا لثبوت تاريخ هذا التقسيم فانه لم يمين كيفية ايداع هذا الرسم وتاريخه وما اذا كان قد قيد بسجل من السجلات المعدة لذلك من عدمه ، وما اذا كان قد وقع على الرسم من موظف مختص من عدمه ، كما قررت اللجنة في قرارها سالف الذكر أنه قد ورد مضمونه بالعقود المسجلة أرقام ٧٧٧ لسنة ١٩٣٢ دمنهور ، ١٨٧٢ لسنة ١٩٣٣ دمنهور ، ٤١٨ لسنة ١٩٣٧ ، ١٩٦٩ لسنة ١٩٤٠ ، وان ثبوت تاريخ الورقة العرفية بورود مضمونها فى ورقة أخرى ثابتة التاريخ يعنى أن تذكره الورقة العرفية مع تحديد موضوعها تحديدا معينا لها مانعا للبس في ورقة رسمية أو عرفيه تكون ثابتة التاريخ وهيث ان العقود سالفة الذكر وان كانت قد تضمنت الاشارة الى تقسيم البارون فليكس دى منشا وتقسيم المهندس لوريا الا أن هذه العقود لم تتضمن تحديداً كافيا لهذا التقسيم مانما للبس ، وأما عن القول بأن هناك تجزئة الى قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو التحكير لاقامة مبان عليها ، فان الثابت من تقرير الخبير الذي عولت عليه اللجنة أن أرض النزاع مساحتها ١٤ س ٢٢ ط ٣٥ ق على ثلاث مسلحات ٢ س ٤ ط ٢٣ ف ، ١٢ س ١٠ ط ١١ ف ، \_ س ٨ ط ١ف فان مساحات على هذا النحو مساحات شائعة غير مجزاة

ولا يتصور اقامة مبانءليها فكلقطعة لايتصور اقامة مبان عليها الا اذا جزئت ، وهذا ما لم يثبت ، وحتى لو تمت هذه التجزئة فلا يعتد الا بالقطع الواقعة على طريق قائم داخل فى التنظيم فقط وليس المساحة بأكملها وهو ما خالفته اللجنة فى قرارها .

وبالاضافة الى ما تقدم غان الثابت بتقرير الخبير أن هذه الارض ما زالت أرض بور رملية لارى لها ولا صرف وغير قائم عليها أى بناه مما يقطع بأن هذه الارض أرض بور فى حكم الاراضى الزراعية التى تدخل ضمن النصاب القانونى للملكية الزراعية وأذا كان القرار المطعون فيه قد اعتبر أرض النزاع أرض بناء دون أن يتقيد بقرار التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ ودون أن يحقق الشروط الملازمة لتطبيقه رغم تمسك الهيئة الطاعنة فى دفاعها بعدم توافر هذه الشروط فان القرار يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه ه

كما وانه يترتب على تنفيذ قرار اللجنة المطعون فيه بالافراج عن المساحة الصادر بها القرار الحاق الضرر بالهيئة الطاعنة لايمكن تداركه مما يتمين معه وقف تنفيذ القرار المطعون فيه •

ومن حيث أن الثابت للمحكمة من الاطلاع على الاوراق أن مورث المطعون ضدهم يضمع لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يتميين حد أتصى الكية الاسرة والقرار فى الاراضى الزراعية وما فيحكمها وباستعراض أحكام القانون المذكور يتبين أن المادة الاولى منه تنص على أنه : « لايجوز لاى فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما في حكمها من الاراضى البور والصحراوية أكثر من خمسين فدانا كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الاراضى جملة ما تمتلكه الاسرة وذلك مع مراعاة حكم الفقرة السابقة وكل تعاقد نافل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام يعتبر باطلا ولا يجوز شهره » •

ومن حيث أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر قد جاء خلوا من تعريف لما يعتبر أرض بناء الآأن الهيئة العامة للاصلاح الزراعي كانت قد أصدرت تفسيرا تشريعيا في هذا الشأن تضمنه القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ وينص القرار المذكور على أنه « لا تعتبر أرضا زراعية فى تطبيق أهكام المادة الأولى من قانون الاصلاح الزراعي •

١ ــ الاراضى الداخلة فى كردون البناء والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٥ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء وذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقا لاحكام هذا القانون قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى •

 ٢ ــ الاراضى الداخلة فى كردون البناء والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ولم تصدر مراسيم بتقسيمها بشرط مراعاة ماياتى :

( أ ) أن تكون هذه الاراضى عبارة عن قطمة أرض جزئت الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجيراو للتحكير لاقامة مبان عليها،

(ب) أن تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى أى ثابت التاريخ قبل المعل بقانون الاصلاح الزراعي ه

( ج ) أن تكون احدى القطع الداخلة في تلك التجزئة واقمة على طريق قائم داخل في التنظيم ، ومثل هذه القطعة وحدها هي التي تعتبر من أراضي البناء التي يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الاقصى الجائز تملكه قانونا .

٣ ـــ اراضى البناء فى القرى والبلاد التى لاتخضع لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ •

ومن حيث أن الحكمة الادارية العليا قد استقر قضاؤها على أن الحالات التى عددها هذا التفسير التشريعي لاراضي البناء لايمكن القول بأنها تجمع كل الحالات التى يطلق عليها تعريف « اراضي البناء » اذ أن الحالات المتقدمة لم ترد على سبيل الحصر وانما وردت على سبيل المال ولا يمكن وضع معيار جامع مانع لما يعتبر أرض بناء وانما يجب بحث كل حالة على حدة وفقا للظروف والملابسات المعيطة بها مع الاستهداء

بروح التقسير التشريعى المشار اليه ، فاذا كان هذا التفسير تنطبق أحكامه على الارض موضوع النزاع فهى أرض فضاء أما اذا لم تنطبق احكامه على الارض فيتعين بحث الظروف والملابسات المصيطة بها ه

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم وكان الثابت للمحكمة من الاطلاع على الاوراق وعلى تقريري الخبيرين المودعين في الطعن المائل أن الارض موضوع النزاع تقع ضمن تقسيم البارون فيلكس منشا ومحددة على الطبيعة بشوارع معتمدة كما ثبث لدى مديرية المساهة بالاسكندرية انها داخل كردون مدينة الاسكندرية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٦ الصادر بتاريخ ٢٣/٥/٢٣ كما ثبت من ابحاث الخبير أن الارض الملوكة باسم فيلكس دى منشأ بناحية كنج مربوط والتي تدخل أرض النزاع ضمنا قد صار تجزئتها وتقسيمها آلى عدة قطع لاقامة المباني عليها وذلك قبل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن هذا التقسيم ثابت بالرسم المساحى المودع لدى مكتب الشهر العقارى بناحية الدخيلة التابع لها أرض النزاع ويتم على أساسه بحث الطلبات والعقود المسجلة وقد أشير الى هذا التقسيم في عقود التصرفات المسجلة والثابتة التاريخ الموضجة تحت الباب الثاني من تقرير الخبير الثاني ابتداء من سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٤٠ الامر الذي يقطع بأن الارض موضوع الاعتراض من اراضى البناء التي ينطبق بشأنها احكام التقسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وتكون بالتالي بمنأى عن الاستيلاء ٠

( طعن رتم ١١٠٥ لسنة ٢٨ ق \_ جلسة ١١٠٢/١٢ )

# الفسرع الرابع التعسدى على املاك السنولة قاعسدة رقم (٦٣٣)

#### المسدا:

سلطة الادارة في ازالة التصدى على أملاك السدولة الخاصسة بالطريق الادارى منساطها قيسام اعتداء ظساهر على تلك الأموال او محاولة اغتصابها •

#### ملخص الحكم:

ان سلطة جهة الادارة في ازالة التعسدي على أملاكها بالطريق الاداري ، والمخولة لها بمقتضى المادة ٩٧٠ من القانون المدنى منوطة بتوافر أسبابها من اعتداء ظاهر على ملك الدولة أو محاولة غصبه ، بنوافر أسبابها من اعتداء ظاهر على ملك الدولة أو محاولة غصبه ، من مستندات تؤيد في ظاهرها مايدعيه من حق ، أو كانت الحسالة الظاهرة تدل على جدية ماينسبه الى نفسه من مركز قانونى بالنسبة للمقار مان الاثر المترتب على ذلك هو انتقاء حالة الفصب أو الاعتداء ، ومن ثم لايسوغ للدولة في مثل هدذا الوضع أن تتدخل بسلطتها المالة لا تكون في مناسبة رفع اعتداء أو ازالة غصب ، وانما تكون في معرض انتزاع ماتدعيه هي من حق ، وهو أمسر غير جائر بحسب الاصل الذي يجعل الفصل في حقوق الطرفين وحسم نزاعها للسلطة التصائية المختصة بحكم ولايتها الدستورية أو القانونية ،

( طعن رقم ۱۹۸ لسنة ۲۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۱

# قاعسدة رقم ( ٦٣٤)

البسدا:

نهر النيل وجسوره وفروعه من أملاك الدولة العسامة ، ويجوز للمحافظ استخدام الطريق الادارى في ازالة كل تعد عليها •

### ملخص الحكم:

نهر النيل وجسوره وفروعه من أملاك الدولة العامة ، وقد نصت المدادة ٢٦ من قانون الحكم المعلى رقم ٣٣ اسنة ١٩٧٩ أن للمحافظ أن يتخذ جميع الإجراءات السكفيلة بحماية أملاك الدولة المسامة وازالة مليقع عليها من تعسديات بالطريق الادارى ، ومن ثم يكون له ازالة التعدى عليها بالطريق الادارى ، ومن قبيل التعسدى المذكور التصرف فيها أو المجز عليها أو تملكها بالتقادم ، ومن ثم فان وضع اليد عليها مهما كانت أهواله وأوضاعه لا يؤدى الى تملكها مهما امتد به الزمن ، ومن ثم لا يجوز لاحد الافراد الادعاء بأنه تملك شيئا من نهر النيل وجسوره وفروعه بالتقادم ، ويجوز ازالة وضع يده هذا الذي يعتبر تعديا على الملك العام بالمطريق الادارى ،

الفرع الفسامس التحقق من صحة اللسكية

قاعدة رقم (٦٣٥)

المسدا:

لم يضع القانون طريقة معينة يجب على الجهة الادارية أن تتبعها للتحقق من صحة ملكية من تتعاقد معهم ، وسلامتها في الوقت ذاته من وجود حقوق عينية الملية أو تبعية ، على الفسائع المطلوب التعاقد معه أو نزع ملكيته وعلى ذلك فالامر متروك لبحث وتقدير الجهة الادارية ،

#### ملخص ألفتوى:

بحث قسم الرآى مجتمعا بجاسته المنعقدة فى ١٧ من نوغمبر سنة ١٩٥١ موضوع الشهادات العقارية اللازمة عن العقارات الضائعة بالتنظيم •

وقد لاحظ القسم أن القصود من الاجراءات التى تتخذها مصلحة المساحة هو التحقق من صحة ملكية من تتعاقد معهم البلدية وسلامتها فى الوقت ذاته من وجود حقوق عينية أصلية أو تبعية على العين المطلوب التعاقد عنها او نزع ملكيتها ولم يضع القانون طريقة معينة يجب اتباعها للتحقق من ذلك والامر مرجعه الى البحث والتقدير •

والقسم يرى أن قيام مصلحة المساهة ببحث عقود اللكية واستخراج الشهادات العقارية بأسماء الملاك الذين تساوبوا الملكية خلال خمس عشرة سنة سابقة على الأجراءات للتحقق من عدم وجود حقوق عينية أصلية أو تبعية كاف بوجه عام في هذا الصدد خصوصا وأن المملحة تسير عليها منذ مدة طويلة لم يحدث في خلالها أن صرف أي مبلغ خطأ •

على أن القسم يلاحظ أن المسلحة لا تتحقق من عدم حصول وقف للمين محل البحث ولما كان هذا ضروريا للتحقق من المسكية فانه يجب استخراج شهادات عقارية من سجلات المحاكم الشرعية لمدة ثلاث وثلاثين سنة وهي المدة التي تكتسب فيها ملكية الارض الموقوفة بالتقادم •

الا أنه نظرا الى أن ذلك يكلف البلدية رسوما كثيرة لا تتناسب مع قيمة المين المبيصة أو المنزوعة ملكيتها غان القسم يرى قصر هذا البحث على المقارات التى تزيد قيمتها على ألف جنيه •

لذلك انتهى رأى القسم الى الموافقة على الطريقة التى تتبعها مصلحة المساحة للتحقق من ملكية العقار الضائع بالتنظيم أو المطلوب

نزع ملكيته وسلامته من الحقوق العينية الاصلية أو التبعية اذا كانت قيمته لا تزيد على ألف جنيه و أما اذا زادت على ذلك فانه يجب أن يصاف الى هذه الطريقة أستفراج شمادات من سجلات المحاكم الشرعية لمسدة ثلاث وثلاثين سنة للتحقق من خلو العقار من الوقف أو الحكر و

( فتوی ۱۲۱ فی ۱۱۲/۱۱۵۱ )

# الفرع السسايس التعويض عن اغتصساب اللسكية

قاعدة رقم ( ٦٣٦ )

#### : 12-41

اغتصاب احدى جهات الادارة عقارا مملوكا لجهة الهرى ... يتمين على المجهة المدى ... يتمين على المجهة المختصبة تعويض الجهاء المالكة بدقع ثمن المثل والفوائد المقانونية منذ تاريخ تصرفها في هذا المقار ... تعويض الربع الذي فأت على الجهة المالكة ... وجوب أداؤه كذلك بما يمادل أجر المثل منهذ الدليل على سوء النية لدى المائز .

#### **ملخص الفتوى** :

اذا كان الثابت أن وزارة الاوقاف قد استولت على مساجة من الارض الملوكة للسكة المديد واضافتها لاملاكها سنة ١٩٣٠ واستعلتها وحرمت هيئة السكك الحديدية منها وبذلك تكون قد تسببت بخطئها في احداث ضرر للسكك الحديدية يتعين أن تعوضها عنه ويشمل هذا التعويض ما لحق السكك الحديدية من حسارة وما غاتها من ربح (مادة ٨٨ مدنى) •

ومن حيث أن تعويض الخسارة التي لحقت هيئة السكك الحديدية بسبب خطأ وزارة الأوقاف السابق بيانه يقتضى الوفاء لما بشمن المثل (م ٨٦ - ٣٠٠)

للمساحة التى اغتصبتها الوزارة مقدرا فى تاريخ تصرفها فى هدده المساحة مفسافا اليب الفوائد المقررة قانونا منذ تاريخ التصرف أما تعويض الربح الذى فات على السكك الصديدية فيقتضى أداء ربع الارض التى اغتصبتها الوزارة الى السكك الحديدية منذ علمت الوزارة بملكية السكك الحديدية للرض المتنازع عليها وذلك فى شهر يناير بملكية السكك الحديدية للارض المتنازع عليها وذلك فى شهر يناير سنة ١٩٣٨ ، ويحدد هذا الربع بأجرة المثل منذ ذلك التاريخ ٠

( نتوى ٢٥٤ ق ٧/٤/٢١٢ )

الفسرع المسسايع العوائسسن

قاعسندة رقم (٦٣٧)

#### المسطا:

لا يعتبر مالك الارض مسئولا عن عوائد الاملاك المستحقة على الماني الملوكة للفر والمقامة على الرضه .

# ملخص الفتوي :

ان الامر المالى الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ انما يقرر الموائد على الابنية دون الارض وهذا لا مجال للشك هيه • اذ الامر معنون « أمر عال باجراءات تتعلق بعوائد جميع أبنية القطر المصرى ذات الايراد ﴾ •

ونص فى المادة الاولى منه على أن فرض حوائد « باعتبار جزه من اثنى عشر من قيمة الاجرة عن بيوت السكن واللوكاندات والمفازن والدكاكين والوابورات والمعامل والاملاك ذات الايراد Batimenta وبالجملة عن جميع أبنية القطر المصرى » .

ثم نص في سائر مواده على الابنية ومقدارها وتقعير اجرتها

(مادة ٤) وانشاء الابنيسة الجديدة (مادة ٢) والابلاغ عما عصل من انتقال المسكية فى الابنية (مادة ١٠) ••• النج واذن فالقول بأن الامر العالمي الصادر فى سنة ١٨٨٤ لايفرق بين الارض المقام عليها البناء وبين المبنى ذاته لا سند له من القانون وتنقضه النصوص الصريحة فالموائد مقررة على الابنية لا على الارض • والارض الفضاء لايخضع مالكها للضربية المنصوص عليها فى هذا الامر •

غاذا ما تقرر ذلك تبين : ـــ

أولا -- أن دين الضرييسة حق شخصى لا عينى وتعلقه بالعين لاينغى شخصيته بدليل أن الالتزام لا ينتقل الى المالك الجديد الا اذا لم يحصل تبليغ بانتقال المسكية فى الخمسة عشر يوما الاولى من شهر نوفمبر من كل عام ( المسادة العاشرة ) ومفهوم المخالفة من ذلك أنه اذا حصل هذا التبليغ لا يكون مسئولا عن الضرييسة المستحقة سوى المالك القديم •

وعلى كل حال فان تعلق الضربية انما يكون بالبناء المقررة عليه هذه الفريية لا بالارض المقام عليها ذلك البناء .

وثانيا ... أن كون القيمة الايجارية للعبنى التى تتخذ أساسا لربط الموائد تقدر على أساس صقع الارض وموقعها لا حجة فيه لان الموقع والصقع كما تنسب اليهما الارض ينسب اليهما البناء أيضا وايجاره كما يختلف باختلاف موقعه يختلف كذلك باختلاف طبيعته ( عمارة ، فيلا ، مغزن ) وطريقة اقامته واتساعه أو ضييقه الى غير ذلك من المصفات المتصلة بالمبنى ذاته لا بالارض ،

وثالثا ــ أن عدم خضوع مالك الارض وحدها لاية ضربيــة على ايراده المحصل من ايجار أرضه لا يقوم اعتراضا على الرأي بل هو عيب فى التشريع القائم •

ورابعا ــ لا معل القول بأن اعفاء مالك الارض ينقص من جَمِه

الامتياز المقرر للحكومة خصوصا في حالة كون النشآت ضئيلة القيمة لا محل لهذا القول لان الامر ليس فيه اعفاء بل عدم مسئولية أمسلا ولا يمكن القول بتضامن مالك الارض مع مالك المبانى في الالتزام بدين الضريبة الا بنص صريح ولا نص في هذه الحالة •

لذلك انتهى رأى القسم الى أن مالك الارض ليس مسئولا عن عوائد المبانى المقامة على أرضه والملوكة للغير ه

(غتوی ۳۹۲ فی ۱۹۰۰/۱۰/۱)

# الفصل الثاني أسباب كسب الملكية

الفسرع الأول المسيراث

قاعدة رقم (٦٣٨)

#### : المسدا

ابراث باعتباره طريقا لكسب الملكية يتحقق بواقعة هوت المورث حقيقة أو حكما — انتقال اموال التركة الى الوارث فور واقعة الوفاة مواء كانت التركة مدينة — استغراق الدين التركة لا يمنع انتقال ملكية أموالها الورثة — قاعدة لا تركة الا بعد سداد الديون تعنى أن ديون التركة لا تنتقل الى الورثة كما تنتقل حقوقها — تركة المتوفى هي المسئولة عن الوفاء بالديون — الاثر المترتب على قلك: يجوز الورثة التصرف أذا شهروا حق الارث — تصرف الورثة يخضع لحقوق الدائنين •

### واخص الحكم:

ان المادة ٨٧٥ من القانون المدنى تقضى بأن تمين الورثة وتحديد أنصبائهم فى الارث وانتقال أموال التركة اليهم تسرى فى شانها أحكام الشريعة الاسلامية والقوانين الصادرة فى شأنها ، ومفاد ذلك فى ضوء حكم المادة الاولى من القانون المدنى أن تطبق فى تمين الورثة وتحديد أنصبتهم فى الارث وانتقال أموال التركة اليهم أحكام التشريعات التى صدرت فى شأن الميراث ، وان تطبق أحكام الشريعة الاسلامية فيما لم يرد فيه نص فى تلك التشريعات ، وذلك باعتبارها القانون العلم فى هذا الخصوص •

ومن هيث أنه باستعراضُ أحكام القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ماصدار قانون المواريث الذي جرى ألعمل به في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ بيين منه أنه قدد نص في المسادة الأولى منه على أن « يعمل في المسائل والمنازعات المتعلقة بالمواريث بالاحكام المرافقة لهذا القانون ، • ونص في المادة الاولى من قانون المواريث على أنه « يستحق الارث بموت المورث أو باعتباره ميتا بحكم القساضي » والمستفاد من هسذه النصوص أن المراث باعتباره طريقاً لكسب اللكية بسبب الوفاة انمها يكون بتحقق واقعمة موت المورث - حقيقة أو حكماً ، ومقتضى ذلك ولازمه أن تنتقلأموال التركة الى الوارث على الغور بمجرد موت الورث سواء كانت التركة غير مدينة أو كانت مدينة وسواء كان الدين غير مستفرق لها أو كان مستفرقا ، اذ أن الدين وان كان مستفرقا للتركة لا يمنم انتقال ملكية أموالها الى ورثة المدين طالما تحقق سبب انتقال هذه اللَّكية بموت المورث على الوجه سالف البيان ، ولا يغير من ذلك القاعدة المعروفة في الفقيه الاسلامي من أنه لا تركة الا بعد سيداد الديون ، اذ أن هذه القاعدة انما تعنى محسب ومقا للمشهور في المقه ـ ان ديون التركة لا تنتقل الى الورثة كما تنتقل حقوقها ، وان التركة لا تنتقل الى الورثة الا خالصة من الديون ، ومؤدى ذلك أن تركة الميت تصبح هي المستولة عن الوفاء بدينه وان الدين على هذا النعو يتعلق بماليّة التركة لا بذوات أعبائها ، اذ حق الدائن هو أن يستوف الدين من مالية التركة لا من عين بالذات ، وبهده المسابة غان أموال التركة وان كانت بلا ريب تنتقل الى الورثة بمجرد موت الورث ، الا أنها تنتقل اليهم مثقلة بحق عينى لدائني التركة يخول لهم تتبعها واستيفاء ديونهم فيها بالتقدم على سواهم ممن تصرف له الوارث أو دائنين وذلك بمراعاة الاحكام التي رسمها الشارع لحماية حقوق دائني التركة في المواد ٨٧٦ وما بعدها من القانون المدنّى ، وغنى عن البيان أنه لما كانت أموال التركة تنتقل الى الورثة بمجرد موت المورث مانه يجوز للورثة منذ هذا الوقت أن يتصرفوا غيها اذا ما شعروا حق ارثهم على الوجه المبين في القانون بيد أن تصرفهم هذّا يكون خاضعا لحقوقًا الدائنين وفقا إليا سلف بيانه •

( مُلعن رقم ٥٦ لسنة ١٨ ق سـ جلسة ١٥/٢//١٥ )

# الفرع الثباني الامسستيلاء على أرضي في مزروعة ليس لهسا مالك

مامسدة رقم ( ۲۲۹)

#### الحسدا :

نص المسادة 478 من القانون الدنى ينظم طريقا للكسب المسكية من غير التماقد مس كسب المسكية يتم عن طريق الاستيلاء على ارض غير مزروعة ليس لها مالك مسيشترط أن يتم الزرع أو الغرس أو البناء من مصرى على أي أرض لم يسبق تملكها لاهد •

# ملخص الحكم:

ومن حيث أنه بيين من مساق الوقائع على النحو الموضيح فيما سلف أن الشركة الطاعنة تستند الى المادة ٨٧٤ مدنى للقول بأنها وهي شركة مصرية وقد استزرعت الارض في ظل القانون المدنى الجسديد فانها بذلك تكون مالكة لها ه

وتنص المادة ٤٧٤ على أن « الاراضى غير المزروعة التي لا مالك لها تكون ملكا للدولة ولا يجوز تملك هذه الاراضى أو وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا للوائح • الا أنه اذا زرع مصرى أرضا غير مزروعة أو غرسها أو بنى عليها تملك فى الحالى الجزء المزروع أو المغروس أو المبنى ولو بغير ترخيص من الدولة ولسكته يفقد ملكيته بعدم الاستعمال مدة خعص سنوات متتابعة خلال الخعس عشرة السنة المتالك » •

فالذى يخلص من هذه المادة أنها تنظم طريقا لكسم الملكية بغير العقد ، بل عن طريق آخر هو الاستيلاء على عقسار ليس له مالك و ولهذا يشترط في الارضي أن تكون غير مزروعة لا يسلم زارعها أن لاهد عليها حق ملكية سابقا عليه يتلقاه منه • فهو يتملك مباشرة من واقعة الزرع أو الغرس أو البناء على الارض غير الملوكة لاحد • وقد قصر القانون المدنى اعمال هذا الحق على المصريين •

ومن حيث أنه بيين من العقد الذي أبرم بتاريخ ١٩٥٠/١٠/١٠ والذي سلف ذكر نصه ، وكانت الشركة الطاعنة أحد أطرافه ، أن هذه الشركة لا تستمد حقها من واقعة قانونية تنظم أحكامها المادة (٨٧٤) مدنى بل انها تتلقى الحق على الارض نتيجة لتصرف قانوني يخلص لها بمقتضاه الحق عن سلف لها تلقاه هو بدوره عن سلف سابق ٠ فقسد ورد فيتمهد العقد أن الشركة الطاعنة عرضت على السيد نستوربيراكوس أن بل تمكينها من وضع يدها فورا على القطعـة محل النزاع التي قررت شركة نستور جاناكليس بيعها له • وقد وافق السيد نيقولا بيراك س على ذلك ونتيجة لهدذا التراضي بين هدنين الطرفين يحق للشركة طبقسا للمادة الاولى من العقد ابتداء من ١٠ أكتوبر ١٩٥٠ بأن تتصرف فيهما تصرف المسالك ، كما يحق لها أن تزرع وتغرس في هذه الاراضى • ويؤكد أطراف الاتفاق أن الملكية تنتقل بينهم بالطريق التعاقدي ولذلك يتعهد الطرف الاول فيه بأن يتخف فورا الاجراءات اللازمة لتسجيل البيع المسادر له من شركة نستور جاناكليس بحيث يستطيع الطرف الاول وقد انتقلت اليه الملكية بالعقد المسجل أن يوقع على عقد البيع الى الشركة الطاعنة عن الاطيان موضوع النزاع .

ومن حيث أنه بيين من هذا العقد أيضا أن الشركة الطاعنة لم تكن أول واضع يد على الأرض موضوع النزاع بل سبقها فى وضع اليد وفى الاتفاق عليها من تلقت عنهم الحق بمقتضى العقد فطبقا للمادة الثانية تقر الشركة الطاعنة وتعترف بالتزامها بأن تدفع للسبيد نستوربير كوس كافة المبالغ التى أنفقها على هذه القطعة للان أو التى سينفقها مستقبلا •

ومن حيث أنه خلال المدة من العمل بالقانون المدنى في ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ وحتى ابرام الاتفاق المؤرخ ١٠ من أكتوبر ١٩٥٠ لم يكن لاحد من سلفى الشركة الطاعنة أن يدعى حقا على الارض موضوع النزاع طبقا للمسادة ٤٧٨ مدنى • ذلك أن شركة نستورجاناكليس الزراعيسة التجارية ليمتد شركة بريطانية مركزها الرئيسى بلندن كما أن السيد / نستور بيراكوس يونانى الجنسية وبذلك امتنع على أى منهما أن يكسب ملكية الارض موضوع النزاع بالتطبيق لاحكام المادة ٤٧٤ مدنى •

ويترتب على ذلك بالضرورة أن أيا من هذين السلفين لا يمكن أن ينقل الى خلفهما الشركة الطاعنة أكثر مما له من حق على هذه الارض طبقا للقانون • ولا يقدح في هــذا كله أن الشركة أخذت بعــد ابرام عقد ۱۰ أكتوبر ۱۹۵۰ تررع وتغرس وتبنى وتحصل على تصاريح رى وتقوم بغير ذلك من الاعمال والاجراءات في الارض ولاستغلالها . فهذا كُله يظل محصورا في اطار ما لها من حقوق محددة طبقا للقانون والعقد دون أن ينشىء الها حق ملكية مبتدأ • كما لا يكفي الاستناد الى الدعاوى أو الاجراءات المتبادلة بين الشركة ومصلحة الاملاك الاميرية والقول بأن هذه الدعاوي والاجراءات تنفى ملكية الاجنبي ــ لا يكفى هــذا كله لاثبــات وجود حق ملكية للشركة الطاعنــة على الأرض • ذلك أن نشوء هذا الحق لابد له من سبب صحيح تكاملت أركانه طبقا للقانون • وعلى المالك الذي يدعى وجود هذا السبب أن يقدم عليه الدليل ، ولا يكفى في هذا الصدد دليل ينفي ملكية آخر على الأرض ، أو مطالبة موجهة الى من يدعى الملكية وهو الشركة الطاعنة من مصلحة الاملاك . لأن هذه الاقوال جميعا لا ترقى الى مستوى الدليل الكافى والمقبول قانونا لاثبات وجود سبب صحيح الملتكية •

( طعن رقم ٢١ لسنة ١٨ ق \_ جلسة ٥/١٢/١٢٧ )

# الفرع الثالث

# التقادم الكسب للملكية

# قاعدة رقم (٦٤٠)

#### المسدا:

تقادم ــ لا مجال لاعماله بين الجهات الادارية لابعاد الدعوى المطالبة بالحق في نطاق القانون العام في صدد العلاقة بين المسالح.

# ملخص الفتوى :

ان فحص مستندات كل من الجهتين المتنازعتين ينتهى الى أن ثمة عجز فى أملاك السكة الحديد تقابله زيادة فى تصرفات وزارة الاوقاف عما تملكه ، ومما يؤيد ادعاء السكك الحديدية استيلاء وزارة الاوقاف على هذه المساحة وضمها الى أراضيها المجاورة ومن ثم تكون المساحة المذكورة مملوكة للسكك الحديدية •

ولا يغير من هذا النظر ما تدعيه وزارة الاوقاف من عيازتها الارض المشار اليها حيازة هادئة ظاهرة مستمرة المدة الطويلة المكسبة للملكية وذلك لان هذه الارض تعتبر من الاموال العامة بوصفها جسرا للسكك المحديدية ولذلك يمتنع تملكها بالتقادم ، وفضلا عن ذلك فانه لا يجوز التمسك بالتقادم بين الجهات الادارية لان الدعوى كوسيلة للمطالبة بالمامة وذلك بالتعليق للمادة لائ القانون العام في صدد العلاقة بين المسالح العامة وذلك بالتعليق للمادة لائ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة التى تقضى باختصاص الجمعية المعومية المقسمة الاستشارى للفتوى والتشريع بابداء الرأى في المنازعات التى تنشأ بين الوزارات وبين المصالح وبين الهيئات ، ولما كان التقادم لا يلحق الا الدعوى باعتبارها وسيلة صلحب الحق في اقتضاء حقه عن طريق القضاء حامتي تم التقادم سقطت الدعوى ولم يعد للدائن بعد ذلك أن يلجأ الى فعتى تم التقادم سقطت الدعوى ولم يعد للدائن بعد ذلك أن يلجأ الى

طلب الحماية القانونية - ولكن الحق يبقى دون دعوى تحميه ومقتضى ذلك فى خصوص حقوق المسالح العامة قبل بعضها البعض - تلك الحقوق التى لا تحميها دعوى على نحو ما سبق - مقتضى ذلك عدم جواز الدفع بالتقادم بين هذه المسالح فيما يثور بينها من خلاف حول حقوق بعضها قبل البعض •

( نتوى ١٩٦٣/٤/٧ )

# قاعدة رقم ( ٦٤١)

#### المسدا:

اذا كان التصرف القانونى الذى تلقى الحائز بموجبه حيازة المقار تصرفا قانونيا باطلا غانه لا يكون سببا صحيحا يجيز التمسك بالتقادم المكسب القصير •

### ملقص الحكم :

الدفع بأن الطاعنين تملكوا الارض بالتقام القصير فانه لا جدوى منه طالما أن العقد المسار اليه غير معتد به وغير جائز بحكم القانون ومن المقرر أنه اذا كان التصرف القانونى الذى تلقى الحائز بموجبه حيازة المقار تصرفا قانونيا باطلا هذا التصرف لا يكون له وجود قانونى فلا يصلح لان يكون سببا صحيحا يجيز التملك بالتقادم المكسب

( طعن رقم ٨٠٠ اسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١٣ )

# قاعدة رقم ( ٦٤٢ )

أنبسدان

مفاد المادة ٩٤٩ من القانون الدنى أن الحيازة المكسبة للملكية ينبغى أن تكون سيطرة متعدية ... هذه الحيازة لا تقوم في طبيعتها على عمل ياتيه الشخص أعمالا لرخصة مقررة له ... حيازة الطاعنين للارض محل المتازعة حتى أول يولية سنة ١٩٥٩ متى قامت على الرخصة القررة بالمادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لمسنة ١٩٥٢ ... لا ترتب أثرا في كسب المكية بالتقادم الطويل ٠

# ملخص الحكم:

أنه لا صحة لما تحدى به الطاعنون من أنهم قد كسبوا ملسكية الارض محل التصرف سالف الذكر بالتقادم الطويل اذ وضعوا البد على هذه الارض منذ سنة ١٩٥٢ الى تاريخ الاستيلاء الفعلى عليها في ١٧ من أبريل سنة ١٩٧١ وكان وضع يدهم هادئًا ومستمرًا دون منازعة - لا صحة لذلك - اذ الثابت فيما سلف بيانه ان الشارع قد رخص للمالك المخاطب بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسينة ١٩٥٢ آنف الذكر أن يتصرف خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل به في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ فيما لم يستول عليه من القدر الزائد عن المائتي غدان التي يجوز له تملكها وفقا لاحكام هذا المرسوم بقانون الى أولاده بالشروط المتقدمة وشرط لذلك أن يتم تسجيل التصرف أو حكم صحة التعاقد الخاص به قبل أول يوليو سنة ١٩٥٩ ورتب على تخلف هـذا الاجراء جزاء تمثل في الاستيلاء على الارض واستحقاق الضريبة الاضافية المقررة عليها من أول يناير سنة ١٩٥٣ الى تاريخ الاستيلاء عليها ، ومقتضى ذلك ولازمه أن حيازة كل من المالك وأولاده للارض التي تصرف فيها اليهم اعمالا لحكم البند « أ » من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالفة الذكر انما يقوم منذ هذا التصرف على الرخصة التي قررها الشارع على الوجه التقدم وتظل كذلك الى أحد الاجلين أما تمام شهر ذلك التمرف أو حكم صحة التعاقد قبل أول يوليو سنة ١٩٥٩ فاذا لم يتم شهر التصرف قبل هذا القاريخ الاخير سقطت

الرخصة المتقدمة ، ومن ثم حتى للهيئة العامة للاصلاح الزراعي حينتُذ الاستيلاء على الارض المتصرف فيها باعتبار أن هذا التصرف كأن لم يكن وحل تبعا لذلك استحقاق الضريبة الاضافية المقررة عليهم منذ أول يناير سنة ١٩٥٣ الى تاريخ الاستيلاء ، واذ كان المستفاد صراحة من حكم المادة ٩٤٩ من القانون المدنى أن الحيازة المكسبة للملكية ينبغي أن تكون سيطرة متعدية بحيث يفرض الحائز سيطرته الفعلية على العين ، ويظهر عليها بمظهر المالك ويتصرف في استعمالها واستغلالها تصرف الملاك وبالتالي فان هذه الحيازة لا تقوم في طبيعتها على عمل يأتيه الشخص اعمالا لرخصة مقررة له سواء من المالك أو في القانون أو بناء على عمل يقبل على سبيل التسامح \_ متى كان الامر ما تقدم \_ فان حيازة الطاعنين للارض محل المنازعة حتى أول يوليو سنة ١٩٥٩ وقد قامت حسبما سلف البيان على الرخصة المقررة في البند « أ » من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، المنوه عنه لا ترتف أثرا في كسب الملكمة بالتقادم الطويل ، ومم التسليم بأن حيازة الطاعنين لتلك الارض قد استمرت الى تاريخ الاستيلاء عليها في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وفقا للثابت في ملف اقرار السيد / ٠٠٠٠ والد الطاعنين الخاضع وانها قد أضحت منذ أول يوليو سنة ١٩٥٩ حيازة متعدية واتصفت فى الوقت ذاته بالظهور والهدوء والاستمرار واقترنت بنية التملك فانه لم تكتمل لها مدة الخمسة عشر عاما التي تلزم لكسب الملكية بالتقادم الطويل مصوبة من أول يولية سنة ١٩٥٩ حتى تاريخ الاستيلاء الفعلى على تلك الارض وفقا لما سلف بيانه وبالبناء على ذلك لا يقبل من الطاعنين القول بأنهم قد كسبوا ملكية الأرض محل المنازعة بالتقادم الطويل اذ جاء هذا ألقول عاريا عن سند من القانون ومن ثم خليقاً مالالتفات عنه ٠

( طعن رقم ٥٠ لسنة ١٨ ق ــ جلسة ١٩٧٨/١/١٠ )

# قاعدة رقم (٦٤٣)

#### : 1

مفاد نموم المواد ٩٧٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٩٧٥ من القانون المدنى أن مدة التقادم المحسب للعلكية لا تنقطع الا باهد أسباب ثلاثة هى المطالبة القضائية ، واقرار الحائز بحق المالك ، وتفلى الحائز عن الحيازة أو مقدما ولو بفعل الفي — اجراءات نزع الملكية الموجهة منالجهة الادارية الدائنة ليس لها من اثر الا قطع المدة المسقطة للدين في مواجهة المجهة الادارية الدائنة — لا تأثير لهذه الاجراءات على من كان يضع اليد المجهة الادرض المذائدة — لا تأثير لهذه الإجراءات على من كان يضع اليد على الارض المذاؤع ملكيتها وسائر في طريق تملكه بعضى الدة — أساس ذلك — مدة وضع اليد المحب الملكية بالتقادم لا تقطعها الا رفع دعوى المكية من المالك الحقيقي و

# ملخص الحكم :

لا يسوغ الاحتجاج بما ذهبت اليه اللجنة القضائية من ان مدة وضم اليد قد انقطعت بنزع ملكية الارض ورسو مزادها على الخواجة • • • • • أو بما ذهبت اليه الهيئة المطعون ضدها من ان اجراءات نزع الملكية ورسو مزاد بيم الارض ٥٠ المنزوعة ملكيتها على المستولى قبله المذكور يجمل وضم يد الطاعن غير هادىء وغير مقرون بنية التملك ــ لا يسوغ الاحتجاج بذلك ، اذ أنه طبقا لاحكام المواد ٣٧٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ٩٧٥ من القانون آلمدني فان مدة التقادم الكسب لا تنقطع الا بأهد أسباب ثلاثة وهي المطالبة القضائية ، واقرار الحائز بحق المالك ، وتخلى الحائز عن الحيازة أو فقدها ولو بفعل الغير ، والثابت أن الطاعن ومن قبله مورثه لم يقر بأي حق للسيدة · · · · · · · أو الخواجسة • • • • • • ف أرض النزاع ، كما أنهما لم يتخليا عن حيازتهما لارض النزاع ولم يفقدا هذه الحيازة ، أما المطالبة القضائية غلم يثبت أن السيدة . • • • • • • أو الخواجة • • • • • • قد رفسم أى منهما دعوى الاستحقاق ضد الطاعن أو مورثه مطالبا اياه بملكية أرض النزاع كما لم يثبت ان اجراءات نزع الملكية التي انتهت برسو مزاد بيم تلك الارض على الخواجة • • • • • قد وجهت الى الطاعن أو والده من قبله باعتبارهما حائزين للارض ومن ثم فان تنبيه نزع الملكية وما تبعه من اجراءات نزع الملكية كانت اجراءات موجهة من الجهة الادارية الدائنة بالغرائب والاموال الاميية المستحقة في ذمة السيدة • • • • • • • م م بالغرائب والاموال الاميية المستحقة في ذمة السيدة المستحلة للدين قب علاقتها مع الجهة الادارية الدائنة وبالتالي فلا تأثير لهذه الإجراءات على مورث الطاعن ومن بعده الطاعن الذي كان يضم اليد على الارض المنزوعة ملكيتها وسائر في طريق تملكه بمضى المدة لما سبق تقريره من ان المنزوعة ملكيتها وسائر في طريق تملكه بمضى المدة لما سبق تقريره من ان المناك المتعقى الامر الذي لم يحدث في النزاع المائل ، واذ ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون قد أخطاً في تطبيق القانون معا المحروفات و المعن رقم ۱۹۷۲ السنة ۲۳ ق — جلسة ۱۹۷/۵/۲۹)

# قاعدة رقم ( ٦٤٤ )

المادة ٩٦٨ من القانون المدنى — اكتساب الملكية بوضع اليد الدة المويلة بنية التملك هو مركز قانونى ياتى نتيجة اعمال مادية خاصة ويكون له مظاهر خارجية تتم عنه — اذا عم المعوض هذا المظهر كان عبيا يحجب عن الحيازة أثرها في اكتساب الملكية — المصة الشائمة في عقار كالنصيب المغرز تصح أن تكون محلا الحيازة — الغرق بين حيازة الحصة المشائمة والحصة المفرزة — يجبعلى الحائزان يجمل حيازته على مناهضة حق المائك ومناقضته على نحو لا يترك محلا لشبهة المعوض أو مظنة التسامح — اذا كان مصدر وضع اليد هو حق ارتفاق بالمرور ويشارك الحائز غيره ينتفى معه القول بانه كان مقصودا به التملك بمضى المذة لعدم وجود مظاهر واضحة يستفاد منها هذا المضى لينقلب من وضع يد مصدره حق ارتفاق الى وضع يد بنية التملك ٠

#### ملخص الحكم:

حيث أن نص المادة ٩٩٨ من القانون المدنى يقضى بأن من حاز منقولا أو عقارا دون أن يكون مالكا له ... أو حاز حقا عينيا على منقول أو عقار دون أن يكون هذا الحق خاصا به كان له أن يكسب ملكية الشيء أو الحق العيني اذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة ... وعلى ذلك فان اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة بنية التملك هو مركز قانوني يأتي نتيجة لاعمال مادية خاصة متى بينت وفصلت أمكن أن يستفاد منها الحصول عليه بمعنى أن يكون له مظاهر خارجية تنم من حيث طبيعتها وصفتها عن الملك وتكفى لعلم المالك بنية التملك حتى اذا سكت عن المطالبة بردها مع علمه بهذه النية اعتبر سكوته دليلا على التخلى الذي هو علة التشريع في سقوط الحقوق العينية بالتقادم فاذا عم الغموض هذا الظهور بحيث يثير الشك في صدق هذه النبة كان عيبا يحجب عن الحيازة أثرها في اكتساب الملكية ــ ومن المقرر أن الحصة الشائعة في عقار كالنصيب المفرز من حيث أن كليهما يصح أن يكون محلا لان يحوزه حائز على وجه التخصيص والانفراد ولا فارق بين الاثنين الا من حيث أن حائز النصيب المفرز تكون يده بريئة من المخالطة أما حائز الحصة الشائعة فيده بحكم الشيوع تخالط يد غيره من المشتاعين والمخالطة ليست عبيا في ذاتها وانما العيب فيما ينشأ عنها من غموض وابهام ولا ينفى هذا الغموض أو مظنة تسامح المالك الا اذا استطاع الحائز أن يجعل حيازته مستقرة على مناهضة حس المالك ومناقضته على نحو لا يترك محلا أشبهة الغموض أو مظنة التسامح وعندئذ تكون الحيازة صالحة لان تكون أساسا لتملك الحصة الشائعة المحوزة بالتقادم ٠

ومن حيث انه اذا كان ذلك الثابت من الاوراق وعلى الاخص من تقريرى الخبير الذى انتدبته اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى فى الاعتراضات أرقام ٢٨ ، ١١٦ ، ١١٧ لسنة ١٩٧١ — أن مصدر حيازة الطاعن وغيره ممن ادعى ملكية الثلاث قطع الاولى بالتقادم — وهى عبارة عن المسقة المناصفة بجسرها الغربى البالغ مسطحها ١٧ ط بحوض الثلث الشرقى / ٢ قسم أول (القف) — ٢ — والجسر المناصفة بمسقاته الكرقية الكائن بحوض الثلث الشرقى / ٢ ص ١٢ ، ٣ — والطريق الخصوصى الكائن بحوض الاشرم /٣ص٥٠ حمو بالنسبة للقطعة الاولى المقد المسجل رقم ٢٩٦٧٧ فى ٧ مايو سنة ٢-١٩٠ الصادر من الاجنبى وأخيه الى مورث المعترضين فى الاعتراضات الثلاثة الاولى — بيع ثلاثة

قراريط شائعة في مسطحها نظير قيامه بأخذ المياه منها لرى أطسانه مشتراة \_ ونص في الاتفاق على أن الجزء المخصص للري وهو ٢١ س ١٩ ط متروك على ذمة البائمين ولا يمكن التصرف أو التعدى علم هذاً الجزء من طرف المشترى وان له أن يقوم بالرى من هذه المسقة بنسبة العشر بالترتيب وبالدور مع المنتفعين بدون أن يحق له تعميق مستوى الترعة المذكورة وبدون أن يسد أو يعدل هالة الترعة الحالية أو جسرها أو الطريق على طول الترعة وثابت كذلك أنه كان يشاركهم في الانتفاع بهذه المسقاة وجسرها الغربي لفيف من أهالي الناحية ... أي أن مصدر وضع يدهم هو حق الارتفاق المقرر لهم بالمرور ويشاركهم فيه غيرهم ــ الامر الذي يمتنع معه القول بأنه كان مقصودا به التملك بمضى ألدة لعدم وجود مظاهر واضحة يستفاد منها هذا المعنى لينقلب من وضم يد مصدره حق الارتفاق الى وضع يد للتملك ــ خاصة وانه مما لاشك فيه أن مشاركة غيرهم لهم فيه تحيطه بشيء من العموض حيث لم يثبت وجود مثل هذه المظاهر والأفعال أما ما ادعاه المعترضون في الاعتراضات الثلاثة الاولى من قيامهم وهدهم بتطوير المسقاة وطرح ناتج هسذا التطهير من الطين وغيره على جسريها فانه لا ينطوى على مظهر للملك بقدر ما ينطوى على استكمال للانتفاع بحق الارتفاق المقرر لهم بمقتضى العقد المسجل المشار اليه \_ ومن ثم يتخلف بشأن الادعاء بتملك هذه القطعة بالتقادم شرط هام من الشروط اللازمة لذلك وهي الظهور عليها بمظهر المالك وبالتالي يتعذر القول بتملكهم لها بالتقادم •

( طعن رقم ٤٠١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١١ )

# قاعــدة رقم ( ٦٤٥ )

#### المِسدا:

المادة ٩٦٨ من القانون المدنى ــ شروط اكتساب ملكية المقار بوضع الميد المدة الطويلة ــ استمرار الحيازة دون انقطاع لمدة خمسة عشر سنة ــ يشترط في الحيازة الهدوء والاستمرار ونية التملك ــ متى ثبت ملكية المقار بوضع الميد تخرج بالارض عن نطاق الاستيلاء لدى المالك السابق المفاضع القانون الاصلاح الزراعى ٠

( n VA - 3 TT )

### ملخص الحكم:

انه عن وضع يد الطاعن على أرض النزاع فان نص المادة ٩٦٨ من القانون المدنى يتطلب لاكتساب ملكية العقار بالتقادم الطويل أن تستمر حيازته لها دون انقطاع خمسة عشره سنة بشرائطها المعروفة من هدوء واستمرار ونية ملك والثابت من الاوراق ( عريضة الدعوى رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٢ أسنا ، والحكم الصادر فيها ) ــ التي قدمها الطاعن الم اللجنة القضائية في الاعتراض رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٤ - أن المدعيين فيها ادعيا اغتصابه أطيانا يملكها مساحتها ٤ س و ٨ طبزمام أصنون بحوض طفيس القبلي / ٣ ص ١٠ مبينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى وظالًا واضعاً اليد عليها من سنة ٥٧/٥٠ الى ١٩٩٢/٦١ أى حوالي ست سنوات وطالبوه بمبلغ ٢٥ ج ربيعُ هذه الساحةُ عن هذه المدة ــ وقد حكم فيها بجلسة ١٩٦٢/١١/١٢ بالرفض ــ استنادا الى أنه سبق للمحكمة بهيئة سابقة أن تضت في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٢ قبل الفصل في الموضوع ... باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعيان بكافة طرق الاتبات لقانونية بما فيها البينة أن المدعى عليه اغتصب الساحة المشار اليها ، وأعلن نفاذا لحكم التحقيق شاهدين خذلاهما اذ شهدا بأن المدعى عليه يضع يده على الأطيان موضوع الدعوى منذ ٢٥ سنة وأنه يُمّ يغتصب شيئًا منهم ٠

ومن حيث أنه مفاد ذلك أنه اذا كان الطاعن يضع يده على الأرض المذكورة ٢٥ سنة قبل سنة ١٩٩٨ أى حوالى ٢١ سنة قبل سنة ١٩٥٨ (تاريخ الاستيلاء على الارض) وتأكد ذلك أيضا بشعادة أحد شاهدبن استشهد بهما الطاعن أمام الخبير فى الاعتراض رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه اذ يشهد بوضع يد الطاعن وسلفه على الارض من ٣٠٠ الى ٥٣ سنة غانه يكون متوافر فى حقه شرائط اكتساب ملكية المساحة موضوع النزاع بالتقادم الطويل المكسب للملكية واذ ذهب القرار المطمون فيه غير هذا المذهب غانه يكون قد صدر بالمخالفة للقانون متعينا الحكم بالغائه وبأحقية الطاعن المكية المتازع عليها ، والزام الهيئة المطمون ضدها المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنيسة والتجارية ،

( طعن رقم ٢٤٠٠ لسنة ٢٧ ق \_ جلسة ٦/١٢/١٢٨١ )

# قاعدة رقم (٦٤٦)

: المسدا

ثبوت تاريخ التصرف قبل تاريخ العمل بقانون الاصلاح الزراعى المطبق ليس هو الطريق الوحيد لخروج الارض من نطاق الاستيلاء لدى المالك المخافس للقانون •

### ملخص الحكم:

تخرج الأرض من نطاق الاستيلاء طبقا لقانون الاصلاح الزراعى اذا ما ثبت أن ملكيتها قد انتقات من ذمة المالك للغير بأى طريق من طرق اكتساب الملكية ومنها التقادم المكسب على أنه يشترط فى الحيازة حتى تحدث أثرها القانوني المذكور أن تكون هادئة وظاهرة فى غير غموض ومستمرة ، وأن تكون تلك الحيازة بنية التملك • فاذا ما توافرت الحيازة بشروطها القانونية ، واستمرت مدة خصسة عشر سنة ترتب عليها اكتساب الملكية بالتقادم وخروج الأرض موضوع هذه الحيازة من نطاق الاستيلاء لذى المالك الأصلى الخاضم لقانون الأصلاح الزراعي •

( طعن رقم ١٩٨١ لسنة ٢٨ ق \_ جلسة ٥/٣/٣/١ )

الغرع المرابع نقل المشروع المؤمم الى ملكية الدولة

قاعسدة رقم (٦٤٧)

البدا:

التاميم اجراء يراد به نقل ملكية مشروع او مجموعة من المشروعات الفاصة من ملكية الافراد أو الشركات الى ملكية الامة ممثلة في الدولة بقصد تحقيق صالح الجماعة \_ التاميم على مشروع قائم بكيانه القانوني وينصب على جميع العناصر القانونية التي يتكون منها \_ ويقصد بالمشروع مجموعة الاموال التي خصصت للقيام بنشاط انتاجي معين وتتمتع بذاتية تجعل منها وحدة قائمة استقلالا غيشمل التاميم المناصر المستفدمة في تسيي العملية الانتاجية سواء كانت عقارات او منقولات مادية او معنوية \_ يشمل التاميم الارض والمباتى التي كانت مخصصة للمغبز المؤمم للزاولة نشاطه الانتاجي فيها وتدخل بذلك ضمن العناصر المكونة لاصوله المفاضعة للتقييم •

#### ملقص الحكم:

ان التأميم اجراء يراد به نقل مشروع أو مجموعة من الشروعات الخاصة من ملكية الافراد أو الشركات الى ملكية الامة ممثلة فى الدولة، بقصد تحقيق صالح الجماعة ، ويرد التأميم على مشروع قائم بكيانه القانونى ، ويتحدد نطاقه بهذا الكيان ، وهو يتناول المشروع المؤمم على بحالته وقت التأميم ، وينصب على جميع المناصر القانونية التى يتكون منها ، والقابلة لان ينتقل ملكيتها الى الدولة ، ويقصد بالمشروع للمجال التأميم للمحموعة الاموال التى خصصت للقيام بنشاط انتاجى ممين ، وتتمتع بذاتيه تجمل منها وحدة قائمة استقلالا ، بغض النظر عن مكوناتها التى تدخل فى الاعتبار على نحو غير مباشر من خلال الاطار العام مكوناتها التى تدخل فى الاعتبار على نحو غير مباشر من خلال الاطار العام المشروع باعتباره أداه من أدوات الانتاج ، ولذلك فان التأميم يصيب المشروع المؤمم يكليته ، أى بما يشمل عليه من العناصر المستخدمة فى السير عملية الانتاج ، سواء كانت عقارات أو منقولات مادية أو معنوية ،

ومن هيث أن المخبر موضوع النزاع كان منشأة قائمة بذاتها بمكوناتها من المخبر والمبنى المقام عليه ، فهو مشروع قائم بذاته شامان لهما ، وقد تلقى الطاعن ملكيته له على هذا الاساس بحكم مرس المزاد لهما ، وقد تلقى الطاعن ملكيته له على هذا الاساس بحكم مرس المزاد لسنة ١٩٦٣ بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٣ بغضار المناجى ، فان التأميم ينصب على جميع مكوناته المستخدمة في تسييره والمقابلة لان تنتقل ملكيتها الى الدولة ، ومن ثم يشمل جميع العناصر التي كانت مخصصه وقت التأميم التقيام بالنشاط الانتاجي له ، سواء كانت هذه المناصر عقارات أو منقولات مادية أو معنوية ، وبالمتالى يشمل التأميم الارض والمبانى التي كانت مخصصه للمخبر المؤمم لمزاولة نشاطه الانتاجي فيها، وتحكل بذلك ضمن المناصر المكونة لاصوله الخاضعة للتقييم ،

# قاعسدة رقم (٦٤٨)

#### : المسلاا :

التأميم يترتب عليه نقل ملكية المسروعات الى الدولة ... هذا الأثر يترتب بتوة القاتون ومهعة لجان النقييم تحديد اسسار الاسهم او يتقويم رؤوس أموال المنشأة وتقدير أصولها وخصومها توصلا لتقسير قيمة التعويض ... أذا جاوز عمل اللجان هذا النطاق بأن تنساول مالا لاينخل في هذا النطاق وقع قرارها معوم الأثر ... تأميم منشأة مورث الدعين بالقاتون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ اسستهف المسرو الصناعي الذي يتولى اسسخلام الزيوت العطرية وتقطي النباتات الطبية ... يتمين تحديد المناص الداخلة في مكونات أصولها على هذا الأساس ... مقتضى ذلك : لايمتد التأميم الى الأرض الزراعية المتنازع عليها ... أساس ذلك : استغلال الأرض الزراعية في الزراعة على أي وجه من الوجوه ولو كان متعلقا الراعة نباتات تستخلص منها الزيوت العطرية عن طريق منشاة المطور المؤممة يتمخض نشاطا زراعيا قائما بذاته له طبيعت المتميزة عن طبيعة المتميزة المسلور المؤممة يتمخض نشاطا زراعيا قائما بذاته له طبيعت المتميزة عن طبيعة المسروع المسناعي المساص بانتاج العطور الذي انصب عليه المساميم هيه المساميم م

# ملخص الحكم:

سبق أن قضت المحكمة الدستورية العليا بجلستها المتعددة في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية المسادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النس على ان تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطمن فيها بأى وجه من أوجه الطمن و وبنساء على هذا القضاء يضحى الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر المسازعة المسائلة المستند الى النص المقضى بعدم دستوريته لا أساس له و كما أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صسفة ومبناه أن باقى ورثة المرحوم الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صسفة ومبناه أن باقى ورثة المرحوم ١٠٠٠٠٠٠ لم يطلبوا التسدخل فى الدعسوى طبقسا للمادة ١٢٦

من قانون المرافعات \_ هذا الدفع \_ غير سديد ، فقد أقيمت الدعوى مث ار الطعس ابتسداء من السيدة / ٠٠٠٠٠ عن نفسسها وبصفتها وصية على بناتها القصر من المرحوم ٠٠٠٠٠٠ صاحب النشاة الصادر بشأنها القرار المطعون فيسه ، وهو مايكنه في هدد ذاته لتوفر المسفة الشسترطة لقبول الدعوى سواء تدخل فيها أو لم يتدخل باتن ورثة مساحب المنشأة المسذكورة ، غدا الى أن الخصومة في دعوى الألغاء خصومة عينية والحكم الذي يصدر بالغاء القرار يكون حجسة على الكافة ، ومع ذلك فقسد ثبت من وقائم الحكم المطعون فيه المستمدة من محضر جلسة يوم ١٩٨٣/٤/١٧ أن الأستاذ / فتحى رجب المحامي قرر في هــذه الجلسة وفي حضــور ممثلى الخصوم أنه يحضر عن الدّعية ( أصلا ) عن نفسها وبصفتها وعن أشقائها وشتيقات المرحوم ٠٠٠٠٠٠ وهم جميع ورثتمه على ماهو ثابت من صــورة الاعلام الشرعى التي قــدمهآ ، ومن ثم فــــلا تثريب على اجراءات تدخل باتى الورثة المذكورين على هدذا النحو ، فقد أجازت المادة ١٢٦ من قانون المرافعات التدخل في الدعوى بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضرها •

وبالنسبة لوجه الطعن المبنى على الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لم لمعها بعد الميعاد والاخر المستند الى كسب ملكية الارض المتنازع عليها بالمتقادم الطويل بناء على قانون التأميم وحسن النية فكلاهما لأجدوى فى اثارته و وذلك لانه منذ العمل بأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ وتأميم بعض الشركات والمنشآت المنشور فى الجريدة الرسمية فى ٨ من أخسطس ١٩٦٣ وحتى تاريخ صدور حكم المحكمة الدستورية العليا فى ٥٠ من أبريل سنة ١٩٨٣ سالف البيسان ، كانت قرارات لجان التقويم محصنة من الطعن بأى وجه من أوجه الطعن بنساء على نص المسادة من القانون المذكور ،

ومن ثم لا يبدأ سريان ميعاد رفع الدعوى المقامة بطلب الغاء أى من هذه القرارات الا من تاريخ زوال المانع التشريعي من الطعن فيها بمقتضى الحكم القاضى بعدم دستوريته ، وبذلك لاتكون الدعوى المقامة من المطعون ضدهم بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٧ بعد الميعاد • كما أنه

عملا بنص المسادة ٣٨٢ من القانون المدنى « لا يسرى التقسادم كلما وجد مانع يتحسذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ٥٠ » وليس أقوى من المانع التشريعي المقضى بعدم دستوريته سالف الذكر في ترتيب هذا الاثر بالنسبة الى المطعون خسدهم ، وعلى ذلك يتمين اطراح الدفوع المشار اليها جميعها ٥

ومن حيث أنه عما يثيره طعن الشركة عن تفساء الحكم المطعون فيه الموضوع فان للخلاف بين الحكم والطعن ينحصر فيما اذا كان تأميم منشاة ٥٠٠٠٠٠٠ للعطور بمضاغة بمقتضى القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ يتجساوز مصنع العطور الى الارض الزراعية المتسازع عليها أم يتحدد نطاق التأميم بهذا المصنع دون الارض المذكورة ٠ عليها أم يتحدد نطاق التأميم بهذا المصنع دون الارض المذكورة ٠

ومن حيث أن القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣ بتأميم بعض الشركات والمنشات نص فى مادته الأولى على أن « تؤمم الشركات والمنشات المبينة بالمجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملسكينها الى الدولة ٥٠ » ونص فى مادته الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات لموال المنشات المشار اليها الى سسندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر سنة ٥٠ » ونص فى مادته الثالثة على أن « يصدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اتمفال لبورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون ، فاذا لم تكن الاسهم متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد المتصاصها قرار من وزير الصناعة ٥٠٠ كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشات غير المتخذة شكل شركات المساهمة » ٥

ومناد ذلك أن التأميم يرتب نقل ملكية المشروعات الخاصة من ملكية الشركات أو الافراد الى ملكية الدولة لكى تتولى السيطرة عليها كأداة من أدوات الانتاج وتوجهها لصالح الجماعة ويترتب هذا الاثر بقوة القانون ، ولا تعدو مهمة لجان التقييم سوى تعديد أسمار أسهم بعض الشركات التى لم تتخذ شكل الشركات المساهمة وتقويم رؤوس أموال المنشأة التى لم تتخذ هذا الشكل لتقدير أصولها وخصومها

توصلا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل تأميمها ، فان جاوز عمل هذه اللجان هذا النطاق بأن تناول مالا لايدخل فى نطاق التأميم أو استبعد مالا يدخل فى هذا النطاق وقم قرارها بذلك معدوم الاثر •

ومن حيث أن الشابت من أوراق الطعن أن منشاة ٠٠٠٠٠٠٠ للعطور المؤممة تقع بناحيبة الرحمانيسة مركز مفساغة وهي من المنشآت الفردية وليس لديهما ميزانيمة وحسابات ختامية ولا تتبع أي نظاممهاسبي يوضح أصولها وخصومها وقد تحدد نشاطها فياستخلاص الزيوت العطرية وتقطير النباتات الطبيسة على النحو الذي أوضحه التقرير المقدم من عضو لجنة تقييم المنشأة المكلف من قبل رئيسها بعصر امسولها وخصومها ، وتضمن قرار اللجنة المسادر في ١٧ من أمريل سنة ١٩٦٤ بيانا عن الأصول الثابتة للمنشأة فأدخل مساهية قدرها ٤٩ف و ١٠ س بحوض محمد بك السعدي نمرة ٣ بناحيسة صفانية مركز العدوة ضمن الاصول وفي تقرير ذلك قالت اللجنة أن هذه المساعة ملك الخاضع صاحب المنشأة محل التأميم وهي التي تغذى المصنع والمخصصة لتَّفدمته ( عقار بالتخصيص ) وفي ذلك أخذت اللجنة بما ورد بكتاب مراقبة الاصلاح الزراعي بمفاغة رقم ١٠٠ في ١٩٦٤/١/٢٦ المشار اليه في تقرير عضو اللجنة سالف البيسان وقسد تضمن تحديد المساحة على هدذا الوجه وبأنها هي المنزرعة بالعطر وثابتة بحساب المنشأة طرف ادارة الحراسة الزراعية بمغاغة وهي التي تغذى المنع والمصمة لخدمته ه

ومن حيث أنه متى كان ذلك هو النسابت فى شأن منشساة مورث المدعين فان تأميمها بمقتضى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ المشار اليسه يكون قسد استهدف المشروع الصناعى الذى يتولى استخلاص الزيوت المطرية وتقطير النباتات الطبية الخاص بهذه المنشأة بمسا يتمين معسه تحديد المناصر الداخلة فى مكونات أصولها على هذا الاساس باعتبارها عناصر مشروع خاص للمطور تقوم عليه هذه المنشأة على نحو ماوردت الاشارة اليه فى الجدول الملحق بالقانون المذكور •

ومن حيث أنه من مقتضى ماتقدم ألا يعتد التأميم بمقتضى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ الى الارض الزراعية المتنازع عليها ، ذلك أن استغلالها فى الزراعة على أى وجه من الوجوه ولو كان متعلقا بزراعة نباتات تستخلص منها الزيوت العطرية عن طريق منشأة العطور المؤممة يتمخض نشاطا زراعيا قائما بذاته ، له طبيعته المتميزة عن طبيعة المشروع الصناعى المخاص بانتاج العطور الذى انصب عليه التأميم ه

ومن حيث أنه لاينهض سندا للقول بغير ذلك ماساقه طعن الشركة من أسباب مؤداها أن هذه الارض هي التي تغذى المصنع بالنباتات العطرية ومخصصة لهذا الغرض وثابتة بحساب المنشأة طرف ادارة الحراسة الزراعية بمغاغة على نحو ما أشار قرار تقييم المنشأة ــ ومن ثم تدخل في مكونات أصولها والا ماكان قد نص على تأميم المنشاة ونص على تأميم المصنع وحده لا صحة لهذا الاستناد لأن التـــاميم أداة استثنائية لنقل ملكّية المشروعات الخاصــة من ملكية الافراد أو الشركات الى ملكية الدولة على ما سلف البيان ، وهو بهذه المثابة برد على مشروع قائم بكيانه القانوني ويتحدد نطاقه بهذا الكيان وتحت التأميم ، ولما كان الثابت أن منشأة العطور موضوع الدعوى مشار الطعن منشأة مردية لا تتمتع بذمة مالية مستقلة عن ذمة صاحبها وتقوم على مشروع صناعي محدد النشــاط في اســـتخلاص الزيوت العطرية وتقطير النبساتات الطبية ، فان تحديد عناصر أصولها المؤممة يكون في نطاق كيان هــذا المشروع ولا يتنـــازل مايخص العنـــاصر التي تتعلق بنشاط آخر لصاحبها كالنشاط الزراعي الذي بباشره على أرضه ، ذلك أن استعانة صاحب هذه المنشأة بأرضه الزراعية في زراعة نباتات تصلح لانتاج الزيوت العطرية وتخصيص انتاج أرضه كله أو بعضه ف تسيير مصنعه لا ينفى احتفاظ هذه الأرض بكيانها القائم بذاته وقابليتها لوجوه الاستغلال المختلفة ، وليس من شأن توجيه محصول هذه الأرض من النباتات المذكورة لاغراض المصنع ولاى مدة من الزمن أن يحملها بأى عب، أو التزام قانوني لم يثبت تخصيصه المنشأة بقطع اليقين فيما لو تصرف مالك المصنع للغير في مصنعه وبالتالى فان انتقال ملكية المصنع الى الدولة بمقتضى قانون التأميم لا يكسب الدولة

قانونا أى حق من الحقوق على هذه الأرض التى تظل عالقسة بذمة صاحبها ملكا خالصا بمناى عن التأميم •

يضاف الى ماتقدم أن الارض الزراعية المتنازع عليها كائنة في موقع يختلف عن الموقع الكائن به المسنّع على ماهو ثابت من الاوراق، وانه لايوجد أىدليل على الحاق الارض المذكورة بالمسنع وأن ماذكرته لجنة التقييم من أن الارض ثابتة بحساب المنشأة طرف آدارة الحراسة الزراعية بمغاغة قد نفاه التقرير الذي اعتمدته اللجنة المتضمن أن النشاة لم نتبع أى نظام محاسبي ولم تمسك أى نوع من الدفاتر الثبـــات نشاطها وأن المنشأة كانت تحت الحراسة مند بداية عام ١٩٦١ حتى تاريخ التأميم وهو ١٩٦٣/٨/١١ ولم يمسك السيد مندوب الحراسة أى نوع من الدفاتر اللهم الاكشوف تفريغ مستندات الصرف التي قام مصرفهما وكذلك كشوف الموقف المالى التى تبين مصروفات وايرادات المنشأة ورصيدها من النقدية ٥٠٠ ومن ذلك كله يتبين أن لجنة تقييم المنشأة المسذكورة قسد أخطأت هين اعتبرت الارض الزراعية المتنازع عليها ضمن أصول المنشأة المؤممة وكان الخطأ الاكبر في اعتبارها تلكُّ الارض عقارا بالتخصيص وهو وصف لا يرد قانونا الاعلى المنقول الذي يضعه مساحبه في عقسار يملسكه رصدا على خدمة هذا العقار أو استغلاله ، وهو ما أدى الى سحب أثر التأميم الى مايجاوز نطاقـــه الذى حدده المشرع على الوجه المتقدم فانطوى بذلك قرار اللجنة على مساس بالملكية الخَّاصة على خلاف أحكَّام الدستور والقسانون ، الامر لاذى يتعين معه القضاء برفض الطعان لعدم قيامه على ساد من القيانون •

ومن حيث أنه لما كان طعن الحكومة لم يأت بجديد ينال من قضاء الحكم المطعون فيسه فانه يكون بدوره مردودا بذأت الاسسباب المتحدم بيانها بالنسبة الى طعن الشركة وهو ما يقتضى الحكم برفض هذا الطعر، و

( طعن ٢٥٥٦ لسنة ٢٩ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/١٢ )

# الغرع الخسامس شهر التمرفات النساقلة الملسكية

# قاعسدة رقم (٦٤٩)

المحدان

القانون رقم 111 لسنة 1947 بتنظيم الشهر العقارى - المعلل بالقانون رقم 70 لسنة 1947 - ناط بمصلحة الشهر العقارى رقابة المسكنة وفحص مستنداتها لله يقتصر على مجرد الرجوع الى المستندات ، بل أن عليها أن تسعى في حدود وساتلها في التثبت من المسكة .

## ملخص الحكم:

ان المسلم به طبقا لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه - أن دور مصلحة الشهر العقاري في رقابة الملكية وفحص مستنداتها لا يقتصر على مجرد الرجوع الى المستندات التي يتقدم بها أصحاب الشأن بل أن عليها أن تسعى ماوسعها بهذا في حدود وسائلها وامكانياتهـــــا الى التثبت من الملــكية ما تحتــويه مستندات الملــكية من بيانات بالتأكد من صدق عقد البيع من مالك للمقار ، وأن يكون البائع قد تلقى ملكيته من مالك ، فاذا استوفى طلب الشهر جميع الشرآئط القانونية فلا تملك مصلمة الشهر العقارى سلطة الامتنساع على تسجيل العقد ، ذلك أن استنفاد تلك الوسائل بعد قرينة على صحّةً مستندات الله عبيد أنها قابلة لاثبات العكس ذلك أن تسجيل السند الناقل للملكية في ظل التسجيل الشخصي لا يكفى دليل على ملكية الشخص لذلك المقار ، بل يتمين أن يكون هذا السند صادرا من مالك ، وذلك يستتبع بدوره وجوب اثبسات أن هدذا الشخص قد تلقى من مالك ، ولقد يبنى على ذلك أن يكون من حق مصلحة الشهر العقارى أن تقدم السند الصادر من مالك على السند الصادر من غير مالك ولو كان مسجلا وأن تمتنع عن شهر التصرف الصادر من المتصرف اليه الاول

#### - 1446 ---

بينما يتعين عليها أن تسبق اجراءات الطلب الخاص بالتصرف الصادر من المتصرف الهانون اذ لا يجوز الاحتجاج بأن هذا الطلب يتعارض مع عقد آخر سبق تسجيله وذلك لسببين : الأول : أن المقد المسجل لايعد دليلا قاطعا على الملكية في نظام التسجيل الشخصى — الثانى : أنه لايحق للمصلحة الامتناع عن الشهر طالما كان طلب الشهر مستوفيا لجميع الشروط القانونيسة ويثبت أن مستند ملكيته له الافضلية على المحرر السابق شهره ه

( طعن رتم ۳۲۷ لسنة ۲۰ ق ــ جلسة ۲۵/۱۲/۲۸)



## قاعسدة رقم (٦٥٠)

### المسدا:

ملاه — القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشان الملاهى — تطلبب شروطا معينة في الملاهى التي يسرى عليها — اختلاف الاندية المنظمة بالمقانون رقم ١٩٢١ عن الملاهى وعدم سريان قانون الملاهى عليها — النص على المحال الرياضية بالمجدول الملحق بقانون الملاهى — مقصود به الاماكن التي تبساشر نشاطا رياضيا تجاريا مفتوحا للجمهور ويفشاها كل من يرغب في ذلك — احتواء النادى على أوجب نشاط تخضع لقانون الملاهى الى جانب قانون تخضع لقانون الملاهى الى جانب قانون الاندية دون أن يغير ذلك من طبيعة النادى من جمعية أو مؤسسة خاصة الى ملهى — وجوب الحصول في هذه الحالة على ترخيص من خادارة المامة للوائح والرخص أو فروعها •

# ملخص الفتوى :

ان تانون الملاهى رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ قد صدر هادفا الى جمع شنات الاحكام الخاصة بالملاعى فى سفر قانونى واحد ، بعد ان كانت هذه الأحكام متفرقة فى عدة قوانين ولوائح ، منها قانون المسلات العمومية وقانون المحال الصناعية والتجارية ولائحتا التياترات الصادر بهما قراران الاول من قومسيون بلدى الاسكندرية فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٠١ ، والثانى من وزير الداخلية فى ١٢ من يونيو سنة ١٩١١ (المذكرة الايضاحية للقانون المذكور ) وهذان القراران الاخيران هما اللذان أشار اليهما قانون الملاهى فى ديباجته ،

ويبين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ أن الملاهى التي تسرى عليها أحكامه ، انما تتميز بالخصائص الاتية : (أ) فهى أولا تعتبر من المحال العامة التى يؤمها الجمهور دون تعييز ، فهى ليست قاصرة على طائفة معينة من النساس دون غيرها ، وانما لسكل فرد أن يرتادها ولم يضع المشرع أية شروط خاصت فيما يتعلق بالاشخاص انذين يرتادونها ، وان كان قد وضع قيودا تسرى فى مواجهة هؤلاء الاشخاص ، بقصد المحافظة على الاداب العامة والنظام العام والامن المسام ، ويؤكد هدذه الخصيصة أن بعض الاحكام المخاصة بتنطيم أنواع الملاهى قدد وردت فى قانون المحلات العمومية، قبل صدور قانون المحلام المخكور ،

(ب) وهى تهدف الى الاستغلال ــ فالمهى ينطوى فى الاصل على عنصر الاستغلال أى أنه يهدف قبل كل شيء الى تحقيق ربح مادى ، ويبين هذا المعنى واضحا من نصوص قانون الملاهى سالف الذكر • كما يؤكد هــذه الخصيصة أن بعض الاحكام المنظمة للملاهى كانت قــد وردت فى قانون المحال الصناعية والتجارية قبل صدور قانون الملاهى المحذكور •

واذا كان الشرع قسد أورد فى البند الاول من القسم النسالت من الجدول الملحق المتابق المحالم من المحدول الملحق المتابقة المحالم هذا القانون « صالات المحاضرات وقاعات الحفلات والتمثيل الخاصة بالهيئات والمؤسسات والمجمعيات والمعاهد والمدارس المخصصة لاغراض غير تجارية » فانما كان ذلك لما نص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون المذكور ، من جواز المترخيص فى اقامة ملاه خاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس متى كانت ملحقة بالعقار الذى تشغله أى من تلك الجهات بشرط عدم استغلالها فى أغراض تجارية ، وليس معنى ذلك سد كما تذهب الادارة العامة للوائح والرخص سائه ليس شرطا لتطبيق أحكام قانون المستغلال وتحقيق الربح الملهي المحارى الذى يهدف الى الاستغلال وتحقيق الربح

المادى ، ذلك أن اشتراط عدم استغلال تلك الملاهى الخاصة فى أغراض تجارية \_ على وجه التخصيص \_ معناه أن القاعدة بالنسبة الى جميع الملاهى التى تسرى عليها أهكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ أنها تكون مخصصة لاغراض تجارية ، أىأنها تهدف الى الاستغلال وتحقيق الربح المسادى ، وأن المشرع هدف الى اخضاع ذلك النوع من الملاهى الخاصة لاحكام ذلك القانون ، رغم أنها تكون مخصصة لاغراض غير تجارية ، ولذلك حرص على ابراز هذه الصيغة بصريح نصه ،

(ج) وأنها لها طبيعة التيارات التى تقدم استعراضات لروادها من الجمهور ويظهر هذا المعنى من نص المادة ٢٢ من قانون الملهى المذكور على أن « على مستفل الملهى أو مديره ابلاغ الادارة المامة للوائح والرخص أو فروعها وكذلك المحافظ أو المدير ومصلحة الفنون بوزارة الارشاد القومى قبل العرض بثمان وأربعين ساعة على الاقل بما يأتى:

 (١) اسم الفرقة التي ستقوم بالعرض واسماء أفرادها ولو كانوا من المهواة وكل من يستخدم في الاعمال المسرحية • (٢) أيام ومواعيد العرض • (٣) برامج العرض » •

وتبين هذه الخصيصة أيضا من الاشارة فى ديياجة القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ و الى قرار قومسيون بلدى الاسكندرية الصادر فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٠٤ بشأن التياترات ، وقرار وزير الداخلية الصادر فى ١٢ من يوليو سنة ١٩١٦ بلائحة التياترات ، ومن النص فى المادة ٢٤ من القانون المذكور على الفاء هذين القرارين ، فهذا القانون اذن قد حل محل القرارين سالفى الذكر والخاصين بالتياترات ، مما يقطع بأن الملاهى التى يقصدها هدذا القانون والتى تسرى عليها أحكامه ،

ويخلص مما تقدم أن الملاهى التى تسرى عليها أحكام القسانون ( م ۸۸ — ج ۲۳ ) رقم ٢٩٧٦ لسنة ١٩٥٦ يجب أن تتوافر فيها خصائص ثلاثة: (أولا) ان تكون من المحال العامة التي يؤمها الجمهور دون تمييز • (ثانيا) ان تهدف الى الاستغلال وتحقيق ربح مادى بأن تسكون مضصصة لاغراض تجارية ــ ماعدا الملاهي الخاصة المسار اليها • (ثالثا) أن تكون لها طبيعة التياترات التي تقدم الاستعراضات لروادها من الجمهور ومن ثم فانه يتمين توافر هذه الخصائص الثلاثة في المسال الرياضية الواردة في المبند الثالث من القسم الثالث من الجدول الملحق بالمقانون سالف الذكر ، كي تسرى عليها أحكام هذا القانون •

ومن حيث أن الاندية قد صدر فى شأنها القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ وقد نظم هذا القانون الاحكام الخاصة بها ، ومنها بين أن الندى ليس محلا يرتاده الجمهور دون تمييز ، وانما هو محل خاص بطبيعته ، يقتصر ارتياده على أعضائه الذين تتضمن لائدة النظام الاساسي للنادى شروط عضويتهم ، وبذلك تنتفي عن الندادى صفة الممهومية التي تعتبر خصيصة فى الملهي وعنصرا من عناصره • كما أن الندى يكون مخصصا لاغراض غير تجارية أى أنه لا يهدف الى الاستغلال وتحقيق الربح المادى ، وانما يهدف الى تحقيق أغراض اجتماعية أو ثقافية أو رياضية ، • كما أنه ليس له طبيعة التياترو الذى من صميم أغراضه أن يقيم استعراضات معينة للجمهور الذى يؤمه • ومن ثم فان الاندية التي ينظم أحكامها القانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٤٩ لا تعتبر من الملاهى التي تسرى في شدأنها أحكام القانون رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٠ الهربية التي ينظم التهرب المنة ١٩٥٠ الهرب المنتق ١٩٥٠ الهرب المنتق ١٩٥٩ الهرب المنتق ١٩٥٠ الهرب المنتق ١٩٥١ الهرب المنتق ١٩٥٠ الهرب المنتق ١٩٥١ القانون وقم ١٩٥٠ المنتق ١٩٥١ الهرب المنتق ١٩٥٠ الهرب المنتق ١٩٥١ الهرب المنتق ١٩٠١ الهرب المنتق ١٩٠١ المنتق ١٩٥١ الهرب المنتق ١٩٠١ الهرب الهرب المنتقب الهرب المنتقب المنتقب الهرب المنتقب ا

ويؤكد ذلك أن قانون الملاهى رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ قد أشار ف ديباجته الى قرار قومسيون بلدى الاسكندرية بشأن التياترات وقرار وزير الداخلية بلائحة التياترات ، ولو كان هـذا القانون يهـدف الى اعتبار الاندية من الملاهى التى لها طبيعة التياترات لاشار في ديباجته أيضا الى القانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية باعتباره قانونا ينظم نوعا من الملاهى التى تولى هو تنظيمها بعده ، ولـكن الحاصل أن القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن الملاهى لم يشر في ديبـاجته أن القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن الملاهى لم يشر في ديبـاجته

الى المنانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية ، ولم يتضمن القانون الاول النص على الغاء القانون الثانى صراحة أو ضمنا ، وذلك بدليل أن القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات والمؤسسات المخاصة \_ وهو قانون لاحق لقانون الملاهى \_ قد أشار في ديباجت الى القانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الانديةوهذا يدل من ناحية أخرى على أن الاندية التى نظم أحكامها القانون رقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٤٩ انما تعتبر من قبيل الجمعيات والمؤسسات الخاصة التى نظم أحكامها القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٤٩ المانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، وهو ما يبين جليا واضحا من استقراء نصوص كل من القانونين الاخيرين •

من حيث أنه لذلك غان الاندية الرياضية التى نظم أحكامها القانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية ، لايعتبر من الملاهى التى ينظم أحكامها القانون رقم ١٩٥٣ بسنة ١٩٥٦ ، وانما تعتبر من قبيل البمعيات والمؤسسات الخاصة التى ينظم أحكامها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ، ومن ثم غانه لا تسرى على الاندية المسار اليها أحكام القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهى ، وعلى ذلك غان الاندية المتابر على ذلك غان الاندية الرياضية الذكورة لا تدخل فى مضمون عبارة المصال الرياضية التى تعتبر من قبيل الملاهى طبقا لنص البند الثالث من القسم الشالث من المحدول الملحق بقانون الملاهى سالف الذكر ، والتى تسرى عليها أحكام هذا القانون ، ويكون المشرع بذلك قد قصد بالمال الرياضية أماكن أخرى عني الاندية الرياضية أماكن المجمهور ينشاطا تجاريا مفتوها للجمهور ينشاها كل من يرغب في ذلك ،

ومن حيث أنه لما تقدم غان أحكام القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهى لاتسرى على الاندية الرياضية ، التي تطبق في شأنها أحكام القانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية والقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ومن ثم غان هذه الاندية لا تلزم بالمصول على ترخيص من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها سلم طبقا لنص المادة الثالثة من قانون المسلاهي رقم ٣٧٧ لسسنة ١٩٥٦ ه

هذا مع مراعاة أنه اذا كان النادى قد احتوى على حلقات انزلاق و تاعات التعثيل أو تجرى أية مراهنات أو تقام به معارض ، أو غبر ذلك مما أشير اليه فى الجدول اللحق بقانون الملاهى — سالف الذكر سمن أوجه النشاط الأخرى فانه فى هذه الحالة تسرى عليه أحكام فانون الاندية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩ ، وذلك فيما يتعلق بأوجه النشاط التى سابق من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها طبقا لنص المادة سابق من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها طبقا لنص المادة الثالثة من قانون الملاهى المذكور ، لجواز مباشرة أوجه النشاط المشار اليها ، وذلك بصرف النظر عن الحفلات والمسابقات الرياضية التى يقيمها النادى ، والتى لا تغير من طبيعته ، ولا تحوله من جمعية أو مؤسسة خاصة الى ملهى ،

( نتوى ۲۱۸ ق ۲۱/۱۹/۱۲ )

# قاعسدة رقم ( ٦٥١)

### : المسدا

القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشان الملامى ــ حالات اغلاق الملمى اداريا أو غبطه ــ وجوب استمرار الغلق أو الضبط الى أن يتم الفصل بحكم نهائى فى الجريمة صبب الاغلاق أو الضبط ــ الانن بفتح الملمى قبل الفصل فى الجريمة بحكم نهائى هو من اختصاص النيابة المامة أو المحكمة ــ عدم وجود اختصاص للادارة المامة للوائح والرخص أو غروعها أو المحافظة فى هذا الشأن •

### ملخص الفتوى:

ان المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاهى تنص على أن « يملق الملهى اداريا أو يضبط اذا تعذر اغلاقه في الاحوالة الآتية :

ويجوز غلق الملمى اداريا أو ضبطه اذا تعذر اغلاقه في الاحوال الآتية :

... (1) ... (1)

ويصدر بالغلق الادارى أو الضبط قرار مسبب من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها - فيما عدا حالة بيع المفدرات أو السماح بتداولها أو تعاطيها في المحل وحالة وقوع أفعال مخالفة للاداب أو للنظام المام أكثر من مرة ، وحالة وجود خطر داهم على الامن العام ، فيصدر فيها القرار من المحافظ أو المدير •

ويستمر العلق الادارى او الضبط الى أن يصدر أذن من النيابة العامة أو من المحكمة بفتح المعمى أو الى أن يفصل فى الجريمة بحكم نهائى ، على أنه أذا كان الغلق الادارى أو الضبط لوقوع أفمال مخالفة للاداب أو النظام العام أكثر من مرة ، غلا يجوز أن يجاوز مدته شهرا»

ومقتضى نص المادة ٣٠ المشار اليها ، هو أن هناك حالات يكون غلق المهى اداريا أو ضبطه — اذا تعذر اغلاقه — اجباريا لا ترخص فيه ولا تقدير ، وهناك حالات أخرى يكون فيها الغلق أو الضبط جوازياه على أنه سواء كان الغلق أو الضبط اجباريا أو جوازيا هانه يصدر به قرار مسبب من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها كقاعدة عامة ، هاذا كان الغلق أو الضبط في حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاطيها في المحل أو في حالة وجود خطر داهم على الامن العام (الغلق أو الضبط الإجبارى) وكذلك في حالة وقوع أفعال مخالفة للآداب أو النظام العام أكثر من مرة (الغلق أو الضبط الجوازى) ، ففي هذه الحالات الثلاث يصدر قرار الغلق أو الضبط من المحافظ ،

ومن حيث أن المغالفات التى يعلق اللهى اداريا أو يضبط من أجلها 
له طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ - انما تمثل 
جرائم معاقبا عليها - طبقا لنصوص المواد ٣٣ وما بعدها من القانون 
المذكور ونظرا الى أن العلق الادارى أو الضبط سواء أكان اجباريا 
أم جوازيا ، وبقرار من الادارة العامة للوائح والرخص أوفروعها أو من 
المحافظ حسب الاحوال ، يعتبر اجراء تحفظيا وقتيا ، القصد منه التحفظ

على الملهى الى أنييت فى أمر الجرائم الواقعة ، فان الاصل أن يستمر الفلق أو الضبط الى أن يتم الفصل فى تلك الجرائم بحكم نهائى ، فاذا هكم ماغلاق المهى استمر غلقه المدة المقتضى بها واذا لم يحكم بالعلق كان هذا الحكم بمثابة انهاء لذلك الاجراء التحفظي ويكون فى الوقت ذاته بمثابة اذن بفتح الملهى •

الا أن المسرع قد أجاز للنيابة العامة أثناء التحقيق فى تلك الجرائم والمحكمة أثناء الفصل فيها ، أن تأذن بفتح الملهى حتى قبل الفصل فى الجريمة بحكم نهائى ، وينتج هذا الاذن أثره من حيث انهاء الاجراء التحفظي الخاص باغلاق الملهى أو ضبطه ، وذلك بصفة مؤقتة ، الى أن يصدر حدم نهائى فى هذا الحصوص ، فادا لم يحدم بالعلق استمر فتح يسلمي ، واذا حكم بالغلق انتهى أثر الاذن الصادر من النيابة أو المحكمة بفتح الملهى ، وصار اغلاقه أو ضبطه تنفيذا لهذا الحكم النهائى ،

على أنه بالنسبة الى حالة الفلق الادارى أو الضبط لوقوع افعال مظالفة للآداب أو النظام العام أكثر من مرة ، فلا يجوز أن تجاوز مدته شهرا ومعنى ذلك أن قرار الفلق أو الضبط فى هذه الحالة ينتهى أثره بقوة القانون ويجوز فتح الملهى دون حاجة الى صدور اذن من النيابة المعامة أو المفصل فى الجريمة بحكم نهائى ، أو حتى صدور قرار مضاد من السلطة التى أصدرت قرار الفلق أو الضبط ( المحافظ فى هذه الحالة ) •

ويخلص مما تقدم أنه اذا كان للادارة العامة للوائح والرخص او فروعها أو المحافظ حسب الاحوال بسلطة اصدار قرار غلق الملهي أو ضبطه الى أن يفصل في الجريمة التي أغلق الملهي أو ضبط من أجلها الا أن السلطة المختصة بالاذن بفتح المهي في الاحوال الواردة في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر بعلى النيسابة العامة أو المحكمة المختصة ، وذلك اذا كانت الجريمة لم يفصل فيها بعد بحكم نهائي و وليس للادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها أو المحافظ اختصاص في هذا الشأن ه

( نتوی ۲۸۸ فی ۱۹۹۲/۶/۱۹۱ )

منجــم ومحجــر

الفرع الأول: تراخيص استخراج مواد المناجم والمحاجر ٠

.

الفرع الثاني : عقد استغلال المعاجر ٠

الفرع الثالث: ألايجار •

الفرع الرابع: الاتساوة •

الغرع المفامس : تشغيل العاملين في المناجم والمحاجر •

## الفرع الأول

## تراخيص استخراج مواد التاجم والمحاجر

## قاعدة رقم ( ۲۰۲ )

المسدا:

تراخيص استخراج مواد الماجر والناجم طبقا للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالناجم والمحاجر ــ التزام مصالح الدولة بالحصول على هذه التراخيص من مصلحة المناجم والوقود عند استغلال المناجم أو المحاجر ــ وجوب مراعاة طبيعة اختصاص بعض المسالح مثل مصلحة السجون في هذا الشأن واعتبار الاتفاق بينها وبين مصلحة المناجم على تخصيص محاجر لها بعثابة ترخيص •

## ملخص الفتوى:

ان وزارة الصناعة هي المختصة بالاشراف على استغلال المحاجر الموجودة في الارضى المرية والمياه الاقليمية ، ذلك أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالناجم والمحاجر قد ناط بمصلحة المناجم والوقود القيام بالاعمال المتعلقة بتنظيم المناجم والمحاجر وجعلها صاحبة القوامة على كل أرض مملوكة للدولة توجد بها محاجر أو مناجم ، وعلى هذا الاساس غان مصلحة المناجم والوقود ، تكون الجهة الوهيدة التي لها حق الاشراف على المناجم والمحاجر واستغلالها ولو كانت هذه المناجم أو المحاجر واقعة في أراضى تدخل في دائرة اختصاص مصلحة أخرى من مصالح السولة ،

واعمالا لذلك غان تنظيم استغلال المحاجر التى تقع فى الاراضى لتى تشع فى الاراضى لتى تشرف عليها مصلحة السجون ، أو تدخل فى نطاق (كردون) السجون اللهمة لها يكون من اختصاص مصلحة المناجم والوقود وحدها ، دون غيها من مصالح الحكومة بما فى ذلك مصلحة السجون نفسها ، ومقتضى ذلك أنه كلما أرادت مصلحة السجون أن تشمل المسجونين فى تقطيع وتكسر الاحجار فى أحد المحاجر غانه يتمين عليها أن تحصل على ترخيص

بذلك مقدما من مصلحة المناجم والوقود ، كما أنه يجوز أن ترخص مصلحة المناجم والوقود لغير مصلحة السجون باستغلال هذه المحاجر، على أنه اذا كان ذلك هو الاصل طبقا لاحكام قانون المناجم والمحاجر، الا أن القول بذلك على اطلاقه ، يتنافى مع كون مصلحة السجون احدى مصالح الدولة ، شأنها فى ذلك شأن مصلحة المنجون من أجله باستغلال هذه المغرض الاساسى الذى تقوم به مصلحة السجون من أجله باستغلال هذه المحاجر وهو تشغيل المسجونين تنفيذا لاحكام قانون المقوبات ، كما أن الترخيص للافراد باستغلال المحاجر المذكورة يتنافى مع طبيعة اختصاص مصلحة السجون ، وكونها مسئولة عن التحفظ على المحكوم عليهم ومنمهم من الهرب ،

ولذلك فان تنفيذ أحكام قانون المناجم والمحاجر ، والاخذ في الاعتبار طبيعة وظيفة مصلحة السجون وكونها ملزمة بتنفيذ أحسكام قانون المقوبات يقتضى أن يتم الاتفاق بين المصلحتين المذكورتين على تخصيص محاجر معينة ، وهي المحاجر التي تقع في دائرة أو كردون السجون ، لتشغيل المسجونين فيها ويعتبر الاتفاق بمثابة ترخيص من مصلحة المناجم والوقود لمصلحة السجون باستملال هذه المحاجر وعلى هدذا الاساس يكون الاصل هو التزام مصلحة السجون بالحصول مقدما على ترخيص بتشغيل المسجونين في استخراج مواد المحاجر ، على النحو المشار اليه ،

وفيما يتملق بمصلحة الطرق والكبارى فانها تقوم تنفيذا للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٥ ، بانشاء الطرق العامة وتحديلها ورصفها وصيانتها ، ويتطلب ذلك أن تستخدم مواد المحاجر من الزلط والرمل ، ولما كان الغرض الذى هدف اليه المشرع من وضع تنظيم معين لاستغلال المحاجر ، قصد به أساسا صيانة هذه الثروة ، وتنظيم استغلالها عن طريق مصلحة تختص بالاشراف على هم المحاجر ولم يتضمن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ما يفيد استثناء مصح الحكومة عموما أو المصالح التي تقوم على مرفق معين من الحصول على تراخيص المحاجر ، وبديهي أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بناطب تراخيص المحاجر ، وبديهي أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بناطب الكافة ، وقد كان في علم المشرع سلفا قبل وضع هذا القانون أو هناك

جهات حكومية تحتاج اعمالا لقرانين انشائها الى استخدام هذه المواد، كما أن قانون الطرق لم يتضمن نصا يعفى مصلحة الطرق من الحصول على المترخيص اللازم الاستخراج مواد المحاجر التى تستخدم فى الطرق العامة، ومن ثم تلتزم مصلحة الطرق والكبارى بالحصول مقدما على ترخيص من مصلحة المناوة والكنارع بالحاجر اللازمة .

( غنوی ۹۱ فی ۱۹۲۳/۱/۲۰ )

# الفرع الثاني عقد استغلال المحاجر تاعدة رقم ( ٦٥٣ )

: المسمدا

عقد استفلال المحاجر — اعتباره عقدا اداريا — عدم جواز تكملة قواعده بقواعد القانون الخاص الا اذا ظهرت نية الادارة مراحة في الاخذ بها -

## ملخص الفتوى:

ان بحث مدى جواز مطالبة المستغل الذى لم يراع مواعيد التخلى بليجار السنة التالية طبقا لقواعد القانون المدنى الخاصة بعقد الايجار، يقتضى ــ بادىء ذى بدء ــ تكييف عقد استغلال المحاجر ، لمعرفة ما اذ' كان عقدا اداريا أم من عقود القانون الخاص •

ولما كان المقد الادارى هو ذلك الذى بيرمه شخص معنوى عام ، بقصد تسبير مرفق عام أو تنظيمه ، وتظهر فيه نية الادارة فى الاخذ بأحكام القانون العام ، بأن يتضمن شروطا استثنائية غيرمالوفة فىالقانون الخاص ، أو أن يخول المتعاقد مع الادارة الاشتراك مباشرة فى تسبير المرفق العام .

وعقد استغلال المحاجر يعتبر ـ طبقا للتعريف سالف الذكر \_ عقدا

اداريا ، ذلك أن الادارة طرف في هذا العقد ، كما وأنه يتصل بمرفق عام من ناحية استغلاله ، أذ أن المتعاقد مع الدولة يهدف الى استغلال المحاجر الملوكة لها اما عن استخدام الادارة لوسائل القانون العام ، فانه بالرجوع الى بنود العقد نجد أنها تتضمن شروطا غير مألوغة في القانون الخاص فالبند الرابم يعطى للمصلحة حق مصادرة كل أو بعض التأمينات لتغطية ما لحقها من اضرار بسبب مخالفة المستغل لبنود العقد أو لوائح ونظم التشغيل بالمحاجر ، والبند التاسع يعطى للوزير هق الغاء العقد في حالات حددها ، والبند الثاني عشر يازم المستغل بأن يلتزم القواعد والتعليمات وتنفيذ كافة القوانين واللوائح والقرارات الوزارية الخاصة بالتشغبل في المحاجر ، والبند الخامس عشر يعطى للحكومة حق التصرف في أي حزء من الساحة الستغلة كما تشاء لأعمالها الخاصة أو العامة أو للاغراض المسكرية ، والبند الثامن عشر يوجب على المستغل مراعاة كافة التعليمات التى تصدرها مصلحة المناجم والمحاجر بشأن تنظيم وهسن سير العمل بالمحجر • فهذه كلها شروط أستثنائية غير مألوفة في القانون الخاص ، تعطى للادارة حقوقا وامتيازات أوسم بكثير من حقوق المتعاقد معها ، وهذه الشروط الاستثنائية هي المعيار المميز للعقود الادارية •

ولئن كان من المستقر أن كون المقد اداريا لا يمنع من أن تلجأ الاداره الى وسائل القانون الخاص ، اذ رأت أن هذه الوسائل أجدى فى تحقيق أغراضها الا أنه يتعين أن تظهر نية الادارة فى الاخذ بوسائل القانون الخاص من نصوص المقد ذاته ، كأن يتضمن المقد نصا يقضى بتطبيق المناون المعنون المنعى الخاصة بمقد الايجار مثلا ، فاذا لم تظهر هذه النية من نصوص المقد ذاته ، فان ذلك لا يعنى الرجوع الى أحكام القانون الخاص و ولما كان عقد استغلال المحاجر لم ينص على ما يغيد أن نية الادارة قد اتجهت الى الاخذ بتواعد القانون المذى الخاصة بمقد الإيجار ، ومن ثم فلا يسوغ أعمال تلك القواعد فى هذا الخصوص ، وبالتالى فلا يجوز للمصلحة أن تطالب المستفل المذكور بايجار السنة وبالتالى فلا يجوز للمصلحة أن تطالب المستفل المذنى الخاصة بمقد

ومن حيث أنه اذا كان قد ترتب على عدم مراعاة المستغل المذكور ليماد طلب التخلى أن لدق المسلحة ضرر من جراء ذلك ــ كأن يكون قد ترتب عليه أن ضاع على المصلحة مقابل استغلال السنة التالية \_ ففى هذه الحالة يكون للمصلحة أن تطالب المستغل \_ قضاء \_ بالتعويض عن الاضرار التى لمقتها من جراء مخالفته لمواعيد التخلى •

( نتوی ۳۸۳ فی ۱۹۱۳/۱/۱۹۱۱ )

# قاعسدة رقم ( ١٥٤ )

البسدا:

لايتم عقد الترخيص باستغلال المعدن بمجرد انن البراان بل لابد من قيام الوزير بالاجراءات اللازمة لابرام المقد ·

## ملخص الفتوى:

بالرجوع الى القانون رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالنساجم والمحاجر يتبين أن المادة الرابعة منه تنص على أن يحظر البحث عن المحادن بأنواعها سواء أكان ذلك فى أملاك المحكومة المامة أو الخاصة أم فى أملاك الافراد أم فى المياه الاقليمية الا بترخيص خاص • ويعطى الترخيص بقانون والى زمن محدود • كما تنص المادة الخامسة على أن يصدك سجل بمصلحة المناجم والمحاجر تقيد فيه الطلبات التى تقدم اليها للترخيص بالبحث عن المعادن • وتكون الاسبقية فى منح الترخيص تبعالساعة وتاريخ الطلب •

أما اذا ثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله وجب الاعلان عن منطقة الاستغلال فى الجريدة الرسمية وطرحها فى مزايدة عامة ويعطى الترخيص باستغلالها بقانون والى زمن محدود ٠

على أن المزايدة العامة تمتنع فيما اذا آل حق الاستغلال لصاحب رخصة البحث بما له من حق الاولوية في ذلك بحكم القانون •

ومن ذلك يتبين أن منح تراخيص البحث عن المعادن ينطوى على قبول للطلبات المقدمة من الشركات التي هي عبارة عن أيجاب يتلاقي مع القبول الصادر من السلطة المختصة يكونان بذلك عقد الترخيص بالبحث الذي ينقلب بقوة القانون الى عقد التزام باستغلال ما يكشف عنه من المعدن وفقا الاحكام قانون المناجم و ولما كان الامر كذلك وكانت أحكام هذا القانون تحتم أن يكون منح الترخيص بقانون على ما سبق بيانه غانه يتمين البحث فيما اذا كان هذا المقد يتم بمجرد صدور القانون بالاذن للوزير المختص في منح الترخيص باعتبار أن البرلمان هو السلطة المختصة وحدها بهذا المنح وان ابرام الوزير للعقد بعد ذلك ليس الا من تبيل الاعمال التنفيذية للتماقد أم أن قبول الايجاب الصادر من الشركات ذات الشأن لا يكون الا بعدد الاذن به للوزير المختص من البرلمان ه

ويرى قسم الرأى مجتمعا أن عقد الترخيص بالبحث لايتم الأ بعد صدور قبول من الوزير المختص للايجاب الصادر من طالب الترخيص وأن هذا القبول لا يكون الا بناء على الأذن من البرلمان في ذلك والقانون الصادر من البرلمان متضمنا هذا الأذن وان كان شرطا لابرام العقد الا أنه غير مازم للسلطة المختصة بالمنح فييقى لهذه السلطة دائما أن تترخص في تقدير ملاءمة منح الترخيص من عدمه بما لها من حق الاشراف والرقابة على حسن استغلال موارد الثروة الطبيعية في البلاد •

( نتوى ۲۵ في ۲۵/۱/۲۵ )

# قاعدة رقم ( ٩٥٥ )

### البسدا:

عقد الاستغلال الذى ابرم في ظل القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ تحديد مدته \_ يعتبر منعقدا المفترة المهنة لدفع الاجرة \_ بقاء الستاجر منتفعا بالعين بعلم المسلحة ودون اعتراض منها بعد انتهاء مدة العقد \_ يعتبر تجديدا ضمنيا للعقد بشروطه \_ مناط ذلك الا تقوم ظروف يتعارض وجودها مع اغتراض هذا التجديد \_ اختصاص مصلحة المناجم والمحاجر بابرام العقود لدة لا تزيد على سنة يمتنع معه اغتراض تجديد العقد \_ اثر ذلك أن بقاء المستاجر منتفعا بالعين يعتبر عقدا جديدا تمرى عليه احكام القوانين التي تم التعاقد الجديد في ظلها •

## ملخص الحكم:

ان العقد الذى أمرم بين المدعى والمصلحة فى سنة ١٩٥١ قد عقد دون اتفاق على مدة ، ولما كان القانون رقم ١٩٣٩ لسنة ١٩٤٨ الذى أبرم العقد فى ظله لم يتضمن أى نصوص خاصة بتحديد مدة العقد فانه يتعين والحالة هذه الرجوع فى هذا الشأن الى الاحكام العامة الواردة فى القانون المسدنى •

ومن حيث أنه طبقا لما تقضى به المادة ٥٦٣ من القانون المدنى من أنه « اذا عقد الأيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لدة غير معينة أو تعذر اثبات المدة المدعاة ، اعتبر الايجار منعقدا للفترة المعينة لدفع الاجرة » قان المقد الذى أبرم بين المدعى والمصلحة يعتبر منعقدا لمدة سنة وهى الفترة المعينة لدفع الاجرة .

ومن حيث أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ سالف الذكر قد خلا كذلك من أى نص خاص بتحديد مثل هذا العقد ويتعين لذلك الرجوع فى هذا المشأن الى ما أورده القانون المدنى من أحكام .

ومن حيث أنه طبقا لما تقضى به المادة ٥٩٩ من القانون الدنى من أنه « إذا انتهى عقد الأيجار وبقى المستأجر منتفعا بالعين المؤجرة بعام المؤجرة ودون اعتراض منه ، اعتبر الأيجار قد تجدد بشروطه الأولى ولكن لمدة غير معينة ، وتسرى على الايجار اذا تجدد على هذا الوجه أحكام المادة ٣٦٥ ويعتبر هذا التجديد الضمنى ايجارا جديدا لا مجرد امتداد للايجار الاصلى » ، فأن بقاء الشركة منتفعة بالمين المؤجرة بعلم الصلحة ودون اعتراض منها بعد انتهاء مدة العقد يعتبر تجديدا ضمنيا للمقد بشروطه الأولى لمدة صنة وهكذا ،

ومن حيث أنه ولئن كان هذا هو الاصل العام فى شأن تجديد عقد الايجار الا أنه ليس من المحتم اذا انتهى عقد الايجار وبقى المستأجر بعد ذلك فى العين المؤجرة أن يعد بقاء المستأجر هذا تجديدا ضمنيا لعقد الايجار ، فقد توجد ظروف يتعارض وجودها مع افتراض هذا التجديد ،

ومن هيث أن بقاء الشركة منتفعة بالارض المؤجرة بعد انتهاء مدة العقد في ظل سريان أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ لا يمكن اعتباره تجديدا ضمنيا للعقد ذلك أن المادة ٨٤ من القانون سالف الذكر وهي تسرى بأثر فورى من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تقضى بأن يصدر عقد الاستغلال لمدة لا تربيد على سنة بقرار من مدير مصلحة المناجم والمحاجر ولمدة تزيد على تسع سنوات بقرار من وزير التجارة والصناعة فان زادت المدة على تسم سنوات وجب أن يصدر العقد بقانون لمدة لاتجاوز ثلاثين سنة قابلة ألتجديد ، وهذا الحكميسري على عقود استئجار الاراضي لاغراض استغلال المناجم والمحاجر ، باعتبارها عقودا تبعية على نحو ما أوضَّعنا فيما تقدم ، ومن ثم فانه لا يمكن في الحالة الماثلة الهتراض موافقة المصلحة على تجديد العقد وهي لا تملك طبقا للسلطة المخولة لديرها بمقتضى المادة ٤٨ سالفة الذكر أن تبرم عقدا لدة تزيد على سنة ، وبالتالي أن توافق على تجديد عقد لمدة تزيد على سنة وانما الذَّى يملك هذا الحق هو وزير التجارة والصناعة ، ويعتبر بقاء الشركة منتفعة بالارض المؤجرة في هذه الحالة بمثابة تعاقد جديد تم في ظل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ ومن ثم تسرى عليه أحكامه وكذلك الشأن بالنسبة الى بقاء الشركة منتفعة بالأرض المؤجرة بعد انتهاء مدة العقد في ظل سريان احكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٦ عانه يعتبر بمثابة تعاقد جديد تم في ظلُّ القانون المشار اليه ومن ثم تسرى عليه أحكامه •

( طعن رقم ١٤٠ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ٢٦/٢/٢٢١ )

# قاعــدة رقم ( ٣٥٢ )

: المسدا

لا الزام على جهة الادارة بالموافقة على طلب استبدال المحجر بمجرد تقديمه من المستغل في اليعاد القانوني ــ أساس ذلك من نصوص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٥ ٠

## ملخص الحكم :

ان المادة ٣٠ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم

والمحاجر تنص على ما يأتى: « فى عقود استغلال المحاجر التى تبرم لدة سنة يجوز للمستغل قبل انتهاء تلك المدة وبعد انقضاء مدة لا تقل عن ستة شهور من تاريخ ابتداء العقد أو تجديده أن يستبدل بالمجر محجرا آخر من نوعه فى النطقة ذاتها بالشروط المنصوص عليها فى العقد والمدة الباقية منه اذا ثبت المصلحة ما ييرر هذا الاستبدال ٥٠ » و ونصت المدة ٧٩ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير الصناعة المدة مبررات غنية وأسبابا تعوق استمرار استغلال المجر اذا وجدت المصلحة مبررات غنية وأسبابا تعوق استمرار استغلال المجر » ويتضع من هذه النصوص أن المشرع لم يلزم الجهة الادارية بالموافقة على طلب الاستبدال بمجرد تقديمه من المستغل فى المواعيد التى حددها القانون وأنما أجاز لها ذلك اذا ما اتضح لها أن هناك مبررات غنية تسوغ اجابة هذا الطلب ومن ضمنها قيام أسباب من شأنها تعويق استمرار استغلال المحر و

( طعن رقم ١١٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١١/١/١٩٦١ )

ماعدة رقم ( ۲۵۷ )

### : 12-41

عقد استغلال المحاجر - النص في المقد على مواعيد للتغلى واشتراط موافقة مصلحة المناجم والمحاجر - عدم مراعاة المستغل لهذه المواعيد - عدم تضمن المقد جزاء على ذلك - خطأ قياس عدم مراعاة المواعيد على المتخلى ذاته وتطبيق جزاء التخلى عليها •

## ملخص الفتوى :

ينص البند الرابع والعشرين من عقد الاستغلال على أنه «المستغل في أى وقت أن يتخلى عن العقد باخطار كتابى يرسله الى مصلحة المناجم والمحاجر قبل التاريخ الذى يرخب التخلى فيه بشهر على الاقل وذلك اذا كان العقد لمدة سنة ، وستة شهور اذا كان العقد لمدة خمس سنوات أو اكثر ، ويشترط لصحة هذا التخلى موافقة مصلحة المناجم والمحاجر عليه ، وفي هذه الحالة لا يرد للمستغل أي جزء من الرسوم أو الايجارات عن باقى المدة التى سدد عنها الايجار السنوى ، واذا لم يصل للمستغل الحظار بالاعتراض على ذلك في خلال ٣٠ يوما أعتبر ذلك موافقة من المسلحية » •

والمستفاد من هذا البند أن التخلى هو رغبة المستفل فى ترك المحجر المرخص له باستعلاله قبل انتهاء المدة المحددة فى المقد ، وبمعنى آخرهو انهاء للمقد قبل موعده ، وقد أجاز البند سالف الذكر المستفل أن يطلب فى أى وقت التخلى عن المقد ، وقرر للتخلى ميعادا يجب مراعاته ، وشرطا يتعين توافره لمحته ، وجزاء لأنهاء المقد قبل موعده ،

أما ميعاد التخلى فهو شهر اذا كان العقد لدة سنة ، وستة شهور اذا كان لدة خمس سنوات أو آكثر ، بمعنى أنه يجب على المستغل أن يخطر المصلحة كتابة بالتخلى قبل الميعاد الذى يرغب التخلى فيه بشهر أو ستة شهور حسب مدة العقد ، ويشترط لصحة التخلى أن توافق عليه مصلحة المناجم والوقود ، ولكن لا يشترط أن تكون هذه الموافقة مريحة ، بل يجوز أن تكون ضمنية ، ذلك أنه اذا لم يصل للمستغل اخطار بالاعتراض على التخلى خلال ٣٠ يوما من طلبه التخلى ، اعتبد ذلك موافقة من المصلحة ، وعلى ذلك فانه يشترط لصحة التخلى أن توافق عليه المصلحة مراحة أو ضمنا ،

وجزاء التخلى - كما ورد بنص البند المشار اليه - هو الا يرد للمستغل أى جزء من الرسوم أو الايجارات عن المدة التى سدد عنها الايجار السنوى ، ذلك أن الايجار يدفع مقدما عن كل سنة فاذا انهى المستغل المقد قبل موعده فلا يرد له من الايجار ما يوازى المدة الباقية من السنة ، وذلك جزاء له على انهائه المقد قبل موعده •

واذا كان البند المذكور قد نص على جزاء للتخلى ذاته ، بأن حرم المستغل من باتى الايجار السنوى عن باقى المدة التى ادى عنها ، الا أنه لم يضع جزاء على عدم مراعاة مواعيد التخلى •

والمستقران الجزاء لا يكون الا بنص خاص ، وبالرجوع الى أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ولا تعندنيذية، يبين انهما لم يتضمنا النص على جزاء معين لمخالفة المستغل لمواعيد

التخلى ، كما أن عقد الاستغلال لم يتضمن نصا على ذلك ، ومن ثم فانه لا يجوز للمصلحة – استنادا الى أحكام قانون المناجم والمحاجر أو لائحته التنفيذية أو عقد الاستغلال – أن تطالب المستغل بايجار السنة التالية كجزاء له على مخالفته لمواعيد التخلى ه

( نتوى ٣٨٣ في ٢١/١٤/١١ )

قاعــدة رقم ( ۲۰۸ )

المسدا:

ملكية الحكومة للموجودات المتعاقد معها •

ملخص الفتوى:

ان النص فى العقد على بقاء الآلات والمعدات الموجودة بالموقع ملكا للحكومة واذا لم تقم الشركة بوغاء المبالغ المدفوعة اليها تبييمها المكومة بدون اجراءات قضائية باطل لان الامر لا يعدو أن يكون اها بيما وغائيا وهو باطل طبقا للقانون المدنى واها رهنا حيازيا وفى هذه المالة يكون شرط البيع بدون اجراءات باطلا طبقا للمادتين ١١٠٨ و ١٠٥٢ من المقانون المدنى ه

( نتوی ۲۹۰ فی ۲۸/۸،۰۱۰ )

الفرع الثالث الايجــــار

قاعدة رقم ( ۲۰۹ )

المسدا:

الايجار المنصوص عليه في المادة ٣٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المفاص بالمناجم والمحاجر ــ عدم استحقاق مصلحة الاملاك اياه عن المحاجر التي توجد بالاراضي التي تشرف عليها •

## ملخص الفتوى:

تنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالناجم

والماهر على أن « يجوز لملحة المناجم والماجر أن ترخص لمالك الارض الموجود بها مواد البناء أن يستخرج هذه المواد بقصد استعماله الخاص دون استغلالها مع اعفائه من الايجار والاتاوة ، ويكون للمالك الاولوية على الغير في الحصول على الترخيص في الاستغلال من الارض الملوكة له و وفي هذه الحالة يعنى من الايجار دون الاتاوة ، ويسقط حقه فيه اذا الملغته المصلحة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بوجوب طلب الترخيص خلال شهرين وانقضى الميماد دون طلب ويكون لصاحب الارض الحق في المصول على مضاحب الارض الحق في المصول على نصف الإيجار من مصلحة المناجم والمحاجر»

ويستفاد من هذا النص أنه يمنى الاراضى الملوكة للافراد دون الاراضى الملوكة للدولة ، اذ لايسوغ قط أن ترخص مصلحة المناجم والمعاجر لصلحة الاملاك في استغلال أرض من اراضى الدولة لاستخراج مواد من المناجم والمحاجر التي قد تكون في هذه الارض ، كما لايسوغ الزام مصلحة الاملاك أداء اتاوة لفرع آخر من فروع الدولة ، هسو مصلحة المناجم والمحاجر ، ذلك لان كلتا المصلحتين تتبع الدولة ذات الذمة المالية الموحدة التي تنظم جميع فروعها ومصالحها ، فليس لاحدى المصلحتين استقلال مالى عن الدولة أو ذمة مالية مستقلة عنها ، فاذا كان مالك الارض المستغلة في المحاجر فردا من الأفراد فهو يستحق نصف اليجار أرضه ، أما أذا كان المالك هو الدولة متمثلة في مصلحة الاملاك فلاتستحق هذه المصلحة اليجار اولا اتاوة من مصلحة المالك

وفضلا عن ذلك غان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ قد ناط بعصلحة المناجر والمحاجر القيام بالاعمال التعلقة بتنظيم المناجم والمحاجروجعلها صاحبة القوامة على أرض معلوكة للدولة توجد بها معاجر أو مناجم ، فلا شأن لمصلحة الاملاك بمثل هذا النوع من الاراضى التى تدخل فى عبارة نشاط ادارى من نوع آخر هو اعمال المناجم والمحاجر ، كما أن عبارة نصالادة ٣٣ لاتفيد المتزام الدولة أداء أية اتاوة أو أيجار، بل أنها تقيد المكس اذ تخول مصلحة المناجم والمحاجر سلطة الترخيص فى استغلال أراضى المناجم والمحاجر دون غيرها ، كما تخولها حق اقتضاء الاتاوة من المستغل المرخص له ، ومنح صاحب الارض نصف قيمة الإيجار ، انما اربد به تعويضه عن عرمانه من ثمار أرضه أو عن تعطيل الإيجار ، انما اربد به تعويضه عن عرمانه من ثمار أرضه أو عن تعطيل

استغلالها لصالحه وليس ثمت موجب له متى كانت الارض مملوكة للدولة وتديرها وتستغلها في الوقت ذاته .

لذلك انتهى الرأى الى ان مصلحة الاملاك الاميرية لاتستحق ايجارا ما عن استغلال أراضي المحاجر والمناجم الملوكة للدولة .

( نتوی ۱۹۲۰/۱۰/۱۷ فی ۱۹۳۰/۱۰/۱۱ )

الفرع الرابع

الاتساوة

قاعدة رقم ( ٦٦٠ )

#### المسدا:

محاجر ومناجم ــ القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ في شـانها ــ الاتاوة التي تدفع مقابل الاستيلاء على بعض المواد ــ لاتلزم مصالح الحكومة بادائها ٠

### ملغص الفتوى:

بالرجوع الى أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالناجم والمحاجر يتضح أن المادتين خامسا وسادسا من القسم الثانى الخاص بالمحاجر بينتا مقدار الاتاوة التى يدفعها الافراد والهيئات اذا استولت على بعض مواد هذه المحاجر ، مما يستفاد منه أن مصالح الحكومة لاتلزم بدفع هذه الاثاوة الخاصة ، وأن المفروض هو استعمال هذه المواد فى انشاء وصعانة مرافق عامة ،

( فتوى ١٨٢ في ١٦/٥/١٥٥١ )

## قاعدة رقم ( ٦٦١)

### البسدا:

استغلال ناتج انشاء الترع والمسازف ــ خضوعه لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ٠

### ملخص الفتوى:

ماستعراض نصوص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ، يبين أنه حدد في الفقرة الثالثة من مادته الاولى المقصود من عبارة خامات المحاجر منص على أنه « وتطلق عبارة خامات المحاجر على مواد البناء والرصف والاحجار الزخرفية وخامات المون والملاط والاحجار المناعية والدولوميت ورمال الزجاج وما يماثلها » •

كما عرف المحجر في الفقرة الرابعة من هذه المادة ، فنص على أنه « وتطلق كلمة « المحاجر » على الامكنة التي تحتوي على مادة أو أكثر من خامات المحاجر » وقد خول وزارة الصناعة في المادة الرابعة منه حق استغلال المناجم والمحاجر ورتابتها وكل مايتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين • وتضمنت المواد من ٩ الى ٢٣ من هذا القانون القواعد المنظمة لاستغلال المناجم وشروط منح تراخيص البحث عن خدمات المواد المدنية واستغلال • أما القواعد الخاصة باستغلال المحاجر فقد تضمنتها المواد من ٢٤ الى ٣٣ من القانون وقد هددت المادة ٢٧ فئات الاتاوة التي تستحق عن استغلال المحاجر ، فقررت فيما قررت تحصيل اتاوة مقدارها ٢٠ مليما عن المتر المكعب من الرمل والطمى والاتربة ، ماعدا ناتج تطهير النيل والترع والمصارف ، وعرض المشرع فىالمادة ٣٢ لتنظيم استغلال المحاجر بمعرفة مالك الارض التي تظهر فيها هذه المحاجر فأجأز لمساحة المناجم والمحاجر أن ترخص لمالك الارض الموجود بها مسواد البناء في استفراج هذه المواد بقصد استعماله الخاص دون استغلالها مع اعفائه من الأيجار والاتاوة في هذه الحالة ، فاذا أراد استغلال هذه المواد يعفى من الايجار دون الاتاوة .

ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع لايعنى باصطلاح محجر

سوى أنه مكان يحتوى على مادة أو اكثر من خامات المحاجر التي ورد ذكرها في الفقرة الثالثة من المادة الاولى وهي مواد البناء والرصف والاهجار الزخرفية وخامات المون والملاط والاهجار المناعية ، والدولوميت ورمال الزجاج وما يماثلها ه وبذلك يكون القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في صدد تحديد القصود بكلمة محجر قد عول على معيار مستمد من وجود مادة من المواد آنفة الذكر في مكان ما ، دون اعتداد بتوافر شروط معينة أو طبيعة خاصة في مثل هذا المكان ، فيكفى أن توجد في أي مكان من الاراضي المصرية أو المياه الاقليمية مادة من هذه المواد لكي يعتبر هذا المكان محجرا في مفهوم هذا القانون وليس من شـــأن تعريف المحجر على النحو المشار اليه أن يؤدى الى الزام من يرغب في حفر أرض مملوكة له ليقيم عليها بناء أو لاعدادها لتكون مستقاة أو مصرفا خاصا ، بالحصول على ترخيص في اجراء هذا الحفر من مصلحة المناجم ، أو الزام وزارة الاشفال عند انشاء ترعه أو مصرف أو تطهير شيء من ذلك بالمصول على ترخيص مماثل • ذلك لان القانون لايلزم مالك الارض بالحصول على ترخيص بالحفر فيها ، وكذلك شأن وزارة الاشغال ، وانما يلزمه بذلك فقط عند استعمال أو استغلال ما يسفر في أرضه من مواد المحاجر على النحو المبين في المادة ٣٢ المسار اليها آنفا.

هذا الى أن استغلال المواد المتفلفة من انشاء الترع والمسارف وحكمها حكم المحلجر فيهذا الخصوص على تحو ماسبق \_ يخضع المشروط والقيود المنصوص عليها في هذا المقانون ، ومنها أداء الاتاوة المقررة بالمادة ٢٧ من المقانون المذكور ، والتي تنص صراحة على تحصيل اتاوة مقدارها ٢٠ مليما عن المتر المكعب من الرمل والطمي والاتربة وهي من المواد التي تتخلف من انشاء المترع والمصارف و لا يستثنى من هذا المحكم الا المواد المتخلفة عن تطهير النيل والترع والمصارف ، فلا تخضم لشرط الحصول على المترخيص ولا للاتاوة و وقد جاءت عبارة النص المذكور صريحة في تحديد المقصود بالاستثناء وهو ناتج تطهير النيل والترع والمصارف وليس ناتج انشاء هذه المجاري المأتية ، ولو كان والمترع يقصد الى استثناء المواد المتخلفة عن الانشاء لنص على ذلك صراحة كما نص على المواد المتخلفة عن التطهير ه

وغنى عن البيان أن هذا لايخل بسلطة وزارة الاشغال المنصوص

عليها فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف والتى تقضى بأنه لايجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ولا احداث تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الانسخال وبعد اداء رسم تعينه الوزارة المذكورة باعتبار أن السلطات المقررة لها بمقتضى هذه المادة لاتتعلق باستغلال ماقد يوجد فى هذه الاماكن من خامات المحاجر •

لهذا انتهى الرأى الى ان استغلال ناتج انشاء الترع والمصارف يخضع لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر وما يترتب على ذلك من أداء للاتاوة بالمادة ٢٧ من القانون المذكور ٠

( نتوى ۲۱۱ في ۲۱۲۰/۷/۲۲ )

## قاعدة رقم ( ٦٦٢ )

### المسدا:

المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالناجم والمحاجر ــ نصها على استحقاق اتاوة نظي استغلال مواد المناجم والمحاجر ـ عدم الزام المصالح الحكومية باداء هذه الاتاوة ــ اساس ذلك ٠

### ملخص الفتوي :

نصت المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر على أداء الاتاوة المستحقة على مواد المحاجر وهذه الاتاوة تدخل في ميزانية الدولة ، ومن ثم ينطبق في شأنها مبدأ وحدة الميزانية ويكون اقتضاء احدى المسالح الحكومية هذه الاتاوة من مصلحة حكومية لا يعنى غير اضافة مقدار هذه الاتاوة الى باب الايرادات واستنزالها من باب المصروفات في ميزانية واحدة ،

وعلى هذا الاساس ، فان مبدأ وحدة الميزانية يقتضى القول بعدم الزام مصلحة السجون باداء الاتاوة عن المحاجر التى تبيعها اذ أنها ومصلحة المناجم والوقود التى تتقاضى هذه الاتاوة يتبعان نفس الشخص

المعنوى ، وليس لاى منهما استقلال مالي عن الاخرى .

هذا الى جانب أن نشاط مصلحة السجون لايهدف أصلا الى استغلال مواد المحاجر ، انما نشاطها الاصلى وهو تشغيل المسجونين ، انما هو تسيير لرفق عام ومن ثم فانها لاتهدف من استخراج هذه المواد أى استغلال أو تحقيق الربح شأنها كأى شخص يطلب استغلال أحد المحاجر وانما الاستغلال مترتب حتما على قيامها بتحقيق نشاطها الاصيل وهو تشغيل المسجونين .

كما وان ما سبق ذكره بالنسبة الى مصلحة السجون ينطبق من باب أولى بالنسبة الى مصلحة الطرق والكبارى ، اذ أن هذه المسلحة تستخدم مواد المحاجرلتحقيق نشاط ادارى بحت لاتحقق ربحا من ورائه،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم الزام مصالح الدولة بأداء الاتاوة المستحقة على مواد المحاجر التي تستخدمها في تحقيق أغراضها ه

( نتوی ۹۱ قی ۱۹۲۳/۱/۱۰ )

قاعسدة رقم ( ٦٦٣ )

### البـــدا :

مناط استحقاق الاتاوة المتصومى عليها في المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ... هو استخراج اترية ناتجة من تطهير النيل والمترع والجسور ... بيان الحالات التي تلتزم فيها جهات الادارة بمعاونة مصلحة المناجم والمحاجر في تحصيل هذه الاتاوة طبقا للائحة التنفيذية للقانون المذكور ٠

## ملخص الفتوي :

ان المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالنساجم والمحاجر تنص على أن تؤدى اتاوة عن مواد "الحاجر في نهاية كل ستة أشهر مباشرة بالفئات الآتية : ١٢٠ مليما للرمل والطمى والاتربة ما عدا ناتج تطهير الترع والمصارف وذلك عن كل متر مكعب ٥٠٠ الخ ٠

ومفاد هذا النص أن الاتاوة المشار اليها تفرض على الرمل والطمى والاتربة عدا الناتج من تطهير النيل والترع والجسور •

واذا كانت شركة الشروعات الصناعية والهندسية قد تعاقدت مع عدة متعهدين على أن يوردوا لها مواد الردم وقد خلا تعاقدها معهم من تحديد أماكن معينة تؤخذ منها الاتربة ، لذلك غان الاتاوة المنصوص عليها في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر لا تستحق الا على الاتربة التي يثبت أنها ليست ناتجة من تطهير النيل والترع والجسور ٠

وحتى فى حالة ثبوت أن مواد الردم التى استعملتها الشركة ليست من ناتج تطهير النيل والترع والجسور ومن ثم يستحق عنها اتاوة على نحو ما سبق بيانه ، غان الشركة لا تلتزم بأداء هذه الاتاوة ذلك لانها لم تستخرج هذه المواد بنفسها ولكنها اشترتها من عدة متعهدين يعتبرون وحدهم مستغلى هذه المواد ولذلك يلتزمون بأداء الاتاوة المقررة قانونا •

وتنص المادة ١٩٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه على أنه 
« على المالح الحكومية وما في حكمها اخطار مصلحة المناجم والوقود 
اسناد أي عملية منها لمقاول أو شركة وتاريخ اسنادها وتاريخ نهوها 
وبيان المكعبات المقتامية لمواد المحاجر المستعملة فيها كل مادة على حدة 
وعليها أن تقوم بالتنبيه على المقاول أو الشركة المسندة اليها العملية 
بالتقدم لمصلحة المناجم والوقود أو تفتيش المحاجر المختص فور اسناد 
أو مشترى ما يلزمهم من مواد المحاجر المخص فيها من هذه المصلحة 
وف حالة طلب المقاول أو الشركة لمحجر أو محاجر للعملية فيلزم سداد 
رسوم النظر وما يستحق لمصلحة المناجم والوقود من ايجارات وتأهينات 
طبقا لما تقرره لجنة تحديد الايجارات ولا يسلم المحجر أو المحاجر بعد 
قرار اللجنة الا باستيفاء كافة الرسوم وتحصيل الاتاوات الزائدة عن 
المتهمة الايجارية اذا كان المحجر بايجار واتاوة وذلك من الجهة المسندة 
للمعلية خصما من حسابً المقاول أو الشركة ، وكذلك تحمل الاتاوة عن 
للمعلية خصما من حسابً المقاول أو الشركة ، وكذلك تحمل الاتاوة عن

مادة المحجر التى يقوم القاول أو الشركة باستفراجها من المحاجر غبر المرخص بها للعبر وبشرط أن يكون قد قدم بلاغا للبوليس أو عمل محضرا بذلك من أحد مفتشى أو مهندسى مصلحة المناجم والوقود أو مساعديهم أو أحد الموظفين الفنيين من المسلحة أو مصلحة الشركات معم و لا يلزم المقاول أو الشركة بسداد أى اتاوة للمصلحة فى حالتى عدم الترخيص بمحاجر للعملية أو عدم استيلائه على مواد المحاجر غير المرخص بها للغير » و

والمستفاد من هذا النص أن الجهات الادارية ملزمة بمعاونة مصلحة المناجم والوقود فى تحصيل الرسوم والاتاوات المقررة بمقتفى القانون رقم 1807 سالف الذكر وذلك باتخاذ اجراءات ممينة من بينها تحصيل الايجار والاتاوة خصما من المقاول (أو الشركة) المتعاقد مع هذه المجهات ، غير أن هذا الاجراء منوط بتوافر أحدى حالتين الاولى طلب المقاول (أو الشركة) محجرا أو محاجر المعملية والثانية قيام المقاول أو الشركة باستخراج مواد المحاجر غير المرخص فيها للغير بشرط أن تكون الشرطة قد أبلغت بذلك أو حرر ضده محضر من أحد موظفى مصلحة المناجم أو مصلحة الشركات ه

فاذا كان الثابت من وقائع الموضوع أن شركة المشروعات الصناعية والهندسية لم تطلب محجرا تستخرج منه مواد الردم عمل لم تبلغ الشرطة ضدها عن استخراجها مواد محاجر بدون ترخيص ولم يحرر أحد موظفى مصلحة المناجم أو مصلحة الشركات المختصين محضرا بذلك ، لذلك لا تكون ملزمة بأداء اتاوة عن مواد الردم التى اشترتها من عدة متعهدين متفرقين .

وغنى عن البيان أن عدم التزام الشركة بأداء الاتاوة للاسباب سالفة الذكر لا يحول دون التزامها بتقديم الاوراق والملومات اللازمة للكشف عن شخصية المتمدين الذين وردوا لها الاتربة المستعملة فى ردم مواقع المعلية ومقدار هذه الكميات ونحو ذلك مما يعين مصلحة المناجم والوقود على حصولها على الاتاوة منهم فاذا امتنعت الشركة عن ذلك جاز للمصلحة مقاضاتها للحصول على هذه الاوراق والملومات ومطالبتها

بالتعويض عن الضرر الذي يترتب على تعمدها اختناء الاوراق والمعلومات عن المصلحة .

لهذا انتهى الرأى الى أنه لا يجوز لوزارة الاسكان والمرافق الخصم من مستحقات شركة المشروعات الصناغية والهندسية عن عملية تعميم مياه الشرب ضمانا لما قد يكون مفروضا من اتاوات على مواد الردم التى اشترتها الشركة من عدة متمهدين لاستعمالها فى ردم مواقع العمليسة المشار اليها وذلك مع عدم الاخلال بالنزام الشركة فى تزويد مصلحة المناجم والوقود بالاوراق والمعلومات التى تعين المسلحة فى حصولها على الاتاوة من المتمدين الذين ردوا الاتربة الشركة فان امتنعت عن ذلك جاز للمصلحة مقاضاتها للحصول على هذه المعلومات والاوراق ومطالبتها بالتعويض على النحو السابق ايضاحه ه

( غنوى ٥٥٥ في ٧/٤/٣/٢ )

# قاعسدة رقم ( ٦٦٤ )

### المسطا:

القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المناجم والمحاجر ب نصب في الدة ٢٧ على تحديد غنة الاتاوة المستحقة على الرمال والطمى والاترية مع استثناء ناتج تطهير النيل والترع والمصارف لل يترتب عليه اعتبار هذا الناتج مالا مباحا لكل من يستولى عليه لوزير الرى أن يفرض مقابلا للحصول على الرمال والطمى والاتربة الناتجة من تطهير النيل والترع والمسارف من نفس المجرى أو تلك التي تم تشوينها لله أن يحدد بقرار منه الرسم الذي يؤدي نظير الترخيص في اجراء أي عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الملة بالرى والصرف عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الملة بالرى والصرف المدل أساس ذلك : القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الرى والصرف المدل

### ملغص الفتوي:

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري

والمعرف تنص على أن الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هي :

 أ -- مجرى النيل وجسوره وجسور الحياض والحوش المامة وجسورها وتدخل في مجرى النيل جميع الاراضى الواقعة بين الجسور ويستثنى من ذلك كل أرض أو منشأة تكون يوم العمل بهذا القانون معلوكة للافراد ٠٠٠٠

ب سـ جميع الترع والمصارف العامة وجسورها وجميع الاراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور وذلك مع مراعاة الاستثناء الوارد فى البند (1) •

ج ـــ جميع المنشآت الخاصة بموازنة مياه الرى أو الصرف أو وقاية الاراضي أو القرى من طغيان المياه • • • •

د ــ جميع الاراضى التى نزعت أو تنزع ملكيتها للمنفعة العامة لاغراض الرى أو الصرف وجميع الاراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أو تعتبر مفصصة لهذه الاغراض •

كما تنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ على أن لوزارة الاشغال العمومية الهيمنة التامة ومطلق الاشراف على الاملاك العامة المنصوص عليها في المادة الاولى •

وتنص المادة ٢٢ من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٢٩ اسنة المراء على أنه مع مراعاة ملجاء بالمادة الخامسة لأيجوز اجراء أي عمل عاص داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف ولا احداث تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الاشغال العمومية وبالشروط التي تقررها وبعد أداء رسم يعينه وزير الاشغال المعومية بقرار منه ولايجوز أن تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات ومع ذلك غلوزارة الاشغال العمومية عند انتهاء هذه المدة أن تعطى ترخيصا جديدا بالشروط التي تراها ه

ومن حيث أن المادة ٧٧ من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم

والمحاجر تنص على أن تؤدى اتاوة عن مواد المحاجر فى نهاية كل ستة أشهر معاشرة بالفئات الآتية :

الطن المتر المكعب

مليم جنيه

١٥ ٢٠ أهجار الدبش الجيرية أو الرملية أو ما يماثلها ٠

 ۱۲۰ الرمال والطمى والاتربة ما عدا ناتج تطهير النيــــل والترع والمصارف ٠

ومن حيث أن تحديد هئة الاتاوة المستحقة على الرمال والطمى والاتربة مع استثناء ناتج تطهير النيل والترع والمصارف منها لا يترتب عليه اعتبار هذا الناتج مالا مباحا لكل من يستولى عليه وانما لوزير الرى بناء على الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المحدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٣ وبما له من الهيمنة التامة ومطلق الاشراف على الإملاك العامة المنصوص عليها فى المادة الاولى منه ومن بينها مجرى النيل وجسوره وجميع الترع والمصارف المامة وجسورها أن يفرض مقابلا للحصول على الرمال والطمى والاتربة الناتجة من تطهير النيل والترع والمصارف من نفس المجرى أو تلك التي تم تشوينها كما أن له أن يحدد بقرار منه الرسم الذي يؤدى نظير الترخيص فى أى اجراءات عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات المسلة في اللرى والصرف •

وبناء على ذلك رأت الجمعية العمومية أنه ليس ثمة ما يمنع وزير الري من اصدار قرار جديد يتضمن الغاء القرار الوزارى رقم ١٢٠٣٩ لسنة ١٩٦٧ ويحدد فيه الجعل الذي يستحق نظير الاتربة التي تؤخذ من التشوينات الناتجة من تطهير مجارى الري والصرف أو من نفس المجرى عدا مجرى النيل أو من داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف كما يحدد الجعل الذي يستحق عن الاتربة أو الطمى أو الرمال التي يرخص في أخذها من مجرى النيل ه

ويحدد الرسوم التي تفرض على طلبات الترخيص المذكور •

( نتوى ١٦ أني ٥١/٤/١٩١ )

## قاعسدة رقم ( ٦٦٥ )

البسدا:

اتاوة المناجم والمحاجر لايجوز زيادتها الابقانون · ومن ثم لا تملك المحافظات تعديل فئة هذه الاتاوة بقرار ·

### ملخص الفتوى:

ان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المناجم والمحاجر فرض اتاوة على مواد المناجم والمحاجر ، ونظم الاحكام الخاصة بفئات هذه الاتاوة ، وكيفية ادائها تنظيما متكاملا ، ولم يعطى المسرعللوزارة المختصة بتطبيق احكامه ، وهي وزارة الصناعة ، ولا المحافظات التي حلت محلها في هذا الاختصاص بموجب قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٦ أي حق في زيادة هذه الاتاوة ، أو تعديل احكامها ، كما لم يتضمن قانون نظام الحكم المحلى ولا تمته التنفيذية ما يجيز للمحافظات فرض رسوم اضافية على اتاوة المحاجر أو زيادة فئاتها المقررة بالقانون رقم ١٩٥٦/٨٦ أو منه لم يتعرض الا لتحديد الرسم المفروض على رخص المناجم والمحاجر فقط ، ولم يتناول الاتاوة المذكورة ، ومن ثم فان الاتاوة على مواد المناجم والمحاجر قد فرضت وحددت فئاتها بالقانون ، ولا يجوز زيادتها أو المفاؤها أو تعديلها الا بالقانون ، ومن ثم ، لا يجوز للمحافظات وزيادة فئات هذه الاتاوة أو تعديلها ولا فرض رسوم اضافية اليها ،

( ملف ۲۹۲/۲/۹۲۷ ــ جلسة ۲/۲/۵۸۲۱ )

# الغرع الخامس تشغيل العاملين في المناجم والمحاجر

قاعدة رقم ( ٦٦٦ )

### البسدا:

سريان قانون تشغيل العاملين في المناجم والمحاجر الصادر بالقانون رقم ٧٧لسنة ١٩٨١ على العاملين باحدى العمليات التي تدخل في مدلول مناعات المناجم والمحاجر طبقا للمادة ٣ من القانون المنكور ، ايا كان الغرض الاساسي من نشاط الجهة التي تتولى القيام بهذه المناعة ٠

## ملخص الفتوى :

تنص المادة ١ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون تشميل العاملين بالمناجم والمحاجر على أن «تسرى أحكام القانون المرافق على العاملين بصناعات المناجم والمحاجر والتعدين » وكذلك نص المادة ٣ من قانون تشميل العاملين بالمناجم والمحاجر على أن « يقصد بصناعات المناجم والمحاجر على أن « يقد بصناعات المناجم والحاجر في تطبيق أحكام هذا القانون العمليات المبينة فيما يلى:

١ — العمليات الخاصة بالكشف أو البحث عن الواد المدنية فيما عدا البترول والفازات الطبيعية ، أو استفلالها أو تصنيعها أو تجهيزها أو تقطيعها بالمنطقة الصادر عنها الترخيص • ويعتبر في حكم المواد المحنية الرمال والزلط والجبس والاملاح التبخيرية (كلوريد الصوديوم) والاحجار الكريمة والطبقات الرسوبية •

٣ ــ العمليات الخاصة باستخراج وتركيز وتجهيز المواد المعدنية
 والصخور الموجودة على سطح الارض أو فى باطنها فى منطقة الترخيص
 أو العقد أو فى مكان آخر يحدد بقرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية .

٣ ــ ما يلحق بالعمليات المشار اليها فى البندين ١ و ٢ بما فى ذلك
 أعمال البناء والعامة التركيبات والاجهزة والتجارب والصيانة فوق سطح

الارض أو تحت الارض وكذلك المخدمات الادارية الفنية أو المعاونة •

ومفاد ما تقدم أن المشرع حدد نطاق تطبيق أحكام قانون تشميل العاملين بالمناجم والمحاجر من حيث الاشخاص طبقا للمادة ١ من قانون الاصدار على العاملين بصناعات المناجم والمحاجر والتعدين التي بينها على سبيل الحصر في المادة ٣ من قانون تشفيل العاملين • وسرى أحكامه على العاملين بهذه الصناعات من العاملين بالحكومة والهيئات المامة ووهدات الحكم المحلى والقطاع العام ٥٠٠ الخ من القانون المذكور طبقا للمادة ٢ من ذات القانون ، ونص صراحة في المادة ٢ من قانون الاصدار على أنه تسرى على هؤلاء فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون أهكام كل من القانونين ٤٧ أو ٤٨ في شأن العاملين بالدولة أو القطاع العام على حسب الاحوال • وبذلك فان احكام قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر تسرى طبقا لصراحة النصوص على كل من يعمل في العمليات الواردة في المادة ٣ منه أيا كانت الجهة التي يعمل بها حكومة أو قطاعا خاصا ، وأيا ما كان الغرض الاساسي من انشائها أو نشاطها ما دامت تقوم بعملية من العمليات الواردة تحت المدلول المحدد في المادة ٣ المشار اليها ، وبذلك فان أحكام القانون تتناول كل من يشتغل باحدى العمليات المشار اليها أيا كانت الجهة التي تقوم على هذه العملية • وسواء كان القيام بهذه العملية هو غرضها الرئيسي أم لم يكن وحتى لو كان القيام بما بصغة عارضة • فالعبرة بالقيام بلحدي هذه العمليات وباشتغال العامل فعلا فيها ، فتسرى عليه أحكام القانون طوال مدة هذا الاشتغال وبذلك فلا يشترط أن يكون القيام بأحدى هذه العمليات هــو الغرض الوحيد أو الرئيسي للجهة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان قانون تشغيل العاملين في المناجم والمحاجر الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ على العاملين باحدى العمليات التى تدخل في مدلول صاعات المناجم والمحاجر طبقا للعادة ٣ من القانون المذكور أيا كان الغرض الاساسى من نشاط الجهة التى تتولى القيام بهذه المسناعة •

( ملف ۲۵۲/۳/۸۱ \_ جلسة ۲/۳/۸۱ )

منصة الونساة

## قاعسدة رقم ( ٦٦٧ )

: المسطا

أحكام القانون رقم 1 لسنة ١٩٦٢ بشان مرف مرتب أو اجر أو معاش ثلاثة أشهر عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاهب المعاش عدم سريان هذه الاحكام على حالات الموظفين المتوفين قبل أول يناير سنة ١٩٦٢ أذ لم يتضمن القانون نصا بتطبيقة باثر رجعي •

### ملخص الفتوى:

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بشأن صرف مرتب أو أجر أو مماش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو ماهب الماش على أنه « في حالة وفاة أحد المعاملين بقوانين المعاشات المشار اليها وهو بالمخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صاف المرتب أو الاجر الشهرى الذي كان يعمرف له بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المواعيد المقررة لمرف المرتبات أو الاجور » وتنص المادة السادسة من القانون في الجريدة على أن يعمل به من تاريخ نشره حدوقد نشر هذا المقانون في الجريدة الرسمية في أول يفاير سنة ١٩٩٣ حكما استبان لها أن هذا القانون قد كلا من أي نص يقتضي بسريانه بأثر رجعي على من توفى من الوظفين أو المستخدمين أو ذوى المعاشات قبل تاريخ العمل به ، وذلك يقتضي سناكمالا المام حد قطبيق القانون بأثر مباشر اعتبارا من أول يناير صنة ١٩٩٧ على من يتوفى منه مع هذا التاريخ »

ولما كان استحقاق ورثة الموظف لراتبه عن الشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له أمرا مستحدثا بمقتضى أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ، ولما كان من البديهى أن المركز القانونى لورثة الموظف يتحدد وقت وفاته وفقا للقوانين السارية حينذاك ، ومن ثم فان ورثة الموظف الذى يتوفى قبله تارفيخ العمل بالقانون رقم ١ لسنة ١ المعيدون من أحكام هذا القانون .

( نتوي ١٥٤ في ١١/١٠/١٠)

## قاعدة رقم ( ٦٦٨ )

المسدا:

المادة الاولى من القانون رقم 1 أسنة 1977 بشأن صرف هرتب أو أجر أو معاش ثلاثة أشهر عند وفاة الوظف أو المستفدم أو صاحب المعاش ــ نصها على استعرار صرف صافى المرتب أو الاجر أو المعاش الشهرى عن الشهر الذى هدئت فيه الوفاة والشهرين التاليين له ــ عدم استفادة ورثة من توفى قبل أول يناير سنة 1977 من احكام هذا المتانون .

### ملخص الفتوى:

نصت المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ بسأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو الستخدم أو صاحب الماش على أنه « في حسالة وفاة أحد المعاملين بقوانين المعاشات المشار اليها وهو بالخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صافى المرتب أو الاجر الشهرى الذي كان يصرف له بافتر اضعدم وفاته ، وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له ، وفي المواعيد المقررة لصرف المرتبات أو الاجور ٥٠٠ وتقضى المادة السادسة من القانون المذكور بأن يعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر هذا القانون في الجريدة المرسمية في أول يناير بسنة ١٩٦٧ ، كما استبان للجمعية أن القانون المشار اليه قد خلا من أي نص يقضى بسريانه بأثر رجمي على من توفي من الموظفين أو المستخدمين أو ذوى المعاشات قبل تاريخ الممل به ، وذلك يقتضى ب أعمالا للاصل العام ب تطبيق هذا القانون بأثر مباشر اعتبارا من تاريخ العمل به في أول يناير سنة ١٩٦٧ ، على من يتوفى من المذكورين اعتبارا من التاريخ الاخير .

واستحقاق ورثة الموظف لراتبه عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التالين له ، هو أمر مستحدث بمقتضى أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٢ ــ المشار اليه ــ ولما كان المركز القانونى لورثة الموظف يتحدد وقت وفاته وفقا للقوانين السارية حينذاك ، ومن ثم فان ورثة الموظف الذي يتوفى قبل تاريخ العمل بالقانون رقم السنة ١٩٦٢ الايفيدون من أحكام هذا القانون .

ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ ــ المشار اليه ــ لا تنطبق على حـالات الموظفين المتوفين قبل أول يناير سنة ١٩٦٢ ومن ثم غلا تسرى على حالة الموظف المتوفي بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦١ ٥

( غنوی ۲۱۸ فی ۱۹۳۲/۱۱/۱۰ )

# قاعدة رقم ( ٦٦٩ )

### البيدا:

المنحة المقررة بمقتضى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٧ هال وغاة الموظف الاشخاص الذين تصرف لهم هذه المنحة طبقا لهذا القانون هم الذين حددهم القانون على سبيل المحصر المحكم في حالة ما اذا لم يعين الموظف أحدا ولم تكن له ارملة أو أولاد قصر أو بنات غير متزوجات عدم استحقاق المنحة أو صرفها لاحد في هذه الحالة •

### ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢ فى شأن صرف مرتب أو أهر معاش ثلاثة شهور عند وفاة الوظف أو المستخدم أو صاحب الماش على أنه « فى حالة وفاة أحد المعاملين بقوانين المعاشات و هو ماخدمة تستمر الجهة التى كان يتبعها فى صرف صافى المرتب أو الاجر الشهرى الذى كان يصرف له باغتراف عدم وفاته وذلك عنالشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفى المواعيد المقررة لصرف المرتبات أو الاجور خصما على البند الذى كان يتحمل المرتب أو الاجر من وفورات ميزانية تلك الجهات ويتم هذا الصرف الى شخص واحد يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل ، فاذا لم يمين أحدا صرف الى يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل ، فاذا لم يمين أحدا صرف الى وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات مه غير الارملة يستحقون ماكان يستحق لوالدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق ليسادى الشرعى أو المتولى شئونهم ،

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يكون فى الخدمة من موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين من غير المنتفعين بقوانين المعاشات المسار اليها •

ومفاد هذا النص أن المنحة تصرف في الاصل الى الشخص الذي يمينه الموظف ولو كان من عينة أجنبي عنه أو غير وارث له ـ فاذا لم يمين أحدا تصرف الى الارملة أو الارامل ـ فاذا كانت احدى الارامل غير متزوجات يصرف لهم ما كانت ستحته والدتهم فيما لولاد قصر أو بنات غير متزوجات يصرف لهم ما كانت ستحته والدتهم فيما لو لم تكن قد ملقت أو توفيت أما في الحالة التي لايمين فيها الموظف شخصا ولا تكون له أرملة أو أولاد قصر أو بنات غير متزوجات فان المنحة لاتستحق ولا تصرف الا مددهم النص على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع في تفسير هذا النص على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع في تفسير هذا النص أو القياس عليه ـ فلو قصد المشرع أن يصرف صافي مرتب ثلاثة الشهر الى غير من حددهم النص على منت لنص غلى خلك صراحة •

( نتوی ۲۹۰ فی ۲۹۸۳/۳/۱ )

## قامسدة رقم ( ۲۷۰ )

### المحدا:

المنحة المقرر مرفها بمقتضى القانون رقم 1 أسنة ١٩٦٢ حال وفاة أحد الماملين بقوانين الماشات - لا يجوز قمر الانتفاع بها على المسحقين عن الوظفة المسحقين عن الوظفة التوفية وفقا لاحكام القانون المنكور - لا محل للتفرقة بين ما أذا كانت الوسعة عائلة لاسرتها أو كان زوجها هو المائل لها •

### ملخص الفتوى:

ان المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ، تنص على أنه « فى حالة وفاة أحد المعاملين بقوانين

المعاشات ٥٠ وهو بالخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صافي المرتب أو الاجر الشهرى الذي كان يصرف له بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له ٠٠٠ ويتم الصرف الى شخص واحد يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل ، غاذا لم يعين أحدا صرف الى الارملة أن وجدت فان تعددن يقسم بينهن بالتساوى ، ومع ذلك في حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متروجات من غير الارملة يستحقون ما كان يستحق لوالدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق الى الولى الشرعي أو المتولى شئونهم. ويسرى هكم الفقرة السابقة على من يكون في الخدمة من موظفي ومستخدمي وعمال الدولة المدنيين من غير المنتفعين بقوانين المعاشات المشار اليها » • واذا كان المشرع قد استعمل صيغة المذكر في التعبير عمن يتوفى من الموظفين وأصحاب المعاش ويكون للمستحقين عنه صرف المنحة التي قررها القانون ، فانه لم يقصد قصر الانتفاع بأحكامه على المستحقين عن الموظفين الذكور ، بل راعي أن الكثرة العددية الغالبة ممن يعملون في الوظيفة العامة أو يحالون الى المعاش هم من الذكور فعمد الى تغليب وصف المذكر على وصف المؤنث ، وهــذأ الامر شــائم في التشريعات وواضح أن المشرع لم يفرد الموظفين بتشريعات ويبخص الموظفات بتشريعات أخرى ، فأن العلاقة التي تربط الموظفين والموظفات بالوظيفة العامة واحدة والتشريعات التي تنظم تلك العلاقة بما تشتمل عليه من حقوق وواجبات واحدة كذلك .

والقول بغير ذلك يتنافى مع الحكمة التى توخاها الشرع من اصدار هذا القانون ، تلك الحكمة التى كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون وهى حفظ كيان الاسرة تأمينا للفرد على مستقبله ومستقبل أسرته من بعده والاحتفاظ بمستواها الى أن تميد ترتيب حياتها على أساس وضعها المجديد الامر الذى لا يتحقق بحرمان المستحقين عن الموظفة أو صاحبه المعاش من المنحة التى قررها القانون لان وفاة المرأة العاملة يترتب عليها لـ لو حرم المستحقون عنها من المنحة ـ عدم امكان الاحتفاظ بمستوى الاسرة المعيشى الى أن تتم اجراءات تسوية الماش أو المكافأة للمستحقين عنها وفقا لنظم المعاشات المعمول بها ، وهذا ما صدر القانون لتلافيه ،

ولا حجة في القول بأن المذكرة الايضاحية وصفت المتوفي الذي

ينزم حفظ كيان الاسرة بعد وغاته بأنه عامل الاسرة الاهر الذي قسد يحمل على الاعتقاد بأن المشرع قصد ربط صرف المنحة بوغاة العامل وأنه لما كان الموظف أو صاحب المعاش هو العامل لاسرة دون الموظف أو صاحب المعاش فانه لا يفيد من القانون الا المستحقون عن الموظف أو صاحب المعاش دون المستحقين عن الموظفة أو صاحبة المعاش — لا حجة في هذا القول بعد أن طرقت المرأة كاغة الميادين التي سبقها الرجل اليها واصبحت شاركة العمل على قدم المساواة وكثيرا ما تشارك المرأة العاملة زوجها في الانفاق على الاسرة ورفع مستواها ، لذلك فانه يجب صرف المفظ العامل الى الموظفة أو صاحبة المعاش الى جانب اطلاقه على الموظف أو صاحب المعاش و هذا قاملا عن أن صرف المنحة في حالة وفاة الموظف أو صاحب الماش دون حالة وفاة الموظف أو صاحبة الماش يتضمن اخلالا أو صاحب الماش دون حالة والمراة في الحقوق والواجبات اذا وجسدا في مركز قانوني واحسد ه

ولا يسوغ القول بقصر صرف الاعانة عند وفاة الموظفة أو صاحبة المعاش على الحالة التى تكون فيها هى العائلة لاسرتها ، لما فى ذلك من تخصيص النص بغير مخصص مع أن لفظ العائل لفظ عام على كل من الزوج والزوجة اذا كانا يعملا ويتعاونان على قضاء شئون الاسرة وبذلك ينطبق هذا اللفظ على الموظفة أو صاحبة المعاش حتى ولو كان زوجها يعمل ويكسب رزقه ، فاذا توفيت أفاد المستحقون عنها من المنحة المررة بالقانون رقم المسنة ١٩٩٦ ،

( نتوى ٢٦٦ في ١٩٦٣/٣/١ )

قاعدة رقم ( ٦٧١)

المسدأ:

المادة ٢٦ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى والمتنصلى والمادة ٢٤ من لائمة شروط المضمة في وظائف السلكين الدبلوماسى والمتنصلى للسلكين الدبلوماسى او المتنصلى المسلكين الدبلوماسى أو المتنصلى أو المتناسل الدريين والكتابيين المصريين المحقين بالبعثات التمثيلية أحد الموظفين الاداريين والكتابيين المصريين المحقين بالبعثات التمثيلية

— القانون رقم (1) لسنة ١٩٦٢ قرر تنظيما عاما للمنح التى تصرف بسبب الوفاة يطبق في جميع الحالات — هذا التنظيم اكثر سخاء من التنظيم الخاص الوارد بالأدة ٢٦ من قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي والمادة ٢٤ من لائحة شروط الخدمة في وظائفها — أثر ذلك: يعتبر المتنظيم الوارد بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٦ ناسخا لما ورد بهاتين المادتين من أحكام خاصة بالمنح بسبب الوفاة ستمرف المنحة في حالة الوفاة في المخارج على اساس صافي المرتب وملحقاته التي كانت تصرف فعلا المتوفى في الخارج قبل وفاته بافتون عدم وفاته ٠

### ملخص الفتوي:

ان المادة ٢٦ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٥٤ تقضي بأنه اذا توفي أحد اعضاء السلكين الدبلوماسي أو القنصلي أثناء تأدية وظيفته في الخارج أو توفي وهو في أجازة في الخارج في غير مقر عمله يصرف الى عائلته مبلغ يوازى مجموع ما كان يتقاضاه عن شهرين و وأن المادة ٢٤ من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادرة بالقرار الجمهوري الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ تنص على أنه اذا توفي أحد أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية أو أحد الوظفين الاداريين والكتابيين المصريين بالبحثات التمثيلية أثناء تأدية وظيفته يصرف الى عائلته مرتب ورواتب شهرين و

ومن حيث أن مقتضى ماتقدم أن القانون واللائمة سالفتى الذكر أوردا تنظيما خاصا للمنح التى تصرف بسبب الوفاة بالنسبة للفئات التى عدداها ، وقد كانت هذه المنح مقصورة فى بادى الامر بمقتضى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على حالة وفاة أحد أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى أثناء تأدية وظيفته فى الخارج ثم عممتها اللائحة سالفة الذكر على الموظفين الاداريين والكتابيين المصريين الملحقين بالبعثات التشيلية فى حالة وفاتهم أثناء تأدية وظائفهم فى الخارج •

ومن حيث أن القانون رقم 1 لسنة ١٩٦٢ يقضى في مادته الاولى بأنه في حالة وفاة أحد المعاملين بقوانين المعاشات التي أشار اليها في ديياجته وهو بالخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صسافي المرتب أو الاجر الشهرى الذي كان يصرف له بافتر أض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له ، كما تقضى بسريان هذا الحكم على من لم يكن في الخدمة من موظفي ومستخدمي وعمال الدولة المدنين من غير المنتفعين بقوانين المعاشات .

ومن حيث أن هذا القانون قرر تنظيما عاما للمنح التي تصرف بسبب الوفاة يطبق في جميع الحالات سواء كانت الوفاة في الخارج أو الداخل وسواء كان الموظف معاملا بقانون من قوانين المعاشات التي أشار اليها أو من غير العاملين المدنيين بالسدولة غير المنتفين بقوانين الماشات ، وهو يسرى على جميع من عنتهم المادتان ٤٦ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي و القنصلي و ٢٤ من لاتمة شروط المحدمة في وظائفهما ويعتبر ناسخا في هذا الشأن لما ورد فيهما من أحكام خاصة بالمنح بسبب الوفساة ،

وقد تضمن التنظيم الجديد للمنح التى تصرف بسبب الوفساة المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ قواعد أكثر سفاء من التنظيم الخاص الوارد بقانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي ولائحة شروط المفدمة في وظائفهما ولا وجه لتطبيق احكامهما بعد صدوره اذ يمتبران في هذا المضموص منوخين ضمنا والقول بغير فلك يؤدي الى تطبيق أحكام التنظيم الخاص بأعضاء البعثات الدبلوماسية والملحقين بالبعثات التمثيلية دون التنظيم العام الذي يسرى على العاملين المدنيين بالدولة تطبيقاً لقاعدة أن الخاص يقيد العام مما يجعل أعضاء البعثات الدبلوماسية والملحقين بالبعثات التمثيلية الدنين يتوفون أثناء تأدية عملهم في الخارج أقل رعاية من جميع العاملين المدنيين بالدولة وهو أمر لم يقصد اليه المشرع حين عمم القاعدة الخاصة بهم على سائر العاملين المدنين بحكم أكثر سخاء ه

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستثمارى الى أن القانون رقم ١ لسفة ١٩٦٧ يعتبر تنظيما جديدا للمنح التى تصرف لسبب الوفاة يسرى على جميع المعاملين بقوانين المعاشات المشار اليها فى ديباجته وعلى غيرهم من موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين ومن بينهم المعاملون بتانون السلكين الدبلوماسى والقنصلى رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٥٤ ولائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الصادر بها قرار رئيس الجمهورية فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ ويعتبر ناسخا لما سبقه من تنظيم خاص بالمنح التي كانت تصرف لسبب الوفاة فى القانون رقم ١٩٦٦ أسنة ١٩٥٤ أو اللائحة الصادرة فى ٣٠ فبراير سنة ١٩٥٨ سالفى الذكر ٠

وتصرف المنحة في حالة الوغاة في الخارج على أساس صافى المرتب وملحقاته التي كانت تصرف فعلا للمتوفى في الخارج قبل وغاته باغتراض عدم وقاته •

( نتوی ۲۳۰ ق ۲/۱۹۹۷ )

# قاعسدة رقم ( ٦٧٢ )

### المسدا:

المادة الاولى من القانون رقم السنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفأة الموظف أو المستخدم أو صاحب الماش نظمت أمرين – الاول : هو استحقاق منحة الاشهر الثلاثة ، والثانى : هو تحديد من يتم اليه صرف هذه المنحة – المبالغ المستحقة المتوفى قبل وفأته والذي لم تصرف اليه خلال حياته – تصرف الى من تصرف اليه بالتطبيق للمادة المخامسة من القانون المشار أليه – هذه المبالغ كانت تعتبر تركة لولا النص على عدم اعتبارها كذلك بمقتضى المادة المشار اليها – تصرف المنحة في حالة عدم وجود أحد معن نصت عليهم المادة الاولى الى من كان يعوله الموظف حال حياته متى قدمت المستثدات المثبتة لذلك – أساس ذلك من نص المادة الخامسة من القانون المنكور والهدف منه ه

### ملخص الفتوي :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١ لسسنة ١٩٩٢ بئسسأن صرف مرتب أو أجر أو معساش ثلاثة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب الماش تنص على أنه « فى حالة وفاة أحد المامان بقوانين الماشات الشار اليها وهو فى الخدمة تستمر الجهة التى كان يتبعها فى صرف صافى المرتب أو الاجر الشهرى الذى كان يصرف له بافتراض عسدم وفاته وذلك عن الشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفى المواعيد المقررة لصرف المرتبات أو الاجور خصما على البند الذى كان يتحمل بالمرتب أو الاجر أو من وفورات ميزائية تلك الجهات ويتم هذا الصرف الى شخص واحد يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل ، فاذا لم يعين أحدا صرف الى الارملة أن وجدت فان تعددن يقسم بينين بالتساوى ومع ذلك فى حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الارملة يستحقون ما كان يستحق لوالدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت يوصرف الاستحقاق الى الولى الشرعى أو المتولى شئونهم •

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يكون فى الخدمة من موظفى ومستخدمي وعمال الدولة المدنيين من غير المنتفعين بقوانين المعاشات المشار اليها » •

كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « فى حالة وفاة صاهب معاش تستمر الجهة التى كانت تصرف معاشه فى صرف صافى المعاش الشهرى الذى كان يصرف اليه بافتراض عدم وفاته وفقا لمكم المادة السابقة » •

ومن حيث أنه بيين من نص المادة الأولى من هذا القانون أنها قد نظمت أمرين الأول هو استحقاق منحة تعادل مرتب أو أجر الشهر الذي حصلت فيه الوفاة والشهرين التاليين له • ومناط ذلك أنه بمجرد وفاة الموظف أو العامل فان المنحة المشار اليها يستحق صرفها بافتراض عدم حدوث الوفاة دون الاعتداد في ذلك بوجود أو عدم وجود من يتم اليه المرف ممن عددتهم المادة المذكورة •

أما الامر الثانى الذى نظمته هذه المادة غهو تعديد من يتم البه صرف المنحة المشار اليها ، لذلك نصت هذه المادة على أن الصرف يتم الى الشخص الذى يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل تبل وفاته ، غاذا لم يعين أحدا صرفت المنحة الى الارملة أن وجدت غان تعددن تقسم

بينين بالتساوى ، غير أنه ف حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الارملة يستحقون ما كان يستحق لوالدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ، وهنا تصرف المنحة الى الولى الشرعى أو المتولى شئون هؤلاء القصر ،

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون سالف الذكر تنص على أن يصرف بالكامل الى من صرفت اليهم المبالغ المشار اليها في المادتين الأولى والثانية مايكون قد تجمد من مبالغ مستحقة للمتوفى قبل وفاته ولم تصرف اليه خلال حياته •

ولا شك أن هذه المبالغ بالاضافة الى راتب الموظف عن الشهر الذى حصلت فيه الوفاة الى تاريخ وفاته هو حق للموظف المتوفى كان يتعين لولا نص المادة الخامسة سالفة الذكر لله صرفها للورثة باعتبارها تركة الا أن المسرع نص على عدم اعتبارها كذلك وأوجب صرفها على النحو الموضح فى المادة الاولى منه ولم يقصد المسرع من هذا اهدار حقوق الموظف الثابتة له قبل وفاته اذا لم يعين أحدا لصرفها ولم يكن قد ترك أرملة أو أولاد قصرا وانما هدف على ما أوضحته المذكرة الايضاحية للقانون الى التيسير على أسرة المتوفى حفظا لكيانها بعد وفاة عائلها لما تسوية معاشات أو مكافآت المستحقين من تقديم مستندات تسائزمه تسوية معاشات أو مكافآت المستحقين من تقديم مستندات ممينة وما يتطلبه ذلك من وقت واجراءات قضائية وغيرها والى أن تعيد الاسرة ترتيب حياتها على أساس وضعها الجديد بعد وفاة عائلها و

وعلى ذلك فان المشرع هدف الى ان تستمر حياة الاسرة خلال الفترة المحددة فى المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ، كما كانت حال حياة عائلها ، فان هذه المنحة تصرف ف عالة عدم وجود أحد ممن نصت عليهم المادة المذكورة سالى من كان يعوله الموظف حال حياته ، ذلك متى قدمت المستندات المثبتة اذلك ه

ومن حيث أنه بناء على ماتقدم وأذ ثبت من الاوراق أن السيد/٠٠٠ الموظف بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية توفى فى ١٩٦٢/٣/٢٨ دون أن يحدد من تصرف اليه المنحة المشار اليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ وأنه كان أعزب لم يترك أحدا من الاشخاص

الذين نعمت عليهم المادة الاولى من القانون سالف الذكر وأنه كان يعول والدته السيدة ووه فان المنحة المقررة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ تصرف نوالدته المذكورة و

لهذا انتهى رأى الجمعية الممومية القسم الاستشارى الى ان المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٧ قد نظمت أمرين الاول : استحقاق المنحة بسبب وفاة أحد العاملين المشار اليهم فيه ولم يعلق استحقاقها على وجود أحد ممن يتم اليهم صرف المنحة المنصوص عليهم في تلك المادة ، والثانى تحديد من يتم اليه الصرف فاذا لم يوجد أحد ممن نصت عليهم المادة المذكرة صرفت المنحة لن كان يعولهم قبل وفاته •

( نتوى ٣٣١ في ١٩٦٧/٣/١٤ )

# مّاعــدة رمّم ( ٦٧٣ )

المحدا :

القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفأة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ... خضوع المامل المتوفى أثناء الخدمة من حيث معاشه لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ ... لا يكفى بذاته لالتزام هيئة التأمينات باداء مرتب الثلاثة الاشهر أو مصاريف الجنازة ... عدم التزامها بهذه المالغ الا بالنسبة لصاحب المعاش الذي تصرف له الهيئة معاشا عند وفاته دون من يتوفى وهو في الخدمة ... التزام الجهة التي يعمل بها من نوفى وهو في المخدمة باداء هذه المبالغ ٠

### ملخص الفتوى:

ان المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشان صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهورعند وفاة الموظف أو المستخدم أوصاحب المعاش تنص على أنه « في حالة وفاة أحد المعاملين بقوانين المعاشات المشار اليها وهو في الخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف على المتبر الشهري الذي كان يصرف له بافتراض عسدم

وفاته وذلك عن الشهر الذى حدثت غيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المواعيد القررة لصرف المرتبات أو الأجور خصما على البند. الذى كان يتحمل بالمرتب أو الأجر أو من وفورات ميزانية تلك الجهات ويتم هذا الصرف الى شخص واحد يعينه الموظف أو المستخدم أو المامل ، فأذا لم يعين أحدا صرف الى الأرملة أن وجدت فان تعددن يقسم بينهن بالتساوى ومع ذلك فى حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الارملة يستحقون ما كان يستحق لوالدتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق الى الولى الشرعى أو المتولى شئونهم و

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يكون فى الخدمة من موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين من غير المنتمين بقوانين المعاشات المشار اليها » •

ومن حيث ان هيئة التأمينات الاجتماعية وان كانت تلتزم باداء المعاش المستحق لورثة الطواف الاهلى ٥٠٠ نظرا لان الذكور يخضع من حيث معاشه لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ من ولا تلتزم بالمنحة المقررة في القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر ولا بمصاريف الجنازة وذلك طبقا لما تقضى به المادة ١١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه الا بالنسبة لصاحب المعاش الذي تصرف له الهيئة مماشا عند وفاته ولم يلزم القانون المذكور هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء هذه المنحة ولا مصاريف الجنازة بالنسبة لن توفى وهو في الخدة وعلى ذلك فان المنحة المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ تلتزم بها الجهة التي يعمل بها المتوفى حين وفاته اذا توفى أثناء الخدمة وكذلك تلتزم هذه الجهة بمصاريف جنازته طبقا للمادة ٨٥ وما بعدها من المدشو الميزانية والحسابات ٠

ومن حيث أنه ينبنى على ما تقدم أن هيئة البريد تلتزم بأن تؤدى منحة الثلاثة الشهور ومصاريف جنازة الطواف الاهلى ٥٠٠ لمستحقيها •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن احكام القانون رقم ا لسنة ١٩٦٢ تسرى على الطواف الاهلى باعتباره من العاملين غير المنتفسين (م ٩١ - ج ٣٣) بتوانين المعاشات المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون سالف الذكر و وتلتزم هيئة البريد بصرف المنحة لمستحقيها و وتصرف مصاريف جنازته عند وفاته وفقا لاحكام المواد ٥٥ وما بعدها من اللائحة المالية للميزانية والحسابات و

( نتوی ۸۳۱ نی ۸۲۷/۷/۳ )

## قاعدة رقم ( ٦٧٤ )

البسدا:

منحة الوغاة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٣٤ في شأن الماشات والكافات والكامين والتعويض للقوات المسلحة والمادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام المسادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠٩ لسنة ١٩٦٦ سهذان النظامان يقرران حقا واحدا لا حقين مختلفين سائر ذلك: احقية المستحقين عن العامل المتوفى في صرف منحة وفاة واحدة فقط لاى من القانونين الاصلح لهم •

### ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تنص على أنه « عند انتهاء الخدمة لاى سبب يصرف للضابط أو ضابط الشرف أو المساعد أو المتطوع من ضباط الصف والجنود ومجددى الخدمة منهم براتب عالى منحة مالية عاجلة تعادل ما كان يتقاضاه من راتب وتعويضات عن شهر ٠

أما في حالة وفاة أحدهم وهو بالخدمة فتصرف ثلاثة أمثال هدده المستحقين عنه ه

وفى هالة وفاة صاحب الماش يكون صرف هذه المنحة بواقع ثلاثة أمثال معاشه وما يضاف اليه من علاوات تصرف هذه المنحة بالكامل دفعة واحدة الى المستحقين معاشا عن المتوفى علاوة على ما يستحقونة من معاش وتوزع عليهم بنسب أنصبتهم فى المعاش ان لم تستنفد الانصبة كامل المنحة وزع عليهم الباقى بنسبة أنصبتهم \*\*\*\*

كما تنص المادة ٨٦ من نظام العاملين بالقطاع العام المادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه « اذا توفى العسامل وهو بالخدمة يصرف لمائلته ما يعادل مرتب شهر كامن لواجهة نفقات الجنازة بحد أدنى عشرون جنيها ، كما يصرف مرتب العامل كاملا عن الشهر الذى توفى فيه والشهرين التاليين طبقا الاحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه » •

ومن حيث أن هذين النصين يقرران حقا واحدا لاحقين مختلفين رغم اختلاف التقصيلات والاوصاف القانونية فى تلك النصوص ، وعلى ذلك فانه يكون من حق المستحقين صرف منحة واحدة وفقا للمادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية كل من المستحقين عن المساعد أول 20000 في الجم بين المائس المستحق له طبقا المائسات والتأمين والتعويض للقوات المسلحة والمائس المستحق له طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية ه

واحقيتهم في صرف منحة وفاة واحدة فقط وفقا لأي من القانونين الأصلح لهم ٠

( ملف ۲۱/۲/۹۱ ـ جلسة ۲۱/۲/۲۱۹۱ )

قاعدة رقم ( ۹۷۵ )

البسدا:

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ بانشاء نظام ادخار للعاملين - المادة الثانية من القانون المشار اليه - نصها على خصم اشتراك ادخار بواقع ٥/٤ من مرتب العامل أو أجره الشهرى - لا يجوز خصم اشتراك الادخار من منحة الثلاثة الاشهر المتررة بمقتفى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ - أسلس ذلك - أن الادخار يصبح واجب الصرف بوغاة المامل ومن ثم غلا يتصور أن يستمر خصم الاشتراك بعد وغاة المامل من المنحة المتررة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ ٠

### ملخص الفتوئ:

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بسأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ينص فى مادته الاولى على أنه « فى حالة وفاة أحد المعاملين بقوانين المعاشات ٥٠٠ وهو بالمخدمة تستمر الجهة التى كان يتبعا فى صرف صافى المرتب أو الأجر الشهرى الذى كان يصرف له بافتراض عدم وفاته وذلك عنالشهر لذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفى المواعيد المقررة لصرف المرتب أو الأجور ٥٠٠٠ كما ينص هذا القانون فى مادته السادسة على أن لوزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ٥

وتنفيذا لهذا القانون صدر قرار نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ في شأن الاجراءات المنظمة لصرف المنحة ونص على أن « تحدد قيمة المنحة على أساس الرتب أو الاجر الشهرى الاصلى بالكامل مضافا اليه اعانة غلاء الميشة وغيرها من البدلات التى كان يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل أثناء الخدمة ، ويخصم منها احتياطي التأمين والمعاش وضريبة كسب العمل والدفاع ولا تورد هذه الاستقطاعات الى الجهات التى كانت تؤدى اليها قبل الوفاة » ٥٠

ومن حيث أن نظام الادخار للعاملين بالدولة تقرر أول ما تقسرر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بانشاء نظام ادخار ، وافصحت الذكرة الايضاحية لهذا المقانون عن الحكمة من اصداره ، اذ تضمنت أنه قسد ترتب على المزايا التي تقررت للعاملين أن تحققت زيادات في دخول الافراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وزادت معدلات الاستهلاك زيادة ملحوظة شكلت ضغطا في الطلب على السلع والخدمات فوق المتاح منها أحيانا ، وأن نشر الوعى الادخارى بين المواطنين يعتبر في هذه المرحلة ضرورة قومية ، وقد حدد هذا المقانون مواعيد تصفية حساب المحفرين ونص على استحقاق المبالغ المدخرة وفوائدها ، وعلى أداء هذه المبالغ لاصحابها على استحقاق المبالغ المدخرة وفوائدها ، وعلى أداء هذه المبالغ لاصحابها عند ترك المخدمة لاى سبب من الاسباب ، ولورثة المدخر أو لن يمينهم عند وقاته ، وقد عمل بهذا المقانون اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٥ ،

وبتاريخ ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦٧ صدر القانون رقم ٢١ لسنة

1970 بانشاء نظام ادخار للعاملين ونص فى مادته الاولى على أن « ينشأ نظام ادخار للعاملين الخاضعين لاحكام قوانين الماشات المدنية والعسكرية وكذا العاملين الدائمين الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية ٥٠٠٠ » .

ونص فى مادته الثانية على أن « تقتطع من مرتب أو أجر المنتفع مأحكام هذا القانون اشتراك ادخار بواقع ٥ر٣/ ( اثنين ونصف فى المائة) من مرتبه أو أجره الشهرى ٥٠ كما نص فى مادته الثالثة على أن « تستحت المبالغ المدخرة وفوائدها فى المالتين الآتيتين :

## ( أ ) عند انتهاء خدمة المنتفع بصفة نهائية .

(ب) عند وفاة المنتفع وتصرف المبالغ المستحقة في هذه الحالة الى المستفيدين عنه ٥٠ » ٠

كما بين هذا القانون فى مادته الرابعة كيفية تقدير المبالغ المدخرة وفوائدها المستحقة ونص فى مادته التاسعة على أن « تسرى فى شسأن المبالغ المقتطعة والحقوق المنصرفة وفقا لهذا القانون جميع الاحكام والقواعد المنصوص عليها فى قانون المعاشات أو التأمينات الاجتماعية المعامل به المنتفع فيما لا يتمارض مع أحكام هذا القانون » واخيرا نصت المادة الماشرة على العاء القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه •

وجاء فالمذكرة الايضاحية لهذا القانون أن الادخار من أهم الركائز التى تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٥٠٠ فضلا عما يشكله الادخار من حماية وتأمين للمدخر فى مواجهة الاعباء المفاجئة التى قد يتعرض لها ٥٠٠

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن نظام الادخار يستهدف زيادة قيمة الاموال المخصصة للاستثمار من المدخرات القومية ، وكذلك تحقيق مزايا للمدخرين وورثتهم من بعدهم بصرف قيمة الاموال المدخرة وفوائدها عند انتهاء المخدمة على النحو الذي حدده القانون ، واذ كانت حدده الماليات تصبح بوفاة العامل واجبة الصرف الى المستفيدين عنه ، غانه لا يتصور أن يستمر خصم اشتراك الادخار بعد وفاة العامل من المنحة

المقررة بالقانون رقم 1 لسنة ١٩٦٦ • فنظام الادخار مقرر أثناء حباة المامل وبقائه فى الخدمة ، وينتهى ويتحتم صرف المبالغ المستحقة بمجرد انتهاء خدمته بالوفاة أو بغيرها ، فلا يمتد هذا النظام الى ما بعد وفاة المامل ليشمل المستفيدين عنه •

ومن حيث أنه بالاضافة الى ما تقدم غان اشتراك الادخار يحسب طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر على أساس مرتب أو أجر العامل ، ولا شك أن المبلغ الذي يقرره القانون رقم ١ لمسنة ١٩٦٦ ليس مرتبا أو أجرا ، وانما هو منحة قررها القانون لاسرة العامل الذي يتوفى، حفظا لكيانها بعد وفاة عائلها وتمكينا لها المتنازن لاسرة العامل الذي يتوفى، حفظا لكيانها بعد وفاة عائلها وتمكينا لها المبلغ وهو ليس من قبيل المرتب أو الأجر سليس هو الوعاء الذي يرد عليه خصم اشتراك الادخار حسبما حدده القانون ، كما أن هذا الاشتراك هو في حقيقته دين أو التزام يستحق في ذمة الموظف تبعا لاستحقاقه مرتبه أو أجره وما لم يستحق المرتب أو الاجر ، لا يمكن أن يقوم هذا الالترام ، وبديهي أن العامل بعد وفاته لا يستحق شيئا ، وانما يستحق ورثته أو الاجر ، وانما هو منحة مفروضة لهم للاعتبارات السالفة الذكر، ومن ثم غلا يستحق بسبب هذه المنحة أي الترام ولا يجوز أن يخصم منه اشتراك الاحذار المترر بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ،

ومن هيث أنه وائن كان نص المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة المرتب أو الآجر الذي المرتب أو الآجر الذي كان يصرف للمامل بافتراض عدم وغاته ، الا أنه يلاحظ أن نظام الادخار أنشىء لاول مرة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ الذي عمل به في أول يوليو سنة ١٩٦٥ ، فوقت صدور القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٧ كان هذا النظام لم يتقرر بعد ، مما يستحيل معه الظن أنه كان في ذهن المسرع عند تقريره

لاساس تقدير المنحة المذكورة ، وذلك فضلا عن أنه لو فرض خضوع هذه المنحة لمخصم اشتراك الادخار ، قان ما يخصم منها يكون واجب الرد مرة أخرى الى المستفيدين ، وقد تقدم أن التفسير السليم للنصوص يؤدى الى عدم اجراء ذلك المضم أصلا .

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أنه لايجوز خصم اشتراك الاحفار طبقا لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ من مبلغ المنحة المقررة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٧ ه

( ملك ٨٦/٤/١١ ـ جلمسة ١٤/٤/٨٦ )

# هنسيون وقدامى موظفين ورسوب وظيفي

\_\_\_\_

: نَهُ لَ الأول : القواعد الخاصة بالمنسين •

الفرع الأول: قرار مجلس الوزراء المسادر في ۱۹۶۳/۷/۸ والقانون رقم ۸۸ لسنة ۱۹۶۳ وكتاب الماليسة الدوري رقم (ف ۲۷/۰/۲۳) •

الفرع الثانى: الفقرة ((ها) من البند العاشر من قرأر مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ بانصاف ذوى المؤهلات

الفرع الثالث: قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٦/٢٥ .

الفصل الثاني: الفواعد الخاصة بقدامي الموظفين •

الفرع الأول: القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ باضافة المادة ٠٠ مكررا الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام الموظفين المدنيين بالدولة ٠

المفرع الثاني : المادة ٢٣ من القانون رقم ٦} لسنة ١٩٦٤ بشان نظام العاملين المنيين بالدولة •

الفرع الثالث: القانون رقم ٥٣ اسنة أ٩٧١ معولا بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٢ مشأن ترقية قدامي العاملين •

الفصل الثالث: القواعد الخاصة بالرسوب الوظيفى ٠

### الغصل الأول

## القواعسد الخاصة بالمنسين

الفرع الأول قرار مجلس الوزراء المسادر في ۱۹۶۳/۷/۸ والقانون رقم ۸۸ لسنة ۱۹۶۳ وكتاب المسالية الدورى رقم (ف ۲۳۲/۰/۳۳) قاصدة رقم ( ۲۷۲)

المسدا:

الموظف المنسى الذى يفيد من قــرار مجلس الوزراء الصادر في 19٤٣/١/٨ من عضرة سنة في 19٤٣/١/٨ من عضرة سنة في درجته المعلية ــ لاعبرة بالاقدمية الاعتبارية في حساب هذه المدة ٠

## ملخص الحكم:

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ بشأن المصاف الموظفين المنسين قصد به معالجة فقة معينة من الموظفين هم الذين عنتهم مذكرة اللجنسة المالية المرفوعة للمجلس فى ٦ من يوليسة ١٩٤٣ قوافق عليها و وقد حصرت تلك المذكرة عسدد الموظفين المستوفين للشروط المطلوبة والذين يفيدون من الانصاف المذكور لفاية التاريخ المين وهو ٣٠ من يونيسة سنة ١٩٤٣ ، كما وافق البرلسان على القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٤ بفتح الاعتماد اللازم لانصاف مستخدمي المحكومة المذكورين ، ونص فى مادته الاولى : « يفتح لانصاف مستخدمي المحكومة من الدرجة الخاصة فما دونها ممن قضوا لغاية آخر يونية سنة ١٩٤٣ خمس عشرة سنة فى درجاتهم وذلك بترقيتهم ترويات شخصية » و غالوظف المنسى الذي يفيد من قرار مجلس الوزراء ترقيات شخصية » و غالوظف المنسى الذي يفيد من قرار مجلس الوزراء

سالف الذكر هو الموظف الذى تضى فعلا قبل ٣٠ من يونية سنة ٩٩، ف درجته الحالية أى الفعلية \_ لا الاعتبارية \_ خمس عشرة سنة ، وآية ذلك أن الاقدميات الاعتبارية لم يكن فلها وجود عند صدور هذا القرار وغيره من قرارات الانصاف ، اذ لم تنظم الا بالقرار الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وما تلاه ٠ ولا اعتداد بالقول بأن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أكدت الاغادة من الاحكام الميضاحية للقانون رقم ١٣٠١ لسنة ١٩٥٣ الميان وقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ألم قدامى الموظفين ، لان ما أشارت اليه تلك المذكرة لا ينصرف الاللي قددامى الموظفين الذين أشار اليهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في المادة ٤٠ مكررة •

( طعن رتم ٢٥٦ لسنة ١ ق - جلسة ٢١/١/٢٥١ )

# قاعسدة رقم ( ۲۷۷ )

البسدا :

قسرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٤٣/٧/٨ النفسرةة بين من أجسم من الموظفسين المسدة المسوم عليهسا فيسه في المدرية بالنسبة للاولين تتم ١٩٤٣/٦/٣٠ ومن أتمها منهم بعد ذلك سالترقية بالنسبة للاولين تتم القانون ، وبالنسبة للاخرين بقرار أدارى وفي حدود سدس الدرجات الفالية سد من شروط الترقية في الحالين الا يكون قد صدر من الموظف ما يجعله غير أهل لها •

## ملخص الحكم :

لو صبح أن المدعى كان من المنسيين الذين أتموا المدة القانونية عند صدور قرارات الترقية الخاصة بالمنسيين الذين يدعى أنه أقدم منهم ، فان هذه الترقية ما كانت تتم وقتذاك بقوة القانون ، وما كان يعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ، كما هو الشأن فيمن أتم المدة القانونية وتوافرت فيه شروط الترقية في ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ بل كان يرقى أمسال المدعى ، لو توافرت فيهم الشروط القانونية ، على درجات خالية وفي حدود سدسها على النحو المحدد في القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ ، فكان لا بد من استصدار قرار وزارى ينشى،

هذا المركز القانوني بالترقية منسيا ، وغاية الامر أنه قرار يتقيد بأسبقية المنسين اذا توافرت الشروط بالنسبة لهم ، وفي حدود النسبة المضصة لهم قبل من عداهم من الموظفين المرشحين المترقية بصفة عادية ، سواء في نسبة الاقدمية أو نسبة الافتيار طبقا للشروط والاوضاع المقررة وقتذاك للترقية تنسيقا أو تيسيرا أو غيرها بحسب الاحوال ، كما يجب التنبيه كذلك الى أن ترقية المنسيين بحسب القانون رقم ٨٨ اسسنة أو أنهما بعد ذلك مع التفاوت في الوضعين على ما مسلف البيان وأنهما بعد ذلك مع التفاوت في الوضعين على ما مسلف البيان يبب التنبيه الى أن من شروط هذه الترقية ألا يكون قد حسدر من الموظف ما يستأهل حرمانه من هذه الترقية ألا يكون قد صدر من الموظف ما يستأهل حرمانه من هذه الترقية ، كسبق صدور جزاءات على تدل بجسامتها وبخطورة ما ارتكبه الموظف على أنه غير أهل لهذه الترقية .

( طعن رقم ١٦٧٦ لسنة ؟ ق ــ جلسة ٦/٦/١٥٩١ )

## قاعسدة رقم ( ۱۷۸ )

#### المسدا:

ترقية المستخدم الخارج عن الهيئة بقواعد النسين الى الدرجة الاعلى بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ وكتب المالية الدورية الصادرة تنفيذا له سشرطها أن يقضى خمسة عشر عاما في درجته لفاية آخر يونية سنة ١٩٤٣ وأن تكون هناك وظيفة خاليسة من الدرجة الاعلى في حدود النسبة المعينة سخلو الدرجة في تاريخ تال لانقضاء خمس عشرة سنة سدنك يقتضى أن تكون الترقية من تاريخ خلو الدرجة ٠

## ملخص الحكم:

بيين من تقصى أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ فى شأن ترقيات قدامى الموظفى والمستخدمين ( المنسيين ) وكتب المالية الدورية الصادرة تتفيذا له أن القواعد التى شرعت لترقية المنسيين من الخدمة الخارجين عن الهيئة قد تضمنت فحسب ترقية من قضى منهم خمسة عشر عاما فى درجته لفاية آخر يونية سنة ١٩٤٣ الى الدرجة الاعلى بصفة شخصية ، على أن تقع الترقية حتما من اليوم التالى لمضى خمس عشرة سنة على المستخدم خارج الهيئة فى درجته ، بشرط وجود وظيفة من الدرجة الاعلى خالية فى حدود النسبة المعينة لذلك ، وبمراعاة الاقضلية للاقدم فالاقدم من المسين ، فاذا كان خلوما فى تاريخ تال لانقضاء خمس عشرة سنة على المستخدم المذكور فى درجته كانت الترقية من تاريخ خلو الدرجة ،

( طعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤ ق \_ جلسة ١٩٥٩/٢/٢٥ )

## قاعــدة رقم ( ۲۷۹ )

### المحدا:

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٣/٧/٨ بشأن انصاف الموظفين المنسيين ــ محل اعماله أن تكون الترقية في السلك ذاته لا الى درجــة أعلى في سلك آخر ٠

### ملخص الحكم:

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ بشأن انصاف الموظفين المنسيين ، وان كان مفاده أن من قضى فعلا فى درجته الحالية أى الفعلية خمس عشرة سنة لغاية ٣٠ من يونية سسنة ١٩٤٣ يرقى الى الدرجة التالية — فان محل ذلك أن تكون الترقية فى السلك ذاته ، فان كان الموظف قد بلغ نهاية هذا السلك منح علاوة من علاوات هذه الدرجة ، ولو جاوزت ماهيته بها أو بدونها نهاية درجته ، ولم تسمح قواعد ذلك القرار أن يرقى بالفعل الى درجة أعلى فى غير السلك الذي بنظمه وقتذاك ه

( طعن رقم ۱۷۲۱ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۱۹۰۸/۲/۱۰ )

## قاعسدة رقم ( ٦٨٠)

### المسدا:

قرار مجلس الوزراء الصادر في ۱۹٤۳/۷/۸ ــ قصر تطبيقه على الشفاص بنواتهم هم من كانوا في المقدمة واستكملوا المدد الواردة به في التاريخ الذي حدده ــ المادة ٤٠ مكرر في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ــ وضعها قاعدة تنظيمية دائمة التطبيق وليست مقصورة على الشفاص بنواتهم ٠

## ملخص الحكم:

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الموظف المنسى الذي يفيد من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بفتح الاعتماد الاضافي للغرض الذي استهدفه هو الموطف الذي قضى فعلا قبل ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ في درجته المالية أي الفعلية خمس عشرة سنة ، وآية ذلك أن قرار ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ قصد به معالجة الغين الذي أصاب فئة معينة من الموظفين هم الموظفين الذين عنتهم مذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء في ٦ من يولية سنة ١٩٤٣ التي حصرت عدد الموظفين المستوفين للشروط المطلوبة والذين بفيدون من الأنصاف المذكور لغاية التاريخ المين ، وهو ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٣ على أساس الواقع الفعلى وقتداك ، كما وافق البرلمان على القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بفتح الاعتماد اللازم لانصاف مستخدمي المكومة المذكورين ، ونص في مادته الاولى « يفتح لانصاف مستخدمي الحكومة من الدرجة الخامسة نمما دونها ممن قضوا آلعاية آخر يونية سنة ١٩٤٣ خمس عشرة سنة في درجاتهم ، وذلك بترقيتهم ترقيات شخصية» • فالموظف المنسى الذي يفيد من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر هو الوظف الذي قضى فعلا لغاية آخر يونية سنة ١٩٤٣ في درجته الحالية أى الفعلية خمس عشرة سنة ، فهو قرار مقصور التطبيق على أشخاص بذواتهم هم الذبن كانوا ف الخدمة واستكملوا المدد فى التاريخ الذي هدده ، ولذا حصرت التكاليف على أساس تعدادهم بالذات ، وبذلك استنفذ القرار المذكور أغراضه بمجرد تطبيقه عليهم ولا يفيد منه غيرهم،

يؤكد هذا أنه لما أراد الشارع انصاف قدامى الوظنين بعد ذلك أصدر القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ باضافة المادة ٤٠ مكررة الى القسانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، فوضع قواعد تنظيمية دائمة التطبيق وليست مقصورة على أشخاص بذاتهم كما كان الحسال بالنسبة الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ هذا ومما يجب التنبيه اليه أن القياس في مثل هذه الاحوال التي يترتب عليها تحميل المخزانة المامة أعباء مالية هو قياس مع الفارق غير مأهون المواقب ، بل يجب تحرى فحوى القواعد التنظيمية المامة المقررة في هذا الشأن والعرض المخصصة من أجله الاعتمادات المالية بكل دقة ، وأن المغزانة المامة هي الدينة ، وألاحل براءة الذمة فتجب أن يسكون التفسير عند الشك أو المعوض أو المسكوت أصالحها ، ولانه اذا تعارضت المسلحة المامة مع المسلحة الفردية وجب أن تسود الاولى ٠ (طعن رقم ١١٢ اسنة ٢ ق — جلسة ٥٥/١٥٠١)

## المفرع المثانى

الفقرة ((۵) من البند الماشر من قسرار مجلس الوزراء الصادر في ۱۹۶۶/۱/۳۰ باتصاف ذوى المؤهلات الدراسية

قاعسدة رقم ( ۱۸۱ )

المِسدا:

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ في خصوص المنسين ـــ شروط اعماله ٠

### ملخص الحكم:

ان قواعد قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ في خصوص المنسيين لا تسمح بالافادة من الترقية الا لن توافرت فيه الشروط القانونية ، وهي أن تبلغ خدمته خمسا وثلاثين سسنة ،

وأن تكون قد مضت على آخر ترقية مدة لا تقل عن أربع سنوات ، ولا تسمح بذلك الا بالاسبقية في هدود ما يخلو من درجات مستقبلا في النسبة المعينة لذلك ، فليست مثل هذه الترقية أذا حتمية تقع بقوة القسانون .

( طعن رقم ۱۷۲۱ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۲/۱۵ )

## قاعسدة رقم ( ٦٨٢ )

### البسدا:

كتاب وزارة المالية رقم ٣٣٤ — ٣٠٢/١ المسادر في ١٩٤٤/٢/١٣ المند في البند القيدا لقرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٤٤/١/٣٠ — نصه في البند رابعا منه على ترقية الموظف الذي رقى بقواعد انصاف المنسين المي درجات أعلى عند خلوها اذا بلغت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط أن يكون قد مفست على آخر ترقية له مدة لاتقل عن أربع سنوات — كتاب وزارة المالية الدوري رقم ١١٨/١/٢٠ في ١٩٤٩/٢/٩ — نصه على أن تكون الترقية في حدود سدس الدرجات — مفاد ذلك عدم استحقاق الموظف للترقية الا اذا سمحت أقدميته بين رفاقه من المنسين بذلك في حدود هذه النسسية و

## ملخص الحكم :

تنص الفقرة (ه» من البند (رابعا) تحت رقم ۱۰ الخاص بالمنسين من الكتاب الدورى الصادر من وزارة المالية في شأن القواعد التي تتبع تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ فيما يتعلق بانصاف بعض طوائف الموظفين والمستخدمين وعمال اليومية والمندمة المخارجين عن هيئة الممال وهو الكتاب الصادر من وزارة المالية في ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٤ رقم ٣٣٤ – ١٩٧١ حده الفقرة تنص على أنه « تمنح علاوة لكل من قضى ٣٠ سنة في درجتين متناليتين ولو لم يتم في هذه الأخيرة منها ١٥ سنة ، مع سريان هذا على من رقى قبل أول يولية سنة ٣٠ ١ والوظف الذي رقى بقرار انصاف المنسين برقى الى درجة أعلى عند خلوها اذا ما بلعت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط برقى الى درجة أعلى عند خلوها اذا ما بلعت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط

أن تكون قد مضت على آخر ترقية مدة لا تقل عن ٤ سنوات • ولا يتمتم مقرار انصاف المنسيين من ارتفعت درجته بمقتضى القواعد البينة في هذا القرار الدوري ، على أن الموظفين والمستخدمين الذين لا يستفيدون من التسويات المتقدمة بزيادة في ماهياتهم وتعديل في أقدميتهم يطبق عليهم قواعد انصاف النسيين ( القواعد البينة في هذه الفقرة رقم ١٠ تحل معل أحكام الكتابين الدوريين رقم ف ٣٣٤ ــ ٥/٣٧ الصادرين في أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ و ٢٣ من ينأير سنة ١٩٤٤ ) » . وجاء في كتاب وزارة المالية رقم ٢٠/١/٢٠ في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ الى سكرتير مالى وزارة الحربية : « أن ما جاء بالفقرة (ه) من البند العاشر من الكتاب الدوري رقم ف ٢٠٤/١/٢٣٤ في ١٣ من غبراير سنة ١٩٤٤ والتي تنص على أن الموظف الذي رقى بقرار انصاف المنسيين يرقى الى درجة أعلى عند خلوها اذا ما بلغت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط أن يكون قد مضى على آخر ترقية مدة لا تقل عن أربع سنوات يلزم ترقية الموظف المنطبق عليه هذه الشروط وتكون الترقية في هذه الحالة في هـــدود ســـدس الدرجات » ، ويستفاد من أحكام هذه القواعد أنه لا يحق للمطمون لصالحه أن يطالب بترقيته منسيا الى الدرجة السادسة ( ف القسرار رقم ١٠١٨ الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٨ ) الا اذا سمعت أقدميته بين رفاقه من النسيين في حكم الفقرة «ه» من كتاب المالية الصادر فى ١٣ من غبراير سنة ١٩٤٤ بترقيته في سدس الدرجات الخالية من الدرحات السادسة •

( طعن رقم ۲۱۶ لسنة ۳ قى ــ جلسة ١٩٥٨/١١/١٥ )

# قاعسدة رقم ( ۲۸۳ )

### البسدا:

قواعد قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ في خصوص النسين ـ لا تسمح بالافادة من الترقية لن توفرت فيه الشروط القانونية الا بالاسبقية في حدود ما يخلو من درجات مستقبلا في النسبة المعينة لذلك ـ الترقية ليست حتمية بقوة القانون ـ يلزم لنشوء الحق فيها صدور قرار ادارى خاص بذلك ـ خضوع المنازعة فيها ليعاد الستين يوما الخاص بدعوى الالغاء ٠

#### ملخص الحكم:

ان قواعد قرار مجلس الوزراء الصادر ف ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ في خصوص المنسيين لا تسمح بالافادة من الترقية لمن توفرت فيه الشروط القانونية وهي أن تبلغ مدة خدمته خصسا وثلاثين سنة ، وأن يكون قد مضت على آخر ترقية مدة لا تقل عن أربع سنوات لا تسمع بذلك الا بالنسبة في حدود ما يخلو من درجات مستقبلا في النسبة المينسة لذلك و فليست مثل هذه الترقية اذن حتمية تقع بقوة القانون بحسب ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ومن ثم يلزم لنشوء الحق فيها صدور قرار ادارى خاص بذلك و وبهذه المثابة تخضع المنازعة فيها لميعاد الستين يوما الخاص بدعوى الالفاء و

( طعن رقم ۱۲۷۷ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١٩١١ )

# الغرع الثالث قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٦/٢٥

قاعدة رقم ( ٦٨٤ )

البسدا:

علاوة الثلاثين سنة ـ قرار مجلس الوزراء المسادر في ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ في هذا الشان ـ مناط الافادة منه ـ ان يكون الموظف المسمة متخلفا في المرجتين الاغربتين مدة ثلاثين سنة عند معدوره ـ لا يعتبر الموظف منسيا ، في حكم هذا القرار ، اذا الركته الترقية الى درجة اعلى قبل صدور القرار المشار اليه ورقى قبل قضاته النصلب الزمنى المطاول في درجتين منتاليتين ،

## ملخص الحكم :

يبين من مراجعة قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ ، والذي صدر تنفيذا له كتاب المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ – ٢٤٥ المؤرخ ٣٣ من يولية سنة ١٩٥٠ ، انه كان يقضي بأن « كك

موظف أو مستخدم من الدرجة الخامسة فأقل قضى بعد ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ لغاية ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ ثلاثين سينة في درجتين متتاليتين يمنح من التاريخ الاخير علاوة من علاوات درجته الحاليه ولو تجاوز بها نهاية مربوط هذه الدرجة.» - ويستفاد من هذا النص أنّ مناط الافادة من القرار الذكور أن يكون الموظف المنسى متخلفا في الدرجتين الاخيرتين مدة ثلاثين سنة عند صدور القرار المشار اليه ، وقد استصحب واضع هذه القاعدة التنظيمية في خلده أن يكون الموظف المنسى قد قضى هذا الامد البعيد في الدرجتين الاخيرتين عند صدور ذلك القرار ، لانه بهذا الشرط المحتم الذي يقتضيه قرار مجلس الوزراء يعتبر الموظف متخلفا وراسبا بحق فى درجتين متتاليتين رسوبا يستدعى منحه هذه العلاوة • أما من ادركته الترقية الى درجة أعلى قبل صدور قرار مجلس الوزراء المشار اليه في ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ ، وبعد ركود متطاول في درجتين سابقتين متتاليتين ، فلا يعتبر في حكم القرار المشار اليه راسبا منسيا ، لانه قد عوض بهذه الترقية اللاحقة تعويضا ينفى عنه وصف الموظف المنسى ، يؤكد هذا الفهم أن قرارات الانصاف وقوانينه الصادرة على التوالي في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ و ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ والمادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ـ وهي قرارات تتجه شطر هدف واهـ د وتسرى فيها روح واحدة هي انصاف قدامي الموظفين ـ هــــذه القرارات تنحى جميعا هذا المنحى فلا يعتبر راكدا منسيا في حكمها الا من لم تصبه الترقية بعد قضاء النصاب الزمنى المتطاول ف درجتين أو ثلاث درجات متتالية باستصحاب الدرجة الأخيرة ضمن الدرجتين أو الثلاث درجات المشار اليها • وعليه فان من تخلف في درجتين متتاليتين سابقتين طوال ثلاثين سنة ولكنه لم يستكمل هذا النصاب الزمنى الطويل بالنسبة الى الدرجتين الاخيرتين لأ ينطبق عليه قرار ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ ، لكونه قد أصاب بالترقية الاخيرة ما يعوضه عن هذا الانصاف ، يقطم في ذلك أن المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وهي الحلقة الاخيرة التي أكتمل بها انصاف المنسيين، ولخصت بأحكام منحى الشارع في هذا السبيل ، قد وضعت حكما دائما للترقية بقوة القانون الى الدرجة التالية بصفة شخصية فاستوجبت -طبقا لتعديلها الاخير المستحدث بالقانون رقم ٣٢٢ لمسنة ١٩٥٦ سـ

لانصاف الموظف النسى بالترقية الشار اليها أن يكون قد « قضى ٥٠ هتى 
تاريخ نفاذ هذا القانون خمس عشرة سنة فى درجة واحدة أو خمسا 
وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو ثلاثين سنة فى ثلاث درجات متتالية 
ويكون قد قضى فى الدرجة الآخيرة ثلاث سنوات على الاقل ، كى يعتبر 
مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الأخيران 
عنه بدرجة ضعيف » ولا جدال فى أن حساب هذا النصاب الزمنى المشترط 
قضاؤه فى درجتين متتاليتين أو ثلاث درجات متتالية بحسب الاحوال ، 
قد أريد به أن يندرج فيه ما قضى الدرجة الاخيرة أو الدرجة الصالية عند 
صدور النص المتقدم الذكر ، وهذا الذى هدف اليه الشارع واضح 
مكررا من قانون موظفى الدولة ، 
مكررا من قانون موظفى الدولة ،

وتمشيا مع هذا النهج واستلهاما لهذه الروح يتعين تأويل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ بحيث يمتنع استحقاق الموظف المنسى لملاوة الثلاثين سنة ، رغم استكماله شرط النصاب الزمنى الواجب قضاؤه في درجتين متتاليتين ، بسبب ترقيته الى درجة أعلى بعد ذلك وقبل صدور القرار آنف الذكر ، على اعتبار أن واضع هدذا القرار لم ينصرف قصده أبدا الى أن يتولى الوظف المنسى هذا الوجه من وجوه الانصاف بعد أن عوض عن هذا الركود المتطاول بالترقية التى اصدوره ،

(طعن رقم ١٨٤ لسنة ٥ ق ـ جلسة ٢١/٥/١٩١)

# الفصل الثاني

# القواعد الخاصة بقدامي الوظفين

## الغرع الأول

القانون رثم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ بانسانة المادة ٤٠ مكررا الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشان نظام الموظفين المدنين بالدولة

قاعسدة رقم ( ٦٨٥ )

#### المسدا:

يمنح الوظنون الذين تضوا خمسة عشر سنة في درجة واهدة او خمس وعشرين سنة في درجتين متتاليتين او ٣٠ سنة في ثلاث درجات متتالية ويكونون قد قضوا في الدرجة الاغرة منها أربع سنوات على الاتل كل الدرجات الخالية الفطية ٠

#### ملغص الفتوي:

انه بموجب القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ أضيفت الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة مادة جديدة برقم ٤٠ مكرر ويجرى نصها كالآتى :

اذا قضى الموظف خمس عشر سنة فى درجة واحدة أو خمس وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو ٣٠ سنة فى ثلاث درجات متتالية ويكون قد قضى فى الدرجة الاخيرة منها أربع سنوات على الاقل ولم تكن هناك درجات خالية لترقيته اليها اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية

من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف ه

ويغصص ثلث درجات الاقدمية المطلقة فى كل وزارة أو مصلحة التسوية الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق أحكام المادة •

وتطلبون الرأى فيما اذا كان المتصود بالفقرة الاولى من هذا النص هو أن تمنح للموظفين الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فيها كل الدرجات الخالية بما يؤدى الى استنفادها وتعطيل الترقيات بأتدمية الدرجة أو بالاختيار وفقا لاحكام المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من ذلك القانون أم أن ما قصد اليه ذلك النص هو أن لايتعدى نصيب قدامى الموظفين المشار اليهم ثلث درجات الاقدمية المطلقة لانه بغير ذلك تنشأ طبقة أخرى من قدامى الموظفين وهذا يضالف روح التشريع •

# وقد ناقش قسم الرأى مجتمعاً رأيين في هذا الموضوع •

أما الرأى الأول فمبناه أنه لما كانت المادة ٤٠ مكررا المسافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ قد وردت فى الترتيب بعد المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ التى تنظم الترقيات فى مختلف الدرجات وتجعلها موزعة بين الاقدمية والاختيار بنسب مختلفة فانه يتمين تفسير النص المضاف بما بتمشى مع أحكام المواد السابقة وبما لا يمطلها ويلنى وجودها خاصة وأن الحكم المضاف حكم دائم لن يقتصر تطبيقه على فترة معينة مصادعى الى ادماجه فى قانون نظام الموظفين وعدم الاكتفاء باصدار تشريع مستقل كما حدث فى مناسبات أخرى ٥

ولا شك فى أن توزيع الدرجات بين الاقدمية فى الدرجة وبين الاختيار على الوجه المبين فى المواد ٣٨ و ٣٠ و ٤٠ أصل جوهرى من أصول النظم الوظيفية ملحوظ فيه تحقيق المسلحة العامة لا مصلحة الموظفين وحدهم غالترقية بالاقدمية فى الدرجة تراعى فيها حالة الموظف

ووجرب تدرجة في المرتب ليستطيع مواجهة اعبائه المتزايدة • والترقية بالاختيار تبنى على اعتبارين أولهما كفاية الموظف واجتهاده واستقامة خلقه وغير ذلك من الصفات التي تحرص الادارة على تشجيعها وانمائها فى نفوس عمالها وثانيهما مصلحة الوظيفة ذاتها باسنادها أحيانا الى من يكون أصلح لها كما هو الممالي في الترقية الى الدرجات العليا • ولمسا كان ذلك كذلك فانه يبعد عن التصور أن يكون من مقاصد المشرع تعطيل هذه الترقية بنوعها لمصلحة غريق من الموظفين الذين رسبوا سمنوات طويلة في درجاتهم وايثار هؤلاء بجميع الدرجات الخالية عند مسدور التشريع أو التي تخلوا مستقبلا ، مما يتعين معه تفسير الحكم الدي استحدثه نص المادة ٤٠ مكرر بما لا يعطل الاحكام الموضوعة لتنظيم الترقيات بموجب المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ بحيث لايرقى قدامي الموظفين الى الدرجات الفعلية الخالية الا في حدود النسبة المخصصة للاقدمية الا اذا توافرت فيهم أقدمية الدرجة فضلا عن أقدمية الخدمة • أما قدامى الموظفين الذين لاتسمح أقدميتهم فى درجاتهم الحالية بترقيتهم بالتطبيق لاحكام المواد المسار اليها فيرقون الى درجات شخصية وقد عبر المشرع عن هذا المعنى بقوله أن هؤلاء القدامي يرقون بمسفة شخصية أذا لم يكن هنأك درجات خالية لترقيتهم اليها • أي اذا لم تسمح قواعد الترقيات بترقيتهم الى الدرجات الفعلية الخالية .

وذلك لأن حالة قدامى الموظفين الذين لايستحقون الترقية باقدمية الدرجة هى التى تتطلب علاجا ولذلك جاء النص الجديد ليكفل ترقيتهم فورا من اليوم التالى لاتمام المدة المشروطة ه

وأما الرأى الثانى فمبناه أن النص واضح فى منح قدامى الموظفين الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الأولى كل الدرجات الفدية الخالية • وذلك استنادا الى اطلاق عبارة النص اذ جاء فيه و انه اذا لم تكن هناك درجات خالية لترقية الموظف اليها اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية » • ومفاد هذا النص أنه اذا وجدت

درجات خالية أيا كان عددها وجب ترقية هؤلاء الموظفين اليها • لانه والنص واضح فلا محل للاجتهاد ولان المشرع وازن بين مصلحين عامتين أولاهما المصلحة الناتجة من تطبيق أحكام المواد ٣٥ و ٣٥ و ٤٠ وثانيهما أن بقاء عدد كبير من موظفى الدولة سنوات طويلة دون أن ينالوا ترقية تذكر يؤدى الى أن يشيع فى نفوسهم الياس ويحملهم على التواكل والتخاذل فرؤى أن تمالج حالتهم بمنصهم كل الدرجات التى تكون خالية دون تقيد بنسبة معينة من الدرجات الفعلية بل ولو لم تكن هاك درجات ومتى تمت ترقية من الدرجات الفعلية فى الوقت العاضر وهم السواد الاعظم من قدامى الموظفين لتراكم عددهم فان الاوضاع لا تنبث أن تعود سيرتها الاولى اذ لا ينتظر أن يكون عدد قدامى الموظفين لتراتم عددهم فان الاوضاع الذين يستحقون الترقية فى المستقبل كبيرا بحيث يؤثر على ترقيات باقى الموظفين بآقدمية الدرجة أو بالاغتيار و

لذلك انتهى القسم الى الاخذ بالرأى الاخير التزاما لحكم النص الواضيح ٠

( نتوی ۱۸۵ فی ۲/۲/۲۵۴۱ )

# قاعسدة رقم ( ٦٨٦ )

#### : البسدا:

الراكز القائونية التى يفيد قدامى الموظفين منها بالتطبيق المادة ٤٠ مكررة — تنشأ رأسا من القانون عند توافر شروطها ، لا بموجب قرار ادارى اثر ذلك على ميعاد الستين يوما الخامى بدعوى الالفاء ، وعلى معاد سعب القرار الادارى ٠ معاد

#### ملخص الحكم:

ان المراكز القانونية التى يفيد منها قدامى الموظفين بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررة لا تنشأ بموجب قرار ادارى يسقط حق الطعن فيه بالالفاء أو يمتنع صحبه بعد فوات ميعاد الستين يوما الشار اليها فى المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، وانما هي مراكز قانونية تنشا بالقانون ذاته رأسا في حق صاحب الشأن أن توافرت شروطها ، وهذا مستفاد من مدلول المادة ٥٠ مكررة التي تقضى بأنه اذا توافرت في الموظف شروطها اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية من اليوم التالي لانقضاء المدة الواجب توافرها ، ما لم يكن التقريران الاخيران بدرجة ضعيف ، وما دامت هذه المراكز القانونية تنشأ بقوة القانون ، فهي من الحقوق التي لا يسرى عليها ميعاد السقوط المذكور ، وانسا فيهم لدد التقادم المعتادة بالنسبة للجانبين :الموظف أو الحكومة ، فيجوز للموظف أن يطالب بتسوية وضعه القانوني على مقتضاها خلال مدد التقادم ، كما يجوز للادارة خلالها الفاء هذه التسويات أن كانت قد تمت على خلاف القانون بصرف النظر عن ميعاد الستين يوما المشار اليه ، وفي الحق فان القرار الذي يصدر في هذا المصوص لا يعدو أن لكون كاشفا للمركز القانوني الذي يستحقه أو لا يستحقه صاحب الشأن

( طعن رتم ٣٨ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢١/٣/٣٥١ )

قاعسدة رقم ( ۲۸۷ )

#### المحدا:

لا اعتبار للاقدمية الاعتبارية في حساب مدة الخمس عشرة سنة المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/٧/٨ ــ الموظفون الذين يفيدون من قانون المعادلات الدراسية لسنة ١٩٥٣ يفيدون من احكام المادة ٤٠ مكررة من قانون الموظفين ــ اعمال اثر الاقدميات الاعتبارية في خصوص ترقية قدامي الموظفين منوط بالمركز القانوني الذي تحدده القوانين أو القرارات التنظيمية التي تصدر معن يملكها في هذا الخصوص٠

#### ملخص الحكم :

أن مجلس الوزراء حين اصدر قراريه في ٢ منمايو و ١٧ من أغسطس

سنة ١٩٥٣ قد أكد في صراحة بأن « لا يترتب على تعديل الاقدمية أية زيادة في الماهية » ، وغني عن البيان أن تطبيق المادة ع مكررة نتيجة لتعديل الاقدمية يترتب عليه زيادة في الماهية ، وقد كشف مَجْلُسُ الوزراء ... وهو المنشيء للمركز القانوني ... عن نيته في وضوح ، فأصدر تفسيرا لهذين القراريين بقراره المسادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ مؤكدا عدم حساب الاقدمية الاعتبارية ضمن المدد التي يجوز ادخالها في تطبيق أهكام المادة ٤٠ مكررة ، وقد سبق لهذه الحكمة أن قضت بأن قرار مجلس الوزراء الصادر ف ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ بشأن انصاف الموظفين المنسيين لا يفيد منه الموظف المنسى الا اذا كان قد قضى فعلا قبل ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ في درجته الحالية ... أي الفعلية ... خمس عشرة سنة ، وآية ذلك أن الاقدميات الاعتبارية لم يكن لها وجود عند صدور هذا القرار وغيره من قرارات الانصاف ، وذلك بخلاف الموظفين الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية ، فانهم يفيدون من أحكام المادة ١٠ مكررة معد أن أكدت ذلك المذكرة الايضاحية لهذا القانون • ومرد ذلك كلسه الم، أن أعمال أثر الاقدميات الاعتبارية في خصوص ترقية قدامي الموظفين منوط بالمركز القانوني تحدده القوانين أو القرارات التنظيمية التي تصدر ممن يملكها في هذا الخصوص ، ولاا كان مجلس الوزراء هو المنشىء للمركز القانوني حسب التفويض المعطى له بمقتضى القانون ، فله أن يحدد هذا المركز ، ويعتبر آثاره على الوجه الذي يقدره •

( طعن رقم ۳۸ لسنة ۲ ق - جلسة ۱۹۰۹/۳/۳۱ )

## قاعدة رقم ( ٦٨٨ )

#### البسدا:

قدامى الموظفين ــ افادتهم من المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ــ منوطة بتوافر شروط تلك المادة على مقتضى التسوية التى تتم بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية مفسرا بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ ٠

## ملخص الحكم:

ان افادة الموظفين من المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة فى خصوص قدامى الموظفين منوطة سوافر الشروط المنصوص عليها فى هبذه المادة على مقتضى نتيجة التسوية التى تتم فى حق الموظف بالتطبيق لاحكام قانون المادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ مفسرا بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ (طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢ ق ب جلسة ١٩٥٢/٤/١٤)

# قاعسدة رقم ( ۱۸۹ )

#### المسسدا :

المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة — عدم اشتراطها أن يكون الموظف قد قضى خدمته فى الدرجات الثلاث وهو يشغل وظائف داخلة فى الهيئة سيكفى أن يتحقق فيه وقت تطبيقها مسفة الموظف الداخل فى الهيئة مع توافر باقى الشروط المطلوبة فى هذا النص ٠

## ملخص الحكم :

انه ولثن كانت المادة ٤٠ مكررا قد وردت فى الباب الاول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة — وهو الباب الخاص بالموظفين الداخلين فى الهيئة ... الا أنها لم تشترط أن يكون الموظف قد يضف خدمته فى الدرجات الثلاث وهو يشغل وظائف داخلة فى الهيئة ، اذ أن حكمة التيسير على قدامى الموظفين التى قامت عليها هذه المادة تتنافى مع هذا التفسير الضيق ، فلا يقف تطبيقها عند حسد الموظفين الذين أمضوا المدد المبينة فيها فى وظائف داخل الهيئة ، بل يصدق حكمها على كل من تحققت فيه وقت تطبيقها صفحة الموظف الداخل فى الهيئة ، اذ أن هذه الصفة هى شرط أعمال النص بحكم وروده فى الباب الأول من القانون ، حيث لا تخصيص بلا هخصص ، متى توافرت باقى الشروط المتطلبة لامكان الاغادة من هذا النص .

( طمن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٢/١١/١٥١ )

# قاعسدة رقم ( ٦٩٠)

المسدا:

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/١٠/١٥ بشان قواعد التيسير ـ نصه على اعتبار مدد الفدمة التي قفيت بالدرجة الثانية وما فوقها في سلك الفارجين عن الهيئة كانها مدد قضيت بالدرجة التاسمة ـ سريان هذا التفسير على من ينطبق عليه حكم المادة ٤٠ مكررة من قانون نظام الدولة ٠

# ملخص الحكم:

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد نص على اعتبار مدد الخدمة التى قضيت في وظائف من الدرجة الثانية وما فوقها في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة كانها مدد قضيت بالدرجة التاسعة ، وإذا كان هذا القرار قد استهدف بحكمه أن يطبق في خصوص المدد التى تحسب عند الترقية تيسيرا ، طبقا لقرارات سنة ١٩٥٠ الصادرة في هذا الشأن ، فإن المادة ، و مكررا التى اضيفت الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالقانون ٤٥ لسنة ١٩٥٣ لم تخرج عن أن تكون تقنينا مجمعا لقواعد التيسير التي صدر في شأنها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، اذ جاء في مذكرتها الايضاحية : « وقد أضيفت مادة جديدة برقم ، و مكررا لعلاج حالة قدامي الوظفين » ، ومن ثم غان التفسير الوارد في القرار المساد اليه يصدق على كل من ينطبق عليه حكم هذه المادة .

( طعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦٤٤/١١/١٥١ )

قاعدة رقم ( ٦٩١)

البسدا:

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/١٠/١٠ بشان قواعد التيسير س نصه على اعتبار مدد الخدمة التي قضيت بالدرجة الثانية وما فوقها في سلك الخارجين عن الهيئة كانها مدد قضيت بالدرجة التاسعة سريان هذا التفسير على من ينطبق عليه حكم المادة ٤٠ مكررا من قانون الوظفين،

#### ملخص الحكم:

في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ صدر قراران من مجلس الوزراء أحدهما خاص بحساب مدد الخدمة السابقة التي يقضيها الموظفون والمستخدمون من حملة المؤهلات الدراسية على اعتمادات في وزارات الحكومة ومصالحها في درجة أو غير درجة أو في درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي أو باليومية ، والآخر خاص باعتبار المدد التي قضيت في وظائف من الدرجة الثانية وما غوقها في سلك الستخدمين الخارجين عن الهيئة كأنها مدد خدمة قضيت بالدرجة التاسعة • وقد استهدف مجلس الوزراء بهذا القرار الاخبر مواجهة مشكلة معض المستخدمين في الوظائف الخارجة عن هيئة العمال اللذين نقلوا الى الدرجتين التاسعة والثامنة فيما يتعلق بحساب مدد خدمتهم السابقة على هاتين الدرجتين ضمن المدد المنصوص عليها في قراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من مايو و ٢٥ يونية سنة ١٩٥٠ الخاصين بتيسير الترقيات والعلاوات العادية واللذين تضمنا تحديدا لنسب الترقية في مختلف الدرجات والكادرات وبيانا لاقمى مدد للبقاء في الدرجات من التاسعة الى الخامسة ولاستحقاق العلاوات بالشروط والاوضاع التي نصا عليها • وقد جاء فهذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره المذكور «وبمناسبة صدور قواعد التيسير المشار اليها تستطلع بعض الوزارات والمصالح الرأى فيما اذا كان يجوز اعتبار المدد التي قضاها بعض المستخدمين في الوظائف الخارجة عن الهيئة ثم نقلوا بعد ذلك الى الدرجتين التاسعة والثامنة ضمن المدد المنصوص عليها في قواعد تيسير الترقيات والعلاوات العادية حتى يمكنهم الانتفاع بعلاوة الثلاثين سنة وكذلك ينتفعون بالاقدمية التي اكتسبوها في تلك الوظائف الخارجة عن الهيئة ليتسنى ترقيتهم الى الدرجات الاعلى وفقا لحكم المدد التى نص عليها قرارا مجلس الوزراء الصادران في ١٧ من مايو و ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ بترقيتهم عادية الى الدرجة الثامنة مع احتساب مدة الدرجة التاسعة والدرجات الموازية لها ــ وتلاحظ وزارّة الماليــة أنه مما أن الدرجة الثانية هي أقل درجات الوظائف الخارجة عن الهيئة التي متوسط ربطها يعادل متوسط ربط الدرجة التاسعة ــ ولما كان المقصود من قواعد الترقيات والملاوات المادية هو التيسير على الموظفين ، لذلك ترى

اعتبار المدد التي قضيت في سلك الوظائف الخارجة عن الهيئة من الدرجة الثانية السايرة فما فوقها كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة ، أى يجوز حسابها ضمن المدد المنصوص عليها بقواعد تيسير الترقيات والعلاوات العادية المشار اليها في صدر هذه المذكر \_ بحثت اللجنية المالية هذا الرأى ورأت الموافقة على اعتبار المدد التي قضيت في تلك الوظائف الخارجة عن الهيئة من الدرجة الثانية السايرة فما فوقها كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة » • ولما كان قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره قد استهدف بحكمه أن يطبق في خصوص المدد التي تحسب عند الترقية تيسيرا طبقا لقرارات سنة ١٩٥٠ الصادرة في هذا الشان ولما كانت المادة ٤٠ مكررا التي أضيفت الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة لم تخرج عن أن تكون تقنينا مجمعا لقواعد التيسير التي صدر في شأنها قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، اذ جاء في المذكرة الايضاهية للقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ الذي أضيفت بمقتضاه هذه المادة : « وقد أضيفت مادة جديدة برقم ٤٠ مكررا لعلاج قدامي الموظفين » ، فان التفسير الوارد في قرار ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ يصدق على من ينطبق عليه حكم هذه المادة ، ويكفى في ذلك أن يكون الموظف الذي يصدق عليه هذا الحكم قد تحققت فيــه وقت تطبيق المادة المذكورة صفة الداخل في الهيئة ، تلك الصفة التي هي شرط اعمال النص بحكم وروده في الباب الاول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ متى توافرت باقى الشروط المتطلبة لامكان الافادة من هذا النص •

( طعن رقم ١٠٦ كسنة ٢ ق ــ جلسة ١٠٧/٢/٩ )

قاعسدة رقم ( ٦٩٢ )

المسدا:

قرار مجلس الوزراء في ٦ مايو و ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ باحتساب اقدمية اعتبارية لموظفى الدرجة الثامنة الفنية بشروط معينة سـ عدم احتساب هذه الاقدمية الاعتبارية عند تطبيق المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لمئة ١٩٥١ ــ اعمال أثر الاقدميات الاعتبارية عند تطبيق هذه المادة منوط بالركز القانوني الذي تصدده القوانين أو القرارات التنظيمية التي تصدر ممن يملكها في هذا الخصوص •

## ملخص الحكم:

ان مجلس الوزراء وافق بجلستيه المنعقدتين في ٦ من مايو و ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ على تعديل اقدمية موظفى الدرجة الثامنة الفنسة الموجودين في الخدمة وقت صدور هذين القرارين من ذوى المؤهلات الدراسية التي لا تجيز التعيين في هذه الدرجسة وغير ذوى المؤهلات ، بحيث تعتبر أقدمية كل منهم في الدرجة المذكورة من التاريخ القالي لمضي سبع سنوات على تاريخ تعيينهم لاول مرة ، سواء كان هذا التعيين في وظائف خارج الهيئة أو باليومية أو بمكافأة أو بمربوط ثابت أو على درجة تاسعة ، آذا كانت مدة العمل بتلك الوظائف غير منقطعة ، وكانت أعمالهم فيها مماثلة لاعمال وظائفهم بالدرجة الثامنة الفنيـة . وقد هرص مُجلس الوزراء على أن يؤكد في صراحة أنه « لا يترتب على تعديل الاقدمية أية زيادة في الماهية » • ولما كان تطبيق المادة •٤ مكررا نتيجة لتعديل الاقدمية يترتب عليه زيادة في الماهية ، فلا تحسب هذه الاقدمية الاعتبارية ضمن المدد التي يجوز ادخالها في تطبيق أحكام هذه المادة . وقد كشف مجلس الوزراء ــ وهــو المنشىء للمركز القانوني ـ عن نيته في وضوح ، فأصدر تفسيرا لهذين القرارين بقراره الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ مؤكدا المعنى سالف الذكر . وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن قرار مجلس الوزراء الصادر ف ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ بشأن انصاف الموظفين النسيين لا يفيد منه الموظف المنسى الا اذا كان قد قضى فعلا قبل ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣ في درجته الحالية \_ أي الفعلية \_ خمس عشرة سنة ، وآية ذلك أن الاقدميات الاعتبارية لم يكن لها وجود عند صدور هذا القرار وغيره من قرارات الانصاف ، وذلك بخلاف الموظفين الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية غانهم يفيدون من أحكام المادة ٤٠ مكررا بعد أن أكدت ذلك المذكرة الابيضاحية لهذا القانون ، ويؤدى ذلك كله الى أن اعمال أثر الاقدميات الاعتبارية في خصوص ترقية قدامي الموظفين منوط بالمركز القانوني الذي تحدده القوانين أو القرارات التنظيمية التى تصدر ممن يملكها فى هذا الخصوص حسب الشروط التى يعينها وبالدى الذى يحدده و ولما كان مجلس الوزراء هو المنشىء للمركز القانونى حسب التفويض المخول له بمقتضى القانون ، فان له أن يحدد هذا المركز ، ويعتبر آثاره على الوجه الذى يقدره ،

( طعن رقم ۱۰۳ لسنة ۲ ق \_ جلسة ۱۹۵۷/۲/۹ )

قاعدة رقم ( ٦٩٣ )

البيدا:

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/١٠/١ ... اعتباره المسدد التي ففسيت في الوظائف الخارجة عنالهيئة من الدرجة الثانية غما فوقها كانها مدد قفسيت بالدرجة التاسعة ... عمومية هذا القرار ... القول بقصر سرياته على المينين على درجات من درجات الكادر المام دون المينين على كادر خاص لا سند له ٠

# ملخص الحكم:

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد جاء عاما بالنسبة للمستخدمين الخارجين عن الهيئة والتي متوسط ربطها يعادل متوسط ربط الدرجة التاسمة ، وقد أوجب اعتبار المدد التي قضيت في تلك الوظائف الخارجة عن الهيئة من الدرجة الثانية فما فوقها كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة ، فاذا ثبت أن المطمون عليه كان يشغل وظيفة نفر مطافىء وهي من الوظائف الخارجة عن هيئة الممال ومتوسط ربط درجتها ٥٧ ج سنويا ، أي انها لا تقسل عن متوسط ربط الدرجة الثانية للوظائف الخارجة عن الهيئة — فان قرار مجلس ربط الدرجة الثانية للوظائف الخارجة عن الهيئة — فان قرار مجلس الوزراء سالف الذكر يسرى عليه ، ولا حجة في القول بأنه لا يخضع لاحكام هذا القرار بزعم أنه لم يكن معينا على درجة من درجات الكادر المام ، بل كان خاضما لكادر خاص هو كادر البوليس ،

( طعن رقم ۱٤٩٨ لسنة ٢ ق -- جلسة ١٩٥٧/٢/١١ )

(n 77 - 3 77)

## قاعدة رقم ( ٦٩٤ )

#### المسدا:

موظف • ترقية حتمية • درجة شخصية ــ الرسوم بقانون رقم 179 لسنة 1907 بترقية بعض الوظفين الى درجات شخصية ممن امضوا ١٩٥٠ لسنة في درجاتهم ــ اعتبار الموظف مرقى بقوة القانون متى توافرت فيه شروطه ــ تراخى الادارة في اجراء التسوية حتى صدر القانون درقم ١٤ لسنة ١٩٥٣ بتطبيق احكام المادة ١٠٠ مكررا من قانون الموظفين ــ لا تأثير له على المركز القانوني الذي نشأ قبل العمل بهذا النمي •

### ملخص الفتوى:

. تغص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ بترقية بعض الموظفين الى درجات شخصية على أن « يرقى بصفة شخصية الى الدرجة التالية كل موظف أو مستخدم من الدرجة التاسعة الى الدرجة الخامسة قضى في درجته الحالية خمس عشرة سنة على الاقل في ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٢ » •

فاذا كان الثابت أن الموظفة في الحالة المعروضة قضت لغاية ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٧ تاريخ صدور المرسوم بقانون سالف الذكر أكثر من خمس عشرة سنة في الدرجة الثامنة ، فانها تعتبر مرقاة الى الدرجة السابعة ويكون حقها في الافادة من أحكامه قد نشأ وترتب لها بقوة القانون من يوم نفاذه وقد اكتسبت هذا الحق من القانون مباشرة دون حاجة الى صدور قرار فردى في هذا الصدد فليس لجهة الادارة سلطان في الترخيص في منح هذا الحق أو منعه بعد افصاح المشرع عن ارادته في الترخيص في منح هذا الحق أو منعه بعد افصاح المشرع عن ارادته في منحه وانشائه ، ومن المسلم به أن الموظف لايضار من خطأ الادارة أن منحه وانشائه ، ومن المسلم به أن الموظف لايضار من خطأ الدروم تواخى الوزارة في تسوية حالة الموظفة الذكورة طبقا لاحكام المرسوم بقانون المشار اليه غير ذي أشر على حقوقها المستمدة منه مباشرة، ولايترتب عليه تطبيق أحكام المادة في محلون من قانون نظام موظفى الدولة في شأنها ، فقد أضيفت هذه المادة الى القانون المذكور بالقانون رقم ١٤

اسنة ١٩٥٣ الصادر في ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وهو تأريخ تال لاعتبارها مرقاة الى الدرجة السابعة الشخصية من ١٩٥٨ ن ديسمبرسنة ١٩٥٧ لاعتبارها مرقاة المنافق بقشانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٧ الذي أنشأ لها حقا ذاتيا ومركزا قانونيا ، ولا يجوز الانتقاص من ذلك الحق بتشريع لاحق غير ذي أثر رجعي •

( نتوی ۸۲ فی ۱۹۵۷/۳/۲۶ )

# قاعسدة رقم ( ٦٩٥)

المسحا:

القانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ ... عدم انطباقه الا في حق الوظفين الداخلين في الهيئة دون الخارجين عنها •

## ملخص الحكم:

أن القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ قد نص في مادته الاولى على أن « يرقى بصفة شخصية الى الدرجة التالية كل موظف أو مستخدم من الدرجة التاسعة الى الدرجة الخامسة قضى في درجته الحالية خمس عشرة سنة على الاقل في ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٢ ، ويخصم بتكاليف هذه الترقيات على وفر اعتمادات الباب الاول في ميزانية كل وزارة أو مصلحة » ، وهو بهذه الثابة لا يطبق الا في حق الموظفين الداخلين في الهيئة دون الخارجين عنها ، وآية ذلك : (أولا) أن الدرجات التي نصت عليها المادة المذكورة ، على ما يبين من الاطلاع على جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، هي من درجات الموظّفين الداخلين في الهيئة ( ثانياً ) تنص المادة ١١٧ من الباب الثاني من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ – وهو الباب الخاص بالستخدمين الخارجين عن الهيئة - على أن « تسرى على المستخدمين الخارجين عن الهيئة فضلا عن الاحكام الواردة في هذا الباب نصوص المواد ٧ و ١٣ والفقرتين الاولى والثالثة من المادة ۲۱ والفقرة الاولى من كل من المادتين ۲۲ و ۲۳ والمواد ۲۰ و ۳۳ و ٣٩ و ٣٧ والمواد من ٤٢ الى ٤٨ ••• » ، ولم تشر تلك المادة الى

المادة ٤٠ مكررا من القانون المذكور التى هى استمرار للقانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٧ ولئن كانت المادة ٤٠ مكررا قد أضيفت بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ ثم عدلت بالقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٣ الا أنه مع ذلك لم يدخل أى تعديل على المادة ١١٧ سالفة الذكر يقضى بسريان احكام المادة ٤٠ مكررا على المستخدمين الخارجين عن الهيئة ٠

( طعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٥/٦/١٥٥ )

# قاعدة رقم ( ٦٩٦ )

#### المسدا:

اهتساب مدد العمل السابقة للموظف طبقا للقرار الجمهورى رقم 185 لسنة 1917 لا يستتبع استفادته من حكم المادة ٤٠ مكررا من القانون ٢٠١٠ لسنة ١٩٥١ ـ أثر ذلك ـ عدم جوازترقيته ترقية حتمية الى الدرجة التالية لدرجته الا اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار ولو كان استوفى النصاب الزمنى المنصوص عليه فى المادة المذكورة فى تاريخ اسبق ٠

#### ملخص الفتوى:

ان المادة وع مكررا من قانون نظام موظفى السحولة رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥١ ستنص على أنه « اذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة فى درجتين متساليتين أو ٢٧ سنة فى درجتين متساليتين أو ٢٧ سنة فى أربع درجات متتالية و ٢٨ سنة فى أربع درجات متتالية و ٢٨ سنة فى أربع درجات متتالية و ٢٠ سنة مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف و ويسرى هذا الحكم مستقبلا على من يكمل المدد السابقة ، ويعتبر مرقى بالشروط نفسها من اليوم التالى لانقضاء المسدد ٥٠٠ » •

وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٩٧ - في شأن تطبيق القرار الجمهوري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٨ على من لم يتقدم بطلب ضم مدد العمل السابقة في الميعاد - ونص في المادة الأولى منه على أنه « يجوز لمن لم يطلب الانتفاع بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجـة والمرتب والمرتب والمرتب والمرتب الدرجة ـ في الموعد المحدد ، أن يطلب حساب مدد العمل السابقة بالتطبيق لتلك الاحكام ، ووفقا للشروط والاوضاع الواردة به وذلك في ميعاد لا يجاوز ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ، والا سقط الحق في حساب هذه المدد » ه

ولما كان تحقق الشرط الزمنى الذى اقتضته المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة ، لترقيبة الموظف الذى ضمت له مدة خدمة سابقة حترقية حتمية الى الدرجة التالية ، لا يتوافر لهذا الموظف الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقراا الذى اكتسب بموجبه حقة فى ضم مدة خدمته السابقة • ومن مم فان الفادة الموظف من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ للدرجة والرتب وأقدمية الدرجة والرتب وأقدمية دائمة أو من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٩٨ المشار أو من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٩٦ المشار اليه لل تستتبع تطبيق المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ١٩٠٠ المشار اليهما ، بمعنى أنه لا يجوز الله في هذه المالة الى الدرجة التالية المشار اليهما ، بمعنى أنه لا يجوز الى هذه المالة المتارا النهما ، بمعنى أنه لا يجوز الى هذه المالة المتارا الذي أجيز بمقتضاء حساب مدد العمل السابقة •

وعلى مقتضى ما تقدم ، فانه بالنسبة الى الموظفين الذين فاتهم تقديم طلبات حساب مدد المخدمة السابقة فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ لشار اليه وسقط بذلك حقهم فى حساب تلك المدد ، ثم جاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤٢ سنة ١٩٦٦ ، فانشأ لهم حقا فى حسابها — فان حسساب مدد خدمتهم السابقة بمقتضى هذا القرار الاخير ، لا يجمل لاى منهم حقا فى الترقية طبقا لحكم المادة ٤٠ مكررا المشار اليها ، الا اعتبارا من تاريخ العمل به ، ذلك لانه قبل نفاذ هذا القرار كان الموظف قسد سقط حقه فى الضم نهائيا ، وعلى مقتضى ذلك يعتبر القرار الاخير هو سقط حقه فى الضم نهائيا ، وعلى مقتضى ذلك يعتبر القرار الاخير هو

القرار الذي أنشأ له الحق في الضم ، فلا تجوز ترقيته ترقية حتمية طبقا للمادة ٤٠ مكررا سالفة الذكر ، الا من تاريخ العمل بالقرار المشار اليه، ولو كان قد استوفي النصاب الزمني الواجب توافره للترقية وفقا لمكم المادة المذكورة ، في تاريخ سابق لذلك ه.

لهذا انتهى الرأى الى أن الموظفين الذين افادوا من حساب مدد العمل السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، لايفيدون من الترقية المصمية المقررة فى المادة ٤٠ مكررا المذكورة ، الا اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار ، ومن ثم لا يصح ترقيتهم الى الدرجات التالية لدرجاتهم بصفة شخصية \_ طبقا لتلك المادة .. الا اعتبارا من ذلك التاريخ ، ولو كانوا قد استوفوا النصاب الزمنى المنصوص عليه فى المادة ٤٠ مكررا فى تاريخ أسبق ٠

( نتوی ۷۱۰ فی ۱۹۹۳/۷/۱

# قاعسدة رقم ( ۲۹۷ )

#### المسدا:

نص المادة ١١ من قانون التوظف رقم ٢١٠ اسنة ١٩٠١ ممدلة بالقانون ١٢٠ اسنة ١٩٦٠ على تخصيص ثلث درجات الاقدمية الملقة في كل وزارة أو مصلحة لتسوية الدرجات الشخصية الناتجة عن ترقية قدامي الموظفين طبقا للمادة ٤٠ مكررا من قانون التوظف ، وعن تطبيق قانون المادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ ــ هدف الشارع من هذا التخصيص ــ وجوب شغل الدرجات الاصلية المذكورة باصحاب الدرجات الشخصية بقوة القانون من تاريخ خلوها دون حاجة لاى اجراء ــ اثر ذلك : امتناع المترقية عليها لكونها غير خالية ، غاذا ما صدر قرار بالترقية عليها يعتبر منعدما غير ذي اثر قانوني لوروده على غير محل٠

#### ملخص الفتوي :

تنص المادة ٤١ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على أنه « مع عدم الأخلال بنصوص المادتين ٣٥، ١٤ اذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة فى درجة واحدة أو ٢٤ سنة فى درجتين متتاليتين أو ٢٨ سنة فى درجتين متتاليتين أو ٨٥ سنة فى أربع درجات متتالية اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الأخيران عنه بدرجة ضعيف و ويسرى هذا الحكم مستقبلا على من يكمل المدد السابقة ـ ويعتبر مرقى بالشروط نفسها فى اليوم التالى لانقضاء المدة و والموظفون الذين أكملوا هذه المدة قبل صدور هذا القانون ـ يعتبرون مرقين من تاريخ صدوره و

ويخصص ثلث درجات الاقدمية المطلقة في كل وزارة أو مصلحة لتسوية الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق أحكام هذه المادة والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعالات الدراسية المعدل بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ ه

ويبين من الفقرة الأخيرة من هذا النص ، أن القانون يقضى بأن تخصص عليها ثلث الدرجات المخصصة للترقيات بالاقدمية في كلوزارة أو مصلحة ، لتسوى عليها الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق مانصت عليه المادة ، في مكررا من ترقية الموظف الذي يقضى في درجة واحدة أو في درجتين منتالية بن في درجات منتالية ، المدد المنصوص عليها فيه ، الى الدرجة التالية لدرجته اعتبارا من تاريخ اكتمال هذه المدد ، وكذلك الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق تانون المسادلات الدراسية الذي يقضى باعتبار الموظفين تلذين تسرى في شأنهم أحكامه ، في الدرجات المتررة للمؤهلات الحاصلين عليها ، اعتبارا من تاريخ عصولهم عليها أو من تاريخ التحاقهم بخدمة الحكومة ، أي التاريخ مراقب المتكومة ، أي التاريخ من قرب ،

وقد اراد الشارع بهذا التخصيص التخلص من الدرجات الشخصية الناشئة عن الترقيات والتسويات المشار اليها والتي قررت حتى لايكون تطبيق أحكام المادة ٤٠ مكررا وقانون المعادلات الدراسية ، رهنا بوجود درجات خالية ، اذ أن تطلب ذلك مما يحول دون تحقيق ما استهدفه الشارع بهذه الاحكام من التيسير على قدامى الموظفين الذين ظلوا فى درجاتهم المدد الطويلة المنصوص عليها فى تلك المادة ، ومن تسوية حالة درجاتهم المدد الطويلة المنصوص عليها فى تلك المادة ، ومن تسوية حالة

حملة المؤهلات الدراسية الموجودين بالخدمة فى ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ تاريخ نفاذ قانون المعادلات الدراسية ، تسوية تعالج الاوضاع التي كانوا فيها والتي كانت مثار الشكوي المتكررة منهم • وفي سببيل تحقيق هذه الاهداف ــ قضى الشارع باجراء الترقيات والتسويات المسار اليها ، على أساس ونسع آلموظف في الدرجة التي يرقى اليها ، أو يستحقها طبقا للتسوية ... وذلك بصفة شخصية ، مراعاة لاوضاع الميزانية التي لا تتضمن عندئذ درجات أصلية يمكن وضعه عليها • وهذا بطبيعته وضع مؤقت ، وتضمن القانون وسيلة تسويته بما نص عليـــه من أنه عند وجود درجات خالية ، يخصص ثلثها لوضع أصحاب الدرجات الشخصية عليها ، حتى تستنفذ هذه الدرجات ، وتخصيص ثلث الدرجات المخصصة للترقية بالاقدمية ، لاصحاب الدرجات الشخصية ، على نحو ما سلف شرحه انما يتم بقوة القانون ، بحيث ينشأ الركز القانوني المترتب عليه بمجرد خلو الدرجات ، ودخولها في نسبة الثلث المسار اليها دون حاجة الى اتخاذ أى اجراء في هذا الخصوص ومن ثم لا يعدو الامر مجرد تنفيذ مادى لما ترتب بقوة القانون ، من تخصيص هذه الدرجات لاجراء التسوية المشار اليها وبذلك تصبح الدرجات المذكورة مشغولة بمن يسعفهم الدور من أصحاب الدرجات الشخصية المشار اليهم ، أذ يعتبر هؤلاء قد وضعوا بقوة القانون على الدرجات الاصلية المسار اليها ، اعتبارا من تاريخ خلوها .

ونحمل مما سبق أن تسوية أصحاب الدرجات الشخصية على الدرجات الاصلية التي تدخل في حدود النسبة المخصصة لاجراء هذه التسوية ، طبقا المادة ٤٠ مكررا سالفة الذكر ، تتم بقوة القانون ، بحيث ينشأ المركز القانونى المترتب عليها بمجرد تحقق موجبه ، وهو خلسو الدرجات الاصلية الداخلة في حدود هذه النسبة ،

وعلى مقتضى ذلك ، فان الدرجات الاصلية المذكورة ، تشخل بقوة القانون بأصحاب الدرجات الشخصية المشار اليهم ، اعتبارا من تاريخ خلوها ، يترتب على ذلك كل الآثار التي تترتب قانونا ، على شخل درجة ما ، ومنها امتناع الترقية اليها ، لأن الترقية لا تكون الا الى درجة خالية ،

وتطبيقا لذلك ــ فانه ما دام الثابت الذي لا نزاع فيه بين كل من ديواني الموظفين والمحاسبات - أن الدرجة الخامسة التي خلت في وزارة الاشفال العمومية في ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٢ ، تدخل في نسمة الثلث ، المخصصة لتسوية الدرجات الشخصية ، اذ أن الترقية الى هذه الدرجة كلها تتم بالاقدمية ، طبقا القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ وكانت هـــذه الدرجة هي سادس درجة خامسة تخلو في تلك السنة وكانت الدرجات الخمس التي خلت قبل ذلك قد شغلت أربع منها بالترقية اليها ، وشغلت درجة منها بتسوية درجة شخصية عليها \_ فان هذه الدرجة التي خلت فى ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٢ ، تكون قد تعينت كدرجة تسوية ، ومن ثم تعتبر مشغولة بقوة القانون اعتبارا من هذا التاريخ ، بصاحب الدرجة الشخصية الذى حصل عليه الدور ليوضع على درجة أصلية طبقا للقانون • وتبعا لذلك يكون من غير الجائز قانونا الترقية بعد ذلك على هذه الدرجة ، والقرار الذي يصدر باجراء مثل هذه الترقية ، لا يجد محلا يرد عليه ، فيكون لذلك غير ذي أثر قانونا • ويعتبر لذلك كأن لم يصدر أصلا ، لاستحالة أعمال مقتضاه قانونا ، ما دام أنه ليس ثمة درجة شاغرة ، تجرى ترقية الوظف الرقى به عليها •

ولما تقدم ــ يكون القرار الوزارى رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٦٢ المسار اليه فيما سلف ــ جاء فيما تضمنه من الترقية الى الدرجة الخامسة الكتابية التى خلت بوزارة الاشغال ف ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٢ ، رغم كونها قد شغلت فى التاريخ المذكور بوضع أقدم الموظفين أصحاب الدرجات الخامسة الشخصية عليها ء غير مصادف محلا يرد عليه ، مما يقتضى عدم الاعتداد بالترقية المقررة به ، واجراء مقتضى ذلك وترتيب أثره قانونا ، دون تقيد بميماد ، وبذلك ترد الترقية المشار اليها ، الى تاريخ خلو درجة خامسة أخرى أن كانت قد خلت بمدئذ درجات والا اعتبرت كأن لم تكن ، بكل ما يترتب على ذلك من آثار •

لهذا انتهى رأى الجمعية الى تأييد رأى ادارى الفتوى والتشريع لديوانى الموظفين والمحاسبات الذى ضمنت كتابها رقم ٥٨/٥/٥٢ المؤرخ ف ١٨ من يناير سنة ١٩٦٣ ٠

( مُتوى ٦٤ في ١٩٦٤/١/٢٨ )

## قاعدة رقم ( ۱۹۸ )

#### المسدا:

القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ بترقية بعض الموظفين الى درجات شخصية — مقصور على الموظفين النسيين الذين أمضوا فعلا حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٥٢ خمس عشرة سنة في أحدى الدرجات من التاسعة الى المخامسة — لا يشمل من تكتمل لهم هذه المدة بعد هذا التاريخ — تسوية حالة موظف على خلاف احكامه — من حق الادارة بل يقع واجبا عليها أن تعيد تسوية الحالة دون تقيد بمواعيد السحب •

## ملخص الحكم:

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن يرقى بصفة شخصية الى الدرجة التالية كل موظف أو مستخدم من الدرجة التالية كل موظف أو مستخدم من الدرجة التاسعة الى الدرجة الخامسة قضى فى درجته الحالية خمس عشرة سنة على الاقل فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٧ • ويخصم بتكاليف هذه الترقيات على وفر اعتمادات الباب الأول فى ميزانية كل وزارة أو مصلحة • وواضح أن هذا القانون انما يعنى طائفة معينة من الموظفين المنسين هم أولئك الذين أمضوا فملاحتى ٣٠ من يولية سنة ١٩٥٧ خمس عشرة سسنة فى احدى الدرجات من التاسعة الى الخامسة دون غيرهم من الموظفين الذين تكتمل لهم هذه المدة بعد ذلك ، ولما كان الثابت أن المسدى لم يتوافر له شروط استحقاق الترقية فى ١٩٥٠/٦/٣٠ لانه لم يكن قسد أكمل خمس عشرة سنة فى ذلك التاريخ فانه يخرج بالتالى من مجسال تطبيق القانون ويكون من حق الادارة بل يقع واجبا عليها ودون التقيد بمواعيد السحب أن تميد تسوية حالته طبقا الموضاع السليمة نزولا على القانون •

( طعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٧ ق ... جلسة ١/١/١٦٦١ )

# قاعد رقم ( ۲۹۹ )

المسا:

الترقية الوجوبية التى تتم بقوة القانون بالنسبة الى قدامى الموظفين طبقا لما تقفى به المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ــ مجالها انما يترتب هيث تكون الترقية الى الدرجة التالية في ذات الكادر الذي ينتمى اليه الموظف ٠

## ملخص الحكم:

ان مجال الترقية الوجوبية التي تتم بقوة القانون بالنسبة لقدامي الموظفين طبقا لما تقضى به المادة وع مكررا من القانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة انما يكون محل الترقية فيها الى الدرجة التالية في ذات الكادر الذي ينتمى اليه الموظف ، وهو ما أقصح عنه المشرع بالنص المريح حيث أشار في صدر المادة الى وجوب عدم الأخلال بنص المادة (ع التي أرست ضوابط الترقية من أعلى درجة في الكادر الفنى المتوسط الى الدرجة التالية لها في الكادر الفنى العالى ومن الكادر الكتابي الى الدرجة التالية لها في الكادر الادارى ، تلك الترقية المجوازية التي أوردها الشارع خروجا على الاصل العام فيما يتعلق بالفصل بين هذين أوردها الشارع خروجا على الافادة منها قدامى الموظفين وغيرهم ممن مشغلون الكادر المتوسط في الكادر التوسط منسفلون الكادر المتوسط في الاصل العام فيما يتعلق بالموطفين وغيرهم ممن مشغلون الكادر المتوسط في الاصل العام فيما يتعلق بالموطفين وغيرهم ممن مشغلون الكادر المتوسط في الاصل العام فيما يتعلق بالموطفين وغيرهم ممن مشغلون الكادر المتوسط في الموطفين الكادر المتوسط في الموطفين الكادر المتوسط في المعلون المعلون الكادر المتوسط في المعلون المعلون المعلون المعلون المعلون المعلون الكادر المتوسط في المعلون المعلون

( طعن رقم ٣٩٩ لسنة ٩ ق - جلسة ٢٢/٥/٢٢ )

قاعدة رقم ( ۷۰۰)

البسدا:

المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظنى الدولة المعلة بالقانون رقم ١٢٠ اسنة ١٩٦٠ ــ لا يشترط للترقية بصفة شخصية بالتطبيق لاحكام هذه المادة أن تكون المدد المبينة بها قضاها الموظف في كادر واحد ــ أساس ذلك أن حكمة التيسير على قدامي

## ! لموظفين التي قامت عليها هذه المادة تتناني مع هذا التفسير الضيق •

## ملخص الحكم:

ان مثار المنازعة يدور حول ما اذا كان يشترط لترقيبة الموظف بصفة شخصية • بالتطبيق لنص المادة (٤٠) مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة بأن يقضى المدد المبينة في هذه المادة في كادر واحد أم أنه يمكن الاعتداد بها دون اشتراط وحدة السكادر •

ومن حبث أنه بيين من الاطلاع على القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ان المادة ٢ منه تنص على أن « يستبدل بنص المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ النص الآتى :

« مع عدم الاخلال بنصوص المادتين ٣٥ ، ١٤ اذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون ١٥ سنة فى درجة واحدة أو ٢٤ سنة فى درجتين متتاليين أو ٢٨ سنة فى ثلاث درجات متتالية أو ٣١ سسنة فى أربع درجات متتالية أعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف ويسرى هذا الحكم مستقبلا على من يكمل المدد السابقة ويعتبر مرقى بالشروط نفسها فى اليوم التالى لانقضاء المدة » •

« والموظفين الذين أكملوا هذه المدة قبل صدور هسذا القسانون يعتبرون مرقين من تاريخ « صدوره » •

« ويخصص ثلث درجات الاقدمية المطلقة فى كل وزارة أو مصلحة لتسوية الدرجات الشخصية الناشئة عن تطبيق أحسكام هذه المسادة والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمادلات الدراسية والقوانين المعدلة له » •

وقد ورد بالذكرة الايضاهية لهذا القانون ان الترقيات في الكادرات

السابقة على مدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم تكن لها قواعد ثابتة تلتزمها الادارة عند اجرائها اللهم الا قضاء الموظف الحدد الادنى اللازم للبقاء فى الدرجة ٥٠ وكان من نتيجة ذلك أن رسب غالبية الموظفين فى درجة واحدة مددا تقراوح بين ١٥ ، ٢٠ سنة ولقد استبان للادارة مدى الغين الواقع عليهم فأصدرت القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بترقية من أهضى حتى صدوره ١٥ سنة فى درجة واحدة الى الدرجمة التالية بصفة شخصية وذلك اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٤٣ ولم يكن فى ذلك علاج الشكلة هؤلاء الراسبين المنسيين فقوالت التشريعات بين حين علاج الشكلة هؤلاء الراسبين المنسية ١٩٥٧ م ١٩٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، ١٩٥١ لسنة ١٩٥٣ م ١٩٥١ م المنت ١٩٥٣ م المنت الموظف فى درجة ودرجتين وثلاث درجات وترقيتهم الدرجة التالية بصفة شخصية » ٥

ومن حيث أنه بيين مما تقدم أن المادة ٤٠ مكررا المشار اليها لم التسرط للترقية الى الدرجة التالية بصفة شخصية أن تكون الدد المبينة فيها قد قضاها الموظف في كادر واحد ، اذ أن حكمة التيسير على التفسير الضيق ، فلا يقف تعليها هذه المادة تتنافى مسع هذا التفسير الضيق ، فلا يقف تعليها اذن المعند مكمها على كل أمضوا المدد المبينة فيها في كادر واحد ، وإنما يصدق حكمها على كل من تحقق فيه وقت تطبيقها شرط قضاء المدد المبينة فيها ولو كان ذلك من تحقق فيه وقت تطبيقها شرط قضاء المدد المبينة فيها ولو كان ذلك في أكثر من كادر أن قضاء هذه المدد هو شرط أعصال النص حيث لا تخصيص بلا مخصص متى توفرت باقى الشروط المتطلبة لامكان الافادة من هذا النص وليس في ذلك مساس بقاعدة الفصل بين الكادرات ، لان الأمر لا يتملق بترقية موظف الى درجة أعلى في غير الكادر الذي ينظمه وقت تطبيق المادة المبينة آنفا على حالته اذ لا نزاع في وجوب أن يتضاها الموظف في كادر آخر وهو مجال مختلف تستقل به قواعد التي قضاها الموظف في كادر آخر وهو مجال مختلف تستقل به قواعد ترقية قدامي الموظفين ٠

ومن حيث أنه على ما تقدم لا يحول دون أعمال نص المادة ٤٠ مكررا سالفة الذكر بالنسبة الى السيد / ٥٠٠٠٠٠٠ المطعون في ترقيته سائف يكون وهو في الكادر الفني العالي قد أمضى أغلب المدة المينسة

فى تلك المادة فى درجات الكادر الفنى المتوسط اذ أن شرط أعمسال النص المشار اليه يتحقق متى أمضى المدة المحددة فى القانون — وهى ٢٨ سنة ... فى ثلاث درجات متتالية ولم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضميف ، وهو ما تحققت من توفره الجهة الادارية ورقته لذلك الى الدرجة الرابعة الشخصية وبذا تكون قد طبقت القانون فى حقه تطبيقا صحيحا وتكون ترقيته بالاقدمية الى الدرجة الاعلى بالقرار المطعون فيه استنادا الى اقدميته فى الدرجة الرابعة الشخصية سليمة ومطابقة لاحكام القانون و

( طعن رتم ٢٢٩ لسنة ١٦ ق - جلسة ١/١٢/١٩٧٤ )

# الفرع الثانى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المنيين بالدولة

قاعدة رقم ( ٧٠١)

المسدا:

المادة ٢٢ من التانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ تصالح حالة قدامى الموظفين الراسبين ــ الفارق بينها وبين المادة ٤٠ مكررا من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ــ القانون الجديد لا يعرف الدرجات الشخصية ــ المادة ٢٢ سالفة الذكر تسرى في شان العامل سواء سبق تطبيق حكم المادة ٤٠ مكررا على حالته أم لم يسبق ٠

## ملخص الفتوي :

انه والمن كان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ قد الغمى في مادته الثانية القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥١ ، الا أن هذا الالفاء — باعتباره واردا في تشريع لاحق غير ذي أثر رجعي — لايمس المقوق الذاتية والمراكز القانونية التي رتبتها المادة / ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥١ في شأن الموظفين الذين توافرت فيهم شروط الافادة منها ابان سريان حكمها ه

وان المادة ٢٣ من قانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ شأنها شأن المادة / ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٠ ــ تعالج حالة قدامي الموظفين الراسبين في الدرجات ، على اختلاف في حكم المادتين اختلافا مرده الى أن القانون المجديد لا يعرف نظام الدرجات الشخصية ولذلك قررت المادة / ٢٢ المذكورة منح من تتوفر فيه شروطها أول مربوط الدرجة ذاتها ،

وان حكم المادة / ٢٣ المسار اليها يسرى فى شأن العامل ، سواء سبق تطبيق حكم المادة / ٤٠ مكررا على حالته أو لم يسبق ، لان مناط سريانها هو توفر الشروط المنصوص عليها فيها ، فكلما توفرت هذه الشروط أفاد العامل من حكمها ولا يحول دون ذلك سابقة تطبيق المادة / ٤٠ مكررا فى حقه ، يؤكد هذا ما قضت المادة / ٢٣ من أن يسرى حكمها على العاملين الذين أكملوا المدد المنصوص عليها فيها قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ٠

( ملف ۲۰٤/۳/۸۱ ــ جلسة ٤/٤/٥٢٨١ )

قاعسدة رقم ( ۷۰۲ )

#### البسدا:

نص المادة ٢٣ من نظام الماملين المنيين بالدولة على منح المامل الذى يرسب فى درجة أو أكثر مددا معينة ـ راتب الدرجة الاعلى حام اعتبار ذلك ترقية \_ أساس ذلك واثره \_ عدم حساب أى أقدمية للمسامل فى الدرجة الاعلى \_ نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بعدم جواز ترقية الموظفين غير الحاصلين على شهادات دراسية الى اعلى من الدرجة الرابحة وجواز ترقية الحاصلين على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها لغاية الدرجة الثالثة \_ سريان هذا النص عند الترقية الى احدى درجات الجدول المرافق للقانون رقم ٢٦ المسنة ١٩٦٤ في ظل العمل بالقانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام

وقتية للعاملين الدنيين بالدولة — عدم انطباقه عند تطبيق حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لعدم اشتمال هذا الحكم على ترقية،

#### ملخص الفتوى:

ان المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٤ تنص على انه « اذا قضى العامل (١٥) خمس عشرة سنة فى درجة واحدة من الكادر ، أو (٣٧) ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو (٣٧) سبما وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية أو (٣٠) ثلاثين سنة فى اربع درجات متتالية يمنح أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ويستمر فى المصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتغق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ، مالم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف ،

ويسرى حكم هسذه المادة على العاملين الذين اكملوا المدد السابقة قبل العمسل بهذا القانون ، على أن يكون سريانه عليهم من تاريخ العمل به » •

وان هذا النص يتضمن منح المامل الذي يرسب في درجة أو أكثر المدد المبينة فيه راتب الدرجة الأعلى مع بقائه شاغلا لدرجته وقائما بعمل الوظيفة المقرر لها هذه الدرجة فلا تصب له أي أقدمية في الدرجة الأعلى هذه ولا يكسبه المصول على راتبها وعلاواتها أي حق في الترقية الى هذه الدرجة فهو يختلف عن الترقية التي تتضمن تقدم العامل في التدرج الوظيفي والمالي كما يختلف عن الترقية الى درجة شخصية طبقا لحكم الملاة ه؟ مكررا من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ لان مثل هذه الترقية كنت ترتب للموظف اقدمية في الدرجة المنقى اليها وكانت تسمح بالترقية الى عدة درجات شخصية متتالية بعد استكمال مدد جديدة في الدرجة الشخصية المرقى اليها على عكس الحكم الذي تضمنته المادة ٢٢ سالفة الذكر والذي يقف بالعامل عند نهاية مربوط الدرجة الأعلى فلا يتجاوزه مهما استطالت مدة رسوب العامل في درجته مرة أخرى و

ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من ان تؤخذ هذه العلاوات فى الاعتبار عند الترقية الى درجة أعلى لان ذلك ليس معناه اشتراط جواز الترقية الى هذه الدرجة وانما يجب ان بؤخذ هذا النص على انه اذا رقى العامل فى الحالات التى تجوز فيها الترقية الى الدرجة الاعلى غانه فى هذه الحالة تؤخذ هذه العلاوات فى الاعتبار ٠

وعلى ذلك غان نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ غيما تضمنه من ان « الموظفين غير الحاصلين على شهادات دراسية لايجوز ترقيتهم الى اعلى من الدرجة الرابعة ٠

أما الحاصلون على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها فتجوز ترقيقهم لماية الدرجة الثالثة » وهو النص الذي يسرى عند الترقية الى احدى درجات الجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في خلل المصل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المنين بالدولة لا ينطبق بالتطبيق لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٦ لسسنة ١٩٦٤ لعدم اشتمال هذا الحكم على ترقيته كما أسلفنا •

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى ان الحكم الوارد فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يعتبر ترقية مما ينطبق على القيود المفاصة بالمؤهلات الدراسية الواردة فى المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاصة بالحد الاعلى للترقية بالنسبة لغير ذوى المؤهلات أو الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية أو مايعادلها ٠

( نتوی ۷۹ نی ۲۶/۱۹۹۷ )

# قاعدة رقم (٧٠٣)

#### المسدا:

المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ــ نصها على أنه أذا قضى العامل ١٥ سنة في درجة وأحدة من الكادر أو ٢٣ سنة في درجتين متتاليتين أو ٢٧ سنة في ثلاث درجات متتالية أي ٣٠ سنة في أربع درجات متتالية يمنح أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها وتؤخد هذه الملاوات في الاعتبار عند الترقية الى درجة أعلى ـ يتعين عند حساب الدد النصوص عليها في المادة ٢٢ أن تكون هذه الدد قد قضيت ف درجات منتالية تدرج فيها العامل بطريق الترقية من درجة الى الدرجة الاعلى منها مباشرة - الترقية من درجة مستخدم لا تكون الا الى درجة رئيس عمال ــ شغله لدرجة صانع غير دقيق تكون بطريق التعيين المبتدأ \_ عدم تحقق التلو المنصوص عليه في المادة ٢٢ المشار اليها \_ أثر ذلك - عدمٌ جواز ضم المدد السابقة في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة ثم في درجة مستخدم النشاة في كادر العمال الى درجة صانع غير دقيق ــ عدم اغادة العامل في هذه الحالة من حكم المادة ٢٢ سالفة الذكر لعدم اكتمال المد المتطلبة غيها •

#### ملخص الفتوى:

من حيث أن العامل المذكور قد عين فى وظيفة مستخدم خارج الهيئة (ساع) من الدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٤٦/١٠/٢١ وظل يتدرج فى وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة الى أن رقى الى الدرجة الاولى فى ١٩٥٧/٣/٢١ وتطبيقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ نقل الى كادر العمال فى درجة مستخدم ٣٣٠/٢٠٠ مليما •

وأنه عين اعتبارا من ١٩٦٣/٣/٤ في وظيفة صانع غير دقيق بالدرجة ( ٣٩٠/٢٠٠ مليما ) ٠

وأعمالا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام

العاملين المدنيين والقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر تتفيذا لد نقل المذكور الى الدرجة العاشرة المادلة للدرجة ٢٠٠٠ ميما مع احتساب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على هذه الدرجة الاخيرة اعتبارا من ١٩٦٣/٣/٤

ومن حيث ان المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين الدنيين رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « اذا قضى العامل (١٥) الخمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر أو (٣٣) ثلاثا وعشرين سنة في درجتين أو ( ٢٧) مسبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو (٣٠) ثلاثين سنة في أرمع درجات متتالية ، يمنح أول مربوط الدرجية الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر \_ ويستمر في الحصول على المعلوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ما لم يكن التقريران السنويان الاغيران عنه بتقدير ضعيف،

وتؤخذ هذه العلاوات فى الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين اكملوا المدد السابقة قبل العمل بهذا المقانون على أن يكون سريانها عليهم من تاريخ العمل به ٠

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تطبيق حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة على الماملين الذين كانوا خاضمين لكادر عمال اليومية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٦ على أن «يسرى حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على الماملين الذين كانوا خاضمين لكادر عمال اليومية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٦ » •

ومن حيث أن مؤدى نص المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين والذى يطبق على العاملين الذين كانوا خاضعين لكادر عمال اليومية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٦ \_ مؤدى هذا النص أن المشرع استعاض عن ترقية قدامى العاملين الى درجات شخصية اذا قضو مددا طويلة فى درجاتهم بتقديمهم فى التدرج الماللى وحده دون التدرج الوظيفى فيحصلون على راتب الدرجة الاعلى وعلاواتها دون شخلهم لهذه الدرجة على أن يؤخذ

 ف الاعتبار ما يحصل عليه العامل من علاوات تطبيقا لهذا النص عند ترقيته غيما بعد الى الدرجة الاعلى •

ومن حيث انه ترتبيا على ذلك فانه عند حساب المدد المنصوص عليها فى المادة ٢٣ يتعين أن تكون هذه المدد قد قضيت فى درجات متتالية تدرج فيها بطريق الترقية من درجة الى الدرجة التى تليها •

ولا أدل على هذا من أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ قد نصت على أنه « في حساب هذه المدد ، تعتبر الدرجة التاسعة المعادلة للدرجة ٢٠٠/٣٠٠ مليم تالية للدرجتين الثانية عشرة ( المعادلة للدرجة ٢٠٠/٣٠٠ مليم ) والحادية عشرة ( المعادلة للدرجة ٣٠٠/٢٥٠ مليم ) اذا رقى العامل من احدى هاتين الدرجتين الدرجة التاسعة ،

والتلو يعنى أن تكون الدرجة هى الدرجة الاعلى منها مباشرة ولايتأتى انتقال العامل من درجة الىالدرجة التالية لها الا بطريق الترقية.

ومن حيث ان الحكمة من نص المادة ٢٢ سالفة الذكر وتطبيقها على عمال اليومية هي معالجة رسوب العامل في درجة أو درجتين أو ثلاث درجات أو أربع درجات مددا طويلة دون ترقية وذلك بتحسين حالته عن طريق منحه مرتب وعلاوات الدرجة الاعلى منها وهذه الحكمة تنتفى اذا خرج العامل من تسلسل الدرجات الذي رسب فيه دون أن تكتمل في حقه مدد الرسوب المقررة قانونا الى تسلسل آخر المدرجات في سلك جديد للوظائف بطريف التعيين الجديد ه

ومن حيث ان السيد / ٥٠٠ و٠٠٠ قد التحق بالخدمة في وظيفة من وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة هي وظيفة ساع ، وقد نقل الى درجة مستخدم ( ٣٣٠/٢٠٠ مليما ) المنشأة في كادر العمال بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ باعتباره من المستخدمين الخارجين عن الهيئة غير الصناع و

ومن حيث انه وفقا لاحكام كادر العمال فان الترقية فى وظيفة مستخدم وهى من درجات العمال العاديين التى تضمنها الكشف الاول من كادر العمال لا تكون الا فى وظيفة رئيس عمال التى تضمنها الكشف الثانى أما درجة صانع غير دقيق التى تقلدها المذكور فى ١٩٦٣/٣/٤ فقد شغلها بطريق التعيين المبتدأ فهى ليست درجة تالية لدرجة مستخدم أو درجة رئيس عمال •

فانه لا يفيد من حكم المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين سالفة الذكر لعدم جراز ضم المدد السابقة التي قضاها في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة ثم في درجة مستخدم المنشأة بكادر العمال الى مدة الخدمة الجديدة في وظيفة صانع غير دقيق .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم افادة السيد / ٠٠٠٠٠٠٠ من المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لعدم استكماله المدد المتطلبه فيها ٠

( ملف ۱۹۷۰/۱/۸۱ - جلسة ۲۲/۱/۸۲ )

# قاعد رقم ( ۷۰۴ )

#### : المسدا

المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة — تحديدها لمد معينة ، اذا قضاها العامل في عدد من الدرجات ، تعين منحه اول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر — جواز افادة العامل منها أكثر من مرة — علة هذا أن المادة سالفة الذكر تنطبق كلما أمضى العامل المدد المنصوص عليها فيها في الدرجة التي يشظها أو في الدرجات الاخيرة المتتالية دون التقيد بحساب هذه المدد من درجة التعيين لاول مرة — المتالية دون التقيد بحساب هذه المدد من درجة التعيين لاول مرة سأساس خلك أن المادة ٢٢ جاء حكمها عاما ، في عبارات عامة ، فتصرى كلما توفرت شروط تطبيقها •

#### ملخص الفتوى:

ان المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها حددت مددا معينة اذا قضاها المامل ف عدد من الدرجات ، تعين منحه أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، ولا خلاف في أن المامل يفيد من حكم هذه الملاة أذا قضى الدد النصوص عليها فيها في درجة أو درجتين أو ثلاث أو أربع درجات متتالية اعتبارا من تاريخ تعيينه الاول ، وكذلك فان هذا الحكم ذاته ينطبق أيضا أذا كان المامل قد قضى هذه المدد في الدرجات الاخيرة بصرف النظر عن درجة تعيينه أول مرة وأساس ذلك أن المادة المذكورة جاءت في عبارات عامة ولم تجعل حكمها مقصورا على العامل الذي يمضى تلك المدد في درجات متتالية بما فيها درجة التعيين ، وانما جاء حكمها عاما بحيث يسرى كلما توافرت شروط تطبيقه ، فيفيد منها المامل الذي يمضى خمس عشرة سنة في درجته الاخيرة أو سبعا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين وهكذا بصرف النظر عن كونه سبق أن استفاد من هذا الحكم لتوافر شروطة في شأنه من قبل ه

ولا يقدح فى النتيجة المتقدمة بأنها تؤدى الى أن يستمر العامل فى الاستفادة من حكم المادة ٢٢ حتى يصل الى الدرجات التى تتم الترقية اليها بالاختيار وهى درجات عليا تخصص لوظائف قيادية ويشترط فى شاغليها شروط قد لا تتوافر فيمن ينطبق عليه حكم هذه المادة المذكورة حكم عام لم يقم دليل على تخصيصه فان قصارى ما يصل اليه العامل الذى يطبق عليه هو الحصول على أول مربوط الدرجة الاعلى أو على علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، دون أن يؤدى ذلك الى أن يشغل الدرجة الاعلى ذاتها ه

لهذا انتهى رأى الجمعية الممومية الى أن المادة ٢٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة تنطبق كلما أمضى العامل المدد المنصوص عليها فيها في الدرجة التى يشغلها أو فى الدرجات الاخيرة المتالية دون المتقيد بحسابها من درجة التعيين ومع توافر الشروط الاخرى المقررة بتلك المادة •

( ملك ٢٨١/٣/٨٦ ــ جلسة ٢٧١/٣/٨٦ )

### قاعـدة رقم ( ٧٠٥ )

### المسدأ:

العامل الذي سبق أن طبقت عليه المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ السنة ١٩٦٤ ثم رقى ترقية وظيفية في ذات الدرجة التي يشغلها يستحق أول علاوة دورية بعد الترقية في أول مليو التألى لانقضاء سنة عليها \_ اساس ذلك أن هذا العامل لا يفيد من الاستثناء الذي أوردته المفترة الاخيرة من المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ لان الرفع المالي الذي أصابه نتيجة تطبيق المادة ٢٢ عليه لم يؤخذ في الاعتبار عند ترقيته ترقية وظيفية في ذات الدرجة حيث منح علاوة ترقية ومن ثم يتعين الالتزام في شأنه بالاصل العامل الذي يمنع على العامل أن يجمع خلال سنة واحدة بين الزيادة التي الصابته نتيجة للترقية وبين العلاوة الدورية .

### ملخص الفتوى:

ان المادة ٢٣ من قانون نظام الماملين المدنيين رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة فى درجة واحدة من الكادر أو ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة فى أربع درجات متتالية ، سنة فى أربع درجات متتالية ، يمنح أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ويستمر فى الحصول على الملاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ، ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقرير ضعيف ،

وتؤخذ هذه العلاوات فى الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعسلى » •

كما تقضى المادة ٣٥ من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٢٠ لمسنة ١٩٧٠ بأنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٢٧ و ٣٧ يمنح العامل علاة دورية كل سنة طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق لمهذا القانون

وبحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة • ويصدر بمنح العسلاوة قرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته •

ومع ذلك تستدق العلاوة الدورية فى أول مايو التالى لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منسح العسلاوة السابقة ويعتبر التحاقا بالخدمة فى تطبيق هسذا الحكم اعادة تعيين العاملين فى أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات اثناء الخدمة الا اذا كانت مرتباتهم قد وصلت بداية مربوط الدرجسة المعينين فيها أو جاوزتها فيستحقون علاواتهم الدوريه بعسد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعسد الحصول على أية ترقية فى أول مايو التالى لانقضاء سنة عليها وذلك فيما عدا العاملين الذين سبق حصولهم على أول مربوط الدرجة المرقين اليها أو علاوة من علاواتها طبقا لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ٤٦ المشار اليه فيستحقون علاواتهم بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة » •

ويستفاد من هذين النصين أن العاملين الذين يمضون فى درجاتهم المدد المبينة فى المادة ٢٢ يمنحون أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر •

واذا كانت المادة ٢٠ من قانون نظام موظفى الدولة المسار اليه تنص على أن يمنح المامل عند ترقيته أدنى مربوط الدرجة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، فمن شم فان العلاوة التى تمنح للعامل تطبيقا لنمس المادة ٢٢ تعتبر بمثابة علاوة ، اذ هى مساوية لها من كل وجه بحسبانها تحقق للعامل تقدما في التدرج المالي على النحو الذي تحققه الترقية ، وان لم تحقق له تقدما في التدرج الوظيفى ، كما أن هذه العلاوة تؤخذ في الاعتبار عند ترقية العامل فيما بعد الى الدرجة الاعلى فينحصر أثر الترقية عندئذ في تقدمه في التدرج الوظيفى دون التدرج المالي لسبق افادته منه ،

وفيما يختص العلاوة الدورية فالاصل أنها تستحق سنويا ، ويستثنى من ذلك العاملون الذين يلتحقون بالخدمة لاول مرة فتستحق علاوتهم في أول مايو التالى لانتهاء سنتين من تاريخ دخولهم الخدمة ، وتستحق الملاوة الدورية بعد المصول على أية ترقية فى أول مايو التالى لانقضاء سنة عليها ، ويستثنى من ذلك العاملون الذين سبق افادتهم من المادة ٢٧ فيستحقون علاوتهم بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، وأساس هذا الاستثناء أن الترقية تؤدى حتما الى تحسين فى مرتب الماعل يتمثل فى منحه أول مربوط الدرجة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، ولم يشأ المشرع أن يجمع العامل خلال سنة واحدة بين هذه الزيادة فى المرتب وبين العلاوة الدورية ، ومن ثم قضى بتأجيل موعد أول علاوة دورية تستحق للعامل بعد ترقيته مدة سنة ،

ومن حيث أن العامل الذي يفيد من حكم المادة ٣٣ ثم يرقى بعد ذلك لا يحصل على علاوة بمناسبة هذه الترقية تأسيسا على أن العلاوة التي منحت له طبقاً لنص المادة السالفة تؤخذ حينتذ في الاعتبار ، لذلك فقد استثنى المشرع هذا العامل من حكم تأجيل العلاوة وقرر استحقاقه لعلاوته الدورية بعد سنة من تاريخ منحه العلاوة السابقة ، أي أنه يحصل على علاوته في موعدها العادي ولا ريب في أن حكمة هسذا الاستثناء لا تتوافر بالنسبة للعامل الذي سبق له الافادة من المادة ٢٢ ثم رقى ترقية عمالية في ذات الدرجة التي يشغلها ومنح علاوة ترقية اعمالا لاحكام كادر العمال رغم سبق تطبيق المادة ٢٢ عليه ، ومن ثم يتمين القول بأن هذا العامل لا يفيد من الاستثناء الذي أوردته الفقرة الاخبرة من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين ، وذلك لأن الرفع المالي الذى أصابه نتيجة تطبيق المادة ٢٢ عليه لم يؤخذ في الاعتبار عند ترقيته وظيفيا في ذات الدرجة حيث منح علاوة ترفية ، وبالتالي فان هذا العامل لا يمنح علاوته الدورية في موعدها العادي ، وانما يتعين الالترام في شأنه بالامل العام الذي يقضى بتأجيل العلاوة الدورية لدة سنة للعامل الذي يرقى وذلك من أن يجمع خلال سنة واحدة بين الزيادة التي أصابته نتيجة للترقية وبين العلاوة الدورية •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الى أن العاملين الذين سبق أن طبقت عليهم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ثم رقوا ترقية وظيفية فى ذات الدرجة التى يشغلونها ومنحوا علاوة الترقية ، يستحقون أول علاوة دورية بعد الترقية فى أول مايو التالى لانقضاء سنة عليها •

( ملف ۲۸۷/۳/۸۱ ــ جلسة ١٩٧٤/١٠ )

قاعسدة رقم ( ٧٠٦ )

#### المستدأ :

نص المادة ٢٢ من التانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ بامدار قانون الماملين بالدولة على أنه أذا قضى المامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين ١٠٠٠ الخ أن يمنح أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها ايهما أكبر حطريقة حساب الحد والدرجات المنصوص عليها في هذه المادة حوجوب الحساب اعتبارا من الدرجة التي وصل اليها الموظف في ١٩٦٢/٧/١ أو بعد ذلك مع الرجوع الى الدرجات الادني ٠

## ملخص الحكم:

ان المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة تنص على أنه: « اذا قضى المامل (١٥) خمس عشرة سنة فى درجة واحدة من الكادر أو (٣٣) ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو (٣٧) سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية أو (٣٠) ثلاثين سنة فى أربع درجات متتالية يمنح أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر \_ ويستمر فى المصول على المعلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق وأحكام الدرجة الأعلى حتى نهاية مربوطها ما لم يكن التقريران السنويان الأخيران عنه بتقدير ضعيف ٠

وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى ه

ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين أكملوا المدد السابقة

تبل العمل بهذا القانون على أن يكون سريانه عليهم من تاريخ العمل به ».

ومن حيث ان مقطع النزاع يتمثل في طريقة حساب المدد والدرجات المنصوص عليها في تلك المادة وهل تحسب ابتداء من تاريخ التمين أم اعتبارا من الدرجة التي وصل اليها الموظف في ١٩٦٤/٧/١ مع الرجوع الى الدرجات الادنى •

ومن حيث أن الغرض الذى تواجهه المادة (٢٧) سالفة الذكر هو حالة الموظف الذى رسب مدد معينة فى درجة أو أكثر واراد الشارع ان يصيبه تحسين فى مرتبه رغم ترقيته من آخر درجة وصل اليها الى الدرجة الأعلى بدليل النص على أنه فى هذه الحالة: « يمنح أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر والنص على أن: « تؤخذ هذه الملاوات فى الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى » • الأمر الذى يقطع بأن التاريخ الفيصل الذى يتخذ أساسا لبدء حساب المدد والدرجات هو تاريخ الصصول على الدرجة التى وصل اليها الموظف فى ١٩٦٤/٧/١ أو بعد ذلك وليس تاريخ التعين •

ومن حيث أن الرأى العكسى الذى يذهب اليحساب المدد والدرجات ابتداء من تاريخ التعيين يترتب عليه النتائج الآتية :

(أولا): ان يحصل الموظف على أول مربوط الدرجة أو احدى علاواتها ايهما أكبر فى وقت سبق أن حصل غيه على ذلك الاثر المالى فلا يكون له من ناحية محل ومن ناحية أخرى لا يكون فى هذا تحقيق للتحسين الذى اراد الشارع أن يصييه الموظف بعد طول ركود فى درجة أو اكثر عددا من السنين •

(ثانيا): فان قبل بأن التحسين يتمثل فى هذه الحالة فى تعديل تاريخ حصول الموظف على أول مربوط الدرجة أو احدى علاواتها ايهما أكبر برده الى تاريخ سابق مما يفى عليه علاوات أخرى ، تعارض ذلك أكبر برده الى تاريخ سابق مما يفى عليه علاوات أخرى ، تعارض ذلك المنطقة الذكر على الحصول على عدد من الدرجات فى نصاب زمنى مقدر هو منح أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر اعتبارا من تاريخ نفاذ المادة المذكورة فى ١٩٦٤/٧١ وهذا يتعارض مم تعديل تاريخ الحصول على أول المربوط أو الملاوة برده الى تاريخ سابق اذ

المسلم أن الآثار المالية تتحدد تحديدا دقيقا بالنص الصريح ولا يجوز رد الاثر المالى الى تاريخ سابق لان ذلك ان يجد السند القانونى الذى يقوم عليه ومن ثم لا يجوز امتداد نطاق الاثر المالى الديخ سابق على تاريخ نفاذ النص وسريانه « من تاريخ العمل به » • ومفادا هذا جميعه ان المقانون لا يجيز حساب الدرجات والمدد ابتداء من تاريخ التميين •

( طعن رقم ۲۵۲ نسنة ۱۸ ق ــ جلسة ١/٥/٧٧١ )

### الفرع الثالث

القانون رقم ٥٣ أسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم ٢٨ أسنة ١٩٧٦ بشأن ترقية قدامي العاملين

قاعدة رقم (۷۰۷)

#### المحدا:

مقتضى الاخذ بفكرة الاثر الرجمي أن العاملين الذين يرقون طبقا القانون رقم ٢٨ أسنة ١٩٧٢ يفيدون من المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٦ السنة ١٩٦٤ على أن يقف تطبيق حكم هـذه المادة عليهم اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ ( تأريح الفاء القانون رفم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ) ... وجوب أعمال الأثر الرجِّمي للترقية في كل حالة تتوافر فيها بالنسبة للعامل الشروط والمدد النصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ـ عدم اقتصار الاثر الرجعي على حالة اكمال العامل ٣٢ سنة ف خمس درجات متتألية - شرط أعمال الاثر الرجعي للترقية طبقا للتانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الا يترتب على أعمال هذا الاثر اهدار أحد الشروط التي استلزمها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ للاغادة من حكمه - مقتضى أعمال الاثر الرجعي للترقية وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ أن من حق العامل الذي رقى الى خامس درجة وفقاً لهذا القانون الافادة مرة أخرى من حكم المادة ٢ من هذا القانون بترقيته الى سادس درجة اذا كان قد أتم ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية وتعتبر ترقيته لها من تاريخ استكماله هذه المدة \_ جواز تكرار الافادة من حكم المادة ٢ من القانون رقم ٢٨ اسنة ١٩٧٢ أساس ذلك أن هذه المادة لم نتص على

تطبيق حكمها مرة واحدة فقط وانما جاء نصها مطلقا بحيث بسرى كلما توافرت شروط تطبيقه ـ أقدمية ـ جواز تعديل أقدمية العاملين الذين سبق لهم الافادة من حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك برد اقدميتهم في الدرجات التي رقوا اليها الى تاريخ تطبيق المادة ٢٢ عليهم ــ وجوب رد أقدمية العامل الذي يرقى الى سادس درجة قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الى تاريخ اكماله ٣٢ سنة في خمس درجات ـ المد الزمنية المحددة لاجازة الترقية ـ لا وجه للقول بوجوب استيفاء مدد زمنية محددة لاجازة الترقية مندرجة المأخري وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وذلك في حالة ما اذا توافرت في العامل شروط الترقية الى اكثر من درجة وفقا لهذا القانون - تقارير سنوية - التقارير التي يعتد بها عند ترقية العامل وفقاً لاحكام الْقانون رقم 28 لسنة 1977 هي التقارير السنوية التي كأن المامل قد حصل عليها في التاريخ السابق لاكماله المد اللازمة للترقية وفقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ــ لا محل للاعتداد بآخر تقريرين حصل عليهما المامل قبل صدور هذا القانون -غنّات العاملين التي لا تفيد من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ هي تلك المحددة بنص المادة الثالثة منه بعد الغاء المادة الخامسة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ • درجة ـ العبرة في تحديد الوصف القانوني الدرجة التي يشظها العامل هي بالرجوع الى المجموعة الوظيفية ألتي أدرجت فيها هذه الدرجة وقت العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ -وصف هذه الدرجة الوارد في الميزانية هو الذي يحدد ما أذا كان العامل هو من عمال الخدمات المعاونة أم من العمال المهنيين •

### ملخص الفتوى:

ومن حيث أنه بالنسبة الى تحديد الترقيات التى تتم بأثر رجمى وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وهل تقتصر على حالة أكمال العامل ٣٧ سنة فى خمس درجات متتالية أم أن هذا الاثر الرجمى للترقيات ينصرف الى كل حالة يكمل فيها العامل الحد المنصوص عليها فى المادة ٢ المشار العها:

بيين من الرجوع لنص المادة ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢

أنه يلزم توافر شروط معينة في العامل حتى يمكنه الافادة من حكمها بترقيته الى الدرجة الاعلى •

> والشروط الواجب توافرها وفقا لنص هذه المادة ثلاثة : الشرط الأول :

> > أن يتدرج العامل في عدد معين من الدرجات •

الشرط الثاني:

أن يكمل العامل مددا محددة فى الدرجات التى تدرج فيها وهده المدد هى ١٥ سنة فى درجة واحدة و ٢٣ سنة فى درجتين و ٢٧ سسنة فى ثلاث درجات و ٣٣ سنة فى درجسات و ٣٣ سسنة فى خمس درجسات و

### الشرط الثالث:

ألا يكون التقريران الاخيران المقدمين عن العامل بدرجة ضعيف .

فاذا ما تحققت هذه الشروط فى حق أحد العاملين فأنه يرقى باثر رجعى من تاريخ اكماله المدة المنصوص عليها فى المادة ٢ من القسانون ٢٨ لسنة ١٩٧٣ ه

ومن حيث انه يتمين لاعمال الاثر الرجمي للترقية في كل حسالة 
تتوافر فيها بالنسبة للعامل الشروط والمدد المنصوص عليها في المسادة 
٢ من قانون ٢٨ لسنة ١٩٧٧ ، وذلك على أساس ما تقضى به الفقرة الأولى 
من هذه المادة من أنه اذا قضى العامل ١٥ سنة في درجة واحدة أو ٣٣ 
سنة في درجتين أو ٢٧ سنة في ثلاث درجات أو ٣٠ سنة في أربع درجات أو ٣٠ سنة في أربع درجات أو ٣٧ سنة في أمس درجات أو ٣٠ سنة في أدم المولات التالي لانقضاء هذه المدة » ومفاد ذلك أن الترقية في جميع هذه الحالات 
تتم بأثر رجعي بمجرد اكتمال المدد المشار اليها ولا يقتصر الاثر الرجعي 
عن حالة اكمال العامل ٣٣ سنة في خمس درجات متتالية لان ذلك يعتبر 
تضصيصا لنص المادة الثانية في حين أن هذا النص جاء عاما غيما يختص 
بالاثر الرجعي للترقية •

ومما يدعم هذا النظر ان مشرع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الله المامة المي المادة ٢ من قانون ٥٣ لسنة ١٩٧١ التي كانت تقضى باعتبار المامل مرتى الى الدرجة الاعلى من تاريخ العمل بهذا القانون ٠

الا أنه يجدر التنبيه الى أنه يتعين فى جميع الاحوال أن تتوافر فى العامل الشروط التى استازمها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ للافادة من حكمه ، وأنه لا يجوز أعمال الاثر الرجمى للترقية بما قد يؤدى الى اهدار أحد هذه الشروط ، كأن يترتب على أعمال هذا الاثر الارتداد بأقدمية العامل الى تاريخ سابق على شغله الدرجة التى أدخلت فى الاعتبار عند حصر المدد والدرجات الملازمة للترقية .

ومن حيث أنه بالنسبة الى مدى أحقية العامل الذى رقى الى خامس درجة وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ ، فى الافادة مرة ثانية من حكم المادة ٢ منه بترقيته الى سادس درجة اذا كان قد أتم ٣٣ سنة فى خمس درجات متتالية :

فان مقتضى أعمال الاثر الرجعى للترقية وفقا لما تقدم فان من حق العامل الذى رقى الى خامس درجة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ الافادة مرة ثانية من حكم المادة ٣٥ من هذا القانون بترقيته الى سادس درجة اذا كان قد اتم ٣٣ سنة فى خمس درجات متتالية وتعتبر ترقيته لها من تاريخ استكماله هذه الحدة ٠

ومن حيث أنه بالنسبة الى مدى جواز تكرار الافادة من حكم المادة 7 من القانون رقم 7۸ لسنة ١٩٧٣ : فان المادة الثانية من حذا القانون حددت مددا معينة اذا قضاها العامل فى عدد معين من الدرجات يتعين ترقيته الى الدرجة التى تعلوها من اليوم التالى لاستكمال هذه المدد ، ولم تنص هذه المادة على تطبيق حكمها مرة واحدة فقط ، وانما جاء نصها مطلقا بحيث يسرى كلما توافرت شروط تطبيقه ه

ومن حيث أنه بالنسبة الى كيفية تطبيق المادة الشانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على العاملين الذين سبق لهم الافادة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ثم رقوا الى الدرجات الاعلى قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ وهل يحق لهم تعديل أقدميتهم في الدرجات التى رقوا اليها الى تاريخ تطبيق المادة ٢٢ عليهم:

فانه طالما أن عبارات الفقرة ٣ من المادة الثانية المسار اليها

جاءت مطلقة غانها تطبق على جميع العملين الذين سبق لهم الافادة من حكم المادة ٢٣ من قانون نطام العاملين المدنيين رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ الى وسواء كانوا قد رقوا — عند العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٩ الى الدرجات الاعلى التى حصلوا على أول مربوطها أو علاوة من علاواتها وفقا لحكم المادة ٢٣ المشار اليها ، أم لم يكونوا قد رقوا بعد الى هذه الدرجات الاعلى وطبقا لهذا النظر فلا مجال لتخصيص حكم الفقرة ٣ المشار اليها وقصر تطبيقه على العاملين الذين أغادوا من المادة ٢٢ ولم يكونوا قد رقوا بعد — عند صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ — الى الدرجات الاعلى •

ومن حيث أنه بالنسبة الى مدى أحقية العامل الذى رقى الى سادس درجة قبل ألعمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ فى ارجاع أقدميته فى الدرجة المرقى اليها الى اليوم التالى لاكماله ٣٣ سنة فى خمس درجات متتالية ٠

وهذا التفسير يتفق مع قصد المشروع من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ وهو اصلاح حالة الراسبين في الدرجات ــ بأثر رجعي ، ويسوى بين الماملين الذين أكملوا مدة ٣٣ سنة في خمس درجات منتالية ، والقول منه ذلك يؤدي الى نتيجة شاذة لا يقرها المنطق ولا تتفق مع الحكمة من

قواعد علاج الرسوب الوظيفى التى تضمنها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ اذ سيترتب عليه أن من رقى بالفعل الى سادس درجة قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وبعد قضائه أكثر من ٣٣ سنة فى خمس درجات سيكون أسوأ حالا من العامل الذى لم تتم ترقيته الى سادس درجة الاولى فى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ اذ يستحيل تعديل أقدمية الاولى فى سادس درجة رقى اليها الى تاريخ استكماله ٣٣ سنة فى خمس در بات متتالية فى حين ان زميله الذى لم يرق الى سادس درجة الا وفقا للمنون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ سيتبر شاغلا هذه الدرجة اعتبارا من تاريخ استكماله مدة الـ ٢٣ عاما فى خمس درجات ٠

ومن حيث أنه بالنسبة الى مدى اشتراط انقضاء مدد مصددة عند الترقية من درجة الى أخرى ونقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ أم أنه يجوز ترقية العامل الى أكثر من درجة فى أيام متتالية :

هانه يتمين النظر الى القانونين رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ ورقم ٨٧ لسنة ١٩٧٧ بوصفهما قانونين استثنائيين تضمنا شروط محددة لترقية الماملين الذين رسبوا فى درجات محددة لمدة طويلة • وعلى ذلك فان ترقيات العاملين الذين يفيدون من أحكام هذين القانونين يجب أن تتم وفقا للشروط المنصوص عليها فيهما وهى:

- ١ ــ أن يتدرج العامل في عدد معين من الدرجات •
- ٢ ... أن يكمل العامل مددا محددة في الدرجات التي تدرج فيها •
- الا يكون التقريران السنويان الاخيران المقدمان عنه بدرجة ضعيف .

وواضح من استقراء الشروط المتقدمة أن المشرع لم يستلزم شروطا أخرى لاجازة الترقية التى تتم وفقا لاحكام هذين القانونين ، ومن ثم فلا وجه للقول بوجوب استيفاء مدد زمنية محددة لاجازة الترقية من درجة الى أخرى وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ وذلك في حالة ما اذا توافرت في المامل شروط الترقية الى أكثر من درجة وفقا للقانون المشار اليه ، اذ طالما أن نص هذا القانون جاء مطلقا غلا محل لتقييده بشروط ممينة لم ترد فيه ، كأن يقال بوجوب انقضاء المدد البينيه للترقية ، أو

بوجوب ألا يكون ثمة مانع قانونى من اجرائها مثال ذلك أن يوقع على المامل جزاء تأديبي يحول دون ترقيته لفترة محددة •

ومن حيث أنه بالنسبة الى تحديد التقارير التى يعتد بها عند ترقية العامل وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ :

فانه يتمين الاعتداد بالتقارير السنوية التي كان العامل قد حصل عليها في التاريخ السابق لاكماله المدة اللازمة للترقية وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ ، ذلك ان الترقيات التي تتم طبقا لهذا القانون ترتد بأثر رجعي الى تاريخ اكمال العامل المدد الملازمة للترقية الى الدرجة الاعلى، للترقية في ذلك الوقت ، ولا محل للقول بوجوب الاعتداد بآخر تقريرين لقدما عن العامل قبل تطبيق القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ في ٩/٩/١٩٧١ لانه سيترتب على ذلك أعمال أثر هذين التقريرين بالنسبة لترقيات سابقة على وضعها وهو أمر لا يسوغ قانونا ، بل أنه قد يؤدى الى نتيجة شاذة مقتضاها استبعاد أحد العاملين بصفة نهائية من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ منيف في أحد التقريرين الاخيرين المقدمين عنه قبل العمل بهذا القانون ، ولا شك التقريرين الاخيرين المقدمين عنه قبل العمل بهذا القانون ، ولا شك في أن هذه المنتهجة تأيدها العدالة والمنطق ٠

ويجدر التنبيه الى أنه فى مجال تطبيق القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على العاملين الذين كانوا يخضعون لكادر عمال اليومية ، يجب أن يراعى أن هؤلاء العاملين لم يكونوا يخضعون لنظام التقارير السنوية قبل عام ١٩٩٦ ، ومن ثم فان ترقياتهم التى تتم وفقا لاحكام هذا القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ وترتد الى تاريخ سابق على عام ١٩٧٨ لايشترط فيها عدم الحصول على تقريرين بدرجة ضعيف •

ولقد طبق هذا الحكم على العاملين المشار اليهم عندما صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بتقرير أحقيتهم فى الافادة من نص المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اذ قضت المادة ٣ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه بأنه « لا تتقيد افادة العامل المنقول من كادر عمال اليومية من حكم المادة ٢٢ بشرط عدم الحصول

على التقريرين السنويين الاخيرين بتقدير ضعيف وذلك خلال المفترة السابقة على السنة الميلادية ١٩٦٦ تاريخ خضوع هؤلاء العاملين لنظام التقارير السنوية .

ومن حيث أنه بالنسبة الى تحديد فئات العاملين الذين لايفيدون من أحكام القانون ٢٨ لسنة ١٩٧٧ :

فقد كانت المادة الخامسة من قانون ٥٣ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « لا يفيد من حكم المادة ٢ والفقرة الاولى من المادة ٣ :

- (أ) العاملون الشاغلون للدرجة الثالثة فأعلى •
- (ب) العاملون الشاغلون للدرجة الرابعة فأعلى ، الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية فقط أو ما يعادلها .
- (ج) العاملون الشاغلون للدرجة الخامسة فأعلى غير الحاصلين على مؤهلات دراسية •
- ( د ) الماملون الشاغلون للدرجة السادسة فأعلى بمجموعة الوظائف الفنية ( عمال مهنيون ) •
- ( ه ) العاملون الشاغلون للدرجة الثامنة فأعلى بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعلونة .

ولما صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ نصت المادة الثالثة منسه على أنه « لا يجوز ترقية من أمضى المدد المقررة بالمادة السابقة لكل من:

- (أ) العاملون الشاغلون للدرجة الثالثة فأعلى •
- (ب) العاملون الشاغلون للدرجة الثامنة فأعلى بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة ٠

ولقد نصت المادة السادسة من ذات القانون على الغاء المواد الثالثة والرابعة والثامنة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ •

وبيين من استعراض هذين النصين أن المشرع عدد في القانون رقم

۲۸ لسنة ۱۹۷۲ طوائف العاملين الذين لا يفيدون من احكامه وهم المشار اليهم فى الفقرتين أ ، ب من المادة الثالثة المشار اليها ، ومن ثم فلم يدخل ضمن هؤلاء العاملين ــ أولئك الذين كان قد ورد ذكرهم فى الفقرات ب ، ج ، د من المادة الخامسة من قانون ٥٣ لسنة ١٩٧١ .

ولما كانت المادة ٤ من قانون ٢٨ لسنة ١٩٧٢ قد قضت بالعاء الماد ٣ و ٤ و ٨ من قانون ٣٣ لسنة ١٩٧١ ولم يشمل هذا الالماء نص المادة الخامسة من هذا القانون والتي كانت تحدد طوائف الماملين الذين لا يغيدون من حكم المادة الثانية منه ، لذلك فقد ثار التساؤل فيما اذا كان يجوز ترقية الماملين الذين ورد ذكرهم بالمادة الخامسة من القانون الأول ولم تشملهم المادة الثالثة من القانون الثانى ، خاصة وانه بعد صدور القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، لم يعد ثمة شك في أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٣ ما صدر الا لتعديل بعض أحكامه دون الفائها بأكملها ،

ومن حيث أن نص المادة ٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ قسد المنع نص المادة ٥ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ الغاء ضمنيا ، اذ أن ارادة المشرع التجهت في المادة الثالثة من القانون ٢٨ لسنة ١٩٧٦ الى التاحة فرصة الترقية بلاقى الطوائف التى كانت قد استبعدتهم المادة الخامسة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وبالتالى فان حكم هذه المادة من استبعاد بعض طوائف العاملين من مجال الترقية طبقا لاحكام هذا القانون يكون قد ألغى ضمنا بالمادة الثالثة من قانون ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ويتمين القول بافادة الطوائف الآتية من الاحكام الخاصة بالترقية المنصوص عليها في هذا القانون الاخير متى توافرت فيهم شروطها ٠

١ العاملون الشاغلون للدرجة الرابعة فأعلى الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية فقط أو ما يعادلها •

٢ ــ العاملون الشاغلون للدرجة الخامسة غير الحاصلين على مؤهلات در اسسية •

 ٣ ــ العاملون الشاغلون للدرجة السادسة فأعلى بمجموعة الوظائف الفنية ( عمال مهنيون ) •

وهذه الطوائف هي التي كانت تنص عليها البنود ب ، ج ، د من قانون ٥٣ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه بالنسبة الى تحديد الاساس الذى يعتد به فى وصف الدرجة التى يشغلها العامل ، وهل العبرة بالقرارات الصادرة فى شأن تدرجه الوظيفى ، أم بالمصرف المالى للدرجة بحسب أوضاع الميزانية :

فانه بيين من استعراض المادة ٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع حدد على سبيل الحصر فئات العاملين الذين لا يفيدون من حكم المادة الثانية منه وهم طائفتان:

### طائفة أولى:

تضم العاملين الشاغلين للدرجة الثالثة فأعلى •

### طائفة ثانية:

تشمل العاملين الشاغلين للدرجة الثامنة فأعلى بمجموعة وظائف الخدمات الماونة •

فأفراد هاتين الطائفتين لا يرقون الى الدرجة الاعلى من الدرجة التى يشغلونها ولو كانوا قد أمضوا المدد المقررة بالمادة الثانية من ذات القسانون •

ومن حيث أنه بالنسبة الى تحديد المعيار الذى يعتد به فى مجال تحديد وصف الدرجة التى يشغلها العامل من الطائفة الثانية المشار اليها فان العبرة فى ذلك بالرجوع الى المجموعة الوظيفية التى تنتمى اليها الدرجة التى يشغلها وقت العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، ذلك أن وصف الفئة كما هو وارد فى الميزانية هو الذى يحدد ما نذا كان العامل هو من عمال الخدمات المعاونة أم من العمال المهنين وهكذا ، ولا محل للرجوع حد عند تحديد المركز القانونى للعامل الها

قرار تعيينه أو القرارات اللاحقة الصادرة فى شأن تدرجه الوظيفى فى سلك الدرجات خلال مدة خدمته و فاذا تبين أن أحد العاملين عين فى وظيفة كتابية الا أنه كان يشغل عند العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الدرجة الثامنة فأعلى بمجموعة الخدمات المعاونة فان هذا العامل يدخل ضمن الطائفة الثانية التي حظرت عليها المادة الثائقة من هذا القانون الافادة من احكامه ولو توافرت فى أفرادها المدد اللازمة للترقية وفقا لنص المادة الثانية منه و وهذا ما يتفق مع نص الفقرة تحظر ترقية العاملين من القانون المشار اليه باعتبار أن هذه الفقرة تحظر ترقية العاملين الشاغلين للدرجة الثامنة فأعلى بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات الشاغلين للدرجة الثامنة فأعلى بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة ، ومن ثم فان البادى من هذا النص أن المشرع يعتد بالوصف الوارد بالميزانية للدرجة التي يشغلها العامل بغض النظر عن قرار تعيينه أو القرارات الصادرة فى شأن تدرجه الوظيفي أو طبيعة العمل الذي يقسوم به ه

( نتوی ۲۰) ق ۲۹/۵/۱۹۷۱ )

قاعسدة رقم (۷۰۸)

المسدا:

1

يازم للافادة من حكم القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بشان ترقية قدامى العاملين توافر شروط ثلاثة ، الأول أن يتدرج العامل فى عدد متتال من الدرجات والثانى أن يكمل العامل مددا محددة فى الدرجات التى تدرج فيها والشالث ألا يكون التقريران السنويان الأغيان المقدمين عن العامل بدرجة ضعيف \_ تحقق هذه الشروط فى هق احد المساملين يترتب عليه ترقيت باثر رجعى من تاريخ اكماله المدد المتصوص عليها فى المادة الثانية منه \_ تستبعد من هذه المدد تلك التى تقضى على غير درجة ومنها المحدد التى يكون العامل معينا خلالها بمكافاة شاملة ،

### ملخص الفتوى:

ان المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن

« تسرى أحكام هذا القانون على العاملين بوحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة التي تسرى في شان العاملين بها أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدبين بالدولة وعلى الذين طبق عليم القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ وذلك الى أن يتم نظام ترتيب وتوصيف وتقييم الوظائف » •

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « اذا قضى المامل خمس عشرة سنة فى درجة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متاليتين أو سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتاليت أو ثلاثين أو سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتاليت أو أثنين وثلاثين سنة فى خمس درجات متتالية ولو قضيت فى مجموعات وظيفية مفتلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة مالم يكن التقريران تقبل الممل بهذا القانون المسادر بالقانون المسادر بالقانون المسادة ٢٠ من قانون نظام الماملين المدنية الساديان الاعلى من تاريخ تطبيق هذه المسادر بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٤ يعتبرون مرقين الى الدرجة الاعلى من تاريخ تطبيق هذه المسادة ولا يغير من موعد علاواتهم الدورية وتكون ترقيب الممل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التسايل لاستكمال هذه المدة وان كانت سابقة على تاريخ الممل بهذا القيانون ولا يترتب على ذلك صرف فروق مالية سابقة الا من بهذا القانون ولا يترتب على ذلك صرف فروق مالية سابقة الا من

ويتضح من نص المادة الثانية المسار اليها أنه يلزم توافر شروط معينة فى العسامل حتى يتسنى له الافادة من حكمها وترقيت الى الدرجة الاعلى والشروط الواجب توافرها وفقا لنص هذه المادة تنحصر فى ثلاث:

الاول : أن يتدرج العامل في عدد متتال من الدرجات .

الثانى : أن يكمل العامل مددا محددة فى الدرجات التى تدرج فيها وهذه المدد هى ١٥ سنة فى درجة واحدة ٥ و ٣٣ سنة فى درجة ين

و٧٧ سنة فى ثلاث درجات • و٣٠ سنة فى أربع درجات • و٣٣ سنة فى خمس درجات •

الثالث : ألا يكون التقريران السنويان الاخسيران المقدمين عن المامل بدرجة ضعيف •

ومتى تحققت هذه الشروط فى حق أحد العاملين رقى بأثر رجمى من تاريخ اكماله المدد المنصوص عليها فى هذه المادة ، كما أن المقصود بتدرج العامل فى عدد متتسال من الدرجات هو أن تكون مدة خدمته المصوبة عند النظر فى اغادته من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ قسد تقميت على درجات متتاليبة ولو اختلفت المجموعات الوظيفية التى تنتمى اليها هذه الدرجات ، ومن ثم فانه تستبعد من هسذه المدد تلك التي تقضى على غير درجة ومنها المدد التى يكون العامل معينا خلالها بمكناة شاملة ٠

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم فى خصوص الموضوع المعروض هما دام الثابت أن السيد / ٠٠٠ ٥٠٠ تدرج منذ دخوله الخدمة فى الثابت أن السيد / ٢٠٠ منتالية هى الحادية عشرة والماشرة والتاسعة ولقد استكمل فى هذه الدرجات الثلاث سبعا وعشرين سنة وذلك بعد استبعاد مدة خدمته التى قضيت بمكافأة شاملة فى الفترة من ١٩٥٨/٤/٢٦ الى ١٩٥٨/٤/٢٦ ، فمن ثم يتعين التقرير بأحقيته فى الافادة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ وذلك بعد التحقق من باقى الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون ٥

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعيسة العمومية الى أحقيسة السيد ٥٠٠ من في الاغادة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ لقضائه سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات منتالية بعد استبعاد مدة تعيينه بمكافأة شاملة في الفترة من ١٩٥٨/٤/٢٦ الى ١٩٥٨/٤/٦٢ وذلك عند حساب النصاب الزمنى الذي شرطه المشرع م

( ملف ۲۱۸/٤/۸٦ - جلسة ۲۱۸/٤/۸٦ )

### قاعسدة رقم (٧٠٩)

### المسدأ:

فيما عدا من طبقت في شانهم — قبل العمل بالقسون رقم ٢٨ أسنة ١٩٧٢ — أحكام المائة ١٩٣٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة النمادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٤ فأنه يترتب على الترقية طبقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ المفضوع للقواعد القررة بكل من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ والمأدة ١١٩٧٨ — اساس ذلك أن الترقية تحقق العمادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — اساس ذلك أن الترقية تحقق ينطبق على الترقيمة المحتمية المحتمية التي عالى معا وهذا المفهوم للترقيمة ينطبق على الترقيمة المحتمية المحتمية التي على المترقيمة المحتمية المحتمية التي المحتمية ال

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل احكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقيبة قدامي العاملين تنص على أنه « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو اثنين وثلاثين سنة في محمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفيية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجية الاعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة ٥٠٠ والعاملون الذين طبقت في شأنهم قبل العمل بهذا القانون المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ يعتبرون مرقين الى الدرجة الاعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم ولا يغير ذلك من موصد علاواتهم تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم ولا يغير ذلك من موصد علاواتهم

الدورية و وتكون ترقيبة الماملين الذين أكملوا ٣٣ سنة في خمس درجات ممتالية قبل العمل بهذا القانون الى الدرجة الأعلى من اليوم التالى لاستكمال هذه المدة وان كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون و ولا يترتب على ذلك صرف فروق مالية سابقة الا من المساملين ١٩٧١/٩/٩ وونتص المادة ٣٥ فقرة ثانية من نظام الماملين المدين بالدولة المسادر بالقانونين ٣٤ لسنة ١٩٦٤ المسدلة بالقانونين ٣٤ لسنة ١٩٦٧ على أن تمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالى لانقضاء سنة عليها ، كما تنص المادة ١٨ من نظام الماملين المدنيين الجديد الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن « يمنح المامل علاوة دورية طبقا للنظام القرر بالجدول المرافق ٥٠ في المواعيد الاتية :

۱ ــ فى أول يناير التالى لانقضاء سنة من : ( أ ) •••• (ب) تاريخ صدور قرار الترقية » •

ومن هيث أن الترقيبة هي بحسب الاصل تجمع بين استناد واجبات ومسئوليات وظيفة أعلى الماملين وبين الاثر المترتب على ذلك بتقدير أجر الوظيفة الاعلى طالا كان قائما باعبائها ومسئولياتها ومن ثم منالترقيبة تحقق المعامل التقدم في التدرج الوظيفي والمسالي مما لا تختلف في مضمونها في الترقية العادية الا غيما يتملق بسلطة جهة الادارة وترخصها في اجراء الترقية ، ومن ثم غانه يترتب عليها كافة الاثار المترتبة على الترقية المادية ومنها تغيير موعد الملاوة الدورية بعد الترقية في أولى يناير التالي لانقضاء سنة على الترقية طبقا المادة ١٨ من القسانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ (أو أول مايو التسالي لانقضاء سنة على الترقية طبقا انص المادة ٢٠٣٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٠ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٧٠ المدل بالقانونين رقمي ٣٤ لسنة كم منهما ٥٠ السنة ١٩٧٠)

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك مانصت عليه الفقرة الثانية من المانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ من أن الذين طبقت

عليهم المسادة ٢٢ من القسانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قبل العمل بالقسانون الاول يعتبرون مرقين من تاريخ تطبيق تلك المادة عليهم ولا يغير ذلك من موعد علاواتهم الدورية فان هسذا الاسستثناء خاص بمن ورد فى شأنهم ولا يتعداه الى غيرهم ، وهذا هو ما أفتت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٨ من مايو سنة ١٩٧٤ ه

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه فيما عدا من طبقت فى شأنهم قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لمسنة ١٩٧٢ - أحكام المادة ٢٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم٢٦ لمسنة ١٩٧٢ المسنة ١٩٣٤ فانه يترتب على الترقية طبقا للقانون رقم ٢٨ لمسنة ١٩٦٧ والمادة المضوع للقواعد المقررة بكل من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٧ والمادة ١٨٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٨٨ لمسنة ١٩٧١ ٠

( ملف ١٩٧٥/٢/١٦ - جلسة ١٩٧٥/٢/٨٦ )

قاعدة رقم (٧١٠)

البسدا:

تسوية حالة أحد العاملين طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في المن ترقية قدامى العاملين يترتب عليه استحقاقه صرف الفروق المالية على هذه التسوية اعتبارا من ١٩٧١ ( تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦) - لا يحول دون صرف هذه الفروق ما تتمى عليه المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من تعديد ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ميصادا ارفع الدعوى المحكمة المختصة فيما يتعلق بالماللية بحقوق الخاصعين له الذي نشات قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين السابقة على اخذاه - اسامى ذلك أن حق العاملين في الانادة من أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٧ لا ينشأ الا اعتبارا من تاريخ صدوره في ١٩٧٢/٨/١٤

وان ارتد فى آثاره الى ١٩٧١/٩/٩ ( تاريخ سابق على تاريخ العمل بقانون نظام العاملين المدنين بالدولة ) •

### مَلْخُص المُتوى:

ان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بسأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامي العاملين صدر بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٧٧ وعمل به اعتبارا من ١٩٧٩/٩/٩ تاريخ صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ ولقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٧ على أنه لا يترتب على تطبيق أحكامه صرف فروق ماليسة الا من ١٩٧١/٩/٩ تاريخ صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١

وحيث أنه متى كان الثابت أنه تمت تسوية حالة السيد / ٠٠٠٠ وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ حيث ردت أقدميته في سادس درجة حصل عليها ( الرابعة جديد ) الى ١٩٦٤/١٠/١ تاريخ استكماله ٣٢ عاما في خمس درجات متتالية ، فمن ثم فانه يستحق صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية اعتبارا من ٩/٩/١٩٧١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ أسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، ولا يحول دون صرف هذه الفروق ما تنص عليه المسادة ٨٧ من قانون نظسام العساملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من أنه « مع عدم الأخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميماد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هـ ذا المعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم هَضائم، نهسائي » ذلك أنه ولئن كان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ قد عمل به اعتبارا من ١٩٧١/٩/٩ (أي من تاريخ سابق على العمل بقانون نظام العاملين المدنيين ) الا أنه لم يصدر سوى فى تاريخ لاحق على هذا القسانون ، ولا ربيب في أن حق العاملين في الالهادة من

آحنام القانون رقم ۲۸ لسنة ۱۹۷۳ يتحقق بشروط انطباقه عليهم لم ينشا الا اعتبارا من تاريخ صدوره فی ۱۶ من اغسطس سنة ۱۹۷۲ وان ارتد فی آئاره الی تاريخ سابق •

من اچل ذنك التهى راى الجمعية المعومية الى احتية السيد / ٠٠٠٠٠٠ فى صرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالف وفقا للفأنون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ اعتبارا من تاريح العمل به فى ١٩٧١/٢٠

( ملف ۲۸/۲/۲/۸۱ ــ جلسة ١٥/١٠/١٥٧ )

## قاعدة رقم (٧١١)

#### المُبِدة :

عدم جواز انقاص مرتب من رقى طبقا لنصوص القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن ترقيب قدامى الماملين عما كان يتقاضباه قبل المترقية التي استحقت بانتطبيق نها ــ اساس ذلك ان المشرع استهدف بحكام مدا القانون تحسين المستوى الملى لمن ينطبق في حقه هــده الاحكام ومن ثم غان انقاص مرتب العــامل نتيجة لهذا التطبيق امر شارج عن دائرة التفسير المصحيح والتطبيق المسليم لنصوص هــذا الفانون كما أن نصوصه قــد خلت من نص يقضى بالمساس بمرتبات المستفيدين من احكامه •

### منْدُص المنتوى :

ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة المعدل بنص فى مادته الثانية على أنه « اذا قضى العامل خمسة عشر سنة فى درجة واحدة أو ثلاثة وعشرين سنة فى درجة متاليتين أو سبما وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة فى أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة فى خمس درجات متتالية ولو تضيت فى مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى قضيت فى مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى

من اليوم التالى لانقضاء هذه المدد ، ولا يترتب على ذلك صرف فروق ماليه سابفه الا اعتبارا من ١٩٧١/٩/٩ تاريخ صدور القانون رقم ٥٣ لمسنة ١٩٧١ .

وواضح أن القانون المذكور صندر بقصد انصاف طائفة من العاملين خدموا الدوله مددا طويلة فقضت احكامه بالاعتداد فى ترقيتهم بمدد خدمتهم الكلية التي قضيت في الدرجة الاخيرة وما سبقها من درجات وذلت خلافا للقواعد العامة في الترقية والتي تقتصر فهمجال الاعتداد بمدى الخدمة بالمدد التي امضاها العامل في الدرجة الاخيرة ، أى أنه استهدف باحكامه تحسين المستوى المالي لمن تنطبق في حقسه هذه الاحكام وتوافرت له شرائط تطبيقها ، ومن ثم فان انقاص مرتب العامل نتيجة لهذا التطبيق لا شك أمر خارج عن دائرة التفسير الصحيح والتطبيق السليم لنصوص هذا القانون باعتبار أن هذه النتيجة الشاذة لم تكن هي نيسة الشرع بحال ، هذا من جهة ، ومن جمة أخىى فان هـ ذا الفهم هو ما يمليه مبدأ ثابت لا خلاف عليه مقتضاه عدم المساس بحق العامل المسكتسب في مرتب الا بنص صريح في قانون وليس بأداة أدنى ، وقد خلت نصوص القانون سالف الذكر من نص يقضى بالمساس بمرتبات المستفيدين من أحكامه ، ومن ثم فانه لا يجوز انقاص مرتب من رقى طبقا لاحكامه عما كان يتقاضاه قبل الترقية التي استحقت بالتطبيق لها ويتعين أن يرد اليه ما اقتطع من مرتبه بالمخالفة لذلك ، وذلك احتراما لحقه المكتسب في هذا الرتب ، وتحقيقا لقصد الشارع من اصدار هذا القانون على النحو سالف البيان •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعيـــة المعوميـــة الى أحقيـة السيد / ٠٠٠٠٠ فى الاحتفاظ بمرتبه الذى وصل اليه قبل ترقيته طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقـانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بما لا يجاوز آخر مربوط الفئة التى رقى اليها •

( ملف ۱۹۷۵/۱۲/۱۰ - جلسة ۱۹۷۵/۱۲/۱۰ )

## قاعدة رقم (٧١٢)

البسدا :

المقانون رقم ٢٨ أسنة ١٩٧٢ في شأن ترقية قدامي العاملين المنصي مدة الرسوب الوظيفي عالجها هـذا القانون هي قضاء العامل ٢٣ سنة في خمس درجات متالية فقضت المادة ٢ منه بترقية العامل في هذه الحالة الى سادس درجة اعتبارا من اليوم النسالي لاستكمانه هذه المحدة كما نصت على أن العامل الذي رقى الى سادس درجة في تاريخ سابق على العمل بالقانون ترجع اقدميته في الدرجة الرقى اليها الى اليوم التالي لاكماله ٣٦ سنة في خمس درجات متتاليسة ولو كان سابقا على تاريخ العمل بههذا القانون حقتفي ذلك أن العامل الذي تدرج في الترقية الوظيفيسة اعتبارا من تاريخ دخوله المخدمة خصل على سبع درجات قبل تاريخ العمل بالقانون ولايحق له الماللية بارجاع اقدميته في سادس درجة رقى اليها الى تاريخ اكماله ٣٢ سنة في خمس درجات في سادس درجة رقى اليها الى تاريخ اكماله ٣٢ سنة في خمس درجات في سادس درجة رقى اليها الى تاريخ اكماله ٣٢ سنة في خمس درجات في سادس درجة رقى اليها الى تاريخ الماله ورجة في تاريخ سابق على ماتالية وذلك لأنه كان قسد رقى الى سابع درجة في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ٠

### ملخص الفتوى:

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ فى شان ترقيعة قدامى العاملين تنص على أنه « اذا قضى العامل خمس عشر سنة فى درجة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو سلما متتالية أو ثلاثين سنة فى أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة فى خمس درجات متتالية ولو قضيت فى مجموعات وظيفية مختلفة ، اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران المقدمان عنه بتقدير ضعيف •

والعاملون الذين طبقت في شأنهم قبل العمل بهذا القانون المادة

١١ من غانون العاملين المنتين بالدومة السادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة المرادة
 ١٩١٥ يعتبرون مرمين الى الشرجة الاعلى من تاريخ نصبين هذه المادة عليهم ولا يعير دلك من موعد خازواتهم الدورية •

وتكون ترخية العامنين الذين الكملوا ٣٣ سنة في خمس درجات منتانيه عبل تاريخ العمل بهذا الفانون التي الدرجه الاعلى من اليوم التالى لاستدمال سده المسده وان دانت سابقه على تأريخ العمل بهذا القانون •

ولا يترتب على ذلك صرف فروق مالية سابقة الا منه/م/١٩٧١ عاريخ صدور انقانون رقم ٥٣ لسنه ١٩٧١ ويبين من هذا النص ان القدون رقم ٨٨ لسنه ١٩٧١ انما صدر بقصد معالبه اوضاع قدامى الموضين اندين يرسبون مددا طويلة فى درجاتهم ، وان اقصى مدة للرسوب الوضيفى عالجها هذا القانون هى قضاء العامل ٣٣ سنة فى خمس درجات متتالية حيث قضت المادة (٢) منه بترقية العامل فى هذه المائه الى سادس درجة اعتبارا من اليوم التالى لاستكماله هذه المدة ، كما عالجت ذات المادة حالة العامل الذى رقى الى سادس درجة فى تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٧ فقضت بارجاع اقدميته فى الدرجة المرقى اليها الى اليوم التالى لاكماله ٣٣ سنة فى خمس درجات متتالية ولو كان سابقا على تاريخ العمل بهذا

وحيث أن الثسابت ف خصوص الموضوع المصروض أن السيد / ٥٠٠٠٠ تدرج فى الترقيبة الوظيفيسة اعتبارا من دخوله المخدمة فحصل على سبع درجات قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ السنة ١٩٧٣ ، فمن ثم غانه يخرج عن نطاق تطبيق أحكام هذا القانون ولا يحق له المطالبة بالافادة من حكم المادة (٢) منه وارجاع أقدميته فى سادس درجة رقى اليها الى تاريخ اكماله ٣٢ سنة فى خمس درجات متتالية ، وذلك لانه كان قد رقى الى سابع درجة وهى الدرجة الرابعة جديد اعتبارا من ١٩٧١/١٢/١١ أى فى تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم المقية السيد / ٠٠٠٠٠٠ فى الافادة من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ ورد أقدميته فى سادس درجة رقى اليها الى تاريخ اكماله ٢٧ سنة فى خمس درجات متتالية ،

( ملف ۱۹۷۵/۱۲/۱۱ - جلسة ۱۹۷۵/۱۲/۱۱ )

## قاعدة رقم (٧١٧)

#### المسدا:

الترقية طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧١ في شان ترقية قدامى العاملين ــ ترقيــة وجوبية لا تترخص جهة الادارة في تقدير ملاءمة اجرائها متى توافرت شروطها ــ ومع ذلك يسرى بالنسبة اليها المظر الوارد في المادة ٣٦ من نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ غلا يجوز ترقية عامل محال إلى المحاكمة الجنائية ــ أساس ذلك •

#### هلخص الفتوى:

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قسدامي المساملين تنص على أنه « اذا قضى العامل ٥٠٠ اثنين وثلاثين سسنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المسدة ما لم يكن التعريران المسنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف » ٠

ومن حيث أنه وائن كانت الترقية طبقا لاحكام هذا القانون يستمد العامل حقه فيها من القانون مباشرة فتجب ترقيته متى توافرت ف شأنه الشروط المنصوص عليها في القانون ، وليس للادارة أن تترخص في ملاءمة أو عدم ملاءمة الترقية الثن كان ذلك الا أن هذه الترقيمة يسرى بالنسبة اليها الحظر الوارد في المادة ٢٦ من (م ١٦ - ٣٢)

نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقسانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٧١ والتي تنص على أنه « لا تجوز ترقية عامل محال الى المحاكمة ٥٠٠٠ النجانيه ٥٠٠٠ في مدة الاحالة ٥٠٠٠ »، وذلك باعتبار أن القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام ٨٨ لسنة ١٩٧١ « ويقابله القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام العاملين المدنيين الملغي » هو الشريعة العامة غيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١ ، ولأن حظر ترقيسة المحالكمة الجنائية هو من الاصول العامة التي يقتضيها حسن سسير الادارة وينظمه على نحو يوفق بين مصلحة الادارة ومصلحة العامل ، ومن ثم جرت أحكام القضاء في ظل قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على الاخذ به مع عدم وجود نص خاص يقضى بذلك ،

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم فانه لا يجوز ترقيب العسامل المروض حالته بالتطبيق لاحكام القسانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ خلال مدة احالته للمحاكمة الجنائية ويكون ما حصل عليه من ترقيات سأيا كان نوعها سـ خلال هذه المدة قد تم بالمخالفة لاحكام القانون ه

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز الترقية طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ لمن كان محالا للمحاكمة الجنائية •

( ملك ٢٨/٢/٨٦ ـ جلسة ٢٠١/٢٨٨)

## قاعدة رقم ( ٧١٤ )

#### البسدا:

التانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن ترقية قدامي المساملين لم يقتصر على تعديل بعض احكام القسانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ وانعا مسدر باعادة تنظيم موضوع ترقية قدامي المساملين الذي سبق أن تناوله القانون رقم ٣٠ لسنة ٧١ تنظيما شاملا سالقسانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ المغاء ضمنيا سانتيجة للسنة ١٩٧١ المغاء ضمنيا سانتيجة نلك : ان طوائف العاملين التي لا تغيد من أحكام القسانون تحددها

المادة (۳) من القانون رقم ۲۸ لسنة ۱۹۷۲ وليس المادة (۵) من العابون رقم ۲۱ سسه ۱۹۷۱ – عدم ورود صنعه نساعتی الدرجسه المحامسه ماعلی عبر الماملين علی موس دراسی بالماده ۲۶ مناساون رئم ۲۸ لسنه ۱۹۷۲ – اسعادیهم من احدامسه علی تواهسرت عیهم المحددة به ۰

### ملخص الحكم :

لما كان من المسلم أن الفاء التشريع كما يكون صريحا يكون ضمنيا ، وذلك في حالة ادا ما اشتمل التشريع الجديد نصا يتعارض مع نص التشريع القديم أو اذا نظم من جديد الموضوع الذي سبق ان قرر قواعده دلك التشريع ، ومن استقراء نصوص القانون رقم ٢٨ لسنه ١٩٧٢ بيين انه لم يتتصر على تعديل بعض مواد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ وانه انما مسدر باعادة تنظيم موضوع ترقيبة قدامى العاملين الذي سبق أن تناوله القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ تنظيماً شاملا يهدف منح مزيد من التيسيرات لهؤلاء العاملين وفتح مجسال الترقية أمامهم ورفع القيود التي تحول دون ترقيتهم وازاله المفارقات التي نتجت عن تطبيق نصوص ذلك القانون ، وفي سبيل تحقيق ذلك استبدل القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بعض مواد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ بمواد جديدة تضمنت أحكاما معايرة لتلك التي تضمنتها هذه المواد ونص صراحة على الماء بعض مواد ذلك القانون وأبقى على احدى مواده بذات النص الذي ورد بها ، ومن ثم يكون القسانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ قد ألفي القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ الفاء ضمنيا على نحو لا يسوغ معه القول بأن أحدى مواد هدذا القانون ، لايزال حكمها باقيا واجب التطبيق لمجرد عدم النص صراحة على

ولعل غير دليل على فسماد الرأى القائل ببقاء حكم المادة المخامسة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ ما تضمنه تقرير لجنةالقوى المعاملة بمجلس الشعب الذي عرض على المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٧٧ في شأن هذه المادة لدى مناقشمة

مشروعات القواتين المقدمة بتعديل القانون رقسم ٥٣ لسنة ١٩٧١ فى شأن ترقية قدامى العاملين ، اذ نص على مايلى : تقضى المادة الخامسة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ بأنه لا يفيد من حكم المادة ٢ والفقرة الاولى من المادة ٣ :

- (1) العاملون الشاغلون للدرجة الثالثة فأعلى •
- (ب) العاملون الشاغلون للدرجة الرابعة فأعلى ، الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية فقط أو مايعادلها •
- (ج) العاملون الثماغلون للدرجة الخامسة فأعلى غير الحاصلين على مؤهلات دراسية ٠
- (د) العاملون الشاغلون للدرجة السادسة فأعلى بمجموعة الوظائف الفنية «عمال مهنيون» •
- (a) العاملون الشاغلون للدرجة الثامنة فأعلى بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعلونة ء

وقد رأت اللجنة بالاجماع الفاء الفقرات ب و ج و د من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ ، وذلك لان شاغلى الفئات المنصوص عليها في هذه الفقرات هم من قدامي العاملين الذين يشخلون حاليا وظائف رئيسية ، كما أنهم أفنوا عمرهم ، وشارفوا على انهاء حياتهم الوظيفية مما يوجب أن ينالوا أكثر من درجة واهدة ، فلمل ذلك يشمرهم بتقدير الدولة لجهودهم سيما وانهم فئات لن تتكرر في المجال الوظيفي » •

وقد أقر مجلس الشعب رأى اللجنة فى هذا الشأن ، ومن ثمجاء نص المادة ٣ من القانون رقم ٢٨ لمسئة ١٩٧٦ ــ التى تقابل نص المادة الخاصة من القانون رقم ٣٥ لمسئة ١٩٧١ ــ على النحو الاتى : « لا يجوز ترقية من أمضى المدة القررة بالمادة السابقة لكل من :

(١) الماملين الشاغلين للدرجة الثالثة عاعلى •

 (ب) العاملين الشاغلين للدرجة الثامنة فأعلى بالمجموعة النوعيـــة لفئات وظائف الخدمة المعاونة •

وبذلك تكون هذه المادة قد أبقت على غنتين فقط من الفئات الخمس التى قضت المادة الخامسة من القانون باستبعادها من نطاق تطبيق أحكام هذا القانون ، ومن ثم فان الفئات الثلاث التى لم يشملها نمس المادة ٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ ومن بينها فئلة شاغلى الدرجة الخامسة فأعلى غير الحاصلين على مؤهلات دراسية يكون من حتها الافادة من هذا القانون متى توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فيسه ٠

( طعن رتم ٢٦١ لسنة ٢١ ق \_ جلسة ٢١/٢/٢٧٨١ )

## قاعسدة رقم (٧١٠)

#### المسدا:

في حساب الحد المتصوص عليها في المادة الثانية من المقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ يتعين حسابها من بداية الدرجة المحالية التي يشغلها المامل رجوعا الى الماضي لمرفة شروط انطباقها من عدمه وليس ابتداء من درجة التعين – بيان ذلك – تطبيق •

## ملقص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الثانى من أوجه الطعن وحاصله أن المدد المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ يتمين حسابها بدءا من درجة التميين فانه لما كانت هذه المادة تتص على أنه ( ٥٠٠ اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو ثلاث وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة ، في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية وله تضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى إلى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران المسنويان الأغيران عنه بتقدير ضعيف » \*

والعاملون الذين طبقت فى شأنهم قبل العمل بهذا القانون المادة ٢٣ مكرر من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يعتبرون ، مرقين الى الدرجة الاعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم ولا يغير ذلك من موعد علاواتهم الدورية .

وتكون ترقية العاملين الذين اكملوا ٣٢ سنة في خمس درجات منتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لاستكمال هذه آلمدة وان كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون • وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت في الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ١٨ ق بجلسة ١ مايو سنة ١٩٧٥ بمناسبة بحث الاساس الذي يتم وفقا له حساب المدد والدرجات المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن حساب هذه المدد والدرجات أنما يكون بداية من الدرجة الحالية التي يشغلها العامل ورجوعا الى الماضي لمعرفة شرط انطباقها من عدمه ، وليس ابتداء من درجة التعيين ، وانه ولئن كانت المادة ٢٢ المشار اليها تقضى بأنه اذا تمضى العامل «١٥» خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر أو «٣٣» ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو «٢٧» سيعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو «٣٠» ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية ، يمنح أول ، مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، الأمر الذِّي ينبني عليه أن التحسين الذي يناله العامل الذي بكمل المدد المنصوص عليها في هذه المادة يقتصر على منحه أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها ، بينما يرتب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على اكمال المدد المنصوص عليها في المادة الثانية منه ترقية العامل الى الدرجة الاعلى للدرجة التي يشغلها في تاريخ العمل به ، الا أنه من الواضح ان كلا القانون يعتبران من التشريعات التي أصدرتها الدولة لعلاج مشكلة الرسوب الوظيفي وتحسين حالة قدامي العاملين الذين امضوا مددا طويلة في درجاتهم • كما انهما اعتدا بالدرجة التي يشغلها العامل واتخذاها أساسا للتحسين الذي يناله العامل وفقا لاحكامها سواء كان هذا التحسين متمثلا في منحه علاوة من علاوات الدرجة الاعلى أو· ترقيته الى تلك الدرجة ومن ثم فان ما انتهت اليه هذه المحكمة فى شأن حساب المدد والدرجات المنصوص عليها في المادة ٢٢ المسار اليها يعتسر قاعدة واجبة التطبيق على المدد والدرجات المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ٠

ومن حيث أن الرأى العكس الذى يذهب الى حساب المدد والدرجات البتداء من تاريخ التعيين وانتهاء بالدرجة التى يشغلها العامل فى تاريخ المعل بالقائون يترتب عليه النتائج الآتية :

أولا: ان المامل الذي أكمل ٣٣ سنة في خمس درجات متتالية بدءا من درجة التعيين لا يجوز له أن يفيد من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة من درجة التعيين لا يجوز له أن يفيد من أحكام القانون رقم ٢٠ السادسة من هذا القانون نصت على الفاء المادة الرابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١ التي كانت تقضى بعدم جواز افادة العامل من أحكام المادتين الثانية والثالثة منه الا مرة واحدة فقط •

ثانيا: أن ألمامل الذي بدأ حياته الوظيفية بالدرجة المساشرة لايجوز أن يرقى لدرجة أعلى من الخامسة في حين أنه بعد الماء الفقرات ب ، ج ، د من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ السالف الاشارة اليها أصبح من حق فئات العاملين التي نصت عليها هذه الفقرات الثلاث \_ وهم من يمينون عادة بالدرجة العاشرة \_ أن ينطلقوا بالمترقية حتى الدرجة الثالثة متى توافرت فيهم الشروط الواردة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ •

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم غانه ازاء ما هو ثابت من الاوراق من أن المطعون ضدها كانت في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ تشغل الدرجة الخامسة منذ ١٩٧١/١/١٨ ومن ثم غانها تكون قد أمضت على ١٩٣٨/٩/١ ومن ثم غانها تكون قد أمضت حتى ١٩٣٨/٩/١ تاريخ منحها الدرجة التاسعة أكثر من ٣٣ سنة في خمس درجات متتالية ويحق لها تبعا لذلك أن ترقى الى الدرجة الرابعة من اليوم التالى لاكتمال هذه المدة في ٢٩/٩/٥/١ عملا بنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بيد أنه نظرا لانها لم تكن في هذا التاريخ قد رقيت الى الدرجة الخامسة بعد، أذ لم تحصل عليها غملا الا في ١٩٧٠/١٢/١ و لما كان حصولها على هذه الدرجة شرط لاستيفائها عدد الدرجات المنصوص عليها قانونا ، أذ يتحدد مركزها القانوني ، أزاء تنظيم الرسوب الوظيفي وتحسين حالة قدامي الموظفين ، بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٧٢ اعتبارا من هذا التاريخ • غانه يتمين بالتالي

ان تتم ترغيتها الى الدرجه الاعلى وهى الدرجة الرابعة من اليوم التالى لحصولها على تلك الدرجة أى من ١٩٧١/١/١ •

( طعن رقم ٢٦١ لسنة ٢١ ق ــ جلسة ٢١/٢/١٧٨١ )

# قاعسدة رقم (٧١٦)

المسدأ:

تسوية حالة المامل وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن ترقية قدامى الماملين لا تجيز له المطالبة بالترقية وفقا للقواعد التى تضمنها قرار وزير الخزانة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن الرسوب الوظيفى تبعا لترقيته أو ارجاع اقدميته الى تاريخ سابق على تاريخ المعمل بذلك القرار — أساس ذلك — أن الترقيات ألتى تتم بناء على المسلمة المقتصة تترخص فيها بسلطتها التقديرية وفقا للقواعد المقررة من السلطة المختصة تترخص فيها بسلطتها التقديرية وفقا للقواعد المقررة الالماء ، بالاضافة إلى أن المادة المفاصة من المقانون رقم ٢٨ لسنة الماد عفرات مراحة الاستناد الى الترقيات أو الاقدميات التى يرتبها هذا المانون للطعن في القرارات الادارية المسادرة قبل تاريخ المصل به وأن اجازت استثناء ترقية المامل طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى المسادرة في الارارات الاستثناء في نطاق المسادرة في المتواحد المستثناء في نطاق المقادم عليه و

### ملخص الحكم:

ومن حيث ان النزاع يدور حول ما اذا كان يجوز الاستناد الى الترقية التى تتم طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ للافادة من قواعد الرسوب الوظيفى الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ من عدمه •

ومن هيث ان قرار وزير الخزانة رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه قد تضمن أحكاما وقتية مؤداها رمع درجات العاملين الخاضعين لاحكام القسانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذين كانوا قد امضوا فعسلا في ١٩٦٨/١٢/٣١ في درجاتهم الحد الآدني للمدد اللازمة للترقية ولم يدركهم ألدور في الترقية الى الدرجات التي خلت خلال السنة المالية ١٩٦٨/ ١٩٦٩ وذلك لتدبير المصرف المللي اللازم لاتاهة الفرصة لترقيقهم ماستخدام الاعتماد المالي المدرج في الميزانية لهذا العرض • ولما كان من المسلم أن رفع الدرجة لا يترتب عليه ترقية شاغلها اليها تلقائيا أو تعلق هقه بها • وأنما تتم الترقية بقرار من السلطة المختمة تترخص فيسه بسلطتها التقديرية طُبقا للقواعد المقررة قانونا في هذا الشأن ، ومن ثم فان الترقيات الى الدرجات التي ترفع بناء على قرار وزير الخزانة المشار<sup>ا</sup> اليه وتتم في ديسمبر سنة ١٩٦٨ آيست ترقيات وجوبية تصدر عن سلطة مقيدة بحيث يعتبر العامل مرقى بمجرد توافر الشروط التي أوردها هذا القرار لرغم الدرجة ، ويجوز الغاؤها في أي وقت دون التقيد بميعاد اذا تمت بالمخالَّفة لقواعد الترقية ، وانما هي ترقيات عادية تمـــدر بقرارات ادارية بموجب سلطة الادارة التقديرية طبقا لقواعد الترقيات المنصوص عليها في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وتتحصن هذه القرارات بمضى المدة القانونية بحيث تكون بمعصم من السحب والالغاء اذا لم يطعن غيها في المواعيد وطبقا للاجراءات المقررة للطعن في القرارات الادارية ، ذلك أن قرار وزير المخزانة المشار اليه ــ وهو صادر بأداة أدنى من القانون يقف أثره عند حد استخدام الاعتماد المالي فرفع الدرجات دون أن ينشيء مراكز قانونية بالترقية الى تلك الدرجات بعير صدور قرار بذلك من السلطة المختصة طبقا للقواعد المقررة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن المدعى قد سويت هالته طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لمسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لمسنة ١٩٧٦ في شأن ترقية قدامى الموظفين ، وقد منح بمقتضى هذه التسوية الدرجة الرابعة من ١٩٧٢/١٢/١٢/١٢ فان مطالبته بالترقية اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/٣١ طبقا لقرار وزير الفزانة رقم ٨٦ لمسنة ١٩٦٨ المسار اليه فضلا عن انها تعتبر أحياء لقواعد استنفذت اغراضها فانها في هيقتها طعن في القرارات الصادرة بالترقية الى الدرجات التي رفعت بناء على القرار المسار اليه ،

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه « لا يجوز الاستناد الى الترقية أو الاقدميات التى يرتبها هذا القانون للطعن فى القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل به ، على أن يرقى العامل طبقا لقواعد علاج الرسوب الوظيفى المسادرة فى أن يرقى العامل طبقا لقواعد علاج الرسوب الوظيفى المسادرة فى الحكام المادة الثانية من القانون ٥٠٠ » ومفاد ذلك أن الاصل طبقا لاحكام هذه المادة هو عدم جواز الاستناد الى القرقيات أو الاقدميات التى يرتبها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ للطعن فى القرارات الادارية الصادرة قبل تتريخ العمل به واستثناء من هذا الاصل أجازت هذه المادة الاستناد الى الترقيات أو الاقدميات طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى الصادرة فى نطاق تلك الترقيات أو الاقدميات طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى الصادرة فى نطاق تلك القواعد دون التوسع فيه أو القياس عليه ليمتد الى القواعد الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٨ ، وبناء على ذلك تكون دعوى المدع غير قائمة على أساس سليم من القانون واجبة الرفض •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب مذهبا مخالفا غانه يكون قد اخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم الحكم بالغائه وبرفض الدعوى مع الزام المدعى المصروغات •

( طعن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٣ ق ــ جلسة ٢١/١/١٩٧١ )

## قاعسدة رقم ( ۷۱۷ )

#### المبسدا:

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ قضى بتسوية حالات العاملين المفاطبين بأحكامه وحظرت المادة المفاصسة منه عدم جواز الاستناد الى الترقيات والاقدميات التى يرتبها القانون المطعن على القرارات الادارية الفردية السابقة على نفاذه في ١٩٧١/٩/١ ــ عدم جواز الحادة هؤلاء العاملين من قواعد الرسوب الوظيفي السابقة على ١٩٧١/١٢/٣١ استنادا الى نص المادة المفاصسة من القانون •

### ملخص الحكم:

ومن حيث ان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بغض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامي العاملين ينص في مادته الثانية على أنه اذا قضى العامل اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة \_ اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقديران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف ٥٠٠٠ وتكون ترقية العاملين الذين اكملوا اثنين وثلاثين سنة فى خمس درجات متتالية قبل تاريخ العمل بذلكُ القانونُ الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لاستكمال هذه المدة وان كانت سابقة على تاريخ العمل به على أن تصرف الغروق المالية من ٩/٩/١٩٧١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ وتقضى الملدة الخامسة بأنه لا يجوز الاستناد الى الترقيات أو الاقدميات التي يرتبعا هذا القانون للطعن في القرارات الآدارية الصادرة قبل تاريخ العمل به على أن يرقى العامل طبقا لقواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادرة متاريخ ١٩٧١/١٢/٣١ الى الدرجة الاعلى آذا استوفى تلك القواعد بعد تطبيق أحكاُم المادة الثانية من هذا القانون عليه مع مراعاة أحكام المادة الثانية مالية سابقة وتقضى المادة السابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بأن وغيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ولا يترتب على ذلك صرف فروق يعمل به من ٩/٩/١٩٧١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ ومؤدى الاحكام المتقدمة أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ أوجب ترقية العاملين الخاضمين لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والذين أمضوا اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة ــ حتى ولو وقع تاريخ استحقاق هذه العرجة في وقت سابق على تاريخ العمل باهكامه في ٩/٩/١٩٧١ وهظر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الاستناد الى الترقيات والاقدميات التي يرتبها للطُّعن في القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به في ١٩٧١/٩/٩ الا أنه أجاز ترقية العامل بالاستناد الى الاقدميات التي يرتبها طبقا لقواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادر في ١٩٧١/١٧/١١ الى الدرجة الأعلى اذا أستوفى شروط الترقية الى تلك الدرُجة الاعلى طبقا لقواعد علاج الرسوب الوظيفي سالفة الذكر وحدها ه واذ هدد القانون رقم ٢٨

لسنة ١٩٧٢ قواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادرة قبل ٣١/٢/١١/١٩٧١ على القواعد التي خصها القانون بالتحديد وهي قواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادرة في ١٩٧١/١٢/٣١ ويسرى على قواعد علاج الرسوب الوظيفي السابقة على التواعد الصادرة في ١٩٧١/١٢/٣١ الصكم العام النصوص عليه في المادة الخامسة من القانون وهو عدم جواز الاستناد الى الترقيات والاقدميات التي يرتبها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ للطمن في القرارات الادارية الفردية الصادرة قبل العمل بأحكامه في ١٩٧١/٩/٩ أو للانفادة من قواعد علاج الرسوب الوظيفي المعمول بها قبل ٩/٩/٩/٩ كما أن قواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادر بها قرار وزير الخزانة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ انما يفيد منها من استوفى شروطها وامضى في درجته فعلا وواقعا حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ المدد الواردة في ذلك القرار ولا يغيد منها من رقى أو عدلت اقدميته بعسد ٣١/١٢/ ١٩٧١ بموجب أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بترقية قدامي العاملين ألمعدل لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ - وقد أورد القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في مادته الخامسة نصا صريحا بتطبيق قواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادرة في ١٩٧١/١٢/٣١ على من رقى أو عدلت أقدميته وفقا الاحكامه الى تاريخ سابق على العمل مه في ١٩٧١/٩/ والقول بأحقية هؤلاء فى الاهادة من قواعد علاج الرسوب الوظيفى السابقة على ١٩٧١/١٢/٣١ يتضمن ترتيب أثر رجَّمي للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بلا نص وبلا حكم صريح في القانون •

( طعن رتم ٨٤٤ لسنة ٢٣ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٥ )

# قاعدة رقم ( ۷۱۸ )

#### البسدا:

المادة المخامسة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تقضى بعدم جواز الاستناد الى الاقدميات ، أو الترقيات المترتبه على تطبيق احكام القانون للطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل به على أن يرقى العامل طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى الصادرة في ١٩٧١/١٢/٣١ اذا ما استوفى تلك القواعد بعد تطبيق احكام القانون المشار اليه على

حالته ــ الترقية التى تصدر تنفيذا لقواعد الرسوب الوظيفى المشار اليها تعتبر ضمن التسوية التى فرضتها أحكام المادة الثانية من القانون وبالتالى فانها تدور معها وجودا وعدما وبالتالى فانها تعتبر من قبيل التسويات •

# ملخص الحكم:

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تجرى كالآتى : اذا قضى العامل خمسة عشر سنه في درجة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنه في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة فى أربع درجات متتاليه أو اثنين وثلاثين سنة فى خمس درجات متتالية ولوقضيت فى مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى ألى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقرير ضعيف ٠٠٠٠ وتكون ترقية العاملين الذين اكملوا ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التسالى لاستكمال هذه المدة وان كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ولا يترتب على ذلك صرف فروق مالية سابقة الا من ١٩٧١/٩/٩ تاريخ صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ كما جرت المادة الخامسة منه كالآتي: « لايجوز الاستناد الى الترقيات أو الاقدميات التي يرتبعا هذا القانون نلطمن في القرارات الآدارية الصادرة تبل تاريخ العمل به على أن يرقى العاملطبقا لقواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادرة بتاريخ ١٩٧١/١٢/١ الى الدرجة الاعلى آذا استوفى تلك القواعد بعد تطبيُّق أحَكامُ المادة الثانية من هذا القانون عليه بمراعاة احكام المادة التالية وفيما لايتعارض مع أحكام هذا القانون ، ولا يترتب على ذلك صرف فروق مالية سابقة.

ومن حيث أن مفاد ماتقدم ان الشروط الواجب توافرها وفقا لنص هذه المادة ثلاثة الأول أن يتدرج العامل فى عدد ممين من الدرجات والثانى أن يكمل العامل قدرا مصددا فى هذه الدرجات التى تدرج فيها ومنها ٣٧ سنة فيخمس درجات والشرط الثالث الايكون التقريران الالخيران المقدمين عنه بدرجة ضعيف اذا ما تحققت هذه الشروط فى حق احد العاملين غانه يرقى بأثر رجمى من تاريخ اكماله المدة المنصوص عليها

في المادة الثانية كما أنه يتعين رد أقدمية العامل الذي رقى الى سادس درجة قبل العمل بالقانون الى تاريخ اكماله ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية وذلك لأن المادة الثانية في فقرتها الثالثة جاءت مطلقة من وجوب ترقيةً العاملين الذين اكملوا ٣٦ صنة في خمس درجات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لاستكمال هذه المدة ولو كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ومنع القانون الاستناد الى الترقيات أو الاقدميات المترتبة على تنفيذ أحكام القانون للطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل به وامر بترقية العامل طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بتاريخ ٢١/٣١/١٢/٣١ الى الدرجة الاعلى اذا استوفى تلك القواعد بعد تطبيق أحكام المادة الثانية من القانون عليه ، فالاستفادة من قواعد الرسوب الوظيفي الصادرة في ١٩٧١/١٢/٣١ تكون من ضمن التسوية التي فرضتها أحكام المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تدور معها وجودا وعدما ، ولئن كانت احكام المحكمة قد اضطردت على ان القرارات الصادرة كأثر لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بقرارات من وزير الخزانة هي في حقيقتها قرارات ادارية منشأة للمركز القانوني للعامل الاانه بالنسبة للقرارات الصادرة كأثر لقرار الرسوب الوظيفي الصادر من وزيسر الخزانة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ بعد اعمال أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ، هذه القواعد تولد آثارها القانونية تتفيذًا لاحكام هذأ القانون باعتبارها تدخل في عموم التسويات التي اشتماها، ذلك أن المادة السابعة المشار اليها حظرت الأستناد الى الترقيات أو الاقدميات ألتى يرتبها هذا القانون للطمن في القرارات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل مه ولكنها وفي نفس الوقت أمرت بترقية العامل طبقا لقاعدة الرسوب الوظيفي الصادرة بتاريخ ٢١/٣١/ ١٩٧١ الى الدرجة الاعلى اذا استوفى تلك القواعد بعد تطبيق أحكام المادة الثانية من هذا القانون عليه وبمراعاة أحكام هذا القانون وبما لا يترتب عليه صرف فروق مالية سابقة مما ينبىء بأن الشارع اراد اجراء تسوية للعامل للدرجة الاعلى بالرسوب الوظيفي تابعة لتسوية حالته طبقا لاحكام المادة الثانية من القانون وبشرط الا تكون القواعد التي صدر بها القرار اللائمي قد توالهرت في هقه وذلك حتى لايستفيد عامل ممن طبقت عليه المادة الثانية بغير ما يستفيد به آخر ممن لم تكن تطبق عليه على تلك القواعد وأذ

حدد قرار وزير الخزانة الصادر في ١٩٧١/ ١٩٧١ طوائف العاملين التي لاتفيد من رفع الفئات وأولاهما العاملون غير الحاصلين على شهادة دراسية الذين يشغلون عند صدوره الدرجة الخامسة فأعلى هان هذه الطائفه لا يعتد من الرفع الذي جاء به هذا القرار وان كانت تغيد من الحكام قدامي العاملين بعد اذ عدلها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ .

( طعن رقم ۲۲۲ لسنة ۲۱ ق - جلسة ۲۸/۱۲/۸۸ )

### قاعدة رقم (٧١٩)

#### المحدا:

ترقية العامل طبقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ يترتب عليه اعادة تسوية معاشه وان كان القانون المنكور يعنع صرف فروق مالية عن المسافعي •

### ملخص الحكم:

تقضى المادة ٧٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مربط المماش على أساس متوسط الاجر الشهرى الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الاخيريين و ومن ثم فانترقية المامل وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن ترقية قدامى الماملين وتعديل مرتبه بأثر رجعى على هذا الاساس يستتيع اعادة تسوية معاشه على اساس المرتب القانونى الذى وصل اليه بهذه التسوية شريطة أن يقوم بسداد الاشتر اكات على اساس المرتب بعد التسوية ولايغير من ذلك ان القانون المشار اليه حظر صرف فروق مسالية عن الفترة السابقة على

( طمن رقم ۲۶۷ لسنة ۲۶ ق - جلسة ۲۸/۲/۱۹۸۱ )

### قاعدة رقم ( ٧٢٠ )

#### المسدا:

قرارات الترقية المسادرة كأثر لقرار الرسوب الوظيفي بعد اعمال القانون رقم ۲۸ اسنة ۱۹۷۲ ــ سحب هذه القرارات لا يتقيد بميماد معسن ٠

# ملخص الحكم :

هذه القواعد تولد آثارها تنفيذا لاحكام هذا القانون باعتبارها تدخل في عموم التسويات التي اشتملها ذلك أن المادة (٧) من هذا القانون حظرت الاستناد الى الترقيات أو الاقدميات التي يرتبها القانون للطمن في القرآرات الادارية الصادرة قبل تاريخ العمل بها ولكنها في ذات الوقت أمرت بترقية العامل طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الى الدرجة تسوية المامل للدرجة الاعلى اذا ما استوفى تلك الشروط بما ينبيء بأن المسرع اراد اجراء تسوية للعامل للدرجة الاعلى بالرسوب الوظيفي تابعة تسوية حالته طبقا لاحكام هذا القانون وعلى ذلك فان الترقية التي تمت بالنسبة الى المدعى الى الفئة الثالثة اعتبارا من ٢٩/٤/١/ ١٩٧٤ بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي تندرج في حقيقتها تحت نطاق التسوية التي تتسم استنادا الى قاعدة تنظيمية حددها القانون وبالتالي يجوز للجهة الادارية ان تصدر قرارها بسحب تلك الترقية اذا ماتبين لها مخالفتها لصحبح حكم القانون دون أن تتقيد في ذلك بميعاد معين و

( طعنی رقعی ۱۱۸۱ ، ۱۲۲۰ لسنة ۲۱ق ــ جلسة ۲۷/۲/۱۸۸۲ )

#### الفصل الثالث

### القواعد الخاصة بالرسوب الوظيفي

قاعــدة رقم ( ۷۲۱ )

#### الحدد :

قرارات أنترقية ألميية النى تتم طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفى تتحصن صدد السحب او الألفاء بالقفساء المواعيد القررة - مثال : تحصن القرار الصادر بترقية احد المعانين بالتطبيق لهذه القواعد رغم احاليه الى المحكمة الناديبية طالماً لم تقم جهة الادارة بسحبه خلال ستين يوما •

#### منخص الفتوى:

ان السيد / ٥٠٠٠٠ حاصل على دبلوم الدارس الصناعية عام ١٩٤٨ والتحق بخدمة مصلحة الميكانيكا التابعة للوزارة باليومية اعتبارا من ١٩٤٨/٩/١٨ ورقى الى الدرجة السادسة الفنية من ١٩٤٨/٩/١٨ ثم نقل الى الدرجة السابعة المحادلة لدرجته بأقدميته فيها وذلك اعتبارا من ١٩٦١/٧/١ تطبيقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ المصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة و وتطبيقا المقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٨ متضمنا الوظيفي الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٨ متضمنا برمع درجته لقضائه أكثر من سبع سنوات في الدرجة السابعة ، غير بركابها رقم ١٩٦٧/١/٢١ المؤرخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٩٨ بأنه قد صدر حكم المحكمة التاديية في القضية رقم ١٩ لسنة ١٩٦٩ (ري) بجلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ بمجازاة السيد المذكور بخصم عشرة أيام من راتبه لما ثبت في حقه من مخالفات وبتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٧٠ من يناير سنة ١٩٧٠ من يناير سنة ١٩٧٨ من يناير سنة ١٩٧٠ من يناير سنة ١٩٠٠ من يناير سنة ١٩٠٠ من يناير سنة ١٩٠٠ من يناير سنة ١٩٧٠ من يناير سنة ١٩٠٠ من يناير مناير مناير ١٩٠٠ من يناير مناير ١٩٠٠ من ي

صدر القرار الوزارى رقم ٢٠٥٥ بمجازاة السيد المذكور بخصم عشرة أيام من راتبه وبسحب القرار الوزارى رقم ١٦١٥ الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من ترقيته الى الدرجة السادسة الفنية اعتبارا من ۱۹۲/۸۱۲/۳۱ وبتاریخ ۲۲ من فبرایر سنة ۱۹۷۰ تقدم السيد المذكور بتظلم الى مفوض الدولة لوزارة الرى يتضرر فيه من القرار الوزاري رقم ٢٠٥٥ الصادر في ١١ من يناير سنة ١٩٧٠ المشار أليه فيما تضمنه من سحب ترقيته الى الدرجة السادسة وطالب بالغاء هذا القرار • وقد عقبت الجهة الادارية على هذا التظلم بقولها انه نظرا لمسدور حكم تادييي بخصم عشرة آيام من راتب المتظلم وذلك بچلسه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ عانه اصبح من العاملين الذين قام بهم بسبب قانوني يجعلهم غير صالحين للترقيه طبقا لنص الفقرة (ج) من المادة الثانية من قرار وزير الخزانة رقم ١٨ لسنة ١٩٦٨ التي تقضى بأنه لايستفيد من الرفع الى الدرجات ألا العاملون الذين يقوم بهم سبب قانوني يجعلهم غير صالحين للترقيسة مما حدا بالمصلحة أنى استصدار القرار الوزارى رقم ٢٠٥٥ فى ١١ يناير سنة ١٩٧٠ بسحب القرار الوزاري رقم ١٦٦٥ الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من ترقيبة المتظلم الى الدرجة السادسة الفنية • وبتاريخ ٩ من يوليو سنة ١٩٧٠ انتهى مفوض الدولة فى تقريره الى قبول التظلم شكلاً وفى الموضوع ال*ى* الغاء القرار الوزارى رقم ٢٠٥٥ الصادر فى ١١ من يناير سنة ١٩٧٠ فيما تضمنه من سحب ترقية المتظلم الى الدرجة السادسة اعتبارا من ٢٩٦٨/١٢/٣١ مع ما يترتب على ذلك من آثار • وقد أسس مفوض الدولة للوزارة ما أنتهى اليه من تقريره على أن المتظلم كان محالا الى المحكمة التأديبية وقت مسدور القرار الوزاري رقم ١٦١٥ الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٩ بترقيقه الى الدرجة السادسة الفنية ، ومن ثم ما كان يجوز لمسلحة الميكانيكا أن تنظر في أمر ترقيته في ذات الوقت ، أما وقد رقته فتكون قد أخطأت فى تقدير الوضع القانوني المتظلم وكان يمكنها تدارك هدذا الخطأ بسحب قرار الترقية الخاطىء خلال ألستين يوما التالية لصدوره بعد أن أخطرتها النيابة الادارية بمجازاته بخصم عشرة أيام من راتبه بل تراخت في اتخاذ هذا الأجراء حتى ١١ ينسأير سسنة ١٩٧٠ حيث

اصدرت قرارها الطعون عليه ، أما وقد فاتها ذلك فقد تحصن ذلك المدر واصبح بمتابه القرار السليم بمضى تلك المدة وبالتالى لا يجوز المساس به او التعرض له صونا للاوضاع القسانونية • وقد ابدت مراقبه المسئون القانونية بالوزارة رايا احر انتهت فيه الى أن الترقية التى تستند الى قواعد معالجة الرسوب الوظيفي لا تتحصن بانقضاء ستين يوما وبالتالى يجوز سحب هذه الترقية في أى وقت دون التقيد بالميعاد المذكور •

ومن حيث أن قرار وزير الخزانة رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ في شدأن قواعد معانيه الرسوب الوظيفي ينص في مادته الاولى على أن « ترفع درجات العاملين من الحادية عشرة حتى الرابعة بالوحدات الادارية التي تطبق القانون رقم٢٤ لسنة ١٩٦٤ الذين يمضون حتى ١٩٦٨/١٢/٣١ المدد المقررة بالجدول الشياني المرافسة لقدرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ كحد أدنى لمدد الرسوب التي تجيز الرفع » •

وتنص المسادة الثانية من هذا القرار على أن « لا يستفيد من الرفع المشار اليه في المادة الاولى الفئات التالية : أ .. • • ب .. • ج \_ العاملون الذين يقوم بهم سبب قانوني يجعلهم غير صالحين للترقية » • وقد أوضح القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الاسباب القانونيسة التي تحول دون امكان ترقية العامل فنصت المادة ٦٨ منه على أنه « لا يجوز النظر في ترقية عامل وقعت عليه عقوبة من العقوبات التأديبية المبينة فيما يلى الا بعد انقضاء الفترات الاتية : ١ ــ ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الرتب أو الوقف لمدة من خمس أيام الى عشرة ٠ ٧ ــ ستة أشهر في هالة الخصم من المرتب أو الوقف لمدة ١١ يوما الى ١٥يوما. ٣ ــ سنة فى حالة الخصم من المرتب مدة تزيد على خمسة عشر يوما • ٤ ــ وفي حالة توقيع عقوبة تأجيل المالاوة أو الحرمان منها لايجوز النظر في ترقية العامل مدة التأجيل أو الحسرمان » وتنص المادة ٦٩ على أن « تحسب فترات التأجيل المسار اليها في المادة السابقة من تاريخ توقيم العقوبة ولو تداخلت في فترة أخرى مترتبة على عقوبة سابقة ﴾ وأخيراً تنص المادة ٧٠ من القانون المشار اليه على أنه ٠٠ ولا تجوز ترقيسة عامل محال الى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية أو موقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقف ٠٠ » •

ومن حيت أن القرار رقم ١٩١٥ الصادر في ٦ من يناير سنه ١٩٦٨/ ١٢/٣١ بغرفيه السيد المذحور التي الدرجه السادسة الفنية اعتبارا من ١٩٦٨/ ١٢/٣١ لينتخبيق لقسرار وزير الفزانة المسار اليسه قسد مسدر مفالفسا للقانون لأن القابت أن العامل المروضة حالته كان محالا التي المحكمة انتاديبيه لحاكمته فيما نسب اليه من اتهامات ، وقد تبين صحه مانسب اليه بمقتضى الحكم المسادر بمجازاته بخصم عشرة أيام من راتبسه بللسة المحكمة المنعقدة في ٢٤ من توفير سنة ١٩٦٨ ، فكان يتعين على بهدة الادارة مراعاة حكم المادة ٧٠ من قانون العاملين المدنيين بالدولة وهي بصدد اجراء حركة الترقيات التي تمت في السادس من يناير سنة ١٩٦٨ أي في تاريخ لاحق على صدور الحكم المشار اليه وما كان يجوز النظر في ترقيته قبل انقضاء ثلاثة اشهر تبدأ من تاريخ توقيع العقوبة تحبيفا لنص المادة ٦٩ من قانون العاملين المسدنين بالدولة ، أما وان حجمة الادارة لم تراع ذلك فيكون قرارها المشار اليه مشوبا بعيب مخالفة القانون ٠٠

ومن حيث أن القرار الوزاري رقم ١٩٦٥ المادر في ٦ منيناير سنة ١٩٦٩ المسار اليه لا يعدو أن يكون قرارا اداريا معيبا فيسرى على القرارات الادارية المعية من أحكام ومنها التحصن ضد السحب أو الالفاء اذا انقضت المواعيد المقررة للسحب والالفاء ، ذلك أن القرار الذي تصدره وزارة المغزانة متضمنا قواعد معالجة الرسوب الوظيفي تقتمر على وضع قواعد عامة ، لاتقرر حقا معينا للموظف ، كما أنها لا تكسبه الترقية الى الدرجة الاعلى حتى ولو توافرت فيه الشروط التي تقررها هذه القواعد أو انتفت عنه الموانع التي تحول دون امكان ترقيته وإنما يقرر هذا الحق ويكتسب بمقتضى القرار الذي تصدره الجهة الادارية بترقية الموظف تطبيقا للقواعد التي تضعها وزارة الخزانة في هذا الشائن ، فالترقيمة التي تصدر بالتطبيق لهذه القواعد لاتخرج عن مفهوم الترقية العادية الا بالنسبة الى مليضعه وزير الخزانة من ضوابط وقيود تضاف الى القيود التي

تضمنها تنانون العاملين المدنيين بالدولة ، فان تمت الترقية بالمفالفة لمدذه القيود أو تلك الضوابط كان القرار الصادر بها معييا لمخالفته القيانون •

ومن حيث أن الوزارة لم تقم بسحب القرار المسار اليه خلال الدة القررة لسحب القرارات الادارية المعيية ، وهي ستين يوما من تاريخ صدورها ، فمن ثم يمتنع عليها بعد ذلك أن تسحب هذا القرار أو تلفيه ، ومن ثم يكون القرار رقم ٢٠٥٥ الصادر في ١١ ما يناير سنة ١٩٧٠ قسد خالف القانون فيما تضمنه من سحب قرار ترقيسة السيد المذكور ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرارات الترقية المعية التى تتم طبقا لقواعد معالجة الرسوب الوظيفى هى قرارات ادارية معيية تتحصن ضد السحب أو الالفاء بانقضاء المواعيد المقررة ، ومن ثم فان القرار الوزارى رقم ٢٠٥٥ الصادر فى ١١ من يناير سنة ١٩٧٠ يكون مخالفا للقانون فيما تضمنه من سحب القرار الوزارى رقم ١٦٦٥ الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٦٩ بترقية السيد / ٠٠٠٠٠ الى الدرحة السادسة الفنية ،

( بلا ۲۸/۳/۲۷۱ ـ جلسة ۲۲/۲/۲۷۲۱ )

### قاعدة رقم (٧٢٢)

#### المسدا:

قواعد علاج الرسوب الوظيفي التي تضمنها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ في شأن قدامي الموظفين تقضى برد اقدمية العامل الذي رقى الى سادس درجة قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الى تاريخ اكماله ٣٣ سنة في خمس درجات ولو كان استكماله هذه المدة سابقا على تاريخ العمل بهذا القانون حكمة النص نتوفر بالنسبة الى من لم يكونوا قد رقوا بالنمل الى سادس درجة عند العمل بالقانون سالف الذكر كما أنها

تتحقق بالنسبة للعاملين الذين رقوا بالفعل الى سادس درجة ترقيسة عادية ولو بعد انقضاء أكثر من ٣٢ سنة في خمس درجات ٠

### ملخص الفتوى:

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن ترقية قدامى الموظفين تنص على أنه « اذا قضى العامل خمس عشر سنة فى درجة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة فى خمس درجات متتالية ، ولو قضيت فى مجموعات وظيفية مختلفة ، اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى فى اليوم التالى لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف » •

وحيث أنه سبق للجمعية العمومية أن انتهت بفتواها رقم 18 الصادرة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٣ الى أنه يتمين رد أقدمية العامل الذى رقى الى ساس درجة قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ الى تاريخ اكماله ٢٣ سنة فى خمس درجات وأساس ذلك أن نص المادة الى تاريخ اكماله ٣٣ سنة فى خمس درجات متلقية فى وجوب ترقيبة العاملين الذين أكملوا ٣٣ سنة فى خمس درجات متتاليبة قبل تاريخ العمل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لاستكمال هذه المدة ولو كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، وحكمة هذا النص تتوافر بالنسبة للعاملين الذين لم يكونوا قيد رقوا الى سادس درجة عند العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٧٧ كما أنها تتحقق كذلك درجة عند العمل بالقانون رقم ٨٨ لسنة الى سادس درجة ترقية عادية ولو بالنسبة للعاملين الذين رقوا بالفعل الى سادس درجة ترقية عادية ولو بعد انقضاء أكثر من ٢٢ سنة فى خمس درجات ، ومن ثم يتعين رد أقدمية هؤلاء العاملين الاخيرين فى سادس درجة رقوا اليها الى اليوم اقدمية ولو التالى لاستكمال مدة ٢٢ سنة فى خمس درجات ، ومن ثم يتعين رد التالى لاستكمال مدة ٢٢ سنة فى خمس درجات ،

وهذا النظر يتفق مع قصد المشرع من القانون رقم ٢٨ لســـنة ١٩٧٢ المنصب على اصلاح هال الراسبين في الدرجات بأثر رجمي ، خاصة وأن القول بغير ذلك يؤدى الى نتيجة شاذة لا يقرها المنطق ولا تتفق مع الحكمة من قواعد علاج الرسوب الوظيفي التي تضمنها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ ، أذ سيترتب عليه أن من رقى بالفعل الى سادس درجة قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ وبعد قضائه أكثر من ٢٢ سنة في خمس درجات يكون أسوأ حالا من العامل الذي لم تتم ترقيته الى سادس درجة الا وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ ،

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعيه العمومية الى أحقيهة السيد / ٥٠٠٠٠٠ فى الافادة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وذلك برد أقدميته فى الدرجة الرابعة الى ١٩٧٨/٢/٢٨ ٠

( ملف ۱۹۷۲/۱۰/۱۲ - جلسة ۱۹۷۲/۱۰/۱۷ )

# قاعدة رقم (٧٢٣)

#### : المسدا

القواعد التى قررتها اللبنة الوزارية لبرنامج العمل الوطنى التى تقضى بان تجرى ترقيات العاملين الذين يسرى عليهم القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ من ادنى الدرجات حتى الدرجة الثانية مرة واحدة غلال شهر ديسمبر من كل عام فى حدود قواعد الرسوب وجوب اعتبار هذه القاعدة قيدا على سلطة مختلف الجهات الادارية فيما يتعلق باختيار وقت الترقية ومن حيث تحديد تاريخ موحد لشغل مختلف الفئات ليس فى هذه القواعد مخالفة القانون نظام العاملين المدنين بالدولة لل مقتفى ذلك وجوب التزام كافة البهات الادارية بها فيما عدية او درجات المعارين الى الخارج ٠

### هلخص الفتوى:

بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧١ قررت اللجنــة الوزارية لبرنامج العمل الوطنى أنه بالنسبة للعاملين الذين يسرى عليهم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ، أن تكون الترقيات من أدنى الدرجات حتى الدرجة الثانية مرة و احدة خلال شهر ديسمبر من كل عام في حدود قواعد الرسوب والغاء ما عدا ذلك من قواعد وتوجيهات ، وقد صدرت قواعد الرسوب المشار اليها بقرار وزير الخزانة رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٧٣ – بعد موافقة مجلس الوزراء – وقضت النص على المدد التي تسمح بالترقية بقواعد الرسوب ، وقضت بأن تجرى الترقية مع مراعاة أن تكون في تاريخ موحد هو وقضت بأن تجرى الترقية مع مراعاة أن تكون في تاريخ موحد هو عليها هدذا القرار ممن لا تقوافر فيهم شروط تطبيقه حتى ولو كانت عليها هدذا القرار ممن لا تقوافر فيهم شروط تطبيقه حتى ولو كانت توجد بموازناتها فقات خالية من الفئة ١٩٠١/٣٠ ( درجة عاشرة ) وتظل هذه الفئات مجمدة » .

ومن حيث أن القواعد المشار اليها في جملتها لاتعدو أن تكون قيدا على سلطة الجهة الادارية فيما يتعلق باختيار وقت الترقية قصد بها من جهة المدد التي تطلبتها لاجراء القرقية ـ وهي تزيد في بعضها على المدد المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة \_ أو من حيث تحديد تاريخ موحد لشغل مختلف الفئات ، الحد من الانفاق المحكومي بالنسبة للاجور لاعتبارات تتعلق بمصالح الخزانة العامة ، وهذء القواعد لا تتضمن مخالفة لقانون نظام الماملين المدنيين بالدولة باعتبار أن المدد التي نص عليها القانون للترتمية تعثل المسد الادني اللازم توافره ، وليس ثمة ما يحول دون تجاوزها بالزيادة متى تطلبت ذلك المصلحة العامة • وعلى مقتضى ذلك فان هذه القواعد وقد صدرت من السلطة الرئاسية لمختلف الجهات الادارية ، فانه يتعين على هذه الجهات الالتزام بها والتقيد بأحكامها فيما تجريه من ترقيات، يستوى فى ذلك أن تكون هذه الترقيسات الى درجسة عادية ، أو الى درجات المعارين الى الخارج ، أو الى ما يترتب على شغل الدرجات الاخيرة من خلوات ، وذلك آتحقق حكمة أعمال هذه القواعد بالنسبة لجميع هذه الترقيات من جهة ، والى أنه لا فرق بينها جميعا من حيث الواقع أو القانون سواء نيما يتعلق بشروط اجرائها بوجـــه عام ، أو ما يترتب عليها من آثار .

### قاعدة رقم ( ٧٢٤ )

#### المسدا:

الترقيات التى تجريها أنبهة الادارية مطابقة لاحكام قانون الماملين الدنين بالدولة وبالخائفة القواد التى قررتها اللجنة الوزارية ابرنامج العمل الوطنى تعتبر صحيحة ولا يجوز الماس بها •

### ملخص الفتوى:

ومن حيث أنه عن الترقيات التى أجراها الجهاز خلافا لما سبق ، 
لمان هذه الترقيات وقد تمت فى حدود الشروط والأوضاع المنصوص 
عليها فى نظام العاملين المدنيين بالدولة تعتبر صحيحة - رغم هذه 
المخالفة - ولا يجوز المساس بها ، وذلك اذا أخسد فى الاعتبار أن 
قواعد الرسوب الوظيفى لاتعدو أن تكون توجيها من السلطات الرئاسية 
الى جهات الادارة ، التى وان تعين عليها الالتزام بها باعتبارها 
تعليمات ادارية صدرت معن يملك التوجيه والاشراف ، الا أن مخالفتها 
لا يترتب عليها بطلان قرارات الترقية التى تتم مطابقة لاحكام قانون 
نظام العاملين المدنيين بالدولة، وبهذه المثابة فان مخالفة تلك التوجيهات 
تستنبع المسائلة التأديبية باعتبار أنها تشكل ذنبا اداريا متى تحققت 
ف حق قارفها ه

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى الترام الجهة الادارية بالقواعد التى أصدرتها اللجنة الوزارية لبرنامج العمل الوطنى بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧١ عند اجسراء حركة الترقيات الى وظائف المعارين للخارج وما يترتب عليها من خلوات ، والى أن مخالفة هذه المقواعد لا يترتب عليها بطلان الترقيات التى تمت وفقا لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة ،

( المف ١٩٧٤/٩/١٦ ــ جلسة ٢١٣/٦/٨٦ )

### قاعسدة رقم (٥٢٥)

#### : المسدا

عدم جواز المساس بقرار ترقية العامل الذى تم طبقا لقواصد الرسوب الوظيفى بعد مضى ستين يوما على صدوره — هـذا القرار لايعدو أن يكون من قبيل القرارات الادارية المهية التى تتحصن بفوات مواعيد السحب أو الالفاء — اساس ذلك أن الترقية التى تصــد بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفى لا تفرج عن مفهوم الترقية العادية الا بالنسبة لما يضعه وزير الفرانة من ضوابط علاوة على القيودالتى تضمنها قانون نظام العاملين المدنين بالدولة •

### ملخص الفتوى:

ان المادة الاولى من قرار وزير الخزانة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ فى شأن قواعد الرسوب الوظيفى تنص على أن « ترفع الدرجات المالية المعاملين المدنيين بوحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة التى تطبق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ الذين أمضوا فى درجاتهم حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٠ مددا لا تقل عن المسدد المحسدة قسرين كل درجة من الدرجات التالئة منه على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القرار تجرى ترقية المالين المستوفين للمدد المشار اليها فى المسادة الاولى على الدرجات التى المعاملين المستوفين للمدد المشار اليها فى المسادة الاولى على الدرجات الطالية والتى تخلو حتى ١٩٧٠/١٢/١١ الباقين طبقا المادة الاولى وتجرى المثالية بترقيتهم جميما ترفع درجات الباقين طبقا المادة الاولى وتجرى الترقية الى هذه الدرجات طبقا للقواعد المقررة قانونا مع مراعاة أن تكون من تاريخ موحد هو ١٩٧٠/٣/٣) و ١٩٧٠ مراءاة أن

وحيث أنه ولئن كانت حالة السيد / ٥٠٠٠ بوضعه على الفئة التاسعة جاءت مخالفة لحكم القانون نظرا الى أن الدرجة المقررة لمرفته هى العاشرة ومن ثم يجوز سحبها فى أى وقت دون التقيد بالمواعيد القانونية ، الا أنه لا يجوز المساس بقرار ترقيته الى الفئة

الثامنة الذى تم طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى بعد مضى ستن يوما على صدوره لان هذا القرار لا يعدو أن يكون من قبيل القرارات الادارية المعيية التى تتحقق بفوات مواعيد السحب أو الالفاء ، ومن المعلوم أن القرار الذى يصدره وزير الغزانة متضمنا قواعد معالمة الرسوب الوظيفى يقتصر على مجرد قواعد عامة لا تقرر حقا معينا للموظف وأنما يتقرر هذا الحق ويكتسب بمقتضى القرار الذى تصدره النجهة الادارية بترقية الموظف تطبيقا للقواعد التى تضحما وزارة المغزانة فى هذا الشأن ، وبهذه المثابة فالترقية التى تصدر بالتطبيق لهذه القواعد لا تضرج عن مفهوم الترقية المادية الا بالنسبة لما يضعه وزير الخزانة من ضوابط علاوة على القيود التى تضمنها قانون نظام المادنين بالدولة ،

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ترقيسة السيد / ٠٠٠٠٠٠ الى الفئة الثامنة العمالية تحصنت بمضى ستين يوما على تاريخ صدورها •

( لمك ١٩٧٥/٣/٨٦ \_ جلسة ١١/٥/٣/٨٦ )

### قاعدة رقم (٧٢٦)

#### المِسدا:

تسوية حالة أحد العاماين برد أقدميته الى تاريخ دخوله الخدمة طبقا للقانون رقم ٥٨ أسنة ١٩٧٣ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٣/١/١ ميترتب عليه استيفاته الدة اللازمة المترقية طبقا للمادة ١ ، ٣ مكرر من قرار وزير الخزانة سالف الذكر — لا وجه القول بأن ترقية العامل في هذه الحالة تتم اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٣١ بينما لم ينشأ حقه في رد القدميته على النحو الذي جعله مستوفيا المدة الحددة المترقية الا اعتبارا من ١٩٧٣/١/١ ( تاريخ الممل بالقانون رقم ٥٨ أسنة ١٩٧٣) مما يجعل هذه الترقية سابقة على نفاذ هذا القانون — أساس ذلك أن ثمة فرق بين استيفاء شروط الترقية في وقت معين وارجاع الاقسدمية الى تاريخ سابق وعلى ذلك أن كل من تتوافر فيه شروط الترقية في

هـُاالرقت العين يرقى الى الفئــة الاعلى سواء اعتبرت الترقية قــد تعت في تاريخ مدور القرار أو من تاريخ سابق على مدوره •

### ەلغص المنوى:

ان المادة الاولى من قرار وزير الخزانة رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للخاضعين المان قواعد الترقيات فى ديسمبر سنة ١٩٧٧ بالنسبة للخاضعين للتانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تتص على أن « ترفع الفئات المالية للعاملين المحنيين الخاضعين لاحكام القانون رقم٥٨ لسنة ١٩٧١ الذين يتمون فى فئاتهم حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ مدد الابقاء المدد المحددة مرين كل فئة من الفئات التالية التي تعلوها » وأن المادة الثالثة مكرر منه المضافة بقرار وزير الخزانة رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٧٣ تتص على أن « تسرى أحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، السابقة على الذين يتمون حتى يوم أول مارس سنة ١٩٧٣ المدد المحددة بالمادة ١ وتتم ترقيتهم أيضا فى المرام المادة المرجة المائمة أن المددة اللازمة للترقية منها الى الفئة ١٩٧١ المامدة التي تعلوها ست سنوات ، ومفاد ذلك أنه متى أتم العامل حتى أول مارس سنة ١٩٧٣ المزوط المرقطينية التالية التي يشرعطها طالما كان مستوفيا الشروط الخرى .

ومن حيث أن العامل المروض حالته ردت أقهدميته فى الفئة الثامنة الى تأريخ دخوله الخهدمة فى ١٩٦٤/١٠/١٨ تطبيقها للفقرة الثالثة من المسادة الخامسة من القهانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٢ بتسوية حالات العاملين الحاملين على بعض المؤهلات الدراسية الذى عمل به اعتباراً من ١٩٧٣/١/١ ومن ثم فانه يكون قد استوفى المهدة اللازمة للترقية بالتطبيق للمادتين ١ ، ٣ مكرر من قرار وزير الخزانة المسار اليه ، ولا ينسال مما تقدم القول بأن الترقية فى هذه الحالة تتم اعتبارا من ١٩٧٣/١٢/٣١ بينما لم ينشأ حقه فى رد أقدميته على النحو الذى جمله مستوفيا المدة المحددة للترقية الا اعتبارا من ١٩٧٢/١/١ تاريخ المعل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ مما يجمل ههذه الترقية سابقة

على نشاذ هذا التانون : أذ لا وجه لهذا القول لان ثمة فرق بين استيفاء شروط الترقية فى وقت معين وارجاع الاقدمية الى تاريخ سابق وعلى ذلك فان كل من نتوافر فيه شروط الترقية فى هذا الوقت المعين يرقى الى المئة الاعلى سواء اعتبرت الترقية قهد تمت من تاريخ صدور العرار أو من تاريخ سابق على صدوره ، وليس فيما تقدم اعمالا القرار أو من تاريخ سابق على صدوره ، وليس فيما تقدم اعمالا القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٧ بأثر رجعي بل أن اجراء الترقية على هذا الوجه هو مقتضى الاثر المباشر لهذا القانون والذى تقضى أهكامه بنقل حملة الشهادة الثانوية الصناعية الرجردين فى الخدمة من تاريخ العمل بن فى الفئة ١٩٧٤/١٤ الى الفئة ١٩٠٨/٥٣٠ ورد أقدمياتهم سواء من نقل منهم الى تلك الفئة أو من كان موجودا بها ابتداء الى تاريخ مصولهم على المؤهل أقرب وذلك اعتبارا من من ١٩٧٣/١١ ، ومردى ذلك أنه منه ذلك التربيخ يعتبر مؤلاء الماملين شاغين الفئة ١٩٠٥/١٠ من تاريخ التصاقهم بالضحول على المؤهل وهو بالضرورة وهكم اللزوم تاريخ سابق على المؤل بناير سنة ١٩٧٣ وليس فى ذلك أي أثر رجعى للقانون ٠

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية العامل المعروض حالته فى الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها قرار وزير الخزانة رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٧٧ المسدل بالقرار رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٧٧ متى توافرت فى شأنه الشروط الاخرى المقررة للترقية بمقتضى هذه القواعد •

( ملف ۱۹۷۵/۵۲۳ -- جلسة ۲۱/۵/۵۷۲۱ )

### قاعدة رقم ( ٧٢٧ )

#### البسدا:

قرارات الترقية بالرسوب الوظيفي تصحد عن سلطة تقحيرية لجهة الادارة ومن ثم لا يرد عليها السحب بعد فوات ميعاده ·

### ملخص الحكم:

ان قرار وزير الغزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ بشأن الترقيدات بالرسوب الوظيفى ناط بالجهات الادارية اصدار قرارات ترقيدة الماملين بها ممن اكتملت في شأنهم المدد المبينة بذلك القرار وتوافرت فيهم الشروط الاخرى المنصوص عليها به • ومن ثم مان القرار الصادر بالترقيدة يعتبر من القرارات الادارية التي عهد القانون الى الادارة سلطة اصدارها ، فاذا صدر قرار بترقية أحد الماملين دون أن تتوافر في شأنه الشروط المنصوص عليها بقرار وزير الخزانة المشار اليه ولم تقم جهة الادارة بسحبه خلال المواعيد المقررة ترتب على ذلك تحصن هذا القرار مما يمتنع عليها سحبه بعد ذلك •

( طعن ۲۲۹ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۲۰/۱/۱۸ )

# ميزانيسة

الفصل الأول: عموميات .

الفرع الأول: القرار الجمهوري بربط الميزانية .

الفرع الثاني : مبدأ عمومية الميزانية •

الفرع الثالث: التأشيرات العامة للميزانية .

ألفرع ألرابع: صاحب الحق في مورد مالي •

النصل الثانى: السلطة التشريعية والميزانية •

الفرع الأول: رقابة السلطة التشريعية على الانفاق من الميزانية -الفرع الثاني: الالتزام بعدم مجاوزة الاعتماد القرر من السلطة التشريعية -

الفرع الثالث: عدم جواز تخطى ابواب اليزانية أو نقل بعض الاعتمادات من باب الى آخر الا بموافقة السلطة التشريعية ٠ التشريعية ٠

### الفصل الثالث: الميزانية والوظائف .

الفرع الأول: الرجوع الى الميزانية لتحديد نوع الوظيفة • الفرع الثانى: عدم جواز استعمال وظيفة في قسم لتعيين أو ترقية من يشغل وظيفة في قسم آخر •

الفرع الثالث: درجات مفصصة لوظائف تقتضى تأهيلا خاصا

الفرع الرابع: نقل الوظائف من كادر الى كادر ٠

الفرع الخامس: نقل الموظفين تبعا لنقل وظائفهم في الميزانية • المفرع السادس: لا يجوز بعد الميزانية نقل مدير مصلحة رفعت

درجته الى مصلحة لم ترفع درجة مديرها ٠

الفرع السابع: ادماج الوظائف •

الفرع المثامن: المعينون على وظائف الباب الأول والمعينون على وظائف الباب الثالث •

الفصل الرابع: الميزانية والدرجات •

الفرع الأول: انشاء درجات الوظائف •

الفرع الثاني : فتح اعتماد لتمويل درجات •

الفرع الثالث: تعديل الدرجات الواردة في الميزانية •

الفرع الرابع: رفع الدرجة الالية الى درجة أعلى •

الفرع الخامس: نقل الموظف تبعا لنقل درجته •

الفرع السادس: أعتماد مقسم الى درجات •

الفرع السابع: العبرة في اجراء الترقيات بين موظفى الوزارة او الملحة هو بوحدة الميزانية •

الفرع الثامن: الدرجة الاصلية والدرجة الشخصية •

الفصل الخامس: ميزانيات متنوعة •

الفرع الأول: الميزانيات المستقلة والملحقة •

الفرع الثاني: ميزانيات الهيئات العامة •

الفرع الثالث: ميزانية أدارة اثنقل العام لدينة الاسكندرية •

الفرع الرابع: ميزانية مصلحة السكك الحديدية •

الفرع الخامس: ميزانية الازهر •

الفرع السادس: ميزانية مصلحة الصحة الوقائية •

الفرع السابع: ميزانية مصلحة مصائد الاسماك ومصلحة خفر السب اهل •

الفرع الثامن: موازنات صناديق التمويل •

الفرع التاسع: الوحدة الواحدة •

الفصل الأول

عموميات

الغرع الأول

القرار الجمهورى بربط الميزانية

قاعدة رقم ( ٧٢٨ )

المسدأ:

القرار الجمهورى بربط اليزانية - اختلافه عنالقرارات الجمهورية الاخرى في طبيعتها وأفراضها - وجوب اتساق قرار ربط الميزانية مع المتنظيمات القائمة وعدم مخالفتها - اختلاف سلطة رئيس الجمهورية في اقرار الميزانية وسلطته في اصدار قرارات ترتيب المسالح - أساس ذلك - مثال بالنسبة القرار الجمهورى رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الصحة -

#### ملخص الفتوى:

أن ثمت خلافا جوهريا بين القرار الجمهوري الذي يصدر بربط ميزانية الدولة وبين غيره من القرارات الجمهورية في طبيعتهب وفي أغراضها ، ذلك أن قرار ربط الميزانية يقف عند حد اقرار تقدير ايرادات الدولة في عام واحد واجازة أوجه صرف هذه الايرادات ، في حين أن غيره من القرارات قد يتناول أحكاما موضوعية عامة وقواعد محددة وتنظيمات مختلفة مثل ترتيب المصالح العامة ، ومن ثم فانه يتمين عند ربط الميزانية مراعاة التنظيمات القائمة فعلا بمقتضى الاداة التشريمية اللازمة ، بحيث لا يجوز مخالفتها ، ومرد ذلك فضلا عن اختلاف قرار ربط الميزانية عن غيره من القرارات وعلى وجه الخصوص قرارات ترتيب المصالح العامة وأن كان يصدر كلاهما عن رئيس الجمهورية الا أن اختصاصه باصدار أحدهما يختلف عن اختصاصه باصدار الآخر على الوجه المبني بالدستور»

وذلك لاختلاف هذه القرارات من حيث الطبيعة والاهداف على ما سلف ذكره ولا يجوز عند ممارسة هذه الاختصاصات أن يجاوز أحدهما حدوده القانونية الى نطاق اختصاص آخر ، فيتحقق بذلك ما يجب من تنسيق وتنظيم في ممارسة الاختصاصات المختلفة ه

ومن حيث ان القرار الجمهورى رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٩ يستهدف ترتيب مصالح وزارة الصحة واعادة تنظيمها ، وقد نص فى مادته الرابعة على الفاء مسميات الوظائف واعتبار جميع موظفى الوزارة وحدة واحدة، ولا يزال هذا القرار نافذا ، وقد حال ضيق الوقت دون اعداد الميزانية المامة للدولة وفقا لاحكامه ، فصدرت طبقا التنظيم السابق للوزارة ، وعلى مقتضى ما تقدم لا يجوز مخالفة احكام هذا القرار سواء فيما نص عليه من الفاء مسميات الوظائف أو انتبار جميع موظفى الوزارة وحدة واحدة وأحكام القرار رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٩ بوصفه قرارا تنظيميا صادرا من سلطة مختصة باصداره ، ولا يعتد فى هذا المدد بأن قرار ربط الميزانية سلطة مختصة باصداره ، ولا يعتد فى هذا المدد بأن قرار ربط الميزانية لاحق لهذا القرار فينسخه ، ذك لان لكل من القرارين مجالا ونطاقا يختلف فى أحدهما عن الآخر بحيث تنتفى فكرة الالغاء أو النسخ الضمنى،

لهذا انتهى الرأى الى أنه يتعين أن يصدر قرار ربط الميزانية مطابقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٩ باعادة تنظيم وزارة الصحة ، ولما كان هذا القرار قد صدر وفقا للتنظيم السابق الملفى فانه يتعين تعديله بما يتفق وقرار اعادة التنظيم دون تعديل لاحكامه •

( غتوی ۱۹ه فی ۱۹۸۹/۱۸ )

الفرع الثاني

مبدا عمومية اليزانية

قاعسدة رقم ( ٧٢٩ )

المسداء

ان الاصل هو مبدا عمومية الميزانية بقاعديه: عدم تخصيص الايرادات وعدم خصـم النفقات من الايرادات و الا أن المشرع اجاز استثناء من هذا الاصل تخصيص مورد معين لصرف معين بقرار من رئيس الجمهورية وهذا التخصيص يوفر الجهة التي تقرر لها هذا الحق المزايا التي تتحقق من انشاء صندوق المتمويل حوقد قرن المشرع تسوية غائض المؤسسات وصناديق التمويل وما في حكمها بالقرارات المنظمة لعملية التمويل وعلى ذلك يجوز ارئيس الجمهورية في قراره المنظم لعملية التمويل بتخصيص مورد معين لمرف معين أن يضمن هذا القرار ما يراه من قواعد لتسوية غائض التخصيص •

# ملخص الفتوي :

تقضى المادة ١١٥ من الدستور بأن يحدد القانون طريقة اعداد الموازنة المامة للدولة • كما ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة المامة تقضى بان يتم تقدير الايرادات دون ان تستنزل منها اية نفقات كما لا يجوز تخصيص مورد معين لواجهة استخدام محدد الا في الاحوال الضرورية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية كما لتنص المادة (١٩) من هذا القانون على أن « يحدد الفائض واعانة العجز لكل موازنات الجهاز الادارى للكومة والهيئات العامة وما في حكمها للمزانة العامة كما تتصمل الخزانة العجز • ومع مراعاة القرارات المنفذة لعمليات التمويل يسوى فائض المؤسسات العامة وصناديق التمويل بما في حكمها طبقا لاحسكام قانون المؤسسات العامة والقرارات الصادرة في هذا الشأن « وتنص المادة (٢٠) منه على المعامة والقرارات الصادرة في هذا الشأن « وتنص المادة (٢٠) منه على المورز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء صناديق تخصص لها

موارد معينة لا ستخدامات محددة •••• ويعد للصناديق موازنة خاصة بها طبقا للقواعد والاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ويسرى بشأنها فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون القواعد الخاصة بالمؤسسات العامية » •

ومفاد ما تقدم أن الاصل هو مبدأ عمومية الميزانية بقاعدتيه وهما عدم تخصيص الايرادات وعدم خصم النفقات من الايرادات بيد أن المسرع أجاز استثناء بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص جزء ممين المسروف ممين ، وهذا التخصيص يوفر للجهة التي تقرر لها هذا الحق المزايا التي تتحقق من انشاء صندوقللتمويل بحيث يعتبر فهحكم صندوق التمويل ، وهذا النظر تؤكده عبارة المذكرة الايضاحية التي جاءت للتعليق على المادة (٥) من هذا القانون ونصها « تضمن المشروع الالتزام بقاعدة عدم التخصيص على أساس بأن يكون تقدير الموارد دون استنزال أية نفقات ودون تخصيص مورد ممين لواجهة استخدام ممين الا في الاحوال التي يحددها القانون ( الصناديق ) » •

وحيث ان الشرع - طبقا النصوص القانونية المتقدم ذكرها - قرن تسوية فائض المؤسسات وصناديق التمويل وما في حكمها بالقرارات الصادرة في هذا الشأن والمنظمة لعملية التمويل، وتبعا لذلك يجوز لرئيس المجمهورية في قراره بتخصيص مورد معين لمراوم من وهوالقرار المنظم لعملية التمويل، أن يضمن مثل هذا القرار مايراه من قواعد تتعلق بتسوية فائض التخصيص وهذه القواعد واجهة التطبيق عملا بحكم المادة ١٩٩٨ سالفة الذكر بؤكد هذا النظر ماورد في موازنة الجهاز الادارى العام ١٩٨٠/ ١٩ القسم (١٠١) الخاص بوزارة الزراعة أن هناك مبلما بالباب الثاني لتجديد وصيانة المنشات وشراء الحيوانات ويتم مبلما بالباب الثاني لتجديد وصيانة المنشرة وشراء الحيوانات ويتم الزيادة في رسوم زيارة الحديثة والاماكن الملحقة بها وفقا للقرار الجمهوري رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٧ ، أي سنة الى أخرى وفقا للقرار الجمهوري رقم (٣٩٤) اسنة ١٩٧٩ ، أي تقانون الموازنة في هذه السنة يؤكد أن القرار الجمهوري رقم (٣٩٤) الحصيلة من أن قانون الموازنة في هذه السنة يؤكد أن القرار الجمهوري رقم (٣٩٤)

سنة لاخرى ، ومن ثم يجوز لقرار رئيس الجمهورية بزيادة رسوم الزيارة للمتحف الزراعى أنيتضمن حكما بترحيل الفائض اليسنة أخرى ولا يعتبر القرار الذى يضع هذه القاعدة مخالفا لقانون الموازنة العامة بل هو قرار صحيح وفقا لحكم المادة (١٩) من القانون سالف الذكر ه

( ملف ۲۰۱/۱/۳۷ ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۳۷ )

# الغسرع النسالك

### التأشيرات العامة للميزانية

قاعدة رقم (٧٣٠)

#### المسدا:

مناد المسادة ٢٥ من التأسسيات المسامة للميزانية للسنة المالية ٨٢/٨١ منيما قضى به من عدم جواز الصرف من اعتمادات مكافآت غير الماملين من خدمات مؤداه الا للماملين خارج الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام انما ينصرف الى المساملين الذين تربطهم ملة وظيفية مباشرة بذات الجهة لا يسرى الحظر على من تستعين بهم من غير العاملين بها حتى ولو كانوا يعملون بجهات اخرى من الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ساعتبار الاجهزة ذات المحكادرات الخاصة من الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ساعتبار الاجهزة ذات المحكادرات الخاصة من الجهاز الادارى للدولة في مفهوم الميزانية من ٢٠ من التأسيرات العامة للميزانية ٠

### ملخص الفتوي :

ونفيد بأن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من يونية سنة ١٩٨٤ ، المستعرضت المسادة ( ٢٠ ) من التأشيرات المسامة للميزانية السنة المالية ١٩٨٢/٨١ والتى تنص على أنه لايجوز الصرف من اعتمادات « المسكافات لفهر العاملين » عن خدمات مؤداة الألمن تستمين بهم

الجنت من العاملين خارج الدولة الجهاز الادارى للدولة والهيئسات العامة ووحدات القطاع العام •

ومن حيث أن مفاد ماتقدم أن حكم المادة ( ٢٥ ) سالفسة الذكر ميما يقضى به من عدم جواز الصرف من اعتمادات مكافآت غير العاملين عن خدمات مؤداة الأللعاملين خارج الدولة والهيئات العامة والقطاع العام ؛ انما ينصرف الى العاملين الدِّين تربطهم صلة وظيفية مباشرةً بذات الجهة ، ولا يسرى على من تستعين بهم من غير العاملين بها حتى ولو كانوا يعملون بجهات أخرى من الجهاز الاداري للدولة والهيئات العسامة والقطاع العام وذلك باعتبار أن الاعتمادات الخاصة بهذه المكافآت ( لغير المساملين عن خدمات مؤداه ) أما ترد كفرع مستقل بأحد بنود الباب الاول من أبواب الموازنة وهي غير اعتمادات الاجور الاضافية ومقابل الجهود غير العادية والحوافز والمكافآت التشجيعية التي تدخل في فروع أخرى من ذات ألبند من الباب الأول من الموازنة ، فاذا أخذ في الأعتبار أن الصرف من الاعتمادات الاخيرة مكون للعاملين في كل جهة من الجهات التي تدخل في الموازنة سمواء كانوا من الشاغلين لوظائف أصلبة أو من المعارين أو المنتدبين البها ، فان الصرف من اعتمادات مكافآت غير العاملين عن خدمات مؤداة انما يكون لغير هؤلاء من الذين لا تربطهم صلة وظيفية مباشرة بذات الجهة الأدارية ويقدمون لها خدمات يستحقون عنها الأثابة ، ولا يغير من ذلك كونهم يعملون بجهات أخرى داخل الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام اذ لو لم يكن الامر كذلك لوجب الصرف لهم من اعتمادات الأجور الاضافية أو الحوافز أو المكافآت التشجيعية •

ومن حيث أنه مما يؤيد هذا النظر أن الحكمة التى من أجلها تقسرر حكم المادة ( ٢٥ ) سالفسة الذكر هي الحياولة بين الجهات المخافسمة للموازنة وبين تجاوز اعتمادات الاجور الاضافية ومقابل الجهود غير العادية والحوافز والمكافآت التشجيعية المخصصة للصرف منها على العاملين الذين تربطهم بها علاقة وظيفيسة مباشرة عن طريق اللجوء الى الصرف من اعتمادات مكافآت غير العاملين عن خدمات

هؤداة الزارد فى ذات الباب الاول من أبواب الموازنة المناص بمرتبات وأجرر العاملين بأجهزة الدولة والهيئات العامة والقطاع العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الاجهزة ذات السكادرات الخاصة من الجهساز الادارى للدولة فى مفهرم المادة ( ٣٥ ) من التأشيرات العسسامة للميزانية عن عام ١٩٨٢/٨١ •

( بلف ۲۸/۲/۱۷۱ ـ جلسة ۲/۲/۱۸۸۱ )

### المسرع الرابع

صاحب الدي في مورد مالي

# قاعدة رقم ( ۷۴۱ )

#### : 1.--41

معافظة القاءرة هي مساهبة الحق في الحمسول على ايرادات الأتاوة على الماب اليسر بمدينسة القطم ومبيعات الأراضي بها طبقالا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ المسدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٩ بشأن نظام الحكم الحلي ٠

### ملغص الفتوى:

من حيث أن المسادة (٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى وحدات الحكم المحلى في حسدود السياسة المسامة والخطة العسامة للدولة انشاء وادارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل فينطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التيتتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك قيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ٥٠٠ » ٠

كما تنص المسادة (٣) من اللائمة التنفيذية للقسانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ الشار اليه المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « تتولى وحدات الحكم المحلى في نطاق السياسة العامة الحواة والخطة العامة وعلى النحو للبين في هذه اللائحة انشاء وادارة جميع المرافق العامة الواقمة في دائرتها وذلك فيما عدا المرافق القومية وكذلك مايصدر بقرار من رئيس الجمهورية باعتباره من المرافق المسامة ذات الطبيعة الخاصة كما تتولى مباشرة جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها » ه

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع جعل لوحدات الحكم المحلى الحق فى انشاء وادارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها كما نقل اللها ما تمارسه الوزارات فعلا بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها فيما عدا ما يعتبر مرفقا قوميا أو مرفقا ذا طبيعة خاصة يصدر به قرار جمهورى أى أن المائل التي تخرج من سلطات وحدات الحكم المحلى هى الاختصاصات التي تتولاها الوزارات فملا فى دائرة المرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة ، فاذا كانت لا تتولاها فى دائرة المرافق القومية أو ذت الطبيعة الخاصة فتدخل فى اختصاص وحدات الحكم المذلى طبقا للاصل العام فى هذا الشأن ،

ومن حيث أن وزارة الاسكان والتعمير خولت محافظة القساهرة ممارسة الاختصاصات فى الاشراف على استغلال منطقسة المقطم فان هذا الاختصاص أصبح من الاختصاصات التى تتولاها المحافظة طبقا لحكم المادة (۲) من قانون نظام الحكم المحلى رقم عن السنة ١٩٧٩ والسالف الاشارة اليها م

وليس لوزارة الاسكان الاستناد بعد أن تخلت عن الاشراف على استغلال المقطم الاستناد الى أنه مرفق قسومى تتولاه وتؤول اليها بالتاني حصيلة ما يعطيه هذا المرفق سسواء من العساب الميسر أو من مبيعات الاراضى •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن

#### - 1071 -

محافظة القاهرة هي صاحبة الحق في العصول على ايرادات الاتاوة على ألماب المسر بمدينة المقطم ومبيعات الاراضى بها طبقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨١ المصدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ المسدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ المسار اليها ٥٠

( مك ۲۲/۲/۸۳۸ ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۰/۷

#### الفصل الثاني

# السلطة التشريعية والميزانية

# الفرع الأول رقابة السلطة التشريعية على الانفاق من اليزانية

قاعدة رقم ( ٧٣٢ )

المسدا:

حظر المادة ٧٢ من الدستور الممادر في مارس سنة ١٩٦٤ عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة ـ انصراف هـذا للمخار الى المشروعات التى تستازم ارتباط الجهة الادارية بعقود يترتب عليها غور ابرامها التزامات بالانفاق سنوات مقبلة ـ عدم شعوله المقود التى تبرمها السلطة التنفيذية تنفيذا المروع سبق أن وافق مجلس الامة على الارتباط به ـ اساس ذلك: أن موافقة السلطة التشريعية على الانباط بالدروع تعتبر اقرارا مقـدما بالارتباط بادراج الاعتمادات اللهة اللازمة لتنفيذه •

### دلفص الفتوى:

عرض الامر على الجمعية العمومية نلقسم الاستشارى للفتوى والتشريع لابداء الرأى في مدى ضرورة استصدار موافقة مجلس الامة على الارتباط بعقود تدعو الى انفاق مبالغ في سنوات مقبلة على مشروعات مبقت الموافقة عليها وعلى قيمتها الاجمالية متى كان التعاقد في حدودها،

ولما كانت المادة ١٩٣٧ من دستور سنة ١٩٣٣ تنص على أنه «لايجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان » ثم نصت المادة ٩٦ من دستور سنة ١٩٥٦ على أنه « لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالنم من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة .

وهذا النص الآخير يطابق نص الحادة ٢٩ من الدستور الرقت الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ كما يطابق كذلك نص المادة ٧٣ من الدستور المالى الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ ويستفاد مما تقدم أن الدساتير المشار اليها قد حظارت على السلطة التنفيذية ابرام تصرفات معينة أذا كان يترتب عليها انفاق مبانغ فى سنة أو سنوات مقبلة قبل الرجوع الى السلطة التشريعية ٥

ويتبين من مقارنة نص ألمادة ١٢٧ من دستور سنة ١٩٢٢ بنص المادة ٧٢ من الدستور الحالي أن الحظر الوارد بنص المادة ١٣٧ من دستور سنة ١٩٢٧ المشار اليها ، ينصرف الى ابرام أى عقد فى ذاته متى كان يترتب عليه انفاق مبالغ فى سنة أو سنوات مقبلة من خزانة الدولة ، فهو كما ينصرف الى الارتباط بالمشروع في حد ذاته ينصرف الى ابرم أى عقد أو انشاء أى التزام أيا كان موضوعه ، متى كان من شأنه انفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة ، على حين آثر المشروع الدستوري في المادة ٧٣ الحالية استعمال اصطلاح آخر فقصر الحظر على الارتباط بمشروع اذا كان من شأنه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة بغير موافقة مجلس الامة مخرج من نطاق المظر المنصوص عليه في المادة ٧٦ المشار اليها ، العقود والاتفاقات التى تبرمها السلطة التنفيدية لشروع سبق أو وافق مجلس الامة على الارتباط به اذ متى وانت مجلس الامة على الارتباط بالمشروع ، في ضوء ما تعرضه عليه السلطة التنفيذية من التكاليف الاجمالية للمشروع لتنفيذ المشروع تقوم بذلك دون هاجة الى عرض هذه العقود والاتفاقآت على مجلس الامة لسبق موافقة المجلس على الارتباط بالشروع برمته اذا كانت قيمة هذه العقود في حدود التكاليف الاجمالية للمشروع وليس في ذلك مصادرة لسلطة المجلس في الرقابة على الحكومة أو في الموافقة على الاعتمادات المالية التي يتطلبها تنفيذ الاتفاقات والعقود التي يمتد تنفيذها لسنة أو سنوات مقبلة ذلك أن موافقة مجلس الأمة على الارتباط بالمشروع تعتبر اقرارا مقدما بالارتباط بادراج الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشروع السابق اقراره فى سنة أو سنوات مالية مقبلة .

ولما كان الحظر المنصوص عليه في المادة ٧٧ من الدستور ينصرف الى المشروعات التي تستازم ارتباط البهة الادارية بعقود يترتب عليها فور ابرامها الترامات بانفاق في سنة أو سنوات مقبلة « فلا يجوز ابرام تلك المعدود الا بعد أن يكون مجلس الامة قد وافق على تلك المشروعات بعد عرضها عليه ببيان يتضمن تكاليفها الاجمالية وغيرها من البيانات وتبعا لذلك فاذا كان المجلس قد سبقت له الموافقة على الارتباط بالمشروع بعد عرضه عليه مشفوعا بتلك البيانات فانه يجوز للحكومة ابرام المعقود اللازمة لتنفيذه دون حاجة الى عرضها على مجلس الامة • أما اذا كانت تلك المعقود لايترتب عليها فور ابرامها نشوء التزام بانفاق في سنة أو سنوات مقبلة غانها تفرج من نطاق الحظر الوارد في النص المذكور ويجوز للحكومة تبعا لذلك ان تبرمها دون ما حاجة الى عرضها على مجلس الامة •

( نتوى ٧١٣ في ١٩٦٤/٨/١٠ )

# قاعدة رقم ( ٧٣٣ )

#### البسدا:

الحظر الوارد في المادة ٧٢ من الدستور ... سريانه على الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة والملحقة ... أساس خلك ... مثال : انطباق هذا الحكم على الهيئة العامة الشئون سكك حديد جمهورية مصر والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية لجمهورية مصر .

#### ملخص الفتوي :

تنص المادة ٨٠ من الدستور على أن « الميزانيات المستقلة والمحقة وحساباتها الختامية تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانيسة العامة للدولة وحسابها الختامي » وكان من بين الاحكام مبدأ يقابة السلطة التشريعية على موارد الدولة ومصروفاتها وهو المبدأ السخى المتضى تقرير الحظر الوارد في المادة ٧٧ من الدستور حتى لا يكون

فى ارتباط الحكومة بقرض أو مشروع يترتب عليه انفاق فى سنة أو سنوات مقبلة من غير موافقة مجلس الامة الزام السلطة التشريعية بادراح الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المشروع فى ميزانيات السنوات المقبلة مما يعرم السلطة التشريعية من حقها فى قبول المشروع أو رفضه أو تعديله لغلك يسرى الحظر الوارد فى المادة المذكورة على الهيئات المامة ذات الميزانية المستقلة والملحقة ومن ثم غلا يجوز لها أن تعقد قرضا أو ترتبط بمشروع يترتب عليه انفاق فى سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الميزانية المشئون سكك حديد جمهورية مصر تنص على أن توضع للهيئة عامة لشئون مكك حديد جمهورية مصر تنص على أن توضع ميزانية الدولة كما تنص المادة التاسعة من الشؤون المواصلات السلكية واللاسلكية لجمهورية مصر على أن توضع للهيئة ميزانية مستقلة ملحقة بميزانية الدولة ، من ثم ينطبق فى شأن للميئة ميزانية مستقلة ملحقة بميزانية الدولة ، من ثم ينطبق فى شأن الميئتين المذكورتين الحكم الواردة فى المادة عن الدستور ،

( نتوى ٧١٣ في ١٩٦٤/٨/١٠ )

# قاعــدة رقم ( ٧٣٤ )

#### البسدا:

نص المادة ٧٢ من الدستور الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ على حظر عقد القرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق من خزانة المدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة \_ أساس هذا المطر \_ سريان هذا الحكم على الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة أو المحقة فضلا عن المكومة المركزية \_ أساس ذلك \_ مثال: سريان هذا المحكم على الهيئة العامة المئون سكك حديد جمهورية مصر .

#### ملخص الفتوي :

ونفيد بأن الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة فى أول أغسطس سنة ١٩٦٤ ، وقد تبينت الجمعية:

تنص المادة ٧٢ من الدستور على أنه « العجوز للحكومة عقد قرض ، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الآ بموافقة مجلس الامة " • وبذلك ينصرف هذا الحظر الى الاقتراض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة ، حتى لايكون في ارتباطها بغير موافقة السلطة التشريعية الزام لها بادراج الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المشروع في ميزانيات السنوات التالية مما يحرم السلطة التشريعية من حقها في تبرل المشروع أو رفضه أو تعديله ، وكما يسرى البدأ على الحكومة المركزية يسرى كذلك على الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة والملحقة ، اذ أن المادة ٨٠ من الدستور تنص على أن « الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية ، تجرى عليها الاحكام الغاصة بالميزانية العامة للدولة التي تسرى على الهيئات العامة المسار اليها مبدأ رقابة السلطة التشريعية على موارد الدولة ومصروفاتها الذي اقتضى تقرير الحظر الوارد في المادة ٧٧ من الدستور ، فيسرى هـذا المظر كذلك على الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة أو الملحقة ، ومن ثم فلا يجوز لها أن تعدد قرضا أو ترتبط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة ، واذ كانت المادةُ التاسعة من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بانشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر ، تنص على أن توضع للهيئة ميزانية سنوية مستقلة تلحق بميزانية الدولة ومن ثم ينطبى في شأن هذه الهيئة الحكم الوارد في المادة ٧٧ من الدستور •

( فتوی ۷۱۶ فی ۱۹۹۶/۸/۱۰ )

قاعدة رقم ( ٧٣٥)

البسدا:

حظر المادة ٧٦ من الدستور الارتباط بمشروع الا بعد موافقة مجلس الامة - مناط تطبيق هذا الحظر - هو أن يترتب على الارتباط فور ابرامه نشوء التزام بالانفاق من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة - أثر ذلك : عدم سريان هذا الحظر اذا كان الالتزام بالانفاق لا ينشأ فور الارتباط به وانما ينشأ في السنة التي يتم فيها الانفاق - مثال

بالنسبة لعقود التوريد التى يتم فيها التوريد حسب رءبة المورد له وعقد المتنسبق ـ التزام الهيئة باداء ثمن الهمات الواردة في أمر التوريد لاينشأ الا بالنسبة لكل أمر من أمور التوريد على هدة فهو ينشأ غور ابرام العقد،

#### دلخص الفتوى:

أن مناط تطبيق الحظر الوارد بنص المادة ٧٣ من الدستور أن يترتب على الارتباط فور ابرائه نشوء التزام بالانفاق من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة فلا يسرى الحظر المسار اليه اذا كان الالتزام بالانفاق لا ينشأ فور الارتباط وانما ينشأ في السنة التي يتم فيها الانفاق فاذا أبان أن العقد الاول يتضمن تعهد الشركة بأن تقوم بسد حاجات الهيئة المامة لشئون السكك الحديدية بكافة أنواع اليايات الورقية خلال سنوات التعاقد الخمس ، وحددت الهيئة استهلاكاتها السنوية من اليايات بكشوف مرفقة به على أن يكون للهيئة زيادة هذه الكميات في حدود ١٥/ ولها الحق في الماء أي كمية لا تحتاج اليها أو تخفيض كميات أي صنف حسب احتياجات العمل ، وتورد الشركة الكميات التي تحدد في أوامر التوريد التي تصدرها الهيئة في شهر مارس من كل عام ، ربيتم توريد الكمية التي تحدد كل سنة في خلال السينة نفسها في المواعيد المحددة لذلك وبالثمن الحدد في العقد عن السمنة الأولى فقط ويكون لمكل من الطرفين طلب تعديله بعمد ذلك فيحدد بمعرفة لجنة خاصة اتفق على تشكيلها ، وتلتزم الهيئة بدفع ٢٠٪ من قيمة الكمية الطلوبة في أمر التوريد السنوى مقابل تقديم خطآب ضَمَان بنفس قيمة الدفعة المقدمة ، ويتم دفع باقى قيمة كل دفعة موردة بعد الفحص والاستلام النهائي واضاغة المجمات بمخازن الهيئة وهو مذلك من نوع عقود التوريد التي يتم فيها التوريد هسب رغبسة المورد له ٠

أما العقد الثانى فتلتزم بمقتضاه الشركة العامة لمهمات السكك المديدية (سيماف) بصناعة وتوريد ماتحتاجه الهيئة من عربات الركاب طبقا للمواصفات والرسومات التى تحددها الهيئة فى حدود انتاج من ٢٠ الى ٥٠ عربة ركاب درجة ثالثة أو ما يعادلها سنويا لمدة العقد طبقا لما تحدده الهيئة كل سنة وفقا لحاجتها ، ويكون التحديد النهائى السنوى

عند اعتماد ميزانية الهيئة ، وذلك بسعر يحدد بمعرفة لجنة خاصة اتفق على تشكيلها وتلتزم الهيئة بدفع ٥٠٠,٥٠٥ جنيه دفعة مقدمة عن كل أمر توريد سنوى عقب اعتماد الميزانية السنوية للهيئة مقابل خطاب ضمان ٥ أما قيمة العربات الموردة فيدفع ٩٠ / منها عقب التسليم الابتدائى يخصم منها ما يقابل الجزء القدم والباقى بعد ٦ أشهر من التسليم الابتدائى ثم نص العقد صراحة (بند ١٦) على أنه ليس الا اتفاقا اجماليا لتنظيم عملية التمويل لتمكين الشركة من بدء الانتاج ولا دخل له بالشروط الفنية والشروط الخاصة بالتوريد التى يتفق عليها بين الطرفين ويتضمنها أمر التوريد ، ومن ثم فان هذا المقد ليس الا عقدا تمهيديا يضع اطارا عاما لنناقد في المستقبل لاشجاع حاجات الهيئة ويتم على أساسه ابرام المقود التى تتمثل في أوامر التوريد وهو من النوع المعروف بعقد التنسيق ٥

وتبينت الجمعية من استعراض نصوص العقدين المشار اليهما أن المورد سيقوم بتوريد المهمات المتعاقد عليها على عدد من السنين وأن التزامه بالتوريد في كل مرة لاينشأ الا بصدور أمر التوريد اليه من أميئة ، فهذا الالمتزام لاينشأ من المعتد المعروض وانما ينشأ من أمر التوريد بقدر عدد أوامر التوريد السادرة اليه ، ونتيجة لذلك فان التزام الهيئة بأداء ثمن المهمات الواردة لا ينشأ الا بالنسبة لكل أمر من أوامر التوريد على حدة ، ولا كان طلب المهمات في كل سنة منوط باحتياجات الهيئة في هذه السنة ، ولا يقع على عاتى الهيئة أي المتزام باصدار أمر التوريد ، اذ أن لها ذلك بمقتضى المهدد ، ومن ثم كان الالتزام بدفع الثمن عن أمر من أوامر التوريد لا ينشأ غور ابرام أي من المعقدين المعروضين ،

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الاصل أنه ليس من شأن مشروعى المقدين المعروضين عند ابرامهما نشوء الترامات تقتضى الانفاق فى سنة أو سنوات مقبلة ، اذ أن الالترامات انما تنشأ عند صدور أوامر التوريد وتبما لذلك يضرج المقدان المشار اليهما من نطاق الحظر المنصوص عليه فى المادة ٧٣ من الدستور و على أنه اذا كان أى من أوامر التوريد يستلزم الانفاق فى سنة أو سنوات مقبلة ، تمين عرض الموضوع على مجلس

الأمة للحصول على موافقته وفقا للمادة ٧٦ من الدستور المشار اليها قبل اصدار أمر التوريد هذا ه

لهذا ترى الجمعية العمومية أنه ليس من شأن مشروعى العقدين المعروضين عند ابرامهما نشوء الترامات تقتضى الانفاق فى سنة أو فى سنوات مقبلة اذ أن الالترامات انما تنشأ عند صدور أوامر التوريد فاذا كان أى من هذه الاوامر يستلزم انفاق فى سنة أو سنوات مقبلة تعين عرض الامر على مجلس الامة للحصول على موافقته قبل اصدار الامر وذلك لان ميزانية الهيئة العامة للسكك الحديدية من الميزانيات الملحقة ونتوى ٢١٤ فى ١٩٦٠/٨/١٠)

# قاعــدة رقم ( ٧٣٦ )

البسدا:

حظر المادة ٧٢ من الدستور الحالى عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق في سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة \_ نطاق تطبيقه \_ مقصور على أمرين : عقد القرض والارتباط بالمشروع فلا يمتد الى غير ذلك \_ خروج ضمان الحكومة للهيئات العامة لدى البنك المركزي من هذا الحظر •

#### ملخص الفتوى:

ان الحظر الوارد فى المادة ٧٧ من الدستور المسار اليها جساء مقصورا على أمرين أولهما عقد القرض وثانيهما الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق فى سنة أو سنوات مقبلة ولا يمتد الحظر الى غير ذلك ، وبالتالى يفرج من نطاقه ضمان الحكومة المهيئات العامة لدى البنك المركزى الذى لا يمتبر اقتراضا من الحكومة ولا ارتباطا بمشروع واذا كان الضمان باعتباره تعهدا يرتب التزاما بالانفاق فى سنة أو فى سنوات مقبلة كان يدخل فى نطاق الحظر الوارد فى المادة ١٣٧ من دستور سنة متبلة كان يدخل فى نطاق الحظر الوارد فى المادة ٧٧ من الدستور الحالى طبقا لمريح عبارة هذا النص •

( نتوی ۷۱۳ قی ۱۹۹۱/۸/۱۰ )

# الفرع الثاني

# الالتزام بعسدم مجاوزة الاعتماد المقرر من السلطة التشريعية قاعسدة رقم (.٧٣٧)

#### المسدا:

مجاوزة الادارة لحدود الاعتماد المقرر من السلطة التشريعية ، أو المغرض المقصود منه ، أو للوقت المحدد لاستخدامه ، أو تصرفها قبل فتح الاعتماد اللازم — أثر ذلك على صحة التصرف ونفاذه — التفرقة بين الرابطة العقدية والعلاقة التنظيمية — صحة التصرف ونفاذه في الحالة الاولى دون الثانية .

# ملخص الحكم:

يجب التمييز بين المقود الادارية التي تعقدها الادارة مع الغبر وبين علاقة الموظف بالحكومة • فالرابطة في الحالة الاولى هي رابطة عقدية تنشأ بتوافق ارادتين وتولد مراكز قانونية فردية وذاتية مصدرها العقد ، وفي الحالة الثانية هي علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين واللوائح • ولاريب في أن لهذا الاختلاف في طبيعة الروابط القانونية أثره في نفاذ أو عدم نفاذ التصرف اذا استازم الامر اعتماد المال اللازم من البرلمان ، فالثابت في فقه القانون الادارى أنْ المقد الذي تبرمه الادارةُ مع الغير \_ كعقد من عقود الاشغال العامة أو التوريد مثلا \_ ينعقد صحيحا وينتج آثاره حتى لو لم يكن البرلمان قد اعتمد المال اللازم لمهذه الاشمال ، أو حتى لو جاوزت الادارة حدود هذا الاعتماد ، أو لو خالفت الغرض القصود منه ، أو لو فات الوقت المحدد لاستخدامه ، فمثل هذه المخالفات \_ لو وجدت من جانب الادارة \_ لا تمس صحة العقد ولا نفاذه ، وانما قد تستوجب المسئولية السياسية . وعلة ذلك ظاهرة ، وهي أن هذه العقود الادارية التي تبرمها الادارة مع الغير هي روابط فردية ذاتية ، وليست تنظيمية عامة ، ويجب من ناحية حماية هذا الغير، ومن ناهية أخرى عدم زعزعة الثقة في الادارة ، غليس في مقدور المفرد

الذي يتعاقد معها أن يعرف مقدما ما اذا كان قد صدر اعتماد أو لميصدر، وما اذا كان يسمح بابرام العقد أو لا يسمح ، وما اذا كان المقد في حدود الغرض المخصص له الاعتماد أو ليس في حدود هذا الغرض ، كل أولئك من الدقائق التي يتعذر على الفرد العادي بل الحريص التعرف عليها • ولو جاز جعل صحة العقود الادارية أو نفاذها رهنا بذلك لما جازف أحد بالتعاقد مع الأدارة ، ولتعطل سير المرافق العامة • ولكن الحال جد مختلف بالنسبة للاعتمادات المالية اللازمة لنفاذ القرارات التنظيمية العامة في شأن الموظفين ، كالقرارات العامة المتعلقة برفع درجاتهم أو زيادة مرتباتهم ، اذ مركزهم هو مركز تنظيمي عام ، فلزم أن يستكمل هذا التنظيم جميم أوضاعه ومقوماته التي تجعله نافذا قانونا ٠ ومن الثابت في منعه القانون الاداري ان تحديد درجات الموظفين أو تحديد مرتباتهم يجب أن يصدرمن السلطة المختصة بذلك حتى يكون نافذا ومنتجا أثره قانونا ، وانه وان كان الاصل أن ذلك عمل ادارى من اختصاص السلطة التنفيذية ، الا انه اذا كانت الاوضاع الدستورية تستوجب أشتراك البرلمان في هذا التنظيم لاعتماد المال اللزم لهذا العرض ، فانه يتمين على السلطة التنفيذية أستئذانه في هذا الشأن ، وأنه اذا تم تنظيم الدرجات وتحديد المرتبات باشتراك السلطة التنفيذية مع البرلمان على وجه معين عند الاذن بالاعتماد وجب على السلطة التنفيذية احترام ارادة البرلمان ، والتزام التنظيم الذي تم على هذا الاساس .

( طعن رتم ١٧٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١١/١/٢٥١١ )

# قاعدة رقم ( ۷۳۸ )

#### المسدا:

القرارات التنظيمية العامة في شأن الموظفين لا تكون نافذة قانونا الا باعتماد السلطة التشريعية المال اللازم لتنفيذها — مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٥/٥/٢١ بانصاف خريجي المطمين المثانوية — القول بأن المال اللازم لتنفيذ هذا القرار كان موجودا ضمن اعتماد مبلغ مليوني جنيه خصص في ميزانية ١٩٤٦/١٩٤٥ لانصاف الموظفين والعمال — لا صحة له — الاعتماد المنكور خصص لانصاف المعال وحدهم دون خريجي المطمين الثانوية •

# ملخص الحكم:

ان هذه المحكمة سبق لها أن قضت بأن قرار ١٦ من مايو سنة ١٩٤٥ بشأن انصاف خريجي المعلمين الثانوية ماكان قد استكمل جميع المراحل القانونية اللازمة لتنفيذه ، وأنما هذا التنفيذ علق ضمنا على اعتماد المال اللازم لذلك ، استنادا الى أن القرارات التنظيمية العامة في شأن الموظفين لأتكون نافذة قانونا آلا باعتماد البرلمان للمال اللازم لتنفيذها على خلاف الحال في المقود الادارية ، التي تنعقد صحيحة وتنتج آثارها حتى ولو لم يكن البرلمان قد اعتمد المال اللازم لها • وتأسيساً على ذلك مكون قرار أول بونية سنة ١٩٤٧ ، هو الذي يولد أثره القانوني حالا ومباشرة ، لانه اقترن بفتح الاعتماد الاضافي المخصص لتنفيذه • ولقد اثيرت مجادلة ، فحواها أن المال اللازم لتنفيذ قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ كان موجودا فعلا لدى وزارة المالية ضمن اعتماد مبلغ المليوني جنيه الذي خصص في ميزانية ١٩٤٦/١٩٤٥ لانصاف الموظفين والعمال، ممقولة ان هذا مستفاد مما ورد في الكُتاب الذي ارسله مراقب الميزانية العام في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٥ الى وكيل وزارة المالية في شأن خريجي مدرسة المعلمين الثانوية لبيان المصرف الذى تسوى عليه حالاتهم طبقا لقرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ ، ولكن هذا الاعتراض مردود عليه : بأنه يبين بصورة جلية من مراجعة محاضر مجلس النواب في الجلسة الثالثة والثلاثين التي انعقدت في يومي ٣٠ من يولية وأول أغسطس سنة ١٩٤٥ ومن تتبع المناقشات التي دارت فيها حول اعتماد المليونين من الجنيهات المشار اليه ، أنه انما خصص لانصاف العمال وحدهم ، ولم يكن لخريجي المعلمين الثانوية أية صلة به •

( طعن رقم ٣١٤ لسنة ١ ق ــ جلسة ٢١/١/٥٦/١ )

# الغرع الثالث

عدم جواز تخطى ابواب الميزانية أو نقل بعض الاعتمادات من باب الى آخر الا بعوافقة السلطة التشريعية

قاعد رقم ( ۷۳۹ )

المسدا:

الهيئة الزراعية المحرية - عدم جواز تخطيها أبواب الميزانية ام نقل بعض الاعتمادات من باب الى آخر الا بموافقة السلطة التشريعية نزولا على أحكام الدستور - جواز نقل مبلغ من بند الى آخر داخل الباب الواحد بقرار من مجلس الادارة - سريان الاحكام السابقة على ميزانية الهيئة الزراعية سواء عند اعدادها على اساس بيان ممروغات وايرادات كل قسم من الاقسام الادارية «حتى سنة ١٩٦١ » أو بعد اتباعها قواعد اعداد ميزانيات المؤسسات العامة ( الميزانية المتديرية ) «منذ ١٩٦٢/١٩٦٢ » •

## ملخص الفتوى:

ولما كانت الهيئة الزراعية المصرية — حسيما يستخلص من مواد القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بانشائها والتشريمات المحدلة له سد تضم حكيداً عام — للقواعد الحكومية المالية والادارية ، بيد أنه يجب من ناحية أخرى أن تعد ميزانية الهيئة على غرار الميزانية العامة للدولة ، وأن تسرى في شأنها الاحكام المنظمة لهذه الميزانية ، ولا يظل اعداد حساب ختامى في كل سنة بعراعاة تلك الاحكام التي يجب المنزول على مقتضاها طبقا لاحكام الدستور ، فتحب موافقة السلطة التشريمية على نقل أي مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية — وترتيبا على خلك فما كان يجوز للهيئة أن تتخطى أبواب ميزانيتها أو تتقل بعض ذلك فما كان يجوز للهيئة أن تتخطى أبواب ميزانيتها أو تتقل بعض الاعتمادات من أحد الابواب الى باب آخر ، الا بعد الحصول على موافقة السلطة التشريمية والتي كان يتولى أعمالها عند غياب مجلس الامة التشريمية والتي كان يتولى أعمالها عند غياب مجلس الامة

رئيس الجمهورية طبقا لدستور سنة ١٩٥٨ ، ثم مجلس الرياسة ورئيس الجمهورية فى ظل العمل بذلك الدستور والاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ، وأما عن سلطة العيئة فى النقل داخل الباب الواحد نقد كان يكنى لاجراء هذا النقل الحصول على موافقة مجلس ادارة الهيئة ، باعتباره الجهة القائمة على شئونها دون التقيد فى ذلك بالنظم الادارية والمالية المتبمة فى المسالح الحكومية ، ومن ثم يكون هو المختص بوضع تقسيمات أبواب الميزانية دون الترام للتقسيمات التى يجرى عليها المعمل بالقياس الى الوزارات والمسالح الحكومية والتى تجد سندها فى الملائحة المالية للميزانية والحسابات التى لا تعدو أن تكون نظاما ماليا حكوميا فلا تلترم المؤسسات العامة اتباعه ،

هذا ومن الملاحظ أن الهيئة لم تكن تعد ميزانيتها التقديرية على نمط الميزانية العامة للدولة ، وانما كانت تلجأ الى تصويرها على أساس اعداد بيان خاص بالمصروفات والايرادات لكل قسم من الاقسام الادارية بها، ويمثل مجموع مصروفات هذه الاقسام المصروفات الاجمالية للهيئة ، ويمثل مجموع ايرادات الاقسام الايرادات الاجمالية للهيئة ، وقد كان العمل يجري حتى سنة ١٩٦١ على استصدار قرار جمهوري يربط ميزانية الهيئة في كل سنة ، ولما شرعت الدولة في سنة ١٩٦٢ في اعداد ميزانية للفدمات وميزانية للاعمال تتناول ميزانيات المؤسسات العامة ، والمقصود بها في هذا المجال المؤسسات النوعية أو المؤسسات الام ، تغيرت طريقة ربط ميزانية الهيئة الزراعية الصرية ، باعتبارها مؤسسة عامة ( تابعة للمؤسسة التعاونية الزراعية المصرية ) ولهذا سرت عليها ذات القواعد التي اتبعت بالنسبة الى المؤسسات التابعة عند اعداد ميزانية الإعمال ، ومن هذه القواعد الاقتصار في تصوير ميزانيات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على بيان المبالغ الاجمالية لمروفات التشغيل ( باب ١ ) والمصروفات التحويلية ( باب ٢ ) والمصروفات الاستثمارية ( باب ٣ ) • ومما تقدم يبين أن الميزانيات التقديرية للهيئة الزراعية المصرية حتى سنة ١٩٦١ كانت تحوى شقين رئيسيين أحدهما خاص بالايرادات والآخر خاص بالمصروفات ، ولما كانت القاعدة الدستورية هي عدم جواز انفاق مبالغ أكبر من الاعتمادات المدرجة فى الميزانبة أو انفاق مبالغ على أوجه صرف لم تتضمنها الميزانية، فانه كان يخرج عن سلطة الهيئة تجاوز مصروفاتها المبينة فى قرار ربط الميزانية أو الانفاق على أوجه صرف غير تلك التي بني على أساسها تتدير مصروفاتها ، وأما ما دون ذلك فانه كان يدخل فى سلطة الهيئة باعتباره مسألة فرعية لا يمنى بها الدستور وانما تعالجها القواعد المالية ، وقد نص قانون انشاء الهيئة على اختصاص مجلس ادارتها بتصريف شئونها دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة فى المصالح الحكومية ،

ويستفاد مما تقدم أن الميزانيات التقديرية للهيئة في السنتين الماليتين الماليتين الإعمال ١٩٦٤/١٩٦٣ كانت تحتوى على ثلاثة أبواب عينت ميزانية الاعمال بالنص عنى اجمالياتها دون تفصيل لها ، ويتمين على الهيئة في ظل هذا الوضع المتزام اعتمادات كل باب دون أن يكون لها بغير موافقة السلطة المختصة النقل من باب الى آخر أو انفاق أية مبالغ مالزيادة على تك الاعتمادات ،

لذلك غان الهيئة الزراعية المرية ما كان يجوز لها أن تتخطى أبواب ميزانيتها أو نقل بعض الاعتمادات من باب الى آخر الا بعد المصول على موافقة السلطة التشريعية المختصة • أما النقل داخل الباب الواحد ، فكان يكفى لاجرائه الحصول على موافقة مجلس ادارة الهيئة •

( نتوى ٦٩٠ في ١٩٦٤/٨)

# قاعسدة رقم ( ٧٤٠ )

#### الجسدا:

المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى ... تيامها بخصم مبالغ تخص السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ ... مخالفة هذا التصرف لاحكام الدستور ٠

#### ملخص الفتوى:

ان الدستور ينص في المادة ٧٢ منه على أنه « لايجوز الحكومة

عقد قرض ، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة فى سنة أو فى سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة » ، كما ينص فى المادة ٧٨ منه على أنه « تجب موافقة مجلس الامة على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية ، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد فى تقديراتها » وينص أيضا فى المادة ٥٠ على أن « الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية ، تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحسابها الختامي » •

ومفاد هذه النصوص أن الدستور يحظر الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة ، ومناط تطبيق هذا الحظر أن يترتب على الارتباط فور ابرامه نشوء التزام بالانفاق من الخزانة في سنة أو في سنوات مقبلة ، وسواء في ذلك أن يتم الانفاق في هذه السنة أو السنوات أو لا يتم ، فالحظر القرر بنص المادة ٧٧ من الدستور ينصب على مجرد الارتباط بمشروع يترتب عليه التزام بالانفاق في سنة أو سنوات مقبلة ، ومن ناحية آخرى فان الدستُور يحظر نقل أي مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية أو انفاق أي مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات المحددة بها الا بعد موافقة مجلس الامة ، وذلك لان اعتمادات الانفاق التي تقررها الميزانية هي اعتمادات تحديدية ، يمثل كل منها الحد الأقصى لما يجوز للحكومة انفاقه في الغرض المفصص له ، فلا يجوز نقل اعتماد من باب الى آخر أو مجاوزة تقديرات الميزانية الا بموافقة السلطة التشريعية ٠٠٠ وهذه القواعد التي أوردها الدستور بالنسبة الى الميزانية العامة للدولة ، أوجب اتباعها أيضا بالنسبة الى الميزانية المستقلة والملحقية ء

ومن حيث ان قواعد تنفيذ ميزانية السنة المالية ١٩٦٥ جاءت المرفقة بكتاب السيد وزير الخزانة المؤرخ أول يولية سنة ١٩٦٥ جاءت ترديدا لتلك الاحكام التى تضمنها الدستور فنص البند ١ من هذه القواعد على أنه « لايجوز مطلقا الصرف الا في حدود الاعتمادات المدرجة بالميزانية ، ويحظر حظرا باتا لاى سبب من الاسباب الارتباط بأى مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها الا بعد

موافقة مجلس الامة ، وكذلك لا يصح الخصم على حسابات المدينين ( العهد سابقا ) لعدم وجود اعتماد أو لعدم كفايته » ، كما نص البند ؛ على أن « كل تجاوز يقع فى اعتمادات بنود الميزانية أو ابوابها المختلفة مبال المحتصل على ترخيص من السلطات المختصة مخالفة دستورية يتحمل مسئوليتها الموظف المختص وتعرضه المحاكمة التأديبية » •

ومن حيث أن المؤسسة قد ارتبطت فى السنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٥ بعقود ترتب عليها التزامات بنفقات تزيد على الاعتمادات المدرجة بميزانية تلك السنة ، وامتدت هذه الالتزامات لاكثر من سنة مالية ، مما المسطرها الى خصم هذه النفقات من اعتمادات ميزانية السنة المالية المسطرها الى خصم مدر ادارة الميزانية بالهيئة رقم ١٢٧ المؤرخ ١٤ من ابريل سنة ١٩٧٠ المرفق بالاوراق ) ولا شك فى مظائفة هذا التصرف لاحكام الدستور السابق بيانها •

ومن حيث أنه لا يجدى في تبرير هذه المخالفة الاستناد الى اللائمة التكميلية التي اصدرها مجلس ادارة المؤسسة بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، وما ورد في المادة التاسعة منها المشار اليها سابقا وذلك أن اللائحة المالية للمؤسسات العامة التابعة لوزارة الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠١٣ لسنة ١٩٦٥ تتنص في مادتها الرابعة على أن « يتولى مجلس ادارةً المؤسسة وضع القواعد التي تتبع في العقود والارتباطات والصرف والتجاوزات آلى غير ذلك من القواعد المالية والمنظمة لتنفيذ الميزانية مشرط أن يكون ذلك في حدود الاعتمادات المدرجة للمؤسسة في ميزانيتها» وظاهر من هذا النص أنه انما يخول مجلس ادارة المؤسسة سلطة وضم القواعد المنظمة لتنفيذ الميزانية وأن يكون ذلك في حدود اعتماداتها ، ولكن ليس له أن يضع قواعد تخرج عن هــدود التنفيذ أو تجــاوز الاعتمادات القدرة في الميزانية ، ومن ثم يكون باطلا ما قررته اللائحة التكميلية سالفة الذكر في مادتها التاسعة من أنه « يجوز بترخيص من السيد نائب مدير المؤسسة للشئون المالية والادارية تحميل ميزانية السنة المالية الحالية بمصروفات تخص السنوات المالية السابقة حتى ولو كانت ميزانية السنوات السابقة لم تكن تسمح بالصرف بشرط ادماج بنود ميزانية السنة الجارية مع ارفاق مذكرة تفصيلية عن أسبباب تأخسر

الصرف » • وأيا كان الأمر فانه ليس لمجلس أدراة المؤسسة أو لأى سلطة أخرى أن تقرر قواعد تخالف أحكام الدستور •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن ما قامت به المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى (هيئة تعمير الاراضى) من خصم مبائغ تخص السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٦ من ميزانيسة السنة الماليسة المستور ٠

( متوی ۹۷٪ فی ۲۷/ه/۱۹۷۱ )

# قاعــدة رقم ( ٧٤١ )

### المسدأ:

حظر النقل من باب الى آخر من أبواب الموازنة طبقا لهكم الدستور - المقصود « بالباب » وفقا للمفهوم الذي عناه الدستور ، هو مجموع الاعتمادات المفصصة لكل نوع من أنواع النفقات في كل تقسيم من تقسيمات الموازنة - الاعتمادات الواردة في الميزانية يجرى توزيعها على اتسام وفي داخل كل قسم يخصص لكل جهة فرع من فروعه ثم توزع الاعتمادات في كل فرع على أبواب يخصص كل منها لمواجهة نو عمعين من أنواع النفقات .. ما عناه الدستور بحظر النقلمن بأب الى آخُر من أبواب ألوازنة المامة هو حظر أجراء أي تعديل في تخصيص الاعتمادات بغير الرجوع الى الجهة المفتصة باقرار هذا التعديل ... نقل الاعتماد ومن جهة ألى أخرى ولو لمواجهة ذات النوع من النفقات التي كان مخصصا لها ٠٠ تعديلا لتخصيص اعتماد لا يجوز اجرائه الا بموافقة السلطة التشريعية ـ ما قرره الدستور من حظر النقل من باب إلى آخر من أبواب الموازنة كما ينصرف الى النقل من باب الى باب مختلف في داهل القسم الواحد فانه ينصرف أيضا الى النقل من باب الى باب في اكثر من قسم ولو كأن البابان متماثلان ولا وجه القول بأن هذا المطر ينصرف الى النقل من باب الى باب مختلف محسب لانه اذا كان المشرع قد حظر النقل من باب الى باب غانه يكون قد حظر من باب أولى النقل من قسم الى قسم •

#### ملخص الفتوى:

بيين من تقضى القواعد المنظمة لهذا الموضوع أن دستور مارس سنة ١٩٦٤ كان ينص في المادة (٧٦) على أنه « يَجِب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الاقل ، لبحثه واعتماده • وتقر الميزانية بابا • ولا يجوز لجلس الامة اجراء تعديل في المشروع الا بموافقة الحكومة » كما كانت المادة (٧٨) من ذلك الدستور تنص على أنه « تجب موافقة مجلس الامة على نقل أي مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية ، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها ، والزائد عن تقديراتها ، ثم صدر دستور سبتمبر سنة ١٩٧١ فنص في المادة (١١٥) على أنه « يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الاقل من بدء السنة المالية ، ولاتعتبر نافذة الا بموافقته عليها ، ويتم التصويت على مشروع الموازنة مابا بابا وتصدر بقانون ولايجوز لمجلس الشعب أن يعدلمشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة ٥٠٠ ونص ف المادة (١١٦) على أنه « يجب موافقة مجلس الشعب على نقل أي مبلغ من باب الى آخر من أبواب الموازنة العامة وكذلك كل مصروف غير وآرد بها أو زائد في تقدير اتها وتصدر بقانون » ٠

ومن حيث أنه بيين من هذه النصوص أن السلطة التشريعية هى السلطة المنوط بها اقرار الموازنة العامة للدولة ، ويعتبر اقرارها للنفقات المواردة فى الموازنة بجازة بانفاقها وتخصيصا لهذا الانفاق فى الاوجه المعينة له ، فلا يجوز تعديا، هذا المتخصيص بانفاقها فى أوجه أخرى والا كان فى ذلك افتثاتا على اختصاص السلطة التشريعية ، وقد حرص الدستور أن يؤكد هذا المنى فأوجب أن يتم اقرار الموازنة بابا بابا ، وحظر النقل من باب الى آخر بغير موافقة السلطة التشريعية ،

ومن حيث ان المقصود «بالباب » وفقا للمفهوم الذي عناه الدستور هو مجموع الاعتمادات المخصصة لكلنوع من أنواع النفقات في كل تقسيم من تقسيمات الموازنة ، ذلك أنه منذ صدور أول موازنة للدولة سنة ١٨٨٠ يجرى توزيع الاعتمادات المواردة في الموازنة على الاجهزة المختلفة للدولة وفقا لتقسيماتها الادارية ، فيخصص لكل وزارة مجموعة

من الاعتمادات بضمها قسم من أقسام الموازنة ، وفي داخل هذا القسم يخصص لكل مصلحة مجموعة من الاعتمادات بضمها نوع من فروع هذأ القسم ، ثم توزع الاعتمادات الواردة في كل فرع على أبواب يخصص كل منها لمواجهة نوع معين من أنواع النفقات ، فثمة باب للاجور ، وآخر للمصروفات الجارية وثالثا للاستخدامات الرأسمالية ورابع للتحويلات الرأسمالية ، ومن ثم فان ما عناه الدستور بعظر النقل من باب الى آخر من أبواب الموازنة المامة هو حظر اجراء أي تعديل فيتخصيص الاعتمادات بغير الرجوع الى الجهة المختصة باقرار هذا التعديل ، وعلى ذلك ولما كان تخصيص الاعتمادات يتضمن بلاشك تحديد الجهة المخصص لها الاعتماد كما يتضمن تحديد نوع النفقات التي يواجهها ذلك أن هذا التخصيص لا يكون ملحوظا فيه نوع النفقات التي يجرى التخصيص مها فحسب ، وانما يكون ملحوظا فيه أيضا الجهة التي يخصص لها الاعتماد ومدى احتياجها لهذا النوع من النفقات ، وعلى ذلك فأن نقل الاعتماد من جهة الى أخرى ــ ولو لمواجهة ذات النوع من النفقات التي كان مخصصا لها \_ يعد تعديلا لتخصيص الاعتماد لآيجوز اجرائه الا بموافقة السلطة التشريعية •

من حيث أنه تأسيسا على ذلك ، غان ما قرره الدستور من حظر النقل من باب الى آخر من أبواب الموازنة كما ينصرف الى النقل من باب الى باب في داخل القسم الواحد ، غانه ينصرف أيضا الى النقل من باب الى باب في أكثر من قسم ولو كان البابان متماثلين ، ولا وجه القول بأن هذا الحظر ينصرف الى النقل من باب الى باب منتلف فحسب ، لانه اذا كان المشرع قد حظر النقل من باب الى باب غانه يكون قد حظر من باب الى باب غانه يكون قد حظر من باب الى باب غانه يكون التقسيم الاصغر ينطوى بالفرورة على حظر مخالفة التقسيم الاكبر، والواضح أن وزارة الخزانة تأخذ بهذا النظر ذلك انها نتضمن الوازنة تأشيرات بجواز النقل من باب في قسم الى باب مماثل في قسم آخر ، غلو كان هذا النقل جائزا لما كانت ثمة حاجه لهذه التأشيرات ، ولا يمكن اعتبار هذه التأشيرات تقويضا من السلطة التشريعية لوزارة الخزانة في النقل من باب الى باب لان موافقة السلطة التشريعية على هذا النقل يعد ضمانه دستورية للرقابة البرلانية لايصح لها أن تنزل عنها الى

السلطة التنفيذية ، لا سيما وأن دستور سنة ١٩٧١ قد اشترط أن تتم هذه المرافقة بقانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان حظر النقل من أحد من باب الى آخر من أبواب الموازنة العامة يشمل حظر النقل من أحد الابواب فى قسم أو فرع من الموازنة ، الى باب مماثل فى قسم أو فرع آخر •

( ملف ۱۱/۱/۱۷ ـ جلسة ۱۱/۱۲/۱۲/۱۲ )

#### المصل الثالث

# الميزانيسة والوظائف

----

# الفرع الأول

الرجوع الى الميزانية لتحديد نوع الوظيفة

قاعسدة رقم ( ٧٤٢ )

#### المسدا:

وجوب الرجوع الى الميزانية لتحديد نوع الوظيفة التى يشظها الوظف ــ لا يؤبه بنوع العمل الذى يضطلع به الموظف فعلا ــ ايراد الدرجة بالميزانية في سلك الوظائف الكتابية ــ لا سبيل الى اعتبارها ادارية أو فنية على أساس العمل الذى يزاوله الموظف ــ قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٧/١ لم يخرج على هذه القاعدة •

#### ملخص الفتوى:

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى السدولة ، على أن « تنقسسم الوظائف الداخلة فى الهيئة الى فئنين عالية ومتوسطة ، وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وادارى للاولى ، وفنى وكتابى للثانية وتتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف » ،

ومفاد هذا النص ، أن تحديد نوع الوظيفة التى يشغلها الموظف انما يكون بالرجوع الى الميزانية التى أوجب القانون أن تتضمن بيانا بكل نوع من هذه الوظائف ، فلا يكفى قيام الموظف بعمل هنى لاعتباره من موظفى الكادر الفنى المالى ، متى كانت وظيفته غير مدرجة فى هذا الكادر ، ومتى كانت الدرجة واردة بالميزانية فى سلك الوظائف الكتابية

خلا سبيل الى اعتبارها ادارية أو فنية اذا ما أسند لشاغلها عمل مما يقوم به الموظفون الاداريون أو الفنيون عادة ، اذ أن اعتبارها كذلك بنطوى على مخالفة لاوضاع الميزانية وخروج على تقسيماتها .

والثابت أن المذكورة حصلت على شهادة اتمام الدراسة الثانوية ( القسم الخاص ) ، ثم دبلوم المهد العالى للخدمة الاجتماعية سنة ١٩٤٩ ، ثم ليسانس الآداب سنة ١٩٥٣ ، وعينت بمصلحة العمل بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ في الدرجة الثامنة خصما على درجة سادسة خالية بميزانية تلك المصلحة ، على أن تسوى حالتها وفقا للتقدير النهائي المؤهلية المداسي .

وبتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٣ قررت اللجنة القضائية لوزارتى المعارف العمومية والشئون الاجتماعية استحقاقها للدرجة السادسة المخفضه بمرتب قدره ١٠ ج و ٥٠٠ مليم من تاريخ التحاقها بالخدمة وراى ديوان الموظفين عدم الطعن في هذا القرار ، فقامت مصلحة العمل بتسوية حالتها بمنحها الدرجة السادسة المخفضة من تاريخ تعيينها على أن تسوى حالتها على أول درجة سادسة كتابية تظو بالمصلحة ،

وقد استطلعت المملحة رأى الديوان فى امكان تسوية حالتها هى وبعض زميلاتها على درجات سادسة بالكادر الفنى ، فأفاد الديوان بعدم جواز ذلك ؛ فتظلعت المذكورة من قرار تسوية حالتها على درجة كتابية ، كما طعنت فى قرار الترقية الصادر فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فيما تضمنه من تخطيها فى الترقية الى الدرجة الخامسة بالكادر المالى ، واستندت فى ذلك الى طبيعة وظيفتها كمفتشة اجتماعية وهى من وظائف الكادر الفنى العالى ومنحها صفة الضبطية القضائية التى لا تمنح الا للمفتشين الذين يشغلون بحكم عملهم وظائف فى الكادر العالى ، وبناء على ما ذهب اليه الديوان رأت الوزارة رفض التظام المقدم من السيدة المذكورة ، غير أنها قدمت شكوى أخرى طلبت فيها اعادة النظر فى حالتها ،

ويبين من ذلك أن المذكورة عينت على وظيفة من الدرجة الثامنة الكتابية على أن تسوى حالتها وفقاً للتقدير النهائي لمؤهلها ، أي أنها كانت ــ منذ بدء تعيينها ــ تشغل وظيفة واردة في الكادر الكتابي .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى أول يوليه سنة ١٩٥١ سالذى سويت على أساسه هالة المؤلفة المذكورة حد ينص على ماياتى: حد الحاصلون على مؤهل دراسى وعينوا فى المدمة بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فى درجة أقل من الدرجة المقررة المؤهلهم الدراسى ، مؤلاء يمنحون الدرجات المقررة المؤهلهم الدراسى عند خلوها ، وتحسب الدربيت منها من تاريخ التعين أو من تاريخ حصولهم على المؤهل الدراسى ٥٠ ويشترط أن يكون المؤهلة قائما بعمل يتفق وطبيعة مواد دراسة مؤهله الدراسى » ويؤهذ من هذا النص أن القرار قد اقتصر على تحديد الدرجة الملاية للمؤهلات الواردة به ، ولم يعرض لتحديد نوع الكادر الذى تسوى عليه حالة صاحب المؤهل ، أما ما أشار اليه القرار منقيام المؤهلة بعمل يتفق وطبيعة مواد مؤهله الدراسى فهدو بصريح عبارته شرط للحصول على الدرجة المقررة للمؤهل ، وليس نتيجة بعمن ترتيبها على هذه التسوية ،

ولما كان قيام الوزارة بتسوية حالة الموظفة المذكورة بمنحها درجة سادسة بالكادر الكتابي ـ تنفيذا لقرار اللجنة القضائية لوزارتي المعارف المعومية والشئون الاجتماعية ـ قد جاء مطابقا للقانون ، لأن العبرة في تحديد نوع الوظيفة هو بما يرد في الميزانية • وقد وردت وظيفة السيدة المذكورة في الكادر الكتابي ، فوجب ـ والحالة هذه ـ تسوية حالتها على درجة سادسة في الكادر المدرجة وظيفتها غيه •

لهذا قررت الجمعية العمومية أن تكون تسوية حالة الموظفة الذكورة في الكادر الكتابي ، وذلك تنفيذا لقرار اللجنة القضائية الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ ٠

( نتوى ٨٤ في ١٩٥٧/١)

# الفسرع الشساني عدم جواز استعمال وظيفة في قسم لتعيين او ترقية من يشغل وظيفة في قسم آخر

قاعسدة رقم (٧٤٣)

البسدا:

ترتيب الدرجات بوزارة أو مصلحة فى أقسام قائمة بذاتها م مؤداه عدم جواز استعمال وظيفة فى قسم لتعين أو ترقية من يشغل وظيفة فى القسم الاخر •

# ملخص الحكم:

متى كان ترتيب الدرجات فى وزارة أو مصلحة مقسما فى اليزانية الى أقسام قائمة بذاتها ، فلا يجوز استعمال وظيفة فى قسم ما لتعيين مرشح يشغل وظيفة فى قسم آخر أو لترقية موظف فى قسم آخر • (طعن رقم ١٩٥٨/٧/١٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

# الفرع الثـــالث درجات مفصصة لوظائف تقتفى تاهيلا خاصا

ماعدة رقم (٧٤٤)

المحدا:

تصديد الميزانية الوظائف ودرجاتها وتوزيعها على الوزارات والمسالح ــ قيام ذلك على الساس من المسلحة العامة ــ التفرتة بين نوعين من التوزيع احدهما يتعلق بالوظائف التي تقتفى ، بحسب تضميمي الميزانية ، تأهيلاوصلاحية خاصة ، وثانيهما ما لا يتميز بهذا التمييز المفاص ــ التفرقة بين هذين النوعين عند اجراء الترقية ولو كانت بالاقدمية ــ اعمال الاقدمية على اطلاقها لا يكون الا في النوع الثاني دون الاول .

(م ۱۰۰ -ج ۲۳)

# ملخص الحكم:

ان تحديد ميزانيسة الدولة الوظسائف المختلفة وتعيين درجاتها ودوريمها في حل وزاره أو مصلحه ، انما يقوم على اسال من المصلحة المسامه وعفا لأحنياجات الراقق وبمأ يخفل سيرها على الوجه الامتل، عير انه بيين للنظر الفاحص للميزانيسة إن من الوظائف ماهو متميز بطبيعته بما يقتصى ـ بحسب تخصيص الميزانيه له ـ تاهيلا خاصا وصلاحيه معينسه بحيث لا يقوم افراد المرشسحين بحسب دورهم في الاقدمية بعضهم مقام البعض الأخر في هــذا الشان ، ومنها ما ليس متميزا بطبيعه هذا التميز الخاص ، مما لا مندوهه معه من مراعاة هذا الغارق الطبيعي عند اجراء الترقية عتى بالنسبة لما يجب أن يتم منها بالاقدميه بالتطبيق للمواد ٣٨ و٣٩ و٤٠ من القــانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ذلك أن اعمال الاقدمية في الترقية على اطلاقه لا يُكون بداهة الا في النوع الثاني من الوظائف ، أما بالنسبه الى النوع الأول فلا يمكن اعمال الاقدمية على اطلاقها ، والاكان ذلك متعارضاً مع وجه المصلحة العسامة الذي قصدت اليسه الميزانية من هذا التخصيص ، بل تجد الاقدمية حدما الطبيعي في اعمال أثرها بين المرشحين الذين يتوافر فيهم التأهيل الخاص والصلاحية المعينة اللذان يتطلبهما تخصيص الميزانية للوظيفة ، غلا يرقى مثلا مهندس حيث تتطلب الوظيفة قانونيسا أو يرقى كيمائى حيث تتطلب مهندسا ، أو مجرد مهندس حيث تتطلب الوظيفة تخصصا في فرع معين من الهندسة وهكذا ، ولو انتظمتهم جميعا أقدمية مشتركة في وحسدة ادارية قائمة بذاتها في خصوص الترقية ــ كل ذلك مرده الى طبائع الاشياء لتحقيق الغرض الذي استهدفته الميزانية من تمييز الوظيفة هـذا التمييز الفاص • فاذا ثبت أن ميزانية كلية العلوم بجامعة الاسكندرية في السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٣ قد اشتملت على ست وظائف من الدرجة الخامسة الفنيسة المتوسطة ، واحدة منها لرئيس ميكانيكي وأخرى لرئيس كهربائي واثنتان ليكانيكيين ومثلهما لمضرين، فان هذا التوزيع واضح الدلالة في تخصيص تلك الوظائف تخصيصا متميزا بطبيعته يقتضى تأهيلا خاصا وصلاحية معينة فيمن يعين فيها .

( طعن رقم ۱۲۸ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۲۳۰/۱۹۵۱ )

# قاعسدة رقم (٧٤٥)

#### المسدا:

وظيفة مدير المحفوظات به ماهية الدرجة المخصصة المنصوص عليها في المسادة ٢٢ من قانون نظام موظفى الدولة به وظيفة مدير المحفوظات لا تقتضى تأميلا خاصا وصلاحية معينة الشغلها به الدرجة المدرجة لمهذه الوظيفة غير المخصصة لها به رفعها في الميزانية لا يغير بحال من طبيعتها •

## ملخص الفتوى :

ان قسم الرأى مجتمعا سبق أن عرض لتفسير المادة ٢٢ من القسانون رقسم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ ، في الفتوى رقم ١٩١ بتساريخ الامردات المخصصة بأنها الدرجات المخصصة بأنها الدرجات المخصصة بأنها الدرجات التخصيص واضحا في ترتبيها لوظائف الوزارة أو المملحة ودرجاتها ، بحيث لا يكون لهذه الدرجات ذاتية مستقلة بل تكون تابمة للوظائف المخصصة لها • ويراعي في هذا التخصيص أن بعض الوظائف المخالف الارم توافرها فيصن يقوم بها تكون لها من الاستقلال والاهلية اللازم توافرها فيصن يقوم بها مايستدعي افرادها بوضع خاص في الميزانية ، وتخصيص درجة مالية المرمى للدرجات ، ولا تجرى عليها أحكام الترقية الواردة في المصل الشمين في المنساني من الباب الاول ، بل يكون الحصول عليها نتيجة المتمين في الوظيفة التي هي مخصصة لها •

وقد أقرت المحكمة الادارية العليا هذا التعريف للدرجات المتميزة في حكميها الصادرين في ١٩٥٦/٦/٣٠ في الطعنين رقم ١٩٥ س ٢ قي ورقم ٩٦٨ س ٣ ق ٠

وتطبيقا للمعايير المشار اليها في الفتوى سالفة الذكر ، انتهى رأى

الجمعيه العمومية للقسم الاستشاري الى أن وظيفة مدير المحفوظات بمصلحه الشهر العقاري لا تقتضى تاهيلا خاصا وصلاحيه معينه نسعلها والقيسام باعبانها ، ومن تم فان اقسدم الموظفين يكون صالحا سوليها متى تواهرت غيسه السخفاية وحسسن السلوك الازمان النولى موضيف دينه • يؤيد عداً النظر أن وطيفه مدير المحفوظات وظيفيه مسروسه وموجودة من عهد بعيد في خل وزارة أو مصلحه ، ولم يحدث قد أن المبرد وديد سعيزه تحتاج الى تاهيل خاص أو الى أن يشعلها أخصائي من دوع معين ، اما القول بان الدرجة الدرجة لوظيف مدير المحفوطات قد رفعت في ميزانيد ١٩٥٦/١٩٥٥ الى الدرجة الثالثه، ومثل هذه الدرجات التي ترفع في الميزانية تعتبر من نوع الدرجات التي السرت اليها المسادة ٢٢ من قانون نظام موظفى الدولة ، هسذا القول مردرد بأن رفع درجة هذه الوظيفة من الدرجة الرابعة الى الدرجة الساسة في ميزاسيتها ١٩٥٥/١٩٥٥ لا يمكن آن يغير بحال من طبيعتها ، ذَاتُ أَن الوظيفة ما دامت بطبيعتها غير متميزة أو مخصصة ، فلا يمكن أن ينقلب هــذا الوصف بمجرد الرفع بل يستمر الوصف ملازما لها • يضاف الى ذلك أن جداول ميزانية مصلحة الشهر المقارى قد تضمنت بيان الاعمال المخصصة لكل وظيفة مما يدل على أن هذا التخصيص هو تخصيص نوعي للاعمال المنوطة بشاغل الدرجة ، وليس تخصيصاً متميزا يدخل في متناول حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ٠

( فتوی ۱۹۵۷ فی ۳۰/۱۰/۲۰ )

# قاعدة رقم (٧٤٦)

# المِسدا:

النص في الميزانية على وظائف معينة ... ثبوت أن الوصف الوارد لهذه الوظائف لا يعددو أن يكون من الالقاب العدامة التي ليس من شائها تعييز تلك الوظائف تعييزا خاصا بها ... وجوب أن تجدى الترقيدة الى تلك الوظائف ، سواء بالاقدمية أو بالاختيار ، في النسب وبالشروط المبينة في المواد ٣٨ و٣٩ و٤٠ من قانون نظام موظفى الدولة .

## ملخص الحكم:

ورد بميزانيــة وزارة الاشـــفال ــ عن السنة المــالية ١٩٥٤ ـــ ١٩٥٥ ، قسم ١٤ ، في الفرع ٦ ، الخاص بمصلحة السلحة ، الصفحة ۱۰۸ - ست وثلاثون درجة رابعة لوظائف « وكلاء مفتشين لتفاتيش الدرجة الثانية ووكلاء مفتشو الاقسام أو مساعدي مفتشين » ، يليها ف التدرج الهرمي النازل سبع وأربعون درجة لوظائف « مساعدي مفتشين ورؤساء مراجعة ٧ و والوصف الوارد لهذه الوظائف في المزانية لا يعدو أن يكون من الالقاب العامة التي ليس من شانها أن تميز تلك الوظائف تمييزا خاصا بها ، يقطع في ذلك التجانس الظاهر في طبيعة العمل بينها جميعا ، بل ان شاغلي الوظائف الأدنى مرتبة هم وكان، تساغلي الوظائف الاعلى ، وبهذه المثابة يقومون مقامهم في مباشرة اختصاصهم عند غيابهم • فلا وجه اذن للقول بأنها من الوظائف التميزة بطبيعتها تميزا خاصا يتطلب تأميلا غادا أردالادية معيات بحيث لا يقوم أفراد المرشحين من شاغلي الوذائف الادني مقاد بعضهم البعض في الصلاحية للوظائف الاعلى ، ومن ثم وجب أور تجرى الترقيبة ، سواء بالاقدمية أو بالاختيار ، في النسب وبالشروط المبينة في المواد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة •

( طعن رقم ۷۹۳ لسنة ۳ ق ــ جلسة ۱۹۰۷/۱۲/۷ )

# قاعدة رقم (٧٤٧)

#### المِسدا:

#### ملخص الحكم:

يتضح من مراجعة ميزانية وزارة التربية والتعليم عن السنة

المسالية ١٩٥١/١٩٥٠ وبخاصة الفرع الرابع الذي يتبعه المسدعي، ان الدرجات التَّانية الواردة بالفرع الشَّار اليه ليست مضمصة لترقية طائفة بذاتها كنظار المدارس الشانوية كما جاء في الطعن فقد تضمن هـ ذا الفرع ثلاث عشرة درجــة وردت في الصفحة ٢٩٠ من الميزانيـة تحت عنوان « وظائف فنيـة لتعزيز وتحسين الـكادر ». دون أن تخصص هذه الدرجات لوظائف معينة الأمر الذي يستفاد منه اتساع مجال الترقية اليها لصالح من يستحق الترقية من قدامي رجال التعليم ، يؤكد ذلك أن القرار المطعون فيه تناول بالترقيــة الى الدرية الثانية ناظرات المدارس الثسانوية ( منهن المطعون في ترقيتها ) مع أن وظائفهن مقرر لها في الميزانية الدرجة الثالثة ، وقد يتقرر الوظائِمة في التدرج الهرمي درجة مالية معينة ثم لا يؤخذ من ذلك أن لا يرقى الى هذه الدرجة الا من يشغل هذه الوظيفة دون من عداهم من رجال التعليم الذين يحل عليهم الدور في الترقية بدليل أن المنازع فى ترقيتها أدركتها الترقية الى الدرجة الثانية وهي شاغلة لوظيفة « ناظرة لمدرسة ثانوية للبنات » ولم يكن مقررا لها الا الدرجة الثالثة بالفرع الرابع من ميزانية الوزارة ، وبدليل أن ناظر مدرسة المعلمين الابتدائية بالزيتون قد رقى بالقرار الوزارى رقم ٩٤٦٧ بتاريخ ٢٦ من أغسطس ١٩٥٠ الى الدرجة الثانية اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٠ ونص في قرار ترشيحه على أنه حاصل على الدرجة الثالثسة من أول مايو سسنة ١٩٤٧ ويترتب على كل ما سلف صدواب ما أورده الحكم المطعون فيه من أن الدرجات الثانية لم تكن مخمصة ف ميزانيسة الوزارة للسنة المالية المشار اليها \_ الوظائف متميزة تمييزا خاصا ، لان وظائف النظار لا تصطبغ بطبيعة متميزة ولا تتطلب فيمن يشعلها تأهيلا خاصا وصلاحية معينة • لايتحققان في مثل المسدعي .

( طمن رتم ١٩٣٤ لسنة ٥ ق - جلسة ٢١/١/١١١١ )

# قاعسدة رقم ( ۷٤۸ )

#### المسدا:

درجات مخصصة لوظائف معنات متميزة - ورود درجات مخصصة لاطباء واخرى لاطباء بيطريين أو المتش بيطرى في اليزانية - دليل على التخصص - اطلق لفظ الطبيب دون وصف آخر - انصرافه الى الطبيب البشرى دون غيره - اثر ذلك - عدم جواز ترقية طبيب بيطرى على درجة مخصصة كطبيب بشرى •

# ملخص الحكم:

اذا وضح من الاطلاع على الميزانية أن هناك درجات سادسة مخصصة لاطباء واخرى مخصصة لاطباء بيطريين في حين أنه ليس في الدرجة الخامسة الا درجات لاطباء فقط ، وفي الدرجة الرابعة ليس فيها الا درجة واحدة لمقتش بيطرى ولا درجات لاطباء فان هذا الامر صريح في أن هذه الدرجات مخصصة لوظائف معينة متميزة بذاتها ، مناك وظائف لاطباء بيطريين أو لمقتش بيطرى ووظائف لاطباء دون وصف آخر ، وفي هذا الدليل على أن لفظ الطبية اذا أطلق دون وصف آخر فانه يكون لشخص يمتهن مهنة خلاف الطب البيطرى أو لفتش بيطرى ولا تتصرف بداهـة الالطبيب البشرى دون غيره أما اذا أريد اطلاقها على طبيب من نوع آخر فانه يطلقها مفالفة الى نوع العمل الذى يقوم به هاذا الطبيب كما هو المال بالنسبة الطبيب البيطرى و المبطرى و المعلى الذي يقوم به هاذا الطبيب كما هو المال بالنسبة اللطبيب

وتأسيسا على ما سبق فان الطبيب البيطرى لا يمكن ترقيته على درجة مخصصة لطبيب بشرى •

( طعن رقم ۱۲۱۵ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١ )

# قاعسدة رقم (٧٤٩)

#### المسدا:

وظائف مراقبى العلوم والاداب المدرجة في ميزانية الجامعالازهر السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٧ ــ هي وظائف متميزة عن وظائف مراقبي الماهد والمكليات ــ اساس ذلك واثره ــ عدم جواز اندماج الوظائف الاولى في الثانية ٠

# ملخص الحكم:

ان وظائف مراقبى العلوم والاداب تعتبر وظائف متميزة عن وظائف مراقبى المعاهد والسكليات اذ تقتضى تأهيلا خاصا هو أن يكون أصحابها من حملة الشهادات الجامعية غير الازهرية لانهم يقومون بالاشراف والتدريس لمواد الرياضة والعلوم المارقبين فلا تقتضى مثل هذا التأهيل ومن ثم لا يمكن أن يندمج وظائف هؤلاء في وظائف الاخرين و

( طمن رقم ۲۲۲۹ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۲۸/۱۹۹۳/۱)

( وفى ذات المعنى طعن رتم ٢٢٣ لسنة اتى ــ جلسة ١٩٦٣/٤/٢٨ )

قاعدة رقم (٧٥٠)

## الج حدا:

التفرقة بين الترقية الى درجات الوظائف المخصصة وبين الترقية الى فيرها من الدرجات ــ شوابط الترقية الى الوظائف المخصصة ٠

# ملخص الحكم:

ان تحديد ميزانيــة الدولة للوظائف المفتلفــة وتعيين درجاتهــا وتوزيعها فى كل وزارة أو مصلحة انما يقوم على أساس من المسلحة

العامة وفقا الاحتياجات المرفق بما يكفل سيرها على الوجه الامثل ، غير أنه من الوظائف ما هو متميز بطبيعته بما تقتضي \_ بحسب تخصيص اليزانيــة لها \_ تأميلا خاصلا ومـــلاهية معينــة ، بهيث لا يقوم أفراد الرشحين \_ بحسب دورهم في الاقدمية \_ بعضهم مقام البعض الآخر في هذا الشأن ، ومنها ما ليس متميزا بطبيعت، هــذا التمييز الخاص بما لا مندوجة معه من مراعاة هــذا الفارق الطبيعي عند اجراء الترقيبة سواء أكانت الترقية بالاقدمية أم بالاختيار وهتى بالنسبة الى ما يجب أن يتم منها بالاقدمية ، ذلك ان اعمال الاقدمية في الترقيبة أو المفاضلة في الاختيبار على اطلاقه لا يكون بداهة الا في النوع الثاني من الوظائف أما بالنسبة الى النوع الأول فلا يمكن اعمال الآقدمية أو الاختيـــار على اطلاقه ، والا كان ذلك متمارضا مع وجه المملحة العمامة الذي قصدت اليه الميزانية من هذا التخصيص ، مل تجد الاقدمية أو الاختيار حدها الطبيعي في أعمال أثرها فيما بين المرشحين الذين يتوافر فيهم التأهيل الخاص والملاحية المنيسة التي يتطلبها تخصيص لميزانية فمشلا لايرقى مهندس حيث تتطلب الوظيفة قانونيا ولو انتظمهم جميما أقدمية مشتركة في وحدة ادارية قائمة بذاتها في خصوص الترقية •

، طعن رتم ٢٣٨٦ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٦٤/١٢/١٣ )

# قاعدة رقم ( ٧٥١)

## المسداة

لم تشتمل ميزانية عام ١٩٥٨/١٩٥٧ الخاصة ببلدية الاسكندرية على بيان الوظائف المتنوعة في تسلسل هرمى بالنسبة لكل نوع منها — اشتملت غقط على بيان بمسدد مفتلف الدرجات المالية في تسلسل تصاعدى دون تخصيص لوظائف معينة بذاتها ٠

# ملخص الحكم:

بالرجوع الى ميزانية بلدية الاسكندرية لعام ١٩٥٨/١٩٥٧ يبين

أنها اشتملت على حصر عمال اليومية بالقسم ٢ الضاص بالادارات الهندسية ( ص ٤٤ ) فبينت عددهم ووظائفهم فى كل درجة من درجات كادر العمال كما أوضحت متوسط مربوط هذه الدرجات وظاهر من هذا البيان أنه في حين لم تشتمل الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملم على أي وظيفة لملاحظ نقد ورد بالدرجَّة ٧٠٠/٣٩٠ مليم عددُ ٤ وظائفُ لملاحظين ، ثم جاءت الدرجة ٣٠٠/٣٠٠ مليم خالية من وظائف الملاحظين ، وفىالدرجة ٩٠٠/٤٠٠ مليم أدرجت وظيفت واحدة لملاحظ بناء ٠ وفي ذات الوقت فان الواضح من البيان الوارد في هذا الباب من الميزانية بالنسبة لسائر درجات كادر العمال أن تلك الدرجات على اختلاف أنواعها لم تشتمل على بيــان الوظائف المتنوعة في تسلسل هرمي بالنسبة لكل نوعُ منها اذ بينما أدرج فيما يتعلق بالبنائين في الدرجة ٣٠٠/٣٠٠ مليم عدد ٣ بناء فقد تضمنت الدرجة ٣٠٠/٣٦٠ مليم عدد ٦ والدرجة ٣٦٠/ ٨٠٠ مليم عدد ١٠ وبعد ذلك خلت الدرجية ٢٠٠/ ٩٠٠ مليم منهم ، وهــذا الوضع بعينــه قائم في وظائف ســـائقي السيارات اذ بينما أدرج في الدرجة ٢٠٠٠/٥٠٠ مليم عدد ١٦٤ درجة لهم وردت الدرجة ٧٠٠/٣٦٠ منطوية على سائق فقط والدرجية ٣٦٠/٥٠٠ على ٣٧ سائق والدرجية ٩٠٠/٤٠٠ على مسائقين ، وهكذا بالنسبة للميكانيكيين وغيرهم • وورود الميزانيــة على هذا النحو واضح الدلالة ف أنها لم تشتمل سوى على مجرد بيان بعدد مختلف الدرجآت المالية ف تسلسل تصاعدى دون أن تشتمل على تخصيص لوظائف معينة بذاتها لدرجاتها ذاتية مستقلة بل التخصيص الوارد بها انما هو تخصيص عام لعدد من الوظائف غير المتميزة التي ليس لها كيان مستقل عن باقى الوظائف بحيث يقتصر دلالة التخصيص على مجرد تحديد عدد الدرجات التي يشغلها العمال القائمون بكل فرع من فروع العمل ٠

( طعن رقم ١٩٤١ لسنة ٦ ق ــ جلسة ٢٠/١٢/١٢)

# قاعسدة رقم (٧٥٢)

المسدا:

ذكر وظيفة مراقب في اليزانية ـ ليس معناه أن الدرجة الثانية المقابلة لها مخصصة لترقيبة طأفية بذاتها من رجال التطيم هم الراقبون دون من عداهم ـ وظيفة المراقب ـ لا تصطبغ بطبيعة متميزة ولا تتطلب فيمن يشظها تأميلا خاصا وصلاحية معينة لاتتحقق في مثل المطون ضده •

#### ملخص الحكم:

ان مجرد دكر وظيفة مراقب فى الميزانية ليس معناه أن الدرجة الثانية المتابلة لهذه الوظيفة مخصصة لترقية طائفة بذاتها من رجال التعليم هم المراقبون دون من عداهم ممن يحل عليهم الدور فى الترقية د ذلك أن وظيفة المراقب لا تصطبغ بطبيعة متميزة ولا تتطلب فيمن بشاملها تأهيلا خاما وصلاحية معينة لا تتحقق فى مثل المطعون ضده و

( طعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٨ ق ــ جلسة ٢٢/٥/٥/٢٢ )

الفـرع الرابع نقل الوظـائف من كادر الى كادر

قاعدة رقم ( ۷۰۳ )

المسدأ:

تضمن قانون اليزانية نقل وظائف معينة من كادر الى كادر لـ النعدام سلطة الادارة التقديرية فى نقل من يشغلون هذه الوظائف او تحديد مركزهم القانونى •

#### ملخص الحكم:

ان قانون الميزانية اذا تضمن نقل وظائف معينة من كادر الى

كادر ، فإن قرار الوزير بنقل الموظفين الذين يشغلون هذه الوظائف لا يعدو أن يكون تنفيذا للميزانية مما لا يحتاج الامر معه الى أعمال أية سلطة تقديرية في النقل أو في تحديد المركز القانوني لهؤلاء المنقولين ويكون واجبا ترقيتهم على أساس ذلك ، الا أن هـذا محله أن يكون نقل الدرجات قد تم من كادر الى كأدر فى نفس المرتبسة بحيث لا يترتب عليه تعيير في المركز القسانوني المنقولين بما يعتبر تحسينا لهم أو رفعا لمستواهم فالتدرج الاداري، الامر الذي لا يجوز اجراؤه طبقسا للمادة ٣٣ من القسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشسان نظسام موظفى الدولة الا بمراعاة ما جاء بالمسادة ٤١ منه • فاذا كان الثابت \_ فى خصوصـــية النزاع موضوع هذا الطعن \_ ان نقل الوظــائف قد تم من كادر أدنى آلى كادر أعلى في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والنقل في ظل هذا القانون لا يستتبع حتما وبقوة القسانون نقل من كان يشغل الوظيفة في السكادر الادني الى الوظيفة الجديدة في الكادر الاعلى ، وانما يخضع ذلك الاصل \_ استثناء من المادة ٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفي الدولة \_ الى المادة ٤١ م ومثل هذه الترقيـة جوازية للادارة متروك أمر تقديرها اليها في الصدود وبالقيود المقررة في هذه المادة كذلك • فان نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى السكادر العالى اعمسالا للفقرة الاخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ( المعدلة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ ) - هـذا النقل جوازي للوزير المختص متروك أمر تقسديره اليه ، والمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ واضحة الدلالة في تأكيد كل ما تقدم ٠

( طعن رقم ۱۹۵۸ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۲٫۵۰/۱/۳۰ )

# الفرع الفـــامس نقل الوظفين تبعـــا فنقل الوظفين تبعــا فنقل وظـــاتفهم في الميزانيـــة قاعـــدة رقم ( ٧٥٤)

#### المِسدأ:

نقل الموظفين تبعا لنقل وظائفهم من ميزانيات الجهات الاقليمية ألى ميزانيـة الديوان العام باهدى الوزارات ( وزارة الشنون البلدية والقروية ) - تكييف هـذا النقل - يعتبر في الحقيقة تعيينا لاختلاف الاشخاص ألتي يتبعها هؤلاء الموظفون قبل النقل وبعده واستقلال كل منها عن الاخر في الشخصية والميزانية \_ خضوع هذا التميين لاحكام القانون رقم ٢١٠ لمنة ١٩٥١ فيلزم استيفاء الشروط المقررة فبه التعين ومنها شرط اللياقة الطبيعة وأداء الامتحان المقرر للوظيفية بنجاح ، وذلك مالم يصدر قانون باستثناء هؤلاء الموظفين من تلك الشروط ـ مثال بالنسبة لوظائف تحسين الصحة القروية المدرجة في ميزانيات مجالس الديريات ثم نقلها الى ميزانية الديوان المسام لمزارة الشئون البلدية والقروية اعتبارا من السنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٨ ـ أثر نقل هذه الدرجات والوظائف على الموظفين الذين يشغلونها \_ لا يعتبرون منقواين هتما وبقوة القانون الى وزارة الشئون البلدية والقروية بل يظلون تابعين للاشخاص الاقليمية الاصلية وهي محالس الديريات ( المحافظات ) وذلك حتى تصدر قرارات ادارية فردية بنقلهم الى هذه الوزارة •

#### ملخص الفتوى:

ثار الخــــلاف بين ديوان الموظفـــين وبين وزارة الثـــــئون البلدية والقروية حول ما اذا كان موظفو تحسين الصحة القروية المعينون على الوظائف التى أدرجت نظائر لها عددا ونوعا ووصفا فى ميزانية وزارة الشئون البلدية والقروية ابتداء من السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٨ عنبرون معينين جميعا وبقوة القانون على الوظائف الشيار اليها ومنونين الى الوزارة بحالاتهم اعتبارا من أوليولية منقد ١٩٥٨/ باعتبار نعذ التعيين أو النقل مقرر قانونا كوضع مترتب على تنفيد قانون ربخ الميزانية – أم أن ادراج الوظائف المسار اليها لا يستتبع معنون يبيز تميين مؤلاء الوظائف المتناه من المكام القانون معنون يبيز تميين مؤلاء الوظائف المتلاقة ومن تاريخ الممل بهذا المساور أو من السابخ الذي يحدد فيه يعتبر هؤلاء الوظفين بهذا المساورة وانما للحكومة وتابعين لوزارة الشئون البلدية ، وقد رأى الديوان أن هؤلاء الموظفين من تاريخ الممل أن هؤلاء الموظفين الموازة تابعين لها ابتداء من تاريخ الممل الموزارة غير دلك وقذهب الى أن هؤلاء الموظفين لازالوا في عداد موظفي مبالس الديريات وأنهم لايعتبرون منقولين الى الوزارة الى الان وقد مجالس الديريات وأنهم لايعتبرون منقولين الى الوزارة الى الان وقد مجالس الديريات وأنهم لايعتبرون منقولين الى الوزارة الى الان وقد مرد كل من الديوان والوزارة الحجج التي تدعم وجهة نظره و

وقد عرض هذا الموضدوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٨ من يولية سنة المرا فرآت أن فيصل النزاع ينحصر فى تحديد كيفية الحاق أمشال هؤلاء الموظفين بخدمة الحكومة وهل يكون ذلك بطريق النقل وفقسا للاوضاع المنصدوص عليها فى المادة ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أم أن ذلك يعدد تعيينا مبتدأ يقتضى توافر الشروط اللازمة للتعيين فى الوظائف العامة ثم صدور قرار به من الوزير أو الرئيس المختص •

وقد استبان مما تقدم أن موظفى تعسين الصحة القروية يشطون فى الاصل وظائف مدرجة فى ميزانيات قائمة بذاتها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة ويتبعون مجالس المديريات وهى تمثل جهات لكل منها شخصية اعتبارية مستقلة ويخضعون لقواعد توظف خاصة بهم معايرة لقواعد التوظف فى الحكومة •

ولما كان الحاق هؤلاء الموظفين بضدمة الحكومة في الوزارات والمسانح العسامة يقتضى انشاء علاقة توظف جديده ودلك لاينم الا بطريق المعين في الحكومة وهي ذات شخصيه معنويه وميزايه مستسله عن الجهة التي كانوا يعملون فيها ، ومن ثم غلا يعتبر هذا الالحاق من قبيل النقل المقصود في المسدة لا كان القانون رقم ٢١٠ نسسنه أو المارة الحي وزارة او مصلحه او ادارة الى وزارة او مصلحه أو ادارة الى وزارة او مصلحه ولا ادارة الحي شخصيتها القانونية ولا ادارة الحرى شهذه كلها فروع للحكومة تندمج في شخصيتها القانونية ولا تتمتع بشخصيات مستقله عنها ودلك على مقتضى الحسال بالنسبة الى مجالس الديريات و

وعلى مقتضى ماتقدم فانه لايجوز تعين أحد من مؤلاء الموظفين في الحكومة الا اذا استوفى الشروط القررة لذلك ومنها شرط أداء الامتحان المقرر للتعيين في الوظائف وشرط اللياقة الطبية واعفاؤهم من هذه الشروط يقتضى استصدار قانون خاص باستثنائهم من أحكام قانون التوظف على نحو مافعل الشرع في بعض الصالات الماثلة — كما أن استصدار قانون نقل الموظفين المذكورين الى المكومة لازم أيضا للاحتفاظ لكل منهم بوضعه من حيث الدرجة والراتب وأقدمية الدرجة و

ولما كان ادماج الوظائف التى يشغلها هؤلاء الموظفون فى ميزانية الوزارة المدخكورة السنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٨ لايستتبع اعتبار مؤلاء الموظفين منقولين الى وزارة الشئون الباحية والقروية ذلك أن قانون الميزانية لايحدث بذاته وكقاعدة عامة الاثر المتقدم وانما يلزم لذلك أن يتم هدذا الالحاق بالاداة المقررة وبعد استيفاء الشروط المنصوص عليها فى القوانين القائمة أو الاستثناء من أحكامها بقانون خاص على النحو المتقدم ه

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن ادماج وطائف مشروعات تحسين الصحة القروية بمجالس المديريات ضمن ميزانية الديوان المام بوزارة الشئون البلدية والقروية لا يترتب عليه بذاته اعتبار مؤلاء الوظفين في عداد موظفى الوزارة المذكورة ، وانما

يلزم لذلك صحور قرارات ادارية فردية وفقا لاحكام القسانون رقم ١٢٥ سنة ١٩٥١ ، واذ كان تعيين هؤلاء الموظفين بالوزارة مع الاحتفاظ الحكل منهم بحالته مما ينطوى على استثناء من بعض الاحكام العامة المقررة في هذا القانون فان الامر يقتضى استصدار قانون خاص في هذا الشأن، والى أن يتم ذلك فان الموظفين المذكورين يعتبرون في عداد موظفى المحافظات المعينين على وظائف مشروعات تحسين الصحة القروية الخاصة بها ،

( نتوی ۲۵۵ فی ۱۹۹۱/۸/۸ )

# قاعسدة رقم (٥٥٥)

#### البيدا:

نقل جميع الدرجات الثالثة والرابعة من مجموعة الوظائف المكتبية المي مجموعه الوظائف التنظيمية والادارية في ميزانية الخدمات المسنة المئلية ١٩٦٢/١٩٦١ وافراد اقسدمية خاصة لها — هو تحسين الهدف الوظائف بنقلها من كادر أدنى الى كادر اعلى — نقل شساغلى هدف الدرجات هو من قبيل النقل الذي نصت عليه الفقرة الاخية من المادة لاك من القانون رقم ١٦٠ لمسنة ١٩٥١ — نقل جميع الدرجات الرابعة المشار اليها والفاء جميع الدرجات الرابعة المكتبية • بجعل تسوية شساغلى الدرجات المقولة على درجات معادلة مستحيلا — اثر ذلك وجوب نقلهم الى الدرجات المنقولة الى المجموعة التنظيمية والادارية واستصحاب أقدميتهم مع افراد اقدمية خاصة بهم •

#### ملخص الفتوى :

من بين التقسيمات النوعية التى تضمنتها ميزانية الدولةللفدمات السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٦ التى صدر بربطها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦٥ لسنة ١٩٦٦ نقسيم مجموعة الوظائف المامة الى مجموعة نوعية لفئات الوظائف التنظيمية والادارية ومجموعة نوعية لفئات الوظائف المحتبية ، واعتبرت الدرجة الخامسة ممثلة لاقصى مستويات

# -- 121-

# قهسرس تقصسیلی (المجسلد الثالث والعثرین)

الوشسيسوع السلعة	
1	الموليسة منتيسسة :
11	مسل الأول م أركان المسئوليسة
11	الفرع الاهل ــ منساط المسئوليــة تدار ادارى غير مشروع وليس حكما تضائبا أو قاتون
17	الفرع الثلقي ــ لا تســـال جهــة الادارة عن قراراتهـــــا المشرومــة
10	الغرع الثالث تبعدة المضاطر كأسساس لسنوليسسة جمعة الادارة
AZ	الغرع الرابع مدى جواز جير الاضرار الناجمة عن الحرب
*1	الفرع الخامس مسئولية الادارة عن قراراتها الخاطئة محدوما التسانون الفراد الفطا الفرع السانس اركان مسئوليسة جهسة الادارة الفطا
**	والضررر وعلاقة السببية الغوع السابع يتوانس الخطسا اذا كان القرار الإداري
77	مشوب بعيب أو أكثر من عيوب عدم المشروعية
37	الغرع الثامن ــ انتفاء الخطأ عند وجود سبب اجنبي
77	الفرع التاسع ــ لا اعتداد بالباعث على الخطأ في انعتساد المسئوليسسة
Y.A.	الفرع العاشر ــ الخطأ في تفســـ القـــاتون ، يتى يرتب مسئولية الادارة
۳.	الفرع المعادي عشر مسئولية الادارة عن قراراته! في الاستثنائية

اسفحة	الموضــــوخ 🗟 ا
٣١	الفرع الثاني عشم بـ مسئوليـــة الادارة عن مراراتهــا في الطروف الاستثنائيـــة
٣٣	الفرع الثالث عشر انتفاء علاقةالسببية بين الخطأ والضرر
71	الفرع الرابع عشر _ انتفاء المسئولية الجنائية لايعنى انتفاء المسئولية التقصيرية لزاما
٣٥	الغرع الخامس عشر _ وجوب ارتباط الخطأ بالقرار ارتباطا مبـــاشرا
۳۸	الغرع السائعس عشر _ انتفاء السئولية بانتفاء رابطة السببية
<b>{</b> { <b>{</b>	الغرع السابع عشر ــ خطا المضرور ، والخطأ المشترك
٥.	الغرع الثامن عشر الضرر المسالي
٥٢	الفصل الثاني _ الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي أو المصلحي
٥٢	الغرع الاول — التبييز بين الخطأ المسلمي أو المرفقي وبين الخطأ الشخصي
٨٨	الفرع الثاني _ مسئولية الموظف عن الخطأ الشخصي
79	الفرع الثالث _ الخطأ الشخصي الذي يسال عنه الموظف
٧1	الفرع الرابع ــ رجوع جهة الادارة على الموظف اذا ارتكب خطأ شخصيا
٨٢	الفصل الثالث صور من الإخطاء التي يجوز التعويض عنها
٨٢	الفرع الأول ــ احكام علمسة
	أولا عيب الاختصاص أو الشسكل لا يرتب الحق في
۸۲	التعويض أزاما
7.	ثانيا _ التعويض ليس بن مستلزمات الالغاء

	- 19AP -
لصفحة	الوضيسوغ
۸Y	الغرع الثاني ــ الابتناع عن تنفيذ حكم الالغاء
<b>A1</b>	الفرع الثالث _ التجنيد الخاطئء
11	الغرع الرابع ـ المدول عن منح الترخيص
11	الغرع الخامس ــ التراخي في تسليم الموظف عبله
18	الفرع السائس ــ الحرمان من الراتب
17	الفرع السابع ــ التسوية
١	الغرع الثابن _ الترتيـــــة
١	اولا التغطى في الترقيــة
1.8	ثانيا _ تغويت مرصة الترشيح للترقية بالاختيار
1.0	النرع التاسع _ النمـــل
177	الفرع العاشر _ الاحالة الى المعاش قبل السن التأنونية
178	الغرع الحادى عشر الإعادة الى الخدمة كتمويض
۱۳۰	الفصل الرابع ــ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه
۱۲۰	الغرع الأول _ علاقه التبعيية
177	الفرع الثاني _ ليس بلازم أن يكون التابع محدد الشخصية أو معروفا بــذانه
۱۳۸	الغرع الثالث _ الشروط التي يجب توامرها في خطأ التابع
184	الغرع الرابع - الضرر الذي يسال المتبوع عن تعويضه
187	القرع الخامس ـــ رجوع الادارة على تابعها
108	النصل الخامس ــ المسئولية عن حوادث الإشبياء
108	الفرع الأول تحديد مفهوم حارس الاشبياء
14	الفرع الثاني ــ بايعد بن الاشسياء التي تتطلب حراسستها

الموضـــــوع المص	غحة
القرع الثالث ــ المسئولية عن حوادث الاشــياء مسئولية مغترضة لاتدرا الا باثبات القوة القاهرة أو السبب الاجنبي	۱٦٨
الفصل السادس المسئولية عن حوادث البنساء	1.41
القصل السابع مسئولية أمناء الخازن وأرباب المهد	۱۸۳
الغرع الأول مسئولية صاحب المهدة مسئولية مفترضة	۱۸۳
القرع الثاني ــ رفع مسئولية ابين المغزن او مباحب المهدة عن الفقد أو التلف بالقوة القاهرة	187
الفرع الثالث _ يجب ان تكون لامين العهدة السيطرة الكلف على عهدته	117
الغرع الرابع ـــ المضمون كفيل متضابن معالموظف المضمون	118
الغرع الخامس _ العبرة في الخصم من العهدة بالتيد في الدعتر المعد لذلك	110
الغرع السائس ــ ما يجب على امين المهدة اتباعه عند تسليم العهسدة الى شخص آخر	117
الفوع السابع جواز الخمس من مرتب الموظف بتيمة المجز عن مهددته	114
<b>القصل الثابن ــ</b> دعوى التعويض	111
الغرع الأول - مدى اختصاص كل من التفساتين المادى والادارى بنظر دماوى التمويض	111
الفرع الثاني دعوى الالفاء ودعوى التعويض	7.7
الغرع الثائث ستوط دعوى التعويض بالتقادم	7.0
الغرع الرابع - تضابن المسئولين المحكوم عليهم	111
الفصل التاسع _ بسائل متنوعسة	417
القرع الأول اداء التعويض والرجوع على المازم به أصلا	AIT

الصفحة	الموضيسوع
719	الغرع الثاني الحفاظ على ممتلكات الاشخاص الذين يتخذ التنفيذ المباشر في مواجهتهم
771	الغرع الثالث ــ تحمل المسئول التعويضات والمصاريف
377	الغرع الرابع اثبات الخطأ ليس بلازم أحيانا
***	الفرع الشامس انتفاء الخطأ من جانب الادارة
771	القوع المسادس حالات يكون فيها التعويض جوازيا ومر ملاصات الادارة
444	الغرع السابع ــ حفظ التحقيق لا يحوز حجية في المسلولي المحنية أو المسلولية الجنائيسة
770	الغرع الثابن سد التسامين ضدد المسئوليسة
781	الفرع القاسع ــ تحبل الموظف الذي يقوم بالعبل مقام زميا بمسئوليــاته
737	الفرع العاشر _ مسئوليسة الطبيب
757	الغرع المحادي عشر _ مسئوليسة المستعير
ت 137	الفرع الثاني عشر _ مسئولية المستاجر عن رد المع المؤجرة في حالة حسنة
A37	الفرع الثالث عشر تعويضات المرب
Yo.	الفرع الرابع عشر الاعفاء من المسئوليسة
707	مستخدم خارج الهيئـــة :
<b>Y</b> 77	ەستشىمى :
447	مشروع ا <del>ستثماری</del> :
117	بصـــادرة :
4.0	مصروفات ادارية :
711	بصلحة حكوبية :

الموضييين وع	صفحة
القرع الأول _ ماهيـة المسلحة الحكومية	<b>T</b> T1
الفرع الثاني _ مصلحة خفر السواحل	***
الغرع الثاثث _ مصلحة الطيران المدنى	377
المرع الرابع - مصلحة الاملاك الاميرية	440
الفرع الخامس - مصلحة الموانى والمنائر	۳۲٦
صنف ادبی او منی :	***
مستع هربي :	<b>701</b>
طـــــار :	771
اش :	۳۸۳
لفصل الأول ــ التثبيت	<b>717</b>
لفصل الثاني _ حساب المدد السابقة في المعاش	£ ۲ 1
الفرع الأول بدد الضحبة المؤتتسة	173
الفرع الثانى ــ مدد الخدمة باليومية	473
الفرع الثالث ــ مدد الخدمة بالسكادر المتوسط ثم السك العالى دون وجود ناصل زمني	٤٣.
الغرع الرابع ــ المدد التي تضيت على الوظائف المنصور عليها في المادة الاولى من القانون رتم ٢٩٤ لسنة ٥٦	ETÉ.
الفرع الخامس - مدد الخدمة السابقة بالتطبيق للقانون ر ٢٩ لسنة ١٩٥٧	£ <b>*</b> Y
الغرع السادس ــ مدد الخدمة السابقة بالنطبيق لقرار مجلس الوزراء في ۷/۸ و ۱۹٤۳/۹/۲ و ۲۸/۱۰/۱۲	۲۳3
القرع السابع ــ مدد خدمة رخص نيها الجمع بين المسا والمكاناة	<b>E</b> E T

•

سفحة	٠١١: ١١٠٠ ١١٠٠
110	الغرع القابن ــ مدد الخسمية السابقــة السابق حسابهــا في المعــاش
433	الفرع التاسع ــ مدد انتراضية
133	الغرع الماشر ــ مدد الاختبار والبعثــات
808	الغرع الحادي عشر _ مدد التكليف
٧٥٤	الفرع المثانى عشراب مدد الغياب بدون مرتب
173	الغرع الثالث عشر بدد الفصل بن الخدية
773	الفرع الرابع عشر - بدد خيبة عضو هيئة التدريس
٤٦٦	الفرع الخابس عشر مدد الاستغال بالمحاماة
٤٧١	الفرع السادس عشر مدد عمل سابقة تضيت بالصحافة
113	الغرع السابع عشر به مدد خدمة سابقة بالهيئة المسرية الامريكية لامسلاح الريف
ξ.Λ <i>ο</i>	الفرع الثابن عشر بدد خسدمة سابقسة بديوان الاوقاف الخصوصسية
¥٨¥	الفرع التاسع عشر ــ بدد خدمة سابقة في بعض المناطق تحسب مضاعفة
१९५	الغرع المشرون _ مدد خدمة سابقة مقضاه بالسودان
٥	الغرع الحادى والعشرون حساب مدد الخسمة السابقة منوط بأن تؤدى عنها اشتراكات
0.5	الغرع الثاني والعشرون _ طلبخصم مددالخدية السابقة في المعاش
051	الفصل الثالث - كينية حساب المساش
071	الفرع الاول - يسوى المعاش على اساس العانون السارى وقت الاحالة الى المعاش

مغمة	المفسسوع
F7•	الغرع الثاني به حساب المساش على أسساس بتوسسط المرتبات خلال السنتين الاخيرتين
770	الغرع الثالث بـ الاجر الذي يصبب عليه الماش
081	الفرع الرابع سـ تحديد مستحقى الماتسات ونسب استحقاقهم على نحو يغاير احكام المواريث في الشريعة الاسلامية
0{7	القرع الفايس استحتاق المائس أو المكاناة لن يرنت بسبب الفاء الوطيفة أو الوفر أو بأمر ملكى أو بقرار من مجلس الوزراء
330	القرع السائس ــ تسوية معاش بن تضم اليسه مستوات استثنائيسة
	الغرع السابع ــ تسوية معاش من سبق تسوية معاشــه باحكام المعاشات الصبكرية
100	النرع الثابن تاريخ بدء استحثاق تسوية المعاش
•04	الغرع التاسع ــ اعادة تسوية المعاش على اساس الركز القاترني السليم للبوظه
*°Y	القصل الرابع المستحدون في الماش
Yee	المرع الأول بمسائل الأربلة
٥٧١	الفرع الثاني ــ معاش البنت أو الاخت
oAY.	الغرع الثالث مماش الابن أو الاخ
110	الفرع الرابع مماتس الوالدين
٦	الفصل الخابس مد بماش أسر المنقودين والشهداء
;	الفصل السابس ــ الاحالة الى المساش والاعادة الى الضنية
3.7	ومدها بمد السن القانونية للتقامد
3-8	الفرع الأول بدمين الإحالة الى المساش

سقطة	المرضـــــوع الد
717	الغرع الثاني _ الاحالة الى المساش المبكر
777	القرع الثالث مدد الخدمة بعد سن النقاعد
188	الغرع الرابع الاعادة الى الخسدية
דדד	القصل السابع بدى جواز الجبع بين المماشى والمرتب أو بين اكثر من معاش
דדד	المفرع الأول ــ الجمع بين المعاش والمرتب
717	اولا ــ القاعدة الأصلية عدم جواز الجبع بين المحساش المستحق للموظف وبين المرتب الذي يتقاضاه اذا ماد للممل بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة
771	<b>ثانيا</b> _ ملة عدم جواز الجبع
٦٧٥	شاك وقف المعاش بالنسبة لمن اشتفاوا بالمهن التجارية أو غير التجارية المنظمة بالقوانين أو اللوائح مدة خمس سفوات
۱۷۷	وابعا _ عسدم سريان قاعسدة حظر الجمع بين المرتب والمعسائس على صاحب المعسسائس الذي يعين في الغرفة التجارية
٦٨٠	خامسا مناط حظر الجمع بين المماش والمرتب وجود علاقة عقد عمل مع الجهسة التي عاد مساحب المسائس يعمل نبها
117	سلامها مد جواز الجمع بين الرتب والمساش استثناء بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧
V71	سلهما _ مدى الحظر الوارد في القــانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم غيها الدولة وبين المعاش
	المستحق قبل التعيين فيها ثانية الترخيص بالجمع بين الرتب والمعاش أو المكافأة
141	قلها به الدرجيس بالجمع بالإناب والمناس ال المساد

صفحة	الموضـــــوع الا
٧٥٣	<ul> <li>(١) صدور الترخيص للموظف فالجمع بين المعاش والإجسر</li> </ul>
Y01	<ul> <li>(ب) المرخص له في الجمع بين المرتب والمكافاة أو</li> <li>المماش يعطى البدلات والاجور الاضافيسة</li> <li>وفقا لشروط استحقاقها</li> </ul>
*,	(ج) اختصاص مصدر القرار بالترخيص في الجمع بين المرتب في المؤسسات العامة والمعاش يتميز عن اختصاصه في الجمع بين المرتب في
Y0Y	الشركات التي تساهم نيها الدولة والمعاش
٧٦.	الفرع الثاني ــ الجمع بين اكثر من معاش
٧٦.	اولا _ حظر الجمع بين آكثر من معاش من صدوق التامين والمعاشات واستحقاق المعاش الاكثر غائدة في هذه الحالة
77.7	فافوا ـ عدم سريان حظر الجمع بين معاشين أو اكثر على على من يستحق معاشا بالتطبيق لاحكام قدوانين المعاشات الحكومية وآخر من صندوق المصاشات للمحاماة المختلطة
۷٦٣	ثالثا — معاش العجز الجزئى المستديم لا يخضع لتاعدة حظر الجمع بين أكثر من معاشين
777	رابعاً فى ظل التانون رقم ٣٧لسنة ١٩٢٩ حظر الجمع بين اكثر من معاش قاصر على المعاشات المستحقة من خزانة الدولة
٧٧٠	خامسا _ عدم جواز الجمع بين المسائس المستحق من خزانة الدولة والمعائس المستحق من هيئة تنسساة السويس
377	سادسا _ فى ظل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ حظر الجمع بين اكثر من معاش مقصود به أكثر من معاش يستحق وفقا لقانون التأمينات الاحتباعية
444	مقاطبة المقاطبة

المفحة	الموضــــوع
ع بین ۱۹۵۹ -	سابعا - الموظف المجند الذي يصاب انساء الخ وبسببها أو بسبب العمليات العربيسة الجميا المعماش المترر بالقسانون رقم ٢٣٦ لسفة ، والمعاش المترر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ،٩٦
YAY	الفصل الثامن تسوية المعاش نتيجة لاصابة عمل
٧٦٣	الفصل التاسع ــ الحد الاتحى للبعساش
۸۰۱	القصل العاشر سمكاناة نهساية الضدمة
٨.0	الفصل الحادى عشر _ التأبين المستحق عند الوماة
All	الفصل الثاني عشر استبدال المساش
AYI	الغصل الثالث عشر ـ معاشات ومكانات استثنائية
174	الفرع الأول ــ مناط اعتبار المعاش استثنائيا
لىئة ٨٢٣	الفرع الثاني ــ المعاش طبقا للمرسوم بقانون رقم ٨١ الفرع المرام المبسى معاشا استثنائيا
ــاشی ه۲۸	الفرع الثالث ــ النرق بين المعاش القـــانونى والمع الإستثنائي
778	الفرع الرابع ــ من يجوز منحهم معاشدات استثنائية
13A	الفرع الخامس ــ سلطة مجلس الوزراء في منح معاشد ومكانآت استثنائية
ئاغآت ۲۱۸	الغرع السافس ــ اجنــة النظر فى المعاشــات والمــــة الاستثنائيـــة
نائی ه۸۸	الغرع السابع ــ آثار تترتب على منح الماش الاستث
نثنائی ۲۱۸	الفرع الثامن عدم جواز الجمع بين المعاش الاسن والمكانات
علی	الغرع التاسع ــ عدم استحقاق اعانة غلاء معيشــة

لصفحة	الوضيسوع
٨٥٥	الفصل الرابع عشر طوائف خامة
A00	الفرع الأول ــ التضــاة
۷٥٧	الفرع الثاني - مجلس الدولة وادارة تضايا الحكومة
171	الفرع الثالث هيئسة الشرطسة
٥٢٨	الفرع الرابع ــ انداد توات السواحل
YFA	الفرع الشامس ــ الموظفون ذوو الاصل السوداني
17.	المفرع المسادس ــ امراء دارنور واتاريهم وابنائهم
۸٧٠	المفرع السابع _ اعضاء المجمع اللغوى
۸۷۲	المفرع المثامن ــ رجال التعليم الاولى
λ¥ξ	الغرع التاسع ــ العلماء والمسدرسون والعلمساء الموظفون في الازهر
۸۷۹	الفرع العاشر ـــ العلماء والموظفون بمراتبة الشئون الدينية بوزارة الاوتاف
٨٨١	الفرع العسادى عشر ـــ المسلة المساجـــد بوزارة الاوتاف ومدرســـوها
AAY	الفرع الثاني عشر ــ مرشدو هيئة تناة السويس
۸۸۹	الغرع الثالث عشر _ هيئــة السكك الحديدية ، وهيئــة المواصلات السلكية واللاسلكية
6	الغرع الرابع عشر ــ مؤسسة مسندوق طرح النهر واكله
1.1	وألهيئة العلمة لبرنامج السنوات الخمس للصناعة
117	الفرع الخامس عشر اتحاد مصدرى الاتطان
177	الغرع السائيس عشر ــ بوظف كل الوقت وبوظف نمـــف الوقت
	الغرع السابع عشر ــ الموظفون والمستخدمون الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر مسفة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على
171	مماش

صفحة	الموضيسيوع
177	القرع الثامن عشر _ من انتهت خدمتهم من بعض الطوائف قبل ۱۹٦۳/۳/۱۱
181	الغصل الخامس عشر ــ الحجز والخصم من المعاش أو المكافأة
108	الغصل السادس عشر _ المنازعة في المساش
108	الفرع الأول — تقيد المنازعة في المماش بالمعاد الذي حدده القسانون لذلك
104	الغرع الثاني ــ امتناع تبول دعوى المنازعة في المعاش بعد مضى اليماد الذي حدده التانون لهذه المنازعة
171	الفرع المثالث ــ عدم المنازعة في المماش في المدة المتررة لذلك بتيم قرينة قاطمة على صحة ربط المعاش
۱۷.	الفرع الرابع ــ تحديد ميماد لقبول دعوى المنازعة فى المعاش يشهل طلب النسوية ومقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة،١٩٦
177	الغرع الخامس ــ طلب التعويض عن ربط المعاش بالخطأ بعد مرور المدة المتررة للمنازعة نميه غير متبول
378	الفرع السائس ما تاريخ بدء المدة المتررة للمنازعة في المعاش أو الماكلة ا
174	الفرع السابع بنازعات المعاش وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يجب أن يبدأ بعرضسها على لجان نحص هذه المنسازعات
٦٨.	الفرع الثامن ــ ظهور اخطاء مادية فى المعاش بجيز اعادة ربط المساش
1,11	الفرع القاسع ــ اعادة ربط المعاش حتى بعد نوات ميماد المنازعة نيه اذا ظهر مستحقون جدد
34.6	الفرع العاشر ـــ للحكومة أن تزيد المعاش بعد المدة المقررة للمفـــازعة نميـــه
147	الفرع الدادي عشر ــ امكان المنازعة بعد موات المعاد التي المنازعة في الزيادة التي طرات على العاش

الصفحة	الوفسيسوع بال
1,1,7	الفرع الثانى عشر _ استرداد ماصرف بصفة معاش بغير حق لا تنتيد بميماد ستوط دعوى المنازعة في المعاش
144	الفرع الثالث عشر ــ لا يجوز المطالبــة باســـترداد مبالغ ماشية مرفت دون وجه حق بعد أن لحقها التقادم
11.	الفرع الرابع عشر النسازعة في اعانة غسلاء الميشسة المستحقة عن معاش مربوط لا يتقيد بميعاد المنسازعة في ذلك المساش
111	الفصل السابع عشر _ ستوط الحق في المماش
111	الغرع الأول - ستوط الحق في المساش لارتكاب الموظف جريعة تعس أمن الدولة ومصالحها وأموالها العامة
111	الفرع الثاني _ سقوط الحق في المساش لمسدم المطالبة في الميمساد
1-1-	الفرع الثالث - الحرمان من المعاش كجزاء تأديبي
1.10	الفصل الثابن عشر ــ مسائل متنوعــة
1.10	المغرع الأول ـــ الالتزام بأداء المعاشسات والمسكاغات
1-17	الفرع الثاني ــ معاش الشبهر الذي وشعت نيه الوغاة
1-15	القرع الثالث - معاش الوزير ، كينية حسابه
1.10	الفرع الرابع _ المجند
1-17	الغرع الخامس العاملون بصندوق التأمين والمعاشبات
1-11	الفرع السادس ــ رفع المــاشـات
1-71	الفرع السابع ــ جواز الجمع بين العــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1.44	الفرع الثامن - اعانة غلاء المعيشة لارباب المعاشبات
1.{0	الغرع التاسع ــ موانقــة وزارة المــالية على التصرف فى منازعات المحــاش
1.57	الغرع العاشر ــ بعض القوانين والقــرارات المتعلقــــة بالمــاشـات
1.87	أولا — المرسوم بقانون رقم ۱۸۱ لسنة ۱۹۵۲

### \_ 1440 =

صفحة	الموضــــوع الا
1.01	ث <b>انيا</b> ـــ القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣
1.07	ثلثا _ ترار مجلس الوزراء في ٤ و ١٩٥٣/١١/٢٥
	رابعا ب القدانون رقم ۱۷۳ لسنة ۱۹۵۵ باعتبار بعض
1.00	دعاوى المساش منتهية
10.1	خامسا _ القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠
۱.٥٨	لغصل التاسع عشر ــ معاشات سورية
1.70	علمو التربيسة البنفيسة:
74-1	هـــايرة:
1.11	: 3
1-11	لفصل الاول ــ كليات ومعاهد عالية مختلفـــة
1-11	الفرع الأول ــ اكاديهية الفنون
1-11	الفرع الثاني اكاديبية البحث العلمي
	الفرع الثالث _ الكليات والمعاهد العاليسة المتخذة نواة
11.7	لجامعة حلوان
111-	الفرع الرابع _ معاهد عليية
111.	أولا _ معهد الارصاد
1117	ثانيا ممهد المحراء
1114	ثالثا _ مركز البحوث الماثية
1111	الفرع الفامس _ معاهد تجسارية
1111	أولا _ المهد التومى للادارة العليا
1177	ثانيا ــ اكادديمية السادات للعاوم الادارية
3711	ثالثا _ معهد الادارة العسامة
1170	رابعا _ المهد المالي التجاري
1177	الفرع السائس ــ المركــز القـــومى للبحوث الاجتماعيـــة والجنائيــة
1171	الفرع السابع - المعبد العسالي للمسحة العابة
1177	القره الثامن _ معاهد أزهرية

امتعة	المفـــــوع ا
1117	الفصل الثاني تنظيم اعضاء هيئة التدريس بالسكليات والمعاهد العب الدة
	الفرع الأول - الاحكام الانتقالية عند بدء تطبيق القانون رتم
1177	<ul> <li>٩٤ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكليأت والمعاهد العليا</li> </ul>
1311	الغرع التساني التعيين
1111	الفرع الثالث - الاستنبية
110.	<b>الفرع الرابع</b> المسلاوة النورية
110%	الفرع الخامس المساجستي
1771	الفرع السادس _ الدكتوراه
1111	الفرع السابع ــ ممادلة الدرجات الملبيــة
1177	الفرع الشسابن _ الاسستاذ
1133	الفرع التاسع ــ الاستاذ المساعبيد
1171	الفرع الماشر _ القائمون بالتدريس منخارج هيئةالتدريس
1741	الغرع الحادي عشر _ التـــاديب
74//	الغرع الثاني عشر ـــ النراخي في النسوية والنووق المالية
1140	معونة فنيسة خارجيسة :
1111	مقابل التحسين بسبب المفعة العسامة :
14.0	، كافــــاة
11-7	المفرع الأول - المكافأة التشجيمية
1777	المفرع الثاني ــ المكاناة عن الاعمال الاضانية
Y371	الفرع الثالث _ مكافاة الانت_اج
3071	الغرع الرابع مكاناة نهاية الخسيمة
3771	الفرع الشابيس ــ بسائل بنوعــة
1471	ملا <del>حــــــة</del> :
1787	القصل الأول ــ السنيئة
1147	الفرع الأول - تجهيز السنينة
1 7 4 7	7: 11 il 31 : 1

### -- 1944 --

لصفحة	
1747	الفوع الثالث ــ طـــاتم السنينة
1711	الفرع الزايع سفن المسيد
1718	الغصل الثانى _ عتود بحسرية
1738	الفرع الأول - عقد بناء السفيفة
1777	الفرع الثاني ــ عقـد القطر
1733	الفرع الثالث ـ عند بيع السنينة
18	الغرع الرابع - عقد النقل البحرى
17.7	الغرع الخامس الوكالة البحرية
1773	القصل الثالث الملاحة الداخليــة
1777	الفصل الرابع ــ شركات وهيئات الملاحة والنتل البحرى
1777	المفرع الأول ـــ شركات الملاحــــة
1757	الفرع الثانى _ هيئة النتل البحرى
1787	الكية
1753	الغصل الأول حق الملسكية
1781	الفرع الأول - المسكية الخاصة مصونة
1401	المفرع الثاني ــ الملكية على الشيوع
1401	القرع الثالث - الماحكية الزرامية
1404	القرع الرابع ــ انتعدى على أبلاك الدولة
1701	الفرع الخامس ــ التحتق بن صحة الملسكية
1771	الفرع السادس ــ التعويض عن اغتصاب الملكية
1777	القرع السابع العوائسيد
1770	الفصل الثاني ــ اسباب كسب الملكية
1770	الفرع الأول ــ المسيرات
	الفرع النساني ـــ الاسستيلاء على أرض غسير مزروعــــة
1777	ليس لها مالك
177.	الغرع الثالث - التقادم المسكسب للملسكية

لصفحة	الوفـــــوغ
1771	الغوع الوابع ــ نتل المشروع المؤمم الى ملكية الدولة
١٣٨٧	الغرع الخابس شهر التصرفات الناقلة للملكية
1771	لهسى :
1711	نچم وبھجر :
11.31	الغرع الاول ــ تراخيص استخراج مواد المناجم والمحاجر
7.31	الفرع الثاني عقد استغلال المحاجر
1111	الفرع الثالث الايجار
1111	المفرع الرابع الاتسبادة
1888	الفرع الفايس - تشغيل المابلين في المناجم والمجاجر
1548	نمسة الوغاة :
1881	نسيون وقدامي موظفين ورسوب وظيفي :
1031	لفصل الأول - التواءد الخامسة بالنسيين
1601	القرع الاول ــ قرار مجلس الوزراء المسادر فی ۱۹۴۳/۷/۸ والمقانون رقم ۸۸ لسنة ۱۹۶۳ وکتاب المالمية الدوری رقم ( نم ۳۷/٥/۲۳۲ )
1603	الفوع الثاني الفقرة (ه) من البند الماشر من قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٤٤/١/٣٠ باتصاف ذوى المؤهلات الدراسسية
1631	الغرع الثالث ترار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٦/٢٥
1731	الغصل الثاني ــ القواعد الخاسة بقدامي الموظفين
	الفرع الأولى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٣ باضافة المادة ، مكررا الى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
1844	الموظفين المدنيين بالدولة
<b>7</b> A31	القرع الثاني ــ المادة ٢٢ من التانون رتم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ بشان نظام الماملين المدنيين بالدولة
10	الفرع الثالث ــ القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ ممدلا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بشان ترقية قدامي العاملين

السفعة	المؤســــوع
1044	الفصل الثالث التوامد الخاسة بالرسوب الوظيني
1001	ميزانيـــــة :
1007	الغصل الأول عموميـــــات
1007	الغرع الأول ــ القرار الجمهوري بربط الميزانيسة
1000	الفرع الثاني - مبدا عمومية الميزانيــة
1004	الغرع الثالث ــ التأشيرات العامة للميزانية
1001	الفرع الرابع ــ صاحب الحق في مورد مالي
1077	الفصل الثاني ــ السلطة التشريعية والميزانية
-	القرع الأول رقابة السلطة التشريعية على الانفـاق من
1575	الميزانيــــة
104.	الغرع الثاني الالتزام بعدم مجاوزة الاعتباد المقرر من السلطة التشريعية
	الفرع الثالث عدم جواز تخطى ابواب الميزانيسة أو نقل بمض الاعتبادات من باب الى آخر الا بموافقة السلطة
1044	التشريعيــة
7861	<b>الفصل الثالث</b> ـــ الميزانيـــة والوظائف
7491	الفرع الأول الرجوع الى الميزانية لتحديد نوع الوظيفة
1040	الفرع الثاني مدم جواز استعمال وظيفة في قسم لتعيين او ترقية من يشغل وظيفة في قسم آخر
	الفرع الثالث درجات مخصصة لوظائف تنتفى تأهيسلا
1040	خامسا
1090	<b>الفرع الرابع</b> ــ نتل الوظائف من كادر الى كادر
1017	الفرع الشامس نقل الموظفين تبعيا لنقيل وظائفهم في المن انسيب
1017	القرم السائس ــ لايجوز بعد الميزانيــة نتل بدير بصلحة
3.71	رفعت درجته الى مصلحة لم ترفع درجة مديرها
17.7	المفرع السابع ادماج الوظائف
	الغرع الثامن - المعينون على وظائف الباب الاول والمعينون

وفســــوع الد	Į.
ى وخلائف البلب الثالث	عا
ابع ـــ الميزانيـــــة والدرجات	القصل الر
ع الأول انشاء درجات الوظائف	الفر
ع الثاني نتح اعتماد لتمويل درجات	القر
ع الثالث _ تعديل الدرجات الواردة في الميزانية	القر
ع الرابع ــ رنع الدرجة المالية الى درجة اعلى	القر
ع الخابس نتل الموظف تبما لنتل درجته	القر
ع السادس ــ اعتباد متسم الى درجات	القر
ع السابع المبرة في اجراء الترتيـــات بين موظفي	المر
وزارة أو المصلحة هو بوحدة الميزانية	
ع الثامن ــ الدرجة الاصلية والدرجة الشخصية	القر
ا العس ـــ ميز انيـــــات متنوعـــة	القصل الذ
ع الاول ــ الميزانيسات المستقلة والملحقة	الغر
ع الثاني _ ميزانيات الهيئات المامة	القر
ع الثالث _ ميزانية ادارة النتل العام لمدينة الاسكندرية	المفر
ع الرابع - ميزانيسة مسلحة السكك الحديدية	القر
ع الشامس ــ بيزانيــة الازهر	الغر
ع السادس ــ ميزانية مصلحة الصحة الوقائية	الغر
ع السابع ميزانية مصلحة مصائد الاسماك ومصلحة	
ققر السواحل	
ع <b>الثامن</b> ـــ موازنات صناديق النمويل	,-
ع <b>التاسع</b> ـــ الوحدة الواحـــدة	القر
ــة:	i
ع الاول ــ مهنة المحاسبة والمراجعة	المفر
ع الثاني ــ المهنة الهنــدسية والتطبيتيــة	المفر
ع الثالث ــ مهنة المسلاج النفسى	الفر
ع الرابع - مهنة المسيطة	الفر
ع الغايس ــ مسائل متنوعــة	

# سابقة أعمسال السدار العربيسة للموسسوعات " (حسسن الفسكهاني محسام) خسلال أكثر من ربسع قسرن مضي

### أولا \_ المؤلف\_\_\_ات:

المدونة العمالية في توانين العمل والتابينات الاجتماعية
 الجزء الأول » .

٢ -- المستونة المماليسة في توانين الممل والتسابينات الاجتماعيسة
 « الجزء الثاني » .

٣ -- المحدونة العمالية في قوانين العمل والتعاييات الإجتماعيسة
 « الجزء الثمالث » .

- ٤ -- المسدونة العباليسة في قوانين اصسابة العبل .
  - ٥ -- مدونة التسابينات الاجتماعية .
- ٦ -- الرسوم التضائية ورسوم الشهر العتسارى .
  - ٧ ملحق المدونة العماليسة في توانين العمل .
- ٨ ــ ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
  - ٩ التزامات صاحب العمل القانونيسة .

#### ثانيا ـ الوسسوعات:

١ - موسوعة العمل والتأمينات: ( ٨ مجلدات - ١٢ النه صفحة ). وتتضمن كانة التواتين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحاكم ) وعلى راسمها محكسة النقض المصرية ، وذلك بشسان المهل والتسامينات الاحتيامية .

- ٢٦ ــ موسوعة الشرائب والرسسوم والدمغة : ( ١١ مجلدا ... ٢٦ الله منحة ) .
- وتتضمن كانة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحاكم ، وعلى راسمها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمفة .
- ٣ الموسوعة التشريعية المحديثة : ( ٢٦مجلدا -- ٨) الفصفحة ).
   وتتضين كافة التوانين والقرارات بنذ اكثر بن بالله علم حتى الان .
- جوسوعة الأمن الصناعي للدول العربية: (١٥ جزء ١٢ الله منهة).
   وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية لملامن العسسناعى بالدول العربية جبيعها ، بالاضافة الى الأبحاث العلمية التى تناولتها المراجع الاجنبية وعلى راسها ( المراجع الامريكية والاوروبية ) .

م. موسوعة المعارف الحديثة اللدول العربية: ( ٣ اجزاء ٣ ٢١٠ صفحة ) نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧).

وتتضبن عرضا حديثا للنواحى التجارية والمساعية والزراعية والملية ... الغ لسكل دولة عربية على حدة .

١ -- موسوعة تاريخ مصر الحديث: (جزئين -- الغين صفحة) . وتتضين عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ ) . وما محددها ) .

( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

 ٧ — الموسوعة العديثة للمبلكة العربية السعودية: ( ٣ اجزاء — المين سفحة ) ( نفضت وسيتم طباعتها بصد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

وتتضمن كافة المطومات والبيسانات النجارية والصسفاعية والزراعية والمطهية . . . الخ . بالنسبة لسكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد .

٨ ــ موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٢٧٠ جزء ) .

وتتضين آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقى الدول العربيسة بالنسبة لسكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

# ١٠ - الوسيط في شرح القـــاثون المــدني الأردني : ( ٥ اجزاء -- ٥ الان صنحة ) .

ويتضين شرحا وانيا لنصوص هذا القانون مع التمليق عليها بآراء فقهاء القانون المدنى المصرى والشريمة الاسلامية السبحاء واحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

#### . 1 ... الوسوعة الجنائية الأردنية : ( ٣ اجزاء ... ٣ آلاف صنحة ).

وتتضمن عرضا أبجنيا لاحكام المحاكم الجزائيسة الاردنيسة مترونة باحكام محكسة النقض الجنائيسة المصرية مع القمليق على هدده الاحكام بالشرح والمتارنة .

### ١١ ــ موســوعة الإدارة المديشـة والموافز : ( ســبمة اجزاء ـــ ٧ الان صفحة ) .

وتنضمن عرضا شاملا لفهوم الحوافز وتأصيله من فاحية الطبيعة البيرة والفاحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المسالى وكيفية اصددار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

## ١٢ ... الموسوعة المفريية في التشريع والقضاء: ( ٢٥ ، جلدا ... ١٢ الف صفحة ) .

وتتضمن كانة التشريعات منذ عام ۱۹۱۳ مرتبة ترتيبا موضوعيا وابجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به بن تشريعات مصرية ومسادىء واجتهادات المجلس الأعلى المفربي ومحكمة النقض المصرية .

### 17 ... التعليق على قانون المسطرة الدنية المغربي : ( جزءان ) -

ويتضبن شرحا وانيا لنصوص هذا التانون ، مع المتارنة بالتوانين المربيـــة بالاضـــائة الى مبادىء المجلس الأعلى المغربي ومحكمــة النتفي الممية ،

١٤ ــ التعليق على قانون المسطوة الجنسائية المفسوبي : ( ثلاثة الجنسائية ).

ويتشبن شرحا وانيا لنصوص هذا التأتون ، مع المتارنة بالتوانين العربياة بالاضافة الى مبادىء المجلس الأعلى المعربي ومحكسة النقض المعربة .

 ١٥ ــ الموسوعة الذهبية القواعد القانونية: التى اترتها محكمة النتض المصرية بنذ نشاتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزبنيا ( ٢٥ جزء مع الفهارس ) .

#### ١٦ \_ الموسوعة الإعلامية المعيثـة لمحينة جمدة

باللغتين العربيسة والاتجليزية ، وتتضبن عرضسا شاملا للحشسارة الحديثة بمدينة جدة ( بالسكلمة والصورة ) .

۱۷ — الموسوعة الادارية الحديثة: وتتضين ببادىء المحكمة الادارية التفايا بنذ عام ١٩٥٥ وببادىء وغناوى الجمعية العبوبية بنذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

رقم الأيداع بدار الكتب ۸۸/۲۰۲٤

مطابع الدار البيضاء (مسركز جمع آلى) ابنساء العساج احمد سعد الإبيض القاهرة ـــ العباسية ـــ ۱۸ شارع مستشفى الدمرداش ت ۲۵٬۷۸۰ ــ (۸۲۸۳

### الدار العربية للموسوعات

دسن الفکھانی ۔۔ محام تاسست عام ۱۹۶۹

الدار الوميدة التي تخصصت في أصدار

الموسوعات القانونية والاعلامية

على مستوى العالم الصربس

۲۰ شاری عدلی ... القاهرة

ص . ب ۵۶۳ ـ تلیفون ۱۳۹۳۶۳۳

